

# كشف المشكلات وإيضاح المعضلات

صُنِعَتْ

بِجَامِعِ الْعُلُومِ وَالْإِسْلَامِ فِي كَوْنِيَّةِ الْحَسَنِ الْأَصْبَحَانِي الْبَاقُولِي

(سنة ١٤٤٣ هـ)

حَقَّقَهُ وَنَظَرَ فِيهِ د. هَارِدُ

الدكتور محمد أحمد الدالي

# كشف المشكلات وإيضاح المعضلات

صَنْعَةٌ

جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي  
(ت ٥٤٣ هـ)

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَصَّغَ فِيهِ رِسَّةُ

الدكتور محمد أحمد الدالي

المجلد الأول



١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

مطبعة الضيل

دمشق - هاتف ٢٢١٥١٠

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، وصلواته على نبيه محمد وآله بعده .

٣ أمّا بعد ؛ فإنّ هذا كتاب مؤلّف في نكت المعاني والإعراب وعِلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة<sup>(١)</sup> الذين يُقتدى بهم في درس القرآن والأخذ عنهم . ألّفته وهذّبته وخبّرتّه لينتفع به المسلمون ، وأسأل الله في ذلك العون والقوة والتوفيق .

٦ وأوّل ذلك القول في تفخيم لفظة الله وترقيقه<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ .

٩ اللام في قوله ﴿ الله ﴾ مَفْخَمَةٌ مَغْلُظَةٌ إذا كان قبله<sup>(٣)</sup> حرف مفتوح أو مضموم . فالمفتوح نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ سورة

---

(١) وم نافع المدني وابن كثير المكي وأبو عمرو البصري وابن عامر الشامي وعاصم حمزة والكسائي الكوفيون .

(٢) كذا وقع ، وكذلك قوله ص ٤ « من خاصية هذه اللفظة كآشياء أخر خصوه بها » وقوله ص ٥ « ومنها نداؤهم لفظة الله من غير إدخال أيها فيه » وقوله في شرح اللع اللوح ١١٥ / ٢ « العرب قد خصت لفظة الله بخمسة أشياء : الأول : أن يجوز الجمع فيه بين يا وبين الألف واللام ... » ؛ أعاد الضير مذكراً على اسم الله . والوجه أن يقول : وترقيقها ، خصوصها ، فيها ، الجمع فيها ، فيعيد الضير مؤنثاً على ال « لفظة » كما قال في شرح اللع اللوح ١١٦ / ١ « قالوا في القسم تالله فأدخلوا التاء على هذه اللفظة خاصة دون غيرها » . ولو قال « لفظ » مكان « لفظة » لكان صواباً .

(٣) أي قبل اللام . وحروف الهجاء تؤنث وتذكر ، انظر الكتاب ٢ / ٣١ - ٣٢ ، والمقتضب ٤٠ - ٤١ . ويجوز أن يكون التقدير : قبل اسم الله . وعبارته في شرح اللع اللوح ١١٥ / ٢ : « فخموا لام لفظة الله إذا كان قبلها فتحة أو ضمة ... » ا هـ .



البقرة : ١٨٢ ]<sup>(١)</sup> ، ﴿ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ ﴾ [سورة عمد : ٢٨] . والمضموم نحو قوله ﴿ رَسُلُ اللَّهِ ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٤] .

٣ وإن كان ما قبله<sup>(٢)</sup> مكسوراً لم يَجْزُ إِلَّا التَّرْقِيقُ ، كقوله : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ ، و ﴿ بِاللَّهِ ﴾ [سورة البقرة : ٨] ، و ﴿ لِلَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة الفاتحة : ٢] و ﴿ فِي اللَّهِ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٩] ومَأْشَبَةٌ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup> .

٦ والتفخيم في الموضعين اللذين ذكرناها لغة العرب ومذهبهم . وقد جعلوا هذا التفخيم من خاصية هذه اللفظة ، كأشياء أُخَرَّ خَصَّوْهُ<sup>(٥)</sup> بها<sup>(٦)</sup> :

٩ منها « التاء » في القسم ، نحو « تَاللَّهِ » ، ولا يجوز في غيره ؛ لا يقولون : تالرحمن ولا تالرحيم<sup>(٧)</sup> .

ومنها قولهم في النداء : اللَّهُمَّ اغفر لنا ، فيدخلون الميم المشددة في آخره عوضاً عن « يا »<sup>(٨)</sup> في أوله ، نحو يا الله<sup>(٩)</sup> .

(١) هذه العلامة (٥) التي أضعها فوق تفريج الآية تشير إلى تكرير الآية أو بعضها في أي أو سور آخر ، واكتفيت بإثبات ماهذه سبيله في أول سورة يرد فيها .

(٢) انظر الحاشية (٣) من الصفحة السابقة .

(٣) في الأصل وي « عن الله » وكذا في شرح اللع اللوح ١١٦ / ١ ، وليس في القرآن ، فاستبدلت ﴿ لله ﴾ به .

(٤) انظر تفخيم اللام من اسم الله وترقيقها في التيسير ٥٨ ، والنشر ٢ / ١١٥ ، والبيان ١ / ٣٣ ، وبصائر ذوي التمييز ٢ / ١٨ .

(٥) انظر الحاشية (٢) من الصفحة السابقة .

(٦) انظر شرح اللع اللوح ١١٥ / ٢ - ١١٦ / ١ .

(٧) هذا قول سيويوه ومذهب الجمهور . وما عوزه إلى أبي الحسن أنه حكى دخولها على الرب ، نحو تَرَبِّي

وَتَرَبَّ الكعبة ، وإلى بعضهم أنه حكى تالرحمن وتَعَيَّاتِك = شاذ . انظر الكتاب ١ / ٢٨

و ٢ / ١٤٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٩ ، وابن يعيش ٨ / ٣٤ ، والبيان ١ / ٣٤ ، والإنصاف ٣٩٧ ،

وشرح الكافية ٢ / ٢٣٤ ، والجنى الداني ٥٧ ، والمغني ١٥٧ ، والممع ٤ / ٢٣٥ .

(٨) في الأصل : ياء ، وهو خطأ .

(٩) ماذكرة المؤلف في « اللهم » مذهب البصريين ، قال سيويوه : « وقال الخليل : اللهم نداء ، والميم

ههنا بدل من يا ... فالميم في هذا الاسم حرفان أولها مجزوم ، والهاء مرتفعة لأنه =

ومنها ندأؤهم لفظة « الله » من غير إدخال « أيها » فيه <sup>(١)</sup> ، فيقولون : يا الله . وكل ما كان فيه اللام إذا <sup>(٢)</sup> تُودي أُتِي فيه بـ « أي » ، نحو : يا أيها الرجل ويا أيها الإنسان ويا أيها الناس ؛ ولا يجوز « يا الإنسان » <sup>(٣)</sup> .

٣

وقوله « الله » أصله « إله » من قولهم : أله يألوه إلهاً : إذا عبده . فهو مصدر <sup>(٤)</sup> بمعنى « مألوه » أي : معبود ؛ كقوله : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> سورة لقمان : ١١ أي : مخلوقه ، وكما يقال : هذا درهم <sup>(٦)</sup> ضرب الأمير ، أي : مضروبه .

٦

= وقع عليها الإعراب ... اهـ . ورد الفراء هذا المذهب ورأى « أنها كانت كلمة ضم إليها أم ، تريد : يا الله أمنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلفت . فالرفعة التي في الهاء من همزة أم لما تركت انتقلت إلى ما قبلها » اهـ . وهو مذهب الكوفيين فما ذكر صاحب الإنصاف . وقد رد البصريون مقالة الفراء . والصواب الذي لا يجوز غيره قول الخليل . انظر شرح اللع اللوح ١١٦ / ١ ، والكتاب ٣١٠ / ١ ، والمقتضب ٢٣٩ / ٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٣ ، وإعراب القرآن ٣١٨ / ١ - ٣١٩ ، وابن يعيش ١٦ / ٢ ، ومجمع البيان ٤٢٧ / ١ ، وابن الشجري ١٠٣ / ٢ ، والبيان ٢٤ / ١ ، والإنصاف ٣٤١ - ٣٤٧ المسألة ٤٧ ، وشرح الكافية ١٤٦ / ١ ، والمجمع ٦٣ / ٣ - ٦٥ ، واللسان ( أله ) .

(١) انظر الحاشية (٢) من ص ٣ ، وفي ي هنا : أيها فيها .

(٢) وقع ههنا خرم في ي ينتهي ص ٨٠ .

(٣) هذا مذهب البصريين . وحكى صاحب الإنصاف عن الكوفيين أنهم يجيزون نداء ما فيه الألف والسلام ، ورد عليهم . انظر شرح اللع اللوح ١١٥ / ١ - ٢ ، والكتاب ٣٠٩ / ١ ، والمقتضب ٢٣٩ / ٤ - ٢٤٠ ، وابن يعيش ٨ / ٢ - ٩ ، وشرح الكافية ١٤٥ / ١ ، والإنصاف ٣٣٥ - ٣٤٠ المسألة ٤٦ ، والمجمع ٤٧ / ٣ - ٤٨ .

(٤) كذا قال ! و « إله » اسم غير مصدر ، فصدر أله إذا عبد : الإلهة وألوهة وألوهية . وهو فعال بمعنى مفعول . وقد اختلف الناس في اشتقاق لفظ الجلالة : فمنهم من قال إن أصله إله فعال من أله ، ثم اختلفوا في بيان معناه ، ومنهم من قال إن أصله ولأه فعال من ولأه إذا تحير ، ومنهم من ذهب إلى أن أصله لأه فعمل من لأه يليه إذا تشر ، وقيل في أصله غير ذلك ، ومنهم من ذهب إلى أنه اسم علم موضوع غير مشتق . انظر الكتاب ٣٠٩ / ١ و ١٤٤ / ٢ - ١٤٥ ، والمقتضب ٢٤٠ / ٤ ، وشأن البدعاء ٣٠ - ٣٥ ، والمخصص ١٣٤ / ١٧ - ١٥١ ، والخزانة ٣٤٥ / ١ - ٣٤٧ و ٢٤١ / ٤ - ٢٤٣ ، وسفر السعادة ١٤ - ١٥ وانظر المصادر التي أحلنا عليها في التعليق عليه .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٧ / ٢ ، وإعراب القرآن ٦٠١ / ٢ ، ومجمع البيان ٣١٥ / ٤ ، والبحر

١٨٥ / ٧ .

(٦) زيادة يقتضيها السياق . وانظر الكتاب ٢٧٥ / ١ و ٢٢٩ / ٢ ، والمقتضب ٣٠٤ / ٤ ، والكامل =



## سورة الفاتحة

- قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ١٣١
- ٣ من قرأ ﴿ مَالِكِ ﴾<sup>(١)</sup> فهو اسم فاعل من مَلَّكَ يَمْلِكُ مَلَكًا فهو مالِكٌ ، فهو جاري على الفعل .
- ومن قرأ ﴿ مَلِكِ ﴾ فهو غير جاري على الفعل ، وهو بناء المبالغة ؛ يقال<sup>(٢)</sup> : مَلِكٌ بَيْنَ الْمُلُوكِ ، بالضم ، ومَالِكٌ بَيْنَ الْمُلُوكِ ، بالكسر<sup>(٣)</sup> .
- ٦ ومن قرأ ﴿ مَالِكِ ﴾ فهو بدل من قوله : ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ١١١ .
- ولا يكون صفة ؛ لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال - وكان مضافاً - لم يكن الإضافة فيه للتعريف<sup>(٤)</sup> ، بل كان يفيد التنكير ، كما لو كان غير
- ٩

= ١٥٦ ، ١٢٥١ . ويجوز في « صَرْب الأمير » الرفع والنصب ، فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والنصب على المصدر .

(١) وهما عاصم والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ ملك ﴾ . انظر السبعة ١٠٤ ، والتيسير ١٨ ، والنشر ٢٧١ / ١ .

(٢) انظر الحجة ١ / ١١ ، وجمع البيان ١ / ٢٤ .

(٣) والفتح ، وزعموا أن الضم لغة . وحكي تثليث الميم في الوجه الأول أيضاً . انظر اللسان والتاج ( ملك ) .

(٤) إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضي كان مضافاً إلى ما بعده إضافة محضة ، وهي إضافة معنوية ولفظية . فإن أضيف إلى نكرة أفادته الإضافة تخصيصاً ، وإن أضيف إلى معرفة أفادته الإضافة تعريفياً فصار معرفة . فما كان منه نكرة فإنه يجري وصفاً للنكرة وما كان معرفة فإنه يجري وصفاً للمعرفة . فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال كان نكرة في كل حال . فإن أضيف إلى معرفة لم يتعرف بالإضافة لأن إضافته غير محضة وهي إضافة لفظية في تقدير الانفصال ؛ ولذلك يوصف به النكرة ولا يوصف به المعرفة .

انظر الكتاب ١ / ٨٢ - ٨٩ ، والمقتضب ٤ / ١٤٨ - ١٤٩ ، والأصول ١ / ١٢٥ - ١٢٩ ، والجمل ٨٤ ، ٩٠ ، وابن يعيش ٢ / ١١٨ - ١٢٣ و ٦ / ٧٦ - ٧٨ ، وشرح الكافي ١ / ٢٧٧ - ٢٨٠ و=

مضاف<sup>(١)</sup> : بخلاف من قرأ ﴿مَلِكٍ﴾ فإنه على هذا يكون نعمتاً لما قبله .

قوله تعالى : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ١٦١

أي ثَبَّنَا على الهداية<sup>(٢)</sup> .

ومن قرأ ﴿الصِّرَاطَ﴾ بالسین<sup>(٣)</sup> فلأنه الأصل في الكلمة ، من قولهم : سَرِطْتُ الشيءَ أَسرَطُهُ<sup>(٤)</sup> .

= ٢٠٠ / ٢ - ٢٠١ ، والمجم ٢٦٨ - ٢٧٢ و ٥٩ / ٥ - ٨٥ .

فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، وكان مضافاً إلى معرفة ، وقصد الوصف به من غير اختصاص بزمان دون زمان فأفاد الدوام والاستمرار = كانت إضافته محضة فتعرف بالإضافة وصح أن يوصف به المعرفة . ودليل ذلك ما حكاه سيبويه عن الخليل ويونس « أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكنَّ معرفة ، وذلك معروف في كلام العرب . يدلُّك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبدة الله ضاربك ، فتجعل ضاربك بمنزلة صاحبك ... إلا حسن الوجه فيانه بمنزلة رجل لا يكون معرفة » أهد الكتاب ١ / ٢١٣ ، وانظر شرح الكافية ١ / ٢٧٩ ، والمجم ٤ / ٢٧٢ .

(١) وكذا في شرح اللوح ٦٨ / ١ ، والبيان ٣٥ / ١ ، والتهيان ٦ / ١ . وهو وجه يجوز وليس بالوجه ؛ لأنَّ البديل بالصفات ضعيف كما قال أبو حيان . بل الوجه فيه أن يكون صفة ، وهو قول النحاس وأبي علي والزخشي وغيرهم . وذلك لأنه أريد باسم الفاعل الاستمرار والدوام فصَحَّ أن تكون إضافته محضة ، فصار معرفة ، فوصف به المعرفة .

وقيل أريد باسم الفاعل المضي فأضيف فجاز أن يكون وصفاً لما قبله ومعناه معنى المستقبل . وقد ذكر المؤلف هذا الوجه في الجواهر ١٦٠ واستحسن البديل ، والوجه ما ذكرت . انظر إعراب القرآن ١ / ١٢٢ ، والحجة ١ / ٢٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٤ ، والكشاف ١ / ٥٧ - ٥٩ ، وابن الشجري ١ / ٢٤٩ ، والبحر ١ / ٢١ ، والمغني ٦٦٤ - ٦٦٥ ، والمصادر السالفة .

(٢) انظر تفسير الطبري ١ / ٥٥ - ٥٧ ، والقرطبي ١ / ١٤٧ - ١٤٨ ، وابن كثير ١ / ٤١ - ٤٤ ، والفخر الرازي ١ / ٢٥٧ ، ومجمع التنفيس ١ / ٣٠ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧ - ٢٨ ، والكشاف ١ / ٦٧ وعزا الزخشي هذا القول إلى عليٍّ وأبيٍّ . فقلوه ﴿أهدنا﴾ مسألة المبد ربه الثبات على الهداية . وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

(٣) وهما أبو عمرو وابن كثير ، وروي عنها القراءة بالصاد . انظر السبعة ١٠٥ ، والحجة ١ / ٣٧ .

(٤) إذا بلمتته . والسين والراء والطاء أصل يدل على غيبة في مر وذهاب . انظر مقاييس اللغة

٢ / ١٥٢ . ولعل الصراط معرب عن الرومية ، انظر معجم ألفاظ القرآن ٢ / ٦٩ ( ص ر ط ) .



ومن قرأ بالصاد<sup>(١)</sup> أبدل الصاد من السين ليوافق لفظة الطاء في الإطباق ؛  
لأن الصاد والضاد والطاء والظاء حروف الإطباق<sup>(٢)</sup> . / ١ / ١

ومن قرأ بالزاي<sup>(٣)</sup> قال : الزاي إلى الطاء أقرب ، لأنه حرف مجهور  
مثل الطاء . ٢

والحروف كلها قسمان : مجهورة ومهموسة<sup>(٤)</sup> .  
فالمجهورة : ما قوي فيه الصوت في الاعتماد عليه . ويجمعها قولهم : « زاد  
ظبي غنيج لي صموراً إذ قطع »<sup>(٥)</sup> .  
والمهموسة<sup>(٦)</sup> : ما خفي فيه الصوت ولأن من الهمس . ويجمعها قولهم :  
« ستشحتك خصفه » . ٩

فلما رأى حمزة أن الصاد يخالف الطاء أبدلها زايًا ؛ لأن الصاد مهموسة  
والزاي مجهورة<sup>(٧)</sup> .

وإذا أردت أن تعرف المجهورة من المهموسة فأسكن الحرف الذي تريد أن  
تعرف جهزه من همسه وصله بهمزة مكسورة ليتبين فيه ذلك . فقل في الزاي :  
« إز » ليخرج الصوت منه جهاراً ، وقل في السين : « إس » ليتبين الصوت ١٢

(١) وهي قراءة باقي السبعة ، ورويت عن ابن كثير وأبي عمرو . وكان حمزة يقرأ بين الصاد والزاي ،  
انظر ما يأتي بعد قليل .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٤٠٦ ، والمقتضب ١ / ٦٤ ، وسر الصناعة ٦١ ، وابن عيمش ١٠ / ١٢٩ ، والرعاية  
٩٨ .

(٣) الخالصة ، وهي رواية حكاهما الفراء عن حمزة والأصمعي عن أبي عمرو . انظر السبعة ١٠٥ - ١٠٦ ،  
والحجة ١ / ٣٦ - ٤٢ ، وصرح المؤلف فيها يأتي من كلامه أنها قراءة حمزة . ورأى ابن السراج أن  
الأصمعي لم يضبط عن أبي عمرو ، قال : « وأحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضاربة للزاي فتوهمها  
زايًا » . وقال أبو حاتم : ليست الزاي الخالصة بمعروفة . وانظر كلام أبي علي .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٤٠٥ ، والمقتضب ١ / ١٩٥ ، وسر الصناعة ٦٠ ، وابن عيمش  
١٠ / ١٢٨ - ١٢٩ ، والرعاية ٩٢ ، ورسالة الإغريض وتفسيرها للمعري ٧١ .

(٥) حرف الباء مكزور في « ظبي » و « لي » .

(٦) في الأصل : والمهموس .

(٧) انظر الحاشية (٣) .

الخفي فيه .

وإنما ذكرنا هذا هنا لأنه أصل اعتبره القراء السبعة في كثير من الكلمات .  
 ٣ وأما من أشم الصاد شيئاً من الزاي<sup>(١)</sup> فإنه رأى جهر الطاء وإطباقه ،  
 فأخرج صوت الصاد مراعاة للإطباق ، وقربها من الزاي مراعاة لجهر الطاء .

قوله تعالى : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [١٧]

٦ من قرأ ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ بالضم<sup>(٢)</sup> ، و﴿ لَدَيْهِمْ ﴾ و﴿ إِلَيْهِمْ ﴾ في جميع  
 القرآن = قال : إنَّ الأصل في « الهاء »<sup>(٣)</sup> الضمُّ فأتى به على الأصل ، وهو  
 قراءة حمزة<sup>(٤)</sup> .

٩ ومن كسر الهاء<sup>(٥)</sup> قال : أكسرها لجاورة الياء ؛ لأنَّ الكسرة أخت الياء .  
 قال حمزة<sup>(٦)</sup> : هذه الهاء لا ينبغي أن تُكسر لأجل الياء في « عليهم » ، لأنَّ  
 الأصل في « عليهم » : « غَلَاهُمْ » ؛ ألا ترى أنك تقول : على زيد ؟ وكذلك  
 ١٢ « لديهم » أصله « لَدَاهُمْ » ، لأنك تقول : لدى زيد ، وكذلك « إليهم » أصله  
 « إِلَاهُمْ » ، لأنك تقول : إلى زيد . فأصل هذه الياءات أَلِفَاتٌ ، لأنها مع

(١) وهي قراءة حمزة ورواية عن أبي عمرو .

(٢) وإسكان الميم .

(٣) انظر حديث هذه الهاء التي هي علامة الإضمار في الكتاب ٢ / ٢٩١ - ٢٩٥ ، والمقتضب  
 ١ / ٢٦٤ - ٣٦٧ . وانظر كلام أبي علي في الحجة ١ / ٤٢ - ١٠٥ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، وتكلمة  
 الإيضاح ٢٩ ، والمسائل المنشورة ٥٥ .

(٤) انظر السبعة ١٠٨ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ١ / ٢٧٢ - ٢٧٤ .

(٥) وأسكن الميم . وهم أبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسائي ، واختلف عن نافع فروي عنه كسر الهاء  
 وضم الميم وإسكانها .

فإذا لقي الميم حرف ساكن اختلفوا : فكان ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر يكسرون الهاء  
 ويضنون الميم ، وكان أبو عمرو يكسر الهاء والميم ، وكان حمزة والكسائي يضآن الهاء والميم .

(٦) يريد ما احتجَّ به لقراءته ، وليس من كلام حمزة . وقد أفاده كما أسلفت من كلام أبي علي . وكذا  
 المراد هنا يأتي من كلامه : « وقال أبو عمرو » .



- المُظْهَر بالألف ، وقلبت ياء مع المضمر ، لأنها كلمات مبنية : ففرق بينها وبين  
الأسماء المتكئة نحو « عَصَاهُمْ » و « قَتَاهُمْ » وإذا كان أصل الياء الألف لم يجب  
كسرها ، كما لا يجب كسرها في « عصاهم » و « قَتاهم » . وإذا كسرتها لزمكم  
كُثْرُهَا في قوله : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتَاهُ ﴾ [سورة الكهف : ٦٠] . وهذا في غاية  
الحسن والبيان : رحم الله سيبويه وأبا علي !
- ومن قرأ ﴿ عَلَيْهِمُ ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ إِلَيْهِمُ ﴾ و ﴿ لَدَيْهِمُ ﴾  
﴿ فِيهِمُ ﴾ = كسر الهاء لأجل الياء ، ووصل الميم بالواو ، وقال : كما أنه  
يكون في المؤنث « عليهن » و « لَدَيْنَهُنَّ » بنون مشددة بعد الهاء - والنون المشددة  
حرفان - وجب أن يكون المذكر علامته ميم وواو ، لئلا<sup>(٢)</sup> يكون أنقص من  
المؤنث : لأن المذكر أقوى من المؤنث .
- فقال أبو عمرو : لا ينبغي أن تُوصل الميم بالواو ، لأنه ليس في الأسماء  
المتكئة اسم آخره واو ساكنة مضموم ما قبلها ، فلا يجوز مثله في كلامهم<sup>(٣)</sup> . وهذا  
حديث / يطول ، والكتاب لا يتسع أكثر منه

(١) وهما ابن كثير ونافع في إحدى الروايتين عنه .

(٢) هاشم الأصل : كيلا - ن ، يريد أن ذلك في نسخة أخرى .

(٣) كذا وقع ! ولم يذكر قراءة أبي عمرو فيحتج لها . وقرأ أبو عمرو ﴿ عليهم ﴾ بكسر الهاء  
وإسكان الميم ، فإذا لقي الميم حرف ساكن كسرها . وانظر احتجاج أبي علي لقراءته «  
وقد احتج أبو علي لقراءة ابن كثير ﴿ عليهم ﴾ بوصل الميم بالواو بأنه الأصل ثم قال :  
« ولم يحذف الواو في عليهم في الوصل كما حذفها غيره لأنها الأصل ، وليس إثباتها من الأصول  
المرفوضة المطرحة عندهم كالواو إذا وقعت طرفاً في الأسماء وقبلها ضمة لكنه مراد في التقدير  
وإن كان محذوفاً من اللفظ عند قوم . والدليل على ذلك اتفاق الجمهور على إثباتها إذا اتصل  
الضير بها ... » . ويشبه ما ذكره المؤلف أن يكون مأخوذاً منه على مخالفته له .

- قوله<sup>(١)</sup> : « آمين »<sup>(٢)</sup> يجوز قَصْرُهُ وَمَدُّهُ : أَمِينَ وَآمِينَ . وأصله القصر .  
 ليكون على وزن « قَعِيل » . وأما « آمين » بالمدّ فوزنه « فاعِيلٌ » ؛  
 وليس هذا البناء من أبنية العرب ، وإنما هو بناء من بناء كلام العجم ، كـ  
 ٣ « قابيل » و « هابيل » . وَوَجْهُهُ أَنَّهُ أَشْبَعُ فَتَحَةً الهمزة ، فتولدت منها أَلَفٌ ،  
 كقراءة حمزة : ﴿ لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة طه : ٧٧] والوجه : « ولا  
 ٦ تَخْشَ » ، لأنه معطوف على « تَخَفْ » ، ولكنه أشبع فتحة الشين ، فتولدت  
 منها أَلَفٌ . ولولا أَنِّي خِفْتُ الْمَلَائِكَةَ لَسُقْتُ شَوَاهِدَ هَذَا مِنْ أَشْعَارِهِمْ ، والله أعلم .

(١) أي قول القارئ بعد فراغه من قراءة فاتحة الكتاب .

(٢) أطلال الكلام عليه أبو علي في الحلييات ٩٧ - ١٢٠ ، وتقل كثيراً منه المؤلف في الجواهر  
 ١٤١ - ١٥٢ ، والسخاوي في سفر السعادة ١٣٢ - ١٥٨ . وانظر ما قيل فيه في الزاهر  
 ١ / ١٦١ - ١٦٢ ، وإعراب ثلاثين سورة ٣٤ ، وتفسير غريب القرآن ١٢ ، والبيان  
 ١ / ٤١ - ٤٢ ، وتفسير القرطبي ١ / ١٢٨ ، وشذور الزهد ١٥٠ - ١٥٣ ، واللسان  
 ( أمن ) .

ومعنى آمين : اللهم استجب ، وقيل : كذلك يكون ، وقيل : ليكون كذلك .

(٣) وقراءة باقي السبعة ﴿ لَا تَخَافْ ﴾ . وسيأتي الكلام على الآية في موضعها ٨٤٤ - ٨٤٨ والتعليق ثمة .

## سورة البقرة

قوله تعالى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [٢١]

٣ بكسر الهاء . وقرئ ﴿ فِيهِ ﴾ بالإشباع<sup>(١)</sup> ، وهو الأصل<sup>(٢)</sup> ، كقولك : مررتُ بهي ، ومن عندي ، وفي دارهي . فكما لا يقال : في داره ، ومن عنده وجب ألا يقال : ﴿ فِيهِ ﴾ .

٦ وقال سيويه<sup>(٣)</sup> : وَجْهٌ من قال ﴿ فِيهِ ﴾ أَنَّ الهاء قبلها ياء ساكنة ، والهاء المتحركة في كلامهم بمنزلة الساكنة ، ولا يعتدون<sup>(٤)</sup> بتحريكها . فلو أُثبتَ الياءُ بعد الهاء أدى ذلك إلى الجمع بين ثلاثة أحرف سواكن : الياء قبل الهاء ، والهاء ، والياء بعدها . والدليل على أَنَّ حركة الهاء لا عبرة بها أَنَّك تقول في ردٍّ يردُّ إذا أمرتَ : ردٌّ ورُدٌّ ورُدٌّ ، فيجوز الفتح والضم والكسر<sup>(٥)</sup> . فإذا وصلتَه بكناية المذكور قلتَ : ردُّه ، بالضم ، ولا يجوز غيره<sup>(٦)</sup> ؛ لأنك كُنْتُ لم تأتِ بالهاء ،

(١) وهي قراءة ابن كثير وحده ، وقرأ الباقون بكسر الهاء من غير إشباع . انظر السبعة ١٢٩ - ١٣٠ ، والتيسير ٢٩ - ٣٠ ، والنشر ١ / ٣٠٥ ، وانظر الحجة ١ / ١٣٠ - ١٥٩ .

(٢) والأصل « فيهِ » فكسرت الهاء من أجل الياء التي قبلها وقلبت الواو ياء لأنه لاتثبت واو ساكنة وقبلها كسرة . انظر الكتاب ٢ / ٢٩٤ ، والحجة .

(٣) هذه عبارة المؤلف عما ذكره سيويه ٢ / ٢٩١ . وقد أفاد من الحجة ١ / ١٥٦ .

(٤) هاشم الأصل : « ولا يعتبرون » من نسخة .

(٥) الفتح لأنه أخف الحركات ، والضم للإتباع ، والكسر على الأصل في النقاء الساكنين . انظر

شرح اللمع اللوح ٨٦ / ٢ ، والكتاب ٢ / ١٥٩ ، والمقتضب ١ / ١٨٤ ، والكامل ٤٣٨ ،

وشرح الملوكي ٤٥٤ - ٤٥٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٢٨ - ١٢٩ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٤٣ - ٢٤٦ ،

واللسان ( زبر ) .

(٦) حكى عن الأخفش أنه سمع ناساً من بني عقيل يقولون « مُدّه » بالكسر ، انظر ابن يعيش وشرح الشافية .

فَكَانَكَ قَلْتَ : رَدُّوا ، ولا يكون ما قبل الواو الساكنة إلا مضموماً ؛ فهذه حجة من كسر الهاء . وكذلك إذا اتصلت به هاء المؤنث قلت : رَدُّهَا ، فلا يجوز إلا الفتح ؛ لأنك كأنك قلت : رَدُّا .

٣

قوله تعالى : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (١) ٢ |

موضع ﴿ هُدًى ﴾ رفع على أن يكون خبراً بعد خبر ، كما تقول : « هذا حلّو حامض »<sup>(٢)</sup> . فيكون ﴿ ذَلِكَ ﴾ ابتداءً ، و ﴿ الْكِتَابُ ﴾ عطف بيان<sup>(٣)</sup> ، ويكون ﴿ لا ريب فيه ﴾ خبراً ، و ﴿ هُدًى ﴾ خبر ثان .

٦

وإن شئت كان ﴿ هدى ﴾ في موضع الحال<sup>(٤)</sup> ، أي هادياً للمتقين . وإن شئت كان ﴿ فيه هدى ﴾ ابتداءً وخبراً على قول سيبويه ، وعلى قول الأخفش يرتفع بالظرف<sup>(٥)</sup> .

٩

(١) انظر الجواهر ١٧١ - ١٧٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١١ ، وإعراب القرآن ١ / ١٢٩ - ١٣٠ ، والحجة ١ / ١٤٧ - ١٥٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٦ - ٣٧ ، والبيان ١ / ٤٥ ، والبحر ١ / ٣٦ - ٣٧ . وانظر إيضاح الوقف ٤٨٥ - ٤٩٠ ، والقطع ١١١ - ١١٣ . وفي ﴿ هدى ﴾ وجه آخر : أن يكون خبراً عن ﴿ ذلك ﴾ ، أو خبراً لابتداء محذوف ، أو مبتدأ وخبره محذوف تقديره « فيه » ، و « فيه » الظاهرة خبر عن ﴿ لا ريب ﴾ .

(٢) انظر الجواهر ١٧٠ - ١٧١ ، ١٨٠ ، ١٨٩ ، وشرح اللع اللوح ٣١ / ٢ و ٥٠ / ١ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٨ ، والحجة ١ / ١٤٧ - ١٥١ ، والمسائل المنشرة ١٦ ، وابن يمش ١ / ٩٩ ، وشرح الكافية ١ / ١٠١ ، والجمع ٢ / ٩ - ١١ .

(٣) أو بدلاً ، أو نعمتاً .

(٤) صاحبه « هذا » أو « الكتاب » ، أو الضمير للسكن في « فيه » ، والعامل فيه معنى الإشارة أو الاستقرار .

(٥) مذهب سيبويه والجمهور - وعليه المؤلف - في الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور في نحو : في الدار زيد ، وعندك عمرو = أنه يرتفع بالابتداء كما ارتفع مقدماً ، والظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر ؛ وهذا كقولهم في « قائم زيد » إن قائماً خبر مقدم وزيداً مبتدأ مؤخر . وفي الظرف أو الجار والمجرور ضمير للمبتدأ .

ونذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الاسم المؤخر مرتفع بالظرف أو الجار والمجرور ، وكذا قالوا في « قائم زيد » إن قائماً مبتدأ وزيداً مرتفع به . ونسب إلى الأخفش إجازة القول الأول . =

والنون الساكنة والتنوين في جميع القرآن مع الحروف بعدها ثلاثاً  
أحوال<sup>(١)</sup> :

٣ الحالة الأولى : الإظهار . وتلك مع حروف الخلق ، كقوله : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ ﴾ [سورة الرعد : ٤٢] \* ، وقوله : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ [سورة ناطر : ٣] .  
وحروف الخلق ستة : الهمزة والماء والعين والحاء والغين والخاء .

٦ والحالة الثانية : الإدغام . وتلك مع الميم<sup>(٢)</sup> ، نحو قوله : ﴿ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ ﴾ [سورة هود : ٤٨] ، لا يجوز إلا الإدغام هنا لاشتراك النون والميم في الغنة ،  
والغنة : صوت خفيّ / يخرج من الخيشوم ؛ فلما اشتركا في هذا كانا بمنزلة الميمين ١ / ٢

= وليس في الظرف أو الجار والمجرور ضمير لأنه رفع الاسم .

فإذا جرى الظرف أو الجار والمجرور خبراً لبتداً ، أو صفة لموصوف ، أو حالاً لذي حال ، أو صلة لموصول ، أو اعتداً على نفي أو استفهام = ارتفع الاسم بهما على المذهبين كما يرتفع باسم الفاعل إذا جرى في هذه المواضع لقيامهما مقام الفعل . وذكر ابن هشام أن الأرجح عند بعضهم أن يكون الاسم في هذه المواضع مبتداً وأنه يجوز كونه فاعلاً ، والأرجح عند جماعة منهم ابن مالك وأبو حيان كونه فاعلاً وأجازوا كونه مبتداً .

انظر شرح اللع اللوح ٣٢ - ٢٤ / ١ و ٤٨ / ٢ ، والكتاب ١ / ٢٤٣ ، ٢٦١ - ٢٦٢ ، ٢٧٨ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ١٢٧ - ١٢٨ ، وشرح الكافية ١ / ٩٤ ، والإنصاف ٥١ - ٥٥ المسألة ٦ ، والبحر ٥ / ٤٠٢ ، والمغني ٥٧٨ - ٥٧٩ ، والمصنع ٥ / ١٣٦ - ١٣٦ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٥١١ - ٥٣٨ الباب الحادي والعشرين لما جاء في التنزيل من الظروف التي يرتفع ما بعدها من على الخلاف وما يرتفع ما بعدها من على الاتفاق . وانظر فهرس مسائل العربية في آخر هذا الكتاب ، برسم « الرفع » .

(١) هذا سهو منه ، بل هي أربعة أحوال ، والرابعة أن تقلب ممّا عند الباء نحو ﴿ فانيجست ﴾ [سورة الأعراف : ١٦٠] . وقد ذكر المؤلف الأربعة الأحوال في الجواهر ٨٩٤ - ٨٩٦ ، وانظر الكتاب ٢ / ٤١٤ - ٤١٥ ، والتيسير ٤٥ ، والنشر ٢ / ٢٢ - ٢٧ .

(٢) وغيرها من حروف « يرملون » . انظر التعليق في الصفحة التالية . وإذا اجتمعت النون الساكنة والميم في كلمة نحو « أمثلة » وشاة « زغاء » وهي المقطوعة طرف الأذن = أظهرت مخافة أن يشتبه بالمضاعف .

- الأولى منها ساكنة ، نحو قوله : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٠]\* فلما  
وجب الإدغام في قوله ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ فكذلك ﴿ عَلَى أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ ﴾ .  
٣ والحالة الثالثة : النون الساكنة مع سائر الحروف<sup>(١)</sup> . تُخَفَّى وَلَا تُدْغَم وَلَا  
تُظْهِر ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ ذَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ [سورة النحل : ٤٩] ، وكقوله :  
﴿ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٤] .  
٦ وهذا عند جميع القراء إلا أبا عمرو وحمة والكسائي<sup>(٢)</sup> فإنهم يدغمونها في  
« اللام » نحو ﴿ هَذَى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ و « الراء »<sup>(٣)</sup> [نحو]<sup>(٤)</sup> ﴿ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [سورة  
البقرة : ١٤٧] و ﴿ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة البقرة : ٥] . ويدغمها حمزة والكسائي في  
٩ « الياء » نحو : ﴿ مَنْ يَقُول ﴾ [سورة البقرة : ٨] . ويدغمها حمزة في « الواو »<sup>(٥)</sup>  
نحو : ﴿ ظَلَمَاتٍ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٩] . فاللام والراء والياء  
والواو عندهم بمنزلة الميم نحو : ﴿ عَلَى أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ ﴾ . ويقال في هذه  
١٢ الحروف حروف « يرملون » لأنها أيضاً تدغم في النون ، نحو قوله  
﴿ وَمَا مَنَا ﴾ [سورة الصافات : ١٦٤]\* و ﴿ مِنِّي ﴾ [سورة مريم : ٤]\* .

(١) غير الياء ، فتقلب عندها ما كما ذكرت في الحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٢) كنا قال ! ! وإدغام النون الساكنة والتنوين في حروف « يرملون » = ما عليه إجماع القراء .

ثم اختلفوا في الغنة : فما عليه الجمهور من أهل الأداء والجللة من أئمة التجويد فيما قال ابن  
الجزري = إدغام اللام والراء بلاغنة ، وروي فيها الإدغام بغنة . والأربعة الأحرف الباقية - وهي  
حروف « ينو » - يدغم فيها النون الساكنة والتنوين بغنة ، وروي في الواو والياء والإدغام بلا  
غنة ، رواه خلف عن حمزة وأبو عثمان الضريير عن الدوري عن الكسائي . انظر المصادر السالفة في  
الحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٣) إذا وقعت النون الساكنة قبل اللام والراء في كلمة أظهرت لثلا يلتبس بالمضاعف ، نحو فثقل بما  
عينه لام أو راء ، فهو يلتبس بـ فثقل .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) إذا اجتمعت النون الساكنة والواو أو الياء في كلمة أظهرت لثلا يلتبس بالمضاعف ، نحو صنوان ، فهو  
يلتبس بصَوَان .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣ ]

يجوز أن يكون جزأً صفة لـ « المتقين » ، فوصله بـ « المتقين » حسن .

ويجوز أن يكون مرتفعاً بالابتداء ، وما بعده في صليته ، وخبره

﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ [ ٥ ]

ويجوز أن يكون مرتفعاً لأنه خبر مبتدأ مضر ، أي : هم الذين يؤمنون

بالغيب <sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا جميع ما في القرآن من « الذين » و « الذي » يجوز فيه الوصل بما

قبله نعماً له ، وأن تقطعه منه على أحد هذين الوجهين إلا في سبعة مواضع <sup>(٣)</sup> ،

فإن الابتداء بها في هذه المواضع هو الوجه الذي لا يجوز غيره :

الأول : قوله <sup>(٤)</sup> : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾ سورة

البقرة : [ ١٢١ ] .

والثاني : قوله <sup>(٥)</sup> : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ

أبنَاءَهُمْ ﴾ في البقرة [ ١٤٦ ] والأنعام [ ٢٠ ] جميعاً .

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ١٣١ ، ومجمع البيان ١ / ٣٧ ، والبيان ١ / ٤٦ ، والمغني ٧٣٩ .

(٢) فعلى الوجه الأول يكون الوقف على ﴿ للمتقين ﴾ حسناً ، وعلى الثاني يكون تاماً ، وعلى الثالث

يكون حسناً وهو كافٍ عند الداني . انظر إيضاح الوقف ٤٩٠ - ٤٩١ ، والقطع ١١٣ - ١١٥ ،

والمكتفى ١٥٩ . ويجوز أن يكون ﴿ الذين ﴾ في موضع نصب على المدح ، وقيل هو بدل ،

وقيل مبتدأ والخبر محذوف أي الذين يؤمنون بالغيب هم المذكورون .

(٣) انظر منار الهدى ٢٢ .

(٤) قوله تعالى ﴿ مالك من الله من ولي ولا نصير . الذين آتيناهم ﴾ الوقف على ﴿ ولا نصير ﴾ تام ،

انظر إيضاح الوقف ٥٣١ ، والقطع ١٦١ ، والمكتفى ١٧٤ ، ومنار الهدى ٤١ .

(٥) قوله تعالى في سورة البقرة ﴿ إنك إذا لمن الظالمين . الذين آتيناهم .. ﴾ وفي سورة الأنعام ﴿ وإني

بريء مما تشركون . الذين آتيناهم ... ﴾ . الوقف على ﴿ الظالمين ﴾ و ﴿ تشركون ﴾ تام ، انظر

إيضاح الوقف ٦٣٠ ، والقطع ١٦٧ ، ٣٠٣ ، والمكتفى ٢٤٨ ، ومنار الهدى ٤٣ . ولم يذكر ابن

الأنباري ولا الداني الوقف في آية سورة البقرة .



والثالث<sup>(١)</sup> : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ [سورة

البقرة : ٢٧٤ ] .

والرابع<sup>(٢)</sup> : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ﴾ [ سورة البقرة : ٢٧٥ ] .

٣

والخامس<sup>(٣)</sup> : قوله في سورة التوبة [ ٢٠ ] : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْثَرُ دَرَجَةً ﴾ .

والسادس<sup>(٤)</sup> : في سورة الفرقان [ ٣٤ ] : ﴿ الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا ﴾ .

٦

والسابع : قوله في سورة حم المؤمن<sup>(٥)</sup> [ ٦ - ٧ ] : ﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ . الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴾ .

٩

قوله تعالى : ﴿ أَلَا نُنذِرُهُمْ أَمْ لَمْ يُنذِرْهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٦ ]

من جمع بين الهمزتين<sup>(٧)</sup> فالهمزة الأولى همزة الاستفهام ، والثانية همزة

(١) قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ . الَّذِينَ يَنْفِقُونَ ... ﴾ . الوقف على ﴿ عليم ﴾ تام ، انظر إيضاح الوقف ٥٥٧ ، والقطع ٢٠٤ ، والمكتفى ١٩١ ، ومنار الهدى ٥٢ .

(٢) قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزَنُونَ . الَّذِينَ يَأْكُلُونَ ... ﴾ . الوقف على ﴿ يحزنون ﴾ تام ، انظر القطع ٢٠٤ ، والمكتفى ١٩١ ، ومنار الهدى ٥٢ .

(٣) قوله تعالى : ﴿ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ . الوقف على ﴿ الظالمين ﴾ تام ، انظر القطع ٣٦٠ ، والمكتفى ٢٩٢ وفيه كاف وقيل تام ، ومنار الهدى ١٢١ .

(٤) قوله تعالى : ﴿ وَأَحْسَنُ تَفْسِيرًا . الَّذِينَ يَحْشَرُونَ ﴾ . الوقف على ﴿ تفسيرا ﴾ تام ، انظر إيضاح الوقف ٨٠٧ ، والقطع ٥٢٢ ، والمكتفى ٤١٨ ، ومنار الهدى ٢٠٠ .

(٥) وهي سورة غافر . والوقف على ﴿ النار ﴾ تام ، انظر إيضاح الوقف ٨٧٠ ، والقطع ٦٢٤ ، والمكتفى ٤٩١ ، ومنار الهدى ٢٤٣ .

(٦) انظر الجواهر ١٧١ - ١٧٢ ، ٨٢٩ ، وشرح اللمع اللوح ٣٠ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨ ، وإعراب القرآن ١ / ١٢٤ ، والجمعة ١ / ١٨٣ - ٢١٧ ، وجمع البيان ١ / ٤١ - ٤٢ ، والبيان ٥٠ / ١ ، والبحر ١ / ٤٧ ، والمنقح ١٨٨ - ١٨٩ .

(٧) وم عاصم وحمة وابن عامر والكسائي إذا حَقَّقَ . انظر السبعة ١٣٤ ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ٣٦٣ / ١ .

« أَنْذَرْتَهُمْ » فجمع بينهما على الأصل .

ومن قرأ<sup>(١)</sup> ﴿ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾ لَيْنَ الثانية وجعلها مَدَّةً ؛ لَأَنَّ العرب قالت « آدَمَ »<sup>(٢)</sup> - وأصله « آدَمَ » - بِتَلْيِينِ الثانية وإبدالها مَدَّةً . وكذلك لَيُنُوا الثانية في « آخِرَ » و « آدَر » ، والأصل « آدَر » و « آخَر » .

٢ / ٢ وقوله : ﴿ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾ لفظه لفظُ الاستفهام ومعناه معنى الخبر / ،  
٦ والتقدير : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِنْذَارُ وَتَرَكَ الْإِنْذَارَ ، لَأَنَّ الاستفهام يَأْتِي فِي كَلَامِهِمْ وَيُرَادُّ بِهِ الْخَبَرُ ، كَمَا أَنَّ الْخَبَرَ يَأْتِي وَيُرَادُّ بِهِ الْإِسْتِفْهَامُ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة الشعراء : ٢٢] والمعنى : أَوَ تِلْكَ نِعْمَةٌ ؟

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنْذَارُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ نَفَعَ كَثِيرًا مِنَ الْخَلْقِ حَتَّى أَسْلَمُوا ، فَكَيْفَ قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٦] ؟ = فالجواب : إِنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا قَوْمٌ مَخْصُوصُونَ لَمْ يَنْفَعْهُمْ الْإِنْذَارُ وَالِدَعْوَةُ<sup>(٤)</sup> ، كَأَبِي جَهْلٍ وَالْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْخَزْرُومِيِّ

(١) وَهُوَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ إِذَا خَفَّفَ . وَأَبُو عَمْرٍو يَدْخُلُ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ أَلِفًا ، وَوَافَقَهُ قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ . وَاخْتَلَفَ عَنْ وَرْشٍ عَنْ نَافِعٍ فَرَوِي عَنْهُ إِبْدَالُ الثَّانِيَةِ أَلِفًا وَتَسْهِيلُهَا بَيْنَ يَيْنَ . وَاخْتَلَفَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ فَرَوِي عَنْهُ التَّحْقِيقُ وَالتَّسْهِيلُ وَإِدْخَالُ الْأَلِفِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « فِي آدَمَ » بِاقْعَامٍ « فِي » .

(٣) سِبْأَتِي كَلَامٌ لِلْوَلَفِ عَلَيْهَا فِي مَوْضِعِهَا ٩٨٥ ، وَالتَّعْلِيقُ ثَمَّةٌ .

(٤) انْظُرْ تَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ ١ / ٨٤ - ٨٥ ، وَالْقُرْطُبِيِّ ١ / ١٨٢ ، وَابْنُ كَثِيرٍ ١ / ٦٩ - ٧٠ ، وَجَمَعَ التَّفَاسِيرَ ١ / ٥٠ - ٥١ . وَانْظُرْ جَمْعَ الْبَيَانِ ١ / ٤٣ ، وَأَسْبَابُ النُّزُولِ ١٢ ، وَلِبَابُ النُّقُولِ ١٧ ، وَالسِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ ٢ / ١٧٨ ، وَقِيلَ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ غَيْرُ هَذَا . وَذَهَبَ الطَّبْرِيُّ وَمَنْ وَافَقَهُ إِلَى أَنَّ أَوَّلَى التَّأْوِيلَاتِ مَارُوي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ صَدْرَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ إِلَى الْمِائَةِ الْأَوَّلَى مِنْهَا نَزَلَ فِي رِجَالِ سَقَامٍ بِأَعْيَانِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ مِنْ أَحْبَارِ يَهُودٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ .

والعاص بن وائل وغيرهم من صناديد قريش ، قَتَلُوا بيدر<sup>(١)</sup> . فاللفظ لفظاً عاماً ويراد به الخاص ، وهذا كثير في القرآن .

قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ (١٧)

يقال : كيف قال : « قُلُوبِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ » بالجمع ، و « سَمْعِهِمْ » بلفظ المفرد ؟ وهلاً قال : وعلى أسماعهم ؟

فالجواب<sup>(٢)</sup> : إِنَّ السَّمْعَ في الأصل مصدر ؛ يقال : سمعت الشيء سمعاً وسماعاً . والمصدر اسم جنس يقع على القليل والكثير ، فلا يحتاج فيه إلى التنبيه والجمع .

وقيل : بل ههنا مضاف مجذوف على لفظ الجمع ، والتقدير : على مواضع سَمْعِهِمْ .

وقيل : بل اكتفى باللفظ المفرد لما أضافه إلى الجمع ؛ لأن إضافته إلى الجمع يُعْلَمُ بها أن المراد به الجمع ، ومثله كثير في الشعر والكلام ، وأنشد سيبويه قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

كَلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَمِصْ

(١) ظاهر عبارته أن الوليد بن المغيرة والعاص بن وائل قتلوا يوم بدر مع أبي جهل ، وهو وهم . فقد هلكا قبل الهجرة وكانا من المستهزئين برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . انظر السيرة النبوية ٢ / ٥١ - ٥٢ ، والروض الأنف ٢ / ١٦٣ - ١٦٨ ، وعيون الأثر ١ / ١١٣ . ولعله أراد أباه جهل والوليد بن عتبة بن ربيعة والعاص بن سميد بن العاص بن أمية ، وهم من قتلوا بيدر . انظر السيرة النبوية ٢ / ٣٦٦ - ٣٦٨ ، ومغازي الواقدي ١٤٨ - ١٤٩ .

(٢) انظر الجواهر ٤٢ ، وجمع البيان ١ / ٤٤ ، والمقتضب ٢ / ١٧٣ ، وابن عيمش ٥ / ٨ .

(٣) لم أعرفه . والبيت في الجواهر ٧٩٠ ، والكتاب ١ / ١٠٨ ، وابن السرياني ١ / ٣٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٠ ، ولفراء ١ / ٣٠٧ و ٢ / ١٠٢ ، والمقتضب ٢ / ١٧٢ ، وإعراب القرآن ٣ / ٨٩ ، والاحتساب ٢ / ٨٧ ، وابن الشجري ١ / ٣١١ و ٢ / ٢٥ ، ٣٨ ، ٢٤٣ ، وابن عيمش ٦ / ٢١ - ٢٢ ، وجمع البيان ١ / ٥٩ ، والخزانة ٢ / ٣٧٩ .

أي : في بعض بطونكم . وقال<sup>(١)</sup> :

فِي خَلْقِكُمْ عَظَمٌ وَقَدْ شَجِينَا

أي : في خلوقكم .

٣

ومن أمال<sup>(٢)</sup> ﴿ وعلى أبصارهم ﴾ فلاجل كسرة الراء أمال الألف لِيَقَرَّيَهَا من كسرة الراء ، وهي لغة نميمية أرادوا بها المشاكلة والمطابقة . ومن لم يملها أجراها على الأصل ، وهي الحجازية .

٦

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٩ ]

وَقُرْءُ ﴿ يَخَادِعُونَ ﴾ .

فن قرأها ﴿ يخادعون ﴾ بالالف<sup>(٤)</sup> أراد به أيضاً المطابقة وزدواج

٩

(١) المسيب بن زيد مائة الفنوي ، في خبر اقتصه ابن السرياني ٢١٢ / ١ . وهو له في الأعم ١٠٧ / ١ ، واللسان ( شجا ) . ونسبه أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢ / ١٩٥ إلى الفنوي ولم يسمه ، وهو طفيل في المحتسب ٢ / ٨٧ ، والإفصاح ٢٧٢ ، ولعله وهم ، ولم أجده في ديوانه . وهو بلا نسبة في الجواهر ٥٥ ، ٧٩٠ ، ٨٤٨ ، ومجاز القرآن ١ / ٧٩ و ٢ / ٤٤ ، والكتاب ١ / ١٠٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٠ ، والمقتضب ١ / ١٧٢ ، والمحتسب ١ / ٢٤٦ ، والمخصص ١ / ٣١ و ١٠ / ٢٠ ، وابن يعيش ٢٣ / ٦ .

(٢) وهما أبو عمرو والدوري عن الكسائي ، وقرأه ورش عن نافع بين اللفظين ، ولم يمل الباقر . انظر مناهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين للألف التي بمدّها راء متطرفة مكسورة في السبعة ١٤٧ - ١٤٩ ، والتيسير ٥١ ، والنشر ٢ / ٥٤ - ٥٥ ، وانظر أبواب الإمالة في الكتاب ٢ / ٢٥٩ - ٢٧١ .

(٣) انظر المحجة ١ / ٣٣٢ - ٣٣٩ ، ومجمع البيان ١ / ٤٦ ، والبحر ١ / ٥٧ . وانظر البيان ١ / ٥٥ وقد نقل أبو البركات بن الأنباري عن المؤلف من غير ما نصريح ، وقد نقل كثيراً من نصوص هذا الكتاب ولم يذكره البتة ، انظر بيان ذلك في مقدمة التحقيق ص ٨٥ - ٨٣ . ولم أنص على ضيعه هذا في تعليقي على الكتاب إلا في مواضع قليلة اقتضته اكتفاء بما ذكرته ثمة .

(٤) وهم أبو عمرو ونافع وابن كثير ، وقرأ الباقر ﴿ يخدعون ﴾ . انظر السبعة ١٣٩ ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢ / ٢٠٧ .

الكلام<sup>(١)</sup> ؛ لَأَنَّ قَبْلَهُ ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ فَنَقَى بِقَوْلِهِ : ﴿وَمَا يَخَادِعُونَ﴾  
مَا أَثْبَتَ لَهُمْ بِقَوْلِهِ : ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ .

- ٣ ومن قرأ ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ قال : خَدَعَ وخَادَعَ هنا بمعنى واحد<sup>(٢)</sup> .  
ومعنى<sup>(٣)</sup> ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ : يَخَادِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ وَنَبِيَّ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> ، فحذف  
المضاف ، كقوله : ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(٥)</sup> [سورة يوسف : ٨٢] أي أهل القرية .  
٦ وقيل : أظهروا خلاف مَا أَبْطَنُوا ؛ لَأَنَّهُمْ أَظْهَرُوا الْإِيمَانَ وَأَبْطَنُوا النِّفَاقَ<sup>(٦)</sup> ؛ وهذا  
خداع منهم .

قوله تعالى : ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١٠ ]  
وَقُرْءٌ ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بالتشديد .

(١) عقد المؤلف في الجواهر ٣٧٦ - ٢٩٦ الباب التاسع عشر لما جاء في التنزيل من ازدواج الكلام  
والمطابقة والمشاكلة وغير ذلك ، وذكر هذه الآية ثمة .

(٢) وهو قول أبي عبيدة وغيره ، انظر مجاز القرآن ١ / ٣١ ، واللسان ( خدع ) ، والمصادر السالفة .

(٣) انظر تفسير الطبري ١ / ٩٢ - ٩٣ ، والقرطبي ١ / ١٩٥ - ١٩٧ ، وابن كثير ١ / ٧٢ - ٧٣ ، وجمع  
التفاسير ١ / ٥٦ - ٥٧ .

(٤) عن الحسن وغيره .

(٥) انظر الجواهر ٧١ ، ٨٤٦ ، وشرح الملح اللوح ١ / ٢ و ١ / ٢٩ و ١ / ٣٣ و ١ / ٣٨ ،  
ومعاني القرآن للأخفش ٤٨ ، ٩٣ ، ١٥٦ ، ١٧١ ، ٢٦٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ ، ٣٤٥ ، ٣٦٢ ،  
٤٣٩ ، وللغراء ١ / ٢٧٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٤ ، وجمع البيان ٣ / ٢٥٦ ، والبحر  
٥ / ٣٣٧ ، والكتساب ١ / ١٠٨ و ٢ / ٢٥ ، وللمقتضب ٣ / ٢٣٠ ، ٢٥٥ و ٤ / ٢٥١ ،  
والكامل ١٩٧ ، ٦٦٧ ، والمسائل المنتهية ١٤ ، والبغداديات ٥٠ ، والبصريات ١٥٢ ،  
والخصائص ٢ / ٣٦٢ ، ٤٤٧ ، وسر الصناعة ٢٤ ، وابن الشجري ١ / ٥٢ ، ٦٧ ،  
٢٩٧ ، ٣٢٤ ، وابن عيمش ٣ / ٢٣ - ٢٥ .

(٦) عن جماعة من التأولين منهم ابن زيد . وقيل في الآية غير ذلك .

(٧) انظر الجواهر ٢٩٩ ، وشرح الملح اللوح ١٥٣ / ٢ ، والحجة ١ / ٢٤٦ - ٢٥٥ ، وجمع البيان ١ / ٤٧ ،  
والبيان ١ / ٥٥ ، والبحر ١ / ٦٠ ، والمسائل المنتهية ٧٨ ، والبغداديات ٨٢ ، والمضديات ١٣٠ ،  
وابن الشجري ١ / ٢٤٠ ، ٢٦٦ ، والمغني ٤٠٠ ، ٥٣٦ .

فمن قرأ ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾<sup>(١)</sup> فالتقدير : ولهم عذابٌ أليمٌ بِكَذِبِهِمْ في قولهم :  
﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾ [ ٨ ] . و « ما » مع الفعل بمعنى المصدر .

ومن قرأ ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ فالمعنى : بتكذيبهم إياك حيث أنكروا ما جئت  
به .

قالوا : وهذا أُبْلِغُ من « يَكْذِبُونَ » لأنَّ من كَذَبَ الرسول كَذَبَ  
أيضاً ، / فدلَّ التَّكْذِيبُ على الكذب والزيادة .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١١ ]  
قرأ الكسائي<sup>(٣)</sup> بإشمام القاف الضمة . وأراد بذلك أنَّ أصله « قَوْلَ » على  
وزن ضَرَبَ ، فنبه بهذا الإشمام على أصل الكلمة .  
ومن أخلص الكسرة قال : لا يُعْتَاجُ إلى هذا الإشمام ؛ لأنَّ « قِيلَ » لا  
يشبه بفعل سَمِيَ فاعله ؛ لأنَّ الذي سَمِيَ فاعله « قال » .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا لَنُحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٤ ]  
كان حمزة يترك همزها في الوقف وهمز كل كلمة يوقف عليها<sup>(٥)</sup> جرياً على  
عادة العرب من تغيير الكلمة في الوقف . وقال<sup>(٦)</sup> : إنَّ الهمزة حرف ثَقِيلٌ ، فهي

(١) وهم عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأ الباقر ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ . انظر السبعة ١٤١ ، والتيسير ٧٢ ،  
والنشر ٢٠٧/٢ - ٢٠٨

(٢) انظر الحجة ١ / ٢٥٥ - ٢٦٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٨ - ٤٩ ، والبحر ١ / ٦٠ - ٦١ .

(٣) وهشام عن ابن عامر ، وأخلص الكسرة الباقر . انظر السبعة ١٤١ - ١٤٢ ، والتيسير ٧٢ ، والنشر  
٢٠٨ / ٢ .

(٤) انظر الحجة ١ / ٣٦٤ - ٣٧٤ ، ومجمع البيان ١ / ٥٠ - ٥١ ، والبحر ١ / ٦٩ .

(٥) انظر مذهب حمزة في تسهيل الهمزة المتوسطة في الوقف في السبعة ١٤٢ ، والتيسير ٣٩ - ٤١ ،  
والنشر ١ / ٤٢٩ - ٤٤٥ ، والباقر يصلون بالهمز ويقفون كما يصلون بالهمز .

(٦) هذا تعليل من المؤلف لمذهب حمزة ، انظر ماسلف من التعليل ٩ الحاشية (٦) .

بالتغيير أولى . وبيان تغييرهم الكلمة في الوقف<sup>(١)</sup> أنك تقول : هذا عَمَرُو ،  
ومررت بَعَمَرُو ، ورأيت عَمَرًا ، فتبدل من التنوين في النصب ألفاً وتحذفها في  
الرفع والجر . ومنهم من يقول : هذا عَمَرٌ ومررت بَعَمِرٌ ، فينقل الضمة والكسرة  
من الراء إلى الميم ؛ وقال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

أَنَا أَبْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ

يريد : النَّقْرُ<sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ  
مَاحَوْهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٧ ]

قال أولاً : ﴿ استوقد ﴾ ولم يقل « استوقدوا » ، وقال : ﴿ مَاحَوْهُ ﴾<sup>٩</sup>  
ولم يقل « ماحولهم » ، ثم قال : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ ولم يقل « بنوره » .  
وإنما قال هكذا لأنه جعل « الذي » بمنزلة « مَنْ » و « مَا »<sup>(٥)</sup> ، و « مَنْ »  
و « مَا » في كلامهم يكنى عنها مرة كما يكنى عن المفرد ويكنى أخرى عنها كما<sup>١٢</sup>

(١) انظر باب الوقف في الكتاب ٢ / ٢٨١ - ٢٨٥ .

(٢) البيت نسبه سيبويه إلى بعض السعديين ، ونسبه الصافي إلى قذافي بن أعين المنقري ، ونسبه ابن  
السيد طنًا إلى عبيد بن ماوية الطائي ، وإليه نسب في اللسان ( نقر ) . انظر الكتاب ٢ / ٢٨٤ ،  
والجمل ٣٥٨ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٥٥٩ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٥ ، وشرح أبيات المغني  
٦ / ٣٢١ - ٣٢٣ . وهو بلا نسبة في شرح التلحيع اللوح ١٢ / ١ ، والجمل ٣١٠ ، وتكملة الإيضاح ٨ ،  
والخصص ٢ / ٢٦١ ، والإنصاف ٧٣٢ ، والمغني ٥٦٨ ، والمصع ٦ / ٢١٠ . وسيأتي ١٥٠ . وكان في  
الأصل : من الراي إلى الميم ، وهو خطأ من الناسخ .

(٣) أي النقر بالخميل ، يقال : نقرت بالفريس نقرًا ، وهو صويت ترضجه به .

(٤) انظر الجواهر ٣٧٢ ، ومصافي القرآن للأخفش ٤٩ ، وللغراء ١ / ١٥ ، والحيجة ١ / ١١٢ - ١١٣ ،  
ومجمع البيان ١ / ٥٤ - ٥٥ ، والبحر ١ / ٧٦ - ٨٠ ، وتفسير الطبري ١ / ١٠٨ - ١١٠ ، والقرطبي  
١ / ٢١١ - ٢١٣ ، وابن كثير ١ / ٨٠ - ٨٢ ، والبصريات ٢٥٣ .

(٥) هذا قول أبي علي ، وذهب أبو الحسن إلى أن « الذي » مفرد في معنى الجمع ، واختار أبو حيان أنه  
جنس . وذهب الغراء إلى أن تقدير الكلام : كمثل استضاءة الذي استوقد ، فحذف المضاف ،  
وذهب إلى أن الضمير في ﴿ بنورهم ﴾ إنما جمع لأن الملقى ذهب إلى المنافقين . وقيل في تأويل الآية  
غير ذلك .



يَكْفَى عَنْ الْجَمْعِ<sup>(١)</sup> ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [سورة يونس : ٤٢]  
 فجَمَعَ ضمير « من » ، وقال في موضع آخر : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [سورة  
 الأنعام : ٢٥]<sup>٣</sup> فكفى عنه بالمفرد ، وقال ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ وَهُوَ مُخْسِنٌ قَلِيلٌ  
 أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ [سورة البقرة : ١١٢] فكفى عنه بالمفرد ثم قال : ﴿ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ  
 وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [سورة البقرة : ١١٢] . وقال في « ما » : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا  
 يَغْلِبُهُمْ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة النحل : ٥٦] فعبر بـ « ما » عن الأصنام ،  
 ٦ وَجَعَ الضمير بـ « ما » في « يعلمون » ، أي : ويجعلون للأصنام اللاتي لا تعلم  
 نصيباً مما رزقناهم .

ومثلاً قوله ﴿ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ قوله : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ  
 وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة الزمر : ٣٢] ولم يقل « جاؤوا » ولا  
 « صدقوا » ، ثم قال ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ ولم يقل « هو » . وقال :  
 ١٢ ﴿ وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِي ﴾ [سورة الأحقاف : ١٧٠] ثم قال  
 ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة الأحقاف : ١٨] .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٩ ]  
 ١٥ هذا معطوف على قوله ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ والمعنى : أو

(١) ذكر المؤلف هذه الآية والآي الآتية في الجواهر ٣٦٩ - ٣٧٦ فما ذكره في الباب الثامن عشر الذي  
 عقده لما جاء في التنزيل من لفظ من وما والذي وكل وغير ذلك كفي عنه مرة على التوحيد  
 وأخرى على الجمع . وذكر آية سورة يونس وآياً أخرى في شرح اللع ١٢٠ / ٢ .

(٢) انظر ما سيأتي من كلام المؤلف عليها ٦٨٤ ، والتعليق ثمة .

(٣) انظر ما سيأتي من كلام المؤلف عليها ١١٦٣ ، والتعليق ثمة .

(٤) انظر ما سيأتي من كلام المؤلف عليها ١٢٣٧ - ١٢٣٨ ، والتعليق ثمة .

(٥) انظر الجواهر ٤٢ ، ٥١٧ ، ومعاني القرآن للقرآء ١ / ١٧ ، وإعراب القرآن ١ / ١٤٤ ، وجمع البيان  
 ٥٧ / ١ ، والبيان ٦٠ - ٦١ ، والبحر ٨٤ / ١ . وانظر تفسير الطبري ١ / ١١٦ ، وجمع التفسير  
 ٦٨ / ١ - ٧٠ ، والإشارة إلى الإيجاز ١٤٩ - ١٥٠ .

كأصحاب صَيَّب أي أصحاب مطرٍ ، فحذف الأصحاب<sup>(١)</sup> . والدليل على أن  
 الأصحاب مرادة قوله : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصْنَابَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ١٩ | فهذه الكناية تعود  
 إلى الأصحاب ، وهذه الجملة في موضع الجر وصفٌ للأصحاب<sup>(٣)</sup> .  
 ومعنى « استوقد »<sup>(٤)</sup> : أَوْقَدَ ، كقولهم : استجاب وأجاب . وقيل : بل  
 « السين » في « استوقد » للطلب ، أي : استوقد صاحبه ناراً ، أي طلب من  
 صاحبه إيقاد النار / ، فحذف « صاحبه » - وهو المفعول الأول - و « ناراً » هو  
 المفعول الثاني .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا  
 بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ٢٣ |  
 الماء في ﴿ مِثْلِهِ ﴾ تعود إلى « ما » وهو القرآن ، أي فأتوا بسورة مثل  
 القرآن . ف « مِنْ » زيادة على هذا<sup>(٦)</sup> ، وهو قول الأخفش<sup>(٧)</sup> . ودليله في الآية

(١) وأصل الكلام : أو كثل أصحاب صَيَّب ، ففيه حذف مضافين . وقيل التقدير : أو كثل صَيَّب .  
 (٢) سياق الآية : ﴿ ... وتركهم في ظلمات لا يبصرون ... أو كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد  
 وبرق يجلون أصابعهم ... ﴾ .

(٣) أو في موضع نصب حال من الأصحاب أو من الماء والميم في ﴿ وتركهم ﴾ ، أو هي جملة  
 مستأنفة ، وقيل غير ذلك .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨ ، وتفسير غريب القرآن ٤٢ ، وتفسير الطبري ١ / ١٠٩ ، والقرطبي  
 ١ / ٢١٢ ، والمفردات ٥٢٩ ، ولم يذكروا غير المعنى الأول . والمعنيان في الجواهر ٤٠٥ ، وجمع البيان  
 ١ / ٥٤ ، والبيان ١ / ٥٩ ، والبحر ١ / ٧٨ ورجع أبو حيان المعنى الأول .

(٥) تكلم عليها في الجواهر ٥٥٢ وقال فيها ثمة نحو ما قاله ههنا . وانظر شرح اللوح ١٤٢ / ٢ .

(٦) وقيل ليست بزائدة وهي للتبيين أو للتبميز .

(٧) يرى الأخفش وبعض الكوفيين أن « مِنْ » تزداد في الواجب كما تزداد في النفي ، ووافقه المؤلف في  
 بعض كلامه ، وسيبويه والجمهور - ومنهم المؤلف في أكثر كلامه - لا يرون زيادتها في الواجب .  
 انظر شرح اللوح ٥٦ / ٢ و ٥٩ / ٢ و ٨١ / ٢ - ٨٣ / ١ ، والكتاب ٢ / ٣٠٧ و ١ / ٣٦٢ ، =

الأخرى : ﴿ فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [سورة

يونس : ٢٨ ] .

٣ وقول ثانٍ : فَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِ مُحَمَّدٍ ، فتعود الهاء إلى « عْبِدْنَا » من قوله : ﴿ عَلَى عْبِدِنَا ﴾ . فيكون « مِنْ » لابتداء الغاية ، أي : ابْتَدِئُوا فِي الْإِتْيَانِ بِالسُّورَةِ مِنْ مِثْلِ مُحَمَّدٍ . فهذان قولان قائلها أصحاب المعاني<sup>(١)</sup> .

٦ وعلى قياس قول سيبويه في قوله تعالى : ﴿ وَ إِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَمَبْرَةٌ نُسْفِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [سورة النحل : ٦٦] : إِنَّ الهاء في قوله : ﴿ فِي بُطُونِهِ ﴾ يعود إلى ﴿ الْأَنْعَامِ ﴾<sup>(٢)</sup> = يجيء قول ثالث في هذه الآية ، وهو أن يعود الهاء

= ومعاني القرآن للأخفش ٩٨ - ٩٩ ، وللفراء ٢ / ١٤١ ، والمقنضب ٤ / ١٣٧ ، ٤٤٠ ، وشرح القصائد السبع ٢٩٦ ، وابن يعيش ٨ / ١٠ - ١٤ ، ١٣٧ - ١٣٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والمغني ٤٢٥ - ٤٢٩ ، والجمع ٤ / ٢١٥ - ٢١٧ .

(١) أولها هو المروي عن قتادة ومجاهد وغيرهما ، وهو قول الفراء وأبي عبيدة ، واختاره الطبري وغيره . ونسب ثانيهما إلى بعض أهل العلم . وذكر القرطبي قولاً ثالثاً أن الضمير يعود على التوراة والإنجيل . انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٩ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٤ ، وجمع البيان ١ / ٦١ - ٦٢ ، وتفسير الطبري ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ، والقرطبي ١ / ٢٣٢ ، وابن كثير ١ / ٨٨ - ٨٩ ، وجمع التفسير ١ / ٧٨ - ٧٩ .

(٢) ما قاله سيبويه في هذه الآية ذكره في الكتاب ٢ / ١٧ في « باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل » وذهب إلى أن بناء « أفعال » - وهو من أبنية أدنى العدد - ينصرف لأنه ضارع الواحد في أنه يكسر كما يكسر الواحد ، ثم قال : « وأما أفعال فقد يقع للواحد ، من العرب من يقول هو الأنعام ، وقال الله عز وجل : ﴿ نُسْفِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ ، وقال أبو الخطاب : سمعت العرب يقولون : هذا ثوب أكياش ... » اهـ . أراد أن بناء « أفعال » ضارع الواحد أيضاً في أنه يكنى عنه بكناية الواحد وأنه يجري وصفاً على الواحد .

فما ذكره المؤلف من عود الضمير مفرداً مذكراً على « أفعال » = هو ظاهر قول سيبويه ، وهو ما فهمه منه أبو علي . لكن هل لنا أن نقيس على « الأنعام » جميع باب « أفعال » ؟ وعندي أن ذلك ليس لنا ، وبعبارة سيبويه لا يتبع ذلك . فاجاء عنهم من وصف الواحد بمثال « أفعال » قليل ، وهي أحرف محفوظة ، ووقع « أفعال » خيراً للواحد والكناية عنه بضمير الواحد قليل إن لم يكن نادراً .

من قوله ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ أي : من مثل الأنداد<sup>(١)</sup> ؛ لأن الأنداد  
ذُكِرَتْ قَبْلَ فِي قوله : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلّٰهِ أَندَادًا ﴾ [ ٢٢١ ] .

٣ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا

= وقد تأولوا كلام سيبويه على غير هذا الوجه : فذهب الجرّمي وأبو حاتم والزهري إلى أنه  
أراد أن « الأنعام » واحد مذكر ، وذهب أبو حيان إلى أنه أراد « أن ذلك على سبيل المجاز لأن  
الأنعام في معنى النعم » ، وقال النحاس : « كأنه ذهب إلى أن الأنعام تذكر وتؤنث » .

أما ما ذهب إليه الجرّمي وأبو حاتم والزهري فيدفعه أن سيبويه ذكر أن « أفعالاً » من أبنية أدنى  
العدد وأنه يكثر ومثل له بـ « أنعام » و « أناعيم » ، وذكر أيضاً أنه ليس في كلامهم « أفعال » في  
الواحد ، انظر الكتاب ٢ / ٢٠٠ ، ٣١٦ .

وأما أبو حيان والنحاس فقد نسبوا إلى سيبويه قول غيره . فقد قيل في تذكير الهاء أقوال ، منها :  
أنه ذكره لأن الأنعام قد تذكر وتؤنث ، وهو قول الأخفش ويونس وأحد قولي أبي عبيدة ،  
ورده أبو حاتم .

وأنه ذكره حملاً لفظ النعم ، وهو قول الفراء ، واختاره أبو حاتم وابن قتيبة .

وأنه ذكره حملاً على معنى : مما في بطون ما ذكرناه ، وهو قول الكسائي .

وأنه ذكره لأن الأنعام على مثال « أفعال » وهو جمع قلة يضارع الواحد ، فكفي عنه بكناية

الواحد ، وهو قول سيبويه . ورد أبو حاتم هذا القول ولم يعزه إلى سيبويه . وقيل غير ذلك .

انظر توجيههم هذه الآية ولشواهد آخر من هذا الباب في شرح اللع اللوح ١٤٢ / ٢ ، والكتاب

١٧ / ٢ ، ومما في القرآن للأخفش ٤٧٢ ، وللغراء ١ / ١٢٩ - ١٢٠ و ٢ / ١٠٨ - ١٠٩ ، والمقتضب

٢ / ٣٢٩ ، ومجالس ثعلب ١٠٢ ، وتفسير غريب القرآن ٢٤٥ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٨٨ - ٨٩ ،

والمذكر والسؤنث ٣٤٦ - ٣٤٩ ، وشرح القصائد السبع ٢٠٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢١٦ - ٢١٧ ،

والمسكريات ١٣١ - ١٣٢ ، والمختصب ٢ / ١٥٣ - ١٥٤ ، والكشاف ٢ / ٤١٦ ، وجمع البيان ٣ / ٣٧٠ ،

وإبن يمين ٥ / ١١ ، ١٥ ، ١٠٦ ، وسفر السعادة ٨٦ ، ٧٦٢ - ٧٦٣ ، وتفسير القرطبي

١٠ / ١٢٣ - ١٢٤ ، والبحر ٥ / ٥٠٩ .

(١) هذا يكون إذا كان ما ذكره سيبويه في « الأنعام » قياساً في باب « أفعال » .

## فَوْقَهَا (١) [ ٢٦ ]

« ما » في قوله ﴿ مَثَلًا مَّا ﴾ زيادة<sup>(١)</sup> ، أي : مثلاً بعبوضة ، و « ما » صلة زائدة<sup>(٢)</sup> .

٣

ويجوز أن تكون « ما » نكرة بدلاً<sup>(٣)</sup> من « مثل » أي ، مثلاً شيئاً بعبوضة<sup>(٤)</sup> ، أي : بعبوضة<sup>(٥)</sup> فما فوقها .

(١) انظر الجواهر ١٠٦ - ١٠٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣ ، وللفراء ١ / ٢١ - ٢٢ ، وإعراب القرآن ١ / ١٥٣ ، وجمع البيان ١ / ٦٦ ، والبيان ١ / ٦٥ ، والبحر ١ / ١٢٢ - ١٢٣ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٥ ، والبغداديات ٧٤ ، وابن الشجري ٢ / ٢٢٨ ، وابن يعيش ٤ / ٣ و ٨ / ١٠٨ ، والمفني ٢١٥ ، ٤١٣ .

(٢) انظر في زيادة « ما » شرح الملح اللوح ١١٣ / ٢ و ١٦٣ / ٢ ، والكتاب ٢ / ٣٠٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٤ - ١٣٥ ، وللفراء ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، والمقتضب ١ / ٤٨ ، والكامل ٤٤١ - ٤٤٢ ، والجل ٣٢١ - ٣٢٢ ، ومعاني الحروف ( حروف المعاني ٥٤ ) ، والبغداديات ١٢٦ ، وسر الصناعة ٣٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٩٩ ، والأزهية ٧٨ - ٨٣ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٥ - ٢٤٦ ، وابن يعيش ٨ / ٥ ، ١٢٨ ، ١٣١ - ١٣٦ ، والحنى السدائي ٣٢٢ - ٣٢٦ ، ورسف البياني ٣١٥ - ٣١٩ ، والمفني ٤١١ - ٤١٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٤ - ٣٨٥ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ١٢١ - ١٤٠ الباب الخامس لما جاء في التنزيل وقد زيدت فيه « لا » و « ما » .

(٣) قوله « صلة زائدة » جُمِعَ بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، « الصلة » أو « الحشو » من عبارات الكوفيين و « الزيادة » أو « اللغو » من عبارات البصريين . انظر شرح القصائد السبع ٣٥٣ ، ٤٥٩ ، والأزهية ٧١ ، وابن يعيش ٨ / ١٢٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٤ . وربما استعمل بعض الكوفيين مصطلح الزيادة كما استعمل بعض البصريين مصطلح الصلة .

(٤) أو نعمتاً ( انظر البحر والمفني ) أو مفعولاً ثانياً لـ « يضرب » ، انظر البغداديات .

(٥) كذا وقع هنا ، وكذا وقع في البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير ما تصريح على المهود منه ! ولا يصح ما ذكره إلا أن تكون « ما » زائدة . والصواب ما قدره في الجواهر ، قال : « التقدير : أن يضرب مثلاً بعبوضة و « ما » صلة زائدة فعذف الباء » .

(٦) فحذف الباء فتصب « بعبوضة » على أنه المفعول الثاني لـ « يضرب » . والأصل فيه عنده أن =

قيل : فما فوقها في الصَّغَر ، وقيل في الكِبَر<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [ ٢٩ ]

- ٣ قُرِء ﴿ وَهُوَ ﴾ بضم الهاء ، وقُرِء ﴿ وَهُوَ ﴾ بإسكان الهاء . فن أُسْكِن<sup>(١)</sup> الهاء جعل الواو كأنها من نفس الكلمة لأنها لا تنفصل منها . وصار قوله ﴿ وَهُوَ ﴾ بمنزلة « عَضُد » ، وهم يقولون في « عَضُد » : « عَضُدٌ » بالإسكان . وهكذا الخلاف في « فهو » وفي « فهي » ، فقولهم « فهي »<sup>(٢)</sup> بمنزلة « فَخِذ »  
٦ و « كَيْد » وهم يقولون « فَخِذ » و « كَيْد » .

ومن لم يُسْكِن أخرجه على الأصل .

- ٩ ولم يُسْكِن هذه الهاء مع « ثُمَّ » في قوله : ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [ سورة القصص : ٦١ ] أَحَدٌ إِلَّا الْكَسَائِيُّ<sup>(٣)</sup> فقرأ ﴿ ثُمَّ هُوَ ﴾ لأنه قال : إِنَّ « ثُمَّ » من أخوات الواو والفاء ، فكما يقال : وَهُوَ<sup>(٤)</sup> وَهِيَ يقال : ثُمَّ هُوَ . وغيره يقول : إِنَّ ثُمَّ منفصلة مما بعدها ، وهي كلمة تستقل بنفسها بخلاف الواو والفاء .
- ١٢

= يتعدى إلى ثاني المفعولين بالجار . لكن ذكروا أنه يتعدى إلى مفعولين بنفسه . وقيل « ما » نكرة و « بموضة » بدل منها أو نعت لها أو عطف بيان ، وقيل : التقدير : مثلاً ما بين بموضة فما فوقها فحذف « بين » فنصب . وعلى زيادة « ما » يكون نصب « بموضة » على أنها بدل من « مثل » أو عطف بيان أو مفعول ثانٍ لـ « يضرب » أو مفعول لـ « يضرب » و « مثل » حال . .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠ / ١ ، وجماز القرآن ٣٥ / ١ ، وتفسير الطبري ١ / ١٤٠ ، وابن كثير ٩٣ / ١ . واختار الطبري القول الثاني وهو قول الفراء .

(٢) وهم أبو عمرو والكسائي وقالون عن نافع ، وضعها الباقيون . انظر السبعة ١٥٠ ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢ / ٢٠٩ ، وانظر الحجة ١ / ٣٠٨ - ٣١١ .

(٣) في الأصل : في فهي ، بإتعام في .

(٤) انظر المصادر التي أحلنا عليها في الحاشية (٢) ، والحلييات ٨٩ .

(٥) زدت الواو .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ ﴾ [٣٠]

كسر الكسائيّ الفاء من ﴿ خَلِيفُهُ ﴾ في الوقف . وهكذا مذهبه في هاء التأنيث في الوقف<sup>(١)</sup> إذا كان بعد أحد الحروف التي يجمعها قولك « فَجَثَّ زَيْنَبٌ لَذَوْدِ شَمْسٍ » .

وإنما يفعل ذلك لأنّ الهاء تشبه الألف ، والفتحة قبل الألف تُمال ؛ نحو ما حكاه سيبويه<sup>(٢)</sup> من قولهم « طَلَبْنَا » يريدون طَلَبْنَا ، فيملون<sup>(٣)</sup> فتحة النون ؛ فكذلك أمال الكسائيّ ﴿ خَلِيفُهُ ﴾ ، و ﴿ رَحْمَهُ ﴾ [ سورة البقرة : ١٥٧ ]<sup>(٤)</sup> ، و ﴿ دَابَّةً ﴾ [ سورة البقرة : ١٦٤ ]<sup>(٥)</sup>

والدليل / على شبه الهاء بالألف قولهم : « هَرَقْتُ » الماء و « أَرَقْتُهُ » ، و « إِيَّاكَ » و « هِيَّاكَ »<sup>(٦)</sup> ، وقالوا : « ماء » وفي الجمع « أَمْوَاءُ »<sup>(٧)</sup> ، وقالوا : « شَاءَ » وفي الجمع « شِيَاءُ »<sup>(٨)</sup> ، وشبّه الهاء بالألف أكثر من أن أَصِفَهُ لك في هذا الموضع .

(١) انظر التيسير ٥٤ ، والنشر ٢ / ٨٢ - ٩٠ ، وإيضاح الوقف ٤٠١ ، وشرح اللع اللوح ١٦٩ .  
(٢) انظر الكتاب ٢ / ٢٦٣ . وضبط في الأصل « طَلَبْنَا » ، وفي الكتاب : « ... طَلَبْنَا وَطَلَبْنَا زيد » .  
(٣) لم تظهر في مصورة الأصل ، وأثبتها عن البيان ١ / ٧١ الذي نقل صاحبه عن هذا الكتاب من غير ماتصريح .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٣١٣ ، والمقتضب ١ / ١٥٣ - ١٥٤ ، والمنصف ٢ / ٤٥ ، وشرح الملوكي ٢٨٢ ، ٣٠٤ ، وابن يعيش ١٠ / ٤٢ .

(٥) انظر سر الصناعة ١٠٠ - ١٠١ ، والمنصف ٢ / ١٤٩ - ١٥٠ ، وشرح الشافية ١ / ٢١٣ - ٢١٤ ، وسفر السعادة ١١٢ .

(٦) يوم ظاهر عبارته أن « شاء » مفرد وجمعه « شياه » ، وليس كذلك ، فشياه جمع شاة . وقد اختلفوا في « شاء » فذهب قوم إلى أنه اسم للجمع وليس من لفظ شاة كرجل ونفر ، وذهب قوم إلى أنه اسم جمع لشاة على اللفظ على حد قرة وتمر ولامه هاء فأبدلت همزة . انظر الكتاب ٢ / ١٢٦ ، والمقتضب ١ / ١٥٢ - ١٥٤ ، والمنصف ٢ / ١٤٤ - ١٤٦ ، وابن يعيش ٥ / ٨٢ - ٨٣ ، وشرح الملوكي ٢٨٠ - ٢٨١ ، وشرح الشافية ٢ / ١١٣ - ١١٤ ، وسفر السعادة ١١٢ .



قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣٠ ]

أي : نُسَبِّحُ حامدين لك . وهذه الباء تسمى « باء الحال » <sup>(٢)</sup> ، قال الله

تعالى : ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ سورة المائدة : ٦١ ] أي : قد  
دخلوا كافرين وخرجوا كافرين ؛ وقالت العرب : خرج زيد بسلاحه ، أي :  
متسلحاً ؛ وقال في الحماسة <sup>(٤)</sup> :

مَشَيْنَا مِثْلَةَ اللَّيْلِ غَدَا وَاللَّيْلُ غَضَبَانُ  
بَضْرِبٍ فِيهِ تَهْوِينٌ وَتَخْضِيعٌ وَإِقْرَانٌ <sup>(٥)</sup>  
أي : مشينا ضارين <sup>(٦)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ ﴾ [ ٣٠ ]

قُرئ بفتح الياء وإسكانها . فن فتح الياء <sup>(٧)</sup> جرى على الأصل ؛ لأنَّ هذه

(١) الجواهر ٢٥٣ ، ومجمع البيان ١ / ٧٤ ، والبيان ١ / ٧١ ، والبحر ١ / ١٤٣ . وقد عقد المؤلف في  
الجواهر ٢٥١ - ٢٧٣ الباب الثاني عشر لما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال  
محملاً ضميراً من صاحب الحال .

(٢) أو باء المصاحبة . انظر ابن يعيش ٨ / ٢٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٧ ، والجنى الداني ٤٠ ، والمغني  
١٤٠ . والمجمع ٤ / ١٥٨ . وقيل الباء في ﴿ بحمدك ﴾ متعلقة بالفعل ﴿ نُسبح ﴾ . انظر مجمع  
البيان والبحر .

(٣) سياقي الكلام عليها في موضعها ٣٦٢ .

(٤) وهو الفَيْدُ الزَّمَانِي . والبيتان من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٣٢ - ٣٨ ، والتبريزي  
١ / ١١ - ١٤ ، ومعاني أبيات الحماسة ٨ - ٩ ، وأمالى القفاي ١ / ٢٦٠ ، وسطح اللآلي ٥٧٨ - ٥٧٩ ،  
والأغاني ٢٤ / ٩١ ، وقصائد نادرة من منتهى الطلب ٦٩ - ٧٠ ، وشرح شواهد المغني ٣١٩ - ٣٢٠ ،  
والخزانة ٢ / ٥٧ ، والحيوان ٦ / ٤١٥ - ٤١٦ قال الجاحظ ولاأظنها له .

(٥) تخضيع أي تذليل ، وإقران أي لين ، عن المرزوقي . وقيل غير ذلك .

(٦) وقيل الباء متعلقة بـ « مشينا » ، انظر المرزوقي والتبريزي والخزانة .

(٧) وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو ، وأسكن الباقون . انظر السبعة ١٩٦ - ١٩٧ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر  
٢ / ٢٣٧ . وانظر مناهجهم في ياءات الإضافة في السبعة ١٥١ - ١٥٢ ، والتيسير ٦٣ - ٦٩ ، =

الياء - أعني ياء المتكلم - بإزاء الكاف للخطاب ؛ فكما أنّ الكاف مفتوحة في « أَنتَ » و « إِنَّكَ » وجب أن تكون الياء أيضاً مفتوحة .

٣ ومن أسكن الياء قال : الحركة تُسْتَقِلُّ في الياء ؛ ولهذا قالوا : القاضي

والدّاعي ، ولم يعربوها في الرفع والجر . وقالوا<sup>(١)</sup> : بادِي بَدَا ، وقَالِي قَلَا ،

وحَقُّهَا الفتح وأن يقال : قَالِي قَلَا ، وبَادِي بَدَا ، كما قالوا<sup>(٢)</sup> : بَعْلَبُكَ

٦ وحضر موت ، ففتحوا اللام والراء ؛ وأسكنوا الياء لأنّ الحركة تُسْتَقِلُّ فيها .

قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى

الْمَلَائِكَةِ ﴾<sup>(٣)</sup> ١٣١

٩ ولم يقل « عرضها » لأنه أراد : ثم عرض أصحاب الأسماء ، فأضمر

الأصحاب ، والكناية إليهم تعود<sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الْغَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾<sup>(٥)</sup> ١٣٢

١٢ الكاف نصب اسم « إِنَّ » ، و « أَنْتَ » مبتدأ ، وما بعده خبره ، والجملة خبر

« إِنَّ » .

= والنشر ٢/ ١٦٦- ١٧٩ ، ٢٣٧ . وانظر الحجة ١/ ٣١١- ٣١٨ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، وشرح اللمع اللوح

١٦٦/ ٢ . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في نداء المضاف إلى ياء المتكلم ١٤٨ ح ٤ .

(١) انظر الكتاب ٢ / ٥٤ - ٥٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٢ - ٢٧ ، وابن يعيش ٤ / ١٢٢ - ١٢٣ ، وشرح

الكافية ٢ / ٨٧ - ٩٠ .

وبادي بدا - وفيه لفات آخر - أي أول شيء ، وقالي قلا بأرمينية العظمى ، انظر معجم

البلدان ٤ / ٢٩٩ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٦ - ٥٧ ، وللفراء ١ / ٢٦ ، ومجاز القرآن ١ / ٢٦ ، والبيان ١ / ٧٢ ،

والبحر ١ / ١٤٦ ، وتفسير الطبري ١ / ١٧٢ ، والقرطبي ١ / ١٨٣ ، وابن كثير ١ / ١٠٥ ، وجمع

التفاسير ١ / ١٠١ - ١٠٢ .

(٣) وقيل : عرضهم : عرض الخلق ، أو شغوص العالمين وسائر العالم ، أو الأسماء ، أو الأسماء وأريد بها

المسميات فذكر لأن منهم المقلاء فقلّ بهم .

(٤) انظر الجواهر ٥٣٩ - ٥٤٠ ، وإعراب القرآن ١ / ١٦٠ ، وجمع البيان ١ / ٧٨ . وقد أعاد المؤلف هنا

أكثر مقالته في الجواهر بنصه .

- ويجوز أن يكون « أنت » فضلاً<sup>(١)</sup> في الكلام ، والخبر « العليم » .
- ويجوز أن يكون « أنت » نصباً صفة<sup>(٢)</sup> للكاف وإن كان « أنت » ضميراً مرفوعاً ولا يجوز إدخال « إن » عليه ؛ لأنك لا تقول : إن أنت . وجاز هذا لأنه صارتابعاً ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع . ألا ترى أنه أجاز<sup>(٣)</sup> « يا زيد والحارث » ولا يجوز « يا الحارث » ، وقال : ﴿ يا جِبَالَ أُوَيْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾<sup>(٤)</sup> اسورة سبا : ١٠ ولا يجوز « يا الطير » = فكذلك جاز : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ ، وجاز<sup>(٥)</sup> : رأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، وإن لم يجز : رأيت أنت ، ولا مررت بأنت ؛ وهذا حديث يطول وفيما ذكرناه كفاية .
- قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ | ٣٣ |
- أي : حين أنبأهم بأسمائهم .
- و « لَمَّا » تجيء<sup>(٦)</sup> في التنزيل على ثلاثة معان<sup>(٧)</sup> :

(١) ضمير الفصل من عبارات البصريين ويسميه الكوفيون العماد . انظر الحديث عنه في شرح اللع اللوح ١/١٠٩ ، والكتاب ٣٩٤/١ - ٣٩٥ ، والمقتضب ١٠٤/٤ - ١٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٩/١ - ٤١٠ ، ومجالس ثعلب ٤٢ ، ٣٥٤ ، ٣٥٩ ، ٥٩٣ ، وابن يعيش ١٠٩/٣ - ١١٢ ، والإنصاف ٧٠٦ - ٧٠٧ للسألة ١٠٠ ، وشرح الكافية ٢٤/٢ - ٢٧ ، والمص ٢٣٥/١ - ٢٤٣ . وانظر ماسياًتي ٢٠٠ ، ٢٤٧ ، ٢٩٧ وغيرها ( انظر رسم ضمير الفصل في فهرس مسائل العربية في آخر الكتاب ) .

(٢) أي توكيداً ، وقد استعمل سيبويه والمبرد الصفة بمعنى التوكيد ، انظر الكتاب ٣٧٨/١ ، ٣٨٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، والمقتضب ١٠٥/٤ . وانظر ابن يعيش ١١٠/٣ .

(٣) كتب تحته في الأصل بقلم دقيق « سيبويه » . وانظر الكتاب ٣٠٥/١ .

(٤) القراءة برفع ﴿ والطير ﴾ تروى عن بعض العشرة وغيرهم . وسيأتي الكلام على الآية في موضعها ١٠٩٢ - ١٠٩٣ ، والتعليق ثمة .

(٥) انظر الكتاب ٣٩٣/١ .

(٦) في الأصل : يجيء ، والوجه ما أثبت .

(٧) انظر معاني « لَمَّا » في شرح اللع اللوح ١/١٢٢ ، والكتاب ٣١٢/٢ ، والبغداديات ١٤٨ ، ١٥٢ ،

والمحسب ١٦٤/١ ، والأزهية ١٩٧ - ١٩٩ ، وابن يعيش ٩٤/٣ و ١٠٦/٤ و ٤٠/٧ و ١٠٩/٨ - ١١٠ ، =

أحدها : بمعنى « حين » وهي إذا دخلت على الفعل الماضي كقوله : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٣] أي حين جاء .

٣ والوجه الثاني : أن تأتي « لَمَّا » بمعنى « لَمَّ » وهي إذا دخلت على الفعل المستقبل كقوله : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم مِّثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٤] أي : لم يأتكم ، ويجزم المستقبل .

٦ والوجه الثالث : أن تأتي<sup>(١)</sup> « لَمَّا » بمعنى « إِلَّا » ، قال الله تعالى : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [سورة الطارق : ٤] وحكى سيبويه<sup>(٢)</sup> : نشدتك الله لَمَّا فعلت ، أي : إلا فعلت ؛ قال<sup>(٣)</sup> : وهي كلمة نادرة في العربية لأنها إذا كانت بمعنى « حين » كانت ظرفاً ، وفي الوجهين الآخرين هي حرف .

٩ قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(٤)</sup>

[ ٣٥ ]

١٢ ﴿ فَتَكُونَا ﴾ نصب لأنه جواب النهي بالفاء<sup>(٥)</sup> ، ولو لم يكن نصباً لَبَتَتْ

= وشرح الكافية ١٢٧/٢ ، والمغني ٣٦٧ - ٣٧١ ، والمجمع ٢١٩/٢ - ٢٢٠ ، ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(١) في الأصل : يأتي ، والوجه ما أثبت .

(٢) وقرئ لَمَّا بالتخفيف . وسيأتي الكلام على هذه الآية ١٤٤٧ ، والتعليق ثمة .

(٣) وعبارته كما في الكتاب ٤٥٥/١ : « وسألت الخليل عن قوله أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت ، لم جاز هنا في هذا الموضع وإنما أقسمت ههنا كقولك والله ؟ فقال : وجه الكلام لتفعلن ههنا ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله إذا كان فيه معنى الطيب » اهـ .

(٤) ما يأتي ليس من كلام سيبويه . ولعل « قال » ههنا للمؤلف ؟ وانظر اختلافهم في لَمَّا أنها اسم أو حرف في المصادر السالفة في الحاشية (٧) من الصفحة السابقة .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٨ - ٦٧ ، والفراء ٢٦/١ - ٢٨ ، وإعراب القرآن ١٦٢/١ ، ومجمع البيان ٨٤/١ ، والبيان ٧٥/١ ، والبحر ١٥٨/١ - ١٥٩ .

(٦) وأجاز الفراء وغيره أن يكون مجزوماً بالعطف على ﴿ وَلَا تَقْرَبَا ﴾ .

- النون . ومثله : ﴿ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَكتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾<sup>(١)</sup> [سورة طه : ٦١]
- وجواب الأمر والنهي والنفي والتني والاعراض والاستفهام إذا كان بالفاء كان منصوباً<sup>(٢)</sup> ، كقولك : إئتني فأزورك ، ولا تئمتني فأهينك ، وماتأتيني فتحدتني ، وليت لي مالا فأنفقه ، وألا تنزل فتصيب خيراً ، وأين يئسك فأزورك . وإنما انتصب بإضمار « أن » أي : فإن أزورك ، وأن أهينك ، وكذا ﴿ فيسحتكم ﴾ أي : فإن يسحتكم ، وهو كثير جداً ، والله أعلم .
- ويكون « أن » مع ما بعده في تقدير المصدر مقدراً به العطف على مصدر مقدر في الأول . فإذا قال ﴿ ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين ﴾ فتقديره : لا يكن منكما قرباناً [ هذه <sup>(٣)</sup> الشجرة فكأن من الظالمين . فالمصدر معطوف على المصدر المقدر ، وهكذا في بقية أخواتها .
- قوله تعالى : ﴿ فَأَرْزَلْهُمَا الشَّيْطَانُ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٣٦ ]
- قرأها حمزة ﴿ فأزالهما ﴾<sup>(٥)</sup> ، من أزال يزيل : إذا نحى الشيء ، وأزلته : أي غيَّته . وأزله<sup>(٦)</sup> : أي أوقعه في الزلَّة .

(١) هذه قراءة غير حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ هؤلاء فيسحتكم بضم الياء من أسخت ، انظر السبعة ٤١٩ ، والتيسير ٥١ ، والنشر ٢ / ٢٢٠ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٤١٨ - ٤٢٤ ، والمقتضب ٢ / ١٤ - ٢٤ ، والإيضاح ٣١٢ - ٣١٤ ، وشرح الملح السوح ١٢١ / ٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٨ ، وابن عيمش ٧ / ٣٦ - ٤٠ ، والجمع ١١٨ / ٤ - ١٢٦ .

قال أبو علي : وإنما ساء النحويون جواباً وإن كانت جملة واحدة ولم تكن كالجزء لمشابهته له في أن الثاني سببه الأول .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٦٧ ، والحجة ٢ / ١٠ - ١٨ ، وجمع البيان ١ / ٨٦ ، والبحر ١ / ١٦١ ، وتفسير الطبري ١ / ١٨٦ ، والقرطبي ١ / ٣١١ - ٣١٢ .

(٥) وقرأ الباقر ﴿ فأزلها ﴾ . انظر السبعة ١٥٣ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢ / ١١ .

(٦) في الأصل : وأزل .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ حِزَّةً إِذَا قُرِئَ ﴿ أَزَلَّهَا ﴾ وبعده ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا ﴾ [ ٣٦ ]  
كان في الكلام تكرار لأن الإزالة والإخراج واحد .

= فالجواب : إِنَّ مَعْنَى ﴿ أَخْرَجَهَا ﴾ : صار سبباً لإخراجها ، وإذا صار<sup>(١)</sup>  
سبباً للإخراج لم يَدُلَّ على الإزالة ، فهما غَيْرَانِ ، وليس هناك تكرار<sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٣٧ ]

برفع ﴿ آدَمَ ﴾ ونصب ﴿ كَلِمَاتٍ ﴾ ، ونصب ﴿ آدَمَ ﴾ ورفع  
﴿ كَلِمَاتٍ ﴾<sup>(٤)</sup> . فالمرفوع الفاعل والمنصوب المفعول . والفعل في الإسناد إلى كل

واحد منهما في المعنى كالإسناد إلى الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت : لقيتُ زيداً  
ولقيني زيداً ، وتلقيتُ الحديثَ وتلقاني الحديثُ = لم يختلف معناها لأنَّ كُلَّ

من لقيته فقد لقيتك ؛ فهذه أفعال إسنادها إلى الفاعل كإسنادها إلى المفعول .

قوله تعالى : ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى  
الْخَاشِعِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٤٥ ]

(١) كتب تحته في الأصل « الشيطان » . ونسب الفعل إلى الشيطان « لأن زوالها عنها إنما كان بتزيينه  
ووسوسته وتسويله ، فلما كان ذلك منه سبب زوالها عنها أسند الفعل إليه » عن الحجة .

(٢) الذي قاله أبو علي في الإجابة عن هذا السؤال « إن قوله أخرجها ليس بتكرير لافائدة فيه . ألا  
ترى أنه قد يجوز أن يزليها عن مواضعها ولا يخرجها مما كانا فيه من الدعة والرفاهية ؟ وإذا كان  
كذلك لم يكن تكريراً غير مفيد . وعلى أن التكرير في مثل هذا الموضع لتفخيم القصة وتعظيمها  
بألفاظ مختلفة ليس بمكروه ولا مجتنب بل محبة مستعمل ... » اهـ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٦٧ ، وللفراء ٢٨ / ١ ، والحجة ١٨ / ٢ - ٣٥ ، ومجمع البيان ٨٨ / ١ ،  
والبحر ١ / ١٦٥ . وأخذ المؤلف كلامه من الحجة .

(٤) نصب ﴿ آدَمَ ﴾ ورفع ﴿ كَلِمَاتٍ ﴾ قراءة ابن كثير وحده ، وقرأ الباقر بن رفع ﴿ آدَمَ ﴾ ونصب  
﴿ كَلِمَاتٍ ﴾ . انظر السبعة ١٥٣ ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢ / ٢١١ .

(٥) انظر الجواهر ٥٥٣ ، ٦٠٩ ، ٨٤٥ ، ٩٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨١ - ٨٢ ، ومجمع البيان  
١٠٠ / ١ ، والبيان ١ / ٧٩ ، والبحر ١ / ١٨٥ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٩ ، وتأويل مشكل القرآن  
٢٨٨ ، والصاحبي ٣٦٢ .

إن قيل : ذكر الصبر والصلاة ثم قال ﴿ وَإِنهَا ﴾ والوجه « وإِنهَا » ، فَلِمَ

قال / ﴿ وَإِنهَا ﴾ ؟

- ٣ = فالجواب : إن العرب تذكر اسمين وتكني عن أحدهما ، قال الله تعالى :  
 ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة التوبة : ٦٢] ولم يقل : « يرضوها » ،  
 وقال <sup>(٢)</sup> عز ذكره : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ  
 ٦ اللَّهِ ﴾ [سورة التوبة : ٣٤] ولم يقل : « ينفقونها » ، وقال : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ  
 لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> [سورة الجمعة : ١١] ولم يقل « إليهما » على قياس  
 قوله : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا ﴾ <sup>(٤)</sup> [سورة النساء : ١٣٥] ، وأنشد  
 ٩ سيبويه للأنصاري <sup>(٥)</sup> :

(١) سيأتي الكلام عليها ٥١٦ - ٥١٧ في كلامه على الآية ٣٤ من سورة التوبة .

(٢) في الأصل : وإنما قال ، بإقحام « إنما » .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥١٦ - ٥١٧ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٤٩ .

(٥) سيأتي الكلام عليها ٢٩٦ - ٢٩٧ في الكلام على الآية ١٢ من سورة النساء .

(٦) وهو عمرو بن أمية القيس الخزرجي الأنصاري . والبيت من كلمة له في ديوان حسان ٨٧ ، وجمهرة  
 أشعار العرب ٦٦١ - ٦٦٥ ، وفرحة الأديب ١٦٧ ، والخزانة ٢ / ١٩٠ ، وبعضها في معجم الشعراء  
 ٥٥ - ٥٦ ، واللسان ( فجر ) . وهو له في مجاز القرآن ١ / ٣٩ ، وابن السرياني ١ / ٢٧٩ . وهو  
 للأنصاري في الجواهر ٦١١ .

ونسب إلى قيس بن الخطيم في الكتاب ١ / ٣٨ ، ومعاهد التنصيص ١ / ١٨٩ ، والمقاصد  
 النحوية ١ / ٥٥٧ ، وانظر ديوانه ٦٣ ، ١٧٢ - ١٧٣ زيادات الديوان . ونسب إلى درهم بن زيد في  
 الإنصاف ٩٥ ، وإلى مزار الأسدي في معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٦٣ . وانظر تحقيق البغدادى نسبتها إلى  
 عمرو في الخزانة ٢ / ١٨٨ - ١٩٣ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٢٩٩ - ٣٠٠ .

وهو بلا نسبة في شرح الملح اللوح ٥٢ / ١ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٢ ، ٣٣٠ ،  
 والفراء ١ / ٣٣٤ ، ٤٤٥ ، ٣ / ٧٧ ، والمقتضب ٢ / ١١٢ و ٤ / ٧٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٨٩ ،  
 وإعراب القرآن ٢ / ١٥ ، ٦٧٧ ، والحجة ١ / ١٤٤ ، والصاحبي ٣٦٢ ، وابن الشجري ١ / ٢٩٦ ،  
 ٣١٠ ، ومجمع البيان ١ / ٨٩ ، ١٠٠ و ٣ / ٤٥ ، وسفر السعادة ٧٨٥ ، والبحر ٢ / ٣٢٢ و ٥ / ٦٤ .  
 وسيأتي ٥١٧ .

نَحْنُ بِمَا عَمَدْتَنَا وَأَنْتَ يَا عَنِدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ  
ولم يقل : نحن بما عندنا راضون ؛ فهذا قول .

- ٣ وفيه قول آخر، وهو أن قوله: ﴿ وَإِنهَا لَكَبِيرَةٌ ﴾ تعود الكناية [فيه] <sup>(١)</sup>  
إلى المصدر الذي دلَّ عليه ﴿ وَاسْتَعِينُوا ﴾ لأنَّ ذِكْرَ الفعل ذِكْرُ المصدر  
لغةً؛ والتقدير : وإن الاستعانة لكبيرة <sup>(٢)</sup> . والعرب تقول <sup>(٣)</sup> : من كذب كان شراً  
له ، أي كان الكذب شراً له . وقرأ ابن عامر : ﴿ فَيَهْدَاهُمْ أَقْتَدِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> [سورة  
'الأنعام : ٩٠] بكسر الهاء على أن يكون التقدير : اقتدي اقتداءً ، لأنَّ « اقتد » يدلُّ على  
« اقتداء » .

٩ قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ <sup>(٥)</sup>

[ ٤٨ ]

- المعنى : اتقوا عقابَ يوم لا تجزي فيه نفسٌ عن نفسٍ شيئاً ، فحذف عقاباً  
وهو المضاف وأقام يوماً مقامه . فانتصاب « يوم » على أنه مفعول به وليس  
انتصابه على الظرف ، لأنَّ ذلك يوجب تكليفهم يوم القيامة ، ويصير المعنى :  
اتقوا في ذلك اليوم ؛ وليس المعنى كذا ، إنما المعنى : اتقوا عقابه في الدنيا .  
ومثله : ﴿ وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ ﴾ [سورة مريم : ٢٩] أي : أنذرهم عقابَ يوم  
١٥ الحسرة ، وليس المعنى : أنذرهم في يوم الحسرة .

(١) زيادة مني .

(٢) اختار المؤلف هذا القول في الجواهر . وقيل في عود الضمير غير ذلك ، انظر المصادر السالفة .

(٣) انظر الجواهر ٥٥٢ ، ٨٤٥ ، ٩٠٠ ، والكتاب ١ / ٣٩٥ ، والمقتضب ٢ / ١٣٦ و ٤ / ٥١ ، والأصول  
١ / ٧٩ ، والمختص ١ / ١٧٠ ، والبيان ١ / ٧٩ ، والإنصاف ١٤٠ ، وماسياًتي ٧٢٨ . وانظر ماسياًتي  
أيضاً ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٤) سياقي الكلام عليها في موضعها ٤١٥ - ٤١٦ ، والتعليق ثمة .

(٥) انظر الجواهر ٤٤ ، ٣١٢ ، ٣٤٤ ، وشرح المص اللوح ٦٤ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٨ - ٨٩ ، وللفراء  
٣١ - ٣٢ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٠ - ١٧١ ، وجمع البيان ١ / ١٠٣ ، والبيان ١ / ٨٠ ، والبحر  
١٨٩ - ١٩٠ ، والكتاب ١ / ١٩٣ ، والخليليات ١٨٥ ، والعسكريات ١٠٢ ، والخصائص ٢ / ٤٧٣ ، وابن  
الشجري ١ / ٧٨ ، ٣٢٦ ، ٣٤٤ ، والمغني ١١٠ ، ٦٥٣ ، ٨٠٣ .



وحذف « فيه »<sup>(١)</sup> من قوله ﴿ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾ ولا بد من إضماره ليعود من الجملة إلى « يوم » عائد ، لأنها وصفه .

- ٣ [ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ] ٤٨ |
- بالتاء<sup>(٤)</sup> والياء<sup>(٥)</sup> . فالتاء لتأنيث الـ ﴿ شفاعَة ﴾ . والياء لأنه قد وقع الفصل بين قوله ﴿ يقبل ﴾ وبين ﴿ شفاعَة ﴾<sup>(٦)</sup> . وإذا وقع الفصل بين الفعل وما يرتفع به حسن التذكير<sup>(٧)</sup> ؛ حكى سيبويه<sup>(٨)</sup> : حضر القاضي اليوم امرأة ، ولم يقل « حضرت » ؛ للفصل بين الفعل والفاعل .
- ٦ قوله تعالى<sup>(٩)</sup> : ﴿ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾<sup>(١٠)</sup> ] ٤٩ |

(١) هذا مذهب سيبويه ومن وافقه . وقيل : حذف الماء وهي مفعول على السعة ، والتقدير : واتقوا يوماً لا تجزيه نفس . واختاره المؤلف في الجواهر ، وأجاز الوجهين الأخفش والفراء وغيرها . وقيل : حذف الحار فوصل الفعل واتصل الضير ثم حذف ، أجازه أبو علي وغيره ، وهذا التقدير عنده أسهل من تقدير حذف الجار والمجرور دفعة واحدة . وانظر ماسياً في من كلام المؤلف في حذف الجار والمجرور من جملة الصفة ٨٢٨ - ٨٣٠ ، والتعليق ثمة .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ١٧١ ، والحجة ٢ / ٣٥ - ٣٦ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٢ ، والبيان ١ / ٨١ ، والبحر ١ / ١٩٠ .

(٤) من هنا تبدأ النسخة « ب » .

(٥) قرأ بـ التاء ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقر بن بلياء بخلاف عن أبي بكر عن عاصم . انظر السبعة ١٥٤ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢ / ٢١٢ .

(٦) في الأصل : الشفاعَة .

(٧) إذا وقع الفصل بين الفعل والفاعل المؤنث أو نائيه جاز تذكير الفعل وتأنيثه ، وكلما طال الكلام بينها كان التذكير أحسن . انظر الكتاب ١ / ٢٣٥ ، والمقتضب ٢ / ١٤٨ ، ٣٣٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦١٦ - ٦١٧ ، واللمع ٩٠ ، وشرحه لمؤلف اللوح ٣٦ - ٣٨ ، ١ / ٦٢ ، ولابن مرهان ٤٢ - ٤٤ ، وابن يعيش ٥ / ٩٢ - ٩٣ ، وشرح الكافية ٢ / ١٦٩ - ١٧٠ .

(٨) انظر الكتاب ١ / ٢٣٥ ( ٢ / ٣٨ ط . هارون ) ، والمقتضب ، والمذكر والمؤنث ، وشرحي اللمع . وابن يعيش . وقوله « اليوم » لم يرد في كتـ مطبوعتي الكتاب والمذكر والمؤنث وابن يعيش . وفي الأصل : اليوم القاضي .

(٩) سياق الآية : ﴿ وإذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم وفي ... ﴾ .

(١٠) انظر الجواهر ٥٥٤ . ومجمع البيان ١ / ١٠٦ ، ومجاز القرآن ١ / ٤٠ ، وتفسير الطبري ١ / ٣١٧ . والقرطبي ١ / ٣٨٧ ، وابن كثير ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٢١ - ١٢٢ .

يجوز أن يكون التقدير : وفي ذُبْحِ الأبناء بلاءً أي نِقْمَةً .

ويجوز أن يكون التقدير : وفي إنجائنا إياكم من آل فرعون بلاءً أي نِعْمَةً .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى ﴾ <sup>(١)</sup> ١٥١

و ﴿ وَعَدْنَا ﴾ ، بالألف وتركه <sup>(٢)</sup> .

فمن قال ﴿ وعدنا ﴾ قال : إن ﴿ واعدنا ﴾ « فاعلنا » ، و « فاعلنا » ،

يكون بين اثنين ، فلا يليق بهذا الموضع ؛ لأن الله تعالى وعد موسى ،

ولا يصح أن يكون من قبل موسى وعد الله عز وجل .

ومن قال ﴿ واعدنا ﴾ / [ قال : هو <sup>(٣)</sup> ] بمعنى ﴿ وعدنا ﴾ ؛ لأن ٢ / ٥

« فاعلنا » قد جاء [ بمعنى « فَعَلْنَا » <sup>(٤)</sup> ] ولا يراد به الفعل بين اثنين ، كقولك :

طَارَقَتُ النعلَ ، وعافاه الله ، وَقَاتَلَهُ اللهُ ، ومأشبه ذلك = قال <sup>(٥)</sup> : ولأنَّ الوعدَ

من الله عز وجل والوفاء من موسى <sup>(٦)</sup> .

واعلم أنَّ إمالة « مُوسَى » <sup>(٧)</sup> حسنة جائزة ، لأنه « فَعَلَى » <sup>(٨)</sup> ، وألفها تنقلب

(١) انظر معاني القرآن للقرآن ١ / ٣٦ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٣ ، والحجة ٢ / ٤٦ - ٥٦ ، وجمع

البيان ١ / ١٠٨ ، والبيان ١ / ٨١ - ٨٢ ، والبحر ١ / ١٩٩ .

(٢) قرأ أبو عمرو وحده ﴿ وعدنا ﴾ وقرأ الباقون ﴿ واعدنا ﴾ . انظر السبعة ١٥٤ ، والتيسير ٧٣ ،

والنشر ٢ / ٢١٢ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) كرر « قال » لطول الكلام .

(٥) قال أبو علي : [ إن ما كان من موسى ] من قبول الوعد والتحري لإنجازه والوفاء به يقوم مقام

الوعد ويجري مجراه ، فإذا كان كذلك كان بمنزلة الوعد ، وإذا كان مثله وفي حكمه حسن القراءة

ب ﴿ واعدنا ﴾ لثبات التواعد من الفاعلين .... وما يؤكد حسن القراءة ب ﴿ واعدنا ﴾ أن فاعل

قد يجيء من فعل الواحد نحو عافاه الله ... » اهـ .

(٦) أمالها حمزة والكسائي ، وقرأها أبو عمرو وورش عن نافع بين الكسر والفتح ، وروي الفتح عنها ،

وفتح الباقون .

(٧) نص الإمام الداني « على أن القراءة يقولون إنَّ يجي فَعَلَى ومُوسَى فَعَلَى وعيسى فَعَلَى » انظر النشر =

يَاءٌ فِي التَّثْنِيَةِ إِذَا قُلْتَ « مُوسَيَّانَ » . وَكَذَلِكَ « عَيْسَى » <sup>(١)</sup> إِذَا قُلْتَ « عَيْسَيَّانَ » . وَكَذَلِكَ « فَعْلَى » نَحْوُ « تَقَوَّى » <sup>(٢)</sup> تَمَالُ أَلْفَهَا لِأَنَّهَا تَتَقَلَّبُ فِي التَّثْنِيَةِ يَاءً .

٣

وَالْإِمَالَةُ تَجُوزُ فِيمَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِيهَا يَاءً أَوْ كِسْرَةً <sup>(٣)</sup> . فَالْكَسْرَةُ <sup>(٤)</sup> مِثْلُ ﴿ أَنْصَارٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> [سورة البقرة : ٢٧٠] \* وَ﴿ أَبْصَارِهِمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> [سورة البقرة : ٧] \* ، وَالْأَلْفُ الَّتِي مِنَ الْيَاءِ نَحْوُ ﴿ اصْطَفَيْهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> [سورة البقرة : ١٣٢] \* وَ﴿ مَا وَاهِمُ النَّارِ ﴾ <sup>(٨)</sup> [سورة آل عمران : ١٥١] ، وَالْيَاءُ نَحْوُ ﴿ الدُّنْيَا ﴾ <sup>(٩)</sup> [سورة البقرة : ٨٥] \* .

وَأَمَّا نَحْوُ ﴿ جَاءَ ﴾ [سورة النساء : ٤٣] \* وَ﴿ شَاءَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> [سورة البقرة : ٢٠] \* فَالْأَلْفُ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : : جَاءَ يَجِيءُ ، وَشَاءَ يَشَاءُ <sup>(١١)</sup> مَشِيئَةً .

قوله تعالى : ﴿ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ <sup>(١٢)</sup> [٥١]

= ٥٣ / ٢ . وَقَدْ اخْتَلَفُوا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ بِبَابِ « فَعْلَى » لِأَنَّهَا عَلَى زَنْتِهَا فِي النُّطْقِ ، فَأَمَّا لَهَا مِنْ لَفْتِهِ الْإِمَالَةُ . وَمُوسَى وَعَيْسَى اسْمَانِ أَعْجَمِيَّانِ عُدِلَا عَنْ لَفْظِ الْأَعْجَمِيَّةِ إِلَى بِنَاءِ « فَعْلَى » ، وَلَيْسَتْ الْأَلْفُ فِيهَا لِلتَّأْنِيثِ ، انْظُرِ اللِّسَانَ ( عَيْسَى ، مُوسَى ) ، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ ٤٨٤ .

(١) انْظُرِ الْحَاشِيَةَ (٦) مِنَ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ .  
(٢) انْظُرِ مَذَاهِبَهُمْ فِي الْفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ وَمَا هُوَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ فِي السَّبْطَةِ ١٤٣ - ١٥٠ . وَالْحُجَّةُ ١ / ٢٤٥ - ٢٤٦ ، ٢٧٤ - ٣١٠ ، وَالتَّبْسِيرُ ٤٦ - ٥٣ ، وَالنَّشْرُ ٢ / ٢٩ - ٩٠ . وَانْظُرْ بَابَ الْإِمَالَةِ فِي الْكِتَابِ ٢ / ٢٥٩ - ٢٧١ ، وَالْمُقْتَضَبُ ٣ / ٤٢ - ٥٤ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : وَالْكَسْرَةُ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .  
(٤) أَمَّا لَهَا أَبُو عَمْرٍو وَوَرِثَ عَنْ نَافِعٍ وَالدَّوْرِيِّ عَنْ الْكَسَائِيِّ ، وَفَتْحَ الْبَاقُونَ .  
(٥) أَمَّا لَهَا حُمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ ، وَاخْتَلَفَ عَنْ وَرِثَ عَنْ نَافِعٍ فَرَوِي عَنْهُ الْفَتْحُ وَالْقِرَاءَةُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ ، وَفَتْحَ الْبَاقُونَ .

(٦) أَمَّا لَهَا حُمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ ، وَاخْتَلَفَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَوَرِثَ عَنْ نَافِعٍ فَرَوِي عَنْهَا الْفَتْحُ وَالْقِرَاءَةُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ ، وَفَتْحَ الْبَاقُونَ .

(٧) أَمَّا لَهَا حُمْزَةُ وَابْنُ ذَكْوَانَ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ ، وَفَتْحَ الْبَاقُونَ .  
(٨) فِي الْأَصْلِ : « يَشِيءُ » ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٩) انْظُرِ الْجَوَاهِرَ ٤٤ - ٤٥ ، وَمَعْنَى الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٩٣ ، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ ١ / ١٧٤ ، وَالْحُجَّةُ ٢ / ٥٣ - ٥٤ ، وَمَجْمَعُ الْبَيَانِ ١ / ١٠٩ ، وَالْبَيَانُ ١ / ٨٢ ، وَالْبَحْرُ ١ / ١٩٩ ، وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ =

على حذف المضاف ، أي : وَعَدْنَا موسى تَمَامَ أربعين ليلة ، أو انقضاء أربعين ليلة<sup>(١)</sup> . فانتصابه على أنه مفعول ثانٍ لـ « وعدنا »<sup>(٢)</sup> كما تقول : وعدتُ زيداً إتيانه مكان كذا وكذا<sup>(٣)</sup> .

وليس قوله ﴿ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ نصباً على الظرف لأن المعنى يصير : وعدناه في أربعين ليلة ، والمعنى على خلافه ؛ إذ المعنى على أن الوعد كان بانقضاء أربعين ليلة .

١ قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٥١ ]  
أي اتخذتم العجلَ إلهاً من بعد خروجه<sup>(٦)</sup> ، أي خروج موسى . فحذف الـ « خروج »<sup>(٧)</sup> وهو مضاف إليه<sup>(٨)</sup> ، وحذف المفعول الثاني وهو « إله » .

= ١ / ٢٢٢ ، والقرطبي ١ / ٣٩٥ ، وابن كثير ١ / ١٣٠ ، وجمع التفسير ١ / ١٢٤ - ١٢٥ .

(١) هذا قول الأخفش ، وتابعه النحاس وأبو علي وغيرهما . وأفاد المؤلف من كلام أبي علي في الحجة ، ونقل شيئاً من كلامه في الجواهر . وقُرِّر أن الأربعين ذو القعدة وعشر من ذي الحجة . وما ذهب إليه الطبري من أن هذا الذي قاله الأخفش وغيره خلاف ظاهر التلاوة وخلاف ما جاءت به الرواية عن أهل التأويل أن المعنى : وأعدنا موسى أربعين ليلة بتمامها فالأربعون كلها داخلية في الميعاد - ليس بصحيح ، ولا خلاف بين ما قدره الأخفش وما ذكره ، انظر المصادر السالفة .

(٢) في النسختين هنا : وأعدنا .

(٣) فيكون إتيان المكان هو المفعول الثاني للوعد . وأخشى أن يكون في الكلام سقط وتحريف ، ولعله : كما تقول وعدتُ زيداً [ مكان كذا وكذا ] أي إتيان مكان كذا وكذا .  
(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ٤٥ - ٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٤ ، والحجة ٢ / ٥٦ - ٦٢ . وجمع البيان ١ / ١٠٩ ، والبيان ١ / ٨٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٢٢٢ - ٢٢٥ ، والقرطبي ١ / ٣٩٦ ، وابن كثير ١ / ١٣٠ ، وجمع التفسير ١ / ١٢٥ . وأخذ المؤلف كلامه من الحجة .

(٦) وقيل : التقدير : من بعد موسى ، وقيل : من بعد وعد الله إياكم بالتوراة . وقيل : من بعد غرق فرعون ومارأيت من الآيات .

(٧) في الأصل : فحذف خروجاً .

(٨) خروج مضاف إليه أول ، وموسى مضاف إليه ثان ، فحذف الخروج . وإذا قدرنا الكلام بغير « بعد » يكون « خروج موسى » مضافاً ومضافاً إليه . وسيأتي قول المؤلف ٧٦ « وحذف المضاف وهو الخروج » .

- وإدغامُ الذال في التاء حسنٌ فيها<sup>(١)</sup> ؛ لأنّ الذال قريبة المخرج من التاء . وإظهارها أيضاً حسنٌ ؛ لأنّ الذال مجهورة والتاء مهموسة ؛ قالوا : فلا تدغمها فيها لأنّ المجهورة أقوى من المهموسة ، والأقوى لا يدغم في الأضعف .
- وكما حذف المفعول الثاني من قوله ﴿ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ ﴾ حذف أيضاً من قوله : ﴿ بِاتَّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾ ٥٤ | أي باتخاذكم إياه إلهاً .
- قوله تعالى : ﴿ فَتَوُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ٥٤ |
- إن<sup>(٣)</sup> قيل : ذكر التوبة والقتل ثم قال ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ ، فكان الوجه « ذانكم » لأنه تشبيه إذ<sup>(٤)</sup> أشار به إلى التوبة والقتل = قلنا : إنما قال ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ لأنه أراد : ما ذكرناه أو المذكور ، والمذكور<sup>(٥)</sup> مشتمل على المصدرين ولفظه مفرد<sup>(٦)</sup> .

(١) وهي قراءة غير ابن كثير وحفص عن عاصم فقرأ بالإظهار . انظر السبعة ١٥٤ ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ١٥ / ٢ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٩٣ - ٩٤ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٦ ، والحجة ٢ / ٦٢ - ٦٩ ، وجمع البيان ١ / ١١١ - ١١٢ ، والبيان ١ / ٨٣ ، والبحر ١ / ٢٠٦ . وانظر الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، والخصائص ١ / ٧٣ و ٢ / ٣٤٠ .

(٣) في النسختين : فإن ، والوجه ما أثبت .

(٤) في الأصل : إذا ، وهو تحريف .

(٥) كان في النسختين « إنما قال ذلك أي ما ذكرناه والمذكور » ، واستدرك بهامش الأصل ، لأنه أراد ما ذكرناه « ليكون قبل « أي » ، وهو وهم من الناسخ . ولعله أراد التصحيح أو بيان ما في نسخة أخرى فرسم علامة إلحاق . ثم إن ناسخ الأصل جعل . والمذكور « أو المذكور » ورسم بعده علامة إلحاق واستدرك في الهامش لفظ « والمذكور » ، وهو الصحيح . وفي البيان الذي نقل صاحبه بعض كلام المؤلف من غير ما نصريح « ... لأنه أراد ما ذكرناه ، والمذكور يشتمل عليهما وهو مفرد ١ ، ولا يستقيم الكلام إلا على ما أثبتته من الأصل .

(٦) وقيل : ذلك إشارة إلى المصدر المفهوم من قوله ﴿ فاقتلوا ﴾ لأنه أقرب مذكور ، أي القتل .

واختلس أبو عمرو الكسرة في الهمزة من ﴿ بَارِئُكُمْ ﴾ . وروى بعضهم عنه الإسكان<sup>(١)</sup> ، وشبهه بـ « فَخِذ » ، ويجوز في « فَخِذ » « فَخِذ » ، فكذلك ﴿ بَارِئُكُمْ ﴾ من ﴿ بَارِئُكُمْ ﴾ بمنزلة<sup>(٢)</sup> « فَخِذ » . والوجه الاختلاس دون الإسكان عنه<sup>(٣)</sup> . وكذلك / مذهبه في ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٧] \* ١ / ٦ و ﴿ يَنْصُرُكُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٦٠] <sup>٤</sup> روي عنه فيها الاختلاس لكثرة الحركات<sup>(٤)</sup> .

٦ قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾<sup>(٥)</sup> | ٥٨ |  
ارتفع ﴿ حِطَّة ﴾ على أنه خبر ابتداء مضمر ، أي : مسألتنا حطة<sup>(٦)</sup>  
وإرادتنا حطة .

٩ | وقوله<sup>(٧)</sup> ﴿ تَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ | ٥٨ |  
جَزَمَ جواب الأمر . وقرئ ﴿ تَغْفِرْ ﴾ بضم التاء وفتح الفاء ، و﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ بالياء المضومة<sup>(٨)</sup> . فالتاء لتأنيث ﴿ حَطَايَاكُمْ ﴾ لأنها جمع خطيئة .  
١٢ والياء للفصل الواقع بين الفعل وما قام مقام الفاعل .

(١) وقرأ الباقون بإشباع الحركة . انظر السبعة ١٥٤ - ١٥٦ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢ / ٢١٢ - ٢١٣ .  
(٢) قوله « بعضهم عنه » و « بَارِئُكُمْ من بَارِئُكُمْ » لم يظهر في مصورة الأصل .  
(٣) انظر المصادر السالفة في الحاشية (٢) من الصفحة السابقة .  
(٤) انظر المصادر السالفة في الحاشية (١) والحاشية (٢) من الصفحة السابقة .  
(٥) انظر الجواهر ١٧٢ ، وشرح الملح اللوح ١٠١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٩٦ ، وللفراء ١ / ٣٨ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٨ ، ومجمع البيان ١ / ١١٨ ، والبيان ١ / ٨٣ .  
(٦) هذا تقدير الزجاج . وحطة مصدر حطّ عنا ذنوبنا ، انظر مجاز القرآن ١ / ٤١ ، والمصادر السالفة .

(٧) زيادة مي .

(٨) قرأ ابن عامر ﴿ تَغْفِرْ ﴾ وقرأ نافع ﴿ يَغْفِرْ ﴾ وقرأ الباقون ﴿ تَغْفِرْ ﴾ . انظر السبعة ١٥٦ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢ / ٢١٥ . وانظر الكلام عليها في الحجة ٢ / ٦٩ - ٧١ ، ومجمع البيان ١ / ١١٦ .

قوله تعالى : ﴿ خَطَايَاكُمْ ﴾ ٥٨ |

- جمع « خطيئة »<sup>(١)</sup> ، و « خطيئة » مثل صحيفة وكريمة ، وجمع صحيفة صحائف وجمع كريمة كرائم ؛ فوجب أن يكون أيضاً ﴿ خطاياكم ﴾ في الأصل « خَطَائِيء »<sup>(٢)</sup> ، ككرائم وصحائف ، ولكنه اجتمع همتان في الكلمة الواحدة لاسيما والكلمة جمع<sup>(٣)</sup> ، فانقلبت الأخيرة ياء لانكسار ما قبلها ، فصار « خَطَائِي » مثل خَطَائِي ، فأبدلت من الكسرة فتحةً ومن الياء ألفاً ، لأنها يُفَعَّلُ بها ذلك ، نحو قوله : ﴿ يَا أَسْفَى عَلَى يَوْسُفَ ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة يوسف : ٨٤] والأصل « يَا أَسْفَى » فأبدلت من الكسرة فتحةً ومن الياء ألفاً فصار « أَسْفَى » ؛ وكذلك هنا صار « خَطَاءَا » فانقلبت الهمزة ياءً لوقوعها بين ألفين ، فصار « خطايا » ، وهذا قول سيبويه . وقال الخليل : بل الكلمة مقلوبة ، قُدِّمَتْ لام الفعل - وهي الهمزة - على الياء ، فصار « خطائي » ثم أبدلت الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً ، فصار « خطاءا » ، ثم أبدلت الهمزة ياءً ، فصار « خطايا » . فذهب أحط درجة من مذهب سيبويه ؛ إذ ليس مذهبه إبدال

(١) انظر كلامهم على « خطايا » في الجواهر ٨٨٠ . والكتاب ٢ / ٣٧٨ . والمقتضب ١ / ١٣٩ ، وإعراب القرآن ١ / ١٧٩ ، والحجة ٤ / ٢١٩ خك ، والنصف ٢ / ٥٤ - ٦٠ ، وشرح الشافية ٣ / ٥٩ ، والبيان ١ / ٨٤ - ٨٥ ، والإنصاف ٨٠٥ - ٨٠٩ للسألة ١١٦ ، والبحر ١ / ٢١٧ - ٢١٨ .  
(٢) أصله خطائيء ثم همز الياء فيصير خطائيء .

(٣) قوله « لاسما والكلمة جمع » بحذف الواو قبل « لاسما » وصلها بجملة اسمية = استعمال صحيح ولم يحزه بعضهم . انظر التحقيق النفيس الذي كتبه المحقق الرضي في شرح الكافية ١ / ٢٤٨ - ٢٥٠ .  
وانظر كلامهم على « لاسما » في الصاحي ٢٣١ ، وابن يعيش ٢ / ٨٥ ، وسفر السعادة ٢٥٩ ، والمغني ١٨٦ - ١٨٧ ، والمجمع ٣ / ٢٩١ - ٢٩٥ ، والخزانة ٢ / ٦٣ - ٦٤ ، وشرح أبيات المغني ٣ / ٢١٦ ، والتاج ( سوا ) ، وغيرها . وسيأتي قول المؤلف أيضاً ١٩٢ : « لاسما وهم يكسرون الحرف » .  
(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦١٣ .

الباء همزة وإبدال الهمزة ياء<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ ﴾ | ٦١ |

٣ والطعامُ : المنُّ والسلوى . فقال ﴿ على طعام واحد ﴾ وكان اثنين ، لأنهم كانوا يأكلون المنَّ والسلوى ، فكان تبعاً له . والحكم للمتبع لالتابع لأن التبعية في الأشياء لاعتبارها ، وإنما العبرة بالمتبع<sup>(٢)</sup> .

٦ قوله تعالى : ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾<sup>(٣)</sup>

| ٦١ |

٩ معنى ﴿ أدنى ﴾ : أقرب<sup>(٤)</sup> ، أي أقرب في القيمة ؛ كما يقال : هذا ثوب قريب<sup>(٥)</sup> ، إذا أردت تقليل قيمته . فعنى ﴿ هو أدنى ﴾ : أي هو أقرب وأقل قيمة . ﴿ بالذي هو خير ﴾ أي أجود وأغلى وأعز ؛ كما أنك إذا سألت إنساناً عن قيمة شيء فبرخصه لك : هذا<sup>(٦)</sup> قريب .

(١) انظر قول الخليل وسيبويه وغيرهما في المصادر التي أحلنا عليها في الحاشية (٢) من الصفحة السابقة . وقال أبو الفتح : « ومذهب من لم يقل بالقلب في خطايا عدي أقوى من قول الخليل ، وذلك أنه قد حكى عنهم : غفر الله له خطائيه بوزن خطاعه ، وحكى أبو زيد : دريئة ودرائء .. » اهـ .

(٢) أحسن من هذا أن يقال : إنما قال الله تعالى ﴿ على طعام واحد ﴾ وإن كان طعامهم المن والسلوى وهما شيئان ، لأنه أراد به أن طعامهم في كل يوم واحد لا يتغير ولا يتبدل ، وقيل غير ذلك . انظر مجمع البيان ١ / ١٢٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٣٢ ، والبحر ١ / ٢٣٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢ ، وإعراب القرآن ١ / ١٨١ ، ومجمع البيان ١ / ١٢٢ ، والبيان ١ / ٨٦ - ٨٧ ، والبحر ١ / ٢١٩ ، ٢٣٣ ، وتفسير الطبري ١ / ٢٤٧ ، ومجمع التفاسير ١ / ١٣٣ .

(٤) هذا قول الفراء والزجاج وغيرهما .

(٥) الذي نصوا عليه : مقارب .

(٦) كذا في النسختين على حذف جملة القول .



وفيه قول ثانٍ : وهو أن يكون « أدنى » مقلوباً من أدَوْن ، كما تقول : هذا دون ذلك<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز أن يكون « أدنى » من ذَنَوُ الشيء دناءةً فهو دنيء<sup>(٢)</sup> ، لأنه لم يهزه أحد من السبعة ولم يقرؤوه « أدنأ »<sup>(٣)</sup> واشتقاقه من الدناءة يوجب همزه .

قوله تعالى / : ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ ﴾<sup>(٤)</sup> ١٦١ / ٢  
الذِّلَّةُ : الجرِيَّةُ<sup>(٥)</sup> . والمسكنة : سوء الهيئة حتى لا يرى كتابي حسن الزِّيِّ والمنظر . هذا هو معنى المسكنة<sup>(٦)</sup> . ولا يريد بها قِلَّةُ المال لأن ذلك محمودة ، سألها الله النبي صلى الله عليه وآله وسلم [ حيث<sup>(٧)</sup> ] قال : « اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَسْكِيناً وَأَمِتْنِي مَسْكِيناً وَأَحْشُرْنِي فِي زُمَرَةِ الْمَسَاكِينِ »<sup>(٨)</sup> وأراد به قلة المال والحظ من الدنيا .

(١) قال النحاس : « وأجود من هذين القولين أن يكون المعنى - والله أعلم - : أتستبدلون الذي هو أقرب إليكم في الدنيا بالذي هو خير لكم يوم القيامة ، لأنهم إذا طلبوا غير ماأمروا بقبوله فقد استبدلوا الذي هو أقرب إليهم في الدنيا بما هو خير لهم لما لهم فيه من الثواب : ١ هـ .  
(٢) أجازاه الفراء ومن وافقه ، وهو قول الأخفش علي بن سليمان ، وظاهر تأويل الطبري ، ورده النحاس .

(٣) هو كما قال . والقراءة بـ « أدنأ » شاذة تنسب إلى زهير الفرقي ، انظر المحتسب ١ / ٨٨ - ٨٩ .  
والمصادر المذكورة في الحاشية (٣) من الصفحة السابقة .

(٤) انظر مجاز القرآن ١ / ٤٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٢٤٩ - ٢٥٠ ، والقرطبي ١ / ٤٣٠ ، وابن كثير ١ / ١٤٦ ، وجمع التفاسير ١ / ١٣٢ .

(٥) عن الحسن وقتادة . وقيل الذلة : الصغار . عن أبي عبيدة وغيره .

(٦) قال الإمام الطبري : والمسكنة في هذا الموضع مكنة الفقر والحاجة وهي خشوعها وذلتها . وقال الإمام الطبري : والمسكنة يعني زي الفقر فترى المثرى منهم يتباعد من مخافة أن يضاعف عليه الجزية .

(٧) زيادة من ب .

(٨) أخرجه الترمذي في كتاب الزهد برقم ٢٣٥٣ ، وابن ماجه في كتاب الزهد برقم ٤١٢٦ . وهو في الجامع الصغير برقم ١٤٥٤ ، وصحيح الجامع الصغير برقم ١٢٧٢ ، وكشف الخفاء برقم ٥٣٨ ، وشأن الدعاء ١٩٤ ، وتأويل مختلف الحديث ١١٣ .

قوله تعالى : ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٦١ ]  
و ﴿ النَّبِيِّينَ ﴾

- ٣ بالهمز وترك الهمز<sup>(٢)</sup> . والأصل الهمز لأنه من « النبأ » وهو الخبر ، لأنه  
مُخَيَّرٌ عن الله عز وجل . والدليل على ذلك قول عَبَّاس بن مُرْدَاسٍ<sup>(٣)</sup> :  
يَا خَاتِمَ النَّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هَذَا  
٦ و « النَّبَاء » مهموز جمع « نَبِيء » ككريم وكُرَمَاءَ وظَرْيف وظَرْفَاء .  
ومن ترك الهمز<sup>(٤)</sup> أبدلها ياء وأدغم الياء في الياء . وليس « النَّبِيَّ » فيمن ترك  
الهمز<sup>(٥)</sup> من « النَّبَاة » التي معناها الارتفاع ، لقوله :  
٩ يا خاتم النبأ .....  
بالهمز : فالكلمتان بمعنى واحد من « النبأ » وهو الخبر .

قوله تعالى : ﴿ وَالصَّالِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٦٢ ]

- ١٢ قُرئ بالهمز وترك الهمز<sup>(٦)</sup> . والأصل الهمز ، لأنه من صَبَاتِ النجوم : إذا  
طلعت ، والصَّالِيءُ : المنتقل من دين إلى دين . ومن ترك الهمز حذفها  

---

  
(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٠٠ - ١٠٢ ، والحجة ٢ / ٧١ - ٧٦ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، وجمع  
البيان ١ / ١٢١ ، والبيان ١ / ٨٧ - ٨٨ ، وفي الأصل : « .. بغير حق » وهو خطأ .  
(٢) هزه نافع وحده ، وقراه الباكون بغير هز . انظر السبعة ١٥٦ - ١٥٧ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر  
٤٠٦ / ٢ و ٢١٥ .  
(٣) د ، ق ٣١ / ١ ص ٩٥ ، والكتاب ٢ / ١٢٦ ، والكامل ٩٠٨ ، وجمع البيان ١ / ٨٧ . وهو بلا نسبة  
في معاني القرآن للأخفش ١٠٢ ، والمقتضب ١ / ١٦٢ و ٢ / ٢١٠ ، والحجة ٢ / ٧٣ ، والبيان  
٨٧ / ١ .  
(٤) في الأصل : الهمزة .  
(٥) انظر الحجة ١ / ٧٧ ، وجمع البيان ١ / ١٢٦ ، والبيان ١ / ٨٨ ، والبحر ١ / ٢٣٩ - ٢٤١ ، ومجاز  
القرآن ١ / ٤٣ ، وتفسير غريب القرآن ٥١ - ٥٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٢٥٢ .  
(٦) قرأ بغير هز نافع وحده ، وهزه الباكون . انظر السبعة ١٥٧ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ١ / ٣٩٧ و  
٢ / ٢١٥ .

لاستثقالها<sup>(١)</sup> ، وليس حذفها على هذا الوجه حذفاً قياسياً .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٦٣ ]

٣

تقديره : وقلنا لكم خذوا ما آتيناكم بحجة واجتهاد ، فحذف القول لأن العرب جرت عادتهم بإضمار القول<sup>(٣)</sup> ، قال الله تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> [ سورة الرعد : ٢٣ - ٢٤ ] أي : يقولون<sup>(٥)</sup> سلام عليكم ، فحذف القول لأنه معلوم .

٦

قوله تعالى : ﴿ أَتَّخِذُنَا هُزُوًا ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٦٧ ]

وَقُرِءَ ﴿ هُزُءًا ﴾ بالإسكان ، و ﴿ هُزُوءًا ﴾ بالواو<sup>(٧)</sup> . والتقدير أتنخذنا هزوءاً ؟ ذوي هُزُوء ؟ فحذف المضاف . وإن شئت كان التقدير : أتنخذنا مهزوءاً بهم ؟ فيكون المصدر بمعنى المفعول ، كما جاء بمعنى الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ هَذَا خَلْقٌ

٩

(١) قلبها ياء ثم حذف الكسرة ثم حذف الياء لاجتماع ياءين ساكنتين . ولا يرى سيبويه ومن وافقه قلب الهمزة على هذا الحد إلا في الشعر ، والقياس أن تخفف بين بين . انظر الكتاب ١٦٤ / ٢ ، والحقبة ٢ / ٧٩ و ١ / ٢٦٦ - ٢٧٤ . وابن يميث ٩ / ١١١ - ١١٤ .

(٢) انظر الجواهر ١٤ ، ٢٥٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٢ ، وللقرءاء ١ / ٤٣ ، وإعراب القرآن ١٨٣ / ١ ، ومجمع البيان ١ / ١٢٧ ، والبيان ١ / ٨٩ ، والبحر ١ / ٢٤٣ .

(٣) انظر الجواهر ١٤ - ١٧ ، والإشارة إلى الإيجاز ٢٠ ، والمغني ٨٢٧ .

(٤) انظر الجواهر ١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٢ ، وللقرءاء ٢ / ٦٢ ، وإعراب القرآن ١٧١ / ٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٠ ، والبحر ٥ / ٢٨٧ ، والخلييات ٢٤٠ .

(٥) كأنه في الأصل « ويقولون » ، وهو بغير واو في ب والجواهر وغيرها ، وهو الأجود .

(٦) انظر الجواهر ٤٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٣ ، والحقبة ٢ / ٨١ - ٩٠ ، ومجمع البيان ١٣١ / ١ - ١٣٦ ، والبيان ١ / ٩١ .

(٧) قرأ حمزة ﴿ هُزُءًا ﴾ بالإسكان والهمز ، وقرأ حفص عن عاصم ﴿ هُزُوءًا ﴾ بالضم وبالواو ، وقرأ الباقون ﴿ هُزُءًا ﴾ بالضم والهمز . انظر السبعة ١٥٩ - ١٦٠ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٥ .

الله ﴿<sup>(١)</sup> [سورة لقمان : ١١] أي : مخلوق الله ، ويكون بمعنى الفاعل كقوله تعالى : ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ ﴿<sup>(٢)</sup> [سورة الملك : ٢٠] .

وترك الهمزة فيه لثقلها . والإسكان والتحريك لغتان .

فلما قالوا ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا﴾ أجابهم بقوله : ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [٦٧] فجاء به على المعنى ، ودلّ على أنّ الهازئ جاهل . والعرب

كما تجيب بالكلمة التي تطابق كلام السائل [باللفظ] <sup>(٣)</sup> تجيب بكلمة لاتطابق الأول في <sup>(٤)</sup> اللفظ وتطابقه في المعنى . ألا ترى قوله تعالى : ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ

وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٤] فجاء في الجواب : ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٥] وهذا موافق لقوله ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ﴾ ، ثم قال :

﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ / السَّبْعِ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٦] فجاء في الجواب ١ / ٧ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [سورة المؤمنون : ٨٧] على قراءة الأكثرين <sup>(٥)</sup> .

ولم يجز في السؤال « لمن السموات » وإنما جرى ﴿من رب السموات﴾ ، ولكنه لما لم يفترق الحال بين قول القائل : من رب السموات ، ولمن السموات =

جاز في الجواب : ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ ؛ فكذلك ههنا جاز في جواب قولهم ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا﴾ أن يقول : ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ لأنه

يتضمن معنى : أعوذ بالله أن أكون من الهازئين .

قوله تعالى : ﴿لَا قَارِضَ وَلَا يَكْرَ عَوَانٍ﴾ ﴿<sup>(٦)</sup> [٦٨] .

(١) سلف ذكر مصادر الكلام عليها ٥ الحاشية (٥) .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٧٠ - ١٣٧١ ، والتعليق ثمة .

(٣) زيادة من ب .

(٤) قوله « الأول في » لم يظهر في مصورة الأصل .

(٥) سيأتي الكلام على الآية في موضعها ٩٢٢ ، والتعليق ثمة .

(٦) انظر الجواهر ١٧٢ ، ٥٥٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٠٢ ، وللغراء ١ / ٤٥ ، وإعراب القرآن

١ / ١٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ١٣٣ ، والبيان ١ / ٩١ - ٩٢ ، والسائل المنشورة ١٠٢ ، =

ارتفع ﴿فَارِض﴾ لأنه صفة<sup>(١)</sup> قوله : ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ﴾ [٦٨] و «لابكر» عطفت عليه . ثم قال : ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ أي بين الفارض والبكر<sup>(٢)</sup> ، ولم يقل « بين ذينك » لأنه أراد : بين هذا المذكور .

﴿فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [٦٨]

أي ماتؤمرون به . فحذف الجار والمجرور من الصلة<sup>(٣)</sup> .  
والهمزة في ﴿تُؤْمَرُونَ﴾ فاء الفعل ، ووزنه «تُفَعِّلُونَ» .  
وأبو عمرو<sup>(٤)</sup> يترك الهمزة الساكنة ويبدلها واواً إذا انضم ما قبلها نحو ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة البقرة : ٢٣] ، ويبدلها ألفاً إذا انفتح ما قبلها نحو «الرأس» و «الكأس» و «القاس» ، وياء إذا انكسر ما قبلها نحو «الذئب» و «البيير»<sup>(٥)</sup> ، وهذا مذهبه .

ولا يبدلها في نحو قوله : ﴿وَتَوَوَّى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ [سورة الأحزاب : ٥١] بل يهزها ، لأنه إذا أبدلها واواً - وبعدها واو - اجتمعت واوان ، واجتماعها أثقل من

- والبغداديات ٤٩ ، وابن الشجري ١ / ٩٠ و ٢ / ١٦١ ، ٢٣٠ ، وابن يعيش ٣ / ٣ ، والمغني ٣٦٩ ، ٣٢١ .

(١) هذا قول الأخفش وغيره . وقال الزجاج : ارتفع فارض بإضمار هي ، وذكر المؤلف في الجواهر أن الزجاج قال بالوجهين .

(٢) ظاهر عبارته أن « ذينك » إشارة إلى الفارض والبكر ، والصواب : بين تينك . وعبارة الفراء : « وإنما المعنى في الاسمين اللذين ضمهما ذلك : بين الهرم والشباب . ولو قال في الكلام بين هاتين أو بين تينك يريد الفارض والبكر كان صواباً ... » اهـ ولعل المؤلف أفاد منه . وعبارة أبي علي وغيره « بين الفروض والبكرة » .

(٣) حذف الجار توسعاً فصار « ماتؤمرونه » ثم حذف الهاء . وقيل « ما » مصدرية ، فلا حذف . انظر الجواهر ٤٢٦ ، والبيان ١ / ٩٢ ، والبحر ١ / ٢٥٢ . وانظر ماسياًتي من كلام المؤلف على قوله تعالى ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ [سورة الحجر : ٩٤] في موضعه ٦٧٤ ، والتعليق ثمة . وانظر ماسياًتي من كلام المؤلف في حذف الضمير المنصوب العائد إلى الموصول ١٠٩ والتعليق ثمة .

(٤) انظر مذهبه في ترك الهمزة الساكنة والمواضع التي لم يتركها فيها في السبعة ١٣١ ، والتيسير ٣٦ - ٣٧ ، والنشر ١ / ٣٩١ - ٣٩٥ .

(٥) ورد لفظ « رأس » في سورة البقرة : ٢٤٥ وغيرها ، و « كأس » في سورة الصافات : ٤٥ ، وغيرها ، و « الذئب » في سورة يوسف : ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، و « بقر » في سورة الحج : ٤٥ .

## الهمزة .

وكذلك إذا كان الفعل محزوماً<sup>(١)</sup> - ولأَمّه<sup>(٢)</sup> همزة - بقاها على حالتها ،  
ولا يبدلها بتة ، نحو قوله : ﴿ إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٢٠] ٢  
ولا يبدلها واواً ، لأنه إذا أبدلها واواً وجب حذفها للجزم<sup>(٣)</sup> ؛ كما تقول في  
« يغزوا » : لم يَغْزُ . وكذلك ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ [سورة النساء : ١٣٢] \* لا يبدلها  
ألفاً لأنه يصير : إِنْ يَشَا ، والألف تسقط للجزم ، كقوله : ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٦  
الله ﴾ [سورة التوبة : ١٨]

وكذلك يَهْمِزُ قوله : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِيًّا ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة مريم : ٧٤] لا يقلبها  
ياء لأنه يشبهه بـ « الرِّيِّ » من قولك : رَوِيَ من الماء رِيًّا . ٩

(١) ظاهر كلامه أنه يريد الفعل المضارع المحزوم ، وعليه فقد فاتته ذكر فعل الأمر المبني على السكون .  
ولعله أراد بـ « الجزم » حركة الإعراب وحركة البناء ، وهو ما أراده ابن مجاهد في قوله « وإذا كان  
سكون الهمزة للجزم لم يترك همزها مثل : أو نساها ... وأقرأ كتابك » اهـ فثقل ابن مجاهد للجزم  
بالمضارع والأمر ، إلا أن المؤلف لم يمثل إلا بالمضارع . وكان بعضهم يطلق الرفع والنصب والجر  
والجزم على حركات الإعراب وحركات البناء ، وقد فرق الجمهور بينها ، انظر الكتاب  
١ / ٧٢ - ٧٣ ، والمقتضب ١ / ٤ - ٥ ، وابن يعيش ١ / ٧٢ - ٧٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٢ - ٣ ،  
والهمع ١ / ٦٠ - ٦١ . وقد استعمل سيبويه والمبرد ألقاب الإعراب في مكان ألقاب البناء في  
مواضع من كتابيهما ، انظر حاشية الشيخ عضيمة في المقتضب . واستعمل المؤلف أيضاً فيما يأتي  
٢٦٦ ، ٩٤٩ ألقاب الإعراب في موضع ألقاب البناء وخلط بينها .

ولعل مقالته المؤلف في الجواهر ٥٩٦ يرجح أن يكون فاتته ذكر فعل الأمر ، فإنه قال وهو  
يذكر المواضع التي لا خلاف عن أبي عمرو في همزها « وهو ما يكون للجزم والوقف ... » . والوقف  
هو البناء على السكون ، انظر الكتاب ١ / ٣ - ٤ ، والمقتضب ٤ / ٨١ . فعبارة في الجواهر أدق  
وأصح .

(٢) في النسختين : ولأَمها .

(٣) كذا قال ، وهو غير واجب . ومذهب سيبويه وابن جني ومن وافقها أنه لا يجوز حذف الحرف  
المبدل ، وأجاز أبو علي ومن وافقه إثباته وحذفه ، انظر الكتاب ٢ / ١٦٥ ، واحتساب ١ / ٦٦ ،  
والحجة ٢ / ٩ - ١٠ ، والبحر ١ / ١٤٩ ، والدر المصون ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والهمع  
١ / ١٨٠ - ١٨١ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٠٣ والتعليق ثمة .

ولا يبدلها واوا في قوله : ﴿ إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّؤَصَّدَةٌ ﴾<sup>(١)</sup> [سورة المزمل : ١٨] بل يهملها لأن « مؤصدة » بالهمز هي لغة من قال : أصدت الباب والباب مؤصد ، بالهمز ، وأبو عمرو على هذه اللغة . ومن قال « مُؤَصَّدَةٌ » بلا همز فهي لغة من قال : أَوْصَدْتُ الباب والباب مُؤَصَّدٌ .

فأبو عمرو<sup>(٢)</sup> لا يترك الهمز إذا احتاج أن يترك لغته وينقل عنها إلى لغة أخرى ، ولا يترك الهمز في موضع الجزم ، ولا إذا اشتبه المعنى في الكلمة بكلمة أخرى ، ولا يتركها إذا كان تركها يؤدي إلى اجتماع الواوين . فهذه أربعة أحوال<sup>(٣)</sup> فافهمها ، فقد لحصتها تلخيصاً حسناً .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لُّونُهَا تَسُرُّ النََّاظِرِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> [٦٩]

اختلف الناس في الوقف : على أي موضع يحسن في هذه الآية<sup>(٥)</sup> .

فقوم<sup>(٦)</sup> يقفون على ﴿ صفراء ﴾ ويفسرون قوله ﴿ فاقع لونها ﴾ أي خالص لونها<sup>(٧)</sup> . فعلى هذا يكون « صفراء » صفة لـ « بقرة » ، و « فاقع » فعل

(١) مؤصدة بالهمز قراءة أبي عمرو وحزمة وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقيون بغير همز . انظر السبعة ٦٨٦ . والتيسير ٢٢٢ ، والنشر ٣٩٥/١ .

(٢) في الأصل : وأبو .

(٣) انظر الحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٤) انظر الجواهر ٦١٦ . ٨١٢ ، وشرح اللع واللوح ٢/٢٢ و ٢/٩٢ ، والبيان ٩٢/١ - ٩٣ ، والبحر ٢٥٣/١ - ٢٥٢/١ .

(٥) لم يذكر ابن الأنباري ولا الداني لهم اختلافاً في الوقف في هذه الآية ، والوقف عندهما على ﴿ الناظرين ﴾ ، انظر إيضاح الوقف ٥٢٠ ، وللمكتفى ١٦٦ .

(٦) ذكر النحاس في القطع ١٤٦ هذا الوجه عن بعض القراء ، وانظر منار الهدى ٣٦ .

(٧) تفسير الفاقع بالخالص قول قتادة والسدي والربيع بن أنس وغيرهم . انظر تفسير الطبري ٢٧٣/١ - ٢٧٤ ، والقرطبي ٤٥٠/١ ، وابن كثير ١٥٨/١ .

« لونها » ، وهو في المعنى أيضاً للبقرة ، / لأن « لونها » ارتفع ب « فاقع » ، ٢ / ٧  
 وجاز ذلك لأن الهاء في « لونها » تعود إلى البقرة . ومثله قوله : ﴿ رَبَّنَا  
 أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾<sup>(١)</sup> [سورة النساء : ٧٥] فجري « الظالم »  
 وصفاً لـ « القرية » وهو فعلٌ « أهلها » ، وجاز جريه على « القرية » وإن كان  
 الفعل للأهل لمكان الهاء المتصل بالأهل .

٦ وقوم يقفون على ﴿ فاقع ﴾ على معنى : إنها صفراء فاقع<sup>(٢)</sup> ، كقولهم<sup>(٣)</sup> :  
 أحمر قانيء وأبيض يقق وأسود حالك وأخضر ناصع<sup>(٤)</sup> . ثم يبتدئون بقوله  
 ﴿ لونها ﴾ ، وخبره ﴿ تسر الناظرين ﴾ . فإن قيل : فاللون مذكّر فلم جاز  
 أن يكون الخبر « تسر » على لفظ التأنيث ؟ = فالجواب : إن قوله ﴿ لونها ﴾  
 إنما أنت خبره لأنه بمعنى الصفرة ، والمعنى : صفرتها تسر الناظرين . والعرب  
 تحمل الشيء على المعنى كثيراً . وقد جاء ذلك في التنزيل والأشعار ، نحو :

(١) انظر شرح السمع اللوح ٢ / ٩٤ و ١١٢ / ٢ و ١٤٩ / ٢ - ١٥٠ / ١ و ١٥٢ / ٢ ، ومعاني القران  
 للأخفش ٢٤٢ ، وللغراء ١ / ٢٧٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٣٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٧٥ - ٧٦ ،  
 والبيان ١ / ٢٦٠ ، والبحر ٣ / ٢٩٦ . والمعنى ٨٥٥ .

(٢) لم يذكر هذا الوقف أحد إلا صاحب منار الهدى ٣٦ وذكر أنه يقرأ في هذا الوجه « يسر دالياء » ،  
 وهو وهم ، فلم يقرأ بالياء أحد . ولإيضاح مقالته المؤلف في تحريجه ، ففاقع في هذا الوجه صفة  
 لصفراء ، فكان ينبغي أن يقال صفراء فاقعة . وما ذكره المؤلف ظاهر التكلف .  
 وأما ما ذكره النحاس في القطع ١٤٨ فالوقف على ﴿ لونها ﴾ قال : « وقف حسن إن  
 جعلت ﴿ تسر الناظرين ﴾ مستأنفاً ، وإن جعلته نعتاً فالوقف على الناظرين » اهـ . وانظر منار  
 الهدى ٣٦ .

(٣) انظر الأضداد ١٦٠ - ١٦٢ ، والقطع ١٤٧ ، والمطلع ٨ ، وأما في القالي ١ / ٣٥ - ٣٦ ، والمخصص  
 ١١١ - ١٠٣ / ٢ .

(٤) عبارتهم : وأخضر ناضر . وذكروا أن الناصع يقال في الألوان كلها وأكثر ما يقال في البياض .



﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾<sup>(١)</sup> [سورة الأنعام: ١٦٠] و﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة يوسف: ١٠٠] .

وقيل : إنما قال ﴿لونها تسرّ﴾ لأنّ اللون مضاف إلى المؤنث ، والمضاف إلى المؤنث يكتسي<sup>(٣)</sup> منه التأنيث ، كما قالوا<sup>(٤)</sup> : « سَقَطَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ »  
١ والبعض مذكّر<sup>(٥)</sup> ، فأثّ الفعل لتأنيث الأصابع ؛ وقال جرير<sup>(٦)</sup> :

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٤٤ - ٤٤٥ .

(٢) ذكر أبو حيان في البحر ٥ / ٢٨٤ أن « تلتقطه » بالثاء قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبي رجاء العطاردي ، وقراءة الجمهور بالياء . وأنظر الجواهر ٨١٣ ، ٨١٦ ، ٩٣٦ ، وشرح الملح اللوح ٢ / ٢٢ و ٢ / ٩٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٤ ، وجمع البيان ٢ / ٢١١ ، والكتاب ١ / ٢٥ ، وتكلمة الإيضاح ٧٣ ، والمحاسب ١ / ٢٢٧ ، وسر الصناعة ١٣ ، والخصائص ٢ / ٤١٥ ، والمعني ٦٦٦ .

(٣) استعمل للمؤنث اكتسى ويكتسي مكان قولهم اكتسب ويكتسب في هذا الكتاب ٤٤٥ ، ٥٧٧ ، ١٠٥٧ وغيرها ، وفي الجواهر ٨١٣ ، ٨١٦ ، ٩٣٦ وغيرها . وفي شرح الملح اللوح ٢ / ٢٢ و ٢ / ٤٧ و ٢ / ٩١ و ٢ / ٩٢ و ١ / ١١٣ وغيرها .  
وقد أخذ المؤلف من عبارة أبي علي . فقد استعمله في مواضع من الحجة ، من ذلك ٣ / ٢٠٠ خك و ٢ / ٢١٦ خم ، وعنه أيضاً أخذ ابن جني وغيره ، انظر الملح ١٥٩ ، والإفصاح ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وشرح الكافية ١ / ٢٨٥ و ٢ / ١٠٧ .

(٤) انظر شرح الملح اللوح ٢ / ٢٢ ، والكتاب ١ / ٢٥ ، ٢٠٠ و ٢ / ٢٥ ، والكامل ٦٦٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٤ ، والأصول ٢ / ٤٧٧ ، وسر الصناعة ١٣ ، والمصادر السالفة والآتية في تخريج بيت جرير . واللفظ عند غير المؤلف : ذهب بعض أصابعه .  
(٥) زيادة من ب .

(٦) د ، ق ٢٨ / ١٨ ج ١ / ٢١٩ . وهو له في الكتاب ١ / ٢٥ ، ٣٢ ، وابن السرياني ١ / ٥٦ ، والكامل ٦٦٦ ، ٦٦٨ ، والمخصص ١٧ / ٧٧ ، والخزانة ٢ / ١٦٧ . وهو بلا نسبة في شرح الملح اللوح ٢ / ٢٢ و ٢ / ٩٢ و ١ / ١٤٣ ، والمقتضب ٤ / ١٩٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٥ ، وضرورة الشعر للسرياني ٢٠٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٢ ، وسر الصناعة ١٢ ، وابن يعيش ٥ / ٩٦ ، والبيان ١ / ٩٣ . وقوله « تعرقتي » كذا أنشده ، والرواية « تعرقتنا » أي أذهبت أموالنا يقال : تعرقت العظم : إذا أخذت ما عليه من اللحم . وقوله « كفى الأيتام فقد أبي ليتيم أي كفى الممدوح وهو هشام بن عبد الملك - الأيتام فقد آبائهم . و « كفى » متعد =

إِذَا بَعْضُ السَّيِّئِينَ تَعَرَّقْتَنِي كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ  
فَأَنْتَ « تَعَرَّقْتَنِي » لِمَا ذَكَّرْنَا<sup>(١)</sup> .

- ٣ قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٧١ ]  
وقف أبو حاتم سهل<sup>(٣)</sup> - وكان من علماء البصرة بالعريسة ، ويروي عن أبي  
زيد عن أبي عمرو - على قوله<sup>(٤)</sup> ﴿ لَّا ذَلُولٌ ﴾ ، ثم ابتداء فقال : ﴿ تُثِيرُ  
٦ الْأَرْضَ ﴾ [ ٧١ ] أي : هي تثير الأرض ؛ فأثبت لها الإثارة .  
و لم يقف الآخرون بأسرهم<sup>(٥)</sup> وقالوا : إن المعنى لاذلولٌ تثير الأرض ،  
وجعلوا الإثارة داخلية في النفي ، وقالوا : إن قوله ﴿ تثير الأرض ﴾ لو كان  
٩ مبتدأ به<sup>(٦)</sup> لكان التقدير : هي تثير الأرض ، وإذا كان هذا التقدير وجب ألا  
تكون الواو ثابتة<sup>(٧)</sup> في قوله : ﴿ وَلَا تُسْقِي الْعَرْثَ ﴾ [ ٧١ ] ، وكان ينبغي

- إلى مفعولين أولها الأيتام والثاني فقد . وأراد أن يقول « كفى الأيتام فقد آبائهم » فلم يمكنه  
فقال « فقد أبي اليتيم » لأنه ذكر الأيتام أولاً ، ولكنه أفرد حملاً على المعنى لأن الأيتام هنا اسم  
جنس فواحدها ينوب مناب جمعها وبالعكس ، وكان المقام مقام الإضمار فأقى بالاسم الظاهر ، عن  
الحزانة وأخذ البغدادى من كلام ابن السيرافي والأعلم ( انظر طرة الكتاب ١ / ٣٥ ) .  
(١) وهو قول عامة النحويين . والأجود عند المبرد أن يكون الخبر في المعنى عن المضاف إليه فأقحم  
المضاف توكيداً ، لأنه غير خارج من المعنى . وانظر ماسياًتي من التعليق على إقحام المضاف  
والإخبار عن المضاف إليه ٩٨٢ .

(٢) انظر الجواهر ١٧٢ - ١٧٤ ، ٨٢٢ ، وشرح المع اللوح ١٠٣ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ١٨٦ ، والمغني  
٥٠٣ .

(٣) أنكر ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٥٢١ قول أبي حاتم وقال : لا يؤخذ به ولا يعرج عليه .  
(٤) في الأصل : « الوقف على قوله » وهو خطأ من الناسخ .  
(٥) هو كما قال . انظر إيضاح الوقف ٥٢٠ - ٥٢١ ، والقطع ١٤٨ ، والمكتفى ١٦٦ ، ومنار الهدى  
٣٦ - ٣٧ .

(٦) في النسختين : بها ، والوجه ما أثبت .  
(٧) حكى النحاس عن الأخفش علي بن سليمان أن قوله ﴿ تثير ﴾ لو كان مستأنفاً لما جمع بين « الواو »  
و « لا » في ﴿ وَلَا تُسْقِي ﴾ .

على قوله ﴿تثير الأرض﴾ «لاتسقي الحرث» لأنك لاتقول : يقوم زيد ولايقعد ، وإنما تقول : يقوم زيد لايقعد<sup>(١)</sup> ؛ فالواو إنما تجيء بعد النفي نحو : لايقوم ولايقعد ، فثبت أن قوله : ﴿تثير الأرض﴾ داخل في النفي ليصح عطف قوله ﴿ولاتسقي الحرث﴾ عليه .

ولقول أبي حاتم عندنا وجه من القياس . وهو أن تكون<sup>(٢)</sup> الواو واو الحال دون العطف ، والتقدير : تثير الأرض غير ساقية الحرث . وإذا كان كذلك كان ماقلوه لايلزمه<sup>(٣)</sup> . وإن كنت تطالبنا بما يكون شاهداً لهذا لجأنا إلى كلام أبي علي<sup>(٤)</sup> في قوله تعالى : ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ سورة يونس : ٨٩ بتخفيف النون<sup>(٥)</sup> قال : الواو واو الحال ، أي استقيما غير متبعين ، وأنشد في مثله أبياتاً أشهرها / وأَعْرِفُهَا للفرزدق<sup>(٦)</sup> :

(١) انظر شرح الكافية ٢ / ٣٧٨ ، والجنى الداني ٢٩٤ . وزعم ابن هشام أنه يقال « مررت برجل يصلي ولايلتفت ، على النعت ، ويلزمه إجازة « مررت برجل مصلٍّ ولاملتفتٍ » وهو غير جائز . فإن صحَّ ماحكاه فوجهه أن جملة « لايلتفت » حال .

(٢) في الأصل : يكون ، والوجه ماأثبت .

(٣) لكن كان يجب على مذهبه تكرار « لا » في « ذلول » إذ لايقال « مررت برجل لاشاعر » حتى تقول « ولا كاتب » ، ولايقال قد تكررت بقوله ﴿ولاتسقي﴾ لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه ، قاله ابن هشام .

ويرد قول أبي حاتم أيضاً إجماع أهل التأويل على أنها ليست بذلول فتثير الأرض وتسقي الحرث ، فإثارة الأرض وتسقي الحرث منفيان عنها ، وأبو حاتم أثبت لها الإنارة . انظر تفسير الطبري ١ / ٢٧٨ ، والقرطبي ١ / ٤٥٣ ، وابن كثير ١ / ١٥٩ ، وإيضاح الوقف ٥٢١ .

(٤) في الحجة ٢ / ١٧٦ خم .

(٥) وهي قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر بخلاف عنه . وسيأتي الكلام على الآية في موضعها ٥٥٠ . وقوله « بتخفيف النون » لم يظهر في مصورة الأصل .

(٦) البيت له في الكامل ٤٠١ . والحجة ٣ / ١٧٦ خم ، والمغني ٥٣٧ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والأضداد ٢٥٩ ، والمعمدة ٢ / ١٨٦ ( وذكر أنه يروى لسليمان بن قتة ) ، واللسان ( شيم ) . ولم يرد في أصول الديوان فزاده الصاوي في ديوانه ١ / ١٣٩ .

بأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيْعُوا سَيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سَلَّتْ  
 أي : لم يشيخوا [ سيوفهم <sup>(١)</sup> ] غير كثرة بها القتلى ، والمعنى : لم يشيخوا سيوفهم إلا  
 في تلك الحالة ، وهو كثير جداً .

٣

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا آلَآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ [ ٧١ ]

الآن <sup>(٢)</sup> : اسم للوقت الحاضر ، وهي من لطائف العربية . وذلك لأنها اسم  
 معرفة ، وتعريفها إنما هو بـ « لام التعريف » ، وليست اللام التي تعرفها هذه  
 اللام التي هي فيها . وذلك لأن « الآن » مبنية ، وكل اسم مبني <sup>(٣)</sup> يجب أن  
 يكون متصلاً بحرف معنى ، لا بد فيه من ذلك ، كقولهم « أين » و « كيف » ؛  
 ألا ترى أنها بُنِيَا لتضمّنها معنى الاستفهام . فكذلك « الآن » مبني لتضمّنه معنى

٦

٩

- وهو بلا نسبة في أضداد التوزي ١٦٦ ، وشرح المفصليات ١٧٦ ، وابن يعيش ٦٧ / ٢ .  
 والإنصاف ٦٦٧ ، والمغني ٤٧١ . ويروى صدره :

أولئك قوم لم يشيخوا سيوفهم

وهو من كلمة في رثاء الحسين عليه السلام ومن معه اختلف في قائلها : فقيل أبو دهبيل ، وقيل  
 سليمان بن قتة ، وقيل ابن رمح الحزاعي ، وقيل تيم بن مرة ، انظر ديوان أبي دهبيل ٦٠ - ٦٣  
 وتخريجها فيه ١٢١ - ١٢٣ . وذكر البغدادي في شرح أبيات المغني ٦ / ١٠٨ - ١١٢ الاختلاف في قائله  
 ورأى أن الصحيح نسبته إلى سليمان بن قتة ، وذكر أنه لم يجد الأبيات في ديوان أبي دهبيل ، وهي ثابتة  
 فيه برواية أبي عمرو الشيباني . وسيأتي البيت ٨٤٦ .

(١) زدته من كلامه الآتي ٨٤٦ . ولم يشيخوا : لم يغمدوا ، وشام من الأضداد ، يقال : شمت السيف : إذا  
 أغمدته وشمته أيضاً : إذا أخرجه من عمده .

(٢) انظر أقوالهم في بناء « الآن » في معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٧ - ٤٦٩ ، واللامات ٥٤ - ٥٦ ،  
 وإعراب القرآن ١ / ١٨٧ ، والمنصف ٢ / ١٣٦ ، وصر الصناعة ٢٦١ ، ٢٥٠ - ٢٥٢ ، والمختصر  
 ١٤ / ٨٤ - ٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ١٣٤ ، وابن يعيش ٤ / ١٠٣ - ١٠٤ ، وسفر السعادة ٨٥١ .  
 والبيان ١ / ٩٤ - ٩٥ ، والإنصاف ٥٢٠ - ٥٢٤ المألة ٧١ ، والتسهيل ٩٥ ، وشرح الكافية  
 ٢ / ١٢٦ ، والممع ٣ / ١٨٤ - ١٨٥ ، واللسان ( أون ) .

(٣) في ب : بني، وكان في الأصل : مبني بني ، وهو خطأ من الناسخ . وذكر السيوطي في الممع  
 ١ / ٤٧ - ٤٩ اختلافهم في أسباب بناء الاسم ، واختار أنه لاسبب للبناء سوى شبه الحرف .

لام التعريف<sup>(١)</sup> .

فإن قيل : فكيف تضمّن معناها وهي نفسها فيه = قلنا : هذه اللام التي في  
 ٣ « الآن » زيادةً ، وليست التي عرّفته : لأنّ لام التعريف في كلامهم هي التي في  
 قولهم : « الرجل » و « الفرس » . ألا ترى أنك تقول : « رجلٌ » ، فيكون  
 نكرة فإذا أردت تعريفه قلت « الرجل » ، وكذلك « فرسٌ » و « الفرس » .  
 ٦ وأنت لا تقول : « أن »<sup>(٢)</sup> ، فيكون نكرة ، فإذا أردت تعريفه قلت : « الآن » ،  
 فثبت أنّ اللام زائدة كزيادتها في « الذي » و « التي » . ألا ترى أن تعريف  
 « الذي » بالصلة ، كما أن تعريف « ما » بصلتها وتعريف « من » بالصلة ؛ وهذا  
 ٩ حديث يطول .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٧٤ ]  
 بالتاء والياء<sup>(٤)</sup> . والتاء أوجه لأن ما قبله : ﴿ وَإِذْ قَاتَلْتُمُ ﴾ [ ٧٢ ] ، ثُمَّ  
 ١٢ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [ ٧٤ ] ، وبعده : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾  
 [ ٧٥ ] . والياء انتقال من الخطاب إلى الغيبة ، كقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي

(١) هنا قول أبي علي وأبي الفتح . وقيل : بني لتضمّنه معنى الإشارة ، وهو قول الزجاج . وقيل : بني  
 لمخالفته ما عليه الأسماء لأنها تقع نكرة ثم تتعرف ووقع « الآن » في أول أحواله معروفاً بالألف  
 واللام ، وهو قول اللبرد وابن السراج . وقيل : بني لأنه نقل من فعل ماض وهو « أن » فدخلت  
 الألف واللام فترك على فتحه ، وهو قول الكسائي والفراء ، وقيل لشبه الحرف في ملازمة لفظ  
 واحد ، قاله ابن مالك وذكر معه القول الأول أي قول الزجاج . وقال الفراء أيضاً : أصله  
 « أو أن » حذفت منها الألف وغيّرت وأوها إلى الألف ثم دخلت الألف واللام ، وتركت على فتحها  
 كما كانت قبل أن تدخلها الألف واللام . .

(٢) في الأصل : الآن ، وهو خطأ .

(٣) انظر الحجة ٢ / ٩٢ - ٩٣ ، والبيان ١ / ٩٦ . وقد أخذ المؤلف كلامه من الحجة ، ونقل كلامه  
 صاحب البيان من غير ماتصريح .

(٤) قرأ ابن كثير وحده بالياء ، وقرأ الباقر بالشاء . انظر السبعة ١٦٠ - ١٦٢ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر  
 ٢١٧ / ٢ .

الْفُلْكِ ﴿ ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَجَزَيْنَ بِهِمُ ﴾ [ سورة يونس : ٢٢ ] .

قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٨١ ]

٣ « بلى » <sup>(٢)</sup> : جواب قوله : ﴿ لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ ﴾ [ ٨٠ ] . و « بلى »

يكون جواب النفي ، و « نعم » جواب الإيجاب : تقول : هل فعلت كذا ؟

فجوابه : نعم ، وإذا قال : أَلَسْتَ فعلت كذا ؟ فجوابه : بلى ، ولا يجوز أن

٦ تقول : نعم ، قال الله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [ سورة الأعراف : ١٧٢ ] ،

ولم يقل : قالوا نعم ، ولو قالوها لم يَجْزُ لأن المعنى يصير : نعم لست ربنا ،

ولكن قالوا : « بلى » لأنه نفى النفي ، ونفى النفي إيجاب .

٩ وقوله ﴿ من كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾ « مَنْ » : شرط <sup>(٣)</sup> ، و ﴿ كَسَبَ ﴾ في موضع

الجزم ، وكذلك ﴿ وَأَحَاطَتْ ﴾ [ ٨١ ] في موضع الجزم بالعطف على

﴿ كَسَبَ ﴾ ، وجواب الشرط الفاء في ﴿ فَأُولَٰئِكَ ﴾ [ ٨١ ] .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٥٢/١ ، وإعراب القرآن ١٩١/١ ، والحجة ٩٦/٢ - ٩٨ ، وجمع البيان ١٤٧/١ - ١٤٨ ، والبيان ٩٩/١ ، والبحر ٣٧٩/١ .

(٢) انظر بلى ونعم في الكتاب ٣١٢/٢ ، ومعاني القراء للقرآن ٥٢/١ ، والمقنضب ٣٢٢/٢ ، وإعراب القرآن ١٩١/١ ، ومعاني الحروف ( حروف المعاني ٦ ) ، والصاحي ٢٠٧ ، وابن يعيش ١٢١/٨ - ١٢٥ ، وشرح الكافية ٢٨١/٢ - ٢٨٢ ، ورف الملباني ١٥٧ - ١٥٨ ، ٣٦٤ - ٣٦٥ ، والجنى السداني ٤٢٠ - ٤٢٤ ، ٥٠٥ - ٥٠٦ ، والمغني ١٥٣ - ١٥٥ ، ٤٥١ - ٤٥٤ ، والهمع ٣٧٢/٤ - ٣٧٣ ، ٣٩١ - ٣٩٢ ، والمصدر السالفة . وقد أفرد الإمام مكي بن أبي طالب القيسي كتابا في شرح كلاً وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل ، وحققه الدكتور أحمد حسن فرحات ، ونشر بدمشق عام ١٩٨٧ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٨٦ .

(٤) وأجاز أبو علي أن يكون « من » للجزاء غير الجزم - يريد الاسم الموصول - وهو في موضع للابتداء ، وقوله ﴿ فَأُولَٰئِكَ أصحاب النار ﴾ خبره . والماء على هذا الوجه واقعة في خبر الموصول لتزيله منزلة الشرط ، وجملة ﴿ كَسَبَ ﴾ صلة للموصول ، و ﴿ أَحَاطَتْ ﴾ معطوفة عليها .

وَقُرِءَ ﴿ خَطِيئَتُهُ ﴾ ٨١ | و ﴿ خَطِيئَاتُهُ ﴾ <sup>(١)</sup> .

فالجمع على أن « من » بمعنى الجمع ، وإن كان لفظه مفرداً . ألا ترى أنه  
٢ قال : ﴿ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ٨١ | فأتى بالكناية  
المجموعة .

ومن قال ﴿ خطيئته ﴾ أراد التوفيق بين لفظ « الخطيئة » وبين المضاف  
٦ إليه ، والمعنى معنى الجمع .

وقوله تعالى / : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا يَعْبُدُونَ إِلَّا  
الله ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٨٣ ]

٩ يقال : ماتعلق قوله ﴿ لَا يَعْبُدُونَ إِلَّا الله ﴾ بما قبله ؟ والجواب : تعلقه به  
تعلق جواب القسم بالقسم : لأن قوله ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ ﴾ بمنزلة  
« والله » وبمنزلة « حلفناهم » ، فيكون ﴿ لَا يَعْبُدُونَ ﴾ جواباً له <sup>(٣)</sup> .

وجه ثان : وهو أن يكون قوله ﴿ لَا يَعْبُدُونَ ﴾ في تقدير : بأن  
لا يعبدوا ، فيتعلق بـ « أخذنا » تعلق الجار بالفعل ، فحذف « أن » <sup>(٤)</sup> وعادت <sup>(٥)</sup>  
النون التي أوجب حذفها « أن » .

(١) خطيئاته بالجمع قراءة نافع وحده ، وقرأ الباقون خطيئته بالإفراد . انظر السبعة ١٦٢ ، والتيسير  
٧٤ ، والنشر ٢١٨/٢ . وانظر الحجة ٩٢/٢ - ٩٨ ، وجمع البيان ١٤٧/١ - ١٤٨ ، والبحر ٢٧٩/١ .

(٢) انظر الجواهر ٦٣٠ ، ٩٥٨ ، ٩٦٣ - ٩٦٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٦ ، ولفراء ٥٣/١ - ٥٤ ،  
والحجة ٩٨/٢ - ١٠٢ ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان ١٠٠/١ - ١٠٢ ، والبحر ٢٨٢/١ - ٢٨٣ .  
وانظر الكتاب ٤٥٥/١ ، والمغني ٥٢٨ .

(٣) على هذا الوجه استشهد سيبويه بالآية .

(٤) قال أبو علي : « .. وزعم سيبويه أنه حذف أن من هذا النحو قليل » . وانظر الكتاب ٥٤٢/١ .  
وانظر ماسيائي من التعليق على حذف « أن » ١٠٤٨ - ١٠٤٩ .

(٥) كان في النسختين « وعاد » والصواب ما أثبت .

والوجه الثالث : أن يكون قوله ﴿ لا يعبدون ﴾ نفيًا ويراد به التَّهْيُ ، والقول مضر ، أي ١ و ١<sup>(١)</sup> قلنا لهم : لا تعبدوا إلا الله .

٣ وفيه وجه رابع : وهو أن يكون ﴿ لا يعبدون ﴾ في موضع الحال<sup>(٢)</sup> ، أي : أخذنا ميثاقهم غير عابدين إلا الله .

٦ وقرىء بالياء والتاء<sup>(٣)</sup> . فالياء<sup>(٤)</sup> على الغيبة ، لأنه قال ﴿ ميثاق بني إسرائيل ﴾ فيليق به ﴿ لا يعبدون ﴾ . والتاء على تقدير : قلنا لهم « لا تعبدون إلا الله »<sup>(٥)</sup>

[ وقوله ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَبِأَلْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾<sup>(٧)</sup> ٨٣

٩ معناه : إحسانًا بالوالدين . ومعنى قوله « إحسانًا بالوالدين » أي : أحسنوا بالوالدين ؛ كما تقول : ضرباً زيداً ، أي : اضربْ زيداً ، فالمصدر ينوب عن الأمر . يدل على صحة هذا قوله : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ ٨٣ : فلولا أن قبله ما هو في تقدير « أحسنوا » لم يقل ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ لأنَّ عطف الأمر يكون على مثله .

(١) زدت الواو . وحللة القول معطوفة على ﴿ أخذنا ﴾ ، وأخذ الميثاق قول ، فكأنه : قلنا لهم كذا وقتلنا لهم كذا ، عن الحجة .

(٢) قال أبو حيان : « وهو حال من المضاف إليه [ بني إسرائيل ] وهو لا يجوز على الصحيح » ، وسيأتي التعليق على اختلافهم في مجيء الحال من المضاف إليه ٤٣٠ ح ٥ .

(٣) قرأ بالياء ابن كثير وحمة والكائي ، وقرأ الباقر بالتاء . انظر السبعة ١٦٢ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٨ .

(٤) في الأصل : والياء ، والوجه ما أثبت من ب .

(٥) أي على حكاية حال الخطاب في وقت الخطاب ، وهو التفات . وكان في الأصل : لاتعبدوا ، وهو هنا خطأ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجواهر ٢٩٤ . ومعاني القرآن للأخفش ١٢٧ ، والحجة ٢ / ١٠٢ - ١٠٦ ، وجمع البيان ١ / ١٤٩ - ١٥٠ ، والبيان ١ / ١٠٢ - ١٠٣ ، والبحر ١ / ٢٨٢ - ٢٨٦ . وذكر أبو حيان في انتصاب

﴿ إِحْسَانًا ﴾ وجوهاً آخر



وانتصاب « حُسْن » على تقدير : قولاً ذا حُسْن . وقرئ ﴿ حَسَنًا ﴾ أي قولاً حَسَنًا .<sup>(١)</sup>

وقوله : ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٨٣ ] أي : توليتُم أيها الآباء وأنتم معرضون أيها الأبناء<sup>(٣)</sup> . وقيل : جمع بينهما للتأكيد<sup>(٤)</sup> ، لأن الإعراض والتولي واحد ، كقوله تعالى : ﴿ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ ﴾ [ سورة الأنبياء : ٥٧ ] وقوله ﴿ فَتَوَلَّوْا عَنْهُ مُدْبِرِينَ ﴾ [ سورة الصافات : ٩٠ ] فتكون الحال للتأكيد .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [ ٨٤ ]

﴿ لا تسفكون ﴾<sup>(٥)</sup> : في موضع الحال ، وإن شئت كان جواب القسم ، وإن شئت كان نفيًا بمعنى النهي ، وإن شئت كان التقدير : أخذنا ميثاقكم بأن لا تسفكوا ، فحذفت « أن » . والمعنى : لا يسفكُ بعضكم دمَ بعض . أخذ الله عز وجل على بني إسرائيل ثلاثة عهود<sup>(٦)</sup> :

(١) قرأ حمزة والكسائي حَسَنًا بفتح الحاء والسين . وقرأ الباقيون حُسَنًا بصم الحاء وإسكان السين . انظر السبعة ١٦٢ والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢١٨/٢ .

(٢) انظر الجواهر ٤٤٦ ، وتفسير الطبري ٣١١/١ - ٣١٢ ، والبحر ٢٨٧/١ - ٢٨٨ .

(٣) الأبناء هم اليهود الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ ، والأبناء أسلافهم من بني إسرائيل ، وهو قول بعض المفسرين .

(٤) والخطاب لبني إسرائيل الذين أخذ عليهم الميثاق وهو قول ابن عباس . وقيل الخطاب لمن كان بين ظهري مهاجر رسول الله ﷺ من يهود بني إسرائيل .

(٥) تقدير الإعراب فيها مثل الذي قاله في قوله تعالى في الآية السابقة ﴿ لا تعبدون ﴾ ، وانظر ما سلف من التعليق عليها ٦١ - ٦٢ .

(٦) انظر مجمع البيان ١٥٣/١ - ١٥٤ ، والبحر ٢٩٣/١ ، وتفسير الطبري ٣١٣/١ - ٣١٨ ، والقرطبي ٢٢/٢ ، وابن كثير ١٧٣/١ - ١٧٤ ، ومجمع التفاسير ١٥٤/١ .

٣

أحدها : ألا يسفك بعضهم دم بعض .  
والثاني : ألا يخرج بعضهم بعضاً من ديارهم .  
والثالث : أنه إذا أخذ منهم أسيراً فادّوّه .  
فوفوا بالثالث ونقضوا الاثنين المتقدمين .

٦

وقال السدي<sup>(١)</sup> : بل كانت العهود أربعة ، وزاد فيها<sup>(٢)</sup> : ألا يظاهر بعضهم بعضاً بالإثم والعدوان ، فذهب<sup>(٣)</sup> إلى ظاهر النص ، وقال : العهد الأول : ﴿ لا تسفكون دماءكم ﴾ والثاني : قوله ﴿ لا تخرجون أنفسكم من دياركم ﴾ ، والثالث<sup>(٤)</sup> : قوله ﴿ تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٨٥ ] ، والرابع : قوله : ﴿ وإن يأتوكم أسارى / تفادوهم ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٨٥ ] . فوفوا بفداء الأسرى ونقضوا<sup>(٧)</sup> ما سواه .

١٢

والذي ذهب إليه من أن قوله ﴿ تظاهرون عليهم ﴾ عهد ثالث خطأ .  
وإنما القول قول الجماعة ، وأن قوله ﴿ تظاهرون ﴾ ذكر على سبيل الحال من القاتلين أي : تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم متظاهرين عليهم بالإثم والعدوان .

(١) نسب هذا القول إلى السدي في تفسير النسي ( انظر جمع التفاسير ) ، وذكر في تفسير القرطبي والبحر ولم يعين قائله .

(٢) كان في النسختين : فيه ، والصواب ما أثبت .

(٣) قوله « والعدوان فذهب » لم يظهر في مصورة الأصل . وفي ب « وذهب ظاهر » فأسقط الناسخ « إلى » .

(٤) قوله « أنفسكم من دياركم والثالث » لم يظهر في مصورة الأصل .

(٥) سيأتي الكلام على ﴿ تظاهرون ﴾ و﴿ تفادوهم ﴾ ٦٦ - ٦٧ .

(٦) في النسختين : وناقضوا ، وهو خطأ .

قوله تعالى : ﴿ تَمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٨٥ ]  
 « أنتم » مبتدأ ، و « هؤلاء » بمعنى « الذين » <sup>(٢)</sup> و ﴿ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾  
 [ ٨٥ ] صلة « هؤلاء » ، و « هؤلاء » مع صلته في موضع خبر « أنتم » .

ويجوز أن يكون « أنتم » مبتدأ ، و « هؤلاء » نداء <sup>(٣)</sup> أي يا هؤلاء ، و « تقتلون »  
 الخبر ، وهو ضعيف لأن « هؤلاء » يوصف بها <sup>(٤)</sup> « أيها » في النداء ، فيقال :  
 يا أيها هؤلاء ؛ وما كان هذا سبيله لا يحذف منه حرف النداء <sup>(٥)</sup> . وقد قالوا

(١) انظر الجواهر ٢١١ - ٢١٦ ، ٦٤٨ - ٦٤٩ ، ٩١٦ - ٩١٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٤ ، وإعراب  
 القرآن ١ / ١٩٣ - ١٩٢ ، ومجمع البيان ١ / ١٥٣ ، والبيان ١ / ١٠٢ - ١٠٤ ، والبحر  
 ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، والكتاب ١ / ٣٧٩ ، وابن يعيش ٢ / ١٦ و ٢٤ / ٤ .

(٢) هذا على ما ذهب إليه الكوفيون من أن أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة . أما البصريون فلا  
 يكون عندهم شيء من أسماء الإشارة موصولاً إلا « ذا » وحده إذا كان معه « ما » و « من » في  
 الاستفهام . انظر الكتاب ١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٧٧ ، والحجة  
 ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، والإنصاف ٧١٧ - ٧٢٢ المسألة ١٠٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٥٨ ، وابن يعيش  
 ٤ / ٢٣ - ٢٤ ، والمجمع ١ / ٢٨٩ - ٢٩١ .

وما ذكره المؤلف من أن « هؤلاء » هنا بمعنى « الذين » قول الزجاج ، وعزاه هو في  
 الجواهر إلى ثعلب واعترض عليه ، وعزاه أبو البركات إلى الكوفيين . وانظر ما يأتي ٢٤٦ ، ٨٣٠ .  
 (٣) عز ابن يعيش هذا القول إلى المبرد ، وهو خلاف مذهبه . وأجاز ابن كيسان والنحاس أن ينتصب  
 « هؤلاء » على « أعني » ، وردّه أبو حيان بأن هذا لا يكون بالنكرات ولا بأسماء الإشارة .  
 (٤) في الأصل : « يوصف بيا أيها » وهو تحريف صوابه ما أثبت من ب . وقد أنث الضمير العائد إلى  
 « هؤلاء » في « بها » على معنى اللفظة ، وذكره في قوله في السطر ٣ في قوله « مع صلته » على  
 معنى اللفظ ، كما أنث الضمير العائد إلى « هذا » في الصفحة التالية السطر ٣ على معنى اللفظة .

(٥) انظر شرح اللع اللوح ١١٥ / ١ ، والكتاب ١ / ٣٢٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، وابن يعيش  
 ٢ / ١٥ - ١٦ ، وشرح الكافية ١ / ١٥٩ - ١٦٠ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ١٥٢ ، وحاشية  
 الحضري على ابن عقيل ٢ / ٧٧ ، والمجمع ٣ / ٤٣ . وقال ابن يعيش « وقد أجاز قوم من  
 النحويين : هذا أقبل ، على إرادة النداء » ا هـ . وأجازه ابن مالك وحكم بقلته ، انظر التسهيل  
 . ١٧٩ .

في قول أبي الطيّب<sup>(١)</sup> :

هَٰذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَتْ رَاسِيَا ثُمَّ انْصَرَفَتْ وَمَا شَفَيْتِ نَاسِيَا  
أي ياهذي ، فحذف « يا » . واستضعفه أكثرهم لأن « هذا »<sup>(٢)</sup> يوصف بها<sup>(٣)</sup>  
« أيها » فيقال : يَأْئِيْهَا الرجل .

والوجه في البيت أن يكون « هذي » إشارة إلى المصدر أي هذه البرزة  
برزت<sup>(٤)</sup> ، وإنما ذكرنا هذا البيت لأنه كثيراً ما يمتحن به أولو الخبرة .  
ويجوز أن يكون « أنتم » مبتدأ ، و « هؤلاء » خبراً<sup>(٥)</sup> ، و « تقتلون » في  
موضع الحال أي : أنتم هؤلاء<sup>(٦)</sup> قاتلين أنفسكم مخرجين فريقاً منكم من ديارهم .

﴿ تَظَاهَرُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٨٥ ]

بالتخفيف والتشديد<sup>(٨)</sup> . فالتشديد على إدغام التاء في الظاء ، لأن الأصل :  
تَظَاهَرُونَ . والتخفيف على حذف إحدى التائين وهي الثانية<sup>(٩)</sup> ، لأن التكرار  
بها وقع والثقل بها حصل .

(١) د ، ق ١٢٩ / ١ ج ١٩٣ / ٢ ، وتفسير أبيات المعاني ١٣٤ ، والمغني ٨٤١ ، والمقاصد النحوية  
٢٣٣ / ٤ . والرئيس : ما ثبت في القلب من أهوى ، والنيسر بقية النفس .

(٢) في الأصل : هذي ، والوجه ما أثبت من ب .

(٣) انظر الحاشية (٤) من الصفحة السابقة .

(٤) هذا قول المعري وغيره ، وحكي عن المعري أيضاً أن « هذي » منصوبة على الظرف .

(٥) وهو قول سيبويه وغيره ، وهو قول المؤلف أيضاً وإن أجاز غيره .

(٦) في الأصل « كهؤلاء » ، وعليه تكون الإشارة إلى غير المخاطبين ، وكذا في الجواهر ٦٤٩ ، وليست  
مرادة هنا .

(٧) انظر الجواهر ٨٤٩ ، والحجة ١٠٦ / ١ - ١١٤ ، ومجمع البيان ١ / ١٥٢ ، والبيان ١ / ١٠٤ ، والبحر  
٢٩١ / ١ .

(٨) قرأ بالتخفيف عاصم وحزمة والكسائي ، وقرأ الباقر بالتشديد . انظر السبعة ١٦٣ ، والتيسير ٧٤ ،  
والنشر ٢ / ٢١٨ .

(٩) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن المحذوفة هي الأولى . انظر الكتاب ٢ / ٤٢٥ -  
٤٢٦ ، والإنصاف ٦٤٨ - ٦٥٠ للسألة ٩٣ ، والمصادر السالفة .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَأْتِوكُمْ أَتْرَىٰ تَفَادُوهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> ١٨٥ و ﴿ أُسَارَىٰ تَفَادُوهُمْ ﴾

- ٣ و « أَتْرَى » جمع « أسير » مثل مريض ومرضى وجريح وجرحى ، وهو الوجه في جمع أسير<sup>(٢)</sup> . وأما « أسارى » فهو « فَعَالَى » ، و « فَعَالَى » يجيء في جمع « فَعْلَان »<sup>(٣)</sup> ككَسْلَان وكَسَالَى وسَكْرَان وسَكَارَى . فشبهوا أسيراً بكسلان<sup>(٤)</sup> لأنه لما كان الأسير محبوباً مأخوذاً أجري مجرى كسلان لأن كسلان استولى عليه كسله ، فصار كالمحبوس عن التصرف في الأمور .
- ٦ ومن أمال الرءاء فقرأ ﴿ أُسَارَى ﴾<sup>(٥)</sup> فلان الألف وقعت حيث يئال مثلها ، نحو « حَبَالَى » و « صَحَارَى » في جمع حَبْلَى وصَحراء .
- ٩ و ﴿ أُسْرَى ﴾ قراءة حمزة ، وهو صاحب الإمامة ؛ فليس في السبعة ﴿ أُتْرَى ﴾ بالنفخيم وترك الإمامة .
- ١٢ وأما ﴿ تَفَادُوهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> فهو من قولهم : فاديت الأسير بالمال ، أي تفادوهم بالأموال ، لا بدت من إضمار الباء مع المجرور ؛ ألا ترى قول الأعشى<sup>(٧)</sup> في إلياس بن

(١) انظر الجواهر ١٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٤ ، والحجة ٢ / ١١٤ - ١١٦ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ١ / ١٥٢ ، والبيان ١ / ١٠٤ - ١٠٥ ، والبحر ٥ / ٢٩١ .

(٢) لأن فعلاً إذا كان بمعنى مفعول فبابه أن يكسر على فَعْلَى . انظر الكتاب ٢ / ٢١٢ .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٢١٢ والمصادر السالفة .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٢١٤ والمصادر السالفة .

(٥) زدتها استثناساً بما في البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير ماتصريح على المجهود منه .

(٦) أسارى هي قراءة غير حمزة ، وأسألها أبو عمرو والكسائي ، وقرأ ورش عن نافع بين اللظنين ، وفتح الباقون ، وقراءة حمزة أخرى مع الإمامة كما ذكر المؤلف . انظر السبعة ١٦٣ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٨ ، وانظر مذاهبهم في الإمامة في المصادر التي أحلنا عليها ٤١ ح ٢ .

(٧) انظر الجواهر ٣٣٧ ، والحجة ٢ / ١١٧ - ١١٨ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ١ / ١٥٢ ، والبحر ١ / ٢٩١ . وتفادوهم قراءة نافع وعاصم والكسائي ، وقرأ الباقون تفدوهم . انظر السبعة ١٦٣ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٨ .

(٨) د ، ق ٣٦ / ٣ ص ٢٧٣ ، والحجة ٢ / ١١٧ ، ومجمع البيان ١ / ١٥٢ . ورواية الديوان : ذي مُلْك .

قَبِيصَةَ الطَّائِيَّ :

عِنْدَ ذِي تَاجٍ إِذَا قِيلَ لَهُ فَادِ بِالْأَلْهِ تَرَخَى وَمَزَحَ  
أي فادِ الأسير بالمال ، فحذف المفعول الأول . وفي الآية حذف المفعول الثاني / ٢ / ٩  
وهو الجار والمجرور .

ومن قرأ ﴿ تَفْذُوهُمْ ﴾ فهو أيضاً يؤول إلى معنى ﴿ تفادوهم ﴾ لأنه دَفْعُ  
المال وتخليص الأسير ، وهذا المعنى يكون من اثنين . ٦

و « فِدَاءٌ » في قوله : ﴿ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة محمد : ٤] يجوز أن  
يكون مصدر فَادَى يُفَادِي مَفَادَةً وَفِدَاءً ، كما تقول : قاتل يقاتلُ مُقَاتَلَةً  
وقِتَالاً ؛ ويجوز أن يكون « فداء » مصدر فَدَى يَفْدِي فِدَاءً مثل كتب يكتب  
كِتَاباً . فلا يجوز أن يحتج من قرأ ﴿ تَفَادَوْهُمْ ﴾ بقوله : ﴿ وَإِنَّا فِدَاءٌ ﴾ لَأَنَّا  
أريناك مثله في الثلاثي وهو « كتاب » . ٩

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٨٥ ] ١٢

« هو » كناية عن المصدر ، وهو الإخراج <sup>(٣)</sup> ، وارتفاعه بالابتداء ،  
و ﴿ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ خبره . و ﴿ إِخْرَاجُهُمْ ﴾ [ ٨٥ ] تفسير وتبيين <sup>(٤)</sup> لـ  
« هو » . ١٥

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٤٢ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٥٠ - ٥١ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، ومجمع البيان  
١ / ١٥٣ ، والبيان ١ / ١٠٥ ، والبحر ١ / ٢٩٢ .

(٣) وقيل هو كناية عن الشأن وارتفاعه بالابتداء وإخراجهم مبتدأ ومحرم عليكم خبره والجملة خبر عنه  
وتفسيره . وأجاز الفراء أن يكون هو عماداً ويرتفع الإخراج بحرم ، ولا يميز البصريون هذا لأن  
العماد وهو الفصل لا يكون في أول الكلام ، انظر المصادر التي أحلنا عليها في الكلام على ضمير الفصل  
٣٢ ح ١ .

(٤) وهو الذي يسميه البصريون « البديل » . وقوله « تفسير وتبيين » ذكر للفرض السذي من أجله  
أبدل الثاني من الأول . وذلك أنه يفاد باجتماع البديل والمبدل منه فضل تأكيد وتبيين ؛ قال =

[وقوله] <sup>(١)</sup> ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ ﴾ <sup>(٢)</sup> وهو فداء الأسير  
﴿ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ ﴾ <sup>(٣)</sup> [٨٥] من سفك الدماء وإخراج بعضكم من دياركم .

٣

[وقوله] <sup>(١)</sup> ﴿ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [٨٥]

يكون استفهاماً <sup>(٤)</sup> أي : أي شيء جزاء من يفعل ذلك ، فيكون « ما »  
مبتدأ ، و « جزاء » خبره .

= ابن يعيش : « وأعلم انه قد اجتمع في البديل ما افترق في الصفة والتأكيد ، لأن فيه إيضاحاً  
للبديل منه ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة ، وفيه رفع الحجاز وإبطال التوسع الذي كان  
يجوز في البديل منه . ألا ترى أنك إذا قلت جاءني أخوك جاز أن تريد كتابه أو رسوله ، فإذا  
قلت : زيد ، زال ذلك الاحتمال كما لو قلت : نفسه أو عينه ... » ا ه شرح المفصل ٦٦ / ٣ .  
وقد استعمل سيبويه والمبرد وغيرها لفظ « التبيين » أو الفعل منه للدلالة على الغرض  
الذي من أجله ذكر البديل . انظر الكتاب ١ / ٧٥ - ٧٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٩٥ ، ٣٩٩ ،  
والكامل ٣٠٦ ، ٩٠٥ ، وابن يعيش ٣ / ٦٣ - ٦٩ . واستعمل الفراء « التفسير » للدلالة على  
هذا ، انظر معاني القرآن له ١ / ٣٤٨ .

وحكى الأخفش أن الكوفيين يسمون البديل « التبيين » و « الترجمة » ، وحكى ابن كيسان أنهم  
يسمونه « التكرير » ، انظر المجمع ٥ / ٢١٢ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ٦٨ ، وحاشية  
الصبان على الأشموني ٣ / ١٢٣ . وانظر مصطلح « التكرير » في معاني القرآن للفراء ١ / ٧ ، ٥١ ،  
٥٦ ، ٢٤٨ ، و ٢ / ٢٧٩ وغيرها .

و « التبيين » في مصطلح البصريين هو « التمييز » انظر ماسيأتي من التعليق عليه  
٤٤٨ ح ٦

وفي الأصل : « تفسيره » وهو خطأ .

(١) زيادة مفي .

(٢) انظر مجمع البيان ١ / ١٥٢ ، والبحر ١ / ٢٩٣ ، وتفسير الطبري ١ / ٣١٥ - ٣١٦ ، والقرطبي ٢ / ٢٢ ،  
وابن كثير ١ / ١٧٤ ، ومجمع التفسير ١ / ١٥٤ ، وما سلف ٦٣ - ٦٤ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٥ ، والبيان ١ / ١٠٥ ، والتبيان  
١ / ٨٧ ، والبحر ١ / ٢٩٢ .

(٤) أجازاه صاحب البيان الذي نقل كلام المؤلف من غير ما تصريح على المهود منه ، وصاحب  
التبيان .

ويجوز أن يكون « ما » نفيًا<sup>(١)</sup> و « جزاء » مبتدأ ، وقوله ﴿ إِلَّا خِزْيٌ ﴾  
[ ٨٥ ] خبره . وعلى الوجه الأول يكون ﴿ خِزْيٌ ﴾ بدلاً من الجزاء .

[ وقوله ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٨٥ ]

بالتاء والياء<sup>(٤)</sup> . فالياء لأن قبله ﴿ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ ﴾ [ ٨٥ ] ،  
والتاء لأنه ذكر قبله ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ [ ٨٥ ] ، وكلاهما حسن .

قوله تعالى : ﴿ وَأَيُّدَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٨٧ ]

قرىء بضم الدال وإسكانها<sup>(٦)</sup> . وهما لغتان ، لأن « قُلًّا » يخفف كالعُنُق والعُنُق  
والطُنْب والطُنْب .

قوله تعالى : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَقَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٨٧ ]

والوجه « قتلتم » ليطابق ﴿ كَذَّبْتُمْ ﴾ ، ولكن لأجل الفواصل<sup>(٨)</sup> [ قال ]<sup>(٩)</sup>

(١) وهو قول الأخفش والنحاس وأبي حيان .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر مجمع البيان ١ / ١٥٥ ، والبحر ١ / ٢٩٤ .

(٤) قرأ بالياء ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقر بالتاء . انظر السبعة ١٦٠ - ١٦٢ ،  
والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢ / ٢١٧ .

(٥) انظر الحجة ٢ / ١١٩ - ١٢٢ ، ومجمع البيان ١ / ١٥٥ ، والبحر ١ / ٢٩٩ .

(٦) قرأ بإسكان الدال ابن كثير وحده ، وقرأ الباقر بعضها . انظر السبعة ١٦٢ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر  
٢ / ٢١٦ ، ٢١٨ .

(٧) انظر البيان ١ / ١٠٦ ، والبحر ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٨) الفواصل جمع فاصلة وهي في القرآن كلمة آخر الآية ، وهي على وجهين : أحدها ما تماثلت حروفه  
في المقاطع ، والآخر ما تقاربت حروفه في المقاطع ولم تماثل . انظر كلامهم على الفاصلة في القرآن  
في النكت في إعجاز القرآن ( ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٩٧ - ٩٩ ) ، وإعجاز القرآن  
٥٧ - ٦٥ ، والصناعتين ٢٦٦ - ٢٧١ ، ورسر الفصاحة ١٦٥ - ١٦٧ ، والبرهان في علوم القرآن  
١ / ٥٣ - ١٠٢ ، والإتقان في علوم القرآن ٢ / ٩٦ - ٩٩ .



﴿ تَقْتُلُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، لأن ﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ حكاية الحال .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٨٨ ]

٣ قيل : هو جمع « غِلَاف » مثل « مِثَالٌ وَمَثَلٌ » ، وأصله « غُلْفٌ » كَمَثَلٌ ، لكنه خَفَّفَ . والمعنى : قلوبنا لا تفقه ماتقول<sup>(٤)</sup> .

وقيل . المعنى : قلوبنا أوعية للعلوم<sup>(٥)</sup> ، فلو كان ما جئت به حقاً لقبلائه .  
٦ فإذا كان جمع « غِلَاف » فَمَثَرُ بأوعية للعلم<sup>(٦)</sup> ، فحينئذ يقال : هي أوعية للعلم [ فما بألها ]<sup>(٧)</sup> لا تُذَكِّرُ ماتقول ؟ وإذا كان جمع « أَغْلَفَ » كان المعنى : هي في غِلَافٍ مما تقول .

٩ والإسكان في « غُلْفَ » يوجب أن يكون كَأَحْمَرٍ وَحُمْرٍ . وإذا كان كَمَثَلٍ فالاختيار الضم ، كما روى عباس عن أبي عمرو<sup>(٨)</sup> ، والإسكان فيه ضرورة .

(١) الفاصلة التي قبلها ﴿ ينصرون ﴾ والتي بعدها ﴿ يؤمنون ﴾ .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ١٩٦ ، والحجة ٢ / ١٢٣ - ١٢٤ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، وجمع البيان ١ / ١٥٦ ، والبيان ١ / ١٠٦ ، والبحر ١ / ٣٠١ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والقرطبي ٢ / ٢٥ ، وابن كثير ١ / ١٧٦ - ١٧٧ ، وجمع التفاسير ١ / ١٥٧ .

(٤) عن ابن عباس وقتادة وأبي العالية وغيرهم باختلاف في ألفاظهم .

(٥) عن عطية ، وروي عن ابن عباس .

(٦) في الأصل : من العلم .

(٧) زده مستأنساً بما ذكره أبو علي عن ابن عباس أنهم قالوا للنبي ﷺ : قلوبنا أوعية للعلم فما بألها لانفهم ما أتيت به مما تدعونا إليه ؟ وانظر المصادر السالفة .

(٨) الذي روى ضم اللام في غلف عن أبي عمرو هو أحمد بن موسى اللؤلؤي لا عباس . انظر السبعة ١٦٤ ، والحجة . وذكر أبو علي في توجيه ما رواه اللؤلؤي عن أبي عمرو وجهين : الأول ما ذكر من تفسير الغُلْفَ بأوعية العلم ، والآخر « أن يكون قوله ﴿ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾ أي ذوات غلف فيكون المعنى كقوله غُلْفٌ ... لأنها إذا كانت ذوات غلف فهي في المعنى غلف ... » اهـ .

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> ] ٨٨

أى بسبب كفرهم<sup>(٣)</sup> . وعن فارسهم<sup>(٤)</sup> أنَّ التقدير : بل يكفرهم لعنهم الله ،  
 ٣ أى بسبب كفرهم صارت قلوبهم غلفاً لاتفهم ماتقولون<sup>(٥)</sup> . وقوله ﴿لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾  
 اعترض بين « بل » وما استذكر به ، من باب قوله ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ . وَلَهُ الْحُكْمُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعِشْيَا<sup>(٦)</sup> ﴿سورة  
 ٦ الروم : ١٧ - ١٨﴾ أى حين تمسون وحين تصبحون وعشيًا ، وقد ذكرناها في « كشف  
 الحجة »<sup>(٧)</sup> .

[ قوله تعالى<sup>(٨)</sup> : ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٩)</sup> ] ٨٨

أى فيؤمنون إيماناً قليلاً ، و« ما » صلة زائدة<sup>(١٠)</sup> ، و« قليلاً » صفة لمصدر  
 محذوف وهو « إيماناً » أى إيماناً قليلاً .

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر التبيان ٨٩ / ١ ، والبحر ٣٠١ / ١ ، وتفسير الطبري ٢٢٣ / ١ ، والقرطبي ٢٥ / ٢ ، وابن كثير ١ / ١٧٧ ، وجمع التفاسير ١ / ١٥٧ .

(٣) أى أقصى الله اليهود وأبعدهم من رحمته وطردهم منها وأخزاهم ببحودهم له ولرسله ، انظر المصادر السالفة .

(٤) يريد أبا علي الفارسي ، انظر ترجمته في فهرس الأعلام بآخر الكتاب . وقد ذكر هذا الوجه عنه صاحب التبيان ، لكن أول كلامه على أن « بل لعنهم » معترض .

(٥) في الأصل : ما يقولون ، ولعل الأجود : ماتقول .

(٦) انظر الجواهر ٦٨١ ، والبحر ١٦٦ / ٧ ، وما سيأتي ٩٠٩ .

(٧) كتاب الحجة لأبي علي الفارسي ، انظر ماكتبناه عن كشف الحجة في مقدمة التحقيق .

(٨) زيادة مني .

(٩) انظر الجواهر ٢٩٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٥ ، وللغراء ٥٩ / ١ ، ٦٠ ، وجمع البيان

١ / ١٥٧ ، والبيان ١ / ١٠٦ ، والبحر ٣٠١ - ٣٠٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٢٣ - ٣٢٤ ،

والقرطبي ٢ / ٢٥ - ٢٦ ، وابن كثير ١ / ١٧٧ ، وجمع التفاسير ١ / ١٥٧ ، والمفني ٤١٦ .

(١٠) انظر ماسلف من التعليق على مثل هذه العبارة ٢٨ ح ٣ .

والمعنى : لا إيمانَ لهم<sup>(١)</sup> ، كما يقولون : [ قليلاً ]<sup>(٢)</sup> ما تأتينا : أي لا تأتينا .

فالقِلَّةُ في مثل هذه المواضع يُراد بها النفي<sup>(٣)</sup> ، وكذلك في جميع التنزيل / ؛ فـ ١ / ١٠  
﴿ قَلِيلًا مَاتَذَكَّرُونَ ﴾ [ سورة الأعراف : ٢ ] أي تذكراً قليلاً ، والمعنى النفي ، وكذلك ٣  
﴿ قَلِيلًا مَاتَشْكُرُونَ ﴾ [ سورة الأعراف : ١٠ ] أي لا تشكرون أصلاً . والعرب تقول :  
« قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلا زيداً »<sup>(٤)</sup> والمعنى : ما رجل يقول ذاك إلا زيد ،  
٦ وأنشدوا لذي الرُّمَّة :<sup>(٥)</sup>

أُنِيخَتْ فَأَلَقْتُ بِلَدَةٍ فَوْقَ بِلَدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بَغَامُهَا  
أي ليس بها صوتٌ<sup>(٦)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٨٩ ] ٩

أي حين جاءهم . و « لَمَّا » هذه تحتاج إلى جواب وليس في ظاهر التنزيل  
ما يكون جواباً له :

١) قاله الواقدي وابن الأثيري واختاره الإمام الطبرسي .

(٢) زيادة مني . وقوله « كما يقولون ما » لم يتضح في الأصل .

(٣) وقيل القلة على بابها فهم قليلو الإيمان ، واختاره الطبرسي وأبو حيان وغيرهما . وقيل : قليلاً حال ،  
وقيل : نعت لزمان محذوف ، وقيل انتصب على نزع الحافض . والوجه ما ذكره المؤلف ، انظر  
البحر وغيره .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٣٦١ ، والمصادر السالفة في ح ٩ من الصفحة السابقة .

(٥) د ، ق ٣١ / ١٣ ج ٢ / ١٠٤ ، وتخريجهم فيه ٢ / ٢٠٠٩ . وهو له في الكتاب ١ / ٣٧٠ ،  
والمقتضب ٤ / ٤٠٩ ، وشرح شواهد المفني ٧٨ ، والخزانة ٢ / ٥٦ ، وشرح أبيات المفني ٢ / ١٠٠ .  
وهو بلا نسبة في المفني ١٠٠ ، ٤١٧ ، والمجمع ٢ / ٢٧١ . والبلدة الأولى صدر الناقة ، والثانية  
الأرض ، وبغامها صوتها .

(٦) وعليه فبغامها بدل من الأصوات . وقيل القلة على بابها ، وإلا فبغامها وصف ، وهو قول سيوييه  
والبرد ، وأجازوا الوجهين في إعرابه .

(٧) انظر الجواهر ٢٧ ، ٤٣٠ ، ومعماني القرآن للأخفش ١٣٦ ، ولغزراء ١ / ٥٩ ، وإعراب القرآن  
١ / ١٩٦ ، ومجمع البيان ١ / ١٥٧ - ١٥٨ ، والبيان ١ / ١٠٧ - ١٠٨ ، والبحر ١ / ٣٠٣ ، والمفني  
.. ٢٢١

فقال قوم<sup>(١)</sup> : جوابه محذوف ، والتقدير : ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم جحدوه ، فحذف « جحدوه » للعلم به .

وقيل<sup>(٢)</sup> : إن قوله ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾ ٨٩ | في موضع جواب الأول .

وقيل<sup>(٣)</sup> : جواب الثاني يغني عن جواب الأول . وكرر « لَمَّا » لطول الكلام<sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ بَشَرًا اشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ (٥) ٩٠ |

في « ما » ههنا وجهان :

أحدهما : أن يكون نكرة بمعنى شيء<sup>(٦)</sup> ، والتقدير : بئس شيئاً ، ويكون قوله ﴿ اشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ ﴾ صفة له .

والثاني : أن يكون « ما » بمعنى الذي<sup>(٧)</sup> ، أي بئس الذي اشتروا به أنفسهم

(١) منهم الأخفش والزجاج . واختاره أبو حيان .

(٢) وهو قول الفراء . وزد لاقتارنه بالفاء ، قال أبو حيان : « لم يثبت في كلامهم : لما جاء زيد فمما جاء خالد أقبل جمهر » .

(٣) وهو قول المبرد فيما نقل عنه ، وتكون الفاء زائدة .

(٤) قوله « وكرر لما لطول الكلام » لم يرد في ب ، وجاء في الأصل بعد قوله « في موضع جواب الأول » وهو خطأ . وأغلب الظن أنه كان ملحقاً بماش أصل قديم بعد قوله « الأول » وهو لفظ مكرر في القولين ، فوهم الناسخ . يشهد لهذا قول صاحب البيان : « وقيل كفروا أغنى عن جواب الأولى والثانية وكرر لما لطول الكلام » .

(٥) انظر الجواهر ١٠٨ ، وشرح السمع اللوح ١ / ١٢٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٩ ، ولفراء ١ / ٥٦ - ٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٧ ، وجمع البيان ١ / ١٥٩ - ١٦٠ ، والبيان ١ / ١٠٨ - ١٠٩ ، والبععر ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، والكتاب ١ / ٤٧٦ ، والبغداديات ٧٠ ، وابن يعيش ٧ / ١٣٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٣١٦ - ٣١٧ .

(٦) وهو قول الأخفش والزجاج واختاره النحاس وغيره ، وهو أحد قولي أبي علي . فانتهى « ما » على التمييز وهي مفسرة لفاعل بئس .

(٧) وهو أحد قولي أبي علي واختاره المؤلف في شرح المع . فـ « ما » فاعل بئس .

كَفَرُوهُمْ ، فتكون الجملة صلة<sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾<sup>(٢)</sup> | ٩٠ |

٣ في تقدير المصدر ، وهو المخصوص بالذم . وقد قيل : هو مبتدأ ، وما تقدم خبره . وقيل : هو خبر مبتدأ مضر أي هو كفرهم<sup>(٣)</sup> .

٦ | وقوله<sup>(٤)</sup> ﴿ بَغِيًّا ﴾<sup>(٥)</sup> | ٩٠ | أي للبغي<sup>(٦)</sup> . ﴿ أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ ﴾<sup>(٧)</sup> | ٩٠ | أي بغياً على أن ينزل الله<sup>(٨)</sup> ، أي حسداً عليه<sup>(٩)</sup> .

٩ قوله تعالى : ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ ﴾<sup>(١٠)</sup> | ٩١ | أي فلم تقتلتم ، فوضع المستقبل موضع الماضي ، والدليل عليه قوله ﴿ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ | ٩١ |

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾<sup>(١١)</sup> | ٩٢ |

(١) وقيل التقدير : شئ الشيء اشتروا به ، فـ « ما » معرفة تامة وهي فاعل بئس ، وهو ظاهر قول سيبويه . وأجاز الفراء أن تكون « ما » مع بئس بمنزلة ذا من حيناً فرفعت بها الأبناء . وقيل غير ذلك .

(٢) انظر الجواهر ١٧٣ ، والمصادر السالفة في ح ٥ من الصفحة السابقة .

(٣) وأجاز الفراء أن يكون بدلاً من الهاء في ﴿ به ﴾ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١٣٩ ، وللغراء ٥٨ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٨ ، وجمع البيان ١ / ١٦٠ ، والبيان ١ / ١٠٩ ، والبحر ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٦) فهو مفعول له .

(٧) فـ « أن » والفعل في موضع جر بحار مقدر أو في موضع نصب بترع الحافض . وعند الأخفش أنه بدل من « ما » في قوله ﴿ بما أنزل الله ﴾ .

(٨) كان في النسختين « عليهم » ، والصواب ما أثبت . والضمير يصود على التنزيل ، أي حسد اليهود نبينا محمداً ﷺ على أن ينزل الله من فضله على من يشاء من عباده .

(٩) انظر الجواهر ٩٩ ، ١٠٧ ، وشرح السمع اللوح ١٠٥ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٩ ، وللغراء ١ / ٦١ ، وجمع البيان ١ / ١٦١ ، والبحر ١ / ٣٠٧ ، وابن السعري ١ / ٤٥ ، ٣٠٤ .

(١٠) سلف الكلام على نظيرتها ٤٢ - ٤٣ وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ح ٥ منها .

أي اتخذتم العجل إلهاً من بعد خروج موسى ، فأضمر المفعول الثاني وحذف المضاف وهو الخروج .

- ٣ قوله تعالى : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٩٣ ]  
 أي أُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمْ حَبَّ عِبَادَةِ الْعِجْلِ <sup>(٢)</sup> . فحذف المضاف والمضاف إليه ،  
 كقوله تعالى : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ سورة طه : ٩١ ] أي من أثر  
 حافر فرس الرسول ، ومثله قوله : ﴿ تَدْوِرْ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة الأحزاب : ١٩ ] أي كدَوْر عين الذي يُغْشَى عليه من الموت ، أي  
 من حذر الموت ، فحذف المضاف والمضاف إليه جميعاً .

- ٩ قوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٩٦ ]  
 اختلف الناس في الوقف على هذه الآية :

- ١٢ فوقف قوم على قوله ﴿ حَيَاةٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> ثم ابتدؤوا فقرؤوا ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ

(١) انظر الجواهر ٤٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٦١ ، وإعراب القرآن ١ / ١٩٩ ، وجمع البيان ١ / ١٦٢ ، والبيان ١ / ١٠٩ ، والبحر ١ / ٣٠٨ ، وابن الشجري ١ / ٥٢ ، ١٨٤ و ٢ / ٢٤٠ ، والمفني ٨٠٢

(٢) وكذا في الجواهر والبحر . وقدره الباقون « حب العجل » قال ابن هشام : وهو أولى من تقدير مضاف ومضاف إليه .

(٣) انظر الجواهر ٤٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٥٧ ، وجمع البيان ٤ / ٢٧ ، وتفسير الطبري ١٦ / ١٥١ ، والقرطبي ١١ / ٢٣٩ ، وابن كثير ٥ / ٣٠٦ ، والخصائص ٢ / ٣٦٢ ، وابن يمش ٣ / ٦١ ، والمفني ٨١٤ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٧٢ .

(٥) انظر الجواهر ٢٨٨ - ٢٨٩ ، ٨١٨ ، وشرح اللع اللوح ٩٠ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٦٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٠ ، وجمع البيان ١ / ١٦٥ ، والبحر ١ / ٣١٣ - ٣١٤ .

(٦) عزي هذا الوقف إلى نافع وحده . انظر القطع ١٥٤ - ١٥٥ ، والمكتفى ١٦٩ ، ومنار الهدى ٣٩ .

أشركوا ﴿ فعلى هذا في الكلام محذوف وتقديره : ومن الذين أشركوا قومٌ يؤدُّ أحدهم <sup>(١)</sup> فحذف « قوم » وهو مبتدأ ، و ﴿ يؤد أحدهم ﴾ صفة له ، و ﴿ من الذين أشركوا ﴾ خبر مقدم .

٣

ووقف قوم على قوله ﴿ أشركوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقالوا : التقدير ، ولتجدنهم أحرص من الناس على حياة ومن الذين أشركوا <sup>(٣)</sup> ، فحمل الكلام على المعنى .  
ف قيل لهم : هذا لا يصح لأنَّ المشركين قد دخلوا تحت قوله ﴿ أحرص الناس ﴾ فيكون في الآية تكرار . والجواب أن المشركين وإن دخلوا تحت قوله ﴿ أحرص الناس ﴾ جاز تخصيصهم بالذكر / لشدة عنادهم ، كما أن جبريل وميكائيل <sup>(٤)</sup> خصاً بالذكر وإن دخلوا تحت الملائكة تفخيماً لهما وتشريفاً <sup>(٥)</sup> ، وكذلك ههنا <sup>(٦)</sup> .

١٠ / ٢

٩

(١) أجاز النحاس هذا الوجه ثم قال : « إلا أن المعنى في الآية لا يحتمل هذا وإن كان جائزاً في العربية » . وهو كما قال ، انظر تفسير الطبري ١ / ٣٢٩ - ٣٤٠ ، والقرطبي ٢ / ٢٤ ، وابن كثير ١ / ١٨٤ ، وجمع التفسير ١ / ١٦١ . وسيأتي التعليق على حذف الموصوف ٣١٥ ح ٥ .

(٢) وهو ما اقتصر عليه ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٥٢٤ - ٥٢٥ ، وهو ما عليه أهل التأويل واللغة والقراءات ، وهو وقف تام عند الأخفش والقراء ، وكاف عند أبي حاتم .  
(٣) أي وأحرص من الذين أشركوا .

(٤) في قوله تعالى : ﴿ من كان عدواً لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكائيل ﴾ [سورة البقرة : ٩٨] وسيأتي الكلام على القراءات في جبريل وميكائيل ٨٠ - ٨١ .

(٥) هذا قول في تعليل تكرير ذكرهما . والأولى ما قاله الطبري في ذلك ، قال : « معنى إفراد ذكرهما بأسمائهما أن اليهود لما قالت : جبريل عدونا وميكائيل ولينا ، وزعمت أنها كفرت بمحمد ﷺ من أجل أن جبريل صاحب محمد ﷺ - أعلمهم الله أن من كان لجبريل عدواً فإن الله له عدو ، وأنه من الكافرين : فنص عليه باسمه وعلى ميكائيل باسمه لئلا يقول منهم قائل : إنما قال الله ﴿ من كان عدو لله وملائكته ورسوله ﴾ ، ولسنا لله ولا لملائكته ورسله أعداء ، لأن الملائكة اسم عام محتمل خاصاً ، وجبريل وميكائيل غير داخلين فيه ، وكذلك قوله ﴿ ورسوله ﴾ فلست يا محمد داخلياً فيهم . فنص الله تعالى على أسماء من زعموا أنهم أعداؤه بأعيانهم ليقطع بذلك تلبسهم على أهل الضعف منهم ويحسم غويهم أمورهم على المتأفقين ... » . تفسير الطبري ١ / ٢٤٩ ، وانظر القرطبي ٢ / ٣٦ - ٣٧ ، وابن كثير ١ / ١٩٠ .

(٦) خصَّ المشركون بذلك لأنهم لا يؤمنون بالبعث ولا العقاب ، فهم يمتنون بطول العمر ، واليهود =

فَدَلَّت الآية على أن « أَفْعَل » إذا كان مضافاً كان بمنزلة إذا كانت معه<sup>(١)</sup>  
 « من » . ألا ترى أنه قال ﴿ أَحْرَصَ النَّاسُ ﴾ فَوَحَّدَ كما لو قال : ولتجدنهم  
 ٣ أَحْرَصَ من الناس ؟ فكما لا يجمع ولا يثنى ولا يؤنث مع « من »<sup>(٢)</sup> فكذا إذا كان  
 مضافاً .

فَطَعَنُ الطاعن على قول ثعلب<sup>(٣)</sup> « فَاخْتَرْنَا أَفْصَحَهُنَّ » لو قال : فَاخْتَرْنَا  
 ٦ قَصْحَاهُنَّ كان أحسن = طعن ساقط . ألا ترى كيف جرى « أَحْرَصَ » مفرداً  
 على « هم » في ﴿ ولتجدنهم أَحْرَصَ النَّاسِ ﴾ وهو أفصح الكلام ، فلو توجه هنا  
 الطعن توجه أيضاً ههنا .

ومعنى قوله : ﴿ يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [ ٩٦ ] :  
 ٩ أن يعمر ألف سنة . فـ « لو » ههنا نائبة عن « أن »<sup>(٤)</sup> ، و « أن » مع الفعل في  
 موضع المصدر وهو مفعول « يود » ، أي يود أحدهم تعمير ألف سنة .

---

= أَحْرَصَ منهم على الحياة لعلهم بما قد أعد لهم في الآخرة على كفرهم ، فهم أكره منهم للموت  
 وأحصر على الحياة . وقيل : أراد بالذين أشركوا الجوس .  
 (١) كان في الأصل وب : منها ، والصواب ما أثبت .

(٢) انظر شرح اللع السوح ٩٠ / ٢ ، والمقتضب ١ / ١٦٨ ، وابن يعيش ٢ / ٥ ، وشرح الكافية  
 ٢ / ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣) في مقدمة كتابه الفصيح ، انظر التلويح ٢ ، وانظر شرح اللع السوح ٩٠ / ٢ .  
 (٤) مذهب المؤلف في « لو » الواقعة بعد « وَدْ » أو « يود » أنها نائبة عن « أن » وبديل منها ، والتقدير  
 عنده : أن لو . ولونزائدة ، فحذفت أن فنابت لو منابها . وهو قول لا أعرف أحداً تقدمه إليه أو  
 ذكره . وقد احتج المؤلف في الجواهر لما ذهب إليه بكلام جيد بالغ .

وذهب ابن الأباري والتبريزي وابن مالك وابن الحاجب وأبو البقاء العكبري وابن هشام  
 إلى أن « لو » ههنا مصدرية . وأكثر النحاة لم يثبت ورودها مصدرية . وعزي القول بأنها  
 مصدرية إلى الفراء وأبي علي . أما الفراء فلم أصب له كلاماً فيها ، وأما أبو علي فأغلب الظن أن  
 مانسب إليه وهم ؛ فقد نص على أن « ما جاء في التنزيل وفي غيره من كلامهم قبل لو من وددت =  
 فَعَلَّقَ بـ » لو ، كقوله ﴿ ودوا لوتدهن فيدهنون ﴾ ... اهـ . فـ « لو » عنده للتني وهو قول  
 الرعشمري أيضاً . وقد أثبت سيويو وغيره ورودها للتني .



﴿ وَمَا هُوَ بِمَزْحُوزِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٩٦ ]

« هو » يعود إلى ﴿ أَحَدَهُمْ ﴾ أي مَأْخُذُهُمْ ، فيرتفع لأنه اسم « ما » .

وقوله ﴿ بِمَزْحُوزِهِ ﴾ خبر « ما »

وقوله : ﴿ أَنْ يُعْمَرَ ﴾ [ ٩٦ ] يرتفع بـ « مزحزحه » ، والتقدير :

مَأْخُذٌ يَزْحُزُهُ مِنَ الْعَذَابِ التَّعْمِيرُ ، هذا هو الوجه الجيد في الآية <sup>(٢)</sup> . وقيل﴿ أَنْ يُعْمَرَ ﴾ بدل من « هو » <sup>(٣)</sup> أي : ماتعميره بمزحزحه من العذاب <sup>(٤)</sup> .

- وذهب المؤلف إلى أن وذ « ليس من جنس الأفعال التي تعلق ، لأنه لايلقى كما ألقيت المعلقة ولاهو مثل ماشبه به نحو انظر ... » وكأنه يرد على أبي علي .

ومن ذهب الى أنها الشرطية ذهب إلى أن مفعول وذ وجواب لو محذوفان ، والتقدير في الآية : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لشره ذلك ، قال ابن هشام : « ولا خفاء بما في ذلك من التكلف » .

انظر الجواهر ٤٣٨ - ٤٤٤ ، والكتاب ١ / ٤٢٢ ، وشرح القوائد السج ٥٠ ، والبهاديات ٩٣ ، والكشاف ١ / ٢٩٨ ، وابن يعيش ٣٦ / ٣٨ و ٩ / ١١ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٨٧ ، والبيان ١ / ٩٦ ، والجنى السدائي ٢٨٧ - ٢٨٨ ، والبحر ١ / ٣١٤ ، والمغني ٣٥٠ ، والمجمع ١ / ٢٨٠ و ٤ / ٣٥٠ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ٥١ - ٥٦ . وما يأتي ٨٧ ، ٦٥٩ ، ١٣٧٣ .

(١) انظر الجواهر ٥٥٥ ، ٦٧١ ، ومعاني القرآن لسلاخفش ١٣٩ ، وللفراء ١ / ٥١ ، ومجمع البيان ١ / ١٦٥ ، والبيان ١ / ١١١ ، والبحر ١ / ٣١٥ ، والمغني ٧٠٥ .

(٢) وهو قول الأخفش ومن وافقه .

(٣) وهو ضمير التعمير .

(٤) وقيل : « هو » عماد ، ويسميه البصريون الفصل ، وأن يعمر مبتدأ ومزحزحه خبره ، والتقدير : ليس بمزحزحه من العذاب التعمير ، وهو قول الفراء . قال أبو حيان : « ولا يجوز ذلك عند البصريين لأن شرط الفصل عندهم أن يكون متوسطاً » اهـ ، وانظر ابن يعيش ٣ / ١١٠ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٤ .

وقيل : « هو » ضمير الشأن ويسميه الكوفيون الجهول ، قاله أبو علي . وعزاه المؤلف في الجواهر إلى الفراء ؟ قال أبو حيان : « وهذا ميل منه [ يريد أبا علي ] إلى مذهب الكوفيين وهو أن مفسر ضمير الشأن وهو المسمى عندهم بالجهول يجوز أن يكون غير جملة إذا انتظم إسناداً معنوياً نحو ظننته قائماً زيد وماهو بتمام زيد ... » اهـ .

- قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ ﴾<sup>(١)</sup> | ٩٧ |
- « من » شرط ، وقوله ﴿ كَانَ عَدُوًّا ﴾<sup>(٢)</sup> فعلُ الشرط ، وجواب الشرط محذوفٌ ، والتقدير : من كان عدوًّا لجبريل فَلَيَمُتْ غَيْظًا ، فإنه نَزَلَ الوحي على قلبك بإذن الله<sup>(٣)</sup> .
- وقد كثرت القراءات في « جبرئيل » ، وفي السبعة منها أربع قراءات : جَبْرَئِيل<sup>(٤)</sup> ، كَسَلَسْبِيل وجَبْرَئِيل<sup>(٥)</sup> ، بحذف الياء .
- وجَبْرِيل<sup>(٦)</sup> ، كَشِيرِيز ، بكسر أوله . وجَبْرِيل<sup>(٧)</sup> ، بفتح أوله .
- كُلُّهَا لغات تؤول إلى شيء واحد ؛ لِأَنَّ الكلمة إذا لم تكن عريّة ثم استعملتها العرب استعملتها على لغات مختلفة لما لم تَعْتَدُ في كلامها فتكلّم بها كل واحد من القبائل بحسب ما تَأَتَّى<sup>(٨)</sup> له .

(١) انظر الجواهر ٢١ ، وجمع البيان ١ / ١٦٧ ، والبيان ١ / ١١١ ، والكشاف ١ / ٣٠٠ ، والبيان ١ / ٩٧ ، والبحر ١ / ٣١٩ - ٣٢٠ ، وجمع التفاسير ١ / ١٦٤ .

(٢) انتهى ههنا الحرم الذي وقع في « ي » من ص ٥ .

(٣) ذكر الزحشري وجهين في تقديره : أولهما : فلا وجه لمعاداته حيث نزل كتاباً ، والثاني : فالسبب في عداوته أنه نزل عليك القرآن . وعند أبي حيان أن التقدير : فعداوته لاوجه لها . وإنما ذهبوا إلى أن الجواب محذوف لأن هذا الظاهر ليس لازماً عن الشرط وليس فيه ضمير يعود على اسم الشرط ، فعذف الجواب وأقيمت علة مقامه ، وهو مراد الزحشري فيما ذكره ووم أبو حيان في فهم كلامه . واكتفى صاحب البيان بالقول إن جواب الشرط ﴿ فَإِنَّ ﴾ ، ولا يكون جواباً إلا على ما ذكرت من إقامة علة الجواب مقامه .

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي وإحدى روايتين عن أبي بكر عن عاصم . انظر السبعة ١٦٦ - ١٦٧ ، والتيسير ٧٥ ، والنشر ٢ / ٢١٩ .

(٥) وهي إحدى روايتين عن أبي بكر عن عاصم وحده .

(٦) وهي قراءة أبي عمرو ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم .

(٧) وهي قراءة ابن كثير .

(٨) في الأصل : ما يتأتى له .

وقيل<sup>(١)</sup> : « جَبْر » : هو عَبْدٌ ، و « إيل » : هو الله ، كما تقول : عبد الله .  
وهذا لو كان كذلك لقلت في الرفع : هذا جَبْرُئِيل ، ورَأَيْت جَبْرُئِيل ، ومررت  
بِجَبْرُئِيل<sup>(٢)</sup> ، وكنت تعرب الرءاء ، كما تقول : هذا عَبْدُ الله ، ورَأَيْت عَبْدَ الله ،  
ومررت بعبدِ الله<sup>(٣)</sup> .

وكما اختلفوا في « جبرئيل » اختلفوا في ﴿ مِيكَائِيل ﴾ [ ٩٨ ]

فقرأ قومٌ مِيكَائِيل<sup>(٤)</sup>

و [ قومٌ<sup>(٥)</sup> ] مِيكَائِيل ، بحذف الياء<sup>(٦)</sup>

وقومٌ مِيكَال<sup>(٧)</sup>

وهو أيضاً أعجمي ليس من كلام العرب ، فتستعملها بحسب ما أرادت .

وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٩٨ ] .

أي عدو لهم ، فوضع الظاهر موضع المضر . وإنما قلنا هذا ليعود من قوله

﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ عائداً يعود إلى « مَنْ » من قوله : ﴿ مَنْ كَانَ

عَدُوًّا لِلَّهِ ﴾ [ ٩٨ ] .

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٠١ ، والحجة ٢ / ١٣٤ ومنه أخذ المؤلف ، وبمع البيان  
١ / ١٦٦ - ١٦٧ ، وتفسير الطبري ١ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، والقرطبي ٢ / ٢٩ ، وابن كثير ١ / ١٨٧ ،  
والاحتساب ١ / ٩٧ - ٩٨ .

(٢) قوله « في الرفع » الوجه حذفه ، أو يكون الكلام : في الرفع ... وفي النصب .... وفي الجر .

(٣) وقال أبو علي أيضاً : « إيل » و « إل » لا يعرفان في أسماء الله سبحانه في اللغة العبرية .

(٤) وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وهزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم . انظر السبعة ١٦٦ - ١٦٧ ،  
والتيسير ٧٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٩ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) وهي قراءة نافع .

(٧) وهي قراءة أبي عمرو وحفص عن عاصم .

(٨) انظر البيان ١ / ١١٢ ، والبحر ١ / ٣٢٢ ، والكشاف ١ / ٣٠٠ .

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ  
سُلَيْمَانَ ﴾ (١) [ ١٠٢ ]

﴿ اتبعوا ﴾ عطف على قوله : ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا  
الْكِتَابَ ﴾ [ ١٠١ ] ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ . و  
﴿ تتلو ﴾ : تَتَّبِعُ ، / بمعنى تَلَتْ .

[ قوله تعالى (٢) : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ ﴾ [ ١٠٢ ]  
﴿ مَا ﴾ نفي .

[ قوله تعالى (٣) : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ  
السَّحَرَ ﴾ (٤) [ ١٠٢ ]

﴿ يعلمون ﴾ في موضع الحال (٥) ، أي كفروا مُعَلِّمِينَ النَّاسَ السَّحَرَ .

[ قوله تعالى (٦) : ﴿ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ ﴾ (٧) [ ١٠٢ ]  
قيل فيه وجهان :

أحدهما : أن « ما » بمعنى الذي ، والتقدير : والذي أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ .  
فيجوز أن يكون نصباً عطفاً على قوله ﴿ مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ ﴾ ، وأن يكون جراً  
عطفاً على [ قوله (٧) ] ﴿ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ ، ويجوز أن يكون نصباً عطفاً على

(١) انظر مجمع البيان ١ / ١٧١ ، والبيان ١ / ١١٣ ، والبحر ١ / ٣٢٦ .

(٢) وذكر الطبرسي وجهاً آخر ، وهو أن يكون « يفعل » على بابه لا يراد به « فَعَلَ » ، ولكنه حكاية  
الحال وإن كان ماضياً .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٠٢ ، والبيان ١ / ١١٣ - ١١٤ ، والبحر ١ / ٣٢٧ .

(٥) وقيل هي خبر ثان ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر الجواهر ٦٩٤ - ٦٩٧ ، ومجمع البيان ١ / ١٧١ ، والبيان ١ / ١١٤ ، والبحر ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ ،

وتفسير الطبري ١ / ٣٥٩ - ٣٦٨ ، والقرطبي ٢ / ٥٠ - ٥١ ، وابن كثير ١ / ١٩٧ ، ومجمع التفاسير

١ / ١٦٨ - ١٦٩ ، والكشاف ١ / ٣٠١ ، والبغداديات ١٣٣ ، واللفي ٤٦٥ .

(٧) زيادة من ي .

﴿ السحر ﴾<sup>(١)</sup> .

وقيل : قوله ﴿ وما أنزل على الملكين ﴾ نفى عطف على قوله ﴿ وما كفر سليمان ﴾ أي وما كفر سليمان وما أنزل على الملكين . فعلى هذا يكون قوله :  
﴿ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ﴾ ١٠٢ | قبيلتين من الشياطين<sup>(٢)</sup> ، والتقدير : ولكن الشياطين هاروت وماروت كفروا .

قوله تعالى ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهَا ﴾<sup>(٣)</sup> ١٠٢ |

قيل : من الملكين<sup>(٤)</sup> ، وقيل : من السحر والكفر اللذين دلّ عليهما قوله تعالى ﴿ كفروا يعلمون الناس السحر ﴾ .

وقوله ﴿ فيتعلمون ﴾ الفاء عطف على قوله ﴿ يعلمون الناس السحر ﴾ ، أي يعلمونهم فيتعلمون<sup>(٥)</sup> . وقيل : بل التقدير : فيأبؤون فيتعلمون<sup>(٦)</sup> ، فيكون

(١) اقتصر عليه أبو علي ورجحه أبو حيان وابن هشام .

(٢) هذا قول غريب . والذي قاله في الجواهر أنها شيطانان ، وكذا قال غيره . وقيل فيها غير ذلك . واختار القرطبي ما ذكره المؤلف من حمل « ما » على النفي ، ودفع الطبري هذا القول فرد عليه ابن كثير ، قال : « ... وهذا الذي سلكه غريب جداً وأغرب منه من زعم أن هاروت وماروت قبيلان من الجن » اهـ .

(٣) انظر شرح اللوح ٣٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤١ ، وللغراء ١ / ٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٤ ، ومجمع البيان ١ / ١٧١ - ١٧٢ ، ١٧٦ ، والبيان ١ / ١١٤ ، والبحر ١ / ٣٣١ - ٣٣٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٦٨ ، وابن كثير ١ / ٢٠٦ ، ومجمع التفسير ١ / ١٧١ ، والكتاب ١ / ٤٢٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٠ ، والمسائل المنشورة ٦٨ .

(٤) وهو الظاهر ، وهو قول الغراء ، واختاره الطبري وابن كثير وأبو حيان وغيرهم .

(٥) قاله الغراء والمبرد ، وأنكره الزجاج بسبب لفظ الجمع في ﴿ يعلمون ﴾ وقد قال ﴿ منها ﴾ ووافقه النحاس ، ورد أبو علي كلام الزجاج ووافقه المؤلف على رده في شرح اللوح . ثم أجازته النحاس على قول من قال إن الشياطين هاروت وماروت . انظر كلامهم في المصادر السالفة .

(٦) وهو قول الغراء والزجاج وغيرهما ، قال الغراء « وكأنه أجود الوجهين في المربية » . وعند سيويه أنه معطوف على ﴿ كفروا ﴾ وأنكره الزجاج فرد أبو علي قوله . وقال النحاس : « وأحسن ما قيل فيه أنه مستأنف » وهو قول الأخفش والمبرد والطبري وغيرهم ، وقيل غير ذلك .

« فيتعلمون » عطفاً على المضمر .

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ (١) ١١٠٢

اللام في ﴿لَنْ اَشْتَرَاهُ﴾ لام الابتداء<sup>(٢)</sup> ، و « من » مبتدأة بمعنى « الذي » ،  
 وقوله ﴿اَشْتَرَاهُ﴾ صلة له ، وقوله ﴿مَالَةً﴾ خبر « من » ، و « مَنْ » مع  
 خبره في موضع النصب مفعولاً<sup>(٣)</sup> « علموا »<sup>(٤)</sup>

ويجوز أن يكون « من » شرطاً<sup>(٥)</sup> ، و﴿ اشتراء ﴾ فعل الشرط في موضع الجزم بـ « مَنْ »<sup>(٦)</sup> وجواب الشرط قوله ﴿ ماله في الآخرة من خلاق ﴾ . وهو وإن كان في الظاهر جوابَ الشرط فإنه جواب القسم في الحقيقة ، لأن التقدير : والله لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق . فاللام في ﴿ لمن اشتراء ﴾ هي اللام التي تدخل على « إن » التي للشرط<sup>(٧)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تُجْزَى

(١) انظر الجواهر ٦٦٠ - ٦٥٨ ، وشرح البع اللوح ٤٩ / ٢ ، ٥٩ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٢ ، وللفراء ٦٥ / ١ - ٦٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٤ ، ومجمع البيان ١ / ١٧٢ - ١٧٣ ، والبيان ١ / ١١٥ ، والبيعر ١ / ٣٣٣ - ٣٣٤ ، والكتاب ١ / ١٢٠ - ١٢١ والمقتضب ٢ / ٢٩٧ ، والخصائص ٢ / ٣٩١ ، وسر الصناعة ٣٩٨ - ٤٠١ .

(٢) وهو قول سيبويه والمبرد والزجاج وغيرهم .

(٣) كان في النسخ « مفعول » والصواب ما أثبت .

(٤) هذا قول الزجاج وأبي علي وغيرهما ، وهو أوجه الوجهين كما قال المؤلف في الجواهر .

(٥) وهو قول الفراء ، ورده الزجاج ، واستبعده أبو علي لأن فيه دخول قسم على قسم وهو بعيد وغير سائغ . وأجازه ابن جني لأن علما « في معنى القسم وليس قسماً صريحاً وإنما هو بمنزلة أشهد لقد كان كذا » عن سر الصناعة .

(٦) زيادة من ب وي .

(٧) وهي اللام التي تسمى لامَ الشرط لدخولها عليه ، والموطنة لأنها وطأت الجواب للقسم ، والمؤذنة لأنها تؤذن أن الجواب بعدها مبني على قسم قبليها . انظر الكتاب ١ / ٤٥٥ - ٤٥٦ ، والاصلاات للزجاجي ١٤٥ - ١٤٦ ، ولابن فارس ١٩ - ٢٠ ، ووصف المباني ٢٤٢ ، والجنى الداني ١٣٦ ، وابن يعيش ٩ / ٢٢ ، والمغني ٣١٠ - ٣١٢ ، والهمع ٤ / ٢٥٤ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٦٥٩ - ٦٦٣ الباب ٣٤ لما جاء في التنزيل من حرف الشرط دخلت عليه اللام الموطنة للقسم .

شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ ﴿ [سورة الإسراء: ٨٦] و ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ  
وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة الأحزاب: ٦٠] .

قوله تعالى: ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ  
يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> [١٠٥]

«من» زيادة في قوله ﴿ من خير ﴾ ، أي أن يُنزل عليكم خير من ربكم .

قوله تعالى ﴿ يُنَزَّل ﴾ و ﴿ يُنَزَّل ﴾ بالتخفيف والتشديد ، لغتان ، يقال : نزل  
الوحي ، وأنزله الله ونزّله ، فيتعدى مرة بالهمزة <sup>(٣)</sup> ومرة بالتشديد . والإنزال في  
الغيث أكثر ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ ﴾ [سورة لقمان:  
٢٤] ، وقال : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ ﴾ [سورة  
الشورى: ٢٨] <sup>(٤)</sup> .

وأبو عمرو خفف كل ما جاء <sup>(٥)</sup> من ذلك في التنزيل نحو « يُنَزِّل » و « يُنَزِّلُ » <sup>(٦)</sup> إلا  
فوله : ﴿ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً ﴾ [سورة الأنعام: ٣٧] فإنه شدّده ههنا لأن  
صدر الآية : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾ فأراد المطابقة بينهما .

وابن كثير مثل أبي عمرو بالتخفيف في جميع القرآن إلا في حرفين في سورة بني  
إسرائيل <sup>(٧)</sup> : ﴿ وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ [٨٢] وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَاباً ﴾

(١) في الأصل : لأن لم ينته إلى قوله لنغرينك ، فأتمته .

(٢) انظر الجواهر ٦٦٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٦ ، ومجمع البيان ١ / ١٧٩ ، والبيان ١ / ١١٦ ، والبحر  
١ / ٣٤٠ ، والمقتضب ٤ / ٥٢ ، ١٣٧ ، والبغداديات ٣٦ ، والمغني ٤٣٠ . وفي الأصل : ما يود الذين  
كفروا إلى قوله من ربكم .

(٣) في الأصل : وأنزل الله .... بالهمز .

(٤) ﴿ يُنَزِّل ﴾ بالتخفيف قراءة أبي عمرو وابن كثير ، ووافقه في هذين الحرفين حزة والكسائي ،  
وشدداً غيرهما ، وقرأ الباقر بالتشديد في كل القرآن .

(٥) في الأصل : كل ما كان .

(٦) إذا كان في أوله ياء أو تاء أو نون .

(٧) هي سورة الإسراء .

نَقَرُوهُ ﴿١٩٣﴾ فَإِنَّهُ شَدَّدَهَا لِأَنَّ بَعْدَهَا قَوْلَهُ : ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا﴾ ﴿١٠٦﴾ (١)

قوله تعالى : ﴿مَا نُنَسِّخُ مِنْ آيَةٍ﴾ (٢) [١٠٦]

٣ « ما » شرط (٣) منصوب الموضع بـ « ننسخ » / ، و « ننسخ » جزم بـ « ما » . ٢ / ١١

وقرى ﴿نُنَسِّخُ﴾ و ﴿نُنَسِّخُ﴾ بالفتح والضم (٤) . فمن فتح فهو من

نسخت الشيء : إذا رفعته وجعلت مكانه آخر . ومن قرأ ﴿نُنَسِّخُ﴾ فهو من  
٦ أُنْسخَتْ فلاناً الشيء : إذا حملته على نسخهِ وإبدال آخر مكانه .

١ وقوله (٥) ﴿أَوْ نُنْسِيهَا﴾ [١٠٦]

جزم عطف على ﴿ننسخ﴾ ، وعلامة الجزم سقوط الياء . ومعنى

٩ ﴿ننسيها﴾ : نأمركَ بتركها (٦) ، فحذف المفعول الأول ، وهو الكاف ، أي  
نُنْسىكَها .

(١) الظاهر أن المؤلف لم يذكر فيما شده أبو عمرو وابن كثير حرف سورة الحجر [ الآية ٢١ ] وهو قوله  
تعالى : ﴿وَمَا نَزَّلَهُ إِلَّا بِقَدَرٍ﴾ لأنه جمع على تشديده . انظر السبعة ١٦٤ - ١٦٥ ، والتيسير ٧٥ ،  
والنشر ٢ / ٢١٨ - ٢١٩ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٣ ، وللغراء ١ / ٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٦ ، والحجة  
٢ / ١٤١ - ١٥٨ ، وجمع البيان ١ / ١٧٩ - ١٨٠ ، والبيان ١ / ١١٦ - ١١٧ ، والبحر ١ / ٣٤٢ ،  
والتيان ١ / ١٠٢ - ١٠٣ ، والمغني ٣٩٨ ، ٤١٦ .

(٣) وقيل مصدرية ، حكاه العكبري وابن هشام ، فهي وما بعدها في تأويل مصدر منصوب على أنه  
مفعول مطلق ، وهو غير صحيح لأن المراد عين المنسوخ لأنوعه ولأن زيادة من هنا شاذة .

(٤) قرأ بالضم ابن عامر وحده وقرأ الباقيون بالفتح . انظر السبعة ١٦٨ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر  
٢ / ٢١٩ .

(٥) زيادة مني .

(٦) تفسير النسيان بالترك هو قول قتادة ، وقيل هو على بابه وهو خلاف الذكر ، وهو قول ابن عباس  
والمهدي . انظر تفسير الطبري ١ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، والقرطبي ٢ / ٦٨ ، وابن كثير ١ / ٣١٥ - ٣١٦ ،  
والمصادر السالفة في ح ٢ .



ومن قرأ ﴿ تَنسَاهَا ﴾ بالهمزة<sup>(١)</sup> ، أي نَوَحَرَهَا ، من نَسَاتُ أَي أَخْرَت .

١ وقوله ﴿ تَنسَاهَا ﴾ تَنَسَّاهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴿ ١٠٦ ١

٣ أي في مصلحة العباد ومنفعتهم<sup>(٢)</sup> . ولا يريد أن بعض الآيات خير من بعض ، لأن القرآن كله واحد ، لا فضيلة لبعضه على بعض ، بل كله تنزيل من حكيم حميد . فالخيرية<sup>(٣)</sup> تعود إلى مصلحة العباد .

٦ قوله تعالى : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ١٠٩

﴿ كُفَّارًا ﴾ نصب على الحال<sup>(٥)</sup> من الكاف والميم في ﴿ لو يردونكم ﴾ .

٩ ومعنى ﴿ لو يردونكم ﴾ : أن يردوكم<sup>(٦)</sup> .

وقوله ﴿ حَسَدًا ﴾ أي للحسد .

١٢ ﴿ من عند أنفسهم ﴾ « من » يتعلّق بـ « ودَّ » ، أي ودّوا من عند أنفسهم من غير أن نزل عليهم وحياً بذلك . وقيل : بل يتعلّق قوله ﴿ من عند أنفسهم ﴾ بـ « حسد » ، وهذا ضعيف ، لأنه لافائدة فيه ، إذ لا يكون حسد الإنسان إلا من عند نفسه<sup>(٧)</sup> . وانتصب « حَسَدًا » لأنه مفعول له<sup>(٨)</sup> ، أي لأجل الحسد .

(١) وهما ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ نَسَاهَا ﴾ . انظر السبعة ١٦٨ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢٢٠ / ٢ .

(٢) زيادة مني .

(٣) وهو قول ابن عباس ومآل قول غيره . انظر تفسير الطبري ١ / ٢٨١ - ٣٨٢ ، والقرطبي ٢ / ٦٨ - ٦٩ ، وابن كثير ١ / ٢١٧ ، ومجمع البيان ١ / ١٨١ ، وتفسير غريب القرآن ٦١ .

(٤) في الأصل وب : الخيرية .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٧٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٧ ، ومجمع البيان ١ / ١٨٤ ، والبيان ١ / ١١٨ ، والبحر ١ / ٢٤٨ .

(٦) أو على أنه مفعول ثان . ذكر الوجهين النحاس وغيره .

(٧) سلف التعليق على « لو » الواقعة بعد « ودَّ » ٧٨ ح ٤ .

(٨) عن الزجاج . وقيل : يجوز أن يتعلّق بقوله ﴿ حَسَدًا ﴾ على التوكيد .

(٩) وهو قول الفراء وغيره . وقيل : انتصب على المصدرية من مدلول ما قبله . والأول الوجه لأنه مصدر مفسر لما قبله .

﴿ قَوْلُهُ تَعَالَى <sup>(١)</sup> ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾

[ ١٠٩ ]

٣ يقال : العفو والصفح بمعنى واحد فلم جمع بينهما ؟ فالجواب : إِنَّ الصَّفْحَ أَنْ تُعْرِضَ عَنِ الشَّيْءِ وَتُوَلِّيَهُ صَفْحَةً وَجْهَكَ وَيَبْقَى لَهُ أَثَرٌ مَا ، وَالْعَفْوُ : أَنْ تَعْفُو عَنْهُ وَلَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ <sup>(٢)</sup> ؛ فلهذا جمع بينهما .

٦ فهذه الآية تدل على أَنَّ « الواو » لا توجب الترتيب <sup>(٣)</sup> ، لأن الصَّفْحَ قَبْلَ الْعَفْوِ <sup>(٤)</sup> ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : اعْفُ عَنْهُ وَاجْعَلْهُ بَحِثَ لَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ ، فَيُعْطَفُ عَلَيْهِ فَيُقَالُ : اجْعَلْهُ بَحِثَ يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ ، وَإِنَّمَا يُرَادُ ضِدُّ ذَلِكَ . فَنَبِتَ أَنَّ الْوَائِ لَا تُوجِبُ <sup>(٥)</sup> التَّرتِيبَ ، وَأَنَّهُ لَوْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ أَوْ يَدَيْهِ قَبْلَ غَسْلِ وَجْهِهِ بِمَقْتَضَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ <sup>(٦)</sup> [سورة المائدة : ٦] = جَاَزَ وَجَاذَ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ <sup>(٧)</sup> عَظَفَ الْأَيْدِيَ عَلَى الْوُجُوهِ بِالْوَاوِ ؟ وَالْوَاوِ لَا تُوجِبُ التَّرتِيبَ . وَقَالَ تَعَالَى : ١٢

(١) زيادة مني .

(٢) مذكره المؤلف من الفرق بين الصَّفْحِ وَالْعَفْوِ لم أجد عليه نصًّا ، لكن يقبله معنى المادتين . انظر اللسان ( صفح ، عفو ) ، ومقاييس اللغة ٣ / ٢٩٣ و ٤ / ٥٦ - ٥٧ ، والفرق في اللغة ٢٣٠ - ٢٣١ .

وذهب الراغب ومن وافقه إلى أن الصَّفْحَ ترك الترتيب فهو أبلغ من العفو وقد يعفو الإنسان ولا يصفح . انظر المفردات ( صفح ، عفو ) . ومعنى المادتين يقبله أيضاً ، والمعنيان متقاربان ، ولعل ما ذكره المؤلف أدق .

(٣) ذهب جمهور النحويين إلى أن الواو لا تقيد الترتيب . ونسب إلى قطرب والفراء وثعلب وغيرهم القول بإفادتها إياه . انظر شرح البع اللوح ١٠١ / ٢ ، والكتاب ٢ / ٣٠٤ ، والمقتضب ١ / ١٠١ ، والكامل ١١٠٣ ، وسر الصناعة ٦٣٢ - ٦٣٣ ، وابن يعيش ٨ / ٩٠ - ٩٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، والجنى الداني ١٥٨ - ١٦٠ ، والمغني ٤٦٣ - ٤٦٤ ، والهمع ٥ / ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٤) على قول الراغب ومن وافقه يكون العفو قبل الصَّفْحَ .

(٥) في الأصل : لا يوجب .

(٦) سياق الكلام عليها في موضعها ٣٣٨ - ٤٤٢ . وكان في النسختين : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية ، فأنتمه .

(٧) في الأصل : أن .

﴿ وَذَكَرَ يَا وَيْحَتِي وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ . وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُونُسَ وَلُوطاً وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(١)</sup> [ سورة الأنعام : ٨٥ - ٨٦ ] ، ولوط كان

قبل عيسى وقبل يونس ، وكذلك إلياس كان قبل عيسى ؛ وجاز لأن الواو لاتوجب<sup>(٢)</sup> الترتيب . وقال لبيد :<sup>(٣)</sup>

أُغْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَذْكَنَ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا / ١٢ / ١  
وَفُضَّ الْحَتْمُ<sup>(٤)</sup> قَبْلَ الْقَدْحِ ؛ فثبت أن الواو لاتوجب الترتيب . ٦

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١١١ ]

٩ و « هُود » جمع « هائد »<sup>(٦)</sup> ، وهائدٌ : تائبٌ ، من قوله : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ [ سورة : الأعراف : ١٥٦ ] أي تبنا إليك . فهائد وهُود كهائد وعَوَظ وعَائِط وعَوَظ<sup>(٧)</sup> ، ويعني به اليهود .

(١) انظر ماسياًتي ٤١٣ - ٤١٥ من الكلام على الآية ٨٤ من سورة الأنعام .

(٢) في النسخ : لا يوجب .

(٣) ١٧٥ د ، وشرح القصائد السبع ٥٧٥ - ٥٧٢ ، والتسع ٤٢٠ ، والمشر ٢٤٢ ، وشرح اللمع اللوح ١٠١ / ٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٥٧ ، وسر الصناعة ٦٢٢ ، وابن يعيش ٨ / ٩٢ ، وسفر السعادة ٩١٤ ، والخزانة ٤ / ٣٩٦ . السباء : اشتراء الحمر ، والأذكن العاتق : الزق العتيق ، والجونة : الحايية المثيرة ، وقدحت : غرفت ، وختامها : خاتمها وهو طينها .

(٤) كذا وقع هنا ، وفي شرح اللمع « الختتم » وهو الصواب .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٤ ، وللغراء ١ / ٧٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٧ ، وجمع البيان ١ / ١٨٦ ، والبيان ١ / ١١٨ ، والبحر ١ / ٣٥٠ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، والقرطبي ٢ / ٧٤ - ٧٥ ، وابن كثير ١ / ٢٢٢ .

(٦) قاله الأخفش والغراء وغيرها . وقال الغراء أيضاً : « يريد يهودياً فحذف الياء الزائدة ورجع إلى الفعل من اليهودية » اهـ ووقع في تفسير الطبري ١ / ٣٩٢ ، واللسان ( هود ) في كلام الغراء « يهوداً » مكان « يهودياً » ، ولعله أجود . وقيل غير ذلك .

(٧) المائد من الإبل : الحديثة النتاج ، والمائظ : التي لم تحمل سنين من غير عقر ، عن اللسان ( عوذ ، عوط ) .

ومعنى الآية : وقالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً ، وقالت  
النصارى : لن يدخل الجنة إلا من كان نصرانياً . فلفق الله تعالى بين قوليهما في  
لفظ واحد ، وهذا كثير في الكلام . ومثله قوله تعالى : ﴿ وَرَزَّلُوا حَتَّى يَقُولَ  
الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصَرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [ سورة البقرة : ٢١٤ ]  
المعنى : وزلزلوا حتى يقول الذين آمنوا معه : متى نصر الله ، فقال الرسول عليه  
السلام : ألا إن نصر الله قريب ؛ فلفق [ الله ]<sup>(١)</sup> بين القولين<sup>(٢)</sup> ، ولا بد من  
تقدير التلفيق في الآيتين .

أما قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾  
فلو حُمِلَ على الظاهر لكان المعنى : وقالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا من  
كان هوداً أو نصارى ؛ واليهود لا تقول ذلك . ألا ترى قوله بعده : ﴿ وَقَالَتِ  
الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى  
شَيْءٍ ﴾ [ ١١٣ ] فكل واحد من الفريقين يكفر الآخر فلا يشهد له بالجنة ؛  
فثبت وصح أنه محمول على التلفيق . وكذلك لا يجوز في الآية الأخرى أن يقول  
الرسول : ﴿ متى نصر الله ﴾ لأن الرسول عليه السلام لا يستبطئ نصر الله ؛  
لأن ذلك يدل على ضعف اليقين<sup>(٣)</sup> ، والرسول عليه السلام مَوْحَى [ إليه ]<sup>(٤)</sup> من  
جهة الله ، فلا يتصف بضعف اليقين ؛ فثبت أنه محمول على التلفيق .

(١) زيادة مني .

(٢) هذا قول جماعة . وأكثر المتأولين على أن قوله ﴿ متى نصر الله ﴾ من قول الرسول والمؤمنين ثم أخبر  
الله سبحانه أنه ناصر أوليائه فقال ﴿ ألا إن نصر الله قريب ﴾ ، وقيل هذا من كلامهم أيضاً .  
انظر تفسير الطبري ٢ / ١٩٨ ، والقرطبي ٣ / ٣٥ ، وابن كثير ١ / ٢٦٦ ، وجمع التفسير  
١ / ٣١٤ ، وجمع البيان ١ / ٣٠٩ . وعلى هذا لتلفيق في الآيتين .

(٣) قال القرطبي : « ذلك من الرسول على طلب استكمال النصر لا على شك وارتياب » اهـ وقيل  
معناه الدعاء لله بالنصر .

(٤) زيادة من ب وي .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ ﴾ [ ١١٦ ]

قرئء بإثبات الواو وحذفه<sup>(١)</sup> . فالإثبات لأجل أنه قصة معطوفة على ما قبلها كسائر القصص . وحذف الواو يوجب ابتداء الكلام واستئناف قصة أخرى . وكلا الوجهين حسنٌ جيد .

ومعنى ﴿ سبحانه ﴾<sup>(٢)</sup> : تنزيهاً له تعالى وتسبيحاً . فـ « سبحان »<sup>(٣)</sup> موضوع موضع « تسبيح » ، فإذا<sup>(٤)</sup> قال القائل « سبحان الله » فالمعنى : أسبّح الله تسبيحاً ، ثم يستغنى عن ذكر الفعل بذكر المصدر ، فيقال « تسبيح الله » فيضاف المصدر إلى المفعول . و « سبحان » ثلاثي ، فيوضع موضع « تسبيح » ، فيقال : « سبحان الله » . فعنى « سبحان الله » : أي أسبّح الله تسبيحاً .  
ومثله « عَمَّرَكَ الله »<sup>(٥)</sup> تقديره : عَمَّرْتُكَ الله تعميماً ، أي سألت الله أن يعمِّرك ، فحذف الفعل واستغنى بالمصدر وأضيف إلى المفعول ، فصار : « تعميرك الله » . فـ « عَمَّرَكَ الله » موضوع موضع « تعميرك الله » . فعنى « عَمَّرَكَ الله » : أي سألت الله أن يعمِّرك تعميماً .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١١٧ ]

(١) قرأه بغير واو ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون بالواو . انظر السبعة ١٦٨ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢٢٠ / ٢ .

(٢) انظر الكتاب ١٦٢ / ١ - ١٦٣ ، والمقتضب ٢١٧ / ٣ ، والجمل ٣٠٥ ، وابن يعيش ١١٨ / ١ - ١٢٠ ، وشرح الكافية ١١٩ / ١ - ١٢٠ ، واللسان ( سبج ) .

(٣) في الأصل : فسبحان الله .

(٤) في الأصل : وإذا .

(٥) انظر المصادر السالفة ، وشرح الكافية ١٣٦ / ١ ، واللسان ( عمر ) .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٤ - ١٤٥ ، وللفراء ٧٤ / ١ ، والحجة ١٥٩ / ٢ - ١٦٣ ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ١٩٣ / ١ ، والبيان ١١٩ / ١ - ١٢٠ ، والبحر ٣٦٥ / ١ - ٣٦٦ ، والكتاب ٤٢٣ / ١ ، والمقتضب ١٨ / ٢ ، وابن يعيش ٢٨ / ٧ - ٩٧ ، والمغني ٢٢٣ .

الوجه الرفع في ﴿ فيكون ﴾ لأنه معطوف على قوله ﴿ يقول ﴾ . ومعنى ﴿ يقول له كن ﴾ : يكونه ويخلقه ويوجدّه . ولا فرق بين أن يقال : فإذا قضى أمراً فإنما يكونه فيكون ، وبين أن يقول ﴿ فإنما يقول له كن فيكون ﴾ ، هذا هو حقيقة [ هذا<sup>(١)</sup> ] الكلام<sup>(٢)</sup> .

وإذا كان كذلك فالنصب في قوله ﴿ فيكون ﴾ ضعيف ؛ لأن من نصب حمله على لفظ ﴿ كن ﴾ ، وزعم أن ﴿ كن ﴾ أمرٌ ، وجواب الأمر بالفاء نصبٌ . وقد قلنا : إن ﴿ كن ﴾ ليس بأمر على الحقيقة ؛ لأن معنى ﴿ يقول له كن فيكون ﴾ يكونه [ فيكون<sup>(٣)</sup> ] . ولا يقال : إن حقيقة ﴿ كن ﴾ هنا الأمر ، لأنه لا يخلو إما أن يكون خطاباً لموجود - والموجود لا يؤمر بـ « كن » - وإما أن يكون لمعدوم والمعدوم لا يخاطب<sup>(٤)</sup> ، فثبت أن المعنى : [ إن<sup>(٥)</sup> ] يكونه فيكون ، أي يُحدثه فيحدث . إلا أن ابنَ عامر<sup>(٥)</sup> اعتبر لفظ الأمر فحمله النصّب عليه .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) كذا قال ، وقد خلط بين قولين . فالذي قاله الفراء وغيره وهو أحد قولي الأخفش : إن فيكون معطوف على يقول ؛ وذهب أبو علي إلى أنه معطوف على كن وهو « وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر ، ولكن المراد به الخبر ، كأن التقدير : يكون فيكون ... » اهـ . وعنده أن هذا أسوغ من عطفه على يقول وأشد اطراداً . فأدخل المؤلف القول الأول في الثاني . وذهب سيبويه والبرد والأخفش في أحد قوليه إلى أن فيكون استئناف .

(٣) زده من كلام المؤلف الآتي ، ومن البيان الذي نقل صاحبه من هذا الكتاب بغير ماتصريح على المهود منه .

(٤) في الأصل : لا يخاطب معدوماً ، بزيادة « معدوماً » وهو خطأ من الناسخ .

وذكر في الهامش أن في نسخة من الكتاب معدوماً مكان لمعدوم ، فلمله وهم فكتبها في المتن أيضاً .  
(٥) وهو الذي قرأ ( فيكون ) بالنصب ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ١٦٩ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢٢٠ .

- قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١١٩ ]
- ﴿ تُسْأَلُ ﴾ على الخبر ، و ﴿ تُسْأَلُ ﴾ على النهي ، وكلاهما حسن .
- ٣ فمن قرأ ﴿ وَلَا تُسْأَلُ ﴾ <sup>(٢)</sup> كانت الجملة في موضع الحال <sup>(٣)</sup> . والتقدير : إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً غير مسؤول عن أصحاب الجحيم ؛ فيكون حالاً بعد حال . ولا يجوز الوقف على ﴿ نَذِيرًا ﴾ [ ١١٩ ] على هذه القراءة <sup>(٤)</sup> .
- ٦ ومن قرأ ﴿ وَلَا تُسْأَلُ ﴾ على النهي وَقَفَ على ﴿ نَذِيرًا ﴾ <sup>(٥)</sup> وأبتدأ ﴿ وَلَا تُسْأَلُ ﴾ . نهى الله تعالى نبيه عليه السلام عن سؤاله عن [ حال ] [ أصحاب الجحيم ] حيث قال : « ليت شعري ما فعل أبوي » <sup>(٦)</sup> .
- ٩ قوله تعالى : ﴿ مَا لَكَ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ١٢٠ ]
- قيل : التقدير : مالك من عذاب الله من وليٍّ [ ولا نصير ] <sup>(٩)</sup> . والصحيح

(١) انظر الجواهر ٨٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٠٩ ، والحجة ٢ / ١٦٣ - ١٦٩ . وجمع البيان ١ / ١٩٦ ، والبيان ١ / ١٢٠ - ١٢١ ، والبحر ١ / ٣٦٧ - ٣٦٨ .

(٢) وهم غير نافع ، فقرأ ﴿ وَلَا تُسْأَلُ ﴾ على النهي . انظر البعثة ١٦٩ ، والتبشير ٧٦ ، والنشر ٢٢١ / ٢ .

(٣) قاله الأخفش والنحاس ، وذكره أبو علي وغيره .

(٤) هذا على أن الجملة حال . والأظهر أن الجملة مستأنفة ، قاله أبو علي وغيره ، وهو أحد قولي النحاس في القطع . وعليه فالوقف على ﴿ نَذِيرًا ﴾ حسن وهو كاف عند الداني ، انظر إيضاح الوقف ٥٣٠ ، والقطع ١٦١ ، والمكتنى ١٧٣ ، ومنار الهدى ٤١ .

(٥) وهو وقف حسن ، وهو كاف عند الداني .

(٦) زيادة من ب وي .

(٧) الحديث أخرجه الطبري وغيره من طريق موسى بن عبيدة عن محمد بن كعب القرظي أن رسول الله ﷺ قال الحديث . وهو حديث مرسل ضعيف الإسناد ، قاله السيوطي . انظر تفسير الطبري ١ / ٤٠٩ ، والقرطبي ٢ / ٩٢ ، وابن كثير ١ / ٢٣٤ ، وجمع التفسير ١ / ١٨٧ . وإيضاح الوقف ٥٣٠ ، والقطع ١٦١ ، والمكتنى ١٧٣ ، ولباب النقول ٢٧ ، والدر المنثور ١ / ١١١ .

(٨) انظر الجواهر ٦٦٤ وقد أعاد هنا ما ذكره ثمة .

(٩) زيادة من ب .

أَنَّ الْمَعْنَى : مَالِكُ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا . والعرب تفعل مثل هذا بحروف الجر .  
ومثله قوله : ﴿ وَلِتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٠٤] أي :  
كونوا أُمَّةٌ يدعون إلى الخير ، وقال تعالى جَدُّهُ : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ  
مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾ (١) [سورة النحل : ١٠] أي : ماءٌ لكم هو  
شرابٌ ، وقال تعالى : ﴿ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ ﴾ [سورة فصلت : ٢٨] أي : لهم  
هي (٢) دار الخلد ، وقال : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ  
يَخْلُقُونَ ﴾ [سورة الزخرف : ٦٠] أي : لجعلناكم ملائكة ، وقال تعالى : ﴿ وَلِلَّذِينَ  
كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ [سورة الملك : ٦] أي : بعذاب ربهم عذاب جهنم (٣) ،  
وقال الفرزدق (٤) :

وَفِي اللَّهِ إِنْ لَمْ يَغْدِلُوا حَكَمٌ عَدْلٌ (٥)  
أي : الله حَكَمٌ عدلٌ ، وقال الأعشى باهلة (٦) :

أَخُو رَغَائِبٍ يُغْطِيهَا وَيُسَالِهَا يَأْتِي الظَّلَامَةَ مِنْهُ النَّوْقُلُ الزُّقْرُ (٧)

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٧٩ .

(٢) في الأصل : هي لهم . وسيأتي الكلام على هذه الآية في موضعها ١١٨٨ .

(٣) وأجاز في الجواهر ٦٦٥ أن يتعلق ﴿ برهم ﴾ بـ ﴿ كفروا ﴾ وهو الظاهر ، فلا تكون الآية من هذا الباب .

(٤) ليس البيت له ، بل هو من أبيات لأبي الخطّار الكلبي في الوحشيات ٤٢ ، والحاسة الشجرية ١ / ٩ ،  
وتهذيب تاريخ دمشق ٤ / ١٥٠ . ونسبها البحري في حاسته ٨٠ إلى بشر بن صفوان الكلبي ( أفدته  
من حاشية الشيخ الميني ) . وهو بلا نسبة في الجواهر ٦٦٥ - ٦٦٦ ، والخصائص ٢ / ٤٧٥ ، والمختص  
١ / ٤٢ ، ١٠٢ ، والبيان ١ / ١٢١ ، ومعاهد التنصيص ٢ / ١٦ .

(٥) صدره : أقاد بن مروان قيساً دماءنا

(٦) الأضعميات ق ٢٤ / ١٧ ص ٩٠ ، وديوان الأعشين ٢٦٧ . والبيت له في الكامل ٨٠ ، والمختص  
١٢ / ٢٢٠ ، والخرزانة ١ / ٨٩ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٤٣٦ - ٦٦٥ ، والبصريات ١٩ ،  
والمختص ١٢ / ٢٣٠ . وستأتي قطعة من البيت ٦٧٩ .

(٧) الرغائب : العطايا الواسعة ، والنوقل ذو النوافل وهي العطايا ، والزفر : الحمال للأثقال وهو السيد .



أي : هو التَّوْقُلُ الزُّقَرُ ، وحكى سيبويه : « أمّا أبوك فلك به أب »<sup>(١)</sup> أي : فلك / هو أب ، وقال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

١٣

فَيَا لَ رِزَامٍ رَشَّحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْمَوْتِ خَوَاضًا إِلَيْهِ الْكِتَابَ  
أي : رشّحوني ؛ فهذه أشياء على هذا الوجه ، يُسَمَّى « التَّجْرِيد »<sup>(٣)</sup> . وقيل في  
قوله : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا ﴾ [سورة الفرقان : ٥٩] أي فاسأل بالله<sup>(٤)</sup> خيراً ، أي  
سأله<sup>(٥)</sup> ؛ وهو كثير جداً .

٣

٦

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾<sup>(٦)</sup>

| ١٢٩ |

المعنى : يقرؤونه حقّ قراءته في الترتيل والتحقيق وأداء الحروف كل واحد  
منها في مخرجها .

٩

(١) كان في النسخ « أمّا أب » وجاء على الصواب في الجواهر ٦٦٥ . وعبارة سيبويه « ولو قال : أمّا أبوك فلك أب » ، لكن على قوله : فلك به أب أو فيه أب « الكتاب ١ / ١٩٥ ، وانظر الخصائص ٤٧٥ / ٢ .

(٢) وهو سعد بن ناشب المازني . والبيت من كلمة له في ديوان الحماسة بشرح المزوقي ٦٧ - ٧٤ ، والتبريزي ١ / ٣٥ - ٣٦ ، والشعر والشعراء ٦٩٦ ، والخزانة ٢ / ٤٤٤ . وهي بلا نسبة في عيون الأخبار ١ / ١٨٧ - ١٨٨ ، وميضها بلا نسبة في الكامل ٢٦٨ ، والسطح ٧٩٤ ونحريجها فيه .

(٣) أفرد له ابن جني باباً في الخصائص ٢ / ٤٧٣ - ٤٧٦ ، وأفرد المؤلف لما جاء منه في التنزيل الباب ٣٥ في الجواهر ٦٦٤ - ٦٦٦ . وانظر المحاسب ١ / ٤١ - ٤٢ ، والتلخيص ٣٦٨ ، والإيضاح في علوم البلاغة ٥١٢ ، ومعاهد التنصيص ٣ / ١٢ - ١٦ . وقال القزويني في حد التجريد ، « هو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة لكاملها فيه » .

(٤) في الأصل : الله ، والصواب من ي .

(٥) وقيل : فاسأل به أي فاسأل عنه . انظر الحجة ٢ / ١٦٧ ، وغيره .

(٦) انظر مجمع البيان ١ / ١٩٨ ، والبيان ١ / ١٢١ - ١٢٢ ، وتفسير الطبري ١ / ٤١١ ، والقرطبي ٢ / ٩٥ - ٩٦ ، وابن كثير ١ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ، ومجمع التفسير ١ / ١٨٨ .

وقيل <sup>(١)</sup> : يتلونه حقّ تلاوته : يعملون به ويؤمنون بما في مضمونه من نَعْتِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وينتصب قوله ﴿ حَقُّ تِلَاوَتِهِ ﴾ على المصدر . فالوجه الأول هو الأَشْبَهُ ٣  
لأنه يقال : تَلَوْتُ الْقُرْآنَ تِلَاوَةً : إذا قرأته ، وتَلَوْتُ فَلاناً أَتْلُوهُ تَلَوّاً : إذا تَبِعْتَهُ : فلو كان المعنى هو الثاني لكان : يتلونه حقّ تَلَوِهِ ، فالوجه الأول هو ٦  
الجيد .

وقيل : إن الهاء في قوله ﴿ يتلونه ﴾ لِمَحْمَدٍ صلى الله عليه وآله وسلم ، أي يتبعونه كما ينبغي أن يُتَّبَعَ ، وهذا في الضعف مثل الثاني <sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ١٢٥ ] ٩

قَرَأَ ﴿ وَاتَّخِذُوا ﴾ على الخبر ، و ﴿ اتَّخِذُوا ﴾ على الأمر <sup>(٤)</sup> .

فمن قرأ على الأمر وقف على قوله ﴿ وَأَمْنًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ثم يبتدئ .

ومن قرأ ﴿ واتخذوا ﴾ كان على الخبر ، ولم يقف عند قوله ﴿ وَأَمْنًا ﴾ ، ١٢  
لأنّ قوله ﴿ واتخذوا ﴾ عطف على قوله ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ،  
و ﴿ جعلنا البيت ﴾ جملة في موضع الجر بإضافة « إِذْ » إليه ، والتقدير : واذكر

(١) هذا قول ابن عباس وعكرمة وقتادة وابن مسعود وغيرهم ، واختاره الطبري وغيره . وعبارتهم : يتبعونه حق اتباعه .

(٢) وقيل غير ذلك ، انظر مجمع البيان .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٧ ، واللفراء ١ / ٧٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٠ ، والحجة ٢ / ١٧١ ،  
ومجمع البيان ١ / ٢٠٢ ، والبحر ١ / ٣٨١ . وسياق الآية : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا  
واتخذوا ... ﴾ .

(٤) قرأه على الخبر نافع وابن عامر ، وقرأه الباقون على الأمر . انظر السبعة ١٦٩ ، والتيسير ٧٦ ،  
والنشر ٢ / ٢٢٢ .

(٥) وهو وقف تام ، انظر إيضاح الوقف ٥٢٢ ، والقطع ١٦٢ ، والمكتفى ١٧٤ - ١٧٥ ، ومنار الهدى ٤١ .

(٦) في الأصل : وجعلنا البيت ، وهو خطأ من الناسخ .

إِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ ، أَيِ وَقْتِ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُوا مَقَامَ  
إِبْرَاهِيمَ . وَإِذَا كَانَ قَوْلُهُ ﴿ وَاتَّخِذُوا ﴾ جُمْلَةً فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ بِالْعَطْفِ عَلَى  
﴿ جَعَلْنَا ﴾ لَمْ يَجْزِ الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ ﴿ وَاتَّخِذُوا ﴾ .

و « إِبْرَاهِيمَ » و « إِبْرَاهِيمَ » و « إِبْرَاهِيمَ » ثلاث لغات . فمن قرأ<sup>(١)</sup> في بعض  
المواضع « إِبْرَاهِيمَ » وفي بعضها « إِبْرَاهِيمَ » أَحَبَّ الْجَمْعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ لِفَصَاحَتِهَا  
ووجودتها<sup>(٢)</sup> . وقيل « إِبْرَاهِيمَ » بالسريانية : أَبَ رَحِيمَ<sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى<sup>(٤)</sup> ] : ﴿ وَعِهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [ ١٢٥ ]  
أَيُ : أَوْصَيْنَا إِلَيْهِ<sup>(٥)</sup> .

(١) وهو ابن عامر ، فروى هشام عنه « إِبْرَاهِيمَ » ، واختلف عن ابن ذكوان عنه : فروى عنه  
« إِبْرَاهِيمَ » و « إِبْرَاهِيمَ » ؛ قال ابن الجزري : « وفصل بعضهم عنه [ أي عن ابن ذكوان ] فروى  
الألف في البقرة خاصة والياء في غيرها » اهـ . وقرأ الباقيون « إِبْرَاهِيمَ » . انظر السبعة ١٦٩ ،  
والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢) الذي قاله ابن الجزري في تعليل ذلك أن « وجه خصوصية هذه المواضع أنها كتبت في المصحف  
الشامية بمحذف الياء منها خاصة ، وكذلك رأيتها في المصحف المدني ، وكتبت في بعضها في سورة  
البقرة خاصة ... » اهـ .

(٣) انظر بصائر ذوي التمييز ٦ / ٢٢ ، وانظر اللغات في إبراهيم في سفر السعادة ١٨ - ١٩ والمصادر التي  
أحلنا عليها ثمة .

(٤) زيادة من ب .

(٥) كذا في النسخ ، والوجه : أَوْصَيْنَاهُ ، لأن معنى أَوْصَيْنَا إِلَيْهِ : جعلناه وصياً . وكان الوجه أن  
يقول : ﴿ وَعِهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ﴾ أي أَوْصَيْنَاهُمَا .

والذي جاء في التفسير أن عهدنا بمعنى أمرنا ، عن ابن زيد وعطاء والحسن . قال ابن كثير :  
« والظاهر أن هذا الحرف إنما عدي بـ « إلى » لأنه في معنى تقدمنا وأوحينا » ، وحكى القرطبي أنه فسر  
بـ « أوحينا » . فإن لم يكن ماني اللحن تحريفاً فوجه تعديته بـ « إلى » أنه في معنى أوحينا . وقد فسر  
العهد بالوصية والأمر ، انظر اللسان ( عهد ، وصى ) . وانظر تفسير الطبري ١ / ٤٢٣ ، والقرطبي  
١١٢ / ٢ ، وابن كثير ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، وجمع التفسير ١ / ١٩٦ ، والبحر ١ / ٣٨١ .

﴿ السُّجُودِ ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٢٥ ]

جمع ساجد ، كما أن الشهود جمع شاهد . و﴿ السُّجُودِ ﴾ صفة لـ  
﴿ الرُّكْعِ ﴾ . ٣

قوله تعالى : ﴿ فَأَمَتَّعُهُ قَلِيلًا ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٢٦ ]

﴿ أَمَتَّعُهُ ﴾ ، لفتان ، بالتخفيف والتشديد<sup>(٣)</sup> .

وانتصاب قليل على المصدر ، أي تمتيعاً قليلاً<sup>(٤)</sup> . وقيل : بل هو نصب على  
الظرف ، أي زماناً قليلاً . ٦

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ  
رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٢٧ ] . ٩

قال المفسرون<sup>(٦)</sup> : التقدير : يقولان ربنا ، فحذف القول . وكان نافع<sup>(٧)</sup>  
يقف على قوله ﴿ من البيت ﴾ ويبتدئ ﴿ وإسماعيل ربنا ﴾ أي : وإسماعيل

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٤٧ ، ومجمع البيان ١ / ٢٠٣ . وسباق الآية : ﴿ وعهدنا إلى إبراهيم  
 وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفتين والماكفين والركع السجود ﴾ .

(٢) انظر الجواهر ٢٩٥ ، والحجة ٢ / ١٧١ - ١٧٢ . ومجمع البيان ١ / ٢٠٥ ، والبيان ١ / ١٢٢ ، والبحر  
 ٣٨٥ / ١ .

(٣) قرأ بالتخفيف ابن عامر وحده ، وقرأ الباقر بالتشديد . انظر السبعة ١٧٠ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر  
 ٢٢٢ / ٢ .

(٤) أو إمتاعاً قليلاً على قراءة ابن عامر ، ولو قال « متاعاً » كان أحسن .

(٥) انظر الجواهر ١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٨ ، وللغراء ١ / ٧٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٣ ،  
 ومجمع البيان ١ / ٢٠٧ ، والبيان ١ / ١٢٣ ، والبحر ١ / ٣٨٨ ، وتفسير الطبري ١ / ٤٣٠ - ٤٣٢ ،  
 والقرطبي ٢ / ١٦٦ ، وابن كثير ١ / ٢٥٤ - ٢٦٠ ، ومجمع التفسير ١ / ١٩٧ - ١٩٨ ، والمفني ٨٣٠ .

(٦) ابن عباس والسدي وغيرهما .

(٧) ما عزا إلى نافع هو قول الأخفش ، والوقف عنده تام . أما نافع فقد ذكر النحاس أنه يقف على  
 ﴿ وإسماعيل ﴾ وهو وقف تام عنده ، وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني . انظر  
 إيضاح الوقف ٥٢٢ ، والقطع ١٦٣ ، والمكتفى ١٧٥ ، ومنار الهدى ٤١ - ٤٢ .

يقول ربنا ؛ يشير بهذا القول إلى أَنَّ الباقِي عليه السلام كان إبراهيم وحده ،  
والداعي كان إسماعيل وحده<sup>(١)</sup> . /

٢ / ١٣

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ﴾<sup>(٢)</sup> ١٢٨ . /

أي : وأمة مسلمة لك من ذريتنا . ففصل بين واو العطف والمعطوف بالجار والمجرور<sup>(٣)</sup> . وقد جاء مثله في مواضع من التنزيل ، قال تعالى : ﴿ أَقَمْتُ كَانَ عَلَى بَيْتِهِ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة هود : ١٧] والتقدير : ويتلو شاهد منه وكتاب موسى من قبله ، ففصل بين الواو وبين قوله ﴿ كِتَابُ مُوسَى ﴾ بالجار والمجرور . وهذا جائز حسن إذا كان الفصل بينهما ، أعني بين الواو والمرفوع والواو والمنصوب . فأما بين الواو والمجرور فهو ضعيف<sup>(٥)</sup> ، ولهذا ضَعَّفَ قولُ من قال في قوله : ﴿ فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ

(١) وهو قول الأخفش وبعض المفسرين . قال الإمام الطبري : « وهو قول شاذ غير مقبول لشذوذه ، فإن الصحيح أن إبراهيم وإسماعيل كانا بينان الكعبة » اهـ ، وما ذكر أنه الصحيح هو قول ابن عباس والسدي وغيرهما ، واختاره الإمام الطبري وابن كثير وغيرهما .

(٢) انظر الجواهر ٤٤٤ ، ٦٧٧ - ٦٧٨ ، وجمع البيان ١ / ٢٠١ ، والبحر ١ / ٢٨٩ ، والمغني ٧٠٢ .

(٣) قال غيره : الجار والمجرور في موضع المفعول الأول ، وأمة مفعول ثان ، والمعنى : واجعل ناساً من ذريتنا أمة مسلمة لك .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٥٨ والتعليق ثمة .

(٥) نصُ سيبويه على أن الفصل بين الواو والمعطوف بالمجرور بالظرف وغيره قبيح خبيث ، ولم يذكر في المنصوب والمرفوع شيئاً .

وما ذهب إليه المؤلف من إجازة الفصل في المرفوع والمنصوب في السعة ذهب إليه بعضهم ، وظاهر كلام أبي الفتح جوازه .

وذهب أبو علي إلى أن قياس المرفوع والمنصوب كقياس المجرور ، فلم يجز ذلك في السعة وأجازة في الشعر ، وهو قول الكسائي والقراء .

انظر الجواهر ٦٧٨ ، والكتاب ٢ / ١٤٦ ، والهجعة ١ / ٢٣٢ ، والمكاريات ٨٣ - ٨٤ ، والبصريات ٢٧٤ ، والخصائص ٢ / ٣٩٥ - ٣٩٦ ، وشرح الكافية ١ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٦ ، والبحر ٥ / ٣٣٦ ، والمغني ٤١٨ .

إِسْحَقَ يَعْقُوبَ ﴿١﴾ [سورة هود : ٧١] بفتح الباء : إِنَّ التقدير : فبشرناها بإسْحَقَ ويعقوبَ من وراء إسْحَقَ ؛ لأنه فصل بين الواو والمجرور . وإنما ضَعَفَ هذا في الجار والمجرور لأنَّ الواو قائم مقام الباء ، والفصل بين الباء وما انجرَّ به ممتنع ، فينبغي أن يمتنع أيضاً مع الواو لأنَّ الواو نائبة عن الجار .

قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٣٢ ]

« وَصَّى » و « أَوْصَى » لفتان <sup>(٣)</sup> .

وقوله ﴿ بِهَا ﴾ يعود إلى « المِلَّة <sup>(٤)</sup> » ، وقد جرى ذكرها في قوله : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١٣٠ ] ونصب ﴿ نَفْسَهُ ﴾ بإسقاط « في » والتقدير : سَفِهَ في نفسه <sup>(٦)</sup> ، كقوله : ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ سورة الأعراف : ١٥٥ ] أي من قومه . وقال قوم : معنى ﴿ سَفِهَ ﴾ :

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٧٩ ، والتعليق ثمة .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٨٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٥ ، والحجة ٢ / ١٧٦ ، وجمع البيان ١ / ٢١٣ ، والبيان ١ / ١٢٣ - ١٢٤ ، والبحر ١ / ٣٩٧ ، وتفسير الطبري ١ / ٣٤٨ ، والقرطبي ٢ / ١٢٥ ، وابن كثير ١ / ٢٧٠ ، وجمع التفسير ١ / ٢٠٢ .

(٣) قرأ نافع وابن عامر ﴿ أَوْصَى ﴾ ، وقرأ الباقون ﴿ وَصَّى ﴾ . انظر البصرة ١٧١ ، والتيسير ٧٧ ، والنشر ٢ / ٢٢٢ .

(٤) وكذا قال ابن كثير ، وذكره غيره . وقيل : يعود إلى الكلمة التي هي قوله ﴿ أسألت لرب العالمين . ووصى بها ﴾ وهو قول الطبري واختاره القرطبي .

(٥) انظر الجواهر ١٠٩ ، وشرح الملح اللوح ٧٣ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٨ - ١٤٩ ، وللغراء ١ / ٧٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٤ ، وجمع البيان ١ / ٢١٢ ، والبيان ١ / ١٢٣ ، والبحر ١ / ٣٩٤ ، ومجاز القرآن ١ / ٥٦ ، والبغداديات ٢٧٢ ، والمفني ٦٨٠ .

(٦) وهو قول الكسائي وأحد قولي الأخفش .

(٧) انظر الجواهر ١١٤ ، ١٢٥ ، وشرح الملح اللوح ١٧ / ١ و ٥٨ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٢ ، وللغراء ١ / ٣٩٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٤٢ ، وجمع البيان ٢ / ٤٨٤ ، والبيان ١ / ٣٧٥ - ٣٧٦ ، والبحر ٤ / ٣٩٨ - ٣٩٩ ، والكتاب ١ / ١٦ ، والمقتضب ٢ / ٣٢١ ، ٣٤٢ و ٤ / ٣٢٠ ، والكاظمي ٤٧ ، ٤٢٢ ، ٤٧٥ ، والمضدات ٧٢ ، وابن عيسى ٢ / ٥٣ و ٧ / ٦٣ و ٨ / ٥٠ ، ١٣٩ - ١٤٠ و ٩ / ١٠٣ وابن السكيت ١ / ١٨٦ ، ٢٩٧ ، ٣٦٤ ، والمفني ٤٦٩ .

سَفَهٌ<sup>(١)</sup> ، كأنه قال : إلا من سَفَهَ نفسه . وقال قوم : معنى ﴿ سَفِهَ ﴾ : أُوْبِقَ<sup>(٢)</sup> ، أي إلا من أُوْبِقَ نفسه .

٣ وزعم الفراء<sup>(٣)</sup> أن قوله ﴿ سَفِهَ نفسه ﴾ انتصب ﴿ نفسه ﴾ على التمييز ، قال : « وهو بمنزلة قولك : طاب زيد نفساً » . وهذا الذي ذكره خطأ<sup>(٤)</sup> ، لأن قولهم طاب زيد نفساً ، « نفساً » فيه نكرة ، و « نفسه » في « سَفِهَ نفسه » معرفة ، ولا يجوز أن يكون التمييز معرفة .

ولهذا المعنى قلنا : إن الرجل إذا قال لامرأته : « أنت طالق ثلاثاً »<sup>(٥)</sup> ، ينتصب « ثلاثاً » على الظرف<sup>(٦)</sup> ، ولا يجوز أن ينتصب على التمييز كما يقول أصحاب الشافعي ؛ لأنه لو قال : أنت طالق الثلاث ، فعرفها باللام ، كان معناه : أنت طالق ثلاثاً . وإذا عرفها باللام لم يكن إلا ظرفاً دون التمييز ، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وإذا لم يصح نصبه على التمييز كان نصبه على الظرف ، والتقدير : أنت طالق ثلاث مرات . وإذا كان التقدير هكذا كان إذا قال : أنت طالق ، ثم قال : نويت به ثلاث طلاقات لم يَشْعَ منه ، وإنما يقع بقوله . أنت طالق « طلاقاً واحدة ، ولا تصح<sup>(٧)</sup> نيّة الثلاث به<sup>(٨)</sup> . فقولهم : إنه

(١) اختاره الأخفش .

(٢) وهو قول أبي عبيدة ، وهو والذي قبله وجه واحد . واختار الزجاج أنه بمعنى جهل .

(٣) في معاني القرآن له ١ / ٧٩ ، وفي حكاية كلامه تصرف .

(٤) وكذا قال النحاس ، وكلاهما أخذاً من كلام الزجاج . وكان في الأصل : فهذا الذي .

(٥) انظر الكلام عليه في شرح اللع اللوح ٦٩ / ٢ و ٧٣ / ١ ، وتفسير القرطبي ١٢٢ / ٢ - ١٢٥ . وقد بسط أبو علي الكلام عليه في المسائل القصريات ونقل البغدادي كثيراً من كلامه عليه ، انظر الخزانة ٢ / ٧٠ - ٧٥ ، وشرح أبيات المفتي ١ / ٣٣٣ - ٣٣٦ .

(٦) والتقدير : ثلاث مرات ، أو على المصدر والتقدير : ثلاث طلاقات ، أجاز القولين في شرح اللع ، وأخذ من كلام أبي علي .

(٧) في الأصل يصح .

(٨) هكذا قال ، وهو خلاف ما عليه الناس جميعاً فلا اختلاف بينهم في أن من قال لامرأته « أنت =

ينبغي [ أن يجوز<sup>(١)</sup> ] أن ينوي به « ثلاثاً » لأنه لو قال « أنت طالق ثلاثاً » كان « ثلاثاً » تفسيراً وتميزاً = يبطل<sup>(٢)</sup> قولهم إنه تفسير / وتميز بما ذكرنا<sup>(٣)</sup> ، كما ١ / ١٤  
أبطلنا قول الفراء في قوله ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ إنه تميز . ٣

وقال البجلي<sup>(٤)</sup> في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [ ١٣٠ ] تقديره<sup>(٥)</sup> : ولقد اصطفيناه في الآخرة وإنه لمن الصالحين في الدنيا . وهذا حسن ، ولكن الجماعة<sup>(٦)</sup> حملوه على النظم الذي هو عليه ، كقوله : ﴿ رَبِّ هَبْ لِي حُكْماً وَالْحَقِّنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ - يريد : في الآخرة - ﴿ وَاجْعَلْ لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴾ [ سورة الشعراء ] . ٦  
[ ٨٤ - ٨٣ ] هو اصطفاؤه في الدنيا ، وقال تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [ سورة النحل : ١٢٢ ] . ٩

قوله تعالى : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١٣٣ ]

= طالق « فهي واحدة إن لم تكن له نية فإن نوى أكثر من ذلك فهو ما نوى . عن تفسير القرطبي ، وانظر الجامع الكبير لحمد بن الحسن ١٨٢ . فليس ما ذكره المؤلف من جواز نية الثلاث به مذهب أصحاب الشافعي بل هو ما اتفق عليه الناس . فإما أن يكون المؤلف وهم فيما قاله هنا وإما أن يكون مخالفاً للفقهاء وفيهم أبو حنيفة وأصحابه وهو حنفي . ولا يلزم عن جواز نية الثلاث به أن يكون « ثلاثاً » تميزاً .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) وبأن التميز أيضاً يجوز إدخال « من » فيه ، ولا يجوز إدخالها على ثلاثاً ، فلا يستقيم : من ثلاث .

(٣) في الأصل : فيبطل ، وفي ي فتبطل ، وعليها تكون الفاء زائدة في الخبر .

(٤) ستأتي ترجمته في ملحق التراجم .

(٥) انظر تفسير القرطبي ٢ / ١٣٣ ، والبحر ١ / ٣٩٥ . وسيأتي ما حكاه عن البجلي ٣٨٣ .

(٦) انظر تفسير الطبري ١ / ٢٧٢ ، والقرطبي ٢ / ١٣٣ ، وابن كثير ١ / ٢٦٩ ، ومجمع التفاسير

١ / ٢٠٢ ، والبحر ١ / ٣٩٥ .

(٧) انظر الجواهر ٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٦ ، ومجمع البيان ١ / ٣١٤ ، والبيان ١ / ١٢٤ ، والبحر

١ / ٤٠٢ .



أي : ما تعبدون من بعد وفاي ، فحذف المضاف . و « ما » نصب مفعول  
﴿ تعبدون من بعدي ﴾ .

٣ قوله تعالى : ﴿ إِلَّا هَآ وَاحِدًا ۝ <sup>(١)</sup> [ ١٣٣ ]

نصب بدل <sup>(٢)</sup> من قوله ﴿ إِلَّا هَآ ﴾ أي : نَعْبُدُ إِلَهَكَ إِلَهًا وَاحِدًا .

٦ قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ۝ <sup>(٣)</sup> [ ١٣٥ ]

هذا على التلفيق ، أي قالت اليهود : : كونوا هوداً ، وقالت النصارى  
كونوا نصارى تهتدوا .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۝ <sup>(٥)</sup> [ ١٣٥ ] .

٩ أي : قل بل نتبع مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ، فحذف الفعل ، وهذا قول البصريين <sup>(٦)</sup> .  
وقال الكوفيون : بل التقدير : بل نكون أهل مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ <sup>(٧)</sup> . والوجه الأول ،  
لأنه على قولهم يكون إضماراً بصد إضمار : إضمار الفعل وإضمار المضاف . وانتصب  
١٢ قوله ﴿ حَنِيفًا ﴾ على الحال <sup>(٨)</sup> .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٧ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٤ ، والبيان  
١ / ١٢٤ ، والبحر ١ / ٤٠٣ .

(٢) وقيل حال ، وهو قول الأخفش ، وأجازوا الوجهين .

(٣) انظر تفسير الطبري ١ / ٤٤٠ ، والقرطبي ٢ / ١٧٩ ، وابن كثير ١ / ٢٧٠ - ٢٧١ ، ومجمع التفسير  
١ / ٢٠٥ .

(٤) زيادة متي .

(٥) انظر الجواهر ١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٠ ، وللغراء ١ / ٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٨ ،  
ومجمع البيان ١ / ٢١٦ ، والبيان ١ / ١٢٤ - ١٢٥ ، والبحر ١ / ٤٠٥ - ٤٠٦ ، والكتاب ١ / ١٣٠ ،  
والمقتضب ٢ / ٣١٨ ، وابن الشجري ١ / ١٨ و ٢ / ٣٢٩ .  
(٦) انظر المصادر السالفة .

(٧) قاله الغراء ، وعزاه المؤلف في الجواهر إلى الكسائي ، وهو أحد قولي الأخفش من البصريين ،  
وأجاز الغراء الوجه الأول .

(٨) قيل من إبراهيم ، وقيل من ملة ، وذكرت الحال لأن الملة في معنى الدين ، انظر مجمع البيان  
والبيان وابن الشجري والبحر .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا ﴾<sup>(١)</sup>

[ ١٣٧ ]

يقال : ظاهر الآية يوجب أن الله تعالى مثلاً عز وجلّ وعلا عن ذلك .  
والجواب : أن الباء زائدة<sup>(٢)</sup> ، والتقدير : فإن آمنوا مثلاً ما آمنتم ، أي مثلاً  
إيمانكم بالله . و « ما » مع الفعل بتأويل المصدر ، والهاء يعود إلى الله تعالى .

وزيادة الباء كثير في كلامهم<sup>(٣)</sup> ، تقول : بحسبك زيدٌ وحسبك زيدٌ ، قال  
الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾<sup>(٤)</sup> [ سورة يونس : ٣٧ ]  
والتقدير : جزاء سيئة مثلاً ، لقوله تعالى في الأخرى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ  
مِثْلُهَا ﴾ [ سورة الشورى : ٤٠ ] .

ويجوز أن يكون المثل زيادةً ، أي : فإن آمنوا بما آمنتم به . وأن يكون  
الحرف زيادةً أحسن من زيادة الاسم<sup>(٥)</sup> ، وستره من بعد<sup>(٦)</sup> إن شاء الله

(١) انظر الجواهر ٦٦٧ ، ٨٢٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢١٨ ، والبيان ١ / ١٢٥ ، والبحر ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ ،  
والفني ٢٢٨ .

(٢) انظر مواضع زيادة الباء في شرح اللمع ٤٥ / ٢ ، والكتاب ١ / ١٧ ، ١٩ ، ٣٢ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٢٣٠ ،  
٣٠٠ ، ٣٥٣ ، ٣٨٢ و ٢ / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، والمقتضب ٤ / ٤٢١ ، وسر الصناعة ١٣٣ - ١٤٢ ، وابن  
يعيش ٧ / ١٤٧ - ١٤٨ ، ٨ / ٢٣ - ٢٥ ، ١٣٨ - ١٣٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٨ ، والجنى الداني  
٤٨ - ٥٦ ، والفني ١٤٤ - ١٥٠ ، والمجمع ٤ / ١٦٢ - ١٦٣ .

(٣) لكن زيادة الباء هنا غير قياسية . وقيل الباء غير زائدة وهي بمعنى على وقيل هي للاستمانية ،  
انظر المصادر السالفة في ح ١ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٣٤ - ٥٣٥ ، والتعليق ثمة .

(٥) يراد على هذا الوجه أن زيادة الاسم لم تثبت . ولعل الوجه أن تكون الباء على بابها وأني بـ  
« مثل » تأكيداً وتسديداً وليست بزائدة ، كقولك : مثلك إذا سئل أعطى ، أي أنت كذلك ،  
قاله ابن جني ، انظر المحتسب ١ / ١١٣ - ١١٤ ، والخصائص ٣ / ٣٠ - ٣١ ، والبحر .

(٦) لم يذكر في هذا الكتاب شيئاً عن زيادة الاسم . وقيل في الجواهر ١٣٩ : « ... ولاتكاد الأسماء  
تزداد . فأما « هو » فإعماجيء به ليفصل الخبر عن الوصف فهو لمعنى « اهـ » . وانظر ماجاء من  
ضمير الفصل في هذا الكتاب في فهرس مسائل العربية في آخر الكتاب برسم : ضمير الفصل .

قوله تعالى : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٣٨ ]

أي : دين الله <sup>(٢)</sup> . ونصبه بإضمار فعل ، أي : أتبعوا دين الله تعالى .

وقيل : هو نصب على الإغراء ، أي : عليكم دين الله . وقيل : هو نصب بدل <sup>(٣)</sup>  
من قوله : ﴿ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾ [ ١٣٥ ] أي : تتبع ملة إبراهيم حنيفاً  
صبغة الله <sup>(٤)</sup> .

[ وقوله ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ١٣٨ ]  
أي ديناً . وانتصابها على التمييز ، كما تقول : زيد أحسن منك وجهاً .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ [ ١٤٠ ]

بالتاء والياء <sup>(٧)</sup> . فالتاء لقوله : ﴿ أَتَحَاوُونَآ فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا

وَرَبُّكُمْ ﴾ [ ١٣٩ ] وبمده : ﴿ قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ / أَمْ اللَّهُ ﴾ [ ١٤٠ ] .

والياء لقوله : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ [ ١٣٧ ]

قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقَبِيلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنُعَلِّمَ مَنْ

(١) انظر الجواهر ١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٠ ، وللغراء ١ / ٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٨ ،  
ومجمع البيان ١ / ٢١٩ ، والبيان ١ / ١٢٦ ، والبحر ١ / ٤١١ - ٤١٢ ، وتفسير الطبري  
١ / ٤٤٤ - ٤٤٥ ، والقرطبي ٢ / ١٤٤ - ١٤٥ ، وابن كثير ١ / ٢٧٢ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٠٨ ،  
والكشاف ١ / ٣١٥ ، والكتاب ١ / ١٩١ ، وابن يعيش ١ / ١١٦ .

(٢) عن ابن عباس وقتادة ومجاهد وغيرهم . وقيل غير ذلك .  
(٣) وهو قول الأخفش والغراء وغيرهما . واعترض الزمخشري وأبو حيان على الإغراء والبدل ، ونما قبالاه  
نظر .

(٤) وذهب الزمخشري إلى أنه منتصب انتصاب المصدر المؤكد لما قبله ، ووافقه أبو حيان ، وهو أحد  
قولي سيويوه ، والآخر أنه منصوب على الأمر .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر مجمع البيان ١ / ٢١٩ ، والبيان ١ / ١٢٦ ، والبحر ١ / ٤١٢ .

(٧) قرأ بالتاء ابن عامر وحزمة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر بالياء . انظر السبعة ١٧١ ،  
والتيسير ٧٧ ، والنشر ٢ / ٢٢٣ .

## يَتَّبِعُ الرَّسُولَ ﴿١﴾ [ ١٤٣ ]

٣ إن قال قائل : هذا الكلام يوجب أن يكون تحويل القبلة سبباً لأن يَعْلَمَ الله من يتبع الرسولَ مَنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ ، وليس الأمر هكذا ، لأنه عالم قبل الأشياء وقبل تحويل القبلة ، فما وجه هذا الكلام ؟ = فالجواب : قال قوم : معنى قوله ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ أي لِنَرَى<sup>(١)</sup> ، فعبر عن الرؤية بالعلم . وقال قوم : إلا لَنُنِيزَ هَؤُلَاءِ مِنْ هَؤُلَاءِ<sup>(٢)</sup> . وقال قوم<sup>(٣)</sup> : إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى يَشْتَمِلُ عَلَى الْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ ، فالعلم بالموجود يوجب الثواب والعقاب ، والعلم بالمعْدُوم لا يوجب شيئاً حتى يوجد ، فإذا أوجده عِلِمَهُ موجوداً ، فهذا العلم بعد الوجود حينئذٍ يوجب الثواب والعقاب ، فهذا شيء يرجع إلى المعلوم لا إلى العلم<sup>(٤)</sup> ، فإذا حصل المعلوم تعلّق به ما يتعلّق بسائر الموجودات ، وإذا لم يحصل المعلوم لم يتعلّق به حُكْمُهُ .

١٢ قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ ﴿١﴾ [ ١٤٣ ]

أي : وإن كانت التَّوْلِيَةُ<sup>(١)</sup> عن بيت المقدس إلى الكعبة لثِقِيلَةً ، فأضمر التولية لأن قوله ﴿مَا وَلَاهُمْ﴾ [ ١٤٢ ] يدلُّ عليه . وقيل : وإن كانت الصلاة<sup>(٢)</sup> لثِقِيلَةً إلا على الذين هدى الله<sup>(٣)</sup> . ١٥

(١) انظر تفسير الطبري ٢ / ٨ - ١٠ ، والقرطبي ٢ / ١٥٦ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢١٥ ، ومجمع البيان ١ / ٢٢٥ .

(٢) عزاه القرطبي إلى عليّ عليه السلام . وذهب الطبري إلى أن علمت بمعنى رأيت غير معروف في كلامهم .

(٣) عزاه الطبري إلى ابن عباس ، واختاره .

(٤) انظر نحو هذا القول في مجمع البيان ومجمع التفاسير ، ولم يسمّ صاحبه . وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

(٥) لم يظهر في مصورة الأصل .

(٦) انظر الجواهر ٥٥٣ ، وتفسير الطبري ٢ / ١٠ - ١١ ، والقرطبي ٢ / ١٥٧ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢١٥ .

(٧) عن ابن عباس ومجاهد وقتادة .

(٨) عن ابن زيد .

(٩) وقيل : وإن كانت القبلة ، عن أبي العالية . وهو قول الأخفش ، انظر معاني القرآن له ١٥١ .

- و «إِنْ» ههنا مخففة من «إِنْ» وذلك لأن «إِنْ» المشددة تدخل<sup>(١)</sup> على  
الأسماء للتوكيد ، كقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة البقرة : ١٧٣] ، فإذا  
خففت بقي فيها معنى التوكيد وجاز دخولها بعد التخفيف على الأسماء  
والأفعال ، تقول : إِنَّ زَيْدًا لَمَنْطَلِقٌ ، قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا  
لَيُوقِفْنَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة هود : ١١١] أي : إِنَّ كُلاً . والفعل قوله ﴿وَإِنْ كَانَتْ  
لَكَبِيرَةً﴾ ، [وقوله]<sup>(٣)</sup> : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ [سورة البقرة : ١١٨]  
وقوله : ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾ [سورة الصافات : ١٦٧] وقوله : ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا  
أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [سورة الأعراف : ١٠٢] وقوله : ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ  
لَغَافِلِينَ﴾ [سورة الأنعام : ١٠٦] وقوله : ﴿إِنَّ<sup>(٤)</sup> كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ [سورة  
يونس : ٢٩] وقوله : ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا﴾ [سورة الفرقان : ٤٢] وقوله : ﴿وَإِنْ كَانُوا  
مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سورة آل عمران : ١٦٤] .
- و «إِنْ»<sup>(٥)</sup> في هذه الآي بمعنى «إِنْ» . ودخلت اللام فيما بعدها للتأكيد  
[و] <sup>(٦)</sup> لِيُفْصَلَ بَيْنَ «إِنْ» بمعنى «إِنْ» وبين «إِنْ» بمعنى «مَا»<sup>(٧)</sup> . كقوله

(١) في الأصل : يدخل ، وهو تصحيف .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٩٢ ، والتعليق عليها ثمة .

(٣) زيادة من ب و ي .

(٤) في الأصل : وَإِنْ والتلاوة بلا واو .

(٥) انظر حديث «إِنْ» المخففة من الثقيلة وأقسام «إِنْ» الأخرى في شرح اللع اللوح ٤٩ / ٢ - ٥٠

و ١٢٣ / ٢ - ١٢٣ / ١ ، والكتاب ١ / ٢٨٢ ، ٤٧٥ ، ٤٨٢ ، ومماني القرآن للأخفش ١١١ - ١١٣ ،

والمقتضب ١ / ٥٠ - ٥١ و ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٣ ، والجمل ٢٥١ - ٢٥٢ ، واللامات للزجاجي

١١٣ - ١١٨ ، ولابن فارس ١٧ - ١٩ ، والمضديات ٤٧ - ٤٨ ، وابن يعيش ٨ / ٧١ - ٧٢ ، وشرح

الكافية ٢ / ٣٥٨ - ٣٥٩ ، والجنى الداني ٢٠٧ - ٢١٥ ، والأزهية ٤٥ - ٥٨ ، والمغني ٣٣ - ٤١ ،

والجمع ٢ / ١٨٠ - ١٨٤ .

(٦) زيادة مني ، وعبارته فيما يأتي ٦٥٠ : للتأكيد والفصل .

(٧) هذا على مذهب الأكثرين في هذه اللام أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لزمت للفرق ،

ومذهب أبي علي ومن وافقه أنها غير لام الابتداء اجتمعت للفرق ، وحكي عن الكوفيين أن اللام

بمعنى «إِلَّا» وأن «إِنْ» قبلها بمعنى «مَا» . انظر حديث هذه اللام وهي التي تسمى

«الفارقة» في المتهب ١ / ٣٦٦ ، والإنصاف ٦٤٠ - ٦٤٣ المسألة ٩٠ ، والمغني ٣٠٥ - ٣٠٦ ،

والمصادر السالفة في حه

تعالى : ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ [سورة الملك : ٢٠] وقوله ﴿ إِن هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ﴾ [سورة الفرقان : ٤٤] فالتي بمعنى « ما » تدخل « إِلَّا » في خبرها ، والتي بمعنى « إن » يدخله اللام .

و « إن » أيضاً يكون شرطاً وجزاء ، كقوله تعالى : ﴿ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرَكْهُ يَلْهَثْ ﴾ [سورة الأعراف : ١٧٦] .

و « إن » تأتي أيضاً زيادة في الكلام ، كقول الشاعر<sup>(١)</sup> : /  
فَمَا إِن طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا<sup>(٢)</sup>  
أي : ما طبتنا جبنٌ . فهذه أربعة أقسام من أقسام « إن »<sup>(٣)</sup> .  
[ وقوله<sup>(٤)</sup> : ﴿ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾ (٥) ١٤٣ ]

(١) وهو قُرْؤَةُ بن سَيْئِكَ الْمُرَادِيُّ . والبيت من كلمة له في السيرة النبوية ٤ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ،  
والوحشيات ٢٧ - ٢٨ ، والحجاسة البصرية ٢ / ٤١٦ - ٤١٧ ، وشرح شواهد المغني ٣٠ - ٣١ ،  
والخزانة ٢ / ١٢١ - ١٢٤ ، وشرح أبيات المغني ١ / ١٠٢ - ١٠٦ . وهوله في ابن السيرافي  
٢ / ١٠٦ ، وفرحة الأديب ٢٠٢ ، والأزهية ٥١ . ورأى السيوطي الكلمة في ديوان فروة وفيه أنها  
تروى لمعرو بن قعاس المرادي . ويدخل فيها بيتان ليسا منها ينسبان إلى ذي الإصبع المدواني  
وإلى غيره ، فذكر صاحب الحجاسة البصرية أن الكلمة تروى لذي الإصبع ولعله ولم منه ، انظر  
تعليق العلامة الشيخ المبني في سبط اللآلي ٣٩ ، وتعليق محقق الحجاسة البصرية .  
والبيت بلا نسبة في الجواهر ١٣٩ ، وشرح البيع اللوح ١٢٣ / ١ ، والكتاب ١ / ٤٧٥  
و ٢ / ٣٠٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٢ ، والمقتضب ١ / ٥١ و ٢ / ٣٦٤ ، والكامل ٤٤١ ، وإعراب  
القرآن ٢ / ٣٣٦ ، والعصديات ٤٧ ، والخصائص ٣ / ١٠٨ ، والمحتسب ١ / ٩٢ ، والمنصف ٣ / ١٢٨ ،  
وابن يعيش ٥ / ١٢٠ و ٨ / ٥ ، ١١٣ ، ١٢٨ ، والمغني ٣٨ ، والمصنف ٢ / ١١١ . ونسب في ابن يعيش  
٨ / ١٢٩ للكيت وهما . وانظر التكلة والذيل والصلة للصفاني والتنبيه والإيضاح لابن بري واللسان  
( طبيب ) .

(٢) قوله فما إن طبتنا أي ماشأتنا وعادتنا ، وقوله ودولة آخريتنا الدولة انتقال الحال والقلبة .  
(٣) ما عليه المحققون أنها أربعة ، وزاد بعضهم أنها تأتي بمعنى « إذ » و « قد » وهي عند الجمهور شرطية .  
انظر المصادر السالفة في ح ٥ من الصفحة السابقة . وكان في الأصل : « من أربعة إن » وهو سهو .  
(٤) زيادة مني .  
(٥) انظر مجمع البيان ١ / ٢٢٤ ، والبيان ١ / ١٢٧ ، والبحر ١ / ٤٢٥ .

أي : هداهم الله . فحذف العائد من الفعل إلى « الذين » ، وهو كثير في التنزيل<sup>(١)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿ هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة الفرقان : ٤١] أي بعثه الله ، فحذف الهاء ، ولم يشبها كما أثبتتها في قوله : ﴿ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ [سورة البقرة : ٢٧٥] وقوله : ﴿ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ ﴾ [سورة الأنعام : ٧١] وقوله : ﴿ وَآتَلْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ ﴾ [سورة الأعراف : ١٧٥]<sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٤٣ ]

(١) حذف الضمير المنصوب العائد إلى الموصول مستحسن جداً ، وهو في التنزيل أكثر من إثباته . انظر الجواهر ٣١٤ ، ٣٣١ ، ٤٧٨ ، وشرح اللع اللوح ١٥٣ / ١ .

وانظر في حذف الضمير العائد إلى الموصول وهو مفعول الجواهر ٤٧٨ - ٤٧٩ ، ٩١٠ ، والكتاب ١ / ٤٤ - ٤٥ ، والمقتضب ١ / ١٩ و ٢ / ٣٤٣ و ٣ / ١١٤ - ١١٥ ، وابن السجري ١ / ٥ - ٨ ، ٣٢٥ - ٣٢٦ ، وابن يمين ٢ / ٣٩ - ٤٠ و ٣ / ١٥٢ - ١٥٣ ، ١٥٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٢ ، والإشارة إلى الإيجاز ٢٧ ، والملففي ٨٢٨ - ٨٢٩ ، والجمع ١ / ٣٠٩ .

(٢) سياقي الكلام عليها في موضعها ٩٧٢ .

(٣) قال المؤلف في شرح اللع اللوح ١٥٣ / ١ : « وفي التنزيل لم يأت إثباتها [ أي الهاء ] إلا في موضعين : أحدهما قوله ﴿ كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ﴾ والآخر قوله : ﴿ وآتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا ﴾ ، كذا ذكره القندي وأبو الحسين . ووجدت لها ثالثاً وهو ﴿ كالذي استهوته الشياطين ﴾ ... » ا هـ . يريد ضمير الغيبة المفرد العائد إلى « الذي » . وقد ذكر في الجواهر ٤٧٩ هذه الآيات الثلاث وذكر معها سبع آيات أخر جاء فيها ضمير الغيبة المجموع « هم » عائداً إلى « الذين » .

والقندي هو أحمد بن بكر تلميذ أبي علي الفارسي ( ت نحو ٤٠٦ وقيل عاش إلى نحو سنة ٤٢٠ هـ ) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢ / ٢٣٦ - ٢٣٨ وإنباه الرواه ٢ / ٣٨٦ - ٣٨٨ . و« أبو الحسين » هو محمد بن الحسين وهو ابن أخت أبي علي الفارسي ( ت ٤٢١ هـ ) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣ / ١١٦ - ١١٨ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٢٠ ، والحجوة ٢ / ١٧٧ - ١٧٨ ، وجمع البيان ١ / ٢٢٣ ، والبحر ٤٢٧ / ١ .

وَقَرَأَ ﴿لَرُؤُوفٌ﴾<sup>(١)</sup> . و «رُؤُوفٌ» فَعُولٌ ، وفيه معنى المبالغة .  
و «رُؤُوفٌ» فَعْلٌ مثل حَذَرَ وَنَدَسَ وَيَقْظِرُ ، وما أشبه ذلك<sup>(٢)</sup> ، وقد جاء في شعر  
جرير<sup>(٣)</sup> :

كَفِغْلٍ الْوَالِدِ الرُّؤُوفِ الرَّحِيمِ<sup>(٤)</sup> . . . . .

قوله تعالى : ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٤٨ ]

قَرَأَ ﴿مُوَلِّيهَا﴾ بكسر اللام ، و ﴿مُوَلَِّاهَا﴾ بفتح اللام<sup>(٦)</sup> .  
فمن قرأ ﴿مُوَلِّيهَا﴾ بكسر اللام فـ ﴿هو﴾ مبتدأ ، و ﴿مُوَلِّيهَا﴾ خبره ،  
والجملة [ رفع<sup>(٧)</sup> ] صفة ﴿وجهة﴾ ، و ﴿هو﴾ يعود إلى ﴿كُلٍّ﴾<sup>(٨)</sup> ،

(١) قرأ ﴿لَرُؤُوفٌ﴾ ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر ﴿لَرُؤُوفٌ﴾ . انظر السبعة ١٧١ ، والتيسير ٧٧ ، والنشر ٢ / ٢٢٣ . وانظر الحجة ٢ / ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) النص : الفطن السريع الاستماع للصوت العالم بالأخبار ، عن اللسان ( ندس ) . قال أبو علي :  
« وجهه قراءة من قرأ ﴿رُؤُوفٌ﴾ أن فعولاً بناء أكثر في كلامهم من فَعْلٌ .... ومن قرأ  
﴿رُؤُوفٌ﴾ فقد زعموا أن ذلك الغالب على أهل الحجاز ... » اهـ .

(٣) د ، ق ٢٨ / ١٦ ج ١ / ٢١٩ . وهو له في الكامل ٦٦٦ - ٦٦٧ ، والحجة ٢ / ١٧٨ ، وجمع البيان  
١ / ٢٢٣ ، والبحر ١ / ٤٢٧ .

(٤) صدره : ترى للمسلمين عليك حقاً

(٥) انظر الجواهر ٥٦٥ ، ٦٥٣ ، ٩٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥١ - ١٥٢ ، ولفراء ١ / ٨٥ ، وإعراب  
القرآن ١ / ٢٢٢ ، والحجة ٢ / ١٧٨ - ١٨٨ ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان ١ / ٢٣٠ ، والبيان  
١ / ١٢٧ - ١٢٨ ، والبحر ١ / ٤٢٧ ، وتفسير الطبري ٢ / ١٧ - ١٨ ، والقرطبي ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ ،  
وجمع التفاسير ١ / ٢٢١ .

(٦) قرأ بفتح اللام ابن عامر وحده وقرأ الباقر بالكسر . انظر السبعة ١٧١ ، والتيسير ٧٧ ، والنشر  
٢ / ٢٢٣ .

(٧) زيادة من ب .

(٨) وهو قول ابن عباس ومجاهد والربيع وعطاء .



والتقدير: ولكل إنسان وجهة يوليها وجهه<sup>(١)</sup>. ويجوز أن يكون ﴿هو﴾ يعود إلى الله تعالى<sup>(٢)</sup>، والتقدير: ولكل إنسان وجهة الله يوليها إياه، فحذف المفعول الثاني من ﴿موليها﴾ على القولين.

ومن قرأ ﴿مولاها﴾ فـ «هو» يعود إلى ﴿كُلُّ﴾ بـتة، وفي «مولى» ضمير يعود إليه، أي: ولكل إنسان وجهة هو وليها. ولا يجوز في هذه القراءة أن يكون ﴿هو﴾ كناية عن الله عز وجل، لاستحالة ذلك في المعنى.

ومعنى ﴿لِكُلِّ﴾: أي لكل إنسان، والمضاف إليه «كُلُّ» مضمّر بمنزلة الملفوظ به. والدليل عليه أن أكثر النحويين لا يجيزون إدخال الألف واللام على «كُلِّ» و«بعض»<sup>(٣)</sup>، لا يجيزون: أخذت الكل وأخذت البعض، قالوا: لأن «كُلًّا» و«بعضاً» في تقدير الإضافة، والألف واللام والإضافة لا يجتمعان. وقد أجاز إدخال الألف واللام عليها سيبويه<sup>(٤)</sup>، وهو القياس، لأن بعض

(١) أكثرهم قدره: ولكل صاحب ملة، أو أهل ملة وجهة هو موليا أي مستقبلها، وقيل غير ذلك.

(٢) وهو قول بعضهم، وعزاه أبو علي إلى الأخفش.

(٣) انظر الجواهر ٦٥٥، وابن الشجري ١ / ١٥٣، وشرح الكافية ١ / ٢٩٣، والمصع ٤ / ٢٨٢، وسفر السعادة ٣٦، ورسالة الغفران ٤٥٦ - ٤٥٧، وعبث الوليد ٤٣٠، واللسان (بعض).

(٤) لم ينص على ذلك سيبويه فما أعلم، وإنما عزا أبو علي وغيره إلى سيبويه إجازة ذلك قياساً على إجازة سيبويه انتصاب «نصف» على الحال في قول ذي الرمة - د، ق ١٦ / ٢١ ج ٢ / ٦٢٣، والكتاب ١ / ٢٢٢، والخزانة ٢ / ٤٨٠ - :

ترى خَلْفَهَا نِصْفَ قَنَاةٍ قَوِيمةً وَنِصْفَ نَقَا يَرْتَجُّ أو يترمرّر

قال ابن الشجري - وأحسبه نقل كلام أبي علي: «ولما أجاز انتصاب «نصف» على الحال دل ذلك على أنه عنده نكرة، وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه، لأنه إنما يكون في قطعه عن الإضافة معرفة إذا قدرت إضافته إلى معرفة، وإذا لم تقدر إضافته إلى معرفة كان نكرة وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه كما جاء في التنزيل ﴿فلها النصف﴾ [سورة النساء: ١١].

و«كُلِّ» و«بعض» مجراها مجرى «نصف» لأنه يقتضي الإضافة إلى ما هو نصف له، كما أن «كُلًّا» يقتضي الإضافة إلى ما هو كل له، و«بعضاً» يقتضي الإضافة إلى ما هو بعض له. فإذا قدرت إضافة «كل» و«بعض» إلى المعارف كانا معرفتين، وإذا قدرت إضافتهما إلى النكرات كانا

الشيء بمنزلة جُزْئِهِ ، وكلّ الشيء بمنزلة أجزائه ، وإدخال الألف واللام على الجزء والأجزاء حسنٌ جداً ؛ فكذلك على « كلّ » و « بعض » = ولأنك تقول : بعض الشيء وكلّه ونصفه وثله وثلاثه ، ويجوز أن تقول : النصف والثلث والثلاثان ، فينبغي أن يجوز « البعض » و « الكلّ » ، وأيُّ فَرْقٍ بين هذا وبين ذاك ؟ ! قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [سورة النساء : ١١] وقال تعالى : ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ [سورة النساء : ١٢] .

و « وَجْهَةٌ » شاذةٌ في بابها<sup>(١)</sup> . وذلك لأنك تقول : وَعَدَ عِدَّةً وَوَصَلَ صِلَةً وَوَزَنَ زِنَةً وَوَفَّرَ فِرَةً ، فتحذف الواو ؛ وههنا لم يحذفوها وقالوا « وَجْهَةٌ » والقياس « جِهَةٌ » ك « صِلَةٌ » و « عِدَّةٌ » .

قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٥١ ]

= نكروتين ، فهنا في هذا بمنزلة « نصف » ، تقول : نصف دينار ونصف الدينار ، وكل رجل وكل الرجال ، وبعض رغيف وبعض الرغيف .

قال أبو علي : ومّا يدل على صحة جواز دخول الألف واللام عليها أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون : مررت بهم كُلاً ، فينصبونه على الحال ويجرونه مجرى : مررت بهم جميعاً . وإذا جاز انتصابه على الحال فيما حكاه عن العرب فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه ... اهـ

وقد غلط المبرد سيبويه في إجازة انتصاب « نصف » على الحال وزعم أنه معرفة لأنه في نية الإضافة فكأنه قال : ترى خلقها نصفه كذا ونصفه كذا . قال الأعم : « والحجة لسبويه أنه نكرة وإن كان متضمناً لمعنى الإضافة ، وليس من باب كل وبعض لأن العرب قد أدخلت فيه الألف واللام وثنته وجمعتة وليس شيء من ذلك في كل وبعض ... » اهـ

وقد استعمالها بالألف واللام سيبويه والمبرد وغيرها ، انظر المصادر السالفة ، والمقتضب

١ / ٤٤ و ٢ / ٢٤٣ .

(١) وقيل : أريد بها الاسم فلا شذوذ . انظر تكملة الإيضاح ٢٤٦ ، والخصائص ٢ / ٢٨٥ ، وابن الشجري ١ / ٢٧٨ ، وابن يعيش ١٠ / ٥٩ .

(٢) انظر الجواهر ٢٨٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٢ ، ولفراء ١ / ٩٢ ، وإعراب القرآن

١ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وجمع البيان ١ / ٢٢٣ ، والبيان ١ / ١٢٩ ، والبحر ١ / ٤٤٣ - ٤٤٤ ،

والبغداديات ١٥٨ ، والمغني ٢٣٤ .

اختلف الناس فيما يتعلق به هذا الكاف :

فقال قوم<sup>(١)</sup> : هذا الكاف<sup>(٢)</sup> يتعلق بقوله : ﴿ وَلَا تِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ ﴾  
[ ١٥٠ ] ، والمعنى : ولأنتم نعمتي عليكم في تحويل القبلة كما أرسلنا فيكم رسولا  
منكم . فعلى هذا لا يجوز الوقف<sup>(٣)</sup> / على قوله تعالى ﴿ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾  
[ ١٥٠ ] وإنما الوقف عند قوله : ﴿ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ [ ١٥١ ] . ( ٢ / ٢١ )

وقال آخرون<sup>(٤)</sup> : هذه الكاف تتعلق بقوله : ﴿ فَادْكُرُونِي أذكُرْكُمْ ﴾  
[ ١٥٢ ] أي : اذكروني كما أرسلنا فيكم رسولا . فعلى هذا يكون الوقف<sup>(٥)</sup> عند  
قوله ﴿ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ . [ دون<sup>(٦)</sup> قوله ﴿ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ . فالمرابعة  
قائمة بين ﴿ تَهْتَدُونَ ﴾ وبين ﴿ تَعْلَمُونَ ﴾ كما أنباتك به<sup>(٧)</sup> .  
قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ ﴾<sup>(٨)</sup>  
[ ١٥٥ - ١٥٦ ] .

يجوز أن يكون ﴿ الذين ﴾ نصبا صفة لـ ﴿ الصابرين ﴾ ، فيكون  
الوقف<sup>(٩)</sup> حينئذ على قوله ﴿ رَاجِعُونَ ﴾ [ ١٥٦ ] .  
ويجوز أن يكون ﴿ الذين ﴾ مبتدا ، وخبره ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ  
صَلَوَاتُ ﴾ [ ١٥٧ ] ، فيكون الوقف على ﴿ الصابرين ﴾ دون قوله

(١) منهم الفراء والزجاج في أحد قوليهما .

(٢) قوله « هذا الكاف » وقوله بمد قليل « هذه الكاف » كلاهما جائز لأن حروف الهجاء تذكر وتؤنث ، انظر ماعلقناه ١ ح ٣ .

(٣) انظر إيضاح الوقف ٥٣٥ - ٥٣٦ ، والقطع ١٦٩ - ١٧٠ ، والمكتفى ١٧٧ - ١٧٨ ، ومنار الهدى ٤٣ - ٤٤ .

(٤) منهم الأخفش وأبو علي والفراء والزجاج في أحد قوليهما .

(٥) زيادة من ي . وفي الأصل : ولعلكم تهتدون وقوله ، وهو خطأ .

(٦) وقيل تتعلق الكاف بقوله ﴿ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ .

(٧) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٢٢ ، والبحر ١ / ٤٥١ .

(٨) انظر إيضاح الوقف ٥٣٧ ، والقطع ١٧٠ ، والمكتفى ١٧٨ ، ومنار الهدى ٤٤ .

والوقف على ﴿ الصابرين ﴾ في هذا الوجه غير تام عند ابن الأنباري والنحاس ، وهو حسن عند الداني ، وليس بوقف عند صاحب منار الهدى . وعلى كونه منصوبا على المدح - وهو وجه =

﴿ راجعون ﴾<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ ١٥٨ |

الطَّوَّاف بين الصَّفا والمروة ليس بفرض<sup>(٢)</sup> عند أبي حنيفة ، وعند الشافعي قَرْضٌ . فعلى قوله يقف القارىء على قوله ﴿ جناح ﴾<sup>(٣)</sup> ، ثم يبتدىء ﴿ عليه أن يطوَّفَ بهما ﴾ . ونحن<sup>(٤)</sup> نقول : هو واجب وليس بفرض . وإنما قال : ﴿ فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ لأنَّ المسلمين كانوا يخرجون عن الطواف بهما لِمَا كانوا رأوا فيه من الأصنام ، فرفع الله تعالى الجناح عنهم . ومن قال : إنَّ قوله ﴿ عليه أن يطوَّفَ بهما ﴾ ابتداءً<sup>(٥)</sup> جَعَلَ ﴿ عليه ﴾ كلمة الإغراء . وإنما جاء هذا في الخطاب دون الغيبة ، نحو : عليك زيدا ، قال سيبويه : ولا يجوز هذا في الغيبة إلا على الشذوذ ، وكتاب الله لا يَحْتَمِلُ على الشذوذ ، وهذا لفظ سيبويه ، قال<sup>(٦)</sup> : حدثني من<sup>(٧)</sup> سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلاً لَيْسَني ، وهذا

= أجازة أبو حيان - فالوقف على ﴿ الصابرين ﴾ كاف عند الداني وصاحب منار الهدى .  
(١) فالوقف تام . ويجوز أن يكون ﴿ الذين ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف ، فالوقف كاف عند النحاس والداني ، وتام عند صاحب منار الهدى ، ولم يذكره ابن الأنباري .

(٢) في الأصل « ليس بواجب » . والظاهر أنه سهو أو تغيير من الناسخ وإن كان يوافق عبارة القرطبي في تفسيره ٢ / ١٨٣ عن مذهب أبي حنيفة وأصحابه في ذلك أنه « ليس بواجب » . والظاهر أن بعض الحنفية يسمون « الفرض » « واجباً » . وما أثبتته من ب و ي موافق لما نصوا عليه من أن السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج وفروضة عند مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايته ، لا ينوب عنه الدم وقال أبو حنيفة وأصحابه : هو واجب ينوب عنه الدم . انظر الإفصاح عن معاني الصحاح ص ١٢٠ والبنية في شرح الهداية ٣ / ٥٠٩ . وهو موافق أيضاً لما قاله المؤلف .

(٣) وهو وقف ليس بالنتج كما قال المؤلف في الجواهر ١٥٣ ، وقال النحاس في القطع ١٧١ : « وليس قول من قال ﴿ فلا جناح ﴾ وقفٌ = بشيء .. » ، وانظر منار الهدى ٤٤ .

(٤) يريد الحنفية ، وهو منهم . وما حكاه من مذهبهم هو المنصوص عنهم ، انظر الحاشية ٢ .

(٥) كان في النسخ « وأبتداءً » وهو خطأ .

(٦) انظر الكتاب ١ / ١٢٦ ، والجواهر ١٥٣ . وفي الأصل : وقال .

(٧) في الأصل وي « عن » وهو خطأ .

قليل ، شبهوه بالفعل « يعني أنه أَمَرَ غائباً فقال « عليه » .  
 وأما ما روي عن النبي عليه السلام [ أنه قال <sup>(١)</sup> ] : « مَنْ أَسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ  
 فَلْيَتَزَوَّجْ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ » <sup>(٢)</sup> = فَإِنَّمَا <sup>(٣)</sup> أمر الغائب بهذا الحرف  
 على الشذوذ ، لأنه قد جرى للمأمور ذكرٌ ، فصار بالذكر الذي جرى له  
 كالحاضر ، فأشبهه أمره أَمَرَ الحاضر <sup>(٤)</sup> . [ بخلاف الآية لأنه قد وقف على قوله  
 ﴿ جناح ﴾ ثم ابتدأ بقوله ﴿ عليه أن يطوف بها ﴾ ولا يعلقه بما قبله <sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ١٥٨ ]  
 قرئ عليه المضي ، و ﴿ مَنْ يَطُوعُ خَيْرًا ﴾ على الاستقبال <sup>(٧)</sup> ، وأصله  
 يَنْطَوُّعُ ، فأدغم التاء في الطاء . وَجَزَمَهُ بـ « مَنْ » لأن « مَنْ » شرط ،  
 والجواب <sup>(٨)</sup> : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [ ١٥٨ ] والتقدير : ومن يَطُوعُ بخير ،  
 فحذف الجار ، ويجوز أن يكون « ومن تطوع تطوعاً خيراً » فيكون نعتاً لمصدر

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) الحديث بنحوه أخرجه البخاري في كتاب الصوم برقم ١٩٠٥ والنكاح برقم ٥٠٦٥ ، ٥٠٦٦ ، ومسلم في كتاب النكاح برقم ١٤٠٠ ، والدارمي في كتاب النكاح ١٢٢ / ٢ ، والنسائي في كتاب الصوم ١٦٩ - ١٧٢ ، وابن ماجه في كتاب النكاح برقم ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ ، وأحمد في المسند ١ / ٥٧ ، ٣٧٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢ . وهو في الجواهر ١٥٣ .

(٣) في الأصل وب : وإنما ، وهو تحريف .

(٤) في ي وب : أمر الحاضر .

(٥) زيادة من ي وب ، وقوله فيها « قد ... ثم » ليس في ب ، وفيها « يبتدىء » وفي ي « ابتدأ يبتدىء » ، والصواب ما أثبت أو : ثم يبتدىء .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، والحجة ٢ / ١٨٩ - ١٩١ ، وجمع البيان ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ، والبيان ١ / ١٣٠ ، والبيعر ١ / ٤٥٨ .

(٧) قرأه على الاستقبال حمزة والكسائي ، وقرأه الباقون على المضي . انظر السبعة ١٧٢ ، والتيسير ٧٧ ، والنشر ٢ / ٢٢٣ .

(٨) الوجه أن الجواب محذوف وأقيمت علته مقامه ، والتقدير : ومن تطوع خيراً فهو مجزي أو متاب على عبده فإن الله شاكر عليم . انظر ما سلف من التعليق على حذف الجواب وإقامة عنته مقدمه ٨٠

مضمر<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا ﴾ [ ١٥٩ ]  
 ٣ ﴿ الَّذِينَ ﴾ نصب اسم « إِنَّ » ، وقام الصلة عند قوله : ﴿ فِي الْكِتَابِ ﴾  
 . [ ١٥٩ ]

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٥٩ ]  
 ٦ مبتدأ وخبر في موضع الرفع خبر « إِنَّ » .  
 فوقف قوم عند قوله ﴿ يلعنهم الله ﴾<sup>(٣)</sup> وابتدؤوا ﴿ وَيَلْعَنُهُمُ  
 ٩ آلَاعِنُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا ﴾ [ ١٥٩ - ١٦٠ ] فيكون  
 الاستثناء من قوله ﴿ وَيلعنهم اللاعنون ﴾ ، فيكون الوقف حينئذ على قوله  
 ﴿ اللَّهُ ﴾ ثم قوله ﴿ وَيَبَيَّنُّوا ﴾ .

وقال قوم : بل قوله ﴿ وَيلعنهم اللاعنون ﴾ عطف على قوله / ﴿ يلعنهم ١٦ / ١  
 ١٢ الله ﴾ فيقفون على قوله ﴿ اللاعنون ﴾<sup>(٤)</sup> ، ويتبدئون بقوله ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ( ٢٢ / ١ )  
 تابوا ﴾ ويرفعون « الذين » بالابتداء ، والخبر ﴿ فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup>  
 [ ١٦٠ ] . ويجوز أن يكون ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تابوا ﴾ استثناء على هذا مما قبله ؛  
 ١٥ فيكون الوقف [ على ]<sup>(٦)</sup> ﴿ وَيَبَيَّنُّوا ﴾ .  
 [ وقوله ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ أي : أَقْبَلْتُ تَوْبَتَهُمْ . ويقال :

(١) انظر البيان والبحر .

(٢) انظر الجواهر ٣٨١ - ٣٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٥ - ٢٢٦ ، والبحر ١ / ٤٥٩ .

(٣) لم أجد هذا الوقف .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٥٣٧ ، والقطع ١٧١ ، ومنار الهدى ٤٤ . وهو وقف غير تام عند ابن الأنباري وغير كاف عند النحاس ، وهو ليس بوقف للاستثناء بعده على ما في منار الهدى .

(٥) وعليه فالجملة في موضع نصب على الاستثناء ، والجمهور لم يثبت لها هذا الموضع . انظر المغني ٥٥٨ ، وحاشية الدسوقي عليه ٢ / ٨١ .

(٦) زيادة مني .

تاب الله على العبد : إذا قبل توبته ، وتاب العبد إلى الله تعالى : [ إذا ]<sup>(١)</sup> أقطع عن الذنب<sup>(٢)</sup> .

٣ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٦١ ]

٦ ﴿ أُولَئِكَ ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ عليهم لعنة الله ﴾ خبره<sup>(٤)</sup> ، والجملة خبر « إِنَّ » . ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ عطفت على لفظة ﴿ الله ﴾ ، ﴿ وَالنَّاسِ ﴾ عطف عليه ، وقوله ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ تأكيد لـ « الناس » .

٩ قوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٦٢ ]  
نصب على الحال من الهاء والميم المحرورة بـ « على » من قوله ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ ﴾ . والمعنى : خالدين في عقوبتها ، أي في عقوبة اللعنة<sup>(٦)</sup> ، فحذف المضاف .

١٢ قوله تعالى : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١٦٣ ]

(١) زيادة من ب وي .

(٢) انظر مادة ( توب ) في اللسان ، والمفردات ، ومعجم ألفاظ القرآن .

(٣) انظر الجواهر ٥١٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٩٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٦ ، وجمع البيان ١ / ٢٤٢ ، والبيان ١ / ١٣١ ، والبحر ١ / ٤٦٠ .

(٤) وقوله ﴿ لعنة الله ﴾ مرتفع بالجوار والمحرور ﴿ عليهم ﴾ على المذهبين - أعني مذهبي سيبويه والأخفش - لجريه خبراً على ﴿ أُولَئِكَ ﴾ وقيل مرتفع بالابتداء ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ١٢ ج ٥ .

(٥) انظر الجواهر ٧٣٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٣ ، وجمع البيان ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، والبيان ١ / ١٣١ ، والبحر ١ / ٤٦٢ ، وتفسير الطبري ٢ / ٣٦ .

(٦) وهي النار . وقيل ليس في الكلام حذف ، والمعنى : خالدين في اللعنة ، والمراد ما صار إليه الكافر باللعنة من الله وملائكته والناس ، والذي صار إليه نار جهنم ، عن الطبري ، وانظر جمع البيان .

(٧) انظر الجواهر ٨٥٤ ، وجمع البيان ١ / ٢٤٣ ، والبيان ١ / ١٣١ ، والبحر ١ / ٤٦٣ ، والإيضاح ٢٢٩ ، والمسائل المنثورة ٤٦ ، والمغني ٣٦٤ ، ٧٤٥ ، والهمع ٢ / ٢٠٣ .

« لا » حرف نقى ، و ﴿ إله ﴾ نصب اسم « لا »<sup>(١)</sup> ، والخبر محذوف ،  
 والتقدير : لا إله في الوجود . وقوله ﴿ إلا هو ﴾ في موضع الرفع لأنه بدل من  
 موضع ﴿ لا إله ﴾<sup>(٢)</sup> ، وهكذا<sup>(٣)</sup> جميع ما جاء في التنزيل . وهكذا قوله : ﴿ لا  
 إله إلا الله ﴾ [سورة الصافات : ٢٥] الله : رفع بدل من موضع ﴿ لا إله ﴾ لأن  
 « لا » مع ما بعده مبتدأ ، والتقدير : الله في الوجود .

(١) وافق المؤلف مذهب من قال إن اسم « لا » المفرد النكرة معرب والفتحة فيه فتحة إعراب لا فتحة  
 بناء . وعزي هذا القول إلى الكوفيين وجماعة من البصريين منهم الزجاج والسيراfi وعزاه  
 السيوطي إلى السيرافي والزجاجي والجرمي والرماني . والذي في الجمل للزجاجي وشرح كتاب  
 سيبويه للرماني خلاف هذا . وذهب أكثر البصريين ومنهم الأخفش والمبرد وابن السراج والرماني  
 والزجاجي وأبو علي وأبو الفتح إلى أنه مبني والفتحة فتحة بناء لافتحة إعراب ، والظاهر أنه قول  
 سيبويه . وعزا الزجاج والسيراfi والمؤلف في شرح اللع القول الأول إلى سيبويه .  
 ونص كلام سيبويه هوذا : « هذا باب النفي بـ « لا » . و « لا » تعمل فيما بعدها فتنصبه  
 بغير تنوين . ونصبها لما بعدها كنصب « إن » لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها  
 جملة وما علت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر ... » اهـ . فتأول المبرد قوله « فتنصبه بغير  
 تنوين » : « أنها نصبت أولاً لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر  
 اتفاقاً . وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب لكنه مع كونه معرباً مركب مع عامله لا ينفصل  
 عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معرباً لتثاقله بتركيبه مع عامله . وقال  
 أبو سعيد السيرافي : إنما ركب مع عامله لإفادة « لا » التبرئة للاستغراق ... فركبوا « لا » مع  
 النكرة ... ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة » عن شرح الكافية .

انظر في ذلك الكتاب ١ / ٣٤٥ ، والمقتضب ٤ / ٣٥٧ ، والأصول ١ / ٢٧٩ - ٢٨٣ ، والإيضاح  
 ٢٣٩ ، والبع ١٠٨ ، وشرحه للمؤلف اللوح ٥٣ / ٢ - ٥٤ / ١ ، والجمل ٢٢٧ - ٢٣٩ ، وابن يعيش  
 ١ / ١٠٦ و ٢ / ١٠٠ - ١٠١ ، وابن الشجري ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وشرح الكافية ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ،  
 ورصف المباني ٢٦٤ ، والجنى الداني ٢٩٠ - ٢٩١ ، والمغني ٣١٢ - ٣١٤ ، والمص ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ ،  
 والإنصاف ٣٦٦ - ٣٧٠ المسألة ٥٢ ، والرماني النحوي ٣٣١ - ٣٣٢ .

(٢) وقيل من ضمير الخبر المحذوف ، وقيل من موضع اسم « لا » .

(٣) في الأصل : « لا إله لأن « لا » مع ما بعده مبتدأ ، وهكذا .. » زاد الناسخ هذه العبارة من الكلام  
 الآتي في السطرين ٤ - ٥ سهواً .



وقوله ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ ليس بوصفٍ لقوله ﴿ هو ﴾ ، لأن « هو » اسم مضر ، والمضر لا يوصف بته<sup>(١)</sup> ، ولكن يكون خبر مبتدأ مضر ، أي هو الرحمن الرحيم ، أو يكون بدلاً من « هو » ؛ وكلا الوجهين حسن جيد .

قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِهَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ١٦٤١ .

لا وَفَّ في هذه الآية<sup>(٣)</sup> ، لأنَّ اسم « إِنَّ » [ قوله<sup>(٤)</sup> ] : ﴿ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ وخبره ﴿ في خلق السموات والأرض ﴾ . وما بعده عطفٌ عليه .  
وقوله : ﴿ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ ﴾<sup>(٥)</sup> الفلُّك اسم يقع على الواحد والجمع . فمن الواحد قوله : ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ [ سورة الشعراء : ١١٨\* ] ، ومن الجمع قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾ [ سورة يونس : ٢٢ ] فقال ﴿ وجرين بهم ﴾ فأخبر عنه بلفظ الجمع .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٢٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٨١ ، ٢٨٤ ، وابن يعيش ٢ / ٥٦ ، وشرح الكافية ١ / ٣١١ ، والمفني ٥٩٣ ، ٧٦٥ . وتقل عن الكسائي إجازة ذلك .

(٢) في النسخ : قوله تعالى ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ . فأتمت الآية .

(٣) انظر إيضاح الوقف ٥٢٨ ، والقطع ١٧١ ، والمكتفى ١٧٨ ، ومنار الهدى ٤٤ .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر الجواهر ١٥٠ ، ٧٦٥ ، والكتاب ٢ / ١٨١ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٥ ، والعصديات ٧٠ ، وتكملة الإيضاح ١١٧ ، ١٥٤ ، والحلييات ١٠٩ ، والمخصص ١٧ / ٢٨ ، وسفر السعادة ١٤٤ .

(٦) انظر البيان ١ / ١٣٢ .

فَتَحَتْ نون « مِنْ » مع لام التعريف ، لأنهم لو كسروها لتوالت كسرتان ،  
فعدلوا عنها إلى الفتح ولم يقولوا مع غير لام التعريف ، نحو مِنْ أَثْنِكَ ، إلا  
بالكسر<sup>(١)</sup> ، لأن « مِنْ » مع لام التعريف أكثر استعمالاً . وقالوا : عَنْ الرجل ،  
فكسروا ، لأنه لا تتوالى كسرتان<sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ  
لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٦٥ ]

[ يَرَى<sup>(٤)</sup> ] بالياء والتاء<sup>(٥)</sup> . فالياء على أن يكون الذين ظلموا هم الفاعلون .  
وقوله ﴿ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾ متعلق بجواب « لو » ، والتقدير : ولو  
يرى الظالمون إذ يرون العذاب لَعَلِمُوا أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً<sup>(٦)</sup> .  
ومن قرأ بالتاء فالتاء لخطاب النبي عليه السلام ، و ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ في  
موضع النصب ، و ﴿ أَنَّ الْقُوَّةَ ﴾ أيضاً متعلق بجواب « لو » ، أي : لعلمت أَنَّ

(١) هذا ماقرره سيويه ثم قال : « وقد فتح قوم فصحاء فقالوا مِنْ ابْنِكَ ، فأجروها مجرى مِنْ  
المسلمين » وقال أيضاً : « وزعموا أن ناساً من العرب يقولون مِنْ الله فيكسرونه ويجرونه على  
القياس ... » الكتاب ٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٢) لأن ما قبل النون - وهو العين من « عن » - مفتوح لامكسور .

(٣) انظر الجواهر ٢١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٣ - ١٥٤ ، وللغراء ١ / ٩٧ - ٩٨ ، وإعراب القرآن  
١ / ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والحجة ٢ / ١٩٨ - ٢٠٢ ، وجمع البيان ١ / ٢٤٨ ، والبيان ١ / ١٣٢ - ١٣٤ ،  
والبحر ١ / ٤٧١ - ٤٧٢ ، وتفسير الطبري ٢ / ٤٠ - ٤٢ ، والكتاب ١ / ٤٥٣ ، والمسائل المنشورة  
٧٩ . وزدت في نص الآية ﴿ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾ .

(٤) زيادة مني .

(٥) قرأ بالتاء نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون بالياء . انظر السبعة ١٧٣ ، والتيسير ٧٨ ، والنشر  
٢ / ٢٢٤ .

(٦) هذا تقدير أبي عبيد والطبري وأبي حيان وغيرهم . وقدره الغراء في أحد قوليه : ولو يرى  
الذين ... يرون أَنَّ . وقيل : قوله ﴿ أَنَّ الْقُوَّةَ ﴾ منصوب بـ ﴿ يرى ﴾ والجواب محذوف ، وهو  
أحد قولي الغراء وقول المبرد وأبي علي وغيرهم .

- القوة لله جميعاً<sup>(١)</sup> . ولا يجوز أن يكون ﴿ أن القوة لله جميعاً ﴾ بدلاً / من ٢ / ١٦  
 ﴿ الذين ظلموا ﴾ إذ لا تعلّق له به . ولا يجوز أن يكون ﴿ الذين ظلموا ﴾ ( ٢ / ٢٢ )  
 مفعولاً ، و ﴿ أن القوة لله جميعاً ﴾ في موضع المفعول الثاني ؛ لأن ذلك يوجب ٣  
 كسر « أن » لأنه لا ضمير فيه يرجع إلى الأول . والأوجه<sup>(٢)</sup> أن يكون ﴿ إن القوة  
 لله جميعاً ﴾ على الاستثناف<sup>(٣)</sup> ، ويقف<sup>(٤)</sup> على قوله ﴿ إذ يرون العذاب ﴾ ،  
 وهي قراءة يعقوب<sup>(٥)</sup> . ٦

قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا ﴾<sup>(٦)</sup>

[ ١٦٧ ]

- انتصب قوله ﴿ فنتبرأ منهم ﴾ لأن قوله ﴿ لو أن لنا كربة ﴾ بمنزلة ٩  
 « ليت لنا [ كربة<sup>(٧)</sup> ] » فجرى مجرى « ليت » ومثله في السورة الأخرى : ﴿ فَلَوْ  
 أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٨)</sup> [ سورة الشعراء : ١٠٢ ] ، وتحقيقه أن « كربة »  
 مصدر في تقدير « أن » مع الفعل ، والتقدير : لو أن لنا أن نكفر ، فيكون ١٢  
 ﴿ فنتبرأ ﴾ عطفاً عليه<sup>(٩)</sup> ، كقولها<sup>(١٠)</sup>

(١) وهو قول أبي علي وغيره . وقدره الفراء في أحد قوليه « يرون أن » ، وقدره الطبري « لأقروا  
 أن » . وقيل : التقدير : لأن القوة ، والجواب محذوف ، ذكره الطبري ، وهو قول النحاس .

(٢) على قراءة ﴿ ترى ﴾ بالتاء .

(٣) وهو قول الأخفش والفراء في أحد قوليه ، وغيرها . وقيل : التقدير : يقولون إن .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٥٤٠ ، والقطع ١٧٢ ، والمكتفى ١٧٩ ، ومنار الهدى ٤٤ .

(٥) انظر النشر ٢ / ٢٢٤ . ويعقوب من العشرة .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٢٨ ، وجمع البيان ١ / ٢٥٠ ، والبيان ١ / ١٣٤ ، والبحر ١ / ٤٧٤ .

(٧) زيادة من ب و ي .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٩٣ .

(٩) في الأصل : أن نكفر فنتبرأ عطف عليه .

(١٠) وهي ميسون بنت بحدل الكلبية أم يزيد بن معاوية . والبيت من كلمة لها في تاريخ دمشق في  
 تراجم النساء ٤٠٠ - ٤٠١ ، والحاسة الشجرية ٥٧٢ - ٥٧٤ ، والبصرية ٢ / ٧٢ ، ودرة النواص =

لَلْبَيْسِ عَبَاةً وَتَقَرَّرَ غَيْبِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبْسِ الشُّفُوفِ  
فنصب قولها « وتقرَّر » لأن قولها<sup>(١)</sup> « لَلْبَيْسِ » في تقدير : لأن البس عباءة  
وتقرَّر .

٣

قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup>

[ ١٦٧ ]

« يُرِي » فعلٌ يتعدى إلى ثلاثة مفعولين : الهاء والميم المفعول الأول ، وقوله  
﴿ أَعْمَالَهُمْ ﴾ هو المفعول الثاني ، وقوله ﴿ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ في موضع  
الثالث<sup>(٣)</sup> .

٦

والكاف في ﴿ كذلك ﴾ يتعلق بمحذوف صفة مصدر ، كأنه قال : يريهم  
الله أعمالهم حسراتٍ عليهم إراءةً مثل ذلك .

٩

٥٣ = ، والخلل ٢٦١ - ٢٦٣ ، وشرح شواهد المغني ٢٢٤ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢٩٧ ، والخزانة  
٥٩٢ / ٢ - ٥٩٤ ، وحاشية البغدادى على شرح بابت سعاد ١ / ٥٧٥ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ٦٤ -  
٦٥ . وهو لها في المحتسب ١ / ٣٢٦ ، وسر الصناعة ٢٧٣ ، وابن الشجري ٢ / ٢٨٠ ( إحدى نساء  
معاوية ) ، والبيان ٢ / ٢٦ ، والمغني ٢٥٢ ، ٣٧٣ . وهو بلا نسبة في شرح البيع اللوح ٢٥ / ١ ،  
والكتاب ١ / ٤٢٦ ، والمقتضب ٢ / ٢٧ ، والجمل ١٨٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٤ و ٢ / ٨٢٦ ،  
والبيان ١ / ٢٩٧ ، والمغني ٤٧٢ ، ٦٢٣ ، ٧١٥ . والرواية « ولبس عباءة » بالمعطف على  
ما قبله ، ويسوغ الأخرى إنشادهم البيت مفرداً أو مقطوعاً عما قبله . وسيأتي البيت غير منسوب  
٣٥٩ ومنسوباً إليها ٥٨٨ ووقع اسمها ثمة « ميسون بنت الحارث بن مجدل » وهو خطأ صوابه  
« ميسون بنت مجدل » ، انظر المصادر السالفة . وكتب بهامش الأصل هنا مانصه « ميسون بنت  
مجدل أم يزيد لعنه الله » .

(١) في الأصل : قوله . وهو خطأ من الناسخ .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٢٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٥١ ، والبيان ١ / ١٢٤ - ١٢٥ ، والبحر  
١ / ٤٧٤ - ٤٧٥ .

(٣) وأجاز النحاس أن يكون ﴿ كذلك ﴾ في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : الأمر  
كذلك . وضعفه أبو حيان لأنه يقتضي زيادة الكاف وحذف المبتدأ . وقيل « يُرِي » بصرية  
فتكون « حسرات » حالاً وهو قول النحاس ومن وافقه ، والوجه ما ذكره المؤلف .

قوله تعالى : ﴿ خُطُّوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾<sup>(١)</sup> | ١٦٨ |

و ﴿ خُطُّوَاتِ ﴾ بالإسكان والضمين<sup>(٢)</sup> . وما كان على وزن فُعْلَةٌ نحو ظَلَمَةٌ

وَعَرْفَةٌ جاز في جمعه ثلاثة أوجه<sup>(٣)</sup> : فُعَلَات بضمين كَعْرَفَات وظَلَمَات ، ويجوز الإسكان مثل ظَلَمَات وَعَرْفَات ، ويجوز الفتح نحو<sup>(٤)</sup> ظَلَمَات وَعَرْفَات ، قال الشاعر<sup>(٥)</sup> :

وَلَمَّا زَاوَنَّا بِأَدِيَاءِ رُكَبَاتِنَا عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلِطُ الْجِدَّ بِالْهَزْلِ  
إِلَّا أَنْ الْفَتْحَ لَمْ يَرِدْ فِي خُطُّوَاتِ .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾<sup>(٦)</sup>

| ١٧٠ |

فيه إضمار ، والتقدير : أَوْ لَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ أَفَتَتَّبِعُونَهُمْ ، فحذف قوله « أَفَتَتَّبِعُونَهُمْ » للعلم به .

قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْهَقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ

(١) انظر الحجة ٢ / ٢٠٢ - ٢٠٦ ، ومجمع البيان ١ / ٢٥١ - ٢٥٢ ، والبحر ١ / ٤٧٩ ، والمختص ١ / ٥٦ ، والمقتضب ٢ / ١٨٩ .

(٢) قرأ ﴿ خطوات ﴾ بضم الحاء والطاء ابن عامر والكسائي وابن كثير بخلاف عن البري عنه وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر بضم الحاء وإسكان الطاء . انظر السبعة ١٧٣ - ١٧٤ ، والتيسير ٧٨ ، والنشر ٢ / ٢٢٤ ، ٢١٦ .

(٣) انظر المصادر السالفة والكتاب ٢ / ١٨١ - ١٨٢ ، وابن يمش ٥ / ٢٩ - ٣٠ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) وهو عمرو بن شأس الأسدي . شعره ٩٢ ، ألحقه محققه مع آخر عن ابن السرياني ٢ / ٣٤٣ . وهو بلا نسبة في الكتاب ٢ / ١٨٢ ( ٣ / ٥٧٩ ط هارون ) ، والمقتضب ٢ / ١٨٩ ، والجل ٢٨٠ ، والحلل ٤٠٦ ، والمختص ١ / ٥٦ ، وابن يمش ٥ / ٣٩ . استشهد بالبيت على فتح العين من « ركبات » جمع ركة . وضبط في مطبوعي الكتاب « بالهزْل » مقيداً ، والصواب أن الروي مكسور .

(٦) انظر البيان ١ / ١٣٦ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٤٠ .

## إِلَّا دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ ﴿١﴾ | ١٧١ |

والتقدير : مَثَلُ داعي الذين كفروا كَمَثَلِ الذي ينطق ، فحذف الداعي .  
 وإِنَّمَا قَدَرْنَا الداعي لَأَنَّ المعنى : مَثَلُكَ يا محمد مع الذين كفروا كَمَثَلِ الناعق بالغنم<sup>(١)</sup> . فالكفار بمنزلة الغنم وليسوا كالناعق ، وفي الظاهر شبه الكفار بالناعق . فَإِذَا قَدَّرْتَ « وَمَثَلُ داعي الذين كفروا » كان تشبيه الداعي بالراعي ، قال سيبويه : هذا من أفصح الكلام إيجازاً واختصاراً ، لأن الله تعالى أراد تشبيه شيئين بشيئين : الداعي والكفار بالراعي والغنم ، فاختصر وذكر المشبه بالغنم في الطرف الأول ، فدلَّ ما أبقى على ما أُلْفِيَ ، فهذا معنى كلامه<sup>(٢)</sup> .  
 وَإِنْ شُئْتَ كان التقدير : وَمَثَلُ دُعَاءٍ / الذين كفروا كَمَثَلِ دعاء الذي ينطق ،  
 فحذف المضاف من الاسمين<sup>(٣)</sup> .

## قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ ﴾ | ١٧٣ |

(١) انظر الجواهر ٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٩٩ ، وجمع البيان ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، والبيان ١ / ١٣٦ ، والبحر ١ / ٤٨١ - ٤٨٤ وتفسير الطبري ٢ / ٤٨ - ٤٩ ، والقرطبي ٢ / ٢١٤ - ٢١٥ ، وابن كثير ١ / ٢٩٣ ، وجمع التفسير ١ / ٢٤١ ، والكتاب ١ / ١٠٨ . وزدت في الآية ﴿ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ .

(٢) وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي وغيرهم .  
 (٣) عبارة سيبويه « ... فلم يشبهوا بما ينطق وإِنَّمَا شَبَّهُوا بالمنعوق به ، وإِنَّمَا المعنى مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع . ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى » اهـ .

(٤) وقيل في تأويل الآية غير ذلك ، انظر المصادر السالفة .  
 (٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٠ - ١٠٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٩ ، وجمع البيان ١ / ٢٥٧ ، والبيان ١ / ١٣٦ - ١٣٧ ، والبحر ١ / ٤٨٦ ، والمغني ٤٠٥ . وقد أخذ المؤلف كلامه من المسائل الشيرازيات لأبي علي ، وقد نقل كلام أبي علي فيها الجرجاني في دلائل الإعجاز ٢٢٨ ، ونقله محقق شرح اللمع لابن برهان في تعليقه عليه ٧٥ ح ٢ عن مخطوطة الشيرازيات .

قال النحويون : « إِنَّمَا » يأتي في الكلام لإثبات المذكور ونفي ماعده<sup>(١)</sup> .  
 فإذا قلت : « إِنَّمَا زيد قائم » فالتقدير : ما زيد إلا قائم<sup>(٢)</sup> . وكذلك ههنا ﴿ إِنَّمَا  
 حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ تقديره : ما حَرَّمَ عليكم إلا الميتة . ويستشهدون في هذا  
 الكلام بقول الفرزدق<sup>(٣)</sup> :

أَنَا الرَّجُلُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي  
 وقال « إِنَّمَا يدافع عن أحسابهم أنا » وأنت لاتقول : يقوم أنا ، وإنما تقول :  
 أَقُومُ<sup>(٤)</sup> ، وإِنَّمَا جاز « يدافع أنا » لأن التقدير : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا ،  
 فحمل الكلام على إثبات المذكور ونفي ماعده .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾<sup>(٥)</sup>

[ ١٧٣ ]

(١) قال ابن يعيش ... ومعناها التقليل ... ولذلك قال سيويه في « إِنَّمَا سرت حق أدخلها » : إنك  
 تتلّ . وذلك أن « إِنَّمَا » زادت « إِنَّ » تأكيداً على تأكيدها فصار فيها معنى الحصر وهو إثبات  
 الحكم للشيء المذكور دون غيره .. « اهـ شرح المفصل ٨ / ٥٦ ، وانظر الكتاب ١ / ٤١٥ . وماذكر  
 من إفادتها الحصر قول الأكثرين وأذكره طائفة يسيرة من النحاة كما قال السيوطي في الجمع  
 ٢ / ١٩٢ . وانظر المصادر الآتية في تخريج قول الفرزدق .

(٢) قال الجرجاني : « ليس كل كلام يصلح فيه « ما » و « إلا » يصلح فيه « إِنَّمَا » وهم « حين جعلوا  
 « إِنَّمَا » في معنى « ما » و « إلا » لم ينعوا أن المعنى فيها واحد على الإطلاق وأن يسقطوا  
 الفرق .... » ثم بين أمرها . دلائل الإيجاز ٣٢٨ - ٣٥٨ .

(٣) د ٢ / ١٥٣ ، والنقائض ١ / ١٢٨ ، وهوله في شرح البع للمؤلف اللوح ١١٠ / ١ ، ولاين برهان  
 ٧٥ ، والمحتسب ٢ / ١٩٥ ، ودلائل الإعجاز ٣٢٨ ، ٣٤٠ ، والمغني ٤٠٧ ، وشرح أبيات المغني  
 ٥ / ٢٤٨ - ٢٥٥ . وهو بلا نسبة في الحجة ١ / ١٢١ ، والحلبيات ٢٢٨ ، وجمع البيان ١ / ٢٥٧ ،  
 والبيان ١ / ١٣٧ ، وابن يعيش ٢ / ٩٥ و ٨ / ٥٦ ، والجمع ١ / ٢١٧ . وفي رواية صدره  
 اختلاف ، ورواية الديوان والنقائض : « أنا الضامن الراعي » .

(٤) في ب و ي : أقوم أنا .

(٥) زدت في الآية ﴿ فلا إثم عليه ﴾ .

بكسر النون وضمتها . وأصل نون « مَنْ » السكون ، إلا أنه حرك ههنا  
 لالتقاء الساكنين : أحدهما النون والآخر الضاد . فمن كثر فلالتقاء الساكنين  
 على الأصل ، ومن ضمّ فلتبّع ضمة الطاء . وكذلك ﴿ أَنْ أَقْتُلُوا ﴾ [سورة النساء : ٦٦] ٣  
 ﴿ أَوْ أَخْرِجُوا ﴾ [سورة النساء : ٦٦] ﴿ وَعَذَابٍ أَرْكَضُ ﴾ [سورة مآ : ٤١ - ٤٢] ﴿ أَوْ  
 أَنْقُصُ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾ [سورة المزمل : ٢] ﴿ فَتِيلًا . أَنْظُرْ ﴾ [سورة النساء : ٤٩ - ٥٠] ﴿ قُلِ  
 أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة الإسراء : ١١٠] يجوز في هذا كله الكسر  
 والضمّ ، فالكسر لالتقاء الساكنين والضمّ تبّع للحرف الثالث ، لأنهم كرهوا  
 الخروج من الكسر إلى الضمّ <sup>(٢)</sup>.

والتقدير في قوله ﴿ غَيْرِ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ فلا إثم عليه <sup>(٣)</sup> أي : فأكل غير  
 باغٍ ، وإن شئت : فأكل فلا إثم عليه ، تقدّره بعد قوله ﴿ غَيْرِ بَاغٍ وَلَا  
 عَادٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> أي فأكل فلا إثم عليه ، فحذف قوله « فأكل » . وقد تقدّم نحو هذا من  
 قوله : ﴿ اضْرِبْ بَعْضَكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾ <sup>(٥)</sup> [سورة البقرة : ٦٠] أي فضرب  
 فانفجرت . ومثله قوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ ﴾ <sup>(٦)</sup>  
 [سورة البقرة : ١٨٤] أي : فأفطر فعِدَّةً ، وكذلك قوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا  
 أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> [سورة البقرة : ١٨٤] أي : فَحَلَقَ ففديةً ،  
 ومثله في التنزيل كثير .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٣٨ .

(٢) قرأ عاصم وحزمة بكسر الساكن الأول في ذلك كله ، ووافقها أبو عمرو في غير اللام من « قل » والواو  
 من « أو » فضمها ، وقرأ الباقون بضم ذلك كله ، بخلاف عن ابن ذكوان عن ابن عامر في التنوين .  
 انظر السبعة ١٧٤ - ١٧٥ ، والتيسير ٧٨ ، والنشر ٢ / ٢٢٥ .

(٣) انظر الجواهر ١٣ ، ٢٠ ، ٤٨٦ - ٤٨٩ ، وما سيأتي ١٠٥١ .

(٤) قوله « ولا عاد » ليس في الأصل وي .

(٥) لم يتكلم عليها في هذا الكتاب . وقد تكلم عليها في الجواهر ١٣ . وانظر معاني القرآن للفراء  
 ٤٠ / ١ ، والبيان ٨٥ / ١ ، والخصائص ٢٨٩ / ١ و ٢ / ٢٦١ ، ٤٦٠ و ٢ / ١٧٤ ، وابن الشجري

١ / ١٥١ ، ٣٥٩ و ٢ / ٣٣٠ ، والمغني ٢٢٢ ، ٨٢٠ .

(٦) انظر الجواهر ١٣ ، والخصائص ٣ / ١٧٤ .

(٧) انظر الجواهر ١٣ ، والخصائص ٢ / ٣٦١ و ٣ / ١٧٤ ، وابن الشجري ١ / ٣٥٨ ، والمغني ٨٢٠ .



قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾ (١) [ ١٧٤ ]  
التقدير : ما يأكلون إلا النار ثابتة في بطونهم .

ومعنى أكل النار : أكل ما يؤدي إلى النار (٢) ، فسمى الشيء باسم ما يؤول إليه ، كقوله تعالى : ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [سورة يوسف : ٣٦] أي عنباً ، فسماه باسم ما يؤول إليه ؛ فكذلك سمي ههنا المأكول (٣) الذي ليس من وجهه ناراً ، لأنه يؤول إلى النار .

والظرف الذي هو ﴿في بطونهم﴾ متعلق بحذوف في موضع النصب على الحال من ﴿النار﴾ ، كما أن قوله ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [سورة النساء : ١٠] أي يأكلون ناراً في بطونهم . والظرف صفة لـ « نار » في الأصل ، فلما تقدم عليه انتصب على الحال ، لأن صفة النكرة إذا تقدمت على النكرة انتصبت على الحال (٤) ، كقول كثير :

لَمِيَّةٌ مَوْحِشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ (٥) . . . . .

(١) انظر مجمع البيان ١ / ٢٥٨ ، والبيان ١ / ١٢٧ - ١٢٨ ، والبحر ١ / ٤٩٢ ، وتفسير الطبري ٢ / ٥٢ ، والقرطبي ٢ / ٢٢٥ ، وابن كثير ١ / ٢٩٥ ، ومجمع التفسير ١ / ٢٤٥ .

(٢) عن الحسن والربيع وأكثر المفسرين . وقيل : إنهم يأكلون النار حقيقة في جهنم عقوبة لهم على كتمانهم ، فيصير ما أكلوا في بطونهم ناراً ، فسماه في الحال بما يصير في المال ، عن مجمع البيان ، وانظر المصادر السالفة .

(٣) في الأصل وي : المال ، وما أثبتته من « ب » أجود . وفي الأصل : فلذلك سمي ، وهو تحريف .

(٤) انظر المصادر الآتية في تخريج البيت . وفي الأصل : انتصب على الحال ، وهو خطأ .

(٥) وقع هذا المصراع هكنا في نسخ من كتاب سيبويه منها مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ذات الرقم ١٢٥١ ونسخة السمراني ومطبوعة باريس ( انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٦٧ - ١٦٨ ) وكذا وقع في شرح الملح للروح ٣٧ / ٢ و ٧٠ / ٢ ، وشرح شواهد سيبويه للزمخشري ( انظر شرح شواهد المغني ٨٨ ) وشرح أبيات سيبويه المنسوب ضلة إلى النحاس ١٩٧ ، وأما ابن الحاجب ٢ / ٤٥ ، والتذكرة القصيرة لأبي علي ( انظر الخزانة ١ / ٥٢١ ) ، والكشاف ٢ / ٥٧١ ، ومجمع البيان ٢ / ٨٨ ، وسفر السعادة ٧٢٤ ، وابن يمين ٢ / ٦٢ ، ٦٤ ، وانظر شرح أبيات المغني ٢ / ١٨٣ - ١٨٥ ، والخزانة ١ / ٥٢١ - ٥٢٣ . وقامه : عناه كل أحسن مستديم =

أي : لَمِيَّةٌ ظَلَّلَ مَوْحِشٌ ، فكذا ههنا ، كان التقدير : إِنَّمَا يَأْكُلُونَ نَاراً ثَابِتَةً فِي

بَطُونِهِمْ / ثُمَّ تَقْدَمُ . وَلَا يَجُوزُ حُلُّهُ عَلَى الظَّاهِرِ لِأَنَّ الْأَكْلَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا (١) فِي ١٧ / ٢

( ٢ / ٢٣ )

البطن (٢) .

٣

قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ ﴾ (٣) ١٧٧ |

= ويرى « يستديم » .

ووقع برواية أخرى وهي : لَمِيَّةٌ مَوْحِشًا ظَلَّلَ

في مطبوعتي الكتاب ١ / ٢٧٦ بولاق و ٢ / ١٢٣ هارون . ونسخة الأعم منه ، ومعاني القرآن

للفراء ١ / ١٦٧ ، والخصائص ٢ / ٤٩٢ ، وإعراب ثلاثين سورة ٢٣١ ، وابن الشجري ١ / ٢٦ ،

وابن يمشي ٢ / ٥٠ ، والمغني ١١٨ ، ٥٧١ ، ٨٦٥ ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٦٢ ، وانظر الخزانة

وشرح أبيات المغني . وكذا وقع في النسخة « ب » و « ي » بتمامه ، والجواهر ٢٥٦ ، وسيأتي على

هذه الرواية ٥٣٠ ، ٨٢٥ . وتمامه : يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ

ونسب البيت على كلتا روايتيه إلى كثير ، انظر ديوانه - أبيات منسوبة إليه وأبيات مغيرة

القوافي ٥٠٦ ، ٥٣٦ . ونسب إلى ذي الرمة ، وليس في ديوانه ولا في ذيله . وجاء في روايته

« لعزة مَوْحِشًا » .

وقوله « عناه » أي غير آثاره ودرسه ، والأسهم : الأسود ، والمراد السحاب الأسود ،

والمستديم المطر المطر الدمية وهي مطرة أقلها ثلث النهار أو ثلث الليل . وفي الرواية الأخرى

« يلوح كأنه خِلَلٌ » أي تلوح آثاره وتبين تبين الوشي في خلل السيوف ، والخلل جمع خيلة وهي

بطائن كانت تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره ، عن شرح أبيات المغني .

(١) زيادة مني .

(٢) كذا قال ، وفيه تكلف وعدول عن الظاهر من غير داع . وإنما ذكر البطون وإن كان الأكل

لا يكون إلا في البطن لوجوه :

أحدهما : أنه ذكرها تأكيداً ، كما يقال : نظرت بعيني .

والثاني : أنه كفى بها عن ملء البطن ، لأنه يقال : أكل فلان في بطنه وفي بعض بطنه .

والثالث : أنه ذكرها لرفع توهم الجاز ، فحقق بذكر البطن ليبدل على أن النار تدخل

أجوافهم . وقيل غير ذلك .

وعلى هذه الوجوه يتعلق الظرف ﴿ فِي بَطُونِهِمْ ﴾ بالفعل ﴿ مَا يَأْكُلُونَ ﴾ .

(٣) انظر شرح المسح اللوح ١٠٧ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٣ - ١٠٤ ، وإعراب القرآن

٢٣٠ / ١ ، والحجة ٢ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦١ ، والبيان ١ / ١٢٨ - ١٢٩ ، والبحر

٢ / ٢ - ٣ .

قَرَى برفع الرء ونصبها<sup>(١)</sup> . فالرفع على أن يكون اسم « ليس » ، و﴿ أن تولوا ﴾ في موضع نصب خبر « ليس » ، أي : ليس البرُّ توليتكم . ومن نصب جعل ﴿ البر ﴾ خبر « ليس » و﴿ أن تولوا ﴾ في موضع الرفع اسم « ليس » .  
واختار أبو علي النصب<sup>(٢)</sup> لأن « أن » أعرف من « البر » لأن « أن » لا يوصف كما لا يوصف المضر والمضر أعرف المعارف<sup>(٣)</sup> . ولهذا أجمعوا على نصب قوله : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ [سورة الأعراف : ٨٢] وقوله : ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة النور : ٥١] وما أشبهها .

[ وقوله<sup>(٥)</sup> ] : ﴿ وَلَكِنْ أَتَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١٧٧ ]  
أي ولكن ذا البر من آمن بالله<sup>(٧)</sup> ، أي صاحب البر المؤمن . وإن شئت كان التقدير : ولكن البار المؤمن<sup>(٨)</sup> . وإن شئت كان التقدير : ولكن البرُّ برُّ من

(١) قرأ بنصب الرء حمزة وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر بنرفهما . انظر السبعة ١٧٥ ، والتيسير ٧٩ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ .

(٢) لم يختره أبو علي ولم يرجعه ، وإنما احتج للنصب كما احتج للرفع ، وكلا المذهبين حسن جميل كما قال ، انظر كلامه . واختار الرفع الفراء ، واحتج أبو علي للرفع بأن كون الفاعل بعد الفعل أولى من كون المفعول بعده .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٢٠ - ٢٢٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٨٣ ، والأصول ١ / ١٤٩ ، وابن يعيش ٣ / ٥٦ - ٥٨ و ٥ / ٨٧ ، والإنصاف ٧٠٧ - ٧٠٩ المسألة ١٠١ ، والجمع ١ / ١٩٠ .

(٤) قوله تعالى ﴿ إِذَا ..... يَقُولُوا ﴾ لم يرد في النسخ فأتمته .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٤٨ ، ٦٤٢ ، وشرح اللع اللوح ٥٧ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٦ ، وللغراء ١ / ١٠٤ - ١٠٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٠ - ٢٣١ ، وجمع البيان ١ / ٢٦١ ، والبيان ١ / ١٢٩ ، والبحر ٢ / ٣ ، ومجاز القرآن ١ / ٦٥ ، والكتاب ١ / ١٠٨ ، والمقتضب ٣ / ٢٣١ ، والكمال ٣٧٥ ، والبيضايد ٥١ ، وابن الشجري ١ / ٢٢٤ ، وابن يعيش ٣ / ٢٢ ، والمنفي ٢٠١ - ٢٠٢ ، ٨١٣ .

(٧) وهو أحد قولي المبرد وقول الزجاج من وافقها .

(٨) وهو قول أبي عبيدة ومن وافقه .

آمن بالله<sup>(١)</sup> ، فحذف المضاف .

[ وقوله<sup>(٢)</sup> ] : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٧٧ ]

٢ قيل : على حبّ المال<sup>(٤)</sup> ، فالمصدر مضاف إلى المفعول . وإن شئت قلت : على حبّهِ المال<sup>(٥)</sup> ، فحذف المفعول ، فيعود الهاء إلى « مَنْ » . وإن شئت قلت : على حبّ الله عز و علا . والوجه الأول أَوْجَهٌ لَّأنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ<sup>(٦)</sup> .

٦ قوله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْفِقُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١٧٧ ]

٩ قيل : هو رَفَعَ عطف على ﴿ مَنْ آمَن ﴾ أي : ولكن البارّ المؤمنون والموفون . وقيل : هو رفع على المدح ، أي : وهم الموفون .

[ وقوله<sup>(٨)</sup> ] : ﴿ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ ﴾<sup>(٩)</sup> [ ١٧٧ ]

نصب على المدح<sup>(١٠)</sup> ، أي أمدح الصابرين . وقيل : هو عطف على قوله :

(١) وهو قول سيبويه والفراء وأحد قولي المبرد ، ورجحه ابن جني في الخصائص ٢ / ٣٦٢ في قوله ﴿ ولكن البر من اتقى ﴾ [ سورة البقرة : ١٨٩ ] ، ورجحه ابن هشام أيضاً .  
(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر الجواهر ٥٥٥ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٣ ، والبيان ١ / ١٣٩ - ١٤٠ ، والبحر ٢ / ٥ ، وتفسير الطبري ٢ / ٥٧ ، والقرطبي ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، وابن كثير ١ / ٢٩٧ ، ومجمع التناسير ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٤) وهو معنى قول ابن عباس وابن مسعود والسدي .

(٥) في الأصل و ي : للمال ، وهو تحريف .

(٦) وقيل في عود الضير غير ذلك ، انظر المصادر السالفة .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ٦٩ / ١ - ٢ و ٩٤ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٦ ، وإعراب القرآن ٢٣١ / ١ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٢ ، والبيان ١ / ١٤٠ ، والبحر ٢ / ٧ .

(٨) زيادة مني .

(٩) انظر شرح اللمع اللوح ٦٩ / ١ - ٢ و ٩٤ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٥٧ ، ولفراء ١٠٥ - ١٠٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣١ - ٢٣٢ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٢ ، والبيان ١ / ١٤٠ ، والبحر ٢ / ٧ ، والكتاب ١ / ٢٤٩ ، وابن الشجري ١ / ٣٤٥ .

(١٠) قاله سيبويه والأخفش والفراء وأبو علي وغيرهم .

﴿ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى ﴾ أي : وَأَتَى الصَّابِرِينَ<sup>(١)</sup> . وفيه حديث يطول لا يتسع هذا الموضع له ، وقد ذكرته في « البَيَّان »<sup>(٢)</sup> .

٣ قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٧٨ ]  
فيها أقاويل :

٦ الأول : فمن عَفِيَ عن الاقتصاص منه . ﴿ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ : هو أن يطلب الوليُّ الدِّيَّةَ بِمَعْرُوفٍ ، ويؤدِّي القاتل الدِّيَّةَ بِإِحْسَانٍ ، عن ابن عباس<sup>(٤)</sup> .  
والثاني : فمن فَضِّلَ له فضلٌ ، أي فمن فَضِّلَ قَبْلَ أَخِيهِ القاتل له شيءٌ ، عن السُّدِّيِّ<sup>(٥)</sup> .

٩ قال أبو علي<sup>(٦)</sup> : ﴿ فمن عَفِيَ له ﴾ أي : من يُسَّرَ له من أخيه القاتل شيءٌ<sup>(٧)</sup> . ﴿ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ أي : لِيَتَّبِعُهُ وَلِيُ الْمَقْتُولِ بِالْمَعْرُوفِ فَيَجْمُلُ فِي

(١) ذكره الأخفش والفراء ، وأجازاه الزجاج والنحاس على أن يرتفع « الموفون » على المدح ، وردّه أبو علي لأن الفصل بين الصلة يقع به إذا كان مدحاً كما يقع به إذا كان مفرداً معطوفاً على الموصول . ورأى الفراء أن الأول الوجه .

(٢) أحال المؤلف على كتابه « البيان في شواهد القرآن » في هذا الكتاب غير مأمرة ، انظر فهرس الكتب بآخر الكتاب ، وانظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٣) انظر الجواهر ٢٢ - ٢٣ ، ٤٨ - ٤٩ ، ١٠٩ ، ٥٥٦ - ٥٥٩ ، وجمع البيان ١ / ٢٦٥ ، والبيان ١ / ١٤٠ - ١٤١ ونقل من كلام المؤلف من غير ما تصرّيح على المهود منه ، والبحر ٢ / ١٢ - ١٣ ، وتفسير الطبري ٢ / ٦٢ ، والقرطبي ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ، وابن كثير ١ / ٣٠٠ ، وجمع التفسير ١ / ٢٥١ ، والبصريات ٩٤ ، ومجالس ثعلب ٥٧٣ . وقد أعاد المؤلف هنا ما قاله في الجواهر .

(٤) وقتادة ومجاهد وغيرهم .

(٥) انظر المصادر السالفة .

(٦) لم أجد كلامه فيما بين يدي من كتبه ، ونقله المؤلف في الجواهر أيضاً . وماتاله أبو علي هنا هو قول الإمام مالك ، وروي عنه غير هذا القول ، انظر تفسير القرطبي . واقتصر أبو علي في البصريات على قوله « أي من ترك أن يقتل فقد عفي له » اهـ .

(٧) زيادة من الجواهر .

المطالبة ، وليؤدّ القاتل إليه الذّية يا حسان فلا يَملُطْله . والأداء في تقدير فِعْلٍ  
المفعول ، أي : فله أن يُؤدّي إليه ، يعني الميسّر له ، ولو قُدِّر تقديرٌ أن يؤدّي  
القاتلُ = جاز . والباء حالٌ ، ولم يكن من تمام الأداء لِيَتعلّق « إلى » به .

٣

قال عثمان<sup>(١)</sup> : قد يمكن أن يكون تقديره : فمن عَفِيَ له من أخيه عن  
شيء ، فلما حذف حرف الجرّ ارتفع « شيء » بوقوعه موقع الفاعل ، كما أنّك  
[لَوْ] <sup>(٢)</sup> قلتَ : سَيَرَّ يزيدٍ وحذفت<sup>(٣)</sup> الباء قلتَ : سَيَرَّ زيدٌ . ويجوز<sup>(٤)</sup> فيه وجه

٦

آخر ، وهو أن يكون « شيء » مرتفعاً بفعل محذوف / يدل عليه قوله ﴿ عَفِيَ ﴾ ١٨ / ١  
له ﴿ لأن معناه : تُرِكَ له شيء من أخيه أي من حق أخيه ، ثم حذف المضاف ( ٢٤ / ١ )  
وقدّم الظرف الذي هو صفة للنكرة عليها فنصب على الحال في الموضعين منها .

٩

وقال أبو علي في موضع آخر : أي من جناية أخيه ، وتقديره : من جنايته  
على أخيه . والعفو : التيسيرُ دون الصّفْح كالذي في قوله : « وَأَخِرُّهُ عَفْوَ اللَّهِ »<sup>(٥)</sup>

١٢

أي : يَسَّرَ له<sup>(٦)</sup> [ قبول الصلاة في آخره كقبولها في أوله ، ولم يضيّق على  
المصلّي . والمعنى : فمن عَفِيَ له من أخيه شيء أي شيء من القصاص ، وهو أن  
يعفو أحد الأولياء عن حقّهم . ف « شيء » نكرة ينصرف إلى القصاص المقدم

١٥

ذكره ، كما يرجع الكناية إلى المكفّي المذكور قبله ، ولا يُحمل على : من عَفِيَ له  
من أخيه شيء من العفو بعفو القصاص دون البَدل ، لأن العفو لم يذكر قبل ،

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جني ، ولم أجِد كلامه فيها بين يدي من كتبه ، وقد نقله المؤلف في الجواهر  
أيضاً .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) لم تظهر في صورة الأصل . وفي الجواهر : ثم حذفت .

(٤) هذا كلام عثمان أيضاً .

(٥) هذا قطعة من حديث أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ يرقم ١٧٢ ولنظفه :

« الوقت الأول من الصلاة رضوان الله والوقت الآخر عفو الله » . وقال الشيخ العلامة المرحوم

أحمد محمد شاکر في التعليق عليه : « وهو حديث باطل كما نصّ عليه العلماء الحفاظ ، انظر كلامه .

وانظر نصب الراية ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣ . وهو في الجواهر ٤٨ ، وتفسير القرطبي ٢ / ٢٥٤ .

(٦) زيادة من الجواهر .

ولأنك إذا أردت شيئاً من العفو فكنك قلت : فمن عفي له من أخيه عفو ، ثم وضعت « شيئاً » موضع « عفو » ، وأجمعوا على أنه لا يجوز : جلس جلوس ، لأن جلس يدل على جلوس ما<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٨٠ ]

أي : إذا حضر أحدكم أسباب الموت ، فحذف المضاف .

وقوله : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٨٠ ] .

اختلف الناس في الوقف على هذا الموضع :

فروي عن نافع<sup>(٤)</sup> الوقف عليه . ويكون الذي قام مقام الفاعل قوله

﴿ عليكم ﴾ أي قُرِضَ عليكم وأوجب<sup>(٥)</sup> . فيرتفع ﴿ الوصية ﴾ بالابتداء ، وقوله

﴿ للوالدين ﴾ خبر له أي الوصية ثابتة للوالدين . والآية منسوخة<sup>(٦)</sup> بآية

الإرث<sup>(٧)</sup> وبقوله صلى الله عليه وآله : « لا وصية لوارث »<sup>(٨)</sup> .

(١) فلا فائدة فيه . والمصدر القابل للنسابة عن الفاعل هو المصدر المتصرف المختص . انظر شرح اللع لمؤلف اللوح ٣٩ / ٢ ، ولابن برهان ٤٧ ، والمقتضب ٤ / ٥٢ ، وشرح الكافية ١ / ٨٥ ، وابن يمين ٧ / ٧٣ ، والمجمع ٢ / ٣٦٧ .

(٢) انظر مجمع البيان ١ / ٢٦٧ ، والبيان ١ / ١٤١ ، ومجمع التفسير ١ / ٢٥٣ .

(٣) سياق الآية ﴿ ..إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الوصية للوالدين والأقربين ... ﴾ .

(٤) ومحمد بن عيسى الأصهباني وأحمد بن جعفر الدينوري ، وأنكره النحاس في القطع ١٧٦ ، وأجازه الداني في المكتفى ١٨٠ وصاحب منار الهدى ٤٥ على أن يكون نائب الفاعل « الإيصاء » الذي دلته عليه الوصية وذهب الداني إلى أن ﴿ الوصية ﴾ مبتدأ والخبر محذوف والتقدير فعليكم الوصية ، وذهب صاحب منار الهدى إلى أن الخبر قوله ﴿ للوالدين ﴾ ، وهو قول المؤلف . وقد نصّا على أن المختار عدم الوقف .

(٥) في الأصل : أو وجب ، وهو تحريف .

(٦) اختلفت أقوالهم فيها : فقليل منسوخة مطلقاً وهو ما ذكره المؤلف ، وقيل ما نسخ منها وصية الوالدين فقط ، وقيل عكة غير منسوخة . انظر الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ١٤٠ - ١٤٥ ، وناسخ القرآن ومنسوخه ٢٥ ، والناسخ والمنسوخ ٥٤ - ٥٥ ، وتفسير الطبري ٢ / ٦٨ ، والقرطبي ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٣ ، وابن كثير ١ / ٣٠٢ - ٣٠٤ ، ومجمع البيان ١ / ٣٦٧ .

(٧) هي قوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ..... ولأبويه لكل واحد منهما السدس .... ﴾ الآية ١١ من سورة النساء .

(٨) هذا قطعة من حديث أخرجه في كتاب الوصايا أبو داود برقم ٢٨٧٠ ، والترمذي برقم ٢١٢١ ، وابن ماجه برقم ٢٧١٣ ، وأحمد في المسند ٤ / ١٨٧ ، ٣٢٨ ، وجعله البخاري في ترجمة الباب السادس =

وسائر الناس لا يقفون على قوله ﴿ خَيْرًا ﴾ . ولهم في قوله ﴿ الوصية للوالدين ﴾ <sup>(١)</sup> قولان :

- ٣ أحدهما : أنه يرتفع بـ ﴿ كتب ﴾ أي : كتب عليكم الوصية للوالدين <sup>(٢)</sup> .  
والقول الثاني : أنه على إضمار الفاء أي : إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً فالوصية للوالدين . فالفاء جواب الشرط ، وقد أضمره ، وهو قول الأخفش <sup>(٣)</sup> . وليس بمحسن ؛ لأنَّ إضمار الفاء ليس بالفصيح وموضعه الشعر <sup>(٤)</sup> ، كقوله <sup>(٥)</sup> :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرُّ بِالْشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

— من كتاب الوصايا . وأخرجه الدرامي في الوصايا ٢ / ٤١٩ ، وأحمد في المسند ١ / ١٨٦ ، ٢٣٩ بلفظ « لا يجوز لو ارث وصية » .

- (١) انظر الجواهر ٧٨٠ ، ومفاتي القرآن للأخفش ١٥٨ ، ولفراء ١ / ١١٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٣ ، وجمع البيان ١ / ٢٦٢ ، والبيان ١ / ١٤١ ، والبحر ٢ / ١٩ - ٢٠ ، والبصريات ١٦٨ .  
(٢) وهو قول الفراء وغيره .

(٣) انظر معاني القرآن له ، والجواهر ، والبصريات .

(٤) انظر المصادر الآتية في تخريج البيت .

- (٥) قيل هو عبد الرحمن بن حسان ، وإليه نسب البيت في المقتضب ٢ / ٧٢ ، وتعليقات أبي الحسن على النوادر ٣١ ، وابن الشجري ١ / ٢٩٠ ، ٣٧١ ، والمفني ٨٠ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٣٣ . وذكر السيوطي في شرح شواهد المفني ٦٥ ، والبغداد في الخزانة ٣ / ٦٤٤ - ٦٤٥ وحاشيته على شرح سماد ١ / ٤٣٦ وشرح أبيات المفني ١ / ٣٧١ - ٣٧٢ أنه ينسب إلى عبد الرحمن وإلى كعب بن مالك . ونسب إلى كعب بن مالك في ابن السرياني ٢ / ١٠٩ . ونسب إلى حسان في بعض نسخ كتاب سيبويه انظر ١ / ٤٣٥ بولاق ٢ / ٦٤ هارون ، وليس في ديوانه .

وهو بلا نسبة في مفاتي القرآن للفراء ١ / ٤٧٦ ، والأصول ٣ / ٤٦٢ ، وضرورة الشعر للسرياني ١١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٢٣ ، ٣٦٢ و ٧٠ / ٢ و ٦٢ ، والبغداديات ١٩٩ ، ٢٠٢ ، والخصائص ٢ / ٢٨١ ، واغتصب ١ / ١٩٢ ، والنصف ٣ / ١١٨ ، وسر الصناعة ٢٦٤ - ٢٦٥ ، وما يجوز للشاعر ٢٤٩ ، والبيان ١ / ١٤١ ، وابن يمين ٩ / ٣ ، وضرائر الشعر ١٦٠ ، والبحر ٢ / ٢٠ ، وابن الشجري ١ / ٨٤ ، والمفني ١٣٢ ، ١٨٦ ، ٢١٨ ، ٣١١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٦٧١ ، ٨٣٢ ، ٨٤٩ .



هكذا إنشاد سيويه<sup>(١)</sup> . وزعم المبرد<sup>(٢)</sup> أن الرواية<sup>(٣)</sup> :

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالْزُحْمُ يَشْكُرُهُ  
وزعم أن إضمار الفاء قبيح جداً<sup>(٤)</sup> .

٣

قوله تعالى : ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٨٠ ]

نصب على المصدر ، أي حق حقاً ، وأضبر لأن قوله ﴿ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالدَيْنِ  
وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ناب عن « حق حقاً »<sup>(٦)</sup> . ثم قال : ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ ﴾<sup>(٧)</sup>  
[ ١٨١ ] ولم يقل « فمن بدلها » ، والذي تقدم ذكر الوصية ، لأنه أراد : فمن بدل  
الإيصاء ، والإيصاء والوصية واحد .

قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ  
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ١٨٣ - ١٨٤ ]

٩

(١) وغيره .

(٢) انظر المقتضب ٢ / ٧٢ وحاشية محققه العلامة الشيخ عضبة رحمه الله ، وانظر المصادر السالفة .

(٣) وهي رواية الأصمعي .

(٤) وقيل يرتفع قوله ﴿ الوصية ﴾ بالابتداء و﴿ للوالدين ﴾ خبره والجملة عكسية ، وهو قول أجازة  
الفراء ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٣٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٧ ، والبيان ١ / ١٤٢ ، والبحر ٢ / ٢١ و ٢٢ .

(٦) ذكر الطبرسي أنه يجوز أن يكون مصدر كتب من غير لفظه ، واختاره أبو حيان .

(٧) انظر الجواهر ٦٢٣ ، ومجمع البيان ١ / ٢٦٨ ، والبيان ١ / ١٤٢ ، والبحر ١ / ٢٢ ، وتفسير الطبري  
٢ / ٧١ - ٧٢ ، والقرطبي ٢ / ٢٦٨ .

(٨) انظر الجواهر ٢٣ ، ٦٣٤ ، ٦٤١ ، وشرح اللع اللوح ٢ / ٣٠ و ٢ / ٦٣ و ٢ / ٨١ و ١ / ١٥٥ ، ٢ ،  
ومعاني القرآن للأخفش ١٥٨ ، والفراء ١ / ١١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٥ ، والحجة ١ / ١٥ -  
١٦ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧١ ، والبيان ١ / ١٤٢ ، والبحر ١ / ٣١ .

المعنى يقتضي أن يكون قوله ﴿ أَياماً معدودات ﴾ ينتصب بـ ﴿ الصيام ﴾ من قوله ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ أي الصيام في أيام معدودات .  
 وهذا وإن كان صحيحاً في المعنى إلا أن<sup>(١)</sup> الصناعة تمنع منه ، لأن الصيام مصدر ، فلو كان عاملاً في قوله / ﴿ أَياماً ﴾ لم يَجَزْ الفصل بينه وبين « أيام » بقوله ﴿ كما كتب ﴾ : لأنّ قوله ﴿ كما كتب ﴾ صفة مصدر محذوف ،  
 والتقدير : كتب عليكم الصيام كتابةً مثل ما كتب ؛ فلما فصل بـ ﴿ كما كتب ﴾ بين « الصيام » و « أيام » علمت أنه ليس من صلته<sup>(٢)</sup> . فإذا انتصابه بمضمر تقديره : صوموا أياماً ، فحذف « صوموا » لأنّ قوله ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ يدل عليه<sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ١٨٤ |  
 أي يطيقون الصوم<sup>(٥)</sup> .

(١) هذه عبارته ، وهو أسلوب مولد لا وجه له ، والصواب « فإن ... » . انظر المجمع ١٤١ / ٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٩٤ / ١ والنحو الوافي ١ / ٤٥٢ ، ٤٧١ ، ٦٣٢ و ٤ / ٤٣٤ .

(٢) لا يفصل بين المصدر ومعموله بالصفة ولا بالخبر ، لأن الإخبار عنه ووصفه يؤذنان بتمامه وما يتعلق به يؤذن بنقصانه ؛ فلا يجوز : عجبت من ضربك الشديد عراً ولا أكلُ زيد كثير الطعام ، لأن المصدر مقدر بحرف مصدري والفعل فهو كالموصول ومعموله كالصلة ، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي . انظر في ذلك المقتضب ٣ / ١٩٣ ، ١٩٧ ، والأصول ٢ / ٢٢٣ ، والبصريات ٢٣٤ ، واللسع ٢٩٥ ، وشرح اللسع اللوح ١٦ / ٢ و ١٤٩ و ١٥٥ ، والخصائص ٣ / ٢٥٥ - ٢٥٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٦٠ ، والمجمع ١ / ٣٠٢ - ٣٠٣ و ٥ / ٦٩ - ٧٠ . وقد عُدَّ المؤلف في الجواهر ٦٣٥ - ٦٤٧ ما جاء في القرآن مما فيه في الظاهر فصل بين الصلة والموصول . وانظر ماسياًتي ١١٧٤ .  
 (٣) هذا أحسن ما قيل فيها . وأجيز أن ينتصب ﴿ أَياماً ﴾ على الظرف أو على المفعول على السعة ، وردها أبو حيان بأن الظرف محل للفعل والكتابة ليست واقعة في الأيام لكون متعلقها هو الواقع في الأيام . وأجيز أن يكون موضع الكاف حالاً من الصيام .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٨ ، وللقراء ١ / ١١٢ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧٤ ، والبحر ٢ / ٣٦ ، وتفسير الطبري ٢ / ٧٧ - ٨٣ ، والقرطبي ٢ / ٢٨٨ ، وابن كثير ١ / ٢٠٨ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٥٨ .

(٥) هذا قول أكثر أهل العلم . وقيل الهاء تعود إلى الفداء وقيل إلى الطعام .

١ وقوله<sup>(١)</sup> ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ١٨٤ |

﴿ فدية ﴾ مبتدأ ، و ﴿ طعام ﴾ بدل منه<sup>(٣)</sup> ، و ﴿ مسكين ﴾ جر بالإضافة ، والخبر مقدم وهو قوله ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ .

٣

ومن قال : ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> أضاف الفدية إلى الطعام ، وجمع المساكين ؛ لأنه كان على كل واحد منهم في ابتداء الإسلام إطعام مسكين ، ثم نُسِخَ<sup>(٥)</sup> بقوله ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ١٨٥ . والطعام بمعنى الإطعام كما أنَّ السَّلامَ بمعنى التسليم ، وأنشدوا<sup>(٦)</sup> :

٦

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْهَائَةِ الرَّتَاعَا<sup>(٧)</sup> . . . . .

٩

أي : بعد إعطائك .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، والحجة ٢ / ٢٠٨ - ٢٠٩ ، وجمع البيان ١ / ٢٧٢ ، والبيان ١ / ١٤٣ ، والبحر ٢ / ٣٧ .

(٣) أو عطف بيان ، وهو قول أبي علي ومن وافقه .

(٤) وهما فافع وابن عامر ، وقرأ الباقر ﴿ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ . انظر السبعة ١٧٦ ، والتيسير ٧٩ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ .

(٥) النسخ ثابت في حق الصحيح المقيم بإيجاب الصيام عليه ، وأما الشيخ الفاني الذي لا يستطيع الصيام فله أن يفطر ولا قضاء عليه ، عن ابن كثير ١ / ٣٠٨ . وانظر الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ١٤٩ - ١٥٤ ، وناسخ القرآن ومنسوخه ٢٥ - ٢٦ ، والناسخ والمنسوخ ٦٣ - ٦٥ ، وتفسير الطبري ٢ / ٨٢ ، والقرطبي ٢ / ٢٨٧ ، وجمع البيان ١ / ٢٧٤ .

(٦) للقطامي ، د ، ق ١٣ / ٣٨ ص ٤١ . وهو له في طبقات فحول الشعراء ٥٣٧ ، والشعر والشعراء ٧٢٢ ، وسفر السعادة ٧٤٩ ، وتذكرة أبي حيان ٤٥٦ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٥٠٥ ، والخزانة ٣ / ٤٤٣ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٢٦ ، ٤٩٢ ، والحجة ١ / ١٣٥ و ٢ / ٢٦٤ و ٢ / ٢٩٧ خك ، والخصائص ٢ / ٢٢١ ، والإفصاح ١٨٣ ، ٣٥٦ ، والخصص ١٢ / ٢٢٦ ، وابن الشجري ٢ / ١٤٢ ، وسيأتي ٩٥٤ .

(٧) صدره . أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي

ومعنى ﴿فَن شَهِدْ مِنْكُمْ الشَّهْرَ﴾<sup>(١)</sup> أي : فمن شهد منكم المصرَ في الشهر ، فحذف المفعول وهو «المصر» ، وحذف «في» لأن انتصاب «شهر» على الظرف . ولا بدّ من إضمار «المصر» في الآية لأنّ المسافر قد شهد الشهر ولم يلزمه الصوم ؛ فثبت أنّ الإقامة بالمصر شرطاً لوجوب الصوم<sup>(٢)</sup> ، فلا بدّ من إضمار المصر .

ثم قال ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ ولم يقل «فليضم فيه» لأنه نصبه نصب المفعول به ولم يرّده إلى الأصل<sup>(٣)</sup> إلى الظرف الذي يجب إبراز «في» مع ضميره ، نحو : اليوم صمت فيه .

ومحلّ قوله ﴿فَن شَهِدْ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فليصمه﴾ رفعٌ لأنه خبر المبتدأ الذي هو قوله ﴿شَهْرٌ رَمَضَانَ﴾ ١٨٥ | لأنّ قوله ﴿شهر رمضان﴾ مبتدأ<sup>(٤)</sup> ، وقوله ﴿الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ رفع صفة الشهر ، وقوله ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾ في موضع الحال ، أي : هادياً للناس ، و ﴿بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى﴾ عطف عليه ، و ﴿الْفُرْقَانِ﴾ عطف على الهدى ؛ ثم أخبر عنه . وكان حقّه أن يقال : فمن شهد منكم فليصمه ، ولكنه أظهر «الشهر»

(١) انظر الجواهر ٤٤٩ ، وشرح اللع اللوح ٥٠ / ٢ و ٦٤ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٨ ، والحجة ١ / ٢٥ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧٥ ، والبيان ١ / ١٤٤ - ١٤٥ ، والبحر ٢ / ٢٨ - ٢٩ ، وتفسير الطبري ٢ / ٨٥ - ٨٧ ، والقرطبي ٢ / ٢٩٩ ، وابن كثير ١ / ٣١٠ - ٣١١ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، والخصائص ٢ / ٣٧٣ ، ٣٧٨ .

(٢) وهو ما عليه جمهور الأمة ، وقيل غير ذلك .

(٣) قوله «إلى الأصل» الكلام مستغن عنه ، ولم يقع فيما نقله صاحب البيان من كلام المؤلف من غير ما تصرّيع على المعهود منه .

(٤) وأجاز في الجواهر أن يرتفع بالابتداء والخبر محذوف ، والتقدير : فيما يتلى عليكم ، وأجاز أيضاً أن يكون خبراً مبتدأ محذوف أي هو أو ذلكم شهر رمضان ، وهو قول الأخفش والفراء وغيرهما . انظر الجواهر ٣١٠ - ٣١١ ، ٧٤٣ ، ومصافي القرآن للأخفش ١٥٩ ، وللفراء ١ / ١١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٨ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧٥ ، والبيان ١ / ١٤٤ - ١٤٥ ، والبحر ٢ / ٢٨ - ٢٩ .

ووضعه موضع الهاء لطول الكلام ، كما قال الشاعر :<sup>(١)</sup> :

لَأَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ      تَقْصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا  
وكان حقّه : لا أرى الموت يسبقه شيء ، فأعاد لفظه تفخيماً لشأنه ، وقال  
تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ [سورة آل  
عمران : ١٠٩] ولم يقل : [ و<sup>(٢)</sup> ] إليه<sup>(٣)</sup> .

(١) سيأتي البيت ٤٨٥ ، ٧٥٧ . وقد نسبته في الموضع الأخير إلى ابن عدي بن زيد ، واسمه سَوَادَةُ .  
وإليه نسب البيت في الجواهر ٩١٣ ، والكتاب ٣٠ / ١ ، وشرح شواهد المغني ٢٩٦ . وذكر  
البغدادي في الخزانة ١ / ١٨٣ - ١٨٦ أن البيت من كلمة تروى لعدي ولابنه سودة وذهب إلى أن  
الصواب نسبته إلى عدي فاقصر في شرح أبيات المغني ٧ / ٧٧ - ٧٨ على نسبتها إليه .  
وقال ابن السرياني ١ / ١٢٥ معلقاً على نسبة البيت في الكتاب إلى سودة : « كذا في الكتاب  
سودة بن عدي والقصيدة تروى لعدي بن زيد وتروى لسواد [ كذا ] بن زيد بن عدي بن زيد » .  
وانظر ديوان عدي ٦٣ - ٦٦ . وسودة ذكر في رسالة الغفران ١٢٨ ، ومجمع ما استمجم ٧٦٧ .  
وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢١٢ ، وإيضاح الوقف ٣٢٠ ، ٦٩٤ ، وضرورة الشعر  
للسرياني ١٩٠ ، والقطع ١٢٥ ، ٢١٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٠ و ٢ / ٤٢٢ و ٣ / ٤٥٩ ، ٧٨٧ ،  
والخصائص ٢ / ٥٣ ، والإنصاح ١٤٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٤ ، وابن الجبري ١ / ٢٤٣ ،  
٢٨٨ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٥٨ ، ١٥٤ و ٤ / ١١٢ ، والبيان ١ / ٦٣ ، ١١٢ ، ١٤٤ ، ٣٧٩ ، والمغني  
٦٥٠ .

وذكر الأعم بطرة الكتاب ١ / ٣٠ أنه ينب لسودة بن عدي ولأمية بن أبي الصلت ، ولم  
أجده في ديوان أمية .

ولم يميز سيبويه ومن وافقه وضع الظاهر موضع المضر في جملة واحدة إلا في الشعر واشترط أن  
يكون بلفظ الأول كما في البيت ، وأجاز ذلك أبو الحسن ومن وافقه وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر  
كان أو في غيره . انظر شرح الكافية ١ / ٩٢ ، والمصادر التي أحلنا عليها في تخريج البيت ، وماسياتي  
من ذلك ومصادره ٢٤٠ ، ٤٨٥ ، ٦١٠ ، ٧١٠ ، ٧٥٧ ، ١٠٦٤ .  
(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) ليس تكرير « الموت » في البيت كتكرير « الشهر » و « الله » في الآيتين ، لأن الشاعر كرره في  
جملة واحدة لأن جملة « يسبق الموت شيء » في موضع النصب مفعول ثان لـ « أرى » وهو ما خصه  
سيبويه ومن وافقه بضرورة الشعر . أما تكريره في جملتين كما في الآيتين فجائز حسن .

ويجوز أن يرتفع ﴿ شهر رمضان ﴾ على أنه بدل<sup>(١)</sup> من « الصيام » في قوله ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ ، ﴿ شهر رمضان ﴾ أي صيام شهر رمضان .

وقد قرئ بالنصب عن حفص عن عاصم ﴿ شَهْرَ رَمَضَانَ ﴾<sup>(٢)</sup> . على أن يكون بدلاً<sup>(٣)</sup> من قوله ﴿ أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ ﴾ أي : صوموا أياماً معدودات شهر رمضان .

فإن قال قائل : لم قال ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَّعْدُودَةً ﴾ [سورة البقرة : ٨٠] وقال ههنا ﴿ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ = فالجواب : إِنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ مؤنث نحو قولك : الرجالُ قامتُ ، والقصورُ شَيِّدَتْ وقصورٌ مشيدة ، هذا هو الأصل /

وإنما يجمع بالآلف والتاء ما كان جمعاً لمؤنث كقولك : نساء مسلمات ، لأن واحده مسلمة ، ثم يشبه الجمع الذي ليس للعقلاء الذي واحده مذكر بجمع المؤنث ، فيقال : كُوزٌ مكسور للسواحد ، وكِيزَانٌ مكسورات ، تشبيهاً بـ « مسلمات » ، والأصل : كيزَانٌ مكسورة ، لأن التانيث للجماعة لا لأن<sup>(٤)</sup> واحده مؤنث ، فكَذلك الأصل : إلا أياماً معدودة ، لأن واحده يوم مذكر ، وحيث قال معدودات فللتشبيه بـ « مسلمات » .

فإن قيل : ولم كرر قوله ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ١٨٤ ، ١٨٥ مرتين = فالجواب : [ إنه<sup>(٥)</sup> ] إنما كرره لأنه ذكره أولاً مع قوله ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ ، وقوله ﴿ وعلى الذين

(١) وهو قول الكسائي . وفي الأصل : يرتفع شهر رمضان الذي على أنه بدل .  
(٢) هي قراءة شاذة رويت عن الحسن ومجاهد وشهر بن حوشب ، ورواها أبو عمارة عن حفص وهارون الأعور عن أبي عمرو . انظر شواذ ابن خالويه ١٢ ، والبحر ٢ / ٣٨ ، وتفسير القرطبي ٢ / ٢٩١ ، والمصادر السالفة ١٣٨ ح ٤ .

(٣) وقيل انتصب على إضمار فعل تقديره صوموا ، وقيل غير ذلك ، انظر المصادر السالفة في ح ٢  
(٤) في الأصل : لأن ، وهو سهو . وفي « لأن » بغير « لا » وهو سهو أيضاً .  
(٥) زيادة من ب وي . وفي الأصل : فالجواب قلنا إنما .

يطيقونه ﴿ منسوخ ﴾ كما ذكرنا<sup>(١)</sup> بقوله ﴿ فن شهد منكم الشهر ﴾ فأعاد ذكره مع الناسخ ليُعلم أنه حكم باقي غير منسوخ .

قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٨٥ ]  
 ٣ بالتخفيف والتشديد<sup>(٣)</sup> . وهما لفتان : كَمَلْتُ وَأَكْمَلْتُ . والواو في قوله  
 ﴿ وتكملوا العدة ﴾ معطوف على مضر ، والتقدير : يريد الله بكم اليسر ولا  
 ٦ يريد بكم العسر لِيَسْهَلَ عليكم وتكملوا العدة ، فحذف الفعل الذي هو « لِيَسْهَلَ  
 عليكم »<sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْنُوا بِهَا إِلَى  
 ٩ الْحُكُمِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٨٨ ]

(١) فيما سلف ١٣٧ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١٥٩ ، وللغراء ١١٣ / ١ - ١١٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٨ - ٢٤٠ ،  
 والحجة ٢ / ٢٠٩ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والبيان ١ / ١٤٥ ، والبحر ٢ / ٤٢ - ٤٣ .  
 (٣) قرأ بالتشديد أبو بكر عن عاصم وأبو عمرو في رواية عنه ، وقرأ الباقر بالتخفيف . انظر السبعة  
 ١٧٦ - ١٧٧ ، والتيسير ٧٩ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ .

(٤) هذا تقدير الزجاج ومن وافقه ، وبعبارة الزجاج « فعل الله ذلك ليسهل عليكم وتكملوا العدة »  
 وقدره الغراء ومن وافقه « وتكملوا العدة فعل ذلك » . وقال الأخفش هو معطوف على ما قبله  
 كأنه قال : ويريد لتكملوا . وقيل غير ذلك .

ومأقوله الزجاج والغراء هنا هو مذهبهما فيما جاء في التنزيل والواو فيه داخلة على الفعل  
 المضارع المقترن بلام كي وليس قبله شي يصح أن يعطف عليه . فالزجاج ومن وافقه يذهبون إلى  
 أن الكلام محمول على المعنى والواو عاطفة ما بعدها على مضر قبلها ، والغراء ومن وافقه يذهبون  
 إلى أن الواو دخلت في الكلام على إضمار فعل بعدها .

فلام كي عند الزجاج ومن وافقه متعلقة بما تملكت به اللام المضرة وهو العامل الذي  
 قبلها أو مادل عليه . وقدر أبو حيان أنها متعلقة بـ « قَعَلَ » عند الزجاج ، والظاهر أنه وهم  
 منه . والغراء ومن وافقه يعلقونها بالعامل المضمر المؤخر . انظر المصادر السالفة وماسياتي ١٨٥ -  
 ١٨٦ ، ٢٢٢ ، ٢٥٧ ، ٤٠٠ وغيرها ( انظر فهرس مسائل العربية بآخر الكتاب برسم : اللام ) ،  
 وانظر المصادر المذكورة في هذه المواضع .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١٦٠ ، وللغراء ١ / ١١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، ومجمع =

١ قوله ﴿ وتدلوا ﴾ جزم عطف على قوله ﴿ ولا تأكلوا ﴾ أي لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تدلوا بها إلى الحكام<sup>(١)</sup> فأضمر « لا » لجري ذكره .  
 ٣ ومعنى ﴿ تدلوا بها إلى الحكام ﴾ ترشوها إليهم ليحكموا لكم بالباطل<sup>(٢)</sup> ؛ يقال : أدلّيت الدلو في البئر : إذا أرسلتها فيه .

ويجوز أن يكون قوله ﴿ وتدلوا بها إلى الحكام ﴾ نصباً على إضمار « أن » ،  
 ٦ والمعنى : لا تجمعوا بين أن تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وأن تدلوا بها إلى الحكام<sup>(٣)</sup> ؛ ومنه قول عبد الرحمن بن حسان<sup>(٤)</sup> :

- البيان ١ / ٢٨٢ ، والبيان ١ / ١٤٥ - ١٤٦ ، والبحر ٢ / ٥٥ - ٥٦ ، وتفسير الصبري ٢ / ١٠٧ ،  
 والقرطبي ٢ / ٣٢٩ - ٣٤٠ ، وابن كثير ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦ ، وجمع التفاسير ١ / ٢٧٢ ، وتفسير غريب  
 القرآن ٧٥ . وقام الآية : ﴿ ... إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ﴾ .

(١) زيادة م ي و ب . وقوله « أي لا تأكلوا » . ليس في ب .

(٢) عن قتادة وغيره ، ورجحه ابن عطية والقرطبي . وقيل : تدلوا بها أي تخصوا بها إلى الحكام بالباطل ، وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد وغيرهما .

(٣) أجاز هذا الوجه الأخفش والفراء والنحاس وغيرهم . واعترض أبو حيان على هذا القول بحق ، قال : « هذا المعنى لا يصح في الآية لوجهين : أحدهما أن النهي عن الجمع لا يستلزم النهي عن كل واحد منها على انفراد . والنهي عن كل واحد منها يستلزم النهي عن الجمع بينهما .... والثاني - وهو أقوى - : أن قوله ﴿ لتأكلوا ﴾ علة لما قبلها ، فلو كان النهي عن الجمع لم تصلح العلة له لأنه مركب من شيئين لا تصلح العلة أن يترتب على وجودهما بل إنما يترتب على وجود أحدهما وهو الإدلاء بالأموال إلى الحكام ... » اهـ . وهو كما قال .

(٤) لا أعرف أحداً نسب البيت إلى عبد الرحمن . وقد نسب سيبويه ١ / ٤٢٤ للأخطل ، ونسبه ابن السيرافي ٢ / ١٨٨ لحسان ، وليس في ديوانيهما . وذكر الأعمش أنه ينسب لأبي الأسود ، وهو له من كلمة طويلة ، انظر الحلال ٢٦٠ - ٢٦١ ، وشرح شواهد المغني ١٩٤ ، والخزانة ٣ / ٦١٨ - ٦١٩ ، وذيل ديوانه ٢٣٣ . وأدخله المتوكل الليثي في كلمته فنسب إليه ، انظر المسائل المنشورة ٦٩ ، وفرحة الأديب ١٣٤ - ١٣٥ ، وطبقات فحول الشعراء ٦٨٣ - ٦٨٤ ، والأغاني ١٢ / ١٦٠ . والمتوالت والمختلف ١٧٩ ، ومعجم الشعراء ٣٣٩ ، وفصل المقال ٩٣ - ٩٤ ، والحاسة البصرية ١٥ / ٢ .



لَأْتَنَّهُ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارَ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ  
أي : لا تجمع بين أن تنهى عن خلق وبين أن تأتي مثله .

قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾<sup>(١)</sup>

[ ١٨٩ ]

إن قال قائل : لم اختلف القراء في قوله ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ ﴾  
[ سورة البقرة : ١٧٧ ] فقرأها بعضهم بالرفع وبعضهم بالنصب<sup>(٢)</sup> ، ولم يختلفوا فيه ههنا  
بل قرأه كلهم ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ ﴾ بالرفع دون النصب<sup>(٣)</sup> =  
فالجواب أن الأمر حيث قرؤوها بالرفع والنصب مُرَدَّدٌ<sup>(٤)</sup> بين أن يُجْعَلَ  
﴿ الْبِرُّ ﴾ اسم ﴿ لَيْسَ ﴾ و ﴿ أَنْ تُولُّوا ﴾ خبره ، وبين أن يُجْعَلَ<sup>(٥)</sup> ﴿ أَنْ  
تُولُّوا ﴾ اسمه و ﴿ الْبِرُّ ﴾ خبره ، فاحتملت الآية الوجهين ، فجاز الرفع  
والنصب . وههنا لا تحتل إلا وجهاً واحداً ، وهو أن يكون ﴿ الْبِرُّ ﴾ اسمه و

= وينسب للطرماح ولسابق البربري ، وليس لها . انظر الاختلاف في قائله في شرح شواهد  
المعنى ٢٦٤ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٣٩٣ - ٣٩٦ ، والخزانة ٣ / ٦١٧ - ٦١٩ ، وشرح أبيات المعنى  
٦ / ١١٢ - ١١٣ .

وهو بلا نسية في شرح المع اللوح ١٢١ / ٢ ، ومماني القرآن للفراء ١ / ٣٤ ، ١١٥ ، والمقتضب  
٢ / ٢٦ ، والقطع ١٢٨ ، وإعراب القرآن ١ / ١٦٩ ، ٢٤١ ، والإيضاح ٣١٤ ، والجمل ١٨٧ ، والأزمية  
٢٣٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢٨٢ ، والبيان ١ / ١٤٦ ، وابن يعيش ٧ / ٢٤ ، ورفف المباني ٤٢٤ ، والمعنى  
٤٧٢ ، والمجمع ٤ / ١٣٧ .

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٤٢ ، والحجة ٢ / ٢١٤ - ٢١٦ ، ومجمع البيان ١ / ٢٨٣ ، والبحر  
٢ / ٦٣ - ٦٤ .

(٢) انظر ما سلف ١٢٨ - ١٢٩ .

(٣) هو كما قال .

(٤) في الأصل : مُرَدَّدٌ .

(٥) زيادة مني .

﴿ بَأْن تَأْتُوا الْبُيُوتَ ﴾ خبره ، لأجل دخول الباء ، والباء لا يدخل إلا على خبر « ليس » ، كقولك : ليس زيد بقائم ، ولا يجوز : ليس قائماً بزيد ، ويُجعل « بزيد » اسماً .

٣

وَقُرِئَ ﴿ الْبُيُوتَ ﴾ و ﴿ الْبُيُوتَ ﴾ بالضم والكسر<sup>(١)</sup> . فالضم هو الأصل لأنه على [ وزن<sup>(٢)</sup> ] « فَعُول » مثل كَعَبٌ وَكُعُوبٌ . ومن كسر الباء فَلِمَكَانِ الياء التي بعدها . وبعض الناس<sup>(٣)</sup> استضعف هذه الكسرة فقال : هي توجب الخروج / من كسر إلى ضم ، وهو قبيح .

٦

٢ / ١٩

( ٢ / ٢٥ )

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> وقرئ ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ ﴾ ، ﴿ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ ﴾ و ﴿ حَتَّى يَقْتُلُوكُمْ ﴾ [ ١٩١١ ] .

٩

فمن قال ﴿ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> قال : المعنى : ولا تبدؤوا بقتالهم عند المسجد الحرام حتى يبتدئوا . ومن قال ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ ﴾ قال : إن النهي عن القتل يتضمّن النهي عن القتال ؛ فهذا أبلغ<sup>(٦)</sup> .

(١) قرأ بضم الباء أبو عمرو وحفص عن عاصم وورش عن نافع ، وقرأ الباقون بكسره . انظر السبعة ١٧٨ - ١٧٩ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ .

(٢) زيادة من ب وي .

(٣) هو أبو حاتم ، فقد اختار الضم ولم يميز الكسر . انظر الكشف لمكي ١ / ٢٨٥ . لكن لم يستقبح ذلك لأن الحركة للتقريب من الحرف وليست بمنزلة مالا تقريب فيه . انظر الحجة .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١١٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٢ ، والحجة ٢ / ٢١٧ - ٢١٨ ، ومجمع البيان ١ / ٢٨٥ ، والبحر ٢ / ٦٦ - ٦٧ ، وتفسير الطبري ٢ / ١١٢ ، والقرطبي ٢ / ٢٥١ - ٢٥٢ ، وابن كثير ١ / ٢٢٩ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٧٧ .

(٥) وهم غير حنيفة والكسائي فقرأ ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ ﴾ . انظر السبعة ١٧٩ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ .

(٦) والمعنى ولا تبدؤوهم بقتل حتى يبدؤوكم به ، ويلزم منه ألا يقتل المسلمون المشركين حتى يقتلوا منهم قليلاً . قال الإمام الطبري « وإذا كان ذلك كذلك فمعلوم أنه قد كان تعالى ذكره أذن لهم بقتالهم إذا كان ابتداء القتال من المشركين قبل أن يقتلوا منهم قليلاً وبعد أن يقتلوا منهم قليلاً .... » اهـ وهذا ما اختار القراءة بالألف .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٩٦ ]

في الموضعين <sup>(٢)</sup> في موضع الرفع ، لأن التقدير <sup>(٣)</sup> : فالواجب ما استيسر من الهدي ، فحذف المبتدأ . وقال قوم <sup>(٤)</sup> : التقدير : فعليكم ما استيسر من الهدي ، فيكون « ما » مرفوعاً بالابتداء ، و « عليكم » خبراً مضمراً .

قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١٩٦ ]

٦ إن قال قائل : فالعشرة بنفسها كاملة فإِ وَجْهٌ تقييدها بقوله ﴿ كاملة ﴾ = فالجواب أن الله تعالى ﴿ لَهَا ﴾ <sup>(٦)</sup> قال : ﴿ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ وأوجب صوم ثلاثة أيام هناك وصوم سبعة أيام بعد الرجوع = جاز أن يتوهم أنه مُخَيَّر بين الثلاثة والسبعة ، فأزال ذلك ٩ التَّوَهُّمَ وَرَفَعَ اللَّبْسَ بقوله ﴿ كاملة ﴾ <sup>(٧)</sup> فلا يجوز له <sup>(٨)</sup> إلا إتمام عشرة لأجل قوله ﴿ كاملة ﴾ .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٦٢ ، وللفراء ١ / ١١٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٤ ، ومجمع البيان ١ / ٢٩٠ ، والبيان ١ / ١٤٦ ، والبحر ٢ / ٧٤ ، والمغني ٨٣٦ .

(٢) سياق الآية : ﴿ ... فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ... فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعِمْرِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ... ﴾ .

(٣) انظر البحر والمغني .

(٤) منهم الأخفش والفراء والنحاس وغيرهم . وأجاز الفراء وغيره أن يكون موضع « ما » نصباً بفعل مقدر ، والتقدير : اهدوا ما استيسر .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١٦٣ ، ومجمع البيان ١ / ٢٩١ ، والبحر ٢ / ٨٠ ، وتفسير الطبري ٢ / ١٤٨ - ١٤٩ ، والقرطبي ٢ / ٤٠٢ - ٤٠٣ ، ومجمع التفاسير ١ / ٢٨٧ ، والمغني ٤٦٨ .

(٦) زيادة من ب و ي .

(٧) هذا قول الزجاج ومن وافقه . وهو مبني على أن الواو قد تكون بمعنى « أو » التي للتخيير ، قال أبو حيان : « وهو قول جار على مذهب أهل الكوفة لاعلى مذهب البصريين ، لأن الواو لا تكون بمعنى « أو » اهـ . وانظر المغني . وقيل : إنما قال « كاملة » للتوكيد ، وهو قول الأخفش ، واختاره أبو حيان وغيره ، وقيل غير ذلك .

قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٩٧ ]

إن قال قائل : ما وجه قوله ﴿ الحج أشهر ﴾ والأشهر تكون غير الحج = فالجواب أن التقدير : أشهر الحج أشهر معلومات ، فحذف المضاف<sup>(٢)</sup> .  
وإن شئت قلت : الحجُّ حَجٌّ أشهر معلومات ، فحذف المضاف من الاسم الثاني<sup>(٣)</sup> . وإن شئت جعلت نفس الحج نفس الأشهر<sup>(٤)</sup> ( ... ) لكثرة فيها كما جعلتها الإقبال والإدبار في قولها<sup>(٥)</sup> :

..... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ<sup>(٦)</sup> [ ١٩٧ ]

قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ١٩٧ ]

(١) انظر الجواهر ٤٩ ، وشرح اللع اللوح ٥٧ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١١٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٥ ، والحجة ٢ / ٢١٣ - ٢١٤ ، ومعجم البيان ١ / ٢٩٣ ، والبيان ١ / ١٤٦ ، والبحر ٢ / ٨٤ - ٨٥ ، وابن الشجري ١ / ٥٢ ، ٢٢٤ ، والمغني ٨١٣ - ٨١٤ .

(٢) من الاسم الأول ، وهو قول الفراء وغيره . وتقدير الفراء : وقت الحج أشهر معلومات .

(٣) ذكره النحاس وأبو علي وغيرهما ، ورجحه ابن هشام .

(٤) أجازه أبو علي وغيره .

(٥) وهي الخنساء ، ديوانها ، ص ٤٨ . والبيت لها في شرح اللع اللوح ٥٧ / ١ ، والكتاب ١ / ١٦٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٩٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٥ ، والكامل ٣٧٤ / ١٣٥٦ . والقطيع ٧٦٠ ، والنصف ٢ / ٤٣ ، وابن السيرافي ١ / ٢٨٢ ، والإفصاح ٢٦٥ ، ودلائل الإعجاز ٣٠٠ ، وابن الشجري ١ / ٧١ ، والخزانة ١ / ٢٠٧ - ٢١١ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٣ / ٢٠٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٠ ، ٦٢٠ ، والخصائص ٢ / ٢٠٣ و ٣ / ١٨٩ ، والمحتسب ٢ / ٤٣ ، والبيان ١ / ١٤٧ و ٢ / ١٥٠ ، وابن عيمش ١ / ١١٥ . وسيأتي البيت ٨٤٤ ، ٩٨٤ .

(٦) صدره : تَرْتَعُّ مَا رَتَعْتُ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتُ

تعني ناقة . فجعلتها الإقبال والإدبار لكثرة ما فيها ، هذا تأويل سيبيويه والمبرد وغيرهما . وقيل : أرادت : ذات إقبال وإدبار ، فحذف المضاف ، أجازه المبرد وغيره ، والأول أقواهما ، قاله أبو الفتح . وانظر كلام الإمام الجرجاني فيه ، وقد رأى أن التأويل الثاني فاسد . وانظر ماسياً من التعليق عليه في الموضعين الآتين .

(٧) زيادة من ب . ومكان النقط كلمة لم أتبينها ، وكان فيها : فإنما هو ، وهو خطأ .

(٨) انظر الجواهر ١٧٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٥ ، والحجة ٢ / ٢١٨ - ٢٢٢ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومعجم البيان ١ / ٢٩٣ ، والبيان ١ / ١٤٧ ، والبحر ٢ / ٨٨ - ٨٩ .

- اختلّفوا في رفع ﴿رفث﴾ و﴿فسوق﴾ ونصبها . فمن قرأ ﴿فلا رفث ولا فسوق﴾ جعل « لا » مع « رفث » كالشيء الواحد وبناهما على الفتح نحو خمسة عشر . ومن قال ﴿لا رَفَثٌ﴾ رفع « رفثاً » بالابتداء ، والخبر مضر ، أي : لا رفث في الحج ولا فسوق في الحج .
- فإن قيل : فلم رفعها أبو عمرو وابن كثير ولم يرفعا ﴿ولا جدال﴾ في الحج <sup>(١)</sup> [ ١٩٧ ] = قيل : إنها أرادا أن يفرّقا بين الرفث والفسوق وبين الجدال ؛ لأن المعنى في قوله ﴿فلا رفث ولا فسوق﴾ أي لا ترفثوا ولا تفسقوا ، والمعنى في قوله ﴿ولا جدال﴾ في الحج <sup>(٢)</sup> : لاشك في الحج أي في وقت الحج ، فنفي الخصومة التي كانت يتعاطاها المشركون في ذلك <sup>(٣)</sup> .
- فمن قال : ﴿فلا رفث ولا فسوق ولا جدال﴾ في الحج ﴿ففتحها كلها جعل قوله ﴿في الحج﴾ خبراً عن الأسماء الثلاثة .
- ومن قال : ﴿فلا رفث ولا فسوق﴾ فرفعها ﴿ولا جدال﴾ فنصبه = لم يجوز أن يجعل قوله ﴿في الحج﴾ خبراً عن الأسماء الثلاثة بثّة ؛ لأنه رفع الاسمين قبله ونصب الثاني بـ « لا » ، ولا يجوز الجمع بين خبرهن <sup>(٤)</sup> في خبر واحد .

١٢

(١) قرأ أبو عمرو وابن كثير ﴿فلا رفث ولا فسوق﴾ بالرفع والتنوين ، وفتحها الباقون ، ولم يختلفوا في فتح اللام من ﴿ولا جدال﴾ . انظر السبعة ١٨٠ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٦ ، ٣١١ .

(٢) انظر تفسير الطبري ٢ / ١٥٨ - ١٦٠ ، والقرطبي ٢ / ٤٠٩ - ٤١٠ ، وابن كثير ١ / ٣٤٦ ، وجمع التفاسير ١ / ٢٩٠ .

(٣) يريد ما كان من اختلافهم في اليوم الذي فيه الحج وفي مواقفه ، وما كان يفعله النساء من تأخير الشهور ، فيختلف وقت الحج . فأخبر الله تعالى أن الحج قد استقام أمره ووقته على وقت واحد ومناسك متفقة ، ونفى عن وقته الاختلاف الذي كانت الجاهلية في شركها تختلف فيه . وما ذكره المؤلف هو قول قتادة والسدي ، وقيل : الجدال : المراء والسباب والإغصاب ، عن ابن عباس والحسن وابن مسعود ، واختار الطبري وغيره القول الأول .

(٤) في الأصل : خبرين ، وكأنه كذلك في ي ، وهو تحريف .

ومن قال : إن قوله ﴿ ولا جدال ﴾ « لا » مع الاسم مبتدأ معطوف على قوله ﴿ فلا رفث ولا فسوق ﴾ = جاز الجمع بينهما في خبر واحد ، ويكون ٢ ﴿ في الحج ﴾ خبراً عن الأسماء الثلاثة [ عند سيبويه دون الأخفش <sup>(١)</sup> ] ، لأنه ينصب الاسم بـ « لا » ويرفع الخبر به ، ولا تجمع في خبر واحد <sup>(٢)</sup>

وقوله : ﴿ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ١٩٧ ]

٦ « ما » كلمة شرط في موضع النصب بـ « تفعلوا » ، و « تفعلوا » جزم بـ « ما » ، وقوله ﴿ يعلمه ﴾ جزم جواب الشرط .

قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [ ١٩٧ ] و ﴿ اتقوني ﴾ بإثبات الياء

٩ وحذفها . / والأصل الإثبات ، والحذف للاجتماع والاكتفاء عنها بالكسر <sup>(٤)</sup> .

١ / ٢٠

( ١ / ٢٦ )

(١) قال السيوطي : « والإجماع على أن « لا » هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، وأما في التركيب فكذاك عند الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي وجماعة ، وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى « إن » . وقيل إنها لم تعمل فيه شيئاً بل « لا » مع النكرة في موضع رفع على الابتداء ، والمرفوع خبر المبتدأ ، وصححه أبو حيان وعزاه لسيبويه « المجمع ٢ / ٢٠٢ . وانظر الكتاب ١ / ٣٤٥ ، وابن يعيش ١ / ١٠٦ ، وشرح الكافية ١ / ١١١ ، والإنصاف ١٩٤ خلال المسألة ٢٣ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر شرح اللوح ١٦٣ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٦ ، والبيان ١ / ١٤٧ ، والبحر ٢ / ٩٣ و ١ / ٣٤٢ .

(٤) أثبت الياء في الوصل أبو عمرو ، وحذفها الباقون ، وكلهم يقف بغير ياء . انظر السبعة ١٩٧ - ١٩٨ ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢ / ٢٣٧ . وانظر ياءات المتكلم المحذوفات في رسم المصحف اجتزاء بكسر ما قبلها في إيضاح السوقف ٢٤٦ - ٢٥٩ ، والمقنع ٣٠ - ٣٤ ، والتيسير ٦٩ - ٧١ ، والنشر ٢ / ١٧٩ - ١٨٧ .

وقد نصوا على أن حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة أكثر في الكلام وأجود . انظر نداء المضاف إلى ياء المتكلم في الكتاب ١ / ٣١٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٤٥ - ٢٤٩ ، والأصول ١ / ٣٤٠ ، والجل ١٥٩ ، واللع ٢٠٤ ، وابن يعيش ٢ / ١٠ - ١٢ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٧ ، وباب الإضافة في شرح الكافية ١ / ٢٩٣ - ٢٩٥ .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي الْخَصَّامُ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٠٤ ]

الخصام جمع خَصَمٌ <sup>(٢)</sup> ، والمعنى : هو الَّذِي من جملة الخصوم . ويجوز أن يكون الخصام مصدرًا <sup>(٣)</sup> بمعنى الخصومة ، أي هو شديد الخصومة .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾

[ ٢٠٧ ]

كان حمزة إذا وقف على « مرضاة » وقف بالتاء <sup>(٤)</sup> فيقرأ ﴿ مَرْضَاتُ ﴾ . وهذا يكون عند انقطاع النفس والضرورة دون حال السعة ؛ لأن المضاف لا ينقطع من المضاف إليه بتة . وإنما وقف بالتاء ، وحق هذا في الوقف أن يُوقَف عليه <sup>(٥)</sup> بالهاء ، نحو مسلمة ومؤمنة إذا وقفت قلت : مسلمة ومؤمنة ، ولكنه لغة قوم <sup>(٦)</sup> يقفون على تاء التانيث <sup>(٧)</sup> بالتاء [ كما <sup>(٨)</sup> أنشد أبو الحسن الأخفش <sup>(٩)</sup> :

(١) انظر مجمع البيان ١ / ٢٩٩ ، والبيان ١ / ١٤٨ - ١٤٩ ، والبحر ٢ / ١١٤ ، ومجاز القرآن ١ / ٧١ ، وتفسير القرطبي ٣ / ١٦ .

(٢) عن الزجاج .

(٣) عن الخليل وأبي عبيدة . ويقال : رجل ألدُّ بين الدد : شديد الخصومة ، وجمعه لدُّ . فـ « ألدُّ » وصف على « أقفل » وعليه لا يجوز ما قاله الزجاج لأنه على تأويله اسم تفضيل .

(٤) انظر السبعة ١٨٠ ، والتيسير ٦٠ ، والنشر ٢ / ١٢٢ ، وإيضاح الوقف ٢٨٨ . ورسم المصحف ﴿ مرضات ﴾ بالتاء ، انظر هذه المصادر ، والمقنع ٨١ .

(٥) في الأصل وي : « عليها » وهو سهو . وفي ب : أن يوقف بالهاء .

(٦) هي لغة طيء ، عن ابن الأنباري والصغاني .

(٧) ويقال فيها : هاء التانيث .

(٨) زيادة من ب .

(٩) في معاني القرآن له ٢٧١ . وهي الحجة ٢ / ٢٢٨ و ٢٤٨ خم غير الثالث هنا ، والعسكريات ١٢٠ . والرابع في الجهرة ٣ / ٣٢١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٨٠ ، وتكملة الإيضاح ١٠٨ ، ١١٤ ، والحجة ٢ / ٣٧٥ ، والخصائص ١ / ٣٠٤ و ٩٨ ، ورسالة الصناعة ١٥٩ ، ٥٦٣ ، ٦٣٧ ، والمحتسب ٢ / ٩٢ ، والمختصر ٧ / ١٦ و ٨٤ ، ٩٦ ، ١٢٠ ، والإنصاف ٣٧٩ ، وابن يعيش =

مَا بَالُ عَيْنِي عَنْ كَرَاهَا قَدْ جَفْتُ  
مُسْبِلَةً تَسْتَنُّ لِسْمًا عَرَفْتُ  
ذَا رَأَيْتُ لِسْمِي بَعْدَ حَوِيلٍ قَدْ عَفْتُ  
بَلْ جُوزْتُهَا كَظْهَرِ الْحَجَفْتُ

ويجوز<sup>(١)</sup> أن يكون لما كان المضاف إليه في التقدير مَثَوِيًّا<sup>(٢)</sup> أثبت التاء كما يشبهه في الوصل ليعلم أن المضاف إليه مرادٌ ، كما أشمُّ من أشمُّ الحرف المضموم ليعلم أنه في الوصل مضموم ، وكما شدد من شدد نحو « فَرَجَّ » ليعلم أنه في الوصل متحرك ، وكما حرَّك من قال :

... .. إِذْ جَعَلَ النَّقْرَ (٣)

بالضم لِيُعْلَمَ أَنَّهُ فِي الْوَصْلِ مَضْمُونٌ <sup>(٤)</sup>.

٢ / ١١٨ و ٤ / ٦٧ و ٥ / ٨٩ و ٨ / ١٠٥ و ٩ / ٨١ ، وتثقيف اللسان ٣٩٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٣٠ ، واللسان ( أرن ، بلل ) .

وهي من كلمة لُسُور الذئب أنشد منها ابن بري أربعة عشر بيتاً ، انظر اللسان ( ح ج ف ) ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٠٠ - ٢٠٢ . والأبيات كما أنشدها الأخفش غير متصلة ، ونبه ابن بري على صحة الرواية . وقوله مسبلة ، أي تصب دمعها ، وتستن ترسل دمعها من غير تفريق ، والجوز : الوسط ، والتهاء : المفازة ، والحجفة : الترس . ويروى « ما بال عين » و « داراً لليلي » . وقوله بل ههنا نائية عن « رُب » .

وسُور الذئب أحد بني مالك بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، شاعر أموي له كاسة في مقتل مسعود بن عمرو التميمي ( قتل سنة ٦٤ هـ - انظر الأعلام ٧ / ٢١٩ ) . انظر ألقاب الشعراء ( نوارد المخطوطات ٢ / ٣٠٤ ) ، والتاج ( سائر ) ، والنقائص ٧٢٧ ( وفيه : أحد بني مالك بن سعد ) .

(١١) قوله ويجوز أن يكون إلى آخر كلامه على هذه الآية هو نص كلام أبي علي ، واختصر المؤلف بعضه . انظر الصفحة ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢) في الأصل و ب : منونا ، وهو تحريف . ولم تقع هذه الكلمة في كتبا معطوطتي الحجة اللتين أخرج  
عنها الكتاب . وهي على الصواب في ي لكن كان الناسخ جعل نقطة فوق الياء هكذا « يئا » لتقرأ  
بالوجهين ، وهو بالنون تحريف .

(٢) سلف الست ٢٣، وتخريجها ثمة

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٤ .



- فإن قال قائل في وَفَّيْهِ عَلَى التَّاءِ مِنْ ﴿مَرْضَاتٍ﴾ : مَا تَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ  
 هَذَا خِلَافَ قَوْلِ سَيَبُويَه ، لِأَنَّهُ قَدْ قَالَ<sup>(١)</sup> ، لَوْ سَمِيتَ بِـ «خَمْسَةِ عَشَرَ» فَرَحَّمْتَهُ  
 ٣ لَقُلْتَ «يَا خَمْسَهُ» ، فَوَقَفْتَ بِالْهَاءِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى قِيَاسِ وَقْفِ حِمْزَةٍ فِي  
 «مَرْضَاة» لَقُلْتَ<sup>(٢)</sup> : يَاخَسْتُ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْاسْمَ الثَّانِي الْمَحذُوفَ لِلتَّرْخِيمِ مَرَادٌ ،  
 كَمَا أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَرَادٌ .  
 ٦ = قِيلَ : لَا يَدُلُّ مَا قَالَهُ سَيَبُويَه فِي «خَمْسَةِ عَشَرَ» فِي التَّرْخِيمِ عَلَى أَنَّ وَقْفَ  
 حِمْزَةٍ فِي الْمُضَافِ بِالتَّاءِ خِلَافَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيَبُويَه ، لِأَنَّ التَّرْخِيمَ بِنَاءً آخَرَ  
 وَصِيفَةً أُخْرَى ، وَلَيْسَ حَذْفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنَ الْمُضَافِ كَذَلِكَ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ مَرَادٌ  
 ٩ ضَمُّهُ إِلَى الْمُضَافِ إِذَا ذُكِرَ أَوْ حُذِفَ . وَالتَّرْخِيمُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :  
 أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَقْدَرُ فِيهِ الْمَحذُوفُ .  
 وَالْآخَرُ أَنَّهُ يَكُونُ ارْتِجَالًا اسْمٌ عَلَى حَدِّهِ .  
 ١٢ وَالْمُقَدَّرُ فِيهِ إِثْبَاتُ مَا حُذِفَ مِنْهُ يَجْرِي مَجْرَى مَا هُوَ اسْمٌ عَلَى حِيَالِهِ ، كَمَا  
 جَرَى حَرْفُ<sup>(٣)</sup> اللَّيْنِ فِي قَوْلِهِمْ فِي الْإِنْكَارِ<sup>(٤)</sup> - إِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا - :  
 أَرَيْدُنِيهِ ، فَأُثْبِتُ التَّنْوِينَ فِيهِ قَبْلَ حَرْفِ اللَّيْنِ وَلَمْ تَحْذَفْ كَمَا حُذِفَتْ فِي<sup>(٥)</sup> النَّدْبَةِ  
 ١٥ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ «وَأَزِيدَاهُ» ، لِأَنَّ «أَزِيدُنِيهِ» فِي الْإِنْكَارِ يَجْرِي مَجْرَى : أَرَيْدَا  
 إِنِّيهِ ، فَكَمَا ثَبَتَ مَعَ «إِنْ» ثَبَتَ بِغَيْرِ «إِنْ» ، وَلَمْ يَحْذَفْ كَمَا حُذِفَ مِنَ  
 النَّدْبَةِ<sup>(٦)</sup> ]

(١) هذا معنى ما قاله سيبويه ١ / ٣٤٢ .

(٢) في النسخ : لَقَالَ ، وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الْحِجَةِ .

(٣) في الأصل : كَمَا جَرَى حَذْفُ حَرْفٍ ، وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، والمسائل المنشورة ٦٤ ، والبصريات ٥٩ ، والخصائص ٣ / ١٥٦ .

(٥) في الحجة : مِنْ .

(٦) زيادة من الحجة . وفيها : فَكَمَا ثَبَتَ مَعَ إِنْ يَثْبِتُ بِغَيْرِ إِنْ وَلَمْ يَلِخْ . وَفِي ي فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ  
 « يَثْبِتُ » .

فكذلك<sup>(١)</sup> الترخيم يَجْرِي ماأريد فيه الحرف المحذوف للترخيم مَجْرَى  
 ماالرتجل ، لأن النداء موضع يُرْتَجَل فيه الأسماء ، ألا ترى أن فيه مالايستعمل  
 في غيره نحو<sup>(٢)</sup> : يَأْتُونَنَا<sup>(٣)</sup> وَيَاهَنَاءُ وَيَأْفُلُ ؛ فلما كان فيه / هذا الضربُ كان  
 الضربُ المرتجل أغلب من الآخر ، فلذلك لم يكن المحذوف في<sup>(٤)</sup> الترخيم كالمضاف ( ٢ / ٢٦ )  
 من المضاف إليه<sup>(٥)</sup> .

٦ قوله تعالى : ﴿ سَلُّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾<sup>(٦)</sup>

١٢١١١

٩ « سَلُّ » أمرٌ من سَأَلَ يَسْأَلُ على لغة من قال سَالَ يَسَالُ ، فخفف<sup>(٧)</sup> .  
 وانتصب قوله ﴿ بني إسرائيل ﴾ لأنه مفعول أول . و « كم » ينتصب على  
 الظرف ، أي كم مرة<sup>(٨)</sup> ، والعامل فيه قوله ﴿ آتيناهم ﴾ . و « آتيناهم » مع

(١) في الأصل : وكذلك .

(٢) انظرالمجمع ٣ / ٦١ .

(٣) في النسخ : يارومان ، وهو تحريف .

(٤) في الحجة : من .

(٥) في الأصل : كالمضاف والمضاف إليه ، وهو خطأ من الناسخ .

(٦) انظرالجواهر ٤٢٣ - ٤٢٤ ، ومعاني القرآن للقراء ١ / ١٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٢ ، ومجمع البيان  
 ١ / ٣٠٤ ، والبيان ١ / ١٤٩ ، والبحر ١ / ١٢٦ - ١٢٧ .

(٧) هذا قولٌ ، وأحسن منه أن يكون أمراً من سَأَلَ يسأل على لغة الهمز ، وأصله أسأل ، ثم نقلت حركة  
 الهمزة إلى السين ثم حذفت همزة الوصل لتحرك السين بالفتح ، وترك همزة لكثرة دوره في الكلام .

(٨) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان غير مصرح بنقله عنه على المعهود منه ، ولأعلم أحداً قال به ، وهو  
 غير صحيح . والصواب ماقلوه أن « كم » في موضع النصب على أنها مفعول ثانٍ لـ ﴿ آتيناهم ﴾ .  
 وهي واقعة على الذات لا على الزمان ، وقوله ﴿ من آية بينة ﴾ مبرها . والمعنى : كم آتيناهم من  
 حجة ظاهرة واضحة مثل اليد البيضاء وقلب العصا وقلق البحر وتظليل الغمام وإنزال المن  
 والسلوى ، عن الحسن وبهاهد وغيرهما ، عن مجمع البيان . وانظر تفسير الطبري ٢ / ١٩٣ ،  
 والقرطبي ٢ / ٢٧ - ٢٨ ، وابن كثير ١ / ٣٦٤ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣٠٩ .

وأجاز النحاس أن تكون كم في موضع رفع على الابتداء وجلة ﴿ آتيناهم ﴾ خبرها  
 وحذف العائد . ورواه أبو حيان بأن حذف العائد من الجملة الواقعة خبراً لا يجوز إلا في الشعر .  
 وهو كما قال ، وانظر ضرائر الشعر ١٧٦ ، وانظر ماسياتي ٤٣٩ ، ٥٤٣ والتعليق ثمة .

« كم » في موضع المفعول الثاني لـ « سَلَّ » .

قوله تعالى : ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾<sup>(١)</sup> | ٢١٢ |

لم يقل « زينت » و « الحياة » مؤنثة ، للفصل الواقع بين « زَيْن »  
و « الحياة »<sup>(٢)</sup> وتام الكلام عند قوله ﴿ وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾<sup>(٣)</sup> ثم  
ابتدأ فقال : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ فـ ﴿ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾  
مبتدأ . و ﴿ فوقهم ﴾ خبره ، أي : فوقهم في الحجة والقهر والغلبة<sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ ﴾<sup>(٥)</sup>

| ٢١٣ |

أي : ليحكم الله بين الناس . وقيل<sup>(٦)</sup> : ليحكم الكتاب بين الناس .

قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ ﴾<sup>(٧)</sup> | ٢١٤ |

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٢٥ - ١٣١ ، وجمع البيان ١ / ٣٠٥ ، والبيان ١ / ١٤٩ ، والبحر ١٢٩ / ٢ .

(٢) ولأن تأنيث الحياة غير حقيقي ، وهو قول الفراء ، وذكر الوجهين الطبري وأبو حيان .

(٣) وهو وقف كاف عند الداني وحسن عند غيره . انظر إيضاح الوقف ٥٤٩ ، والقطع ١٨٣ ، والمكتفى ١٨٣ ، ومنار الهدى ٤٨ .

(٤) لأن الذين اتقوا استقروا في الدرجات في أعلى عليين وخلد أولئك في الدركات في أسفل السافلين وقيل في تأويل الفوقية غير ذلك ، وعبارة المؤلف تجمع ما قالوه . انظر تفسير الطبري ٢ / ١٩٤ ، والقرطبي ٣ / ٣٩ - ٣٠ ، وابن كثير ١ / ٣٦٤ ، وجمع التفسير ١ / ٣١١ ، وجمع البيان ١ / ٣٠٥ ، والبحر ٢ / ١٣٠ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٥٤ ، وجمع البيان ١ / ٣٠٦ - ٣٠٧ ، والبحر ٢ / ١٣٦ ، وتفسير الطبري ١٩٦ / ٢ ، والقرطبي ٣ / ٣٢ .

(٦) لم يذكر النحاس والطبري غير هذا التأويل ، وهو الظاهر وقول الجمهور .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٢ ، وجمع البيان ١ / ٣٠٨ ، والبيان ١ / ١٤٩ - ١٥٠ ، والبحر ١٣٩ / ٢ .

اعلم أن « أم »<sup>(١)</sup> في القرآن تأتي على وجهين :  
أحدهما : أن تكون متصلة .

والآخر : أن تكون منقطعة .

٣

فشرط المتصلة<sup>(٢)</sup> أن يكون قبلها همزة الاستفهام ويكون بمعنى  
« أيها »<sup>(٣)</sup> ، ويكون مابعداً مفرداً ، وجوابه [ في التقدير<sup>(٤)</sup> ] تعيين المسؤل

٦

عنه . مثال ذلك في الكلام : أعندك زيد أم عمرو ، فـ « أم » هذه متصلة لأن

قبله همزة الاستفهام ، ومعناه : أيهما عندك ؟ ، وجوابه : زيد ، إن كان عنده

زيد ، وعمرو ، إن كان عنده عمرو ، قال الله تعالى : ﴿ مَا لِي لَا أَرَى الْهَدَىٰ أُمِّ

٩

كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة النمل : ٢٠ ] والتقدير : أحاضر هو أم كان من

الغائبين<sup>(٦)</sup> ، ومعناه : أحاضر أم غائب ، فلو أُجيب قيل له : غائبٌ ، بهذا اللفظ

وأما المنقطعة فإنه يقع بعد الاستفهام ويكون بعد الخبر جميعاً ، ويكون

بمعنى « بل » والهمزة جميعاً .

١٢

فقوله ﴿ أُمِّ حَسْبُكُمْ ﴾ « أم » ههنا منقطعة ، والتقدير : بل أحسبتم ، وهو

كثير في التنزيل .

(١) انظر في « أم » الكتاب ١ / ٤٨٢ - ٤٨٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨ - ٣٢ ، وللفراء

١ / ٧١ - ٧٢ ، ١٣٢ ، والمقتضب ٢ / ٢٨٦ - ٣٠٠ ، والأزهية ١٣٤ - ١٣٨ ، وابن عيش

٨ / ٩٧ - ٩٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٧ ، والجمع ٥ / ٢٣٧ - ٢٤٦ ، والمغني ٦١ - ٧١ .

(٢) في النسخ : المتصل ، والصواب ما أثبت وقد ذكر المؤلف في مواضع من كلامه الآتي الضمير العائد

علي « أم » على معنى الحرف .

(٣) لو قال : « بمعنى أي » كان أجود ، لأنها تأتي على معنى أيهم وأيهن وأيها .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) سياقي الكلام عليها في موضعها ١٠٠٤ والتعليق ثمة . و « أم » فيها منقطعة لامتصلة .

(٦) جعله من باب الحمل على المعنى ، وقيل « أم » منقطعة والمعنى بل أكان من الغائبين . انظر ماسياني

من التعليق .

ا قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ (٢١٤) ١

بنصب لام « يقول » ورفع<sup>(٣)</sup> . فالنصب بإضمار « أن<sup>(٤)</sup> » لأن « حتى » إذا دخلت على الفعل المستقبل وانتصب الفعل بعدها كان لها معنيان :  
أحدهما : إلى أن .

والثاني : بمعنى كي .

٦ فالأول قولك : سرت حتى أدخلها ، أي : إلى أن أدخلها ، فالسير والدخول قد وُجِدا جميعاً<sup>(٥)</sup> . ومثال الثاني : أطع الله حتى يدخلك الجنة . أي كي يدخلك الجنة . والآية من الضرب الأول .

٩ والرفع قراءة نافع<sup>(٣)</sup> . ويكون المعنى : وزلزلوا حتى قال الرسول . لأن الفعل المستقبل إذا ارتفع بعد « حتى » كان بمعنى الماضي ، وكان ماقبل « حتى » سبباً لما بعدها ، كقولك : سرت حتى أدخلها ، أي حتى دخلتها ، فالسير سبب للدخول . وكذلك في الآية : الزلزلة سبب لقول الرسول . ويجوز أن يكون :  
١٢ سرت حتى أدخلها ، إذا رفعت أدخلها ، أن يكون السير واقعاً ، والدخول الآن ، فيكون الفعل فعل الآن . وعلى هذا أيضاً تحمّل قراءة نافع ﴿ وزلزلوا

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر شرح اللوح ٨٨ / ١ و ١٠٥ / ٢ ، ومعاني القرآن للقراء ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، وإعراب القرآن ٢٥٥ / ١ - ٢٥٦ ، والحجة ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان ١ / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، والبيان ١ / ١٥٠ ، والبحر ٢ / ١٤٠ ، والكتاب ١ / ٤١٧ ، والمقتضب ٢ / ٤٣ ، والإيضاح ٣١٧ ، والعصديات ٥٠ ، وابن يعيش ٧ / ٢٠ ، ٣١ ، وابن الشجري ١ / ٣٧٤ ، والمفني ١٧٠ ، ١٧٣ ، ٩٠٧ .

(٣) قرأ بالرفع نافع وحده ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ١٨١ - ١٨٢ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٣٢٧ .

(٤) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن « حتى » ناصبة بنفسها . انظر الإنصاف ٥٩٧ - ٦٠٢ للمسألة ٨٢ ، والمجموع ٤ / ١١١ - ١١٦ ، والمصادر السالفة .

(٥) بهامش الأصل مانصه : « خ [ أي نسخة ] : فالسير وجد والدخول لم يوجد » وهو خطأ .

- ٣ حتى يقول الرسول ﴿ أي حتى أن بلغ من شأن الرسول أن يقول هذا ، فيكون حكاية الحال ، كقوله تعالى ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة القصص : ١٥] فحكى تلك الحالة . ألا ترى أنك لو لم تحمله <sup>(٢)</sup> على حكاية الحال لم يصحَّ لأنَّ هذا إشارة إلى الحاضر / وليس الآن الرجلان ١ / ٢١ حاضرين <sup>(٣)</sup> . فالمعنى : فوجد فيها رجلين حالهما أنها يقتتلان يشار إليهما بأن ( ١ / ٢٧ ) هذا من شيعته وهذا من عدوّه ، وحكاية الحال في القرآن كثير جداً .
- ٦ قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٢١٧ ]
- ٩ ﴿ قِتَالٍ ﴾ جرّ بدل من ﴿ الشهر الحرام ﴾ ، وهو بدل الاشتغال . ألا ترى أنَّ الشهر مشتمل على القتال وغيره ؟ .
- ١٢ [ وقوله <sup>(٥)</sup> ] ﴿ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٢١٧ ]
- ﴿ قتالٌ ﴾ مبتدأ . وجاز الابتداء بالنكرة هنا ، وإن لم يجر : رجل قائم ، لأنه خصّ بقوله ﴿ فيه ﴾ ، وإذا اختصت النكرة جاز الابتداء بها . و ﴿ كبيرٌ ﴾ خبر المبتدأ .
- فإن قيل : فلم قال ﴿ قل قتال فيه كبيرٌ ﴾ ولم يقل « قل القتال فيه
- 
- (١) انظر الجواهر ٨٨٩ ، والحجة ٢ / ٢٨٤ خم ، والبيان ١ / ١٥٠ ونقل كلام المؤلف من غير ماتصريح على المهود منه ، والمغني ٩٠٥ ، وما سيأتي ٧٤٨ .
- (٢) في الأصل : تحمل .
- (٣) انظر المصادر السالفة .
- (٤) انظر معاني القرآن للقرآء ١ / ١٤١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٨ ، ومجمع البيان ١ / ٣١١ ، والبيان ١ / ١٥١ ، والبحر ٢ / ١٤٥ ، والكتاب ١ / ٧٥ ، والمقتضب ١ / ٢٧ و ٤ / ٢٩٧ ، والكامل ٩٠٦ ، وابن عبيش ٣ / ٦٥ ، وابن الشجري ١ / ٣٤٠ ، والمغني ١١٢ ، ٦٥٧ - ٦٥٨ .
- (٥) زيادة مني .
- (٦) انظر الجواهر ٢٠٠ - ٢٠١ ، وشرح البع اللوح ٩٩ / ٢ و ١٠٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧١ ، وللقرآء ١ / ١٤١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٩ ، ومجمع البيان ١ / ٣١١ ، والبيان ١ / ١٥٢ - ١٥٣ ، والبحر ٢ / ١٤٥ - ١٤٦ .

كبير» وحقه أن يقولها باللام ، لأن النكرة إذا تكررت تعرّفت باللام ، كقوله تعالى : ﴿ كَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾ [سورة الزمل : ١٥-١٦] فقال أولاً ﴿ رسولاً ﴾ ثم قال ﴿ الرسول ﴾<sup>(١)</sup> لما تكرّرت النكرة . قال<sup>(٢)</sup> : ولهذا المعنى قال المفسرون في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [سورة الشرح : ٥٠-٦٠] : مع عسر واحد يسرّان ، لأن قوله ﴿ يسراً ﴾ ثانياً لو كان هو الأول لقال : فإن مع العسر يسراً إن مع العسر اليسر ، فلما لم يقله باللام علمت أنه يسر آخر غير الأول ، فيكون مع العسر يسران . ولهذا المعنى لو قال إنسان عند حاكم من حكام المسلمين : لفلان عليّ مائة درهم لفلان عليّ مائة الدرهم لزمه مائة واحدة ، لأن الثاني هو الأول لما عرّفها باللام ؛ ولو قال : لفلان عليّ مائة درهم لفلان عليّ مائة درهم لزمه مائتان<sup>(٣)</sup> ، لأن الثاني غير الأول لما لم يكرّر باللام ، فكذلك هنا وجب أن يقال : قل القتال فيه كبير

= فالجواب أنهم سأله بقوله ﴿ قتال فيه ﴾ عن قتال واقع في ذلك الوقت بعينه ، لأن لها قصة معلومة<sup>(٤)</sup> : من أن النبي صلى الله عليه وآله بعث سرية إلى

(١) في الأصل وي : فعصى فرعون الرسول .

(٢) كذا وقع في النسخ ، ولعلها زيادة من النساخ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٦٢ ، والتعليق ثمة .

(٤) الظاهر أنه لا يلزمه إلا مائة ، وإنما كرر تأكيداً . ومآقاله المؤلف هو مقتضى ما نقل عن الفراء والزجاج من أن العرب تقول إذا ذكرت نكرة ثم أعدتها نكرة مثلها صارتا اثنتين ، كقولك : إذا كسبت درهماً فأنتق درهماً ، فالثاني غير الأول . وقد زُيف المخرجاني أبو علي الحسن بن يحيى هذا القول وقال : « هذا قول مدخول لأنه يجب على هذا التدريج إذا قال الرجل إن مع الفارس سيفاً إن مع الفارس سيفاً أن يكون الفارس واحداً والسيف اثنتين » . انظر مجمع البيان ٥ / ٥٠٩ ، وتفسير القرطبي ٢٠ / ١٠٨ ، ومجمع التفاسير ٦ / ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(٥) هي قصة سرية عبد الله بن جعش . انظر السيرة النبوية ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٦ ، ومغازي الواقدي ١٣ - ١٩ ، وتفسير الطبري ٢ / ٢٠١ - ٢٠٥ ، والقرطبي ٢ / ٤١ ، وابن كثير ١ / ٣٦٨ - ٣٧٢ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣١٥ - ٣٢٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣١٢ ، ولباب النقول ٤١ .

- ٣ حرب المشركين فأطلبهم رجباً ، فبعثوا<sup>(١)</sup> إليه صلى الله عليه وآله بمن يسألونه عن ذلك القتال الذي وجههم فيه ، فأجابهم في الآية بأن قتالاً في هذا الشهر كبير في كل الأوقات . فليس هو ذلك القتال الواحد بعينه حتى يلزمه التعريف باللام ، وإنما هو إخبار بكل قتال يقع في هذا الشهر .
- ٦ ف ﴿ قتال فيه كبير ﴾ مبتدأ وخبر . والوقف<sup>(٢)</sup> على ﴿ كبير ﴾ حسن عند البصريين قاطبة ، لأنهم يقولون<sup>(٣)</sup> في قوله ﴿ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [ ٢١٧ ] : إنه مبتدأ و ﴿ كُفِّرَ بِهِ ﴾ عطف عليه و ﴿ إِخْرَاجُ أَهْلِهِ ﴾ عطف عليه أيضاً ؛ فهذه ثلاثة أسماء وخبرها كلها قوله ﴿ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> .
- ٩ فأمّا قوله ﴿ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾<sup>(٥)</sup> فمعطوف على قوله ﴿ عَنْ سَبِيلِ

(١) قوله فبعثوا إليه إلى آخر كلامه لا أعرف أحداً ذكره . والذي رووه أن عبد الله بن جحش وأصحابه أقبلوا بالعمير التي غنوها وبالأسيارين اللذين أسروها حتى قدموا على رسول الله ( ص ) فقال لهم : ما أمرتكم بقتال في الشهر الحرام ، وأبى أن يأخذ من ذلك شيئاً . قال الطبرسي : والسائلون هم أهل الشرك على جهة العيب للمسلمين باستحلالهم القتال في الشهر الحرام ، عن الحسن وأكثر المفسرين ، وقيل : السائلون أهل الإسلام سألوا عن ذلك ليعلموا كيف الحكم فيه ... » اهـ .

(٢) انظر القطع ١٨٥ ، والمكتفى ١٨٤ ، ومنار الهدى ٤٨ ، وهو حسن عند النحاس وكاف عند الداني وتام عند الأشعري .

(٣) انظر المصادر التي أحلنا عليها ١٥٦ ح ٦ .

(٤) وللغراء في رفع ﴿ وَصَدُّ ﴾ قولان : أحدهما أن يكون مرتفعاً بالمعطف على ﴿ كبير ﴾ ، والآخر أن يكون مرتفعاً بالابتداء والخبر مضر دل عليه ﴿ كبير ﴾ ، والتقدير : وكبير الصد . وغلظه أبو علي والمؤلف وغيرهما ، لأن المعنى في الوجه الأول بصير : قل القتال في الشهر الحرام كفر بالله ، وهو خطأ بالإجماع ، وبصير التقدير في الثاني : وإخراج أهل المسجد الحرام أكبر عند الله من الكفر ، وهذا خطأ بالإجماع أيضاً . قال الطبرسي : وللغراء في الوجه الثاني أن يقول : التقدير : وإخراج أهل المسجد الحرام أكبر من القتل فيه لا من الكفر به .

(٥) انظر الجواهر ٦٩٣ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٨٢٥ - ٨٢٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧١ ، وللغراء ١ / ١٤١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٩ ، ومجمع البيان ١ / ٣١٢ ، والبيان ١ / ١٥٣ ، والبحر ٢ / ١٤٧ - ١٤٩ ، والمغني ٧٠٠ .



الله ﴿ ١ أي وصدّ عن سبيل الله ﴾<sup>(١)</sup> وعن المسجد الحرام<sup>(٢)</sup> . ألا تراه قال : ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ سورة الفتح : ٢٥ ] كذا زعمه أبو علي<sup>(٤)</sup> ، [ وأراد أنّه محمول على « صدّ » آخر دون هذا الظاهر ؛ لأنّ قوله ﴿ وكفرّ به ﴾ عطف عليه ، والعطف عليه يمنع من تعلّقه به .

ويجوز أن يكون معطوفاً على ﴿ الشهر الحرام ﴾<sup>(٥)</sup> على تقدير : يسألونك عن الشهر الحرام وعن المسجد الحرام<sup>(٦)</sup> .

وزعم الفراء أن قوله ﴿ والمسجد الحرام ﴾ جرّ عطف على الهاء المحرورة بالباء<sup>(٧)</sup> ، أي : وكفرّ به وبالمسجد الحرام . وهذا غير مرضيّ عندنا ، لأنّ المضمر المحرور لا يعطف عليه الظاهر إلا بإعادة حرف الجر<sup>(٨)</sup> ، لا تقول : مررت به

(١) زيادة من ب وي .

(٢) وهو قول المبرد والنحاس وغيرها .

(٣) وم المؤلف هنا وفي شرح اللع فاستشهد بهذه الآية ، ولاشاهد فيها على ما أورده . وإنّا الشاهد في قوله تعالى : ﴿ إنّ الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام ﴾ [ سورة الحج : ٢٥ ] وبهذه الآية استشهد أبو علي .

(٤) في الحجة ٣ / ٢٣٧ - ٢٣٨ خك ، وانظر الجواهر .

(٥) اختاره في الجواهر ، وهو قول الفراء في كتابه .

(٦) زيادة من ي وب . وكان في ي : أراد به أنه ، وفيها : يمنع تعلّقه ، و « به » بعد « تعلّقه » ليس في ب .

(٧) عزي هذا القول إلى الفراء في البحر ، واختاره أبو حيان . والذي في كتابه أنه معطوف على الشهر الحرام ، قال : والمسجد الحرام مخفوض بقوله يسألونك عن القتال وعن المسجد .

(٨) انظر شرح اللع اللوح ١٠٦ ، والكتاب ١ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، والمقتضب ٤ / ١٥٢ ، والكمال ٩٣١ ، والحجة ٣ / ٢٢٦ - ٢٣٤ خك ، وابن السرياني ٢ / ٢٠٧ ، وابن عبيش ٣ / ٧٨ - ٧٩ ، والإنصاف ٤٦٣ - ٤٧٤ المسألة ٦٥ ، وشرح الكافية ١ / ٣٢٠ ، والمجمع ٥ / ٢٦٦ - ٢٦٧ ، وضرائر الشعر ١٤٧ .

ونسب إلى الكوفيين والأخفش ويونس والجرمي إجازة ذلك ووافقهم أبو حيان . لكن نصّ الفراء على أنّ ذلك قبيح قليل يجوز في الشعر ، انظر معاني القرآن له ١ / ٢٥٢ و ٢ / ٨٦ . وعزا النحاس القول بقبحه إلى الكوفيين عامة ، انظر إعراب القرآن ١ / ٣٩٠ . على أنّ الفراء قد-

وزيد حتى تقول وبزيد . فكذلك ههنا لو كان معطوفاً على الهاء لقال : « وكفر به وبالمسجد الحرام » ، فلما لم يقل هذا ولم يُعِدِّ الباء علمت أنه غير معطوف عليه . / على أنه - وإن أجازته مجيز - لم يصح أن يقال : كُفِّرَ بالله وبالمسجد الحرام .

وفي الجملة فقوله<sup>(١)</sup> ﴿ والمسجد الحرام ﴾ لا يخلو جرؤه من أن يكون محمولاً على قوله ﴿ عن سبيل الله ﴾ كما تقدّم ، أو على الهاء في ﴿ به ﴾ وقد أبطلناه ، أو على ﴿ الشهر الحرام ﴾ في قوله : يسألونك عن الشهر الحرام وعن المسجد الحرام . قالوا<sup>(٢)</sup> : فلا يجوز حمله على ﴿ الشهر الحرام ﴾ لأنه يصير السؤال عن المسجد الحرام ، وإنما السؤال وقع عن قتال في الشهر الحرام دون المسجد الحرام . وقال قوم<sup>(٣)</sup> : يجوز حمله على الشهر الحرام لأن السؤال وقع عن قتال في الشهر الحرام وفي المسجد الحرام . وقيل : الهاء في قوله ﴿ وكفر به ﴾ يعود إلى ﴿ الشهر الحرام ﴾ أي وكفر بالشهر الحرام .

فإن قيل : فأنتم إذا حملتم قوله ﴿ والمسجد الحرام ﴾ على قوله ﴿ سبيل الله ﴾ كان التقدير : وصداً عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، فيكون في صلة الصداً ، لأن المعطوف على الصلة في الصلة ، فلا يجوز الفصل بين « سبيل الله » وبين « المسجد الحرام » حينئذ بقوله ﴿ وكفر به ﴾ لأنه هو مصدر معطوف على الصداً والموصول لا يعطف عليه إلا بعد تمامه = قلنا : نضمر له ما يتعلق به

=أجازه في بعض كلامه ، انظر ما يأتي ٣٢٣ .

فما جاء من ذلك في الشعر فهو ضرورة عند البصريين وعند الكوفيين فما قال النحاس ، وهو قول الفراء في أكثر كلامه . وما ذهب إليه أبو حيان من أنه ثابت في لسان العرب نثراً ونظماً غير صحيح . وانظر ما يأتي ٢٨٥ .

(١) في الأصل : بقوله ، وهو تحريف .

(٢) انظر الحجة .

(٣) انظر الحواهر .

لَجَزِيٍّ ذَكَرَهُ ، فَكَانَهُ قَالَ : وَصَدُوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

وقوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٢١٩ ]

٣ والتقدير : قل ينفقون العفو . [ فمن نصب<sup>(٢)</sup> ﴿ العفو ﴾<sup>(٣)</sup> جعل « ما »  
و « ذا »<sup>(٤)</sup> كالشيء الواحد في موضع النصب بـ « ينفقون » فردّ العفو إليه ،  
والتقدير : قل ينفقون العفو .

٦ ومن قال ﴿ العفو ﴾ جعل « ما » مبتدأ و « ذا » بمعنى الذي ، و  
« ينفقون » صلته ، أي : ما الذي ينفقونه ؟ فجاء الجواب : العفو ، أي هو  
العفو ، وكلاهما حسنٌ جيد

٩ قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٢٢٢ ] و ﴿ يَطْهَرْنَ ﴾<sup>(٦)</sup>  
فن قال ﴿ يَطْهَرْنَ ﴾<sup>(٦)</sup> فمعناه : يغتسلن ، وأصله يتطهرن ، فأدغم التاء  
في الطاء لقرب مخرجيهما .

(١) انظر الجواهر ١٩١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٢ ، ولفراء ١ / ١٤١ ، ١٣٨ - ١٣٩ ، والحجة  
٢ / ٢٣٩ - ٢٤٣ ، وجمع البيان ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، والبيان ١ / ١٥٣ ، والبحر ٢ / ١٥٩ ، وسر  
الصناعة ٤٠٣ ، وابن الشجري ٢ / ١٧١ ، وابن يعيش ٢ / ١٤٩ و ٤ / ٢٣ .  
(٢) وهم غير أبي عمرو ، فقرأ وحده بالرفع . انظر السبعة ١٨٢ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ .  
(٣) زيادة من ب و ي .

(٤) انظر في « ماذا » الكتاب ١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ ، والبغداديات ١٤٢ - ١٤٧ ، وابن يعيش  
٣ / ١٤٩ - ١٥٠ ، و ٤ / ٢٣ - ٢٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٥٨ - ٥٩ ، والمغني ٣٩٥ - ٣٩٧ ، والجمع  
١ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ، والمصادر السالفة ، وما سيأتي ٥٤٢ .

(٥) انظر معاني القرآن للفرّاء ١ / ١٤٢ ، والحجة ٢ / ٢٤٣ - ٢٤٨ ، وجمع البيان ١ / ٣٦٩ ، والبيان  
١ / ١٥٤ - ١٥٥ ، والبحر ٢ / ١٦٨ ، وتفسير الطبري ٢ / ٢٢٧ ، والقرطبي ٣ / ٨٨ - ٨٩ ، وابن  
كثير ١ / ٣٨٠ ، وجمع التفسير ١ / ٢٢٢ ، وتفسير غريب القرآن ٨٤ .

(٦) وهم حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ يَطْهَرْنَ ﴾ . انظر السبعة ١٨٢ ،  
والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ .

ومن قال ﴿يَطْهَرْنَ﴾ فعناه : ينقطع دمهّن ، وكلاهما حسن .  
و ﴿يَطْهَرْنَ﴾ حجة أبي حنيفة ، لأن عنده<sup>(١)</sup> يجوز أن تجامع المرأة إذا  
انقطع دمها قبل الاغتسال . و ﴿يَطْهَرْنَ﴾ حجة الشافعي لأنه يقول :  
لا تجامع المرأة إلا بعد أن تغتسل<sup>(٢)</sup> . فالقراءتان بمنزلة الآيتين يحتج كل واحد  
من الفريقين بقراءة .

قوله تعالى : ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا  
وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾<sup>(٣)</sup> ٢٢٤  
قيل : التقدير : ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم لأن لا تبرّوا ، فحذفت  
« لا » . وقيل : بل التقدير : كراهة أن تبرّوا ، أي لكراهة البرّ ، وهذا أولى ؛  
لأن حذف المضاف أكثر من حذف « لا »<sup>(٤)</sup> .

(١) كذا وقع بحذف اسم « إن » وقد رأيت ذلك في مواضع من كلام غيره لا أذكرها الآن .  
(٢) قال الحافظ ابن كثير : « قد اتفق العلماء على أن المرأة إذا انقطع حيضها لا تحل حتى تغتسل بالماء أو  
تتيم ، إن تعذر ذلك عليها بشرطه ، إلا أن أبا حنيفة رحمه الله يقول فيما إذا انقطع دمها لأكثر  
الحيض ، وهو عشرة أيام عنده : إنها تحل بمجرد الانقطاع ولا تنفق إلى غسل » اهـ وانظر المصادر  
السابقة ، وأحكام القرآن للشافعي ٥٢ - ٥٣ ، ١٩٢ .  
(٣) انظر الجواهر ١١٠ ، ٧٤٥ ، وشرح اللمع اللوح ٣٧ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٦٢ ، ومجمع البيان  
١ / ٣٢٢ - ٣٢١ ، والبيان ١ / ١٥٥ ، والبحر ٢ / ١٧٧ - ١٧٨ ، وتفسير القرطبي ٢ / ٩٨ ، والمغني  
٤١ - ٤٢ .

(٤) إذا وقعت « أن » وصلتها في موقع مصدر كان عدم وقوعه أو كراهته مفسراً لما قبله = فذهب  
الكسائي والفراء وابن الأنباري وغيرهم من الكوفيين وابن كيسان أن التقدير « لأن لا »  
فحذفت « لا » للدلالة عليها وحذفت « اللام » وحذفها قبل « أن » قياسي . وقد وقع في بعض  
كلام الزجاج نحو ما قدره الكوفيون فعزي هذا القول إليه ( انظر ما يأتي ٤٤١ ح ٨ و ٥٥٤ ح ٢ ) ،  
لكنه نص على أن « لا » لاتنصر ، انظر معاني القرآن له ٢ / ٢١١ / ١ .

ومذهب الأخفش والمبرد والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم من البصريين - والمؤلف  
منهم - أن التقدير « كراهة أن » فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وحذف المضاف أكثر  
من حذف « لا » وأجاز القولين الرماني وغيره .

فعلى هذين الوجهين<sup>(١)</sup> لا يجوز الوقف على « أيمانكم » .  
وقال أبو إسحق<sup>(٢)</sup> : قوله ﴿ أن تبروا ﴾ مبتدأ وخبره محذوف ،  
والتقدير : أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس أولى وأخرى ، أي : البر<sup>٣</sup>  
والإصلاح والتقوى أولى من تركها<sup>(٣)</sup> . فعلى هذا يكون الوقف على قوله  
﴿ لأيمانكم ﴾ حسناً<sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾<sup>(٥)</sup> ٦

| ٢٢٦ |

اللام تفيد الاستحقاق ، كما تقول : اللعن للكناف . /  
وقوله ﴿ من نسائهم ﴾ يتعلق بالظرف<sup>(٦)</sup> ، كما تقول : لك مني نضرة ولك<sup>٩</sup>

١ / ٢٢  
( ١ / ٢٨ )

= انظر في ذلك معاني القرآن للأخفش ٢٩١ ، وللغراء ١ / ٢٩٧ ، ٣٦٦ ، وشرح القصائد السبع  
٤٢٠ ، ٥٧٣ ، وإيضاح الوقف ٦٦٩ - ٦٧٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٧٧ ، ٥٩١ ، ٦٥١ / ٢ ، ٧٣ ،  
٩٤ ، ٢٠٧ ، وشرح القصائد التسع ٤١٦ ، والعشر ٢٣٩ ، ٣٦١ ، والمضديات ١٩ ، ومعلقة عمرو بن  
كثوم بشرح ابن كيسان ١١٠ ، وجمع البيان ٢ / ١٤٨ ، ٢٨٥ / ٢ ، ٣٨٦ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٢٩ ،  
والبحر ٣ / ٤٠٩ ، والمغني ٥٥ ، ٣٢٨ ، ٨٣٥ ، وشرح أبيات المغني ١ / ١٨١ . وانظر ما سيأتي ٣٣٤ ،  
٣٤٧ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٤٨٧ ، ٦٨٠ وغيرها ( انظر فهرس مسائل المريضة بآخر الكتاب برسم : أن  
والفعل ) .

(١) أجازها الجميع ، وقيل غير ذلك .  
(٢) انظر تفسير القرطبي والبحر والمغني .  
(٣) في الأصل : تركها ، وهو تحريف .  
(٤) انظر منار الهدى ٤٩ . وقد ضعف أبو حيان قول الزجاج لأن فيه اقتطاع ﴿ أن تبروا ﴾ مما قبله  
والظاهر اتصاله به ولأن فيه حذفاً لا دليل عليه .  
(٥) انظر الجواهر ٥٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٤ ، وللغراء ١ / ١٤٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٣ ،  
وجمع البيان ١ / ٣٢٣ ، والبيان ١ / ١٥٦ ، والبحر ٢ / ١٨١ ، والكشاف ١ / ٣٦٣ ، والمغني  
٨٩٨ - ٨٩٩ .

(٦) هذا أحد قولي الزغشري ، وذكره أبو البركات ناقلاً عن المؤلف من غير ماتصريح . قال أبو حيان :  
وهو « ضعيف ينزه القرآن عنه » .

مني معونة . أي : للمؤلين من نسائهم تربص أربعة أشهر . وليست « من » تتعلق بـ « يؤلون » ، لأن اللغة تحكم على أن يقال : آلى فلان على امرأته ، وقول القائل : آلى فلان من امرأته = وهم إنما توهمه من هذه الآية ؛ لما سمع الله تعالى يقول : ﴿ للذين يؤلون من نسائهم ﴾ ظن أن « من » تتعلق بـ « يؤلون » ، فكررُوا في « كتاب الإيلاء »<sup>(١)</sup> : آلى من نسائه ، وآلى من امرأته ، والصواب ما ذكرته لك<sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾<sup>(٣)</sup>

[ ٢٢٨ ]

إن قال قائل « قروء » جمع « قرء » وهو جمع الكثرة ، وجمع القلة « أقراء » ، وكل ما يوجد له جمع القلة فإضافة العدد إليها أولى من إضافتها إلى الكثرة فلم يقل « ثلاثة أقراء » ولم يقل « ثلاثة قروء » = فالجواب أن التقدير : ثلاثة أقراء من قروء<sup>(٤)</sup> ، فـ « قروء » تبيين الأقراء ، والأقراء مقدر .

(١) أو باب الإيلاء وهو أحد أبواب كتاب الطلاق في كتب الفقه ، انظر نصب الراية ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) ليس الأمر كما ذكر . أما ما ذكره من أن آلى يتمدى بـ « على » فهو صحيح . وأما ما ذهب إليه من توهم من عذاه بـ « من » فغير صحيح ، فقد نصوا على أنه يعدى بـ « من » حملاً على المعنى وهو الامتناع من الدخول ، انظر اللسان ( آلى ) ، والفريبيين ١ / ٧٥ ، والنهاية في غريب الحديث ٢ / ٦٢ . فـ « من » في الآية تتعلق بـ « يؤلون » على جهة تضمين الإيلاء معنى الامتناع .

(٣) انظر شرح المجمع اللوح ١٣٨ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٦٣ ، ومجمع البيان ١ / ٢٢٥ ، والبيان ١ / ١٥٦ ، والبحر ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ ، والبغداديات ٢٣٧ ( ولعل المؤلف أخذ منه ) ، وابن عيمش ٦ / ٢٥ .

(٤) كذا قال النحاس ، وعزاه إلى سيبويه . والذي في الكتاب ١٧٩ / ٢ : « وقالوا ثلاثة قروء ، فاستغنوا بها عن ثلاثة أقروء » اهـ . وقدره أبو علي كما قدره النحاس ثم قال : « وإنما يجيء هذا النحو إذا كان الجمع الكثير أكثر في الاستعمال من الجمع القليل ... » اهـ . فعلى تقدير النحاس وأبي علي - وهو ما ذكره المؤلف - حذف ، ولا حذف على قول سيبويه وعلى ما ذكره أبو علي في آخر كلامه ، وإنما هو من باب الاستغناء عن أحد الجمعين بالآخر استعمالاً منها .

فإذا جاز حذف المضاف إليه من قوله<sup>(١)</sup> :

۱ مَالِكَ عِنْدِي غَيْرَ سَهْمٍ وَحَجَرٍ

٣

وَعَيْرَ كَبْدَاءَ شَدِيدَةَ الْوَثْرِ<sup>(٢)</sup>

جَادَتْ بِكَفِّيْهِ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

أي : بكفِّي رجل كان ، فحذف المضاف إليه وأقام الفعل والفاعل مقامه = كان

٦

هذا أولى .

قوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ

عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ۱ ٢٢٨

٩

في هذه اللفظة<sup>(٤)</sup> ثلاثة ظروف : ﴿ لَهُنَّ ﴾ و ﴿ عَلَيْهِنَّ ﴾ وقوله

﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ . فقوله ﴿ مِثْلُ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ لَهُنَّ ﴾ خبره ، و ﴿ عَلَيْهِنَّ ﴾

صلة ﴿ الَّذِي ﴾ ، وقوله ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ معمول ﴿ لَهُنَّ ﴾ ، والتقدير : وثبت

١٢

لهنَّ حقٌّ مثل الذي عليهنَّ بالمعروف ، أي ثبت لهنَّ بالمعروف ، أي بما أمر الله

تعالى في ذلك .

قوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾<sup>(٥)</sup> ۱ ٢٢٩

١٥

هذا كلام مُتَّعٍ فيه ، وتقديره : الطلاق في مرتين . فالطلاق في موضع

(١) الآيات بلا نسبة في المقتضب ٢ / ١٣٩ ، والبغداديات ١٥٧ ، والخصائص ٢ / ٣٦٧ ، وابن الشجري

٢ / ١٤٩ ، والإنصاف ١١٤ - ١١٥ ، والبيان ١ / ١٥٦ ، وضرائر الشعر ١٧٠ - ١٧١ ، وشرح شواهد

الغني ١٥٧ ، وشرح أبيات الغني ٤ / ١٢ - ١٣ ، والخزانة ٢ / ٣١٢ . والثالث في مجالس ثعلب

٤٤٥ ، والبغداديات ٦٨ ، ٢٦٦ ، والمحتسب ٢ / ٢٢٧ ، والغني ٢١٢ . وستأتي الآيات ٩١٥ ، والثالث

٧٤٣ . وقوله « كبداء » أي قوس كبداء يلاً الكف مقبضها .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر البيان ١ / ١٥٧ ، والبحر ٢ / ١٩٠ .

(٤) يريد الآية .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٦٤ ، وجمع البيان ١ / ٣٢٨ ، والبيان ١ / ١٥٧ ، والبحر ١ / ١٩٦ .

التطليق ، والمعنى : [ ينبغي <sup>(١)</sup> ] للرجل إذا أراد الطلاق أن يطلق مرتين .  
فالطلاق الذي يَمْلِكُ فيه الرجعة مرتان .

وقوله : ﴿ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٢٢٩ ]

أي : فعليكم إمساك بمعروف <sup>(٣)</sup> ﴿ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [ ٢٢٩ ]

[ وقوله <sup>(٤)</sup> : ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] [ ٢٢٩ ]

وقرى ﴿ يَخَافَا ﴾ بضم الياء <sup>(٥)</sup> ، فـ « يَخَافَا » مُرْتَبٌّ للمفعول <sup>(٦)</sup> ، أي :  
يَخَافُ الزوجان ألا يقيما حدود الله .

و ﴿ يَخَافَا ﴾ أي يَخَافَا هما <sup>(٧)</sup> .

والأفعال على ثلاثة أضرب <sup>(٨)</sup> :

فعل يكون لليقين والبتات ، نحو علمت وتيقنت .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة .

(٣) وهو قول النحاس وغيره . وقيل : التقدير : فالواجب إمساك ، ذكره المؤلف في الجواهر ١٧٥ ، ١٨١ ، وانظر المصادر السالفة .

(٤) انظر معاني القرآن للزمخشري ١ / ١٤٥ - ١٤٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٦٥ ، والحجة ٢ / ٢٤٨ - ٢٥١ ،  
ومجمع البيان ١ / ٣٢٨ ، والبيان ١ / ١٥٧ ، والبحر ٢ / ١٩٧ - ١٩٨ .

(٥) وهي قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون بفتح الياء . انظر السبعة ١٨٣ ، والتيسير ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٧ .

(٦) يريد أنه مبني لما لم يسم فاعله ، ويقال فيه المبني للمفعول ، ثم جرى المتأخرون على المبني  
للجهول . وقد استعمل المؤلف هذا المصطلح في غير موضع من هذا الكتاب وفي غيره من كتبه ولم  
أره عند غيره ، انظر مقدمة التحقيق .

(٧) من قرأ بفتح الياء فقوله ﴿ أَلَّا يُقِيمَا ﴾ أن وما بعدها في موضع نصب مفعول « يَخَافَا » ، ومن قرأ  
بالضم فإن وما بعدها في موضع جر بحار مقدر في قول الخليل والكسائي ، وفي موضع نصب في قول  
غيرهما . وذهب أبو حيان إلى أن أن وما بعدها في موضع البدل من الضمير في « يَخَافَا » وهو أجود .

(٨) انظر الحجة ٣ / ٣٥٨ - ٣٦٢ حك ( ومنه أخذ المؤلف كلامه بتصرف ) . وانظر باب أن الخفيفة  
والخفيفة في الكتاب ١ / ٤٨١ - ٤٨٢ ، والمقتضب ١ / ٤٨ - ٤٩ و ٢ / ٣٠ - ٣١ و ٣ / ٥ - ٨ .  
والإيضاح ١٣٢ ، وابن يعيش ٨ / ٧٧ . وانظر أقسام أن في شرح اللع الوح ١٢٠ .



وفعل يكون في الاستقبال وقوع ما بعده نحو طمعت ورجوت وخشيت وخفت .

٣ وفعل يتردد بين العلم والخشية<sup>(١)</sup> .

فما كان من العلم والبتات وقع<sup>(٢)</sup> بعدها « أن » ، نحو قولك : علمت أنك تقوم ، وإن وقع بعدها « أن » كان بمعنى « أنه » كقوله : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ [سورة الزمل : ٢٠] أي « أنه » ؛ ولهذا المعنى ارتفع « يكون » .

٦ وما كان من باب الطمع جاءت بعدها « أن » المخففة التي تنصب الفعل المستقبل ، كقولك : طمعت في أن تقوم ، وخفت أن تقول ؛ ولهذا المعنى جاء ﴿ إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ .

٩ وما كان الأمر فيه متردداً بين البتات والشك<sup>(٣)</sup> جاز وقوع « أن » الناصبة للفعل و « أن » المخففة من الثقلية بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة المائدة : ٧١] بالرفع والنصب ، فالرفع على تقدير : أنه لا تكون فئنة ، والنصب لأنه شك ليس بيقين . /

٢ / ٢٢

قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٢٣٣ ] ( ٢ / ٢٨ )

(١) قال أبو علي : « الأفعال على ثلاثة أضرب : فعل يدل على ثبات الشيء واستقراره وذلك نحو العلم والتيقن والتبين والتثبت ، وفعل يدل على خلاف الاستقرار والثبات ، وفعل يجذب مرة إلى هذا القبيل وأخرى إلى هذا القبيل » اهـ .

(٢) في الأصل : وقوع ، وهو خطأ .

(٣) نحو حسبت وطمنت وزعمت . عن الحجة .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٣٦٦ ، والتعليق ثمة .

(٥) انظر مجمع البيان ١ / ٣٣٤ ، والبيان ١ / ١٥٨ ، والبحر ٢ / ٢١١ - ٢١٢ ، وتفسير الطبري

٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، والقرطبي ٣ / ١٦١ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣٥٣ - ٣٥٤ ، وابن الشجري ١ / ٢٥٨ ،

وابن يعيش ٧ / ٤٠ .

لفظه لفظُ الخبر ومعناه الأمر<sup>(١)</sup> ، أي فليرضعن . وجاز ذلك لأن المعنى مفهوم .

﴿ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢٣٣ ]

ولو لم يذكر ﴿ كاملين ﴾ وقال ﴿ حولين ﴾ لجاز أن يكون قد نقص شهر أو شهران من الحولين ؛ لأن العرب تقول : هذان حولان ، وإن كان قد نقص منها أيام . فلما قيّد « حولين » بـ « كاملين » علمت أنه لا يجوز إلا إتمامها .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَضَارَّ وَالِدَتَهِ بِوَلَدِهَا ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٢٣٣ ]

﴿ لَا تَضَارَّ ﴾ بالرفع والنصب<sup>(٤)</sup> .

فمن قال ﴿ لَا تَضَارَّ ﴾ بالنصب كان نهياً ، والأصل : لَا تَضَارَّرْ ، فأدغمت الراء الأولى في الثانية بعد أن أسكنت ، فالتقى ساكنان ، ففتحت الثانية لالتقاء الساكنين .

ومن قال ﴿ لَا تَضَارَّ ﴾ كان نفيّاً معطوفاً<sup>(٥)</sup> على قوله ﴿ لَا تُكَلِّفُ ﴾ ، وأصله : لَا تَضَارَّرْ ، بفتح الأولى وضم الثانية ، فأدغمت الأولى في الثانية .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٢٣٣ ]

(١) وهو أمر ندب واستحباب . فإن لم يوجد من يرضع الطفل أو لم يقبل غير لبن أمه أو عجز الوالد عن استجار من يرضعه = فهو أمر وجوب ، انظر المصادر السالفة .

(٢) انظر مجمع البيان ٣٣٤/١ ، والبحر ٢١٢/٢ ، وتفسير الطبري ٢٠١/٢ ، والقرطبي ١٦١/٣ ، ومجمع التفسير ٣٥٤/١ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١٧٧ ، ولفراء ١٤٩/١ - ١٥٠ ، وإعراب القرآن ٢٦٨/١ ، والحجة ٢٥١/٢ - ٢٥٢ ، ومجمع البيان ٣٣٢/١ ، والبيان ١٥٩/١ ، والبحر ٢١٤/٢ - ٢١٥ .

(٤) قرأ بضم الراء ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ١٨٣ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢٧٧/٢ .

(٥) كذا قال !! ولا عطف ، والكلام مستأنف . وسيأتي الآية : ﴿ لَا تَكُلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَا تَضَارَّ ... ﴾ .

(٦) انظر الجواهر ١١٠ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٧ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٩ ، وإعراب القرآن ٢٦٨/١ ، ومجمع البيان ٣٣٤/١ ، والبيان ١٦٠/١ ، والبحر ٢١٨/٢ .

أي لأولادكم . فحذف اللام فانتصب الاسم بحذف اللام ، كقوله تعالى :  
﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾<sup>(١)</sup> [ سورة الأعراف : ١٥٥ ] أي من قومه .

٣ [ وقوله<sup>(٢)</sup> ] ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ  
بِالْمَعْرُوفِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٢٢٣ ]

﴿ آتَيْتُمْ ﴾ بالمد ، و ﴿ آتَيْتُمْ ﴾ بالقصر<sup>(٤)</sup> .

٦ آتَيْتُمْ : [ أي<sup>(٥)</sup> ] أعطيتوه المرأة ، فحذف المفعولين .  
ومن قرأ ﴿ آتَيْتُمْ ﴾ بالقصر فالتقدير : إذا سلمتم ما آتَيْتُمْ به<sup>(٦)</sup> ، فحذف  
[ به<sup>(٥)</sup> ] للعلم به .

٩ قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ  
بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٢٢٤ ]

١٢ ف ﴿ الذين يتوفون منكم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يتوفون منكم ويذرون  
أزواجاً ﴾ في صلتها ، وقوله ﴿ يتربصن بأنفسهن ﴾ تقديره : يتربصن بعدهن<sup>(٨)</sup>

(١) سلف الاستشهاد بها ١٠٠ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الحجة ٢٥٢/٢ - ٢٥٣ ، وجمع البيان ٣٣٢/١ ، والبيان ١٦٠/١ ، والبحر ٢١٨/٢ .

(٤) قرأ بالقصر ابن كثير وحده وقرأ الباقر بالمد . انظر السبعة ١٨٣ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢٢٨/٢ .

(٥) زيادة من ب و ي .

(٦) قدره أبو علي ، ما آتَيْتُمْ تَقْدَهُ أو سَوْقَهُ ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ثم حذف الهاء من الصلة .

(٧) انظر الجواهر ١٧٥-١٧٦ ، ٣١٠ ، ٧٤٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٦ ، وللغراء ١٥٠/١ ، وإعراب

القرآن ٢٧٩/١ ، وجمع البيان ٣٣٦-٣٣٧ ، والبيان ١٦٠-١٦١ ، والبحر ٢٢٢/٢ ، والبصريات

٢٤٨ ، والمغني ٦٥٢ .

(٨) في الأصل : بعدهن ، وهو تحريف .

بأنفسهن ، فحذف « بعدهم <sup>(١)</sup> » للعلم به <sup>(٢)</sup> ، ولا بد من تقديره لأن الفعل والفاعل إذا كان خبراً لمبتدأ لم يكن له بدٌّ من عائِد يعود إلى المبتدأ . و [ مثله <sup>(٣)</sup> ] قوله ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة النور : ٤٣ ] أي : ذلك منه ، فحذف « منه » للعلم به <sup>(٥)</sup> .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٢٣٥ ] أي على عقدة النكاح ، فحذف « على <sup>(٧)</sup> » ، وموضوع هذا الكلام <sup>(٨)</sup> على الإضرار في التنزيل .

٦

قوله تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ ﴾ <sup>(٩)</sup> [ ٢٣٦ ]

٩

(١) في الأصل : بعدهن ، وهو تحريف .

(٢) هذا قول الأخفش وقدره « بعد موتهم » . وقال المبرد والزجاج : تقديره : أزواجهم يتربصن ، فحذف المبتدأ . وقال الكسائي : تقديره : يتربص أزواجهم ، ثم كنى عن الأزواج . وقيل : ﴿ الذين يتوفون ﴾ مبتدأ ، والخبر مضر تقديره : فيها يتلى عليكم . وذهب الفراء إلى أنه أخبر عن الأزواج وترك خبر « الذين » ، قال : « فذلك جائز إذا ذكرت أسماء ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر - أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه » اهـ . وخطأه الزجاج وأبو علي بأنه لا يجوز أن يترك المضاف ويخبر عن المضاف إليه . ورأى النحاس أن قول المبرد من أحسن الأقوال ، ورأى المؤلف أن كلا القولين قول الأخفش والمبرد جيد .

(٣) زيادة من ب و ي .

(٤) سياق الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ .

(٥) سياق التعليق على حذف « منه » ونحوه من جملة الخبر ٢٧٣ ح ٦ .

(٦) انظر الجواهر ١١٠ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٧ مكرر ، وإعراب القرآن ٢٧٠/١ ، ٢١٤ . وجمع البيان ٣٢٨/١ ، والبيان ١٦٢-١٦١/١ ، والبحر ٢٢٩/٢ ، وابن السجري ١٨٦/١ ، ٢٩٧ . والمغني ٨٩٨ .

(٧) وقيل انتصب ﴿ عقدة ﴾ على أنه مفعول به لـ « تعرموا » على تضمينه معنى « تنووا » أو نحوه .

(٨) في الأصل و ي : الكتاب ، وهو تحريف .

(٩) انظر جمع البيان ٣٤٠/١ ، والبيان ١٦٢/١ ، والبحر ٢٢١/٢ . والمغني ٤١٨ .

أي إن لم تمسوهن . ف « ما » ههنا<sup>(١)</sup> شرط ، ويجوز أن تكون « ما » ههنا بمعنى المدة<sup>(٢)</sup> ، أي مدة لم تمسوهن<sup>(٣)</sup> [ فيها<sup>(٤)</sup> ] فتكون نصباً على الظرف .  
 ٣ [ وقوله<sup>(٥)</sup> ] ﴿ عَلَى الْمَوْسَى قَدْرَهُ ﴾ و ﴿ قَدْرَهُ ﴾ ، لفتان<sup>(٦)</sup> : الإسكان والفتح<sup>(٧)</sup> . [ وقوله<sup>(٨)</sup> ] ﴿ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ ﴾ نصب على المصدر ، أي متموهن متاعاً . وكذلك قوله ﴿ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ تقديره : حق ذلك حقاً ، ووجب وجوباً<sup>(٩)</sup> .  
 ٦

قوله تعالى ﴿ قَنِصَفْ مَا فَرَضْتُمْ ﴾<sup>(١٠)</sup> [ ٢٣٧ ]  
 أي فالواجبُ نصف ما فرضتم . ف « الواجب » مبتدأ ، و « نصف ما فرضتم » خبره<sup>(١١)</sup> .  
 ٩

(١) في لأصل ما ههنا .

(٢) وهي في الوجه الأول شرطية زمانية منصوبة على الظرف وجواب الشرط محذوف . وظاهر كلام المؤلف أنها فيه غير زمانية ولايتأتى هنا أن تكون شرطية غير زمانية . والوجه هو الثاني وهي فيه مصدريّة زمانية .

(٣) أي مدة عدم المسيس .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر إعراب القرآن ٢٧١/١ ، والحجة ٢٥٥/٢-٢٥٦ ، ومجمع البيان ٢٣٩/١ .

(٧) قرأ بالفتح حمزة والكسائي وحفص عن عاصم وابن ذكوان عن ابن عامر ، وقرأ الباقون بـ إسكان ، انظر السبعة ١٨٤ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢٢٨/٢ .

(٨) انظر معاني القرآن للقرآن ١٥٤/١ ، وإعراب القرآن ٢٧١/١ ، ومجمع البيان ٣٤٠/١ ، والبيان ١٦٢/١ ، والبحر ٢٣٤/٢ . وأجيز أن ينتصبا على الحال .

(٩) انظر الجواهر ١٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٧ ، وإعراب القرآن ٢٧١/١ ، ومجمع البيان ٣٤١/١ ، والبيان ١٦٢/١ ، والبحر ٢٣٤/٢ .

(١٠) وقيل : التقدير : فعيكم نصف ، فيكون « نصف » مبتدأ و « عليكم » خبره ، وهو قول الأخفش والنحس وعيرهما .

[ وقوله <sup>(١)</sup> ] ﴿ إِلَّا أَنْ يَغْفُورَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٢٣٧ ]

« أن » حرف ينصب الأفعال المستقبلية . ولم تحذف النون من <sup>(٣)</sup>  
 ﴿ يغفون ﴾ من أجلها ، لأن ﴿ يغفون ﴾ فعل النسوة ، وفعل النسوة  
 [ مبني <sup>(٤)</sup> ] يستوي فيه الرفع والنصب والجزم . وإذا كان كذلك صح [ فيه <sup>(٥)</sup> ]  
 ثبات النون ، بخلاف فعل الرجال ، نحو : هم يغفون ، ولن يغفوا ولم يغفوا .

[ وقوله <sup>(١)</sup> ] ﴿ وَأَنْ تَغْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٢٣٧ ]

أي عفوكم أقرب للتقوى / [ ف <sup>(٣)</sup> ] « أن <sup>(٤)</sup> » مبتدأ ، و ﴿ تغفوا ﴾ نصب بـ ٢٣ / ١  
 « أن » وقوله ﴿ أقرب ﴾ خبر عنه . ( ١ / ٢٩ )

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً  
 لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ٢٤٠ / ١ و ﴿ وصية لأزواجهم ﴾ بالرفع والنصب <sup>(٢)</sup> .

فالرفع على إضمار : فلهم وصية لأزواجهم ، وإن شئت : فعليهم وصية  
 لأزواجهم . ف ﴿ وصية ﴾ مبتدأ ، و ﴿ لأزواجهم ﴾ خبره ، [ و « عليهم » خبر

(١) زيادة مني .

(٢) معاني القرآن للفراء ١٥٥/١ ، وإعراب القرآن ٢٧١/١-٢٧٢ ، ومجمع البيان ٣٤١/١ ، والبيان ١٦٢/١ .  
 والبحر ٢٣٥-٢٣٦ ، والجليات ٨٨ .

(٣) في الأصل : في .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) زيادة من ي .

(٦) انظر إعراب القرآن ٢٧٢/١ ، ومجمع البيان ٣٤١/١ ، والبحر ٢٣٨/٢ .

(٧) أي المصدر المؤول من أن وما بعدها .

(٨) انظر الجواهر ١٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٨ ، وللغراء ١٥٦/١ ، وإعراب القرآن ٢٧٤/١ ،  
 ومجمع البيان ٣٤٤/١ ، والبيان ١٦٣/١ ، والبحر ٢٤٥/٢ .

(٩) قرأ بالرفع ابن كثير ونافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة  
 ١٨٤ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢٢٨/٢ .

آخر<sup>(١)</sup> . وإن شئت كان ﴿لأزواجهم﴾ صفة له ، و «عليهم» خبر عنه<sup>(٢)</sup> .  
ومن نصب كان التقدير : فليوصوا وصية لأزواجهم ، فأضمر «فليوصوا» لأنها  
مفهومة .

ومن غرائب التنزيل هذا الموضع ، لأن كل ما جاء في التنزيل منسوخاً ففي التلاوة  
متقدّم على الناسخ ، وهذا الموضع منسوخٌ وناسخه متقدّم عليه وهو قوله<sup>(٣)</sup> :  
﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً﴾  
[ ٢٣٤ ] التقدير<sup>(٤)</sup> : وعشر ليالٍ ، ولهذا المعنى أسقط الهاء من قوله ﴿وعشراً﴾ لأن  
الليالي مؤنثة وهي تغلب على الأيام . ألا تراك تقول<sup>(٥)</sup> لعشر خلون - وأنت تريد  
لعشر ليالٍ - ولسبع خلون ، تريد لسبع ليالٍ . ولو أراد الأيام بقوله ﴿وعشراً﴾  
لأثبت الهاء وكان يقول : وعشرة ؛ كما قال : ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ  
أَيَّامٍ حُسُوماً﴾ [ سورة الحاقة : ٧ ] فحذف الهاء من ﴿سبع﴾ لأنه أراد بها<sup>(٦)</sup> [ الليالي  
وأثبتها في " الثمانية" لما أراد بها الأيام .

قوله تعالى : ﴿مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٢٤٠ ]

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) ويجوز أن يكون «وصية» مبتدأ و «لأزواجهم» خبره ، وجاز الابتداء بالنكرة لأنه موضع  
تحضيض ، ولا إضمار في هذا الوجه ، أجازه أبو علي وغيره . وأجاز المؤلف أن يكون التقدير :  
فالواجب وصية فأضمر المبتدأ .

(٣) انظر الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ١٨٢-١٨٤ ، وناسخ القرآن ومنسوخه ٢٧ ، والناسخ والمنسوخ  
٩٣-٩٥ ، ومجمع البيان ٣٤٥/١ ، والبيان ١٦٣/١-١٦٤ ، وتفسير الطبري ٣٥٩/٢-٣٦٣ ، والقرطبي  
٢٣٦/٣ ، وابن كثير ٤٣٧/١-٤٣٨ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٥١/١ ومنه أخذ المؤلف كلامه الآتي ، والبحر ٢٢٣/٢ .

(٥) انظر الكتاب ١٧٤/٢ ، وأدب الكاتب ٢٧١ .

(٦) زيادة من ي .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ١٧٨ ، وللفراء ١٥٦/١ ، وإعراب القرآن ٢٧٥/١ ، ومجمع البيان  
٢٤٥/١ ، والبيان ١٦٣/١ ، والبحر ٢٤٥/٢-٢٤٦ .

أَيِّ مَتَاعٍ لَا يَخْرُجُ عَنْهُ (١) . ف « غير » (٢) « صفة لـ » متاع .

٣ قوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴾ (٣) | ٢٤٣ |

عطف قوله ﴿ أَحْيَاهُمْ ﴾ على قوله ﴿ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ﴾ [ فالكلام (٤) ]  
محمول على المعنى (٥) لأن معنى ﴿ قَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ﴾ : أماتهم الله ، أي :  
٦ أماتهم الله ثم أحياهم .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾ (٦) | ٢٤٥ |

٩ بالرفع في « يضاعفه » والنصب (٧) . فالرفع لأنه معطوف على ﴿ يَقْرِضُ ﴾  
فيكون داخلاً في صلة « الذي » .

ومن نصب كان جواب الاستفهام بالفاء ، كما تقول : أين بيتك فأزورك ،  
١٢ والمعنى : إن أعرف بيتك أزرك . فجواب الاستفهام إذا كان بالفاء نصب (٨) . فإن  
قال قائل : كيف يكون قوله ﴿ فَيُضَاعِفُهُ ﴾ جواب الاستفهام ، والاستفهام

(١) في الأصل : فغيراً .

(٢) وقيل : ﴿ متاعاً ﴾ حال ، وقيل : ﴿ غير ﴾ حال وقيل مصدر .

(٣) انظر مجمع البيان ١ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، والبحر ٢ / ٢٥٠ ، وتفسير الطبري ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، والقرطبي

٣ / ٢٣٠ ، وابن كثير ١ / ٤٤٠ ، ومجمع التفسير ١ / ٣٧٣ .

(٤) زيادة مني . وسيأتي نحوه هذه العبارة في السطر ٣ من الصفحة التالية و ص ٤٣٣ .

(٥) زيادة من ب و ي .

(٦) انظر الجواهر ٦٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٧٩ ، وللغراء ١ / ١٥٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٧٦ ،

والحجة ٢ / ٢٥٨ - ٢٦٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٤٨ ، والبيان ١ / ١٦٤ ، والبحر ٢ / ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٧) قرأ ابن كثير وابن عامر ﴿ فَيُضَعِّفُهُ ﴾ بالتشديد وقرأ الباقر ﴿ فَيُضَاعِفُهُ ﴾ بالآلف ، وقرأ عاصم

وابن عامر بالنصب ، والباقر بالرفع . انظر السبعة ١٨٤ - ١٨٥ ، والتيسير ٨١ ، والنشر

٢ / ٢٢٨ .

(٨) انظر ما سلف ٣٥ والتعليق ثمة .



ههنا عن المُقْرِض لا عن الإقراض ، وإنما كان يكون ﴿ فيضاعفه ﴾ جواباً أن  
 لو<sup>(١)</sup> قال : أَيْقِرِضُ اللهَ [ أحد ]<sup>(٢)</sup> ، ولم يقل هكذا ، وإنما قال ﴿ من ذا الذي  
 يقرض الله قرضاً ﴾ = فالجواب : قلنا : الكلام محمول على المعنى لأن السؤال إذا  
 كان عن المُقْرِض كان كالسؤال عن الإقراض ؛ فإذا قال ﴿ من ذا الذي يقرض الله  
 قرضاً حسناً ﴾ فكأنه قال : أَيْقِرِضُ اللهَ أحدٌ ، فيجيبُ الجواب منصوباً على هذا  
 الوجه .

٦ « وَيُضَاعِفُهُ » و « يُضَعِّفُهُ » لغتان حسنتان بمعنى<sup>(٣)</sup> واحد .

قوله تعالى : ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ [ ٢٤٦ ] و ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ ﴾  
 بالفتح والكسر ، لغتان<sup>(٤)</sup> . والتاء والميم اسم « عسى » . وخبره : ﴿ أَلَا  
 تَتَّقَاتِلُوا ﴾ ، والشرط الذي هو ﴿ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾ فاصل بين التاء  
 والميم وبين الخبر<sup>(٥)</sup> .

١٢ ا وقوله [ ٢٤٦ ] ﴿ قَالُوا وَمَالُنَا أَلَّا نُقَاتِلَ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٢٤٦ ]  
 ﴿ مَا ﴾ مبتدأة ، و ﴿ لنا ﴾ في موضع خبره . وقوله ﴿ أَلَّا نُقَاتِلَ ﴾

(١) راد « أن » قبل « لو » وليس قبلها فعل القسم ، وإنما تطرد زيادتها بين فعل القسم و « لو » . انظر  
 ماسياقي في الصفحة التالية ح ١ . ولم ترد « أن » في ي .

(٢) زيادة مني ، انظر ما يأتي من كلامه .

(٣) في الأصل : لمعنى .

(٤) قرأ نافع وحده بكسر السين ، وفتحها الباقون . انظر السبعة ١٨٦ ، والتيسير ٨١ ، والنشر  
 ٢٣٠ / ٢ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٧٧ ، والحجة ٢ / ٣٦٢ ، وجمع البيان ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠ . والبيان  
 ١ / ١٦٥ ، والبحر ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجواهر ١١٠ - ١١١ . ومعاني القرآن للأخفش ١٨٠ ، واللفراء ١ / ١٦٣ - ١٦٦ . وإعراب  
 القرآن ١ / ٢٧٧ ، وجمع البيان ١ / ٣٥٠ ، والبيان ١ / ١٦٥ ، والبحر ٢ / ٢٥٦ ، والمنهجي ٥١ .

« أن » زيادة عند الأخفش<sup>(١)</sup> ، و « لا تقاتل » في موضع الحال ، والتقدير : مالنا

غير مقاتلين في سبيل الله . / وقال غيره<sup>(٢)</sup> : تقدير الكلام : مالنا في أن لا

تقاتل : أي : أي شيء لنا في ترك القتال ، فحذفت « في » ، فلما حُذِفَتْ ( ٢ / ٢٩ )

انتصبت<sup>(٣)</sup> « أن » عند سيبويه وبقيت على جرّها عند الخليل .

وهذا الخلاف بينهم قائم في كل « أن » و « أن » إذا حذف منها حرف

الجر<sup>(٤)</sup> ، كقوله : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ ﴾ [سورة البقرة :

(١) إذا دخلت « أن » على « لا » النافية الداخلة على فعل مضارع مسبوقه باستفهام بـ « ما » نحو :

مالك ومالنا وما لهم - فذهب الأخفش أن « أن » زائدة كما زيدت بعد « لما » وبين فعل القسم

و « لو » ، وقد علت « أن » في الفعل المضارع فنصبته وهي زائدة كما تعمل « من » وهي زائدة

في نحو مأتاني من أحد ، انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٠ ، ٣٢٢ .

وقد رد ابن هشام هذا القول بأنه لم يجوز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل

دخولها على الحرف وهو « لو » في قوله :

أما والله أن لو كنت حرّاً وما بالحرّ أنت ولا العتيق

و « كأن » ، في قوله :

فأمهلّه حتى إذا أن كأنّه معاطي يد في لجة الماء غمر

وبدليل دخولها على الاسم في قوله :

ويوماً توافينا بوجه مقم كأن طبيبة تعطو إلى وارق السلم

في رواية من جر « طبيبة » - بخلاف حرف الجر الزائد فإنه كالحرف المعدى في الاختصاص بالاسم

لمذلك عمل فيه . انظر المغني ٥١ . وقول الشاعر «.. في لجة الماء غامر» كما أنشده ابن هشام مغير .

وصوابه «من لجة الماء غارف» انظر شرح أبيات المغني ١٦٤/١ ، والبيت لأوس بن حجر ، ديوانه ٧١ .

وردّه أبو حيان أيضاً بأن الزيادة خلاف الأصل ولا يذهب إليها إلا لضرورة ، ولا ضرورة

تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة .

أما زيادة « أن » بعد « لما » وبين فعل القسم و « لو » فهي مطردة . انظر في ذلك الكتاب

١ / ٤٧٥ و ٢ / ٣٠٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٤ ، والمقتضب ١ / ٤٩ و ٢ / ٣٦٢ ، وسر الصناعة

٦٨٢ - ٦٨٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٤ ، وابن يعيش ٨ / ١٣٠ - ١٣١ ، ورسف المباني ١١٦ - ١١٧ ،

والجني الداني ٢٢١ - ٢٢٣ ، والمغني ٥٠ - ٥١ . والجمع ٤ / ١٤٤ - ١٤٦ .

(٢) النحاس وأبو علي وغيرهما .

(٣) كان في النسخ : انتصب ، والصواب ما أثبت .

(٤) عقد المؤلف في الجواهر ١٠٦ - ١٣٠ الباب الرابع لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف منه حرف

الجر » وقد ذكر أياً كثيرة حذف فيها الجار قبل أن وأن .

[ ٢٥ ] لأنَّ التقدير : بأنَّ لهم ، كما قال : ﴿ بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ سورة النساء : ١٣٨ ] . وبينهما حوارٌ وحديثٌ يطول في المسألة <sup>(٢)</sup> .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢٤٧ ]

قيل : واسعٌ بمعنى ذو سعةٍ ، كما أنَّ « لاِبناً » بمعنى ذو لَبَنِ ، و « تامراً » بمعنى ذو تمرٍ ، و « نابلاً » بمعنى ذو نَبْلٍ ، وامرأةٌ « حَامِلٌ » بمعنى ذات حملٍ ، وأنشد للحطَّيئة <sup>(٤)</sup> :

٦

وَعَرَّزْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّنَا لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ  
يهجو بذلك الزُّبَيْرَ بْنَ بَدْرٍ .

٩

وقيل : واسعٌ بمعنى مُوسِعٍ على حذف الزوائد ، كقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ

(١) في الأصل : وبشر ، والتلاوة بلا واو .

(٢) وذكر في الجواهر أنه ذكر حجاجهم في هذه المسألة في كتابه « الخلاف » . وقد سها المؤلف فيما عناه إلى الخليل وسيبويه على شدة تحريه وفحصه وعنايته بالكتاب وبصره فيه ، وسها في هذا الموضع غيره . فذهب الخليل فيما نصَّ عليه سيبويه أن حرف الجر إذا حذف قبل « أن » و « أنَّ » انتصب المصدر المؤول ، ثم قال سيبويه : « ولو قال إنسان إنَّ أن في موضع جر في هذه الأشياء ، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز حذف الجار فيه ... = لكان قولاً قوياً .... والأول قول الخليل ، اهـ . وقد نبه على ذلك أبو حيان وابن هشام وغيرهما . وكان سيبويه يميل إلى القول الثاني وهو مذهب الكسائي . انظر في ذلك الكتاب ١ / ٤٦٤ - ٤٦٦ ، ٤٧٥ - ٤٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٧٢ ، والمقتضب ٢ / ٣٤٢ ، ٣٤٧ و ٢ / ٣٥ - ٣٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٦٢ و ٢ / ٣٢٨ ، والحجة ٢ / ٣٦٧ ، ومجمع البيان ١ / ٣٢١ ، والتسهيل ٨٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٧٣ ، والمعني ٦٨١ - ٦٨٢ ، والهمع ٥ / ٩ - ٢٠ ، وانظر الإنصاف ٣٩٣ - ٣٩٩ المسألة ٥٧ .

(٣) انظر مجمع البيان ١ / ٣٥٢ ، والبيان ١ / ١٦٥ ، والبحر ٢ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، وتفسير الطبري ٢ / ٢٨١ ، ومجمع التفاسير ١ / ٣٨٠ .

(٤) د ، ق ، ٤٠ / ١٠ ص ١٦٨ . وهو له في مجاز القرآن ٢ / ١٦٤ ، والكتاب ٢ / ٩٠ ، والفاضل ٨١ ، وأدب الكاتب ٣٢٧ ، وابن السيرافي ٢ / ٢٣٠ ، والتنبيه على حدوث التصحيف ١٢٢ ، وشرح مايقع فيه التصحيف ١ / ١١٨ ، والاقتضاب ٣٧٢ ، وابن يعيش ٦ / ١٣ ، والمزهر ٢ / ٣٥٥ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٥٣٦ ، والمقتضب ٢ / ١٦٢ ، والمخصص ١١ / ١٣٥ . ورواية الديوان : أغررتني

لَوَاقِحَ ﴿١﴾ [سورة الحجر: ٢٢] يعني مُلْقِحَاتٍ <sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ أَغْتَرَفَ غَرْفَةً يَبِيدُهُ﴾ <sup>(٣)</sup> | ٢٤٩ |

و﴿غَرْفَةً﴾ بالضم والفتح . فالضمُّ معناه ملء الكفة . والغَرْفَةُ المَرَّةُ الواحدة ، وهي قراءة أبي عمرو <sup>(٤)</sup> . قال <sup>(٥)</sup> : وكان أبو عمرو يطلب شاهداً على قراءته ﴿غَرْفَةً﴾ من أشعار العرب العَرَبَاء ؛ فلما طلبه الحجاج وهرب منه إلى الين خرج ذات يوم مع أبيه فإذا هو براكب يُنْشِدُ قولَ أُمَيَّةَ بن أبي الصَّلْتِ <sup>(٦)</sup> :

رُبُّ مَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأُمِّ سِرْلَهُ فَرَجَّةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ

قال : فقلت له : ما الخبر ؟ قال : مات الحجاج ! قال أبو عمرو : فلا أدري بأيِّ الأمرين كان فرحي أكثر : بموت الحجاج أم بقوله « فَرَجَّةٌ » . لأنه شاهدُ قراءته ﴿إِلَّا مَنْ أَغْتَرَفَ غَرْفَةً﴾ <sup>(٧)</sup> .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٦٢ والتعليق ثمة .

(٢) وقيل : التقدير : واسع الفضل ، فحذف .

(٣) انظر الحجة ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، ومجمع البيان ١ / ٣٥٤ ، والبيان ١ / ١٦٦ ، والبحر ٢ / ٢٦٥ .

(٤) وابن كثير ونافع ، وقرأ الباقون بالضم . انظر السبعة ١٨٧ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢ / ٢٣٠ .

(٥) كذا وقع ، ولعله زيادة من النساخ .

(٦) د ، ق ، ٦٢ / ٢٢ ص ٤٤٤ ، والكتساب ١ / ٢٧٠ ، ٣٦٢ ، وابن السرياني ٢ / ٢ ، وابن يعش

٤ / ٣ - ٤ ، وفرحة الأديب ١٩٦ = ١٩٧ ، وشرح شواهد المغني ٢٤٠ ، والخزانة ٢ / ٥٤١ - ٥٤٥ ،

وشرح أبيات المغني ٥ / ٢١٢ - ٢١٥ . وهو بلا نسبة في شرح اللع اللوح ٨٤ / ٢ ، ومعاني القرآن

لأخفش ٣٦ ، والمقتضب ١ / ٤٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٦١ ، وابن السجري

٢ / ٢٣٨ ، والمغني ٢٩٩ .

ووقع البيت في شعر الحنيفة بن عير البشكري ، ولأبي قيس اليهودي ، ولابن صرملة

الأنصاري ، ولنهار ابن أخت مسيلة الكذاب ، انظر الخزانة وشرح أبيات المغني . وانظر استقصاء

تخرجه في ديوان أمية ٥٨٥ . ويروى « رب ما تحزع » .

وانظر خبر أبي عمرو في معجم الشعراء ٧٢ ، والفرج بعد الشدة ٤ / ٦٩ - ٧٢ ، ووفيات

الأعيان ٣ / ٤٦٧ ، وشرح شواهد المغني والخزانة وشرح أبيات المغني والمذكر والمؤنث .

(٧) لأنه ينحصر بناء فَعْلَةٍ بمعنى وفَعْلَةٍ بمعنى آخر . فالفَرَجَةُ المصدر والفَرَجَةُ الاسم ، يقال : الفَرَجَةُ في

الأمر ، والفَرَجَةُ في الجدار والباب . وقيل هما بمعنى .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾<sup>(١)</sup> ٢٥١ |

قرئ ﴿ دَفَعَ اللَّهُ ﴾ و ﴿ دَفَاعَ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> . وكلاهما مصدر مضاف إلى الفاعل وهو لفظة « الله » عز وجل . و ﴿ الناس ﴾ نصب مفعول به . ﴿ بعضهم ﴾ نصب بدل من ﴿ الناس ﴾ والتقدير : ولولا أن دفع الله الناس بعضهم ببعض ، أي بعض الناس ببعض .

و « الدَّفَاعُ » يجوز أن يكون مصدر دَفَعَ دِفَاعاً ، كما تقول : كتب كتاباً ؛ ويجوز أن يكون مصدر دافع يدافع مَدَافَعَةً ودفاعاً ، كما تقول : قاتلَ ا يُقَاتِلُ<sup>(٣)</sup> قِتالاً ومَقَاتَلَةً .

١ قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ ﴾<sup>(٤)</sup> ٢٥٢ |

﴿ تلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ آيات الله ﴾ خبر ، [ و ] ﴿ نتلوها ﴾ خبر بعد خبر . وإن شئت كان في موضع الحال ، والعامل فيه معنى الإشارة ؛ أي تلك آيات الله متلوّة . وإن شئت كان ﴿ آيات الله ﴾ بدلاً من ﴿ تلك ﴾ ، و ﴿ نتلوها ﴾ الخبر . ولا يكون أن يكون ﴿ آيات الله ﴾ نعتاً لـ ﴿ تلك ﴾ لأنه قال<sup>(٥)</sup> : المبهم لا ينمت بالمضاف لأن ثلاثة أشياء لا تجعل كالشيء الواحد . والمبهم والمضاف والمضاف إليه ثلاثة أشياء ، والموصوف والصفة كالشيء الواحد ؛ وهذا كقولهم : لا غلام رجل في الدار<sup>(٦)</sup>

(١) انظر الجواهر ٤٦١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٧٩ - ٢٨٠ ، والحجة ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٦ ، ومجمع البيان ١ / ٣٥٦ ، والبيان ١ / ١٦٧ ، والبحر ٢ / ٢٦٩ ، والكتاب ١ / ٧٦ ، والإيضاح ١٥٧ ، والحليبات ٢٩٩ ، وابن الشجري ١ / ٣٢٧ ، ٣٥١ ، وابن يعيش ٢ / ٤٦ و ٦٢ / ٦٢ ، والمغني ١٣٩ .

(٢) قرأ نافع وحده ﴿ دفاع ﴾ وقرأ الباقون ﴿ دَفَعَ ﴾ . انظر السبعة ١٨٧ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٣٠ .

(٣) زيادة من ب و ي .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٨٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٥٨ ، والبيان ١ / ١٦٧ .

(٥) يريد سيبويه . وهذا معنى ما قاله في الكتاب ١ / ٢٢١ ، وانظر المقتضب ٤ / ٢١٩ ، ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٦) زيادة من ب . وقدكرر النص فيها باختلاف يسير . وزدت الواو قبل ﴿ نتلوها ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٥٤ ]

بالرفع والنصب <sup>(٢)</sup> . فالنصب بـ « لا <sup>(٣)</sup> » ، كما تقول : لا رجل في الدار .  
والرفع بالابتداء ، و ﴿ فيه ﴾ الخبر ، وقد تقدم هذا <sup>(٤)</sup> . ٣

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٢٥٧ ]

« الطاغوت » اسم يقع على الواحد والجمع <sup>(٦)</sup> . وههنا يراد به الجمع لأنه قال  
﴿ أُولِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ ﴾ ، فكأن « أُولِيَاؤُهُم » جمعٌ وجب أن يكون  
« الطاغوت » جمعاً ، لأن الخبر وَفُقُ المبتدأ . ٦  
وكونه واحداً قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ  
أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ سورة النساء : ٦٠ ] فكنى عن « الطاغوت » بقوله « به » ، ٩

(١) انظر شرح السبع اللوح ٥٣ / ١ ، وإعراب القرآن ٢٨٢ / ١ ، والحجة ٢ / ٢٦٦ ، وجمع البيان ٢٥٩ / ١ ، والبيان ١٦٨ / ١ ، والبحر ٢ / ٢٧٦ ، والمسائل المثورة ٤٦ ، وابن عيمش ٢ / ١١١ .  
(٢) قرأ بالفتح ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ١٨٧ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٣٠ ، ٢١١ .

(٣) وافق المؤلف قول من ذهب إلى أن اسم « لا » المفرد النكرة معرب والفتحة فيه فتحة إعراب لابناء ، وهو قول عزي إلى الكوفيين وجماعة من البصريين ، ومذهب أكثر البصريين أن الفتحة فتحة بناء ، وقد سلف التعليق على هذا ١١٨ ح ١ . ولولم يكن هذا مذهبه لملنا قوله « النصب » على أنه أراد به « الفتح » فاستعمل لقب الإعراب في موضع لقب البناء . انظر ماسلف من التعليق على هذا ٥٢ ح ١ .

(٤) انظر ماسلف ١٤٦ - ١٤٨ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١٨١ ، وجمع البيان ١ / ٣٦٣ ، والبحر ٢ / ٢٨٣ - ٢٨٤ . وانظر ماقالوه في « الطاغوت » في الكتاب ٢ / ٣٢ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ٩٨ - ٩٩ ، ولابن الأنباري ٢٣٨ ، ٢٣٢ ، وتكملة الإيضاح ١٤٥ - ١٤٦ ، والمحتسب ١ / ١٣١ - ١٣٢ ، والمخصص ١٧ / ٢٨ - ٢٩ .

(٦) هذا قول سيبويه والأخفش وابن الأنباري وأبي علي . ورد ابن الأنباري وأبو علي قول المبرد إنه جمع . وهو مؤنث عند سيبويه ، والأصل فيه التذكير عند أبي علي ويؤنث على معنى الآلهة ، وذهب ابن الأنباري إلى أنه يذكر على معنى الشيطان ويؤنث على معنى الآلهة .

(٧) انظر الكلام عليها في معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧٣ ، وجمع البيان ٢ / ٥٩ ، ٦٦ ، وتفسير الطبري ٥ / ٩٨ - ٩٦ ، والقرطبي ٥ / ٢٦٣ ، وابن كثير ٢ / ٣٠٥ ، وجمع التفاسير ٢ / ١٠٥ .

وهو كعب بن الأشرف<sup>(١)</sup> .

و « الطاغوت » في الأصل مصدر<sup>(٢)</sup> من طغى طغياناً<sup>(٣)</sup> . وأصله

« طَغَيْتُ » على وزن « فَعَلْتُ » مثل « الرَّغْبُوت » و « الرَّهْبُوت » / ٣ / ٢٤ / ١

و « الرَّحْمُوت » بمعنى الرغبة [ والرغبة<sup>(٤)</sup> والرحمة . فكذلك هو بمعنى ( ١ / ٣٠ )

الطُّغْيَان ، إلا أنه مقلوب قُدِّمَت الياء على الغين ، فأبدلت ألفاً ، فصار

« طاغوتاً » . ٦

ثم قال : ﴿ يُخْرِجُونَهُمْ مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾ ٢٥٧ . فجمع ضمير

« الطاغوت » .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ

الْمُلْكَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٢٥٨ ]

أي : لأن آتاه الله الملك ، فحذف اللام . وكانت « أَنْ » منصوبةً عند

سيبويه وجرورة عند الخليل<sup>(٦)</sup> . ١٢

والهاء في ﴿ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ ﴾ يعود إلى إبراهيم ؛ و ﴿ الْمُلْكَ ﴾ النبوة<sup>(٧)</sup> ، أي

(١) عن ابن عباس ومجاهد والربيع والضحاك . وقيل : الطاغوت : الكاهن ، عن قتادة والشمي وغيرهما ، وقيل المعنى به كل من يتحاكم إليه من يحكم بغير الحق ، عن الباقر والصادق .

(٢) هذا قول أبي علي وأبي الفتح . وهو اسم غير مصدر عند غيرهما . وكذا قال سيبويه وغيره في رغبوق ورهبوق ، انظر الكتاب ٢ / ٣٢٤ ، واللسان ( رحم ، رغب ، رهب ) .

(٣) وقيل : من طغنا يطغو ، فيكون أصله « طفووت » ، قال أبو الفتح « وأنا أنس بالواو في هذه اللفظة » ، وهو قول السيرافي .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٨٤ ، وجمع البيان ١ / ٣٦٧ ، والبيان ١ / ١٦٩ - ١٧٠ ، والبحر ٢ / ٢٨٧ - ٢٨٨ ، والكشاف ١ / ٣٨٧ - ٣٨٨ ، وتفسير الطبري ٣ / ١٦ - ١٧ ، والقرطبي ٣ / ٢٨٤ ، وابن كثير ١ / ٤٦٣ ، وجمع التفسير ١ / ٤٠٢ .

(٦) سلف تنبيهنا ١٧٧ ح ٢ على أن الصواب أن « أَنْ » منصوبة عند الخليل ، وأن الجر وجه أجازة سيبويه وهو قول الكسائي .

(٧) في الأصل وب : والنبوة ، والصواب من ي . وما ذكره المؤلف قول بعضهم ، وعزي إلى المعتزلة .

أن أتى إبراهيم النبوة . وقيل : يعود إلى الذي حاج ، وهو مُرُودٌ ، لعنه الله ، خاصم إبراهيم لأن أتاه الله الملك<sup>(١)</sup> .

٣ | وقوله<sup>(٢)</sup> : ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾<sup>(٣)</sup> | ٢٥٨ |

﴿ إِذْ قَالَ ﴾ نصبٌ معمولة « حاجه » أي<sup>(٤)</sup> حاجه في ذلك الوقت .

٦ | وقوله<sup>(٥)</sup> : ﴿ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ | ٢٥٨ |

وقرأ حمزة : ﴿ رَبُّ الَّذِي يُحْيِي ﴾ لأنه أسكن ياء المتكلم ولم يفتحها كما فتحها<sup>(٦)</sup> الآخرون<sup>(٧)</sup> ، ثم حذفها لالتقاء الساكنين .

٩ | وقوله<sup>(٨)</sup> : ﴿ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ ﴾<sup>(٩)</sup> | ٢٥٨ |

يأثبات الألف وإسقاطها<sup>(١٠)</sup> . والأصل الإسقاط ، كما تقول : أنا فعلتُ . ولكن من قال ﴿ أَنَا أَحْيِي ﴾ فهو على لغة من قال في الوقف على « أنا » : أَنَا .

(١) هذا قول الجمهور ، وهو الظاهر .

(٢) زيادة مي .

(٣) انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة .

(٤) في الأصل وي « إِذْ قَالَ نصب بدل من قوله أن أتاه أي .. » . وما أثبتته من ب هو الذي يستقيم مع ما ذكره المؤلف في تقدير ﴿ أن أتاه ﴾ . وأما ما وقع في الأصل وي فلا يستقيم إلا مع ذكر أن ﴿ أن أتاه ﴾ أريد به الظرف على تقدير : وقت أن أتاه ، وهو وجه أجازته الزمخشري وضغفه أبو حيان . فلهل المؤلف سها ثم تنبه عليه فغيره .

(٥) في الأصل : فتحه .

(٦) انظر التيسير ٦٦ ، والنشر ٢ / ١٧٠ . وانظر مذاهبهم في ياءات الإضافة فيما أحلنا عليه من المصادر ٢١ ح ٧ .

(٧) انظر شرح اللع اللوح ١٠٧ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٤ ، والحجة ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٧ . ومجم البيان ١ / ٣٦٦ ، والبيان ١ / ١٧٠ ، والبحر ٢ / ٢٨٨ .

(٨) أثبت الألف في الوصل نافع وحده ، والباقون يطرحونها . انظر السبعة ١٨٨ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٢١ . ولا خلاف في إثباتها في الوقف .



ثم أجرى الوصل مجرى الوقف<sup>(١)</sup> ، وهو كثير جداً .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢٥٩ ]

٣

تقديرها : أو الذي مرَّ على قرية . فالكاف زائدة<sup>(٣)</sup> ، و « الذي » جرَّ عطف على قوله ﴿ إلى الذي حاجَّ ﴾ . وقيل : الكلام محمول على المعنى ، لأن معنى ﴿ ألم تر إلى الذي حاجَّ ﴾ و « ألم تر كالذي حاجَّ » واحدٌ ، فجاء ﴿ أو كالذي مرَّ على قرية ﴾ على المعنى<sup>(٤)</sup> . فيكون « ترى » بمعنى « تعلم »<sup>(٥)</sup> ، أي :

٦

(١) لكن خصوا ذلك بضرورة الشعر ، قال أبو علي : « وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل ، لأنهم إنما يفعلون ذلك لتصحيح وزن أو إقامة قافية ، وذلك لا يكونان في التنزيل ... » . ولهذا ما قال النحاس في إثبات نافع للألف في الوصل « لا وجه له » . وانظر في ذلك الكامل ٥٥٢ ( تعليقات أبي الحسن ) . والمنصف ١ / ٩ - ١١ ، وابن يعيش ٣ / ٩٣ و ٩ / ٨٣ ، وضرائر الشعر ٤٩ ، وسفر السعادة ٧٣٢ - ٧٣٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، وشرح الشافية ٢ / ٩ .

وذهب ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٤١١ إلى أن إثبات الألف في « أنا » في الوصل لغة لبعض العرب ، ذكر غيره أنهم بنو نعيم ، انظر شرح الكافية والبحر .

(٢) انظر الجواهر ٦٢٠ ، ٦٦٧ ، ٧١٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٢ ، وللغراء ١ / ١٧٠ ، وجمع البيان ١ / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، والبيسان ١ / ١٧٠ ، والبحر ٢ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، والبغداديات ١٦٠ ، والخلبيات ١٥٢ ، والخصائص ٢ / ٤٢٣ ، وسر الصناعة ٢٩٥ - ٢٩٦ ، والمفني ٦٢٣ - ٦٢٤ ، وتفسير الطبري ٣ / ٢١ ، والقرطبي ٣ / ٢٩٠ ، وابن كثير ١ / ٤٦٤ ، وجمع التفاسير ١ / ٤٠٥ ، ومجاز القرآن ١ / ٨٠ ، والكشاف ١ / ٣٨٩ ، واللسان ( خوا ، عرش ) .

(٣) وهو قول أبي الحسن ، ويكون « ترى » بمعنى تنظر أو يكون المعنى : ألم ينته علمك إلى كذا ، انظر الجواهر وغيره . واستحسن أبو علي في البغداديات قول أبي الحسن ، وقال الطبري : لا يحكم بالزيادة إلا لضرورة

(٤) وهو قول الغراء وأبي الفتح وغيرهما ، وهو قول أبي علي في الخلبيات ، وأحد قولي الزمخشري . وأجاز الزمخشري أن يكون معناه : أو رأيت مثل الذي مرَّ ، فحذف لدلالة « ألم تر » عليه .

(٥) التي تتعدى إلى مفعول واحد ، من علم الشيء : إذا عرفه . وانظر تفسير « ألم تر » في مجمع البيان ٣٤٦ / ١ ، والبحر ٢ / ٢٤٩ ، واللسان ( رأى ) .

ألم تعلم مثل الذي حاجٌ ومثل الذي مرَّ<sup>(١)</sup> .

- ٣ وقوله ﴿ على قرية وهي خاوية على عروشها ﴾ تقديرها : أو كالذي مرَّ على قرية على عروشها وهي خاوية ، أي خالية<sup>(٢)</sup> . فقوله ﴿ على عروشها ﴾ بدل من قوله ﴿ على قرية ﴾<sup>(٣)</sup> . وفسرها<sup>(٤)</sup> قوم : وهي ساقطة على سقوفها<sup>(٥)</sup> . فعلى هذا لا يكون في الكلام تقديم وتأخير . وعلى الأول يكون ﴿ وهي خاوية ﴾ اعتراضاً بين بعض الصلة وبعضها لأنها تُسدّ الأول وتبيّنه<sup>(٦)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّه ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٢٥٩ ]

- ٩ قيل : أصله لم يَتَسَنَّ ، والفعل [ منه<sup>(٨)</sup> ] : تَسَنَّتْ من قوله : ﴿ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾ [ سورة الحجر : ٢٦ ] فأبدلت من النون الأخيرة ياءً فقيل : تَسَنَّتْ : كما تقول « تَطَنُّتُ » وأصله تَطَنَّنْتُ ، فحذفت الياء للجزم .

(١) زيادة من ب . وقال أبو حيان في قول الزخشي الثاني أن الفعل حذف لدلالة « ألم تر » عليه : « وهو تخريج حسن ، لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على مراعاة المعنى » .  
(٢) هذا لفظ الطبري ومن تابعه ، ولم يروه بهذا اللفظ عن ذكر أقوالهم . وقال أبو عبيدة : لا أنيس بها ، وهما بمعنى .

(٣) وعروشها في هذا الوجه أبنيتها وبيوتها .  
(٤) في الأصل وي : وفسره .

(٥) هذا لفظ السدي . ولفظ ابن عباس والضحاك والربيع : هي خرابة . ومعناها واحد ، من قولهم : خوت الدار : تهدمت وسقطت ، وهو الظاهر . وعليه فقوله ﴿ على عروشها ﴾ متعلق بـ ﴿ خاوية ﴾ . وعروشها : سقوفها .

(٦) في وجه البديل مآثره من التكلف والبعد عن المعنى . وقيل في تعليق الجار والمجرور غير ذلك . والوجه ما ذكرت لك ، والله أعلم .

(٧) انظر الجواهر ٨٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٢ ، ولفراء ١ / ١٧٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٥ ، والحجة ٢ / ٢٨٢ ، وجمع البيان ١ / ٣٦٨ ، والبيان ١ / ١٧١ ، والبحر ٢ / ٢٩٢ ، ٢٨٥ ، والكامل ٩٦٧ - ٩٦٨ ، والمضديات ١٦ ، وسر الصناعة ٥٥٥ ، ٧٥٨ ، وابن عيمش ١٠ / ٢٥ .  
(٨) زيادة من ب و ي .

فجاء « لم يتسنَّه<sup>(١)</sup> » ، فن قال « لم يتسنَّ » فالهاء للوقف<sup>(٢)</sup> . وقيل : بل هو من تسنَّه وسانته<sup>(٣)</sup> ، فتكون الهاء لام الفعل ، وكلاهما وجه .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ ﴾<sup>(٤)</sup>

[ ٢٥٩ ]

قيل : الواو زيادة<sup>(٥)</sup> ، والتقدير انظر إلى حمارك لنجعلك آية للناس .

وقيل : بل الواو عطف على مضر ، والتقدير : انظر إلى حمارك لتتيقن ما تعجبت منه حين قلت ﴿ أَنَّى يُخَيِّبِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [ ٢٥٩ ]

(١) في الأصل وي « يتسنَّ » والصواب من ب . وكان حمزة والكسائي يحذفان الهاء في الوصل ، ولم يختلفوا في إثباتها في الوقف ، انظر السبعة ١٨٩ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٣٣١ .

(٢) وقيل أصله « يتسنَّى » من « السنة » ، على أن لامها واو ، ثم حذفت الياء للجزم ، وعلى هذا فالهاء للوقف أيضاً . والمعنى على الأول لم يتغير ، وعلى الثاني : لم تأت عليه السنون فتغيره .

(٣) وهو من « السنة » أيضاً على أن لامها هاء ، لأن لام « السنة » يعتقب عليها الهاء والواو .

(٤) انظر الجواهر ٢٣ . ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٧٣ ، ومجمع البيان ١ / ٣٦٩ ، والبيان ١ / ١٧٢ . والبحر ٢ / ٢٩٣ ، والبيان ١ / ٢١٠ . وزدت في الآية ﴿ آية للناس ﴾ .

(٥) ذكر هذا الوجه العكبري وأبو حيان ولم يسميا قائله . وقد عزي إلى الكوفيين والأخفش وابن برهان من البصريين أنهم يميزون زيادة الواو . وهذا لا يصح على إطلاقه عند الكوفيين ، فقد نصّ الفراء وابن الأنباري على أن الواو إنما تزداد في جواب « لَمَّا » و « حَتَّى إِذَا » . وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين والمبرد معهم ، وهم صاحب الإنصاف فما عزاه إلى المبرد من موافقة الكوفيين ، والأخفش وابن برهان يميزان ذلك .

انظر الجواهر ٨٨٩ ، والكتاب ١ / ٤٥٣ ، والمقتضب ٢ / ٨٠ - ٨١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٥ ، ١٢٨ ، ٤٥٧ ، وللغراء ١ / ١٠٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٥٠ / ٢ و ٥١ / ٣ و ٢٤٩ - ٢٥٠ ، وشرح القصائد السبع ٥٥ ، ومجالس ثعلب ٥٩ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٢ - ٢٥٤ ، والخصائص ٢ / ٤٦٢ ، وسر الصناعة ٦٤٥ - ٦٥٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٤٥ - ٢٤٦ ، والإنصاف ٤٥٦ - ٤٦٢ المسألة ٦٤ ، وابن الشجري ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨ ، وابن عيمش ٨ / ٩٣ - ٩٤ ، والأزهية ٢٣٤ - ٢٣٦ ، ووصف المباني ٤٢٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٦٨ ، والمغني ٤٧٣ - ٤٧٤ ، وضرائر الشعر ٧١ - ٧٢ ، والهمع ٥ / ٢٣٠ - ٢٣١ . وانظر ما سبأني ٣٣٢ ، ٢٥٧ ، ٦٠٠ ، ١١٧٢ .

ولنجعلك آيةً للناس<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ نُنشِرُهَا ﴾ و ﴿ نُنشِرُهَا ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢٥٩ ]

٣ فمن قال ﴿ نُنشِرُهَا ﴾ بالراء غير معجمة<sup>(٣)</sup> فهو من أنشر الله الموق ، أي كيف نُحْيِيهَا . ومن قال ﴿ نُنشِرُهَا ﴾ بالزاء أي كيف نرفعها<sup>(٤)</sup> من النُّشْر وهو الارتفاع .

٦ ا قوله تعالى<sup>(٥)</sup> ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ ﴾<sup>(٦)</sup> و ﴿ قَالَ أَعْلَمُ ﴾

[ ٢٥٩ ]

٩ على الخبر والأمر جميعاً<sup>(٧)</sup> . فالخبر ظاهر أي أعلم أنا . ومن قال أعلم فالمعنى : قال الله له : أعلم . وقيل : قال هو يخاطب نفسه : أعلم أن الله على كل شيء قدير .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٢٦٠ ]

(١) هذا قياس قول الزجاج ومن وافقه . وقدره الفراء : ولنجعلك آية للناس فعلنا ذلك ، وكذا في جمع البيان ، وذكر الوجهين أبو حيان . وانظر ماسلف من التعليق على هذا ١٤١ ح ٤ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٢ - ١٨٣ ، وللفراء ١ / ١٧٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٥ ، والحجة ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٨ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، وجمع البيان ١ / ٣٦٨ ، والبحر ٢ / ٢٩٣ .

(٣) وهم ابن كثير ونافع وأبو عمرو ، وقرأ الباقر بالزاي . انظر السبعة ١٨٩ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٣٣١ .

(٤) في الأصل : يرفعها ، مصحفاً .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٢ ، وللفراء ١ / ١٧٣ - ١٧٤ ، والحجة ٢ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ، وجمع البيان ١ / ٣٦٨ - ٣٦٩ ، والبحر ٢ / ٢٩٦ .

(٧) قرأ حمزة والكسائي ﴿ أعلم ﴾ على الأمر ، والباقر ﴿ أعلم ﴾ على الخبر . انظر السبعة ١٨٩ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٨) انظر إعراب القرآن ١ / ٢١٣ ، والحجة ٢ / ١٧٣ - ١٧٤ ، وجمع البيان ١ / ٢٠٩ ، والبيان ١ / ١٧٢ ، والبحر ١ / ٣٩٠ .

وقرئ ﴿أُرْنِي﴾ بإسكان الراء واختلاسها<sup>(١)</sup> . فمن قال ﴿أُرْنِي﴾ بكسر الراء فهو من أَرَى يُرِي ، والأمر منه أَر . ومن قال ﴿أُرْنِي﴾ فأسكن شبه الكلمة بـ « فخذ » و « كبد » فكما يقال « فخذ » و « كبد » كذلك قال ﴿أُرْنِي﴾<sup>(٢)</sup> يريد : أُرْنِي . ومن اختلس أراد منزلةً بين الحركة والسكون .

إ قوله تعالى<sup>(٣)</sup> ﴿ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمِئِنَّ قَلْبِي ﴾ [٢٦٠] .

هذا لام الأمر والدعاء ، كأنه يدعو لقلبه بالطمأنينة ، كأنه يقول : صار قلبي ذا طمأنينة إذ رأى إحياء الموتى<sup>(٤)</sup> .

إ قوله تعالى<sup>(٥)</sup> ﴿ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾<sup>(٦)</sup>

[ ٢٦٠ ]

قيل : التقدير : خذ أربعة من الطير إِيْلَيْكَ<sup>(٧)</sup> [ فَصُرْهُنَّ ، فقلوه ﴿إِلَيْكَ﴾ من صلة « خذ »<sup>(٨)</sup> .

(١) قرأ ابن كثير بإسكان الراء وقرأ بالاختلاس أبو عمرو وروى عنه الإسكان ، وقرأ الباقر بالكسر ، انظر السبعة ١٧٠ ، والتيسير ٧٦ ، والنشر ٢ / ٢٢٢ .

(٢) زيادة من ي و ب . وفي ب : « ومن أسكن شبه ... كما يقال ... كذلك أُرْنِي » .

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ٢٧٢ ، والبيان ١ / ١٧٣ ، والبحر ٢ / ٢٩٩ .

(٥) كذا قال ، ولا معنى له !! . والصواب أن اللام لام كي « لام التعليل » ، والتقدير : ولكن أُرْنِي ليطمئن قلبي أو سألتك ليطمئن قلبي ، انظر المصادر السالفة . ونقل صاحب البيان الوجه الذي قاله المؤلف وذكر الوجه الآخر .

(٦) انظر الجواهر ٦٧٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٣ - ١٨٤ ، ولمراء ١ / ١٧٤ ، والمجته ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٤ . ومجمع البيان ١ / ٣٧١ ، والبحر ٢ / ٣٠٠ ، وعماز القرآن ١ / ٨٠ - ٨١ ، وأدب الكاتب ٤٨٠ ، وتفسير غريب القرآن ٩٦ .

(٧) زيادة من ب و ي .

(٨) قاله الأخفش وأبو علي وغيرهما . ومعنى فصرنه : قطعتهن .

وقيل في « صُرْهَنْ » : أَمِلْهَنْ ، من صار يَصُور : إذا أَمَالَ ، من قول الشاعر :

يَصُورُ عَنْوَقَهَا أَحْوَى زَنِيمٍ لَه ظَابٌ كَمَا صَخِبَ الْغَرِيمُ<sup>(١)</sup>  
 أي يُمِيلُ . فعلى هذا يكون « إليك » من صلة « أَمِلْهَنْ » و « صُرْهَنْ »<sup>(٢)</sup>  
 وقرئ بكسر الصاد ﴿ فَصِرْهَنْ ﴾<sup>(٣)</sup> أي قَطَّعْهَنْ<sup>(٤)</sup> ، فتكون ﴿ إِلَيْكَ ﴾ من  
 صلة ﴿ خذ ﴾ .

(١) البيت على هذه الرواية بلا نسبة في الإبدال ٧٠ ( الكنز اللغوي ١٠ ) ، والحجة ٢ / ٢٩٢ ، وأما  
 القالي ٢ / ٥٢ ، والمخصص ٢ / ١٣٦ و ١٣ / ٢٨٤ ، والفرق بين الحروف الخمسة ١٩٩ . ونسب إلى  
 أوس بن حجر في اللسان ( ظاب ، ظوب ، صوع ، عنق ) ، ونسب إلى الملعى بن جمال ( أو  
 حَال ) العبدى في الجهرة ٢ / ٣٩٦ ، والتنبيه والإيضاح لابن بري ( ظاب ) وانظر اللسان . وانظر  
 ديوان أوس - المختلط من شعره ١٤٠ . وفي اللسان أنه أوس بن حجر غير التيمي .

وهو على هذه الرواية ملفق من بيتين وهما :

وجاءت خَلْمَةٌ ذَهَبُ صَفَايَا يَصُورُ عَنْوَقَهَا أَحْوَى زَنِيمٍ  
 يَفْرُقُ بَيْنَهَا مَدْعَ رَبَاعٍ لَه ظَابٌ كَمَا صَخِبَ الْغَرِيمُ

وروي على هذه الرواية ونسب إلى الملعى في مجاز القرآن ١ / ٨١ ، وأضداد الأهمي ٣٣ ، وابن  
 السكيت ١٨٧ ( وفيها : للعبدى ) ، وأضداد ابن الأنباري ٣٧ ، ونظام الغريب ١٧٩ ، والتنبيه ٩٣ ،  
 والسمط ٦٨٥ ، واللسان ( زيم ) ( ونسباً فيه لأوس وصحاح ابن بري نسبتها إلى الملعى ) . وهو بلا نسبة  
 في الحجة ٢ / ٢٩٢ ، وتفسير الطبري ٢ / ٣٦ ، وشجر الدر ١١٥ ، واللسان ( خلع ، صور ) . وخلمة  
 المال : خياره ، والدُّهْس : التي لوتها لون التراب ، والصفايا : الفزار . وعنوقها : جمع عناق وهي  
 الأنثى من المعز ، وأحوى : يعني تيساً أسود ، والزيم : الذي له زفتان وهما المعلقتان تحت لحبيه  
 تنوسان ، والصدع : الذي بين السمين والمهزول ، والرباعي : الذي طلعت رباعيته وذلك إذا دخل في  
 السنة الرابعة ، والظاب : صياحه عند الهياج ، يمز ولا يمز .

(٢) وهو قياس قول سيبويه لأنه إليه أقرب ، ويجوز أن يتعلق بـ « خذ » ، قاله أبو علي .

(٣) وهي قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون بالضم . انظر السبعة ١٩٠ ، والتيسير ٨٢ ، والنشر  
 ٢ / ٢٢٢ . وفي الأصل : وصرهن ، وهو تحريف .

(٤) ويقال : صرهن ، بكسر الصاد : أملهن أيضاً . فقد ثبت أن الميل والقطع يقال في كل واحد منهما  
 صار يصور وصار يصير .

١ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ﴿ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ﴾ [ ٢٦٠ ]  
و ﴿ جَزْؤًا ﴾ بالضم والإسكان ، وهما لغتان<sup>(٢)</sup> .

٣ قوله تعالى : ﴿ كَمْثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ  
مِائَةَ حَبَّةٍ ﴾ [ ٢٦٠ ]

٦ لا يريد بها أن كل حبة تكون بهذه الصفة ، وإنما يريد التشبيه بحبة  
متصفة بهذه الصفة ، لأن في الحبوب ما يكون بهذه الصفة ومالا يكون بهذه  
الصفة .

وإدغام التاء في السين من ﴿ أَنْبَتَتْ سَبْعَ ﴾ حسنة<sup>(٣)</sup> جداً ، لقرب التاء من  
السين<sup>(٤)</sup> ، ألا تراه قالوا « سِتَّ » وأصله « سِدْسٌ »<sup>(٥)</sup> لأنه من السِّدْسِ ، وسَدَسْتُ  
القوم<sup>(٦)</sup> ، فلقربه منه حَسَنَ الإدغام .

قوله تعالى : ﴿ فَآتَتْ أَكْثَرُ ضِعْفَيْنِ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٢٦٥ ]

(١) زيادة مني .

(٢) قرأ بضم الزاي أبو بكر عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون بإسكانها . انظر السبعة ١٥٧ - ١٦٠ ، والتيسير  
٨٢ ، والنشر ٢ / ٢٣٢ ، ٢١٥ - ٢١٦ . وانظر الحجة ٢ / ٨١ - ٩٠ ، وجمع البيان ١ / ١٣١ - ١٣٦ .

(٣) أي قراءة حسنة . ولو قال : وإدغام التاء ... حسنٌ = كان أحسن .

(٤) أدغم التاء في السين أبو عمرو وحمة والكسائي ، واختلف عن ابن عامر فروي عنه الإدغام  
والإظهار ، وقرأ الباقون بالإظهار . انظر السبعة ١١٩ - ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٤ - ٥ .

(٥) ثم قلبوا الأخيرة تاء لتقرب من الدال ، ثم أدغمت الدال في التاء . انظر الكتاب ٢ / ٣١٤ ، ٣٤٨ ،  
٤٠١ ، والحجة ٢ / ٢٧٨ ، والخصائص ٢ / ١٤٣ ، وسم الصناعة ١٥٥ ، ١٩٧ ، واللسان ( سدس ) .

(٦) السدس بالضم : جزء من ستة ، وبالكسر ، من الورد في أطباء الإبل : أن تنقطع خمسة وترد  
السادس . وسدستُ القوم : صرتُ لهم سادساً ، وأخذت سدس أموالهم .

(٧) انظر شرح الميع اللوح ٣٥ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٤ - ١٨٥ ، والحجة ٢ / ٢٩٥ - ٢٩٦ ،  
وجمع البيان ١ / ٢٧٧ ، والبحر ٢ / ٣١٢ .

﴿ أَكَلَهَا ﴾ و ﴿ أَكَلَهَا ﴾ ، و ﴿ أَكَلَهُ ﴾ سورة الأنعام : ١٤١ و ﴿ أَكَلَهُ ﴾ ،  
و ﴿ رُسُلْنَا ﴾ سورة المائدة : ٣٢ ، و ﴿ رُسُلَهُمْ ﴾ سورة الأعراف : ١٠١ بالإنسان  
والضم ، لغتان . فالضم على الأصل ، والإنسان لكثرة الحركات . ومن أسكن  
بعضها وحرّك بعضاً أخذ باللغتين<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ أَيَوَّدُ أَحَدُكُمْ أَنَّ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢٦٦ ]  
لا وقف<sup>(٣)</sup> فيها إلى قوله ﴿ فَأَحْتَرَقَتْ ﴾ ، لأنّ قوله ﴿ تَجْرِي مِنْ  
تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ من صفة الجنة المرتفعة بقوله ﴿ تكون ﴾ ، و ﴿ أن  
تكون ﴾ مفعول ﴿ يود ﴾ . وقوله ﴿ له فيها مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ حال<sup>(٤)</sup>  
لقوله ﴿ أحدم ﴾ ، و ﴿ أَصَابَهُ الْكِبَرُ ﴾ عطف على قوله ﴿ له فيها ﴾<sup>(٥)</sup> .  
وقوله : ﴿ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ ﴾ صفة لـ ﴿ جنة ﴾ أيضاً<sup>(٦)</sup> . وقوله ﴿ فِيهِ

(١) أسكن الكاف من ﴿ أكلها ﴾ و ﴿ أكله ﴾ نافع وابن كثير ، ووافقها أبو عمرو في ﴿ أكلها ﴾ ، وضم  
الكاف الباقون . انظر السبعة ١٩٠ ، والتيسير ٨٣ ، والنشر ٢ / ٢١٥ - ٢١٦ . وأسكن السين من  
﴿ رسلنا ﴾ و ﴿ رسلهم ﴾ أبو عمرو ، وضمها الباقون . انظر النشر ٢ / ٢١٥ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٧٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٨٨ ، ومجمع البيان ١ / ٣٧٩ ، والبيان  
١ / ١٧٥ ، والبحر ٢ / ٣١٤ ، والبيان ١ / ٢١٨ . وسياق الآية : ﴿ ... جنة من نخيل وأعناب  
تجري من تحتها الأنهار له فيها من كل الثمرات وأصابه الكبر وله ذرية ضعفاء فأصابها إعصار فيه  
نار فاحترقت ... ﴾ .

(٣) انظر إيضاح الوقف ٥٥٧ ، والقطع ١٩٨ ، والمكتفى ١٩١ ، ومنار الهدى ٥٢ - ٥٣ .

(٤) لعل الأحسن أن يكون صفة للجنة ، وهو ما عليه المعنى ، وهو قول الفخر الرازي في تفسيره  
٥٩ / ٧ .

(٥) لأعرف أحداً ذكر هذا الوجه إلا صاحب البيان الذي أخذ من هذا الكتاب من غير ما تصرّح على  
المعهود منه . وأجازوا في قوله ﴿ وأصابه ﴾ أن تكون الواو للحال ، والتقدير : وقد أصابه ، عن  
النحاس وغيره . وقيل : هو معطوف على ﴿ تكون ﴾ حملاً على المعنى ، لأنّ ﴿ أن تكون ﴾ في  
تأويل « لو كانت » ، فالتقدير : أيود أحدكم لو كانت له جنة وأصابه ، وهو قول الفراء . وقيل :  
وضع الماضي موضع المصارع ، فعطف .

(٦) يريد أن الجملة معطوفة على صفة الجنة . وكذا قال المعكبري .



نَارٌ ﴿ صفة له « إعصار » والتقدير : إعصار ثابت فيه نَارٌ . و ﴿ نَارٌ ﴾ مرتفع بالظرف<sup>(١)</sup> ، وهو ﴿ فيه ﴾ ، لاختلاف في هذا ، لأن قوله ﴿ فيه ﴾ نائب عن « ثابت » . وقوله ﴿ فاحتقرت ﴾ عطف على قوله ﴿ فأصابها ﴾ . ٣  
قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَّ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢٦٧ ]

بتشديد التاء وتخفيفها<sup>(٣)</sup> . فالتشديد لأن أصله « لَا تَتَّبِعُوا<sup>(٤)</sup> » فأدغمت التاء الأولى في الثانية . والتخفيف على حذف إحدى التاءين . ومن حذفها ٦ قال : هذا أَوْلَى ، لأنك إذا أدغمت الأولى في الثانية وَجَبَ إسكانها ، والتاء الأولى ابتداء الكلمة ، والابتداء بالساكن لا يجوز . وهذا لا يلزمهم لأن قوله « لا » في أول الكلمة - وإن لم تكن لازمة - أُجريت / مَجْرَى اللازمة ، وإذا ٩ / ٢٥ / ١ كان كذلك فالابتداء بـ « لا » دون التاء لأن التاء وقعت حشواً دون الابتداء . ( ١ / ٣١ )

قوله تعالى : ﴿ فَتَنِمَّا هِيَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٢٧١ ]  
أي : فَنِمَّ شَيْئاً إِبْدَاؤُهَا . فـ « ما » نصبٌ على التمييز بمنزلة « شيء » ، ١٢  
و ﴿ هي ﴾ مرتفعة لأنها مخصوصة بالمدح ، أي : نعم شَيْئاً إِبْدَاءُ الصدقة ،  
فـ « إبداء » محذوف و « هي » قائمة مقامه وكفى بها عن الصدقة .

(١) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ ح ٥ .

(٢) انظر الجواهر ٨٣٢ ، ٨٤٩ ، ٨٥٢ ، ومجمع البيان ١ / ٣٧٩ ، والبيان ١ / ١٧٦ ، والبحر ٢ / ٣١٧ .  
(٣) اختلف عن البري عن ابن كثير فروي عنه تشديد التاء وتخفيفها ، وخففها الباقر . انظر النيسير ٨٣ ، والنشر ٢ / ٢٢٢ .

(٤) في الأصل : لَا تَتَّبِعْ .

(٥) انظر الجواهر ٥٣ ، وشرح اللع اللوح ١٢٣ / ١ و ١٢٧ / ٢ و ١٦٤ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، والحجة ٢ / ٢٩٦ - ٢٩٨ ، ومجمع البيان ١ / ٣٨٢ - ٣٨٤ ، والبيان ١ / ١٧٧ - ١٧٨ ، والبحر ٢ / ٣٢٣ - ٣٢٤ ، والبغداديات ٧٣ - ٧٤ ، والإيضاح ٨٩ - ٩٠ ، وابن يعيش ٤ / ٢ ، ٤ ، ١٠ ، و ٧ / ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٤٢ - ١٤٣ ، وابن الشجري ٢ / ١٥٧ ، والمغني ٢١٧ ، ٣٩٠ ، ٥٧١ . وأخذ المؤلف من كلام أبي علي في الحجة .

- وَقَرِئَ بِفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ عَلَى وَزْنِ «عَلِمَ» ، وَقَرِئَ بِكَسْرِ النُّونِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ قَوْمٌ<sup>(٢)</sup> : إِسْكَانُ الْعَيْنِ [ ههنا<sup>(٣)</sup> ] لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ : الْعَيْنُ وَالْمِيمُ الْأُولَى ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا الرَّاوي سَمِعَ الْاِخْتِلَاسَ فَخَفِيَ عَلَيْهِ فَرَوَاهُ مُسَكَّنًا وَإِنَّمَا هُوَ مُخْتَلَسٌ . وَمَنْ قَرَأَ ﴿ فَنِعْمًا ﴾ بِكَسْرِ النُّونِ وَالْعَيْنِ فَأَصْلُهُ نَعِمًا ، بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ النُّونِ ، وَلَكِنَّهُ كَسَرَ النُّونَ لِمَكَانِ الْعَيْنِ لِاسِيًّا وَهُمْ<sup>(٤)</sup> يَكْسِرُونَ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ فِيمَا عَيْنُهُ حَرْفُ الْخَلْقِ ، تَقُولُ<sup>(٥)</sup> فِي رَغِيفٍ « رَغِيفٌ » فِي شَعِيرٍ « شَعِيرٌ » فِي شَهْدٍ « شَهْدٌ » فِي صَعِقِي « صَعِقِي<sup>(٦)</sup> » وَهُوَ كَثِيرٌ جَدًّا = وَأَدْغَمَ الْمِيمَ فِي الْمِيمِ .
- قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup>

[ ٢٧١ ]

(١) قرأ ابن عامر وحزمة والكسائي ﴿ نَعِمًا ﴾ بفتح النون وكسر العين ، وقرأ أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم وقالون عن نافع ﴿ نِفْمًا ﴾ بكسر النون وإسكان العين وروي عنهم إخفاؤها ، وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم وورش عن نافع ﴿ نِعْمًا ﴾ بكسر النون والعين . انظر السبعة ١٩٠ - ١٩١ ، والتيسير ٨٤ ، والنشر ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٢) لحص المؤلف ما ذكره من كلام أبي علي . وقال المبرد : إسكان العين والميم مشددة لا يقدر أحد أن ينطق به . وقال النحاس : هو محال .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) سلف التعليق على نحو هذه العبارة مما استعملت فيه « لاسيًّا » بغير الواو ووصلت بجملة اسمية ص ٤٥ ح ٣ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٢٥٥ ، والخصائص ٢ / ١٤٣ ، ٢٣٦ .

(٦) قال سيبويه : « وقد سمعنا بعضهم يقول في الصَّعِقِ : صَعِقِي ، يدعه على حاله وكسر الصاد لأنه يقول : صَيْق ، والوجه الجيد فيه : صَمَقِي ، وصَعِقِي جَيِّدٌ » ا هـ الكتاب ٢ / ٧٢ . وانظر الحجة ٢ / ٢١٦ و ٣٦ / ٤ - ٣٧ خك ، واللسان ( صق ) . والصَّيْقُ هو الصَّعِقُ الكلابي واسمه خويلد جد يزيد بن عمرو الشاعر ، وقيل : هو لقب أبيه عمرو . انظر الخزانة ١ / ٢٠٦ ، والاشتقاق ٢٩٧ ، ومعجم الشعراء ٤٨٠ ، واللسان ( صق ) .

(٧) انظر الجواهر ٦٢٥ ، ٩٢٩ ، ٩٤٦ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٥ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩١ - ٢٩٢ ، والحجة ٢ / ٢٩٨ - ٣٠٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٨٢ - ٣٨٤ ، والبيان ١ / ١٧٨ ، والبحر ٢ / ٢٢٥ ، والكتاب ١ / ٤٤٨ ، وابن يعيش ٩ / ٣ .

قوله ﴿فهو خير لكم﴾ في موضع الجزم جواب «إن» .

فن جزم ﴿وَنُكْفِّرُ﴾ فهو على موضع الفاء ، ومن رفع فعلى

الاستثناء<sup>(١)</sup> . والياء على معنى : يكفر الله عنكم [ من<sup>(٢)</sup> ] سيئاتكم ، والنون على معنى : نحن نكفر .

١ وليس في السبعة ﴿ويكفر﴾ بالياء وجزم الراء<sup>(٣)</sup> ، إنما فيها ﴿يكفر﴾

٦ بالياء ورفع الراء . وهو الوجه ، وهو قراءة اليَحْصِي<sup>(٤)</sup> وحُفْص ، يعلقانه على

قوله ﴿أَوْ نَذَرْتُمْ مِّنْ نَّذِيرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ [ ٢٧٠ ] ﴿ويكفر﴾ . فإذا

كان معطوفاً على ﴿يعلمه﴾ الذي هو خبر المبتدأ لم يجز فيه إلا الرفع ؛ فهذا

٩ وجه الياء ورفع الراء<sup>(٥)</sup> [ ٦ ] .

قوله تعالى : ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا﴾<sup>(٧)</sup> [ ٢٧٣ ]

أي : هذه الصدقات للفقراء الذين أحصروا ، فاللام خبر مبتدأ مضر .

١٢ وإن شئت علّفته بقوله ﴿وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ﴾ [ ٢٧٢ ] أي : وما تنفقوا من

خير للفقراء<sup>(٨)</sup> .

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم بالنون والرفع ، وقرأ نافع وحزرة والكسائي بالنون

والجزم ، وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم بالياء والرفع . انظر السبعة ١٩١ ، والتيسير ٨٤ ،

والنشر ٢ / ٣٦ .

(٢) زيادة مني . وسياق الآية : ﴿فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم﴾ .

(٣) وهي قراءة شاذة عزيزة إلى الحسن .

(٤) هو ابن عامر .

(٥) وكذا قال في الجواهر ، ولا يصح ما قاله لكثرة الفواصل بين «يعلمه» و«يكفر» ، ولأنه لا معنى

للعطف عليه . والصواب ما قالوه أن الرفع على الاستثناء ، ويجوز أن يكون «يكفر» خبر مبتدأ

محذوف تقديره : والله يكفر .

(٦) زيادة من ب .

(٧) انظر الجواهر ١٨١ ، ومجمع البيان ١ / ٣٨٦ - ٣٨٧ ، والبيان ١ / ١٧٨ - ١٧٩ ، والبحر ٢ / ٣٢٨ .

(٨) لا يصح هذا الوجه لكثرة الفواصل ، انظر البحر . وقيل : اللام متعلقة بفعل محذوف تقديره :

اعددوا للفقراء ، أو نحو ذلك .

وقوله ﴿يَخْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ﴾ [٢٧٣] و ﴿يَخْسِبُهُمُ﴾ لغتان<sup>(١)</sup> .  
ومعنى قوله ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِخْفًا﴾<sup>(٢)</sup> [٢٧٣] أي لا يسألون  
ولا يلحفون<sup>(٣)</sup> . وليس المعنى على أنهم يسألون ولا يلحفون<sup>(٤)</sup> ؛ ومثله قوله<sup>(٥)</sup> :  
لَا تُفْرِغِ الْأَرْزَبَ أَهْوَالُهَا وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرُ<sup>(٦)</sup>  
والمعنى : وليس بها ضبٌ فينجحر ، وليس المعنى على أنه [بها]<sup>(٧)</sup> ضبٌ  
ولا ينجحر .

٣

٦

قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا

(١) قرأه بكسر السين حيث وقع مستقبلاً ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي ، وقرأ الباقون بفتحها .  
انظر السبعة ١٩١ - ١٩٢ ، والتيسير ٨٤ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ . وانظر الحجة ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، ومجمع  
البيان ١ / ٢٨٦ ، والبحر ٢ / ٣٢٨ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٨١ ، والحجة ٣ / ٤٧٥ خم ، ومجمع البيان ١ / ٣٨٧ ، والبيان  
١ / ١٧٩ ، والبحر ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، وتفسير الطبري ٢ / ٦٦ ، والقرطبي ٣ / ٢٤٢ ، وابن كثير  
١ / ٤٧٩ - ٤٨٠ ، ومجمع التفاسير ١ / ٤٢٩ .

(٣) أي لا يسألون البتة إخفاً ولا غير إخاف ، عن ابن عباس ، وهو قول الفراء والزجاج وأبي علي  
وجمهور المفسرين .

(٤) حكى هذا المعنى عن بعضهم ، قال القرطبي : وهذا هو السابق للفهم ، وفي هذا تنبيه على سوء حالة  
من يسأل الناس إخفاً .

(٥) البيت لعمر بن أحمز الباهلي د ، ق ٦٠ / ٢٤ ص ٦٧ . وهو له في شرح المفضليات للأتباري ٥٩ ،  
٨٧٩ ، والحجة ٣ / ٤٧٥ خم ، وأما للمرتضى ١ / ٢٢٩ ، والخزانة ٤ / ٢٧٣ . وهو بلا نسبة في  
الخصائص ٣ / ١٦٥ ، ٣٢١ ، وابن الشجري ١ / ١٩٢ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٠ ، ٢٤٠ ،  
٥٩٩ ، ١٠٧٣ ، ١٥٧٤ ، والبيان ١ / ١٧٩ .

(٦) كان في الأصل « ويفزع » وفي ب وي « قد يفزع » ، والصواب من المصادر . والمعنى : لأرنب بها  
تفزعها أهوالها ولاضبٌ بها فينجحر ، وينجحر : يدخل في جحره . والضير في « أهوالها »  
للتنوية - وهي المفاضة - في قوله في البيت ٢٠ : « كم دون ليل من تنويع » .

(٧) زيادة من ب وفيها « على أن » وهو تحريف ، وفي ي « به » وهو خطأ . وفي البيان الذي نقل  
صاحبه من هذا الكتاب بلا تصريح « على أن بها ضباً » وهو أجود .

وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ .. ﴿١﴾ [ ٢٧٤ ]

قالوا : الآية نزلت في حق علي رضي الله عنه . كان معه أربعة دراهم ، فأعطى أحدها ليلاً والآخر نهاراً والثالث سرّاً والرابع جهاراً ؛ فنزلت هذه الآية في شأنه<sup>(١)</sup> .

ف ﴿ الذين ينفقون أموالهم ﴾ مبتدأ موصول تُمّت صلته عند قوله ﴿ وعلانية ﴾ . ثم أخبر عنهم بقوله ﴿ الذين ينفقون أموالهم ..... فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ . ف ﴿ أَجْرُهُمْ ﴾ مبتدأ عنده<sup>(٢)</sup> ، ويرتفع بالظرف عند الأخفش . والفاء مع ما بعده خبر ﴿ الذين ﴾ .

ولا يؤهمنك وهْمُكَ أَنْ ﴿ أَجْرُهُمْ ﴾ مرتفع بالظرف على المذهبين ، كقولك : زيد في الدار أبوه = لَأَنْ [ ما ] بعد الفاء مبتدأ وخبر ، [و] ليس الظرف جارياً على المبتدأ . ألا ترى أنه يقال : إن تأتني فزيد قائم ، فما بعد الفاء موضع الابتداء . وإنما دخلت الفاء في خبر المبتدأ لأن المبتدأ متضمن لمعنى الشرط والجزاء لأنه موصول<sup>(٣)</sup> .

وحاد عن الصواب شارحكم<sup>(٤)</sup> حيث حكم بزيادة الفاء . وأعجب من هذا إجازته الوقف<sup>(٥)</sup> [ <sup>(٦)</sup> ] .

(١) انظر الجواهر ١٩٦ ، ٧٤٩ ، وشرح السمع اللوح ٥١ / مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٣ ، والحجة ٢ / ١٨٩ ، ومجمع البيان ١ / ٣٨٨ ، والبحر ٢ / ٣٢٠ - ٣٣١ ، والكتاب ١ / ٧٠ ، ٤٥٣ ، والمقتضب ٢ / ١٩٦ ، والكامل ٨٢٢ ، والإيضاح ٥٥ ، والخصائص ٣ / ٣٢٥ ، وسر الصناعة ٢٥٩ ، وابن يعيش ١ / ٩٩ - ١٠٠ ، وابن السجري ٢ / ٢٢٦ ، وتفسير الطبري ٢ / ٦٦ - ٦٧ ، والقرطبي ٢ / ٣٤٦ - ٣٤٧ ، وابن كثير ١ / ٤٨١ - ٤٨٢ ، ومجمع التفاسير ٤٣٠ / ١ .

(٢) عن ابن عباس . وقيل نزلت في النفقة على الخيل في سبيل الله ، وقيل نزلت في غيرها . انظر أسباب النزول ٦٢ - ٦٤ ، ولباب النقول ٤٩ - ٥٠ ، وكتب التفسير السابقة .

(٣) أي عند سيويه . وسلف بيان المذهبين في رفع الاسم بالظرف ١٣ ح ٥ .

(٤) انظر المصادر السالفة . وماسياتي من التعليق ٢٤٧ - ٣٤٩ ، ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٥) سياقي تحقيق المعنى به في فهرس الأعلام بآخر الفهارس .

(٦) لم يذكر ابن الأنباري ولا النحاس ولا الداني هذه الآية في كتبهم لأن قوله ﴿ وعلانية ﴾ ليس =

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٧٩ ]

٣ وقرئ ﴿ فَأْذَنُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> . فن قال ﴿ فَأْذَنُوا ﴾ فالمنى : فأعلموا غيركم ذلك . ومن قال ﴿ فَأْذَنُوا ﴾ فالمنى : فأعلموا ، من قولهم : أذِنَ يَأْذِنُ : إذا علم .

قوله تعالى : ﴿ فَتَنْظِرَةً إِلَىٰ مَبِيتِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢٨٠ ]  
٦ و﴿ مَبِيتِهِ ﴾ لغتان <sup>(٤)</sup> . وقرئ ﴿ مَبِيتِهِ ﴾ بالإضافة <sup>(٥)</sup> ، فيكون « مَفْعَلًا » ومَفْعَل قليل ، جاء في الشعر قوله <sup>(٦)</sup> :

- 
- = يوقف فيما قاله صاحب منار الهدى ٥٣ . وذكر البيضاوي أنه قد جَوَزَ الوقف على ﴿ علانية ﴾ وأن ﴿ الذين ﴾ مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : ومنهم الذين ، انظر مجمع التفسير . وهذا قول لاعمى له .
- (٧) موضع هذه الزيادة - وهي من ب - عقب الآية ٢٧١ فجعلتها ههنا ، وزدت فيها ما بين حاصرتين . وكان في ب في السطر ١٦ : أنه قال ، وفي السطر ١٤ : عن الصواب واريكم ؟! والصواب ما أثبت .
- (٨) انظر معاني القرآن للأخفش ١٨٧ ، وللغراء ١ / ١٨٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٤ ، والحجعة ٢ / ٣٠١ - ٣٠٧ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، والبحر ٢ / ٣٣٨ .
- (٩) قرأ ﴿ فَأْذَنُوا ﴾ حمزة وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ فَأْذَنُوا ﴾ . انظر السبعة ١٩٢ ، والتيسير ٨٤ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ .
- (١٠) انظر معاني القرآن للأخفش ٨٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٥ ، والحجعة ٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٣ ، والبيان ١ / ١٩١ ، والبحر ٢ / ٣٤٠ .
- (١١) قرأ بضم السين نافع وحده ، وفتحها الباقون . انظر السبعة ١٩٢ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ .
- (١٢) وهي قراءة شاذة عزها ابن جني في المحتسب ١ / ١٤٤ إلى عطاء وزاد أبو حيان نسبتها إلى مجاهد ، ونسبها ابن خالويه في شواذه ١٧ إلى عطاء ومسلم بن جندب وأبي سراج .
- (١٣) وهو أبو الأحرار الحماني . والبيت له في الجهرة ٣ / ١٨٢ ، والاقتضاب ٤٦٩ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٦٨ ، واللسان ( كرم ، يوم ) وهو بلا نسبة في معاني القرآن للغراء ١ / ١٥٢ ، وإصلاح المنطق ٢٢٣ ، وتهذيبه للتبريزي ٥١٥ ، وأدب الكاتب ٥٨٨ ، والخصائص ٣ / ٢١٢ ، والمصنف ١ / ٣٠٨ ، والمحتسب ١ / ١٤٤ ، وضرائر ابن عصفور ١٣٧ ، والمتنع له ٧٩ ، والبيان ١ / ١٨١ ، وسفر السعادة ٤٧٥ .

## لَيَوْمٍ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرَمٍ

وقال الشاعر<sup>(١)</sup> :

بُئِينَ الزَّيْمِي «لا» إِنَّ «لا» إِنَّ لَزِمْتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيَّ مَعْمُونٍ ٣

[ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> ﴿ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ] ٢٨٠

وقرئ ﴿ تَصَدَّقُوا ﴾<sup>(٤)</sup> . فالتشديد على الإدغام ، والتخفيف على حذف

أحدى التاءين ، لأن المعنى<sup>(٥)</sup> : تتصدقوا ، فحذف . ٦

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتَقُوا يَوْمًا تَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> ] ٢٨١

وقرئ ﴿ تَرْجِعُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> . ف « تَرْجِعُونَ » مستقبل رجعتم ترجعون / . ٢٥ / ٢

( ٢ / ٣١ )

(١) وهو جميل د ، ص ٢١٢ جعله جامع ديوانه مفرداً ، ونص ابن السيد في الاقتضاب ٤٦٩ والبغدادى في شرح شواهد شرح الشافية ٦٨ أنه له وذكرنا بيتين بمده هما البيتان ٢٤ ، ٢٥ من كلمته التي مطلعها : وغر الثنايا x ودوني ص ٢٠٨ . وهو له في أدب الكاتب ٥٨٨ ، وضرائر الشعر ١٣٧ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٣ ، وسفر السمادة ٤٧٥ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٥٢ / ٢ مكرر ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٥٢ ، وإصلاح المنطق ٢٢٣ ، وتهذيبه ٥١٥ ، والحجة ٢ / ٣٠٩ ، والخصائص ٣ / ٢١٢ ، والمنصف ١ / ٣٠٨ ، والمحتسب ١ / ١٤٤ ، والبيان ١ / ١٨١ .  
وقد نصوا على أنه ليس في الأسماء شيء على مفعّل بغير هاء ، فذهب الكسائي إلى أنه قد جاء منه هذان الخرفان ووافق المؤلف ، وذهب الفراء وأبو علي إلى أنها جمع مكرومة ومعمونة ، وذهب ابن جني إلى أن الشاعر أراد مكرومة ومعمونة غير أنه حذف الهاء وهو يريد هاء ، وأجاز قول الفراء .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٩٦ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٣ ، والبيان ١ / ١٨١ ، والبحر ٢ / ٣٤١ .

(٤) قرأ بتخفيف الصاد عاصم وحده ، وقرأ الباقر بتشديدها . انظر السبعة ١٩٣ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ .

(٥) يريد : لأن الأصل .

(٦) انظر الحجة ٢ / ٣٠٩ - ٣١٠ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٤ ، والبيان ١ / ١٨٢ ، والبحر ٢ / ٣٤١ .

(٧) قرأ أبو عمرو وحده ﴿ تَرْجِعُونَ ﴾ ، وقرأ الباقر ﴿ تَرْجِعُونَ ﴾ . انظر السبعة ١٩٣ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ .

ورجع يكون لازماً ومتعدياً ، تقول : رَجَعَ زيدٌ وَرَجَعْتُهُ ، كما تقول : وَقَفَ زيدٌ وَوَقَفْتُهُ ، وغاضَ الماءَ وَغَضَّتُهُ ، وخَسَأَ الكلبُ وخَسَأْتُهُ<sup>(١)</sup> .

٣ قوله تعالى ﴿ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢٨٢ ]

يجوز أن تكون هذه الكاف من صلة قوله ﴿ أَنْ يَكْتُبَ ﴾ أن يكتب ﴿ فيكون الوقف<sup>(٣)</sup> على قوله ﴿ عَلَّمَهُ اللَّهُ ﴾ . ويجوز أن تكون الكاف من صلة قوله ﴿ فليكتب ﴾ أي فليكتب كما عَلَّمَهُ اللَّهُ<sup>(٤)</sup> فيكون الوقف على قوله ﴿ أَنْ يَكْتُبَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

٩ قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُمِلَّ هُوَ ﴾ [ ٢٨٢ ]  
القول في إسكان الهاء من « هو » و « هي » قد تقدم<sup>(٦)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٢٨٢ ]  
والتقدير : فالشاهد رجل وامرأتان<sup>(٨)</sup> . وقيل : التقدير : فليكن رجل

(١) غاض : غار ، وخساً : بعد .

(٢) انظر الجواهر ٦٧٥ ، والبيان ١ / ١٨٢ ، والبحر ٢ / ٣٤٤ . وسياق الآية : ﴿ .. كما عَلَّمَهُ اللَّهُ فليكتب .. ﴾ .

(٣) وهو وقف كاف عند الداني في المكنى ١٩٢ ، وحسن عند صاحب منار الهدى ٥٤ .

(٤) عزا المؤلف في الجواهر هذا القول إلى أبي علي .

(٥) ذكر هذا القول أبو حيان ، ووصف صاحب منار الهدى ٥٤ قائله بالتمسك .

(٦) انظر ماسلف ٢٩ .

(٧) انظر الجواهر ٥٠ - ٥٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٩ ، وللغراء ١ / ١٨٤ ، وإعراب القرآن

١ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ، والحجة ٢ / ٣١٠ - ٣١٦ ، ومجمع البيان ١ / ٣٩٥ ، والبيان ١ / ١٨٢ ، والبحر

٢ / ٢٤٦ ، والمغني ٨٢٣ .

(٨) وهو قول الأخفش وغيره ، وأجازه الفراء والنحس وأبو علي وغيرهم . وعزي إلى الأخفش القول الثاني .



وامرأتان . وتكون « فليكن » تامة<sup>(١)</sup> .

وقوله ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾<sup>(٢)</sup> | ٢٨٢ | هذا الظرف في

موضع الجر بدل من قوله ﴿ مِنْ رَجَالِكُمْ ﴾ أي : واستشهدوا شهيدين من  
رجالكم من ترضون . وإن شئت كان نعتاً لـ ﴿ شَهِيدَيْنِ ﴾ أي شهيدين ممن  
ترضون<sup>(٣)</sup> .

٦ | وقوله<sup>(٤)</sup> ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾<sup>(٥)</sup> | ٢٨٢ | أي فليكن رجل وامرأتان  
لأجل أن تضل إحداها فتذكرها<sup>(٦)</sup> الأخرى<sup>(٧)</sup> . ومعنى ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾ : أن  
تنسى .

(١) وهو قول الفراء وغيره ، وأجازه أبو علي وغيره . وأجيز أن تكون « فليكن » ناقصة ، والتقدير :  
فليكن من تشهدون رجل وامرأتان ، وجاز إضمار فعل الكون لتقدم ذكره . وقال النحاس :  
التقدير : فرجل وامرأتان يقومون مقامها ، وقدره أبو علي « يشهدون » فحذف الخبر . وفي  
الأصل : ويكون فليكن ، وهو تصحيف .

(٢) انظر مجمع البيان ١ / ٣٩٥ ، والبيان ١ / ١٨٢ - ١٨٣ ، والبحر ٢ / ٣٤٧ . وسياق الآية :  
﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من  
الشهداء ﴾ .

(٣) وقيل : الظرف نعت لـ ﴿ رجل وامرأتان ﴾ واختاره الطبري ، وقيل : يتعلق بقوله  
﴿ واستشهدوا ﴾ واختاره أبو حيان .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ٥١ - ٥٢ ، ٣٦٤ - ٣٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٩٨ - ٢٩٩ ، والحجة ٢ / ٣١٠ - ٣٢٠ ،  
ومجمع البيان ١ / ٣٩٥ - ٣٩٦ ، والبيان ١ / ١٨٣ ، والبحر ٢ / ٣٤٨ - ٣٥٠ ، والكتاب ١ / ٤٣٠ ،  
٤٧٦ ، والمقتضب ٣ / ٢١٤ ، وابن يمين ٢ / ٩٩ ، والمفني ٥٠ .

(٦) كان في النسخ : « ذكرتها » ، فيما أن يكون تحريفاً صوابه ما أثبت ، وإما أن يكون في الكلام  
سقط ، وبماه : أن تضل إحداها فإن ضلت ذكرتها ...

(٧) قوله ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾ مما نزل فيه السبب منزلة المسبب ، والمعنى : لأن تذكر إحداها الأخرى إن  
ضلت . قال سيبويه : « فإنما ذكر ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾ لأنه سبب الإذكار ، كما يقول الرجل : أعدته  
أن يبيل الحائط فأدعه ، وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط ، ولكنه أخبر بملة الدعم  
وسببه » اهـ .

وعلى تقدير المؤلف يتعلق ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾ بـ ﴿ فليكن ﴾ ومعناه : فلتحدث شهادة رجل  
وامرأتين أي فليشهد . وأجاز أبو علي أيضاً أن يتعلق ﴿ أَنْ تَضِلَّ ﴾ بفعل مضمر دل عليه =

ومن قرأ ﴿إِنْ تَضِلَّ﴾<sup>(١)</sup> بكسر «إِنْ» فهو شرط ، ويكون قوله ﴿فَتُذَكَّرُ﴾ مرفوعاً على إضمار : «هنا»<sup>(٢)</sup> أي : فيها تذكر إحداها الأخرى .

قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾<sup>(٣)</sup> [ ٢٨٢ ]

بنصب ﴿تجارة﴾ ورفعها<sup>(٤)</sup> . فالرفع على أن قوله ﴿تكون﴾ تامة مكثفة بالاسم لا تحتاج إلى الخبر . والنصب على أن التقدير : إلا أن تكون المبيعة<sup>(٥)</sup> تجارة حاضرة ، وكلاهما حسن .

قوله تعالى : ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٢٨٢ ]

= ﴿فاشهدوا﴾ أو يتعلق بالخبر الذي هو ﴿يشهدون﴾ .

وذهب الفراء إلى أن من قرأ ﴿أن تضل﴾ بفتح أن فهو أيضاً على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير ، والتقدير : استشهدوا امرأتين مكان الرجل كما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت ، فلما تقدم الجزء اتصل بما قبله ففتحت أن ، وخطأه النحاس وأبو علي ، قال الأول : لأن «إن» المجازاة إذا فتحت انقلب المعنى ، وقال الثاني : إن الحرف العامل إذا تغيرت حركته لم يوجب ذلك تغييراً في عمله ولا معناه وإذا تقدم لا يتغير بالتقدم عما كان عليه في التأخر.. إلخ .

(١) وهي قراءة حزة وحده ، وقرأ الباقون أن تضل بفتح أن . انظر السبعة ١٩٢ - ١٩٤ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٦ .

(٢) في النسخ : هما تذكر أي ، بإقحام «تذكر» .

(٣) انظر شرح اللمع اللوح ٤٣ / ١ ، ومصافي القرآن للأخفش ١٨٩ - ١٩٠ ، وللفراء ١ / ١٨٥ - ١٨٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٠ ، والحجة ٢ / ٣٢٠ - ٣٢٤ ، (ومنه أخذ المؤلف كلامه) ، وجمع البيان ١ / ١٨٣ ، والبحر ٢ / ٣٥٢ - ٣٥٣ .

(٤) قرأ بالنصب عاصم وحده ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ١٩٤ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٧ .

(٥) أو التجارة .

(٦) انظر مصافي القرآن للأخفش ١٩٠ ، وللفراء ١ / ١٨٧ ، ١٨٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠١ ، والحجة ٢ / ٢٥٢ ، وجمع البيان ١ / ٣٩٦ ، والبيان ١ / ١٨٣ - ١٨٤ ، والبحر ٢ / ٣٥٢ - ٣٥٤ ، وتفسير الطبري ٣ / ٨٩ - ٩٠ ، والقرطبي ٣ / ٤٠٥ - ٤٠٦ ، وابن كثير ١ / ٤٩٩ ، وجمع التفسير ٤٤٤ / ١ - ٤٤٥ .

يجوز أن يكون التقدير « ولا يُضَارَرُ » كاتبٌ ، بفتح الراء مما لم يسم فاعله ، أي : لا يُضَارَرُ بأن يشغل عن عمله وتَصَرُّفه<sup>(١)</sup> .

٣ ويجوز أن يكون التقدير : « ولا يُضَارَرُ » أي : لا يُضَارَرِ الكاتب فيكتب أقل مما قيل له أو أزيد . وكذلك الشهيد لا يشهد بزيادة ولا نقصان<sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾<sup>(٣)</sup> | ٢٨٣ |

٦ وقرئ ﴿ فَرَهْنٌ ﴾<sup>(٤)</sup> على وزن « فُعْلٌ » بالضم ، وكلاهما جمع « رَهْنٌ » ورهنٌ في الأصل مصدر سمي به ثم كُسِّرَ تكسيرَ الأسماء ، وكلا البناءين بناء الكثرة . وقد خفف قوم فقالوا<sup>(٥)</sup> ﴿ رَهْنٌ ﴾<sup>(٦)</sup> كما قالوا في رُسُلٍ وفي أكلٍ أكل وفي أسدٍ أسد ، وقالوا : سَقَفٌ وسَقَفٌ كما قالوا<sup>(٧)</sup> نَطَطٌ ونُطَطٌ ووُرِدَ ووُرْدٌ وسهم حَشْرٌ وسهام حُشْرٌ<sup>(٨)</sup> .

(١) وهو معنى قول الضحاك والسدي والربيع وعكرمة وابن عباس ومجاهد في رواية عنها ، واختاره الطبري .

(٢) وهو معنى قول الحسن وقتادة وابن زيد وطاوس . وقيل : لا يضارر كاتب ولا شهيد بالامتناع عن دعاها إلى أداء ما عندهما من العلم أو الشهادة ، عن عطاء وابن عباس ومجاهد في رواية عنها .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١٩٠ - ١٩١ ، وللفراء ١ / ١٨٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٢ ، والحجة ٢ / ٣٢٤ - ٣٢٨ ( ومنه أخذ المؤلف ) ، وجمع البيان ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠ . والبيان ١ / ١٨٤ ، والبحر ٢ / ٣٥٥ ، والكتاب ٢ / ١٨١ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٢ .

(٤) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وقرأ الباقر ﴿ فَرِهَانٌ ﴾ . انظر السبعة ١٩٤ - ١٩٥ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٧ .

(٥) في الأصل : فقال . وهو صحيح ، انظر ماسياتي من التعليل على مثله ٢١٦ . واختارنا هنا صافي ب وي لقوله بعده « كما قالوا » .

(٦) هذه رواية عن ابن كثير وأبي عمرو ، انظر السبعة .

(٧) زيادة من ي ب . وفي ب : « في رسل وفي أكل وفي أسد وسقف كما قالوا » .

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش والحجة وإعراب القرآن ، والكتاب ٢ / ٢٠٤ ، والمقتضب ٢ / ٢٠٢ ، وشرح الشافعية ٢ / ٩١ ، ١١٧ - ١١٨ . والشط : الثقل البطن ، والورد من الخيل : بين الكيت والأشقر ، والحشر : الدقيق . وانظر تخفيف رسل ونحوه في المصادر السالفة ، وسلف ذكر أكل ورسل ص ١٩٠ .

وقال قوم : رِهَانٌ جمع رَهْنٌ<sup>(١)</sup> لاجمع رَهْن . وهذا خلاف قول سيبويه<sup>(٢)</sup> ؛  
لأنه لا يرى جمع الجمع قياساً بثة . فإن قلت : فقد قالوا : طريقٌ وطَرَقٌ  
وطَرَقَات = فمثل هذا يُسَمَّع سماعاً ولا يقاس عليه . فـ « رِهَان » جمع « رَهْن »  
كـ « كَثَب » وـ « كِعَاب » وليس بجمع « رَهْن » لِمَا<sup>(٣)</sup> ذكرنا .

قوله تعالى : ﴿ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٢٨٣ ]

﴿ أُؤْتِمِنَ ﴾ افتعل من الأَمْن مثل اُقتتل واصْطُبر وما أشبه ذلك . فإذا وصلت  
الكلمة بما قبلها<sup>(٥)</sup> حذفت الألف المضمومة لأنها همزة وصل فتقرأ : فليؤد الذي  
أُتِمِّن / بذال مكسورة بعدها همزة ساكنة خالصة ، كما تقول الذئب والبئر ومن  
قال الذئب والبئر<sup>(٦)</sup> فأبدل الهمزة ياء لانكسار ما قبلها = قال فليؤد البذيتمين ،  
بياء محضة<sup>(٧)</sup> .

وإذا كان هكذا<sup>(٨)</sup> فرواية من روى عن حمزة أنه كان يقرأ : فليؤد الذي  
أُتِمِّن بإشمام الهمزة شيئاً من الضم = غلط<sup>(٩)</sup> ، لأن هذه الهمزة ساكنة لاحظ لها  
في الحركة بمنزلة القاف من « اُقتتل » والصاد من « اصْطبر » وما أشبه ذلك .

(١) وهو قول أجازة الأخفش .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٢٠٠ ، والحجة ومنه أخذ المؤلف كلامه .

(٣) في الأصل : كما ، وهو تحريف .

(٤) مقال المؤلف في هذه الآية هو كلام أبي علي بنصه في الحجة ٢ / ٣٢٨ - ٣٣١ ، وتصرف بصدر

كلامه . ونقل صاحب البيان ١ / ١٨٤ - ١٨٥ كلام المؤلف من غير ماتصريح على المعهود منه .

وانظر تكملة الإيضاح ٢٤ ، والبغداديات ١ - ٢ .

(٥) كان في النسخ : قبله ، والصواب ما أثبت ، وكذا وقع في البيان .

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) سهل الهمزة ورش عن نافع وأبو عمرو إذا قرأ في الصلاة أو أدرج أو قرأ بالإدغام . انظر مذهبيها في

ترك الهمز المفرد في التيسير ٣٦ ، والنشر ١ / ٣٩٠ - ٣٩٢ .

(٨) في الأصل : هذا ، وهو تحريف .

(٩) انظر السبعة ١٩٥ .

- فإن قلت : إنَّ أصله « أَتَمِّنَ » فالإشمام إنما هو إشمام تلك الضمة = قيل : إنك إذا قلت ذلك لَزِمَكَ نقل الضمة من الهمزة الأولى إلى الثانية ثم تشمها . وهذا لا يجوز لأن همزة الوصل تسقط في الدَّجج ، فنقل الحركة عنها مُحَال ؛ ولأن هذا خلاف كلام العرب لأن العرب لا تنقل الحركة التي قبل الحرف إلى الحرف بعده ، وإنما تنقل حركة الحرف إلى الحرف قبله ، ألا ترى أنك تقول : اسْتَعِدَّ يازيدُ ، والأصل : اسْتَعْدِدْ ، فلما أردت الإدغام نقلت كسرة الدال إلى العين وفتحت الدال لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup> ؛ فلا وجه لإشمام الهمزة من قوله ﴿ الذي أوْتَمِنَ ﴾ لأنها لا حركة لها أصلاً .
- وليس<sup>(٢)</sup> إشمام الحركة الهمزة في قوله ﴿ الذي أوْتَمِنَ ﴾ كإشمام أبي عمرو فيما حكى سيبويه من قراءته : ﴿ يا صالحُ ائْتِنَا ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة الأعراف : ٧٠] لأنه أشمَّ الحركة التي على الحاء ولها حركة هي الضمة ، ولا حركة للهمزة في ﴿ الذي أوْتَمِنَ ﴾ . ولم يقلب أبو عمرو الياء التي أبدلت من الهمزة التي هي فاء واواً لتشبيهه المنفصل بالمتصل نحو « قِيلَ » . ولا يلزمه على هذا أن يقول ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائِدْنِي ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة التوبة : ٤١] لأنه إنما فعل ذلك في حركة بناء ، وحركة البناء في النداء المفرد كحركة البناء في « قِيلَ » فإذا فعل ذلك في حركة البناء لم يلزمه أن يجري حركة الإعراب كحركة البناء . ومن شبه حركة الإعراب بحركة البناء في قوله<sup>(٥)</sup> :

(١) يجوز في استعِدَّ في الأمر كسر الدال وفتحها ، الكسر على الأصل في التقاء الساكنين وللإتياع ، والفتح لأنه أخف الحركات ، انظر المصادر التي أحلنا عليها ١٢ ح ٥ .

(٢) من هنا إلى تمام الكلام نقله عن الحجة بحروفه ، واختصر منه في موضع .

(٣) انظر الكتاب ٢ / ٣٥٨ . وسيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٦٠ .

(٤) سهل الهمزة ورش عن نافع وأبو عمرو إذا قرأ في الصلاة أو أدرج أو قرأ بالإدغام . انظر الحاشية ٧ من الصفحة السابقة .

(٥) وهو امرؤ القيس . ٥ ، ق ٦ / ١٠ ص ١٢٢ . وهو له في ملحقات النوادر ٣١٣ ، والكتاب ٢ / ٢٩٧ ،

ومعاني القرآن لأخفش ٩٤ ، والكامل ٣١٨ ، وضرورة الشعر ١١٩ ، وضائر الشعر ٩٤ ، وابن

يعيش ١ / ٤٨ ، والخزانة ٢ / ٢٧٩ و ٣ / ٥٣٠ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٨٣٨ ، ٨٤٢ ، والحجة

١ / ٣١١ ، والخصائص ١ / ٧٤ - ٧٥ و ٢ / ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٢ / ٩٦ ، والمختضب ١ / ١١٠ ، =

فَالْيَوْمَ أَثَرُ غَيْرِ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعٍ لـ

بجركة «عَضْدٌ»<sup>(١)</sup> و «فَخِذْ» ، وهو قياس قول سيبويه = لَزِمَهُ أَنْ يَشْمُ الضَّةَ في ﴿يَقُولُ ائْذَنْ لِي﴾ الكسرة ، كما جاء في «قِيلَ» . ولعل أبا عمرو يفصل بينهما<sup>(٢)</sup> كما فصل غيره من النحويين .

وليس ذلك أيضاً كما حكاه أبو الحسن من أن بعضهم قال في القراءة : ﴿فِي الْقَتْلِ الْحَرْ﴾ [سورة البقرة : ١٧٨] فأشتم الفتحة التي على اللام التي هي لام الفعل من «القتلى» الكسرة ، كما كان يميله . والألف التي في «القتلى» ثابتة لأن الألف التي في «القتلى» حذفت لالتقاء الساكنين ، وقد وجدت الحرف المحذوف لالتقاء الساكنين<sup>(٣)</sup> في حكم الثبات . ألا ترى أنهم أنشدوا<sup>(٤)</sup> :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلٌ  
أي ذاكِرِ الله ، فنصبوا الاسم مع حذف التنوين كما كانوا ينصبونه مع إثباته لما

=والإنصاح ٧٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٥ ، وانظر استقصاء تخريجه في ضرورة الشعر وما يجوز للشاعر .

ويروى «فاليوم أسقى : و» فاليوم فاشرب « ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين . وقوله غير مستحقب إنما أي غير مكتسبه ولا محتمل ، وأصله من حمل الشيء في الحقيقة ، والواغل : الداخل على القوم يشربون ولم يدع ، عن الديوان .

(١) شبه امرؤ القيس «..رَيْفٌ ..» بـ «عَضْدٌ» فأسكن الباء ضرورة .

(٢) كتب محته في الأصل بقلم دقيق : «أي بين المغرب والمبني» .

(٣) في الحجة : وقد وجدت الحذف لالتقاء الساكنين .

(٤) لأبي الأسود الدؤلي ، من أبيات له في الأغاني ١٢ / ٣١٠ . وهو له في الكتاب والأعلم بطرته

١ / ٨٥ ، وابن السرياني ١ / ٩١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٠٢ ، والمقتضب ٢ / ٣١٢ ، وإيضاح

السوق ٤٥٧ ، والمنصف ٢ / ٢٣١ ، وابن يعيش ٩ / ٣٤ - ٣٦ ، وضرائر الشعر ١٠٥ ، والخزانة

٤ / ٥٥٤ - ٥٥٨ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ١٨٢ - ١٨٤ . وانظر ذيل ديوانه ٢٠٣ .

وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ١ / ٣٠٧ ، ومجالس ثعلب ١٢٣ ، والمقتضب ١ / ١٩ ،

والخصائص ١ / ٣١١ ، وسر الصناعة ٥٣٤ ، والإنصاح ٥٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٩ ،

وعبث الوليد ٣٨٥ ، وابن الشجري ١ / ٣٨٣ ، والبيان ١ / ١٨٦ ، والإنصاف ٦٥٩ ، والمغني ٧٢٠ ،

٨٤٤ . وسيأتي البيت ٥١٣ .

كان المحذوف في حكم الإثبات . فكذلك الألف في « القتل » في حكم الإثبات ، وإذا كان في حكمه جازت إمالة الفتحة مع حذف الألف كما جازت إمالتها مع ثباتها .

٣

ونظير ذلك في كلامهم قولهم « صَعَقِي<sup>(١)</sup> » ألا ترى أنه إنما كسرت الصاد لمكان كسرة العين ، ثم انفتح ما كانت الفاء كسرت لكسرتة / ، فبقيت الفاء على كسرتها ؟ فكذلك الفتحة في « القتل » أميلت لمكان الألف ثم ارتفع ٦ ماكانت أميلت له الفتحة وذهب فبقيت اللام على إمالة فتحتها كما بقيت الفاء في ( ٢ / ٣٢ ) « صَعَقِي » على كسرتها .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحْسَبِكُمْ بِهِ ٩ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (٢) [ ٢٨٤ ]

بالرفع والجزم<sup>(٣)</sup> . فالجزم بالعطف على قوله ﴿ يَحْسَبِكُمْ ﴾ وهو جواب الشرط . والرفع على الاستئناف<sup>(٤)</sup> دون العطف على ﴿ يَحْسَبِكُمْ ﴾ . ١٢ والنصب في ﴿ فَيَغْفِرَ ﴾<sup>(٥)</sup> ضعيف ههنا ، وليس بقوي ، لأنه إذا استوفى الشرطُ الجزاءَ ضَعُفَ النصب فيما بعد الجزاء .

فإن قال قائل : فإذا كان ضعيفاً فَلِمَ قرأ الناس كلهم غير نافع وابن عامر ١٥ قوله عز وجل : ﴿ أَوْ يُؤَيِّدُ بِنَا كَسَبُوا وَيُغْفَرُ عَنْ كَثِيرٍ . وَيَعْلَمَ ﴾ (٦) [ سورة

(١) انظر ما سلف من التعليق عليه ١٩٢ ح ٦ .

(٢) انظر الجواهر ٩٣٠ - ٩٣١ ، وشرح المع اللوح ١٢ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٤ ، والحجة ٢ / ٢٣٧ - ٢٣٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٠١ ، والبيان ١ / ١٨٦ - ١٨٧ ، والبحر ٢ / ٣٦٠ - ٣٦١ ، والكتاب ١ / ٤٤٨ ، والمقتضب ٢ / ٢٢ ، ٦٧ ، وابن يعيش ٧ / ٥٥ ، وابن الشجري ١ / ٢٢ .  
(٣) قرأ بالرفع عاصم وابن عامر ، وقرأ الباقر بالجزم . انظر السبعة ١٩٥ ، والتيسير ٨٥ ، والنشر ٢ / ٢٣٧ .

(٤) ويجوز أن يكون « يغفر » في موضع رفع خبر ابتداء مضر ، والجملة مستأنفة .

(٥) وهي قراءة شاذة تعزى إلى ابن عباس والأعرج وأبي حيوة .

(٦) سياقي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٠ والتعليق ثمة .

انثوري : ٣٤ - ٢٥ ] بنصب الميم ، ولم يرفعوا قياساً على ﴿ فيغفر ﴾ ، أو يجزموا ، ولم نصبوا وقد استضعفه سيبويه<sup>(١)</sup> = فالجواب : إنَّ النصب في هذا ضعيف في أصل الباب . وإنما قوي في [ هذه<sup>(٢)</sup> ] الآية لأنه وُجد مع جواز النصب سبب آخر ، وهو فتح اللام قبل الميم ، فاجتمع سببان ، فقويَّ النصب الذي كان ضعيفاً مع سبب واحد ؛ فلهذا عدل الكوفيون<sup>(٣)</sup> وأبو عمرو وابن كثير عن الرفع في ﴿ ويعلم ﴾ إلى النصب ، وعدلوا كلهم عن النصب في قوله ﴿ فيغفر ﴾ لما لم يجدوا الفاء في ﴿ فيغفر ﴾ مفتوحاً .

قوله تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٢٨٥ ] ٩

اختلف الناس في الوقف<sup>(٥)</sup> على قوله ﴿ بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون ﴾ :

١٢ فوق قوم<sup>(٦)</sup> على قوله ﴿ من ربه ﴾ ثم ابتدؤوا فقالوا : ﴿ والمؤمنون ﴾ وهو رفع بالابتداء ، و ﴿ كُلُّ ﴾ ابتداء ثانٍ ، وقوله ﴿ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ خبر ، والجملة خبر قوله ﴿ والمؤمنون ﴾ .

١٥ وقال قوم<sup>(٧)</sup> : الوقف عند قوله ﴿ والمؤمنون ﴾ لأنه معطوف على ﴿ الرسول ﴾ أي آمن الرسول والمؤمنون ، وقوله ﴿ كُلُّ آمَنَ ﴾ مبتدأ وخبر . وقال ﴿ آمَنَ ﴾ حملاً على لفظ ﴿ كُلُّ ﴾ ولم يقل : آمنوا ، ولو قال : آمنوا لكان حسناً حملاً على المعنى ، لأن لفظ « كل » مفرد ومعناه الجمع . ١٨

(١) انظر الكتاب ١ / ٤٤٨ والمصادر السابقة في ح ٢ من الصفحة السابقة .

(٢) زيادة من ب .

(٣) وهم عاصم وحزمة والكسائي .

(٤) انظر الجواهر ٦٥٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٥ ، والبيان ١ / ١٨٧ ، والبحر ٢ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ، وابن الشجري ١ / ٤٠ ، ١٥٣ .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٥٥٩ ، والقطع ٣٠٨ ، والمكتفى ١٩٣ ، وبنار الهدى ٥٥ .

(٦) منهم نافع ، وهو وقف تام عنده .

(٧) منهم الأخفش ، وهو وقف تام عنده . وقيل هو وقف حسن . وقيل كافٍ .



٣ [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَمَلَأْنَاهُ كُتُبًا ۖ وَكُتِبَ لَهُ ﴾ (٢٨٥) ] و ﴿ كِتَابِهِ ﴾  
 فن قرأ ﴿ وَكُتِبَ لَهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> وضع الواحد موضع الجمع وإن كان مضافاً ،  
 كقوله : ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ [ سورة إبراهيم : ٣٤ ] \* وكذلك قوله  
 تعالى : ﴿ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة آل عمران : ٧ ] .  
 ومن قرأ ﴿ وَكُتِبَ لَهُ ﴾ فهو لأن لكل نبي كتاباً .

٦ [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ لَا تَنْفِرْ فِي يَوْمِ أَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِ ﴾ (٢٨٥) ]  
 أضاف « يئناً » إلى « أحد » لأنّ أحداً ههنا للكثرة والجنس . ولولا أنه أراد  
 بـ « أحد » معنى الكثرة لم يَجْزُ إضافة « بين » إليه ، لأن « بيناً » يضاف أبداً  
 إلى اسم يدل على أكثر من واحد ، كقولهم : المال بين القوم ، ولا يجوز : المال بين  
 زيد ، حتى تقول : وعمرؤ . والدليل على أنّ « أحداً » في النفي يدلّ على الكثرة  
 قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ [ سورة البقرة : ١٠٢ ] ثم قال : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾  
 [ سورة البقرة : ١٠٢ ] ، وقال تعالى : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ [ سورة  
 الحاقة : ٤٧ ] فجمع « حاجزين » لأن المراد به الكثرة ، وقال : ﴿ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ  
 مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ ﴾ [ سورة آل عمران : ٧٣ ] فجمع .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٧٦٢ ، والحجة ٢ / ٣٣١ - ٣٣٥ ، وجمع البيان ١ / ٤٠٢ ، والبحر ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٣) وهما حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ وَكُتِبَ لَهُ ﴾ . انظر السبعة ١٩٥ - ١٩٦ ، والتيسير ٨٥ ،  
 والنشر ٢ / ٣٣٧ .

(٤) يريد أن « أم » مفرد وضع موضع الجمع وهو أمّهات . وقد ذكر هذا الوجه أبو حيان في البحر  
 ٢ / ٣٨٢ ، وأحسن من هذا أن يقال : إن الآيات المحكمات في قوله ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ  
 الْكِتَابِ ﴾ في تقدير شيء واحد فهي مجموعتها أم الكتاب ، وقيل غير ذلك . انظر تفسير

الطبري ٢ / ١١٣ - ١١٤ ، وجمع التفسير ١ / ٤٥٨ ، وجمع البيان ١ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ، والبحر .

(٥) انظر البيان ١ / ١٨٧ - ١٨٨ وأخذ صاحبه من هذا الكتاب من غير ماتصريح على المعهود منه .

قوله تعالى : ﴿ غُفْرَانِكَ رَبَّنَا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٨٥ ]

أي اغفر لنا غفرائك / فهو نصب بفعل مضمر وحذف للعلم به . [ والله  
أعلم <sup>(٢)</sup> ] ٣  
( ١ / ٢٧ )  
( ١ / ٣٣ )

---

(١) انظر الجواهر ٧٦٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٢ ، وللغراء ١ / ١٨٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٥ ،  
ومجمع البيان ١ / ٤٠٢ ، والبيان ١ / ١٨٨ ، والبحر ٢ / ٣٦٦ .  
(٢) زيادة من ب .

## سورة آل عمران

قوله تعالى : ﴿ اَلَمْ . اَللّٰهُ لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ <sup>(١)</sup> ١١ - ١٢

٣ فتحت الميم من آخر « ميم » لالتقاء الساكنين ، لسكونها وسكون اللام التي في لفظة « الله » عز وجل . واختير الفتح لحفة الفتحة <sup>(٢)</sup> .

٦ وليس فتح الميم لسكونها وسكون الياء التي قبلها ، لأن الساكنين يجوز اجتماعهما في حروف التهجى نحو « جيم » و « صاؤ » و « سين » و « شين » . ألا ترى أن فتح الميم لو كان لأجل الياء التي قبلها لوجب فتحها في ﴿ حَم ﴾ [سورة عامر : ١١] ، ولوجب فتح النون في ﴿ نَّ وَالْقَلَمِ ﴾ [سورة القلم : ١] لسكون الواو قبلها ، ولوجب الفتح في دال « صاد » ، وفاء « كاف » من قوله : ﴿ كَهَيْعَتِ ﴾ [سورة مريم : ١] . فلما جاءت أواخرها ساكنة والحرف قبلها ساكن علمت أن فتح الميم من قوله ﴿ اَلَمْ . اَللّٰهُ ﴾ لأجل اللام دون الياء .

١٢ ولا يجوز ما قال الفراء <sup>(٣)</sup> من أن فتح الميم هو فتحة همزة « الله » <sup>(٤)</sup> نقلت إلى

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١٩ ، وللغراء ١ / ٩ - ١٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٠٧ ، والحجة ٢ / ٣٢٩ - ٣٤١ ، وجمع البيان ١ / ٤٠٥ - ٤٠٦ ، والبيان ١ / ١٨٩ - ١٩٠ ، والكتاب ٢ / ٢٧٥ ، ومجالس ثعلب ٢١٦ ، والبصريات ١٠٠ ، والمختضب ١ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، وابن يعيش ٩ / ١٢٤ . ومن الحجة أخذ المؤلف كلامه .

(٢) وهو قول سيبويه والأخفش والنحاس وأبي علي وغيرهم . وأجاز الأخفش كسر الميم فخطأه الزجاج قال : هذا لا يجوز ولا تقوله العرب لثقله . وقد قال سيبويه : « فأما اَلَمْ فلا يكسر لأنهم لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره ولكن جعلوه كيمض ما يتحرك لالتقاء الساكنين ... » . وهو بمنزلة « مِنْ الله » .

(٣) انظر معاني القرآن له ١ / ٩ .

(٤) لو قال : من أن فتحة الميم هي فتحة همزة الله = كان أجود .

الميم لأن تلك الهمزة همزة وصل تسقط في الدَّرَج وتسقط معها حركتها . ولو جاز نقل حركتها لجاز إثباتها ، وإثباتها غير جائز عند الناس قاطبة من العرب والقرءاء والنحويين .

٣

وارتفع لفظة<sup>(١)</sup> ﴿الله﴾ بالابتداء ، وقوله ﴿لا إله إلا هو﴾ في موضع الخبر ، وخبر « لا » مضمرة ، والتقدير : لا إله في الوجود إلا هو ، و ﴿هو﴾ في موضع الرفع بدل من موضع « لا » واسمه<sup>(٢)</sup> . و ﴿الحي القيوم﴾ خبر ابتداء مضمرة أي هو الحي القيوم ، أو يكون بدلاً من « هو » ، وإن شئت كان مرفوعاً بالابتداء ، و ﴿القيوم﴾ نعت له ، والخبر قوله : ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ ٣١<sup>(٣)</sup> .

٦

٩

والباء في ﴿بالحق﴾ باء الحال<sup>(٤)</sup> ، أي نَزَلَهُ حقاً واجباً ثابتاً ، كما تقول : خرج زيد بسلاحه ، أي متسلحاً . يدلّ عليه قوله : ﴿مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ ٣١ فكأن ﴿مصدقاً﴾ حال فكذلك قوله ﴿بالحق﴾ ٣١ [حَالٌ]<sup>(٥)</sup> .

١٢

### ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾<sup>(٦)</sup> ٣١

(١) كذا وقع في النسخ ، والصواب : وارتفع لفظ الله ، أو وارتفعت لفظة الله .

(٢) وقيل من ضمير الخبر ، وقيل من موضع اسم « لا » . انظر ماسلف ١١٧ - ١١٩ .

(٣) وقيل ﴿الحي﴾ صفة لله أو بدل منه أو خبر بعد خبر ، وقيل ﴿الله﴾ مبتدأ و ﴿نزل﴾ في موضع الخبر وقوله ﴿لا إله إلا هو﴾ جملة اعتراضية ، وقيل ﴿الله﴾ مبتدأ و ﴿لا إله إلا هو﴾ في موضع الخبر و ﴿نزل﴾ في موضع خبر بعد خبر ، انظر المصادر السالفة والبحر ٢٧٧ / ٢ .

(٤) انظر الجواهر ٢٥٣ والمصادر السالفة .

(٥) زيادة من ب وي .

(٦) انظر الجواهر ٨٧٨ - ٨٧٩ ، والحجة ٢ / ٢٤١ - ٢٤٥ ، وجمع البيان ١ / ٤٠٦ ، والبيان ١ / ١٩٠ ،

والبحر ٢ / ٣٧١ . وفيها اشتقاق « تورا » ، وانظر فيه أيضاً سر الصناعة ١٤٦ ، والزاهر

١ / ١٦٨ ، وبصائر ذوي التمييز ٥ / ٢٠١ ، واللسان والتاج ( ورى ) .

يجوز التفتيح في ﴿ التَّوْرَةِ ﴾ والإمالة . فالتفتيح حجازية والإمالة تميمية<sup>(١)</sup> .

٣ وجازت الإمالة لأن الألف في ﴿ التَّوْرَةِ ﴾ بدل من الياء ، لأن « تَوْرَة » فَوْعَلَةٌ من وَرَى الزَّئِدُ يَرِي ، وأصله « تَوْرِيَّة » فأبدلت الياء ألفاً ، والتاء في أوله بدل من الواو ، لأن الواو في « وَرَى » فاء الفعل ، وهذا قول البصريين .

٦ وقال الكوفيون<sup>(٢)</sup> : « تَوْرَة » أصله « تَوْرِيَّة » كـ « تَوْصِيَّة » ، مصدر وَرَى يورِي تَوْرِيَّةً مثل وَصَى يوصِي تَوْصِيَّةً ، فأبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألف كما قالوا في جارية « جارة » وفي ناصية « ناصاة »<sup>(٣)</sup> .

٩ [ وقوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ مِنْ قَبْلُ هَدَى لِلنَّاسِ ﴾ ] [ ٤ ]

« قَبْلُ » و « بَعْدُ »<sup>(٥)</sup> إذا أفردا عن الإضافة ونوي فيهما المضاف إليه بُنِيَا على الضم لأنهما في هذه الحالة غير كاملين حين قُطِعَا عن الإضافة ، والمضاف بعض المضاف إليه ، وصارا بعض الاسم ، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب .

١٢ وإذا كان معها المضاف إليه أُعْرِبَا بالنصب والجَر ، كقولك : جئت قبلك

(١) أمالها أبو عمرو والكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر ، واختلف عن حمزة فروي عنه الإمالة والقراءة بين بين ، واختلف عن نافع فروي عنه الفتح والقراءة بين بين ، وفتح الباقون . انظر السبعة ٢٠١ ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢ / ٢٣٨ ، ٦١ - ٦٢ ، والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر مذهبهم في الإمالة ٤١ ح ٢ .

(٢) في الزاهر عن الفراء أن أصل التوراة تورية على وزن تفعلة ويجوز أن تكون تفعلة فينتقل من الكسر إلى الفتح .

(٣) في التاج : التوراة لفظ غير عربي وهو عبراني اتفاقاً . وانظر المعجم العبري الحديث ص 503 .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر شرح المجمع اللوح ٥ / ٢ - ٦ / ١ ، والكتاب ٢ / ٤٤ ، والمقتضب ٣ / ١٧٤ - ١٧٥ ، وإعراب القرآن ١ / ١٥١ ، وابن يعيش ٤ / ٨٥ - ٨٨ ، وابن الشجري ١ / ٣٢٨ و ٢ / ٢٦٠ ، وشرح الكافية ٢ / ١٠١ - ١٠٢ ، والمجمع ٣ / ١٩١ - ١٩٤ . وانظر للصادر الآتية ص ١٠٤٣ في الكلام على قوله تعالى ﴿ لِّلّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ [ سورة الروم : ٤ ] .

- ومن قبلك ، / وبعدك ومن بعدك ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [سورة الحجر : ١٠] \* وقال : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٧] \* ( ٢ / ٣٣ )  
 ٣ فأعربها بالنصب والجر ، وقال تعالى : ﴿ قَالَ فَإِنَا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ ﴾ [سورة طه : ٨٥] وقال ﴿ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ ﴾ [سورة الأنفال : ٦] فلما كان كذلك وجب لها البناء إذا بُنِيَ أن يكون على الضم<sup>(١)</sup> .
- ٦ قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٧ ]
- ٩ ﴿ منه ﴾ في موضع النصب على الحال ، والتقدير : هو الذي أنزل عليك الكتاب ثابتاً منه آيات . فارتفع ﴿ آيات ﴾ بالظرف<sup>(٣)</sup> الذي هو ﴿ منه ﴾ لأنه نائب عن « ثابت » ، و﴿ مُحْكَمَاتٌ ﴾ صفة لـ ﴿ آيات ﴾ ، وكذلك قوله ﴿ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ صفة لـ ﴿ آيات ﴾ .
- ١٢ ﴿ وَأُخَرُ ﴾ [ ٧ ]
- رفع عطف على قوله ﴿ آيات مُحْكَمَات ﴾ والتقدير : وآيات أُخَرُ . إلا أن « أُخَرُ »<sup>(٤)</sup> لا ينصرف فلا يدخله الجر والتنوين<sup>(٥)</sup> ، تقول : مررت بنسوتك
- 
- (١) قال المؤلف في شرح اللمع : « وإِنما بُنِيَ على الحركة دين السكون لأنها لو بُنِيَ على السكون التقى ساكنان ، وهم مَّا لا يجمعون بينها ، فوجب البناء على الحركة ، ولم يكن تلك الحركة الكسر ولا النصب لأنَّ الجر والنصب يدخلانها وهما معربان .... ولم يكن الضم يدخله معرباً ، فلما جاء إلى البناء بني على حركة لم تكن لها حالة الإعراب ، اهـ .
- وكان في الأصل : أن يكونا على الضم ، وهو خطأ . ولا تخلو عبارته هنا من اضطراب .
- (٢) انظر الجواهر ٢٥٥ ، ٥١٨ ، وشرح اللمع اللوح ١٣٤ / ١ ، والبيان ١٩١ / ١ ، والبحر ٣٨٣ / ٢ .
- (٣) على المذهبين لجريه حالاً ، انظر ماسلف من التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ ح ٥ .
- (٤) انظر كلامهم في ترك صرف « أُخَرُ » في الكتاب ٢ / ١٤ ، والمقتضب ٣ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، ٣٧٦ - ٣٧٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ، وتكلمة الإيضاح ٩٥ ، واللمع ٢٦٠ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٤ ، وجمع البيان ١ / ٤٠٩ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٨ ، وشرح الكافية ١ / ٤٢ .
- (٥) لو قال : فلا يدخله الجر ولا التنوين = كان أحود .

ونسوةٌ أُخَر .

- وإنما لم ينصرف لأنه صفة ولأنه معدول عن الألف واللام . وإنما قلنا : هو  
معدول عن الألف واللام لأنه على وزن « فَعَلَ » ، و « فَعَلَ » إذا كان صفة كان  
فيهِ الألف واللام ، كالصَّغَر والكَبَر والْفَضَل في جمع الصُّغرى والكُبُرى  
والْفَضلى ، فكذلك كان ينبغي أن يكون « أُخَر » .
- فإن قيل : إنَّ قوله ﴿ أُخَر ﴾ تقديره : وآيات أُخَر ، و « آيات » نكرة  
و « أُخَر » نعت لها ، فكيف تُقدَّر فيه الألف واللام وتقول إنه معدول عنه ،  
وماتعرّف باللام لا يكون صفة للنكرة ؟ = فالجواب : قلنا : هو معدول عن  
اللام باعتبار أنه صفة . فأما إذا كان جارياً على النكرة لم تُقدَّر فيها اللام من  
هذه الجهة ، والشيء يُقدَّر في الشيء من جهة<sup>(١)</sup> ولا يُقدَّر فيه من جهة أخرى ،  
كقولهم « لا أبالك »<sup>(٢)</sup> ، فاللام في « لك » يُقدَّر إسقاطه حتى يكون التقدير : لا  
أباك ، فتثبتُ الألف في الأب إذا قدّرت اللام ساقطة لأنَّ الألف إنما تثبتُ إذا

(١) كان في النسخ « في الشيء جهة » والصواب ما أثبت . وعبارته في شرح اللع : « ويجوز أن يكون الشيء مقدراً من وجه مطّرحاً من آخر » .

(٢) قال المؤلف في شرح اللع : « هذا ما ذكره أبو علي ، وهو أقرب متقاولوه في منع صرف آخر ، ومع ذلك ففيه نظر لأن ما كان مطّرحاً من وجه مقدراً من وجه آخر إنما يكون فيها هو ملفوظ به ، واللام في الآخر غير ملفوظ به بخلاف لا أبالك .... ولعل صاحب اللع أراد هذا حين قال : إن آخر لم ينصرف لأنه صفة ولأنه معدول عن آخر من كنا .... وهذا الذي ذكره ابن جني حسن وإن لم يسبق إليه فاعرفه » اهـ . قلت : والذي قاله سيبويه عن الخليل - وهو قول المبرد - أن آخر لم تنصرف لأنها « خالفت أخواتها وأصلها » ، وإنما هي بمنزلة الطُول والوسط والكَبَر لا يكتنُ صفة إلا وفيهن ألف ولام فيوصف بهن المعرفة .... فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها .... اهـ وعليه فلا وجه لما أورده المؤلف من السؤال والجواب .

وانظر كلامهم في « لا أبالك » في شرح اللع اللوح ٥٣ / ٢ ، والكتاب ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٧٣ - ٢٧٥ ، والكامل ٦٦٩ - ٦٧٠ ، ١١٣٨ - ١١٤٢ ، والخصائص ١ / ٣٤٣ - ٣٤٤ ، وابن عيش ٢ / ١٠٤ - ١٠٧ ، وشرح الكافية ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ، والممع ٢ / ١٩٦ - ١٩٧ .

- كان الاسم مضافاً . فأما إذا كان غير مضاف فلا ، \*لأنَّ الألف في « أبا » إنما يبقى عند الإضافة ، فإذا كان اللام موجوداً لا تمكن إضافة الأب إلى كاف الضمير ، فيقدَّر إسقاطُ اللام . ثم إذا أردتَ إعمال « لا » فلا بدَّ من تقدير ثبات اللام ، لأنك إذا أسقطتَ اللام وأضفتَ الأب إلى كاف الضمير يتعرَّف الأب بذلك فلا يعمل فيه « لا » لأن « لا » يعمل في النكرات ، فهنا لابدَّ من تقدير ثباته<sup>(١)</sup> .
- فهذا وجه إسقاط اللام . ووجه ثباتها : أنَّها لولاه<sup>(٢)</sup> لم تعمل<sup>(٣)</sup> « لا » فيما بعدها ، لأنَّ « لا » إنما تعمل في النكرة دون المعرفة ، فإذا ثبتت اللام كان الاسم نكرة . فكذا هنا يقدَّر اللام في « آخر » حتى يصير معدولاً [ عنه<sup>(٤)</sup> ] ليصحَّ منع الصَّرف ، ولا يقدَّر حيث جرى على النكرة .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزِمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾<sup>(٥)</sup>

[ ٧ ]

- (١) قوله « لأن .... ثبات » استدركه الناسخ بهمش الأصل ورسم علامة الإلحاق عند قوله . غير مضاف « ولم يرد في ي و ب . وكان في الأصل في السطر ٣ : إثبات اللام .
- (٢) هذا استعمال صحيح فصيح عند البصريين والكوفيين . وأنكره المبرد وحده وخطأه ، فأنكر الناس إنكاره وغلطوه . ثم اختلفوا في الضمير المتصل بها : فذهب الخليل ويونس وسيبويه أن موضعه جر ، وهو قول جمهور البصريين ، ومذهب الكوفيين وجماعة من البصريين منهم الأخفش وابن السراج والرماني أنه في موضع رفع وقد وضع ضمير الجر والنصب موضع ضمير الرفع . انظر الكتاب ١ / ٣٨٨ - ٣٨٩ . ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، والكامل ١٢٧٧ - ١٢٧٨ ، والعسكريات ٧٩ - ٨٠ . والرماني النحوي ٣١٨ ، وابن التجري ٢ / ٢١٢ ، والإنصاف ٦٨٧ - ٦٩٥ المسألة ٩٧ ، وابن يعيش ٣ / ١١٨ - ١٢٢ ، وشرح الكافية ٢ / ١٩ - ٢٠ . ورفف المباني ٢٩٥ - ٢٩٦ ، والجنى الداني ٦٠٢ - ٦٠٥ ، والمغني ٣٦٠ - ٣٦١ ، والجمع ٤ / ٢٠٨ - ٢١٠ ، والخزانة ٢ / ٤٣٠ ..
- (٣) في الأصل : يعمل ، وهو تصحيف .
- (٤) زيادة من ي .

- (٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٩١ و ٢ / ٧٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٠ - ٣١١ ، ومجمع البيان ١ / ٤١٠ ، والبيان ١ / ١٩٢ ، والبحر ٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥ ، وتفسير الطبري ٢ / ١١٨ - ١٢٣ ، والقرطبي ٤ / ١٥ - ١٩ ، وابن كثير ٢ / ٥ - ٩ ، ومجمع التفسير ١ / ٤٦١ ، وإيضاح الوقف ٥٦٥ - ٥٦٨ ، والقطع ٢١٢ - ٢١٥ ، والمكتفى ١٩٥ - ١٩٧ ، ومنار الهدى ٥٦ - ٥٧ .



- أَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ فِي قَوْلِهِ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ، وَتَمَّ  
الْكَلَامُ ههنا أي لا يعلم أحدٌ ما يُؤوِّلُ إليه أمر هذه الأمة إلا الله<sup>(١)</sup> . خلافاً لما  
ادَّعته اليهود حين أرادوا حساب حروف الجُمْلِ<sup>(٢)</sup> فحاسبوه وادَّعوا أَنَّ أَكْلَةَ<sup>(٣)</sup> هذه  
الأمة كَيْتٌ وَكَيْتٌ<sup>(٤)</sup> ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى قَوْلَهُ : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ  
زَيْغٌ﴾ (٥) | ٧١ | أَي مَيْلٌ ، يَعْنِي الْيَهُودَ<sup>(٦)</sup> ، ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ﴾ (٧) | ٧١ |  
أَي مِنْ حُرُوفِ الْجُمْلِ . ﴿مِنْهُ﴾ | ٧١ | أَي مِنَ الْكِتَابِ . ﴿وَابْتَغَاءَ﴾  
الْفِتْنَةِ | ٧١ | طَلَباً لِلْفِتْنَةِ ، لِيُفْتِنَ النَّاسَ وَيَقُولُوا لَا نُؤْمِنُ بِنَبِيِّ أَكْلَةَ<sup>(٣)</sup> أُمَّتِهِ

(١) عن عائشة وابن عباس في رواية عنه وابن مسعود وغيرهم .

(٢) هو ضرب من الحساب يجعل فيه لكل حرف من الحروف الأبجدية عدد من الواحد إلى الألف على ترتيب خاص . عن المعجم الوسيط ( ج ١ ) ، وانظر الكليات للكفوي ٢ / ١٧٤ .

(٣) كذا وقع ، وصوابه « أَكُلْ » وهو الرزق والحظ من الدنيا ، يريدون مدة أمته وأجلها . ووقع على الصواب في مجمع البيان .

(٤) انظر فيما جرى بين رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وجاعة من اليهود منهم حيي بن أخطب في تأويل قوله تعالى في أول سورة البقرة ﴿الْم﴾ = تفسير الطبري ١ / ٧١ - ٧٢ ، وابن كثير ١ / ٥٩ - ٦٠ ، والقرطبي ٤ / ١٥ .

وقال الحافظ ابن كثير : « وأما من زعم أنها [ أي فواتح السور ] دالة على معرفة المدد وأنه يستخرج من ذلك أوقات الحوادث والفتن والملاحم - فقد ادعى ما ليس له وطار في غير مطاره ، وقد ورد في ذلك حديث ضعيف .... ثم أورده » اهـ . وانظر كلامه .

(٥) سياق الآية : ﴿ .. فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتَغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتَغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ... ﴾ .

(٦) عن الكلبي . وقيل : عن بهم الوفد من نصارى نجران الذين قدموا على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله ، فحاجوه بما حاجوه به وخاصموه بأن قالوا : ألسنت تزعم أن عيسى روح الله وكلمته ، وتأولوا في ذلك ما يقولون فيه من الكفر ، عن الربيع . وقيل : عن بذلك كل مبتدع في دينه بدعة مخافة لما ابتعث به رسوله محمداً صلى الله عليه وعلى آله وتأويل يتأوله من بعض آي القرآن المحتلة التأويلات ، عن قتادة وغيره .

هذا القدر . ﴿ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ ٧١ أي ما يؤول إليه أمر النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه . ثم قال الله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ١٧١ لأن انقضاء أكلة<sup>(١)</sup> هذه الأمة عند قيام الساعة ، وأحد لا يعلم متى تقوم<sup>(٢)</sup> القيامة إلا الله عز وجل . ثم قال ﴿ والراسخون في العلم ﴾ ١٧١ رفع بالابتداء / ، وخبره ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ١٧١ .

١ / ٢٨

وقال قوم<sup>(٣)</sup> : لا وَقَفَ على قوله ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ وإنما الوقف عنده<sup>(٤)</sup> على قوله ﴿ في العلم ﴾ لأنه يرفع قوله ﴿ والراسخون ﴾ بالعطف على لفظة ﴿ الله ﴾ عز وعلا ، قال : لأنهم يعلمون تأويل ذلك ، وذلك لأن الله تعالى قال : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ سورة النحل : ٨٩ فلا يجوز أن يكون في القرآن مالا يعلمه الراسخون في العلم . وهذا من هذا القائل غلط ، لأننا ا قد ا<sup>(٥)</sup> قلنا : إن هذا من جملة الغيوب الخمسة التي استأثر الله بعلمها<sup>(٦)</sup> ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ سورة لقمان : ٢٤ .

قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ . كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾<sup>(٧)</sup>

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر ما سلف من التعليق عليه في الصفحة السابقة ح ٢ .

(٣) منهم مجاهد والربيع وابن عباس في رواية عنه .

(٤) أفرد الضمير العائد إلى « قوم » على لفظه ، وكذلك قوله في السطر التالي « لأنه يرفع ... قال » . وقد حكى ثعلب أن العرب تقول : يا أيها القوم كفوا عنا وكف عنا ، على اللفظ وعلى المعنى ، انظر اللسان ( قوم ) . وفي ب : « عندهم » على المعنى ، وفي ي : الوقف عند قوله .

(٥) انظر تفسير الطبري ٢١ / ٥٥ - ٥٦ ، والقرطبي ١٤ / ٨٢ ، وابن كثير ٦ / ٣٥٤ - ٣٥٩ .

(٦) كان في النسخ : « إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ - في ب : الآية » فأتممتها .

(٧) انظر الجواهر ٦٤٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٩١ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٣ ، والبيان

١ / ١٩٢ ، والبحر ٢ / ٣٨٩ .

١٠١ - ١١ | يجوز أن يكون الكاف متعلقاً بما دلّ عليه ﴿ هم وقود النار . كدأب آل فرعون ﴾ أي يتوقدون توقّد آل فرعون<sup>(١)</sup> .

٢ | ويجوز أن يكون التقدير : دأبهم كدأب آل فرعون ، فحذف المبتدأ<sup>(٢)</sup> .  
فحينئذٍ تَقَفْ على قوله ﴿ وقود النار ﴾<sup>(٣)</sup> ثم تقف<sup>(٤)</sup> على ﴿ فرعون ﴾ لأنّ قوله ﴿ والَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ ١١١ | مبتدأ وخبره ﴿ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ ١١١ | .  
٦ | فإن وقفت<sup>(٥)</sup> على ﴿ من قبلهم ﴾ دون ﴿ فرعون ﴾ كان ﴿ الذين ﴾ في موضع الجبر بالمعطف على ﴿ آل فرعون ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ يَرَوْنَهُمْ مَثَلِيهِمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ١٣١ |  
٩ | بالتاء والياء<sup>(٧)</sup> . فالتاء للخطاب<sup>(٨)</sup> . والماء والميم المفعول الأول ، و﴿ مثليهم ﴾ نصبٌ على الحال ، ولا يكون مفعولاً ثانياً لأنه من رؤية العين بدلالة قوله ﴿ رَأَى الْعَيْنِ ﴾ ١٣١ | والمعنى : ترون الفئة الكافرة ضعفي

(١) ذهب الفراء إلى أن الكاف صفة لمصدر محذوف دلّ عليه ﴿ إن الذين كفروا ﴾ فخطأه النحاس والمؤلف وغيرها بأن ﴿ كفروا ﴾ داخل في الصلة و« دأب » خارج عنها .  
(٢) وهو قول الزجاج ومن وافقه .

(٣) وهو وقف كاف . انظر القطع ٢١٥ - ٢١٦ ، والمكتفى ١١٧ ، ومنار الهدى ٥٧ .  
(٤) ذكره صاحب منار الهدى ، وأبو حيان . وفي الأصل : يقف ، وهو تصحيف .  
(٥) لم يذكروا هذا الوقف . ويكون ﴿ والذين ﴾ عطفاً على ﴿ آل فرعون ﴾ دون الوقف على ﴿ فرعون ﴾ .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، والحجة ٢ / ٣٤٥ - ٣٤٨ ، والبيان ١ / ١٩٣ ، والبحر ٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥ . وتفسير الطبري ٢ / ١٣٠ - ١٣٣ ، والقرطبي ٤ / ٢٤ - ٢٧ ، وابن كثير ٢ / ١٢ - ١٤ ، وجمع التفاسير ١ / ٤٦٥ - ٤٦٦ ، والحلبيات ٦٩ .

(٧) قرأ بالتاء نافع وحده ، وقرأ الباكون بالياء . انظر السبعة ٢٠٢ ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢ / ٢٢٨ .  
(٨) الخطاب لليهود ، وقد جرى عليهم الخطاب في قوله ﴿ قد كان لكم آية في فتنتين اتقتا في سبيل الله فئة مؤمنة وفئة كافرة ترونهم ... ﴾ . وقيل : الضمير لمؤمنتين ، والتقدير : ترون أيها المؤمنون المشركين مثليكم ، وجرى الكلام في « مثليكم » من الخطاب إلى الغيبة .

المؤمنين ، لأن المؤمنين كانوا ثلاثمائة وبضعة عشر ، فأراهم الله الكافرين ستائة وعشرين<sup>(١)</sup> فأروهم مثلهم ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّكْوِينِ فِي أُغْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أُغْيُنِهِمْ ﴾ [سورة الأنفال : ٤٤] .

و ﴿ يَرَوْنَهُمْ ﴾ أي يرى المؤمنون الكافرين مثلهم .

قال الفراء<sup>(٢)</sup> : ﴿ مثلهم ﴾ معناه : ثلاثة أمثالهم لأن مثلي الشيء مع ما يماثله ثلاثة أمثال ، والمشركون كانوا تسعمائة والمؤمنون كانوا ثلاثمائة ، وهم ثلاثة أمثالهم .

قلنا له : كانوا تسعمائة ، ولكن الله تعالى قللهم في أعين المسلمين حتى رآهم المسلمون ستائة ، فوطنوا أنفسهم على قتالهم ، لأن الله تعالى أخبرهم بقوله : ﴿ فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مَائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ [سورة الأنفال : ٦٦] فإذا غلب المائة المائتين غلب ثلاثمائة ستائة .

قوله تعالى : ﴿ وَالْقَنَاطِيرِ الْمَقْنَطَرَةِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٤ ]

القناطير جمع القنطار ، وهو مِلٌّ مَسْكٌ<sup>(٤)</sup> ثور ذهباً ، وجمعه قناطير ، وأقل الجمع

(١) عن ابن عباس أن عدة المؤمنين ٣١٢ رجل وعدة المشركين ٦٢٦ ، وهو خلاف ما تظاهرت به الأخبار عن عدة المشركين : فقييل : كان عددهم ألفاً ، وقيل : مابين التسعمائة والألف ، عن علي وابن مسعود وقتادة والربيع ، وهو ما ذكره المؤلف فيما يأتي من كلامه .

(٢) انظر معاني القرآن له ١ / ١٩٤ - ١٩٥ . وقد غلطه الزجاج وابن كيسان بأن ما قاله غير معروف في اللغة ، وقال ابن كيسان أيضاً : « والذي أوقع الفراء في هذا أن المشركين كانوا ثلاثة أمثال المؤمنين يوم بدر فتوهم أنه لا يجوز أن يكونوا يرونهم إلا على عدتهم . وهذا بعيد وليس المعنى عليه ... » اهـ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٩٥ ، وجمع البيان ١ / ٤١٦ - ٤١٧ ، وتفسير الطبري ٣ / ١٣٣ - ١٣٥ ، والفرطبي ٤ / ٣٠ - ٣١ . وابن كثير ٢ / ١٤ - ١٦ ، وجمع التفسير ١ / ٤٦٧ - ٤٦٨ . ومجاز القرآن ١ / ٨٨ - ٨٩ ، وتفسير غريب القرآن ١٠١ - ١٠٢ ، واللسان ( قنطر ) .

(٤) أي جلد .

ثلاثة . فإذا قُنْطِرَ ثلاثة قناطر فقد ضُوعِفَتْ<sup>(١)</sup> ، فتصير مقنطرةً ، فتكون تسعة قناطر ؛ فهذا معنى القناطر المقنطرة<sup>(٢)</sup> .

- ٣ قوله تعالى : ﴿ قُلْ أُوْنِبْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَٰلِكُمْ ﴾ [ ١٥ ]  
ثم الكلام عند قوله ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ثم قال :  
﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ ﴾ [ ١٥ ]  
٦ ف ﴿ جَنَّاتٌ ﴾ مبتدأة ، و ﴿ للذين اتقوا ﴾ خبره .  
وقوله : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [ ١٥ ] صفة لـ ﴿ جنات ﴾ .  
وقوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [ ١٥ ] حال من « الذين » المجرور باللام .  
٩ وقوله : ﴿ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٦ ] جر بدل<sup>(٥)</sup> [ من قوله<sup>(٦)</sup> ] ﴿ للذين اتقوا عند ربهم ﴾ .

(١) كان في النسخ : ضوعف ، والصواب ما أثبت .

(٢) هذا قول الفراء . وقد اختلف في القنطار : ف قيل : ملء مسك ثور من ذهب أو فضة ، عن الكلبي وأبي نضرة العبدي ، وهو ما ذكره المؤلف عن الفراء ، وقيل : قدر وزن لا يحدونه ، عن أبي عبيدة ، وقيل : ألف ومائتا أوقية ، عن ابن عمر وأبي هريرة وعاصم بن أبي النجود وروى عن أبي أنه قول رسول الله ﷺ ، وقيل : ألف دينار ومائتا دينار ، عن ابن عباس والضحاك وروى عن الحسن أنه قول رسول الله ﷺ ، وقيل : ثمانون ألف درهم أو مائة رطل من الذهب ، عن قتادة والسدي ، وقيل غير ذلك .

و « المقنطرة » : المضاعفة ، عن قتادة ، وقيل : الأموال المنضدة بعضها فوق بعض ، عن الضحاك والربيع ، وقيل : المضروبة دراهم أو دنائير ، عن السدي ، وقيل : المكحلة .

(٣) الوقف على ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ حسنٌ عند ابن الأنباري وكافٍ عند غيره . انظر إيضاح الوقف والابتداء ٥٧١ ، والقطع ٢١٧ ، والمكتفى ١٩٨ ، ومنار الهدى ٥٨ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٩٨ - ١٩٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٥ - ٣١٦ ، ومجمع البيان ١ / ٤١٩ ، والبيان ١ / ١٩٤ ، والبحر ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(٥) وقيل نعم وهو قول الفراء والنحاس ، وأجازا أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي هم الذين ، ووافقهم الباقون .

(٦) زيادة من ي و ب .

- وكذلك قوله ﴿ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٧ ] نمت<sup>(٢)</sup> لـ  
 « الذين » . فالوقف إذاً من قوله ﴿ للذين اتقوا ﴾ قوله  
 ﴿ بِالْأَشْخَارِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٧ ] . ومن قال إن ﴿ الصابرين ﴾ نصب على المدح ،  
 أي أمدح الصابرين ، أو نصب ﴿ الذين ﴾ بـ « أمدح » = كان الوقف<sup>(٤)</sup> على ( ٢ / ٣٤ )  
 قوله ﴿ بالعباد ﴾ [ ١٥ ] و ﴿ النَّارِ ﴾ [ ١٦ ] جائزاً . ويجوز أن يكون  
 ﴿ الذين يقولون ﴾ نعتاً لـ « العباد » ، وكذلك ﴿ الصابرين ﴾ .

- قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٩ ]  
 بالكسر والفتح<sup>(٦)</sup> . فالكسر على الاستئناف . والفتح على أن يكون بدلاً  
 من قوله ﴿ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [ ١٧ ] أي شهد الله أن الدين عند  
 الله الإسلام<sup>(٧)</sup> .

- [ و<sup>(٨)</sup> ] قوله تعالى : ﴿ بَعْثْنَا بَيْنَهُمْ ﴾<sup>(٩)</sup> [ ١٩ ]  
 نصب بفعل مضمر أي : اختلفوا للبغي والحسد ، فأضمر « اختلفوا » لأن  
 قوله ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ ﴾ [ ١٩ ] دليل عليه<sup>(١٠)</sup> .

- (١) انظر المصادر المذكورة في ح ٣ و ٤ من الصفحة السابقة .  
 (٢) وهو قول الفراء ومن وافقه ، وقيل بدل ، وهو قول النحاس ومن وافقه ، وأجاز الباقون القولين .  
 (٣) وهو وقف تام .  
 (٤) وهو وقف كاف ، وقال ابن الأنباري : هو تام ، ورد الباقي قوله .  
 (٥) انظر الجواهر ٥٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٩٩ - ٢٠٠ ، والحجة ٢ / ٣٤٩ ، ومجمع البيان  
 ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ ، والبيان ١ / ١٩٥ ، والبحر ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٩ .  
 (٦) قرأ الكسائي وحده « أن » بالفتح ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٢٠٢ ، والتيسير ٨٧ ،  
 والنشر ٢ / ٢٣٨ .  
 (٧) وذهب الفراء إلى أن التقدير : شهد الله بأنه ... أن الدين ، فـ « شهد » واقع على أن الدين .  
 (٨) زيادة من ب و ي .  
 (٩) انظر الجواهر ٧١٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣١٧ ، ومجمع البيان  
 ١ / ٤٢٠ ، والبيان ١ / ١٩٥ ، والبحر ٢ / ٤١١ ، ١٣٨ ، وتفسير القرطبي ٤ / ٤٤ .  
 (١٠) فهو مفعول له ، وقيل انتصب على الحال .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٠ ]

٣ ﴿ مَنْ ﴾ رفع عطف على التاء ، أي أسلمت أنا ومن اتبعني ، وفتح الياء  
من ﴿ وجهي ﴾ على الأصل وإسكانها للتشبيه بالالف <sup>(٢)</sup> . وكذلك إثبات الياء  
في ﴿ اتبعني ﴾ وحذفها <sup>(٣)</sup> ، فالإثبات على الأصل والحذف لتشبيه الآي بالقوافي  
٦ ألا ترى أن العرب تحذف الياء في القافية ، كقوله <sup>(٤)</sup> :  
وَمِنْ شَانِيٍّ كَسِيفٍ بَالٍ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنْ  
وَهَلْ يَمْنَعُنِي أَرْتِيَادِي الْبِلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي  
٩ أي أنكرني وأن يأتيني .

١ وقوله <sup>(٥)</sup> ﴿ أَسْلَمْتُ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٢٠ ]

لفظه <sup>(٧)</sup> لفظ الاستفهام ومعناه الأمر <sup>(٨)</sup> ، أي أسلموا ، كقوله تعالى :

(١) انظر الجواهر ٦٠٣ ، وجمع البيان ١ / ٤٢٢ ، والبيان ١ / ١٩٥ - ١٩٦ ، والبحر ٢ / ٤١٢ .  
(٢) فتح الياء نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، وأسكنها الباقون . انظر السبعة ٢٢٢ ، والتيسير ٩٣ ،  
والنشر ٢ / ٢٤٧ . وانظر ما سلف ٣١ - ٣٢ .  
(٣) أثبتها في الوصل أبو عمرو ونافع ، وحذفها الباقون ، وكلهم يحذفها في الوقف ، انظر السبعة ٢٢٣ ،  
والتيسير ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٧ . وانظر ما سلف ١٤٨ .  
(٤) وهو الأعشى . د ، ق ، ٢ / ٣٠ ، ٥ ص ٥١ ، ٥٥ . والأول له في الكتاب ٢ / ٩٠ ، وابن السرياني  
٢ / ٢٤٧ ، وتكلمة الإيضاح ٢٩ ، وابن يعيش ٩ / ٨٣ ، ٨٦ ، وابن الشجري ٢ / ٧٣ ، وإيضاح  
السوق ٢٥٩ . والثاني له في الكتاب ٢ / ١٥١ ، ٢٩٠ ، وابن السرياني ٢ / ٣٤٦ ، والمحتسب  
١ / ٢٤٩ ، وابن يعيش ٩ / ٤٠ ، ٨٦ ، وتهذيب الآثار للطبري - مسند علي ٥٩ .  
والثاني : البغض ، والكسف البال : السيع الحال . ورواية الديوان : كسف وجهه .  
(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٢ ، وجمع البيان ١ / ٤٢٢ ، والبيان ١ / ١٩٦ ، والبحر ٢ / ٤١٣ ،  
وتفسير الطبري ٣ / ١٤٢ ، والقرطبي ٢ / ٤٥ ، وابن الشجري ١ / ٢١٤ ، ٢٦٤ ، والمغني ٢٧ .  
(٧) في الأصل « أي أسلموا لفظه » فيصير في الكلام تكرير .  
(٨) وهو قول الفراء وغيره . وقال الزجاج : هو تهديد ، قال الطبري : فيكون متضمناً للأمر .

﴿ قَهْلُ أَنتُمْ مُنْتَهَوْنَ ﴾<sup>(١)</sup> [ سورة المائدة : ١١ ] أي أَنتَهُوْا

قوله تعالى : ﴿ وَتُخْرِجُ الْعَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢٧ ]

٣ « الْمَيِّتُ » و « الْمَيِّتُ »<sup>(٣)</sup> واحد<sup>(٤)</sup> . وقال قوم<sup>(٥)</sup> : الْمَيِّتُ : ما مات ،  
والمَيِّتُ : ما سيموت ، واحتج<sup>(٦)</sup> بقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ سورة  
الزمر : ٢٠ ] أي ستموت وسيموتون . وهذا ليس بصحيح ، وإنما هما واحد ، ودليله  
٦ قول الشاعر<sup>(٧)</sup> :

(١) انظر شرح اللوح ١٦٤ / ٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٠ ، والبحر ٤ / ١٥ .

(٢) انظر الحجة ٢ / ٣٥٠ - ٣٥١ ، ومجمع البيان ١ / ٤٢٦ ، والبيان ١ / ١٩٨ ، والبحر ٢ / ٤٢١ .

(٣) قرأ بالتخفيف ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالتشديد . انظر  
السبعة ٢٠٣ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٩ ، ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٤) قال المبرد : لا خلاف بين علماء البصرة أنها سواء ، وهو قول أبي علي وغيره .

(٥) منهم الفراء في معاني القرآن ٢ / ٢٢٢ ، وابن السكيت في تهذيب الألفاظ ٤٤٨ ، وانظر اللسان  
( موت ) .

(٦) أعاد الضمر على « قوم » مفرداً ، وهو جائز ، انظر ماسلف ٢١٦ ح ٤ .

(٧) وهو عدي بن الرُّعلاء الفسائي . والبيت من كلمة له في الأضمعيات ١٥٢ ، ومعجم الشعراء ٨٦ ،  
والصناعتين ٣٢٤ ، والحماسة الشجرية ١٩٤ - ١٩٥ ، وشرح شواهد المغني ١٣٩ ، والخزانة  
٤ / ١٨٧ - ١٨٨ ، وشرح أبيات المغني ٣ / ١٩٧ ، واللسان ( موت ) . وهو له في مجاز القرآن  
١ / ١٤٩ ، ٢ / ١٦١ ، وتهذيب الألفاظ ٤٤٨ ، والحجة ٤ / ١٠٠ ، ومجمع البيان ١ / ٤٢٦ ،  
والبيان ١ / ١٩٨ ، والسمط ٨ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١٥٥ ، والحيوان  
٦ / ٥٠٧ ، والبيان والتبيين ١ / ١١٩ ، والحجة ٢ / ٣٥١ ، والنصف ٢ / ١٧ ، ٣ / ٦٢ ، ومجمع  
البيان ٢ / ٣٥٩ ، وابن الشجري ١ / ١٥٢ ، وابن يعيش ١٠ / ٦٩ ، والسمط ٦٠٣ ، والمعقد  
٥ / ٤٩١ .

ونسبه البحرني في حساسته ٢١٤ ، وساقوت في معجم الأدباء ١٢ / ٩ مع آخر إلى  
صالح بن عبد القدوس . قال العلامة الميني رحمه الله : وهما به أليط ومذهبه أوفق . وضعه  
البحرني في أبيات له ، ديوانه ١ / ٤٩ .

وفي ي وب « قول الشاعر وهو رعلاء الفسائي » . والظاهر أنه تعليق أدخل في متن  
الكتاب ، وفيه خطأ .



لَيْسَ مَنْ مَاتَ قَاسْتَرَحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْآخِيَاءُ  
فجمع بين اللقتين فيما سيوت .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٨ ] ٣  
أي : من دين الله في شيء ، وإن شئت : ليس من ثواب الله في شيء <sup>(٢)</sup> ،  
فحذف المضاف .

٦ وقوله <sup>(٣)</sup> ﴿ فِي شَيْءٍ ﴾ خبر ﴿ لَيْسَ ﴾ . وقوله ﴿ مِنَ اللَّهِ ﴾ في موضع  
النصب على الحال ، لأنه في الأصل : فليس في شيء ثابت من دين الله ، فلما  
تقدم انتصب على الحال <sup>(٤)</sup> ؛ ومثله قوله :

٩ ... .. لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَآتَا <sup>(٥)</sup>  
تقديره : ليسوا في شيء ثابت من الشر .

قوله تعالى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٢٨ ]  
أي عذاب نفسه ، وحذف المضاف .

١٢ والوقف على قوله ﴿ أَوْ تُبَدِّلْهُ يَطْلُمَهُ اللَّهُ ﴾ [ ٢٩ ] واجب <sup>(٧)</sup> ، لأنَّ

(١) انظر الجواهر ٦٥ ، ٣٦٧ ، ومجمع البيان ١ / ٤٢٩ ، والبيان ١ / ١٩٨ - ١٩٩ ، والبحر ٢ / ٤٢٣ .

(٢) وقيل : من ولاية الله : وقيل غير ذلك .

(٣) في الأصل وي : فقوله .

(٤) انظر ما سلف ١٢٧ - ١٢٨ ، والتعليق ثمة .

(٥) صدره : لَكُنْ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَاةٍ

وهو من أبيات لرجل عنبري في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٢٢ - ٣١ ، ومعاني أبيات  
الحماسة ٥ ، وهو قَرِيظ بن أَنَيْف التنبري في إصلاح ما غلط فيه التبري ٢٩ ، وديوان الحماسة بشرح  
التبريزي ١ / ٥ - ١١ ، وشرح شواهد المغني ٢٥ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٧٢ ، والخزانة ٣ / ٣٣٢ ،  
وشرح أبيات المغني ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٤ . وذكر ابن جني أنها قد تروى لأبي الفول الطهموي ( انظر  
حاشيتي محققي شرح المرزوقي وإصلاح ما غلط فيه التبري ) . وإليه نسبها البكري في السطح ٥٤٥ .

(٦) انظر الجواهر ٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٢٠ ، ومجمع البيان ١ / ٤٣٠ ، والبحر ٢ / ٤٢٥ .

(٧) أي تام . انظر إيضاح الوقف ٥٧٤ ، والقطع ١٢٩ ، والمكتفى ١٩٩ ، وهم صاحب منار الهدى ٦٠  
في قوله إنه كاف .

قوله : ﴿ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ [ ٢٩ ] مرفوع ، ليس بمعطوف على قوله ﴿ يعلمه الله ﴾ ، فالابتداء به واجب .

٣ قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣٠ ]  
 ﴿ يَوْمَ ﴾ نصب بفعل مضر ، والتقدير : أذكر يوم تجد <sup>(٢)</sup> . وقال قوم :  
 هو متعلق بقوله : ﴿ وإلى الله المصير [ ٢٨ ] ... يَوْمَ تَجِدُ ﴾ <sup>(٣)</sup> . فعلى هذا لا  
 ٦ وَقَفَ <sup>(٤)</sup> على الكلم بينها .

وقوله : ﴿ مَا عَمِلْتُ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٣٠ ]  
 « ما » بمعنى « الذي » في موضع النصب بـ ﴿ تجد ﴾ .  
 ٩ وقوله ﴿ مُحْضَرًا ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٣٠ ] مفعول ثانٍ <sup>(٦)</sup> .  
 وقوله ﴿ وَمَا عَمِلْتُ مِنْ سُوءٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٣٠ ]  
 إن جملته معطوفاً على قوله ﴿ ما عملت ﴾ كان « ما » بمعنى « الذي »  
 ١٢ أيضاً . ويكون قوله ﴿ تَوَدُّ ﴾ [ ٣٠ ] في موضع الحال <sup>(٧)</sup> أي : وتجد ما عملت  
 من سوء / وادة ﴿ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾ [ ٣٠ ] فعلى هذا  
 ١ / ٢٩ ( ١ / ٣٥ )

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٢٠ - ٣٢١ ، وجمع البيان ١ / ٤٣١ ، والبيان ١ / ١٩٩ ، والبحر ٢ / ٤٢٦ ، والقطع ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٢) أجازة النحاس في القطع وأجازة غيره ، وقيل في تقديره غير ذلك ، وضعفه أبو حيان بأن الإظهار خلاف الأصل ، وليس هذا بشيء ، وقد أجاز أبو حيان نفسه هذا في غير ما آية .

(٣) أجازة الزجاج وغيره . وضعفه أبو حيان للفصل بين المصدر ومعموله .

(٤) انظر منار الهدى ٦٠ .

(٥) انظر الجواهر ٧٧٩ - ٧٨٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٢١ ، وجمع البيان ١ / ٤٣١ ، والبيان ١ / ١٩٩ ، والبحر ٢ / ٤٢٧ - ٤٣٠ .

(٦) إن جعلت « تجد » بمعنى « تعلم » ، ويتنصب على الحال إن جعلته من وجدان الضالة وهو قول النحاس وغيره ، وأجاز الوجهين أبو علي ومن وافقه .

(٧) وقيل : الجملة استثنائية ، انظر البحر .

لا وَقَفَ<sup>(١)</sup> على قوله ﴿عَضْرَأْ﴾ .

وقال قوم في قوله ﴿وما علمت من سوء﴾ : « ما » شرط<sup>(٢)</sup> .

و « علمت » في موضع الجزم بـ « ما » وقوله ﴿تَوَدَّ﴾ على إضمار الفاء<sup>(٣)</sup> أي فتودّ ، ليكون جواب الشرط ، فعلى هذا يجوز الوقف على ﴿عَضْرَأْ﴾ .

وفيه وجه ثالث<sup>(٤)</sup> ، وهو أن يكون قوله ﴿وما علمت من سوء﴾ بمعنى

« الذي » مرفوعاً بالابتداء ، والخبر قوله ﴿تَوَدَّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا﴾ ، فعلى هذا أيضاً يجوز الوقف على ﴿عَضْرَأْ﴾ .

قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٣٦ ]

بإسكان التاء وضمها<sup>(٦)</sup> . فمن أسكنها وقف<sup>(٧)</sup> عند قوله ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [ ٣٦ ] ويكون قوله ﴿والله أعلم بما وضعت﴾ ابتداءً لإخبار من الله عزوجل .

(١) انظر القطع ٣٢٠ ، والمكتفى ١٩٩ ، ومنار الهدى ٦٠ . والوقف في هذا الوجه على قوله ﴿بعيداً﴾ .

(٢) أجاز الفراء والنحاس ومن وافقها وجه الشرط على أن يكون ﴿تَوَدَّ﴾ مجزوماً أي مفتوح الآخر أو مكسوره ، ولم يقرأ به أحد .

(٣) على مذهب المبرد . ولا يصح أن يكون على مذهب سيبويه أن النية بالمرفوع التقديم وأنه دليل الجواب المحدث ، لأن التقدير على هذا : تودّ كل نفس لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ما علمت من سوء ، والضمير في « بينه » يعود على « ما » ، قال أبو حيان : فيلزم من هذا التقدير تقديم المضر على الظاهر وذلك لا يجوز . وانظر ماسياًني من التعليق على مذهب المبرد وسيبويه في هذا ٢٤٨ . ٢٤٩ ، وانظر ماسلف ١٣٤ .

(٤) أجازة النحاس وغيره .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٧ / ١ ، وإعراب القرآن ٣٢٥ / ١ ، والحجة ٣٥٤ / ٢ - ٣٥٥ ، وجمع البيان ٤٣٤ / ١ ، والبحر ٤٣٩ / ٢ .

(٦) قرأ بإسكان العين وضم التاء ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وفتح العين وأسكن التاء الباقون . انظر السبعة ٢٠٤ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢٣٩ / ٢ .

(٧) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٥٧٥ والنحاس في القطع ٢٢٠ - ٢٢١ ، وكاف عند الداني في المكتفى ٢٠٠ ، وجائز عند صاحب منار الهدى ٦٠ .

ومن قرأ ﴿ واللّه أعلم بما وضعت ﴾<sup>(١)</sup> كان داخلاً في القول ، أي قالت إني وضعتها أنثى وقالت : الله أعلم بما وضعت .

قوله تعالى : ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾<sup>(٢)</sup> ١٣٧

بتشديد الفاء ونصب ﴿ زكرياء ﴾<sup>(٣)</sup> لأنه مفعول به<sup>(٤)</sup> . ومن قال ﴿ وَكَفَّلَهَا ﴾ بالتخفيف رفع ﴿ زكرياء ﴾ بفعله .

ويُقَصَّر « زكرياء » وَيُمَدّ ، وهما لغتان حسنتان . و « زكريا » لا ينصرف لأن فيه ألفي التانيث<sup>(٥)</sup> . وقال الفراء<sup>(٦)</sup> : إنّها لم ينصرف لأنه معرفة أعجمي . وهذا منه غلط ، لانه وجب أن يصرف في النكرة ، وقد أجمعوا على أنه لا ينصرف في النكرة<sup>(٧)</sup> .

(١) ولم يقف على ﴿ أنثى ﴾ لأن ما بعده متعلق به .

(٢) انظر الجواهر ٨٦٩ - ٨٧١ ، ٩٤٦ ، ومماني القرآن للأخفش ٢٠٠ - ٢٠١ ، وللغراء ١ / ٢٠٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ، والحجة ٢ / ٣٥٥ - ٣٥٧ ، وجمع البيان ١ / ٤٣٥ - ٤٣٦ ، والبيان ١ / ٢٠١ ، والبحر ٢ / ٤٤١ - ٤٤٢ ، ٤٣٣ .

(٣) وهي قراءة أبي بكر عن عاصم ، وقرأ حزة والكسائي وحفص عن عاصم بتشديد الفاء وقصر « زكريا » ، وقرأ الباقر بالتخفيف ورفع « زكرياء » . انظر السبعة ٢٠٤ - ٢٠٥ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢ / ٣٣٩ .

(٤) ثان .

(٥) ألف التانيث في القصر وألف التانيث في المد . ومقاله المؤلف من أن ترك الصرف فيه لأن في آخره ألف التانيث هو قول سيويه والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم . انظر الكتاب ٢ / ٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٣ ، والمخصص ١٦ / ١٧ ، واللسان ( زكر ) والمصادر السالفة .

(٦) لم أقف على مقالته . ولم يصرح في مماني القرآن ولا في القصور والمدود له ٢٨ ( الميني ) ٥٨ ( نيهان ) ٤٣ ( الذهبي ) بعلّة ترك صرفه واكتفى بالقول إنه لا يجري . وماعزاه إلى الفراء ذكر الزجاج والنحاس أنه قول بعض النحويين ولم يسمي أحداً ، وذكر أبو حيان أن هذا قول أبي حاتم ، وأخشي أن يكون قد وهم فيما عزاه إليه ، فقد نصّ النحاس على أن أبا حاتم ذهب إلى أن « زكري » - لا زكرياء - لم ينصرف لأنه أعجمي . فغلطه النحاس لأن ما كانت الياء فيه للنسب انصرف ، وانظر الحجة .

(٧) أفاده من الزجاج ، وانظر المصادر السالفة .

قوله تعالى : ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٣٩ ]

وقرئ ﴿ فَنَادَاهُ الْمَلَائِكَةُ ﴾<sup>(٢)</sup> . فالأول على تقدير : فنادته جماعة الملائكة . والتذكير على تقدير : فناده جمع الملائكة . والملائكة ههنا لفظه لفظ الجمع ومعناه المفرد ، لأنه يراد به جبريل وحده<sup>(٣)</sup> إذ هو المنادي .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٣٩ ]

بفتح الألف وكسره من « ان »<sup>(٥)</sup> . فسالفتح على أنه مفعول ثان ل ﴿ ناداه ﴾ أي ناداه بأن الله<sup>(٦)</sup> . والكسر على معنى : ناداه وقال إن الله<sup>(٧)</sup> .  
[ ﴿ يُبَشِّرُكَ ﴾<sup>(٨)</sup> ] و ﴿ يُبَشِّرُكَ ﴾ بالتخفيف والتشديد<sup>(٩)</sup> ، لغتان ، يقال :

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢١٠ ( والظاهر أن المؤلف منه أخذ ) ، وإعراب القرآن ١ / ٣٢٧ - ٣٢٨ ، والحجة ٢ / ٣٥٧ - ٣٥٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٣٧ ، والبيان ١ / ٢٠٢ ، والبحر ٢ / ٤٤٥ - ٤٤٦ ، وتفسير الطبري ٣ / ١٦٩ - ١٧٠ ، والقرطبي ٤ / ٧٤ ، ومجمع التفسير ١ / ٤٩٠ .

(٢) قرأ ﴿ فناده ﴾ حمزة والكسائي وقرأ الباقون ﴿ فنادته ﴾ . انظر السبعة ٢٠٥ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٩ .

(٣) عن السدي ، وهو قول الفراء وغيره . وقيل : أي ناداه جمع الملائكة ، والمراد جماعة لا مفرد ، عن قتادة ومجاهد وعكرمة والربيع وغيرهم ، وهو الأظهر عند الطبري وغيره .

(٤) انظر الجواهر ١٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٢ ، وللغراء ١ / ٣١٠ - ٣١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٢٨ ، والحجة ٢ / ٣٥٨ - ٣٦١ ، ومجمع البيان ١ / ٤٣٧ ، والبيان ١ / ٢٠٢ ، والبحر ٢ / ٤٤٦ .

(٥) قرأ بكسر الهمزة ابن عامر وحده وفتح الباقون . انظر السبعة ٢٠٥ - ٢٠٦ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٩ .

(٦) فلما حذف الجار وصل الفعل فنصب الاسم .

(٧) فأضر القول ، وهو قول أبي علي وغيره ، وهو مذهب البصريين فيما قال أبو حيان . وعند الفراء أن النداء في مذهب القول ، فلا إضمار على فوه ، وهو ظاهر تقدير النحاس ، وهو مذهب الكوفيين فيما قال أبو حيان .

(٨) زيادة من ب و ي .

(٩) خفف حمزة والكسائي . وشدد الباقون .

بَشَّرْتُهُ بِكَذَا<sup>(١)</sup> وَبَشَّرْتُهُ بِكَذَا .

قوله تعالى : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ الرَّاَكِعِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> | ٤٣ |

هذه الآية تدل على أن الواو لا توجب الترتيب<sup>(٣)</sup> ، لأنه ذكر الركوع بعد السجود وهو في الرتبة قبله .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> | ٤٤ |

قوله ﴿ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ بمعنى اختصموا ، أي [ إِذ<sup>(٥)</sup> ] اختصموا ، لأن « إِذْ » اسم وقتٍ ماضٍ فيضاف إلى الماضي . و ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> مضارع ، فوجب أن يكون بمعنى الماضي .

وقوله ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ ﴾ | ٤٥ | بدل<sup>(٧)</sup> من قوله ﴿ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ أي ما كنت لديهم إذ قالت الملائكة .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَبْشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ ﴾<sup>(٨)</sup> | ٤٥ |

(١) في الأصل : كذا ، والصواب من ي .

(٢) انظر مجمع البيان ١ / ٤٤٠ ، والبحر ٢ / ٤٥٦ - ٤٥٧ ، وتفسير القرطبي ٤ / ٨٥ .

(٣) انظر ماسلف ٨٨ والتعليق ثمة .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٣٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤١ ، والبيان

١ / ٢٠٣ ، والبحر ٢ / ٤٥٨ - ٤٥٩ .

(٥) زيادة مني .

(٦) في النسخ : فيختصمون ، والصواب ما أثبت .

(٧) وهو قول الزجاج فيما ذكر أبو حيان ، وهو أحد قولي النحاس وأبي علي لأنها علقت ﴿ إِذْ قَالَتْ ﴾ ب ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ ﴾ وأجازا أن يتعلق ب ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ . ونصبه الأخفش ب « اذكر » مقدرة .

(٨) انظر الجواهر ٢٠٥ ، وشرح اللمع اللوح ١١١ / ١ ، والبيان ١ / ٢٠٣ ، والبحر ٢ / ٤٦٠ .

ف ﴿ اسْمُهُ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الْمَسِيحُ ﴾ خبره ، والجملة في موضع الجر صفة لـ « كلمة » .

٣ وقوله ﴿ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤٥ ]  
١ ﴿ عِيسَى ﴾ <sup>(٢)</sup> بدل من ﴿ الْمَسِيحِ ﴾ ، و ﴿ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ خبر مبتدأ مضر ،  
أي وهو ابنُ مريم ، أو بدل من ﴿ عِيسَى ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ولا يجوز <sup>(٤)</sup> أن يكون ﴿ ابْنِ ﴾ ههنا صفة [ لـ <sup>(٥)</sup> ] ﴿ عِيسَى ﴾ ، لأنَّ اسمَه  
« عيسى » حسب ، وليس اسمه عيسى بن مريم . وإذا كان كذلك وجب إثبات  
الألف في الخط من قوله ﴿ ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ لأن الألف من « ابن » إنما يسقط إذا  
كان « ابن » صفة لاسم علم قبله / مضافاً إلى علم مثله ، كقولك : هذا زيد بن  
عمرو ، وكذلك في الكنية : أبو محمد بن زيد .  
٩ ٣ / ٣٩  
( ٢ / ٣٥ )

١٢ ١ وقوله [ ﴿ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا ﴾ <sup>(٦)</sup> ] ٤٥  
نصب على الحال ، أي ذا جاهٍ ، وهو حال من « كلمة » .  
وكذلك قوله ﴿ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٤٥ ] أي وثابتاً من المقربين .  
وكذلك قوله ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٤٦ ] أي : ومكلماً الناس .

﴿ فِي الْمَهْدِ ﴾ <sup>(٩)</sup> [ ٤٦ ] أي ثابتاً في المهد . فهو حال من الضمير في ١٥

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٨ من الصفحة السابقة .

(٢) زيادة من ي .

(٣) أو عطف بيان ، أو مبتدأ خبره محذوف .

(٤) لخص المؤلف هنا ما نقله من كلام أبي علي في الجواهر .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجواهر ٢٦٥ ، ٦٤٦ ، ٨٥٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٤ ، وللغراء ١ / ٢١٣ ، وإعراب

القرآن ١ / ٣٣٢ - ٣٣٣ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤٢ ، والبيان ١ / ٢٠٣ - ٢٠٤ ، والبحر ٢ / ٤٦١ ،

وإيضاح الوقف ٥٧٧ ، والقطع ٢٢٤ .

« يَكَلِّمُ » .

وقوله ﴿ وَكَهَلًا ﴾<sup>(١)</sup> | ٤٦ | عطف عليه ، أي ويكلّمهم كهلاً<sup>(٢)</sup> .  
وكذلك قوله ﴿ وَمِنَ الصّٰلِحِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> | ٤٦ | في موضع الحال ، أي  
موجوداً من الصالحين .

وكذلك قوله ﴿ وَيُعَلِّمُهُ الْكِتٰبَ وَالحِكْمَةَ ﴾<sup>(٤)</sup> | ٤٨ |  
في موضع الحال<sup>(٥)</sup> فيمن قرأ بالياء<sup>(٦)</sup> . فأما من قرأ بالنون فلا يكون في  
تقدير « مَعْلَمًا » ، وإنما يكون في تقدير : وَمُعَلِّمًا من جهتنا الكتاب والحكمة .  
ومن قرأ بالياء فتقديره : وَمُعَلِّمًا إياه من جهته الكتاب<sup>(٧)</sup> .

وكذلك قوله ﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَآئِيلَ ﴾<sup>(٨)</sup> | ٤٩ |  
في موضع الحال ، أي وجيهاً في الدنيا والآخرة ورسولاً<sup>(٩)</sup> إلى بني إسرائيل

(١) انظر المصادر في الحاشية (٧) من الصفحة السابقة .

(٢) هذا قول الزجاج وابن الأنباري . وهو عند الأخفش والفراء والنحاس معطوف على ﴿ وَجِيهًا ﴾ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٥ ، وجمع البيان ١ / ٤٤٤ ، والبيان ١ / ٢٠٤ ، والبحر ٢ / ٤٦٣ ،  
والمكتفى ٢٠١ .

(٤) وهو قول الأخفش . وقيل هو معطوف على مقول القول أو على « يخلق » في قوله ﴿ قال كذلك  
الله يخلق ما يشاء ﴾ [ ٤٧ ] وقيل هو معطوف على ﴿ يبشرك ﴾ عن أبي علي ، واستبعده أبو حيان  
لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

(٥) وهما نافع وعاصم ، وقرأ الباقون بالنون . انظر السبعة ٢٠٦ ، والتيسير ٨٨ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ .

(٦) زيادة من ي و ب . وفي ب « بالياء أي ومعلماً » . وقيل : الجملة على القراءة بالنون مستأنفة ،  
انظر المكتفى والبحر . وقيل هو معطوف على قوله ﴿ نوحيه إليك ﴾ [ ٤٤ ] واستبعده أبو حيان  
أيضاً لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٤ ، وللفراء ١ / ٢١٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٢٤ ، وجمع البيان  
١ / ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، والبيان ١ / ٢٠٥ ، والبحر ٢ / ٤٦٤ - ٤٦٨ .

(٨) هذا قول الأخفش . وقيل هو حال من الضمير في ﴿ يكلّمهم ﴾ عن الزجاج ، وقيل من ضمير عامل  
مضمر أي ويجعله ، وأجاز النحاس القولين ، وقيل غير ذلك .



إلى قوله ﴿ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٥٠ ] كلُّ هذه الأسماء أحوال .

قوله تعالى ﴿ أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٤٩ ]

بافتح والكسر<sup>(٣)</sup> . فالفتح على تقدير : بأني أخلق لكم من الطين<sup>(٤)</sup> .

والكسر على تقدير : قلت لكم إني<sup>(٥)</sup> أخلق لكم من الطين ﴿ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾ .

[ وقوله<sup>(٦)</sup> ] ﴿ فَيَكُونُ طَيْرًا ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٤٩ ] و﴿ طَائِرًا ﴾<sup>(٨)</sup> . أي : يكون هذا

الشخص طائراً لأن الهيئة والشخص واحد<sup>(٩)</sup> .

وقيل في قوله ﴿ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْ ﴾ [ ٥٠ ] تقديره : وجئكم

(١) ظاهر كلامه أن ﴿ ومصديقاً ﴾ مطلق على ﴿ وجيهاً ﴾ انظر ما يأتي من كلامه . ولم يميزوا ذلك لأنه لو كان كذلك لكان : ومصديقاً لما بين يديه . وهو عند الأخفش والفراء والنحاس وغيرهم حال من التاء في قوله ﴿ قد جئكم بأية ..... ومصديقاً ﴾ .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٣٦ ، والحجة ٢ / ٣٦١ - ٣٦٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤٤ ، والبيان ١ / ٢٠٤ ، والبحر ١ / ٤٦٥ .

(٣) قرأ بالكسر نافع وحده ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٠٦ ، والتيسير ٨٨ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ .

(٤) فـ « أن » والفعل بدل من « آية » في قوله ﴿ أي جئكم بأية من ربكم أي أخلق ﴾ وهو قول أبي علي وأجازته النحاس وغيره ، وأجاز النحاس وغيره أيضاً أن يكون بدلاً من « أي » أو خيراً مبتدأ محذوف .

(٥) فالكسر على إضمار القول ، وهو وجه ذكره أبو حيان . وعند أبي علي أن الكسر على الاستئناف أو على التفسير ورجح الثاني ، وذكر القولين أبو حيان .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢١٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٣٤ ، والحجة ٢ / ٣٦٢ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤٤ ، والبيان ١ / ٢٠٥ ، والبحر ٢ / ٤٦٦ .

(٨) هذه قراءة نافع وحده ، وقرأ الباقون ﴿ طيراً ﴾ . انظر السبعة ٢٠٦ ، والتيسير ٨٨ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ .

(٩) يريد الاحتجاج لتذكير الضمير في قوله ﴿ فأنتفخ فيه فيكون ﴾ . وقيل : ذكر لأنه ذهب إلى الطين وهو قول الفراء ، وقيل : لأنه ذهب إلى الواحد منه ، وهو قول النحاس ، وقيل : لأنه أراد : يكون ما أنتفخ فيه أو ما أخلقه طائراً ، وهو قول أبي علي ، وقيل غير ذلك .

﴿ مصدقاً لما بين يدي من التَّوْرَةِ ﴾<sup>(١)</sup>

١ وقوله<sup>(٢)</sup> ﴿ وَلَا حِلَّ ﴾<sup>(٣)</sup> ٥٠ | عطفت على فعل مضر، أي : لأبَيِّنَ لَكُمْ  
وَلَا حِلَّ<sup>(٤)</sup> . وقيل الواو زائدة<sup>(٥)</sup> .

٢ وقيل في قوله ﴿ بَعْضَ الَّذِي حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ٥٠ | أي كل الذي  
حَرَّمَ عليكم لأنه بَيَّنَّ جميع ما حَرَّمَ عليهم . فـ « بعض » بمعنى « كل » ، واستشهدوا  
بقول لبيد<sup>(٧)</sup> :

تَرَاكَ أُمْكِنَةً إِذَا لَمْ أَرْضَهَا      أَوْ يَتَلَقَّ بَعْضَ النَّفُوسِ حِمَامَهَا  
أي كل النفوس . وهذا الذي ذكره مَعْمَرٌ<sup>(٨)</sup> غير معروف في اللغة ، ولا حاجة له في

(١) انظر ماسلف من التعليق في الحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ٢٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢١٦ ، ١٧٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٣٥ ، ومجمع البيان  
١ / ٤٤٦ ، والبيان ١ / ٢٠٥ ، والبحر ٢ / ٤٦٨ - ٤٦٩ .

(٤) يرى الفراء والنحاس أن « لأَحَلَّ » متعلق بعامل مضر مؤخر تقديره : ولأَحَلَّ لَكُمْ فعلت أو  
جئت ، وقدره المؤلف في الجواهر : جئْتُكُمْ لأُصَدِّقَ ولأَحَلَّ ، وكذا قال الطبرسي ، وهو قياس قول  
الزجاج ، انظر ماسلف من التعليق ١٤١ . وضمفه أبو حيان ، قال : « وهذا هو العطف على  
التوهم ، وليس هذا منه ، لأن معقولية الحال مخالفة لمعقولية التعليل ، والعطف على التوهم لا بد أن  
يكون المعنى متحداً في المعطوف والمعطوف عليه ... » اهـ .

(٥) تابعه صاحب البيان ناقلاً كلامه بلا تصريح ، ولا أعرف أحداً قال بزيادتها هنا . وزيادة الواو في  
هذا الموضع خلاف ما عليه البصريون والكوفيون . انظر ماعلقناه ١٨٥ ، وماسأتي ٢٥٧ ، ٦٠٠ ،  
٧٨٥ ، ١١٧٢ ، ١٤٤٣ .

(٦) انظر مجمع البيان ١ / ٤٤٦ ، والبحر ٢ / ٤٦٨ . وأفاد المؤلف كلامه من الزجاج .

(٧) ديوانه ، ص ١٧٥ ، وشرح القصائد السبع ٥٧٣ ، والتسع ٤١٧ ، والمشر ٢٤٠ ، ومجاز القرآن ١ / ٩٤  
و ٢ / ٢٠٥ ، والمجهر ١ / ٣٠٢ ، ومجالس ثعلب ٥٠ ، ٣٦٨ - ٣٦٩ ، والزاهر ٢ / ٢٣٧ ، والأضداد  
لاين الأنباري ١٨١ ، والخصائص ١ / ٧٤ و ٢ / ٣١٧ ، ٢٤١ ، والتنبيهات ١١٧ ، ورسالة الففران  
٢١٦ ، والمخصص ١٧ / ١٣١ ، وضرائر الشعر ٩٠ ، وشرح شواهد الشافعية ٤١٥ - ٤١٧ ، واللسان  
( بعض ) . وهو في مجمع البيان والبحر أيضاً .

(٨) هو أبو عبيدة ، وكلامه في مجاز القرآن له ، وهو قول هشام صاحب الكسائي وقول ثعلب في  
الموضع الأول من مجالسه . وخطأ الزجاج والنحاس أبا عبيدة بما ذكره المؤلف . وأذكر ثعلب  
فيما نقل عنه ابن سيده قول هشام ورأى أن « بعض » على بابها ، وهو ما اختاره في الموضع الثاني  
من مجالسه .

قوله « أو يعتلقُ بعض النفوس » لأنه يريد به نفسه<sup>(١)</sup> . وعيسى قد بين بعض المحرمات وأحلَّ لهم [بعض<sup>(٢)</sup>] ما كان محرماً عليهم في التوراة : فالبعضية صحيحة ، فلا معنى للعدول عنه .

٣

قوله تعالى ﴿ مِّنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ٥٢

قيل : التقدير : من أنصاري مع الله<sup>(٤)</sup> ، و « إلى » بمعنى « مع » .  
والصحيح أن « إلى » هنا على معناها ، والتقدير : من يضيف نصرته إياي إلى ٦  
نصرة الله عز وجل<sup>(٥)</sup> .

(١) كذا قال ثعلب وابن الأنباري وغيرهما .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٨٠٦ ، وشرح اللمع السوح ٨٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢١٨ . وجمع البيان ١ / ٤٤٧ ، والبحر ٢ / ٤٧١ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٧١ ، والخصائص ٢ / ٣٠٧ و ٣ / ٢٦٢ ، والصاحبي ١٧٩ ، والأزهية ٢٧٢ ، وابن الشجري ٢ / ٢٦٨ ، وابن يعيش ٨ / ١٥ ، والجنى السافى ٣٨٥ - ٣٨٦ ، والمغني ١٠٤ ، وتفسير الطبري ٢ / ١٩٧ - ١٩٨ ، والقرطبي ٤ / ٩٧ . وابن كثير ٢ / ٣٦ . وجمع التفسير ١ / ٥٠٢ .

(٤) عن السدي وابن جريج والثوري وغيرهم . وقيل في تأويلها غير ذلك .

(٥) ظاهر كلامه هنا وفي الجواهر وشرح اللمع أن التقدير الأول غير صحيح ، وليس كذلك . فالتقدير الذي ذكره يؤول إلى الوجه الأول الذي قاله المفسرون وهو وجه حسن صحيح .

ومذهب إليه المؤلف من أن « إلى » هنا على معناها وليست بمعنى « مع » - وهو مقاله أيضاً الرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٢٤ في غير هذه الآية - أخذه من كلام أبي الفتح ، لكنه لم يفهم كلامه حاقاً لفهمه . فأبو الفتح لم يدفع أن تكون « إلى » بمعنى « مع » وإنما قرر أنه يكون بمعناه في موضع دون موضع ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا ، وقال إن « قول المفسرين في قول الله تعالى ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ أي مع الله ليس أن « إلى » في اللغة بمعنى « مع » .... وإنما جاز هذا التفسير في هذا الموضع لأن النبي إذا كان له أنصار فقد انضموا في نصرته إلى الله .... فإذا انضم إلى الله فهو معه لا بمخالفة ، فعلى هذا فسر المفسرون هذا الموضع « اهـ وقد أخذ أبو الفتح كلامه من كلام الفراء والزجاج .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٥٥ ]

٣ قيل : التقدير : إني رافعك إلي ومتوفيك <sup>(٢)</sup> ، ولكنه لما كان الواو لا يُوجِبُ الترتيب <sup>(٣)</sup> قَدِمَ وأخَر .

وقيل : معنى ﴿ متوفيك ﴾ : قابضك <sup>(٤)</sup> ، ورافعك إلى كرامتي وقُرْبِي .

٦ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٥٩ ]

٩ هذه الجملة تفسير للمثل ولا يجوز أن تكون صفة لـ « آدم » لأن آدم معرفة ، فلا يوصف بالجملة لأن الجملة نكرة <sup>(٦)</sup> . ولا يجوز أن يكون ﴿ خلقه من تراب ﴾ في موضع الحال من « آدم » لأن الحال لا تكون بالفعل الماضي <sup>(٧)</sup> .

(١) انظر الجواهر ٩٦ ، ومماني القرآن للفراء ١ / ٢١٩ ، ومجمع البيان ١ / ٤٤٩ ، والبيان ١ / ٢٥٠ - ٢٠٦ ، والبحر ٢ / ٤٧٣ ، وتفسير الطبري ٣ / ٢٠٢ - ٢٠٤ ، والقرطبي ٤ / ٩٩ - ١٠٢ ، وابن كثير ٢ / ٢٨ ، ومجمع التفسير ١ / ٥٠٦ .

(٢) وهو قول قتادة والفراء وغيرهما .

(٣) انظر ماسلف ٨٨ والتعليق ثمة .

(٤) عن الحسن وجعفر بن الزبير وابن زيد وكعب . وقيل غير ذلك .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢١٩ ، ومجمع البيان ١ / ٤٥١ ، والبيان ١ / ٣٠٦ ، والبحر ٢ / ٤٧٨ . والخلبيات ٢٤٨ ، والمفني ٥٢٢ .

(٦) انظر ابن يعيش ٣ / ٥٢ - ٥٤ ، ١٤١ وعنه في الأشباه والنظائر ١ / ٣٢٠ - ٣٢١ . وذهب الحق الرضي وغيره إلى أن الجملة لانكرة ولا معرفة ، وإنما جازمت النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة . انظر شرح الكافية ١ / ٣٠٧ ، وحاشية الصبان على الأشوني ٣ / ٦٣ ، وشرح التصريح ١ / ٩١ .

(٧) هذا قول البصريين غير الأخفش ووافقهم الفراء من الكوفيين . وذهب الأخفش وعامة الكوفيين إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا . وأجمعوا على أنه يجوز أن يقع حالا إذا كانت معه « قد » ظاهرة أو مقدرة . انظر للقتضب ٤ / ١٢٤ ، وابن يعيش ٢ / ٦٦ - ٦٧ ، والإنصاف ٢٥٢ - ٢٥٨ المسألة ٣٢ ، وشرح الكافية ١ / ٢١٣ ، والممع ٤ / ٤٥ .

ووافق الفراء في بعض كلامه الأخفش وعامة الكوفيين ، انظر ماسيأتي ١١٨٧ .

## ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [٥٩]

- إن قال قائل : ليس قوله « كن » بعد خَلَقَهُ ، فلم قال ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ ﴾ و  
 « ثُمَّ » لترتيب الفعل على الفعل ، / فإذا خلقه فكيف يقول له <sup>(١)</sup> بعد ذلك ٣ / ٣٠ / ١  
 ﴿ كُن ﴾ ؟ = فالجواب إن « ثُمَّ » ههنا لترتيب الخبر على الخبر <sup>(٢)</sup> كأنه أخبر أولاً  
 بِخَلْقِهِ من ترابٍ ، ثم أخبر ثانياً بقوله له ﴿ كُن فَيَكُون ﴾ ؛ فالترتيب في الخبر  
 لا في الفعل <sup>(٣)</sup> . ومثله قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾ ٦  
 [سورة الأنعام : ١٥١] وقال بعده : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ <sup>(٤)</sup> [سورة الأنعام : ١٥٤]  
 والتقدير : ثم قل آتينا موسى الكتاب . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي  
 خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ <sup>(٥)</sup> [سورة الأعراف : ٥٤] ٩  
 هذا أيضاً لترتيب خبر على خبر ، أخبر أولاً بِخَلْقِ السموات والأرض ثم بأنّه

(١) زيادة من ي وب .

(٢) وهو ما يسمى بالترتيب الإخباري أو الذكري أو اللفظي ، فلا تقتضي « ثُمَّ » التراخي أو المهلة ، فهي  
 على هذا بمنزلة الواو . وعزي هذا الوجه فيها إلى الأخفش والفراء وقطرب ووافقه ابن مالك  
 وغيره . ومذهب جمهور البصريين أنها تقتضي الترتيب والتراخي أو المهلة . انظر شرح اللع اللوح  
 ١٠٢ / ١ ، والكتاب ١ / ٢١٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٤ ، والمقتضب ١ / ١٠ ، والصاحبي  
 ٢١٦ ، وابن يعيش ٨ / ٩٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٦٧ ، والتسهيل ١٧٥ ، ورفص المباني ١٧٤ ،  
 والحنى الداني ٤٢٧ - ٤٢٨ ، والمغني ١٦٠ ، والجمع ٥ / ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٣) انظر البحر ٢ / ٤٧٨ ، وجمع التفاسير ١ / ٥٠٩ - ٥١٠ ، وتفسير الفخر الرازي ٨ / ٧٦ . وقيل : إن  
 « ثُمَّ » مفيدة للترتيب في الزمان أي خلقه من الطين ثم قال له كن أي أحياء ، وقيل غير ذلك .

(٤) سياقي الكلام عليها في موضعها ٤٤١ - ٤٤٢ .

(٥) انظر جمع البيان ٢ / ٤٢٧ - ٤٢٨ ، والبحر ٤ / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، وتفسير الطبري ٨ / ١٤٦ ، والقرطبي  
 ٨ / ٢١٩ - ٢٢٠ ، وابن كثير ٣ / ٤٢٢ ، وجمع التفاسير ٢ / ٥٦٣ - ٥٦٥ ، وتفسير الفخر الرازي  
 ١٤ / ١٠١ - ١١٢ .

وانظر ما قالوه في تأويل قوله تعالى ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾ [سورة البقرة : ٢٩] في جمع  
 البيان ١ / ٧٢ ، والبحر ١ / ١٣٤ ، وتفسير الطبري ١ / ١٤٩ - ١٥٣ ، والقرطبي ١ / ٢٥٤ ، وجمع  
 التفاسير ١ / ٩٥ - ٩٦ ، وتفسير الفخر الرازي ٢ / ١٥٤ - ١٥٨ ، وشرح اللع ١٠٢ / ١ .

استوى على العرش<sup>(١)</sup> ، أي اقتدر واعتلى<sup>(٢)</sup> وهو لم يزل مقتدراً مالكا للملك متصفاً بصفة الربوبية . ولا يجوز أن يكون هذا الوصف مرتباً على خلق السموات والأرض<sup>(٣)</sup> تعالى الله وتقدس عن قول الظالم الزائع عن الحق علواً كبيراً . وقال تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَفَقَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة طه : ٨٢] والمعنى : ثم أخبركم بهدايته . وقال الشاعر<sup>(٥)</sup> :

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبْوَهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ<sup>(٦)</sup>  
والتقدير : قل للذي أخبركم أولاً بسيادته ثم أخبركم ثانياً بسيادة أبيه ثم أخبركم ثالثاً بسيادة جده .

فكذلك هو ههنا : أخبر أولاً بخلقه من تراب ثم أخبر ثانياً بقوله له ﴿ كن فيكون ﴾ .

(١) قد ذكروا هذا الوجه فيما ذكروه في تأويل الآية ، واختاره الرازي .

(٢) هذا قول بعضهم ، ومنهم الربيع بن أنس ، وقيل في معنى « استوى » غير ذلك . وللملاء في مسألة الاستواء كلام كثير . ومذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم من أئمة المسلمين فيها هو إمرارها كما جاءت من غير تكيف ولا تشبيه ولا تعطيل .

(٣) ذهب الطبري وغيره إلى أن الاستواء بعد خلق السموات والأرض ، وهو ظاهر الآية .

(٤) سياق الكلام عليها في موضعها ٨٤٩ .

(٥) البيت بلا نسبة في الجواهر ١٠٥ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٦٧ ، ورفص المباني ١٧٤ ، والجنى الداني ٤٢٨ ، والمفني ١٥٩ ، والمجمع ٥ / ٢٣٦ .

ونسبه البغدادي في الخزانة ٤ / ٤١١ - ٤١٣ ، وشرح أبيات المفني ٣ / ٣٩ - ٤٣ ، إلى أبي نواس . والرواية في هذه المصادر « إن من ساد »

ونبّه البغدادي على أن رواية البيت مغيرة وصوابها كما في ديوانه ٤٩٣ :

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جدّه

(٦) كذا في الأصل ، وفي ي و ب « ثم ساد من بعد ذلك جدّه » وكذا في الجواهر ، وكذا وقع في أصل رصف المباني ، وعلى هذا يكون فيه ضرورة ، وفي ب والجواهر « قل للذي » وهو تغيير وخطأ . والصواب والرواية « قبل ذلك » .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا  
وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ (١) [ ٦٤ ]

- ٣ اختلفوا في الوقف (١) على ﴿ سواء ﴾ وعلى قوله ﴿ بينكم ﴾  
فوقف قوم على ﴿ سواء ﴾ أي [ إلى ] (٢) كلمة تامة مستوية . ثم ابتدؤوا بقوله  
﴿ بيننا وبينكم أَلَّا نعبد إلا الله ﴾ أي بيننا وبينكم ترك عبادة غير الله . ويكون  
٦ ﴿ أَلَّا نعبد ﴾ مرتفعاً بالظرف عند الأخفش (٣) . وقيل : [ بل الوقف ] (٤)  
﴿ بينكم ﴾ ، ويكون ﴿ أَلَّا نعبد ﴾ مرتفعاً على إضمار « هي » (٥) .  
والوجه (٦) أن يكون ﴿ أَلَّا نعبد ﴾ في موضع الجر بدلاً من ﴿ كلمة ﴾ ،  
٩ فيكون الوقف (٨) من أول الآية قوله ﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [ ٦٤ ] .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتُومِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنْ الْهُدَى هَدَى  
اللَّهُ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُعَاجِزَكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾ (٩) [ ٧٣ ]

(١) انظر الجواهر ٥٨٠ - ٥٨١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٧ ، وللغراء ١ / ٢٢٠ . وإعراب القرآن  
١ / ٣٣٩ ، وجمع البيان ١ / ٤٥٤ ، والبيان ١ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، والبحر ٢ / ٤٨٣ .

(٢) انظر منار الهدى ٦٣ ، والبحر

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ ح ٥

(٥) زيادة من كلامه في الجواهر .

(٦) أجازته النحاس وغيره .

(٧) وهو قول الأخفش والغراء وأحد قولي النحاس وغيره .

(٨) وهو وقف تام عند صاحب منار الهدى ، وحسن عند النحاس في القطع ٢٢٦ ، والتام ﴿ بأننا  
مسلمون ﴾ . وهو قول الداني في المكتفى ٢٠٣ .

(٩) انظر الجواهر ٢٦ ، ٥٩ ، ١١٢ - ١١٣ ، ٦١٧ ، ٦٧٦ ، ٩٤٧ . وشرح المصباح اللوح ١٧ / ١ - ٢ و

٧٩ / ١ ، ومعاني القرآن للغراء ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٤٢ - ٣٤٣ ، والحجة

٢ / ٣٦٧ - ٣٧٠ ، وجمع البيان ١ / ٤٥٩ - ٤٦٠ ، والبيان ١ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، والبحر ٢ / ٤٩٥ .

وكان في النسخ : قوله تعالى : وَلَا تَتُومِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ إِلَى قوله أَوْ يُعَاجِزَكُمْ عِنْدَ  
رَبِّكُمْ ، فَأَتَمَمْتَهُ .

ابتداء الآية قوله : ﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ ﴾ (١٧٢) .

وَقَفُّهُ الْحَسَنُ<sup>(١)</sup> ﴿ أَوْ يَحَاجُّوكمْ عِنْدَ رَبِّكمْ ﴾ ، لأنه إلى ههنا داخل في القول ،  
وذلك فَمِنْ قَرَأَ ﴿ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ ﴾ بغير استفهام<sup>(٢)</sup> ، مفعول<sup>(٣)</sup> ﴿ وَلَا تَوْمِنُوا ﴾  
أو متعلق بقوله ﴿ إِنَّ الْهُدَى هَدَى اللَّهَ ﴾ كراهة أَنْ يُؤْتِيَ ، على قول المبرد ، أو  
لئلا يُؤْتِيَ على قول الفراء<sup>(٤)</sup> .

فأما على قراءة ابن كثير ﴿ أَنْ يُؤْتِيَ ﴾ على الاستفهام فيجوز الوقف<sup>(٥)</sup>  
على ﴿ دِينكم ﴾ وعلى قوله ﴿ هَدَى اللَّهَ ﴾ . ويرفع ﴿ أَنْ يُؤْتِيَ ﴾ بالابتداء<sup>(٦)</sup>  
وخبره مضر على تقدير : أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مَثَل مَأْوِيَتِمِ أَوْ يَحَاجُّوكمْ عِنْدَ رَبِّكمْ  
تَصَدَّقُونَهُ .

وقيل في قوله ﴿ إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينكم ﴾ إن اللام زيادة ، وهو استثناء  
مقدم<sup>(٧)</sup> ، والتقدير : [ لَا تَوْمِنُوا<sup>(٨)</sup> ] أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مَثَل مَأْوِيَتِمِ إِلَّا مَنْ تَبَعَ

(١) هو وقف تام عند نافع والأخفش والفراء في أحد قوليه ومذهب جماعة من النحويين . قاله النحاس  
في القطع ٢٢٧ - ٢٢٨ ، وانظر منار الهدى ٦٤ - ٦٥ .

(٢) وهي قراءة غير ابن كثير ، فقرأ وحده بالاستفهام . انظر السبعة ٢٠٧ ، والتيسير ٨٩ ، والنشر  
٢ / ٢٤٠ و ١ / ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٣) وهو قول الأخفش والفراء وغيرهما .

(٤) سلف التعليق على هذا ١٦٢ ح ٤ ، وانظر المصادر المذكورة في ح ٩ من الصفحة السابقة .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٥٧٩ ، والقطع ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والمكتفى ٢٠٣ - ٢٠٤ ، ومنار الهدى ٦٤ - ٦٥ .

(٦) أجازته أبو علي ومن وافقه . وأجاز أبو علي أيضاً أن يكون منصوباً على الاشتغال مما قدره المؤلف  
خبراً في مذهب من قال « أزيداً ضربته » وأجاز أيضاً أن ينصب بفعل مضر تقديره أتذكرون أن  
يؤتى . ومذهب ابن الأنباري إلى أن التقدير : الآن يؤتى ، وقدره أبو حيان : أليخافة أن يؤتى ،  
وهو عنده أظهر مما قدره أبو علي .

(٧) هذا ظاهر قول الفراء ، وأجازته النحاس ومن وافقه ، وقيل غير ذلك . واختار أبو حيان أنها غير  
زائدة وأن آمن ضمن معنى أقر واعترف .

(٨) زيادة من ب .



دينكم / وقد ذكرنا هذا<sup>(١)</sup> في « الجواهر »<sup>(٢)</sup> بأتم من هذا .  
قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ ( ٢ / ٣٦ )  
وَحِكْمَةٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ١٨١

٣ قرؤوها بفتح اللام وكسرها<sup>(٤)</sup> . فأما من كسر فلا إشكال في أن « ما » بمعنى  
« الذي » . وأما من فتح اللام فإنه سأله عنه فأجابه<sup>(٥)</sup> بأنه بمعنى « الذي »<sup>(٦)</sup> .  
٦ فيكون على هذا « ما » مبتدأ ، و﴿ آتَيْتُكُمْ ﴾ صلته لا محل لها من الإعراب

(١) زيادة من ي . وفي ب « ذكرنا في الجواهر هذا بأتم .. » .  
(٢) هو كتابه الذي نشر باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » انظر ما كتبناه في مقدمة  
التحقيق . وقد أحلنا عليه باسم « الجواهر » في تعليقنا على هذا الكتاب . وقد ذكر المؤلف ذلك  
فيه في باب « ما جاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر » واختار فيه ما ذكره هنا ثم أعاد  
ذكره في باب « التقديم والتأخير » ٦٧٦ وآلم بوجوه أخر فيه ، وعرض لهذه الآية في مواضع أخر  
من الجواهر انظر الحاشية ٩ من الصفحة ٢٣٧ .

(٣) انظر الجواهر ٨٤ ، ٥٦٦ ، ٦٦٠ - ٦٦١ ، ٩١٢ ، ٩٢١ ، ٩٥٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٩ ، وللغراء  
١ / ٢٢٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٨ ، والحجة ٢ / ٤٧٤ - ٤٧٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٦٧ ، والبيان  
١ / ٢٠٩ ، والبحر ٢ / ٥٠٩ - ٥١٣ ، وتفسير القرطبي ٤ / ١٣٤ - ١٣٥ ، والكتاب  
١ / ٤٥٥ - ٤٥٦ ، وسر الصناعة ٣٩٩ ، والمفني ٢٧٦ ، ٣١١ ، ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(٤) قرأ ﴿ لما ﴾ بكسر اللام حمزة وحده وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٢١٣ . والتيسير ٨٩ .  
والنشر ٢ / ٢٤١ .

(٥) كتب في الأصل تحت « سأله » : سيبويه ، وتحت « فأجابه » : الخليل . وفي الأصل : أجابه إنه .

(٦) عبارة سيبويه في الكتاب ١ / ٤٥٥ : « وسألته عن قوله عز وجل ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا  
آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ فقال : « ما » ههنا  
عنزلة « الذي » ودخلتها اللام كما دخلت على « إن » حين قلت : والله لئن فعلت لأفعلن ، واللام  
التي في « ما » كهذه التي في « إن » واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا ... » اهـ .

وما ذهب إليه المؤلف في تأويل محكاة سيبويه عن الخليل من أنه أراد أن ما  
موصوله كـ « الذي » هو قول جمعة منهم النحاس . وذهب المازني ووافقه أبو علي وغيره إلى أنه لم  
يرد أنها موصولة كالذي وإنما أراد أن « ما » ههنا اسم وليس بحرف كما كان حرفاً في قوله ﴿ وَإِنْ  
كُلًّا لَمَّا لِيُؤْفِقْنِهِمْ ﴾ [سورة هود : ١١١] فـ « ما » عنده شرط . ولعل مما يشهد لهذا التأويل أن اللام  
في « لما » عنده هي اللام الموطئة للقسم التي تسبق الشرط ، وانظر ما يأتي من التعليق .

وتقديره : آتيتكوه .

وقوله : ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ ﴾ ٨١ | معطوف على الصلة ، والعائد منه إلى « ما » - أعني من المعطوف على الصلة - محذوف ، والتقدير : ثم جاءكم به ﴿ رسول مصدق لما معكم ﴾ عنده<sup>(١)</sup> . وأبو الحسن<sup>(٢)</sup> يرى أن العائد من المعطوف على الصلة إلى الموصول هو قوله ﴿ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ ٨١ | على أن يكون وضع الظاهر موضع المضر أي مصدق له ، فوضع « ما معكم » موضع الهاء ، وهو<sup>(٣)</sup> لا يرى ذلك في قوله<sup>(٤)</sup> :

لَعَمْرُكَ مَا مَعُنْ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٍ وَلَا مُتَيْسِّرٍ  
لا يرى جرَّ « منسى » بالعطف على « تارك » ، لأنه رفع « معناً » وليس فيه ضميره ، والمظهر لا يوضع عنده<sup>(١)</sup> موضع المضر ؛ فإذا تمَّ الصلة عند قوله ﴿ معكم ﴾ .

وقوله : ﴿ لَتَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ ٨١ | خبر المبتدأ<sup>(٥)</sup> . واللام

(١) كتب تحته في الأصل « سيويه » . وهذا على أن سيويه أراد أن « ما » موصولة كالذي وقد ذكر أبو علي هذا التقدير وتقدير أبي الحسن في كلامه على قراءة حمزة .

(٢) لم يذكر هنا في كلامه على هذه الآية ، وإنما هو فيما قال أبو علي على قياس قول أبي الحسن في قوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيع أجر من أحسن عملاً ﴾ فالعنى عنده : إنا لانضيع أجورهم لأنهم من أحسن عملاً ، انظر معاني القرآن له ٢٩٦ ، والحجة ٢ / ٣٧٥ .

(٣) أي سيويه . وانظر ما سنّف من التعليق على مذهبي سيويه وأبي الحسن في وضع الظاهر موضع المضر ١٣٩ ح ١ ، وانظر الحجة والجواهر في المواضع التي أحلنا عليها في الصفحة السابقة .

(٤) في ب « في قوله الفرزدق » وهي زيادة من الناسخ .

والبيت للفرزدق ، د ٢١٠ / ١ ، والكتاب ٣١ / ١ ، وابن السيرافي ١ / ١٩٠ ، والخزانة ١ / ١٨١ - ١٨٢ ، وذيل الأمالي ٢ / ٧٣ ، وذيل السط ٣٧ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٥٢٨ وشرح اللع اللوح ٦٤ / ١ و ٩٥ / ٢ ، والجمع ٢ / ١٣٠ .

ومع رجل كان كلاًء بالبادية يبيع بالكلىء أي بالنسيئة وكان يضرب به المثل في شدة التقاضي ، عن أبي محمّد . والنسيئة : التأخير . وظنه الأعم ( بطرة الكتاب ) مع بن زائدة الشيباني . وهو وهم ، فعن بن زائدة متأخر عن الفرزدق ، قال الفرزدق توفي سنة ١١٠ هـ وتوفي معن بن زائدة سنة ١٥٨ هـ .

(٥) وكذا عبارة غيره . وقد أرادوا جملة القسم المقدرة مع جوابه ﴿ لتؤمنن ﴾ لأن جملة ﴿ لتؤمنن ﴾ لا محل لها من الإعراب . وقد صرح بذلك أبو حيان ، وانظر المغني .

الأولى لام الابتداء - أعني [ لام <sup>(١)</sup> ] ﴿لَمَّا آتَيْتُمْ﴾ - واللام الثانية في لتؤمنن ﴿لام القسم <sup>(٢)</sup>﴾

- ٣ وزعم أبو عثمان <sup>(٣)</sup> أن قوله ﴿لَمَّا آتَيْتُمْ﴾ «ما» شرط منصوب بـ «آتَيْتُمْ» ، و «آتَيْتُمْ» مجزوم به ، وكذا ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ في موضع الجزم ، وقوله ﴿لَتُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ جواب قسم مضر ينوب عن جواب الشرط ، ولام ﴿لَمَّا﴾ عنده <sup>(٤)</sup> لام ﴿لَئِنْ﴾ في قوله عز وجل : ﴿لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ <sup>(٥)</sup> [سورة الإسراء : ٨٨] ف ﴿لَا يَأْتُونَ﴾ جواب قسم مضر ينوب عن جواب «إِنْ» ، وليس بجواب «إِنْ» ؛ ألا تراه قال ﴿لَا يَأْتُونَ﴾ فأثبت النون . وهذه اللام كما دخلت على «إِنْ» - وهي شرط - دخلت على «ما» في قوله : <sup>(٦)</sup>

(١) زيادة من ب .

(٢) ماذكره المؤلف من أن اللام في «لَمَّا» لام الابتداء وأن «ما» اسم موصول مبتدأ وأن الخبر جملة القسم المحذوف مع جوابه - وهو ماعزاه إلى سيبويه - هو قول الأخفش ورجحه ابن هشام . وأجاز الأخفش والنحاس أن يكون الخبر قوله ﴿مِنْ كِتَابٍ﴾ و «مِنْ» فيه لبيان الجنس عند النحاس وزائدة عند الأخفش . ورد ابن هشام هنا الوجه بأن فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته لأن ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ عطف على الصلة .

(٣) كتب تحته في الأصل «المازني» . وما قاله المازني هو قول الكسائي والفراء والمبرد والزجاج وغيرهم . وهو أحد الوجهين اللذين تقول عليهما ماحكاه سيبويه عن الخليل .

(٤) وعند الكسائي والفراء والزجاج وغيرهم ، وكذا هي عند سيبويه أيضاً . وقوله «لام لئن» هي التي تسمى لام الشرط والموطئة والمؤذنة ، انظر ماسلف ٨٤ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٣٢ .

(٦) وهو أبو صخر الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٩٧٥ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٣٤ و التبريزي ١٢٠ / ٣ ، والأغاني ١٢٠ / ٢٤ . وهو بلا نسبة في البيان ١ / ٢١٠ . ووقع مع أبيات في آخر كلمة الحارث بن وعلة الذهلي في غير رواية المفضل ، انظر الاختيارين ق ٦٠ ص ٣٨٤ - ٣٩٠ . ومضرع : مُضْعَفٌ .

وَلَمَّا بَقِيَتْ لَيْثَتَيْنِ جَوَىٰ بَيْنَ الْجَوَانِحِ مُضَرِّعٌ جِشْمِي  
« ما » شرط ، فدخلت<sup>(١)</sup> عليه اللام كما دخلت على « إن » في الآية ، وفي<sup>(٢)</sup> قوله<sup>(٣)</sup> :

لَيْثُ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَّنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا  
والقول في الآية قول سيبويه والخليل<sup>(٤)</sup> ، يدلُّ عليه [ كَسَّرَ<sup>(٥)</sup> ] من كَسَرَ  
اللام ، وقد ذكرنا في « الخِلافِ »<sup>(٥)</sup> ما هو أتمُّ من هذا ، لكن الغرض ههنا التنبيه  
دون الحِجَاجِ لكي لا يمل القارئ .

(١) في الأصل : « قد دخلت » كأنها قد دخلت لكن الناسخ أعجم الفاء بنقطة وكأنه جعل على الدال  
المفردة علامة لتكرارها فتقرأ فدخلت .  
(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) وهو كثير . وسيأتي البتة منسوباً إليه ٥٥٧ ، ٧٣٢ . وهو في ديوانه ق ٤٨ / ٦ ص ٣٠٥ ، وشرح  
البع اللوح ١٤٧ / ١ ، والكتاب ١ / ٤١٢ ، والبغداديات ٦٤ ، سر الصناعة ٣٩٧ ، وجمع البيان  
٣ / ٤٣٧ ، والخلل ٢٦٦ - ٢٦٧ . وابن يعيش ٩ / ١٣ ، وشرح شواهد المغني ٢٤ ، والمقاصد النحوية  
٤ / ٣٨٢ ، والخزانة ٣ / ٥٨٠ و ٤ / ٥٤٠ ، وشرح أبيات المغني ١ / ٧٨ - ٨٢ . وهو بلا نسبة في  
معاني القرآن للأخفش ٤٩٨ ، والمسائل المنشورة ١٠١ ، والعصديات ٤٤ ، والجل ١٩٥ ، وابن يعيش  
٩ / ٢٢ ، وجمع البيان ٣ / ١٤٥ ، والبيان ٢ / ٨ ، ٩٥ ، ووصف المباني ٦٦ ، ٢٤٣ ، والمغني ٣٠ .  
وهو من أبيات أخفها كثير بقصيدة مدح بها عبد العزيز بن مروان أمير مصر . وهو أبو  
الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز . وكان عبد العزيز أعجبه قوله في القصيدة التي مدحه فيها هذا  
البيت :

إذا ابتدر الناس المكالم بزم عراضة أخلاق ابن ليلى وطولها  
فقال له : حكك يا أبا صخر ، قال : اجعلني مكان ابن رمانة ( كاتب عبد العزيز وصاحب أمره ) ،  
فقال : ما أردت وملك ولا علم لك بخراج ولا كتابة ، أخرج عني ، فخرج كثير نادماً ، ثم لم يزل  
يتلطف حتى دخل عليه فأنشده الأبيات التي ألحقها بالقصيدة .  
وقوله « بثلها » أي بمقالة له مثلها وهي قول عبد العزيز له « حكك » ، وقوله « لأقيلها » أي  
أطلب منه مالا اعتراض علي فيه ولا تدح ، والإقالة الرد ، والضمير في « لأقيلها » للثرة وهي غير  
مذكورة لكنها مفهومة من المقام ، انظر الخزانة وشرح أبيات المغني .

(٤) انظر ماعلقناه ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٨) انظر كلامنا عليه في مقدمة التحقيق .

فَمَنْ فَتَحَ اللّٰمَ احْتَمَلَ « ما » أن يكون بمعنى « الذي » وأن يكون شرطاً ، ومن كسر لم يكن إلا بمعنى « الذي » .

ومعنى قوله ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللّٰهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ ﴾<sup>(١)</sup> أي أمم النبيين<sup>(٢)</sup> ،  
فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

قوله تعالى : ﴿ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٧٩ ]

« ما » بمعنى المصدر أي بتعليمكم الناس الكتاب ، فين شدد ، وبعللهم الكتاب / ، فين خفف وقرأ ﴿ تُعَلِّمُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

١ / ٣١  
( ١ / ٣٧ )

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٨٠ ]

من رفع الراء<sup>(٦)</sup> وقف<sup>(٧)</sup> على ما قبله وهو ﴿ قَدْزُسُونَ ﴾ [ ٧٩ ]

٩

(١) انظر تفسير الطبري ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٨ ، والقرطبي ٤ / ١٢٤ - ١٢٦ ، وابن كثير ٢ / ٥٥ - ٥٧ . ومجمع التفسير ١ / ٢٥٨ - ٥٢٩ .

(٢) أي الذين أوتوا الكتاب ، عن مجاهد وابن مسعود والربيع . وقيل : إن الميثاق أخذ على الأنبياء ليأخذوا على أممهم بتصديق الرسول إذا بعث ويأمرهم بنصرته ، عن علي وابن عباس وقشادة والحسن وغيرهم ، وقيل غير ذلك .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٧ ، والحجة ٢ / ٢٧١ - ٢٧٣ ، ومجمع البيان ١ / ٤٦٥ ، والبحر ٢ / ٥٠٦ . وسياق الآيات يقتضي تقديم الكلام على الآيتين ٧٩ - ٨٠ على الكلام على الآية ٨١ في ص ٢٣٩ - ٢٤٣ .

(٤) قرأ ( تُعَلِّمُونَ ) ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي ، وقرأ الباقر ( تُعَلِّمُونَ ) . انظر السبعة ٢١٣ ، والتيسير ٨٩ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٨ ، وللفراء ١ / ٢٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، والحجة ٢ / ٢٧١ ، ومجمع البيان ١ / ٤٦٥ ، والبيان ١ / ٢٠٨ ، والبحر ٢ / ٥٠٧ ، والكتساب ١ / ٢٣٠ ، والمقتضب ٢ / ٣٥ ، والمفني ٢٣٣ .

(٦) وهم ابن كثير ونافع والكسائي وأبو عمرو ، وقرأ الباقر بالنصب . انظر السبعة ٢١٣ ، والتيسير ٨٩ ، والنشر ٢ / ٢٤٠ - ٢٤١ . وأبو عمرو يختلص حركة الراء ، انظر ماسلف من التعليق على مذهب أبي عمرو في هذا ٤٤ .

(٧) انظر القطع ٢٢٩ ، والمكتفى ٣٠٤ ، ومنار الهدى ٦٥ .

ومن نَصَبَ فقال : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ عَطَفَهُ عَلَى قَوْلِهِ : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ ﴾ [ ٧٩ ] فليس له أَنْ يَقِفَ <sup>(١)</sup> من أول الآية من قوله ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ أَرْبَابًا ﴾ [ ٨٠ ]

٣

قوله تعالى : ﴿ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ ﴾ [ ٨٨ ]

وَقَفَ <sup>(٢)</sup> فَمِنْ رَفَعِ ﴿ الَّذِينَ ﴾ [ ٨٩ ] بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرِ ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [ ٨٩ ] عَلَى مَا تَقَدَّمَ <sup>(٣)</sup> . وَأَمَّا مَنْ جَعَلَهُ اسْتِثْنَاءً فَوْقَهُ ﴿ وَأَصْلَحُوا ﴾ [ ٨٩ ] <sup>(٤)</sup> .

٦

قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تُبْيَضُ وَجُوهُ ﴾ <sup>(٥)</sup>

[ ١٠٥ - ١٠٦ ]

٩

مَنْ نَصَبَ ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُ ﴾ بِ « اذْكُرْ » وَقَفَ [ عَلَى <sup>(٦)</sup> ] ﴿ عَظِيمٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> فَأَمَّا مَنْ نَصَبَهُ بِقَوْلِهِ ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ فَوَقَفَهُ ﴿ وَتَسْوَدُّ وَجُوهُ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ١٠٦ ] وقوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ ﴾ <sup>(٩)</sup>

١٢

[ ١٠٦ ]

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٧ من الصفحة السابقة .

(٢) هو وقف جائز عند بعضهم ، انظر منار الهدى ٦٦ . وقال النحاس في القطع ٢٣٠ : ليس بقطع تام لأن بعده استثناء .

(٣) انظر ما سلف ١١٦ والتعليق ثمة .

(٤) السياق : ﴿ ... وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ . وكان في النسخ « أصلحوا » بلا واو ، والتلاوة بها .

(٥) انظر مجمع البيان ١ / ٤٨٤ ، والبيان ١ / ٢١٤ ، والبحر ٢ / ٢٢ .

(٦) زيادة مني .

(٧) وهو وقف غير كاف ، وإنما جاز الوقف عليه لأنه رأس آية ، انظر القطع ٢٣١ ، ومنار الهدى ٦٧ .

(٨) وهو وقف كاف ، انظر القطع ٢٣١ ، والمكتفى ٢٠٥ ، ومنار الهدى ٦٧ .

(٩) انظر الجواهر ٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١١ ، واللفراء ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ومجمع البيان

١ / ٢١٤ ، والبيان ١ / ٢١٤ ، والبحر ٣ / ٢٢ ، والكامل ٤٨٦ ، وابن الشجري ١ / ٥٧ ، ٢٩١ ،

٣٥٦ ، ٣٥٨ و ٢ / ١٥٠ ، ٢٤٨ ، والمغني ٨٠ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠٠ ، والإشارة إلى الإيجاز ٢٠ .

فتقديره : فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ، فحذف الفاء والقول جميعاً للعلم

به .

٣ قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١١٠ ]

قيل : المعنى : كنتم في حُكْمِ الله <sup>(٢)</sup> . وقيل : « كنتم » بمعنى « أنتم » <sup>(٣)</sup> ، والوجه الأول .

٦ قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١١٣ ]

والتقدير : [ و <sup>(٥)</sup> ] أمة غير قائمة ، فحذف . وارتفاع قوله ﴿ أُمَّة ﴾ على البذل من الضمير في ﴿ لَيُسْوَا ﴾ [ ١١٣ ] وهذا عند من <sup>(٦)</sup> لم يقف على

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٧ ، وجمع البيان ١ / ٤٨٦ ، والبحر ٢٨ / ٣ .

(٢) أو في علم الله أو في اللوح المحفوظ ، عن الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم .

(٣) وهو قول الفراء والنحاس وغيرهما . قال الفراء : فيأضار « كان » في مثل هذا وإظهارها سواء . فهي عندهم زائدة للتوكيد ، ورد ابن الأنباري وغيره القول بزيادتها لأنها لا تلغى مبتدأة ناصبة للخبر .

والذي رجّحه أبو حيان أن « كان » في مثل هذا الموضع لا تدل على مضي الزمان وانقطاع النسبة . وللمبرد قول جيد ، وهو أن الأخبار إذا كانت حقاً فللقائل أن يخبر عنها بما أراد ويترك غيره ، وقيل غير ذلك . انظر المصادر السالفة ، والمقتضب ٤ / ١١٩ ، والأضداد ٦٠ - ٦٢ ، وتفسير الطبري ٤ / ٣٠ ، والقرطبي ٤ / ١٧٠ - ١٧١ ، وجمع التفاسير ١ / ٥٦٤ - ٥٦٥ ، واللسان ( كون ) .

(٤) انظر الجواهر ١٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٣ ، وللغراء ١ / ٢٣٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٥٨ ، وجمع البيان ١ / ٤٨٨ - ٤٨٩ ، والبيان ١ / ٢١٥ ، والبحر ٣ / ٣٣ - ٣٤ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠١ .

(٥) زيادة من ب و ي .

(٦) وهم أبو عبيدة والفراء وابن الأنباري في أحد قوليه . ثم رأى أبو عبيدة أن هذا كقولهم أكلوني البراغيث ، فتكون « أمة » فاعلاً إذا كانت الواو حرفاً يدل على الجمع ، وتكون بدلاً إذا كانت الواو ضميراً في موضع الفاعل . ورأى الفراء وابن الأنباري أن « أمة » فاعل بـ « سواء » .

وانكر الزجاج والنحاس وغيرهما كلا القولين ، ورد قول أبي عبيدة بأن ذكر أهل الكتاب قد تقدم في قولسه تعالى : ﴿ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ =

﴿ سَوَاءٌ ﴾ [ ١١٣ ] . ومن <sup>(١)</sup> وقف ارتفع عنده بالظرف أو الابتداء ، على الخلاف <sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ هَآأَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ١١٩ ]

﴿ هَآأَنْتُمْ أَوْلَاءُ ﴾ « ها » للتنبيه ، وهو في موضعه ، ودخل التنبيه على الجملة .

وقيل : التقدير : هؤلاء أنتم تحبونهم . فعلى هذا « هؤلاء » مبتدأ و « أنتم » مبتدأ ثان ، و « تحبونهم » خبر « أنتم » ، والجملة خبر « هؤلاء » .

وعلى الأول : « أنتم » مبتدأ ، و « أَوْلَاءُ » بمعنى « الذين <sup>(٤)</sup> » و « تحبونهم » صلة « الذين » ، والموصول والصلة خبر « أنتم » . ويجوز أن يكون « أنتم » ابتداءً و « أَوْلَاءُ » على أصله اسم للإشارة خبر « أنتم » ، و « تحبونهم » في موضع

= وأكثرهم الفاسقون ﴿ [ ١١٠ ] فأخبر الله أنهم غير متساوين ؛ ولأن لغة أكلوني البراغيث رديئة في القياس والاستعمال . ورد قول الفراء بأنه لا حاجة إلى محذوف لأن ذكر الفريقين قد جرى ولأنه على قوله لم يعد من خبر ليس على اسمه شيء ، ورفع بما ليس جارياً على الفعل .  
انظر إيضاح الوقف ٥٨٢ ، والقطع ٢٣٢ ، والمكتفى ٢٠٦ ، ومنار الهدى ٦٧ - ٦٨ ، والمصادر السالفة .

(١) وهو أكثر أهل التمام ، ومنهم نافع والأخفش وأبو حاتم ويعقوب .

(٢) انظر ماسلف من التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف أو الابتداء ١٣ ح ٥ .

(٣) انظر الجواهر ٢١٤ - ٢١٠ ، ٢١٦ ، وشرح المسع اللوح ١١١ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٣١ - ٢٣٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٠ - ٣٦١ ، وجمع البيان ١ / ٤٩٣ ، والبيان ١ / ٢١٧ ، والبحر ٣ / ٣٩ - ٤٠ ، والمغني ٤٥٦ ، والمصادر التي أحلنا عليها ٦٥ ح ١ . وانظر كلامهم على ﴿ هَآأَنْتُمْ هؤلاء حاجتم ﴾ [ سورة آل عمران : ٦٦ ] في الحجة ٢ / ٣٦٢ - ٢٦٧ ، والبحر ٢ / ٤٨٥ - ٤٨٦ .

(٤) في مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين ومنهم النحاس هنا والزجاج فيما سلف ٤٨ . أما جمهور البصريين فلا يكون عندهم شيء من أسماء الإشارة موصولاً إلا « ذا » وحده إذا كان معه « من » أو « ما » في الاستفهام ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ٦٥ ح ٢ .



الحال<sup>(١)</sup> .

وقال ﴿ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١١٩ ]

- ٣ والتقدير : ولا يؤمنون ، ليكون موازياً لقوله ﴿ تحبونهم ولا يحبونكم ﴾  
فحذف ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ سورة الأنعام : ٥٥ ]  
والمعنى : وسبيل المؤمنين ، فحذف ؛ وقال : ﴿ سَرَّايِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾<sup>(٤)</sup> [ سورة  
النحل : ٨١ ] ، ولم يقل : وتقيم البرد ، وهو كثير [ في الكلام<sup>(٥)</sup> ] جداً .  
٦ قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾<sup>(٦)</sup>  
[ ١٢٠ ]

- ٩ وقرئ ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> مِنْ ضَارِهِ يَضِيرُهُ بمعنى ضَرَّهُ . وهو واضح لأنه جزم  
﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ لما كان جواب ﴿ إِنْ تَصْبِرُوا ﴾ .  
فأما من قال ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ فضم الراء وشدد فهو من ضَرَّهُ يَضُرُّهُ . وضم الراء

(١) وهو قول سيبويه والسيوطي وغيرهما وهو مذهب المؤلف ، انظر ماسلف ٦٥ . وفي إعراب الآية وجوه آخر .

(٢) انظر الجواهر ١٨ ، والبحر ٣ / ٤٠ .

(٣) هكذا ضبطت على قراءة نافع ، وسيأتي الكلام عليها في موضعها ٣٩٩ - ٤٠١ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١١٢ ، وجمع البيان ٣ / ٢٧٨ ، والبحر ٥ / ٥٢٤ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٧٧٩ ، وشرح المصباح اللوح ٧٨ / ١ - ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٤ ، ولفراء ١ / ٢٣٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦١ - ٣٦٢ ، والحجة ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، وجمع البيان ١ / ٤٩٤ ، والبيان ١ / ٢١٧ - ٢١٨ ، والبحر ٣ / ٤٣ ، وابن الشجري ١ / ٨٤ ، والمفني ٤٢٦ ، ٧١٧ - ٧١٨ .

(٧) هذه قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو ، وقرأ الباقر ( لَا يَضُرُّكُمْ ) . انظر السبعة ٢١٥ ، والتيسير ٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

مُشْكِلٌ لَّأَنَّهُ جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ . فَمُقَاسُ مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ<sup>(١)</sup> أَن يَكُونَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، عَلَى تَقْدِيرٍ : وَلَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً إِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا ؛ وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَبِي ذَرٍّ<sup>(٢)</sup> :

فَقِيلَ تَحْمِلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا<sup>(٣)</sup>  
قال : التَّقْدِيرُ : لَا يَضِيرُهَا مَنْ يَأْتِيهَا ؛ وَقَالَ<sup>(٤)</sup> :

وإنَّ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ<sup>(٥)</sup> يَقُولُ لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرِمٌ / ٢ / ٣١  
هو على التَّقْدِيمِ<sup>(٦)</sup> . ( ٢ / ٣٧ )

(١) انظر مذهب سيبويه والمبرد في هذا في الكتاب ١ / ٤٣٥ - ٤٣٧ ، والمقتضب ٢ / ٦٨ - ٧٢ ، والكامل ١٧٤ - ١٧٥ ، وانظر ما سلف ١٣٤ والمصادر التي هناك .

(٢) ديوان الهذليين ١ / ١٥٤ ، والكتاب ١ / ٤٣٨ والألم بطرته ، وابن السرياني ٢ / ١٩٢ ، والحجة ٢ / ٣٨٢ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٣١ ، والخزانة ٣ / ٦٤٧ . وهو للهذلي في الحلبات ٢٣٩ ، ٢٤٠ وهو بلا نسبة في المقتضب ٢ / ٧٢ ، والأصول ٣ / ٤٦٢ ، وضرورة الشعر ١١٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥١ ، وضرائر الشعر ١٦٠ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٨ .

(٣) كان في الأصل « فقيل له حمل فوق » - وكذا في ي وب - فصححت بهامش الأصل كما أثبتت وهي الرواية في المصادر . والضمير في « تحمل » للبختي والمخفى لصاحبه ، والضمير في « إنها » للقرية الجاري ذكرها في بيتين قبله ، وطوقك : طاققتك ، ومطبعة أي مملوءة . أي قيل لصاحب البختي لتحمل عليه أكثر مما يطيق فإن الطعام الذي في هذه القرية لا يؤثر فيه مقدار ما تأخذه أنت ، عن ابن السرياني .

(٤) زهير . ٥ ، ق ٨ / ١٤ ص ١٢٠ ( صنعة ثعلب ) وق ٩ / ١٤ ص ١٠٥ ( صنعة الأعم ) ، والكتاب ١ / ٤٣٦ ، والمقتضب ٢ / ٧٠ ، والكامل ١٧٤ ، وابن السرياني ٢ / ٨٥ ، والمختص ٢ / ٦٥ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٧ ، والإنصاف ٦٢٥ ، والمغني ٥٥٢ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٢٩ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٩٠ . وهو بلا نسبة في الجمع ٤ / ٣٣٠ .

(٥) في الأصل : « مَسْأَلَةٌ » وهي رواية المغني وذكر العيني والبشداوي أنها رواية . وما أثبتته من ي وب هو رواية الديوان وباقي المصادر . والمسألة : السؤال والاستعطاء للحاجة . والمسغبة : والمجاعة ، والخليل : الفقير ذو الخلعة ، وقوله « لا غائب مالي ولا حرم » أي لا يعتذر بغيبة ماله ولا يحرم سائله .

(٦) وأجاز سيبويه أن يكون على حذف الفاء .

وأبو العباس<sup>(١)</sup> يقدّر الفاء أي : فلا يضركم<sup>(٢)</sup> .

و « ضرّ » فعلٌ يتعدى إلى مفعول واحد كقولك<sup>(٣)</sup> : ضررته ونفقتّه ، وإذا كان كذلك كان قوله ﴿ لا يضركم ﴾ الكاف والميم المفعول ، وقوله ﴿ كيدهم ﴾ الفاعل ، و ﴿ شيئاً ﴾<sup>(٤)</sup> نصب على المصدر ، كأنه [ قال<sup>(٥)</sup> ] : لا يضركم كيدهم ضرراً ، فوضع « شيئاً » موضع « ضرر » كقوله تعالى : ﴿ وأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾ [ سورة النساء : ٣٦ ] أي ولا تشركوا به إشراكاً ؛ وقال أبو خِرَاشٍ الهذلي<sup>(٦)</sup> :

تَعَادَيْتُ شَيْئاً وَالدَّرِيسُ كَأَنَّا يَزْعُرْغَةُ وَعُكٌّ مِنَ الْمَوْمِ مُرْدِمٌ  
أي تعاديت تعادياً ، فوضع « شيئاً » موضع « تعادياً » .

فإن قيل : فقد قال تعالى : ﴿ لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذًى ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة آل عمران : ١١١ ] والكاف هو المفعول الأول ، و « أذى » هو المفعول الثاني ، فلم قلت : إنه يتعدى إلى مفعول واحد ؟ = فالجواب : إن « أذى » في موضع المصدر ، والتقدير : [ لن

(١) هو المبرد . وأجاز أن يكون هذا على إضمار الفاء الكسائي والفراء ، وسلف ١٢٤ أن إضمار الفاء ليس بالنصيح وموضعه الشعر ، وانظر المصادر ثمة .

(٢) وذهب الأخفش والفراء في أحد قولييه وغيرها إلى أن الضم في ﴿ لا يضركم ﴾ لالتقاء الساكنين ، وأصله : لا يضركم بالجرم ، وضعفه النحاس بأنه يشبه المرفوع وبأن الضم ثقل .

(٣) في الأصل و ب : كقوله .

(٤) انظر البيان ١ / ٢١٢ - ٢١٨ ، والبيان ١ / ٢٨٨ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) ديوان الهذليين ٢ / ١٤٤ ، والأغاني ٢١ / ٢٠٧ . وسيأتي ٥٤٠ ، ٩٥٥ . ورواية ديوان الهذليين « فعديت شيئاً ... يزعره وُرد » ورواية الأغاني « ففارت شيئاً » . والدريس : الخلق من الثياب ، ووعلك : أذى ، والموم : البرسام والحمي ، ومردم : لازم . ولم يرد عجز البيت في ي و ب ، وهو مستدرك بهامش الأصل وقد رسم الناسخ علامة الإلحاق عند « كأنما » .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٢١٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٥٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤٨٧ ، والبيان

١ / ٢١٨ - ٢١٩ ، والبحر ٣ / ٣٠ .

يضروكم<sup>(١)</sup> [ إلا ضرراً ما ، ف « أذى » موضوع موضع « ضرر » ، فلا يلزم ما قال<sup>(٢)</sup> .

٢ قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ إِنَّ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةً تَسَوْهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٢٠ ]  
أي إصابة حسنة تسؤم ، أي تسؤم إصابتها . وكذلك ﴿ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ﴾ [ ١٢٠ ] أي إصابة سيئة ، وقوله ﴿ بِهَا ﴾ أي بإصابتها . ٦

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٢١ ]  
أي : اذكر إذ غدوت من أهلك ، فالناصب لـ « إذ » محذوف .  
٩ وقوله : ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١٢٢ ]  
معمول قوله ﴿ عَلِيمٌ ﴾ [ ١٢١ ] أي يعلم إذ ذاك<sup>(٧)</sup> .  
وقوله : ﴿ إِذْ تَقُولُ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ١٢٤ ] معمول قوله : ﴿ نَصْرُكَمُ اللَّهُ ﴾  
١٢ [ ١٢٣ ] أي : نصركم الله وقت مقاتلتك هذه المقالة .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) قال أبو حيان : « والظاهر أن قوله ﴿ إلا أذى ﴾ استثناء متصل وهو استثناء مفرغ من المصدر المحذوف ، والتقدير : لن يضروكم ضرراً إلا ضرراً يسيراً » اهـ . وذهب الأخفش والزجاج والنحاس وغيرهم إلى أنه استثناء ليس من الأول أي منقطع ، ورد هذا بأن الكلام إذا أمكن فيه الاستثناء الحقيقي لم يجز حمله على المنقطع .

(٣) هذا مقدم في التلاوة على ما قدم المؤلف الكلام عليه ٢٤٧ وهو قوله تعالى ﴿ وإن تصبروا ... ﴾ .

(٤) انظر الجواهر ٨٥ ، وجمع البيان ١ / ٤٩٤ ، والبحر ٢ / ٤٢ . وما ذكره المؤلف هو قول أبي علي ، ولم ينص على حذف المضاف غيره .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٢ ، وجمع البيان ١ / ٤٩٥ ، والبيان ١ / ٢١٩ ، والبحر ٣ / ٤٥ .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٢ ، والبيان ١ / ٢١٩ ، والبحر ٣ / ٤٦ .

(٧) وقيل هو معمول « تبوئ » في قوله ﴿ ... تبوئ المؤمنين مقاعد القتال والله سميع عليم ﴾ [ ١٢١ ]  
عن النحاس ، وقيل هو معمول « سميع » .

(٨) انظر البيان ١ / ٢١٩ ، والبحر ٢ / ٤٨ .

قوله تعالى : ﴿ مُسَوِّمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٢٥ ]

بالفتح والكسر <sup>(٢)</sup> . فالفتح معناه : مُعَلِّمِينَ <sup>(٣)</sup> . والكسر <sup>(٤)</sup> معناه : مُعَلِّمِينَ  
أنفسهم ، فحذف المفعول .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١٢٦ ]

أي : وما جعل الله الإمداد إلا بشرى لكم . والهاء تعود إلى « الإمداد » <sup>(٦)</sup> .  
الذي دل عليه قوله ﴿ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ ﴾ [ ١٢٤ ]

وقوله : ﴿ وَلِتَطْمَئِنَّ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ١٢٦ ]

عطف على ﴿ بشرى ﴾ <sup>(٨)</sup> أي : إلا بشرى لكم ولطمأنينة قلوبكم <sup>(٩)</sup> .

واللام في قوله ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا ﴾ <sup>(١٠)</sup> [ ١٢٧ ] متعلق بقوله ﴿ وما

النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْغَزِيَّزِ الْحَكِيمِ ﴾ [ ١٢٦ ] أي : لا ناصر لكم إلا الله

ليقطع طرفاً من الذين كفروا . فعلى هذا تقف <sup>(١١)</sup> على قوله ﴿ قُلُوبَكُمْ بِهِ ﴾

[ ١٢٦ ] . وإن علّقته بقوله ﴿ وما جعله الله إلا بشرى ﴾ <sup>(١٢)</sup> أي جعله بشرى

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢١٥ ، والحجة ٢ / ٢٨٣ - ٢٨٤ ، وجمع البيان ١ / ٤٩٨ ، والبحر

٣ / ٥١ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠٣ ، وتفسير غريب القرآن ١١٠ ، والكامل ٣٢ .

(٢) قرأ بالكسر ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٣١٦ ، والتيسير ٩٠ ،  
والنشر ٢ / ٢٤٢ .

(٣) من السيا وهي العلامة ، وقيل : مرسلين من سؤم الخيل إذا أرسلها .

(٤) في الأصل : والكسرة ، وهو خطأ .

(٥) انظر مجمع البيان ١ / ٤٩٩ ، والبيان ١ / ٢٢٠ ، والبحر ٣ / ٥١ .

(٦) وقيل تعود على التسويم أو على النصر ، وقيل غير ذلك .

(٧) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٤ ، وجمع البيان ١ / ٤٩٨ ، والبيان ١ / ٢٢٠ ، والبحر ٣ / ٥١ - ٥٢ .

(٨) لأن التدوير : لتبشروا ولتطمئن أي للبشرى ولطمأنينة قلوبكم . و « بشرى » مفعول له .

(٩) وقيل : يتعلق « لتطمئن » بمحذوف تقديره : ولتطمئن قلوبكم جعله ، وهو قول النحاس .

(١٠) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٤ ، وجمع البيان ١ / ٥٠٠ ، والبيان ١ / ٢٢٠ ، والبحر ٣ / ٥٢ .

(١١) وهو وقف حسن في إيضاح الوقت ٥٨٣ ، والقطع ٢٢٣ ، وكاف في المكتفى ٢٠٧ ، ومنار الهدى

٦٩ . وفي الأصل : يقف .

ليقطع طرفاً = لم تقف<sup>(١)</sup> على قوله ﴿ به ﴾<sup>(٢)</sup> .

وفيه وَجْهٌ ثالثٌ ، وهو أنَّ اللام لام القسم ، وهي مكسورة بمعنى المفتوحة .  
وذلك أنَّ هذه اللام إذا كانت مفتوحة كان معه النون ، نحو قولك : والله  
لأفعلن ، فإذا لم تأتِ بالنون كانت مكسورة ، فتقول : والله لِأفعلن كذا<sup>(٣)</sup> ؛  
فكذا ﴿ ليقطع طرفاً ﴾ تقديره : والله ليقطعن طرفاً من الذين كفروا .  
ويجيءُ مثل هذا في التنزيل كثيراً ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا  
مُبِينًا . لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة الفتح : ١-٢] المعنى : والله ليغفرنَّ لك الله ،  
وقوله<sup>(٥)</sup> تعالى : ﴿ وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفئدةُ الذينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ﴾<sup>(٦)</sup> [سورة  
الأنعام : ١١٢] والمعنى : والله لتصغينَّ ؛ وأنشدوا<sup>(٧)</sup> :

(١) انظر منار الهدى ٦٩ .

(٢) وقيل : تتعلق اللام بمحذوف تقديره : ليقطع نصركم ، قاله النحاس . وقيل : تتعلق بـ « نصركم »  
المذكور ، وأجاز النحاس وغيره أن تتعلق بـ « يمددكم » ، وقيل غير ذلك .

(٣) فتنبص الفعل كما تنصب لام كي ، لأنها أشبهتها في اللفظ . وهذا الذي ذكره المؤلف في هذه اللام  
هو قول أبي حاتم السجستاني ، نصَّ على ذلك ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٧٠٠ ، ٧٦٢ ،  
٧٦٧ - ٧٦٨ ، ٧٩٩ ، ٩٠٠ ، والنحاس في القطع ٣٧٠ ، ٤٥٣ ، ٤٦٥ ، ٥١٢ ، ٦٦٩ ، والأشموني في  
منار الهدى ١٢٦ ، ١٩٦ ؛ ونصَّ على ذلك أيضاً المؤلف فيما سيأتي من كتابه ٦٥٣ ، ٨١٩ ، ٩٥٣ ،  
١١٦٤ ، ١٢٥٠ . وأنكر ابن الأنباري وابن كيسان والنحاس وغيرهم قول أبي حاتم وغلطوه ، قال ابن  
الأنباري : « وهذا غلط لأن لام القسم لا تنصب ولا ينصب بها » اهـ .

وذهب أبو الحسن أيضاً إلى أن هذه اللام قد ينلقى بها القسم ، وعزي هذا المذهب إلى الكسائي  
أيضاً ، ولم ينصَّ على أنها لام كي أو لام القسم في الأصل ، لكن أول كلامه على أنه أراد أنها لام كي .  
ووافق أبو علي أبا الحسن في ذلك في المسكرات وصحَّح مذهبه ثم رجع عنه في التذكرة وقال : إن  
ذلك لم يرد في كلام العرب ، وأبى ذلك الجمهور أيضاً . انظر المصادر الآتية في تخريج البيتين الآتين  
وماسيأتي في هذا الكتاب .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٥٠ .

(٥) في الأصل وي : وقال . والوجه ما أثبت من ب .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٢٦ .

(٧) يَحْزِيثُ بن غَنَاب الطائفي . والبيت من أبيات له في مجالس ثعلب ٥٣٦ - ٥٣٩ ، وعنه في =

- إذا قال قَطْنِي قُلْتُ وَاللَّهِ حَلَفْتُ لَتُغْنِيَّ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا / ١ / ٢٢  
 أي : والله لتُغْنِيَنَّ عني ، وأنشدوا<sup>(١)</sup> [ أيضًا<sup>(٢)</sup> ] :  
 تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلَفَةً لِيَرُدَّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَانَتْهُمْ مَفَائِدُ ٣  
 رَوِيَّ بِكسر اللام<sup>(٣)</sup> ، والفتح<sup>(٤)</sup> على معنى لِيَرُدَّنِي<sup>(٥)</sup> . فعلى هذا يجوز الوقف<sup>(٦)</sup>  
 على قوله ﴿ قلوبكم به ﴾ وعلى قوله ﴿ العزيز الحكيم ﴾<sup>(٧)</sup> .  
 قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ١٢٨ ] ٦

= البصريات ٧٣ ، ١١ ، وشرح شواهد المفني ١٩٠ ، والخزانة ٤ / ٥٨٠ - ٥٨٨ ، وشرح أبيات المفني ٢٧٦ / ٢٨٢ . وهو له في المقاصد النحوية ١ / ٣٥٤ - ٣٥٧ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٦٢٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢٤ ، والبصريات ١٥٤ ، والمسكيات ٦٠ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٥٥٩ ، وابن يعيش ٢ / ٨ - ٩ ، والمفني ٢٧٨ ، ٥٢٤ ، والمجمع ٤ / ٢٤٢ .

ويروى « بالله حلفة » و « آليت حلفة » ولم أجد رواية للمؤلف « والله حلفة » . ويروى « لتُغْنِيَّ » وهو خطاب للرجل في لغة طبع وفي لغة غيرهم لتُغْنِيَنَّ .  
 وقوله « إذا قال » أي الغلام الضيف ، و « قطني » : حسي ماشربت ، و « ذا إنائك » أي اللبن : أي اشرب جميع ما في الإناء ولا ترده علي .

وخرج قوله « لتغني » على أنه متعلق بجواب قسم محذوف تقديره : لتشرين لتغني .  
 (١) لزيد الفوارس الضحبي . وهو من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٥٥٧ - ٥٦٠ ، والتبريزي ٦٠ / ٢ - ٦١ ، والخزانة ٤ / ٢١٨ . وهو بلا نسبة في المجمع ٤ / ٢٤٦ .  
 وتآلى : حلف ، والمفائد جمع المفاد وهو ما يختار ويشوى به ، يقول : إلى نسوة كنهن مساعير لاحتراقهن وجداً بي وغماً علي . عن المرزوقي .

(٢) زيادة من ي .

(٣) وفتح الدال . وخرجه المرزوقي على أنه متعلق بجواب قسم مقدر .

(٤) مع ضم الدال .

(٥) وتكون النون على رواية الفتح حذفت ضرورة .

(٦) هذا الوجه الذي ذكره المؤلف في الآية لأعرف أحداً ذكره ، ولا يخفى ما فيه من تكلف .

(٧) سلف التعليق على الوقف الأول ٢٥١ . والوقف على ﴿ الحكيم ﴾ حسن ، انظر القطع ٢٢٣ ، وهو جائز عند صاحب منار الهدى ٦٩ .

(٨) انظر الجواهر ٦٤٧ ، وشرح اللع اللوح ١٢١ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٥ ، وللغراء ٢٢٤ / ١ ، ومجمع البيان ١ / ٥٠٠ ، والبيان ١ / ٢٢١ ، والبحر ٣ / ٥٣ .

يجوز في « أو » هذا وجهان :

أحدهما<sup>(١)</sup> : أن يكون عطفاً على قوله ﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ ..... أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ ﴾ . فعلى هذا لا يجوز الوقف<sup>(٢)</sup> على قوله ﴿ خَائِبِينَ ﴾ [ ١٢٧ ]

وقيل<sup>(٣)</sup> : إن « أو » بمعنى « إلى أن »<sup>(٤)</sup> والمعنى : ليس [ لك ]<sup>(٥)</sup> من الأمر شيء إلى أن يتوب عليهم أو يعذبهم . فيحسن الوقف<sup>(٦)</sup> حينئذ على قوله ﴿ خَائِبِينَ ﴾ . كقول العرب<sup>(٧)</sup> « لَأُلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي » ، والمعنى : إلى أن تقضييني حقي .

قوله تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ١٣٣ ]  
بإثبات الواو وحذفها<sup>(٩)</sup> . فن أثبتنا قدرها معطوفة على ما قبلها من القصص . ومن حذفها استأنفها .

- 
- (١) وهو قول الآخفش وأحد قولي الفراء وابن الأنباري والنحاس وغيرهم .  
(٢) وهو وقف غير تام . انظر إيضاح الوقف ٥٨٣ ، والقطع ٢٢٢ ، والمكتفى ٢٠٩ ، ومنار الهدى ٦٩ .  
(٣) وهو أحد قولي الفراء وابن الأنباري والنحاس وغيرهم .  
(٤) أي بمعنى « حتى » وقيل هي بمعنى « إلا أن » . انظر شرح اللمع اللوح ١٢١ / ٢ ، والكتب ١ / ٤٢٧ ، والمقتضب ٢ / ٢٨ - ٢٩ ، والجل ٨٦ ، وحروف المعاني ٥١ ، والإيضاح ٣٦٥ ، والمسائل المنشورة ٧٠ .  
والأزهية ١٢٢ ، ورصف المباني ١٣٣ - ١٣٤ ، وابن يعيش ٧ / ٢١ - ٢٢ ، والغني ٩٢ - ٩٤ . وهي عند سيبويه والفراء بمعنى « إلا أن » ، وأثبت لها المبرد وغيره المعنيين : معنى « حتى » و « إلا أن » ونص عليها المؤلف في شرح اللمع .  
(٥) زيادة من ي وب .  
(٦) وهو وقف تام ، انظر المصادر السالفة .  
(٧) انظر المصادر المذكورة في ح ٤ .  
(٨) انظر الجواهر ٩٤٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٤ ، والحجة ٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥ ، وجمع البيان ١ / ٥٠٣ ، والبيان ١ / ٢٢١ ، والبحر ٣ / ٥٧ .  
(٩) قرأ نافع وابن عامر ﴿ سارعوا ﴾ بلا واو وقرأ الباقر ﴿ وسارعوا ﴾ بالواو ، انظر البعة ٢١٦ ، والتيسير ٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .



- والوقف<sup>(١)</sup> على قوله ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ [١٣٢] فين جعل قوله ﴿الَّذِينَ  
يَنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ﴾ [١٣٤] مبتدأ<sup>(٢)</sup> وعطف عليه ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا  
فَاحِشَةً﴾ [١٣٥] وجعل الخبر ﴿أُولَئِكَ﴾ [١٣٦] . فأما من جعل  
﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ﴾ وصفاً لـ «المتقين» وعطف عليه ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا  
فَاحِشَةً﴾ = فَوَقَفَهُ<sup>(٣)</sup> ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٣٥] . [والوقف على قوله]  
﴿النَّاسِ﴾ [١٣٤] [أو]<sup>(٤)</sup> ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٣٤] فين جعل ﴿الَّذِينَ  
يَنْفِقُونَ﴾ وصفاً لما قبله ، وابتدأ ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً﴾ وجعل الخبر  
﴿أُولَئِكَ﴾ . ومن جعل قوله ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا﴾ عطفاً على ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾  
لم يقف [على]<sup>(٥)</sup> ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ لَأَنَّ وَقَفَهُ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ .  
ولا يجوز الوقف على قوله ﴿فَأَسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ [١٣٥] على كل  
حال بثة<sup>(٦)</sup> ، لأن قوله ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا﴾ [١٣٥] عطف على قوله ﴿أَوْ  
ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [١٣٥] والتقدير : والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم

(١) وهو وقف تام عند نافع وغير تام عند غيره . انظر القطع ٢٣٤ ، ومنار الهدى ٦٩ .

(٢) وأجاز النحاس أيضاً أن يكون «الذي» خبر مبتدأ مضر أو منصوباً على المدح .

(٣) وهو وقف حسن .

(٤) كان في النسخ : «فوقه يعلمون الناس المحسنين ( في ب : المحسنون )» . وفيه سقط لعل تمامه

مازادته بين حاصرتين . والوقف على ﴿الناس﴾ كاف ، انظر المكتفى ٢١٠ ومنار الهدى ٦٩ .

والوقف على ﴿المحسنين﴾ تام عند أبي حاتم وغير تام عند غيره . انظر إيضاح الوقف

٥٨٤ - ٥٨٥ ، والقطع ٢٣٤ ، ومنار الهدى ٦٩ .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) وكذا قال في الجواهر ٦٤٧ ! ! . والوقف على ﴿لذنبهم﴾ حسن أو كاف ، انظر إيضاح الوقف

٥٨٥ ، والمكتفى ٢١٠ ، ومنار الهدى ٦٩ .

ولم يصروا على ما فعلوا<sup>(١)</sup> ، فهو داخل في الصلة ، وقوله ﴿ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [ ١٣٥ ] اعتراض بين بعض الصلة وبعضها ؛ فالوقف غير جائز على « ذنوبهم » . و « مَنْ »<sup>(٢)</sup> مبتدأ و « يغفر » خبره ، وفي « يغفر » ضمير يعود إلى « مَنْ » وقوله ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ رفع بسدل من الضمير في « يغفر » ، والتقدير : ما أحد يغفر الذنوب إلا الله<sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ ﴾ [ ١٤٠ ] و ﴿ قَرْحٌ ﴾ بالفتح والضم<sup>(٤)</sup> ، [ وهما ]<sup>(٥)</sup> لغتان<sup>(٦)</sup> .

وقوله : ﴿ وَلِيَعْلَمَ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ١٤٠ ]

(١) كذا قدره ، وهو خطأ لأنه يكون قد عطف على فصل الشرط بمد تمام الجزء . والصواب أن التقدير : واستغفروا لذنوبهم ولم يصروا ، عن أبي حاتم وغيره ، وقيل الواو للحال . انظر البحر ٢ / ٦٠ وكتب الوقف .

(٢) انظر الجواهر ٨٦١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٤ - ٣٦٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٠٥ ، والبيان ١ / ٢١٠ ، وابن الشجري ٢ / ٣١٠ .

(٣) لأن الاستفهام بمعنى النفي .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢١٥ ، وللغراء ١ / ٢٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٦ ، والحجسة ٢ / ٣٨٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٠٨ ، والبحر ٣ / ٦٢ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠٤ ، وتفسير غريب القرآن ١١٢ ، وإصلاح المنطق ٩٠ ، وأدب الكاتب ٣١١ ، واللسان ( قرح ) .

(٥) قرأ بالضم حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢١٦ ، والتيسير ٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

(٦) زيادة من ي .

(٧) عن الأخفش والنحاس وأبي علي وغيرهم . وفرق بينها الفراء ، قال : كأن القرح ألم الجراحات ، وكأن القرح الجراح بأعيانها . قال أبو علي : ومن قال هذا قيل منه إذا أتى فيه برواية لأن ذلك مما لا يعلم بالقياس .

(٨) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٦٦ ، ومجمع البيان ١ / ٥٠٨ ، والبيان ١ / ٢٢٢ ، والبيان ١ / ٢٩٥ ، والبحر ٢ / ٦٢ .

قيل : الواو زيادة<sup>(١)</sup> ، والتقدير : وتلك الأيام نداؤها بين الناس ليعلم الله . ولا حاجة إلى هذا التقدير لأننا نعطفه على مضر والتقدير : وتلك الأيام نداؤها بين الناس لئلا يغفروا وليعلم الله الذين آمنوا<sup>(٢)</sup> .  
قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٤٢ ]

انتصاب قوله ﴿ وَيَعْلَمِ ﴾ على « الصَّرَفِ »<sup>(٤)</sup> ، وحقيقته أنه نصبٌ بإظهار

(١) ذكر هذا الوجه أيضاً صاحبا البيان والتبيين ، وعزاه ابن برهان في شرح اللع ٢٤٥ إلى الأخفش والكوفيين .

وقد حققنا القول بأن زيادة الواو في هذا الموضع خلاف ما عليه البصريون والكوفيون ، انظر ماسلف ١٨٥ ح ٥ و ٢٣٢ ح ٥ .

(٢) هذا قياس قول الزجاج . وقدره النحاس وغيره : وليعلم الله داؤها أو فعل ذلك ، فالمامل مؤخر وهو قياس قول الفراء . انظر ماسلف ١٤١ ح ٤ .

(٣) انظر الجواهر ٣٩٣ - ٣٩٤ ، ٩١٤ - ٩١٥ ، ٩٣١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٣ ، والفراء ١ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٧ ، ومجمع البيان ١ / ٥١١ ، والبيان ١ / ٢٢٣ ، والبحر ٣ / ٦٦ .

(٤) وكذا قال في شرح اللع اللوح ١٢١ / ٢ . وفيما قاله خلط بين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين . فـ « الصَّرَف » مصطلح كوفي حذو الفراء بقوله : « والصَّرَف : أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو ، وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام متنعماً أن يَكْرَفِي المطف فذلك الصَّرَف » معاني القرآن ١ / ٢٣٥ وانظر ١ / ٣٣ - ٣٤ وفي أول الفعلين هنا هي ، وانظر ١ / ١١٥ ، ٢٩٢ و ٣ / ٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ١٦٩ ، وشرح ابن كيسان على معلقة عمرو بن كلثوم ٩٢ ، والأصول ٢ / ١٨٩ ، والإنصاف ٥٥٥ - ٥٥٧ المسألة ٧٥ ، والبحر ٣ / ٣٧٥ و ٧ / ٥٢١ .

أما مذهب البصريين فهو أن النصب في هذه المواضع السابقة بـ « أن » المضرة ، واستنوا « ثم » فلم يميزوا الإضمار بعدها . انظر الكتاب ١ / ٤٢٦ ، ٤٣١ ، ٤٤٧ - ٤٤٨ ، والمقتضب ٢ / ١٤ - ٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٧ ، والإيضاح ٣١٤ ، وابن يعيش ٧ / ١٨ - ٢٨ ، والمفني ٤٧٢ ، والإنصاف ٥٥٥ - ٥٥٧ المسألة ٧٥ . فاستعمل المؤلف « الصَّرَف » وهو عامل معنوي في مصطلح الكوفيين وحملَه مـأراده البصريون من النصب =

« أَنْ »<sup>(١)</sup> أي : لم يجتمع العلم بالمجاهدين والصابرين .

هكذا زعموا ، وعندي أن قوله ﴿ ويعلم الصابرين ﴾ مجزوم بالعطف على

قوله ﴿ يعلم الله ﴾ [ و ]<sup>(٢)</sup> لكنه فُتِحَ ولم يُكْتَرِ تبعاً لفتحة اللام . ألا ترى أن

قوله : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْذِ / عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعُكُمْ ﴾ [ براءة النساء : ١٤١ ] مُجْمَعٌ على جزمه ،

ونصب العين شاذاً<sup>(٣)</sup>

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٤٣ ]

أي : فقد رأيتم أسبابه ، فحذف المضاف . ولا بد من تقدير هذا المضاف ،

لأنَّ من رأى الموت مات ، وقال ﴿ فقد رأيتموه ﴾ ولم يكونوا ماتوا ؛ فثبت

أن التقدير : فقد رأيتم أسبابه .

=ياضار « أن » وهو عامل لفظي . وقد سبقه في هذا الرماني ، انظر تعليق أستاذنا الدكتور مازن

المبارك على ذلك في « الرماني النحوي » ٣٢٤ - ٣٣٠ .

(١) النصب ياضار « أن » هو قول غير القراء ، وذهب القراء إلى أنه منصوب على الضرف .

(٢) زيادة من ب .

(٣) نصب العين من ﴿ ونمنعكم ﴾ قراءة شاذة عزيت إلى ابن أبي عبيدة . انظر شواذ ابن خالويه ٢٦ ،

ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٢ ، والبحر ٣ / ٣٧٥ .

وذكر المؤلف في الجواهر ٣٩٣ - ٣٩٤ نحو ما قال هنا ، وقال : « وإنما عدلوا إلى الفتح في

﴿ ويعلم الصابرين ﴾ لأن إسكان الميم هنا محال لما يتأتى من التقاء الساكنين ، وكان الجزم منتعاً

فلا بد من التحريك ، والتحريك هنا الكسر ، كما هي قراءة بعضهم ﴿ ويعلم الصابرين ﴾ والأئمة

عدلوا عن الكسر إلى الفتح لأنها أخف مع انفتاح ما قبله . وليس في قوله ﴿ ونمنعكم ﴾ التقاء

الساكنين فيجب التحريك « اهـ .

وهذا الذي قاله المؤلف شيء انفرد به . ونقل أبو البركات في البيان بعض كلام المؤلف من غير

ما تصريح بل أشار إليه بقوله « وزعم بعضهم ..... » وذكر ما اختاره المؤلف في تعليل فتح الميم

واستضعفه . وأخذ عنه أيضاً العكبري في التبيان ١ / ٢٩٥ من غير تصريح أيضاً ، وذكره أبو

حيان ولم يعقب بشيء .

(٤) انظر الجواهر ٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٦ ، وجمع البيان ١ / ٥١١ ، والبيان ١ / ٢٢٣ ،

والبحر ٣ / ٦٧ .

قوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ (١) [ ١٤٤ ]

هذه آية من كتاب الله عز وجل جرى فيها الكلام بين يونس وسيبويه .

وذلك لأنها اختلفا في مسألة من أصول النحو ، وهي قولهم : إِنْ تَأْتِي آتِيكَ ؛

بجزم « آتِيكَ » ورفعه (٢) . فسيبويه يقول : إِنْ تَأْتِي آتِيكَ ، وَإِنْ تَكْرُمْنِي أَكْرُمُكَ ، وَإِنْ تَعْطِنِي أَشْكُرُكَ ، بجزم هذا كله . ويونس يرفعه ويشبث الياء ،

فيقول : إِنْ تَكْرُمْنِي أَكْرُمُكَ ، وَإِنْ تَأْتِي آتِيكَ ، ويدعي فيه التقديم على

تقدير : أَكْرُمُكَ إِنْ تَكْرُمْنِي ، وآتِيكَ إِنْ تَأْتِي ، ويقول : إن الهزمة لا بد لها مما

تعتمد عليه فوجب أن يقدرَّ تقديم « أَكْرُمُكَ » و « آتِيكَ » على الشرط ، وإذا

قُدِّرَ بهما التقديم كان مرفوعاً .

قال سيبويه (٣) : هذا التقدير الذي قدَّره يونس فاسد بهذه الآية . ألا ترى

أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ فَلَوْ جُعِلَ

ماتعمد (٤) عليه الهزمة في نيّة التقديم هنا صار التقدير : انقلبتم على أعقابكم

فإن مات أو قتل . وهذا التقدير فاسد ، لأنَّ مَنْ قَالَ : « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ

فَعَلْتَ » ، لا يجوز له أن يقول ، أَنْتَ ظَالِمٌ فَإِنْ فَعَلْتَ (٥) ، وإذا لم يقل هكذا لم

(١) انظر الجواهر ٧٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٦٨ ، والتبيان ١ / ٢٩٦ ، والبحر ٢ / ٦٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٩٤ ، وابن يعيش ٩ / ٧ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٤٤٤ . وفي حكاية كلام سيبويه تصرف .

(٣) هذا من كلام المؤلف في الاحتجاج لمذهب سيبويه . وسيبويه لم يذكر هذه الآية أعني آية آل عمران وإنما ذكر آية الأنبياء الآتي ذكرها في الصفحة ٢٦١ .

(٤) في الأصل : ماتعمد .

(٥) قال أبو علي في كتاب الشعر : « ولو ألحقت الفاء فقلت : أَنْتَ ظَالِمٌ فَإِنْ فَعَلْتَ ، لزمك أن تذكر

للشرط جواباً ، ولا يجرى ما تقدم عما يقتضيه الشرط من الجزاء ... » عن الخزانة ٤ / ٤٤٢ ،

وانظر المصادر السالفة . وانظر المثال « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ » في شرح المع اللوح ٢٧ / ١ ،

والمقتضب ٢ / ٦٨ ، وابن يعيش ٩ / ٧ .

يُجِز في الآية أن يَقْدِرَ : أنقلبتم على أعقابكم فإن مات ، لأنه يوجب إسقاط الفاء ، فكان<sup>(١)</sup> ينبغي : أنقلبتم على أعقابكم إن مات .

فإن قيل : الفاء زيادة ، والتقدير : أنقلبتم على أعقابكم إن مات ؛ لأن الفاء كثرت زيادتها في كلامهم ، قال الشاعر<sup>(٢)</sup> :

لا تَجْزَعِي إِنْ مَنَفَسًا أَهْلَكْتُهُ      وَإِذَا هَلَكْتُ فَمِنْهُ ذَلِكَ فَاجْزَعِي  
أي : وإذا هلكْتُ فاجزعي عند ذلك<sup>(٣)</sup> ، وحكى الأخفش<sup>(٤)</sup> : « أخوك

فوجد » ، أي أخوك وجد = قلنا : الفاء ههنا لا يجوز تقدير زيادتها لأن الفاء في الآية نظير « ثم » في قوله : ﴿ أَنتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ بِهِ ﴾ [سورة يونس : ٥١] فدخلت الهمزة على « ثُمَّ » كما دخلت على الفاء في الآية . فكما لا يجوز الحكم

(١) في الأصل : فكانه ، وهو تحريف .

(٢) وهو النمر بن تولب ، شعره ( شعراء إسلاميون ) ق ٢٥ / ٤ ص ٣٥٧ ، وشرح شواهد المغني ١٦١ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٥٢ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٣٢٧ ، والهجعة ١ / ٢٢ ، والبصريات ٣٤١ ، وشرح اللع للسؤلف ١٠٢ / ١ ، ولابن برهان ٢٤٣ ، والأزهية ٢٤٨ ، والجنى الداني ٧٢ ، والمغني ٢٢٠ . استشهدوا به على زيادة الفاء .

وورد أيضاً شاهداً على نصب « منفساً » بفعل مضمر يدل عليه ما بعده في الكتاب ١ / ٦٧ ، وابن السيرافي ١ / ١٦٠ ، والمقتضب ٢ / ٧٦ ، والكامل ١٢٢٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥ ، والبغداديات ٢٠٤ ، وابن الشجري ١ / ٣٣٣ ، وابن يعيش ١ / ٨٢ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٥٣٥ - ٥٣٨ ، والمغني ٥٢٧ ، وشرح شواهد المغني ٢٨١ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٣٧ ، والخزانة ١ / ١٥٢ ، ٤٥٠ و ٣ / ٦٤٢ و ٤ / ٤١٠ . وذكر العميني والبغدادى وجهي الاستشهاد بالبيت . ويروى « إن منفس » . وسيأتي البيت ٨٥٣ .

(٣) فالفاء الأولى زائدة والثانية فاء الجزاء ، قاله أبو علي في المسائل القصرية ، ثم قال : اجمل الزائدة أيتها شئت ، وكذا قال في الهجعة : إحدى الفاءين زائدة .

(٤) قال في معاني القرآن له ١٢٤ : « وزعموا أنهم يقولون : أخوك فوجد بل أخوك فجهد ، يريدون : أخوك وجد ويل أخوك جهد ، فيزيدون الفاء ... » اهـ وماحاكه الأخفش هنا أوّله غير واحد على أنه يجوز دخول الفاء في كل خير ، وهذا لا يصح ، انظر بيان ذلك وتحقيق قول الأخفش فيما سيأتي من التعليق ٢٤٨ .

بزيادة « ثُمَّ »<sup>(١)</sup> لم يجز الحكم بزيادة الفاء .

ومثل هذه الآية في الاحتجاج بها على يونس قوله تعالى : ﴿ أَقْبَانِ مِتَّ فَمَنْ خَالِدُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة الأنبياء : ٢٤] . ألا ترى أنه لو كان التقدير كما يذهب إليه ٣ يونس من أنه كأنه قال : أفهم الخالدون = جاء : أفهم الخالدون فإن مت ، فوجب أن تكون الهمزة في الآيتين تعتمد على الجملة التي من الشرط والجزاء بأسرها لا على الجزاء فقط . وإذا كان كذلك كان حرف الشرط جازماً للجواب ٦ كما هو جازم للشرط .

ولو جاز ليونس أن يقول : إن تكرمني أكرمك ، بالرفع ، / على تقدير : ١ / ٣٣ أكرمك إن تكرمني = لزمه<sup>(٣)</sup> أن يقول : الذي إن تكرمه يكرمك ، برفع ( ١ / ٣٩ ) ٩ « يكرمك » لأنه يصح أن يقدر : الذي يكرمك إن تكرمه . وفي أن العرب والنحويين عن آخرهم مطبقون على جزم الجواب في « الذي »<sup>(٤)</sup> = فسأد ما ذهب إليه يونس وصحّة قول الخليل وسيبويه . وهذا من سرّ هاتين الآيتين ، ١٢ فافهمه فإنه من معضلات الكتاب .

قوله تعالى : ﴿ نُؤْتِيهِ مِنْهَا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٤٥ ]

بإسكان الهاء ، و ﴿ نُؤْتِيهِ ﴾ باختلاس الكسرة ، و ﴿ نُؤْتِيهِ ﴾ ١٥

(١) انظر ماسيأتي من كلامه على زيادة « ثُمَّ » ٨٦٤ والتعليق ثمة .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٦٣ - ٨٦٥ .

(٣) هذا لا يلزمه لأنه لا يجيز ذلك إلا إذا سبق الشرط بهمزة الاستفهام .

(٤) لأن صلة « الذي » ليس الجزاء وإنما هو الشرط والجزاء . انظر ابن يمش ٣ / ١٥١ ، والجمع

١ / ٢٩٦ . والمقتضب ٢ / ١٣٠ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١ / ٧٧ ، وحاشية الصبان على

الأشموني ١ / ١٦٣ .

(٥) انظر البيان ١ / ٢٢٣ - ٢٢٤ ، والبحر ٣ / ٧١ .

بالإشباع<sup>(١)</sup> . كلُّ ذلك جائز حسنٌ . والإشباعُ أحسنُ الوجوه ، لأنَّ الأصلَّ الإشباعُ ثُمَّ الاختلاسُ ثُمَّ الإسكانُ .

واستضعفه النحويون<sup>(٢)</sup> ، لأنَّه إنما أسكن من أسكن تشبيهاً بهاء التأنيث إذا وَقِفَ عليه ، نحو : قاعدهُ وقائمهُ . قال أبو إسحق<sup>(٣)</sup> : إنما يجوز هذا في الشعر دون الكلام ، كقول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

٣

(١) قرأ بالإسكان أبو عمرو وحمة وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ بالاختلاس قالون عن نافع ، وقرأ بالإشباع ابن كثير والكسائي وحفص عن عاصم وورش عن نافع ، واختلف عن هشام وابن ذكوان عن ابن عامر ، فروي عن هشام الإسكان والاختلاس والإشباع ، وروي عن ابن ذكوان الاختلاس والإشباع . انظر السبعة ٢٠٧ - ٢١٢ ، والنشر ١ / ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٢) نصُّ المبرد والزجاج والسيرافي وابن السراج وأبو علي وأبو الفتح وغيرهم على أن إسكان هاء التذكير في الوصل إجراء له مجرى الوقف إنما يجوز في ضرورة الشعر كقوله :

فظلت لدى البيت العتيق أخيله ومطوأي مشتاقان لهُ أرقان

على أن أبا الحسن حكى أن إسكان الهاء في هذا النحولفة أزد السراة ، وذكر أبو علي وأبو الفتح وغيرهما ما حكاه أبو الحسن . وحكى الفراء أيضاً أن بعض العرب يقفون على الهاء المكني عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها كقوله « فيصلح اليوم ويُفسيدهُ غدا » وكذلك يقفون على هاء التأنيث في الوصل . انظر في ذلك معاني القرآن للأخفش ٣٧ ، وللغراء ١ / ٢٨٨ ، والمقتضب ٢ / ٧٩ ، ٢٦٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٠ ، والحجة ١ / ١٠٠ ، ١٥٣ ، والمسكريات ١٠٦ ، وضرورة الشعر ١١٠ ، والخصائص ١ / ١٢٧ ، والمختضب ١ / ٢٤٤ ، ٣٢٣ ، وعبث السوليذ ١٤٥ ، وضرائر الشعر ١٢٤ ، والحزنة ٢ / ٤٠١ - ٤٠٣ .

وإنما جاز الاختلاس في نحو ﴿ نُؤْتِهٖ ﴾ في السعة لأنَّه أجري على أصله قبل الجزم ، وأصله « نُؤْتِيهِ » وحذف الصلة من ضمير التذكير الذي قبله حرف لين في الوصل حسن . انظر الكتاب ٢ / ٣٩١ ، والمقتضب ٢ / ٣٧ ، وضرائر الشعر ١٢٣ - ١٢٤ ، والكشف لمكي ١ / ٣٥٠ .

(٢) انظر ما نقله عنه صاحب مجمع البيان ٢ / ٤٥٩ .

(٤) البيت لامرأة كانت تحمق . وهو في معاني القرآن للغراء ١ / ٣٨٨ ، ومجالس ثعلب ٤٧٣ ، وضرورة الشعر ١٢٧ ، وضرائر الشعر ٣٠٠ ، ومقاييس اللغة ١ / ٢٨٤ ، واللسان والتناج ( بكل ) . وسيأتي ٤٦٦ . والبكة الطريقة أو الحال ، وزعبله أبوها ، والطُول أي النساء الطول جمع الطولى .

والبيت من مستن الرجز جاء على التمام ، عن ابن بري . ونص ثعلب على أنه صدر بيت وبيت فتكون كتابته على الصورة الآتية :



لَسْتُ إِذَا لِرَزْعَبْلَهُ إِنْ لَمْ أَغَيِّ بِرِ بَكْلَتِي إِنْ لَمْ أَسَاوْ بِالطُّوْلِ

قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قُتِلَ مَعَهُ رِئُوسٌ ﴾ (١) ١٤٦ |

و ﴿ كَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ ﴾ على وزن « كَاعِن » ، وهو قراءة المكِّي (٢) .

والأصل « كَأَيٌّ » (٣) « إِلَّا أَنَّهُ قَلْبٌ ، فَقَدِّمْتَ الْيَاءَ الْمَشْدُودَةَ عَلَى الْهَمْزَةِ فَصَارَ

« كَيُّن » ، ثُمَّ خَفَّفَ كَا يَخَفَّفُ « مَيَّت » حَتَّى يَصِيرَ « مَيَّتًا » ، فَصَارَ « كَيُّن » ،

فَأَبْدَلَ مِنَ الْيَاءِ أَلْفًا فَصَارَ « كَائِن » (٤) ، كَمَا يَقَالُ فِي « الْعَيْب » « عَابَ » (٥) .

= لست إذا لرزعبله إن لم أغير بكلتي إن لم أساو بالطول ...

وجعله ناسخ الأصل ثلاثة أشطار فصل بينها بثلاث تقط . وكان في النسخ « أشاو » بالشين وكسر الواو وهو تحريف . وفي ب « تغير » وهو تحريف . وكتب في الأصل تحت زعبلة « امرأة » وتحت بكلتي « حالي » وتحت « أشاو » « أسابق » وتحت بالطول « بالأيام الطوال » . وجاء نحو هذا في « ب » لكن الناسخ أدخله في متن الكتاب خطأ فإنه زاد بعد البيت « زعبلة اسم امرأة والبكلة الحالة والصورة وأشاو أسابق » . وفيه تحريف وخطأ .

والشاهد فيه أن الشاعر أسكن هاء التأنيث في الوصل لأنه أجراه مجرى الوقف لضرورة الشعر .

(١) انظر الجواهر ٥٣٤ - ٥٣٥ ، ٨٣٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٧ ، وللغراء ١ / ٢٣٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٦٩ ، والحجة ٢ / ٣٨٦ - ٣٨٩ ( ومنه أخذ المؤلف كلامه ) ، وجمع البيان ١ / ٥١٦ - ٥١٧ ، والبيان ١ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، والبحر ٣ / ٧٢ - ٧٣ ، وتفسير الطبري ٣ / ٧٦ ، والقرطبي ٤ / ٢٢٩ ، وابن كثير ٢ / ١١٠ ، وجمع التفسير ١ / ٦٠٢ .

(٢) هو ابن كثير ، وقرأ الباقون « كَأَيِّن » . انظر السبعة ٢١٦ ، والتيسير ٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ، والكمال ١٢٥١ - ١٢٥٢ ، وابن يعيش ٤ / ١٣٥ - ١٣٦ ، وابن الشجري ١ / ١٠٦ - ١٠٧ ، والممع ٤ / ٣٨٨ - ٣٩٠ ، وحروف المعاني ٦٠ ، وتأويل مشكل القرآن ٥١٩ ، والصاحبي ٢٤٨ ، واللسان ( أيا ) .

(٤) رسم في النسخ : فصار كَيَّان .... فصار كَيَّا .... فصار كَان .

(٥) هذا قول أبي علي وغيره في « كائِن » . وحكى ابن يعيش أن المبرد « كان يذهب إلى أن الكاف لما لحقت أول « أي » وجعلت معها اسماً واحداً بنوا منها اسماً على زنة فاعل ، فجعلوا الكاف فاء وبعدها ألف فاعل وجعلوا الهمزة التي كانت فاء في موضع العين ، وحذفوا الياء الثانية من « أي » والياء الباقية في موضع اللام ، ودخل عليها التنوين الذي كان في « أي » فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصارت كاه ولزمت النون عوضاً عن الياء المحذوفة » اهـ وقيل غير ذلك .

و ﴿ قُتِلَ ﴾ و ﴿ قَاتَلَ ﴾ قراءتان حسنتان . فمن قرأ ﴿ قُتِلَ ﴾<sup>(١)</sup> ارتفع به ﴿ رِيَّون ﴾ . ويجوز<sup>(٢)</sup> أن يجعل في ﴿ قُتِلَ ﴾ ضمير النبي ، فيكون قوله ﴿ معه رِيَّون ﴾ صفة للنبي ، أي : وكأئن من نبي مقتول معه رِيَّون ، أي ثابت معه ريبون . وقال قوم<sup>(٣)</sup> : هذه القراءة ضعيفة ، لأنه لم يقتل قط نبي في المعركة<sup>(٤)</sup> ، فينبغي أن يقرأ ﴿ قَاتَلَ ﴾ ويكون ﴿ رِيَّون ﴾ الفاعل .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٤٦ ]

ف « استكان<sup>(٦)</sup> » استعمل من « كان » . فإذا قال ﴿ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة المؤمنون : ٧٦ ] [ فـ<sup>(٨)</sup> ] المعنى : ماكانوا لطاعة ربهم<sup>(٩)</sup> .

(١) وم نافع وابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ قَاتَلَ ﴾ . انظر السبعة ٢١٧ ، والتيسير ٩٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ .

(٢) أجازة الفراء وأبو علي وغيرهما . وأجاز أبو علي أن يكون ﴿ معه ريبون ﴾ حالاً من الضمير الذي في ﴿ قُتِلَ ﴾ .

(٣) انظر إيضاح الوقف ٥٨٥ - ٥٨٦ . والقطع ٢٣٦ - ٢٣٧ ، والمكتنى ٢١١ - ٢١٢ ، ومنار الهدى ٧٠ ، والمصادر السالفة في ح ١ من الصفحة السابقة .

(٤) روي عن الحسن « ماقتل نبي في حرب قط » ونحوه عن سعيد بن جبير . انظر المصادر السالفة .

(٥) انظر مجمع البيان ١ / ٥١٧ ، والبحر ٣ / ٧٥ .

(٦) انظر كلامهم عليه في الزاهر ٢ / ٣٠٩ - ٣١١ ، والحليبات ١١٥ والخصائص ٣ / ٢٢٤ ، ورسالة الملائكة ٢١٦ ، وسفر السعادة ١٥٢ ، وشرح الشافعية للرضي ١ / ٦٩ - ٧٠ ، ومجموعة شروح

الشافعية ١ / ٤١ ، واللسان ( سكن ، كين ) .

(٧) سياقي الكلام عليها في موضعها ٩٣١ - ٩٣٢ .

(٨) زيادة مفي .

(٩) وقيل هو مأخوذ من قولهم كان كذا وكذا ، والمستكين كأنه شيء قد كان أي ذهب ومضى ، عن

المعري ، وقيل : استكان : صار له كون خلاف كونه ، عن الجبار بردي . وعند أبي علي في الحليبات أن استكان استعمل والعين حرف علة ولم يذكر أنه من الياء أو الواو ، لكن نص أبو الفتح وابن سيده أن أبا علي كان يقول إنه من الياء ويأخذه من لفظ الكئن ومعناه وهو لحم باطن الفرج . وأجاز ابن الأنباري والمعري وغيرهما أن يكون من « الكون » .

وفها ذكره المؤلف وغيره في بيان معناه من الكون تكلف . ولعل الصواب أن يكون مأخوذاً من أكانه الله إكأنه أي أخضعه .

وقال الفراء<sup>(١)</sup> : « استكان » أصله « استكن » على وزن « افتعل » من « السكون » . والألف لإشباع الفتحة كما قلنا في قوله « آمين<sup>(٢)</sup> » إن أصله « آمين » فأشبع الفتحة ؛ وأنشدوا لابن هرمة<sup>(٣)</sup> :

وَأَنْتَ مِنَ الْفَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى      وَمِنْ ذَمِّ الرَّجَالِ بِمُنْتَزَاحٍ  
أي بمنترج ، والأصل : منتزح ، فأشبع الفتحة .

قوله تعالى : ﴿ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٥١ ]  
بالضم والإسكان<sup>(٥)</sup> ، وهما لغتان ، كـ « العنق » و « العنق » و « الطنب »  
و « الطنب » ، وقد تقدم ذلك<sup>(٦)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١٥٤ ]

(١) وعزا هذا القول إليه أبو حيان أيضاً ، ولم أجد مقالته . وقد أجاز هذا القول ابن الأنباري وغيره وأنكره أبو علي ومن وافقه بأنه لو كان الألف للإشباع لم يحملوه أصلاً يقاس عليه وقد قالوا يستكين ومستكين ومستكان له ، والإشباع لا يكون على هذا الحد .

(٢) انظر ما سلف ص ١١ .

(٣) د ، ق ٢٤ / ١٢ ص ٩٢ . وهوله في الخصائص ٢ / ٣١٦ و ٣ / ١٢١ ، وسر الصناعة ٢٥ ، ٧١٩ ، والمحتسب ١ / ١٦٦ ، ٢٤٠ ، وسفر السعادة ١٤٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٥ ، واللسان ( نرح ) . وهو بلا نسبة في ابن الشجري ١ / ١٢٢ ، ٢٢١ ، و ٢ / ١٥٨ ، ورسالة الملائكة ٢١٧ ، والإنصاف ٢٥ .

والفوائيل : الدواهي ، ومنترج أراد بمنترج ، يقال أنت بمنترج من كذا أي يبعد منه . ويروى « حيث تنى » .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٧٠ ، والحجة ٢ / ٢٩٠ ، وجمع البيان ١ / ٥١٨ ، والبحر ٢ / ٧٧ .

(٥) قرأ ابن عامر والكسائي بضم العين ، وقرأ الباقون بإسكانها . انظر السبعة ٢١٧ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢ / ٢١٥ .

(٦) يريد ما جاء فيه لغتان ضم عينه وإسكانها ، انظر ما سلف من ذلك ٤٩ ، ١٩٠ ، ٢٠١ .

(٧) انظر الجواهر ٩٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧١ ، والحجة ٢ / ٣٩٠ - ٣٩١ وجمع البيان ١ / ٥٢١ ، والبيان ١ / ٢٢٦ ، والبحر ٣ / ٨٥ .

بالياء ، و ﴿ تغشى ﴾ بالتاء<sup>(١)</sup> ، والإمالة<sup>(٢)</sup> . فالياء لأجل « النعاس » ،  
والتاء ردُّ إلى « الأمانة » . والإمالة لأجل الياء لأن أصله « غَشِيَ » .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٥٤ ]

بنصب اللام وضمة<sup>(٤)</sup> . فمن نصب اللام جعله تأكيداً لـ « الأمر » ، و « لله »  
خبر « إن » . ومن ضمّ اللام رفعه بالابتداء ، و « لله » الخبر ، والجملة خبر  
« إن » .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا  
ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٥٦ ]

إن قيل : إن « إذا »<sup>(٦)</sup> ظرف لما يستقبل من الزمان ، فلم أدخله على  
« ضربوا » وهو فعل ماضٍ ؟ / = فالجواب إنه بمنزلة « إن » أصله الاستقبال ،  
ثم يدخل على الماضي فيقلبه إلى الاستقبال ، كقولك : إن قت قت ، فالمعنى : ( ٢ / ٣٩ )

(١) قرأ بالتاء حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالياء . انظر السبعة ٢١٧ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢٤٢ / ٢ .

(٢) أماله حمزة والكسائي ، واختلف عن ورش عن نافع فروي عنه الفتح والقراءة بين اللفظين . انظر  
المصادر التي أحلنا عليها ٤١ ح ٢ في بيان مذاهبهم في الإمالة والفتح والقراءة بين اللفظين .

(٣) انظر الجواهر ٦٥٥ ، وشرح اللع اللوح ١ / ١ ، ومماني القرآن للأخفش ٢١٨ - ٢١٩ ، وللغراء  
١ / ٢٤٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧١ ، والحجة ٢ / ٣٩١ - ٣٩٣ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢١ ،  
والبيان ١ / ٢٢٦ ، والبحر ٣ / ٨٨ .

(٤) ضمّ اللام أبو عمرو وحده ، وفتحها الباقون . انظر السبعة ٢١٧ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢٤٢ / ٢ .  
وقوله « بنصب اللام وضمة » فيه خلط بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب ، انظر ماسلف ٥٢ .

(٥) انظر الجواهر ٨٨٨ ، ٨٩٢ - ٨٩٣ ، ومماني القرآن للغراء ١ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢٥ ،  
والبيان ١ / ١٢٧ ، والبحر ٣ / ٩٢ ، والكشاف ١ / ٤٧٣ - ٤٧٤ ، والبصريات ٣٣٥ .

(٦) انظر في « إذا » الكتاب ١ / ٤٣٣ ، والمقتضب ٢ / ٥٥ - ٥٦ ، وحروف المصاني ٦٣ ، وابن يعيش  
٤ / ٩٥ - ٩٦ ، وشرح الكافية ٢ / ١٠٨ ، واللفني ١٢٧ - ١٢٩ ، والمجمع ٣ / ١٧٨ - ١٧٩ .

إِنْ تَقُمْ أَقُمْ ؛ فَكَذَلِكَ ﴿ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ أَي إِذَا يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ  
وَيَسَافِرُونَ فِيهَا<sup>(١)</sup> .

٣ إِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup> ﴿ لِيَجْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٥٦ ]  
اللام لام العاقبة<sup>(٤)</sup> ، أَي : لِتَصِيرَ عَاقِبَتُهُمْ إِلَى أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ غَزْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ  
وَإِصَابَةَ الْغَنِيمةِ أَوْ الْفَوْزَ بِالشَّهَادَةِ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ .

٦ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مِتُّمْ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٥٧ ]  
بِالْكَسْرِ ، وَ﴿ مِتُّمْ ﴾ بِالضَّمِّ<sup>(٦)</sup> ، وَهِيَ لَفْطَانٌ .

(١) هذا ما أورده الشيخ ههنا . ومقاله في « إذا » هو ما عليه جمهور النحاة ، وقيل إنها قد تخرج عن  
الاستقبال فتقع للماضي أو للحال . وقد فات الشيخ هنا أن يذكر كيف جاء « إذا ضربوا »  
و « إذا » ظرف للمستقبل مع « قالوا » وهو ماض ، وذكره في الجواهر ٨٨٨ ، ٨٩٢ - ٨٩٣ ، فذهب  
في أول الموضعين إلى أنه وضع إذا موضع إذ لأنه على حكاية الحال الماضية ، وهو قول الزمخشري .  
وذكر في الموضع الثاني قولين آخرين أولهما أن « إذا » إنما جاز وقوعها ههنا « لأن » الذي « في  
موضع يصلح لوقوع الجزاء فيه ألا ترى أن الفاء يدخل في جوابه ، وكأنه قال : كالذين  
يقولون « يريد أن الذي إذا كان مبهماً غير موقت يجري مجرى ما في الجزاء فيقع الماضي فيه  
موضع المستقبل ، وهو قول الفراء . وثاني القولين أن « معنى إذا : متى ، كأنه : متى ضربوا في  
الأرض ، أي هذا دأبهم كلما خرجوا ضاربين في الأرض قالوا هذا الكلام » . وقيل : وضع إذا  
موضع إذ لأنه متصل بـ « لا تكونوا كهؤلاء إذا ضرب إخوانهم في الأرض » ذكره الطبرسي ، وقيل  
غير ذلك .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر مجمع البيان ١ / ٥٢٥ ، والبيان ١ / ٢٢٧ ، والبحر ٣ / ٩٤ .

(٤) وتسمى لام المآل ، ويسمى الكوفيون لام الصيرورة . انظر اللامات للزجاجي ١١٩ - ١٢١ ، ولابن  
فارس ٢٣ ، ورفص المبانى ٢٢٥ - ٢٢٦ ، والجنى السداني ١٢١ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٨ ، والمغني  
٢٨٢ - ٢٨٣ ، والجمع ٤ / ٢٠٢ . وانظر إعراب القرآن ١ / ٥٧٢ و ٢ / ٧٢ ، والبغداديات ٤٤ .

(٥) انظر الجواهر ٣٨٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٧٢ ، والحجة ٢ / ٣٩٣ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢٤ ، والبيان  
١ / ٢٢٨ ، والبحر ٣ / ٩٦ .

(٦) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم ﴿ مت ﴾ و﴿ متنا ﴾ و﴿ متم ﴾ بضم  
الميم ، ووافقهم حفص عن عاصم في هذه الحرفين في هذه السورة خاصة ، وقرأ الباقر بكسر الميم .  
انظر السبعة ٢١٨ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣ .

فمن قال « مِتْ » فلأنَّ أصله « مَوْتٌ » فنقلت الكسرة من الواو إلى الميم ،  
كما قالوا في « خَافَ » « خِيفْتُ » وأصله « خَوِيفْتُ » وفي « هَابَ » « هَيْبْتُ »  
وأصله « هَيْبْتُ »<sup>(١)</sup> .

ومن قال « مَتَّ » قال : « مات » أصله « مَوْتٌ » فهو مثل « قال » في أنَّ  
أصله « قَوْلٌ » ، فكما تقول « قُلْتُ » بالضم قال « مَتَّ » بالضم<sup>(٢)</sup> .

وخصَّ حفص عن عاصم هذين الحرفين ههنا بالضم ، فقرأ ﴿ وَلئن قَتَلْتُمْ فِي  
سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مِتُّمُ ﴾ ، ﴿ وَلئن مِتُّمُ أَوْ قَتَلْتُمْ ﴾ [١٥٨] . وإنما خصَّها بالضم  
لأنَّ قبله « قَتَلْتُمْ » في الأول وبعده أيضاً « قَتَلْتُمْ » ، فأراد السوفاق بين أول  
الفعلين فضمَّ الميم في « مَتَّ » تبعاً للقف في « قَتَلْتُمْ » و « قَتَلْتُمْ » .

(١) قال النحاس : « قال عيسى [ بن عمر ] : أهل الحجاز يقولون مِيتُ ، وسفلى مضر يقولون مِيتُ ،  
بضم الميم . قال أبو جعفر : قول سيبويه أنه شاذ جاء على مِيتَ تموت ، ومثله عنده فضل  
يفضل . وأما الكوفيون فقالوا : من قال : مِيتَ ، قال : تمات ، مثل خفت تخاف ، ومن قال مَتَّ  
قال تموت وهذا قول حسن » ا هـ .

وقال أبو الفتح في المنصف ١ / ٢٥٦ : « ... وقد يجوز أن تكون هذه لغات تداخلت .  
فيكون بعضهم يقول « مت تمات » وبعضهم يقول « مت تموت » ثم سمع من أهل لغة الماضي وسمع  
من أهل لغة أخرى المضارع فتركبت من ذلك لغة أخرى » ا هـ . فعلى ما ذكره النحاس وأبو  
الفتح لا شذوذ في « مِتَّ » بالكسر .

وانظر في ذلك الكتاب ٢ / ٣٦١ ، والمقتضب ٢ / ٤٢ ، وإصلاح المنطق ٢١٢ ، وتهذيبه  
٤٩٥ ، واللسان ( موت ) .

(٢) جمهور النحاة على أن أصل « قُلْتُ » : قَوْلْتُ ، على قَمَلْتُ بفتح العين ، ثم نقلت إلى قَمَلْتُ بضمها ،  
ثم قلبت العين لتحريكها وانفتاح ما قبلها فصارت أَلْفَاً في التقدير ، وبعدها لام الفعل ساكنة  
لاتصالها بالضمير أي التاء ، فسقطت العين فنقلت حركتها المجتلية لها إلى الفاء قبلها فصارت  
« قُلْتُ » .

وذهب ابن الحاجب ووافقته الرضي إلى أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ، فالأصل قال ، فلما  
أسند إلى ضمير الرفع المنحرك سكنت اللام فحذفت الألف للساكنين ، فاجتلبوا الضمة لتدل على  
الواو .

انظر الكتاب ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٠ ، والمقتضب ١ / ٩٦ - ٩٨ ، والمنصف ١ / ٢٢٤ - ٢٣٧ ،  
٢٤٦ - ٢٤٧ ، وابن عيمش ١٠ / ٧١ - ٧٢ ، وشرح الشافية ١ / ٧٦ - ٨٠ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ ﴾ (١)

[ ١٥٨ ]

- ٣ إن قال قائل : العرب تقول : لئن جئني لأفعلن ، تدخل اللام (٢) على « إن » ، ثم تقول في الجواب ، لأفعلن ، ولا تقول : لئن جئني أفعل ، بـتة (٣) وقال تعالى : ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ ﴾ [سورة الإسراء : ٨٦] ، ﴿ وَلَئِنْ جِئْتَهُمْ بِآيَةٍ لَيَقُولُنَّ ﴾ [سورة الروم : ٤٨] ، ﴿ وَلَئِنْ أَخْرْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مُّضَوْدَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ﴾ [سورة هود : ١٨] وقال : ﴿ وَلَئِنْ قُلْتُ إِنَّكُمْ مَّبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة هود : ١٧] فأدخل اللام والنون في هذه الأفعال ، فلم لم يدخلها مع اللام في قوله ﴿ لَإِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ ﴾ ؟ ولم لم يقل : فيإلى الله تخشرون ؟

= فالجواب : إن بين هذه الآية وبين تلك الآي فرقاً ، وهو أنه فصل بين

- ١٢ اللام وبين الفعل في هذه الآية بالجاء والمجرور . فلما وقع الفصل بينهما لم يأت بالنون ، لأن النون إنما يدخل مع هذه اللام لكيلا تشبه بلام الابتداء (٤) . وههنا

(١) انظر الجواهر ٦١٣ - ٦١٥ ، ٧٥٢ ، وجمع البيان ١ / ٥٢٥ ، والبيان ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، والبحر ٣ / ٩٧ ، والأصول ٢ / ١٦٦ ، والبغداديات ٣٩ ، والمغني ٣٠٣ ، والجمع ٤ / ٢٤٧ .

(٢) وهي التي تسمى لام الشرط واللام الموطئة والمؤذنة ، انظر ما سلف من التعليق ٨٤ ح ٧ .

(٣) انظر التعليق التالي .

(٤) قال سيبويه « اعلم أن القسم تأكيد لكلامك ، فإذا حلفت على فعل غير منفي لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة ، وذلك قولك والله لأفعلن » وقال : « ... فقلت : فلم ألزمت النون آخر الكلمة ؟ فقال : لكي لا يشبه قوله : إنه ليفعل ، لأن الرجل إذا قال هذا فلما يغبر بفعل واقع فيه الفعل ... » وقال « ... وقد يستقيم في الكلام : إن زيدا ليضرب وليذهب ، ولم يقع ضرب ، والأكثر على ألسنتهم كما خيرتك في البين ، فمن ثم ألزموا النون في البين لئلا يلتبس بما هو واقع » الكتاب ١ / ٤٥٤ - ٤٥٦ ، وانظر المقتضب ٢ / ٣٣٣ - ٣٣٥ . وانظر لام الابتداء ولام جواب القسم في اللامات للزجاجي ٧٨ - ٧٩ ، ولابن فارس ١٥ - ١٦ ، ١٩ ، وابن يعيش ٨ / ٦٢ - ٦٦ ، ٩ / ٢٥ ، ٩٦ ، ووصف المباني ٢٣١ - ٢٤٢ ، والجنى السداني ١٢٤ - ١٣٦ ، والمغني ٣٠٠ - ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، والجمع ٢ / ١٧٢ - ١٧٦ و ٤ / ٢٤٦ - ٢٤٧ .

زال الاشتباه لدخول اللام على الظرف ، ولام الابتداء <sup>(١)</sup> لا تدخل على  
الفضلة <sup>(٢)</sup> . ومثله ﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الشعراء : ٤٩] لم يدخل النون لأن لام  
الابتداء <sup>(١)</sup> لا تدخل على « سوف » <sup>(٣)</sup> . وفي سائر الآي لم يقع الفصل بين اللام  
وبين الفعل ، فلزم النون الفعل .

والفعل ههنا ليس جواب الشرط الذي يقتضيه « إن » من قوله ﴿ وَلَئِنْ  
مَتَّعْنَاهُ ﴾ ، ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا ﴾ ، وإنما هو جواب قسم مضر . وأصل هذا الكلام - إذا  
قلت : لئن جئتني لأفعلن - والله لأفعلن ، قسم على البتات ، ثم يبدولك بعدما

(١) زيادة من ي وب .

(٢) هذا سهو منه ، فلام الابتداء تدخل على الظرف وهو فضله ، والنية بها التأخير ، تقول : إن زيدا  
لبك مأخوذ ، وقال الشاعر :

إن امرأ خَصَنِي عِدْداً مَوْدَتَهُ      على التناهي لعندي غير مكفور  
انظر الكتاب ١ / ٢٨١ ، والأصول ١ / ٢٢١ ، وابن يعيش ٨ / ٦٥ ، والمجموع ٢ / ١٧٢ - ١٧٣ .  
ونقل المؤلف في الجواهر ٦١٤ عن أبي علي قوله : « وإنما دخلت اللام على الحرف الجار لتقدمه  
عليه ، ولم تدخل إحدى النونين على الفعل لوقوعه على الحرف ، وجاز دخولها على الحرف في كلا  
الموضعين إذ المراد به التأخير ... » .

فاللام في ﴿ لا إله إلا الله تحشرون ﴾ لا تشبه بلام الابتداء لأنها واقعة في معمول جواب القسم ،  
ولاتقع لام الابتداء هذا الموضع .

(٣) وذلك لأن « سوف » تخلص المضارع للاستقبال في قول النحويين جميعاً ، ولام الابتداء تخلص  
المضارع للحال في أكثر الاستعمال فما نص عليه سيبويه والمبرد وغيرهما ، وهو قول الأكثرين فما  
نص عليه ابن هشام . فلو اجتمعنا في أول المضارع لاجتمع فيه دليلان متعارضان دليل الحال  
ودليل الاستقبال ، وهذا لا يصح .

وقد أجاز قوم منهم ابن فارس والنخشي والمالقي دخول لام الابتداء على سوف ، وعزا  
السيوطي ذلك إلى البصريين ، وهو وهم منه . ومن أجاز ذلك ذهب إلى أن اللام لا تقصر  
المضارع للحال لأن الزمان معها مبهم . والصواب قول سيبويه وغيره لأن أكثر الاستعمال أن  
يكون للحال ، فتحمل على ما هو الأكثر في كلامهم .



مضى كلامك ١ عن الحلف بالبتات ، فتقول : إن جئتني فكأنه<sup>(١)</sup> في التقدير :  
والله لأفعلن إن جئتني ، فتضر القسم ، فيؤتى باللام في « إن » لتكون عوضاً عن  
ذلك القسم ، فيقال : لأن جئتني لأفعلن ؛ هذا معنى هذا الكلام . وقد جاء ٣  
حذف هذه اللام<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ  
الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة الندة : ١٧٢] والتقدير : ولئن لم ينتهوا : لابد من إضمار هذه ( ١ / ٤٠ )  
اللام لقوله ﴿ لَيَمَسَّنَّ ﴾ ، ألا ترى أنك لو لم تضر اللام لم تأت بما يكون عوضاً ٦  
عن القسم ؟ وإذا لم يكن هناك قسم ولا ما يقوم مقامه لم يصح ﴿ لَيَمَسَّنَّ ﴾  
والله أعلم .

٩ قوله تعالى : ﴿ قَبِيْمًا رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ لَئِنْ لَّمْهُمْ ﴾ [ ١٥٩ ]  
تقديره : فبرحة من الله ، و « ما » صلة زائدة<sup>(٤)</sup> . والتقدير : لئن لم  
برحة من الله ، فقدّم الباء على الفعل .

(١) كن في الأصل وي : د ... بعدما مضى كلامك لأفعلن فكأنه « وقد سقط هذا الكلام من ب .  
و في الكلام سقط ، فحذفت كلمة « لأفعلن » وزدت ما بين حاصرتين استئناساً بما في الجواهر  
٦٦٠ ، قال ثمة « وإنما يقال : والله لئن تأتني لآتينك وأصل هذا الكلام أن يقول : والله لآتينك ،  
ثم بدا له عن الحلف بالبينات فقال : والله إن تأتني ... » هـ وبدل على مازدته أيضاً قوله « فكأنه  
في التقدير ... » . وقوله : ثم يسو لك ، أي يسو لك بداء .

(٢) انظر في ذلك الجواهر ٦٦١ - ٦٦٢ ، وشرح المع ١٤٦ / ٢ . والكتاب ١ / ٤٣٦ ، والمعضديات ٤٤ ،  
والبصريات ٢١٤ ، وسر الصناعة ٣٩٦ - ٣٩٧ ، والمغني ١٣٥ ، ٣١١ ، ٥٣١ ، ٨٢٨ .

(٣) انظر الجواهر ١٣٧ . وشرح المع اللوح ١١٣ / ٢ و ١٢٣ / ٢ - ١٢٤ / ١ و ١٦٣ / ٢ . ومعاني القرآن  
للأخفش ٢٢٠ ، ولفراء ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٧٤ ، وجمع البيان ١ / ٥٢٦ ،  
والبيان ١ / ٢٢٩ ، والبحر ٣ / ٩٧ ، والكتاب ١ / ٤٤١ ، والمقتضب ١ / ٤٨ ، والكامل ٤٤١ ،  
والأصول ١ / ٤٣ ، ٤٠١ ، والبغداديات ٩٤ ، ١٢٦ ، ٢٦١ ، وسر الصناعة ٢٦١ . وابن يعيش  
٣ / ١١٣ و ٧ / ٩٧ و ٨ / ٤ ، ٣٠ ، ٥٦ ، ١٠٨ ، ١٣٤ ، ١٣٤ ، ٤ / ٩ ، وابن الشجري  
١ / ٣٧٠ و ٢ / ٢١٩ ، ٢٤٥ ، ٢٦٥ ، والمغني ١٧٩ ، ٣٢٩ ، ٣١٤ ، ٤١١ ، ٤١٧ ، ٧٢٨ . والجمع  
١ / ٣١٨ .

(٤) انظر ما سلف من التعليق على قوله « صلة زائدة » ٢٨ ح ٣ .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٦١ ]

يفتح الياء<sup>(٢)</sup> من غُلَّ يَغُلُّ ، والمعنى : ما كان لنبي أن يخون . وقرئ : ﴿ أَنْ يَغُلَّ ﴾ أي يُخَوِّن<sup>(٣)</sup> ، أي ليس لكم أن تخونوه أي<sup>(٤)</sup> تنسبوه إلى الخيانة<sup>(٥)</sup> .

\* قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١٦٣ ]

قالوا : التقدير : هم ذوو درجات ، وحمله على حذف المضاف . فإذا نحن بمحمد بن إسماعيل<sup>(٧)</sup> يذكر أن التقدير : لهم درجات ، فحمله على نزع الخافض \*  
قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ . الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٠ ، وللغراء ١ / ٢٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧٥ ، والحجبة ٢ / ٣٦٥ - ٣٩٦ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢٩ ، والبيان ١ / ٢٣٠ ، والبحر ٣ / ١٠١ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠٧ ، وتفسير غريب القرآن ١١٤ - ١١٥ ، والكامل ٤٦٥ .

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم ، وقرأ الباقون ( يَغُلَّ ) . انظر السبعة ٢١٨ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢ / ٢٤٣ .

(٣) هذا أحد وجهين في تفسيره ذكرهما الغراء وابن قتيبة والزجاج والمبرد وأبو علي وغيرهم ، والوجه الآخر أن يكون تفسيره « يخان » وهو قول أبي عبيدة والأخفش واختاره المبرد .

(٤) زيادة من ب .

(٥) فيكون أغلّه بمعنى غلّله : إذا نسبته إلى ذلك ، وبهذا يسقط ما اعترض به ابن قتيبة على هذا أنه لو أراد هذا المعنى لقليل يقلل ، وأجاز أن يكون معنى يُغَلَّ يُلْفَى غالباً .

(٦) انظر الجواهر ٧٣ ، ومعاني القرآن للغراء ١ / ٢٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٣١ ، والبيان ١ / ٢٣٠ ، والبحر ٣ / ١٠٢ ، ومجاز القرآن ١ / ١٠٧ . وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

(٧) هو البخاري صاحب الصحيح ، وذكره المؤلف في الجواهر بنسبته ، ولعل ما عزا إليه في كتابه « التفسير الكبير » . وما عزا إلى البخاري في تفسير الآية هو قول مجاهد والسدي وأبي عبيدة وعزي إلى ابن عباس والحسن ، ونص أبو حيان على أنه قول أبي الفضل الرازي وذكر رد بعض المصنفين عليه بأن حذف لام الجر هنا لا مبالغ له لأنها تحذف في مواضع الضرورة أو لكثرة الاستعمال ، وهذا ليس من تلك المواضع ، ثم قال أبو حيان : « ويحمل تفسير ابن عباس والحسن ... على تفسير المعنى لا تفسير اللفظ الإعرابي » .

وَقَعِدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَتَلُوا قُلَّ فَاذْرَوْا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ ﴿١٦٧﴾

[ ١٦٧ - ١٦٨ ]

- ٣ قيل في موضع ﴿الذين قالوا﴾ وجهان :
- أحدهما : أن يكون نصباً بدلاً من ﴿الذين﴾<sup>(١)</sup> في قوله ﴿وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ نَاقْتُوا﴾ [ ١٦٧ ] ، أي : وليعلم الذين ناققوا الذين قالوا لإخوانهم .
- ٦ فعلى هذا لا يجوز الوقف<sup>(٢)</sup> من ابتداء الآية إلى قوله ﴿مَا قَتَلُوا﴾ .
- ٩ وقيل : بل قوله ﴿الذين قالوا لإخوانهم﴾ رفع بالابتداء<sup>(٣)</sup> . وقوله ﴿قَعِدُوا﴾ اعتراض بين ﴿قالوا﴾ وبين مفعوله الذي هو ﴿لَوْ أَطَاعُونَا﴾ ،
- ١٢ والتقدير : الذين قالوا لإخوانهم : لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَتَلُوا . و﴿قَعِدُوا﴾ أي قعدوا عن القتال . وقوله ﴿قُلْ فَاذْرَوْا﴾ في موضع الخبر ، والتقدير : قل لهم فادروا ، فحذف الجار والمجرور ؛ كقولهم « السُّنُّ مَنَوَانٌ بَدْرُهُم »<sup>(٤)</sup> أي منه<sup>(٥)</sup> ، وكقوله تعالى : ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة الثورى : ٤٣ ] أي إِنَّ ذَلِكَ مِنْهُ . فعلى هذا يجوز الوقف<sup>(٧)</sup> على قوله ﴿بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ دون

(١) انظر الجواهر ٦٤٢ ، ٩١١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢١ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧٧ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢٤ ، والبيان ١ / ٢٣٠ - ٢٣١ ، والبحر ٣ / ١١١ .

(٢) أو نعتاً له ، وهو أحد الوجوه التي ذكرها النحاس وغيره في إعرابه ، وقيل غير ذلك .

(٣) انظر القطع ٢٣٩ ، والمكتفى ٢١٢ ، ومنار الهدى ٧٢ .

(٤) وهو قول الأخفش ، وقيل هو خير لمبتدأ محذوف أي هم الذين ، أجازها النحاس وغيره .

(٥) انظر الجواهر ٣١٤ ، ٣٢٧ ، والأصول ١ / ٦٩ ، والإيضاح ٤٤ - ٤٥ ، واللع ٨٢ ، وشرحه للمؤلف اللوح ٣٠ - ٣١ / ١ ، وشرح الكافية ١ / ٩١ ، والمغنى ٦٤٨ .

(٦) حذف الضمير المجرور مع الجار من جملة الخبر للعلم به جائز وهو حسن كثير إذا كان الجار « من » . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٣٠٩ - ٣٥٢ الباب ١١ لما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور في خير المبتدأ وصفة الموصوف وصلة الموصول .

(٧) سياقي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ .

(٨) وهو وقف تام .

قوله تعالى : ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ ﴾ <sup>(٢)</sup>

[ ١٧١ ]

٣

بافتح والكسر <sup>(٣)</sup> . فمن كسر كان قوله ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ ﴾ مستأنفاً وتمَّ الوقف <sup>(٤)</sup> على قوله ﴿ وَفَضْلٍ ﴾ . ومن فتح كان في موضع الجرّ بالعطف على ﴿ نِعْمَةٍ ﴾ . والتقدير : يستبشرون بنعمة من الله وفضل وبأن الله . فالوقف على ﴿ فَضْلٍ ﴾ جائز فيمن كسر دون من فتح .

٦

وقوله : ﴿ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١٧٢ ]

إن جعلته نعتاً لـ ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ١٧١ ] لم تقف <sup>(٧)</sup> على ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . وإن رفعته بالابتداء <sup>(٨)</sup> وجعلت خبره ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرَ عَظِيمٍ ﴾ [ ١٧٢ ] وقفت [ على <sup>(٩)</sup> ] ﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

٩

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَائَهُ ﴾ <sup>(١٠)</sup> [ ١٧٥ ]

١٢

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٧ ، والحجة ٢ / ٣٩٧ ، ومجمع البيان ١ / ٥٣٥ ، والبيان ١ / ٢٣١ ، والبحر ٢ / ١١٦ .

(٣) قرأ الكسائي وحده ﴿ وَإِنَّ ﴾ بالكسر ، وقرأ الباقر بالفتح . انظر السبعة ٢١٩ ، والتيسير ٩١ ، والنشر ٢ / ٢٤٤ .

(٤) انظر القطع ٢٤٠ ، والمكتفى ٢١٣ ، ومنار الهدى ٧٢ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٧٨ ، ومجمع البيان ١ / ٥٢٩ ، والبحر ٢ / ١١٢ .

(٦) أو بدلاً منهم ، عن النحاس وغيره .

(٧) انظر القطع ٢٤٠ ، ومنار الهدى ٧٢ .

(٨) أو رفعته على أنه خبر مبتدأ مضر أو نصبته على المدح ، عن النحاس وغيره .

(٩) زيادة مني .

(١٠) انظر الجواهر ١١٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢١ ، وللفراء ١ / ٢٤٨ ، ومجمع البيان ١ / ٥٤١ ،

والبيان ١ / ٢٣١ ، والبحر ٣ / ١٢٠ ، وتفسير غريب القرآن ١١٦ ، والكامل ١٥٠٣ ، وابن

الشجري ١ / ٤٦ ، ١٨٦ ، ٢٩٧ ، والمنفي ٨٣٨ .

أي يخوفكم بأوليائه<sup>(١)</sup> ، فحذف المفعول الأول وحذف الباء من المفعول الثاني ، كقوله ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾<sup>(٢)</sup> [سورة الكهف: ٢٠] والتقدير : لينذركم بآس شديد ، فحذف المفعول الأول وحذف الباء من « بآس » ؛ وقد ظهر ذلك في قوله ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ﴾ [سورة الأنبياء: ٤٥] .

قوله تعالى : ﴿وَلَا يَخْزُنْكَ﴾<sup>(٣)</sup> [١٧٦] بفتح الياء من قولهم : خَزَنِي يَخْزُنِي . وقرأ نافع ﴿يَخْزُنْكَ﴾<sup>(٤)</sup> من أْخَزَنِي ، أي جعل في الحزن . و« حَزَنَ » أَفْصَحُ من « أْخَزَنَ »<sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿وَلَا يَخْشَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَلِّي لَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>

[ ١٧٨ ]

- 
- (١) قدره المريد : من أوليائه .  
 (٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٤٠ - ٧٤١ .  
 (٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٧٨ ، والحجبة ٢ / ٣٩٧ - ٣٩٨ ، ومجمع البيان ١ / ٥٤٢ ، والبيان ١ / ٢٣١ - ٢٣٢ ، والبحر ٣ / ١٢١ .  
 (٤) هذه قراءة نافع وحده ، وقرأ الباقون ﴿يَخْزُنْكَ﴾ . انظر السبعة ٢١٩ ، والتيسير ٩١ - ٩٢ ، والنشر ٢ / ٢٤٤ .  
 (٥) انظر تهذيب الألفاظ ٦١٩ ، وفعلت وأفعلت للزجاج ٢٤ ، والمخصص ١٣ / ١٣٥ ، والاختصاص ٢٨٢ ، واللسان ( حزن ) . وفرق الخليل بينها فذهب إلى أن معنى خَزَنَ : جعل فيه الحزن ، ومعنى أْخَزَنَ : جعله حزيناً . ولم يثبت الأصمعي وثعلب أْخَزَنَ ، وقال أبو زيد : لا يقولون : قد حزنه الأمر ، ويقولون يَخْزُنْهُ ، فإذا قالوا أفعله الله فهو بالالف . انظر الكتاب ٢ / ٢٣٤ ، والفصح ١٢ ، وأدب الكاتب ٦١٣ ، واللسان ( حزن ) .  
 (٦) انظر الجواهر ٤٢٨ ، ٥٨١ ، ٩٤٨ ، وشرح اللمع اللوح ٣٧ / ٢ و ٥٩ / ١ و ٦٢ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، والحجبة ٢ / ٣٩٨ - ٤٠٥ ، ومجمع البيان ١ / ٥٤٣ ، والبيان ١ / ٢٣٢ ، والبحر ٣ / ١٢٢ - ١٢٣ ، وابن عيمش ٨ / ٥٥ ، والمفني ٤٣ ، ٢٠٢ ، ٢٤١ .

قَرَأْجِيعَ النَّاسِ إِلَّا حِزَّةً ﴿١﴾ يَحْسِبُنَّ ﴿٢﴾ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿٣﴾ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ بـ ﴿٤﴾ يَحْسِبُنَّ ﴿٥﴾ أَيُّ لَا يَحْسِبُنَّ الْكَافِرُونَ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ ﴿٦﴾ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرَ لَأَنْفُسِهِمْ ﴿٧﴾ «أَنْ» مَعَ اسْمِهِ وَخِيَرَهُ / فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِينَ لـ ﴿٨﴾ يَحْسِبُنَّ ﴿٩﴾ وَالتَّقْدِيرُ : لَا يَحْسِبُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِمْلَاءَنَا خَيْرًا لَأَنْفُسِهِمْ . وَ«مَا» (٢ / ٤٠) مُصَدَّرِيَّةٌ (١٠) .

وَأَمَّا حِزَّةٌ فَإِنَّهُ جَعَلَ ﴿١١﴾ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿١٢﴾ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ ، أَيُّ : لَا تَحْسِبُنَّ الْكَافِرِينَ . فَيَكُونُ قَوْلُهُ ﴿١٣﴾ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرَ لَأَنْفُسِهِمْ ﴿١٤﴾ بَدَلًا (١٥) مِنْ «الْكَافِرِينَ» نَائِبًا عَنِ الْمَفْعُولِينَ .

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ (١٦) : يَجِبُ عَلَى قِرَاءَةِ حِزَّةٍ انْتِصَابٌ ﴿١٧﴾ خَيْرَ لَأَنْفُسِهِمْ ﴿١٨﴾ ، لِأَنَّهُ يَجْعَلُ ﴿١٩﴾ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ ﴿٢٠﴾ بَدَلًا مِنْ ﴿٢١﴾ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴿٢٢﴾ . وَإِذَا جَعَلَهُ بَدَلًا مِنْهُ كَانَ كَأَنَّهُ قَالَ : لَا تَحْسِبُنَّ إِمْلَاءَنَا خَيْرًا لَأَنْفُسِهِمْ . وَالْكَلَامُ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ يَطُولُ ، ذَكَرْتُهُ فِي «الْبَيَانِ» (٢٣) وَ«مَسَائِلِ عُثْمَانَ» (٢٤) .

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿٢٥﴾ وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴿٢٦﴾ (١٨٠) |

(١) انظر السبعة ٢١٩ - ٢٢٠ ، والتيسير ٩٢ ، والنشر ٢ / ٢٤٤ وقراءة حزمة بالتاء . وسلف التعليل على فتح السين وكسرهما من «يحسب» ١٩٤ .

(٢) أو اسم موصول ، والمائد محذوف ، انظر الحجة وغيره .

(٣) وهو قول الكسائي والفراء والزجاج وغيرهم .

(٤) في الحجة ٢ / ٤٠٣ . وما هنا بتصرف عنه .

(٥) انظر كلامنا عنه في مقدمة التحقيق .

(٦) كتب تحته في الأصل «شرح لمع ابن جني» . انظر الكتاب المذكور اللوح ٣٧ / ٢ و ٥٩ / ١ و ٦٢ / ٢ . وانظر كلامهم على فتح حزمة أن في هذا الموضع في المصادر السالفة .

(٧) انظر الجواهر ٧٨ ، ٤٢٩ ، ٥٥٤ ، ٨٤٦ ، ٩٠٠ ، ٩٤٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢١ - ٢٢٢ ، وللفراء

١ / ٢٤٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٠ - ٣٨١ ، والحجة ٢ / ٤٠٠ ، وجمع البيان ١ / ٥٤٦ ، والبيان

١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ، والتبيان ١ / ٣١٥ ، والبحر ٣ / ١٢٧ - ١٢٨ ، والكتاب ١ / ٣٩٥ ، والمقتضب =

- قرئ بالياء والتاء<sup>(١)</sup> . فمن قرأ بالياء ف﴿ الذين يبخلون ﴾ فاعل ،  
والتقدير : ولا يحسن الباخلون البخل هو خيراً لهم . فالبخل محذوف وهو  
المفعول الأول ، وجاز حذفه لجري ذكر ﴿ يبخلون ﴾ . و « هو » فصل ، وإن  
شئت كان كناية عن البخل ، وهو أحسن ، أي : البخل خيراً لهم<sup>(٢)</sup> . و﴿ خيراً  
لهم ﴾ هو المفعول الثاني .
- ومن قرأ بالتاء كان التقدير : ولا تحسن بخل الباخلين ، فحذف المضاف  
وهو « بخل » وأقام ﴿ الذين يبخلون ﴾ مقامه . و « هو » فصل . و﴿ خيراً  
لهم ﴾ المفعول الثاني .
- والقراءة بالياء أحسن لأنه يضر البخل بعد جري ذكره مع الفاعل ومن  
قرأه بالتاء أضره قبل جري الذكر مع المفعول .
- قوله تعالى : ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأُنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ  
وَنَقُولُ ﴾<sup>(٣)</sup> ١٨١ |

= ٢ / ١٣٦ و ٤ / ٥٢ ، والمضديات ٨٣ ، والمسائل المنشورة ٥٢ ، والجليات ٥١ ، ٦٦ ، ٢٠٦ ،  
وابن يعيش ٣ / ١١٠ ، ١١٢ ، وابن الشجري ١ / ٣٠٥ و ٢ / ١٢٢ ، ٢٠٩ .

(١) قرأ بالتاء حمزة وحده ، وقرأ الباقر بالياء . انظر الحاشية (١) من الصفحة السابقة .

(٢) وقال في الحواشي ٤٢٩ : « ومن قرأ بالياء كان التقدير : ولا يحسن الذين يبخلون البخل خيراً لهم ،  
فيكون « هو خيراً لهم » كناية عن البخل » اهـ وتابعه صاحب البيان الذي نقل كلامه بلا  
تصريح . وظاهر عبارته أن « هو » هو المفعول الأول ، وقد صرح بذلك المكبري ، ولا أعرف  
أحداً غيرها ذكر ذلك . والصواب أن « هو ضير البخل » والبخل هو المفعول الأول الذي يقتضيه  
تحسين ، وحسن حذفه لدلالة يبخلون عليه ، وقوله « هو » يسمى عماداً عند الكوفيين وفصلاً عند  
البصريين ... » عن ابن الشجري ، وعلى ذلك إجماعهم . وقد سلف التعليق على ضير الفصل ٣٣  
ح ١ .

فما ذكره المؤلف والمكبري من جواز كون « هو » المفعول الأول خطأ ، لأن هذا موضع  
ضير الفصل « لأن تقدم يبخلون بمنزلة تقدم البخل ، فكأنك قلت : لا يحسن الذين يبخلون  
البخل هو خيراً لهم » عن أبي علي ، ولأن « هو » ضير رفع لا ضير نصب .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٨٢ ، والجمعة ٢ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ، ومجمع البيان ١ / ٥٤٧ ، والبيان  
١ / ٢٣٣ ، والبحر ٣ / ١٣١ .

بالنون ونصب اللام من ﴿ قَتَلَهُمْ <sup>(١)</sup> ﴾ . وقرأ حمزة : ﴿ سَيَكْتَبُ ﴾ مَرَّتَيْنِ  
للمفعول <sup>(٢)</sup> : ﴿ مَا قَالُوا ﴾ مرفوع بـ ﴿ سَيَكْتَبُ ﴾ <sup>(٣)</sup> . و ﴿ قَتَلَهُمْ ﴾ مرفوع  
بالعطف على « ما » . و ﴿ يَقُولُ ﴾ بالياء ، أي ويقول الله . ٢

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ  
لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١٨٧ ]

بالتاء والياء فيها <sup>(٥)</sup> . فالتاء للخطاب ، على تقدير : وإذ أخذ الله ميثاق  
الذين أوتوا الكتاب وقال لهم لتبيننّه ولا تكتُمونه . ومن قال بالياء فعلى  
الإخبار عن الغيبة . ٦

قوله تعالى : ﴿ لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ  
يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ بِمَقَارَةِ مَنْ الْعَذَابُ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ١٨٨ ]  
من قرأ بالياء <sup>(٧)</sup> ﴿ لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾ فـ ﴿ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾  
الفاعل ، و « الذين » موصول ، وتامّ صلتها عند قوله ﴿ لَمْ يَفْعَلُوا ﴾ . فلما طال ١٢

(١) و ﴿ تقول ﴾ بالنون ، وهي قراءة غير حمزة . انظر السبعة ٢٢٠ - ٢٢١ ، والتيسير ٩٢ ، والنشر ٢ / ٢٤٥ .

(٢) أي مبنياً لما لم يسم فاعله ، وقد سلف التعليق على هذا ١٦٦ ح ٦ .

(٣) كان في النسخ : مرفوع بيكتب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٤ ، والحجة ٢ / ٤٠٩ ، وجمع البيان ١ / ٥٥١ - ٥٥٢ .

(٥) قرأ بالياء فيها أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر عن عامر ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٢٢١ ، والتيسير ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٥ .

(٦) انظر الجواهر ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٦٧٤ ، ٩٤٨ ، وشرح اللع اللوح ٥٨ / ٢ - ٥٩ / ١ و ٢ / ٦٠ و ١٠٢ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٤ - ٣٨٥ ، وجمع البيان ١ / ٥٥٢ - ٥٥٣ ، والبيان ١ / ٢٣٢ - ٢٣٤ ، والبحر ٣ / ١٣٧ - ١٣٨ ، والبصريات ٢٢١ ، ٢٤٢ ، والحلبيات ٧٢ ، وبرا الصناعة ٢٦٨ .

(٧) قرأها بالياء أبو عمرو وابن كثير ، وقرأها بالتاء حمزة وعاصم والكسائي ، وقرأ الأول بالياء والثاني بالتاء نافع وابن عامر . انظر السبعة ٢٢٠ ، والتيسير ٩٢ - ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٦ .



الكلام كرّر وقال ﴿ فلا يحسبّهم ﴾ ، ففي « يحسبّهم »<sup>(١)</sup> ضمير ﴿ الذين ﴾ و « هم » المفعول الأول ، وقوله ﴿ بمفازة ﴾ في موضع المفعول الثاني ، والتقدير : فلا يحسبّ أنفسهم بمفازة من العذاب ، أي فائزين ؛ فأغنى ذكر المفعولين في الثاني عن ذكرهما في الأول ، هذا وجه قراءة من قرأها بالياء .  
ومن قرأها بالتاء ف ﴿ الذين يفرحون ﴾ أيضاً<sup>(٢)</sup> في موضع النصب لأنه المفعول الأول ، وقوله ﴿ بمفازة ﴾ في موضع المفعول الثاني<sup>(٣)</sup> . وكرّر أيضاً ﴿ فلا تحسبّهم ﴾ .

ومن قرأ الأول بالياء والثاني بالتاء لم يذكر للأول المفعولين<sup>(٤)</sup> ، وجعل ﴿ الذين يفرحون ﴾ الفاعل .

و « الفاء » في ﴿ فلا يحسبّهم ﴾ في القراءات كلّها زيادة ، لأنه ليس بموضع عطف ولا موضع شرط وجزاء . أما معنى الشرط والجزاء فظاهر أنه ليس فيه ، وأما معنى العطف فهو أن ﴿ بمفازة ﴾ المفعول الثاني ، والمفعول الثاني لا يعطف على المفعول الأول<sup>(٥)</sup> . فإذا ﴿ فلا تحسبّهم ﴾ للتكرار فحسب . / ٢ / ٣٥  
ومن قال ﴿ فلا يحسبّهم ﴾ بضم الباء<sup>(٦)</sup> ، فأضمر في « يحسبّ » ضمير ( ١ / ٤١ )

(١) في النسخ « يحسبن » ، والوجه ما أثبت .

(٢) كذا وقع في النسخ بإقحام « أيضاً » ولا وجه لها هنا .

(٣) هذا وجه . وذهب أبو علي إلى أن المفعول الثاني محذوف دلّ عليه ما بعده .

(٤) ضبّ ناسخ الأصل على « للأول » وكتب في هامش كلمة أو كلمتين لم أتبينها . وفي ب : « لم يذكر » ( .... ) الأول مفعولين « وبعد » يذكر « كلمة أو كلمتان لم أتبينها ولعلها » .. لم يذكر له في الأول » .

يريد المؤلف أن مفعولي لا يحسبن الأول محذوفان لدلالة ما ذكر بعدها . وما أثبتته من

ي ومتن الأصل مؤد هذا المعنى وهو واضح كل الوضوح .

(٥) قوله « أما معنى الشرط .... الأول » جاء بهامش الأصل ولم يظهر أكثره في الصورة فأثبتته من ي وب .

(٦) وهما ابن كثير وأبو عمرو .

- الفاعلين فقد عدَّى الفعل إلى « هم » ، و « هم » كناية أيضاً عن الفاعلين ، كما تقول : زيد حسيبه قائماً ، أي حسب نفسه قائماً ، ومثله قوله ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغَى . أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة الملق: ١٧-١٦] أي أن رأى نفسه . ولا يجوز أن تقول : زيد ضربته ، تريد : ضرب نفسه ، وإنما تقول : زيد ضرب نفسه . وكذلك تقول : حسبتي قائماً وحسبتك خارجاً ، تريد : حسبت نفسي قائماً وحسبت نفسك خارجاً <sup>(٢)</sup> . ولا يجوز أن تقول : ضربتني ولا ضربتك ، وإنما تقول : ضربت نفسي وضربت نفسك . وذلك إنما يجوز في « حسبت » و « ظننت » و « خلت » و « علمت » و « رأيت » - بمعنى « علمت » - و « وجدت » - بمعنى « علمت » - و « زعمت » بمعنى « علمت » <sup>(٣)</sup> . ٩

- قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا ﴾ <sup>(٤)</sup> [١٩١] . يجوز أن تجعل ﴿ الذين ﴾ في موضع الجر صفة ﴿ لأولي الألباب ﴾ ١٢ | ١٩٠ | فلا تقف <sup>(٥)</sup> على ﴿ الألباب ﴾ ، وإنما تقف على ﴿ الأرض ﴾ من قوله

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٧٨ ، وإعراب القرآن ٣ / ٧٣٨ ، وجمع البيان ٥ / ٥١٣ ، والبيان ٢ / ٥٢٢ ، والبحر ٨ / ٤٩٣ .

(٢) في النسخ : قائماً ، وهو سهو .

(٣) وذلك « لأنَّ حسبت بمنزلة كان يدخلان على المبتدأ والمبني عليه فيكونان في الاحتياج على حال . ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدها كما لا تقتصر على مبتدأ ، والمنصوب بعد حسبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس ، وكذلك الحروف التي بمنزلة حسبت وكان لأنها إنما يعملان المبتدأ والمبني عليه فيما مضى يقيناً أو شكاً أو علماً ... » عن الكتاب ١ / ٢٨٤ - ٢٨٥ . وانظر المقتضب ٣ / ٣٧٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٦ ، والمسائل المنشورة ٥١ ، والحجة ٢ / ٤٠٢ ، وابن يعيش ٧ / ٨٨ ، وابن الشجري ١ / ٢٩ - ٤٠ ، ١٠٨ ، والغني ٥١٨ ، ٦٨٩ ، والهمع ٢ / ٢٢٩ - ٢٤١ ، والصادر المذكورة في الحاشية ١ .

(٤) انظر الجواهر ١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٥ ، وجمع البيان ١ / ٥٥٥ ، والبيان ١ / ٢٣٥ ، والبحر ٣ / ١٣٩ .

(٥) انظر القطع ٢٤٢ ، ومنار الهدى ٧٣ .

﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ١٩١ .

ويجوز أن تقف<sup>(١)</sup> على قوله ﴿لأولي الألباب﴾ وتبتدئ ب﴿الذين يذكرون الله قياماً﴾ ، والخبر ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا﴾ ١٩١ على تقدير : الذين يذكرون الله قياماً وعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والأرض يقولون رَبَّنَا ، فأضمر القول<sup>(٢)</sup> .

٦ وقوله ﴿فَقِصْنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ ١٩١ أصحاب الإمامة اختلفوا إذا وقفوا على « النار » و « الأنصار » و « الأبرار »<sup>(٣)</sup> :

٩ فمنهم من لا يميلها عند الوقف احتجاجاً بأن الكسرة سقطت ، والإمالة كانت تجوز لأجل الكسرة ؛ فلما زالت الكسرة زالت الإمالة .  
ومنهم من يميلها في الوقف كما يميلها في الوصل احتجاجاً بأن الكسرة ثابتة في التقدير . وحكى ذلك سيويوه<sup>(٤)</sup> عن العرب وزعم أنهم يقولون : « هذا ماش »<sup>(٥)</sup> إذا أرادوا الوقف على « ماش » من قولك : هذا ماش يافق .

(١) وهو وقف تام .

(٢) ويجوز أن تقف على ﴿الألباب﴾ وهو وقف حسن على أن يكون ﴿الذين﴾ خبر مبتدأ مضر أو منصوباً على أعني .

(٣) أمال « النار » و « الأنصار » أبو عمرو والدوري عن الكسائي وقرأها ورش عن نافع بين اللفظين ، وأمالي « الأبرار » أبو عمرو والكسائي وقرأه حمزة وورش بين اللفظين . انظر السبعة ١٤٧ - ١٤٨ ، والتيسير ٥٣ ، والنشر ٢ / ٧٢ - ٧٣ . وروي عن أبي عمرو وحمزة وورش الفتح عند الوقف ، انظر النشر . وانظر التعليق على مذاهيبهم في الإمامة ٤١ . وقد ورد لفظ « الأنصار » مجروراً في هذه السورة في قوله تعالى ﴿ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ [ ١٩٢ ] ، ولفظ « الأبرار » في قوله تعالى ﴿ مع الأبرار ﴾ [ ١٩٢ ] و﴿ غير للأبرار ﴾ [ ١٩٨ ] . وقد ورد في سور آخر . وأما لفظ « النار » فجاء مجروراً في مواضع كثيرة ، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٢٦١ - ٢٦٢ ، وابن يعيش ٩ / ٦٤ .

(٥) الكلام الأكثر الجيد في الوقف على « هذا ماشي » أن تقول « هذا ماش » وهو المراد هنا ، ونبض العرب يقول « هذا ماشي » بإثبات الياء . انظر الكتاب ٢ / ٢٨٨ ، وابن يعيش ٩ / ٧٥ ، وشرح الشافية ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١ .

قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَا مَا وَعَدْتُنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٩٤ ]  
أي على السنة رسلك ، فحذف المضاف .

٣ قوله تعالى : ﴿ وَأَوْذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٩٥ ]  
قرأها حمزة وعلي<sup>(٣)</sup> ﴿ وَقُتِلُوا وَقَاتَلُوا ﴾ . وهذا يدل على أن الواو لا  
يوجب الترتيب<sup>(٤)</sup> ، فلم يبالِ قَدَمٌ أو أُخَر . وقيل : بل المعنى : قُتِلُوا وَقَاتَلُوا  
بقي منهم ولم ينتهوا بقتل من قُتل منهم عن القتال<sup>(٥)</sup> .

٦ قوله تعالى : ﴿ وَلَا دُخْلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا  
مَنْ عِنْدَ اللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١٩٥ ]  
انتصب قوله ﴿ ثَوَابًا ﴾ لأنه مصدر مؤكد لما قبله<sup>(٧)</sup> لأنه كآته [ لما<sup>(٨)</sup> ]

(١) انظر الجواهر ٦٩٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٦ ، ومجمع البيان ١ / ٥٥٧ ، والبيان ١ / ٣٣٦ ، والبحر  
١٤٢ / ٣ .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٨٧ ، والحجة ٢ / ٤١٠ ، ومجمع البيان ١ / ٥٥٨ ، والبيان ١ / ٣٣٧ ،  
والبحر ٣ / ١٤٥ .

(٣) كتب تحته في الأصل « الكسائي » . وقرأ ابن كثير وابن عامر ﴿ وقاتلوا وقُتِلُوا ﴾ مشددة التاء ،  
وقرأ الباقر ﴿ وقاتلوا وَقُتِلُوا ﴾ . انظر السبعة ٢٢١ ، والتيسير ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٦ .

(٤) هذا قول الجميع . وقد سلف التعليق على هذا ٨٨ ح ٥ .

(٥) قوله « وقيل ... القتال » جاء في ي وهامش الأصل وفيه « في القتال » والصواب من ي . ونحو  
هذا القول في الحجة ومجمع البيان والبيان والبحر .

(٦) انظر الجواهر ٧٦٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٥١ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٧ ، ومجمع البيان  
١ / ٥٥٩ ، والبيان ١ / ٣٣٧ ، والبحر ٣ / ١٤٦ .

(٧) عند البصريين ، وقال الكسائي هو منصوب على القطع وقال الفراء هو مفسر ، عن النحاس .  
والقطع والمفسر من عبارات الكوفيين يريدون بالقطع الحال وبالمفسر التمييز . انظر ماسياًتي من  
التعليق على مصطلح الكوفيين في التمييز ٤٤٨ ح ٦ ، وانظر مصطلح القطع في معاني القرآن للفراء  
١٢ / ١ ، ٣٠٩ .

(٨) زيادة من ي وب .

قال : ﴿لَدْخَلْنَهُمْ حَنَاطَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ = كان بمنزلة من قال :  
وَلَأُثَبِّتَنَّهُمْ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ . وهو كثير في التنزيل<sup>(١)</sup> ، وستره من بعد إن شاء  
الله .

٣

قوله تعالى ﴿مَتَاعَ قَلِيلٍ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٩٧ ]

رفع لأنه خبر مبتدأ مضر ، والتقدير : تقلبهم في البلاد متاع قليل<sup>(٣)</sup> .

فأضر لجري ذكره في قوله : ﴿لَا يَغْرُنْكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي  
الْبِلَادِ﴾ [ ١٩٦ ]

قوله تعالى : ﴿نُزُلًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٩٨ ]

انتصابه كانتصاب قوله ﴿ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ ، لأن قوله ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ  
أَنْتَقُوا رَبَّهُمْ لَهُمْ حَنَاطَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾  
[ ١٩٨ ] = بمنزلة قولهم : يُنْزِلُهُمْ نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ .

١٢

قوله تعالى : ﴿خَاشِعِينَ لِلَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٩٩ ]

يُجِوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَاءِ وَالْمِمْ فِي قَوْلِهِ : ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ /﴾ ٢ / ٣٥  
[ ١٩٩ ] فتقف<sup>(٦)</sup> على ﴿خَاشِعِينَ﴾ . ويكون ﴿لِلَّهِ﴾ من صلة ( ٢ / ٤١ )

(١) عقد في الجواهر ٧٦٧ - ٧٦٨ الباب ٤٣ لما جاء في التنزيل من المصادر المنصوبة بفعل مضر دل عليه  
ما قبله .

(٢) انظر الجواهر ١٧٥ ، وإعراب القرآن ٣٨٧ / ١ ، ومجمع البيان ٥٥٩ / ١ ، والبيان ٢٣٧ / ١ ،  
والبحر ١٤٧ / ٣ ، والإيضاح ٥١ ، وابن الشجري ٣٢٠ / ١ ، والمفني ٨٢٤ .

(٣) قدره النحاس : ذلك متاع قليل .

(٤) انظر الجواهر ٧٦٧ ، وإعراب القرآن ٣٨٨ / ١ ، ومجمع البيان ٥٦٠ / ١ ، والبيان ٢٢٨ / ١ ،  
والبحر ١٤٧ / ٣ - ١٤٨ .

(٥) انظر الجواهر ٦٧٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥١ / ١ ، وإعراب القرآن ٣٨٨ / ١ ، ومجمع البيان  
٥٦١ / ١ ، والبيان ٢٢٨ / ١ ، والبحر ١٤٨ / ٣ . وسباق الآية : ﴿وإن من أهل الكتاب لمن  
يؤمن بالله وما أنزل إليكم وما أنزل إليهم خاشعين لله لا يشترون بآيات الله ثمناً قليلاً ..﴾ .

(٦) في الأصل : فيقف .

﴿ لَا يَشْتَرُونَ ﴾ ١٩٩ | أي لا يشترون لأجل الله<sup>(١)</sup> .

ويجوز أن يكون ﴿ خاشعين ﴾ حالاً مقدماً ، أي لا يشترون خاشعين<sup>(٢)</sup> .

٣ قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا ﴾  
[ ٢٠٠ ]

٦ لا يجوز إدغام هذه الواو الساكنة في الواو المفتوحة بعدها ، لأنها واو الضير وهي جارية مجرى الألف التي للتثنية في « اصبرا » و « صابرا » . ولفظُ صاحب الكتاب<sup>(٣)</sup> في هذا أنهم لم يدغموا « ظَلَمُوا وَاقِدًا » كما لم يدغموا « ظَلَمًا وَاقِدًا » ، لأن الواو غير لازمة<sup>(٤)</sup> ، وهي جارية مجرى الألف<sup>(٥)</sup> . وجاز الإدغام في قوله ﴿ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾ [ سورة الفرقان : ٢١ ] ولم يحز ههنا لأن ﴿ اصبروا ﴾ منفصل عن قوله ﴿ وصابروا ﴾ فلا يجوز في المنفصل ما يجوز في المتصل .

(١) كذا قال ! وهو تكلف ظاهر لا يطيقه المعنى . وقوله ﴿ لله ﴾ من صلة ﴿ خاشعين ﴾ وليس من صلة ﴿ لا يشترون ﴾ انظر القطع ٢٤٤ ، ومنار الهدى ٧٤ .

(٢) وهذا أيضاً تكلف ظاهر لا يستقيم عليه المعنى ، وضعفه أبو حيان ، والذي ذهب إليه الفراء والنحاس ورجحه الطبرسي وغيره أن ﴿ خاشعين ﴾ حال من الضير في ﴿ يؤمن ﴾ . وأجاز النحاس وغيره أن يكون حالاً من الضير في ﴿ إليهم ﴾ . وذهب الكسائي إلى أنه حال من ﴿ من ﴾ ، وقيل غير ذلك .

(٣) كتب تحته في الأصل : « سيبويه » . انظر الكتاب ٢ / ٤٠٩ وما هنا بتصرف عنه . وانظر المقتضب ١ / ١٧٥ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٣٧ ، والمسائل الحاطريات لابن جني اللوح ٦٨ / ١ .

(٤) كان في النسخ « لازم » والصواب ما أثبت لقوله « وهي جارية » . يريد أن المنفصل لا يلزم فيه الحرف أن يكون بعد مثله .

(٥) لأن الواو في « ظلموا » قبلها ضمة فكل المد فيها فصارت بمنزلة الألف لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا منها ، فلا يدغم كما أن الألف لا تدغم ، لأنك لو أدغمتها مع انضمام ما قبلها لذهب المد الذي لها بالإدغام ، فيجتمع سببان أحدهما ذهاب المد والآخر ضعف الإدغام في المنفصل . أفدته من أن يعيش ١٠ / ١٣٩ في كلامه على الياء في نحو « اظلمي ياسراً » .

## سورة النساء

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ <sup>(١)</sup> ١١١  
 قرئ ﴿ تَسَاءَلُونَ ﴾ بالتشديد ، والأصل « تَتَسَاءَلُونَ » فأدغمت التاء في  
 السين .

وقرئ ﴿ تَسَاءَلُونَ ﴾ بتخفيف السين <sup>(٢)</sup> ، على حذف إحدى التائين .  
 وقرئ ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بالجر والنصب <sup>(٣)</sup> . والنصب أحسن ، لأن المعنى :  
 واتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها <sup>(٤)</sup> . والجر بالعطف على الهاء المحرورة  
 بالباء ، أي : تساءلون به وبالأرحام . وهذا جائز عند الكوفيين <sup>(٥)</sup> دون  
 البصريين لأن البصريين لا يرون عطف الظاهر المحرور على المضر المحرور إلا  
 بإعادة الجار ، وقد تقدم ذلك <sup>(٦)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِسُوا

(١) انظر الجواهر ٦٩٢ ، ٨٢٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٤ ، وللفراء ١ / ٢٥٢ ، وإعراب القرآن  
 ١ / ٣٨٩ - ٣٩١ ، والحجة ٣ / ٢٢٦ - ٢٣٨ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١ - ٢ ، والبيان ١ / ٢٤٠ -  
 ٢٤١ ، والبحر ٣ / ١٥٧ - ١٥٩ ، والكمال ٩٣١ ، والمضديات ٧٥ ، والبصريات ٢٥٥ ،  
 والخصائص ١ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وابن يعيش ٢ / ٥١ و ٢٧ / ٢٤ ، ٧٤ ، ٧٨ و ٨ / ٥٣ و ٩ / ١٠٥ .

(٢) قرأ بالتخفيف حمزة وعاصم والكسائي ، وقرأ الباقر بالتشديد ، وروي الوجهان عن أبي عمرو .  
 انظر السبعة ٢٢٦ ، والتيسير ٩٣ ، والنشر ٢ / ٢٤٧ .

(٣) قرأ بالجر حمزة وحده ، وقرأ الباقر بالنصب .

(٤) وأجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون منصوباً بالعطف على موضع الجار والمحرور « به » .

(٥) كيف ينسب إليهم إجازة ذلك مع نص الفراء أنه قليل قبيح يجوز في الشعر ، ونص النحاس أن  
 الكوفيين عامة يقولون بقبحه ١٩ . وخرج أبو علي وأبو الفتح ومن وافقهما قراءة حمزة على أن  
 التقدير : وبالأرحام ، فحذف الباء .

(٦) انظر ما سلف ١٥٩ - ١٦٠ والتعليق ثمة .

مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴿١﴾ ١٣١ .

أي في نكاح اليتامى <sup>(١)</sup> ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

قال أبو علي : جواب ﴿ إن خفتم ألا تقسطوا ﴾ ا قوله <sup>(٢)</sup> ا ﴿ فواحدة ﴾ أي إن كثرت عليكم مؤن الزوجات وأخوَجْتُم إلى مال اليتامى = فواحدة ، أي فانكحوا واحدة .

وقوله ﴿ فانكحوا ما طاب لكم ﴾ اعتراض بين الشرط والجزاء ، مثل قولك : إن زيدا - فافهم ما أقول - رجل صادق .

قال : ولما طال الكلام باعتراض الجملة المسددة للشرط كُرِّرَ ثانياً فقليل : ﴿ فإن خفتم ألا تعدلوا ﴾ وهو قوله ﴿ وإن خفتم ألا تقسطوا ﴾ ، وهذه الجملة متأخرة معنى ، أي في حال الضيق واحدة وفي السعة أربعاً <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر الجواهر ٦٨٩ - ٦٩٠ ، وشرح الملح اللوح ١٦٧ / ٢ ، ومباني القرآن للأخفش ٢٢٥ - ٢٢٦ ، وللغراء ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٢ - ٣٩٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٥ - ٦ ، والبيان ١ / ٢٤١ - ٢٤٢ ، والبحر ٣ / ١٦١ - ١٦٤ ، وتفسير الطبري ٤ / ١٥٥ - ١٥٨ ، والقرطبي ٥ / ١١ ، وابن كثير ٢ / ١٨١ ، ومجمع التفسير ٢ / ٥ - ٦ .

(٢) عن عائشة ، وقيل غير ذلك .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) قال المؤلف في الجواهر « القصة عن عكرمة والشرح لأبي علي » ، وانظر كتب التفسير . وقال أبو حيان عقب هذا القول الذي حكاه المؤلف عن أبي علي : « انتهى هذا القول ، وهو منسوب إلى أبي علي ، ولعله لا يصح عنه ، فإن أبا علي كان من علم النحو بمكان ، وهذا القول فيه إفساد نظم القرآن التركيبي ويطلان الأحكام الشرعية لأنسه إذا أنتج من الآيتين : هذه ، وقوله ﴿ ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ﴾ [ ١٢٩ ] بما نتج من الدلالة اقتضى أنه لا يجوز أن يتزوج غير واحدة أو يتسرى بما ملكت يمينه ، ويبقى هذا الفصل بالاعتراض بين الشرط وبين جوابه لغوا لا فائدة فيه على زعمه ... » اهـ .

وما ذهب إليه أبو علي لأعرف أحداً تابعه عليه إلا المؤلف ، وهم على أن ﴿ فواحدة ﴾ جواب ﴿ فإن خفتم ألا تعدلوا ﴾ وأما جواب ﴿ فإن خفتم ألا تقسطوا ﴾ فقله ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ .



وقوله ﴿مثنى وثلاث ورباع﴾ لا ينصرف شيء منهن للعدول والوصف<sup>(١)</sup>. ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني القوم مثنى ، فعناه : اثنين اثنين ، وثلاث فعناه ثلاثة ثلاثة ، ورباع فعناه أربعة أربعة ؛ قال الله تعالى جدّه : ٢ ﴿أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع﴾<sup>(٢)</sup> [سورة فاطر: ١] أي لبعضهم جناحان وبعضهم ثلاثة وبعضهم أربعة ، وههنا في قوله - أعني ﴿ما طاب لكم من النساء﴾ - ﴿مثنى﴾ نصب على الحال لأن النساء معرفة<sup>(٣)</sup> ، وفي قوله ﴿أولي أجنحة﴾ ﴿مثنى﴾ ﴿مثنى﴾ جَرَّ لآنه صفة . ووضع « ما » في قوله ﴿ما طاب﴾ موضع « من طاب » لأن « ما » لما لا يعقل و « من » لمن يعقل<sup>(٤)</sup> . وقيل<sup>(٥)</sup>

(١) انظر المصادر السالفة والكتاب ٢ / ١٥ ، والمقتضب ٢ / ٣٨٠ - ٣٨١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤ ، والإيضاح ٣٠١ ، والخصص ١٧ / ١٢٠ - ١٢٥ ، واللمع ٢٥٩ ، وشرحه للمؤلف اللوح ١٢٤ / ١ ، وابن يعيش ١ / ٦٢ ، وشرح الكافية ٤٠ / ٤١ - ٤٦ ، والجمع ١ / ٨٦ .

وما ذكره المؤلف أن المانع من الصرف العدل والوصف = هو مذهب سيبويه والجمهور ، وهو قول الزجاج في ما ينصرف . وذهب الزجاج في معاني القرآن له إلى أن المانع من الصرف أنه معدول عن اثنين اثنين وثلاث ثلاث وأنه عدل عن تأنيث ، وخطأه أبو علي وأطال في الرد عليه ، ونقل كلامه صاحب الخصص . قال أبو علي « ... فلو جاز لقائل أن يقول إن مثنى وبابه معدول عن مؤنث لما جرى على النساء وإحادهن مؤنثة = لجاز لآخر أن يقول إنه مذكر لأنه جرى صفة على الأجنحة [ في قوله تعالى : أولي أجنحة مثنى .. ] وواحدها مذكر ، وهذا هو القول والوجه ، وإنما جرى على النساء من حيث كان تأنيثها تأنيث الجمع ، وهذا الضرب من الجمع ليس بحقيقي .. » اهـ .

وذهب الفراء إلى أن المانع من الصرف العدل والتعريف بنية الألف واللام ، وردّه بجرها صفة على التكرات ، وقيل غير ذلك .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٠٤ - ١١٠٥ .

(٣) ظاهر كلامه أن « مثنى » حال من « النساء » . وذهب أبو علي في أحد قوليه إلى أنه حال من « ما طاب » وإليه ذهب أبو حيان وردّ الوجه الأول « لأن المحدث عنه هو « ما طاب » و « من النساء » جاء على سبيل التبيين وليس محدثاً عنه فلا يكون الحال منه » اهـ . وأجاز أبو علي أن يكون بدلاً من « ما طاب » وهو قول النحاس .

(٤) انظر المغني ٤٠٦ ، والمصادر السالفة .

(٥) وهو قول المبرد .

« ما » ههنا إشارة / إلى الجنس ، أي فانكحوا الجنس الذي حل لكم ، ثم بين ١ / ٣٦  
الجنس فقال<sup>(١)</sup> ﴿ من النساء ﴾<sup>(٢)</sup> . ( ١ / ٤٢ )

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٤١ ]

أي أنفساً ، فوضع الواحد موضع الجمع ، وانتصابه على التمييز .

﴿ فَكُلُّوه هُنَيْئًا مَرِيئًا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٤١ ]

انتصاب ﴿ هُنَيْئًا ﴾ على المصدر ، أي هنا لكم ذلك [ هُنَيْئًا<sup>(٥)</sup> ] ، وَمَرَأً لَمْ  
مَرِيئًا<sup>(٦)</sup> .

(١) في الأصل : وقال .

(٢) ذهب النحاس إلى أن المعنى : فانكحوا الطيب من النساء ، لأن « ما » تقع لنعوت الآدميين كما تقع  
لذوات غير الآدميين ، يقال : ما عندك ؟ فيقال : ظريف وكرم . وانظر المقتضب ١ / ٤٨  
و ٢ / ٥٢ ، ٢٩٦ ، ٤ / ٢١٧ - ٢١٨ . وذهب الفراء إلى أن « ما » مصدرية ، واستبعدة النحاس ،  
وقيل غير ذلك .

(٣) انظر الجواهر ٧٦٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٤ ، ومجمع البيان  
١ / ٥ ، والبيان ١ / ٢٤٢ ، والبحر ٢ / ١٦٦ - ١٦٧ ، والكتاب ١ / ١٠٨ ، والمقتضب  
٢ / ١٧٣ ، والإيضاح ٢٠٤ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٩٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٥ ، والبيان ١ / ٢٤٢ ، والبحر ٣ / ١٦٧ - ١٦٨ .  
(٥) زيادة من ي وب .

(٦) هُنَيْئًا مَرِيئًا صفتان قائمتان مقام الفعل ، قال سيبويه « كأنك قلت : ثبت ذلك له هُنَيْئًا مَرِيئًا أو  
هنا ذلك هُنَيْئًا ، فاختزل الفعل لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك هناك .. » .

وظاهر تقدير سيبويه للعامل المختزل يميز أن يكون انتصاب هُنَيْئًا مَرِيئًا على الحال أو على  
المصدرية ، والأول قول المبرد وأبي علي وأبي الفتح وابن يميث وأبي حيان ، والثاني قول الزجاج  
والزخشري وابن الشجري وابن الحاجب وأحد قولي المبرد ، وأجازها الرضي . انظر كلامهم في  
ذلك في الكتاب ١ / ١٥٩ ، ١٣٧ ، والمقتضب ٤ / ٢١٢ ، والكمال ١٤٢٨ ، وابن يميث ١ / ١٢٢ ،  
وابن الشجري ١ / ٣٤٦ ، ١٦٢ - ١٦٦ ، وشرح الكافية ١ / ١١٨ ، واللسان ( هنا ) .

وذهب النحاس وآخرون إلى أن « هُنَيْئًا » حال من الهاء في ﴿ كُلُّوه ﴾ وهو مخالف لما نصّر  
عليه سيبويه وغيره أنه منصوب بفعل مضمر . وعليه لا تعلق لهما بقوله ﴿ فَكُلُّوه ﴾ من جهة  
الإعراب ، وانظر البحر .

قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ قِيًا ﴾<sup>(٢)</sup>  
كلاهما مصدر<sup>(٣)</sup> . وأصل « قِيَام » : « قَوَام » فأبدل من الواو ياء لانكسار

٣

ماقبلها .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ﴾<sup>(٤)</sup> ١٦١  
أي لا تأكلوها مُسْرِفِينَ ومبَادِرِينَ الْكِبَرِ . فـ « إسراف » و « بدار »  
مصدران في موضع الحال<sup>(٥)</sup> . و ﴿ أَنْ يَكْبَرُوا ﴾ في موضع المصدر منصوب  
الموضع بـ « بدار » .

قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾<sup>(٦)</sup> ١٦١  
أي كفاك الله حسيباً . فالكف المفعول محذوف ، والباء زيادة<sup>(٧)</sup> ، وفاعل

٩

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٦ ، والحجة ٣ / ٢٣٨ - ٢٤٢ خك ،

ومجمع البيان ٢ / ٧ ، والبيان ١ / ٢٤٣ ، والبحر ٣ / ١٧٠ .

(٢) قرأ نافع وابن عامر ﴿ قِيًا ﴾ وقرأ الباقون ﴿ قِيَامًا ﴾ . انظر السبعة ٢٦٦ ، والتيسير ٩٤ ، والنشر

٢٤٧ / ٢ .

(٣) عز النحاس إلى البصريين غير الأخفش أن « قِيًا » جمع قبة ، وهو قول الزجاج ، قال أبو علي :

ليس هذا القول بشيء . انظر الحجة والبحر واللسان ( قوم ) .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٩ ،

والبيان ١ / ٢٤٣ ، والبحر ٣ / ١٧٢ .

(٥) وأجاز النحاس أن ينتصبا على أنها مفعول له ، وانظر البيان والبحر .

(٦) انظر الجواهر ٦٦٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٩ ، والبيان ١ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٧٤ .

(٧) انظر زيادة الباء في فاعل « كفى » المتمدية لوحيد في الكتاب ١ / ١٩ ، ٤٨ ، ٢٣٠ ، ٣٦٢

و ٢ / ٣٠٧ ، وسر الصناعة ١٤١ - ١٤٢ ، وابن الشجري ١ / ٢٠١ - ٢٠٣ ، وشرح الكافية

٢ / ٣٢٨ ، وابن يعيش ٨ / ٢٤ ، ووصف المباني ١٤٨ ، والجنى السداني ٤٨ - ٤٩ ، والبحر

٣ / ١٦١ - ١٦٢ ، والمغني ١٤٤ - ١٤٦ ، والمجمع ٤ / ١٦٢ و ٢ / ٢٥٦ ، وشرح أبيات المغني

٢ / ٢٤٥ - ٣٥٢ ، واللسان ( كفى ) . وانظر للصادر التي أحلنا عليها في مواضع زيادة الباء ١٠٤

- « كفى » لفظة « الله » ، كقوله : ﴿ قَسِيكَفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾<sup>(١)</sup> [ سورة البقرة : ١٣٧ ] .  
 فـ « كفى » فعل متعد إلى مفعولين<sup>(٢)</sup> ، والتقدير : كفاك الله شرهم وأذاهم .  
 ٣ و ﴿ حسيباً ﴾ نصب على التمييز ، وقيل على الحال .  
 وقال أبو إسحق<sup>(٣)</sup> : إنما دخلت الباء في ﴿ كفى بالله ﴾ لأنه - وإن كان  
 خبراً على لفظ المضيّ - فهو بمعنى الأمر ، أي اكتفِ بالله . وقال محمد بن  
 ٦ السري<sup>(٤)</sup> : فاعل « كفى » المصدر الذي دلّ عليه « كفى » أي كفى كفاية<sup>(٥)</sup> .  
 والصواب هو الأول .

- قوله تعالى : ﴿ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيْباً مَّفْرُوضاً ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٧ ]  
 ٩ من قال<sup>(٧)</sup> : إن قوله ﴿ نَصِيْباً مَّفْرُوضاً ﴾ مصدر موكّد لما قبله لأنّ قوله  
 ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ ﴾ و ﴿ لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ ﴾ [ ٧ ] معناه : جعل الله لهم  
 نصيباً ، وصار قوله ﴿ نَصِيْباً مَّفْرُوضاً ﴾ موكّداً لذلك = لم يقف عند قوله  
 ١٢ ﴿ أَوْ كَثُرَ ﴾ .

(١) وكذا قال فيما يأتي ٦٣٧ ، ١٣٥٥ ، ولم يقل به أحد علمته . فـ « كفى » عندهم متعدية لواحد ، وهو  
 ما اقتصر عليه المؤلف فيما يأتي ٧٣٢ ، ١٧٥ ، ١١٩٣ ، وحذف للأفعال للمم به ولكثرة الاستعمال .

قال البغدادي : « فـ « كفى » عند الزجاج وغيره قمان لا غير : إما متعدية لواحد ويجوز  
 زيادة الباء في فاعلها ، وإما متعدية لاثنتين ولا يجوز زيادة الباء في فاعلها » ا هـ . ورّد ما ذهب  
 إليه ابن هشام من أن « كفى » هذه قسم ثالث وهي لازمة .

(٢) في الأصل : مفعول ، وهو خطأ من الناسخ .

(٣) هو الزجاج ، انظر معاني القرآن له ج ٢ اللوح ٢١٢ / ١ - ٢ ، والمصادر السالفة .

(٤) هو أبو بكر بن السراج . ونقل إجازته هذا القول ابن جني وغيره . لكنه نصّ في الأصول له  
 ٢ / ٦٣ - ٦٤ على أن الباء زائدة في « كفى بالله » .

(٥) قال ابن جني : « وهذا يضعف عندي لأن الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف وهو الاكتفاء ،  
 ومحال حذف الموصول وتبقية صلته .. » .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٧ ، وللنراء ١ / ٢٥٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٧ ، ومجمع البيان  
 ٢ / ١٠ ، والبيان ١ / ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٧٥ .

(٧) قاله الأخفش والنراء ومن وافقهما ، وهو حال عند الزجاج ، وأجاز القولين النحاس وغيره .

ومن قال : إِنَّ ﴿ نصيباً مفروضاً ﴾ منصوب بمضمر على تقدير : جعل الله لهم نصيباً مفروضاً = وقف عند قوله ﴿ أو كثر ﴾<sup>(١)</sup> .

٣

وقوله : ﴿ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٨ ]

الهاء يعود إلى القسمة ، والقسمة مؤنثة ، فصار عبارة عن التقسيم<sup>(٣)</sup> أو النصيب أو الحظ ، فجاء التذكير لأجل هذا<sup>(٤)</sup> .

٦

قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١١ ]

قوله ﴿ مثل حظ الأنثيين ﴾ مبتدأ و ﴿ للذكر ﴾ خبره ، والجملة تفسير ل ﴿ يوصيكم الله ﴾<sup>(٦)</sup> .

٩

[ وقوله<sup>(٧)</sup> ] ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ١١ ]

(١) انظر منار الهدى ٧٥ . واختار أبو البركات هذا القول .

(٢) انظر الجواهر ٦٢٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٨ ، وجمع البيان ٢ / ١١ ، والبيان ١ / ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٧٣ ، وتكلمة الإيضاح ٨٨ .

(٣) في المصادر : الهاء يعود إلى القسمة لأنها بمعنى المقسوم ، وهو أحد قولي أبي علي .

(٤) وافقه صاحب البيان ، وقيل : يعود الهاء إلى المال والميراث الذي دلت عليه القسمة ، عن الأخفش وأبي علي في أحد قوليه ، وقيل يعود إلى ﴿ ماترك ﴾ وهو قول الطبرسي ، وذكر أبو حيان ما قيل فيه .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٨ ، وجمع البيان ٢ / ١٣ ، والبحر ٣ / ١٨١ ، والحلبيات ٢٤٨ ، والمغني ٥٤٠ .

(٦) عزأ أبو حيان إلى الفراء أن الجملة هي موضع النصب مفعول بها .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر ٤٨٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٩٨ - ٣٩٩ ، وجمع البيان ١ / ١٤ ، والبيان ١ / ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٨١ - ١٨٢ ، وتفسير الطبري ٤ / ١٨٦ ، والقرطبي ٥ / ٦٣ ، وابن كثير ٢ / ١٩٧ ، وجمع التفاسير ٢ / ٢٣ - ٢٤ ، والمغني ٧٧٠ .

أي فإن كانت الأولاد<sup>(١)</sup> نساء فوق اثنتين .

فإن قيل : فإن الناس<sup>(٢)</sup> مَجْمُوعُونَ على أن البننتين ترثان الثلثين ، وقد قال تعالى ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ وهو خلاف ما قال الناس .

= فالجواب : إن قوله ﴿ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ نصٌّ على كون الثلثين للثلاث ، وليس فيه دليل على أنه لا ترث البنتان الثلثين . فإنما أُعْطِيَتَا الثلثين بمقتضى قوله ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ ؛ وذلك لأن<sup>(٣)</sup> من مات وخلف بنتاً وابناً فالثلث للبنات والثلثان للابن ، فإذا كان الثلث لبنت واحدة كان الثلثان للبنتين ، ولأنه<sup>(٤)</sup> قال في آخر السورة ﴿ إِنْ أَمْرُوهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ

(١) هذا تقدير النحاس ومن تابعه . وقدره الأخفش : فإن كانت المتروكات نساء ، ورجحه الطبري .

(٢) غير ابن عباس ، فقد نقل عنه أنه أعطى البننتين النصف .

(٣) تقدمت إلى نحو هذا الاحتجاج إسماعيل القاضي والمبرد ، وغلطه النحاس ، قال : « وهذا الاحتجاج عند أهل النظر غلط لأن الاختلاف في البنتين وليس في الواحدة ، فيقول مخالفه إذا ترك بنتين وأبناء فللبنتين النصف ... » اهـ .

وقال السيد محمد حسين الطباطبائي في الميزان ٤ / ٢٠٨ في تصحيح ما قاله المؤلف : « هذا المقدار مفهوم من الكلام إجمالاً ، وليس في نفسه متعيناً للفهم إذ لا ينافي ما لو كان قيل بعده : وإن كانتا اثنتين فلها النصف أو الجميع مثلاً . لكن يعينه السكوت عن ذكر هذا السهم والتصريح الذي في قوله ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ فإنه يشعر بالتعمد في ترك ذكر حظ الأنثيين ... » اهـ وهو كلام نفيس .

قال النحاس « وأقصى الاحتجاج في أن للبنتين الثلثين الحديث المروي » اهـ يريد ماروي عن جابر أن امرأة سعد بن الربيع قالت : يا رسول الله إن سعداً هلك وترك بنتين وأخاه ، فعمد أخوه فقبض ماترك سعد ، وإنما تنكح النساء على أموالهن . فلم يجبهما في مجلسها ذلك ، ثم جاءت فقالت : يا رسول الله ، ابنتا سعد ؟ فقال رسول الله ﷺ : ادع لي أخاه ، فجاء فقال له ، ادفع إلى ابنتيه الثلثين وإلى امرأته الثمن ولك ما بقي » اهـ . انظر للمصادر السالفة .

(٤) هذا دليل آخر على أن للبنتين الثلثين . قال القرطبي : « اعترض هذا بأن ذلك منصوص عليه في الأخوات والإجماع منعقد عليه فهو مسلم بذلك » اهـ .

أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا  
اِثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ ﴿١١٧٦﴾ . وذلك لأنَّ الله تعالى أعطى الاخت  
النصف وأعطى الأختين الثلثين ، فكذلك البنت لها النصف ، فوجب ان يكون  
للبنيتين الثلثان .

وقوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾<sup>(١)</sup> [ ١١١ ]  
أي وإن كانت المتركة<sup>(٢)</sup> واحدة ، وهذا فيمن نصب<sup>(٣)</sup> . أما من قرأ ﴿ وَإِنْ  
كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾ فإنه جعل « كان » تامة مكثفة بالاسم دون الخبر .

قوله تعالى : ﴿ فَلِلَّامَةِ الثُّلُثُ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١١١ ]  
بضم الهمزة وكسرها<sup>(٥)</sup> . فالضم على أنه في الأصل مضموم ، كقوله  
﴿ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ [ سورة النساء : ٢٣ ]\* و ﴿ أُمُّ ﴾ [ سورة آل عمران : ٧ ]\* .  
ومن قرأ ﴿ فَلِلَّامَةِ الثُّلُثُ ﴾ بكسر الهمزة = فَلِمَجَاوِرَةِ كسرة اللام . وإذا  
جاز ما حكاه سيبويه<sup>(٦)</sup> من قولهم : « أَضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمَّاكَ هَابِلٌ »

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٩٩ ، وجمع البيان ٢ / ١٣ ، والبيان ١ / ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٨٢ .  
(٢) أو المولودة ، عن النحاس ، أو الورثة ، عن الطبري .  
(٣) وهم غير نافع فقرأ وحده بالرفع . انظر السبعة ٢٧٧ ، والتيسير ٩٤ ، والنشر ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨ .  
(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠ ، والحجة ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٩ خك ، وجمع البيان ٢ / ١٣ ،  
والبيان ١ / ٢٤٤ ، والبحر ٣ / ١٨٤ - ١٨٥ .  
(٥) كسر الهمزة حمزة والكسائي وضفها الباقون . انظر السبعة ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والتيسير ٩٤ ، والنشر  
٢ / ٢٤٨ .

(٦) قال سيبويه : « .... وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا :  
أنا أجوءُكَ وأنبؤُكَ ، وهو مُنَحَدَّرٌ من الجبل ، أنبأنا بذلك الخليل . وقالوا أيضاً : لإمَّكَ ، وقالوا :  
اضرب الساقين إمَّكَ هابل ، فكسرها جميعاً كما ضم في ذلك ... » الكتاب ٢ / ٢٧٢ . وانظر هذا  
القول « اضرب الساقين إمَّكَ هابل » في تفسير القرطبي ١ / ١٣٦ . واستشهد به ابن جني بزيادة  
« وقال » في أوله فجعله مصراعاً من الطويل . انظر الخصائص ٢ / ١٤٥ و ٣ / ١٤١ ، والاحتساب  
١ / ٣٨ وعنه في الأشباه والنظائر ١ / ٢٥ . وأشده الرضي في شرح الشافية ٢ / ٢٦٢ « وقد -

فكسرت<sup>(١)</sup> الهمزة لمجاورة كسرة النون من « الساقين » وإحدى الكلمتين منفصلة عن الأخرى = فلأن<sup>(٢)</sup> يجوز كسر الهمزة في ﴿ فَلَا مَ لَهُ ﴾ مع أَنَّ اللامَ لَا يُنَوِّى به الانفصال من المجرور = كان أولى وأحرى .

أما قوله ﴿ مِنْ بَطُونٍ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> [ سورة النحل : ٧٨ ] فعلي<sup>(٤)</sup> كسر الهمزة لمجاورة النون ، وزيات<sup>(٥)</sup> كسر الميم لكسرة الهمزة المكسورة لأجل النون . ولم يعتبر ذلك علي بن حمزة<sup>(٦)</sup> لأن شبهة التبعية في الأولى لا عبرة بها . ولم يعتبرها الفقهاء في كثير من المواضع ولا سيما في كتاب السير<sup>(٧)</sup> .

فإن قال قائل في قوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾<sup>(٨)</sup> ١١١ إِنَّ مِنْ مَاتَ وَوَصَّى بِشَيْءٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَالَّذِينَ مَقَدَّمٌ عَلَى الْوَصِيَّةِ ، فَلَمْ قَدَّمَ

=أضرب الساقين ... » . وأورده البغدادى في شرح شواهد شرح الشافعية ١٧٨ كما أنشده ابن جني وقال : « وهذا المصراع لم أقف على تنقته ولا على قائله » .

و « هابل » من هبلته أمه أي ثكلته وهي على النسب أي ذات هبل ، عن البغدادى . وعند ابن جني « إِمَّاكَ » بكسر الهمزة والميم وعليه ظاهر كلام سيبويه ، والأصل : « .. الساقين لِمَكَ .. » إلا أن الهمزة كسرت لانكسار ما قبلها فصار « لِمَامَكَ » ثم أتبع الكسر الكسر فصار « لِمَامَكَ » ففيه إتباعان .

(١) في الأصل وي : فكسر .

(٢) في الأصل : فَأَنْ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٩٣ .

(٤) هو الكسائي .

(٥) هو حمزة .

(٦) السير أمور الغزو جمع سيرة ، انظر طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ٧٩ - ٨٩ . وكتاب السير أحد كتب للمصنفات الفقهية : . وقول المؤلف « لأن شبهة التبعية ... ولم يعتبرها الفقهاء ... إلخ » لم أعرف مراده .

(٧) زيادة من ب . وكان فيها « من مواضع » ولعل الصواب ما أثبت .

(٨) انظر جمع البيان ٢ / ١٥ ، والبحر ٣ / ١٨٦ .



الوصية في التلاوة ؟ وهلا قال : من بعد دين أو وصية يوصي<sup>(١)</sup> بها =  
فالجواب : إن « أو »<sup>(٢)</sup> « أبدأ تفصيل لما أجمله قولهم « أحد الشيئين »<sup>(٣)</sup> . ألا ترى  
أنك تقول : جاءني زيد أو عمرو ، فالمعنى : جاءني أحد الرجلين . فكذلك قوله  
﴿ من بعد وصية يوصي بها أو دين ﴾ في تقدير : من بعد أحد هذين الشيئين :  
الوصية أو الدين . ولو قال بهذا اللفظ لم يُدْرَ فيه الترتيب ، بل يجوز تقديم  
المؤخر وتأخير المقدم<sup>(٤)</sup> .

وَقُرِّئَ ﴿ يَوْصِي ﴾ و ﴿ يَوْصَى ﴾<sup>(٥)</sup> . فمن قرأ ﴿ يَوْصِي ﴾ أي يُوصِي  
الميت . و ﴿ يَوْصَى ﴾ بالفتح مَرْتَبَ للمفعول<sup>(٦)</sup> .

ومن كسر الأول وفتح الثاني أو فتح الأول وكسر الثاني<sup>(٧)</sup> جمع بين

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر باب « أو » في شرح اللع اللوح ١٠٢ / ٢ - ١٠٣ / ١ ، والكتاب ١ / ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ،  
٤٨٢ ، ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، والمقتضب ١٠ / ١ - ١١ / ٢ و ٢٨ / ٣ و ٣٠١ / ٣ ، والإيضاح ٢٨٥ ،  
٢٨٧ - ٢٨٨ ، وحروف المعاني ١٣ ، ٥٠ - ٥١ ، والأزهية ١١١ - ١٢٣ ، وابن السجري  
٢ / ٣٤٤ - ٣٢٠ ، وابن عيش ٨ / ٩٧ - ١٠١ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٦٩ - ٣٧٢ ، ووصف المباني  
١٣١ - ١٣٤ ، وإلغى الداني ٢٢٧ - ٢٢٢ ، والمغني ٨٧ - ٩٥ ، والمجمع ٥ / ٢٤٧ - ٢٥١ ، والأضداد  
٢٧٩ - ٢٨٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٣ - ٥٤٥ ، والصاحي ١٧٠ - ١٧٣ .

(٣) أو الأشياء في الخبر وغيره .

(٤) لكن المعنى في الآية غير المعنى في المثال الذي ذكره فهو في الآية « من بعد أحد هذين مفرداً أو  
مضموماً إلى الآخر ، وهذا كقولهم جالس الحسن أو ابن سيرين أي جالس أحدهما مفرداً أو  
مضموماً إلى الآخر ... » عن مجمع البيان . أما في المثال الذي ذكره فقد أثبت المجيء لأحدهما دون  
الآخر وذهب عنك أيها هو .

(٥) قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم ﴿ يَوْصَى ﴾ بفتح الصاد في الحرفين : الآية ١١ هذه  
والآية ١٢ ، وقرأ حفص عن عاصم أولها بالكسر وفتح الثاني ، وقرأ الباقر بكسر الصاد فيها .  
انظر السبعة ٢٢٨ ، والثيسر ٩٤ ، والنشر ٢ / ٢٤٨ .

(٦) أي مبني لما لم يسم فاعله ، وقد سلف التعليق على هنا ١٦٦ .

(٧) لم يقرأ أحد بفتح الأول وكسر الثاني .

اللفتين . وخصّ حفص الثاني بالفتح دون الأول لمجاورة قوله ﴿يُورَثُ﴾<sup>(١)</sup> وكسر الأول لمجاورة قوله ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ .

قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٢ ]

انتصب ﴿كَلَالَةً﴾ على الحال من الضمير في ﴿يُورَثُ﴾ ، أي يورثُ هو في هذه الحالة<sup>(٣)</sup> .

﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٢ ]

من أم . وذكر رجلاً وامراً في قوله ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً﴾ ثم قال ﴿وَلَهُ﴾ ولم يقل « ولها » لِمَا تقدّم الآن<sup>(٥)</sup> من أن التقدير : وإن كان أحد هذين يورث كَلَالَةً وله ، ف « له » يعود إلى مدلول الكلام لا إليهما ؛ ألا تراه قال من بعد ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة النساء : ١١٢ ] ولم يقل « بهما » لِمَا ذكرناه .

فأما قوله ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلَهُ أُولَىٰ بِهَا﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة النساء : ١٢٥ ]

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٣٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٠٠ ، ومجمع البيان ٢ / ١٧ ، والبيان ١ / ٢٤٥ ، والبحر ٣ / ١٨٩ ، واللسان ( كلل ) . وعلى هذه الآية مدار المسألة الرابعة من المسائل العشر لأبي نزار انظر كلامه وردة ابن بري عليه في سفر السعادة ٨١٢ - ٨١٩ .

(٢) و « كان » في هذا الوجه تامة وهو قول الأخفش والنحاس وغيرهما . وقيل ناقصة و﴿يُورَثُ﴾ خبرها ، و﴿كَلَالَةً﴾ حال ، أو انتصب من معنى الكلام انتصاب للمصادر ، وقيل غير ذلك .

(٣) انظر الجواهر ٦١٠ - ٦١٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٢ ، وللغراء ١ / ٢٥٧ - ٢٥٨ ، والبيان ١ / ٢٤٥ ، والبحر ٣ / ١٨٩ - ١٩٠ .

(٤) يريد ما ذكره في الصفحة السابقة من أن « أو » لأحد الشئين ، وانظر المصادر التي أحلنا عليها ثمة . وانظر ماسياًني ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٥٨٨ - ٥٨٩ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٣٢٢ .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١٠٢ / ٢ ، ومعاني القرآن للغراء ١ / ٢٨٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٦٠ ، ومجمع البيان ٢ / ١٢٣ ، والبيان ١ / ٢٦٩ ، والبحر ٣ / ٣٧٠ .

فكان<sup>(١)</sup> حقه على القياس المتقدم : فالله أولى به ، لأن التقدير : إن يكن أحد هذين الرجلين فالله أولى به . ولكن لما جاز أن يقال<sup>(٢)</sup> : جالس الحسن أو ابن سيرين ، فيجوز له مجالستها جميعاً = جاء ﴿أولى بها﴾ على هذا التأويل والتقدير ؛ ومثله قول أبي ذؤيب<sup>(٣)</sup> :

وكان سيّانٍ ألا يَسْرَحُوا نَعْمًا      أو يَسْرَحُوا بِهَا وَأَغْبَرَتِ السُّوْحُ  
فقال : أو يسرحوه ، ولا يقال : سيّان زيدٌ أو عمرو ، وإنما يقال : سيّان زيد وعمرو ، ولا يقال : أو عمرو / . فجاء « أو يسرحوه بها » على قولهم : جالس الحسن أو ابن<sup>(٤)</sup> سيرين .

(١) كان في النسخ « وكان » محرفاً .

(٢) انظر للصادر التي أحلنا عليها في ح ٢ ص ٢٩٥ ، والحجة ٢ / ١٩٩ ، والخصائص ١ / ٣٤٧ - ٣٤٩ ، والصادر الآتية في تخريج البيت .

(٣) ديوان الهذليين ، القسم الأول ١٠٧ - ١٠٨ ، وشرح أشعار الهذليين ١ / ٢٢٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٢ ، والخزانة ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٥ و ٤ / ٤٢٥ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٣٠ - ٣٧ ، وابن يعيش ٢ / ٨٦ . وهو هذلي في شرح اللع اللوح ١٠٢ / ٢ والجواهر ٦١٠ . وهو بلا نسبة في الإيضاح ٢٨٥ ، والحجة ١ / ١٩٩ و ٤ / ٦٨ خك ، والبصريات ٢٤٧ ، والخصائص ١ / ٣٤٨ و ٢ / ٤٦٥ ، وابن الشجري ١ / ٦١ و ٢ / ٣١٥ ، وابن يعيش ٨ / ٩١ ، والمغني ٨٩ . وسيأتي ٤٥٧ ، ٥٨٩ .

ونزّه المؤلف فيما يأتي ٥٨٩ على أن البيت مركّب من مصراعي بيتين ، وهما :

وقال مساسيهم سيّان سيتركم      وأن تقيموا به وأغبرت السُّوْحُ  
وكان مثلين ألا يسرحوا نَعْمًا      حيث استرادت مواشيهم وتُشْرِيحُ  
وعلى هذا لا شاهد فيه .

يسرحوا : يرعوا ، والنعم : المال الراعي وأكثر ما يقع على الإبل ، والسُّوْح جمع ساحة . وضير « بها » قيل للسنة المحببة التي دلت الحال عليها ، وقيل للبقعة التي وصفها بالجذب . واسترادت : رادت وطلبت المرعى . وانظر الخزانة وشرح أبيات المغني .

وقوله « وكان سيّان ألا يسرحوا » سيّان : اسم كان ، والمصدر المؤول من أن وما بعدها خبرها . وقيل كان شأنه واسمها مستتر فيها ، وسيّان خبر مقدم والمصدر المؤول مبتدأ والجملة خبر كان ، ورجعه أبو علي واختاره ابن هشام وغيره .

(٤) في الأصل : وابن ، وهو خطأ .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ ﴾ (١) ١٦ |

٣ بتشديد النون وتخفيفها . فمن خَفَّفَ فعلى الأصل ، مثل قولك : الزيدان والعمران . ومن شَدَّدَ - وهو ابن كثير (٢) - فإن الأسماء المبهمة يسقط منها حرف في التشية . ألا ترى أن « الذي » حَقَّه في التشية « اللذيان » ، فلما حذفت الياء جيء بنون فأدغم في النون ، ليفرق بين المبهم وغيره . ومثله قراءة أبي عمرو : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ ﴾ (٣) [ سورة القصص : ٣٢ ] بتشديد النون ، لِمَا ذكرنا .  
٦ وإنما خصَّ ذانك (٤) أبو عمرو من جملة المبهمات ، لأن الحذف ألزَمَ لـ « ذا » ، ألا ترى أنها لا تُرَدُّ في التحقير ، لأنك تقول في تحقير « ذا » : « ذِيَا » ، وتُرَدُّ في « الذي » فتقول « اللذيان » ، وقياس « ذِيَا » : « ذِيَا » فحذف العين (٥) . ٩

قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي تُبْتُ آلَانَ وَلَا أَلْسِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كَفَّارٌ ﴾ (٦) ١٨ |

(١) انظر الحجة ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٥ خك ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٢ / ٢٠ ، والبيان ١ / ٢٤٦ ، والبحر ٣ / ١٩٧ .

(٢) انظر السبعة ٢٢٩ ، والتيسير ٩٤ - ٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٨ .

(٣) سياقي الكلام عليها في موضعها ١٠٢٢ .

(٤) في الأصل وب : ذلك ، والصواب ما أثبت من ي .

(٥) لأن أصله « ذا » فلما صفروه زادوا في آخره ياء ليتم بناء التصغير ثم زادوا ألفاً في الآخر بدل ضمة الفاء في التصغير وأدخلوا ياء التصغير ثالثة فصار « ذايًا » فوجب فتح ما قبل ياء التصغير ، فانقلبت الألف لتحركها ياء ولم تقلب واواً ليخالف بها الألفات التي لا أصل لها في اللكنة فإنها تقلب في مثل هذا الموضع واواً لوقوعها بعد ضمة التصغير كما في ضَوِيْرِب فصار « ذِيَا » وذلك مستعمل فحذفوا العين . عن ابن يعيش والرضي .

انظر تصغير الأسماء المبهمة في الكتاب ٢ / ١٣٩ - ١٤٠ ، والمقتضب ٢ / ٢٨٧ - ٢٩١ ، وابن يعيش ٥ / ١٣٩ - ١٤١ ، وشرح الشافية ١ / ٢٨٤ - ٢٨٩ ، واللسان ( ذا ) .

(٦) انظر الجواهر ٣٨٢ - ٣٨٣ ، ومعاني القرآن للقراء ١ / ٢٥٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٠٢ - ٤٠٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٢ ، والبيان ١ / ٢٤٧ ، والبحر ٣ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، والمفني ٧٧٧ ، والتبيان ١ / ٣٤٠ .

- في موضع قوله ﴿الَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾ قولان :  
 أحدهما<sup>(١)</sup> : أنه جرّ عطف على قوله ﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾  
 [ ١٨ ] أي ليست التوبة للذين يعملون السيئات ولا للذين يموتون . فيكون  
 الوقف على هذا [ على<sup>(٢)</sup> ] قوله ﴿وَهُمْ كَفَّارٌ﴾<sup>(٣)</sup> .  
 ومن قال : إن قوله « وَلِلَّذِينَ يَمُوتُونَ » لام الابتداء<sup>(٤)</sup> = كان « الذين »  
 مرفوعاً بالابتداء ، وكان قوله : ﴿أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا﴾ [ ١٨ ] خبراً ، ويكون  
 الوقف على هذا على قوله ﴿الآن﴾<sup>(٥)</sup> فتكون المراقبة قائمة بين هذا وبين<sup>(٦)</sup> قوله  
 ﴿وَهُمْ كَفَّارٌ﴾ .

(١) وهو قول الفراء والنحاس وغيرهما ، وهو الوجه .

(٢) زيادة مني .

(٣) عزا السدائي هذا الوقف إلى نافع وأحمد بن جعفر الدينوري ، وردّه لأن « أولئك » إشارة إلى المذكورين قبل . وقد نص أصحاب الوقف على أن التام قوله ﴿عَذَاباً أَلِيماً﴾ [ ١٨ ] . انظر :  
 إيضاح الوقف ٥٩٥ ، والقطع ٢٤٨ ، والمكتفى ٢١٨ ، ومنار الهدى ٧٦ .  
 (٤) هذه عبارته ، ويريد أن من جعل اللام في ﴿ولا الذين﴾ لام الابتداء والألف زائدة في الرسم  
 كان الذين الخ .

(٥) الوقف على ﴿الآن﴾ قول الأخفش وأحمد بن جعفر الدينوري . والظاهر أنها يذهبان إلى ما ذكره  
 المؤلف وتابعه صاحب البيان ، وذكره العكبري وصاحب منار الهدى من أن اللام في « ولا » لام  
 الابتداء والألف زائدة . ولا أعرف أحداً نصّ على القراءة بذلك . وردّه ابن هشام قال « ويدفعه  
 أن الرسم « ولا » ... ويمكن أن يدعى لهما [ يعني الأخفش والعكبري ] أن الألف في « لا »  
 زائدة ... والجواب أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرد بل ليسوى بينها وبين ما قبلها أي إنه  
 لا فرق في عدم الانتفاع بالتسوية بين من أخرها إلى حضور الموت وبين من مات على  
 الكفر .... وحمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد » .

(٦) كذا عبارته بتكرير « بين » ، وسيكرر مثل هذا في كلامه ( انظر فهرس مسائل العربية ،  
 ومقدمة التحقيق ) ، وهو وهم لأن « بين » توجب الاشتراك ، والشركة لا تكون من واحد وإنما  
 تكون بين اثنين فصاعداً ، فإن أضفتها إلى واحد وعطفت عليه بالواو جاز ؛ فصحة العبارة : « بين  
 هذا وقوله .. » . انظر درة الفواص ٧٩ - ٨٣ ، وابن يعيش ٢ / ١٢٨ .

قوله تعالى : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٩ ]  
و ﴿ كَرِهًا ﴾ <sup>(٢)</sup> لغتان ، بالفتح والضم <sup>(٣)</sup> .

وقوله ﴿ وَلَا تَعْضِلُوهُنَّ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١٩ ]

يجوز أن يكون نفيًا منصوبًا بالعطف على قوله ﴿ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ ﴾ ؛  
فلا يجوز الوقف <sup>(٥)</sup> على قوله ﴿ كَرِهًا ﴾ .

ويجوز أن يكون « لا » نهيًا ، و « تعضلوهن » جزمٌ بـ « لا » ؛ فيجوز  
حينئذ أن تقف <sup>(٥)</sup> على قوله ﴿ كَرِهًا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ  
وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي  
أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي  
حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ  
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا  
بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا . وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ  
النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ  
أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ [ ٢٣ - ٢٤ ]

(١) انظر الحجة ٣ / ٢٥٥ - ٢٥٦ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٣ ، والبحر ٣ / ٢٠٢ .

(٢) قرأ بالضم حمزة والكسائي وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٢٩ ، والتيسير ٩٥ ، والنشر  
٢ / ٢٤٨ .

(٣) هذا قول الأخفش والكسائي والزجاج وأبي علي وغيرهم . وذهب الفراء إلى أن الكره بالضم ما  
أكرهت نفسك عليه وبالفتح ما أكرهك غيره عليه ، وتابعه ابن قتيبة ، وذكر القولين ابن  
السكيت وغيره . انظر إصلاح المنطق ٩٠ ، وتهذيبه ٢٢١ ، وأدب الكاتب ٣٠٨ ، وتفسير غريب  
القرآن ١٢٢ ، وابن الشجري ١ / ١٧٧ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٠٤ ، وجمع البيان ٢ / ٢٤ ، والبيان  
١ / ٢٤٧ ، والبحر ٣ / ٢٠٤ .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٥٩٥ ، والقطع ٢٤٨ ، والمكتفى ٢١٨ - ٢١٩ ، ومنار الهدى ٧٦ .

- لا يجوز<sup>(١)</sup> الوقف من أوله إلى قوله ﴿ غير مسافحين ﴾ . ولكنه أحسن قليلاً على قوله ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ فين قرأ ﴿ وأحل ﴾ بفتح الهمزة<sup>(٢)</sup> .
- وإنما لم يجز الوقف إلى ثم<sup>(٣)</sup> ، لأن قوله ﴿ والمحصنات من النساء ﴾ ٣ معطوف على قوله ﴿ أمهاتكم ﴾<sup>(٤)</sup> .
- ولا يجوز الوقف أيضاً على قوله ﴿ إلا ما ملكت أيانكم ﴾<sup>(٥)</sup> لأن قوله ﴿ كتاب الله ﴾ منصوب بما دل عليه ﴿ حرمت ﴾ ، لأن معناه : كتب ذلك<sup>(٦)</sup> .

(١) كان في الأصل وي : قوله تعالى حرمت لا يجوز ، وفي ب قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم لا يجوز . فأنتم الآية .

(٢) قرأ ( وأحل ) بفتح الهمزة غير حزة والكسائي وحفص عن عاصم فقرأ هؤلاء بالضم . انظر السبعة ٢٣١ ، والنيسير ٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ . وانظر الحجة ٢ / ٢٦٢ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٠ ، والبيان ١ / ٢٤٩ ، والبحر ٣ / ٢١٦ .

وقد نص أصحاب الوقف على أن الوقف على ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ تام ولم يخصوا ذلك بإحدى القراءتين . انظر إيضاح الوقف ٥٩٦ ، والقطع ٢٤٨ - ٢٤٩ ، والمكتفى ٢١٩ ، ومنار الهدى ٧٦ .

وكان المؤلف يرى أن « أحل » بفتح الهمزة معطوف على ما دل عليه ﴿ حرمت ﴾ وهو « كتب » أي كتب وأحل ، وهو ما صرح به الزمخشري في الكشف ١ / ٥١٨ ، وردة أبو حيان ونص أنه معطوف على ﴿ حرمت ﴾ وهو ما أجمعوا عليه في قراءة من قرأ « أحل » بالضم .

(٣) قد أجازوا غير النحاس الوقف على ﴿ ما قد سلف ﴾ وهو حسن أو كاف ، ونصوا غير ابن الأنباري على جواز الوقف على ﴿ أمهاتكم ﴾ وهو غير تام لأن ما بعده معطوف عليه ولكنه وقف مفهوم المعنى وكذا ما بعده وهو الكافي ، وهو قول أبي حاتم .

(٤) وأجاز ابن الأنباري والأشموني الوقف على ﴿ رحماً ﴾ وهو تام ، قال الداني : وليس كذلك لأن قوله ﴿ والمحصنات ﴾ نسق على أول الآية ، فكانه وقف كاف عنده .

(٥) قد أجازوا الوقف عليه ، وهو تام عند الأخفش وحسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني .

(٦) انظر المصادر السالفة وشرح اللوح ٥٧ / ١ و ٥٧ / ١ مكرر .

وَرُوي عن الكسائي ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ و﴿الْمُحْصَنَاتُ﴾ في جميع التنزيل بالكسر والفتح ، إلا قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾ . والمحصنات من النساء ﴿فإنه فتحه ووافق الجماعة<sup>(١)</sup> . وإنما وجب فتحه ههنا ، لأن المراد بها ذوات الأزواج<sup>(٢)</sup> اللاتي أُحْصِنَّ أزواجهن ، [ فينبغي<sup>(٣)</sup> ] أن يقرأ ﴿محصنات﴾ بفتح الصاد . وفي سائر القرآن يراد بـ « المحصنات » الحرائر اللاتي أُحْصِنَّ نفوسهن<sup>(٤)</sup> فهن محصنات ومحصنات جميعاً . ٦

وقال الكسائي أيضاً في نصب ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> : إنَّ التقدير : عليكم كتاب الله ، كما تقول : عليك زيداً ، أي احفظ زيداً . قال : ومثله قولُ الراجز<sup>(٦)</sup> : ٩

(١) هكذا في النسخ ، وهو خطأ غريب . فقد قرأ الكسائي « المحصنات » بفتح الصاد في هذه وحدها ، وسائر القرآن بكسر الصاد ، وقرأ الباقر في كل القرآن بفتح الصاد ، فوافق الكسائي الجماعة في هذا الحرف وحده . انظر السبعة ٢٣٠ ، والتيسير ٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ . وانظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، والحجة ٣ / ٢٥٨ - ٢٦١ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٠ ، والبحر ٣ / ٢١٤ .

(٢) عن علي وابن عباس وابن مسعود وغيرهم . انظر تفسير الطبري ٥ / ٢ - ٧ ، والقرطبي ٥ / ١٢١ - ١٢٣ ، وابن كثير ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٥ . ومجمع التفاسير ٢ / ٤٨ ، والمصادر السالفة . وقيل : هن العفاف ، وقيل الحرائر . وأصل الإحصان المنع ، والمرأة تكون محصنة بالإسلام والعفاف والحرية والتزويج ، قال الإمام الطبري : « ... فواجب أن يكون كل محصنة بأي معاني إحصان كان إحصانها حراماً علينا سفاحاً أو نكاحاً إلا ما ملكته أيماننا منهن بشراء كما أباحه كتاب الله جل ثناؤه أو نكاح على ما أطلقه لنا تنزيل الله ... » ا هـ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر معنى الإحصان في الحاشية ٢ .

(٥) انظر الجواهر ١٢٣ ، ١٥٢ ، ٢٨٠ ، ٧٦٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٠٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٣١ ، والبيان ١ / ٢٤٩ ، والبحر ٣ / ٢١٤ ، والكتاب ١ / ١٩١ ، والمقتضب ٣ / ٢٠٢ ، ٣٣٢ ، والإيضاح ١٦٦ ، والمسائل للشوكة ٩ ، والحجة ٢ / ٣٣٣ ، والجليات ٣٠٣ ، والمحتسب ١ / ١٨٥ - ١٨٦ ، وابن يعيش ١ / ١١٧ . والإنصاف ٢٢٨ - ٢٣٥ المسألة ٢٧ .

(٦) وهو أحد بني أسيد بن عمرو بن تميم فيما ذكره الغندجاني في إصلاح ما غلط فيه النري ٧٦ - ٧٧ ، وقتلت بها جارية أنصارية في خبر اقتصه ابن إسحق في السيرة ٣ / ٣٢٥ ، ونقل البغنادي عن-



يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ<sup>(١)</sup> ذَلَوِي دُونَكَا  
إِنِّي رَأَيْتُ النَّحَّاسَ يَحْمَلُ دُونَكَا

أي دونك دلوي . وانتصابه عندنا على المصدر<sup>(٢)</sup> / دون التقديم والتأخير ، لأنه ٣ / ٣٧ / ٢  
لا يجوز في قولك « عليك زيدا » زيدا عليك ، لأنه ضعف عمل « عليك » ، ( ٢ / ٢٣ )  
ولا يجوز التصرف فيه بالتقديم والتأخير كما يجوز في الفعل<sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّهَاتِ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حَبْجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾ .

=العباب ( ميج ) أنها جارية من بني مازن . انظر الحزانة ٢ / ١٥ - ١٨ ، وشرح أبيات المني  
٢٧٧ - ٢٧٥ / ٧ .

وهما بلا نسبة في الجواهر ١٥٢ ، وشرح اللع اللوح ٥٧ / ١ ( الأول ) ، ومعاني القرآن للفراء  
١ / ٣٦٠ ، والمذكر والمؤث لابن الأنباري ٣٣٢ ، وأسالي التقاضي ٢ / ٢٤٤ ، وملحقات أسالي  
الزجاجي ٢٣٧ ، وابن يعيش ١ / ١١٧ ، والإنصاف ٢٢٨ ، ٢٣٤ .  
والشاهد في البيت الأول على مذهب الكسائي - وهو مذهب أصحابه من الكوفيين غير الفراء -  
نصب « دلوي » باسم الفعل المؤخر « دونك » . ولم يميز ذلك البصريون والفراء من الكوفيين  
وذهبوا إلى أن « دلوي » مرفوع على أنه مبتدأ والخبر « دونك » وهو قول المؤلف وابن هشام ،  
وذهب الأكثرون إلى أنه خبر ابتداء مضر وهو قول الفراء والزجاج ومن وافقهما ، وأجازوا أن  
يكون منصوباً بشيء مضر على الإغراء .

(١) في الأصل « المائح » . والمائح : الذي ينزل في البئر إذا قل الماء فيلاً الدلو ، وقد أنشد أصحاب  
اللسان هذا البيت شاهداً على ذلك ، انظر الجهرة ٢ / ١٩٧ ، والجمل ٨٢٠ ، واللسان والتاج  
( ميج ) والمصادر السالفة . فأما المائح فالذي يقوم على رأس البئر فيجذب الدلو ، ولكليهما  
وجه ، فأثبت ما في ي و ب وهو ما عليه أكثر المصادر واستشهد أصحاب اللغة ، ووقع  
« المائح » في الجواهر ١٥٢ ، والمقد ٥ / ٢١١ .

(٢) وهو قول سيبويه والمبرد والفراء وأبي علي وغيرهم . وانفرد الكسائي فيما أعلم بمذهبه . وأجاز الفراء  
والنحاس أن ينصب بشيء مضر قبله . وعزا صاحب الإنصاف قول الكسائي إلى الكوفيين عامة  
وهو وهم ، فهذا الفراء لا يميزه .

(٣) هذا قول البصريين والفراء من الكوفيين .

- ٣ تحريم أمهات النساء مطلق غير مقيّد بشيء<sup>(١)</sup> عند عامة الفقهاء<sup>(٢)</sup> . وقال قوم<sup>(٣)</sup> : بل هو مقيّد بالدخول بيناتهنّ ، وزعموا أنّ قوله ﴿الّٰتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ وصفٌ لـ ﴿نَسَائِكُمْ﴾ من قوله ﴿وَأُمّهَاتِ نَسَائِكُمْ﴾ ، و ﴿نَسَائِكُمْ﴾ التي<sup>(٤)</sup> انجرت بي « مِنْ » في قوله ﴿وَرَبَائِكُمُ الّٰتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نَسَائِكُمُ الّٰتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ فـ « الّٰتِي » صفة لـ « النساء » الأولى والثانية عندهم ، فالدخول شرط في النساءين عندهم . وهذا غلطٌ منهم<sup>(٥)</sup> لأنّ النساء في قوله ﴿وَأُمّهَاتِ نَسَائِكُمْ﴾ جرّ بالإضافة ، والنساء من قوله ﴿مِنْ نَسَائِكُمُ الّٰتِي﴾ جرّ بـ « مِنْ » فقد اختلف جرّاهما بعاملين مختلفين فلا يجوز جمعها في صفة واحدة<sup>(٦)</sup> . فينبغي أن يكون « الّٰتِي » صفة لـ « النساء » المجرورة بـ « مِنْ » دون « النساء » المجرورة بالإضافة . فالرّيبية تحرم بشرط الدخول بأُمّها<sup>(٧)</sup> ، وأُمّ المرأة تحرم بنفس العقد لا بالدخول ، والله أعلم .

١٢ قوله تعالى : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ | ٢٥ |

- (١) وهو ما يسيه أهل العلم « اللَّبْثُ » أي لا باب فيه ولا طريق إليه لانسداد التحريم وقوته ، وكذلك تحريم البنات والأخوات ومن ذكر من المحرمات ، عن القرطبي .
- (٢) انظر تفسير الطبري ٤ / ٢١٩ - ٢٢٤ ، والقرطبي ٥ / ١٠٥ - ١٠٧ ، وابن كثير ٢ / ٢١٧ - ٢١٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٣ ، والإفصاح عن معاني الصحاح ٢٨٢ ، وزاد المسير ٢ / ٤٧ .
- (٣) منهم ابن عباس وابن عمر وجابر وابن الزبير وزيد . وروى هذا القول عن علي عليه السلام خلاص بن عمرو الهجري ، قال القرطبي : وحديثه عن علي لا تقوم به حجة ولا تصح روايته عند أهل العلم بالحديث ، والصحيح عنه مثل قول الجماعة . وانظر مجمع البيان ٢ / ٢٩ ، والميزان في تفسير القرآن للطباطبائي ٤ / ٢٦٤ ، ٢٨٣ - ٢٨٤ .
- (٤) كان في النسخ : الّٰتِي ، والصواب ما أثبت .
- (٥) زاد بعده الناسخ في الأصل : « عندهم » وهو سهو منه .
- (٦) انظر مجمع البيان ونقل صاحبه كلاماً للزجاج منه أخذ المؤلف ، وانظر القرطبي .
- (٧) انظر المصادر السالفة في ح ٢ . والرّيبية : بنت زوج الرجل من غيره .

هذه الآية يحتج بها الشافعي في مسألة من الفقه . وذلك أن الرجل إذا أراد أن يتزوج أمة لا يجوز له ذلك عنده إلا بسببين اثنين<sup>(١)</sup> :

- ٢ أحدها : أن يكون الرجل لا يكون له ما يكون قدر مهر الحرة .  
والثاني : أن يخاف العنت ، وهو الزنى .

فيقول في قوله تعالى ﴿ ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات ﴾ : طويلاً أي لعدم الطول ، أي المال<sup>(٢)</sup> . فيكون في الآية تقديم وتأخير وحذف مضاف .

وعندنا يجوز له التزوج بالأمة وإن وجد مهر المرأة<sup>(٣)</sup> . وإنما ذكر الله تعالى هذا ، لأنه خارج عرج العادة ، لأن الغالب أن الإنسان لا يرغب في الأمة إلا بعد العجز عن مهر الحرة . و « الطول » في الآية عندنا مصدر من طلت الجبل أطولهُ : إذا علوته ، من قول الفرزدق<sup>(٤)</sup> :

(١) انظر أحكام القرآن للشافعي ١٨٧ - ١٨٨ ، والأم ٩ / ٥ - ١٠ ، والإفصاح عن مصابي الصحاح ٢٨٢ ، وزاد المسير ٢ / ٥٨ - ٥٩ ، وتفسير الطبري ٥ / ١١ - ١٢ ، والقرطبي ٥ / ١٢٦ - ١٢٨ ، ومجمع التفسير ٢ / ٥٢ - ٥٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣ - ٢٤ .  
وما قاله الشافعي هو قول أحمد ومالك أيضاً .

(٢) لم أجد عبارة الشافعي كما ذكر المؤلف . وقد فسر الشافعي الطول بالمال ، وعبارته « ولا يحمل نكاح الأمة إلا بأن لا يجد الحر بصدق أمة طويلاً حرة ... » ف « طويلاً » مفعول به . وقد أجاز بعضهم أن ينصب « طويلاً » على أنه مفعول له ، وهو ما ذكره المؤلف عن الشافعي .

وقد اختلف في الطول ف قيل السمة والنفى ، عن ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وغيرهم ، والمراد به القدرة على المهر في قول أكثر أهل العلم ، وبه قال الشافعي وأحمد ومالك في المدونة ، ومن هنا فسر الشافعي بالمال ، وقيل غير ذلك .

(٣) وهو مذهب أبي حنيفة . وقول المؤلف « وعندنا » يريد الحنفية .

(٤) تقدمه إلى عزو البيت إلى الفرزدق ابن الأنباري في الزاهر ٢ / ١٠٣ ، وتلاه المكبري في التبيان ١ / ٢٤٨ ، وأبو حيان في البحر ٢ / ٢٢٠ ، وليس البيت له . والبيت لرياح بن سنيح الزنجي ( ويقال سنيح بن رياح ) في الكامل ٨٦٢ ، وتفاض جرير والأخطل ٨٨ ، والحجاسة البصرية ١ / ١٨٠ ، وشرح ديوان جرير ٢١٥ ، واللسان ( طول ) . وهو من كلمة يجيب بها جريراً أنشد =

... طَالَتْ فَلَيْسَ تَنَالُهُ <sup>(١)</sup> الْأَوْعَالَا <sup>(٢)</sup> ...

أي علت . وهو منصوب مفعول « يستطع » ، و « أن » من قوله ﴿ أن ينكح المحصنات ﴾ مع الفعل مفعول « طَوَّلَ » <sup>(٣)</sup> ، والتقدير : ومن لم يستطع منكم اعتلاءً على نكاح المؤمنات وقدرة ؛ فليس في الآية حذف ولا تقديم ولا تأخير .

قوله تعالى : ﴿ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> / ٢٥ |

أي في الولادة والنَّسْل <sup>(٥)</sup> . وهذه اللفظة تُستعمل في هذا المعنى ، وتستعمل أيضاً في معنى الولاية والمودة ، كقوله تعالى : ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة التوبة : ٦٧ ] أي بعضهم يوالي بعضاً <sup>(٧)</sup> ، ألا تراه قال في وصف

= أبياتاً منها المبرد في الكامل وصاحب الحاشية البصرية وابن بري ، والجاحظ في كتاب فخر السودان على البيضان ( رسائل الجاحظ ١ / ١٩٠ - ١٩١ ) ولم يرد البيت فيما أنشده الجاحظ . وهو بلا نسبة في شرح الفضليات للأباري ٤٠٥ ، والمخصص ١٤ / ١٧٨ ، والقطع ٢٢٢ ، والبيان ٢ / ٣٥٦ ، وأمالى المرتضى ٢ / ٢٢٤ ، وشرح شواهد سيبويه للأعلام بطرة الكتاب ٢ / ٣٥٦ وهو عما أنشده المازني .

(١) كذا في النسخ ، والصواب والرواية « تَنَالُهَا » .

(٢) صدره : إِنَّ الْفَرْزَةَ صَخْرَةٌ غَادِيَّةٌ ويروى « صخرة ملبومة » .

(٣) هذا قول أبي علي في التذكرة فيما ذكر أبو حيان في البحر ٢ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، وتابعها صاحب البيان ١ / ٢٥٠ ، وذهب الأخفش والنحاس ومن وافقها إلى أن طولاً مفعول يستطع وأن وما بعده منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : طولاً إلى أن ينكح . انظر معاني القرآن للأخفش ٢٣٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٠٦ ، والبحر ، وقيل غير ذلك .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٠٦ ، والحجة ١ / ١٢٧ - ١٢٨ ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٢ / ٣٤ ، والبحر ٢ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، وتفسير الطبري ٥ / ١٣ ، والقرطبي ٥ / ١٤١ ، وجمع التفسير ٢ / ٥٤ .

(٥) انظر الحجة وجمع البيان والبحر والقرطبي وجمع التفسير ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر جمع البيان ٣ / ٤٨ - ٥٠ ، وتفسير الطبري ١٠ / ١٢٠ - ١٢٣ ، والقرطبي ٨ / ١٩٩ ، ٢٠٣ ، وابن كثير ٤ / ١١٣ - ١١٥ ، وجمع التفسير ٣ / ١٥٣ - ١٥٦ .

(٧) على الشرك والتناق . وأصل معنى هذه العبارة أعني بعضكم أو بعضهم من بعض هو تشابههم في الشيء كإبعض الشيء الواحد فهم صنف واحد وأمرهم واحد . فقوله تعالى في هذه السورة ﴿ بعضكم من بعض ﴾ أي أنتم صنف واحد متشابهون في الولادة والنسل فكلم لآدم ونسبكم منه . وقوله في سورة التوبة ﴿ بعضهم من بعض ﴾ أي هم صنف واحد وأمرهم واحد فهم =

المؤمنين : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾<sup>(١)</sup> [ سورة التوبة : ٧١ ] ،

١ / ٣٨

وقال النابغة<sup>(٢)</sup> :

إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُورًا      فَلِإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنِّي ( ١ / ٤٤ )  
ومنه قوله عليه السلام : « سَلَمَانٌ مِنَّا »<sup>(٣)</sup> أي من ولايتنا ومودّتنا .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَحْصَيْنَ ﴾<sup>(٤)</sup> ١ ٢٥

و ﴿ أَحْصَيْنَ ﴾<sup>(٥)</sup>

٦

فمعنى ﴿ أَحْصَيْنَ ﴾ : تزوّجن<sup>(٦)</sup> ، أي أَحْصَنَ أنفسهن بالتزوّج .  
و ﴿ أَحْصَيْنَ ﴾ [ أي<sup>(٧)</sup> ] زَوَّجْنَ بَأَن أَحْصَيْنَ بالتزوّج<sup>(٨)</sup> .

= متشابهون في الأمر بالإنكار والنهي عن المعروف . أفدته من كلام الزجاج والطبري . فما ذكره المؤلف من معنى الولاية والمودة يتحصل مما ذكرت .

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٦ من الصفحة السابقة .

(٢) الذبياني د . ق ٤٤ / ١٤ ص ١١٩ ( صنعه ابن السكيت ) ق ٢٣ / ١٤ ص ١٢٧ ( صنعة الأعم ) .  
وهو في الكتاب ٢ / ٢٩٠ ، وإيضاح الوقف ٢٦٠ ، والحجة ١ / ١٢٨ .

(٣) أخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١ / ٥٤٠ في ترجمة سلمان من طريق ابن أبي فديك عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده ، قال الذهبي : كثير متروك . وعلق عليه الشيخ شعيب الأرنؤوط قال : « أخرجه ابن سعد ١ / ١ / ٥٩ ، والحاكم ٢ / ٥٩٨ كلاهما من طريق ابن أبي فديك عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده ، وقال الذهبي : سنده ضعيف . »  
أهـ وروي من قول علي عليه السلام ، انظر الكامل ١٣٧٢ ، وسير أعلام النبلاء ١ / ٥٤١ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٠٧ ، والحجة ٣ / ٢٦٣ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٤ ، والبحر ٣ / ٢٢٣ - ٢٢٤ ، وتفسير الطبري ٥ / ١٤ - ١٦ ، والقرطبي ٥ / ١٤٣ - ١٤٤ ، وابن كثير ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وجمع التفسير ٢ / ٥٤ .

(٥) قرأ ﴿ أَحْصَيْنَ ﴾ بفتح الهمزة والصاد حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقر بن بضم الهمزة وكسر الصاد . انظر السبعة ٢٣١ ، والتيسير ٩٥ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

(٦) عن عاصم المجذري ، قال النحاس « وهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة » . وقيل : أسلمن ، عن ابن مسعود والسدي والشعمي .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) عن ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبيرة والحن وقثادة . قال أبو حيان : « ومن بناء للمفعول فهو ظاهر جداً على أنه أريد به التزوّج ، ويقوى حمله مبنياً للفاعل على هذا المعنى أي أحصن أنفسهن بالتزوّج » اهـ .

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ﴾ (١) [ ٣٣ ]  
 و﴿عَقَدْتَ﴾ (٢) واحد . أي عَاقَدْتَهُمْ أَيْمَانَكُمْ (٣) أي عاهدتهم ، ﴿فَأَتَوْهُمْ  
 نَصِيْبَهُمْ﴾ . ٣

وهذه الآية منسوخة بآية الميراث (٤) ، لأن الرجل كان يحالف الرجل  
 ويعاهده أنه إن مات قبله فماله لصاحبه ، في ابتداء الإسلام : فنسخ ذلك  
 قوله : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ ....﴾ الآيات [ سورة النساء : ١١ - ١٢ ] . ٦

قوله تعالى : ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ  
 اللَّهُ﴾ (٥) [ ٣٤ ]

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٤١٢ ، والحجة ٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩ حـك ، وجمع البيان ٢ / ٤١ ، والبحر  
 ٢٣٧ / ٢ - ٢٣٨ .

(٢) قرأ ﴿عقدت﴾ بلا ألف عامم وحزة والكسائي ، وقرأ الباقر ﴿عاقدت﴾ . انظر السبعة  
 ٢٣٣ ، والتيسير ٩٦ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

(٣) والتقدير : عاقدت حلفهم أيمانكم ، فحذف المضاف وهو الحلف ، فصار «عاقدتهم» ثم حذف  
 المفعول ، عن أبي علي . وكذا القراءة الأخرى . وقيل في التقدير غير ذلك .

(٤) عزا النحاس هذا القول إلى الحسن وقتادة . وقيل هي منسوخة بآية الأنفال : ﴿وأولوا الأرحام  
 بعضهم أولى ببعض﴾ [ سورة الأنفال : ٧٥ ] ، روي هذا عن ابن عباس وقتادة والحسن وهو الذي  
 أثبتته أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» وروي عن غيره . وروي عن ابن عباس أنها منسوخة  
 بالآيتين آية المواريث في النساء وآية الأنفال .

وقيل هي محكمة غير منسوخة ومعنى ﴿فَأَتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾ أي نصيبهم من النصرة والنصيحة  
 والرفادة ، عن مجاهد والسدي وروي عن ابن عباس أيضاً .

انظر تفسير الطبري ٥ / ٣٣ - ٣٧ ، والقروطي ٥ / ١٦٥ - ١٦٦ ، وابن كثير ٢ / ٢٥١ - ٢٥٥ ،  
 وجمع التفسير ٢ / ٦٣ ، والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ٢٢٦ - ٢٢٨ ، والناسخ والمنسوخ لابن  
 سلامة بهامش أسباب النزول للواحيدي ١٣٢ - ١٣٤ ، وناسخ القرآن ومنسوخه ٣٠ .

(٥) انظر الجواهر ٤١٧ ، ٤٩٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٤١٣ ، وجمع البيان  
 ٢ / ٤٢ ، والبيان ١ / ٢٥٢ ، والبحر ٣ / ٢٤٠ ، وشراذ ابن خالويه ٢٦ ، والمحتسب ١ / ١٨٨ .

« ما » ههنا مصدرية ، أي : بحفظ الله . وإن شئت كان بمعنى « الذي » أي بالشيء الذي حفظه الله .

- ٣ وكنت قد شرطتُ ألا أتكلّم فيما خرج عن قراءة أئمة الأمصار<sup>(١)</sup> ، ولكنني أحوّجتُ هنا إلى توجيه قراءة أبي جعفر<sup>(٢)</sup> ﴿ بما حفظ الله ﴾ بالنصب<sup>(٣)</sup> ، لأنّ النّحاة الجلّة أخطؤوا في توجيهه وذلك لأنهم جعلوا « ما » مصدرية ههنا ، وزعموا أنّ التقدير : يحفظهن الله<sup>(٤)</sup> ، أي طاعة الله . وهذا وإن كان في المعنى صحيحاً ، فهو خطأ من جهة الصناعة ؛ لأنّ « ما » إذا كانت مصدرية كانت حرفاً<sup>(٥)</sup> ، وإذا كانت حرفاً لم يكن في « حفظ » ضمير يعود إليه ، فيبقى « حفظ » بلا فاعل والفعل لابدّ له من الفاعل . فوجب أن يكون « ما » بمعنى « الذي »<sup>(٦)</sup> ويكون التقدير : بالشيء الذي حفظ طاعة الله<sup>(٧)</sup> ، فيعود إلى « ما » ضمير هو فاعل لـ « حَفِظَ » لأنّه اسم . [ولم تَرَ شيئاً] في التنزيل والشعر والكلام جاء فيه « ما » التي للمصدر وُصِلَت بالفعل المجرد لا فاعل معه بَتّة ؛

(١) يريد القراء السبعة أئمة الأمصار الذين ذكر قراءاتهم ابن مجاهد في كتابه . انظر ما قاله ص ٣ .

(٢) هو يزيد بن القعقاع أحد القراء المشتهرة .

(٣) انظر النشر ٢ / ٢٤٩ والمصادر السالفة .

(٤) أجازته النحاس ، وهو قول ابن خالويه ، قال أبو علي : « وهذا يصحّ لو كان لفظ التلاوة : بما حفظن الله » .

(٥) هذا قول الجمهور . وذهب الأخفش إلى أن « ما » المصدرية اسم ، وعزي هذا القول إلى ابن السراج والرماني والمازني وجماعة من الكوفيين ، وعزاه الرضي والسيوطي إلى المبرد ، وهو غلط عليه ، فالبرد ضعف مذهب الأخفش ورأى أن القياس والصواب أنها حرف . انظر « ما » المصدرية في الكتاب ١ / ٣٦٧ ، ٣٧٧ ، ٤١٠ ، ٤٧٦ ، والمقتضب ٢ / ١٩٧ - ٢٠٠ ، والبغداديات ٨١ - ٨٥ ، والمجل ٣٢١ ، وحروف المعاني ٥٤ ، والأزهية ٨٢ - ٨٨ ، ورصف المباني ٣١٢ - ٣١٥ ، والجنى الداني ٣٣١ - ٣٣٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٢ ، ٥٤ ، ٣٨٦ ، وابن يعيش ٨ / ١٤٢ - ١٤٣ ، والمغني ٣٩٩ - ٤٠٣ ، والمجمع ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٦) وهو قول القراء وأبي علي وابن جني وغيرهم ، وهو أحد قولي النحاس .

(٧) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

قال عز من قائل : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة البقرة : ١٠] أي بكذبهم ، ولم يَعْرِ  
 ﴿ كَانُوا ﴾ عما يقتضيه ؛ وقال : ﴿ فَالْيَوْمَ نَنْسَاهُمْ كَمَا نَسُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة الأعراف : ٥١]  
 أي كنسيانهم ، ولم يَعْرِ ﴿ نَسُوا ﴾ عن الفاعل ؛ وقال ﴿ سلام عليكم بما  
 صَبَرْتُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> [سورة الرعد : ٢٤] ولم يَعْرِ ﴿ صَبَرْتُمْ ﴾ عن الفاعل <sup>(٤)</sup> .

فإن قيل : فأجعل « ما » مصدرية ، وأجعل فاعل « حفظ » ضمير  
 « الغيب » لأن الغيب يراد به الزوج ، أي يحفظن الغيب والأزواج بحفظ  
 الأزواج طاعة الله = قلنا : الغيب مصدر كـ « الحَضَم » ، فإذا عُبِّرَ به عن  
 الأزواج كان الكناية عنه بلفظ الجمع ، كقوله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْحَضْمِ إِذْ  
 تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾ <sup>(٥)</sup> [سورة ص : ٢١] ، ألا ترى أنه قال ﴿ تَسَوَّرُوا ﴾ فكذلك  
 وهنا وجب أن يكون : بما حفظوا الله .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا . الَّذِينَ  
 يَبْخُلُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ٣٦ - ٣٧

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٢١ - ٢٢ .

(٢) انظر الجواهر ٤٨٠ ، وشرح اللع اللوح ١٢٣ / ١ و ١٢٦ / ٢ و ١٥٣ / ٢ .

(٣) زيادة من ب ، وكان فيها : « ولم نر في التثريل ... جاء فيه ما إلى المصدر » فزدت لفظ « شيئاً »  
 وجعلت « إلى المصدر » « التي للمصدر » ولعله الصواب . وكان فيها أيضاً بعد قوله « .. كما  
 نسوا » : « ما نزل [ كذا ] أن تقول : اثني بعدما تقول ذلك القول أي كنسيانهم » وجعل الناسخ  
 في أول هذه العبارة « لا » وكررها فوق « يقول » و « بعدما » لكنها تشبه الرقم « ٧ » وكتب في  
 آخرها « إلى » . يريد أن هذه العبارة زائدة ينبغي حذفها . ولعل هذه العبارة بعض كلام  
 للمؤلف سقط من النسخة التي ينقل عنها . فقوله « اثني بعدما تقول ذلك » مما ورد في كلامهم  
 على « ما » المصدرية .

(٤) انظر إعراب القرآن ٢ / ٧٩٠ ، وجمع البيان ٤ / ٤٧٠ ، والبحر ٧ / ٢٩١ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٤١٦ - ٤١٧ ، وجمع البيان ٢ / ٤٥ ، والبيان ١ / ٢٥٣ ، والبحر  
 ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨ . وقد أجازوا ما ذكره المؤلف في الآية وفيها أموال أخر .



قيل : ﴿ الذين ﴾ في موضع النصب لأنه بدلٌ من قوله ﴿ من كان ﴾ .  
فعلى هذا لا يجوز الوقف<sup>(١)</sup> على قوله ﴿ فخوراً ﴾ .

وكذلك يكون قوله ﴿ والذين يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ﴾ [ ٣٨ ] إذا كان  
معطوفاً على ﴿ الذين يبخلون ﴾ لم يحز الوقف<sup>(١)</sup> من قوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ  
لَا يُحِبُّ ﴾ إلى قوله ﴿ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٣٨ ] .

فأما من قال : إن قوله ﴿ الذين يبخلون ﴾ خبر مبتدأ مضر على تقدير :  
هم الذين يبخلون = وقف<sup>(٣)</sup> | على قوله<sup>(٤)</sup> | ﴿ فخوراً ﴾ ووقف | على<sup>(٤)</sup> | قوله  
﴿ من فضله ﴾ [ ٣٧ ]

وإن جعل ﴿ والذين ينفقون أموالهم ﴾ جراً بالمطف على قوله  
﴿ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [ ٣٧ ] لم يقف | على قوله<sup>(٤)</sup> | ﴿ مُهيناً ﴾ [ ٣٧ ] . وإن جعله  
خبر مبتدأ على تقدير : وهم الذين ينفقون = وقف | على قوله<sup>(٤)</sup> | ﴿ مُهيناً ﴾ .

وقيل : إن قوله ﴿ الذين يبخلون ﴾ مرفوع بالابتداء / ، وخبره ﴿ إِنَّ  
اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [ ٤٠ ] | على تقدير : لا يظلمهم<sup>(٥)</sup> . فعلى هذا ( ٢ / ٤٤ )  
يكون الوقف على قوله ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ .

(١) انظر القطع ٢٥٠ ، ومنار الهدى ٧٧

(٢) سياق الآيات : ﴿ ... إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً . الذين يبخلون ويأمرون الناس  
بالبخل ويكتنون ما آتاهم الله من فضله وأعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً . والذين ينفقون  
أموالهم ... ﴾ .

(٣) وهو وقف من قال إن الذين منصوب على الذم .

(٤) زيادة مني .

(٥) ذهب إليه الزجاج وأجازته النحاس وغيره . قال أبو حيان : « وهو بعيد متكلف لكثرة الفواصل بين  
المبتدأ والخبر ، ولأن الخبر لا ينتظم مع المبتدأ معناه انتظاماً واضحاً لأن سياق المبتدأ وما عطف  
عليه .... لا يناسب أن يخبر عنه بقوله ﴿ إن الله لا يظلم ﴾ ... بل مساق ﴿ إن الله لا يظلم ﴾  
أن يكون استئناف كلام إخباراً عن عدله وعن فضله تعالى وتقدس » اهـ وقيل غير ذلك في  
إعراب الآية .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضَاعِفْهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٤٠ ]

و ﴿ حَسَنَةً ﴾ <sup>(٣)</sup> . أي وإن تحدث حسنة ، فيمن رفع . ومن نصب كان التقدير : وإن تك الذرة حسنة <sup>(٤)</sup> . ٣

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرُّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ٤٢ ]  
اختلفوا في قوله ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ : ٦

ف قيل : هو داخل في التني أي ودوا تسوية الأرض بهم وكتان <sup>(٦)</sup> الحديث من الله . فعلى هذا لم يقف على <sup>(٧)</sup> قوله ﴿ الأرض ﴾ <sup>(٨)</sup> . وعلى هذا يجب أن

(١) زيادة من ي .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٩ . وإعراب القرآن ١ / ٤١٧ - ٤١٨ ، والحجة ٣ / ٢٧٢ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٨ ، والبيان ١ / ٢٥٤ .

(٣) قرأ بالرفع ابن كثير ونافع ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٢٣٣ ، والتيسير ٩٦ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

(٤) وقيل غير ذلك في تقديره .

(٥) انظر الجواهر ٦٣٩ ، ٨٥٣ ، ٩٤٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والحجة ٣ / ٢٧٢ - ٢٧٥ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٩ - ٥٠ ، والبيان ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، والبحر ٣ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ، وتفسير الطبري ٥ / ٦٠ - ٦١ ، والقرطبي ٥ / ١٩٩ ، وابن كثير ٢ / ٢٧٠ ، وجمع التفاسير ٢ / ٧٨ .

(٦) كذا قدره فأوجب زيادة « لا » وتابعه أبو البركات فنقل بعض كلامه بلا تصريح على المصنف منه . وهذا غلط لا أعلم أحداً تقدمه إليه . والصواب : ودوا تسوية الأرض بهم وانتفاء كتان الحديث من الله . وعبارة الزجاج ومن وافقه : يودون لو أن الأرض سويت بهم وأنهم لم يكتنوا الله حديثاً . وهذا المعنى مروى عن ابن عباس ، وأجاز هذا القول والقول الآتي الفراء والزجاج وغيرهما .

(٧) زيادة من ب .

(٨) الوقف على ﴿ حديثاً ﴾ تام . انظر إيضاح الوقف ٥٩٨ ، والقطع ٢٥٠ ، والمكتنى ٢٢٠ ، ومنار الهدى ٧٨ . وقوله « فعلى هذا لم يقف » هذه عبارته ، ولو قال : فعلى هذا لا وقف على قوله الأرض كان أجود .

يكون « لا » زيادة<sup>(١)</sup> ، إلا أن تجعل الواو للحال ، أي ودّوا التسوية غير كاتنين الحديث من الله .

- ٣ وقيل : بل هو مستأنف<sup>(٢)</sup> ، أي وهم لا يكتنون الله يوم القيامة حديثاً<sup>(٣)</sup> .  
 وقرئ ﴿ لو تَسَوَّى ﴾ بالتشديد وفتح التاء . والتقدير « تَتَسَوَّى » فأدغمت التاء الثانية في السين . ومنهم من حذفها فقرأها ﴿ تَسَوَّى ﴾ . ومنهم من ضمها فقرأها ﴿ تَسَوَّى ﴾<sup>(٤)</sup> من قولهم : سَوَّيتِ الأرضَ بهم تَسَوَّى ، قال تعالى :  
 ٦ ﴿ فَذَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا ﴾ [سورة النش : ١٤] .

- قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٤٣ ]  
 أي لاتقربوها في هذه الحالة ، والواو وار الحال . ولهذا عطف عليه قوله :  
 ٩ ﴿ وَلَا جُنْبًا ﴾ [ ٤٣ ] أي ولا تَصَلُّوا جنباً .  
 ﴿ إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٤٣ ]

- ١٢ استثناء من قوله ﴿ جنباً ﴾ . ويريد بـ ﴿ عابري سبيل ﴾ المسافرين<sup>(٧)</sup> ،

(١) انظر المصادر التي أحلنا عليها في زيادة « لا » ٤٢٥ .

(٢) فالوقف على ﴿ الأرض ﴾ حسن ، انظر منار الهدى .

(٣) هذا المعنى مروي عن الحسن وقتادة .

(٤) قرأ ﴿ تَسَوَّى ﴾ نافع وابن عامر ، وقرأ ﴿ تَسَوَّى ﴾ حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ تَسَوَّى ﴾  
 انظر السبعة ٢٣٤ ، والتيسير ٩٦ ، والنشر ٢ / ٢٤٩ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٣٩ ، وللغراء ١ / ٢٧٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤١٩ . ومجمع البيان  
 ٢ / ٥١ ، والبيان ١ / ٢٥٥ ، والبحر ٣ / ٣٥٥ - ٢٥٦ ، والملفني ٥٣٦ ، ٥٦٠ ، ٦٠١ ، ٦٩٣ .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٣٩ ، وللغراء ١ / ٢٧٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ ، ومجمع  
 البيان ١ / ٥١ - ٥٢ ، والبيان ١ / ٢٥٥ ، والبحر ٣ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، وتفسير الطبري  
 ٥ / ٦٢ - ٦٤ ، والقرطبي ٥ / ٢٠٦ - ٢٠٨ ، وابن كثير ٢ / ٢٧٣ - ٢٧٥ ، ومجمع التفاسير  
 ٢ / ٧٩ .

(٧) عن علي وابن عباس ومجاهد وابن زيد وسعيد بن جبیر .

لأنَّ الحَنْبَ يجوز له أن يتيمَّ في السفر عند عدم الماء ، وهذا مذهب أبي حنيفة .  
وقال الشافعي<sup>(١)</sup> : ﴿ لا تقربوا الصلاة ﴾ أي مواضع الصلاة ، يعني المساجد ،  
﴿ ولا جنباً ﴾ أي ولا تقربوا منها جنباً إلا عابري سبيل ، فيجوز للجنب  
العبور في المسجد عند الحاجة<sup>(٢)</sup> . [ وعبرة أبي علي في الآية : إنَّ ﴿ عابري  
سبيل ﴾ حال<sup>(٣)</sup> من الضمير في قوله ﴿ جنباً ﴾<sup>(٤)</sup> ] .

٢

قوله تعالى : ﴿ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٤٦ ]

٦

فما يتعلق به « من » من قوله ﴿ من الذين هادوا ﴾ ثلاثة أقوال :  
الأول<sup>(٦)</sup> : أن يكون تبيناً<sup>(٧)</sup> وتفسيراً<sup>(٨)</sup> لقوله ﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا

(١) انظر المصادر السالفة وزاد المسير ٢ / ٩٠ - ٩١ ، والإفصاح عن معاني الصحاح ٢٠ .

(٢) فاعبر السبيل هو المجتاز ، عن ابن مسعود وعكرمة والحسن وابن عباس وسعيد أيضاً . ومذهب إليه  
الشافعي هو قول أحمد ومالك أيضاً .

(٣) نص الأخفش والنجاش وصاحب البحر على أنه حال ، لكنهم لم يبينوا صاحبه ، والظاهر أنه الضمير  
في ﴿ ولا تقربوا ﴾ . وقول المؤلف في أول كلامه « استثناء » أراد به تفسير المعنى لا الإعراب وهو  
ظاهر قول الفراء ، ومذهب الطبرسي إلى أنه منصوب على الاستثناء وهو ظاهر قول أبي البركات  
والوجه الأول . ولم أصب كلام أبي علي فيما بين يدي من كتبه أو في غيرها من المطان .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر الجواهر ٢٨٩ - ٢٩٠ ، وشرح السمع اللوح ٥٦ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٩ ، وللفراء

١ / ٢٧١ ، والحجة ٢ / ٢٩ - ٣٠ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٤ ، والبيان ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، والبحر

٢ / ٢٦٢ ، والبضادات ٢٦٤ - ٢٦٥ ومنها أخذ المؤلف ، والبصريات ١٨ ، وابن يعيش ٣ / ٦١

و ٧ / ١٣٤ ، والمفني ٥١٤ - ٥١٥ .

(٦) أجازته الفراء وأبو علي ومن وافقهما ، وضمفنه أبو حيان لأنه قد اعترض بين البيان والمبين بثلاث  
جمل .

(٧) انظر « من » التي تكون للتبيين أو بيان الجنس في ابن يعيش ٨ / ١٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٢ ،  
ورصف المباني ٣٢٣ ، والجنى الداني ٣٠٩ - ٣١٠ ، والمفني ٤٢٠ - ٤٢١ .

(٨) يريد أن « الذين » مبهم فجاء « من الذين » مفسراً له ومبيناً لجنسه . وعلى هذا يتعلق ﴿ من  
الذين ﴾ بجمال مقدرة . ولا يريد بالتبيين والتفسير معناهما الاصطلاحي لأنها يعينان التمييز ،  
انظر ما سيأتي من التعليق على هذا ٤٤٨ .

- نَصِيْبًا مِّنَ الْكِتَابِ ... مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴿٤٤﴾ - ٤٦ . فحِينَئِذٍ  
لا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ ﴿أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ ﴿٤٤﴾ وَلَا عَلَى قَوْلِهِ :  
﴿بِأَعْدَائِكُمْ﴾ ﴿٤٥﴾ وَلَا عَلَى قَوْلِهِ ﴿نَصِيرًا﴾ ﴿٤٥﴾ ٣  
وَالْقَوْلُ الثَّانِي<sup>(١)</sup> : أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ ﴿نَصِيرًا﴾ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ ﴿فَمَنْ  
يَنْصُرُنَا مِن بَأْسِ اللَّهِ إِنْ جَاءَنَا﴾ [سورة غافر : ٢١] . فَعَلَى هَذَا يَقِفُ عَلَى قَوْلِهِ  
﴿أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ وَقَوْلِهِ ﴿أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> دُونَ ﴿نَصِيرًا﴾ . ٦  
وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ<sup>(٣)</sup> : أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : مِنَ الَّذِينَ هَادُوا قَوْمٌ  
يَحْرِفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ . فـ « قَوْمٌ » مُبْتَدَأٌ ، وَقَوْلُهُ ﴿يَحْرِفُونَ الْكَلِمَ﴾ صِفَةٌ  
لَهُ<sup>(٤)</sup> ، وَالْخَبَرُ ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ . وَحَذَفَ الْمَوْصُوفُ وَهُوَ  
« قَوْمٌ » وَأَقَامَ صِفَتَهُ - وَهِيَ ﴿يَحْرِفُونَ الْكَلِمَ﴾ - مَقَامَهُ<sup>(٥)</sup> . ٩

(١) وهو قول النحاس وأحد أقوال أبي علي ومن وافقها .

(٢) انظر إيضاح الوقف ٥٩٨ ، والقطع ٢٥١ ، والمكتفى ٢٢٠ - ٢٢١ ، وبنار الهدى ٧٨ . وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وصاحب منار الهدى وكاف عند النحاس والداني .

(٣) وهو قول الأخفش وأحد أقوال أبي علي ، وأجازه النحاس وغيره ، ورجعه المؤلف في الجواهر .  
وذهب الفراء إلى أن التقدير : من الذين هادوا مَنْ يحرفون ، وأنكر المبرد والزجاج وغيرهما هذا القول لأن « مَنْ » يحتاج إلى صلة أو صفة تقوم مقام الصلة فلا يحسن حذف الموصول مع بقاء الصلة كما لا يحسن حذف بعض الكلمة .

(٤) قد نص أبو علي أن الموصوف « قوم » حذف « والمراد إثباته ، وعلى هذه الشريطة حذف لا على أن يقام الوصف مقام الموصوف ، يبين ذلك أن تحم على موضع الجملة التي هي ﴿ يحرفون ﴾ أنها رفع لكونها وصفاً لمبتدأ لا لأنها مبتدأ ... » البغداديات ٢٦٥ .

(٥) حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إن لم تكن ظرفاً أو جملة جازر حسن في العربية ، وقد شرطوا أن تكون الصفة خاصة بخاص نوعاً من الأنواع كالماتل والكتاب اللذين لا يكونان إلا في الناس وما أشبه ذلك مما تقع به الفائدة ، وتأخذ الصفة إعراب الموصوف المحذوف .

فإن كانت الصفة ظرفاً أو جملة حسن حذف الموصوف إذا كان بعض ما قبله من مجرور بـ « مِنْ » أو « فِي » ، وقد يحذف في غير ذلك إذا ظهر أمر الموصوف ظهوراً يستغنى معه عن ذكره ، ويبقى الطرف والجملة وصفاً للموصوف المحذوف ولا يأخذان إعراب الموصوف المحذوف ،  
فقد حذف الموصوف والمراد إثباته .

قوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٦٥ ]

قيل : ﴿ فلا ﴾ أي ليس الأمر كما يقولون <sup>(٢)</sup> ثم قال ﴿ وربك لا يؤمنون ﴾ .

وقيل : التقدير : فلا يؤمنون وربك لا يؤمنون . فأخبر بالأول وكرّره ثانياً بالقسّم واستغنى بذكر الفعل في الثاني عن ذكره / في الأول <sup>(٣)</sup> .

١ / ٣٩

( ١ / ٤٥ )

قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٦٦ ]

بالرفع والنصب <sup>(٥)</sup> . فالرفع على أن يكون بدلاً من الواو في ﴿ فعلوه ﴾ والتقدير : ما فعله إلا قليل منهم . والنصب على الاستثناء . والرفع أحسن وأكثر <sup>(٦)</sup> .

- انظر في ذلك شرح اللوح ٥٦ / ١ - ٢ ، والكتاب ١ / ٣٧٥ ، والمقتضب ٢ / ١٣٧ - ١٣٩ ، والأصول ٢ / ٤٦٢ - ٤٦٣ ، والخصائص ٢ / ٣٦٦ - ٣٧٠ ، وشرح الكافية ١ / ٣١٧ و ٢ / ٣٢٣ ، وابن يعيش ٣ / ٥٨ - ٦٣ ، والمجمع ٥ / ١٨٦ - ١٨٩ ، وضرائر الشعر ١٧٠ - ١٧٢ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٢٨٦ - ٣٠٨ الباب ١٤ لما جاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه .

(١) انظر مجمع البيان ٢ / ٦٨ ، والبيان ١ / ٢٥٨ ، والبحر ٢ / ٢٨٤ ، والبنداديات ٢٦٨ ، والمغني ٣٢٩ .

(٢) أي كما يقولون إنهم آمنوا بما أنزل إليك ، وهو ما قاله تعالى في الآية ٦٠ . وفي الأصل : تقولون ، وهو تصحيف .

(٣) وقيل : « لا » ههنا توطئة للنفي الذي يأتي فيما بعد لأن ذكر النفي في أول الكلام وآخره أؤكد .

(٤) انظر الجواهر ٧٧ ، ٨٦١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤١ ، وللفراء ١ / ١٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٣١ ، والحجة ٢ / ٢٨٠ - ٢٨٣ خلك ، ومجمع البيان ٢ / ٧٠ ، والبيان ١ / ٢٥٨ ، والبحر ٣ / ٢٨٥ ، والكتاب ١ / ٣٦٠ ، والمقتضب ٤ / ٣٩٥ ، والكامل ٦١٤ ، وابن يعيش ٢ / ٨١ - ٨٢ ، وابن الشجري ١ / ٧٤ . والمغني ٩٨ ، ٢١٠ ، ٧١٥ .

(٥) قرأ بالنصب ابن عامر وحده وقرأ الباكون بالرفع . انظر السبعة ٢٣٥ ، والتيسير ٩٦ ، والنشر ٢ / ٢٥٠ .

(٦) قال النحاس : « الرفع أجود عند جميع التحويين . وإنما صار الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى وهو يشتل على المعنى » وقال ابن يعيش : « وإنما كان البديل هو الوجه لأن البديل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى وفي البديل فضل مشكلة ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى » اهـ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ <sup>(١)</sup> (٨٣) .

اختلفوا في هذا الاستثناء من أي شيء هو :

فقال قوم : هو استثناء من الهاء والميم في ﴿ جاءهم ﴾ أي إذا جاءهم إلا قليلاً أمر من الأمن ، وهم الذين لا يقصدون <sup>(٢)</sup> .

وقال قوم : ١ هو استثناء <sup>(٣)</sup> من قوله ﴿ أذاعوا به ﴾ <sup>(٤)</sup> أي أذاعوا بالخبر كلهم إلا قليلاً منهم <sup>(٥)</sup> .

ويجوز أن يكون من الهاء في ﴿ به ﴾ . فلا يكون الوقف على هذا إلا في آخر الآية <sup>(٦)</sup> .

وقيل : هو استثناء من قوله ﴿ لَعَلِمَ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ..... إلا قليلاً ﴾ <sup>(٧)</sup> فيقف <sup>(٨)</sup> حينئذٍ على قوله ﴿ أذاعوا به ﴾ ثم آخر الآية .

(١) انظر الجواهر ٧١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٣ ، وللفراء ١ / ٢٧٩ - ٢٨٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٣٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٨٢ ، والبيان ١ / ٢٦٢ ، والبحر ٣ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، وتفسير الطبري ٥ / ١١٧ - ١١٨ ، والقرطبي ٥ / ٢٩٢ ، وابن كثير ٢ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، ومجمع التفاسير ٧ / ١٢٥ ، والكشاف ١ / ٥٤٨ .

(٢) تابعه صاحب البيان فنقل كلامه من غير ما تصریح على المهود منه ، ولا أعرف أحداً غيره ذكره .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) عن ابن عباس وابن زيد ، واختاره الكسائي والفراء وابن الأنباري والمبرد وأبو عبيد وأبو حاتم والطبري . والوقف على هذا على قوله ﴿ إلا قليلاً ﴾ . انظر إيضاح الوقف ٦٠١ ، والقطع ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والمكتنى ٢٢٢ ، ومنار الهدى ٨٠ - ٨١ .

(٥) في الأصل : منه ، والصواب من ب وي .

(٦) عن قتادة والحسن ، واختاره الزجاج وأجازه الفراء وغيره .

(٧) انظر كتب الوقف المذكورة في ح ٤ .

٣ وقيل : هو استثناء من قوله ﴿ لَا تَبِعْتُمُ الشَّيْطَانَ ﴾<sup>(١)</sup> أي اتبعتموه إلا قليلاً من أسلم قبل مبعث النبي صلى الله عليه وآله ، وهو زيد بن عمرو بن نفيل<sup>(٢)</sup> ، آمن به قبل مبعثه عليه السلام .

٦ وقيل : انتصاب ﴿ قليلاً ﴾ على المصدر<sup>(٣)</sup> ، أي إلا أتباعاً قليلاً ، فحذف الموصوف ، كما قلناه آنفاً في قوله ﴿ يحرفون الكلم ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٤٦ ] .

٦ قوله تعالى : ﴿ فَفَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٨٤ ]

٩ قيل : هذه الآية تتصل بقوله : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ﴾ إلى آخر الآية [ ٧٥ ] . ثم قال ﴿ فقاتل ﴾ ، أي إن لم يقاتلوا فقاتل أنت<sup>(٦)</sup> .

وَجَرَّ قوله<sup>(٧)</sup> ﴿ والمستضعفين ﴾ لأن التقدير : ما لكم لا تقاتلون في سبيل الله و [ في<sup>(٨)</sup> ] سبيل المستضعفين .

١٢ ا قوله تعالى<sup>(٩)</sup> : ﴿ أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾<sup>(١٠)</sup> [ ٩٠ ]

(١) عن الضحاك . قال أبو حيان : وهو الظاهر . والاستثناء منقطع إذ ليس مندرجاً في مخاطبين بقوله لا تبعتم ، عن أبي حيان . وعليه فيوقف على قوله ﴿ أذاعوا به ﴾ و ﴿ يستنبطونه منهم ﴾ .

(٢) وذكروا أيضاً ورقة بن نوفل وقر بن ساعدة الإيادي .

(٣) قاله الزمخشري أيضاً ، انظر الكشاف والبحر .

(٤) انظر ما سلف ٣١٤ - ٣١٥ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٤١٩ ، وجمع البيان ٢ / ٨٢ ، والبحر ٢ / ٣٠٨ .

(٦) وقيل تتصل بقوله ﴿ ومن يقاتل في سبيل الله .... ﴾ الآية ٧٤ .

(٧) في الأصل : قبله ، وهو تحريف .

(٨) زيادة من ب .

(٩) في ب والزيادة منها : قوله تعالى ..... قد حصرت صدورهم فحذف الموصوف لأن فعل الماضي لا يكون ..... صفة محذوف أي جاءكم قوماً لأن التقدير ... « فاجتهدت في إصلاحه . وموضع قوله « لأن التقدير ... » قلبي ، ولعل في العبارة سقطاً . وكان الكلام على هذه الآية مقدماً على الآية ٨٤ فجعلته بعدها .

(١٠) انظر الجواهر ٢٩٠ ، ٦٣٦ ، وشرح اللمع اللوح ٩٥ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٢ ، ٢٤ ، =



الجملة في موضع الحال ؛ بإضمار « قد » ، أي قد حصرت صدورهم ؛ لأنّ الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بإضمار « قد »<sup>(١)</sup> .

٣ ويجوز أن تكون صفة محذوف ، أي جاؤوك قوماً حصرت صدورهم ، فحذف الموصوف<sup>(٢)</sup> ؛ لأنّ التقدير ﴿ حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم ﴾ وإذا حصرت صدورهم عن أن يقاتلوا قومهم لم يقاتلوه .

٦ ولا تكون على الدعاء<sup>(٣)</sup> لفساده في المعنى ، وهذا دعاء لهم ، لأنّ المسلمين يدعون على الكفار ، فإذا حصروا أن يقاتلوا قومهم فهو عكس ما عليه دعاء المسلمين<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup> .

٩ قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٩٣ ]

١٢ قوله ﴿ فجزؤه ﴾ مبتدأ ، و ﴿ جهنّم ﴾ خبره . وقوله ﴿ خالداً فيها ﴾ نصب على الحال ، والتقدير : يُجْزَاهَا خَالِداً فِيهَا ، فحذف « يجزأها » لأنّ قوله ﴿ فجزؤه جهنّم ﴾ دليل عليه . ولا يجوز أن يكون حالاً من الهاء المحرورة في

= وإعراب القرآن ١ / ٤٤٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٨٨ ، والبيان ١ / ٢٦٣ ، والبحر ٣ / ٣١٧ ، والمقتضب ٤ / ١٢٤ - ١٢٥ ، والأصول ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، والإيضاح ٢٧٧ ، والبغداديات ٦٧ ، ١٥٧ ، ٢٦٧ ، وسر الصناعة ٦٤١ ، وابن يمش ٢ / ٦٧ ، وابن الشجري ١ / ٣٧٢ و ٢ / ٦٢ ، ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والمغني ٢٢٩ ، ٥٦٢ ، ٦٩٦ ، ٨٢٣ ، والمجمع ٤ / ٤٥ ، ٤٩ .

(١) لو قال : إلا بإضمار « قد » أو إظهارها كان أجود . وانظر ما سلف من التطبيق على هذا ٢٣٤ .

(٢) سلف التعليق على حذف للموصوف ٢١٥ ح ٥ .

(٣) ذهب المبرد إلى أن مخرجها الدعاء ، وردّ قوله أبو علي ومن وافقه .

(٤) نحو قولهم : اللهم أوقع بين الكفار العداوة ، وعلى ما ذهب إليه المبرد يكون في قوله ﴿ أو يقاتلوا قومهم ﴾ نفي ما اقتضاء دعاء المسلمين عليهم ، عن أبي علي .

(٥) كذا !! ولعل في العبارة سقطاً .

(٦) انظر الجواهر ٧٣٧ ، والبيان ١ / ٣٨١ .

قوله ﴿ فجزاؤه ﴾ لأنه أخبر عن جزائه بقوله ﴿ جهنم ﴾ ، فإذا جعلت ﴿ خالداً ﴾ حالاً من الهاء كان في صلتها ، فلا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بقوله ﴿ جهنم ﴾<sup>(١)</sup> .

٣

قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ ﴾<sup>(٢)</sup> | ٩٥ |

بالرفع والنصب والجر<sup>(٣)</sup> . فالنصب على الاستثناء [ المتصل<sup>(٤)</sup> ] أو على الحال<sup>(٥)</sup> ، والرفع على أن يكون بدلاً من « القاعدين » أو يكون وصفاً له<sup>(٦)</sup> ، والجر على أن يكون بدلاً من « المؤمنين »<sup>(٧)</sup> .

٦

قوله تعالى : ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا . دَرَجَاتٍ مِنْهُ ﴾<sup>(٨)</sup> | ٩٥ - ٩٦ |

٩

(١) يريد الفصل بين المصدر ومعموله وهو الحال وهما كالصلة والموصول ولا يجوز الفصل بينهما ، انظر ما سلف من التعليق ١٣٦ .

(٢) الجواهر ١٦٦ ، وشرح الملح اللوح ٩٤ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٤ - ٢٤٥ ، والفرء ١ / ٢٨٢ - ٢٨٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٤٧ ، والحجة ٣ / ٢٩١ - ٢٩٢ خذك ، ومجمع البيان ٢ / ٩٦ ، والبيان ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ ، والبحر ٣ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، والكتاب ١ / ٣٧٠ ، والإيضاح ٢٠٩ ، وابن يعيش ٢ / ٨٨ - ٨٩ ، والمفني ٢١٠ ، ٩١٥ ، وانظر المقتضب ٤ / ٤٢٣ في كلامه على الآية ٧ من الفاتحة ، وانظر إيضاح الوقف ٦٠٢ - ٦٠٤ ، والقطع ٢٦٢ - ٢٦٤ ، ومنار الهدى ٨١ .

(٣) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة وقرأ الباقر بالنصب . أما الجر فلم يقرأ به أحد من السبعة ، وهي قراءة عزها أبو حيان إلى الأعشى وأبي حيوة . انظر السبعة ٢٣٧ ، والتيسير ٩٧ ، والنشر ٢ / ٢٥١ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) أجاز الوجهين الزجاج والنحاس ومن وافقهما . والأول قول الأخفش والفرء وأبي علي وغيرهم .

(٦) أجاز البذل المبرد ومن تابعه ، وأجاز أن يكون صفة ، وهو قول سيبويه وغيره .

(٧) أو وصفاً لهم .

(٨) انظر الجواهر ٨٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٤٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٩٦ ، والبيان ١ / ٢٦٥ ، والبحر ٣ / ٣٣٣ .

نصب ﴿ درجات ﴾ على أنه بدل من قوله ﴿ أجراً عظيماً ﴾ ، والتقدير : أجر درجات ، فحذف المضاف <sup>(١)</sup> .

٣ ﴿ وَمَغْفِرَةً ﴾ [ ٩٦ ] أي وغفر لهم <sup>(٢)</sup> مغفرة .

﴿ وَرَحْمَةً ﴾ [ ٩٦ ]

أي ورحمتهم رحمة ، فأضمر الفعلين لذكر المصدرين <sup>(٣)</sup> .

٦ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١٠١ ]

« عَدُوٌّ » اسم يقع على الواحد والجمع . فن الواحد قوله : بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴿

[ سورة البقرة : ٣١ ] <sup>(٥)</sup> ، ومن الجمع هذه الآية ، وقوله ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ

الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة الشعراء : ٧٧ ] .

ويروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه كان إذا قرأ هذه الآية علم أصحابه أن

يقولوا : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ / إِيْمَانًا لَا يَزِيدُ ، وَنِعْمًا لَا تَنْقُصُ ، وَمُرَافَقَةً النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عليه وآله في جنة الخلد » <sup>(٧)</sup> . ١٢ ( ٤٥ / ٢ )

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا

أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ١٠٥ ]

(١) و « أجراً » منتصب على المصدرية لأن معنى « فضل » معنى « أجر » ، وأجاز في الجواهر أن ينصب « درجات » بإسقاط الجار ، وقيل غير ذلك .

(٢) في الأصل وي : غفرم ، والصواب ما أثبت .

(٣) وقيل هما معطوفان على « درجات » . انظر مجمع البيان ٢ / ٩٦ ، والبيان ١ / ٢٦٥ ، والبحر ٣ / ٣٢٢ .

(٤) انظر مجمع البيان ٢ / ١٠٠ ، والبيان ١ / ٢٦٦ ، والبحر ٢ / ٣٢٩ ، واللسان ( عدو ) .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٩٠ - ٩٩١ .

(٦) الدعاء في المسند ١ / ٣٨٦ ، ٤٠٠ ، ٤٣٧ ، ٤٤٥ ، ٤٥٤ ، وكنز العمال ٢ / ٦٨٨ برقم ٥٠٨٨ وهو ما دعا به ابن مسعود في صلاته .

(٧) انظر الجواهر ٤٣٥ - ٤٣٧ ، وشرح اللع اللوح ٦١ / ٢ ، والحجة ٤ / ١٩٢ - ١٩٣ خم ، ومجمع البيان

٢ / ١٠٦ ، والبيان ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧ ، والبحر ٢ / ٢٤٣ ، والمحتسب ٢ / ٢٢٢ ، والتبيين ١ / ٢٨٧ ،

والكشف ١ / ٥٦١ ، ومجمع التفاسير ٢ / ١٦٠ ، وتفسير القرطبي ٥ / ٣٧٦ - ٣٧٧ ، والحليبات ٧٠ ،

وشرح اللع لابن برهان ١١١ .

معناه : بما جعلك الله تراه ، أي تعتقده . وهو مأخوذ من قولهم : فلان يرى رأي أبي حنيفة رحمه الله ، أي يعتقد اعتقاده<sup>(١)</sup> . ف « أَرَى » منقول من رأى رأيته أي ذهب مذهبه . فهو متعد إلى مفعولين ، أحدهما الكاف ، والثاني هاء محذوفة ، أي : بما أراكه الله ، فحذف الهاء<sup>(٢)</sup> .

وليس قوله ﴿ أَرَاكَ ﴾ ههنا « أَفْعَلَ » من « رأى » الذي بمعنى « عَلِمَ »<sup>(٣)</sup> لأن « رأى » الذي بمعنى « علم » يتعدى إلى مفعولين ، كقولك : رأيت زيدا قائماً ، فإذا أدخلت عليه<sup>(٤)</sup> الهمزة تعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وليس في الآية إلا مفعولان ، أحدهما الكاف وهو ظاهر ، والآخر الهاء وهو مضمّر .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١١٢ ] إنما قال ﴿ ثُمَّ يَرْمِ بِهِ ﴾ ولم يقل « بهما » ، لأن المعنى : ومن يكسب أحد هذين الشيئين ثم يرم به<sup>(٦)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١٢٣ ]

(١) على هذا المعنى تأولها أبو يوسف يعقوب صاحب أبي حنيفة ، انظر الحلبيات وشرح اللع ، ووافقه أبو علي وابن جني .

(٢) تابعه أبو البركات ، وذكر هذا القول المكبري .

(٣) بل هو منه ، ولهذا مافسروا ﴿ أَرَاكَ الله ﴾ بـ « أعلمك الله » ، لكن « علم » ههنا ليست التي تتعدى إلى مفعولين وإنما هي التي بمعنى « عرف » التي تتعدى إلى مفعول واحد ، ثم تعدى بالهمزة إلى اثنين ، ولهذا مافسره الزعشمري بقوله « بما أراك الله ... بما عرفك وأوحى به إليك » .

(٤) في الأصل وي : عليها ، والصواب ما أثبت . وفي ب : ويادخال الهمزة يتعدى .

(٥) انظر الجواهر ٦٠٩ ، وشرح اللع اللوح ١٠٢ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ، والبيان ١ / ٢٦٧ ، والبحر ٢ / ٢٤٦ .

(٦) انظر ماسلف من التعليق على « أو » ٢٩٥ .

(٧) انظر مجمع البيان ٢ / ١١٤ ، وتفسير الطبري ٥ / ١٨٤ - ١٨٧ ، والقرطبي ٥ / ٣٩٦ ، وابن كثير ٢ / ٣٦٩ - ٣٧٢ ، ومجمع التفاسير ٢ / ١٧١ .

أي : ليس الثواب والتخليد في الجنة بأمانيك<sup>(١)</sup> .

ثم قال : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ ﴾ [ ١٢٣ ]

فلا يجوز الوقف على قوله ﴿ يُجْزَ بِهِ ﴾ لأن قوله ﴿ ولا يجد ﴾ جزم عطف على قوله ﴿ يُجْزَ بِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، و ﴿ يُجْزَ ﴾ جواب الشرط الذي هو ﴿ من يعمل ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾<sup>(٣)</sup>

[ ١٢٧ ]

وقفها قوله ﴿ بِالْقِسْطِ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٢٧ ] ، لأن قوله ﴿ وما يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ [ ١٢٧ ] عطف على الضير في ﴿ يفتيكم ﴾<sup>(٥)</sup> ، أي يفتيكم الله فيهن ويفتيكم القرآن الذي يتلى عليكم . وإن شئت كان محمولاً على لفظة « الله » أي

(١) أجل المؤلف مقالته المفسرون في تأويل الآية ، قالوا : تأويلها : أي ليس الأمر بأمانيك ولا أمانى أهل الكتاب أي ليس الثواب والعقاب بأمانى مشركي قريش الذين قالوا : لن نبعث ولن نعذب ، ولا التخليد بأمانى أهل الكتاب الذين قالوا : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى ، اختاره الطبري وغيره ، وقيل غير ذلك .

(٢) انظر مجمع البيان ١ / ١١٤ .

(٣) والوقف على قوله ﴿ ولا نصيراً ﴾ من قوله ﴿ ولا يجد له ولياً ولا نصيراً ﴾ [ ١٢٣ ] تام . انظر القطع ٢٦٩ ، والمكتفى ٢٢٧ ، ومنار الهدى ٨٣ .

(٤) انظر الجواهر ٦٩٧ ، ومصافي القرآن للفراء ١ / ٢٩٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٥٧ ، ومجمع البيان ٢ / ١١٧ ، والبيان ١ / ٢٦٧ ، والبحر ٢ / ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٥) سياق الآية : ﴿ ... يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتوهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكوهن والمستضعفين من الولدان وأن تقوموا لليتامى بالقسط وما تفعلوا من خير فإن الله كان به عليماً ﴾ . والوقف على ﴿ بالقسط ﴾ حسن أو كاف ، والتام قوله ﴿ عليماً ﴾ وعند نافع أن الوقف على ﴿ بالقسط ﴾ تام . انظر إيضاح الوقف ٦٠٦ ، والقطع ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والمكتفى ٢٢٧ ، ومنار الهدى ٨٣ .

(٦) هذا قول الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم . وأجاز الفراء ووافقه أبو حيان أن يكون معطوفاً على الضير في ﴿ فيهن ﴾ وخطأ الزجاج والنحاس وغيرهما لأنه لا يجوز العطف على المضر المحرور إلا بإعادة الجار . وقد سلف التعليق على هذا ١٥٩ . وفي إعراب الآية وجوه آخر .

قل الله يفتيكُم والقرآن يفتيكُم<sup>(١)</sup> .

وقوله ﴿ فِي الْكِتَابِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٢٧ ]

من صلة ﴿ يَتْلَى ﴾ .

٣

وكذلك ﴿ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ الْأَلَايِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٢٧ ]

﴿ الْأَلَايِ ﴾ جر صفة لـ ﴿ يَتَامَى ﴾ .

وقوله ﴿ لَا تَوْتُوهُنَّ ﴾ إلى قوله ﴿ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٢٧ ]

٦

في صلة ﴿ الْأَلَايِ ﴾ .

وقوله ﴿ وَالْمُسْتَضْعِفِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٢٧ ]

جر عطف على قوله ﴿ يَتَامَى النِّسَاءِ ﴾<sup>(٦)</sup> أي يتلى عليكم في يتامى النساء

٩

وفي المستضعفين .

وقوله : ﴿ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١٢٧ ]

في موضع الجر بالعطف على ﴿ المستضعفين ﴾ أي يتلى عليكم في القيام

١٢

بالقسط . فوقفها قوله ﴿ بالقسط ﴾ لما ذكرناه .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْقَلُوا مِنْ خَيْرٍ ﴾ [ ١٢٧ ]

شرط ، وجوابه : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴾ [ ١٢٧ ]

قوله تعالى : ﴿ أَنْ يَصَّالِحَا بَيْنَهُمَا ﴾<sup>(٨)</sup> [ ١٢٨ ]

(١) اقتصر عليه الطبرسي ، وذكره أبو البركات وأبو حيان .

(٢) انظر المصادر التي أحلنا عليها في الحاشية ٤ من الصفحة السابقة .

(٣) ذهب الفراء إلى أن المطف على « هن » من قوله ﴿ فيهن ﴾ وهذا لا يجوز لأنه لا يجوز عطف الظاهر على المضمحل المجرور إلا بإعادة الجار ، انظر الحاشية ٦ من الصفحة السابقة .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٥٨ ، والحجة ٣ / ٢٩٥ - ٢٩٧ خك ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان

٢ / ١١٩ ، والبيان ١ / ٢٦٨ ، والبحر ٢ / ٣٦٣ .

﴿ يُصْلِحًا ﴾<sup>(١)</sup> . والأصل في « يَصَالِحَا » يتصالحا تصالحاً<sup>(٢)</sup> .

وقال ههنا ﴿ يَصَالِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾ فنصب ﴿ صُلْحًا ﴾ بـ ﴿ يَصَالِحَا ﴾  
لأنه ليس بمصدر وإنما هو مفعول به وا قد ا<sup>(٣)</sup> جاء « تَفَاعَلَ » متعدياً في  
٣ كلامهم ؛ قال ذو الرُّمَّة<sup>(٤)</sup> :

وَمِنْ جَرْدَةٍ غُفْلٍ بَسَاطٍ تَحَاسَنَتْ بِهِ<sup>(٥)</sup> الْوَشْيَ قَرَأْتُ الرِّيَّاحَ وَخُورَهَا

ومن قرأ ﴿ أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾ فهو أيضاً مفعول به . ويجوز أن  
٦ يكون في موضع « إصلاح » ، كما يجوز في الأول أن يكون بمعنى « تَصَالَحَ »<sup>(٦)</sup> . / ٤٠ / ١

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ  
وَأَيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ ﴾<sup>(٧)</sup> ١٣١ / ٩

لا يجوز الوقف على قوله ﴿ من قبلكم ﴾ ولا الابتداء بقوله ﴿ وإياكم أن

(١) قرأ ﴿ يَصَالِحَا ﴾ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقون ﴿ يصلحها ﴾ . انظر السبعة  
٢٣٨ ، والتيسير ٩٧ ، والنشر ٢ / ٢٥٢ .

(٢) زاد في الأصل و ي : « يتصالحان تصالحاً » وهو تكرار . ويجوز حذف النون وإثباتها في  
« يتصالحا » والحذف أحسن لأنه يفر لفظاً حذفت فيه النون .

(٣) زيادة من ب .

(٤) د ، ق ٢٥ / ٦ ج ١ / ٢٣٢ ، والحجة ٢ / ٢٩٦ خك و ٣ / ١٨١ ، ٤٣٧ ، ٤٦٨ خم ، والعصديات  
٨٦ ، والمعاني الكبير ١١٩٢ ، وهو بلا نسبة في المحصص ١٠ / ١٦١ . والجردة من الرمل بمعنى المجرداء  
وهي التي ليس فيها شجر . وغفل : ليس بها علم ، وبساط : واسعة مستوية . وقرات الرياح :  
بواردها ، وخورها : مالان من الرياح ولم يكن فيه برد ، عن الديوان ، وضبط في الديوان الجردة  
بضم الجيم وهو ظاهر مافي اللسان ( جرد ) ، ولأعرف عليه نصاً .

(٥) كذا في النسخ والحجة غير الموضع الثالث والعصديات وأحد أصول الديوان ، والرواية في سائر  
أصول الديوان والموضع الثالث من الحجة والمحصص والمعاني « بها » أي بالجردة ، وهي الصواب .

(٦) فينصب ﴿ صلحاً ﴾ على المصدر .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٤٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٥٩ ، ومجمع البيان ٢ / ١٢٢ ، والبيان  
١ / ٢٦٨ ، والبحر ٢ / ٢٦٦ .

٢ اتقوا الله ﴿١﴾ لأن المعنى يصير : احذروا اتقاء الله ، كما هو في الخبر<sup>(١)</sup> : « إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدِّمَنِ » ، والمعنى اتقوها ، وقالوا : إِيَّاكَ وَالشَّرَّ<sup>(٢)</sup> أي احذره ، وإِيَّاكَ وَالْأَسَدَ<sup>(٣)</sup> . وإنما المعنى : وصيناهم وإِيَّاكُمْ بأن اتقوا الله . ومثله : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة المتحنة ١] أي يخرجونه معكم لأجل إِيْمَانِكُمْ<sup>(٥)</sup> .

٦ قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرِضُوا فإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ

(١) لأن « إِيَّاكُمْ » معطوف على « الذين » . ووقف نافع على ﴿ وإِيَّاكُمْ ﴾ وهو وقف تام عنده ، وخالفه أهل الوقف والعربية . فالوقف التام عندهم ﴿ اتقوا الله ﴾ لتعلق ﴿ أن اتقوا ﴾ بما قبله . انظر إيضاح الوقف ٦٠٦ ، والقطع ٢٧٠ ، والمكتفى ٢٢٧ ، ومنار الهدى ٨٣ .

(٢) هو خبر مشهور تناقلته كتب اللغة والأدب وغريب الحديث والأمثال وغيرها ، ولم يرد في دواوين السنة ، قال الدارقطني : لا يصح من وجه . والخبر في كشف الخفاء ١ / ٢٧٢ ، وأمثال الحديث للرامهرمزي ١٢٦ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ٩٩ ، والفائق ١ / ٣٧٧ ، والنهاية ٢ / ٤٢ ، والأمثال لأبي عبيد ٣٦ ، وفصل المقال ١٤ ، وجمهرة الأمثال ١ / ١٧ ، وجمع الأمثال ١ / ٣٢ . والمستقصى ١ / ٤٥١ ، والمجتبى ١٢٦ ، ودلائل الإعجاز ٤٤١ ، ومعاني آيات الحاشية للنوري ٨٥ ، والمجمل ٢٩٤ ، والتثيل والمحاضرة ٢٢ ، واللسان ( دمن ) . ويروى بزيادة : « قيل : وماذاك يا رسول الله ؟ قال : المرأة الحسناء في منبت السوء » . والدمن جمع دمنة وهي الموضع القريب من النار الذي يجتمع فيه الغنم فتتلبد فيه أبوالها وأبعارها : شبه المرأة بما ينبت في الدمن من الكلال يرى له غضارة وهو وبيء المرعى منتن الأصل ، عن اللسان .

(٣) في الأصل وي : من الشر ، والصواب من ب .

(٤) انظر باب « إِيَّاكَ » في الأمر والتحذير في الكتاب ١ / ١٢٨ - ١٤١ ، والمقتضب ٣ / ٢١٢ - ٢١٣ .

وابن عيش ٢ / ٢٥ - ٢٦ ، ووصف المباني ١٣٧ - ١٤٠ ، والجنى الداني ٢١٦ ، والجمع ٣ / ٢٣ - ٢٧ .

(٥) انظر معاني القرآن للقرءاء ٣ / ١٤٩ ، وإعراب القرآن ٣ / ٤١١ - ٤١٢ ، وجمع البيان ٥ / ٣٦٩ ، والبيان ٢ / ٤٣٢ ، والبحر ٨ / ٢٥٣ .

(٦) فحذف الجار فانتصب المصدر على أنه مفعول له ، وأجيز أن يبقى المصدر على جره ، انظر ماسلف من التعليق ١٨١ ج٦ .



خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾

وقرأ حمزة<sup>(٣)</sup> ﴿وإن تَلَوْا﴾ . فالأول من اللَّي<sup>(٣)</sup> ، والثاني من الولاية ، أي وإن تَلَوْا أموراً للسلمين<sup>(٤)</sup> . وقيل<sup>(٥)</sup> : وإن تُقْبِلُوا عليهم أو تُعْرِضُوا عنهم فإنَّ الله كان بما تعملون خبيراً فيجازي المُقْبِلَ بِإِقْبَالِهِ والمُعْرِضَ بِإِعْرَاضِهِ .

قوله تعالى : ﴿وَقَدْ نُزِّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> ١٤٠

« أن » مخففة من الثقيلة ، وهو مع الفعل بتأويل المصدر أي نزل عليكم في الكتاب سماع آيات الله<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر معاني القرآن لأخفش ٢٤٧ - ٢٤٨ ، وللفراء ١ / ٢٩١ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٦٠ - ٤٦١ ، والحجة ٣ / ٢٩٧ - ٢٩٩ خك ، وجمع البيان ٢ / ١٢٣ ، والبيان ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والبحر ٣ / ٣٧١ ، وتفسير الطبري ٥ / ٢٠٩ ، والقرطبي ٥ / ٤١٤ ، وابن كثير ٢ / ٢٨٥ ، وجمع التفسير ٢ / ١٨٤ .

(٢) وابن عامر . وقرأ الباقون ﴿تَلَوْا﴾ . انظر السبعة ٣٢٩ ، والتيسير ٩٧ ، والنشر ٢ / ٢٥٢ .  
(٣) من لوى الشاهد في شهادته : إذا لم يقمها على وجهها فحرفَ وغيرَ وبدلَ ، عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي وغيرهم . وروي عن ابن عباس أيضاً أنها في لَيِّ القاضي وإِعْرَاضِهِ لأحد الخصمين على الآخر : فاللَيُّ على هذا مطلق الكلام وجزءه حتى يفوت فصل القضاء وإنفاذه للذي يميل إليه القاضي .

(٤) أخذها ما ذكره الطبري وعبارته « أمور الناس » ، ثم قال الطبري : وهذا معنى خارج عن معاني أهل التأويل . وقدره الفراء : تلوا ذلك يريد تلوا إقامة الشهادة ، فحذف المفعول . وقدره الأخفش تلوا عليهم ، فحذف « عليهم » . وأجاز الأخفش أن يكون « تَلَوْا » من اللِي وأصله تلوا ، فأبدلت الواو المضموه همزة ثم نقلت حركتها إلى اللام فحذفت .

(٥) وهو قول أبي علي بتصرف يسير .

(٦) انظر جمع البيان ٢ / ١٢٦ ، والبيان ١ / ٢٧٠ ، والبحر ٣ / ٣٧٤ .

وقرأ عاصم وحده ﴿نَزَلَ﴾ مبيناً للفاعل . انظر السبعة ٣٢٩ ، والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٣ .

(٧) على قراءة غير عاصم المصدر مرتفع على أنه فاعل مالم يسم فاعله « نائب فاعل » ، وعلى قراءة عاصم ينتصب على أنه مفعول به .

وقال ﴿ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٤٠ ]

أي أمثالهم . و « مثل » يكون في الواحد والاثنين والجمع على لفظ المفرد <sup>(٢)</sup> ، قال تعالى : ﴿ أَنْتُمْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٤٧] ، وقال : ﴿ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴾ [سورة محمد : ٢٨] هذا على أصله .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ ﴾ [ ١٤١ ]

إن جعلته وصفاً لقوله ﴿ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ ﴾ [ ١٤٠ ] كان في موضع الجر ، ولم يحز الوقف على قوله ﴿ جَمِيعاً ﴾ [ ١٤٠ ] .  
وإن رفعته بالابتداء <sup>(٣)</sup> ، والخبر قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ اللَّهِ قَالُوا لَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ ﴾ [ ١٤١ ] جاز الوقف <sup>(٤)</sup> على قوله ﴿ جميعاً ﴾ دون قوله ﴿ يتربصون بكم ﴾ ، وعلى الأول يكون الوقف على قوله ﴿ يتربصون بكم ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١٤٣ ]

نصب بفعل مضر ، والتقدير : أذم مذبذبين بين ذلك . فيجوز الوقف <sup>(٦)</sup> على

(١) انظر البيان ١ / ٢٧١ ، والبحر ٢ / ٣٧٥ ، والبصريا في ١٤٠ وعنهما في الخزانة ٢ / ١٠٢ - ١٠٣ .

(٢) انظر المصادر السالفة وابن يعيش ٢ / ١١٠ .

(٣) اقتصر عليه النحاس في إعراب القرآن ١ / ٤٦٢ ، والقطع ٢٧٢ ، وانظر للكتفى ٨٤ . وأجيز أن يكون بدلاً من ﴿ الذين يتخذون الكافرين ﴾ [ ١٣٩ ] ، انظر البحر ٣ / ٣٧٥ .

(٤) أو رفعته على أنه خبر مبتدأ مضر أو نصبته على الذم . وفي منار الهدى أن الخبر قوله ﴿ فالله يحكم بينكم ﴾ [ ١٤١ ] وكلاهما ظاهر التكلف ، ولم يذكرهما أبو حيان .

(٥) وهو وقف كاف ، انظر المكتفى ٢٢٨ ، ومنار الهدى ٨٤ .

(٦) انظر الجواهر ٧٤٢ ، وجمع البيان ٢ / ١٢٨ ، والبيان ١ / ٢٧١ . والبحر ٢ / ٣٧٩ .

(٧) وهو وقف كاف أو حسن . انظر القطع ٢٧٢ ، والمكتفى ٢٢٨ ، ومنار الهدى ٨٤ .

وأجاز النحاس وغيره أن ينتصب على الحال من الضمير في ﴿ يراؤون ﴾ أو ﴿ لا يذكرون ﴾ من قوله ﴿ يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً . مذبذبين ﴾ فلا يوقف على ﴿ قليلاً ﴾ في هذا الوجه .

[ قوله <sup>(١)</sup> ﴿ قَلِيلًا ﴾ [ ١٤٢ ]قوله تعالى : ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَأَمَّنْتُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup>

[ ١٤٧ ]

٣

يجوز في « ما » أن يكون استفهاماً منصوباً بـ ﴿ يفعل ﴾ . ويجوز أن يكون نفيًا <sup>(٣)</sup> ، فيكون حرفاً لاجل لها <sup>(٤)</sup> من الإعراب . والأول الوجه ، لأنه لا يحسن أن يقال في معنى « ما يعذبكم الله » : ما يفعل الله بعذابكم .

٦

قوله تعالى ﴿ لَا تَعْتَدُوا فِي السَّبْتِ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١٥٤ ]

٩

قرأه نافع بتشديد الدال - وأصله « تَعْتَدُوا » فأدغم التاء في الدال - وبقي العين ساكنة في رواية الخُلَوَانِي <sup>(٦)</sup> ، وفي رواية غيره <sup>(٧)</sup> نَقَلَ فتحة التاء إلى العين فصار : لَا تَعْتَدُوا .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٨٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٦٥ ، والبيان ١ / ٢٧١ - ٢٧٢ ، والبحر ٣ / ٢٨١ ، والبيان ١ / ٤٠٢ ، وابن الشجري ١ / ٥٢ - ٥٣ ، ٢٥٥ .

(٣) ذكر هذا الوجه صاحب البيان متابعاً للمؤلف من غير ما تصرّح بالنقل عنه على المجهود منه . وذكره العكبري ، وهو وجه متكلف لا يصح واعتراض المؤلف في الجواهر عما قاله هنا . وقال أبو حيان : يلزم على هذا أن تكون الباء زائدة في قوله ﴿ بعذابكم ﴾ .

(٤) كذا في النسخ ، ذكر ضمير « ما » ثم أنه . وعلى أنه يجوز التذكير والتأنيث فالتذكير هنا الوجه ويعود الضمير على قوله « حرفاً » .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٦٧ ، والحجة ٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١٣٣ ، والبيان ١ / ٢٧٢ - ٢٧٣ ، والبحر ٣ / ٢٨٨ .

(٦) عن قالون عن نافع ، وكذا في رواية أبي نشيط عن قالون أيضاً . واختلف عن قالون من طريقه فروي عنه إسكان العين واختلاسها ، ويعبر عنه بعضهم بالإسكان ، قال أبو حيان : قرأ قالون بإخفاء حركة العين وتشديد الدال ، والنصر بالإسكان .

(٧) وهو ورش عن نافع . وقرأ غير نافع ﴿ لَا تَعْتَدُوا ﴾ بسكون العين وتخفيف الدال . انظر السبعة ٢٤٠ ، والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٢ .

قوله تعالى : ﴿ فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ [١٥٥] إلى قوله ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ ﴾ (١) [١٦٠]

تقديره : حرّمنا عليهم طيبات بنقضهم ميثاقهم . فالباء من صلة ﴿ حرّمنا ﴾ (٢) . و « ما » صلة زائدة (٣) ، وقوله ﴿ فَبِظُلْمٍ ﴾ بدل (٤) منه ، وكرر الفاء لأنّها بمنزلة العامل .

فالوقف من قوله ﴿ فَبِمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ [على (٥)] قوله تعالى : ﴿ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ (٦) [١٦٢] . ولا يحسن الوقف على قوله

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٦٧ - ٤٧٠ ، ومجمع البيان ٢ / ١٣٤ - ١٣٨ ، والبيان ١ / ٢٧٢ ، والبحر ٣ / ٣٨٨ - ٣٩٤ ، وتفسير الطبري ٦ / ٨ - ٩ ، والقرطبي ٦ / ٧ ، وإيضاح الوقف ٦٠٨ - ٦٠٩ ، والقطع ٢٧٤ - ٢٧٥ ، والمكتفى ٢٢٨ - ٢٣٢ ، ومنار الهدى ٨٥ .

(٢) هنا قول الزجاج ومن وافقه . وقيل الباء من صلة محذوف تقديره « لعنّاهم » عن قتادة ، وهو قول أبي حاتم وابن الأثري والنحاس وعزي إلى الأخفش . وحذف « لعنّاهم » لدلالة قوله ﴿ طبع الله عليها بكفرهم ﴾ [١٥٥] عليه .

(٣) انظر الجواهر ٢٧٩ ، وشرح الملح اللوح ١١٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٨ ، وللغراء ١ / ٢٤٤ ، وللصادر السالفة . والكتاب ١ / ٩٢ و ٢ / ٣٠٥ ، والمقتضب ١ / ٤٨ و ٣ / ٥٢ ، والأصول ٢ / ٢٥٨ ، والخصائص ١ / ٦٨ و ٢ / ٢٧٤ ، ٢٨٢ ، وسر الصناعة ١٣٢ ، ٢٩٩ ، ٣٤٣ ، وابن يعيش ٨ / ٥ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ١٠٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، وابن السجري ٢ / ٢١٩ ، ٢٤٥ ، والهمع ٤ / ٢٢٩ . وقوله « صلة زائدة » جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، انظر ماسلف ٢٨ .

(٤) هنا قول الزجاج ومن تابعه ، وقد أفسد المؤلف فيما يأتي ٨٩١ قول الزجاج الذي ارتضاه هنا ، انظر التعليق ثمة . وقال أبو حيان في وجه البديل : « وهذا فيه بعد لكثرة الفواصل بين البديل والمبدل منه ولأن المعطوف على السبب سبب فيلزم تأخر بعض الذي للتحريم في الوقت عن وقت التحريم فلا يمكن أن يكون جزء سبب أو سبباً إلا بتأويل بعيد .. » ا هـ .

(٥) زيادة مني .

(٦) كذا قال !! بل الوقف التام على ماذهب إليه متابعاً الزجاج أن الباء من صلة ﴿ حرّمنا ﴾ وعلى ماذهبوا إليه أن الباء من صلة محذوف - على قوله ﴿ وأعدنا للكافرين عذاباً أليماً ﴾ ، وقد نصوا جميعاً على تمامه ، ويستند بقوله ﴿ لكن الراسخون .. ﴾ ويجوز الوقف على قوله ﴿ من قبلك ﴾ إن نصب قوله ﴿ والمقيمين الصلاة ﴾ على المدح ، وهو وقف حسن ، وفيما بين الآيتين ١٥٥ و ١٦١ من الوقف الحسن أو الكافي قوله ﴿ يقيناً ﴾ [١٥٧] و ﴿ رفعه الله إليه ﴾ [١٥٨] و ﴿ حكياً ﴾ [١٥٨] و ﴿ شهيداً ﴾ [١٥٩] .

﴿ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ﴾ ١٦١ | لَأَنْ قَوْلَهُ ﴿ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ ﴾ ١٦١ | معطوف على ﴿ حَرَمْنَا ﴾ .

٣

قوله تعالى ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ﴾ <sup>(١)</sup> | ١٦٢ |

نصب على المدح <sup>(٢)</sup> ، أي أمدح المقيمين الصلاة ،

٢ / ٤٠

وكذلك قوله / ﴿ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ <sup>(٣)</sup> | ١٦٢ |

( ٢ / ٤٦ )

رفع على المدح ، أي وهم المؤتون الزكاة <sup>(٤)</sup> .

﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> | ١٦٢ |

عطف عليه . وإن شئت كان مبتدأ <sup>(٦)</sup> ، والخبر ﴿ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ ﴾

٩

| ١٦٢ |

قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴾ <sup>(٧)</sup> | ١٦٣ |

فالزبور مفرد مفتوح على وزن « فَعُول » بمعنى المزبور أي المكتوب . و

١٢

« زُبُور » جمع « زِبْر » يعني كتباً <sup>(٨)</sup> ، وهي قراءة حمزة <sup>(٩)</sup> .

(١) انظر الجواهر ٧٤١ ، وشرح اللع اللوح ٩٤ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٧٠ - ٤٧٣ ، ومجمع البيان ١٣٩ / ٢ ، والبيان ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والبحر ٣ / ٣٩٥ - ٣٩٦ ، ٩ / الكتاب ١ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، والكامل ٩٣٠ - ٩٣١ ، وابن الشجري ١ / ٣٤٥ .

(٢) هنا قول سيبويه وللبرد ومن تابعهما . قال النحاس : وهذا أصح ما قيل في « المقيمين » . وقيل غير ذلك .

(٣) وقيل ارتفع « المؤتون » بالابتداء ، وهو ظاهر قول سيبويه ، وقيل ذلك .

(٤) ظاهر كلامه أنه يجوز أن يكون « المؤمنون » مبتدأ وخبره ﴿ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ ﴾ . وهو وجه ضعيف ، قال أبو حيان : « ومن أعرب والمؤمنون بالله مبتدأ وخبره مابعد فهو بمنزلة عن إدراك الفصاحة ... » اهـ . لكن يكون ﴿ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ ﴾ خبراً له ﴿ المؤتون ﴾ فمن ذهب إلى أنه مبتدأ .

(٥) انظر الحجة ٣ / ٣٠٦ - ٣٠٧ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٠ ، والبحر ٣ / ٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٦) وأجاز أبو علي أن يكون « زُبُور » جمع « زِبُور » بحذف الزيادة ، كما قالوا ظريف وظروف وكُرُوان وكُرُوان .

(٧) وحده . وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٤٠ ، والتيسير ١٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٣ .

قوله تعالى : ﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٦٦ ]

أي أنزله معلوماً<sup>(٢)</sup> . والباء للحال ، كما تقول « خرج زيد بسلاحه<sup>(٣)</sup> » أي متسلحاً . ٣

قوله تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٧٠ ]

قال الكسائي<sup>(٥)</sup> : [ التقدير<sup>(٦)</sup> ] : آمنوا يكن خيراً لكم ، أي يكن الإيمان خيراً لكم . وهذا غلط ، لأنه لا يضر « كان » إذا احتاج إلى الخبر . ٦  
وقال الفراء<sup>(٧)</sup> : التقدير : آمنوا إيماناً خيراً لكم ، فحذف الموصوف وهو المصدر وأقام صفته مقامه .

وقال الخليل<sup>(٨)</sup> : إذا أمروا بالإيمان فقد أمروا بإتيان الخير ؛ فالتقدير : ٩

(١) انظر الجواهر ٢٥٥ ، والبيان ١ / ٢٧٨ ، والبحر ٢ / ٣٩٩ .

(٢) المعنى في الأصل : أنزله وفيه علمه ، عن الزجاج ، قال المؤلف في الجواهر : والعلم : المعلوم أي أنزله وفيه معلومه ثم صار التقدير : أنزله معلوماً . وقيل في تقديره غير ذلك .

(٣) انظر ما سلف ٣١ .

(٤) انظر الجواهر ١٩ ، وشرح اللمع اللوح ١٧ / ٢ و ٢٧ / ١ و ٧٢ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٩ .  
وللفراء ١ / ٣٩٥ - ٢٩٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٧٤ - ٤٧٥ ، وبحر البيان ٢ / ١٤٣ ، والبيان ١ / ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والبحر ١ / ٤٠٠ ، ولكتيب ١ / ٣٤٣ ، وللمقتضب ٣ / ٢٨٣ ، والأصول ٢ / ٢٥٣ ، والمعصديات ١١٥ ، والبصريات ٣٤٥ ، وابن السجري ١ / ٣٤٣ ، وابن يعيش ٢ / ٣٧ .  
وشرح الكافية ١ / ١٢٩ ، والمعني ٨٢٧ ، واهم ٢ / ١٨ . ولم يتكلم الخليل على الآية ١٧٠ وإنما تكلم على الآية ١٧١ ، وما ذكره المؤلف في الأولى هو على مذهبه في الثانية وكذلك مدكرت من المصادر النحوية كان الكلام فيها على الآية ١٧١ غير ابن يعيش ، فسجت مصادر الكلام على الآيتين لأن الكلام عليهما واحد .

(٥) عزا هذا القول إليه ابن السجري وابن يعيش وأبو حيان وابن هشام . وعزه الحاس وأبو حيان أيضاً إلى أبي عبيدة ، وهو قوله في مجاز القرآن له ١ / ١٤٣ . وانظر ما سيأتي من التعليق على إضمار « كان » ٦٥٦ ج ١ .  
(٦) زيادة من ي .

(٧) هذا ظاهر معنى كلام الفراء في معاني القرآن له ١ / ٣٠٣ ، وهو مانصّ عليه النحاس وابن السجري وابن يعيش وأبو حيان وابن هشام . وزعم الزجاج أن الكسائي والفراء لم يقولوا « من أي المصوبات هو ولا شرحاه .. » ! ! . وقد سلف التعليق على حذف للوصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥ .

(٨) وهو قول أصحابه .

فَأْمَنُوا وَأَتُوا خَيْرَ لَكُمْ ، فَأَضْمِر « أَتُوا »

وكذلك قوله : ﴿ أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٧١ ]

٣ تقديره : انتهوا وأتوا خيراً لكم . وعند الفراء تقديره : انتهاء خيراً لكم .

قوله تعالى : ﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٧٥ ]

أي إلى صراطه صراطاً مستقيماً <sup>(٣)</sup> ، فهو <sup>(٤)</sup> حال من المضاف المحذوف . وإن

٦ شئت قلت : لما قال ﴿ ويهديهم إليه ﴾ دلّ هذا الكلام على « يَعْرِفُهُمْ » فنصب

﴿ صراطاً ﴾ على أنه مفعول لذا الفعل المضمر ، أي يهديهم إليه مُعْرِفًا صراطاً <sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ١٧٦ ]

٩ إن قيل : مامعنى ﴿ اثنتين ﴾ و ﴿ كَانَتَا ﴾ يدلّ على الاثنتين ، وخبر

« كان » و « إن » والمبتدأ يتضمّن زيادة على الأول ؟ = فالجواب إنه لو اقتصر

وقال ﴿ فَإِنْ كَانَتَا ﴾ ولم يقل ﴿ اثنتين ﴾ احتمل أن يريد بهما الصغيرتين أو

١٢ الكبيرتين ، فلما قال ﴿ اثنتين ﴾ أفاد العدد مجرداً من الصغر والكبر <sup>(٧)</sup> .

(١) انظر المصادر المذكورة في ح٤ من الصفحة السابقة .

(٢) انظر الجواهر ١٠٦ ، ٣٣٧ ، ٦٢١ ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٧ ، والبيان ١ / ٢٨٠ ، وتفسير القرطبي

٦ / ٢٧ ، وماسيأتي ٤٤٥ .

(٣) هذا تقدير أبي علي ، انظر القرطبي .

(٤) في الأصل : وهو .

(٥) ويجوز أن يكون « صراطاً » مفعولاً ثانياً لـ « يهديهم » ومعناه يعرفهم ، فتعدى إلى مفعولين ، ولا

موجب لتقدير « يعرفهم » ، ولعل هذا أجود .

(٦) انظر شرح البع النوح ٢٩ / ١ - ٢ ، ومجمع البيان ٢ / ١٤٨ ، والبيان ١ / ٢٨٠ . والبحر

٣ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ، والإيضاح ١٢١ ، ودرة الغواص ٣٦ - ٣٧ ، ومجالس العلماء ٦١ .

(٧) قوله أفاد العدد إلخ هو عبارة أبي علي ، وهو معنى قول المازني . وعبرة الأخفش فيما حكاه أبو علي

من مجلس الأخفش مع مروان بن سعيد المهلي : « أفاد العدد الجرد من الصفة » انظر درة الغواص .

وعبرة الأخفش أدق وأشمل .

وقيل<sup>(١)</sup> : ﴿ فَإِنْ كَانَتْ ﴾ أي فإن كان من ترث اثنتين ، فأضمر « مَنْ » على معناه<sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾<sup>(٣)</sup> ١٧٦ |  
أي يبين الله لكم الضلالة<sup>(٤)</sup> .

وقيل<sup>(٥)</sup> : تقديره : يبين الله لكم كراهة أن تضلوا ، فحذف المضاف .  
وقيل<sup>(٦)</sup> : التقدير : يبين الله لكم لئلا تضلوا . والوجه الأول<sup>(٧)</sup> .

٣

٦

(١) وهو قول الأخفش فيما حكاه المازني من مجله مع مروان ولفظه : فإن كان من ترك اثنتين ، انظر مجالس العلماء ، والبيان .

(٢) وهم أبو حيان في رد كلا القولين ، وذهب إلى أن الوجه أن يكون التقدير : فإن كانت الوارثتان اثنتين من الأخوات ، فأعاد الضمير على الوارثتين وقدر صفة محذوفة للاثنتين ، وتكلف وجهاً آخر ، فانظر كلامه ! ! .

(٣) انظر الجواهر ٥٩ ، وشرح الصنع اللوح ٢٥ / ١ ، ومعاني القرآن للقراء ١ / ٢٩٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٧٧ ، وجمع البيان ٢ / ١٤٨ ، والبيان ١ / ٢٨١ ، والبحر ٣ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ، والعنديات ١٩ ، والمغني ٥٥ ، ٢٢٨ ، ٨٣٥ .

(٤) ذكره النحاس ، وعزاه إليه المؤلف في الجواهر ، وذكره أبو حيان .

(٥) وهو قول اللرد وأبي علي والنحاس وغيرهم من البصريين ، انظر ماسلف من التعليق ١٦٢ .

(٦) وهو قول الكوفيين وابن كيسان ، انظر ماسلف من التعليق ١٦٢ .

(٧) حالف ما اختاره في مثل هذا الموضع وهو أن يكون أن والفعل في موضع المفعول له على تأويل كراهة أن ، انظر ماسلف ١٦٢ ، ٢٢٨ وماسيأتي ١٠٥٦ وغيرها ( انظر فهرس مسائل العربية برسم : أن والفعل ) .



## سُورَةُ الْمَائِدَةِ

قوله تعالى : ﴿ وَلَا أَلْقَلَاءُذَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢١ ]

٣ أي ذوي القلائد <sup>(٢)</sup> ، فأضمر « ذوي » . وإن شئت « ذوات القلائد » <sup>(٣)</sup> لأن « القلائد » جمع « القلادة » : وهو ما قلّد البعير من لحاء الشجر <sup>(٤)</sup> وغيره <sup>(٥)</sup> .

﴿ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٣ ]

٦ ﴿ يَبْتَغُونَ ﴾ حال <sup>(٧)</sup> من الضمير في ﴿ آمين ﴾ أي : وَلَا تُحِلُّوا مِنْ قِصْدِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ مَبْتَغِينَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ يَبْتَغُونَ ﴾ صفة لـ ﴿ آمين ﴾ لأن ﴿ آمين ﴾ نصب قوله ﴿ الْبَيْتِ الْحَرَامِ ﴾ ، وإذا نصبه لم

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٩٩ / ١ ، ومجمع البيان ١٥٣ / ٢ - ١٥٤ ، والبيان ٢٤٢ / ١ ، والبحر ٤٢٠ / ٢ ، وتفسير الطبري ٣٧ / ٦ - ٣٨ ، والقرطبي ٤٠ / ٦ ، وابن كثير ٣ / ٩ ، ومجمع التفسير ٢ / ٢٢٤ .

(٢) فالمراد بالقلائد ما كان الناس يتقلّدونه أمانة لهم ، وهو قول قتادة ومجاهد والسدي وابن زيد .  
(٣) وهو معنى قول ابن عباس « مقلّدات الهدى » ، وعبارة الفراء « ولا تخيفوا من قلّد بعيره » . وقيل أراد بالقلائد القلائد نفسها ، عن مطرف وعطاء في رواية عنه ورده الطبري . وروي عن عطاء القول الأول .

(٤) في الأصل : الشجرة .

(٥) هذه عبارة غير دقيقة . فالقلادة : ما جعل في العنق يكون للإنسان والفرس والكلب والبندنة التي تهدي ونحوها ، عن اللسان ( قلد ) وانظر المصادر السالفة . وقال الفراء : كان أهل مكة يقلّدون بلحاء الشجر ، وسائر العرب يقلّدون بالوبر والشعر .

(٦) انظر إعراب القرآن ٤٨٠ / ١ ، والبيان ٢٨٣ / ١ ، والبحر ٤٢٠ / ٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٢١٢ / ١ ، والبيان ٤١٦ / ١ ، والمغني ٧٦٦ .

(٧) تابعة صاحب البيان فنقل كلامه بلا تصريح ، وهو قول مكي وتابمه أبو حيان .

يَجْزُ وصفه لأن وصفه يخرج عن<sup>(١)</sup> شبه الفعل إذ الفعل لا يوصف<sup>(٢)</sup> .  
قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ  
الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا ﴾<sup>(٣)</sup> ١٢١

﴿ شَنَاٰنُ ﴾ بالتحريك والإسكان<sup>(٤)</sup> ، والمعنى : لا يحملنكم بغض قوم على  
الاعتداء ، فيمن حرك . ومن أسكن فالمعنى : لا يحملنكم بغض قوم على  
الاعتداء<sup>(٥)</sup> . ف « شَنَاٰنُ » كعطشان اسم<sup>(٦)</sup> ، و « شَنَاٰنُ » مصدر .

ومحل قوله ﴿ أَنْ تَعْتَدُوا ﴾ نصب مفعول ثان لقوله ﴿ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> أي

(١) في الأصل وي : من ، والصواب من ب .

(٢) كذا قال !! وقد نص السيوطي في الجمع ٥ / ٨٥ على أنه يجوز تأخير الوصف عن معمول اسم  
الفاعل نحو هذا ضارب زيداً غاقلً ، وأنه لا يجوز : هذا ضارب عاقل زيداً ، قال : « والفرق  
أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الأسماء  
بخلاف ما إذا تأخر الوصف ، لأن صفته تحصل بعد تمام عمله » اهـ . وقد قال أبو حيان إن  
الجملة صفة ، وهو ظاهر قول النحاس . وقال العكبري إنه حال ولا يجوز أن يكون صفة لأن  
اسم الفاعل إذا وصف لم يمس في الاختيار ، وتعبه ابن هشام ، قال : هذا قول ضعيف  
والصحيح جواز الوصف بعد العمل .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٥٠ - ٢٥١ ، وللغراء ١ / ٢٩٩ - ٣٠٠ ، وإعراب القرآن  
١ / ٤٨٠ - ٤٨١ ، والحجة ٣ / ٣٠٧ - ٣٢٤ خك ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان  
٢ / ١٥٢ - ١٥٣ ، والبيان ١ / ٢٨٣ ، والبحر ٣ / ٤٢٢ ، والطبري ٦ / ٤١ - ٤٢ ، والقرطبي  
٦ / ٤٤ - ٤٥ ، والعصديات ١٥٥ ، والمفني ٥٣ .

(٤) قرأ بالإسكان ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباكون بالتحريك . انظر السبعة ٢٤٢ ،  
والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) يريد صفة . وأجاز أبو علي أن يكون مصدراً على قتلان . وأنكره أبو حاتم وأبو عبيد ، وهو غير  
منكر ، انظر احتجاج أبي علي ، وانظر البحر والقرطبي .

(٧) ماذكره في تفسير ﴿ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾ - وهو قول ابن عباس وقتادة - تفسير معنى لاتفسير إعراب ،  
ولو كان الثاني لكان أصله على أن تعتدوا ، فحذف الجار .

لا يحملنكم على الاعتداء لأجل أن صدوكم ، فين فتح ﴿ أن صدوكم ﴾ لابد من هذا التقدير ، لأنه مفعول له . ومن كسر<sup>(١)</sup> ﴿ إن صدوكم ﴾ فالمعنى : إن استدما<sup>(٢)</sup> صدّهم إياكم وتنادى فلا يجرمنكم / على الاعتداء بغضهم أي بغضكم ٣ / ٤١ / ١ إياهم . وإنما فسرنا ﴿ إن صدوكم ﴾ باستدما الصدّ لأنه شرط ، والشرط لا يصح ( ١ / ٤٧ ) في الماضي ، وصدّهم كان فيما مضى<sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَسْتَفِيحُوا بِالْأَزْلَامِ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٣ ]  
« أن » مع الفعل بتأويل المصدر في موضع الرفع بالمعطف على قوله

= وقيل : لا يجرمنكم : لا يكسبنكم ، وهو قول الفراء وأبي علي وغيرها ، وعليه يكون « أن تعتدوا » مفعولاً ثانياً . قال أبو حيان : « وهذا تفسير معق لاتفسير إعراب لأنه يتمتع أن يكون مدلول « حمل » و « كسب » في استعمال واحد لاختلاف مقتضاهما ، فيمتنع أن يكون « أن تعتدوا » في محل مفعول به ومحل مفعول على إسقاط حرف الجر » اهـ .  
وكان في النسخ : يجرمنكم ، بغير « لا » .

(١) وهما أبو عمرو وابن كثير ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٤٢ ، والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢٥٤ / ٢ .

(٢) في الأصل : استدماوا ، وهو خطأ .

(٣) قال أبو علي في الاحتجاج لقراءة الكسر : « فإن قلت : كيف صحّ الجزء هنا والصدّ ماض لأنه إنما هو ما كان من المشركين من صدّهم المسلمين عن البيت في الحديبية ، والجزء إنما يكون بما لم يأت ، فأما ما كان ماضياً فلا يكون فيه الجزء = فالقول فيه : أن الماضي قد يقع في الجزء ليس على أن المراد بالماضي الجزء ولكن المراد أن ما كان مثل هذا الفعل فيكون اللفظ على ماض والمعنى على مثله ، كأنه يقول : إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا ..... وجواب إن قد أغنى عنه ماتقدم من قوله لا يجرمنكم ... » اهـ .

وقال الأخفش « وقد قرئت إن صدوكم على معنى إن هم صدوكم أي إن هم فعلوا أي إن هم ، ولم يكونوا فعلوا ، وقد تقول ذلك أيضاً وقد فعلوا ، كأنك تحكي ما لم يكن ... » اهـ .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٥١ ، وللفراء ٣٠١ / ١ ، ومجمع البيان ١٥٨ / ٢ ، والبيان ٢٨٣ / ١ ، والبحر ٤٢٤ / ٣ ، وتفسير الطبري ٤٩ / ٦ - ٥٠ ، والقرطبي ٥٨ / ٦ - ٥٩ ، وابن كثير ٢١ / ٢ - ٢٢ ، ومجمع التفاسير ٢٢٩ / ٢ - ٢٣٠ .

﴿ أَلْمِيتَةُ ﴾ [١٣] ، والتقدير : حَرَّمَ عَلَيْكَ الْمِيتَةَ وَالْإِسْتِقْسَامَ بِالْأَزْلَامِ ، وهو قسمتهم الجزوراً عشرة أقساماً<sup>(١)</sup> على سهام عشرة<sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ [٥١]

« الإيمان » مصدر بمعنى المفعول ، والتقدير : ومن يكفر بالْمُؤْمَنِ بِهِ<sup>(٤)</sup> . ويجوز أن يكون التقدير : ١ ومن يكفر<sup>(١)</sup> برب الإيمان<sup>(٥)</sup> ، فحذف المضاف .

قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ [٦]

(١) زيادة من ي وب .

(٢) ما ذكره المؤلف من أن الأزلام هي السهام التي كانوا يتقاسمون بها هو قول مجاهد في رواية عنه .

قال : « سهام العرب وكعاب فارس والروم كانوا يتقاسمون بها » اهـ . والذي قاله جمهور المفسرين : ابن عباس وقتادة والسدي والضحاك والحسن وابن زيد - وهو قول مجاهد في رواية عنه - أن الأزلام هي القداح التي كانوا يجملونها لكل سفر وغزو وتجارة وغير ذلك من أمورهم . وهي قداح ثلاثة على أحدها مكتوب « افعل » وعلى الآخر « لاتفعل » والثالث غفل ليس عليه شيء ، وقيل مكتوب على أحدها « أمرني ربي » وعلى الآخر « نهاني ربي » والثالث غفل ليس عليه شيء ، فإذا أجالها فطلع السهم الأمر فعله أو الناهي تركه ، وإن طلع الفارغ أعاد . وقال الحافظ ابن كثير فيما ذكر عن مجاهد في الأزلام أنها موضوعة للقمار : « فيه نظر ، اللهم إلا أن يقال إنهم كانوا يستعملونها في الاستخارة تارة وفي القمار أخرى ، والله أعلم . فإن الله سبحانه قد فرق بين هذه وبين القمار وهو الميسر فقال في آخر السورة : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ .. » اهـ وانظر في قداح الميسر ومياسرتهم بها تفسير القرطبي ومجمع البيان ، وسفر السعادة ٦٨٤ - ٦٩١ .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٨٤ ، والبحر ٣ / ٤٣٢ ، وتفسير الطبري ٦ / ٧٠ ، والقرطبي ٦ / ٧٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٣٨ .

(٤) أي ومن يبعد ما أمر الله بالتصديق به من توحيد الله ونبوة محمد ( ﷺ ) وما جاء به من عند الله وهو الإيمان . وهو معنى قول قتادة .

(٥) وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد : « أي ومن يكفر بالله » .

(٦) انظر الجواهر ٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٨٥ ، ومجمع البيان ٢ / ١٦٣ ، والبحر ٣ / ٤٣٤ ، وتفسير الطبري ٦ / ٧١ - ٧٤ ، والقرطبي ٦ / ٨٠ - ٨٢ ، وابن كثير ٣ / ٤٠ - ٤٣ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٣٨ ، ویر الصناعة ٦٣٣ - ٦٣٤ .

التقدير : إذا قمتم إلى الصلاة من نوم<sup>(١)</sup> أو من حَدَثٍ<sup>(٢)</sup> ، لابد من هذا الإضمار .

٣

﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٦ ]

أي فاغسلوا هذين العضوين ، لأن المعطوف بالواو بمنزلة التثنية . ولو صرح وقال : « فاغسلوا هذين العضوين » كان تقديم أحدهما على الآخر جائزاً ،<sup>(٤)</sup> فكذا إذا كان بالواو<sup>(٥)</sup> .

٦

ومعنى قوله : ﴿ إِلَى الْمِرْفَاقِ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٦ ]

أي مع المرافق ، و « إلى » بمعنى « مع » لأن المرفق داخل في الغسل<sup>(٧)</sup> .

(١) عن السدي وزيد بن أسلم .

(٢) عن ابن عباس وأكثر المفسرين ، وهو قول جمهور أهل العلم . وقيل : هذا لفظ عام في كل قيام إلى الصلاة ، عن عكرمة . وكان الخلفاء يتوضؤون لكل صلاة ، قال الإمام الطبري : « وماروه من تجديد الوضوء فمحمول على الندب والاستحباب » .

(٣) انظر الجواهر ٩٥ ، وشرح البيع اللوح ١٠١ / ٢ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٨٢ - ٨٦ ، ٩٨ ، وابن كثير ٣ / ٤٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ، وسر الصناعة ٦٣٣ - ٦٣٤ .

(٤) قال القرطبي : « وذهب مالك في أكثر الروايات عنه وأشهرها أن الواو لاتوجب التمتع ولا تعطي رتبة ، وبذلك قال أصحابه ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والليث بن سعد والمزني وداود بن علي .. » اهـ . وفي فتح القدير لابن الهمام الحنفى ١ / ٣٤ - ٣٥ الترتيب سنة عند أبي حنيفة وفرض عند الشافعي .

(٥) انظر ماسلف من التعليق ٨٨ - ٨٩ ، وماسبق في ٤١٤ - ٤١٥ .

(٦) انظر شرح البيع اللوح ٨٣ / ٢ ، ومجمع البيان ١ / ١٦٤ ، والبحر ٣ / ٤٢٥ ، وتفسير الطبري ٦ / ٧٩ ، والقرطبي ٦ / ٨٦ ، وابن كثير ٣ / ٤٥ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٤٠ ، وزاد المسير ٢ / ٣٠٠ .

(٧) هذا مذهب أكثر الفقهاء . ورد الزجاج وغيره أن تكون « إلى » هنا بمعنى « مع » وتابعه المؤلف في شرح البيع .

وقال زُفَر<sup>(١)</sup> : المرفق لا يدخل في الغسل ، لأن ما بعد « إلى » لا يدخل فيها قبلها ، كقوله تعالى ، ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [سورة البقرة : ١٧٨] فلم يدخل الليل في الصوم . والكلام في هذا طويل .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبتين ﴾<sup>(٢)</sup>

[٦١]

بحر ﴿ أرجلكم ﴾ ونصبها<sup>(٣)</sup> .

٦

فمن نصبها عطفها على قوله ﴿ أيدىكم ﴾<sup>(٤)</sup> أي واغسلوا أيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم .

(١) هو زفر بن الهذيل العبدي صاحب أبي حنيفة . ونقل هذا القول عن مالك والشمي وداود بن علي . ورأى الطبري أن غسل المرفقين من النذب الذي ندب إليه رسول الله ( ﷺ ) أمته .  
(٢) انظر الجواهر ٣٨١ ، ٨٥٤ ، ومماني القرآن للأخفش ٢٥٥ ، وللغراء ١ / ٣٠٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٨٥ ، والحجة ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١٦٤ - ١٦٧ ، والبيان ١ / ٢٨٤ ، والبحر ٣ / ٤٢٦ - ٤٣٨ ، وتفسير الطبري ٦ / ٧٩ - ٨٧ ، والقرطبي ٦ / ٨٧ - ١٠٣ ، وابن كثير ٣ / ٤٥ - ٥٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٤١ - ٢٤٥ ، وزاد المسير ٢ / ٣٠٠ - ٣٠٢ ، وابن عيمش ٨ / ١٥ ، والملففي ١٤٣ ، ٤٦٧ ، ٦٩١ ، ٨٢٥ ، ٨٩٥ .  
(٣) قرأ بالنصب نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالجذر . انظر السبعة ٢٤٢ ، والتيسير ٩٨ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ .

(٤) هذا قول الأخفش والغراء والنحاس وأبي علي وغيرهم ، وهو قول من يرى أن فرض الرجلين الغسل وهو مذهب جمهور الفقهاء . واعترض على هذا الوجه بأن فيه فصلاً بين التماطين بجملة ليست باعتراض ، عن أبي حيان ، وأن حكم الجملة الأولى قد انقطع واستؤنف حكم آخر في الجملة الثانية ولا يجوز بعد انقطاع حكم الجملة الأولى أن تعطف على ما فيها من الثانية ، عن الشريف الرضي ، وقيل غير ذلك .

ومن رأى أن فرض الرجلين المسح - وهو قول ابن عباس وأنس وعكرمة والشمي والباقر وهو مذهب الإمامية - ذهب إلى أن ﴿ وأرجلكم ﴾ بالنصب معطوفة على موضع ﴿ برؤوسكم ﴾ .

ومن قال ﴿ وأرجلكم ﴾ بالجر ، فهو جرٌّ على الجوار<sup>(١)</sup> ، كما قرأ بعضهم : ﴿ وكلُّ أمرٍ مُستقَرٍّ ﴾<sup>(٢)</sup> [ سورة لقمر : ٣ ] فجرَّ ﴿ مستقرٌّ ﴾ لأنه جاور الاسم المحرور<sup>(٣)</sup> . ومثله ما حكاه سيبويه<sup>(٤)</sup> من قولهم : « [ هذا<sup>(٥)</sup> ] جَحْرُ ضَبٍّ خَرَبٍ » أراد « خَرَبٌ » فجرَّ . فهذا وجه الجرِّ ، دون ما قاله قوم من أنه محرور لأنه معطوف على « الرؤوس » وأنَّ مسح الرَّجُل واجب<sup>(٦)</sup> .

(١) أجازة الأخفش ومن وافقه ، وغلطه الزجاج والنحاس وغيرهما ، قال الزجاج « الخفض على الجوار لا يجوز في كتاب الله » وقال النحاس « الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وإنما هو غلط » وقال أبو حيان « وهو تأويل ضعيف جداً » وانظر المغني ٨٩٥ .

(٢) قرأ ﴿ مستقرٍ ﴾ بالجر أبو جعفر يزيد بن الققاع المدني من العشرة ، وقرأ الباقر بالرفع انظر الجواهر ٣٨١ ، والنشر ٢ / ٢٨٠ ، ومجمع البيان ٥ / ١٨٥ ، والبحر ٨ / ١٧٤ ، والمختص ٢ / ٢٩٧ ، والمغني ٧١٣ ، وهي أيضاً قراءة زيد بن علي .

(٣) تابع أبا الفضل الرازي صاحب اللوامح ، قال أبو حيان : « وهذا ليس بجيد لأن الخفض على الجوار في غاية الشذوذ ولأنه لم يعمد في خبر المبتدأ إنما عمد في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده .. » اهـ .

وخرجه أبو الفتح ومن وافقه على أن « كلُّ » معطوفة على ﴿ الساعة ﴾ من قوله ﴿ اقتربت الساعة ﴾ فيكون ﴿ مستقر ﴾ صفة لـ ﴿ أمر ﴾ فلا جر على المجاورة ، وردَّ هذا الوجه أبو حيان ، قال : « وهذا بعيد لطول الفصل بجمل ثلاث [ وهي قوله تعالى : ﴿ اقتربت الساعة وانشق القمر . وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر . وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكلُّ ... ﴾ ] وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب » وقال : « الأسهل أن يكون الخبر مضمراً لدلالة المعنى عليه ، والتقدير : وكل أمر مستقر بالقوه ... » اهـ .

(٤) في الكتاب ١ / ٢١٧ - ٢١٨ . وانظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٥٨ ، والخصائص ١ / ١٩١ و ٢ / ٢٢٠ ، والنصف ٢ / ٢ ، وشرح الكافية ١ / ٣١٨ ، والإنصاف ٦٠٧ ، والمغني ٨٩٤ ، والخزانة ٢ / ٣٢٢ ، وغيرها .

(٥) زيادة مني .

(٦) كذا قال . وقال أبو حيان : « الظاهر من هذه القراءة اندراج الأرجل في المسح مع الرأس » وهو قول النحاس وغيره . وذهب الزجاج ووافقه أبو علي إلى أن الأرجل معطوفة على ﴿ برؤوسكم ﴾ لكن ذهب إلى أن المراد بمسح الأرجل غسلها غسلًا خفيفاً !

وأما الباء في قوله ﴿ فامسحوا برؤوسكم ﴾ فزيادة<sup>(١)</sup> ، والتقدير : وامسحوا رؤوسكم ، فظاهر النص يقتضي استيعاب الرأس في المسح ، ولكن السنة وردت بمسح رُبْعِهِ<sup>(٢)</sup> ، لأن العرب تعبر عن كل شيء بربعه ، تقول : مررت بزيد ، [ و ]<sup>(٣)</sup> إنما وَلَيْكَ منه رُبْعُهُ لأكْله .

والدليل<sup>(٤)</sup> على أَنَّ غَسَلَ الرَّجُل واجب دون مسحه أنه مقيد بقوله ﴿ إلى الكعبين ﴾ كما أن غَسَلَ الْيَد مقيد [ بقوله<sup>(٥)</sup> ] ﴿ إلى المرافق ﴾ . فكذا لا يجوز أن يقال : فرضُ الْيَدِ الْمَسْحُ ، لقوله ﴿ إلى المرافق ﴾ فكذلك لا يجوز أن يقال : فرضُ الرَّجُلِ الْمَسْحُ ، لقوله ﴿ إلى الكعبين ﴾<sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ اعْبُدُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٨ ] أي العدلُ أَقْرَبُ . و « هو » كناية عن المصدر ، لأن الفعل يدلُّ عليه لغةً ، كقولهم : من صدق كان خيراً له ، أي كان الصدق . ومثله كثير ، [ و ]<sup>(٧)</sup> قد

(١) وقيل ليست بزيادة ، وهي للإصاق وقيل للاستعانة ، وقيل غير ذلك  
(٢) وجوب مسح ربع الرأس مذهب أبي حنيفة . وذهب أحمد ومالك إلى وجوب مسح الرأس جميعه ، وذهب الشافعي إلى أنه إنما يجب ما يطلق عليه اسم مسح لا يتقدر ذلك بحمد ، عن ابن كثير ، وانظر المصادر السالفة .

(٣) زيادة من ي و ب  
(٤) أخذه من كلام الزجاج ، ووافقه أبو علي وغيره . انظر كلام الزجاج في حجة القراءات . ٢٢٢ .

(٥) ردُّ هذا الشريف الرضي ، قال : « إن ذلك لا يدل على الغسل وذلك لأن المسح فعل أوجبته الشريعة كالغسل فلا ينكر تحديده » وقال « .. لم نوجب الغسل في اليدين للتحديد بل للتمريح بنسائها وليس كذلك في الرجلين » عن مجمع البيان .

(٦) انظر الجواهر ٨٤٥ ، ٩٠٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٠٢ ، ومجمع البيان ٢ / ١٦٩ ، والبيان ١ / ٢٨٥ ، والبحر ٢ / ٤٤٠ .



تقدم شطر منه<sup>(١)</sup> .قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٣ ]أي على فرقة خائنة منهم<sup>(٣)</sup> . فحذف الموصوف وأقام صفته مقامه .

٣

والقول الثاني : أن يكون ﴿ خائنة ﴾ بمعنى « خيانية » لأن « فاعلة » يأتي ويراد به المصدر<sup>(٤)</sup> ، كالعافية والعاقبة ، وما أشبه ذلك . ومثله : ﴿ لَيْسَلَوْعَتِهَا كاذبة ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة الواقعة : ٢ ] أي كذب / ، وقال : ﴿ فَأَمَّا ثَمُودَ فَأَهْلِكُوا

٢ / ٤١

بالتأنيب ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة الحاقة : ٥ ] أي بالطغيان ، ومثله : ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ

( ٢ / ٤٧ )

بِخَالِصَةٍ ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة ص : ٤٦ ] أي بإخلاصهم .قوله تعالى ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ ﴾<sup>(٨)</sup>

٩

[ ١٤ ]

(١) انظر مسلف ٣٨ ، ١٢٥ ، وما سيأتي ٧٢٨ . والقول المذكور هو « من كذب كان شراً له » .

(٢) انظر الجواهر ٧٦ ، ٢٩٨ ، وشرح اللع اللوح ٥٧ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٨٧ ، ومجمع البيان ٢ / ١٧٢ ، والبيان ١ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٠٠ - ١٠١ ، والقرطبي

٦ / ١١٦ ، ومجمع التفسير ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٣) عن قتادة ومجاهد . وقيل الهاء في ﴿ خائنة ﴾ للبيان ، وذكر المؤلف في الجواهر وجهاً رابعاً وهو أن يكون التقدير : على ذوي خيانة ، فحذف المضاف . وقد سلف التعليق على حذف الموصوف ٣٦٥ .

(٤) انظر شرح اللع اللوح ٥٧ / ٢ ، والكتاب ١ / ١٧٣ ، والمقتضب ٣ / ٣٦٩ و ٤ / ٣١٢ ، والكامل ١٥٦ ، ٣٦٣ - ٣٦٤ ، وابن عيمش ٦ / ٥٠ - ٥٢ ، وشرح الشافعية ١ / ١٧٥ - ١٧٧ ، والهمع ٦ / ٥٢ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٤٢ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣١٣ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٧٧ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٤٨ - ١١٤٩ .

(٨) انظر الجواهر ٢٩٣ ، ٦١٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٨٧ ، والبيان ١ / ٢٨٧ ، والبحر ٣ / ٤٤٦ ، وابن عيمش ٣ / ٦١ .

- تَعَلَّقُ « مِنْ » من قوله ﴿ ومن الذين قالوا ﴾ اختلف الناس فيه :
- فقال قوم<sup>(١)</sup> : هو محمول على قوله ﴿ ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل ﴾ ١٢١ | لأن معناه : لقد أخذ الله ميثاقاً من بني إسرائيل ، فلما كان المعنى لا يتغير جاء ﴿ ومن الذين قالوا ﴾ على المعنى . ومثله ماأنشده سيويه من قول الشاعر :
- بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَاضِي      وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهِا<sup>(٢)</sup>  
فَجَرَّ « ناعب » لأنه كأنه قال « ولست بمدرك ماضى » فكذلك ههنا<sup>(٣)</sup> .
- وقيل<sup>(٤)</sup> : التقدير : أخذنا من الذين قالوا إنا نصارى ميثاقهم ، فقدّم الجار والمجرور على الفعل ، وفصل بين الفعل والواو بالجار والمجرور .

(١) ذكر هذا القول في الجواهر أيضاً ولم يعزه الى أحد ، وتابعه صاحب البيان من غير تصريح على المعبود منه .

(٢) كذا أنشده مغتيراً وهو مركب من مصراعي بيتين : أولها لصرمة الأنصاري أولزهير ، وهو :  
بدا لي أني لست مدرك ماضى      ولا سابق شيئاً إذا كان جائئاً  
والثاني للأخوص البربوعي الرياحي ، وهو :  
مشائهم ليسوا مصلحين عشيرة      ولا ناعب إلا بين غرابهـا

وبيت الأخوص له في شرح اللع اللوح ١٧ / ٢ ، والكتاب ١ / ٨٣ ، ١٥٤ والأعلم بطرته ، وابن السرياني ١ / ٧٤ ، وفرحة الأديب ٣٢ - ٣٣ ، وابن عيمش ٢ / ٥٢ ، والإنصاف ١٩٣ ، وشرح شواهد المغني ٢٩٥ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٥٦ - ٥٨ ، والخزانة ٢ / ١٤٠ و ٢ / ٥٠٧ ، ٦١٣ . ووقع في بعض المصادر الأحوص بالحاء مصحفاً . ونسب للفرزدق في الكتاب ١ / ٤١٨ ، والإنصاف ٣٩٥ وهو وهم . وهو بلا نسبة في الخصائص ٢ / ٢٥٤ ، وابن عيمش ٥ / ٦٨ و ٧ / ٥٧ و ٨ / ٦٩ ، والمغني ٦٣٣ ، ٧١٨ . وسيأتي عجزه ٥٤٥ . وأما قوله بدا لي × جائئاً فيأتي عجزه ٥٤٥ والتعليق عليه تمة .

ويروى « ولا ناعباً » بالنصب فلا شاهد فيه .

(٣) هذا على ماأنشده ، والصواب كأنه قال : ليسوا بمصلحين عشيرة .

(٤) وهو قول الأخفش والنحاس وغيرهما ، وهو الظاهر . وقيل غير ذلك .

قوله تعالى : ﴿ يَبَيِّنْ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾<sup>(١)</sup>  
 [ ١٥١ ] [ أي تخفونه و ]<sup>(٢)</sup> معنى ﴿ تخفون ﴾ تجدونّه خافياً ، كقولهم : أَحْمَدْتُ  
 الرجل أي وجدته محمداً ، فالهمزة همزة الوجدان<sup>(٣)</sup> .

٣

قوله تعالى : ﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ ﴾ [ ١٦١ ]  
 كان أبو بكر عن عاصم يضمّ الراء من « رضوان » في جميع التنزيل إلا في  
 هذا الموضع فإنه كان يكسره<sup>(٤)</sup> ، وإنا كسره لتقدّم الكسر في قوله ﴿ بِهِ ﴾ . كما  
 أن حفصاً ضمّ الميم من قوله ﴿ وَلَئِنْ مُنْتُمْ أَوْ قَتَلْتُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة آل عمران : ١٥٨ ] بضم  
 أوله ليوافق ﴿ قَتَلْتُمْ ﴾ .

٦

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي  
 الْأَرْضِ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٢٦١ ]  
 ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ عند أبي إسحق<sup>(٧)</sup> ليس بظرف لـ ﴿ مُحَرَّمَةٌ ﴾ . والوقف

٩

(١) انظر تفسير الطبري ٦ / ١٠٣ - ١٠٤ ، والقرطبي ٦ / ١١٨ ، وابن كثير ٣ / ٦٣ ، ومجمع  
 التفاسير ١ / ٢٥٧ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) لأعرف أحداً ذكر هذا التفسير ، والذي ذكروه أن معنى ما كنتم تخفون : تكتونه الناس ولا  
 تبينونه لهم مما في كتابكم . فـ « أخفى » على بابها ، والهمزة للتعدي .

(٤) وروي عنه فيه الضم كأخواته ، وقرأ الباقر بالكسر في جميع التنزيل . انظر السبعة ٢٠٢ ،  
 والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ ، ٢٣٨ . وانظر الحجة ٢ / ٢٤٨ ، ومجمع البيان ١ / ٤١٨ ،  
 والبحر ٢ / ٢٩٩ في كلامهم على حرف سورة آل عمران [ ١٥ ] : ﴿ وَأَزْوَاجٌ مَطَهَّرَةٌ  
 وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ ﴾ .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٦٧ - ٢٦٨ .

(٦) انظر الجواهر ٧١٥ ، ومعماني القرآن للقرآء ١ / ٣٠٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٢ ، ومجمع  
 البيان ٢ / ١٨١ ، والبيان ١ / ٢٨٩ ، والبحر ٣ / ٤٥٨ ، وتفسير الطبري  
 ٦ / ١١٦ - ١١٨ ، والقرطبي ٦ / ١٢٩ - ١٣٠ ، وابن كثير ٢ / ٧٣ - ٧٤ ، ومجمع التفاسير  
 ٢ / ٢٦٣ .

(٧) انظر مجمع البيان والبحر .

عنده على قوله ﴿عليهم﴾<sup>(١)</sup> ، قال : والتحريم كان على التأييد<sup>(٢)</sup> .  
وقال الفراء : بل حُرِّمَ عليهم أربعين سنة<sup>(٣)</sup> . ف ﴿أربعين﴾ ظرف لقوله ﴿محرم﴾<sup>(٤)</sup> . والوقف<sup>(٥)</sup> عنده على قوله ﴿سنة﴾ .  
وهو ظرف عند أبي إسحق لـ ﴿يتيمون﴾ والتقدير : إنها محرمة عليهم يتيمون في الأرض أربعين سنة .

قوله تعالى : ﴿وَأَثَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْعَقْلِ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا﴾<sup>(٦)</sup> [ ٢٧ ]

معناه : إذ قرب كل واحد منهما قرباناً ، دليله ﴿فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ [ ٢٧ ] أي تقبل من أحدهما قربانه ولم يتقبل من الآخر قربانه .  
قوله تعالى : ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبْوَأَ يٰأَيُّهَا إِثْمُكَ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٢٩ ]  
إن<sup>(٨)</sup> قيل : مامنى ﴿إثمي وإثمك﴾ وإنما له إثم قتله = فالجواب : إن

- 
- (١) وكذا قال الأخفش ونافع وأبو حاتم وغيرهم ، وأجازه الفراء وابن الأباري وغيرهما . انظر إيضاح الوقف ٦١٦ - ٦١٧ ، والقطع ٢٨٤ - ٢٨٥ ، والمكتفى ٢٧٧ ، ومنار الهدى ٩٠ .  
(٢) أي تحريم دخول الأرض المقدسة على بني إسرائيل كان على التأييد ، وهو قول ابن عباس وقتادة والسدي والحسن وغيرهم .  
(٣) عبارته : « أربعين سنة منصوبة بالتحريم ، ولو قطعت الكلام فنصبها بقوله يتيمون كان صواباً » .  
(٤) عن الربيع بن أنس وغيره ، واختاره الطبري والنحاس .  
(٥) انظر المصادر السالفة .  
(٦) انظر الجواهر ٦٧ ، ٤٦٨ ، والبحر ٣ / ٤٦١ ، وتفسير الطبري ٦ / ١١٩ - ١٢٣ ، والقرطبي ٦ / ١٣٣ - ١٣٥ ، وابن كثير ٣ / ٧٥ - ٧٩ ، وجمع التفسير ٢ / ٢٦٧ - ٢٦٨ .  
(٧) انظر الجواهر ٥٩ ، ٤٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٢ - ٤٩٣ ، وجمع البيان ٢ / ١٨٤ ، والبحر ٢ / ٤٦٣ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٢٤ - ١٢٥ ، والقرطبي ٦ / ١٣٧ ، وابن كثير ٣ / ٨١ - ٨٢ ، وجمع التفسير ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والكمال ٧٧٧ .  
(٨) في الأصل وي : فإن .

معناه : ياإثمى أي بإثم قتلي ، وإثمك أي بإثمك الذي لم يتَّقبل من أجله قُربانك<sup>(١)</sup> ، فهما إثمَان . والمعنى : إني أريد ألا تقتلني كراهة أن تبوءَ بإثمِي وإثمك ، فحذف مفعول « أريد » والمضاف جميعاً<sup>(٢)</sup> .

٢

قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٣٨ ]

٦

﴿ السارق ﴾ مبتدأ ، و﴿ السارقة ﴾ عطف عليه ، والخبر محذوف ، والتقدير : فيما يثلم عليكم السارق والسارقة . ولا يجوز أن يكون الخبر قوله ﴿ فاقطعوا أيديها ﴾ عند سيبويه<sup>(٤)</sup> ، لأن الفاء لا يدخل في خبر المبتدأ<sup>(٥)</sup> . ألا

(١) هذا قول الزجاج . وهو راجع إلى مقاله المفسرون في تأويل الآية ، قالوا : أي بإثم قتلي وإثمك الذي كان قبل قتلي ، عن ابن عباس والحسن والسدي وابن مسعود وقتادة ومجاهد والضحاك .

(٢) وكذا قال في الجواهر ، وانظر القرطبي والبحر . وهو قول متكلف وخروج عن ظاهر اللفظ لغير ضرورة كما قال أبو حيان . قال الإمام الطبري في بيان المعنى : « فإن قال قائل أو ليس قتل المقتول من بني آدم كان معصية لله من القاتل = قيل بلى وأعظم بها معصية . فإن قال : فإذا كان لله عز وجل معصية فكيف جاز أن يريد ذلك منه المقتول ويقول : إني أريد أن تبوء بإثمِي وقد ذكرت أن تأويل ذلك إني أريد أن تبوء بإثم قتلي ؟ فمعناه إني أريد أن تبوء بإثم قتلي إن قتلتني ، لأنِّي لأقتلك ، فإن أنت قتلتني فإني مريد أن تبوء بإثم معصيتك الله في قتلك إياي وهو إذا قتله فهو لاهالة بآء به في حكم الله ، فإرادته ذلك غير موجبة له الدخول في الخطأ » .

(٣) انظر الجواهر ١٩٥ - ١٩٦ ، ٣١٠ ، ٧٤٤ ، ٩٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٧ - ٨٠ ، والفرء

١ / ٣٠٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٥ - ٤٩٦ ، وجمع البيان ٢ / ١٩٠ ، والبيان ١ / ٢٩٠ ،

والبحر ٣ / ٤٧٦ - ٤٨٢ ، ومجاز القرآن ١ / ١٦٥ ، والكتاب ١ / ٧١ - ٧٢ ، والكامل ٨٢٢ .

(٤) هذا قول سيبويه والأخفش وأبي عبيدة وأبي علي والسيرافي وغيرهم . وذهب الفرء والمبرد والزجاج والنحاس إلى أن الخبر ﴿ فاقطعوا ﴾ لأن المعنى : كل من سرق فاقطعوا يده أو الذي سرق فاقطعوا يده .

(٥) العاري عن معنى الشرط والجزاء . أما إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط فدخول الفاء على خبره جائز . وذلك على نوعين : الاسم الموصول والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً ، انظر ابن يعيش ١ / ٩١ - ١٠٠ والمصادر الآتية .

ترى أنه قال في قوله<sup>(١)</sup> :

وقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَأَنْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرُومَةَ الْحَيِّينِ خِلْوٌ كَمَا هِيَ  
 إِنَّ « خولان » خبر مبتدأ مضر ، والتقدير : هذه خولان ، ولا يكون قوله  
 « فانكح » خبراً له لمكان الفاء . وهذا عند أبي الحسن جائز : أن يكون  
 ﴿ والسارق ﴾ مبتدأ ، والخبر ﴿ فاقطعوا أيديها ﴾<sup>(٢)</sup> ويحتاج بقول

٢

(١) البيت لم يعرف قائله . وهو في الجواهر ١٩٠ ، ١٩٦ ، ١٢٧ ، وشرح الملح اللوح ٥٠ / ٢ ،  
 والكتاب ١ / ٧٠ ، وابن السرياني ١ / ٤١٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٦ ، ٨٠ ، والإيضاح  
 ٥٣ ، والأزهية ٢٤٣ ، وابن عيش ١ / ١٠٠ ، و ٨ / ٩٥ ، ورصف للباني ٢٨٦ ، والمغني ٢١٩ ،  
 ٦٢٨ ، وترشح شواهد المغني ١٥٩ ، ٢٩٥ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٣٧ - ٣٩ ، والمجمع  
 ٢ / ٥٩ ، والخزانة ١ / ٢١٨ و ٢ / ٣٩٥ و ٤ / ٤٢١ ، ٥٥٢ . وسيأتي ٧٩٨ ، ٩٧٥  
 وخولان : قبيلة من قبائل اليم ، وأكرومة الحيين يريد الفتاة التي هي كريمة الحيين  
 من خولان ، وخلنو : لم تتزوج بعد وهي كما هي كما عهدتها أيماً فتزوجتها ، عن ابن  
 السرياني .

(٢) ماعزاه المؤلف إلى أبي الحسن أنه ذهب إلى جواز دخول الفاء في كل خبر - وهو ماعزاه إليه  
 قوم منهم أبو علي والرضي وابن عيش وابن هشام والسيوطي وغيرهم = خلافاً مانصاً عليه  
 في كتابه معاني القرآن .

أما قوله تعالى ﴿ والسارق ﴾ والسارقة فاقطعوا أيديها ﴾ فقد قال فيه [ معاني القرآن  
 ٧٧ ، ٨٠ ] ، « ليس في قوله « فاقطعوا » و « فاجلدوا » خبر مبتدأ ، لأن خبر المبتدأ هكذا  
 لا يكون بالفاء ، لو قلت عبد الله فنطلق [ في الاصل : فينطلق ] لم يحسن ، وإنما الخبر هو  
 المضر الذي فسرت لك من قوله : ومما نقص عليكم » . وأما قول الشاعر وقائلة  
 خولان ... فقد قال فيه [ معاني القرآن ٨٠ ] : « كأنه قال : هؤلاء خولان ، كما تقول :  
 الهلال فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال فانظر إليه ، فأخضر الاسم » .

فما قاله في الآية والبيت هو قول سيبويه ومن وافقه . وهو لا يرى زيادة الفاء في الخبر  
 إلا حيث يراها سيبويه ومن وافقه . من ذلك قوله « وأما قوله ﴿ واللذان يأتياها منك  
 فأذوها ﴾ [ سورة النساء : ١٦ ] فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ لأن الذي إذا كان  
 صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء » اهـ هذا ما قاله أبو الحسن في كتابه وهو تقيض  
 ماعزي إليه . ولعل ما أغرام بذلك ماعزوه إليه أنه يميز « أخوك فوجد » أي -

إِلَهَ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمَهُ

فَاصْصِبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ

تقدير البيت : يا إله موسى ، أَظْلَمْنَا فاصصبْ عليه . فـ « أَظْلَمِي » مبتدأ ،  
و « أَظْلَمَهُ » عطف عليه ، وقوله « فاصصب » هو الخبر ، ودخلت الفاء فيه<sup>(٢)</sup> .

= أخوك وجد . وهذا نص ما قاله في ذلك : « وزعموا أنهم يقولون أخوك فوجد ، بل  
أخوك فجهد ، يريدون أخوك وجد وهل أخوك جهد فيزيدون الفاء » معاني القرآن له  
١٢٤ . وليست حكايته ذلك تعني أن ذلك قياس عنده وأن زيادة الفاء هنا مذهب له ، بل  
يعني ذلك أنهم ربما زادوا الفاء في غير مواضع زيادتها ، وهو من الشاذ الذي لا يبنى عليه  
أصل . ودليل ذلك أنه لا يميز : عبد الله فنطلق ، لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء .  
وقد وقع في كلام الفراء والزجاج والنحاس جواز زيادتها في الخبر وإن لم يكن المبتدأ  
موصولا ولا نكرة موصوفة ، انظر ماسيأتي ١١٥١ - ١١٥٢ .

انظر زيادة الفاء في شرح البيع اللوح ١٠٢ / ١ ، والكتاب ١ / ٦٩ - ٧١ ، ومعاني  
القرآن للفراء ٢ / ١٥٥ ، والمقتضب ٣ / ١٩٥ ، والكامل ٨٢١ - ٨٢٣ ، والحجوة ١ / ٣٣ -  
٣٦ ، والبغداديات ١٠٣ ، وابن السجري ١ / ٩٠ - ٩١ / ٢ ، وشرح الكافية  
٢ / ٣٦٨ ، ورسف المباني ٢٨٦ ، واللغني ٢١٩ - ٢٢١ ، والجمع ٢ / ٥٦ - ٥٩ . وانظر ماسلف  
١٩٥ ، ٢٦٠ ، وماسيأتي ٣٨٧ - ٣٨٨ ، ٧٩٨ ، ٨٩١ ، ٩٦٤ ، ٩٩١ ، ١١٥٢ ، ١٣٤٨ .  
(١) البيتان بلا نسبة في الجواهر ١٩٠ ، والجمع ٢ / ٥٩ ، وشرح التصريح ١ / ٢٩٩ ، والخزانة  
٢ / ٢٣١ . والرواية فيها : « يارب موسى » . وسيأتي على هذه الرواية ٧٩٨ .

(٢) قال أبو علي في إيضاح الشعر : « معناه : أظلمنا ، كقوله : أخزى إله الكاذب مني ومعنه ، أي منا ؛  
فالمنى : أظلمنا فاصصب عليه . وهذا يدل على جواز ارتفاع زيد بالابتداء في نحو : زيد فاضربه ،  
إن جعلت الفاء زائدة على ما يراه أبو الحسن . فإن قلت : أخضر المبتدأ كما أخضرت في قولك  
« خولان فانكح فتانهم » فإن ذلك لا يسهل لأنه للتكلم ، فكما لا يتبعه : هذا أنا ، على إرادة إشارة  
التكلم إلى نفسه من غير أن ينزله منزلة الغائب = كذلك لا يحسن إضمار « هذا » هنا . فإن قلت :  
إن « أظلمنا » على لفظ الغيبة وليس مثل : هذا أنا = فإنه وإن كان كذلك فالمراد به بعض  
التكلمين ولا يمنع ذلك . ألا ترى أنهم قالوا : يا تميم كلمهم ، فحملوه على الغيبة لما كان اللفظ له  
وإن كان المراد به المخاطب . وإن جعلت المضمر « في علمك » كأنك قلت : أظلمنا في علمك كان =

﴿ جَزَاءَ بِمَا كَسَبَتْ نَكَالًا ﴾<sup>(١)</sup> [ ٣٨ ]

انتصب ﴿ جزاء ﴾ لأنه مفعول له ، أي فاقطعوا أيديهما للجزاء لكسبيهما .  
ويكون ﴿ نكالاً ﴾ بدلاً منه . ولا يكون كل واحد مفعولاً له لأن فعلاً واحداً  
لا ينصب اسمين على هذا الحد ، أي لتجزؤها وتتكّلوا بها<sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ  
مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ  
هَادُوا ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٤١ ] .

﴿ من الذين قالوا ﴾ تبيين لقوله ﴿ الذين يسارعون في الكفر ﴾<sup>(٤)</sup> .  
وأما قوله ﴿ ومن الذين هادوا سماعون للكذب ﴾ [ ٥ ]<sup>(٥)</sup> - سيجوز أن  
يكون عطفاً على قوله ﴿ من الذين قالوا ﴾ أي من المنافقين واليهود . فيكون  
الوقف<sup>(٦)</sup> على قوله ﴿ هادوا ﴾ ، ويكون قوله ﴿ سماعون للكذب ﴾ مرتفعاً

---

= مستقيماً ... » اهـ عن الخزائن . وما نصّ عليه أبو علي عن أبي الحسن أنه يرى زيادة الفاء في نحو  
« زيد فاضربه » وزيد مرفوع بالابتداء = قد سلف بيان ما في كتابه « معاني القرآن » ، فلمل أبا  
الحسن ذهب إلى ذلك في غير هذا الكتاب ، وله أقوال ومذاهب كثيرة ، وليس بين يدي شيء منها  
فأتحقق منه .

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٩٦ ، وجمع البيان ٢ / ١٩١ ، والبيان ١ / ٢٩١ ، والبحر ٣ / ٤٨٤ .  
(٢) قال الزجاج والنحاس : جزاء مفعول من أجله أو مصدر ، قالوا : وكذلك نكالاً . وظاهر كلامهما أن  
الجزاء والنكال مفعولان من أجلهما ، قال أبو حيان « وهذا ليس بجيد إلا إذا كان الجزاء هو النكال  
فيكون ذلك على طريق البدل . وأما إذا كانا متباينين فلا يجوز أن يكونا مفعولين لها إلا بواسطة  
حرف العطف » اهـ ولم يجزوا تمدد المفعول له ، انظر الهمع ٣ / ١٣٥ . والنكال : العقوبة .  
(٣) انظر الجواهر ٢٨٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٨ ، وللفراء ١ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ، وإعراب القرآن  
١ / ٤٩٧ ، وجمع البيان ٢ / ١٩٣ ، والبيان ٢ / ٢٩١ ، والبحر ٣ / ٤٨٧ .

(٤) فالجار والجرور متعلقان بحال مقدرة . وقد سلف التعليق على « من » التي للتبيين ٣١٤ .

(٥) زدت الفاء لمكان قوله : وأما .

(٦) انظر إيضاح الوقف ٦١٩ - ٦٢٠ ، والقطع ٢٨٧ - ٢٨٩ ، والمكتفى ٢٢٩ - ٢٤٠ ، ومنار الهدى ٩١ .



- على أنه خبر مبتدأ مضر ، أي وهم ساعون .  
ويجوز أن يرتفع ﴿ سَمَاعُونَ ﴾ بالابتداء ، وخبره ﴿ من الذين هادوا ﴾ ؛  
فيكون الوقف<sup>(١)</sup> على قوله ﴿ قُلُوبُهُمْ ﴾ .  
ومعنى قوله ﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾<sup>(٢)</sup> أي يسمعون منك ليكذبوا عليك ،  
ويجوز أن يكون المعنى : يسمعون الكذب من اليهود . والأول<sup>(٣)</sup> أقرب ، لقوله  
﴿ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ ﴾ ٤١١ | أي يسمعون منك فينقلون إلى قوم  
آخرين الكذب عنك .  
واللام<sup>(٤)</sup> قد يزداد في المفعول ، كقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾<sup>(٥)</sup>  
[ سورة يوسف : ٤٢ ] أي إِنْ كُنْتُمْ تعبرون الرؤيا ، فكذا ههنا على القول الثاني ،  
سَمَاعُونَ الكذب .  
وقوله ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ﴾<sup>(٦)</sup> ٤١١ |  
جملة في موضع الرفع صفة قوله ﴿ سَمَاعُونَ لقوم آخرين ﴾ أي سَمَاعُونَ  
محرِّفون الكلم<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر المصادر السالفة . وقد أجازوا جميعاً الوجهين .

(٢) انظر الجواهر ، ومعاني القرآن للأخفش وجمع البيان والبحر وإيضاح الوقف .

(٣) وهو قول الأخفش وابن الأنباري وأبي علي ، وأجاز الباقون القولين .

(٤) انظر هذه اللام التي تزداد في المفعول ، وهي التي سماها المتأخرون لام التقوية في المقتضب ٢ / ٣٧ ،

والكامل ٤٠٤ - ٤٠٥ ، ١٠٠٠ ، واللامات للزجاجي ١٤٧ ، والصكريات ١٠١ ، وشرح الملح لابن

برهان ٨٨ ، وابن يمين ٨ / ٢٥ - ٢٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٧٢ ، ٢٢٩ ، ووصف المباني

٢٤٦ - ٢٤٧ ، والجنى الداني ١٠٥ - ١٠٦ ، والمغني ٢٨٦ - ٢٨٨ ، والجمع ٤ / ٢٠٥ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٠٨ .

(٦) انظر جمع البيان ٢ / ١٩٣ ، والبيان ١ / ٢٩٢ ، والبحر ٣ / ٤٨٨ ، وإيضاح الوقف ٦٢٠ ، وتفسير

القرطبي ٦ / ١٨٢ .

(٧) وأجيز أن تكون جملة ﴿ يحرفون ﴾ في موضع النصب على الحال من الضمير في ﴿ سَمَاعُونَ ﴾ أي

محرِّفين الكلم بمعنى مقدرين تحريفه .

قوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾<sup>(١)</sup>

. ١ ٤٥ |

٢ ﴿ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> | ٤٥ | وما بعده ، بالرفع عن الكسائي<sup>(٣)</sup> .  
فيكون رفعه بالابتداء وقوله ﴿ بالعين ﴾ خبر له . ويكون الوقف<sup>(٤)</sup> على قوله  
﴿ بالنفس ﴾ في هذا الوجه .

٦ ويجوز أن يرتفع قوله ﴿ وَالْعَيْنُ ﴾ بالعطف على الضير الذي في قوله  
﴿ بالنفس ﴾<sup>(٥)</sup> ، أي النفس مقتولة بالنفس هي ، وإن لم يؤكّد<sup>(٦)</sup> ، كما جاء :

(١) انظر الجواهر ٦٠١ - ٦٠٢ ، وشرح المع اللوح ١٠٥ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٩ ، ولفراء  
١ / ٣٠٩ - ٣١٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٩ ، والحجة ٣ / ٣٢٢ - ٣٢٦ خك ، ومجمع البيان  
٢ / ١٦٨ - ١٦٩ ، والبيان ١ / ٢٩٢ - ٢٩٣ ، والبحر ٣ / ٤٩٤ - ٤٩٥ ، والمفني ٥٨٦ .

(٢) سياق الآية : ﴿ ... بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن ﴾ .

(٣) وحده ، وقرأ الباقر بنصب ذلك كله . انظر السبعة ٢٤٤ ، والتيسير ٩٩ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٦٢١ - ٦٢٢ ، والقطع ٢٨٨ - ٢٨٩ ، والمكتنى ٢٤٠ - ٢٤١ ، ومنار الهدى ٩٢ .  
ومن نصب ذلك ورفع ﴿ والجروح ﴾ فالوقف ﴿ بالسن ﴾ ، ومن نصب ذلك كله فالوقف  
﴿ قصاص ﴾ .

(٥) هذا قول الفراء ، وأجازه النحاس وأبو علي وغيرهما . وقول المؤلف « النفس مقتولة بالنفس هي »  
هو تقدير معنى لا تقدير إعراب لأن الجار والمجرور إذا وقعا خبراً لا بد أن يكون العامل في الجار  
كوناً مطلقاً لا مقيداً ، والباء هنا باء المقابلة والمعاوضة ، فقدر ما يقرب من الكون المطلق ، عن أبي  
حيان .

(٦) من أجاز هذا القول وافق الكوفيين في إجازتهم عطف الظاهر على المضر المرفوع بغير تأكيد ، وهو  
وجه قبيح ضعيف عند البصريين . فقد نصّ سيويوه والمبرد والسيرافي وغيرهم من البصريين أن  
عطف الظاهر على المضر المرفوع لا يحسن إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة من الفصل وطول الكلام ،  
ونصوا أيضاً أن ترك التوكيد أو ما هو بمنزلة قبيح ضعيف إلا في الشعر . انظر شرح المع اللوح  
١٠٥ / ٢ - ١٠٦ / ١ ، والكتاب ١ / ١٢٥ ، ١٤٠ ، ٢٨٥ ، ٣٨٩ - ٣٩١ ، والمقتضب ٣ / ٢١٠ ،  
٢١٢ ، ٢٧٩ ، ٤ / ١١٢ ، ١١٥ ، والكمال ٤١٧ ، ٩٣١ - ٩٣٢ ، وابن عيمش ٣ / ٧٦ - ٧٧ ، وشرح  
الكافية ١ / ٣١٩ ، والممع ٥ / ٢٦٦ - ٢٦٨ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٥٩٩ - ٦٠٣ الباب ٣٦ لما  
جاء في التثريب من اعطف على الضير المرفوع وقد أكد بعض ذلك وبعضه لم يؤكد .

﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾<sup>(١)</sup> [ سورة الأنعام : ١٤٨ ] فعطف ﴿ آبَاؤُنَا ﴾ على الضمير في ﴿ أَشْرَكْنَا ﴾ ولم يؤكد .

٣ ﴿ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [ ٤٥ ]

بالرفع والنصب<sup>(٢)</sup> . فالنصب بالعطف على ما قبله ، أي أَنَّ النفس بالنفس وأن الجروح قصاص .

٦ ومن رفع فبالابتداء ، و « القصاص » خبر له .

﴿ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ ﴾ [ ٤٥ ]

أي بالقصاص ، وتركه .

٩ ﴿ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٤٥ ]

أي للمقتول . ويجوز أن يكون « له » أي للمتصدق<sup>(٤)</sup> .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٤٠ .

(٢) قرأ الكسائي وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر ﴿ والجروح ﴾ بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر المصادر المذكورة في ح ٣ من الصفحة السابقة .

(٣) انظر الجواهر ٥٦١ - ٥٦٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٠٠ ، والبحر ٣ / ٤٩٧ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٦٨ - ١٧٠ ، والقرطبي ٦ / ٢٠٨ ، وابن كثير ٣ / ١١٥ - ١١٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٩٤ .

(٤) ظاهر كلامه أن ما ذكره قولان . وهما قول واحد ، وهو أحد قولين في تأويل الآية : فقتل ﴿ له ﴾ أي للمجروح ، وهو قول ابن مسعود وابن عمر والحسن وابن عباس في رواية عنه ، وإبراهيم النخعي في رواية عنه ، ولفظ الشعبي في رواية عنه « لمن تصدق به » ، ولفظ قتادة « لولي القتل » . والمتصدق يشمل المجروح وولي القتل . والقول الآخر أنه عنى بذلك المتصدق عليه وهو الجراح أو الجاني ، عن مجاهد وزيد بن أسلم ، وهو أحد قولي ابن عباس والشعبي والنخعي ، وهو قول الفراء . ورجح الطبري وغيره القول الأول ، وهو ظاهر الآية . وقد ذكر المؤلف كلا القولين في الجواهر ، وأخشى أن يكون سقط من كلامه هنا شيء .

وزاد ناسخ « الأصل » بعد « للمتصدق » مانصه : « وكرر هدى لأن المراد بالأول التوحيد وبالثاني الشرائع » وموضعه في الصفحة ٣٥٥ ، انظر التعليق هناك .

قوله تعالى : ﴿ وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤٧ ]

بسكون اللام وكسرهما ، وفتح الميم وسكونها . <sup>(٢)</sup>

فمن قال ﴿ وَلِيَحْكُمَ ﴾ فاللام لام الأمر ، و﴿ يَحْكُمُ ﴾ جزم بلام الأمر ، وأصل لام الأمر الكسر ، كقولك : ليخرج زيد ؛ إلا أنه أسكن للاستتقال وتشبيهاً بما ثانيه مكسور ، كـ « كَبِد » وـ « كَبِد » لأن « وَلِيَّ » كـ « كَبِد » فنخفف .

ومن قال ﴿ وَلِيَحْكُمَ ﴾ فعناه : لكي يحكم ، أي : قفينا على آثارهم ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه <sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٤٦ ]

التقدير : وأتينا الإنجيل ثابته فيه هدى ونور / ومصدقاً . فنصب ﴿ مصدقاً ﴾ بالعطف على « ثابت » <sup>(٥)</sup> الذي تعلق به ﴿ فيه ﴾ وقام مقامه ﴿ فيه ﴾ . وارتفع ﴿ هُدًى ونور ﴾ بـ « ثابت » <sup>(٦)</sup> الذي قام مقامه

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٩٩ - ٥٠٠ ، والحجة

٢ / ٣٣٦ - ٣٣٧ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٠٠ ، والبيان ١ / ٢٩٤ ، والبحر ٣ / ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٢) قرأ حمزة وحده ﴿ وَلِيَحْكُمَ ﴾ بكسر اللام وفتح الميم ، وقرأ الباقون ﴿ وَلِيَحْكُمَ ﴾ بإسكان اللام والميم . انظر السبعة ٢٤٤ ، والتيسير ٩٩ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ .

(٣) سياق الآية : ﴿ وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم مصدقاً لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجيل ... ﴾ . وقدره أبو علي : وآتيناه الإنجيل ليحكم ، وقدره النحاس : وليحكم بين الناس أنزلناه ، فقدر عاملاً مضراً مؤخراً وهو قياس مذهب الفراء ، انظر ماسلف ١٤١ ، ١٨٦ .

٢٣٢ ، ٢٥٧ .

(٤) انظر الجواهر ٢٥٥ ، ٥٢٦ ، وشرح المع اللوح ٢٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١٢ ، وإعراب

القرآن ١ / ٤٩٩ - ٥٠٠ ، وجمع البيان ٢ / ٢٠٠ ، والبيان ١ / ٢٩٣ ، والبحر ٢ / ٤٩٩ .

(٥) وأجاز الأخفش والفراء أن يكون ﴿ ومصدقاً ﴾ لعيسى فينتصب بالعطف على ﴿ مصدقاً ﴾ الأول ، ولم يرضه الطبرسي ، ورده أبو حيان ، قال : هذا فيه بعد من جهة التركيب واتساق المعاني « اهـ » .

(٦) ارفع الاسم بالطرف لجريه حالاً ، انظر ماسلف من التعليق على ارتفاع الاسم بالطرف ١٣ .

١ ﴿ فِيهِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وكرر ( هُدًى ) <sup>(٢)</sup> لَأَنَّ المراد بالأول التوحيد وبالثاني الشرائع <sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ [ ٤٨ ] إلى قوله

﴿ وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٤٩ ]

لا يجوز الوقف على ما بين قوله ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ وقوله ﴿ أَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ ﴾ ، لأن قوله ﴿ وَأَنْ أَحْكَمْ ﴾ عطف على قوله ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ ، أي أنزلنا إليك الكتاب بالحق وبأن أحكم .

فالوقف على قوله ﴿ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [ ٤٩ ] الثاني <sup>(٥)</sup> . وإن قدرت

« والواجب <sup>(٦)</sup> أَنْ أَحْكَمْ » وقفت <sup>(٧)</sup> [ على قوله <sup>(٨)</sup> ﴿ وَمِنْهَا جَاءَ ﴾ [ ٤٨ ] ثُمَّ

(١) زيادة من ي .

(٢) سياق الآية : ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ .

وقوله « وكرر ... الشرائع » جاء في « الأصل » عقب تمام كلامه على الآية ٤٥ وهذا موضعه في ي وب وهو الصواب . والظاهر أنه كان ملحقا بهامش أصل قديم فاضطرب موضعه على النسخ .

(٣) وقيل غير ذلك . انظر البحر ٢ / ٤٩٩ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، وتفسير الفخر الرازي ١٢ / ٩ ، والميزان في تفسير القرآن ٥ / ٣٤٦ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٦٢٢ ، والقطع ٢٨٩ - ٢٩٠ ، والمكتفى ٣٤١ - ٢٤٢ ، ومنار الهدى ٩٢ .

(٥) تابعه أبو البركات فنقل عنه بلا تصريح ، وهو وجه ذكره أبو حيان . والذي قاله النحاس والطبرسي وصاحب منار الهدى وغيرهم أن ﴿ أَنْ أَحْكَمْ ﴾ في موضع نصب بالعطف على ﴿ الْكِتَابَ ﴾ وهو الظاهر . انظر إعراب القرآن ١ / ٥٠١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٠٤ ، والبيان ١ / ٢٩٥ ، والبحر ٣ / ٥٠٤ .

(٦) في النسخ « فالواجب » والصواب ما أثبت

(٧) لم يذكره أصحاب الوقف . والوقف عندهم ﴿ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [ ٤٩ ] .

(٨) زيادة مني .

﴿ تَخْتَلِفُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤٨ ] .

قوله تعالى : ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ

وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴾ [ ٤٩ ]

أي واعلم <sup>(٢)</sup> أن كثيراً من الناس فاسقون . فلما دخلت اللام كسرتُ

« إن » <sup>(٣)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة المنافقون : ١ ] ، فلا

يجوز الوقف على قوله ﴿ بذنوبهم ﴾ لما ذكرنا <sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٥٢ ]

أي في إفسادهم وإغوائهم <sup>(٧)</sup> ، فحذف المضاف .

وقوله : ﴿ فَقَعَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ

(١) أجازوا الوقف على مواضع آخر فيها ، انظر المصادر السالفة في ح ٤ من الصفحة السابقة .

(٢) في ب و ي : فاعلم ، والوجه ما أثبت من الأصل .

(٣) هذه اللام لاتلحق أبداً إلا في الابتداء وهي تقطع مادخلت عليه مما قبلها ، وإذا دخلت في خبر

« إن » لم تكن « إن » إلا مكسورة لأنها تصرفها إلى الابتداء ، فتمنع تسلط فعل القلب على « إن »

ومعمولها فتبطل عمله لفظاً لا معنى وهذا ما يعرف بـ « التعليق » . انظر شرح المصباح اللوح

٤٨ / ١ - ٤٩ ، والكتاب ١ / ٤٧٣ ، والمقتضب ٢ / ٣٤٤ - ٣٤٥ ، والإيضاح ١١٨ - ١١٩ ، والجمل

٥٧ ، وابن يعيش ٨ / ٦٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٨١ ، ووصف المباني ١٢٦ ، والجنى السداني ٤٠٦ ،

والمغني ٣٠٤ - ٣٠٥ ، والمصباح ٢ / ١٦٥ .

(٤) انظر المصادر المذكورة في الحاشية السابقة .

(٥) لم يجز المؤلف الوقف لأن الواو عنده عاطفة . وقد أجازوا الوقف على ﴿ بذنوبهم ﴾ وهو حسن

عند ابن الأنباري وصاحب منار الهدى وكاف عند السداني ، ولم يذكره النحاس ، انظر المصادر

السالفة في ح ٤ من الصفحة السابقة . فالواو على هذا استثنائية ، وهو الظاهر .

(٦) انظر الجواهر ٥٧ ، والبيان ١ / ٢٩٥ ، والبحر ٣ / ٥٠٨ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٨٠ ، والقرطبي

٢١٧ / ٦ ، وابن كثير ٣ / ١٢٤ ، ومجمع التفسير ٢ / ٣٠١ .

(٧) قدره في الجواهر : في معونتهم . وقيل : في مولاتهم أو مودتهم .

## فَيُصْبِحُوا ﴿١﴾ ٥٢ |

انتصب ﴿ فيصبحوا ﴾ بالعطف على ﴿ أن يأتي ﴾ . وليس انتصابه  
كانتصاب الفعل في قوله ﴿ لَعَلِّي أُلْغِ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ (٢)  
[ سورة غافر : ٢٦ - ٢٧ ] فيمن نصب ، لأن « عسى » من الله واجب . وإذا كان واجباً لم  
يجئ جوابه منصوباً ، لأن النصب (٣) إنما يجيء في جواب ما ليس بواجب ، كالأمر  
والنهي والدعاء والعرض والاستفهام .

وإذا كان كذلك كان قراءة أبي عمرو (٤) ﴿ وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٥)  
٥٣ | معطوفاً على قوله ﴿ فيصبحوا ﴾ الذي هو معطوف على ﴿ أن  
يأتي ﴾ (٦) . فإن قيل : فكيف يكون معطوفاً على ﴿ أن يأتي ﴾ (٧) وأنت لو  
قلت : « فعسى الله أن يقول الذين آمنوا » لم يجز = ف (٨) الجواب : قلنا :

(١) انظر البيان ١ / ٢٩٦ ، والبحر ٣ / ٥٠٩ .

(٢) سياقي الكلام عليها في موضعها ١١٧٨ - ١١٧٩ .

(٣) انظر ماسلف ٣٥ والتعليق ثمة .

(٤) وحده ، وقرأ الباقون بالرفع ، وقراءة ابن كثير ونافع وابن عامر « يقول » يغير واو . انظر السبعة  
٢٤٥ ، والتيسير ٩٩ ، والنشر ٢ / ٢٥٤ .

(٥) انظر الجواهر ٦٧٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٠ ، ولفراء ١ / ٣١٣ ، وإعراب القرآن  
١ / ٥٠٣ - ٥٠٤ ، والجهة ٢ / ٣٣٨ - ٣٤٢ خك ، ومجمع البيان ٩ / ٢٠٥ ، والبيان  
١ / ٢٩٦ - ٢٩٧ ، والبحر ٢ / ٥٠٩ - ٥١٠ ، وإيضاح الوقف ٦٢٢ - ٦٢٣ ، والمكتنى ٢٤٢ ،  
ومنازل الهدى ٩٢ .

(٦) ذكر هذا الوجه ابن عطية ولم يذكر ابن الحاجب غيره ، وذكره أبو البركات متابعاً للمؤلف من غير  
ماتصريح . لكن نص أبو حيان أن ﴿ فيصبحوا ﴾ عند ابن عطية وابن الحاجب منصوب بإضمار  
« أن » جواباً لـ « عسى » . قال : وفي هذا نظر : وهو هل تجري « عسى » في الترجي مجرى  
« ليت » في التمني أم لا تجري .

(٧) عطف « يقول » على « أن يأتي » هو قول أكثر النحويين ومنهم الأخفش والقرام وابن الأنباري وأبو  
علي وغيرهم .

(٨) الفاء زيادة مني .

لا يكون محمولاً على ما ذكرت لأنه لا يُعتَبر في المعطوف حالة المعطوف عليه ، ألا ترى أنه قد جاء :

٣ ... مَتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمَحاً<sup>(١)</sup> ...

و

عَلَفْتُهَا تَبْنِياً وَمَاءً بَارِداً .....<sup>(٢)</sup> .....

٦ ومن اعتبر هذا المعنى في المعطوف قال : جاز عطف قوله ﴿ وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ على قوله ﴿ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ ، لأن المعنى في « عسى الله أن يأتي

(١) صدره : ياليت زوجك قد غدا

ويروى « ولقيت زوجك في الوغى » ، ويروى « بملك » .

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، وللغراء ١ / ١٢١ ، ٤٧٢ ، ٣ / ١٢٢ ، وعجاز القرآن ٢ / ٦٨ ، وللقنطرب ٢ / ٥١ ، والكامل ٤٣٢ ، ٤٧٧ ، ٨٣٦ ، وتأويل مشكل القرآن ٢١٤ ، وشرح المفصليات للأنباري ٢٤٨ ، وتفسير الطبري ١ / ٨٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٣ ، ٢ / ٦٨ ، ٣ / ٣١٠ ، ٣٢٥ ، والقطع ١٤٢ ، ٢٢٥ ، والإيضاح ١٩٥ ، والحجة ١ / ٢٣٣ ، والحليبات ٣٠١ ، والخصائص ٢ / ٤٣١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، وأمالى المرتضى ١ / ٥٤ ، ٢ / ٢٦٠ ، ٣٧٥ ، والخصص ٤ / ١٣٦ ، ١٤ / ٢٢٢ ، وشرح أبيات سيويه للأعلم بطرة الكتاب ١ / ٣٠٧ ، وابن الشجري ٢ / ٢٢١ ، ومجمع البيان ١ / ١١١ ، والإنصاف ٦١٢ ، وتفسير القرطبي ١ / ١٩١ ، وابن يعيش ٢ / ٥٠ ، والبحر ٢ / ٤٦٤ ، ٦ / ٤٨٥ ، والخزانة ١ / ٣٣٠ . وسيأتي ١٣٠٤ . وعزى في هامش إحدى نسخ الكامل ٤٣٢ إلى عبد الله بن الزبير ، وعنه أثبتته جامع شعره ص ٣٢ ؟ والشاهد فيه أنه عطف « رماً » على « سيفاً » وإن كان الرمح لا يتقَلَّد وإنما يحمل = حملاً على المعنى فجعله تابعاً للسيف ، قال المبرد « لأن معنى المتقلد حامل فلما خلط بينهما جرى عليها لفظ واحد » .

(٢) عجزه : حتى شَتَّتْ مَالَةً عيناها

وقد أُنشده بتمامه الغراء في معاني القرآن ١ / ١٤ ، ٢ / ١٢٤ ، لدَيَّيرِي أسدي يصف فرسه . وهو بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن ٢١٢ ، وشرح المفصليات ٢٤٨ ، وتفسير الطبري ١ / ٨٨ ، وتهذيب الآثار - مسند ابن عباس ٣٩٢ ، وإعراب القرآن ٣ / ٢٢٥ ، والرسالة الموضحة ١٢١ ، والخصائص ٢ / ٤٣١ ، وأمالى المرتضى ٢ / ٢٢٩ ، والإنصاف ٦١٣ ، والبحر ٥ / ١٧٩ ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٠١ ، وشرح شواهد المفني ٣١٤ ، وشرح أبيات المفني ٧ / ٢٢٣ ، والخزانة ١ / ٤٩٩ . =



بالفتح « وفي « عسى أن يأتي الله بالفتح » واحدٌ . ولو قال « فعسى أن يأتي الله بالفتح » جاز عطفٌ ﴿ ويقول الذين آمنوا ﴾ عليه ، فكذلك إذا قال ﴿ فعسى الله أن يأتي بالفتح ﴾ .

٣

وفيه رجة ثالث<sup>(١)</sup> : وهو أن يكون قوله ﴿ ويقول الذين آمنوا ﴾ محمولاً على قوله ﴿ بالفتح ﴾<sup>(٢)</sup> لأن « الفتح » مصدر في تقدير « أن » مع الفعل ، ألا ترى أن التقدير : فعسى الله أن يأتي بأن يفتح ويقول الذين آمنوا ، ومثله<sup>(٣)</sup> :  
لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرْ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّقِّوفِ  
والتقدير : لأن لبس عباءة وتقرَّر عيني ، وهذا كثير في الكلام .

٦

= وصدره بلا نسبة في الجواهر ٥٤٠ ، والقطع ٧٠٣ ، والحجة ١ / ٢٢٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٧ ، وأمالى المرتضى ٢ / ٣٧٥ ، وابن الشجري ٢ / ٣٢١ ، وتفسير القرطبي ١ / ١٩١ ، وابن يمش ٢ / ٨ ، واللفني ٨٢٨ .

قال البغدادي : « وأورد له العلامة الشيرازي والفاضل البيه صدرًا وجمل المذكور عجزاً هكذا : لما حططت الرحل عنها واردا علفتها تبناً وماء باردا وجعله غيرهما صدرًا وأورد عجزاً كذا : حتى شئت هالة عينها ولا يعرف قائله . ورأيت في حاشية نسخة صحيحة من الصحاح أنه لذي الرمة ، ففتشت ديوانه فلم أجده فيه .. » اهـ . وعن هذا الموضع ألحقه محقق ديوان ذي الرمة ٣ / ١٨٦٢ .  
والظاهر أن بعضهم خفي عليه الشطر الثاني كما أنشده الفراء وغيره . فصنع شطراً جعله صدرًا وجمل المذكور عجزاً . وشئت : أقامت شتاء ، وهالة : من هملت العين : إذا صبت دمعها . وسيأتي ١٣٠٤ .

والشاهد فيه أنه عطف « ماء » على « تبناً » وإن كان الماء لا يعلف وإنما يسقى = حملاً على المعنى فجعله تابعاً للتبن .

- (١) الوجه الأول عطفه على ﴿ فيصبحوا ﴾ والثاني عطفه على ﴿ أن يأتي ﴾ . وقد أدمجها المؤلف .  
(٢) وهو وجه أجازة النحاس . ورده أبو حيان بأنه قد فصل بينهما بقوله ﴿ أو أمر من عنده ﴾ ولا يجوز الفصل بينهما لأن المعطوف عليه من تمام المعطوف .  
وقد أجاز أبو علي أن يكون « يقول » معطوفاً على « يأتي » على أن يكون « أن يأتي » بدلاً من لفظ الجلالة فتكون « عسى » تامة مكتفية بالرفوع .  
(٣) ليسون نت بجدل الكلبية . وقد سلف ١٢٢ وتخرجه ثمة ، وسيأتي ٥٨٨ .

قوله تعالى : ﴿ وَالْكَفَّارُ أَوْلِيَاءُ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٥٧ ]

بالجر والنصب <sup>(٢)</sup> . فالنصب محمول على قوله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا <sup>(٣)</sup> وَلِمَبًا ... ﴾ [ ٥٧ ] ﴿ وَالْكَفَّارُ أَوْلِيَاءُ ﴾ . ٣

والجر محمول على قوله ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [ ٥٧ ] ومن الكفار . فالوجهان حسان جيدان . ٦

قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ أَكْثَرُكُمْ فَاسِقُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٥٩ ]

أي آمننا بالله وبأن أكثركم فاسقون . والإيمان بِكَوْنِ أَكْثَرِهِمْ <sup>(٥)</sup> فاسقين تصديق به عليهم وحكم عليهم باعتقادهم ونسبتهم إليه . ويكون المعنى : [ أ ] <sup>(٦)</sup> ١ / ٤٣ عاديتمونا لأننا اعتقدنا توحيد الله وصدق أنبيائه <sup>(٧)</sup> وفسقكم لخالفتم لنا في ذلك . ( ١ / ٤٩ ) ٩

(١) انظر معاني القرآن للقرآن للفراء ١ / ٣١٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٦ ، والحجة ٣ / ٣٤٤ - ٣٤٧ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢١٢ ، والبيان ١ / ٢٩٨ ، والبحر ٢ / ٥١٤ - ٥١٥ .

(٢) قرأ بالجر أبو عمرو والكسائي ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٢٤٥ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٥ .

(٣) هذا رسم النسخ ، وهي قراءة غير حفص عن عاصم فقرأ « هزوا » . انظر ما سلف ٤٩ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٦ ، وجمع البيان ٢ / ٢١٤ ، والبيان ١ / ٢٩٨ ، والبحر ٢ / ٥١٦ - ٥١٧ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٨٩ ، والقرطبي ٦ / ٢٣٤ ، وابن كثير ٢ / ١٣٤ ، وجمع التفسير ٢ / ٣٠٩ ، والكشاف ١ / ٦٢٥ ، والبيان ١ / ٤٤٧ .

(٥) قوله « والإيمان » لم يظهر في مصورة الأصل . وفي الأصل : بأكثرهم ، وهو خطأ .

(٦) زدت همزة الاستفهام لأجل الاستفهام في الآية في قوله : ﴿ هل تنقمون منا إلا أن آمننا بالله ... ﴾ . وهي ثابتة فما نقله النسفي عن المؤلف من غير تصريح ، انظر مجمع التفسير .

(٧) في الأصل : أنبيائكم ، وهو خطأ .

ولا يصحّ عطفه على ﴿ أَنْ آمَنَّا ﴾<sup>(١)</sup> إلا بتقدير حذف اللام التي تسمى لام العلة<sup>(٢)</sup>.

قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> ١٦٠ |

﴿ مَن ﴾ في موضع الجر لأنه بدل من قوله ﴿ بِشَرٍّ ﴾ .

٦ ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضر على تقدير « مَن هُمْ ؟ » فقال ﴿ من لعنه الله ﴾ أي هم<sup>(٤)</sup> من لعنه الله وغضب عليه . فيجوز الوقف<sup>(٥)</sup> على هذا في قوله ﴿ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ ﴾ . وعلى الأول لا يجوز .

٩ ويجوز أن يكون ﴿ مَن ﴾ رفعا بالابتداء ، والخبر ﴿ أُولَئِكَ ﴾<sup>(٦)</sup>

. | ١٦٠ |

(١) في الأصل وب : عطفه على آمنا ، والصواب من ي .

(٢) هذا كلامه ، وهو صحيح جيد ، ولم يذكر الفراء ولا النحاس ولا الطبري غيره . والتقدير : هل تنقمون منا إلا إيماننا وفسقكم ، وإن كانوا لا يعتقدون فسق أكثرهم . قال العكبري : « وهذا كقولك للرجل : ما كرهت مني إلا أنني عجب إلى الناس وأنت مبغض ، وإن كان قد لا يعترف بأنه مبغض » .

وأما ما ذكره المؤلف من حذف اللام فقدرة الزمخشري : وماتنقمون منا إلا الإيمان لقلة إنصافكم وفسقكم ، فيكون معطوفاً على تعليل محذوف ، وهو ظاهر التكلف . وكلا الوجهين عطفه بالجر على لفظ الجلالة وبالنصب على المصدر المؤول جيد . وقيل غير ذلك .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣١٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٧ ، وجمع البيان ٢ / ٢١٥ ، والبيان ١ / ٢٩٨ ، والبحر ٣ / ٥١٨ ، وتفسير الطبري ٦ / ١٨٩ ، والقرطبي ٦ / ٢٢٤ ، وابن كثير ٢ / ١٣٤ ، وجمع التفاسير ٢ / ٣١٠ .

(٤) وكذا في جمع البيان والبيان ، وانظر البحر . وقدر النحاس حذف مضاف قبله وتقديره : « هو لمن من .. » وذكره أبو البركات ، ولم يقدره الفراء . وقيل في تقديره غير ذلك .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٦٢٣ ، والقطع ٢٩١ ، والمكتفى ٢٤٣ ، ومنار الهدى ٩٣ .

(٦) سياق الآية : ﴿ ... من لعنه الله ... أولئك شرّ مكاناً ﴾ . وعلى ما ذكره المؤلف ولا أعلم أحداً ذكره إلا أبا البركات الذي نقل منه بلا تصريح = يكون ﴿ من ﴾ مبتدأ و ﴿ أولئك ﴾ مبتدأ ثان و ﴿ شرّ ﴾ خبره ، والجملة في موضع خبر ﴿ من ﴾ .

- ويجوز أن يكون ﴿ من ﴾ نصباً على الذم<sup>(١)</sup> .
- قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ ﴾ [ ٦٠ ]
- معطوف على ﴿ لعنه الله ﴾ في صلة ﴿ من ﴾
- وكذلك قوله ﴿ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٦٠ ]
- في صلاته . وتمّ الصلة عند قوله ﴿ الطاغوت ﴾ .
- وأما من قرأ ﴿ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾ فـ « عَبَدَ » اسم الجمع ، وهو منصوب ههنا بالعطف على قوله ﴿ وَالْخَنَازِيرَ ﴾ أي جعلهم عَبَدَ الطَّاغُوتِ أي عباداً لهم . وهي قراءة حمزة<sup>(٣)</sup> .
- قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٦١ ]
- أي قد دخلوا كافرين وخرجوا كافرين . والباء باء الحال<sup>(٥)</sup> ، كما تقول : خرج زيد بسلاحه أي متسلحاً .
- قوله تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٦٤ ]

(١) تابعه أبو البركات أيضاً ، ولأعلم أحداً ذكره . لكن نصّ القراء والنحاس وغيرها أنه يجوز أن يكون ﴿ من ﴾ نصباً على معنى : أثبتكم من لعنه .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٦١ ، وللقرآن ٢٢٤/١ ، وإعراب القرآن ٥٠٧/١ ، والحجة ٣٤٧/٣ - ٣٥٠ خك ، ومجمع البيان ٢١٥/٢ ، والبيان ٢٩٨ / ١ - ٢٩٩ ، والبحر ٥١٩/٣ - ٥٢٠ .

(٣) وحده ، وقرأ الباقون ﴿ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾ . انظر السبعة ٢٤٦ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢٥٥ / ٢ .

(٤) انظر الجواهر ٢٥٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٢١٧ ، والبيان ١ / ٢٩٩ ، والبحر ٣ / ٥٢٠ - ٥٢١ ، والمفني ١٤ .

(٥) انظر ما سلف ٣١ .

(٦) انظر مجمع البيان ٢ / ٢١٨ وفيه كلام لأبي علي منه أخذ المؤلف ، والبحر ٣ / ٥٢٣ - ٥٢٤ ، وتفسير =

لفظه لفظُ التثنية ، والمرادُ به الكثرةُ ، لأنَّ العربَ تعبّرُ بلفظِ التثنية عن معنى الكثرة . والمعنى : بل نعمته واسعة<sup>(١)</sup> .

والدليل على صحة هذا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْجِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة الملك : ٤] . ومعلوم أنه لا ينقلب البصر خاسئاً بدفتين ، فالمعنى إذأ : دفعةً بعد دفعةً وكررةً بعد كرةً . ومثله « لَبَّيْكَ » و « سَعْدَيْكَ »<sup>(٣)</sup> أي إلباباً بعد إلباب وإسعاداً بعد إسعاد .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٦٩ ]

=الطبري ٦ / ١٩٤ - ١٩٥ ، والقرطبي ٦ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ، وابن كثير ٢ / ١٣٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣١٣ - ٣١٤ ، والكشاف ١ / ٦٢٨ .

(١) هذا قول من عدل عن ظاهر القرآن وتأول اليد بمعنى النعمة - وبه قالت المعتزلة ، انظر مقالات الإسلاميين ٢١٨ - ثم ذهب إلى أنه يراد بتثنية اليد الكثرة . وقد اعترض هذا القول ، قال الطبري : « فإن ظن ظان أن النعمتين بمعنى النعم الكثيرة فذلك منه خطأ ، وذلك أن العرب قد تخرج الجمع بلفظ الواحد لأداء الواحد عن جمع جنسه .... فأما إذا تثنى الاسم فلا يؤدي عن الجنس فلا يؤدي إلا عن اثنين بأعيانها دون الجمع ودون غيرها ... » . اهـ وما ذكره المؤلف في الاستشهاد لما ارتضاه في تأويل الآية ليس دليلاً على صحته ، فإن المراد بالصادر « كرتين » و « لبيك » و « سعديك » التكرير بكثرة وهذا لا يصح في الآية . وانظر ماسيأتي ١٣٦٥ - ١٣٦٦ . والظاهر أن يد الله هي له صفة من صفاته كالسمع والبصر والوجه ، وهو قول أهل التأويل والعلماء فيما نص عليه الطبري وغيره . ومذهبيهم فيها وفي غيرها من آيات الصفات إمرارها على العقل مرأً كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل . قال أبو حيان : والجمهور على أن هذا استعارة عن جوده وإنعامه السابق ... » .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٦٥ - ١٣٦٧ .

(٣) سيأتي الكلام عليها ١٣٦٦ والتعليق ثمة .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ٥٢ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦١ - ٢٦٢ ، وللغزالي ١ / ٣١٠ - ٣١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٠٩ - ٥١٠ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، والبيسان ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، والبحر ٢ / ٥٣١ ، والكتاب ١ / ٢٩٠ ، وابن يعيش ٨ / ٦٩ ، والمغني ٦١٧ .

كان حقّ الكلام : إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين ، بالنصب ، كما جاء في الآيتين الأخريين<sup>(١)</sup> . ولكن جاء ههنا ﴿ والصابئون ﴾ بالرفع .

ووجهه ما قال سيبويه<sup>(٢)</sup> من أنه في نيّة التأخير ، والتقدير : إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى ﴿ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ والصابئون كذلك ، فقدّمه وحذف الخبر ؛ كقوله<sup>(٣)</sup> :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحُلُهُ      فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ  
إني لغريب بها وقيارٌ كذلك .

ولا يجوز أن يدعى فيه أن الرفع محمول على موضع « إنّ »<sup>(٤)</sup> كقوله : ﴿ إنّ الله بريء من المشركين ورسوله ﴾ [ سورة التوبة : ٣ ] بالرفع مع كسر « إنّ » في

(١) في سورة البقرة في الآية ٦٢ وفي الحج في الآية ١٧ .

(٢) في الكتاب ١ / ٢٩٠ . وهو قول البصريين غير الأخفش .

(٣) وهو ضائب بن الحارث البرجمي . والبيت من كلمة له في الأضمييات ١٨٤ ، والكمال ٤١٦ ، والشعر والشعراء ٣٥١ - ٣٥٢ ، ومعاهد التنصيص ١ / ١٨٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٩٣ - ٢٩٤ ، والخزانة ٤ / ٣٢٣ - ٣٢٨ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٤٣ . وهو له في شرح اللمع اللوح ٥٢ / ١ ، والنوادر ٢٠ ، والكتاب ١ / ٣٨ ، وابن السيرافي ١ / ٣٦٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٨٤ ، والإنصاف ٩٤ ، وابن يعيش ٨ / ٦٨ . وهو بلا نسبة في الجواهر ٧٤٦ ، ومجاز القرآن ١ / ١٧٢ ، و٢٥٧ و ٢٢ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١١ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢ ، ٥٣٠ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٣ ، وأخبار الزجاجي ٢٦ ، وسر الصناعة ٣٧٢ ، والمغني ٦١٨ ، ٨١١ ، والجمع ٥ / ٢٩٠ - ٢٩١ .

وقيار : اسم فرسه ، انظر أسماء خيل العرب ١٩٩ ، وفرحة الأديب ٨٧ . ويروى « وقياراً » .

(٤) الأولى أن يقال : العطف بالرفع على موضع اسم « إنّ » وحده ، انظر شرح الكافية ٢ / ٣٥٣ . وعبارة المؤلف هي عبارة سيبويه والمبرد وغيرهما .

قراءة الحسن<sup>(١)</sup> [٣] ، لأن ذلك إنما يجوز بعد ذكر الخبر ، فأما قبل الخبر فلا يجوز<sup>(٢)</sup> ، تقول : إن زيدا قائمٌ وعمراً وعمرو ، بالنصب والرفع ، فالنصب على اللفظ ، والرفع على موضع « إن » ، لأنك ذكرت الخبر ثم ذكرت الاسم . ولا يجوز : إن زيدا وعمرو قائمان ، لأن عمراً جاء قبل الخبر ، ولا يفصل بين اسم « إن » وخبره بالأجنبي ، لأن « إن » موصولة كـ « الذي »<sup>(٤)</sup>

(١) والأعرج أيضاً وهي قراءة شاذة ، وقراءة الجمهور أن يفتح الهمزة ورسوله بالرفع . انظر البحر ٥ / ٦ . وسيأتي الكلام على الآية في موضعها ٥١٠ - ٥١١ والتعليق ثمة .  
والظاهر أن من أجاز العطف على اسم « إن » المكسورة أجاز ذلك مع « أنَّ » المفتوحة ، فالاستشهاد بالآية على قراءة الجمهور قائم ، ومنهم من منع ذلك مع المفتوحة وهو مذهب المؤلف ، انظر الجواهر ٩٢٨ - ٩٣٩ ، وشرح اللع اللوح ٥١ / ١ - ٢ مكرر ، وشرح الكافية ٢ / ٣٥٣ .  
(٢) زيادة من ب .

(٣) هذا مذهب البصريين غير الأخفش . وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز العطف على موضع اسم « إن » قبل تمام الخبر . ثم اختلفوا : فأجاز الأخفش والكسائي ذلك في كل حال ، ورأى الأخفش أن العطف بعد تمام الخبر أحسن وأكثر ، ولم يحزه الفراء إلا فيما عطف على ما لم يظهر فيه عمل « إن » كالضمير والاسم الموصول . انظر شرح اللع اللوح ٥١ / ٢ - ٥١ / ١ مكرر ، والكتاب ١ / ٢٨٥ - ٢٩٠ ، ١٢١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٢ ، وللغراء ١ / ٣١٠ - ٣١٢ ، والمقتضب ٤ / ١١٢ - ١١٣ ، والأصول ١ / ٢٤٠ ، وأخبار الزجاجي ٢٤ - ٣٦ ، والإنصاف ١٨٥ - ١٩٥ المسألة ٢٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٥٢ - ٣٥٤ ، وابن يعيش ٨ / ٦٧ - ٧٠ ، والمغني ٦١٧ ، والمصع ٥ / ٢٨٩ - ٢٩١ .

(٤) قوله « لأن إن موصولة كالذي » وضع لمصطلح « الموصول » في غير موضعه ، ولأعرف أحداً سمى « إن » موصولة ، وإنما الموصولة « أن » بالفتح .

والظاهر أنه أراد أن الفصل بين اسم « إن » وخبره بالأجنبي - وهو المعطوف بالرفع - كالفصل بين « الذي » وصلته بالأجنبي كقولك : ضربت التي سوطاً أخوها جعفر ، فكما لا يتم الموصول إلا بالصلة ولا يجوز الفصل بينها بالأجنبي فكذلك اسم « إن » لا يتم إلا بخبره ولا يجوز الفصل بينها بالأجنبي . قال ابن يعيش في الاحتجاج لعدم جواز ذلك : « العطف على المرفوع =

فإن قال قائل : فقد قال الله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ [سورة الأحزاب : ٥٦] وَرَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو ﴿ وَمَلَائِكَتُهُ ﴾ بالرفع<sup>(١)</sup> ، فحملته على موضع « إِنَّ » = فالجواب : إِنَّ خبر « إِنَّ » محذوف ، والتقدير : إِنَّ اللَّهَ يصلي على النبي وملائكته يصلون على النبي .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٧١ ]

٢ / ٤٣ برفع النون ونصبه<sup>(٣)</sup> . / فالنصب بـ « أَنْ » . والرفع على أَنْ « أَنْ » مخففة من الثقيلة ، أي وحسبوا أنه لا تكون فتنة .

٦

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٧١ ]

- لا يجوز قبل تمام الكلام لأنه حمل على التأويل ، ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه ..... لو عطف على الموضع قبل التام لاستحال إذ الخبر قد يكون خبراً عن منصوب ومرفوع قد عمل فيه عاملان مختلفان فيجيء من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان ، وهذا محال ... « اهـ » . وقيل في توجيه الآية غير ذلك .

(١) هذه قراءة شاذة تروى عن ابن عباس ، ورواها عبد الوارث بن سعيد عن أبي عمرو . انظر شواذ ابن خالويه ١٢٠ ، والبحر ٧ / ٢٤٨ . وقراءة الجمهور ﴿ وَمَلَائِكَتُهُ ﴾ بالنصب .

(٢) انظر الجواهر ٥٨٨ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٠ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥١٠ - ٥١١ ، وجمع البيان ٢ / ٢٢٥ ، والبيان ١ / ٢٠١ ، والبحر ٢ / ٥٢٢ - ٥٢٤ ، والكتاب ١ / ٤٨١ ، والمقتضب ٢ / ٣٢٢ و ٢ / ٣ والأصول ٢ / ٢٠٩ ، والإيضاح ١٢٢ ، والخصائص ٢ / ٤٢٤ ، وابن يعيش ٨ / ٧٧ ، والمغني ٤٦ ، والممع ٤ / ٨٩ . وفي الأصل في الموضعين « يكون » وهو تصحيف .

(٣) قرأ بالرفع أبو عمرو وحمة والكسائي ، وقرأ الباقر بالنصب . انظر السبعة ٢٤٧ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٥ .

(٤) انظر الجواهر ١٨٣ ، وشرح اللمع اللوح ٣٥ / ٢ - ٣٦ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١٥ - ٣١٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٥١١ ، وجمع البيان ٢ / ٢٢٦ ، والبيان ١ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، والبحر ٣ / ٥٢٤ ، وسر الصناعة ٦٢٩ ، وابن الشجري ١ / ١٣٣ ، وابن يعيش ٢ / ٦٩ ، والمغني ٤٧٩ - ٤٨٠ ، والممع ٥ / ٢١٣ . وكان في النسخ « فعموا وصموا كثير منهم » وهو خطأ ، وسياق الآية : ﴿ فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم ثم عمو وصموا كثير منهم ﴾ .



والوجه : ثم عموا وصم كثير منهم ، فين أعمل الثاني ، وفيه (١) أعمل الأول (٢) : ثم عمي وصموا كثير منهم (٣) . ولكنه جاء ﴿ وصموا ﴾ لأنه أبدا الاسم من الواو .

٣

(١) كان في الأصل : « فن أعمل الثاني ، ومن أعمل » وصححت الأولى في الهامش فجعلت « فين » ولم تصح الثانية فصحتها . وقوله « فين ... كثير منهم » لم يرد في ي و ب .

(٢) إعمال الثاني هو مذهب البصريين ، وإعمال الأول هو مذهب الكوفيين . وهذا من باب إعمال الفعلين أو باب الفاعلين والمفعولين وهو ما يسمى بباب التنازع . وقال المؤلف في شرح اللع اللوح ٧٧ / ١ : « وقد عرف من قواعد العربية أن العوامل إذا كانت شتى وتعبها معمول واحد حل على الأقرب إليه .... » .

وبيان ذلك أنه إذا وُجّه فعلان أو نحوهما من الأسماء العاملة إلى اسم واحد . نحو : ضربني وضربت زيدا . عمل فيه أحدهما . ولاخلاف في جواز إعمال أيها لتعلق معنى الاسم بكل واحد منها ، وإنما الخلاف في الأولى . فذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى لأنه أقرب إلى الاسم ، وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أولى لأنه أسبقها .

فإن أعملت الثاني أضمرت في الأول فاعلاً مطابقاً للاسم ، وإن أعملت الأول أضمرت في الثاني . فتقول على مذهب البصريين : ضربني وضربت زيدا ، والفاعل مضمّر في « ضربني » على شريطة التفسير ، وتقول : ضربت وضربني الزيدان وضربت وضربني الزيدون ، وقاموا وقعد الزيدان وقاموا وقعد الزيدون ؛ وعلى مذهب الكوفيين : ضربني وضربته زيدا ، وضربني وضربتيا الزيدان وضربني وضربتهم الزيدون وقام وقعدا الزيدان وقام وقعدوا الزيدون .

على أن الفراء قد ذهب فيما حكى عنه إلى أنك إذا قلت « قام وقعد زيد » فكل الفعلين عامل في « زيد » لخلوهما من الضمير ، وعليه فهو يقول : قام وقعد الزيدان وقام وقعد الزيدون ؛ ولم يميز إضمار الفاعل على شريطة التفسير لتقدم المضمّر على الظاهر . وذهب الكسائي إلى أن الفاعل في « ضربني وضربت زيدا » محذوف ، وعليه فهو يقول : قام وقعد الزيدان وقام وقعد الزيدون ؛ فقد وافق الفراء في توحيد الفعل واختلفا في العلة .

انظر في ذلك شرح اللع اللوح ٧٧ - ٧٨ / ١ ، والكتاب ١ / ٢٧ - ٤١ ، والمقتضب ٣ / ١١٢ - ١١٣ و ٤ / ٧٢ - ٧٧ ، والمجلد ١١١ - ١١٦ ، والإيضاح ٦٥ - ٦٨ ، والبصريات ١٥٥ ، ٣٥٤ ، وابن يعيش ١ / ٧٦ - ٨٠ ، والإنصاف ٨٣ - ٩٦ المسألة ١٣ ، وشرح الكافية ١ / ٧٧ - ٨٣ ، والمجموع ٥ / ١٣٧ - ١٤٨ .

(٣) بعده في الأصل : « فعمي وصم كثير منهم » وهي عبارة مكررة ، لعل الناسخ كررها من الآية .

ويجوز أن يكون التقدير : فكثير منهم عموا وصموا ، فقدّم وأخر<sup>(١)</sup> .  
ويجوز أن يكون على لغة من قال « أكلوني البراغيث »<sup>(٢)</sup> يجعل الواو  
للجمعية [ لا<sup>(٣)</sup> ] للفاعل<sup>(٤)</sup> .

٢

قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يَأْخِذْكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيَانَ ﴾<sup>(٥)</sup> | ٨٩ |  
و ﴿ عَاقَدْتُمْ ﴾ و ﴿ عَقَّدْتُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> .

فالتشديد للتكثير . و « عاقدم » على أن يكون بمعنى « عقدتم » ،  
كقولهم<sup>(٧)</sup> : عافاه الله ، وطارقت النمل  
﴿ فَكَفَّارَتُهُ ﴾<sup>(٨)</sup> | ٨٩ |

٦

أي فكفارة معقود الأيمان<sup>(٩)</sup> . ويجوز : فكفارة الأيمان . ولم يقل :

٩

(١) قال أبو حيان : « ضُفَّ بأن الفعل قد وقع موقعه فلا ينوي به التأخير » . وأجاز الفراء والنحاس  
ومن وافقهما أن يكون « كثير » خبر مبتدأ محذوف ، واقتصر الأخفش على الوجهين الأول والثاني .  
(٢) قال أبو حيان : لا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة والوجه هو الإعراب الأول .  
(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر ماسيأتي من كلام المؤلف ٨٥٨ ، والتعليق على هذه اللغة وشواهدا ثمّة .  
(٥) انظر الجواهر ٩٤٨ - ٩٤٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥١٦ ، والحجة ٣ / ٣٦٣ - ٣٦٦ خك ، ومجمع البيان  
٢ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، والبحر ٤ / ٩ .

(٦) قرأ ﴿ عَاقَدْتُمْ ﴾ ابن ذكوان عن ابن عامر ، وقرأ ﴿ عَقَّدْتُمْ ﴾ بالتخفيف حمزة والكسائي وأبو بكر  
عن عاصم ، وقرأ الباقر ﴿ عَقَّدْتُمْ ﴾ بالتشديد . انظر السبعة ٢٤٧ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر  
٢ / ٢٥٥ . وانظر ما سلف ٢٠٨ .

(٧) في الأصل : كقولهم .

(٨) انظر الجواهر ٥٧٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٣٨ ، والبحر ٤ / ١٠ ، وتفسير الطبري ٧ / ١٠ - ١٢ ، ومجمع  
التفاسير ٢ / ٣٣٨ - ٣٣٩ .

(٩) هذا معنى قول الحسن والشعبي وغيرهما ، فالضير يعود إلى « ما » من قوله ﴿ بِمَا عَقَدْتُمْ ﴾ . وقيل  
في عود الضير غير ذلك .

فكفارتها ، لأن « أفعالاً » وإن كان جمعاً فهو في حكم المفرد ، وقد ذكرنا هذا<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعْمِ ﴾<sup>(٢)</sup> | ٩٥ |

قرئ ﴿ فجزاءً مِثْلُ ﴾ منوناً و ﴿ فجزاءً مِثْلِ ﴾<sup>(٣)</sup> غير منون<sup>(٤)</sup> .  
 فن نوّنَ كان « مِثْل » صفة لـ « الجزاء » ، والتقدير : فعليه جزاءُ المقتول جزاءً يماثل المقتول . فـ « مِثْل » رفع صفة لـ « الجزاء » . وإنما يجب جزاء المقتول لاجزاء<sup>(٥)</sup> ما يماثله . فكان التنوين عندهم أولى .

ومن قال ﴿ جزاءً مِثْلِ ما قتل من النّعم ﴾ جرّ « مِثلاً » بالإضافة ، والتقدير فجزاءً مثل المقتول . ولا فرق بين قول القائل : فجزاءً مثل المقتول ، وبين قوله : فجزاءً المقتول ، كما تقول : مثلي لا يفعل ، وأنا لا أفعل . و« مثل » صلة<sup>(٦)</sup> في الكلام .

وقد قال قوم<sup>(٧)</sup> : إنه إذا قرأ ﴿ فجزاءً مِثْلِ ما قتل ﴾ على تقدير : فجزاءً

(١) انظر ما سلف ٢٦ والتعليق ثمة .

(٢) انظر الجواهر ٧١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٤ ، وللفراء ١ / ٣١٩ - ٣٢٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥١٨ - ٥١٩ ، والحجة ٣ / ٣٦٦ - ٣٧٠ خك ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، والبيان ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ ، والبحر ٤ / ١٩ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٣ .

(٣) في الأصل و ي : « وقرئ » وفي الأصل « جزاء » في الموضعين .

(٤) قرأ ﴿ فجزاءً ﴾ بالتنوين و ﴿ مِثْلُ ﴾ بالرفع عامم وحزة والكسائي ، وقرأ الباقر ﴿ جزاءً ﴾ مثل ﴿ بغير تنوين والجذر على الإضافة . انظر السبعة ٢٤٧ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٥ .

(٥) في الأصل : لأجزاء ، وهو تحريف .

(٦) أي مقحمة .

(٧) هذا قول أبي علي أخذه المؤلف منه وتصرف فيه .

مثل المقتول = لا يدخل تحته جزاء المقتول ؛ ألا ترى قول الشاعر<sup>(١)</sup> :

وَقَالَ اللَّهُ يَأْبَنَةُ آلَ سَعْدٍ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْإِخْوَانِ أَمْثَالِي وَنَفْسِي  
فَقَالَتْ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ وَهَلْ تَبَاتُّهَا أَنِّي أَبْنُ أُمِّسِ  
فقال « أمثالي » ، ولو كان هو داخلاً تحت قوله « أمثالي » لم يقل « ونفسي » .  
فلما أضيف إلى الاسم لم يدخل تحت الحكم ، أعني المضاف إليه . ألا ترى أنهم  
قالوا<sup>(٣)</sup> في رجل قال لعبده : إن دخل داري هذه أحد فأنت حرّ ، فدخل هو لم  
يُعْتَقْ لأنه لما قال « داري » وأضافه إلى نفسه خرج عن الحكم المتعلق بدخول  
أحد .

وقوله : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ [٩٥]

صفة لـ « جزاء » فين نون ، أي جزاء محكوم به . ومن أضاف كان في  
موضع الحال .

وقوله : ﴿ هَدِيًّا بِالْغَايَةِ الْكُفْبَةِ ﴾<sup>(٤)</sup> [٩٥]

﴿ هدياً ﴾ نصب على الحال من الهاء ، أي يحكم به في حال الهدى . وقوله

(١) وهو دريد بن الصمة . والبيتان من كلمة له يقولها في الخنساء وقد خطبها فردته . انظر الأغاني  
١٠ / ٢٣ - ٢٤ ، وأما القالي ٢ / ١٦٢ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٣٤٩ ، وديوانه ٨٢ - ٨٣ . وهما  
له في الحجة ٣ / ٣٦٨ حك .

(٢) كذا وقع في النسخ ، والصواب « آل سَعْدِ » ، يريد الخنساء بنت عمرو بن الشريد السلمية .  
وقوله « من الإخوان » يروي « من الفتيان » و « من الأزواج » .

(٣) انظر الجامع الكبير ٣١ .

(٤) انظر الجواهر ١٠٣ ، ٢٠٣ ، ٢٩٠ ، ٣٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥١٩ ،  
ومجمع البيان ٢ / ٢٤٣ ، والبيان ١ / ٣٠٥ ، والكتاب ١ / ٨٤ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٧ و ٤ / ١٤٩ ،  
١٥٨ ، والأصول ١ / ١٢٦ ، والعصديات ٨٧ ، وسر الصناعة ٣٤ ، ٤٥٧ ، وابن الشجري ٢ / ٢٨٢ ،  
وابن يعيش ١ / ٤٥ و ٦ / ٦٨ ، والمغني ٦٦٤ ، والجمع ٤ ثم ٢٧١ .

﴿بالغ الكعبة﴾ صفة لـ «الهدى» أي هدياً بالغاً الكعبة<sup>(١)</sup> .

﴿أو كفارة طعام مساكين﴾<sup>(٢)</sup> [ ٩٥ ]

٢ و ﴿كفارة طعام مساكين﴾ ، بالتنوين وغير التنوين<sup>(٣)</sup> .

﴿أو عدل ذلك صياماً﴾<sup>(٤)</sup> [ ٩٥ ]

أي مثل ذلك . ﴿صياماً﴾ نصب على التمييز . يصوم عن كل نصف صاع

٦ اشتراها بثمن مثل المقتول يوماً<sup>(٥)</sup> .

﴿ليذوق وبال أمره﴾<sup>(٦)</sup> [ ٩٥ ]

أي فعلية جزاء بهذه الصفة ، أو كفارة طعام مساكين ، ليزوق وبال

(١) والمعنى : مقدراً أن يهدى ، عن الزجاج ، ومقدلاً فيه البلوغ ، عن أبي علي . وقوله ﴿بالغ الكعبة﴾

اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال ، فلما أضيف لم يتعرف وبقي نكرة ولهذا ما صح

وصف قوله ﴿هدياً﴾ به وهو نكرة ، وقد سلف التعليق على إضافة اسم الفاعل ٦ .

(٢) انظر الجواهر ٧١٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٢١٩ والهجـة

٣ / ٣٧٠ - ٣٧١ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٣ ، والبيان ١ / ٣٠٥ ، والبحر ٤ / ٢٠ - ٢١ ، والمغني

٧٤٣ ، والمجمع ٥ / ١٩٢ .

(٣) قرأ بغير تنوين ابن عامر ونافع وقرأ الباقون بالتنوين . انظر السبعة ٢٤٨ ، والتيسير ١٠٠ ،

والنشر ٢ / ٢٥٥ . و ﴿كفارة﴾ معطوف على ﴿جزاء﴾ أو مبتدأ والخبر محذوف أي عليه

كفارة ، و ﴿طعام﴾ بالرفع بدل عند النحاس وعطف بيان عند أبي علي ، وكأنه عند الأخفش

خبر مبتدأ محذوف تقديره : هي .

(٤) انظر الجواهر ٧١٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٠ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٢ ، والبيان ١ / ٣٠٥ ،

والبحر ٤ / ٢١ ، والأصول ١ / ٣٢١ ، والمجمع ٤ / ٦٣ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٣١٦ ، وابن كثير

٣ / ١٨٦ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٥٠ .

(٥) هذا قول أبي حنيفة ، والصاع أربعة أمداد فنصف الصاع مدان . وعند الشافعي ومالك يصوم عن

كل مد ، وعند أحمد عن كل مد من حنطة أو مدّين من غيره .

(٦) انظر الجواهر ٧١٥ - ٧١٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٤ ، والبحر ٤ / ٢١ - ٢٢ ، وتفسير الطبري

٧ / ٢٧ - ٢٨ ، والقرطبي ٦ / ٣٠٧ ، وابن كثير ٣ / ١٨٢ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

أمره<sup>(١)</sup> . والجزاء إنما هو من القية دون النظر<sup>(٢)</sup> ، لقوله ﴿ يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ ، وفي النظر / لا يحتاج إلى الحكم ، لأن كل أحد يعرف ذلك . ١ / ٤٤

فإن قيل : فلم قال ﴿ ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ﴾ وأنتم توجبون ( ١ / ٥٠ )  
الجزاء على الخاطئ<sup>(٣)</sup> = قلنا : الآية واردة في جزاء المتعمد [ لقوله<sup>(٤)</sup> ] :  
﴿ ليدوق وبال أمره ﴾ ، والخاطئ لا يدوق وبال أمره .

والجار في قوله ﴿ من النعم ﴾<sup>(٥)</sup> من صلة ﴿ قتل ﴾ . وقيل : من صلة قوله ﴿ يحكم ﴾ ، ولا يتعلق بالمصدر لأن المصدر موصوف بقوله ﴿ مثل ﴾ فيمن تون<sup>(٦)</sup> .

و ﴿ أو ﴾ في الآية للتخير دون الترتيب<sup>(٧)</sup> . ٩

(١) ظاهر تقديره أنه يعلقه بـ « جزاء » ، ورأى أبو حيان أن هذا لا يصح إلا على قراءة من أضاف ﴿ فجزاء مثل ﴾ وأما على قراءة التنوين فلا يجوز لأن « مثل » صفة لـ « جزاء » ، وإذا وصف المصدر لم يجز لمعموله أن يتأخر عن الصفة ، وذهب إلى أنه متعلق بفعل محذوف تقديره : جوزي بذلك ليدوق . وقدره المؤلف في الجواهر : يحكم به ليدوق ، وليس بشيء .

(٢) هذا قول أبي حنيفة . والذي عليه معظم أهل العلم أنه من النظر في الخلقة وهو مذهب الشافعي ومالك وأحمد . انظر كلامهم في هذا في تفسير الطبري ٧ / ٣٦ ، والقرطبي ٦ / ٣١٠ ، وابن كثير ٣ / ١٨٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٤٨ .

(٣) مذهب عامة أهل التفسير والعلم أن العامد والناسي سواء في وجوب الجزاء عليه .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٧١٥ ، والحجة ٣ / ٣٦٧ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٤٢ ، والبيان ١ / ٣٠٤ ، والبحر ٤ / ١٩ .

(٦) عند أبي علي وغيره أن ﴿ من النعم ﴾ صفة ﴿ جزاء ﴾ على القراءتين ويجوز أن يتعلق بـ ﴿ جزاء ﴾ فيمن لم ينون . وأما تعليق ﴿ من النعم ﴾ بـ « قتل » فليس المعنى عليه لأن النسي هو من النعم هو ما يكون جزاء لا الذي يقتله المحرم ، عن البحر . وأما تعليقه بـ « يحكم » فتكلف لا وجه له ، وليس بشيء .

(٧) وهو قول أبي حنيفة ومالك والمشهور عن أحمد وأحد قولي الشافعي ، والقول الآخر أنها للترتيب وإليه ذهب زفر من أصحاب أبي حنيفة . انظر تفسير القرطبي ٦ / ٣١٥ ، وابن كثير ٣ / ١٨٦ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٥٠ . وانظر ماسلف من التعليق على « أو » ٢٩٥ .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِيَتَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ (١) [ ١٧ ]  
يعني بـ ﴿ ذلك ﴾ ما تلا عليهم من آية الرجم وما بين من حكم الزنى في  
قوله : ﴿ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ﴾ الآية (٢) [ ٤١ ] . فـ ﴿ ذلك ﴾ (٣)  
إشارة إلى هذا الموضع من السورة (٤) .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (٥) [ ١٥٥ ]

(١) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٨ ، والبحر ٤ / ٢٦ ، وتفسير الطبري ٧ / ٥٠ - ٥١ ، والقرطبي ٦ / ٢٢٦ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٥٣ .

(٢) قال الحافظ ابن كثير : « نزلت الآية في اليهوديين اللذين زنيا ، وكانوا قد بدلوا كتاب الله الذي بأيديهم من الأمر برجم من أحسن منهم ، فحرقوا واصطلحوا فيما بينهم على الجلد مائة جلدة والتحميم والإركاب على حمار مقلوبين ، فلما وقعت تلك الكائنة بعد هجرة النبي ( ص ) قالوا فيما بينهم : تعالوا نتحاكم إليه فإن حكم بالجلد والتحميم فخذوا عنه واجعلوه حجة بينكم وبين الله ، ويكون نبي من أنبياء الله قد حكم بينكم بذلك ، وإن حكم بالرجم فلا تتبعوه في ذلك » اهـ فحكم النبي ( ص ) بالرجم وهو ما في التوراة وكانوا يكتنون ذلك . انظر تفسير ابن كثير ٣ / ١٠٥ - ١٠٩ ، والطبري ٦ / ١٤٩ ، - والقرطبي ٦ / ١٧٦ - ١٧٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٨٣ - ٢٨٦ .

(٣) في الأصل : فكذلك ، وهو خطأ .

(٤) هنا موافق لما ذهب إليه الزجاج من أن الإشارة إلى مانبأ به تعالى من الإخبار بالمغيبات والكشف عن الأسرار مثل قوله ﴿ سَاعُونَ لِلْكَذِبِ سَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ﴾ ومثل إخباره بتحريفهم الكتب ، أي : ذلك الغيب الذي أنبأكم به على لسان رسوله يدلكم على أنه يعلم ما في السموات وما في الأرض . وقيل ﴿ ذلك ﴾ إشارة إلى المصدر المفهوم من قوله تعالى ﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس والشهر الحرام والهدي والقلائد ذلك ... ﴾ أي جعل أو التصيير لهذه الأشياء قياماً أي صلاحاً ومعاشاً لأمن الناس بها وأمناً لهم ، وهو قول الطبري وغيره ، وقيل غير ذلك .

(٥) انظر الجواهر ١٥٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٢٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٣ ، والبيان ١ / ٣٠٧ ، والبحر ٤ / ٣٦ - ٣٧ ، والمقتضب ٣ / ٢١١ ، وابن الشجري ١ / ٤٩ ، واللفني ٧١٨ .

انتصب قوله ﴿ أنفسم ﴾ على الإغراء ، أي احفظوا أنفسكم ، كما تقول : عليك زيداً .

﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٠٥ ]

جزم جواب قوله ﴿ عليكم ﴾ <sup>(٢)</sup> . وكان حقه الفتح « لا يضرُّكم » ولكنه جاء مضموماً تبعاً للضم <sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١٠٦ ]

﴿ شهادة بينكم ﴾ مبتدأ <sup>(٥)</sup> ، وقوله ﴿ إذا حضر أحدكم الموت ﴾ ظرف له ، وقوله ﴿ حين الوصية ﴾ بدل من « إذا » <sup>(٦)</sup> ، و ﴿ اثنان ﴾ رفع خبر الابتداء ، والتقدير : شهادة بينكم شهادة اثنين . ويجوز أن يكون التقدير : أن يشهد بينكم اثنان ، فيرتفع « اثنان » بالمصدر <sup>(٧)</sup> ، ويكون خبر « شهادة » محذوفاً ، أي : عليكم أن يشهد اثنان <sup>(٨)</sup> .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٦٥ ، وللغراء ١ / ٢٢٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٢٣ ، ومجمع البيان ٢٥٣ - ٢٥٤ ، والبيان ١ / ٣٠٧ ، والبحر ٤ / ٣٧ .

(٢) أجازوا أن يكون ﴿ لا يضرُّكم ﴾ مجزوماً ، وأجازوا أيضاً أن يكون مرفوعاً على الاستئناف ، ورجح الرفع الأخفش والفراء وغيرهما .

(٣) يجوز في « يضرُّكم » تحريك آخره بالفتح والضم والكسر ، فالفتح لأنه أخف الحركات ، والضم للإتباع ، والكسر على الأصل في التقاء الساكنين ، انظر المصادر التي أحلنا عليها ١٢ ح ٥ .

(٤) انظر الجواهر ٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٦ ، وللغراء ١ / ٢٢٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٢٥ ، والحجة ٣ / ٣٧٦ - ٣٨٠ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٥ ، والبيان ١ / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، والبحر ٤ / ٣٩ .

(٥) اقتصر عليه الأخفش وأبو علي .

(٦) وقيل هو ظرف للموت وقيل ظرف لـ « حضر » ، انظر مجمع البيان والبيان والبحر .

(٧) اقتصر عليه الفراء ، وأجاز الوجهين الزجاج وغيره .

(٨) لو قال في تقدير الخبر : أي فيما فرض عليكم في الشهادة أن يشهد اثنان = كان أجود ، وهو تقدير الزجاج .



﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٠٦ ]

عطف على قوله ﴿ اثنان ﴾ .

٢

وقوله ﴿ تَحْبِسُونَهُمَا ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٠٦ ]

من نعت قوله ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ ، والتقدير : أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ تَحْبِسُونَهَا<sup>(٢)</sup> .

٦ وقوله ﴿ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ ﴾<sup>(١)</sup>

[ ١٠٦ ]

اعتراض بين الصفة والموصوف .

٩ قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ

الْأُولَيَانِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٠٧ ]

التقدير<sup>(٤)</sup> : فالأوليان آخران يقومان . ف ﴿ الأوليان ﴾ مبتدأ ،

١٢ و ﴿ آخران يقومان ﴾ خبر مقدم ، و ﴿ يقومان ﴾ من نعت ﴿ آخران ﴾ .

ويجوز أن يرتفع ﴿ آخران ﴾ بالابتداء ، و ﴿ يقومان ﴾ صفة ،

(١) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٥٥ ، والبيان ١ / ٣٠٨ ، والبحر ٤ / ٤٠ - ٤٢ .

(٢) سياق الآية : ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهَا ... ﴾ .

(٣) انظر الجواهر ٥٧٧ ، وشرح اللع اللوح ٢٧ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٦ ، وللغراء ١ / ٢٢٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٢٦ - ٥٢٧ ، والحجة ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٧ - ٢٥٨ ، والبيان ١ / ٣٠٩ ، والبحر ٤ / ٤٥ - ٤٦ . وما ذكره المؤلف في الآية هو كلام أبي علي بلفظه . وتصرف المؤلف في صدر كلامه .

وقوله تعالى ﴿ استحق ﴾ قرأه حفص عن عاصم ﴿ اسْتَحَقَّ ﴾ مبنياً للفاعل وقرأه الباقون

﴿ اسْتَحَقَّ ﴾ مبنياً للمفعول . انظر السبعة ٢٤٨ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٦ .

(٤) في الأصل : فالتقدير .

و ﴿لِلأُولِيَّانِ﴾ خبر .

وقال الأخفش : ﴿آخِرَانِ﴾ خبر مبتدأ مضر ، والتقدير : فالشاهدان

آخِرَانِ ، و ﴿لِلأُولِيَّانِ﴾ بدل<sup>(١)</sup> من الضمير في ﴿يَقُومَانِ﴾ .

ومعنى ﴿لِلأُولِيَّانِ﴾ : الأقربان إلى الميت<sup>(٢)</sup> .

ومعنى ﴿لِلأُولِيَّانِ﴾ يعني الأولين في الذكر<sup>(٣)</sup> .

وقوله ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ﴾ صفة لـ « الآخرين » . فأما<sup>(٤)</sup> مايسند إليه

﴿اسْتَحَقُّ﴾ فلا يخلو من أن يكون الإيصاء أو الوصية أو الإثم أو الجائر

والجور . وإنما جاز استحق الإثم ، لأن أخذه بأخذه إثم ، فسَمِيَ إثمًا كما سَمِيَ

ما يؤخذ منك بغير حق مَظْلَمَةً . قال سيويه<sup>(٥)</sup> : المظلمة اسم مأخوذ منك .

فكذلك<sup>(٦)</sup> سَمِيَ هذا المأخوذ باسم المصدر .

وأما قوله ﴿عليهم﴾ فيحتمل ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يكون « على » فيه بمنزلة قولك : استحقَّ على زيد مالٌ

بالشهادة ، أي لزمه ووجب عليه الخروج منه لأن الشاهدين / لما عُثِرَ على

خياتهما استحق عليهما ما ولياه من أمر الشهادة والقيام بها ، ووجب عليهما ( ٢ / ٥٠ )

الخروج منها وترك الولاية لها . فصار إخراجها منها مُسْتَحَقًّا عليها كما يُسْتَحَقُّ

على المحكوم عليه الخروج مما وجب عليه .

(١) هذا قول أكثر البصريين فيما قال الزجاج . وأجاز النحاس أن يكون بدلاً من ﴿آخِرَانِ﴾ .

(٢) عن سعيد بن جبير ومجاهد وابن عباس في رواية عنه ، وقيل : الأوليان في الشهادة ، عن ابن

عباس في رواية عنه ، وقيل غير ذلك . انظر تفسير الطبري ٧ / ٧٣ - ٧٩ ، وجمع التفسير

٢ / ٣٦٦ ، وجمع البيان ٢ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، والبحر ٤ / ٤٦ .

(٣) انظر الصفحة التالية .

(٤) من ههنا نقل المؤلف كلام أبي علي في الحجة ٣ / ٣٨٣ - ٢٨٥ خك بحروفه .

(٥) في الكتاب ٢ / ٢٤٨ ، وانظر اللسان ( ظلم ) . وقال أبو حيان : الظاهر أن الإثم هنا ليس الشيء

المأخوذ بل الذنب الذي استحقا به أن يكونا من الآثمين .

(٦) في الأصل وي : وكذلك ، ولم تتضح في ب . ولعل الوجه ما أثبت من الحجة .

والآخر : أن يكون « على » فيه بمنزلة « مِنْ » ، كأنه : من الذين استحق منهم الإثم . ومثل هذا قوله ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة لطفير : ٢] أي من الناس .

والثالث : أن يكون « على » بمنزلة « في » ، كأنه : استحقّ فيهم . وقام « على » مقام « في » كما قام « في » مقام « على » في قوله ﴿ وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة طه : ٧٨] . والمعنى : من الذين استحقّ عليهم بشهادة الآخرين اللذين هما من غيرنا .

فإن قلت : هل يجوز أن يسند « استحق » فيه إلى « الأوليان » = فالقول أن ذلك لا يجوز : أن يستحقّ الأوليان بالميت ، لا يجوز أن يستحقّ فيسند « استحق » إليها <sup>(٣)</sup> .

وأما من قرأ ﴿ من الذين استحقّ عليهم الأولين ﴾ <sup>(٤)</sup> فتقديره : من الأولين الذين استحقّ عليهم الإيذاء أو الإثم . وإنما قيل لهم « الأولين » من حيث كانوا الأولين في الذكر . ألا ترى أنه قد تقدم ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ ﴾ وكذلك ﴿ ائْتَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ ذكرنا في اللفظ قبل قوله ﴿ أو آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٤٦ ، وإعراب القرآن ٣ / ٦٤٩ ، وجمع البيان ٥ / ٤٥٢ ، والبحر ٨ / ٤٣٩ ، وتأويل مشكل القرآن ٣٣٩ ، ٥٧٣ ، وأدب الكاتب ٥١٨ ، والمخصص ١٤ / ٦٨ ، واللسان ( كيل ) .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٣٩ .

(٣) كذا في النسخ ، ولا يخلو من اضطراب . فإن لم يكن هذا من صنيع النسخ فإن المؤلف قد اختصر كلام أبي علي وتصرف فيه ، ونصّ كلام أبي علي : « فالقول أن ذلك لا يجوز لأن المستحقّ إنما يكون الوصية أو شيئاً منها ، والأوليان بالميت لا يجوز أن يستحقّ فيسند استحقّ إليها » اهـ .

(٤) وهما حمزة وأبو بكر عن عاصم . انظر السبعة ٢٤٨ ، والتيسير ١٠٠ ، والنشر ٢ / ٢٥٦ . وأجيز في الأولين أن يكون وصفاً للذين أو بدلاً منهم أو بدلاً من الهاء والهم في عليهم .

واحتج من قرأ ﴿الْأُولَيْنِ﴾ على من قرأ ﴿الْأُولَيَّانِ﴾ بأن قال<sup>(١)</sup> :  
«أرأيت إن كان الأوليان صغيرين» ؟ أراد أنها إذا كانا صغيرين لم يقوما مقام  
الكبيرين في الشهادة ولم يكونا لصفرها أولى بالميت ، وإن كانا لو كانا كبيرين  
كانا<sup>(٢)</sup> أولى به .

﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٠٧ ]

أي يقسم الآخران اللذان يقومان مقام الشاهدين اللذين هما آخران من  
غيرنا .

قوله تعالى : ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١١٢ ]

أي هل يطيع ربك<sup>(٥)</sup> . ف « استطاع » و « أطاع » بمعنى واحد ، مثل  
« استجاب » و « أجاب<sup>(٦)</sup> » ، و « استحب » و « أحب » ؛ قال الله تعالى :

(١) هنا قول ابن عباس . انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٤ ، وتفسير الطبري ٧ / ٧٩ .  
(٢) كذا في النسخ وكذا في الحجة أيضاً ! ووقع فيما نقله الطبري في جمع البيان ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩ عن  
الحجة « وإن كانا كبيرين كانا » وهو الصواب . فإما أن تكون نسخته من الحجة خلت من « لو  
كانا » وإما أن يكون أسقطها . وأغلب الظن أنه وقع اختلاف في نسخ الحجة فوقع في بعضها  
« وإن كانا » وفي بعضها « ولو كانا » فجاء ناسخ لأصل قديم فذكر هذا في الهامش أو فوق العبارة  
في المتن ثم جاء الناسخ فظننها حقاً فأدخلها في المتن ، والله أعلم . وفي الأصل : كانا به أولى ، وفي  
الحجة كما أثبت من ي . وقوله « به » ليس في ب .

(٣) نقل كلام أبي علي في الحجة ٢ / ٢٨٥ خك بحروفيه ، وانظر جمع البيان .  
(٤) انظر الجواهر ٦٩ ، ٩٤٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٧ ، وللفراء ١ / ٢٢٥ ، وإعراب القرآن  
١ / ٥٢٩ - ٥٣٠ ، والحجة ٣ / ٣٨٨ - ٣٩٢ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والبيان  
١ / ٣١٠ ، والبحر ٤ / ٥٣ - ٥٤ ، وتفسير الطبري ٧ / ٨٤ - ٨٥ ، والقرطبي ٦ / ٣٦٤ ، وجمع  
التفاسير ٢ / ٣٧١ ، والمفردات ٣١١ .

(٥) أي هل يجيب ، وإليه ذهب السدي في قوله « أي هل يطيعك ربك إن سألته » . وقيل للمعنى :  
هل يفعل ربك ذلك بمسألتك إياه وهم يعلمون أن الله يستطيعه ، وهو معنى ماروي عن ابن  
عباس ، وقيل غير ذلك .

(٦) في الأصل : أجاب واستجاب .

﴿ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ [سورة مآ: ٣٢] أي آثرت ، كقوله ﴿ الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾<sup>(١)</sup> [سورة إبراهيم: ٢] أي يُؤثِّرون .

٣ ومن قرأ ﴿ هل تَسْتَطِيعُ رَبِّكَ ﴾ بالتاء والنصب<sup>(٢)</sup> = فالتقدير : هل تستطيع سؤال ربك ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة يوسف: ٨٢] أي أهل القرية .

٦ قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١١٦ ]

٩ المعنى : إن صحَّ أني قلتُهُ<sup>(٥)</sup> فيما مضى فقد علمته . لا بدَّ من هذا التقدير ، لأن الشرط لا يصح فيما مضى<sup>(٦)</sup> .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٣٩ - ٦٤٠ .

(٢) وهو الكسائي وحده ، وقرأ الباقون بالياء والرفع . انظر السبعة ٢٤٩ ، والتيسير ١٠١ ، والنشر ٢ / ٢٥٦ .

(٣) سلف الاستشهاد بها ٢١ ، وانظر للمصادر ثمة .

(٤) انظر الجواهر ٧٢١ ، ٧٦٢ ، وشرح المصباح ١٢٥ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٢ ، وجمع البيان ٢ / ٢٦٨ ، والبحر ٤ / ٥٩ ، والأصول ٢ / ١٩٠ - ١٩١ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٦ ، والمفني ٣٦٩ ، والمجمع ٢ / ٧٣ و ٤ / ٣٢٣ .

(٥) في الأصل : قلت .

(٦) لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ولا يكون هذا المعنى فيما مضى ، فإن ولي « إن » فعل ماضٍ أحالت معناه إلى الاستقبال ، عن ابن يعيش ٨ / ١٥٥ - ١٥٦ . وغير « إن » من أسماء الشرط محمول عليها . وانظر المقتضب ٢ / ٥٠ ، ٥٩ ، والأصول ٢ / ١٩٠ - ١٩١ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، ٣٩٠ ، والمجمع ٤ / ٣٢٢ - ٣٢٣ .

لكن حكى ابن السراج عن المبرد أن قوله « كنت قلتُهُ » باقٍ على الماضي وأنه ليس شيء من الأفعال يقع بهد « إن » غير « كان » إلا ومعناه الاستقبال ، ولم يرضه ابن السراج ، وذهب إلى أن التقدير : إن أكن كنت قلتُهُ .

ووقف قوم<sup>(١)</sup> على قوله ﴿ماليس لي﴾ ، وجعلوا ﴿بحق﴾ قسماً . وهذا لا يصح ، لأن جواب القسم لا يكون شرطاً وجزاءً ؛ لا يجوز : والله إن تأتني آتاك ، ولكن يقال : والله لئن تأتني لآتينك ، وقد تقدّم هذا ونحوه<sup>(٢)</sup> . فلو كان قوله ﴿بحق﴾ قسماً لكان : بحق لئن كنت قلت له لقد علمته .

قوله تعالى : ﴿ ما قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ ﴾<sup>(٣)</sup>

[ ١١٧ ]

المعنى : أي اعبدوا الله . ف « أن » مفسرة<sup>(٤)</sup> بمعنى « أي » . ويجوز أن تكون « أن » في موضع الجر بدلاً من المهاء ، أي : إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله<sup>(٥)</sup> .

١ / ٤٥

قوله تعالى / : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١١٩ ]

( ١ / ٥١ )

برفع ﴿ يوم ﴾ ونصبه<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر إيضاح الوقف ٦٢٧ - ٦٢٨ ، والقطع ٢٩٩ ، والمكتفى ٢٤٥ ، ومنار الهدى ٩٦ .

(٢) اطر ماسلف ٢٦٩ - ٢٧١ .

(٣) انظر الجواهر ٧٩٦ - ٧٩٧ ، وإعراب القرآن ٥٣٢/١ ، وجمع البيان ٢٦٨/٢ ، والبيان ٣١٠/١ - ٢٠١ ، والبحر ٦٠/٤ - ٦١ ، والكتاب ٤٧٩/١ ، والأصول ٢٣٧/١ ، والعنديات ٢١ ، وابن يعيش ١٤٢/٨ ، والمغني ٤٩ ، ٧٢١ ، والمجمع ١٤٧/٤ .

(٤) انظر « أن » المفسرة في الكتاب ١ / ٤٧٩ - ٤٨٠ ، والمقتضب ١ / ٤٩ و ٢ / ٣٦١ - ٣٦٢ ، وحروف المعاني ٥٨ ، وسر الصناعة ٦٨٤ - ٦٨٥ ، والأزمية ٦٩ - ٧٠ ، وابن يعيش ٨ / ١٤١ - ١٤٢ ، وورصف المباني ١١٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٥ - ٣٨٦ ، والجنى السداني ٢٣٠ - ٢٢١ ، والمغني ٤٧ - ٥٠ ، والمجمع ٤ / ١٤٦ - ١٤٩ .

(٥) وأجاز النحاس وغيره أن تكون أن وما بعدها بدل من « ما » ، وهي في هذين الوجهين المصدرية .

(٦) انظر الجواهر ٨١٤ ، وشرح المع اللوح ٥ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٢ ، والحجة ٣ / ٣٩٨ - ٤٠١ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٧٠ ، والبيان ١ / ٣١١ ، والبحر ٤ / ٦٣ ، والكتاب ١ / ٤٦٠ ، والمقتضب ٢ / ٥٤ و ٣ / ١٧٨ ، والكامل ١٣٥٣ ، وابن الشجري ١ / ٤٤ - ٤٦ و ٢ / ١٣٢ ، وابن يعيش ١ / ٢٥ و ٣ / ١٥ - ١٦ ، والمغني ٦٧٢ .

(٧) نصه نافع وحده ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٢٥٠ ، والتيسير ١٠١ ، والنشر ٢ / ٢٥٦ .

فالرفع على أن يكون خبر ﴿ هذا ﴾ .

- والنصب<sup>(١)</sup> على تقدير : قال الله هذا القول في هذا اليوم . فيكون ﴿ يوم ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿ نصباً ﴾<sup>(٣)</sup> على الظرف ، والعامل فيه ﴿ قال ﴾ . ويجوز أن يتعلق ٣ ﴿ يوم ﴾<sup>(٢)</sup> بمحذوف على تقدير : هذا واقع يوم ينفع الصادقين صدقهم ، فمحذوف « واقعاً » .

- وعند الفراء<sup>(٤)</sup> « يوم » مبني لأنه مضاف إلى الجملة وهو قوله ﴿ ينفع ٦ الصادقين ﴾ ، قال<sup>(٥)</sup> : ومثله ﴿ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> [سورة غافر : ١٦] و ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> [سورة الذاريات : ١٣] . وهذا غلط ، لأن المضاف من الظروف إنما يبنى إذا أضيف إلى المبني نحو ﴿ من عَذَابٍ يُؤْمِنُ ﴾<sup>(٨)</sup> [سورة المعارج : ٩ ١١] فيمن فتح<sup>(٩)</sup> ، و ﴿ مِنْ خِزْيٍ يُؤْمِنُ ﴾<sup>(١٠)</sup> « سورة هود : ٦٦ » ، وقال النابغة<sup>(١١)</sup> :

(١) ما ذكره في توجيه نصب هو قول الزجاج ووافقه النحاس وأبو علي وغيرهما .

(٢) في الأصل وي : يوماً .

(٣) في الأصل : نصب ، ولم يضبطة ، ولعل أراد : نصب .

(٤) والكسائي ، انظر معاني القرآن للفراء وإعراب القرآن .

(٥) هذه حكاية من المؤلف لمذهب الفراء في بناء « يوم » ، ولم يستشهد الفراء بكنتا الآيتين ، وإنما قال : « ترفع اليوم بهذا ، ويجوز أن تنصب لأنه مضاف إلى غير اسم .... وكذلك وجه القراءة في قوله ﴿ من عذاب يؤمنه ﴾ و ﴿ من خزي يؤمنه ﴾ ويجوز خفضه في موضع الخفض .. » .

(٦) انظر الجواهر ٨١٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٠ - ٤٦١ ، وللفراء ٣ / ٦ ، وإعراب القرآن ٣ / ٦ ، والبيان ٢ / ٣٢٩ ، والبحر ٧ / ٤٥٥ - ٤٥٦ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٧٢ - ١٢٧٣ .

(٨) انظر الجواهر ٦٥٨ ، ٨١٣ ، والكامل ٢٤١ ، وسر الصناعة ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، وابن الشجري ١ / ٤٦ ، ٢٦٤ - ٢٦٥ ، وابن عيمش ٣ / ٨٠ ، والمفني ٦٧٢ . و « من » لم يرد في النسخ .

(٩) وهما نافع والكسائي ، وقرأ الباقون بكسر الميم . انظر السبعة ٣٢٦ ، والتيسير ١٢٥ ، والنشر ٢ / ٢٨٩ .

(١٠) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٥٧٦ - ٥٧٧ .

(١١) الذياني<sup>د</sup> ، د ، ق ٣ / ٨ ص ٤٤ ( صنعة ابن السكيت ) وق ٢ / ٨ ص ٣٢ ( صنعة الأعمى ) . وهو له في الكتاب ١ / ٣٦٩ ، وابن السرياني ٢ / ٥٣ - ٥٤ ، والكامل ٢٤٠ ، والقطع ٧٦٧ ، وابن-

عَلَى حِينٍ عَاقَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ أَلُمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِرُ  
فبنى « حين » على الفتح ، لأنه مضاف إلى الفعل الماضي ، وهو مبني .

و ﴿ يَنْفَع ﴾ في الآية معرب لأنه مستقبل ، فلا يبنى ﴿ يوم ﴾ للإضافة إليه<sup>(١)</sup> .

أ قوله<sup>(٢)</sup> تعالى : ﴿ إِنَّ تَعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١١٨ ]

= يعيش ٢ / ٨١ ، وشرح شواهد المغني ٢٩٨ ، والمقاصد ٢ / ٤٠٦ و ٤ / ٣٥٧ ، والخزانة ٣ / ١٥١ ،  
وشرح أبيات المغني ٧ / ١٢٣ - ١٢٤ .

وهو بلا نسبة في شرح اللع اللوح ٩٢ / ٢ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٧ و ٣ / ٢٤٥ ،  
والأصول ١ / ٢٧٦ ، وإيضاح الوقف ٣٥١ ، والنقطع ٦٨٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٣ و ٣ / ٥٩٩ ،  
والحجة ٣ / ٤٠٠ - ٤٠١ خك و ٣ / ٢١٦ خم ، والبغداديات ١٢٢ ، والنصف ١ / ٥٨ ،  
وسر الصناعة ٥٠٦ ، والإنصاح ٣٧٤ - ٢٧٦ ، وجمع البيان ٢ / ٢٧٠ و ٣ / ١٧٢ ، وابن  
الشجري ١ / ٤٦ و ٢ / ١٣٢ ، والبيان ٢ / ١٩ ، والإنصاف ٢٩٢ ، وابن يعيش ٣ / ١٦ و ٤ / ٩١  
و ٨ / ١٣٦ ، والمغني ٦٧٢ ، والمجمع ٣ / ٢٣٠ . وسيأتي ٥٧٧ .

ووقع في بعض المصادر « أَلُمَّا أَصْحُ » وكتبتها رواية ، والثانية رواية الأصمعي .

(١) اتفق الفريقان البصريون والكوفيون على أن أساء الزمان المهمة إذا كانت ماضية فإنها تضاف إلى  
الملتئين الفعلية والاسمية ، وأجازوا فيها وجهين : الإعراب والبناء على الفتح .

فإن كانت المستقبل فذهب البصريين أنها لاتضاف إلا إلى الفعلية وأنها معربة ، وذهب  
الكوفيون إلى أنها تضاف إلى الملتئين ، وعزى هذا القول إلى الأخفش من البصريين ، وأجازوا فيها  
الإعراب والبناء على الفتح ، ووافقهم ابن مالك والرضي وأبو حيان وابن هشام .

واتفقوا على أن الظرف إذا أضيف إلى اسم مبهم غير متكن ك « إذ » ففيه وجهان : الإعراب  
والبناء .

انظر الكتاب ١ / ٤٦٠ - ٤٦١ ، والمقتضب ٤ / ٣٤٧ ، والكامل ٢٤٠ - ٢٤١ ، وابن يعيش  
٣ / ٧٩ ، وشرح الكافية ٢ / ١٠٢ - ١٠٧ ، والمصادر المذكورة في ح ٦ ، ١١ من الصفحة السابقة  
وماسيأتي ٥٧٧ .

(٢) انفردت « ب » بالكلام على هذه الآية .

(٣) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٦٩ ، والبحر ٤ / ٦٢ - ٦٣ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٣٧٨ - ٣٧٩ ، والفخر  
الرازي ١٣ / ١٣٧ .



١ إن قال قائل : هلاً قال « وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم »  
 ٢ فإنته<sup>(١)</sup> [ أَلَيْقَ بقوله<sup>(٢)</sup> ﴿ وإن تغفر ﴾ من العزة والحكمة<sup>(٣)</sup> = فإن هذا على  
 ماقاله البجلي مقلوب أي : وإن تعذبهم فإنك أنت العزيز الحكيم وإن تغفر لهم  
 فإنهم عبادك<sup>(٤)</sup> .

والحقيقة في هذا عندنا : ﴿ إن تعذبهم ﴾ فإنك مالكمهم وهم عبيدك .  
 ٦ والمالك يتصرف في الملك على ما يشاء من غير اعتراض أحد عليه ؛ يتصرف كيف  
 شاء وحيث شاء وأين شاء = ﴿ وإن تغفر لهم ﴾ فالأليق بوصفك العزة  
 والحكمة ، لا يغلبك أحد في غفران [ ذنوب<sup>(٥)</sup> ] العاصي وتعذيبه ؛ وهذا هو  
 ٩ الحقيقة .

وللقلب وجه أيضاً<sup>(٦)</sup> . والبجلي كثيراً ما يذهب إلى القلب في التنزيل . ألا  
 ترى قوله [ في قوله تعالى<sup>(٧)</sup> ] : ﴿ وَلَقَدْ أَصْطَفَيْنَا فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ  
 ١٢ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾<sup>(٨)</sup> [ سورة البقرة : ١٣٠ ] أي : ولقد اصطفيناه في الآخرة وإنه لمن  
 الصالحين في الدنيا . والله أعلم [ .

(١) زيادة مني .

(٢) في النسخة : فقله ، وهو تحريف .

(٣) قال أبو بكر بن الأنباري ، فيما نقله عنه القرطبي وصاحب البحر : « وقد طعن على القرآن من قال  
 إن قوله ﴿ إنك أنت العزيز الحكيم ﴾ ليس بمشاكل لقوله ﴿ وإن تغفر لهم ﴾ لأن الذي يشاكل  
 المغفرة « فإنك أنت الغفور الرحيم » . والجواب : إنه لا يحتل إلا ما أنزله الله . ومتى نقل إلى الذي  
 نقله إليه ضعف معناه ، فإنه ينفرد « الغفور الرحيم » بالشرط الثاني ولا يكون له بالشرط الأول  
 تعلق ، وهو على ما أنزله الله عز وجل وأجمع على قراءته المسلمون مقرون بالشرطين كليهما أولهما  
 وآخرهما ، إذ تلخيصه : إن تعذبهم فإنك أنت عزيز حكيم وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم  
 في الأمرين كليهما من التعذيب والغفران ، فكان « العزيز الحكيم » أليق بهذا المكان لعمومه وأنه  
 يجمع الشرطين ، ولم يصلح « الغفور الرحيم » إذ لم يحتل من العموم ما احتمله « العزيز الحكيم »  
 ا هـ .

(٤) قال أبو حيان : « وأما قول من ذهب إلى أن في الكلام تقدماً وتأخيراً ..... فليس بشيء ، وهو  
 قول من اجترأ على كتاب الله بغير علم » ا هـ .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠٢ ، والتعليق ثمة .

## سُورَةُ الْأَنْعَامِ

قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١١ ]  
 إنما جمع ﴿ السموات ﴾ وأفرد ﴿ الأرض ﴾ لأن السموات طباق بعضها فوق  
 بعض ، والأرض وإن كانت سبعة <sup>(٢)</sup> فليس بعضها فوق بعض بل بعضها موالٍ  
 لبعض <sup>(٣)</sup> .

[ وقوله <sup>(٤)</sup> ] ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١١ ]  
 « جعل » بمعنى « خلق » . وجمع ﴿ الظلمات ﴾ وأفرد ﴿ النور ﴾ لأنَّ  
 ظلمة كل شيء تختلف باختلاف ذلك الشيء ، نظيره ظلمة الليل وظلمة البحر  
 وظلمة الموضع المظلم يخالف كل واحد منها صاحبها . والنور ضرب واحد  
 لا يختلف كما تختلف الظلمات <sup>(٦)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ١٣ ]

- 
- (١) انظر البحر ٤ / ٦٨ و ١ / ٤٦٤ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٨٠ .  
 (٢) قال تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنْ أَرْضٍ مِثْلَهُنَّ ﴾ [ سورة الطلاق : ١٢ ] . انظر  
 تفسيرها في تفسير الطبري ٢٨ / ٩٨ - ١٠٠ ، والقرطبي ١٨ / ١٧٤ - ١٧٦ ، وابن كثير  
 ٨ / ١٨٢ - ١٨٤ ، ومجمع التفاسير ٦ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، ومجمع البيان ٥ / ٣١٠ - ٣١١ .  
 (٣) مقاله المؤلف نقله النسفي ، انظر مجمع التفاسير . وقال أبو حيان : « قالوا : وجمع السموات لأنها  
 أجناس كل سماء من جنس غير جنس الأخرى ، ووحد الأرض لأنها كلها من تراب » ا هـ .  
 (٤) زيادة مني .  
 (٥) انظر البحر ٤ / ٦٨ و ٢ / ٢٨٣ ، وتفسير القرطبي ٦ / ٢٨٦ ، ابن كثير ٣ / ٢٣٤ ، ومجمع التفاسير  
 ٢ / ٣٨١ .  
 (٦) مقاله المؤلف نقله النسفي أيضاً . وهو قريب مما قالوه .  
 (٧) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٣٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ، والبيان ١ / ٣١٣ ، والبحر  
 ٤ / ٧٢ - ٧٣ ، والمفقي ٥٦٩ .

﴿ هو ﴾ رفع بالابتداء ، وهو كناية عن الأمر والشأن . و ﴿ الله ﴾ مبتدأ ، والخبر قوله ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [ ٣١ ] . والظرف الذي هو قوله ﴿ في السموات ﴾ متعلق بـ ﴿ يعلم ﴾ ، والتقدير : الأمر والشأن الله يعلم سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ في السموات وفي الأرض <sup>(١)</sup> .

وقال قوم <sup>(٢)</sup> : إنَّ قوله ﴿ في السموات ﴾ يتعلق بقوله ﴿ الله ﴾ ، لأن معناه المعبود ، أي هو المعبود في السموات وفي الأرض . وأنكره أبو علي <sup>(٣)</sup> لأن هذا الاسم بدخول اللام عليه صار بمنزلة الأعلام التي لا تعمل عمل المصادر ، بخلافها في قوله ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة الزخرف : ٨٤ ] لأنه يجعل الظرف من صلة ﴿ إله ﴾ على تقدير : الذي هو مألوه في السماء ، إذ ليس كالأعلام ، ولهذا جاء ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [ سورة مريم : ٦٥ ] ، يعني ما فيه اللام دون ما ثبت فيه الهزمة ، لأنه قد جاء ﴿ أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلْهًا وَاحِدًا ﴾ [ سورة ص : ٢٥ ] ، وقال : ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلْهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾ [ سورة الأعراف : ١٣٨ ] .

وَرَوَى عن الكسائي <sup>(٥)</sup> أنه كان يقف على قوله ﴿ في السموات ﴾ <sup>(٦)</sup> وبيئتئ

(١) ما ذكره المؤلف في إعراب الآية هو قول أبي علي ومن وافقه ، انظر البحر .

(٢) منهم الزجاج وابن السراج . وقدره الزجاج : وهو المتفرد بالإلهية في السموات والأرض ، وقدره

ابن السراج : وهو المعظم أو نحوه ، انظر مجمع البيان والبحر . وعليه يكون ﴿ فهو الله ﴾ مبتدأ

وخبراً ، وهو قول النحاس وغيره . وذهب أبو حيان إلى أن الأولى أن يعمل في المجرور ماتضمنه

لفظ الله من معنى الألوهية وإن كان لفظ الله علماً لأن الظرف والمجرور قد يعمل فيهما العلم بما

تضمنه من المعنى ، كما قال : أنا أبو المنهال بعض الأحيان

ف « بعض » منصوب بما تضمنه « أبو المنهال » كأنه قال : أنا المشهور بعض الأحيان .

(٣) لم أصب كلامه .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢١٤ - ١٢١٥ .

(٥) لم أجد هذه الرواية عنه .

(٦) عزى هذا الوقف إلى أبي . انظر القطع ٣٠٦ ، والمكتفى ٢٤٧ - ٢٤٨ ، ومنار الهدى ٩٧ .

١ بقوله <sup>(١)</sup> ﴿ فِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سَرَكَمْ وَجْهَهُمْ ﴾ ، وكان يجعل الظرف - أعني ﴿ فِي السَّمَاوَاتِ ﴾ - من صلة المعبود ، ويجعل قوله ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ من صلة ﴿ يَعْلَمُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

٢

٢ / ٤٥

(٢ / ٥١)

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ اسْتَهْزَأَ بِرُسُلِهِ / مِّنْ قَبْلِكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ١٠ ]  
بكسر الدال وضمتها <sup>(٤)</sup> . فالكسر لالتقاء الساكنين : الدال والسين . والضمُّ على إتباع ضمِّ التاء ، وقد تقدم هذا <sup>(٥)</sup> .

٦

قوله تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَارِيبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ١٢ ]

٩

قال الأخفش <sup>(٧)</sup> : ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ في محل نصب لأنه بدل من الكاف والميم في [ قوله ] <sup>(٨)</sup> ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾  
فعلى هذا لا يجوز الوقف على قوله ﴿ لَارِيبَ فِيهِ ﴾ <sup>(٩)</sup> . ويكون هذا من

(١) زيادة من ي وب .

(٢) وقيل في إعراب الآية غير ذلك .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٣٧ ، والبيان ١ / ٣١٤ ، والبحر ٤ / ٨٠ .

(٤) قرأ بكسر الدال حمزة وعاصم وأبو عمرو ، وقرأ الباكون بضمها . انظر السبعة ١٧٤ - ١٧٥ ، والتبشير ٧٨ ، والنشر ٢ / ٢٢٥ .

(٥) يريد مادكره في كلامه على الآية ١٧٣ من سورة البقرة ص ١٢٦ من مذهبهم في كسر النون والدال والتاء والتنوين واللام والواو وضمتها مما اجتمع فيه ساكنان من كلمتين يبدأ ثانيهما بهزة مضمومة ، انظر التعليق ثمة . ولم يذكر المؤلف هذه الآية ثمة .

(٦) انظر الجواهر ٥٩٢ ، ٩٥٨ - ٩٥٩ ، وشرح اللع اللوح ١٠٠ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧٧ ، والبيان ١ / ٣١٥ ، والبحر ٤ / ٨٢ - ٨٣ ، وابن يعيش ٣ / ٧٠ .

(٧) انظر معاني القرآن له والمصادر السالفة ، ورد المبرد قوله .

(٨) زيادة من ب .

(٩) لم يذكر ابن الأنباري ولا النحاس الوقف على ﴿ لَارِيبَ فِيهِ ﴾ ، وذكره صاحب المكتفى ٢٤٨ ، =

باب بدل الاشتغال<sup>(١)</sup> . وهو ضعيف ، لأن سيبويه قال<sup>(٢)</sup> : لا يجوز : مررت بي المسكين ، ولا : مررت بك المسكين<sup>(٣)</sup> ، فتجعل « المسكين » بدلاً من الياء والكاف ، لأن الياء والكاف في غاية الوضوح والبيان ، فلا يحتاج إلى البدل والتفسير .

والصواب في الآية قول أبي إسحق<sup>(٤)</sup> من أن الكلام<sup>(٥)</sup> عند قوله ﴿ لا ريب فيه ﴾ ثم ابتداء وقال ﴿ الذين خسروا أنفسهم ﴾ . فعل ﴿ الذين ﴾ رفع بالابتداء ، وتامه ﴿ خسروا أنفسهم ﴾ إذ هو في الصلة ، وخبر المبتدأ قوله ﴿ قَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ ١٢١ ودخلت الفاء في خبر ﴿ الذين ﴾ لأن كل اسم

---

-ومنازل الهدى ٩٧ ، لكنها ذكرنا أنه غير كاف إذا كان ﴿ الذين ﴾ تابعاً لـ ﴿ ... المكذبين ﴾ [ ١١ ] ، ولم يذكر وجه البدل من الضمير .

(١) كذا وهو خطأ ، والصواب : من باب بدل الشيء من الشيء وهو ما يسمى بدل الكل من الكل . وهو على الصواب في شرح اللع . أما بدل الاشتغال فقد أجمعوا على جواز ذلك فيه ، كقول الشاعر : وما ألفيتني حسي مضاعاً

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١ / ٢٥٦ « فإذا قلت : بي المسكين كان الأمر أو بك المسكين مررت فلا يحسن فيه البدل ، لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني لأنك لست تحدث عن غائب .. » ١ هـ . وهو قول المبرد وأبي علي وغيرهما من البصريين . وعزي قول الأخفش إلى الكوفيين . انظر شرح اللع اللوح ٩٤ / ١ و ١٠٠ / ١ - ٢ ، والكامل ٥١٠ ، والأصول ٢ / ٤٧ ، وابن يعيش ٣ / ٦٩ - ٧٠ ، وشرح الكافية ١ / ٢٤١ - ٢٤٢ ، والمجمع ٥ / ٢١٧ - ٢١٨ . وانظر ماسياًقي ١٠٧٣ ، ومعلقناه ٧٠٦ ح ٥ .

(٣) انظر هذه العبارة في الحجة والجواهر وشرح اللع ( الموضع الأول ، وفيه تحريف ) وابن يعيش وشرح الكافية .

(٤) انظر ما نقله عنه صاحب مجمع البيان ٢ / ٢٧٧ . وهو أجود الأقوال ، نص على ذلك النحاس وغيره .

(٥) انظر المكتفى ومنازل الهدى .

موصول وكل اسم نكرة موصوفة يجوز دخول الفاء في خبرها<sup>(١)</sup> ، كقولك : الذي يأتيه فله درهم ، وكل رجل يأتيه فله درهم .

وقال مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ<sup>(٢)</sup> : لو أَنَّ رجلاً قال : كلُّ امرأةٍ أتزوجها فهي طالق ، فتزوج امرأةً = طلقت<sup>(٣)</sup> ، لأن الكلام محمول على الشرط والجزاء . و « كلُّ امرأةٍ » مبتدأة ، و « أتزوجها » صفة للمرأة ، ودخلت الفاء في قوله « فهي طالق » إذ هي نكرة موصوفة . ٦

قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ ﴾<sup>(٤)</sup> ١٦١ |  
قُرئ ﴿ يَصْرِفْ ﴾<sup>(٥)</sup> مرتباً للمفعول<sup>(٦)</sup> . أي : من يُصرف العذاب عنه .  
ففي ﴿ يَصْرِفْ ﴾ ضمير يعود إلى « العذاب » مرتفع به . والهاء المجرورة بـ « عن » تعود إلى « مَنْ » . ٩

ومن قال ﴿ مَنْ يَصْرِفْ ﴾ أي من يَصْرِفِ الله عنه العذاب = فبإعمال ﴿ يَصْرِفْ ﴾ ضمير الله عز وجل ، وقد تقدم في قوله ﴿ قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ أَتَّخِذُ ﴾ ١٢

(١) انظر شرح البيع اللوح ٥٢ / ١ ، والكتاب ١ / ٧٠ ، ٤٥٣ ، والمقتضب ٣ / ١٩٥ - ١٩٦ ، والحجة ٢ / ١٨٩ - ١٦٠ ، وشرح الكافية ١ / ١٠١ - ١٠٢ ، وغيرها من المصادر التي ذكرناها ١٩٥ ، ٣٤٧ .

(٢) بهامش الأصل مانصه : « هو محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وتلميذه » . وانظر كلامه في كتابه الحجة على أهل المدينة ٣ / ٢٧٧ - ٢٨٩ .

(٣) هذا قول أبي حنيفة وأصحابه ، وقال الجمهور وأحمد والشافعي ومالك لا يقع الطلاق . انظر تعليق محقق الحجة على أهل المدينة ص ٢٨١ ح ١ .

(٤) انظر الجواهر ٢٢٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٨ ، والحجة ٣ / ٤٠٢ - ٤٠٤ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٠ ، والبيان ١ / ٣١٥ ، والبحر ٤ / ٨٦ - ٨٧ .

(٥) وهي قراءة غير حزمة والكسائي فقرأ ﴿ يَصْرِفْ ﴾ . انظر السبعة ٢٥٤ ، والتيسير ١٠١ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ .

(٦) أي مبنياً للمفعول ، انظر ما سلف من التعليق على هذا المصطلح ١٦٦ .

١٤١ | وحذَفَ المفعول ، كقوله<sup>(١)</sup> :

كَأَنَّ لَهَا فِي الْأَرْضِ نِسِياً تَقْصُصُهَا  
أَي تَبْلُتُ الْحَدِيثَ ، وَقَالَ<sup>(٢)</sup> :  
وَلَا يَتَحَنَّى الْفَحْلَ إِنْ أَعْرَضَتْ بِهِ وَلَا يَمْنَعُ الْمَرْبَاعَ مِنْهَا فَصِيلُهَا  
أَي وَلَا يَمْنَعُ الْمَرْبَاعَ عَقْرَهَا مِنْهَا .

٦ قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي  
وَبَيْنَكُمْ ﴾ (١٩١)

٩ يحتاجُ الناسُ بهذه الآية على أَنَّ اللهَ يسمى « شيئاً »<sup>(٤)</sup> لأنه قال ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ ﴾ فذكر في جواب « أي شيء » لفظة الله عز وجل ،

(١) زاد في ي : « وهو الشنفرى » والظاهر أنها ليست من المؤلف . والبيت للشنفرى ، المفضليات  
ق ٢٠ / ٩ ص ١٠٩ ، وشرحها للأنباري ٢٠١ ، وحجاز القرآن ٤١٢ ، والكامل ١٠١٨ ، والاحتساب  
٣٣٤ / ١ ، والخصائص ٢٨ / ١ ، والفصول والغايات ٥٠٦ ، وهو بلا نسبة في الحجة ٢٧ / ١ ،  
والمخصص ٢٧ / ١٤ . التثني : ما أضلَّه أهله فيطلب ويطمع فيه ، وتقصه : تتبعه ، والأم :  
القصد ، وتبليت : تقطع الحديث ، عن الكامل . أي كأنها من شدة حياؤها إذا مشت تطلب  
شيئاً ضاع منها ، عن الأنباري .

(٢) رجل من عُكَل ، عن ابن قتيبة في المعاني الكبير ٣٩٢ ، ١٢٣٧ . وهو بلا نسبة في الحجة ٢٨ / ١ ،  
والتكلمة والذيل والصلة ، واللسان ( حشا ) . لا يتحنَّى الفحل : لا يباليه ، وأعرضت به : جعلته  
في عرضها ، والمرباع : التي تنتج في أول الربيع ، عن ابن قتيبة . والفصيل : ولد الناقة إذا فصل  
عن أمه ، عن اللسان ( فصل ) .

(٣) انظر شرح السمع اللوح ١٢٢ / ٢ ، وإعراب القرآن ٥٢٩ / ١ ، ومجمع البيان ٢٨٢ / ٢ ، والبحر  
٨٩ / ٩٠ ، وتفسير الطبري ١٠٣ / ٧ ، والقرطبي ٢٩٩ / ٦ ، وابن كثير ٢٤٠ / ٣ ، والفخر  
الرازي ١٢ / ١٧٦ - ١٧٨ ، ومجمع التفاسير ٣٩١ - ٣٩٢ ، وسر الصناعة ٢٩١ .

(٤) قال الأشعري : « قال جهنم وبعض الزيدية : إن البارئ لا يقال إنه شيء لأن الشيء هو المخلوق  
الذي له مثل . وقال المسلمون كلهم إن البارئ شيء لا لأشياء » اهـ انظر مقالات الإسلاميين  
١٨١ - ١٨٢ ، ٥١٨ - ٥٢٠ ، والمصادر السالفة .

فصح إطلاق لفظة « الشيء » عليه .

وظاهر الآية على أن قوله ﴿ قل الله شهيد بيني وبينكم ﴾ يرتفع فيه لفظة الله بالابتداء ، و ﴿ شهيد ﴾ خبره وليس بجواب « أي شيء » <sup>(١)</sup> .

وعلى مقتضى كلامهم يجب أن يكون الوقف <sup>(٢)</sup> جائزاً على قوله ﴿ قل الله ﴾ والتقدير : قل الله أكبر شهادة ، فأضمر خبر المبتدأ . ويكون قوله

﴿ شهيد <sup>(٣)</sup> بيني وبينكم ﴾ خبر مبتدأ مضر ، أي هو شهيد بيني وبينكم <sup>(٤)</sup> . /

[ وقوله <sup>(٥)</sup> ] ﴿ وأوحى إليّ هذا القرآن لأُنذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾ <sup>(٦)</sup>

[ ١٩ ]

أي ومن بلغه القرآن إلى قيام الساعة <sup>(٧)</sup> . فيكون جميع الناس إلى قيام

الساعة داخلين في الدعوة . ف ﴿ مَنْ ﴾ في موضع النصب بالعطف على

﴿ أنذركم ﴾ <sup>(٨)</sup> وهو موصول بقوله ﴿ بلغ ﴾ ، والعائد إليه محذوف أي من بلغه ،

وفاعل ﴿ بلغ ﴾ ضمير ﴿ القرآن ﴾ أي من بلغه القرآن .

(١) هذا من جهة الصناعة الإعرابية ، أما من حيث المعنى فالكلام منتظم ، فقوله تعالى ﴿ قل الله شهيد بيني وبينكم ﴾ يتضمن جواب قوله ﴿ أي شيء أكبر شهادة ﴾ ويبدل عليه ويسدّ مسدّه ، انظر الميزان ٢٨ / ٧ .

(٢) انظر إيضاح الوقف ٦٢٩ ، والمكتفى ٢٤٨ ، ومنار الهدى ٩٧ .

(٣) في الأصل : شهيداً ، وهو خطأ من الناسخ .

(٤) قال أبو حيان : « لا يتعين جملة على هذا بل هو مرجوح لكونه أضمر فيه آخرأ وأولاً ، والوجه الذي قبله لإضمار فيه مع صحة ممناه فوجب حمل القرآن على الراجح لا على المرجوح » .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٣٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨١ ، والبيان ١ / ٣١٥ ، والبحر ٤ / ٩١ ، وتفسير الطبري ٧ / ١٠٣ - ١٠٤ ، والقرطبي ٦ / ٣٩٩ ، وابن كثير

٢ / ٣٩٢ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٩٢ .

(٧) هذا معنى قول ابن عباس وقتادة ومجاهد وغيرهم .

(٨) يريد على الكاف والميم من ﴿ أنذركم ﴾ .



قوله تعالى : ﴿ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾<sup>(١)</sup> [ ٢٣ ]

و ﴿ يكن ﴾ بالتاء والياء ، و ﴿ فتنتم ﴾ بالرفع والنصب<sup>(٢)</sup> .

٣ فن قال ﴿ تكن ﴾ بالتاء ورفع « الفتنة » فظاهراً ، لأن الفتنة اسم  
﴿ تكن ﴾ ، وقوله ﴿ إلا أن قالوا ﴾ في موضع النصب خبر ﴿ تكن ﴾ أي لم  
تكن فتنتم إلا مقالتهم .

٦ ومن قال ﴿ يكن ﴾ بالياء ونصب « الفتنة » جعل ﴿ أن قالوا ﴾ اسم  
﴿ يكن ﴾ أي لم يكن فتنتم إلا قولهم .

فأما أبو عمرو وأتباعه فإنهم قرؤوا ﴿ تكن ﴾ بالتاء ونصب « الفتنة » لأنهم  
حملوا ﴿ أن قالوا ﴾ على « المقالة » والمقالة مؤنثة<sup>(٣)</sup> . وإن شئت قلت : إن قوله  
﴿ أن قالوا ﴾ في المعنى هي الفتنة ، فحمل<sup>(٤)</sup> ﴿ تكن ﴾ على المعنى<sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ وَاللّٰهُ رَبَّنَا ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٢٣ ]

١٢ بكسر الباء وفتحها<sup>(٧)</sup> . فالكسر على أن يكون نعتاً<sup>(٨)</sup> لقوله ﴿ واللّٰه ﴾ .

(١) انظر الجواهر ٢٧٩ ، ٩٣٦ ، ٩٤٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤٠ - ٥٤١ ، والحجّة ٣ / ٤٠٤ - ٤٠٧ ، خك . وجمع البيان ٢ / ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والبيان ١ / ٣١٦ ، والبحر ٤ / ٩٥ ، والكتاب ١ / ٢٥ ، وابن الشجري ١ / ١٣٠ ، والمغني ٨٨٨ .

(٢) قرأ ابن عامر وابن كثير وحفص عن عامر تكن بالتاء وفتنتهم بالرفع ، وقرأ حزة والكسائي يكن بالياء وفتنتهم بالنصب ، وقرأ الباقر بن تكين بالتاء وفتنتهم بالنصب . انظر السبعة ٢٥٤ - ٢٥٥ ، والتيسير ١٠١ - ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ . وكان في الأصل : ويكن بالياء والتاء .

(٣) هذا قول الزجاج ومن وافقه .

(٤) في الأصل « تحمل » وهو تحريف .

(٥) هذا قول سيبويه وأبي علي ومن وافقها .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٠ ، ولفراء ١ / ٣٣٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤١ ، والحجّة ٣ / ٤٠٧ - ٤٠٨ ، خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٨٤ ، والبيان ١ / ٣١٦ - ٣١٧ ، والبحر ٤ / ٩٥ .

(٧) قرأ ﴿ ربّنا ﴾ بالنصب حزة والكسائي وقرأ الباقر بن الجهر . انظر السبعة ٢٥٥ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ .

(٨) وأجيز أن يكون بدلاً أو عطف بيان ، انظر البحر .

والنصب على النداء ، على معنى ياربنا ، فـ « والله » قسم ، وقوله ﴿ مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [ ٢٣ ] جوابه<sup>(١)</sup> ، و « ربنا » اعتراض بين القسم وجوابه .

٣ قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢٥ ]  
والمعنى : كراهة أن يفقهوه ، فحذف المضاف . وقيل : التقدير : لئلا يفقهوه فحذفت « لا »<sup>(٣)</sup> .

٦ قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٢٧ ]

٩ نصب الباء والنون ورفعها<sup>(٥)</sup> . فالنصب على أنه جواب « ليت »  
بالواو<sup>(٦)</sup> ، لأن التني بمنزلة الأمر والنهي في أن الجواب بالنصب ، والرفع على الاستئناف ، أي نحن لانكذب ونحن نكون ، أو يكون عطفاً على ﴿ نُرَدُّ ﴾

(١) في الأصل : جواب .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٤١ ، وجمع البيان ٢ / ٢٨٥ ، والبيان ١ / ٣١٧ ، والبحر ٤ / ٩٧ .

(٣) انظر ماسلف ١٦٢ ، ٢٣٨ وما علقناه ثمة .

(٤) انظر الجواهر ٦٥٠ ، ٨٢٤ ، وشرح اللمع اللوح ١٢١ / ٢ ، ومماني القرآن للأخفش ٢٧٢ ، وإعراب

القرآن ١ / ٥٤١ - ٥٤٢ ، والحجة ٣ / ٤٠٨ - ٤١٢ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٨٨ ، والبيان

١ / ٣١٧ - ٣١٨ ، والبحر ٤ / ١٠١ - ١٠٢ ، والكتاب ١ / ٤٢٦ ، والنائل المنشورة ٦٩ ، وابن

يعيش ٧ / ٢٥ - ٢٦ و ٨ / ٨٣ - ٨٤ ، والمغني ٤٦٩ .

(٥) قرأ حمزة وحفص عن عاصم بنصب الباء والنون ، وقرأ ابن عامر برفع الباء ونصب النون ، وقرأ

الباقون برفعها . وذكر ابن مجاهد أنه اختلف عن ابن عامر فروى عنه هشام رفع الباء ونصب

النون وروى عنه ابن ذكوان نصبها . انظر السبعة ٢٥٥ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١٢١ / ٢ ، والكتاب ١ / ٤٢٤ - ٤٢٧ ، والمقتضب ٢ / ٢٥ - ٢٧ ، والإيضاح

٣١٤ - ٣١٥ ، وابن يعيش ٧ / ٢٣ - ٢٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، والمجمع ٤ / ١٢٦ -

١٣١ . وانظر معنى قولهم جواب الأمر بالفاء ونحوه فيما علقناه ٣٥ .

قوله تعالى ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٢٧ ] ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ ﴾ [ ٣٠ ]

جواب « لو » في الآيتين محذوف ، والتقدير<sup>(٢)</sup> : لعلمت كنه ما يصيرون إليه .

وقوله ﴿ عَلَى رَبِّهِمْ ﴾ أي على سؤال ربهم .

قوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَتُنَا عَلَىٰ مَا فَرَطْنَا فِيهَا ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٣١ ]  
أنث الكناية المتصلة<sup>(٤)</sup> بقوله ﴿ فِيهَا ﴾ ، وهو يعود إلى « ما » لأنه يريد بـ « ما » الأعمال . كأنه قال : على الأعمال التي فرطنا فيها<sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٣٢ ]  
بالإضافة ، و﴿ لِلدَّارِ الْآخِرَةِ ﴾ جميعاً<sup>(٧)</sup> .  
فن أضاف فالتقدير : ولدَار الساعة الآخرة ، لابد من هذا التقدير لأن الشيء لا يضاف إلى صفته<sup>(٨)</sup> . فينبغي أن تحمل « الآخرة » على أنها صفة

(١) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٨٩ ، والبيان ١ / ٣١٨ ، والبحر ٤ / ١٠١ ، وسر الصناعة ٦٤٧ .

(٢) قدره الطبرسي : لرأيت أمراً هائلاً ، وانظر البحر .

(٣) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٩٢ ، والبيان ١ / ٣١٨ - ٣١٩ ، والبحر ٤ / ١٠٧ ، وتفسير الطبري ٧ / ١١٣ - ١١٤ ، والقرطبي ٦ / ٤١٣ ، وابن كثير ٢ / ٢٤٤ ، ومجمع التفسير ٢ / ٣٩٩ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) وقيل يعود الضمير على « الساعة » عن الحسن أي على ما فرطنا في شأن الساعة ، وقيل يعود على « الدنيا » عن ابن عباس ، وعاد الضمير على الدنيا وإن لم يجر ذكرها لكونها مطلومة ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر الجواهر ٢٨٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤٣ - ٥٤٤ ، والحجة ٤ / ٣ - ٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩١ ، والبيان ١ / ٣١٩ ، والبحر ٤ / ١٠٩ .

(٧) قرأ بالإضافة ابن عامر وحده وقرأ الباقر بلامين وبالرفع على التعت . انظر السبعة ٢٥٦ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ .

(٨) هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنه يضاف الشيء إلى نفسه أو إلى صفته إذا اختلف =

موصوف محذوف .

ومن قال ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ حمله على الوصف .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٣ ]

و ﴿ لَا يَكْذِبُونَكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

فالتخفيف <sup>(٣)</sup> على أن المعنى : لا يصادفونك كاذباً ، من قولهم : أَكْذَبْتُ الرجل ، أي وجدته كاذباً .

ومن قال ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ ﴾ فإن المعنى على أنه : لا ينسبونك إلى الكذب <sup>(٤)</sup> ، أي لا يعرفونك بهذه الصفة ، لأنهم كانوا يستونهم الأمين قبل النبوة .

[ وقوله <sup>(٥)</sup> ] ﴿ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٢٣ ]

قيل : الباء من صلة ﴿ يَجْحَدُونَ ﴾ / أي يجحدون بآيات الله فقدّم <sup>(٧)</sup> . ٢ / ٤٦

( ٢ / ٥٢ )

=اللفظان . انظر شرح اللع اللوح ٩٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٠ و ٣ / ٧٦ ، والاصول ٢ / ٨ - ١٠ ، والبيداديات ٢٧٩ ، والبصريات ١٨٩ ، ٣٣٨ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، والإيضاح ٢٧١ - ٢٧٢ ، والخصائص ٣ / ٢٤ ، والإنصاف ٤٣٦ - ٤٣٨ المسألة ٦١ ، وابن يعيش ١ / ٥٤ و ٣ / ٩ - ١١ ، وشرح الكافية ١ / ٢٨٥ - ٢٨٨ ، وسفر السعادة ٩٦٥ ، والمجمع ٤ / ٢٧٥ - ٢٧٧ ، وانظر ماسياًتي ١٤٦٩ .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣١ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤٤ ، والحجة ٤ / ٥ - ٧ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٩٣ ، والبيان ١ / ٣١٩ - ٣٢٠ ، والبحر ٤ / ١١١ .

(٢) قرأ بالتخفيف نافع والكسائي وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ٢٥٧ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٣) في الأصل : بالتخفيف ، وهو تحريف .

(٤) وأجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون أكذب وكذب بمعنى .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر مجمع البيان ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٧) قال الطبرسي : « ودخلت الباء في ﴿ بآيات الله ﴾ والجحد يتمدى بغير الجار والمجرور لأن معناه هنا التكذيب أي يكذبون بآيات الله » ا هـ .

وقيل : هو من صلة ﴿الظالمين﴾<sup>(١)</sup> كما قال : ﴿فَظَلَمُوا بِهَا﴾ سورة

الأعراف : ١٠٣ .

- ٣ قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٣٤ ]  
 ينبغي أن يكون التقدير على مذهب سيبويه : ولقد جاءك مجيء من  
 نبأ<sup>(٣)</sup> المرسلين ، فيكون الفاعل المصدر لأن الفعل يدل عليه<sup>(٤)</sup> . و « من »  
 لا تكون زيادة عنده لأنه لا يرى ذلك في الواجب<sup>(٥)</sup> . ولا يكون التقدير : ولقد  
 جاءك شيء من نبأ المرسلين ، لأن الفاعل لا يحذف<sup>(٦)</sup> .  
 وعلى قول أبي الحسن يكون التقدير : ولقد جاءك نبأ المرسلين . ويكون  
 « من » زيادة ، لأنه يراه في الواجب زيادة كما يراه في النفي<sup>(٧)</sup> .  
 ٦ قوله تعالى : ﴿فَإِنْ أَسْتَلْطَفْتَ أَنْ تَبْتَغِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٣٥ ]  
 ٩

(١) وهو قول أبي علي ، انظر مجمع البيان . وتقديره عنده : ولكن الظالمين برآة آيات الله أو إنكار آيات الله يحجبون ما عرفوه من صدقك وأمانتك .

(٢) انظر الجواهر ٢٩٠ ، ٤١٦ ، وشرح اللع ٥٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٥ ، والبيان ١ / ٣٢٠ ، والبحر ٤ / ١١٣ ، والتبيان ١ / ٤٩٢ ، والمغني ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(٣) وقيل : تقديره : نبأ من نبأ ، عن الروماني ، وقدره أبو حيان : جاءك هو أي هذا الخبر .

(٤) يريد مذهب سيبويه في أن الفعل يدل على المصدر ، كقولهم : من كذب كان شرّاً له ، أي كان الكذب شرّاً له ، انظر ماسلف ٣٨ ، ١٣٥ ، ٢٤٣ .

(٥) سلف التعليق على زيادة « من » ٢٥ .

(٦) وكذا قال في شرح اللع ، وهو أحد قولين له ، والآخر أن يكون ﴿من نبأ﴾ صفة موصوف محذوف قامت مقامه ، أجازه في الجواهر ، وهو الظاهر ولا شيء في هذا الحذف فالفاعل المحذوف بمنزلة الثابت ، وانظر شرح الكافية ٢ / ٣٢٣ . وانظر ماسلف من التعليق على حذف الموصوف ٣٦٥ .

(٧) انظر بسط التعليق على زيادة « من » ٢٥ .

(٨) انظر الجواهر ٢١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٤ ، وللفراء ١ / ٣٣١ - ٣٣٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٥ ، والبيان ١ / ٣٢٠ ، والبحر ٤ / ١١٤ - ١١٥ ، والمغني ٨٤٩ .

هذا شرط ، والجواب محذوف ، والتقدير : فافعل ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا صَمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾<sup>(١)</sup>

[ ٣٩ ]

٣

﴿ صَمٌّ وَبُكْمٌ ﴾ جميعاً خبر ﴿ الذين ﴾ كقولهم : « هذا حلو حامض »<sup>(٢)</sup> . ودخول الواو لا يمنع من ذلك<sup>(٣)</sup> لأن قوله ﴿ صَمٌّ وَبُكْمٌ ﴾ ههنا بمنزلة قوله ﴿ صَمٌّ بُكْمٌ عُمِّي ﴾ [ سورة البقرة : ١٨ ]<sup>\*</sup> ، وقد جاء ذلك في شعر النمر<sup>(٤)</sup> قال :

لَقِيمٌ بِنِ لُقْمَانَ مِنْ أُخْتِهِ وَكَانَ ابْنُ أُخْتِ لَآءٍ وَأُبْنَمَا

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٤٠ ]

٩

التاء رفع ضمير الفاعل ، والكاف والميم للخطاب لاحتل لهما من الإعراب<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر الجواهر ١٨٠ ، ٨٠٣ ، وجمع البيان ٢ / ٢٩٧ ومن المؤلف نقل كلامه ولم يصرح بذلك ، ولا نصّ على هذا فيما سيأتي اكتفاء بما ذكرته في مقدمة التحقيق .

(٢) سلف ذكر مصادر هذه العبارة ١٣ ح ٢ .

(٣) صَمٌّ خبر وبكم عطف عليه فهو خبر مثله ، فكلاهما خبر للمبتدأ ﴿ والذين ﴾ .

(٤) ابن تولب العكلي . والبيت من كلمة له في مختارات ابن الشجري ، القسم الأول ١٦ - ١٨ ، والمقاصد النحوية ١ / ٥٧٤ - ٥٧٧ ، وشرح شواهد المغني ٦٥ - ٦٦ ، والخزانة ٤ / ٤٣٨ - ٤٣٩ ، وشرح أبيات المغني ١ / ٣٨٥ - ٣٨٦ ، وانظر شعر النمرق ٣٨ - شعراء إسلاميون ص ٣٧٧ - ٣٨٢ وتغريبها فيه ٤١٨ - ٤٢٠ .

(٥) انظر الجواهر ١٦٨ ، وشرح اللع اللوح ١٦٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٤ - ٢٧٥ ، وللغراء ١ / ٣٣٣ - ٣٣٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤٦ - ٥٤٧ ، والحجة ٤ / ٩ - ١٣ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٩٩ ، والبيان ١ / ٣٢١ ، والبحر ٤ / ١٢٣ - ١٢٦ ، والعسكريات ٦٦ ، والحليبات ٧٥ ، وابن الشجري ١ / ٢٨٥ ، ٢٩٢ .

(٦) هذا مذهب البصريين . وذهب الكسائي والفراء ومن وافقها إلى أن الكاف في موضع نصب . وخطأها الزجاج وغيره لأنه ينبغي على مذهبيها أن يكون تأويل قولهم « أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا »

- وَيُسْتَفْتَىٰ بِمَا يَعتَور على الكاف من التثنية والجمع والتأنيث عن تثنية التاء وجمعه وتأنيثه<sup>(١)</sup> ، تقول : أرأيتك زيداً ماصنع ، وأرأيتكما ، وأرأيتكم ، وأرأيتكِ ، وأرأيتكنَّ ، ولا تغير التاء . ف « زيد » هو المفعول الأول و « ماصنع » في موضع المفعول الثاني ولا يجوز أن يكون الكاف المفعول الأول لأنه ليس بزيد . والمفعول الثاني في هذا الباب - أعني باب الظن والعلم - في المعنى هو المفعول الأول<sup>(٢)</sup> .
- ف قوله تعالى : ﴿ قُلْ أرأيتُمْ ﴾ [٤٦] و ﴿ قُلْ أرأيتُمْ ﴾ بمعنى واحد .
- والكسائي يحذف الهمزة فيقرأ « أرئتم »<sup>(٣)</sup> كما حذف في المستقبل [ في ]<sup>(٤)</sup> نحو « يرى » و « ترى » .

- ونافع يدخل ألفاً قبل الهمزة فيقول « أرأئيت » [ بتليين الهمزة وإثبات

= ماشأه « أرأيت نفسك زيداً ماشأه ، وهذا محال . انظر المصادر السالفة . وانظر كلامهم على « أرأيتك » في شرح اللع اللوح ٦١ / ٢ - ٦٢ / ١ ، والكتاب ١ / ١٢٢ ، ١٢٥ ، والمقتضب ١ / ٤٠ و ٢ / ٢٠٩ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ومجالس ثعلب ٢١٥ - ٢١٦ ، والعسكريات ٦٦ - ٦٨ ، والبصريات ٩٩ ، والحلبيات ٧٥ - ٧٨ ، وسر الصناعة ٣٠٩ - ٣١٢ ، وابن يعيش ٣ / ١٣٤ و ٨ / ١٢٦ - ١٢٧ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٨٢ ، والهمع ٢ / ٢٣٧ .

(١) انظر المصادر المذكورة في الحاشيتين ٥ و ٦ في الصفحة السابقة .

(٢) قال في شرح اللع اللوح ٦١ / ٢ : « لأن المفعول الثاني في هذا الباب غير المبتدأ ، وخبر المبتدأ إذا كان مفرداً كان المبتدأ في المعنى ، ولأن الكاف لو كان مفعولاً لافترق الحال بين قولك أرأيتك زيداً وبين قولك أرأيت زيداً ، وفي مجيء التنزيل بالوجهين : ﴿ قُلْ أرأيتكم إن أتاكم ﴾ [ سورة الأنعام : ٤٠ ] و ﴿ قُلْ أرأيتم إن أخذ الله سمعكم ﴾ [ سورة الأنعام : ٤٦ ] والمعنى واحد = دليل قاطع على أن الكاف للخطاب زيدت لتأكيد التاء ... » ا هـ . وانظر الحجة . وانظر كلامهم في باب الظن والعلم في الكتاب ١ / ١٨ - ١٩ ، والمقتضب ٢ / ٩٥ ، ١١٢ ، ١٨٨ - ١٨٩ ، وابن يعيش ٧ / ٧٨ - ٨٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٩ ، والهمع ٢ / ٢١٠ - ٢١٧ ، ٢٢٦ .

(٣) يحذف الكسائي الهمزة من « رأيت » إذا تقدمه استفهام حيث وقع ، والباقون يقرؤون بالهمز .

انظر السبعة ٢٥٧ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ و ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨

(٤) زيادة من ي و ب .

الألف<sup>(١)</sup> ، وهكذا في جميع التنزيل<sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ١٥٢

لا يجوز الوقف<sup>(٤)</sup> في هذه الآية ، لأن قوله ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ ١٥٢ نصب

إذ هو جواب لقوله ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾<sup>(٥)</sup> ١٥٢ ، وقوله

﴿ فَتَكُونُ ﴾ نصب جواب النهي<sup>(٦)</sup> وهو قوله ﴿ لَا تَطْرُدْ ﴾ . فالوقف قوله

﴿ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ ١٥٢ .

قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ ﴾<sup>(٧)</sup>

(١) زيادة من ي وب . وفي ي وب : ونافع يدخل قبل همزة ألفاً فيقرأ أرايت . وفي ب :

« .. فيقرأ أرايت وهكذا بتلين ... في جميع التنزيل . وكان في الأصل « أأرايت » وفي ي وب

« أرايت » والصواب ما أثبت .

(٢) قد نصوا على أن نافعاً يسهل همزة بين بين في « أرايت » إذا وقع قبله همزة الاستفهام حيث وقع ،

وهو ما اقتصر عليه ابن مجاهد والداني وحكى أبو عبيد أن نافعاً يبدل همزة ألفاً ، وقال ابن

الجزري : « واختلف عن الأزرق عن ورش في كيفية تسهيلها ، فروى عنه بعضهم إبدالها ألفاً

خالصة ، وإذا أبدلها مد لانتفاء الساكنين مدّاً مشبهاً ... » وهو مراد المؤلف في قوله « ونافع

يدخل ألفاً قبل همزة » . وسيأتي قول المؤلف ١١٩٣ « وكان نافع يبدل ألفاً فيقرأ أرايت » .

(٣) انظر الجواهر ٧١٦ ، ومفاتيح القرآن للأخفش ٢٧٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٤٩ ، ومجمع البيان

٢ / ٣٠٥ ، والبيان ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، والبحر ٤ / ١٣٨ ، والإيضاح ٣١٢ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٦٣٢ - ٦٣٣ ، والقطع ٣٠٤ - ٣٠٥ ، والمكتفى ٢٥٠ ، ومنار الهدى ٩٩ .

(٥) سياق الآية : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ .

(٦) قال أبو حيان : « الظاهر في قوله ﴿ فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ أن يكون معطوفاً على ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾

والمعنى الإخبار بانتفاء حسابهم وانتفاء الطرد والظلم المتسبب عن الطرد ... » ا هـ . وذكر الوجه

الآخر .

(٧) انظر الجواهر ٤٣٠ ، ٥٨٢ ، ٩٥٨ - ٩٥٩ ، ومفاتيح القرآن للأخفش ١٢٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وللغراء

١ / ٣٢٦ - ٣٣٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٠ - ٥٥١ ، والحجة ٤ / ١٤ - ١٧ خك ، ومجمع البيان

٢ / ٣٠٧ ، والبيان ١ / ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والبحر ٤ / ١٤٠ - ١٤١ ، والكتاب ١ / ٤٦٧ - ٤٦٨ ،

والمقتضب ٢ / ٣٥٧ ، والبصريات ٢٢٣ .



فمن فتح كان على التكرير والبدل<sup>(٢)</sup> من ﴿ الرحمة ﴾ أي كتب ربكم على نفسه أنه من عمل منكم .

ومن قال ﴿ إنه ﴾ بالكسر فلأن ﴿ كتب ﴾ يؤول إلى « قال » والتقدير : قال : إنه من عمل<sup>(٣)</sup> .

فأما قوله ﴿ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾<sup>(٤)</sup> | ٥٤ |

فالتقياس الكسر<sup>(٥)</sup> لأنه بعد الفاء<sup>(٦)</sup> ، وما بعد الفاء يجوز أن يكون مبتدأ وخبراً وفعللاً وفاعلاً ، فيجب كسر « إن » / .

١ / ٤٧

ومن فتح فإنه أضر مبتدأ ، والتقدير : فأمره أنه غفور رحيم أو فأنشأه أنه غفور رحيم له ، فأضر المبتدأ<sup>(٧)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نَقُصُّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ

(١) قرأ بفتح الهمزة عامر وابن عامر ونافع ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٢٥٨ ، والتيسر ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ .

(٢) جمع عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالتكرير من عبارات الكوفيين والبدل من عبارات البصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٦٨ ح ٤ .

(٣) هذا قول الزجاج والنحاس ، وذهب الفراء إلى أن الكسر على الاستثنا . وذهب أبو علي ومن وافقه إلى أن كسرها لأن الجملة تفسر للرحمة ، ولم يرضه المؤلف في الجواهر ٩٢٩ وذهب ثمة إلى أن الكسر لأن الجملة جواب القسم وهو قوله « كتب » .

(٤) انظر المصادر المذكورة في ح ٧ من الصفحة السابقة .

(٥) قرأ ﴿ فإنه ﴾ بكسر الهمزة غير عامر وابن عامر ، فقرأ بالفتح .

(٦) هي فاء الجزاء .

(٧) هذا وجه أجازة النحاس وأبو علي وغيرهما . والوجه الآخر أن يكون أضر خبراً والتقدير : فله أنه غفور رحيم ، أي فله المغفرة ، وهو أحد أقوال الأخفش وأجازة أبو علي ومن وافقه ، وذكر الوجهين المؤلف في الجواهر . وأجاز الأخفش أن ترفع أن على الابتداء والخبر مضر وعذراء لبعضهم ، ورد المبرد والنحاس هذا القول الذي أجازة الأخفش ، قال المبرد « هذا قول ليس بالقوي لأنه يفتحها مبتدأة ويضمر الخبر » ، وقال النحاس « وهذا خطأ عند سيبويه ، وسيبويه لا يجوز عنده أن يبتدأ بأن » . وذهب الفراء إلى أن « أن » الثانية مكررة وهو قول المبرد وأجازة النحاس ، ورده أبو علي . وأجاز =

## المُجْرِمِينَ ﴿١﴾ [٥٥]

- ٣ الواو عطف على مضر أي لَتَتَفَهَّمُوا ولتستبينَ سبيلَ المجرمين<sup>(١)</sup> . والمعنى ولتستبينَ سبيلَ المجرمين وسبيلَ المؤمنين ، ولكنه حذف لأن فيما أبقى دليلاً على ما ألقى . ومثله : ﴿ سَرَّابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة النحل : ٨١] ولم يقل : وسرابيل تقيمك البرد ، وقال ﴿ يَفْثِي اللَّيْلَ النَّهَارَ ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة الأعراف : ٥٥] ولم يقل : والنَّهَارَ اللَّيْلَ<sup>(٤)</sup> ، لما ذكرنا .
- ٦ وقرىء ﴿ وليستبين ﴾ بالياء والتاء<sup>(٥)</sup> . فالياء على أن يكون ﴿ سبيل ﴾

= الأخفش أن تكون الفاء زائدة وتكون « أن » بدلاً من الأولى ، وقد رُدَّ هذا القول بأن الفاء لا تدخل بين البهل والبهل منه . انظر ماسياًقي من الكلام على تكرير « أن » ٨٩١ - ٨٩٢ . وانظر ٦٩٨ ، ٩٢٣ - ٩٢٤ .

(١) انظر مصافي القرآن للأخفش ٢٧٦ ، وللغراء ١ / ٢٣٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥١ ، والحجة ٤ / ١٧ - ٢٠ خك ، وجمع البيان ٢ / ٣٠٩ ، والبيان ١ / ٣٢٣ - ٣٢٤ ، والبحر ٤ / ١٤١ . وكان في النسخ « وكذلك نصرف الآيات ... » وهو وهم ، التبت عليهم أو على المؤلف بقوله تعالى في هذه السورة في الآية : ١٠٥ : ﴿ وكذلك نصرف الآيات ويقولوا درست ﴾ .

(٢) وقيل : التقدير : ولتستبين سبيل المجرمين فصلناها ، فاللام متعلقة بمامل مضر مؤخر . انظر ماسلف من التعليق على نحو هذا ١٤١ . ولم يتكلم الأخفش ولا الغراء على العطف في هذه الآية في هذا الموضع من كتابيها . وعزا النحاس القول بالعطف على المضر إلى الكوفيين ، وتابعه أبو حيان . وقد سلف أن مذهب الزجاج ومن تابعه العطف على عامل مضر متقدم وهو مذهب المؤلف ، والغراء ومن وافقه يقدرون العامل مؤخراً ووافقهم النحاس ، انظر ماسلف من التعليق على نحوه ١٤١ ، ١٨٥ - ١٨٦ ، ٢٢٢ ، ٢٥٧ .

(٣) سلف الاستشهاد بالآية ٢٤٧ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٤) هكذا ضبطت ﴿ يفثي ﴾ بالتشديد ، وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ يفثي ﴾ . انظر السبعة ٢٨٢ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٣٦٩ . وانظر الحجة ٤ / ١٥٨ - ١٥٩ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٢٧ - ٤٢٨ ، والبحر ٤ / ٣٠٨ - ٣٠٩ .

(٥) في الحجة : ولم يقل : ويفثي النهارَ الليلَ ، وهما سواء .

(٦) قرأ بالياء ورفع السبيل حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ نافع بالتاء ونصب السبيل وقرأ الباقون بالتاء ورفع السبيل . انظر السبعة ٢٥٨ ، والتيسير ١٠٣ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ .

هو الفاعل ، وذكر « السبيل » كما قال : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٦]

- ٣ ومن رفع « السبيل » وقرأ ﴿ ولتستبين ﴾ بالتاء فلأن تأنيث « السبيل » قد شُهر وعُرف في قوله ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي ﴾ [سورة يوسف : ١٠٨] .  
ومن نصب « السبيل » وقرأ بالتاء فالتاء للخطاب ، أي ولتستبين أنت سبيلَ المجرمين .

- ٦ قوله تعالى : ﴿ يَقْصُ الْحَقُّ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٥٧ ]  
و ﴿ يَقْضِي الْحَقُّ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فالصاد على أنه من : قَصَّ يَقْصُ ، أي يقصُّ قَصَصَ الْحَقِّ . ومن قال ﴿ يقضي ﴾ فهو من : قَضَى يَقْضِي ، أي يقضي قضاء الْحَقِّ <sup>(٣)</sup> .

- ٩ قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ ﴾ <sup>(٤)</sup>  
[ ٥٩ ]

أي ولا تسقط من حبة ثابتة ﴿ في ظلمات الأرض ﴾ [ ٥٩ ]  
﴿ وَلَا رَهْبٌ وَلَا يَاسٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٥٩ ] بخفض ذلك كله = إلا يعلمها إلا هو في كتاب مبين .  
فقوله : ﴿ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٥٩ ]

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ، والحجة ٤ / ٢١ - ٢٢ خك ، وجمع البيان ١ / ٣٠٩ ، والبحر ٤ / ١٤٣ .

(٢) رسم المصحف ﴿ يقضي ﴾ بحذف الياء اجتزاء بكسر ما قبلها ، انظر المكنع ٣٦ . قرأ ﴿ يقصُّ ﴾ بالصاد ابن كثير ونافع وعاصم ، وقرأ الباقون ﴿ يَقْضِي ﴾ بالضاد . انظر السبعة ٢٥٩ ، والتيسير ١٠٣ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ .

(٣) فالحق صفة مصدر محذوف ، وهو أحد وجهين أجازها أبو علي ، والآخر أن ينتصب على أنه مفعول به . وقيل فحين قرأ ﴿ يقضي ﴾ بالضاد : الأصل بالحق فع حذف الياء فنصب ، انظر البحر .

(٤) انظر الجواهر ١٨٤ ، وجمع البيان ٢ / ٣١٠ ، والبيان ١ / ٣٢٤ ، والبحر ٤ / ١٤٦ .

تقديره : إلا هو كائن في كتاب مبين . فالجسار في موضع الرفع خبر الابتداء<sup>(١)</sup> ، والاستثناء منقطع . لابد من هذا التقدير ، لأنه لو لم تحمله على هذا لوجب ألا يعلمها في كتاب مبين وهو يعلم ذلك في كتاب مبين .

٢

قوله تعالى : ﴿ تَوَفَّيْتَهُ رُسُلُنَا ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٦٩ ]  
و ﴿ تَوَفَّاهُ ﴾ ، على التذكير والتأنيث<sup>(٣)</sup> . فالتأنيث على : توفته جماعة رسلنا ، والتذكير على : جمّع رسلنا .

٦

قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ ذِكْرِي لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٦٩ ]  
التقدير : ولكن عليهم ذكرى . ف « ذكرى » مبتدأ ، والخبر محذوف<sup>(٥)</sup> .  
ويجوز أن يكون التقدير ﴿ ولكن ذكرى ﴾ أي ذكركم ذكرى ، فيكون انتصابه على المصدر .

٩

قوله تعالى : ﴿ وَذَكَّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٧٠ ]

(١) أي هو متعلق بمحذوف في موضع الرفع خبر الابتداء .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٥٢ - ٥٥٣ ، والحجة ٤ / ٢٤ خك ، وجمع البيان ٢ / ٣١٢ ، والبيان ١ / ٢٢٥ ، والبحر ٤ / ١٤٨ .

(٣) قرأ حمزة وحده ﴿ توفاه ﴾ على التذكير ، وقرأ الباقون ﴿ توفته ﴾ على التأنيث . انظر السبعة ٢٥٩ ، والتيسير ١٠٢ ، والنشر ٢ / ٢٥٨ .

(٤) انظر مصافي القرآن للفراء ١ / ٣٣٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٥ ، وجمع البيان ٢ / ٣١٦ ، والبيان ١ / ٥٢٥ ، والبحر ٤ / ١٥٤ .

(٥) ذكره أبو البركات والطبرسي . وذهب الفراء والنحاس وأبو حيان إلى أنه خبر مبتدأ مضر ، وهو قول الكسائي ، وأجازه الطبرسي ، وأجازوا جميعاً وجه النصب على المصدرية .

(٦) انظر الجواهر ٥٢٤ ، وجمع البيان ٢ / ٣١٨ ، والبحر ٤ / ١٥٥ - ١٥٦ ، والبيان ١ / ٥٠٧ . وسياق الآية : ﴿ وَذَكَّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيْ وَلَا شَفِيعَ . وَإِنْ تَعْدِلْ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا أُولَئِكَ الَّذِينَ أُهْلُوا بِمَا كَسَبُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَهَذَا أَلَمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾ .

٣ قوم يقفون<sup>(١)</sup> على قوله ﴿ كَسَبَتْ ﴾ ، وليس بِالْمُتَّجِهَةِ ، لأن قوله ﴿ ليس لها من دون الله ﴾<sup>(٢)</sup> ١٧٠ | صفة لـ ﴿ نفس ﴾ . والمعنى : ذكّر بالقرآن كراهة أن<sup>(٣)</sup> تبسل نفسَ عادمةٍ ولياً وشفيماً بكسبها .  
وكذلك يقفون<sup>(٤)</sup> على ﴿ شَفِيع ﴾ ١٧٠ | ، وهو أقرب ، لأن قوله ﴿ وإن تعدّل كلَّ عدلٍ لا يؤخذ منها ﴾ ١٧٠ | وإن كان شرطاً وجزاءً يمكن أن يوصف به النكرة<sup>(٥)</sup> ، وقد يمكن أيضاً فيه الاستئناف .

٦ وقوله : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِهَا كَسَبُوهَا ﴾<sup>(٦)</sup> ( ٧٠ ) مبتدأ وخبر .

٩ وقوله : ﴿ لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ ﴾<sup>(٧)</sup> ١٧٠ | يمكن أن تجمله خبراً ثانياً لـ ﴿ أولئك ﴾ ، والتقدير : أولئك المُبْسَلُونَ ثابت لهم شراب من حميم . ويجوز أن يكون ﴿ لهم شراب من حميم ﴾ مستأنفاً .

١٢ قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ ١٧١ | مُنْتَهَاءَ قوله ﴿ إِلَى الْهُدَى أَتَيْنَا ﴾<sup>(٨)</sup> ١٧١ | لأن قوله ﴿ كَالَّذِي

(١) انظر منار الهدى ١٠٠

(٢) انظر المصادر المذكورة في ج٦ من الصفحة السابقة .

(٣) المصدر المؤول من « أن » وما بعدها في موضع نصب على أنه مفعول له ، انظر ماسلف من التعليق على نحوه ١٦٢ ، ٢٣٨ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٦٣٦ ، والقطع ٣٠٦ ، والكتفى ٢٥٢ ، ومنار الهدى ١٠٠ . وهو وقف حسن أو كاف .

(٥) الجملة الشرطية إذا كان جوابها خبراً كانت خبرية فصَحَّ أن تقع صفة . انظر ابن يعيش ٥٢ / ٣ - ٥٣ .

(٦) سياق الآية : ﴿ قل أدعو من دون الله مالا ينفعنا ولا يضُرُّنا ونرد على أعقابنا بعد إذ هدانا الله كالذي استهوت الشياطين في الأرض حيران له أصحاب يدعونه إلى الهدى ائتنا ... ﴾ . والوقف على ﴿ ائتنا ﴾ كاف أو حسن . وروي عن نافع وأبي حاتم وابن مجاهد الوقف على ﴿ حيران ﴾ وهو تام عندهم ، وهو قول ابن الأنباري والداني . فعلى مذهبهم تكون جملة ﴿ له أصحاب ﴾ مستأنفة .

أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ ﴿١﴾ [ ٧١ ] في موضع نصب صفة مصدر محذوف<sup>(١)</sup> ،

أي : أندعو من دون الله دعاءً مثل دعاء الذي ﴿ استهوته الشياطين في ٢ / ٤٧ الأرض حيران ﴾ ٣

و ﴿ حَيْرَانَ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٧١ ]

نصب على الحال من مفعول ﴿ استهوته ﴾ .

﴿ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٧١ ] ٦

الظرف وما ارتفع به وصف لـ ﴿ حيران ﴾ أي حيران ثابتاً له أصحاب .  
﴿ يدعونه ﴾ صفة لـ ﴿ أصحاب ﴾ أي أصحاب داعون له إلى الهدى  
قائلون له : ائتنا . ٩

وقيل<sup>(٢)</sup> : تقديره : كالذي استهوته [ الشياطين ]<sup>(٣)</sup> له أصحاب يدعونه إلى  
الهدى حيران . فيجعلون ﴿ حيران ﴾ حالاً من الهاء المجرورة باللام . وهذا على  
قول سيبويه<sup>(٥)</sup> متمنع ، لأنه لا يجوز : مرتت جالساً بزيد ، وأنت تريد : مرتت ١٢

= انظر إيضاح الوقت ٦٣٦ ، والقطع ٣٠٧ ، والمكتفى ٢٥٢ ، ومنار الهدى ١٠٠ .

(١) انظر الجواهر ٥٢٠ - ٥٢١ ، وشرح اللمع اللوح ١٥٣ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٦ ، وجمع البيان ٢ / ٣١٩ ، والبيان ١ / ٣٢٦ ، والبحر ٤ / ١٥٨ .

(٢) قال أبو حيان : الأحسن أن يكون حالاً .

(٣) لا أعرف قائلًا به ، وأكبر الظن أنه الرازي الآتي ذكره .

(٤) زيادة مني .

(٥) قال سيبويه ١ / ٢٧٧ : « ... ومن ثم صار » مرتت قائماً برجل « لا يجوز لأنه صار قبل العامل في الاسم وليس بفعل ، والعامل الباء ... » اهـ . وما ذهب إليه سيبويه من عدم جواز تقدم حال المجرور عليه هو قول جميع النحويين البصريين والكوفيين إلا ابن كيسان وابن برهان فإنها أجازا ذلك . وعزا ابن برهان إجازته إلى أبي علي وعزاه المؤلف في شرح اللمع إلى الأخفش ، وأجازه أبو حيان .

انظر الكتاب ١ / ٢٧٧ ، والمقتضب ٤ / ١٧١ ، ٣٠٣ ، وشرح اللمع للمؤلف اللوح ٧١ / ١ ، ولابن برهان ١٣٧ - ١٣٨ ، وابن يعيش ٢ / ٥٨ - ٥٩ ، وابن الشجري ٢ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، وشرح الكافية ١ / ٢٠٧ ، والهمع ٤ / ٢٦ . وانظر المصادر الآتية في الكلام على قوله تعالى ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ [ سورة سبأ : ٢٨ ] ص ١٠٩٩ .

يزيد جالساً . ولكن هذا الرازي<sup>(١)</sup> ليس له تمييزٌ يميّز به الصحيح من السقيم ، ولو تتبعت كلماته في هذا التصنيف<sup>(٢)</sup> لم يخرج منه صحيحٌ إلا النّزر .

٣ وقوله : ﴿ قُلْ إِنْ هَدَىٰ اللَّهُ هُوَ الْهَدَىٰ ﴾ (٣) [ ٧١ ]  
 مُنْتَهَاهُ<sup>(٤)</sup> قوله ﴿ وَاتَّقُوا ﴾ (٥) [ ٧٢ ] لأن قوله ﴿ وَأْمُرْنَا ﴾ [ ٧١ ]  
 داخل في القول ﴿ أَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [ ٧٢ ] محمول على قوله ﴿ لِنُسَلِّمَ  
 لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [ ٧١ ] وبأن أقبوا<sup>(٦)</sup> .

٦ قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ  
 يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٧) [ ٧٣ ]

٩ أي وخلق يوم هذه المقالة . فهو نصب عطف على ﴿ السموات ﴾ (٨) .  
 ويجوز أن يكون ﴿ يومٍ يقول ﴾ منصوباً بقوله ﴿ قَوْلُهُ الْحَقُّ ﴾ (٩)

(١) سيأتي في هامش الأصل ( ص ٥٥٠ ) أنه أبو الفضل الرازي ، انظر ترجمته في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٢) يريد كتاب الرازي « جامع الوقوف » ، انظر غاية النهاية ١ / ٣٦١ . ولم ينته إلينا .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٧ ، وللغراء ١ / ٣٢٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٦ ، وجمع البيان ٢ / ٣١٩ - ٢٢٠ ، والبيان ١ / ٣٢٦ ، والبحر ٤ / ١٥٩ - ١٦٠ .

(٤) سياق الآية : ﴿ ... هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين وأن أقبوا الصلاة واتقوه ... ﴾ .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٦٣٦ ، والقطع ٣٠٧ - ٣٠٨ ، والمكتفى ٥٢ ، ومنار الهدى ١٠٠ . وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند غيره .

(٦) أجازة النحاس وغيره ، وأجاز النحاس أيضاً أن يكون التقدير : ولأن أقبوا ، وهو قول الأخفش والغراء والزجاج .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٨ ، وللغراء ١ / ٣٤٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٧ ، وجمع البيان ٢ / ٣٢٠ ، والبيان ١ / ٣٢٦ ، والبحر ٤ / ١٦٠ .

(٨) أجازة النحاس ومن وافقه .

(٩) هذا قول الغراء . وقيل هو معطوف على الماء في ﴿ واتقوه ﴾ عن الزجاج والنحاس وغيرهما ، وقيل هو منصوب بـ « اذكر » مقدرة وهو الأجود عند الزجاج ، وقيل غير ذلك .

١ ٧٣ | أي ١ | و<sup>(١)</sup> قوله الحق يوم يقول . و ﴿ قوله ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الحق ﴾ صفة له ، و ﴿ يوم يقول ﴾ خبر عنه ، كما تقول : يوم الجمعة قولك الصدق ، أي قولك الصدق كائن يوم الجمعة . ٢

فعلى الوجه الثاني يكون الوقف على قوله ﴿ والأرض بالحق ﴾<sup>(٣)</sup> . وعلى الوجه الأول تقف على قوله ﴿ فيكون ﴾<sup>(٢)</sup> .

٦ وقوله ﴿ وَلَهُ الْمُلْكُ ﴾<sup>(٤)</sup> | ٧٣ | مبتدأ وخبر .

ويتعلق قوله ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ﴾<sup>(٥)</sup> | ٧٣ | بالظرف ، أي : وثبت له الملك في هذا اليوم<sup>(٦)</sup> . ٩

﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾<sup>(٧)</sup> | ٧٣ | رفع رد على قوله ﴿ هو الذي خلق السموات ﴾ أي هو الخالق عالم الغيب<sup>(٨)</sup> . فعلى هذا لا وقف<sup>(٨)</sup> على ﴿ الصُّور ﴾ . ويجوز أن ترفعه بمضمر أي هو ١٢

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر القطع ٣٠٨ ، والمكتفى ٢٥٢ ، ومنار الهدى ١٠٠ . وكذلك هو على الوجه الآخر وهو أن يكون التقدير : اذكر يوم . وهو وقف كاف .

(٣) وهو وقف تام ، وتقتصر عليه ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٦٣٦ ، وانظر المصادر السالفة . وكذا هو على الوجه الذي ذكره الزجاج وغيره وهو أن يكون معطوفاً على الماء في ﴿ واتقوه ﴾ .

(٤) انظر الجواهر ٧١٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٠ ، والبيان ١ / ٣٢٧ ، والبحر ١٦١ / ٤ .

(٥) وقيل : هو بدل من ﴿ يوم يقول ﴾ ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر الجواهر ١٩٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٠ ، والبيان ١ / ٣٢٧ ، والبحر ١٦١ / ٤ .

(٧) أي عالم الغيب صفة لـ ﴿ الذي ﴾ .

(٨) انظر القطع ٣٠٩ ، والمكتفى ٢٥٢ ، ومنار الهدى ١٠٠ .



عالم الغيب<sup>(١)</sup> . وَرَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو ﴿عَالَمُ الْغَيْبِ﴾ بِالْجَرِّ<sup>(٢)</sup> عَلَى أَنْ يَكُونَ نَعْتًا<sup>(٣)</sup> لِقَوْلِهِ ﴿لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ .

- ٣ قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٧٤ ]
- ﴿آزَرَ﴾ جَرَّ بَدَل<sup>(٥)</sup> مِنْ ﴿أَبِيهِ﴾ . وَلَا يَنْصَرَفُ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَجْمَةِ ، وَهُوَ أَيْضًا عَلَى وَزْنِ « أَفْعَلَ » مِثْلُ « آدَمَ » وَ « آدَرَ » .
- ٦ وَقَرِءَ<sup>(٦)</sup> ﴿آزَرَ أَتَّخِذُ﴾ عَلَى مَعْنَى : يَا آزَرَ ﴿أَتَّخِذُ أَصْنَامًا إِلَهَةً﴾ وَقِيلَ<sup>(٧)</sup> : « آزَرَ » شَمَّ بِلِسَانِهِمْ . وَنَصَبَهُ بِ ﴿أَتَّخِذُ﴾ أَيْ أَتَّخِذُ أَصْنَامًا آزَرَ آلِهَةً ، كَمَا تَقُولُ : أَصْنَامًا لَعِينَةً . وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ بِ ﴿أَتَّخِذُ﴾<sup>(٨)</sup> لِأَنَّ مَا فِي حَيْزِ الِاسْتِفْهَامِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ<sup>(٩)</sup> .
- ٩

(١) وهو الأجود كما قال أبو حيان .

(٢) هذه قراءة شاذة رواها عن أبي عمرو عصة بن عروة أبو نجيح الفقيهي البصري ، انظر شواذ ابن خالويه ٣٨ ، وعزاها النحاس إلى الحسن والأعشى وعاصم ، وهي شاذة عن عاصم ، واقتصر أبو حيان على نسبتها إلى الأعشى . انظر ترجمة عصة في غاية النهاية ١ / ٥١٢ برقم ٢١١٩ .

(٣) الذي ذكره أنه بدل من الهاء في ﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾ وهو قول النحاس ، أو من ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال أبو حيان : والأجود الأول لبعده المبدل منه في الثاني . وما ذكره المؤلف أنه نعت لـ ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بعيد ومتكلف لكثرة الفواصل بين النعت والمنعوت كما هو في وجه البذل منه .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٨ ، وللغراء ١ / ٣٤٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢١ ، والبيان ١ / ٣٢٧ ، والبحر ٤ / ١٦٣ - ١٦٤ ، والجليبيات ٢٥٩ .

(٥) أو عطف بيان .

(٦) هذه قراءة شاذة عزيت إلى أبيّ وابن عباس والحسن ومجاهد وغيرهم . انظر المتهتّب ١ / ٢٢٣ ، والبحر ٤ / ١٦٤ .

(٧) انظر تفسير الطبري ٧ / ١٥٩ ، والقرطبي ٧ / ٢٢ ، وابن كثير ٣ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، ومجمع التفسير ٢ / ٤٣٠ .

(٨) سها ناسخ الأصل فكرر « أَيْ أَتَّخِذُ أَصْنَامًا .... لَعِينَةً » .

(٩) الاستفهام له حق الصدارة فلا يعمل فيه ما قبله ولا يتقدم عليه ما في حيزه . انظر الكتاب ١ / ٦٤ - ٦٥ ، ١٢٠ ، والمقتضب ٣ / ٢٩٧ ، والأصول ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٥ ، =

والواو في قوله ﴿ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٧٥ ]

محمول على مضر أي ليستدل وليكون من الموقنين<sup>(٢)</sup> .

[ وقوله<sup>(٣)</sup> ﴿ رَأَى كَوْكَبًا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٧٦ ]

و ﴿ رَأَى كَوْكَبًا ﴾ بالإمالة ، لأنه من بنات الياء ، لأنك تقول « رَأَيْتُ » .

وحمة وتايؤوه ﴿ رَأَى ﴾ بكسر الراء تبعاً لكسرة الهمزة<sup>(٥)</sup> .

فأما قوله ﴿ رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٧٧ ]

فن كسر الراء منه<sup>(٧)</sup> فإنه على لغة من قال « رَأَى » بكسرهما ، ولكنه فتح العين وبقي فاء الفعل<sup>(٨)</sup> مكسورة لأن هذه الفتحة في تقدير الكسرة مثل « صَيْقِي »<sup>(٩)</sup> . وقد كملت في هذا غير مرة<sup>(١٠)</sup> / وأرجو إن شاء الله أن ينفعك ربك ، فلا طائل تحت كلام لا ينفع سامعه .

=والجمع ٤ / ٣٩٦ ، وانظر المصادر الآتية في الكلام على قوله تعالى ﴿ أَيَّ مَنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾

[ سورة الشعراء : ٢٢٧ ] ص ٩٩٩ .

(١) انظر معاني القرآن لفراء ١ / ١١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢١ ، والبيان

١ / ٣٢٨ ، والبحر ٤ / ١٦٥ .

(٢) هذا قياس قول الزجاج . وقيل : وليكون من الموقنين أريانه ، عن الفراء والنحاس وغيرهما . وقد

سلف التعليق على نحو هذا ١٤١ .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الحجة ٤ / ٢٩ - ٢٧ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والحلبيات ٤٩ .

(٥) قرأ حمزة والكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بإمالة فتحة الراء والهمزة جميعاً ،

وقرأ أبو عمرو بإمالة فتحة الهمزة وحدها ، وقرأ ورش عن نافع بين الكسر والفتح ، وقرأ الباكون

بالفتح انظر السبعة ٢٦٠ - ٢٦١ ، والتيسير ١٠٣ - ١٠٤ ، والنشر ٢ / ٤٤ - ٤٨ ، ٢٥٩ .

(٦) وهما حمزة وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباكون بالفتح .

(٨) انظر ماسلف من التعليق عليه ١٩٢ .

(٩) انظر ماسلف ١٩٢ ، ٢٠٥ .

- وإذا جاز أن تقوم الكسرة مقامَ الفتحة في نحو ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ [سورة الأحزاب : ٢٥] والفتحة مقامَ الكسرة<sup>(١)</sup> في نحو ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها ﴾ [سورة النساء : ٨٦] = كان نحو « صِغْقِي » و ﴿ رَأَى الْقَمَرَ ﴾ و ﴿ رَأَى الشَّمْسَ ﴾ [ ٧٨ ] ، و ﴿ رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ [ سورة النحل : ٨٦ ] أولى وأحرى .
- ولما قال ﴿ رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً ﴾ [ ٧٨ ] فأنث عقبه بقوله ﴿ قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٧٨ ] ولم يقل « هذه » لأن تأنيث الشمس غير حقيقي<sup>(٣)</sup> ، كما سأل السائل صاحبه<sup>(٤)</sup> عن قوله : ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة الكهف : ١٨ ] ولم يقل « هذه » لأن التأنيث غير حقيقي ، أو لأنّه أراد : هذا السد<sup>(٦)</sup> رحمة من ربي .

قوله تعالى : ﴿ أَتَعَاظُونِي فِي اللَّهِ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٨٠ ]

- (١) في الأصل : الكسر ، وهو سهو .
- (٢) انظر الجواهر ٦١٩ ، وشرح اللمع اللوح ٣٧ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٥٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٣ ، والبحر ٤ / ١٦٧ ، والخصائص ٢ / ٤١٢ .
- (٣) هذا قول ابن الأنباري في المذكر والمؤنث له ١٥٠ . وقيل : لأنه أراد : هذا الطالع ، عن الأخفش والكسائي ، وقيل : لأنه أراد : هذا الضوء أو النور ، وقيل غير ذلك .
- (٤) كتب في الأصل تحت السائل : سيويه ، وتحت صاحبه : الخليل . وعبارة سيويه في الكتاب ٢ / ١٧٣ : « ... لأنّ الشاء أصله التأنيث وإن وقعت على المذكر ... وقال الخليل : قولك : هذا شاة ، بمنزلة قوله تعالى ﴿ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾ ... » اهـ .
- (٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٧٧ - ٧٧٨ .
- (٦) من قوله تعالى في سورة الكهف : ﴿ ... على أن تجعل بيننا وبينهم سداً [ ٩٤ ] ... قال هذا رحمة من ربي [ ١٨ ] ﴾ .
- (٧) انظر الجواهر ٨٥١ - ٨٥٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٠ ، والحجة ٤ / ٣٧ - ٣٩ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٦ ، والبيان ١ / ٣٢٨ ، والبحر ٤ / ١٦٩ ، والكتاب ٢ / ١٥٤ .

بالتخفيف والتشديد<sup>(١)</sup> . فالتشديد لأن الأصل « أُنحاجُونِي » فأدغم . ومن قال ﴿ أُنحاجُونِي ﴾ خفف لأنه استثقل اجتماع النونين . ومثله : ﴿ قَبِمَ تَبَشَّرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة الحجر : ٥٤] وقوله ﴿ أَفَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة الزمر : ٦٤] ، وأنشده<sup>(٤)</sup> الخليل :

تَرَاهُ كَالثَّمَامِ يُعَلُّ مِسْكَ      يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَيْتُنِي<sup>(٥)</sup>  
أي فليني ، فحذف إحدى النونين<sup>(٦)</sup> ، وهو كثير جداً .

(١) قرأ بالتخفيف نافع وابن عامر بخلاف عن هشام عنه ، وقرأ الباقر بالتشديد . انظر السبعة ٢٦١ ، والتيسير ١٠٤ ، والنشر ٢ / ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٦٧ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٦٨ .

(٤) كتب تحت الماء من « أنشده » في الأصل : سيبويه .

(٥) سيأتي عجز البيت ١١٦٨ منسوباً إلى عمرو ، وهو عمرو بن معدى كرب . شعره ق ٦٦ / ٢ ص ١٦٩ ، والكتاب ٢ / ١٥٤ ، وابن السيرافي ٢ / ٣٠٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٩٠ ، والجمهرة ٢ / ٧٨ ، وعبد الوليسد ٤٩٧ - ٤٩٨ ، والحزانة ٢ / ٤٤٥ - ٤٤٦ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٢٩٧ - ٢٩٩ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٣٥ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٥٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٠ و ٢ / ١٩٧ ، ٨٢٩ ، والحجة ٤ / ٣٨ خك ، والمنصف ٢ / ٣٣٧ ، وشرح الملح لابن برهان ٢٨٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢٦ و ٣ / ٣٣٩ ، ومتايجوز للشاعر في الضرورة ٣١٩ ، والبيان ٢ / ٣٢٦ ، وابن يعيش ٣ / ٩١ ، والمغني ٨٠٨ ، والهمع ١ / ٢٢٦ ، والأشباه والنظائر ١ / ٨٠ .

تراه : الماء للشعر المدلول عليه في بيت قبله ، والثغام : نبت يكون في الجبل يبيض إذا يمس ، يشبه به الشيب ، ويعل مسكاً : من علّه يعلّه عللاً إذا سقاه السقية الثانية ، هذا أصله ، والمراد يطيب بالملك مرة بعد مرة . والفاليات من الفلي وهو إخراج القمل وتفتيشه من الشعر والثياب : يقول من شأنه أن يسوء النساء اللاتي يقلبته لأهن يكرهن الشيب ، عن البغدادي .

(٦) اختلف في المحذوفة : فقيل : الثانية ، وهو قول الأخفش والمبرد وأبي علي والسيرافي وابن جني وأكثر المتأخرين . وقيل : الأولى ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره ابن مالك . انظر المصادر السالفة .

واختار المعري أن المحذوفة في الآية هي الأولى وفي البيت الشانية . ولم يحزم المؤلف بقول منها ، فقل فيما يأتي ٦٦٧ إنها الأولى ، وقال في الجواهر ٨٥١ إنها الثانية .

[ قوله <sup>(١)</sup> ] ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٨٠ ]

قال أبو علي <sup>(٣)</sup> : ﴿ شَيْئًا ﴾ منصوب على المصدر <sup>(٤)</sup> ، كما تقول : إِلَّا أَنْ يَشَاءَ  
مشيئة .

٣

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٨٢ ]  
﴿ الذين ﴾ مبتدأ وصلته تنتهي <sup>(٦)</sup> إلى قوله ﴿ بظلم ﴾ ، والخبر ﴿ أُولَئِكَ  
لَهُمُ الْأَمْنُ ﴾ [ ٨٢ ] .

٦

ولا يجوز الوقف على قوله ﴿ بظلم ﴾ <sup>(٧)</sup> . وجوزه الرازي <sup>(٨)</sup> على أن يكون  
﴿ الذين ﴾ خبر ابتداء مضر . وهو تَعَسَّفٌ عندنا ، والصواب ما بدأتك به . إلا  
أن تقدّر ﴿ الذين ﴾ على قوله ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ [ ٨٦ ]  
ف قيل : ﴿ الذين آمنوا ﴾ أي هم الذين آمنوا . فحينئذ تتقف على [ قوله <sup>(٩)</sup> ]  
﴿ بظلم ﴾ . والأحسن ألا تحمله على الإضمار لقوله ﴿ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ ﴾  
فكرّر في الثاني لفظ « الأمن » ، ولو لم يقل ﴿ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ ﴾ كان الحمل  
على الأول أحسن .

٩

١٢

قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ﴾ <sup>(١٠)</sup>

[ ٨٣ ]

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر البيان ١ / ٣٢٩ ، والبحر ٤ / ١٧٠ .

(٣) لم أصب كلامه .

(٤) وقيل على المفعول به . وهو الظاهر .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٦١ ، والبيان ١ / ٣٢٩ ، والبحر ٤ / ١٧١ .

(٦) في الأصل : ينتهي .

(٧) لم يذكر الوقف عليه إلا صاحب منار الهدى ١٠١ وعزاه إلى نافع .

(٨) في كتابه « جامع الوقوف » ، انظر ماسلف ٤٠٥ ح ٢ .

(٩) انظر الجواهر ٦٣٥ - ٦٣٦ ، وجمع البيان ٢ / ٣٢٩ ، والبحر ٤ / ١٧٢ والنهر بهامشه ٤ / ١٧١ .

﴿ تلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ حجتنا ﴾ خبر . وظاهر النص يعطيك أن قوله ﴿ على قومه ﴾ من صلة ﴿ حجتنا ﴾ ، أي : وتلك حجتنا على قومه . وهذا إذا رُوجِعُوا<sup>(١)</sup> فيه قالوا : إن قوله ﴿ آتيناها ﴾ من صفة « الحجة »<sup>(٢)</sup> ، والصفة لاتفصل بين الصلة والموصول<sup>(٣)</sup> ؛ فينبغي أن يكون متعلقاً بمحذوف هذا الظاهر تفسير له .

٦ - هكذا في نسخة الأصل التي قرأها على المصنف داخل في « الحجة »<sup>(٤)</sup> -

٩ إما أن يكون<sup>(٥)</sup> خبراً آخر ، أو يكون على إضمار « قد » في موضع الحال ، وكلاهما لايفصل بين المصدر وصلته . قال : ويكون أن يكون التقدير : تلك حجتنا حجة آتيناها ، فـ « حجة » منصوبة حال ، و « آتيناها » من صفته . هكذا نقل عن أبي علي غلامه<sup>(٦)</sup> . ونقل عنه أيضاً أن « حجة » محذوفة ، أي : تلك حجتنا حجة آتيناها إبراهيم على قومه<sup>(٧)</sup> ؛ وهو أيضاً فصل بين الصلة

(١) كتب تحته في الأصل : « يعني النحلة » .

(٢) لايجوز أن تكون ﴿ آتيناها ﴾ صفة لـ ﴿ حجتنا ﴾ لأن ﴿ حجتنا ﴾ معرفة ، عن أبي علي . انظر جواهر .

(٣) يريد بالصلة والموصول المصدر ومعموله ، وقد سلف التعليق على هذا ١٢٦ . والظاهر أن « الحجة » ليست مصدراً وإنما هي اسم غير مصدر ومعناها الدليل والبرهان . وانظر البحر .

(٤) قوله « هكذا ... في الحجة » هكذا وقع في الأصل ، وأغلب الظن أنه تعليق من بعض من وقف على الكتاب . وأخشى أن يكون سقط من كلام المؤلف شيء بين قوله « هذا الظاهر تفسير له » وقوله « إما أن يكون .. » والكلام مضطرب .

(٥) يريد : قوله ﴿ آتيناها ﴾ .

(٦) كتب تحته في الأصل : « يعني ابن جني » .

(٧) قوله « ونقل عنه أيضاً .. على قومه » هكذا وقع في الأصل ، وأخشى أن يكون الناسخ قد سها في النقل ، ولعل صوابه « ونقل عنه أيضاً أن « قد » محذوفة أي تلك حجتنا قد آتيناها إبراهيم على قومه » . فقد نقل في الجواهر قول أبي الفتح ونصه فيه : « قال عثمان [ يعني ابن جني ] قلت لأبي علي ... يكون آتيناها حالاً من الحجة إما على : قد آتيناها ، وإما على حجة آتيناها ... » .

والموصول<sup>(١)</sup> .

ويجوز أن يُقدَّر : وتلك حجتنا معطاة إبراهيم حجة على قومه ، فتضم  
« حجة » منصوبة على الحال ، أي : وتلك حجتنا في حال كونها حجة على  
قومه<sup>(٢)</sup> . وقد ذكرناه<sup>(٣)</sup> في « الجواهر »<sup>(٤)</sup> . /

٣  
٢ / ٤٩  
( ٢ / ٥٥ )

قوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا

(١) ذهب أبو علي فيما حكى عنه ابن جني إلى أن الفصل بين الصلة والموصول باحتمال يجوز لأن « الحال  
تتبع الظرف وقد يجوز في الظرف ما لا يجوز في غيره » ودفع المؤلف ما قاله أبو علي ، قال  
« والفصل بين الموصول والصلة لا يجوز بالظرف ولا غيره ... » .

وقد أجاز المؤلف فيما يأتي ١٠٢٧ أن يعمل المصدر بعد وصفه في الظرف لأن الظرف يفارق  
المفعول ، وهو ما أجازاه أبو علي هنا وثمة ، انظر ماسياًني .

(٢) ذهب أبو حيان إلى أن تلك مبتدأ وحجتنا خبره وجملة آتيناه خبر ثان وعلى قومه متعلق بحال من  
الضمير في آتيناه .

(٣) قوله « هذا الظاهر تفسير له .... وقد ذكرناه في الجواهر » جاء مكانه في ي وب مانصه :

هذا الظاهر تفسير له ، هكذا نقل عن أبي علي غلامه . ويجوز أن يكون  
﴿ تلك ﴾ مبتدأ و ﴿ حجتنا ﴾ خبره والجملة بعدها وصف لها ، والجار من  
صلة « حجة » أخرى في موضع الحال على تقدير : وتلك حجتنا معطاة  
إبراهيم حجة على قومه ، أي في حال كونها حجة على قومه . وإن حملت  
﴿ آتيناه ﴾ على الحال جاد وحسن لأنها معرفة - أعني ﴿ حجتنا ﴾ - فلا  
توصف بالجل إلا أن تقدر الإضافة في تقدير الانفصال وقد ذكرناها في  
الجواهر » .

وكان في ي « ... والجار من صلة الحجة أخرى ..... إلا أن تقدير ... ذكرنا في » وهو خطأ ،  
وكان في ب « ... غلامه أي الحسن تلميذه .... والجملة وصف » وهذا خطأ من بعض من وقف على  
الكتاب . والكلام على ما في النسختين أشد اضطراباً منه في الأصل . فقد أجاز أن تكون الجملة صفة  
فقدراها « معطاة » ثم منع ذلك إلا أن تقدر إلخ .. وهذا كلام لا يستقيم .

(٤) هو الكتاب الذي طبع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » انظر بسط الكلام عليه في  
مقدمة التحقيق .

وقد ذكر المؤلف هذه الآية فيه ٦٣٥ - ٦٣٦ في الباب ٣١ الذي عقده لـ « صاحباء في التنزيل  
من حذف » أن « وحذف المصادر ، والفصل بين الصلة والموصول » .

هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ ﴿١﴾ [ ٨٤ ]

قال قوم<sup>(١)</sup> : هذه الهاء كناية عن إبراهيم ، أي ومن ذرية إبراهيم داود وسليمان . وهذا يَسْتَتِبُّ لهم في هؤلاء ، إلا في لوط فإنه لم يكن من ذريته . ٣  
وإنما قالوا : والهاء تعود<sup>(٢)</sup> إلى نوح<sup>(٣)</sup> ليكون يونس ولوط وإلياس داخلين تحت هذا الفعل<sup>(٤)</sup> ، وهم<sup>(٥)</sup> يحملونه على آخر<sup>(٦)</sup> دون ﴿ وهبنا ﴾ . ٦  
وهذه الآية تدلّ على أنّ الواو لا توجب الترتيب<sup>(٧)</sup> ، ألا ترى أنّ عيسى بعث بعد لوط وإلياس ؟ فقد قدّم في الذكر عليهما ؛ فثبت وصحّ أنّ الترتيب في الوضوء سنّة ، وليس بفرض<sup>(٨)</sup> .

(١) انظر الجواهر ٩٦ ، ٥١٠ ، ٥٦٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨١ ، وللغراء ١ / ٢٤٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦١ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣٠ ، والبيان ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، والبحر ٤ / ١٧٣ - ١٧٤ ، وتفسير الطبري ٧ / ١٧٢ ، والقرطبي ٧ / ٣١ ، وابن كثير ٣ / ٢٩١ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٣٩ ، والفخر الرازي ١٣ / ٦٢ - ٦٤ .

وسياق الآية : ﴿ .... ومن ذريته داود وسليمان وإيوب ويوسف وموسى وهارون وكذلك نجزي المحسنين [ ٨٤ ] وذكرنا ويحيى وعيسى وإلياس كلّ من الصالحين [ ٨٥ ] وإسماعيل واليسع ويونس ولوطاً وكلاً فضلاً على العالمين [ ٨٦ ] ومن آبائهم وذرياتهم وإخوانهم وأحبيبتهم وهديناهم إلى صراط مستقيم [ ٨٧ ] ﴾ .  
(٢) هذا ظاهر قول الأخفش ، وأجازه الزجاج وغيره .

(٣) قوله « .. فإنه لم يكن من ذريته وإنما قالوا والهاء تعود ... » كذا وقع في النسخ وهو ظاهر الاضطراب . والظاهر أنه سقط هنا كلام تقديره : فإنه لم يكن من ذريته ، وإنما كان من ذرية نوح ، وقيل : الهاء كناية عن نوح ، أي ومن ذرية نوح داود وسليمان ، وإنما قالوا : الهاء تعود ... إلخ .

(٤) هذا قول الغراء والأكثرين ، واختاره الطبري وغيره . وأجاز الوجهين الزجاج ومن وافقه .

(٥) كتب تحته في الأصل : « يعني وهبنا » .

(٦) يعني من قال إن الضمير لإبراهيم .

(٧) كتب تحته في الأصل : « أي فعل آخر ، يعني أرسلنا » .

(٨) سلف التعليق على هذا ٨٨ .

(٩) سلف التعليق على هذا ٣٣٩ .



فالوقف<sup>(١)</sup> من قوله ﴿ووهبنا له إسحق ويعقوب﴾ قوله ﴿إلى صراطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [٨٧] دون قوله ﴿الْقَالِمِينَ﴾ [٨٦] و﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٨٤] لَأَنَّ قوله ﴿وَمِنْ آبَائِهِمْ﴾ [٨٧] معطوف على قوله ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ﴾<sup>(٢)</sup> أي ومن ذريته ومن آبائهم<sup>(٣)</sup>.

قوله تعالى : ﴿فَبِهِدَاهُمْ أَفْتَدِهِ﴾<sup>(٤)</sup> [٩٠] يائبات الماء وحذفها<sup>(٥)</sup>.  
فمن ألقى الماء فليبيان الوقف ، كما تقدّم في ﴿هَيْهٖ﴾ [سورة الفارعة : ١٠]

(١) انظر إيضاح الوقف ٦٣٩ ، والقطع ٣١٠ - ٣١١ . والمكتفى ٢٥٣ ، ومنار الهدى ١٠١ . وصادكره المؤلف هو الظاهر . وأجازوا إلا النحاس الوقف على ﴿وإلياس﴾ ورده النحاس بأن ما بعده ﴿وإسماعيل واليسع ...﴾ معطوف على ما قبله ، فلا يوقف عليه . وأجاز النحاس والأشموني الوقف على ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ وأجاز الأشموني الوقف على ﴿ويعقوب﴾ و﴿نوحاً هَدَيْنَا﴾ و﴿من قبل﴾ و﴿هارون﴾ و﴿الحسنين﴾ و﴿لوطاً﴾ وكلها مردود بما ذكره المؤلف من العطف .

(٢) هذا ظاهر تقدير الزجاج وهو «أي وهدينا بعض آبائهم وإخوانهم» . وقيل ﴿وَمِنْ آبَائِهِمْ﴾ معطوف على ﴿كُلًّا فَضَلْنَا﴾ أي فضلنا بعض آبائهم .

(٣) وقف الأخفش على ﴿الْعَالَمِينَ﴾ وذهب إلى أن الكلام بعده مستأنف ، والتقدير عنده : ومن آبائهم وذرياتهم وإخوانهم من هو صالح ، فحذف المبتدأ . وقيل : التقدير : ومن آبائهم وذرياتهم وإخوانهم جماعة فضلناهم ، انظر مجمع البيان .

(٤) انظر الجواهر ٥٦٤ ، ٩٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨١ ، وللغراء ١ / ١٧٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٤ ، والحجة ٤ / ٥٣ - ٥٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣١ ، والبيان ١ / ٣٣٠ ، والبحر ٤ / ١٧٦ ، والمقتضب ١ / ٦٠ و ٤ / ٢٤٨ . والكامل ٩٦٧ ، والبغداديات ٥١٦ ، ٥٦٧ .

(٥) حذف الماء في الوصل حمزة والكسائي ، وقرأ هشام عن ابن عامر بكسر الماء من غير صلة واختلف عن ابن ذكوان عنه فروي عنه كeshام وروي عنه الكسر مع الصلة ، وقرأ الباقر يائباتها ساكنة ، وكلهم يثبتها ساكنة في الوقف . انظر السبعة ٢٦٢ ، والتيسير ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ ، ١٤٢ .

و ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾<sup>(١)</sup> [سورة البقرة : ٢٥٩] .

ومن حذفها فلائنه ليس كل العرب تُلحق الهاء في الوقف .

٣ واختلس الهاء ابن عامر فقرأ ﴿فَبِهَذَا هُمْ أَقْتَدِهٖ﴾ فحمله أبو عليّ على أنه كناية عن المصدر ، أي اقتد اقتداءً ، كقول سَحِيم عبد بني الحَسْحَاسِ<sup>(٢)</sup> :

٦ فَجَالَ عَلَى وَحْشِيهِ وَتَخَالَهٗ عَلَى ظَهْرِهِ سَبًّا جَدِيدًا يَمَانِيَا  
أي تخال [ الحَيْلُ ] و [ المَخِيلُ ] ، فالهاء كناية عن المصدر<sup>(٤)</sup> ، و « سَبًّا » هو

المفعول الأول ، و « جديدًا يمانيا » من نعته ، وقوله « على ظهره » في موضع المفعول الثاني ، والتقدير : تخاله سَبًّا جديدًا يمانيا ثابتاً على ظهره ، لا بد من هذا التقدير . وما حوى كلامنا إلا شرح [ كلام ] أبي علي<sup>(٥)</sup> . ٩

قوله تعالى : ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾<sup>(٦)</sup>

[ ٩١ ]

(١) كان في الأصل وي : « كما تقدم في هَوَّهٗ ولم يتَسَنَّهٗ » والصواب ما أثبت . وفي ب : « كما في لم يتسنه » وهو أجود مما في النسختين . وذلك أنه لم يتكلم على ﴿هيه﴾ في كتابه وحذف الهاء من ﴿هيه﴾ في الوصل حمزة وحده ، وأثبتها الباقون في الحالين . انظر التيسير ٢٢٥ ، والنشر ١٤٢ / ٢ ، ٤٠٣ / ٢ .

وانظر كلامه على ﴿لم يتسنه﴾ فيما سلف ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) د ، ق ب / ٧٧ ص ٣٠ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ١٦٦ . وهو بلا نسبة في الحجة ٤ / ٥٥ خك ، وجمع البيان ٢ / ٣٣١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٩٧ . ونسبه ابن يعيش ١ / ١٢٤ للعبدي ؟

ورواية الديوان والجواليقي « على متنه سَبًّا » . وحشيه : يساره ، والسب : الثوب الرقيق .

(٣) زيادة من ي .

(٤) عبارة أبي عليّ كما في الحجة : « تخال [ في الأصل تخاله ، وهو خطأ ] خَيْلَانًا » وفي جمع البيان عنه : « تخال خَيْلًا » . قال الجواليقي : « وعندي أنها - يريد الهاء - تعود على البيضاء ، فأضمره للعلم به ، أي وتخال البيضاء على ظهره سَبًّا » ا هـ .

(٥) أخذ كلامه من « الحجة » لأبي علي .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٦٥ ، والحجة ٤ / ٥٧ - ٥٨ خك ، وجمع البيان ٢ / ٣٣٢ - ٣٣٣ ، والبحر

٤ / ١٧٨ .

التقدير : تجعلونه ذا قراطيس<sup>(١)</sup> لاتعملون به .

وقرئ بالياء والتاء<sup>(٢)</sup> . فالتاء لأن قبله ﴿ قُلْ ﴾ ٩١ | أي قل لهم  
تجعلونه . والياء لقوله ﴿ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ .....  
يجعلونه قراطيس يبدونها ويخفون كثيراً ﴾<sup>(٣)</sup> فهو في موضع الحال<sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضِلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾<sup>(٥)</sup>

[ ٩٤ ]

بالرفع والنصب في ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> . فالرفع على أن يكون فاعل ﴿ تقطع ﴾  
والمعنى لقد تقطع وصلكم .

والنصب على أن يكون التقدير : لقد تقطع ما بينكم<sup>(٧)</sup> ، على أن يكون

(١) عن أبي علي ، ولفظه « تجعلونه ذوي قراطيس » وفي الهامش « ذوات » . وقدره النحاس : في قراطيس .

(٢) قرأ بالياء ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقر بالتاء . انظر السبعة ٢٦٢ - ٢٦٣ ، واسيسير ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ .

(٣) سياق الآية : ﴿ وماقدروا الله حقَّ قدره إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس تجعلونه ... ﴾ .

(٤) من ضمير الكتاب في ﴿ تجعلونه ﴾ على أن تجعل الكتاب القراطيس في المعنى لأنه مكتوب فيها ، عن أبي علي . وأجاز أن تكون الجملة صفة للقراطيس .

(٥) انظر الجواهر ٣٠١ ، ٨١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٧ ، ولفراء ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٦ ، والحجة ٤ / ٥٩ - ٦٣ خك و ١ / ١٨٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣٦ ، والبيان ١ / ٢٣٢ ، والبحر ٤ / ١٨٢ - ١٨٣ ، والعضديات ١٥٢ . والخصائص ٢ / ٣٧٠ ، وابن الشجري ١ / ٤٦ و ٢ / ٣٥٧ - ٢٥٩ ، والمغني ٦٧٠ .

(٦) قرأ بالنصب نافع والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٢٦٢ ، والتيسير ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ .

(٧) وهو قول الأخفش ولفراء .

« ما » موصوفاً ويكون ﴿ بينكم ﴾ صفته ، فحذف الموصوف<sup>(١)</sup> . ولا يكون « ما » موصولاً لأن الموصول لا يحذف<sup>(٢)</sup> ، وقد كلمتكَ في هذا غير مرة<sup>(٣)</sup> .

٢

☆ قال<sup>(٤)</sup> : ويكون أن يكون ﴿ بينكم ﴾ في موضع الرفع فاعل ﴿ تقطع ﴾ وإن كان منصوباً ، لما تُعَوِّف فيه النصب في كلامهم<sup>(٥)</sup> ، كقوله : ﴿ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة الجن : ١١ ] وقوله ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُفَصِّلُ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup>

(١) على هذا يكون الفاعل قد حذف ، وعلّق الطرف صفته . وقد نصّ للمؤلف ٢٩٥ على أنّ الفاعل لا يحذف ، وهو القول . وانظر ماسلف من التعليق على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه ٢١٥ . وماسيأتي من التعليق على حذف الفاعل ٨٧٢ .

(٢) وكذا قال في الجواهر ، وهو كما قال .

(٣) لم يتقدم له كلام في ذلك ، ولم يتكلم عليه فيما يأتني من كتابه . وقد أجاز الفراء حذف « مَنْ » الموصولية في نحو قوله تعالى ﴿ من الذين هادوا بـحرفون الكلم ﴾ [ سورة النساء : ٤٦ ] وقد غلّطه المبرد والزجاج ، انظر ماسلف من التعليق ٣١٥ . وانظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧١ . ٢٨٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٢٢ - ٣٢٣ ، وضائر الشعر ١٨٢ - ١٨٣ ، وابن يعيش ٦١ / ٢ و ٧ / ١٣٤ .

(٤) إن كانت « قال » من الناسخ فإنه أراد بها المؤلف ، وإن كانت من المؤلف - وهو الراجح - فإنه أراد أبا علي . وما ذكره هنا إنما هو حكاية لكلام أبي علي بتصرف . وقوله « قال ويكون ..... يوم لا تملك » انفردت به نسخة الأصل .

(٥) هذا قول أبي الحسن الأخفش ، نصّ على ذلك أبو علي وابن جني ومن تابعهما ، انظر المصادر المذكورة في ح<sup>٥</sup> من الصفحة السابقة . والذي ذكره الأخفش في هذه الآية في معاني القرآن له أن النصب على تقدير « ما بينكم » و « ما » بمعنى « شيء » ولم يتكلم عليها في موضعها ، انظر الحاشية ٥ و ٧ والمجم ٣ / ٢٣٢ ، ٢٠٩ .

(٦) انظر الجواهر ٣٠١ ، ٧٩٤ ، ٨١٥ ، والحجة ١ / ١٨٨ ، والبحر ٨ / ٢٤٩ - ٣٥٠ ، والخصائص ٢ / ٣٧٠ ، ٤٣٤ ، وابن يعيش ٣ / ٦١ ، والمغني ٦٧٠ . ولم يتكلم المؤلف على هذه الآية في كتابه لكن تكلم على نحوها وهو قوله تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ [ سورة الأعراف : ١٦٨ ] ، انظر ٤٨٣ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٣٩ - ١٣٤٠ . وقرئ « يُفَصِّلُ مَبْنِياً للفاعل ، انظر ماسيأتي .

[ سورة الممتحنة ٢ ] وقوله ﴿ وما أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ..... يَوْمَ لَا تَمْلِكُ ﴾<sup>(١)</sup> [ سورة

الانفطار : ١٧ ، ١٩ ] ☆

[ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> ] : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكْنًا ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٩٦ ]  
٣ وقرئ ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكْنًا ﴾<sup>(٤)</sup> .

فمن قال ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكْنًا ﴾ كان أظهر ، ووقف<sup>(٥)</sup> على  
٦ ﴿ الإصباح ﴾ . و﴿ اللَّيْلَ ﴾ المفعول الأول ، و﴿ سَكْنًا ﴾ المفعول الثاني ،  
١ / ٤٩ أي وجعل الليل ذا سكن أي يسكن فيه . /

(١ / ٥٥) ومن قال ﴿ وجاعلُ الليل ﴾ فإنه أضاف الفاعل إلى ﴿ الليل ﴾ . ويكون  
٩ ﴿ سَكْنًا ﴾ عند الكوفيين<sup>(٦)</sup> منصوباً بـ ﴿ جاعل ﴾ هذه . وذلك لا يراه  
البصريون<sup>(٧)</sup> ، لأنهم لا يعملون الفاعل إذا كان بمعنى الماضي<sup>(٨)</sup> ، ويحملون هذا على

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٣٦ . وقرئ ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ ﴾ بالرفع ، انظر ماسياني .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ١٦٢ - ١٦٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٢ ، ٨٤ ، وللغراء ١ / ٣٤٦ ، وإعراب القرآن  
١ / ٥٦٧ ، والحجة ٤ / ٦٤ - ٦٥ خك ، وجمع البيان ٢ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ، والبيان ١ / ٣٣٢ ، والبحر  
٤ / ١٨٥ - ١٨٧ ، والكتاب ١ / ٨٩ ، ١٧٨ ، والمقتضب ٤ / ١٥٤ ، والأصول ١ / ١٢٨ ، ٢ / ١٣ ،  
والإيضاح ١٤٤ . وابن يعيش ٦ / ٧٧ - ٧٨ . وشرح الكافية ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، والمغني ٦٠٠ ،  
٦١٨ ، ٦٦٥ .

(٤) قرأ ﴿ وجعلُ الليل ﴾ عاصم وحزمة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ وجاعلُ الليل ﴾ انظر السبعة  
٢٦٢ ، والتيسير ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ .

(٥) انظر منار الهدى ١٠٢ .

(٦) هذا مذهب الكسائي وهشام منهم ، ولم يتكلم الغراء على نصب ﴿ سَكْنًا ﴾ .

(٧) سيبويه والمبرد وابن السراج وأبو علي وغيرهم .

(٨) يشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال . وأجاز جماعة من الكوفيين  
منهم الكسائي وهشام إعمال اسم الفاعل إذا كان في معنى الماضي ، ولم يجره البصريون إلا إذا  
أريدت حكاية الحال الماضية أو أدخلت فيه الألف واللام . انظر الكتاب ١ / ٨٢ - ٨٩ ، ومعاني  
القرآن للأخفش ٨٢ - ٨٤ ، والمقتضب ٤ / ١٤٨ - ١٤٩ ، والأصول ١ / ١٢٥ - ١٢٩ ، والجل =

إضمار فعل آخر . وكذلك يحملون ﴿ الشمس والقمر ﴾ ٩٦ | على إضمار أي وجعل الشمس والقمر حساباً أي ذا حساب<sup>(١)</sup> .

٢ قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ إلى قوله ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾<sup>(٢)</sup> | ٩٩ |  
ففي<sup>(٣)</sup> قوله ﴿ ومن النخل ﴾ ضمير مرتفع انتقل إليه من المحذوف ، أي وثبت من النخل ، و ﴿ من طلوعها ﴾ بدل منه | أعني ﴿ من النخل ﴾<sup>(٤)</sup> | .  
٦ و ﴿ قِنْوَان ﴾ مرتفع بقوله ﴿ من طلوعها ﴾<sup>(٥)</sup> هذا على قياس قول من قال : جلسا وقعد الزيدان ، فأعمل الثاني . ومن قال : جلس وقعدا الزيدان وأعمل الأول<sup>(٦)</sup> ارتفع عنده ﴿ قِنْوَان ﴾ بقوله ﴿ ومن النخل ﴾ ، وكان في قوله ﴿ من طلوعها ﴾ ضمير<sup>(٧)</sup> . وهذا مشروح في كتبهم<sup>(٨)</sup> .

٨٤- ، ٩٠ ، والحجة ٢ / ٢٨٤ خم ، وابن يعيش ٢ / ١١٨ - ١٢٧ / ٦ و ٧٦ - ٧٧ ، وشرح الكافية

٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، والمفني ٩٠٦ ، والمص ٥ / ٧٩ - ٨٥ ، والمصادر الآتية ٧٤٨ ح ٤ .

(١) قدره الأخفش : وجعل الشمس والقمر بحساب ، فحذف الباء .

(٢) انظر الجواهر ٥٢٠ ، ومعاني القرآن للقرآء ١ / ٣٤٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٩ ، والبيان

١ / ٣٣٣ ، والبحر ٤ / ١٨٩ - ١٩٠ .

(٣) كذا في النسخ ، ولا وجه لزيادة الفاء ، والوجه « في قوله » .

(٤) زيادة من ي .

(٥) تابع الأخفش والكوفيين في مذهبهم في ارتفاع الاسم بالظرف ، ومذهب البصريين أنه مرتفع

بالابتداء لأن الظرف لم يجر في المواضع المخصوصة التي إذا جرى فيها رفع مابعد . انظر

معلقناه على المذهبين ١٣ . وفي كلام المؤلف تحليل . فقوله . في قوله ومن النخل ضمير ...

وثبت من النخل « لا يصح ، أما على مذهب الكوفيين والأخفش فلا ضمير في الظرف لأن

الاسم مرتفع به ، وأما على مذهب البصريين فالظرف خبر الابتداء وفيه ضمير لقوله

﴿ قِنْوَان ﴾ .

(٦) إعمال الثاني هو مذهب البصريين وإعمال الأول هو مذهب الكوفيين ، وقد سنف تحقيق هذا ٣٦٧ .

(٧) قد قدم أن ﴿ من طلوعها ﴾ بدل من ﴿ من النخل ﴾ فإ هذا التكلف في إقحام باب التنازع هنا ؟

على أنه خلط فيما ذكره من تحمل الظرف الضمير . والصواب أن ﴿ قِنْوَان ﴾ مبتدأ و ﴿ من

النخل ﴾ خبره وفيه ضميره و ﴿ من طلوعها ﴾ بدل من ﴿ من النخل ﴾ .

(٨) انظر للصادر التي ذكرناها ٣٦٧ ح ١ .

ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أُعْنَابٍ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٩٩ ]

بالنصب ، على أن يكون محمولا على قوله ﴿ نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا ﴾ [ ٩٩ ] وإياه اختار الأئمة السبعة ، إلا ما روي عن الأعمش والأعشى  
 ٢ عن أبي بكر <sup>(٢)</sup> من أنه رفع ﴿ وَجَنَّاتٍ ﴾ بالحمل على قوله ﴿ قَنَوَانٍ دَانِيَةٍ ﴾  
 ﴿ وَجَنَّاتٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

٦ [ وقوله <sup>(٤)</sup> ] ﴿ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٩٩ ]  
 و ﴿ ثَمَرِهِ ﴾ بفتح الثاء والميم ، وضمهما <sup>(٦)</sup> .

ف « ثمر » اسم جنس جمع <sup>(٧)</sup> « ثمرة » ك « نخلة » و « نخل » و « ثمرة » و

(١) انظر الجواهر ٥٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٢ ، وللغراء ١ / ٣٤٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٦٩ ،  
 وجمع البيان ٢ / ٣٤٠ ، والبيان ١ / ٣٣٣ ، والبحر ٤ / ١٩٠ .

(٢) ذكر ابن مهران في المبسوط ١٩٩ أن القراءة برفع ﴿ وجنات ﴾ هي قراءة أبي بكر عن عاصم في  
 رواية الأعشى والبرجي عنه . ولم يذكر ابن مجاهد ولا الداني ولا ابن الجزري هذه الرواية عن أبي  
 بكر ولا اختلاف في هذا الحرف عندهم أنه بالنصب . وعزيت القراءة بالرفع أيضاً إلى علي عليه  
 السلام وابن مسعود وأبي عبد الرحمن السلمي ويحيى بن يعمر والأعشى وابن أبي ليلى . انظر  
 المبسوط وإعراب القرآن وجمع البيان والبحر وشواذ ابن خالويه ٣٩ .

(٣) ذهب هذا المذهب في تأويلها أبو عبيد وأبو حاتم ، فمن ثم أنكرها حتى قال أبو حاتم : هي محال ،  
 لأن الجنات لا تكون من النخل . قال النحاس : « والقراءة جائزة ، وليس التأويل على هذا ،  
 ولكنه رفع بالابتداء والخبر محذوف أي ولهم جنات .. » اهـ وانظر البحر . وقال الطبرسي :  
 « عطفها على قنوان لفظاً ، وإن لم يكن من جنسها ، كقول الشاعر :

متقلداً سيفاً وريحاً « اهـ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٧٠ ، والحجة ٤ / ٦٧ - ٧٢ خك ، وجمع البيان ٢ / ٣٤٠ ، والبيان  
 ١ / ٣٣٣ ، والبحر ٤ / ١٩١ .

(٦) ضمها حزة والكسائي وفتحها الباقون . انظر السبعة ٢٦٤ ، والتيسير ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦٠ .

(٧) اسم الجنس الجمعي يفرق بينه وبين واحده بالهاء . انظر الكتاب ٢ / ١٨٣ ، ٢٢٩ ، والمقتضب

٢ / ٢٠٧ و ٣٤٦ - ٢٤٧ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ٨٦ ، ١١١ ، وابن يعيش ٥ / ٧١ ، وشرح

الكافية ٢ / ١٧٨ - ١٧٩ ، وشرح الشافية ٢ / ١٩٣ - ٢٠٠ ، وابن الشجري ١ / ٨٣ و ٢ / ٣٨٨ .

« تَمَر » و « بُرَّة » و « بُر » .

٢ « وَ تَمَر » جمع « ثمار » ك « كِتَاب » و « كُتِب » و « مِثَال » و « مِثْل » ،  
إِلَّا أَنَّ « كِتَاباً » مفرد و « ثِمَاراً » جمع « ثَمَرَةٍ »<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نَصْرَفُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ ﴾<sup>(٢)</sup>

[ ١٠٥ ]

٦ قوله تعالى ﴿ وَلِيَقُولُوا ﴾ محمول على مضمر ، أي نَصْرَفُ الْآيَاتِ لِيَجْهَدُوا  
وليَقُولُوا درست<sup>(٣)</sup> . واللام لام العاقبة<sup>(٤)</sup> ، أي لتصير عاقبة أمرهم إلى الجحود  
وإلى أن يقولوا هذه المقالة . وليست اللام « كي » .

٩ ونظير هذه اللام اللام في قوله ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا  
وَحَزَنًا ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة القصص : ٨ ] ولم يلتقطوه للحزن والعداوة وإنما التقطوه ليصير لهم

(١) فيكون « تَمَر » جمع الجمع ، فجمعوا فعلاً على فَعَلَ كما جمعه على فعائل ، قال أبو علي : « ولم أعلم  
سببويه ذكر تكسيره على فَعَلَ وإن كان قد حكى تكسيره على فعائل ، ولا يمتنع في القياس . ألا  
ترى أن « فَعَلَ » جمع للكثير كما أن فعائل جمع له .. » اهـ . وهو كما قال فسيبويه لم يذكر إلا  
جمعه على فعائل ، انظر الكتاب ٢ / ٢٠٠ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٥ ، ولفراء ١ / ٣٤٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٧١ - ٥٧٢ ، والحجة  
٤ / ٧٤ - ٧٦ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٤٥ ، والبيان ١ / ٣٣٣ - ٣٣٤ ، والبحر ٤ / ١٩٧ .

(٣) هذا تقدير الزجاج ومن وافقه ، وقدره النحاس : وليَقُولُوا درست صرفناها ، وهو قياس قول  
الفراء . انظر ماسلف من التعليق على نحو هذا ١٤١ .

(٤) أو المأل . وذكر الزجاج والنحاس وأبو علي هذا المعنى فيها ولم يصرحوا بتسميتها لام المأل أو  
العاقبة ، انظر ماسلف من التعليق عليها ٢٦٧ . قال النحاس : « وفي المعنى قول آخر حسن وهو أن  
يكون معنى نصرف الآيات : نأتي بها آية بعد آية ليقولوا درست علينا فيذكرون الأول بالآخر  
فهذا حقيقة ، والذي قال أبو إسحق عجازاً » اهـ فالظاهر أن لام كي عنده على معناها وهي متعلقة  
بنصرف . وكلا القولين توجيه لقراءة ﴿ دَرَسْتَ ﴾ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠١٨ - ١٠١٩ .



قَرَّةَ عَيْنٍ ، ولكن صارت عاقبة أمرهم إلى العداوة ، فافهم هذا فكثيراً تراه في التنزيل .

ومعنى « دَرَسْتَ » : قرأتَ و « دارستَ » : قارأتَ ، ومعنى « دَرَسْتُ » :  
انفتحت وزالت<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ١٠٩ |

من قرأ ﴿ إِنَّمَا ﴾ بالكسر<sup>(٣)</sup> وقف<sup>(٤)</sup> على قوله ﴿ وما يشعركم ﴾ و ﴿ ما ﴾ استفهام وفي ﴿ يشعركم ﴾ ضمير يعود إليه ، والمفعول محذوف ، والتقدير : وما يشعركم إيمانهم . ولا يجوز أن يكون ﴿ ما ﴾ نفيّاً على تقدير : وما يشعركم الله إيمانهم لأن الله تبارك وتعالى قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون بقوله ﴿ وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَاهَا

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ دارست ﴾ وقرأ ابن عامر ﴿ دَرَسْتُ ﴾ وقرأ الباقون ﴿ درست ﴾ .  
انظر السبعة ٢٦٤ ، والتيسر ١٠٥ ، والنشر ٢ / ٢٦١ .

والاحتجاج لـ ﴿ دارست ﴾ كاحتجاج لـ ﴿ درست ﴾ . أما قراءة ابن عامر ﴿ درست ﴾ فذهب النحاس وأبو علي إلى أن التقدير : ولئلا يقولوا درست ، وأجاز أبو علي أن يكون التقدير : ولكراهة أن يقولوا . قال أبو حيان : « وما أجازره أبو علي من إضمار « لا » في اللام المضمر بعدها أن مذهب لبعض الكوفيين .... كما أضمرها بعد أن المظهر في قوله ﴿ أن تضلوا ﴾ [ سورة النساء : ١٧٦ ] ولا يجوز البصريون إضمار « لا » إلا في القسم ... » اهـ انظر ماسلف من التعليق على كلا التقديرين : لئلا وكراهة أن ١٦٢ . وسلف الكلام على آية سورة النساء في موضعها ٣٢٤ .

(٢) انظر الجواهر ١٩ ، ١٣٢ ، ٥٠٧ ، وشرح المسح اللوح ٢٦ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٥ ، وللفراء ١ / ٣٥٠ ، ٣٧٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٧٣ - ٥٧٤ ، والحجة ٤ / ٧٦ - ٨٢ خك ، وجمع البيان ٢ / ٣٤٨ - ٣٤٩ ، والبيان ١ / ٣٣٤ ، والبحر ٤ / ٢٠٣ ، والكشاف ٢ / ٤٣ - ٤٤ ، والكتاب ١ / ٤٦٢ - ٤٦٣ ، والأصول ١ / ٢٧١ ، والفيثاديات ٧٩ - ٨٠ ، والمسائل المثورة ٨٢ ، وابن يعيش ٨ / ٧٨ ، ٨٨ ، والمغني ٦٠ ، ٢٣١ - ٢٣٢ ، والهمع ٢ / ١٥٤ .

(٣) وهم أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر عن عاصم بخلاف عنه . وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٦٥ ، والتيسر ١٠٦ ، والنشر ٢ / ٢٦١ .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٦٤٢ - ٦٤٣ ، والقطع ٣١٨ - ٣٢٠ ، والمكتفى ٢٥٧ - ٢٥٨ ، ومنار الهدى ١٠٣ .

إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَخَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبَلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿١١١﴾ فلا يجوز أن يكون ﴿ ما ﴾ نقياً ، ولكن يكون استفهاماً . ٢

ومن قرأ ﴿ أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾ كان « أن » بمعنى « لعل »<sup>(١)</sup> أي وما يشعركم إيمانهم لعل الآيات إذا جاءت لا يؤمنون . وذلك<sup>(٢)</sup> أنهم سألوا النبي صلى الله عليه وآله أن يجعل لهم الصفا ذهباً ويوسع الطريق لهم<sup>(٣)</sup> ، فحكي عنهم أنهم أقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها ، فأمر الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول لهم : إنما الآيات عند الله وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ، لأنهم - أعني النبي صلى الله عليه وآله ، وأصحابه - تمنوا نزول الآيات<sup>(٤)</sup> حتى يؤمنوا ، فقال تعالى : وما يشعركم إيمانهم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون . قال الخليل : العرب تقول :<sup>(٥)</sup> « أثت السوق أنك تشتري لنا شيئاً » ، أي لعلك ؛ وقال أبو النجم العجلي<sup>(٦)</sup> :

(١) هذا قول الخليل وسيبويه والأخفش وابن السراج ، وأجازه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم .  
(٢) انظر تفسير الطبري ٧ / ٢٠٨ - ٢١٤ ، والقرطبي ٧ / ٦٢ - ٦٥ ، وابن كثير ٣ / ٣٠٩ - ٣١٠ ، ومجمع التفسير ٢ / ٤٦٤ - ٤٦٥ ، وأسباب النزول ٦٧ ، ولباب النقول ١٠٣ .  
(٣) قوله « ويوسع الطريق لهم » لم أجده . وروي مكانه في مجمع البيان ومجمع التفسير : وابتعث لنا بعض موتانا نأله عنك أحق مما تقول أم باطل وأرنا الملائكة يشهدون لك . وقوله « الطريق » يريد طريق مكة كما في هامش « ب » .  
(٤) في الأصل : الآية .

(٥) انظر الكتاب ١ / ٤٦٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٥ ، والحجة ٤ / ٧٨ ، ٨٠ خك ، والمسائل المنشورة ٨٢ ، واللامات للزجاجي ١٢٧ ، والقطع ٣١٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٤٨ ، وابن يعيش ٨ / ٧٨ ، والقرطبي ٧ / ٦٤ ، والمغني ٦٠ ، ٣٣١ .

(٦) البيهتان على هذه الرواية له في تفسير الطبري ٧ / ٢١٣ ، والقرطبي ٧ / ٦٤ ، وهما بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٨٦ ، والحجة ٤ / ٧٩ خك ، والبصريات ٤٩ ، واللامات للزجاجي ١٢٧ . وروي « كما تغدي » فلا شاهد فيه على هذا . وهما على هذه الرواية له في الكتاب ١ / ٤٦٠ ، والمعاني الكبير ٣٦٣ ، والإنصاف ٥٩١ ، والخزانة ٢ / ٥٩١ ، ٤ / ٢٨٧ عرضاً في الموضعين . وهما بلا نسبة في مجالس ثعلب ١٢٧ ، والبغداديات ٩٣ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ١١٩ عرضاً . استشهدوا به على أن كاف التشبيه إذا وصلت بـ « ما » هيأتها لوقوع الفعل بعدها .

قُلْتُ لَشَيْبَانَ أَدُنُّ مِنْ لِقَائِهِ  
أَنَا نَغْذِي اللَّحْمَ<sup>(١)</sup> مِنْ شِوَائِهِ

أي لعلنا .

٣

وقال قوم : ﴿ أَنَّهَا ﴾ من قوله ﴿ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ ﴾ على بابها ، وليس  
بمعنى « لعل » ، و « لا » زيادة<sup>(٢)</sup> ، والمعنى : وما يشعركم إيمانهم لأنها إذا جاءت  
يؤمنون ، و « لا » زيادة<sup>(٣)</sup> .

٦

ويجوز أن يكون في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير : قل إنما الآيات عند

(١) كذا وقع في النسخ ، وهو خطأ صوابه « نَغْذِي الْقَوْمَ » ويروى « كما تغذي الناس » . وشيبان ابنه  
يقول له : اركب في طلب الظليم وادن منه لتصيده لعلنا نطعم القوم من شوائه .

(٢) وهو قول الكسائي ، وأجازته الفراء وأبو علي وغيرهما ، وردّه الزجاج بأن ما كان لغواً في تأويل  
لا يكون غير لغو في آخر ، وردّه النحاس أيضاً بأن « لا » إنما تزداد فيما لا يشكل . انظر زيادة  
« لا » في الكتاب ١ / ١٩٥ ، ٤٨١ / ٢ و ٢٠٦ ، والمقتضب ١ / ٤٧ . والحجة ١ / ١٢٢ - ١٢٦ ،  
وحروف المعاني ٣١ . والخصائص ٢ / ٢٨٣ ، ورفص المبانى ٢٧٠ - ٢٧٤ ، والجنى السداني  
٣٠٠ - ٣٠٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٥ ، والصاحي ٢٥٨ - ٣٦٢ ، وابن يعيش ٨ / ١٣٦ - ١٣٧ ،  
وابن الشجري ٢ / ٢٣٠ - ٢٣١ ، والمغني ٣٢٧ - ٣٢٤ . وقد عقد للمؤلف في الجواهر ١٣١ - ١٤٠  
الباب ٥ لـ « ما جاء في التنزيل وقد زيدت فيه » « لا » و « ما » وفي بعض ذلك اختلاف وفي بعض  
ذا اتفاق .

(٣) كذا وقع ، وفيه تخطيط . وذلك أن من قال بزيادة « لا » فالمعنى عنده : وما يشعركم أنها إذا جاءت  
يؤمنون ، وهو ما وقع في الجواهر ، وانظر المصادر السالفة . ويكون « أن » وما بعدها في تأويل  
مصدر منتصب على أنه المفعول الثاني لـ « يشعر » . وأما قول المؤلف هنا « والمعنى وما يشعركم  
إيمانهم ... » و « لا » زيادة فلا أعرف كيف وقع هكذا . فعلى ما قدره يكون المفعول محذوفاً وعليه  
ف « لا » زائدة ، ويكون المصدر المؤول مجروراً بلام مقدرة وعليه فـ « لا » غير زائدة ؟ ! ! .  
وقد عزا أبو حيان إلى أبي علي أنه ذهب في أحد أقواله إلى أن « لا » غير زائدة وأن « أنها .. » علة  
مع حذف لامها والتقدير : قل إنما الآيات عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون ، قال أبو حيان :  
« ويكون ﴿ وما يشعركم ﴾ اعتراضاً بين المعلول وعلمته » . ولم أصب كلام أبي علي .

الله ولا ينزلها لأنها إذا جاءت لا يؤمنون<sup>(١)</sup>.

قوله تعالى : ﴿ وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ  
بِالْآخِرَةِ ۖ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١١٣ ]

هذه اللام معطوفة على قوله ﴿ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [ ١١٢ ] أي  
ليغرّوهم<sup>(٣)</sup> ولتصغى إليه<sup>(٤)</sup> ، فحمل هذا على المعنى . فعلى هذا لا يجوز الوقف<sup>(٥)</sup>  
على قوله ﴿ غروراً ﴾ ولا على قوله ﴿ وما يفتشرون ﴾ [ ١١٢ ] .

(١) وكذا قال في الجواهر . وهذا الوجه قريب من قول أبي علي الذي ذكرته عن البحر . وذكر في  
الجواهر قولاً آخر وهو أن يكون التقدير : وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون ،  
فحذف ، وهو أحد قولي ابن الأنباري في تأويل الفتح .

وقال أبو حيان عقب حكايته أقوال العلماء في توجيه الآية : « ولا يحتاج الكلام إلى زيادة  
« لا » ولا إلى هذا الإضمار ولا لأن يكون « أن » بمعنى « لعل » وهذا كله خروج عن  
الظاهر .. » اهـ . والظاهر هو ما قاله الإمام الزمخشري ، قال : « وما يشعركم : وما يدريك ،  
أنها : أن الآية التي تقترحونها إذا جاءت لا يؤمنون بها ، يعني أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون  
بها وأنتم لاتدرون بذلك . وذلك أن المؤمنين كانوا يطمعون في إيمانهم إذا جاءت تلك الآية  
وينحسروا عنها ، فقال عز وجل : وما يدريك أنهم لا يؤمنون على معنى أنك لاتدرون ماسبق عمي  
به من أنهم لا يؤمنون به .. » اهـ . وسلح أبو حيان كلام الزمخشري ولم يصرح بالنفس عنه ! ! .

(٢) انظر الجواهر ٦٦٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١١٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥١ ، والبيان  
١ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ، والبحر ٤ / ٢٠٨ ، والمسكيات ٦٠ ، والمغني ٥٣٤ .

(٣) في الأصل : ليغرّوه ، والصواب من ي وب . والضهير « هم » يعود إلى « شياطين الإنس والجن » في  
قوله تعالى ﴿ وكذلك جعلنا لكل نبي عدوًّا شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف  
القول غروراً ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون . ولتصغى إليه .. ﴾ .

(٤) هذا قول أبي علي في التذكرة فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر ، وابن جني في المحتب ١ / ٢٢٧ ومن  
وافقها . وذهب الفراء ومن وافقه إلى أن اللام متعلقة بعامل مضر والتقدير : ولتصغى إليه فعلنا  
ذلك . وقيل التقدير : فعلنا ذلك لتصغى . ونقل أبو حيان عن الزجاج أن التقدير : ولتصغى  
إليه فعلوا ذلك ، فهي لام صيرورة ؛ وقياس مذهبه أن يكون عطفاً على مضر ، انظر ماسلف

. ١٤١

(٥) انظر ماز الهدى ١٠٣ .

وقيل : اللام لام القسم<sup>(١)</sup> ، والتقدير : وَلَتَصْعَيْنَ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ ، فلما كسرت اللام زالت النون ، فصار ﴿ لتصغى ﴾ . فعلى هذا المذهب جاز الوقف على قوله ﴿ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

٣

قوله تعالى ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ١١٧ |  
﴿ مَنْ ﴾ هذه نصب بفعل مضمر<sup>(٤)</sup> دلَّ عليه قوله ﴿ أعلم ﴾ . ولا يجوز أن يكون نصباً بـ ﴿ أعلم ﴾ هذه لأن « أَعْلَمُ » لا يتعدى<sup>(٥)</sup> . ولا يكون جرّاً بإضافة ﴿ أعلم ﴾ لأنه يصير الله عز وجل بعض الضالين تعالى الله عن ذلك [ وتقدس ]<sup>(٦)</sup> فوجب أن يكون منصوباً بفعل مضمر ، أي يعلم من يضل عن سبيله فأضمر « يعلم » لدلالة « أَعْلَمُ » عليه ؛ ومثله قوله<sup>(٧)</sup> :

٩

(١) هذا قول أبي حاتم والأخفش وأبي علي في العسكريات ورجع عنه في البصريات والتذكرة ، وأباه الجمهور ، انظر ما سلف من التعليق على هذا ٢٥٢ .

(٢) انظر القطع ٣٢٠ ، والمكتفى ٢٥٩ ، ومنار الهدى ١٠٣ . وهو وقف حسن عند النحاس وكاف عند الداني وصاحب منار الهدى ، ونص صاحب منار الهدى أن ذلك على أن اللام متعلقة بمحذوف ، والظاهر أنه قول النحاس والداني .

(٣) انظر الجواهر ٢٠٦ ، ومعماني القرآن للفراء ١ / ٣٥٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٧٧ ، والحجوة ١ / ١٩ - ٢٠ ، ١١٨ ، وجمع البيان ٢ / ٢٥٥ ، والبيان ١ / ٣٣٦ - ٣٣٧ ، والبحر ٤ / ٢١٠ ، والعسكريات ١٠٤ ، والبصريات ١٦٤ - ١٦٥ ، والخلقيات ١٨١ ، والمختب ١ / ٢٢٩ .

(٤) هذا قول أبي علي وأبي الفتح ومن وافقهما . وذهب الفراء والزجاج والنحاس إلى أن « من » في موضع الرفع على الابتداء ، وأجازه أبو الفتح .

(٥) أي لا ينصب مفعولاً ، لأن « أفعل » التفضيل لا يعمل عمل الفعل لأن مشابته للفعل ولاسم الفاعل ضعيفة وليس له فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه . انظر شرح الكافية ٢ / ٢١٩ ، ٢٠٦ ، وابن يعيش ٦ / ١٠٥ - ١٠٧ ، والهمع ٥ / ١٠٩ ، وشرح التصريح ٢ / ١٠٦ .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) بعده في ي و ب « وهو عباس بن مرداس » . وأغلب الظن أنها ليست من المؤلف . والبيت من كلمة له في الأضمعيات ق ٧٠ ص ٢٠٤ - ٢٠٧ ، والأغاني ١٤ / ٢٠٠ ، ٣١٥ ، والأشباه والنظائر للخالديين ١ / ١٥٣ - ١٥٤ ، وديوان الحناسة بشرح المرزوقي ق ١٥١ ص ٤٤٠ - ٤٤٢ ، =

... .. وَأُضْرِبَ مِنَّا بِالسَّيُوفِ الْقَوَانِسَا<sup>(١)</sup>

ينتصب « القوانس » بمضمر يدل عليه « أُضْرِبَ » أي نضرب القوانس .

وهكذا القول في قوله ﴿ اللَّهُ أَعْلَمَ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٣٤ ]

ينتصب « حيث » بفعل مضمر لأن « حيث » ههنا اسم محض ، والتقدير : الله يعلم مكان رسالاته ، فأضمر « يعلم » لدلالة « أَعْلَمَ » عليه .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾<sup>(٣)</sup>

[ ١٣٥ ]

و ﴿ ضَيِّقًا ﴾ مشدد وخفف<sup>(٤)</sup> / ، مثل « مَيِّت » و « مَيِّت » و « سَيِّد » ١ / ٥٠

و « سَيِّد » . ويجوز أن يكون ﴿ ضَيِّقًا ﴾ مصدرًا أي ذا ضيق<sup>(٥)</sup> . ( ١ / ٥٦ )

١ . والحاسة البصرية ق ١١٨ ج ١ / ٥٤ - ٥٥ ، والخزانة ٣ / ٥١٧ - ٥٢١ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٢٩٢ - ٢٩٥ . وهو له في النوادر ٥٩ ، وبلا نسبة في الحجة ١ / ١٩ ، ١١٨ و ٣ / ٣٥٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٦١ ، وابن يعيش ٦ / ١٠٥ ، والمغني ٨٠٤ . وسيأتي منسوباً إليه ١٠٣٤ .

(١) صدره مع بيت قبله :

فَلَمْ أَرِ مَنْلَ الْخَيِّ حَيًّا مَصْحًا  
أَكْرَ وَأَخْمَى لِلْحَفِيْقَةِ مِنْهُمْ وَأُضْرِبَ ... ..

والقوانس : جمع قونس ، وهو أعلى بيضة الرأس وقيل مقدمها .

(٢) هذه قراءة غير ابن كثير وحفص عن عاصم فقرأ ﴿ رسالته ﴾ على الأفراد . انظر السبعة ٢٤٦ ، والتيسير ١٠٦ ، والنشر ٢ / ٢٦٢ . وانظر الكلام عليها في الحجة ١ / ١٩ و ٣ / ٣٥٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٦١ ، والبيان ١ / ٣٣٧ ، والبحر ٤ / ٢١٦ ، والمغني ١٧٦ - ١٧٧ ، ٦٨٩ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٣ - ٣٥٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٧٩ ، والحجة ٤ / ١٠١ - ١٠٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٦٢ ، والبيان ١ / ٣٣٨ ، والبحر ٤ / ٢١٧ - ٢١٨ ، والكمال ٢٨٣ ، ١٣٥١ .

(٤) قرأ بالتخفيف ابن كثير وحده وقرأ الباقر بالتشديد . انظر السبعة ٢٦٨ ، والتيسير ١٠٦ - ١٠٧ ، والنشر ٢ / ٢٦٢ .

(٥) كونه بالفتح مخففاً من المشدد هو قول النحاس وأبي علي وغيرها ، وأجاز القولين أبو حيان .

و ﴿ حَرَجًا ﴾ بكسر الراء وفتحها<sup>(١)</sup> . فالكسر مثل « حَذِر » و « حَزِرَج »  
يكون اسم الفاعل<sup>(٢)</sup> ، و « حَرَج » مصدر مثل « حَذَر » و « هَلَع » .

٣ [ وقوله<sup>(٣)</sup> ] ﴿ كَانُوا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ [ ١٢٥ ]  
أصله « يتصعد » فأدغمت التاء في الصاد .

ومن قال ﴿ يَصَاعِدُ ﴾ فأصله « يتصاعد » فأدغم أيضاً .  
٦ ومن قال ﴿ يَصْعَدُ ﴾ فهو من صَعِدَ يَصْعَدُ<sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾<sup>(٥)</sup>

[ ١٢٨ ]

٩ « المَثْوَى » يحتمل أن يكون ههنا مصدراً بمعنى « الثواء » وهي الإقامة .  
ويحتمل أن يكون مكاناً ، أي مكان الإقامة .

فإذا كان مصدراً كان عاملاً في قوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ، ويكون المصدر

(١) قرأ بكسر الراء نافع وأبو بكر عن عامر ، وقرأ الباقون بالفتح .

(٢) حَرَجَ اسم فاعل من حَرَجَ ، دلَّ على معنى ثابت في الموصوف ، وهو ما يسمى بالصفة المشبهة باسم  
الفاعل . وقياس نعت ما ماضيه على فَعِلَ في الأدوات الباطنة وما يناسبها من الميوب الباطنة ونحو  
ذلك من الهيجانات والحقبة غير حرارة الباطن والامتلاء = أن يكون على فَعِلٍ ، عن شرح الشافية .  
والصفة المشبهة باسم الفاعل هي اسم فاعل يدل على معنى ثابت ، وأبنية مبالغة اسم الفاعل هي  
أسماء فاعل أريد بها المبالغة . فن ههنا عبر المؤلف وغيره بـ « اسم الفاعل » عن الصفة المشبهة به .  
انظر الكتاب ١ / ٥٦ ، والمقتضب ٢ / ١١٤ ، وابن يعيش ٦ / ٨٢ - ٨٣ ، وشرح الشافية  
١ / ١٤٣ - ١٤٤ ، والمجمع ٦ / ٥٧ .

(٣) زيادة مني .

(٤) قرأ ﴿ يَصْعَدُ ﴾ ابن كثير وحده ، وقرأ ﴿ يَصَاعِدُ ﴾ أبو بكر عن عامر ، وقرأ الباقون  
﴿ يَصْعَدُ ﴾ ، انظر السبعة ٢٦٨ ، والتيسير ١٠٧ ، والنشر ٢٦٢/٢ .

(٥) انظر الجواهر ٧٩١ - ٧٩٣ ، ٨٤٧ ، وشرح الملح اللوح ٦٦ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٠ ، ومجمع  
البيان ٢ / ٣٦٥ ، والبيان ١ / ٣٣٩ - ٣٤٠ ، والبحر ٤ / ٢٢٠ .

مضافاً إلى الفاعل ، أي النار ذات إقامتكم في حال الخلود ، أي مقدراً<sup>(١)</sup> الخلود فيكم .

وأما إذا جعلت « المشوى » المكان كان العامل في الحال معنى الإضافة ، مثل قوله ﴿ أَنْ ذَابِرَ هَوْلًا مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ سورة الحجر : ٦٦ ] ف ﴿ مصبحين ﴾ حال من ﴿ هؤلأ ﴾ [ ومثله : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾<sup>(٣)</sup> [ سورة الحجر : ٤٧ ] ف ﴿ إِخْوَانًا ﴾ حال من الهاء والميم المضاف إليه « الصدور » ؛ ولأربع لها في القرآن<sup>(٤)</sup> والعامل في الحال معنى الإضافة<sup>(٥)</sup> ، إذ معناه المازجة

(١) فهي حال مقدرة لأنهم لمّا يخلدوا فيها وإنما الخلود مقدر فيهم .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٧١ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٦٧ .

(٤) زيادة من ي و ب . وكان في ي : والدافع لها ، وهو تحريف . وقوله « ولأربع لها في القرآن » يريد أنه لم يأت في التنزيل حال عمل فيها معنى الإضافة إلا هذه الثلاثة . وهذا كلام غير دقيق ، فقد جاءت الحال من المضاف إليه في مواضع أخر ، انظر التعليق التالي .

(٥) لأن الإضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل ، فمعنى الفعل حاصل فيها ، وهو قول أبي علي في التذكرة فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر . وضغفه الرضي بأن معنى الفعل قد انطمس في مثله .

وقد اختلفوا في جيء الحال من المضاف إليه ، فمنهم من لم يجره ، ومنهم من أجازاه مطلقاً ، ومنهم من أجازاه إن كان عاملاً في المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [ سورة يونس : ٤ ] ، أو كان المضاف بعض المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ أَيْحَىٰ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ [ سورة الحجرات : ١٢ ] أو كبعضه ، كقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَلَكًا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [ سورة النحل : ١٢٢ ]

وقد جاءت من المضاف إليه في نحو قول الحمدي :

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا خَضِبْنَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَخْضِبِ

وقول زيد الفوارس :

عُودَ وَبَهْتَةَ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقَ الْحَدِيدَ مَضَاعِفًا يَتَلَهَبُ

وغيره . انظر في ذلك ابن الشجري ١ / ١٧ ، ١٥٢ ، ١٥٦ - ١٥٨ ، ١٦٧ ، ٢ / ٣٢٧ - ٣٣٠ ، وشرح

الكافية ١ / ١٩٩ ، ٢٠٧ ، ٢٥٠ ، والتسهيل ١١٠ ، واللمع ٤ / ٢٣ ، وشذور الذهب ٣٢١ ، وأوضح

المسالك ٢ / ٣٢٤ - ٣٢٦ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢ / ١٧٩ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل

١ / ٢١٦ - ٢١٧ ، والخزانة ١ / ٥٠٩ - ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٢ / ١٥٦ .



والمضامّة . ولا يكون « الثوى » العامل ، لأن المكان لا يعمل في شيء .

قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ آخَرِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ١٣٣ |

٣ قيل : إنّ « مِنْ » بمعنى البدل<sup>(٢)</sup> ، أي كما أنشأكم - أي خلقكم - بدلهم<sup>(٣)</sup> ، ومثله قوله ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة التوبة : ٣٨] أي بدل الآخرة ، وأنشد أبو علي<sup>(٥)</sup> :

(١) انظر شرح السمع اللوح ٨٢ / ٢ ، ومجمع البيان ٣٦٨ / ٢ ، والبيان ١ / ٣٤٠ - ٣٤١ ، والبحر ٤ / ٢٢٥ ، وتفسير الطبري ٨ / ٢٩ ، والقرطبي ٧ / ٨٨ ، وابن كثير ٣ / ٣٣٥ ، ومجمع التفاسير ٤٨٧ / ٢ - ٤٨٨ .

(٢) انظر « مِنْ » التي للبدل في الجنى الداني ٣١٠ ، والمغني ٤٢٢ - ٤٢٣ ، وحاشية الصبان على الأثموني ٢١٢ / ٢ .

(٣) هذا قول الطبري ومن وافقه ، قال الطبري : « ... لم يرد بإخبارهم هذا الخبر أنهم أنشأوا من أصلاب قوم آخرين ولكن معنى ذلك ما ذكرنا من أنهم أنشأوا مكان خلق خلف قوم آخرين قد هلكوا قبلهم » اهـ . وقال الطبرسي : « مِنْ » في قوله ﴿ ويستخلف من بعدهم ما يشاء كما أنشأكم ... ﴾ للبدل ... و « مِنْ » في قوله ﴿ من ذرية قوم آخرين ﴾ لا ابتداء الغاية ... اهـ وأن تكون لا ابتداء الغاية هو ظاهر قول ابن كثير وغيره .

(٤) انظر البحر ٥ / ٤١ - ٤٢ ، وابن الشجري ١ / ٣٦ و ٢ / ٦٧ ، والمغني ٦٧ - ٤٢٢ - ٤٢٣ . وذهب ابن الشجري إلى أن « مِنْ » متعلق بحال تقديره : بدلاً .

(٥) للراعي . وهو من كلمة له عدتها ٨٩ بيتاً مذكورة في منتهى الطلب ، نص على ذلك البغدادي في شرح أبيات المغني ٥ / ٣٢٥ - ٣٢٧ ، وصلة البيت :

٧٢ إن الذين أمرتهم أن يعدلوا لم يفعلوا مما أمرت فتيلاً

أخذوا الخاض ... .. البيت

٧٣ أخذوا العريف فقطعوا حبرومه بالأصبحية قائماً مغلولاً

والبيت ساقط مما أثبتته محقق الديوان عن منتهى الطلب ؟ وهي القصيدة رقم ٥٨ وعدة أبياتها فيها نقله محقق الديوان عن منتهى الطلب ٨٨ بيتاً ، فجعل المحقق « أخذوا الخاض ... البيت » في آخر القصيدة برقم ٩٢ ص ٢٤٢ لأنه لم يتبين صلته داخل القصيدة . وهو يلي البيت ٧٢ في الديوان ، فالصواب أن يكون رقمه ٧٣ ويعدل الترقيم بعد ذلك . وانظر شرح شواهد المغني ٢٥١ ، والخزانة =

أَخَذُوا الْمُخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً قَسْرًا وَيَكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلاً  
أي بدل الفصيل .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ ۝ (١) ﴾ ١٣٧ |

بفتح الزاي والياء ، قراءة العامة (٢) .

وفاعله ﴿ شُرَكَائُهُمْ ﴾ (٣) ١٣٧ | و ﴿ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ ﴾ ١٣٧ | مفعول

وهو مصدر مضاف إلى المفعول .

وقرأ ابن عامر ﴿ زَيْنَ ﴾ بضم الزاء وكسر الياء ، و ﴿ قَتَلَ ﴾ رفع  
بـ ﴿ زَيْنَ ﴾ ، ﴿ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ بإضافة « القتل » إلى « شركائهم » ونصب  
« الأولاد » على تقدير : قتل شركائهم أولادهم ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه

١ = ٥٠٢ - ٥٠٤ . وهو البيت الرابع والسبعون في رواية القرشي في جملة أشعار العرب  
٢ / ٩٢٨ . وهوله في ابن الشجري ٢ / ٦١ .

وهو بلا نسبة في تكملة الإيضاح ٢١٢ ، وابن يعيش ٦ / ٤٤ ، والبيان ١ / ٣٤١ ، والمغني  
٤٢٢ .

وروي « الخاض من العشار » و « الكرام من العشار » و « من » فيها بيبانية . وأكثر روايته  
« غلبة ظمأ » .

والخاض : النوق الحوامل واحدها خلفه ، والفصيل ابنها لأنه فصل عنها ، وغلبة مصدر  
كالغلبة ، والأفيل : الفصيل ، عن الخزانة .

(١) انظر الجواهر ١٧٨ ، ٦٨١ ، وشرح المع اللوح ١٠ / ٢ و ٨٩ / ١ و ١٠٦ / ٢ ، ومعاني القرآن  
للأخفش ٢٨٧ ، وللغراء ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٢ - ٥٨٣ ، والحجة  
٤ / ١٠٩ - ١١٣ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧٠ - ٣٧١ ، والبيان ١ / ٣٤٢ ، والبحر  
٤ / ٢٢٨ - ٢٣٠ ، والأصول ٣ / ٤٧٣ ، والخصائص ٢ / ٤٠٧ ، وابن يعيش ٣ / ٢٣ .

(٢) انظر السبعة ٢٧٠ ، والتيسير ١٠٧ ، والنشر ٢ / ٢٦٢ .

(٣) سياق الآية : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ .

بالمفعول<sup>(١)</sup> ، كقوله<sup>(٢)</sup> :

فَزَجَّجْتُهَا بِمِرْزَجَةٍ زَجَّ الْقَلُوصِ أَبِي مَرَّادَهُ  
أي زَجَّ أَبِي مَرَّادَةَ الْقُلُوصِ .

٣

(١) قد أجاز البصريون والكوفيون في ضرورة الشعر الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور كما أجازوا غير المبرد الفصل بينهما بالمعطوف على المضاف وخرجه المبرد على حذف المضاف إليه من الأول ووافقه الرضي . أما الفصل بينهما بالمفعول فأجازه في الضرورة الأخفش وأبو علي وأبو الفتح ومن وافقهم من البصريين ونصّوا على قبحه ، ولم يحزه سيبويه والمبرد والسيرافي والنحاس وغيرهم من البصريين . وعزا صاحب الإنصاف وتابعه صاحب الجمع إلى الكوفيين إجازة ذلك في الضرورة ، وهو قول غير محرّر ، والظاهر أنه قول جماعة منهم ثعلب ، وقد صرح الفراء أنه لا يجوز . انظر الكتاب ١ / ٩٠ - ٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٧٩ - ٨٢ ، ٢٢١ - ٢٢٢ ، والمقتضب ٤ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٧ - ٥٩٨ ، وسر الصناعة ٢٩٦ - ٢٩٨ ، والإنصاف ٤٢٧ - ٤٣٦ السّألة ٦٠ ، وشرح الكافية ١ / ٢٩٢ - ٢٩٣ ، والهمع ٤ / ٢٩٤ - ٢٩٧ ، والمصادر الآتية في تخريج البيت .

(٢) البيت في شرح المع اللوح ١٠ / ٢ و ١٠٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٧ و ٢ / ٨١ . ومجالس ثعلب ١٢٥ ، والحجة ٤ / ١١٢ خك ، وضرورة الشعر للسيرافي ١٨٠ ، والخصائص ٢ / ٤٠٦ ، وحجة القراءات ٢٧٢ ، والإنصاف ١١٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧١ ، والإنصاف ٤٢٧ ، والبيان ١ / ٣٤٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٦ ، وابن يعيش ٣ / ١٩ ، ٢٢ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٤٦٨ ، والبحر ٤ / ٢٢٩ ، والخزانة ٢ / ٢٥١ - ٢٥٥ . وهو مما زاده الأخفش في الكتاب ١ / ٨٨ وشرحه الأعم ، وانظر الخزانة ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٢١ . ويروى « فزججتها مكنّا زَجَّ ..... » .

وذهب الفراء إلى أن هذه الرواية باطلة ، وأن الرواية : « زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَرَّادَهُ » وذهب السيرافي وغيره إلى أن البيت لا يشبه أهل الرواية . والبيت لم يحزه أحد ، وقال ابن خلف في شرح أبيات سيبويه : « هذا البيت يروي لبعض المدنيين المولدين وقيل لبعض المؤنثين من لا يمتنع بشعره » اهـ عن الخزانة .

والمرجعة مايزجّ به ، والزجّ : الطعن بالزجّ وهو الحديد التي في أسفل الرمح ، والقنوص : الناقة الشابة ، عن الخزانة .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذِكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا ﴾ <sup>(١)</sup> | ١٣٩ |

٣ ﴿ ما ﴾ رفع بالابتداء ، وقوله ﴿ فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ ﴾ صلة لها .

وقوله ﴿ خَالِصَةٌ ﴾ خبر ﴿ ما ﴾ ، وأنت ﴿ خَالِصَةٌ ﴾ حملاً على المعنى .

٦ لأنَّ ما في بطون هذه الأنعام يراد به الأجنة <sup>(٢)</sup> . ثم قال ﴿ وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا ﴾ فذكر رداً إلى لفظ « ما » .

وقال قوم : هذا ليس بالسَّهْلِ ، لأنَّ العَوْدَ إلى اللفظ بعد الحمل على المعنى

٩ لا يحسن <sup>(٣)</sup> . فالهاء على قولهم خالصة للمبالغة <sup>(٤)</sup> ، كالهاء في « علامة » و « نَسَابَة » وما أشبه ذلك .

وهذا الذي ذكره جاء عكسه في قوله ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً ﴾

(١) انظر الجواهر ٢٩٩ ، ٣٧١ ، وشرح اللع للمؤلف اللوح ٧١ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٨ ، وللفراء ١ / ٣٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٤ . وجمع البیان ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، والبيان ١ / ٣٤٣ - ٣٤٤ ، والبحر ٤ / ٢٢٢ ، والمحاسب ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ وحجة القراءات ٢٧٤ ، وابن التجري ٢ / ٢٩٠ .

(٢) هذا قول الفراء والنحاس ومن وافقهما . ووم النحاس فظن أن قول الفراء « أنت لتأنيث الأنعام لأن ما في بطونها مثلها » غير ما اختاره أن « التأنيث على معنى ما » . وهما واحد .

(٣) ذكر ابن يعيش ٤ / ١٤ أن بعض الكوفيين ذهب إلى أن الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى غير جائز . وقد نص ابن جني أن القياس الأكثر أن يحمل على اللفظ ثم يحمل على المعنى ، وقال « واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكدر تراجع اللفظ » الخصائص ٢ / ٤٢٠ . ولم يحكم بأنه « لا يحسن » لكنه حكم بقلته . والظاهر أن المؤلف تأول كلامه على أن ذلك « لا يحسن » فتعقبه في الجواهر وذكر أن ذلك حسن قد جاء في القرآن . ومقاله وإن كان أحسن ما قيل في تأويل الآية ليس يرد على ابن جني الذي حكم بقلته ، وهو كما قال ، فلم يذكروا بما جاء منه في القرآن غير هذه الآية والآية ١١ من سورة الطلاق الآتي ذكرها في الصفحة التالية ، وانظر حجة القراءات .

(٤) من ذهب إلى أن الهاء للمبالغة الأخفش والكسائي وابن جني وغيرهم . لكن ليس يحتمل لازم أن يكون مذهب من قال به أن العود إلى اللفظ بعد الحمل على المعنى لا يحسن .

يُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴿١﴾ [سورة الطلاق : ١١] ، فقال ﴿ ومن يؤمن بالله ﴾ فوحد ضمير « مَنْ » ثم قال ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ / فجمع ، ثم قال ﴿ قد أحسن الله له رزقاً ﴾ فعاد إلى اللفظ بعد الجمع .

قال : ﴿ وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً ﴾ (٢) [ ١٣٩ ]  
 أي وإن يكن مافي بطون هذه الأنعام ميتة . ففي ﴿ يكن ﴾ ضمير يعود إلى « ما » فمن قرأ بالياء ونصب « الميتة » (٣) .  
 فأما من قرأ ﴿ وإن تكن ميتة ﴾ بالتاء ورفع « الميتة » فالمعنى : وإن تحدث ميتة . ويكون ﴿ تكن ﴾ تامة لا تحتاج إلى الخبر .  
 ومن نصب ﴿ ميتة ﴾ وقرأ بالتاء أي : وإن تكن الأجنة ميتة .  
 ومن قرأ ﴿ وإن يكن ميتة ﴾ بالياء ورفع (٤) « الميتة » فلأن تأنيث « الميتة » ليس بحقيقي .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ ﴾ (٥) [ ١٤١ ]

(١) انظر الجواهر ٣٧٠ - ٣٧١ ، ٧٣٨ ، والبحر ٨ / ٢٨٧ ، وحجة القراءات ٢٧٤ ، وابن يعيش ٤ / ١٤ .  
 (٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٨ ، وللغراء ١ / ٢٥٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٥ ، والحجة ٤ / ١١٣ - ١١٤ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، والبيان ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، والبحر ٤ / ٢٣٣ .

(٣) قرأ بالياء ونصب الميتة أبو عمرو والكسائي وحمة ونافع وحفص عن عاصم ، وقرأ بالتاء ورفع الميتة ابن عامر ، وقرأ بالتاء ونصب الميتة أبو بكر عن عاصم ، وقرأ بالياء ورفع الميتة ابن كثير . انظر السبعة ٢٧٠ - ٢٧١ ، والتيسير ١٠٧ ، والنشر ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ .  
 (٤) في الأصل : والرفع للميتة .

(٥) تمام الآية : ﴿ ... معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفاً أكله والزيتون والرمان مثلاً وغير مثابه كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المترفين [ ٤١ ] ومن الأنعام حولة وفرشاً كلوا مما رزقكم الله ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين [ ١٤٢ ] =

تمامه<sup>(١)</sup> عند قوله ﴿ وَصَّاكُمُ اللَّهُ بِهَذَا ﴾ ١٤٤ | لَأَنَّ قَوْلَهُ ﴿ وَالنَّخْلَ  
وَالزَّرْعَ ﴾ ١٤١ | إلى قوله ﴿ وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ﴾ ١٤١ | منتصب بـ  
﴿ أَنشَأَ ﴾ وقوله ﴿ كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾ ١٤١ | إلى قوله ﴿ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ  
المُسْرِفِينَ ﴾ ١٤١ | اعتراض ، ثم قال ﴿ وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ﴾  
١٤٢ | ثم فسر<sup>(٢)</sup> « الحولة » و « الفرش » بقوله ﴿ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ  
اثْنَيْنِ ﴾ ١٤٣ | إلى قوله ﴿ أَرْحَامُ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ ١٤٤ | أخيراً ، ثم قال  
﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمُ اللَّهُ بِهَذَا ﴾ ١٤٤ | والمعنى : بل أكنتم شهداء  
إذ وصاكم الله بهذا<sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَيْتَةً ﴾<sup>(٤)</sup> ١٤٥ |

بالتاء ونصب « الميتة » ، والياء ونصب « الميتة » ، والتاء ورفع

=ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين قل الذكركن حرم أم الأنثيين أما اشتملت عليه  
أرحام الأنثيين نبؤني بعلم إن كنتم صادقين [ ١٤٣ ] ومن الإبل اثنين ومن البقر اثنين قل الذكركن  
حرم أم الأنثيين أما اشتملت عليه أرحام الأنثيين أم كنتم شهداء إذ وصاكم الله بهذا فمن أظلم ... ﴿ .  
انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٨ ، ولفراء ١ / ٣٥٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٥ - ٥٨٧ ، وجمع  
البيان ٢ / ٣٧٤ - ٣٧٦ ، والبيان ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ، والبحر ٤ / ٢٣٤ - ٢٣٦ .

(١) انظر إيضاح الوقف ٦٤٤ ، والقطع ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والمكتفى ٢٦١ - ٢٦٢ ، ومنار الهدى  
١٠٤ - ١٠٥ . والوقف على ﴿ بهذا ﴾ تام عند أبي حاتم وحسن عند النحاس والظاهر أنه قول ابن  
الأنباري وكاف عند الداني .

(٢) يريد أن ﴿ ثمانية أزواج ﴾ بدل من ﴿ حولة ﴾ وهو قول الأخفش والزجاج وأحد قولي الفراء .  
وأجاز الفراء أن ينتصب بفعل مضمر وهو قول الكسائي ، وعليه يجوز الوقف على قوله  
﴿ وفرشاً ﴾ ، وقيل غير ذلك . وكتب في الأصل تحت ﴿ ثمانية ﴾ : « نصب بدل من حولة » .  
وانظر ماسلف من التعليق على استعمال التفسير في البذل ٦٨ .

(٣) فـ « أم » هي المنقطعة وهي بمعنى بل والهمزة . انظر المصادر التي أحلنا عليها ١٥٤ .

(٤) انظر الجواهر ٩٥٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٦٠ - ٣٦٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٨ ، والحجة  
٤ / ١١٩ - ١٢١ خك ، وجمع البيان ٢ / ٣٧٨ ، والبيان ١ / ٣٤٦ - ٣٤٧ ، والبحر ٤ / ٢٤١ .

« الميتة »<sup>(١)</sup> على معنى : إلا أن تحدث ميتة .

و « أن » مع ما بعده في موضع النصب على الاستثناء . ويكون ﴿ أو ذمّاً مسفوحاً ﴾ ( ١٤٥ ) عطفاً عليه ، أي إلا وجود ميتة أو ذمّاً مسفوحاً .  
ونصب « الميتة » مع الياء والتاء قد تقدّم<sup>(٢)</sup> في قوله ﴿ وإن تكن ميتة ﴾ [ ١٣٩ ] .

٦ وقوله ﴿ فَإِنَّهُ رَجَسٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ( ١٤٥ )  
اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه لأن قوله ﴿ أو فسقاً ﴾ ( ١٤٥ ) عطف على قوله ﴿ أو لحم خنزير ﴾<sup>(٤)</sup> ( ١٤٥ ) .  
٩ قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا ﴾<sup>(٥)</sup> ( ١٤٦ )  
يجوز أن تعلق ﴿ ومن البقر والغنم ﴾ بما بعده ، والتقدير : وحرمنا من

(١) قرأ بالتاء ونصب الميتة ابن كثير وحزة ، وقرأ بالتاء ورنع الميتة ابن عامر وقرأ الباقون بالياء ونصب الميتة . انظر السبعة ٢٧٢ ، والتيسير ١٠٨ ، والنشر ٢ / ٢٦٦ .

(٢) انظر ص ٤٣٥ . وفي ( يكون ) على القراءتين ضمير يعود إلى ما قبله ، وقبله ﴿ قل لا أجد في ما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ... ﴾ فعلى الياء يكون التقدير : إلا أن يكون المأكول ، وعلى التاء يكون التقدير : إلا أن تكون المأكولة ، عن النحاس ، أو نحو ذلك ، وعلى غير قراءة ابن عامر عطف ﴿ أو ذمّاً ﴾ على ﴿ ميتة ﴾ .

(٣) انظر الجواهر ٦٤٦ ، ٨٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٨ ، وجمع البيان ٢ / ٣٧٨ ، والبيان ١ / ٣٤٧ ، والبحر ٤ / ٢٤٣ .

(٤) سياق الآية : ﴿ ... أو ذمّاً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً ... ﴾ .

(٥) انظر الجواهر ٦٣ - ٦٤ ، ٧٢١ - ٧٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٠ ، وللغراء ١ / ٣٦٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٨٩ ، وجمع البيان ٢ / ٣٧٩ ، والبيان ١ / ٣٤٨ ، والبحر ٤ / ٢٤٤ - ٢٤٥ .

البقر والغنم عليهم شحومهما ، فتقف<sup>(١)</sup> حينئذٍ على قوله ﴿ ظفر ﴾ .  
 وإن حملت ﴿ ومن البقر والغنم ﴾ على قوله ﴿ كل ذي ظفر ﴾ لأن  
 المعنى : من كل ذي ظفر ومن البقر والغنم = وقفت<sup>(٢)</sup> على ﴿ والغنم ﴾<sup>(٣)</sup> ،  
 والأول الوجه<sup>(٤)</sup> .

٣

### ﴿ أَوْ الْحَوَايَا ﴾<sup>(٥)</sup> ١١٦١

جمع « حاوية »<sup>(٦)</sup> ، وهو في موضع النصب بالعطف على قوله  
 ﴿ شَحُومَهُمَا ﴾ أي حرّمنا عليهم شحومهما أو الحوايا ﴿ أو ما اختلطَ بعظم ﴾  
 ﴿ إلا ما حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا ﴾ . فعلى هذا في الآية تقديم وتأخير<sup>(٧)</sup> .  
 وقيل : ﴿ الحوايا ﴾ معطوف على ﴿ ما حملت ﴾<sup>(٨)</sup> ؛ فعلى هذا تكون  
 ﴿ الحوايا ﴾ حلالاً لهم . وعلى الأول حرام عليهم<sup>(٩)</sup> .

٦

٩

(١) انظر إيضاح الوقف ٦٤٥ ، والقطع ٣٢٤ - ٣٢٥ ، والمكتفى ٢٦٢ ، ومنار الهدى ١٠٥ . وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند غيره .

(٢) في الأصل : فوقفت ، وهو خطأ .

(٣) في النسخ : « ومن الغنم » بزيادة من على لفظ التلاوة .

(٤) هو كما قال ، ولم يذكروا الوقف على ﴿ والغنم ﴾ .

(٥) سياق الآية : ﴿ ... ومن البقر والغنم حرّمنا عليهم شحومهما إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ... ﴾ . انظر تفسير الطبري ٨ / ٥٥ - ٥٦ ، والقرطبي ٧ / ١٢٥ - ١٢٦ ، وابن

كثير ٢ / ٢٤٩ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٠٢ .

(٦) أَوْحَوِيَّةٌ أو حاوياء ، وهي المباعر وبنات اللبن .

(٧) انظر البحر ، ولم يسم من قال به .

(٨) والتقدير : إلا ما حملت ظهورها أو شحوم الحوايا ، أجازها الفراء ومن وافقه .

(٩) لم يذكر هنا قول الأكثرين وذكره في الجواهر وهو أن يكون « الحوايا » في موضع الرفع بالعطف

على ﴿ ظهورها ﴾ عن الكسائي والفراء والمبرد وابن الأنباري والنحاس وغيرهم ، وعليه أيضاً تكون الحوايا حلالاً لهم ، ولم يذكر الطبري وابن كثير غيره .



أ قوله تعالى (١) : ﴿ ذَلِكْ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ ﴾ (٢) [ ١٤٦ ]

﴿ ذلك ﴾ نصب (٣) مفعول ثانٍ لـ ﴿ جَزَيْنَاهُمْ ﴾ ، والتقدير : جزيناهم ذلك ببغيهم . ولا يجوز أن يرتفع ﴿ ذلك ﴾ بالابتداء و ﴿ جزيناهم ﴾ الخبر لأنه يصير التقدير حينئذ : ذلك جزينا هموه ، فيكون كقولهم : زيد ضربتُ أي ضربته . وهذا يجوز في ضرورة الشعر لا في فصيح الكلام (٤) .

ومثله ﴿ ذَلِكْ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا ﴾ (٥) [ سورة بآ : ١٧ ] . فأما قراءة ابن عامر ﴿ وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحَسْنَى ﴾ (٦) [ سورة الحديد : ١٠ ] فقد انضم إلى حذف الهاء الذي يجوز رفع الاسم فيه على ضعف = ضم الكاف ، فاجتمع فيه (٧) سببان فحسن الرفع . ويجوز أن يقوى الشيء بسببين ويضعف بسبب واحد كباب ما لا ينصرف (٨) ، والله أعلم . /

/ ٥١

( ١ / ٥٧ )

(١) زيادة مني .

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٨٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧٩ ، والبيان ١ / ٣٤٨ ، والبحر ٤ / ٢٤٥ .

(٣) ذهب النحاس إلى أنه رفع خبر مبتدأ محذوف والتقدير : الأمر ذلك . ومقاله المؤلف هنا هو قول الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم في قوله تعالى ﴿ ذلك جزيناهم بما كفروا ﴾ .

(٤) أي حذف الضمير المنصوب العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر في قوله « زيد ضربت » ، وقد نصوا أنه ضعيف جائز في الشعر . انظر الكتاب ١ / ٤٢ - ٤٤ ، وابن يعيش ٢ / ٣٠ ، وشرح الكافية ١ / ٩١ - ٩٢ ، والمجمع ٢ / ١٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٥ ، وضرائر الشعر ١٧٦ . وانظر مبدئي من كلام المؤلف ٥٤٣ ، ولتعليق نغمة وفيه ذكر مصادر أخرى كثيرة .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٩٧ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٢١ .

(٧) كان في النسخ « معه » ، ولعل الصواب ما أثبت . ووقع كما أثبت في البيان الذي نقل صاحبه عن هذا الكتاب بلا تصريح . وقوله « على ..... فاجتمع » لم يظهر في مصورة الأصل فأنبته من ي

وب .

(٨) جميع ما لا ينصرف من الأسماء إنما امتنع من الصرف لسببين أو لسبب قام مقامهما ، وهذه الأسباب التي إذا اجتمع في اسم واحد سببان منها منعاه الصرف تسعة وهي العلية والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع الذي بعد ألفه حرفان أو ثلاثة الأوسط منها حرف لين والتركيب =

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ ﴾<sup>(١)</sup>

[ ١٤٧ ]

وربنا ذو رحمة ، كذبوه أو صدقوه . ولكن المعنى : فإن كذبوك فقل : لا يأخذكم بالاستئصال في الحال لأنه ذو رحمة واسعة .

[ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾<sup>(٣)</sup> ] ١٤٨

عطف قوله ﴿ وَأَبَاؤُنَا ﴾ على الضير في ﴿ أَشْرَكْنَا ﴾ . ولم يقل « ما أشركنا نحن » قالوا<sup>(٤)</sup> : لأنّ « لا » قد قام مقام الضير ، فيقوى الضير بقوله ﴿ لَا ﴾<sup>(٥)</sup> كما يتأكد<sup>(٦)</sup> بـ « نحن » . وهذا إنما كان يصحّ أن لو<sup>(٧)</sup> كان « آبائنا » كانت الواو داخلة عليه على تقدير : ما أشركنا لا وأبائنا ؛ فأما إذا تقدمت الواو على « لا » لم يصحّ منهم هذا الكلام<sup>(٨)</sup> .

=المعجمة والألف والنون الزائدتان . انظر الكتاب ٢ / ٢ - ٣٠ ، والمقتضب ٣ / ٣٠٩ - ٣٨٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢ - ٣ إلى آخر الكتاب ، والأصول ٢ / ٧٩ - ١٠٣ ، وابن يعيش ١ / ٥٨ - ٧١ ، وشرح الكافية ١ / ٣٥ - ٧٠ ، واللمع ١ / ٧٦ - ١١٩ .  
(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٨٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧٩ ، والبحر ٤ / ٢٤٦ ، وتفسير الطبري ٨ / ٥٦ - ٥٧ والقرطبي ٧ / ١٢٧ - ١٢٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٠٣ .  
(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٦٠١ ، ٦١٥ ، وشرح المسح اللوح ١٠٥ / ٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٠ ، والحجة ٣ / ٣٣٢ - ٣٣٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١٩٨ - ١٩٩ ، والبحر ٤ / ٢٤٧ ، والكتاب ١ / ٣٩٠ ، والمقتضب ٣ / ٢١٠ ، والكامل ٤١٧ - ٤١٨ ، ٩٣٢ ، وابن يعيش ٣ / ٧٦ .

(٤) يريد سيبويه والمبرد والسيرافي وغيرهم من البصريين الذين يرون أنه لا يحسن عطف الظاهر على المضمّن المرفوع إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة من الفصل وطول الكلام . انظر ما سلف من التعليق على هذا ٣٥٣ .

(٥) في الأصل وي : « ولا » ، والصواب ما أثبت . وفي ب : فيقوى الضير بـ « لا » .

(٦) في الأصل وي : تتأكد ، وهو تصحيف .

(٧) كذا وقع ، ولا تعرف زيادة « أن » قيل « لو » إلا إن تقدمت قسم ، وقد سلف التعليق على هذا ١٢٥ ح ١ .

(٨) أخذه من كلام أبي علي في الحجة ، وصرّح بذلك في الجواهر وقال : « وهذا من أبي علي استدراك »

- قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٥١ ]
- إن جعلت « ما » بمعنى « الذي » كان التقدير : ما حرّمه ربكم عليكم ،
- فحذف الهاء . ويكون قوله ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا ﴾ [ ١٥١ ] بدلاً من الهاء أو من
- « ما » ، و « لا » زيادة <sup>(٢)</sup> ، أي [ ما <sup>(٣)</sup> ] حرّم ربكم : أن تشركوا .
- ويجوز أن يكون « أن » بمعنى « أي » و « لا » نهيًا <sup>(٤)</sup> ، أي لا تشركوا .
- ويجوز أن تقتف <sup>(٥)</sup> على ﴿ عليكم ﴾ ثم تبتدئ بـ ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا ﴾ أي هو أن
- لا تشركوا أي هو الإشراك <sup>(٦)</sup> ، أي الحرّم الإشراك ، و « لا » زيادة <sup>(٧)</sup> .
- ويجوز أن يكون « ما » استنهماً منصوباً بـ ﴿ حرّم ﴾ أي : أي شيء حرّم
- ربكم <sup>(٨)</sup> . فتقف على قوله ﴿ ربكم ﴾ ثم تبتدئ وتقول ﴿ عليكم ألا تشركوا ﴾
- أي عليكم ترك الإشراك ، وهذا وقف بيان <sup>(٩)</sup> .

= على البصريين قاطبة « ا هـ . قلت : هكذا قال أبو علي في الحجة وأخشى أن يكون رجع عنه في غيره من كتبه . ومآل سيبويه وغيره من الفصل بـ « لا » وإن وقع بعد العاطف صحيح ، نصر على ذلك ابن جني في إعراب الحماسة ( انظر الخزانة ٢ / ٢٣٦ ) والرضي في شرح الكافية ١ / ٣١٩ .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩١ ، وجمع البيان ٢ / ٢٨٢ ( ونقل عن المؤلف مصرحاً به ) . والبيان ١ / ٣٤٩ ، والبحر ٤ / ٢٤٩ - ٢٥١ ، وابن الشجري ١ / ٤٧ - ٥٠ ، واللفني ٣٢٩ - ٣٣١ ، ٧١٤ .

- (٢) هذا أحد الوجوه التي ذكرها النحاس وهو ظاهر أحد قولي الفراء ، وذكره من بعدهما .
- (٣) زيادة من ب .
- (٤) وهو أحد قولي الفراء ، وذكره النحاس ومن وافقه .
- (٥) انظر القطع ٣٢٦ ، ومنار الهدى ١٠٥ .
- (٦) أجازة النحاس ومن وافقه .
- (٧) سنف ذكر مصدر الكلام على زيادة ( لا ، ٤٢٥ ) .
- (٨) وهو أحد أقوال الزجاج ومن وافقه . وأجاز الزجاج أن يكون التقدير : لئلا تشركوا ، وقدره النحاس : كراهة أن تشركوا ، وأجاز الزجاج أيضاً أن ينصب « أن لا تشركوا » بـ « أتلو » مقدراً أو ينصب بعد حذف الجار والتقدير : أوصيت بأن لا تشركوا .
- (٩) لم أجد هذا الوقف .

- وتَمَامٌ<sup>(١)</sup> قوله ﴿ قُلْ تَعَالَوْا ﴾ عند قوله ﴿ بَلِقَاءَ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾  
 ١٥٤ | لأن قوله ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي ﴾<sup>(٢)</sup> | ١٥٣ | فين فتح<sup>(٣)</sup> معطوف على  
 قوله ﴿ مَاحَرَّمٌ ﴾ أي أتل هذا وهذا<sup>(٤)</sup> ومن كسـرـر ﴿ وَإِنَّ هَذَا ﴾  
 ٣ فالتقدير : وقل إن هذا صراطي . وكذلك ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا ﴾ | ١٥٤ | أي ثم قل  
 آتينَا . وهذا كله داخل في التلاوة والقول<sup>(٥)</sup> .  
 ٦ وكان الفراء<sup>(٦)</sup> يحمل ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي ﴾ فين فتح على الهاء من  
 ﴿ بِهِ ﴾ | ١٥١ | أي ذلك وصاكم به وبأن هذا صراطي ، وقد تقدم فساد  
 هذا<sup>(٧)</sup> .  
 ٩ ويجوز حمل ﴿ وَأَنَّ هَذَا ﴾ فين فتح على قوله ﴿ فَأَتَّبِعُوهُ ﴾ | ١٥٣ | أي  
 اتبعوه لأن هذا صراطي<sup>(٨)</sup> ، كقوله ﴿ لِإِيلَافٍ .... فَلْيَعْبُدُوا ﴾<sup>(٩)</sup> [ سورة قريش : ١ :  
 ٢ ] أي فليعبدوا لإيلاف . .  
 ١٢ قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ | ١٥٥ | إلى قوله ﴿ أَنْ  
 تَقُولُوا ﴾<sup>(١٠)</sup> | ١٥٦ |

- (١) انظر إيضاح الوقت ٦٤٦ - ٦٤٧ ، والقطع ٣٣٦ - ٣٣٧ ، والمكتفى ٢٦٣ ، ومنار الهدى ١٠٥ .  
 (٢) انظر الجواهر ٦٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٦٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٢ ، والحجة  
 ٤ / ١٣١ - ١٣٣ خك ، وجمع البيان ٢ / ٣٨٣ ، والبيان ١ / ٣٤٩ ، والبحر ٤ / ٢٥٣ - ٢٥٤ .  
 (٣) قرأ ﴿ وَأَنَّ ﴾ بفتح الهمزة وتشديد النون ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو ، وقرأ ابن عامر  
 ﴿ وَأَنَّ ﴾ بفتح الهمزة وسكون النون ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ وَإِنَّ ﴾ بكسر الهمزة وتشديد  
 النون . انظر السبعة ٢٧٢ ، والتيسير ١٠٨ ، والنشر ٢ / ٢٦٦ .  
 (٤) هذا أحد قولي الفراء ، وأجازه النحاس وأبو علي وغيرهما .  
 (٥) وقيل الوقت تام على ﴿ تَقُولُونَ ﴾ | ١٥١ | و﴿ تَقُولُونَ ﴾ أيضاً .  
 (٦) انظر معاني القرآن له . وهو قول ابن الأنباري وغيره من الكوفيين ومن وافقهم .  
 (٧) أي عطف الظاهر المجرور على المضمع بغير إعادة الحار . نظر مسلف ١٥٩ .  
 (٨) أجاز هذا الوجه أبو علي ومن وافقه .  
 (٩) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٨٢ .  
 (١٠) انظر الجواهر ٦٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩١ ، والفراء ١ / ٣٦٦ ، وإعراب-

يتعلق ﴿ أَنْ تَقُولُوا ﴾ بـ ﴿ أَنْزَلْنَاهُ ﴾<sup>(١)</sup> أي أنزلناه كراهة<sup>(٢)</sup> أن تقولوا ،  
ولئلا تقولوا<sup>(٣)</sup> .

وكذلك قوله ﴿ أَوْ تَقُولُوا ﴾ [ ١٥٧ ] عطف على هذا . فالوقف :  
﴿ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٥٧ ] دون ﴿ تُرْحَمُونَ ﴾ [ ١٥٥ ] و  
﴿ لَغَافِلِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٥٦ ] .

ومعنى ﴿ أَهْدَى ﴾<sup>(٦)</sup> أي أدلُّ على الهداية . وإذا كانوا كذلك كانوا أيضاً  
مهتدين . هذا هو المعنى لأنه من هدى زيد عمراً إلى الطريق ، وليس المعنى على  
الاهتداء إذ لم يقل : أكثر اهتداء منهم<sup>(٧)</sup> . [ وحكى أبو علي<sup>(٨)</sup> أنه قد جاء

= القرآن ١ / ٥٩٢ ، وجمع البيان ٢ / ٣٨٦ ، والبيان ١ / ٣٥٠ ، والبحر ٤ / ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(١) ظاهر لفظه ونظير الفراء أن « أن » تتعلق بـ ﴿ أنزلناه ﴾ الظاهرة ، قال أبو حيان : « العامل فيها ﴿ أنزلناه ﴾ محذوفة يدل عليها قوله قبل ﴿ أنزلناه ﴾ . ولا يجوز أن يكون العامل ﴿ أنزلناه ﴾ هذه الملقوظ بها للفاصل بينها ... » .

(٢) هذا تقدير الأخفش والزجاج والنحاس وغيرهم من البصريين .

(٣) هذا تقدير لفراء وغيره من الكوفيين . انظر مسدق من التعييق على نحوه ١٦٢ ، ٢٣٨ .

(٤) هذا قول مجاهد ، انظر القطع ٣٢٧ . ولم يختلفوا في أن الوقف التام آخر الآية قوله ﴿ يصدفون ﴾ انظر إيضاح الوقف ٦٤٧ - ٦٤٨ ، والقطع ٣٢٧ ، والمكتنى ٢٦٢ ، ومنازل الهدى ١٠٦ .

(٥) في النسخ : غافلين . وأثبت لفظ التلاوة .

(٦) انظر تفسير الطبري ٨ / ٦٩ ، وجمع البيان ٢ / ٣٨٧ ، وجمع التفسير ٢ / ٥١١ ، والبحر ٤ / ٢٥٧ .

(٧) في الأصل وب « إذا لم يقل » والصواب من ي ، وفي النسخ « أكثر اهتداء منه » والصواب ما أثبت .

(٨) في الحجة ٣ / ٣٢٤ خم في كلامه على قوله تعالى ﴿ فإن الله لا يهدي من يضل ﴾ [ سورة النحل :

٣٧ ] وسيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٨٣

« هدى » بمعنى « اهتدى<sup>(١)</sup> » واحتج بقوله ﴿ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَى ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة نون: ٣٥] فيمن خفف « يَهْدِي » . فإن صح هذا فلا حاجة إلى هذا التأويل<sup>(٣)</sup> [٤] .

٣

قوله تعالى : ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٦٠ ]

أي عشر حسنات أمثالها ، فحذف الموصوف ، وهو مراد ، فلهذا قال ﴿ عشر ﴾ بلا تاء<sup>(٦)</sup> . وإن شئت قلت : حمل أمثالها على المعنى إذ معناه

٦

(١) وأثبت الفراء والزجاج وغيرهما . انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٠ ، وحجة القراءات ٣٣٢ ، وتفسير الطبري ١١ / ٨١ ، واللسان ( هدى ) ، وردّه المبرد . والذي ذهب إليه أبو علي في الحجة ٤ / ٣٨١ خك في قوله تعالى ﴿ أَمَّنْ لَا يَهْدِي ﴾ أن المفعول محذوف أي يهدي غيره ، وهو قول المبرد .

(٢) سيأتي الكلام علينا في موضعه ٥٣٧ .

(٣) الظاهر أن المؤلف لا يميز أن يفسر « أهدي » بأكثر اهتداء إن لم يصح أن هدى واهتدى بمعنى ، وليس بشيء ، وقد قال أبو حيان في تأويله : « أي أرشد وأسرع اهتداء » اهـ ، وانظر معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢ / ٧٩٤ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٢٩٠ ، ٦٢٠ ، ٨١٢ ، وشرح الملح اللوح ٤٧ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩١ ، وللغراء ١ / ٣٦٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٨٩ ، والبيان ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ ، والبحر ٤ / ٢٦١ ، والكتاب ٢ / ١٧٥ ، والمقتضب ٢ / ١٤٩ ، والكامل ٨٠٢ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٩ ، ١٣٣ ، والأصول ٣ / ٤٧٧ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦٢٨ ، وتكلمة الإيضاح ٧٣ ، والبغداديات ٢٣٧ ، والمضديات ٩٢ ، والاحتساب ١ / ٣٢٧ ، والمفاتيح ٦٦٦ ، والمجمع ٣٠٨ / ٥ . وفي الأصل و ب : وله ، وهو خطأ .

(٦) وهو قول سيبويه والفراء والزجاج وابن الأنباري والنحاس وأبي علي في المضديات .

الحسنات<sup>(١)</sup> . وإن شئت كان من باب قوله<sup>(٢)</sup> « سقطت بعض أصابعه » مما اكتسى<sup>(٣)</sup> المضاف فيه التأنيث من المضاف إليه<sup>(٤)</sup> . والأول اختيار سيبويه وإن كان لا يرى حُسْنَ « ثلاثة مسلمين »<sup>(٥)</sup> بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه . ولكنّه جرى المِثْلُ وإن كان نعتاً في كلامهم مجرى الاسم نحو : مررت بمثلِكَ ، ولا يستعمل معه الموصوف لأن المِثْلُ وإن كان صفة فهو بمعنى الاسم .

قوله تعالى : ﴿ دِينًا قَبِيًّا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾<sup>(٦)</sup> ١٦١ |  
أي الزموا ديناً قبيّاً<sup>(٧)</sup> . وقيل : التقدير : هداني ديناً قبيّاً<sup>(٨)</sup> . فهو بدلٌ من موضع الجار والمجرور / ، وهو ﴿ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ١٦١ | . وإن شئت كان التقدير : عَرَفَنِي دِيناً قَبِيّاً<sup>(٩)</sup> ، لأنه لما قال ﴿ هداني ربي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ دلّ على « عَرَفَنِي » كما قال ﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا ﴾<sup>(١٠)</sup> سورة

(١) وهو قول الأخفش والمبرد وأبي علي وأبي الفتح .

(٢) الأجدود « فولهم » . وسلف هذا القول ٥٥ وذكر مصادره ثمة .

(٣) أي اكتسب ، انظر ما سلف ٥٥ .

(٤) أجازته أبو علي وأبو الفتح .

(٥) قال سيبويه « تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون ، فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر ... » الكتاب ٢ / ١٧٥ .

(٦) انظر الجواهر ٦٢١ ، ٨٥٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٥ - ٥٩٦ ، والحجة ٤ / ١٣٥ - ١٣٦ خك ، وجمع

البيان ٢ / ٣٩١ ، والبيان ١ / ٣٥١ ، والبحر ٤ / ٢٦٢ .

(٧) أجازته أبو علي ومن وافقه .

(٨) عن الأخفش وأجازته الزجاج ومن وافقها .

(٩) أجازته الزجاج والنحاس وأبو علي ومن وافقهم .

(١٠) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٢٣ .

النساء : ١٧٥ | لأنه دلّ على : يعرفهم صراطاً .

ومعنى ﴿ قَيِّماً ﴾ <sup>(١)</sup> مستقيماً . ومعنى ﴿ قَيِّماً ﴾ أي ذا قيم ، وهو جمع « قيمة » <sup>(٢)</sup> . وقيل ﴿ قَيِّماً ﴾ أي ديناً ذا استقامة .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾ <sup>(٣)</sup> | ١٦٢ |

أَسْكَنْ يَاءَهَا <sup>(٤)</sup> - أعني ياء ﴿ محيائي ﴾ - نافع <sup>(٥)</sup> ، فجمع بين الساكنين ، لأنّ الأولى منهما ألف وفيها مدة ، فاحتمل ذلك لأجل المدة <sup>(٦)</sup> .

٦

(١) هذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ قَيِّماً ﴾ . انظر السبعة ٢٧٤ ، والتيسير ١٠٨ ، والنشر ٢ / ٢٦٧ .

(٢) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان الذي نقل عنه بلا تصريح ، وهو غير صحيح البتة ، وهو مما سها فيه الشيخ ، وكيف يوصف بما لا يكون صفة ، وهو جمع ؟ !

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٥٩٦ ، والحجة ٤ / ١٣٦ خك ، وجمع البيان ٢ / ٣٩١ ، والبيان ١ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، والبحر ٤ / ٢٦٢ ، والخصائص ١ / ٩٢ ، وابن الشجري ١ / ٣١٩ ، وابن يمين ٣ / ٣١ ، ٣٤ ، والمغني ٦٢١ .

(٤) في الأصل : ياءها ، وهو خطأ .

(٥) وروى ورش عنه أنه فتحها بعدما أسكنها ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والتيسير ١٠٨ - ١٠٩ ، والنشر ٢ / ٢٦٧ .

(٦) كتب تحته في الأصل : « لأن المدة تقوم مقام الحركة » اهـ . والجمع بين ساكنين على غير الحد - وهو أن يكون الأول حرف مد ولين والثاني مدغماً في مثله - لم يجزه أحد من النحويين البصريين إلا يونس فإنه أجاز إدخال تون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النوة نحو اضرباً ريداً واضربناً زيداً ، وهو قول الكوفيين ، وأنكره البصريون . انظر الكتاب ٢ / ١٥٧ ، والمقتضب ٣ / ٢٤ ، والإيضاح ٣٣٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٠٥ ، وابن يعين ٩ / ٣٧ - ٣٩ ، والهمع ٤ / ٤٠٣ ، والإنصاف ٦٥٠ - ٦٦٩ المسألة ٩٤ .



## سورة الأعراف

- قوله تعالى : ﴿الْمَصَّ . كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾<sup>(١)</sup> ١١ - ١٢
- ٣ قال الفراء<sup>(٢)</sup> : [ التقدير<sup>(٣)</sup> ] : ﴿الْمَصَّ﴾ بعضُ حروفِ ﴿كتاب﴾ فحذف المضاف ، فصار : المص حروفُ كتاب ، ثم حذف الـ « حروف »<sup>(٤)</sup> ، فصار : المص كتاب .
- ٦ والكلام يستغني عن هذا الحذف ، والتقدير<sup>(٥)</sup> : هذا كتاب أنزل إليك ، فحذف المبتدأ .

- وقوله : ﴿لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٦)</sup> ٢١
- ٩ التقدير : هذا كتاب أنزل إليك لتنذر به ، ففصل بين اللام وما يتعلق به بقوله ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ ٢١ . فأما موضع قوله

(١) انظر الجواهر ١٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٣ ، وللغراء ١ / ٣٦٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٩٤ ، والبيان ١ / ٣٥٣ . والبحر ٤ / ٢٦٧ .

(٢) عبارته « .. الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتاب » . وما قاله المؤلف هو عبارة الزجاج عما قاله الفراء . وتقدير الكلام عند الفراء كما قال الزجاج ووافق المؤلف ، ورده الزجاج قول الفراء بأنه أضمر شيئين : المضاف والمضاف إليه ، وبغير ذلك ، انظر إعراب القرآن ومجمع البيان .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) في الأصل : ثم حذف الجر ، وهو خطأ .

(٥) هذا قول الكسائي والزجاج والنحاس وغيرهم ، وأجازه الفراء .

(٦) انظر الجواهر ٧٠٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٧٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٩٥ ، والبيان ١ / ٣٥٣ ، والبحر ٤ / ٢٦٧ .

﴿ وذكرى للمؤمنين ﴾ فيجوز أن يكون رفعاً بالعطف على ﴿ كتاب ﴾ أي هذا كتاب وهذا ذكرى للمؤمنين .

٢ ويجوز أن يكون في موضع الجر<sup>(١)</sup> بالعطف على « الإنذار » أي للإنذار وللذكرى .

٦ ويجوز أن يكون نصباً عطفاً على موضع<sup>(٢)</sup> قوله ﴿ لتنذر ﴾ أي إنذاراً وذكرى .

٩ | وقوله<sup>(٣)</sup> ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> | ٣ |

أي تذكر قليلاً تذكرون . و ﴿ ما ﴾ زيادة ، و ﴿ قليلاً ﴾ صفة مصدر محذوف .

قوله تعالى ﴿ وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾<sup>(٥)</sup> | ٤ |

﴿ كم ﴾ رفع بالابتداء ، وقوله ﴿ من قرية ﴾ تبين<sup>(٦)</sup> له ،

(١) لم يذكره الفراء ، وأجازه الزجاج والنحاس ومن وافقهما .

(٢) انظر العطف على الموضع وشواهد في الكتاب ١ / ٣٣ - ٣٤ ، ٤٨ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٨ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، والمقتضب ٣٣٨/٢ و ٢٨١/٣ - ٢٨٥ و ١١٣/٤ - ١٥١ ، ١٥٤ ، ٣٧١ ، والأصول ٦١/٢ - ٦٨ ، والمغني ٦١٦ - ٦١٩ ، والجمع ٥ / ٢٧٧ - ٢٧٨ ، وانظر المصادر التي أحلتنا عليها في العطف بالرفع على موضع اسم إنَّ ٣٦٥ .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الجواهر ٢٩٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٩ ، والبيان ١ / ٣٥٣ - ٣٥٤ ، والبحر ٤ / ٢٦٧ .

(٥) انظر الجواهر ٩٧ - ١٠١ ، ٩١٠ . وشرح السمع اللوح ١٣٠ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٧١ ، وإعراب القرآن ١ / ٥٩٩ ، وجمع البيان ٢ / ٢٩٦ ، والبيان ١ / ٣٥٤ ، والبحر ٤ / ٢٦٩ ، والإيضاح ٢١٩ ، وابن يعيش ٤ / ١٣٣ - ١٣٤ و ٨ / ٩٤ ، والمغني ٢١٤ ، ٨١٣ ، ٩٠٤ ، وتفسير الطبري ٨ / ٨٧ - ٨٨ ، والقرطبي ٧ / ١٦٢ - ١٦٣ ، وجمع التفسير ٢ / ٥٢٢ .

(٦) التبيين والتمييز واحد ، ويسميه الكوفيون التفسير ، انظر الكتاب ١ / ١٠٦ ، ٢٩٩ ، والمقتضب =

و ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ جملة في موضع الجر صفة لـ « القرية » ، وقوله ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْنًا﴾ [٤١] في موضع الخبر<sup>(١)</sup> .

- ٣ ومعنى ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ أي قارب إهلاكنا إياها<sup>(٢)</sup> . لا بد من هذا التقدير ليصحّ قوله ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْنًا﴾ لأنّ الإهلاك إذا تحقق تحقق مجيء البأس ، فلم يكن فيه فائدة إذ ذاك . وإذا حملته على المقاربة صحّ المعنى<sup>(٣)</sup> .
- ٦ ويجوز أن يكون « كم » نصباً بفعل مضمر يفسّره ﴿جاءها بأُسْنًا﴾ ولا

= ٣ / ٣٢ ، وابن يعيش ٢ / ٧٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٧٩ ، ٢٥١ و ٢ / ٣٣ ، ١٥٩ ، ١٦٦ ، ومجالس ثعلب ٤٢٤ - ٤٢٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٨ ، ومعلقة عمرو بن كثوم بشرح ابن كيسان ٩٤ ، وانظر الجمع ٤ / ٦٢ ولم يفرق بين مصطلح البصريين والكوفيين ، قال : « التمييز ويقال له المميز والتمييز والمبين والتفسير والمفسر » ا هـ . وربما سماه بعض البصريين « البيان » انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٦٥ ، ٢٧٨ ، ٣١٠ ، ٤٣٠ .

(١) فالفاء زائدة في الخبر كزيادتها في قولهم : كل رجل يأتيني فله درهم ، كذا قال في الجواهر وهو قول السيرافي فيما نقل عنه المؤلف ثمة ، وتابعه صاحب البيان ، ولا أعرف أحداً ذكر هذا القول ، وهو ظاهر التكلف . وأجاز في الجواهر أن يكون « كم » في موضع رفع بالابتداء وقوله ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ خبره ، وأجاز أيضاً أن يكون « كم » في موضع النصب . وقد ذكر هذين الوجهين النحاس وغيره .

(٢) كان في النسخ « إياه » والصواب ما أثبت . ووقع على الصواب في البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير ما تصرّح على المهود منه . وقال المؤلف في الجواهر : أي قربت من الهلاك ولم تهلك بعد ولكن لقربها من الهلاك ودنوها وقع عليها لفظ الماضي لمقاربتها له وإحاطته إياها ... ا هـ ولا أعرف أحداً تقدمه إلى هذا القول أو ذكره .

(٣) ذكر المؤلف في الجواهر أقوالاً آخر في تأويل الآية ، فقليل : المعنى : أردنا إهلاكها ، وقيل : الهلاك والبأس يقعان معاً كما تقول : أعطيتني فأحسنيت ، فلم يكن الإحسان بعد العطاء ولا قبله إنما وقعاً معاً فاستجيز ذلك ، عن الفراء ، وقيل المعنى أهْلَكْنَاهَا بخذلاننا إياها عن اتباع ما أنزلنا إليها من البينات والهدى واختيارها اتباع أمر أوليائها المغويها عن طاعة ربها فجاءها بأُسْنًا إذ فعلت ذلك ، عن الطبري ، وقيل غير ذلك .

يدلّ عليه أهلكناها ، لأن ﴿ أهلكناها ﴾ صفة ، والصفة لاتعمل فيما يقبل<sup>(١)</sup> [ الموصوف ، فلا يكون تفسير المضر الذي يعمل فيه . ولهذا المعنى قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : أزيد أنت رجل تضره ، ولم يجوز في « زيد<sup>(٣)</sup> » النصب لما تقدم .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَالْوِزْنَ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٨ ]

ف ﴿ الوزن ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يومئذ ﴾ ظرف لـ « الوزن » ، و ﴿ الحق ﴾ رفع خبر ﴿ الوزن ﴾ .

٦

ويجوز أن يكون ﴿ الوزن ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يومئذ ﴾ متعلق بحذوف خبره ، و ﴿ الحق ﴾ خبر آخر<sup>(٥)</sup> .

ويجوز أن يكون ﴿ الحق ﴾ نعت لـ ﴿ الوزن ﴾ و ﴿ يومئذ ﴾ خبره . أي ثابت يومئذ .

٩

☆ والأول<sup>(٦)</sup> الوجه ، لأنك في الوجه الثالث فصلت بين الصفة والموصوف بالخير<sup>(٧)</sup> واستضعف إعمال المصدر فيـه لأم

١٢

(١) زيادة من كلامه الآتي ٩١١ ، والجواهر ٩١٠ ، ولا يصح الكلام إلا بها وأخشى أن يكون هذا سهواً من المؤلف ، وانظر ٦٦٦ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٦٥ ، والجواهر ٩٨ ، ٩١٠ ، والحجة ٤ / ١٦٩ خم .

(٣) كان في النسخ « رجل » وهو من النسخ أو المؤلف ، والصواب ما أثبت كما يدل عليه سياق الكلام وكما جاء فيما يأتي ٩١١ .

(٤) انظر الجواهر ٧١٠ ، وشرح المص اللوح ٣١ / ٢ و ٣٢ / ٢ و ١٥٤ / ٢ - ١٥٥ / ١ ، ومعاني القرآن للقرءاء ١ / ٣٧٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٠٠ ، والحجة ١ / ٢١ - ٢٢ ، والبيان ١ / ٣٥٤ - ٣٥٥ ، والبحر ٤ / ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٥) لأعرف أحداً ذكر هذا الوجه .

(٦) قوله « والأول ... والشفاعة » انفردت به نسخة الأصل .

(٧) أجاز الوجه الثالث النحاس وأبو علي وأبو حيان وغيرهم . والظاهر أن الفصل بين الصفة والموصوف بالخير لا يجوز إلا في الشعر ، فلا يجوز أن تقول : الرجل كريم الطويل ولا : الرجل في الدار الطويل . وقد نصّ ابن عصفور في ضرائر الشعر ٢٠٤ - ٢٠٥ أن الفصل بين الصفة والموصوف بما ليس معمولاً لأحدهما ضرورة .

التعريف<sup>(١)</sup> ، وقد ذكرنا<sup>(٢)</sup> أنه جاء في التنزيل : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة النساء : ١٤٨] وقال : ﴿ وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة الزخرف : ٨٦] فـ « مَنْ » في الآيتين رفع بالمصدرين « الجهر » و « الشفاعة » . ☆

قوله تعالى ﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٢ ]

(١) هذا قول قوم من النحويين منهم أبو علي في الإيضاح فقد ذهب إلى أن ذلك قبيح جاء في الشعر ، وتابعه المؤلف هنا وفي الجواهر ، ورجع أبو علي عن هذا القول في الحجة .

وقد نصر المؤلف في شرح البع أن جواز إعمال المصدر مع دخول الألف واللام عليه هو مذهب أكثر أهل النحو ، وهو كما قال ، وهو قول الخليل وسيبويه والمبرد وأبي علي وأبي الفتح وغيرهم ، وقد أنشدوا في ذلك أشعاراً منها قوله :

ضعيف النكايمة أعـداه  
يخـال الفرار يراخي الأجل  
وقوله :

لقد علمت أولى المغيرة أنني كرت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

انظر الكتاب ١ / ٩٩ ، والمقتضب ١ / ١٤ - ١٥ ، والإيضاح ١٦٠ - ١٦١ ، والجمل ١٢٢ - ١٢٣ ، واللمع ٣٠٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٩٩ ، وابن يعيش ٦ / ٦٢ - ٦٥ ، وشرح الكافية ٢ / ١٩٦ - ١٩٧ ، واللمع ٥ / ٧١ - ٧٢ ، والخزانة ٣ / ٤٣٩ - ٤٤٠ ، والمصادر السالفة .

(٢) في الجواهر ٤٦٥ ، وشرح اللمع اللوح ١٥٥ / ١ ، ولم يتقدم له كلام في ذلك في هذا الكتاب .

(٣) انظر الجواهر ٤٦٥ ، وشرح اللمع اللوح ١٥٥ / ١ ، ومعاني القرآن للقراء ١ / ٢٩٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٦٥ ، وجمع البيان ٢ / ١٢١ ، والبيان ١ / ٣٧٢ ، والبحر ٣ / ٣٨٢ - ٣٨٤ .

وقيل : « من » في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . ووجه الرفع عند الفراء أن « من » يرتفع بالابتداء والخبر محذوف ، فتكون الجملة في موضع نصب على الاستثناء ، والجمهور لم يثبتوا لها هذا الموضع ، انظر مسالف من التعليق على هذا ١١٦ . وعند الزجاج أن « من » بدل من معنى ماقبله والتقدير : لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء من القول إلا المظلوم .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢١٧ - ١٢١٨ .

(٥) انظر الجواهر ١٣٢ ، وشرح اللمع اللوح ٥٢ / ٢ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٤ - ٢٩٥ ، وللغراء ١ / ٢٧٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٠١ ، وجمع البيان ٢ / ٤٠١ ، والبيان ١ / ٣٥٥ - ٣٥٦ ، والبحر ٤ / ٢٧٢ - ٢٧٣ ، وابن الشجري ٢ / ٢٣١ ، والمغني ٢٢٧ ، ٨٨٧ .

قالوا : « لا » زيادة ، والتقدير : مامنعك أن تسجد إذ أمرتك / كما قال  
في موضع آخر ﴿ مَامْنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ [سورة ص : ٧٥] .

٣ قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لَا تَيِّنُهُمْ مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ ﴾ (١) [ ١٧ | الآية (٢) ] .  
قال مجاهد (٣) : فيه تقديم وتأخير ، أي لَا تَيِّنُهُمْ من بين أيديهم وعن أيانهم  
حيث ينظرون ومن خلفهم وعن شائلكم حيث لا ينظرون .

٦ ودخلت « عن » في « اليمين » و « الشمال » دون « من » لأن في « الحلف »  
و « القدّام » معنى طلب النهاية ، وفي « اليمين » و « الشمال » الانحراف عن  
الجهة (٤) . ولم يقل « من فوقهم » لأن رحمة الله تنزل عليهم من فوقهم ، ولم يقل  
« من تحت أرجلهم » لأن الإتيان منه موحش (٥) .

قوله تعالى ﴿ يَابَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ  
وَرِيشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ (٦) [ ٢٦ |

(١) انظر الجواهر ٧٢٢ ، وجمع البيان ٢ / ٤٠٣ - ٤٠٤ ، والبحر ٤ / ٢٧٦ - ٢٧٧ ، وتفسير الطبري  
٨ / ١٠١ - ١٠٢ ، والقرطبي ٧ / ١٧٢ ، وابن كثير ٣ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، وجمع المفاسير ٢ / ٥٣٠ ،  
والكشاف ٢ / ٧١ .

(٢) تمام الآية : ﴿ ... من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيانهم وعن شائلكم ... ﴾ .

(٣) عبارته كما في الطبري وغيره : من بين أيديهم وعن أيانهم حيث يبصرون ومن خلفهم وعن شائلكم  
حيث لا يبصرون . وقيل في تأويلها غير ذلك . واختار الطبري أن المراد : لَا تَيِّنُهُمْ من جميع وجوه  
الحق والباطل فأصدهم عن الحق وأحسن لهم الباطل .

(٤) هذا قريب مما قاله الزمخشري ، انظر الكشاف والبحر .

(٥) قوله « ولم يقل ... موحش » نقله في الجواهر عن علي بن عيسى الرماني ، وهو قول ابن عباس ،  
انظر الطبري وجمع البيان والبحر .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٩٧ ، وللفراء ١ / ٣٧٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٠٦ - ٦٠٧ ، والحجة  
٤ / ١٤٤ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٠٨ ، والبيان ١ / ٢٥٨ ، والبحر ٤ / ٢٨٣ ، واللغني ٦٤٩ -

قُرئ ﴿لباس التقوى﴾ بالرفع والنصب<sup>(١)</sup> .

فمن رفع فبالابتداء ، و ﴿ذلك﴾ ابتداء ثان ، و ﴿خير﴾ خبر  
﴿ذلك﴾ ، والجملة خبر المبتدأ . ويجوز أن يكون ﴿ذلك﴾ فصلاً<sup>(٢)</sup> ،  
و ﴿خير﴾ خبر .

و يجوز أن يكون ﴿ذلك﴾ نعتاً<sup>(٣)</sup> لقوله ﴿ولباس التقوى﴾ كأنه قال :  
ولباس التقوى المشار إليه خير ، كما تقول : زيد هذا قائم<sup>(٤)</sup> .

ومن نصب كان عطفاً على « ريش » أي أنزلنا ريشاً ولباس التقوى  
ويكون حينئذ ﴿ذلك﴾ مبتدأ ، و ﴿خير﴾ خبره .

(١) قرأ بالنصب نافع وابن عامر والكسائي ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٢٨٠ ، والتيسير ١٠٩ ،  
والنشر ٢ / ٢٦٨ .

(٢) تابعه صاحب البيان وتقدمه الحوفي . والظاهر أنه قول بعض المتقدمين ، فردّه أبو علي . قال :  
« ومن قال إن ﴿ذلك﴾ لغو لم يكن على قوله دلالة لأنه يجوز أن يكون على أحد  
مادركنا ... » اهـ ولا أعلم أحداً نص على أن اسم الإشارة يكون فصلاً ، وذهب أبو حيان إلى  
أن هذا سهو ممن قاله .

(٣) وقيل بدل أو عطف بيان . قال الحوفي : « أنا أرى أن لا يكون ﴿ذلك﴾ نعتاً لـ ﴿لباس﴾ لأن  
الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام وما أضيف إلى الألف واللام . وسبيل النعت أن يكون  
مساوياً للنعت أو أقل منه تعريفاً ... » عن البحر ، وقال أبو حيان : « وما ذكره الحوفي هو  
الصواب على أشهر الأقوال في ترتيب المعارف ... » اهـ . وأشهر الأقوال في ترتيب المعارف هو :  
المضمر فالعلم فاسم الإشارة فالوصول فالمعرف بالألف واللام فالمضاف إلى واحد منها ، وزاد بعضهم  
المنادى وهو النكرة المقصودة ، قال السيوطي : وقد أغفل أكثرهم ذكر المنادى . انظر الكتاب  
١ / ٢٢٠ - ٢٢١ ، والمقتضب ٤ / ٢٨٢ ، والأصول ١ / ١٤٩ ، وابن يعيش ٣ / ٥٦ - ٥٨  
و ٥ / ٨٧ ، والتسهيل ٢١ ، وشرح الكافية ١ / ٣١٢ - ٣١٤ ، واللمع ١ / ١٩٠ ، والإنصاف ٧٠٧ -  
٧٠٩ المسألة ١٠١ .

(٤) ليس مأمثله بمنطبق على الآية ، فـ « زيد » علم وهو أعرف من اسم الإشارة ، أما المضاف إلى مافيه  
الألف واللام فاسم الإشارة أعرف منه .

قوله تعالى ﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٣٢ ]

و ﴿ خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ بالرفع والنصب<sup>(٢)</sup> . ٣

فمن رفع كان قوله ﴿ هي ﴾ مبتدأة ، و ﴿ للذين آمنوا ﴾ خبره ، وقوله ﴿ في الحياة الدنيا ﴾ ظرف للخبر ، و ﴿ خالصة ﴾ خبر ثان .

ومن نصب كان ﴿ للذين آمنوا ﴾ خبراً ، و ﴿ في الحياة الدنيا ﴾ ظرف له ، و ﴿ خالصة ﴾ نصب على الحال من الضمير الذي في الظرف الذي هو الخبر . ويجوز أن يكون ﴿ في الحياة الدنيا ﴾ خبراً ، و ﴿ للذين آمنوا ﴾ ظرف للخبر وإن تقدم عليه ، كقولهم<sup>(٣)</sup> : « أكل يوم لك ثوب » . ٦ ٩

ولا يجوز أن يتعلق قوله ﴿ في الحياة الدنيا ﴾ بقوله ﴿ أُخْرِجَ لِعِبَادِهِ ﴾ من قوله ﴿ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أُخْرِجَ لِعِبَادِهِ ﴾ [ ٣٢ ] ولا بـ ﴿ زينة ﴾ لأن الفصل بين الصلة والموصول لا يجوز<sup>(٤)</sup> . ١٢

(١) انظر الجواهر ٣٣٨ - ٦٩٨ - ٦٩٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٧٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٠٩ ، والحجة ٤ / ١٤٥ - ١٤٩ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤١٢ ، والبيان ١ / ٣٥٩ - ٣٦٠ ، والبحر ٤ / ٢٩١ - ٢٩٢ ، والكتاب ١ / ٢٦٢ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٧ ، وابن الشجري ٢ / ٢٨٠ .

(٢) قرأ بالرفع نافع وحده ، وقرأ الباقر والنصب . انظر السبعة ٢٨٠ ، والتيسير ١٠٩ ، والنشر ٢ / ٢٦٩ .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٦٠ ، والجواهر ٢٨١ ، وشرح المصباح ٣١ / ١ و ٦٨ / ١ و ٧١ / ١ ، والحجة ٣ / ١٨٢ خم ، والبصريات ٣٤٢ . وفي هذه العبارة شيان : الأول : أن الكوفيين لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ ، انظر الإنصاف ٦٥ - ٧٠ المسألة ٩ ، والثاني أن الهمزة ينبغي أن يكون مرفوعاً بالظرف على المذهبين لتقدم الاستفهام . وفي ي و ب « كُلُّ .. » بلا استفهام وعليه يرتفع ثوب بالابتداء عند البصريين وبالظرف عند الأخفش والكوفيين . وقد سلف تحقيق القول في المذهبين ١٣ .

(٤) يربط بين المصدر ومعموله وهما كالصلة والموصول ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦ .



فإن قلت : هل يجوز أن يكون التقدير : قل مَنْ حَرَّمَ في الحياة الدنيا<sup>(١)</sup> ، فيكون معمولاً لـ « حَرَّمَ » = فقد جَوَّزَ هذا أبو عليٍّ في بعض كلماته<sup>(٢)</sup> . وفيه بُعدٌ ، لأنه يصير فصلاً بين الحال وصاحبه ، فيمن نصب ، وبين الخبرين<sup>(٣)</sup> ، فيمن رفع .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٤٢ ]  
 ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ خبره ، و ﴿ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ اعتراض بين المبتدأ وخبره . ولا وقف في هذه الآية .

ويجوز أن يكون التقدير : لانكلف نفساً منهم ، فحذف<sup>(٥)</sup> ، كقوله : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة الشورى : ٤٣ ] أي منه<sup>(٧)</sup>

قوله تعالى : ﴿ فَأَذِّنْ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(٨)</sup>

[ ٤٤ ]

(١) سياق الآية : ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ﴾ .

(٢) انظر الحجة ٤ / ١٤٥ خك . وأجاز أيضاً أن يعلق بالطيبات وبالرزق ، قال أبو حيان : وتقادير أي علي فيها تفكيك للكلام وسلوك به غير ما تقتضيه الفصاحة ، وهي تقدير أعجمية بعيدة عن البلاغة لاتناسب في كتاب الله عز وجل .

(٣) في الأصل : الخبر ، وهو سهو من الناسخ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٦١٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢٠ ، والبيان ١ / ٣٦١ ، والبحر ٤ / ٢٩٨ .

(٥) وعلى هذا يجوز الوقف على ﴿ وسعها ﴾ ، انظر منار الهدى ١٠٨ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ ، وانظر ما سلف ١٧٠ ، ٢٢٣ .

(٧) في الأصل : منهم ، وهو خطأ من الناسخ .

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٨ - ٢٩٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٦١٣ ، والحجة ٤ / ١٥٣ - ١٥٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢١ ، والبيان ١ / ٣٦٢ ، والبحر ٤ / ٣٠١ ، والمقتضب ٣ / ٢٢١ .

بتشديد « أَنْ » ونصب « اللعنة » [ بها <sup>(١)</sup> ] و ﴿ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾ بتخفيف « أَنْ » ورفع « اللعنة » <sup>(٢)</sup> على <sup>(٣)</sup> أَنْ تكون مخففة من الثقيلة ، واسمها مضمر والتقدير : <sup>٣</sup> أَنَّهُ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ .

قوله تعالى : ﴿ أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ﴾ <sup>(٤)</sup>

[ ٤٩ ]

﴿ أَهْؤُلَاءِ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الَّذِينَ ﴾ رفع خبر مبتدأ مضمر ، والتقدير :

أَهْؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ عَلَيْهِمْ ، فحذف « عليهم » <sup>(٥)</sup> . وقوله ﴿ لَا يَنَالُهُمُ ﴾ جواب ﴿ أَقْسَمْتُمْ ﴾ ، وهو داخل / في صلة ﴿ الَّذِينَ ﴾ لأن ﴿ الَّذِينَ ﴾ هنا وُصِّلَ بالقسم وجوابه . <sup>٦</sup>

قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٥٠ ]

ولم يقل « حَرَّمَهُ » وإن كان التقدير : أفيضوا علينا أحد هذين ، لأن هذا <sup>١٢</sup>

(١) زيادة من ي وب .

(٢) قرأ بتخفيف أَنْ ورفع اللعنة نافع وأبو عمرو وعاصم وابن كثير بخلاف عن البري عنه ، وقرأ الباقر بالتشديد والنصب . انظر السبعة ٢٨١ - ٢٨٢ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٢٦٩ .

(٣) كان في النسخ « ورفع اللعنة بها على ... » بزيادة « بها » وهو خطأ لاريب فيه والمؤلف بريء منه ، انظر كلامه . واللعنة مرتفعة بالابتداء . وجملة المبتدأ والخبر خبر عن اسم أَنْ المضمر وهو ضمير الشأن ومفسرة له .

(٤) انظر مجمع البيان ٢ / ٤٢٤ ، والبيان ١ / ٣٦٣ ، والتبيان ١ / ٥٧٢ .

(٥) تابعه صاحب البيان والتبيان ، وهو سهو قادم إليهم ظنهم أن جملة الصلة ليس فيها ضمير يعود إلى الموصول ، والصواب أن العائد هو قوله « هم » من ﴿ يَنَالُهُمُ ﴾ وهي جملة جواب القسم ، لأن جملة القسم وجوابه بمنزلة الجملة الواحدة . وانظر كلام أبي علي في البصريات ٢٣٠ في وصل الموصول بالقسم والشرط ، وانظر ماسياتي ٩١٠ .

(٦) انظر الجواهر ٦١٠ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٢٥ ، والبيان ١ / ٣٦٣ ، والبحر ٤ / ٣٠٤ - ٣٠٥ .

جاء على قولهم<sup>(١)</sup> « جالس الحسن أو ابن سيرين » ، فيجوز مجالستهما جميعاً .  
 وزعم أبو عمر عن الأصمعي عن رجل من هذيل أنه أنشدهم :<sup>(٢)</sup>  
 وكان سيّاناً ألاّ يَسْرَحُوا نَعْمًا      أو يَسْرَحُوهُ هُـا وَأُغْبِرَتِ السُّوحُ  
 فقال « سيان » ثم جاء به « أو » . ولا يقال : سيان زيد أو عمرو ، وإنما يقال :  
 سيان زيد وعمرو . ولكنه جاء على ما حدثتك به غير مرة<sup>(٣)</sup> ، وستسمعه من  
 بعد<sup>(٤)</sup> أيضاً إن شاء الله .

قوله تعالى : ﴿ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٥٤ ]  
 ﴿ حَثِيثًا ﴾ حال<sup>(٦)</sup> من الفاعل الذي هو « الليل » في المعنى ، أو المفعول ،  
 أو منهما جميعاً ، كقوله ﴿ فَاتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِيلُهُ ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة مريم : ٢٧ ] ، ألا ترى  
 أن قوله ﴿ تحمله ﴾ يجوز أن يكون حالاً من الفاعل أو المفعول أو منهما جميعاً ؛  
 ومثله قول عنتره :<sup>(٨)</sup>

(١) سلف التعليق على هذا القول ٢٩٧ ، والتعليق على « أو » ٢٩٥ .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . وعزاه إليه المؤلف فيما يأتي ٥٨٩ ونبه ثمة أنه مركّب من مصراعي بيتين  
 له ، وقد سلف ٢٩٧ وتخريج ثمة .

(٣) انظر ماسلف ٢٩٦ - ٢٩٧ ، ٣٢٢ ، ٣٧٢ .

(٤) انظر ماسيأتي ٥٨٨ - ٥٨٩ .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٦١٧ ، وجمع البيان ٢ / ٤٢٧ ، والبيان ١ / ٣٦٤ ، والبحر ٤ / ٣٠٩ ،

والمحتسب ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ . وقوله ﴿ يُغْشِي ﴾ بتشديد الشين ، هذا ضبط الأصل ، وهي قراءة

حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم ، قرأ الباقر ﴿ يُغْشِي ﴾ بتخفيف الشين . انظر السبعة

٢٨٢ ، والتبشير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٢٦٩ .

(٦) وقيل هو نعت مصدر محذوف ، عن الناس .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧٨٩ - ٧٩٠ .

(٨) د ، ق ٤ / ٢ ص ٢٣٤ . وهو له في شرح اللمع اللوح ١٣٦ / ٢ ، وابن الشجري ١ / ١٩ - ٢٠ ،

وابن يعيش ٥٥ / ٢ - ٥٦ . وشرح شواهد شرح الشافعية ٥٠٥ ، والخرانة ٣٥٩ / ٣ - ٣٦٥ ، ٤٧٧ ،

وهو بلا نسبة في الجواهر ٢٥٨ - ٢٥٩ ، وجمع البيان ٢ / ٤٢٧ ، وابن يعيش ٤ / ١١٦ و

٨٧ / ٦ ، والمهم ٤ / ٣٤٠ .

مَتَىٰ مَّا تَلَقَّيْنِي فَزِدِّي نَجْفًا رَوَانِفَ الْيَتِيمِكَ وَتُسْطَـارَا

قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ﴾<sup>(١)</sup>

[ ٥٤ ]

٣

بالرفع والنصب [ فيهن<sup>(٢)</sup> ] جميعاً<sup>(٣)</sup> . فمن نصب عطفه على قوله ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [ ٥٤ ] ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ ﴾ . ومن رفع فبالابتداء والخبر .

٦

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ نَشْرًا ﴾ [ ٥٧ ]

بفتح النون وإسكان الشين<sup>(٤)</sup> ، من قوله ﴿ وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة المرات : ٢ ] و ﴿ بُشْرًا ﴾ بالباء المضمومة ، لقوله ﴿ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ

٩

يهجو عنتره عماره بن زياد العبسي وكان عماره يقول لقومه : إنكم أكثرتم ذكر عنتره ، لوددت أني لقيته خالياً حتى أعلمكم أنه عبد . وقوله فردين أي منفردين أنا وأنت خاصة . والروانف جوف الأليتين وأعلامه واحده رافعة ، ومعنى ترجف تضطرب جزعاً وجنباً . وتستطر : تكاد تطير . عن الديوان . قال المؤلف في شرح المعجم فقوله فردين حال من اللاقي والملقي .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٦١٧ ، والحجة ٤ / ١٥٩ - ١٦٠ خك . وجمع البيان ٢ / ٤٢٧ ، والبيان ١ / ٣٦٥ ، والبحر ٤ / ٣٠٩ .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) قرأ بالرفع ابن عامر وحده ، وقرأ الباقر بالنصب . انظر السبعة ٢٨٢ - ٢٨٣ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٢٦٩ .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠١ ، ولفراء ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦١٩ - ٦٢٠ ، والحجة ٤ / ١٦١ - ١٦٨ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٣٠ - ٤٣١ ، والبيان ١ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، والبحر ٤ / ٣١٦ - ٣١٧ ، والمختص ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦ . ﴿ الرِّيحَ ﴾ قراءة غير ابن كثير وحمة والكسائي فقرؤوا ﴿ الرِّيحَ ﴾ .

(٥) قرأ ﴿ نَشْرًا ﴾ بفتح النون وإسكان الشين حمزة والكسائي ، وقرأ ﴿ بُشْرًا ﴾ بالباء عاصم وحده ، وقرأ ﴿ نَشْرًا ﴾ بضمتين ابن كثير وأبو عمرو ونافع ، وقرأ ﴿ نَشْرًا ﴾ بضم النون وإسكان الشين ابن عامر . انظر السبعة ٢٨٣ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر ٢ / ٢٧٠ .

(٦) الناشرات : الرياح التي تأتي بالمطر تنشر السحاب نشراً للغيث . ووصف الريح بالنشر بأحد معنيين : بخلاف الطي وبالحياة . وكان في النسخ « فالناشرات » والتلاوة بالواو .

مُبَشِّرَاتٍ ﴿١﴾ [ سورة الروم : ٤٦ ] .

و ﴿ نُشْرًا ﴾ بالنون وضمتين ، جمع « نَشُور » <sup>(٢)</sup> ك « صَبُور » و « صَبْر »  
و « غَفُور » و « غَفْر » . و « نُشْر » مخفف من « نُشْر » ك « رُسُل » و  
« رُسُل » .

☆ قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٥٩ ]

يُجوز جرّه ونصبه ورفعهُ <sup>(٤)</sup> . فالجر على اللفظ ، والرفع على الموضع <sup>(٥)</sup> ،  
والنصب على الاستثناء ☆ .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَلَمَلُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ  
اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٧٥ ]

(١) أي تبشر بالمطر . و « بُشْر » جمع بشير ، عن أبي علي وابن جني ، وجمع بشيرة ، عن الزجاج ، وكذا  
في البحر ، وقيل « بُشْر » مخفف من « بُشْر » وهو جمع بُشُور ، انظر اللسان ( بشر ) .  
(٢) أو جمع ناشر كشاهد وثُهد ونازل ونُزل ، عن أبي علي .

(٣) انظر الجواهر ٦١٨ ، ٨٥٤ ، وشرح اللمع اللوح ٥٢ / ٢ و ٨٢ / ٢ و ١٢٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء  
٢٨٢ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٢٠ - ٦٢٢ ، وجمع البيان ٢ / ٤٣٢ - ٤٣٣ ، والبيان  
١ / ٣٦٦ - ٣٦٧ ، والبحر ٤ / ٣٢٠ . وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

(٤) قرأ بالجر الكسائي وحده ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٢٨٤ ، والتيسير ١١٠ ، والنشر  
٢ / ٢٧٠ . أما النصب فقراءة شاذة عزاه أبو حيان إلى عيسى بن عمر . وقال ابن خالويه في  
شواذه ٤٤ : « لغة تم غيرة ، بالنصب » ، وقال الفراء : « بعض بني أسد وقضاعة إذا كانت غير  
في موضع إلا نصبوها تم الكلام قبلها أو لم يتم فيقولون ما جاءني غيرك وما أتاني أحد  
غيرك ... » اهـ فخطأه الزجاج بأن بناء « غير » إذا لم يتم الكلام لا يجوز ، قال « فأما  
ما جاءني غيرك فلحن وخطأ » اهـ .

(٥) على النعت أو البذل في كليهما .

(٦) انظر الجواهر ٥٧٨ ، وشرح اللمع اللوح ٩٩ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤٧ ، وجمع البيان  
٤٤٠ / ٢ ، والبيان ١ / ٣٦٧ ، والبحر ٤ / ٣٢٩ ، والكتاب ١ / ٧٦ ، والمقتضب ٢ / ١١١  
و ٤ / ٢٩٦ ، والكامل ٩٠٦ ، والبصريات ٣٠٣ ، وابن الشجري ١ / ٣٤٠ ، وابن يعيش ٣ / ٦٧ .

أبدل ﴿ من آمن ﴾ مما قبله ، وأعاد اللام ، فثبت أن البدل حيث جاء كان في تقدير إعادة العامل .<sup>(١)</sup>

قوله تعالى : ﴿ يَا صَالِحُ أَتْتَنَا ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٧٧ ]

كان أبو عمرو يُشَمُّ الحاء شيئاً من الضم . وذلك لأنَّ أبا عمرو يبدل من الهمزة - أعني فاء ﴿ اتتنا ﴾ - ياءً<sup>(٣)</sup> ، فيشَمُّ الضم من الحاء ولا يُخْلِصُهَا ضَمَّةً لتسلم الياء .

فقال سيبويه<sup>(٤)</sup> : هذا ضعيف ، ويلزمه أن يقول « يا غلام وُجِّل » بل يقلبها ياء لمكان الكسرة<sup>(٥)</sup> ، وأحد لا يقول ذلك ، بل يقلب الواو ياء لكسرة الميم في « غلام » وإذا لم يقل « غلام وُجِّل » فيقرِّ الواو فكذا لا يقال « يازيد يُسَّر » .

وقال المازني<sup>(٦)</sup> : لا يلزم أبا عمرو « يا غلام وُجِّل » في قراءته ، لأنه ليس في الكلام متّصله ولا منفصله مثل « يا غلام وُجِّل » ، وأبو عمرو شبه ذلك

(١) مذهب الأخفش والرماني وأبي علي ومن وافقهم - وهو مذهب الأكثرين - أن العامل في البدل مقدر من جنس الأول . ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه . انظر الكتاب ١ / ٧٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٩٥ ، وابن يعيش ٣ / ٦٧ ، وشرح الكافية ١ / ٣٠٠ ، واللمع ٥ / ١٦٦ - ١٦٧ .

(٢) انظر الجواهر ٢٤٤ - ٢٤٦ ، ٩٤٤ ، والحجة ١ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، والبغداديات ١ - ٢ ومنه أخذ كلامه هنا وفي الجواهر ، والخصائص ٢ / ٣٥٠ - ٣٥١ .

(٣) سلف الكلام على مذهب أبي عمرو في ترك الهمز المفرد ٥١ - ٥٣ والمصادر ثمة .

(٤) في الكتاب ٢ / ٣٥٨ ، وعبارته : « وزعموا أن أبا عمرو قرأ يا صالحيّتنا جعل الهمزة ياء ثم لم يقبها واواً ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلاً وهذه لغة ضعيفة لأن قياس هذا أن تقول يا غلام وُجِّل » اهـ .

(٥) يريد أنه كما لم يقلب الياء الساكنة المضوم ما قبلها واواً كذلك يلزمه ألا يقلب الواو الساكنة المكسور ما قبلها ياء ، عن أبي علي .

(٦) قوله « بل يقلبها ياء لمكان الكسرة » عبارة قلقة ، وعليها يكون في الكلام تكرار .

(٧) حكى أبو علي كلام المازني عن ابن السراج عن المبرد عنه ، وتصرف المؤلف فيه تصرفاً يسيراً .

ب « قِيلَ » حيث اُشْم الحاء شيئاً من الضم<sup>(١)</sup> . وقد تقدم هذا<sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٨٠ ]

ينتصب بإضمار فعل ، والتقدير : وأرسلنا لوطاً ؛ وإن شئت : [ و<sup>(٤)</sup> ] ٣  
اذكر لوطاً .

[ قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ أَأَنْتُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ] [ ٨١ ]

٦ بهزتين محقتين<sup>(٧)</sup> ، الأولى همزة الاستفهام ، والثانية همزة « إن » . وأبو عمرو كره الهمزتين<sup>(٨)</sup> ، فليّن الثانية وأبدل منها شبه الياء وأدخل بينهما مدّة ، وخالفه ابن كثير فلم يفصل بينهما بمدّة / بل ليّن الثانية . ونافع<sup>(٩)</sup> حذف همزة الاستفهام واستغنى عنها في قوله ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾ بقوله ﴿ أَتَأْتُونَ ﴾ ( ١ / ٥٩ )

(١) في الأصل : الضمة .

(٢) انظر ماسلف ٢٠٢ في الكلام على قوله ﴿ فليؤد الذي أؤتمن أمانته ﴾ [ سورة آل عمران : ٢٨٣ ] .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٥ ، وللفراء ١ / ٣٨٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٢٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٤٤ ، والبيان ١ / ٦٦٧ ، والبحر ٤ / ٣٢٢ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٢٤ - ٦٢٥ ، والحجة ٤ / ١٧١ - ١٨١ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٤٤ ، والبيان ١ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، والبحر ٤ / ٣٢٤ .

(٧) هذه قراءة ابن عامر وهمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم ، وذكر المؤلف قراءة الباقيين غير حفص عن عاصم وهو قد وافق نافعاً . انظر السبعة ٢٨٥ - ٢٨٦ ، والتيسير ١١١ . ٣٣ ، والنشر ٢ / ٢٧٠ و ١ / ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٨) قوله « وأبو عمرو كره الهمزتين » لم يظهر في مصورة الأصل ، فأثبتته من ي و ب .

(٩) وحفص عن عاصم .

الفَاحِشَةُ ﴿٨٠﴾ | ٨٠ | كما استغنى عنها الشاعر<sup>(١)</sup> في قوله :  
لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ ذَارِيًا      بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرَ أُمُّ بَثْمَانِ  
أي أبسع رمين الجمر أم بثمان .

قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup>

| ٨٩ |

أي إن صرنا في ملتكم . ولا يريد به الرجوع إذ لم يجوز أن يكون في ملة  
الكفر فخرج منها ثم عاد إليها ؛ ومثله :

وَعَادَ الرَّأْسَ مِنِّي كَالثَّغَامِ<sup>(٣)</sup>      ...      ...      ...      ...

(١) وهو عمر بن أبي ربيعة . وهو له في الكتاب ١ / ٤٨٥ ، والمقتضب ٣ / ٢٩٤ ، والكامل ٧٩٣ ،  
١٠٩٥ ، وابن السرياني ٢ / ١٥١ - ١٥٢ ، وابن الشجري ٢ / ٣٣٥ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٤ ،  
والمغني ٢٠ ، والمقاصد النحوية ٤ / ١٤٢ - ١٤٣ ، وشرح أبيات المغني ١ / ٢٥ - ٢٩ ، والخزانة ١ /  
٤٤٧ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ٩٩ / ٢ ، والمحاسب ١ / ٥٠ ، وعبث الوليد ٥١ ،  
٣٧١ ، وابن الشجري ١ / ٢٦٦ ، وضرائر الشعر ١٥٨ ، والممع ٥ / ٢٤٠ . قال ابن السرياني :  
« هذا إنشاد الكتاب وإنشاد كل مستشهد ، ورأيت في شعره :

فوالله ما أذري وإني لحاسب      بسبـــــــــــــــــع رمين الجمر أم بثمان »  
وأنشد قبله بيتين . وهو كما قال في كتنا طبعتي الديوان ، إلا أن رواية الديوان « رميت » . انظر  
ديوانه ق ١١٣ / ٤ ص ٢٦٦ ( بشرح محمد محي الدين عبد الحميد ) وق ٣٩١ / ٤ ص ٢٠٩ ط  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ) .

ومذهب الخليل وسيبويه والمبرد وغيرهم أن حذف همزة الاستفهام يجوز في ضرورة الشعر ،  
وعزي إلى الأخفش جواز حذفها في الاختيار ، ووافقه ابن هشام وغيره .  
(٢) انظر مجمع البيان ٢ / ٤٤٨ ، والبيان ١ / ٣٦٨ ، والبحر ٤ / ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٣) صدره :      وصُرْتُ كَأَنِّي أَقْتَادُ غَنَرًا

وهو ثاني بيتين أنشدهما أبو علي في الحجة ٢ / ١١٠ ، ولم يعزهما ، وكان في الحجة « أقتاد عيرا » وهو  
تحريف ، وعجز البيت في البيان ١ / ٣٦٨ وقد نقل صاحبه عن المؤلف =



أي صار ؛ وقال <sup>(١)</sup> :

فَإِنْ تَكُنِ الْيَّامُ أَحْسَنَ مَرَّةً إِلَيَّ فَقَدْ عَادَتْ لَهُنَّ ذُنُوبُ  
أَي صارت .

٣

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَذَبُوا شَعْيِبًا ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٩٢ ]

يجوز أن يكون صفة ، وبدلاً مما قبله وهو ﴿ الذين كفروا ﴾ [ ٩٠ ] فلا  
يجوز أن يقف على <sup>(٣)</sup> ما بينها .

٦

ويجوز أن يرتفع بالابتداء <sup>(٤)</sup> ، ويكون ﴿ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا ﴾ [ ٩٢ ]  
خبره .

=بلا تصريح على المعهود منه .

أي انحنى كأنه يتقاصر لعنز يقودها ، لأن قائد العنز يطأطع رأسه لحقارة العنز . والعرب تقول  
لمن انحنى ظهره من الكبر « قد قاد العنز » انظر كنايات الجرجاني ٨٦ ، وسمط اللآلي ٣٣٢ ، والمعاني  
الكبير ١٢١٦ . والثغام : نبات أرق من الحلي وأدق وأضعف وهو أشبه شيء بالشيب إذا جف ، فشبه  
الشيب به ، واحدته ثغامة ، انظر النبات ١٧٨ ، واللسان ( ثغم ) .

(١) كعب بن سعد القنوي . والبيت من كلمة له في الاختيارين ق ١١٦ ص ٧٥٠ - ٧٥٨ ، وأما القالي  
١٤٧ / ٢ - ١٥١ ، والخزانة ٤ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، ومختارات ابن الشجري ، القسم الأول ٢٥ ، وجمهرة  
أشعار العرب ٦٩٢ - ٧٠٤ ، ووقعت هذه الكلمة في الأصبعيات مقسومة في كلمتين أولاهما لكعب برقم  
٢٥ والأخرى لفريقته بن مسافع !؟ انظر استقصاء تخریجها والكلام عليها في حاشية محققي  
الأصبعيات ٩٣ - ١٠٠ برقم ٢٦ . والبيت بلا نسبة في الحجة ٢ / ١١١ ، وجمع البيان ٢ / ٤٤٨ .  
والبيان ١ / ٣٦٨ .

(٢) انظر جمع البيان ٢ / ٤٥٠ ، والبيان ١ / ٣٦٨ - ٣٦٩ ، والبحر ٤ / ٢٤٦ .

(٣) زيادة مني . وانظر منار الهدى ١١٠ .

(٤) وعليه فالوقت على ما قبله وهو ﴿ جائن ﴾ [ ٩١ ] تام ، وهو ما اقتصرنا عليه ، انظر إيضاح  
الوقت ٦٦٠ ، والمكتفى ٢٧٣ ، ومنار الهدى ١١٠ .

ويمجوز أن يكون ﴿ كَانَ لَمْ يَغْنُوا ﴾ في موضع الحال ، و﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا شَعِيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ﴾ [ ٩٢ ] خبره<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَمِنَ أَهْلَ الْقُرَى ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٩٨ ]

إذا فتحت الواو<sup>(٣)</sup> كانت الهمزة للاستفهام . وإذا قرأتها « أَوْ » بإسكان الواو لم تقف<sup>(٤)</sup> على ما قبله ، ويكون المعنى : أو كان الأمن من أحد هذين الشيئين من إتيان العذاب ليلاً أو ضحى<sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١٠٥ ]

و ﴿ عَلَيَّ ﴾ بالياء المشددة<sup>(٧)</sup> .

(١) قال أبو حيان في هذا الوجه والوجهين السابقين الصفة والبدل : إنها « أوجه متكلفة ، والظاهر أنها جل مستقلة لاتعلق لها بما قبلها من جهة الإعراب » اهـ وهو كما قال .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٢٦ - ٦٢٧ ، والحجة ٤ / ١٨١ - ١٨٥ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٥٢ ، والبيان ١ / ٣٦٩ ، والبحر ٤ / ٣٤٩ ، والكتاب ١ / ٤٩٨ ، والمقتضب ٣ / ٣٠٧ .

(٣) فتح الواو عاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي ، وأسكنها الباقون . انظر السبعة ٢٨٧ ، والتيسير ١١١ ، والنشر ٢ / ٢٧٠ .

(٤) في الأصل وي : يقف .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ أَمَّا مِنْ أَهْلِ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَائِمُونَ [ ٩٧ ] أَوْ أَمِنَ أَهْلَ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضَحًى وَهُمْ يُلْعَبُونَ .. ﴾ .

(٦) انظر الجواهر ٥٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٧ ، وللفراء ١ / ٣٨٦ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٢٨ ، والحجة ٤ / ١٨٥ - ١٨٦ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٥٥ ، والبيان ١ / ٣٦٩ ، والبحر ٤ / ٣٥٥ ، والعصديات ٧٦ ، والمغني ١٩٢ ، ٩١٤ .

(٧) هذه قراءة نافع وحده ، وقرأ الباقون ﴿ عَلَيَّ ﴾ . انظر السبعة ٢٨٧ ، والتيسير ١١١ ، والنشر ٢ / ٢٧٠ .

فمن شدد الياء وقف<sup>(١)</sup> على ﴿ حقيق ﴾ ويكون قوله ﴿ عليّ أن لا أقول ﴾ ابتداءً وخبراً<sup>(٢)</sup> .

ومن قرأ ﴿ عليّ أن لا أقول ﴾ فالعنى : بأن لا أقول ، فـ « عليّ » بمعنى الباء .

قوله تعالى : ﴿ أَرْجُهُ وَأَخَاةٌ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١١١ ]

هو من قولهم أَرْجَيْتُهُ : إذا أَخَرْتَهُ . ويجوز فيه الهمز وترك الهمز . وقرئ بهما ﴿ أَرْجُهُ ﴾ و ﴿ أَرْجِيئُهُ ﴾ بالهمز وتركه<sup>(٤)</sup> .

فأما إشباع الهاء موصولة بالياء والواو<sup>(٥)</sup> فهو<sup>(٦)</sup> الأصل ، والواو مقدّم في

(١) انظر منار الهدى ١١١ ، والبحر . وسياق الآية : ﴿ ... إني رسول من رب العالمين [ ١٠٤ ] حقيق على أن لا أقول ... ﴾ . وقد أجزى في ﴿ حقيق ﴾ أن يكون نعتاً لـ ( رسول ) أو خبراً بعد خبر .

(٢) ذكر في الجواهر أن ﴿ أن لا أقول ﴾ مرتفع بالظرف ﴿ على ﴾ على المذهبين ، ويكون ذلك عنده لجريه خبراً بعد خبر ، وكلا القولين ضعيف متكلف .

والصواب على قراءة نافع أن ﴿ عليّ ﴾ متعلق بـ ﴿ حقيق ﴾ لم يختلفوا في ذلك ، ويرتفع ﴿ أن لا أقول ﴾ على أنه فاعل لـ ﴿ حقيق ﴾ أو على أنه مبتدأ و ﴿ حقيق ﴾ خبر مقدم .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٨ ، وللغراء ١ / ٣٨٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٠ ، والحجة ٤ /

١٨٦ - ١٩١ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٥٩ ، والبحر ٤ / ٣٥٩ - ٣٦٠ ، وماسياًتي ٩٨٦ .

(٤) قرأ ﴿ أَرْجُهُ ﴾ بالهمز ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم بخلاف عنه ، وقرأ

الباقون ﴿ أَرْجِه ﴾ بغير همز . انظر السبعة ٢٨٧ - ٢٨٨ ، والتيسير ١١١ . والنشر ٢ / ٢٧٠

و ١ / ٣١١ - ٣١٢ .

(٥) قرأ ﴿ أَرْجِه ﴾ موصولة بياء الكسائي وورش عن نافع ، وقرأ ﴿ أَرْجِيئُهُ ﴾ موصولة بواو ابن كثير وهشام عن ابن عامر بخلاف عنه .

(٦) كان في النسخ : فيها ، والصواب مأثبت . وانظر ماسلف من الكلام على إشباع الهاء ١٠ ، ١٢ .

الرتبة على الياء .

واختلاس الهاء جائز أيضاً . تختلسها مضمومة أو مكسورة<sup>(١)</sup> .

وإسكان الهاء<sup>(٢)</sup> فيما زعموا ضعيف جداً يجوز في الضرورة<sup>(٣)</sup> ، [ و<sup>(٤)</sup> ]  
أنشدوا<sup>(٥)</sup> :

لَسْتُ إِذَا لِرَزْعَبْلَهْ إِنَّ لَمْ أُغَيَّ      جِرْ بِكَلَّتِي إِنَّ لَمْ أَشَاوْ بِالطُّوْلِ<sup>(٦)</sup>  
وقال آخر<sup>(٧)</sup> :

(١) قرأ ﴿ أَرْجِهْ ﴾ مكسورة بالاختلاس قالون عن نافع ، وقرأ ﴿ أَرْجِيهِ ﴾ مكسورة بالاختلاس ابن  
ذكوان عن ابن عامر .

(٢) قرأ ﴿ أَرْجِهْ ﴾ بإسكان الهاء حمزة وعاصم بخلاف عن أبي بكر عنه . وبقي عليه قراءة من قرأ  
﴿ أَرْجِيهِ ﴾ بضم الهاء من غير صلة وهي قراءة أبي عمرو وهشام عن ابن عامر وأبي بكر عن  
عاصم بخلاف عنها .

(٣) انظر ماسلف ٢٦٢ والتعليق ثمة .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) سلف البيت ٢٦٢ ، والتعليق عليه ثمة .

(٦) في الأصل « لم تغير » والصواب من ي و ب ، وفي النسخ « أشاو » وهو تصحيف ، انظر ماسلف  
من التعليق .

(٧) وهو منظور بن مرثد الأسدي ، وينسب إلى أمه فيقال : منظور بن جبة الأسدي . وهما له في  
تهذيب إصلاح المنطق ٢٤٥ ، وفيما كتبه ياقوت على هامش الصحاح ( أ ر ط ) ، والمقاصد النحوية  
٤ / ٥٨٤ ، وانظر شرح شواهد شرح الشافية ٢٧٤ - ٢٧٦ .

وهما بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١ / ٣٨٨ ، وإصلاح المنطق ٩٥ ، وتهذيب الأنفاظ  
٣٠٢ ، وضرورة الشعر ١٢٧ ، والخصائص ٢ / ٣٥٠ و ٣ / ١٦٣ ، وبر الصناعة ٢٢١ ، والمنصف ٢ /  
٣٢٩ ، ورسالة الغفران ٤٢٥ ، والمخصص ٨ / ٢٤ ، وجمع البيان ٢ / ٤٥٩ ، وضرائر الشعر ٣٠٠ ،  
والممتع ٤٠٣ ، وابن عيمش ٩ / ٨٢ و ١٠ / ٤٦ ، واللسان والتاج ( أ ر ط ) .

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَاءَ وَلَا شَيْعَ<sup>(١)</sup>

مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَأَضْطَجَعَ

٣

قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ١٢٣ |

من قرأها بهمزتين محقتين<sup>(٣)</sup> فالهمزة الأولى همزة الاستفهام والثانية همزة

« أَفْعَل » بعدها فاء الفعل من « آمن » .

٦

و [ من ]<sup>(٤)</sup> قال ﴿ آمَنْتُمْ ﴾ على الخبر<sup>(٥)</sup> أراد همزة الاستفهام فحذفها .

وروى قُنبُل عن ابن كثير بواو بعد نون ﴿ فرعون ﴾ فأبدل الهمزة واواً

لأنَّ قبلها ضمة النون من ﴿ فرعون ﴾ .

٩

وأبو عمرو فصل بين همزة الاستفهام وهمزة « أَفْعَل » بمدة وليّن همزة

(١) قبلها :

يَا رَبِّ ابْنِ لِي مِن الْقُرْصَانِ

تَقْبِضَ الْقُرْصَانِ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ

يصف الراجز ظبياً ، والأباز : الذي يقفز ، والمفر : الظباء التي تعلو ألوانها حمرة . وتقبض : يعني أنه جمع قوائمه ليشب على الظبي . لما رأى أن لادعه ولاشيع : يعني الذئب لما رأى أنه لا يشيع من الظبي ولا يدركه وأنه قد تعب في طلبه مال إلى أَرْطَاةٍ فاضطجع عندها ، والأرطى ضرب من شجر الرمل واحدته أَرْطَاة ، والحقف : المعوج من الرمل ، عن تهذيب إصلاح للنطق .

(٢) انظر الحجة ٤ / ١٩٤ - ١٩٦ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٦٣ ، والبحر ٤ / ٣٦٥ .

(٣) وهم همزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وهشام عن ابن عامر بخلاف عنه . انظر السبعة ٢٩٠ -

٢٩١ ، والتيسير ١١٢ ، والنشر ٢ / ٢٧١ و ١ / ٢٦٨ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) وهما حفص عن عاصم وورش عن نافع بخلاف عنه .

« أَفْعَل » ، وهو قياس مذهبه في ﴿ آذَنْتَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> [ سورة البقرة : ٦ ] و ﴿ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ سورة المائدة : ١١٦ ]<sup>(٣)</sup> .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٣٢ ]  
 « مَهْ »<sup>(٥)</sup> أصله « ما » التي للشرط في نحو قوله ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ ﴾  
 [ سورة فاطر : ٢ ] فأبدلت الهاء من الألف ، ف قيل « مهها »<sup>(٦)</sup> . و « ما » الثانية زيادة

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ١٧ - ١٩ والتعليق غه .

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي إذا خفف بتسهيل الثانية بين ورش عن نافع ، فروي عنه إبدالها ألفاً ، واحتلف عن هشام عن ابن عامر فروي عنه التحقيق والتسهيل وإدخال الألف ، وأبو عمرو وقالون يدخلان ألفاً بين الهمزتين ، والباقون يحققون . انظر السبعة ١٣٤ - ١٣٥ ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ١ / ٣٦٣ . وهذا مذهبه في الهمزتين المفتوحتين المتلاصقتين في كلمة .

(٣) كذا قال !! وهو سهو منه . فقد نصوا على أنه لم يدخل أحد منهم ألفاً في ﴿ آمَنْتُمْ ﴾ . وقراءة أبي عمرو بهزة ومدة مطولة على الاستفهام ، وهي قراءة ابن عامر بخلاف عن هشام عنه والبري عن ابن كثير ونافع بخلاف عن ورش عنه .

و يظهر أن المؤلف أخذ بعض كلام أبي علي وسها عن تمام كلامه ، فقد ذكر أبو علي ما ذكره المؤلف من قياس مذهب أبي عمرو ثم قال : « ... إلا أنه يشبه أن يكون ترك قياس قوله ههنا لما كان يلزم من اجتماع التشابه ، فترك الألف التي تدخل بين الهمزتين في نحو « أَنْتَ » وخفف الهمزة الثانية التي هي همزة أفعل من « آمن ، وبعدها الألف النقلية عن الهمزة التي هي فاء . يدل على ذلك قولهم فيما ترجعوا عنه : بهزة ومدة على الاستفهام .... » أ هـ .

(٤) انظر الجواهر ٣٤٨ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٣ / ٢ - ١٢٤ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٦٧ ، والبيان ١ / ٣٧١ ، والبحر ٤ / ٣٧١ ، والإيضاح ٣٢١ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٧ ، وابن يعيش ٤ / ٨ و ٧ / ٤٢ .  
 (٥) في الأصل : ومه .

(٦) انظر في « مهها » شرح اللمع اللوح ١٢٣ / ٢ - ١٢٤ / ١ ، والكتاب ١ / ٤٣٣ ، وحروف المعاني ٢٠ ، والمصديات ٢٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٥٣ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، وابن يعيش ٤ / ٨ و ٧ / ٤٢ ، والجني الداني ٦٠٩ - ٦١٣ ، والمفني ٤٣٥ - ٤٣٦ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٣٢ ، والصاحبي ٣٧٥ - ٣٧٦ ، والرماني النحوي ٢٩٦ .

للتأكيد كما زيد في قوله<sup>(١)</sup> : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هَذِي ﴾ [سورة البقرة : ٢٨] .

﴿ تَأْتِنَا ﴾ جزم بـ ﴿ مها ﴾<sup>(٢)</sup> / و ﴿ مها ﴾ في موضع نصب بـ  
﴿ تَأْتِنَا ﴾<sup>(٣)</sup> فيمن قال : « زيداً مررت به » ، ومن قال « زيدٌ مررت به »  
فهو رفع<sup>(٤)</sup> وجواب الشرط قوله ﴿ فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [ ١٣٢ ] .

وهذا القول مارواه سيويوه<sup>(٥)</sup> عن الخليل . وقال سيويوه<sup>(٥)</sup> : أصله « مَهْ »  
بمعنى « اسكت » ، ضُمَّت إليها « ما » فحدث بالتركيب فيه معنى الشرط<sup>(٦)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ  
الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١٣٧ ]

(١) في الأصل : قولهم ، وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « ما » وهو خطأ .

(٣) خالف هنا مذهبه ووافق الكوفيين الذين يذهبون إلى أن الناصب للاسم المشتغل عنه هو الفعل  
العامل في ضميره ، ومذهب البصريين - وهو مذهب المؤلف - أنه منصوب بعامل مضر واجب  
الإضمار يفسره الظاهر . انظر ما أضره عامله على شريطة التفسير وهو « باب الاشتغال » في  
الكتاب ١ / ٤١ - ٥٠ ، ٦٧ ، والقتضب ٢ / ٧٦ - ٧٧ ، والكمال ٨٢١ - ٨٢٣ ، وشرح الكافية  
١ / ١٦٢ - ١٨٠ ، وابن يعيش ٢ / ٣٠ - ٣٩ ، والهمع ٥ / ١٤٩ - ١٦٠ ، والإنصاف ٨٢ - ٨٣  
المسألة ١٢ . والاشتغال : هو أن يتقدم اسم وينصب ضميره أو ملابسه كالضاف إلى ضميره والمشتغل  
صلته على ضميره ، نحو : زيد ضربته ، وزيد ضربت أخاه ، وهند أكرمت الذي يحبها ، عن  
الهمع .

(٤) زيادة من ب . وكان في ب « زيد مررت به » في الموضعين ، والصواب ما أثبت . وفي ي : « فيمن  
قال زيداً ضربته ومن قال زيد ضربته فهو رفع » . وما أثبتته من ب هو الموافق والمناسب لما في  
الآية .

(٥) انظر الكتاب ١ / ٤٣٣ ، والمصادر السالفة .

(٦) وقيل « مها » بسيطة لا مركبة ، واختاره ابن هشام وغيره .

(٧) انظر الجواهر ١٢٥ - ١٢٦ وأعاد هنا كثيراً ما قاله ثمة ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٧ ، وإعراب  
القرآن ١ / ٦٣٤ ، وجمع البيان ٢ / ٤٧٠ ، والبحر ٤ / ٣٧٦ ، وتفسير الطبري ٩ / ٢٩ - ٣٠  
والفرطبي ٧ / ٢٧٢ ، وابن كثير ٣ / ٤٦٣ - ٤٦٤ ، وجمع التفسير ٢ / ٦٢٣ .

يريد : الشرق والغرب ، عن ابن عيسى <sup>(١)</sup> .

وقيل : أرض الشام ومصر <sup>(٢)</sup> .

وقيل : أرض الشام وحدّها شرقها وغربها ، عن قتادة <sup>(٣)</sup> .

وقيل : انتصاب ﴿ مشارق الأرض ومغاربها ﴾ على الظرف للاستضعاف

أي القوم الذين كانوا يستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها <sup>(٤)</sup> .

وقيل : هو نصب بقوله ﴿ أورثنا القوم ﴾ <sup>(٥)</sup> أي ١ وأورثنا <sup>(٦)</sup> القوم الذين

كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها ، أي جعلناهم ملوك الشام ومصر ، عن

أبي القاسم <sup>(٧)</sup> . وأنكره ابن جرير <sup>(٨)</sup> واعتلّ بأنهم ما كانوا يستضعفون إلا في أرض

مصر من جهة القبط . وغلط ابن جرير <sup>(٩)</sup> ، لأنه ظن أنهم لا يكونون مستضعفين

(١) هو علي بن عيسى الرماضي ، ولم أجد مقالته .

(٢) عن الحسن في رواية عنه ، وعن ابن عباس في التفسير المنسوب إليه ( انظر جمع التفسير ) .

(٣) والحسن في رواية عنه .

(٤) عن الكسائي والفراء . قال أبو حيان : قول الفراء تكلف وخروج عن الظاهر . وهو كما قال .

(٥) وهو قول الأكثرين ، وهو الظاهر ، وأجازه الفراء .

(٦) زيادة من ي و ب . وفي ي : أورثنا .

(٧) لعله أبو القاسم البلخي ، ستأني ترجمته في فهرس الأعلام .

(٨) هو الطبري . وقد أنكر قول الكسائي والفراء ومن وافقها ، قال : « ... وذلك قول لا معنى له ،

لأن بني إسرائيل لم يكن يستضعفهم أيام فرعون غير فرعون وقومه ولم يكن له سلطان إلا بمصر ،

فغير جائز والأمر كذلك أن يقال : الذين يستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها . فإن قال

قائل : فإن معناه : في مشارق أرض مصر ومغاربها فإن ذلك بعيد من المفهوم في الخطاب مع

خروجه عن أقوال أهل التأويل والعلماء بالتفسير ... » اهـ .

(٩) غلط الطبري ، والغالط هو . فإن الآية نصّ فيما كان من فرعون وقومه الذين ساموا بني إسرائيل

سوء العذاب . ويشهد لقول الأكثرين أن مشارق الأرض ومغاربها منتصبه بقوله ﴿ أورثنا ﴾

على أنها مفعول ثان له = قوله تعالى في هذه السورة : ﴿ قال موسى لقومه استيقنوا بالله واصبروا

إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين ﴾ [ سورة الأعراف : ١٢٨ ] ثم قال

تعالى : ﴿ وأورثنا القوم ... ﴾ الآية .

قال الطبرسي : إن القبط كانوا يستضعفونهم فأورثهم الله بأن مكنهم وحكم لهم بالتصرف وأباح لهم

بعد ذلك إهلاك فرعون وقومه القبط فكانهم ورثوا منهم .. الخ .



- إلا بعد أن يقتل أبناؤهم وتُستحي نساؤهم<sup>(١)</sup> ويلزموا أن يضربوا لِبْنًا صلباً بلا تَبْنٍ<sup>(٢)</sup> ، وليس كذلك ، لأنهم لما<sup>(٣)</sup> تفرّدوا بدين إبراهيم ، ولم يكن يدين به واحد في ذلك الوقت إلا وكانوا مدفوعين عندهم غير مقبولين ومقهورين غير مالكين . ٣  
ألا ترى أنّ قوماً منهم صاروا بعد بُخْتَ نَصَرَ إلى أرض فارس<sup>(٤)</sup> ، وكانوا أذلّ من بها لمفارقتهم لهم في أديانهم .  
وقال الزجاج<sup>(٥)</sup> : ملكهم الله الأرض في أيام داود وسليمان ، وكانوا مستضعفين ٦

(١) إشارة إلى قوله تعالى على لسان الملأ من قوم فرعون : ﴿ سنقتل أبناءهم ونستحي نساءهم ﴾ [سورة الأعراف ١٢٧] وقوله تعالى ﴿ يسومونكم سوء العذاب يقتلون أبناءكم ويستحيون نساءكم ﴾ [سورة الأعراف : ١٤١] .

(٢) إشارة إلى مجاء في تأويل « سوء العذاب » في قوله تعالى : ﴿ وإذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم ... ﴾ [سورة البقرة : ٤٩] . ف قيل : إن فرعون وقومه كانوا يستعملون بني إسرائيل في تَلْبِين اللبن ، فلما بعث موسى عليه السلام أعطوهم اللبن يلبنونه ومنعهم اللبن ليكون ذلك أشقّ عليهم ، عن الزجاج ( اللسان : لبن ) ، وانظر مجمع التفاسير ١ / ١٢١ .

(٣) لم يأت لـ « لما » بجواب ، وتقديره : استضعفوا ، ونحو ذلك .

(٤) لعله أراد « أرض بابل » فوم وقال « ... فارس » . فقد قيل إن بخت نصر - واسمه بالسريانية نبوخذ نصر - دخل بيت المقدس فوطىء الشام ، وقتل بني إسرائيل حتى أفنهم ، وضرب بيت المقدس ثم انصرف راجعاً إلى أرض بابل واحتمل معه سبايا بني إسرائيل ، فاستعبدهم المحوس وأولادهم . انظر ماكان من أمر بخت نصر وأمر بني إسرائيل في تاريخ الطبري ١ / ٥٤٥ - ٥٧١ ، والكمال في التاريخ ١ / ٢٦١ - ٢٧٥ ، والأخبار الطوال ٢٢ - ٢٧ . وانظر تأويل قوله تعالى ﴿ ... بعثنا عليكم عبداً لنا أولي بأس ﴾ [سورة الإسراء : ٤] في تفسير الطبري ١٥ / ١٦ - ٢٤ ، والقرطبي ١٠ / ٢١٥ - ٢١٦ ، وابن كثير ٥ / ٤٣ - ٤٥ ، ومجمع التفاسير ٤ / ١٥ - ٢٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٠٠ .

(٥) عبارة في معاني القرآن له ج ٢ / ٥٧ / ٢ غخطوة الظاهرية : « يعني بني إسرائيل فكان منهم الأنبياء داود وسليمان ملكوا الأرض » ، ونقل كلامه صاحب مجمع البيان ٢ / ٤٧٠ .

زمن موسى وبعد موته ، فالخطاب لهم ، والمراد أولاد الذين استضعفوا .

والضير في ﴿ فيها ﴾ قيل<sup>(١)</sup> : يعود إلى ﴿ مشارق الأرض ﴾ .  
وقيل<sup>(٢)</sup> يعود إلى ﴿ التي ﴾ و « التي » نعت للأرض الساقطة وموضعها نصب بـ  
﴿ أورثنا ﴾ . وموضع « المشارق والمغارب » في هذا الجواب نصب بـ  
﴿ يستضعفون ﴾ ، وتلخيصه : وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون في  
مشارق الأرض ومغاربها الأرض التي باركنا فيها .

وقيل<sup>(٣)</sup> : يرجع إلى « الأرض » الظاهرة ، و ﴿ التي ﴾ جرّ صفة لها ،  
والتقدير : مشارق الأرض التي باركنا فيها ومغاربها ، ففصل بين الصفة  
والموصوف بالمعطوف على المضاف إلى<sup>(٤)</sup> الموصوف ، ومثله : ضربت غلام زيد  
وجاريته القائم ، على تقدير : غلام زيد القائم وجاريته .

﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٣٧ ]

﴿ على ﴾ من صلة ﴿ تمت ﴾ ، ولا تتصل بـ ﴿ كلمة ﴾ لأنها وصفت بـ  
﴿ الحسنى ﴾ ، ولا يجوز الفصل بالصفة بين الصلة والموصول<sup>(٦)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١٣٨ ]

(١) هذا قول الأكثرين كما ذكرت . وفي الأصل : والضير من فيها .

(٢) وهو المفهوم من قول الفراء .

(٣) أجازته الفراء والنحاس ومن وافقها .

(٤) انظر الفصل بين الصفة والموصوف بالمعطوف في البصريات ٢٣٥ ، والخصائص ٢ / ٣٩٦ ، والمحاسب

٢ / ٢٥٠ ، وضرائر الشعر ٢٠٤ . وضعف أبو حيان هذا الفصل .

(٥) انظر الجواهر ٦٢٩ .

(٦) يريد بين المصدر ومعموله ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦ . لكن الكلمة ليست مصدراً ، وإنما

هي اسم فلا يتعلق بها الجار والمجرور على كل حال ، فلا وجه لما ذكره المؤلف .

(٧) انظر الجواهر ١٩٩ ، وشرح البع اللوح ٣١ / ٢ ، وجمع البيان ٢ / ٤٧١ ونقل عن المؤلف مصرحاً

بنقله ، والبيان ١ / ٢٧٢ ، والبحر ٤ / ٣٧٧ - ٣٧٨ والكشاف ٢ / ١١٠ ، وابن الشجري

٢ / ٢٣٥ ، واللفي ٢٣٥ - ٢٣٦ ، ٤٠٨ .

« ما » ههنا مصدرية ، أي كما ثبت لهم آلهة ، وُصِلَتْ بالظرف وما ارتفع به  
كما توصل بالمبتدأ والخبر<sup>(١)</sup> في قوله<sup>(٢)</sup> :

٣ ... كَمَا سَيَفُ عَمْرٍو لَمْ تَخْنُ مَضَارِبُهُ<sup>(٣)</sup> ...

ويعوز أن تكون بمعنى « الذي » وفي ﴿ لهم ﴾ ضمير يعود إليه ، و

١ / ٥٤ ﴿ آلهة ﴾ بدل من ذلك الضمير ، أو يرتفع بإضمار « هي » / أي هي آلهة ،

(١ / ٦٠) فحذف « هي »<sup>(٤)</sup>

قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْنِيَكُمْ إِلَهًا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٤٠ ]

التقدير : [ أ ]<sup>(٦)</sup> أبني لكم إلهاً غير الله . ف ﴿ غير الله ﴾ نصب على

٩ الاستثناء<sup>(٧)</sup> أو على الحال<sup>(٨)</sup> . والحال من النكرة قليلة<sup>(٩)</sup> ، وتقديم « غير » على

(١) في الأصل : أو الخير ، وهو خطأ .

(٢) وهو نضال بن حرّيّ . شعره ق ٢ / ٥ ص ١٠٧ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٨٧١ - ٨٧٢ ،  
والمقاصد النحوية ٢ / ٣٣٤ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ١٢٧ - ١٢٩ ، وهو بلا نسبة في المغني ٢٣٦ ،  
٤٠٨ ، والجمع ٤ / ٢٣١ ، وانظر تمة تخريجهم في شعره . استشهدوا به على أن « ما » كافة كفت  
الكاف عن عمل الجبر ولذلك وقعت الجملة بعدها ، وأجيز أن تكون مصدرية ، وعليه استشهد  
المؤلف .

(٣) صدره : أَيْحَ سَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدِ

(٤) وذكر في الجواهر وجهاً آخر وهو أن تكون « ما » كافة ونص أنه قول علي بن عيسى الرصافي ، وبه  
قال الزمخشري ، وهو وجه أجازوه في الآية .

(٥) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٣٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٧١ ، والبيان ١ / ٢٧٣ ، والبحر ٤ / ٣٧٩ .

(٦) زيادة مني .

(٧) لأعرف أحداً ذكر هذا الوجه .

(٨) لمجيء الحال من النكرة ههنا مسوغ وهو تقدم الصفة على الموصوف . وعلى هذين الوجهين  
ينصب ﴿ إلهاً ﴾ على أنه مفعول ثان لـ « أبني » وتعدي إلى الأول بحرف والتقدير : أبني لكم ،  
فحذف الجار فوصل الفعل . والأظهر ما ذكره النحاس وغيره أن ينصب « غير » على أنه مفعول ثان  
لـ « أبني » و ﴿ إلهاً ﴾ حال ، وقيل تمييز .

(٩) مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليل ، انظر الكتاب ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٨٦ ،

٣٩٧ ، وشرح الكافية ١ / ٢٠١ ، وابن يعيش ٢ / ٦٣ - ٦٤ ، والجمع ٤ / ٢١ - ٢٣ .

العامل أيضاً قليل<sup>(١)</sup> . ولا يجوز أن يكون صفة لـ « إله » لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف<sup>(٢)</sup> .

٣ قوله عز وجل : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٤٢ ]

أي إتيان<sup>(٤)</sup> ثلاثين ليلة ، فحذف المضاف ، وهو في موضع المفعول الثاني لـ « واعدنا » .

٦ [ وقوله ]<sup>(٥)</sup> ﴿ وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ قَتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١٤٢ ]

أي تَمَمَّ أربعين ليلة<sup>(٧)</sup> ، أو معدوداً أربعين ليلةً ، فهو نصب على الحال .

٩ [ وقوله ]<sup>(٨)</sup> ﴿ وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ ﴾<sup>(٩)</sup> [ ١٤٢ ]

(١) الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام ، وجوزه الكسائي فمزي إلى الكوفيين ، وعزي إلى الزجاج أنه جوزه في بعض كلامه . انظر شرح الكافية ١ / ٢٢٨ ، والجمع ٤ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، والإنصاف ٢٧٣ - ٢٧٧ المسألة ٣٦ .

(٢) لأن الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول ، عن ابن يعيش ٢ / ٦٣ - ٦٤ ، فإن قدمت الصفة على الموصوف فإن كان نكرة انتصبت على الحال وإن كان معرفة أخذت الصفة موقعه وأعرب الموصوف بدلاً . انظر المقتضب ١ / ١٧ ( والهامش ) و ٤ / ١٩٨ ، والأصول ٢ / ٢٢١ - ٢٢٦ ، والمصادر التي أحلتنا عليها ١٢٧ في انتصاب صفة النكرة على الحال إذا تقدمت على موصوفها النكرة .

(٣) انظر الجواهر ٤٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٥ ، والحجة ٢ / ٥٤ ، ومجمع البيان ١ / ١٠٩ ، والبيان ١ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، والبحر ٤ / ٢٧٩ ، وماسلف ٤١ في كلامه على قوله تعالى ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [ سورة البقرة : ٥١ ] .

(٤) فدره فيما سلف ٤٢ : انقضاء أو تمام ، وهو قول الأخفش وأبي علي وغيرهم .

(٥) زيادة مني .

(٦) لأعرف أحداً ذكر هذا التقدير ، وفي انتصابه على الحال على هذا تكلف .

(٧) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٣٥ ، والبيان ١ / ٣٧٤ ، والبحر ٤ / ٢٨١ .

﴿ هَارُونَ ﴾ جَرَّ بَدَلٍ مِنْ « أَخِيهِ » أَوْ عَطَفَ بَيَانٍ . وَقُرِئَ ﴿ هَارُونَ ﴾ بِالرَّفْعِ <sup>(١)</sup> أَيْ يَا هَارُونَ .

٣ قوله تعالى : ﴿ جَعَلَهُ دَكَاً ﴾ <sup>(٢)</sup> ١٤٣ |  
 وقُرِئَ ﴿ دَكَاً ﴾ <sup>(٣)</sup> . فَمَنْ قَالَ ﴿ دَكَاً ﴾ فَتَقْدِيرُهُ : ذَا دَكٍّ . وَإِنْ شِئْتَ  
 كَانَ ﴿ دَكَاً ﴾ فِي مَوْضِعِ الْمَدْكُوكِ ، أَيْ : جَعَلَهُ مَدْكُوكًا <sup>(٤)</sup> . وَمَنْ قَالَ  
 ٦ ﴿ دَكَاً ﴾ فَالتَّقْدِيرُ [ جَعَلَهُ <sup>(٥)</sup> قِطْعَةً دَكَاً ، أَوْ بَقْعَةً دَكَاً <sup>(٦)</sup> ] ، فَهُوَ صِفَةٌ  
 مَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ .

قوله عز وجل ﴿ وَأَمُرُّ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا ﴾ <sup>(٧)</sup> ١٤٥ |  
 ٩ قيل : أَحْسَنُهَا : النَّاسِخُ <sup>(٨)</sup> ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِيهَا نَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ . وَهَكَذَا قِيلَ فِي  
 قوله ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ . الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ <sup>(٩)</sup> [ سورة الزمر :

(١) هذه قراءة شاذة لم يعزها أحد علمته .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٥ - ٦٣٦ ، والحجة ٤ / ٢٠١ - ٢٠٢ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٧٤ ، والبيان ١ / ٣٧٤ ، والبحر ٤ / ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٣) قرأ ﴿ دكاً ﴾ حُزْءَ الْكَسَائِي وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿ دَكَاً ﴾ . انظر السبعة ٢٩٣ ، والتيسير ١١٣ ، والنشر ٢ / ٢٧١ .

(٤) وأجاز الأخفش وأبو علي أن ينتصب ﴿ دكاً ﴾ على المصدر لأن ﴿ جملة ﴾ بمعنى دكّه ، وضعفه أبو حيان ، وهو كما قال .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) الدكّاء : الراية التي مع الأرض ناشئة عنها لاتبلغ أن تكون جبلاً ، عن الزجاج في معاني القرآن له ج ٢ / ٥٧ / ١ نسخة الظاهرية ، وعنه في اللسان ( دكك ) .

(٧) انظر مجمع البيان ٢ / ٤٧٧ ، والبحر ٤ / ٢٨٨ ، وتفسير الطبري ٩ / ٤٠ - ٤١ ، والقرطبي ٧ / ٢٨٢ ، وابن كثير ٣ / ٤٧١ ، وجمع التفاسير ٢ / ٦٣٤ .

(٨) عن الجبائي ، انظر مجمع البيان .

(٩) انظر مجمع البيان ٤ / ٤٩٣ ، والبحر ٧ / ٤٢١ ، وتفسير الطبري ٢٣ / ١٣٢ ، والقرطبي ١٥ / ٢٧٠ ، وابن كثير ٧ / ٨١ ، وجمع التفاسير ٥ / ٣٠٦ - ٣٠٧ . وقيل فيها ما قيل في آية الأعراف الجاري الكلام عليها .

١٧ - ١٨ ] يعني الناسخ دون المنسوخ .

٣ وقيل : المعنى ﴿ بأحسنها ﴾ : المفروض ، لأنه أحسن من النوافل ، ولاحظ للمنسوخ في الحسن <sup>(١)</sup> .

٦ قوله تعالى : ﴿ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوْنِي ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٥٠ ] بكسر الميم وفتحها من ﴿ أُمَّ ﴾ <sup>(٣)</sup> . فمن كسر الميم فلأن أصله « أُمِّي » فحذف الياء واجتزأ عنها بالكسرة . ومن فتح الميم بنى « الأم » مع « الابن » على الفتح مثل « خمسة عشر » .

٩ وقال أبو عثمان <sup>(٤)</sup> فيمن فتح الميم : أصله « يابن أُمِّي » فأبدل من الكسرة فتحة <sup>(٥)</sup> ومن الياء ألفاً ، فصار « يابن أُمَّا » ثم حذف الألف فصار « ابن أُم » ؛

(١) انظر مجمع البيان والبحر . وقيل : بأحسنها أي بأحسن ما يعيدون فيها ، عن السدي ، وقيل : أمر موسى بأشد مما أمر به قومه ، عن ابن عباس ، وقيل : بأحسنها ، أي الفرائض والنوافل فإنها أحسن من المباحات ، وقيل غير ذلك .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣١٠ ، وللفراء ١ / ٣٩٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٣٩ - ٦٤٠ ، والحجة ٤ / ٢١٤ - ٢١٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨١ ، والبيان ١ / ٣٧٥ ، والبحر ٤ / ٣٩٥ - ٣٩٦ . وانظر كلامهم في « يابن أُم » - وهذا اللفظ في سورة طه الآية ٩٤ - في الكتاب ١ / ٣١٨ ، والمقتضب ٣ / ١٨٢ و ٤ / ٢٥١ ، والمسائل المنشورة ٣٩ ، والعسكريات ١١٠ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ - ١٣ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٧ - ١٤٨ .

(٣) قرأ بكسر الميم ابن عامر وحمة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقر بفتحها . انظر السبعة ٢٩٥ ، والتيسير ١١٣ ، والنشر ٢ / ٢٧٢ .

(٤) المازني ، انظر كلامه في الأصول ١ / ٣٤١ ، وهو قول الفراء أيضاً ، وأجاز المازني الوجه الأول الذي هو قول الأكثرين .

(٥) في الأصل : الفتحة .

قال وقد جاء في الشعر<sup>(١)</sup> :

يَأْتِيَنَّ عَمَّا تَتْلُو مِنِّي وَأَهْجَمِي

وأكرر هذا فارسهم<sup>(٢)</sup> ، وزعم أن الألف لا تحذف في هذا النحو إلا قليلاً ،  
كقوله<sup>(٣)</sup> :

... .. زهْطُ مُرْجُومٍ وَرَهْطُ أَثْنِ الْمُغْلِ<sup>(٤)</sup>

يريد « المَعْلَى » فحذف .

(١) البيت لأبي النجم المجلي . وهو له في الكتاب ١ / ٢١٨ ، وابن السيرافي ١ / ٤٤٠ ، والنسواد - زيادات أبي حاتم ١٩ ، والأصول ١ / ٣٤٢ ، والمجل ١٦٠ ، والحلل ٢١٤ - ٢١٥ ، وابن الشجري ٢ / ٧٤ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢٢٤ ، وشرح شواهد المغني ١٨٥ - ١٨٦ ، والخزانة ١ / ١٧٦ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٤ / ٢٥٢ ، والحجة ٤ / ٢١٥ - ٢١٦ خك ، والبغداديات ٢٢٩ ، والمسكرات ١١١ ، والمختضب ٢ / ٢٣٨ ، وما يجوز للشاعر ٢٣٧ ، وجمع البيان ٢ / ٤٨١ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ - ١٣ ، ورفف الباني ١٥٩ ، والممع ٤ / ٣٠٢ .

(٢) كتب تحته في الأصل « أبو علي » . انظر كلامه في الحجة . وقد أجاز أبو علي في المسكرات ما منعه في الحجة .

(٣) وهو لبدي . ولم يرد البيت في أصول ديوانه ، انظر كلام محققة ١٤٩ . وهو له في مجاز القرآن ٢ / ١٦٠ ، والكتاب ٢ / ٢٩١ ، والبيان والتبيين ١ / ٢٦٦ ، والمجهر ٢ / ٨٥ ، وطبقات فحول الشعراء ٤٤٨ ، وضرورة الشعر ٨١ ، والخصائص ٢ / ٢٩٣ ، وشرح الملوكي ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، وابن الشجري ٢ / ٧٣ ، وضرائر الشعر ١٣٥ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٠٧ - ٢١٢ ، واللسان والتباج ( رجم ) . وهو بلا نسبة في الجواهر ٨٢٨ ، والحجة ١ / ٥٨ ، ١٠٥ ، والمسكرات ١٠٩ ، والبغداديات ١٨٤ ، ٢٢٩ ، والمختضب ١ / ٣٤٢ ، وسر الصناعة ٥٢٢ ، ٧٢٨ ، والممع ٥ / ٣٤٥ و ٦ / ٢٠٤ . وسيأتي ٥٩٦ .

(١) صدره : وقبيل من لكيز شاهد

ولكيز هو لكيز بن أفص بن عبد القيس . ومرجوم وابن المعل : سيدان من لكيز . وهما مرجوم بن عبد عمرو بن قيس بن شهاب من بني لكيز ، عن ابن الكبي في جهره النسب ٢٢٩ ، وقيل : هو مرجوم بن مَر بن عبد قيس بن شهاب واسمه عامر ، عن ثعلب ، انظر الإكمال ٧ / ٢٢٧ ، والتباج ( رجم ) ، وقيل : مرجوم بن عبيد واسمه عامر عن ابن سلام ٤٤٨ ، وقيل مرجوم بن عبد قيس واسمه شهاب ، عن ابن دريد في الاشتقاق ٣٢٣ ، وقيل مرجوم بن عمرو بن شهاب واسمه عبد قيس ، عن ابن سعد في طبقاته ٥ / ٥٦٣ . وابن المعل : هو الجارود ، واسمه =

قوله عز وعلا : ﴿ وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا  
وَأَمَّنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) [ ١٥٣ ]

﴿ الذين عملوا السيئات ﴾ مبتدأ ، و « إِنَّ » مع اسمها وخبرها في موضع  
الرفع خبر المبتدأ (٢) .

قوله عز وعلا : ﴿ أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا ﴾ (٣) [ ١٥٥ ]  
قيل : إنه سؤال استفهام (٤) خوفاً من أن يكون الله قد عَمَّهم بانتقامه ، كما  
قال : ﴿ وَأَتَقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ (٥) [ سورة الأنفال : ٢٥ ]

وقيل : إنه سؤال نفى (٦) ، وتقديره : إنك لا تعذب إلا مذنباً فكيف تهلكنا  
بما فعل السفهاء منا .

وحكي (٧) أن الله أَمَات بالرَّجْفَةِ السبعين الذين اختارهم موسى من قومه  
لأَمُوتَ فَنَاءً ولكن مَوتَ ابتلاء ، لِيُثِيبَ به من أَطَاعَ وينتقم مِمَّنْ عَصَى .

= بشر بن عمرو بن حنش بن المعل ، واسم المعل الحارث بن زيد بن حارثة من بني لكيز ، انظر  
جهرة النسب ٣٢٦ ، وجهرة أنساب العرب ٢٩٦ ، وشرح شواهد شرح الشافعية ، وتعليق العلامة  
الشيخ محمود محمد شاكر على طبقات فحول الشعراء .

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٤١ ، والبيان ١ / ٣٧٥ ، والبحر ٤ / ٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٢) والرباط محذوف ، أي لغفور رحيم لهم . وأغلب الظن أن المؤلف أورد هذه الآية ليذكر حذف  
الرباط ، فسها عن ذلك ، أو يكون ذلك من النسخ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٥ ، وجمع البيان ٢ / ٤٨٤ - ٤٨٥ ، والبحر ٤ / ٤٠٠ ، وتفسير  
الطبري ٩ / ٥٢ - ٥٣ ، والقرطبي ٧ / ٣٩٥ ، وابن كثير ٢ / ٤٧٧ - ٤٧٨ ، وجمع التفاسير  
٢ / ٦٤٤ .

(٤) وهو قول الفراء والطبري ومن وافقهما .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٤٩٦ - ٤٩٩ .

(٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والقرطبي وغيرهم .

(٧) انظر تفسير القرطبي وجمع البيان . وانظر كلامهم في تأويل قوله تعالى : ﴿ ... فَأَخَذْتُمْ الصَاعِقَةَ  
وَأَنْتُمْ تَنْتَظِرُونَ . ثُمَّ بَعَثْنَاكَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [ سورة البقرة : ٥٥ - ٥٦ ] في تفسير  
الطبري ١ / ٢٣٠ - ٢٣٣ ، والقرطبي ١ / ٤٠٥ ، وابن كثير ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، وجمع التفاسير  
١ / ١٢٨ ، وجمع البيان ١ / ١١٥ ، والبحر ١ / ٢١١ - ٢١٣ .  
- ٤٧٨ -



قوله تعالى : ﴿ إِن هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٥٥ ]

ليس المراد إلا الرجفة والصاعقة<sup>(٢)</sup> . وليس هذا إشارة إلى مادَعُوا إليه من المناجاة وتشريف المنازل<sup>(٣)</sup> . والفتنة : الابتلاء والاختبار ههنا . / والله تعالى قد عبّر في القرآن عن الابتلاء والاختبار بالفتنة ، فقال : ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ . وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ سورة المنكوت : ٢-٣ ] أي : امتحنهم وابتليهم .

[ وقوله ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١٥٥ ]

أي بهذه الفتنة التي هي الامتحان والاختبار .

قوله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ﴾<sup>(٧)</sup>

[ ١٥٧ ]

يجوز أن يكون جرّاً محولاً على قوله : ﴿ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ..... ﴾

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٤٢ ، وجمع البيان ٢ / ٤٨٥ ، والبحر ٤ / ٤٠٠ - ٤٠١ ، وتفسير الطبري ٩ / ٥٣ ، والقرطبي ٧ / ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وابن كثير ٢ / ٤٧٨ ، وجمع التفاسير ٢ / ٦٤٤ .

(٢) هذا قول بعضهم . والذي ذهب إليه الطبري وغيره - وهو الظاهر - أن المراد : ماهذه الفعلة التي فعلها قومي من عبادتهم العجل دونك إلا فتنة منك أصابتهم .

(٣) نقل أبو حيان عن ابن عطية أنه قال : « ويحتمل أن يشير به إلى قولهم أَرْنَا الله جهرة ، إذ كانت فتنة من الله أوجب الرجفة » ولعل هذا ماأراد المؤلف ورده . وقد اختار موسى عليه السلام من قومه سبعين رجلاً حين خرج إلى الميقات ليكله الله سبحانه بحضرتهم ويمطيه التوراة فيكونوا شهداء عند بني إسرائيل ، فلما حضروا الميقات ومموا كلام الله سألو الرؤية فأصابهم الصاعقة .

(٤) انظر تفسير الطبري ٢٠ / ٨٣ ، والقرطبي ١٢ / ٣٢٥ ، وابن كثير ٦ / ٢٧٢ ، وجمع التفاسير ٥ / ٢ - ٣ ، وجماز القرآن ٢ / ١١٣ ، وتفسير غريب القرآن ٣٢٧ ، وتأويل مشكل القرآن ٤٧٢ ، واللسان ( فتن ) . وقوله تعالى ﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴾ لم يرد في الأصل وي ، وقوله ﴿ فَلَيَعْلَمَنَّ ... الْكَاذِبِينَ ﴾ ليس في ب .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٤٣ ، وجمع البيان ٢ / ٤٨٧ .

وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ﴿١٥٦-١٥٧﴾ ، فد ﴿١﴾ الذين هم بآياتنا ﴿٢﴾ معطوف على ﴿٣﴾ الذين يتقون ﴿٤﴾ و ﴿٥﴾ الذين يتبعون ﴿٦﴾ تفسير وبدل (٣) منه .

ويجوز أن يكون ﴿٧﴾ الذين يتبعون ﴿٨﴾ ابتداءً ، وقوله ﴿٩﴾ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ ﴿١٠﴾ [١٥٧] خبراً له (٣) .

ومعنى قوله ﴿١١﴾ يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا ﴿١٢﴾ [١٥٧] أي يجدون اسمه ونعته مكتوباً ، لابد من تقدير هذا المضاف (٥) .

قوله عز وجل : ﴿١٣﴾ وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أَمَّا ﴿١٤﴾ [١٦٠] انتصاب « أسباط » ليس على التمييز لأنه جمع ، وتفسير العدد يكون مفرداً ، كقوله ﴿١٥﴾ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴿١٦﴾ [سورة التوبة : ٣٠] . فلو كان تمييزاً لقال : اثني عشر سبطاً (٧) ، ولكن المميّز (٨) محذوف ، والتقدير : اثنتي عشرة فرقة ،

(١) في الأصل : والذين .

(٢) انظر ماسلف من التعليق على قوله ، تفسير « ٦٨ » .

(٣) وأجاز هذا الوجه صاحب التبيان ١ / ٥٩٨ ، وصاحب منار الهدى ١١٣ . وذهب أبو علي إلى أن الجملة تفسير للمكتوب ، وهو أحد قولي الزجاج في معاني القرآن له ج ٢ / ٥٩ / ١ مخطوطة الظاهرية ، والقول الثاني له أن الجملة مستأنفة .

(٤) انظر جمع البيان ٢ / ٤٨٧ ، والبحر ٤ / ٤٠٣ ، والمضديات ٣٣ .

(٥) لأن المكتوب هو الاسم أو الذكر أو النعت ، والمفعول الثاني في هذا الباب يجب أن يكون الأول في المعنى ، عن أبي علي .

(٦) انظر الجواهر ٩١٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٣ ، وللغراء ١ / ٣٩٧ ، وإهراءب القرآن ١ / ٦٤٤ ، وجمع البيان ٢ / ٤٨٩ ، والبيان ١ / ٣٧٦ ، والبحر ٤ / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، والمذكر والمؤنث للبريد ١٠٩ ، ١٣٣ ، وتكلمة الإيضاح ٦٨ ، وابن عيمش ٦ / ٢١ ، ٢٤ ، واللسان ( سبط ) .

(٧) في ب « .. لقال سبطاً » ، وفي الأصل وي « اثنتي عشرة سبطاً » وهو خطأ ، والصواب ما أثبت .

(٨) قوله « وتفسير العدد ... ولكن المميّز » جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالتفسير من عبارات الكوفيين ، والمميز أو التمييز من عبارات البصريين ، وانظر ماسلف من التعليق على هذا

و « أسباط » بدل من ﴿ ائْتِي عَشْرَةَ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ نَفِّرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٦١ ]

٢ و ﴿ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾ نصب مفعول ﴿ نَفِّرْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ومن قال ﴿ يَغْفِرْ ﴾ بالياء <sup>(٣)</sup> وفتح الفاء رفع ﴿ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾ لأنه قام مقام الفاعل ، وذكره للفصل بين الفعل والفاعل ب ﴿ لَكُمْ ﴾ .

٦ ومن قال ﴿ تُغْفِرْ ﴾ بالتاء لم يعتبر بالفصل .

و « خَطِيئَاتِكُمْ » جمع « خَطِيئَةٌ » ، وهو جمع تصحيح ، و « خَطَايَاكُمْ » <sup>(٤)</sup> جمع تكسير . وقد ذكرنا في سورة البقرة <sup>(٥)</sup> الخلاف فيه وفي تقديره .

٩ قوله تعالى : ﴿ قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ١٦٤ ]

برفع التاء والنصب <sup>(٧)</sup> ، فالرفع على تقدير : موعظتنا معذرة ، كما أن التقدير في قوله ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ١٦١ ] أي ، مسألتنا حِطَّةً . ومن نصب

(١) انظر الحجة ٢١٨ / ٤ - ٢٢٠ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٩٠ ، والبيان ١ / ٣٧٦ ، والبحر ٤ / ٤٠٩ .

(٢) قرأ نافع وابن عامر ﴿ تُغْفِرْ ﴾ وقرأ الباقون ﴿ نَفِّرْ ﴾ بالنون . انظر السبعة ٢٩٥ - ٢٩٦ ، والتيسير ١١٤ ، والنشر ٢ / ٢٧٢ ، ٢١٥ .

(٣) هذا سهو من المؤلف ، فلم يقرأ أحد هنا « يغفر » بالياء ، وقد قرأ نافع في سورة البقرة [ ٥٨ ] ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ﴾ بالياء . انظر ماسلف من التعليق ٤٤ .

(٤) قرأ أبو عمرو ﴿ خَطَايَاكُمْ ﴾ ، وقرأ ابن عامر ﴿ خَطِيئَتِكُمْ ﴾ وقرأ الباقون ﴿ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾ .

(٥) انظر ماسلف ٤٥ والتعليق ثمة .

(٦) انظر مصابي القرآن للأخفش ٩٧ ، وللفراء ١ / ٣٩٨ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٤٥ - ٦٤٦ ، والحجة ٤ / ٢٢٠ - ٢٢١ خك ، وجمع البيان ٢ / ٤٩١ ، والبيان ١ / ٣٧٦ ، والبحر ٤ / ٤١٢ ، والكتاب ١ / ١٦١ .

(٧) قرأ بالنصب حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٢٩٦ ، والتيسير ١١٤ ، والنشر ٢ / ٢٧٢ .

(٨) انظر شرح اللوح ٢/١٠١ . وقد تقدم الكلام على مثلها في سورة البقرة ٥٨ ، ص ٤٤ .

فهو مفعول له<sup>(١)</sup> ، [ فكانهم<sup>(٢)</sup> ] لما قالوا ﴿ لِمَ تَعِظُونَ ﴾ [ ١٦٤ ] قالوا  
﴿ معذرة ﴾ أي للمعذرة .

قوله عز وجل : ﴿ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٦٥ ]

هو « قَعِيل » ، نعت لما قبله .

و ﴿ بَئِيسٌ ﴾ أيضاً<sup>(٤)</sup> « قَيْعَل » ، من النعوت .

فأما ﴿ بعذاب بئس ﴾ فهو « فِعْل » وهو في الأصل مصدر<sup>(٥)</sup> ، أي  
بعذاب ذي بئس . والهمز وترك الهمز فيه جائزان . فالهمز على الأصل ، وترك  
الهمز على التليين والحجازية<sup>(٦)</sup> .

(١) هذا قول الفراء وأحد قولي الكسائي ، وذهب سيويه والأخفش والنحاس وأبو علي والكسائي في  
أحد قوليه إلى أنه منتصب على المصدرية أي نعتلر معذرة .

(٢) زيادة من البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير ماتصريح .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٤٦ - ٦٤٨ ، والحقبة ٤ / ٢٢١ - ٢٢٤ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٢ ،  
والبيان ١ / ٣٧٧ ، والبحر ٤ / ٤١٢ - ٤١٣ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) قرأ ﴿ بئس ﴾ بالهمز ابن عامر ، وقرأ نافع ﴿ بئس ﴾ بلا همز ، وقرأ أبو بكر عن عامر بخلاف  
عنه ﴿ بئس ﴾ وقرأ الباقون ﴿ بئس ﴾ وهي رواية عن أبي بكر . انظر السبعة ٢٩٦ - ٢٩٧ ،  
والتيسير ١١٤ ، والنشر ٢ / ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٦) كذا قال ، ولأعرف أحداً ذكر أن ﴿ بئس ﴾ مصدر . وأخشى أن يكون وهم في تلخيص كلام أبي  
علي ، فقد أجاز أبو علي في ﴿ بئس ﴾ أن يكون صفة على وزن فَعِيل وأن يكون مصدراً كالنذير  
والنكير فوصف بالمصدر ، والتقدير : بعذاب ذي بئس أي ذي بؤس . أما ﴿ بئس ﴾ فذهب أبو  
علي إلى أنه « بئس » الذي هو فعل ، فجعل اسماً فوصف به ، وقيل هو صفة على وزن فَعْل ، عن  
الأخفش علي بن سلمان ، وقيل : الأصل بئس على قِيل ثم كسرت الباء لكسرة الهمزة ثم حذفت  
كسرة الهمزة فصار « بئس » من المبرد ، وقيل غير ذلك .

(٧) أي اللغة الحجازية ، وتخفيف الهمزة لفة أكثر أهل الحجاز . انظر باب الهمز في الكتاب  
٢ / ١٦٣ - ١٧١ ، والمقتضب ١ / ١٥٥ - ١٦٧ ، وابن عيمش ٩ / ١٠٧ - ١٢٠ ، وشرح الشافعية  
٣ / ٣٠ - ٦٦ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٦٧ ]

« تَفَعَّلَ » هنا بمعنى « أَفْعَلَ » أي آذَنَ ربك وأَعْلَمَ .

﴿ وَمِنْهُمْ ذُوْنَ ذَٰلِكَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٦٨ ]

« ذون » في موضع الرفع بالابتداء ، ولكنه جاء منصوباً لتكنه في الظرفية . ومثله على قول أبي الحسن<sup>(٣)</sup> ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> [ سورة الأنعام : ٩٤ ]

هو في موضع الرفع ، وجاء منصوباً لهذا المعنى . وكذلك ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة المتحة : ٢٠ ] « بين » في موضع الرفع لقيامه مقام الفاعل .

وإن شئت كان التقدير : ومنهم جماعة ذون ذلك ، أي جماعة ثابتة ، فحذف الموصوف وقامت صفته مقامه<sup>(٦)</sup> . وكان هذا أشبه عندهم لأن « دوناً » قد جاء مرفوعاً في شعر ذي الرمة<sup>(٧)</sup> . وعلى الأول قد جاء<sup>(٨)</sup> :

(١) انظر الحجة ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٤ ، والبحر ٤ / ٤١٣ - ٤١٤ ، وهجاز القرآن ١ / ٣٣٥ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٤ ، واللسان ( أذن ) .

(٢) انظر الجواهر ٢٠١ ، ٨١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٤٨ ، والحجة ١ / ١٨٨ ، ٤ / ٦٢ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٤ ، والبيان ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨ ، والبحر ٤ / ٤١٥ .

(٣) سلف التعليق على ما عزي إليه ٤١٨ ح ٥ .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٤١٧ - ٤١٨ .

(٥) سياقي الكلام عليها في موضعها ١٣٣٩ - ١٣٤٠ وكان في الأصل وب : ويوم ، وهو خطأ .

(٦) سلف التعليق على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥ .

(٧) في قوله ( د ، ق ٨٢ / ٥ ج ٢ / ١٧٨٦ ، وابن السرياني ١ / ١٥٤ ) :

فقال أراها يجر الال مرة فتبدو وأخرى يكتسي الال دونها

وقوله أيضاً ( د ، ق ٢٢ / ٢٩ ج ٢ / ١٠٢٥ ، وابن السرياني ١ / ١٦٥ ، وشرح ديوان الحماسة

للتبريزي ١ / ١٩٢ ، والمجمع ٣ / ٢٠٩ ) :

وغبراء يحمي دونها ما وراءه ولا يحتطيتها الدهر إلا مخاطر

ووقع هذان البيتان في بعض نسخ كتاب سبويه ، انظر ابن السرياني ، وتواهد الشعر في كتاب سبويه ٨١ ، ١٣٠ .

(٨) البيت لموسى بن جابر الحنفي من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٣٧١ - ٣٧٢ ،

والتبريزي ١ / ١٩٢ - ١٩٣ ، وهو بلا نسبة في شذور الذهب ١٠٦ ، والمجمع ٣ / ٢٠٩ .

... .. وبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونَهَا<sup>(١)</sup>

أي : ثابت دونها ، ولكنه جاء منصوباً / لتمكّنه في الظرفية ، وهو في موضع الرفع . ورفقه جائز حسن كبيت ذي الرمة .

قوله تعالى : ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٦٩ ]  
وَصِفَ ﴿ خَلَفَ ﴾ بقوله<sup>(٣)</sup> ﴿ وَرِثُوا الْكِتَابَ ﴾ .

وقوله : ﴿ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٦٩ ]

في موضع الحال من الضمير في ﴿ وَرِثُوا ﴾ .

[ وقوله<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١٦٩ ]

عطف على ﴿ يَأْخُذُونَ ﴾ .

وقوله ﴿ أَلَمْ يَأْخُذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [ ١٦٩ ]

اعتراض بين ﴿ وَرِثُوا ﴾ وبين ﴿ دَرَسُوا ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١٦٩ ] لأن قوله

(١) صدره : أَلَمْ تَرِـئِـمَ ..... أَنِّي حَيْثُ حَقِيقِي

وروي « دونها » وهو في سياق أبيات مرفوعة . قال المعري : « الأحسن رفع دونها .... ولو أنشد منشد ففتح النون في بيت الحنفي لكان في الشعر عيب نحو الإقواء ، ومثله قليل لأنهم يقولون في المرفوع والمخفوض الذي لا هاء بعد رويه ، وإذا جاءت الهاء بعد الروي فإن تغيير الإعراب قليل ... » عن التبريزي .

(٢) انظر الجواهر ٧١٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٥ ، والبيان ١ / ٣٧٨ ، والبحر ٤ / ٤١٥ - ٤١٧ .

(٣) في الأصل : بقول ، وهو خطأ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) سياق الآية : ﴿ فخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا الأدنى ويقولون سيغفر لنا وإن يأتهم عرض مثله يأخذوه ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق ودرسوا ما فيه ... ﴾ .

﴿ ودرسوا ﴾ عطف على قوله ﴿ ورثوا الكتاب ﴾<sup>(١)</sup> فلا يجوز الوقف<sup>(٢)</sup> إلا على قوله ﴿ ما فيه ﴾ [ ١٦٩ ] من أول الآية .

- ٣ قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٧٠ ]
- مبتدأ ، والخبر قوله ﴿ إِنَّا لَنُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [ ١٧٠ ] على حد قولهم<sup>(٤)</sup> « السَّمْنُ مَنَوَانٍ بَدْرَهْم » ، لأنك تريد « منه » ؛ فكذاك « المصلحين منهم »<sup>(٥)</sup> . وإن شئت كان على حد قوله<sup>(٦)</sup> :
- لَأَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ ... ..
- يريد : يسبقه ، فوضع الظاهر موضع المضمرة<sup>(٧)</sup> . فكذاك « لانضيع أجركم » ، فجاء بـ « المصلحين » لأنهم في المعنى هم الممسكون بالكتاب . وقد حدثتك بهذا<sup>(٨)</sup> مرات .
- ٦
- ٩

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ

(١) هذا قول الطبري في تفسيره ٩ / ٧٢ ، ووافقه المؤلف وغيره . قال أبو حيان : وفيه بعد ، وذهب إلى أن ﴿ ودرسوا ﴾ معطوف على ﴿ ألم يؤخذ ﴾ قال : وهذا العطف على التقرير لأن معناه قد أخذ .

(٢) هذا على ما ذهب إليه الطبري ومن وافقه ، ولم أجده هذا الوقف في كتب الوقف . وقد نصوا على أن الوقف على ﴿ يأخذوه ﴾ و﴿ الحق ﴾ كاف وهو حسن عند ابن الأنباري ، وكذا الوقف على ﴿ ما فيه ﴾ . انظر إيضاح الوقف ٦٦٨ ، والقطع ٢٤٣ ، والمكتفى ٢٧٧ ، ومنار الهدى ١١٤ .

(٣) انظر الجواهر ٣١١ ، ٩١١ - ٩١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٤٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٩٥ ، والبيان ١ / ٣٧٩ ، والبحر ٤ / ٤١٧ - ٤١٨ .

(٤) سلف ذكر مصادره ٢٧٣ .

(٥) وهو قول النحاس وغيره .

(٦) وهو عندي بن زيد أو ابنه سواده . وقد سلف البيت ١٣٩ وتخريج ثمة ، وسيأتي ٧٥٧ .

(٧) سلف التعليق على وضع الظاهر موضع المضمرة ١٣٩ ح ١ .

(٨) أي بوضع الظاهر موضع المضمرة ، انظر ما سلف ١٣٩ ، ٢٤٠ ، وما سيأتي ٦١٠ ، ٧١٠ ، ٧٥٧ ،

ذُرِّيَّتَهُمْ ﴿١﴾ [ ١٧٢ ]

﴿ من ظهورهم ﴾ بدل من ﴿ بني آدم ﴾ والتقدير : وإذا أخذ ربك من ظهور بني آدم ذريتهم . و﴿ أخذ ﴾ في موضع الجر بإضافة « إذ » إليه .  
و﴿ أَشْهَدَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٧٢ ]

جر عطف على ﴿ أخذ ﴾ والتقدير : وقت أخذ ربك وإشهادِهِ .  
﴿ قَالُوا بَلَى ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٧٢ ]

فـ « إذ » نصب بـ ﴿ قالوا ﴾ وظرف له . وقال قوم : بل تقديره : اذكر إذا أخذ ربك . والأول هو الصواب <sup>(٢)</sup> . ومعنى ﴿ قالوا بلى ﴾ أي لأنه لست ربنا <sup>(٣)</sup> ولو قالوا مكان « بلى » « نَعَمْ » <sup>(٤)</sup> لكفروا <sup>(٥)</sup> ، إذ يكون معناه : نعم لست ربنا <sup>(٦)</sup> .

﴿ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٧٢ ]

(١) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٤٩ - ٦٥١ ، وجمع البيان ٢ / ٤٩٧ ، والبيان ١ / ٣٧٩ ، والبحر ٤٢٠ / ٤٢١ ، وتفسير الطبري ٩ / ٧٥ - ٨١ ، والقرطبي ٧ / ٣١٤ ، وابن كثير ٢ / ٥٠٠ - ٥٠٦ ، وجمع التفسير ٢ / ٦٦١ - ٦٦٤ .

(٢) كذا قال ! ! ولأعرف أحداً ذكر الوجه الأول الذي ذهب إلى أنه الصواب ، وهو قول متكلف لا يكاد يقوم به معنى . والظاهر أن « إذ » ليست بظرف لـ « قالوا » ولا تعلق له به من حيث المعنى أو الموضع الإعرابي . بل الصواب من القول في ذلك أن « إذ » مفعول به لـ « اذكر » مقدراً كما في الآيات المتقدمة : ﴿ وإذا قالت أمة ﴾ [ ١٦٤ ] ﴿ وإذا تأذن ربك ﴾ [ ١٦٧ ] ﴿ وإذا نتقنا الجبل ﴾ [ ١٧١ ] ﴿ وإذا أخذ ربك ﴾ [ ١٧٢ ] والتقدير : واذكر لهم يا محمد ذلك .

(٣) لو قال : « ومعنى ﴿ قالوا بلى ﴾ أي : أنت ربنا » كان أجود . وسياق الآية ﴿ وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى .. ﴾ .

(٤) انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر بلى ونعم ٦٠ .

(٥) عزى هذا القول إلى ابن عباس في شرح الكافية ٢ / ٣٨١ - ٣٨٢ ، والمغني ١٥٢ - ١٥٥ ، والمجمع ٤ / ٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٦) لأن « بلى » حرف جواب لا يأتي إلا بعد نفي فتبطله وتحقق الشيء الذي وقع عليه النفي ، وأما « نعم » فهو تصديق للكلام على ما يورده المتكلم من نفي وإيجاب .



قيل<sup>(١)</sup> : ﴿ شهدنا ﴾ من كلام الذرية<sup>(٢)</sup> ، لأن المعنى : قالوا بلى شهدنا على ذلك . و ﴿ أن يقولوا ﴾<sup>(٣)</sup> متعلق بـ ﴿ أشهدهم ﴾ [ ١٧٢ ] أي : أشهدهم على أنفسهم كراهة أن يقولوا أو لئلا يقولوا<sup>(٤)</sup> .

٣

وقيل : التقدير : قال الله تعالى شهدنا أن تقولوا<sup>(٥)</sup> .

فعلى الأول لا يقف [ على ]<sup>(٦)</sup> ﴿ بلى ﴾ ، وعلى الثاني يقف<sup>(٧)</sup> .

٦

قوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾<sup>(٨)</sup> [ ١٧٧ ]

فاعل ﴿ ساء ﴾ مضمر ، والتقدير : ساء المثل مثلاً . وقوله ﴿ القوم ﴾ أي مثل القوم ، فحذف المضاف . وانتصاب « مَثَل » على التمييز . لا بد من تقدير هذا<sup>(٩)</sup> .

٩

(١) انظر الجواهر ٦٨ ، والمصادر المذكورة في ح ١ من الصفحة السابقة .

(٢) عن ابن عباس وأبي وجحة الطبري .

(٣) بالياء وهي قراءة أبي عمرو وحده ، وقرأ الباقون ﴿ تقولوا ﴾ بالتاء . انظر السبعة ٢٩٨ ، والتيسير

١١٤ ، والنشر ٢ / ٢٧٣ . وكان في الأصل « تقولوا » وهو تصحيف .

(٤) انظر مسلف من التعليق على نحوه ١٦٢ . وعلى قراءة التاء يكون التقدير : شهدنا كراهة أن تقولوا أو لئلا تقولوا .

(٥) انظر الجواهر والبحر ولم يعز إلى أحد . وقيل هو من قول الله والملائكة ، عن أبي مالك الغفاري والسدي في رواية عنه ، وقيل هو من قول الملائكة . عن مجاهد والضحاك والسدي في رواية عنه .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر القطع ٣٤٣ - ٣٤٤ ، والمكتفى ٢٧٨ - ٢٨٠ ، ومنار الهدى ١١٤ .

(٨) انظر الجواهر ٣٤١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٥٢ ، وجمع البيان

٢ / ٤٩٩ ، والبيان ١ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، والبحر ٤ / ٤٢٥ . والمقتضب ٢ / ١٥٠ . والإيضاح

٨٧ - ٨٨ ، وابن يعيش ٧ / ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، واللغني ٦٣٥ .

(٩) لأن الخصوص بالمدح أو الذم لا يكون إلا من جنس فاعل الفعل المراد به المدح أو الذم .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٨٦ ]

برفع الراء وجزمها <sup>(٢)</sup> . فالرفع على إضمار : وهو يذرمهم <sup>(٣)</sup> والجزم على موضع الفاء لأنه محمول على جواب الشرط <sup>(٤)</sup> ، كقوله <sup>(٥)</sup> :

٣

فَأَبْلُـوْني بَلَيْتَكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحِكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيَّا  
فجزم « أستدرج » حملاً على موضع « لعلِّي » <sup>(٦)</sup> « لأن موضعه جزم لكونه جواب

(١) انظر الجواهر ٦٢٥ ، ٩٢٩ ، ٩٣١ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٥ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٥٤ ، والحجة ٤ / ٢٣٠ - ٢٣٢ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٠٣ - ٥٠٤ ، والبيان ١ / ٣٨٠ ، والبحر ٤ / ٤٣٣ ، والكتاب ١ / ٤٤٨ ، والإيضاح ٢٢٠ ، والمضديت ٩٠ ، وابن الشجري ١ / ٢٨٠ ، وابن يعيش ٧ / ٥٥ ، والمفني ٤٧٠ ، ٦٢٠ .

(٢) قرأ أبو عمرو وعاصم ﴿ يذرمهم ﴾ بالياء والرفع ، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ﴿ نذرمهم ﴾ بالنون والرفع ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ يذرمهم ﴾ بالياء والجزم . انظر السبعة ٢٩٨ - ٢٩٩ ، والتيسير ١١٥ ، والنشر ٢ / ٢٧٣ .

(٣) أو استأنف الفعل رفع على غير إضمار .

(٤) عقد في الجواهر ٩٢٩ - ٩٣١ الباب ١٥ ، لـ « ما جاء في التنزيل من الفعل وقد حمل على موضع جواب الشرط بالجزم » .

(٥) وهو أسود دود الإيادي . والبيت له في الجواهر ٩٣٠ ولتقائق ٤٠٨ والحجة ٢ / ٣٠٠ و ٤ / ٢٣٦ خك ، والمسكرات ٨١ ، والمضديت ٩٠ ، والخصائص ١ / ١٧٦ و ٢ / ٢٤١ ، وبر الصناعة ٧٠١ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٠٤ ، وشرح شواهد المفني ٢٨٤ ، وشرح أبيات المفني ٦ / ٢٩٢ - ٣٠١ ، وانظر شعره ص ٣٥٠ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١ / ٨٨ و ٣ / ١٦٨ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٦ ، وإعراب القرآن ٣ / ٤٣٩ ، والخصائص ٢ / ٤٢٤ ، ومجمع البيان ٥ / ٢٩٣ ، وابن الشجري ١ / ٢٨٠ ، والبيان ١ / ٣٨٠ . وعزاه ابن هشام وهماً إلى الهذلي . وأبلوني من الإبلاء وهو الصنع الجميل ، والبلية الاسم منه ، وأستدرج : من قولك رجعت أدراجه أي من حيث جاء ، وقوله « نوياً » أي نوايا فقلبت الألف ياء وأدغمت في ياء المتكلم وهي لغة هذيل ، ومن ههنا وهم ابن هشام .

(٦) يريد لعلِّي وما بعده . وأجاز ابن جني ومن وافقه أن يكون أسكن « وأستدرج » المضموم تخفيفاً واضطراراً .

الأمر وجواب الأمر كجواب الشرط ، لافرق بينهما ، تقول : زرني أزرُك ، كما تقول : إن تزرنني أزرُك ، حدث بذلك الناس سيبويه عن الخليل<sup>(١)</sup> .

- ٣ قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾<sup>(٢)</sup> ١٨٧ |  
الكاف المفعول الأول ، و ﴿ عن الساعة ﴾ في موضع المفعول الثاني ، و ﴿ أيان مرساها ﴾ يتعلق بمذلول السؤال ، والتقدير : قائلين أيان مرساها<sup>(٣)</sup> .  
٦ [ وقوله<sup>(٤)</sup> ] : ﴿ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾<sup>(٥)</sup> ١٨٧ |  
أي ثقل علمُها في السموات والأرض<sup>(٦)</sup> . فإذا ثقل عليهم جهلوه ، أي جهل وقتها أهل السموات والأرض . قال أبو علي<sup>(٧)</sup> : أصل هذا قولهم : « أخطت به

(١) انظر جزم الفعل إذا كان جواباً للأمر في الكتاب ١ / ٤٤٩ ، ولتقتضب ٢ / ٨٢ - ٨٦ ، والإيضاح ٢٢٢ ، واللمع ٢٣١ ، وشرح اللمع اللوح ١٢٥ / ٢ . ١٢٦ / ١ ، وابن يعيش ٧ / ٤٦ - ٤٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١٦٤ / ٢ ، وجمع البيان ٢ / ٥٥٥ ، والبيان ١ / ٣٠٨ ، والبحر ٤ / ٤٣٤ ، والنبیان ١ / ٦٢٦ .

(٣) تابعه صاحباً مجمع البيان والبيان . وذهب العكيري إلى أن جملة ﴿ أيان مرساها ﴾ بدل من ﴿ الساعة ﴾ ووافق أبو حيان ، والظاهر أنه كذلك .  
ومما أبدل فيه الجملة من المفرد قول الشاعر :

إلى الله أُنكو بالمدينة حاحة وبالشام أخرى كيف تلتقيان

انظر المحتسب ٢ / ١٦٥ - ١٦٦ ، والمغني ٢٧٣ ، ٥٥٥ - ٥٥٦ ، وأوضح المالك ٢ / ٤٠٨ ، وشرح التصريح ٢ / ١٦٢ ، وحاشية الصبان على الأشرفي ٣ / ١٣٢ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢٠١ ، وشرح أبيات المغني ٤ / ٢٧٢ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٩ ، وجمع البيان ٢ / ٥٠٦ ، والبحر ٤ / ٤٣٤ - ٤٣٥ ، وتفسير الطبري ٩ / ٩٤ ، والقرطبي ٧ / ٣٣٥ ، وابن كثير ٣ / ٥٢٠ - ٥٢١ ، وجمع التفسير ٢ / ٦٧٩ .

(٦) عن قتادة ، وهو قول الفراء ، واختاره الطبري وغيره ، وهو معنى ما قاله السدي : خفيت في السموات والأرض فلم يعلم قيامها متى تقوم ملك مقرب ولا نبي مرسل ، وقيل غير ذلك .

(٧) لم أصبه فيما بين يدي من كتبه ، ونقل كلامه صاحب مجمع البيان بغير تصريح .

علماً « أي ذلَّ لي فصرت لعلمي به غالباً عليه فخفف عليّ / ، ولم يثقل كما يثقل ٥٥ / ٢  
مالا يعلمه عليه<sup>(١)</sup> ، ألا تراه قال : ثقلت في السموات والأرض . ( ٢ / ٦١ )

قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ خَفِيٌّ عَنْهَا ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٨٧ ]  
قيل : التقدير : يسألونك عنها كأنك خفيٌّ بها<sup>(٣)</sup> ، أي عالم بها .  
وقيل : « عن » بمعنى الباء<sup>(٤)</sup> .

قوله : ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٩٠ ]  
قيل<sup>(٦)</sup> : لغيره - يعني إبليس - فحذف المضاف .

(١) في جمع البيان : مالا تعلمه عليك ، وهو أجود .  
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٥٤ - ٦٥٥ ، وجمع البيان ٢ / ٥٠٦ ، والبحر ٤ / ٤٣٥ ، وتفسير الطبري ٩ / ٩٦ ، والقرطبي ٧ / ٣٧٦ ، وابن كثير ٣ / ٥٢٢ ، وجمع التفسير ٢ / ٦٨٠ ، ومجاز القرآن ١ / ٢٣٥ ، والمحتسب ١ / ٢٦٩ .  
(٣) عن الأخفش والفراء . وقيل : التقدير : يسألونك عنها كأنك خفيٌّ بهم ، عن الطبري ، وهو معنى قول ابن عباس وقتادة ومجاهد وغيرهم : كأن بينك وبينهم قرابة .  
(٤) هذا قول أبي عبيدة ، وهو معنى ما روي عن الضحاك وابن زيد ومجاهد وابن عباس أيضاً « كأنك عالم بها » أي كأنك استخفيت المسألة عنها فعملتها ، وهو قول المبرد . والتقدير عنده : كأنك خفي بالمسألة عنها ، وكذا قدره الطبري وقال : الخفاوة إنما تكون في المسألة وهي البشاشة للسؤال عند المسألة والإكثار من السؤال عنه ، والسؤال يوصل بـ « عن » مرة وبالباء مرة فيقال : سألت عنه وسألت به ، فلما وضع قوله ﴿ خَفِيٌّ ﴾ موضع السؤال وصل بأغلب الحرفين اللذين يوصل بها السؤال وهو عن

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣١٦ ، وللفراء ١ / ٤٠٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٥٦ ، والحجّة ٤ / ٢٢٢ - ٢٢٤ خك ، وجمع البيان ٢ / ٥٠٨ - ٥٠٩ ، والبيان ١ / ٣٨١ ، والبحر ٤ / ٤٤٠ ، وتفسير الطبري ٩ / ٩٩ - ١٠١ ، والقرطبي ٧ / ٣٣٨ - ٣٣٩ ، وابن كثير ٣ / ٥٢٨ - ٥٢٩ ، وجمع التفسير ٢ / ٦٨٢ - ٦٨٤ .

(٦) قاله الأخفش في قراءة نافع وأبي بكر عن عامر ﴿ جعلوا له شركاء ﴾ وأجازه أبو علي في قراءة الباقرين ﴿ شركاء ﴾ ، وهو قول متكلف وخروج عن الظاهر . وانظر القراءة في السبعة ٢٩٩ ، والتيسير ١١٥ ، والنشر ٢ / ٢٧٣ .

وقيل<sup>(١)</sup> : جعل الزوجان من المشركين . ولا يجوز أن يكون يعني آدم وحواء لأنها ما أشركا بالله قط<sup>(٢)</sup> .

وقيل<sup>(٣)</sup> : سُميا ولدأ لهما « عبد الحارث » و « الحارث » إبليس ، فهذا إشراكهما بالله تعالى .

وقيل<sup>(٤)</sup> : التقدير : جعل أولادهما ، فحذف المضاف . يدلّ عليه قوله تعالى : ﴿ فَتَتَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [ ١٩٠ ]

وقيل<sup>(٥)</sup> : الضمير في ﴿ جعلاً ﴾ يعود إلى قوله ﴿ آتَاهُمَا صَالِحاً ﴾ [ ١٩٠ ] أي بطناً صالحاً ، أو نسلأ صالحاً ، فحذف الموصوف .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٢٠١ ]

(١) وهو قول الحسن وقتادة واختاره أبو علي وابن كثير وغيرهما .

(٢) في الأصل : فقط ، وهو خطأ .

(٣) هذا قول ابن عباس في أثر روي عنه ، ورواه ابن عباس عن أبيّ ، وتلقاه عن ابن عباس جماعة من أصحابه منهم مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير ، وروي عن قتادة والسدي . قال الحافظ ابن كثير عقب ما أورده من الآثار في ذلك : وهذه الآثار يظهر عليها والله أعلم أنها من آثار أهل الكتاب وقد صحّ الحديث عن رسول الله ( ص ) « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » . ثم أخبرهم على ثلاثة أقسام فمنها ما علمنا صحته بما دل عليه الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله ، ومنها ما علمنا كذبه بما دل على خلافه من الكتاب والسنة ، ومنها ما هو مسكوت عنه . فهذا المأذون في روايته بقوله عليه السلام « حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج » وهو الذي لا يصدق ولا يكذب لقوله « فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » وهذا الأثر هو من القسم الثاني أو الثالث فيه نظر ... » اهـ .

(٤) لم يسمّ صاحبه .

(٥) عن الجبائي ، انظر مجمع البيان .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٣١٦ ، وللغزالي ١ / ٤٠٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦٠ ، والحجّة ٤ / ٢٤١ - ٢٤٢ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥١٢ ، والبيان ١ / ٣٨٢ ، والبحر ٤ / ٤٤٩ .

و ﴿ طَئِفٌ ﴾<sup>(١)</sup> . ف ﴿ طائف ﴾ « فاعل » ، و ﴿ طَئِفٌ ﴾ « فاعِل »<sup>(٢)</sup> ،  
وأصله : طَئِيفٌ ، من طاف يطوف<sup>(٣)</sup> ، [ فـ<sup>(٤)</sup> ] أبدلت من الواو ياء وأدغم فيه ،  
ثم خَفَّفَ ، مثل « مَيِّتٌ وَمَيِّتٌ » و « سَيِّدٌ وَسَيِّدٌ » . ٣

قوله تعالى : ﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْفِتْيِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٢٠٢ ]  
بالضم والفتح<sup>(٦)</sup> . يستعمل « أمدٌ » في الشرِّ ، و « مدٌّ » في الخير والشر  
جميعاً<sup>(٧)</sup> . أي وإخوان الكفار من الشياطين يمدونهم : يزيدونهم في الشرِّ  
والنबाوة . ٦

(١) قرأ نافع وعاصم وابن عامر وحزرة ﴿ طائف ﴾ وقرأ الباقون ( طيف ) . انظر السبعة ٣٠١ ،  
والتيسير ١١٥ ، والنشر ٢ / ٢٧٥ .

(٢) هذا قول الكسائي . وذهب الأخفش والنحاس وأبو علي إلى أنه مصدر على وزن فَعَلَ من طاف  
يطيف طيفاً . وقيل : طائف اسم فاعل من طاف ، وقيل هو مصدر على وزن فاعل ، وهو قول  
أبي علي ، والظاهر أنه قول الأخفش .

(٣) ويحتمل أن يكون من طاف يطيف ، انظر اللسان ( طوف ، طيف ) .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦١ ، والحجة ٤ / ٢٤٢ - ٢٤٣ خـك ،  
ومجمع البيان ٢ / ٥١٣ ، والبيان ١ / ٢٨٢ ، والبحر ٤ / ٤٥١ و ١ / ٧٠ .

(٦) قرأ نافع وحده ﴿ يَمُدُّونَهُمْ ﴾ بضم الياء وكسر الميم ، وقرأ الباقون ﴿ يَمُدُّونَهُمْ ﴾ بفتح الياء وضم  
الميم . انظر السبعة ٣٠١ ، والتيسير ١١٥ ، والنشر ٢ / ٢٧٥ .

(٧) كذا قال ! ! وهو سهو منه وخلاف مانصوا عليه ، فقد نصَّ أبو علي والراغب الأصباني وغيرهما أن  
« أمدٌ » جاء في التنزيل في المنيب و « مدٌّ » في المكروه ، انظر الحجة ، والمفردات ( مدد ) ٤٦٥ ،  
وبصائر ذوي التمييز ٤ / ٤٨٨ - ٤٨٩ ، ومجمع ألفاظ القرآن ( مدد ) ٦١٧ .

وفي اللسان ( مدد ) أن أمدّه في الفتي لغة قليلة واللغة الفاشية مد له . وحكى جماعة من أهل  
اللغة منهم أبو عبيد أنه يقال إذا كثر شيء شيئاً بنفسه : مدّه ، وإذا كثره بغيره قيل : أمدّه . انظر  
إعراب القرآن وتفسير القرطبي ٧ / ٢٥٢ .

ف قيل في الاحتجاج لقراءة نافع « يَمُدُّونَهُمْ » إن أمدٌ ومدٌ لفتان ومدٌ أكثر ، عن مكّي في  
الكشف ١ / ٤٨٧ . وقيل : يقال : مددت له في كذا أي زينت له واستدعيته أن يفعل ، وأمددته  
في كذا أي أعنته برأي أو غير ذلك ، عن المبرد ، انظر إعراب القرآن ، وقيل وجه قول نافع أنه  
بنزلة ﴿ فبشرهم بعذاب أليم ﴾ [ سورة آل عمران : ٢١ ] وقوله ﴿ فسنيسره للمصري ﴾ [ سورة  
الليل : ١٠ ] عن أبي علي ، انظر الحجة .

## سورة الأنفال

- قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٥ ]
- ٢ هذه الكاف كاف التشبيه ، ويتعلق بمحذوف ، والتقدير <sup>(٢)</sup> : قل الأنفال لله والرسول ، أي ثابت <sup>(٣)</sup> لله والرسول ثبوتاً مثل ما أخرجك ربك ، أي هذا كائن لاحالة كما أن ذلك كائن لاحالة .
- ٦ وقيل : الكاف يتعلق بقوله ﴿ يُجَادِلُونَكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٦ ] أي يجادلونك في الحق كما جادلوك <sup>(٥)</sup> حين أخرجك ربك من بيتك لقتال قريش .
- فعلى الأول لا يكون الوقف <sup>(٦)</sup> من قوله ﴿ قل الأنفال ﴾ [ ١ ] إلى قوله ﴿ من بيتك بالحق ﴾ . وعلى الثاني جاز الوقف على قوله ﴿ والرسول ﴾ ثم

(١) انظر الجواهر ٢٨٨ ، ٧٠١ ، ومماني القرآن للأخفش ٣١٨ ، وللفراء ١ / ٤٠٣ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦٥ ، ومعجم البيان ٢ / ٥٢٠ ، والبيان ١ / ٢٨٢ ، والبحر ٤ / ٤٥٩ - ٤٦٣ ، وتفسير الطبري ٩ / ١٢١ - ١٢٢ ، والقرطبي ٧ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، وابن كثير ٣ / ٥٥٢ - ٥٥٦ ، ومعجم التفاسير ٣ / ٨ - ٩ ، وابن السجري ١ / ٨٧ - ٨٨ ، والمغني ٧٠٧ - ٧٠٨ .

(٢) هذا تقدير الزجاج ومن وافقه . وعبارة الزجاج : « الكاف في ﴿ كما ﴾ نصب ، المعنى : الأنفال ثابتة لك مثل إخراج ربك إياك من بيتك بالحق » مماني القرآن له ج ٢ / ٦٤ / ٢ مخطوطة الظاهرية ، وإعراب القرآن .

(٣) كذا في الأصل وي ، وهذا على مذهبه في أن بناء « أفصال » وإن كان جمعاً في حكم المفرد فيمؤد إليه الضمير مفرداً مذكراً . انظر ماسلف ٢٦ ، ٣٦٩ . وفي ب « ثبت » والقول فيه كالقول في « ثابت » . والصواب « ثابتة » وهي عبارة الزجاج وغيره .

(٤) عن مجاهد واختاره الطبري ، وهو قول الكسائي وغيره ، وقيل غير ذلك ، وقد ذكر أبو حيان خمسة عشر قولاً في تأويلها .

(٥) في الأصل : يجادلونك ، وهو خطأ .

(٦) انظر إيضاح الوقف ٦٧٧ - ٦٨٠ ، والقطع ٢٤٨ - ٣٤٩ ، والمكتفى ٢٨٤ ، ومنار الهدى ١١٦ - ١١٧ .

﴿ مؤمنين ﴾<sup>(١)</sup> [ ١ ]

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [ ١٧ ]  
« أن » في موضع النصب ، بدل من ﴿ إحدى الطائفتين ﴾ والتقدير : وإذ  
يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم

قوله : ﴿ إِنِّي مُبَدِّلُكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٩ ]  
بالكسر والفتح<sup>(٣)</sup> . فالكسر على أنهم أُرْدِفُوا غَيْرُهُمْ ، [ أي <sup>(٤)</sup> أُرْدِفَ كُلُّ  
مَلَكٍ مَلَكًا آخَرَ . و﴿ مُرْدَفِينَ ﴾ أي أُرْدِفَ كُلُّ مَلَكٍ مَلَكًا آخَرَ<sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُفَشِّكُمُ النَّفَاسَ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١١ ]  
و﴿ يُفَشِّكُمُ ﴾<sup>(٧)</sup> لفتان ، يقال : غَشَّاهُ وَأَغْشَاهُ .

(١) ثم ﴿ ينفقون ﴾ [ ٢ ] ثم ﴿ المؤمنون حقاً ﴾ [ ٤ ] ثم ﴿ ووزق كريم ﴾ [ ٤ ] .

(٢) انظر الجواهر ٥٨٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٨ ، وللفراء ١ / ٤٠٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦٦ ،  
ومجمع البيان ٢ / ٥٢٠ ، والبيان ١ / ٣٨٣ - ٣٨٤ ، والبحر ٤ / ٤٦٥ ، والكتاب ١ / ٤٦٧ ،  
والمائل المنورة ٨٤ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٤ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦٧ - ٦٦٨ ، والحجة ٤ / ٢٤٣ - ٢٤٤  
خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٢٣ - ٥٢٤ ، والبيان ١ / ٣٨٤ ، والبحر ٤ / ٤٦٥ - ٤٦٦ ، وتفسير  
الطبري ٩ / ١٢٧ - ١٢٨ ، والقرطبي ٧ / ٣٧٠ - ٣٧١ ، وابن كثير ٢ / ٥٥٩ - ٥٦٠ ، ومجمع  
التفسير ٣ / ١٥ .

(٤) قرأ بالفتح نافع وحده ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٣٠٤ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر  
٢ / ٢٧٥ .

(٥) زيادة مفي .

(٦) وهو معنى قولهم : مردفين أي متتابعين ، عن ابن عباس وقتادة والضحاك ، أو بعضهم على أثر  
بعض ، عن الضحاك ومجاهد وابن زيد ، أو يتبع بعضهم بعضاً ، عن السدي .

(٧) انظر الحجة ٤ / ٢٤٤ - ٢٤٥ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٢٤ ، والبحر ٤ / ٤٦٧ .

(٨) قرأ نافع ﴿ يُفَشِّكُمُ ﴾ مضارع أَغَشَّى ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ يُفَشِّكُمُ ﴾ مضارع غَشَّى ، وقرأ  
الباقون ﴿ يُفَشِّكُمُ ﴾ مضارع غَشَّى . انظر السبعة ٣٠٤ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٦ .



وَقُرِئَ ﴿ يَفْشَاكُمُ النَّعَاسُ ﴾ مِنْ غَشِيَةِ النَّعَاسِ . وَحُجَّتْهُ ﴿ أَمْنَةً نِعَاسًا يَفْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ سورة آل عمران : ١٥٤ ] .

٢ ا قوله تعالى : ﴿ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٢ ]

قيل : التقدير فاضربوا الأعناق <sup>(٣)</sup> ، و﴿ فوق ﴾ صلة <sup>(٤)</sup> .

وعنده <sup>(٥)</sup> أن التقدير : فاضربوا الرؤوس فوق الأعناق <sup>(٦)</sup> ، فحذف المفعول .

٦ وقد ذكرته في « الجواهر » <sup>(٧)</sup> بأنَّ من هذا <sup>(٨)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ قَدْ وَفَّوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ ﴾ <sup>(٩)</sup> [ ١٤ ]

أي : الأمر ذلك . فـ « الأمر » مبتدأ ، و﴿ ذلك ﴾ خبره ، و﴿ أنْ »

٩ للكافرين ﴾ معطوف على ﴿ ذلك ﴾ أي : والأمر أن للكافرين عذاب النار .

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣١٩ ، وللفراء ١ / ٤٠٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٦٩ ، والبحر ٤ / ٤٧٠ - ٤٧١ ، وتفسير الطبري ٩ / ١٢٢ ، والقرطبي ٧ / ٢٧٨ ، وابن كثير ٣ / ٥٦٥ ، وجمع التفسير ٣ / ١٨ .

(٣) عن الضحاك وعطية ، وهو قول الأخفش .

(٤) خطأ للبرد ومن وافقه هذا القول بأن « فوق » تنفيد معنى فلا يجوز زيادتها . وقوله « صلة » من عبارات الكوفيين ، والزيادة أو اللغو عبارة البصريين ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ٢٨ .

(٥) يريد أبا علي ، ولم أصب كلامه .

(٦) عن عكرمة ، وهو قول الفراء وغيره ، وقيل غير ذلك .

(٧) هو كتابه الذي نشر باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » ، انظر معلقناه ٢٢٩ وماكتبناه عنه في مقدمة التحقيق . وقد ذكر هذه الآية فيه ٤٨٢ - ٤٨٤ في الباب ٢٠ الذي عقده لـ « ماجاء في التنزيل من حذف المفعول والمفعولين .. » .

(٨) زيادة من ي وب . وفي ب : « .. قيل أي فاضربوا .... فاضربوا الرأس » .

(٩) انظر الجواهر ١٩٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١٩ ، وللفراء ١ / ٤٠٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٠ ، وجمع البيان ٢ / ٥٢٤ ، والبيان ١ / ٢٨٥ ، والبحر ٤ / ٤٧٢ ، والكتاب ١ / ٤٦٣ .

وكذلك قوله ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٨ ]

أي : الأمر ذلكم والأمر أن الله ، فحذف .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٩ ]

فقد قرئ بالفتح والكسر <sup>(٣)</sup> . فالكسر على الاستئناف ، والفتح على <sup>(٤)</sup>

العطف على قوله : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> . /

١ / ٥٦

( ١ / ٦٢ )

قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمْتُمْ مِنْكُمْ

خَاصَّةً ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٢٥ ]

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٣١٩ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧١ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٣١ ، والبيان ١ / ٢٨٥ ، والبحر ٤ / ٤٧٨ .

وقوله تعالى ﴿ موهن ﴾ قرأه حفص عن عاصم ﴿ موهن ﴾ كيد الكافرين ﴿ بالإضافة ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿ موقن ﴾ كيد الكافرين ﴿ بفتح الواو وتشديد الهاء والتنوين وكيد بالنصب ، وقرأ الباقر ﴿ موهن ﴾ كيد الكافرين ﴿ بسكون الواو وكسر الهاء مخففة وكيد بالنصب ، انظر السبعة ٣٠٤ - ٣٠٥ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٦ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٢ ، والحجة ٤ / ٢٤٧ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٣١ ، والبيان ١ / ٢٨٥ ، والبحر ٤ / ٤٧٨ .

(٣) قرأ بالفتح نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر بالكسر . انظر السبعة ٣٠٥ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٦ .

(٤) في الأصل وي : بالمعطف ، وما أثبتته من ب أجود .

(٥) أجاز هذا الوجه النحاس ومن وافقه . وذهب الفراء ووافقه النحاس إلى أن التقدير : ﴿ ولن تنفي عنكم فتنكم شيئاً ولو كثرت ﴾ أي لكثرتها ولأن الله مع المؤمنين ، والظاهر أنه عندها عطف على المنى . وعند أبي علي أنه متعلق بمامل مضر مؤخر محذوف ، والتقدير ولأن الله مع المؤمنين لن تنفي عنكم فتنكم شيئاً ولو كثرت . وأن وما بعدها في تأويل مصدر في موضع جر أو نصب بعد حذف الجار قولان . انظر ما سلف من التعليق على هذا ١٧٧ .

(٦) انظر الجواهر ٨٠٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢١ ، والفراء ١ / ٤٠٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٣٢ ، والبيان ١ / ٢٨٥ - ٣٨٦ ، والبحر ٤ / ٤٨٢ - ٤٨٥ ، وتفسير الطبري ٩ / ١٤٤ ، والقرطبي ٧ / ٢٩٣ ، وابن كثير ٣ / ٥٧٧ - ٥٧٩ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٢٨ - ٢٩ ، والمضي ٣٢٤ - ٣٢٥ ، ٥٦٣ ، ٨٩١ .

أي ولاتصينّ الذين ، فحذف الواو<sup>(١)</sup> ، كقوله : ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [سورة البقرة : ٨٢]\* أي : وهم فيها ، فحذف الواو<sup>(٢)</sup> .

وقال الفراء<sup>(٣)</sup> : ﴿لاتصينّ الذين ظلموا﴾ في موضع الجزم لأنه جواب الأمر ، أي اتقوا فتنة لم تُصب الذين ظلموا خاصة بل عمت الناس عامة<sup>(٤)</sup> . وفي

(١) فقوله ﴿لاتصين﴾ نهي بعد أمر ، وهو قول الأخفش ومن وافقه ، وهو في الحق قول الفراء . قال أبو علي « فاستغني عن استعمال حرف العطف معه لاتصال الجملة الثانية بالأولى ... » اهـ عن جمع البيان وأخذ المؤلف كلامه من كلام أبي علي . وفي مطبوعة معاني القرآن للأخفش « نهي بعد نهي » خطأ من الناسخ لم ينتبه عليه المحقق ، وصححه الدكتور عبد الأمير في تحقيقه لها ٥٤٣ .

(٢) عقد المؤلف في الجواهر ٨٠٣ - ٨٠٥ الباب ٥٢ لـ « ما جاء في التنزيل من حذف واو العطف » . وذكر الآية ثمة . ولا موجب لتقدير الواو ، فالكلام مستأنف وهو قول غير أبي علي والأخفش فيما عزاه إليه أبو علي .

(٣) في معاني القرآن له ١ / ٤٠٧ . وعبارته : « أمرهم ثم نهام ، وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهياً ومثله قوله ﴿يأأيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم﴾ [سورة النمل : ١٨] أمرهم ثم نهام ، وفيه تأويل الجزاء » وانظر ما قاله الفراء في كتابه ١ / ١٦٢ أيضاً . وهذا منه تأويل معنى لاتأويل إعراب ، فنلفظ من حمله على الثاني ، وعبارته واضحة ، وهي نصّ في أن هذا الكلام نهي محض فيه طرف من الجزاء ، وقد ردّ أبو علي هذا القول ، قال : « لأن الجزاء خبر فحكه أن يكون على ألفاظ الأخبار وألفاظ الأخبار لاتجبه على لفظ الأمر إلا فيما علمته من قولهم أكرم به ... » اهـ .

فما نقله المؤلف وغيره عن الفراء أن هذا الكلام جزاء فيه طرف من النهي غلط عليه . وأقدم من ذكر هذا القول - فيما أعلم - الزجاج في معاني القرآن له ج ٢ / ٦٨ / ١ مخطوطة الظاهرية ، وعزاه إلى بعض النحويين ولم يسمه ، وأغلب الظن أنه أراد الفراء . وعزي إلى الفراء أيضاً قول الأخفش وهو قول من لم يتم قراءة كلامه .

(٤) كذا قال وتابعه صاحب البيان الذي نقل كلامه من غير تصريح . وليس ما ذكره المؤلف تأويلاً لما عزاه إلى الفراء بل هو تأويل قول من ذهب إلى أن « لا » نافية . والذي ينبغي أن يكون عليه تقدير ما عزي إلى الفراء : اتقوا فتنة إن تتقوها لاتصب الذين ظلموا منكم خاصة ، وكذا التقدير عند الفراء في آية سورة النمل : ادخلوا مساكنكم إن تدخلوا لا يحطمنكم سليمان وجنوده ، وقدره الفراء في كتابه ١ / ١٦٢ : إن لم تدخلن حطمتن . ولا يصح هذا التقدير في الآية ، قال أبو حيان : « لأنه يترتب إذ ذاك على الشرط غير مقتضاه من جهة المعنى » اهـ . وقدره الطبري في مذهب الفراء ، والظاهر أنه هكذا يقدره « واتقوا فتنة إن لم تتقوها أصابتكم » اهـ وهذا وإن كان صحيحاً في المعنى ففيه خروج عن المقرر في تقدير الجزاء في هذا الضرب .

هذا الجواب طرف من النهي ، كما تقول : « لا أَرَيْتَكَ ههنا »<sup>(١)</sup> ، والمعنى : لا تكن ههنا فأراك ؛ فكذلك ههنا النهي للفتنة ، والمراد الظالمون ، أي لا تَظْلِمُوا فَتُفْتَنُوا<sup>(٢)</sup> .

٣

(١) كذا قال ، وهو تخليط . فقوله « كما تقول لا أَرَيْتَكَ .. » ليس تأويل قول من ذهب إلى أن هذا الكلام جزء فيه طرف من النهي ، وهو ماعزاه إلى الغراء ، وإنما هو تأويل النهي في قول من ذهب إلى أن هذا الكلام نهي بعد أمر . وهو قول الأخفش والمبرد والزجاج ووافقهم أبو علي وغيره . وأنتقل كلام الزجاج في الوجهين لحسنه وببانه ، قال : « زعم بعض النحويين أن هذا الكلام جزء فيه طرف من النهي ، فإذا قلت : أنزل عن الدابة لا يطرحك أو لا يطرحتك - فهذا جواب الأمر بلفظ النهي ، فالمعنى : أنزل ! إن تنزل ! عنه لا يطرحك ، فإذا أنيت بالنون الحنيفة أو الثقيلة كان أوكد للكلام ومثله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ ﴾ فالمعنى : إن تدخلوا لا يحطمنكم . ويجوز أن يكون نهياً بعد أمر ، فيكون المعنى : اتقوا فتنة ، ثم نهى بعده فقال : لاتصين الذين ظلموا ، أي لا يتعرض الذين ظلموا لما ينزل ! بهم ! معه العذاب ، ويكون معنى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾ أنها أمرت بالدخول ثم نهتهم أن يحطمهم سليمان ، فقال ﴿ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ ﴾ فلفظ النهي لسليمان ، ومعناه للنمل كما تقول : لا أَرَيْتَكَ ههنا » ا ه معاني القرآن له ج ٢ / ٦٨ / ١ مخطوطة الظاهرية ، ونقله صاحب مجمع البيان ومنه زدت ما جعلته بين حاصرتين

وانظر قولهم « لا أَرَيْتَكَ ههنا » في الكتاب ١ / ٤٥٣ ، والمصادر المذكورة في ح ٦ ص ٤٩٦ .

(٢) كان في النسخ « لتفتنوا » وهو تحريف . ولو قال « أي لاتعرضوا للفتنة فتصيبكم » كان أجود . وكلا القولين كما ترى متكلف لا يكاد يقوم به معنى . والظاهر أن « لا » في ﴿ لَا تَصْنَعُوا ﴾ نافية وجلة ﴿ لَا تَصْنَعُوا ﴾ في موضع نصب صفة للفتنة ، وهو ما عليه المعنى .

وإنما عدلوا عنه لأن الجمهور ذهب إلى أن تأكيد الفعل المنفي شاذ وقيل قليل . ونقل عن أبي الفتح إجازة ذلك ، وأجازه ابن مالك واختاره أبو حيان ، انظر التسهيل ٢١٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٠٢ ، والبحر ٤ / ٨٣

ونذهب أستاذنا العلامة الشيخ أحمد راتب النفاخ أطال الله بقاءه إلى ما ذهب إليه الجمهور من عدم جواز لحاق النون الفعل المضارع المنفي ، واستثنى من ذلك أن تكون الجملة التي فيها النفي واقعة صفة لموصوف قبلها تكون موضوع تحذير . فالإصابة في الآية عامة والجملة وصف وهي موضع التحذير ومن أجله كان الأمر . والذي سَوَّغ معنى التوكيد تضمن معنى النهي ، فلما وقع الفعل المنفي موقع صفة وموضعها المخافة كان الوصف قد شأبه معنى النهي مما سورغ لحاق النون له . وهو كلام دقيق لطيف لأعرف أحداً تقدمه إليه .

وأنكر قول الفراء أبو علي<sup>(١)</sup> ، وزعم أن جواب الأمر كجواب الشرط لافرق بينهما ، والنون الثقيلة<sup>(٢)</sup> يقل استعمالها في الجزء إلا في الشعر<sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٣٢ ]

﴿ هذا ﴾ رفع اسم ﴿ كان ﴾ ، و ﴿ هو ﴾ فصل ، و ﴿ الحق ﴾ نصب خبر ﴿ كان ﴾ ، وهو كثير في التنزيل<sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُصْمَهُ ﴾<sup>(٦)</sup>

[ ٤١ ]

(١) انظر ما نقله صاحب مجمع البيان ٢ / ٥٢٢ من كلامه ، ولم أصبه فيما بين يدي من كتبه .  
(٢) انظر كلامهم على نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة ومواضعها في الكتاب ٢ / ١٤٩ - ١٥٢ ، والمقتضب ٣ / ١١ - ١٦ ، والأصول ٢ / ١٩٩ - ٢٠٢ ، والجمل ٢٥٦ - ٣٦٠ ، واللمع ٣٠٩ - ٣١٦ ، وشرح اللع اللوح ١٥٥ / ٢ - ١٥٦ / ٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٤٠٢ - ٤٠٤ ، وابن يمش ٩ / ٣٧ - ٤٥ ، والتسهيل ٢١٦ ، والمغني ٤٤٣ - ٤٤٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٠٢ - ١٠٣ ، وحاشية الحضري على ابن عقيل ٢ / ٩٣ ، والتصريح على التوضيح ٢ / ٢٠٤ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٢١٨ - ٢١٩ ، والمجمع ٤ / ٣٩٧ - ٤٠٢ .

(٣) هذا قول الجمهور ، وقد نص على ذلك الفراء ، قال : « ألا ترى أنك لا تقول : إن تضربني أضربك إلا في ضرورة شعر ، كقوله :

فَهِمَا تَشَابَهَ فَزَارَةٌ تَعْطَمُ وَمِهَا تَشَابَهَ فَزَارَةٌ تَنْعَسَا

انظر معاني القرآن له ١ / ١٦٢ ، وانظر الجواهر ٦٠ ، والكتاب ٢ / ١٥٢ ، وضرائر الشعر ٣٠ ، والخزانة ٤ / ٥٥٩ ، والمصادر المذكورة في ح ٢ .

وأجاز ذلك في غير الضرورة جماعة من المتأخرين منهم ابن مالك وابن الحاجب وذكروا أنه أقل من دخولها في الشرط ، وهو خلاف ما عليه الجمهور

(٤) انظر الجواهر ٥٤١ ، وشرح اللع اللوح ١ / ١٠٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢١ ، ولفراء ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٤ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٢٨ ، والبيان ١ / ٢٨٦ ، والبحر ٤ / ٤٨٨ ، وابن يمش ٣ / ١١٠ .

(٥) عقد المؤلف في الجواهر ٥٣٩ - ٥٥١ الباب ٢٢ لـ « ما جاء في التنزيل من هو وأنت فضلاً ويسميه الكوفيون - أعاد » . وقد سبب التعيق على ضمير الفصل وذكر مصدر الكلام عنه ٣٣ .

(٦) انظر الجواهر ٥٨٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤١١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٤٣ ، والبيان ١ / ٢٨٧ ، والبحر ٤ / ٤٩٨ - ٤٩٩ .

« ما » نصب اسم « أن » ، و﴿ غنم ﴾ صلتة ، والتقدير : غنمته . وقوله ﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ أي فأمره وشأنه أَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ<sup>(١)</sup> . فـ « ما » بمعنى الذي ، ولا يجوز أن يكتب إلا مفصلاً ، لأنَّ كُتِبَ موصولاً يوجب كون « ما » كافة<sup>(٢)</sup> .  
و﴿ مَا أَنْزَلْنَا ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٤١ ]

(١) ذهب الفراء والنحاس ومن وافقهما إلى أنَّ « أن » الثانية مكررة وهي توكيد للأولى ، وذهب الأخفش في أحد قوليهِ إلى أنها بدل منها . وردَّه المؤلف وغيره لأنَّ « أن » الأولى تبقى بلا خبر ولأنَّ الفاء لا تدخل بين البديل والمبدل منه والمؤكَّد والمؤكَّد . ومن قال إنَّ الفاء زائدة بقي الشرط بلا جزاء . انظر ماسلف ٣٩٩ ، وماسيأتي من التعليق على تكرير « أن » ٨٩١ - ٨٩٢ و ٦٩٨ - ٦٩٩ و ٩٢٣ - ٩٢٤ .

(٢) قد اختلف فيه فرس موصولاً ومفصلاً ، قال الداني : « فأما قوله في الأنفال ﴿ أَمَّا غَنَمُ ﴾ [ ٤١ ] وفي النحل ﴿ إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [ ٩٥ ] فهما في مصاحف أهل العراق موصولان وفي مصاحفنا القديمة مقطوعان ، والأول أثبت وهو الأكثر » ثم حكى بسنده عن الكسائي قال : « كتب بالوصل حرف واحد ﴿ أَمَّا غَنَمُ ﴾ » ا هـ المنيع ٧٤ ، وانظر إيضاح الوقف ٢٢٣ ، والنشر ٢ / ١٥٤ - ١٥٥ . والقياس ما ذهب إليه المؤلف أن تكتب « أن ما » مفصولة لأنها اسم موصول ، لكن ما ذهب إليه من عدم جواز رسمها موصولة غير صحيح ، لأنَّ رسمها كذلك اصطلاح جرىوا عليه في كتابة المصاحف إلى أيامنا . ورسمها موصولة في المصحف لا يوجب كون « ما » كافة البتة ، وهو صحيح فيما استحدثه الناس واصطلحوا عليه من الرسم بعد كتابة المصاحف ، ونحن على ذلك . وقد اختار ابن قتيبة والصولي وأبو حيين وغيرهم أن تكتب « ما » مفصولة . قال أبو حيان : « وكتبت أن متصلة بـ « ما » وكان القياس أن تكتب مفصولة كما كتبوا ﴿ إِنَّ مَاتُوعِدُونَ لَات ﴾ [ سورة الأنعام : ١٣٤ ] مفصولة » ا هـ . انظر أدب الكاتب ٢٣٤ - ٢٣٥ ، وأدب الكاتب ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والبحر ٤ / ٤٩٨ ، وشرح الشافية ٣ / ٣٢٥ .

(٣) انظر جمع البيان ٢ / ٥٤٤ ، والبحر ٤ / ٤٩٩ ، وتفسير الطبري ١٠ / ٧ - ٨ ، والقرطبي ٨ / ٢٠ ، وابن كثير ٨ / ٤٨ ، وجمع التفاسير ٢ / ٤٨ .

(٤) هذا أحد قولي الزجاج ومن وافقه ، انظر المصادر السالفة ومعاني القرآن له ج ٢ / ٧٠ / ٢ خ وهو قول بعيد متكلف . والصحيح أن جواب الشرط محذوف لتقديم ما يبدل عليه أي : إن كنتم آمنتم =

- في موضع الجر بالعطف على ﴿ بِاللَّهِ ﴾ [ ٤١ ] أي بالله والقرآن .  
 وجواب الشرط الذي هو ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ ﴾ [ ٤١ ] = مادل<sup>(٤)</sup> عليه  
 قوله تعالى ﴿ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ ﴾ [ ٤٠ ] .  
 [ وقوله ]<sup>(١)</sup> ﴿ إِذْ أَنتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا ﴾ [ ٤٢ ]  
 بدل من ﴿ يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ ﴾ [ ٤١ ] ﴿ إِذْ أَنتُمْ بِالْعُدْوَةِ  
 الدُّنْيَا ﴾ . والعُدْوَةُ والعِدْوَةُ ، لقتان<sup>(٢)</sup> .  
 [ وقوله ]<sup>(٣)</sup> ﴿ وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾ [ ٤٢ ]  
 وحقه « الْقُصْبَا » ولكنه جاء شاذاً عن نظائره<sup>(٥)</sup> .  
 [ وقوله ]<sup>(٦)</sup> ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [ ٤٢ ]  
 أي الركب مكاناً أسفل منكم . ف ﴿ أَسْفَلَ ﴾ نصب صفة موصوف

=بالله فاعلموا أن ماغنم من شيء فإن لله خسه ، وهو ثاني قولي الزجاج ولم يذكر المفسرون غيره .  
 وقدره الزجاج : إن كنتم آمنتم بالله فاقبلوا ماأمرتم في الغنية .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٣ ، وللغراء ١ / ٤١١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٧ ، والحجة ٤ / ٢٤٨  
 خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٤٥ ، والبيان ١ / ٢٨٨ ، والبحر ٤ / ٤٩٩ .

(٣) قرأ بكسر العين ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بضمها . انظر السبعة ٣٠٦ ، والتيسير ١١٦ ،  
 والنشر ٢ / ٢٧٦ .

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٧٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٤٥ - ٥٤٦ ، والبيان ١ / ٢٨٨ ، والبحر  
 ٤ / ٤٩٩ .

(٥) لأن فُعلًى من بنات الواو إذا كانت اسماً فإن الواو تبدل فيها ياء وذلك نحو الدنيا والعليا والقصيا ،  
 وقد قالوا القصوى فأجروها على الأصل فشذت عن القياس في نظائرها . انظر الكتاب ٢ / ٣٨٤ ،  
 ٣١٤ ، والنصف ٢ / ١٦١ - ١٦٣ ، وسر الصناعة ٨٧ - ٨٨ ، ٧٣٥ - ٧٣٦ ، وابن يعميش  
 ١٠ / ١١٢ ، وشرح الشافية ٢ / ١٧٧ - ١٧٩ ، والممتع ٥٤٤ - ٥٤٥ ، واللسان ( قصو ) .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٣ ، وللغراء ١ / ٤١١ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٧ - ٦٧٨ ، ومجمع  
 البيان ٢ / ٥٤٦ ، والبيان ١ / ٢٨٨ ، والبحر ٤ / ٥٠٠ ، والكتاب ٢ / ٤٦ ، وتكلمة الإيضاح  
 ٩٦ ، وابن يعميش ٦ / ٩٨ .

محذوف<sup>(١)</sup> . وهو « مكان » ، و « مكان » نصب على الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدأ ، أي ثابت مكاناً أسفل منكم .

و « الرُّكْبُ » اسم للجمع وليس بجمع « راكب » ، والدليل عليه قوله<sup>(٢)</sup> :

فَدَيْتُهُ<sup>(٣)</sup> بَعْصَبَةٍ مِنْ مَّالِيَا

أُخْشَى رُكْبِيًّا أَوْ رَجِيلاً عَادِيًّا<sup>(٤)</sup>

فصغر « رَكْباً » « رُكْبِيًّا » ؛ فلو كان جمع « راكب » لقال « رُوَيْكِبُونَ »<sup>(٥)</sup> كما

٣

٦

(١) هذا أصله ، ثم حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، فانتصب أسفل على الظرف .

(٢) وهو أحيحة بن الجلاح الأنصاري . والبيتان له في الأغاني ١٥ / ٤٨ ، والبغداديات ٢١٠ ، وابن يمش ٥ / ٧٧ ، وشرح شواهد شرح الشافعية ١٥٠ - ١٥٢ . وهما بلا نسبة في تكملة الإيضاح ١٧٨ ، والمنصف ٢ / ١٠١ ، والمخصص ١٤ / ١٢٢ ، والبيان ١ / ٣٨٨ و ٢ / ١٣٦ . وعزاهما الزهخشري في الجبال والأمكنة والمياه ١٦٩ إلى امرئ القيس وهما .

وسياق الشعر هكذا :

بَنَيْتُ بَمَدٍ مُسْتَظِلٍّ ضَاحِيَا

بَنَيْتُهُ بَعْصَبَةٍ مِنْ مَّالِيَا

وَالشَّرَّ مِمَّا يَتَّبِعُ الْقَوَاضِيَا

أُخْشَى رُكْبِيًّا أَوْ رَجِيلاً عَادِيًّا

و « عصب » موضوع بقاء - وهي قرية على ميلين من المدينة - في أرض لأحيحة بن أبي أطمه الضحيان ، وبه كانت دار بني الجحجي . انظر الأغاني ١٥ / ٤٨ ، ومعجم البلدان ( عصب ) ٤ / ١٢٨ ، والجبال والأمكنة والمياه ١٦٩ ، واللسان والتاج ( عصب ) . وفي اللسان والتاج أنه يضبط بفتح العين أيضاً ، وذكر ياقوت أنه بضم العين وفتح الصاد وقيل بفتحها ثم ذكر أنه يضبط بضم العين وسكون الصاد .

(٣) كذا وقع في لنسخ وهو خطأ صوابه « بَنَيْتُهُ » .

(٤) في الأصل وي « غاديا » وكذا وقع في تكملة الإيضاح ، وذكر ابن بري أنها رواية ، انظر شواهد شرح الشافعية ، والظاهر أنها تصحيف . ومأثبه من ب موافق لما في في سائر المصادر .

(٥) قال ابن جني : « كان أبو الحسن يقول في تحقير رُكْب رُوَيْكِبُونَ لأنه عنده جمع كثر عليه راكب . وقوله « ركب » يدل على خلاف مذهبه ، وهو قول سيبويه وهو الصواب » المنصف ٢ / ١٠١ . وقد وقع في المعصديات ٨٥ أن « ركب » جمع « راكب » فوافق أبا الحسن ، وهو خلاف مانص عليه في البغداديات وتكملة الإيضاح .



تقول في جمع « الشعراء » « شَوَّعِرُونَ » فتصغر المفرد ثم تأتي بعلامة الجمع <sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَيٍّ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٤٢ ]

٣ ﴿ وَيَحْيَىٰ ﴾ بالإظهار والإدغام <sup>(٣)</sup> . فالإدغام لالتقاء المثليين . والإظهار من  
أجل أن حركة الثاني غير لازمة <sup>(٤)</sup> ، لأنك تقول في المستقبل « يَحْيَى » ولا تقول  
« يَحْيُ » . والإدغام أكثر ، وقد جاء « حَيًّا » و « حَيُّوا » ؛ وقال عبيد بن  
٦ الأبرص <sup>(٥)</sup> :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بَيِّضَتِهَا الْحَمَامَةُ  
[ قوله <sup>(٦)</sup> تعالى : ﴿ وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ

(١) انظر تصغير جمع القلة والكثرة واسم الجمع في الكتاب ٢ / ١٤٠ - ١٤٢ ، والمقتضب ٢ / ١٥٧ ،  
٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٢ / ٢٤٧ ، وتكلمة الإيضاح ٢٠٧ - ٢٠٨ ، وابن عيمش ٥ / ١٣٢ - ١٣٣ ، وشرح  
الشافية ١ / ٢٦٥ - ٢٦٩ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٣ ، وللغراء ١ / ٤١١ - ٤١٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٧٨ - ٦٧٩ ،  
والحجة ٤ / ٢٤٨ - ٢٦٠ خك ، وجمع البيان ٢ / ٢٤٥ ، والبيان ١ / ٢٨٨ ، والبحر ٤ / ٥٠١ ،  
والكتاب ٢ / ٢٨٧ ، والمقتضب ١ / ١٨١ ، وتكلمة الإيضاح ٢٧١ ، والخلبيات ٣٣٩ ، وابن عيمش  
١٠ / ١١٥ - ١١٧ .

(٣) قرأ ﴿ حيي ﴾ بياءين على الإظهار نافع وأبو بكر عن عاصم والبري عن ابن كثير ، وقرأ الباقون  
( حي ) بياء مشددة على الإدغام . انظر السبعة ٣٠٦ - ٣٠٧ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٦ .  
(٤) في الأصل : لازم ، وهو سهو من الناسخ .

(٥) ديوانه ١٢٨ ، والأغاني ٩ / ٨٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٣٥٦ - ٣٦٣ ، وهو له في الحيوان  
٢ / ١٨٩ ، وأدب الكاتب ٦٧ - ٦٨ ، والاقتضاب ٣١٤ ، وعيون الأخبار ٢ / ٧٢ ، والسدرة  
الفاخرة ١ / ١٧٢ ، وابن السكيتي ٢ / ٤٣٠ ، والأعلم بهامش الكتاب ٢ / ٢٨٧ ، وابن عيمش  
١٠ / ١١٥ - ١١٦ ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢ / ٢٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢٤ ،  
ولمقتضب ١ / ١٨١ ، والحجة ٤ / ٢٥٨ خك . وتكلمة الإيضاح ٢٧١ . والمنصف ٢ / ١٩١ . وجمع  
البيان ٣ / ٥٤٥ . ورواية الديوان والأغاني : رمت بنو أسد كما رمت ... .

(٦) موضع هذه الزيادة - وهي من ب - عقب تمام الكلام على الآية ٥٢ ، فجعلتها هنا . وهذا موضعها  
في البيان الذي نقل صاحبه من كلام المؤلف من غير ما تهريج . وأغلب الظن أنها كانت ملحقة في  
هامش أصل قديم ولم يتبين الناسخ موضعها فجعلها ثمة .

لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ ﴿١١﴾ ٤٨

خبر « لا » قوله ﴿ لكم ﴾ ، أي : لا غالب ثابت لكم .

وقوله ﴿ اليوم ﴾ معمول للظرف ، أعني ﴿ لكم ﴾ . ولا يكون خبراً لـ

﴿ غالب ﴾ لما علمك عثمان<sup>(١)</sup> من أنه لا يجوز : « زيد يوم الجمعة » ، لأنه

لافائدة فيه<sup>(٢)</sup> . ولا يتعلق ﴿ اليوم ﴾ بـ ﴿ غالب ﴾ . وإن كان في المعنى

صحيحاً . لأن تعليقه به يوجب تنوينه<sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ ﴾<sup>(٤)</sup>

[ ٥٠ ]

من قرأ بالياء<sup>(٥)</sup> جمل الفاعل ذكّر الله عز وجل ، على معنى : ولو ترى إذ

يتوفى الله أرواح الذين كفروا . فوقفه<sup>(٦)</sup> ﴿ كفروا ﴾ ، والملائكة مبتدأة ،

والخبر ﴿ يضربون ﴾<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر البيان ١ / ٣٨٩ ، والبحر ٤ / ٥٠٥ .

(٢) بعده كلمة كأنها « جني » فإن كانت كذلك كان في الكلام سقط وقامه : عثمان بن جني ، والمؤلف يقتصر في ذكر أبي الفتح على اسمه « عثمان » هجراً . انظر كلام أبي الفتح في اللمع له ٨٣ - ٨٤ .

(٣) ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الحدث لعدم الفائدة . انظر المقتضب ٢ / ٢٧٤ و ٤ / ١٣٢ - ١٣٣ ، ١٧٢ ، ٣٢٨ - ٣٢٩ ، ٣٥١ ، والمجلد ٣٨ ، واللمع ٨٢ - ٨٤ ، وشرحه للمؤلف

اللسان ٣١ - ٣٢ / ١ ولابن برهان ٣٩ - ٤٠ ، وابن يعيش ١ / ٨٩ - ٩١ ، وشرح الكافية

١ / ٩٤ - ٩٥ ، والهمع ٢ / ٢٣ - ٢٤ .

(٤) لأن اسم « لا » يكون مشابهاً للبضاف وجارياً مجزأً لأنه عامل فيها بعده فهو معرب منون . انظر في

ذلك شرح اللسان ٥٣ / ١ ، والكتساب ١ / ٣٥٠ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٥ ، وابن يعيش

٢ / ١٠٠ - ١٠٢ ، وشرح الكافية ١ / ٢٥٥ - ٢٥٧ ، والهمع ٢ / ١٩٣ - ١٩٩ .

(٥) انظر الحجة ٤ / ٢٧٢ خك ، وجمع البيان ٢ / ٥٥٠ ، والبحر ٤ / ٥٠٦ ، وتفسير الطبري

١٠ / ١٦ - ١٧ ، والقرطبي ٨ / ٢٨ ، وابن كثير ٤ / ٢٠ ، وجمع التفسير ٣ / ٥٦ - ٥٧ .

(٦) وهو ابن عامر وحده ، وقرأ الباقر بالتاء . انظر السبعة ٣٠٧ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢ / ٢٧٧ .

(٧) روي الوقف على ﴿ كفروا ﴾ عن نافع . انظر القطع ٣٥٢ - ٣٥٣ ، والمكتنى ٢٨٧ ، ومنار الهدى

١١٨ - ١١٩ .

(٨) هذا قول متكلف ، والذي عليه المفسرون أن الملائكة تتوفى الذين كفروا ، وهو القول الثاني الذي

ذكره المؤلف .

ومن جعل فاعل ﴿ يتوفى ﴾ الملائكة ، وذكر الفعل للفصل بين الفعل والفاعل <sup>(١)</sup> ، ولأن <sup>(٢)</sup> التأنيث ليس بحقيقي / = لم يقف [ على <sup>(٣)</sup> ] ﴿ كفروا ﴾ وإنما يقف [ على <sup>(٣)</sup> ] ﴿ وأدبارهم ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٥٠ ] ، لأن قوله ﴿ يضربون وجوههم ﴾ في موضع الحال .

ومن قال ﴿ تتوفى ﴾ بالتاء ف ﴿ الملائكة ﴾ الفاعلة ، ووقفه ﴿ وأدبارهم ﴾ .

[ وقوله <sup>(٣)</sup> ﴿ كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ٥٢ ]

إن قدرت : دأبهم كذاب آل فرعون <sup>(٦)</sup> = وقفت <sup>(٧)</sup> [ على <sup>(٧)</sup> ] ﴿ للعبيد ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٥١ ] قبله . وإن قدرت : ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيكُمْ ﴾ <sup>(٩)</sup> ..... كذاب آل فرعون ﴿ - أي كعادتهم - وقفت [ على <sup>(٧)</sup> ] ﴿ فرعون ﴾ دون ﴿ للعبيد ﴾ إن جعلت قوله ﴿ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ ابتداءً ، و ﴿ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ [ ٥٢ ] الخبر . وإن جعلت ﴿ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ في موضع الجر بالمعطف على ﴿ آل فرعون ﴾ وقفت [ على <sup>(٧)</sup> ] ﴿ من قبلهم ﴾ دون ﴿ فرعون ﴾ . وهكذا الكلام فيما بعده من قوله ﴿ كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ [ ٥٤ ] .

(١) سلف لتعليق على تذكير لفعل لنفس يسه ويين المؤنث المرتفع به ٣٩

(٢) في الأصل : فلان ، وهو تحريف .

(٣) زيادة مني .

(٤) سياق الآية : ﴿ ... الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم وذوقوا عذاب الحريق ﴾ .

(٥) انظر معاني القرآن للزمخشري ٤١٣ / ١ ، وإعراب القرآن ٦٨١ / ١ ، وجمع البيان ٥٥١ / ٢ ، والبيان ٢٩٠ / ١ ، والبحر ٥٠٦ / ٤ - ٥٠٧ / ٢ ، ومسالك ٣٨٩ / ٢ ، وما سلف من الكلام على مثل هذه الآية : الآية ١١ من سورة آل عمران ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٦) هذا معنى قول الزجاج ووافقه النحاس وغيره .

(٧) انظر إيضاح الوقف ٦٨٦ - ٦٨٧ ، والقطع ٣٥٣ - ٣٥٤ ، والمكتفى ٢٨٧ ، ومنار الهدى ١١٩ .

(٨) سياق الآية : ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ . كذاب .. ﴿ .

(٩) كان في النسخ : أيديهم ، وهو خطأ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا ﴾<sup>(١)</sup> [ ٥٩ ]

بالتاء والياء<sup>(٢)</sup> . فمن قرأ بالتاء ف ﴿ الذين كفروا ﴾ هم المفعولون ،  
و ﴿ سبقوا ﴾ في موضع المفعول الثاني . ٣

ومن قرأ بالياء ف ﴿ الذين كفروا ﴾ الفاعلون . وقوله ﴿ سبقوا ﴾  
تقديره : أن سبقوا<sup>(٣)</sup> ، فحذف « أن » ، و « أن » مخففة من الثقيلة ، يعني :  
أنهم سبقوا ؛ فسدَّ « أن » مسدَّ المفعولين . ٦

ويجوز أن يكون التقدير<sup>(٤)</sup> : ولا يحسن الذين كفروا أنفسهم سبقوا<sup>(٥)</sup> ،  
فحذف المفعول الأول .

ويجوز أن يكون الفاعل مضمرًا في ﴿ ولا يحسن ﴾ أي لا يحسن محمد<sup>(٦)</sup> ،  
ويكون ﴿ الذين كفروا سبقوا ﴾ أي الكافرين سابقين . ٩

[ وقوله<sup>(٧)</sup> ﴿ أَنَّهُمْ لَا يُفْجِرُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٥٩ ]

(١) انظر الجواهر ٤٢١ ، ٦٣٠ ، وشرح اللع اللوح ٢٤ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤١٤ - ٤١٥ ،  
وإعراب القرآن ١ / ٦٨٢ - ٦٨٤ ، والحجّة ٤ / ٢٦٨ - ٢٧٠ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٥٤ ،  
والبيان ١ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، والبحر ٤ / ٥١٠ .

(٢) قرأ بالياء ابن عامر وحمة وحفص عن عامر ، وقرأ الباقر بالتاء . انظر البعة ٢٠٧ ، والتيسير  
١١٧ ، والنشر ٢ / ٢٧٧ .

(٣) هذا قول الفراء وأجازة الزجاج وأبو علي وغيرهما . وردّه النحاس ، قال : « لا يجوز إضمار » أن  
إلا بموض ، ومن أضمرها فقد أضمر بعض اسم ... « اهـ وانظر ماسلف من التعليق على حذف  
أن » ٦١ .

(٤) أجازة أبو علي ومن وافقه .

(٥) كرر الناسخ في الأصل لفظ « أنفسهم » سهواً .

(٦) هذا قول أبي الحسن . وقيل غير ذلك في تأويل الآية .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤١٤ - ٤١٥ ، وإعراب القرآن ١ / ٦٨٢ - ٦٨٤ ، والحجّة ٤ / ٢٧١  
خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٥٤ ، والبيان ١ / ٣٩١ - ٣٩١ ، والبحر ٤ / ٥١٠ - ٥١١ .

بالكسر والفتح<sup>(١)</sup> . فالكسر على الاستئناف ، والفتح على معنى : لأنهم<sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ ﴾ ١٦١ و ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ١٦٥

بالياء والتاء فيهما<sup>(٤)</sup> . فالياء على التذكير للفصل بين الفعل والفاعل<sup>(٥)</sup> .

والتاء لتأنيث الـ ﴿ مائة ﴾ . وخصّ أبو عمرو ﴿ فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ ﴾

بالتاء لأن التأنيث قد استحکم حيث أتبع ﴿ صابرة ﴾ . ولما تأكد التأنيث

بالنعت أنت ﴿ تكن ﴾<sup>(٦)</sup>

قوله تعالى : ﴿ مَا كَانْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي

الْأَرْضِ ﴾<sup>(٧)</sup> ١٦٧

فقرأه بالتاء<sup>(٨)</sup> . وصار ذلك منه نتيجة لتأنيث ﴿ صابرة ﴾ حيث أنت

﴿ إِنْ تَكُن ﴾ قبلها ، وأنت ﴿ تكون له أسرى ﴾ بعدها . ولمّا لم يتأكد

التأنيث من نعتيه في قوله ﴿ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ ﴾ لم يؤنث

(١) قرأ بالفتح ابن عامر وحده ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٣٠٨ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢٧٧ / ٢ .

(٢) ذهب الفراء إلى أن الفتح على معنى : ولا يحسن الذين كفروا أنهم يعجزون و « لا » زائدة ، فسدت « أن » مسد مفعولي يحسن ، وردّه النحاس لأنه لا يجوز حسبت زيدا أنه خارج إلا بكسر « إن » لأنه في موضع المبتدأ كما تقول : حسبت زيدا أبوه خارج ، ولأنه لا يكون توجيه حذف في كتاب الله يغير حجة يجب التسليم بها .

(٣) انظر الحجة ٤ / ٢٧٢ - ٢٧٤ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٥٦ ، والبيان ١ / ٣٩١ ، والبحر ٤ / ٥١٧ .

(٤) قرأها بالياء عامر وحزمه والكسائي ، وقرأ أبو عمرو ﴿ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ ﴾ بالتاء والأخرى بالياء وقرأها الباقون بالتاء . انظر السبعة ٣٠٨ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢٧٧ / ٢ .

(٥) سلف التعليق على تذكير الفعل لفصل ييه وبين المؤنث المرتفع به ٣٩ .

(٦) زيادة من ب .

(٧) انظر الحجة ٤ / ٢٧٥ - ٢٧٦ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٥٥٨ ، والبحر ٤ / ٥١٨ .

(٨) يريد أبا عمرو ، وقرأ الباقون بالياء . انظر السبعة ٣٠٩ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢٧٧ / ٢ .

﴿ يَكُن ﴾<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٦٨ ]

٣ ﴿ كتاب ﴾ رفع بالابتداء . وقوله ﴿ من الله ﴾ متعلق بمحذوف صفة لـ  
٦ ﴿ كتاب ﴾ أي لولا كتاب ثابت من الله . وقوله ﴿ سبق ﴾ صفة أخرى لـ  
الظرف . وخبر المبتدأ الذي هو ﴿ كتاب ﴾ محذوف ، أي لولا كتاب بهذه  
الصفة في الوجود . ولا يجوز أن يكون ﴿ سبق ﴾ في موضع الخبر لأن « لولا »  
لا يظهر خبراً مابعداً أبداً<sup>(٤)</sup> ، فاعرفه .

٩ قوله تعالى : ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادَ كَبِيرٌ ﴾<sup>(٥)</sup>

[ ٧٣ ]

(١) زيادة مني .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ٦٨٧ ، والبيان ١ / ٣٩١ - ٣٩٢ .

(٤) هذا قول الجمهور ، ولا يكون الخبر عندهم إلا عاماً ومحذوف لكثرة الاستعمال . وذهب الرماني وواقفه  
ابن الشجري وغيره إلى أن خبر « لولا » محذوف إذا كان عاماً ، ولا يجوز حذف الخاص . وذهب  
الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد « لولا » مرتفع بفعل محذوف ، وذهب الفراء إلى أنه مرتفع بـ  
« لولا » . انظر الكتاب ١ / ٢٧٩ ، والمقتضب ٣ / ٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٤ ، وابن  
يميش ١ / ٩٥ و ٣ / ١١٨ - ١٢٠ ، وابن الشجري ٢ / ٢١٠ - ٢١٣ ، والأزهية ١٦٦ - ١٦٧ ، وشرح  
الكافية ١ / ١٠٤ ، ورسف المباني ٢٩٣ - ٢٩٤ ، والجنى الداني ٥٩٩ - ٦٠٢ ، والمغني ٣٥٩ - ٣٦٠ ،  
والمع ٢ / ٤٠ - ٤٣ ، والإنصاف ٧٠ - ٧٨ المسألة ١٠ ، والرماني النحوي ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤١٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٦٢ ، والبيان ١ / ٣٩٢ ، والبحر ٤ / ٥٢٢ ،  
وتفسير الطبري ٩ / ٣٩ - ٤٠ ، والقرطبي ٨ / ٥٧ - ٥٨ ، وابن كثير ٤ / ٤٢ ، ومجمع التفاسير  
٣ / ٧٥ .

الهاء كناية عن المصدر ، أي إلّا تفعلوا الولاء ، والمعنى إن لا تُوالوهم<sup>(١)</sup> .  
﴿ تكن فتنة في الأرض ﴾ أي تحدث فتنة في الأرض ، و « تكن » تامة لا خبر لها .

٢

---

(١) أي إن لا توالوا المؤمنين . عن ابن إسحق . وهو معنى قول اس حريج : إن لاتعاونوا وتبصرو في الدين ، فالهاء عائدة على « المتناصر » ، وقيل غير ذلك

## سورة التوبة

قوله تعالى : ﴿ بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١ ]

٢ أي : هذه براءة <sup>(٢)</sup> . [ ١ ] و <sup>(٣)</sup> ﴿ من الله ﴾ في موضع الوصف [ لـ ﴿ براءة ﴾ ] <sup>(٤)</sup> . وإن جعلت ﴿ براءة ﴾ مبتدأ <sup>(٥)</sup> ، والخبر ﴿ إلى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ ﴾ [ ١ ] ولم تجعل « إلى » معمول الوصف = جاز .

٦ وكذا التقدير في قوله ﴿ وَأَذَانٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٣ ] يكون : وهذه أذانٌ ، والجار من صفته ، وكذا ﴿ يَوْمَ الْحَجِّ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٣ ] .

٩ والأحسن أن يجعل ﴿ وَأَذَانٌ ﴾ مبتدأ ، ويكون ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٣ ] خبره ، أي : [ ١ ] و <sup>(٩)</sup> أذان بهذه الصفة / في هذا الوقت كائن بأن الله بريء <sup>(١٠)</sup> . فإذا جعلته خبر مبتدأ مضمّر يبقى « أَنَّ » لاعامل فيه <sup>(١١)</sup> .

١ / ٥٧  
( ١ / ٦٣ )

(١) انظر الجواهر ٦٣٧ ، ٩٣٨ - ٩٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٥٠ ، والبيان ١ / ٢٩٣ ، والبحر ٥ / ٤ - ٦ ، والكشاف ٢ / ١٧٣ .

(٢) هذا قول الفراء ، وأجازه النحاس وغيره .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) أجازه النحاس وغيره .

(٥) سياق الآية : ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ .

وذهب الفراء والزجاج والنحاس إلى أن ﴿ وَأَذَانٌ ﴾ معطوف على ﴿ براءة ﴾ . أرادوا - والله أعلم - أن إعراب ﴿ وَأَذَانٌ ﴾ كإعراب ﴿ براءة ﴾ وعطفت الجملة الثانية على الأولى . ويبعد أن يريدوا أنه من عطف المفردات لأنه لا وجه له كما قال الزمخشري وتابعه أبو حيان وغيره ، وهو أبين من أن يخفى عليهم رحمهم الله ، فخطأهم من تسك بظاهر عبارتهم .

(٦) فيكون المصدر المؤول من أن وما بعدها في موضع جر بحار مقدر متعلق بالخبر المحذوف .

(٧) هذا على مذهب من لا يجوز أن يتعلق الجار بالاسم وهو الأذان . ومن أجاز ذلك علق الجار بالأذان لأنه اسم قام مقام الإيذان .



وقوله : ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣ ]

٣ إن شئت كان تقديره : ورسوله بريء . وإن شئت كان عطفاً على الضمير <sup>(٢)</sup>  
في ﴿ بريء ﴾ لأنه قد عوض من إبراز الضمير الظرف وهو قوله ﴿ من  
المشركين ﴾ [ ٣ ] <sup>(٣)</sup> .

٦ ومن نصب <sup>(٤)</sup> ﴿ ورسوله ﴾ فعلى لفظة ﴿ الله ﴾ .  
وقد جاء الجر عن بعضهم <sup>(٥)</sup> على أن يكون الواو واو القسم <sup>(٦)</sup>

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ لَا إِيْمَانَ لَهُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٧ ]

= وقيل خبر ﴿ أذن ﴾ قوله ﴿ إلى الناس ﴾ وهو الأحسن . وموضع المصدر المؤول نصب بعد حذف الحار أو هو باق على جره على خلاف بينهم في ذلك . انظر ماسلف من التعليق عليه ١٧٧ . ولم يختلفوا في أن الجار محذوف قبل « أن » .

(١) انظر الجواهر ٣١١ ، ٧٤٧ ، ٩٢٨ ، وشرح اللع اللوح ٥١ - ١ - ٢ مكرر - ٥٢ / ١ ، وإعراب القرآن ٤ / ٢ - ٥ ، ومجمع البيان ٤ / ٣ - ٥ ، والبحر ٥ / ٦ ، والكتاب ١ / ١٢١ ، ٢٨٥ ، والمقتضب ٤ / ١١٢ ، ٣٧١ ، والكامل ٤١٧ ، والخصائص ٢ / ٨ ، وسر الصناعة ٣٧٢ .  
(٢) أجاز هذا الوجه سيبويه والمبرد وغيرهما . وقد سلف التعليق على عطف الظاهر المرفوع على المضر ٣٥٢ .

(٣) وقيل ، ورسوله بالرفع عطف على موضع اسم « أن » أجازته النحاس وابن جني وهو أجود الوجهين عند سيبويه والمبرد وغيرهما . وسلف التعليق على العطف على موضع اسم إن ٣٦٥ .

(٤) قراءة الجمهور ﴿ ورسوله ﴾ بالرفع . أما النصب فقراءة شاذة تروى عن ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر وزيد بن علي . انظر المصادر المذكورة في ح ١ ، وإيضاح الوقف ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، والقطع ٣٥٨ - ٣٥٩ ، ومنار الهدى ١٢٠ .

(٥) وهو قراءة شاذة تعزى إلى الحسن ، انظر البحر .

(٦) أي وحقّ رسوله . وهو تخريج صناعي متكلف لا يستقيم عليه المعنى . وخرجت على العطف على الجوار ، وما عليه المحققون أنه لا يجوز في كتاب الله ، انظر ماسلف من التعليق على الحفص على الجوار ٣٤١ .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٥ ، والحجة ٤ / ٢٩٠ - ٢٩٢ خك ، ومجمع البيان ٢ / ١٠ ، والبيان ١ / ٣٩٥ ، والبحر ٥ / ١٥ ، وتفسير الطبري ١٠ / ٦٣ ، والقرطبي ٨ / ٨٥ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٨٩ .

فَإِنْ<sup>(١)</sup> كَسَرَ يَكُونُ مِنَ الْأَمْنِ دُونَ الْإِقْرَارِ كَيْ لَا يَكُونَ تَكَرُّراً<sup>(٢)</sup> لِقَوْلِهِ ﴿أَثِمَّةٌ الْكُفْرِ﴾ [١٢] .

ومن فتح فالمعنى : لاعهود لهم .

وعلى القراءتين فالجملة اعتراض بين قوله ﴿فَقَاتِلُوا﴾ [١٢] وبين قوله ﴿لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾<sup>(٣)</sup> [١٢] .

قوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> [٣٠]

بالتنوين وترك التنوين<sup>(٥)</sup> . فمن نَوْنٌ كان ﴿عزير﴾ مبتدأ ، وما بعده خبره ، بلا خلاف .

فأما من لم يَنْوُنْ ففيه ثلاثة أوجه :

الأول<sup>(٦)</sup> : أن يكون ﴿عزير﴾ مبتدأ ، وما بعده خبره ، وحذف التنوين لسكونها<sup>(٧)</sup> وسكون الباء من « ابن » ، كما قرأ أبو عمرو ﴿أَحَدُ اللَّهِ الصَّمَدُ﴾<sup>(٨)</sup>

(١) وهو ابن عامر وحده ، وفتح الباقون . انظر السبعة ٣١٢ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢ / ٢٣٨ .

(٢) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وقد أجزأ أن يكون المعنى : لا إسلام لهم ، فيكون من التصديق والإقرار ، عن الحسن ، وأجازه الفراء وغيره ، فيكون تأكيداً لما قبله .

(٣) سياق الآية : ﴿... فقاتلوا أثمة الكفر إنهم لأيمان لهم لعلهم ينتهون﴾ . وكان في النسخ : بين قوله « قاتلوا » والتلاوة بالفاء . ولم يذكر أحد الاعتراض في هذه الآية .

(٤) انظر الجواهر ٧٤٦ ، وشرح الملح اللوح ١١١ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢٩ ، وللقراء

١ / ٤٣١ - ٤٣٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٢ - ١٣ ، والحجة ٤ / ٢٩٥ - ٢٩٩ خك ، وجمع البيان

٢ / ٢٢ ، والبيان ١ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ، والبحر ٥ / ٣٠ - ٣١ ، والمقتضب ٢ / ٣١٦ ، والعسكريات

٩٣ ، وستر الصناعة ٥٢٢ - ٥٢٣ ، وابن يعيش ٢ / ٦ و ٩ / ٣٥ ، وابن الشجري ١ / ٣٨٢ .

(٥) قرأ بالتنوين عاصم والكسائي ، وقرأ الباقون بغير تنوين . انظر السبعة ٣١٢ ، والتيسير ١١٨ ، والنشر ٢ / ٢٧٩ .

(٦) وهو قول الفراء وأحد قولي المبرد والنحاس وأبي علي وأبي الفتح وغيرهم .

(٧) أي لسكون نون التنوين .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٩١ - ١٤٩٣ .

[سورة الإخلاص : ١-٢] فحذف التنوين من ﴿أَحَدٌ﴾ لسكونها وسكون اللام من لفظة ﴿الله﴾ عز وجل ، وأنشدوا<sup>(١)</sup> :

فَالْفَيْثُ غَيْرٌ مُسْتَعْتَبٍ<sup>(٢)</sup> ولا ذاكر الله إلا قليلاً  
أي ولا ذاكر الله ؛ وقال<sup>(٣)</sup> :

(١) لأبي الأسود ، وقد سلف البيت ٢٠٤ ونحوه ثمة .

(٢) كان في النسخ « مستحب » وهو خطأ ، وقد سلف على الصواب ٢٠٤ . وقوله « مستحب » من قول امرئ القيس السالف ٢٠٤ : « فالיום أشرب غير مستحب » فأبدل « مستحب » بـ « مستتب » وهما ، ويبعد أن يكون من المؤلف .

(٣) البيت لعبد الله بن الزبيري في الزاهر ٢ / ١٣٠ ، وأنساب الأشراف ١ / ٥٨ ، وأمالى المرتضى ٢ / ٢٦٩ . والروص الأنف ١ / ١٦١ . والمقاصد النحوية ٤ / ١٤٠ ، والحاسة البصرية ١ / ١٥٥ ، واللسان ( سنت ) وانظر شعر عبد الله بن الزبيري - مانسب إليه وإلى غيره ٥٣ - ٥٤ . ونسب إلى رجل من خزاعة في حذف من نسب قريش ٤ - ٥ ، وهو مطرود بن كعب الخزاعي في الاشتقاق ١٣ ، وتاريخ الطبري ٢ / ٢٥١ - ٢٥٢ ، وأمالى المرتضى ٢ / ٢٦٨ . وفي المحرر ١٦٤ ، ومعجم الشعراء ٢٨٣ أبيات من هذه الكلمة وليس فيها الشاهد . وذكر لطبري والمرزباني أنه يروى لغيره ، ونص الطبري أنه عبد الله بن الزبيري ، عن ابن الكلبي .

ونسب إلى رجل من قريش أو بعض العرب في السيرة النبوية ١ / ١٤٤ . ونسب لابنة هاشم في شرح ديوان الحاسة للتبريزي ١ / ٩٧ ، ولها أو لابن الزبيري في اللسان ( هشم ) . وهو بلا نسبة في جبهة النسب ١٣ ، والبخلاء ٢٢٠ ، والمقتضب ٢ / ٣١٢ ، ٣١٦ ، والكامل ٣٢٨ ، والنوادر - تعليقات أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش ١٦٧ ، والمنصف ٢ / ٢٣١ ، والتنبيهات ١١٧ ، ورسالة الفقراء ٣٦٣ ، وما يجوز لشاعر في الضرورة ٢٠٩ ، والإنصاح ٥٦ ، والإنصاف ٦٦٣ ، وابن يعيش ٩ / ٣٦ ، وسفر السعادة ٧٤٤ . وسيأتي ١٤٩٢ .

والبيت برواية « عمرو العلى » في البخلاء والزاهر وأمالى المرتضى والتنبيهات والحاسة البصرية واللسان والموضع الثاني من المقتضب . والرواية في باقي المصادر « عمرو الذي هشم » . وقد أقوى الشاعر لأن باقي القوافي مكسورة الروي . وروي عجز البيت في السيرة والروص :

قوم بمكة مستنئين عجاف

وعليها فلا إقواء .

عَمَرُوا الْعُلَى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالٌ مَكَّةَ مُسْتَبِينَ عِجَافٌ  
فحذف التنوين من « عمرو »<sup>(١)</sup> .

٢ والوجه الثاني<sup>(٢)</sup> : أنه جعل قوله ﴿ ابن الله ﴾ صفة لـ ﴿ عزيز ﴾  
و « الابن » إذا كان وصفاً لاسم علم وكان مضافاً إلى علم حُذِفَ التنوين من  
الأول ، وجعل مع الصفة كالشيء الواحد ، وتسقط الألف في الخط ، وتبيح الاسم  
٦ الأول الثاني<sup>(٣)</sup> في باب النداء ، كقوله<sup>(٤)</sup> :

فَأَسْقِنِيهَا يَا سَوَادَ بْنَ عَمْرٍو إِنَّ جِسْمِي بَعْدَ خَالِي لَنَخْلُ  
وكان القياس : ياسوآء ، ولكن فتحت الدال تبعاً لفتحة النون من « ابن » لَمَّا  
٩ جعل معه كالشيء الواحد<sup>(٥)</sup> . فن قال من المحدثين فيما جاء في الخبر « يامعاذُ بنَ

وهشم : كسر ، والهشم : كسر الشيء اليابس ، والثريد : مائر من الخبز أي قُتْ وقُتْ بمرق اللحم ،  
ويستنون : مجدون أصابهم السنة وهي القحط والجذب ، وعجاف : مهازيل .  
(١) وكذا أنشده المبرد في ثاني الموضعين من المقتضب ، واستشهد به على ما استشهد به المؤلف وغيره من  
حذف التنوين . ولا يقوم الاستشهاد به إلا على الرواية الأخرى « عمرو الذي .. » وهي رواية  
أكثر المصادر . قال أبو الفتح : « ومن روى « عمرو العلا » فلا حجة في إنشاده لأنه مضاف »  
أ هـ .

(١) وهو ثاني قول المبرد والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٢) في الأصل : والثاني ، وهو خطأ .

(٤) البيت من كلمة لابن أخت تأبط شراً ، وقيل هي خلف الأحمر ، ونسبت إلى تأبط شراً ، وإلى  
الشنفرى . انظر شعر تأبط شراً ق ٦٥ / ٢٦ ص ١٦٩ والتخريج ص ١٩٣ ، وشعر الشنفرى في  
الطرائف الأدبية ٣٩ - ٤٠ ، وسمط اللآلي ٩٩ ، وانظر المصادر التي ذكرها الصلاصة المبني وزد  
قواعد الشعر لثعلب ٦٦ ، ومعاني أبيات الحماسة ١٢٢ . والحل : القليل اللحم المزعول .

(٥) إذا وصف الاسم المنادى المفرد العلم بأبن أو ابنة مضافين إلى علم أو كنية أو لقب جاز في المنادى  
وجهان : فتح آخره إتياعاً لحركة ابن وهو أكثر ، وضحه على الأصل . انظر الكتاب ١ / ٣١٣ -  
٣١٤ ، والمقتضب ٤ / ٢٢١ - ٢٣٢ ، والكمال ٥٧٦ ، ١٤١ ، والجل ١٥٧ - ١٥٨ ، وابن يعيش  
٢ / ٥ - ٤ ، وشرح الكافية ١ / ١٤١ ، والممع ٣ / ٥٣ - ٥٧ .

جَبَلٍ<sup>(١)</sup> « إنه بضم<sup>(٢)</sup> الذال دون الفتح = كان مخطئاً ، والوجه النصب تبعاً للنون فعلى هذا يكون ﴿ عزير ﴾ مبتدأ<sup>(٣)</sup> ، وما بعده صفته ، والخبر محذوف ، والتقدير : قالت اليهود عزير بن الله معبودهم أو إلههم<sup>(٤)</sup> ، فحذف الخبر للعلم به ، كما يحذف المبتدأ للعلم به . ألا ترى أن عَمَرَ لَمَّا سَمِعَ<sup>(٥)</sup> قولَ الحَظِيئَةِ<sup>(٦)</sup> :

(١) قوله « يامعاذ بن جبل » وجدته في حديثين : الأول قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « يامعاذ بن جبل مامن أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله صدقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار . قال : يارسول الله : أفلا أخبر الناس فينتبشروا ؟ قال : إذا يتكلموا » كنز العمال ١ / ٤٧ برقم ١٢٥ . والثاني قوله « يامعاذ بن جبل ، هل تدري ماحق الله على عباده وماحق العباد على الله ؟ فإن حق الله على العباد أن يعبده ولا يشركوا به شيئاً ، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً » كنز العمال ١ / ٧٢ برقم ٢٨٣ . ولا أعرف من عناء المؤلف بقوله « فمن قال من الهذئين ... » .

(٢) في الأصل : يضمُّ الذالَ ، وهو تصحيف .  
(٣) ذهب المبرد إلى أنه خبر والمبتدأ محذوف تقديره هو ونحو هذا ، وقدره النحاس : صاحبنا عزير ، وأجاز أبو علي الوجهين ، والتقدير عنده : صاحبنا أونيينا عزير إن قدرت المضمر مبتدأ ، وإن قدرته خبراً كان التقدير : عزير ابن الله صاحبنا أو نيينا . واستبعد أبو الفتح أن يكون خبر مبتدأ محذوف لأنه لم يجر لعزير ذكر فيما قبل فيجوز إضماره .  
(٤) الوجه أن يكون التقدير : معبودنا أو إلهنا .

(٥) انظر الخبر في البيان والتبيين ٢ / ٢٩ ، وزهر الآداب ٩٠٧ ، والعقد ٥ / ٢٧١ ، ٢٩٢ ( وفيه : عبد الله بن عمر ) . وللخبر رواية أخرى في الأغاني ٢ / ٢٠٠ ، وسمط اللآلي ٣٤٥ ، والخزانة ٣ / ٦٦١ وهي أنه قال لما سمع قول الحظيئة متى تأتته ... البيت : « كذب ، بل تلك نار موسى نبي الله صلى الله عليه وسلم » .

(٦) د ، ق ٣٩ / ٣٢ ص ١٦٦ . وهو له في شرح اللمع اللوح ١٢٤ / ١ ، والكتاب ١ / ٤٤٥ ، وقواعد الشعر ٥٠ - ٥١ ، وتفسير غريب القرآن ٣٩٨ ، ودلائل الإعجاز ٢٥١ ، وابن الشجري ٢ / ٢٧٨ ، وسمط اللآلي ٣٤٥ ، والخزانة ٢ / ٦٦٠ - ٦٦٤ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٢ / ٦٥ ، وشرح القصائد السبع ٢٨٨ ، ٤٧٧ ، وابن يعيش ٧ / ٤٥ ، وسفر السعادة ٦٣٦ .  
وأنشده الأخفش في معاني القرآن ٤٧٣ بعجز آخر وهو :

نجد حطباً جزلاً وناراً تأججاً =

مَتَى تَأْتِيهِ تَغَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ  
= قال : رسولُ الله صلى الله عليه وآله ، أي : ذاك<sup>(١)</sup> رسولُ الله ، فحذف  
المبتدأ<sup>(٢)</sup> .

٣

والوجه الثالث في الآية : أنه<sup>(٣)</sup> لم يصرف ﴿ عزير ﴾ لأنه جرى عندهم  
عجري « إبراهيم » و « إسماعيل » و « إسحق » في التعريف والعجمة<sup>(٤)</sup> . وفي هذه  
المسألة<sup>(٥)</sup> طولٌ ، وقد ذكرناها<sup>(٦)</sup> في « البيان<sup>(٧)</sup> » .

٦

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا ﴾<sup>(٨)</sup>

[ ٣٤ ]

ولم يقل « ينفقونها » ، ومثله في السورة [ ٦٢ ] : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ

٩

= وكذا وقع في ابن يعيش ٣ / ١٣١ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٦٦ ، وهو خطأ ، فهذا عجز بيت لابن  
الحر ، وصدره :

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِ بِنَا فِي دِيَارِنَا

انظر الخزانة ، وسفر السعادة ٦٣٧ - ٦٣٨ وتخريجهم فيه .

(١) قوله « ذاك » ثابتة في رواية الخبر في المصادر غير مضمرة .

(٢) كان في النسخ « الخبر » وهو سهو ، وأغلب الظن أنه من النسخ .

(٣) في الأصل : أنهم ، وهو خطأ .

(٤) هذا قول أبي حاتم السجستاني ، وغلطه النحاس ، قال : « لأن عزيراً اسم عربي مشتق ، قال الله

جل وعز ﴿ وتعزروه وتوقروه ﴾ [ سورة النح : ١ ] ، ولو كان عجمياً لانصرف لأنه على ثلاثة

أحرف في الأصل ثم زيدت عليه ياء التصغير « ا هـ . وقد نص أبو علي أن عزيراً ونحوه ينصرف

عجمياً كان أو عربياً . وانظر ابن الشجري ١ / ٣٨٢ .

(٥) انظر شرح المع اللوح ١١١ / ١ .

(٦) في الأصل وي : ذكرناه ، والصواب من ب .

(٧) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٨) انظر الجواهر ٦١٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٣٠ ، وللغرام ١ / ٤٣٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٤ -

١٥ ، وجمع البيان ٣ / ٢٥ ، والبيان ١ / ٣٩٧ - ٣٩٨ ، والبيمر ٥ / ٣٦ ، وما سلف ٣٧ .

يَرْضَوْهُ ﴿١﴾ ولم يقل « يرضوها » لأنه جرت العادة بالإخبار عن الثاني لما كان المعنى في الثاني هو الأول ، وأنشدوا<sup>(٣)</sup> :

رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي      بَرِيئاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي  
ولم يقل « بريئين » ؛ وقال<sup>(٣)</sup> :

نَحْنُ يَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ يَا      عَنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ  
ولم يقل « نحن بما عندنا راضون » اكتفاء بالثاني عن الأول<sup>(٤)</sup> . /

٢ / ٥٧

( ٢ / ٦٣ )

(١) انظر الجواهر ٣١١ ، ٦١٠ ، وشرح اللمع اللوح ٥٢ / ١ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٨١ ، وللغراء ١ / ٤٣٤ ، ٤٤٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٧ - ٢٨ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٥ ، والبيان ١ / ٤٠١ ، والبحر ٥ / ٦٣ - ٦٤ . وما سلف ٣٧ .

(٢) لابن أحر ، شعره - ما ينسب إليه وإلى غيره ق ٦٩ / ١ ص ١٨٧ ، وتخرجه فيه ٣٢٢ . وهوله في الكتاب ١ / ٣٨ ، وابن السرياني ١ / ٢٤٨ ، واللسان ( جول ) . وهو بلا نسبة في الجواهر ٦١١ ، وشرح اللمع اللوح ٥٢ / ١ مكرر ، ومعاني القرآن للغراء ١ / ٤٥٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥٠ ، والمصون ٨٤ ، وشرح ديوان الحامسة للمرزوقي ٩٣٦ ، والمجمع ٢ / ٨٤ . وروايته في شرح اللمع ومعاني القرآن وإعراب القرآن والمصون واللسان ( ومن جُول ) .

قال ابن السرياني : « ووجدت الشعر في الكتاب منسوباً إلى ابن أحر . والذي روت الرواة أنه تنازع ناس من باهلة من بني فراص وناس من بني قررة بن هبيرة بن سلمة بن قشبر حتى صاروا إلى السلطان ، فقال بعض القشيريين للسلطان : إن الأزرق بن طرفة ، وهو من باهلة ، لص ابن لص ، ليفروه به ، فقال قصيدة منها :

رَمَانِي بِأَمْرِ ..... .

دعاني لصاً من لصوص وما دعا      بها والدي فيها مضى رجلاً  
وزعم قوم من مفسري الشعر أنه ينبغي أن ينشد « ومن جول الطوي رماني » ومعناه : أنه رماني بأمر عاد عليه قبحه كما أن الذي يرمي من البئر يعود مارمى به عليه . والخبر يدل على صحة قوله : « ومن أجل الطوي » لأن الخصومة كانت في بئر « ا هـ » ونحوه في اللسان عن ابن بري وكأنه أخذه من ابن السرياني . والطوي : البئر .

(٣) عمرو بن مرثئ القيس الخزرجي الأنصاري . وقد سلف ٣٨ وتخرجه ثمة .

(٤) وقيل في تعليل عدم تشبيه قوله ﴿ ينفقونها ﴾ غير ذلك .

- قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُعْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴾ <sup>(١)</sup> | ٣٥ |
- ٢ إن شئت كان التقدير : اذكر يوم يحمى . وإن شئت كان بدلاً من قوله : ﴿ بعذاب أليم ﴾ | ٣٤ | أي عذاب يوم يحمى ، فحذف المضاف فانتصب على الموضع لأعلى اللفظ ، كما قال ﴿ دِينًا قِيًّا ﴾ <sup>(٢)</sup> على موضع ﴿ إلى صراطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [ سورة الأنعام : ١٦١ ] .
- ٦ ويجوز أن يكون التقدير : يومَ يُحمى عليها في نار جهنم يقال لهم هذا ما كنزتم [ لأنفسكم ] <sup>(٣)</sup> . فينتصب بـ « يقال » ، أي يقال لهم هذا في ذلك الوقت <sup>(٤)</sup> .
- ٩ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ <sup>(٥)</sup> | ٣٦ |
- ﴿ يوم ﴾ نصب بدل <sup>(٦)</sup> من موضع قوله ﴿ في كتاب الله ﴾ . ولا يجوز أن

(١) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٥ ، والبيان ١ / ٣٩٨ - ٣٩٩ ، والتبيان ٢ / ٦٤٢ ، والبحر ٥ / ٣٦ - ٣٧ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٤٥ .

(٣) زيادة من ي وب . وسياق الآية : ﴿ يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم ﴾ .

(٤) وقيل : التقدير : يعذبون يوم ، عن النحاس . ولعل أجود مما قالوه أن يملق الظرف بصفة محذوفة لـ « عذاب » أي : بعذاب أليم واقع يوم .

(٥) انظر الجواهر ٦٣٧ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧ ، والبيان ١ / ٣٩٩ ، والتبيان ٢ / ٦٤٢ ، والبحر ٥ / ٣٨ ، والحلبيات ٣٠٧ .

(٦) كذا قال ! ولا وجه له ، فعنى الظرفين مختلف لامتفق ، والوجه أن يتعلقاً بصفة محذوفة لاثني عشر ، والتقدير : اثنا عشر شهراً ثابتة في كتاب الله يوم خلق ، وأجازه العكبري . وعن أبي علي ومن وافقه : في كتاب الله متعلق بمحذوف لأنه صفة لاثني عشر ، ويوم خلق متعلق بالمصدر كتاب ، وهو متكلف لأن كتاباً ههنا جثة لامصدر ، وقيل غير ذلك .



يتعلق بـ ﴿ عِدَّة ﴾ من قوله ﴿ إِنَّ عِدَّة ﴾ لَأَنَّ « عِدَّة » مصدر وقد<sup>(١)</sup> أخبر عنه بقوله ﴿ اثنا عشر شهراً ﴾ والفصل بين المصدر وما يتعلق به بالخبر لا يجوز<sup>(٢)</sup> .

٢

قوله تعالى : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٤٠ ]

٦ ﴿ إِذْ ﴾ نصب بقوله ﴿ نصره الله ﴾ . وقوله ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْقَارِ ﴾ [ ٤٠ ] نصب بدل من قوله ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ وهو بدل الاشتغال .

قوله تعالى : ﴿ وَخَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٦٩ ]

٩ على قياس مذهب سيبويه تقديره : كالذي خاضوا فيه ، فحذف « في » فصار التقدير : كالذي خاضوه ، ثم حذف الماء فصار : كالذي خاضوا<sup>(٥)</sup> . وعلى قول يونس والأخفش « الذي » مصدري<sup>(٦)</sup> ، والتقدير : كالأخوض

(١) لم تظهر في مصورة الأصل ، فأثبتها من ي وب .

(٢) انظر ماسبق من التعليق على هذا ١٣٦ .

(٣) انظر البيان ١ / ٤٠٠ ، والبحر ٥ / ٤٣ .

(٤) انظر الجواهر ٣١٥ ، ٣٧٣ ، ٤٨٠ ، ٩٢٧ ، وشرح اللوح ١٥٣ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٤٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨ ونقل كلام المؤلف مصرحاً بنقله ، والبيان ١ / ٤٠٢ ، والبحر ٥ / ٦٩ ، والعضديات ١٣١ ، وابن الشجري ٢ / ٣٠٧ ، وابن يعيش ٣ / ١٥٤ ، ١٥٦ ، والمنهجي ٧٠٩ .

(٥) قياس مذهب سيبويه أن يحذف « فيه » دفعة واحدة ، أما حذف الجار ثم حذف الضمير فأجازه أبو علي ومن وافقه ، انظر ماسبق من التعليق على هذا ٣٨ . لكن أجازوا حذف الجار مع العائد إلى جملة الصفة لا إلى الصلة ، وأجازه المؤلف وبعض النحويين لأن الجار متمين . انظر ماسبق من التعليق على حذفه من جملة الصلة ٧٤٥ .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٠ ، والمص ١ / ٢٨٥ ، والمصادر السالفة . ولم يتكلم الأخفش على هذه الآية في مطبوعة كتابه معاني القرآن وإنما تكلم على آية سورة الشورى وذكر قول يونس . وعزا أبو علي هذا القول إلى البغداديين ، وأجازه أبو علي وابن جني ، والجمهور منعوا ذلك . وانظر ما يأتي ١١٩٧ - ١١٩٨ .

الذي خاضوا<sup>(١)</sup> . ومثل هذا الخلاف اختلافتهم في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يَبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾<sup>(٢)</sup> [ سورة الشورى : ٢٣ ] على تقدير : يُبَشِّرُ اللَّهُ بِهِ ، على قول سيبويه ، وعلى قول يونس والأخفش : ذلك تبشير<sup>(٣)</sup> الله عباده .

٣

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا آتَاهُم مِّنْ فَضْلِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٧٦ ]  
أي آتاهم ما تمنّوا ، فحذف المفعول الثاني .

قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٧٩ ]  
﴿ الذين ﴾ ابتداء ، و ﴿ يلمزون ﴾ صلتة . وقول ﴿ في الصدقات ﴾  
[ ٧٩ ] من صلة ﴿ يلمزون ﴾ ولا يكون من صلة ﴿ المطوعين ﴾ لأنه فصل  
بينهما قوله ﴿ من المؤمنين ﴾<sup>(٦)</sup> . وإنما هو متعلق بـ ﴿ يلمزون ﴾ تعلق المفعول

٦

٩

(١) كذا وقع في النسخ ، وكذا وقع أيضاً في جمع البيان الذي صرح صاحبه بنقله عن المؤلف وفي البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير ما تصريح . والصواب على قول يونس والأخفش أن يكون التقدير : « كخوضهم » كما وقع في الجواهر وترج المصنف ، وانظر العضديات والمغني والبحر . وعين ما قدره المؤلف يكون « الذي » اسماً موصولاً غير مصدري وهو صفة لموصوف محذوف قام مقامه هو « الخوض » . والكاف في الوجهين متعلقة بصفة مصدر مقدر أو هي صفة مصدر مقدر . والتقدير على قياس قول سيبويه : وخضتم خوضاً كالخوض الذي خاضوا فيه ، وعلى قول يونس والأخفش : وخضتم خوضاً كخوضهم . وقدره الغراء : كخوضهم الذي خاضوا ، وهو كقول سيبويه .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٩٧ - ١١٩٨ .

(٣) في الأصل : يبشر ، وهو تحريف .

(٤) انظر الجواهر ٢٢٢ ، ٤٩٥ ، وجمع البيان ٣ / ٥٣ .

(٥) انظر الجواهر ٦٣٨ ، ٧٤٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٣ ، وجمع البيان ٣ / ٥٤ ، والبيان ١ / ٤٠٣ . والبحر ٥ / ٧٦ .

(٦) وكذا قال في الجواهر ٧٤٩ ، لكنه أجاز فيه ٦٣٨ . قال أبو حيان : « ليس بأجنبي لأنه حال كما قرر وإذا كان حالاً جاز الفصل بها بين العامل فيها وبين المفعول » ا هـ . والظاهر تعلق ﴿ في الصدقات ﴾ بـ ﴿ يلمزون ﴾ .

بالفعل ، ومايين ﴿ يلمزون ﴾ وبين ﴿ في الصدقات ﴾ داخل في صلة ﴿ الذين ﴾ وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ ﴾ [ ٧٩ ] عطف على ﴿ الذين يلمزون ﴾<sup>(١)</sup> . وخبر المبتدأ مضر على تقدير : ومنهم الذين يلمزون<sup>(٢)</sup> . ويجوز<sup>٣</sup> أن يكون الخبر ﴿ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [ ٧٩ ]<sup>(٤)</sup>

قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٩٤ ]

حذف المفعولين ، أي : قد نبأنا الله ما أسرتموه مبيناً<sup>(٦)</sup> . ويكون « من »

(١) لا يصح ما قال ، ولا يقر به معنى الآية . وقد رد أبو حيان قول من قال به ، قال : « هذا غير ممكن لأن المعطوف على المبتدأ مشارك له في الخبر ولا يمكن مشاركة الذين لا يجدون إلا جهدهم مع النبين يلمزون إلا إن كانوا مثلهم منافقين » اهـ وهو كما قال .

وقد ذكر المؤلف في الجواهر ٦٢٨ وجهين في قوله تعالى ﴿ والذين ﴾ أولها أنه معطوف على المطوعين ، وهو القول ، وهم النحاس في قوله إنه لا يجوز ، قال « لأنك لو عطفت عليهم لعطفت على الاسم قبل أن يتم لأن فيسخرون عطف على يلمزون » . وانظر مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٢٤ . والوجه الثاني أنه معطوف على ﴿ المؤمنين ﴾ وهو قول النحاس ، قال أبو حيان : وهو بعيد جداً ، وهو كما قال .

(٢) هذا قول بعضهم ، وذهب المؤلف في الجواهر ٧٤٩ إلى أن الخبر قوله ﴿ سخر الله منهم ﴾ ، وهو قول النحاس ، وهو القول ، واختاره أبو حيان .

(٣) كذا قال هنا . ورده في الجواهر ٧٤٩ قال « ولا يكون ﴾ فيسخرون ﴾ خبره لأن لمزهم للمطوعين لا يجب عنه سخرتهم بهم ... » . وقال أبو حيان في رده « هذا بعيد لأنه إذ ذاك يكون الخبر كأنه مفهوم من المبتدأ لأن من عاب وغزأ أحداً هو ساخر منه فقرب أن يكون مثل : سيد الجارية مالكها ، وهو لا يجوز » اهـ .

(٤) انظر الجواهر ٤١٢ ، وشرح المسح اللوح ٦٣ / ١ ، والبيان ٤٠٤ / ١ ، والبحر ٨٩ / ٥ ، ومجمع التفسير ٣ / ١٨٠ .

(٥) هذا قول ظاهر التكلف . والظاهر أن « نبأ » هنا ليس من الإعلام الذي يتمدى إلى ثلاثة مفعولين وإنما هو من الإخبار الذي يتمدى إلى مفعولين ويتمدى إلى ثانيهما بحرف وبغير حرف ، يقال : نبأته بكذا ونبأته كذا ، فهو كـ « عرّف » . وعليه فـ « من » للتبعية ، وهي زائدة على قول الأخفش .

طرفاً غير مُستَقَرٍّ<sup>(١)</sup> . والآية دليل على بطلان ما يذهب إليه أبو الحسن ، من أنَّ « مِنْ » يزداد في الواجب<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه يصير قد نبأنا الله أخباركم ، فيحتاج إلى المفعول الثالث<sup>(٣)</sup> ، ولا يجوز إضماره بعد ذكر الثاني<sup>(٤)</sup> .

٣

قوله تعالى : ﴿ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٩٨ ]  
أَي حَلَّةٌ تُحِيطُ بِهِمْ وَتَهْلِكُهُمْ<sup>(٦)</sup> . فمن أضافه إلى « السَّوْءِ » بفتح السين<sup>(٧)</sup> كان

(١) أي لغواً أو ناقصاً غير تام . قال ابن يمش : « سبويه كان يسمي الظرف والجار والمجرور متى وقع واحد منهما خبراً = مستقراً ، لأنه يقدر باستقراً ، ومتى لم يكن خبراً ساء لغواً . وذلك نحو : زيد فيها قائماً ، الظرف ههنا مستقر لأنه الخبر والتقدير : زيد استقر فيها . وقائماً حال . فإن رفعت قائماً وجعلته الخبر فقلت : زيد فيها قائم ، كان الظرف لغواً لأنه ليس بخبر إنما الخبر قائم ، والظرف من متعلقات الخبر الذي هو قائم ، ومتى جعلته خبراً كان ظرفاً ووعاء للاستقرار ، ومتى جعلته لغواً كان ظرفاً للقيام » شرح المفصل له ٧ / ١١٤ - ١١٥ . وانظر الكتاب ١ / ٢٧ ، ٢٤٣ ، ٢٦١ - ٢٦٢ ، والمقتضب ٤ / ٤٠٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، وابن يعيش ٢ / ٥٦ - ٥٨ و ٧ / ٩٦ ، ١١٤ - ١١٥ ، وشرح الكافية ١ / ٢٠٦ ، والجمع ٤ / ٢٤ - ٢٥ .  
(٢) انظر مسلف من تعليق على ري د ٥٥ ص ٣٥ . وقد وافق المؤلف في بعض كلامه أبو الحسن ، انظر شرح اللمع اللوح ٥٩ / ٢ .

(٣) هذا على ما قاله أن نبأ ههنا تنصب ثلاثة مفعولين ، انظر الحاشية (٥) من الصفحة السابقة .  
(٤) انظر في ذلك الكتاب ١ / ١٨ - ٢٠ ، والمقتضب ٣ / ١٢١ - ١٢٢ . وابن يعيش ٧ / ٦٧ - ٦٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٦ ، والجمع ٢ / ٢٥٠ - ٢٥١ .  
(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٣٥ - ٣٣٦ ، واللفراء ١ / ٤٤٩ - ٤٥٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٦ ، والحجة ٤ / ٣١٧ - ٣٢٠ حك ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٣ / ٦٢ - ٦٣ ، والبيان ١ / ٤٠٤ ، والبحر ٥ / ٩٠ - ٩١ .

(٦) عبارة أبي علي ومنه أخذ المؤلف : « الدائرة لا تخلو من أحد أمرين إما أن تكون صفة قد غلبت أو تكون بمنزلة العاقبة والعاقبة ، والصفة أكثر في الكلام ، وينبغي أن يكون يعمل عليها ، فالمنقضي عليها : حلَّةٌ تحيط بالإنسان حتى لا يكون له عنها مخلص ... » اهـ . والحلَّة : الخصاصة وهي الحاجة وسوء الحال .

(٧) قرأ ﴿ السَّوْءِ ﴾ بضم السين ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٣١٦ ، والتيسير ١١٩ ، والنشر ٢ / ٢٨٠ .

بمنزلة : دائرة الفساد . ومن ضمّ فالمعنى : دائرة الضرر ، من قولك : سؤته مساءً ومساءية<sup>(١)</sup> .

٢ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَاللَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ يَاحُسَيْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ ﴾ [١٠٠]

﴿ السابقون ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الأولون ﴾ صفة لهم ، وقوله ﴿ من

٦ المهاجرين ﴾ تبیین<sup>(٣)</sup> لهم ، و ﴿ الأنصار ﴾ [ جزأ<sup>(٤)</sup> ] عطف على

١ / ٥٨ ﴿ المهاجرين ﴾ . وقوله ﴿ والذين اتبعوهم ﴾ / إن حملته على « السابقين »

(١ / ٦٤) كان مرفوعاً ، وإن حملته على ﴿ الأنصار ﴾ كان مجروراً . وخبر الأسماء كلها

٩ ﴿ رضي الله عنهم ورضوا عنه ﴾ . و ﴿ أعد لهم ﴾ عطف على ﴿ رضي ﴾ .

فالقوف<sup>(٥)</sup> قوله ﴿ خالدين فيها أبداً ﴾ [ ١٠٠ ] . وهنا وجوه أخر<sup>(٦)</sup> في الآية ،

(١) قال أبو علي : « فإن قلت : فما معنى إضافته إلى السوء أو إلى السوء = فإنه على وجه التأكيد والزيادة في التبيين ، ولو لم يضاف لهذا المعنى منها .... وأما إضافتها إلى السوء أو إلى السوء فالقول فيه أن السوء يراد به الرداء والفساد .... فأما دائرة السوء بالضم فكقولك دائرة الهزيمة ودائرة البلاء ، فاجتمعا في جواز إضافة الدائرة إليهما من حيث أريد بكل واحدة منهما الرداء والفساد . فن قال دائرة السوء فتقديره الإضافة إلى الرداء والفساد ، ومن قال دائرة السوء فتقديره دائرة الضرر والمكروه ، من ذلك سؤته مساءً ومساءية ، والعنيان متقاربان ... » اهـ وقد أخذ أبو علي من الأخفش والفراء .

(٢) كان في النسخ : « قوله تعالى والسابقون الأولون من المهاجرين إلى قوله وأعد لهم » فأتمته .

(٣) انظر الجواهر ٢٠٢ - ٢٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٥٠ ، ومجمع البيان ٣ / ٦٤ ، والبحر ٥ / ٩٢ .

(٤) فاجر والمجرور متعقلا محل مقدرة . وقد سلف التعييق عى ، من « التي لتبيين ٣١٤ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) وهو وقف كاف ، انظر القطع ٣٦٦ ، والتام قوله ﴿ العظيم ﴾ [ ١٠٠ ] ، انظر المكتفى ٢٩٩ ، ومنار الهدى ١٢٥ .

(٧) منها أن يكون ﴿ السابقون ﴾ مبتدأ وخبره مضر أي وفما يتلى عليكم السابقون ، أو ومنهم السابقون ، وقيل خبره ﴿ الأولون ﴾ ، ومنها أن يكون ﴿ الذين اتبعوهم ﴾ مبتدأ والخبر ﴿ رضي الله عنهم ﴾ ، وقيل غير ذلك ، انظر الجواهر والبحر . وهي وجوه متكلفة .

وَأَصْحَها ما ذكرناه .

٣ قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ ﴾ [١٠١] أي قوم مردوا ، فحذف الموصوف وأبقى الصفة<sup>(٢)</sup> . ويجوز أن يكون التقدير : ومَنْ حولكم من الأعراب ومن أهل المدينة منافقون مردوا على النفاق ، فصل بين الصفة والموصوف بالظرف<sup>(٣)</sup> .

٦ ﴿ وَأَخْرُونَ أَغْتَرَفُوا ﴾ [١٠٢] معطوف على قوله ﴿ مِنْ الْأَعْرَابِ منافقون ﴾ [١٠١] . وكذا ﴿ وَأَخْرُونَ مَرْجُؤُونَ ﴾ [١٠٦] . وإن شئت قدرت : ومنهم آخرون<sup>(٤)</sup> .  
٩ وأما قوله ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا ﴾ [١٠٧] فإن شئت كان : ومنهم الذين

- 
- (١) سياق الآية : ﴿ ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة ... ﴾ .  
(٢) انظر الجواهر ٢٩٣ ، ٨٢٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٨ ، وجمع البيان ٣ / ٦٦ ، والبيان ١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ ، والبحر ٥ / ٩٣ ، وابن يعيش ٧ / ١٣٤ .  
(٣) سلف لتعليق على حذف الموصوف وقبيل الصفة مقامه ٣١٥ .  
(٤) والظرف معطوف . وقد أجاز الزجاج والنحاس وغيرهما هذا القول ، واستبعده أبو حيان . وقد سلف التعليق على هذا الفصل ٤٧٢ .  
(٥) انظر الجواهر ٢٩٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٩ ، وجمع البيان ٣ / ٦٦ .  
(٦) هذا بعيد لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله ﴿ ... على النفاق لاتعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم . وآخرون .. ﴾ .  
(٧) هكذا رسم في النسخ بالهمز ، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم ، وقرأ الباقيون ﴿ مَرْجُؤُونَ ﴾ ، انظر التيسير ١١٩ ، والنشر ٢ / ٢٨١ و ١ / ٤٠٦ .  
(٨) هذا قول النحاس ومن وافقه . فالمعطف من عطف الجمل للمفرادات .  
(٩) انظر الجواهر ٢٩٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤٠ ، والحجة ٤ / ٣٤٧ - ٣٤٩ حك ، وجمع البيان ٢ / ٧٠ - ٧٢ ، والبيان ١ / ٤٠٥ ، والبحر ٥ / ٩٨ ، والتبيان ٢ / ٦٦٠ .

اتخذوا<sup>(١)</sup> فين أثبت الواو . ومن حذفها<sup>(٢)</sup> ابتدأها ولم<sup>(٣)</sup> يعطفها على ما قبلها .  
ويكون خبر ﴿الذين﴾ قوله<sup>(٤)</sup> ﴿أَفَمَنْ أُسِّسَ بُنْيَانُهُ﴾ [١٠٩] أي أفمن أسس  
بنيانته من هؤلاء خير أم من أسس بنيانه من الذين اتخذوا<sup>(٥)</sup> .

٣

وقوله ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> [١٠٣]  
يكون للصدقة<sup>(٧)</sup> أي صدقة مطهرة ، ويكون : تطهرهم أنت<sup>(٨)</sup> .

٦

فأما ﴿تَرْكِيهِمْ﴾<sup>(٩)</sup> [١٠٢]  
فلا يكون إلا للخطاب ، أي تركيهم بالصدقة<sup>(١٠)</sup> .  
وقوله ﴿عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾<sup>(١١)</sup> [١٠٩]

(١) هذا قول أبي علي وأحد قولي النحاس ومن وافقها . وأجاز النحاس أن يكون الخبر قوله ﴿لا يزال  
بنيانهم الذي بنوا ريبة﴾ [١١٠] ، وقيل غير ذلك .

(٢) قرأ ﴿الذين﴾ بلا واو نافع وابن عامر ، وقرأ الباقر ﴿والذين﴾ بواو . انظر السبعة ٣١٨ ،  
والنيسير ١١٩ ، والنشر ٢ / ٢٨١

(٣) في الأصل : ومن لم ، وهو سهو من الناسخ .

(٤) وكذا قال العكبري ، وانظر مجمع البيان . وذهب النحاس إلى أن الخبر ﴿لا يزال بنيانهم﴾ ، وأجاز  
أبو علي أن يكون التقدير : ومنهم الذين ، وهي وجوه متكلفة ، وأجاز أبو علي أن يكون الخبر  
مضراً والتقدير : يعذبهم الله أو نحو ذلك ، وهو أحسن الأقوال .

(٥) سياق الآية : ﴿أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير أم من أسس بنيانه على شفا  
جرف هار﴾ .

(٦) انظر الجواهر ٨٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٣٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٨ ، ومجمع البيان  
٦٨ / ٣ ، والبيان ١ / ٤٠٥ ، والبحر ٥ / ٩٥ ، وتفسير الطبري ١١ / ١٣ - ١٤ ، والقرطبي  
٨ / ٢٤٩ ، وابن كثير ٤ / ١٤٥ ، ومجمع التفاسير ٢ / ١٨٩ .

(٧) أجازة الأخفش والزجاج ومن وافقها واختاره الطبري .

(٨) يريد النبي ﷺ ، وهو أجود الأقوال عند الزجاج ، وهو الظاهر .

(٩) أجاز الأخفش أن يكون للصدقة ويكون ﴿بها﴾ توكيداً .

(١٠) انظر الجواهر ٨٨٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٣٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤٢ - ٤٣ ، والحجة  
٤ / ٣٣٥ - ٣٣٧ خك ، ومجمع البيان ٢ / ٧١ ، والبيان ١ / ٤٠٥ - ٤٠٦ ، والبحر ٥ / ٩٨ .

أي هائر ، فقلب ، كما تقول « شاكُ السلاح »<sup>(١)</sup> و « شائك » و « لاث »  
و « لاثت »<sup>(٢)</sup> .

١ وقوله [ ١٠٩ ] ﴿ فَأَنْهَارَ بِهِ ﴾<sup>(٣)</sup>

أي بالبنيان<sup>(٤)</sup> . وإن شئت كان : بصاحب البنيان<sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١١٢ ]

(١) كذا وقع في السح وكذا في الجواهر أبصاً . والوجه أن يكون « شاكِي السلاح » على القلب ، أم « شاكُ السلاح » فعلى الحذف .

قال أبو علي : « ويجوز في العين إذا قلبت همزة في هذا النحو ضربان : أحدهما أن تملّ بالحذف كما أعلت بالقلب فيقال هائر وشاكُ السلاح ..... ويجوز في هار التي في الآية أن تكون في قول من حذف ويجوز أن تكون في قول من قلب « ا ه . وقد نصّ سيبويه وغيره أن أكثر العرب يقولون لاث وشاكُ سلاحه ، بالحذف . انظر كلامهم في إعلال شاك ولاث في الكتاب ٢ / ١٢٩ ، ٣٧٨ ، والمقتضب ١ / ١١٥ - ١١٦ ، ١٦٥ ، والمنصف ٢ / ٥٢ - ٥٤ ، والخصائص ٢ / ٤٧٧ ، ١٢٩ ، وشرح شواهد الصناعة ٣٠٧ ، والمتن ٥١٠ - ٥١١ ، وشرح الشافية ٣ / ١٢٨ - ١٢٩ ، وشرح شواهدها ٣٦٧ - ٣٧٢ ، واللسان ( شك ، لوث ، هور ) . وانظر تفسير شاك بخاصة في تهذيب الألفاظ ٥٩٢ ، وشرح الفضليات للأنباري ٥٩٣ - ٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٧٢٩ ، ٧٨٤ ، وشرح القصائد السبع ٢٧٧ - ٢٧٨ ، والتسع ٣٣٩ - ٣٤٠ ، والعشر ١٩٠ ، وذكر ابن قتيبة في أدب الكاتب ٩٤ ؛ هذه الألفاظ الثلاثة وألفاظاً أخرى ، وانظر شروح القصائد .

(٢) هار فاعل من هار البناء هور : إذا تهدم وسقط ، وشاك فاعل من شاك يشاك شوكة أي ظهرت شوكته وحدته فهو شاكِي السلاح أي سلاحه ذو شوكة . ولاث فاعل من لاث يلوث إذا جمع ولف ، يقال نبات لاث إذا التف والتبس بعضه على بعض .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الجواهر ٥٧٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٧٢ ، والبحر ٥ / ١٠٠ - ١٠١ ، وتفسير الطبري

١١ / ٢٤ - ٢٥ ، والقرطبي ٨ / ٢٦٥ ، ومجمع التفاسير ٢ / ١٩٨ .

(٥) عن ابن عباس والضحاك وغيرهما ، وهو قول الطبري .

(٦) عن ابن عباس أيضاً ، وهو قول الطبري وغيره .

(٧) انظر معاني القرآن لسلاخش ٣٣٨ ، ولفراء ١ / ٤٥٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤٣ ، ومجمع البيان

٣ / ٧٤ ، والبيان ١ / ٤٠٦ ، والبحر ٥ / ١٠٣ - ١٠٤ ، والمفني ٨٢٣ .



على تقدير : هم التائبون<sup>(١)</sup> . وإن شئت كان رفعاً بدلاً<sup>(٢)</sup> من الضمير في قوله ﴿ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ [ ١١١ ] أي يقتل التائبون [ وقوله<sup>(٣)</sup> ] ﴿ إِلَّا عَنْ مُوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ [ ١١٤ ] الهاء نصب على المصدر لأنها تعود إلى الموعدة ، والموعدة مصدر ، فكذا ما يعود إليه<sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١١٧ ]

(١) هذا قول الأخفش والفراء وأكثر الحويين فيما قال النحاس .  
(٢) أجازة الزجاج ومن وافقه . والأحسن عند الزجاج أن يكون مبتدأ وخبره مضمرة والتقدير : والتائبون لهم الجنة .  
(٣) زيادة مني .

(٤) كذا قال ، ولا معنى ولا وجه له ، وهو سهو منه . فالموعدة هنا اسم غير مصدر ، وضميرها « ها » في موضع النصب على أنها مفعول أول لـ « وعد » و « إياها » في موضع النصب على أنه المفعول الثاني . وقد « اختلف في صاحب هذه الموعدة هل هو إبراهيم أو أبوه ؟ فقليل إن الموعدة كانت من الأب وعد بها إبراهيم أنه يؤمن إن استغفر له فاستغفر له ذلك ، ﴿ فف تبين له أنه عسو لله ﴾ ولا يصح بعد ﴿ تبرأ منه ﴾ وترك لدعاء له . وهو المروي عن ابن عباس ومجاهد وقتادة ، إلا أنهم قالوا : إنما نبين عداوته لما مات على كفره . وقيل : إن الموعدة كانت من إبراهيم قال لأبيه : إني استغفر لك مدمت حباً وكان يستغفر له مقيداً بشرط الإيمان فلما أيسر من إيمانه تبرأ منه .  
١ هـ عن مجمع البيان ٣ / ٧٧ . وانظر تفسير الطبري ١١ / ٢٠ - ٢٥ ، والقرطبي ٨ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .  
واين كثير ٤ / ١٥٨ - ١٦٠ ، ومجمع التفسير ٣ / ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٥) انظر المجواهر ٢٨٢ - ٢٨٣ ، وشرح الملح اللوح ٤٣ / ٢ ، ومصاني القرآن للأخفش ٣٣٨ ، وللغراء ١ / ٤٥٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤٤ ، والحجة ٤ / ٢٤٣ - ٢٤٧ خك ، ومجمع البيان ٣ / ٧٨ - ٧٩ ، والبيان ١ / ٤٠٦ ، والبحر ٥ / ١٠٩ ، والكتاب ١ / ٣٦ ، والمقتضب ٣ / ٧٥ ، والكمال ٢٥٢ . ٤٤١ ، والعسكريات ٧٢ ، والحبيات ٢٥٠ ، وابن يعيش ٣ / ١١٤ ، ١١٦ . وقرأ حمزة وحفص عن عاصم ﴿ يزيغ ﴾ بالياء والباقون بالتاء . انظر السبعة ٢١٩ ، والتيسير ١٢٠ ، والنشر ٢ / ٢٨١ . والكلام على قراءة من قرأ بالتاء . أما الياء فلا يجوز فيها إلا الوجه الأول .

في « كاد » ضمير الأمر والشأن<sup>(١)</sup> ، أي من بعد ما كاد الأمر والشأن تزيغ قلوب فريق منهم . فالفعل والفاعل تفسيران للأمر والشأن .

وقال محمد بن يزيد<sup>(٢)</sup> : بل التقدير : من بعد ما كاد قلوب فريق منهم

٣

تزيغ

وقال أبو الحسن<sup>(٣)</sup> تقديره : من بعد ما كاد القبيل تزيغ قلوب فريق

(١) وهو قول سيبويه والنراء والمبرد ، وأحد قوليه الأخفش والنحاس ، وأحد أقوال أبي علي ومن وافقهم .

(٢) أخشى أن يكون قد وهم فيما عزاه إلى المبرد هنا وفي شرح المص ، وتابعه على ذلك صاحب البيان ، فالمبرد موافق لسيبويه وغيره . وقد أجاز النحاس وأبو علي هذا القول الذي عزاه إلى المبرد ولم يعزوا إلى أحد .

(٣) أخشى أن يكون قد وهم أيضاً فيما عزاه إلى أبي الحسن هنا وفي الجواهر . فالذي ذكره أبو الحسن في هذه الآية وجهان : أحدهما إضمار الشأن ، وهو القول الأول ، والوجه الثاني : أن يكون قلوب اسم كاد وجملة تزيغ حالاً ، لكن يبقى الكلام بلا خير ، ولا وجه لتقديره . وما عزاه المؤلف إلى أبي الحسن أجازاه أبو علي في الحجة والمسكيات .

قال أبو حيان عقب ذكره هذه الوجوه : « وعلى كل واحد من هذه الأعراب الثلاثة إشكال على ما تقرر في علم النحو من أن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعاً رافعاً ضمير اسمها .... ولا يكون سبباً وذلك بخلاف كان فإن خبرها يرفع الضمير والسببي لاسم كان .... » انظر كلامه بتمامه . ومما ذكره لا يرد على الوجهين الأول والثاني ، لأن كاد في الأول حلت على كان في إضمار الشأن فجرت مجراها في جواز ذلك فيها ، وحلت في الوجه الثاني على كان أيضاً في جواز تقديم خبرها على اسمها . أما الوجه الثالث فيرد عليه ما ذكره أبو حيان من الحكم الغالب في هذا الباب أن تكون جملة الخبر رافعة لضمير الاسم ، لكن قد استثنى الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٠٤ من هذا أن يكون المسند إلى سببه بمعنى الفعل المسند إلى ضمير الاسم ، والآية على هذا ، وانظر المص ٢ / ١٤٣ - ١٤٤ .

وقيل في توجيه لاية إنها من باب التذرع ، انظر ما سلف من التعليق على التذرع ٣٦٧ . وقد أغرب أبو حيان وأبعد إذ قال : « ... ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون كاد زائدة ومعناها مراد . . . هـ فخالف الناس جميعاً ولا سيما الأخفش الذي عزي إليه حوازي زيادة كاد في غير هذه الآية ، انظر المص ٢ / ١٣٧ .

منهم . فأضر « القبيل »<sup>(١)</sup> لأن ذكر المهاجرين والأنصار قد تقدّم في قوله : ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ﴾ [ ١١٧ ] .

٣ ا وقوله<sup>(٢)</sup> ﴿ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١١٨ ] معطوف على ﴿ النَّبِيِّ ﴾ أي : لقد تاب الله على النبي وعلى الثلاثة الذين خلفوا .

٦ قوله تعالى : ﴿ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٢٢ ] أي لِيَتَفَقَّهُ بِأَقْوَمٍ<sup>(٥)</sup> في الدين ، لأنه إذا نفر طائفة منهم تفقه من بقي منهم . وإن شئت : معنى ﴿ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾ : ليتفقه كلهم ، لأن من نفر منهم إذا رجع استعلم من بقي فصار كلهم فقهاء<sup>(٦)</sup> .

٩ قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١٢٨ ]

١٢ « ما » مع الفعل بتأويل المصدر يرتفع بـ ﴿ عزيز ﴾ أي يعزّ عليه عنتكم ، أي يشتد عليه .

(١) في الأصل : القنيل ، وهو تصحيف .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر البيان ١ / ٤٠٧ ، والبحر ٥ / ١٠٩ .

(٤) انظر الجواهر ٣٢ ، ٥٨ ، ومماني القرآن للفراء ١ / ٢٥٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٨٣ - ٨٤ ، والبحر ٥ / ١١٣ - ١١٤ ، وتفسير الطبري ١١ / ٤٨ - ٥٢ . والقرطبي ٨ / ٢٩٤ ، وابن كثير ٤ / ١٧٢ - ١٧٤ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٢١٨ - ٢٢٠ . وسياق الآية : ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ... ﴾ .

(٥) أي المقيمين مع النبي ﷺ ، عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك ، وهو قول الفراء . وقيل : الضمير للفتنة النافرة ، عن الحسن ، واختاره الطبري . قال أبو حيان : وهو الظاهر .

(٦) ما ذكره المؤلف على أنه قول ثان في الآية هو تمة للقول الأول ، وليس بقول مستقل . فقد روي عن ابن عباس في تأويل الآية : « ليتعلموا - يريد القاعدين - ما أنزل الله على نبيهم وليعلموا السرايا إذا رجعت » اهـ . وقد ذكرت القول الثاني في تأويل الآية في الحاشية السابقة .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٣٩ ، وللغزالي ١ / ٤٥٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٨٥ ، والبيان ١ / ٤٠٧ ، والبحر ٥ / ١١٨ ، والمفني ٣٩٩ .

## سورة يونس

قوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ ﴾<sup>(١)</sup>

٢ / ٥٨

/ ١٢١

( ٢ / ١٤ )

« أن » مع الفعل بتأويل المصدر ، وهو في موضع الرفع اسم « كان » ،  
﴿ عَجَبًا ﴾ خبره . واللام في ﴿ للناس ﴾ متعلق بمحذوف كان صفة لـ  
« عجب » ، فلما تقدّم صار حالاً ، كقوله :

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ<sup>(٢)</sup> ...  
وإن شئت كان ظرفاً لـ « كان »<sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً ﴾<sup>(٤)</sup> ١٥١

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٥٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٨٨ ، والبيان  
١ / ٤٠٨ ، والبحر ٥ / ١٢٢ ، والمقتضب ٤ / ٨٩ ، والإيضاح ١٠١ ، وابن يعيش ٦ / ١٠٤ و  
٧ / ١١٢ ، والمفني ٥٧١ .

(٢) سلف ١٢٨ برواية أخرى ، وهي :  
لمية موحشاً طلل قد نيم  
وسلف تخريج الروابنين ٢٥ ، وسيأتي ٨٢٥ .

(٣) اختلفوا في دلالة « كان » على الحدث ، فذهب المبرد وابن السراج وأبو علي وابن جني وابن برهان  
وغيرهم ، والظاهر أنه قول سيبويه = إلى أنها للزمان المجرد من الحدث ، وذهب قوم منهم ابن  
مالك والرضي وابن يعيش وابن هشام إلى أنها تدل على الحدث . فعلى القول الأول لا يجوز تعليق  
الحار والجرور والظرف بـ « كان » ، وعلى الثاني يجوز . انظر في ذلك الكتاب ١ / ٢١ - ٢٦ ،  
والمقتضب ٣ / ٩٧ و ٤ / ٨٦ - ٨٩ ، والأصول ١ / ٨٢ - ٨٣ ، والموجز ٣٠ ، واللمع ٩٥ ، وشرحه  
للمؤلف اللوح ٣٩ / ٢ ، ولابن برهان ٤٩ ، وابن يعيش ٧ / ٨٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٩٠ ،  
والمفني ٥٧٠ - ٥٧١ ، وحاشية الأمير عليه ٢ / ٧٦ ، والجمع ٢ / ٧٤ - ٧٥ .

ونصّ أبو علي في الحجة ٤ / ١٠٢ خم أن الظرف متعلق بها ، وقد علق الظرف بها أيضاً في  
بعض كلامه ، انظر ما يأتي ١٤٩٣ - ١٤٩٤ .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٠ ، والحجة ٤ / ٣٦٤ - ٣٦٥ خك ، ومجمع البيان ٣ / ٩١ ، والبيان  
١ / ٤٠٨ ، والبحر ٥ / ١٢٥ .

أي ذات<sup>(١)</sup> ضياء .

﴿والتَّصْمَرُ نُورًا﴾ [٥١]

أي ذا نور .

وقرىء ﴿ضِيَاءٌ﴾ [بالمهمز]<sup>(٢)</sup> فيكون قدّم اللام وآخر العين وأبدل منها الهمزة .

- ٦ قوله تعالى : ﴿دَعَانَا لِجَنَّةٍ أَوْ قَاعٍ أَوْ قَائِمًا﴾ [١٢] <sup>(٣)</sup> قوله<sup>(٤)</sup> ﴿لجنبه﴾ في موضع الحال ، أي دعانا مضطجماً . ولهذا المعنى عطف عليه ﴿أو قاعاً﴾ فيكون العامل في الحال ﴿دعانا﴾ .
- ٩ وحمله أبو إسحق<sup>(٥)</sup> مرةً على ﴿مس﴾ [١٢] أي : مس الإنسان مضطجماً أو قاعاً أو قائماً [الضر دعانا]<sup>(٦)</sup> .
- وحمله على الدعاء أولى<sup>(٧)</sup> لكثرة الآي في ذلك ، من [ذلك]<sup>(٨)</sup> قوله

(١) كان في الأصل وب « ذا » وقوله « أي ذات ضياء » لم يرد في ي . والصواب ما أثبت ، وكذا هو في الحجة وجمع البيان والبحر . وقيل : جعل الشمس مضيئة ، وقيل جعلها نفس الضياء مبالغة

(٢) زيادة من ي وب ، وفي ب : بالهمزة . و ﴿ضياء﴾ بالهمز قراءة قبل عن ابن كثير ، وقرأ الباقون ﴿ضياء﴾ . انظر السبعة ٣٢٣ ، والتيسير ١٢٠ - ١٢١ ، والنشر ٢ / ٢٨٢ و ١ / ٤٠٦ .

(٣) انظر الجواهر ٢٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥٣ ، وجمع البيان ٣ / ٩٤ ، والبيان ١ / ٤٠٩ ، والبحر ٥ / ١٢٩ ، والبغداديات ٢٦٨ . وسياق الآية : ﴿وإذا مس الإنسان خيراً دعانا ...﴾ .

(٤) في الأصل يمكن أن تقرأ « بقوله » أو « لقوله » وهو خطأ . وفي ي : فقوله ، وليس في ب .

(٥) انظر معاني القرآن له ج ٢ / ٩٢ / ١ خ ، ونقله أبو علي في البغداديات ، وأجاز القولين .

(٦) زيادة من كلامه في الجواهر .

(٧) كان في النسخ « أكثر » ، ولعله تغيير من النسخ . وما أثبتته من الجواهر هو الصواب ، وكذا عبارة أبي علي ومنه أخذ المؤلف كلامه . وانظر كلامه في رد مقالة أبي إسحق .

(٨) زيادة مني .

﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> [سورة آل عمران : ١٩١]  
وقوله ﴿ فَذُوقُوا دُعَاءَ عَرِيضٍ ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة فصلت : ٥١]<sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> ٢  
[ ١٦ ]

أَي وَلَا أَعْلَمُكُمْ بِهِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ<sup>(٥)</sup> ﴿ وَلَا أَدْرَاكُمْ ﴾ أَي لَا أَعْلَمُكُمْ مِنْ  
غَيْرِ أَنْ أَكُونَ أَنَا<sup>(٦)</sup> وَاسْطَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَكُمْ . ٦  
[ وقوله ]<sup>(٧)</sup> ﴿ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ١٦ ]

(١) انظر الكلام عليها في الجواهر ٢٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٠ ، وإعراب القرآن ١ / ٣٨٥ ،  
ومجمع البيان ١ / ٥٥٥ ، والبيان ١ / ٢٣٥ ، والبحر ٣ / ١٣٩ .

(٢) سياق الآية : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الشَّرَّ فَذُوقُوا دُعَاءَ عَرِيضٍ ﴾ .

(٣) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضِرٌّ دَعَا رَبَّهُ مَنِيئِينَ إِلَيْهِ ﴾ [سورة الروم : ٢٢] وقوله  
﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضِرٌّ دَعَا رَبَّهُ مَنِيئاً إِلَيْهِ ﴾ [سورة الزمر : ٨] وقوله ﴿ دَعَا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ  
الدين ﴾ [سورة يونس : ٢٢ ، والنكبت ٦٥ ، ولقمان ٣٢] وقوله ﴿ فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾  
[سورة الأعراف : ٢٩] ، وقوله ﴿ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [سورة غافر : ٦٥] . وهذه الآيات  
تدل « على شدة الإلظاظ والإكثار من العبد في الدعاء عند الشدة وهي الهنة » عن أبي علي .  
والإلظاظ : لزوم الشيء والمثابرة عليه .

(٤) انظر مجمع البيان ٣ / ٩٦ ، والبحر ٥ / ١٣٢ - ١٣٣ .

(٥) في رواية قنبل فيما نص عليه مكي في التبصرة ٢١٩ ، والداني في التيسير ١٢١ ، وابن الجزري في  
النشر ٢ / ٢٨٢ ، واختلف عن البزي عن ابن كثير فروي عنه مثل قنبل وروي عنه مثل قراءة  
الجمهور بالألف قبل الهمزة ، انظر المبسوط ٢٢٢ ، والتيسير والنشر . ولم يذكر ابن مجاهد خلاف  
ابن كثير في هذا الحرف .

(٦) كتب تحته في الأصل : صلى الله عليه وآله وسلم .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر مجمع البيان ٣ / ٩٧ - ٩٨ ، والبحر ٥ / ١٣٣ ، وتفسير الطبري ١١ / ٦٧ ، والقرطبي  
٨ / ٣٢١ ، وابن كثير ٤ / ١٩٠ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٢٣٦ .

أي من قبل ألّوحي أو التلاوة<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى ﴿ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٨ ]

- ٣ « هَؤُلَاءِ » إشارة إلى « ما » من قوله ﴿ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا ﴾ ،  
يَضُرُّهُمْ ﴿ [ ١٨ ] جاء به على المعنى لأن لفظة « ما » واقعة على المفرد والجمع ،  
وقد جاء ذلك في مواضع أخر في التنزيل بينته في موضعه في سورة النحل<sup>(٣)</sup> في  
٦ قوله ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [ سورة النحل : ٥٦ ] وقوله ﴿ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ  
رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ سورة النحل : ٧٣ ]  
قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ  
الدُّنْيَا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٢٣ ]

بضم العين وفتحها<sup>(٦)</sup> . فمن ضَمَّها فـ ﴿ بَغْيُكُمْ ﴾ مبتدأ ، والخبر ﴿ على  
أنفسكم ﴾ . و ﴿ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ خبر بعد خبر<sup>(٧)</sup> ، أو<sup>(٨)</sup> يكون خبر ابتداء

(١) الأولى أن يكون التقدير « من قبل القرآن » وهو الظاهر . وما ذكره المؤلف أخذه من عبارة الطبري : « من قبل أن أتلوه عليكم ومن قبل أن يوحى إليّ ربي » .

(٢) انظر مجمع البيان ٢ / ٩٨ ، والبيان ١ / ٤٠٩ ، والمسكيات ٥٢ ، والنفاديات ٦٩ ، وتفسير الطبري ١١ / ٦٩ ، والقرطبي ٨ / ٣٢٢ ، وابن كثير ٤ / ١٩٣ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٢٢٨ .

(٣) انظر مسيقاتي ٦٨٤ - ٦٨٦ ، ٦٩٢ - ٦٩٣ .

(٤) هذا ماورد من الآية في ي ، وورد منها في الأصل « ولا يستطيعون » وفي ب « ما لا يملك لهم رزقاً » .

(٥) انظر الجواهر ١٨٤ - ١٨٥ ، ومفاتي القرآن للأخفش ٣٤٣ ، وللفراء ١ / ٤٦١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥٦ ، والحجة ٤ / ٣٧١ - ٣٧٤ خك ، ومجمع البيان ٣ / ١٠٠ ، والبيان ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ ، والبحر ٥ / ١٤٠ .

(٦) قرأ حفص عن عاصم وحده بفتح العين ، وقرأ الباقون بضمها . انظر السبعة ٣٢٥ ، والتيسير ١٢١ ، والنشر ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٧) أجاز هذا الوجه المكبري في التبيان ٢ / ٦٧٠ ، وأجاز الوجهين الآخرين الفراء والزجاج وغيرهما ، واقتصر الأخفش على الثاني .

(٨) في الأصل : أي ، وهو خطأ .

مضر أي هو متاع الحياة الدنيا ، أو يكون خبر المصدر<sup>(١)</sup> ، والجار من صلته لاضمير فيه .

ومن فتح العين ف ﴿ بفيكم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ على أنفسكم ﴾ خبره ، وقوله ﴿ متاع الحياة الدنيا ﴾ نصب على المصدر بإضمار فعل ، أي تمتعوا متاع الحياة الدنيا .

٦ قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾<sup>(٢)</sup> | ٢٤ |  
أي مَثَلُ متاع<sup>(٣)</sup> الحياة الدنيا<sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ ﴾<sup>(٥)</sup>  
| ٢٤ | ٩

أي تزَيَّنت ، فأدغمت التاء في الزاي ، فأدخل عليه همزة الوصل فصار :  
ازَّيَّنَتْ<sup>(٦)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ ١٢

(١) في الأصل : خبراً لمصدر ، وهو خطأ .

(٢) انظر الجواهر ٦٣ ، ومجمع البيان ١٠٢ / ٣ ، والبحر ١٤٢ / ٥ - ١٤٣ ، وتفسير الطبري ٧١ / ١١ ، والقرطبي ٨ / ٣٢٧ .

(٣) قدره في الجواهر : مثل زينة الحياة ، وهو معنى قول الطبري . وعند غيرها أنه لاحذف في الكلام .

(٤) زيادة من ي و ب . وفي ب : أي مثل الحياة الدنيا متاع ، وهو خطأ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٣ ، وإعراب القرآن ٥٦ / ٢ ، ومجمع البيان ١٠٢ / ٣ ، والبيان ١ / ٤١٠ ، والبحر ١٤٢ / ٥ ، وتكملة الإيضاح ٢٧٤ ، وابن يعيش ١٠ / ١٥٢ .

(٦) انظر ادغام تاء تفعل وتفاعل فيها بعدها من الحروف التي تدغم فيها كالزاي والطاء والتاء والدال وغيرها وإدخال همزة الوصل للسكون الواقع بالإدغام في الكتاب ٢ / ٤٢٥ ، والمقتضب ٢٤٢ / ٢٤٣ ، وتكملة الإيضاح ٢٧٤ ، وابن يعيش ١٠ / ١٥٢ - ١٥٣ ، وشرح الشافعية ٣ / ٢٩٠ - ٢٩١ .



وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴿١﴾ [ ٢٧ ]

قوله ﴿ وتَرْهَقُهُمْ ﴾ عطف على قوله ﴿ كَسَبُوا ﴾ <sup>(١)</sup> . وجاز أن يفصل بينها بقوله <sup>(٢)</sup> ﴿ جزاء سيئة بمثلها ﴾ لأنه من الاعتراض <sup>(٣)</sup> الذي يبين الأول وَيُسَدِّدُهُ وَيُثَبِّتُهُ .

[ والباء <sup>(٥)</sup> ] في ﴿ بمثلها ﴾ زيادة <sup>(٤)</sup> ، أي جزاء سيئة مثلاً . وقد جاء : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ [ سورة الشورى : ٤٠ ]

قوله تعالى ﴿ كَانُوا أَغْشِيَتْ وَجُوهُهُمْ قِطْعاً مِنَ اللَّيْلِ مَظْلِيًّا ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٢٧ ]

(١) انظر الجواهر ٦٤٣ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧١ ، ٦٨٦ ، ٧١٥ ، ٧٧١ ، وشرح اللع اللوح ٢ / ٤٥ و ٥٧ / ٢ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٣ ، ولفراء ١ / ٤٦١ ، ومجمع البيان ٢ / ١٠٤ ، والبيان ١ / ٤١٠ ، والبحر ٥ / ١٤٧ - ١٤٨ ، والتبيان ٢ / ٦٧٢ ، والعسكريات ٥٨ ، والجليات ١٤٣ - ١٤٤ ، وسر الصناعة ١٣٨ ، وابن يعيش ٢ / ١١٥ و ٨ / ١٣٩ ، والفي ١٤٩ ، ٥١١ - ٥١٢ .

(٢) كذا قال ، وهو قول أبي علي في الجليات ، ولا معنى له . وضقه المكبري بأن المضارع لا يمطف على الماضي وإن قيل هو بمعنى الماضي فضعيف أيضاً . وقال ابن هشام : « وهو بعيد لأن الظاهر أن ﴿ ترهقهم ﴾ لم يؤت به لتعريف ﴿ الذي ﴾ فيمطف على صلته بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات .. » اهـ .

والصواب أن جملة ﴿ ترهقهم ﴾ مستأنفة ، وكذلك قوله ﴿ ولا ترهقهم ﴾ في قوله تعالى قبل هذه الآية : ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ولا ترهقهم ذلة .. ﴾ .

(٣) في الأصل : لقوله ، وهو تحريف .

(٤) في الأصل : اعتراض ، وهو سهو من الناسخ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) وهو قول الأخفش ومن وافقه . وسلف التعليق على زيادة الباء ١٠٤ . والظاهر أنه ليست زائدة وتتملى بخبر محذوف تقديره ، كأن بمثلها أو مقدر بمثلها ، وهو أصح ما قيل في توجيه الآية ، وهو أحد قولي الفراء وأبي الفتح ومن وافقهما . ورأى الفراء أن الأحسن أن تتعلق الباء بجزاء والخبر محذوف والتقدير : فلهم جزاء سيئة بمثلها .

(٧) نظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٣ - ٣٤٤ ، ولفراء ١ / ٤٦٢ ، وعرب القرآن ٢ / ٥٧ ، والحجة

٤ / ٣٧٤ - ٣٧٦ خ ، ومجمع البيان ٢ / ١٠٣ ، والبيان ١ / ٤١٠ - ٤١١ ، والبحر ٥ / ١٥٠ .

بفتح الطاء وإسكانها<sup>(١)</sup> . فمن فتح الطاء فإنه جمع « قِطْعَة » ، ويكون انتصاب قوله ﴿ مَظْلَمًا ﴾ على الحال من ﴿ الليل ﴾ . ومن قال ﴿ قِطْعًا ﴾ كان ﴿ مَظْلَمًا ﴾ نعتاً له .

٣

قوله تعالى : ﴿ مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢٨ ]  
« مكانكم » اسم لـ « الزُّمُوا » كما أنَّ « صَ » اسم لـ « اسْكُنْ » ، و « مَ » كذلك<sup>(٣)</sup> .

٦

١ / ٥٩ وفتحه النون فتحة بناء لافتحة إعراب<sup>(٤)</sup> . و ﴿ أَنْتُمْ ﴾ تأكيد للضمير في ﴿ مكانكم ﴾ ، و ﴿ شركائكم ﴾ عطف عليه / ؛ كقوله ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ ( ١ / ٦٥ )

(١) قرأ بإسكان الطاء ابن كثير والكسائي ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٣٢٥ ، والتيسير ١٢١ ، والنشر ٢ / ٢٨٢ .

(٢) انظر الجواهر ١٤٤ ، ١٤٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٤ ، وجمع البيان ٣ / ١٠٥ ، والبيان ١ / ٤١١ ، والبحر ٥ / ١٥١ - ١٥٢ ، والكشاف ٢ / ٢٢٥ ، والتبيان ٢ / ٦٧٢ ، والخلييات ٩٩ ، ١٠٤ ، والخصائص ٣ / ٣٥ ، وابن يعيش ٤ / ٧٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٧٥ .

(٣) وكذا قال الزمخشري والرضي والمكبري ، وهو غير جيد ، قال أبو حيان : « ألا ترى أن اسم الفعل إذا كان الفعل لازماً كان اسم الفعل لازماً وإذا كان متعدداً كان متعدداً . مثال ذلك : عليك زيداً ، لما ناب مناب الزم تعدى ، وإليك لما ناب مناب تنج لم يتعد ، ولكون مكانك لا يتعدى قدره النحويون : اثبت ، واثبت لا يتعدى » اهـ . وهو كما قال . انظر الجواهر ١٤٤ ، والكتاب ١ / ١٢٦ ، والخلييات ٩٩ ، والخصائص ٣ / ٣٥ ، وابن يعيش ٤ / ٧٤ ، وسفر السعادة ١٤٠ ، والجمع ٥ / ١٢٤ .

(٤) « صَ » اسم لـ « سكنت » و « مَ » اسم لـ « اكفف » . انظر الجواهر ١٤٢ ، والكتاب ٢ / ٥٢ . ١٢٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٠٢ ، ١٧٩ . والأصول ٢ / ١٢٠ ، والخصائص ٣ / ٣٥ ، وابن يعيش ٤ / ٧٠ ، ٣٠ - ٣٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٦٩ - ٧١ ، والجمع ٥ / ١٢٢ .

(٥) نظر المصادر السابقة ولاسيما الخلييات ١٠٤ - ١٠٦ ، ونقل كلام أبي عبي المؤلف في الجواهر ١٤٧ . ١٥٠ ، والخوازي في سفر السعادة ١٤٠ - ١٥٠ .

الجنة ﴿١﴾ [ سورة البقرة : ٢٥ ] ☆

قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ ﴾ (١) [ ٣٠ ]

أَي تَحْتَبِر . وَمِنْ قَالَ ﴿ تَتْلُو ﴾ (٢) فَمَعْنَاهُ : تَتَّبِع (٣) ، مِنْ قَوْلِكَ : تَلَوْتُ  
فَلَانًا إِذَا تَتَّبَعْتَ أَثَرَهُ

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ  
لَا يَهْدِي ﴾ (٤) [ ٣٥ ]

بِفَتْحِ الْيَاءِ وَسُكُونِ الْهَاءِ (١) ، مِنْ هَدَى يَهْدِي .

و ﴿ يَهْدِي ﴾ بِفَتْحِ الْهَاءِ (٢) ، وَأَصْلُهُ يَهْدِي ، فَأَدْغَمَ التَّاءُ فِي الدَّالِ ، وَنَقَلَ  
فَتَحْتَهَا إِلَى الْهَاءِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ بَقِيَ الْهَاءُ عَلَى السُّكُونِ ، وَلَمْ يَنْقَلِ إِلَيْهَا فَتَحَةُ التَّاءِ . وَهُمْ بَيْنَ  
أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا الْإِشَارَةُ إِلَى الْفَتْحِ (٣) - وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو - وَالثَّانِي الْجَرِي

(١) انظر الجواهر ١٤٤ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ، وشرح اللغ اللوح ١٠٦ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ١٦٣ ، وجمع  
البيان ١ / ٨٤ ، والبحر ١ / ١٥٥ - ١٥٦ ، والكتاب ١ / ١٢٥ ، ٣٩٠ ، والمقتضب ٣ / ٢١٠ ،  
والكامل ٤١٧ ، ٩٧٢ ، والإيضاح ١١٦ ، والحليبات ١٠٠ ، وابن يعيش ٣ / ٧٦ ، والمفني  
٧٥٤ ، ٥٥٣ .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٤ ، وللغراء ١ / ٤٦٣ ، والحجة ٤ / ٣٧٦ - ٣٧٧ خك ، وجمع البيان  
٢ / ١٠٥ ، والبحر ٥ / ١٥٣ .

(٣) وهما حمزة والكسائي ، وقرأ الباقيون ﴿ تَبْلُو ﴾ . انظر السبعة ٣٢٥ ، والتيسير ١٢ ، والنشر  
٢ / ٢٨٢ .

(٤) هذا قول الأخفش ، وقال الغراء معناه تقرأ ، وأجاز القولين أبو علي ومن وافقه .

(٥) انظر إعراب القرآن ٢ / ٥٩ - ٦٠ ، والحجة ٤ / ٣٧٩ - ٣٨٥ خك ، وجمع البيان ٣ / ١٠٨ ، والبيان  
١ / ٤١١ - ٤١٢ ، والبحر ٥ / ١٥٥ - ١٥٦ .

(٦) وهي قراءة حمزة والكسائي . انظر السبعة ٣٢٦ ، والتيسير ١٢٢ ، والنشر ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٤ .

(٧) وتشديد الدال ، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وورش عن نافع .

(٨) وعبر بعضهم عنه بالاختلاس وبعضهم بالإشام وبعضهم بالإخفاء ، انظر النشر .

ومنهم من يكسر الهاء فيقرأ ﴿يَهْدِي﴾<sup>(٢)</sup> لالتقاء الساكنين .

ومنهم من يُتْبِعُ الهاءَ الياءَ ، فيكسر الياءَ أيضاً تبعاً للهاء . رواه يحيى عن ٣

أبي بكرٍ عن عاصم ، فقرأ ﴿يَهْدِي﴾ وهو من السبعة . وليس كسر الياء هنا

ككسرها في «يَجَلُّ» لأن ذلك شاذٌ ، وهذا معروف . إنما ذاك حملٌ منهم على

التاء في «تَجَلُّ»<sup>(٣)</sup> وهذا كسر الياء تبعاً لكسر الهاء كقولهم<sup>(٤)</sup> «أُكْتُبُ» ٦

(١) وهو المنصوص عن قالون عن نافع وروي عنه الإشارة إلى الفتح كأبي عمرو . فالظاهر أن الرواية عنه بالإشارة إلى الفتح والنص بالإسكان . والسكون المحض لا يقدر أحد أن يطبق به .

(٢) وهي قراءة حفص عن عاصم ورواية الكسائي وحسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم .

(٣) جميع العرب إلا أهل الحجاز يكسرون حروف المضارعة سوى الياء في الثلاثي المبني للفاعل إذا كان الماضي منه على فِعْلٍ بكسر العين ، وذلك قولهم : أنا أعلم وأنت تعلم وهي تعلم ونحن نعلم ، وكذلك المثال والأجوف والناقص والمضاعف نحو تَجَلُّ وتَجَالُّ وتَشَقَّى وتَشَقَّى ، ولم يكسروا الياء لاستثقالهم الكسر فيها .

وقد كسروا الياء فيما كان فاء الفعل منه واواً وهو لمثال نحو وحل يَجَلُّ ، لأنهم أرادوا بكسرها قلب الواو ياءً استتفالاً لها مع الياء . وليس كسرها في لغة من يقول تعلم فيكسر حرف المضارعة لأنه لا يكسر مع الياء فلا يقول يعلم . قال سيبويه : « وأما وجَلُّ يُؤَجَلُّ ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون يُؤَجَلُّ فيجرونه مجرى علمت ، وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في تَوَجَّلُ : هي تَجَلُّ وأنا إيجل ونحن نيجل . وإذا قلت تفعل فبعض العرب يقولون يَتَجَلُّ كراهية الواو مع الياء ، شبهوا ذلك بأيام ونحوها . وقال بعضهم تاجلُّ ، فأبدلوا منها ألفاً كراهية الواو مع الياء كما يبدلونهم من الهمزة الساكنة . وقال بعضهم ييجل ، كأنه لما كره الياء مع الواو كسر الياء ليقرب الواو ياءً لأنه قد علم أن الواو الساكنة إذا كانت قبلها كسرة صارت ياءً ، فأرادوا أن يقلبوها إلى هذا الحد ، وكره أن يقلبها على ذلك الوجه الآخر » اهـ الكتاب ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، وانظر شرح السيرافي ( السيرافي النحوي ٢٩٠ - ٢٩٤ ) والمخصص ١٤ / ٢١٦ - ٢١٧ وفيه كلام سيبويه والسيرافي ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢٩ ، والمقتضب ١ / ٨٩ - ٩٠ ، والكمال ١١٥ - ١١٦ ، ٣٥٠ ، ٦٥٨ ، والنصف ١ / ٢٠١ - ٢٠٣ ، وسر الصناعة ٧٣٧ ، وابن عيمش ١٠ / ٦٢ - ٦٣ ، وشرح الشافعية ١ / ١٤١ - ١٤٢ .

(٤) في الأصل : كقولهم .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٣٥ ]

- ٣ ﴿ مَا ﴾ مبتدأ<sup>(٣)</sup> ، و ﴿ لَكُمْ ﴾ خبره . وتمّ الكلام<sup>(٤)</sup> ، ثم قال ﴿ كيف تحكمون ﴾ فنصب ﴿ كيف ﴾ بقوله ﴿ تحكمون ﴾ . وهكذا جميع نظائرها في التنزيل ، كقوله : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة الصافات : ١٥٢ - ١٥٤ ] ، وكذا في سورة القلم<sup>(٦)</sup> [ ٣٦ ] .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٣٦ ]

- يكون أن يكون ﴿ شيئاً ﴾ مفعول ﴿ يغني ﴾ .  
٩ ويكون أن يكون ﴿ شيئاً ﴾ في موضع المصدر<sup>(٨)</sup> ، أي لا يغني من الحق غناءً . وكذا قالوا في قوله : ﴿ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ﴾<sup>(٩)</sup> [ سورة

(١) فضوا همزة الوصل إتباعاً لضمة التاء . والأصل فيها أن تكون مكسورة أبداً ، فإن كان الثالث مضموماً ضمّاً لازماً ضمت الهمزة ، وذلك لكرهيتهم أن يلتقي حرف مكسور وحرف مضموم لاحاجز بينهما إلا حرف ساكن فلم يعتدوا به وأتبعوا الأول الثالث وضموه . انظر الكتاب ٢ / ٢٧١ - ٢٧٣ ، والمقتضب ١ / ٨١ و ٢ / ٩٠ ، وتكلمة الإيضاح ١٦ - ١٧ ، وابن يعيش ٩ / ١٣٦ - ١٣٧ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٥٠ - ٢٥١ ، ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٢) انظر إعراب القرآن ٢ / ٦٠ ، وجمع البيان ٢ / ١٠٨ ، والبيان ١ / ٤١٢ ، والبحر ٥ / ١٥٦ .

(٣) في الأصل وي : مبتدأة ، والأجود ما أثبت من ب . ولو قال : مبتدأة ولكم خبرها كان جيداً .

(٤) هذا قول الزجاج . وهو وقف جيد عند أبي حاتم وحسن عند ابن الأنباري ، والتمام ﴿ تحكمون ﴾ .

انظر إيضاح الوقف ٧٠٦ ، والقطع ٣٧٦ ، والمكتفى ٣٠٨ ، ومنار الهدى ١٣٠ .

(٥) قوله « كيف تحكمون » لم يرد في النسخ .

(٦) قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ .

(٧) انظر جمع البيان ٣ / ١٠٨ ، والبيان ١ / ٤١٢ ، والتبيان ٢ / ٦٧٤ .

(٨) انظر ماسلف من وضع شيء ، موضع المصدر ٢٤٩ ، ٤١١ ، وما سيأتي ٦٩٤ ، ٩٥٥ .

(٩) انظر معاني القرآن للأخفش ٩٠ ، وجمع البيان ١ / ١٠٣ ، والبيان ١ / ٨٠ ، والبحر ١ / ١٩٠ .

البقرة : ٤٨ ] قالوا : هو مفعول ﴿ تجزي ﴾ ، وقالوا : هو مصدر<sup>(١)</sup> ، أي جزاء . وكذا قالوا في قوله ﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾<sup>(٢)</sup> [ سورة النساء : ٣٦ ] قالوا : هو مفعول ﴿ لاتشركوا ﴾ وقالوا : هو مصدر ، أي لاتشركوا به إشراكاً . وكذا قالوا في قوله ﴿ يَعْْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً ﴾<sup>(٣)</sup> [ سورة النور : ٥٥ ] . ومثله للهِذَلِي<sup>(٤)</sup> :

تَعَادَيْتُ شَيْئاً وَالْدَّرِيسُ كَأَنَّا ...  
[ أي تعاديتُ تعادياً<sup>(٥)</sup> ] .

قوله تعالى : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ [ ٣٩ ]

قالوا<sup>(٥)</sup> : من هنا أخذ علي بن أبي طالب - صلوات الله عليه - قوله : « النَّاسُ أَعدَاءُ مَا جَهِلُوا<sup>(٦)</sup> » . وأخذ - صلوات الله عليه - قوله : « قِيَمَةُ كُلِّ امْرِئٍ مَا يُحْسِنُهُ »<sup>(٧)</sup> من قوله : ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ ﴾ [ سورة النجم : ٢٩ - ٣٠ ] . وأخذ - صلوات الله

(١) ذهب الرماني ومن وافقه إلى أنه مفعول به ، وذهب الأخفش ومن وافقه إلى أنه مصدر .

(٢) انظر المصادر المذكورة في ح ٩ من الصفحة السابقة .

(٣) وهو أبو خراش . وسلف البيت تمامه ٢٤٩ وتخريجه ثمة ، وسيأتي ٩٥٥ .

(٤) زيادة من ب ، وكان فيها « عاديت » وهو خطأ .

(٥) لأعرف من عني .

(٦) انظر نهج البلاغة ٢ / ١٨٥ ( ط الشيخ محمد عبده ) و ٢ / ٤٠٥ ( ط أبو الفضل إبراهيم ) و ٥٠١

( ط الدكتور صبحي الصالح ) ، وشرح النهج ٢٠ / ٨٦ ، وزهر الآداب ٤٣ ، والتمثيل والمحاضرة ٢٩ .

(٧) انظر نهج البلاغة ٢ / ١٥٩ ( ط الشيخ محمد عبده ) و ٢ / ٢٢٣ ( ط أبو الفضل إبراهيم ) و ٤٨٢

( ط الدكتور صبحي الصالح ) ، وشرح النهج ١٨ / ٢٣٠ ، والبيان والتبيين ١ / ٨٣ ، والفاضل ٢ ، وإعجاز القرآن ٦٨ ، ونثر الدر ١ / ٢٨٤ ، ورهر الآداب ٤٤ .

عليه - قوله : « تَكَلَّمُوا تُعْرِفُوا »<sup>(١)</sup> من قوله ﴿ وَلَتُعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾<sup>(٢)</sup>

[ سورة محمد : ٢٠ ] ،

قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ  
يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٤٥ ]

- جَوَّز أبو علي<sup>(٤)</sup> في الكاف أن يكون في موضع الحال<sup>(٥)</sup> ، على تقدير : ويوم  
نحشرهم مشاهين قوماً لم يلبثوا إلا ساعة . وجَوَّز في قوله ﴿ يتعارفون ﴾ أن  
يكون حالاً بعد حال ، وأن يكون حالاً<sup>(٦)</sup> من الضمير في ﴿ لم يلبثوا ﴾ ، وجَوَّز  
فيه أن يكون مستأنفاً ، على تقدير : هم يتعارفون بينهم . وجَوَّز أن يكون  
العامل في ﴿ يوم نحشرهم ﴾ ﴿ يتعارفون ﴾<sup>(٧)</sup> . وجَوَّز في ﴿ كأن لم يلبثوا ﴾

(١) انظر نهج البلاغة ٢ / ٢٣٩ ( ط الشيخ محمد عبده ) و ٢ / ٣٩٥ ( ط أبو الفضل إبراهيم ) و ٥٤٥  
( ط الدكتور صبحي الصالح ) ، وشرح النهج ١٩ / ٢٤٠ .

(٢) في الأصل : لحن من القول ، وهو خطأ .

(٣) انظر الجواهر ١٧٥ ، ٢٥٧ ، ٣١٧ - ٣١٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٢ ، والحجة ٢ / ١٨٠ - ١٨٣ خم ،  
ومجمع البيان ٣ / ١١٢ - ١١٣ ، والبيان ١ / ٤١٤ ، والبحر ٥ / ١٦٢ - ١٦٣ ، وما سيأتي ٧٨٧ . وقرأ  
حفص عن عاصم وحده ﴿ يحشرهم ﴾ بالياء . انظر السبعة ٢٢٧ ، والتيسير ١٢٢ ، ١٠٧ ، والنشر  
٢ / ٢٨٤ ، ٢٦٢ .

(٤) انظر الحجة ٢ / ١٨٠ - ١٨٣ خم ، ونقل المؤلف بعض كلامه في الجواهر ، وهذبه صاحب مجمع  
البيان .

(٥) هذا قول النحاس أيضاً وهو الظاهر .

(٦) وجوز أيضاً أن يكون العامل فيه مادل عليه ﴿ كأن لم يلبثوا ﴾ أي يستقلون المدة يوم نحشرهم ،  
فإذا حملته على هذا لم يجز أن يكون صفة ليوم ولا لمصدر محذوف ولا حالاً ، لأن الصفة لاتعمل في  
الموصوف ولا يتقدم عليها ماتعمل فيه ، والحال لاتعمل فيها قبل صاحبها ، عن أبي علي ، وانظر  
الجواهر .

وإذا حملته على الوجه الأول وهو أن يكون « يوم » معمولاً لـ « يتعارفون » لم يجز أن يكون حالاً  
ولا صفة لـ « يوم » على تقدير : يتعارفون فيه . ولعل الوجه أن يكون « يوم » معمولاً لـ  
« ذكر » مقدراً ، أجازته مكي في شكل إعراب الفر ١ / ٣٤٧ ، وهو قول العكبري في البيان  
٢ / ٦٧٦ ، وأجازته ابن عطية ، انظر البحر .

[ أن يكون <sup>(١)</sup> صفة مصدر مضر أي حشراً مشابهاً لـ [ حشر <sup>(٢)</sup> قوم لم يلبثوا قبله . وجوز أن يكون صفة ﴿ يوم ﴾ على هذا التقدير ، أي كأن لم يلبثوا قبله <sup>(٣)</sup> ] /

٢ / ٥٩

( ٢ / ٦٥ )

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَّاتاً أَوْ نَهَاراً مَاذَا يَسْتَغِثُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> | ٥٠ |

في « ماذا » الوجهان المتقدم ذكرهما <sup>(٥)</sup> :

أحدهما : أن يكونا كالشيء الواحد منصوباً بـ ﴿ يستعجل ﴾ .  
والآخر : أن يكون « ما » مبتدأ ، و « ذا » بمعنى « الذي » في موضع خبره ، أي ما الذي <sup>(٦)</sup> يستعجله .

وجوز أبو إسحق <sup>(٧)</sup> فيه وجهاً ثالثاً ، على أن يكون مبتدأ ، و ﴿ يستعجل ﴾ خبره ، أعني « ماذا » : على قولهم : زيد ضربت <sup>(٨)</sup> ، ألا ترى أن التقدير : زيد ضربته . وأنكر عليه أبو علي أشد الإنكار ، وقال <sup>(٩)</sup> : « كُله لم

(١) زيادة من ب .

(٢) فحذف « قبله » قال أبو حيان : « وحذف مثل هذا الرابط لا يجوز » . وكلا القولين متكلف .

(٣) انظر شرح الملح اللوح ١١٢ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٥ ، وللغراء ١ / ٤٦٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٣ ، ومجمع البيان ٢ / ١١٤ ، والبيان ١ / ٤١٤ ، والبحر ٥ / ١٦٧ ، والإغفال ٨٦٤ - ٨٦٨ .

(٤) انظر مالسف ١٦١ والمصدر ثمة .

(٥) في الأصل : ماذا الذي ، وهو خطأ .

(٦) انظر معاني القرآن له ج ٢ / ٩٨ / ١ خ ، وتفسير القرطبي ٨ / ٣٥٠ .

(٧) ليس على هذا أجازة أبو إسحق ، وإنما أجازته على أن يكون الضير في « منه » يعود على العذاب ، وبه يحصل الربط ، وأجازته الغراء والنحاس وغيرها .

(٨) في الإغفال ٨٦٧ - ٨٦٨ .



أَصْنَعَ<sup>(١)</sup> إِنَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ<sup>(٢)</sup> .

- ولأبي إسحق أن يقول : قد جاء عن ابن عامر في سورة الحديد [ ١٠ ] :  
 ﴿ وَكَلَّ وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى ﴾<sup>(٣)</sup> على تقدير : وَكَلَّ وَعَدَهُ اللَّهُ الْحَسَنَى ، فحذف  
 الهاء ، ولم يسلط « وعد » على « كل » كما سلط عليه في سورة النساء [ ٩٥ ] :  
 ﴿ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ ﴾ .  
 ولأبي علي أن يقول : انضم إلى إضمار الهاء ضمة الكاف من « كَلَّ » فأتبع  
 الضمّ الضمّ ، والشئ يقوى بسببين ولا يقوى بسبب [ واحد ]<sup>(٤)</sup> .

(١) هذه قطعة من ثاني بيتين لأبي النجم ، وهما :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ أَتْقِيَارٍ تَسُدُّعِي  
 عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

وهذه القطعة في الجواهر ٤٣٤ ، والكتاب ١ / ٦٩ ، ٧٣ ، والخصائص ١ / ٢٩٢ ، والمفني ٦٤٧ .  
 والبيتان له في مجاز القرآن ٢ / ٨٤ ، والكتاب ١ / ٤٤ ، والمحاسب ١ / ٢١١ ، والمفني ٣٦٥ ،  
 والمقاصد النحوية ٤ / ٢٢٤ ، وشرح أبيات المفني ٤ / ٣٤٠ - ٢٤٣ ، والخزانة ١ / ١٧٣ - ١٧٧ . وهما  
 نلا نسة في شرح البع اللوح ٧١ / ٢ ، ومعني القرن للأخفش ٢٥٣ ، والمراء ١ / ١٤٠ ، ٢٤٢ و  
 ٢ / ٩٥ . وإعراب القرآن ١ / ٤٨٣ ، والخصائص ٣ / ٦١ ، وابن الشجري ١ / ٨ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ،  
 وابن يعيش ٢ / ٣٠ و ٦٠ / ٩٠ ، وشرح الكافية ١ / ٩٢ - ١٦٤ ، وما يجوز للشاعر ١٦٥ ، وضرائر  
 لتعر ١٧٦ ، ولهمع ٢ / ١٦ .

(٢) مذهب سيويه في حذف الضمير المنصوب العائد الى المبتدأ من جملة الخبر في نحو زَيْتٌ ضُرِبَتْ = أنه  
 ضعيف في الكلام جائز في الشعر ، وهو ما عليه السيرافي وأبو علي ومن وافقهم من البصريين . ولم  
 يميز المبرد ذلك في شعر ولا غيره . وذهب هشام صاحب الكسائي من الكوفيين إلى جواز ذلك في  
 سعة الكلام . والظاهر أن الأخفش والزجاج يأخذان بهذا اللذهب فقد خرجا عليه آياً من القرآن .  
 أما الفراء فقد أجاز ذلك في سعة الكلام إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو لفظ « كل » ، ورد السيرافي  
 هذا القول . انظر المصادر المذكورة في تخريج قول أبي النجم ، وما سلف أبصاً ٤٣٩ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٢١ .

(٤) زيادة من ي و ب . وقال فيما سلف ٤٣٩ « ويجوز أن يقوى لشيء بسببين وبضعف سبب واحد  
 كباب مالا ينصرف » انظر التعليق ثمة .

قوله تعالى : ﴿ وما يَغْزِبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْفَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ ﴾<sup>(١)</sup> | ٦١ |

٣ بالرفع والنصب<sup>(٢)</sup> . فمن رفع حمله على موضع « مِنْ » على تقدير : وما يعزب عن ربك مثقال ذرة ولا أصفر ولا أكبر ؛ كما أنَّ الجماعة حملوا « غيره » من قوله ﴿ مالكم من إله غيرِه ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة الأعراف : ٥٩] على موضع « من » ، أي مالكم إله غيرِه . ٦

ومن قال « ولا أصفر ولا أكبر » فإنه اعتبر اللفظ . لأن « مثقالاً » في اللفظ مجرور<sup>(٤)</sup> .

٩ فإن قلت : فهل جاء في الأخرى ﴿ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَغْزِبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾ ثم قال ﴿ ولا أصفر ولا أكبر ﴾ [سورة با : ٢] النصب<sup>(٥)</sup> في الرأ ؟ قلنا : نعم قد جاء ذلك عن أبي عمرو<sup>(٦)</sup> ، ووجهه أنه حمله على « الذرة » على

(١) انظر الجواهر ١٨٣ - ١٨٤ ، ٦١٨ ، ومما في القرآن للأخفش ٣٤٦ ، وللغراء ١ / ٤٧٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٥ - ٦٦ ، والحجة ٤ / ٢٨٩ - ٣٩١ خك ، وجمع البيان ٣ / ١١٨ ، والبيان ١ / ٤١٥ - ٤١٦ ، والبحر ٥ / ١٧٤ ، والمفني ٣١٢ - ٣١٨ .

(٢) قرأ بالرفع حمزة وحده وقرأ الباقون بالنصب . تنظر السعة ٣٢٨ ، والنيسير ١٢٢ ، والنشر ٢٨٥٠٢ .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٩ .

(٤) في الأصل : مثقال .

(٥) جرّ أصفر وأكبر بفتحة عوضاً عن الكسرة لأنها غير منصرتين .

(٦) في الأصل : بالنصب ، والصواب ما أثبت من ي و ب .

(٧) هذه قراءة شاذة لم يعزها النحاس الى أحد ، وعزّاها ابن خالويه إلى الأعمش وقتادة ، ونص أبو حيان أنها رويت عن أبي عمرو وقتادة ، ولم يذكر الراوي عن أبي عمرو . انظر إعراب القرآن ٢ / ٦٥٦ ، وشواذ ابن خالويه ١٢١ ، والبحر ٧ / ٢٥٨ . وقد نص صاحب النشر ٢ / ٢٨٥ أن القراء العشرة اتفقوا على الرفع في آية سورة سبأ .

تقدير : ولا مقدار ذرة أصغر ولا أكبر . ويجوز<sup>(١)</sup> أن يكون حمله على تقدير « من » في الأول وإن لم ينطق به ، كقوله :

... .. ولا سابق شيئاً إذا كان جائئاً<sup>(٢)</sup> ... ..  
[ وقوله ]<sup>(٣)</sup> :

... .. ولا ناعب إلا بين غرائبها<sup>(٤)</sup> ... ..  
والوجه الأول تحمله الآيتان جميعاً ، أعني الحمل على « الذرة » فيها .  
وموضع قوله ﴿ إلا في كتاب مبين ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٦١ ]

(١) لأعرف أحداً ذكر هذا الوجه .

(٢) صدره : بدا لي أنني لست مُدرك ما مضى

وهو من كلمة لزهير ، ٥ ، ق ٢٣ / ٩ ص ٢٠٨ ( صفة ثعلب ) وق ١٧ / ٨ ص ١٦٩ ( صفة الأعم ) ، رواها له حماد ، ودفع الأصمعي نسبتها إليه ، وقيل هي لصرمة الأنصاري ، انظر ديوان زهير ٢٠٦ ( صفة ثعلب ) و ١٦٧ ( صفة الأعم ) ، والخزانة ٢ / ٦٦٥ - ٦٦٦ ، ٥٨٩ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٥ ، والممرور ٨٣ - ٨٤ .

وهو لزهير في الكتاب ١ / ٨٣ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ و ٢ / ٢٧٨ ، والأصول ١ / ٢٥٢ ، والجمل ٨٦ ، وابن يعيش ٢ / ٥٢ ، والمغني ١٣١ ، ٣٨٠ ، ٦١٩ ، واللمع ٥ / ٢٧٨ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٢٦٧ - ٢٧١ و ٢ / ٣٥١ . وهو لصرمة الأنصاري في الكتاب ١ / ١٥٤ ، والإنصاف ٥٦٥ . ولزهير أو لصرمة في ابن السرياني ١ / ٧٢ - ٧٣ ، والجلل ١١٠ ، والإنصاف ١٩١ ، وشرح شواهد المغني ٩٨ - ٩٩ ، وانظر شرح أبيات الفني والخزانة . وهو بلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٩٠ ، والخصائص ٢ / ٣٥٢ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ٣٩٥ ، وابن يعيش ٧ / ٥٦ و ٨ / ٦١ ، والمغني ٦٠٠ ، ٦٢٢ ، ٧١٥ . ويروي « ولا سابقاً » و « ولا سابق شيء » ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين .

(٣) زيادة مني .

(٤) صدره : متائم ليسوا مصلحين عتيرة

وقد سلف ٣٤٤ وتخريجهم .

(٥) انظر المصادر السابقة في ح ١ من الصفحة السابقة .

رفع خبر ابتداء مضر ، على تقدير : لكن هو في كتاب مبين<sup>(١)</sup> . وقد تقدم<sup>(٢)</sup> في سورة الأنعام [ ٥٩ ] .

قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفًا عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ . لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٦٢ ] .

إن جعلت ﴿ الذين آمنوا ﴾ نعتاً<sup>(٤)</sup> لقوله ﴿ أولياء الله ﴾ لم تقف<sup>(٥)</sup> [ على ]<sup>(٦)</sup> ﴿ يحزنون ﴾ بل وقفتك على قوله ﴿ يتقون ﴾ . وإن جعلت ﴿ الذين آمنوا ﴾ مستأنفاً وقفت [ على ]<sup>(٦)</sup> ﴿ يحزنون ﴾ دون ﴿ يتقون ﴾ لأن قوله ﴿ لهم البشرى ﴾ خبر عنهم<sup>(٧)</sup> ، و « البشرى » ترتفع بالظرف في القولين<sup>(٨)</sup> جميعاً ، لأن الظرف جرى خبراً عن المبتدأ .

(١) فالاستثناء منقطع ، وكذا قال العكبري في التبيان ٢ / ٦٧٩ ، وارتضاه أبو حيان . وهذا التقدير يزول الإشكال الذي أورده على وجه المطف في القراءتين وهو أن المعنى يصير : يعزب عن ربك مثقال ذرة إذا كان في كتاب مبين أي يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب وهذا ممتنع . ولدفع هذا الإشكال قدر الوقف على ﴿ في السماء ﴾ ويستبدأ بـ ﴿ ولا أصفر ﴾ فتكون « لا » في قراءة من فتح نافية للجنس وفي قراءة من رفع عاملة عمل ليس . والخبر قوله ﴿ إلا في كتاب مبين ﴾ ، اختاره الزجاج ووافقه الزمخشري في الكشف ٢ / ٢٤٣ وابن هشام .

(٢) انظر ماسلف ٤٠١ - ٤٠٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٧١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٦ ، ومجمع البيان ٢ / ١١٩ ، والبيان ١ / ٤١٦ ، والبحر ٥ / ١٧٥ .

(٤) وهو قول الفراء وابن الأنباري وأجازه النحاس وغيره .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٧٠٧ ، والقطع ٣٧٧ ، ومنار الهدى ١٢١ .

(٦) زيادة مني .

(٧) أجازه النحاس وغيره . وأجاز أيضاً أن يكون « الذين » خبر مبتدأ محذوف تقديره هم ، أو بدلاً من « أولياء » على الموضع أو على اللفظ ، أو منتصباً على إضمار أعني .

(٨) يريد في قولي سيبويه والأخفش ، وقد سلف التعريق على المذهبيين ١٢ .

قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ اللَّهَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ  
الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٦٦ ]

٢ إن جعلت « ما » بمعنى « الذي » كان منصوباً بالعطف على « مَنْ » ،  
ويكون التقدير : إن لله<sup>(٢)</sup> الأصنام الذين يدعونهم من دون الله شركاء<sup>(٣)</sup> ،  
فحذف العائد من الصلة ، و﴿ شركاء ﴾ حال من ذلك المحذوف .

١ / ٦٠ وإن جعلت / « ما » نفيّاً كان التقدير : وما يَتَّبِعُ الذين يدعون من دون  
(١ / ٦٦) الله شركاء إلا الظنّ ، ويكون ﴿ شركاء ﴾<sup>(٤)</sup> منصوباً بـ « يدعون »<sup>(٥)</sup> والعائد إلى  
« الذين » الواو في « يدعون » ، ويكون قوله ﴿ إِنَّ يَتَّبِعُونَ ﴾ [ ٦٦ ] مكرراً  
لطول الكلام . فعلى هذا القول تقف<sup>(٦)</sup> على قوله ﴿ ومن في الأرض ﴾ دون  
٩ ﴿ شركاء ﴾ . وعلى القول الأول تقف على ﴿ شركاء ﴾ دون ﴿ الأرض ﴾ .  
قوله تعالى : ﴿ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ ﴾<sup>(٧)</sup>

١٢

[ ٧٤ ]

(١) انظر الجواهر ٩١٩ ، وجمع البيان ٣ / ١٢١ ، والبيان ١ / ٤١٦ - ٤١٧ ، والبحر ٥ / ١٧٦ - ١٧٧ ،  
والكشاف ٢ / ٢٤٤ ، والبيان ٢ / ٦٨٠ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٣٤٨ .

(٢) في الأصل : التقدير : من الله ، وهو خطأ .

(٣) هذا قول ظاهر التكلف .

(٤) في الأصل : الشركاء .

(٥) وهذا القول فيه تكلف أيضاً . والوجه أن تكون « ما » نافية و« شركاء » مفعول « يتبع » أغنى عن  
مفعول « يدعون » ، وقوله ﴿ إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظن ﴾ استئناف ، وهو الظاهر واختاره أبو  
حيان . ووه مكي ومن تابعه إذ لم يجز أن يكون « شركاء » مفعول « يتبع » وقال : « لأنك تنفي  
عنهم ذلك ، والله قد أخبر به عنهم » اهـ . وليس المعنى ماذهب إليه ، فالنفي متوجه إلى  
الشركاء ، والمعنى : إن الذين جعلوهم آلهة وأشركوهم مع الله في الربوبية ليسوا شركاء حقيقة . إن  
الشركة في الألوهية مستحيلة وإن كانوا قد أطلقوا عليهم اسم الشركاء ، إن يتبعون إلا الظن أي  
ما يتبعون إلا ظنهم أنهم شركاء ، عن البحر . وأجيز أن تكون « ما » استفهامية ، وهو تكلف  
أيضاً .

(٦) انظر منار الهدى ١٣٢ .

(٧) انظر الجواهر ٣٩٤ - ٣٩٥ .

أدخل ﴿ به ﴾ هنا ولم يدخله في الأخرى للمطابقة والمجاورة . لَمَّا صدر الكلام بقوله ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَجَعَلْنَاهُ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٧٣ ] فذكر لـ « كَذَّبُوا » مفعولاً وقيدَه = جاء بـ ﴿ كَذَّبُوا به ﴾ في سياق الكلام مقيداً ، وَلَمَّا أطلق قوله في الأخرى في صدر الكلام ﴿ وَلَكِنْ كَذَّبُوا ﴾ [ سورة الأعراف : ١٦ ] ولم يقيدَه = قال ﴿ بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ ﴾ [ سورة الأعراف : ١٠١ ] في سياق الكلام .

قوله تعالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّأَ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٨٧ ]

قال أبو علي <sup>(٣)</sup> : إن اللام ههنا مقحمة - أعني اللام في قوله ﴿ لِقَوْمِكُمَا ﴾ - وأخذ طريقة مخالفة لطريقهم وجعل « تَبَوَّأَ » متعدياً ، مثل « بَوَّأَ » ، قال : بَوَّأَتْهُ وَتَبَوَّأَتْهُ بمنزلة عَلَّقَتْهُ وَتَعَلَّقَتْهُ <sup>(٤)</sup> . وإذا كان كذلك وصحت هذه الطريقة كان ما جاء عن المفضل عن عاصم في قوله تعالى ﴿ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ تَبَوَّأَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ﴾ [ سورة يوسف : ٥٦ ] بالنون في « تَبَوَّأَ » <sup>(٥)</sup> = لم

(١) في النسخ : كذَّبوه ، والتلاوة بالفاء .

(٢) انظر الحجة ٢ / ١٨٦ - ١٩٠ خم ، ومجمع البيان ٣ / ١٢٨ - ١٢٩ .

(٣) انظر كلامه بتمامه واحتجاجه لما ذهب إليه في الموضع الذي ذكرته من الحجة .

(٤) يريد أن الفعل ومطاوعه اتفقا في التعدى ، فـ « تَمَلَّقَ » مطاوع « عَلَّقَ » تعدى لواحد كما تعدى ماهو مطاوع له ، و « تَبَوَّأَ » مطاوع « بَوَّأَ » تعدى لاثنتين كما تعدى ماهو مطاوع له . وقد ذكروا تعلقه بمعنى علّقه ، انظر اللسان ( علّق ) ، ولم يذكروا « تَبَوَّأَ » متعدياً لاثنتين .

وقول المؤلف « وأخذ طريقة مخالفة لطريقهم » يريد أن ما ذهب إليه أبو علي مخالف لما نصوا عليه أن الأصل أن المطاوع ينقص درجة عما هو مطاوع له ، فإن كان متعدياً لاثنتين كان مطاوعه متعدياً لواحد ، وإن كان متعدياً لواحد لم يعتمد مطاوعه على شيء . انظر الكتاب ٢ / ٢٤٠ ، والمقتضب ٢ / ١٠٥ - ١٠٦ ، وشرح الشافعية ١ / ١٠٣ - ١٠٥ ، وابن يعيش ٧ / ١٥٨ ، والمفني ٦٧٥ ، والمجمع ٦ / ٢٥ .

(٥) لم أجد هذه القراءة . وكلهم قرأ بالياء . ولم أجد لأحد كلاماً فيها .

يكن لحناً كما ظنه أكثرهم بل كلهم لأنهم لم يعرفوا أن قوله « تَبَوَّأُ »<sup>(١)</sup> بمنزلة « تَبَوَّأَ » . [ ويكون التقدير : تَبَوَّأَ يَوْسَفَ ]<sup>(٢)</sup> .

٣ وذكر أبو علي في هذا آياً وأبياتاً ، في كلام طويل خَرَجَ [ كُلُّ ]<sup>(٣)</sup> لفظة « تَبَوَّأُ » منها ، على معنى « نَبَوَّئِ » ، ثم قال<sup>(٤)</sup> : وأما قوله :

بَوَّأَتْهُمَا فِي صَمِيمٍ مَعْشَرَهَا ... ..<sup>(٥)</sup>

٦ [ فـ ]<sup>(٦)</sup> إِنْ المفعول الثاني محذوف ، أي بَوَّأَتْهَا منزلاً في صميم معشرها .  
و [ هذا ]<sup>(٧)</sup> البيت لابن هرمة<sup>(٨)</sup> - ولم يسمه لك - في قصيدة أولها :

إِنْ سَلِّمْتِي وَاللَّهِ يَكْلُوهَا ... ..<sup>(٩)</sup>

٩ وإنما نقلنا هذه الألفاظ في هذه الآية عن أبي علي لِنَمَهِّدَ لك قراءة المفضل ؛  
لأنَّ الناس لَحَنُوهُ . وأبو علي لم يذكر هذه الألفاظ في الآية<sup>(١٠)</sup> المرويَّ فيها عن  
المفضل لأنَّ ابن مجاهد لم يَرَوْه عن المفضل ﴿ تَبَوَّأَ ﴾ بالنون .

(١) في الأصل « وتَبَوَّأَ » ياقحام الواو .

(٢) زيادة من ب .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) حكى كلام أبي علي بمناه .

(٥) عجزه : فَمَّ في قومها مَبَوَّأَهَا

ورواية أبي علي « وَبَوَّئْتُ فِي .. » وهي الرواية في المصادر .

(٦) زدت الفاء لمكان قوله « وأما .... »

(٧) انظر شعراين هرمة ص ٥٧ ، ومجاز القرآن ١ / ٢١٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٠ ، واللسان ( بوا ) .

(٨) عجزه : ضَنْتُ بشيء ما كان يَرْزُوهَا

انظر شعراين هرمة ص ٥٥ ، ومجاز القرآن ٢ / ٣٩ ، والمغني ٥٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٧٩ - ٢٨٠ ،

وشرح أبيات المغني ٦ / ٢٠٢ ، وهو بلا نسبة في الجمل ٢٨٠ ، والمغني ٥١٧ . ويكلؤها : يحرسها

ويحفظها .

(٩) في الأصل : الآي ، وهو خطأ .

فثبتَ وصَحَّ عندك أنَّ من ادَّعى أنَّ الطَّهْرَانِيَّ أو الرَّازِيَّ<sup>(١)</sup> كان يحفظ  
« الحُجَّة »<sup>(٢)</sup> = دعواه باطلة ؛ لأنها نازعا المِلَّنجِيَّ<sup>(٣)</sup> الراوي لهذه اللفظة وأنكرا  
عليه أشدَّ الإنكار ؛ فلو حفظا « الحُجَّة » لَمْ ينكراها .

٣

قوله عز وعلا : ﴿ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾<sup>(٤)</sup>

[ ٨٩ ]

من شدَّ النون كان نبياً بعد أمر . ومن خَفَّفَ النون<sup>(٥)</sup> كان قوله  
﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ في موضع الحال ، أي استقيما غير متبعين<sup>(٦)</sup> . وقد تقدّم هذا في  
هذا الكتاب في قوله ﴿ لاذلول تشير الأرض ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة البقرة : ٧١ ] وأنشدنا بيت

٦

(١) بهامش الأصل مائه : « الرازي : أبو الفضل ، والطهراني : رجل مقرأ من تبارق باب  
أصهان » . وستأتي ترجمة الرازي في فهرس الأعلام . والطهراني لما أعرفه .

(٢) لأبي علي الفارسي .

(٣) ستأتي ترجمته في فهرس الأعلام . وضبط في الأصل بكسر اللام وهو سهو .

(٤) انظر الجواهر ٨٢٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٧٤ ، والحجة ٢ / ١٧٤ - ١٧٦ خم ، ومجمع البيان  
٢ / ١٢٨ - ١٢٩ ، والبيان ١ / ٤٢٠ . ولجر ٥ / ١٨٧ - ١٨٨ . والكتاب ٣ / ١٤٩ ، ١٥٥ ،  
والمقتضب ٣ / ١٢ ، ٢٢ ، والإيضاح ٢٢٢ ، وابن يعيش ٢ / ٦٧ و ٩ / ٣٨ - ٣٩ ، وابن الشجري  
٢ / ٩٩ .

(٥) اختلف عن ابن ذكوان عن ابن عامر فنصّ ابن الجزري أنه روي عنه بتشديد التاء وتخفيف النون  
وهو مافي التيسر والتبصرة ، وفي المبسوط أنها قراءة ابن عامر بلا خلاف عنه ، وروي عنه  
بتخفيف التاء وتشديد النون وهو مافي السبعة ، وروي عنه بتخفيفها ، انظر النشر ، وقرأ الباكون  
بتشديد هـا . انظر السبعة ٢٢٩ . والتيسر ١٢٢ ، والتبصرة ٢٢٠ ، والمبسوط ٢٢٥ . والنشر

٢٨٧ / ٢

(٦) عن أبي علي . وأجاز أيضاً أن يكون لفظه الخبر ومعناه الأمر ، و« لا » في هذين الوجهين نافية .  
وأجاز أبو علي أيضاً أن يكون على التخفيف نبياً وخفف الثقيلة للتضعيف فعذف النون الأولى .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٦ - ٥٨ .



الفرزدق<sup>(١)</sup> هناك .

قوله عزّ وعلا : ﴿ قُلُوبًا كَانَتْ قَرِيَّةً آمَنَتْ فَنَعَمَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ

يُونُسَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٩٨ ]

جاء منصوباً لأنه استثناء منقطع ليس من الأول . ولهذا المعنى أجمعوا على نصبه ولم يرفعوه إلا في الشاذ النادر<sup>(٣)</sup> .

ومن رفعه حمّله على قوله<sup>(٤)</sup> :

وَبَلَدَةٍ لَّيْسَ بِهَا أَنَسٌ

إِلَّا الْيَعْفِرُ وَإِلَّا الْيَعِيسُ

وقوله :

وَبَلَدَةٍ لَّيْسَ بِهَا طَوْرٌ

وَلَا خَلَا الْجَنِّ بِهَا إِنْسِيٌّ

(١) وهو قوله :

بأيدي رجال لم يشهوا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ١١٥ ، وللفراء ١ / ٤٧٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٧٥ - ٧٦ ، وجمع البيان ٣ / ١٤٣ ، والبيان ١ / ٤٢٠ - ٤٢١ ، والبحر ٥ / ١٩٢ ، والكتاب ١ / ٣٦٦ ، وابن الشجري ٢ / ٢١٢ ، والمفني ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٣) روي الرفع عن الجرمي والكسائي . انظر شواذ ابن خالويه ٥٨ ، والكشاف ٢ / ٢٥٤ ، والبحر .

(٤) وهو جران العمود النيري . د ، ص ٥٢ ، وابن السرياني ٢ / ١٣٩ - ١٤٠ ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٠٧ - ١٠٩ ، والخزانة ٤ / ١٩٧ - ١٩٩ ، وذكر ابن السرياني أنه يروى لنزال بن غلاب ؟ .

والبيتان بلا نسبة في مجاز القرآن ١ / ١٣٧ ، والكتاب ١ / ٣٦٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٨ ، ٤٧٩ و ١٥ / ٢ و ٣ / ٢٧٣ ، والمقتضب ٤ / ٤٦٤ ، ومجالس ثعلب ٣٨٤ ، ومعاني الشعر للأشناندي ٣٩ ، والصاحبي ١٨٧ ، والإنصاف ٢٧١ ، والبيان ١ / ٤٢١ ، وابن يعيش ٢ / ٨٠ ، ١١٧ و ٧ / ٢١ و ٨ / ٥٢ ، والممع ٣ / ٢٥٦ . والأول بلانسية في الكتاب ١ / ١٣٣ ، والمقتضب ٢ / ٣١٩ ، ٣٤٧ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢ . ويروى « بساباً ليس بها أنيس » . واليعافير جمع يعمور وهو ولد الظبية وولد البقرة الوحشية أيضاً ، والعيس إبل بيض يخالط بياضها شفرة ، جمع أعفيس والأنثى عيب ، عن الخزانة . والشاهد فيه أنه رفع اليعافير وجعلها بدلاً من أنيس .

أَظُنُّهُ لِلْعَجَّاجِ<sup>(١)</sup> .قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا ﴾<sup>(٢)</sup>

[ ١٠٣ ]

٣

إن جعلت ﴿ كذلك ﴾ من صلة ﴿ ننجي ﴾ وجعلت ﴿ حقاً ﴾ من صلة

قوله ﴿ نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٠٣ ] / أي : ننجي المؤمنين حقاً = كان الوقف<sup>(٤)</sup>

٢ / ٦٠

( ٢ / ٦٦ )

على ﴿ كذلك ﴾ .

٦

ويجوز أن تجعل ﴿ حقاً ﴾ بدلاً من ﴿ كذلك ﴾ أو وصفاً<sup>(٥)</sup> .

(١) ديوانه ق ٢٥ / ٦٥ ، ج ٦٦ / ١ / ٤٩٨ . وهما له في شرح الملح اللوح ٨٢ / ٢ ، والخزانة ٢ / ٢ - ٣ .

وهما بلا نسبة في الأصول ١ / ٣٠٥ ، والإنصاف ٢٧٤ ، والجمع ٣ / ٢٦١ / الأول فيه ٢ / ٢٨٤ .

وانظر تمة التخريج في الديوان ٢ / ٤١٠ - ٤١١ . ورواية الديوان . وخففة ليس بها طوئي

والحفقة : البلدة الواسعة التي تخفق فيها الريح لسمتها ، وطوئي وطوري بمعنى أحد .

وقد وهم المؤلف في إنشاده هذا البيت شاهداً على جواز رفع المستثنى بـ « إلا » على أنه بدل من

المستثنى منه وإن لم يكن منه ، فالذي فيه « خلا الجن » لا « إلا الجن » ، فلا يصح الاستشهاد

به .

واستشهد الكوفيون بهذا البيت على جواز تقديم المستثنى أول الكلام ، ولم يجز ذلك البصريون ،

والتقدير عندهم : ليس بها طوري ولا إنسي خلا الجن ، فحذف « إنسي » وهذا الظاهر تفسيره ،

وقيل التقدير : ولا بها إنسي خلا الجن ، وتقديم الاستثناء ضرورة ، انظر الانصاف

والمصادر السالفة .

(٢) انظر مماني القرآن للأخفش ٢٤٩ ، وجمع البيان ٣ / ١٣٧ ونقل عن المؤلف مصرحاً بنقله عنه ،

والبیان ١ / ٤٢١ ، والبحر ٥ / ١٩٤ ، والكشاف ٢ / ٢٥٥ ، والبيان ٢ / ٦٨٧ ، وابن الشجري

١٦٤ / ٢ .

(٣) قرأ الكسائي وحفص عن عاصم ﴿ نُنَجِّ ﴾ وقرأ الباقر ﴿ نُنَجِّ ﴾ . انظر السبعة ٣٣٠ ، والتيسير

١٢٢ ، والنشر ٢ / ٢٨٧ . ورسم في النسخ « ننجي » ورسم المصحف بلایاء .

(٤) انظر إيضاح الوقف ٧٠٩ ، والقطع ٢٨٣ ، والمكتفى ٣١٢ ، ومنار الهدى ١٣٤ . وقد وقف على

﴿ كذلك ﴾ ابن قتيبة . وقيل الوقف على ﴿ آمنوا ﴾ وهو كاف عند أبي حاتم وحسن عند ابن

الأنباري .

(٥) كذا قال ، ووافقه في إجازة البدل أبو البركات والطبري والمكبري ، وهذا لا يصح لأن الثاني غير

الأول . وأما وجه الوصف فقول غريب لا يصح ، ولا أعلم أحداً ذكره إلا الطبري الذي نقل عنه .

ولا يجوز<sup>(١)</sup> أن ينتصب ﴿ كذلك ﴾ و﴿ حقاً ﴾ جميعاً بقوله ﴿ ننجي رسلنا ﴾ لأن الفعل الواحد لا يعمل في مصدرين ولا في حالين ولا في استثناءين ولا في مفعول<sup>(٢)</sup> معها<sup>(٣)</sup> . وإن أردت البيان فعليك بكتاب « البيان »<sup>(٤)</sup> .

٣

(١) أجازة العكبري ولم يعقب عليه أبو حيان بشيء .

(٢) في البيان - وقد نقل من كلام المؤلف من غير ما تصريح - : « مفعولين » وهو أحسن . وفي جمع البيان « مفعولي » وهو خطأ من النسخ .

(٣) أما عمل الفعل الواحد في مصدرين فقد منعه الأكثرون ، وأجازوه قوم منهم السيرافي فأجاز أن ينصبها وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها ، ومن منع ذلك خرج على البديل ، عن الهمع ٢ / ١٠٣ - ١٠٤ . وأما عمله في حالين فذهب الجمهور أنه يجوز تعدد الحال فينصب الفعل الواحد أكثر من حال واحد لصاحب واحد نحو جاء زيد راكباً مسرعاً ، وذهب قوم منهم أبو علي إلى أن ذلك لا يجوز ، انظر المقي ٧٣٣ ، والهمع ٤ / ٣٧ . وأما عمله في استثناءين فهو جائز إذا كررت « إلا » لغير تأكيد نحو جاء القوم إلا زيداً إلا عمرأ ، عن الهمع ٣ / ٢٦٦ - ٢٦٧ . وأما المفعول معه فالأمر فيه كما قال ، فإذا قلت : استوى الماء والخشبة ، لم يجوز أن تتبعه اسماً آخر فتنبه لأن الفعل لا يصل بحرف واحد إلى أكثر من مفعول ، انظر الحجة ٣ / ١٩٣ - ١٩٤ . خم وعنه في مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٦٠ . وقال أبو حيان : « لا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البديل أو العطف » البحر ٧ / ٢٦٣ .

(٤) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

## سورة هود

صلوات الله عليه

٣ قوله تعالى : ﴿ فَصَلِّتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ . أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ۖ ﴾ (١) ١١ - ١٢ .

٦ يكون « أَنْ » من صلة ﴿ فَصَلِّتْ ﴾ أي فصلت بأن لاتعبدوا إلا الله (٢) .  
وإن شئت كان قوله ﴿ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ (٣) بمعنى « أَيُّ » (٤) أي لاتعبدوا إلا الله (٥) ، كقوله ﴿ أَنْ أَمْشُوا ﴾ [سورة ص : ٦٠] أي (٦) أي امشوا .  
وإن شئت كان التقدير : هو أن لاتعبدوا إلا الله (٧) .

٩ وعلى الوجوه كلها يكون قوله ﴿ وَأَنْ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾ [٣] معطوفاً على قوله ﴿ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ .

(١) انظر معاني القرآن للقرآن ٢ / ٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٧٩ ، ومجمع البيان ٣ / ١٤١ ، والبيان ٢ / ٧ ، والبحر ٢٠٠ - ٢٠١ . وكان في الأصل و ي : فصلت آياته ، وهو سهو من الناسخ ، وسياق الآية : ﴿ الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت ... ﴾ .

(٢) وهو قول الكسائي والفراء ، وقدره الزجاج : لئلا .

(٣) كان في النسخ : « ... كان قوله من لدن حكيم خبير ألا تعبدوا إلا الله » . وأغلب الظن أن النسخ أثبتوا صدر الآية ، وقوله « إلا الله » ليس في الأصل ، والوجه ما أثبت .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) قال أبو حيان : « يحتل أن يكون « أَنْ » حرف تفسير لأن في تفصيل الآيات معنى القول . وهذا أظهر لأنه لا يحتاج إلى إضمار « اهـ . وعلى أن « أَنْ » مفسرة يكون الكلام نهياً .

(٦) زيادة من ي .

(٧) تابعه صاحب البيان الذي أخذ منه من غير ما تصریح ، وذكره العكبري في التبيان ٢ / ٦٨٩ . وقد رد أبو سيان هذا القول وزعم أن من أجازه فهو بمنزل عن عم الإعراب .

وإجازة الرازي<sup>(١)</sup> الوقف على لفظة ﴿الله﴾ هنا خطأ محض<sup>(٢)</sup>؛ لأنه يستدئ بقوله ﴿وأن استغفروا ربكم﴾ وليس في الكلام ما يتعلق به على زعمه .

وقوله : ﴿إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ ١٢١  
اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه .

وقوله : ﴿يَمْتَعِكُمْ﴾ ١٣١<sup>(٣)</sup>  
جزم جواب قوله ﴿وأن استغفروا ربكم﴾ .

وقوله : ﴿وإن تَوَلَّوْا﴾ ١٣١  
تقديره : وإن تَوَلَّوْا ، فحذف إحدى التاءين . وابن كثير<sup>(٤)</sup> يشدد التاء ولا يحذف الأولى ، بل يدغمها في الثاني . وقد تقدّم ذلك<sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿وَلَيْسَ أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْهَا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ﴾

(١) هو أبو الفضل الرازي وله في الوقف كتاب جامع الوقوف ، انظر ماسلف ٤٠٥ ، وستأتي ترجمته في فهرس الأعلام .

(٢) لا يصحُّ منه ما قال إلا إذا كان الرازي - ولم ينته إلينا كتابه - يذهب إلى أن الوقف على ﴿إلا الله﴾ تام . والمؤلف أطلق القول عن الرازي ولم يقيده بصفة هذا الوقف . وقد أجمعوا على جواز الوقف على ﴿إلا الله﴾ ثم اختلفوا في صفته : فهو حسن عند ابن الأنباري وصالح عند النحاس - وهما لفظان متقاربان - وكاف عند السدائي وحسن أو كاف عند الأشموني . انظر إيضاح الوقف ٧١٠ ، والقطع ٣٨٤ ، والمكتفى ٣١٣ ، ومنار الهدى ١٣٤ - ١٣٥ . والظاهر أنه حسن لا كاف لأنه يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة المعنى واللفظ .

(٣) انظر إعراب القرآن ٧٩ / ٢ ، ومجمع البيان ٧ / ٢ ، والبيان ١٤١ / ٣ ، والبحر ٢٠١ / ٥ .

(٤) في رواية البزي عنه ، وروي عن البزي أيضاً التخفيف وهي قراءة الباقين . انظر التيسير ٨٣ ، والنشر ٢ / ٢٨٨ ، ٢٣٢ .

(٥) في كلامه على قوله تعالى ﴿ولا تيمموا الخبيث﴾ [سورة البقرة : ٢٦٧] ، انظر ماسلف ١٩١ .

## إِنَّهُ لَيُؤُوسٌ كَفُورٌ ﴿٩١﴾

اللام في «لئن» لتوطئة القسم<sup>(٢)</sup>، وليست للقسم. والتقدير: والله لئن أدقنا الإنسان منا رحمة إنه ليؤوس كفور. ف ﴿إِنَّهُ﴾ جواب القسم الذي هيأته اللام لك.

وليس قوله ﴿إِنَّهُ لَيُؤُوسٌ كَفُورٌ﴾ جواب «إِنْ»، لأننا قد أعلمناك أن جواب «إِنْ» مثل الشرط مجزوم أو الفاء<sup>(٣)</sup>، كهولك: إن تأتني آتاك، وإن تأتني فزيد يكرمك. وإذا قلت «لئن تأتني» لم يجز أن تقول «آتاك»، وإنما<sup>(٤)</sup> تقول: لئن تأتني لا تينك<sup>(٥)</sup>. والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ سورة

(١) انظر الجواهر ٦٥٩ - ٦٦٠. وجمع البيان ٣ / ١٤٥، والبيان ٢ / ٨. وقوله «ثم .... كفور» ليس في الأصل وي.

(٢) سلف التعليق على هذه اللام ٨٤.

(٣) يريد أن جواب حرف الشرط «إن» - وغيره من أسماء الشرط محمول عليه - إما أن يكون فعلاً مجزوماً في اللفظ أو في التقدير، وعليه تكون جملته لاموضع لها من الإعراب، وإما أن يكون جملة مقترنة بالفاء فتكون في موضع الجزم، وقد تقام «إذا» مقام «الفاء». انظر باب الجزاء في الكتاب ١ / ٤٢٥، والمقتضب ٢ / ٥٩، والإيضاح ٣٢٠، والجل ٢١١ - ٢١٢، وابن يعيش ٨ / ١٥٦ و ٩ / ٢ - ٤، وشرح الكافية ٢ / ٢٥٢ - ٢٦٣، والمجمع ٤ / ٣٢١ - ٣٣٢.

وقوله «أو الفاء» أي الفاء وما دخلت عليه. وعبارة سبويه «واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء» وعبارة أبي علي «وجزاء الشرط ثلاثة أشياء أحدها الفعل ... والآخر الفاء ... والثالث إذا ..».

وقوله «لأننا قد أعلمناك أن جواب إن ..» لم يتقدم له في هذا الكتاب كلام فيه وإن كان قد تقدم ذكر كثير من الأفعال المجرومة الواقعة جواباً للشرط ومن الجمل المقترنة بالفاء وهي في موضع الجزم أو المذرومة لفاء. انظر ما تقسم من ذلك ١٣٤، ١٩٣، ٢٠٥، ٢٢٥، ٢٤٧ - ٢٤٩، ٢٥٩. وأغلب لظن أنه أراد أنه ذكر ذلك في غير هذا الكتاب من كتبه. ونحو هذا قوله فيما يأتي ١٢٣٥.

وقد تقدم هذا في البيان، وقد ذكر هذا في شرح البع اللوح ١٢٥ / ١.

(٤) في الأصل: وإنما.

(٥) في الأصل: لا تترك، وهو خطأ.

- الإسراء : ٨٨ ] فأثبت النون في قوله « يأتون » ، ولو كان جواب « إن » لكان مجزوماً ؛ فلما قال ﴿ لا يأتون ﴾ <sup>(١)</sup> علمت أنه جواب القسم ، والتقدير : والله لا يأتون بمثله ، فأغنى جواب القسم عن جواب الشرط ؛ ومثله قول كثير <sup>(٢)</sup> :
- ٣ لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذا لأقبلها  
أي : والله لأقبلها . ولو كانت جواب « إن » لقال « لأقبلها » .
- وإذا كان كذلك فقول المفسر <sup>(٣)</sup> « إنَّ التقدير في قوله ﴿ ليؤوس كفور ﴾ :  
٦ فإِنَّه ليؤوس كفور » وقول الشارح <sup>(٤)</sup> : « ﴿ وإنَّ <sup>(٥)</sup> أطمعتموهم إنكم  
لشركون ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة الأنعام : ١٢٠ ] تقديره : فإنكم ، فأضمر الفاء <sup>(٧)</sup> » = قول فاسد ،  
ومنه إقدام على شيء لم يكن يعرفه . وقد نسي قوله ﴿ ولئن شئنا لنذهبن ﴾  
٩ [ سورة الإسراء : ٨٦ ] وقوله : ﴿ وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن ﴾ [ سورة المائدة : ٧٢ ]  
وقوله : ﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرؤنهم ولئن  
نصروهم ليوئن الأذبار ﴾ [ سورة الحشر : ١٢ ] فجاء في هذا كله جواب القسم لاجواب  
١٢ « إن » <sup>(٨)</sup> ، وكذلك ﴿ إنه ليؤوس كفور ﴾ هو جواب القسم ، وليس هناك فاء  
مضرة .

(١) في الأصل : لا يكون ، وهو خطأ .

(٢) سلف البيت ٢٤٢ وتخريج ثمة ، وسيأتي ٧٣٢ .

(٣) لعله عنى بها رجلاً واحداً هو أبو مسلم محمد بن علي الأصبهاني ، والمؤلف بكفي عنه بـ « شارحك »  
انظر ترجمته في فهرس الأعلام .

(٤) في الأصل و ب : ولئن ، وهو خطأ .

(٥) انظر الجواهر ٥٤٩ ، ٦٥٩ - ٦٦٠ ، ٧٨٠ ، والبحر ٤ / ٢١٣ ، والمغني ١٣٥ ، ٣١١ ، ٨٢٨ .

(٦) وهو قول الخوفاي ، ورده أبو حيان . وعزاه المؤلف في الجواهر ٧٨٠ إلى الفراء في حدّ الجزء . يريد  
في كتابه « الحدود » وحدّ الجزء من الحدود التي ذكرها الفراء فيه ( انظر الفهرست ٧٤ ) . وقد  
سلف ١٢٤ أن إضمار الفاء ليس بالقصيح وموضعه الشعر ، وانظر المصادر ثمة ، وانظر ٢٤٩ أيضاً .

(٧) حذف اللام الموطئة هنا كما حذفت من قوله ﴿ وإن أطمعتموهم ﴾ ، وقد سلف التعليق على حذف  
هذه اللام ٢٧١ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٦٥٩ - ٦٦٣ الباب ٣٤ لـ « ما جاء في التنزيل من  
حروف الشرط دخلت عليه اللام الموطئة للتسم » وذكر هذه الآيات ثمة .

مضرة .

قوله تعالى / : ﴿ أَقْمَنُ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٧ ]

٣

يرتفع ﴿ كتاب ﴾ بالعطف على قوله ﴿ شاهد ﴾ ففصل بين الواو والمعطوف <sup>(٢)</sup> بالظرف وهو ﴿ من قبله ﴾ ، والتقدير : ويتلوه كتاب موسى من قبله <sup>(٣)</sup> . ومثله في الأحقاف قوله ﴿ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة الأحقاف : ١٢ ] بعد قوله ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [ سورة الأحقاف : ١٠ ] .

٦

قوله تعالى : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٢٢ ]

(١) انظر الجواهر ٦٧٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٨٢ ، وجمع البيان ٢ / ١٥٠ ، والبيان ٢ / ١٠ .

(٢) سلف التعليق على الفصل بين الواو والمعطوف ٩٩ ح ٥ .

(٣) هذا تقدير الزجاج . وذهب النحاس إلى أن ﴿ كتاب موسى ﴾ ارتفع بالابتداء ، وهو عند الفراء مرتفع بالظرف ﴿ من قبله ﴾ . وقد سلف تحقيق القول في ارتفاع الاسم بالظرف على مذهب الأحنس والكوبيين وعلى المذهبين عني مذهب الصريين ومذهب الأحنس والكوفيين ١٣ .

(٤) سيأتي الكلام عليه في موضعها ١٢٣٥ .

(٥) انظر الجواهر ١٢٧ - ١٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٨ - ٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٨٤ - ٨٥ ، وجمع البيان ٢ / ١٤٩ - ١٥٠ ، والبيان ٢ / ١٠ - ١١ ، والبحر ٥ / ٢١٢ - ٢١٣ ، وتفسير الطبري ١٢ / ١٥ - ١٦ ، والقرطبي ٩ / ٢٠ ، وجمع التفسير ٣ / ٣١٥ .

وانظر كلامهم على « لا جرم » في الكتاب ١ / ٤٦٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٠ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٥٨ ، والمقتضب ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، وأدب الكاتب ٦١ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٥٠ - ٥٥١ ، والزاهر ١ / ٣٧٥ - ٣٧٧ ، والفاخر ٢٦١ ، وحروف المعاني ٧٢ ، والنوادر للقالي ٣١٠ - ٣١٢ ، والصاحبي ٢٢٠ - ٢٢١ ، والمخصص ١٣ / ١١٧ - ١١٨ ، ومنشور الفوائد ٥٢ - ٥٤ ، وابن الشجري ٢ / ٢٢٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، والجنى الداني ٤١٢ - ٤١٥ ، والخزانة ٤ / ٣١٠ - ٣١٢ ، واللسان ( جرم ) .



﴿ لَاجِرَمْ أَنْ لَهْمُ النَّارِ ﴾<sup>(١)</sup> [سورة النحل : ٦٢] و ﴿ لَاجِرَمْ أَنَّا تَدْعُونِي إِلَيْهِ ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة عافر : ٤٣] .

- ٢ فَسَرَّوْهُ بِقَوْلِهِمْ « حَقًّا » . والحقيقة في هذا ما قاله سيبويه عن الخليل أَنَّ  
 « لا » رَدٌّ لقولهم ، وَأَنَّ « جَرَمْ » فعل ماض بمعنى « كَسَبَ »<sup>(٣)</sup> من قوله  
 ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ ﴾ [سورة المائدة : ٢] . فقوله ﴿ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ  
 أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لَا ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة النحل : ٦٢] أي ليس لهم الجنة ، ثم قال ﴿ جَرَمْ أَنَّ لَهُمُ  
 النَّارِ ﴾ أي كَسَبَهُمْ قولهم ﴿ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى ﴾ ﴿ أَنَّ لَهُمُ النَّارِ ﴾ .  
 وقيل : « جَرَمْ » بمعنى « وجب » أي وجب أن لهم النار<sup>(٥)</sup> .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٦٨٧ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٦٩ ، لكنه لم يتكلم على « لاجرم » فانظر للمصادر ثمة .

(٣) هذا وهم منه . فاعزاه إلى سيبويه عن الخليل هو قول أبي إسحق الزجاج ، فقد قال في الآية :  
 « لا نعي لما ظنوا أنه ينفعهم ، كأن المعنى : لا ينفعهم ذلك ، جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون أي  
 كسب ذلك الفعل لهم الخسران » اهـ معاني القرآن له ج ٢ / ٩٥ / ٢ خ وعنه في إعراب  
 القرآن . فـ « أن » عنده في موضع نصب .

أما سيبويه فقد قال : « وأما قوله عز وجل : ﴿ لَاجِرَمْ أَنْ لَهُمُ النَّارِ ﴾ فيان جرم عملت فيها  
 لأنها فعل ومعناها لقد حق أن لهم النار ... وقول المفسرين معناها حقاً أن لهم النار يدل ذلك أنها  
 بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت .... فزعم الخليل أن « لاجرم » إما تكون جواباً لما قبلها من  
 الكلام ... اهـ . فـ « أن » عندهما في موضع رفع فاعل لـ « جرم » وهو قول الأخفش والمبرد  
 ومن وافقهم . فقد وافق الزجاج الخليل وسيبويه في أن « لا » رَدٌّ لما قبلها وخالفها في معنى  
 « جرم » فذهبوا إلى أنه بمعنى « حق » وذهب إلى أنه بمعنى « كسب » . ولم يرض الفراء قول  
 الخليل وذهب إلى أن « لاجرم » كسمة في الأصل بمنزلة لا بد أنك قائم ولا محالة أنك ذاهب ،  
 فجرت على ذلك وكثر استعمالهم إياها حتى صار بمنزلة حقاً وكذلك فسرها المفسرون بمعنى الحق ،  
 وأصلها من جرمت أي كسبت الذنب .... اهـ . فـ « لاجرم » عنده بمنزلة « لارجل » والتقدير :  
 لاجرم في أن لهم أو من أن لهم فحذف الجار ، وهو أولى الأقوال ، وقيل غير ذلك .

(٤) في النسخ : ﴿ ... الْحُسْنَى لَاجِرَمْ ﴾ ، والوجه ما أثبت .

(٥) وهو قول الخليل وسيبويه وقطرب والأخفش والمبرد وغيرهم ، واختاره المؤلف في الجواهر وفيما  
 سيأتي ٦٨٧ في سورة النحل .

قوله عز وجل : ﴿ وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِي الرَّأْيِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٧ ]

- ٣ « نرى » فعل مستقبل ، والكاف للمفعول . وقوله ﴿ اتبعك ﴾ فعل ، وفاعله ﴿ الذين هم أرادنا ﴾ . والفعل والفاعل في موضع النصب مفعول ثانٍ لـ ﴿ نراك ﴾ إن كان بمعنى « نعلم » وفي موضع الحال إن كان بمعنى رؤية العين .
- ٦ وقوله ﴿ بادي الرأي ﴾ <sup>(٢)</sup> نصب على الظرف ، أي ظاهر الرأي وأول الرأي <sup>(٣)</sup> . والعامل فيه ﴿ نراك ﴾ <sup>(٤)</sup> .
- فإن قلت : فما <sup>(٥)</sup> قبل « إلا » لا يعمل فيما بعده إذا تم الكلام قبل « إلا » <sup>(٦)</sup> ،

(١) انظر شرح اللوح ٢٩ / ٢ و ٤٠ / ٢ و ٨٠ / ١ . وجمع البيان ٣ / ١٥٣ - ١٥٤ . ونقل عن المؤلف مصرحاً بنقله ، والبيان ٢ / ١١ . ونقل عنه غير مصرح على المعهود منه ، والبحر ٢١٤ / ٥ - ٢١٥ .

(٢) قرأ أبو عمرو وحده ﴿ بادي ﴾ بالهمز وقرأ الباقر ﴿ بادي ﴾ بلا همز . انظر السبعة ٢٣٢ ، والتيسير ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٣٨٨ . وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٢ ، ولفراء ٣ / ١١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٨٧ ، ولم يتكلموا على العامل في الظرف . والمؤلف وغيره أخذوا من كلام أبي علي في الحجة ٣ / ١٩٢ - ١٩٥ خم ، وانظر الجواهر ٨٥٦ ، وشرح اللوح ٤٠ / ٢ و ٨٠ / ١ ، والمصادر السالفة .

(٣) ظاهر الرأي معنى قول من قرأ بلا همز ، وأول الرأي معنى قول من همز . قال أبو علي : « وهاتان الكلمتان تتقاربان في المعنى لأن الهمزة في اللام فيها ابتداء الشيء وأوله ، واللام إذا كانت واواً كان المعنى الظهور .... وابتداء الشيء يكون ظهوراً وإن كان الظهور قد يكون ابتداء وغير ابتداء .... » اهـ .

(٤) انظر البيان والبحر . والذي ذكره أبو علي أن العامل فيه ﴿ اتبعك ﴾ ، ولم يذكر المؤلف غيره في الجواهر وشرح اللوح ، وذكره أبو حيان ، وهو الظاهر .

وظاهر كلام الأخفش والفراء والزجاج أنه ظرف لأنه عندهم انتصب على معنى « في بادي » وتأول النحاس قول الزجاج على أنه أراد أنه منصوب على نزع الخافض .

(٥) في الأصل و ب : فيما ، وهو تحريف ، والصواب من ي .

(٦) انظر شرح اللوح ٢٩ / ١ - ٢ ، والجواهر ٨٥٦ ، والأصول ١ / ٢٨٣ ، والبحر ٧ / ٢٤٦ ، ٢٥١ ، والمع ٣ / ٢٦٢ ، وماسياً ١٠٨٧ .

لا يجوز : ما أعطيتُ أحداً إلا زيداً درهماً = فإن أبا عليّ قد كفاك جواب هذا السؤال ، وحملَ ﴿ بادي الرأي ﴾ على أنه ظرف لما قبله <sup>(١)</sup> ثم رجع عنه في قوله ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة الشورى : ٥١] فحملَه على إضمار فعل آخر دلّ عليه « يكلم » على تقدير : أو يكلمه <sup>(٣)</sup> من وراء حجاب <sup>(٤)</sup> .

= وقد مثل ابن السراج للاستثناء بعد الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين بقوله : « أعطيت الناس الدرهم إلا زيداً ، ولا يجوز أن تقول : إلا عمراً الدينار ، لأن حرف الاستثناء إنما تستثنى به واحداً ، فإن قلت : ما أعطيت أحداً إلا عمراً داتماً ، وأردت الاستثناء أيضاً = لم يجوز ، فإن أردت البذل جاز ... » اهـ . وقد أخذه من الأخفش فقد أجاز « ما أعطيت القوم الدرهم إلا عمراً الدرهم » قال : « فيكون ذلك على البذل لأن البذل لا يحتاج إلى حرف ، فلا يعطف بحرف واحد شيان منفصلان وكذلك سبيل إلا ... » اهـ .

(١) قال أبو علي : « ... والعامل في هذا الظرف هو قوله ﴿ اتبعك ﴾ ، والتقدير : ما اتبعك في أول رأيهم أو فيما ظهر من رأيهم إلا أراذلنا ، فأخر الظرف وأوقع بعد « إلا » ولو كان بدل الظرف غيره لم يجوز ، ألا ترى أنك لو قلت : ما أعطيت أحداً إلا زيداً درهماً ، فأوقعت بعد « إلا » اسمين = لم يجوز ، لأن الفعل أو معنى الفعل في الاستثناء يصل إلى ما تنصب به بتوسط الحرف ، ولا يصل بتوسط الحرف إلى أكثر من مفعول ... فكذلك المستثنى إذا ألحقته « إلا » وأوقعت بعدها اسماً مفرداً لم يجوز أن تتبعه آخر ... » اهـ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٣ - ١٢٠٥ .

(٣) كان في النسخ « يكلمهم » والصواب ما أثبت . وهو على الصواب في الجواهر وشرح اللع والحجة وجمع البيان .

(٤) قال أبو علي في الحجة ٤ / ٢٥٧ - ٢٥٨ خم : « .... ويجوز في قوله ﴿ وحياً ﴾ أمران : أحدهما أن يكون استثناء منقطعاً ، والآخر أن يكون حالاً . فإن قدرته استثناء منقطعاً لم يكن في الكلام شيء يوصل بـ « من » لأن ما قبل الاستثناء لا يعمل فيما بعده ... إذا كان كلاماً تاماً ..... فإذا لم يجوز حمله على ﴿ يكلمه ﴾ من قوله ﴿ ما كان لبشر أن يكلمه الله ﴾ ولم يكن بدّ من أن يعلق الجدار بشيء ولم يكن في اللفظ شيء تحمله عليه أضمرت « يكلم » ، وجعل الجار في قوله ﴿ أو من وراء حجاب ﴾ متعلقاً بفعل مراد في الصلة محذوف منها للدلالة عليه .... ويكون في المعنى معطوفاً على الفعل المقدر صلة - « أن » ، للوصولة بـ « يوحى » ، فيكون التقدير : ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحى إليه أو يكلمه من وراء حجاب ، محذوف « يكلم » من الصلة ... » اهـ انظر كلامه بتامه ، وانظر ما يأتي ١٢٠٣ - ١٢٠٥ .

والظرف في الآيتين عندنا محمول على الفعل قبل « إلا » لأن الظرف يَكْتَفَى فيه براءة الفعل<sup>(١)</sup> . وقد ذكرنا هذه المسألة ، وما ذكر أبو علي أولاً ثم تقض ثانياً في غير موضع من كُتُبنا<sup>(٢)</sup> .

قوله عز وعلا : ﴿ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٣١ ]  
أي تزدريهم ، فحذف للمفعول من الصلة ، وهو العائد إلى الذين كفروا  
كقوله ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾<sup>(٤)</sup> [ سورة العرقان : ٤١ ] ☆  
☆ وقوله ﴿ أَتُنْزِلُ مَكِّمُوهَا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٢٨ ]

ردّه إلى الأصل . وذلك أنك إذا قلت « أعطيتكمو » فحذف الواو - فإذا

(١) قال الإمام الطبرسي عقب نقله كلام المؤلف : « وأقول إن مقاله فيه نظر لأن أبا علي قال في تلك الآية : لا يعمل ما قبل الاستثناء إذا كان كلاماً تاماً فيما بعده ، وليس ما قبل إلا في هذه الآية كلاماً تاماً ، فإن قوله ﴿ الذين هم أراذلنا ﴾ فاعل لقوله ﴿ اتبعك ﴾ فلذلك فرق بين الموضعين » اهـ .

قلت : رحم الله الإمام الطبرسي فإنه تنبه على ما لم ينس عنه أحد . فاعتراضه بأن الكلام في هذه الآية - أعني ﴿ مانراك اتبعك إلا الذين ... ﴾ غير تام - صحيح ، لكنه سهواً فظهر أن اب علي فرق بين هذه الآية وتلك . وليس كذلك ، فقد نقلت كلام أبي علي السي يقول فيه : ... ولو كان بدل الظرف غيره لم يحز ، ألا ترى أنك لو قلت : ما أعطيت أحداً إلا ريداً درهماً ... لم يحز ... » والمؤلف أخذ منه . فاعتراضه وارد على كليهما .

وقد نص أبو حيان أن ما بعد إلا لا يكون معمولاً لما قبلها إلا إذا كان مستثنى أو مستثنى منه أو تابعاً للمستثنى منه .

(٢) ذكرها في الجواهر ٨٥٦ - ٨٦٠ ، وشرح النع اللوح ٤٠ / ٢ و ٧٩ / ١ - ٨٠ / ٢ ، وهذان الكتابان وهذا الكتاب - أعني كشف المشكلات - هي ما انتهى إليه من كتب

(٣) انظر البيان ٢ / ١٢ ، والبحر ٥ / ٢١٨ . وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .  
(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٧٢ .

(٥) انظر البيان ٢ / ١١ - ١٢ ، والبحر ٥ / ٢١٦ - ٢١٧ ، والعسكريات ٣٦ - ٣٧ ، والخليبيات ٩٦ .  
وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

- ٣ اتصل بالمضر رُدُّ<sup>(١)</sup> إلى الأصل فقيل « أعطيتكموه » كما أنك إذا قلت : المال لك والمال لزيد ، كسرت مع المظهر ورددته إلى الأصل مع المضر<sup>(٢)</sup> . ☆
- ٣ ☆ وقوله : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٣٤ ]
- الشرط المؤخر لفظاً في نيّة التقديم . وقوله ﴿ إِنْ أَرَدْتُ ﴾ جوابه ماينوب عنه ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ ﴾ . وهو مع جوابه جواب قوله ﴿ إِنْ كَانَ اللَّهُ ﴾ ،
- ٦ كقولهم : إِنْ دخلت الدار فأنت طالق إِنْ كلمت فلاناً<sup>(٤)</sup> . ☆
- ٩ قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٤٠ ]
- بتنوين « كل » وترك التنوين<sup>(٦)</sup> . فمن قال ﴿ من كل زوجين ﴾ فلم ينون

(١) الظاهر أن قوله « فإذا ... رُدُّ » جواب « إذا قلت » وهي عبارة ركيكة وأخشى أن يكون في الكلام سقط . وعبارة أبي علي في العسكريات : « ... ومن ذلك أن عامة من يقول أعطيتكم درهماً فيحذف الواو المتصلة بالميم إذا وصلها بالمضر قال : أعطيتكموه .. » اهـ ونحوه في الحلييات . وانظر الكتاب ١ / ٣٨٩ و ٢ / ٢٩٢ ، والمقتضب ١ / ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٢) وإنما كسروها مع المظهر « لثلاث تلتبس بلام الابتداء إذا قال إن هذا فلان ولهذا أفضل منك ، فأرادوا أن يميزوا بينها ، فلما أضروا لم يخافوا أن تلتبس بها لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر ... » عن الكتاب ١ / ٣٨٩ ، وانظر شرح المع اللوح ٨ / ١ ، والمقتضب ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ و ٤ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، والكامل ٤٧١ ، والعسكريات ٣٦ .

(٣) انظر مجمع البيان ٢ / ١٥٧ - ١٥٨ ، والبحر ٢١٩ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٣٢٠ ، والبصريات ٢١٠ ، والمغني ٨٠٩ . وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

(٤) في تفسير البياضوي ( انظر مجمع التفاسير ) : أنت طالق إِنْ دخلت الدار إِنْ كلمت فلاناً ، وهو أنسب مما قاله المؤلف .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٠ ، والحجة ٣ / ١٩٧ - ٢٠٠ خم ، ومجمع البيان ٢ / ١٦٠ - ١٦١ ، والبيان ٢ / ١٣ ، والبحر ٥ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٦) قرأ بالتنوين حفص عن عاصم وحده . وقرأ الباقون بغير تنوين على الإضافة . انظر السبعة ٣٢٣ ، والتيسير ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٢٨٨ .

أضاف « كلاً » إلى مابعد . ومن نَوْن نصب ﴿ زوجين ﴾ بـ ﴿ أَحْمِلْ ﴾ .  
و ﴿ أَهْلَكَ ﴾ <sup>(١)</sup> ٤٠ |

٣ نصب عطف على قوله ﴿ اثنين ﴾ <sup>(٢)</sup> أي [ و <sup>(٣)</sup> ] احمل أهلك .  
وقيل إنَّ « أَهْلَكَ » فعلٌ ماضٍ / مسند إلى الله عز وجل ، أي أهلك الله  
كلهم إلا من سبق عليه القول <sup>(٤)</sup> . والأول أحسن ، والثاني وجه <sup>(٥)</sup> .

٢ / ٦١  
( ٢ / ٦٧ )

٦ قوله تعالى : ﴿ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٤١ |  
أي وقتَ إجرائها ووقت إرسائها <sup>(٧)</sup> أي : اركبوا ] فيها <sup>(٨)</sup> متبركين بذكر  
الله في هذين الوقتين . فالظرف - أعني قوله بسم الله - متعلق بمحذوف في  
موضع النصب على الحال من الضمير في ﴿ اركبوا ﴾ . والظرف هو العامل في  
٩ « مجراها ومرساها » على التقدير الذي ذكرنا .

فإن قلت : فهل يكون قوله ﴿ مجراها ﴾ مرتفعاً بالظرف ،  
١٢ ﴿ مرساها ﴾ عطف عليه ، ويكون ﴿ بسم الله ﴾ حالاً من الضمير في  
﴿ اركبوا ﴾ - فإن ذلك لا يجوز ، لأنه تبقى الحال ولا عائد منها إلى

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة .

(٢) إن أضيف ﴿ كل ﴾ ، وعلى ﴿ زوجين ﴾ إن نَوْن .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) لأعرف أحداً ذكر هذا الوجه . وهو قول متكلف فيه إضمار الفاعل والمفعول به وهو المستثنى منه ،  
ونظم الآية يأياه .

(٥) في الأصل : الوجه . وهو خطأ .

(٦) انظر الجواهر ٥٢٢ - ٥٢٣ ، ٥٣١ ، ٥٣٨ ، ٩٥١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٤ - ١٥ ، وإعراب  
القرآن ٢ / ٩١ ، والحجة ٢ / ٢٠٠ - ٢٠٣ خم ومنه أخذ المؤلف كلامه ، وجمع البيان ٣ / ١٦١ ،  
والبيان ٢ / ١٣ - ١٤ ، والبحر ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٧) وهو أحد قولَي الفراء والنحاس ولم يتكما على تعليقها . والباقرن أخذوا من كلام أبي علي .

(٨) زيادة من ي .

صاحبه<sup>(١)</sup> .

ولكنك لورفعت الاسمين بالظرف<sup>(٢)</sup> ، وكان الظرف حالاً من الهاء المجرورة  
 ب « في » = لجاز وجاز ، لأن قوله ﴿ مجراها ﴾ الهاء المتصلة به هي الهاء في  
 ٣ ﴿ فيها ﴾ .

ولا يجوز أن يكون ﴿ مجراها ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بسم الله ﴾ خبره لأن  
 ٦ الظرف جرى هنا حالاً لذي حال ، فكان المذهب<sup>(٣)</sup> طبقاً في رفع مابعد  
 [ به ]<sup>(٤)</sup> . وقد ذكر هو<sup>(٥)</sup> جواز ارتفاع ﴿ مجراها ﴾ بالابتداء ، وقد ذكرناه في  
 « المستدرك »<sup>(٦)</sup> .

ووافق حفص حمزة وعلي<sup>(٧)</sup> في إمالة الراء من ﴿ مجراها ﴾<sup>(٨)</sup> . ولا يميل  
 ٩

(١) يريد صاحب الحال . والحال يذكر ويؤنث ، ولو قال « صاحبها » كان أجود لأنه أنت  
 « تبقى ... منها » .

(٢) وهو أحد قولي الفراء ومن وافقه .

(٣) كتب تحته في الأصل : « مذهب سيبويه والخليل » . وهو خطأ بل يريد مذهب سيبويه  
 ومذهب الأخفش ولكويين في رفع لاسم بالظرف . وقد سلف بيان ذلك ١٣ .

(٤) زبدة من ي وب .

(٥) كتب تحته في الأصل : « أبو علي » . وفي ي : وقد ذكر أبو علي جواز ، وفي ب : وقد ذكر هو  
 يعني أبا علي جواز . وقوله « يعني أبا علي » ظاهر أنه ليس من المؤلف . قال أبو علي في  
 الحجة ٢ / ٢٠١ خم : « فإن جعلت قوله ﴿ بسم الله مجراها ﴾ خبر مبتدأ مقدماً في الأصل مقدم  
 ، وهو خطأ [ في قول من لم يرفع بالظرف أو جعلته مرتفعاً بالظرف لم يكن قوله ﴿ بسم الله  
 مجراها ﴾ إلا جملة في موضع الحال من الضمير الذي في ﴿ فيها ﴾ .. » . وقد أجاز النحاس وأبو  
 البركات وأبو حيان ذلك . وما اعترض به المؤلف على أبي علي - وهو وارد على غيره - صحيح .  
 وانظر ما يأتي ٨٥٧ .

(٦) سماه المؤلف في أكثر المواضع التي أحال عليه فيها « الاستدراك على أبي علي » أو « الاستدراك » ،  
 انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٧) هو علي بن حمزة الكسائي .

(٨) انظر السبعة ٣٣٣ ، ١٤٥ ، والتيسير ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٢٨٨ ، ٤١ - ٤٢ .

٣ حفص شيئاً في التنزيل إلا في هذا الموضع . وإنما خص هذا الحرف بالإمالة لأنه لما فتح الميم ﴿ مَجْرَاهَا ﴾ - وَفَتَحَ الميم قراءة حمزة وعلي<sup>(١)</sup> - لم يَسْتَجِزْ أن يخالفهما في الإمالة ، بل رأى وفاقه في الإمالة معها وفتح الميم .

قوله تعالى : ﴿ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٤٢ ]

٦ قُرِء بكسر الياء وفتحها<sup>(٣)</sup> . فن كسر الياء فأصله « بُنَيِّي » لأن « ابناً » إذا صَغُرَ قيل في تصغيره « بُنْيٌ » ، فإذا أَضْفَتَه أدخلت ياء المتكلم ، فتجتمع ثلاث ياءات ، فتحذف الأخيرة لأن الكسرة تدل عليه<sup>(٤)</sup> .

٩ ومن فتح وقال ﴿ يَا بُنَيَّ ﴾ أبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، فيصير « يَا بُنْيَا » ، ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين<sup>(٥)</sup> ، فصار « يَا بُنْيَ » وهو قراءة حفص في جميع التنزيل ، ووافقه أبو بكر ههنا<sup>(٦)</sup> لأنه قد انضم إلى ما ذكرنا فتح الكاف من ﴿ اركبْ ﴾ ، فاستجاز مع السببين ما لم يستجز مع سبب واحد . ١٢

(١) وقرأ الباقون بضم الميم ، فأمال أبو عمرو ، وقرأ ورش عن نافع بين اللفظين والباقون بالفتح .

(٢) انظر إعراب القرآن ٢ / ٩٢ - ٩٣ . والحجة ٣ / ٢٠٣ - ٢٠٩ خم . ومجمع البيان ٣ / ١٦٢ . والبيان ٢ / ١٤ - ١٥ ، والبحر ٥ / ٢٢٦ .

(٣) قرأ بفتح الياء عاصم وحده ، وقرأ الباقون بكسرها . انظر السبعة ٣٣٤ ، والتيسير ١٢٤ ، والنشر ٢ / ٢٨٩ .

(٤) أي على الياء . وحروف الهجاء تذكر وتؤنث ، انظر مسلف من التعليق ٣ . ولو قال « عليها » كان أنسب .

(٥) قوله « لالتقاء الساكنين » أجاز الزجاج ومن وافقه ، لكنه غير مطرد في قوله ﴿ يَا بُنْيَ » لا تشرك ﴿ سورة لقمان : ١٣ ﴾ و ﴿ يَا بُنْيَ أَلَمْ يَلِدْ ﴾ [ سورة لقمان : ١٧ ] ونحوه مما لاساكن فيه بعد « بُنْيَ » . وأجاز الزجاج أن تكون الألف حذفت كما تحذف الياء لأن النداء موضع حذف ، وهو قول أبي علي ومن وافقه .

(٦) انظر المصادر السالفة .



قوله عز وعلا : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤٣ ]

- ٣ ﴿عاصم﴾ نصب اسم « لا » ، وخبره قوله ﴿ من أمر الله ﴾ لأنه متعلق  
بمحذوف ، والتقدير <sup>(٢)</sup> : لا ذا عصمة كائن من أمر الله في اليوم . و « اليوم »  
معمول الظرف وإن تقدم عليه ، كما جاز « أَكُلَّ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ » <sup>(٣)</sup> . ولا يتعلق  
٦ « اليوم » بنفس « أمر » لأن « أمراً » مصدر ، فلا يتقدم عليه ما في صلتة <sup>(٤)</sup> .  
ولا يتعلق « اليوم » بنفس « عاصم » لأن « عاصماً » إذا تعلق به « اليوم » كان  
عاملاً فيه ، وإذا كان عاملاً فيه وجب تنوينه لأنه يشبه المضاف . ألا ترى  
٩ أنك تقول : « لاخيراً من زيد في الدار » <sup>(٥)</sup> فتتَوَّن « خيراً » لأن قولك « من  
زيد » في صلتة ، فكذلك هنا لو كان « اليوم » متعلقاً بـ « عاصم » وجب  
تنوينه <sup>(٦)</sup> ، فلما لم يقرأ أحدٌ « لا عاصماً اليوم » ثبت أنه ليس من صلتة . فإن  
قلت : فهل أعلّقه بمضمر يكون خبر « لا » = فإن ذلك لا يجوز لأنك حينئذ  
١٢ تجعل ظرف الزمان خبراً للذات / ، وقد ذكرنا أنه لا يجوز أن تقول : « زيدٌ  
يوم الجمعة » <sup>(٧)</sup> ، على تقدير : زيد كائن يوم الجمعة ، وكذا هنا لا يجوز أن  
( ١ / ٦٢ ) ( ١ / ٦٨ )

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٥٣ / ١ - ٢ . ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٣ ( وفيه سقط ) . وللفراء

١٥ / ٢ - ١٦ ، وإعراب القرآن ٩٣ / ٢ ، والحجة ١٤٢ / ١ ، ومجمع البيان ١٦٢ / ٣ - ١٦٣ ،

والبيان ١٥ / ٢ - ١٦ ، والبحر ٢٢٧ / ٥ ، وابن يعيش ١٠٠ / ٢ ، والمغني ٧٠١ .

(٢) هذا أحد تقديرَي الأخفش ومن وافقه .

(٣) سلف ذكر مصادر هذه العبارة ٤٥٤ .

(٤) المصدر ومعموله كالصلة والموصول . انظر ما سلف من التعليق ١٣٦ ، والصلة لا تتقدم على

الموصول ، وسيأتي التعليق على هذا ٨٧٠ .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ٥٣ / ١ ، والكتاب ٣٥٠ / ١ ، والمقتضب ٣٦٥ / ٤ ، والحجة ١٤٢ / ١ ،

وابن يعيش ١٠٠ / ٢ .

(٦) انظر ما سلف من التعليق على هذا ٥٠٤ .

(٧) سلف ذكر مصادره والتعلق عنه ٥٠٤ .

يكون « اليوم » خبر « عاصم » ، وإذا بطل هذا وبطل تعلُّقه بالمصدر الذي هو « أمر » لتقدمه عليه ، صحَّ أنه كقولهم ، أكلُّ يوم لك ثوبٌ .

﴿ إلا من رحم ﴾<sup>(١)</sup>

٣

أي إلّا من رحمه الله . فيكون « مَنْ » مفعولاً ، واستثناء عن ﴿ عاصم ﴾ و « عاصم » فاعل . فقيل : هو استثناء منقطع<sup>(٢)</sup> . وقيل : ﴿ لا عاصم ﴾ أي ذا عصمة<sup>(٣)</sup> . وقيل : ﴿ لا عاصم ﴾ بمعنى معصوم<sup>(٤)</sup> . وقيل : ﴿ من رحم ﴾ أي من رحمه نوح وهو ابنه<sup>(٥)</sup> .

٦

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾<sup>(٦)</sup>

[ ٤٦ ]

٩

قيل : ﴿ ليس من أهلك ﴾ أي من أهل دينك<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر الكتاب ١ / ٣٦٦ ، والمقتضب ٤ / ٤١٢ ، والإيضاح ٢١٢ ، والخصائص ١ / ١٥٢ ، وابن يعيش ٢ / ٧٩ ، ٨١ ، ١٠٠ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٢٨ ، والقرطبي ٩ / ١٩ ، والمصادر المذكورة في ح ١ من الصفحة السابقة .

(٢) وهو قول سيبويه والبرد والزمج وأحد قولي الأخفش والفراء وأبي علي والنحاس وغيرهم .

(٣) وهو أحد قولي الأخفش وأبي علي ومن وافقها . قال أبو الفتح : « وذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً ، فمن هنا قيل إن معناه لامعصوم » .

(٤) وهو قول الفراء والنحاس وغيرهم . وعلى هذين القولين يكون « من » رفعاً بدلاً من « عاصم » .

(٥) لم أجد هذا القول ، وهو قول متكلف يأباه نظم الآية ومعناها .

(٦) انظر الجواهر ٧٠ ، وشرح اللع اللوح ٦٧ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٣ ، وللغراء

١٧ / ١٨ ، والحجة ٣ / ٢٠٩ - ٢١٢ خم ، وجمع البيان ٣ / ١٦٥ - ١٦٧ ، والبيان ٢ / ١٦ ،

والبحر ٥ / ٢٢٩ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٣٠ - ٣٣ ، والقرطبي ٩ / ٤٦ ، وابن كثير

٤ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، وجمع التفسير ٣ / ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٧) عن الضحاك وغيره . وقيل : ليس من أهلك الذين وعدتك أن أنجيهم ، عن ابن عباس

وسعيد بن جبير وغيرهما ، وهو قريب من الأول ، وقيل : ليس من ولدك ، عن الحسن

وغيره . ورد الطبري وغيره .

﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ ﴾ أي ذو عَمَلٍ<sup>(١)</sup> . وقرأه علي<sup>(٢)</sup> : ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرَ صَالِحٍ ﴾ على المضى ونصب المفعول وهو ﴿ غَيْرَ صَالِحٍ ﴾ .

٢ قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٤٦ ]  
إثبات الياء قراءة أبي عمرو<sup>(٤)</sup> . وقد حذفها قوم فقرأوا ﴿ فلا تسألن ﴾ فاجتزؤوا بالكسرة عن الياء<sup>(٥)</sup> . ومنهم من شدد النون وكسرها على معنى « تَسَأَلْنِي » فحذف الياء واجتزأ بالكسرة ، والنون نون التوكيد<sup>(٦)</sup> [ التثنية ] اجتمعت مع نون العماد ، فحذف الوسطى منها . وفتحها قوم مع التشديد فقرأوا ﴿ فلا تسألن ما ليس لك به علمٌ ﴾ .

٩ قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٤٩ ]

(١) عن الزجاج ، وهو أحد قولي أبي علي وغيره ، فالضمير في « إنه » للابن وهو قول الحسن .  
وقيل ﴿ إنه ﴾ أي إن سؤالك أو سألتك ما ليس لك به علم عمل غير صالح ، عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما ، وهو قول الأخفش والفراء وغيرهما .

(٢) كتب تحته في الأصل : « الكسائي » . وهذه قراءة الكسائي وحده ، وقرأ الباقر ﴿ علٌّ غير صالح ﴾ انظر السبعة ٣٢٤ ، والتيسير ١٢٥ . والنشر ٢ / ٢٨٩ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٨ / ٢ ، والحجة ٣ / ٢١٢ - ٢١٣ خم ، وجمع البيان ٢ / ١٦٥ - ١٦٦ ، والبيان ٢ / ١٦ - ١٧ ، والبحر ٥ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٤) وورش عن نافع ، وأبو عمرو يخفف النون وورش يشدها ، وقرأ بحذف الياء وتخفيف النون عاصم وحزة والكسائي ، وقرأ ابن عامر وقالون عن نافع بحذف الياء وكسر النون مع التشديد ، وقرأ ابن كثير بحذف الياء وفتح النون مع التشديد وتروى عن هشام عن ابن عامر . ونافع وابن عامر وابن كثير يفتحون اللام والباقر يسكنونها . انظر السبعة ٣٣٥ - ٣٣٦ ، والتيسير ١٢٥ ، ١٢٧ ، والنشر ٢ / ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ١٨٤ ، والبسوط ٢٣٩ - ٢٤٠ .  
وأبو عمرو وورش يحذفان الياء في الوقف .

(٥) سبب التعيين على حذف ياء النفس ياء التكميم ، والاحترز عنها بالكسرة ١٤٨ . وكل في الأصل : « ... قوم فقرأوا ... فاجتزؤوا » وهو سهو من الناسخ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر جمع البيان ٣ / ١٦٦ - ١٦٧ ، والبيان ٢ / ١٧ ، والبحر ٥ / ٢٢٢ و ٢ / ٤٥٧ - ٤٥٨ .

﴿ تلك ﴾ مبتدأة ، والخبر الظرف . و ﴿ نوحيا ﴾ خبر ثان . وإن شئت كان في موضع الحال ، أي تلك كائنة من أنباء الغيب موحةً إليك .  
 ٣ وإن شئت كان ﴿ تلك ﴾ مبتدأة ، و ﴿ نوحيا ﴾ الخبر ، والجار من صلة ﴿ نوحيا ﴾ أي تلك نوحيا إليك من أنباء الغيب<sup>(١)</sup> .  
 ٦ ولا يجوز أن يكون « مِنْ » زيادةً على تقدير : تلك أنباء الغيب نوحيا إليك ، لأنها لاتزاد في الواجب ، وقياسُ قول الأخفش جوازهُ<sup>(٢)</sup> .

قوله عز وجل : ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٥٠ ]  
 ٩ ﴿ أخاهم ﴾ ينتصب بفعل مضر ، والتقدير : وأرسلنا إلى عادٍ أخاهم هوداً . وهكذا ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾ [ ٦١ ] و ﴿ إِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ [ ٨٤ ] في جميع التنزيل<sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ ﴾<sup>(٥)</sup>  
 ١٢ [ ٥٤ ]

﴿ إن ﴾ حرف نفي لحقت ﴿ نقول ﴾ فنفت<sup>(٦)</sup> جميع القول إلا قولاً

(١) اختار أبو حيان أن يكون ﴿ تلك ﴾ مبتدأ والخبر ﴿ من أنباء ﴾ وجلة ﴿ نوحيا ﴾ مستأنفة ، وهو قول جيد .

(٢) سلف التعليق على كلا لقولين ٢٥ .

(٣) انظر الجواهر ٢٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٩ / ٢ ، وإعراب القرآن ٩٥ / ٢ ، ومجمع البيان ١٦٩ / ٣ ، والبيان ١٧ / ٢ ، والبحر ٢٣٢ / ٥ .

(٤) قوله تعالى ﴿ وَإِلَىٰ عاد أخاهم هوداً ﴾ جاء أيضاً في الأعراف : ٦٥ ، وقوله ﴿ وَإِلَىٰ ثمود أخاهم صالِحاً ﴾ جاء في الأعراف : ٧٣ ، وقوله ﴿ وَإِلَىٰ مدين أخاهم شعيباً ﴾ جاء في الأعراف : ٨٥ ، والعنكبوت : ٣٦ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٤ ، ومجمع البيان ١٦٩ / ٣ ونقل من كلام المؤلف مصرحاً بنقله عنه ، والبيان ١٨ / ٢ - ١٩ ونقل كلامه من غير ماتصريح بالنقل على المعهود منه ، والبحر ٢٣٣ / ٥ .

(٦) كان في النسخ « نفى » ، والصواب مأثبت ، وهو على الصواب في مجمع البيان .

واحداً وهو قوله<sup>(١)</sup> ﴿ اعتراك بعض آلهتنا بسوء ﴾ ، فالتقدير ماتقول  
[ قولاً ]<sup>(٢)</sup> إلا هذه المقالة ، أي إلا مقالتنا ﴿ اعتراك بعض آلهتنا بسوء ﴾ .

والفعل يدلّ على المصدر وعلى الظرف وعلى الحال ، فيجوز أن يُذكر  
الفعل ثم يُستثنى من مدلوله ما دلّ عليه من المصادر والظروف والأحوال .  
فقوله ﴿ اعتراك ﴾ مستثنى من المصدر الذي دلّ عليه ﴿ تقول ﴾<sup>(٣)</sup> ، كقوله  
عز وجل : ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ . إِلَّا مَوْتَتْنَا الْأُولَى ﴾<sup>(٤)</sup> [ سورة الصافات : ٥٨ - ٥٩ ]  
فنصب ﴿ موتتنا ﴾ على الاستثناء<sup>(٥)</sup> لأنه مستثنى من ضروب الموت الذي دلّ  
عليه قوله ﴿ بميتين ﴾ .

ومما جاء من ذلك في الظرف قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ  
يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة يونس : ٤٥ ] ف ﴿ ساعة ﴾ استثناء<sup>(٧)</sup> مما دلّ  
عليه ﴿ لم يلبثوا ﴾ ، والتقدير : كأن لم يلبثوا في الأوقات كلها إلا ساعة من  
النهار / ومثله ﴿ إِنْ لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴾ [ سورة طه : ١٠٤ ] و ﴿ إِنْ لَّبِثْتُمْ إِلَّا  
عَشْرًا ﴾ [ سورة طه : ١٠٣ ] .

٢ / ٦٢  
( ٢ / ٦٨ )

(١) في الأصل « قولهم » ، والأجود ما أثبت من ي و ب . ووجه ما في الأصل أن هذا حكاية من الله عز وجل لقولهم .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) وموضع جملة ﴿ اعتراك ﴾ نصب على أنها مفعول بها .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٢٥ - ١١٣٦ .

(٥) انتصب ﴿ موتتنا ﴾ على المصدرية ، وهو في المعنى مستثنى من ضروب الموت الذي دل عليه قوله ﴿ بميتين ﴾ ، انظر التعليق فيما يأتي .

(٦) سف الكلام عليها في موضعها ٥٤١ ، ولم يذكر ثمة مذكوره هنا .

(٧) انتصب ﴿ ساعة ﴾ وكذا ﴿ يوماً ﴾ و ﴿ عشراً ﴾ على أنه ظرف متعلق بالفعل وهو في المعنى مستثنى مما دل عليه الفعل .

ومما جاء من ذلك في الحال قوله : ﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَمَا تُقِفُوا إِلَّا  
بِجَلٍّ مِنَ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة آل عمران : ١١٢] والتقدير : ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ في جميع  
الأحوال أينما ثقفوا إلا متمسكين بعهد الله <sup>(٢)</sup> .

٣

وهذا أصل كبير لابد لك من رعايته لأنَّ الفقهاء بنوا عليه مسائل  
جمَّة <sup>(٣)</sup> .

☆ وقال <sup>(٤)</sup> أبو علي <sup>(٥)</sup> : ﴿ إلا بجبل ﴾ مستثنى من ﴿ الذلة ﴾ ، المعنى : يذللون  
إلا أن يكون معهم جبل من الله ، وهو ما يكون به ذمة ، ولا يكون من  
﴿ ثقفوا ﴾ <sup>(٦)</sup> ألا ترى أنه لا يصح : أينما ثقفوا إلا بجبل ، لأنه إذا كان معهم  
جبل من الله لم يثقفوا ؟

٩

قال : و « أَيْنَ » من قوله ﴿ أينما ثقفوا ﴾ قد خرجت من الاستفهام <sup>(٧)</sup> كما

(١) انظر الكلام عليها في الجواهر ٢٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٢ ، والفرأء ١ / ٢٣٠ ، وإعراب  
القرآن ١ / ٢٥٨ ، وجمع البيان ١ / ٤٨٧ ، والبيان ١ / ٢١٥ ، والبحر ٣ / ٣١ - ٣٢ ، والكشاف  
١ / ٤٥٥ .

(٢) وكذا قال الزمخشري . وقوله ﴿ بجبل ﴾ متعلق بمحذوف في موضع الحال ، وهو مستثنى من عامة  
الأحوال ، فالاستثناء متصل . وذهب الأخفش والفرأء والزجاج وغيرهم إلى أنه استثناء ليس من  
الأول أي منقطع .

(٣) لم يذكر شيئاً منها في هذا الكتاب ، ولا أعرف شيئاً عن هذه المسائل التي بناها الفقهاء على هذا  
الأصل .

(٤) قوله : وقال أبو علي ... إلى آخر كلامه انفردت به نسخة الأصل .

(٥) نقل المؤلف في الجواهر بعض ما نقله عنه هنا ، ولم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه . وعلى  
قوله فالاستثناء متصل .

(٦) أي ولا يكون ﴿ إلا بجبل ﴾ مستثنى من ﴿ ثقفوا ﴾ . وفي الجواهر : ولا يكون متعلقاً بقوله  
﴿ ثقفوا ﴾ .

(٧) لم أجد هذا القول . وقوله « من الاستفهام » يريد أن « أين » ظرف خرج عن الاستفهام و  
« ما » مزيدة ، ولا أعلمها زيدت مع « أين » إلا إذا كانت اسم شرط . على أن ابن جني حل  
قول الشاعر :

وَأَسَاءَ مَا أَسَاءَ لَيْدَةً أَدْبَلْتُ      إِنِّي وَأَصْحَابِي بِأَيِّ وَأَيْنِ -

خرجت منه أي<sup>(١)</sup> في قوله<sup>(٢)</sup> :

... .. والدَّهْرُ أَيْتَمًا حَالِ دَهَارٍ<sup>(٣)</sup>

وقد يجوز أن يكون الاستثناء من الضمير الذي في ﴿عليهم﴾<sup>(٤)</sup> ☆

٣

= على وجهين : أحدهما أنه جرد « أين » من الاستفهام و « ما » مزيمة أو أنه ركب « أين » مع « ما » تركيب حسة عشر ، انظر الخصائص ١ / ١٣٠ - ١٣١ .

والظاهر ما ذهب إليه أبو حيان أن « أينما » اسم شرط و ﴿تقفوا﴾ فعل الشرط في محل جزم ، والجواب محذوف لتقدم معناه .

(١) زيادة مني .

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ١ / ١٢٢ ، والخصائص ٢ / ١٧١ ، ١٧٩ ، والنصف ٣ / ٥٠ ، واخصص ٦٢ / ٩ .

وهو من كلمة لشاعر عذري اسمه « حُرَيْث بن جبلة » في المعرون ٥٢ ، وعيون الأخبار ٢ / ٣٠٥ ، وابن السيرافي ١ / ٣٥٩ - ٣٦٢ ، ومعجم الأديباء ١٢ / ٧٦ - ٧٧ ، وتاريخ دمشق لابن عساكر وشرح شواهد سيبويه للزحاحي فيما نقله منها السيوطي في شرح شواهد المغني ٨٦ - ٨٧ .  
واسمه « جبلة بن حريث » في أصول العقد ٣ / ١٩٢ ، والحاسة البصرية ٢ / ٦٤ - ٦٥ .  
واسمه « جبلة بن الحويرث » في فيحة الأديب ٨٦ ، والمستجد ٢٠٩ - ٢١٣ ( أفدته من حاشية تحقق ثمرات الأوراق ) . واسمه « عَثِير بن لبيد » في درة الغواص ٧٣ - ٧٤ ، وثمرات الأوراق ٣١٣ - ٣١٤ .

وهي لعثير بن لبيد أو لعثمان بن لبيد أو لحريث حريث في درة الغواص ، ولعثير أو لحريث في شرح أبيات المغني ٢ / ١٦٨ - ١٧٦ واللسان ( دهر ، غبط ) ، ولحريث أو لأبي عيينة المهلي في بصائر ذوي التمييز ٢ / ٦٠٩ ، ولعثير أو لحريث أو لابن كثير بن عذرة بن سعد بن تميم في شرح شواهد المغني ، ولجبلة أو لعبد المسيح بن بقيلة الغساني في الحاسة البصرية ( وفي المطبوع : « جبلة العذري عبد المسيح ... » وفيه سقط تمامه « ويقال عبد المسيح » أو « أو عبد المسيح » .

وهي بلا نسبة في مجالس ثعلب ٢٢٠ - ٢٢١ ، وأمالى القالي ٢ / ١٨١ - ١٨٢ ، وانظر استقصاء تخريجها في السط ٨٨٠ ، والحاسة البصرية .

(٣) صدره : حتى كأن لم يكن إلا تذكره

والشاهد فيه أنه نصب « أَيْتَمًا » على الظرف وأخرجها من الاستفهام .

(٤) لم أجد هذا القول . وعليه فالاستثناء ليس من الأول وكان في الأصل : عن الضمير وهو تحريف .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٥٦ ]

هو كقوله ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ سورة الفجر ١٤٠ ]

وقيل : معناه : إِنَّ رَبِّي عَلَى الْحَقِّ <sup>(٣)</sup> دون أصنامكم ودَعَاتِكُمْ . وقيل <sup>(٤)</sup> : إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ فِي هِدَايَتِهِ إِيَّاي وَأَصْحَابِي . ٢

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٥٧ ] .

القراءة بالرفع في ﴿ يَسْتَخْلِفُ ﴾ لَأَنَّ الْفَاءَ مَنَعَتْ « إِنَّ » مِنَ الْعَمَلِ ٦  
فيها . وقد جاء الجزم في ﴿ يَسْتَخْلِفُ ﴾ عَنْ الْحَزَّازِ عَنْ حَفْصٍ <sup>(٦)</sup> عَنْ عَاصِمٍ ،

(١) انظر إعراب القرآن ٢ / ٩٦ ، ومجمع البيان ٣ / ١٧٠ ، والبحر ٥ / ٢٢٣ - ٢٣٤ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٣٧ ، والقرطبي ٩ / ٥٢ ، وابن كثير ٤ / ٢٦٢ ، ومجمع التفسير ٣ / ٣٣٥ - ٣٣٦ .

(٢) انظر تأويلهما في معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٦١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٩٨ ، ومجمع البيان ٥ / ٤٨٧ ، والبحر ٨ / ٤٧٠ ، وتفسير الطبري ٣٠ / ١١٥ ، والقرطبي ٢٠ / ٥٠ ، وابن كثير ٨ / ٤١٩ - ٤٢٠ ، ومجمع التفسير ٦ / ٥٠٨ .

وتأويل الآية : إِنَّ رَبَّكَ عَلَى طَرِيقِ الْعِبَادِ لَا يَفُوتُهُ أَحَدٌ ، أَي لَا يَفُوتُهُ مِنْ أَعْمَالِهِمْ لِأَنَّهُ يَسْمَعُ وَيَرَى جَمِيعَ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ كَمَا لَا يَفُوتُ مَنْ هُوَ بِالْمُرْصَادِ ، عَنْ مَجْمَعِ الْبَيَانِ . وَالْمُرْصَادُ : الطَّرِيقُ ، وَقِيلَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَرْتَصِدُ النَّاسُ فِيهِ .

(٣) هَذَا قَوْلُ عَجَاهِدَ ، أَي إِنَّ رَبِّي عَلَى طَرِيقِ الْحَقِّ يَجَازِي الْحَسَنَ بِإِحْسَانِهِ وَالسَّيِّئَ بِإِسَاءَتِهِ لَا يَظْلَمُ أَحَدًا مِنْهُمْ شَيْئًا ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ .

(٤) لَمْ أَجِدْ هَذَا الْقَوْلَ ، وَهُوَ قَوْلٌ مُتَكَلِّفٌ لَا يَنْبَغُ قَوْلُهُ تَعَالَى قَبْلَ ذَلِكَ ﴿ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي ... ﴾ .

(٥) انظر الجواهر ٩٢٩ - ٩٣٠ ، والبحر ٥ / ٢٢٤ ، والتبيين ٢ / ٧٠٤ ، وتفسير القرطبي ٩ / ٥٢ ، ومجمع التفسير ٣ / ٣٣٦ .

(٦) قَوْلُهُ « الْحَزَّازُ عَنْ حَفْصٍ » مَحْمُولٌ عَلَى الْإِخْتِصَارِ ، فَالْحَزَّازُ يَرْوِي عَنْ هَبِيبَةَ عَنْ حَفْصٍ . وَعَزَا أَبُو حَيَّانَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ إِلَى هَبِيبَةَ عَنْ حَفْصٍ ، وَلَمْ يَسْمَعْ الْمُؤَلِّفُ فِي الْجَوَاهِرِ وَالْقُرْطُبِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ الرَّاويَ عَنْ حَفْصٍ .



لأنه حمله على موضع الفاء<sup>(١)</sup> ، لأن الفاء مع الجملة في موضع الجزم بـ « إن » ؛  
 كقراءة من قرأ ﴿ وَمَنْ يَضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة الأعراف : ١٨٦]  
 وبقينا<sup>(٣)</sup> على هذا برهنة من الزمان .

٣

فإذا نحن تحمّلنا قراءة الخراز على الإشمام والإسكان<sup>(٤)</sup> = كان<sup>(٥)</sup> عندنا أولى  
 من الحمل على موضع الفاء ، لأن الفاء داخل على مضمر ، لا بدّ من إضماره ، على  
 تقدير : فإن تولوا فـ [نقل<sup>(٦)</sup>] قد أبلغتكم ما أرسلت به إليكم وقل يستخلف<sup>(٧)</sup>  
 ربي . [فـ]<sup>(٨)</sup> موضع الجملة منصوبة<sup>(٩)</sup> بفعل مضمر<sup>(١٠)</sup> ، كما قال : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا

٦

(١) هذا قولهم جميعاً ، وأجاز العكبري أيضاً أن يكون أسكن على التخفيف لتوالي الحركات . وأجاز  
 النحاس في إعراب القرآن ١٦ / ٢ هذا الوجه في الإعراب ولم يذكر أنه قراءة .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٨٨ .

(٣) في الأصل « قال وبقينا » و « قال » زيادة من الناسخ لم ترد في ب . وقوله وبقينا إلى آخر  
 كلامه لم يرد في ي .

(٤) كما أسكن امرؤ القيس وتّم في قوله : فاليوم أشرب غير متحقق . انظر مسلف ٢٠٥ .

(٥) في الأصل « وكان » وفي ب « فكان » وكلاهما خطأ .

(٦) زيادة من ب .

(٧) في الأصل : وقيل ويستخلف ، وفي ب : إليكم ويستخلف ، والصواب ما أثبت .

(٨) زيادة مي . وفي ب : في موضع ، وهو تحريف .

(٩) كذا وقع ، ولو قال : فوضع الجملة منصوب أو فالجملة منصوبة = كان أصح وأجود .

(١٠) هذا قول أجازة الطبري ، وذكره أبو حيان ولم يسمّ قائله . و « تولوا » في هذا القول ماض ،

ورده أبو حيان ، قال : « ولا حاجة تدعو إلى جعله ماضياً وإضمار القول » ا هـ . وأزيد في

رد هذا القول : إن الكلام في هذا الآية حكاية عما قاله هود عليه السلام لقومه ، وصرفه إلى أنه

قول الله تعالى هود عليه السلام تكلف ياباه نظم الآية .

وتأول الطبري الآية على أن « تولوا » ماض وأن في الكلام التفتاتاً من الغيبة إلى الخطاب ،

قال : « فإن أدبروا معرضين .... فقد أبلغتكم أيها القوم ما أرسلت به .. » ا هـ .

وأحسن منه قول الجمهور أن « تولوا » مضارع « تولى » أي تتولوا .

ويشهد لهذا القول قراءة عيسى بن عمر والأعرج « تَوَلَّوْا » بضم التاء واللام ، وهو الظاهر .

انظر إعراب القرآن ١٦ / ٢ ، ومجمع البيان ١٢٠ / ٣ ، والبحر ٢٣٤ / ٥ ، وتفسير الطبري

١٢ / ٣٧ ، والقرطبي ٩ / ٥٣ ، وابن كثير ٤ / ٢٦٢ ، ومجمع التفسير ٣ / ٢٣٦ .

فَقُلْ أَذَنْتَكُمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴿١﴾ [سورة الأنبياء : ١٠٩] . فليس جَزُمُ الخَزَّازُ ﴿٢﴾ ويستخلف ﴿٣﴾ إذن كجزم ﴿٤﴾ ويذرهم ﴿٥﴾ ، ولكن لما ذكرنا .

قوله تعالى : ﴿ وَيَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ (٢) [٦٤]

٢

حمل مرة ﴿ آية ﴾ على أنه في موضع الحال ، على تقدير : هذه ناقة الله لكم مَبِينَةٌ ظاهرة ، وحمل أخرى على أنه تمييز (١) ، على تقدير : هذه ناقة الله لكم من جملة الآيات .

٦

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ خِزْيٍ يُؤْمِنُ ﴾ (٥) [٦٦]

بكسر الميم وفتحها (١) . فن كسر الميم فإنه أضاف « الخزي » إلى « اليوم »

(١) انظر تفسير الطبري ١٧ / ٨٢ ، والقرطبي ١١ / ٣٥٠ ، وابن كثير ٥ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ، وجمع التفسير ٤ / ٢٨٤ .

والكلام في هذه الآية قول الله عزوجل لرسوله محمد صلى الله عليه وعلى آله ، لا خلاف في ذلك بينهم ، فلهذا ماظهر فيها « قل » . فلا تكون شاهداً على ماذهب إليه المؤلف في الآية الأولى لأن الكلام في الأولى حكاية عما قاله هود عليه السلام لقومه لا قول الله عزوجل له وإن ذهب إليه وهم بعضهم .

(٢) في ب : « كجزم ويكفر ويذكرك » وفيه تصحيف وسهو . أما السهو ففي قوله « يذكرك » والصواب « يذرهم » . وأما يكفر فصوابه تكفر في قوله تعالى ﴿ وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم وكفركم عنكم ﴾ [سورة البقرة : ٢٧١] بالجزم وقرئ بالرفع ، وقد سلف الكلام عليها في موضعين ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٨ ، والبيان ٢ / ١٩ ، والبحر ٥ / ٢٣٩ ، والمقتضب ٤ / ٣٠٧ ، وابن الشجري ١ / ١٦٨ .

(٤) لم يذكر هذا الوجه إلا صاحب البيان الذي نقل كلام المؤلف من غير ما تصریح على المعهود منه .

(٥) انظر الجواهر ٨١٧ ، وشرح اللمع للنوح ١٠ / ٢ و ٩٢ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٩ ، والحجة ٢ / ٢١٣ - ٢١٨ خم ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٣ / ١٧٢ ، والبيان ٢ / ١٩ ، والبحر ٥ / ٢٤٠ .

(٦) قرأ فتحه سافع والكسائي . وقرأ الساقون بكسرها انظر السبعة ٣٣٦ ، والتيسير ١٢٥ . والشر ٢ / ٢٨٩ .

وجرّ « اليوم » بالإضافة . وجاز إضافة « الخزي » إلى « اليوم » لأنه فيه ، كما جاء ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾<sup>(١)</sup> [سورة بآ : ٣٣] أي مكرّم فيها ؛ فكذا ﴿ ومن خزي يومئذ ﴾ أي من خزيكم في ذلك اليوم .

ومن فتح الميم فقال ﴿ ومن خزي يومئذ ﴾ بني « يوماً » على الفتح لأن ظروف الزمان إذا أضيفت إلى الأسماء المبهمة والأفعال الماضية بنيت واكتست البناء من المضاف إليه<sup>(٢)</sup> ، كما قال [ النابغة ]<sup>(٣)</sup> :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتَ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ أَلْمَاتَصَحُ وَالشَّيْبُ وَارِعٌ<sup>(٤)</sup>  
فبني « حيناً » على الفتح لأنه أضافه إلى الماضي . والمضاف يكتسي من المضاف إليه البناء كما يكتسي منه التعريف والتنكير والعموم والاستفهام والنفي والشرط [ والتأنيث ]<sup>(٥)</sup> ، وقد بيّنا ذلك في شرح كتاب عثمان<sup>(٦)</sup> .

وجاء التنوين في « إذ »<sup>(٧)</sup> من قوله ﴿ يومئذ ﴾ لأنّ « إذ » يضاف إلى الجمل كقولك : جئتكَ إذ الخليفة عبد الملك . فلما حذف منه المضاف إليه نُون ليكون التنوين<sup>(٨)</sup> دليلاً على ذلك المعنى ؛ فلما دخله<sup>(٩)</sup> التنوين كُسرت الذال

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٤٥ ، وللفراء ٢ / ٢٦٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٧٤ - ٦٧٥ ، ومجمع البيان ٤ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، والبحر ٧ / ٢٨٣ ، والكتاب ١ / ٨٩ ، ١٠٨ ، والمقتضب ٣ / ١٠٥ و ٤ / ٣٢١ ، والكامل ١٧٥ ، ٢٨٥ ، ١٣٥٦ ، والإيضاح ١٨٤ ، وابن يعيش ١ / ٩٧ و ٢ / ٤٥ - ٤٦ ، وابن الشجري ١ / ٣٧ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ .

(٢) نضر لمصدر المذكورة في ج ٥ من الصفحة السابقة . وم سب من التعليق على هذا ٣٨١ - ٣٨٢ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) سلف البيت ٣٨٢ وتخريجهم .

(٥) هو كتابه « شرح اللّمع » انظر الألواح ٩١ / ٢ - ٩٣ / ١ . وعثمان هو ابن جني وكتاباه « اللّمع » في المربة .

(٦) انظر سر الصناعة ٥٠٤ - ٥٠٥ ، وشرح الكافية ١٠٥ / ٢ - ١٠٦ ، وابن يعيش ٩ / ٣٠ - ٣١ ، والملغني ١١٨ - ١١٩ ، والمجمع ٣ / ١٧١ ، ١٧٤ - ١٧٥ ، والمصادر المذكورة في ج ٥ من الصفحة السابقة .

(٧) ويسمى تنوين العوض أو التعويض .

(٨) كان في النسخ « دخلته » والصواب ما أثبت .

قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٦٨ ]

٣ اختلف القراء في إجراء ﴿ ثمود ﴾ وترك إجرائه <sup>(٢)</sup> . فمن لم يُجْرِه قال : هو اسم القبيلة معرفة . ومن أجره قال : هو اسم الحي <sup>(٣)</sup> ، فلا ينبغي ألا يُجْرَى . والوجهان جيدان حسنان .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٦٩ ]

٦ نصب الأول بنفس القول <sup>(٥)</sup> ، ورفع الثاني بإضمار المبتدأ <sup>(٦)</sup> ، أي : أمري سلام <sup>(٧)</sup> ، أو <sup>(٨)</sup> أنا ذو سلام .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٤ - ٣٥٥ ، وللغراء ٢ / ٢٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٧ ، والحجة ٢ / ٢١٩ - ٢٢٣ خم ، ومجمع البيان ٣ / ١٧٢ - ١٧٣ ، والبحر ٥ / ٢٤٠ ، والمقتضب ٢ / ٣٥٣ - ٣٥٤ ، وابن يعيش ١ / ٦٨ .

(٢) هنا وفي الفرقان : ٣٨ ، والعنكبوت : ٣٨ ، والنجم : ٥١ ، فقرأ حزة وحفص عن عاصم بغير تنوين على ترك الصرف ، ووافقها أبو بكر عن عاصم في رواية عنه في حرف النجم ، وقرأ الباقون بالتنوين على الصرف . واختلفوا في ﴿ أَلَا بَعْدُ لَثُود ﴾ [ سورة هود : ٦٨ ] فقرأ الكسائي وحده بالتنوين على الصرف وقرأ الباقون بغير تنوين على ترك الصرف . انظر السبعة ٣٣٧ ، والتيسير ١٢٥ ، والشر ٢ / ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٣) انظر المصادر السالفة ، والكتاب ٢ / ٢٨ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩ ، والأصول ٢ / ٩٥ .

(٤) انظر معاني القرآن للغراء ٢ / ٢١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٩٩ - ١٠٠ ، والحجة ٢ / ٢٢٣ خم ، ومجمع البيان ٣ / ١٧٦ ، والبيان ٢ / ٢٠ - ٢١ ، والبحر ٥ / ٢٤١ ، والمغني ٥٠١ ، ٧٨٧ .

(٥) كما تقول لرجل قال « لا إله إلا الله » قلت حقاً وإخلاصاً ، فحقاً وإخلاصاً منصوبان بقلت لأنك ذكرت معنى ما قال ولم تحك نفس الكلام ، عن أبي علي ، وأجازه النحاس ومن وافقه . وهو مصدر عند الغراء وأجازه النحاس ومن وافقه .

(٦) أجازه الغراء والنحاس وأبو علي وغيرهم . وأجازوا أن يكون مبتدأ والخبر مضمير والتقدير : سلام عليكم .

(٧) في ي و ب « أي أمرنا سلام أو أمري سلام » وما أثبتته من الأصل لفظ أبي علي والنحاس ومن وافقها .

وكان ينبغي على صافي ي و ب أن يقول : أو نحن ذوو سلام أو أنا ذو سلام . وقدره الغراء ومن وافقه هو سلام ، أي الأمر والشأن سلام .

(٨) انفرد المؤلف بهذا التقدير .

قوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾<sup>(١)</sup>

[ ٧١ ]

٣ بضم الباء وفتحها<sup>(٢)</sup> . فن ضمها<sup>(٣)</sup> كان ﴿ يعقوب ﴾ مبتدأ ، والظرف قبله خبر ، كما تقول : في الدار زيداً ، على مذهب سيبويه ؛ والأخفش يرفع ﴿ يعقوب ﴾ بالظرف<sup>(٤)</sup> .

٦ ومن قرأ ﴿ يعقوب ﴾ بالفتح جاز أن يكون معطوفاً على موضع قوله ﴿ بإسحاق ﴾<sup>(٥)</sup> لأن موضع الجار والمجرور نصب ، كما تقول : مررت بزيد وعمرأ<sup>(٦)</sup> ، وخشنت بصدّره وصدّر زيد<sup>(٧)</sup> .

٩ ويجوز أن يكون قوله ﴿ ويعقوب ﴾ جرّاً بالعطف على قوله ﴿ إسحاق ﴾<sup>(٨)</sup> أي : بشرناها بإسحاق ويعقوب من وراء إسحاق ، كقول

(١) انظر الجواهر ٦٧٧ ، وشرح اللع اللوح ٤٦ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٥ ، وللغزالي ٢٢ / ٢ ، وإعراب القرآن ١٠١ / ٢ - ١٠٢ ، والحجة ٢٢٦ / ٣ - ٢٢٨ خم ، وجمع البيان ١٦٧ - ١٦٨ ، والبيان ٢١ / ٢ - ٢٢ ، والبحر ٥ / ٢٤٤ ، والعسكريات ٨٢ - ٨٤ ، والصريات ٢٧٤ ، والخصنص ٢ / ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، والمغني ٦٢٢ ، وماسف ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) قرأ بفتح الباء حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم وقرأ الباقون بضمها . انظر السبعة ٣٢٨ ، والتيسير ١٢٥ ، والنشر ٢ / ٢٩٠ .

(٣) ذكر ضمير « الباء » أولاً ثم أتته ، وحروف الهجاء تذكر وتؤنث ، انظر ماسلف من التعليق ص ٣ . ولو استعمل أحد الوجهين كان أحسن .

(٤) سلف التعليق على المذهب ١٣ .

(٥) ذكر هذا الوجه أبو علي ومن تابعه ، وضعفه بأن فيه فصلاً بين الواو والمعطوف ، وهو قبيح ، انظر ما يأتي في الصفحة التالية . وقد سلف ذكر مصادر العطف على الموضع ٤٤٨ .

(٦) انظر الكتاب ١ / ٤٧ ، والمقتضب ٤ / ١٥٤ .

(٧) انظر الكتاب ١ / ٣٧ ، ٤٧ ، والمقتضب ٤ / ٧٣ ، ١١١ ، ١٥٣ ، ٣٢٨ ، والخصائص ٢ / ٢٧٨ . وخشنت : أوزعت ، يتعدى بنفسه تارة وبال حرف أخرى .

(٨) هذا قول الأخفش والكسائي . لكن حكى أبو علي عن الأخفش تضعيف هذا القول بما ذكره من الفصل بين الواو والمعطوف . ورده الفراء أيضاً بأن الحذف لا يجوز إلا بإظهار الباء .

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبْهِهٗ أُزْدِيَّةٍ ٱلَّ غَضَبٍ وَيَوْمًا أُدِيمْهَا نِغْلًا  
 أَي : وَأَدِيمْهَا يَوْمًا ، ففصل بالظرف بين الواو والمجرور<sup>(٢)</sup> . وهذا الوجه ضعيف  
 لأنه قال<sup>(٣)</sup> : ولو قلت : والله لأضربنَّه ثم لأقتلنَّه الله كان النصب هو  
 الاختيار دون الجر ، لأن العاطفة نائبة عن الجار ، والفصل بين الجار والمجرور  
 قبيحٌ خبيث<sup>(٤)</sup> .

ويجوز أن يكون ﴿ يعقوب ﴾ منصوباً بفعل مضر دلّ عليه  
 ﴿ بشرناها ﴾ أي : بشرناها ياسحق ووهبنا له يعقوب من وراء إسحق<sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا بَعْلي شَيْخًا ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٧٢ ]

﴿ هذا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بعلي ﴾ خبر ، و ﴿ شيخاً ﴾ نصب على الحال .

(١) د ، ق ، ٣٥ / ٤ ص ٢٦٩ ، والحجة ٣ / ٢٢٨ خم ، والإيضاح ١٤٨ ، ومجمع البيان ٣ / ١٧٧ ،  
 وضرائر الشعر ٢٠٦ ، وسفر السعادة ١٦ ، واللسان ( آدم ، ن غ ل ) . وهو بلا نسبة في  
 الخصائص ٢ / ٣٩٥ .

ورواية الديوان « أريدية الخس » وكذا في غريب الحديث لأبي عبيد ٤ / ١٣٧ ، والفائق  
 ١ / ٣٩٧ ، واللسان ( خس ) ، ومجمع البيان . والعصب والخس : ضربان من برود الين ،  
 ونفل وصف من نفل وجه الأرض : إذا تهتم من الجدوبة .

وكان في الأصل : كقول الشاعر ، فأثبت ما في ي وب .

(٢) في الآية ، أما في البيت ففصل بالظرف بين الواو والمنصوب المعطوف على « ها » من « تراها » .  
 وقد سلف التعليق على الفصل بين الواو والمعطوف ٩٩ .

(٣) كتب تحته في الأصل « سبويه » . انظر الكتاب ٢ / ١٤٦ ، والمقتضب ٢ / ٣٣٩ . وفي حكاية  
 كلامه تصرف . .

(٤) انظر المصادر المذكورة في ح ١ من الصفحة السابقة ، والكتاب ٢ / ١٤٦ ، والخصائص ٢ / ٣٩٥ ،  
 وضرائر الشعر ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٥) وهو قول القراء والنحاس وأبي علي وأبي الفتح ، واختاره أبو حيان وغيره .

(٦) انظر معاني القرآن سلاخفش ٣٥٦ ، وللغراء ٢ / ٢٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٠٢ - ١٠٣ ، ومجمع  
 البيان ٣ / ١٧٧ - ١٧٨ ، والبيان ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، والبحر ٥ / ٣٤٤ ، والكتاب ١ / ٣٥٨ .

٢٦٩ ، والمقتضب ٤ / ١٦٨ ، ٣٠٧ - ٣٠٨ ، والبغداديات ٧٦ ، وابن الشجري ٢ / ٢٧٦ ، وابن

يميش ٢ / ٥٦ - ٥٨ و ٤ / ٣ ، والمغني ٢٩٠ ، ٥٦١ ، ٦٠٥ ، ٧٣٣ ، ٧٤٩ ، ٨٦٠ .

والعامل في الحال إما معنى الإشارة التي دلت عليها « ذا » ، أو معنى التنبيه الذي دلت عليه « ها »<sup>(١)</sup> .

قال :<sup>(٢)</sup> وهذا من لطائف العربية . وإنما قال ذلك لأن قوله ﴿ شيخاً ﴾ ينوب عن قوله « والدأ » أي : وهذا بعلي والدأ<sup>(٣)</sup> .

ومن رفع قوله ﴿ شيخاً ﴾ فإنه يكون خبراً بعد خبر ، أو يكون بدلاً من ﴿ بعلي ﴾ أو يكون ﴿ بعلي ﴾ بدلاً من ﴿ هذا ﴾<sup>(٤)</sup> و ﴿ شيخاً ﴾ خبر

(١) انظر في ذلك الكتاب ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، والمقتضب ٤ / ١٦٨ ، ٣٠٧ ، وابن عيمش ٢ / ٥٧ - ٥٨ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٠١ ، والمجمع ٤ / ٣٠ ، والمصادر السالفة .

(٢) لم يبين القائل ، ولعله أبو إسحق الزجاج فقد قال « الحال هنا نصبها من لطيف النحو وغامضه » انظر التعليق الآتي .

(٣) سها الشيخ عن موضع لطف نصب الحال وغموضه في العربية ، وما ذهب إليه من أن قوله ﴿ شيخاً ﴾ ينوب عن قوله « والدأ » = قول غريب لأمضى له . ومعنى الآية واضح كلّ الوضوح ، يقول تعالى على لسان زوج إبراهيم لما بشرت بإسحاق : ﴿ ياويلتنا ألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً إن هذا لشيء عجيب ﴾ والمعنى ظاهر بين غير محتاج إلى تأويل ، عجبت من أن تلد وقد بلغت هي وزوجها السن التي لا يلد من كان بلغها من الرجال والنساء ، فيكون الولد من مثلها ومثل بعليها على السن التي هما بها شيئاً عجيباً .

وقد بينّ الزجاج موضع اللطف والغموض في نصب الحال هنا ، قال : « الحال هنا نصبها من لطيف النحو وغامضه ، وذلك أنك إذا قلت : هذا زيد قائماً ، فإن كنت تقصد أن تخبر من لم يعرف زيدا أنه زيد لم يجوز أن تقول : هذا زيد قائماً ، لأنه يكون زيدا مادام قائماً ، فإذا زال عن القيام فليس بزيد ، وإنما تقول للذي يعرف زيدا : هذا زيد قائماً ، فيعمل في الحال التنبيه ، والمعنى : انتبه لزيد في حال قيامه ، أو أشير لك إلى زيد في حال قيامه لأن هذا إشارة إلى ما حصر » هـ معاني القرآن له ج ٢ / ١٠٣ / ١ - ٢ خ وعنه في إعراب القرآن ومجمع البيان . وكان في المعاني « لأنه يكون زيد » والصواب من إعراب القرآن ومجمع البيان . وقد أخذ الزجاج معنى كلامه من الكتاب ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٤) أجاز هذا الوجه النحاس وأبو علي وغيرهما . وأجاز النحاس أن يكون عطف بيان ، وهو قول سيوريه والمبرد في قولهم : « هذا عبد الله منطلق » . ولم يجوز ابن جني ووافقه ابن هشام أن يكون « بعلي » عطف بيان لأن عطف البيان يشبه الصلة وأسماء الإشارة لا توصف بالمضاف ، انظر ميانتي من التعليق ٥٨٥

﴿ هذا ﴾ ، أو يكون ﴿ شيخ ﴾ خبر ابتداء آخر على تقدير : وهذا بعلي وهذا شيخ . ذكر الوجوه الأربعة سيبويه في « الكتاب »<sup>(١)</sup> / وروى القراءة عن ابن مسعود<sup>(٢)</sup> ، واستشهد ببيت الراعي<sup>(٣)</sup> وهو قوله<sup>(٤)</sup> :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِّي  
مَقِيٌّ ————— مَصِيفٌ مُشْتِي  
تَخِذْتُهُ مِنَ النَّعَاجِ السَّتِ<sup>(٥)</sup>  
سُودٌ جَعَادٌ مِنْ نِعَاجِ الدُّشْتِ<sup>(٦)</sup>

(١) انظر الكتاب ١ / ٢٥٨ - ٢٦٠ . وقد ذكر سيبويه هذه الوجوه في إعراب قولهم « هذا عبد الله منطلق » . والوجه الثالث عنده أن يكون عبد الله عطف بيان لا بدلاً . وذكر هذه الوجوه المبرد والنحاس وابن جني وغيرهم ، وقيل غير ذلك .

(٢) وإليه عزاهما الأخفش والفراء وابن خالويه ، وعزاهما ابن جني إلى الأعشى ، وعزاهما النحاس وأبو حيان إليهما . انظر المصادر السالفة ، وشواذ ابن خالويه ٦٠ ، والمحاسب ١ / ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٣) لا يريد الشاعر الملقب بـ « الراعي » ، وإنما أراد راعياً ممن يقومون بالرعي .  
(٤) الأبيات في الجهرة ١ / ٢٣ ، والبيان ٢ / ٩٩ ، والإنصاف ٢٢٥ ، وتحرير الموشين ٣٢ ، وابن يعيش ١ / ٩٩ ، واللسان ( قيط ) . والأبيات ١ ، ٢ ، ٣ في معاني القرآن للقراء ٣ / ١٧ ، ومجاز القرآن ٢ / ٢٤٧ ، والعقد ٣ / ٤٩٦ ، وسفر السادة ٩٧١ ، واللسان ( بت ، شتا ) . والبيتان ١ ، ٢ في الكتاب ١ / ٢٥٨ ، وابن السيرافي ٢ / ٣٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧ ، ٣٥٦ ، والأصول ١ / ١٥٤ ، وابن الشجري ٢ / ٢٥٥ ، والبيان ٢ / ٢٢ ، واللسان ( صيف ) . والبيتان ٢ ، ٤ في اللسان ( دشت ) .

وعزيت في نسخة من الجهرة ، والمقاصد النحوية ١ / ٥٦٢ إلى رؤبة ، وليست في أصول ديوانه ، انظر زيادات الديوان ١٨٩ .

والبت : ضرب من الطيالة مربع غليظ أخضر . وقوله « مقيظ مصيف مشتي » يقال : قيطني هذا الشوب وصيفني وشتاني أي كفاني القيط والصيف والشتاء . وجعاد جمع جمدة ، والدشت : الصحراء . والشاهد فيه رفع مقيظ وما بعده على الخبر .

(٥) لم أجد هذه الرواية . وروايتها في المصادر : تخذته ( أو أخذته أو جمعته ) من نعجات ست . ويروى : « من ثلة من نعجات ست » .

(٦) يروى : سود سنان من نعاج الدست ( الدست بالسين وبالشين ) .

وضبط في النسخ « سود جعاد » ولا يصح هذا على روايته « من النعاج الست » .



ومثل هذا قوله : ﴿ ذَلِكْ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا ﴾ <sup>(١)</sup> [ سورة الكهف : ١٠٦ ]  
فيه الوجوه الأربعة التي ذكرناها في قوله ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾ .

٣ قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٧٤ ]

جواب « لَمَّا » محذوف ، والتقدير : أخذ يجادلنا <sup>(٣)</sup> في قوم لوط ، وقوله ﴿ يجادلنا ﴾ في موضع الحال من الضمير الذي في « أخذ » .

٦ وفيه وجه آخر ، وهو أن قوله ﴿ يجادلنا ﴾ جواب « لَمَّا » ، وكان حق الكلام : جادلنا <sup>(٤)</sup> ، كما تقول : لَمَّا قَتَلْتُ ، وأنت لاتقول : لما قَتَلْتُ أقوم <sup>(٥)</sup> .  
ولكن جاء ﴿ يجادلنا ﴾ على لفظ المضارع لأنه حكاية الحال <sup>(٦)</sup> ، كما قال :  
٩ ﴿ وَكَلَّمَهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ سورة الكهف : ١٨ ] فأعمل « باسطاً » وهو لما مضى لأنه أراد حكاية الحال .

(١) سياقي الكلام عليها في موضعها ٧٧٨ .

(٢) انظر مصافي القرآن للفراء ٢ / ٢٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٠٣ ، ومجمع البيان ٣ / ١٧٩ ، والبيان ٢ / ٢٣ ، والبحر ٥ / ٢٤٥ ، والمغني ٣٧٠ .

(٣) وهو قول الفراء ، وأجازه النحاس وغيره ، ولغظه : أقبل يجادلنا .

(٤) فوضع المضارع موضع الماضي ، وهو قول الكسائي والأخفش ومن وافقهما .

(٥) انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر « لَمَّا » ٣٣ .

(٦) ذهب النحاس في تأويل قول الكسائي والأخفش إلى أن جواب « لَمَّا » لما كان يجب أن يكون بالماضي جعل المستقبل مكانه كما أن الشرط يجب أن يكون بالمستقبل فجعل الماضي مكانه ، انظر إعراب القرآن وفيه « للماضي » وهو تحريف صوابه مما نقله القرطبي ٩ / ٧٢ عنه .

وقيل جواب « لما » محذوف والتقدير : قلنا ﴿ إن إبراهيم خليل آواه منيب ﴾ [ ٧٥ ] أو نادينه ﴿ يا إبراهيم أعرض عن هذا ﴾ [ ٧٦ ] واختار هذا التقدير أبو علي ، انظر البحر ، وقيل غير ذلك .

(٧) سياقي الكلام عليها في موضعها ٧٤٨ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرَ مَرْدُودٍ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٧٦ ]

﴿ عذاب ﴾ مرتفع باسم الفاعل وهو قوله ﴿ آتِيهِمْ ﴾ ، والتقدير : فإنهم يأتيهم عذاب . ولا يجوز أن يكون ﴿ آتِيهِمْ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ عذاب ﴾ خبره لأن اسم الفاعل إذا جرى خبراً لمبتدأ<sup>(٢)</sup> أو صفة لموصوف أو صلة لموصول أو حالاً لذي حال أو معتمداً على همزة الاستفهام<sup>(٣)</sup> = رَفَعَ مابعد<sup>(٤)</sup> ، وقد تقدم بعض ذلك<sup>(٥)</sup> ، وسترى بعده نظيره<sup>(٦)</sup> . ومثله ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مانَعَتُهُمْ حَصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة الخمر : ٢ ] ، ومثله قول قائلهم :  
... فإني نافعٌ لي قليلها<sup>(٨)</sup>

(١) انظر الجواهر ٥١٣ ، والبيان ٢ / ٢٤ .

(٢) في الأصل : للمبتدأ .

(٣) أو على النفي .

(٤) هذا قول البصريين ، ولم يشترط الأخفش والكوفيون الاعتماد على شيء من ذلك . انظر الجواهر ٥١٢ - ٥١٣ ، والكتاب ١ / ٨٢ ، ٢٢٦ - ٢٢٨ ، ٢٤٢ ، ٢٧٨ ، والمقتضب ٣ / ٣٦٢ و ٤ / ١٢٠ ، ١٤٨ - ١٤٩ ، ١٥٥ ، وابن يعيش ٦ / ٧٨ - ٨٠ ، وشرح الكافية ٢ / ١٩٩ - ٢٠٠ و ١ / ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والجمع ٥ / ٧٩ - ٨١ . وانظر ماسلف من التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف عى مذهبن ١٣ .

(٥) لم يتقدم شيء من ذلك . وماتقدم هو رفع الاسم بالظرف على المذهبن أو على مذهب الأخفش والكوفيين وهو في ذلك محمول على اسم الفاعل . انظر ماسلف ١٣ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ٢٤٦ ، ٣٥٤ ، ٥٦٥ ، ٥٧٩ .

(٦) انظر ما يأتي ٦٩١ ، ٧٩٤ ، ٨٥٦ ، ١٣٣٣ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٣٣ .

(٨) هذه قطعة من بيت أنشده أبو تمام في ديوان الحاسة مع آخر قبله ولم يعزها ، وما :

ألثا على الدار التي لو وجدت بها أهلها ما كان وحشاً مقيلاً  
ولم يكن إلا معرج ساءة قليلاً فإني نافع لي قليلها  
قال أبو رياش : البيت الثاني لذي الرمة في قصيدته التي أولها :  
أخرقاء للبين استقلت حولها [ نعم غربة فالعين يجري ميلها ] -

قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَاقَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ (١) [ ٧٨ ]  
 ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بناتي ﴾ عطف بيان (٢) ، و ﴿ هُنَّ ﴾ فصل (٣) ، و  
 ﴿ أَطْهَرُ ﴾ خبر المبتدأ (٤) .

٣

ولم يَجْزِ النصب في ﴿ أَطْهَرُ ﴾ ، وقد قرأ به من أهل المدينة محمد بن

= انظر ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٤٢٢ ، والتبريزي ٣ / ١٩٥ . والبيت في ديوان ذي الرمة ق  
 ٢٨ / ١٤ ج ٢ / ٩١٣ وانظر استقصاء تخريجه فيه ٢ / ٢٠٠٤ . ورواية الديوان : « إلا تملأ  
 ساعة » . وسيأتي ١٣٣٣ .

(١) انظر الجواهر ٩٣٩ ، وشرح البع اللوح ١٠٩ / ١ - ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٦ ، وإعراب  
 القرآن ٢ / ١٠٤ ، وجمع البيان ٣ / ١٨١ - ١٨٢ ، والبيان ٢ / ٢٤ - ٢٥ ، والبحر  
 ٥ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، والبيان ٢ / ٧٠٩ ، والكتاب ١ / ٣٩٧ ، والمقتضب ٤ / ١٠٥ - ١٠٦ ، والمغني  
 ٦٤١ .

(٢) هذا جائز على قياس قول سيبويه في أنه يجوز أن يعطف على أسماء الإشارة بالأسماء التي فيها الألف  
 واللام والأسماء المضافة ، فقد أجاز في قولهم « ياهذا ذا الجمة » أن يكون بدلاً أو عطفاً ، انظر  
 الكتاب ١ / ٣٠٦ . وأجاز الوجهين في « بناتي » البدل وعطف البيان العكبري وأبو حيان . وهو  
 مذهب المحقق الرضي فقد نص أن عطف البيان وبدل الكل من الكل واحد . وذهب ابن جني في  
 المحتب ١ / ٣٢٥ إلى أن ذلك لا يجوز لأن صورة عطف البيان صورة الصفة ، فكما لا توصف أسماء  
 الإشارة بالمضاف فكذلك ما يعطف عليها . والظاهر أنه قول المبرد والأكثرين .

انظر كلامهم في عطف البيان في الأصول ١ / ٣٣٣ - ٣٣٥ و ٢ / ٤٥ - ٤٦ ، والإيضاح  
 ٢٧٩ - ٢٨٠ ، والمحتسب ١ / ٣٢٥ ، واللمع ١٧٣ ، وشرحه للمؤلف اللوح ١٠١ / ١ ، ولابن برهان  
 ٢٣٤ - ٢٣٦ ، وابن يعيش ٢ / ٧٢ - ٧٤ و ٢ / ٨ ، وشرح الكافية ١ / ٣٤٣ ، ١٣٦ - ١٣٧ ، ٣٣٧ ،  
 والجمع ٥ / ١٩٠ - ١٩٦ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٤٦ - ٣٥٣ ، وحاشية الصبان على الأشموني  
 ٢ / ٨٦ - ٨٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٣٢ . وقد ذكر سيبويه والمبرد عطف البيان  
 عارضاً في موضع ولم يعتقد له أساساً . انظر الكتاب ١ / ٣٠٢ - ٣٠٩ ، والمقتضب ٤ / ٢١٩ - ٢٢٣ .  
 ٢٢٧ ، ٢٦٥ .

(٣) سلف التعليق على صير الفصل ٣٣ .

(٤) ذهب النحاس إلى أن هؤلاء مبتدأ وبناتي خبره وهن مبتدأ وأطهر خبره ، قال أبو حيان : وهو  
 الأحسن في الإعراب .

مروان ، وعيسى بن عمر من البصرة ، ومَن تقدمها سعيد بن جبير<sup>(١)</sup> . ويُحكى عن الأصمعي عن عيسى بن عمر أنه قال : قلت لأبي عمرو : إن ابن مروان نصب ﴿ أَطَهَرَ لَكُمْ ﴾ فقال أبو عمرو : لقد<sup>(٢)</sup> احتبى ابن مروان في لَحْنِهِ<sup>(٣)</sup> . كما تقول : اشتل بالخطأ وتكَّن فيه .

قال عثمان<sup>(٤)</sup> : وَلِمَنْ قَرَأَ ﴿ أَطَهَرَ ﴾ بالنصب وجة ، وهو أن يكون ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بَنَاتِي ﴾ ابتداءً ثانياً ، و ﴿ هُنَّ ﴾ خبره ، والجملة خبر

(١) ذكر الأخفش أن ﴿ أَطَهَرَ ﴾ بالنصب قراءة تنسب إلى الحسن ، وذكر الطبري أنها تنسب إلى عيسى ، ونسبها البرد إلى ابن مروان ، ونسبها النحاس إلى عيسى . ونسبها ابن خالويه إلى عيسى وس مروان . ونسبها ابن جني إلى سعيد والحسن بخلاف واس مروان وعيسى وابن أبي إسحق . ونسبها القرطبي إلى عيسى والحسن ، ونسبها أبو حيان إلى سعيد والحسن وابن مروان وعيسى ورید بن علي ( وأشتبه عليه محمد بن مروان المدني بالسدي فعراها إلى الأخير ) وذكر أنها تروى عن مروان بن الحكم . انظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٧ ، وإعراب القرآن ٢ ، ١٠٤ . وشواذ ابن خالويه ٦٠ ، والاحتساب ١ / ٣٢٥ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٥٢ . والقرطبي ٩ / ٧٦ ، والبحر ٥ / ٢٤٧ ، وقراءة الجمهور بالرفع .

(٢) في الأصل وب : ولقد ، والواو مزيدة .

(٣) الخبر رواه ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٥٢ - ٥٣ ، والداني فيما نقل عنه صاحب غاية النهاية ٢ / ٢٦١ باختلاف عما هنا عن الأصمعي قال : قلت : لأبي عمرو : إن عيسى بن عمر حدثنا ، قال : قرأ ابن مروان ﴿ هُنَّ أَطَهَرَ لَكُمْ ﴾ قال : احتبى في لحنه « ا هـ . وفي الكتاب ١ / ٣٩٧ : « وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً وقال : احتبى ابن مروان في هذه في اللحن » ونقل كلامه المؤلف في الجواهر ٩٣٩ . وحكى كلمة أبي عمرو في هذه القراءة ابن خالويه وأبو حيان ( وفي كتاب ابن خالويه تحريف ) . وحكاها النحاس غير معزوة إلى قائل قال « وروى سيبويه : احتبى ... » ، وعزاها الطبرسي إلى سيبويه . وحكاها ثعلب في موضعين من مجالسه ٤٣ ، ٢٩٥ وفي كليهما « احتبى ابن جؤيَّة في اللحن » فلعل ابن مروان كان يعرف بابن جؤيَّة أيضاً ، ولم يعزها في الموضع الأول وعزاها في ثانيها إلى سيبويه . وانظر تعليق أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ في فهرس شواهد سيبويه ٢٧ .

(٤) هو ابن جني ، انظر الاحتساب ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦ . وفي حكاية كلامه تصرف .

المبتدأ الأول ، و ﴿ أَطَهَرَ ﴾ نصب على الحال<sup>(١)</sup> ، والعامل في الحال معنى الإشارة ، كما تقول : هذا زيد هو قائماً .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٨٠ ]

جواب « لو » محذوف ، والتقدير : لجأت إليه وتشبَّهْتُ به ، أو دفعتكم عني<sup>(٣)</sup> .

وروي عن أبي جعفر<sup>(٤)</sup> قارئ أهل المدينة ﴿ لو أن لي بكم قوة أو آوي ﴾ بنصب الياء ، أضمر فيها « أن » ليكون « أن » مع الفعل بتقدير المصدر معطوفاً على ﴿ قوة ﴾ ، والتقدير<sup>(٥)</sup> : لو أن لي بكم قوة أو آوياً ، كما قالت مَيْسُونُ بنتُ

(١) قال المؤلف في الجواهر : « وليس ما قال عثمان بشيء ، إذ ليس في قوله ﴿ هن ﴾ فائدة لم تستفد من المبتدأ » . وذهب الكسائي إلى أن « هن » عماد أي فصل و « أطهر » حال ، قال النحاس : « قول الخليل وسيبويه والأخفش أن هذا لا يجوز ولا تكون ﴿ هن ﴾ ههنا عماداً » ، قال « وإنما تكون عماداً فيما لا يتم الكلام إلا بما بعدها ... » اهـ . وقيل غير ذلك في توجيه هذه القراءة .

(٢) انظر الجواهر ٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٧ ، ومجمع البيان ٣ / ١٨٢ - ١٨٣ ، والبيان ٢ / ٢٥ ، والبحر ٥ / ٢٤٧ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٥٢ ، والقرطبي ٩ / ٧٨ ، وابن كثير ٤ / ٢٦٨ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٣) هذا معنى قول الطبري وغيره : خللت بينكم وبين ما جئتم تريدون مني . وقيل في تقديره غير ذلك .

(٤) هذه رواية شاذة عن أبي جعفر ذكرها ابن خالويه في شواذه ٦٠ ، وابن جني في المحتسب ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ، وأبو حيان في البحر ٥ / ٢٤٧ . ولهذا لم يذكرها ابن مهران الأصبهاني في الميسوط ولا ابن الجزري في النشر ، وأبو جعفر من العشرة . وعزيت هذه القراءة إلى شعبة أيضاً . وقراءة الناس ﴿ أو آوي ﴾ بإسكان الياء على الرفع .

(٥) كذا قدره ابن جني ، ووافقوه .

الحارث<sup>(١)</sup> بن بَحْدَل أم يزيد بن معاوية<sup>(٢)</sup> :  
لِّلْبَسِ<sup>(٣)</sup> عَبَّاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَّبْسِ الشُّفْرِوفِ  
أي : وأن تقرَّ عيني .

قوله تعالى : ﴿ أَصْلَوَاتُكَ<sup>(٤)</sup> تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ / مَا يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ<sup>(٥)</sup> ﴾ [ ٨٧ ]

« أن » من قوله ﴿ أو أن نفعل ﴾ في موضع النصب بالعطف على قوله ﴿ ما يعبد ﴾ والتقدير : أن تترك عبادة آبائنا أو فعل<sup>(٦)</sup> مانشاء في أموالنا .  
وليس قوله ﴿ أو أن نفعل ﴾ معطوفاً على قوله ﴿ أن تترك ﴾ كما تظنه ،  
لأن المعنى حينئذ فاسدٌ لأنه يصير التقدير : أصلواتك<sup>(٧)</sup> تأمرك بأحد هذين ،  
وليس المعنى على هذا ، وإنما المعنى : أصلواتك<sup>(٧)</sup> تأمرك بترك هذين .

(١) كذا وقع هنا وكذا في البيان الذي نقل صاحبه كلام المؤلف من غير ما تصریح ، وهو خطأ صوابه  
« ميون بنت بحدل » ، انظر مسلف ١٢٢ . وقوله « كذا قالت .... » وأن تفرعني « لم يرد في وب  
وهو ملحق بهامش الأصل مع علامة التصحيح : وقوله « كذا قالت » لم يظهر في مصورة الأصل  
فأثبتته من البيان .

(٢) بعده في الأصل : « عليها لعائن الله » وأغلب الظن أنها زيادة من الناسخ . وقوله « لعائن »  
صوابه « لعان » جمع لعنة .

(٣) لم تظهر في مصورة الأصل فأثبتها على ما أشبهه المؤلف ١٢٢ ، ٢٥٩ . وفي البيان « وليس » وهي  
لرواية ، انظر التعليق ١٢٢ .

(٤) هذه قراءة غير حزة والكسائي وحفص عن عاصم فقرأ هؤلاء ﴿ أصلاتك ﴾ بالتوحيد ، انظر  
السبعة ٣١٧ ، والتيسير ١٢٦ ، ١١٩ ، والنشر ٢ / ٢٩٠ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٥٨ ، وللغراه ٢ / ٢٥ ، وإعراب القرآن ١٠٧ / ٢ ، ومجمع البيان  
٢ / ١٨٧ ، والبيان ٢ / ٢٦ ، والبحر ٥ / ٢٥٣ ، والمغني ٦٨٦ .

(٦) كان في النسخ « وفعل » وكذا في البيان الذي أخذ من كلام المؤلف من غير ما تصریح ، وكذا في  
البحر ، والوجه ما أثبت كما وقع في مجمع البيان الذي نقل صاحبه من كلام المؤلف من غير  
ما تصریح ، وهو الموافق للفظ الآية وإن كان تقدير الواو صواباً .

(٧) في الأصل : أصلاتك .

- و « أو » ههنا بمنزلة ما في قولهم « جالس الحسن أو ابن<sup>(١)</sup> سيرين » ،  
 وكقوله<sup>(٢)</sup> تعالى ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة النساء : ١٣٥]  
 ولم يقل « به » كما قال ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيثًا ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة  
 النساء : ١١٢] ، وقال : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ  
 أُخْتٌ ﴾<sup>(٥)</sup> [سورة النساء : ١٢] ولم يقل « لهما » .  
 فقال أبو علي<sup>(٦)</sup> في مثل هذا : لَمَّا سَمِعَهُمْ يَقُولُونَ جَالِسِ الْحَسَنِ أَوْ ابْنَ<sup>(٧)</sup>  
 سيرين ، ويستجيزون المجالسة لهما ، وكان ذلك في الشعر ، كقول رجل من  
 هذيل ، فيما زعمه أبو عمر<sup>(٨)</sup> :  
 وَكَانَ سَيِّئَانِ إِلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَأَغْبَرَتِ السُّوْحُ  
 = استجيز ﴿ بهما ﴾ في الآية ١ دون<sup>(٩)</sup> « به » . والبيت لأبي ذؤيب ، وقد

(١) في الأصل : وابن . وهو خطأ . وقد سلف هذا القول ٢٩٧ ، ٤٥٧ ، وانظر المصادر التي حُذِلَ عليها في ذكر « أو » ٢٩٥ .

(٢) في الأصل : لقوله ، وهو خطأ ، وفي جمع البيان : وقوله ، ولعلها أجود .

(٣) سلف الاستشهاد بها ٢٩٦ وذكر مصدر الكلام عندها .

(٤) سلف الكلام عندها في موضعها ٣٢٢ .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٦) انظر الحجة ١ / ١٩٩ ، وفي حكاية كلامه تصرف .

(٧) في الأصل : وابن ، وهو خطأ .

(٨) في الأصل « أبو عمرو » وهو تحريف صوابه من ي ، وقوله « كقول رجل ... في بيت واحد » لم يرد في ب . وأبو عمرو هو الجرمي ، قال المؤلف فيما سلف ٤٥٧ ، وزعم أبو عمرو عن الأصمعي عن رجل من هذيل أنه أنشدهم ... . ووقع « أبو عمرو » عرفاً في الحجة ١ / ١٩٩ ( وكذا في مخطوطتيه ) ووقع على الصواب في الحجة ٤ - ٦٨ خث . وقد سلف البيت ٢٩٧ ، ٤٥٧ وتحريمه في أول الموضعين .

(٩) زيادة من ي .

رَكِبَ مِصْرَاعَيْنِ مِنْ بَيْتَيْنِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ<sup>(١)</sup> ، وقد ذكرناه في « الأبيات »<sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٩٤ ] ٣

جاء بالتاء ، و [ جاء<sup>(٤)</sup> ] في الأخرى : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ [ ٦٧ ] . وقد ذكرنا أن الفصل إذا حصل فإن تَرَكَ العلامة يزداد حسناً<sup>(٥)</sup> .

ولكن الوجهين إنَّما جاء<sup>(٦)</sup> في التنزيل طلباً للمشكلة والمطابقة<sup>(٧)</sup> . فقد جاء ههنا ﴿ وَأَخَذَتْ ﴾ لأن بعدها ﴿ كَمَا بَعِثْتُ نَمُودَ ﴾ [ ٩٥ ] . ٦

وجاء ﴿ أَقْلَمُ ﴾<sup>(٨)</sup> يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾<sup>(٩)</sup> [ سورة النج . ٤٦ ] ولم يجيء « فيكون » لَمَّا جاءت<sup>(١٠)</sup> الكناية عنها بقوله ﴿ بِهَا ﴾ وقوله ٩

(١) سلف تحقيق هذا وذكر لبنتين ٢٩٧ .

(٢) يريد كتابه الذي سمى فيما يأتي ١٢٨٠ « أبيات الكتاب » أي كتاب سيبويه . وهنا البيت وإن لم يكن من شواهد سيبويه فالمؤلف ذكر في كتابه هذا أبياتاً لم يستشهد بها سيبويه وإنما أوردتها للمؤلف زيادة في البيان والاستقصاء ، انظر التعليق فيما يأتي ١٢٨٠ ، وما كتبته في مقدمة التحقيق .

(٣) انظر الجواهر ٣٨٨ ، ٦١٢ ، والبيان ٢ / ٢٧ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر ماسبق ٣٩ والتعليق ثمة . ومهنا عبارة ابن جني في المص له ٩٠ ونصها : « فبن فصلت بين الفعل والفاعل ازداد ترك العلامة حسناً » ا هـ .

(٦) كان في النسخ « جاء » ، وهو خطأ .

(٧) عقد المؤلف في الجواهر ٣٧٦ - ٢٩٦ الباب ١٩ لـ « ما جاء في التنزيل من ازدواج الكلام والمطابقة والمشكلة وغير ذلك » .

(٨) في الأصل : أولم ، وهو خطأ .

(٩) ذكرها في الجواهر ٦١٣ في الباب ٢٩ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل صار الفصل فيه عوضاً عن نقصان لحن بالكلمة » ، قال : « وذلك إنما يجيء في أكثر الأحوال في باب المؤنث ، فيقولون :

قامت هند ، فإذا فصلوا بينها قالوا : قام اليوم هند » وفاته ذكرها في الباب ١٩ .

(١٠) في الأصل : جاء ، وما أثبت من ي و ب أحسن وأجود .



﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ [سورة الحج : ٤٦] ، وكلّ ذلك مؤنث ، فاستبعد أن يقال « فيكون لهم قلوب » .

وقال : ﴿ وَتَعْمَى وُجُوهَهُمُ النَّارُ ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة إبراهيم : ٥٠] فجاء <sup>(٢)</sup> بالتاء مع الفصل وإن كان المضارع يستوي فيه التذكير والتأنيث لفظاً ، ألا ترى أنه ليس في « يغشى » خفة ليست في « تغشى » <sup>(٣)</sup> بخلاف الماضي ، لأن « أخذ » أخف من « أخذت » ولكن « تغشى » جاءت لقوله ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ ﴾ [سورة إبراهيم : ٤٨] .

وقد جاء ﴿ أَجِئْنَا لِنَتْلِفَنَّا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمُ الْكِبْرِيَاءُ ﴾ <sup>(٤)</sup> [سورة يونس : ٧٨] بالتاء دون الياء لأن قبله ﴿ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [سورة يونس : ٧٢] وقد يطول الكلام في هذا ، وقد ذكرناه في « البيان » <sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ١٠٨ ] و ﴿ سَعِدُوا ﴾ بضم السين وكسر العين <sup>(٧)</sup> ، فن فتح [ السين ] <sup>(٨)</sup> فلأن « سَعِدَ » فعل لازم أسند إلى فاعليه . ومن ضمّ السين فلأنه على حذف الزوائد .

(١) انظر الجواهر ٣٨٨ ، ٦١٢ .

(٢) في الأصل : وجاء ، والوجه مأثبت من ي وب .

(٣) في الأصل : ليس في تغشى ... في يغشى .

(٤) انظر الجواهر ٣٨٨ ، ٦١٣ .

(٥) في الأصل : فقد ، وهو تحريف .

(٦) انظر ما عتقه ص ١٣١ . وما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٧) انظر شرح اللع اللوح ٢٩ / ١ ، وإعراب القرآن ١١٢ / ٢ ، ١١٣ ، والحجة ٣ / ٢٣٦ - ٢٣٧ خم ،

ومجمع البيان ٢ / ١٩٢ ، والبيان ٢ / ٣٨ ، والبحر ٥ / ٢٦٤ .

(٨) قرأ بضم السين حمزة والكسائي وحفص عن عاصم وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٣٣٩ ،

والتيسير ١٢٦ ، والنشر ٢ / ٢٩٠ .

(٩) زيادة من ي وب .

وَحَسَنَ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : فَلَانَ مَسْعُودٌ ، وَحَمَلَهُ أَيْضاً عَلَى مَسْعُدٍ ، بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلَّ لَمَّا لَيُوقِفِينَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١١١ ]

مَنْ شَدَّدَ النُّونَ مِنْ ﴿ إِنَّ ﴾ وَنَصَبَ بِهَا ﴿ كُلَّ ﴾ وَخَفَّفَ الْمِيمَ مِنْ ﴿ لَمَّا ﴾<sup>(٣)</sup> = ف « ما » صلة زائدة<sup>(٤)</sup> جِيءَ بِهَا لِيُفْصَلَ بِهَا بَيْنَ لَامِ « إِنَّ » وَلامِ « لَيُوقِفِينَهُمْ » / وَلَوْ لَمْ يُوْتَ بِهَا لَكَانَ « لَلْيُوقِفِينَهُمْ » فَيَسْتَقِلُّ فِي اللَّفْظِ ، فَوَقَعَ

(١) أي من ضم السين فلأن أصله « أَسْعَدُوا » فحذف الزائد ، وحسن ذلك قولهم « مَسْعُودٌ » لأن الظاهر أنه من « سَعِدَ » وحمله [ يريد أبا علي ] أيضاً على مَسْعُدٍ ، أي أجاز أبو علي أن يكون « مسعود » اسم المفعول من « أَسْعِدَ » والأصل مَسْعُدٍ ، فحذف الزائد .

وأجاز أبو علي أيضاً أن يكون من باب « فَعِلَ وَقَفَّلْتَهُ » أي يقال : سَعِدَ فلانٌ وَسَعَدَهُ اللهُ ، وهو قول الكسائي ، انظر المصادر السالفة ، وحجة القراءات ٣٤٩ ، وأدب الكاتب ٤٤٠ ، ٤٥٥ ، واللسان ( سعد ) . وَسَعَدَهُ قليل في الاستعمال وأسندته أكثر في كلامهم ، ومسعود في كلامهم أكثر من مَسْعُدٍ .

(٢) انظر الجواهر ٧٥٥ - ٧٥٨ ، ٨٤١ ، ٩٤٠ - ٩٤١ ، وشرح الملح اللوح ١ / ١٢ و ٢ / ٤٩ و ١ / ٥٠ و ١٠٤ / ١ و ١٢٢ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٩ ، وللغراء ٢ / ٢٨ - ٣٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ١١٤ - ١١٦ ، والحجة ٣ / ٢٣٧ - ٢٤٢ خم ( ومنه أخذ المؤلف كلامه ) ، وجمع البيان ٣ / ١٩٦ - ١٩٧ ، والبيان ٢ / ٢٨ - ٣٠ ، والبحر ٥ / ٢٦٦ - ٢٦٨ ، والكتابات ١ / ٢٨٣ ، ٤٥٦ ، والمسائل المنشورة ٣٢ ، والبغداديات ١٤٩ - ١٥٣ ، وابن الشجري ٢ / ٢ ، ٢٤٣ ، وابن يعيش ٨ / ٧١ ، ٧٥ ، والمغني ٣٦ ، ٥٦ ، ٣٧١ - ٣٧٢ ، ٥٣٠ ، ٧٦٩ ، والاحتساب ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٣) قرأ أبو عمرو والكسائي إن بالتنديد ولما بالتخفيف ، وقرأ ابن كثير ونافع بتخفيفها ، وقرأ حمزة وابن عامر وحفص عن عاصم بتشديدها ، وقرأ أبو بكر عن عاصم إن بالتخفيف ولما بالتشديد ، انظر السبعة ٣٤٠ ، والتيسير ١٢٦ ، والنشر ٢ / ٢٩٠ - ٢٩١ .

(٤) قوله « صلة زائدة » فيه جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين . وقد سلف التعليق على هذا ٢٨ . ومأقاله من أن « ما » زائدة هو قول سيبويه والأخفش والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم . وذهب الغراء إلى أنها اسم موصول .

الفصل بـ « ما » بين اللامين<sup>(١)</sup> .

ومن قال ﴿ وإن كُلاً ﴾ فخفف النون أعمل « إن » مخففة كما يعملها مشددة<sup>(٢)</sup> ، وجاز له ذلك لأن « إن » تشبه الفعل ، فكما يجوز إعمال الفعل تاماً ٣ ومحدوفاً نحو : يكون زيد قائماً ، ولم يك<sup>(٣)</sup> زيد قائماً ، ويعزو زيد ، ولم يغزُ زيد = فكذا ما نحن فيه أعمل « إن » مخففة .

فأما من شدد الميم مع تشديد « إن » وتخفيفه = فهو عندهم مشكل<sup>(٤)</sup> ؛ إذ ٦ ليس يراد بـ « لما » ههنا معنى « الحين » ، ولا معنى « إلّا » ولا معنى « لم »<sup>(٥)</sup> .  
وأحسن ما يُصَرَّف إليه<sup>(٦)</sup> أنه أراد « لَمَّا » من قوله ﴿ أَكَلًا لَمَّا ﴾ [سورة النجر: ١٩] ثم وقف فصار « لَمَّا » ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف<sup>(٧)</sup> . ٩  
ويجوز أن يكون « لَمَّا » مثل « الدَّغْوَى » و « الشَّرْوَى »<sup>(٨)</sup> وما فيه ألف

(١) في الأصل : اللام ، والصواب من ي و ب .

(٢) هذا على قول سيويه وغيره من البصريين . وذهب الكسائي والفراء إلى أن « إن » إذا خففت فلا تعمل وعزي هذا القول إلى الكوفيين ، انظر المصادر التي أحلنا عليها في الكلام على « إن » المخففة ١٠٧ . فخرجه الفراء على أن يكون ﴿ كَلًّا ﴾ منتصباً بـ ﴿ لنوفينهم ﴾ قال « وهو وجه لأشبهه » . وأنكروا قوله لأنه لا يجوز عند أحد : زيدا لأضربه ، وقد نص الفراء نفسه على هذا فذكر أن ما بعد اللام لا يعمل فيها قبلها .

(٣) في الأصل و ب : « ولم يكن » . ومأثبت من ي هو الصواب والموافق لما في الحجة .

(٤) روي عن الكسائي أنه قال : لأعرف وجه التثقيب في « لَمَّا » ، قال أبو علي : « ولم يبعد فيما قال » اهـ .

(٥) أما معنى « الحين » ومعنى « لم » فظاهر أنه غير مراد ، وأما معنى « إلّا » فلأنه لا يجوز : إن زيدا إلّا متطلق ولا : إن زيدا إلّا لأضربه .

(٦) انظر ما قيل في توجيه تشديد « لَمَّا » في المصادر السالفة . وكلها أقوال متكلفة لا يصح منها قول .

(٧) ذكر هذا الوجه الفراء وأبو علي ومن وافقه ، وقد نص أبو علي أن هذا « مما يجوز في الشعر » ، فلا ينبغي أن يحمل عليه كلام الله تعالى .

(٨) أي على بناء « فعلى » من لمته لَمَّا أي جمعه ، وهو قول أبي عبيد ، وهو قول متكلف قال أبو حيان في رده : « ما قاله أبو عبيد بعيد إذ لا يعرف بناء فعلى من اللَم ، ولَمَّا يلزم لمن أمال فعلى

التأنيث من المصادر فلم يُصَرَف .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١١٢ ]

رفع بالعطف على الضمير في ﴿ استقم ﴾ [ ١١٢ ] أي : استقم أنت ومن  
تاب معك . وجاز ذلك <sup>(٢)</sup> لأن الظرف قام مقام « أنت » .  
ويجوز أن يكون ﴿ مَنْ ﴾ نصباً مفعولاً <sup>(٣)</sup> معه .

٣

أر يميلها ولم يملها أحد بالإجماع ، ومن كتابتها بالياء ولم تكتب بها ١٥ هـ .

وربما توم عبارة المؤلف أن الدعوى والشروى مصدران ، والدعوى اسم ويقع مصدراً ، وأما  
الشروى فاسم بمعنى مثل ، انظر اللسان ( دعو ، شرى ) ، وماسياً في ٩٢٧ .

(١) انظر الجواهر ٥٩٩ ، ٦٠١ ، ٦١٥ ، ومجمع البيان ٢ / ١٩٨ ، والبيان ٢ / ٣٠ - ٣١ ، والبحر  
٢٦٩ / ٥ .

(٢) يريد عطف الظاهر على المضمر المرفوع ، وهو لا يجوز عند البصريين إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة كما  
ها . وقد سلف التعليق على هذا ٣٥٢ .

(٣) في الأصل : مفعول .

## سورة يوسف

### صلوات الله عليه

- ٣ قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ قَصُّ عَالِيكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣ ]  
 إن قلت : هذا الكلام يوجب ألا تكون قصة أحسن من قصة يوسف <sup>(٢)</sup> ،  
 وقد رأينا ما هو أحسن منها <sup>(٣)</sup> = فالجواب : إن قوله ﴿ أحسن القصص ﴾  
 كقولهم : صمت أحسن الصيام ، وقت أحسن القيام ، مما يكون انتصابه على أنه  
 قائم مقام المصدر <sup>(٤)</sup> . والمعنى : أحسن تبين وأحسن إيضاح .

- ٩ قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٤ ]  
 بكسر التاء ، و ﴿ يَا أَبَتِ ﴾ بفتح التاء <sup>(٦)</sup> .  
 فن كسر التاء فإنه أراد « يا أبتى » فاجتزأ بالكسرة <sup>(٧)</sup> عن الياء <sup>(٨)</sup> . وهذه

(١) انظر إعراب القرآن ١١٩ / ٢ ، وجمع البيان ٢٠٧ / ٣ ، والبيان ٣٢ / ٢ ، والبحر ٢٧٩ / ٥ ،  
 وتفسير القرطبي ١١٩ / ٩ ، وجمع التفسير ٣٧٥ / ٣ .

(٢) قيل : أراد بأحسن القصص - والقصص الخبر المقصوص ، وضع المصدر موضع المفعول - قصة  
 يوسف وحدها لأنها تتضمن من الفوائد والنكت والفرائب ما لا يتضمنه غيرها ولأنها تمتد  
 امتداداً لا يمتد غيرها مثلها ، عن جمع البيان وانظر المصادر السالفة .

(٣) كان في النسخ « منه » والصواب ما أثبت .

(٤) هذا قول الزجاج ووافقه النحاس وغيره .

(٥) انظر الجواهر ٨٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢ / ٢ ، وإعراب القرآن ١٢٠ / ٢ - ١٢٢ ، والحجة  
 ٢٤٤ - ٢٤٨ ، خم ، وجمع البيان ٢٠٨ / ٣ ، والبيان ٣٢ - ٣٣ ، والبحر ٢٧٩ / ٥ ،  
 والبغداديات ١٨٥ ، والخصائص ٢٩٧ / ٢ و ١٣٥ / ٢ ، وابن يعيش ١١٧ / ٨ و ١٠ / ٥١ .

(٦) فتح التاء ابن عامر وحده وكسرها الباقون . انظر السبعة ٣٤٤ ، والتيسير ١٢٧ ، والنشر  
 ٢٩٣ / ٢ .

(٧) في الأصل : الكسر ، وهو سهو من الناسخ .

(٨) سلف التعليق على حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة ١٤٨ .

التاء كأنها عوض من الياء<sup>(١)</sup> ؛ إذ لا يقال « يا أبتى » وإنما يقال « يا أباي » أو « يا أبت » .

ومن قال ﴿ يا أبت ﴾ بفتح التاء فإن أبا عثمان<sup>(٢)</sup> حمّله على أنّ أصله « يا أبتى » ، فأبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألف ، فصار « يا أبتا » ثم حذفت الألف فصار « يا أبت » . وقد قال<sup>(٣)</sup> : إن حذف الألف من قوله .

... .. رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطٌ ابْنُ الْمَعْلِ<sup>(٤)</sup>  
ليس بقياس<sup>(٥)</sup> ، وإنما الوجه<sup>(٦)</sup> في « يا أبت » بفتح التاء وجه قول من قال

(١) انظر شرح اللوح ١١٦ / ٢ ، والكتاب ١ / ٣١٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، والأصول ١ / ٣٤٠ ، وابن يعيش ٢ / ١١ - ١٢ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٨ .

(٢) هو المازني ، ووافقه الزجاج ، وهو قول الأخفش في معاني القرآن له ٧٢ ، وقول أبي علي في الحجة والبهناديات . قال أبو علي : « على أن أبا عثمان قد رأى ذلك مطرداً في جميع هذا الباب » ا هـ . يريد قلب الياء ألفاً ثم حذفها ، وقد أجاز ذلك أبو عثمان في « يابن أم » ، انظر ماسلف ٤٧٦ .

وانظر قول أبي عثمان في الأصول ١ / ٣٤١ ، والجواهر والخصائص في اللوضعين المذكورين في ح ٥ من الصفحة السابقة .

وذهب قطرب وأبو عبيد وأبو حاتم إلى أن الأصل « يا أبتاه » ثم حذف الهاء والألف ، وهو أحد قولي القراء ، وردّه النحاس بأن هذا ليس موضع ندبه والألف خفيفة لا تحذف .

(٣) يريد أبا عبي . انظر ماسلف ٤٧٧ .

(٤) سلف البيت ٤٧٧ ونحوه ثمة .

(٥) قال ذلك أبو علي في الحجة ٤ / ٣١٤ - ٣١٦ خك في كلامه على قوله تعالى ﴿ ابن أم ﴾ [ سورة الأعراف : ١٥٠ ] قال عقب رده قول من ذهب إلى أن الياء قلبت ألفاً ثم حذفت - وهو قول أبي

عثمان - : « فإن قلت فقد حذفت الألف في نحو قوله : رهط مرجوم ورهط ابن المعلى

وهو يريد المعلى ... فحذف الألف = فالقول أن ذلك في الشعر ولا يجوز في الاختيار وحال السعة ، ولا ينبغي أن يحمل « يابن أم » على هذا ... ا هـ ، أما قوله « يا أبت » فقد أجاز فيه أبو علي قول أبي عثمان - وهو قول الأخفش - ثم قال : « والدليل على قوة هذا الوجه كثرة ما جاء من هذه الكلمة على هذا الوجه .... فلما كثرت هذه الكلمة في كلامهم هذه الكثرة ألزموها القلب وحذف . على أن أبا عثمان قد رأى ذلك مطرداً في جميع هذا الباب » ا هـ .

فأبو علي أجاز قول أبي عثمان في « يا أبت » ولم يجره في « يابن أم » ، على أنه أجازاه في العسكريات ، انظر ماسلف ٤٧٦ .

(٦) هذا قول سيويه في الكتاب ١ / ٣١٧ - ٣١٨ ، والمبرد في المقتضب ٤ / ٢٦٣ ، وأحد = - ٥٩٦ -

« ياطلحة » ، لأن من قال « ياطلحة » بفتح التاء كان قد رخم فقال  
 « ياطلح » ثم ردّ التاء<sup>(١)</sup> وفتحها تبعاً لفتح الحاء فقال « ياطلحة » . ومثله<sup>(٢)</sup> :  
 كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أُمَيَّةَ نَاصِبٌ ... ..  
 وإن شئت كانت<sup>(٤)</sup> التاء مقحمة<sup>(٥)</sup> كما أقحم « تياً » في قوله<sup>(٦)</sup> :

= قولِي الفراء وأبي علي وغيرهما .

(١) يريد أن التاء هذه هي المحذوفة ، وهو قول الفراء وثعلب وابن الأنباري وغيرهم من الكوفيين  
 وهو قول ابن كيسان والزجاجي في اللامات ، انظر المصادر المذكورة في بيت النابغة الآتي .

(٢) البيت للنابغة د ، ق ٤ / ١ ص ٥٤ ( صنعة ابن السكيت ) وق ٣ / ١ ص ٤٠ ( صنعة الأعم ) .  
 وهو له في الكتاب ١ / ٣١٥ ، وابن السرياني ١ / ٤٤٥ ، وعجاز القرآن ٢ / ١٨٤ ، والجمل ١٧٢ ،  
 والحلل ٢٤١ ، واللامات للزجاجي ١٠٢ ، وشرح القصائد السبع ٤٣ ، وشرح اللمع لابن برهان  
 ٢٩٢ ، والإفصاح ١٠٨ ، وابن السجري ٢ / ٨٣ ، والخزانة ١ / ٣٧٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٢ ، ٣١٦ ،  
 والمقاصد النحوية ٤ / ٣٠٣ ، والجمع ٣ / ٩١ .

وهو بلا نسبة في الكتاب ١ / ٣٤٦ و ٢ / ٩٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، وإعراب القرآن  
 ٢ / ١٢١ و ٣ / ٦٧٤ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ ، ١٠٧ ، والبيان ٢ / ٣٣ .

(٣) عجزة : وَلَيْلٍ أَقْصَايِهِ بِطِيٍّ الْكَوَاكِبِ

وقوله « كَلَيْنِي لَهُمْ » أي دعيني وهَمِّي ، من وكله إلى كذا : إذا تركه وإياه ، وناصب : ذو نصب  
 وهو التعب .

(٤) في الأصل : كان ، وهو خطأ .

(٥) هذا قول سيويه وغيره من البصريين .

(٦) وهو جرير . د ، ق ٢٧ / ٢٢ ج ١ / ٢١٢ . وهو له في النوادر ١٣٩ ، والكتاب ١ / ٢٦ ، ٣١٤ ،

والمقتضب ٤ / ٢٢٩ ، والجمل ١٥٧ ، واللامات للزجاجي ١٠١ ، والخصائص ١ / ٢٤٥ ، وشرح  
 شواهد المغني ٢٨٩ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢٤٠ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ١١ - ١٢ ، والخزانة  
 ١ / ٣٥٩ و ٢ / ١١٦ و ٤ / ٢٧٣ . وهو بلا نسبة في الكامل ١١٤٠ ، والأصول ١ / ٣٤٣ ، وابن  
 السجري ٢ / ٨٣ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٥ ، والمغني ٥٩٦ . وقوله « ياتيم تيم عدي » في الكتاب  
 ١ / ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، والأصول ١ / ٢٨٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ٣١٢ ، وابن يعيش ٣ / ٢١ .

يخاطب جرير تيم بن عبد مناة رهط عمر بن لجأ التيمي ، وعديّ أخو تيم ، وأضاف تيماً إليه  
 للتخصيص ، واحتزن عن تيم مرة في قريش وتيم غالب بن فهر في قريش وتيم قيس بن ثعلبة  
 وتيم شيبان وتيم ضبة . والسوأة : الحالة الشنيعة . وعمر هو عمر بن لجأ التيمي كانت بين جرير  
 وبينه مهاجاة ، عن شرح أبيات المغني .

والشاهد فيه أنه أقحم تيم الثاني بين الأول ومأضيف إليه .

يَأْتِيَنَّكَ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَا لَكَ لَا يُلْقِيَنَّكَ فِي سَـوْءَةٍ عَمْرٍ  
ومثله<sup>(١)</sup> : يَأْزِيْدُ زَيْدٌ الْعَمَلَاتِ الذُّبْلُ  
تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلْ  
وروي عن ابن أبي عبلة ﴿ يا أَبْتُ ﴾ بضم التاء<sup>(٢)</sup> . ومثل هذا ما روي  
عن بعضهم في قوله : ﴿ يَا قَوْمُ لَا أَسْأَلُكُمْ ﴾ [سورة هود : ٥١] ﴿ يا قَوْمُ ﴾ بضم

٣

(١) البيهتان لعبد الله بن رواحة في السيرة ٤ / ١٩ ، وعيون الأثر ٢ / ١٥٤ ، وتهذيب تاريخ دمشق  
٧ / ٣٩٦ ، وابن السرياني ٢ / ٢٧ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٩ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ١٠ ،  
والخزانة ١ / ٣٦٢ - ٣٦٤ . ومهابلا نسبة في المقتضب ٤ / ٢٣٠ ، والكامل ١١٤٠ ، واللامات  
للزجاجي ١٠٢ ، والمنصف ٣ / ١٦ ، والمغني ٥٩٦ ، ٨٠٩ .

والأول لبعض ولد جرير في كتبا مطبوعتي الكتاب ١ / ٣١٥ بولاق ( ٢٠٥ - ٢٠٦ ط  
هارون ) ، والبيهتان لبعض ولد جرير في شرح شواهد سيبويه للأعلم بطرة الكتاب ١ / ٣١٥ ،  
وابن يعيش ٢ / ١٠ . والظاهر أن النسبة ليست من سيبويه فثبتت في بعض نسخ الكتاب ،  
ثبتت في نسخة الأعم لم تثبت في نسخة ابن السرياني الذي قال : « قال سيبويه في النداء قال  
عبد الله بن رواحة ... » ، وقال البغدادي . « هذا البيت لعبد الله بن رواحة الصحابي رضي الله  
عنه لا لبعض ولد جرير خلافاً لشرح أبيات سيبويه » ا هـ . ووقع البيت الأول مطبع أرجوزة  
لبكير بن عبيد الريمي رواها ابن الأعرابي في نوادره ، انظر شرح أبيات المغني ٣ / ٢٩٥  
وزيد هو زيد بن أرقم ، وأضافه إلى اليعملات - وهي الإبل المطبوعة على العمل أو القوية  
عليه ، جمع بعمل - لحسن قيامه عليها ومعرفته بمخائرها ، والذبل جمع ذابله وهي الضامرة لطول  
السفر ، تطاول الليل أي قد طال الليل وحدث للإبل الكلال ، فانزل عن راحلتك واحد الإبل  
ونشطها بالخداء وأزل عنها الإعياء ، عن الأعم والبغدادي .

ويروي : تطاول الليل هُـدَيْتَ فَانْزِلْ

والشاهد فيه أنه أقحم زيداً الثاني بين الأول وما أضيف إليه .

(٢) قال الفراء « ولو قرأ قارئ يأبْتُ لجاز ، وكان الوقف على الهاء جائزاً ولم يقرأ به أحد نعلمه »  
ا هـ ، وقال النحاس : « وزعم أبو إسحق أنه لا يجوز يأبْتُ بالضم ، قال أبو جعفر : ذلك عندي  
لا يتنع كإجاز سيبويه الفتح تشبيهاً بهاء التانيث كما يجوز الضم تشبيهاً بها أيضاً » ا هـ . ولا  
أعرف أحداً نص أنها قراءة . ورسم في الأصل « يابئة » واخترت سافي ي وب ليكون الرسم  
واحداً .



الميم' . وهي لغة يضم فيها<sup>(١)</sup> الحرف الأخير بعد حذف ياء التكلم<sup>(٢)</sup> . وقد أعضل مثل هذه العلماء بهذه الصناعة<sup>(٣)</sup> كما يُعْضِلُ المريضُ الأطباءَ بعِلته .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ

٣ ١ / ٦٥

وَالْقَمَرَ / رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٤١ ]

( ١ / ٧١ )

فكرّر ﴿ رَأَيْتُ ﴾ لطول الكلام ، ثم كنى عن الكواكب والشمس والقمر

بما يكتنى به عن العقلاء وجمّعهما جمّعهم بقوله ﴿ ساجدين ﴾ لأنه لما وصف ذلك بالسجود - والسجود من فعل العقلاء - استجاز أن يكتنى عنهم بكناية العقلاء .

وإنما فعل ذلك ليتوافق الفواصل<sup>(٥)</sup> ولا تختلف لأنها مرعية<sup>(٦)</sup> ، كما يرى الشاعر القوافي إلا أن القوافي تقع فيها ضرورة<sup>(٧)</sup> ما ، ولاتقع في الفواصل ضرورة

(١) عزا أبو حيان في البحر ٥ / ٢٣٢ هذه القراءة إلى ابن محيصن ( وفيه قرأ محيصن ، وهو خطأ ) . وكان في النسخ ﴿ وياقوم لأسألكم ﴾ وهي الآية ٢٩ من سورة هود ، والمرادة الثانية ، فليس في هذه الآية ( ٢٩ ) اختلاف في القراءة .

وقال المؤلف في شرح اللمع الدوح ١١٦ - ٢ : « وفيه [ أي للسادي للضاف إلى بياء التكلم ] لغة خاصة حكاها سيبويه « ياغلام » بضم الميم ، وهي شاذة ، وأظن ابن أبي عبيدة قرأ ﴿ وإذ قال موسى لقومه ياقوم ﴾ [ سورة البقرة ٥٤ ] بضم الميم » . ولم أجد هذه القراءة في هذا الحرف أيضاً .

(٢) في الأصل : فيه ، وهو خطأ .

(٣) انظر شرح اللمع اللوح ١١٦ / ٢ ، والكتاب ١ / ٣١٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٦٣ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٨ ، والبحر ٥ / ٢٣٢ .

(٤) قوله « بهذه الصناعة » لم يظهر في مصورة الأصل ، فأثبتته من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٤٣٠ ، ٩٠٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦١ ، وللغراء ٢ / ٣٤ - ٣٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٢٣ ، وجمع البيان ٣ / ٢٠٩ ، والبيان ٢ / ٣٣ ، والبحر ٥ / ٢٨٠ ، والكتاب ١ / ٢٤٠ ، والمقتضب ٢ / ٢٢٥ .

(٦) سلف لتعيق على « الفواصل » ٧٠٠ .

بَتَّةً ، بل تأتي كلها على اللغة القدمى واللسان الفصحى<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ  
الْحُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٥ ] ٣

قيل : جواب « لما » مضر<sup>(٣)</sup> على تقدير : فلما ذهبوا به نجيناه أو  
حفظناه .

وقيل : بل الواو في قوله ﴿ وَأَوْحَيْنَا ﴾ زائدة<sup>(٤)</sup> ، والتقدير : أوحينا  
إليه . ٦

قوله تعالى : ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾<sup>(٥)</sup>  
[ ١٨ ] ٩

أي : فشأنى صبر جميل ، فحذف المبتدأ<sup>(٦)</sup> . وقدره<sup>(٧)</sup> قوم : فصر جميل  
أتمل وأحسن<sup>(٨)</sup> .

(١) آتت اللسان لأنه أراد به اللغة ، واللسان يذكر ويؤنث ، انظر اللسان ( لسن ) .

(٢) انظر الجواهر ٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥٠ ، وجمع البيان ٣ / ٢١٦ ، والبيان ٢ / ٣٥ ،  
والبحر ٥ / ٢٨٧ ، وتفسير الطبري ١٢ / ٩٦ ، والقرطبي ٩ / ١٤٢ ، وجمع التفسير ٣ / ٣٨٤ .

(٣) هذا قول جمهور البصريين . وقيل في تقدير الجواب : عظمت فتنتهم ، وقيل : جعلوه فيها ،  
وقيل : فعلوا به ما فعلوا .

(٤) هذا مذهب الكوفيين ، ووافقهم الأخفش وابن برهان ، وهو قول الطبري . انظر ما سلف من  
التعليق على زيادة الواو ١٨٥ .

(٥) انظر الجواهر ١٨٦ ، ٢٠٨ ، ٧٤٦ ، وشرح الملح اللوح ٢ / ٣٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩ ،  
وإعراب القرآن ٢ / ١٢٩ ، وجمع البيان ٣ / ٢١٦ ، والبيان ٢ / ٣٥ ، والبحر ٥ / ٢٨٩ ،  
وتفسير القرطبي ٩ / ١٥١ ، والكتاب ١ / ١٦٢ ، وابن الشجري ١ / ٣٢٠ ، وابن عيمش  
١ / ٩٤ - ٩٥ ، والمغني ٧٢٥ ، ٨٠٦ ، ٨٢٦ .

(٦) هذا قول سيبويه والفراء وأحد قولي الزجاج وغيره .

(٧) في الأصل : وقدر .

(٨) هذا أحد قولي الزجاج ومن وافقه .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٢٣ ]

﴿ هَيْتَ ﴾<sup>(٢)</sup> اسم لـ « هَلَمْ » و « تعال » وهو مبني على الفتح<sup>(٣)</sup> . ومن قرأه ﴿ هَيْتُ ﴾ بالضم بناء على الضم . وقرئ<sup>(٤)</sup> ﴿ هَيْتُ لَكَ ﴾ بمعنى تهيات لك .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٢٤ ]

جواب « لولا » مضر ، ويدل عليه قوله ﴿ وَهَمَّ بِهَا ﴾ والتقدير : لولا أن رأى برهان ربه لَهَمَّ بها . ولا يكون قوله ﴿ وَهَمَّ بِهَا ﴾ الظاهر جواباً لـ « لولا » لأن جواب « لولا » لا يتقدم عليه .

قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا حَاشَا لَكَ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٣١ ]

﴿ حَاشَ لَكَ ﴾ بحذف الألف وإثباتها<sup>(٧)</sup> . والأصل إثباتها لأنه فعل

(١) انظر الجواهر ١٥٢ - ١٥٤ ، ومعاني القرآن للقرآء ٢ / ٤٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٣٣ - ١٣٤ .  
والحجة ٣ / ٢٦٣ - ٢٦٦ خم ، وجمع البيان ٣ / ٢٢٢ ، والبيان ٢ / ٣٧ - ٣٨ ، والبحر ٥ / ٢٩٣ - ٢٩٤ ، وابن الشجري ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ ، والمغني ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٢) في الأصل : هيت لك . وهي زيادة من الناسخ .

(٣) قرأ أبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي ( هَيْتَ ) بفتح الهاء والتاء . وقرأ ابن كثير بفتح الهاء وضم التاء ، وقرأ نافع وابن ذكوان عن ابن عامر بكسر الهاء وفتح التاء ، واختلف عن هشام عن ابن عامر فروي عنه ( هَيْتَ ) بكسر الهاء وضم الياء وضم التاء وفتحها . انظر السبعة ٣٤٧ ، والتيسير ١٢٨ ، والنشر ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٤ .

(٤) في الأصل : فبناه على الضم وقرأ ، وهو خطأ .

(٥) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٣٤ - ١٣٥ ، وجمع البيان ٣ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، والبيان ٢ / ٣٨ ، والبحر ٥ / ٢٩٥ .

(٦) انظر شرح الملح اللوح ٨٢ / ١ و ١٠٨ / ١ ، ومصافي القرآن للقرآء ٢ / ٤٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٣٨ ، والحجة ٣ / ٢٦٧ - ٢٦٩ خم ، وجمع البيان ٣ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، والبيان ٢ / ٣٨ - ٤١ ، والبحر ٥ / ٣٠٠ - ٣٠٤ ، والمسائل المنشورة ٣١ ، والبصريات ٢١ ، والحليبات ٢٤٣ - ٢٤٤ ، وابن يعيش ٢ / ٨٥ و ٨٧ / ٤٨ - ٤٨ .

(٧) قرأ ﴿ حَاشَا ﴾ بإثبات الألف أبو عمرو وحده وقرأ الباقيون ﴿ حَاش ﴾ بحذفها . انظر السبعة =

بدليل قوله<sup>(١)</sup> :

ولا أَرَى فاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ      ولا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ  
وحذف الألف للتخفيف كحذف النون في قوله ﴿لَمْ يَكُ﴾ [سورة الأنفال :  
٥٢] ، والياء في قوله « لأدر »<sup>(٢)</sup>

و ﴿حاشا﴾ ههنا فعل<sup>(٣)</sup> وفاعله مضمَر وهو ضمير يوسف ، أي حاشا

= ٣٤٨ ، والتيسر ١٢٨ - ١٢٩ ، والنشر ٢ / ٢٩٥ .

(١) وهو النافذة . د ، ق ١ / ٢١ ص ١١٣ ( صنعة ابن الكيت ) و ص ٢٠ ( صنعة الأعم ) ، وهو له  
في شرح اللع اللوح ٨٢ / ١ ، والزاهر ١ / ٦٢٦ و ٢ / ٣٠٠ ، والأصول ١ / ٢٨٩ ، والجمل ٢٣٣ ،  
والجمل ٣١١ ، والفاخر ٢٧٠ ، والإنصاف ٢٧٨ ، وابن يعيش ٢ / ٨٥ و ٨ / ٤٨ - ٤٩ ، والجني  
السداني ٥٥٨ ، ٥٦٣ ، وشرح شواهد المغني ١٢٧ ، والهمع ٣ / ٢٨٨ ، وشرح أبيات المغني  
٢ / ٨٦ - ٨٧ ، وأخرانة ٢ / ٤٤ . وهو بلا نسبة في إعراب القرآن ٢ / ١٢٨ ، والمسائل المنشورة  
٣١ ، والبيان ٢ / ٣٩ ، والمغني ١٦٤ .

(٢) انظر الكتاب ٨ / ١ ، ٣١٤ ، ٣٣٧ و ٢ / ١٤٨ ، ٢٨٩ ، ٣٨٩ ، والمقتضب ٢ / ١٦٧ ،  
١٦٩ - ١٧٠ ، والأصول ٢ / ٣٨٣ ، والمسائل المنشورة ٦١ ، والمنصف ٢ / ٢٢٧ ، والمعتب  
٢٧ / ١ ، والمخصص ١٣ / ١٠٦ ، وشرح الشافية ٢ / ٣٠٢ . وسيأتي الكلام على حذف النون من  
مصرع كان ٧٠١ فانظر المصادر .

(٣) لـ « حاشا » ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون فعلاً متصرفاً متعدياً بمعنى « أستثني » كقول النافذة « ولا أحاشي من الأقوام  
من أحد » ، ولا خلاف في فعليتها .

والثاني : أن تكون تنزيهية ليس فيها معنى الاستثناء ، كقوله تعالى ﴿حاشا لله﴾ . فأجمع  
المتقدمون ومنهم الفراء والمبرد وابن الأنباري والزجاج والنحاس وأبو علي وابن جني وغيرهم أنها  
فعل . وذهب الزمخشري ووافقه جماعة من المتأخرين منهم ابن مالك والرضي وابن هشام وغيرهم  
إلى أنها اسم منتصب على المصدرية والمعنى براءة لله ، ولم ينون مراعاة لأصله وهو الحرفية ، وهو  
قول جيد . وعزي هذا القول إلى المبرد والزجاج ، والظاهر أنه وهم عليها ، فقولها إن المعنى  
« براءة لله » تفسير معنى لاتفسير إعراب ، ويشهد لهذا قول مكي « قال الزجاج : معنى حاشا  
لله : براءة لله تعالى ، فصناه : قد تنحى يوسف من هذا الذي رمي به ... » أ هـ .

والثالث : أن تكون للاستثناء ، فذهب سيبويه ومن وافقه إلى أنها حرف يجر ما بعده ، وذهب  
الفراء إلى أنها فعل وهو قول الكوفيين ، فن نصب ما بعدها نصبه بها ومن جره جرّه بإضمار اللام =

يوسف لله أي لخوف الله ، فحذف المضاف<sup>(١)</sup> . ولا يجوز أن يكون ﴿ حاشا ﴾ ههنا حرفاً<sup>(٢)</sup> كقوله<sup>(٣)</sup> :

= أو بإضافتها إليه لأنها أشبهت الاسم لأنها لافاعل فيها عندهم . وذهب أكثر البصريين ومنهم الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو علي وابن جني إلى أنها تكون حرفاً يجر ما بعده وتكون فعلاً ينصب ما بعده .

انظر في « حاشا » الكتاب ١ / ٣٧٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٩١ - ٣٩٤ وحواشيه ، والأصول ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ، والزاهر ١ / ٦٢٥ - ٦٢٦ و ٢ / ٢٩٩ - ٣٠١ ، والمسائل المنصورة ٢١ ، واللمع ١٣٩ ، وشرحه للمؤلف اللوح ٨٢ / ١ ، ولابن برهان ١٥٦ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢٨٧ ، والصاحبي ٢٢٤ ، والكشاف ٢ / ٣١٧ ، والإنصاف ٢٧٨ - ٢٨٧ المسألة ٣٧ ، وابن عيمش ٢ / ٨٢ - ٨٥ و ٨ / ٤٧ - ٤٩ ، وشرح الكافية ١ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، ووصف المباني ١٧٨ - ١٨٠ ، والجنى الداني ٥٥٨ - ٥٦٨ ، والمغني ١٦٤ - ١٦٦ ، والمجمع ٣ / ٢٨٢ - ٢٨٩ ، واللسان ( حش ) .

(١) هذا قول أبي علي ومن وافقه . ومن الحجة أخذ المؤلف كلامه . وهو قول متكلف ، والأحسن أن تحمل حشا على أنها استعملت استعمال الأسماء فنصب على المصدرية .

(٢) لا يقول أحد إن حاشا ههنا حرف .

(٣) وهو الجَمْعُ الأَسَدِيُّ . والبيتان من كلمة له في المفضليات ق ١٠٩ / ٤ - ٥ ص ٣٦٧ ، والأصمعيات ق ٨٠ / ٤ - ٥ ص ١٨ ، وهما له في شرح اللوح ٨٢ / ١ ، وابن عيمش ٨ / ٤٧ ، والجنى الداني ٥٦٣ ، والبحر ٥ / ٣٠٠ ، والمقاصد النحوية ٢ / ١٢٩ ، وشرح شواهد المغني ١٢٧ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ٨٨ - ٩٣ .

وركب أبو عبيدة بيتاً من صدر الأول وعجز الثاني ، فأنشد :

حاشى أي ثوبان إن به ضّاً عن الملحاة والتم

وتابعه على ذلك غير واحد من العلماء . فكذا وقع في الحجة ٣ / ٢٦٨ خم ، والزاهر ٢ / ٣٠٠ ، وتفسير الطبري ١٢ / ١٢٣ ، واللمع ١٤٦ ، وشرحه لابن برهان ١٥٦ ، والمعتب ١ / ٣٤١ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٢٨ ، والإنصاف ٢٨٠ ، والبيان ٢ / ٤٠ ، وابن عيمش ٢ / ٨٤ و ٧ / ٤٧ ، وتفسير القرطبي ٩ / ١٨١ ، والمغني ١٦٦ ، والمجمع ٣ / ٢١٤ .

وعزى البيت في أحد أصول مجاز القرآن إلى سيرة بن عمرو الأسدي ، وكذا في اللسان والتاج ( حش ) عن ابن بري وذكر أنه في المفضليات للجميع .

وتبّه المؤلف في شرح اللوح وابن عيمش والمرادي وأبو حيان على صواب الرواية . ويروى « حاشا أبا ثوبان » وهي رواية المفضليات .

وقوله « على الملحاة » كذا أنشده أبو علي وابن جني وابن برهان وأبو البركات وابن هشام ، ورواية المفضليات والأصمعيات وغيرها « عن الملحاة » .

حَاشَا أَيْ ثَوْبَانِ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانِ لَيْسَ بِبَكْمَةٍ قَدُمُ<sup>(١)</sup>  
 عمرو بن عبد الله إِنَّ بِهِ ضِنًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ  
 لأنه يصير « حاشا » داخلاً على لام الجر، وحرفاً جرّاً لا يجتمعان .  
 وقوله<sup>(٢)</sup> :

... .. مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَّا نَظْرَةً قَبْلُ<sup>(٣)</sup>  
 وقوله<sup>(٤)</sup> :

(١) قبل هذا البيت :

وبنو رواحة ينظرون إذا نظر النسيدي بِأَنْفِ خُثْمِ  
 استثنى الشاعر أبا ثوبان من بني رواحة ، والمعنى أنهم وأحلام إلا هذا الرجل فإنه لم يفعل  
 ما يوجب ذمه ولحيه . قال البغدادى : قال الأنباري : « أراد بكمة أبكم » وهو بفتح الموحدة  
 وقيل بضمها . والقدم قال الليث هو الممي عن الحجة والكلام . وقوله « عمرو بن عبد الله ..  
 الخ » قال الأنباري : قال الضبي أي يرض بنفسه عن الملحاة ، وهي مفصلة من لحوت الرجل  
 ولحيته إذا ألححت عليه باللائمة ، عن شرح أبيات المغني ، وانظر شرح المفصليات للأنباري ٧١٨ .  
 وقول البغدادى « البكمة بفتح الموحدة وقيل بضمها » شيء انفرد به ، ولا أعلم أحداً نصّ على  
 ضبطه .

والشاهد في البيت على رواية « أبي » بالجر أن حاشا حرف ، وهي فعل على رواية النصب .  
 (٢) وهو القطامي ، د ص ٢٨ ، وجمهرة أشعار العرب ٨١٤ ، والجمل ٦٠ ، والجلل ٧٥ ، وأدب الكاتب  
 ٥٠٤ ، والاقطصاب ٤٢٧ ، وابن يميث ٨ / ٤١ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٩٧ ، ومعجم البلدان  
 ( الحيبا ) ٢ / ٢١٦ . ومعجم ما استعجم ٤٣٣ - ٤٢٤ . واللسان ( حبا ) .

(٣) صدره : فقلت للركب لـ\_\_\_\_\_ أن عـ\_\_\_\_\_ لا يـ\_\_\_\_\_  
 والحبيا موضع بالشام ، ونظرة قَبْلُ : أي نظرة لم يكن قبلها نظرة ، وعلاهم : أي أعلام أي  
 جعلهم يطلون .

(٤) وهو مزاحم المقيلي . والبيت في شرحه ق ٢٨ / ٧٧ ص ١٢٠ . وهوله في النوادر ١٦٢ ، وأدب  
 الكاتب ٥٠٤ ، والاقطصاب ٤٢٨ ، والجمهرة ٣ / ٤٩١ ، والجلل ٦١ ، وابن يميث ٨ / ٣٨ ،  
 والمقاصد النحوية ٣ / ٣٠١ ، وشرح شواهد المغني ١٤٥ - ١٤٦ ، والخزانة ٤ / ٢٥٢ - ٢٥٨ ، وشرح  
 أبيات المغني ٣ / ٢٦٥ - ٢٦٩ . وهو بلا نسبة في شرح اللع اللوح ٨٤ / ١ ، والكتاب ٢ / ٣١٠ ،  
 والمقتضب ٣ / ٥٣ ، والكمال ١٠٠١ ، والمضديتات ٥٨ ، ١٧٧ ، والإيضاح ٢٥٩ ، وشرح اللع  
 لابن برهان ١٦٧ ، والمختص ١٤ / ٥٧ و ١٦ / ٦٥ ، والمغني ١٩٤ ، ٦٩٠ .

غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ ... .. (١) ...  
 « عن » و « على » اسمان ، فلا يلزمان .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُؤْنُهُ ﴾ (٢)

[ ٣٥ ]

(١) تمامه :

غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا      تَصِلُ عَنْ قِيْضٍ بِيَدَاءٍ مَجْهَلٍ  
 ويروى « تَمَّ خَمُّهَا » و « بزراء مجهل » .

قوله « غدت من عليه » يريد غدت الكدرية عن فرخها وقد ذكرها في بيت سابق ، والكدرية القطاة الغبراء اللون . ولم يرد الغدو وإنما هذا مثل للتمجيل ، عن الأصمعي . ومن عليه أي من على فرخها ، وقوله « ظمُّوها » أراد صبرها عن الماء ، والظم : ما بين الشرب إلى الشرب . ويروى « خَمُّها » والخمس ورود الماء في خامس يوم ، وإنما ذلك للإبل لاللطير ولكنه ضربه مثلاً ، عن أبي حاتم . وقوله « تَصَلَّ » أي تصوّت وإنما يصوّت حشاها من العطش فنقل الفعل إليها . عن أبي حاتم ، وقيل : تصوّت في طيرانها ، والقيض : قشر البيضة الأعلى ، أراد قشر البيضة التي خرج منها فرخها ، والبيداء هي الفلاة والمفازة - ويروى « بزراء » وهي ماغلظ من الأرض التي لاشجر فيها ، والمجهل : الفجر الذي ليس فيه أعلام يبتدى بها .

يريد أن القطاة أقامت على فرخها حتى احتاجت إلى ورود الماء وعطشت فطارت تطلب الماء عند تمام ظمُّها ، وأراد بذكر الفرخ سرعة طيرانها لتعود إليه بسرعة لأنها كانت تحتضنه

ومن روى « بيداء » كان قوله « مجهل » صفة لها ، وبيداء ممنوعة من الصرف . ومن روى « بزراء » أضافه إلى المجهل وقدر حذف الموصوف أي مكان مجهل . وزبراء مصروفة لأن همزتها للإلحاق ، وعزي إلى الكوفيين أنهم يميزون ترك صرفها على أن تكون ألفها للتأنيث . وفعلاء بكسر الفاء وضما لا يكون آخرها للتأنيث إنما ذلك للإلحاق عند البصريين ، انظر سقر السعادة ٢٩٠ - ٢٩١ ، والخصص ١٦ / ٦٣ - ٦٧ ، والكتاب ٢ / ١٠ ، والمقتضب ٢ / ٢٦٨ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٣ ، والنصف ٢ / ١٨٠ .

(٢) انظر الجواهر ١٢٠ - ١٢١ ، ٥٩٥ ، وشرح اللع اللوح ٢٩ / ٢ - ٣٠ / ١ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٤١ ، وجمع البيان ٣ / ٢٣٠ ، والبيان ٢ / ٤١ ، والبحر ٥ / ٣٠٧ ، والكتاب ١ / ٤٥٦ ، والمعضديات ٨٣ ، والحليبات ٢٣٩ - ٢٤٠ وابن الشجري ١ / ٣٠٥ ، والمغني ٥٢٣ - ٥٢٤ ، ٥٢٨ ، ٥٥٩ ، ٦٤١ ، ٦٦٢ ، ٧٥٥ .

« بدا » ههنا فعل ، وفاعله مصدر مضمر<sup>(١)</sup> على تقدير [ثم<sup>(٢)</sup>] بدا لهم بداء<sup>(٣)</sup> .  
وقد أظهره<sup>(٤)</sup> الشاعر<sup>(٥)</sup> في قوله :

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ      بَدَا لَكَ مِنْ تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ<sup>(٦)</sup>  
ولا يكون قوله ﴿ ليسجننه ﴾ في موضع الفاعل<sup>(٧)</sup> لأن الجمل نكرات

(١) نصر ماسلف من التعليق على صدر الفاعل وهو المصدر الذي دل عليه المفعول ٣٩٥ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) هذا قول المازني والمبرد وأبي علي وغيرهما من البصريين ، والظاهر أنه قول سيبويه . وقيل :  
التقدير : ثم بدا لهم رأي ، فأضمره للدلالة عليه ، عن النحاس وأبي علي .

(٤) في الأصل و ي : أظهرها ، والصواب من ب .

(٥) وهو محمد بن بشير الخارجي . والبيت من أبيات له في الأغاني ١٦ / ١٢٣ ، وتهذيب تاريخ دمشق  
٥ / ٤٦٥ . وشرح شواهد المغني ٢٧٤ ، والخزانة ٤ / ٣٦ - ٣٧ ، وشرح أبيات للغني  
٦ / ١٩٣ - ١٩٥ . وهو ثلاثون في شرح الملح للمؤلف النوح ٢٩ / ٢ ، ولحجة ٢ / ٤٨ . والخصائص  
١ / ٣٤٠ ، وشرح الملح لابن برهان ٣٩٦ ، وابن الشجري ١ / ٣٠٦ ، وللغني ٥٠٧ ، وشذور الذهب  
٢١٨ ، وأما في القائي ٢ / ٧١ . وذكر البكري في سمط اللآلي ٧٠٥ عن عمرو بن أبي عمرو الشيباني أنه  
ترجم مزني . ونسب في اللسان ولتأني ( بدا ) إلى التماخضه ، انظر ملحق ديوانه ٤٢٧ .

(٦) كذا في النسخ وكذا في شرح الملح له أيضاً ، والرواية « في تلك القلوص » . والقلوص : الناقة  
الشابة .

(٧) عزا ابن هشام إلى الكوفيين أن جملة ﴿ ليسجننه ﴾ فاعل ، وعزا المؤلف في الجواهر والنحاس هذا  
القول إلى سيبويه ، والظاهر أنها عزواه إليه متابعين المبرد الذي غلط هذا القول وذهب إلى أن  
الفاعل الضمير الذي دل عليه « بدا » وهو البداء . وهذا وهم من عزا ذلك إلى سيبويه ، لأن  
﴿ ليسجننه ﴾ عنده جواب لـ « بدا » لأنه في معنى : والله ليسجننه ، وكذلك قول الشاعر  
« ولقد علت لتأتين منيتي » أجيب العلم لإفادته التحقيق عما يجاب به القسم فأكّد الفعل  
بالنون . وعلى هذا فالفاعل الضمير الذي دل عليه « بدا » ، وهو ما فهم عن سيبويه ، انظر  
اللسان ( بدا ) ، وكذا فهمه المؤلف عنه فيما يأتي ٨١٤ .



ولاتكون فاعلات<sup>(١)</sup> ، وقد تقدّم هذا<sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (٣) [ ٣٧ ]

« تركت » ههنا بمعنى « رغبتُ عنه »<sup>(٤)</sup> وليس محمولاً على أنه قد دخل في ملة الكافرين ثم خرج عنها لأن ذلك لا يجوز على نبي من الأنبياء صلوات الله عليهم .

(١) اختلفوا في وقوع الجملة فاعلاً أو نائب فاعل : فأكثر النحويين ممنوا ذلك وأوجبوا أن يكون الفاعل اسماً محضاً ، وتأولوا ما يوم ظاهره إلا سناد إلى الجملة . وذهب جماعة إلى إجازة ذلك إذا كان في الفعل القلبي المعلق عن الفعل ، ونسب ذلك إلى سيبويه ، وهو قول الرضي وغيره ، وهو القول المختار الجيد . وذهب قوم منهم هشام صاحب الكسائي وتعلّب إلى جواز ذلك مطلقاً وهو قول مرغوب عنه غير مرضي .

فإن كانت الجملة محكية جاز قيامها مقام الفاعل أو نائبه لأنه أريد لفظها وهو مفرد فهي في حكمه ، وهو قول الرضي وابن هشام وغيرهما . ويلزم الجميع إجازته لأنه لما كانت الجملة المحكية في حكم المفرد جاز أن تقع مبتدأ وخبراً ومجرورة بالإضافة وبالحرّف ، فالتّيسار جواز وقوعها فاعلاً أو نائب فاعل . وذهب قوم منهم المؤلف إلى أن الفاعل هو ضمير المصدر الذي دل عليه الفاعل . والجملة المحكية نفسير له ، ونسب هذا شيء .

انظر شرح اللع للمؤلف اللوح ٢٩ / ٢ ، ولابن برهان ٣٩٦ - ٣٩٧ ، وشرح الكافية ٨٣ / ١ و ٢ / ٣١٣ ، وابن يعيش ٢٦ / ٤ - ٢٧ / ٨ و ٤٤ - ٤٣ ، والمفني ٥٢٤ - ٥٢٥ ، ٥٥٩ ، ٧٥٥ ، والأشباه والنظائر ٤٥ / ٢ ، واللمع ٢٧١ / ٢ - ٢٧٢ ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ١٦٤ - ١٧٢ .

(٢) إن أراد أنه قد تقدم ذكره أو الجملة نكرة فذلك صحيح . انظر مسلف ٢٢٤ و لتعنيق ثمة . وإن أراد أنه تقدم له في هذا الكتاب كلام في أن الجملة لاتكون فاعلة لأنها نكرة فهو سهو منه ، فلم يتقدم له من ذلك شيء . وإن أراد أنه ذكر ذلك في بعض كتبه فذلك صحيح فقد ذكره في الجواهر وشرح اللع .

(٣) انظر البحر ٣٠٩ / ٥ ، وجمع التفاسير ٤٠٧ / ٣ .

(٤) هذا معنى قولهم إن التّرك محمول على التجنب ، عن البحر ، أو عدم التعرض ، عن الخازن ، انظر جمع التفاسير .

قوله تعالى : ﴿ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤٣ ]

تزداد هذه اللام <sup>(٢)</sup> في المفعول به إذا تقدم على الفعل ، تقول : عبرتُ

الرؤيا / ، وللرؤيا عبرتُ <sup>(٣)</sup> . وقد جاء مثله في قوله : ﴿ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ

يَرْهَبُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة الأعراف : ١٥٤ ] ، وقد جاء في المفعول ، وليس بتقديم ، كقوله

﴿ زِدْ لَكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة النمل : ٧٢ ] .

وقيل في قوله من هذه السورة ﴿ وَإِنَّ لَدُنْوَ عَلِمَ لَمَّا عَلَّمْنَاهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٦٨ ] :

(١) انظر الجواهر ٦٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٣ ، ٣١١ ، ٣٦٤ ، ٤٣١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٣٧ ،

والبيان ٢ / ٤٢ ، والبحر ٥ / ٣١٢ ، والمقتضب ٢ / ٣٧ ، والكمال ٤٠٥ ، ١٠٠٠ ، والعسكريات

١٠١ ، وابن الشجري ٢ / ١٨٦ ، والمغني ٢٨٧ ، ٥٧٦ .

(٢) سلف التعليق عليها وذكر مصادر الكلام عليها ٣٥١ .

(٣) قال الزجاجي في اللامات ١٤٧ : « ... وهذا ليس بمقيس ، أي إدخال هذه اللام بين المفعول

والفعل .... ألا ترى أنه غير جائز أن يقال : ضربت لزيد وأكرمت لعمرو وأنت تريد ضربت

زيداً وأكرمت عمراً » اهـ .

(٤) انظر الكلام عليها في الجواهر ٦٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣١١ ، ٣٦٤ ، وإعراب القرآن

١ / ٦٤١ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٨٣ ، والبحر ٤ / ٣٩٨ ، وابن الشجري ٢ / ١٨٦ ، والمغني ٢٨٦ .

(٥) انظر الكلام عليها في الجواهر ٤٧٢ ، ٤٩٤ ، ٥٠٨ ، ٦٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣١ ، وللغراء

٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠ ، ومجمع البيان ٤ / ٢٢١ ، والبحر ٧ / ٩٥ ، والمقتضب ٢ / ٣٧ ، والكمال ٤٠٥ ،

١٠٠٠ ، والعسكريات ١٠١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٨٨ ، وابن يعيش ٨ / ٢٥ ، والمغني ٢٨٥ .

قال المبرد في المقتضب : « وقال بعض المفسرين في قوله ﴿ قل عسى أن يكون ردف لكم ﴾

معناه : ردفكم . وتقول : لزيد ضربت ولعمرو أكرمت إذا قدمت المفعول لتشغل اللام ما وقعت

عليه ، فإن أخرت فالأحسن ألا تدخلها ، إلا أن يكون المعنى ما قاله المفسرون فيكون حسناً ،

وحذفه أحسن لأن جميع القرآن عليه » .

وقيل : إنما أتى باللام لأن معنى ردف لكم دنا لكم واقترب لكم ، أجازته الفراء وغيره ، واختاره

ابن هشام .

(٦) انظر الجواهر ٤١٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥٠ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٥٠ ، والبحر ٥ / ٣٢٦ ،

وتفسير الطبري ١٣ / ١٠ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٣٣ .

أي يعلم ماعلمناه فعمل به<sup>(١)</sup> ؛ لأن من عِلِمَ شيئاً ولا يعمل به كان كمن لا يعلم<sup>(٢)</sup> ؛ فاللام على هذا كاللام في ﴿لِلرُّوْيَا تَعْبِرُونَ﴾ .

وقيل : ﴿وإنه لذو علم لما علمناه﴾ أي لأجل<sup>(٣)</sup> ماعلمناه ، أي حصل له العلم بتعليمنا إياه .

قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿قَالُوا جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾<sup>(٥)</sup>

[ ٧٥ ]

أي جزاء المسروق من وُجد في رحله أي إنسان وجد الصَّاع في رحله<sup>(٦)</sup> . فـ ﴿مَنْ﴾ نكرة<sup>(٧)</sup> وهو مبتدأ ثان ، ويكون قوله ﴿وُجِدَ فِي رَحْلِهِ﴾ في موضع

(١) هذا معنى قول قتادة في رواية عنه « إنه لعامل بما علم » . وعبارة الفراء : « إنه لذو حفظ لما علمناه » . وفي جمع البيان الذي نقل صاحبه بعض كلام المؤلف من غير تصريح « ... فيمصل به » ولعله أجود .

(٢) أخذه من قول سفيان « من لا يعمل لا يكون عالماً » قال أبو حيان : « ولنظرة ذو لاتساعده على هذا التفسير وإن كان صحيحاً في نفسه » . وعبارة المؤلف في الجواهر : « والمعنى أنه يعلم ماعلمناه أي لم ينسه ولكن تمسك به فلم يضيعه » وهذا أجود .

(٣) وهذا معنى قول قتادة أيضاً في رواية عنه « أي مما علمناه » . وعبارة الفراء : « لتعليمنا إياه » .

(٤) سياق الآيات ﴿... قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [ ٧٢ ] قالوا تالله لقد علمتم ما جئنا لنفسد في الأرض وما كنا سارقين [ ٧٣ ] قالوا فما جزاؤه إن كنتم كاذبين [ ٧٤ ] قالوا جزاؤه ... ﴾ .

(٥) انظر الجواهر ٨٤ ، ٥٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥١ - ٥٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٠ - ١٥١ ، وجمع البيان ٣ / ٢٥١ وتقل كلام المؤلف مصرحاً بنقله ، والبيان ٢ / ٤٣ ، والبحر ٥ / ٣٣١ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٥ ، والقرطبي ٩ / ٢٢٤ ، وجمع التفسير ٣ / ٤٣٦ ، والكشاف ٢ / ٣٣٤ .

(٦) والتقدير : جزاء المسروق أخذ إنسان وجد المسروق في رحله ، فعذف المضاف ، انظر الجواهر وجمع البيان . وقول المؤلف « وجد الصاع » لفظ الآية « صواع » وهما واحد وهو المسروق أو السَّرَق .

(٧) لأعرف أحداً ذكر هذا الوجه فيها ههنا ، وهو قول متكلف . وقد قيل في توجيه الآية أقوال :

الأول وهو الظاهر : أن التقدير : قالوا جزاؤه - أي جزاء الصواع أو السَّرَق أو المسروق - من وجد - أي الصواع - في رحله فهو - أي فالسارق نفسه - جزاؤه أي أخذ السارق واسترقاقه . فجزاؤه مبتدأ ومن شرطية في موضع الرفع مبتدأ ثان وقوله وجد في موضع الخبر وهو جزاؤه

الرفع صفة لـ ﴿ من ﴾ ، وقوله ﴿ فهو جزاؤه ﴾ خبر ﴿ من ﴾<sup>(١)</sup> ، والجملة خبر قوله ﴿ جزاؤه ﴾ والتقدير : جزاؤه إنسان وُجد في رحله الصاع ، فهو هو . وإنما قلنا « فهو هو » ليعود إلى المبتدأ ذكر من الجملة التي هي خبر ، إلا أنه وضع الظاهر موضع المضر<sup>(٢)</sup> ، كما تقول : جزاء السارق القطع فهو جزاؤه .  
وليس في التنزيل « مَنْ » نكرة إلا في هذا الموضع<sup>(٣)</sup> . وقد جاء « مَنْ »

٣

=جواب الشرط والجملة الشرطية « من وجد في رحله فهو جزاؤه » خبر المبتدأ الأول « جزاؤه » . أجازته الفراء والزجاج والطبري والمؤلف في الجواهر وغيرهم . وفي الكلام حذف مضاف والتقدير : جزاء سرقة الصواع من وجد في رحله الصواع فاسترقاق السارق أو فأخذ السارق جزاؤه ، والعائد على المبتدأ الأول قوله « جزاؤه » فكأنه قال فهو هو فوضع الظاهر موضع المضر .  
وأجازوا أن تكون « من » اسماً موصولاً فيكون موضعها الرفع على الابتداء وخبرها فهو جزاؤه وقد دخلت الفاء في خبره وقوله « من وجد ... جزاؤه » خبر المبتدأ الأول ، وذكره المؤلف في الجواهر ، وهو القول الثاني .

والثالث : أن التقدير : قالوا جزاء الصواع أو السرقة أو المسروق الإنسان الذي وجد الصواع في رحله فهو جزاؤه . وفي الكلام حذف مضاف والتقدير : جزاء سرقة الصواع استرقاق الذي وجد الصواع في رحله فاسترقاقه جزاؤه . فجزاؤه مبتدأ ومن اسم موصول خبر وقوله فهو جزاؤه جملة مستأنفة ذكرت زيادة في الإبانة والتوكيد . أجازته الفراء والزجاج والطبري والزمخشري واختاره أبو حيان وذكره المؤلف في الجواهر . وفي هذا الوجه أيضاً وضع الظاهر موضع المضر .  
(١) لو قال إن من نكرة موصوفة وهي خبر للمبتدأ جزاؤه وقوله فهو جزاؤه جملة مستأنفة كان وجهاً . ويرد على قوله زيادة الفاء في خبر من وهي نكرة موصوفة ولا تصح زيادتها في الخبر إلا إذا تضمنت معنى الشرط ، وإذا تضمنت معنى الشرط كان حملها على أنها الشرطية هو الوجه ، انظر ماسلف من التعليق على زيادة الفاء في الخبر ٣٤٨ .

(٢) مذهب سيبويه أن وضع الظاهر موضع المضر إنما يجوز في الشعر وأجاز ذلك أبو الحسن في الشعر وغيره . انظر ماسلف من التعليق على هذا ١٣٩ . والبحر ٥ / ٣٣١ . وذهب الزجاج إلى أن الإظهار هنا أحسن لثلايق في الكلام ليس .

(٣) كذا قال !! وقد أجاز فيما يأتي ٦٣٧ في قوله تعالى ﴿ ومن عنده علم الكتاب ﴾ [ سورة الرعد : ٤٣ ] أن تكون « مَنْ » نكرة موصوفة . وقد أجاز في قوله تعالى ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله ﴾ [ سورة البقرة : ٨ ] أن تكون « مَنْ » نكرة موصوفة ، انظر الكشاف ١ / ١٦٧ ، والبيان ١ / ٢٤ ، والبحر ١ / ٥٤ ، والمغني ٤٣٣ ، وكذلك قوله ﴿ إن كل من في السموات والأرض =

نكرة في الشعر كثيراً ، كقوله :<sup>(١)</sup>

... كَمَنْ بَوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُورٍ<sup>(٢)</sup>

٣

[ « ممطور » جر صفة لـ « مَنْ » ]<sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَسْتَبَيَّسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٨٠ ]

﴿ نَجِيًّا ﴾ حال ، ولفظه مفرد وهو نائب عن الجمع . ومثله « عَدُوٌّ » و

٦ « صَدِيقٌ » يوصف بها الجمع على لفظي المفرد ؛ وفي التنزيل ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة هود : ١٠٥ ] وصف بها الجمع على لفظي المفرد ، ثم كنى عنها بالجمع

=إلا أتى الرحمن عبداً ﴿ [ سورة مريم : ٩٣ ] انظر الكشاف ٢ / ٥٤٦ ، وكذلك قوله ﴿ يدعولن ضره أقرب من نفعه ﴾ [ سورة الحج : ١٣ ] انظر ابن الشجري ٢ / ١٦٨ - ١٦٩ ، وكذلك قوله ﴿ كل من عليها فان ﴾ [ سورة الرحمن : ٢٦ ] انظر ابن يعيش ٤ / ١١ .

وانظر « من » النكرة الموصوفة في الكتاب ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والمقتضب ١ / ٤١ و ٣ / ١٧٢ ، وابن الشجري ٢ / ٣١١ ، وابن يمش ٤ / ١٠ - ١١ ، وشرح الكافية ٢ / ٥٥ ، واللفني ٤٣٢ - ٤٣٣ ، والمجمع ١ / ٣١٦ .

(١) وهو الفرزدق ، ديوانه ١ / ٢١٣ ، والكتاب ١ / ٢٦٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٤٥ ، وابن الشجري ٢ / ٣١٢ ، واللفني ٤٣٢ ، وشرح شواهد اللفني ٢٥٢ ، وشرح أبيات اللفني ٥ / ٣٣٥ - ٣٣٨ .

(٢) صدره : إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ خَلْتُ بِأَرْحَلُنَا

ورواية الديوان « إني وإياك إن بلغن أرحلنا » . وقوله إني وإياك خطاب ليزيد بن عبد الملك ، وحلت أي الإبل نزلت بأرحلنا عندك ، وأرحل جمع رحل وهو هنا أثاث المسافر ومتاعه الذي يستصعبه في السفر ، وقوله « بلغن » على رواية الديوان التون ضمير الإبل . أراد إني إذا حططت رحالي إليك كرجل كان واديه ممحلاً فطر ، عن السيوطي والبغدادي .

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الجواهر ٢٦٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٤ ، والبيان ٢ / ٤٣ ، والبحر ٥ / ٣٣٥ ، والكاظم ٣٦٩ ، وابن الشجري ١ / ١٧٤ و ٢ / ٢٥ ، ٢٤٣ .

(٥) انظر مجمع البيان ٣ / ١٩٤ ، والبحر ٥ / ٣٦٢ .

فقال : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقَّوْا ..... وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة هود : ١٠٦ - ١٠٨] .

﴿ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاءَكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ  
وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٨٠ ]

﴿ ما ﴾ في موضع النصب ، وهو مع الفعل بتأويل المصدر <sup>(٣)</sup> في موضع  
النصب بالعطف على قوله ﴿ آباءكم ﴾ أي : ألم تعلموا أن آباءكم وأن تفريطكم كان  
في يوسف من قبل <sup>(٤)</sup> .

ويجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ مبتدأ ويكون ﴿ فرطتم ﴾ صلته <sup>(٥)</sup> ، والخبر  
قوله ﴿ في يوسف ﴾ <sup>(٦)</sup> . ولا يجوز أن يكون الخبر قوله ﴿ ومن قبل ﴾ <sup>(٧)</sup> لأن

(١) سلف الكلام على الآية على اختلاف القراءة في سعدوا بينائه للفاعل وللفعول في موضعها  
٥٩١ - ٥٩٢ .

(٢) انظر الجواهر ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٢ ، ومجمع البيان  
٣ / ٢٥٤ ، والبيان ٢ / ٤٣ ، والبحر ٥ / ٣٣٦ ، والكشاف ٢ / ٣٣٧ ، والتبيان ٢ / ٧٤٢ ، والمغني  
٤١٨ .

(٣) فـ « ما » مصدرية .

(٤) كذا وقع ! وهو سهو منه . والصواب أنه منصوب بالعطف على أن أي على المصدر المؤول من أن  
وصلتها ، والتقدير : ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم . وفي هذا الوجه وقع الفصل بين الواو  
والمعطوف المنصوب ، وقد أجازته جماعة منهم المؤلف في الشعر وغيره ولم يجزه الكسائي والفراء  
وبو علي وغيرهم إلا في الشعر ، انظر ماسلف من التعليق على هذا ٩٩ .

وعبارة الفراء : ألم تعلموا هذا وتعلموا من قبل تفريطكم في يوسف ، وعبارة النحاس : ألم تعلموا أن  
آباءكم قد أخذ عليكم موثقاً وتعلموا تفريطكم في يوسف . وقد نصّ النحاس أن العطف على أن ، وهو  
قول الزجاج ، والظاهر أنه قول الفراء أيضاً ، فيكون خالف مذهبه . وقد يكون العطف عنده  
تقدير الفعل المنفوف .

(٥) فـ « ما » اسم موصول .

(٦) هذا قول أبي علي ومن وافقه .

(٧) وكذا قال المكبري وأبو حيان وغيرهما . وقد أجازته الفراء والزجاج والنحاس والزحشرى وغيرهم .  
انظر قول الزجاج في مجمع البيان وديوان الحامسة بشرح المروزي ٤٥٨ .

سيبويه<sup>(١)</sup> قال : « قبل » و « بعد » إذا كانا مبنيين لا يبينان على شيء ولا يبنى عليها شيء آخر . وقد فسرنا هذه اللفظة في أول كتاب « البيان »<sup>(٢)</sup> .

ويجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ صلة زائدة<sup>(٣)</sup> ، أي فرطتم من قبل ، أي من قبل هذا الوقت ، فتكون « ما » نظيرة « ما » في قوله : ﴿ فَبِأَيِّ ثَقُفِيهِمْ مِّثَاقَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> [ سورة النساء : ١٥٥ ] \* .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَسْفَا عَلَى يُونُسَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٨٤ ]  
أصله « يالأسفي » فأبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألف ، فصار « ياأسفا » ، وهو نداء مضاف منصوب<sup>(٦)</sup> . وقوله ﴿ على يوسف ﴾ من صلة المصدر .

قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ لَكَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَلَيْهِمْ وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا آيَةٌ مُنْجِيَةٌ مِنْهُمْ يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٩٠ ]  
هذه اللام لام الابتداء ، و ﴿ أنت ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يوسف ﴾ خبره ،

(١) انظر الكتاب ٢ / ٤٤ . وعبارته : « ويدلّك على أن قبل وبعد غير متكنين أنه لا يكون فيها مفردين ما يكون فيها مضافين ، لاتقول قبل وأنت تريد أن تبني عليها كلاماً ولاتقول : هذا قبل كما تقول هذا قبل العتة ... » اهـ وانظر البحر والمفني .

(٢) انظر ماكتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٣) هذا الظاهر ، وهو الوجه ، واختاره أبو حيان . وقوله « صلة زائدة » جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالصلة من عبارات الكوفيين والزيادة من عبارات البصريين ، وقد سلف التعليل على هذا ٢٨ ح ٣ .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٣٠ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٦٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٥ ، وجمع البيان ٣ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ، والبيان ٢ / ٤٣ ، والبحر ٥ / ٢٢٨ .

(٦) كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه قلب الياء ألفاً . انظر شرح المع اللوح ١١٦ / ٢ ، والكتساب ١ / ٣١٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٢ ، والأصول ١ / ٢٤٠ ، والجمل ١٦٠ ، واللمع ٢٠٤ - ٢٠٥ ، وشرحه لابن برهان ٢٨٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٠ - ١١ ، وشرح الكافية ١ / ١٤٧ ، والجمع ٤ / ٣٠٠ .

(٧) انظر الجواهر ٧٧٠ ، وجمع البيان ٣ / ٢٦٠ ، والبيان ٢ / ٤٤ ، والبحر ٥ / ٢٤٢ . وفي الأصل « إنك » بلا همزة الاستفهام وهي قراءة ابن كثير وحده وقرأ الباكون بهمزتين ، وأبو عمرو =

والجملة خبر « إن » .

ولا يجوز أن يكون ﴿ أنت ﴾ ههنا وصفاً<sup>(١)</sup> للكاف ، لأن اللام يمنع من ذلك<sup>(٢)</sup> ، ولكنه يكون فصلاً كما تقدم في هذا الكتاب<sup>(٣)</sup> .

٢

قوله تعالى : ﴿ لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ ﴾<sup>(٤)</sup> ١٩٢  
جَوَزَ<sup>(٥)</sup> في الظرفين أن يكونا صفتين للاسم المبنى مع « لا » ، وأن يكونا خبرين<sup>(٦)</sup> كـ « حلو حامض »<sup>(٧)</sup> ، وأن يكون أحدهما وصفاً والآخر خبراً<sup>(٨)</sup> .

٦

= ونافع سهلان الثانية بين أبو عمرو وقالون عن نافع يدخلان ألفاً بينهما . انظر السبعة ٣٥١ ، والتيسير ١٣٠ ، والنشر ٢ / ٢٩٦ .

(١) أي توكيداً ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٢ .

(٢) انظر الجواهر ٥٤١ - ٥٤٣ ، والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير الفصل ٣٢ .

(٣) إن أراد أنه قد تقدم وقوع الضير فصلاً فهو صحيح ، انظر مسالف ٣٣ ، ٢٧٧ ، ٤٩٩ ، ٥٨٥ ، وابن أراد أنه قد تقدم نحو ما هنا مما دخلت فيه لام الابتداء على ضمير الفصل فهو سهو ، هم يتقدم من ذلك شيء ، بل سيأتي ١٠٤٢ ، ١١٣٦ .

(٤) انظر شرح اللع اللوح ٥٣ / ١ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٦٠ ، والبيان ٢ / ٤٥ ، والبحر ٥ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، والإيضاح ٢٤٧ ، والمسائل المنشورة ٧٣ ، وابن الشجري ٢ / ١٠٠ ، والمغني ٣١٣ ، ٧٠١ .

(٥) يريد أياً علي الفارسي ، انظر الصفحة التالية .

وقد وهم المؤلف في فهم كلام أبي علي وخلط كلامه بكلام غيره ، فقد قال أبو علي عقب منعه أن يكون « عليكم » و « اليوم » متعلقين بالثريب ، « ... فإذا لم يميز تعلقها ولا تعلق واحد منها بالمصدر تعلق بغيره [ في نسخة : بغيرهما ] = فيمكن أن يكون ﴿ عليكم ﴾ صفة للمصدر ... ويكون اليوم في موضع الخبر .... ويجوز أيضاً أن يكون اليوم متعلقاً بما هو في موضع صفة كما كان عليكم كذلك ، فإذا حملت على هذا أضمرت خبراً وجعلت عليكم أيضاً مثله ، ويجوز أن يتعلق اليوم بعلكم على أن تكون ظرفاً فإذا حملته على هذا أضمرت أيضاً خبراً ، ويجوز أن يتعلق اليوم بعلكم على أن يكون عليكم خبراً لاصفة ... » ١ هـ الحجة ١ / ١٤١ - ١٤٤ .

(٦) ظهر مما نقلته من كلام أبي علي أنه لم يذكر هذا الوجه ، وقد ذكره الطبرسي ولم يذكر عن نقل كلامه .

(٧) سلف ذكر مصادر الكلام على « هذا حلو حامض » ١٣ .

(٨) الذي ذكره أبو علي في كلامه الذي نقلته من الحجة أنه يجوز أن يكون الأول وصفاً والثاني -



فإذا جعلهما وصفين أضمر الخبر .

وجوّز في الظرف الآخر قطعَه من الأول وتعليقَه بما بعده على تقدير :

٣

﴿ يغفر الله لكم ﴾ [ ٩٢ ] اليوم ، فقدمه على الفعل <sup>(١)</sup> .

ذكر هذه الوجوه وهو يتكلم على ﴿ فيه ﴾ من قوله ﴿ لا ريب فيه ﴾ <sup>(٢)</sup>

١ / ٦٦

( ١ / ٧٢ )

[ سورة البقرة : ٢ ] فأفضى به الكلام في وجه الإشباع / والاختلاس إلى عَدَّ الآي في التنزيل التي فيها حرف النفي <sup>(٣)</sup> .

ومتَّع<sup>(٤)</sup> أن يكون أحد الظرفين من صلة المصدر إذ المصدر إذا كان موصولاً

بالظرف في باب<sup>(٥)</sup> النفي كان منوناً<sup>(٦)</sup> نحو : لا خروجاً اليوم ، كما كان قولهم<sup>(٧)</sup>

=خبراً ، وقد أجاز العكس في المسائل المنثورة ، قال : « ويجوز أن يكون اليوم صفة لتثريب والخبر عليكم ويكون العامل في اليوم عليكم وإن كان مقدماً عليه ... » ا هـ .

(١) ظهر من كلام أبي علي أنه لم يذكر هذا الوجه أيضاً ، وقد ذكره الطبرسي ولم يذكر عن ثقل كلامه ، ولا يبعد أن يكون أخذ من كلام المؤلف .

وهذا الذي ذكره من جواز تعليق اليوم بـ « يغفر » هو قول من كان عنده الوقف على ﴿ عليكم ﴾ تاماً ، وعزي هذا القول إلى الأخفش . والذي في معاني القرآن له ٣٦٨ أن التام قوله ﴿ اليوم ﴾ ثم استأنف فقال ﴿ يغفر الله لكم ﴾ وهو قول النحاس في إعراب القرآن ٢ / ١٥٨ ، وهو قول الأكثرين . انظر القطع ٤٠٤ ، والمكتفى ٢٢٩ ، ومنار الهدى ١٤٤ - ١٤٥ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ١٢ .

(٣) ليس الكلام في وجه الإشباع والاختلاس في ﴿ فيه ﴾ ما أفضى به إلى ذلك ، وإنما أفضى به إلى ذلك الكلام على إعراب ﴿ لا ريب فيه ﴾ ثم ذكر بعض الآي التي جاء فيها لا النافية للجنس ، انظر الحجة ١ / ١٤٠ - ١٥١ . وقوله « إلى عَدَّ الآي » غير دقيق ، ولو قال « بعض الآي » كان أحسن ، لأن أبا علي ذكر بعض الآي ولم يستقصها .

(٤) انظر الحجة ١ / ١٤١ - ١٤٢ ، والمسائل المنثورة ٧٣ .

(٥) كأنه في الأصل : من باب ، وهو تحريف .

(٦) انظر ماسلف ٥٠٤ والتعليق ثمة .

(٧) انظر شرح اللع اللوح ٥٣ / ١ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٥ ، والإيضاح ٢٤٧ ، والحجة ١ / ١٤٢ ،

والمسائل المنثورة ٣٩ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٠ ، وشرح الكافية ١ / ٢٥٧ ، وانظر نحو هذه العبارة في

المصادر المذكورة ٥٠٤ .

« لاخيراً من زيد » كذلك . وهكذا اسم الفاعل نحو : لاضارباً زيداً في الدار<sup>(١)</sup> .

- ٣ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَمَا تَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٠٤ ]
- أي على إيمانهم أجراً ، أي مَادَعُوا إليه من الإيمان<sup>(٤)</sup> . و « الإيمان » المقدر المحذوف على ضربين : أحدهما أن يكون إيمان من آمن . ويجوز أن يكون إيمان نسب إلى من لم يؤمن . وجاز ذلك فيه للالتباس الذي لهم به في دعائهم إليه ، كما قال : ﴿ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة الأنعام : ١٣٧ ] ، والتقدير : الذي شرع لهم ودعوا إليه .
- ٦ قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١١٠ ]

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٧ من الصفحة السابقة .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر مجمع البيان ٣ / ٢٦٧ ، والبحر ٥ / ٢٥١ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٥٠ ، والقرطبي ٩ / ٢٧١ ، وابن كثير ٤ / ٢٤١ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٦٠ . وسياق الآية : ﴿ ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك وما كنت لديهم إذ أجمعوا أمرهم وهم يمكرون [ ١٠٢ ] وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين [ ١٠٣ ] وما تسألهم عليه من أجر إن هو إلا ذكر للعالمين ﴾ .

(٤) لم أجد هذا اللفظ في المصادر السالفة ، ووجدته في الميزان في تفسير القرآن ١١ / ٧٥ . ولعل المؤلف أخذه من قول الطبري : « على ماتدعوم إليه من إخلاص العبادة لربك وهجر الأوثان وطاعة الرحمن » ا هـ . واختلف في الضمير على أي شيء يعود ، ف قيل على القرآن ، وقيل على تبليغ الرسالة وقيل على دين الله ، وقيل غير ذلك . والظاهر أن المعنى : وما تسألهم على تبليغ القرآن ، فالضمير للقرآن ، وفي الكلام حذف مضاف ، والله أعلم .

(٥) انظر تفسير الطبري ٨ / ٣٢ ، والقرطبي ٧ / ٩٤ ، وابن كثير ٣ / ٣٣٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٩٠ ، والبحر ٤ / ٢٣٠ .

(٦) انظر الجواهر ٥٧١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦١ ، والحجة ٣ / ٢٨١ - ٢٨٣ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣٦٩ - ٢٧٠ ، والبحر ٥ / ٣٥٤ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٥٣ - ٥٩ ، والقرطبي ٩ / ٢٧٥ - ٢٧٧ ، وابن كثير ٣ / ٢٤٧ - ٢٤٩ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٦٢ - ٤٦٣ .

بتشديد الذال من ﴿ كُذِّبُوا ﴾ وتخفيفها<sup>(١)</sup> ، فمن خَفَّفَ كان معنى ﴿ ظَنُّوا ﴾ : أيقنوا ، أي تيقنت الرسل أنهم [ قد<sup>(٢)</sup> ] كذبوا ، أي قيل لهم : كذبتُم .

٣

ومن قال ﴿ كُذِّبُوا ﴾ فشدد فإنَّ معنى ﴿ ظَنُّوا ﴾ أنهم قد كُذِّبُوا ﴿ أي نُسِبُوا إلى الكذب ، كما يقال « فسَّقْتُهُ » أي نسبته إلى الفسق . [ وفي هذه السورة ١٨١ : ﴿ إِنَّ أَبْنَاكَ سَرَقَ ﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة ابن أبي<sup>(٤)</sup> سَرَّجَ عن الكسائي<sup>(٥)</sup> ، أي : نسب إلى السرقة<sup>(٦)</sup> .

٩

وقيل : الضمير في ﴿ ظَنُّوا ﴾ للمرسل إليهم ، أي ظنَّ المرسل إليهم أن الرسل كذبوهم في الحديث وفي البعث لطول المدة . وجازت الكناية عن المرسل إليهم لأنَّ ذكر الرسل يدل على المرسل إليهم . وقد جاء ذلك كثيراً في الكلام<sup>(٧)</sup> .

(١) خففها عامم وحمة والكسائي ، وشدها الباقون . انظر السبعة ٣٥١ - ٢٥٢ ، والتيسير ١٣٠ ، والنشر ٢ / ٢٩٦ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر مصافي القرآن للقرآء ٢ / ٥٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٥٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٥٦ ، والبحر ٥ / ٣٣٧ .

(٤) زيادة مني ، انظر ترجمة ابن أبي سريج في فهرس الأعلام .

(٥) ذكر ابن خالويه في شواذه ٦٥ وأبو حيان أنها رواية عن الكسائي ولم يسمي الراوي عنه ، وزادا نسبتها إلى ابن عباس وأبي زر ، وفي البحر « أبو رزين » ، وعزاها النحاس والطبرسي إلى ابن عباس ، ولم يعزها الفراء .

(٦) زيادة من ي .

(٧) قوله بتشديد الذال ... إلخ مكانه في ب : « بتشديد الذال أي ظنوا أنهم قد كذبوا أي نسبوا إلى الكذب ، كما قال فسقته أي نسبته إلى الفسق . ومن خفف كان ظنوا أي أيقنوا ، أي تيقنت الرسل أنهم قد كذبوا » . وقوله « وقيل الضمير ... في الكلام » ساقط منها .

وفي الكلام خطأ وتخليط وإيهام ، ورأيت أن أتقل كلام أبي علي باختصار ليظهر الصواب ثم أعلق على كلام المؤلف ، قال أبو علي : « ... الضمير في ﴿ ظَنُّوا ﴾ في قول من شدد للرسل ، =

=تقديره : ظن الرسل أي تيقنوا أو ظنوا الظن الذي هو حسابان . ومعنى ﴿ كذبوا ﴾ تَلَقَّوْا بالكذب كقولهم ... وفَسَّقته .... فتكذيبهم إِيَّاهم يكون بأن تَلَقَّوْا بذلك ... .. والضمير في قوله ﴿ وظنوا أنهم قد كُذِّبوا ﴾ [ في قول من خفف ] للمرسل إليهم ، والتقدير : ظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من أنهم إن لم يؤمنوا نزل العذاب بهم ، وإِنَّا ظنوا ذلك لما شاهدوه من إمهال الله إِيَّاهم وإِملائه لهم .... » ا هـ .

فقول المؤلف « فن خفف كان معنى ظنوا : أيقنوا أي تيقنت الرسل » خطأ ، لأن هذا قد قيل في قراءة من شدد ، وهو المروي عن الحسن وقتادة وعائشة في رواية عنها . وقيل : الظن على بابه ، عن عائشة في رواية عنها ، وقد ذكره أبو علي وغيره .

ثم إن قوله « تيقنت الرسل » خطأ أيضاً هنا ، لأن الضمير في قراءة من خفف للمرسل إليهم إلا في قول من قال إن المعنى : ظنت الرسل أنهم قد كذبوا فيها وعدوا من النصر ، وقد روي هذا القول عن ابن عباس وابن مسعود وسعيد في رواية عنهم ، وقد أنكرت عائشة ذلك ، وأنكره الطبري وأبو علي وغيرهما لأنه « لا يجوز أن ينسب مثله إلى الأنبياء ولا إلى صالحى عباد الله تعالى » عن أبي علي .

وقول المؤلف « أي قيل لهم كذبتم » - وهو غير ثابت في ب - ذكره هنا خطأ فإن ذلك يقال في معنى المشدد ، لأن معنى كَذَّبْتَهُ قُلْتُ لَهُ كَذَبْتَ أو نسبته إليه، وهما قولان يكادان يكونان قولاً واحداً .

وقول المؤلف « وقيل الضمير في ﴿ وظنوا ﴾ للمرسل إليهم - وهو غير ثابت في ب - هذا في قراءة من خفف وهو معنى قولهم في التفسير : أي ظن قومهم أو المرسل إليهم أن الرسل قد كذبهم أو كذبوهم ، عن ابن عباس ومجاهد وسعيد والضحاك وابن مسعود .

## سورة الرعد

قوله تعالى : ﴿الْمَرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ (١) ١١١

٣

﴿ تلك ﴾ مبتدأة ، و ﴿ آيات الكتاب ﴾ خبر .

وقوله ﴿ والذي أنزل إليك ﴾ يجوز أن يكون في موضع الجر وصفاً لـ ﴿ الكتاب ﴾ ، وإن كانت الواو قد دخلت فيه ؛ لأن الواو يجوز دخولها في الصفة (٢) ،

٦

(١) انظر الجواهر ٨١٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥٧ - ٥٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦٣ ، وجمع البيان ٣ / ٢٢٤ ، والبيان ٢ / ٤٧ ، والتبيان ٧٤٩ ، والبحر ٥ / ٣٥٩ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٦١ ، والقرطبي ٩ / ٢٧٨ ، وابن كثير ٤ / ٣٥٠ ، وجمع التفسير ٣ / ٤٦٦ .

(٢) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان الذي أخذ من كلامه من غير ما تصريح على المهود منه . والفراء أول من أجاز ذلك وتابعه على مقائله جماعة منهم الطبري والحواري والعكبري وابن عطية والقرطبي وأبو حيان .

فـ . حاز الفراء أن يكون « النني » نعتاً للكتاب مردوداً عليه وإن كانت فيه الواو ، كما قال الشاعر :

إلى المملك القرم وبن الميم وليث الكتيبة في المزدحم

فمطف بالواو وهو يريد واحداً . ومثله في الكلام : أئانا هذا الحديث عن أبي حفص والفاروق ، وأنت تريد عمر بن الخطاب « ا هـ .

وقد غلط الفراء ومن تابعه ، فدخول الواو على الصفة غير جائز البتة ، ولم يقل به أحد . والجائز تعاطف الصفات .

وما استشهد به الفراء لاحجة فيه على ما ذهب إليه . فقول الشاعر « إلى الملك القرم ... » لم تدخل الواو فيه على الصفة لأنها لو دخلت لقال « إلى الملك والقرم » ، وإنما دخلت الواو على النعوت التي عطف على القرم وهذا جائز صحيح حن لا خلاف فيه ، وسيأتي الكلام على هذا . ٩٩٢ .

وقوله « أئانا هذا الحديث عن أبي حفص والفاروق » لاشاهد فيه على ما قال ، لأن الواو في « والفاروق » غير داخلة على صفة ، وإنما هي داخلة على لقب هو علم على عمر بن الخطاب . فجري مجرى الاسم ، فالعطف من عطف الأسماء لا من عطف الصفة . على أن ما مثل به الفراء شاذ ، -

تقول : « مررت بزييد وصاحبك »<sup>(١)</sup> فيكون الصاحب هو زيد ؛ والتقدير : تلك آيات الكتاب المُنزَل إليك من ربك .

فإذا حملته على هذا كان ارتفاع قوله ﴿ الحق ﴾ بإضمار<sup>(٢)</sup> ، أو يكون خبراً بعد خبر<sup>(٣)</sup> ، أو يكون<sup>(٤)</sup> ﴿ آيات الكتاب ﴾ نعتاً لـ ﴿ تلك ﴾<sup>(٥)</sup>

٣

= فالمعروف في كلامهم « عن أبي حفص الفاروق » فيكون الفاروق عطف بيان أو بدلاً .  
 وذهب الفراء أيضاً إلى أنه يجوز أن تقول « إن زرتني زرت أخاك وابن عمك القريب لك ، وإن قلت : والقريب لك كان صواباً » معاني القرآن له ٢ / ٣٤٥ ولا أعرف أحداً ذكر هذا أو وافقه عليه ، ولا أراه جائزاً .

(١) وكنا وقع في الجواهر والبيان ، وفيما يأتي ٨٦٧ . والعبارة في الكتاب ١ / ١٩٩ ، والمقتضب ٢ / ٢٧٢ ، والمسائل المنثورة ١٨ : « مررت بزييد أخيك وصاحبك » . وقد اختلط على المؤلف كلام الفراء بكلام سيبويه ، فأسقط من عبارة سيبويه لفظ « أخيك » وهو صفة لزيد ليصح له الاستشهاد بها على ما ذهب إليه متابعاً ألفراء ، وهو خطأ من القول .  
 وأما ما أجاز به سيبويه وغيره من عطف النعوت بالواو فلا خلاف في جوازه وحسنه . ولا يجوز عطف النعوت بالفاء إلا إن دلت على أحداث واقع بعضها في إثر بعض نحو : مررت برجل قائم إلى زيد فضاربه فقاتله . انظر الكتاب ١ / ١٩٩ ، والمقتضب ٢ / ٢٧٢ ، والمسائل المنثورة ١٨ ، والتسهيل ١٦٩ ، وشرح الكافية ١ / ١٠١ ، ٣١٨ - ٣١٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ١٢٠ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٧٢ ، والمجمع ٥ / ١٨٢ - ١٨٤ ، ٢٢٦ و ٢ / ٥٢ . وانظر ماسياً في ٨٦٥ - ٨٦٨ ، ٩٩٢ .

(٢) أي هو الحق ، أجاز به النحاس والطبرسي وأبو البركات والعكبري وأبو حيان .

(٣) تابعه عن ذكره صاحب البيان والذي نص عليه الفراء أن من خفض الذي نعتاً للكتاب خفض الحق نعتاً له ولم يقرأ به أحد . وأجاز الفراء ومن وافقه أن يكون الذي معطوفاً على الكتاب والتقدير : تلك آيات الكتاب وآيات الذي أنزل ، وهذا سائغ من جهة الصناعة . وكلا الوجهين في خفض الذي متكلف وإن كان للثاني مساغ فالأول باطل بلا ريب .

(٤) في الأصل : ويكون ، وهو سهو .

(٥) هذا لا يجوز لأن اسم الإشارة لا ينعت بالمضاف ، انظر ماسلف من التعليق ١٧٩ وقد منع المؤلف ثمة ما أجاز به . وأجاز العكبري أن يكون بدلاً أو عطف بيان ، و ﴿ تلك ﴾ خبر لـ ﴿ المرء » . أم البدل فجائز في الصناعة ، وأما عطف البيان فغير جائز على قول الأكثرين لأن صورة عطف البيان صورة الصفة فكما لا توصف أسماء الإشارة بالمضاف فكذلك لا يعطف عليهما ، انظر ماسلف من التعليق ٥٨٥ .

١ ويكون ﴿ الحق ﴾ خيراً لـ ﴿ تلك ﴾<sup>(١)</sup> . فهذه ثلاثة أوجه في رفع ﴿ الحق ﴾<sup>(٢)</sup> إذا حملت ﴿ والذي أنزل ﴾ على ﴿ الكتاب ﴾ .

٣ فأما إذا إذا رفعت قوله ﴿ والذي أنزل إليك من ربك الحق ﴾ على الابتداء والخبر فلا إشكال فيه<sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ الله الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾<sup>(٤)</sup>

٦ [ ٢ ]

إن جعلت الباء من صلة ﴿ ترونها ﴾ وقفت<sup>(٥)</sup> على ﴿ السموات ﴾<sup>(٦)</sup> . وإن جعلتها من صلة ﴿ رفع ﴾ لم تقف على ﴿ عَمَد ﴾<sup>(٧)</sup> .

٩ قوله تعالى : ﴿ وفي الأرضِ قِطْعٌ مُتَبَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ

(١) زيادة من ب .

(٢) وهي أوجه متكلفة إن جاز بعضها في الصناعة فغير جائز حمل القرآن عليها .

(٣) هذا هو الصواب الذي لا يجوز غيره ، وهو الظاهر ، وقد ذكره جميعاً . والوقف على ﴿ الكتاب ﴾ تام عن الأخفش وأبي حاتم وابن الأنباري وغيرهم ، انظر إيضاح الوقف ٧٣٠ ، والقطع ٤٠٦ ، والمكتفى ٣٣٣ ، وبنار الهدى ١٤٦ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٥٧ / ٢ ، وإعراب القرآن ١٦٣ / ٢ ، ومجمع البيان ٢٧٤ / ٣ . والبيان ٤٧ / ٢ ، والبحر ٣٥٩ / ٥ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٦١ - ٦٢ ، والقرطبي ٩ / ٢٧٩ ، وابن كثير ٤ / ٣٥٠ - ٣٥١ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٦٦ .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٧٣٠ - ٧٣١ ، والقطع ٤٠٦ ، والمكتفى ٣٣٣ ، وبنار الهدى ١٤٧ .

(٦) والمعنى : ترون السموات بغير عمد ، فللسموات عمد ولكن لا ترى ، عن مجاهد . وروي عن ابن عباس والحسن وقتادة .

(٧) لأن ترونها من نعمت عمد ، فالمعنى رفع السموات بغير عمد مرئية . والمعنى على هذين الوقفين واحد ، وهو أن للسموات عمداً ولكن لا ترى ، أجازته الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم . ويجوز الوقف على ﴿ عمد ﴾ ثم تستأنف ﴿ ترونها ﴾ أي رفع السموات بغير عمد وأنتم ترون السموات كذلك فلا عمد لها ، عن ابن عباس والحسن وقتادة في رواية عنهم . وهو قول الأخفش وأحد قولي الفراء والزجاج وغيرهما ، ورجحه الطبري وغيره .

## وَزَّرَعَ وَنَخِيلَ صِنَوَانٍ وَغَيْرِ صِنَوَانٍ ﴿١٤١﴾

برفع ﴿زرع﴾ وجزه مع رفع مابعد وجر مابعد<sup>(١)</sup> . والرفع كأنه الوجه ليكون معطوفاً على قوله ﴿جنات﴾ أي : وفي الأرض قطع متجاورات وحنات وزرع ونخيل ، ﴿صنوان﴾ : مجتمعة من أصل واحد ، و ﴿غير صنوان﴾ غير مجتمعة من أصل واحد .

وإذا جررت ﴿وزرع﴾ جعلت الجنات من الزرع / ، وهو قليل<sup>(٢)</sup> ، ولكن قوماً قالوا : جر ﴿زرع﴾ على الجوار<sup>(٣)</sup> . وقد جاء وصف الجنة بالإغلال ، كقوله<sup>(٤)</sup> :

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٥٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ ، والحجبة ٣ / ٢٨٧ - ٢٨٩ خم ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧٥ ، والبيان ٢ / ٤٧ - ٤٨ ، والبحر ٥ / ٣٦٣ .  
(٢) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر بن الجهر . انظر السبعة ٣٥٦ ، والتيسير ١٣١ ، والنشر ٢ / ٢٩٧ .

(٣) أي جعل الجنات من الزرع قليل . وهذا كلام غير دقيق فلا معنى للقلة هنا . وذلك أن الجنة في كلامهم تقع على الأرض التي فيها الكرم والنخل أو أحدهما ولا تقع على الأرض التي فيها الزرع ، فإذا اجتمع الررع مع النخيل والكرم أو أحدهما في أرض سميت جنة . وما حكي عن الأصمعي أنه قال : « قلت لأبي عمرو كيف لا تقرأ ﴿زرع﴾ بالجرف فقال : الجنات لا تكون من الزرع » = لا يلزم من قرأ بالجر ، قال النحاس « لأن بعده ذكر النخيل ، وإذا اجتمع مع النخل الزرع قيل لها جنة » اهـ وكذلك قال أبو علي : « إن الأرض إذا كان فيها النخل والكرم والزرع سميت جنة » اهـ .

(٤) ذكر هذا الوجه أبو البركات ناقلاً عن المؤلف من غير ما تصریح ، وهو قول ابن خالويه في كتابه القراءات الورقة ٢٢٣ ( أفدت الإحالة على هذا الكتاب من تعليق الدكتور عبد الفتاح الحموز في كتابه : المحل على الجوار في القرآن الكريم ، ص ٥٧ ح ٤ ، ولم أقف عليه ) .  
والحفض على الجوار لا يجوز في كتاب الله عند الأكثرين ، انظر ماسلف ٣٤١ .

(٥) نص أبو حاتم السجستاني أنه قول مصنوع صنعه قطرب ، قال أبو حاتم : « ... وقد وضع لهم من لا جزي خيراً بيت رجز على الحذف [ أي حذف الألف من اسم الله ] فقال : قد جاء سيل ... » انظر البار ١٧٣ وهو يريد قطرباً فقد نقل البكري في سمط اللآلئ ١٣ قول أبي حاتم ، وعبارته فيه : « قال أبو حاتم : هذا البيت مصنوع صنعه من لا أحسن الله ذكره - يعني قطرباً » .



أَقْبَلَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ  
يَحْرِدُ حَرْدًا الْجَنَّةِ الْمَغْلُوسَةِ  
قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ إِذَا كُنَّا تَرَابًا أَلْنَا لَيْفِي ۚ خَلَقِي جَدِيدٍ ﴾ (١) ١٥١  
﴿ إذا ﴾ ههنا نصب بفعل مضمر دلّ عليه قوله ﴿ لفي خلق جديد ﴾

= وقد نقل عبارة البكري بعض من وقف على الكامل للمبرد فكتب في هامش الكامل ص ٧٤ « ذكر أبو عبيد [ يعني البكري صاحب السط ] أن أبا حاتم قال : هذا البيت ... » ثم أدخلت هذه الحاشية متن الكامل ، ولم يتنبه البغدادي على ذلك فقال في الخزانة ٤ / ٢٤٣ « قال المبرد في الكامل : ذكر أبو عبيد أن أبا حاتم قال : هذا البيت ... » والمعنى هنا أبو عبيد البكري صاحب السط بلا ريب . وإلى قطرب نسبها ابن السيد فها كتبه على الكامل ، انظر القطر ٢٢٧ ، ٤٤٦ . وفي الجهرة ١ / ١١٥ « وقال آخر لحنظلة بن مصبح ويقال مصنوع من صنعة قطرب » اهـ وكأن عبارة نسبة الرجز ليست من ابن دريد ، وفي هامش أصل الجهرة مانصه : « وينسب هذا الرجز إلى حسان بن ثابت » اهـ وإليه نسب في تهذيب إصلاح المنطق ١٣١ ، وليس في ديوانه .

والبيان بلا نسبة في مجاز القرآن ٢ / ٢٦٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ١٧٦ ، وإصلاح المنطق ٤٧ ، ٢٦٦ ، وشرح الفضليات للأنباري ٢٧ ، والجهرة ٢ / ١٢٠ ، والكامل ٧٤ ، ٦١٠ ، وشأن الدعاء ٣٥ ، والزاهر ١ / ٥٥٣ ، وشرح هاشميات الكمي ١٧٥ ، والحجة ٣ / ٣٨٩ خم ، وسر الصناعة ٧٢١ ، وأمالى القالي ١ / ٧ ، وديوان الأدب ٢ / ١٥١ ، ومقاييس اللغة ٢ / ٥١ ، والمثلث ١ / ٤٣٥ ، وتنقيف اللسان ٣٠٥ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٧٥ ، وابن الشجري ٢ / ١٦ ، وضرائر الشعر ١٣٢ ، والمزهر ١ / ١٨١ ، وبصائر ذوي التمييز ٢ / ١٥ ( الأول ) ، والخزانة ٤ / ٣٤١ - ٣٤٣ ، واللسان ( أله ، حرد ، غلل ) . ويروى « قد جاء سيل جاء من عند الله » ، ويروى « من أمر الله » . وقوله يحرد حرد الجنة أي يقصد قصدها .

قال أبو علي : « فقوله المغلّة في وصف الجنة يدل على أن الجنة يكون فيها الزرع لأن الغلة إنما هي مما يكال بالقفيز في أكثر الأمر ... » اهـ . والغلة : الدخل الذي يحصل من الزرع والثر واللبن والإجارة ونحو ذلك .

(١) انظر الجواهر ٧٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦٥ ، والحجة ٢٩١ / ٢ - ٢٩٣ خم و٤ / ١٤١ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٧٧ ، والبيان ٢ / ٤٨ ، والبحر ٥ / ٣٦٥ - ٣٦٦ .

على تقدير : أئذا كنا تراباً نُبْعَثْ ، وأضر « نُبْعَثْ »<sup>(١)</sup> لأن قوله ﴿ في خلق جديد ﴾ يدلّ عليه . ولا يجوز أن يعمل مابعد « إن » فيما قبله<sup>(٢)</sup> ، فلهذا لم يَجْزُ أن يعمل ﴿ جديد ﴾ في ﴿ إذا ﴾<sup>(٣)</sup> .

ومن جمع بين الاستفهامين<sup>(٤)</sup> فقرأ ﴿ إذا ..... إنا ﴾ فللحرص على البيان وشدة العناية في الكلام .

ومن اكتفى بأحد الاستفهامين فقرأ ﴿ إذا ..... إنا ﴾ أو قرأ ﴿ إذا ... إنا ﴾ فإنّ فيما أبقى دليلاً على ما ألقى .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾<sup>(٥)</sup> ١٧ |

(١) قدره المؤلف مؤخراً ، وقدره النحاس وأبو علي وغيرهما مقدماً ، والتقدير : أنبعث إذا كنا تراباً ، وهو قول الأخفش أنه ظرف لشيء مذكور قبله ثم قال « وهذا بعيد » ، وليس كذلك بل هو الظاهر .

(٢) انظر المصادر السالفة ، والكتاب ١ / ٤٦٨ - ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، والمقتضب ٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، والأصول ١ / ٢٧٢ - ٢٧٤ ، وشرح اللع لابن برهان ٨١ - ٨٣ . وقد نصوا أنه لا يجوز « يوم الجمعة إنك ذاهب » تريد إنك ذاهب يوم الجمعة ، وهو عند الأخفش جائز غير حسن ، قال « لو قلت : اليوم إن عبد الله منطلق ، لم يحسن وهو جائز » . قال المبرد : « وإنا فسد لأن « إن » لا يصلح فيها التقديم والتأخير كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة ... » .

(٣) تابع هنا أكثر النحويين ، وخالفهم في الجواهر فحمل إذا على مابعد « إن » قال « وجاز ذا لأنه ظرف » ، وقال فيما يأتي ١٠٩٢ : « فأما الظروف فكان القياس نصبها بما بعد إن لأنه يكتفى فيها برائحة الفعل » وانظر التعليق ثمة .

(٤) وهم ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة ، وقرأ نافع والكسائي الأول بالاستفهام ، وقرأ ابن عامر الثاني بالاستفهام . وخفف الهمزة الثانية بين نافع وابن كثير وأبو عمرو ، وأبو عمرو وقالون عن نافع يدحلاّن بين الهمزتين ألفاً ، وقرأ الباكون بالتحقيق . انظر السعة ٣٥٧ ، والتيسير ١٣١ - ١٣٣ ، والشر ٢ / ٢٩٧ و ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، وانظر ماسلف ٤٦١ من التعليق على قوله ﴿ أنكم ﴾ [سورة الأعراف : ٨١] .

(٥) انظر معاني القرآن للزّاء ٢ / ٥٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٦٦ ، وجمع البيان ٣ / ٢٧٧ - ٢٧٩ ، والبيان ٢ / ٤٨ - ٤٩ ، والبحر ٥ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٧١ - ٧٢ ، والقرطبي ٩ / ٢٨٤ - ٢٨٥ ، وابن كثير ٤ / ٣٥٥ - ٣٥٦ ، وجمع التفسير ٣ / ٤٧١ - ٤٧٢ .

أي : إنما أنت منذر وهادٍ لكل قوم<sup>(١)</sup> . ففصل بين الواو المعطوف بالظرف<sup>(٢)</sup> . فعلى هذا ﴿ أنت ﴾ مبتدأ و ﴿ منذر ﴾ خبره ، و ﴿ هادٍ ﴾ عطف عليه .

وقيل : ﴿ هادٍ ﴾ هو الله عزوجل<sup>(٣)</sup> . فيكون ابتداء و ﴿ لكل قوم ﴾ خبره ، وأويرتفع بالظرف على قول الأخفش<sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطٍ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ ﴾ [ ١٤ ]

إن قلت : مامعنى قوله ﴿ والذين يدعون من دونه ﴾ و [ و ]<sup>(٥)</sup> إلآم يعود الواو والنون ، وأين مفعول ﴿ يدعون ﴾ ، وبماذا يتعلق الكاف من قوله ﴿ كباسط كفيه ﴾ ، وبماذا يتعلق اللام من قوله ﴿ ليلغ فاه ﴾ ، وإلآم<sup>(٦)</sup> يعود الضمير من قوله ﴿ وماهو ﴾ ومن قوله ﴿ ببالغه ﴾ ؟

= فيأنا تقول في ذلك - وبالله التوفيق - : إن معنى قوله ﴿ والذين

(١) فالمعنى بالمهادي رسول الله ﷺ ، وهو قول الحسن وعكرمة وأبي الضحى وقتادة في رواية عنه ، وقيل هاد أي نبي ، عن ابن عباس وقتادة ومجاهد وعكرمة في رواية عنهم وعن ابن زيد والزجاج وهو أحد قولي الفراء والنحاس ، وهو الظاهر .

(٢) سلف التعليق على الفصل بين الواو والمعطوف ٩٩ .

(٣) عن سعيد والضحاك ، ومجاهد وابن عباس في رواية عنها .

(٤) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف أو بالابتداء ١٢ .

(٥) انظر الجواهر ٣٣١ ، ٤٧٧ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٩٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٦١ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، والبيان ٢ / ٤٩ - ٥٠ ، والكشاف ٢ / ٢٥٤ ، والتبيان ٢ / ٧٥٤ - ٧٥٥ ، والبحر ٥ / ٣٧٦ - ٣٧٧ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٨٦ - ٨٧ ، والقرطبي ٩ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، وابن كثير ٤ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٧٩ - ٤٨٠ .

(٦) زيادة مني .

(٧) في الأصل : « وإلى من » والوجه مأثبت من ب . وفي ي : والأمر ، وهو تحريف .

يدعون من دونه ﴿ : أي الأصنام الذين يدعومهم <sup>(١)</sup> المشركون من دون الله لا يستجيبون للمشركين بشيء . ف ﴿ الذين ﴾ موصول ، وفاعل ﴿ يدعون ﴾ ضمير المشركين ، وقد حذف العائد من الصلة إلى الموصول <sup>(٢)</sup> ، أي : والذين يدعونهم ؛ كما حذف من قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادَ أُمثَالِكُمْ ﴾ [ سورة الأعراف : ١٦٤ ] أي تدعونهم ، وقال ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً ﴾ [ سورة الحج : ٢٣ ] أي تدعونهم ، ف « هم » المحذوف في الآية ضمير ﴿ الذين ﴾ ، والمعني بهم الأصنام <sup>(٣)</sup> ، وكفى عن « هم » المحذوفة بقوله ﴿ لا يستجيبون ﴾ . وإليه يعود الواو والنون . وإن شئت كان المعنى : والذين يدعون الأصنام ، فيكون العائد إلى ﴿ الذين ﴾ الواو والنون ، وهم المشركون دون الأصنام <sup>(٤)</sup> . ومفعول ﴿ يدعون ﴾ هو الأصنام ، حُذِفَ حذفاً .

فأما الكاف <sup>(٥)</sup> من قوله ﴿ إِلَّا كَبَاسِطٌ كَفِّهِ إِلَى الْمَاءِ ﴾ فإنه متعلق بصفة مصدر مضر ، والتقدير : إلا استجابة كائنة كاستجابة باسط كفيه إلى الماء <sup>(٦)</sup> ، إذا كانت الكاف حرفاً كان على هذا التقدير ، ويكون فيها ضمير انتقل إليها من « كائنة » . ويجوز أن تجعل الكاف اسماً محضاً <sup>(٧)</sup> على تقدير إلا استجابة

(١) كنا في ب . وفي الأصل وي « يدعونهم » ، ولانعدم وجهاً ، وهو أن يكون أبداً « المشركون » من الواو في « يدعونهم » .

(٢) سلف التعليق على حذف الضير العائد إلى الموصول وهو مفعول ١٠٩ .

(٣) هذا قول الفراء والطبري والقرطبي وغيرهم .

(٤) ذكره العكبري والبيضاوي ( انظر جمع التفسير ) وأبو حيان ، وذكروا القول الأول .

(٥) انظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة ، ولم يتكلم عليها الفراء والطبري وابن كثير .

(٦) قدره الزمخشري : كاستجابة الماء من بسط كفيه ، وتابعة العكبري وأبو حيان .

(٧) أي مصدرية ، انظر جمع البيان والبيان والتبيان .

مثل استجابة باسط كفيه إلى الماء الماء ، فلا يكون في الكاف ضمير بتة .

وما ذكرناه لك من أن الفعل يستثنى منه<sup>(١)</sup> المصدر

والظرف / والحال<sup>(٢)</sup> = قد تبين<sup>(٣)</sup> لك المصدر من ذلك في هذا الموضع . ألا ترى ١ / ٦٧

أنه قال ﴿ كباسط كفيه ﴾ فاستثنى من<sup>(٤)</sup> قوله ﴿ لا يستجيبون ﴾ لأن ( ١ / ٧٣ )

التقدير : لا يستجيبون استجابة بتة إلا استجابة متصفة بهذه الصفة . والمصدر

الذي قدرنا الكاف صفة له مصدر [ مقدر ]<sup>(٥)</sup> مضاف إلى المفعول ، وفاعله ٦

مضمر . ألا ترى أننا قلنا : إلا استجابة مثل استجابة باسط كفيه إلى الماء

[ الماء ]<sup>(٥)</sup> ، أي كما يستجيب الماء باسط كفيه إليه . ولا إنكار على حذف الفاعل

من المصدر المضاف إلى المفعول ، قال تعالى : ﴿ يَسْأَلُ نَجَّتِكَ إِلَى نِجَاجِهِ ﴾<sup>(٦)</sup> ٩

[ سورة ص : ٢٤ ] و ﴿ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة نمل : ٤٩ ] ، أي بسؤاله نجتك ومن

دعائه الخير<sup>(٨)</sup> .

(١) في النسخ : عنه ، وهو تحريف .

(٢) انظر مآلف ٥٧١ . وقوله : يستثنى منه : أي يستثنى من مدلوله مادل عليه من المصادر والظروف والأحوال .

(٣) في الأصل « قد يبين لك المصدر » وهو تصحيف .

(٤) في النسخ : عن ، وهو تحريف .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الكلام عليها في الجواهر ٤٦٠ ، ٤٧٨ ، ٤٩١ ، ٥٧٢ ، ٧٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٤٠٤ ،

وإعراب القرآن ٢ / ٧٩٢ ، وجمع البيان ٤ / ٤٧١ ، والبيان ٢ / ٣١٤ ، والبحر ٧ / ٣٩٣ ،

والإيضاح ١٥٨ ، والبغداديات ١٣٤ ، ٢٨٠ ، والحلبيات ٢٩٢ ، والبصريات ٣١ ، ٦٧ ، ٢٣٢ ،

وإين يعيش ٢ / ٤٦ و ٦٣ / ٦٣ ، وإين الشجري ١ / ٢١٣ ، ٢٣٢ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٩٢ .

(٨) يضاف المصدر إلى فاعله كما يضاف إلى مفعوله ، وإضافته إلى المفعول حسنة وإلى الفاعل أحسن . فإن

أضيف إلى الفاعل جاز ذكر المفعول وحذفه ، وكلاهما حسن جميل . وإن أضيف إلى المفعول جاز ذكر

الفاعل وحذفه ، والحذف أكثر . وجاز حذف الفاعل هنا من المصدر لأنه لا يتحمل ضميراً بخلاف

الصفة ، هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الفاعل مضمر غير محذوف . انظر في

ذلك المقتضب ١ / ١٣ - ٢١ وحواشيه ، والأصول ١ / ١٣٧ - ١٣٨ ، والإيضاح ١٥٧ - ١٥٨ ، =

وأما اللام<sup>(١)</sup> في قوله ﴿ ليلغ فاه ﴾ فهو متعلق بـ ﴿ باسط كفيه ﴾ .  
 و﴿ ماهو ببالغه ﴾ أي مالماء ببالغ فاه . وقيل : مافوه ببالغ الماء .  
 ٣ وقيل : ماباسط كفيه إلى الماء ببالغ الماء<sup>(٢)</sup> ، فإذا لم يتناولوه بيده مع البعد فهو  
 أبعد من فيه .

فإن قلت فهل يجوز أن يكون التقدير : ومافوه ببالغه الماء ، فيكون فاعل  
 ٦ « بالغه » ضمير « الماء » ؟ : = فقد قال<sup>(٣)</sup> لك غير مرة : إنه لايجوز « ياذا  
 الجارية الواطئها »<sup>(٤)</sup> بجرّ « الواطئ » إلا إذا قلت : « ياذا الجارية الواطئها  
 أنت »<sup>(٥)</sup> ، فتبرز الضمير لأن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ظهر فيه  
 ٩ ماتضمنه من الضمير<sup>(٦)</sup> . فإذا قلت : ﴿ و ماهو ببالغه ﴾ ، ويكون ﴿ هو ﴾ ضمير

= والجل ١٢١ ، واللمع ٣٠٧ ، وشرحه للمؤلف اللوح ١٥٤ / ١ - ٢ ، ولابن برهان ٥٩٩ - ٦٠٢ ،  
 وشرح الكافية ١٩٢ / ٢ - ١٩٦ ، وابن يعيش ٥٩ / ٦ - ٦٢ ، ٦٣ ، واللمع ٥ / ٧٣ - ٧٤ و  
 ٢ / ٢٥٥ .

(١) الأقوال الثلاثة في الجواهر وجمع البيان والتبيان ، والأول والثاني في تفسير القرطبي والبحر .  
 والأول قول قتادة في رواية عنه . وروي عنه : ببالغ باسط كفيه ، وهو معنى قول علي ومجاهد  
 وابن عباس في رواية عنه ، وقيل غير ذلك .  
 (٢) يريد أبا علي الفارسي ، انظر ما يأتي من كلامه .  
 (٣) انظر الكتاب ١ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، والأصول ٢ / ٣٨ - ٣٩ .

(٤) إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له خيراً أو صفة أو حالاً أو صلة وجب إبراز الضمير فيه عند  
 البصريين سواء أخيف اللبس أم أمن ، ويرى الكوفيون أنه غير واجب فأجازوا الإبراز وتركه عند  
 أمن اللبس ، نحو هند زيد ضاربته ، وأوجبوه إن خيف اللبس ، نحو زيد عمرو ضاربته هو .  
 انظر الكتاب ١ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ، والمقتضب ٣ / ١١٠ ، ٢٦٢ - ٢٦٣ و ٤ / ١٢٠ ، ١٣٣ - ١٣٥ ،  
 والأصول ١ / ٧٠ - ٧٢ و ٢ / ٣٨ - ٣٩ ، ومجالس ثعلب ٢٠٩ ، والإيضاح ٣٨ - ٤٢ ، وابن يعيش  
 ٣ / ١٠٨ - ١٠٩ ، والإنصاف ٥٧ - ٦٥ المسألة ٨ ، وشرح الكافية ١ / ٩٧ ، واللمع ٢ / ١١ - ١٢ ،  
 وشرح التصريح ١ / ١٦١ - ١٦٢ ، والصبان على الأشمولي ١ / ١٩٨ - ١٩٩ ، والخضري على ابن  
 عقيل ١ / ٩٤ - ٩٥ ، وأوضح المسالك ١ / ١٩٤ - ١٩٥ . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٧٣٦ - ٧٤٠  
 الباب ٣٨ لـ « ماجاء في التنزيل من اسم الفاعل الذي يتوهم جريه على غير من هو له ولم يبرز  
 فيه الضمير وربما احتج به الكوفي » .

﴿ فِيهِ ﴾ ويكون ﴿ بِيَالِغِهِ ﴾ أي ببالغ إياه الماء = كان<sup>(١)</sup> حقّ الكلام : وما هو ببالغه هو ، فيظهر « هو » كما ظهر « أنت » في قوله « ياذا الجارية الواطئها أنت » .

٣

فهذه دُرَرٌ أخرجها فارسهم<sup>(٢)</sup> من صَدَفِ الكتاب ، فنحنهاها إياك وأوضحناها ، وفصلناها<sup>(٣)</sup> ونظمناها ، والفارس فرّق فيها الكلام في مواضع ، وهذا مجموعُه ، فافهمها .

٦

قوله تعالى : ﴿ فَسَأَلْتُ أُوْدِيَّةً بِقَدَرِهَا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٧ ]

أي مِائة أودية .

قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلَهُ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٧ ]

٩

قوله<sup>(٦)</sup> ﴿ في النار ﴾ متعلق بمحذوف في موضع الحال من الضمير المحرور بقوله « على » أي : وما يوقدون عليه ثابتاً في النار<sup>(٧)</sup> .

١٢

(١) في الأصل : وكان ، وهو خطأ .

(٢) كتب تحته في الأصل : « أبو علي الفارسي » . ولم أصب كلام أبي علي في الآية ولا في قولهم « ياذا الجارية الواطئها أنت » .

(٣) في الأصل : ففصلناها ، ولعل الوجه ما أثبت من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٦٩ ، والحجة ٢ / ٢٥٦ ، وتفسير القرطبي ٩ / ٣٠٥ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٨٣ .

(٥) انظر الجواهر ٢٥٦ ، والحجة ٢ / ٢٩٥ - ٢٩٦ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٨٦ ، والبيان ٢ / ٥٠ ، والبحر ٥ / ٣٨٢ ، وتفسير القرطبي ٩ / ٣٠٦ ، والفخر الرازي ١٩ / ٣٦ - ٣٧ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٤٨٤ - ٤٨٥ . وفي ي وب « توقدون » وكذا في الموضع الأخير في الأصل ولم يعجم في غيره ، وتوقدون بالتاء قراءة غير حمزة والكسائي وحفص ، انظر السبعة ٣٥٩ ، والتيسير ١٣٣ ، والنشر ٢ / ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٦) في الأصل : إلى قوله ، وهو خطأ .

(٧) تابعه الطبرسي مصرحاً بالنقل عنه ، وأبو البركات غير مصرح بذلك ، وعزا أبو حيان هذا القول إلى مكي وغيره . وذكره المؤلف في الجواهر وذكره القرطبي أيضاً في كلام هو ما نقله المؤلف في الجواهر باختلاف يسير ولم يصرحا بصاحبه ، والظاهر أنه أبو علي .

﴿ ابتغاء حلية ﴾ أي مبتغين حلية ، فهو مصدر في موضع الحال<sup>(١)</sup> من الضمير في ﴿ يوقدون ﴾ .

ولا يجوز أن يكون قوله ﴿ في النار ﴾ من صلة ﴿ يوقدون ﴾ لأن المعنى ليس على ذلك . ليس المعنى أنهم يوقدون في النار على ما ذهب إليه الجاهل من أن الظرف - أعني ﴿ في النار ﴾ - متعلق بـ ﴿ يوقدون ﴾<sup>(٢)</sup> [٣٧] . وإنما المعنى أنهم يوقدون<sup>(٤)</sup> على الذهب<sup>(٥)</sup> في حال كونه ثابتاً في النار . فافهمه عن أبي علي<sup>(٦)</sup> ، ولم يهتد إليه غيره . وإنما جعلنا هذه الأجزاء وسيلة إلى جمع ما أوردناه من كلامه على نسقه في التنزيل من كتبه المتفرقة .

وقوله ﴿ زَبَدٌ ﴾<sup>(٧)</sup> مبتدأ ، و﴿ مثله ﴾ نعت له . والظرف الذي هو ﴿ مما يوقدون ﴾ خبر له على قول سيبويه ، ومرتفع بالظرف على قول الأخفش<sup>(٨)</sup> .

(١) قاله الحوفي ومن وافقه ، وقيل هو مفعول له ، انظر البحر .

(٢) كذا قال ! ! وقد ذهب أبو علي إلى ذلك في الحجة ، قال : « وقال ﴿ وما يوقدون عليه في النار ﴾ فجعل الظرف متعلقاً بـ ﴿ يوقدون ﴾ لأنه قد يوقد على ما ليس في النار ، كقوله ﴿ فأوقد لي ياهامان على الطين ﴾ [ سورة القصص : ٣٨ ] فهذا إيقاد على ما ليس في النار وإن كان يلحقه وهجها ولهبها » اهـ ووافقه الحوفي والفخر الرازي وأبو حيان . وزعم من ذهب إلى أنه لا يكون متعلقاً بـ ﴿ يوقدون ﴾ أنه لا يوقد على شيء إلا وهو في النار ، وتعليق حرف الجر بـ ﴿ يوقدون ﴾ تخصيص حال من حال أخرى ، قال أبو حيان : « ولو قلنا إنه لا يوقد على شيء إلا وهو في النار لجاز أن يكون متعلقاً بـ ﴿ يوقدون ﴾ ويجوز ذلك على سبيل التوكيد كما قالوا في قوله ﴿ يطير بجناحيه ﴾ [ سورة الأنعام : ٣٨ ] اهـ .

(٣) زيادة من ب . ولو وقف المؤلف على كلام أبي علي في الحجة لما قال ما قال أو لاستدرك عليه . ولعله وقف عليه فرجع عما قاله في « ب » فلم يقع مقاله في الأصل وي .

(٤) في ي و ب : توقدون ، وهو ههنا تصحيف .

(٥) أو الفضة ، ومنها تعمل الحلية ، أو الحديد والنحاس والرصاص ، ومنها يتخذ المتاع وهو الأواني وآلات الحرب وغيرها .

(٦) لم أصب كلامه ، وعليه يكون لأبي علي قولان .

(٧) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٦٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٨٦ ، والبيان ٢ / ٥٠ ، والبحر ٥ / ٣٨٢ .

(٨) سف العليق على الندهيب ١٢ .



قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٠ ]

في موضع الرفع وصف لقوله ﴿ أُولُوا الْأَلْبَاب ﴾ [ ١٩ ] . ويكون

﴿ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ ﴾ [ ٢١ ] ﴿ وَالَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ [ ٢٢ ] عطفاً عليه .

ويجوز أن يكون ﴿ الَّذِينَ يُؤْفُونَ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ عطفاً عليه ، ويكون الخبر ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ عَقَبَى الدَّارِ ﴾ [ ٢٢ ] .

وقوله ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ [ ٢٣ ] / بدل من قوله ﴿ عَقَبَى الدَّارِ ﴾ . و ٢ / ٦٧

﴿ عَقَبَى الدَّارِ ﴾ مرتفعة بالظرف ، وهو قوله ﴿ لَهُمْ ﴾ أي أولئك ثابتة لهم عَقَبَى الدَّارِ . ولاخلاف <sup>(٢)</sup> في هذا لأن الظرف جرى خبراً عن ﴿ أُولَئِكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله ﴿ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٣ ]

يجوز أن يكون رفعاً بالعطف على الضمير في « يَدْخُلُونَ » أي ﴿ يَدْخُلُونَهَا ﴾ [ ٢٣ ] هم ومن صلح <sup>(٤)</sup> .

ويجوز أن يكون نصباً على أنهم <sup>(٥)</sup> مفعول معهم .

ولا يجوز عندنا أن يكون ﴿ مِنْ ﴾ في موضع الجر بالعطف على المجرور من

قوله ﴿ لَهُمْ ﴾ على تقدير : أولئك لهم ولمن صلح من آبائهم ؛ لأن لم يُعِدِ

(١) انظر الجواهر ٨٢ ، وإعراب القرآن ١٧٠ / ٢ - ١٧١ ، وجمع البيان ٢٨٨ / ٣ ، والبيان ٥١ / ٢ ، والبحر ٣٨٥ / ٥ - ٣٨٧ .

(٢) في الأصل : أولئك ثابت لهم ولاخلاف .

(٣) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على المذهبين ١٣ .

(٤) وجاز هذا العطف بغير تأكيد لأن ضمير المفعول فصل بين المعطوف والمعطوف عليه . وقد سلف

التعليق على عطف الظاهر المرفوع على المضمر ٣٥٢ .

(٥) رسم في الأصل و ي « أن هم » وهو خطأ ، وفي ب « أنه هم مفعول » وليس فيها « معهم » وهو خطأ أيضاً .

اللام<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ طُوبَىٰ لَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢٩ ]

يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ وَالْخَبَرِ ﴿ لَهُمْ ﴾ . و ﴿ حَسَنُ مَّآبٍ ﴾ [ ٢٩ ] معطوف عليه<sup>(٣)</sup> .

وَجَاءَ ﴿ وَحَسَنَ مَّآبٍ ﴾ بِالنَّصْبِ<sup>(٤)</sup> ، فَقَالُوا<sup>(٥)</sup> : يَكُونُ التَّقْدِيرُ : وَيَا حَسَنَ مَّآبٍ .

وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ ﴿ طُوبَىٰ لَهُمْ ﴾ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ ، أَي : أَعْطَاهُمُ اللَّهُ طُوبَىٰ لَهُمْ وَأَعْطَاهُمُ حَسَنَ مَّآبٍ<sup>(٦)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلُّم بِهِ الْحَوَاسِ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٣١ ]

جواب « لو » مضمرة والتقدير : ولو أن قرآنًا سيّرت به الجبال أو قطعت به

(١) سلف التعليق على عدم جواز عطف الظاهر المجرور على المضمرة إلا بإعادة الجار ١٥٩ .

(٢) انظر الجواهر ٦٥٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٣ ، وللغراء ٧٣ / ٢ ، وإعراب القرآن ١٧١ / ٢ ، وجمع البيان ٢٩٠ / ٣ ، والبيان ٥١ / ٢ ، والبحر ٣٨٩ / ٥ - ٣٩٠ ، والكتاب ١٦٦ / ١ .

(٣) في الأصل : عليهم ، وهو خطأ .

(٤) وهي قراءة شاذة عزها ابن خالويه في شواذه ٦٧ إلى ابن محيصن ، وعزاها أبو حيان إلى عيسى بن عمر .

(٥) هذا قول الرازي صاحب اللوامح ، انظر البحر ، واقتصر عليه المؤلف في الجواهر .

(٦) قدره النحاس : جعل الله لهم طوبى . وذهب الغراء ووافقه ثعلب إلى أن النصيب على المصدرية .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ١٣٦ - ١٣٧ ، ٤٦٧ ، ٤٩٥ ، وللغراء ٦٣ / ٢ ، وإعراب القرآن ١٧٢ / ٢ ، وجمع البيان ٢٩٣ / ٣ ، والبيان ٥١ / ٢ - ٥٢ ، والبحر ٣٩١ / ٥ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٠٢ - ١٠٣ ، والقرطبي ٣١٩ / ٩ ، وابن كثير ٢٨١ / ٤ - ٣٨٢ ، وجمع التفسير ٤٩٤ / ٣ ، والمقتضب ٨١ / ٢ ، وسر الصناعة ٦٤٧ ، وابن يعيش ٧ / ٩ ، ١١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، وابن الشجري

١ / ٥٣ ، ٣٥٧ ، والمغني ٨٤٩ .

الأرض أو كَلَّمْ به الموقى = لكان هذا القرآن<sup>(١)</sup> .

وهذه الجمل - أعني قوله ﴿ سیرت ﴾ و ﴿ قطعت ﴾ و ﴿ كَلَّمْ ﴾<sup>(٢)</sup> - في موضع النصب وصفاً لـ « قُرآن » .

وجاء ﴿ سیرت ﴾ و ﴿ قطعت ﴾ بلفظ التأنيث لتأنيث<sup>(٣)</sup> « الجبال » و « الأرض » وجاء ﴿ كَلَّمْ به الموقى ﴾ على التذكير ، فاعتدَّ بالفصل الذي يصير عوضاً عن إلحاق التأنيث في قوله ﴿ كَلَّمْ ﴾ ، ولم يعتدَّ به في الفعلين المتقدمين ، أعني ﴿ سیرت ﴾ و ﴿ قطعت ﴾ .

فأين قوله<sup>(٤)</sup> هنا : ازداد ترك العلامة حسناً ، ألا ترى أنه الحق فعلمين

(١) هذا قول المفسرين ، نصَّ على ذلك الأخفش في معاني القرآن ١٣٦ - ١٣٧ ، والمبرد في « مااتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد » ٣٠ ( أدت الإحالة عليه من حاشية الشيخ عضية على المقتضب ) ، وذكره الزجاج والنحاس ، وهو قول ابن جني ، ومعنى قول قتادة وابن زيد ، قال قتادة : لو فعل هذا بقرآن قبل قرآنكم لفعل بقرآنكم . وقال ابن زيد : لم يصنع ذلك بقرآن قط ولا كتاب فيصنع ذلك بهذا القرآن .

وقيل : تقديره : « لَمَّا آمَنُوا » ذكره الزجاج والنحاس ومن وافقهما ، وكأن الزجاج يختاره ، فقد قال : والذي أتوهم - وقد قاله بعضهم - أن المعنى : لو أن قرآناً سیرت به الجبال .... لما آمنوا ، ودليله قوله : ﴿ ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة ﴾ إلى قوله ﴿ ماكانوا ليؤمنوا ﴾ [ سورة الأنعام : ١١١ ] .... « ا هـ . ولم يذكر تقديره الفراء ولا المبرد في المقتضب . وأجاز الفراء أن يكون جواب « لو » مذكوراً متقدماً عليها أي ﴿ وهم يكفرون بالرحمن ﴾ ولو أنزلنا عليهم الذي سألوها ، واستحسنه النحاس ، وليس بذلك .

(٢) في الأصل : وكلمت ، وهو خطأ .

(٣) في الأصل : تأنيث ، وهو خطأ .

(٤) كتب تحته في الأصل : « أبو الفتح بن جني » . انظر المص له ٩٠ ، وعبارته : « فإن فصلت بين الفعل والفاعل ازداد ترك العلامة حسناً » ا هـ . وهذا من المؤلف استدراك على أبي الفتح ، لكنه وافقه فيما سلف ٣٩ قال « وإذا وقع الفصل بين الفعل ومايرتفع به حسن التذكير » وقال ٥٩٠ « وقد ذكرنا أن الفصل إذا حصل فإن ترك العلامة يزداد حسناً ولكن الوجهين إنما جاءا في التنزيل طلباً للمشاكلة والمطابقة .... » وأصل عبارة ابن جني من قول سيبويه ١ / ٢٣٥ =

وَعَرَىٰ فَعْلًا وَاحِدًا ؛ أَفْتَرَى أَن الْوَاحِدَ أَحْسَنُ مِنَ الْاِثْنَيْنِ ؟

قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَحُلَّ قَرْيَةً مِّنْ دَارِهِم ﴾<sup>(١)</sup> [ ٣١ ]

٣ إن شئت كانت التاء للخطاب على تقدير : أَوْ تَحُلَّ أَنْتِ يَا مُحَمَّدٌ قَرْيَةً مِنْ دَارِهِمْ<sup>(٢)</sup> . وإن شئت كانت التاء للتأنيث ، أعني تأنيث ﴿ قَارِعَةً ﴾ [ ٣١ ] أي :

٦ أَوْ قَارِعَةً<sup>(٣)</sup> تَحُلَّ قَرْيَةً مِنْ دَارِهِمْ<sup>(٤)</sup> ، أي قارعة حائلةً قرياً من دارهم . فتكون الجملة وصفاً للنكرة المحذوفة وهي ﴿ قَارِعَةً ﴾ مضرة<sup>(٥)</sup> . وعلى الوجه الأول تكون الجملة معطوفة على خبر ﴿ وَلَا يَزَالُ ﴾ [ ٣١ ] على تقدير [ <sup>(٦)</sup> ] لَا يَزَالُ الْكَافِرُونَ مُصِيبَتَهُمْ بِصُنْعِهِمْ قَارِعَةً أَوْ حَالاً أَنْتِ قَرْيَةً مِنْ دَارِهِمْ<sup>(٧)</sup> .

= ... وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك حضر القاضي امرأة ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ... » اهـ لكن بين العبارتين فرقاً فابن جني يرى حسن الحذف مع الفصل وسيبويه يراه مع طول الفصل . وقد سنّف التعليق على هذا ٣٩ .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٦٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٩٤ ، والبيان ٢ / ٥٢ ، والتبيان ٢ / ٧٥٩ ، والبحر ٥ / ٣٩٣ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٠٤ - ١٠٦ ، والقرطبي ٩ / ٣٢١ ، وابن كثير ٤ / ٢٨٢ ، ومجمع التفسير ٣ / ٤٩٦ .

(٢) عن ابن عباس وعكرمة ومجاهد وسعيد بن جبيرة وقتادة ، وهو قول الفراء .

(٣) في الأصل : وقارعة ، وهو خطأ .

(٤) عن الحسن ، ونسب إلى قتادة أيضاً .

(٥) هذا قول متكلف نقله عنه أبو البركات في البيان غير مصرح بنقله عنه ، وهو قول لا يصح ، ولا حاجة إلى إضمار قارعة وقد تقدم ذكرها وعاد عليها الضير في « تحل » في قول الحسن . والصواب أن جملة ﴿ تحل ﴾ معطوفة على ﴿ تصيبهم ﴾ فهي في موضع النصب - والظاهر أنه قول العكبري - والتقدير : ولا يزال الذين كفروا مصيبةً إليهم بما صنعوا قارعةً أو حائلةً هي قرياً من دارهم ، أي ولا يزال الذين كفروا مصيبةً إليهم بما صنعوا أو حائلةً قرياً من دارهم قارعة . وليس في المصادر الأخرى كلام في إعراب الآية .

(٦) زيادة من ب . وفي الأصل وي : .. خبر لا يزال على تقدير ... ، والتلاوة بالواو .

(٧) في الأصل : لا يزال الكافرون يصيبهم قارعة أو تحل أنت قرياً من دارهم ، وهو سهو من الناسخ .

- [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ أَقْمَنُ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٣٣ [ ٣ ]  
ابتداءً ، والخبر مضر ، والتقدير : أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت من هو  
غافل [ عن ذلك ] <sup>(٣)</sup> لا يحسن القيام على ذلك <sup>(٤)</sup> .  
قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ٣٥ [ ٦ ]  
مبتدأ ، وخبره مضر ، والتقدير : فيما يتلى عليكم مثل الجنة <sup>(٦)</sup> .  
ولا يجوز أن يكون ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ ﴾ مبتدأ ، وخبره ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾  
[ ٣٥ ] لأن ذلك يؤدي إلى إلغاء المضاف والإخبار عن المضاف إليه <sup>(٧)</sup> .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٤٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٣ ، وللفراء ٢ / ٦٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٢ ،  
ومجمع البيان ٣ / ٢٩٥ ، والبحر ٥ / ٣٩٤ ، واللفي ١٨ - ١٩ ، ٢٣ .

(٣) انظر تفسير القرطبي ٩ / ٢٢٢ . والمراد الأوثان التي لاتضر ولاتنفع . وقيل : التقدير :  
كشركائهم ، عن الأخفش والكسائي والفراء وغيرهم ، والمراد الأوثان أيضاً ، وقيل غير ذلك .

(٤) انظر الجواهر ٣١٠ ، ٧٤٤ - ٧٤٥ ، ٩٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٥ ، وللفراء ٢ / ٦٥ ، ومجمع  
البيان ٢ / ٢٩٦ ، والبيان ٢ / ٥٢ ، والبحر ٥ / ٣٩٦ ، والكتاب ١ / ٧١ ، والمقتضب ٢ / ٢٢٥ ،  
والبنفاديات ٥٧ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٠٨ - ١٠٩ ، والقرطبي ٩ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، واللسان  
( مثل ) .

(٥) هذا قول سيبويه والمبرد وأبي علي وغيرهم . واللفظ للمبرد ومن وافقه ، ولفظ سيبويه : ومن  
القصص مثل الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، وهذا لفظ الأخفش .

(٦) وهو قول الفراء ، وقد ردّه المؤلف في الجواهر أيضاً وأبطله ، قال : « لأننا لم نر اسماً يبدأ به ولم  
يجر عنه البتة » ثم قال : « وكذا من قال : المثل يقحم أي يلغى لأن الاسم لا يكون زائداً إنما  
يزاد الحرف » اهـ . وهذا وهم من المؤلف فقد جعل القول الواحد قولين ، وليس القول الثاني  
إلا قول الفراء باختلاف في اللفظ . فملؤف نفسه يقول فيما يأتي ٦٤٢ ، والفراء يزعم أن مثلاً  
ملغى « وقد عزا القرطبي إلى الفراء أن المضاف مقحم للتأكيد ، وقال مكّي في مشكل إعراب  
القرآن ١ / ٣٩٨ » وقال الفراء ﴿ تجري من تحتها الأنهار ﴾ الخبر ، تقديره حذف مثل وزيادتها  
وأن الخبر إنما هو عما أضيف إليه مثل لا عن مثل فهو ملغى والخبر عما بعده « اهـ . أرادوا  
بالإتحام والإلغاء والزيادة في مثل إدخالها في المعنى للتأكيد وأن =

وفسر قوم<sup>(١)</sup> ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾ بصفة الجنة ، وجعلوا ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ خبراً عنها ، وأنكره أبو علي أشدَّ الإنكار<sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ / لِمَنْ عَقَّبَى الدَّارِ﴾<sup>(٣)</sup> ١٤٢ |

و ﴿الْكَفَّارُ﴾ جميعاً<sup>(٤)</sup> ، والأصل الجمع هنا . والكافر بمعنى الكفار ، واحد في موضع الجمع ، كقولهم : هو أول فارس أي أول الفرسان .

قوله تعالى : ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> ١٤٣ |

=الخبر عما أضيفت إليه لا عنها ، ولم يريدوا الزيادة في الإعراب ، وكيف يريدون ذلك وهي عندهم مرتفعة بالابتداء ، والزائد لاموضع له من الإعراب . والاسم لا يكون زائداً كما قال . وقد أجاز الفراء والمبرد في بعض كلامه إقحام المضاف في المعنى والإخبار عن المضاف إليه دون المضاف ، انظر ماسياً في من كلام المؤلف ٩٨٢ في قوله تعالى ﴿فظلت أعناقهم لها خاضعين﴾ [سورة الشعراء : ٤] والتعليق على ذلك ثمة .

(١) منهم يونس والفراء والزجاج وغيرهم ، واختاره الطبري . ثم ذهب الفراء إلى أن الإخبار إنما هو عن المضاف إليه ، وذهب الزجاج إلى أن التقدير : صفة الجنة جنة تجري ، فحذفت «جنة» وأقيمت صفتها مقامها .

(٢) انظر ما نقله المؤلف من كلامه في الجواهر والقرطبي في تفسيره وصاحب اللسان ، ولم ينص المؤلف أنه كلام أبي علي وهو هو ، ولعل كلامه في الإغفال له .

وقد تقدم المبرزة أبا علي إلى إنكار هذا القول ، قال : «ومن قال : إنما معناه صفة الجنة ، فقد أخطأ لأن «مَثَلُ» لا يوضع موضع «صفة» . إنما يقال صفة زيد أنه ظريف وأنه عاقل . ويقال : مَثَلُ زيد مَثَلُ فلان ، وإنما المثل مأخوذ من المثل والمثال والحذو ، والصفة تحلية ونعت» اهـ .

(٣) انظر الجواهر ٧٦٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٥ ، والحجة ٢ / ٢٩٩ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٢٩٩ ، والبيان ٢ / ٥٢ ، والبحر ٥ / ٤٠١ .

(٤) قرأ ﴿الكافر﴾ على التوحيد ابن كثير ونافع وأبو عمرو ، وقرأ الباقر ﴿الْكَفَّارُ﴾ على الجمع ، انظر السبعة ٢٥٩ ، والتيسير ١٣٤ ، والنشر ٢ / ٢٩٨ .

(٥) انظر الجواهر ٨٥٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٠٠ ، والبحر ٥ / ٤٠١ - ٤٠٢ ، والكتساب ١ / ١٧ ، ١٩ ، ٤٨ ، وابن يعيش ٢ / ١١٥ و ٦ / ٥٢ و ٨ / ٢٢ - ٢٤ و ١٠ / ١٠٥ ، والمغني ١٤٤ ، ٥٧٥ ، ٨٨٤ .

الباء زيادة<sup>(١)</sup> ، ولفظة الله عزوجل فاعل ﴿ كفى ﴾ ، والمفعول محذوف ،  
أي كفاك الله شهيداً ، وهو تمييز<sup>(٢)</sup> . والمفعول الثاني<sup>(٣)</sup> مضر ، أي كفاك الله أذا هم  
وشرهم

٣

وقوله : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٤٣ ]

٦ [ مَنْ ]<sup>(٥)</sup> في موضع الجر بالعطف على لفظة الله<sup>(٦)</sup> . وإن شئت كان في موضع  
الرفع بالعطف على موضع الجار والمجرور<sup>(٧)</sup> ، كقراءة من قرأ ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ  
غَيْرِ اللَّهِ ﴾ [ سورة فاطر : ٢ ] فيمن قرأ بالرفع<sup>(٨)</sup> ، وقراءة من قرأ ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ  
غَيْرُهُ ﴾<sup>(٩)</sup> [ سورة الأعراف : ٥١ ]\*

٩ وقوله ﴿ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ مرتفع بالظرف على المذهبيين<sup>(١٠)</sup> لأن الظرف  
جرى صلة لـ « من » ، و « من » ههنا بمعنى « الذي » والتقدير : من ثبت عنده

(١) سلف التعليق عى زيادة الباء في فاعل « كفى » المتعدية لواحد ٢٨٩ ح ٧ .

(٢) أو حال ، انظر ماسلف ٢٩٠ ، وماسيأتي ٧٣٣ ، ٩٧٥ ، ١١٩٣ ، ١٢٥٥ .

(٣) سلف التعليق ٢٩٠ على أن « كفى » ، هذه متعدية لواحد لا لاثنتين

(٤) انظر الجواهر ٥١٤ ، ٥٢٤ ، ٩١٤ ، وشرح اللمع اللوح ٣٣ / ٢ ، ومعاني القرآن للقرآء ٢ / ٦٧ ،  
وإعراب القرآن ٢ / ١٧٥ ، وجمع البيان ٣ / ٢٩٩ - ٣٠٠ ، والبيان ٢ / ٥٢ - ٥٣ ، والبحر  
٥ / ٤٠٢ ، وابن الشجري ٢ / ٢٧٩ .

(٥) زيادة من ي ب .

(٦) في قوله ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ .

(٧) الأولى أن يقال : بالمطف على موضع المجرور وحده ، لأن موضعه الرفع على الفاعلية وهو مجرور  
لفظاً بالباء الزائدة . وقد سلف ذكر مصادر الكلام على العطف على الموضع ٤٤٨ .

(٨) وهم غير حمزة والكسائي فقرأ بالجر . انظر السبعة ٥٣٤ ، والتيسير ١٨٢ ، والنشر ٢ / ٣٥١ .  
وانظر الكلام عليهما في الجواهر ٤١٦ ، ٦١٨ ، ٦١٨ ، ٨٥٤ ، وشرح اللمع اللوح ٨٢ / ٢ ،  
ومعاني القرآن للقرآء ٢ / ٣٦٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٨٤ ، والحجة ٤ / ١٦٨ - ١٦٩ خم ،  
وجمع البيان ٤ / ٣٩٩ ، والبحر ٧ / ٣٠٠ ، وابن يعيش ٨ / ١٣٧ ، ١٣٩ .

(٩) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٩ .

(١٠) سلف التعليق عى هذا ١٣ . وقال النحاس والحوافي إنه مرتفع بالانداء

علمُ الكتاب<sup>(١)</sup> .

ويجوز أن يكون « مَنْ » نكرة<sup>(٢)</sup> ، و﴿ عنده ﴾ صفة له على تقدير :  
 ٢ وإنسان ثابت عنده علمُ الكتاب<sup>(٣)</sup> ، ويكون ﴿ علمُ الكتاب ﴾ أيضاً مرتفعاً  
 بالظرف لأنه صفة أيضاً .

---

(١) قيل : المراد أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، عن ابن عباس وهو قول الطبري واختاره الزجاج وابن كثير وغيرهم ، قال ابن كثير : « والصحيح في هذا أن ومن عنده اسم جنس يشمل علماء أهل الكتاب الذين يجدون صفة محمد ﷺ ونعمته في كتبهم المتقدمة من بشارات الأنبياء به » . وقيل غير ذلك ، انظر تفسير الطبري ١٣ / ١١٨ - ١٢٠ ، والقرطبي ٩ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ، وابن كثير ٤ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٠٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٠١ .

(٢) لم أجد هذا الوجه عند غيره . وانظر ماسلف ٦١٠ وقمة ذكر مصادر الكلام على مَنْ النكرة الموصوفة .

(٣) كأن المؤلف ذهب إلى ما روي عن عبد الله بن سلام أن هذه الآية نزلت فيه ، وهو قول مجاهد وقتادة في رواية عنهما ، وأنكر سعيد بن جبير وغيره هذا القول بأن السورة مكية وعبد الله بن سلام أسلم بعد الهجرة .



مَطْبُوعَاتُ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِدَمَشَقَ



# كُشْفُ الْمَشْكَلَاتِ وَإِضْلَاحُ الْمَعْضَلَاتِ

صَفْةٌ

جَامِعُ الْعُلُومِ أَبِي أَحْسَنَ عَلِيٍّ بْنِ أَحْسَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ الْبَاقُولِيِّ

(ت ٥٤٣ هـ)

حَقَّقَهُ وَتَلَوَّنِيهِ وَصَنَعَ هَيْئَتَهُ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ أَحْمَدُ الدَّلَالِي

الجزء الثاني

الطبعة الأولى

١٩٩٥م - ١٤١٥هـ

## سورة إبراهيم

قوله تعالى : ﴿الرَّكِتَابَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ﴾<sup>(١)</sup> [ ١١ ]

٣ خبر مبتدأ مضر ، أي هذا كتاب أنزلناه إليك . والجملة - أعني ﴿ أنزلناه إليك ﴾ - في موضع رفع صفة للنكرة .

وقوله : ﴿الْحَمِيدِ . اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [ ١١ - ١٢ ]

٦ بالجر والرفع<sup>(٢)</sup> . فالجر على أن يكون تابعا<sup>(٣)</sup> لـ ﴿العزیز الحمید﴾ . والرفع على الابتداء ، وما بعده الخبر<sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَسْتَعْجِلُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ﴾<sup>(٥)</sup>

[ ٣ ]

٩

(١) انظر الجواهر ١٨٧ ، وإعراب القرآن ١٧٧ / ٢ ، والبحر ٤٠٣ / ٥ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٦٧ / ٢ ، وإعراب القرآن ١٧٧ / ٢ ، والحجة ٣٠١ / ٣ ، وجمع البيان ٣٠٢ / ٣ ، والبيان ٥٤ / ٢ ، والبحر ٤٠٣ / ٥ ، والكشاف ٣٦٥ / ٢ ، وإيضاح الوقف ٧٣٩ ، والقطع ٤١٤ ، والمكتفى ٣٣٩ ، ومنار الهدى ١٥٠ .

(٣) قرأ بالجر نافع وابن عامر وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٣٦٢ ، والتيسير ١٣٤ ، والنشر ٢٩٨ / ٢ .

(٤) أي بدلاً وهو قول الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم ، وهو عطف بيان عند الزمخشري لأنه جرى مجرى الأسماء الأعلام .

(٥) هذا أحد قولي النحاس وأبي علي ومن وافقهما . وأجاز النحاس أن يكون الله خبر مبتدأ مضر أي هو الله ، والذي صفة له ، وهو قول الفراء . وأجاز أبو علي أن يكون مبتدأ والذي صفة له والخبر محذوف .

(٦) انظر البحر ٤٠٤ / ٥ ، والكشاف ٣٦٦ / ٢ ، والبيان ٧٦٣ / ٢ ، والقطع ٤١٤ ، ومنار الهدى ١٥٠ . وسياق الآية : ﴿... وويل للكافرين من عذاب شديد . الذين ...﴾ .

يجوز أن يكون في موضع الجر وصفاً له ﴿الكافرين﴾ [٢] <sup>(١)</sup> .  
 ويجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره ﴿أولئك في ضلالٍ بعيدٍ﴾ [٣] <sup>(٢)</sup> .  
 ومعنى ﴿يستحبون﴾ : يحبسون ويؤثرون . أحب واستحب كأجاب  
 واستجاب وأوقد واستوقد <sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿أَنْ أَخْرِجُ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ <sup>(٤)</sup> [٥] |  
 معناه : أي أخرج . و « أن <sup>(٥)</sup> » بمعنى « أي » هنا . ويجوز أن يكون  
 التقدير : بأن أخرج قومك .

[ قوله تعالى <sup>(٦)</sup> ] : ﴿وَذَكَّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾ <sup>(٧)</sup> [٥] |

(١) وهو قول النحاس وأجازه الخوفي والزمخشري والمكبري ، قال أبو حيان : « وهو لا يجوز لأن فيه  
 الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي منها وهو قوله ﴿من عذاب شديد﴾ سواء كان ﴿من  
 عذاب شديد﴾ في موضع الصفة له « ويل » أم متعلقاً بفعل محذوف أي يضجون ويولولون من  
 عذاب شديد ، ونظيره إذا كان صفة أن تقول : الدار لزيد الحسنَةُ القرشي فهذا الترتيب لا يجوز  
 لأنك فصلت بين زيد وصفته بأجنبي منها وهو صفة الدار ، والترتيب الفصح أن تقول : الدار  
 الحسنَةُ لزيد القرشي أو الدار لزيد القرشي الحسنَةُ » اهـ .

(٢) وأجيز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هم الذين ، وأن يكون منصوباً على الذم .

(٣) انظر ما سلف ٢٥ ، ٣٧٩ .

(٤) انظر الجواهر ٧٩٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٧٨ - ١٧٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٠٧ ، والبيان

٢ / ٥٤ - ٥٥ ، والبحر ٥ / ٤٠٥ .

(٥) سلف ذكر مصادر الكلام على « أن » ، التفسيرية ٢٨٠ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٦٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٠٤ ، والبحر ٥ / ٤٠٦ ، وتفسير الطبري

١٣ / ١٢٢ - ١٢٣ ، والقرطبي ٩ / ٣٤١ - ٣٤٢ ، وابن كثير ٤ / ٣٩٧ ، ومجمع التفسير

٣ / ٥٠٩ - ٥١٠ .

قيل : بِنَقِمِ الله<sup>(١)</sup> . وقيل : بِنَقِمِ الله<sup>(٢)</sup> .

[ قوله تعالى<sup>(٣)</sup> ] : ﴿ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَسْتَغْنِي عَنْهُمْ إِلَّا اللَّهُ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٩ ]

مبتدأ وخبره<sup>(٥)</sup> .

٣

قوله عز وجل : ﴿ فَزَرُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٩ ]

غيباً وحنفاً ، أي عضوها<sup>(٧)</sup> ، كقوله : ﴿ عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ

الْفَيْظِ ﴾ [ سورة آل عمران : ١١٩ ] .

٦

وقيل : زَرُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ : أَوَمُّوا<sup>(٨)</sup> إلى الرسل بأن اسكتوا<sup>(٩)</sup> .

(١) عن ابن عباس وأبي الحسن ومجاهد وقتادة .

(٢) عن ابن زيد ومقاتل وابن عباس في رواية عنه .

(٣) زينة من ي و ب .

(٤) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٧٩ ، والبحر ٥ / ٤٠٨ ، وإيضاح الوقف ٧٣٩ ، والقطع ٤١٤ ، والمكتفى ٣٣٩ ، ومنار الهدى ١٥١ . وسباق الآية : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادُ وَثُودُ وَالَّذِينَ .. ﴾ .

(٥) هذا قول أبي حاتم وابن الأنباري وغيرهما من قال إن الوقف على ﴿ وَثُودُ ﴾ تام . وذهب النحاس في إعراب القرآن إلى أنه معطوف على ما قبله فيكون الوقف على ﴿ وَثُودُ ﴾ كافياً والتام ﴿ من بعدهم ﴾ ، وذكر القولين في القطع ، وانظر المكتفى ومنار الهدى والبحر ، واختار أبو حيان العطف .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٦٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٠٥ - ٣٠٦ ، والبحر ٥ / ٤٠٨ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٢٦ - ١٢٧ ، والقرطبي ٩ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ، وابن كثير ٤ / ٤٠٠ ، ومجمع التفسير ٣ / ٥١٢ .

(٧) عن ابن عباس وابن مسعود وابن زيد . وكان في النسخ « عضوه » وهو خطأ من النسخ .

(٨) في الأصل : « أَوَمُّوا » وأُغلب الظن أنها من الناسخ ، و « أَوَمُّ » لغة في « أَوَمُّ » ، أثبتها الفراء وابن قتيبة وأكبرها غيرها . انظر أدب الكاتب ٤٧٦ ، واللسان والتاج ( ومأ ، ومى ) .

(٩) عن ابن عباس في رواية عنه ، وقيل غير ذلك .

قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٨ ]

أي : فيما يَتَلَى عليكم <sup>(٢)</sup> مَثَلُ الذين كفروا برّبهم ، فأضمر الخبر . والفراء يزعم أن «مَثَلًا» ملغى <sup>(٣)</sup> ، وجاء الخبر بقوله ﴿ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ ﴾ [ ١٨ ] عن المضاف إليه .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> ] : ﴿ لَا يَتَّقِدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١٨ ]

أي : من ثواب ما كسبوا .

[ قوله تعالى <sup>(٦)</sup> ] : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ١٩ ]

و ﴿ خَالِقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ على الإضافة <sup>(٨)</sup> . واسم الفاعل بمعنى الْمُضِيّ ، والإضافة محضة <sup>(٩)</sup> ، بخلافها في قوله ﴿ بِالْغِ الْكَعْبَةِ ﴾ <sup>(١٠)</sup> [ سورة المائدة : ٩٥ ]

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٧٤ - ٣٧٥ ، وللغراء ٢ / ٧٢ - ٧٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٦٨

(٢) هذا لفظ المبرد ومن وافقه ، ولفظ سيبويه والأخفش ومن وافقها : مما يقص عليكم ، وانظر ماسلف ٦٣٥ ح ٥ .

(٣) انظر ماسلف من التعميق على إلغاء « مَثَل » ، ٦٣٥ ح ٦ . والذي قاله الفراء في هذه الآية أن التل مضاف إلى الذين وهو للأعمال ، والتقدير : مثل أعمال الذين كفروا ، وعلى قياس مذهبه يكون ترك المضاف وأخير عن المضاف إليه وهو « أعمال » أي أعمال الذين كفروا كرماد .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر البحر ٥ / ٤١٥ ، وتفسير القرطبي ٩ / ٣٥٤ ، وجمع التفاسير ٢ / ٥١٨ .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الحجة ٢ / ٣٠٢ - ٣٠٣ خم . وجمع البيان ٢ / ٣٠٦ ، والبحر ٥ / ٤١٥ - ٤١٦ .

(٨) قرأ ﴿ خالق السموات ﴾ على الإضافة حمزة والكسائي وقرأ الباقون ﴿ خلق السموات ﴾ على أنه فعل ماض . انظر السبعة ٢٦٢ ، والتيسير ١٣٤ ، والنشر ٢ / ٢٩٨ .

(٩) سلف التعميق على إضافة اسم الفاعل ٦ ح ٤ .

(١٠) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٧٠ .

و ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة الحج : ١] .

[قوله تعالى <sup>(٢)</sup> ] : ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢١ ]

٢ إن شئت كان جمع « تَابِع » ، وإن شئت كان مصدرأ أي ذوي تَبَعَ .

[قوله تعالى <sup>(٢)</sup> ] : ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٢٢ ]

بفتح الياء <sup>(٥)</sup> . فتحها من فتحها لأنها ياء المتكلم بإزاء الكاف للخطاب <sup>(٦)</sup> ،

وأدغم فيها ياء الجر .

٦ وكسرها حمزة . وقال النحويون <sup>(٧)</sup> : هي رديئة . وليست برديئة لأنه كسر

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٩٣ - ٨٩٤ .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٨٢ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٠٩ ، والبحر ٥ / ٤١٦ . وكلهم أخذوا كلام الزجاج .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٧٥ ، وللغراء ٢ / ٧٥ - ٧٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٣ ، والحجة ٣ / ٢٠٣ - ٣٠٤ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣١٠ - ٣١١ ونقل بعض كلام المؤلف مصرحاً بنقله ، والبيان ٢ / ٥٧ ، والبحر ٥ / ٤١٩ - ٤٢٠ .

(٥) وهي قراءة غير حمزة فقرأ وحده بالكسر . انظر السبعة ٣٦٢ ، والتيسير ١٣٤ ، والنشر ٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٦) قال فيما سلف ٣١ - ٣٢ : « فن فتح الياء جرى على لأصل لأن هذه الياء - أعني ياء المتكلم - بإزاء الكاف للخطاب فكأن الكاف مفتوحة في أنت وإنك وجب أن تكون الياء مفتوحة » . وانظر المصادر التي أحلنا عليها هنا وثمة .

(٧) الأخفش والغراء والزجاج والنحاس وغيرهم . وقد وجهت قراءة حمزة بوجوه : الأول أنه زيدت ياء على ياء المتكلم - وزعم قطرب أنها لغة بني يربوع - ثم حذفت الياء الزائدة وبقيت الكسرة التي كانت قبل الياء المحذوفة فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسر ، وهو قول أبي علي ومن وافقه والثاني أن الكسر لالتقاء الساكنين وذلك على توهم سكون الياء وإنما هي مفتوحة ، أجازها الغراء ومن وافقه . والثالث : ما ذكره المؤلف ، وقد ذكر أبو شامة هذا القول في إبراز المعاني ص ٣٧١ ولم يسمِ قائله . انظر في ذلك المصادر السالفة ، والمعتصم ٢ / ٤٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٠٥ - ٣٠٧ ، وشرح الكافية ١ / ٢٩٥ ، والخزانة ٢ / ٢٥٧ - ٢٦٠ ( ونقل البغدادي بعض كلام أبي شامة ومنه أفدت الإحالة على كتابه إبراز المعاني ) وذهب أبو شامة إلى أن هذه الأوجه الثلاثة كلها ضعيفة .

الياء ليكون طبقاً لكسرة همزة قوله ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ [ ٢٢ ] لأنه أراد الوصل دون الوقف والابتداء بـ ﴿ إِنِّي ﴾ لأن الابتداء بـ ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ محال<sup>(١)</sup> . فلما أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدل على هذا من فتحها .

٣

[ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> ] : ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٢٢ ]  
قال قوم منهم الفراء : <sup>(٤)</sup> إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي بِهِ ، أي بالله . وجعل  
« ما » في مذهب ما يؤدى عن الاسم<sup>(٥)</sup> . ويعني بقوله ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ : في وقت  
آدم حين أَمَرَ [ بالسجود ]<sup>(٦)</sup> [ فَأَبَى ]<sup>(٧)</sup> واستكبر<sup>(٨)</sup> .

٦

(١) قال صاحب منار الهدى ١٥٢ : « لا وقف من قوله ﴿ وقال الشيطان ﴾ إلى قوله ﴿ من قبل ﴾ لأن ذلك كله داخل في القول لأنها قصة واحدة » ثم قال « وقيل يوقف على ﴿ فأخلفتكم ﴾ و ﴿ فاستجبت لي ﴾ و ﴿ لوموا أنفسكم ﴾ و ﴿ ما أنتم بمصرخي ﴾ والابتداء [ في المطبوع للابتداء وهو خطأ ] بـ ﴿ إِنِّي ﴾ ، ولا يقال الابتداء بـ ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ رضا بالكفر ، لأننا نقول ذلك إذا كان القارئ يعتقد معنى ذلك ، وليس هو شيئاً يعتقد الموحّد ، إنَّما هو حال مقول الشيطان . ومن كره الابتداء بقوله ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ يقول : نفي الإِشراك واجب كالإيمان بالله تعالى وهو اعتقاد نفي شريك الباري وذلك هو حقيقة الإيمان ... » اهـ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٢٤٣ ، ٧٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٧٦ ، وجمع البيان ٣ / ٣١١ ، والبحر ٥ / ٤٢٠ .

(٤) في الأصل هنا وفي الآية : أي ، وهو تحريف .

(٥) عبارة الفراء : « وقوله ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ ﴾ هذا قول إبليس ، قال لهم « إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي يعني بالله عز وجل ﴾ من قبل ﴾ فجعل « ما » في مذهب ما يؤدى عن الاسم » اهـ يريد أن « ما » اسم موصول ، والمراد الله تعالى ، وحذف الجار والمجرور « به » من الصلة ، حذف الجار ثم حذف العائد ، وهذا التقدير في التفسير المنسوب لابن عباس ( انظر جمع التفسير ٢ / ٥٢١ ) . وقيل . التقدير : أشركتموني ، فحذف العائد . قال أبو حيان « وفي هذا القول إطلاق « ما » على الله تعالى ، و « ما » الأصح فيها أنها لا تطلق على آحاد من يعلم » .

(٦) زيادة من ب .

(٧) فـ ﴿ من قبل ﴾ متعلق بـ ﴿ كَفَرْتُ ﴾ .



وقال قوم : التقدير : إني كفرت اليوم بما كنتم تعبدونه لي في الدنيا<sup>(١)</sup> .  
فحذفوا الظرف دون الجار<sup>(٢)</sup> .

[ وقال أبو علي : تقديره ] - يريد ﴿ من قبل ﴾ - أن يكون<sup>(٣)</sup> متعلقاً بـ  
﴿ كفرت ﴾ ، [ و<sup>(٤)</sup> ] المعنى : إني كفرت من قبل بما أشركتموني . ألا ترى أن  
كفره قبل كفرهم وإشراكهم<sup>(٥)</sup> إياه فيه بعد ذلك<sup>(٦)</sup> .

[ وقوله<sup>(٧)</sup> ] : ﴿ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٢٢ ]  
استئناف كلام ، وليس بداخل تحت قول الشيطان<sup>(٩)</sup> .

(١) وعليه فـ « ما » اسم موصول أيضاً ، ولم أجد هذا القول . وقال الزمخشري : التقدير : إني كفرت  
اليوم بإشراككم إياي من قبل هذا اليوم . الكشف ٢ / ٢٧٥ ، والبحر . وما على هذا مصدرية .

(٢) يريد : حذف الظرف وهو اليوم ، دون الجار الذي قدر حذفه في الوجه الأول وهو « به » . و  
« من قبل » متعلق بـ « أشركتموني » .

(٣) في الأصل وب : فحذفوا الظرف دون الجار يريد [ في ب : أي ] من قبل أن يكون « فزدت  
مابين حاصرتين ليستقيم الكلام . وعبارته في الجواهر : « وقال أبو علي : تقدير ﴿ من قبل ﴾  
أن يكون ... » . وفي ي : « فحذفوا الظرف دون الجار . فـ : تقدير من قبل أن  
يكون ... » . و « فا » رمز للفارسي أعني أبا علي ، وقد استعمله المؤلف في الجواهر ٥٢٩ ، ٥٢٨ ،  
٦٢١ ، وانظر الرماني النحوي ١٢٥ ، وما كتبه في مقدمة التحقيق . ولم أصب كلام أبي علي فيها  
بين يدي من كتبه .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) في الأصل : أو إشراكهم ، وهو خطأ من الناسخ .

(٦) بعد هذا في الجواهر : « فإذا كان كذلك علمت أن « من قبل » لا يصح أن يكون من صلة  
« أشركتموني » وإذا لم يصح ذلك ثبت أنه من صلة كفرت » .

(٧) زيادة من ي .

(٨) انظر مجمع البيان ٣ / ٣١١ ، والبحر ٥ / ٤٢٠ .

(٩) والوقف على ﴿ من قبل ﴾ تام ، وهو قول ابن الأنباري والداودي والأشعري ، انظر إيضاح الوقف  
٧٤٠ ، والمكتفى ٣٤٠ ، ومنار الهدى ١٥٢ . وهو قول الطبرسي وهو الأظهر . وقيل هو من تمام قول  
إبليس ، والوقف على ﴿ من قبل ﴾ كاف ، وهو قول النحاس في القطع ٤١٥ ، وأجازه الزمخشري  
في الكشف ٢ / ٣٧٥ ، قال أبو حيان : وهو الظاهر . وهو ظاهر قول المفسرين ، انظر تفسير  
الطبري ١٢ / ١٣٣ ، والقرطبي ٩ / ٣٥٨ ، وابن كثير ٤ / ٤٠٩ ، والقولان في تفسير البيضاوي  
( مجمع التفاسير ٢ / ٥٢١ - ٥٢٢ ) .

قوله تعالى : ﴿ وَأَحْلُوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ . جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا ﴾<sup>(١)</sup>

[ ٢٨ - ٢٩ ]

٢ حال من ﴿ قومهم ﴾ ، وإن شئت من ﴿ جهنم ﴾ ، وإن شئت منها ؛ كقوله ﴿ تَحْمِلُهُ ﴾ بعد قوله : ﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا ﴾<sup>(٢)</sup> [ سورة مريم : ٢٧ ] وهو حال مقدر<sup>(٣)</sup> .

٦ أقوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٣٤ ]

٩ أي من كل شيء سألتموه ولم تسألوه<sup>(٦)</sup> . ف « ما » هنا موصوفة<sup>(٧)</sup> ، والجملة صفة له<sup>(٨)</sup> ، وحذف الجملة وهي « لم تسألوه » كقوله : ﴿ سَرَايِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾<sup>(٩)</sup> [ سورة النحل : ٨١ ] والمعنى : وتقيكم البرد ؛ فكان ما أبقى دليلاً على ما ألقى .

(١) انظر مجمع البيان ٣ / ٣١٣ ، والبيان ٢ / ٥٨ ، والبحر ٥ / ٤٢٤ .

(٢) سياق الكلام عليها في موضعها ٧٨٩ - ٧٩٠ . وسلف الاستشهاد بها ٤٥٧ .

(٣) أي مقدراً صليهم إياها ، لأنهم لم يصلوها فالصلي مقدر فيهم .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٢٨ ، ١٢٩ ، ٥٠٧ - ٥٠٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٦ ، واللفراء ٢ / ٧٧ - ٧٨ ،

وإعراب القرآن ٢ / ١٨٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٣١٦ ، والبيان ٢ / ٥٩ - ٦٠ ، والبحر ٥ / ٤٢٨ ،

وتفسير الطبري ١٣ / ١٤٩ - ١٥٠ ، والقرطبي ٩ / ٣٦٧ ، وابن كثير ٤ / ٤٢٩ ، ومجمع التفسير

٣ / ٥٣٠ .

(٦) عزا المؤلف في الجواهر ٥٠٧ هذا التأويل إلى الكلي ، وعزاه الطبري إلى ركانة بن هاشم . وقدره

الأخفش : من كل ما سألتموه شيئاً ، فحذف . وقدره الفراء : من كل سؤلكم .

(٧) قال في الجواهر : « ما » يكون موصولاً أو موصوفاً ، وأن يكون موصوفاً أحب إلينا لأن كلاً

يقتضي النكرة .. » . وكونها موصوفة هو ظاهر عبارة الأخفش ، وهي مصدرية عند الفراء .

وأجيز أن تكون موصولة ، وهذا موافق لما روي عن الحسن في تأويله قال : من كل الذي

سألتموه .

(٨) وعلى الوجهين الآخرين تكون صلة لاموضع لها من الإعراب .

(٩) سلف الاستشهاد بلاية ٢٤٧ وذكر مصادر الكلام عليها ٤٠٠ ، وانظر ٤٠٠ .

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣٧ ]

متعلق بقوله ﴿ أُسْكَنْتُ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٣٧ ] أي : أسكنت ناساً من ذريتي بوادٍ ليقموا الصلاة ، فأضمر مفعول ﴿ أُسْكَنْتُ ﴾ وفصل بين ﴿ أُسْكَنْتُ ﴾ وبين ما يتعلق به بقوله ﴿ رَبَّنَا ﴾ لأن الفصل بالنداء مستحب في هذا . وإذا جاء نحو قوله : <sup>(٣)</sup>

٦ على حين ألهمي الناسَ جُلَّ أمُورِهِم فندلاً زريقُ المالِ ندلاً الثَّعَالِبِ أي ندلاً <sup>(٤)</sup> المالَ يا زريقُ ، فصل بالنداء بين المصدر وما اتصل به = كان هذا

(١) انظر الجواهر ٤٧٥ ، ٧٢٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٧ ، وللغراء ٢ / ٨٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٣١٩ ، والبيان ٢ / ٦٠ ، والبحر ٥ / ٤٣٢ ، والمعصديات ١٤٣ . ولم يتكلم الأخفش والغراء والنحاس وأبو علي على تعليق اللام من ليقموا .

(٢) سياق الآية : ﴿ ربنا إني أسكنت من ذريتي بوادٍ غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقموا .. ﴾ . (٣) وهو همداني في الكامل ٢٣٨ - ٢٤٢ . وابن السيرافي ١ / ٣٧١ ، وهو أعشى همدان في الحاشية البصرية ٢ / ٢٦٢ ، وهو الأظهر فيما قال العيني في المقاصد النحوية ٢ / ٤٦ ، ٥٢٣ . وذكر أنه ينسب إلى حرير والأحوص ، وليس لأحدهما . انظر ديوان جرير - مانسب إليه ٢ / ١٠٢١ . وشعر الأحوص - مانسب إليه ٢١٥ .

وهو من أبيات نسبها الفندجاني في فرحة الأديب ٨٨ - ٨٩ إلى أنصاري وذكر قصته ، قال : « وكان من قصتها أن النعمان بن العجلان بن عامر الزرقي - وزريق هو ابن عامر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب بن جشم بن الخزرج - ولاء علي عليه السلام البحرين فقال رجل من الأنصار :

أرى فتنة قد ألهمت الناس عنكم فندلاً زريق المال ندلاً الثعالب  
فإن ابن عجلان السذي قد علمتم يبدد مال الله فعل المناهب  
يمرون بالبدنهنا خفافاً عيائهم ويخرجون من دارين بحر الحقائق ، اهـ  
والأولان على هذه الرواية في الإصابة ٢ / ٥٦٢ في ترجمة النعمان بن عجلان برقم ٨٧٤٦ لآي الأسود ، وليسا في ديوانه .

والبيت بلا نسبة في الكتاب ١ / ٥٩ ، والخصائص ١ / ١٢٠ . وسر الصناعة ٥٠٧ . وشرح المبع لابن برهان ٦٠٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣١٩ ، والبيان ٢ / ٦٠ ، والإنصاف ٢٩٣ ، واللسان ( ندل ، خشف ) . وسيأتي ٩٣٣ . والندل : التناول ، والنقل ، والجذب . ومها فسر البيت ، وندل الثعالب يريد سرعتها في ذلك .

(٤) في الأصح فندلاً . ندل الثعالب أي ندلاً ، وهو تصحيف .

أولى إذ ليس بالمصدر .

قوله عز وعلا : ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤٠ ]  
 أي واجعل من ذريتي مقيم الصلاة <sup>(٢)</sup> ، فحذف الفعل لأن ما قبله دليل  
 عليه <sup>(٣)</sup> . ولا يكون التقدير : رب اجعلني ومن ذريتي مقيم الصلاة <sup>(٤)</sup> .

٣

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾ ] [ ٤١ ]

قيل : أراد آدم وحواء عليهما السلام .

٦

وقيل : كان ذلك قبل أن علم كفر أبيه مطلقاً <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر الجواهر ٤٤٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٣١٩ ، والبيان ٢ / ٦٠ - ٦١ ، والبحر ٥ / ٤٣٤ .

(٢) هذا تقدير الطبري في تفسيره ١٣ / ١٥٦ ولفظه : واجعل أيضاً من ذريتي مقيمي الصلاة . وهو أحسن . وانظر القرطبي ٩ / ٣٧٥ ، وابن كثير ٤ / ٤٣٣ ، ومجمع التفسير ٧ / ٥٣٦ - ٥٣٧ .

(٣) وحذف المفعول أيضاً لأن ما قبله دليل عليه .

(٤) الظاهر أنه يريد أنه لا يجوز أن يكون الكلام على التقديم والتأخير وعطف : من ذريتي « على الياء في اجعلني . وقد أجاز الزمخشري في الكشف ٢ / ٢٨١ ، والعكبري ٢ / ٧٧٣ . وأجاز المؤلف في الجواهر أن تكون « من » زائدة على قول الأخفش .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر مجمع البيان ٣ / ٣١٩ ، والبحر ٥ / ٤٣٤ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٥٦ ، والقرطبي ٩ / ٣٧٥ ، وابن كثير ٤ / ٤٣٣ ، ومجمع التفسير ٣ / ٥٣٧ .

(٧) الظاهر أن إبراهيم عليه السلام دعا بالمغفرة لأبويه القريبين أي أمه وأبيه ، ومن قال غير هذا فقد أبعد وحالف الظاهر . قال الإمام الزمخشري في الكشف ٢ / ٢٨٢ : « فإن قلت : كيف جاز له أن يستغفر لأبويه وكان كافرين ؟ قلت : هو من محوزات العقل لا يعلم امتناع جوازه إلا بالتوقيف » اهـ . وقيل في تأويل الآية غير هذا . وانظر كلامهم في تعليل استغفار إبراهيم لأبيه وهو كافر في تأويل قوله تعالى ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه ﴾ [ سورة التوبة : ١١٤ ] في المصادر التي ذكرناها ٥٣٧ .

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ ﴾<sup>(٢)</sup>

[ ٤٣ ]

٣

خالية جَوْفٌ ، كقوله<sup>(٣)</sup> :

..... جُؤْجُؤُهُ هَوَاءٌ<sup>(٤)</sup>

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٤٥ ]

فاعل / ﴿ تَبَيَّنَ ﴾ مضر ، أي تبين لكم فعلنا بهم<sup>(٦)</sup> . ولا يكون الفاعل ١ / ٦٩

﴿ كيف ﴾ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ماقبله<sup>(٧)</sup> ، ولأن ﴿ كيف ﴾ لا يُخْبَرُ عنه ( ١ / ٧٥ )  
وإنما يُخْبَرُ به ، فـ « كيف » ههنا منصوبة بقوله ﴿ فعلنا ﴾ .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٢٠ ، والبحر ٥ / ٤٢٥ ، وبحار القرآن ١ / ٣٤٤ ، وتفسير غريب القرآن

٢٢٣ - ٢٢٤ ، وتفسير الطبري ١٣ / ١٥٨ - ١٥٩ ، والقرطبي ٩ / ٣٧٧ - ٣٧٨ ، وابن كثير

٤ / ٤٢٣ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٢٨ .

(٣) وهو زهير . د ، ق ٣ / ١٥ ص ٥٨ ( صنعة ثعلب ) وق ١١ / ١٥ ص ١٢٧ ( صنعة الأعم ) . وهو

في تفسير غريب القرآن ومجمع البيان والقرطبي والبيضاوي ( مجمع التفاسير ) في المواضع المذكورة في  
الحاشية السابقة .

(٤) البيت بتمامه :

كَأَنَّ الرَّحْلَ مِنْهَا فُوقَ صَعْلٍ مِنَ الظُّلَّانِ جُؤْجُؤُهُ هَوَاءٌ

كأن الرجل منها أي من هذه الناقة ، فوق صعل : فوق ظليم دقيق العنق صغير الرأس ، جُؤْجُؤُهُ

هواء : صدره هواء لا مخ فيه ، وقال الأصمعي : جُؤْجُؤُهُ هواء أي إنه منتخب العقل ، وإنما أراد

أنه لا عقل له ، وكذلك الظليم هو أبداً كأنه مجنون » عن شرح ثعلب .

(٥) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٢٠ ، والبيان ٢ / ٦١ ، والبحر ٥ / ٤٣٦ ، والمغني ٥٢٨ .

(٦) فالفاعل ضمير المصدر الذي دل عليه الفعل . وقدره المكبري في التبيان ٢ / ٧٧٣ : وَتَبَيَّنَ حَالُهُمْ ،

وتابعه أبو حيان . وذهب الرضي في شرح الكافية ١ / ٨٣ إلى أن جملة « كيف فعلنا بهم » هي

الفاعل ، انظر ماسلف من التعليق على وقوع الفاعل جملة ٦٠٧ .

(٧) انظر ماسلف من التعليق على هذا ٤٠٧ .

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَيَنْزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾<sup>(٢)</sup> ] ٤٦ |  
بكر اللام الأولى وفتح الثانية ، و ﴿ لَنْزُولَ ﴾ بفتح اللام الأولى وضم  
الثانية<sup>(٣)</sup> ، وهو أوضح ليكون كقوله ﴿ وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴾ [ سورة الصافات : ١٦٧ ]  
و ﴿ إِنْ كَذَّابٌ لَيُضِلُّنَا ﴾ [ سورة المرقان : ٤٢ ] تكون « إِنْ » مخففة من « إِنْ » واللام  
للتأكيد والفصل بين « إِنْ » بمعنى « إِنْ » و [ بين « إِنْ »<sup>(٤)</sup> ] بمعنى « ما »<sup>(٥)</sup> .  
ومن كسر اللام فـ « كان » ههنا تامة<sup>(٦)</sup> ، والتقدير : وإن وقع مكرم  
لنزوال<sup>(٧)</sup> أمر النبي صلى الله عليه وآله . فعبر عن أمر النبي عليه السلام بالجبال  
لعظم شأنه<sup>(٨)</sup> .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ ، والحجة ٣ / ٣٠٤ - ٣٠٦ خم  
ومنه أخذ المؤلف كلامه ، وجمع البيان ٢ / ٣٢٢ - ٣٢٤ ، والبيان ٢ / ٦١ - ٦٢ ، والبحر  
٥ / ٤٣٨ ، والمسائل المثورة ٦٧ ، والمفني ٢٧٩ .

(٣) قرأ الكسائي وحده بفتح اللام الأولى وضم الثانية ، وقرأ الباقون بكسر الأولى وفتح الثانية ، انظر  
السبعة ٢٦٣ ، والتيسير ١٣٥ ، والنشر ٢ / ٣٠٠ .

(٤) أسقطه ناسخ ب سهواً .

(٥) انظر مسبق ١٠٧ والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر « تخفيف » من لتقليل اللام التي تدخل في  
بعدها وهي التي تسمى الفارقة .

(٦) تابعه أبو البركات الذي أخذ منه بلا تصريح ، وذكر أبو حيان أنه قول جماعة ، ولم يتعرض لها  
الفراء والنحاس وأبو علي والطبرسي . وعند الخوفي والزحشري أنها الناقصة ، وأجاز القولين  
المكبري وأبو حيان ، انظر الكشف ٢ / ٢٨٢ ، والتبيان ٧٧٢ - ٧٧٤ ، والبحر . وقد نصر  
الأكثر على أنها الناقصة ، والظاهر أنه قول من ترك النص عليه ، انظر المصادر الآتية في ح ٢  
من الصفحة التالية .

(٧) فالمصدر المؤول من أن المضرة وصلتها مجرور باللام ومتعلق بـ « كان » التامة عند من ذهب إلى  
تمامها وبالحبر المحذوف عند من ذهب إلى نقصانها ، والتقدير : وإن كان مكرم مسوئ لإزالة  
الجبال معداً لذلك ، عن الزحشري .

(٨) قال أبو علي : « ... والجبال كأنه أمر النبي وأعلامه ودلالته ، أي ما كان مكرم لينزل منه ما هو مثل  
الجبال في امتناعه من أراد إزالته » اهـ . وقيل : عني بالجبال جبال الأرض ، وزوالها محاز ، =

١ ويكون هذا كقوله : ﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة الأنتال : ٣٣] و ﴿ ما كان الله ليعذب المؤمنين ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة آل عمران : ١٧٩] . فمن كسر اللام جعل « إن » بمعنى « ما » وجعل اللام <sup>(٣)</sup> مثلها في ﴿ ليعذبهم ﴾ و ﴿ لينذر ﴾ بخلاف من فتح اللام <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> .

٣

= ضرب مثلاً لمكر قریش وعظمتہ والجمال لاتزول ، وهو الظاهر . انظر تفسير الطبري ١٣ / ١٦٠ - ١٦٣ ، والقرطبي ٩ / ٢٨٠ ، وابن كثير ٤ / ٤٢٥ ، ومجمع التفسير ٣ / ٥٤٠ ولم يذكر الطبري وابن كثير غير الثاني ، والقولان في القرطبي ومجمع التفسير .

(١) انظر شرح المص اللوح ١٢٢ / ١ ، ومجمع البيان ٢ / ٥٣٨ ، والبحر ٤ / ٤٨٩ ، والمقتضب ٢ / ٧ ، وابن عيمش ٧ / ٢٩ ، والمغني ٢٧٤ .

(٢) انظر شرح المص اللوح ١٢٢ / ١ ، وإعراب القرآن ١ / ٢٧٩ ، والبحر ٣ / ١٢٦ ، والمقتضب ٢ / ٧ ، وابن عيمش ٧ / ٢٨ ، والمغني ٢٧٨ .

(٣) هذه اللام تسمى لام الجحود . ومذهب البصريين فيها أنها حرف جار داخل في اللفظ على الفعل المضارع ، والفعل منصوب بـ « أن » مضرة وجوباً بعدها ، والمصدر المؤول من أن والفعل مجرور بها ، وهي متعلقة بخبر « كان » المحذوف . ومذهب الكوفيين أنها لام زائدة للتوكيد ناصبة للفعل المضارع ، والجملة خبر « كان » . انظر حديث هذه اللام في الكتاب ١ / ٤٠٨ ، والمقتضب ٢ / ٧ ، واللامات للزجاجي ٦٨ - ٧١ ، ولابن فارس ٢٥ ، وشرح المص للمؤلف اللوح ١٢٢ / ١ ، ولابن برهان ٣٦٥ ، والإنصاف ٥٩٣ - ٥٩٧ المسألة ٨٢ ، وابن عيمش ٧ / ٢٨ - ٢٩ ، ووصف المباني ٢٢٥ ، والجنى السدائي ١١٦ - ١٢١ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٤٠ ، والمغني ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والمص ٤ / ١٠٨ - ١١٠ .

(٤) ما قاله المؤلف في توجيه قراءة غير الكسائي من السبعة ﴿ لتزول ﴾ هو قول الفراء والنحاس وأبي علي وأكثر النحويين والمفسرين . وعلى هذا التوجيه يكون المعنى في الآية على قراءة الأكثرين تخفيف أمر مكرمهم ، وعلى قراءة الكسائي تعظيمه .

ولعل ما ذهب إليه الزمخشري في تأويل قراءة الأكثرين أحسن مما ذهبوا إليه ، فقد قال : « وإن كان مكرمهم لتزول منه الجبال : وإن عظم مكرمهم وتبالغ في الشدة ... أي وإن كان مكرمهم سوى لإزالة الجبال معذراً لذلك ... » ! هـ فـ « إن » عنده شرطية واللام لام كي ، وأخذ ابن هشام كلام الزمخشري ونسبه إلى نفسه ، وانظر البحر . وعلى هذا التخريج يتفق معنيا القراءتين أو يتقاربان . وأجاز الزمخشري ما قاله الأكثرين في توجيه القراءة ، واعترض ابن هشام قولهم بقوله « وفيه نظر لأن الثاني على هذا غير « ما » و « لم » واختلاف فاعلي كان وتزول ... » ! هـ وكان قد نص على أن لام الجحود إنما تقع بعد كون منفي بـ « ما » أو « لم » دون غيرهما ، وانظر المص وغيره .

(٥) زيادة من ي و ب .

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ قَلَّا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعُثْدِهِ رُسُلَهُ ﴾<sup>(٢)</sup>

[ ٤٧ ]

٣ [ لفظة<sup>(٣)</sup> ] ﴿ الله ﴾ نصب مفعول أول ، و ﴿ مخلف ﴾ نصب مفعول ثان لـ « تحسب » ، وأضاف « مخلفاً » إلى ﴿ وعُثْدِهِ ﴾ وهو المفعول الثاني له ، والمفعول الأول ﴿ رسله ﴾ والتقدير : مخلف رسله وعده .

٦ [ قوله تعالى<sup>(٤)</sup> ] : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٤٧ - ٤٨ ]

﴿ يوم ﴾ ينتصب بالمصدر قبله وهو ﴿ انتقام ﴾<sup>(٦)</sup> .

٩ ﴿ وَالسَّمَوَاتُ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٤٨ ]

أي تبدل السموات غير السموات ، فحذف « غير السموات » لأن ﴿ غيرَ الأرض ﴾ يدل عليه ؛ كقوله صلى الله عليه وآله : « أَلَا لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ »<sup>(٨)</sup> أي : ولا ذو عهد في عهده بكافر ، فـ « ذو عهد » معطوف على « مؤمن » وحذف الجار والمجرور لأنه جرى ذكره في الأول .

[ قوله تعالى<sup>(٩)</sup> ] : ﴿ وَتُخْشَىٰ وَجُوهُهُمُ النَّارُ . لِيَجْزِيَ اللَّهُ ﴾<sup>(١٠)</sup>

[ ٥٠ - ٥١ ]

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر شرح اللع اللوح ١٠٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٧ ، وللفراء ٧٩ / ٢ - ٨١ ، وإعراب القرآن ١٨٧ / ٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٢ ، والبيان ٢ / ٦٢ ، والبحر ٥ / ٤٣٨ - ٤٣٩ ، والكتاب ٨٩ / ١ ، وسر الصناعة ٤٥٧ .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٢٢ - ٣٢٤ ، والبيان ٧٧٤ ، والبحر ٥ / ٤٤٠ .

(٥) وقيل ينتصب على أنه مفعول لاذكر ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر الجواهر ٤٨٩ ، والبيان ٧٧٤ ، والبحر ٥ / ٤٤٠ .

(٧) هذا قطعة من حديث أخرجه أبو داود في كتاب الدييات برقم ٤٥٣٠ ، والنسائي في كتاب القسامة ١١٩ / ٨ - ٢٠ ، ٢٢ - ٢٤ ، وابن ماجه في كتاب الدييات برقم ٢٦٦٠ ، وأحمد في المسند ١ / ١١٩ ، ١٢٢ و ١٩٤ / ٢ ، ٢١١ ، وانظر نصب الراية ٤ / ٣٢٤ - ٣٣٥ . وهو في الجواهر ٤٨٩ .

(٨) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٢٥ ، والبيان ٢ / ٦٢ ، والبيان ٧٧٥ ، والبحر ٥ / ٤٤١ .



اللام من صلة قوله ﴿ وتغشى ﴾ . وإن شئت كان من صلة قوله ﴿ وترى المجرمين ﴾ [ ٤٩ ] . وإن شئت كان من صلة محذوف دلّ عليه قوله ﴿ ذواتنقام ﴾ . وإن شئت كان لام القسم كسرت على مذهب أبي حاتم<sup>(١)</sup> .  
[ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذِرُوا بِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ] ٥٢  
أي هذا بلاغٌ لهم وللإنذار . فالكلام محمول على المعنى ، أي : هذا بلاغ  
وهذا للإنذار<sup>(٤)</sup> .

وقال أبو علي<sup>(٥)</sup> : [ تقديره<sup>(٦)</sup> ] : هذا بلاغ للناس وأنزل لينذروا به<sup>(٧)</sup> ،  
كقوله : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلَ إِلَيْكَ ..... لِيُنذِرَ بِهِ ﴾<sup>(٨)</sup> [ سورة الأعراف : ٢ ] .

(١) مذهب أبي حاتم أن التقدير ليجزئهم ، فعذفت النون وكسرت اللام وكانت مفتوحة فأشبهت في اللفظ لام كي فنبصوها ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٥٢ . ولم يذكر هذه الوجوه غير المؤلف وصاحب البيان الذي نقل منه من غير تصريح . وقيل اللام تتعلق بمحذوف دلّ عليه ما قبله وتقديره : فعل ذلك بهم ، وأجاز المكبري أن تتعلق به ﴿ برزوا ﴾ [ ٤٨ ] وهو الظاهر عند أبي حيان .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٣٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٨٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٥ ، والبيان ٢ / ٦٢ ، والبحر ٤٤١ / ٥ .

(٤) ظاهر كلام المؤلف أن اللام متعلقة بخبر ل « هذا » المحذوفة ، والجملة معطوفة على « هذا بلاغ » وكذا تأول أبو حيان قول ابن عطية إن المعنى : هذا بلاغ وهو لينذروا ، ويمكن حمل كلام المؤلف وابن عطية على أن اللام متعلقة بخبر محذوف معطوف على « بلاغ » فيكون عطف مفرد على مفرد ، وهو ما حكى عن المبرد ، والتقدير عنده : هذا بلاغ وإنذار . وقول المؤلف هنا « فالكلام محمول على المعنى » لا وجه له . فما ذكره هو من عطف الجمل أو من عطف المفردات على الاختلاف في تأويل كلامه . أما حمله على المعنى فيقتضي أن تقدر اللام في الأول فيعطف الثاني عليه ، والتقدير : هذا لإبلاغ الناس ولينذروا ، وهو ما قدره في الجواهر ، أو هذا ليلفوا ولينذروا به ، انظر البحر : وقيل غير ذلك .

(٥) تقل المؤلف كلامه في الجواهر ، ولم أصبه فيما بين يدي من كتبه .

(٦) فاللام متعلقة بفعل محذوف ، وهو قول النحاس أيضاً ، ووافقها الطبرسي وغيره . وفي الأصل : لتندروا ، وهو تصحيف .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٤٧ .

## سورة الحجر

قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢ ]  
 بالتخفيف والتشديد <sup>(٢)</sup> ، لغتان جيدتان ، تقول : ربّ رجلٍ وربّ رجلٍ ،  
 قال :

..... أَنْ رَبَّ فِتْيَةٍ .....  
 وقال :

..... رَبَّ هَيْضَلٍ ..... <sup>(٤)</sup>

(١) انظر شرح اللع اللوح ٨٤ / ٢ و ٨٥ / ٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٩ ، وللغراء ٨٢ / ٢ ، وإعراب القرآن ١٨٩ / ٢ - ١٩٠ ، والحجّة ٣٠٧ / ٣ - ٣١٠ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٧ - ٣٢٨ ، والبيان ٢ / ٦٣ - ٦٤ ، والبحر ٥ / ٤٤٤ ، والمقتضب ٤٨ / ٥٥ ، والكامل ٤٤٢ ، والإيضاح ٢٥٤ ، وابن الشجري ٢ / ٤ ، وابن يميّش ٨ / ١٣١ ، والملفني ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٤٠٨ .

(٢) قرأ بالتخفيف عاصم ونافع ، وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ٣٦٦ ، والتيسير ١٣٥ ، والنشر ٣٠١ / ٢ . وذكر ابن مجاهد عن علي بن نصر الجبضي أن أبا عمرو كان يقرأ بالوجهين .

(٣) هذه قطعة من بيت للحادرة ، وهو بتمامه :  
 فَمَيَّ مَا يَسْدِرِيكَ أَنْ رَبَّ فِتْيَةٍ      بَاكَرْتُ لَنَدَّتْهُمْ بَأْ ذَكَّنْ مُتْرَعِ  
 ديوانه ق ٣ / ١٥ ص ٥٦ ، والمفضليات ق ٨ / ١٦ ص ٤٦ ، وشرح المفضليات للأبّاري ٥٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٨ ، وهو بلا نسبة في النصف ١٢٩ / ٣ . قوله « فَمَيَّ » يريد : فياسميّة ، فرخم وحذف حرف النداء ويروى « أسمى » بحمزة النداء ، وقوله بأدكن أي بزق أدكن ، والأدكن مألونه إلى السواد ، ومترع : مملوء .

(٤) هذه قطعة من بيت لأبي كبير الهذلي . وهو بتمامه :  
 أَزْهَيْزُ إِنْ يَشِبَّ الْقَدْ نَالَ فَمَيَّ      رَبَّ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَقْتُ هَيْضَلِ  
 ديوان الهذليين ٨٩ / ٢ ، وشرح مايقع فيه التصحيف ٥٠٩ / ١ ، والأزهية ٢٦٥ ، وابن الشجري ٢ / ٣٠٢ ، واللسان والتاج ( هضل ) ، والحزانة ٤ / ١٦٥ - ١٦٧ . وهو للهذلي في المحتسب ٢ / ٢٤٣ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٢٨ . وعزاه ابن السيد في الفرق ١٨٦ إلى ساعدة بن جؤية وهما . وهو بلا =

وجاء عن الأعشى ﴿رَبِّا﴾<sup>(١)</sup> ، أتبع الضمّ الضمّ<sup>(٢)</sup> .  
وقال ﴿رَبِّا يودُ﴾ وكلامهم : رَبِّا ود<sup>(٣)</sup> ، كما قال<sup>(٤)</sup> :

=نسبة في ابن الشجري ٢ / ٤ ، والإنصاف ٢٨٥ ، ووصف المباني ٥٢ ، ١٩٢ ، وابن يعيش ٨ / ٣١ .  
وقوله « أزهير » يريد « أزهيرة » فرخم ، والقذال : ما بين الأذنين والقفا ، والهضل : الجماعة من  
الناس يُغزى بهم ، وقوله « مرس » يروى « لجب » والمرس الشديد واللجب ذو جلبه وكثرة ،  
ولفتت : جمعت .

وقوله « رَبِّا » رواه « رَبُّ » بإسكان الباء الزجاج ( انظر ما نقله الطبرسي من كلامه ) وأبو علي  
في كتاب الشعر ( انظر الخزانة ) ، وابن جني في المحتسب ، ورواه العسكري بالوجهين ، ورواه  
صاحب رصف المباني بفتح الراء والباء .

(١) هذه رواية شاذة عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ذكرها ابن خالويه في شواذه ٧٠ ، ونصر ابن  
مهران في البسوط ٢٥٩ أنها رواية محمد بن حبيب الشنوي ومحمد بن عبد الله القلاء عن الأعشى  
قال : « وأما رواية محمد بن غالب الأعشى ورواية عبد الحميد بن صالح البرجي عن أبي بكر  
فالتفتيح مع التخفيف مثل رواية عمره ، ا هـ . وهي - أعني - مفتوح مع اتخفيف - رواية يحيى بن  
آدم عن أبي بكر أيضاً ، ولهذا لم يذكر ابن مجاهد ولا الداني ولا ابن الجزري خلافاً في هذا  
الحرف .

(٢) في الأصل : بالضم ، والصواب من ي و ب ، وأتبع متعدي إلى اثنين بنفسه .  
(٣) ذهب الفراء والزجاج وابن السراج وأبو علي في غير الإيضاح ومن وافقهم إلى أن « ربّا » إنما  
تدخل على الفعل الماضي ولا تدخل على المضارع إلا بتأويل على خلاف بينهم فيه . ونصر  
الرضي أن « المشهور جواز دخولها على المضارع بلا تأويل كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح »  
ا هـ . وقد أجازته ابن مالك وأبو حيان وابن هشام ، والظاهر أنه قول سيبويه والمبرد فقد  
نصّا أن ربّا إذا لحقتها « ما » الكافة فإنها تهيمها للدخول على الأفعال ومثلاً لذلك بدخولها  
على الفعل المضارع نحو ربّا يقوم . انظر الكتاب ١ / ٤٥٩ ، والمقتضب ٢ / ٤٨ ، ٥٥ ،  
والكامل ٤٤٢ ، والأصول ١ / ٤١٩ ، وابن يعيش ٨ / ٢٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٣ ، والأزهية  
٩٢ ، والمغني ١٨٢ - ١٨٣ ، ٤٠٧ ، والجمع ٤ / ١٨٤ ، واللسان ( ربب ) وفيه كلام الزجاج ،  
وانظر المصادر المذكورة في ح ١ من الصفحة السابقة .

(٤) جذية الأبرش . والبيت أول ثلاثة له في طبقات فحول الشعراء ٣٨ ، والأغاني ١٥ / ٣٢١ - ٣٢٢ ،  
وأول أربعة في المؤلف واختلف ٣٤ ، وأول خمسة في الاختيارين ٧١٨ عرضاً ، وأول أحد عشر  
بيتاً رواها الطبري في تاريخه ١ / ٦١٣ - ٦١٤ ونقل عن ابن الكلبي أنه قال : ثلاثة أبيات منها  
حق والبقية باطل ، وانظر الخزانة ٤ / ٥٦٧ - ٥٦٩ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ١٦٤ - ١٦٨ . =

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ  
فحمله أبو إسحق على إضمار « كان »<sup>(١)</sup> على تقدير ، رَبِّمَا كان يود الذين  
كفروا . وقد قال<sup>(٢)</sup> : لا يجوز : « عبد الله القائم » ، على إضمار « كُنْ » . ولكن

٣

= وهو له في الكتاب ١٥٣ / ٢ ( وليست النسبة من سيبويه ) ، وضرورة الشعر ٧٥ - ٧٦ ،  
وشرح اللع لابن برهان ١٦٨ ، وضرائر الشعر ٢٩ ، والنوادر ٢١٠ - تعليقات أبي الحسن علي بن  
سليمان الأخفش ، والأزهية ٩٤ ، ٢٦٥ ، وابن عيمش ٩ / ٤٠ - ٤١ ، والمقاصد ٣ / ٢٤٤ و  
٣٢٨ / ٤ .

وهو بلا نسبة في شرح اللع اللوح ٨٤ / ٢ ، والمقتضب ٣ / ١٥ ، والحجة ٣ / ٣٠٨ خم ،  
واللامات للزجاجي ١١١ - ١١٢ ( أول ثلاثة ) ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٠ ، ومجمع  
البيان ٣ / ٣٢٧ ، والبيان ٢ / ٦٣ ، ورصف المباني ٣٣٥ ، والمفني ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٤٠٧ .  
وقوله « أوفيت » يقال : أوفى على الشيء : أشرف ، و « في » بمعنى « على » ويجوز أن تكون  
على معناها على تقدير : أوفيت على مكان عال في جبل ، والعلم : الجبل المرتفع ، وقوله  
« شمالات » جمع شمال وهي ريح باردة تهب بشدة في أكثر أحوالها ، عن الخزانة . والشمال  
والشمالات بفتح الشين ، وضبط في الأصل بالكسر ، وهو جائز ، انظر اللسان والتاج ( شمل ) .  
ولم يضبط في ي و ب .

استشهد المؤلف بالبيت هنا على وقوع الماضي بعد « رَبِّ » المكفوفة بـ « ما » ، وعلى هذا  
الوجه استشهد به أبو علي وصاحب الأزهية والمفني في الموضع الأول من كتابه وابن هشام في  
المفني . واستشهد به ابن برهان على أن « رَبِّ » هنا للتكثير ، واستشهد به سيبويه وغيره على  
توكيد الفعل المضارع بالنون في الواجب ضرورة .

(١) هذا وهم من المؤلف . فالذي حمله على إضمار « كان » هو أبو بكر بن السراج ، وواقفه الربيعي  
صاحب أبي علي . ولم يصرح أبو علي في الإيضاح والحجة بصاحب هذا القول وردّه بما ذكره  
المؤلف ، ومن الحجة أخذ المؤلف كلامه . والفراء أيضاً لا يجوز إضمار « كان » في نحو هذا  
الموضع ، قال « ولا يجوز أن تقول : اتق الله محسناً ، وأنت تريد « تكن » ... معاني القرآن  
١ / ٢٩٦ . وانظر مسالف ٣٣٢ . وقال ابن هشام : « وليس حذف « كان » بدون إن ولو  
الشرطيتين سهلاً » المفني ٤٠٨ .

(٢) كتب تحته في الأصل : « سيبويه » . انظر الكتاب ١ / ١٣٣ ، وشرح اللع اللوح ٧٢ / ١ ،  
والجواهر ٥٢ ، والأصول ٢ / ٢٤٨ ، والحجة ٢ / ٣١١ و ٣ / ٣٠٩ خم ، ومجمع البيان  
٣ / ٣٢٧ .

الوجه أن يكون « يودُ » حكاية الحال<sup>(١)</sup> .

و « رُبَّما » في كلامهم للتقليل كما أن « رَبِّ » للتقليل<sup>(٢)</sup> ألا ترى قوله<sup>(٣)</sup> :

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ لِّسَ لَهٗ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَّمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ ٣

= وعبرة سيويه « لا يجوز لك أن تقول : عبدالله المقتول ، وأنت تريد كن ... » وكذا في الحجة وجمع البيان والجواهر . وقوله « كن عبد الله المقتول » قطعة من حديث رواه عبد الله بن خباب عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « تكون فتنة يموت فيها قلب الرجل كما يموت بدنه ، يسي مؤمناً ويصبح كافراً فكن عبد الله المقتول ولا تكن القتائل » انظر الكامل ١١٣٤ وتخريج الحديث هناك .

(١) هذا قول أبي علي ووافقه ابن الشجري والمالقي ، وأجازه الزجاج . وقيل : دخلت على المضارع لأنه بمعنى الماضي لأن المستقبل في كلام الله لكونه حقاً صادقاً مستيقناً مقطوعاً به في تحققه كالناضي ، وهو قول الفراء والزجاج والزعشري وغيرهم ، انظر معاني القرآن للفراء ٨٢ / ٢ ، وللزجاج ج ٢ / ١٣٠ / ٢ خ . والكشاف ٢ / ٣٨٦ ، والبحر ٥ / ٤٤٤ ، واللسان ( رب ) .

(٢) نص المحقق الرضي أن الأصل في « ربُّ » أن تكون للتقليل ، قال : ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالهجاز ، ولعله أرجح الأقوال .

وكونها للتقليل هو قول الأكثرين فيما قال ابن السيد والسيوطي وغيرهما ، وقيل هي للتكثير ، وعزي هذا القول إلى صاحب العين وابن درستويه ، وقيل هي للتقليل غالباً والتكثير نادراً ، وهو قول طائفة منهم أبو نصر الفارابي واختاره السيوطي ، وقيل هي للتكثير غالباً وللتقليل نادراً ، وبه جزم ابن مالك في التسهيل واختاره ابن هشام ، وقيل التقليل والتكثير إنما يفهم من سياق الكلام ، واختاره أبو حيان وقيل هي للتكثير في موضع الافتخار وللتقليل فيها عدا ذلك ، وهو قول الأعلام وابن السيد ، وقيل هي موضوعة لها بلا غلبة في أحدهما ، عن جماعة من المتأخرين .

انظر المقتضب ٤ / ١٣٩ - ١٤٠ ، ٢٨٩ ، والأصول ١ / ٤١٦ - ٤١٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٧٠ - ١٧١ ، والمسائل والأجوبة لابن السيد ( في كتاب نصوص ودراسات عربية وأفريقية ١٦٧ - ١٨٧ ) ، وابن يمش ٨ / ٢٦ - ٢٧ ، والتسهيل ١٤٧ - ١٤٨ ، ورفص الباني ١٨٨ - ١٩٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، والحنى الداني ٤٣٩ - ٤٤٧ ، والنفى ١٧٩ - ١٨٠ ، والممع ٤ / ١٧٤ - ١٧٥ .

(٣) وهو رجل من أزد النراة . وإليه نسب البيت في الكتاب ١ / ٣٤١ و ٢ / ٢٥٨ ، والأصول ١ / ٣٦٤ ، والمخصص ١٤ / ٢٢١ ، ورسالة الصاهل والشاحج ٤٦٧ ، والخزانة =

فَإِنَّمَا جَاءَ<sup>(١)</sup> ﴿٦٩﴾ رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَكُمُ لَأَنَّهُمْ فِي النَّارِ فِي شَغْلٍ شَاغِلٍ / فَرِيًّا  
( ٢ / ٧٥ )

= ٣٩٧ / ١ - ٤٠٠ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٢ ، ١٦٣ ، وشرح أبيات المغني  
١٧٣ / ١٧٧ ، وشرح التصريح ١٨ / ٢ .

وذكر الميني في المقاصد ٣ / ٣٥٤ - ٣٥٧ وعنه بهامش حاشية الصبان على الأشموني  
١ / ٢٣٠ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ١٣٦ أنه ينسب أيضاً إلى عمرو الجنيبي .  
والبيت بلا نسبة في الكامل ١٠٩٤ ، وتكلمة الإيضاح ٧ ، والخصائص ٢ / ٣٣٣ ،  
والإفصاح ٣٥٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٩٠ ، وشرح الملوكي ٤٥٦ ، وابن يمش  
٤ / ٤٨ و ١٢٢ / ٩ ، والبيان ٢ / ٦٤ ، وشواهد التوضيح ١٠٥ ، ووصف المباني ١٨٩ ،  
والجني السداني ٤٤١ ، وأوضح المسالك ٣ / ٥١ ، والمغني ١٨١ ، والجمع ١ / ١٨٦ و ٤ / ١٧٦ ،  
والأشباه والنظائر ١ / ١٧ .

استشهد المؤلف بالببيت على أن « رب » للتقليل ، وعلى هذا الوجه استشهد به في المغني  
والمقاصد وشرح التصريح والجمع في الموضع الثاني منه ، وانظر شرح شواهد المغني وشرح  
أبياته .

واستشهد به سيبويه وغيره على قوله « لَمْ يَلِدْهُ » وأصله : لَمْ يَلِدْهُ ، فسكن اللام المكسورة  
التي هي عين كما تسكن التاء من « كف » استخفافاً ، فالتقى ساكنان : اللام والبدال ،  
فحرك البدال بحركة أقرب المتحركات منها وهي الفتحة لأن الياء مفتوحة ، ولم يعتد باللام  
الساکنة لأن الساكن غير حاجز حصين .

وقوله « أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ » وليس له أب « أراد عيسى عليه السلام ، وقوله « وَذِي وَلَدٍ لَمْ  
يَلِدْهُ أَبْوَان » أراد به آدم عليه السلام . قال البغدادي : « قال أبو علي الفارسي : إن عمراً  
الجنبي سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فأجابه بهذا الجواب » انظر الخزانة وشرح التصريح .  
وذكر العيني مقالة أبي علي وفيها مخالفة لما نقلته عن الخزانة ، قال : وحكى أبو علي الفارسي  
أن قائله هو عمرو الجنيبي ، وأنه لقي امرأ القيس في بعض المفاوز فسأله فقال له عمرو :  
عجبت لمولود البيت ، فأجابه امرؤ القيس : فذاك رسول الله عيسى بن مريم وآدم عليها  
السلام » اهـ انظر المقاصد وهامش الصبان على الأشموني . وعلى هذا نسب أبو علي البيت  
إلى عمرو هذا وأنه سأل امرأ القيس عنه فأجابه ، وعلى ما في الخزانة - ومنها أخذ صاحب  
ترج التصريح وفي نسه تحريف - فالبيت لرجل من أزاد المرأة وسأل عمرو والمنذكور امرأ  
القيس عن مراده فيه . وأخشى أن يكون البغدادي قد أخذ كلامه من العيني وأن يكون  
ما ذكره تغييراً لما أخذه . ولم أصب كلام أبي علي . ويروى « عجبت لمولود ... » وعليه فلا  
شاهد لـ « رب » فيه .

(١) هذا تأويل المؤلف لـ « رب » هنا وهي عنده للتقليل ، وهو معنى مقالته الزجاج ( ممانى )

يفيقون في بعض الأحيان فيمتنون إذ ذاك أنهم كانوا مسلمين ، وهذا بالإضافة إلى ذاك الشغل [ الشاغل ]<sup>(١)</sup> قليل . فإذا حفظتَ هذا وجب [ عليك ]<sup>(٢)</sup> أن تستغفر لقائله .

٣

وقد تقدم في هذا الكتاب<sup>(٣)</sup> موقع « لو » من « ود » وأنه على تقدير : أن لو .

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٦ ]

أي يأيها الذي نُزِّلَ عليه الذكر في زعمه إنك لمجنون عندنا<sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٧ ]

٩

= القرآن له جـ ٢ / ١٣٠ / ٢ خ ( وهو قريب مما قاله الزحشرى في الكشف ٢ / ٢٨٦ ، وانظر البحر . وقيل في تحليل القلة غير ذلك . وقال أبو حيان : « من قال إنها للتكثير فالتكثير فيها هنا ظاهر لأن وادتهم ذلك كثيرة . ومن قال إن التقليل أو التكثير إنما يفهم من سياق الكلام لامن موضوع « رب » قال : دلّ سياق الكلام على الكثرة » اهـ .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر ماسلف ٧٨ والتعليق ثمة ، وانظر ٨٧ ، وماسيأتي ١٣٧٣ .

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٣٠ ، والبحر ٥ / ٤٤٦ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٥ ، والقرطبي ١٠ / ٤ ، وابن كثير ٤ / ١٤٤ ، ومجمع التفسير ٣ / ٥٤٩ .

(٥) في دموك أنه نزل عليك وفي توهّمك أن تبعك ونؤمن بك . يخبر الله سبحانه عما قاله كفار قريش لرسول الله ﷺ على جبة الاستهزاء .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٠ ، والبيان ٢ / ٦٥ ، وابن الشجري ١ / ٢٧٩ ، وابن يعيش ٨ / ١٤٤ ، وانظر في « لوما » الكتاب ١ / ٥١ و ٢ / ٣١٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٤١ ، وحروف المعاني ٥ ، والصاحبي ٢٥٣ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٨٧ ، ووصف المباني ٢٩٧ ، والجنى الداني ٦٠٨ - ٦٠٩ ، والمغني ٣٦٤ ، والممع ٤ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، والمصادر السالفة .

أي هلاً تأتينا .

﴿ كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٢ ]

أي نسلك الكفر<sup>(٢)</sup> .

٣

[ قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ إِلَّا مَنْ أَسْتَرَقَ السَّمْعَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٨ ]

﴿ من ﴾ في موضع النصب على الاستثناء<sup>(٥)</sup> ، وليس بجر بدلاً<sup>(٦)</sup> من

﴿ شيطان ﴾ [ ١٧ ] لأنه استثناء من موجب .

٦

[ قوله تعالى<sup>(٧)</sup> : ﴿ وَمَنْ لُسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٢٠ ]

﴿ من ﴾ في موضع النصب بفعل مضمر<sup>(٩)</sup> ، والتقدير : وجعلنا لكم فيها

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩١ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٢١ ، والبحر ٥ / ٤٤٨ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٧ - ٨ ، والقرطبي ٦٠ / ٧ ، وابن كثير ٤ / ١٤٥ ، ومجمع التفسير ٣ / ٥٥١ .

(٢) عن الحسن وابن زيد ، وقيل : نسلك التكذيب والاستهزاء ، عن مجاهد وقتادة وهو قول الفراء والطبري وأبي حيان ، وقيل : نسلك القرآن ، عن الحسن في رواية عنه وهو قول البلخي والجبائي واختاره الطبرسي .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٧٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٠ ، والبيان ٢ / ٦٦ ، والبحر ٥ / ٤٤٩ . وكان في الأصل : لمن استرق ، وهو خطأ . وسياق الآية : ﴿ وحفظناها من كل شيطان رجيم . إلا ... ﴾ .

(٥) المتقطع ، عن الأخفش ، أو المتصل وعزاه الطبرسي إلى الفراء ، وهو الظاهر عند أبي حيان .

(٦) أجاز الزجاج ووافقه الخواري أن يكون بدلاً ، انظر إعراب القرآن والبحر ، ورده أبو حيان بما ذكره المؤلف .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر الجواهر ٦٢٣ - ٦٢٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٨٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٣٣ ، والبيان ٢ / ٦٦ ، والبحر ٥ / ٤٥٠ - ٤٥١ . وسياق الآية : ﴿ وجعلنا لكم فيها معاش ومن ... ﴾ .

(٩) أجاز هذا الوجه مكي في مشكل إعراب القرآن ١ / ٤١١ ، وعزاه العكبري في التبيان ٧٧٨ إلى الزجاج وتابمه أبو حيان ، وهو وهم في فهم كلام الزجاج . قال الزجاج : « وموضع =



مَعَايِشَ وَأَعْشَنَّا مِنْ لَسْتُمْ لَهُ بَرَّازِقِينَ ، فَأَضْمُرُ «أَعْشَنَّا» لِأَنَّ مَا تَقْدَمُ تَفْسِيرُ لَهُ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿ مِنْ ﴾ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ بِالْعُطْفِ عَلَى الْكَافِ وَالْمِيمِ<sup>(١)</sup> لِأَنَّهُ لَمْ يُعِدِ اللَّامَ .

٣

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ قَوْلَهُ ﴿ وَمِنْ لَسْتُمْ ﴾ فِي مَوْضِعِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرُ مُضْمَرٌ<sup>(٢)</sup> .

[ قَوْلُهُ تَعَالَى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٢١ ]

الْجَارُ زِيَادَةٌ<sup>(٥)</sup> ، وَ﴿ شَيْءٍ ﴾ مُبْتَدَأٌ ، وَ﴿ عِنْدَنَا ﴾ خَبَرٌ لَهُ .

٦

وَ﴿ خَزَائِنُهُ ﴾ يَرْتَفِعُ بِالظَّرْفِ ، لِاخْتِلَافِ فِيهِ ، لَجَرِي الظَّرْفِ خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ<sup>(٦)</sup> .

= « مِنْ » نَصَبَ مِنْ جِهَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا الْعُطْفُ عَلَى ﴿ مَعَايِشَ ﴾ الْمَعْنَى وَجَعَلْنَا لَكُمْ مِنْ لَسْتُمْ لَهُ بَرَّازِقِينَ . وَجَائِزُ أَنْ يَكُونَ عُطْفًا عَلَى تَأْوِيلِ « لَكُمْ » الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾ أَشْنَأَكُمْ وَمِنْ لَسْتُمْ لَهُ بَرَّازِقِينَ « أَهْ مَعَانِي الْقُرْآنِ ج ٢ / ١٢١ / ٢ خ ، وَانْظُرِ الْجَوَاهِرَ وَإِعْرَابَ الْقُرْآنِ وَمَجْمَعَ الْبَيَانِ ، وَذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانٍ وَلَمْ يَمْزِجْهُ إِلَى أَحَدٍ .

وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ ﴿ مِنْ ﴾ مَعْطُوفَةٌ عَلَى ﴿ مَعَايِشَ ﴾ وَالْمَعْنَى : وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمِنْ لَسْتُمْ لَهُ بَرَّازِقِينَ مِنَ الْعُسَيْدِ وَالْإِبْلِ وَلُغْمٍ وَمَأْتَبَةٍ ذَلِكَ ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الزَّجَاحِ وَغَيْرِهِ ، وَاخْتَارَهُ الطَّبْرِيُّ .

(١) أَجَازَهُ الْفَرَاءُ وَمِنْ وَافَقَهُ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ ، وَرَدَّهُ الْمُبَرِّدُ وَالنَّحَاسُ وَغَيْرُهُمَا ، وَانْظُرِ مَسْلَفَ مِنَ التَّعْلِيقِ عَلَى عُطْفِ الظَّاهِرِ الْحُرُورِ عَلَى الْمَضْمَرِ ١٥٩ .

(٢) عَزَى إِلَى الْمُبَرِّدِ أَنَّ الْكَلَامَ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ ﴿ مَعَايِشَ ﴾ وَأَنَّ ﴿ مِنْ ﴾ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، انْظُرِ مَجْمَعَ الْبَيَانِ ، وَذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانٍ وَلَمْ يَنْسِبْهُ . وَقَدْ غَلَطَ النَّحَاسُ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقِ الْحَضْرَمِيِّ فِي وَقْفِهِ عَلَى ﴿ مَعَايِشَ ﴾ لِأَنَّ ﴿ مِنْ ﴾ عِنْدَهُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى ﴿ مَعَايِشَ ﴾ أَوْ عَلَى الْكَافِ وَالْمِيمِ وَإِنْ كَانَ هَذَا بَعِيدًا ، وَذَكَرَ أَنَّ الْوَقْفَ التَّامَّ عِنْدَ قَوْلِهِ ﴿ بَرَّازِقِينَ ﴾ ، انْظُرِ الْقَطْعَ ٤٢٠ ، وَانْظُرِ إِضْحَاحَ الْوَقْفِ ٧٤٠ ، وَالْمَكْتَفَى ٣٤٤ ، وَمَنَارُ الْهُدَى ١٥٤ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ ي وَب .

(٤) انْظُرِ مَجْمَعَ الْبَيَانِ ٣ / ٣٣٣ ، وَالْبَيَانِ ٢ / ٦٧ ، وَالْبَحْرَ ٥ / ٤٥١ .

(٥) كَانَ فِي النِّسْخِ « زَائِدَةٌ » وَالصَّوَابُ مَا ثَبَتَ ، أَوِ الصَّوَابُ : « مِنْ » زَائِدَةٌ .

(٦) سَلَفَ التَّعْلِيقِ عَلَى ارْتِفَاعِ الْأَسْمِ بِالظَّرْفِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ ١٣ .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢٢ ]

قيل : مُلقِحَاتٍ ، على حذف الزوائد <sup>(٣)</sup> .

وقيل : لواقح أي حوامل بالسحاب ، لأنها تسوقه <sup>(٤)</sup> .

والزِّيَّاتُ <sup>(٥)</sup> يقرأ ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ ﴾ <sup>(٦)</sup> فيقع لك شك <sup>(٧)</sup> في أنه

لم يُوصف المفرد بالجمع ، فتكون ناسياً لقوله : ﴿ وَالْعَصْرِ . إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي

خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ <sup>(٨)</sup> [ سورة العصر : ١ - ٢ ] وغير ذلك مما جاء فيه المفرد

بمعنى الجمع والجنس <sup>(٩)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(١٠)</sup> : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر ترح المص اللوح ٣٩ ، ١ ، و ١٢٨ / ٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٧٨ ، وللنفا ٢ - ٨٧ - ٩٨ .

وإعراب القرآن ١٩٣ / ٢ ، والحجة ١٩٥ / ٢ ، و ٢٣٧ / ٢ ، وجمع البيان ٣ / ٣٣٢ ، والبيان

٢ / ٦٧ - ٦٨ ، والبحر ٥ / ٤٥١ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٤٨ ، وتفسير غريب القرآن ٢٣٦ ، واللسان

( لفتح ) ، وما سلف ١٧٧ - ١٧٨ .

(٣) قال أبو علي : « والمعنى فيه ملاقح ، لأنها إذا ألقت كانت ملقحة وجمع الملقح ملاقح ولواقح ،

على حذف الزيادة » اهـ ، وهو قول أبي عبيدة ، وأجازه الأخفش .

(٤) هذا أحد قولي الأخفش والفراء ، وهو قول ابن قتيبة وغيره . وقيل : وصفها باللفح وإن كانت

تُلْفِح ف « فاعل » بمعنى « مُفْعَل » ، عن الفراء ، وقيل غير ذلك .

(٥) هو حمزة .

(٦) هذه قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقيون بالجمع . انظر السبعة ١٧٢ ، والتيسير ١٣٦ ، ٧٨ ، والنشر

٢ / ٣٠١ ، ٢٢٣ - ٢٢٤ ، والحجة ٢ / ١٩١ - ١٩٧ .

(٧) كما وقع لأبي حاتم ، وغلظه النحاس ، انظر إعراب القرآن .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٧٩ .

(٩) هذا قول الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم . وأجاز المبرد أن تكون الريح جنساً ثم قال « وليس

يجيد لأن الرياح ينفصل بعضها عن بعض ومعروفة كل واحدة منها » اهـ لكن كل واحدة منها

مثل الأخرى في وضع الاعتبار لها والاستدلال بها كما قال أبو علي .

مَسْنُونٍ . وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ ﴿٢٦﴾ [ ٢٦ - ٢٧ ]

انتصاب ﴿ الجان ﴾ بفعل مضارع يفسره قوله ﴿ خلقناه ﴾ (٢).

- ٢ وحل قوم (٣) لفظ ﴿ الجان ﴾ على أنه مفرد ، لقوله ﴿ خلقناه ﴾ .  
 وسيبويه يحمله على أن « جَنَّاناً » [ جمع له (٤) ] مثل « الرُّعْيَان » (٥) في جمع  
 « راع » و « حَيْطَان » [ في (٤) ] جمع « حَائِط » . [ قال (٦) سيبويه (٧) في  
 ذلك : « إنه يكسر الفاعل على فُعْلَان نحو حَاجِرٍ وَحَجْرَانٍ (٨) وسالٌ وَسَلَّانٍ  
 [ وحائِرٍ وَحُورَانٍ (٩) ] وقال بعضهم : حَيْرَانٍ (١٠) ، كما قالوا : جَانٌّ وَجِنَانٌ  
 [ و (٩) ] كما قال بعضهم [ غَائِطٌ وَغَيْطَانٌ و (١١) حَائِطٌ وَحَيْطَانٌ ، قلبوها  
 حيث (١٢) صارت الواو بعد كسرة « هكذا لفظه » ، وليس فيه راع ٩

(١) انظر الجواهر ٣٩٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٤ ، وجمع البيان ٣ / ٣٣٥ ، والبيان ٢ / ٦٨ ، والبحر ٥ / ٤٥٣ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٢١ ، والقرطبي ١٠ / ٢٣ ، وابن كثير ٤ / ٤٥١ ، وجمع التفسير ٢ / ٥٥٩ - ٥٦٠ ، والكشاف ٢ / ٢٩٠ .

(٢) وهو ما يعرف بالمصوب على الاشتغال ، وقد سلف التعليق عليه ٤٦٩ .

(٣) منهم الطبري والقرطبي وابن كثير وغيرهم فقد ذكروا أن المراد بالجان إبليس .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) كذا ضبط في النسخ بكسر الراء ، وعليه مبنى كلام المؤلف ، وهو وهم ، انظر التعليق ( ١ ) الآتي في الصفحة التالية .

(٦) في ب - والزيادة منها : ومن قال ، وهو خطأ .

(٧) في الكتاب ٢ / ١٩٨ . وعبارته : « وقد يكسرون الفاعل ... وحوران وقد قال بعضهم ... » .

(٨) في ب : حاجز وحجران ، وهو تصحيف . والحاجر من مسايل المياه ومنابت العشب : ما استدار به سند أو نهر مرتفع .

(٩) زيادة من الكتاب .

(١٠) في ب « وسال وسلان وقال بعضهم [ ١ / ٥٠ ] وبعضهم حيران » وهو خطأ من الناسخ .

والحائر المكان المظلم الوسط المرتفع الحروف .

(١١) في ب : حين ، وهو تحريف .

ورعيان<sup>(١)</sup> ؛ وإنما ذلك قدره أبو علي<sup>(٢)</sup> من المعنى<sup>(٣)</sup> .

ومن قال : هو جمع<sup>(٤)</sup> ، فإنما قال : ﴿ خلقناه ﴾ ولم يقل « خلقناها » كما قال : ﴿ مِمَّا فِي بَطُونِهِ ﴾ [سورة النحل : ٦٦] و ﴿ مِمَّا فِي بَطُونِهَا ﴾ [سورة المؤمنون : ٢١]<sup>(٥)</sup> .

٣

(١) ليس فيما نقله المؤلف من كلام سيبويه « راع ورعيان » ، وذكره سيبويه عقب ما نقله المؤلف من كلامه ، قال : « ... وأما ما كان أصله صفة فأجرى مجرى الأسماء فقد بينونه على فُعْلان كما بينونها وذلك راكب ورُعيان وصاحب وصُحبان وفارس وفُرسان وراع ورُعيان .. » اهـ .  
(٢) كذا قال المؤلف ، وفي كلامه أشياء :

أولها : أنه ضبط « الرعيان » بكسر الراء ناسباً لذلك إلى أبي علي . فإن أخذ كلامه من كلام لأبي علي في هذه الآية - وكأنه الظاهر - فليس بين يدي فأتحقق مما عزاه إليه ، ويفلب على ظني أنه وهم في فهم كلامه . فقد قال أبو علي في تكملة الإيضاح ١٣٠ : « وقد يكسرون الفاعل على فُعْلان وذلك نحو حائر وحوران وسال وسلان وقالوا حيران كما قالوا جان وجنان ... والأكثر فيه فُعْلان . وأما ما كان أصله صفة فاستعمل استعمال الأسماء فإنهم كسروه تكسرها .... وذلك قولهم صاحب وصُحبان وفارس وفُرسان وراع ورُعيان ... » اهـ وهو كما ترى كلام سيبويه مع شيء قليل من التصرف

والثاني : أن المؤلف يريد بقوله « وليس فيه راع ورعيان وإنما قدره أبو علي من المعنى » أن سيبويه لم يذكر « رعيان » بكسر الراء فيما ذكره من أمثلة جاءت على فُعْلان بكسر الراء ، وأن أبا علي قدره من معنى كلام سيبويه . وقد ذكرتُ كلام أبي علي الذي هو كلام سيبويه وقد ذكر فيه « رعيان » بضم الراء لا بكسرها . وانظر في ذلك الكامل ٧٩٨ ، والأصول ٢ / ٧ ، وشرح الشافية ٢ / ١٥٢ ، وابن يعيش ٥ / ٥٥ ، واللسان ( رعى )

والثالث : أن وجه ما عزاه المؤلف إلى أبي علي - إن صح عنه - أن يكون أراد أن جاناً مفرد على زنة فاعل وأنه يجمع على فعْلان كما يجمع راع على رعيان وحائط على حيطان ، ولا عبرة بضبط الفاء وإنما العبرة في الزنة .

(٢) زيادة من ب .

(٤) لا أعرف أحداً قاله . وذهب أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني إلى أنه اسم جنس وأجازه الزخشري وغيره ، انظر الكشف والبحر . وقيل هو اسم جمع على فاعل كالجمال والباقر ، انظر اللسان ( جن ) .

(٥) يريد أنه ذكر الضمير حملاً على اللفظ كما ذكره في قوله ﴿ في بطونهِ ﴾ لأن الهاء تصود =

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ]

[ ٣٢ ]

٣ ﴿ ما ﴾ مبتدأة ، و ﴿ لك ﴾ في موضع الخبر ، أي : أي شيء ثابت لك .

٦ وقوله ﴿ ألا تكون ﴾ في تقدير : في أن لا تكون ، فعذفت « في » ، وهي متعلقة بالخبر أيضاً . فلما حذفت « في » انتصب موضع « أن » على قول سيبويه ، وبقي على الجرّ على قول الخليل <sup>(٣)</sup> .

٩ وحل أبو الحسن « أن » على الزيادة <sup>(٤)</sup> . ويكون قوله ﴿ لا تكون ﴾ في موضع الحال ، والتقدير : مالك خارجاً عن الساجدين .

١٢ فإن قال قائل : فما وجه عجيء قوله هنا ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ ﴾ [ ٣٥ ] بالألف واللام غير مضاف ، وجاء في الأخرى ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي ﴾ [ سورة مر : ٧٨ ] ؟

= فالجواب : إنه لما جاء هنا ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ

= على « الأنعام » ، و « أفعال » تجري عندهم مجرى الآحاد ، ويجوز تأنيث الضمير حلاً على المعنى لأنها في المعنى جمع ، هذا مذهب المؤلف وقد سلف تحقيق القول فيه ٢٦ - ٢٧ في الكلام على قوله ﴿ مما في بطونه ﴾ ولم يتكلم المؤلف على هذه الآية في سورتها .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٢ / ١٩٥ ، وجمع البيان ٣ / ٣٣٥ - ٣٣٦ ، والبيان ٢ / ٦٩ ، والبحر ٥ / ٤٥٣ .

(٣) سلف تنبيهنا ١٧٧ على أن موضع أن نصب عند الخليل وأن الجر وجه قوي عند سيبويه وعزي إلى الكسائي .

(٤) لم يتكلم على هذه الآية في مطبوعة كتابه . وقد ذهب إلى زيادة « أن » في نحو هذه الآية ، فقد قال بزيادتها في قوله تعالى ﴿ ومالنا ألا نقاتل ﴾ [ سورة البقرة : ٢٤٦ ] وقوله ﴿ وما لهم ألا يعبدوا الله ﴾ [ سورة الأنفال : ٣٤ ] . وقد سلف التعليق على زيادة « أن » ١٧٦ في الكلام على آية سورة البقرة .

بَيْدِي ﴿ سورة ص: ٧٥ ﴾ مضافاً جاء ﴿ وإنَّ عليك لعنتي ﴾ على المطابقة  
والمشاكلة . / وجاء هنا ﴿ مالك ألا تكون مع الساجدين ﴾ وسياق الآية ١ / ٧٠  
على اللام في قوله ﴿ ولقد خلقنا الإنسان ﴾ وقوله ﴿ والجآن ﴾ فجيء  
باللام أيضاً في قوله ﴿ وإنَّ عليك اللعنة ﴾<sup>(١)</sup> . ٢

قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٤٤ ]  
لا يخلو « من » من قوله ﴿ منهم ﴾ من أن يتعلق بالظرف الذي هو  
[ قوله ]<sup>(٣)</sup> ﴿ لكل باب ﴾ ، أو يتعلق بحذوف في موضع الجر صفة للنكرة  
قبله ، أو يكون متعلقاً بـ « مقسوم » من قوله ﴿ جزء مقسوم ﴾ .  
٦  
فلا يجوز تعلُّقه بـ « مقسوم » على تقدير : جزء مقسوم منهم ، وإن كان  
ذلك جائزاً في المعنى ، وذلك لأن « مقسوماً » صفة لـ ﴿ جزء ﴾ فلا يعمل فيها  
قبل الموصوف<sup>(٤)</sup> ، كما لا تتقدم [ الصفة ]<sup>(٥)</sup> على الموصوف<sup>(٥)</sup> .  
٩  
ولا يجوز أن يكون متعلقاً بحذوف صفة لـ ﴿ باب ﴾ لأنه لا ضمير فيه  
يعود إلى الباب . ولكنه يتعلق بالظرف تعلُّق قولهم : « أَكُلَّ يَوْمَ لَكَ  
ثَوْبٌ »<sup>(٦)</sup> . ألا ترى أن « كَلًّا » منصوب بـ « لك »<sup>(٧)</sup> . ١٢

(١) لخص الطبري في مجمع البيان ٣ / ٣٣٦ كلام المؤلف وكفى عنه بـ « بعض المحققين » .

(٢) انظر الجواهر ٥٢٦ ، والبيان ٦٩ / ٢ ، والتبيان ٧٨٢ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر ماسلف ٤٥٠ ، والتعليق ثمة .

(٥) انظر ماسلف ٤٧٤ والتعليق ثمة .

(٦) سلف الاستشهاد به ٤٥٤ وذكر مصادر الكلام عليه ثمة .

(٧) الظاهر أن ﴿ منهم ﴾ يتعلق بحال من ﴿ جزء ﴾ وهو صفة له ثانية قدمت عليه ، وأجازه  
المكبري .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ <sup>(٢)</sup> | ٤٧ | ]

٣ حال من المضاف إليهم <sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَ تَبَشِّرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> | ٥٤ | ]

٦ من كسر النون <sup>(٥)</sup> فالأصل « تبشروني » فحذف الياء واجتزأ بالكسرة <sup>(٦)</sup> ، وحذف نون <sup>(٧)</sup> الرفع لاجتماع النونين .

ومن قرأ ﴿ فِيمَ تَبَشِّرُونَ ﴾ بفتح النون حذف المفعول ، والنون نون الرفع . وكان حمزة يخفف « يبشر » في جميع التنزيل <sup>(٨)</sup> ، فقرأ

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٨٤٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٦ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٨ ، والبيان ٢ / ٧٠ ، والبحر ٥ / ٤٥٧ . وسياق الآية : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ . ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمَنِينَ . ونزعنا ... ﴾ .

(٣) سلف لتعليق على معيء لحال من المضاف إليه ٤٣٠ . وقيل إخواناً حال من المتقين أو من الضير في ادخلوها أو من الضير في آمنين وقيل من الضير في جنات .

(٤) انظر الجواهر ٨٥١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٥ ، وللفراء ٢ / ٨٩ - ٩٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٧ ، والحجة ٢ / ٣١٢ - ٣١٣ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣٣٩ ، والبيان ٢ / ٧٠ ، والبحر ٥ / ٤٥٨ ، والكتاب ٢ / ١٥٤ ، وابن الشجري ٢ / ٢١٧ .

(٥) وهما ابن كثير ونافع ، وقرأ الباقر بالفتح ، وشدد النون ابن كثير وخففها الباقر . انظر البعة ٢٦٧ ، والتيسير ١٢٦ ، والنشر ٢ / ٣٠٢ .

(٦) سلف التعليق على حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة ١٤٨ . وقوله واجتزأ ... إلى آخر كلامه سقط من ب .

(٧) وافق هنا مذهب سيويه أن الم حذفية هي الأولى ، والذي اختاره في الجواهر أن الثانية هي الم حذفية . وهو قول الأكثرين ، انظر المصادر السالفة ، وسلف التعليق على هذا ٤١٠ .

(٨) هي تسعة مواضع : ﴿ يبشر ﴾ في آل عمران : ٣٩ ، ٤٥ ، و﴿ يبشر ﴾ في الإسراء : ٩ ، والكهف : ٢ ، و﴿ يبشرهم ﴾ في التوبة : ٢١ ، و﴿ نبشرك ﴾ في الحجر : ٥٣ ، =

﴿ يَبْشُرُك ﴾<sup>(١)</sup> [ سورة ال عمران : ٣٩ ] و ﴿ يَبْشُرُ اللَّه ﴾<sup>(٢)</sup> [ سورة الثوري : ٢٣ ] وقرأ ههنا ﴿ تبشرون ﴾ بتشديد الشين<sup>(٣)</sup> . ولم يخفف لأن قبله ﴿ أبشروني ﴾ بتشديد ، ومضارع « بشروني » « تبشروني » فأراد المطابقة والمشاكلة .

٣

قوله تعالى<sup>(٤)</sup> ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّون ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٥٦ ] و ﴿ يَقْنِط ﴾ بكسر النون وفتح<sup>(٦)</sup> ، لغتان : قَنِط يقنِط وقَنَط يقنِط .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٥٨ ] أي إلى إهلاك قوم مجرمين<sup>(٨)</sup> .

٦

= و ﴿ نبشرك ﴾ في مريم : ٧ ، و ﴿ لتبشرك ﴾ في مريم : ٩٧ . فهذه ثمانية مواضع قرأها كله حمزة بالتخفيف ووافق الكسائي في آل عمران والإسراء والكهف ، وقرأها الباقون بالتشديد وأما الموضع التاسع فهو ﴿ يبشرك ﴾ في الثوري : ٩ . فخففه حمزة والكسائي وابن كثير وأبو عمرو ، وشدده الباقون . واتفقوا على تشديد ﴿ فم تبشرون ﴾ في الحجر : ٥٤ . انظر السبعة ٢٠٥ - ٢٠٦ ، والتيسير ٨٧ - ٨٨ ، والنشر ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(١) في الأصل وي « يبشرك » والصواب ما أثبت . وقد سلف الكلام على هذه الآية في موضعها ٢٢٧ .  
(٢) انظر الحاشية ٨ من الصفحة السابقة .

(٣) في الأصل وي : « قال ومن يقنط ... » وأثبت ما في ب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ١٩٨ ، والحجة ٢ / ٣١٣ - ٣١٤ ، خم ، وجمع البيان ٣ / ٣٣٩ ، والبحر ٥ / ٤٥٩ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٥٣ .

(٥) قرأ بكسر النون أبو عمرو والكسائي وقرأ الباقون بفتحها ، انظر السبعة ٣٦٧ ، والتيسير ١٣٦ ، والنشر ٢ / ٢٠٢ .

(٦) انظر الجواهر ٦٧ ، وجمع البيان ٢ / ٢٤٠ ، والبحر ٥ / ٤٥٩ ، وتفسير القرطبي ١٠ / ٣٦ ، وجمع التفسير ٢ / ٥٦٨ .

(٧) قدر المؤلف حذف مضاف ، وقيل التقدير : إلى قوم مجرمين لنهلكهم ، وقيل أرسلنا بالهلاك إلى قوم مجرمين ، فحذف الجار والمجرور .



[قوله تعالى] <sup>(١)</sup> ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ . إِلَّا أَمْرَاتِهِ  
قَدَرْنَا <sup>(٢)</sup> [ ٥٩ - ٦٠ ]

٣ اعلم أنهم جعلوا هذه الآية دليلاً على أن الاستثناء من الإثبات نفى ومن  
النفى إثبات <sup>(٣)</sup> ، وبنوا على هذا الأصل مسائل ، منها :  
أنهم قالوا : إن رجلاً لو قال لامرأته : « أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا  
واحدة <sup>(٤)</sup> » وقعت عليها طلقتان ، لأنه لما قال : أنت طالق ثلاثاً إلا  
اثنتين = وقعت عليها واحدة لأن اثنتين استثناء من ثلاث ، وموجب الثلاث  
إلا اثنتين واحدة ، فلما قال « إلا واحدة » بعد الثنتين - والثنتان منفيتان من  
الثلاث - كانت واحدة ثابتة ، فتصير مع الأولى طلقتين .  
ومنها : أنهم قالوا فبين قال : « لفلان عليّ عشرة إلا تسعة إلا  
ثمانية <sup>(٥)</sup> » = يجب عليه تسعة ، على التقدير الذي ذكرنا <sup>(٦)</sup> .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر شرح اللع اللوح ٧٧ / ٢ ، وإعراب القرآن ٩٩ / ٢ - ١٠٠ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٤٠ ، والبيان  
٧١ / ٢ ، والبحر ٥ / ٤٦٠ ، وتفسير القرطبي ١٠ / ٣٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٦٨ - ٥٦٩ ،  
والكشاف ٢ / ٣٩٣ - ٣٩٤ ، والتبيان ٧٨٥ . وفي الأصل : قدرناها ، وهو خطأ .

(٣) لاخلاف في هذا ، فقولك « قام القوم إلا زيداً » قيام زيد منفي ، وقولك « ما قام القوم إلا  
زيد » قيام زيد مثبت ، عن شرح اللع اللوح ٧٦ / ١ .

(٤) انظر شرح اللع وإعراب القرآن والكشاف والبحر والقرطبي .

(٥) انظر القرطبي ، ومجمع الموع ٢ / ٢٦٦ . ونحو هذه المسألة في شرح اللع وإعراب القرآن ،  
ومنتور الفوائد ٥٠ .

(٦) ذكر السيوطي ثلاثة مذاهب في هذا : الأول مذهب البصريين والكسائي : أن الأخير يستثنى من  
الذي قبله والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول ، نحو : له علي مائة إلا  
عشرة إلا اثنتين ، فيجب عليه اثنان وتسعون . والثاني : أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول ،  
فيجب عليه ثمانية وثمانون ، والثالث : أن الاستثناء منقطع فيجب عليه اثنان وتسعون ، عن  
المجمع ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٧ بتصرف ، وانظر الأصول ١ / ٣٠٤ ، وابن يعيش ٢ / ٩٢ .

وقالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ مَجْرَمِينَ . إِلَّا آلَ لُوطٍ ﴾ فاستثنى ﴿ آلَ لُوطٍ ﴾ من <sup>(١)</sup> « المجرمين » ، فلم يدخلوا في الإهلاك <sup>(٢)</sup> ، ثم استثنى من <sup>(٣)</sup> ﴿ آلَ لُوطٍ ﴾ قوله ﴿ إِلَّا إِمْرَأَتَهُ ﴾ فدخلت <sup>(٤)</sup> في الهلكى <sup>(٥)</sup> .

ولو قال قائل : إن قوله ﴿ إِلَّا إِمْرَأَتَهُ ﴾ ليست استثناء في اللفظ من ﴿ آلَ لُوطٍ ﴾ وإنما هو استثناء من الهاء والميم <sup>(٦)</sup> المتصلين بقوله ﴿ إِنَّا لَنَجْوِمُ ﴾ / أي : إِنَّا لَنَجْوِمُ أَجْمِينَ إِلَّا إِمْرَأَتَهُ = كان وجهاً <sup>(٧)</sup> .

٢ / ٧٠  
( ٢ / ٧٦ )

قوله : ﴿ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٦٠ ]  
لو <sup>(٩)</sup> لم يكن اللام <sup>(١٠)</sup> في قوله ﴿ لَمِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ لوجب فتح « أَنْ » لأنه مع اسمه وخبره مفعول ﴿ قَدَّرْنَا ﴾ ؛ ولكنه كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتِ الْجِنَّةَ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾ <sup>(١١)</sup> [ سورة الصافات : ١٥٨ ] .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا إِلَيْهِ الْأُمَرَ بْنَ دَاوُدَ إِذْ يَبْرَزُ فَوْقَ مَقْطُوعٍ ﴾ ١٢

- 
- (١) في النسخ : عن ، وهو تحريف .  
(٢) ولم يدخلوا في الإجمام ، فالاستثناء منقطع وهو قول الأخفش واختاره أبو حيان وغيره .  
(٣) في الأصل : قد دخلت وهو تحريف .  
(٤) وهو قول أبي يوسف يعقوب صاحب أبي حنيفة ، وهو قول أبي عبيد والقرطبي وغيرهم .  
(٥) وهو قول الزجاج والنحاس واختاره الزمخشري وأجازه أبو البركات والعكبري وأبو حيان وغيرهم .  
(٦) في الأصل : زوجها ، وهو تحريف ؟ ! .  
(٧) انظر مجمع البيان ٣ / ٢٤٠ ، والبيان ٢ / ٧١ ، والبحر ٥ / ٤٦٠ .  
(٨) في الأصل : ولو .  
(٩) وهي لام الابتداء ، وإذا دخلت خبر « ان » لم تكن « إن » إلا مكسورة ، انظر ماسلف من التعليق ٣٥٦ .  
(١٠) انظر إعراب القرآن ٢ / ٧٧٥ ، والكتاب ١ / ٤٧٣ .

## مُصْبِحِينَ ﴿١﴾ [ ٦٦ ]

- « أَنْ » في موضع نصب بدل<sup>(١)</sup> من موضع ﴿ ذلِكَ ﴾ . و ﴿ دابر ﴾ نصب بـ « أَنْ » . و ﴿ هؤلاء ﴾ جر بالإضافة ، و ﴿ مقطوع ﴾ رفع خبر  
« أَنْ » ، و جرى على لفظ ﴿ دابر ﴾ لأن « دابراً » لفظه مفرد ومعناه الجمع ؛  
وجاءت الكناية عنه بلفظ الجمع في قوله ﴿ وَقَطَعْنَا دَابِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا  
وَمَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ سورة الأعراف : ٧٢ ] . و ﴿ مصبحين ﴾ حال من  
﴿ هؤلاء ﴾<sup>(٣)</sup> المضاف إليه ﴿ دابر ﴾ ، والعامل في الحال معنى الإضافة من  
المضامة والمجازة<sup>(٤)</sup> .

- قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ . كَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ

(١) انظر شرح اللوح ١٦٦ / ١ ، والجواهر ٧٩١ ، ٧٩٤ ، ٨٤٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٠ ،  
والفراء ٢ / ٩٠ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، ومعجم البيان ٣ / ٢٤١ ، والبيان  
٢ / ٧١ - ٧٢ ، والبحر ٥ / ٤٦١ ، ومناسف ٤٣٠ - ٤٣١ .

(٢) هذا قول الأخفش ومن وافقه ، وهو أحد قولي الفراء . وأجاز الفراء ومن وافقه أن يكون في  
موضع نصب بنزع الحافض أي بآن .

(٣) يريد أن الضمير في ﴿ وما كانوا ﴾ كناية عن « دابر » لأن معناه الجمع ، وليس كما قال . فالضمير  
يعود إلى ﴿ الذين كذبوا ﴾ وهو الظاهر الذي لا وجه للمدول عنه ودابرهم داخل معهم في  
الكناية . وليس ما قاله المؤلف في دابر أن لفظه مفرد ومعناه الجمع بصحيح ، فقد يراد به المفرد  
وقد يراد به الجمع بحسب ما يضاف إليه ، يقال : دابر الشيء آخره ، فهذا من المفرد ، ويقال :  
دابر القوم : آخر من يبقى منهم ويحيى في آخرهم فهذا قد يراد به المفرد وقد يراد به الجمع ،  
انظر اللسان ( دبر ) . ومعنى قوله تعالى ﴿ ففقطعنا دابر الذين كذبوا ﴾ أي استأصلناهم عن  
آخرهم فلم يترك أحد منهم . انظر تأويل قوله تعالى ﴿ فقطع دابر القوم الذين ظلموا ﴾ [ سورة  
الأنعام : ٤٥ ] في مجاز القرآن ١ / ١٩٢ ، وتفسير الطبري ٧ / ١٢٤ ، والقرطبي ٦ / ٤٢٧ ، ومعجم  
البيان ٢ / ٣٠١ .

(٤) وقيل حال من الضمير في مقطوع على المعنى ، ولذلك جمعه .

(٥) سنن التعليق على محيىء لحان من المصنف إليه ٤٣٠ .

الْمُقْتَسِمِينَ ﴿١﴾ [ ٨٩ - ٩٠ ]

فَمَا يَتَعْلَقُ بِهِ الْكَافُ أَوْجَةً<sup>(٢)</sup> :

أحدها : أنه يتعلق بقوله ﴿ آتِينَكَ ﴾ [ ٨٧ ] أي آتيناك سبعا من المثنائي كما أنزلنا على المقتسمين .

وقيل : بل يتعلق بقوله ﴿ أنا النذير المبين ﴾ أي النذير من العذاب ، أي أنذركم من العذاب كما أنزلنا على المقتسمين .

و « المقتسمون » قيل هو من القَسَمَ ، وهم قوم صالح<sup>(٣)</sup> لأنهم قالوا : ﴿ تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ﴾ [ سورة النمل : ٤٩ ] .

وقيل : هم أهل مكة<sup>(٤)</sup> اقتسموا عقابها<sup>(٥)</sup> وأَقْعَدُوا على الطريق جماعات يصدّون الحاجّ عن الاستماع إلى كلام النبي صلى الله عليه وآله ، فكان بعضهم

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٩١ / ٢ ، وإعراب القرآن ٢٠٢ / ٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٤٥ ، والبيان ٢ / ٧٢ ، والتبسيط ٧٨٧ ، والحر ٥ / ٤٦٦ - ٤٦٩ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٤٢ - ٤٤ ، والقرطبي ١٠ / ٥٨ ، وابن كثير ٤ / ٤٦٦ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٥٧٧ ، والقطع ٤٢٢ - ٤٢٣ ، ومنار الهدى ١٥٥ .

(٢) لم يذكر المؤلف غير وجهين . وقيل : التقدير : أنا النذير عقاباً أو عذاباً مثل ما أنزلنا ، عن النحاس ، وفسره الفراء بقوله « أنذركم ما أنزل بالمقتسمين » فالظاهر أن الكاف عنده زائدة ، وبه قال بعضهم . وقيل غير ذلك . قال أبو حيان عقب ذكره ما قيل فيها : « هذه أقوال وتوجيهات متكلفة » وهو كما قال ؛ فلا يخلو واحد منها من مطمن ، انظر كلام أبي حيان وغيره . ثم ذهب أبو حيان إلى أن الكاف نعت لمصدر محذوف تقديره : وقل قولاً مثل ما أنزلنا ، وهو قول متكلف أيضاً . والذي يظهر لي أن الكاف في موضع النصب على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره : نزل عليكم كما أنزلنا أي مثل ما أنزلنا . فمثل صفة موصوف محذوف هو مفعول به فأقيمت مقامه .

(٣) عن ابن زيد .

(٤) عن مقاتل والفراء .

(٥) جمع عقبة وهي طريق وعر في الجبل .

يقول : هو سحر ، وبعضهم يقول : هو شعر .

وقيل : إنهم<sup>(١)</sup> قسموا القرآن فأمنوا ببعض وكفروا ببعض<sup>(٢)</sup> .

وقيل : بل اقتسموا القرآن استهزاء . فقال بعضهم : سورة البقرة لي ، وقال بعضهم : [ سورة ]<sup>(٣)</sup> آل عمران لي<sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٩١ ]

يجوز أن يكون جمع « عِضَةٍ » و « عَضِيٍّ »<sup>(٧)</sup> ، وهو البهت ، أي جعلوه

(١) في الأصل و ي : وقيل كما أنزلنا على المقتسمين لأهم . وأئت ما في ب .

(٢) هذا قول ابن عباس رواه عنه سعيد والضحاك وغيرها ، وهو قول الحسن . ولم يذكر المؤلف من أريد بالمقتسمين وهم اليهود والنصارى فيما روي عن ابن عباس وغيره . واعترض السيد الطباطبائي في الميزان ١٤ / ١٩٤ هذا القول ، قال : « وفيه أن السورة مكية نازلة في أوائل البعثة ولم يبتل الإسلام يؤمن باليهود والنصارى ذاك الابتلاء » اهـ ورجع قول مقاتل والفراء .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) عن عكرمة .

(٥) زيادة من ب .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٠ ، وللغراء ٢ / ٩٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٣ - ٢٠٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٤٤ ، والبيان ٢ / ٧٢ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٤٤ - ٤٦ ، والقرطبي ١٠ / ٥٨ - ٥٩ ، وابن كثير ٤ / ٤٦٧ - ٤٦٩ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٥٧٨ ، ومجاز القرآن ١ / ٢٥٥ ، وتفسير غريب القرآن ٢٢٩ - ٢٤٠ ، والمضديتات ٢٢ - ٢٣ ، ورس الصناعة ٦٠٥ - ٦٠٦ ، وابن الشجري ٢ / ٦٥ ، وسفر السعادة ٣٣٧ - ٣٣٨ ، واللسان ( عضو ) .

(٧) كذا وقع ، وهو كلام مضطرب ، ولم يحسن المؤلف العبارة عن اختلافهم في اشتقاق أصله وتفسيره فظاهر كلامه أنه يجوز أن يكون « عِضِينَ » جمع « عِضَةٍ » من الأعضاء وجمع « عَضِيٍّ » وهو البهت والكذب ، وهو خطأ ، فلا يجوز في « عِضِينَ » إلا أن تكون جمع « عِضَةٍ » .

وأجازوا في « عِضَةٍ » قولين : أحدهما أنها من مادة « ع ض هـ » ، وأصلها عضفة ، فذهبت الهاء ، وهو قول من ذهب إلى أن المعنى أنهم جعلوه سحراً وكذباً وبهتاً ، وهو قول الكسائي والفراء . والثاني أنها من مادة « ع ض و » وأصلها عضوة ، فذهبت الواو ، وهو قول من ذهب إلى أن المعنى أنهم جعلوه أعضاء وفرقوه ، وهو قول الأخفش وأبي عبيدة وأبي علي وابن جني وغيرهم . وروى الطبري في جملة « عِضِينَ » جمع عضو . انظر في ذلك المصادر السالفة ، =

كذباً وبها<sup>(١)</sup> . وقيل : جعلوه أعضاء حين آمنوا ببعض وكفروا ببعض<sup>(٢)</sup> . فـ ﴿عِصِينَ﴾ كـ «قُلَيْنَ» و «ثُبَيْنَ»<sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿فَاصْذَعْ بِهَا تُؤْمَرُ﴾ [ ٩٤ ]

أي بما تؤمر بالصدع به ، فاختصر وحذف<sup>(٥)</sup> ، إن كانت « ما » بمعنى « الذي » وإن كانت مصدرية<sup>(٦)</sup> فلا حذف فيه ، ويكون التقدير : فاصدع بالأمر أي بالمأمور .

= ومجالس ثعلب ٧٤ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ٧ / ٢ و ٣ / ١٨٠ - ١٨١ ، والفائق ٢ / ٤٤٣ ،

والنهاية ٢ / ٢٥٥ ، والجمهرة ٣ / ٩٥ ، والمهملة ٦٧٣ ، والمختص ٣ / ٨٧ .

(١) عن قتادة ، وقيل القضة : السحر ، عن مجاهد وعكرمة ، وهو قول الفراء .

(٢) وهو قول ابن عباس رواه عنه سعيد والضحاك وغيرهما .

(٣) قُلَيْن جمع قَلَّة وهي خشبة صغيرة تنصب ليلمب بها الصبيان ، وثُبَيْن جمع ثُبَّة وهي الجماعة من الناس وغيرهم . وقوله « فعصين كقلين وثبين » أي في أنها محذوفة اللام . وانظر هذه الأسماء المؤنثة التي حذفت لاماتها وجمعت جمع السلامة في سر الصناعة ٦٠١ - ٦٠٢ ، وابن الشجري ٢ / ٥٧ - ٦٦ ، وابن يعيش ٥ / ١ - ٥ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر شرح المصحح اللوح ٥٨ / ١ - ٢ ، والجواهر ٢٢٢ ، ٤٢٦ ، ٤٨٠ ، ومصنوعي القرآن للفراء

٢ / ٩٢ - ٩٤ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٢٤٦ ، والبيان ٢ / ٧٢ - ٧٣ ،

والبحر ٥ / ٤٧٠ ، والإيضاح ١٧٤ ، والبغداديات ٨٩ ، وابن الشجري ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٦) قال في شرح المصحح : « ... فيكون التقدير : فاصدع بما تؤمر به ... ومعنى اصدع بما تؤمر به :

اصدع بما تؤمر بالصدع به ، لا بد من هذا التقدير ليصح المعنى ، فحذف الباء فصار التقدير : فاصدع بما تؤمر بالصدع به ، ثم حذف الباء الثاني فلم يكن الجمع بين لام التعريف والهاء فحذف لام التعريف وأضيف المصدر إلى المفعول فصار : فاصدع بما تؤمر صدعه ، فحذف المضاف فصار التقدير فاصدع بما تؤمره ، ثم حذف الهاء فصار : فاصدع بما تؤمر ... » اهـ .

وحذف الباء اتساعاً ثم حذف الهاء هو مذهب الكسائي ومن وافقه . ولم يجزه النحاس ، وهو جائز لأن الباء لما حذفت وصل الفعل إلى الضمير فنصبه كقولهِ « أمرتك الخير » ثم حذف الضمير وهو ضمير نصب . وقد سلف التعليق على حذف الضمير العائد إلى الموصول ١٠٩ .

(٧) وهو قول النحاس وغيره ، وكأنه اختار عند أبي علي ، وهو الأظهر عند ابن هشام ، وهو كذلك .

## سورة النحل

قوله تعالى : ﴿ لَمْ تَكُونُوا بِالْإِنْسَانِ إِلَّا بَشِيرٌ ﴾ (١) [ ٧ ]

الماء في موضع الجر بإضافة « بالإنسي » إليه . والأخفش كان يقول : بل هو في موضع النصب (٢) ، ويحتاج بقوله ﴿ إِنَّا مَنجُوكَ وَأَهْلَكَ ﴾ (٣)

(١) انظر الجواهر ١٦٢ ، ١٦٤ ، ٨٠٧ ، والبيان ٢ / ٧٥ .

(٢) مذكروه المؤلف أنه قول أبي الحسن الأخفش هو المنقول عنه والمشهور من مذهبه . فقد حكى المازني عنه أنه كان يحمل المضر إذا اتصل باسم الفاعل في موضع نصب على كل حال ، وحكى المبرد أيضاً أنه يحمل الكاف في « الضاريك » في موضع نصب فقط . انظر المقتضب ١ / ٢٤٩ وهامشه ، وابن يعيش ٢ / ١٢٤ وفيه ما حكاه المازني عن الأخفش واحتجاج الأخفش لمذهبه ، وقد نقله ابن يعيش من شرح السيرافي لكتاب سيبويه . ووقع فيه « أبو عثمان الزيادي » وهو خطأ صوابه أبو عثمان المازني ، والزيادي يكنى أبا إسحق ، وانظر الجواهر ١٦٠ - ١٦٤ ، ٨٠٧ - ٨١٠ ، وشرح الكافية ١ / ٢٨٢ - ٢٨٥ ، وأوضح المسالك ٢ / ٩٩ - ١٠٠ ، وحاشية الصبان ٣ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، وحاشية الخضري ٢ / ٥ - ٦ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٠ .

وهذا المنقول عنه والمشهور من مذهبه خلاف ما نص عليه في كتابه معاني القرآن ٨٢ - ٨٧ . فأبو الحسن يعتبر المضر بالمظهر في هذا الباب ، وهو مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج والسيرافي وأبي علي وابن جني وغيرهم . وإليك البيان :

اسم الفاعل المفرد والثني والمجموع على حده إذا كان بمعنى المضي كان مضافاً إلى ما بعده وجري مجرى سائر الأسماء في الإضافة ، فيحذف منه التنوين والنون ، تقول : هذا ضاربٌ زيدٌ أمس وحذان ضارباً زيدٌ أمس وهؤلاء ضاربو زيدٌ أمس .

فإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وكان مجرداً من الألف واللام جاز فيه وجهان :

الأول : أن ينون وتثبت النون وينصب ما بعده ، تقول : هو ضاربٌ زيداً وهما ضاربان زيداً وهم ضاربون زيداً .

والثاني : أن يحذف النون والتنوين للاستخفاف ويجر ما بعده ، ولا يغير هذا الحذف من المعنى شيئاً ولا يجعله معرفة ، تقول : هو ضاربٌ زيدٌ الساعة أو غداً وهما ضاربان زيدٍ وهم ضاربو زيد . ولا يجوز أن تقول : هم ضاربو زيداً ، فتحذف النون وتنصب ما بعده ، وقد نصّ

[سورة النكبات : ٣٣] ألا ترى أن الكاف لو لم تكن منصوبة لم يَجْزُ نصب ﴿أَهْلَكَ﴾ ، فلما نصب علمت أن الكاف نصبٌ ، وإذا كان نصباً كانت الهاء

=الأخفش أنه لا يحسن وأنه قبيح ، وقال ابن جني : يكاد يكون لحناً .

فإذا اتصل الضمير باسم الفاعل لزم حذف النون والتنوين لأن الضمير معاقب لها ، وهو في موضع جر بالإضافة . قال الأخفش : « والكاف [ في منجوك ] في موضع جر لذهاب النون ، وذلك لأن هذا إذا سقط على اسم مضمر ذهب منه التنوين والنون إن كان في الحال وإن لم يفعل . تقول : هو ضاربك الساعة أو غداً وهم ضاربوك » اهـ  
فإذا أدخلت الألف واللام على اسم الفاعل لم يجوز في المفرد إلا أن ينصب ما بعده ، تقول : هو الضارب زيداً . وحكى سيبويه أن قوماً من العرب يضيفونه إلى ما فيه الألف واللام . فتقول : هذا الضارب الرجل .

أما الثاني والمجموع فيجوز فيها ثلاثة أوجه :

الأول - أن تثبت النون وينصب ما بعده ، تقول : هما الضاربان زيداً وهم الضاربون زيداً والثاني : أن تحذف النون للاستخفاف ويجر ما بعده ، تقول : هما الضاربان زيداً وهم الضاربون زيداً ، فالنون محذوفة والمعنى ثباتها .

والثالث : أن تحذف النون وينصب ما بعده كقول الشاعر :

الحافظون عورة العشيرة لا يأتهم من ورائنا نطف  
حذفت النون استخفافاً لطول الاسم كما حذفت النون من « اللذين » في قوله :  
أبني كليب إن عمي اللـ\_\_\_\_\_ذا قتل الملوك وفككا الأغلالا  
ومن « الذين » في قوله :

فإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يـألم خالد  
قال الأخفش في ذلك : « وإذا أدخلت الألف واللام قلت : هو الضارب زيداً ولا يكون أن تجر زيداً .... وتقول : هما الضاربان زيداً وهما الضاربان زيد ... وقد نصب بعضهم فقال ...  
« الحافظون عورة » استحقاقاً للإضافة كما حذفت نون « اللذين » و « الذين » ... » اهـ .

فإذا اتصل به الضمير لم يجوز أن يكون إلا في موضع نصب إن كان اسم الفاعل مفرداً ، فإن كان مثنى أو مجموعاً لزم حذف النون ، والوجه في الضمير أن يكون في موضع جر . ويجوز أن تحذف النون ويكون في موضع النصب في قول من قال الحافظون عورة العشيرة . =



ههنا أيضاً نصباً<sup>(١)</sup> / ولا يجوز إظهار النون مع الكاف والهاء ، لاتقول : ١ / ٧١  
 بالغينك ولا بالغينه ولا منجّونك ولا منجونه ، بل الهاء والكاف يعاقبان  
 النون<sup>(٢)</sup> . وقد جاء في الشعر إظهار النون مع الهاء :  
 ٣

= انظر الجواهر ١٦٠ - ١٦٤ ، ٨٠٧ - ٨١٠ ، والكتاب ١ / ٨٢ - ٨١ ، ٩٣ - ٩٦ ، ومعاني القرآن  
 للفراء ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، والمقتضب ١ / ٥٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٣ و ٤ / ١٤٤ - ١٤٥ ، ١٤٨ - ١٥٤ ، والأصول  
 ١ / ١٢٥ - ١٢٩ ، والإيضاح ١٤١ - ١٥٠ ، والجل ٨٤ - ٩١ ، والخصائص ٢ / ٣٥٣ - ٣٥٥ ، والمختص  
 ٢ / ٨٠ ، وابن يعيش ٢ / ١٢٢ - ١٢٥ ، والهمع ٤ / ٢٧٢ - ٢٧٥ و ٥ / ٨٢ ، ومايجوز للشاعر في  
 الضرورة ٢٥١ - ٢٥٢ ، والمصادر السالفة .

على أن سيبويه وغيره قد أجازوا أن يضاف اسم الفاعل وهو للحال والاستقبال إلى ما يصبه إن  
 قصد باسم الفاعل الاستمرار والدوام ، تقول : مررت بزيد ضاربك ، فتجعل ضاربك بمنزلة  
 صاحبك ، فتكون الإضافة محضة ، انظر ماسلف من التعليق ٦ ح ٤ و ٧ ح ١  
 (٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٣٧ - ١٠٣٨ .

(١) ما ذكره المؤلف في ﴿ بالغينه ﴾ هو قياس المهكي عن الأخفش ، ولم يتكلم عليها في مطبوعة  
 كتابه . وقد بينت أن هذا خلاف مائض عليه في كتابه . فهو يذهب إلى أن الكاف في  
 ﴿ منجوك ﴾ في موضع جر ، وعلى هذا فالهاء في ﴿ بالغينه ﴾ في موضع جر أيضاً . قال في  
 معاني القرآن ٨٤ : « وقال ﴿ إنا منجوك وأهلك إلا امرأتك ﴾ فالنصب وجه الكلام لأنك  
 لاتجري الظاهر على المضمر ، والكاف في موضع جر لذهاب النون .. » . وسيأتي تحقيق وجه  
 النصب في التعليق على الآية في موضعها ١٠٣٧ . وسلف التعليق على امتناع عطف الظاهر المجرور  
 على المضمر ١٥٩ .

(٢) قال ابن يعيش ٢ / ١٢٤ : « وإنما لزم حذف التنوين والنون مع علامة المضمر المتصل لأن علامة  
 المضمر غير منقصة من الاسم الذي اتصلت به ولا ينكلم بها وحدها وهي زائدة ومحله آخر الكلمة  
 كما أن النون والتنوين كذلك ، فلما كان بينهما هذه المقاربة تعاقبا فلم يجمع بينهما لذلك » .  
 وانظر في ذلك المصدر المذكورة في آخر ح ٢ ص ٦٧٥ ، ونصدر لانية في تحريج البيت .

هُمُ الْقَائِلُونَ الْحَيَرُونَ وَالْأَمْرُونَ

إذا ما خَشُوا من مُخْذَتِ الْأَمْرِ مُقْظَمًا<sup>(١)</sup>

ومثل هذه الآية : ﴿ وَإِنَّا لَمَوْقُوهُمْ نَصِيبُهُمْ ﴾ [سورة هود : ١٠٨] الهباء والميم جر عند سيبويه ، والأخفش يزعم أنه نصب<sup>(٢)</sup> .

ومثله : ﴿ وَأَعْلَمُوا<sup>(٣)</sup> أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة البقرة : ٢٢٢] . فخذها عن ممارسة ومدارسة للكتاب<sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٨ ]  
أي : وخلق الخيل والبغال . فهو معطوف على قوله ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾  
[ ٥ ]<sup>(٧)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٨)</sup> ﴿ وَعَلَى اللَّهِ قَسْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ ﴾ [ ٩ ]

(١) البيت في الكتاب ٩٦ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٦ ، والكامل ٤٦٨ ، وهبالس ثلث ١٢٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٧٥٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٤ ، وضرائر الشعر ٢٧ ، وابن عيمش ٢ / ١٢٥ ، والجمع ٥ / ٣٤٢ ، والخزانة ٢ / ١٧٨ . ويروى « والفاعلون » و « خشوا يوماً من الأمر » .

قال سيبويه : زعموا أنه ممنوع ، وجزم المبرد بذلك ، وهو من غلط الشاعر ، نص على ذلك الفراء .

(٢) انظر الحاشية ٢ ص ٦٧٥ و ١ ص ٦٧٧ .

(٣) في الأصل : فاعلموا ، وهو تحريف ، وفي ب : اعلوا ، وأثبت ما في ي وهو موافق للتلاوة . وقد ذكر المؤلف هذه الآية في الجواهر ١٦٢ ، ٨٠٧ .

(٤) في الأصل « فخذها بممارسة » وفي الأصل وي « ومدارسة الكتاب » ولعل ما أثبتته من ب أجود .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨١ ، وللفراء ٢ / ٩٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٦ ، وجمع البيان ٣ / ٣٥٢ ، والبيان ٢ / ٧٥ ، والبحر ٥ / ٤٧٦ .

(٦) هذا قول الفراء والنحاس وغيرها . وذهب الأخفش إلى أنه منصوب بإضمار فعل تقديره : « وجعل الخيل » ، وأجازه الفراء وقدره « وسخر الخيل » .

(٧) زيادة مني .

عطف بالظرف وما ارتفع به على الظرف وما ارتفع به<sup>(١)</sup> .

[ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ مَا مَاءٌ لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ] ١٠ ]

أي ماء لكم هو شراب<sup>(٤)</sup> ، كقوله<sup>(٥)</sup> :

... ..  
... ..  
... ..  
... مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفْرُ  
أي هو النوفل الزفر .

[ قوله تعالى<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> ] ١٣ ]

في موضع الجر بالمعطف على موضع ﴿ ذلك ﴾ [ ١٢ ] أي : إن في ذلك وفيما ذراً لكم<sup>(٨)</sup> .

(١) قوله « وما ارتفع به » فيه موافقة لمذهب الأخفش والكوفي في ارتفاع الاسم بالظرف ، ومذهب

سيبويه واجتهور أنه مرتفع بالابتداء . وقد سلف لتعليق على هذا ١٢ . وقوله تعالى ﴿ ومنها

جائر ﴾ أي ومن السبيل ، والسبيل يذكر ويؤنث ، وهي مؤنثة في لغة أهل الحجاز ، عن

الأخفش . وقيل هو اسم جنس أي ومن السبيل جائر ، عن ثعلب ، وأجاز القولين أبو عبيدة .

انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨١ ، ومجاز القرآن ١ / ٢٥٧ ، والبحر ٥ / ٤٧٧ واللسان ( سبل ) .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر شوهر ٦٦٤ ، والتبيين ٧٩١ ، والبحر ٥ / ٤٧٨ . وقد ذكر المؤلف هذه الآية فجاء سلف ٩٤

وهي عنده من باب « التجريد » وقد سلف التعليق عليه ثمة .

(٤) ذهب المكبري إلى أن « من » للتبويض ، قال أبو حيان : والتبويض في « من » ظاهر .

(٥) وهو آتى باهلة ، وقد سلف البيت بتمامه ٩٤ وتحريجه ثمة .

(٦) زيادة من ي .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٦ ، ومجمع البيان ٢ / ٢٥٢ ، والبيان

٢ / ٧٦ ، والتبيين ٧٩١ ، والبحر ٥ / ٤٧٩ . وسباق الآية : ﴿ وسخر لكم الليل والنهار ... إن

في ذلك لآيات لقوم يعقلون . وما ذراً لكم ... ﴾ .

(٨) تابعه أبو البركات ، وأجازه الطبرسي أيضاً . وذهب الأخفش ووافقه النحاس والطبرسي والمكبري

إلى أنه منصوب بفعل مضمر والتقدير : خلق لكم وبث لكم . وذهب أبو حيان إلى أنه معطوف

على الليل والنهار ، وفيه بُعد للفصل ولأن المعنى ليس عليه .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَالتَّقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ]

[ ١٥ ]

٣ أي كراهة أن تميد بكم . فكان نصب « كراهة » على أنه مفعول له . فلما حذف انتصب ماقام مقامه على أنه مفعول له .

وقال قوم : ﴿ أن تميد بكم ﴾ أي لئلا تميد بكم <sup>(٣)</sup> . وحذف المضاف أكثر من حذف « لا » .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَعَلَامَاتٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ١٦ ]

٩ أي وخلق لكم علامات <sup>(٦)</sup> . وإن شئت كان منصوباً بالعطف على قوله ﴿ سَخَّرَ ﴾ [ ١٢ ] أي سَخَّرَ الليل والنهار وعلامات <sup>(٧)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٨)</sup> : ﴿ وَهُمْ يُخْلَقُونَ . أَمْوَاتٌ ﴾ <sup>(٩)</sup> ] ٢٠ - ٢١ ]

١٢ إن رفعت ﴿ هم ﴾ بالابتداء ، و ﴿ يَخْلُقُونَ ﴾ خبر <sup>(١٠)</sup> ، و ﴿ أَمْوَاتٌ ﴾ خبر ثان ، أي هم مخلوقون أَمْوَاتٌ <sup>(١١)</sup> ، كما تقول « هذا حلوٌ حامضٌ » <sup>(١٢)</sup> =

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٥٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٧ ، وجمع البيان ٣ / ٢٥١ ، والبيان ٢ / ٧٦ .

(٣) الأول قول البصريين والثاني قول الكوفيين . وقد سلف التعليق على هذا ١٦٢ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر جمع البيان ٣ / ٢٥٤ ، والبيان ٢ / ٧٦ ، والبيان ٧٩٢ ، والبحر ٥ / ٤٨٠ .

(٦) وهو الوجه ، وهو قياس قول الأخفش والنحاس في قوله ﴿ وماذراً لكم ﴾ .

(٧) إن أراد أنها منصوبة بعامل مضر تقديره : سَخَّرَ = فذلك صواب جيد ، وإن أراد أنها معطوفة على الليل والنهار فذلك بعيد لطول الفصل .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٧ ، وجمع البيان ٣ / ٢٥٥ ، والبيان ٢ / ٧٦ ، والبيان ٧٩٢ ، والبحر ٥ / ٤٨٢ . وسياق الآية : ﴿ والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم .. ﴾

(٩) في الأصل : خبراً ، وهو خطأ

(١٠) ذكر هذا الوجه أبو البركات والعكبري وأبو حيان . وأجازوا أن يكون « أَمْوَاتٌ » خبراً ثانياً لـ « الذين » وهو قول الفراء وابن الأنباري والنحاس . وأجازوا الوجه الثاني الذي ذكره المؤلف .

(١١) سلف هذا القول ١٣ وذكر مصادر الكلام عليه قه .

لم تقف<sup>(١)</sup> [على<sup>(٢)</sup>] ﴿يَخْلُقُونَ﴾ .

وإن رفعت «أمواتاً» على أنه خبر مبتدأ مضر كان ﴿يَخْلُقُونَ﴾ وقفاً  
ورأس آية .

[قوله تعالى<sup>(٣)</sup>] : ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾<sup>(٤)</sup> [٢١]

نصب بـ ﴿يُبْعَثُونَ﴾ ، وهو مبنى على الفتح لالتقاء الساكنين . وموجب  
بنائه تَضَمُّنُهُ معنى هزة الاستفهام<sup>(٥)</sup> .

[قوله تعالى<sup>(٦)</sup>] : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> [٢٤]

الذي قام مقام فاعل<sup>(٨)</sup> ﴿قِيلَ﴾ المصدر ، أي : وإذا قيل لهم هذا  
القول . ولا يجوز أن تكون الجملة قائمة مقام الفاعل لأن الجملة نكرة<sup>(٩)</sup> ، والفاعل  
يجوز إضماره ، والمضمر قط لا يكون نكرة ، وإنما المضمر أعرف المعارف .  
و﴿ما﴾ ههنا مبتدأه ، و﴿ذا﴾ بمعنى «الذي» ، و﴿أنزل﴾  
صلته .

(١) انظر إيضاح الوقف ٧٤٧ - ٧٤٨ ، والقطع ٤٢٧ ، والمكتفى ٣٤٩ ، ومنار الهدى ١٥٦ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٥٥ ، والبيان ٢ / ٧٦ ، والبحر

٥ / ٤٨٣ ، واللفني ٦٠٧

(٤) انظر في ذلك سفر السعادة ٨٥٠ ، وابن يعيش ٤ / ١٠٥ - ١٠٦ ، وشرح الكافية ٢ / ١١٦ ،  
والمصادر السالفة .

(٥) انظر شرح اللع اللوح ١١٢ / ١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٨ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٥٦ ، والبيان

٢ / ٧٧ ، والبحر ٥ / ٤٨٤ ، والكتاب ١ / ٤٠٥ ، والمسائل المنشورة ٦٢ ، والبغداديات ١٤٢ ،

وابن الشجري ٢ / ١٧١ ، ٣٠٥ .

(٦) فاعل لما لم يسم فاعله ، وهو ماضي فيها بعد : نائب الفاعل .

(٧) سلف التعليق على وقوع الفاعل جملة ٦٠٧ . وذكرت ثمة أن الجملة إذا كانت محكية جاز أن تقع

فاعلة أو نائب فاعر ، وهو الوجه ههنا . وقوله «لأن الجملة نكرة» سلف التعليق عليه ٢٣٤  
وذكر ثمة أن الجملة لانكرة ولا معرفة .

وجاء قوله ﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(١)</sup> [ ٢٤ ] مرفوعاً<sup>(٢)</sup> ، ولم يجوز نصبه كما جاز نصب « خَيْر » في الآية التي تليها [ وهي ]<sup>(٣)</sup> ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٣٠ ] لأنَّ التقدير هنا : أنزل خيراً<sup>(٥)</sup> ، ولا يجوز أن يقال : أنزل أساطير الأولين . فإنما قال ﴿ قالوا أساطيرُ الأولين ﴾ أي هذا المنزل في زعمكم هو عندنا أساطير الأولين<sup>(٦)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ لِيُخْشِعُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٢٥ ]

(١) 'نظر المصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة .

(٢) وهو خبر مبتدأ محذوف .

(٣) زيادة من ي وب ، وفيها : وهو ، ولعل الصواب مأثبت .

(٤) انظر مصابي القرآن للأخفش ٢٨٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٨ ، وجمع البيان ٢ / ٣٥٨ ، والبيان ٢ / ٧٧ ، والبحر ٥ / ٤٨٧ ، والكتاب ١ / ٤٠٥ ، والبغداديات ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، وابن يعيش ٢ / ١٥٠ ، وابن الشجري ٢ / ١٧١ ، ٢٠٥ ، والمفني ٧٨ ، ٧٩٢ ، ٨٢٧ ، ٨٥٢ .

(٥) وذلك لأن « ماذا » ههنا بمنزلة اسم واحد في موضع النصب على أنه مفعول به .

(٦) إنما قال المؤلف ذلك لأن ﴿ أساطير الأولين ﴾ حكاية قول الكفار ، وهم جاحدون لإنزال القرآن ، فلو نصب لكان التقدير : أنزل أساطير الأولين ، وفيه تصديق بالإنزال ، ولهذا ما قال المؤلف في تقدير المبتدأ المحذوف « هذا المنزل في زعمكم » فزاد في التقدير « في زعمكم » ليدفع مايوه ظاهره من تصديقهم بإنزاله وهذا يبر من المؤلف لقول من قال : تقديره : هو أساطير الأولين ، وهو قول الكسائي ومن وافقه ، وقيل التقدير ، الذي أنزله أو المنزل أساطير الأولين ، وهو واضح ولا حاجة إلى أن يزداد فيه مازاده المؤلف .

ويجوز في العربية الرفع والنصب ، كقوله تعالى ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾ [ سورة البقرة : ٢١٩ ] قرئ العفو بالرفع والنصب ، انظر ماسلف من الكلام على هذه الآية في موضعها ١٦١ . وانظر لمصدر التي أحنا عليه في ذكر : ماذا ١٦١ ح ٤ .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر الجواهر ٣٠٢ ، وجمع البيان ٣ / ٢٥٦ ، والبحر ٥ / ٤٨٥ .

﴿ مِنْ ﴾ زيادة<sup>(١)</sup> على قول الأخفش ، أي أوزارهم [ و ]<sup>(٢)</sup> أوزار الذين يضلونهم . وعلى قول سيبويه هو صفة موصوف عذوف<sup>(٣)</sup> على تقدير : وأوزاراً من أوزار الذين يضلونهم .

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ فَلَيْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [ ٢٩ ]

فأدخل اللام في « بئس » ولم يدخلها في « الزمر » [ ٧٢ ] و « المؤمن »<sup>(٥)</sup>

٦

[ ٧٦ ] لَمَّا كَانَ الْكَلَامُ هُنَا أُخْرِجَ إِلَى التَّأْكِيدِ مِنْ حَيْثُ كَانَ سِيَاقُ الْآيَةِ فِي التَّابِعِ وَالتَّبَعِ جَمِيعاً . أَلَا تَرَاهُ قَالَ ﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ / وَلَأنَّهُ قَالَ مِنْ بَعْدُ ﴿ وَلَنَذَارُ الْآخِرَةَ خَيْرٌ ﴾ [ ٣٠ ] فَأَدْخَلَ اللَّامَ لِيُطَابِقَ اللَّامَ بَعْدَهُ .

٢ / ٧١

( ٢ / ٧٧ )

٩

قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَحْرِصْ عَلَى هَذِهِمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٣٧ ]

و ﴿ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ ﴾<sup>(٧)</sup> مَرْتَباً لِلْمَفْعُولِ<sup>(٨)</sup> . فَن قَالَ ﴿ لَا يَهْدِي ﴾

١٢

(١) سلف التعليق على زيادة « من » على المدهيين ٢٥ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) سلف التعليق على حذف موصوف وإقامة الصفة مدممة ٣١٥ ح ٥ .

(٤) انظر الجواهر ٣٨١ .

(٥) هي سورة غافر . والآية في السورتين : ﴿ فَلَيْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٩ ، والحجة ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٤ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٣٥٩ ، والبيان

٢ / ٧٧ - ٧٨ ، والبحر ٥ / ٤٩٠ .

(٧) قرأ ﴿ لَا يَهْدِي ﴾ بِنَائِهِ لِلْفَاعِلِ عَاصِمٍ وَحِزَّةٍ وَالْكَسَائِي ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿ لَا يَهْدِي ﴾ بِنَائِهِ

لِلْمَفْعُولِ . انظر السبعة ٢٧٢ ، والتيسير ١٢٧ ، والنشر ٢ / ٣٠٤ .

(٨) يريد مبنياً لما لم يسم فاعله وهو المبني للمفعول والمبني للمجهول أيضاً ، وقد سلف التعليق على

هذا ١٦٦ ح ٦

ففيه<sup>(١)</sup> ضمير يعود إلى المنصوب بـ « إِنَّ » أي لا يهدي الله من يضل . ومن قال ﴿ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ ﴾ ففيه<sup>(٢)</sup> ضمير يعود إلى اسم « إِنَّ » ومفعول ﴿ يضل ﴾ محذوف وهو العائد<sup>(٣)</sup> إلى « مَنْ » أي : من يضلّه الله . ولم يختلفوا في ضم الياء من ﴿ يَضِلُّ ﴾ بته .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لَهَا لَا يَفْلَحُونَ نَصِيبًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup>

[ ٥٦ ]

٦

المعنى : يجعلون للأصنام<sup>(٥)</sup> الذين لا يعلمون ولا يحسّون نصيباً مما رزقناهم ، كقوله ﴿ وَهَذَا لَشَرُّكَائِنَا ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة الأنعام : ١٣٦ ] . ألا ترى أنهم كانوا يجعلون للأصنام نصيباً من الأنعام والحرث فينفقونها عليها . ورأيًا يتقربون بقربان يذكرّون عليه اسمه خاصة دون اسم الله عزوجل . وإن ذبحوا ذكروا اسم الله عليه ذكروا أيضاً اسم الصنم معه . ولا يذكرون مع الصنم اسم الله عزوجل في بعضها . فهذا معنى [ قوله ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لَهَا لَا يَفْلَحُونَ نَصِيبًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾

٩

١٢

(١) أي في « يَهْدِي » . وأجاز الفراء وأبو علي ومن وافقهما أن يكون « هدى » بمعنى « اهتدى » ، وعليه ففي « يضل » ضمير يعود إلى اسم الله تعالى والمائد إلى « من » محذوف في كل حال . انظر ماسف من التعنيق على مجي . هدى بمعنى اهتدى ٤٤٤ .

(٢) أي في « يُضِلُّ » .

(٣) سلف التعنيق على حذف العائد إلى الموصول وهو ضمير نصب ١٠٩ .

(٤) انظر الجواهر ٣٧٣ - ٣٧٤ ونص على نقله عن أبي علي ، وإعراب القرآن ٢ / ٢١٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٦٦ ، والبحر ٥ / ٥٠٣ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٨٣ ، والقرطبي ١٠ / ١١٥ - ١١٦ ، ومجمع التفسير ٣ / ٦١١ ، وماسف ٢٤ ، ٥٢٣ .

(٥) انظر المصادر السالفة ، ولم ينسب إلى أحد ، وقد أجازوه أبو علي وغيره .

(٦) انظر تأويلها في تفسير الطبري ٨ / ٣٠ - ٣٢ ، والقرطبي ٧ / ٨٩ - ٩٠ ، وابن كثير ٢ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ومجمع التفاسير ٢ / ٤٨٩ - ٤٩٠ .

(٧) زيادة مني .



ومعنى قوله : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِثْلَ دَرَّأٍ مِنَ الْحَرْثِ وَالْإِنْعَامِ نَصِيبًا قَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا ﴾ [سورة الأنعام : ١٣٦] إلى آخر الآية (١) .

فكفى عن لفظة « ما » في قوله ﴿ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ ﴾ بالسواو لأنهم جعلوا الأصنام بمنزلة العقلاء . ولو كان « ويجعلون لما لا يعلم » على لفظ « ما » أو « لاتعلم » على معناه ، كقولهم : « ما جاءت حاجتك » (٢) = لكان جائزاً حسناً [ أيضاً (٣) ] .

٦

وقدّرته (٤) في موضع آخر : ويجعلون لما لا يعلمونه إلهاً ، فحذف المفعولين .

(١) قام الآية : ﴿ ... وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء ما يحكمون ﴾ .

وما اختاره المؤلف في تأويل الآية هو قول ابن زيد ، ونص كلامه كما رواه الطبري : « كل شيء جعلوه لله من ذبح يذبحونه لايأكلونه أبداً حتى يذكروا معه أسماء الآلهة ، وما كان للآلهة لم يذكروا اسم الله معه » وهو على وجازته أبين مما ذكره المؤلف .

والذي قاله ابن عباس في تأويل الآية أولى من قول ابن زيد ، قال : « كانوا إذا احترقوا حرثاً أو كانت لهم ثمرة جعلوا لله منها جزءاً وللوثن جزءاً ، فإِنْ كَانَ مِنْ حَرْثٍ أَوْ ثَمَرَةٍ أَوْ شَيْءٍ مِنْ نَصِيبِ الْأَوْثَانِ حَفِظُوهُ وَأَحْصَوْهُ ، فَإِنْ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ فِيهَا سَمِيَ لِلَّهِ رَدْوُهُ إِلَى مَا جَعَلُوهُ لِلْوَثْنِ ، وَإِنْ سَبَقَهُمُ الْمَاءُ إِلَى الَّذِي جَعَلُوهُ لِلْوَثْنِ فَسَقَى شَيْئاً جَعَلُوهُ لِلَّهِ جَعَلُوا ذَلِكَ لِلْوَثْنِ وَإِنْ سَقَطَ شَيْءٌ مِنَ الْحَرْثِ وَالثَّمَرَةِ الَّتِي جَعَلُوا لِلَّهِ فَاخْتَلَطَ بِالَّذِي جَعَلُوا لِلْوَثْنِ قَالُوا : هَذَا فَقِيرٌ وَلَمْ يَرُدَّ إِلَى مَا جَعَلُوا لِلَّهِ ، وَإِنْ سَبَقَهُمُ الْمَاءُ الَّذِي جَعَلُوا لِلَّهِ فَسَقَى مَا سَمِيَ لِلْوَثْنِ تَرَكَوهُ لِلْوَثْنِ » . هـ وهو قول مجاهد وقتادة وغيرهم باختلاف في ألفاظهم والمعنى متقارب ، واختاره الطبري .

(٢) انظر الجواهر ٩٣٦ ، والكتاب ١ / ٢٤ - ٢٥ ، ٣٠٢ و ٢ / ٢٥ ، والحجة ٣ / ٤٠٦ خك ، والمسائل المنشورة ١٣٦ ، والمخصص ١٧ / ٧٥ - ٧٦ ، وابن يعيش ٧ / ٩١ - ٩٢ ، ومنتشور الفوائد ٥١ ، والمجمع ٢ / ٧٠ . وكتب تحت « جاءت » في الأصل : « صارت ، وفيه ضمير يعود إلى ما » .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) هو أبو علي ، وقد صرح المؤلف في الجواهر بالنقل عنه ، وانظر مجمع البيان .

ويكون الضميران في ﴿يَجْعَلُونَ﴾ و ﴿يَعْلَمُونَ﴾ للشركين<sup>(١)</sup>.

قوله تعالى : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾<sup>(٢)</sup> | ٥٧ |

أي ويعملون لهم ما يشتهون . فـ « ما »<sup>(٣)</sup> في موضع نصب<sup>(٤)</sup> بالعطف على قوله ﴿البنات﴾ . وقوله ﴿سبحانه﴾ اعتراض بين المطفوف والمطوف عليه .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ

(١) هذا معنى قول مجاهد وغيره : ويعملون لمالا يعملون أنه يضرهم ولا ينفعهم ، واقتصر عليه الطبري .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٥ - ١٠٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢١٢ - ٢١٣ ، ومعجم البيان ٢ / ٣٦٦ ، والبيان ٢ / ٧٩ ، والبحر ٥ / ٥٠٣ ، والقطع ٤٣٠ - ٤٣١ ، والكشاف ٢ / ٤١٤ ، واللفظ ٥١٨ .

(٣) في الأصل : كما ، وهو تحريف .

(٤) وعليه يكون التقدير : ويعملون لأنفسهم ما يشتهون ، فوضع الضمير موضع النفس ، وأنت لاتقول : قد جعلت لك كذا وكذا تريد : قد جعلت لنفسك كذا وكذا ، كما لاتقول : ضربتني ، تريد : ضربت نفسي ؛ وقد أجاز ذلك الفراء ومن وافقه ، قال الفراء : « وربما اضطرب الشاعر فقال : عدمتني وفقدتني ، فهو جائز وإن كان قليلاً » ا هـ . وأجازه الحوفي والزحشرى وغيرهم متابعين الفراء ، وهذا غير جائز عند الزجاج والنحاس وأبي حيان وغيرهم .

واختار الفراء أن يكون « ما » في موضع رفع على الابتداء و « لهم » الخبر ، وهو قول الزجاج والنحاس وأبي حيان ، وأجاز القولين الطبرسي والزحشرى وأبو البركات وغيرهم وقد سلف التعليق ٢٨٠ ح ٣ على أن الفعل الرفع لضمير الاسم لا يمتد إلى ضميره المتصل المنصوب إلا في باب ظن وأخواتها .

(٥) زيادة من ي و ب .



[ أي <sup>(١)</sup> مقدمون إلى النار <sup>(٢)</sup> . و ﴿ مَفْرُطُونَ ﴾ بالكسر أيضاً قرئ به <sup>(٣)</sup> ، أي مسرفون <sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٦٧ ]

الهاء في قوله ﴿ منه ﴾ يعود إلى موصوف محذوف ، والتقدير : ماتتخذون منه <sup>(٦)</sup> . و « ما » هو موصوف مرفوع بالابتداء ، والجملة التي هي ﴿ تتخذون منه ﴾ في موضع الرفع صفة لـ « ما » . وعند الأخفش <sup>(٧)</sup> الموصوف يرتفع بالظرف . وقد تقدم غير مرة حذف الموصوف وإقامة الصفة

(١) زيادة من ب .

(٢) هذا قول قتادة والحسن ، واختاره الزجاج وابن قتيبة وغيرهما ، وهو من الإفراط بمعنى اتفديم : وقيل : أي متروكون في النار منسيون ، عن ابن عباس وسعيد ومجاهد والضحاك وهو قول الكسائي وأبي عبيدة والفراء واختاره الطبري ، وهو من الإفراط بمعنى الترك . قال الزجاج : ومن فسر « متروكون » فهو كذلك أي قد جعلوا مقدمين في العذاب أي متروكين فيه .

(٣) قرأ بالكسر نافع وحده ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٢٧٤ ، والتيسير ١٣٨ ، والنشر ٢٠٤ / ٢ .

(٤) هذا قول غير أبي علي ، فإنه قال : « فأما قول نافع فكأنه من أفرط أي صار ذا فرط فهو مفرط ... أي هو ذو فرط إلى النار وسبق إليها ، فالقراءتان على هذا متقاربتا المعنى » .

(٥) انظر الجواهر ٣٠٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٢ ، وجمع البيان ٢ / ٣٧٠ ، والبيان ٢ / ٧٩ - ٨٠ ، والبحر ٥ / ٥١٠ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٩٠ ، والقرطبي ١٠ / ١٢٧ - ١٢٨ ، وجمع التفاسير ٢ / ٦١٧ .

(٦) هذا قول الطبري ومن وافقه . وقدره الأخفش ، شيء تتخذون ، وهما واحد . وقدره الزمخشري : ثمر تتخذون . ولم يميز أبو حيان قول الطبري ، قال : وهو لا يجوز على مذهب البصريين ، وسكت عن قول الزمخشري ، وهذا عجيب منه . فجازها واحد ، وما لم يجره جائز ، انظر ماسلف ٣١٥ ، ٤١٨ والتعليق في الموضعين .

(٧) سنن التعليق على هذا ١٣ .

مقامه<sup>(١)</sup> في قوله : ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة البقرة : ١٦] و ﴿يَحَرِّقُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة النساء : ٤٦] و ﴿نِعْمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة النساء : ٥٨] و ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> [سورة النساء : ٩٠] . وستره أيضاً في قوله ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾<sup>(٦)</sup> [سورة الصفات : ١٦٤] / التقدير : وما منّا أحد إلا له مقام معلوم . ف « أحد » محذوف لا بد من إضماره لأن الهاء في قوله ﴿له﴾ يعود إليه .

٦

وهذه آية ينازع [ فيها ]<sup>(٧)</sup> أبا عليّ وغيره من النحويين الفقهاء<sup>(٨)</sup> ، حيث

(١) وبسطت التعليق عليه ٣٦٥ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٦ - ٧٧ .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٣١٤ - ٣١٥ .

(٤) لم يتقدم له كلام فيها . ولا تكون هذه الآية من هذا الباب إلا على أن تكون « ما » معرفة تامة ، والتقدير : نعم الشيء يعظمكم به ، فتكون جملة ﴿يعظمكم به﴾ في موضع رفع صفة لموصوف محذوف هو الخصوص بالمدح ، والتقدير : نعم الشيء شيء يعظمكم به ، وقيل غير ذلك . انظر شرح اللع اللوح ١٢٩ / ١ ، والجواهر ٢٩٨ ( وفيه سقط ) ، وجمع البيان ٦٣ / ٢ ، والبيان ٣٦٧ / ٢ ، والبحر ٥ / ٢٧٧ ، والبيضايات ٧١ ، وابن يعيش ٧ / ١٣٤ ، والمفني ٣٩١ .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٣١٨ - ٣١٩ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٣٥ . وقد أورد المؤلف هذه الآيات فيما أورده في الجواهر ٢٨٦ - ٢٠٨ في الباب ١٤ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه » .

(٧) زيادة مني .

(٨) ذكر المؤلف في الجواهر ٢٩١ - ٢٩٢ نحو ما ذكره هنا . والظاهر أنه يريد بالفقهاء الحنفية ولا سيما محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وأصحابه ، فقد قال في آخر أبواب كتابه الجواهر ٩٦٦ - ٩٦٨ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من الأفعال المفرغة لما بعد « إلا » وذكر ثنائي آيات منها آية الصفات ، قال : « وعند محمد بن الحسن « أحد » مضى في هذه الآي وبني عليه مسائل ، فقال : عبدي حر إن كان في البيت إلا رجل ..... » وانظر كلام محمد بن الحسن في كتابه الجامع الكبير ص ٤٣ .

زعموا أنك إذا قلت : ماجاءني إلا زيد = أن « زيدا » يرتفع بكونه فاعلاً لـ  
 « جاءني » ، ولا يجوز في « زيد » إلا الرفع . ومعنى الكلام : ماجاءني أحد إلا  
 زيد ، فلم يعتدوا بتقدير « أحد » ، ولم يجوزوا النصب في « زيد » . ولو كان  
 « أحد » مقدراً كالمفوض به لجاز في « زيد » الرفع والنصب جميعاً<sup>(١)</sup> ، كما جاز  
 إذا ظهر في قولهم : ماجاءني أحد إلا زيد وإلا زيدا . ألا ترى أنه يجوز ههنا  
 الرفع والنصب [ جميعاً ]<sup>(٢)</sup> ٦

والفقهاء يعتدّون بـ « أحد » هذا ويقدرونه كالمفوض به حتى قالوا في رجل  
 قال : إن كان في الدار إلا رجل فأنت حرّ ياسالم ، فإذا [ كان ]<sup>(٣)</sup> فيها<sup>(٤)</sup>  
 رجل وصيّ قالوا : هو حائث في القضاء لأن الصبي مستثنى من « أحد » ،  
 فتحقق تقدير الأحديّة في الأول ، ولم يحنث فيما بينه وبين الله لأنه كأنه قال :  
 إن كان في الدار أحد إلا رجل . و « رجل » مستثنى من « أحد » ، و « الصيّ »  
 لا يستثنى من « أحد » . وعلى هذا مسائل حجة ١٢

قوله تعالى : ﴿ هُوَ يُخْرِجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ  
 لِلنَّاسِ ﴾ [ ٦٩ ]<sup>(٥)</sup>

قيل : في الشراب<sup>(٦)</sup> . وقيل : في القرآن<sup>(٧)</sup> .

(١) قال في الجواهر : ولم يرد عن المرب نصبه في شيء من كلامهم يتّ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) زيادة من الجواهر .

(٤) كان في النسخ « فيه » والدار مؤنثة . ولو قال : إن كان في البيت ... كما قال في الجواهر = كان صواباً .

(٥) انظر شرح اللع اللوح ٣٤ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٩ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٧٠ ، والبيان ٢ / ٨٠ ، والبحر ٥ / ٥١٧ ، وتفسير الطبري ١٤ / ٩٤ - ٩٥ ، والقرطبي ١٠ / ١٣٦ ، وابن كثير ٤ / ٥٠١ ، ومجمع التفسير ٢ / ٦٢٠ - ٦٢١ .

(٦) أي في العسل ، وهو قول ابن عباس وابن مسعود وقتادة ، وهو قول الجمهور .

(٧) وهو قول مجاهد ، وأجازه الفراء والزجاج وغيرهما . قال الحافظ ابن كثير : « وهذا قول صحيح »

فإذا رجع إلى الشراب كان متعلقاً بمحذوف في موضع الرفع صفة لـ ﴿ شراب ﴾ أي : يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه ثابت فيه شفاء .  
 ٣ فيرتفع ﴿ شفاء ﴾<sup>(١)</sup> بالظرف على المذهبين<sup>(٢)</sup> لجريه وصفاً على المرفوع ، كما أنَّ ﴿ ألوانه ﴾ يرتفع بـ ﴿ مختلف ﴾ على المذهبين لجريه وصفاً على ﴿ شراب ﴾ .  
 فأمّا إذا رجع إلى القرآن ففي رفع ﴿ شفاء ﴾ اختلاف بين سيوييه والأخفش إذ لم يجرِ الظرف على مذكور قبله .

قوله تعالى : ﴿ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئاً ﴾<sup>(٣)</sup> | ٧٠ |  
 إن نصبت ﴿ شيئاً ﴾ بـ ﴿ يعلم ﴾<sup>(٤)</sup> - وهو مذهب سيوييه<sup>(٥)</sup> - كنت قد أعملت الثاني وأضمرت المفعول في ﴿ يعلم ﴾ على شريطة التفسير .  
 ٩ وإن أعملت ﴿ يعلم ﴾ - وهو مذهب الفراء<sup>(٦)</sup> - أضمرت لـ ﴿ يعلم ﴾ مفعولاً ، وفصلت بين المفعول والعامل ، وكنت قد توالفت عليك الفتوق<sup>(٧)</sup> إذ<sup>(٨)</sup> جمعت بين محازين ، بخلاف مذهب سيوييه إذ لم يمتأ على مذهبه إلا إضمار

= في نفسه ، ولكن ليس هو الظاهر ههنا من سياق الآية ، فإن الآية إنما ذكر فيها العسل .... » .

(١) في الأصل : فيه شفاء ، وهو سهو من الناسخ .  
 (٢) سبب التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على الاتفاق وعلى الاختلاف بين المذهبين ١٣ .  
 (٣) انظر مجمع البيان ٣ / ٣٧٠ - ٣٧١ ، والبيان ٢ / ٨٠ ، والبحر ٥ / ٥١٤ .  
 (٤) في الأصل : يعلم ، وهو خطأ .  
 (٥) إعمال الثاني هو مذهب سيوييه والبصريين ، وإعمال الأول هو مذهب الكوفيين ، وهذا باب التنازع وقد بسطنا التعليق عليه ٣٦٧ .  
 (٦) ذكرت فيما سلف من التعليق أنه حكى عن الفراء أن كلا الماملين عامل في المفعول وهو « شيئاً » ههنا .

(٧) الفتوق جمع فتق وهو الحلة والفرجة والخرق . وانظر هذه العبارة في الجواهر ٤٠٥ ، وانظر مقدمة التحقيق أيضاً . ونحو هذا قوله : « ... ومتى هذا كثير يتسع على العاد الخرق اتساعه على الرقاق ، الجواهر ٥٠٣ .

(٨) في الأصل وب : إذا ، وهو تحريف صوابه من ي .

مفعول ﴿ يعلم ﴾ وقد فسرته بمفعول الـ ﴿ علم ﴾ .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَمَا الَّذِينَ فَضَّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] [ ٧١ ]

٢ مابعد الفاء مبتدأ وخبر ، وهي جملة اسمية وقعت في موضع جملة فعلية في موضع النصب لأنه جواب النفي بالفاء ، والتقدير <sup>(٣)</sup> : فما الذين فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت أيمانهم فيستوا .

٦ قوله تعالى : ﴿ وَيَقْبِضُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٧٣ ] .

٩ انتصب قوله ﴿ شَيْئًا ﴾ بالمصدر <sup>(٥)</sup> - أعني ﴿ رزقاً ﴾ - أي : ما <sup>(٦)</sup> لا يملك

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر شرح اللع اللوح ١٢٥ / ١ - ٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٧٣ ، والبيان ٢ / ٨٠ - ٨١ ، والبحر ٥ / ٥١٤ - ٥١٥ .

(٣) في الأصل : فالتقدير .

(٤) انظر الجواهر ٣٧٣ ، ٤٦٢ ، ومماني القرآن للأخفش ٣٨٤ ، وللغراء ٢ / ١١٠ ، وإعراب القرآن ٢١٨/٢ ، والحجة ١٨٧/٤ خم . ومجمع البيان ٣٧٣/٣ ، والبيان ٨١/٢ بـ والبحر ٥١٦/٥ - ٥١٧ ، والعسكريات ٥٢ ، والإيضاح ١٥٥ ، والبغداديات ٦٩ ، ١٤٠ ، وابن يعيش ١٤٥/٣ .

(٥) هذا قول الغراء وأبي علي ومن وافقهما . وذهب الأخفش إلى أنه منتصب على البدل من رزق ، وأجاز القول الأول . والرزق بكسر الراء هو الاسم والمصدر الحقيقي هو الرزق بالفتح ، وقد يوضع الاسم موضع المصدر ، انظر اللسان ( رزق ) . فمن قال بانتصاب ﴿ شَيْئًا ﴾ به أجراه مجرى المصدر ، ولم يميزه بعضهم ، ومن ذهب إلى أن ﴿ شَيْئًا ﴾ بدل منه جملة اسماً محضاً .

(٦) في الأصل : بما ، وهو خطأ .



أن يرزق أحداً شيئاً ، يعني به الصنم . ثم قال ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [ ٧٣ ] فجمع ضمير « ما »<sup>(١)</sup> ، ولو قال « ولا يستطيع » لكان جائزاً بالعطف على ﴿ يملك ﴾ ، كما أنه لو قال « ما لا يملكون » طبقاً لـ ﴿ يستطيعون ﴾ كان حسناً أيضاً .

[ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> ] : ﴿ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ﴾ [ ٧٥ ]

٦

هذه الآية تدلّ على أن « رزق » يتعدى إلى مفعولين . ألا ترى أن الهاء في قوله ﴿ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ ﴾ هو المفعول الأول ، و [ قوله<sup>(٣)</sup> ] ﴿ رِزْقًا حَسَنًا ﴾ هو المفعول الثاني . ولو كنت تقول : إن انتصاب قوله ﴿ رِزْقًا حَسَنًا ﴾ على المصدر = هَدَمَ عليك قوله ﴿ فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ﴾ لأن الإنفاق إنما يكون من المال دون الحديث .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُلُونِ أُمّهَاتِكُمْ ﴾ [ ٧٨ ]<sup>(٤)</sup>  
كسر على<sup>(٥)</sup> الهمزة من ﴿ أُمّهَاتِكُمْ ﴾ تبعاً لكسرة النون . وزاد زيات<sup>(٦)</sup>  
كسر الميم تبعاً لها<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر ماسلف أيضاً ٥٣٣ ، ٦٨٤ .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر جمع البيان ٢ / ٣٧٤ ، والبيان ٢ / ٢٨ .

(٤) انظر إعراب القرآن ٢ / ٢١٩ - ٢٢٠ ، والحجة ٢ / ٢٤٩ خك ، وجمع البيان ٣ / ٣٧٦ ، والبيان

٢ / ٨٢ ، والبحر ٥ / ٥٢٢ . وماسلف ٢٩٤ .

(٥) هو الكائي .

(٦) هو حمزة .

(٧) وقرأ الباقون بضم الهمزة . انظر السبعة ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والتيسير ١٣٨ ، ٩٤ ، والنشر ٢ / ٣٠٤ ،

وقوله : ﴿ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٧٨ ]

يجوز أن يكون ﴿ شَيْئًا ﴾ منتصباً على المصدر <sup>(٢)</sup> ، أي : لا تعلمون علماً .  
 ٣ وإن كان قد قال أبو علي في قوله <sup>(٣)</sup> :

... .. نَظَرْتَ فَلَمْ تَنْظُرْ بِعَيْنَيْكَ مَنظَرًا <sup>(٤)</sup>

٦ إنه لا يجوز انتصاب « مَنظَر » على المصدر لأن الغرض منه التقليل حيث قال  
 « ولم تنظر » ، فلا يؤكد بالمصدر ما أريد به النفي والتقليل . قال ذلك في  
 « الحجة » <sup>(٥)</sup> ثم فَرَّ قَائِرُهُ <sup>(٦)</sup> ، فذكر في « التذكرة » <sup>(٧)</sup> « مامنع منه في « الحجة » .  
 فإذا تَبَّعْتَ إنساناً مثل أبي علي لم يتأت لك تَبَّعُكَ إياه في سنة أو سنتين ولا في

(١) انظر مجمع البيان ٣ / ٢٧٦ ، والبيان ٢ / ٨٢ . وكان في الأصل وب : لا تعلمون ، وهو تصحيف .

(٢) انظر ماسلف من انتصاب شيء « على المصدر ٢٤٩ ، ٤١١ ، ٥٣٩ .

(٣) وهو امرؤ القيس . د ، ق ، ٤ / ٢٠ ص ٦١ ، والحجة ٤ / ٣٥٨ مكرر خم ، والبصريات ٣٦ ، ومجمع  
 البيان ٥ / ٢٣٤ .

(٤) صدره : فَلَمَّا بَدَتْ حُوزَانُ وَالْأَلْ دُونَهَا

ويروى « فلما بدا حوزان والأل دونه » انظر الديوان ٢٩١ وهو ما في الحجة ومجمع البيان . وكان في  
 النسخ « ولم تنظر » وهو تحريف .

(٥) الذي ذهب إليه أبو علي في الحجة ٤ / ٣٥٨ مكرر خم أن « منظرًا » مفعول به ، قال : « يجوز أن  
 يكون « نظرت فلم تنظر » أي نظرت فلم تر بعينك منظرًا تعرفه في الأل ..... وقد يكون  
 « نظرت فلم تنظر » مثل تكلمت فلم تكلم ، أي لم تأت بكلام على حسب ما يرواه أي لم يقع الموقع  
 الذي أريد ، فكذلك « نظرت فلم تنظر منظرًا » كما تريد أو لم تر منظرًا يروق « اهـ . وما عناه  
 المؤلف إلى أبي علي قاله في البصريات ص ٣٦ ، قال : « ألا ترى أنه لا يحسن أن تؤكد إذا أردت  
 تقليله وانتفاءه » اهـ وذهب ثمة أيضاً إلى أن منظرًا مفعول به .

(٦) أي انتشر غضبه .

(٧) هو كتاب لأبي علي كبير عزيز ، ذكر أن له نسخة في مكتبة شيخ الإسلام بزنجان . انظر مقدمة  
 محقق تكملة الإيضاح 3 ، والمضديات ٥٦ . وقد نقل منه المؤلف في هذا الكتاب وفي الجواهر  
 وشرح الدع ، انظر مقدمة التحقيق

عشر . ألا ترى أن عثمان<sup>(١)</sup> قال : أمتٌ معه أربعين سنة ، فلم يَلْحُ لي [ في شيء<sup>(٢)</sup> ] من قوله في قولهم « هذا حلّو حامضٌ »<sup>(٣)</sup> ملاح لي بعد أربعين سنة .  
وإن حملت ﴿ شيئاً ﴾ على ﴿ تعلمون ﴾ كان بمعنى : تعرفون<sup>(٤)</sup> ،  
لاقتصاره على مفعول واحد<sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٩٢ ]  
لا تكون ﴿ هي ﴾ ههنا فصلاً لوقوعها بين نكرتين<sup>(٢)</sup> . ولكن قوله ﴿ أَنْ تَكُونَ ﴾ [ تكون<sup>(٣)</sup> ] ههنا تامة ، و ﴿ أُمَّةٌ ﴾ اسمها<sup>(٤)</sup> ويكون ﴿ هي أربي ﴾ مبتدأ وخبراً في موضع الرفع صفة لـ ﴿ أُمَّة ﴾ ، ولا تحتاج ﴿ تكون ﴾ إلى الخبر لأنها بمعنى « تحدث » .

(١) ابن جني . وقد نقل المؤلف عنه نحو مقاله ههنا في شرح اللمع اللوح ٥٠ / ١ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) أطال أبو علي الكلام عليه في الحجة ١ / ١٤٧ - ١٥١ ، وخصه في المسائل المنشورة ١٦ ، وقد سلف ذكر مصادر هذا القول ١٣ .

(٤) في الأصل : يعلمون .... يعرفون ، وهو تصحيف ، ولم يعبأ في ب ، والصواب من ي .

(٥) هذا هو الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه .

(٦) انظر الجواهر ١٢٥ ، ٥٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ١١٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وجمع البيان ٢ / ٢٨٢ ، والبيان ٢ / ٨٣ ، والبحر ٥ / ٥٢١ ، والكشاف ٢ / ٤٢٦ ، والبيان ٨٠٧ - ٨٠٨ ، وتفسير الطبري ١٤ / ١١٢ ، والقرطبي ١٠ / ١١١ ، وجمع التفسير ٦٣٦ / ٦٣٧ ، والمغني ٦٤٢ ، ٦٤٦ .

(٧) هذا قول البصريين ، وقد أجاز الكسائي وهشام والفراء وغيرهم من الكوفيين أن تكون « هي » ههنا فصلاً ، ويسمونه العماد ، لأنهم يجيزون وقوعه بين نكرتين ، وقد ردة الزجاج في مصابي القرآن له جـ ١ / ١٤٢ خ قول الفراء ومنه أخذ النحاس والمؤلف . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير الفص ٣٣ .

(٨) زيادة مني .

(٩) يريد فاعلها . وقيل : « تكون » ههنا ناقصة ، وجملة ﴿ هي أربي ﴾ خبرها ، أجازها الفراء ، وهو قول النحاس وغيره ، واقتصر عليه المؤلف في الجواهر ، وذكر القولين المكبري .

ومعنى ﴿ أن تكون ﴾ : كراهة أن تكون ، عندنا ، وعندهم<sup>(١)</sup> : لئلا تكون<sup>(٢)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٠٠ ]

قيل : التقدير : والذين هم بالله مشركون . فالضمير في ﴿ به ﴾ لله ، والضمير في ﴿ سلطانه ﴾ للشيطان<sup>(٤)</sup> . فتكون الآية من باب مجاء في التزييل من ضميرين مختلفين<sup>(٥)</sup> ، كقوله : ﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة التوبة : ٤٠ ] فالهاء الأولى للصدّيق والثانية<sup>(٧)</sup> للرسول عليه السلام ، وكقوله : ﴿ وَمَا بَلَّغُوا مِثْقَالَ مَرْتَنٍ هُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> [ سورة با : ٥٠ ] فالضمير في ﴿ بلغوا ﴾ لمشركي مكة ، والضمير في ﴿ آتيناهم ﴾ للذين من قبلهم ؛ وكقوله

(١) قوله « عندنا » يريد عند البصريين ، و« عندهم » يريد عند الكوفيين ، وانظر ماسلف من التعليق على للذهبي ١٦٢ . وتابعه على هذا أبو البركات والطبرسي وعنه أخذنا من غير تصريح . والذي قاله الزجاج وعنه أخذ النحاس والطبرسي وغيرهما أن التقدير : بأن تكون ، وقدره الزمخشري لأن تكون ، وقدره الطبرسي : من أجل أن تكون ، وهي كلها بمعنى واحد . والمعنى : ﴿ تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم ﴾ من أجل أن تكون أو بسبب أن تكون أو لأن تكون أمة أرى من أمة ، وهو الظاهر وأولى بما ذكره المؤلف .

(٢) في الأصل : يكون ، وهو تصحيف .

(٣) انظر الجواهر ٣٣ ، وجمع البيسان ٣ / ٢٨٥ ، والبيان ٢ / ٨٣ - ٨٤ ، والبحر ٥ / ٥٣٥ ، وتفسير الطبري ١٤ / ١١٨ ، والقرطبي ١٠ / ١٧٥ - ١٧٦ ، وابن كثير ٤ / ٥٢٢ ، وجمع التفاسير ٣ / ٦٤٠ .

(٤) هذا قول مجاهد والضحاك ، واختاره الطبري .

(٥) انظر ما يأتي ١٠٤٥ ، وزاد ثمة آية . وانظر الجواهر ٣٢ - ٣٣ وزاد ثمة الآية ١٠٢ من سورة النساء ﴿ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلِيَأْخِذُوا أَسْلِحَتَهُمْ ﴾ .

(٦) انظر الجواهر ٣٣ ، وتفسير الطبري ١٠ / ٩٦ ، والقرطبي ٨ / ١٤٨ ، وابن كثير ٣ / ١٢٩ ، وجمع التفاسير ٣ / ٩٦ . وقيل الضميران للرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

(٧) في الأصل : والثاني ، وهو خطأ .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٠٠ .

تعالى : ﴿ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة محمد : ٢٥] فالضير في ﴿ سَوَّلَ ﴾ للشيطان ، وفي ﴿ أَمْلَى ﴾ لله تعالى ، ليقوله ﴿ وَأَمْلَى لَهُمْ ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٣] ؛ وكقوله تعالى : ﴿ لِيَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَزَّزُوا وَتَتَّقُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة النحل : ٩] فالضير في ﴿ تَعَزَّزُوا ﴾ و ﴿ تَتَّقُوا ﴾ للرسول عليه السلام ، وفي ﴿ تَسَبَّحُوا ﴾ لله عز وجل . فكذا ﴿ إِنَّا سُلْطَانَهُ ﴾ / أي سلطان الشيطان ﴿ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ ﴾ ١ / ٧٣ ﴿ أَيُّ بِاللَّهِ ﴾ مشركون .

وقال قوم : بل الباء للسبب والهاء للشيطان أيضاً <sup>(٣)</sup> ، أي : والذين هم بسبب الشيطان مشركون بالله ، أي بسبب إضلاله إياهم وإغوائه لهم . ٩  
[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> ] : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ . مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١٠٥ - ١٠٦ ]  
﴿ مَنْ ﴾ رفع بدل من « الكاذبين » . ولا يجوز أن يكون ﴿ مَنْ ﴾ مبتدأ ١٢  
إذ لا خبر له .

وقوله : ﴿ فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ ﴾ [ ١٠٦ ]

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٤٧ - ١٢٤٨ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٥١ .

(٣) وهو قول الربيع . قال أبو حيان : وهو الظاهر لاتفاق الضائر .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٥ ، وللزجاج ج ٢ / ١٤٢ / ٢ خ ومنه أخذ المؤلف ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٢٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٣٨٧ ، والبيان ٢ / ٨٤ ، والبحر ٥ / ٥٣٨ - ٥٣٩ ، وتفسير الطبري ١٤ / ١٢١ - ١٢٢ ، والقرطبي ١٠ / ١٨٠ ، ومجمع التفاسير ٣ / ٦٤٣ . وسياق الآية : ﴿ .... إِنَّا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ تَرَجَّ بِكَفَرٍ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ .

خبر قوله ﴿ من شرع بالكفر ﴾ [ ١٠٦ ]<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ﴾<sup>(٢)</sup>

[ ١١٠ ]

٢

خبر « إِنَّ » - أعني ﴿ إِنَّ رَبَّكَ ﴾ - قوله ﴿ لَفَنُورٌ<sup>(٣)</sup> رَحِيمٌ ﴾ [ ١١٠ ]<sup>(٤)</sup> .  
وهذا من باب ما جاء في التنزيل « إِنَّ » فيه مكرراً . منها هذه الآية  
[ التي تلوتها<sup>(٥)</sup> ] والتي بعدها ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمَلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا  
مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَنُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [ ١١٩ ] .  
ومنها قوله ، في قول الأخفش<sup>(٦)</sup> : ﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ

٦

(١) هذا قول الزجاج ووافقه النحاس وغيره . وعليه يكون تقدير الكلام : وأولئك - أي الذين يفترون الكذب وهم الذين لا يؤمنون بآيات الله - هم من كفر بأنه من بعد إيمانه . وهو فاسد من جهة المعنى لأن من قال بهذا القول « أخرج من افتري الكذب في هذه الآية الذين ولدوا على الكفر وأقاموا عليه ولم يؤمنوا قط وخص به الذين قد كانوا آمنوا في حال ثم راجعوا الكفر بعد الإيمان . والتنزيل يدل على أنه لم يخص بذلك هؤلاء دون سائر المشركين الذين كانوا على الشرك مقبين ... » عن الطبري ، وانظر البحر .

وذهب الأخفش إلى أن ﴿ من كفر ﴾ مبتدأ و ﴿ من شرع ﴾ مبتدأ أيضاً خبره ﴿ فعلهم غضب من الله ﴾ وخبر ﴿ من كفر ﴾ محذوف دل عليه خبر ﴿ من شرع ﴾ . وقيل « من » شرط وحذف جواب الأولى لدلالة جواب الثانية عليه ، وهو قول عزاه الطبري إلى بعض الكوفيين ومعنى بذلك الفراء ، ولم أصب كلامه في معاني القرآن له ، واختاره الطبري وأبو حيان .

(٢) انظر مجمع البيان ٣ / ٢٨٧ ، والتبيان ٨٠٨ ، والبحر ٥ / ٥٤١ ، والبغداديات ١٧٩ .

(٣) في النسخ : غفور ، والتلاوة باللام .

(٤) الخبر عند أبي علي جملة ﴿ إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَفَنُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) تكرار « إِنَّ » على وجه التوكيد هو قول الفراء والمبرد وأجازاه النحاس وغيره ، وقد رُدَّ هذا القول . أما الأخفش فقد أجاز أن تكون بدلاً من الأولى ، وقد رُدَّ هذا القول أيضاً ، وله في ذلك قولان آخران ذكرناهما ٣٩٩ ح ٧ ، وسيأتي تحقيق ذلك ٨٩١ - ٨٩٢ ، ٩٢٣ - ٩٢٤ .

تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾ [سورة الأنعام : ٥٤] ، وقوله :  
﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ﴿٢﴾ [سورة الأنفال : ٤١] وقوله :  
﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ ﴿٣﴾ [سورة التوبة : ٦٢] ،  
وقوله : ﴿كَتَبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَإِنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ ﴿٤﴾ [سورة الحج : ٤] وقوله :  
﴿أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ ﴿٥﴾ [سورة  
المؤمنون : ٣٥] .

ففي هذه الآي اختلاف طويل . وقد تقدم بعضه ، ويأتي الكلام على  
الباقى في موضعه إن شاء الله (٦) .

[ قوله تعالى (٧) ] : ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿٨﴾ [ ١٢٧ ]  
أى على كفريهم ، فحذف المضاف .

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٣) انظر الكلام عليها في الجواهر ٣٠ ، ٣٢٠ ، ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٨ ، وشرح اللمع اللوح ٤٧ / ٢ ، ومعاني  
القرآن للأخفش ٣٢٤ ، وللغراء ١ / ٤١١ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٨ - ٢٩ ، وجمع البيان ٣ / ٤٤ ،  
والبيان ١ / ٤٠٢ ، والبحر ٥ / ٦٥ ، والكتاب ١ / ٤٦٧ ، والمقتضب ٢ / ٣٥٦ - ٣٥٧ ، والمسائل  
المنشورة ٨٥ ، والبصريات ٢٢١ - ٢٢٣ ، وابن يعيش ٣ / ٦٨ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٩١ - ٨٩٢ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٢٣ - ٩٢٤ .

(٦) انظر ماسلف ٣٩٩ ، ٥٠٠ ، وماسيأتي ٨٩١ - ٨٩٢ ، ٩٢٣ - ٩٢٤ وبسط التعليق على مناهيهم  
٩٢٣ - ٩٢٤ .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٦٧ . ولم يذكر غيره حذف المضاف . فقالوا : عليهم أى على المشركين أو الكافرين ،  
انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٢٧ ، وجمع البيان ٣ / ٣٩٣ ، والبحر ٥ / ٥٥٠ ، وتفسير الطبري  
١٤ / ١٣٣ ، والقرطبي ١٠ / ٢٠٢ ، وابن كثير ٤ / ٥٣٤ ، وجمع التفسير ٣ / ٦٥٨ . والمضاف مراد  
في المعنى .

﴿ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٢٧ ]

- وفي الأخرى ﴿ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ ﴾ [ سورة النمل : ٧٠ ] . وكلاهما حسنٌ جيد ،  
 ٢ إلا أن إثبات النون أقوى لأن ما قبله ﴿ تحزن ﴾ . فإذا <sup>(٢)</sup> قال « لا تحزن ولا  
 تكن » كان <sup>(٣)</sup> طبقاً ووفقاً لصاحبه ، وإذا قال « لا تحزن ولا تك » فللخفة <sup>(٤)</sup>  
 والاختصار . إلا أنه جاء ههنا ﴿ ولا تك ﴾ لأن أول العشر <sup>(٥)</sup> ﴿ ولم يك من  
 ٦ المشركين . شاكراً لأنعمه ﴾ [ ١٢٠ - ١٢١ ] .  
 وجاء الأمران - أعني إثبات <sup>(٦)</sup> النون وحذفها - في أي كثيرة <sup>(٧)</sup> :  
 فمّا <sup>(٨)</sup> جاءت فيه النون مثبتة قوله : ﴿ كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ  
 ٩ مَوَدَّةٌ ﴾ [ سورة النساء : ٧٣ ] ، وقوله : ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ﴾ [ سورة النساء :  
 ١١٣ ] ، وقوله ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ [ سورة النساء : ١٣٥ ] ، وقوله ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ  
 فِتْنَتَهُمْ ﴾ [ سورة الأنعام : ١٢٣ ] وقوله : ﴿ وَإِن تَكُنْ مِّتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ﴾ <sup>(٩)</sup>  
 ١٢ [ سورة الأنعام : ١٣١ ] ، وقوله ﴿ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ ﴾ [ سورة الأعراف : ٢ ] ،

(١) انظر الجواهر ٣٨٩ . وسيأتي كلام المؤلف على وجه القراءة ٧٠٢ - ٧٠٣ والتعليق ثمة .

(٢) في الأصل : إذا .

(٣) في الأصل وي : كانا ، والصواب ما أثبت .

(٤) في ب : لأن ما قبله تحزن لمطابقة صاحبه وبالحذف للخفة .

(٥) في الأصل : أول أول العشر ، وهو خطأ . وأول العشر أي الآيات العشر ، وهي تسع لاعشر ، وهي  
 الآيات ١٢٠ - ١٢٨ .

(٦) في الأصل : ثبات .

(٧) في الأصل وي : كثير ، والصواب من ب .

(٨) قوله « فمّا ... إلى قوله في السطر ٢ ص ٧٠٢ : بالبينات » لم يرد في ب .

(٩) لم يكن بالياء هي قراءة غير ابن كثير وحفص عن عاصم فقراً بالتاء ، انظر السبعة ٢٣٥ .

(١٠) قوله تكن ميتة كذا في الأصل ، وفي ي : يكن ميتة . وقد سلف التعليق على وجه القراءة في  
 هذه الآية في موضعها ٤٣٥ .



- وقوله : ﴿ إِنْ <sup>(١)</sup> يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ... وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ <sup>(٢)</sup> ﴾ [سورة الأنفال : ٦٥] ﴿ فَإِنْ <sup>(٣)</sup> يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ .... وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَعْلَمُوا الْقَيْنِ ﴾ [سورة الأنفال : ٦٦] ، وقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا ﴾ [سورة مريم : ٣] ، وقوله : ﴿ وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا ﴾ [سورة النور : ٤٩] وقوله : ﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ ﴾ [سورة الشعراء : ١٦٧] وقوله ﴿ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ [سورة الإنسان : ١] ، وقوله ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [سورة البينة : ١] وقوله : ﴿ وَلَمْ <sup>(٤)</sup> يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص : ٤] ، ومأشبه ذلك <sup>(٥)</sup> .
- ومما جاءت النون فيه محذوفة <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾ [سورة النساء : ٤٠] و ﴿ فَلَا <sup>(٧)</sup> تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ ﴾ [سورة هود : ١٧] و ﴿ فَلَا <sup>(٨)</sup> تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِمَّا يَعْبُدُ ﴾ [سورة هود : ١٠٩] ، وقوله ﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [سورة البحل : ١٢٠] ﴿ وَلَاتَكُ فِي ضَيْقٍ ﴾ [سورة النحل : ١٢٧] ، وقوله ﴿ وَقَدْ خَلَقْتَكِ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ [سورة مريم : ٩] ، وقوله ﴿ أَنَا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴾ [سورة مريم : ٦٧] ، وقوله ﴿ وَإِنْ <sup>(٩)</sup> يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا ﴾ [سورة غافر : ٢٨] وقوله ﴿ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ ﴾ [سورة غافر : ٨٥] ،

(١) في الأصل : فإن ، وهو خطأ .

(٢) في الأصل وي : ألف ، وهو خطأ .

(٣) في الأصل وي : وإن ، والتلاوة بالفاء .

(٤) في الأصل وي : لم ، والتلاوة بالواو .

(٥) جاءت النون مثبتة في التنزيل في أكن ٦ مرات وفي تكن ٢١ مرة وفي نكنز ٤ مرات وفي نكر ٣١ مرة ، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ٦٣٧ - ٦٤٠ .

(٦) جاءت محذوفة في أك مرة واحدة وفي تك ٧ مرات وفي نك مرتين وفي يك ٨ مرات .

(٧) في الأصل وي : لا ، والتلاوة بالفاء .

(٨) في الأصل : إن ، والتلاوة بالواو ، وهي ثابتة في ي .

وقوله ﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَى ﴾ [سورة القيامة: ٣٧] ، وقوله : ﴿ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُم رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَات ﴾ [سورة غافر: ٥٠] ، / [ وما أشبه ذلك ]<sup>(١)</sup> .  
 فإثبات النون هو الأصل ، وحذفها<sup>(٢)</sup> تشبيه منهم<sup>(٣)</sup> إياه بحرف [ المذ ]<sup>(٤)</sup> اللين في نحو « لا أذِر<sup>(٥)</sup> » و « إن نَذِر<sup>(٦)</sup> » و « لَمْ أَبْلُ<sup>(٧)</sup> » ، وما أشبه ذلك .  
 ﴿ فِي ضَيْقٍ ﴾<sup>(٨)</sup> و ﴿ ضَيْقٍ ﴾ قرئ بهما<sup>(٩)</sup> . فـ « الضَيْقُ » المصدر ،

٣

(١) زيادة من ي .

(٢) حذف النون من مضارع « كان » له شروط وهي أن يكون مضارعاً مجزوماً بالسكون وألا يوصل بضمير ولا بساكن . انظر في ذلك الكتاب ١ / ٨ ، ١٢٤ ، ١٤٨ ، ٢٨٣ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣٢٧ و ٢ / ١٤٨ ، ٢٨٩ ، ٣٨٩ ، والمقتضب ٢ / ٣٦٤ و ٢ / ١٦٧ ، والأصول ٢ / ٢٨٣ ، والنصف ٢ / ٢٢٧ - ٢٣٠ ، والمختب ١ / ٣٧ ، وعر الصناعة ٥٤٠ ، والمخصص ١٢ / ١٠٦ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٠٠ ، ونهرج الشفة ٢ / ٣٠٢ ، والمجمع ٢ / ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) في الأصل : منه ، والوجه ما أثبت من ي وب يعني العرب أصحاب اللغة أو أهل العربية . ووجه ما في الأصل أن يكون المراد : من القائل .

(٤) زيادة من ب .

(٥) سلف ذكر مصدر الكلام عليه ٦٠٢ .

(٦) إن هي النافية ، ولم أجد هذا الحرف وفي ي وب « يدر » . وقد نص سيبويه ٢ / ٢٨٨ أن الياء لا تحذف إلا في لأدر وما أدر .

(٧) انظر الكتاب ١ / ١٢٤ ، ١٤٨ ، ٢٨٣ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣٢٧ و ٢ / ١٤٨ ، والمقتضب ٢ / ١٦٧ - ١٦٨ ، والنصف ٢ / ٢٢٧ ، والمختب ١ / ٣٧ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٠٠ . وأصل لم أبْلُ لم أبال فحذفت الياء للجزم ثم خفف بتسكين اللام لكثرة الاستعمال فلما سكنت اللام حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار لم أبْلُ .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١١٥ ، وللزجاج ج ٢ / ١٤٤ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٢٧ - ٢٢٨ ، والحجة ٣ / ٣٣٤ - ٣٣٥ خم ، ومجمع البيان ٢ / ٢٩٢ ، والبيان ٢ / ٨٥ ، والبحر ٥ / ٥٥٠ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٦٩ .

(٩) قرأ ابن كثير وحده بكسر الضاد هنا وفي النمل : ٧٠ ، وقرأ الباقون بالفتح فيها . انظر السبعة ٣٧١ ، والتيسير ١٣٩ ، والنشر ٢ / ٣٠٥ .

و « الضِّيقُ » الاسم<sup>(١)</sup> .

وقيل : ال « ضَيْقٌ » أصله « ضَيْقٌ »<sup>(٢)</sup> فخفف كما خفف « هَيْنٌ »

و « مَيْتٌ » والأصل : هَيْنٌ وَمَيْتٌ [ وقد تقدم ذكره ]<sup>(٣)</sup> .

(١) هذا قول الزجاج والنحاس . وقيل الضم والكسر لفتان ، عن أبي الحسن ووافقه أبو علي .

(٢) هذا قول أبي عبيدة والفرأ ، وأجازه الزجاج . قال أبو علي : « .. وينبغي أن يحمل على أن ضيقاً مصدر لأنك إن حملته على أنه مخفف من ضَيْقٍ فقد أثبت الصفة مقام الموصوف من غير ضرورة . والمعنى : لا تكن في ضيق ، أي لا يضق صدرك من مكرهم كما قال ﴿ وضائق به صدرك ﴾ [ سورة هود : ١٢ ] وليس المراد : لا تكن في أمر ضيق ، فمن فتح كان في معنى من كسر وهما لفتان كما قال أبو الحسن « اهـ » .

(٣) زيادة من ب . وقد تقدم ذكر ضيق بالتشديد والتخفيف ٤٢٨ .

سورة بني إسرائيل (☆)

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَآئِيلَ إِلَّا يَتَّخِذُوا مِنْ

دُونِي وَكِيلًا ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢ ]

بالياء والتاء<sup>(٣)</sup> . فالياء<sup>(٤)</sup> ظاهر ، والمعنى : جعلناه هدى لهم لئلا يتخذوا  
وكيلاً من دوني .

فأما التاء فإنه قيل : التقدير : وجعلناه هدى لبني إسرائيل وقلنا لهم  
لاتتخذوا من دوني وكيلاً ، فأضمر « القول » ؛ ذكره مَعْمَرٌ<sup>(٥)</sup> . ويقتضي هذا  
القول زيادة « أن »<sup>(٦)</sup> لأن « أن » مع الفعل بتأويل المصدر ، فلا يصلح أن  
يكون مقولاً لـ « قلناه » ، فوجب زيادتها .

وإن شئت جعلت « أن » بمعنى « أي » ، أي ﴿ وجعلناه هدى لبني  
إسرائيل أن لاتتخذوا ﴾ : أي لاتتخذوا . فتفسير الهدى هو أن لاتتخذوا من

(☆) هي سورة الإسراء .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٧٩٧ - ٧٩٨ ، وإعراب القرآن ٢ / ٣٢٠ ، والحجة ٢ / ٣٣٧ - ٣٣٨ خم ومنه أخذ  
المؤلف ، ومجمع البيان ٢ / ٣٩٤ ، والبيان ٢ / ٨٦ ، والبحر ٦ / ٧ .

(٣) قرأ بالياء أبو عمرو وحده ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٣٧٨ ، والتيسير ١٣٩ ، والنشر  
٢ / ٣٠٦ .

(٤) في الأصل : والياء .

(٥) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى . وإليه عزا المؤلف هذا القول في الجواهر أيضاً ، ولم يصرح أبو علي  
بصاحب هذا القول ، وعزا النحاس إلى أبي عبيد .

(٦) أجازة أبو علي ومن وافقه أيضاً ، ولم يرتضه النحاس ، وردّه أبو حيان أيضاً بأن هذا ليس من  
مواضع زيادة « أن » ، وهو كما قال ، انظر مسلف من التعليق على زيادة « أن » ١٧٦ .

دُونِي وَكِيلًا .

وإن قدرت « الباء » على تقدير : وجعلناه هدى لبني إسرائيل بأن لاتتخذوا = فإنه جائز أيضاً<sup>(١)</sup> .

٣

فأما انتصاب قوله ﴿ ذُرِّيَّةً ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٣ ]

فقليل : هو على النداء<sup>(٣)</sup> ، فيمن قرأ بالتاء .

وقيل : هو مفعول أول لـ ﴿ تتخذوا ﴾ ، و﴿ وكيلاً ﴾ هو المفعول الثاني ، أي أن<sup>(٤)</sup> لاتتخذوا ذرية من حملنا مع نوح وكيلاً . وجاء<sup>(٥)</sup> « وكيل » في موضع « وَكَلَاء » كما جاء ﴿ وَحَسِّنْ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة النساء : ٦٩ ] والمعنى رفقاء ، وقال ﴿ خَلَّصُوا نَجِيًّا ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة يوسف : ٨٠ ] كما قال في موضع آخر ﴿ وَإِذْ هُمْ نَجَّوْى ﴾<sup>(٨)</sup> [ سورة الإسراء : ٤٧ ] .

٩

وكونه نصباً على النداء يختص بمن قرأ بالتاء دون الياء<sup>(٩)</sup> .

(١) وهو قول النحاس ومن وافقه . والذي ذكره أبو علي أن التقدير : لئلا تتخذوا أو كراهة أن تتخذوا . ففي « أن » عند النحاس وجهان : أن تكون تفسيرية ، أو تكون الناصبة والتقدير : بأن . وعند أبي علي ومن وافقه فيها ثلاثة أوجه : أن تكون تفسيرية ، أو زائدة ، أو الناصبة والتقدير : لئلا أن أو كراهة أن .

(٢) انظر الجواهر ٦٥٢ ، ٧٦٦ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٣٠ ، والحجة ٣ / ٣٢٨ خم ، وجمع البيان ٢ / ٣٩٤ ، والبيان ٢ / ٨٦ ، والبحر ٦ / ٧ .

(٣) وهو قول الفراء وأحد أقوال الزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٤) في الأصل : أنه ، وهو خطأ ، وسقط من ي ، وقوله « أي ... وكيلاً » سقط من ب .

(٥) في النسخ هنا « وراز » وكذا في الموضع الآتي في ب وهو تحريف .

(٦) انظر الجواهر ٧٦٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٢ ، وإعراب القرآن ١ / ٤٣٢ ، وجمع البيان ٢ / ٧١ - ٧٢ ، والبيان ١ / ٢٥٨ ، والبحر ٣ / ٢٨٨ .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٦١١ .

(٨) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٧١٩ .

(٩) قال أبو علي : « ولا يسهل أن يكون نداء على قول من قرأ بالياء لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب » اهـ .

[ وقد قرئ بالرفع <sup>(١)</sup> فيما ذكره الهذلي <sup>(٢)</sup> . ومن رفع ﴿ ذُرِيَّةٌ مِّنْ حَمَلْنَا ﴾ فإنه بدلٌ من الضمير في ﴿ أَلَّا تَتَّخِذُوا ﴾ أي أن لاتتخذ ذريةً من حملنا مع نوح من دوني وكيلاً <sup>(٣)</sup> ؛ وذكر <sup>(٤)</sup> أنها قراءة <sup>(٥)</sup> .

٣

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ] : ﴿ وَلِيَتَّبِعُوا مَا عَمِلُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٧ ]  
أي ليتتبعوا مدة علوهم <sup>(٣)</sup> . ف « ما » مع الفعل بتأويل المصدر ، والمضاف

(١) زيادة من ي وب . والقراءة برفع الذرية شاذة ذكر أبو حيان أنها قراءة فرقة ولم يسم أحدًا منهم ، وأجاز الزجاج ووافقه النحاس وجه الرفع ولم يذكر أنها قراءة ، قال الزجاج : « ولا يقرأ بها إلا أن ثبتت رواية صحيحة فإن القراءة سنة لاتخالف بما يجوز في العربية » اهـ معاني القرآن له ج ٢ / ١٤٤ / ٢ خ .

(٢) هو أبو القاسم الهذلي ، له « الكامل » في القراءات . انظر ترجمته في فهرس الأعلام .  
(٣) هذه عبارة الأصل . وفي ي وب : « وقد قرئ بالرفع ﴿ ذُرِيَّةٌ مِّنْ حَمَلْنَا ﴾ مع نوح ﴾ فيما ذكره الهذلي ، على أن يكون بدلاً من الضمير في ﴿ تَتَّخِذُوا ﴾ أي لاتتخذ ذريةً من حملنا مع نوح من دوني وكيلاً » . وقوله « ذرية ... نوح » و « مع نوح ... وكيلاً » ليس في ب .

(٤) قوله « وذكر أنها قراءة » ليس في ي وب . وقوله « وذكر » انطأه أنه أراد أبا علي ، قال أبو علي : « ولو رفع الذرية على البدل من الضمير المرفوع في قوله ﴿ أَلَّا تَتَّخِذُوا ﴾ كان جائزاً ، وقد ذكر أنها قراءة ، ويكون التقدير : أن لاتتخذ ذريةً من حملنا مع نوح من دوني وكيلاً ... » اهـ .

(٥) ظاهر كلام المؤلف - وهو قول أبي علي - أن رفع الذرية على البدل من الواو جائز على القراءتين ، وضبط كلام أبي علي والمؤلف بالتاء ( في ب في الموضع الأول بـياء ولم يحجم في الثاني ) . ولم يجز النحاس البدل من الواو على قراءة من قرأ بالتاء وقال « ولا يقال كلمتك زيداً ولا كلمتي زيداً لأن المخاطب والمخاطب لا يحتاجان إلى تبين » اهـ . وهذا قول البصريين ومنهم أبو علي والمؤلف ، انظر ما سلف من التعليق على إبدال الظاهر من صير المتكلم والمخاطب ٣٨٧ . وقد أحازه الأخفش والكوفيون ووافقهم أبو حيان ، انظر البحر .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢ / ١٤٥ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٣٣ ، ومجمع البيان ٢ / ٣٩٩ ، والبحر ٦ / ١١ ، وتفسير الطبري ١٥ / ٣٤ ، والقرطبي ١٠ / ٢٢٣ ، وابن كثير ٥ / ٤٥ ، ومجمع التفسير ٤ / ١٦ .

(٧) هذا قول الزجاج وعبارته « في حال علوهم » . وقيل : أي وليسدروا ما عملوا عليه ، =

محذوف .

قوله تعالى : ﴿ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ

٢

لَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٩ ]أي بأن لهم ، فلما حذف الباء انتصب موضع « أن » عند سيويه وبقي على الجزر عند الخليل<sup>(٢)</sup> .

٦

[ قوله تعالى<sup>(٣)</sup> ] : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُلِمَنْ نُرِيدُ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٨ ]﴿ لمن نريد ﴾ بدل<sup>(٥)</sup> من قوله ﴿ له ﴾ وأعاد اللام لمّا كان البدل في

٩

تقدير جملة أخرى ، كقوله ﴿ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة الأعراف : ٧٥ ] .و ﴿ كَلَّا نُنْصِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٢٠ ]

= ف « ما » اسم موصول في موضع نصب مفعول به ، وهو قول قتادة ، واقتصر عليه الطبري والقرطبي وابن كثير ، قال أبو حيان : وهو الظاهر . والقولان في إعراب القرآن وجمع البيان وجمع التفاسير والبحر .

(١) انظر الجواهر ١٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١١٧ / ٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٣٣ ، وجمع البيان ٤٠١ / ٣ ، والبحر ١٣ / ٦ .

(٢) سبب تنبيهه ١٧٧ على أن الصواب أن « أن » منصوبة عند الخليل وأن الجزر وحده قوي عند سيويه ، وعزي إلى الكسائي .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٤٩٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٠ / ٢ ، وجمع البيان ٤٠٦ / ٣ ، والبيان ٨٧ / ٢ ، والبحر ٢١ / ٦ .

(٥) وأجاز في الجواهر أن يكون الجار والمجرور متعلقين بخبر محذوف لمبتدأ محذوف والتقدير : وهذا التجميل لمن نريد ، والظاهر أنه قول الفراء ، وتقديره عنده : ذلك منا لمن نريد .

(٦) سلف الكلام عليه في موضعها ٤٥٩ . وسبق الآية : ﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن ... ﴾ .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١٢٠ / ٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٣٦ ، وجمع البيان ٤٠٦ / ٢ ، والبيان ٨٧ / ٢ ، والبحر ٢١ / ٦ .

منصوبان تبعاً<sup>(١)</sup> لـ « كلَّ » ، و « كلَّ » منصوب بـ ﴿ نَذَّ ﴾ مفعول مقدم .  
[ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> ] : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾<sup>(٣)</sup>

[ ٢٣ ]

٢

الوجه التوحيد في ﴿ يبلغَنَّ ﴾ لجهي الفاعل بعده وهو ﴿ أحدهما ﴾ .  
ومن قال ﴿ يَبْلُغَانَّ ﴾<sup>(٤)</sup> فإن ﴿ أحدهما ﴾ بدل من الألف<sup>(٥)</sup> ، أو تكون<sup>(٦)</sup>  
الألف مجردة لمعنى التثنية ولا حظ للاسمية فيه<sup>(٧)</sup> ، فيرتفع ﴿ أحدهما أو كلاهما ﴾  
بالفعل الذي قبلها<sup>(٨)</sup> . /

٦

[ قوله تعالى<sup>(٩)</sup> ] : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ ﴾<sup>(١٠)</sup> [ ٢٣ ]

(١) كتب تحته في الأصل : « يعني بدلاً » .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ١٨٣ ، وشرح اللع اللوح ١ / ٣٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٠ / ٢ ، وإعراب القرآن  
٢ / ٢٣٧ ، والحجة ٢ / ٢٤٧ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٤٠٨ ، والبيان ٢ / ٨٨ ، والتبيان ٨١٧ ،  
والبحر ٦ / ٢٦ - ٢٧ .

(٤) هما حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ يبلغن ﴾ . انظر السبعة ٣٧٩ ، والتيسير ١٣٩ ، والنشر  
٢ / ٣٠٦ .

(٥) وهو قول الزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٦) في الأصل وي : يكون ، وهو تصحيف ، لقوله « مجردة » ، ولم يعجم في ب . وقوله « الألف  
مجردة » لم يظهر في مصورة الأصل .

(٧) كذا في النسخ ، ذكر الضير المائد إلى « الألف » وكان قد أنه ، والأحسن أن يكون « فيها » وكذا  
وقع في البيان ومجمع البيان عن هذا الكتاب من غير تصريح ، ولعل ذلك تصحيح من صاحبيها  
لما في هذا الكتاب . وحروف الهاء تذكر وتؤنث ، انظر ماعلقه ٣ .

(٨) تابعه عليه أبو البركات والطبرسي ، وأجازه المكبري وغيره ، قال أبو حيان : وهذا لا يجوز لأن  
شرط الفاعل في الفعل الذي لحقته علامة التثنية أن يكون مسنداً لثنى أو معرف بالعطف بالواو  
نحو قاما أخواك أو قاما زيد وعمرو ..... و ﴿ أحدهما ﴾ ليس مثني ولا هو معرف بالعطف  
بالواو مع مفرد « ا هـ » .

(٩) انظر الجواهر ١٥٦ - ١٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٧ ، وللفراء ١٢١ / ٢ ، وإعراب =



﴿ أَفْ ﴾<sup>(١)</sup> مبني على الكسر . ومن نَوْنٌ<sup>(٢)</sup> نَكَرَهُ كما يُنَكَّرُ « صَه »<sup>(٣)</sup> .  
ومن فتح فلالتقاء الساكنين<sup>(٤)</sup> ، لَخَفَةُ الفتحَة . ومن ضَمٍّ<sup>(٥)</sup> أَتْبَعَ الضَّمَّ الضَّمَّ ،  
كما قالوا « مُتَّئِن »<sup>(٦)</sup> و « أَكْتُب » و « أَقْتُل »<sup>(٧)</sup> ، وما أشبه ذلك .

قوله : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٢٤ ]  
أي كَرَحَةٍ<sup>(٩)</sup> تربيتها ، يعني رَحْمَةً تحدث عند التربية ، كما تقول : ضَرَبُ  
التَّلْفِ ، أي الضرب الذي يحدث عنه التلف .

- 
- = القرآن ٢ / ٢٣٧ - ٢٣٨ ، والحجّة ٢ / ٢٤٥ - ٢٤٧ خم ، ومجمع البيان ٢ / ٤٠٨ ، والبيان  
٢ / ٨٨ - ٨٩ ، والبحر ٦ / ٢٧ ، والمقتضب ٣ / ٢٢٣ ، وابن الشجري ١ / ٢٩١
- (١) انظر في « أَفْ » للمصادر السالفة ، والخصائص ٣ / ٣٧ - ٣٨ ، والخصص ١٤ / ٨١ ، وابن يعيش  
٤ / ٦٩ - ٧٠ ، وشرح الكافية ٢ / ٧٤ ، والمجمع ٥ / ١٢٣ .
- (٢) قرأ ﴿ أَفْ ﴾ بالكسر من غير تنوين أبو عمرو والكسائي وحمة وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ نافع  
وحفص عن عاصم بالكسر مع التنوين ، وقرأ ابن عامر وابن كثير بالفتح من غير تنوين . انظر  
السبعة ٣٧٩ ، والتيسير ١٢٩ ، والنشر ٢ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .
- (٣) سلف ذكر مصادر الكلام عليه ٥٣٦ .
- (٤) لأن الأصل البناء على السكون ، فاجتمع ساكنان وها حرفا الفاء المشددة ، فن كسر فعلى الأصل  
في التقاء الساكنين وهو تحريك أولها بالكسر ، والفتح للاستخفاف .
- (٥) ضم « أَفْ » من غير تنوين قراءة شاذة وهي قراءة أبي السّمال ، انظر المحتسب ٢ / ١٨ ، وشواذ ابن  
خالويه ٧٦ ، والبحر ٦ / ٢٧ .
- (٦) بضم الميم والتاء ، والأصل مُتَّئِن ، فضوا التاء إتباعاً للميم ، ومنهم من يكسر الميم إتباعاً للتاء فيقول  
مُتَّئِن انظر شرح الملح اللوح ٦ / ٢ و ٨٦ / ٢ ، والكتاب ٢ / ٢٥٦ ، وأدب الكاتب ٥٥٦ ، ٥٨٨ ،  
والحجّة ١ / ٤٩ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٨٦ ، وابن يعيش ٤ / ٩٥ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٨ .
- (٧) ضمت همزة الوصل فيهما - والأصل أن تكون مكسورة - إتباعاً لضم الحرف الثالث وهو التاء ، وإنما  
فعلوا ذلك كراهة الانتقال من كسر إلى ضم . انظر الكتاب ٢ / ٢٧٢ ، والمائل للنشوة ٥٥ ،  
والمحتسب ١ / ٣٧ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٦١ - ٢٦٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٣٦ - ١٣٧ .
- (٨) انظر الجواهر ٣٠٣ - ٣٠٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٠٩ ، والتبيان ٨١٨ ، والبحر ٦ / ٢٨ .
- (٩) أي رَحْمَةً كَرَحَةٍ تربيتها ، فالكاف نعت لمصدر محذوف ، وهو قول الحوفي والمكبري .

وقيل : الكاف بمعنى « على » أي ارحمها على مساريباني ، عن الأخفش .  
وكذا قال في قوله : ﴿ كَمَا أَمَرْتُ ﴾ [سورة مود : ١١٢] \* أي على ما أمرت<sup>(١)</sup> .

٢ [ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> ] : ﴿ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُوراً ﴾ [ ٢٥ ]

٦ أي للأوابين منكم ، فحذف<sup>(٣)</sup> . ويجوز أن يكون : « كان لكم » ، فوضع الظاهر موضع المضر<sup>(٤)</sup> ، لأنهم الصالحون .

قوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا تَعْرِضْنَ عَنْهُمْ أَوْ بَنِيَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٢٨ ]

٩ انتصب قوله ﴿ بَنِيَاءَ رَحْمَةٍ ﴾ لأنه مصدر في موضع الحال<sup>(٦)</sup> ، والتقدير :  
وَإِمَّا تَعْرِضْنَ عَنْهُمْ مَبْتَغِيًا<sup>(٧)</sup> رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا . وقوله ﴿ تَرْجُوهَا ﴾ أي

(١) لم أصب كلام الأخفش في الآيتين في كتابه ولا في غيره . وقد حكى عنه أنه أثبت مجيء الكاف بمعنى « على » ووافقه بعضهم ، انظر سر الصناعة ٢٢٠ ، ورسف المباني ٢٠٠ ، والجنى الداني ٨٤ - ٨٥ ، والمفني ٢٢٥ ، والهمع ٤ / ١٩٤ - ١٩٥ . قال أبو حيان : « والظاهر أن الكاف في كَمَا للتعليل أي رب ارحمها لتريبتها لي .. » ا هـ وانظر مجيء الكاف للتعليل في المصادر السالفة .  
(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ٣١٢ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، وجمع البيان ٣ / ٤٠٩ .

(٤) سلف التعليق على حذف « منكم » من جملة الخبر ٢٧٣ .

(٥) على مذهب الأخفش ومن وافقه ، وسيبويه وغيره لا يميز ذلك إلا في الضرورة ، انظر ما سلف من التعليق على وضع الظاهر موضع المضر ١٣٩ .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢ / ١٤٧ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٣٨ - ٢٣٩ ، وجمع البيان ٣ / ٤١١ ، والبيان ٢ / ٨٩ ، والتبيان ٨١٨ ، والبحر ٦ / ٣٠ .

(٧) ذهب الزجاج والنحاس وأبو حيان إلى أنه مفعول له ، وهو الظاهر ، وأجاز الباقون القولين .

(٨) في الأصل : ابتغاء .

راجياً إياها ، حال أيضاً .

والمصادر تقع أحوالاً<sup>(١)</sup> ، كقولهم : جاء زيد مشياً ، أي ماشياً . قال  
سيبويه<sup>(٢)</sup> : تقول : ضَرَبَ به<sup>(٣)</sup> ضرباً ، فتنصب « ضرباً » على وجهين :  
أحدهما : أن يكون مصدراً مؤكداً ، والآخر : أن يكون مصدراً في موضع الحال  
على تقدير : ضرب به مضروباً . فجوز على الوجه الأول إدخال اللام عليه ،  
فتقول : ضَرَبَ به الضربَ ، وعلى الوجه الثاني لا يجوز لأن الحال لا تدخله اللام .  
جواب ﴿ إِمَّا ﴾ قوله ﴿ فَقُلْ لَهَا قَوْلًا مَّيْسُورًا ﴾ [ ٢٨ ] .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا  
يُتْرَفُ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٣٣ ]

(١) انظر الكتاب ١ / ١٨٦ ، وللمقتضب ٢ / ٢٢٤ ، ٢٦٨ - ٢٦٩ ، والأصول ١ / ١٦٣ - ١٦٥ ، وابن  
يميش ٢ / ٥٩ - ٦٠ ، والجمع ٤ / ١٤ - ١٧ .

(٢) في الكتاب ١ / ١١٨ ، ونهض كلامه : « .. وضرب به ضرباً ، فينصب على وجهين : أحدهما على أنه  
حال على حد قوله ذهب به مشياً وقتل به صبراً .... وإن شئت نصبته على إضمار فعل آخر  
ويكون بدلاً من اللفظ بالفعل فتقول : سير عليه سيراً وضرب به ضرباً ..... وإن شئت قلت على  
هذا المعنى سير عليه السير وضرب به الضرب ... ولا يجوز أن تدخل الألف واللام في السير إذا كان  
حالاً كما لم يجوز أن تقول : ذهب به المشي العنيف وأنت تريد أن تجعله حالاً » اهـ .  
(٣) في الأصل وي : عليه ، وفي ب : عليهم ، والصواب من الكتاب وما قال المؤلف في السطرين  
التاليين .

(٤) انظر مصافي القرآن للفراء ٢ / ١٢٣ ، وللزجاج ج ٢ / ١٤٨ / ١ خ ، وإعراب القرآن  
٢ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، والحجة ٣ / ٢٤٩ - ٢٥١ خم ، وجمع البيان ٣ / ٤١٣ ، والبيان  
٢ / ٨٩ - ٩٠ ، والبحر ٦ / ٢٣ - ٢٤ ، وتفسير الطبري ١٥ / ٥٩ - ٦٠ ، والقرطبي  
١٠ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ، وابن كثير ٥ / ٧١ ، وجمع التفاسير ٤ / ٣٦ .

بالياء والتاء<sup>(١)</sup> . فالتاء على معنى : لا تُسْرِفُ أيها الإنسان<sup>(٢)</sup> . والياء [ أي<sup>(٣)</sup> ] فلا يسرف ذلك الولي<sup>(٤)</sup> .

[ وقوله<sup>(٥)</sup> ] : ﴿ فِي الْقَتْلِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٣٣ ]

يَأْخُذُ الدِّيَّةَ ثُمَّ يَقْتُلُ<sup>(٦)</sup> .

[ وقوله<sup>(٧)</sup> ] : ﴿ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٣٣ ]

أي : أن المقتول كان منصوراً حيث يُقْتَصُّ له بقتل قاتله . وإن شئت : إنَّ الوليَّ كان منصوراً ؛ فالهاء تحتمل المعنيين<sup>(٧)</sup> .

(١) قرأ بالتاء حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالياء . انظر المسوط في القراءات العشر ٢٦٩ ، والتيسير ١٤٠ ، والنشر ٢ / ٣٠٧ ، وحجة القراءات ٤٠٢ ، والتبصرة ٢٤٤ ، والكشف عن وجوه القراءات لمكي ٢ / ٤٦ ، والمصادر السالفة . وفي السبعة ٢٨٠ ، والقرطبي ١٠ / ٢٥٥ أن ابن عامر قرأ بالتاء كحمزة والكسائي .

(٢) وهو القاتل ظليماً ، عن مجاهد . وقيل : لا تسرف أيها الولي ، عن الحسن وقتادة وغيرهما ، وذكر القولين أبو علي وغيره . وقيل الخطاب للرسول عليه السلام والمراد هو والأئمة من بعده ، عن سعيد والضحاك وغيرهما واختاره الطبري .

(٣) زيادة مي .

(٤) عن قتادة وابن زيد وغيرهما ، وهو قول الفراء والزجاج واختاره الطبري وغيره . وقيل : التقدير فلا يسرف القاتل ، عن مجاهد ، وذكر القولين أبو علي وغيره .

(٥) انظر المصادر المذكورة في ج ٤ من الصفحة السابقة .

(٦) تفسير الإسراف بأن يأخذ الولي الدية ثم يقتل قاتل صاحبه هو قول ذكره مكي ، ولم أجده فيما أحلت عليه من المصادر . وقد اختلف في الإسراف ، فقيل : هو أن يقتل غير قاتل صاحبه ، عن ابن عباس والحسن والضحاك وغيرهم وهو قول أكثر المفسرين . وقيل هو أن يقتل اثنين أو جماعة بواحد ، عن مجاهد ، وقيل غير ذلك .

(٧) الأول قول مجاهد ، ولم يذكر الزجاج غيره ، والثاني قول قتادة ، والقولان في المصادر السالفة ، وقيل غير ذلك .

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ ﴾<sup>(٢)</sup>

[ ٣٦ ]

٣ فأشار بـ ﴿ أولئك ﴾ إلى هذه الأشياء المذكورة ، لأن « أولئك » كما تكون إشارة إلى العقلاء تكون إشارة إلى غيرهم : وأنشدوا لجريـر<sup>(٣)</sup> :

ذَمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَئِكَ الْإِيَّامِ

٦ [ قوله تعالى<sup>(٤)</sup> ] : ﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٣٦ ]

أي يُسأل عن استعمال هذه الأشياء صاحبها<sup>(٦)</sup> . فالهاء<sup>(٧)</sup> يعود إلى « كل »<sup>(٨)</sup> . وإن شئت كان الهاء يعود إلى الإنسان ، أي يُسأل عن الإنسان فيم

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٩١ . ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٩ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤١ ، وجمع البيان ٤١٥/٣ ، والبحر ٣٦/٦ - ٣٧ . وتفسير الطبري ٦٢/١٥ ، والقرطبي ٢٥٩/١٠ - ٢٦٠ . وابن كثير ٧٢/٥ ، وجمع التفاسير ٣٧/٤ - ٣٨ .

(٣) تذييل ديوانه ق ٤٦ / ٢ ج ٢ / ٩٩٠ . وهو له في ابن عيش ٣ / ١٢٦ ، ١٣٣ و ٩ / ١٢٩ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٠٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية ١٦٧ ، والخزانة ٢ / ٤٦٧ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٩١ ، ٣٨٩ ، والمقتضب ١ / ١٨٥ ، والكمال ٤٣٩ . وإعراب القرآن ٢ / ٢٤١ ، وجمع البيان ٤١٥ / ٢ ، والبحر ٦ / ٣٦ ، وتفسير الطبري ١٥ / ٦٢ ، والقرطبي ١٠ / ٢٦٠ ، وابن كثير ٥ / ٧٢ ، وتفسير البيضاوي ( جمع التفاسير ٤ / ٣٧ ) . ورواية الديوان « أولئك الأقوام » وعليها فلا شاهد في البيت .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر المصادر المذكورة في ح ٢ غير معاني القرآن للأخفش وإعراب القرآن .

(٦) في الأصل : صاحبها ، وهو خطأ .

(٧) يريد الهاء في « عنه » . وظاهر كلامه أن الضمير في « كان » و « مسؤولاً » للإنسان ، وهو قول بعضهم ، انظر جمع البيان والقرطبي والبحر .

(٨) زاد الناسخ في الأصل : « وإن شئت كان الهاء يكون في مسؤول ضمير يعود إلى كل وإن شئت .. » وهو خطأ في النقل وسهو .

استعمل هذه الأشياء<sup>(١)</sup> ، ويكون في « مسؤول » ضمير يعود إلى « كل » . وقدّره أبو علي : إنّ أفعال السمع والبصر والفؤاد كلّ أفعال أولئك<sup>(٢)</sup> .

[ قوله تعالى<sup>(٣)</sup> ] : ﴿ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٣٧ ]

مصدر أيضاً في موضع الحال ، إما من الفاعل ، أو من الجبال ، جَوَزَ الأمرين فارسهم<sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى<sup>(٦)</sup> ] : ﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾<sup>(٧)</sup>

[ ٣٨ ]

يُقرأ ﴿ سَيِّئُهُ ﴾ مضافاً ، و ﴿ سَيِّئَةً ﴾ غير مضاف منوناً<sup>(٨)</sup> .

فن<sup>(٩)</sup> قرأ ﴿ سَيِّئُهُ ﴾ مضافاً فقوله ﴿ كُلُّ ذَلِكَ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ ذَلِكَ ﴾

(١) وهو معنى قول الطبري والزجاج وغيرهما : إنّ الأعضاء مسؤولة عما قال صاحبها وشواهد عليه ، وقيل غير ذلك .

(٢) نقل صاحب مجمع البيان بعض كلام المؤلف ونقل عنه كلام أبي علي ، ولم يصرح بنقله عنه . ولم أجد كلام أبي علي فيما بين يدي من كتبه .

(٣) انظر مجمع البيان ٣ / ٤١٥ ، والبيان ٢ / ٩٠ ، والتهيان ٨٢٢ ، والبحر ٦ / ٣٨ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) كتب تحته في الأصل « يعني أبا علي » . ونقل الطبرسي وأبو البركات كلام المؤلف من غير تصريح . ولم أصب كلام أبي علي فيما بين يدي من كتبه .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٤٢ ، والحجة ٣ / ٣٥٢ - ٣٥٤ خم ، ومجمع البيان ٢ / ٤١٤ - ٤١٥ ، والبيان ٢ / ٩٠ ، والبحر ٦ / ٣٨ .

(٨) قرأ ﴿ سيئه ﴾ مضافاً مذكراً عاصم وابن عامر وحزة والكاسي ، وقرأ الباقون ﴿ سيئة ﴾ غير مضاف منوناً مؤنثاً . انظر السبعة ٣٨٠ ، والتيسير ١٤٠ ، والنشر ٢ / ٣٠٧ .

وكان في الأصل وي « غير مضاف منونة » وهو خطأ ، ولو كان « غير مضافة منونة » كان وجهاً . وقوله « يقرأ ... منونا » سقط من ب .

(٩) في الأصل : فيهن ، وهو تحريف .

- إشارة إلى المذكور من قوله ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ ﴾ [ ٢٣ ] إلى هذا الموضع ، أي كل هذه الأشياء سيئة مكروهة . فـ ﴿ سيئة ﴾ يرتفع بـ ﴿ كان ﴾ ، و ﴿ عند ربك ﴾ خبر على تقدير : سيئة ثابتاً عند ربك مكروهاً ، فيكون ﴿ مكروهاً ﴾ على هذا حالاً<sup>(١)</sup> من الضمير في الظرف<sup>(٢)</sup> . وإن شئت كان الظرف حشواً<sup>(٣)</sup> و ﴿ مكروهاً ﴾ هو الخبر ، وهذا أحسن من الأول .
- ومن قرأ ﴿ سيئة ﴾ بالتثنية ففي ﴿ كان ﴾ ضمير يعود إلى ﴿ كل ﴾ ، و ﴿ سيئة ﴾ خبره ، و ﴿ مكروهاً ﴾ صفة لـ ﴿ سيئة ﴾ . ولم يقل « مكروهة » لأن التأنيث غير حقيقي<sup>(٤)</sup> . وإن شئت كان على هذا ﴿ مكروهاً ﴾ خبراً آخر لـ ﴿ كان ﴾ . وذكره لأن ضمير ﴿ كل ﴾ مذكر<sup>(٥)</sup> . ويكون ﴿ عند ربك ﴾ من صلة ﴿ مكروهاً ﴾ ، وإن شئت كان حشواً<sup>(٦)</sup> .

(١) في الأصل : فيكون مكروه على هذا حال ، وهو خطأ صوابه ما أثبت من ي و ب .  
 (٢) والظرف متعلق بالخبر . وهذا قول متكلف لا يقوم به معنى ، فلا ينعقد كلام مستقيم من قوله : كان سيئه عند ربك .  
 (٣) أي فضلة مستغنى عنه كأنه لم يذكر . و « الحشو » مصطلح كوفي يقابله عند البصريين « اللغو » ، انظر ماسلف من التعليل على الظرف غير المستقر وهو اللغو ٥٢٢ ، وماسلف من التعليق على زيادة « ما » ٢٨ والكوفيون يسمونها حشواً وصلة والبصريون يسمونها رائدة ولغواً . على أي لم يجد في كلام الكوفيين « الحشو » في الظرف . وقد عبر سيبويه عن صلة الموصول بـ « الحشو » انظر الكتاب ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٤) رد أبو علي هذا القول ، قال : « فإن قيل : إن التأنيث غير حقيقي فلا يمنع أن يذكر = قيل : تذكير هذا لا يحسن وإن لم يكن حقيقياً لأن المؤنث قد تقدم ذكره ، ألا ترى أن قوله : ولأرض أبقل إبقاها مستقبح عندهم ؟ ولو قال « أبقل أرض » لم يستقبح ، فليس ماتقدم ذكره مما أنث بمنزلة ما لم يتقدم ذكره لأن المتقدم الذكر ينبغي أن يكون الراجع وفقه كما يكون وفقه في التثنية والجمع . فإن لم يتقدم له ذكر لم يلزم أن يراعى هذا الذي روعي في المتقدم ذكره » اهـ .

(٥) هذا قول النحاس ومن وافقه .

(٦) فيكون متعلقاً بصفة للخبر ﴿ سيئة ﴾ .

☆ [ ورجَّح سَهْلٌ<sup>(١)</sup> القراءة بالإضافة على القراءة<sup>(٢)</sup> بالتسوين ، لتذكير « مكروه » . وقال أبو علي<sup>(٣)</sup> : إنه لا تُرْجِحُ<sup>(٤)</sup> فيه ، لأنَّ ﴿ مكروهاً ﴾ يكون بدلاً<sup>(٥)</sup> من ﴿ سيئه ﴾ ، ولا يلزم أن يكون فيه ضمير المبدل منه<sup>(٦)</sup> . وهذا حسن .

والذي بدأنا به<sup>(٧)</sup> من أنه جعله خبر ﴿ كان ﴾ لأنَّ في ﴿ كان ﴾ ضميراً<sup>(٨)</sup> يعود إلى ﴿ كلَّ ﴾ فهو خبر بعد خبر = حسن أيضاً .  
ثم قال<sup>(٩)</sup> : وإن شئت جعلت<sup>(١٠)</sup> ﴿ مكروهاً ﴾ حالاً من الضمير في الظرف

(١) هو أبو حاتم السجستاني ، وقد حكى النحاس عنه هذا القول . واختار هو وأبو إسحق وأبو عبيد القراءة بالإضافة .

(٢) في ب - والزيادة منها ومن ي - : ورجح سهل القرات ... على قراءة ، والصواب من ي .  
(٣) في الحجة ٢ / ٢٥٢ خم . وقد حكى المؤلف كلامه بتصريف وحمله الرد على مارجه أبو حاتم ، ولم يذكره أبو علي . وهذا كلامه بنصه : « وجه من قال ﴿ كل ذلك كان سيئاً ﴾ - أنه يشبه أن يكون لما رأى الكلام انقطع عند قوله ﴿ ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾ [ ٣٥ ] وكان الذي بعده من قوله ﴿ ولاتقف ماليس لك به علم ﴾ [ ٣٦ ] لأمر حسناً فيه ، كما كان بعد قوله ﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ﴾ [ ٣٦ ] إلى قوله ﴿ ولن تبلغ الجبال طولا ﴾ [ ٣٧ ] منه حسن ومنه سيئ = قال ﴿ كل ذلك كان سيئاً ﴾ فأفرد ولم يصف .

فإن قلت فكيف ذكر المؤنت في قوله ﴿ مكروهاً ﴾ ؟ فإنه يجوز ألا يجعله صفة ؛ ﴿ سيئاً ﴾ فيلزم أن يكون له فيه ذكر ، ولكن يجعله بدلاً ، ولا يلزم أن يكون في البذل ذكر المبدل منه كما وجب ذلك في الصفة . ويجوز أن يكون قوله ﴿ مكروهاً ﴾ حالاً من الذكر الذي في قوله ﴿ عند ربك ﴾ على أن تجعل ﴿ عند ربك ﴾ صفة للكرة « ا هـ » .

(٤) في ب : لا يُرْجِح ، وهو تحريف .

(٥) قال أبو حيان : البذل بالمشتق ضعيف .

(٦) في ي : أن يكون فيه ضميراً من المبدل منه ، وهو خطأ .

(٧) الذي بدأ به أنه جمعه صفة ثم أجاز كونه خبراً بعد خبر .

(٨) في ب : ضمير ، وهو خطأ .

(٩) يعني أبا علي ، انظر كلامه الذي نقلته في ح ٣ .

(١٠) في ب : كان جعلت ، وهو خطأ .



الذي هو صفة للنكرة . وليس<sup>(١)</sup> هذا بصحيح ، لأن الضمير الذي في الظرف مؤنث كما أن ﴿ سَيِّئَةٌ ﴾ مؤنث<sup>(٢)</sup> ، فيلزم منه ما لزم<sup>(٣)</sup> من الأول إذا<sup>(٤)</sup> جعلته صفة لـ ﴿ سَيِّئَةٌ ﴾ ثم<sup>(٥)</sup> لم يؤنث<sup>(٦)</sup> .

٣

وقيل : إنَّ حَمْلَهُ على التانيث الذي ليس بحقيقي<sup>(٧)</sup> يجيء منه ما قال في قوله<sup>(٨)</sup> :

٦ ... .. ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا<sup>(٩)</sup>

(١) قوله وليس .. إلى آخر كلامه نقله الطبرسي في مجمع البيان ٣ / ٤١٥ مصرحاً بالنقل عنه .

(٢) قوله « كما ... مؤنث » سقط من ي .

(٣) في ي : ما يلزم . وما أثبتته من ب . وكذا هو في مجمع البيان - أجود .

(٤) في ب : وإذا ، وهو خطأ .

(٥) في ي : لم ، وهو تحريف .

(٦) انظر ما نقلته في ح ٤ من الصفحة ٧١٥ من كلام أبي علي في وجه الصفة .

(٧) في ب : حقيقي ، وهو خطأ . وفي مجمع البيان : « .... إذا جعلته صفة للسيئة وإن حمّله على التانيث غير الحقيقي » وفيه تصرف واختصار عما في ي وب .

(٨) وهو عامر بن جوين الطائي . والبيت له في الكتاب ١ / ٢٤٠ ، ومجاز القرآن ٢ / ٦٧ ، والكمال

٨٤١ ، ٩٩٤ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢ ، والأصول ٢ / ٤١٣ ( وفيه عامر بن حريم محرفاً ) ،

وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٥ ، وابن يعيش ٥ / ٩٤ ، والمقاصد الحوية ٤ / ٤٦٤ ، وشرح

شواهد المغني ٣١٩ ، وشرح أبيات المغني ٨ / ١٧ - ١٨ ، واللسان ( بقل ) و ( أرض - وفيه هنا عن

ابن سيده : عمرو بن جوين ، وهو خطأ ) . وهو رابع أربعة له في فرحة الأديب ١٠٢ ، والخزانة

١ / ٢١ - ٢٦ وهو في الخزانة ٢ / ٣٣٠ أيضاً . وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ٢ / ١٦٤ ، ومعاني

القرآن للأخفش ٥٥ ، ٣٠٠ ، وللغراء ١ / ١٢٧ ، وإعراب القرآن ١ / ٦١٩ و ٢ / ٣٧٧ و

٢ / ٣٦٥ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٧٩ ، وتكلمة الإيضاح ٨٧ ، ١٣٤ ، وضرورة الشعر

٢١٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٥ ، والخصائص ٢ / ٤١١ ، والمحتسب ٢ / ١١٢ ، وابن

السرياني ١ / ٥٥٧ ، وشرح النع لابن برهان ٤٤ ، والإفصاح ٩٩ ، والمختص ١٦ / ٨٠ ، وابن

الشجري ١ / ١٥٨ ، ١٦١ ، وسفر السعادة ٧١٨ ، ورصف اللباني ١٦٦ ، والمغني ٨٦٠ ، ٨٧٩ ، والهمع

٦ / ٦٥ . ونسبه ابن الأنباري في شرح القصائد السبع ١٠٧ ، ٥٢٢ للأعشى وهما .

(٩) صدره : فلا مَرْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْ

لأن التانيث هنا أحسن<sup>(١)</sup> من التذكير<sup>(٢)</sup> . ☆

[ قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ حِجَاباً مُّسْتَوْرًا ﴾<sup>(٤)</sup> ] ٤٥

أى ذا ستر ، لأنه يكون كقوله ﴿ عِشَّةً رَّاضِيَةً ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة الحاقة : ٢١ ] \* أى ذات رِضًا<sup>(٦)</sup> . فهذا على بناء النَّسَب ، لا على أن « الفاعل » بمعنى « المفعول »<sup>(٧)</sup> أو « المفعول » بمعنى « الفاعل » كما قاله الفراء<sup>(٨)</sup> .

=المزنة السحابة ، والسودق المطر ، وودقت : أمطرت ، وأبقلت : خرج بقلها . وفي ي « ولأرض » وهو تحريف .

(١) لاوجه لقوله « أحسن » مع نص سيبويه وغيره على أن تذكير الضمير العائد إلى مؤنث مجازي إنما يجوز في ضرورة الشعر .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٣٤٧ ، ٨٤٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩١ ، وللزجاج ج ٢ / ١٥٠ / ١ خ وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٣ ، وجمع البيان ٣ / ٤١٨ ، والبيان ٢ / ٩١ ، والبحر ٦ / ٤٢ .

(٥) انظر الكلام عليها في الجواهر ٨٤٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ١٨٢ و ٢ / ١٦ ، وإعراب القرآن ٣ / ٤٩٩ ، وجمع البيان ٥ / ٢٤٥ ، والبحر ٨ / ٢٢٥ ، والكتاب ٢ / ٩٠ ، والمقتضب ٢ / ١٦٢ ، والخصائص ١ / ١٥٣ ، والخصص ١٥ / ٦٩ - ٧٠ ، وابن يعيش ٢ / ٨١ .

(٦) رسم في الأصل وي « رضى » بالياء وفي ب بالألف كما أثبتته . ونص الفراء أنه يكتب بها ، وكتابته بالألف مذهب البصريين . انظر المقصور والمسدود للفراء ٧٠ ، والمسدود والمقصور للموشاء ٣٠ وتعليق المحقق ، واللسان ( رضى ) .

(٧) في الأصل وي : مفعول .

(٨) لم أصب للفراء كلاماً في قوله تعالى ﴿ مستوراً ﴾ . وقد ذهب الأخفش ووافقه النحاس وغيره إلى أن مستوراً بمعنى ساتر ، وعزا الزجاج هذا القول إلى أهل اللغة .

أما قوله تعالى ﴿ راضية ﴾ فتقديره : ذات رضا ، على النسب وهو قول الخليل وسيبويه والبرد والنحاس وغيرهم ، وهو قول الفراء في معاني القرآن له ٣ / ١٨٢ وعبارته « فيها رضا » وقال في ٢ / ١٦ « معناها مرضية ... » وهذا فيما قال ابن جني تفسير على المعنى وذو الشيء قد يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً ، فن هنا صارت بمعنى مرضية . وقد أجاز الزجاج أن يكون مستوراً مفعولاً على بابيه أي مستوراً عن أعين الكفار فلا يرونه ، وذهب أبو حيان إلى أنه الظاهر .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ] : ﴿ وَإِذْ هُمْ نَجَّوْى ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٤٧ ]

يكون جمع « نَجَّيْ » <sup>(٣)</sup> ، ويكون مصدر <sup>(٤)</sup> كقوله ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة المجادلة : ٧ ] .

٣

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ] : ﴿ وَقَالُوا أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُقَاتًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٤٩ ]

العامل <sup>(٣)</sup> في ﴿ إِذَا ﴾ مضر على تقدير : إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُقَاتًا بَعْثًا . ولا يجوز أن يعمل فيه قوله ﴿ لَمَبْعُوثُونَ ﴾ لأنَّ ما بعد « إِنَّ » لا يعمل فيما قبله <sup>(٤)</sup> .

٦

(١) زيادة من ي وب .  
(٢) انظر الجواهر ٧٦ - ٧٧ ، ومفاتي القرآن للأخفش ٣٩١ ، وللزجاج ج ٢ / ١٥٠ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٤ ، والحجة ٤ / ٣٦٤ خم ، ومجمع البيان ٣ / ٤١٨ ، والبيان ٢ / ٩١ ، والبحر ٦ / ٤٣ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٨١ ، والتبيان ٨٢٤ ، وتكملة الإيضاح ١٠١ ، وابن يعيش ٥ / ١٠٨ .  
(٣) أجازره أبو البركات ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح ، وأجازره العكبري وأبو حيان . ويكون كقتلى وجرحى جمع قتيل وجريح .  
(٤) هذا ظاهر قول الفراء وهو قول أبي علي وغيره ، وقيل هو اسم للمصدر ، وهو قول الزجاج وغيره . ويكون في تأويل المشتق وتقديره : متناجون ، وهو قول أبي عبيدة وظاهر قول الأخفش ، وقيل تقديره : ذوو نجوى ، وهو قول الزجاج والنحاس وأجازره أبو علي وغيره .  
(٥) سيأتي الكلام عليها في مرضعها ١٣٣٠ .

(٦) كذا في النسخ « إنا » همزة واحدة وهي قراءة نافع والكسائي ، وقرأ الساقون همزتين على الاستفهام ﴿ إِنَّا ﴾ انظر السبعة ٢٨١ - ٣٨٢ . وهم على أصولهم في تحقيق الهمز وتخفيفه ، انظر ماسلف من التعليق على قوله تعالى ﴿ إِذَا كُنَّا تَرَابًا إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [ سورة الرعد : ٥ ] ص ٦٢٣ - ٦٢٤ .

(٧) انظر مجمع البيان ٣ / ٤٢٠ ، والبيان ٢ / ٩١ ، والبحر ٦ / ٤٤ .

(٨) في الأصل : فالعامل .

(٩) سلف التعليق على هذا ٦٢٤ .

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ [ ٥٢ ]  
 أي : اذكر يوم يدعوك . وإن شئت كان : يعيدكم يوم يدعوك<sup>(٢)</sup> ، فأضر  
 ٣ « يعيدكم » لأن قوله ﴿ مَنْ يُعِيدُنَا ﴾ [ ٥١ ] يدل عليه .  
 والباء في قوله ﴿ بحمده ﴾ باء الحال<sup>(٣)</sup> ، أي تستجيبون حامدين له .  
 و ﴿ يدعوك ﴾ في موضع الجر بإضافة ﴿ يوم ﴾ إليه . وقوله ﴿ فتستجيبون ﴾  
 ٦ عطف عليه .

وقوله : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [ ٥٢ ]  
 تقديره : وحالكم إذ ذاك أن تظنوا إن لبثتم إلا قليلا . ف ﴿ تظنون ﴾  
 ٩ ليس في موضع الجر<sup>(٤)</sup> . وانتصاب « قليل » على الظرف أي إن لبثتم زماناً إلا  
 زماناً قليلاً ، فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه<sup>(٥)</sup> .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٢٥٢ ، وجمع البيان ٣ / ٤٢٠ ، والبيان ٢ / ٩١ - ٩٢ ، والتبيان ٨٢٤ ، والبحر  
 ٦ / ٤٧ - ٤٨ ، وابن الشجري ١ / ٦٢ - ٦٣ ، والمغني ١٤٠ .

(٣) كلا التقديرين مبني على أنه يكفي الوقف على قوله ﴿ ... قل عسى أن يكون قريباً ﴾ [ ٥١ ] ثم  
 يبتدئ ﴿ يوم يدعوك .... ﴾ ، وهو قول ذكره صاحب منار الهدى ١٦٤ ، وذكر النحاس في  
 القطع ٤٣٩ أنه ليس بتام لأن ما بعده متصل به ، فالظاهر أنه كاف عنده . وقيل ﴿ يوم يدعوك ﴾  
 بدل من ﴿ قريباً ﴾ على أن يكون ﴿ قريباً ﴾ ظرفاً ، وقيل غير ذلك .

(٤) وهي التي تسمى باء اللصاحبة . وقد سلف ذكر مصادر الكلام عليها ٣١ .

(٥) انظر مجمع البيان ٣ / ٤٢٠ ، والتبيان ٨٢٤ ، والبحر ٦ / ٤٨ .

(٦) فالجمله في موضع الحال وهو قول المكبري وأجازه أبو حيان . وذهب الخوفي إلى أنها في موضع الجر  
 لأنها معطوفة على « تستجيبون » ، قال أبو حيان : وهو الظاهر .

(٧) قوله في التقدير « زماناً إلا زماناً » يريد أن « زماناً » ظرف وهو في المعنى مشتق مما دل عليه  
 الفعل . انظر ماسلف ٥٦٩ . وسلف التعليق على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥ .

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾<sup>(٢)</sup>

[ ٥٣ ]

أَي قُلْ لَهُمْ : قولوا التي هي أحسن ، يقولوها . فقوله ﴿ يقولوا التي ﴾<sup>(٣)</sup>  
جواب « قولوا » المضر<sup>(٤)</sup> .

وكان أبو عثمان<sup>(٥)</sup> يزعم أنّ « يقولوا » واقع موقع « قولوا » وهو مبني لأنه

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٨١٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩١ ، ٧٥ ، وللفراء ١ / ١٥٩ و ٢ / ٧٧ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٥ ، وجمع البيان ٢ / ٤٢١ ، والبيان ٢ / ٩٢ ، والبحر ٦ / ٤٩ ، والمقتضب ٢ / ٨٤ ، والحلييات ٢٦٩ ، وابن الشجري ٢ / ١٩٢ ، وسفر السعادة ١٤٤ ، والمغني ٨٤٠ . وانظر كلامهم على قوله تعالى ﴿ قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ [ سورة إبراهيم : ٣١ ] في الجواهر ٨١١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٧٧ ، وللزجاج ج ٢ / ٢٨ / ٢ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥٩ ، وجمع البيان ٣ / ٣١٥ - ٣١٦ ، والبيان ٢ / ٥٩ ، والتبيان ٧٦٩ - ٧٧٠ ، والبحر ٥ / ٤٢٥ - ٤٢٧ ، والكتاب ١ / ٤٥٢ ، والمقتضب ٢ / ٨٤ ، والعسكريات ٤٩ ، والمسائل المنشورة ٧٤ ، وابن الشجري ٢ / ١٩٢ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٥٢ ، ٦٦ ، والمغني ٢٩٨ - ٢٩٩ ، ٨٤٠ .

(٣) هذا قول المبرد وأجازه الزجاج وغيره . وقد ردّ هذا القول ، قال العكبري : « وهو فاسد من وجهين : أحدهما أن جواب الشرط يخالف الشرط إما في الفعل أو في الفاعل أو فيها . فأما إذا كان مثله في المعنى والفاعل فهو خطأ ، كقولك : قم تقم ، والتقدير على ما ذكر في هذا الوجه : إن يقيموا يقيموا . والوجه الثاني : أن الأمر المقدر للمواجهة ، وقيموا على لفظ الغيبة ، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً » ا هـ . وانظر البحر والمغني .

(٤) هو المازني . وبناء المضارع لوقوعه موقع الأمر هو المشهور من مذهبه . وروى النحاس عن الأخفش تلميذ المبرد عن المازني أنه جواب مقول مضر والتقدير : قل ... قولوا يقولوا ، وهذا هو القول الأول الذي ذكره المؤلف ، وعزا أبو حيان في البحر ٥ / ٤٢٥ - ٤٢٧ هذا القول إلى الأخفش والمازني .

ومذهب إليه أبو عثمان في المشهور من مذهبه وافقه عليه أبو علي وهو أجود الوجوه عند الزجاج ، وردّ بما ذكره المؤلف .

ومذهب الأخفش والفراء إلى أنه جواب « قل » على اللفظ لا على المعنى ، وهو ظاهر قول =

وقع موقع « قولوا » . ووقع الفعل موقع الفعل المبني لا يوجب له البناء . ألا ترى أن قوله ﴿ تَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾<sup>(١)</sup> [سورة الصف : ١١] واقع موقع « آمِنُوا » ، وهو معرب ، ألا ترى أن النون ثبت فيه . فإنما ذلك في الأسماء نحو « يازيد » حيث بني لوقوعه موقع « يَأْنْتُ »<sup>(٢)</sup> .

٣

=سبويه . وقد ردّ بعضهم هذا القول لأن قول الرسول لهم لا يوجب أن يفعلوا فليس سبباً لقولهم ذلك ، وهذا ليس بشيء لأنه لما كان يحصل قولهم ذلك عند قول الرسول ( ص ) لهم « قولوا التي هي أحسن » جعل قول الرسول ( ص ) كالملة في قول التي هي أحسن . وقيل في ردّ الاعتراض أيضاً : إن عدم قول المباد كلهم ماأمروا به لا يمنع أن يكون الكلام عموماً والمراد به الخصوص ، فيكون الأمر لقوم مخصوصين ، أفدته من شرح الكافية والمسائل المنشورة . ومقول القول محذوف والتقدير : قل لعبادي قولوا التي هي أحسن يقولوا .

وذهب الكسائي إلى أنه مجزوم بلام مقدرة ، والتقدير : ليملوا ، وأجازه الزجاج . وقد ردّ هذا القول بأن حذف اللام عند البصريين لا يجوز إلا في الشعر . انظر في ذلك الكتاب ١ / ٤٠٨ - ٤٠٩ ، والمقتضب ٢ / ١٣٢ ، والأصول ٢ / ١٥٧ ، وسر الصناعة ٢٩٠ - ٢٩٢ ، وشرح الملح لابن برهان ٦٩٧ - ٦٩٨ ، وابن يعيش ٧ / ٦٠ و ٩ / ٢٤ - ٢٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٠ ، وضرائر الشعر ١٤٩ ، والمجمع ٤ / ٣٠٨ - ٣٠٩ .

وقد اختلفوا في جازم جواب الطلب : فقيل : الجازم إن الشرطية المحذوفة ، وهو ظاهر قول سبويه وابن السراج وصرح به ابن برهان وهو قول أكثر المتأخرين . وقيل : الجازم الطلب نفسه لأن فيه معنى الشرط ، وهو ظاهر قول الخليل والفراء والمبرد ، وقيل : الجازم الطلب نفسه لا على جهة تضمينه معنى الشرط بل على جهة نيابته منابه وهو قول أبي علي والسراني وابن جني وهو مذهب المؤلف .

انظر في ذلك شرح الملح اللوح ١٢٥ / ٢ - ١٢٦ / ١ ، والكتاب ١ / ٤٤٩ ، والمقتضب ٢ / ٨٢ ، ١٣٥ ، والأصول ٢ / ١٦٢ ، والمسائل المنشورة ٧٢ ، والإيضاح ٢٢٢ ، وشرح الملح لابن برهان ٣٧٠ ، وابن يعيش ٧ / ٤٧ - ٤٩ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ، والمغني ٢٩٨ - ٢٩٩ ، والمجمع ٤ / ١٣١ - ١٣٥ ، وحاشية الصبان على الأشعري ٣ / ٣٠٩ - ٣١٠ . وانظر ما يأتي ١٢٢٨ .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٤٢ - ١٣٤٤ والتعليق ثمة . ومذكروا المؤلف هنا هو قول الزجاج ، انظر ماسيأتي في موضعه .

(٢) انظر شرح الملح اللوح ١١٤ / ١ ، والكتاب ١ / ٣٠٣ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، والأصول ١ / ٢٣٣ ، وابن يعيش ١ / ١٢٩ - ١٣٠ ، وشرح الكافية ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، والمجمع ٣ / ٦٨ =

قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ

الْوَسِيلَةَ ۖ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٥٧ ]

١ / ٧٥

( ١ / ١٨ )

أي المعبودون الذين يدعوهم المشركون يبتغون إلى ربهم / الوسيلة . والعائد إلى ﴿ الذين ﴾ محذوف <sup>(٢)</sup> من ﴿ يدعون ﴾ ، أي أولئك المعبودون الذين يدعونهم . ف ﴿ أولئك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الذين ﴾ مع صلتها صفة له ، و ﴿ يبتغون ﴾ هو الخبر .

٦

وقوله : ﴿ أَتَيْهِمْ أَقْرَبُ ۖ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٥٧ ]

معناه : ينظرون أيهم أقرب . ف ﴿ أتَيْهِمْ ﴾ استفهام مبتدأ ، و ﴿ أقرب ﴾ خبره ، والجملة متعلقة بـ « ينظرون » مضمرة <sup>(٤)</sup> .

٩

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> ] : ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا

الْأَوَّلُونَ ۖ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٥٩ ]

= وذهب الكسائي وبعض الكوفيين إلى أن المنادى المفرد المرفوعة مرفوع لامبني ، انظر الإنصاف ٣٢٢ - ٣٣٥ المسألة ٤٥ ، والمصادر السالفة .

(١) انظر الجواهر ٤٧٨ ، ٩٠٢ ، وشرح اللع اللوح ١٥٣ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٥ / ٢ ، وللزجاج ج ٢ / ٥١ / ٢ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢١ ، والبيان ٢ / ٩٢ ، والبحر ٥١ / ٦ .

(٢) سنف لتعميق على حذف العائد المنصوب ١٠٩ .

(٣) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢ / ١٥١ / ٢ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢١ ، والبيان ٢ / ٩٢ - ٩٣ ، والبحر ٦ / ٥٢ ، وابن الشجري ٢ / ٢٩٨ .

(٤) هذا قول الزجاج ووافقه النحاس وغيره . وأجاز الزجاج أيضاً أن يكون ﴿ أتَيْهِمْ ﴾ اسماً موصولاً بدلاً من الراو في ﴿ يبتغون ﴾ ، و ﴿ أقرب ﴾ خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : الذي هو أقرب ، وقيل غير ذلك .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر الجواهر ٢٦٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٦ / ٢ ، وللزجاج ج ٢ / ١٥٢ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٧ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢٣ ، والبيان ٢ / ٩٣ ، والبحر ٦ / ٥٣ .

أي مامننا من<sup>(١)</sup> إرسال الآيات إلا تكذيب الأولين . فـ « أن » الأولى مع صلتها في موضع نصب مفعول ثانٍ لـ ﴿ منعنا ﴾ ، و « أن » الثانية بصلتها في موضع الرفع فاعل ﴿ منعنا ﴾ .

[ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> ] : ﴿ وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس والشجرة الملعونة في القرآن ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٦٠ ]

أي وما جعلنا الشجرة الملعونة في القرآن إلا فتنة للناس أيضاً ، وهي شجرة الزقوم<sup>(٤)</sup> . ووصفها بالملعونة<sup>(٥)</sup> ، والمعنى : والشجرة الملعون أهلها وأكلوها ، وهم الكفرة الفجرة ، لأنه قال : ﴿ فيأنهم لا يكون منها فمالتون منها البطون ﴾ [ سورة الصافات ٦٦ ] : فلما حذف المضاف<sup>(٦)</sup> استتر<sup>(٧)</sup> الضمير في اسم المفعول ، فأنت المفعول لما جرى على ﴿ الشجرة ﴾ .

(١) فالصدر المؤول في موضع نصب يمد حذف الجار ، يقال : منعه من حقه . ويقال : يتمدى « منع » إلى ثاني المفعولين بنفسه فيقال : منعه حقه ، انظر اللسان والتاج ومعجم ألفاظ القرآن والمصباح المنير والوسيط ( منع ) . وقدره الزجاج وغيره : مامننا الإرسال .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٤٨٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٦ / ٢ ، وللزجاج ج ٢ / ١٥٢ / ٢ خ ومنه أخذ المؤلف ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢٣ ، والبيان ٢ / ٩٣ ، والبحر ٦ / ٥٥ - ٥٦ ، وتفسير الطبري ١٥ / ٧٨ - ٧٩ ، والقرطبي ١٠ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وابن كثير ٥ / ٨٩ - ٩٠ ، ومجمع التفسير ٤ / ٤٩ - ٥٠ .

(٤) عن ابن عباس وعكرمة والحسن وسعيد بن جبير وغيرهم . قال تعالى في وصفها : ﴿ إنها شجرة تخرج في أصل الجحيم . طلعها كأنه رؤوس الشياطين ﴾ [ سورة الصافات : ٦٤ - ٦٥ ] .

(٥) قال الزجاج : « فإن قال قائل : ليس في القرآن ذكر لعنها ، فالجواب في ذلك أنه لمن الكفار ، وهم أكلوها ، والجواب الآخر أيضاً أن العرب تقول لكل طعام مكروه ضار ملعون » اهـ .

(٦) وهو قوله « أهل » و « أكلون » في قوله في معنى الآية : والشجرة الملعون أهلها وأكلوها .

(٧) في الأصل : واستتر ، وهو خطأ .



[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴾<sup>(٢)</sup>

[ ٦٠ ]

- ٣ أي ما يزيدهم التخويف ، فأضمر « التخويف » في ﴿ يَزِيدُهُمْ ﴾ ليجري ذكر الفعل . وانتصاب قوله ﴿ طُغْيَانًا ﴾ على أنه مفعول ثان لقوله ﴿ يَزِيدُ ﴾ لأن « يزيد » يتعدى إلى مفعولين .

- ٦ [ قوله تعالى<sup>(٣)</sup> ] : ﴿ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٦١ ] ، ينتصب قوله ﴿ طِينًا ﴾ لأنه تمييز<sup>(٥)</sup> . وإن شئت كان بنزع الخافض<sup>(٦)</sup> ، أي لمن خلقته من طين ، فحذف « من » كقوله : ﴿ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة البقرة : ٢٣٣ ] أي لأولادكم<sup>(٨)</sup> .

- ٩ قوله تعالى : ﴿ رَبُّكُمْ الَّذِي يُزْجِي لَكُمْ الْفُلْكَ ﴾<sup>(٩)</sup> [ ٦٦ ] هذا جواب قولهم : « من يَمِيدُنَا » ، وقد ذُكِرَ في قوله ﴿ فَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [ ٥١ ] ﴿ رَبُّكُمْ الَّذِي يُزْجِي ﴾ ، فـ ﴿ رَبُّكُمْ ﴾ رفع وصف<sup>(١٠)</sup> لقوله ﴿ الَّذِي فَطَرَكُمْ ﴾ وإن طال الكلام ، لأن

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٨٤٥ ، وجمع البيان ٣ / ٤٢٣ ، والبيان ٢ / ٩٢ - ٩٤ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢ / ١٥٢ - ٢ / ١٥٣ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٤٩ ، وجمع البيان

٢ / ٤٢٣ ، والبيان ٢ / ٩٤ ، والتبيان ٨٢٦ ، واليهر ٦ / ٥٧ .

(٥) وهو أحد قولي الزجاج ومن وافقه ، قال أبو حيان : ولا يظهر كونه تمييزاً .

(٦) أجازة الحوفي والمكبري .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ١٦٨ - ١٦٩ .

(٨) وأجاز الزجاج أن يكون ﴿ طِينًا ﴾ حالاً ، وهو قول النحاس وغيره ، وهو الظاهر .

(٩) انظر التبيان ٨٢٧ .

(١٠) وأجاز المكبري أيضاً أن يكون بدلاً ، وكلا الوجهين متكلف . وأجاز المكبري أيضاً أن يكون

﴿ رَبُّكُمْ ﴾ مبتدأ و ( الذي ) خبره ، وهو الظاهر والصواب .

القرآن كالسورة الواحدة وكالفصل الواحد .

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَسٍ بِإِمَامِهِمْ ﴾ [ ٧١ ]

ينتصب ﴿ يَوْمَ ﴾ بدلول الفاء<sup>(١)</sup> من قوله ﴿ فَمَنْ أَوْفَى كِتَابَهُ يَمِينِهِ ﴾ [ ٧١ ] أي يُعْطَى كُلُّ إنسان كِتَابَهُ يوم ندعو . ولا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن ما قبله فعل ماض وهو قوله ﴿ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ ﴾ [ ٧٠ ] ، والماضي لا يعمل في المستقبل .

فأما الباء في قوله ﴿ بِإِمَامِهِمْ ﴾ فهو باء الحال ، والتقدير : يوم ندعو كُلَّ أناس مختلطين بإمامهم ، أو فيهم إمامهم . وإن شئت كان متعلقاً بنفس ﴿ ندعو ﴾ لأن كُلَّ إنسان يدعى بإمامه يوم القيامة ، فيقال : يا آل فلان ويا آل فلان . وقد ذكرناه في « نتائج الصناعة »<sup>(٢)</sup> إذ ذكرنا هناك باباً فيما جاء وفيه باء الحال<sup>(٣)</sup> ، وكتبنا لا يستغني بعضها عن بعض ؛ وكله مبسوطاً كلام فارسهم<sup>(٤)</sup> . /

٢ / ٧٥

٢ / ١٨

(١) انظر الجواهر ٦٤٠ ، ٧١١ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢ / ١٥٤ / ٢ خ ، والحجة ١ / ٢٣ - ٢٤ ومنه أخذ المؤلف هنا وفي الجواهر ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٥٢ ، وجمع البيان ٣ / ٤٣٠ ، والبيان ٢ / ٩٤ ، والتبيان ٨٢٨ ، والبحر ٩ / ٦٢ .

(٢) قال أبو علي : لأن الظرف حيث كان مستقبلاً كان بمنزلة إذا ومن ثم أجيب بالفاء كما يجب إذا بها . والذي قاله الزجاج أن الظرف متعلق بقوله ﴿ يعيدهم فيه تارة أخرى ﴾ [ ٦٩ ] وأجاز أن ينتصب على أنه مفعول به لـ « اذكر » مقدره ، وأجاز الوجوهين النحاس وغيره ، والثاني أقرب الوجوه عند أبي حيان ، وقيل غير ذلك .

(٣) لم ينته إلينا هذا الكتاب ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٤) وقد عقد في « الجواهر » ٢٥١ - ٢٧٣ الباب ١٢ لـ « ما جاء في التزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال هتلاً ضميراً من صاحب الحال » . ولم يذكر هذه الآية فيها ذكره فيه . وسلف التعليق على باء الحال ٣١ .

(٥) هو أبو علي الفارسي .

فإذا أشكل عليك شيء من كلام الفارس<sup>(١)</sup> فإنه لا يفتح لك إلا هذه  
الأجزاء التي أملناها عليك . ولولم يكن في كتبتنا من حلّ مشكلاته إلا اللفظ  
الذي أراد<sup>(٢)</sup> فيه<sup>(٣)</sup> أن يبين كلام سيبويه من كون « لا » زائدة في التنزيل  
حيث قال<sup>(٤)</sup> : وقد قال سيبويه : أما أن لا يكون يعلم فإنه يعلم ، وأراد : أما أن  
يكون يعلم ، واختزل هذه اللفظة واقتصر عليها<sup>(٥)</sup> ، فزغنا هذه اللفظة من  
كلامه ، وصدرنا بها « باب زيادة لا »<sup>(٦)</sup> ونقلنا الفصل على وجهه من موضعه  
في « الكتاب » ، ثم سقنا عليها الآي على ما تراه هناك<sup>(٧)</sup> .

قوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ  
أَعْمَى ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٧٢ ]  
بترك إمالتها ، وإمالتها<sup>(٩)</sup> جميعاً ، وكلتاها حسنة .

- (١) هو أبو علي الفارسي .  
(٢) زيادة من ي وب .  
(٣) انظر الحجة ١ / ١٢٢ ، وفي حكاية كلامه تصرف . وانظر عبارة سيبويه في الكتاب ١ / ١٩٥ . وفي  
الكتاب والحجة « أما ... فهو يعلم » .  
(٤) كان في النسخ : عليه ، والصواب ما أثبت .  
(٥) الظاهر أنه يريد باباً عقده في « نتائج الصناعة » لزيادة « لا » . وقد عقد في الجواهر ١٢١ - ١٤٠  
الباب ٥ لـ « ما جاء في التنزيل وقد زيدت فيه » لا « و » ما « وفي بعض ذلك اختلاف وفي بعض  
ذا اتفاق » وصدره بالفصل الذي أشار إليه من كلام أبي علي ثم ساق ما ذكره من الآي التي حملت  
« لا » فيها على الزيادة وقد سلف ذكر مصدر الكلام على زيادة « لا » ٤٢٥ .  
(٦) قوله « ولولم يكن .... » حذف جواب لو للعلم به ، وتقديره : لكفاها ، ونحوه .  
(٧) انظر شرح اللع اللوح ١٢٧ / ١ - ٢ ، ومما في القرآن للفراء ١٢٧ / ٢ ، وللزجاج  
ج ٢ / ١٥٤ - ٢ / ١٥٥ ، ١ / ١٥٥ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٥٣ ، والحجة ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٤ خم ومنه أخذ  
المؤلف ، ومجمع البيان ٣ / ٤٢٨ ، والبيان ٢ / ٩٤ ، والبحر ٦ / ٦٢ ، والكشاف ٢ / ٤٥٩ - ٤٦٠ ،  
والمقتضب ٤ / ١٨٢ ، وابن يعيش ٧ / ١٤٦ .  
(٨) أمالها حزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وفتحها ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم =

وَزَبَّانٌ<sup>(١)</sup> يميل الأولى دون الثانية ، لأن الثانية لما كان مِنْ عَمَى القلب<sup>(٢)</sup> وكان بناء المبالغة<sup>(٣)</sup> وكان<sup>(٤)</sup> في التقدير : فهو في الآخرة أعمى من غيره = رأى الألف وسط الكلمة عنده ، فلم يَرِ إمالتها ، لأن الأولى طَرَفٌ ، فاستجاز إمالتها<sup>(٥)</sup> . وفي قراءة زَبَّان<sup>(٦)</sup> عجائب لاتكاد تفهمها إلا بعد التصفح وطول

٣

= وقالون عن نافع ، واختلف عن ورش عن نافع فروي عنه الفتح والقراءة بين اللفظين ، وأمال أبو عمرو الأولى وفتح الثانية . انظر السبعة ٣٨٣ ، والتيسير ١٤٠ ، والنشر ٢ / ٣٠٨ ، ٤٣ .

(١) هو أبو عمرو بن العلاء ، وزبان اسمه على الأصح ، انظر ترجمته في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .  
(٢) وهو قول الفراء والمبرد والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم . وأجاز المبرد أن يكون من عمى العين . فلا تريد به أعمى من كذا ، ولكنه أعمى في الآخرة كما كان في الدنيا وهو في الآخرة أضل سبيلاً ، وهو قول الزمخشري وأجاز القول الأول ، ورجح النحاس الأول .

(٣) بناء « أفعل منه » - وهو ما يعرف اصطلاحاً بـ « أفعل التفضيل » - وصف موضوع المبالغة والتفضيل في معنى الفعل المشتق هو منه . انظر ذكر معنى « المبالغة » في « أفعل » الذي هو للتفضيل في الكتاب ٢ / ٢٥١ ، والأصول ٢ / ١٥٢ ، وشرح السمع لابن برهان ٤١٤ ، وابن عيى ٧ / ١٤٤ ، والبحر ٦ / ١٠٤ . وانظر ماسياًتي ٧٤٤ . وقد بنت العرب أمثالاً كثيرة على « أفعل من كذا » ضربتها في التناهي والمبالغة ، انظر الدرة الفاخرة وجمهرة الأشكال والمستقصى وغيرها .

(٤) قوله « لأن الثانية لما كان .. وكان .. وكان » كذا وقع ، وصوابه « لأن الثاني » والمراد لفظ « الأعمى » الثاني ، ولو أنث فقال « كانت » كان صواباً . وقد خص المؤلف كلام أبي علي فاضطربت عبارته .

(٥) قال أبو علي : « وأما قراءة أبي عمرو في آخري فهو في الآخرة أعمى » فأمال الألف من الكلمة الأولى ولم يملها في الثانية فلأنه يجوز أن لا يميل « أعمى » في الكلمة الثانية عبارة عن المؤوف الجارحة ولكن جملة أفعل من كذا ، مثل أبلد من فلان ، فجاز أن يقول فيه « أفعل من كذا » وإن لم يجوز أن يقال ذلك في المصاب ببعصره . وإذا جملة كذلك لم تقع الألف في آخر الكلمة لأن آخرها « من كذا » ؛ وإنما تحسن الإمالة في الآخر لما تقدم . وقد حذف من أفعل الذي هو للتفضيل الجار والمجرور وهما مرادان في المعنى مع الحذف وذلك نحو قوله في فإنه يمل السر وأخفى [ سورة طه : ٧ ] المعنى أخفى من السر ، وكذلك قولهم « عام أول » أي أول من عامك ، وكذلك في آخري أعمى في أي أعمى منه في الدنيا ، ومعنى المعنى في الآخرة أنه لا يتسدي إلى طرق الثواب ، ويؤكد ذلك ظاهر ما عطف عليه من قوله في وأضل سبيلاً فكما أن هذا لا يكون إلا على « أفعل » كذلك المعطوف عليه ... « اهـ » .

(٦) في الأصل وب : « الزبان » ، والصواب من ي ، فاسم أبي عمرو « زبان » بغير « ال » .

الإقامة على هذه الأجزاء .

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup>

[ ٧٤ ]

التقدير : ولولا تثبيتنا إياك . ف « أن » هنا في موضع الرفع بالابتداء<sup>(٣)</sup> ، والخبر مضمّر ، ودلّ على بطلان مذهب أبي سعيد<sup>(٤)</sup> . أعني هذه الآية . حيث قال<sup>(٥)</sup> :

لَوْلَا حُدُّدْتُ وَلَا عُذْرِي لِمَخْدُودٍ ... ..

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر مجمع البيان ٣ / ٤٣١ ، والبحر ٦ / ٦٥ .

(٣) أي للصر للقول من أن وما بعدها مرفوع بالابتداء . وقد سلف التعليق ٥٠٨ على وجوب إضر خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » وذكرنا ثمة أن ارتفاع الاسم بعد « لولا » بالابتداء هو قول البصريين وأنه عند الفراء مرتفع بها وعند الكسائي مرتفع بفعل مقدر .

(٤) السيائي صاحب أحسن شرح لكتاب سيبويه . وحكى ابن الشجري في أماليه ٢ / ٢١١ قول أبي سعيد في تصحيح مقاله سيبويه في ارتفاع الاسم بعد لولا بالابتداء ، قال : « ألا ترى أن الفعل قد وقع بعدها في قول الجوه « لولا حددت » ، وكل حرف يليه الاسم والفعل فما بعده رفع بالابتداء نحو إنما وكأنا وهل وألف الاستفهام » اهـ .

(٥) الجَمْحُوظُ الظَّفَرِيُّ ، وهذه النسبة إلى بني ظفر من سليم بن منصور . والبيت من أبيات له في شرح أشعر الهذليين ٨٧١ ، والخزانة ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ . وحواله في ابن الشجري ٢ / ٢١١ ، واللسان ( عذر ) . وهو بلا نسبة في الأزهية ١٧٠ ، والإنصاف ٧٤ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٣١ ، وشرح الكافية ١ / ١٠٤ ، وابن يعيش ٨ / ٤٦ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ١٢٨ عرضاً ، وشرح المفضليات ٣٣٠ ، وشرح القصائد السبع ٥٥١ ، والزاهر ١ / ٤٩٦ ، والمخصص ١٥ / ١٩٠ . وذكر البغدادي أن أبا تمام أنشد البيت مع ثلاثة أبيات أخرى في غنثار أشعار القبائل وعزاها إلى راشد بن عبد الله السلمي وذكر ابن بري أن البيت ينسب إلى راشد أيضاً ، انظر اللسان ( عذر ) .

(٦) صدره : لَادِرُّ دُرِّكَ إِنِّي قَدْ رَشِيْتَهُمْ

ويروى « لِهْ دُرِّكَ » . والدرّ : العمل من خير أو شر ، وقولهم « لله درك » يكون مدحاً ويكون ذمّاً ، عن ابن الأعرابي ، والمراد الذم على كلتا الروايتين . وماعليه أكثرهم أن « لله دره » إنما يقال لمدح من يمدح ويتمتع من عمله . وقوله حددت أي حرمت ومنعت ، والمعذري المعذرة .

ألا ترى أنه قال : « لولا يدخل على الفعل <sup>(١)</sup> » واستدل <sup>(٢)</sup> بالبيت ، فخفي عليه إضمار <sup>(٣)</sup> « أن » في البيت ؛ فهذه الآية جاءت بإثبات « أن » وفضحته <sup>(٤)</sup> في مذهبه .

٣

وَقُرئ <sup>(٥)</sup> ﴿ تَرْكُنْ ﴾ وهو مُجْتَمَعٌ عليه . وجاء في بعض القراءات ﴿ تَرْكُنْ ﴾ <sup>(٦)</sup> . فـ « تَرَكَن » مفتوحاً <sup>(٧)</sup> مضارع « رَكِنْتَ » مكسوراً ، و « تَرَكَن » مضموماً <sup>(٨)</sup> مضارع « رَكِنْتَ » [ مفتوحاً <sup>(٩)</sup> ] .

٦

(١) مقاله السرياني وافقه عليه صاحب الأزهية والرضي وابن يعيش وغيرهم وهو قول الكسائي لأنه يرفع الاسم بعد « لولا » بفعل مقدر . وخالفه ابنه يوسف فقال في شرح أبيات الغريب المصنف « لولا لا يقع بعدها إلا الأسماء وتكون مبتدأة وتحذف أخبارها وجوباً ، فلما اضطر الشاعر حذف أن واسمها أي لولا أي حددت ، يقول : لولا أي حرمت لقتلت القوم ، وهذا قبيح لأنه يجري مجرى حذف الموصول وإبقاء الصلة . ويجوز أن يكون شبه « لولا » بـ « لو » فأولاهها الفعل أو شبه أن الشديدة بأن الخفيفة ، فـ « أن » الخفيفة قد تحذف كقوله :  
ألا أيذا الزاجري أحضر الوغى

فلما استجازوا حذفها حذفوا الثقلية لأنها حرف مصدري .. « ا هـ عن الخزانة .  
وجيهور البصريين يمنعون دخولها على الأفعال ، والفراء ومن وافقه من الكوفيين يمنعونه لأنهم يرفعون الاسم بعدها .

(٢) في الأصل : فاستدل ، وهو تحريف .

(٣) إضمار « أن » المصدرية أسوغ من إضمار « أن » الشديدة واسمها على ما قدره ابن السرياني .

(٤) في الأصل : وفضحه ، وهو خطأ .

(٥) في الأصل : وقرأ ، وهو خطأ .

(٦) وهي قراءة شاذة عزأها أبو حيان إلى قتادة وابن أبي إسحق وابن مصرف . وفي اللسان ( ركن ) أنها ليست بفصيحة ، ونصّ النحاس في إعراب القرآن ٢ / ٢٥٤ أن الأولى أنصح .

(٧) في الأصل و ي : مفتوح ، والوجه ما أثبت من ب .

(٨) في الأصل : مضموم ، والوجه ما أثبت من ي وب .

(٩) زيادة من ي وب .

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ سَنَّةٌ مِّنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُّسُلِنَا ﴾<sup>(٢)</sup>

[ ٧٧ ]

- ٣ مصدر مؤكد لما قبله<sup>(٣)</sup> ، لأن ما قبله ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾  
 [ ٧٦ ] ومدلول هذا اللفظ : [ و<sup>(٤)</sup> ] إذا أهلكناهم ، فكأنه قال : أهلكناهم سنة من  
 قد أرسلنا قبلك ، أي أهلكناهم إهلاكاً وسنة مثل سنة من قد أرسلنا قبلك .  
 ٦ وهذا باب أيضاً في « النتائج » ذكرت معه ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة  
 النساء : ٦٤ ] و﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة النمل : ٨٨ ] و﴿ وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ  
 اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة الروم : ٦ ] وقوله ﴿ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾<sup>(٨)</sup> [ سورة النحل :  
 ٢٨ ] ، وقوله ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدُ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾<sup>(٩)</sup> [ ٧٩ ] إذ معنى

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٩٢ ، وللغراء ١٢٩ / ٢ ، وللزجاج جـ ٢ / ١٥٥ / ٢ خ ، وإعراب  
 القرآن ٢ / ٢٥٥ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٣١ ، والبيان ٢ / ٩٥ ، والبحر ٦ / ٦٧ ، ومشكل إعراب  
 القرآن ١ / ٤٣٤ ، والكشاف ٢ / ٤٦٢ .

(٣) قدره الأخفش : سنناها سنة ، وقال الغراء « نصب السنة على العذاب المضر أي يمدحون كسنة من  
 قد أرسلنا » . وكشف الزجاج المعنى ، قال : « سنة منصوب بمعنى ولا يلبثون ، تأويله : إنا سننا  
 هذه السنة فمن أرسلنا قبلك من أرسلنا أنهم إذا أخرجوا نبيهم من بين أظهرهم أو قتلوه لم يلبثهم  
 العذاب أن ينزل بهم » . وظاهر تقدير الغراء أنه منتصب بنزع الحافض ، وهو مانص عليه مكي  
 وتابعه عليه أبو حيان .

(٤) يريد كتابه « نتائج الصناعة » الذي ذكره ٧٢٦ .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٦) سياقي الكلام عليها في موضعها ١٠١٦ - ١٠١٧ .

(٧) سياقي الكلام عليها في موضعها ١٠٤٤ .

(٨) انظر الكلام عليها في معاني القرآن للغراء ١٠٠ / ٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، ومجمع  
 البيان ٣ / ٣٦٠ ، والبحر ٥ / ٤٩٠ .

(٩) انظر الكلام عليها في الجواهر ٧٦٧ ، وشرح اللمع اللوح ٥٧ / ٢ ، ومجمع البيان ٣ / ٤٣٢ ، والكشاف  
 ٢ / ٤٦٢ ، والبيان ٨٣٠ ، والبحر ٦ / ٧١ .

﴿ تَهَجَّد ﴾ : تَنَفَّل<sup>(١)</sup> ، و﴿ نَافِلَةً ﴾ بمعنى « تَنَفَّل » . وهذا أيضاً باب من ذلك<sup>(٢)</sup> ، مثل « الخائنة » و« الكاذبة » و« العاقبة » و« العافية »<sup>(٣)</sup> .

قوله عز وجل : ﴿ قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٨٨ ]

جواب « إن » مضر ناب عنه قوله ﴿ لا يأتون بمثله ﴾ [ ٨٨ ] . ولا يجوز أن يكون قوله ﴿ لا يأتون ﴾ جواب « إن » لثبات النون ؛ فهو أيضاً جواب قسم هيأته لام<sup>(٥)</sup> « لئن » ، والتقدير : لئن اجتمعت الإنس والجن / على أن يأتوا بمثل هذا القرآن فوالله لا يأتون بمثله ؛ ومثله قول كثير<sup>(٦)</sup> :

لئن عَادَ لي عبد العزيز بمِثْلِهَا وأمكنني مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا

قوله عز وجل : ﴿ أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسْفًا ﴾<sup>(٧)</sup>

[ ٩٢ ]

(١) قال الزمخشري : « التهجد : ترك المجهود للصلاة ... نافلة لك : عبادة زائدة لك على الصلوات الخمس ... وضع نافلة موضع تهجد ، لأن التهجد عبادة زائدة فكان التهجد والنافلة يجمعها معنى واحد .... » اهـ يريد معنى الزيادة . وقيل نافلة حال وهو قول الطبرسي وأجازاه المكبري وأبو حيان .

(٢) أي مما جاء من المصادر المؤكدة لما قبلها . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٧٦٧ - ٧٦٨ الباب ٤٢ لـ « ما جاء في التنزيل من المصادر المنصوبة بفعل مضر دل عليه ما قبله » . ولم يذكر فيه آية الإسراء : ٧٧ ، ولآية النحل : ٢٨ .

(٣) في الأصل وي : وقولهم العاقبة والعافية . وأثبت ما في ب ، والكلام مستغن عن « قولهم » . ونظر المصدر التي أحلها عليها ٢٤٢ في ذكر ما جاء من المصادر بزنة اسم الماعل .

(٤) انظر الجواهر ٦٥٩ ، وشرح اللع اللوح ١٤٧ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٠ / ٢ - ١٣١ ، وجمع البيان ٤٣٧ / ٣ ، والبيان ٩٥ / ٢ ، والبحر ٧٨ / ٦ ، والمغني ٨١٠ .

(٥) وهي التي تسمى اللام الموطئة والمؤذنة ولام الشرط ، وقد سلف التعليق عليها وذكر مصادر الكلام عليها ٨٤ .

(٦) سلف البيت ٢٤٢ ، ٥٥٧ وتخرجه في أول الموضعين .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١٣١ / ٢ ، والنحاس ٣٦٠ / ٢ ، والحجة ٣٧٠ / ٣ - ٣٧٢ خم ، وجمع البيان ٤٣٩ / ٣ ، والبيان ٩٥ / ٢ ، والبحر ٧٩ / ٦ .



و ﴿ كِشْفًا ﴾ [ بفتح السين وسكونها ]<sup>(١)</sup> وهو جمع « كِشْفَةٍ » ،  
و « كِشْفَةٌ » و « كِشْفٌ » ك « كِشْرَةٍ » و « كِشْرٌ » .

[ وكِشْفَةٌ ]<sup>(٢)</sup> و « كِشْفٌ » مثل « نَخْلَةٌ » و « نَخْلٌ » و « حَبَّةٌ » و « حَبٌّ »  
من المجموع التي يكون الفرق بين أحادها وجماعتها التاء .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضَ مَلَائِكَةٌ يَمْنُونُ  
مُطْمَئِنِّينَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٩٥ ]

ف ﴿ ملائكة ﴾ اسم ﴿ كان ﴾ . و ﴿ يمشون ﴾ في موضع الرفع صفة  
للملائكة . و ﴿ مطمئنين ﴾ نصب على الحال . و ﴿ في الأرض ﴾ خبر  
﴿ كان ﴾ . ولا يجوز أن تجعل ﴿ مطمئنين ﴾ الخبر و ﴿ في الأرض ﴾ ظرفاً لـ  
﴿ يمشون ﴾ لأنه لا كبير فائدة تحته ؛ إذ لا يكون المشي في الغالب إلا على  
الأرض .

[ قوله تعالى<sup>(٤)</sup> ] : ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٩٦ ]  
المفعول محذوف ، وهو الكاف ، والباء زيادة<sup>(٦)</sup> ، و ﴿ شهيداً ﴾ تمييز<sup>(٧)</sup> .  
والتقدير : كفاك الله من جملة الشهداء .

(١) زيادة من ي و ب . قرأ بفتح السين نافع وعاصم وابن عامر ، وقرأ الباقون بإسكانها . انظر السبعة  
٣٨٥ ، والتيسير ١٤١ ، والنشر ٢ / ٣٠٩ . والكشفة : القطعة .

(٢) زيادة من ي .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٦١ ، والبيان ٢ / ٩٦ ، والبحر ٦ / ٨١ ، والتبيان ٨٢٣ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢ / ١٥٩ / ١ خ ، وإعراب القرآن ٢ / ٢٦١ ، ومجمع البيان  
٢ / ٤٤١ ، والكتاب ١ / ١٧ ، ١٩ ، ٤٨ ، وابن يعيش ١٠ / ١٠٥ .

(٦) سلف التعليق على زيادة الباء في فاعل كفى ٢٨٩ . وانظر ماعلقناه ٢٩٠ .

(٧) أو حال ، والتقدير كفى الله في حال الشهادة ، وأجاز القولين الزجاج والنحاس

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَبِهِدِ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ<sup>(٢)</sup> ﴾

[ ٩٧ ]

٢ كلاًها شرط . ووَحَّد الضمير المتصل ب ﴿ يَهْدِ ﴾ و ﴿ يَضِلُّ ﴾ لمكان قوله ﴿ فَبِهِدِ الْمُهْتَدِ ﴾ على اللفظ . ثم قال ﴿ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وَجُوهِهِمْ عُنُقاً وَبُكْأاً وَصَمْأاً مَاوَاهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ [ ٩٧ ] فجمع الضمير في كل ذلك على المعنى .

وقوله : ﴿ كُلُّمَا خَبَتُ زِدْنَاهُمْ سَعيراً ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٩٧ ]

٩ جملة في موضع الحال من ﴿ جَهَنَّم ﴾ . ولا يجوز أن تكون صفة [ لها<sup>(٤)</sup> ] لأنَّ « جَهَنَّم » معرفة ، فلا توصف<sup>(٥)</sup> بالجملة . وإنما قلنا ذلك لأنه توضع<sup>(٦)</sup> « جَهَنَّم » موضع « مَتَلَطَّ » [ و ]<sup>(٧)</sup> « مُسْتَعِير » . لولا ذلك لم يجوز حيء الحال عنها .

١٢ ويجوز أن تكون الجملة لأعمل لها من الإعراب ، وتكون<sup>(٨)</sup> في تقدير العاطفة<sup>(٩)</sup> ، والتقدير : وكلما خبت ، فحذف الواو<sup>(١٠)</sup> .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر جمع البيان ٣ / ٤٤١ ، والبحر ٦ / ٨١ .

(٣) انظر جمع البيان ٣ / ٤٤١ - ٤٤٢ ، والبيان ٢ / ٩٦ ، والبيان ٨٣٣ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) في الأصل : يوصف ، وهو تصحيف .

(٦) في النسخ « يوضع » وهو تصحيف .

(٧) زيادة مني . وهي ثابتة في جمع البيان الذي نقل صاحبه كلام المؤلف من غير ما نصريح وفيه : متلظ ومتسمر ولولا . وفي ب : موضع مستعر .

(٨) في النسخ : ويكون ، وهو تصحيف .

(٩) في الأصل : « ويكون التقدير العاطفة » وهو خطأ صوابه من ي و ب . والعاطفة هي الواو العاطفة .

(١٠) ظاهر كلامه أن جملة ﴿ كلما خبت زديهم سعيراً ﴾ مطبوعة بواو مقدرة على جملة=

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ ذَلِكْ جَزَاؤُهُمْ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [ ٩٨ ]  
 ﴿ ذَلِكْ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ جزاؤهم<sup>(٢)</sup> ﴾ خبره ، وقوله ﴿ بأنهم ﴾ في صلة  
 الجزء . ولا يجوز أن يكون ﴿ ذَلِكْ ﴾ خبر مبتدأ مضمرة<sup>(٣)</sup> على تقدير : الأمر  
 ذلك ، لأنه يبقى قوله ﴿ جزاؤهم ﴾ بلا خبر .

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾<sup>(٥)</sup>  
 [ ١٠٠ ]

﴿ أنتم ﴾ رفع بفعل مضر يفسره ﴿ تملكون ﴾ والتقدير : قل لو  
 تملكون . ولا يجوز أن يرتفع ﴿ أنتم ﴾ بالابتداء ، لأن « لو<sup>(٦)</sup> » تختص بالأفعال  
 فلا يقع بعدها المبتدأ<sup>(٧)</sup> كما أن « إن » التي للشرط كذلك في قوله ﴿ وإن أحدًا<sup>(٨)</sup> »

= ﴿ ماوأم جهنم ﴾ وهي جملة مستأنفة ، فالجملتان لاغل لها من الإعراب . وقد أجاز  
 المكبري أن تكون جملة ﴿ ماوأم جهنم ﴾ مستأنفة أو حالاً مقدرة . ولأحاجة إلى تقدير حذف  
 الواو العاطفة لأن جملة ﴿ كما خست زناهم سعيًا ﴾ مستأنفة . والامتئاف يقع بحرف وبلا  
 حرف . وقد أجاز المكبري أن تكون مستأنفة أو حالاً .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر البيان ٢ / ٩٦ ، والبيان ٨٣٢ .

(٣) في الأصل : جزاؤه ، وهو خطأ .

(٤) أجاز المكبري هذا الوجه ، وهو خطأ .

(٥) انظر إعراب القرآن ٢ / ٢٦١ ، وجمع البيان ٣ / ٤٤٢ ، والبيان ٢ / ٩٦ - ٩٧ ، والبحر ٦ / ٨٤ ،

والكتاب ١ / ٤٦٢ ، ٤٧٠ ، والمقتضب ٣ / ٧٧ ، والكامل ٣٦٣ ، والخصائص ٢ / ٢٨٠ ، وابن

يعيش ٩ / ١٠ - ١٠ ، والمفني ٣٤١ - ٣٤٢ ، ٣٥٤ ، ٨٢٧ .

(٦) انظر في « لو » الكتاب ١ / ٤٧٠ و ٢ / ٣٠٧ ، والمقتضب ٣ / ٧٧ - ٧٨ ، والكامل ٣٦١ - ٣٦٤ ،

وشرح اللع لابن برهان ٧٩ ، وابن يعيش ٩ / ٩ - ١١ ، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٩ - ٣٩١ ، ورسف

المباني ٢٨٩ - ٢٩٢ ، والجنى الداني ٢٧٢ - ٢٩٠ ، والمفني ٣٥٣ - ٣٥٥ ، والهمع ٤ / ٣٤٢ - ٣٥١ .

(٧) هذا قول الأكثرين ، وهو المختار . وأجاز بعضهم أن يكون المرفوع مبتدأ وما بعده الخبر . فإين

وقعت « أن » بعد « لو » نحو : لو أنك ذهبت لذهبت = فالتحتمار أيضاً أن المصدر المؤول مرتفع

بفعل مضر ، وذهب السيرافي ومن وافقه إلى أنه يرتفع بالابتداء وعزا المرادي -

مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴿١﴾ [سورة التوبة : ٦] أَلَا تَرَى أَنَّ «أحداً» يرتفع بفعل مضارع (٢) ، والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين .

[ قوله تعالى (٣) : ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ (٤) ] ١٠٥

إن شئت كانت (٥) الباء من صلة الفعل ، أي أنزلناه بالحق ونزل بالحق .  
وإن شئت كانت الباء حالاً (٦) أي أنزلناه غير مشكوك فيه محققاً ونزل غير مشكوك فيه محققاً .

= وابن هشام وغيرهما هذا القول إلى سيبويه ، ثم اختلفوا في الخبر فقليل : لاجتياز إلى الخبر ، وقيل هو محذوف .

وعبارة سيبويه «و» «لو» بمنزلة «لولا» ولا تبدأ بعده الأسماء سوى «أن» نحو : لو أنك ذاهب ، و«لولا» تبدأ بعدها الأسماء ، و«لو» بمنزلة «لولا» وإن لم يميز فيها ما يجوز فيها يشبهها . تقول : لو أنه ذهب لفعلت وقال عز وجل ﴿لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي﴾ ... «أه» وربما أوم ظاهراً عبارته أن «أن» بعدها مبتدأ ويدفع هذا الوم استشهاده بالآية بعد ما مثله لأنه يريد أن «لو» لاتقع على الاسم ، فإن وليها اسم فهو مبني على مقدر قبله كما بنيت «أن» على مقدر إن وليت «لو» وهو الفعل الراجع لها . وما يشهد لهذا أن سيبويه قال هذا الكلام في «باب من أبواب أن تكون أن فيه مبنية على ما قبلها» والله أعلم

(١) انظر شرح اللع اللوح ١٢٢ / ٢ ، والجواهر ٢٨٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢٧ ، وللغراء ١ / ٤٢١ - ٤٢٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٥ ، ومجمع البيان ٦ / ٢ - ٧ ، والبيان ١ / ٣٩٤ ، وابن الشجري ١ / ٣٣٣ و ٢ / ٣٤٦ ، وابن يمش ١ / ٨١ - ٨٢ و ٩ / ١٠ .

(٢) هذا قول البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن المرفوع بعد «إن» مبتدأ ، وأجاز الأخفش الوجهين ونص أن رفعه بفعل مضارع فيس الوجهين ، انظر المصادر السالفة ، والكتاب ١ / ٤٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٦ ، ٣٢٧ ، والمقتضب ٢ / ٧٤ ، والأصول ٢ / ٢٣٢ ، وابن يعيش ١ / ٨١ - ٨٢ وشرح اللع لابن برهان ٢٩ ، ٧٩ ، وشرح الكافية ١ / ٧٦ - ٧٧ ، ١٦٣ ، والإنصاف ٦١٥ - ٦٢٠ المسألة ٨٥ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٢٥٤ ، والحجة ٢ / ١٢٧ ، والبيان ٢ / ٩٧ ، والبيان ٨٢٥ .

(٥) في الأصل و ي : كان ، والوجه ما أثبت من ب ليوافق ما بعده .

(٦) سلف التعيين على بء الحال ٣١ .

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ وَقَرَأْنَا فَرَقْنَاهُ ﴾ [ ١٠٦ ]  
 ينتصب بفعل مضمر<sup>(٢)</sup> ، أي وفرقنا قرآنًا / وفّره ﴿ فرقناه ﴾ . وجاء  
 ﴿ وقَرَأْنَا ﴾ منصوباً<sup>(٣)</sup> ولم يجر فيه الرفع لأن صدره فعل وفاعل<sup>(٤)</sup> وهو قوله  
 ﴿ وبالحق أنزلناه ﴾ .

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ لِيَتَقَرَّأَ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ ﴾ [ ١٠٦ ]  
 الجار في موضع الحال أي متملاً مترقياً غير مستعجل ولا مسرع .

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾ [ ١٠٨ ]  
 « إِنْ » بمعنى « إِنَّه »<sup>(٢)</sup> وجاءت مؤكدة للفعل كما أنَّ « إِنْ » تؤكد الاسم ،  
 وكما أكّدت « إِنْ » باللام في نحو قوله ﴿ إِنَّهُمْ لَمُخْضَرُونَ ﴾ [ سورة الصافات : ١٥٨ ]  
 أكّدت « إِنْ » أيضاً باللام في قوله ﴿ لَمَفْعُولًا ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٣٢ / ٢ ، وإعراب القرآن ٢٦٢ / ٢ ، ومجمع البيان ٤٤٥ / ٣ ، والبيان ١٩٧ / ٢ ، والبحر ٨٧ / ٦ .

(٣) وهو ما يعرف بال منصوب على الاستعجال ، وقد سلف التعليق عليه ٤٦٩ .

(٤) في الأصل : منصوب ، والصواب من ي وب .

(٥) انظر ماسياًقي ٩٥٨ ، ٩٧١ ، ١١٠٦ .

(٦) انظر مجمع البيان ٤٤٥ / ٣ ، والبيان ٩٧ / ٢ ، والبحر ٨٧ / ٦ .

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢ / ١٦٠ / ١ خ .

(٨) فهي محففة من الثقيلة ، وقد سلف التعليق عليها ١٠٧ .

(٩) وهي التي تسمى « الفارقة » ، وقد سلف التعليق عليها ١٠٧ . قال الزجاج : « معناه : ما كان وعد ربنا إلا مشعولاً » . وقد وافق الزجاج في هذا التأويل الكوفيون الذين يسمون هذه اللام لام لا ويعملون إن ههـ بمنزلة م في الجحد ، انظر اللامات للزجاجي ١١٥ والمصدر التي أحسنها عليها ١٠٧ .

[ قوله تعالى<sup>(١)</sup> ] : ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴾ [ ١٠٩ ]

٣ أي يزيدهم البكاء والخرورج على الذقن<sup>(٢)</sup> . ففاعل ﴿ يزيدهم ﴾ ضمير المصدر الذي دلّ عليه الفعل ؛ كما حكى سيبويه من قولهم : « من كذب كان شرّاً له »<sup>(٣)</sup> ، أي كان الكذب شرّاً له<sup>(٤)</sup> .

٦ [ قوله تعالى<sup>(٥)</sup> ] : ﴿ قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ [ ١١٠ ]  
 ٩ ضمّ الواو أبو عمرو هنا من قوله ﴿ أَوْ أَدْعُوا ﴾<sup>(٦)</sup> ، وإن كان يكسر النون من قوله ﴿ أَنْ أَقْتُلُوا ﴾ [ سورة النساء : ٦٦ ] ، لأن مذهبه ضمّ اللام من ﴿ قُلْ ﴾ .  
 [ قال<sup>(٧)</sup> : إنما ضمّ « قل » لضمّة القاف ، ولم يضمّ « إن<sup>(٨)</sup> » لكسرة الهضمة ؛ فلما ضمّ « قل » ضمّ أيضاً ﴿ أَوْ ادْعُوا ﴾ للمطابقة<sup>(٩)</sup> .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٩١ ، ومجمع البيان ٢ / ٤٤٦ ، والبحر ٦ / ٨٩ ، وتفسير الطبري ١٥ / ١٢٦ ، وابن كثير ٥ / ١٢٦ ، ومجمع التفاسير ٤ / ٧٨ .

(٣) لم أجد هذا القول . والذي قاله في الجواهر أن الضمير للقرآن وأن في الكلام حذف مضاف والتقدير تلاوته أو ساعهم له ، وانظر مجمع التفاسير . وقيل : ويزيدهم ما في القرآن من المواعظ ، عن الطبري . وقيل : يزيدهم ما تلي عليهم ، عن البحر . وأبعد ابن كثير في قوله : التقدير : ويزيدهم الله .

(٤) سنف ذكر مصادر هذه العبارة ٣٨ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) ومذهبه أيضاً ضمّ الواو من « أو » ، نظراً ما سنّف ١٢٦ والتعليق ثمة . وكان في الأصل « أبو عمر » وهو خطأ .

(٧) أغلب الظن أن « قال » زيادة من الناسخ ، والمراد المؤلف .

(٨) إذا لقيت ساكناً مضموماً .

(٩) زيادة من ب . ولم يضمّ أبو عمرو الواو من « أو » لضمّ اللام من « قل » للمطابقة وإنما هذا هو مذهبهم في كلام من « قل » والواو من « أو » . وقد عثر المؤلف ذلك في سلف ١٢٦ -

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ] : ﴿ أَيُّ مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١١٠ ]

﴿ أَيُّ ﴾ منصوب بـ ﴿ تَدْعُوا ﴾ ، و ﴿ مَا ﴾ صلة زائدة <sup>(٣)</sup> ،  
و ﴿ تَدْعُوا ﴾ جزم بـ « أَي » ، والفاء جواب الشرط .

وكان يعقوب يقف على قوله ﴿ أَيُّ ﴾ <sup>(٤)</sup> ويجعل ﴿ مَا ﴾ شرطاً في موضع  
النصب بـ ﴿ تَدْعُوا ﴾ ، و ﴿ تَدْعُوا ﴾ جزم بـ ﴿ مَا ﴾ ، ويكون ﴿ أَيُّ ﴾  
عنده منصوباً بفعل مضمر <sup>(٥)</sup> أي : أَيُّ يكون <sup>(٦)</sup> أو أَيُّ تَدْعُوا .

« بأن الضم اتباع للحرف الثالث . وعلمه أبو علي بأنهم شبهوا الواو في « أو » بالواو التي تدل على  
الجمع في نحو ﴿ تَتَرَوُا الصَّلَاةَ ﴾ [ سورة البقرة : ١٦ ] فمضوء كما مضوا واو الجمع . نظر الحجة  
٢٧٨ / ١

(١) زيادة مفي .

(٢) انظر الجواهر ٦٠٦ ، ٧١٢ ، وشرح اللع اللوح ٢٦ / ٢ و ١٢٣ / ٢ و ١٥٣ / ١ ، وممساتي القرآن  
للأخفش ٣٩٢ ، وللغراء ١٣٣ / ٢ ، وجمع البيان ٣ / ٤٤٥ ، والبيان ٢ / ٩٨ ، والبحر ٦ / ٩٠ ،  
والكتاب ١ / ٣٩٧ ، ٤٣٣ ، والمقتضب ٢ / ٤٩ ، والإيضاح ٣٢١ ، والمضديات ٢٩ ، والخصائص  
١ / ٢٩٩ ، وسر الصناعة ٣٤٥ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٥ ، ٢٩٥ ، وابن يعيش ١ / ٨٤ و  
٢ / ١٣١ ، ١٣٣ و ٢ / ١٤٥ و ٤ / ٢٢ و ٧ / ٤٥ ، والمفاتي ١٠٧ ، ٤١١ ، ٤١٦ ، ٦٠٨ .

(٣) قوله « صلة زائدة » فيه جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين . وقد سلف لتعليق على هذا ٢٨ .

(٤) الوقف على ﴿ أَيُّ ﴾ من ﴿ أَيُّ مَّا ﴾ هو رواية رويس عن يعقوب الحضرمي وهو أحد القراء  
العشرة ، وعزي هذا الوقف إلى حزة والكسائي من السبعة ، قال ابن الجزري « ... فيجوز  
الوقوف على كل من ﴿ أَيُّ ﴾ ومن ﴿ مَا ﴾ لكونها كلمتين انفصلتا رسماً كائثر الكلمات  
المنفصلات رسماً ... » ا هـ . انظر النشر ٢ / ١٤٤ - ١٤٥ ، والتيسير ٦١ .

قال أبو حيان : « ومن وقف على ﴿ أَيُّ ﴾ جعل معناه : أي اللفظين دعوتوه به جاز ، ثم  
استأنف فقال ﴿ مَّا تَدْعُوهُ ﴾ فله الأسماء الحسنى وهذا لا يصح لأن « ما » لا تطلق على أحاد أولي  
العلم ولأن الشرط يقتضي عموماً ولا يصح هنا « ا هـ . قلت : إنما وقف من وقف اتباعاً للرسم ،  
ومن التكلف تأويله على ما يقتضيه من جهة العربية .

(٥) عزا هذا القول في شرح اللع إلى أبي إسحق ، وتقدير أبي إسحق في كتابه خلاف ما عزا إليه ، قال  
أبو إسحق : « المعنى : أي أسماء الله تَدْعُوا فله الأسماء الحسنى » ا هـ .

(٦) في هذا إصرار بكون « واسمها » وليس هما من المواضع التي نضمر فيها . نظر ما سلف من لتعليق  
على إصرار ، كان ٦٥٦ .

## سورة الكهف

قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا . قَيِّمًا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١ - ٢ ]

٣ قالوا <sup>(٢)</sup> : في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير : أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً . ف ﴿ قَيِّمًا ﴾ حال من ﴿ الكتاب ﴾ عندهم ، و ﴿ لم يجعل له عوجاً ﴾ عندهم معطوف على ﴿ أنزل ﴾ فهو في صلة ﴿ الذي ﴾ ، وقد فصل بين بعض الصلة وبعضها <sup>(٣)</sup> .

٦ والذي نرى <sup>(٤)</sup> في ذلك أنَّ قوله ﴿ ولم يجعل له عوجاً ﴾ حال أيضاً على تقدير : أنزل على عبده الكتاب غير مجعول له عوج قيماً ؛ فهذان حالان تواليا على صاحبهما <sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ ﴾ ] <sup>(٧)</sup> [ ٢ ]

(١) انظر الجواهر ٧١٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٣ ، وللفراء ١٣٣/٢ ، وإعراب القرآن ٣٦٥/١ .  
ومجمع البيان ٤٤٩/٣ ، والبيان ٩٩/٢ ، والبحر ٦٥/٦ - ٩٦ ، والتبيان ٨٣٧ ، وتفسير الطبري ١٢٦/١٥ - ١٢٧ ، والقرطبي ٣٥١/١٠ ، ومجمع التفاسير ٨١/٤ ، واللفغي ٦٩٢ - ٦٩٣ .

(٢) عن ابن عباس ، وهو قول الأخفش والكسائي والفراء والطبري وغيرهم .

(٣) في الأصل وي : ويعضه ، والصواب من ب ، وسيأتي قوله ١٤٤٩ : والفصل بين بعض الصلة وبعضها جائز .

(٤) في الأصل : ترى ، وهو تصحيف .

(٥) تقدمه إلى هذا القول أبو مسلم الأصهباني ووافقه الكرمانى ، وأجاره أبو البركات والمعكبري وأبو حيان وابن هشام . وقيل في توجيهه غير ذلك .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٣٥٠ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ - ٥٠٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٣/٢ و ٢٤٨/١ ، ومجمع البيان ٤٤٨/٣ ، والسان ٩٩/٢ ، والبحر ٩٦/٦ ، وابن الشجري ٢٢٣/٢ ، وابن يعيش ١٠٠/٤ - ١٠١ .



أي لينذرکم ، فحذف المفعول الأول واقتصر على الثاني <sup>(١)</sup> .

وروى خلف عن يحيى <sup>(٢)</sup> إشمام الدال <sup>(٣)</sup> شيئاً من الضمّ لأنه رأى أن الكلمة عنده مثل « عَضْد » ، وهم <sup>(٤)</sup> يرون إسكان العين من « عضد » ، فلم يرَ هو إسكانه إسكاناً محضاً بل أشمّها تنبيهاً على أن الأصل الضمّ .

أ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ أَنْ لَهُمْ أَجْرٌ حَسَنًا . مَا كُنْتُمْ فِيهِ أَبَدًا ﴾ <sup>(٦)</sup>

[ ٢-٣ ]

﴿ ما كُنْتُمْ ﴾ حال من الهاء والميم المجرورة باللام . ولا يجوز أن يكون وصفاً <sup>(٧)</sup> لـ « أجر » وإن كان قد اتصل به ﴿ فيه ﴾ وهو يعود إلى الأجر ؛ لأنه لو كان وصفاً لأجر لقال : أن لهم أجراً حسناً ما كُنْتُمْ فيه هم ، فيبرز الضمير في اسم <sup>(٨)</sup> والأصل : لينذرکم ببأس ، فحذف المفعول الأول والباء من المفعول الثاني ، انظر المصادر السالفة وما سلف ٢٧٥ .

(٢) خلف هو خلف بن هشام البزار ، ويحيى هو يحيى بن آدم صاحب أبي بكر بن عياش ، انظر ترجمتها في فهرس الأعلام . وقد روى أبو بكر عن عاصم إشمام الدال شيئاً من الضم ، ولا اختلاف عن أبي بكر في ذلك ، فلا وجه إذا لقول المؤلف « وروى خلف عن يحيى » لأن ذلك يؤذن أن ثمة اختلافاً في ذلك عن يحيى عن أبي بكر . أما ما اختلف فيه عن يحيى فيما نص عليه ابن الجزري فهو كسر الهاء من غير صلة ، قال ابن الجزري : « ... وانقرض نطقه عن الصريفي عن يحيى عن أبي بكر بكسر الهاء من غير صلة وهي رواية خلف عن يحيى » اهـ . والذي نصّ عليه ابن مجاهد وابن مهران والداني وابن الجزري - وهو ما قاله المؤلف في الجواهر - أنه قرأ ﴿ لدهي ﴾ بإشمال الدال الضمّ وبكسر النون والهاء ووصلها بياء في اللفظ ، ولم ينص ابن مهران على وصلها بالياء ، وقرأ الباقر بضم الدال وإسكان النون وضم الهاء ، وابن كثير على أصله في الصلة بواو . انظر السبعة ٣٢٨ ، والمبسوط ٢٧٥ ، والتيسير ١٤٢ ، والنشر ٣١٠/٢ .

(٣) في الأصل : الذال ، وهو تصحيف .

(٤) يريد العرب أهل اللغة .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الخواهر ٧٣٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٣ ، وجمع البيان ٤٤٨/٣ ، والبيان ١٠٠/٢ . والتبيان ٨٣٧ .

(٧) أجازته العكبري وهو مدفوع بما ذكره المؤلف .

الفاعل / إذ جرى على غير من هوله<sup>(١)</sup> . وقد عُدَّ لك أمثال هذا في ١/٧٧  
« النتائج »<sup>(٢)</sup> . ( ١/٢٠ )

٣ [ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٥ ]

التقدير : كبرت الكلمة كلمة [ كلمة <sup>(٥)</sup> ] تخرج من أفواههم . ف ﴿ كبرت ﴾ مثل « نِعَم » ، و ﴿ كلمة ﴾ تفسير <sup>(٦)</sup> لفاعل ﴿ كبرت ﴾ . وقوله ﴿ تخرج ﴾ صفة موصوف محذوف <sup>(٧)</sup> وهو الخصوص بالمدح <sup>(٨)</sup> .

و إذا كان قد جاء :

... ..

(١) سلف التعلية علم، هنا ٦٢٨ .

(٢) هو كتابه «نتائج الصناعة» الذي ذكره ٧٢٦. وقد عقد المؤلف في «الجواهر» ٧٣٦ - ٧٤٠

الباب ٣٨ لـ « ما جاء في التنزيل من اسم الفاعل الذي يتوهم فيه جريه على غير من هو له ولم يبرز فيه الضمير وربما احتج به الكوفي » .

(٣) زيادة مني . وقد سقط الكلام على هذه الآية من ب .

(٤) انظر الجواهر ٢٩٣ - ٢٩٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٣ ، ولفراء ١٣٤/٢ ، وإعراب القرآن

٢٦٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٤٨/٣ - ٤٤٩ ، والبيان ١٠٠/٢ ، والبحر ٩٧/٦ ، وشرح المص لاين برهان ٤٢١ ، وابن يعيش ١٢٩/٧ ، والمغني ٦٣٥ .

(٥) زيادة منى .

(٦) أى تميز، والتفسير من عبارات الكوفيين، وقد سلف التعليق على هذا ٤٤٨.

(٧) هذا قول أبي علي وابن برهان والطبرسي وغيرهم .

(۸) کذا وقع ، والصواب : المخصوص بالذم كما قال في الجواهر ، ولو قال : المخصوص بالتكبير كما قال

الطبرسي كان صولياً . وأجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون ﴿ تخرج ﴾ صفة ل ﴿ كلمة ﴾ الظاهرة المنصوبة وحذف الخصوص بالذم ( انظر الجواهر ) . ولم يميز الطبرسي لأن الوصف يقترب النكرة من المعرفة ، والتمييز لا يكون معرفة التثنية . وقيل غير ذلك .

(٩) في الأصل : « بين أترى وافتراه ، وهو تحريف قبيح ، والصواب من ي . وهذه قطعة من بيت  
للحكيت ، وهو بتمامه :

لَكُمْ مَجْدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْرَأَ -

أو قوله :

جَادَتْ بِكَفِّيْ كَانْ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ<sup>(١)</sup>

على تقدير : بين<sup>(٢)</sup> رجل أترى ورجل أقتر<sup>(٣)</sup> ، [ و ]<sup>(٤)</sup> بكفِّي رجلٍ كان<sup>(٥)</sup> من أرمى البشر - فهذا أولى وأحسن .

قوله عز وجل : ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾<sup>(٦)</sup>

[ ١١ ]

هذا من فصاحة البلغاء وإن كان كل هذه الصفة<sup>(٧)</sup> ، لأنه عبر بهذه اللفظة عن الإنامة ، والمعنى : أنماهم .

= والبيت للكيث في تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٢٢ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ١٣٦/١ ، والفائق ١٥٢/٣ ، وتهذيب إصلاح المطلق ٨١٩ - ٨٢٠ ، والمقاصد النحوية ٨٤/٤ ، واللسان ( قبص ، قتر ، ترى ) ، وهو بلا نسبة في إصلاح للنطق ٤٣٩ ، والخصص ٢٢٤/١٣ ، وضرائر الشعر ١٧٢ ، والإنصاف ٧٢١ .

ومسجدا الله هما مسجد مكة ومسجد المدينة ، وقوله « والخصى لكم قبصه » يريد لكم العدد الكثير من الناس ، والقبص في الأصل : مجتمع الغنل الكبير الكثير ، والخصى عبارة عن كثرة الباس وسعتهم ، يقال : إنهم لفي فص الخصى أي في عدده وكثرته لا يستطاع عدده من كثرته . وآثرى الرجل : إذا كثر ماله . وأقتر : إذا افتقر . والمعنى : من بين كل مثر ومقل .

(١) سلف البيت مع آخرين ١٦٥ وتخريجهم ثمة . وستأتي الآيات ٩١٥ .

(٢) الوجه أن يقول « من بين » على ما جاء في الرواية .

(٣) في الأصل : بين رجل أترى ورجل أقتر ، وهو تحريف ، ولصواب من ي وفيها : وبين رجل أقتر .

(٤) زيادة من ي . وفيها : .. ورجل أقتر وبين رجل كان من أرمى ، وهو خطأ .

(٥) في الأصل : بكفي كان رجل ، وهو خطأ .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ١٢٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٥٢/٣ ، والبيان ١٠٠/٢ ، والبحر ١٠٢/١ ،

والكشفاف ٤٧٣/٢ ، وتفسير الطبري ١٣٦/١٥ - ١٣٧ ، والقرطبي ٣٦٢/١٠ ، وابن كثير ١٣٦/٥ ،

ومجمع التفسير ٩١/٤ ، وإعجاز القرآن للباقلاني ٢٦٨ ، والنكت في إعجاز القرآن للمرماني ( ثلاث

رسائل في إعجاز القرآن ٩٤ ) .

(٧) أي وإن كان كل ما في القرآن فصيحا بليفاً معجزاً .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٢ ]

٣ ﴿ أَيَّ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الحزبين ﴾ جرّ بالإضافة ، و ﴿ أحصى ﴾ فعل  
ماض ، و ﴿ أمدًا ﴾ ظرف لـ ﴿ أحصى ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وإن شئت كان ظرفاً  
لـ ﴿ لبثوا ﴾ . والفعل الماضي خبر المبتدأ ، والمبتدأ مع خبره سد مسدّ مفعولي  
٦ ﴿ نعلم ﴾ .

قال : وكان أحد شيوخي <sup>(٣)</sup> يجعل ﴿ أحصى ﴾ بناء المبالغة <sup>(٤)</sup> ، قال : وهو  
عندي خطأ ، لأنك لا تقول : ما أحصاه ! وإنما تقول : ما أشدّ إحصاءه ! وكان  
ينبغي أن يقول : لنعلم أي الحزبين أشدّ إحصاء ، لو كان كما يقول <sup>(٥)</sup> . ٩

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥٩ ، والجواهر ٣١٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٥/٢ - ١٣٦ ، وللزجاج  
ج٢/١٦٢ - ٢خ ، وإعراب القرآن ٢٦٨/٢ ، وجمع البيان ٤٥١/٣ ، والبيان ١٠١/٢ ، والبحر  
١٠٤/٦ - ١٠٥ ، والكتاب ١٢٠/١ ، والمقتضب ٢٨٨/٣ ، ٢٩٧ ، والكامل ١٨ ، وابن الشجري  
٢٩٥/٢ ، وابن يعيش ٨٦/٧ ، والمغني ١٠٨ ، ٥٤٥ ، ٦٦٩ ، ٧٨١ . وفي الأصل : ليُعْلَم ، وهو  
تصحيّف .

(٢) هذا أحد قولي الزجاج ، وهو قول أبي علي ، لكنه يجعل ﴿ أمدًا ﴾ منتصباً على أنه مفعول به  
وهو الظاهر ، وهو أحد قولي الحوفي والعكبري وغيرها .

(٣) القائل هو أبو علي ، وقوله ، أحد شيوخي « يعني الزجاج . وأغلب الظن أن كلامه هذا في  
الإغفال له وليس بين يدي الآن .

(٤) أي « أفعل » الذي هو للتفضيل ، وقد سلف ٧٢٨ التعليق على معنى للمبالغة فيه .  
وقد أجاز الزجاج أن يكون « أحصى » اسم تفضيل وينصب ﴿ أمدًا ﴾ على أنه تميّز ، وهو  
قول الفراء والنحاس وأجازه الحوفي والعكبري وغيرها .

(٥) نقل الإمام الطبرسي كلام أبي علي ولم يصرح باسم الكتاب الذي ينقل عنه ، قال أبو علي : « إن  
انتصابه على التمييز عندي غير مستقيم . وذلك لأنه لا يخلو من أن يحمل « أحصى » على أن يكون  
فعلًا ماضيًا أو « أفعل » نحو أحسن وأعلم . فلا يجوز أن يكون « أحصى » بمعنى أفعل من كذا  
وغير مثال لماضي من وجهين : أحدهما : أنه يقال أحصى يحصى ، وفي التنزيل : ﴿ أحصاه الله  
ونسوه ﴾ [ سورة المجادلة : ٦ ] ، وأفعل يُفعل لا يقال فيه هو أفعل من كذا ، وأما قولهم :  
ما أولاه بالخير وما أعطاه للدرهم ، فمن الشاذ النادر الذي حكمه أن يحفظ ولا يقاس عليه . =

وقد جاء كم هذا الشارح<sup>(١)</sup> الأخير فأراد أن يذكّر في جملة المذكورين وزعم أنه قد ظلم شيخه لأنهم قالوا : « ما أعطاه » و « ما أولاه للمعروف » ! فيقال له : بل أنت الظالم ، لأنك حملت أفصح الكلام على الشاذ النادر<sup>(٢)</sup> .

و « ما » في قوله ﴿ لما لبثوا ﴾ إن شئت كانت مصدرية ، وإن شئت كانت موصولة على تقدير : لما لبثوا فيه ، فحذفت « فيه » . وقد عُدّ لك [ في « الجواهر » ]<sup>(٣)</sup> مع أمثاله في حذف الجار والمجرور من الصلة . وقد قالوا : لا يجوز ذا<sup>(٤)</sup> .

والآخر : أن ما ينتصب عليه التمييز في نحو قولهم « هو أكثر مالاً وأعزّ علماً » يكون في المعنى فاعلاً ، ألا ترى أن المال هو الذي كثر والعلم هو الذي عزّ ، وليس ما في الآية كذلك ، ألا ترى أن الأمد ليس هو الذي أحصى ، فهو خارج عن حدّ هذه الأسماء . وإذا كان ماضياً كان المعنى : لنعلم أي الحزبين أحصى أمداً للبثهم ، فيكون الأمد على هذا منتصباً بأنه مفعول به والعامل فيه أحصى « اهـ » .

(١) سيأتي تحقيق المعنى به في فهرس الأعلام .

(٢) قال أبو حيان : « في بناء أفعلٍ للتعجب وللتفضيل ثلاثة مذاهب :

يبنى منه مطلقاً وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقد جاءت منه ألفاظ .

ولا يبنى منه مطلقاً ، وما ورد حمل على الشذوذ .

والتفصيل بين أن تكون الهمزة للنقل فلا يجوز أو لغير النقل كشكل الأمر ، وأظلم

الليل ، فيحوز أن تقول : ما أشكل هذه المسألة ، وما أظلم هذا الليل ... » اهـ .

وانظر الكتاب ٢٧/١ ، والمقتضب ١٧٨/٤ ، وابن يعيش ١٤٢/٧ - ١٤٤ ، وشرح الكافية ٢١٣/٢ ، ٢٠٨ ، واللمع ٤٢/٦ .

ومذهب الأخفش والزجاج جواز بنائه من أفعل مطلقاً وهو ظاهر كلام سيبويه ، وحمله المبرد وأبو علي وغيرهما على الشذوذ .

(٣) زيادة من ب . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٣٠٩ - ٣٥٣ السباب ١٥ لـ « ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » وقد جاء ذلك في خبر المبتدأ وصفة الموصوف وصلة الموصول وفي الفعل جميعاً . وذكر هذه الآية فيه ٣١٥ .

(٤) حذف الجار والمجرور العائد من الصلة إلى الموصول لم يجزه أكثر النحويين ، وقد نصوا أنه لا يجوز أن تقول : الذي مررت زيداً و « من تضرب أنزل » تريد « به » و « عليه » إلا في ضرورة =

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ لَوْ لَا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ ﴾ ] ١٥ [ <sup>(٢)</sup> ]  
أي على دعواهم بأنها آلهة ، فحذف المضاف <sup>(٣)</sup> .

٢ قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ١٦ [ <sup>(٥)</sup> ]  
﴿ ما ﴾ في موضع النصب بالعطف على المَاءِ والمِيم ، والمعنى : وإذ اعتزلتم الكفار والأصنام التي يعبدونها من دون الله .

٦ ﴿ فَأَوُوا إِلَى الْكَهْفِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ١٦ [

= الشعر . وأجازه بعضهم ومنهم المؤلف . وأجاز الرضي وأبو حيان والسيوطي وغيرهم حذف الجار والمجرور من الصلة إذا كان الجار متعيناً لثلاث يلبس بعد الحذف ، ويتمين الجار قياساً إذا جر الموصول أو موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو « مررت بالذي مررت » و « مررت بزيد الذي مررت » تريد « به » . وأجازه أيضاً سيوييه وأبو علي وأبو الفتح وغيرهم ، لكنهم نصوا أن ذكر الجار والمجرور هو وجه الكلام . قال سيوييه « وقد يجوز أن تقول : بمن قرأتم ، وعلى من تنزل أنزل ، إذا أردت معنى « عليه » و « به » . وليس بجداً الكلام وفيه ضعف ... » اهـ . انظر في ذلك الجواهر ٣١٥ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٥٣ ، والكتاب ٤٤٢/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٠ ، والعسكريات ٩٩ - ١٠٠ ، والبغداديات ٨٩ ، والمختص ٢٨١/١ ، والخصائص ١٩٣/١ ، و ٣٠٥/٢ ، وشرح الكافية ٤٢/٢ - ٤٣ ، والهمع ٣١٠/١ - ٣١١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٨ ، وضرائر الشعر ١٧٥ ، وشرح أبيات المغني ٢٤١/٣ - ٢٤٣ ، والخزانة ٥٢١/٢ . وانظر كلامهم على بعض ما جاء من ذلك في الشعر في هذه المصادر .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٥ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢/١٦٢/٢ ، وجمع البيان ٤٥٤/٣ ، والبيان ١٠١/٢ ، والبحر ١٠٦/٦ ، وتفسير الطبري ١٢٨/١٦ ، وجمع التفاسير ٩٢/٤ .

(٣) وقيل : التقدير : على عبادة الآلهة ، عن الزجاج . وقيل : التقدير : على عبادتهم الآلهة ، فصار عبادتهموها محذوف ، عن الطبري ، وقيل غير ذلك .

(٤) انظر الجواهر ٤٩٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٦/٢ ، وإعراب القرآن ٢٦٨/٢ ، وجمع البيان ٤٥٣/٣ ، والبيان ١٠٢/٢ ، والبحر ١٠٦/٦ ، والكشاف ٤٧٥/٢ ، والتبيان ٨٤٠ . وفي الأصل و ي في كل موضع « وإذا » وهو خطأ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ، وإعراب القرآن ، والتبيان ، والمغني ١١٤ ، والهمع ١٧٥/٣ .

فالفاء جواب ﴿ إِذْ ﴾<sup>(١)</sup> .

- ويجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ مصدرية<sup>(٢)</sup> . أي : وإذ اعتزلتموهم وعبادتهم  
 ٣ إلا عبادة الله ، فحذف المضاف : والاستثناء من الهاء والميم على هذا . وإذا جعلت  
 ﴿ ما ﴾ موصولة كان الاستثناء من مفعول ﴿ يعبدون ﴾ استثناءً منقطعاً<sup>(٣)</sup> .  
 وقيل : إنّ ﴿ ما ﴾ في قوله ﴿ وما يعبدون إلا الله ﴾ حرف نفي<sup>(٤)</sup> ،  
 ٦ والتقدير : وإذ اعتزلتموهم غير عابدين [ إلا الله ]<sup>(٥)</sup> فتكون الواو واو الحال .  
 [ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ

(١) « إِذْ » ظرف تصدر فزل منزلة الشرط فأجيب بالفاء كما يحباب ، وهو متعلق بالجواب ، وهو الظاهر ، وهو قول الفراء . وقيل : إذ ظرف لفعل محذوف ، عن العكبري . وقيل معموله  
 لـ « اذكروا » مقدرة ، عن النحاس . وقيل : هي للتعليل ، ذكره ابن هشام والسيوطي ، وكلها  
 أقوال متكلفة .

وقول المؤلف « فالفاء » لا معنى لزيادة الفاء في أوله . ولو أخر المؤلف الكلام عليها كان أحسن  
 للسياق .

(٢) تابعه على إجازة هذا الوجه أبو البركات والطبرسي ، وعنه تقلا من غير تصريح ، وأجازه  
 العكبري ومن وافقه ، وهو قول ظاهر التكلف .

(٣) يكون منقطعاً إذا كان قومهم لا يعرفون الله ولا يعبدونه . ويكون متصلاً إذا كان قومهم  
 يعبدون الله مع ألهمهم لاندراج لفظ الجلالة في قوله ﴿ وما يعبدون ﴾ ، وهو ظاهر قول الفراء  
 والزجاج والطبري ، وهو الظاهر .

(٤) أجازه أبو البركات متابعاً للمؤلف ، وأجازه الزمخشري والعكبري وأبو حيان . وما أجازه المؤلف  
 هنا لم يجزه في الجواهر ، قال « لا يجوز أن يكون « ما » نقياً ، ألا ترى أن من نابذهم أصحاب  
 الكهف وخرجوا عنهم كانوا كفاراً ، فإذا حملت « ما » على النفي كان عكس المعنى ... » اهـ ،  
 وهو كما قال . ووجه الزمخشري وواقفه أبو حيان بأنه كلام معترض إخبار من الله تعالى عن  
 الفتية أنهم لم يعبدوا غير الله . وهو قول ظاهر التكلف ، وكذلك وجه الحال .

(٥) زيادة من ب .

(٦) زيادة من ي و ب .

ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ إِلَهُمُ ذَاتَ الشَّامِلِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِنْهُ ﴿١١﴾

[ ١٧ ]

٣ متعلق بالرؤية ، لأن ﴿ الشمس ﴾ هو المفعول لـ ﴿ ترى ﴾ ، وقوله ﴿ إذا طلعت ﴾ و ﴿ إذا غربت ﴾ كلاهما مجوابيهما في موضع المفعول الثاني ، أو الحال <sup>(١)</sup> ، والجملة التي هي قوله ﴿ وهم في فجوة منه ﴾ في موضع الحال / . ٢/٧٧

٦ [ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَكَلَّبْهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [ ١٨ ] <sup>(٤)</sup>

أعمل اسم الفاعل حيث نصب به ﴿ ذراعيه ﴾ وإن كان بمعنى الماضي ، لأنه أراد به حكاية الحال <sup>(٥)</sup> ، كقوله : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة القصص : ١٥ ] ، فحكى تلك الحالة حيث قال ﴿ هذا ﴾ ، و « هذا » يُشار بها إلى الحاضر ، وحين قصّ القصة على النبي صلى الله عليه وآله لم يكن المُشار إليهما حاضرين ، ولكنه حكى <sup>(٧)</sup> تلك الحالة .

١٢ [ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> ﴿ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ [ ١٩ ] <sup>(٨)</sup>

(١) انظر مجمع البيان ٤٥٥/٣ ، والبيان ١٠٢/٣ . وفي الأصل وي : وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم إلى قوله وهم في فجوة منه ، والآية بتمامها في ب .

(٢) إذا كانت « رأى » بصرية - وهو الظاهر - كانت الجملة حالاً ، وإذا كانت قلبية كانت مفعولاً ثانياً .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٨٩ ، والجواهر ٨٨ ، ٨٢٤ ، والحجة ٢٨٤/٣ خم ، ومجمع البيان ٤٥٥/٣ .

والبيان ١٠٢/٣ ، والبحر ١٠٩/٦ ، والكشاف ٤٧٥/٢ ، والتبيان ٨٤١ ، والإيضاح ١٤٢ ، وابن يعيش ٧٦/٦ - ٧٧ ، والمغني ٩٠٦ .

(٥) سلف التعليق على إعمال اسم الفاعل ٤١٩ .

(٦) سلف نحو هذا الكلام عليها ١٥٦ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة . وكان في الأصل : ووجد ، وهو خطأ .

(٧) في الأصل وي « على » والصواب ما أثبت . وكأنه في ب : يحكى .

(٨) انظر مجمع البيان ٤٥٧/٣ ، والبيان ١٠٣/٣ ، والبحر ١١٠/٦ . والتبيان ٨٤٢ .



المعنى : كم يوماً لبثتم ؟ ف ﴿ كم ﴾ منصوبة بـ ﴿ لبثتم ﴾ . والمنصوب على التفسير<sup>(١)</sup> محذوف ، ألا تراه ذكر في الجواب : ﴿ لبثنا يوماً أو بعض يوم ﴾ [ ١٩ ] ؟

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً ﴾ [ ١٩ ]  
ف ﴿ أَيُّهَا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أَزْكَى ﴾ خبره ، و ﴿ طَعَاماً ﴾ نصب على التفسير<sup>(٣)</sup> ، والجملة مفعول ﴿ فلينظر ﴾ .

٦

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كُذِّبُوا ﴾ [ ٢٢ ]  
التقدير : ورابعهم كذبهم ، وكذلك قوله ﴿ سادسهم كذبهم ﴾ [ ٢٢ ] أي وسادسهم كذبهم ، فحذف العاطفة<sup>(٥)</sup> . والدليل عليه قوله ﴿ وثامنهم كذبهم ﴾ ، فكما أن الواو ظهرت هنا كانت مقدرة في الجملتين المتقدمتين .

٩

(١) أي التمييز ، والتفسير من عبارات الكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٤٨ .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٩٤ ، وجمع البيان ٤٥٧/٣ ، والبيان ١٠٣/٢ ، والبحر ١١١/٦ .

والتبيان ٨٤٢ ، والكتاب ١٢٠/١ ، والمقتضب ٢٨٨/٣ ، والكامل ١٨ ، والمغني ٥٤٢ ، ٧٦٣ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر الجواهر ٦٠ ، ٧١٠ ، ٨٠٣ ، وشرح اللمع اللوح ١٧٠-٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢/١٦٤/٢ ، وإعراب القرآن ٢٧١/٢ ، والحجة ٢٠١-٢١ ، وجمع البيان ٤٥٨/٣-٤٥٩ ، والبيان ١٠٢-١٠٤ ، والبحر ١١٤-١١٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٣٩/١ ، والكشاف ٤٧٨-٤٧٩ ، والتبيان ٨٤٢-٨٤٣ ، وسر الصناعة ٦٤٣-٦٤٥ ، والمغني ٤٧٤-٤٧٧ ، ٨٥٩-٨٦٠ ، وأسرار التكرار ١٣١-١٣٢ ، ودرة الغواص ٣١ ، وبدائع الفوائد ٥١٣-٥٢ ، ورفف المباني ٤٢٦ ، والمخني الداني ١٦٧-١٦٩ ، والجمع ٢٣١/٥ ، ٣١٧ ، والبرهان في علوم القرآن ٤٣٨-٤٣٩ ، وتفسير القرطبي ٢٨٢-٢٨٣ ، والقطع ٤٤٥ ، والمكتفى ٣٦٨ ، ومنار الهدى ١٦٩ . وما ذكره المؤلف هو تلخيص لكلام أبي علي وذكر بعضه في شرح اللمع ، وقد خص الإمام الطبرسي كلام أبي علي على نحو أبسط مما ذكره المؤلف ونص أنه كلام طويل له ، ومن كلام أبي علي أيضاً أخذ أبو الفتح أكثر كلامه في سر الصناعة ولم يصرح بذلك ، ولم أصب كلام أبي علي فيما بين يدي من كتبه .

(٦) أي الواو العاطفة . وهذا أحد قولي الزجاج فإنه قال : « دخولها هنا وإخراجها من الأول =

والدليل على تقديرها أنَّ تعلقَ هذه الجملة بما قبلها لا يخلو إما أن يتعلق به  
تعلقَ المعطوف بالمعطوف عليه ، أو يتعلق به تعلقُ الصفة بالموصوف ، أو يتعلق  
به تعلقُ الحال بنبي الحال ، أو يتعلق به تعلقُ المفسر بالمفسر . ٣

فلا يجوز أن يتعلق به تعلقُ الصفة بالموصوف لأنه يصير قوله ﴿ رابعهم ﴾  
صفةً لـ ﴿ ثلاثة ﴾ ، و ﴿ كلبهم ﴾ مرتفع به <sup>(١)</sup> ، والتقدير : ثلاثة رابعهم  
كلبهم . وإذا كان بمعنى « رابعهم » لم يرتفع به ﴿ كلبهم ﴾ لأن الماضي  
لا يعمل <sup>(٢)</sup> ، ألا ترى أنه لم يجر : مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوهَ عمرًا أمس . ٦

ولا يجوز أن يتعلق به تعلقُ الحال بنبي الحال ، لأن التقدير في هذا الكلام :  
« سيقولون هم ثلاثة » فـ « هم » مبتدأ ، و « ثلاثة » خبره ، وليس في هذا الكلام  
ما يعمل في الحال . فإن قلت : فأضمر مكان « هم » « هؤلاء » على تقدير :  
« سيقولون هؤلاء ثلاثة » فيعمل معنى الإشارة في الحال <sup>(٣)</sup> = قيل : لا يجوز  
ما قلت ، لأن هؤلاء إشارة إلى الحضر ، وهو يخبر عن قوم قالوا هذا فيما مضى ؛  
فوجب أن يكون « هم » هو المضر . ١٢

= واحد ، وأجاز قولاً آخر ، قال : « وقد يجوز أن تكون الواو تدخل على انقطاع القصة وأن  
الشيء قد تم » اهـ .

(١) لأن اسم الفاعل جرى وصفاً على ما قبله فارتفع الاسم به على المذهبين ، وقد سلف التعليق على  
هذا ٥٨٤ .

ومن قال إن ﴿ رابعهم كلبهم ﴾ جملة كلبهم فيها مبتدأ ورابعهم خبر لم يجوز أن تكون الجملة صفة  
لـ ﴿ ثلاثة ﴾ كما توصف التكرات ، لأن هذه جملة مستأنفة ، وليست على حدِّ الصفة بل على  
حدِّ ما بعدها من قوله ﴿ وثامنهم كلبهم ﴾ فحذفت الواو واستغني عنها .. « اهـ عما لخصه  
الطبرسي من كلام أبي علي . على أن كثيراً من النحويين - ومنهم الرماني والزمخشري والعكبري  
وأبو حيان وغيرهم - قد ذهبوا إلى أن الجملة صفة وأجاز بعضهم أن تكون حالاً ، والقول ما قال  
أبو علي .

(٢) سلف التعليق على هذا ٤١٩ .

(٣) أجازوه بعضهم ويرده ما قاله المؤلف وغيره أيضاً .

ولا يجوز أن يتعلق به تعلق المُفسّر بالمفسّر ، ألا ترى أن قوله ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة المائدة : ٩٠] تفسير لـ « الوعد » ، والموعود هو ؛ وليس ﴿رابعهم﴾  
كلبهم ﴿مفسراً لقوله﴾ ﴿هم ثلاثة﴾ .

٣

( ٢٠٠ / ٢ ) وإذا بطلت القسمة التي ذكرنا ثبتت القسمة الأولى من التقدير : ورابعهم كلبهم ، وأن الواو محذوفة ، كقوله : ﴿صَمُّ بَكْمٌ عُمِيٌّ﴾ [سورة البقرة : ١٨] ،  
لقوله : ﴿صَمٌّ وَبَكْمٌ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة الأنعام : ٣٩] .

٦

وإذا كانت هذه الواو المقدره واو العطف = كانت الواو في قوله ﴿وثامنهم﴾ أيضاً واو العطف ، لأن الثمانية <sup>(٣)</sup> التي ادّعوها لا توجب <sup>(٤)</sup> دخول الواو . وليس لذا الكلام الطويل معنى . / إنما ذاك أضغاث أحلام يراها صاحب ١/٧٨ ( ١/٢١ )  
« مبادئ اللغة » <sup>(٥)</sup> فيقتدي به شارحكم <sup>(٦)</sup> .

(١) سياق الآية : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ . انظر الكلام عليها في الجواهر ٩٥٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٥ ، وجمع البيان ١٦٨/٢ ، والبيان ٢٨٥/١-٢٨٦ ، والبحر ٤٤١/٣ ، والحليبات ٤٨٨ ، والصحيح فيها ما ذكره المؤلف عن أبي علي ، وقيل في إعرابها غير ذلك .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٩٦ .

(٣) لم يذكر « واو الثمانية » أحد من أئمة العربية ، وذكرها جماعة من المفسرين منهم الثعلبي ، وبعض النحويين منهم ابن خالويه والحريري ، وزعموا أن العرب تدخل الواو في الثامن من العدد ، وأنكر ذلك الحقون إنكاراً شديداً ، وردوا كلام من ذكرها . والصحيح أنه ليس للثمانية اختصاص بالواو كما قال المؤلف وغيره . وبسط الكلام في ذلك وتحقيق القول فيه قين يبحث يعقد له .

(٤) في الأصل : لا يوجب ، وهو تصحيف .

(٥) هو الخطيب الإسكافي ، وكتابه « مبادئ اللغة » مطبوع ، انظر ترجمته في فهرس الأعلام .

(٦) هو أبو مسلم محمد بن علي الأصبغاني ، وقد نقل في تفسيره عن الخطيب الإسكافي ، انظر ترجمته في فهرس الأعلام .

وقول المؤلف « إنما ذلك أضغاث أحلام ... » يريد ما قاله الخطيب الإسكافي في كتابه « درة التنزيل وغرة التأويل » في هذه الآية ص ٢٢٤ - ٢٢٦ منه ، وذهب ثمة إلى اختصاص الثمانية =

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ

الله ﴾ (١) [ ٢٣ - ٢٤ ]

٣ فسروه (٢) بأن المعنى : لا تقل في فعل أردت إحداثه : إني فاعله ، إلا إذا قرنت به الاستثناء ، فتقول : أفعل غداً إن شاء الله .

وهذه اللفظة إنما تصير عبارة عن هذا المعنى إذا قدرته تقدير المتعلق بما قبله ، كنه قال : لا تقولَنَّ لشيءٍ إني فاعل ذلك غداً إلا بمشيئة الله (٣) ، أي لا أفعله إلا بمشيئة الله . ف ﴿ أَنْ يَشَاءَ ﴾ في تقدير المصدر ، وهو المشيئة ، والباء مضرة مع المصدر ، وهي من صلة ﴿ فاعل ﴾ (٤) ، والاستثناء من ﴿ فاعل ﴾ ، كما تقول ، لا أقوم إلا في الدار ، ف « في » يتعلق بـ « أقوم » ، وليس لـ « إلا » عمل في اللفظ . ولا فرق بين قول القائل : « لا يفعل إلا بمشيئة الله » ، و « لا يفعل إلا أن يقول إن شاء الله » (٥) .

بالواو وعُلِّل ذلك بوجهين ذكرهما والوجه الثالث الذي ذكره هو قول الثعلبي وغيره أن العرب تدخل الواو في الثامن من العدد ؛ وكلها أقوال متكفة .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٩٥ ، وللغراء ١٣٨/٢ ، وللزجاج ج ١/١٦٥/٢ خ . وإعراب القرآن ٢٧١/٢ ، ومجمع البيان ٤٦١/٣ ، والبيان ١٠٥/٢ ، والبحر ١١٥/٦ ، وتفسير الطبري ١٥١/١٥ ، والقرطبي ٣٨٥/١٠ ، ومجمع التفاسير ١٠٠/٤ ، والكشاف ٤٧٩/٢ - ٤٨٠ ، والمغني ٨٢٧ .

(٢) انظر المصادر السالفة . ولعل المؤلف أخذ بما ذكره الطبري أن الله تعالى عهد إلى نبيه ألا يجزم

على ما يحدث من الأمور أنه كائن لاحالة إلا أن يقول معه إن شاء الله . عن الطبري باختصار .

(٣) هذا تقدير الزجاج ، ولعله أقرب الأقوال وأظهرها . وقيل التقدير : إلا أن تقول إن شاء الله ،

فحذف ، عن الأخفش والكسائي والفراء ووافقهم الطبري وغيره . والظاهر أن المصدر عندهم معمول للقول المحذوف ، وقيل غير ذلك .

(٤) هذا قول الزجاج ومن وافقه . وأجار الزعشري أن يكون « أن يَشَاءَ » متعلقاً بالنهي ويكون

الجار مع المصدر في موضع الحال والتقدير : إلا متلبساً بمشيئة الله ، وأجازه ابن هشام ، وأجاز أيضاً أن يكون المستثنى مصدراً أي إلا قولاً مصحوباً بأن يَشَاءَ الله .

(٥) قال الزجاج : « فإذا قال القائل : أنا أفعل ذلك إن شاء الله - فكأنه قال : لا أفعل إلا بمشيئة

الله » اهـ .

- [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢٥ ]  
 قيل <sup>(٣)</sup> : هذا اللفظ داخل في الحكاية عن اليهود ، والتقدير : يقولون  
 ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون لبثوا في كهفهم .  
 وقيل <sup>(٤)</sup> : بل هو إخبار مستأنف عن الله عز وجل .

- وقرئ بتنوين ﴿ ثلاثمائة ﴾ ، وحذف التنوين <sup>(٥)</sup> . فمن نَوْن كان  
 ﴿ سنين ﴾ بدلاً <sup>(٦)</sup> من ﴿ ثلاثمائة ﴾ أي لبثوا في كهفهم سنين . ومن ترك  
 التنوين فالقياس أن يقال : ثلاثمائة سنة ، ولكنه جاء ﴿ ثلاثمائة سنين ﴾ هنا  
 على الإضافة تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله هنا ، وصار مرفوضاً  
 لأجل الخفة <sup>(٧)</sup> : كما جاء ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ﴾ [ سورة المجادلة : ١٩ ] و ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٩٠٩ . ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٥ ، ولفراء ١٢٨/٢ ، وللزجاج جـ ٢/١٦٥-٢ ، وإعراب القرآن ٢٧١/٢-٢٧٢ ، والحجة ٣٨٢/٣-٣٨٥ خم ، وجمع البيان ٤٦٣-٤٦٢/٣ ، والبيان ١٠٥-١٠٦/٢ ، والبحر ١١٦/٦-١١٧ ، وحجة القراءات ٤١٤ ، والمقتضب ١٧١/٢ ، وابن يعيش ٢١/٦ ، ٢٤ ، وتفسير الطبري ١٥٢/١٥-١٥٣ ، والقرطبي ٢٨٩-٢٨٦/١٠ ، وابن كثير ١٤٦/٥ ، وجمع التفسير ١٠١/٤ .

(٣) وهو قول قتادة وغيره .

(٤) وهو قول مجاهد والضحاك وغيرهما . واختاره الزجاج وغيره .

(٥) قرأ بحذف التنوين حمزة والكسائي ، وقرأ الباقيون بالتنوين . انظر السبعة ٣٨٩-٣٩٠ ، والتيسير ١٤٣ ، والنشر ٣١٠/٢ .

(٦) هذا قول الأخفش والفراء والمبرد والزجاج والنحاس وغيرهم . وأجاز الزجاج ومن وافقه أن يكون عطف بيان ، وأجاز الفراء ومن وافقه أن يكون تمييزاً ويكون وضع الجمع موضع المفرد ، وقيل غير ذلك .

(٧) هذا مذهب قطرب ووافقه النحاس وغيره في توجيهه . واستبعده النحاس وغيره لأن مذهب العربية في هذا الضرب من الأعداد أن يضاف إلى الأحاد فيقال ثلاثمائة سنة . ووصع الجمع في هذا الباب موضع المفرد لأن المفرد بمناء - أجازته الأخفش والكسائي والفراء وغيرهم ، وحكى الكسائي أن العرب تقول : أقمت عنده مائة سنة ومائة سنين . ولم يحز المبرد ومن وافقه ذلك إلا في ضرورة الشعر .

عليكم ﴿ [سورة النساء : ١٤١] تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله في « استعان » و « يستعين » وصار مرفوضاً لأجل الخفة<sup>(١)</sup> .

﴿ وَأَزْدَادُوا تِسْعًا ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢٥ ]

مفعول به ، لأن « زاد » يقتضي مفعولين ، ويقتضي « ازداد » مفعولاً واحداً والمعنى على حذف مضاف ، والتقدير : وازدادوا لبث تسع<sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٢٦ ]

أي ما أبصره وأسمعه ! فالتقدير : أبصر به وأسمع به . وكان القياس إظهار « به » لأن الجار والمجرور في موضع الفاعل<sup>(٦)</sup> ، ولكن لما ذكر في الأول « به » استغنى بذكره عنه ثانياً ، ألا ترى أنه لا يجوز العطف على عاملين<sup>(٧)</sup> . ثم جاء

(١) الأصل الذي كان يجب استعماله في « استعان » و « يستعين » أن تصح الواو فيها فيقال : « استعون » و « يستعون » لكنهم أعلوه على القياس المطرد في بابهِ ، وقد خرج عن هذا القياس بعض الأمثلة المعتلة ، فجاء على أصله وجعل تنبيهاً على الباقي ومحافظة على إبانة الأصول المفيدة . انظر في ذلك الجواهر ٩٠٩ ، ٩٣٣ ، والكتابات ٢٦٢/٢ ، ٣٦٨ ، والمقتضب ٩٨/٢ و ١٣٤/٣ ، والخصائص ١١٧/١ و ٤٩١/٢ ، وسر الصاعقة ١٧٨ ، والنصف ٢٧٦/١ - ٢٧٩ ، وابن يعيتز ٧٦/١٠ ، وشرح الشافية ٩٦/٣ ، والمتع ٤٨٢ ، ٤٩١ .

(٢) انظر الجواهر ٦٥ ، والحجة ٢٤٢/١ ، والبيان ١٠٦/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٨٧/١٠ .

(٣) عن أبي علي .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٣٢٠ - ٣٢١ ، وشرح الناصح اللوح ٢/١٢٥ و ٢/١٢٦ - ١/١٢٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٥ ، وللفراء ١٣٩/٢ ، وإعراب القرآن ٢٧٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٦٣/٣ ، والبيان ١٠٦/٢ ، والبحر ١١٧/٦ .

(٦) يريد أنها وقعا موقع الاسم المرفوع على أنه فاعل ، والباء في « به » زائدة لازمة ، والضير مجرور فقد رآ مرفوع محلاً على أنه فاعل . وقال الإمام الرضي في المتعجب منه إذا علم أنه يجوز حذفه لأنه « بلازمته الجر ويكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر ، والجار والمجرور بعده مفعوله أشبه الفضلة فجاء حذفه اكتفاء بما تقدم فإن لم يلزم الجر كما في : ما جاءني من رجل ، وكفى بزيد ؛ لم يجر حذفه » شرح الكافية ٣١١/٢ ، وانظر للصادر الآتية ٧٩٤ .

(٧) ويسميه بعضهم « العطف على معمولي عاملين » وهذه التسمية أوضح وأدق ، قال ابن هشام في =

قوله<sup>(١)</sup> :

أَكْمَلْ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا      وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

أي وكلّ نار ، فأضمر « كلاً » استغناء بذكره أولاً عن ذكره ثانياً<sup>(٢)</sup> ، فكذا ههنا . ٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا . أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٣١-٣٠ ]

= المغني ٦٣٢ « وقولهم على عاملين فيه تحيّر » . وانظر ما علقناه على الكامل ٣٧٥ . ومذهب الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج وأبي علي وابن جني أنه لا يجوز العطف على عاملين ، وأجازه الأخفش وبعض البصريين ، وهو قول الكوفيين ، انظر المصادر الآتية في تخريج البيت ، وما سيأتي ١٢٢٥ .

(١) البيت من كلمة لأبي دواد الإيادي في الأصمعيات ق ١٥/٦٦ ص ١٩١ ، وانظر شعره في دراسات في الأدب العربي لغرباوم ٣٤٢-٣٥٣ ، وشرح أبيات المغني ١٩٠/٥-١٩٣ . وهو له في الكتاب ٢٢/١ ، وابن يعيش ٢٦/٣ ، وأما ابن الحاجب ٤٦/١ ، وضرائر الشعر ١٦٦ . ونسبه المبرد في الكامل ٣٧٦ ، إلى عدي بن زيد ، قال البغدادى : « وقد سها أبو العباس في هذه النسبة ، والبيت من قصيدة لأبي دواد ، وهي ثابتة في ديوانه » .

وهو بلا نسبة في الجواهر ٥٢ ، ٧٠ ، ٣٢١ ، وشرح الملح اللوح ٢/٨٥ و ١/١٠٧ و ١/١٢٧ ، والأصول ٧٠/٢ ، ٧٤ ، وإعراب القرآن ١٢٥/٣ ، والحجة ٣١١/٢ ، والبصريات ١٥٣ ، والجليات ٧٩ ، وتكملة الإيضاح ٥١ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٦٠/٢ ، وابن النجاشي ٢٩٦/١ ، وابن يعيش ٧٩/٣ و ١٤٢/٥ و ٥٢/٨ و ١٠٥/٩ ، وأما ابن الحاجب ٤٣/٢ ، ورصف المباني ٢٤٨ ، والمغني ٣٨٢ .

(٢) هذا قول من لا يميز العطف على عاملين . ومن أجازه فإنه يخفض « نار » بالعطف على « امرئ » ويعطف « ناراً » على « امرأ » وهما معمولان لعاملين مختلفين : الأول معمول لـ « كل » والثاني معمول لـ « تحسين » .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٣١٢ ، ٣٤٠ ، ٩١١-٩١٢ ، وشرح الملح اللوح ١/٦٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٦ ، وللفراء ١٤٠/٢ . وللزجاج ج ١/١٦٧/٢ ، وجمع البيان ٤٦٦/٣-٤٦٧ . والبيان ١٠٧/٢-١٠٧/٢ ، والبحر ١٢١/١-١٢٢ ، والقطع ٤٤٧ ، والمكتفى ١٦٦ . وأخذ المؤلف كلامه من الزجاج .

يُجِوزُ<sup>(١)</sup> أَنْ يَكُونَ خَبْرٌ ﴿ إِنَّ ﴾ ﴿ أَوْلَئِكَ لَهُمْ جَنَّتُ عَدْنٍ ﴾ فَيَكُونُ  
 قَوْلُهُ ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ اسْمٌ ﴿ إِنَّ ﴾ ، و ﴿ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى  
 ٢ ﴿ آمَنُوا ﴾ ، وَقَوْلُهُ ﴿ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ اعْتِرَاضٌ ، وَيَكُونُ  
 قَوْلُهُ ﴿ أَوْلَئِكَ ﴾ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ ﴿ لَهُمْ جَنَّتُ عَدْنٍ ﴾ يَرْتَفِعُ ﴿ جَنَّتُ ﴾  
 بِالظَّرْفِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ<sup>(٢)</sup> ، لِأَنَّ الظَّرْفَ جَرَى خَبْرًا عَنْ ﴿ أَوْلَئِكَ ﴾ الَّذِي هُوَ  
 ٦ مُبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ ﴿ إِنَّ ﴾ .

وَيُجِوزُ<sup>(٣)</sup> أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : ﴿ إِنَّا لَا نَضِيعُ / أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ فِي ٢/٧٨ ( ٢/٨٦ )  
 تَقْدِيرٌ : أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا مِنْهُمْ ، فَحُذِفَ الْعَائِدُ<sup>(٤)</sup> ، كَمَا حُذِفَ فِي قَوْلِهِ :  
 ٩ ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة الشورى : ٤٣ ] أَيْ : مِنْهُ ،  
 وَقَالَ : ﴿ وَيَوْمَ نَخْشَرُهُمْ كَأَنَّهُمْ يَلْبَثُونَ إِلَّا سَاعَةً ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة يونس : ٤٥ ] أَيْ كَأَنَّهُمْ لَمْ  
 يَلْبَثُوا قَبْلَهُ ، وَقَالَ : ﴿ فَإِنْ فَاوَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة البقرة : ٢٣٦ ] أَيْ  
 ١٢ فَإِنْ فَاوَّوْا قَبْلَهُ<sup>(٨)</sup> ، وَقَالَ : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾<sup>(٩)</sup> [ سورة البقرة : ٢٣٤ ] أَيْ  
 يَتَرَبَّصْنَ بَعْدَهُمْ . فَإِذَا مَثَلَتْ بَشْيَاءُ مِنْ هَذَا فَلَا تَقْتَصِرُ عَلَى قَوْلِهِمْ<sup>(١٠)</sup> « السَّمْنُ

(١) أجازته الفراء والزجاج وغيرهما .

(٢) سلف التعليق على اللذين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٢ .

(٣) أجازته الفراء والزجاج وغيرهما .

(٤) سلف التعليق على حذف الضمير المجرور مع الجار من جملة الخبر ٢٧٣ .

(٥) في النسخ : حذفها ، والصواب ما أثبت .

(٦) سياق الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ ، وانظر ما سلف ١٢٠ .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤١ - ٥٤٢ .

(٨) انظر الجواهر ٤١٨ . وسياق الآية : ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن ... ﴾ .

(٩) أي قبل المذكور وهو الأربعة الأشهر .

(١٠) سلف الكلام عليها في موضعها ١٦٩ - ١٢٠ .

(١١) في الأصل : قولك ، والوجه ما أثبت من ي وب .



منوان بدرهم <sup>(١)</sup> . وسنكتب <sup>(٢)</sup> لك هذه الآي تحت ذلك الفصل من الكتاب إن شاء الله .

ويجوز <sup>(٣)</sup> أن يكون قوله : ﴿ أجر من أحسن عملاً ﴾ على تقدير : أجرهم ، فوضع الظاهر موضع المضمّر <sup>(٤)</sup> ، كقول ابن عدي <sup>(٥)</sup> :

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ      نَفَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٢٨ ]  
أصله : لكنّ أنا هو الله ربي . فن <sup>(٧)</sup> قرأ ﴿ لَكِنَّا ﴾ <sup>(٨)</sup> فأصله لكن أن ،

(١) سلف ذكر مصادر هذه العبارة ٢٧٢ .

(٢) قد فعل هدا في كتاب « الجواهر » ٣٠٩ - ٣٥٢ في الباب ١٥ الذي عقده لـ « ماحاء في التنزيل من حذف الجار والمحرور » في خبر المبتدأ ، وصفة الموصوف ، وصلة الموصول ، والفعل .

(٣) وهو قول الأخفش ، واختاره الفراء وأجازه الزجاج وغيره . وفي ي و ب « ولا يجوز » وأختى أن يكون هذا من الساخ ، فالمؤلف يميز وضع الظاهر موضع المضمّر . فإن كان من المؤلف فقد اضطرب كلامه ، أجازه مرة ( كما في نسخة الأصل . وهو مذهبه ) ولم يجزه أخرى كما وقع في النسختين ي و ب .

(٤) سلف التعليق على وضع الظاهر موضع للمضمّر ١٣٩ ، وانظر ما سلف من ذلك ٢٤٠ ، ٤٨٥ .  
٦١٠ ، ٧١٠ ، وذكرنا أن سيبويه لا يميزه إلا في الشعر واشترط أن يكون بلفظ الأول كما في البيت .

(٥) هو سودة بن عدي بن زيد . وقد سلف البيت ١٣٩ ، ٤٨٥ وتخريجه في أول للوضعين .

(٦) انظر الجواهر ٨٣٣ ، ٨٤٢ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٠٣-١/١٠٤ و ٢/١٠٧ ، ومعاني القرآن لفراء ١٤٤/٢ ، وللزجاج ج ١٦٩/٢-١/١٧٠ خ ، وإعراب القرآن ٢٧٥/٢-٢٧٦ ، والحجّة ٢٨٩/٢-٢٩٢ خم ، وجمع البيان ٤٦٩/٣-٤٧٠ ، والبيان ١٠٧/٢-١٠٨ ، والحر ١٢٧/٦-١٢٨ ، والبيان ٨٤٧ ، وتكملة الإيضاح ٢٨ ، والخصائص ٣٣٢/٢ و ٩٢/٣ ، وسر الصناعة ٤٨٥ ، والمحتسب ٢٩/٢-٣٠ ، وابن يعيش ٦٢/٨ ، ٦٤ و ٨٢/٩-٨٣ ، والمغني ٣٦ ، ٤٩٧ .

(٧) في الأصل : ومن ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٨) ياثبات الألف في الوصل ، وهي قراءة ابن عامر والمسيبي عن نافع . وقرأ الباقر بن إسحاقها في الوصل ، ولا خلاف في إثباتها في الوقف . انظر السبعة ٣٩١ ، والتيسير ١٤٣ ، والنشر ٣١١/٢ .

كقوله <sup>(١)</sup> :

أنا أبو النجمِ وشِعْري شِعْري

و :

٣

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ ... ... (٢)

(١) وهو أبو النجم العجلي . والبيت في شرح اللمع اللوح ٢/١٠٧ ، والكامل ٦٢ ، والخصائص ٣٣٧/٢ ، والمنصف ١٠/١ ، والإفصاح ٢٦٩ ، وابن الشجري ٢٤٤/١ ، وابن يعيش ٩٨/١ و ٨٢/٩ ، والمغني ٤٣٤ ، ٥٧١ ، ٨٦٢ . وشرح شواهد المغني ٣٢١ ، والممع ٢٠٧/١ و ٢٢٦/٤ ، وشرح أبيات المغني ٥/٢٤٠-٣٤١ و ٦/٣٢٠-٣٢١ و ٨/٢١ .

(٢) البيت بتمامه :

أنا سيف العشيرة فأعرفوني حنيد قد تذرئت السنام  
وهو لحَمِيد بن حَرْثُ بن بَحْدَل الكلبي ، ابن أخي ميسون بنت بحدل أم يزيد بن معاوية ، انظر تقاض جرير والأخطل ٢٦ ، والحزانة ٢/٣٩٠ ، وشرح شواهد شرح الشافعية ٢٢٢ . وقد يضاف إلى جده فيقال « حميد بن بحدل » وكذا وقع في الصحاح ( أنن ) فذهب الصغاني في التكملة والذيل والصلة ( أنن ) إلى أنه خال يزيد ، والظاهر أنه وهم منه ، انظر ترجمة حميد بن حريث بن بحدل في تهذيب تاريخ دمشق ٤/٤٦٣ .

وعزاه الزمخشري في الأساس ( ذرى ) إلى « حميد » ولم يزد على هذا ، فألحقه الشيخ الميني بديوار حميد بن ثور ١٣٣ .

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للزجاج ج ٢/١٦٩ خ ، وإيضاح الوقف ٤١١ ، والحجة ٢/٢٧٦ و ٣٩١/٢ خم ، وضرورة الشعر ٥٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ٤٨٢ ، والإفصاح ٢٦٩ ، وتفسير الطبري ١٥/١٦٢ ، وحجة القراءات ٤١٧ ، والمنصف ١٠/١ ، ومجمع البيان ٣/٤٦٩ ، والبيان ٢/١٠٨ ، وتفسير القرطبي ١٠/٤٠٥ ، وضرائر الشعر ٥٠ ، وابن يعيش ٢/٩٣ و ٩/٨٤ ، ورصف المياني ١٤ ، ٤٠٣ ، واللسان ( أنن ) .

وقوله « تذرئت السناما » أي شرفت وعلوت وارتفع أمري . ويروى « حميداً » والظاهر أنه تغيير للرواية .

والشاهد في هذا البيت وفي بيت أبي النجم إثبات ألف « أنا » في الوصل . فذهب أبو علي والسيرافي وابن جني وغيرهم إلى أن الشاعر أجراه في الوصل مجراه في الوقف للضرورة . لكن نصر الكسائي والفراء وابن الأنباري والزجاج وغيرهم أن إثبات الألف في الوصل لفة لبعض العرب وحلوا البيتين عليها . وذكر الرضي في شرح الكافية ٢/٩ أنها لغة بني تميم .



ألا ترى أنَّ « وجدي » مبتدأ ، و « مثل » خبر مقدم ، والجملة خبر « إنَّ » والعائد من الجملة الياء المجرورة بإضافة الوجد إليه ؛ ومثله <sup>(١)</sup> :

لَعَلِّيْ إِنْ مَّالَتْ بِي الرِّيحُ مَيْلَةً      على ابن أبي الذَّبانِ <sup>(٢)</sup> أَنْ يَتَنَدَّمَ  
فالجملة <sup>(٣)</sup> خبر « لعلِّي » والعائد إلى اسم « لعل » الياء المجرورة في « إن مالت  
بي » .

٦ [ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ]  
[ ٣٩ ]

٩ ﴿ مَا ﴾ موصولة ، و ﴿ شَاءَ اللَّهُ ﴾ صلته أي شاءه الله ، والخبر مضر ، أي  
ما شاء الله كائن لا محالة <sup>(٦)</sup> .

= وانظر شعر الجعدي ٢٥٠ برقم ١٠ ، وإلى الجعدي نسب في نظام الغريب ٥٤ ، ٨٥ ( في نسخة منه ) ، وجاء الأول بلا نسبة في معاني أبيات الحماسة ١٨٠ .  
(١) البيت لثابت بن كعب العتكي المعروف بثابت قطنه في المخصص ١٧٤/١٣ . وهو بلا نسبة في  
الخواهر ١٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٠/١ ، واللامات للزجاجي ٣٦ ( وفي روايته اختلاف ) ،  
والبصريات ٢٤٩ ، والصاحبي ٣٥٩ ، وضرائر الشعر ٢٨٣ ، واللسان ( ذيب ) . وابن أبي الذَّبان  
هو مسلمة بن عبد الملك ، وكان يقال لعبد الملك « أبو الذَّبان » لشدته بحره ، انظر المصادر  
السائلة ، والحيوان ٣٨١/٢ ، والمرصع ١٧٧ . وفي اللسان « يعني هشام بن عبد الملك » وهو  
وهم . وبعد هذا البيت :

أُمسَلِّمُ إِنْ تَقْدِرَ عَلَيْكَ رِمَاحُنَا      نَذْرُكَ بِهَا سَمَّ الْأَسَاوِدِ مَسْلَمًا  
(٢) في الأصل : الديان ، وهو تصحيف .  
(٣) يريد قوله « أَنْ يَتَنَدَّمَ » وهو مصدر مفرد لاجملة .  
(٤) زيادة من ي و ب .  
(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٤٥/٢ ، وللزجاج ج ١/١٧٠/٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٦/٢ . وجمع  
البيان ٤٧١/٣ ، والبيان ١٠٨/٢ ، والبحر ١٢٩/٦ .  
(٦) وأجاز هذا الوجه أبو البركات والطبرسي وأبو حيان . وأجازوا وجهاً آخر وهو أن يكون ما شاء  
الله خبر مبتدأ مضر والتقدير : الأمر ما شاء الله ، وهو أحد قولي الفراء والزجاج والنحاس ،  
وأجازوا الوجه الثاني الذي ذكره المؤلف .

وإن شئت جعلت ﴿ ما ﴾ شرطاً منصوباً بـ ﴿ شاء ﴾ ويكون جواب الشرط مضراً أي ما شاء الله كان .

٣ [ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ إِنَّ تَرَنِي أَنَا أَقَلُّ مِنكَ مَالاً ﴾ [ ٣٩ ]  
﴿ أنا ﴾ فصل <sup>(٢)</sup> ، و ﴿ أَقَلُّ ﴾ المفعول الثاني لـ « ترى » . وإن شئت كان ﴿ أنا ﴾ وصفاً <sup>(٤)</sup> لياء المتكلم .

٦ [ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ فَهَسَى رَبِّي ﴾ [ ٤٠ ]  
الفاء جواب قوله ﴿ إِنَّ تَرَنِي ﴾ .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ أَوْ يُصْبِحَ مَأْوَاهَا غُوراً ﴾ [ ٤١ ]  
٩ أي ذا غُور <sup>(٨)</sup> ، فحذف المضاف . وقد عدت لك في هذا الفصل مضافاً  
محدوفاً في ثلاثة مواضع [ أحدها قوله : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ ﴾  
[ سورة الكهف : ٣٢ ] أي مَثَل رَجُلَيْنِ ، وقوله : ﴿ وَلَنْ رُدُّدْتَ إِلَى رَبِّي ﴾ <sup>(٩)</sup> [ سورة  
١٢ الكهف : ٣٦ ] أي إلى ثواب ربي ، وقوله ﴿ مَأْوَاهَا غُوراً ﴾ أي ذا غُور <sup>(١٠)</sup> .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر المصدر السابقة في ح ٥ من الصفحة السابقة . والجواهر ١٣٨ ، ٥٤٠ ، وشرح اللمع اللوح ١٠٩/١ ، والكتاب ٣٩٥/١ ، والجليات ٧٢ ، وابن يعيش ١١٠/٢-١١١ ، وابن الشجري ١٠٨/١ .

(٣) وهو « عماد » عند الكوفيين ، ولم يذكر الفراء غير هذا الوجه ، وقد سلف التعليق على ضمير الفصل ٣٢ .

(٤) أي توكيداً ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٢ . وصرح الزجاج وغيره أنه « توكيد » . وفي الأصل : وإن شئت أنا كان وصفاً ، وهو خطأ .

(٥) زيادة من ي .

(٦) في الأصل : وعسى ، وهو خطأ .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ١٥٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٥/٢ ، والزجاج ج ٢/٧٠٢ ح ، وأعراب القرآن ٣٧٧/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٠/٣ ، والبيان ١٠٩/٢ ، والبحر ١٢٩/٦ ، وعجاز القرآن ٤٠٢/١ .

(٨) هذا قول النحاس ومن وافقه .

(٩) في ب - والزيادة منها : ولئت رجعنا ، وهو خطأ من الناسخ .

(١٠) زيادة من ب .

فكأنك<sup>(١)</sup> جئتَ بخطب جسيم إذا استشهدتَ بحذف المضاف<sup>(٢)</sup> في موضع واحد / ١/٧٩

وإن شئتَ كان ﴿ غوراً ﴾ بمعنى غائر<sup>(٣)</sup> .

٣ قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٤٣ ]  
بالتاء والياء . فالتاء لتأنيث الفئة . وقد حصل الفصل ، فأين قولهم ،  
« ازداد ترك العلامة حسناً »<sup>(٥)</sup> ؟

٦ والياء قراءة الزيَّات وعلي<sup>(٦)</sup> ، اعتبارا الفصل الذي قالوا . ولعل قول  
الخمسة<sup>(٧)</sup> أَرْجَحَ من قول الاثنين .

[ قوله تعالى<sup>(٨)</sup> : ﴿ وَمَا كَانَ مُنتَصِراً . هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾<sup>(٩)</sup> [ ٤٣-٤٤ ]

- (١) كَأَنَّ المؤلف يسخر من بعض العربيين ، وسامعوه يعرفونه ، أو يخاطب كل نحوي .
- (٢) قال ابن جني في المحتسب ١٨٨/١ : « حذف المضاف في القرآن والشعر وفصح الكلام في عدد الرمل سعة » . وقد عقد المؤلف في الجواهر ٩٤-٤١ الباب الثاني لـ « ما جاء من حذف المضاف في التزيل » . وهو باب كبير ، ولم يذكر فيه هذه الآيات .
- (٣) فيكون المصدر وقع موقع الصفة للمبالغة ، وهو قول الفراء وأبي عبيدة والزجاج وغيرهم .
- (٤) انظر الجواهر ٢٨٤ ، ٦١٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٥/٢ ، وإعراب القرآن ٢٧٧/٢ ، والحجة ٣٩٣/٣ خم ، ومجمع البيان ٤٧٠/٣ ، والبيان ١١٠/٢ ، والبحر ١٣٠/٦ .
- (٥) هذه عبارة ابن جني في اللع ٩٠ ، وانظر ماسلف ٥٩٠ وما علقناه ثمة . وقد سلف التعليق على هذا ٣٩ .
- (٦) الزيَّات هو حمزة وعلي هو الكسائي ، وقرأ الباقر بالتاء . انظر السبعة ٣٩٢ ، والتيسير ١٤٢ . والشر ٣١١/٢ .
- (٧) وهم ياقو السبعة .
- (٨) زيادة مني .
- (٩) انظر الجواهر ٥٢٤ ، ٥٣١ ، ٥٣٨ ، وشرح اللع اللوح ١/٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٥/٢-١٤٦ ، وإعراب القرآن ٢٧٨/٢ ، والحجة ٣٩٤/٣ خم و ٢٢/١ ، ومجمع البيان ٤٧١-٤٧٠/٣ ، والبيان ١١٠/٢ ، والبحر ١٣٠/٦-١٣١ ، والتبيان ٨٤٩ ، والعضديات ٧٥ ، وابن الشجري ١١٢/٢ و ٢٤٨/٢ .

٣ قيل : ﴿ هُنَالِكَ ﴾ ظرف لقوله ﴿ منتصراً ﴾ ، ويقف <sup>(١)</sup> عند قوله ﴿ هُنَالِكَ ﴾ ثم يبتدئ فيقرأ ﴿ الولاية لله الحق ﴾ <sup>(٢)</sup> . فيكون مبتدأ ، والظرف خبر ، و ﴿ الحق ﴾ فيمن رفع خبر آخر <sup>(٣)</sup> ، وهو أحسن من أن تجعله وصفاً ل ﴿ الولاية ﴾ لأنك حينئذ تفصل بين الصفة والموصوف بالخبر <sup>(٤)</sup> ، والصفة جزء من الموصوف ، ولهذا يعتبر تعريفه بتعريف الموصوف وتنكيره بتنكيره .

٦ فأما من قرأ ﴿ الحق ﴾ بالجر فلا يعترض فيه هذا الفصل بته .

٩ فإن لم تعلق ﴿ هُنَالِكَ ﴾ بـ « منتصر » كان ﴿ الولاية ﴾ مبتدأ ، و ﴿ لله ﴾ خبره ، و ﴿ هُنَالِكَ ﴾ من صلة ﴿ لله ﴾ ، فقدّم الظرف على المبتدأ الذي هو معمول الخبر ، كقوله : ﴿ وبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [ سورة الناريات : ١٨ ] ، ﴿ وفي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾ [ سورة التوبة : ١٧ ] ، ﴿ وبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [ سورة البقرة : ٤ ] ، و ﴿ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [ سورة الزمر : ٢٩ ] :  
١٢ فإِنَّكَ وَالشَّمَاخَ فِي قَوْلِهِ <sup>(٥)</sup> :

- (١) انظر القطع ٤٤٧-٤٤٨ ، والمكتفى ٣٦٩ ، ومنار الهدى ١٧٠ . ورجحوا عدم الوقف .  
(٢) قرأ ﴿ الحق ﴾ بالرفع أبو عمرو والكسائي ، وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٣٩٢ ، والتهذيب ١٤٣ ، والنشر ٣١١/٢ .  
(٣) تابعه على ذلك صاحب البيان ناقلاً عنه من غير ما تصرّح ، ولم أجد هذا القول عند غيرهما . وأجاز العكبري أن يكون خبراً مبتدأ محذوف تقديره : هو الحق . وكونه صفة للولاية هو قول الجميع ، ولا اعتراض عليه إذا كانت الولاية مبتدأ ولله متعلقاً به والخبر هنالك .  
(٤) انظر ما سلف من التعليق على هنا ٤٥٠ .  
(٥) ديوانه ق ١/١٨ ص ٣١٩ . وهو له في شرح اللع اللوح ٢/٤٠ و ١/٤١ ، والجواهر ٢٧٤ ، والإيضاح ٥٢ ، وشرح اللع لابن برهان ٥٧ ، والمحاسب ٣٢١/١ ، والإنصاف ٦٧ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٩٥ ، والأضداد ٢٠٦ ، وأما القالي ٣٠/٢ ، وسمط اللآلي ٦٦٣ . وهو بلا نسبة في ابن يعيش ١٠١/٣ .  
قال القالي : « طوالة : اسم بئر كان لقيها [ يريد صاحبته أروى ] عليها مرتين فلم ير ما يجب ، والمعنى : في كلا يومي طوالة وصل أروى ظنون . والظنون : الذي لا يوثق به كالبئر الظنون =

كِلَا يَوْمِي طَوَّالَةٌ وَصُلُّ أَرَوَى ظَنُّونَ أَنْ مَطَرُحُ الظَّنُّونَ

وبين يديك هذه الآي (١).

٣ ويجوز أن يكون ﴿الولاية﴾ مبتدأ ، و ﴿هنالك﴾ خبر ، وفيه ذكر من  
المبتدأ ، و ﴿لله﴾ حال من ذلك الذكر . ومن رفع بالظرف (٢) كان ﴿لله﴾  
حالا من ﴿الولاية﴾ ولا يكون في ﴿هنالك﴾ إذ ذاك ذكر . هذا هو  
٦ الصحيح في هذه الآية كما أنبأتك ، وذاك الكلام اللطيف المختصر الذي لا تفهمه  
إلا بعد التأمل ، ومراجعتك إياي مرة بعد أخرى = فيه سهو (٣) تفهمه إذا تأملت  
بما ذكرنا ههنا .

= وهي القليلة الماء التي لا تثق بمائها ، ثم أقبل على نفسه فقال : قد حاز أن أترك الوصل الظنون  
وأطرحه « اهـ . وطواله : بئر في ديار فزارة لبني مرة وغطفان ، عن نصر ، انظر معجم البلدان  
(طواله) ٤٥/٤ .

(١) قوله « فما بالك والشاخ ... وبين يديك هذه الآي » يريد أبا علي الفارسي . قال المؤلف في  
شرح اللمع : « ... ألا ترى أنك حاججت غيرك بجواز تقديم خبر المبتدأ بقول الشاخ ...  
فوصل أروى مبتدأ وظنون خبره وكلا يومي ظرف لظنون وقدمه على وصل أروى » .  
وقال في الجواهر في الباب الثالث عشر الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل دالاً على جواز تقديم  
خبر المبتدأ » ٢٧٤-٢٨٥ : « وإنما ذكرنا هنا الباب لأن أبا علي خيّل إلى عضد الدولة أنه  
استنبط من الشعر ما يدل على جواز ذلك فقال : وما يدل على جواز تقديم خبراً المبتدأ على  
المبتدأ قول الشاخ ... ولو كان أبو الحسن حاضراً لم يستدل بقول الشاخ وإنما يترك بقوله عزّ  
من قائل ﴿وبالآخرة هم يوقنون﴾ ... ومثله ﴿وفي النار هم خالدون﴾ ... « اهـ .  
وقوله : « لأن أبا علي خيّل إلى عضد الدولة » يريد كتابه الإيضاح الذي ألفه لعضد الدولة  
وسمي بالإيضاح العضدي ، انظر ص ٥٢ منه ، وحكى المؤلف كلامه بتصرف .

وقد ذكر المؤلف في هذا الباب الذي عقده في الجواهر هذه الآيات التي ذكرناها هنا ، وذكر آية  
البقرة في شرح اللمع اللوح ١/١٢٢ وآية الرحمن فيه اللوح ١/٣١ و ١/٧١ وآية التوبة ذكرها المبرد  
في المقتضب ٦٧/٤ .

وتقديم خبر المبتدأ أو معموله على المبتدأ مذهب البصريين ، ولم يجزه الكوفيون ، انظر للمصادر  
المذكورة في بيت الشاخ ، وهي المسألة ٩ من الإنصاف ٦٥-٧٠ .

(٢) وهم الأنفث والكوفيون . وسلف التمليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ .

(٣) قوله : « وذلك الكلام ... فيه سهو » يريد كلام أبي علي في هذه الآية ، قال أبو علي في الحجة =



[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٤٤ ]

تمييز <sup>(٣)</sup> ، وكذا ﴿ هُوَ خَيْرٌ عَقْبًا ﴾ [ ٤٤ ] كما تقول : زيد أَفْرَهُ الناس عبداً <sup>(٤)</sup> .

٢

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَعَرِّضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ٤٨ ]

٦

أي : يقال لهم : لقد جئتمونا ، فحذف القول . والقول مع ما بعده في موضع النصب صفة لـ « صَفَّ » ، أي : عرضوا على ربك صفّاً مقولاً لهم . و ﴿ صَفًّا ﴾ حال في معنى مصطفين .

٩

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ] ٥٠ ]

= ٢٢/١ : « يكون ﴿ هنالك ﴾ مستقراً فيكون قوله ﴿ لله ﴾ حالاً من ﴿ الولاية ﴾ أو من الذكر الذي في ﴿ هنالك ﴾ في قول سيبويه ، وعلى قول أبي الحسن ومن رفع بالظرف من ﴿ الولاية ﴾ فقط . ويكون ﴿ لله ﴾ مستقراً و ﴿ هنالك ﴾ ظرفاً متعلقاً بالمستقر ومعمولاً له « اهـ . وكان في مطبوعة الحجة « فيكون قولك ته .. ومن الذكر .. في قوله سيبويه » فأصلحته . قال المؤلف في الجواهر ٥٢٤ يرّد على أبي علي « وقوله ﴿ لله ﴾ حال من الذكر في ﴿ هنالك ﴾ أو من الولاية على قول سيبويه = سيّء .. اهـ . وموضع السهو أن من رفع الولاية بالابتداء وجعل الخبر ﴿ هنالك ﴾ كان ﴿ لله ﴾ حالاً من الضمير الذي في ﴿ هنالك ﴾ ليس غير .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ١/٢٧١ خ . وإعراب القرآن ٢/٢٧٨ .

(٣) في إعراب القرآن « ... على البيان » والبيان هو التمييز ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٤٨ .

(٤) انظر شرح المجمع اللوح ١/٧٤ ، والمقتضب ٣/٣٢-٣٤ و ١٦٥/٢ .

(٥) انظر إعراب القرآن ٢/٢٧٩-٢٨٠ ، ومجمع البيان ٣/٤٧٣-٤٧٤ ، والبيان ٢/١١١ . والبحر ١٣٢٦-١٣٤ .

(٦) انظر شرح المجمع اللوح ١/١٢٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٧ ، ومجمع البيان ٢/٤٧٥ ، والبيان ١١٢-١١١/٢ ، والبحر ١/١٣٦ ، والمقتضب ٢/١٤٥ ، والبغداديات ٥٠ ، ٧٢ ، والبصريّات ٣٠٦-٣٠٧ ، والخبليات ٢٣٤ ، وابن الشجري ٢/١٥٩ . والمغني ٦٢٥ .

أي : بئس البديل بدلاً للظالمين ذرية إبليس . فاسم ﴿ بئس ﴾ <sup>(١)</sup> مضر قسّر بقوله ﴿ بدلاً ﴾ . والجار في قوله ﴿ للظالمين ﴾ فصل بين ﴿ بئس ﴾ وبين ما انتصب على التمييز . فاحتجّ به أبو العباس في « باب التعجب » على إجازة الفصل بين فعل التعجب وما انتصب عنه في قولهم : ما أحسنّ اليوم زيدا ! فقال أبو علي <sup>(٢)</sup> : هذا لا يدلّ على جواز ذلك لأنه إنما كان يصحّ الاحتجاج به أن

(١) يريد فاعلها .

(٢) قوله : « فاحتجّ به أبو العباس ... فقال أبو علي ... » سهو مركّب . فالمراد لا يجوز الفصل في باب التعجب ، وأبو علي احتجّ بالآية ، وما نقله عن أبي علي ليس في هذه المسألة وإنما هو في مسألة أخرى . وإليك البيان :

قال أبو علي : « فأما الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب إلى التعجب بفعله [ كذا ] وبين فعله فليس لسيبويه فيه فصل ، وذكر أبو العباس وغيره أن الفصل بالظرف فيه غير جائز . وقد أجازوه بعضهم . ولا أرى القياس إلا عجزاً له ، لأن الفصل قد جاء في باب نعم وبئس كقوله ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾ فإذا جاء الفصل في هذا كان في التعجب أجوز لأنه أشدّ تصرفاً في معموله من نعم ... » البغداديات ٧٢ .

فالمراد لم يجوز الفصل بالظرف في باب التعجب ، وهو قول الأخفش ، وأجازه أبو علي ، وهو قول الفراء والجرمي والمازني ، انظر للمقتضب ١٧٨/٤ . وقد أجازه المبرد وغيره في باب نعم وبئس ، انظر للمقتضب ١٤٤/٢ و ١٧٨/٤ ، ١٨٧ ، والأصول ١١٨/١-١١٩ ، وشرح الكافية ١١٦/٢ ، ٣٠٩ ، والهمع ٦٠/٥ .

قال المبرد : « ولو قلت ما أحسن عندك زيدا وما أجمل اليوم عبد الله = لم يجوز » اهـ . والمقتضب ١٧٨/٤ . وقال المؤلف في شرح اللع اللوح ١/١٢٩ : « والفصل بين نعم وما عمل فيه قد جاء بالظرف نحو قوله ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾ ولم يجوزوا ذا في التعجب نحو ما أحسن اليوم زيدا ... » اهـ .

وأما ما نقله المؤلف عن أبي علي وإماماً أنه يردّ على المبرد فقد قاله أبو علي فيما استدلوا به على أن « حبذا » مبني على الاسم وأنها جميعاً بمنزلة شيء واحد من أنه لا يجوز الفصل بين الفعل والفاعل نحو « حبّ في الدار ذا » ، قال أبو علي : « فأما ما ذكره من الفصل فلا يوجب بناءهما ، ألا ترى أنك لا تفصل بين نعم والرجل في قولك نعم الرجل ونعمت المرأة ، وليس واحد منهما مبني مع الفاعل . فإن قلت فقد قال : ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾ فإن هذا لم يقع بين الفاعل والفعل ، ألا ترى أنه جاء بعد ماضى الفاعل مضمراً في الفعل ... » ، البغداديات ٤٨-٥٠ . وقد استشهد =

لو<sup>(١)</sup> فصل بين « بئس » وبين المرفوع ، وهو لم يفصل به ، لأن المرفوع متصل مضمر في « بئس » . و « ذرية إبليس » هو الخصوص بالذم .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنْذِرُوا هُزْوَاً ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٥٦ ] ٣

﴿ ما ﴾ في موضع النصب بالعطف على قوله ﴿ آياتي ﴾ ، أي اتخذوا آياتي وإنذار<sup>(٤)</sup> إيهم هزواً . ف ﴿ هزواً ﴾ <sup>(٥)</sup> هو المفعول الثاني / ٢/٧٩ ( ٢/٧٨ ) لقوله ﴿ اتَّخَذُوا ﴾ .

[ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ نَسِيّاً حَوْتَهُمَا ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٦١ ]

أي نسي أحدهما ، وهو يوشع<sup>(٨)</sup> ، لأنه كان صاحب الزاد . دليله ﴿ آتِنَا عَذَابَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَباً ﴾ [ ٦٢ ] وقوله : ﴿ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ ﴾ [ ٦٣ ] .

[ قوله تعالى ] <sup>(٩)</sup> : ﴿ وَمَا أُنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ <sup>(١٠)</sup> [ ٦٣ ]

- = المبرد بالآية على تفسير المضمر في بئس . وانظر في هذا الكتاب ٣٠٢/١ ، والمقتضب ١٤٥/٢
- (١) لا تعرف زيادة أن قبل لو إلا إن تقدمه قسم ، وقد سلف التعليق على هنا ١٧٥ ح ١ .
- (٢) زيادة من ي و ب .
- (٣) انظر مجمع البيان ٤٧٧/٣ ، والبيان ١١٢/٢ ، والبحر ١٣٨/٦-١٣٩ ، والتبيان ٨٥٢ .
- (٤) ف « ما » على هذا التقدير مصدرية . واجاز العكبري وأبو حيان أن تكون اسماً موصولاً والعائد محنوف أي « أنذروه » .
- (٥) في الأصل هنا ﴿ هزواً ﴾ بالهمز ، وهي قراءة غير حنص عن عاصم ، انظر ما سلف ٤٩ .
- (٦) انظر الجواهر ٧٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٤/٢ ، وللزجاج ج- ١/١٧٦/٢ ، ومجمع البيان ٤٨٠/٣ ، والبحر ١٤٥/٦ ، وتفسير الطبري ١٧٧-١٧٦/١٥ ، والقرطبي ١٢-١٢/١١ ، وابن كثير ١٧١/٥ ، ومجمع التفاسير ١٢١/٤ .
- (٧) وهو قول الفراء والزجاج والطبري وغيرهم ، قال الطبري : « ولما جاز عندي أن يقال « نسيا » لأنها جميعاً تزوداه لسفرهما فكان حل أحدهما ذلك مضافاً إلى أنه حمل منهما » اهـ . وقيل النسيان من موسى وقتاه يوشع ، عن مجاهد ، قال أبو حيان : وهو الظاهر .
- (٨) انظر الجواهر ٣٩٢ ، ٥٦٩ ، ٥٨٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٤/٢ ، والحجة ٣٩٧/٣ خم و ١٣١-١٣٢ ، ومجمع البيان ٤٧٩/٣ ، والبحر ١٤٧/٦ ، وابن يعيش ٦٩/٣ ، والمغني ٥٩٤ .

« أن » مع الفعل في موضع النصب بدل من الهاء في ﴿ أنسانيه ﴾ ،  
والتقدير : وما أنساني ذكره .

٣ وخصَّ حَفْصَ هذه الهاء بالضم فقرأ ﴿ وما أنسانيه ﴾ <sup>(١)</sup> إشعاراً منه أن قوله ﴿ أن أذكره ﴾ بدل من هذه الهاء ، فضمَّ الهاء ليطابق الضمُّ ههنا الضمُّ في الهاء المتصل بالمبدل .

٦ وقوله : ﴿ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَباً ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٦٣ ]  
قيل : انتصاب قوله ﴿ عجباً ﴾ بقوله ﴿ اتخذ ﴾ ☆ أي <sup>(٣)</sup> اتخذ سبيله في البحر اتخاذاً عجباً ، عن <sup>(٤)</sup> مجاهد <sup>(٥)</sup> ، صفة مصدر محذوف .

٩ والوجه أن يكون ﴿ واتخذ سبيله في البحر ﴾ جملة في موضع النصب

(١) وقرأ الباقون بكسرها ، وابن كثير يصلها يياء . انظر السبعة ٣٩٣-٣٩٤ ، والتيسير ١٤٤ .  
والنشر ٣١١/٢ و ٣٠٥/١ . وضم حفص أيضاً الهاء في قوله ﴿ بما عاهد عليه الله ﴾ [ سورة  
الفتح : ١٠ ] ، وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٥١ .  
وضمَّ الهاء هو الأصل ، انظر ما سلف ١٢ والتعليق ثمة . وما ذكره للؤلؤ في تحليل ضم حفص  
هنا وفي سورة الفتح شيء انفرد به فيما أعلم .

(٢) انظر معالي القرآن للفراء ١٥٤/٢ ، وللزجاج ج ٢/١٧٥/٢ ، وإعراب القرآن ٢٨٤/٢ ، وجمع  
البيان ٤٧٦/٣ ، والبحر ١٤٦/٦ ، والكشاف ٤٩٢/٢ ، والتبيان ٨٥٥ ، وتفسير الطبري  
١٧٧/١٥-١٧٨ ، والقرطبي ١٤/١١-١٥ ، وابن كثير ١٧١/٥ ، وجمع التفاسير ١٢١/٤-١٢٢ ، وتفسير  
الفخر الرازي ١٤٧/٢١ ، والقطع ٤٤٨-٤٤٩ ، والمكتفى ٣٧٠-٣٧١ ، ومنار الهدى ١٧١ .

(٣) من هنا إلى قوله في السطر ٨ من الصفحة التالية : « أيها المحدث للفسر » انفردت به نسخة  
الأصل .

(٤) كأنه في الأصل « غير » وهو تحريف .

(٥) ليس ما ذكره يقول مجاهد . فالذي روي عن مجاهد أن موسى يعجب من أثر الحوت في البحر  
ودوراته التي غاب فيها . فيكون عجباً على قوله مصدراً نائباً عن فعله ، وليس مما ذكره  
المؤلف ، انظر المصادر السالفة ولا سيما القطع وإعراب القرآن .

وما ذكره المؤلف هو ظاهر أحد قولي الزجاج ، وأجازه البيضاوي والفخر الرازي وأبو حيان .  
وقيل عجباً مفعول ثان ، عن الزمخشري والعكبري وأجازه أبو حيان . وقيل غير ذلك .

- بالعطف<sup>(١)</sup> على قوله : ﴿ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ ﴾ [ ٦٣ ] وقال فتاه<sup>(٢)</sup> أيضاً ﴿ واتخذ سبيله في البحر ﴾ . وقد قال<sup>(٣)</sup>
- قبل في قوله ﴿ فاتخذ سبيله في البحر سرباً ﴾ [ ٦١ ] ، فالأول إخبار ، أخبر به عز وجل أنه اتخذ في البحر سرباً ثم قال فتاه مخبراً موسى حين<sup>(٤)</sup> طالبه بالطعام : نسيْتُ الحوت يا موسى وذُهب الحوت في البحر ، فعجب هو وموسى<sup>(٥)</sup> ؛ فقال موسى حين<sup>(٦)</sup> عجب ﴿ ذلك ما كنَّا نَبْغِ ﴾ [ ٦٤ ] . فهذا معنى البخاري<sup>(٧)</sup>
- « كان للحوت سرباً ولموسى [ ولفتاه ] عجباً » . فانتبه له أيها المحدث المفسر ☆ .

وقيل : بل انتصابه بقوله « قال ذلك »<sup>(٨)</sup> أي قال ذلك متعجباً<sup>(٩)</sup> .

(١) ويكون قوله ﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ﴾ اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه ، وهو قول الزمخشري وأبي حيان .

(٢) في الأصل : قتادة ، وهو تحريف مضل .

(٣) الله عز وجل .

(٤) في الأصل : حتى ، وهو تحريف .

(٥) قوله « فعجب هو وموسى » جمع بين قولين : فقد قيل ﴿ واتخذ سبيله في البحر ﴾ من كلام فتاه ثم قال ﴿ عجباً ﴾ أي أعجب عجباً ، وقيل قوله ﴿ عجباً ﴾ من قول موسى ، فيقف على قوله ﴿ في البحر ﴾ وهو مذهب عيسى بن عمر ويعقوب والحسن وهو قول قتادة ومجاهد وابن عباس وابن زيد . وقيل قوله واتخذ أي موسى سبيل الحوت في البحر فعجب عجباً ، عن الفراء ووافقه ثعلب والنحاس .

(٦) يريد معنى الحديث الذي رواه البخاري . وهو قطعة من حديث طويل رواه البخاري ( فتح الباري برقم ٤٧٢٥ ج ٨/٤٠٩ ) . وهو في تفسير ابن كثير ١٧٢/٥ ، ومجمع البيان ٤٨١/٣ ، ومجمع التفاسير ١٢٢/٤ ( تفسير الخازن ) .

(٧) زيادة من المصادر السالفة .

(٨) يريد بذلك قول فتى موسى ﴿ قال أَرَأَيْتَ ... ﴾ .

(٩) ذكر الطبرسي هذا القول ، قال : « وقال أحد المحققين ، عجباً في موضع الحال تقديره : قال ذلك متعجباً » وهو يريد المؤلف . ولم يذكر هذا الوجه غيرها .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٦٤

أي يقتصان <sup>(٣)</sup> قصصاً ، ف ﴿ قصصاً ﴾ مصدر <sup>(٤)</sup> لفعل مضر يدل عليه  
٢ ﴿ فارتدا على آثارهما ﴾ إذ معنى ﴿ ارتدا على آثارهما ﴾ و « اقتصا الأثر »  
واحد .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ عَلَىٰ أَنْ تَعْلَمَنَ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ٦٦

أي على أن تعلمني رشداً ما علّمته ، ف ﴿ رشداً ﴾ مفعول ثان  
٦ لـ ﴿ تعلمني ﴾ . وحذف المياء في ﴿ علّمت ﴾ وهو المفعول الثاني  
لـ ﴿ علّمت ﴾ <sup>(٦)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا ﴾ <sup>(٧)</sup> ] ٦٨

﴿ كيف ﴾ نصب على الظرف <sup>(٨)</sup> ، منصوب بـ ﴿ تصبر ﴾ . و ﴿ خبراً ﴾

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/١٧٦/٢ ، وإعراب القرآن ٢٨٤/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٩/٣ ،  
والبيان ١١٣/٢ ، والبحر ١٤٧/٦ ، والبيان ٨٥٥ .

(٣) لو قال « يقتصان » - وهو لفظ الزجاج - كان أحسن وأنسب ليشاكل الفعل مصدره .

(٤) وأجاز العكبري وأبو حيان أن يكون المصدر في موضع الحال .

(٥) انظر الحجة ٣٩٨/٣-٣٩٩ خم ، ومجمع البيان ٤٨٢/٣ ، والبيان ١١٣/٢ ، والبحر ١٤٨/٦ .

(٦) قاله أبو علي ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .

(٧) انظر إعراب القرآن ٢٨٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٨٣/٣ ، والبيان ١١٣/٢ ، والبحر ١٤٨/٦ ، والكشاف  
٤٩٢/٢ .

(٨) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان ناقلاً كلامه من غير ما تصريح ، والصواب أنه نصب على  
الحال .

و « كيف » اسم يستفهم به عن الحال ، وليس بظرف . وفي الهمع أنه « ظرف » عند سيبويه  
وأن الأخفش والسيرافي أنكراه وقالوا إنه « اسم غير ظرف » ، وجاء عكس ذلك في شرح  
الكافية . والذي قاله سيبويه والمبرد وغيرهما أن معناه « على أي حال » ، ولهذا ما أدخله بعضهم =

نصب على المصدر<sup>(١)</sup> ، ينصبه قوله ﴿ ما لم تحط به ﴾ لأن معنى ﴿ ما لم تحط به ﴾ ومعنى « ما لم تجرب به » واحد .

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَقَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٧٦ ]  
بالتشديد والتخفيف<sup>(٤)</sup> . فن قال ﴿ مِنْ لَدُنِّي ﴾ وخفف احتمل أن يكون من لغة من قال في « لَدُنْ » « لَدُ »<sup>(٥)</sup> ، كقوله<sup>(٦)</sup> :

= في الظروف ، قال ابن الشجري « وإنما عدوا كيف في الظروف للاستفهام بها عن الحال ، والحال تشبه الظرف لأنها عبارة عن الهيئة التي يقع فيها الفعل .. » اهـ .

انظر في « كيف » الكتاب ٢١٦/١ ، ٢١٩ ، ٤٢٣ ، ٣١١/٢ ، والمقتضب ٣١١/٢ و ٦٣/٣ ، ٢٨٩ و ٣٢٢/٤ ، والأصول ١٣٦/٢ ، وحروف المعاني ٣٥ ، ٥٩ ، والإنصاف ٦٤٣-٦٤٥ ، المسألة ٩١ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٢٠ ، والصاحبي ٢٤٣ ، وابن الشجري ٢٦٣/١ ، وشرح الكافية ١١٦/٢-١١٧ ، وابن يعيش ١٠٩/٤ ، والمغني ٢٧٠-٢٧٣ ، واللمع ٢١٤/٣-٢١٦ ، وحاشية الخضري على ابن عسقل ١٠٤/١-١٠٥ ، والصبان على الأشموني ٢١٤/١ . وانظر في معنى الظرف والحال وفرق ما بينهما المقتضب ١٧١/٤ ، والكلبيات ١٦٦/٣-١٦٨ .

(١) وأجاز الرمخشري وواقفه أبو حيان أن يكون تمييزاً .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للمزجاج ج ١/١٧٨/٢-٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٨٧/٢-٢٨٨ ، والحجة ٤٠٣/٢-٤٠٥ خم ، وجمع البيان ٤٨٥/٣ ، والبيان ١١٤/٢ ، والبحر ١٥١/٦ .

(٤) قرأ بالتخفيف نافع وأبو بكر عن عاصم ، وأشم أبو بكر الدال الضم ، وقرأ الباقر بالتشديد . انظر السبعة ٣٩٦ ، والتيسير ١٤٥ ، والنشر ٣١٣/٢ .

(٥) وهو قول المبرد فيما صرح به النحاس .

(٦) البيت بلا نسبة في الكتاب ١٣٤/١ ، وإعراب القرآن ٧٩/٢ ، وسر الصنعة ٥٤٦ ، وابن الشجري ٢٢٢/١ . وابن يعيش ١٠١/٤ و ٣٥/٨ ، والمغني ٥٥١ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٣ ، واللمع ١٠٥/٢ ، والخزانة ٨٤/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٨٧/٦ ، واللسان ( شول ) . ونسب في إعراب القرآن ٣١٢/١ إلى العجاج وليس في ديوانه ولا ملحقاته .

والشول : النوق التي خف لبنها ، وارتفع ضرعها وأنى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . قيل هو جمع شائلة على غير القياس ، وقيل غير ذلك . والإتلاء : مصدر أتلأت الناقة : إذا تلاها ولدها أي تبعها ، عن شرح أبيات المغني . والتقدير : من لد أن كنت شولاً .

مَنْ لَدَّ شَوْلًا فَإِلَىٰ إِتْلَائِهَا

ويجوز أن يكون من لغة من قال « مِنْ لَدُنْ » فأدغم النون في النون ثم خفف وحذف النون الأخيرة<sup>(١)</sup> ، كقوله<sup>(٢)</sup> :

٣

قَدْ نَبِيٍّ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيَّيْنِ قَدِي

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾ [ ٧٨ ]

- (١) وهو قول الزجاج وأبي علي وغيرهما . وكأنها في الأصل : النون الآخرة .
- (٢) البيت من أبيات لحجيد الأرقط في التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ٦١ ، وسمط اللآلي ٤٧٥ ، ٦٤٩ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٧١٥ ، والمقاصد النحوية ٣٥٧/١ ، وشرح شواهد المفتي ١٦٦ ، والخزانة ٤٤٩/٢-٤٥٤ ، وشرح أبيات المفتي ٨٢/٤-٨٥ .
- ونسبه الجوهري في الصحاح ( لحد ) إلى حميد بن ثور فتعقبه ابن بري والصغاني فصحح الأول نسبته للأرقط ولم يره الثاني في أبيات الأرقط التي منها هذا البيت وقد أورد منها أربعة أبيات ، انظر التنبيه والإيضاح ، والتكلمة والذيل والصلة ، واللسان ( لحد ) . ونسبه الأعلام بطرة الكتاب ٢٨٧/١ إلى أبي نخيلة ، ونسب في ابن يعيش ١٢٤/٣ لأبي مجذلة ، وذكر البغدادي أن اسمه أبو مجذلة .
- وهو بلا نسبة في النواذر ٢٠٥ ، ومجاز القرآن ١٧٣/٢ ، وإصلاح المنطق ٣٤٢ ، ٤٠١ ، والكامل ١٨٨ ، ١٢٣٤ ، والأصول ١٢٢/٢ ، والحجة ٤٠٣/٤ خم ، وإعراب القرآن ٨٧/٢ ، ٧٦٦ ، والمحتسب ٢٢٣/٢ ، وشرح الفمع لابن برهان ٣٨٦ ، وابن الشجري ١٤/١ و ١٤٢/٢ ، وجمع البيان ٤٨٥/٣ ، والبيان ١١٤/٣ ، والإنصاف ١٣١ ، ووصف الباني ٣٦٢ ، والجنى السدائي ٢٥٣ ، والمغني ٢٢٦ ، والهمع ٢٢٣/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٨٤ ، وضرائر الشعر ١١٣ ، وسفر السعادة ٧٧٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٩٦ .
- وقوله « الخبيبين » يروى على التشية وعلى الجمع ، فرواه على الجمع أبو زيد وأبو عبيدة - وفسره على الروايتين - وابن السكيت والمبرد في ثاني الموضعين من الكامل وابن جني ، يريد أبا خبيب وأصحابه فجمعهم على لفظ خبيب . ومن رواه على التشية فإنه أراد عبد الله ومصعباً ابني الزبير وقيل عبد الله وابنه خبيباً .
- ومعنى قدي : حسي وكفاني . والشاهد في البيت حذف النون من « قدي » ضرورة وقد جمع الشاعر بين الإثبات والحذف . وكان في الأصل « ومن نصر » وهو خطأ .
- (٣) زيادة من ي وب .



هذه الآية تدل على أن من قال « والله لا أسكن هذه الدار » وأخذ في النُّقْلَة لم يكن ليحنت حين أخذ في النُّقْلَة ، لأنه لما عزم على فراقه أخذ يقص عليه جميع ما سأل عنه <sup>(١)</sup> ، وقد جاء هذا ههنا ، وقد قال الأحوص <sup>(٢)</sup> :

٢

وإني أخوك الدائم العهد لم أخلُ      إن أبزأك خصم أو نبا بك منزل / ١٨٠ ( ١٧٩ )  
وكنت إذا صاحب رام ظنني      وبذل سوء بالذي كنت أفعل  
قلبت له ظهر المجن فلم أدم      على ذاك إلا ريث ما أتحوّل

٦

فاستثنى قدر النقطة عن الزمان الداخل تحت قوله « لم أدم على ذاك » . وكنا قد ذكرنا هذا في [ أول ] <sup>(٣)</sup> الكتاب الذي يقابل كتاب أبي <sup>(٤)</sup> علي الذي احترق نصفه ، وإن عاد إلينا ذلك الكتاب زدنا في الشرح والبسط <sup>(٥)</sup> .

٩

(١) هذا يستتب له إذا كان معنى الآية : هذا وقت فراق بيني وبينك ، وهو قول بعضهم . والأكثر على أن « هنا » إشارة إلى الذي قاله وهو لو شئت لاتخذت عليه أجراً أي هذا الكلام وإنكار سبب فراق بيني وبينك ، وعليه لا تدل الآية على ما قال . انظر مجمع البيان ٤٨٧/٢ ، والبحر ١٥٢/٦ ، والكشاف ٤٩٥/٢ ، وتفسير الطبري ١٨٨/١٥ ، والقرطبي ٢٣/١١ ، وابن كثير ١٨٠/٥ ، ومجمع التفاسير ١٢٩/٤-١٣٠ .

(٢) خطأ في نسبة الأبيات إلى الأحوص . وهي لمعن بن أوس اللزي . انظر ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١١٢٦-١١٣١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٩/٤-٤٤٠ ، والحزانة ٥٠٦/٣ ، وديوانه ق ٢/٢٠ ، ١١ ، ١٢ ص ٩٤-٩٣ .

يقول : وإني أخوك الذي يدوم عهده ولا يزول ولا يحول إن أبزأك خصم أي غلبك وقهرك ، يقال : بزوت الخصم وأبزيت . وقوله رام ظنني أي رام إيقاع التهمة علي ، والظنة بالكسر التهمة . وقلبت له ظهر المجن ، المجن : الترس ، يقول : اتقيته وتغيرت عليه واتخذته عدواً ، عن المرزوقي والحزانة . و« قلب له ظهر المجن » من أمثاله ، انظر جهرة الأمثال ١٢٥/٢ ، ومجمع الأمثال ١٠١/٢ ، والمستقصى ١٩٨/٢ ، يضرب لمن كان لصاحبه على مودة ورعاية ثم حال عن العهد .

(٣) زيادة من ي . وقوله « وقد قال الأحوص ... إلى آخر الكلام » سقط من ب .

(٤) في الأصل : أبا ، وهو خطأ .

(٥) لعله يريد كتابه « كشف الحجة » ، و« الحجة » لأبي علي .

قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْآنِينِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٨٦ ]

٣ « أن » مع الفعل بتأويل المصدر في موضع نصب بفعل مضمر ، كما أن قوله ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ <sup>(٢)</sup> [ سورة محمد : ٤ ] [ كذلك ] <sup>(٣)</sup> .

٦ ويجوز أن يكون « أن » مع الفعل في موضع المبتدأ ، والخبر مضمر ، أي إما العذاب واقع منك فيهم وإما اتخاذ أمر ذي حسن واقع فيهم ، فحذف الخبر لطول الكلام بالصلة ؛ وهذا أولى . والأول عن أحمد بن يحيى <sup>(٤)</sup> .

ومثله ﴿ إِمَّا أَنْ تُثْقِبِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة طه : ٦٥ ] .

٩ وتقديرنا <sup>(٦)</sup> ﴿ حُسْنًا ﴾ [ أي ] <sup>(٧)</sup> أمراً ذا حسن هو على حذف الموصوف والمضاف ، كقوله في الأخرى ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً ﴾ <sup>(٨)</sup> [ سورة النساء : ٩٢ ] أي

(١) انظر الجواهر ٢٩٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٨/٢-١٥٩ ، وإعراب القرآن ٢٩١/٢-٢٩٢ ، والحجة ١٠٤/٢ ، وجمع البيان ٤٨٩/٣ ، والبيان ١١٥/٣ ، والبحر ١٦٠/٦ ، والتبيان ٨٥٩ . وكان في الأصل وي : وأما قوله تعالى ، ياقام « أما » .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٤٢ .

(٣) زيادة مني . وهي ثابتة في جمع البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير تصريح ، ولعلها منه .

(٤) هو ثعلب . لكن حكى النحاس عنه كلا الوجهين نصب والرفع ، والرفع عنده على أنه خبر والمبتدأ مضمر والتقدير فإما هو ، وأخذ ثعلب كلامه من الفراء ، وهذا عكس ما ذكره المؤلف عنه .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٨٣٦ .

(٦) يريد ما ذكره في قوله « وإما اتخاذ أمر ذي حسن » . وكأنه في ب « وتقدير فإ » . و « فإ » رمز لأبي علي الفارسي ، انظر ما سلف ٦٤٥ ح ٣ . وما ذكره هو قول أبي علي في الحجة ١٠٤/٢ .

(٧) زيادة من ب .

(٨) انظر الجواهر ٦٦ .

قتلاً ذا خطأ ؛ كما أن قوله : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ <sup>(١)</sup> [ سورة البقرة : ٨٣ ] أي قولاً  
ذا حسن .

٢ [ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٨٨ ]  
برفع ال ﴿ جزاء ﴾ ونصبه مع التنوين <sup>(٤)</sup> . فن قرأ ﴿ جزاء الحسنی ﴾ ،  
ف ﴿ الحسنی ﴾ مبتدأ <sup>(٥)</sup> ، و ﴿ له ﴾ خبره ، والتقدير : فله الحسنی جزاءً ، أي  
مجزياً ، مصدر <sup>(٦)</sup> في موضع الحال <sup>(٧)</sup> ، والعامل فيه [ له ] <sup>(٨)</sup> أي : ثبتت الحسنی له  
جزاءً .

ومن قال ﴿ فله جزاء الحسنی ﴾ فالجزاء مضاف إلى ﴿ الحسنی ﴾ ،  
و ﴿ الحسنی ﴾ صفة موصوف محذوف ، والتقدير : فله جزاء الحالة <sup>(٩)</sup> الحسنی ،  
كقوله <sup>(١٠)</sup> :

فَصَرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُنَا وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أَيْ إِذْلَالِ

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٢ - ٦٣ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٥٩/٢ ، وللزجاج ج ٢/١٨١/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٩٢/٢ ، والحجة  
٤١١/٣ - ٤١٢ خ ، وجمع البيان ٤٩١/٣ ، والبيان ١١٥/٢ - ١١٦ ، والبحر ١٦٠/٦ - ١٦١ .

(٤) قرأه حزة والكسائي وحفص عن عاصم متوناً منصوباً ، وقرأه الباقون مضافاً مرفوعاً . انظر  
السبعة ٣٩٨ - ٣٩٩ ، والتيسير ١٤٥ ، والنشر ٣١٥/٢ .

(٥) أو مرفوع بالطرف على مذهب أبي الحسن ومن وافقه ، وسلف التعليق على المذهبين ١٣ .  
والتقدير فله جزاء الحلال الحسنی ، عن أبي علي .

(٦) في الأصل : مصدرأ ، وهو خطأ .

(٧) وهو قول الزجاج وأبي علي وأجازاه النحاس وغيره . وقيل هو تمييز ، عن الفراء .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) قدره أبو علي : الحلال .

(١٠) وهو امرؤ القيس . د ، ق ٢٥/٢ ص ٣٢ . وهو له في المقتضب ٧٤/١ ، ومعاني القرآن للزجاج  
ج ١/١٧٧/٢ خ ، والخزانة ٢٥ - ٢٤/٤ . وهو بلا نسبة في إعراب القرآن ٢٢٦/١ ، ٤٥٨ و ٢٨٥/٢ ،  
والقطع ١٩٧ ، والمحاسب ٢٦٠/٢ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٦٢٤ ، ١٨٤٤ . استشهد به  
المؤلف على قوله « الحسنی » والتقدير الحالة الحسنی . واستشهدوا به على انتصاب أي إذلال على =

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴾ [ ٨٨ ]  
أي أمراً ذا يسر ، كما أن ﴿ حَسَنًا ﴾ أي أمراً ذا حُسْن <sup>(٢)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٩٣ ]

و ﴿ يَفْقَهُونَ ﴾ بضم الياء وكسر القاف <sup>(٤)</sup> ، والمعنى : لا يكادون يفقهون  
الناس قولاً ، فحذف المفعول . والكلام معك في حذف المفعول طويل يكاد  
يتوالى على العادّ الفتوق <sup>(٥)</sup> ، لكثرتة وسعة بابيه ، لكنّه جمع بُذ منه مما أشكل .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٩٦ ]

﴿ قطراً ﴾ ينتصب بـ ﴿ أفرغ ﴾ دون ﴿ آتوني ﴾ <sup>(٧)</sup> . ولا ينتصب  
بـ ﴿ آتوني ﴾ لأنه لو كان منتصباً به لقال : آتوني أفرغه عليه ، لأن التقدير :  
آتوني قطراً أفرغه عليه .

= المصدر من معنى ما قبله لأن معنى « رضى » أذلت ، ولو كان على « ذلت » لكان : أي ذل .  
وسياق البيت ١٠٤٧ منسوباً إلى « للرقسي » يريد أمراً القيس وكأنه نسبته إلى نفسه ، انظر  
التعليق ثمة . وسياق بلا نسبة ١٢٢٤ .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) أو جعل الأمر نفسه يسراً في الاتساع . وقد أجاز هذا أبو علي في قوله ﴿ حسناً ﴾ .

(٣) انظر الجواهر ٥٠٠ ، ٥٠٨ ، وإعراب القرآن ٢٩٣/٢-٢٩٤ ، والحجة ٤١٢/٣ خم ، ومجمع البيان  
٤٩٢/٣ ، والبيان ١١٦/٢ ، والبحر ١٦٣/٦ .

(٤) قرأ بضم الياء وكسر القاف حمزة والكسائي ، وقرأ الباقر بفتحها . انظر السبعة ٣٩٩ ،  
والتيسير ١٤٥ ، والنشر ٣١٥/٢ .

(٥) سلف قوله ٦٩١ « وكنت قد تواليت عليك الفتوق » وفسرنا الفتوق ثمة .

(٦) انظر الجواهر ٤٥٥ ، ٦٧٩ ، وشرح المص اللوح ٢٨٧-١/٧٨ ، ومعاني القرآن للمفراء ١٦٠/٢ ،  
وإعراب القرآن ٢٩٥/٢ ، والحجة ٤١٥/٣-٤١٧ خم ، ومجمع البيان ٤٩٢/٣-٤٩٣ ، والبيان ١١٦/٣ ،  
والبحر ١٦٥/٦ ، والإيضاح ٦٦ ، والبصريات ١٥٥ ، ٣٥٤ ، وابن يعيش ٧٨/١ ، واللغني ٦٦٠ .  
وأخذ المؤلف كلامه من أبي علي .

(٧) إعمال الثاني مذهب البصريين ، وإعمال الأول مذهب الكوفيين ، وهذا ما يسمى بـ « التنازع »  
وقد سلف التعليق عليه ٣٦٧ . ووافق النحاس الفراء هنا في قوله في تقديره : آتوني قطراً أفرغه  
عليه .

- وإن قلت : فالهاء مضر كما أنك إذا نصبته ب ﴿ أفرغ ﴾ <sup>(١)</sup> أضمرت ﴿ قطراً ﴾ ل ﴿ آتوني ﴾ آخر ، وأي فرق بين إضماره في الشطر الأول وبين إضماره في الشطر الثاني = قلنا : بينهما فرقان كبير <sup>(٢)</sup> وبون بعيد ؛ لأنك إذا نصبته ب ﴿ آتوني ﴾ وفصلت بين ﴿ آتوني ﴾ وبين « قطر » وأضمرت ل ﴿ أفرغ ﴾ مفعولاً = كنت بين شيئين من المجاز <sup>(٣)</sup> وارتكبت بذلك استعارتين . وإذا لم تضمر ل ﴿ أفرغ ﴾ ونصبت ﴿ قطراً ﴾ به وأضمرت ل ﴿ آتوني ﴾ = كانت إحدى يديك في يد الحقيقة والأخرى في يد المجاز <sup>(٤)</sup> ، وفي الأول كلتا يديك في هذا المجاز / .
- ( ٢/٧٩ ) ٢/٨٠

- قوله عز وعلا : ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٩٨ ]
- ولم يقل « هذه » ، وقال : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup>
- [ سورة الأعراف : ٥٦ ] وقال في الشمس : ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ <sup>(٧)</sup> [ سورة الأنعام : ٧٨ ] ، حمل ذا

(١) في الأصل : « نصبته لقال آتوني بأفرغ أضمرت » ووضع الناسخ فوق لقال « لا » وفوق بأفرغ « لا » يريد حذف هذه العبارة لكنه سها فوضع « إلى » فوق أفرغ وحقه أن يضعها فوق « آتوني » .

(٢) في الأصل : كثير ، وهو تصحيف .

(٣) وهما الحذف والفصل بين العامل والمعمول .

(٤) لأنك تضمر ل « آتوني » معمولاً على شريطة التفسير ولم تفصل بين العامل والمعمول .

(٥) انظر شرح اللع اللوح ١/٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٩ ، وللزجاج ج ٢/١٨٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٢٩٥ ، وجمع البيان ٣/٤٩٥ ، والبيان ٢/١١٨ ، والبحر ٦/١٦٥ ، والكتاب ١٧٢/٢ ، وابن يعيش ١٠٢/٥ .

(٦) انظر الجواهر ٦١٩ ، وشرح اللع اللوح ١/٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٠ ، والقراء ٣٨٠-٣٨١/١ ، وإعراب القرآن ٢/٦١٧-٦١٩ ، وجمع البيان ٢/٤٢٩ ، والبيان ١/٢٦٥ ، والبحر ٤/٣١٣ ، والخصائص ٤/٤١٢ ، وابن الشجري ١/٢٢٧ و ٢/٢٥٦-٢٥٧ ، والمغني ٦٦٦ . وتذكير الخبر حملاً على المعنى هو قول الزجاج ووافقه النحاس وغيره . قال النحاس : وهو أحسن الأقوال ، وقيل غير ذلك .

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٠٩ .

كله على أن التأنيث ليس بتحقيقة لاسيا والرحمة<sup>(١)</sup> والغفران بمعنى فذكره حملاً على المعنى<sup>(٢)</sup>.

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٠٢ ]

٦ ﴿ الذين كفروا ﴾ فاعل الحسبان ، و « أن » بصلتها سد مسد مفعولي الحسبان ، و ﴿ عبادي ﴾ المفعول الأول لـ ﴿ يتخذوا ﴾ ، و ﴿ أولياء ﴾ هو المفعول الثاني .

٩ [ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١٠٦ ]  
قال شارحك<sup>(٧)</sup> : تقديره<sup>(٨)</sup> : الأمر ذلك . فلزمه الوقف<sup>(٩)</sup> على ﴿ ذلك ﴾ . والأحسن من ذا أن يكون ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ جزاؤهم ﴾ خبر ، و ﴿ جهنم ﴾ خبر ثان . وإن شئت كان ﴿ جهنم ﴾ بدلاً من جزائهم .

(١) المحل على المعنى في هذه الآية هو قول سيبويه وابن يعيش . وذهب الزجاج ووافقه النحاس إلى أن التقدير : هذا الفعل - وهو التكين الذي أدرك به السد - رحمة من ربي ، وقيل : التقدير هذا الرؤم ، عن الأخفش ، وقيل : هذا السد ، عن الطبرسي . والردم والسد ذكرنا في قوله تعالى : ﴿ ... فهل نجعل لك خرجاً على أن تجعل بيننا وبينهم سداً [ ٩٤ ] ... فأعيتوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردماً [ ٩٥ ] ﴾ .

(٢) انظر ما سلف من التعليق على نحو قوله « لاسيا والرحمة » ٤٥ ح ٣ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٠ ، وللفراء ١٦٠/٢ - ١٦١ ، وإعراب القرآن ٢٩٦/٢ ، وجمع البيان ٤٩٦/٣ ، والبيان ١١٨/٢ ، والبحر ١٦٦/٦ ، والتبيان ٨٦٢ .

(٥) انظر جمع ٤٩٧/٣ ، والبحر ١٦٧/٦ ، والتبيان ٨٦٣ ، وما سلف ٥٨٣ .

(٦) سيأتي تحقيق المعنى به في فهرس الأعلام .

(٧) في الأصل : تقدير ، وهو سهو من الناسخ .

(٨) لم أجده في كتب الوقف التي بين يدي .

وإن شئت كان ﴿ جزأؤهم ﴾ بدلاً من ﴿ ذلك ﴾ . وإن شئت كان [ التقدير <sup>(١)</sup> ] : ذلك جزأؤهم ذلك جهنم بما كفروا ، أي : ثابتة بما كفروا .

٣ [ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> ] : ﴿ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزْلًا ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ١٠٧ ]  
﴿ جنات ﴾ اسم ﴿ كان ﴾ ، و ﴿ لهم ﴾ خبره ، و ﴿ نزلاً ﴾ حال أو تمييز <sup>(٤)</sup>

٦ وإن شئت كان ﴿ نزلاً ﴾ خبراً ، و ﴿ لهم ﴾ ظرف حشو <sup>(٥)</sup> ، والتقدير :  
كان لهم دخول جنات ، فيكون ﴿ نزلاً ﴾ مصدراً ، وعلى الأول يكون جمع « نازل » <sup>(٦)</sup>

٩ [ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> ] : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ١٠٨ ]  
حال من الضمير المجرور بـ ﴿ لهم ﴾ ، ولا يكون صفة للجنات <sup>(٩)</sup> ، لأنه لم يقل خالدین فيها هم .

(١) زيادة مني . ولو قال : وإن شئت كان جهنم خبر ابتداء آخر على تقدير : ذلك جهنم : كان أوضح وأصح . (٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٩٢ ، ٢٦٢ ، وجمع البيان ٤٩٨/٢ ، والبحر ١٦٦/٦ ، والتبيان ٨٦٤ ، والقطع ٤٥١ ، ومنار الهدى ١٧٢ . (٤) لم يذكروا وجه التمييز .

(٥) سلف التعليق على الحشو ٧١٥ .

(٦) كلا القولين متكلف . والوجه أن يكون النزل بمعنى المنزل ويكون خبر كانت ، ذكره الطبرسي . والظاهر تعلق لهم بحال من نزل .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/١٨٤/٢ خ ، المصادر السالفة .

(٩) هذا سهو من الشيخ ، فكيف يكون صفة للجنات وهي معرفة مرفوعة ؟! وإنما أراد أن يقول : ولا يكون حالاً من الجنات لأنه إلخ ، وهذا صحيح لجري اسم الفاعل حالاً على غير من هو له ، وذلك يوجب إبراز الضمير عند البصريين ، ولم يوجبه الكوفيون ، وقد سلف التعليق على هذا ٦٢٨ .

## سورة مريم

عليها السلام

٣ قوله عز وجل : ﴿ كَهَيْعَصَّ . ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾<sup>(١)</sup>

[ ٢-١ ]

٦ أي هذا ذكر رحمة ربك [ عبده ]<sup>(٢)</sup> ، فأضمر المبتدأ . و ﴿ ذِكْرُ ﴾ مصدر مضاف إلى الرحمة ، أي أن ذكر ربك رحمته عبده<sup>(٣)</sup> . و ﴿ ذِكْرُ ﴾ مصدر مضاف إلى المفعول ، و ﴿ رحمة ﴾ مصدر مضاف إلى الفاعل ، و ﴿ عبده ﴾ نصب مفعول ﴿ رحمة ربك ﴾<sup>(٤)</sup> ، و ﴿ زكريا ﴾ بدل من ﴿ عبده ﴾ .

٩ وروي في الشواذ ﴿ ذَكَرَ رَحْمَةَ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾ برفع العبد<sup>(٥)</sup> على أن يكون فاعلاً للفعل . وهذا كما تقول : نزل في دار هند غلامها . أي غلام هند : فاتصل بالمرفوع كنايةً المجرور المضاف إليه الرحمة في الآية ، والدار في المسألة .

(١) انظر الجواهر ٤٦٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠١ ، وللغراء ١٦١/٢ ، والمزجاج ج٢-١٨٥/٢-١٨٦/١ ، وإعراب القرآن ٣٠١-٣٠٠/٢ ، ومجمع البيان ٥٠٢-٥٠٠/٢ ، والبيان ١١٩/٢ ، والبحر ١٧٢/٦ ، والكشاف ٥٠٢/٢ ، والتبيان ٨٦٥ ، وتفسير الطبري ٢٥/١٦ ، والقرطبي ٧٥/١١ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) وهو قول الزجاج وأحد قولي الفراء ووافقها النحاس والطبري وغيرها . وقيل : ذكر مبتدأ وخبره مضمرة والتقدير : مما نقص عليك ذكر رحمة ربك ، عن الأخفش في مطبوعة معاني القرآن له ووقع كلامه في إعراب القرآن : « فيما نقص عليكم .. » وهو أجود ، وقيل غير ذلك .

(٤) هذا قول الأخفش ووافق الطبري وغيره ، وهو الظاهر . وذهب الفراء والزجاج ومن وافقها إلى أنه مفعول « ذكر » والتقدير : هذا ذكر ربك عبده برحمته ، عن الفراء ، وقدره الزجاج : هذا ذكر ربك بالرحمة عبده .

(٥) عز أبو حيان هذه القراءة إلى الكلبي .



رواه الوليد بن مسلم ، عن يحيى الذماري ، عن ابن عامر<sup>(١)</sup> . وفيه أوجه آخر ،  
وتجد ردها<sup>(٢)</sup> في « نكت الأقاويل »<sup>(٣)</sup> .

٢ قوله تعالى : ﴿ وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٤ ]  
نصب على التمييز<sup>(٥)</sup> .

[ وقوله ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٤ ]  
٦ أي بدعائي إياك ، والمصدر مضاف إلى المفعول ، والفاعل محذوف<sup>(٨)</sup> . وهذا  
كقوله تعالى : ﴿ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾<sup>(٩)</sup> [ سورة فصلت : ٤٩ ] و ﴿ بِسْؤَالِ  
نُعُجَّتِكَ ﴾<sup>(١٠)</sup> [ سورة ص : ٢٤ ] . وقد ذكروا في الاستدلال<sup>(١١)</sup> تَيْبِكَ الْآيَتِينَ . وقد

(١) لم أجد هذه الرواية . وفي الجمع ٧٤/٥ عزي إلى يحيى الذماري عن ابن عامر أنه قرأ « ذكر رحمة  
ربك عبده » على أن « ذكر » مصدر مضاف إلى المفعول و « عبده » الفاعل .

(٢) في ب : « أخر ذكرتها في .. » ولم أحسن قراءة ما في ي .

(٣) « نكت الأقاويل » كتاب له لم يذكره من ترجمه « ولم يحل عليه المؤلف في غير هذا الموضع .

(٤) انظر شرح المص اللوح ٢/٧٢ و ١/٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠١ . وللزجاج  
ج ١/١٨٦/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٠١/٢ ، وجمع البيان ٥٠٢/٣ ، والبحر ١٧٣/٦ ، والكشاف  
٥٠٤/٢ ، والعصديات ١٨٥ ، وضرورة الشعر ١٠٢ ، وابن يعيش ٧٠/٢ .

(٥) في الأصل : « على المصدر » وضرب الناسخ عليه . وما أثبتته من ي و ب . ونصبه على التمييز  
هو قول الزجاج وأبي علي والسيرافي وغيرهم ، ولم يذكر المؤلف غيره في شرح المص ، وهو  
الوجه . وقيل هو مصدر لأنه كأنه لما قال « واشتغل الرأس » قال « شاب » عن الأخفش  
واختاره النحاس . وبين الوجهين في المعنى فرقان كبير ، وانظر كلام الإمام الجرجاني على هذه  
الآية في دلائل الإعجاز ١٠٠ ، ٢٩٣ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٢٧ ، ٥٢١ ، وأسرار البلاغة ٢٥٢ .  
(٦) زيادة مني .

(٧) انظر جمع البيان ٥٠٢/٢ ، والبيان ١١٩/٢ ، والبحر ١٧٣/٦ ، والتبيان ٨٦٦ .

(٨) سلف التعليل على إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله وحذف الفاعل منه ٦٢٧ .

(٩) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٩٢ ، وانظر ما سلف ٦٢٧ .

(١٠) سلف الاستشهاد بها ٦٢٧ ، وذكرنا ثمة مصادر الكلام عليها . وكان في النسخ « سؤال » والتلاوة  
بالباء .

(١١) في الأصل « الاستدراك » وهو تحريف مضل فإن للمؤلف كتاباً بهذا الاسم ، انظر مقدمة =

أَرَيْتُكَ ههنا اثنين<sup>(١)</sup> في موضعين من هذه الآي الثلاث ﴿ذكر رحمة ربك﴾  
و ﴿بدعائك﴾<sup>(٢)</sup> .

٢ [ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا . يَرِثُنِي وَيَرِثُ ﴾<sup>(٤)</sup>  
[ ٦-٥ ]

٦ بالرفع والجزم<sup>(٥)</sup> . فالرفع على أن يكون وصفاً لـ « ولي » . والجزم على أن  
يكون جواباً لـ « هَبْ » .

[ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ [ ٩ ]  
قيل : أي شيئاً يعتد به<sup>(٧)</sup> ، أي شيئاً يُذكر ويُعاب به .

= التحقيق . والصواب ما أثبت من ي و ب . يريد أن النحاة ذكروا هاتين الآيتين في الاستدلال  
لإضافة المصدر إلى مفعوله من غير أن يذكر معه الفاعل . انظر المصادر التي أحلتنا عليها في  
الكلام على آية سورة ص فيما سلف ٦٢٧ وللصادر التي أحلتنا عليها في الكلام على آية سورة  
فصلت في موضعها ١١٩٢ ، وانظر ماسبقاً ٨١٧ .  
(١) في الأصل « آيتين » ولعله تحريف . وقوله اثنين أي مصدرين مضافين إلى المفعول والفاعل  
محذوف .

(٢) في النسخ « دعائك » والتلاوة بالباء .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر شرح المصباح اللوح ١/٢٥-٢/١٢٦ ، ومعاني القرآن للقراء ١٦١/٢-١٦٢ ، وإعراب القرآن  
٢/٢٠٢-٢/٢٠٣ ، والحجة ٤٢٩/٣-٤٣٠-٤٣١ خم ، ومجمع البيان ٥٠٠-٥٠١ ، والبيان ١٢٠/٢ ، والبحر  
١٧٤/٦ ، وابن يعيش ٥٠٠/٧ ، والمغني ٥٥٤ .

(٥) قرأ بالجزم أبو عمرو والكسائي ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٤٠٧ ، والتيسير ١٤٨ ،  
والنشر ٢/٣١٧ .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/١٨٦ ، ومجمع البيان ٥٠٥/٣ ، والبحر ١٧٥/٦ ، والكشاف  
٥٠٤/٢ .

(٧) قال الزمخشري : « شيئاً ، لأن المعلوم ليس بشيء أو شيئاً يعتد به ... » اهـ ، فقال  
ناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندري في كتابه الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، بطرة  
الكشاف : « فسر أولاً على ظاهر التنفي الصرف وهو الحق ، لأن المعلوم ليس بشيء قطعاً خلافاً

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١١١

يجوز أن يكون التقدير : أي سَبَّحُوا . ويجوز أن يكون : أَنَّهُ <sup>(٣)</sup> سَبَّحُوا ،

فخَفَّفَ وأَضْرَعَ الاسم ولم يعوِّض من المضمر شيئاً ، كقوله ﴿ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ <sup>٢</sup>

عَلَيْنَا ﴾ [ سورة القصص : ٨٢ ] كما جاء في العوض في قوله : ﴿ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ <sup>(٤)</sup> ١/٨١ ( ١/٨٠ )

أُبْلِغُوا ﴾ [ سورة الجن : ٢٨ ] و ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة المزمل : ٢٠ ] ،

﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة المائدة : ٧١ ] فيمن رفع . <sup>٦</sup>

فثبت أن قول من قال : إِنَّ « أَنْ » إذا خَفَّفَ وجب العوض عن المحذوف =

باطل <sup>(٧)</sup> . إذ أريتكَ آيتين لا عوض فيها <sup>(٨)</sup> . وربما يُعَدُّ لك الآي <sup>(٩)</sup> التي خَفَّفَ

المعتزلة في قولهم إن المعلوم الممكن شيء . ومن ثم كَفَحَ الزَّخْشَرِيُّ عن البقاء على التفسير الأول إلى الثاني بوجه من التأويل يلائم معتقد المعتزلة فجعل المنفي الشيئية المعتد بها وإن كانت الشيئية المطلقة ثابتة عنده المعلوم ، والحق بقاء الظاهر في نصابه « اهـ » . وهو كما قال . وعبارته الزواج وغيره : أي شيئاً موجوداً .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر مجمع البيان ٥٠٤/٣ ، والبيان ١٢١/٢ ، والبحر ١٧٦/٦ ، والتبيان ٨٦٨ .

(٣) فتكون « أن » مخففة من الثقيلة ، ووافقه أبو البركات والطبرسي اللذان تقلا عنه من غير تصريح . وليس كما قال ، فليس هذا من مواضعها . وكيف تكون جملة « سَبَّحُوا » مفسرة لضمير الشأن وخبراً عنه وصلة المخففة لا تكون أمراً !!!

والصواب أن « أن » ههنا مفسرة ويجوز أن تكون مصدرية ، أجاز الوجهين العكبري وأبو حيان ، وهو قياس قول الناس جميعاً في مثل هذا الموضع .

(٤) « أن » ههنا هي المصدرية لا المخففة من الثقيلة وإن أجاز القولين أبو علي ، انظر ماسيائي من الكلام على هذه الآية في موضعها ١٠٣٢ .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٩٦ .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٦٦ .

(٧) بل الذي ذهب إليه هو الباطل ، وهو مبني على خطأ . وذلك أن « أن » تخفف فيكون اسمها ضمير أمراً أو شأن محذوفاً وخبرها جملة تكون مفسرة له وخبراً عنه . فإن كان الخبر جملة اسمية فقد تكون مجردة أو مصترفة ب « لا » ، أو « أداة شرط » أو « رُبَّ » أو « كم » . وإن كان جملة فعلية فإن كان فعلها غير متصرف نحو « ليس » و « عسى » و « نعم » و « بئس » أو كان دعاءً لم =

فيها « أن » ولا عوض معه ، ولهذا نهى هذه الأسباب ، وإلا فإن فيما قد قيل كفاية ، لكننا نعد لك ما قيل لك قبلنا ههنا .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ﴾ [ ١٢ ]

أي بجد واجتهاد - والباء في موضع الحال <sup>(٢)</sup> ، أي خذ الكتاب مجداً مجتهداً .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ لَأَهْبَ لَكَ غَلَامًا ﴾ [ ١٩ ]

أي : لأصير سبباً لهبة غلام <sup>(٥)</sup> .

= يحتج إلى اقترانه بشيء . وإن كان متصرفاً وجب أن يفصل بينه وبين « أن » بحرف النفي نحو « لا » و « لم » و « لن » أو بـ « لو » أو بـ « قد » أو بـ « السين » أو « سوف » ، وهذه الحروف أعواض من التخفيف وحذف الاسم من « أنه » وتسمى حروف التعويض . وقد نصوا أن حذف العوض ضعيف نادر يقع في ضرورة الشعر . ولا يحمل القرآن إلا على أفصح اللغات . انظر في ذلك شرح البع اللوح ٢٠١/٢ ، والكتاب ٤٨٢/١ ، والمقتضب ٤٨١/١ و ٣٦١/٣ و ٦٠٥/٣ ، والجمل ٣٥٢ ، وحروف المعاني ٥٨ ، والحجة ١٥٥/٤ - ١٥٦ خك ، وسر الصناعة ٦٨١-٦٨٢ ، وابن يعيش ٧١/٨ - ٧٥ ، وشرح الكافية ٣٥٩/٢ ، و٢٣٤-٢٣٢ ، ووصف المباني ١١٦-١١٤ ، والجنى الداني ٢١٧-٢٢٠ ، والأزهية ٦١-٦٨ ، والمغني ٤٦-٤٧ ، والجمع ١٨٤/٢ - ١٨٧ ، وضرر الشعر ١٦٣-١٦٥ ، والصادر للذكرة بهامشه . وما سيأتي ١٠٣٢ .

(٨) ذكرت في ج ٤ من الصفحة السابقة أن « أن » في الآيتين هي المصدرية ، وهو الظاهر ، ولا يعدل عنه إلا لدليل ، والحمل على الصحيح الفصح أولى من الحمل على القليل النادر الضعيف .

(٩) لم يعدّها في هذا الكتاب ولا في الجواهر ولا في شرح البع ، وهي ما انتهى إلينا من كتبه .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٢٥٧ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ١/١٨٧/٢ خ ، وجمع البيان ٥٠٦/٣ ، والبيان ١٢١/٢ ، والبيان ٨٦٨ .

(٣) سلف التعليق عليها وذكر مصادر الكلام عليها ٢١ ، وتسمى باء المصاحبة .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٦٣/٢ - ١٦٤ ، وللزجاج ج ٢/١٨٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٠٨-٣٠٧/٢ ، والحجة ٤٣٤/٣ خ ، وجمع البيان ٥٠٧/٣ ، والبيان ١٢٢/٢ ، والبحر ١٨٠/٦ ، وحجة القراءات ٤٤٠-٤٤١ ، والكشاف ٥٠٥/٢ ، وتفسير الطبري ٤٧/١٦ ، والقرطبي ٩١/١١ ، وجمع التفاسير ١٥١/٤ .

(٥) عبارة الزمخشري « لأكون سبباً في هبة الغلام بالنفخ في الدرع » وانظر مجمع التفاسير . وفي حجة

ومن قرأ ﴿ لِيَهَبَ لَكَ غُلَامًا ﴾ <sup>(١)</sup> أي ليهب الله لك غلاماً .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلِنَجْعَلَ آيَةً لِلنَّاسِ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢١ ]

معطوف على قوله ﴿ لِيَهَبَ لَكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وقيل : الواو مقحمة <sup>(٥)</sup> .

٢

قوله تعالى : ﴿ وَهَٰؤُلَاءِ إِلَيْكَ يَجْذَعُ النَّخْلَةُ تَسَاقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا

جَنِيًّا ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٢٥ ]

= القراءات « جبريل عليه السلام قال لمريم : إنما أنا رسول ربك أرسلني لأهب لك ، إذ كان النافع في جيبها بأمر الله فتكون الهبة في المعنى من الله وهي في اللفظ مسندة إلى جبريل » .

وقال أبو علي : « حجة من قرأ ﴿ لأهب لك ﴾ فأسند الفعل إلى التكلم والهبة لله سبحانه ومنه أن الرسول والوكيل قد يسندون هذا النحو إلى أنفسهم وإن كان الفعل للوكيل والمرسل للعلم بأنه في المعنى للمرسل وأن الرسول والوكيل مترجم عنه « اهـ . وهنا هو الظاهر . وقيل : هو حكاية لقول الله تعالى ، وهو قول الفراء والزجاج والنحاس والطبري وغيرهم ، أي قال أو يقول الله تعالى « لأهب لك » ، أو أرسلت إليك بالقول لأهب لك ، ونحو ذلك .

(١) قرأ ﴿ ليهب ﴾ أبو عمرو وورش عن نافع والحلواني عن قالون عن نافع ، وقرأ الباقون

﴿ لأهب ﴾ انظر السبعة ٤٠٨ ، والتيسير ١٤٨ ، والنشر ٢١٧/٢-٢١٨ .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر الجواهر ٢٤ ، ٧٢٢ ، والبحر ١٨١/٦ ، والكشاف ٥٠٥/٢ ، والبيان ٨٦٩ ، وجمع التفسير

١٥٢/٤ ، والمغني ٢٩٦ .

(٤) فيكون في الكلام التفات ، انظر تفسير البيضاوي ( مجمع التفسير ) . وقيل هو معطوف على

تعليق مضر والتقدير : لأخلقه من غير أب ولنجمله ، ثم عليه قوله ﴿ هو عليّ هين ﴾ ذكره

المؤلف في الجواهر . وقيل تقديره : لنبين به قدرتنا ولنجمله ، وقيل : ولنجمله آية فعلنا

ذلك . وانظر ماسلف من التعليق على نحو هذا مما دخلت الواو فيه على المضارع المقترن بلام كي

وليس في الكلام ما يصح أن تعطفه عليه ١٤١ .

(٥) انظر ماسلف من التعليق على زيادة الواو ١٨٥ ، وانظر ٢٣٢ ، ٢٥٧ .

(٦) انظر الجواهر ٥٥ ، ٢٥٨ ، ٥٧١ ، ٦٧١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠٢ ، وللغراء ١٦٥/٢ ،

وللزجاج ج ١/٨٨/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣١١-٣١٠/٢ ، والحجة ٤٣٦/٣-٤٤٠ خم ومنه أخذ

المؤلف ، وجمع البيان ٥٠٩٣-٥١٠ ، والبيان ١٢٢/٢ ، والبحر ١٨٤/٦ ، ومجاز القرآن ٦/٢ ،

والكشاف ٥٠٧/٢ ، والمضديات ٨٦-٨٧ ، والمغني ١٤٧ . وقوله تعالى ﴿ تساقط ﴾ قرأ حمزة

﴿ تَسَاقُط ﴾ بفتح التاء وتخفيف السين وفتح القاف ، وقرأ حفص عن عاصم ﴿ تَسَاقِط ﴾ =

أي : [ و ] <sup>(١)</sup> هزّي إليك بهزّ جذع النخلة <sup>(٢)</sup> ، فحذف المضاف ، كقوله <sup>(٣)</sup> :

وَصَوَّحَ الْبَقْلَ نَاجَّ تَجِيءُ بِهِ رِيحٌ يَمَانِيَّةٌ فِي مَرِّهَا نَكَبٌ

أي تجيء بمجيئه <sup>(٤)</sup> ، أي إذا [ جاء ] جاءت بمجيئه <sup>(٥)</sup> « رِيحٌ يَمَانِيَّةٌ فِي مَرِّهَا نَكَبٌ » ؛ أي إذا هزرت النخلة اهترّ بهزّك النخلة وتساقط عليك رطباً <sup>(٦)</sup> .

ف ﴿ رطباً ﴾ منصوب عندنا <sup>(٧)</sup> ب ﴿ تساقط ﴾ وإن كان ﴿ تساقط ﴾  
« تَتَفَاعَلُ » لأنّي قد أريتُك أن « تَفَاعَلَ » قد جاءت متعدية في التنزيل في ثلاثة

= بضم التاء وتخفيف السين وكسر القاف ، وقراه الباقون ﴿ تَسَاقَطَ ﴾ بفتح التاء وتشديد السين وفتح القاف . انظر السبعة ٤٠٩ ، والتيسير ١٤٩ ، والنشر ٣١٨/٢ . وكلام المؤلف مبني على قراءة غير حفص .

(١) زيادة من ب .

(٢) هنا أحد قولي أبي علي ومن وافقه ، وأجاز أن تكون الباء في ﴿ بجذع ﴾ زائدة ، وهو أحد قولي الأخفش وقول الفراء ومن وافقهما .

(٣) وهو ذو الرّمة . د ، ق ٣٩/١ ج ٥٤/١ ، وانظر تخريجيه فيه ج ١٩٣٤/٣ وزد عليه الحجة ٤٤٠/٣ خم ، ومجمع البيان ٥٠٩/٣ . والرواية « هَيْفٌ يَمَانِيَّةٌ » . وفي إحدى مخطوطات الديوان « رِيحٌ » . قال شارح الديوان أبو نصر صاحب الأصمعي : « صَوَّحَ الْبَقْلَ نَاجَّ أَي شَقَقَهُ وَيَبَّسَهُ ... وَالنَّاجُّ : وَقْتُ تَنَاجُّ فِيهِ الرِّيحُ أَي تَشْتَدُّ وَتَسْرِعُ الْمَرُّ ، وَ« الْهَيْفُ » الرِّيحُ الْحَارَةُ ... وَالْمَعْنَى : وَصَوَّحَ الْبَقْلَ وَقْتُ تَجِيءُ بِمَجِيئِهِ « هَيْفٌ يَمَانِيَّةٌ فِي مَرِّهَا نَكَبٌ » أَي اعْتَزَّضَ وَتَحَرَّفَ ، يَقُولُ هَذِهِ الرِّيحُ تَجِيءُ بِدَفْعَةٍ مِنْ رِيحٍ أُخْرَى أَشَدَّ مِنْهَا ، وَالْيَمَانِيَّةُ : الْجَنُوبُ » اهـ .

(٤) في الأصل : مجيئه ، وهو خطأ .

(٥) في الأصل : إذا جاءت بمجيئها ، وفي ي و ب : إذا جاءت جاء بمجيئها . فزدت « جاء » من ي و ب وقدمته ، وجعلت « بمجيئها » بمجيئه ، والصواب ما أثبت . وعبارة أبي علي : « يعني إذ جاء النّاجّ جاء الهيف » .

(٦) عبارة أبي علي : « وكذلك إذا هزرت الجذع هزرت بهزه رطباً فإذا هزرت الرطب سقط » وهذا الكلام واضح .

(٧) وهو قول أبي عبيدة ووافقه أبو علي .

مواضع ، قال : ﴿ أَنْ يَصَّالِحَا بَيْنَهُمَا صَلْحًا ﴾ <sup>(١)</sup> [ سورة النبا : ١٢٨ ] وقال  
﴿ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ سورة يونس : ٤٥ ] ، وهذا الموضع الثالث .  
ومن قال : ضربني وضربتُ زيداً <sup>(٣)</sup> ، و :

٣

... .. كفاني ولم أطلبُ قليلٍ مِنَ المالِ <sup>(٤)</sup>

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٢٤ - ٣٢٥ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤١ . وقد سها الشيخ فظن أنه ذكر ثمة ما أُلغِ إليه ههنا من تعدي « تعارف » ، وعبارته قاصرة ، فليس في الآية مفعول ظاهر له . ورأيت أن أنقل كلام أبي علي فيها ليتضح المراد ، ومنه أخذ المؤلف ، قال في الحجة ١٨١/٣ - ١٨٢ خم في الكلام على « يتعارفون » : « ومعنى يتعارفون يحتمل أمرين : أحدهما : أن يكون المعنى : يتعارفون مدة إقامتهم التي وقع حشرهم بعدها وحذف المفعول للدلالة عليه كما حذف في مواضع كثيرة ، وعدني « تفاعل » كما عدي في قول ذي الرمة :

... .. تحاسنت به الوثي قرأت الرياح وخورها  
وأشد أبو عبيدة :

تخاطأت النبل أحشاءه ... ..

أو يكون أعمل الفعل الذي دلّ عليه يتعارفون ، ألا ترى أنه قد دلّ على يستعملون ويتعرفون ... « اهـ .

وقول ذي الرمة « وخورها » سلف ٣٢٥ ، وقول الشاعر « تخاطأت .. » هو صدرية ، وعجزه :

وأخر يومي فلم يُجْـلـ

وهو في مجاز القرآن ٥/٢ ، والحجة أيضاً ٣٤٧/٣ خم لأوفى بن مطر المازني .

(٣) أي أعمل الفعل الأول ولم يعمل الثاني ، وهذا من باب « التنازع » وقد سلف التعليق عليه ٣٦٧ . وإعمال الأول مذهب الكوفيين وإعمال الثاني مذهب البصريين .

(٤) هنا عجز بيت لامرئ القيس ، وصدره :

وهو في ديوانه ق ٥٢/٢ ص ٣٩ ، والكتاب ٤١/١ ، وابن السراقي ٣٨/١ - ٤٠ ، والإنصاف ٨٤ ،

وابن يعيش ٧٨/١ - ٧٩ ، وشرح الكافية ٨١/١ - ٨٢ ، وتذكرة أبي حيان ٣٣٩ - ٣٤١ ، والمقاصد

النحوية ٣٧ - ٣٥/٣ ، والمص ١٤٤/٥ ، وشرح أبيات المغني ٣٧ - ٣٥/٥ و ٩٧/٧ - ٩٩ ، والخزانة

١٥٨/١ - ١٦٢ . وهو بلا نسبة في شرح اللع اللوح ١/٧٧ ، والمقتضب ٧٦/٤ ، وإعراب القرآن

٤٢١/١ ، والإيضاح ٦٧ ، والخصائص ٣٨٧/٢ ، والمغني ٣٢٨ ، ٣٥٦ .

وقد استشهد الكوفيون بالبيت على إعمال الأول دون الثاني ، وأخرجه أكثر البصريين من باب

كان قوله ﴿ رطباً ﴾ منصوباً بـ ﴿ هزّي ﴾ أي هزّي إليك رطباً جنيئاً متمسكة  
بجذع النخلة تساقطه<sup>(١)</sup> عليك ، فأضمر لـ ﴿ تساقط ﴾ مفعولاً ، وجعل الباء في  
موضع الحال<sup>(٢)</sup> .

هذا هو الجيد البالغ في الآية . ولم يُتمِّمْ فارسهم<sup>(٣)</sup> الكلام هذا الإتمام ، وبين  
يديك كلامه ، لكنه أضرب عن إتمام<sup>(٤)</sup> هذا الوجه<sup>(٥)</sup> وأخذ في حديث الرعد  
والبرق وأنه قد قدّمه في كتابه وأن ذكر البرق يدل على الرعد ، فقال : ينتصب  
﴿ رطباً ﴾ على الحال لأن التقدير ﴿ وهزّي إليك يجذع النخلة ﴾ أي بثمرة جذع  
النخلة ، فذكر النخلة دالاً على الثمرة ، فالمعنى : تساقط عليك ثمرة النخلة رطباً ،

= التنازع ، وهو الصحيح ؛ قال ابن يعيش « لأن شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من  
الفعلين موجهاً إلى ما وجه إليه الآخر وهو الاسم المذكور ، وليس الأمر في البيت كذلك لأن  
الفعل موجه إلى القليل من المال والثاني موجه إلى الملك ، ولم يجعل القليل مطلوباً وإنما كان  
مطلوبه الملك .. ولو نصب قليلاً بأطلب استحال المعنى .. » اهـ . وعبارة سيبويه « فإنما رفع  
لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد  
ذلك ونصب فسد المعنى » اهـ .

وقد أجاز دخوله في باب التنازع من البصريين المبرد وأبو علي ، قال المبرد : « فجعل القليل  
كافياً لوطليه أو سمى له ، وإنما المطلوب في الحقيقة الملك وعليه معنى الشعر » اهـ . فقد أجاز  
دخوله في هذا الباب ثم وافق غيره من البصريين الذين أخرجوا هذا البيت منه . وانظر  
ما ذكره أبو حيان في تأويل ذكر المبرد وأبي علي للبيت في باب التنازع .

(١) في الأصل و ب : تساقط ، والوجه ما أثبت من ي .

(٢) كون رطباً مفعول هزّي والباء في موضع الحال هو قول المبرد وأحد قولي الأخفش ومن وافقهما ،  
قال الزمخشري « وليس بشيء » . وهو مبني إما على قراءة حفص ﴿ تساقط ﴾ وإما على قراءة  
غيره أيضاً على جعل « تفاعل » متعدياً . فإن جعل لازماً - وهو الظاهر - لم يجز لأنه ليس في  
الكلام عاملان تنازعا معمولاً .

(٣) يريد الوجه الأخير الذي ذكره أن تكون الآية من باب التنازع .

(٤) هو أبو علي الفارسي .

(٥) في الأصل وي : تمام ، والوجه ما أثبت من ب .



فـ ﴿ رَطْباً ﴾ حال في هذا الوجه <sup>(١)</sup> . وقال غيره <sup>(٢)</sup> : هو نصب على التمييز .  
والوجه الأول <sup>(٣)</sup> .

٣ [ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَقَرِّيْ عَيْنًا ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٢٦ ]

نصب على التمييز ، أي قرِّي من عين ، فلما تأتى فيه تقدير « مِنْ » <sup>(٦)</sup> كان محمولاً على النصب .

٦ [ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلَةً ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٢٧ ]

هذه الجملة في موضع النصب على الحال : يجوز أن تكون حالاً من الهاء

(١) نصُّ كلام أبي علي : « ... ويجوز في قوله ﴿ تساقط عليك ﴾ أي تساقط عليك ثمرة النخلة رطباً ، فحذف المضاف الذي هو الثمرة ويكون انتصاب رطب على الحال . وجاز أن تضر الثمرة وإن لم يجر لها ذكر لأن ذكر النخلة يدل عليها كما دل البرق على الرعد فيما ذكرناه فيما مر ... » . يريد ما ذكره فيما سلف من الحجة ٢٨٢/٢ خم في قول أبي ذؤيب :

أمنك البرق أرقبه فهاجا فبت إخاله دهماً خلاجا  
أي إخال الرعد . وانظر الجواهر ٢٧١

(٢) قال الزجاج : « النحويون يقولون إن ﴿ رطباً ﴾ منصوب على التمييز » ، وكذا قال النحاس : نصب رطب على البيان ، وهو التمييز . انظر ما سلف من التعليق على التمييز والتفسير والبيان ٤٤٨ .

(٣) بل الوجه على قراءة غير حفص أن يكون ﴿ تساقط ﴾ لازماً ويكون ﴿ رطباً ﴾ تمييزاً ، وجعله متعدباً وإدخاله في باب التنازع تكلف . وعلى قراءة حفص يكون ﴿ رطباً ﴾ مفعولاً به .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر معاني القرآن للقراء ١٦٦/٢ ، وإعراب القرآن ٣١١/٢ ، ومجمع البيان ٥١٠/٣ ، والبيان ١٢٣/٢ .

(٦) قال المحقق الرضي في شرح الكافية ٢٢٢/١ « وقد تكلف بعضهم تقدير « من » في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد داراً وعلماً ، وليس بوجه » اهـ . ونص السيوطي في الهمع ٦٧/٤ أن « من » لا تقدر مع التمييز المنقول عن فاعل أو مفعول .

(٧) انظر شرح اللوح ٢/١٣٦ ، وإعراب القرآن ٣١٢/٢ ، والبحر ١٨٦/٦ ، والتبيان ٨٧٣ ، وما سلف ٤٥٧ ، ٦٤٦ .

المجروزة . ويجوز أن تكون حالاً من الفاعلة . ويجوز أن تكون <sup>(١)</sup> حالاً منها جميعاً ، لأن فيها <sup>(٢)</sup> ذكرها .

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾ [ ٢٨ ] <sup>(٤)</sup>

ولم يقل « بَغِيَّة » . فيحتمل أن يكون ﴿ بَغِيًّا ﴾ مصدرًا <sup>(٥)</sup> كما قالوا في قوله :

﴿ يُخَيِّ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة يس : ٧٨ ] ولم يقل « رَمِيَّة » / ، قالوا : ( ٢/٨٠ ) ( ٢/٨١ ) لأنه أراد المصدر <sup>(٧)</sup> . ويجوز أن يكون ذلك للفواصل <sup>(٨)</sup> .

(١) في ب و ي : يكون ، في المواضع الثلاثة . وكنا في الأصل هنا . وهو تصحيف .

(٢) كان في النسخ « فيه » والصواب ما أثبت .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٢ ، والبيان ١٢٤/٢ ، والكشاف ٥٠٥/٢ . وانظر السان

( بعي ) . والممتع ٥٤٩ ، ومعجم الأدباء ١١٨/٧-١١٩ .

(٥) كذا قال ، وبغوي ليس مصدرًا .

(٦) انظر البحر ٣٤٨/٧ ، والكشاف ٣٧١/٣ ، وتفسير القرطبي ٨٥/١٥ ، والمسنن ( ريم ) .

(٧) لأعرف أحداً قال ذلك وإن كان « رميم » يكون مصدرًا . فقييل : لم يؤنث لأن « فعيير »

يستوي فيه الواحد والجمع ، وقيل : هو جنس فوضع الواحد موضع الجمع . وقيل الزمخشري :

« الرميم اسم لما يلي من العظام غير صفة كالرمة والرفات ، فلا يقال لِمَ لَمْ يُؤنث وقد وقع خبرُ

لمؤنث ، ولا هو فعيل بمعنى فاعل أو مفعول » اهـ . وهذا أولى .

(٨) يريد أنه قال « بَغِيًّا » ولم يقل بَغِيَّةً لكي تماثل هذه الفاصلة الفواصل التي تقدمتها والتي تلتها .

وسياق الفواصل : ... إِنْشَاءً [ ٢٦ ] قَرِيًّا [ ٢٧ ] بَغِيًّا [ ٢٨ ] صَبًّا [ ٢٩ ] ... وهذا قول لا يصح

لأن مراعاة الفاصلة ليس علة لحذف الهاء من بَغِيٍّ ، ولأنه يلزم عنه ثبوت بَغِيَّةً بالهاء ،

ولا أعرف أحداً أثبتته . فقييل : بَغِيٍّ فعيل بمعنى مفعول عن الأخفش وابن جني ، وقيل فعول

والأصل بَغْوِيٍّ ، عن المازني والمبرد ، وكلاهما قول . ولم يرتض ابن جني أن يكون فعولاً ولم

يرتض المازني أن يكون فعيلًا ، فذهب ابن جني إلى أنه لو كان فعولاً لكان بَغْوًا . وذهب المازني

إلى أنه لو كان فعيلًا لوجب تأنيثه لأنه بمعنى فاعل . وكلا الرذيين لا يدفع قول الآخر لأن معنى

فيه لغتان الواو والياء ولأن من قال إنه فعيل جعله بمعنى مفعول لافاعل .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَالُوا كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ <sup>(٢)</sup> ]

[ ٢٩ ]

٢ ﴿ كان ﴾ بمعنى « صار » <sup>(٣)</sup> ، أي من صار صبيًّا في المهد . ولا يجوز أن  
تكون <sup>(٤)</sup> « كان » على بابها ، لأن ذلك لا يختص بعيسى ، ألا ترى أن كلَّ أحد  
كان صبيًّا في مهده يوماً من الأيام . وإنما تعجبوا من كلام مع من صار في هذا  
٦ الوقت في المهد صبيًّا .

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي  
نَبِيًّا . وَجَعَلَنِي مَبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ  
٩ حَيًّا . وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْ لِي جَبَّارًا شَقِيًّا . وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ  
وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا . ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ  
الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ . مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا  
قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ . وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ]

[ ٣٠-٣١ ]

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر شرح اللع اللوح ٢/٤٤ ، وإعراب القرآن ٣١٣/٢ ، ومجمع البيان ٥١٠/٣ ، والبيان  
١٢٥-١٢٤/٢ ، والبحر ١٨٧/٦ ، والكشاف ٥٠٨/٢ ، والتبيان ٨٧٣ ، وعجاز القرآن ٧/٢ ،  
والمقتضب ١١٨/٤ ، والبصريات ٣٢٧ ، وابن يعيش ٩٩/٧-١٠٠ ، ١٠٣ .

(٣) أجازة العكبري وأبو حيان . وقيل « كان » زائدة أي من هو في المهد ، عن اللبرد ، والظاهر أنه  
قول أبي عبيدة ، وقيل : تامة ، أي حدث في المهد ، و﴿ صبيًّا ﴾ على هذين القولين حال  
العامل فيها الظرف في الأول والفعل في الثاني . وقال الإمام الزمخشري : « كان لإيقاع مضمون  
الجملة في زمان ماضٍ مبهم يصلح لقريبه وبعيده ، وهو هنا لقربه خاصة ، والدال عليه مبنى  
الكلام وأنه مسوق للتعجب » اهـ . والظاهر أنه الوجه ، وقيل غير ذلك .

(٤) في الأصل وي : يكون ، وهو تصحيف .

(٥) زيادة مني .

(٦) كان في النسخ : « قال إني عبد الله إلى قوله وإن الله ربي وربكم » فأتممت .

من كسر<sup>(١)</sup> « إِنَّ » من قوله ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٣٦ ] كان محمولاً على قوله ﴿ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ ، والتقدير : قال إني عبد الله وإن الله ربي وربكم<sup>(٣)</sup> .

ومن فتح [ و ]<sup>(٤)</sup> قال ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ ﴾ فهو محمول على قوله ﴿ وَأوصاني بالصلاة والزكاة ... وَأَنَّ اللَّهَ ربي وربكم ﴾ أي أوصاني بهذا وهذا<sup>(٥)</sup> .

وعندي<sup>(٦)</sup> أن قوله ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ ربي وربكم فاعبدوه ﴾ فيمن فتح من باب قوله : ﴿ لِإِيلَافٍ قُرَيْشٍ . إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ . فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة ميث : ٢-١ ] ، ألا تراه قال حين سأله<sup>(٨)</sup> : إن التقدير : فليعبدوا ربَّ هذا البيت لإيلاف قريش : فكذا ههنا : اعبدوا لهذا .

(١) وهم ابن عامر وعاصم وحزة والكسائي ، وفتح الباقون . انظر السبعة ٤١٠ ، والتيسير ١٤٩ ، والنشر ٣٨١/٢ .

(٢) انظر الجواهر ٦٩١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٧/٢ ، وإعراب القرآن ٣١٥/٢ ، والحجة ٤٤٠/٢ خم ، وجمع البيان ٥١٤/٣ ، والبيان ١٦٦/٢ ، والبحر ١٨٩/٦-١٩٠ ، وحجة القراءات ٤٤٣-٤٤٤ ، والقطع ٤٥٤-٤٥٥ ، والكشاف ٥٠٩/٢ .

(٣) فيكون كسر إِنَّ للعطف على إن الأولى وتكون الجملة داخلية في القول ، والجملة بينها اعتراض ، وهو قول الكسائي وأبي علي وغيرهما . وقيل تم الكلام على ما قبله ثم ابتدأ وإن فكسرت إن على الاستئناف وهو قول الأكثرين . وهو الظاهر .

(٤) زيادة من ي .

(٥) وهو أحد قولي الفراء وقول أبي علي ، وأجازه النحاس وغيره . ويكون موضع أن خفضاً . وقيل هو مرفوع والتقدير : وذلك أن الله ، عن الكسائي والفراء ، وأجازه النحاس وغيره .

(٦) تقدمه إلى هذا الوجه النحاس ، قال : « ... فذهب الخليل وسيبويه رحهما الله أن المعنى ولأن الله ربي وربكم ، وكذا عندهما ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ [ سورة الجن : ١٨ ] . وذكر هذا الوجه الزمخشري أيضاً . وانظر الكتاب ٤٦٤/١ . وكان في الأصل : وعندي أن أقوله ، وهو سهو من الناسخ .

(٧) سيأتي الكلام عليهما في موضعها ١٤٨٢ . وكان في النسخ : « لِإِيلَافٍ قُرَيْشٍ إِلَى قَوْلِهِ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ » فأتمته .

(٨) يريد : ألا ترى الخليل قال حين سأله سيبويه . وانظر الكتاب ٤٦٤/١ وما سيأتي من التعليق على الآية في موضعها .

﴿ ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذي فيه يمترون ﴾<sup>(١)</sup> [ ٢٤ ]  
 ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ عيسى ابن مريم ﴾ خبر ، و ﴿ قول الحق ﴾ خبر  
 ثان<sup>(٢)</sup> ، كما تقول : « هذا حلّو حامض »<sup>(٣)</sup> . وإن شئت كان قوله ﴿ ذلك عيسى  
 ابن مريم ﴾ مبتدأ وخبراً ، ويكون ﴿ قول الحق ﴾ أي هو قول الحق<sup>(٤)</sup> ، خبر  
 مبتدأ آخر .

وقد قرئ بالنصب<sup>(٥)</sup> ﴿ ذلك عيسى ابن مريم قول الحق ﴾ أي أقول قول  
 الحق هو ابن مريم ، وليس ياله كما يدعونه .

﴿ ما كان لله أن يتخذ من ولد ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٣٥ ]

﴿ مِنْ ﴾ زيادة<sup>(٧)</sup> دخلت للنفي اللاحق أول الكلام ، وزيدت في  
 المفعول . وزيادتها في أغلب الأحوال مع المرفوع [ نحو ]<sup>(٨)</sup> « ما جاءني من أحد »

(١) انظر الجواهر ١٨٩-١٩٠ ، ٦٨٦ ، ٧٦٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٧/٢-١٦٨ ، وللزجاج  
 ج ٢/١٨٩/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢١٥/٢ ، والحجة ٢٣٩/٢ خم ، ومجمع البيان ٥١٢/٣ ، والبيان  
 ١٢٥/٢ ، والبحر ١٨٩/٦ ، والكشاف ٥٠٩/٢ ، والتبيان ٨٧٤ ، والحلبيات ١٤٧ .

(٢) أحازه الزخشري والعكبري أيضاً . قال أبو حيان : وهذا « لا يكون إلا على المجاز في « قول »  
 وهو أن يراد به كلمة الله لأن اللفظ لا يكون الذات » اهـ .

(٣) سلف ذكر مصادر هذه العبارة ١٢ .

(٤) وهو قول أبي حاتم والزجاج وأبي علي والنحاس وغيرهم ، قال أبو علي : « الرفع على أن قوله  
 ﴿ ذلك عيسى ابن مريم ﴾ كلام ، فالمبتدأ المضر مائل عليه هذا الكلام ، أي هذا الكلام قول  
 الحق . ويجوز أن تضر « هو » وتجعله كناية عن عيسى فيكون الراجع قول الحق ، أي هو قول  
 الحق ، لأنه قد قيل فيه روح الله وكلمته ، والكلمة قول » اهـ .

(٥) قرأ بالنصب عاصم وابن عامر ، وقرأ الباقيون بالرفع . انظر السبعة ٤٠٩ ، والتيسير ١٤٩ ،  
 والنشر ٣١٨/٢ .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/١٨٩/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣١٥/٢ ، ومجمع البيان ٥١٢/٣ ،  
 والبيان ١٢٦/٣ .

(٧) سلف التطبيق على زيادة « من » ٢٥ .

(٨) زيادة من ي و ب .

﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ سورة الأعراف : ٥٩ ] <sup>(٢)</sup> أَي مَالِكُمْ إِلَهَ غَيْرِهِ .

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُوتَنَّا ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٣٨ ]  
الجار والمجرور في موضع الرفع لأنه فاعل ﴿ أَسْمِعْ ﴾ <sup>(٥)</sup> والتقدير : صاروا  
ذوي سمع وبصر .

[ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَيُّهِ يَا أَبَتِ ﴾ [ ٤٢ ]  
في موضع النصب بدل من قوله ﴿ وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [ ٤١ ] أَي :  
واذكر في الكتاب حديث إبراهيم ، ثم فسر فقال : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَيُّهِ يَا أَبَتِ ﴾ .

[ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> : ﴿ قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ <sup>(٨)</sup>  
[ ٤٦ ]

﴿ أَرَأَيْبُ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أَنْتَ ﴾ مرفوع به ، لا بد من هذا لأنه قد اعتمد  
على الهمزة <sup>(٩)</sup> .

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٩ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٣٢٠ ، ٦٧٠ ، وإعراب القرآن ٣١٦/٢ ، ومجمع البيان ٥١٤/٣ ، والبيان ١٢٦/٢ ،  
والمقتضب ١٨٣/٤ ، والإيضاح ٣٠٧ ، والعسكريات ٥٧ ، والبغداديات ٣٣ ، ٣٦ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ،  
وابن يعيش ٨٢/٢ ، و ١٤٧/٧ و ٢٤/٨ ، ١٣٩ ، والمغني ٨٩١ .

(٤) الباء زائدة لازمة في الفاعل والضير في موضع الرفع لأنه فاعل ، وقد سلف التعليق على  
هذا ٧٥٤ .

(٥) لأن أفعل به صورته أمر ومعناه الماضي من أفعل أي صار ذا فعل ، والمعنى ما أسمعهم وأبصرهم .  
انظر في ذلك المصادر السالفة والمتنصف ٣١٥/١-٣٢١ ، والمجل ١٠٤ ، وشرح الكافية ٣١٠/٢-٣١٠ ،  
وابن يعيش ١٤٧/٧-١٤٨ ، والمجمع ٥٧/٥-٥٩ .

(٦) انظر البيان ١٢٧/٢ ، والبحر ١٩٣/٦ .

(٧) زيادة من ي .

(٨) انظر إعراب القرآن ٣١٧/٢ ، والبيان ١٢٧/٢ ، والبحر ١٩٥/٦ .

(٩) انظر ما سلف من التعليق على رفع اسم الفاعل لما بعده على أنه فاعل له ٥٨٤ .

وقيل <sup>(١)</sup> : تمام الكلام قوله ﴿ عَنْ أَلْهَتِي ﴾ أي : أترغب أنت عن ألهتي . ثم قال : ﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ لئن لم تنته لأَرْجَمَنَّكَ وَأَهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ [ ٤٦ ] .

وقيل <sup>(٢)</sup> : بل تمامه قوله ﴿ يَا إِبْرَاهِيم ﴾ . ثم استأنف وقال ﴿ لئن لم تنته لأَرْجَمَنَّكَ وَأَهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ .

[ قوله تعالى <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ٥٢ ]

﴿ نَجِيًّا ﴾ مصدر <sup>(٥)</sup> بمعنى « ارتفاع » لأن معنى ﴿ قَرَّبْنَاهُ ﴾ : رفعناه . ويجوز أن يكون التقدير : وقربناه مكاناً رفيعاً <sup>(٦)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٣)</sup> : ﴿ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴾ <sup>(٧)</sup> ] ٥٨ ]

أي مقدرين السجود والبكاء <sup>(٨)</sup> .

(١) وهو قول نافع وأحد قولي أحمد بن جعفر الدينوري . انظر القطع ٤٥٦ ، والمكتفى ٣٧٦ ، ومنار الهدى ١٧٤ .

(٢) وهو ثاني قولي أحمد بن جعفر الدينوري . والتام عند غيرهما ﴿ وَأَهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٦٩/٢ ، وللزجاج ج ٢/١٩٠/٢ ، وإعراب القرآن ٣١٩/٢ ، وجمع البيان ٥١٧/٣ ، والبحر ١٩٩/٦ .

(٥) هذا ظاهر أحد قولي الزجاج ، قال : « معناه مناجياً ، وجاء في التفسير أن الله قرّبه حتى سمع صريف القلم الذي كتبت به التوراة . ويجوز والله أعلم أنه مثل ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ أنه قرّبه منه في المنزلة حتى سمع مناجاة الله ... » اهـ . وقوله « وجاء في التفسير ... » هو قول ابن عباس والضحاك ومجاهد وغيرهم ، وقيل غير ذلك .

(٦) فيكون صفة لموصوف محذوف هو ظرف ، ولا أعرف أحداً ذكر هذا القول إلا الطبرسي الذي أخذ من كلام المؤلف من غير ما تصرّح . والظاهر أن نجياً بمعنى « مناجياً » فهو حال ، وهو قول الفراء والنحاس وأبي حيان وأحد قولي الزجاج .

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/١٩١/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٢٠/٢ ، وجمع البيان ٥١٩/٣ ، والبيان ١٢٨/٢ ، والبحر ٢٠٠/٦ .

(٨) قال الزجاج : « وسجداً حال مقدرة ، والمعنى : خروا مقدرين السجود والبكاء لأن الإنسان في حال خروده لا يكون ساجداً » اهـ . والمؤلف وغيره أخذوا منه .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ  
بِالْغَيْبِ ﴾ ] ٦١ <sup>(٢)</sup>

٢ ﴿ جَنَّاتُ ﴾ نصب بدل من قوله ﴿ يدخلون الجنة ﴾ [ ٦٠ ] أي يدخلون  
جنان عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب .

﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٦١ ]

٦ أي : آتياً ، عن الفراء <sup>(٤)</sup> / كقوله ﴿ حِجَابًا مُّسْتَوْرًا ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة الإسراء : ٤٥ ] ١/٨٢ ( ١/٨١ )  
أي ساتراً .

وقال الزّجاج <sup>(٦)</sup> : بل هو على حقيقته ، لأن كل ما أتاك فقد أتيتّه ؛ فالوعد  
أتاك وأنت قد أتيت الوعد . ٩

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وما نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾ ] ٦٤ <sup>(٧)</sup>

تقديره : قل <sup>(٨)</sup> ما ننتزل إلا بأمر ربك ، فأضمر القول .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٠/٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ج٢/١٩٢/٢ ، وإعراب القرآن  
٣٢٠/٢ ، وجمع البيان ٥٢٠/٣ ، والبيان ١٢٨/٢ ، والبحر ٢٠١/٦ ٢٠٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٠/٢ ، وللزجاج ج٢/١٩٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٢١/٢ ، وجمع  
البيان ٥٢١/٣ ، والبحر ٢٠٢/٦ ، وتفسير غريب القرآن ٢٧٤ .

(٤) وعبارته « ولم يقل آتياً ، وكل ما أتاك فأنت تأتية » . فاسم المفعول بمعنى اسم الفاعل ، ووافقه  
ابن قتيبة والطبرسي .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٧١٨ .

(٦) وعبارته : « مأتي مفعول من الإتيان ، لأن كل ما وصل إليك فقد وصلت إليه وكل ما أتاك فقد  
أتيتّه ... » اهـ .

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج ج٢/١٩٢/٢ ، وجمع البيان ٥٢٠/٣ ، والبحر ٢٠٤/٦ . وفي  
الأصل « وما ينزل » بالياء وهو خطأ من الناسخ ، والقراءة بالياء شاذة تمرى إلى الأعرج ،  
انظر البحر .

(٨) أي قل يا جبريل .



[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٦٤

٣ قال أبو علي <sup>(٣)</sup> : هذه الآية تدلُّ على أنَّ الأزمنة ثلاثة : ماضٍ - وهو قوله ﴿ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا ﴾ - ومستقبل - وهو ﴿ مَا خَلْفَنَا ﴾ - وحالٌ ، وهو قوله ﴿ وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

٦ [ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا . رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ] ٦٤-٦٥ .

٩ بدل من اسم ﴿ كَانَ ﴾ . وإن شئتَ كان خبر مبتدأ مضر . وإن شئتَ كان مبتدأ ، وقوله ﴿ فَأَعْبُدْهُ ﴾ [ ٦٥ ] خبره على قول الأخفش دون سيبويه . ألا تراه قال <sup>(٧)</sup> في قوله <sup>(٨)</sup> :

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر شرح المصباح ٢/٢٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠٤ ، وللغراء ١٧٠/٢ ، وللزجاج ١٩٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٢١/٢ ، ومجمع البيان ٥٢٠/٣ ، والبيان ١٢٩/٢ . والبحر ٢٠٣/٦-٢٠٤ ، وتفسير الطبري ٧٩-٧٨/١٦ ، والقرطبي ١٢٩/١١ ، وابن كثير ٢٤٥٨٥ ، ومجمع التفسير ١٧٠/٤ .

(٣) نقل المؤلف كلامه في شرح المصباح أيضاً ولم ينسبه إليه ، ونقله عن المؤلف صاحب مجمع البيان ولم يصرح بنقله ، ولم أجد كلامه فيما بين يدي من كتبه .

(٤) هذا معنى قول أبي العالية والفراء : ما بين أيدينا : الدنيا ، وما خلفنا : الآخرة ، وما بين ذلك أي بين النفختين ، وهو أيضاً معنى قول الأخفش : ما بين أيدينا : قبل أن نخلق ، وما خلفنا : بعد الفناء ، وما بين ذلك : حين كنا . وقيل : ما بين ذلك : ما نستقبل من أمر الآخرة ، وما خلفنا : ما مضى من الدنيا ، وما بين ذلك : ما بين الدنيا والآخرة ، وهو قول ابن عباس وقتادة والضحاك وسعيد بن جبير وغيرهم وهو قول الزجاج ، واختاره الطبري وغيره ، وهو الظاهر ، وقيل غير ذلك .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ١٩٠ ، ومجمع البيان ٥٢٠/٣ ، والبيان ١٢٩/٢ ، والبحر ٢٠٤/٦ .

(٧) يعني سيبويه ، انظر الكتاب ٦٩/١ - ٧٠ ، ٧٢ .

(٨) سلف البيت ٢٤٨ وتخرجه نمة .

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانٍ فَاتَّكِحُ فَتَاتَهُمْ وَأُكْرِمَةً الْحَيِّينِ خِلَوا كَا هِيا

أي هذه خولان ، ولم يُجَزَّ أن يكون « فانكح » مسنداً إلى « خولان » لأنه لا يرى الفاء في خبر المبتدأ إلا في الموصول والتكرة الموصوفة<sup>(١)</sup> . ٣

وقد قلنا ما يقتضيه قول أبي الحسن في قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

يَا رَبِّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ  
فَأَصْبَبُ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ

٦

من أن التقدير : ياربُّ أَظْلَمْنَا فاصبب ، أي : أئنا أظلم فافعل به كذا وكذا .

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [ ٦٥ ] ٩

استفهام بمعنى النفي ، أي لا تعلم له سمياً ، يعني من يسمي بلفظة « الله » .

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ إِذَا مَا مِتْ لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا ﴾ [ ٦٦ ]

العامل في « إذا » مضر دل عليه قوله ﴿ لسوف أخرج حياً ﴾ أي إذا مامتُ ١٢  
بعثت .

ولا يعمل فيه ﴿ أُخْرِجُ ﴾ ، لأن ما بعد اللام<sup>(٦)</sup> لا يعمل فيما قبله كما أنَّ

(١) سلف التعليق على هذا ٣٤٨ .

(٢) سلف البيتان ٣٤٩ وتخرجهما والتعليق عليهما ثمة . وقد بسطنا التعليق على مذهب أبي الحسن هناك .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر مجمع البيان ٥٢١/٣ ، والبحر ٢٠٥/٦ .

(٥) انظر الجواهر ٨٨٨ ، ومجمع البيان ٥٢٢/٣ ، والبيان ١٣٠/٢ ، والبحر ٢٠٦/٦-٢٠٧ ، والكشاف ٥١٧/٢ ، وتفسير القرطبي ١٣١/١١ ، ومجمع التفاسير ١٧١/٤ ، والمغني ٣٠٣ ، ٧٦٩ .

(٦) الظاهر أنها لام القسم عنده ، وهو ما صرح به ابن هشام ، وأجاز أن يكون الظرف متعلقاً -

ما بعد « إِنَّ »<sup>(١)</sup> كذلك ، وما بعد الاستفهام<sup>(٢)</sup> ، وحرف النفي<sup>(٣)</sup> . وقد ذُكر هذا بأنَّ من هذا في موضع آخر<sup>(٤)</sup> .

قوله عز وعا : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٦٩ ]

= « أخرج » ، قال : « وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسمهم في الظرف » اهـ . ولم يصرح بها أبو البركات والطبرسي .

وذهب الزمخشري ومن وافقه إلى أنها لام الابتداء دخلت على « سوف » خالصة لمعنى التوكيد وليس فيها هنا معنى الحال . ومذهب الأكثرين أن لام الابتداء لا تدخل على « سوف » انظر ما سلف من التعليق على هنا ٢٧٠ . ووافق أبو حيان من أجاز دخولها عليها ، انظر الكشف والبحر ومجمع التفاسير . وانظر ماسيأتي من التعليق على منع تقديم معمول ما دخلت عليه لام القسم عليها ٩٢٦ ، ١١٥٨ .

ولام الابتداء لها الصدارة ولا يقدم ما بعدها على ما قبلها فلا يقال : طعامك لزيد أكل ، انظر الأصول ٢٧٤/٢ ، والمصادر التي ذكرناها في التعليق على لام الابتداء ٢٦٩ ، ٣٥٦ ، وما سيأتي ٩٦٠ .

(١) سلف التعليق على هذا ٦٢٤ .

(٢) سلف التعليق على هذا ٤٠٧ .

(٣) قوله « حرف النفي » ليس على إطلاقه ، بل ذلك في « ما » و « لا » النافية للجنس ولها حق التصدارة فلا يتقدم ما في حيزها عليها ، انظر شرح الملح اللوح ١/٤٢ و ١/٧٩ ، والأصول ٢٣٤/٢-٢٣٥ ، وإعراب القرآن ٢٧٨/٣ ، والإنصاف ١٧٢-١٧٣ ، المسألة ٢٠ .

(٤) الظاهر أنه يريد ما ذكره من تعلق « إذا » بفعل مضمر دل عليه الكلام ، انظر ما سلف ٦٢٣ ، ٧١٩ ، وما سيأتي ١٠٩١ ، ١٤٧٥ .

(٥) انظر الجواهر ١٥ ، ٤٧٧ ، ٥٢٩ ، ٨٢٧-٨٢٩ ، ٩١٤ ، ٩٤٠ ، وشرح الملح اللوح ٢/٥٩ و ٢/١٢٣ و ١/١٥٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٠٣ ، وللزجاج ج ٢/١٩٢-٢/١٩٣ خ ، وإعراب القرآن ٢٢٢-٢٢٤ ، ومجمع البيان ٥٢٢-٥٢٣ ، والبيان ١٣٠-١٣٣ ، والبحر ٢٠٨/٦ ، والكتاب ٢٩٧-٢٩٨ ، والبغداديات ١٢٤ ، ١٦٢ ، والمسائل المنثورة ٥٧ ، والخصائص ١٨٢/٢ ، وشرح الملح لابن برهان ٥٩٢-٥٩٣ ، وابن يعيش ١٤٥-١٤٦ ، و ٢١/٤ و ٨٧/٧ ، وابن الشجري ٢٩٧-٢٩٩ ، والمغني ١٠٧-١٠٩ ، ٥٣٥ ، ٥٤٤ ، ٦٥٥ ، ٧٧٣ ، ٧٧٨ ، ٧٨٧ . وانظر اختلافهم في إعراب « أي » وبنائها في هذه المصادر وفي الإنصاف ٧٠٩-٧١٦ المسألة ١٠٢ .

قال أبو الحسن الكسائي والأخفش : إن « من » زيادة<sup>(١)</sup> ، والتقدير : لنزعه كل شيعة . ف « كل شيعة » مفعول قوله ﴿ لنزعه ﴾ ، ويكون قوله ﴿ أيهم ﴾ مبتدأ عندهما<sup>(٢)</sup> لا تعلق له بالفعل .

٣

وقال الخليل ، بل قوله ﴿ أيهم ﴾ رفع على الحكاية<sup>(٣)</sup> ، والتقدير . لنزعه من كل شيعة من يقال [ له ]<sup>(٤)</sup> أيهم أشد على الرحمن عتياً ، فحذف القول وما اتصل به ، كقوله<sup>(٥)</sup> :

٦

على حين أن كانت عقيل وشائطاً . وكانت عقيل خامري أم عامر<sup>(٦)</sup>

أي كانت عقيل يقال لها<sup>(٧)</sup> : خامري أم عامر ، فحذف القول .

(١) عزا النحاس هنا القول إلى الكسائي وحده ، وعزاه أبو علي ومن وافقه إلى الكسائي والأخفش . واختار المؤلف هذا القول في شرح اللمع . وعلى أن الأخفش يرى زيادة « من » في الواجب فلم يقل بذلك في مطبوعة معاني القرآن له بل وافق سيبويه في قوله . وسلف التعليق على زيادة « من » ٢٥ . وكان في النسخ « قال أبو الحسن » والوجه ما أثبت .

(٢) كان في النسخ « عنده » والصواب ما أثبت .

(٣) ما عزي إلى الخليل هو على قياس ما حكاه عنه سيبويه في قولهم « اضرب أيهم أفضل » ، قال سيبويه : « وزعم الخليل أن أيهم وقع في اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية ، كانه قال : اضرب الذي يقال له أيهم أفضل ... » اهـ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) البيت بلا نسبة في الجواهر ١٥ ، والكتاب ٢٥٩/١ ، والمخصص ٦٩/٨ ، و ١١٠/١٦ ، واللسان ( وشظ ) . وعزاه الأعم بطرة الكتاب ٢٥٩/١ ، والمزوقي في شرح ديوان الخاسية ٤٨٩ إلى الأخطل ، وليس في ديوانه . وعزي في بعض نسخ الكتاب إلى الربيع الأسدي ، انظر الكتاب بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ٨٥/٢ . ومن هنا إلى تمام الكلام على الآية سقط من ب .

(٦) وكذا أنشده في الجواهر أيضاً ، والصواب والرواية « وكانت كلاب خامري .. » .

والوشائظ : الدخلاء في القوم ليسوا من صميمهم . وأم عامر : كنية الضبع . وخامري : استعري وتواري ، مأخوذ من الخمر بالتحريك وهو ماواري وستر . وقوله « خامري أم عامر » من أمثالهم ، انظر أمثال أبي عبيد ١٢٦ ، وفصل المقال ١٨٧-١٨٨ ، وجمهرة الأمثال ١٦/١ ، وجميع الأمثال ٢٣٨/١ ، والمستقصى ٧١/٢ و ٧٥/١ .

(٧) في الأصل : فقال له ، وهو تحريف .

- وأنكر ذلك سيبويه<sup>(١)</sup> وزعم أنه لا يجوز أن يقال : اضرب الخبيثَ الفاسقُ ،  
 على تقدير : من يقال له الخبيثُ الفاسقُ . قال<sup>(٢)</sup> : وأنا أرى أن قوله ﴿ أَيُّهُمْ  
 أَشَدُّ ﴾ مفعول ﴿ لننزعن ﴾ وكان حقّه نصب ، وقد رواه هارونُ فيما حدّثنا به  
 أنه قرئ ﴿ ثُمَّ لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أَيُّهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> فهو نصب بالفعل . ولكن الذين  
 رفعوه بنوّه على الضمّ ، لأن ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ ههنا بمعنى « الذي » ويقتضي عائداً يعود  
 إليها من صلتها ، والتقدير : أَيُّهُمْ هو أشدُّ ، فحذفت « هو » ، فوجب<sup>(٤)</sup> بناء  
 « أَيُّهُمْ » عنده لما حذف من صلتها العائد ، لأن الصلة توضح الموصول وتبيّنه ، كما  
 أنّ حذفَ المضاف إليه من « قبل » ومن « بعد »<sup>(٥)</sup> و « ابدأ بهذا أوّل »<sup>(٦)</sup> = ٢/٨٢  
 يوجب<sup>(٧)</sup> بناء المضاف لما كان المضاف إليه مخصّصاً ومبيّناً للمضاف ومعرفاً له .

وقال يونس<sup>(٨)</sup> : إن الفعل الذي هو « نزع » ههنا معلّق ، وإنّا علّق لأن  
 معناه يعود إلى التمييز الذي [ هو ]<sup>(٩)</sup> من باب العلم والظنّ . فكما جاز تعليق العلم

(١) انظر الكتاب ٣٩٧/١-٣٩٨ والمصادر السالفة .

(٢) هنا معنى كلام سيبويه .

(٣) عزا هارونُ القراءة بالنصب إلى الكوفيين ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ٨٦ إلى معاذ الهراء  
 وطلحة بن مصرف ، وزاد أبو حيان في البحر ٢٠٧/٦ نسبتها إلى زائدة عن الأعشى أيضاً . قال  
 أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ « وهؤلاء الثلاثة كوفيون ، وقراءة الجمهور - وفيهم الكوفيون  
 الثلاثة : عاصم وحزرة والكسائي - بالرفع » فهرس شواهد سيبويه ٣٢ .

(٤) في الأصل : « فوجاً بناً » وهو خطأ من الناسخ .

(٥) سلف الكلام على بناء « قبل » و « بعد » ٢١١ ، وانظر للمصادر التي ذكرناها ثمة .

(٦) انظر بناء « أوّل » على الضمّ لأنه صار غاية في الكتاب ٤٥/٢-٤٦ ، والمقتضب ٢/٢ و ١٧٨/٣  
 و ٢٠٥/٤ . وابن يعيش ٨٥/٤-٨٧ و ٩٧/٦ ، وابن الشجري ٢٢٨/١ و ٢٦٣/٢ ، وشرح الكافية  
 ١٠٢-١٠١/٢ ، والهمع ١٩٤/٣-١٩٥ .

(٧) في الأصل : فوجب ، وهو تحريف صوابه من ي .

(٨) هذا معنى ما حكاه عنه سيبويه في « اضرب أيهم أفضل » ، قال سيبويه : « وأما يونس فيزعم أنه  
 بمنزلة قولك أشهد إنك لرسول الله ، واضرب معلقة » اهـ . وانظر المصادر السالفة .

(٩) زيادة من ي .

والظن في قوله : ﴿ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ ﴾ [سورة هود : ٩٢] فكذا جاز تعليق « النَّزْعُ » ، وكما أن ﴿ من ﴾ هناك استفهام و ﴿ يَأْتِيهِ ﴾ في موضع خبره ، و ﴿ يُخْزِيهِ ﴾ في موضع الوصف لـ ﴿ عَذَاب ﴾ ، و ﴿ من هو كاذب ﴾ معطوف على ﴿ من يَأْتِيهِ ﴾ = فكذا ههنا : ﴿ لننزعن ﴾ معلق ، و ﴿ أيهم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أشد ﴾ خبره ، والجملة مفعول ﴿ لننزعن ﴾ ، ولا يراد بـ « النَّزْعُ » ههنا ما أريد به في قولهم : نزعتم المسار من الباب<sup>(١)</sup> .

(١) وقال في شرح اللع اللوح ٢/٥٩ : « إن يونس استجاز تعليق نزع لأن المراد بالنزع في الآية هو التمييز بين الصالح والظالم وليس المراد به نزع الشيء من الشيء كنزع المسامير من الخشب ، فلهذا جوز التعليق ... » اهـ .

وهذا الذي قاله المؤلف هنا وفي شرح اللع من تأويل النزع عما ذكره = غير معروف ولا أصل له والنزع على بابيه بلا خلاف ، وهو قلع الشيء وتحويله عن موضعه ، والمعنى : لنخرجن ولنأخذن ، انظر تفسير الطبري ٨٠/٦-٨١ ، والقرطبي ١١/١٣٣-١٣٥ . ومجمع التفاسير ٤/١٧٣ . وإنما حمله على هنا خفاء وجه التعليق في نزع . وإذا صح ما ذكره من تأويل النزع بالتمييز ، وهو غير صحيح - فما يقول في تعليق « اضر ب » عند يونس ؟

والصواب أن « اضر ب » و « نزع » معلقان عند يونس بالاستفهام ، وشبهه يونس بقولك « أشهد إنك لرسول الله » لأن لام الابتداء علق « أشهد » عن العمل في « إن » وهو بمنزلة قولك « والله إنك لرسول الله » ، فـ « أشهد » معلقة لم تعمل في « إن » لأن لام الابتداء تمنعها من ذلك ، ولو عملت « أشهد » لكان : أشهد أنك رسول الله ، ففتح « أن » ، انظر الكتاب ٤٧٤/٢-٤٧٥ . ومذهب الجمهور أنه لا يعلق من الأفعال إلا أفعال الظن واليقين وشبهها .

وذهب الزجاج ووافقه النحاس في تأويل كلام يونس إلى أن نزع بمنزلة الأفعال التي تلغى . وكلام يونس فيما حكاه عنه سيبويه يدفع هذا التأويل ، وقد رده أبو علي أيضاً وقال : « ولو أراد أنه لا عمل له في لفظ ولا موضع لقال ملغى ولم يقل معلق .. » اهـ . انظر مجمع البيان . واختلف النقل عن أبي علي في تأويل كلام يونس ، فذهب فيما نقل عن الطبرسي إلى أن « مراد يونس بقوله إن الفعل معلق أنه معمل في موضع من كل شيعة ... وإذا كان كذلك كان قول الكسائي في الآية مثل قول يونس ... فإن كان كذلك كان أهم منقطعاً من هذه الجملة وكانت جملة مستأنفة » اهـ . وذهب فيما نقل عنه المهدوي إلى أن معنى أن النزع معلق عند يونس « أنه =

قوله عز وعلا : ﴿ وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٧١ ]

- تقديره : وإن منكم أحد <sup>(٢)</sup> إلا واردها . ف « أحد » مبتدأ ، و ﴿ منكم ﴾ صفته ، و ﴿ واردها ﴾ خبر ، أي : ما أحد ثابت منكم . وقد تقدم أن حذف « أحد » جاء في مواضع <sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئِيًّا ﴾ <sup>(٥)</sup> ] [ ٧٤ ]

- و ﴿ رِيًّا ﴾ بالهمز وترك الهمز <sup>(٦)</sup> ، وهما لغتان <sup>(٧)</sup> .

= يعمل في موضع أهم أشد لأنه ملحق ، ولا يعلق عند الخليل وسيبويه مثل لنزعن ، إنما يعلق بأفعال الشك وشبهها مما لم يتحقق وقوعه « اهد عن القرطبي ١٣٤/١١ . وهذا هو الصواب في تأويل كلام يونس كما ذكرت

- (١) انظر الجواهر ٢٩١ - ٢٩٢ ، ٣٠٧ - ٣٠٨ ، ٩٦٦ . ومجمع البيان ٥٢٥/٣ ، والبيان ١٢٣/٢ ، والبصريات ٢٨٠ ، ٣٠٨ - ٣٠٩ ، والمغني ٣٤ .

- (٢) لوقال : « وإن أحد منكم » كان أجود .

- (٣) يظهر أن الشيخ ذهل عما في كتابه ، فهو لم يذكر حذف « أحد » إلا في موضع واحد ٦٨٩ وذكره ثمة استطراداً . وقد ذكر في الجواهر ثلاث آيات جاء فيها حذف « أحد » وهي هذه الآية ، وقوله ﴿ وما منّا إلا له مقام معلوم ﴾ [ سورة الصافات : ١٦٤ ] وهي التي ذكرها استطراداً فيما سلف ٦٨٩ . وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٣٥ . والآية الثالثة قوله ﴿ وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به ﴾ [ سورة النساء : ١٥٩ ] ولم يتكلم عليها في هذا الكتاب وأغلب الظن أنه يريد بها بقوله « وقد تقدم ... » طائناً أن تكلم عليها . وقد تكلم عليها في الجواهر ٢٩٢ ، ٣٠٨ ، ٩٦٧ ، وانظر الكتاب ٣٧٥/١ ، والمقتضب ١٣٧/٢ ، والكامل ١٠٩٦ ، والبغداديات ٢٦٦ ، والعصديات ٣٢ ، والمغني ٨١٨ .

وقد بسطنا التعليق على حذف للوصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥ ، وانظر للصادر التي احلنا عليها ثمة .

- (٤) زيادة من ي و ب .

- (٥) انظر الجواهر ٥٩٢ ، ٨٧٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠٤ ، وللنقراة ١٧١/٢ ، ولنرجاج ج ١/١٩٤/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٢٥/٢ - ٣٢٦ ، والحجة ٤٤٥/٢ - ٤٤٧ خم ، ومجمع البيان ٥٢٤/٣ ، والبيان ١٣٢/٢ - ١٣٤ ، والبحر ٢١٠/٦ - ٢١١ ، والحلييات ٥٦ - ٥٧ .

- (٦) ترك الهمز قالون عن نافع وابن عامر كما في السبعة ٤١١ - ٤١٢ ، والمبسوط ٢٩٠ . وفي التيسير ١٤٩ ، والتبصرة ٢٥٦ ، والنشر ٣١٩/٢ و ٣٩٤/١ « قالون عن نافع وابن ذكوان عن =

وكان أبو عمرو لا يترك الهمز في ﴿رِئاً﴾ هنا ، ومذهبه ترك الهمزة الساكنة <sup>(١)</sup> ، لأنه قال <sup>(٢)</sup> : لو قرأت ﴿رِياً﴾ هنا خفت أن يلتبس بـ «الرِّي» من الماء ، فهمزت ، لأنه أريد به حسن المنظر والشارة . ٣

ورواه الأعشى عن أبي بكر <sup>(٣)</sup> ﴿وَرِئاً﴾ على وزن « وريعاً » ، وهو مقلوب من « رِئِي » ، كـ « قِيبِي » <sup>(٤)</sup> و « أُيُنُق » <sup>(٥)</sup> و « شَائِك » <sup>(٦)</sup> و « خَطَايَا » <sup>(٧)</sup> و « جَاء » على قول الخليل <sup>(٨)</sup> . ٦

= ابن عامر ، وذكر ابن الجزري أن ترك الهمز رواية عن هشام عن ابن عامر انفرد بها هبة الله المفسر عن زيد عن الداجوني عن أصحابه عن هشام .  
(٧) وأجاز الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم أن يكون « رِياً » بالياء المشددة مصدر زويت ، ولأصل رِئياً ، فأبدلت الواو ياء وأدغمت في الأخرى والمعنى أن منظرهم موقن من النعمة ، عن الزجاج ، وقال النحاس : جنودهم مرتوية من النعمة . وعلى هذا لا يجوز الهمز .  
(١) انظر ما سلف من التعليق على مذهب أبي عمرو في ترك الهمزة الساكنة والمواقع التي لم يتركها فيها ٥١ - ٥٣ .

(٢) هذا من المؤلف تعليل لصنيع أبي عمرو .  
(٣) انظر الحجة ، والمبسوط وزاد نبتها إلى البرجمي عن أبي بكر . وفي البحر « وقرأ أبو بكر في رواية الأعمش عن عاصم » وهو تحريف صوابه « في رواية الأعشى » . والأعشى من أجل أصحاب أبي بكر . أما الأعمش فأحد شيوخ أبي بكر .  
(٤) جمع قُؤُس على قُؤُول ، والأصل قُؤُوس فقلب فصار « قُؤُوس » فـ « قِيبِي » . انظر الكتاب ١٣٠/٢ ، ٢٢٩ ، والمقتضب ٢٩/١ ، والكامل ٨٠٧ ، والمبصف ٥٦/٢ - ٥٧ ، وسر الصناعة ٣٠٧ ، وشرح الشافية ٢١/١ ، والممتع ٦١٦ .

(٥) جمع ناقة على أَفْعَل . والأصل أَتُوق فقلب فصار « أُتُوق » ثم أبدلت الواو ياء فصار « أُيُنُق » . وورنه على القلب أَفْعَل ، وقيل حذفت الواو من « أُتُوق » وعوض عنها الياء قبل الفاء فوزنه على هذا يُفْعَل ، أجاز القولين سيبويه وغيره . انظر الكتاب ٣١٧/١ و ١٢٩/٢ ، ١٨٨ ، ٢٣٣ ، والمقتضب ٣٠/١ و ٣١/٢ ، والأصول ٦٠/٣ ، وشرح الشافية ٢٢/١ - ٢٣ و ١٠٦/٢ ، واللسان (نوق) . وقيل في تحويل أُتُوق إلى أُيُنُق غير ذلك ، انظر الأشباه والنظائر ٦٩٦/٢ - ٦٩٧ .

(٦) سلف ذكره ٥٢٦ وذكر مصادر الكلام عليه ثمة .

(٧) سلف الكلام عليها ٤٥ .

(٨) مذهب الخليل في « جاء » أن أصله « جَائِي » فقلبوا فصار « جَائِي » فـ « جاء » . ومذهب =



[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] [ ٧٤ ]  
 ﴿ كم ﴾ نصب بـ ﴿ أهلكنا ﴾ ، والتقدير : وكم قرناً أهلكنا من جملة  
 القرون ، فحذف المميز لدلالة الكلام عليه <sup>(٣)</sup> .

٣

= غيره أن أصله « جايئ » فهمز كما في قائم ونحوه فصار « جائئ » ثم أبدلت الهمزة ياء فصار  
 « جائي » ف « جاء » . انظر الكتاب ١٦٩/٢ ، ٣٧٨ ، والمقتضب ١١٥/١-١١٦ ، والمنصف  
 ٥٢/٢ ، وشرح الشافية ٢١/١ ، ٢٤-٢٥ ، والممتع ٥٠٩-٥١٠ . (١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر مجمع البيان ٥٢٥/٣ ، والبيان ١٣٢/٢ ، والبحر ٢١٠/٦ ، والكشاف ٥٢١/٢ . وسياق الآية  
 ﴿ وكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ ﴾ هم أحسن أنشأناً ورئياً . فقدم المؤلف الكلام على  
 قوله تعالى ﴿ هم أحسن أنشأناً ورئياً ﴾ وهو مؤخر في التلاوة .

(٣) كذا قال الشيخ هنا ، وتابعه الطبرسي وأبو البركات اللذان أخذوا كلامه من غير تصريح ، وكذا  
 قال فيما يأتي ٨٥٢ في كلامه على قوله تعالى ﴿ كم أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ الْقُرُونِ ﴾ [ سورة  
 طه : ١٢٨ ] . ولو لم يتكرر ذلك منه لمحتة على السهو . والصواب أن المميز يابق غير محذوف  
 وهو قوله « من قرن » ، وهو قول الزمخشري وأبي حيان .

والفصل بين « كم » الخبرية ومميزها المجرور بـ « من » جائر حسن كثير ، وقد جاء الأمران في  
 التنزيل ، نحو قوله تعالى ﴿ وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ [ سورة الأعراف : ٤ ] و ﴿ كم أَهْلَكْنَا  
 مِنْ الْقُرُونِ ﴾ [ سورة الإسراء : ١٧ ] و ﴿ كم أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ ﴾ [ سورة طه : ١٢٨ ]  
 و ﴿ كم أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ [ سورة القصص : ٥٨ ] و ﴿ كم أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ ﴾  
 [ سورة السجدة : ٢٦ ] و ﴿ وكَمْ قَصْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ [ سورة الأنبياء : ١١ ] ، وغيرها . وقد  
 فات الأكثرين النص عليه ، قال المحقق الرضي في شرح الكافية ٩٧/٢ : « وإذا كان الفصل بين كم  
 الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتياء بـ « من » لئلا يلتبس للمميز بمنفعل ذلك المتعدي نحو  
 قوله تعالى ﴿ كم تركوا من جنّات ﴾ [ سورة الدخان : ٢٥ ] و ﴿ كم أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾  
 [ سورة القصص : ٥٨ ] . وحال كم الاستفهامية المجرور بمميزها مع الفصل كحال الخبرية « اهـ  
 وانظر البحر ١٢٧/٢ .

وإجازة هذا الفصل بين كم الخبرية ومميزها المجرور بـ « من » قياس قول الناس جميعاً . فالذي  
 اختلفوا فيه الفصل بين كم الخبرية ومميزها غير المقترن بـ « من » ، فالبصريون يوجبون نصبه  
 حملاً على كم الاستفهامية ولا يميزون جره إلا في ضرورة الشعر لأنه فصل بين المضاف والمضاف  
 إليه وهو لا يجوز . وأجازه قوم منهم المبرد إن فصل بينها بالظرف ، والكوفيون يميزون جره  
 المميز لأنه عندهم مجرور بـ « من » مقدرة . فإن كان مجروراً بـ « من » ظاهرة جاز الفصل على  
 = مذهب الفريقين كما هو ظاهر .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٧٥ ]

٢ لفظه لفظ الأمر ومعناه معنى الخبر <sup>(٣)</sup> ، والتقدير : قل من كان في الضلالة فـ « مَدَّ » <sup>(٤)</sup> له الرحمن مَدًّا .

٦ وباب الأمر والخبر يتداخلان ، وعهدك حديث بقوله ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٢٨ ] وبقوله ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة الكهف : ٦١ ] . فكأن قوله ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ سورة البقرة : ٢٢٨ ] تقديره : والمطلقات

= انظر في ذلك شرح المصحح اللوح ١٢٩ مكرر - ٢/١٢٠ ، والكتاب ٢٩٣/١-٢٩٧ ، والمقتضب ٦٠/٣-٦٣ ، والجمل ١٣٦-١٣٧ ، وابن يعيش ١٢٩/٤-١٣٢ ، والإنصاف ٣٠٣-٣٠٩ ، المألة ٤١ ، وضرائر الشعر ١٩١-١٩٢ ، والجمع ٧٨/٤-٨٣ .

وقوله « المميز » - وهو ما وقع في الأصل و ب - وقول الزمخشري وأبي حيان « التبيين » = كلاهما يعني « التمييز » وهو ما وقع في النسخة ي ، وانظر ما سلف من التعليق على هذا ٤٤٨ .

(١) زيادة من ي و ب .  
(٢) انظر الجواهر ٦٢٩ ، ٦٧٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢/١٩٤/٢ خ . وإعراب القرآن ٣٢٦/٢ ، وجمع البيان ٥٢٥/٣ ، والبيان ١٣٥/٢ ، والبحر ٢١٢/٦ ، وإتيان ٨٨٠ ، وتفسير الطبري ٩٠/١٦ ، والقرطبي ١٤٤/١١ ، وابن كثير ٢٥٢/٥ ، وجمع التفسير ١٧٨/٤ ، والعسكريات ٥٩ ، والبغداديات ٣٤ ، والخصائص ٣٠١/٢ ، وابن الشجري ٢٧٠/٢ ، والمغني ٧٦٢ .

(٣) وهو قول الزجاج وأبي علي وابن جني وغيرهم . وقيل : الأمر على بابه ومعناه الدعاء والمعنى فليدعه الله في طغيانه ، عن مجاهد ، وقرّره الطبري وعبارته « فليطول له الله في ضلّالته » ، وأجازه القرطبي وأبو حيان وغيرهما .

(٤) أراد حكاية لفظ الآية وإيقاع الخبر موقع الأمر فأدخل الفاء لذلك ، وكذا فعل ابن الشجري وابن هشام لكنها أولاه بالمضارع فقدره « فيمدُّ » ، والوجه ألا تدخل عليها . ولفظ القرطبي « مَدَّ » ولفظ ابن جني والعكبري « فليمدن » . وكان في الأصل « فمدأ له » وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٥) انظر ما سلف ٧٩٤ .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٥٤ .

(٧) انظر الجواهر ٨٢٢ ، وشرح المصحح اللوح ١/٦٢ ، والحجة ١٧٦/٣ خم ، وتفسير الطبري =

فليتريصن ، وجعل لفظ الخبر بمعنى الأمر - فكذا ههنا جعل لفظ الأمر بمعنى الخبر .

٣ [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٧٥

٦ ﴿ مَنْ ﴾ ههنا بمعنى « الذي » و ﴿ هو ﴾ مبتدأ ، و ﴿ شر ﴾ خبره ، و ﴿ مكاناً ﴾ تمييز . و ﴿ أضعف ﴾ عطف على ﴿ شر ﴾ ، و ﴿ جنداً ﴾ تمييز . و ﴿ مَنْ ﴾ بصلته منصوب الموضع ب ﴿ سيعلمون ﴾ <sup>(٣)</sup> ، والتقدير : سيعلمون الذي هو شرٌّ مكاناً وأضعف جنداً .

٩ ولا يكون ﴿ من ﴾ استفهاماً هنا إلا أن تجعل ﴿ هو ﴾ فصلاً <sup>(٤)</sup> ، وتقدر : سيعلمون أيهم شرٌّ مكاناً وأضعف جنداً : والفصل بين كلمة الاستفهام وبين خبره عزيز قليل لا يقاس عليه <sup>(٥)</sup> .

١٢ [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَذَّبَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٧٧

= ٣٦٩-٢٦٤/٢ ، والقرطبي ١١٢/٣ ، وابن كثير ٣٩٦-٣٩٨ ، وجمع التفاسير ٢٤٠/١ ، وابن الشجري ٢٥٧/١ ، ٣٧٠ ، والمصادر التي أحلنا عليها في الكلام على هذه الآية في موضعها ١٦٤ ولم يتكلم المؤلف ثمة على « يتريصن » وإنما تكلم على لفظ « قروء » ، وسياق الآية ﴿ والمطلقات يتريصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر مجمع البيان ٥٢٥/٣ ، والبحر ٢١٢/٦ ، والتبيان ٨٨٠ .

(٣) وعلم بمعنى عرف .

(٤) أجازة العكبري وأبو حيان وإن لم يصرح الثاني به فقد أجاز أن تكون « ما » استفهامية .

(٥) لم ينصوا على وقوع الفصل بين الاستفهام وخبره ، انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير

الفصل ٢٣

(٦) انظر مجمع البيان ٥٢٧/٣ ، والبيان ١٣٥/٢ ، والبحر ٢١٢/٦

الموصول هو المفعول الأول لقوله ﴿ أَفَرَأَيْتَ ﴾ ، والاستفهام في موضع المفعول الثاني وهو قوله ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ آتَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴾ [ ٧٨ ] .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ] : ﴿ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٨٢ ]

أي الأصنام يكفرون ويحذون عبادة المشركين إياهم <sup>(٣)</sup> . فيكون قوله / ١/٨٣ ﴿ عِبَادَتِهِمْ ﴾ مصدراً مضافاً إلى المفعول ، ويكون في المعنى كقوله ﴿ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴾ [ سورة القصص : ٢٢ ] ، فحذف الفاعل وأضاف إلى المفعول .

ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى الفاعل ، والمفعول محذوفاً ، والتقدير : سيكفر المشركون بعبادتهم الأصنام <sup>(٤)</sup> . ويدلّ على صحة هذا قوله ﴿ وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [ سورة الأنعام : ٢٣ ] وغير ذلك من الآي .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ] : ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ﴾ <sup>(٥)</sup>

[ ٨٥ ]

يجوز أن ينتصب ﴿ يوم ﴾ بقوله ﴿ لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ ﴾ [ ٨٧ ] أي لا يملكون في ذلك اليوم <sup>(٦)</sup> .

ويجوز أن ينتصب بقوله ﴿ إِنَّا نَعُدُّ لَهُمْ عَذَابًا ﴾ [ ٨٤ ] أي نعدّ لهم ذلك اليوم ما يقع <sup>(٧)</sup> فيه للمتقين خيراً وللمجرمين شراً .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر مجمع البيان ٥٢٩/٣ ، والبيان ١٣٦/٣ ، والبحر ٢١٥/٦ ، وتفسير الطبري ٩٢/١٦ ، والقرطبي

١٤٨/١١ ، وابن كثير ٢٥٦/٥-٢٥٧ ، ومجمع التفاسير ١٨٠/٤

(٣) هنا قول الطبري ، وهو الظاهر كما قال أبو حيان .

(٤) عن السدي وهو قول ابن كثير ، وذكره الطبرسي والقرطبي وأبو حيان وغيرهم .

(٥) انظر مجمع البيان ٥٢٠/٣ ، والبيان ١٣٦/٢ ، والبحر ٢١٦/٦ ، والتبيان ٨٨٢ ، والعصديات ٨٥

(٦) وهو الأوجه عند أبي حيان . وقيل ينتصب بـ « اذكر » مقدرة .

(٧) في الأصل وب « وما يقع » زيادة الواو وهو خطأ صوابه من ي .

و ﴿ وَفُذًّا ﴾ في موضع الحال أي وافدين . و « وَفُذ » ك « رَكْب »<sup>(١)</sup>  
و « وافد » ك « راكب » ، مثل « صاحب » و « صَحْب » و « راجل »  
و « رَجُل » .

٢

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا . تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾ [ ٨٩ - ٩٠ ]

٦ الجملة التي هي ﴿ تكاد السموات ﴾ في موضع نصب وصفاً لقوله ﴿ إِذَا ﴾ ،  
لمكان قوله ﴿ منه ﴾ أي من الإذ .

ولا يجوز الوقف<sup>(٤)</sup> على « إِذَا » لما ذكرنا . وكذلك لا يجوز الوقف<sup>(٤)</sup> على  
قوله ﴿ هَذَا ﴾ [ ٩٠ ] لأن قوله ﴿ أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلِذَا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٩١ ] مفعول  
له ، والتقدير : وتَجَرَّ الجبالُ هَذَا لأن دَعَا ، أي لأجل أن دعوا<sup>(٦)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾ [ ٩٣ ]

١٢

(١) فهو اسم للجمع ، انظر ماسلف من الكلام على « ركب » ٥٠١-٥٠٢ والتعليق ثمة . لكن وقع في  
العضديات أنه جمع ، وهو مذهب الأخفش ، وهو خلاف ما ذهب إليه أبو علي في تكملة الإيضاح  
والبغداديات وغيرها أنه اسم للجمع وهو مذهب سيبويه وغيره ، انظر ماسلف .

(٢) زيادة من ب و ي . (٣) انظر مجمع البيان ٥٣٠/٣ ، والبيان ١٣٧/٢

(٤) انظر القطع ٤٦٣ ، ومنار الهدى ١٧٦ . وفي منار الهدى أن الوقف على ﴿ إِذَا ﴾ كافٍ ، وليس  
كذلك .

(٥) انظر الجواهر ١١٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٣/٢ ، وإعراب القرآن ٣٢٨/٢ ، والبحر ٢١٩/٦ ،  
والمصادر السالفة .

(٦) فالمصدر المؤول من أن وما بعدها في موضع نصب وهو قول الفراء ، وقيل هو باق على جره وهو  
قول الكسائي . وانظر ماسلف من التعليق على اختلافهم في انتصاب المصدر المؤول من أن وأن  
أو بقاءه على جره بعد حذف الجار ١٣٣

(٧) زيادة من ي .

(٨) انظر شرح اللمع الملوّح ٢/٩٧ ، ومجمع البيان ٥٣٢/٣ ، والبيان ١٣٧/٢ ، والبحر ٢٢٠/٦ ،  
والمقتضب ١٥٠/٤ ، والإيضاح ١٤٣ ، وابن يعيش ٦٨/٦ ، والمغني ٢٦٣

﴿ كَلَّ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ مَنُ ﴾ في موضع الجرّ ، والجارُّ من صلتَه ، وقوله ﴿ آتَى ﴾ في موضع الرفع خبر ﴿ كَلَّ ﴾ ووَحَّدَه على لفظه ، وهو مضاف إلى المفعول ، و ﴿ عبداً ﴾ في موضع الحال من الضمير في ﴿ آتَى ﴾ . ٣

## سورة طه

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ طه . مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴾ <sup>(٢)</sup> ]

[ ٢-١ ]

جواب القسم ، لأن قوله ﴿ طه ﴾ جار مجرى القسم <sup>(٣)</sup> . ويجوز أن يكون يريد بـ ﴿ طه ﴾ ما قالوا في التفسير : يارجل <sup>(٤)</sup> ، أي : يارجل ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى .

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ إِلَّا تَذَكُّرَ لِمَن يَخْشَى ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٣ ] ]

قالوا في نصب ﴿ تذكرة ﴾ وجهين : أحدهما أنه بدل <sup>(٧)</sup> من قوله ﴿ لتشقى ﴾ . والثاني أنه نصب مفعول له <sup>(٨)</sup> ، أي إلا للتذكرة .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٦ ، وللفراء ١٧٤/٢ ، وجمع البيان ٢/٤ ، والبيان ١٣٨/٢ ، والبحر ٢٢٤/٦ ، وتفسير الطبري ١٠٢/١٦-١٠٣ ، والقرطبي ١٦٥/١١-١٦٨ ، وابن كثير ٢٦٦/٥-٢٦٧ ، وجمع التفاسير ٨٥/٤ .

(٣) عن ابن عباس في رواية عنه .

(٤) وهو قول ابن عباس ومجاهد والضحاك وقتادة وغيرهم . فقيل هي نبطية ، عن ابن عباس وعكرمة ، وقيل سريانية ، عن مجاهد وقتادة ، وقيل هي لغة في عك ، عن الكبي ، وقيل في طبيع ، عن قطرب .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٦ ، وللفراء ١٧٤/٢ ، وإعراب القرآن ٢٣١/٢ ، وجمع البيان ٢/٤ ، والبحر ٢٢٥/٦ ، وتفسير القرطبي ١٦٩/١١ .

(٧) وهو قول الأخفش والفراء والزجاج ومن وافقهم .

(٨) وهو أحد قولي النحاس وأبي علي ومن وافقهما .

وكلاهما خطأ : أما البديل فإنه<sup>(١)</sup> لا يجوز ، لأن التذكرة ليس من الشُّقَّة<sup>(٢)</sup> في شيء ، ليس هو إياه ولا بعضه ولا مشتقاً عليه . ولا يجوز أن ينتصب لأنه مفعول له ، إذ لا يجوز أن ينصب فعل واحد اسمين كلاهما مفعولان له<sup>(٣)</sup> . ٢

وإذا لم يجوز انتصاب ﴿ تذكرة ﴾ على هذين الوجهين كان الاستثناء منقطعاً وكان التقدير : لكن تُذَكِّرُ تذكرةً لمن يخشى ، فتحمله على فعل مضمر<sup>(٤)</sup> .

ويكون قوله ﴿ تَنْزِيلاً ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٤ ] محمولاً على مضمر أيضاً ، أي نزلائه تنزيلاً . ٦

[ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [ ٧ ] يجوز أن يكون التقدير : وأخفى سرّه<sup>(٨)</sup> ، فيكون من باب حذف المفعول . ويجوز أن يكون التقدير : وأخفى من السّر<sup>(٩)</sup> ، فيكون من باب حذف الجار ١

(١) في الأصل : فلأنه ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٢) يظهر أنه أخذ من كلام أبي علي فقد أنكر قول الزجاج من قبل أن التذكرة ليست بشقاء . انظر القرطبي والبحر . وقال النحاس عقب ذكره قول الزجاج « وهذا وجه بعيد » . وقد سقط لكلام على هذه الآية في مخطوطة معاني القرآن للزجاج التي بين يدي .

(٣) انظر ما سلف ٣٥٠ والتعليق ثمة .

(٤) ويكون منصوباً على المصدرية ، وأجازه النحاس وأبو علي ومن وافقها .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٤/٢ ، وإعراب القرآن ٣٣١/٢ ، وجمع البيان ٢/٤ ، والبحر ٢٢٥/٦ .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٤٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٤/٢ ، وإعراب القرآن ٣٣٢/٢ ، وجمع البيان ٢/٤ ، والبيان ١٢٨/٢ ، والبحر ٢٢٦/٦-٢٢٧ ، وتفسير الطبري ١٠٧/١٦-١٠٧ ، والقرطبي ١٧٠/١١ . وأبى كثير ٢٦٩/٥-٢٧٠ ، وجمع التفسير ١٨٧/٤-١٨٨ ، والكامل ٨٧٦ ، والعضديات ٩ ، ١٣٠ ،

وتكلمة الإيضاح ٩٥ ، وابن يعيش ٣٤/٦ ، ٩٧ .

(٨) عن ابن زيد ، وهو خلاف الظاهر ، وردّه الطبري وغيره .

(٩) وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك وجهور المفسرين .



والمجرور ، كقولهم : « الله أَكْبَرُ » <sup>(١)</sup> أي أكبر من كل شيء <sup>(٢)</sup> . فعلى الأول « أَخْفَى » فعل ماض ، وعلى الثاني « أَفْعَل » مثل « أَفْضَلَ » من قولهم : زيد أفضل من عمرو .

٣

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى . أَنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ <sup>(٣)</sup>

[ ١١-١٢ ]

بالكسر والفتح من ﴿ أَنِّي ﴾ <sup>(٤)</sup> . فن فتح فبوقوع النداء عليه ، على تقدير : نودي / ياموسى بآني أنا ربك . لا بد من تقدير الباء لتعدي ﴿ نودي ﴾ إليه . ولا ينصبه ﴿ نودي ﴾ بنفسه لأنه تعدى مرة بنفسه إلى قوله ﴿ ياموسى ﴾ .

٩

ومن قال : ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ فلأن « نُودِيَ » و « قِيلَ » واحد ، فكأنه في التقدير : نودي ياموسى وقيل إني أنا ربك .

والذي قام مقام الفاعل في الحقيقة في ﴿ نودي ﴾ هو المصدر دون قوله ﴿ ياموسى ﴾ لأن قوله ﴿ ياموسى ﴾ جملة ، والجمل لا تقوم مقام الفاعل <sup>(٥)</sup>

١٢

(١) انظر الكتاب ٢٢٢/١ ، والكامل ٨٧٦-٨٧٧ ، والزاهر ١٢٢/١-١٢٥ ، وسفر العادة ١٥ ، وشرح الكافية ٢١٤/٢ ، واللسان ( كبير ) .

(٢) هنا قول سيويه والكسائي وهشام والفراء ، وأجازوه المبرد واختار أن يكون « أكبر » بمعنى « كبير » ، وعزا ثعلب هذا القول إلى أهل اللغة ، انظر الزاهر واللسان .

(٣) انظر الجواهر ١٢٠-١٢١ ، ٥٩٥ ، ٦٨٣-٦٨٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٥/٢ ، وللزجاج ج ٢/١٩٦/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٣٢-٢٣٣ ، والحجة ٤٥٢/٣-٤٥٣ خم ، وجمع البيان ٣/٤ ، والبيان ١٢٨/٢-١٢٩ ، والبحر ٢٣٠/٦ .

(٤) قرأ بالفتح أبو عمرو وابن كثير وقرأ الباقيون بالكسر . انظر السبعة ٤١٧ ، والتيسير ١٥٠ ، والنشر ٣١٩/٢ .

(٥) سلف التعليق على وقوع الفاعل جملة ٦٠٧ .

ألا ترى أنه قال في قوله ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجْنَنَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup>  
[ سورة يوسف : ٢٥ ] : إن التقدير : ثم بدا لهم بداء <sup>(٢)</sup> ، ولا يقوم قوله ﴿ لَيْسَجْنَنَّهُ ﴾  
مقام الفاعل ، لأن ﴿ لَيْسَجْنَنَّهُ ﴾ جملة ، والجملة نكرات <sup>(٣)</sup> ، والفاعل يضر  
والمضر أعرف المعارف <sup>(٤)</sup> : فلا يتأتى كون الجملة فاعلاً . فيأذاً التقدير : نودي  
البداء ، ثم فسّر فقال : يا موسى .

وقوله ﴿ أَنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾  
﴿ أَنَا ﴾ يجوز <sup>(٥)</sup> أن يكون قصلاً ، وأن يكون وصفاً <sup>(٦)</sup> للياء ، وأن يكون  
مبتدأ .

[ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> : ﴿ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ١٢ ]  
مصروف وغير مصروف <sup>(٩)</sup> . فمن صرف كان عنده اسماً مذكراً . ومن لم يصرف  
جعل له اسم بقعة معرفة ، فلم يُجرها كما لا يُجرى <sup>(١٠)</sup> نحو « بصرة » و « مكّة »

- (١) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٠٥-٦٠٧ .
- (٢) قوله « ألا ترى أنه قال ... بداء » الظاهر أنه يريد به سيبويه ، انظر الكتاب ٤٥٦/١ .  
وما فهمه عن سيبويه هنا هو الحق ، انظر ماسلف من التعليق على هنا ٦٠٦ . ووه في الجواهر  
١٢١ ، ٥٩٥ ، فنص أن مذهب سيبويه أن الفاعل قوله ﴿ لَيْسَجْنَنَّهُ ﴾ وإن كان جملة ، انظر  
ماسلف من التعليق أيضاً .
- (٣) الصحيح أن الجملة لانكرة ولا معرفة ، انظر ماسلف من التعليق على هنا ٢٣٤ .
- (٤) سلف التعليق على « المعارف » ١٣٩ .
- (٥) في الأصل : لا يجوز ، وهو خطأ من الناسخ .
- (٦) أي توكيداً ، انظر ماسلف من التعليق على هنا ٣٣ . وسلف ثمة التعليق على ضمير الفصل .
- (٧) زيادة من ي وب .
- (٨) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٥/٢-١٧٦ ، وإعراب القرآن ٣٣٢/٢ ، والحجة ٤٥٢/٣ خم ، وجمع  
البيان ٤-٣/٤ ، والبيان ١٣٩/٢ ، والبحر ٢٣١/٦ .
- (٩) قرأ عاصم وابن عامر وحزرة والكسائي بالتثنية على الصرف وقرأ الباقون بغير تثنية على ترك  
الصرف . انظر السبعة ٤١٧ ، والتيسير ١٥٠ ، والنشر ٣١٩/٢ .
- (١٠) هنا ضبط الأصل وب ، وضبط ي : لا يُجرى .

و « بغداد » ، ويجوز أن يكون معدولاً عن <sup>(١)</sup> « طاي » ك « عَمَر » ، فلا ينصرف للعدل والتأنيث .

- ٣ [ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ١٣ ]  
 وقرأها حمزة : ﴿ وَأَنَا اخْتَرْنَاكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وهو يقرأ ﴿ إني أنا ربك ﴾  
 بالكسر ، ولم يتكلم فارسيهم <sup>(٥)</sup> في ذامع أن موضوع كتابه لهذا <sup>(٦)</sup> .  
 والوجه فيه أن يكون منصوباً <sup>(٧)</sup> بقوله ﴿ فاستمع ﴾ [ ١٣ ] . وكأنه قال :

- (١) في النسخ « من » وهو تحريف . وسلف على الصواب فيها ٢١٣ - ٢١٤ . (٢) زيادة من ي وب  
 (٣) انظر الجواهر ١٢١ ، ٥٩٥ ، ٦٨٣ - ٦٨٤ ، ومعاني القرآن للقراء ١٧٦/٢ ، وللزجاج  
 ج ٢/١٩٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٣٢/٢ ، والحجة ٤٥٤/٢ - ٤٥٥ خ ، ومجمع البيان ٤ - ٣/٤ ،  
 والبحر ٢٣١/٦ ، والتبيان ٨٨٦ . وسياق الآية : وأنا اخترتك فاستمع لما يوحى .  
 (٤) هذه قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقيون ﴿ وأنا اخترتك ﴾ . انظر السبعة ٤١٧ ، والتيسير ١٥١ ،  
 والنشر ٣٢٠/٢ .  
 (٥) هو أبو علي الفارسي ، انظر ماسلف ٧٢ ومقدمة التحقيق .  
 (٦) ذكر أبو علي في « الحجة » وجهي القراءة لكنه لم يتكلم عليها ، والذي قاله أن « الأفراد زعموا  
 أكثر في القراءة ، وهو أشبه بما قبله من قوله ﴿ إني أنا ربك ﴾ ووجه الجمع أن نحو ذلك قد جاء  
 نحو قوله ﴿ سبحان الذي أرى بعده ﴾ ثم قال ﴿ وآتيناه موسى الكتاب ﴾  
 [ سورة الإسراء : ١ - ٢ ] ... » اهـ .  
 ونحو هذا في إعراب القرآن ، قال النحاس « وأنا اخترتك ههنا أولى من جهتين : إحداها أنه  
 أشبه في الخط ، والثانية أنه أولى بنسق الكلام لقوله جلّ وعز ﴿ يا موسى إني أنا ربك ﴾ وعلى  
 هذا جرت المحاطة » اهـ .  
 ووجه الفراء قراءة حمزة بأن ﴿ وأنا اخترتك ﴾ معطوف على ﴿ آتينا أنا ربك ﴾ أي نودي  
 ياموسى بأني أنا ربك وبأنا اخترتك ، ووافقه الزجاج ، وأجازه العكبري . ولم يتكلم عليها  
 أبو حيان أوسها فوجه قراءة حمزة كتوجيهه قراءة من قرأ « وإنا » بكسر الهمزة وهي قراءة شاذة  
 عزاها إلى السلمي وابن هرمز والأعمش في رواية ، وذلك بالعطف على ﴿ إني أنا ربك ﴾ ، قال  
 « لأنهم كسروا ذلك أيضاً » اهـ وحمزة يفتح لا يكسر ، وقد رد ذلك المؤلف انظر التعليق  
 الآتي .  
 (٧) إنما انتصب بعد حذف اللام عنه .

فاستمع لما يوحى لأننا اخترناك<sup>(١)</sup> ، كما قال<sup>(٢)</sup> هو عن الخليل في قوله ﴿لإيلاف قُرَيْشٍ﴾ [سورة قريش : ١] ، ألا تراه قال : التقدير : فليعبدوا ربَّ هذا البيت لإيلاف . فقدَّم ، فكذا ههنا .

٣

(١) ما قاله المؤلف هنا ذكره في الجواهر في المواضع المذكورة في ح ٣ من الصفحة السابقة . وقال ثمة ١٢١ : « ... أي استمع لما يوحى لأننا اخترناك فاللام الأولى بمعنى « إلى » لولا ذلك لم يميز لأنه لا يتعدى فعل واحد بحرفي جر متفقين وإن اختلفوا في المختلفين ، اهـ . وعزا في الجواهر أيضاً ما ذكرته في ح ٦ من الصفحة السابقة من قول الفراء والزجاج ومن وافقهما إلى أبي علي الفارسي . ولم أصب كلامه ، قال المؤلف : « وزعم الفارسي أن قوله ﴿ وأنا اخترناك ﴾ محمول على ﴿ أني أنا ربك ﴾ ، فسبحان الله ، إن من قرأ ﴿ أني أنا ربك ﴾ بالفتح يقرأ ﴿ وأنا اخترناك ﴾ وهما ابن كثير وأبو عمرو ، فكيف نحمل عليه ... » اهـ وكان في المطبوع : « بالفتح يقرأ وأنا اخترناك وهو » وهو خطأ . وقال في الجواهر ٦٨٢-٦٨٤ عقب ما ذهب إليه في توجيه قراءة حمزة « فإن قلت : ولم لا تحمل ﴿ وأنا اخترناك ﴾ على ﴿ نودي ﴾ في قوله ﴿ نودي يا موسى . أني أنا ربك ... وأنا اخترناك ﴾ أي نودي بأني أنا ربك وأنا اخترناك ؟ قيل : ﴿ أنا اخترناك ﴾ قراءة حمزة وهو يقرأ ﴿ إني أنا ربك ﴾ مكسورة الألف ، فكيف تحمله عليه ... » اهـ وكان في المطبوعة « وأنا اخترناك » في المواضع الثلاثة الأولى وهو خطأ ، وكان فيها أيضاً : قيل إن اخترناك . والصواب ما أثبت ، وفيها أيضاً « ... حمزة وهي تقرأ » وهو تحريف .

وهذا الذي ذهب إليه المؤلف سبقه إليه النحاس في القطع ٤٦٥ فقد نص أن من قرأ ﴿ وأنا اخترناك ﴾ فالوقف على ﴿ طوى ﴾ تام عنده ، وقال : « لأن المعنى : ولأنا اخترناك » اهـ . والمؤلف لم يقف على هذا الكتاب بلا ريب ، يشهد لهذا قوله عقب ما ذكره في توجيه قراءة حمزة : « ... وأين هم من هذا ؟ لم يتأملوا أول الكلام ولم ينظروا في قراءة الزيات [ هو حمزة ] والله أعلم ، الجواهر ٥٩٥ . ولو وقف على قول النحاس لم يشمخ بنفسه هذا الشموخ ، والله أعلم . وأجاز المؤلف أيضاً في توجيه قراءة حمزة وجهاً آخر وهو أن تكون محمولة على المعنى ، قال : « لأنه لما قال ﴿ فاخلع نعليك إنك بالوادى المقدس طوى ﴾ كأنه قال : اخلع نعليك لأنك بالوادي المقدس طوى ولو قال ذلك صريحاً لصلح ﴿ وأنا اخترناك ﴾ على تقدير : ولأننا اخترناك أي اخلع نعليك لهذا ولهذا » اهـ الجواهر ١٢١ . وهو قول ظاهر التكلف اختاره المؤلف في الجواهر ٥٩٥ واختار الأول ٦٨٢ وأجاز القولين ١٢١ .

(٢) في الأصل : قالوا ، وهو خطأ صوابه من ب . وقوله « كما قال » سقط من ي . وهو يريد سيبويه ، انظر الكتاب ٤٦٤/١ .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٨٣ .

قوله تعالى : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٤ ]

أَي لِتَذَكُرْنِي <sup>(٢)</sup> ، فَأَضَافَهُ إِلَى الْمَفْعُولِ وَحَذَفَ الْفَاعِلَ . وَإِنْ شِئْتَ :  
لَاذِكْرُكَ <sup>(٣)</sup> ، فَحَذَفَ الْمَفْعُولَ وَاقْتَصَرَ عَلَى الْفَاعِلِ <sup>(٤)</sup> ، وَكَلَاهَا شَاعَ فِي التَّنْزِيلِ ،  
وَقَدْ عَدَدْنَا ذَلِكَ فِي « الْجَوَاهِر » <sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ <sup>(٧)</sup> ] [ ١٥ ]

يُرَوَّى عَنْ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ كَانَ يَقِفُ وَقْفَةً لَطِيفَةً عَلَى قَوْلِهِ ﴿ أَكَادُ ﴾ ثُمَّ  
يَبْتَدِئُ وَيَقْرَأُ ﴿ أُخْفِيهَا لِتَجْزِيَ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّازِي <sup>(٩)</sup> عِلَّةَ ذَلِكَ .

(١) انظر الجواهر ٤٦٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ١/١٩٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٣٢/٢ ، ومجمع البيان ٥/٤ ، والبيان ١٣٩/٢ ، والبحر ٢٣١/٦ ، وتفسير الطبري ١١٢/١٦ ، والقرطبي ١٧٧/١١ ، وابن كثير ٢٧١/٥ ، ومجمع التفاسير ١٩٠/٤ .

(٢) عن مجاهد ، وهو قول الطبري والزجاج ، وأجازه النحاس وغيره .

(٣) أجازه النحاس ومن وافقه . وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

(٤) سلف التعليق على إضافة المصدر إلى الفاعل أو إلى المفعول وجواز ذكرها وحذفها ٦٢٧ .

(٥) في الباب ٢٠ الذي عقده في « الجواهر » ٤٠٥-٥١٠ لـ « ما جاء في التنزيل من حذف المفعول والمفعولين وتقديم المفعول الثاني على المفعول الأول ، وأحوال الأفعال المتعدية إلى مفعوليهما وغير ذلك مما يتعلق به » . وذكر هذه الآية ثمة ٤٦٠ . و « الجواهر » هو كتابه الذي طبع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » انظر تحقيق ذلك في مقدمة التحقيق .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر شرح الملع اللوح ٢/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٦/٢-١٧٧ ، وللزجاج ج ١/١٩٧/٢ ، وإعراب القرآن ٢٣٤-٢٣٥ ، ومجمع البيان ٤/٤ ، والبيان ١٣٩/٢-١٤٠ ، والبحر ٢٣٢/٦ ، وتفسير الطبري ١١٢/١٦-١١٦ ، والقرطبي ١٨٢/١١-١٨٣ ، وابن كثير ٢٧٢/٤ ، ومجمع التفاسير ١٩٠/٤ ، والمختص ٤٧/٢ ، وسر الصناعة ٣٨ ، والأضداد ٩٥-٩٩ .

(٨) الذي ذكره ابن جني في المحتسب أن الأخفش ذكر الوقف على ﴿ أُخْفِيهَا ﴾ ، قال : « ... وهذه الوقفة القصيرة ذكرها أبو الحسن ، وما أحسنها وألطف الصنعة فيها » اهـ ، والظاهر أنه يريد أن الأخفش ذكرها في كتابه في الوقف .

(٩) هو أبو الفضل الرازي صاحب « جامع الوقوف » ولم ينته إلينا ، والمؤلف عنه ينقل .  
ونقل القرطبي عن كتاب « الرد على من خالف مصحف عثمان » لأبي بكر بن الأنباري قوله =

وكانه إنما وقف تلك الوقفة لأنه أراد أن يبين لك أنّ اللام من قوله ﴿ لتجزي ﴾ من صلة ﴿ أخفيها ﴾ لا من صلة ﴿ آتية ﴾ . وكأنه قدر : إنّ الساعة آتية أكاد أظهرها<sup>(١)</sup> ، ثم ابتداء وقال : أخفيها لتجزي<sup>(٢)</sup> .

٣

وأما ما ذهب إليه آخرون من ترك الوقف = فـ ﴿ أخفيها ﴾ عندهم وجهان : أحدهما : أن المعنى : إن الساعة آتية أكاد أخفيها عني<sup>(٣)</sup> ، فكيف

= فيه : « ... وتفسيراً آخر للآية : ﴿ إن الساعة آتية أكاد ﴾ انقطع الكلام على « أكاد » وبعده مضراً أي [ أكاد أتّي بها ، والابتداء ﴿ أخفيها لتجزي كل نفس ﴾ ... » اهـ ونحو هذا في كتابه الأضداد .

وذكر الطبري أيضاً نحو هذا القول ولم يعزه إلى أحد . وقال النحاس : « ... ويكون التقدير : إن الساعة آتية أكاد أتّي بها ، ودلّ آتية على « أتّي بها » ثم قال جلّ وعزّ ﴿ أخفيها ﴾ على الابتداء » اهـ وانظر منار الهدى ١٧٧ .

(١) هذا معنى قول ابن الأنباري والنحاس « أتّي بها » .

(٢) فـ « أخفيها » على معناها من الإخفاء والستر ، قال النحاس : « وهذا معنى صحيح لأن الله حلّ وعزّ قد أخفى الساعة التي هي يوم القيامة والساعة التي يموت فيها الإنسان ليكون الإنسان يعمل والأمر عنده مبهم ولا يؤخر التوبة ... » اهـ .

أما ابن جني فذكر أن « أخفى » إذا كان من معنى الإخفاء والستر فاللام متعلقة بنفس ﴿ آتية ﴾ ، قال : « فالوجه أن تقف بعد ﴿ أخفيها ﴾ وقفة قصيرة . أما الوقفة فثلاثا يطرأ أن اللام متعلقة بنفس ﴿ أخفيها ﴾ وهذا ضد المعنى لأنها إذا لم تظهر لم يكن هناك جزء إنما الجزء مع ظهورها ... وهذه الوقفة القصيرة ذكرها أبو الحسن وما أحسنها وألطف الصنعة بها » اهـ ، وفيما قاله نظر ، انظر ما نقلته من كلام ابن الأنباري والنحاس .

(٣) وهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة وسعيد بن جبير وغيرهم ، وهو قول أكثر المفسرين ، وعبارتهم : أخفيها من نفسي ، واختاره الطبري وغيره .

قال الإمام الطبري : « ... معنى ذلك : أكاد أسترها من نفسي . وأما وجه صحة القول في ذلك فهو أن الله تعالى ذكره خاطب بالقرآن العرب على ما يعرفونه من كلامهم وجرى به خطابهم بينهم ، فلما كان معروفاً أن يقول أحدهم إذا أراد المبالغة في الخبر عن إخفائه شيئاً هو له سرّ : قد كدت أن أخفي هذا الأمر عن نفسي من شدة استسراي به ، ولو قدرت أخفيه عن نفسي أخفيته = خاطبهم على حسب ما قد جرى به استعمالهم في ذلك من الكلام بينهم وما عرفوه في منطقهم . وقد قيل في ذلك أقوال غير ما قلنا ، وإنما اخترنا هذا القول على غيره

أظهرها . والآخر : ما ذهب إليه أبو علي<sup>(١)</sup> من أن الهمزة همزة السلب ، أي أكاد أسلب خفاءها وأظهرها<sup>(٢)</sup> .

واللام في قوله ﴿ لَتَجْزَى ﴾ [ ١٥ ] لام « كي » . وكان أبو حاتم<sup>(٣)</sup> يذهب  
في مثل هذا إلى أن اللام لام القسم . وقد تقدّم الحِجَاجُ / في ذلك غير مرة في ١/٨٤ ( ١/٨٣ )  
كتبنا<sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ فَلَا يَصِدُّكَ عَنْهَا ﴾ [ ١٦ ]  
أي عن الإيمان<sup>(٦)</sup> [ بها ]<sup>(٧)</sup> ﴿ مَنْ لَا يُؤْمِرُ بِهَا وَأَتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى ﴾ [ ١٦ ]  
يجوز في موضع ﴿ تَرْدَى ﴾ وجهان : النصب لأنه جواب النهي بالفاء<sup>(٨)</sup> كما ستره  
في هذه القصة<sup>(٩)</sup> من قوله ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحَتَكُمْ ﴾<sup>(١٠)</sup> [ ٦١ ] ،

= من الأقوال لموافقته أقوال أهل العلم من الصحابة والتابعين ... ثم ذكرها ، وانظر هذه الأقوال  
في المصادر السالفة .

(١) انظر شرح اللع والمحتسب وسر الصناعة في اللواضع للذكورة في ح ٧ ص ٨١٧ . ولم أجده فيما بين  
يمني من كتبه .

(٢) تأويل « أخفى » بمعنى أظهر أحد الأقوال التي قيلت في تأويل الآية ولم يرو عن أحد من  
الصحابة أو التابعين . وأبو علي يتأول بجيئه بمعنى أظهر - والأصل فيه أن يكون بمعنى ستر - بما  
ذكره من أن الهمزة فيه للسلب . وقد اختلفوا فيه فمنهم من أثبت له المعنيين فهو من الأضداد .  
ومنهم من لم يثبت له إلا معنى الستر ، وهو الوجه .

(٣) انظر قوله في إيضاح الوقف ٢٦٧ - ٢٦٨ ، والقطع ٤٦٥ ، وسلف بسط التعليق على هذا ٢٥٢ .

(٤) انظر ماسلف في هذا الكتاب ٢٥٢ ، ٤٢٦ ، ٦٥٣ ، وما سيأتي ٩٥٣ ، ١١٦٤ ، ١٢٥٠ . وكان في  
الأصل وي « من كتبنا » وهو تحريف . وقوله « وقد تقدم ... كتبنا » لم يرد في ب .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر الجواهر ٧٨ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢/١٩٧/٢ خ ، وجمع البيان ٤/٤ ، والبيان ١٤٠/٢ ،  
والبحر ٢٣٣/٦ . وتفسير الطبري ١١٦/١٦ ، والقرطبي ١٨٥/١١ ، وجمع التفسير ١٩١/٤ .

(٧) هذا قول الطبري والزجاج والقرطبي وغيرهم .

(٨) انظر ماسلف ٣٥ وما علقناه ثمة .

(٩) يريد قصة موسى عليه السلام في هذه السورة .

(١٠) لم يتكلم المؤلف عليها . انظر الكلام عليها في معاني القرآن للفراء ١٨٢/٢ ، وإعراب القرآن =

ويجوز أن يكون في موضع الرفع على تقدير : فإذا أنت تردى .

٣ ألا ترى أن مثل هذه الأجوبة قد جاء فيها الرفع والنصب كقوله ﴿ فَأُطْلِعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة غافر : ٣٧] و ﴿ أُطْلِعْ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة عبس : ٤] [و] <sup>(٣)</sup> ﴿ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله <sup>(٥)</sup> : ﴿ يَأْتِيْتَنَا نُرْدُ وَلَا نَكْذِبُ ﴾ <sup>(٦)</sup> ﴿ وَلَا نَكْذِبُ ﴾ ، ﴿ وَنَكُونُ ﴾ ﴿ وَنَكُونُ ﴾ [سورة الأنعام : ٢٧] .

[ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ١٧ ]

قال الكوفيون : ﴿ ما ﴾ رفع بالابتداء ، و ﴿ تلك ﴾ بمعنى « التي » <sup>(٩)</sup> في = ٢٤٣.٢٤٢/٢ ، وجمع البيان ١٥-١٤/٤ ، والبحر ٢٥٤/٦ ، والكتاب ٤٢١/١ ، والمقتضب ١٥/٢ ، والخصائص ٢٦٢/١ ، وابن يعيش ٢٦٧/٢ . و ﴿ يستحکم ﴾ بفتح الياء والحاء قراءة غير حمزة والكسائي وحفص عن عاصم . فقرأ هؤلاء بضم الياء وكسر التاء من أسحت ، وقد سلف التعليق على القراءة ٣٥ .

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٧٨ - ١١٧٩ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٥/٣ ، وإعراب القرآن ٦٢٦/٣ ، وجمع البيان ٤٣٦/٥ ، والبيان ٤٩٤/٢ ، والبحر ٢٧/٨ .

(٣) زيادة مني .

(٤) قرأ بالنصب عاصم وجده ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٦٧٢ ، والتيسير ٢٢٠ ، والنشر ٣٩٨/٢ .

(٥) في الأصل : لقوله ، وهو خطأ ، وفي ي : وكقوله ، وما أثبت من ب أنسب .

(٦) سياق الآية : ﴿ يَأْتِيْتَنَا نُرْدُ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٣٩٢ . (٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٧/٢ ، وللزجاج ج ٢/١٩٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٣٥/٢ ، والحة ٢٤٣-٢٤٢/٢ ، وجمع البيان ٧/٤ ، والبيان ١٤٠/٢ ، والبحر ٢٣٤/٦ ، وابن الشجري ١٧٠/٢ ، ٢٣٣ ، وابن يعيش ٢٤/٤ .

(٩) هنا قول الفراء ، والكوفيون يجيزون أن تقع أسماء الإشارة موصولة ، والبصريون لا يجيزون ذلك إلا في « ذا » إذا كان معه « ما » أو « من » في الاستفهام ، وقد سلف التعليق على هذا ٦٥ . ووافق الزجاج هنا الكوفيون .



موضع الرفع خبر ﴿ ما ﴾ ، وقوله ﴿ بينك ﴾ في موضع الصلة ، أي : ما التي استقرت بينك .

- وقال البصريون <sup>(١)</sup> : ﴿ ما ﴾ رفع بالابتداء ، و ﴿ تلك ﴾ في موضع الخبر ، والجار والمجرور في موضع الحال ، أي : ما تلك ثابتة بينك ، فالجار <sup>(٢)</sup> حال ، كما قال : ﴿ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ سورة آل عمران : ١١١ ] والمعنى مضطجعين ، وقال : ﴿ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِداً أَوْ قَائِماً ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة يونس : ١٢ ] أي دعانا مضطجعاً ، وقال : ﴿ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة الأنفال : ٥٨ ] ، وقال : ﴿ اخْتَرْنَا لَهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة الدخان : ٣٢ ] ، وقال : ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ سورة المائدة : ٦١ ] ، وقال : ﴿ سَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ سورة القصص : ٢١ ] أي سار غير منفرد ؛ فكذا ههنا <sup>(٩)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(١٠)</sup> : ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَىٰ ﴾ <sup>(١١)</sup> [ ٢١ ]

- (١) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وذكر القولين النحاس ولم يميل بينها .  
 (٢) في الأصل : والجار .  
 (٣) سلف الاستشهاد بها ٥٣٢ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .  
 (٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٣١ - ٥٣٢ .  
 (٥) انظر الجواهر ٢٥٨ ، والبحر ٥٠٩/٤ - ٥١٠ .  
 (٦) انظر البحر ٣٧/٨ .  
 (٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٦٢ .  
 (٨) انظر الجواهر ٣٦١ .  
 (٩) عقد المؤلف في الجواهر ٢٥١ - ٢٧٤ الباب ١٢ لـ « ما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتملاً ضميراً من صاحب الحال » .  
 (١٠) زيادة من ي وب .  
 (١١) انظر الجواهر ١٢٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ١/١٩٨/٢ ، وإعراب القرآن ٢٣٦/٢ ، وجمع البيان ٧/٤ ، والبيان ١٤١/٢ ، والبحر ٢٣٦/٦ ، والمغني ٧٥٠ . وكان في الأصل : سيعيدها ، وهو خطأ .

أي : إلى سيرتها ، فحذف « إلى » <sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٢٢ ]  
في موضع النصب على الحال <sup>(٣)</sup> . المعنى : مبيّنة <sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي . وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴾

[ ٢٦-٢٥ ]

عَدَى ﴿ يَسِّر ﴾ <sup>(٥)</sup> إلى الياء باللام ، وإلى ﴿ أَمْرِي ﴾ بغير واسطة . وهذا  
عكس ما جاء في قوله : ﴿ وَيُسِّرْكَ لِلْيُسْرَى ﴾ [ سورة الأعلى : ٨ ] ،  
و ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ... فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾ [ سورة الليل : ٧-١٠ ] ، ولو كان  
على ذا القياس لقال : يسريني لأمري ، أو قال هناك على هذا القياس : ونيسر لك  
اليسرى ، وسنيسر له اليسرى وله العسرى ؛ فثبت أن الأمرين جائزان .

فن هناك اختلفوا في قوله : ﴿ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسِّرُهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة عبس : ٢٠ ] :

(١) هذا قول الزجاج ومن وافقه . وقيل تنتصب على المصدرية من مدلول ما قبلها فكأنه قال :  
سنسيرها سيرتها الأولى ، عن الأخفش علي بن سليمان ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٧ ، وللغراء ١٧٨/٢ ، وللزجاج ج ٢/١٩٨ ، وإعراب القرآن  
٢٣٦/٢ ، وجمع البيان ٧/٤ ، والبيان ١٤١/٢ ، والبحر ٢٣٦/٦ .

(٣) وهو قول الغراء وأجازه الزجاج وغيره . وقيل بدل من بيضاء وبيضاء حال أيضاً ، عن الأخفش  
ومن وافقه . وقيل مفعول به لفعل مضر تقديره نؤتيك دلّ عليه الكلام ، أجازه الزجاج ومن  
وافقه ، وقيل غير ذلك .

(٤) هنا لفظ الزجاج .

(٥) في الأصل : يسريني ، وهي زيادة من الناسخ .

(٦) في النسخ : وسنيسره ، والتلاوة بالفاء .

(٧) انظر الجواهر ١١٩-١٢٠ . وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٢٩ . وسياق الآية : ﴿ من أي  
شيء خلقه . من نطفة خلقه فقدره . ثُمَّ السَّبِيلَ يَسِّرُهُ ﴾ [ سورة عبس : ١٨-٢٠ ] .

فقال قائلون : إن التقدير : ثم يسره للسبيل ، فحذف اللام ، والهاء كناية عن المخلوق من النطفة .

وقال قائلون : إن التقدير : ثم السبيل يسره له ، يعني للمخلوق من النطفة ، فحذف الجار والمجرور ، والهاء كناية عن ﴿ السبيل ﴾ على هذا ويكون نصب ﴿ السبيل ﴾ من باب <sup>(١)</sup> قوله : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة نعت : ١٧] ، وقوله : ﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ <sup>(٣)</sup> [سورة البقرة : ٤٠] . وقد ذكرنا نظائر هذا في « الجواهر » <sup>(٤)</sup> .

(١) هو باب ما أضر عامله على شريطة التفسير ويسمى « باب الاشتغال » وقد سلف بسط التعليق عليه ٤٦٩ .

(٢) انظر الكلام عليها في الجواهر ٢٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٩ ، ٧٧ ، وللقراء ١٤٣-١٥٠ . وإعراب القرآن ٣٢/٣ ، والبيان ٣٣٨/٢ ، والبحر ٤٩١/٧ ، والكتاب ٤٢-٤٣ ، ٤٩ ، ٧٤ ، و ٢٨/٢ ، والمقتضب ٣٥٥/٢ و ٢٧/٢ ، والبصريات ٢٢٨ ، وابن يعيش ٣٣/٢ ، وابن الشجري ٢٤٨/٢ ، والمفني ٨٢ ، ٤٥٣ .

وقراءة ﴿ ثَمُودَ ﴾ منصوبة غير منونة شاذة عزها الفراء إلى الحسن وزاد المؤلف في الجواهر نسبتها إلى الأعشى ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٢٣ إلى ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر . وذكر النحاس أن ابن أبي إسحق يقرأ ﴿ ثَمُوداً ﴾ منونة منصوبة ، وذكر أن أبا حاتم رواها عن أبي زيد عن الفضل عن الأعشى وعاصم ، وذكر أبو حيان أن ﴿ ثَمُوداً ﴾ منصوبة منونة قراءة الحسن وابن أبي إسحق والأعشى ، وأن الفضل روى الوجهين عن عاصم . وقراءة الجمهور ﴿ ثَمُودٌ ﴾ مرفوعة غير منونة .

(٣) انظر شرح اللمع اللوح ١/١٠٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٦ ، وإعراب القرآن ١٦٧/١ ، وجمع البيان ٧٧/١ ، والبحر ١٧٥/١ ، والمفني ٢٢٠ .

(٤) يريد ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور ، وقد عقد لذلك الباب ١٥ من الجواهر ٣٠٩-٣١٩ . لكن فاته أن يذكر هذه الآية فيه . وذكرها في الباب ٤ الذي عقده في الجواهر ١٠٦-١٣٠ لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف منه حرف الجر » ، ذكر هذه الآية فيه ١١٩-١٢٠ وذهب ثمة إلى أن حلها على تقدير حذف الجار والمجرور أحسن . ولا يبعد أن يريد المؤلف كلا البابين . وقد نبهنا فيما سلف ٢٣٩ ، ٤١٣ ، ٤٩٥ ، ٧٤٥ أن « الجواهر » هو كتابه للطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » انظر تحقيق ذلك في مقدمة التحقيق .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَاجْعَل لِّي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي . هَارُوْنَ أَخِي ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٣٠ - ٢٩

٣ ﴿ هَارُون ﴾ نصب مفعول أول لقوله ﴿ اجعل ﴾ ، وقوله ﴿ أخي ﴾ عطف بيان ، وإن شئت كان بدلاً ، و ﴿ وزيراً ﴾ مفعول ثان لقوله ﴿ اجعل ﴾ ، والتقدير : واجعل لي هارون أخي وزيراً <sup>(٣)</sup> .

٦ ولا تكونن ممن يتخالج في قلبه ذا <sup>(٤)</sup> ، لأنني قد ذكرت <sup>(٥)</sup> لك قوله : ﴿ وَجَعَلُوا لِلّٰهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة الأنعام : ١٠٠ ] على تقدير : وجعلوا الجن شركاء لله <sup>(٧)</sup> ، وقال : ﴿ وَكَذٰلِكَ جَعَلْنَا فِيْ كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مَّجْرِمِيْهَا ﴾ <sup>(٨)</sup> [ سورة الأنعام : ١٣٣ ] ، أي : وكذلك جعلنا مجرميها أكبر <sup>(٩)</sup> . فكذا هنا : واجعل لي هارون أخي وزيراً . /

٢/٨٤ ( ٢/٨٣ )

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/١٩٨ خ ، وإعراب القرآن ٣٢٧/٢ ، وجمع البيان ٧/٤ ، والبيان ١٤١/٢ ، والبحر ٢٤٠/٦ .

(٣) أجاز القولين الزجاج والنحاس وغيرهما .

(٤) أي تقديم المفعول الثاني على الأول .

(٥) لم يذكر كلتا الآيتين في هذا الكتاب ، وإنما ذكرهما في الجواهر ٦٨٨-٦٨٩ .

(٦) انظر الجواهر ٦٨٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٨٣ ، وللغراء ٢٤٨/٢ ، وإعراب القرآن ٥٧٠/١ ، وجمع البيان ٣٤٢/٢ ، والبيان ٣٣٣/١ ، والبحر ١٩٢/٤ ، ودلائل الإعجاز ٢٨٦-٢٨٨ .

(٧) وهو أحد قولي الغراء ، والقول الثاني أن الجن بدل ، وهو قول الأخفش ، فيكون ( لله ) في موضع المفعول الثاني ، وأجاز الوجهين النحاس وغيره .

(٨) انظر الجواهر ٦٨٨ ، وجمع البيان ٣٥٩/٢ ، والبيان ٣٣٨/١ ، والبحر ٢١٥/٤ ، وتفسير الطبري ١٩/٨ ، والقرطبي ٧٩/٧ ، وجمع التفاسير ٤٧٨/٢ .

(٩) وهو قول الطبري والقرطبي وأبي البركات وأجازه الطبرسي وابن عطية وغيرهم . و « أكبر » جمع « أكبر » وقد أريد به اسم الفاعل فهو بمعنى « كبير » وأكبر بمعنى كبار ، ولهذا ما جاز جمعه ، انظر تفسير الطبري . ورد أبو حيان هذا الوجه بأن « أفعل » لا يجمع إلا أن يكون معرفاً بالآلف واللام أو مضافاً إلى معرفة . ولعله فاتته أن يستثني من هذه القاعدة المطردة « أفعل » الذي أريد به اسم الفاعل ، فهو يجمع كقول الفرزدق :

فأما الظرف - أعني ﴿ لي ﴾ - فيجوز أن يكون ظرفاً لـ ﴿ اجعل ﴾ ،  
 ويجوز أن يكون صفة لـ ﴿ وزيراً ﴾ <sup>(١)</sup> ، فلما تقدّم انتصب على الحال ،  
 كقوله <sup>(٢)</sup> :

لَمِيَّةٌ مُوحِشاً طَلَلٌ ... ..

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَفَتَنَّاكَ فُتُوناً ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٤٠ ]

يكون من باب « ضربت ضرباً » ، فينتصب على المصدر <sup>(٥)</sup> . ويكون من  
 باب « الأشغال » و « الحُلوم » <sup>(٦)</sup> على تقدير : وفتنّاك بأنواع من الفتن ، فيكون  
 على نزع الخافض <sup>(٧)</sup> .

إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراماً وأنتم ما أقام الأئم  
 انظر حاشية الصبان على الأشموني ٥١/٣ ، وابن يعيش ١٠٢/٦ - ١٠٣ ، والمقتضب ٢٤٥/٢ - ٢٤٧ .  
 وأجاز الطبرسي أن يكون قوله تعالى : ﴿ أكبر مجرميها ﴾ على الإضافة ، فيكون مفعولاً  
 لـ « جعل » ، و ﴿ مجرميها ﴾ مضافاً إليه ، والظاهر أن ﴿ في كل قرية ﴾ عنده هو المفعول  
 الثاني ، واختار أبو حيان هذا الوجه وصرّح بأن الجار والمجرور ﴿ في كل قرية ﴾ في موضع  
 المفعول الثاني .

قلت : لعل الوجه أن يكون « جعل » هنا بمعنى « وضع » أو « خلق » فيتعدى لواحد ،  
 والمعنى : وضعنا في كل قرية أكبر مجرميها . وذهب الشيخ الطباطبائي في تفسيره « الميزان »  
 ٣٤٠/٧ إلى أنه الأنسب ، وهو كما قال ، والله أعلم .  
 (١) في الأصل وي : وزير .

(٢) سلف البيت على هذه الرواية ٥٣٠ ، وسلف ١٢٨ برواية أخرى وهي :

لمية موحشاً طلل قديم

وانظر تخريج البيت على كلتا روايتيه ثمة . (٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر معاني القرآن للزجاج ج ١/١٩٩ خ ، ومجمع البيان ١١/٤ ، والبيان ١٤٢/٢ ، والبحر  
 ٢٤٢/٢ - ٢٤٣ .

(٥) هذا الظاهر ، وهو قول الجميع .

(٦) يريد أنه يجوز أن يكون « فُتُون » جمع « فتن » فيكون من باب ما جمع من المصادر كالأشغال  
 جمع الشغل والحُلوم جمع الحلم ، انظر اللسان ( حلم ، شغل ) . وانظر « الأشغال » في الكتاب  
 ٩٩/٢ .

(٧) لأعرف أحداً ذكر هذا القول .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ <sup>(٢)</sup> ]

[ ٤٤ ]

إِنَّمَا قَالَ ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ لأن المعنى : اذهبوا على رجائكما راجيين لعله يتذكر أو يخشى <sup>(٣)</sup> . لولا ذلك لم يجوز لأنه لا يجوز الشك <sup>(٤)</sup> على الباري سبحانه وتعالى .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٧ ، وللزجاج ج ٢/١٩٩ خ ، وإعراب القرآن ٣٣٩/٢ و ٥٩١/١ ، ومجمع البيان ١١/٤ ، والبحر ٢٤٥/٦ ، والكتاب ١٦٧/١ ، والمقتضب ١٨٣/٤ ، والبغداديات ١٢٧ ، وابن يعيش ٨٥/٨ - ٨٦ ، وابن الشجري ٥١/١ ، والمغني ٣٧٩ ، وتفسير الطبري ١٢٩/١٦ - ١٣٠ ، والقرطبي ٢٠١ - ٢٠٠/١١ ، ومجمع التفاسير ١٩٨/٤ - ١٩٩ . وسياق الآية : ﴿ اذهبوا إلى فرعون إنه طغى فقولا ... ﴾ .

(٣) كذا في النسخ ، وهو غير مستقيم . وقوله « على رجائكما » و « راجيين » بمعنى واحد فيما أن يكون « راجيين » بدلاً من « على رجائكما » أو يكون الصواب « على رجائكما أي راجيين » . وقوله « .. راجيين لعله يتذكر أو يخشى » لا يصح فقد ذكر معنى « لعل » في قوله « اذهبوا على رجائكما » ، والوجه أن يقول : اذهبوا على رجائكما أن يتذكر أو يخشى . وما ذكره المؤلف من أن المعنى « اذهبوا على رجائكما » هو قول سيبويه والمبرد والزجاج وأكثر النحويين . فـ « لعل » على معناها وهو الرجاء ، والرجاء لموسى وأخيه . وذهب الأخفش ووافقه النحاس إلى أن « لعل » بمعنى لام كي أي لام التعليل ، وعزي هذا القول إلى الكسائي ، وأجازه الطبري وغيره . وروي عن ابن عباس أن للمعنى : هل يتذكر أو يخشى ، فتكون بمعنى الاستفهام ، وأجازه الطبري ومن وافقه . ومجيء « لعل » بمعنى الاستفهام أثبتته الكوفيون .

(٤) إِنَّمَا قَالَ « الشك » لأن خبر « لعل » مشكوك فيه ، والراجح شاك ، ومن هنا ذهب بعض الكوفيين إلى أن « لعل » تقيد الشك ، وهي لا تفيد بنفسها . ومعناها الطمع والإشفاق ، عن سيبويه ، وهو ما عبر عنه المبرد بالتوقع لمرجو أو خوف ، وقيل التوقع والرجاء .

انظر الكتاب ٣١١/٢ ، والمقتضب ١٠٨/٤ ، واللمع ١٠٤ ، وشرحه للمؤلف اللوح ١/٤٨ ، وشرح الكافية ٣٤٦/٢ ، وابن يعيش ٨٥/٨ - ٨٦ ، والحنى السداني ٥٧٩ - ٥٨٢ ، والمغني ٣٧٩ ، والمجمع ١٥٣ - ١٥٢/٢ .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَالَ عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٥٢

- ٣ ﴿ عَلَّمَهَا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ في كتاب ﴾ خبره ، وقوله ﴿ عند ربِّي ﴾ معمول الخبر ، والتقدير : علمها ثابت في كتاب عند ربِّي . ويجوز أن يكون قوله ﴿ عند ربِّي ﴾ صفة لـ ﴿ كتاب ﴾ فلما تقدم انتصب على الحال <sup>(٣)</sup> ، وكان التقدير : علمها ثابت في كتاب ثابت عند ربِّي .
- ٦ ويجوز أن يكون قوله ﴿ في كتاب ﴾ بدلاً من قوله ﴿ عند ربِّي ﴾ ويكون ﴿ عند ربِّي ﴾ هو الخبر . ويجوز أن يكون من باب قولهم <sup>(٤)</sup> « هذا حلّو حامض » .
- ٩

وأما قوله ﴿ لا يضلُّ ربِّي ﴾ فلك فيه تقديران :

أحدهما : أن التقدير : لا يضلُّ <sup>(٥)</sup> عن ربِّي ، ففي ﴿ يضلُّ ﴾ ضمير يعود إلى

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ١١٧ ، ٢٦٠ ، ٩١١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨١/٢ ، وللزجاج جـ ٢/١٩٩/٢-١/٢٠٠ ، وإعراب القرآن ٣٤٠/٢ ، ومجمع البيان ١٣-١٢/٤ ، والبيان ١٤٣-١٤٢/٢ ، والبحر ٢٤٨/٦-٢٤٩ ، وتفسير الطبري ١٦٢/١٦ ، والقرطبي ٢٠٨/١١ ، وابن كثير ٢٩١/٥ ، ومجمع التفاسير ٢٠١/٤ .

(٣) انظر ما سلف من الكلام على تقدم الصفة على موصوفها النكرة وانتصابها على الحال ١٢٧ .

(٤) سلف ذكر مصادر هذا القول ١٢ .

(٥) في « ب » : « فأما قوله ﴿ لا يضلُّ ﴾ يذكر [ كذا ، وصوابه : فذكر ] أبو علي أي لا يضلُّ . وهذا الوجه والوجه الثاني نقلهما المؤلف عن أبي علي كذا في النسخة « ب » ( انظر الصفحة التالية ) . ولم أجد كلام أبي علي في هذه الآية .

ونذهب الفراء والزجاج ومن وافقهما إلى أن قوله ﴿ لا يضلُّ ربِّي ولا ينسى ﴾ صفة لقوله ﴿ كتاب ﴾ والتقدير : لا يضلُّ ربِّي ولا ينساه ، فحذف العائد .

وقيل : ثم الكلام عند قوله ﴿ كتاب ﴾ ثم ابتدأ ﴿ لا يضلُّ ... ﴾ ، فهو كلام مستأنف سيق تنزهاً لله تعالى عن هاتين الصفتين . وهو الظاهر . ولا يضلُّ : لا يخطئ ، عن ابن عباس ، وقيل : لا يغيب عنه شيء فهو بمعنى ينسى ، عن مجاهد ، وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

﴿ كتاب ﴾ أي في كتاب غير ضالّ عن ربي . وإن شككت في تعدية « ضلّ »  
 بـ « عن » فقله تعالى : ﴿ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا ﴾  
 [ سورة الأعراف : ٢٧ ] ، يزيل شكك هذا . فيكون قد حذف « عن » كما حذف  
 « على » من قوله تعالى : ﴿ نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾<sup>(١)</sup>  
 [ سورة النمل : ٨ ] [ أي : على من في النار ]<sup>(٢)</sup> أي : على من في طلب النار  
 أو بقرب<sup>(٣)</sup> النار .

والتقدير الثاني في قوله ﴿ لا يضلّ ربي ﴾ : أي<sup>(٤)</sup> لا يضلّ ربي عنه ،  
 فحذف الجار والمجرور كما حذفها من قوله : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ  
 نَفْسٍ شَيْئًا ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة البقرة : ٤٨ ] أي : فيه ، وقال : ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ  
 بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة النساء : ٥٦ ] أي كلما نضجت جلودهم منها ،  
 وقال : ﴿ جَنَّاتٍ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة بآ : ١٥ ] أي :  
 كلوا منها<sup>(٨)</sup> ، وقال : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتَعَةٍ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾<sup>(٩)</sup> [ سورة ص : ٥٠ ]

(١) انظر الجواهر ٦٠ ، ١٢٢ - ١٢٣ ، وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٠١ - ١٠٠٢ لكنه لم يتكلم  
 على حذف الجار ، فانظر للمصادر للذكورة ثمة .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) في الأصل بقریب ، والصواب من ي و ب ، وسيأتي على الصواب ١٠٠١ ، وهو على الصواب في  
 الجواهر .

(٤) في ب : « والثاني لأبي علي أي » .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٨ - ٣٩ .

(٦) انظر الجواهر ٣٣٠ ، ٩١١ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٩٧ .

(٨) في الأصل : منها ، وهو تحريف صوابه من ي و ب . وزاد بعد هذا في « ب » مانصه : « من  
 رزق ربكم مفعول كلوا وهو مع مفعوله مفعول لفعل مضر تقديره يقال ، والجملة صفة  
 لـ ﴿ جنتان ﴾ ولا بد من عائد من الصفة إلى الموصوف وهو مضر وتقديره منها » اهـ .  
 والظاهر أنه حاشية أقيمت في متن الكتاب .

(٩) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٤٩ - ١١٥٠ .



أي : الأبواب منها ، وقال : ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ <sup>(١)</sup> [ سورة النارعات : ٣٩ ]  
 [ أي هي المأوى ] <sup>(٢)</sup> له ، فحذف الجار والمجرور . وقد عَدَّدْتُ [ لك ] <sup>(٣)</sup> ذلك في  
 « الجواهر » <sup>(٤)</sup> وذكرتُ أن الحذف من الصفة كالحذف من الصلة ، ألا تراه شاع في  
 التنزيل كما شاع في الصلة <sup>(٥)</sup> .

وفي « الكتاب » خلافٌ هذا لأنه كأنه يشير إلى أنَّ حذفه من الصفة كحذفه من

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٢٨ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) زيادة من ي .

(٤) عقد المؤلف في الجواهر ٣٠٩ - ٣٥١ الباب ١٥ لـ « ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور »  
 وعدَّ هذه الآيات التي ذكرها هنا فيه ٣١٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ . ولم يذكر المؤلف في هذا الباب  
 آية سورة طه التي يتكلم عليها وذكرها مع آيات النساء وسبأ وص في الباب ٨١ الذي عقده في  
 الجواهر ٩٠٥ - ٩١٩ لـ « ما جاء في التنزيل وظاهره يخالف ما في كتاب سيبويه » انظر ٩١١  
 منه .

(٥) نصُّ المؤلف في الجواهر ٣١٣ - ٣١٤ أن الهاء العائدة من جملة الصفة على الموصوف تحذف « كما  
 تحذف من الصلة لأن حذفها منها في الكثرة والقياس كحذفها منها » قال : « أما القياس فإنَّ  
 الصفة تخصص الموصوف كما أن الصلة تخصص الموصول ، ولا تعمل في الموصوف ولا تتسلط عليه  
 كما لا تعمل الصلة في الموصول ، ومرتبته أن تكون بعد الموصوف كما أن مرتبة الصلة كذلك ،  
 وقد تلزم الصفة في أماكن كما تلزم الصلة وذلك إذا لم يعرف الموصوف إلا بها ، ولا تعمل فيما  
 قبل الموصوف كما لا تعمل الصلة فيما قبل الموصول ، وتتضمن ذكراً من موصوفها كما تتضمنه الصلة  
 من موصولها . وشدة مشابهة الصفة للصلة على ما تراه . وقد كثر مجيء الصلة محذوفاً منها المائد  
 إذا كان مفعولاً في التنزيل وجميع التنزيل [ كذا ] والنظم حتى إن الحذف في التنزيل أكثر من  
 الإنبات فيها . والصفة كالصلة فيما ذكرت لك من جهات الشبه . فإذا كان كذلك حسن الحذف  
 منها حسنه من الصلة » اهـ .

وقال في الجواهر ٣٣١ : « حذف الهاء في الصلة مستحسن جداً .. وفي الخبر قبيح جداً ..  
 وحذفها من الصفة منزلة بين المنزلتين .. » اهـ ونحو هذا في شرح المبع اللوح ١/٦٤ . وقد سلف  
 بسط التعليل على حذف العائد من الصلة إلى الموصول ١٠٩ . وسلف تنبيهنا أن « الجواهر » هو  
 كتابه الطبوع باسم إعراب القرآن للنسوب إلى الزجاج ، انظر ما سلف ٢٣٩ ، ٤١٢ ، ٤٩٥ ،  
 ٧٤٥ ، ٨٢٣ . وانظر تحقيق القول في ذلك في مقدمة التحقيق .

الخبر<sup>(١)</sup> . وليس الأمر كذا في الصفة ، لأنه قد كثر في الصفة ، وفي الخبر إنما جاء في قوله : ﴿ وَلَمْ يَنْصَبْ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة الشورى : ٤٣] أي : منه<sup>(٣)</sup> ، وجاء في قراءة ابن عامر : ﴿ وَكُلُّ وَعْدِ اللَّهِ الْحُسْنَى ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة الحديد : ١٠] أي وعده الله<sup>(٥)</sup> . وقد كثر في الصفة فهو كالصلة بخلاف ما في الكتاب .

قوله عز وجل : ﴿ فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سِوَى ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٥٨ ]

لا يكون قوله ﴿ مكاناً ﴾ منتصباً بقوله ﴿ موعداً ﴾ ، لأن ﴿ موعداً ﴾ قد وُصف / بقوله ﴿ لا نخلفه نحن ﴾ والصفة إذا جرت على الموصوف أذنت بتمامه وانقضاء أجزائه ؛ فلا يجوز أن يبقى منه بعد الصفة بقية<sup>(٧)</sup> . ولكنك تجعل

(١) قال سيبويه : « .. وهو [ أي حذف الهاء ] في الوصف أشل منه في الخبر ، وهو على ذلك ضعيف ليس كحسنة بالهاء .. وذلك قولك : هذا رجل ضربته ، والناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته ، كأنه قال : هذا رجل مضروب وهذا رجل مكرم ورجل مهان ، فإن حذف الهاء جاز وكان أقوى مما يكون خيراً ... » الكتاب ٤٤٤/١ - ٤٥ ، ونقل المؤلف في الجواهر ٣٣٠-٣٣١ كلام سيبويه ووقع في المطبوع عدة ألفاظ مصحفة تصحح من الكتاب ، وانظر الجواهر ٩١٠-٩١١ .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ .

(٣) سلف التعليق على حذف الضمير المجرور مع الجار من جملة الخبر للعلم به ٢٧٢ .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٣١ .

(٥) سلف الكلام على حذف الضمير المنصوب العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر ٤٣٩ ، ٥٤٣ .

(٦) انظر الجواهر ٤٩٣ ، ٦٣٩ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٩٦ ، والحجة ٤٥٧/٣ - ٤٦١ خم ، ومجمع البيان ١٥/٤ ، والبيان ١٤٢/٢ ، والبحر ٢٥٢/٦ - ٢٥٣ ، والكشاف ٥٤١/٢ - ٥٤٢ ، والمغني ٧٧١-٧٧٢ . وقوله ﴿ سِوَى ﴾ بكسر السين هو ضبط الأصل - ولم يضبط في ي و ب - وهي قراءة غير عاصم وابن عامر وحزمة فقراً هؤلاء بضم السين . انظر السبعة ٤١٨ ، والتيسير ١٥١ ، والنشر ٣٢٠/٢ .

(٧) لأنه يكون فصلاً بين الصلة والموصول وهما المصدر ومعموله بالصفة وهو غير جائز ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦ .

﴿ مكاناً ﴾ بدلاً<sup>(١)</sup> من « موعد » أو تنصبه<sup>(٢)</sup> بفعل مضر<sup>(٣)</sup> ، أو تجعله مفعولاً  
ثانياً<sup>(٤)</sup> لـ « اجعل » ، وقد تقدم في قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا  
كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ... أَيَّاماً ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة البقرة : ١٨٣-١٨٤ ] ، وقوله : ﴿ إِنْ  
عَسَدَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة التوبة : ٣٦ ] .

٦ وقوله : ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٥٩ ]  
أي موعدكم موعد يوم الزينة<sup>(٨)</sup> ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .  
ويجوز أن يكون جعل الموعد نفس اليوم<sup>(٩)</sup> . ويقوّي الأول قوله ﴿ وَأَنْ يُحْشَرَ  
النَّاسَ ضُحًى ﴾<sup>(١٠)</sup> [ ٥٩ ] والتقدير : موعدكم موعد يوم الزينة وموعد وقت  
حشر الناس<sup>(١١)</sup> .

(١) تابعه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح ، وأجازه الزمخشري ووافقه أبو حيان ، والتقدير  
عندهما : مكان موعد ... مكاناً .

(٢) في الأصل : بدلاً من موعداً وتنصبه ، وهو تحريف .

(٣) أجازه الزمخشري وأبو حيان .

(٤) وهو قول أبي علي ومن وافقه .

(٥) سلف الكلام عليها في مضمعها ١٣٥ - ١٣٦ .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٥١٨ - ٥١٩ .

(٧) انظر الجواهر ١٩٩ ، ٤٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٢/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٠٠-٢٠١ خ ،  
وللنحاس ٣٤٧/٢-٣٤٢ ، والحجة ٤٥٩/٣-٤٦١ ، ومجمع البيان ١٥/٤ ، والبيان ١٤٤/٢ ، والبحر  
٢٥٢/٦-٢٥٣ ، والمختب ٥٢/٢-٥٤ .

(٨) وكذا قدره الزمخشري وعبارته : وعدكم وعد يوم الزينة . وقدره الزجاج وابن جني ومن  
وافقهما : وقت موعدكم يوم الزينة ، فقدروا حذف المضاف من الأول .

(٩) فيكون « موعد » اسم زمان ، فلا حاجة لتقدير مضاف .

(١٠) قدره ابن جني وهو قياس قول الزجاج : وقت وعدكم يوم الزينة ووقت حشر الناس .  
ف « أن » معطوفة على ﴿ يوم ﴾ . وذهب النحاس إلى أن الأولى أن تعطف « أن » على  
﴿ الزينة ﴾ فيكون موضعها خفصاً ، وهو أحد قولي الفراء والزجاج ، وأجازا الأول .

(١١) « لأن أن لا تكون ظرفاً . ألا ترى أن من قال : زيارتك إياي مقدم الحاج لا يقول : زيارتك =

ورواه هُبَيْرَةُ عَنْ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ : ﴿ مَوْعِدَكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ ﴾ <sup>(١)</sup> عَلَى تَقْدِيرٍ : مَوْعِدَكُمْ كَائِنْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ <sup>(٢)</sup> .

و ﴿ أَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ﴾ أَيِ وَقْتِ حَشْرِ النَّاسِ ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ أَيْضاً <sup>(٣)</sup> . ٣

[ قَوْلُهُ تَعَالَى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ قَالُوا إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِهِمَا ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٦٣ ]

وَلَمْ يَقُلْ « هَذَيْنِ » جَرِيًّا عَلَى الْقِيَاسِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ بَابُ التَّثْنِيَةِ مِنْ إِقْرَارِ الْأَلْفِ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَتَرَكَّ قَلْبُهَا يَاءً لَمَّا كَانَ الْأَلْفُ حَرْفَ الْإِعْرَابِ ، ٦

= إِيَّاي أَنْ يَقْدُمَ الْحَاجُ . وَذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ أَشْبَهَ بِالظَّرْفِ مِنْ أَنْ وَصَلَتْهَا الَّتِي بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ إِذْ كَانَ اسْمًا لِحَدُوثِ الظَّرْفِ اسْمٌ لِلْوَقْتِ ... » قَالَ ابْنُ جَنِّي .

(١) بَنَصَبِ يَوْمٍ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ شَاذَةٍ عَزَّاهَا ابْنُ جَنِّي إِلَى الْحَسَنِ وَالْأَعْمَشِ وَعِيسَى بْنُ عَمْرِو الثَّقَفِيِّ وَتُرْوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو ، وَزَادَ الطَّبْرَسِيُّ نَسْبَهَا إِلَى هَبِيرَةَ ، وَزَادَ أَبُو حَيَّانٍ نَسْبَهَا إِلَى أَبِي حَيَّوَةَ وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ وَقَتَادَةُ وَالْجَحْدَرِيُّ وَالزَّعْفَرَانِيُّ ، وَفَاتَهُ نَسْبَهَا إِلَى عِيسَى بْنِ عَمْرٍو وَأَنَّهَا تُرْوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو .

(٢) وَقَوْلُهُ ﴿ مَوْعِدَكُمْ ﴾ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْضاً ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنْجَازَ مَوْعِدِكُمْ ، لِأَنَّهُ لَا يُرَادُ أَنَّهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ نَعْدَكُمْ ، فَالْوَعْدُ قَدْ وَقَعَ ، عَنْ ابْنِ جَنِّي وَوَافَقَهُ الرَّعْشَرِيُّ .

(٣) فَتَكُونُ « أَنْ » فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَطْفًا عَلَى ﴿ يَوْمٍ ﴾ . وَعَنْدَ ابْنِ جَنِّي أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ جَرِّ عَطْفًا عَلَى ﴿ الزَّيْنَةِ ﴾ ، وَأُجَازَ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَطْفًا عَلَى ﴿ مَوْعِدَكُمْ ﴾ .

(٤) زِيَادَةُ مِنْ ي وَ ب .

(٥) انْظُرِ الْجَوَاهِرَ ٢٠٤-٧٧٠-٧٧١ ، ٩٣٢ ، وَشَرْحَ الْمَعْلُومِ ١٩/١-٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٤٠٨ ، وَلِلْفَرَّاءِ ١٨٢/٢-١٨٤ ، وَلِلزَّجَّاجِ ج ٢/٢٠٠-٢٠١ خ ، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ ٢٤٢/٢-٢٤٧ ، وَالْحِجَّةُ ٢/٢٦١-٤٦٤ خ ، وَمَجْمَعُ الْبَيَانِ ١٥/١٧ ، وَالْبَيَانُ ٢/١٤٤-١٤٦ ، وَالْبَحْرُ ٦/٢٥٥ ، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ ٢/٢١٧ ، وَتَأْوِيلُ مُشْكَلِ الْقُرْآنِ ٥٠-٥١ ، وَالصَّاحِبِيُّ ٢٩ ، وَالْمَسَائِلُ الْمُنْتَوَرَةُ ٢٢ ، وَالْحَلِيبِيَّاتُ ٢٦٢ ، وَالْخَصَائِصُ ٣/٦٥ ، وَسِرُّ الصَّنَاعَةِ ٣٨٠-٣٨١ ، وَشَرْحُ الْمَعْلُومِ لِابْنِ بَرَهَانَ ٧٢ ، وَابْنُ عَيْشٍ ٣/١٢٦-١٢٩ ، وَابْنُ عَمْرٍو ٧/١٠٨ ، وَاللِّغْنِيُّ ٣٧-٣٠٣ ، ٦٤٧ ، ٧٧٧ ، ٧٩٣ ، ٨٩١ ، وَالْمَعْمَرِيُّ ١/١٣٣ . قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ « إِنَّ » بِتَخْفِيفِ النُّونِ وَشَدِّدَهَا الْبَاقُونَ ، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَوَحْدُهُ « هَذَيْنِ » بِالْيَاءِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْأَلْفِ ، وَابْنُ كَثِيرٍ يَشْدِدُ نُونِ « هَٰذَانِ » .

انْظُرِ السَّبْعَةَ ٤١٩ ، وَالتَّيْسِيرَ ١٥١ ، وَالنَّشْرَ ٢/٣٢٠-٣٢١

مثلاً في « رَحًا » و « عَصًا » ، فكما أَنَّ الألف في « عَصًا » [ و « رَحًا » ]<sup>(١)</sup> أَلَفٌ في الأحوال كلها أَقْرَبُ أَلَفًا هنا أيضاً ، لأنَّ الألف هنا حرف الإعراب<sup>(٢)</sup> كما هو كذلك هناك<sup>(٣)</sup> .

٣

ومن قال ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ ﴾ جرى على الاستعمال الذي جاء به كلامهم من قلب الألف ياء في النصب والجر . وإنما قلبوها ياء حرصاً على البيان ، بخلاف المفرد ، لأن المفرد لا يجب [ فيه ]<sup>(٤)</sup> قلبها ياء ، لما يتبع المفرد من التوابع فيوضحه ويبينه . ألا ترى أنك إذا قلت : « ضرب موسى عيسى » وجب أن يكون « موسى » فاعلاً و « عيسى » مفعولاً : فإذا قدمت المفعول وقلت « ضرب عيسى موسى » لم يَجْزُ كما جاز « ضرب عمراً زيداً » لأنه يشتبه الفاعل بالمفعول إذا قلت : ضرب عيسى موسى ؛ فتوضحه حين تصفه أو توكدّه أو تعطف عليه ، فقلت : ضرب عيسى العاقل موسى [ العاقل ]<sup>(٥)</sup> ، أو ضرب عيسى نفسه موسى [ نفسه ]<sup>(٦)</sup> ، أو ضرب عيسى وزيداً موسى .

١٢

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) في الأصل : إعراب .

(٣) لزوم أَلَفُ المثنى في الأحوال الثلاث : الرفع والنصب والجر ، وتقدير الحركات عليها = لغة معروفة في بني الحارث بن كعب ، حكاهما الأخفش والكسائي وأبو زيد وأبو علي ، وزاد ابن جني ومن تابعه نسبتها إلى بطون من ربيعة ، وعزاها أبو الخطاب الأخفش إلى بني كنانة ، وزاد السيوطي نسبتها إلى بني العنبر وبني الهجيم ويطون من بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة .

وحملُ قراءة من قرأ ﴿ إِنَّ هَذَانِ ﴾ على هذه اللغة هو قول الأخفش والكسائي وأبي علي وابن جني وغيرهم وهو أحد قولَي الفراء ، وأجازه الزجاج والنحاس ومن وافقها .

(٤) زيادة مني .

(٥) زيادة من ب .

(٦) زيادة من شرح الممع له . وكان في الأصل : أم ضرب عيسى إلخ ، وهو تحريف .

وهذا المعنى لا يتأتى في التثنية لو قلت : ضرب الزيدان العمران ، وكان « الزيدان » مفعولين = لم يجز . فإن وصفتهما<sup>(١)</sup> [ و ]<sup>(٢)</sup> قلت : ضرب الزيدان العاقلان العمران = لم يتضح أيضاً كما اتضح في المفرد . فلم يكن إلى ذلك سبيل بتة إلا بقلب الألف ياء ، فقالوا : ضرب الزيدان العمران . فلهذا جاءك الاستعمال في التثنية بقلب الألف ياء على خلاف ما يقتضيه القياس .

ومن قال ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ ﴾ كان كقوله ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا يُؤْفِقِيَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> [ سورة هود : ١١١ ] خَفَّفَ « إِنَّ » وأدخل اللام لتبَيَّنَّ<sup>(٤)</sup> من النافية في نحو قوله : ﴿ إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ [ سورة الملك : ٢٠ ] .

وأما ما قيل من أن التقدير في ﴿ إِنَّ هَذَانِ ﴾ : إنه هذان<sup>(٥)</sup> ، أو « إِنَّ »<sup>(٦)</sup> بمعنى « نعم »<sup>(٧)</sup> / - فهما قولان فاسدان . لأنه يقتضي دخول اللام في خبر المبتدأ . وقد استقصينا القول في هذا في كتاب آخر<sup>(٨)</sup> .

(١) في الأصل : وصفها ، وهو خطأ .

(٢) زيادة مي

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٩٢ - ٥٩٤ .

(٤) في الأصل وي : ليتبين ، وهو تصحيف . لقوله « النافية » . وفي « ب » : « لتبين » عى حذف التاء من أوله وهو صواب . يريد ليفصل بين « إِنَّ » الخفيفة من الثقيلة و « إِنَّ » النافية التي بمعنى « ما » . انظر ما سلف من التعليق على هذا ١٠٧ - ١٠٨ .

(٥) عزا الزجاج هذا القول إلى النحويين القدماء . وانظر كلام أبي علي والنحاس وابن جني وغيرهم فيه .

(٦) في الأصل : و « إِنَّ » ، والصواب ما أثبت من ي و ب .

(٧) وهو قول المبرد ووافقه تلميذه الزجاج وعلي بن سليمان الأخفش . ورأى الزجاج أن التقدير : نعم هذان لهما ساحران ، على حذف المبتدأ ، واستحسنه المبرد والقاضي إسماعيل بن إسحاق ، وردّه أبو علي ، ومنه أخذ ابن جني والمؤلف ، قال المؤلف في شرح الملع في رد قول الزجاج : « ... فإن هذا جمع بين الضدين لأن اللام للتأكيد ، والتأكيد للإطناب والإسهاب ، والحذف للإيجاز والاختصار فلا يجمع بين الضدين » اهـ .

(٨) استقصاه في شرح الملع والجواهر مما بين يدي من كتبه ، انظر الإحالة عليها ٨٣٣ ح ٥ .

قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٦٤ ]

يقال : أجمعت على الأمر وأجمعوا على كذا . فمن قال ﴿ فَأَجْمِعُوا ﴾ بقطع الألف <sup>(٢)</sup> حذف الجار <sup>(٣)</sup> كما حذفه <sup>(٤)</sup> في قوله ﴿ وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة البقرة : ٢٣٥ ] أي على عقدة النكاح ، ومثله قسوله ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة يونس : ٧١ ] .

ومن قال ﴿ فَأَجْمِعُوا ﴾ فوصل لم يحتج إلى هذا - أعني حذف الجار والمجرور - لأنه متعدد بنفسه .

[ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> : ﴿ ثُمَّ أَتْتُوا صَفًّا ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٦٤ ]

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٥/٢ ، وللزجاج ج ١/٢٠٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٤٧/٢ ، والحجة ٤٦٤-٤٦٥ خم ، وجمع البيان ١٧/٤ ، والبيان ١٤٦/٢-١٤٧ ، والبحر ٢٥٦/٦ .

(٢) وهم غير أبي عمرو ، فقرأ وحده ﴿ فَأَجْمِعُوا ﴾ بالوصل . انظر السبعة ٤١٩ ، والتيسير ١٥٢ ، والنشر ٣٢١/٢ .

(٣) لا يحتاج إلى حذف الجار . فقد بصوا جميعاً أنه يقال : أجمعت الأمر وأجمعت على الأمر . فيتعدى بنفسه وبالجار ، انظر المصادر السالفة ، واللسان ( جمع ) .

وأغلب الظن أن المؤلف سها عن تمام قول أبي الحسن الذي حكاه أبو علي في الحجة ، قال أبو الحسن : « وإنما يقولون بالقطع إذا قالوا : أجمعتنا على كذا وكذا ، فأما إذا قالوا : اجمعوا أمركم واجمعوا كيدكم فلا يقولون إلا بالوصل » ثم قال « والقطع أكثر القراءة فيما أن يكون لغة في ذا المعنى لأن باب فعلت وأفعلت كثير ... » اهـ .

(٤) كان في النسخ « حذفها » وهو تحريف صوابه ما أثبت .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ١٧٠ .

(٦) انظر الكلام عليها في الجواهر ١٢٢ ، ٤٧٧ ، ٦١٥ ، وشرح اللع اللوح ٢/٥١ مكرر و ١/١٠٦-٢/١٠٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٦ ، وللفراء ٤٧٢/١ ، وإعراب القرآن ٦٧/٢-٦٨ ، والحجة ٣٩١/٤-٣٩٤ خك ، وجمع البيان ١٢٢/٣-١٢٣ ، والبيان ٤١٧/١ ، والبحر ١٧٨/٥-١٧٩ ، والكامل ٤٣٢ ، ٨٣٦ ، والإيضاح ١٩٤ ، وابن يعيش ٤٨/٢ ، ٥٠ ، و ٧٦/٣ .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر الجواهر ٥٠٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ١/٢٠٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٤٨/٢ ، وجمع =

أي ائتوا مصطفين ، فهو نصب على الحال <sup>(١)</sup> . وقيل : بل هو مفعول به <sup>(٢)</sup> ، أي ائتوا إلى الصف <sup>(٣)</sup> ، والأول أحسن .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِي ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ٦٥ |

٣

أي : إما إحداث إلقاء ، فـ « أن » محله نصب <sup>(٦)</sup> . وإن شئت كان مبتدأ ، واستغني عن ذكر الخبر لطول الكلام <sup>(٧)</sup> .

البيان ١٨/٤ ، والبيان ١٤٧/٢ ، والبحر ٢٥٦/٦ ، وحجاز القرآن ٢٣/٢ . وتفسير الطبري ١٣٩/١٦ ، والقرطبي ٢٢١/١١ .

(١) وهو قول أبي عبيدة والطبري وأحد قولي الزجاج والنحاس وغيرهما .

(٢) أجازه الزجاج ، وعزاه النحاس إلى أبي عبيدة ، وهو سهو منه فقد جزم بأنه حال ، وتقديره : « صوفاً » وهو مصدر ولذلك وحده ومعناه الجمع ثم قال : « وله موضع آخر من قولهم : أتيت الصف اليوم يعني المصلين » . يريد أن الصف في الآية مصدر ومعناه الجمع ، وأنه قد يأتي في كلامهم بمعنى موضع الصلاة ولا يريد تأويل الآية به وكنا فهم الطبري عبارة أبي عبيدة ولم يصرح باسمه .

(٣) لو قال « ائتوا الصف » كان أجود ، فـ « أتى » متعد بنفسه وقد يتعدى بالجار . فرما توهم عبارته أنه نصب صفّاً بعد حذف الجار - وهو ما صرح به أبو البركات - وليس كذلك .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٥/٢-١٨٦ ، والبحر ٢٥٨/٦ ، وابن الشجري ٣٤٢/٢ ، والمغني ٨٥ . وسياق الآية : ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِي وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أُولَ مَنْ أَلْقَى ﴾ . وانظر كلامهم على قوله تعالى ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِي وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾ [ سورة الأعراف : ١١٥ ] في معاني القرآن للفراء ٣٨٩/١-٣٩٠ ، وإعراب القرآن ٦٢٠/١-٦٣١ ، وجمع البيان ٤٦١/٢ ، والبيان ٣٧٠/١ ، والبحر ٣٦١/٤ .

(٦) هذا قول من يقدره : إما أن تفعل أو تحدث الإلقاء ، فوضع المؤلف « إحداث » موضع أن والفعل وأضافه إلى مفعوله في المعنى وهو المصدر المؤول من أن وصلتتها أي « إلقاء » ، وهو تقدير كما تراه . والصواب أن يقدر : اختر إما أن تلقي أي إلقاءك وإما إلقاءنا ، وهو قول الفراء والنحاس وغيرهما .

(٧) والتقدير : إما الإلقاء مبدوء به وإما الإلقاءنا .



أ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيَّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٦٦ ]

٣ ﴿ يُخَيَّلُ ﴾ بالياء والتاء <sup>(٣)</sup> . فمن قال بالياء فهو ظاهر لأنه مسند إلى « أن » ، والتقدير : يخيل إليه من سحرهم سعيها .

ومن قال بالتاء ففيه ضمير « العصي » أو ضمير « الحبال » على الاختلاف في  
٦ عود الضمير إلى أحد المذكورين في قوله : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ <sup>(٤)</sup>  
[ سورة التوبة : ٦٢ ] . فيرتفع الضير بالفعل ، ويكون ﴿ أَنَّهَا ﴾ مع اسمها وخبرها <sup>(٥)</sup>  
بدلاً من الضير المرتفع بالفعل .

٩ [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفُ مَا صَنَعُوا ﴾ <sup>(٦)</sup> ]

[ ٦٩ ]

يجوز أن يكون التاء لتأنيث ﴿ مَا ﴾ لأن الذي في يمينه العصا ، وكأنه  
١٢ [ قال <sup>(١)</sup> : ألق العصا تلقف ما صنعوا . وكما جاز حمل « مَنْ » على المعنى فَأَنْتَ فِي  
قوله : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ﴾ <sup>(٧)</sup>

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٦/٢ ، وللزجاج جـ ٢/٢٠٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٤٨/٢ ، ومجمع البيان ١٤/٤ ، ١٧ ، والبيان ١٤٧/٢ ، والبحر ٢٥٩/٦ .

(٣) عز ابن مهران في المبسوط ٢٩٦ القراءة بالتاء إلى ابن عامر ، وفي التبصرة ٢٦٠ ، والتيسير ١٥٢ ، والنشر ٣٢١/٢ أنها رواية ابن ذكوان عنه . ولم يذكر ابن مجاهد هذا الحرف .

(٤) سلف الكلام عليها خلال كلامه على الآية ٢٤ من سورة التوبة ص ٥١٦ وذكرنا ثمة مصادر الكلام عليها .

(٥) الوجه أن يقول : وتكون « أن » مع اسمها وخبرها .

(٦) انظر الجواهر ٣٧٤ ، ٨٢١ ، والحجة ٤٦٧/٣ - ٤٦٩ خم ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ١٩/٤ ، والبيان ١٤٨/٢ ، والبحر ٢٦٠/٦ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعه ١٠٧٦ - ١٠٧٧ .

[ سورة الأحزاب : ٢٦ ] ولم يقل « ويعمل صالحاً نؤته » ، فأنت ﴿ مَنْ ﴾ على المعنى = فكذا ههنا أنت ﴿ ما ﴾ حملاً على المعنى . ومثله ما حكاه سيويه من قولهم « ما جاءت حاجتك » <sup>(١)</sup> فأنت ضمير « ما » في « جاءت » لأنه يعني بـ « ما » الحاجة .

ويجوز أن يكون التقدير : وألق ما في يمينك تلقف أنت .

ومن رفع ﴿ تلقف ﴾ <sup>(٢)</sup> كان ﴿ تلقف ﴾ حالاً <sup>(٣)</sup> من ﴿ ما ﴾ أو من الضمير في الظرف .

[ وقوله <sup>(٤)</sup> : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] [ ٦٩ ]  
أي إن ماصنعوه ، فحذف العائد <sup>(٦)</sup> .

[ وقوله <sup>(٤)</sup> : ﴿ فَالْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا ﴾ <sup>(٧)</sup> ] [ ٧٠ ]  
أي مقدرين السجود <sup>(٨)</sup> .

- (١) انظر الكتاب ٢٤٤/١ - ٢٥ ، ٣٠٢ و ٢٥/٢ ، والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر هذه العبارة ٦٨٥ .
- (٢) وهو ابن عامر كا في السبعة ٤٢٠ ، والمبسوط ٢٩٦ ، وفي التيسير ١٥٢ ، والنشر ٣٢١/٢ أنها رواية ابن ذكوان عنه ، وقرأ الباقون بالجزم . وحفص وحده أسكن اللام وفتح القاف ، وقرأ الباقون ﴿ تَلَقَّفْ ﴾ بفتح اللام وتشديد القاف .
- (٣) في الأصل : كان حالاً ، وهو خطأ من الناسخ .
- (٤) زيادة من ي و ب .
- (٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٦/٢ ، وإعراب القرآن ٣٤٩/٢ ، وجمع البيان ٢٠/٤ ، والبيان ١٤٨/٢ ، والبحر ٢٦٠/٢ .
- (٦) سلف التعليق على حذف العائد ١٠٩ . وكان في الأصل : العامل ، وهو تحريف . و « ما » اسم موصول اسم إن وكيد خبرها .
- (٧) انظر معاني القرآن للزجاج ج ١/٢٠٣/٢ خ وعنه أخذ المؤلف .
- (٨) عبارة الزجاج : « سجداً منصوب على الحال وهي أيضاً حال مقدرة ، لأنهم خروا وليسوا ساجدين وإنما خروا مقدرين السجود » اهـ . ونص أبو علي في الحجة ٤٦٨/٣ خم أن « هذا النحو من الحال كثير في التنزيل وغيره » اهـ . وانظر ما سلف ٧٩٥ .

[ وقوله <sup>(١)</sup> : ﴿وَلَا صَلَّبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٧١ ]

قيل : معناه : على جدوع النخل <sup>(٣)</sup> . وحمله على الظاهر ممكن لأنه كأنه <sup>(٤)</sup>  
جعل الجدوع ظروفاً لهم ، فصاروا هم فيها <sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿لَنْ نُوْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ <sup>(٢)</sup> ]

[ ٧٢ ]

أي لن نُؤثر أتباعك ، فحذف المضاف .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٨٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٦/٢ - ١٨٧ ، وللزجاج ج ٢/٢٠٣ خ ، وجمع البيان ٢٠/٤ ، والبحر ٢٦١/٦ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، والكامل ١٠٠٠ ، والخصائص ٣٠٧/٢ ، وابن يعيش ٢١-٣٠/٨ ، وابن الشجري ٢٦٧/٢ ، والمغني ١٥١ ، ٢٢٤ ، وأدب الكاتب ٥٠٦ ، والمخصص ٦٤/١٤ .

(٣) وهو قول الفراء والمبرد والزجاج وغيرهم . وبين الفراء والزجاج وجه مجيء « في » مكان « على » قال الزجاج : « معناه : على جدوع النخل ، ولكنه جاز أن تقع « في » ههنا لأنه في الجذع على جهة الطول فالجذع يشتمل عليه فقد صار فيه ... » اهـ ، وقال الفراء : « يصلح ( على ) مكان « في » ، وإنما صلحت « في » لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت « في » ، وصلحت « على » ، لأنه يرفع فيها فيصير عليها .. » اهـ .

(٤) في الأصل : كان ، وهو خطأ .

(٥) يريد أن « في » في الآية يمكن أن لا تكون بمعنى « على » ، وإنما عدي « صلب » ب « في » لأن معناه الاستقرار والتمكن ، وهو يعنى ب « في » . وهذا الوجه الذي ذكره المؤلف ليس وجهاً ثانياً كما توهمه الزمخشري وابن يعيش وأبو حيان أيضاً ، وكلهم أخذوا من ابن جني وهو لم يدفع أن يكون « في » في الآية بمعنى « على » وإنما قرّر بحق أنه « يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوعة له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا » اهـ ثم بين أن الوجه في إيقاع حرف مكان حرف هو الحمل على المعنى ، وهو ما بينه الزجاج والفراء ، والله أعلم .

(٦) انظر الجواهر ٧٨ ، والبحر ٢٦١/٦ .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَالَّذِي فَطَرَنَا ﴾ ] ٧٢ [

إن شئت كان قسماً . وإن شئت كان محمولاً على ﴿ ما ﴾ <sup>(٢)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ ] ٧٢ [

أي فاقض القضاء مدة كونك قاضياً . ف ﴿ ما ﴾ ههنا ظرف <sup>(٦)</sup> ، أي فاقض هذا الوقت .

ويموز أن يكون ﴿ ما ﴾ مفعولاً <sup>(٧)</sup> ، أي فاقض ما أنت قاضيه ، فحذف الهاء .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ ] ٧٢ [

أي إنما تقضي أمور هذه الحياة الدنيا <sup>(٩)</sup> / فحذف المضاف . وإن شئت : إنما ١/٨٦ ( ١/٨٥ )  
تقضي مدة هذه الحياة الدنيا . فعلى الأول ﴿ هذه ﴾ نصب مفعول بها ، وعلى الثاني نصب على الظرف <sup>(١٠)</sup>

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٨ ، واللفراء ١٨٧/٢ ، وللزجاج ج ١/٢٠٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٥٠/٢ ، والبيان ١٤٨/٢٠ ، والبحر ٢٦٢/٦ ، واللفني ٨٠٥ .

(٣) وهو قول الأخفش ، وأجاز القولين الفراء والزجاج والنحاس وغيرهما . (٤) زيادة مني وب .

(٥) انظر الجواهر ٤٧٠ ، ومعاني القرآن للفرأء ١٨٧/٢ ، وللزجاج ج ١/٢٠٢/٢ خ ، ومجمع البيان ٢٠/٤ ، والبحر ٢٦٢/٦ .

(٦) أي مصدرية ظرفية . وجواز وصلها بجملة اسمية ذهب إليه بعضهم ، انظر البحر ، والمجمع ٢٨١/١ . وهو قول متكلف .

(٧) وهو قول الفراء والزجاج وغيرهما ، وهو الظاهر .

(٨) انظر الجواهر ٥٥ ، وإعراب القرآن ٣٥٠/٢ ، ومجمع البيان ٢٠/٤ ، والبيان ١٤٩/٢ ، والبحر ٢٦٢/٦ ، وتفسير الطبري ١٦/١٤٢ ، والقرطبي ١١/٢٢٦ .

(٩) نقله عنه صاحب مجمع البيان من غير ما تصریح ، وهو بهذا اللفظ في القرطبي ولم ينسبه إلى أحد .

(١٠) وهو قول النحاس والطبري وأبي حيان ، وأجازه الطبري وأبو البركات .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنْ  
السَّحْرِ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٧٣

٣ [ ﴿ مَا ﴾ نصب عطف على قوله ﴿ خطايانا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أي : ليغفر لنا  
خطايانا ويغفر لنا ما أكرهتنا <sup>(٤)</sup> .

[ و <sup>(٥)</sup> ] قال ابن الأبياري <sup>(٦)</sup> : التقدير : ليغفر لنا خطايانا من السحر وما  
أكرهتنا عليه . فيكون ﴿ مِنْ ﴾ تبيناً <sup>(٧)</sup> لـ ﴿ خطايانا ﴾ ويكون ﴿ مَا ﴾  
٦ نقياً ، أي السحر الذي لم تكرهنا عليه ، فإننا معذرون فيما أكرهتنا عليه . فقدّم  
كناية المجرور بـ « مِنْ » على المجرور .

٩ والآخرون <sup>(٨)</sup> حملوا ﴿ مَا ﴾ على الخبر ، أي ما صرت سبباً له حيث أكرهتنا  
عليه .

وقال أبو علي <sup>(٩)</sup> : إن قوله ﴿ وما أكرهتنا عليه من السحر ﴾ ليس معطوفاً  
على ﴿ خطايانا ﴾ ، بل هو مرفوع بالابتداء ، والخبر مضمّر استغني عن ذكره  
١٢ لطول الكلام بالصلة ، أي ما أكرهتنا عليه مخطوطاً عنّا مغفور لنا .

فيكون الوقف على قول أبي علي على قوله ﴿ خطايانا ﴾ . ومن قال : إنه  
١٥ بمعنى « الذي » وهو نصب لم يجز الوقف على ﴿ خطايانا ﴾ . وكذلك من قال :

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٧٦ ، ٧٤٦ ، ٩٣٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٧/٢ ، وللزجاج جـ ٢/٢٠٣-٢٠٤ خ ،  
وإعراب القرآن ٢٥٠/٢-٢٥١ ، والبيان ١٤٩/٢ ، وتفسير الطبري ١٤٢/٦ ، والقرطبي ٢٣٦/١١ ،  
ومجمع التفسير ٢٠٨/٤ . وكان في الأصل : « ليغفر لنا ربنا ... » وهو خطأ من الناسخ .

(٣) وهو قول الفراء والزجاج والطبري وغيرهم ، وهو الأولى عند النحاس . (٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة مني . (٦) لم أصب كلامه . وقد ذكر النحاس هذا القول ورأى أن الأول أولى .

(٧) سلف التعليق على « مِنْ » التي للتبيين ٣١٤ . ويكون الجار والمجرور متعلقين بحال .

(٨) الفراء والزجاج والطبري وغيرهم .

(٩) لم أصب كلامه ، وهو قول متكف تكلفاً .

إن « ما » نافية لم يجز الوقف<sup>(١)</sup> أيضاً على ﴿ خطايانا ﴾ لأنه يجعل قوله ﴿ من السَّحَر ﴾ تبييناً لـ ﴿ خطايانا ﴾ .

٢ قوله عز وجل : ﴿ فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى ﴾<sup>(٢)</sup>

[ ٧٤ ]

٦ أي لا يموت فيها موتاً يستريح [ به ]<sup>(٣)</sup> ولا يحيا حياة له بها<sup>(٤)</sup> انتفاع ؛ كقولهم : « ما أنت بشيء »<sup>(٥)</sup> أي ما أنت بشيء يعبأ به ؛ وقال : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة النور : ٣١ ] أي شيئاً ينفعه .

٩ [ قوله تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى . جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ [ ٧٦-٧٥ ]<sup>(٨)</sup>

رفع بدل من ﴿ الدرجات ﴾ أي : أولئك لهم جنات عدن .

١٢ ولا يجوز الوقف<sup>(٩)</sup> على قوله ﴿ العُلَى ﴾ ، فترفع ﴿ جنات ﴾ على خبر ابتداء مضر ، لأن قوله ﴿ خالدين فيها ﴾ [ ٧٦ ] نصب على الحال من قوله ﴿ لهم ﴾ ، فالعامل في الحال اللام ، وصاحب الحال الضمير المجرور باللام = فإذا

(١) هو كما قال . وأجازه النحاس في القطع ٤٦٧ ، وصاحب منار الهدى ١٧٨ ، وهو وقف كاف عندهما .

(٢) انظر الجواهر ٧٨٤ ، وتفسير الطبري ١٦/١٤٣ ، والقرطبي ١١/٢٢٧ ، ومجمع التفاسير ٢٠٩/٤ .

(٣) زيادة مني .

(٤) في الأصل : به ، وهو خطأ صوابه من ي وب .

(٥) انظر الجواهر ٧٨٤ . وقريب منهم قولهم : ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به أي ما أنت إلا شيء . والمجم ١١٠/٢ .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٥٤ - ٩٥٥ .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر مجمع البيان ٢٠/٤ ، والبيان ١٤٩/٢ .

(٩) هو كما قال ، انظر القطع ٤٦٧ . وأجازه صاحب منار الهدى ١٧٨ ، وليس بشيء .

لم يجوز أن يقطع ﴿ خالدين ﴾ من قوله ﴿ لهم ﴾ لأنه يبقى الحال بلا عامل ، ولا بد للمنصوب من ناصب كما لا بد للمصنوع من صانع .

- ٢ و ﴿ الدرجات ﴾ مرتفعة بالظرف بلا خلاف بين سيويه وصاحبه<sup>(١)</sup> ، لأن الظرف جرى خبراً على المبتدأ ، وهو ﴿ أولئك ﴾ ، فلا بد وأن<sup>(٢)</sup> يرفع ما بعده . وقد عددنا هذا في جملة ما يرتفع بالظرف في « الجواهر »<sup>(٣)</sup> .

- ٦ [ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ فَاضْرِبْ لَهُم مَّحَرِّجًا مِّنَ الْبَحْرِ يَبَسًا ﴾ [ ٧٧ ]  
﴿ يَبَسًا ﴾ مصدر ، وجرى وصفاً على « الطريق » . فإن<sup>(٥)</sup> شئت كان التقدير طريقاً ذا ييس ، وهو تقدير أبي علي<sup>(٦)</sup> . وإن شئت كان ﴿ يَبَسًا ﴾ بمعنى « يابس » أي طريقاً يابساً ، وهو تقدير أبي سعيد<sup>(٧)</sup> . وإن شئت جعلت « الطريق » نفس « اليبس » كما قالوا « شِعْرٌ شَاعِرٌ »<sup>(٨)</sup> و « لَيْلٌ نَائِمٌ » و « نَهَارٌ

(١) يريد بـ « صاحبه » أبا الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش . وقد سلف التعليق على المذهبين ١٣ .

(٢) قوله « فلا بد وأن » كذا وقع وسيأتي نحوه ١٣٧٤ ، والواو مقحمة لأعلم لها وجهاً ، والصواب : لا بد أن .

(٣) يراد الباب ٢١ الذي عقده في الجواهر ٥١١-٥٣٨ لـ « ما جاء في التنزيل من الظروف التي يرتفع ما بعدهن بين على الخلاف وما يرتفع ما بعدهن بين على الاتفاق » وفاته أن يذكر هذه الآية فيما عدّه هناك . و « الجواهر » هو كتابه المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج . وقد نهنا على ذلك غير مرة ، انظر ٨٢٩ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر الجواهر ٨١ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢/٢٠٢/٢ خ ، والبيان ١٤٩/٢-١٥٠ ، والبحر ٢٦٤/٦ .

(٦) في الأصل و ب : وإن ، والوجه ما أثبت من ي .

(٧) وهو تقدير الزجاج ، ولم أصب كلام أبي علي .

(٨) هو السيرافي ، ولم أصب كلامه .

(٩) انظر الكتاب ٩٢/٢ ، والمختص ١٨٥/٢ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٥٨٤ ، ٨٥٤ ، واللسان ( شعر ) .

صائمٌ»<sup>(١)</sup> ، ألا تراها جعلتها الإِدْبَارَ والإِقْبَالَ في قولها<sup>(٢)</sup> :

تَرْتَعُ مَا رَتَعْتُ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتُ فَإِنَّهَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ<sup>(٣)</sup>

قوله عز وجل : ﴿ لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٧٧ ]

ليس جواباً لقوله ﴿ فاضرب ﴾ إذ<sup>(٥)</sup> لم يجزمه . فإذا هو في موضع الحال<sup>(٦)</sup> من الضمير في ﴿ اضرب ﴾ أي : فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً غير خائف .

(١) وقالوا : ليلك نائم ونهارك صائم . انظر الكتاب ٨٠/١ ، ١٦٩ ، والكامل ٢٨٥ ، والحجة ٢١٢/٢ ، ودلائل الإعجاز ٢٩٣-٢٩٤ ، والإنصاف ٢٤٣ .

وقد أسند الوصف في هذه الأمثلة إلى غير فاعله الحقيقي ، فأسند في قولهم شعر شاعر إلى مصدر الفعل ، وفي قولهم ليل نائم ونهار صائم إلى زمانه ، وهذا مجاز عقلي ، فجعلوا الشعر هو الشاعر ، والليل هو النائم والنهار هو الصائم للمبالغة . وانظر المصادر السالفة .

(٢) وهي الخنساء ، وقد سلف البيت ١٤٦ وتخريج ثمة ، وسيأتي ٩٨٤ .

(٣) أجاز المبرد في هذا البيت ثلاثة وجوه من التقدير : الأول : أن يكون التقدير : هي ذات إقبال وإدبار ، فحذف المضاف ، وهو قول الزجاج وأبي علي وغيرهما ، وأجازه الأخفش وابن جني وغيرهما . والثاني : أن تكون جعلتها الإقبال والإدبار لكثرة ذلك منها على سبيل المجاز العقلي ، وهو قول سيبويه ، وأحد قولي الأخفش ، ورجحه ابن جني والجرجاني وغيرهما . والثالث : أن يكون التقدير : هي مقبلة مدبرة ، فوضع المصدر موضع اسم الفاعل ، وقد قواه السيرافي . انظر المصادر التي أحلنا عليها في تخريج البيت ، وكلام السيرافي بطرة الكتاب ١٦٩/١ .

(٤) انظر الجواهر ٦٢٧ ، وشرح المصباح ٢/٤ و ١/٥١ و ١/١٢٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٠٨ ، وللفراء ١٨٧/٢-١٨٨ و ١٦١/١-١٦٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٠٣-٢/٢٠٤ ، وإعراب القرآن ٣٥١/٢-٣٥٢ ، والحجة ٤٧٠/٣-٤٧١ خم ، وجمع البيان ٢٢/٤ ، والبيان ١٥٠/٢-١٥١ ، والبحر ٢٦٤/٦ ، والتبيان ٨٩٩-٨٩٨ ، والكتاب ٤٥١/١ ، وابن يعيش ٦٧/٢ و ٥٠/٧ ، ٥٢-٥٣ ، وضرورة الشعر ٦٣-٦٤ ، وما سلف ١١ .

(٥) في الأصل : إذا لم تجزمه ، وهو تحريف صوابه من ي و ب . ولم تعجم الياء من « تجزمه » في ي .

(٦) وهو أحد قولي سيبويه وأبي علي ، وأجازه النحاس وغيره . وقيل الرفع على الاستئناف ، وهو قول الفراء والزجاج وثاني قولي أبي علي ، وأجازه النحاس وغيره . وذهب الأخفش إلى أن الجملة في موضع الصفة للطريق والتقدير : لا تخاف فيه ، فحذف .



فهو كقوله ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة الدثر: ٦] أي ولا تمنن مستكثرأ ، وكما تقدم الآن في قوله ﴿ تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٦٩ ] فين رفع .

ومن قرأ ﴿ لَا تَخَفْ دِرْكَآ ﴾ - وهو حمزة - [ جزمه ] <sup>(٣)</sup> على الجواب . / ٢/٨٦ ( ٢/٨٥ )

ولم يختلفوا في قوله ﴿ وَلَا تَخْشَى ﴾ . فعلى قراءة الجمهور ظاهر ، لأنه معطوف على ﴿ تَخَافُ ﴾ . وإنما الإشكال في قراءة حمزة حيث جزم ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ ولم يقرأ « وَلَا تَخْشَى » <sup>(٤)</sup> ، وحقه حذف <sup>(٥)</sup> الألف [ أيضاً ] <sup>(٦)</sup> .

فيجوز أن يكون على الاستئناف ، والتقدير : فاضرب لهم طريقاً [ في البحر ] <sup>(٧)</sup> يساً لا تخف دركاً وأنت لا تخشى . فيكون « لا تخشى » خبر مبتدأ مضر ، وتكون الجملة في موضع الحال <sup>(٨)</sup> ؛ كقراءة ابن عامر : ﴿ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكَمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ <sup>(٨)</sup> [سورة يونس: ٨٨] إنه في موضع الحال ، أي فاستقيما غير متبعين سبيل الجهال . وقد أنشدناك قديماً قول الفرزدق في هذا :

(١) سياتي الكلام عليها في موضعها ١٣٩٨ .

(٢) انظر ما سلف ٨٣٢-٨٣٨ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) في الأصل : ولا تخشى ، وهو خطأ .

(٥) في الأصل و ب : وخفة حذف ، وهو تصحيف صوابه من ي .

(٦) زيادة من ي .

(٧) هذا وجه متكلف تابعه عليه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وأجازه المكبري . وقد سها المؤلف أيضاً فذكر أولاً أنه على الاستئناف ثم خرجه على الحال ، وقد تأول كلام أبي علي على غير وجهه ، قال أبو علي : « ... فأما من قال لا تخف دركاً ثم قال لا تخشى فيجوز أن يقطعه من الأول أي إن تضرب لا تخف وأنت لا تخشى .. » اهـ . وكلامه قاطع بأن جملة لا تخشى مستأنفة فيبين تقديرها بقوله « وأنت لا تخشى » ولم يرد ما ذكره المؤلف من أنها خبر مبتدأ محذوف ، يشهد لهذا قوله في توجيه قراءة من رفع : « وجه من رفع أنه حال من الفاعل ... ويجوز أن تقطعه من الأول [ أي ] أنت لا تخاف » اهـ . ولم يختلفوا في هذه أنها مستأنفة ، وكنا نص الفراء والنحاس والسيدي وغيرهم في الثانية .

(٨) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٥٠ .

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَّمْ يَشِئُوا سِيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ<sup>(١)</sup>

وإن التقدير: لم يشيوا سيوفهم غير كثرة بها القتلى .

٣ وكنا قديماً ذكرنا قولاً آخر في قراءة حمزة - نظنه في « مسائل عثمان »<sup>(٢)</sup> = أنه<sup>(٣)</sup> [ قد ]<sup>(٤)</sup> أثبت الألف في قوله ﴿ ولا تخشى ﴾ ليطابق رؤوس الآي ، فأشبع الفتحة فتولدت منها ألف<sup>(٥)</sup> ، كقوله<sup>(٦)</sup> :

٦ وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَ قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

والأصل « كَأَنَّ لَمْ تَرَ » فأشبع الفتحة فتولدت منها ألف . هكذا قال<sup>(٧)</sup> في عامة كتبه إلا في موضع واحد<sup>(٨)</sup> ، وهو أنه زعم أن أصله « كَأَنَّ لَمْ تَرَأَى »<sup>(٩)</sup> ، لأن

(١) سلف البيت ٥٨ وتخريجه ثمة .

(٢) هو « شرح اللع » وعثمان هو ابن جني وكتابه هو « اللع » . وقد صدق ظن الشيخ فقد ذكر ذلك في شرح اللع اللوح ٢/٤ و ١/٥١ و ١/١٢٠ .

(٣) في النسخ « وأنه » بإقحام الواو وهو خطأ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) وهو قول أبي علي والسرياني وأحد قولي الفراء .

(٦) وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي . المفضليات ق ١٢/٣٠ ص ١٥٨ ، وشرحها للأنباري ٣١٨ ، وانظر تخريجها في تعليق محققي المفضليات . والبيت له في المذكر والمؤنث للمبرد ١١٦ ، وضرورة الشعر ٦٢ ، والمجلد ٢٥٦ ، وسر الصناعة ٧٦-٧٧ ، وابن يعيش ١٠٦/١٠ ، وضرائر الشعر ٤٧ ، والمقاصد النحوية ٢٠٧/٤ ، والمغني ٣٦٥-٣٦٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٣١-٢٣٢ ، وشرح أبيات المغني ١٣٧/٥-١٣٩ .

وهو بلا نسبة في ما تلحن فيه العامة للكسائي ١٢٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٩١ ، والحجة ٦٨/١ ، ٢٤٣ و ٤٧١/٣ خم ، والعسكريات ١٤٩ ، والحليبات ٨٤ ، والمحاسب ٦٩/١ ، والإفصاح ١٧٠ ، والمخصص ٩/١٤ ، وابن يعيش ٩٧/٥ و ١١٧/٩ و ١٠٤/١٠ . ويروى « كَأَنَّ لَمْ تَرَى » على الالتفات فلا شاهد فيه . وقوله عبشمية يعني من بني عبد شمس . يريد أبا علي الفارسي .

(٨) في « الحليبات » وفيما قاله المؤلف نظر . فقد أجاز أبو علي أن تكون الألف في ﴿ ولا تخشى ﴾ في قراءة حمزة ﴿ لا تخف ﴾ هي الألف الناشئة عن إشباع فتحة الشين بعد حذف اللام ، ولم يجز =

« تَرَى » أصله « تَرَأَى » ، لأن<sup>(١)</sup> ماضيه « رأى » ، واحتجّ بقوله<sup>(٢)</sup> :

أُرِي عَيْنِكَ<sup>(٣)</sup> مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ      كِلَانَا عَالِمٌ بِالتَّرَاهَاتِ

فلما حذف الألف وصار « تَرَأَى » أبدل من الهمزة ألفاً بعد نقل فتحها إلى

٣

= حملها على نحو قول عبد يغوث « كَانَ لَمْ تَرَى » لأن ذلك إنما يجيء في ضرورة الشعر ، يريد أن « لم تَرَى » في قول عبد يغوث أثبتت فيه الألف مع الجازم حلاً لها على الياء في قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنِي      بِمَا لَاقَتْ لِبُونُ بَنِي زِيَادِ

لأن الشاعر قد قبل الجزم أن تكون الياء مضمومة أي يَأْتِيكَ كيضربك ثم حذفها للجازم ، نصر على ذلك أبو علي في الحجة ٦٨٨-٦٩ ، والعسكريات ١٤٩ .

وأخشى أن يكون قد اختلط على المؤلف قول أبي علي في الآية والبيت . وما منعه أبو علي من حمل الآية على الضرورة أجازته الفراء وردّه النحاس بأنه ضرورة ولا يجوز أن يحمل القرآن عليها .

(٩) رسم في النسخ : تَرَأَى ، والوجه ما أثبت .

(١١) في الأصل : « أي لَأَنَّ » ياقحام « أي » ولا وجه لها . والظاهر أن الناسخ أخطأ فجعل « أي » من « تَرَأَى » أي .

(٢) وهو سراقه الباري ، ديوانه ٧٨ . وهوله في النوادر ١٨٥ ، والجمهرة ١٧٦/١ ، وطبقات فحول الشعراء ٤٤٠ ، والزاهر ٣٠٤/١ ، والأغاني ١٣/٩-١٤ ، وعيون الأخبار ٢٠٣/١-٢٠٤ ، وتاريخ الطبري ٥٥/٦ ، وأمالى الزجاجي ٨٧ ، والحليبات ٨٤ ، والمحاسب ١٢٨/١ ، وسر الصناعة ٧٦ ، ٨٢٦ ، والمغني ٣٦٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٣٢ ، وشرح أبيات المغني ١٧٩/٢ و ١٢٢/٥ ، ١٣٩-١٤٢ ، وشرح شواهد شرح الشافعية ٣٢٢-٣٢٩ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح ١/٥١ ، والخصائص ١٥٣/٣ ، وإعراب ثلاثين سورة ٧٥ ، ١٥٤ . وابن الشجري ٢٠/٢ ، ٢٠٠ ، وابن يعيش ١١٠/٩ ، وما يجوز للتأخر في الضرورة ٢٠٠ .

(٣) كذا في النسخ وكذا في شرح اللمع ، وهو تغيير للرواية ، والرواية والصواب « عَيْنِي » . والتّرهات الأباطيل . والبيت من أبيات سراقه التي قالها عقب إفلاته من أسر المختار بن أبي عبيد الثقفي . وكان المختار كذاباً ادّعى النبوة وأن الملائكة تؤيده . واحتال سراقه لذلك بأن كذب عليه حين سأله من أسرك ؟ فقال : رأيت رجالاً على خيل بلق يقاتلوننا ما أراهم الساعة ، يريد الملائكة . فأطلقه المختار ليخبر الناس . فقال سراقه - وكان المختار يكنى أبا إسحاق :-

أَلَا أَبْلُغُ أَبَا إِسْحَاقَ عَنِي      رَأَيْتَ الْبَلْقَ دَهْماً مَصْتَاتِ  
أُرِي      عَيْنِي      ...      ...      ...      ...      ...      البيت

الراء . فصار « كَأَن لَّمْ تَرَ » <sup>(١)</sup> . ثم رجع عنه في أوائل « الْحُجَّة » <sup>(٢)</sup> وقال « هذا يؤدي إلى توالي إعلالين » ؛ وتوالي إعلالين مرفوض [ في كلامهم ] <sup>(٣)</sup> فالوجه الأول ، وهو أن التقدير : وأنت لا تخشى .

٣

قوله عز وجل : ﴿ فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٧٨ ]  
الباء للحال ، وحذف المفعول الثاني ، التقدير : فأتبعهم فرعون عقوبته  
بجنوده ، أي ومعه جنوده <sup>(٥)</sup> .

٦

[ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٧٨ ]  
أي من ماء اليم . وكان حقّ الكلام : فغشيهم عقوبته أو شدته . ولم يذكر  
ما غشيهم بهذا اللفظ لأن « غشيهم » يدل بلفظه على شيء يغشاهم ، ولكن إنما  
عدل عن الفاعل المعين إلى لفظ « ما » تهويلاً للأمر وتعظيماً للشأن ، لأنه أبلغ  
وأشدّ تأثيراً في القلب من التعيين ، لأنه في التعيين يقف الوهم على المعين ، وفي  
الإبهام يتردد الأمر بين الأشياء كلها ، فيكون أشدّ تخويفاً وتوعداً .

١٢

- 
- (١) ما قاله أبو علي في الحلييات هو ما حكاه ابن جني وغيره عنه ، ونسب أبو علي هذا القول في  
العسكريات إلى بعض البغداديين .  
(٢) انظر الحجة ٦٨٨-٦٩ ، وحكي المؤلف كلامه بتصرف .  
(٣) زيادة من ي وب .  
(٤) انظر الجواهر ٥٠١ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢/٢٠٢ خ ، والبيان ١٥١/٢ ، والبحر ٢٦٤/٦ ،  
وتفسير القرطبي ٢٢٩/١١ .  
(٥) وأجاز في الجواهر أيضاً أن تكون الباء زائدة وجنوده هو المفعول الثاني . وكذا قال غيره أيضاً ،  
وكلا القولين متكلف . والظاهر والوجه أن يكون أتبع بمعنى تبع فيكون متعدياً إلى واحد وهو  
قول الزجاج في فعلت وأفعلت له ١٢ واستشهد بالآية . وانظر ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى  
واحد للجواليقي ٣٠ ، واللسان ( تبع ) ، وقدم أبو حيان ذكر هذا القول .  
(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/٢٠٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٥٣/٢ ، والبيان ١٥١/٢ ، والبحر  
٢٦٤/٦ .

قوله عز وعلا : ﴿ وَإِنِّي لَفَقَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ أٰهْتَدَىٰ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٨٢ ]

أي ثم ثبت على الهداية والرشاد ولم يعرض عنه <sup>(٢)</sup> ، فهذا على الثبات ليصح الترتيب ب « ثم » .

ويجوز أن يكون « ثم » <sup>(٣)</sup> لترتيب خبر على خبر : أخبر أولاً بفقران لمن آمن ثم أخبر باهتداء من اهتدى / .

( ١/٨٦ ) ١/٨٧

وأما قوله ﴿ وعمل صالحاً ﴾ فالتقدير : وعمل عملاً صالحاً ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه <sup>(٤)</sup> ، وهو كثير في التنزيل <sup>(٥)</sup> . وقد مر منه شطر <sup>(٦)</sup> وستراه من بعد <sup>(٧)</sup> . هذا كله أذكره لك وأسرده سرداً . ولكنني إذا نظرت إلى « الكتاب » وطرق سمعي كلامه حيث يقول : « و « لو » بمنزلة « إن » فتقول : ألا ماء ولو بارداً جاز على تقدير : ولو كان بارداً ، ولو قلت : أثني ببارد لم

(١) أنظر الجواهر ١٠٢-١٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٨/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٠٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٥٤/٢ ، وجمع البيان ٢٢/٣ ، والبيان ١٥١/٢-١٥٢ ، والبحر ٢٦٦/٦ ، وتفسير الطبري ١٤٥/١٦ ، والقرطبي ٢٣١/١١ ، وابن كثير ٣٠٢/٥ ، وجمع التفسير ٢١١/٤ ، وماسلف ٢٣٦ .

(٢) وهو معنى قول قتادة وغيره « أقام على إيمانه » ، وهو قول الزجاج . وقيل : أقام على السنة والجماعة ، عن سعيد ومجاهد وابن عباس في رواية عنه ، وقيل غير ذلك .

(٣) انظر ماسلف من الكلام على « ثم » ٢٣٥ والتعليق ثمة .

(٤) سلف بسط التعليق على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥ .

(٥) عقد المؤلف في الجواهر ٢٨٦-٣٠٨ الباب ١٤ لـ « ما جاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه » .

(٦) ص ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٤٣ ، ٣٩٣ ، ٤٤٥ ، ٤٧٥ ، ٤٨٣ ، ٤٩١ ، ٥٢٤ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٧٢٠ ، ٧٤٢ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٩٥ ، ٨٠٣ .

(٧) ص ٨٨٤ ، ٩١٥ ، ٩٤١ ، ٩٤٣ ، ١٠٠٢ ، ١٠١٥ ، وغيرها ( انظر فهرس مسائل العربية : حذف الموصوف ) .

يحسن ، ولو قلت : ائتني بتمر حسن لأن وضع الصفة موضع الاسم قبيح <sup>(١)</sup> =  
فَيُفْحِمُنِي <sup>(٢)</sup> هذا الكلام مع كثرة وضع الصفة موضع الاسم .

٣ قوله عز وجل : ﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَا مُوسَى ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٨٣ ]  
﴿ ما ﴾ مبتدأ ، والخبر ﴿ أعجلك ﴾ وفيه ضمير يعود إلى ﴿ ما ﴾ أي :  
أي شيء أعجلك .

٦ [ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ قَالَ هُمْ أَوْلَاءُ عَلَى أَثَرِي ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٨٤ ]  
﴿ هم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أولاء ﴾ بمعنى « الذين » في موضع الخبر . و ﴿ على  
أثري ﴾ متعلق بمحذوف في موضع الصلة لـ ﴿ أولاء ﴾ <sup>(٦)</sup> . و ﴿ أولاء ﴾ يعني

(١) حكى المؤلف في الجواهر ٢٠٢ نحو ما حكاها هنا . وعبارة سيويه في الكتاب ١٣٧١ : « ولو  
بمذلة إن لا يكون بعدها إلا الأفعال فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضر في هذا الموضع تبني  
عليه الأسماء فإذا قلت ألا ماء ولو بارداً لم يحسن إلا النصب لأن بارداً صفة ، ولو قلت ائتني  
ببارد كان قبيحاً ، ولو قلت ائتني بتمر كان حسناً ألا ترى كيف قبح أن تضع الصفة موضع  
الاسم » اهـ . وقال سيويه قبل هذا : « وما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك  
ألا طعام ولو تمرأ كأنك قلت ولو كان تمرأ ... وإن شئت قلت ألا طعام ولو تمرأ كأنك قلت  
ولو يكون عندنا تمر ولو سقط إلينا تمر ... » اهـ .

فلا يحسن عند سيويه « ألا ماء ولو باردة » بالرفع لأن التقدير على هذا : ولو يكون بارد أو  
ولو أتاني بارد ، فيرفع بفعل مضمر ، وهو صفة ، فيكون وضع الصفة موضع الاسم واستقبحه  
سيويه كما استقبح ائتني ببارد . وانظر الكتاب ١١٦/١ ، وما سيأتي ٩٤٤ .

(٢) السياق : ولكني إذا نظرت ... فيفحميني ، والفاء مقحمة فيه . ويفحميني : يسكتني .

(٣) انظر البيان ١٥٢/٢ ، والبحر ٢٦٧/٦ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر عماني القرآن للزجاج ج ٢/٢٠٤/١ خ ، وإعراب القرآن ٢٥٤/٢ ، ومجمع البيان ٢٣/٤ ،  
والبحر ٢٦٧/٦ .

(٦) هذا الأجود عند الزجاج ، وأجازته النحاس أيضاً ، وهذا على مذهب الكوفيين الذين يجيزون أن  
تقع أسماء الإشارة موصولة . وأجاز الزجاج والنحاس أن يكون ﴿ أولاء ﴾ اسم إشارة على بابيه في  
موضع الخبر و ﴿ على أثري ﴾ خبر ثان ، وأجاز الطبرسي وأبو حيان هذا الوجه على أن يكون  
﴿ على أثري ﴾ حالاً .

بمعنى « الذين » ، وقد تقدّم في أول الكتاب من هذا قوله : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، [سورة البقرة : ٨٥] أي الذين تقتلون أنفسكم .

٣ [ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلَكِنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ٨٧ |  
أي بمعاناة ملكنا ، أي بأن اشتغلنا بملكنا وبإصلاحه وتعاهده .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ٨٨ |  
في فاعل « نسي » قولان :

أحدهما : أن يكون الفاعل موسى <sup>(٥)</sup> ، ويكون « نسي » داخلاً في الحكاية عنهم ، أي : قالوا : إن العجل إلهكم وإله موسى فتسيه وذبح يطلب <sup>(٦)</sup> رباً

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٥ . وعلقتنا ثمة على مذهبي البصر بين والكوفيين في هذا .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٥٤٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٩/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٠٤/١ ، وإعراب القرآن ٣٥٥/٢ ، والحجة ٤٧٦-٤٧٤/٢ خم ، ومجمع البيان ٢٤-٢٥/٤ ، والبيان ١٥٢/٢ ، والبحر ٢٦٨/٦ ، وتفسير الطبري ١٦/١٤٧ ، والقرطبي ١١/٢٣٤ . وقوله تعالى ﴿ بَلَّغْنَاكُمْ قُرْآنَهُ ﴾ قراءة حمزة والكسائي بضم الميم وقرأه نافع وعاصم بالفتح ، وقرأه يساقون بالكسر . انظر السبعة ٤٢٢-٤٢٣ ، والتيسير ١٥٣ ، والنشر ٢/٣٢١-٣٢٢ . فقيل للملك بالكسر ما حوته اليد ، وبالفتح المصدر ، وحكي تثليث الميم في الوجهين ، والملك بالضم السلطان . وعلى الوجه الأول يتجه ما ذكره المؤلف . قال الطبري : « وذلك لأن من كسر للميم من الملك فإنما يوجه معنى الكلام إلى ما أخلفنا موعده ونحن نملك الوفاء به لغلبة أنفسنا إيانا على خلافه » اهـ . وقيل بملكنا : بطاقتنا ، عن السدي وقتادة وهو معنى قول الفراء والزجاج وغيرهما أي لم نملك الصواب أي أخطأنا ، وقيل بملكنا : بأمرنا ، عن ابن عباس ، وقيل بهوانا ، عن ابن زيد ، وهي أقوال متقاربة المعنى على اختلاف القراءة كما قال الطبري ، وانظر كلامهم فيها .

(٤) انظر الجواهر ٤٥٧ ، ٥٦٢-٥٦٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٩٠/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٠٤/٢ ، ومجمع البيان ٢٦/٤ ، والبيان ١٥٢/٢ ، والبحر ٢٦٨/٦ ، وتفسير الطبري ١٦/١٤٧ ، والقرطبي ١١/٢٣٦ ، وابن كثير ٥/٣٠٤ ، ومجمع التفسير ٤/٢٦٤ .

(٥) وهو قول ابن عباس وقتادة ومجاهد والسدي والضحاك وغيرهم ، وهو قول الفراء .

(٦) في الأصل : يطلبه ، وهو خطأ .

آخر . فعلى هذا لا وقف على قوله ﴿إله موسى﴾ .

والقول الثاني : أن الحكاية تمت عنه قوله ﴿إله موسى﴾ ثم قال الله تعالى : ﴿فَنَسِيَ﴾ أي فنسي<sup>(١)</sup> السامري<sup>(٢)</sup> وترك طاعتنا ودعوة موسى إياه إلينا . ٢

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْرًا﴾ . خَالِدِينَ فِيهِ<sup>(٤)</sup> [ ١٠٠-١٠١ ]

وحدّ الضير في ﴿أعرض﴾ حملاً على لفظ ﴿مَنْ﴾ ثم قال ﴿خالدين فيه﴾ فجمع على المعنى ، وهو نصب على الحال من الضير في ﴿يحمل﴾ . ٦

فإن قلت : فهل يكون صفه لـ « وزر » حيث اتصل به ﴿فيه﴾ والهاء يعود إلى الوزر = فإنّ هذا لا يجوز لأنه يكون قوله ﴿خالدين﴾ جارياً على غير من هو [ له ]<sup>(٥)</sup> ، وإذا كان كذلك ينبغي أن يظهر فيه الضير ، فكان يقول : خالدين فيه هم ، لأنه ليس بالجيد الفصيح ألا يبرز الضير فيه ، وقد تقدّم هذا<sup>(٥)</sup> . ١٢

☆ قوله تعالى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا﴾<sup>(٦)</sup> [ ١٠٥ ]  
إنما قال : ﴿فقل ينسفها﴾ لأنه جاء أنهم بعد لم يكونوا قد سألوا ، فقال : إن يسألوك عنها فقل كذلك<sup>(٧)</sup> . وكذا يجوز أن يكون في قوله : ١٥

(١) في الأصل : نسي .

(٢) عن ابن عباس في رواية عنه ، وأجازه الزجاج ومن وافقه .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر البحر ٢٧٨/٦ .

(٥) انظر ماسلف ٢٢٨ والتعليق ثمة ، وانظر أيضاً ٧٤٢ ، ٧٧٩ .

(٦) انظر مجمع البيان ٢٩/٤ ، والبحر ٢٧٩/٦ ، وتفسير القرطبي ٢٤٥/١١ ، ومجمع التفاسير ٢١٩/٤ .

وقد انفردت نسخة الأصل بالكلام على هذه الآية .

(٧) وكذا قال القرطبي ، وذكره النسفي ( مجمع التفاسير ) ، واستبعده أبو حيان وقال الظاهر وجود

سؤال ، وهو مانصّ عليه الطبرسي والهازني ( مجمع التفاسير ) فقد روي أن رجلاً من ثقيف سأل



﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ سورة آل عمران : ١٨٨ ] ، وكقول النمر :

... فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي <sup>(٢)</sup> ☆

٣ قوله عز و علا : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ١٢٨ ]

٢/٨٧ فاعل ﴿ يهد ﴾ مضر ، والمعنى : أفلم يتبين لهم إهلاكنا <sup>(٤)</sup> . ولا يكون ﴿ كم أهلكننا ﴾ فاعلاً ولا مفعولاً على تقدير : أفلم يبين الله إهلاكه لهم ؛ / لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله <sup>(٥)</sup> ، فلا يكون ﴿ كم ﴾ معمولاً <sup>(٦)</sup> لـ ﴿ يهد ﴾ ولكنّه منصوب بـ ﴿ أهلكننا ﴾ وهو مفعول مقدم ، وتفسيره <sup>(٧)</sup> محذوف ، والتقدير : كم قريةً أهلكننا <sup>(٨)</sup> .

= النبي ﷺ كيف تكون الجبال يوم القيامة مع عظمها . يريد المؤلف أن الفاء زيدت في قل لهذا المعنى الذي ذكره .

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٧٨ - ٢٨٠ . والفاء زائدة .

(٢) سلف البيت بتمامه ٢٦٠ وتخريج ثمة . وإحدى الفاءين زائدة والأخرى فاء الجزاء ، انظر ما سلف .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٩٥/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٠٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٦١/٢ - ٣٦٢ ، ومجمع البيان ٣٥/٤ ، والبيان ١٥٤/٢ ، والبحر ٢٨٨/٦ - ٢٨٩ ، والتبيان ٩٠٧ . وسياق الآية : ﴿ ... كم أهلكننا قبلهم من القرون يشون في مساكنهم ﴾ . وفي الأصل في المواضع الثلاثة « أولم » وهو تحريف .

(٤) فالفاعل ما دلّ عليه « أهلكننا » ، وتابعه على هذا صاحباً جمع البيان والبيان ، وأجازه المكبري . وقدره الزجاج : الأمر بإهلاكنا ، وقدره اللبرد : الهدى ، وقيل في تقديره غير ذلك .

(٥) سلف التعليق على هذا ٤٠٧ . وذهب أبو حيان إلى أن كم هنا خبرية لاستفهامية والتقدير : أفلم يهد الله لهم العبر بإهلاك القرون ثم قال كم أهلكننا فحذف المفعول والحالة تفسير له ، وهو كلام متكلف جداً .

(٦) في ي و ب : « مفعولاً » ، وكلاهما صحيح .

(٧) أي وتبيّره ، والتفسير من عبارات الكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٤٨ .

(٨) هنا سهو من الشيخ . سها أولاً في تقديره « كم قرية » والذي في التلاوة في الآية « من القرون » =

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٢٩ ]

٣ التقدير : ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان العذاب لازماً لهم . فأخر المعطوف وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـ « كان » واسمها وخبرها .

٦ [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٣١ ]

٩ نصب على التمييز عند الفراء <sup>(٤)</sup> ، وهو غلط ، لأنه مضاف إلى المعرفة . وقال الزجاج <sup>(٥)</sup> : نصب بمضمر دلّ عليه ﴿ مَتَّعْنَا ﴾ [ ١٣١ ] أي جعلنا لهم الحياة الدنيا زهرة ، فأضمر « جعلنا » لذكر ﴿ متعنا ﴾ .

= فكان عليه أن يقدره « كم قرناً من جملة القرون » كما فعل ٨٠٥ ، وسها ثانياً في قوله « وتفسيره محذوف » وهو باق غير محذوف وهو قوله تعالى ﴿ من القرون ﴾ وقد فصل بين كم وبينه بالفعل وهو جائز سواء أكانت خبرية أم استفهامية ، وقد سلف التعليق على هذا ٨٠٥ .  
زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٩ ، وللغراء ١٩٥/٢ ، وللزجاج جـ ٢/٢٠٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٦٢/٢ ، والبيان ١٥٥/٢ ، والبحر ٢٨٩/١-٢٩٠ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٩٦/٢ ، وللزجاج جـ ٢/٢٠٧/٢-١/٢٠٨ خ ، وإعراب القرآن ٣٦٢/٢ ، والبيان ١٥٥/٢ ، والبحر ٢٩١/٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٧٤/٢-٤٧٦ ، والتبيان ٩٠٩ ، والمغني ٧٢٠-٧٢١ . وسياق الآية : ﴿ ولا تمدن عينيك إلى ما متّعنا به أزواجاً منهم زهرة ... ﴾ .

(٤) تابعه أبو البركات في عزو هذا القول إلى الفراء وعزاه ابن هشام أيضاً إلى الفراء ، وهو وهم منهم . فالذي في كتابه أنه نصب على الحال ، قال الفراء : « نصب الزهرة على الفعل ، متعناهم به زهرة في الحياة ، وزينة فيها ، وزهرة وإن كان معرفة فإن العرب تقول مررت به الشريفة الكريم » اهـ ، وهو ما فهمه من كلامه مكي .

(٥) انظر معاني القرآن له جـ ٢/٢٠٧/٢ خ ، والمصادر السالفة ، ولم يذكر النحاس غيره واختاره ابن هشام .

وعندي أنه بدل <sup>(١)</sup> من موضع ﴿ ما ﴾ في قوله ﴿ إلى ما متّعنا ﴾ لأن موضع الجار والمجرور نصب ، كقوله ﴿ ديناً قيماً ﴾ <sup>(٢)</sup> [ سورة الأنعام : ١٦١ ] ، وقوله ﴿ ملة أبيكم ﴾ <sup>(٣)</sup> بعد قوله ﴿ وجهدوا في الله ﴾ [ سورة الحج : ٧٨ ] .

٣

واللام من ﴿ لنفتنهم ﴾ [ ١٣١ ] من صلة ﴿ متّعنا ﴾ .

[ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ فستعلمون من أصحاب الصراط السوي ومن اهتدى ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١٣٥ ]

٦

﴿ من ﴾ استفهام مبتدأ ، و ﴿ أصحاب الصراط ﴾ خبر . قال <sup>(٦)</sup> : ولا يكون ﴿ من ﴾ بمعنى « الذي » <sup>(٧)</sup> لأنه لا عائد من صلته يعود إليه ، والجملة في موضع النصب بـ « تعلمون » .

(١) تقدمه بعضهم إليه ، فقد ذكره مكي ولم يسم صاحبه وردّه ، قال « لأن لنفتنهم متعلق بمتّعنا فهو داخل في صلة « ما » ولنفتنهم داخل أيضاً في الصلة ولا يتقدم المبدل على ما هو في الصلة لأن البند لا يكون إلا بعد تمام الصلة للمبدل منه ، فامتنع بدل زهرة من « ما » على الموضع « اهـ » . وانظر البحر والمقي .

(٢) سياق الآية ﴿ إني هادي ربي إلى صراط مستقيم ديناً قيماً ﴾ . وقد سلف الكلام عليهما في موضعها ٤٤٥ .

(٣) سياق الكلام عليها في موضعها ٩١٤ .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٩٧/٢ ، وللزجاج ج ١/٢٠٨/٧ خ ، وإعراب القرآن ٢٦٣/٢ ، ومجمع البيان ٣٦/٤ ، والبيان ١٥٦/٢ ، والبحر ٢٩٢/٦ .

(٦) كذا وقع ، وأغلب الظن أن المراد المؤلف .

(٧) أجازته الفراء وردّه الزجاج والنحاس وغيرهما ، قال أبو حيان في توجيهه : « فتكون [ من ] مفعولة بـ ﴿ فستعلمون ﴾ و ﴿ أصحاب ﴾ خبر مبتدأ محذوف تقديره : الذين هم أصحاب ، وهذا جائز على مذهب الكوفيين إذ يجوزون حذف مثل هذا الضير سواء كان في الصلة طول أم لم يكن وسواء كان الموصول أيّاً أو غيره » اهـ .

## سورة الانبياء

عليهم الصلاة والسلام

٣ قوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ . لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣-٢ ]  
 الجملة التي هي قوله <sup>(٢)</sup> ﴿ وهم يلعبون ﴾ في موضع نصب على الحال من الضمير في ﴿ استمعوه ﴾ . ٦

فأما انتصاب قوله ﴿ لاهية ﴾ فعلى الحال من الضمير في ﴿ يلعبون ﴾ . وإن شئت [ كان ] <sup>(٣)</sup> حالاً بعد حال <sup>(٤)</sup> .

٩ ويرتفع ﴿ قلوبهم ﴾ بقوله ﴿ لاهية ﴾ كما ارتفع قوله ﴿ أكلّة ﴾ بقوله ﴿ مختلفاً ﴾ في قوله ﴿ والنخل والزروع مختلفاً أكلّة ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة الأنعام : ١٤١ ] .

١٢ فكما لا يصح لأحد أن يزعم أن ﴿ قلوبهم ﴾ مبتدأ = فكذلك لا ينبغي أن يقول هو <sup>(٦)</sup> في الظرف إذا جرى حالاً لذي حال : إن ما بعده مبتدأ ؛ فقال في

(١) انظر معاني القرآن للقراء ١٩٨/٢ ، وللزجاج ج ١/٢٠٨/٢ خ . وللنحاس ٣٦٥/٢ ، ومجمع البيان ٢٨/٤ ، والبيان ١٥٨-١٥٧/٢ ، والبحر ٢٩٦/٦ .

(٢) في الأصل : قلوبهم ، وهو خطأ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) أجاز الوجهين الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم .

(٥) تقدم الكلام على ألفاظ من هذه الآية في موضعها ٤٣٥ - ٤٣٦ ، ولم يتكلم على ﴿ مختلفاً أكله ﴾ فانظر مصادر الكلام عليه ثمة .

(٦) أي أبو علي الفارسي .

قوله ﴿ اَرْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة هود : ٤١] : إن ﴿ مجراها ﴾ يرتفع بالابتداء إذا جعلت ﴿ بسم الله ﴾ حالاً من الضير في ﴿ اركبوا فيها ﴾ يعني من الهاء المجرورة بـ « في » . وكذلك <sup>(٢)</sup> لا يصح قوله في قوله تعالى : ﴿ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ لَهُ أَصْحَابٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> [سورة الأنعام : ٧١] : إن جعلت ﴿ له ﴾ حالاً من الضير في ﴿ حيران ﴾ كان ﴿ أصحاب ﴾ مرتفعاً بالابتداء في قول سيبويه <sup>(٤)</sup> .

وكيف يدعي هذا ، والظرف واسم الفاعل في هذا الباب سيان ؟ وهو قد سلم هذا <sup>(٥)</sup> !! ولكني لورأيت أنه يقتصر على موضع واحد حملته على السهو ، فكنت أتجاوز عن ذا ، ولكنه كرّر وأصرّ عليه ، وأعياني كلامه <sup>(٦)</sup> في هذا .

قوله عز وجل : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٣ ]

- (١) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٦٤-٥٦٦ ، ونقلت في تعليقي ثمة كلام أبي علي في الحجة .
- (٢) في الأصل : وذلك ، وهو خطأ .
- (٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٠٤ - ٤٠٥ .
- (٤) قال المؤلف في الجواهر ٥٢١ : « قال أبو علي : فيان جعلته حالاً من الضير في ﴿ حيران ﴾ ولم تجعله صفة له = ارتفع ﴿ أصحاب ﴾ بالابتداء في قول سيبويه وفيه ذكر يعود إلى المبتدأ » ثم قال المؤلف « وعندي في هذا نظر لأن الحال في جريه على صاحبه .. فلا وجه لما قال عندنا » . وقد سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على للذهبيين ١٣ .
- (٥) وقال له في الجواهر ٥٢٣ « فبحان الله ، أنت تنص في عامة كتبك على أن الحال والصفة والصلة والاستفهام بمنزلة واحدة فمن أين هذا الارتباك » اهـ .
- (٦) كتب تحته في الأصل : « أبو علي » .
- (٧) انظر الجواهر ١٨٣ ، وشرح اللع اللوح ١/٣٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١١ ، وللفراء ١٧٧٢ و ٣١٦/١-٣١٧ ، وللزجاج ج-٢/٢٠٨/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣/٣٦٦ ، ومجمع البيان ٤/٣٨ ، والبيان ٢/١٥٨ ، والبحر ٦/٢٩٦-٢٩٧ ، وحجاز القرآن ٢/٣٤ ، والتبيان ١١١ ، والكتاب ١/٢٣٦ ، وابن الشجري ١/١٣٣ ، وابن يعيش ٣/٦٩ ، والمفني ٤٧١-٤٨٠ ، ٥٢١-٥٢٢ ، ٥٥٦ ، ٥٩٤ .

﴿ الذين ﴾ رفع بفعله ، وفعله ﴿ أسر ﴾ . وكان من الواجب أن يقول « أسر » لا ﴿ أسروا ﴾ ، ولكنه جاء على لغة من قال <sup>(١)</sup> :

٣ ... .. يَعِصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ <sup>(٢)</sup>

١/٨٨ و « أكلوني البراغيث » <sup>(٣)</sup> / ، لأنهم جرّدوا الواو للجمعيّة عن الضمير وجعلوه حرفاً ، كما قلنا في الجمع ، كقوله « الزيدون » و « العمرون » <sup>(٤)</sup> .

٦ ويجوز أن يكون ﴿ الذين ظلموا ﴾ بدلاً من الواو في ﴿ أسروا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

ويجوز أن يكون ﴿ الذين ظلموا ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ هل هذا إلا بشر

(١) وهو الفرزدق ، د ٤٦/١ ، وشرح الملح اللوح ١/٣٦ ، والكتاب ٢٣٦/١ ، وابن السيرافي ٤٩١/١ ، وابن الشجري ١٣٢/١ ، وعيث الوليد ٨٥ ، وابن يميّش ٨٩/٢ و ٧/٧ ، وشروح سقط الزند ٥٥١ ، ١٣٠٠-١٣٠١ ، والخزانة ٢٨٦/٢ و ٢٩٢/٢ ، ٣٢٤ و ٥٥٤/٤ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٦٢ ، وإعراب القرآن ٥١١/١ ، وتكلمة الإيضاح ٨٦ ، ٢٣٩ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، وسر الصناعة ٤٤٦ ، والإفصاح ٣٥٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٨ ، واللمح ٢٥٧/٢ .

(٢) البيت بتمامه :

ولكن دِيَّافِي أبوه وأُمِّه بحوران يعصرن السليط أقاربه

وديافي منسوب إلى دياف وهي قرية بالشام وأهلها نبط ، وحوران كورة واسعة من أعمال دمشق من جهة القبلية ذات قرى كثيرة ومزارع ، وسليط : الزيت . انظر معجم البلدان ( دياف ) ٤٩٤/٢ و ( حوران ) ٣١٧/٢ ، واللسان ( سلط ) والمصادر السالفة .

(٣) انظر هذه اللغة في المصادر السالفة ، والأصول ٧١/١ ، ١٢٦ ، ١٧٢ ، والبصريّات ٣٢٨ ، وسر الصناعة ٦٢٩ ، والجنى النداني ١٧١ ، وتعزى لطبيّ وأزد شنوءة . وقد جاءت في شعر لأبي تمام ( ديوانه ٢١٤/٢ ، ٢١٣ ) والبحريّ ( ديوانه ١١٦/١ ) .

(٤) أجاز هنا القول في توجيه الآية الأخفش وأبو عبيدة والفراء ومن وافقهم .

(٥) وهو قول سيبويه والمبرد وأجازاه الفراء والزجاج وغيرهما . وقيل : الذين خير لمبتدأ محذوف تقديره هم ، وهو قول يونس وأجازاه الزجاج والنحاس وغيرهما ، وقيل غير ذلك .

مثلكم ﴿ في موضع الخبر على إضمار القول <sup>(١)</sup> ، كأنه قال : الذين ظلموا يقولون هل هذا إلا بشر مثلكم ، فحذف القول ، كقوله <sup>(٢)</sup> :

٣ جاؤوا بِمَدَقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُ <sup>(٣)</sup>

أي : بمدق يقال فيه : هل رأيت الذنْبَ قط .

[ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [ ١٩ ] <sup>(٥)</sup>

٦ ﴿ مَنْ ﴾ رفع بالابتداء في قول سيبويه ، وفي ﴿ له ﴾ ضمير ، أعني ضمير ﴿ من ﴾ . ويرتفع بالظرف عند الأخفش <sup>(٦)</sup> ، ولا ضمير فيه لارتفاع الظاهر به ، كما لا ضمير في « ذَهَبَ » من قولك : ذهب زيد .

٩ [ وقوله ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [ ١٩ ] <sup>(٥)</sup>

ابتداء وخبر ، وليس ﴿ من عنده ﴾ معطوفاً على ﴿ من في السموات ﴾ على هذا القول .

(١) تابعه عليه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح ، وأجازه العكبري وابن هشام .  
(٢) البيت في المحتب ١٦٥/٢ ، وابن الشجري ١٤٩/٢ ، وابن يعيش ٥٢/٣ ، والإنصاف ١١٥ ، والمغني ٣٢٥ ، ٧٦١ ، والمقاصد النحوية ٦١/٤ ، وشرح شواهد المغني ٢١٤ ، والخزانة ٢٧٦-٢٧٥/١ و ٢٩٣/٢ ، ٤٨٢-٤٨٣ و ٢٩٥/٤ ، وشرح أبيات المغني ٧-٥/٥ ، والهمع ١٧٤/٥ . وهو من أبيات في البيان والتبيين ٢٨١/٢ ، والكامل ١٠٥٤ ، وأسرار البلاغة ٣١١ ، وانظر المقاصد والخزانة . وذكر العيني والبغدادى أنها تنسب للعجاج ، انظر ملحق ديوانه ق ٦٧٤٦ ج ٣٠٤/٢ ورجح أستاذنا محقق الديوان أنه من الشعر للنحول ، وانظر تخريجها فيه ٤٦٨/٢ . وسيأتي البيت ٩٠٠ .  
(٣) المذق : اللبن الممزوج بالماء وهو يشبه لون الذنْب لأن فيه غيرة وكدرة . ويروى « بَضِيح » وهو اللبن الرقيق الكثير الماء .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر مجمع البيان ٤١/٤ ، والبيان ١٥٨/٢-١٥٩ ، والبيان ٩١٤ .

(٦) سلف التعليق على للذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ .

وإن حملته على ﴿ من في السموات ﴾ كان قوله ﴿ لا يستكبرون ﴾ في موضع الحال ، أي غير مستكبرين . وكذلك ﴿ ولا يَسْتَحْزِنُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٩ ] أي غير مستحزين ، وكذا ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٢٠ ] كلها أحوال على هذا القول .

فأما قوله ﴿ والنهار ﴾ [ ٢٠ ] فعند الجمهور معطوف على ﴿ الليل ﴾ أي يسبحون الليل والنهار غير فاترين . وكان العباس بن الفضل يقف على ﴿ الليل ﴾ ويتدنى ﴿ والنهار لا يفترون ﴾ <sup>(٣)</sup> فينتصب ﴿ والنهار ﴾ بقوله ﴿ لا يَفْتُرُونَ ﴾ [ لا بقوله ﴿ يُسَبِّحُونَ ﴾ ] <sup>(٤)</sup> .

قوله عز وعلا : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٢٢ ] لا يخلو قوله ﴿ الله ﴾ في ارتفاعه : إما أن يكون بدلاً <sup>(٦)</sup> من قوله

- (١) في الأصل : لا يستحزون ، والتلاوة بالواو ، وهي ثابتة في ي وب .
- (٢) سياق الآية : ﴿ ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحزون . يسبحون الليل والنهار لا يفترون ﴾ .
- (٣) عزا ابن الأنباري هذا القول إلى بعض المفسرين وعزاه النحاس وتابعه الداني إلى ابن مجاهد ، انظر إيضاح الوقف ٧٧٣-٧٧٤ ، والقطع ٤٧٢ ، والمكتفى ٢٨٦ . ولم أجد نسبته إلى العباس بن الفضل . وكلهم رده ، قال ابن الأنباري : « وهذا غلط لأنهم لا يوصفون بأنهم يسبحون الليل دون النهار ولا النهار دون الليل ، الدليل على ذلك قوله ﴿ فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون بالليل والنهار وهم لا يسأمون ﴾ [ سورة فصلت : ٣٨ ] ... » اهـ .
- (٤) زيادة من ي وب .
- (٥) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٨٠ . ومعاني القرآن للأخفش ١١٥ ، وللفراء ٢٠٠/٢ . وللزجاج ج ١/٢١٠/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٦٩/٢-٣٧٠ ، ومجمع البيان ٤٢/٤ ، والبيان ١٥٩/٢ ، والبحر ٣٠٥-٣٠٤/٦ ، والكتاب ٣٧٠/١ ، والمقتضب ٤٠٨/٤ ، والإيضاح ٢٠٩ ، وابن يعيش ١١/١ و ٨٩/٢-٩٠ ، والغني ٩٩-١٠١ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٩١٥ ، والهمع ٢٣٩/٣ ، ٢٧١ .
- (٦) عزي هذا القول إلى المبرد ، قال أبو حيان : « وأجاز أبو العباس المبرد في إلا الله أن يكون بدلاً لأن ما بعد لو غير موجب في المعنى ، والبدل في غير الواجب أحسن من الوصف ، وقد أمعنا الكلام على هذه المسألة في شرح التسهيل » اهـ . وانظر للغني وفيه رد على المبرد . والذي في المقتضب أن إلا وما بعدها نعت وهو قول الناس جميعاً .



﴿ آلهة ﴾ و [ إمّا ] <sup>(١)</sup> أن يكون « إلا » مع الاسم بمنزلة « غير » وصفاً لقوله ﴿ آلهة ﴾ .

- ٣ فما يدلّ على بطلان الوجه الأول هو أن قولك : ما جاءني القوم إلا زيد ، ونحوه مما يكون ما بعد « إلا » بدلاً مما قبلها = عائد <sup>(٢)</sup> إلى الإثبات ، فمعنى « ما جاءني القوم إلا زيد » : جاءني زيد . فكذلك هنا ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله ﴾ لو كان بدلاً لكان معناه : لو كان فيهما الله لفسدتا <sup>(٣)</sup> ، وهذا فاسدٌ ، لأن الله عز وجل خالق السموات والأرض ، ووجودهما بإحداثه ، فكيف تقسدان على هذا التقدير ؟!

- ٩ فثبت أن قوله ﴿ إلا الله ﴾ بمنزلة الوصف لـ ﴿ آلهة ﴾ والتقدير : لو كان فيهما آلهة منفردة عن الله عز وجل لفسدتا .

[ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [ ٢٦ ] <sup>(٥)</sup>

- ١٢ التقدير : بل هم عباد مكرمون ، فحذف « هم » واستأنف ما بعد « بل » . ولو قرئ « بل عباداً مكرمين » على تقدير : بل خلقهم عباداً مكرمين <sup>(٦)</sup> - لكان جائزاً .

(١) زيادة مني . وفي ي و ب : « أو يكون » وهو صواب .

(٢) في الأصل : عائناً ، وهو خطأ .

(٣) جواب المؤلف مبني على ما عزي إلى المبرد من أن ما بعد لو غير موجب في المعنى . وليس كذلك ، ولو كان كذلك لجاز : لوجاءني من أحد .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٢٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٧/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٠١/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٧٠/٢ ، والبيان ١٦٠/٢ ، والكتاب ٢١٦/١ ، ٢١٩ ، والمقتضب ٣٠٥/٣ ، والمسائل المنشورة ١٩ ، والمغني ١٥٢ .

(٦) قدره الزجاج : بل اتخذ عباداً مكرمين ، وقدره الفراء : اتخذناهم عباداً مكرمين .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَدْ لِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢٩ [ ٢ ]  
 ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، وهو إشارة إلى ﴿ مَنْ ﴾ من قوله ﴿ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ ﴾  
 [ ٢٩ ] . و ﴿ نَجْزِيهِ ﴾ الخبر ، والماء عائدة إلى « ذا » . و ﴿ جهنم ﴾ مفعول  
 ثان لـ ﴿ نَجْزِيهِ ﴾ أي فذلك القائل إني إله نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ كَانَتْ رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٣٠ [ ٣ ]  
 ولم يقل « رَتْقَيْنِ » لأنه مصدر ، والتقدير : كانتا ذواقي رتق .  
 و ﴿ كانتا ﴾ جمعاً <sup>(٤)</sup> على معنى القبيلين والصنفين .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ٣١ [ ٤ ]  
 أي كراهة أن تميد بهم ، ولئلا تميد بهم <sup>(٦)</sup> .

٢/٨٨

- 
- (١) زيادة من ي وب .  
 (٢) انظر التبيان ٩١٦ . وسبق الآية : ﴿ ومن يقل منهم إني إله من دونه فذلك .. ﴾ .  
 (٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤١٠-٤١١ ، وللغراء ٢٠١/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢١٠ خ ، وإعراب القرآن ٣٧١/٢ ، والبيان ١٦٠/٢ ، والبحر ٣٠٨/٦ ، والتبيان ٩١٦ ، والبيداديات ١٨٨ . وسياق الآية : ﴿ أولم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا .. ﴾ .  
 (٤) أي جمعاً - يعني السموات والأرض - بالتثنية . والتثنية جمع لأنه ضم شيء إلى شيء . وانظر نحو هذه العبارة في الكامل ٣٦٦ ، والمقتضب ١٥٦/٢ . وكان في الأصل « جميعاً » وهو تحريف صوابه ما أثبت . وفي ب « وكانتا جاء على .. » وفي ي « وكانتا جاءتا على .. » ، وما في ب صواب وما في ي خطأ .  
 (٥) انظر معاني القرآن للزجاج ج ١/٢١١ خ ، وجمع البيان ٤٦/٤ ، والبحر ٣٠٩/٦ ، والتبيان ٩١٧ .  
 (٦) ذكر القولين الزجاج لكنه نص أن « لا » لاتضر . وانظر ماسلف من التعليق على كلا التقديرين ١٦٢ ، وانظر ماسلف من الكلام على قوله تعالى ﴿ وألقى في الأرض رواسي أن تُمِيدَ بِهِمْ ﴾ [ سورة النحل : ١٥ ] ص ٦٨٠ .

- قوله عز وعلا : ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣٤ ]
- هذه الآية احتج بها سيبويه <sup>(٢)</sup> على أن حرف الشرط [ إن ] <sup>(٣)</sup> إذا دخلت عليها <sup>(٤)</sup> همزة الاستفهام لا يبطل عمل « إن » بدخول الهمزة ، كقولك : إن تأتني آتاك ، تجزئ « آتاك » كما لم تدخل الهمزة عليه إذا قلت : إن تأتني آتاك .
- وزعم يونس <sup>(٥)</sup> أنه يقول [ إن تأتني آتاك ] <sup>(٦)</sup> [ التقدير ] <sup>(٧)</sup> : آتاك إن تأتني ، و « آتاك » معتمد الهمزة ، وهو في نية التقديم .
- فلو كان قوله <sup>(٨)</sup> « آتاك » في نية التقديم لكان التقدير في الآية : أفهم الخالدون فإن مت . ولا يقال : أنت ظالم فإن فعلت ، وإنما يقال : أنت ظالم إن فعلت <sup>(٩)</sup> .

(١) انظر الجواهر ٧٨٢ ، ومصاني القرآن للأخفش ٢١٦ ، وللفراء ٢٠٢/٢ و ٢٣٦/١ ، وللمزجاج ج ٢/٢١١/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٧٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٦/٤ ، والبيان ١٦١/٢ ، والبحر ٢١١/٦ ، والكتاب ٤٤٤/١ ، والمفني ٤٥٨ . وقد سلف نحو ما قاله هنا ٢٥٩-٢٦١ في كلامه على قوله تعالى ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ [ سورة آل عمران : ١٤٤ ] .

(٢) انظر الكتاب ٤٤٤/١ ، وما سلف ٢٥٩ . وانظر « الرمان النحوي » ٢٦١-٢٦٢ .

(٣) زيادة مني .

(٤) أي على « إن » . ولو قال « عليه » فأعاد الضير على « حرف الشرط » كان أجود .

(٥) حكى قوله سيبويه في الكتاب ٤٤٤/١ وانظر ما سلف ٢٥٩ . ووافق الفراء يونس في مقالته ، قال : « ولو حذف الفاء من قوله ﴿ فهم ﴾ كان صواباً من وجهين أحدهما ... والوجه الآخر أن يراد تقديم « هم » إلى الفاء فكأنه قيل : أفهم الخالدون إن مت « اهـ . ووافقه النحاس .

(٦) زدت ما بين حاصرتين ليستقيم الكلام . وقد نقل صاحب البيان من كلام المؤلف من غير ما تصريح على المعبود منه ، قال : « وزعم يونس أن دخول الهمزة على إن يبطل عملها فيقول إن تأتني آتاك . وتقديره : آتاك إن تأتني ، وآتاك معتمد الهمزة وهو في نية التقديم » اهـ . والظاهر أنه تصرف في نقل كلام المؤلف .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) في الأصل : في قوله ، وهو خطأ .

(٩) سلفت هذه العبارة ٢٥٩ ، والتعليق عليها ثمة .

فإن قيل : فالفاء زائدة = فإن الفاء ههنا نظير « ثم » في قوله : ﴿ أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ بِهِ ﴾ [سورة يونس : ٥١] ؛ فكما لا يجوز تقدير زيادة « ثم » فكذا لا يجوز تقدير زيادة الفاء .

٣

فإن قال [قائل] <sup>(١)</sup> : فقد جاء ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ [سورة النوبة : ١١٨] فقدّر الأخفش زيادة « ثم » <sup>(٢)</sup> لأن ﴿ تَابَ ﴾ جواب ﴿ إِذَا ﴾ وليس لـ ﴿ إِذَا ﴾ جواب غير ﴿ تَابَ ﴾ فوجب أن يكون زيادة . وقد قاس على هذا أبو علي <sup>(٣)</sup> قوله عز من قائل : ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ <sup>(٤)</sup> [سورة طه : ٨٢] وقال : قياس قول أبي الحسن يقتضي زيادة « ثم » ههنا ، ويكون التقدير : وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً إنساناً مهتدياً ، ويكون ﴿ ثم اهتدى ﴾ في موضع الحال .

٦

٩

فالجواب عن هذا السؤال : إن الفاء في قوله ﴿ أَفَإِنْ مَتَّ ﴾ ليست بزيادة <sup>(٥)</sup> ، ولا « ثم » في قوله ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ لأن جواب « إذا » هناك محذوف ، والتقدير : حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ندموا ثم تاب

١٢

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الكلام عليها في الجواهر ١٠٢-١٠٤ ، ٨٩٣ ، والبحر ١١٠/٥ ، وابن يعيش ٩٦/٨ ، والمغني ١٥٨ .

(٣) عزي القول بزيادة « ثم » إلى الأخفش والكوفيين ، ولا يميزه البصريون . انظر شرح الملح لابن برهان ٢٤٤ ، وشرح الكافية ٣٦٩/٢ ، وابن يعيش ٩٦/٨ ، والمغني ١٥٨ ، والمص ٢٣٧/٥ . ولم أصب على ذلك نصاً في كلام الأخفش في معاني القرآن له ولا في كلام الفراء في معاني القرآن له أيضاً .

(٤) لم أصب كلامه . وقد ذكر المؤلف في الجواهر ١٠٣ هذا القول ولم يعزه .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٨٤٩ ولم يتعرض المؤلف ثمة لزيادة ثم .

(٦) انظر ماسلف ٢٦١ ، والتعليق ثمة .

عليهم ، ف « ثم » عاطفة ما بعدها على « ندموا » . وأما قوله ﴿ ثم اهتدى ﴾ فقد تقدم<sup>(١)</sup> ما يغني عن تقدير زيادة « ثم » .

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ فَإِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ﴾ [ ٣٦ ]<sup>(٣)</sup>

تقديره : وإذا رأى الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزواً قائلين<sup>(٤)</sup> أهذا<sup>(٥)</sup>

٦ الذي يذكر آلهتكم . فحذف « قائلين » وهو في موضع الحال ، كما حذفها في قوله ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة الزمر : ٢ ] أي قائلين : مانعبدهم ، فحذف القول .

٩ [ قوله تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً ﴾ [ ٤٨ ]<sup>(٨)</sup>

قالوا : إن التقدير : آتيناهم موسى وهارون الفرقان ذا ضياء ، فأدخل الواو

١٢ على الضياء وإن كان صفة<sup>(٩)</sup> في المعنى دون اللفظ كما يدخل على الصفة التي هي

(١) في موضع الكلام عليها ٨٤٩ .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معاني القرآن للزجاج ح ٢/٢١١/٢ خ . وجمع البيان ٤/٤٧ ، والبيان ٢/١٦١-١٦٢ ، والبحر ٦/٣١٢ .

(٤) قدره الزجاج وغيره : « يقولون » وهما واحد ، لأن الجملة المقدرة حل .

(٥) في الأصل : هذا ، بلا همزة الاستفهام ، وهو سهو .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٥٩ .

(٧) انظر الجواهر ٨١٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٠٥ ، وللزجاج ج ٢/٢١٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٣٧٤-٣٧٥ ، وجمع البيان ٤/٥٠ ، والبيان ٢/١٦١ ، والبحر ٦/٣١٧ ، وتفسير الطبري ١٧/٢٥٠ ، والقرطبي ١١/٢٩٥ ، وابن كثير ٥/٣٤١ ، وجمع التفسير ٤/٢٥٢ ، والحليبات ٣٠١ ، والمحاسب ٢/٦٤ .

(٨) تابعه على هذا أبو البركات والطبرسي وقد أخذوا منه من غير تصريح . وقول المؤلف « قالوا .. » =

صفة لفظاً كقوله : ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾<sup>(١)</sup>  
[ سورة الأحزاب : ١٢ ] .

= يريد به الفراء ومن وافقه في تقديره . ولا يخلو كلام الفراء من غرض ، ولهذا ما اضطربوا في تأويله . قال الفراء : « ... ضياء هو من صفة الفرقان ، ومعناه - والله أعلم - آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء وذكر ، فدخلت الواو ، كما قال ﴿ إِنَّا زَيْنًا السَّاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكُؤَاكِبِ . وحفظاً ﴾ [ سورة الصافات : ٦-٧ ] جعلك ذلك . وكذلك ﴿ ضياء وذكر ﴾ آتينا ذلك » اهـ .

و « ضياء » في قول الفراء منتصب على الحال ، وتقديره : ذا ضياء - نصر على هذا الوجه فيه ابن جني في توجيهه القراءة الشاذة التي تعزى لابن عباس والضحاك وعكرمة « الفرقان ضياء » بنير وار . والفرقان هو التوراة . وانتصب « ضياء » على الحال بعامل مضر مؤخر معطوف بالواو على ما قبله تقديره : وآتيناه ذلك ذا ضياء ، وهو ظاهر قول الفراء هنا ، كما انتصب قوله ﴿ وحفظاً ﴾ على أنه مفعول له بعامل مضر بعده معطوف بالواو على ما قبله ؛ يشهد لهذا قول الفراء نفسه في توجيهه قوله تعالى ﴿ وحفظاً ﴾ : « لو لم تكن الواو كان الحفظ منصوباً بـ ﴿ زَيْنًا ﴾ فإذا كانت فيه الواو وليس قبله شيء ينسق عليه فهو دليل على أنه منصوب بمعل مضر بعد الحفظ ، كقولك في الكلام : قد أتاك أخوك ومكرماً لك ، فإنما ينصب المكرم على أن تضر « أتاك » بعده » معاني القرآن ١١٢/١-١١٤ .

وكلامه نصر على ما ذكرت من انتصاب ﴿ ضياء ﴾ على الحال بعامل مضر مؤخر معطوف على ما قبله بالواو الداخلة عليها . وقد فهم هذا المعنى من كلامه شيخ الفسرين الطبري وإن لم يصرح باسمه .

وتسأل الزجاج كلام الفراء على أن الواو زائدة عنده ، قال « وقال بعض الحويين | يريد الفراء : ] معناه : ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء ، وعند البصريين أن الواو لا تتراد ولا تأتي إلا بمعنى العطف ... » اهـ وهو غلط عليه .

وظاهر كلام المؤلف أن الواو دخلت على « ضياء » عاطفة إياه على « الفرقان » وإن كان صفة في المعنى دون اللفظ ، والظاهر أنه يريد الحال . وهذا غلط على الفراء أيضاً ، وغير جائز ما قال .

والذي أراده الفراء بقوله « ضياء هو من صفة الفرقان ... » أن الفرقان هو التوراة وهي ضياء وذكر . وتأويل الفرقان بالتوراة هو قول مجاهد وقتادة والزجاج والحافظ ابن كثير وغيرهم . وقوله « ضياء » معطوف على قوله « الفرقان » فهو مفعول به لاحمال ، ويكون كقوله ﴿ وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ﴾ [ سورة المائدة : ٤٦ ] وهو قول الزجاج والنحاس وأبي =

وقد قال أبو علي <sup>(١)</sup> في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ .. ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة يونس : ٦١] : إنَّ من رفع ﴿ وَلَا أَصْغَرَ ﴾ حمله على الموضع ، لأن الموصوف في موضع الرفع <sup>(٣)</sup> .  
٣ ألا ترى أن التقدير : وما يعزب عن ربك مثقال ذرة .

فقال / قائلون <sup>(٤)</sup> : إنه قد سها في هذا اللفظ ، لأنه قال : « حمله على الموضع ، لأنَّ الموصوف في موضع الرفع » ، وإنما الواجب أن يقول : « لأنَّ <sup>(٥)</sup> المعطوف عليه في موضع الرفع » .

وقد نسوا هذه الآية وقول سيبويه : « مررت بزيد وصاحبك » ، وقول الهذلي <sup>(٦)</sup> :

علي وابن جني وغيرهم ، فالمعنى : آتيناه كتاباً هو فرقان وضياء وذكر ، وهو الوجه والظاهر .  
ونذهب عن الطبري هذا المعنى فارتضى قول ابن زيد أن المراد بالفرقان الحق آتاه الله موسى وهارون فرق بينهما وبين فرعون أي النصر ، قال الطبري : وهو أشبه بظاهر التنزيل . وليس كذلك ، والله أعلم .

(١) = يريد أن « الذين » صفة ، ودخلت عليها الواو ، وهو تكلف وغلط . فالمنافقون غير الذين في قلوبهم مرض ، فالمنافقون هم المظهرون للإيمان المبطنون للكفر ، والذين في قلوبهم مرض هم ضعفاء الإيمان الذين لم يتمكن الإيمان من قلوبهم ، فلأبو حيان « والعصف دال على التعدير ، نته عليهم على جهة الذم ، السحر ٢١٧/٧ .

(٢) في الحجة ٣٩٠/٤ خك .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤٤-٥٤٥ .

(٤) عبارة أبي علي : « ومن رفع ﴿ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ ﴾ حمله على موضع الموصوف . وذلك أنَّ الموصوف الذي هو ﴿ من مثقال ذرة ﴾ الجار والمجرور فيه في موضع رفع .. » اهـ .  
وقد ذب المؤلف عن أبي علي هنا ، واتهمه بسوء التأمل في التنزيل بما ذكره في هذه الآية فيما سيأتي ٩٩٦ .

(٥) لأعرف أحداً منهم . والصحيح ما قالوه أنه سهو من أبي علي ، وليس بسوء تأمل منه في ظاهر التنزيل كما قال المؤلف فيما يأتي ٩٩٦ .

(٦) في الأصل وي « إنَّ » والوجه ما أثبت . وقوله « وإنما .. الرفع » لم يرد في ب .

(٧) وهو أمية بن أبي عائد الهذلي . شرح أشعار الهذليين ٥٠٧ ، وديوان الهذليين ١٨٤/٢ . وهوله في =

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلِ وَشُعْتُ مَرَضِيْعٍ مِثْلِ السَّعَالِي

فأدخل الواو على الصفة . ألا ترى أنه قال <sup>(١)</sup> : إذا قلت مررتُ بزيدٍ وصاحبك  
وزيد هو صاحب = جاز ، ولو قلته بالفاء - مررت بزيد فصاحبك - لم يجز كما  
جاز بالواو <sup>(٢)</sup> ، لأن الفاء تقتضي التعقيب وتأخير الاسم عن المعطوف عليه <sup>(٣)</sup> ،  
بخلاف الواو .

= الكتاب ١٩٩/١ ، ٢٥٠ ، وابن السرياني ١٤٦/١ ، والمخصص ١٦/١٣٠ ، والمقاصد النحوية  
٦٣/٤ - ٦٦ ، والخزانة ٤١٧/١ - ٤٢٢ ، و ٢٠١/٣ ، وهو « للهندي » في ابن يعيش ١٨/١ ، وبلا نسبة  
في معاني القرآن للفراء ١٠٨/١ ، ورصف اللباني ٤١٦ . ويروى « وشعاً » . والرواية في ديوان  
الهنديين وشرح أشعار الهنليين :

له نوسة عاطلات الصدو رعوّج مرضيع مثل السعالي  
وفي معاني القرآن للفراء « .. نوسة بائسات × وشعاً » .  
وقوله « ويأوي » فاعل يأوي ضمير الصياد أي يأتي مأواه ومنزله إلى نوسة ، وعُطِّل جمع  
عاطل ، يقال امرأة عاطل إذا خلا جيدها من القلائد ولم يكن عليها حلي ، يريد أنهم فقيرات  
سيئات الأحوال ، وشعث جمع شعشاء ، وهي المغبرة الشعر المتلبدته لأنها لا ترح رأسها  
ولا تدعنه ولا تغسله . والمراضيع جمع مرصع ، والعليّ : الغيلان . جمع سعادة . أي هر مثل  
السعالي في سوء الحال ، عن ابن السرياني والبغدادي .

(١) يريد سيبويه . انظر الكتاب ١٩٩/١

(٢) عبارة سيبويه : « ... وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم كما تجري النعت لم يجز أن تدخل  
الفاء لأنك لو قلت مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسناً ، ولو قلت مررت بزيد أخيك  
فصاحبك والصاحب زيد لم يجز ، وكذلك لو قلت زيد أخوك فصاحبك ذاهب لم يجز ولو  
قلتها بالواو حسنت ، كما أنشد كثير من العرب لأمية بن أبي عائذ : ويأوي ... » اهـ . فأسقط  
المؤلف من عبارة سيبويه لفظ « أخيك » . وبنى على ذلك جوار دخول الواو على الصفة ، وهو  
في هذا متابع للفراء الذي أجاز هذا ، وقد نبهت فيما سلف ٦١٩ على وهم من ذهب هذا  
المذهب . والذي أجازة سيبويه وغيره تعاطف الصفات لا دخول الواو على الصفة ، وقد بسطت  
التعليق عليه فيما سلف ٦٢٠ فانظره .

(٣) ذهب أكثر النحويين إلى أن الفاء تفيد الترتيب والتعقيب ، وعزي إلى الفراء والجرمي إلى أنها قد  
تكون بمعنى الواو فلا تقيده . انظر شرح السمع اللوح ٢/١٠١ . والكتاب ٢١٨/١ و ٣٠٤/٢ ، =



فَأَمَّا قَوْلُهُ <sup>(١)</sup> :

يَا لَهْفَ زِيَابَةِ الْحَارِثِ الصُّ صَاحِبِ الْغَانِمِ فَلَايِبِ

- ٣ = فَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا بِالْفَاءِ ، وَجَادَ وَجَازَ بِخِلَافِ : مَرَرْتَ بَزَيْدٍ فَصَاحِبُكَ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةٍ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ . إِنَّمَا <sup>(٢)</sup> الْأَلْفُ وَاللَّامُ بِمَعْنَى « الَّذِي » ، فَالتَّقْدِيرُ : يَا لَهْفَ زِيَابَةِ الْحَارِثِ فَالصَّاحِبِ ، أَيْ فَالَّذِي صَبَحَ فَالَّذِي غَنِمَ فَالَّذِي أَب . فَلِأَلْفٍ وَاللَّامِ بِمَعْنَى « الَّذِي » ، وَيَقْتَضِي « الَّذِي » كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى حِيَالِهِ صَلَةً ، ثُمَّ يَرِيدُ بِالْأَلْفَاظِ الَّتِي جَعَلَهَا شَيْئاً وَاحِداً ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهَوَّ يَهْدِينِ . وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ . وَإِذَا مَرِضْتُ فَهَوَّ يَشْفِينِ . وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ . وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ سورة الشعراء ٧٨ - ٨٢ ] ، وَقَالَ الْقَائِلُ <sup>(٤)</sup> :
- ٦
- ٩

أَمَّا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ

- = وَالْمُقْتَضَبُ ١٠/١ ، وَبِالرِّصَالَةِ ٢٥١-٢٥٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٩٤/٨-٩٥ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ٢٣٦-٢٣٧/٢ ، وَرِصَفُ الْمَبَازِي ٢٧٦-٢٧٩ ، وَالْجَنَى السَّنَانِيُّ ٦١-٦٥ ، وَالْمَغْنَى ٢١٣-٢١٥ ، وَالْمَعْمُورُ ٢٢٣-٢٢٣/٥ .
- (١) وَهُوَ ابْنُ زِيَابَةَ التَّمِيمِيِّ وَالْبَيْتُ أَوَّلُ ثَلَاثَةِ لَهُ فِي دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ بِشَرْحِ الرَّزَوِيِّ ١٤٧ ، وَالتَّبْرِيزِيُّ ٧٤/١ ، وَمَعَانِي أَيْبَاتِ الْحَمَاسَةِ ٣٦ ، وَمَعْجَمُ لُغَةِ ١٥ ، وَصَحْطُ اللَّاتِي ٥٠٤ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى ١٥٨-١٥٩ ، وَالْخَزَانَةُ ٢٣١/٢-٢٣٦ ، وَ ٣٩٧/٤ ، وَشَرْحُ أَيْبَاتِ الْمَغْنَى ٣٠/٤-٣٢ . وَهُوَ لَهُ فِي ابْنِ لَسْجَرٍ ٢١٠/٢ ، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَغْنَى ٢١٦ ، وَالْمَعْمُورُ ١٨٤/٥ . وَزِيَابَةُ أُمِّهِ . وَالْحَارِثُ هُوَ الْحَارِثُ بْنُ هَمَامِ الشَّيْبَانِيِّ .
- (٢) أَخَذَ الْمُؤَلِّفُ أَكْثَرَ كَلَامِهِ مِنْ « إِعْرَابِ الْحَمَاسَةِ » لِابْنِ جَنِي ، أَنْظَرَ مَا تَقْلَهُ الْبَغْدَادِيُّ مِنْهُ فِي الْخَزَانَةِ وَشَرْحَ أَيْبَاتِ الْمَغْنَى .
- (٣) كَانَ فِي النَّسَخِ : « ... وَيَسْقِينِ إِلَى قَوْلِهِ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ » فَأَتَمَّهُ .
- (٤) وَهُوَ أَبُو صَخْرٍ الْمُهَذَلِيُّ . وَالْبَيْتُ مِنْ كَلِمَةٍ لَهُ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْمُهَذَلِيِّينَ ٩٥٦-٩٥٩ ، وَأَكْثَرُهَا فِي أَمَالِي الْقَالِي ١٤٨/١-١٤٩ ، وَالْأَغَانِي ٢٤/١٠٨ ، ١١٧ ، ١٢٢-١٢٤ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى ٦٢ ، وَالْخَزَانَةُ =

فهذا كله يراد به شيء واحد<sup>(١)</sup> ، وإن كانت الألفاظ مترادفاً بعضها على بعض . فكذا ههنا ليس قوله « فالغائم » صفة لما قبله على حدّ « مررت بزيد فصاحبك » .

وأبو الحسن<sup>(٢)</sup> يحيز المسألة بالفاء كما تَجَوّز<sup>(٣)</sup> بالواو .

[ قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ ] ٥٦ ]

أي أنا من الشاهدين على ذلك . هكذا مقتضى المعنى ، وإن كانت العربية لا تجيز تقديم الصلة على الموصول<sup>(٥)</sup> ، ولكنهم يقولون : هو متعلق بمحذوف يفسّره الظاهر<sup>(٦)</sup> .

- ٥٥٢/١-٥٥٤ ، وشرح أبيات المغني ٣٣٨/١-٣٤٥ ، وبعضها في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٢٣١-١٢٣٢ ، والتبريزي ١١٩/٢ ، والشعر والشعراء ٥٦٣-٥٦٤ ، وانظر تخريج الكلمة في سمط اللآلي ٣٩٩ . وينحل بعض أبياتها المحنن ، انظر الشعر والشعراء . وديوان المحنن ١٣٠-١٣١ ، وانظر تخريج الكلمة فيه .

والبيت له في ابن عيشر ١١٤/٨-١١٥ ، وبلا نسبة في المغني ٧٨ ، ٩٦ . والجمع ٣٦٨/٥ .  
(١) قال ابن جني في إعراب الحماسة : « المحلوف به سبحانه واحد ، وإنما أراد عطف بعض الصلة على بعض ، فلا متزاج الموصول بصلته أعاده معاً وإن كان غرضه إياها نفسها . فكأنه قال : أما ولئن أبكى وأضحك وأبى وأحيب . هـ س ترج بيتي .

(٢) لم أصب كلامه . وهذا القول مبني على أن الفاء كالواو لا تعيد الترتيب .

(٣) في الأصل وي : « مجوّز » ولم يعجم حرف المضارعة ، ولعل الصواب ما ضبطته . فإن قرئ « مجوّز » كان الصواب أن يقول : يمجوّزها ، وفي ب « يجيز » والصواب أيضاً : يجيزها .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر الجواهر ٥٣٢ ، ٧١٦ ، وشرح الملح اللوح ٢/١٥٥ . والبيسان ١٦٢/٣ ، والبحر ٣٢١/٦ و ٢٧٩/٤ ، والكامل ٥٢ ، ٥٦ تعليقات أبي الحسن ، والبغداديات ٢٥٩ ، والجمع ٣٠٤/١-٣٠٥ .

(٦) الموصول والصلة كسم واحد لا يتقدم بعضه بعضاً فلا يجوز تقديم الصلة أو بعضها على الموصول ، انظر المقتضب ١٩٧/٣-١٩٨ ، والأصول ٢٢٣/٢-٢٢٥ ، والنصف ١٣٠/١-١٣١ ، والجمع ٣٠٢/١-٣٠٥ ، والمصادر السالفة .

(٧) والتقدير : وأنا شاهد على ذلك من الشاهدين ، وهو قول الكسائي والفراء والجرمي وابن السراج ، وأجازاه المبرد وغيره ، و« على ذلك » تبين . وقيل : يتعلق بما دلّ عليه معنى =

[ وقوله <sup>(١)</sup> : ﴿ قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ ﴾ [ ٦١ ] <sup>(٢)</sup> ]

- قال أبو علي <sup>(٣)</sup> : التقدير فيه : على رؤية أعين الناس ، فحذف المضاف كحذفه من قوله : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة ساء : ١٤ ] والتقدير : فلما خَرَّ تَبَيَّنَ أَمْرُ الْجِنِّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ، فحذف المضاف ، والمعنى : فلما انكشف للإنس أَمْرُ الْجِنِّ من جهلهم بالغيب . ف ﴿ أَنْ لَوْ كَانُوا ﴾ بدل من ﴿ الْجِنِّ ﴾ ، ولفظ « تَبَيَّنَ » في الآية لازم وليس بمتعد ، كقوله : ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [ سورة الفرقة : ٢٥٩ ] ، وقال : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [ سورة إبراهيم : ٤٥ ] . فثبت أن المضاف محذوف ، وأن قوله ﴿ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾ ليس بمفعول لـ « تَبَيَّنَ » ، وإن كان قد جاء « تَبَيَّنَتِ الشَّيْءَ » . لأن الجِنَّ ما ادَّعوا علم الغيب ، وإنما اعتقد الإنس فيهم أنهم يعلمون الغيب ، فأبطل الله عقيدتهم فيهم بموت سليمان عليه السلام .

قوله عز وعلا : ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٦٣ ]

الكلام . أجازته أبو علي وابن جني وغيرهما وعزي إلى أكثر النحويين . وقيل يتعلق بالشاهدين . وتسومح بالظرف ، أجازته أبو حيان واختاره السيوطي ، وقيل الألف واللام في الشاهدين للتعريف لا على معنى الذي ، وهو قول المازني ، واختاره المبرد ، وأجازته أبو علي وغيره . فيتعلق الجار بحال مقدرة منه . وانظروا يأتي ١٢٧٦ .

(١) ؛ بـ دة م ر ي و س .

(٢) انظر الجواهر ٨٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٦/٢ . ومجمع البيان ٥٣/٤ ، والبيان ١٦٣/٢ ، والبحر ٣٢٤/٦ .

(٣) لم أصب كلامه .

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٩٥ .

(٥) انظر مجمع البيان ٥٣/٤ ، والبحر ٣٢٥/٦ .

قال قوم : إن الوقف<sup>(١)</sup> على قوله ﴿ بل فعله ﴾ جائز ، قالوا : والتقدير : بل فعله من فعله ، ثم يتدئ فيقرأ ﴿ كبيرهم هذا فاسألهم إن كانوا ينطقون ﴾ .

٣

وهذا الكلام إذا قيس بكلام سيبويه اقتضى أن يكون الفاعل محذوفاً . وحذف الفاعل لا يجوز<sup>(٢)</sup> . ألا ترى أنهم أنكروا على الكسائي<sup>(٣)</sup> قوله « ضربني وضربت زيدا » حيث قال : يحذف الفاعل من الأول ، وأنه يقول في التثنية : « ضربني وضربت الزيدَين » خلاف ما يقول سيبويه<sup>(٤)</sup> حيث يقول « ضرباني وضربت الزيدَين » ، وكذلك سيبويه يقول في الجمع « ضربوني وضربت الزيدَين » ، فيضمر الفاعل على شريطة التفسير ، والكسائي يقول « ضربني وضربت الزيدَين » . وهذا الكلام قد استقصيناه في « الخلاف »<sup>(٥)</sup> .

٦

٩

### قوله عز وجل : ﴿ وَلَوْ طَأَّ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ [ ٧٤ ]

(١) ذكر هذا الوقف صاحب منار الهدى ١٨٣ ، وأبو حيان في البحر . وهو قول متكلف لا يصح حل كلام الناس عليه بله كلام الله . وذكر أبو حيان أن من أجازاه فهو بعيد عن طريق النصحة ، وهو كما قال .

(٢) هذا مذهب الجمهور ، وذهب الكسائي إلى جوازه ، انظر المجمع ٢/٢٥٥ ، والمصادر التي ذكرناها في التعليق على حذف الفاعل من المصدر المضاف إلى اللفعل لأنه لا يتحمل ضميراً ٦٢٧ ، والمصادر التي ذكرناها في التعليق على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه ٢١٥ ، والتعليق الآتي .

(٣) انظر ابن يعيش ٧٧/١ ، وشرح الكافية ٧٩/١ ، وغيرهما من المصادر التي ذكرناها في التعليق على « التنازع » ٣٦٧ ، وبسط التعليق ثمة .

(٤) ما ذكره هو قياس ما قاله سيبويه في الكتاب ٣٧/١-٤١ وهو مذهب البصريين ، انظر ما سلف من التعليق في موضع الإحالة السابقة .

(٥) هو كتابه « الخلاف بين النحاة » انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق . وهذه المسألة التي ذكرها فيه هي المسألة ١٢ في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣-٩٦ .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٧/٢-٢٠٨ ، وللزجاج ج ٢/٢١٤ خ ، وإعراب القرآن ٣٧٧/٢-٣٧٨ ، ومجمع البان ٥٥/٤-٥٧ ، والبيان ١٦٣/٢ ، والبحر ٣٢٩/٦-٣٣٠ .

نصب بفعل مضمر ، والتقدير : وآتيناه لوطاً ، وأضرر لأن ﴿ آتيناه ﴾ يفسره <sup>(١)</sup> . وقال قوم : بل التقدير : واذكر لوطاً <sup>(٢)</sup> ، والأول أقيس . وكذلك قوله ﴿ وَذَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ ﴾ [ ٧٨ ] على تقدير : واذكر داود وسليمان ، وكذا ﴿ وَأَيُّوبَ ﴾ [ ٨٣ ] [ أي <sup>(٣)</sup> ] واذكر أيوب ، وكذا ﴿ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ ﴾ [ ٨٥ ] وكذا ﴿ وَذَا النُّونِ ﴾ [ ٨٧ ] ﴿ وَزَكَرِيَّا ﴾ [ ٨٩ ] إلى آخر القصة ، على تقدير : واذكر .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] [ ٧٨ ] والذي تقدم داود وسليمان ؛ فدلّ على أن الاثنين وما فوقهما جماعة <sup>(٦)</sup> . وإن شئت قلت : أراد الحاكمين والمحكوم عليه فصاروا ثلاثة <sup>(٧)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ لِيُخْصِنَكُمْ مِّنْ بَأْسِكُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> ] [ ٨٠ ] بالياء والتاء والنون <sup>(٩)</sup> . فالياء أي ليحصنكم الله <sup>(١٠)</sup> . والتاء لتأنيث

- (١) وهو ما يعرف بالنصب على الاشتغال ، وسلف بسط التعليق عليه ٤٦٩ .
- (٢) أجازوا القولين جميعاً .
- (٣) زيادة من ي .
- (٤) زيادة من ي وب .
- (٥) انظر الجواهر ٧٩٠ ، ومعاني القرآن لفرء ٣٠٨/٢ . وجمع البيان ٥٧/٤ ، والبيان ١٦٣/٢ ، والبحر ٣٣١/٦ ، وتفسير الطبري ٣٧/١٧ - ٣٨ ، والقرطبي ٣٠٧/١١ ، وجمع التفسير ٢٦٢/٤ .
- (٦) لأن التثنية جمع ، ومعنى جمع : ضم شيء إلى شيء ، انظر المقتضب ١٥٦/٢ ، والجواهر ٧٨٧ . فوضع الجمع موضع التثنية وهو قول الفراء ومن وافقه .
- (٧) وهو قول الطبري ، وعبارته « وكنا لحكم داود وسليمان والقوم الذين حكما بينهم » . وأجيز القولان .
- (٨) انظر معاني القرآن لفرء ٢٠٩/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢١٤ خ ، والحجة ٤٨٧/٢ خم ، وجمع البيان ٥٦/٤ ، والبيان ١٦٣/٢ - ١٦٤ ، والبحر ٣٣٢/٦ . وسياة ، الآية : ﴿ وعلمناه صنعة لبوس لكم ليحصنكم .. ﴾ .
- (٩) قرأ بالنون أبو بكر عن عاصم ، وبالياء ابن عامر وحفص عن عاصم ، وبالياء الباقون . انظر السبعة ٤٣٠ ، والتيسير ١٥٥ ، والنشر ٣٢٤/٢ .

الصَّنْعَةُ<sup>(١)</sup> . والتون على معنى : لنحصنكم نحن .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٨٧ ]

قالوا<sup>(٤)</sup> : التقدير : أظن أن لن نقدر عليه ؟ فحذف الهمزة ، كقوله : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة الشعراء : ٢٢ ] ، والتقدير : أو تلك نعمة ؟ فكذا هنا .

ويجوز أن يكون معنى ﴿ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ ﴾ : أن لن نصيِّق<sup>(٦)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ﴾ [ سورة الطلاق : ٧ ] .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٨٨ ]

(١٠) = أجاز الزجاج وأبو علي ومن وافقهما ، وقيل : ليحصنكم الدوس وهو قول الفراء وأجاز الزجاج ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .

(١١) وهو قول الزجاج وأحد قولي الفراء ومن وافقهما . وأجاز الفراء أيضاً أن يكون محملاً على المعنى لأن اللبوس هي الدرع ، وهو قول أبي علي ومن وافقه ، وقيل غير ذلك .

(١٢) زيادة من ي وب .

(١٣) انظر الجواهر ٣٥٢ ، وشرح المع اللوح ٢/٩٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٢ ، وللغراء ٢٠٩/٢ ، وأعراب القرآن ٣٧٩/٢-٣٨٠ ، ومجمع البيان ٦٠/٤-٦١ ، والبحر ٣٣٥/٦ ، وتفسير الطبري ٦٢/١٧-٦٣ ، والقرطبي ٣٣١/١١-٣٣٢ ، ومجمع التفاسير ٢٧٥/٤ .

(١٤) وهو قول ابن زيد وحده ، ولم يرتضه الطبري والرماني وغيرهما لأنه لا يجوز حذف همزه الاستفهام من غير دليل عليه .

(١٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ٩٨٥ .

(١٦) عن عطاء وسعيد والحسن وغيرهم . وقيل : معناه أن لن نقدر عليه العقوبة أي لن نعاقبه ، وهو قول ابن عباس وعجاء وقتادة والضحاك والأخفش والفراء وغيرهم .

(١٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٠/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢١٥ خ ، وأعراب القرآن ٣٨٠/٢-٣٨١ ، والحجة ٤٨٧/٢-٤٨٨ خ ، ومجمع البيان ٦٠/٤ ، والبيان ١٦٤/٣ ، والبحر ٣٣٥/٦ ، والبغداديات ١٤١ ، والخصائص ٣٩٨/١ ، وابن يعيش ٧٥/٧ ، وابن الشجري ٢١٥/٢-٢١٧ ، والمغني ٧٢١ ، ٨٧٨ ، والهمع ٢٦٦/٢ .

رواه [ أبو بكر عن <sup>(١)</sup> ] عاصم ﴿ نَجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ بتشديد الجيم <sup>(٢)</sup> . وقال  
الناس ومعهم فارسهم <sup>(٣)</sup> : إنه لا يكون فعل ما لم يسم فاعله لانتصاب قوله  
﴿ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، ولو كان ﴿ نَجِّي ﴾ لقال « وكذلك نَجِّي الْمُؤْمِنُونَ » ، ليقوم  
٣ مقام الفاعل .

وهذا الذي أنكروه يمكن حمله على وجه آخر : وهو أن يكون المصدر مضمرّاً  
في الفعل لدلالة الفعل عليه ، والتقدير : نَجِّي النجاء <sup>(٤)</sup> . وهذا كما روي عن  
يزيد <sup>(٥)</sup> في قوله تعالى جدّه : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ  
اللَّهِ لِيُجْزَى قَوْمًا ﴾ [سورة الحاتية : ١٤] ، على تقدير : ليجزى الجزاء قوماً <sup>(٦)</sup> ،  
فأقام المصدر مقام الفاعل ، ونصب ﴿ قَوْمًا ﴾ على ما يستحقه من الإعراب .  
٩ وهذا وإن كان محتملاً فإنه مع المفعول الصحيح قبيح <sup>(٨)</sup> . والوجه أن

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) وهي قراءة ابن عامر أيضاً ، ولم يذكره ابن مجاهد وذكره غيره . انظر السبعة ٤٢٠ ،  
والتيسير ١٥٥ ، والنشر ٣٢٤/٢ ، والمبسوط ٣٠٣ ، والتبصرة ٢٦٤ .

(٣) هو أبو علي الفارسي .

(٤) وهو قول الفراء وأبي عبيد ، وأنكره الزجاج وأبو علي والنحاس وغيرهم ، قال الزجاج : « وهذا  
خطأ ياجماع النحويين كلهم ، لا يجوز : ضُرب زيداً تريد ضُرب الضرب زيداً ، لأنك إذا قلت  
ضُرب زيداً فقد علم أن الذي ضُربه ضُربٌ ، فلا فائدة في إضارته وقيامه مقام الفاعل » أهـ .  
ويرد على هذا القول أيضاً أنه لو كان كما تأولوا لكان « نَجِّي » بفتح الياء ولا يجوز إسكانها إلا في  
الضرورة ، قاله النحاس وأبو علي وابن جني وغيرهم .

(٥) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٢٨ .

(٧) لم يجرئة ما أجازوه ههنا ، انظر التعليق هناك .

(٨) إذا حذف الفاعل بي الفعل للمفعول فأقيم المفعول مقام الفاعل . وإذا ذكر المفعول الصحيح

- ويقال الصريح ، وهو المفعول به على الحقيقة - لم تقيم مقام الفاعل غيره مما يجعل مفعولاً على  
السعة ، وهو المصدر والجار والمجرور والظرف من الزمان والمكان ، لأن الفعل له فهو أولى به .  
تقول ضربت زيداً يوم الجمعة ضرباً شديداً ، فإن بيته لما لم يسم فاعله أي للمفعول أو لمجهول =

تَحْمَلُ<sup>(١)</sup> هذه القراءة على إخفاء النون / من ﴿نُنْجِي﴾ فظنَّه الراوي إدغاماً<sup>(٢)</sup> . [ وهو أوَّلَى من حَمَلِه على أنه ﴿ننْجِي﴾ بنونين ، فحذف إحداها<sup>(٣)</sup> قياساً على ﴿تَذْكُرُونَ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٢] <sup>(٤)</sup> ، فَإِنَّ هذا لم يَجِئ في كلامهم كما جاء ﴿تَذْكُرُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> ] .

قوله تعالى : ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٩١ ]  
والتقدير : واذكر التي أحصنت فرجها .

[ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿فَنَفَعْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٩١ ]  
وقال في موضع آخر : ﴿فَنَفَعْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ <sup>(٩)</sup> [سورة التحريم : ١٢] ،

= قلت ضرب زيد يوم الجمعة ضرباً شديداً ، لا يجوز غير ذلك ، هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى إجازة إقامة غير المفعول الصحيح مقام الفاعل مع وجوده ، وعزي هنا القول إلى الأخفش . والدي نصّ عليه ابن جني أنه أجاز ذلك ، ثم قال أعني الأخفش « هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال » .

انظر الكتاب ١٩١/١ ، والمقتضب ٥٠٠/٤-٥١ ، والأصول ٧٩/١-٨١ ، والإيضاح ٧٢-٧٤ ، والجمل ٧٩-٧٦ ، والخصائص ٣٩٧/١ ، واللمع ٩٤ ، وشرحه للمؤلف اللوح ١٧/٣٩-٢ ، ولابن برهان ٤٦ ، وشرح الكافية ٨٤٤-٨٥ ، وابن يعيش ٧٢/٧-٧٦ ، والممع ٢٦٥/٢-٢٦٧ ، والمصادر السالفة . وما أجازاه الكوفيون في السعة أجازاه أبو علي وابن جني في الضرورة وهو من قبيحها كما قال ابن جني ثم قال : « ومثله لا يعتد أصلاً بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً » اهـ .

(١) في الأصل : يحمل ، وهو تصحيف .

(٢) وهو قول أبي علي .

(٣) حمله على هذا الوجه ابن جني ، وكان المؤلف يرد عليه ، وهو قول الأخفش علي بن سليمان واستحسنه النحاس . وما قاله المؤلف في هذا الوجه صحيح .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/٢١٥/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٨٠/٢ ، والبيان ١٦٤/٢ .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر البحر ٣٣٦/٦ ، وتفسير الطبري ٦٧/١٧ ، والقرطبي ٢٣٨/١١ ، وجمع التفاسير ٣٧٧/٤ .

(٨) سياقي الكلام عليها في موضعها ١٣٦٣ - ١٣٦٤ .



فجاء هنا على التأنيث وهناك على التذكير ، لأنه جاء في التفسير أن جبريل عليه السلام أخذ بجيبها<sup>(١)</sup> ونفخ فيه ، فحين ذكّر حمل على « الجيب » .

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [ ٩٥ ]<sup>(٣)</sup>

٦ قال الناس : إنّ « لا » هنا زيادة<sup>(٤)</sup> ، والتقدير : وحرام على قرية أهلكتها رجوعها<sup>(٥)</sup> إلى الدنيا<sup>(٦)</sup> . فـ « أن » مع اسمها وخبرها في موضع الرفع خبر ﴿ حرام ﴾ ، و « لا » زائدة .

والذي قاله أبو علي رحمه الله أنّ خبر المبتدأ مضر ، وأنّ قوله ﴿ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ في صلة المصدر<sup>(٧)</sup> ، والتقدير : وحرام على قرية أهلكتها بأنهم

(١) أي يجيب درعها . وقوله تعالى ﴿ فيها ﴾ أي في التي أحصنت فرجها ، وانظر ما سيأتي ١٢٦٣ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ١٣٢-١٣٣ ، وشرح السمع اللوح ٢/٥٢ مكرر ، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٠/١ ، وللزجاج ج ١/٢١٦/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٨٢/٢-٢٨٣ ، والحجة ٤٨٨/٣-٤٩٠ خم و ٨١/٤-٨٢ خك ، ومجمع البيان ٦١/٤-٦٢ ، والبيان ١٦٥/٢ ، والبحر ٢٣٨/٦-٢٣٩ ، وتفسير الطبري ٦٨/١٧-٦٩ ، والقرطبي ٣٤٠/١١-٣٤١ ، وابن كثير ٣٦٦/٥-٣٦٧ ، ومجمع التفاسير ٢٧٨/٤ ، وابن الشجري ٢٣١/٢ ، والمفني ٣٣٢ .

(٤) هو قول الفراء وأبي عبيد ومن وافقهما ، وهو أحد قولي أبي علي .

(٥) الأنسب أن يقول : رجوعهم ، أي أهل القرية .

(٦) وهو قول قتادة وأبي جعفر الباقر وغيرهما ، وروي عن ابن عباس ورجحه الحافظ ابن كثير . وقيل « لا » غير زائدة ، والتقدير : وحرام على قرية أهلكتها أن لا يرجعوا عن كفرهم أي لا يتوبوا . ومعنى حرام : واجب أو عزم ، عن ابن عباس واختاره الطبري . وذهب الزجاج إلى أن التقدير : حرام على أهل قرية أن يتقبل منهم عمل لأنهم لا يرجعون أي لا يتوبون ، فالخبر محذوف ، وأنهم لا يرجعون في موضع المفعول له .

(٧) وكذا في شرح السمع والجواهر ، وتابعه الطبري غير مصرح بالقل عنه . وفيما عراه إلى أبي علي وهم ، على أن أبا علي قد اضطرب كلامه في تأويل هذه الآية : فقد أجاز في الحجة ٨١/٤-٨٢ خك وجهين : أحدهما : أن تكون « لا » زيادة و « أن » في موضع رفع بأنه خبر =

لا يرجعون مَقْضِيٍّ أو ثابتٍ أو محكوم عليه ، فحذف الخبر . وحذف الخبر أحسن من زيادة « لا » ، ألا ترى أنَّ زيادة « لا » إنما جاءت<sup>(١)</sup> في التنزيل في مواضع معدودة<sup>(٢)</sup> ، كقوله : ﴿ ولا الضَّالِّينَ ﴾ [سورة الفاتحة : ٧] ، وقوله ﴿ ما مَنَعَكَ أَلَّا تَتَّخِذَ ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة الأعراف : ١٢] ، وقوله : ﴿ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة الأنعام : ١٠٩] على قول غير الخليل<sup>(٥)</sup> ، رحمه الله ، وقوله : ﴿ وما يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ [سورة ناطر : ٢٢] ، ﴿ ولا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ ﴾<sup>(٦)</sup>

= المبتدأ الذي هو حرام ، المعنى « وحرام على قرية أنهم لا يرجعون أي أنهم يرجعون ، والتقدير : وحرام على قرية مهلكة رجوعهم إلى أهلهم ... والوجه الآخر أن تكون « لا » غير رائدة ، ولكنها متصلة بـ « أهلكنا » كأنه قال : وحرام على قرية أهلكناها بأنهم لا يرجعون أي أهلكناهم بالاضطلام والاستئصال بأنهم إنما لا يرجعون إلى أهلهم للاستئصال الواقع بهم والإبادة لهم ، وخبر المبتدأ على هذا مخوف تقديره : وحرام على قرية أهلكناها بالاستئصال بقاؤهم أو حياتهم ونحو ذلك ... » اهـ . وقال في الحجة ٤٨٩/٣ - ٤٩٠ خم :

« إن شئت رفعته [ أي ﴿ حرام ﴾ ] بالابتداء ... وإن شئت جعلته خبر مبتدأ وكان المعنى : وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون ، وجعلت « لا » زائدة ، والمعنى : وحرام على قرية أهلكناها رجوعهم ... وإن شئت جعلت حراماً ... خبر مبتدأ وأضمرت مبتدأ ويكون المعنى : وحرام على قرية أهلكناها بأنهم لا يرجعون ، وجعلت « لا » غير زائدة ، أي رجوعهم ، المعنى : وحرام على قرية أهلكناها بالاستئصال رجوعهم ، ومعنى حرام عليهم أنهم ممنوعون من ذلك ... » اهـ .

(١) في الأصل : جاء ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) عقد المؤلف في الجواهر ١٣١ - ١٤٠ الباب ٥ لـ « ما جاء في التنزيل وقد زيدت فيه « لا » و « ما » » . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر زيادة « لا » ٤٢٥ .

(٣) انظر الجواهر ١٢١ ، وشرح اللع اللوح ١/٧٩ - ٢ ، والحجة ١٢١/١ - ١٢٢ .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥١ . وكان في الأصل « وما منعك .. » والتلاوة بلا واو .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٢٣ - ٤٢٦ .

(٦) قول الخليل أن « أُنْ » هنا بمعنى لعل ، ووافقه سيبويه والأخفش ، وأجازه الفراء وأبو علي وغيرهما ، انظر ما سلف .

(٧) سياق التلاوة : ﴿ وما يستوي الأعمى والبصير [ ١٩ ] ولا الظلمات ولا النور [ ٢٠ ] ولا الظل ولا الحرور [ ٢١ ] وما يستوي الأحياء ولا الأموات [ ٢٢ ] .. ﴾ .

١/٩٥ [سورة فاطر: ٣١] . ولو طالتبني بحذف خبر المبتدأ لم يمكني عدّه<sup>(١)</sup> في الوقت كما عدت لك زيادة « لا » لأن ذلك قد كثر وشاع ، وهذا قلّ ومع<sup>(٢)</sup> قلته يمكن المصير إلى الحكم بترك زيادته .

٢

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾ [ ٩٦ ]  
جواب ﴿ إذا ﴾ مضمّر عند قوله ﴿ فإذا هي شاخته أبصار الذين كفروا يا ويئسنا ﴾ [ ٩٧ ] ، والتقدير : قالوا يا ويلنا ، فحذف الجواب<sup>(٤)</sup> .  
وقال الفراء : إنّ الواو في قوله ﴿ وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ﴾ [ ٩٧ ] زيادة<sup>(٥)</sup> ، وهو جواب ﴿ إذا ﴾ .

٦

٩ [ و ]<sup>(٦)</sup> قال أبو علي<sup>(٧)</sup> : يجوز<sup>(٨)</sup> أن يكون جواب ﴿ إذا ﴾ قوله : ﴿ فإذا

٩

(١) في الأصل وي « عدّها » ، وله وجه يحمل عليه وهو أن يريد : عدّ مواضع الحذف ، وما أثبتته من ب هو الوجه .

(٢) في الأصل : ومعه ، وهو خطأ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٢٨ ، ٦٧٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١١/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢١٦/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢٨٣/٢ ، وجمع البيان ٦٤-٦٣/٤ ، والبيان ١٦٥-١٦٦/٢ ، والبحر ٣٢٩/٦ .

(٥) وهو قول الزجاج ومن وافقه .

(٦) وهو قول الكسائي أيضاً . وسلف التعليق على زيادة الواو ١٨٥ . وذكرت غة أن الأخفش وابن برهان من البصريين أجازا زيادتها وغيرهما من البصريين لا يجوزونها .

(٧) زيادة مني .

(٨) لم أصب كلامه . وعزا التحاس هذا القول إلى الكسائي .

(٩) كذا في الأصل . وفي ي وب « ... وهو جواب إذا . ويجوز .. » . وعلى ما فيها لم ينسب المؤلف هذا القول إلى أحد .

هي شاخصة ﴿ ١ 〉 ، والتقدير : [ حتى ] (١) إذا فتحت يأجوج ومأجوج شخصت أبصار الذين كفروا .

٣ فأما إعراب قوله ﴿ فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ (٢) =  
ف ﴿ هي ﴾ ضمير القصة والحالة في موضع الرفع بأنها مبتدأة ، وقوله ﴿ أبصار  
الذين كفروا ﴾ مبتدأ ، وخبره ﴿ شاخصة ﴾ ، والجملة تفسير قوله ﴿ فإذا  
هي ﴾ أي القصة والحالة أن أبصار الذين كفروا شاخصة . ٦

فإن (٣) قلت : هل يجوز أن يكون ﴿ أبصار الذين كفروا ﴾ مرتفعة  
ب ﴿ شاخصة ﴾ لأن ﴿ شاخصة ﴾ قد اعتمدت على ﴿ هي ﴾ ، فوجب أن  
يرتفع ما بعدها = فالجواب : إن هذا غير جائز ، لأن شاخصة لم تعتمد (٤) على  
﴿ هي ﴾ وليست بتخبر (٥) ﴿ هي ﴾ وإنما هي خبر ﴿ أبصار ﴾ . فالخلاف في رفع  
﴿ أبصار ﴾ قائم بماذا هو : فعند سيبويه على ما ذكرته لك ، وعند أبي الحسن  
يرتفع ﴿ أبصار ﴾ ب ﴿ شاخصة ﴾ كما قال في قولهم : « قائم زيد » (٦) . وقد  
تقدم مثل هذه الآية حَذْوُ الْقَذَّةِ بِالْقَذَّةِ في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مُصِيبُهَا ١٢

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٠٥ ، ٨٨٨ ، وشرح المع اللوح ١/٤٣ ، ومجمع البيان ٦٤/٤ ، والبحر ٣٣٩/٦ ،  
والخصائص ٣٩٨/٢ ، وابن الشجري ٦٠/٢ ، والمغني ١٢١ ، ٦٥٢ .

(٣) في الأصل : وإن ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٤) في الأصل : يعتمد ، وهو تصحيف .

(٥) في النسخ : وليس ، والصواب ما أثبت .

(٦) انظر الكتاب ٢٧٨/١ ، وشرح المع اللوح ١/٣٤ . قال المؤلف في شرح المع : « ... فعند  
سيبويه تقديره : زيد قائم ، وعند الأخفش يرتفع قائم بالابتداء ويرتفع زيد بقائم ، وليس في  
قائم ضمير على زعمه لارتفاع الظاهر به وقد سدت الخبر أعني زيدا ... » اهـ . وانظر  
ماسلف من التعليق على ارتفاع الاسم باسم الفاعل على المذهبين ٥٨٤ ، وما سلف من التعليق  
على ارتفاع الاسم بالظرف على المذهبين ١٣ .

﴿ مَا أَصَابَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> [سورة هود : ٨١] . وأما العامل في قوله ﴿ فَإِذَا هِيَ ﴾ فقوله ﴿ شَاخِصَةً ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقد ذكرته في « الجواهر »<sup>(٣)</sup> .

قوله عز وجل : ﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكِتَابِ ﴾<sup>(٤)</sup> ٣ [ ١٠٤ ] .

قالوا : إِنَّ السِّجْلَ اسم مَلَك<sup>(٥)</sup> ، وإن المصدر مضاف إلى الفاعل / ، وإنَّ ٢/٩٠  
التقدير : كما يطوي الملكُ الكتب . ٦

وروي عن ابن عباس أنه [ قال ]<sup>(٦)</sup> : كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم

(١) هذا سهو منه ، فلم يتكلم على الآية في هذا الكتاب لافي موضعها ولا في غير موضعها فيه ، وتكلم عليها في الجواهر ٥١٦ ، وشرح المص اللوح ١/٣٤ .

(٢) « إذا » في الآية للمفاجأة . وهي ظرف عند المؤلف وصرح في الجواهر ٨٨٩ أنها من ظروف المكان ، وهو ما عزي إلى أبي علي وابن جني وابن الخياط ، وهو ظاهر قول المبرد ، وعزي إلى الرياشي والزجاج أنها ظرف زمان ، وعزي إلى الأخفش أنها حرف ووافقه الكوفيون . انظر الجواهر ٨٨٩-٨٩١ ، والمقتضب ٥٧/٢-٥٨ ، و ١٧٨/٣ ، ٢٧٤ ، وشرح الكافية ١٠٣/١-١٠٤ و ١١٢/٢ ، وابن يعيش ٩٤/١-٩٥ و ٩٨/٤-٩٩ ، والغني ١٢٠-١٢١ ، والهمع ١٨٢/٣-١٨٣ . وانظر ما يأتي ١٠١٢ .

(٣) ص ٧٠٥ في الباب ٣٧ الذي عقده لما جاء في التنزيل من التقديم والتأخير . وقال ثمة : « ... والعامل في إذا قوله شاخصة ، ولولا أن إذا ظرف لم يجز تقديم ما في حيزه عليها لأن التفسير لا يتقدم على المفسر ... » اهـ .

والجواهر هو الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، انظر ما سلف ٨٤٣ .  
(٤) انظر الجواهر ٥٠٨ ، ومعاني القراء للمفراء ٢١٣/٢ ، وللزجاج ج ١/٢١٧/٢ خ ، والحجة ٤٩٠/٢-٤٩٢ خ ، وجمع البيان ٦٥/٤ ، والبيان ١٦٦/٢ ، والبحر ٢٤٣/٦ ، وتفسير الطبري ٧٨/١٧ ، والقريطي ٣٤٧/١١ ، وابن كثير ٣٧٧/٥-٣٧٩ ، وجمع التفاسير ٢٨٣/٤ ، والكشاف ٥٨٥/٢ ، والفخر الرازي ٢٢٨/٢٢ ، والمختص ٦٧/٢-٦٨ .

(٥) وهو قول ابن عمر والسدي وابن عباس في رواية عنه . قال الطبري وغيره : لا يعرف في الملائكة ملك اسمه السجل .

(٦) زيادة من ي وب .

كاتب يسمّى سجلاً<sup>(١)</sup> .

وقال قوم : إن السّجّل هو المعروف<sup>(٢)</sup> ، أي كما يطوي ويشتمل<sup>(٣)</sup> السّجّل على الكتب . ويكون أيضاً مضافاً إلى الفاعل .

٣

وقيل : إنّ الطّيّ مصدر مضاف إلى المفعول ، أي كما يطوى السجل . وبين ما السجلّ فقال ﴿ للكتب ﴾ أي السجل الذي من الكتب<sup>(٤)</sup> .

(١) أنكر الحافظ ابن كثير هذه الرواية عن ابن عباس . وقال الطبري : لا يعرف لنا بهذا كاتب كان اسمه السجل ، ووافقه الحافظ ابن كثير وغيره . والمصدر على هذا القول أيضاً مضاف إلى الفاعل .

(٢) أي الصحيفة . وهو الصحيح عن ابن عباس فيما قال الحافظ ابن كثير ، وهو قول مجاهد وقتادة والفرّاء وغيرهم ، واختاره الطبري وابن كثير وغيرهما .

(٣) أي كما يطوي السجل الكتب ويشتمل عليها ، ولم يذكر المؤلف في الجواهر هذا القول . وضبط في الأصل و ب « يطوى ويشتمل » وهو خطأ ولم يضبط في ي . وعلى أن الظاهر أن السجل هو فاعل الطّيّ فلم يذكره أكثرهم ، واختلف من ذكره في تقديره وإن اتفق المعنى . قال الراغب في المفردات ( سجل ) : « أي كطيه لما كتب فيه حفظاً له » ، وقال الفخر الرازي : « ... فيكون معنى طي السجل للكتاب [ بالافراد ، وهي قراءة غير حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ] كون السجل ساتراً لتلك الكتابة ومخفياً لها لأن الطي ضد النشر .. » ثم قدره تقديراً يخالف ما ذكره قال « والمعنى نظوي السماء كما يطوى الطومار الذي يكتب فيه » اهـ وهو قد أخذ كلامه من الزمخشري الذي اضطرب تقديره في ذلك أيضاً ، قال : « كما يطوى الطومار ... لما يكتب فيه .. ومن جمع فعناه للمكتوبات أي لما يكتب فيه من المعاني الكثيرة ... » اهـ . وكلامه يقتضي أن يكون السجل هو الطاوي لما يكتب فيه ، والله أعلم ، والقراءة بالجمع ( للكتب ) قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر ﴿ للكتاب ﴾ بالافراد . انظر السبعة ٤٣١ ، والتيسير ١٥٥ ، والنشر ٢/٣٢٥ .

(٤) قوله « وبين ما السجل ... » كذا قال ولا معنى له ولا وجه . وقد اختلفوا في تقدير الكلام : فذهب الطبري ومن وافقه إلى أن التقدير : كما يطوى السجل على ما فيه من الكتاب ، فاللام في ﴿ للكتب ﴾ بمعنى « على » وهو الوجه الذي ذكره المؤلف في الجواهر . فالمصدر مضاف إلى المفعول . وذهب أبو علي ومن وافقه - وهم الأكثرون - إلى أن التقدير : كطي الطاوي الصحيفة لدرج الكتب ، فحذف المضاف ، وقدره ابن جني : أي كطي الكتاب لأن يكتب فيه . فاللام لام العلة ، والمصدر مضاف إلى المفعول ، وهو قول ظاهر البعد .

﴿ كَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٠٤ ]

- الكاف من صلة ﴿ نعيده ﴾ وإن كان متقدماً . وقد تقدم مثل هذا في قوله تعالى : ﴿ كَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ سورة البقرة : ١٥١ ] ، وقال : ﴿ كَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ سورة البقرة : ٢٨٢ ] . فهذه الكافات الثلاثة من صلة ما بعدها .
- وربما يَنُتَمَح لك <sup>(٤)</sup> برابع على أحد الأقوال <sup>(٥)</sup> ، وهو قوله ﴿ كَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ نَبِيِّكَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة الأنفال : ٥ ] . وقد عدناها لك في ( التقديم والتأخير ) <sup>(٧)</sup> في الجواهر <sup>(٨)</sup> .

فإذا نظرت إلى عثمان <sup>(٩)</sup> وقد أخذ في تعداد الشواهد على أصل واحد = فأَعْلَمَ

(١) انظر الجواهر ٢٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٢/٢ ، ومجمع البيان ٦٦/٤ ، ونقل عن المؤلف مصرحاً ، والبحر ٢٤٣/٦ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ١١٢-١١٣ .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ١٩٨ .

(٤) في الأصل « له » ولعله تعريف صوابه ما أثبت من ي و ب .

(٥) قوله « على أحد الأقوال » كان ينبغي أن يقوله في آيتي سورة البقرة أيضاً . فقد قيل إن الكاف من صلة ما قبله . نظر الكلام عليها في موضعها والتعقيق ثمة .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٩٣ .

(٧) هو الباب ٣٧ من الجواهر ٦٧٥-٧٣٥ .

(٨) ذكر آيتي البقرة في هذا الباب منه ص ٦٧٥ ، وذكر آية الأنفال فيه ص ٧٠١ . وقد فاتته أن يذكر آية سورة الأنبياء فيه ، وقد ذكرها ص ٢٨٨ في الباب ١٤ الذي عقده له ، ما جاء في التنزيل وقد حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه « ونص على وجه التقديم والتأخير فيها كما ذكر هنا آية سورة الأنفال وآية سورة البقرة ١٥١ ، وذكر معها آية أخرى من باب التقديم والتأخير وهي قوله تعالى : ﴿ كَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ ﴾ [ سورة الأعراف : ٢٩ ] وقد فاتته ذكرها في باب التقديم والتأخير ، ولم يتكلم عليها في هذا الكتاب .

وانظر ما قلناه في « الجواهر » ص ٨٨١ .

(٩) هو الإمام أبو الفتح عثمان بن جني صاحب الخصائص وسر صناعة الإعراب والمختص والمصنف واللع وغيرها من الدرر .

أَنْ أَفْضَلَ مِنْهُ وَأَثْبَلَ وَأَخْصَرُّ وَأَحْسَنَ مَقَالاً مَنْ بَدَّلَ شَوَاهِدَهُ مِنَ الشَّعْرِ بِشَوَاهِدِهِ<sup>(١)</sup> من التنزيل .

٣ وتكون « الْخَصَائِصُ » اسم كتابه لا اسم كتاب عثمان . ألا ترى أنه قال عليه السلام : « أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ »<sup>(٢)</sup> ولم يقل : أهل أبيات ذي الرمة ولا أبيات النابغة !

٦ فَلِمَ أَفْنَيْتَ عَمْرَكَ فِي تَعْدَادِ هَذَا ، وَطَلَبْتَ حَذْفَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَحَذْفَ الْمَوْصُوفِ وَتَأْنِيثَ الْمَذْكُورِ<sup>(٣)</sup> من قوله « جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا »<sup>(٤)</sup> ؟ وَأَيْنَ أَنْتَ<sup>(٥)</sup> من قوله ﴿ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاطِرِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة البقرة : ٦١ ] وقوله ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ

(١) كذا وقع في النسخ ، والوجه أن يقول : « من بدل شواهده من التنزيل بشواهده من الشعر » فيدخل الباء على المتروك كما دخلت عليه في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْدِلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ ﴾ [ سورة النساء : ٢ ] وقوله ﴿ وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ ﴾ [ سورة البقرة : ١٠٨ ] وقوله ﴿ أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ [ سورة البقرة : ٦١ ] .

(٢) هذه قطعة من حديث أخرجه ابن ماجه في المقدمة برقم ٢١٥ ، وأحمد في المسند ١٢٧/٣-١٢٨ ، ٢٤٢ ، وهو في كشف الخفاء ٢٥١/١ ، ٢٦٢ ، برقم ٧٦٨ ، ٨١١ .

(٣) عقد أبو الفتح في الخصائص ٢٦٠/٢-٤٤١ باباً في شجاعة العربية ذكر فيه الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف ، وذكر في الحذف حذف الجملة والاسم والفعل والحرف . وحذف الجار والمجرور والموصوف من حذف الاسم وقد ذكرهما ص ٢٦٦-٢٧٣ ، وذكر تأنيث المذكر وتذكير المؤنث في الحمل على المعنى ص ٤١١-٤١٩ .

(٤) حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال : « سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يَقُولُ : فَلَانُ لُغُوبٌ ، جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا . فَقُلْتُ لَهُ : أَتَقُولُ : جَاءَتْهُ كِتَابِي ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، أَلَيْسَ بِصَحِيفَةٍ ؟ قُلْتُ : فَمَا اللَّغُوبُ ؟ قَالَ : الْأَحْمَقُ » اهـ .

انظر هذه الحكاية في الخصائص ٢٤٩/١ و ٤١٦/٢ ، وسر الصناعة ١٢ ، والمختضب ٢٢٨/١ و ١٨٦/٢ .

(٥) هذا كلام لا يقضى منه العجب ! أعجبتك نفسك أيها الشيخ فتجرات على الإمام أبي الفتح بغير حق ، وقد أغرت على كلامه في هذا الموضع من الخصائص فأخذته وادعيت له نفسك ، وهذا شيء قبيح شنيع ، غفر الله لك ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٣-٥٦ .



يَا زَعَةَ قَالَ هَذَا رَبِّي ﴿<sup>(١)</sup> [سورة الأنعام : ٧٨] وقوله ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ رَبِّي قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ﴿<sup>(٢)</sup> [سورة الأعراف : ٥٦] وقوله ﴿ هَذَا رَحْمَةٌ مِّنَ رَبِّي ﴾ ﴿<sup>(٣)</sup> [سورة الكهف : ١٨] وقوله : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنَ رَبِّهِ ﴾ ﴿<sup>(٤)</sup> [سورة البقرة : ٢٧٥] ؟  
أَفْتَرَاهُ<sup>(٥)</sup> هو في حكايته « جاءته كتابي » هذا - فائزاً بالخط الأوفى أم الذي يعدُّ لك هذه الآي<sup>(٦)</sup> !؟

٦ قوله عز وعلا : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ﴾ [١٠٩] التفسير : فقل آذنتكم فاستوتينا نحن وأنتم ، فيكون الحال من الفريقين .  
٩ ولا أدري بأي الأمرين تُلجُّ عليّ : أبكون الجار والمجرور حالاً ، أم بكون حال واحدة من صاحبين ؟ وكلا الأمرين عدُّ لك في « الجواهر »<sup>(٨)</sup> من قوله :

- (١) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٠٩ .
- (٢) سلف الاستشهاد بها ٧٧٧ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .
- (٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٧٧ .
- (٤) انظر الكلام عليها في الجواهر ٦١٩ . وترج المصحح اللوح ١/٢٧ و ٢/١٢٢ ، وإعراب القرآن ١/٢٩٣ ، وجمع اليبس ١/٢٩٠ ، والبيان ١/١٨٠ ، والبحر ٢/٣٣٥ ، والكتاب ١/٢٣٥ ، ٢٣٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٢٤ ، ٦١٩ ، وتكملة الإيضاح ٨٧ ، ١١٥ ، والخصائص ٢/٤١٢ . وابن يعيش ٩١/٥ ، ٩٤ .
- (٥) في الأصل « أفترى » وفوق الرء ألف « ا » ، وفي ي « أفترى » وفي ب « أفترأ » ، والصواب ما أثبت .
- (٦) قد ذكر أبو الفتح جميع الآي إلا آية سورة الكهف في هذا الموضع نفسه من الخصائص ٢/٤١٢ ، ٤١٥ فأغار عليه المؤلف ثم لم يسلم أبو الفتح من لسانه رجهما الله .
- (٧) انظر الجواهر ٢٥٨ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢/٢١٧/٢ ، وجمع البيان ٤/٦٦ ، والبيان ٢/١٦٦-١٦٧ ، وتفسير الطبري ١٧/٨٣-٨٤ ، والقرطبي ١١/٢٥٠ ، وابن كثير ٥/٢٨٢-٢٨٣ ، وجمع التفسير ٤/٢٨٤-٢٨٥ .
- (٨) ذكر المؤلف في الجواهر في الباب ١٢ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل ويكون الجار والمجرور في موضع الحال محتلاً ضميراً من صاحب الحال » ص ٢٥٨ منه آيتي الأنبياء والأنفال ، ولم يذكر =

﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلَةً ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة مريم : ٢٧] وقوله ﴿ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة الأعراف : ٥٤] ، فهذان موضعان ، وهذا الثالث ، والرابع نظير هذا في الأنفال [ ٥٨ ] من قوله ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْذِرْهُمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١٠٩ ] ٦

روى الخسرواني عن هشام عن ابن عامر ﴿ وإن أدري أقرب ﴾ بفتح الياء <sup>(٦)</sup> . فقال الناس : إنه <sup>(٧)</sup> لاحن <sup>(٨)</sup> لأن « إن » لا يعرف من الحروف النواصب . ٩

= آيتي مريم والأعراف لأنها ليستا من هذا الباب . وظاهر قوله « وكلا الأمرين عُدْلُك في الجوهر » أنه عقد في الجواهر ساءل جاء في التثريب ويكون الحال عن صاحبين ، وهو لم يفعل ، ولم يذكر آيتي مريم والأعراف في الجواهر ، لكنه ذكر في هذا الموضع من الجواهر ٢٥٨ ثلاثة شواهد من الشعر جاءت الحال فيها من الفاعل أو من المفعول أو منها وتكلم عليها . و « الجواهر » هو كتابه المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، انظر ما سلف ٨٨١ ح ٢ .

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٨٩ .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٧ .

(٣) انظر الجواهر ٢٥٨ . وفات المؤلف هنا موضع خامس ذكره فيما سلف ٦٤٦ في قوله تعالى ﴿ أَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ . جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا ﴾ [ سورة إبراهيم : ٢٨-٢٩ ] ، انظر الكلام عليها ثمة .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٨٣٢-٨٣٣ ، والبحر ٣٤٤/٦ . والمحتسب ٦٨/٢-٦٩ .

(٦) هي قراءة شاذة ذكر ابن جني أنها رواية أيوب بن تميم عن يحيى الذماري عن ابن عامر . وهشام بن عمار أخذ القراءة عرضاً عن أيوب . واكتفى أبو حيان بالقول إنها رواية عن ابن عامر .

(٧) في الأصل : لأنه ، وهو خطأ .

(٨) أنكر ابن مجاهد فتح الياء ، انظر المحتسب والبحر .

وخفيت عليهم الخافية التي تعدّها العرب من مهيات لغاتها وألفاظها في باب الهمزة . ألا ترى أنهم معنيّون بتليين الهمزة المتحركة وإلقاء حركتها على ما قبلها ؟ وكأنه قال : « وإن أدريّ اقريب » بنقل فتحة همزة <sup>(١)</sup> / « اقريب » إلى الياء <sup>(٢)</sup> وتليين الهمزة ، ومثله <sup>(٣)</sup> :

(١) في الأصل : الهمزة ، وهو خطأ .

(٢) هنا قول جيد وله نظائر . بيد أن ما قاله هنا في فتح الياء من « أدري » لا يمكن أن تحمل عليه قراءة أيوب عن يحيى عن ابن عامر أيضاً ﴿ وإن أدريّ لعليه فتنة ﴾ [ سورة الأنبياء : ١١١ ] بفتح الياء . فتحمل القراءتان على ما ذهب إليه ابن جني أنه شبه الياء - وهي لام الفعل - بياء غلامي لفظاً ، ففتح الياء من أدري كما تفتح في نحو غلامي وإن كانت لام الفعل لا تفتح إلا بعامل ، ولها ما أنكرها ابن مجاهد .

(٣) البيتان على هذه الرواية من الرجز ، وهما عليها في الجواهر ٨٢٢ ، والنوادر ١٣ ، وإيضاح الوقف ٦٦٩ ، وشرح القصائد السبع ٣٤ ، وسر الصناعة ٧٥-٨٢ ، والمحتسب ٢٦٦/٢ ، والخصائص ٩٤/٣ ، ٢٢١ ، وتفسير أبيات العاني ١٢٢ ، والممتع ٣٢٢ ، واللسان ( قدر ) . وفي ضرائر الشعر ١١٢ . والمغني ٣٦٥-٣٦٦ « في أي » . وعزى إلى الإمام عبي بن أبي طالب عليه السلام في وقعة صفين ٣٩٥ وفيها « أيوم ما قدر » ، وانظر الشعر المنسوب إلى الإمام علي عليه السلام ٨٠ ، والمقاصد النحوية ٤٤٧/٤-٤٤٨ ، وشرح أبيات المغني ٥/١٣٤ ، ونص البغدادي أنها موجودان في ديوانه . وذكر البغدادي أن ابن الكلبي عزاهما في جمهرة الأنساب إلى الحارث بن غر الجرمي ، ولم أصب ذلك في « جمهرة النسب » المطبوعة . والبغدادي يذكر كتاب ابن الكلبي باسم « جمهرة النسب » و « جمهرة الأنساب » .

وعزا صاحب العقد ١٠٥/١ و ٢٧٤/٥ ، ٢٨٧ إلى الإمام علي عليه السلام بيتين على الرمل وهما :

أي يسومي من الموت أفرّ يوم لا يقدر أم يوم قدر  
يوم لا يقدر لأرهبه ومن المقدر لا ينجي الحذر

والأول من مقطوعة من سبعة أبيات على الرمل للحارث بن المنذر الجرمي أنشدها ابن الأعرابي في « نوادره » وذكرها عنه السيوطي في شرح شواهد المعني ٢٢١ ، والبغدادي في شرح أبيات المغني ١٣٢/٥-١٣٦ ، ولم ينصوا على رواية البيت فيها ، والظاهر من كلام العيني والسيوطي أن روايته هي المشهورة على الرجز ، ويمتثل كلام البغدادي ذلك ، وأن تكون الرواية :

أي يسومي من الموت أفرّ يوم لا يقدر أم يوم قدر

وبعد فإنا نص عليه الغندجاني في « ضالة الأديب » :

يسوم لا يقدر لأخشى الردى وإذا قدر لا ينفي الحذر =

[ مِنْ ] <sup>(١)</sup> أَيَّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَ  
أَيُّومَ لَمْ يَقْدَرْ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ

فنقل فتحة الهمزة من « أم » إلى الراء من « يُقْدَر » <sup>(٢)</sup> أي : [ مِنْ ] <sup>(١)</sup> أَيَّ  
يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَ أَيُّومَ لَمْ يَقْدَرْ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ .

٣

= ث تَأْتِي الْآيَاتُ عَلَى رَوَايَةِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ :

إِنْ أَخْصَوَالِي مِنْ شَقَرَةٍ قَدِ  
نَحْتُوا أَثْلَتْنَا ... الْآيَاتُ

قال العيني : « وقال ابن الأعرابي : هو للحارث بن المنذر الجرمي ، وليس لعلي بن أبي طالب ،  
ولكنه رضي الله عنه تمثل به » اهـ . هذا المشهور الحارث بن المنذر الجرمي ، وعند ابن الكلبي  
فيما نقل عنه البغدادي « الحارث بن نمر الجرمي » .

فإن كانت الرواية في نوادر ابن الأعرابي كالرواية المشهورة فإن البيت مخزوم في صدره وعجزه ،  
والخزم زيادة تلحق صدر البيت أو عجزه لا يعتمد بها في تقطيع العروض ، فزاد الشاعر لفظ  
« من » أو « في » في صدر البيت ، وزاد هزة الاستفهام في قوله « أيوم » في عجزه .

(١) زيادة مني . وهي رواية المؤلف للبيت في الجواهر .

(٢) فصار « يقْدَرُ أم » « فسكن الهمزة وقبلها الراء مفتوحة فتقلب ألفاً للتخفيف فيصير التقدير  
« يُقْدَرُ أم » فتأتي الألف ساكنة وبعدها الميم ساكنة فيلحق ساكنان فتتحرك الألف لالتقاءهما  
فتقلب هزة ، فيصير : يقْدَرُ أم » عن ابن جني في سر الصناعة .

وما ذهب إليه ابن جني في توجيه البيت لم يتقدمه إليه أحد ، وأخذ الناس عنه ومنهم المؤلف .  
لكنه خالفه في الجواهر فذهب إلى أنه حذف الهمزة ونقل فتحها إلى الراء فصار « لم يقْدَر » ثم  
أشيع فتحة الراء فصار « لم يقْدَر أم » ثم حرك الألف وقبلها هزة . وهذا وهم منه ، فما ذكره  
في الإشباع إنما يكون في الأمثال المحذوفة لاماتها للجزم ، نحو « ألم يأتيك والأنباء تنمي »  
و « كأن لم ترا قبلي أسيراً يمانيا » في أحد القولين ، وقوله « ولا ترضأها ولا تملق » ، انظر هذه  
الشواهد في سر الصناعة ٧٦-٧٩ وغيرها .

والذي ذهبوا إليه قبل ابن جني « أنه أراد النون الخفيفة ثم حذفها ضرورة فبقى الراء مفتوحة  
كأنه أراد يُقْدَرُ » عن سر الصناعة ثم قال ابن جني : « وأنكر بعض أصحابنا هذا وقال : هذه  
النون لا تحذف إلا لسكون ما بعدها ، ولا سكون هنا بعدها » . وخرجه اللحياني على أن  
النصب بـ « لم » لغة ، ولم يرتضوا قوله ، وهو آخرى بالرد .

ولكنَّ القُرَاءَ<sup>(١)</sup> لا تُحْسِنُ تَقْيِيدَ هذه اللفظة ، لأنَّهم عُنُوا بحفظ الألفاظ دون المعاني والاستكثار من الروايات دون التحقيق كما عني عثمان بما ذكرناه الآن<sup>(٢)</sup> .  
وإنما ينبغي أن تُعْنَى بالشواهد من التنزيل وطلب المعاني من « الكتاب »<sup>(٣)</sup> في التنزيل بعد إحكام ظاهر التنزيل لِيُسَمَّحَ<sup>(٤)</sup> لك بهذه الأشياء . فإن خالفت هذه الصفة تحقق فيك المثل السائر : « كطالِبِ الْقُرْآنِ جُدِعَتْ أُذُنُهُ »<sup>(٥)</sup> .

قوله عز وجل : ﴿ قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١١٢ ]  
بكسر الباء . وضُمَّها عن أبي جعفر ﴿ رَبُّ أَحْكُم ﴾<sup>(٧)</sup> و ﴿ رَبُّ أَنْصُرْنِي ﴾  
[ سورة المؤمن : ٣٦ ] عن ابن مُحَيِّصٍ<sup>(٨)</sup> . ضَمُّوا الباء تبعاً لضم الكاف طلباً لمشكلة المطابقة في الكلام<sup>(٩)</sup> .

(١) في الأصل وي « القُرَاء » وهو تصحيف مضل ، وقوله « لا يجسن » لم يعجم حرف المضارعة فيها .

(٢) تجرأت على ابن جني مرة أخرى ، وعنه أخذت ، هذا لعمرى شيء عجيب .

(٣) كتب تحته في الأصل : « سيبويه » أي كتاب سيبويه .

(٤) في النسخ « يسمَح » والصواب ما أثبت .

(٥) انظر أمثال أبي عبيد ٢٥٠ ، وفصل المقال ٣٦١-٣٦٢ ، وجهرة الأمثال ١٥٠/٢ ، وجمع الأمثال ١٣٩/٢-١٤٠ ، والمستقصى ٢١٨/٢-٢١٩ ، وثمَّثال الأمثال ٥٠٩ . يضرب في طلب الأمر يؤدي صاحبه إلى تلف نفسه ، أي يطلب ربحاً فيقع في الخسران . انظر قصة المثل في هذه المصادر ، وفي الدرة الفاخرة ٥٥٣-٥٥٤ .

(٦) انظر إعراب القرآن ٢٨٧/٢ ، وجمع البيان ٦٥/٤ ، والبحر ٣٤٥/٦ ، والاحتساب ٦٩/٢ .

(٧) هذه قراءة أبي جعفر وحده من العشرة وقرأ الباقيون بكسر الباء . انظر النشر ٣٢٥/٢ ، والمبسوط ٣٠٢ ، وزاد القرطبي في تفسيره ٣٥١/١١ نسبتها إلى ابن محيصة وهو من القراء الأربعة عشر .

(٨) وزاد أبو حيان في البحر ٤٠٢/٦ نسبتها إلى أبي جعفر أيضاً . وكان في الأصل « رب انصر » وهو سهو من الناسخ .

(٩) ولما وجه آخر تحمل عليه وهو أنَّ ضَمَّ الحرف الأخير من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بعد حذف الياء = لغة . انظر ما سلف ٥٩٨ . وحملها ابن جني على أنه منادى مفرد غير مضاف وقد =

وروي أيضا عن أبي جعفر ﴿ قُلْ رَبِّي أَحْكَمُ بِالْحَقِّ ﴾<sup>(١)</sup> . وإنما عدل عن قوله ﴿ احْكَمْ بِالْحَقِّ ﴾ كقراءة الجمهور ، لأنه كأنه<sup>(٢)</sup> يَرِدُ عليه أنه لا يحكم إلا بالحق ، فعدل عنه إلى<sup>(٣)</sup> ﴿ أَحْكَمْ بِالْحَقِّ ﴾ كيلا يلزمه هذه الكُلْفَةُ .

٢

والذي يقوله الجمهور<sup>(٤)</sup> أَنَّ الأنبياء مأمورون بأن يقولوا مثل هذه المقالة . ألا ترى أن شعبياً أمر بأن يقول : ﴿ رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ ﴾ [سورة الأعراف . ٨٩] ، فكذلك أمير النبي صلى الله عليه وآله بأن يقول هذه المقالة حفظاً لسنَّة الأنبياء صلوات الله عليهم<sup>(٥)</sup> .

٦

= حذف منه حرف النداء . ومثل هذا الحذف لا يجوز ، فلا يقال : رجلٌ أقبل ، على إرادة حرف النداء ، ولهذا ما تضعف هذه القراءة وأراها النحاس حنأ .

(١) بيب ثابتة وفتح الألف والكاف ورفع الميم ، ولم يعزها إلى أبي جعفر إلا ابن خالويه في شواذه ٩٣ ، وذكر ابن مهران في المبسوط ٣٠٣-٣٠٤ أنها قراءة زيد عن يعقوب من العشرة وقراءة ابن عباس وابن يعمر وغيرهما . وذكر ابن خالويه أنها تروى عن الضحاك وابن عباس وابن محيصن ، وعزاها ابن جني في المحتسب ٧١/٢ إلى هؤلاء الثلاثة وزاد نسبتها إلى عكرمة ويحيى بن يعمر والمجدي ، وفات أبا حيان في البحر ٣٤٥/٦ نسبتها إلى الضحاك وابن يعمر ، وعزاها الطبري ٨٤/١٧ إلى الضحاك وعزاها القرطبي ٣٥١/١١ إلى الضحاك وطلحة ويعقوب ، ولم يعزها الفراء في معاني القرآن له ٢١٤/٢ .

(٢) في الأصل : كاد ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل : أي ، وهو تحريف .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٤/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢١٧/٢ خ ، وتفسير الطبري ٨٤/١٧ ، والقرطبي ٣٥١/١١ ، وابن كثير ٢٨٣/٥ ، وجمع التفاسير ٢٨٥/٤ .

(٥) قال قتادة : « كان الأنبياء يقولون ﴿ رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ ﴾ وأمر رسول الله ﷺ أن يقول ذلك » اهـ .

## سورة الحج

قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤ ]

٣ أي كُتب على الشيطان أنَّ الأمر والشأن من تولى الشيطان فالشأن أنَّ الشيطان يضلّه . فالهاء في ﴿ أنه من تولاّه ﴾ ضمير الأمر والشأن ، و ﴿ مَنْ ﴾ بمعنى « الذي » ، وقوله ﴿ تولاّه ﴾ في صلة ﴿ من ﴾ ، وقوله ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ فتحت « أن » لأنه مبني على مبتدأ مضر ، والتقدير : فالشأن أنه يضلّه <sup>(٢)</sup> ، والمبتدأ مع أنَّ واسمه وخبره خبر ﴿ من ﴾ . ودخلت الفاء لأن الموصول يتضمن معنى الشرط والجزاء .

٩ ويمحوز أن يكون ﴿ مَنْ ﴾ شرطاً ، و ﴿ تولاّه ﴾ في موضع الجزاء بـ ﴿ مَنْ ﴾ . والفاء مع « أن » وما بعده في موضع الجواب ، والشرط والجواب خبر « أن » الأولى .

١٢ وإذا كان كذلك فقول من قال : إن <sup>(٣)</sup> قوله ﴿ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ « أن » التي بعد الفاء بدل <sup>(٤)</sup> من « أن » الأولى = قول فاسدٌ ، لأنه لا يدخل الفاء بين البديل

(١) انظر الجواهر ٥٨٣-٥٨٥ . ومعاني القرآن لنفراء ٢٣٧/١ ، ٤١١ . وللزجاج ج-٢/٢١٨ ح :

وإعراب القرآن ٣٨٩/٢ ، وجمع البيان ٧٠/٤ ، والبيان ١٦٨/٢-١٦٩ ، والبحر ٣٥١/٦ .

(٢) ويمحوز أن يكون التقدير : فله أنه يضلّه ، فأضمر الخبر ، وقد أجاز القولين المؤلف في قوله تعالى : ﴿ أنه من عمل سوءاً بجهالة ... فإنه غفور رحيم ﴾ [ سورة الأنعام : ٥٤ ] والقولان لأبي علي ومن وافقه ، والثاني أحد أقوال الأخفش ، انظر ما سلف ٣٩٩ . وذهب الأخفش علي بن سليمان إلى أن التقدير : فالواجب أنه يضلّه ، فأضمر المبتدأ .

(٣) في الأصل : فإن ، وهو خطأ .

(٤) وهو أحد أقوال الأخفش قياساً على ما أجازته في الأنعام ، وهو ظاهر أحد أقوال الزجاج وتابعه النحاس ، والفاء زائدة عند الأخفش وعاطفة عند الزجاج والنحاس .

والمبدل منه <sup>(١)</sup> . وهذا أفسدنا قول من قال فيما تقدم : إنَّ قوله ﴿ فَبِظَلَمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> [ سورة النساء : ١٦٠ ] بدلٌ من قوله ﴿ فَبِمَا تَقْضِيهِمْ مِّيثَاقَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ سورة النساء : ١٥٥ ] ، وقلنا : إنَّ ما بعد الفاء لا يكون بدلاً مما قبل الفاء <sup>(٤)</sup> .

وكما بطلَ هذا بهذا بطلَ قولٌ من قال أيضاً : إنَّ « أنْ » تأكيدٌ للأولى وتكريرٌ <sup>(٥)</sup> لها <sup>(٦)</sup> ، لأنَّ الفاء لا يدخل بين المؤكِّد والمؤكَّد <sup>(٧)</sup> . وإذا كان كذلك فقد اتضحت الآيةُ وزال الشكُّ الذي ادعى فيه المُدَّعي <sup>(٨)</sup> من أنَّ هذه آيةٌ مُشكِلةٌ ، ولعلَّها عليه أشكلت . /

[ قوله تعالى ] <sup>(٩)</sup> : ﴿ وَتَقَرَّرْ فِي الْأَرْضِ حَامٍ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ <sup>(١٠)</sup>

[ ٥ ]

٩

(١) انظر التعليق فيما يأتي في ح ٦

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٢٠ .

(٣) سها الشيخ ، فقد أجاز ثمة ما منعه هنا ، قال « وقوله فبظلم بدل منه وكرر الفاء لأنها بمنزلة العامل » اهـ .

(٤) هذا مذهب الفراء وأجازه الزجاج والنحاس ، وهو قياس قول المبرد في سورة الأنعام ، وظاهر قول الخليل فيها أيضاً ، انظر ما سلف ٣٩٩ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ . وعزاه النحاس إلى سيبويه .

(٥) في النسخ « له » والوجه ما أثبت لقوله « الأولى » .

(٦) رد أبو علي كلا الوجهين البديل والتوكيد في كلامه على آية سورة الأنعام : ﴿ أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ ... فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، قال : « ... وذلك لأنَّ « من » لا تخلو من أن تكون للجزاء الجازم الذي اللفظ عليه أو تكون موصولة ، فلا يجوز أن يقدر التكرير مع الموصولة لأنه لو كانت موصولة لبقى المبتدأ بلا خبر ، ولا يجوز ذلك في الجزء الجازم لأن الشرط يبقى بلا جزاء ... على أن ثبات الفاء في قوله « فأن » يمنع من أن يكون بدلاً ، ألا ترى أنه لا يكون بين البديل والمبدل منه الفاء العاطفة ولا التي للجزء . فإن قلت إنها زائدة بقي الشرط بلا جزاء ... » اهـ . الحجة ١٦/٤ خك ونقله المؤلف في الجواهر ٥٨٣-٥٨٦ .

(٧) لا أعرف المعنى به .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٦/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢١٩/٢ خ . وإعراب القرآن ٢٩٠/٢ ، وجمع =



ليس قوله ﴿ تَقَرَّر ﴾ معطوفاً على ما قبله ، وإنما هو مستأنف ، والتقدير : ونحن تقرّر .

ورواه أبو زيد عن المفضل ﴿ وَتُقَرَّرُ فِي الْأَرْحَامِ ﴾ منصوباً<sup>(١)</sup> بالعطف على قوله ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ [ ٥ ] .

[ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً ﴾<sup>(٣)</sup> ] [ ٥ ]

يجوز نصب ﴿ شَيْئاً ﴾ بالمصدر ، إن أعلت الثاني على قياس قول صاحب « الكتاب » . ويجوز أن تنصبه بـ ﴿ يعلم ﴾ على قياس قول الفراء<sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ ثَانِيًا عِطْفِهِ ﴾<sup>(٦)</sup> ] [ ٩ ]

نصب على الحال من الضمير في ﴿ يُجَادِلُ ﴾ [ ٨ ] ، أي : مَنْ يجادل ثاني عِطْفِهِ ، والتقدير : ثانياً عِطْفَهُ ، لكنه أضاف الفاعل ، وإن أراد به الحال ، لأنه

= البيان ٧٠/٤ ، والبيان ١٦٩/٢ ، والبحر ٢٥٢/٦ ، والكتاب ٤٢٠/١ ، والمقتضب ٣٥/٢ ، والمسائل المستورة ٧٥ ، وابن يعيش ٣٦/٧ ، والمغني ٤٧٠ .

(١) وبالنور ، كذا ذكره النحاس عن أبي حاتم عن أبي زيد عن المفضل عن عاصم ، وعزاه أبو حيان إلى يعقوب وعاصم في رواية . وفي مطبوعة شواذ ابن خالويه ٩٤ أن المفضل قرأ « يَقَرَّر » بالياء منصوباً وعزاه أبو حيان هذه القراءة إلى أبي حاتم ، وذكر ابن خالويه وأبو حيان أن أبا زيد قرأ « يَقَرَّر » بفتح الياء منصوباً . واستشهد سيويه وغيره بالآية على الرفع على الاستئناف ، قال سيويه « لأنه ذكر الحديث للبيان ولم يذكره للإقراء » اهـ . ولهذا لم يميز الزجاج وغيره النصب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٦٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٦/٢ ، وإعراب القرآن ٣٩٠/٢ ، والبيان ١٦٩/٢ . وانظر ما سلف من الكلام على مثل هذه الآية ٦٩١ .

(٤) إعمال الثاني مذهب سيويه وغيره من البصريين وإعمال الأول مذهب الفراء وغيره من الكوفيين ، وقد سلف بسط التعليق على اللذهبيين في باب النزاع ٣٦٧ .

(٥) انظر الجواهر ١٦١ ، وشرح البع اللوح ١/٦٨ و ٢/٨٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٦/٢ ، وإعراب القرآن ٣٩١/٢ ، وجمع البيان ٧٢/٤ ، والبيان ١٧٠/٢ ، والبحر ٢٥٤/٦-٢٥٥ ، والمقتضب ١٥٠/٤ ، وعر الصناعة ٤٥٧ .

إضافة في تقدير الانفصال<sup>(١)</sup> . وقد تقدم أمثاله ونظائره من قوله ﴿ هَدِيًّا بِالْغِ الْكَعْبَةِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ سورة المائدة : ١٥ ] ، وقوله ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ سورة آل عمران : ١٨٥ ]<sup>(٤)</sup> ، وقال قبل ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة الناقة : ٤ ] ، وفيما تراه ﴿ عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة الأحقاف : ٢٤ ] وقوله ﴿ مُسْتَقْبَلِ أَوْدِيَّتِهِمْ ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة الأحقاف : ٢٤ ] .

قوله تعالى : ﴿ يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ١٣ ]  
 إن قال قائل : إنكم لا تجيزون في قولكم<sup>(٩)</sup> : ضربت زيدا : ضربت لزيدا ،

- (١) سلف التعليق على إضافة اسم الفاعل ٦ .
- (٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٧٠ - ٣٧١ .
- (٣) لم يتكلم عليها في موضعها ولا في غير موضعها . انظر الكلام عليها في الجواهر ١٦٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٣/١ ، والبحر ١٣٣/٢ - ١٣٤ ، والكتاب ٨٤/١ ، والمقتضب ١٨٧/٢ و ١٥٠/٤ ، والإيضاح ١٤٣ ، وابن يعيش ٦٨/٦ ، والمغني ٢٥٥ ، ٢٥٩ .
- (٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٦ .
- (٥) لم يتكلم عليها في موضعها ولا في غير موضعها . انظر الكلام عليها في الجواهر ١٦١ - ١٦٢ ، وشرح اللمع اللوح ١/٦٨ و ٢/٨٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٤ ، وإعراب القرآن ١٥٦/٣ - ١٥٧ ، وجمع البيان ٩٠/٥ ، والبحر ٦٤/٨ ، والكتاب ٨٤/١ ، ٢١١ ، والمقتضب ٢٢٧/٢ و ١٥٠/٤ ، ١٥٨ ، والإيضاح ١٤٣ ، والعصديات ١٤٩ ، وسر الصناعة ٤٥٧ ، وابن يعيش ٤٥/١ و ١١٩/٢ و ٥١/٣ و ٦٨/٦ .
- (٦) سياق الآية : ﴿ فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرننا ﴾ .
- (٧) انظر الجواهر ٦٩٠ - ٦٩١ ، ٧٤٦ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٩ - ١/٦٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٣ ، وللقرآني ٢١٧/٢ - ٢١٨ ، وللزجاج ج ٢/٢٢٠ - ٢/٢٢١ خ ، وإعراب القرآن ٢٩٣ - ٢٩٢/٢ ، وجمع البيان ٧٣/٤ - ٧٤ ، والبيان ١٧٠/٢ ، والبحر ٢٥٥/٦ - ٢٥٦ ، وتفسير الطبري ٩٥ - ٩٤/١٧ ، والقرطبي ١٨/١٢ - ٢٠ ، وجمع التفاسير ٢٩٣/٤ - ٢٩٣ ، والمختص ٢٥٥/٢ ، وسر الصناعة ٤٠١ - ٤٠٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ٨٨ ، وابن الشجري ١٦٨/٢ - ١٧٢ ، والمغني ٣٠٨ - ٣٠٩ ، وإيضاح الوقف ٧٨٠ - ٧٨١ ، والقطع ٤٨٦ - ٤٨٨ ، والمكففي ٣٩١ - ٣٩٢ ، ومنار الهدى ١٨٦ . وسياق الآية : ﴿ ... ذلك هو الضلال البعيد [ ١٢ ] يدعولن ... ﴾ .
- (٨) في الأصل : قولهم : والصواب من ي . وقوله « في قولكم » لم يرد في ب .

ولا في قولكم : دعوت زيدا : دعوت لزيداً ، وتقولون<sup>(١)</sup> : إنَّ هذه [ اللام لام الابتداء = فما وَجْهُ قوله إذا ﴿ يدعو لمن ضَرَّه أقرب من نفعه ﴾ = ؟ فالجواب : إنَّ هذه [ الآية كُثِرَ فيها النَّزاع وقال فيها الكوفيُّ دون ما قال البصريُّ . ونحن نلخص<sup>(٣)</sup> لك ما تنفَّهُم به أغراضهم ، لأنَّ منهم من أطال الكلام فيه ، فلا يكاد المبتدئ يحصل منه على طائل .

قال الفراء<sup>(٤)</sup> : إنَّ التقدير : يدعو من لضرَّه أقرب من نفعه . اللام داخله على قوله ﴿ ضَرَّه ﴾ عنده ، لأنَّ ﴿ ضَرَّه ﴾ مبتدأ . قال : ولكن اللام قدِّمت كما تقدَّم أشياء في كلامهم .

وخفيت عليه الخافية<sup>(٥)</sup> من أنه إذا كان التقدير : يدعو من لضرَّه أقرب من نفعه يكون اللام في صلة « مَنْ » ، وطالما عرفت أنَّ الصلة أو شيئاً منها لا يتقدَّم على الموصول<sup>(٦)</sup> ، لأنَّ الدال من « زيد » لا يتقدم على الزاي .

وقال البصريون<sup>(٧)</sup> : إنما الوجه في الآية أن يكون في « يدعو » ضمير عائد

(١) في الأصل : دعوت زيبناً ودعوت لزيداً ويقولون ، وهو خطأ وتحريف صوابه من ي و ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) لحص المؤلف كلام أبي الفتح في سر الصناعة ، وأخذ أبو الفتح من كلام أبي علي وغيره ، وقد نقل الطبرسي بعض كلام أبي علي ، وأغلب الظن أنه في الإغفال له وليس الآن بين يدي .

(٤) هذا معنى ما قاله الفراء في أحد قوليه ، وأجازه الزجاج وعزاه إلى البصريين والكوفيين ، وهو قول الكسائي وابن الأنباري . وقد ردَّ أبو علي هذا القول ، قال « فمن زعم أن اللام في لمن ضره حكما أن تكون في المبتدأ النني في الصلة ثم قدم على الموصول = كان مخطئاً ، وأيضاً فإن اللام إذا كان حكمة أن يكون في الصلة ثم قدم على الموصول فذلك غير سائغ كما أن سائر ما يكون في الصلة لا يتقدم على الموصول » اهـ ووافقه ابن جني ، ونص التحلس أيضاً أن اللام ليس لها « من التصرف ما يوجب أن يجوز فيها تقديم وتأخير » .

(٥) غضب الشيخ فقسا على الفراء ، وما قاله ليس قوله وحده كما علمت .

(٦) انظر ما سلف ٨٧٠ .

(٧) أجاز هذا القول منهم أبو حاتم والزجاج وأبو علي وابن جني ومن تابعهم ، وهو أحد قولي الفراء ، قال « وهو وجه قوي في العربية » . واختاره ابن هشام

إلى ﴿ ذلك ﴾ [ ١٢ ] على تقدير : ذلك هو الضلال البعيد يدعوه ، والجملة في موضع النصب على الحال ، أي ذلك هو الضلال البعيد مدعوً . ويكون قوله ﴿ لمن ضرّه ﴾ مبتدأ ، والخبر قوله ﴿ لبئس المولى ولبئس العشير ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٣ ] . ف ﴿ ضرّه ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أقرب ﴾ خبره ، والجملة صلة ﴿ من ﴾ وتام الصلة عند قوله ﴿ نفعه ﴾ .

وفيه وجه آخر : وهو أن يكون قوله ﴿ ذلك ﴾ بمعنى « الذي »<sup>(٢)</sup> ، والجملة التي هي قوله ﴿ هو الضلال البعيد ﴾ [ ١٢ ] صلة ﴿ ذلك ﴾ الذي بمعنى « الذي » . و ﴿ ذلك ﴾ منصوب الموضع بـ ﴿ يدعو ﴾ أي يدعو الذي هو الضلال البعيد . ويكون قوله ﴿ لمن ضرّه ﴾ مبتدأ<sup>(٣)</sup> .

وفيه وجه ثالث<sup>(٤)</sup> : وهو أن ﴿ يدعو ﴾ يكون بمعنى « يقول » ، وما بعد القول يكون مبتدأ وخبراً ، أي يقول للذي ضرّه عندكم أقرب من نفعه إلهي ، فيكون خبر المبتدأ مضراً ، أي يقول الكافر للضم الذي تعدونه أيها المسلمون من جملة الضرر هو إلهي<sup>(٥)</sup> . فيكون هذا كقوله ﴿ ذق إنك أنت العزيز الكريم ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) قال ابن جني : « اللام التي في لبئس هي اللام التي يتلقى بها القسم ... وهي تدل على يمين محذوفة فكأنه والله أعلم : للذي ضره أقرب من نفعه والله لبئس الولي ... » اهـ فجملة القسم وجوابه هي الخبر .

(٢) أجاز هذا القول الزجاج وقد أغفله الناس قبله فيما قال ، وأجازه أبو علي وابن جني ومن تابعهم . وقد خالفوا جميعاً ما ذهبوا إليه أن أسماء الإشارة لا يجوز أن تقع موصولة إلا « ذا » وحده إذا كان معه « ما » أو « من » في الاستفهام ، ووافقوا الكوفيين في إجازتهم ذلك ، وقد سلف التعليق على هنا ٦٥ .

(٣) وخبره جملة القسم وجوابه .

(٤) وهو قول الأحفش والمبرد وعلي بن سليمان الأخفش ، وأجازه الزجاج وابن جني .

(٥) يريد أن هذا الكلام جاز على حكاية قول المسلمين في الصم لأن الكافر لا يقول هذا الكلام لمن يدعوه إلهاً ، وقد بسط ابن جني الكلام على هذا المعنى فانظر كلامه .

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٢٢ .

١/٩٢

[ سورة الدخان : ٤٩ ] ، والعزيرز الكريم لا يدخل النار / ، وإنما المعنى : دُقِ العذاب إنك أنت العزيز الكريم في زعمك في الدنيا<sup>(١)</sup> . وقيل هكذا في قوله ﴿ هذا رَبِّي ﴾<sup>(٢)</sup> [ سورة الأنعام : ٧٠ ] أي في زعمك وعندكم<sup>(٣)</sup> .

٣

وفيه وجه رابع<sup>(٤)</sup> : وهو أن يكون ﴿ يدعو ﴾ تكراراً للأول<sup>(٥)</sup> لطول الكلام ، كقوله : ﴿ فلما جاءهم ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة البقرة : ٨١ ] و ﴿ فلا تحسبنهم ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة آل عمران : ١٨٨ ] .

٦

[ قوله تعالى ]<sup>(٨)</sup> : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾<sup>(٩)</sup> [ ١٧ ]

(١) قدره ابن جني : « إنك أنت الذي كان يقول له رهطه وعشيرته أنت عزيز كريم » . وانظر ماسأقي من الكلام عليها في موضعها .

(٢) انظر الكلام عليها في مجمع البيان ٢/٢٢٣ ، وتفسير الطبري ٧/١٦٥ ، والقريطي ٧/٢٦٧ ، وابن كثير ٣/٢٨٥ ، ومجمع التفاسير ٢/٤٣٥ ، والمصادر الأخرى للذكورة في الكلام عليها في موضعها ٤٠٩ .

(٣) أي لم يقل إبراهيم عليه السلام « هذا ربي » على طريق الشك وإنما قاله على سبيل الإنكار على قومه أي هو كذلك عندكم وفي مناهيكم ، عن مجمع البيان ، وقيل غير ذلك .

(٤) أجازته أبو علي وابن جني وقديما ما ذكره على غيره ، واختاره أبو حيان . قال ابن هشام : « وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين إذ الأصل عدم التوكيد والأصل ألا يفصل المؤكد من توكيده ولا سيما في التوكيد اللفظي » اهـ .

(٥) أي للمفعول الأول في قوله تعالى : ﴿ يدعو ﴾ من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد [ ١٢ ] يدعو لمن ... ﴿ . وترك إعمال هذا الفعل لأنه قد أعمل متقدماً .

(٦) سياق الآية : ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله ... فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به ﴾ وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٧٣ - ٧٤ .

(٧) سياق الآية : ﴿ لا تحسن الذين يفرحون ... فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ﴾ وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٢٧٨ - ٢٨٠ .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر معاني القرآن للقرآني ٢/٢١٨ ، وللزجاج ج ٢/٢٢١ خ ، وإعراب القرآن ٢/٣٩٢ - ٣٩٤ ،

ومجمع البيان ٧/٧٦ ، والبيان ٢/١٧١ - ١٧١ ، والبحر ٦/٣٥٩ ، والكشاف ٣/٨ ، والتبيان ٩٣٦ ، =

لم يذكر ل ﴿ إِنَّ ﴾ خبراً ، والسامع منتظر ، فيما أن تحمله على حذف الخبر<sup>(١)</sup> ، وإما أن تجعل قوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [ ١٧ ] في موضع الخبر<sup>(٢)</sup> ، كقوله<sup>(٣)</sup> :

إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَّبَلَهُ ... .. (٤)

قوله عز وعلا : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٨ ]

= وتفسير الطبري ٩٧/١٧-٩٨ ، والقرطبي ٢٣/١٢ ، وجمع التفسير ٢٩٤/٤ ، ودلائل الإعجاز ٣٢٢-٣٢٣ . وكان في النسخ « إن الذين آمنوا والذين هادوا إلى قوله والذين أشركوا » فأتمته . وهو قول متكلف تابعه عليه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وأجازه العكبري وقدر الخبر : مفترقون يوم القيامة .

(٢) وهو قول الجميع .

(٣) وهو جرير . د ، ق ١٨/١٩٤ ج ٦٧٢/٢ . وهو له في جمع البيان ٧٦/٤ ، والكشاف ٨/٣ ، والبحر ٢٥٧/٦ ، والخزانة ٣٤٤/٤-٣٤٦ ، واللسان ( ختم ) . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢١٨/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٢١/٢ خ ، وتفسير الطبري ٩٨/١٧ ، والقرطبي ٢٣/١٢ ، والبيان ١٧١/٢ ، ومنار الهدى ١٨٧ . ورواية الديوان : « يكفي الخليفة أن الله سربله » وعليه لا شاهد في البيت .

(٤) عجزه : سُرْبَالٌ مُلْكٌ بِهِ تَرْجَى الْخَوَاتِمُ

ويروى « ترجى » . وقوله « سربله سربال ملك » يعني الخلافة . وخواتم الأمور استقامتها ، عن الديوان . والخواتم جمع خاتمة والأصل خواتم فأتبع كسرة الطاء اضطراراً . وفي اللسان أن خواتم جمع خاتم ، وجمع فاعل على فواعل جاء في أحرف محفوظة وإن كان الأصل لأن فاعلة تجمع على فواعل فكهروا التباس البناءين . وذهب البغدادى إلى أن خواتم جمع خاتام ، وهو وإن كان صحيحاً في اللغة لا يستقيم في البيت . والظاهر أنه أراد بالخواتم العطايا .

(٥) انظر الجواهر ٣٢١-٣٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٩/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٢١/٢-١/٢٢٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٩٤/٢ ، وجمع البيان ٧٦/٤ ، والبيان ١٧١/٢ ، والبحر ٣٥٩/٦ ، وتفسير الطبري ٩٨/١٧ ، والقرطبي ٢٤/١٢ ، وجمع التفسير ٢٩٥/٤ ، وإيضاح الوقف ٧٨٢ ، والقطع ٤٨٨-٤٨٩ ، والمكتفى ٣٩٢ ، ومنار الهدى ١٨٦-١٨٧ . وكان في النسخ : « ألم تر أن الله يسجد له من في السموات إلى قوله وكثير من الناس » فأتمته . وقوله « ألم تر » لم يرد في الأصل .

قال ابن عباس<sup>(١)</sup> : التقدير : وكثير من الناس في الجنة . فعلى هذا يكون خبر المبتدأ محذوفاً<sup>(٢)</sup> . وإنما قال هذا ليطابق قوله ﴿ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ﴾ [ ١٨ ] ، ولأنك إذا حملت قوله ﴿ وكثير من الناس ﴾ على قوله ﴿ من في السموات ومن في الأرض ﴾<sup>(٣)</sup> كان كالتكرار ، لأنَّ مَنْ في الأرض مِنَ الناس<sup>(٤)</sup> فوجب أن يحمل على الابتداء دون العطف<sup>(٥)</sup> . وقد ذكرته بأتم من هذا في « الجواهر »<sup>(٦)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٢٢ ]

قوله ﴿ من غَمٍّ ﴾ بدل من قوله ﴿ منها ﴾ ، أي كلما أرادوا أن يخرجوا من غَمٍّ أُعِيدُوا فيها . و « الغَمُّ » ههنا مصدر غَمَمْتُ الشيءَ أي غَطَيْتُهُ ، أي كلما أرادوا أن يخرجوا مما يغمهم من العذاب أُعِيدُوا فيها ويقال لهم ﴿ ذُوقُوا عَذَابَ

- (١) انظر تفسير الطبري وكتب الوقف المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة .
- (٢) وعليه يكون الوقف على ﴿ الناس ﴾ تاماً وهو قول نافع والكسائي وأبي حاتم وأحمد بن جعفر الدينوري .
- (٣) وهو قول مجاهد وأكثر المفسرين ، وهو الظاهر ، وانظر كلامهم في تأويله .
- (٤) أجاب الخازن عن هذا بقوله : « فإن قلت : قوله من في السموات ومن في الأرض لفظ عموم فيدخل فيه الناس ، فلم قال ﴿ كثير من الناس ﴾ ؟ قلت : لواقعصر على ما تقدم لأوهم أن كل الناس يسجدون فبين أن كثيراً من الناس يسجدون طوعاً دون بعض وهم الذين قال فيهم ﴿ وكثير حق عليه العذاب ﴾ وهم الكفار ... » اهـ تفسير الخازن ( مجمع التفاسير ٢٩٥/٤ ) .
- (٥) ليس كذلك ، بل العطف هو الوجه .
- (٦) في الباب ١٥ الذي عقده لـ « ما جاء في التنزيل من حذف الجار والمجرور » ص ٣٢١-٣٢٢ منه . والجواهر هو كتابه المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، انظر ما سلف من التعليق ٨٨٥ .
- (٧) انظر الجواهر ٥٨٩ ، والبيان ١٧٢/٢ ، والبحر ٣٦٠/٦ . وقام الآية : ﴿ ... أُعِيدُوا فيها وذوقوا عذاب الحريق ﴾ .
- (٨) لعل الوجه أن يقول : « وقيل لهم » ليوافق ما قبله .

الْحَرِيقِ ﴿ ٢٢ 〉 ، فحذف القول ، كقوله <sup>(١)</sup> :

جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ

أي بمذق يقال فيه : هل رأيت الذنب قط .

٢

قوله تعالى : ﴿ يَحْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٢٣ ]

و ﴿ لُؤْلُؤٌ ﴾ بالجر والنصب <sup>(٣)</sup> . فالجر على أن تكون الأساور من الذهب

ومن اللؤلؤ [ أي <sup>(٤)</sup> منها جميعاً . والنصب بالحمل على موضع الجار والمجرور <sup>(٥)</sup>

[ وهو قوله ﴿ من أساور ﴾ ] <sup>(٦)</sup> ، كما أجازوا : « مررت بزيد وعمراً » <sup>(٧)</sup> .

ويجوز أن يكون قوله ﴿ وَلُؤْلُؤٌ ﴾ على تقدير : وَيُعْطُونَ <sup>(٨)</sup> لُؤْلُؤاً ،

فاستغنى عن ذكر « يعطون » بذكر ﴿ يَحْلُونَ ﴾ في أول الكلام ، كما روي عن أبيّ

﴿ وَخَوْرًا عَيْنًا كَأَمْثَالِ اللَّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴾ <sup>(٩)</sup> [ سورة الواقعة : ٢٢-٢٣ ] على معنى :

(١) سلف البيت ٨٥٩ وتخريجه ثمة .

(٢) انظر الجواهر ٦٢١-٦٢٢ ، ومعاني القرآن للقرآء ٢٢٠/٢ ، وللزجاج ٢/٢٢٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٣٩٥/٢ ، والحجة ٢/٤-٣ خم ، ومجمع البيان ٧/٤ ، والبيان ١٧٢/٢ ، والبحر ٣٦١/٦ ، والمختص ٧٨٢/٢ ، وإيضاح الوقف ٧٨٢-٧٨٣ ، والقطع ٤٨٩-٤٩٠ ، والمكتفى ٣٩٣ ، ومنار الهدى ١٨٧ . ومن الحجة والمختص أخذ المؤلف كلامه .

(٣) قرأ بالنصب نافع وعاصم ، وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٤٣٥ ، والتيسير ١٥٦ ، والنشر ٢٢٦/٢ .

(٤) زيادة من الحجة . وعلى هذا يكون ﴿ وَلُؤْلُؤٌ ﴾ معطوفاً على ﴿ من ذهب ﴾ . ويجوز أن يكون معطوفاً على ﴿ أساور ﴾ .

(٥) وهو قول ابن الأنباري وأحد قولي النحاس وأبي علي وغيرهما . وذلك لأن موضع الجار والمجرور نصب ، والمعنى : يحلون فيها أساور ، عن الحجة .

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) سلفت هذه العبارة ٥٧٩ ، وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٨) هذا تقدير أبي الفتح ولفظه « ويؤتون » . وقدره أبو حاتم والزجاج وأبو علي « ويحلون » .

(٩) سياقي الكلام عليها في موضعها ١٣١٥ والتعليق ثمة .



يُعْطُونَ حُورًا عِينًا ، فاستغنى عن ذكر « يعطون » لأن قوله ﴿ يَطُوفُ <sup>(١)</sup> عَلَيْهِمْ وَلَدَانِ مُخَلَّدُونَ . بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾ [سورة الواقعة : ١٧-١٨] يدل على أنهم يُعْطُونَ أيضاً حوراً عِيناً .

٣

أ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup>

[ ٢٥ ]

٦ عطف المضارع على الماضي . فإما أن يكون الواو واو الحال <sup>(٤)</sup> ، على تقدير :  
إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا صَادِّينَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، أو يكون المضارع بمعنى الماضي <sup>(٥)</sup> .

ولم يذكر لـ ﴿ إِنَّ ﴾ خبراً ، والتقدير : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مُعَذِّبُونَ <sup>(٦)</sup> .

٩

أ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ

وَالْبَادِ <sup>(٨)</sup> [ ٢٥ ]

(١) في الأصل وي : ويطوف ، وهو خطأ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٨٢٤ ، وشرح اللع اللوح ١/٣٨ و ١/٤٤ و ٢/١٠٥ ، ومعاني القرآن للفراء

٢٢٠/٢-٢٢١ ، وللزجاج ج ٢/٢٢٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٣٩٦ ، وجمع البيان ٧٩/٤ ، والبيان

١٧٣/٢ ، والبحر ١/٣٦١-٣٦٢ ، والجليات ١٥٠ .

(٤) أجازته الفراء والنحاس ومن وافقها .

(٥) وقيل غير ذلك .

(٦) قدره الزجاج والنحاس ومن وافقها « هلكوا » .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر ٧٠٢-٧٠٤ ، وشرح اللع اللوح ١/٨٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٢-٢٢٣/٢ ،

وللزجاج ج ١/٢٢٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٣٩٦-٣٩٧ ، والحجة ٧-٥/٤ خم ، وجمع البيان

٧٩/٤ ، والبيان ١٧٣/٢ ، والبحر ١/٣٦٢-٣٦٣ ، وإيضاح الوقف ٧٨٣-٧٨٥ ، والقطع ٤٩٠ ،

والمكتفى ٣٩٤ ، ومشار الهندي ١٨٧ . ورسم في النسخ « البادي » بالياء في كل موضع واتبعت

رسم المصحف بالاجتزاء عنها بالكسرة .

فالهاء في ﴿ جعلناه ﴾ مفعول به . ويجوز<sup>(١)</sup> في ﴿ للناس ﴾ أن يكون مفعولاً ثانياً ، أي جعلناه ثابتاً للناس . وقوله ﴿ العاكف ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الباد ﴾ عطف عليه ، و ﴿ سواء ﴾ خبر مقدم<sup>(٢)</sup> ، والجملة حال<sup>(٣)</sup> ، فين قال إن ﴿ للناس ﴾ مستقر<sup>(٤)</sup> .

ويجوز<sup>(٥)</sup> في ﴿ للناس ﴾ أن يكون ظرفاً ، وتكون<sup>(٦)</sup> الجملة في موضع المفعول الثاني .

ورواه حفص ﴿ سواء العاكف فيه والباد ﴾<sup>(٧)</sup> . ويرتفع ﴿ العاكف ﴾ و ﴿ الباد ﴾ إذا به ﴿ سواء ﴾ لأن ﴿ سواء ﴾ جرى حالاً<sup>(٨)</sup> على صاحبه . ويجوز<sup>(٩)</sup> أن يكون مفعولاً ثانياً ، أعني ﴿ سواء ﴾ .

ويكون ﴿ سواء ﴾ في هذه الرواية بمعنى « مُستَوٍ » . لولا ذلك لكان

- 
- (١) وهو قول الفراء ، وأحد قولي الزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم .  
 (٢) هذا قول أبي علي ، وأجازه النحاس . وعند الزجاج أن سواء مبتدأ والعاكف خبره وهو قول ابن الأنباري وظاهر قول الفراء . وأجازه أبو حيان ولم يعترض عليه بما اعترض به على قوله ﴿ سواء محبهم ومماتهم ﴾ [ سورة الجاثية : ٢١ ] بأنه لا مسوغ للابتداء بالنكرة ، وهما سواء ، انظر ما يأتي ١٢٢٩ - ١٢٣١ .  
 (٣) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وذهب الفراء وابن الأنباري والزيجاج والنحاس ومن وافقهم إلى أنها مستأنفة .  
 (٤) يريد فين جعل للناس في موضع المفعول الثاني . وقد سلف التعليق على معنى « للمستقر » ٥٢٢ .  
 (٥) أجازه الزجاج وابن الأنباري والنحاس وأبو علي ومن وافقهم .  
 (٦) في الأصل وي : ويكون ، وهو تصحيف ، ولم يعجم في ب .  
 (٧) هذه قراءة حفص عن عاصم وحده وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٤٣٥ ، والتيسير ١٥٧ ، والنشر ٢٢٦/٢ .  
 (٨) وهو أحد قولي أبي علي ومن وافقه .  
 (٩) وهو قول الجميع وأحد قولي أبي علي ومن وافقه .

قبيحاً ؛ لأنه<sup>(١)</sup> لا يجيز : مررت برجلٍ خيرٍ منك أبوه ، ولا : مررت بعبد الله خيراً منك أبوه . وإنما يرتفع خبراً في المسألتين . وقال فيمن أجراه على الأول : « هي لغة رديئة »<sup>(٢)</sup> .

وقد روي عن بعضهم<sup>(٣)</sup> ﴿ سواء العاكف فيه والباد ﴾ على تقدير : جعلناه للناس العاكف فيه والباد سواءً ، فيكون « العاكف والباد » مجرورين بدلاً من ﴿ للناس ﴾ و ﴿ سواء ﴾ مفعول ثان .

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٢٦ ] قالوا<sup>(٦)</sup> : اللام زائدة ، و ﴿ إبراهيم ﴾ هو المفعول الأول ، و ﴿ مكان البيت ﴾ هو المفعول الثاني<sup>(٧)</sup> ، لأنَّ « بَوَّأَ » متعد إلى مفعولين . وقيل<sup>(٨)</sup> : إنَّ التقدير : ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ ﴾ : أي لمكان إبراهيم مكان البيت .

(١) كتب تحته في الأصل « سيويه » . انظر الكتاب ٢٢٩/١ ، ٢٢٣ ، والمقتضب ٢٥٩/٣ - ٢٦٠ ، ٢٧٢ ، والأصول ٢٧/٢ - ٣١ . وقال النحاس : « ... ويكون العاكف فيه رفعاً . إلا أن الاختيار في مثل هذا عند سيويه الرفع لأنه ليس جارياً على الفعل ... » اهـ . وقول سيويه هو قول جميع النحويين كما قال النحاس في إعراب القرآن ١٣١/٣ .

(٢) في الأصل وب « ردبة » على التسهيل والإدغام . وقوله « ويكون سواء ... رديئة » لم يرد في ي .

(٣) وهو الأعشى في رواية عنه ، انظر البحر .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر الجواهر ٤٧٢ - ٤٧٤ ، ٦٧٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٢/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٢٣ خ ، وإعراب القرآن ٣٩٨ - ٣٩٧/٢ ، والوجه ١٨٦/٢ - ١٨٧ خ ، والبيان ٧٢/٢ ، والبحر ٣٦٣/٦ .

(٦) هو قول أبي علي ، وأحد قولي الفراء والنحاس ومن وافقهم .

(٧) وهو أحد قولي أبي علي ومن وافقه ، وظاهر أحد قولي الفراء والنحاس .

(٨) ذكره في الجواهر أيضاً ولم يذكره غيره .

وقيل <sup>(١)</sup> : ﴿ مكان البيت ﴾ ظرف ، والمفعول الثاني محذوف ، أي بوأنا لإبراهيم في مكان البيت بيتاً أو منزلاً ، فحذف المفعول الثاني .

٣ قوله عز وعلا : ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٢٧ ] الجار والمجرور في موضع الحال على تقدير : يأتوك رجالاً وركبانا . ففي قوله ﴿ وعلى كل ضامر ﴾ ضمير ، كما أن في « رجال » ضميراً .

٦ وقال ﴿ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ [ ٢٧ ] ولم يقل « يأتون » لأن الضير فيه يعود إلى ﴿ كل ضامر ﴾ ، وفعل غير العقلاء كفعل المؤمن ، ألا تراه قال ﴿ أَيَّامٍ مُّعْدُودَاتٍ ﴾ [ سورة البقرة : ٢٠٣ ] .

٩ قال : ﴿ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ . ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢٩ - ٣٠ ]

١٢ يجوز أن يكون ﴿ ذلك ﴾ في موضع الجر صفة لـ ﴿ البيت العتيق ﴾ <sup>(٤)</sup> . ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضرأي : الأمر ذلك وكذلك قوله ﴿ ذلك ومن يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٣٢ ] يكون التقدير : الأمر ذلك . وكذلك قوله ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ ﴾ [ ٦٠ ] أي الأمر ذلك .

(١) وهو ثاني قولي أبي علي ، وأجاز أبو علي أيضاً أن يكون بوأ اقتصر على مفعول واحد . وحمله الزجاج والنحاس في أحد قوليه على معنى : جعلنا لإبراهيم مكان البيت مبهوئاً أو منزلاً ، وعليه فلا تكون اللام زائدة ويكون المفعول محذوفاً ، وهو ظاهر أحد قولي الفراء .

(٢) انظر الجواهر ٢٦٤ - ٢٦٥ . ومعاني القرآن للفراء ٢٢٤/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٢٣ خ . وإعراب القرآن ٣٩٩/٢ ، والبيان ١٧٤/٢ ، والبحر ٣٦٤/٦ ، والعُضديات ٣١ .

(٣) انظر إعراب القرآن ٤٠٠/٢ ، وجمع البيان ٨٢/٤ ، والبحر ٣٦٥/٦ ، والبيان ٩٤٠ .

(٤) هذا قول متكلف لم يذكره أحد . والقول الثاني هو ما عليه الناس .

(٥) انظر الجواهر ١٩٤ ، وإعراب القرآن ٤٠١/٢ . وقيل فيها غير هذا .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] [ ٣٢ ]

٣ القراءة المعروفة جرُّ الباء في ﴿ القلوب ﴾ .

وروي ﴿ فإنها من تقوى القلوب ﴾ بضم الباء <sup>(٣)</sup> ، على أن يكون مرتفعاً بالمصدر لأنَّ « التقوى » مصدر مثل « الدَّعْوَى » <sup>(٤)</sup> ، فيرتفع ما بعده به .

٦ [ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ] [ ٣٥ ]

٩ القراءة جَرُّ الصلاة ﴿ بالإضافة ، من غير احتفال بالآلف واللام ، لأنها بمعنى « الذي » . يدل على صحة ذا قوله ﴿ وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ . الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [ ٢٤-٢٥ ] ف ﴿ الذين ﴾ نصب صفة لـ ﴿ الخبتين ﴾ ثم قال ﴿ وَالصَّابِرِينَ ﴾ [ ٢٥ ] والتقدير : والذين صبروا على ما أصابهم ، ثم قال : ﴿ والمقيمي الصلاة ﴾ أي والذين أقاموا الصلاة .

١٢ ولما كانت اللام بمعنى « الذين » وكان الاسم في صلتها بمعنى الفعل = نصب

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر البيان ١٧٥/٢ ، والبحر ٣٦٨/٦ ، وتفسير القرطبي ٥٦/١٣ .

(٣) لم يعزها أحد .

(٤) وكذا قالوا أيضاً ، وفيه نظر . فالتقوى اسم بمعنى الاتقاء عند الأكثرين ، انظر الكتاب ٢٧١/٢ ، ٣٨٤ ، وتكلمة الإيضاح ٢٦٩ ، وسر الصناعة ٥٩١-٥٩٢ ، والمنصف ١٥٧/٢-١٥٨ ، والمخصص ١٨٤/١٥ ، والممتع ٥٤٢ ، واللسان ( وقى ) . وهي عند الأخفش مصدر ، انظر معاني القرآن له ٤٣٧ . وأما « الدعوى » فهي اسم أيضاً وتكون مصدراً ، انظر الكتاب ٢٢٨/٢ ، ٢٨٤ ، والمخصص ١٥٤/١٤-١٥٥ و ١٨٤/١٥ ، وابن يعيش ٤٥/٦ ، واللسان ( دعو ) .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر شرح الملع اللوح ٢/٨٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٥ ، والمفراء ٢٢٥/٢-٢٢٦ ، وللزجاج ج ١/٢٢٦/٢ ، وإعراب القرآن ٤٠٢/٢ ، ومجمع البيان ٨٢/٤-٨٣ ، والبيان ١٧٥/٢-١٧٦ ، والبحر ٣٦٩/٦ ، والإيضاح ١٤٩ ، وسر الصناعة ٥٢٨ ، وابن يعيش ١٢٢/٢ .

عباس بن الفضل عن أبي عمرو فقرأ ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا بيت الأنصاري<sup>(٢)</sup> :

الْخَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَسْأَلِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفَّ

٣

(١) هذه قراءة شاذة عزاها ابن خالويه في شواذه ٩٥ إلى ابن أبي إسحاق ، وزاد ابن جني في المختص ٨٠/٢ نسبتها إلى الحسن وذكر أنها تروى عن أبي عمرو ولم يذكر طريقها ، وكذا في البحر .

(٢) البيت لأنصاري في الكتاب ٩٥/١ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والإيضاح ٢٢٩ ، وهو على الصحيح الرجح عمرو بن امرئ القيس الخزرجي الأنصاري . والبيت من كلمة له في ديوان حسان ٨٧ ، وفرحة الأديب ١٦٧ ، وجمهرة أشعار العرب ٦٦٢ ، والخزانة ١٩٠/٢ . وإليه نسبة الجواليقي في شرح أدب الكاتب ٢٧١ ، والتبريزي في تهذيب إصلاح المنطق ١٧٤ .

وسب إلى قيس بن الحظيم في معاني لقران للرجاج ج ٢ ١/٢٣٦ ح ، والحمل ٨٩ ، والحمل ١٢٢ . وشرح شواهد سيبويه للأعلم بطرة الكتاب ٩٥/١ ، والتبتيات ٢٦٠ ، والاقنصاب ٣٧٢ . وهو لأحدهما في المقاصد النحوية ٥٥٧/١-٥٦٠ ، واللسان ( وكف ) . وانظر ذيل ديوان قيس بن الخطيم ق ١/١٩١ ص ١٧٢ وكلام المحقق ، وانظر كلام البغدادي في تحقيق نسبة الأبيات إلى عمرو في الخزانة ١٨٨/٢-١٩٣ .

وانفرد ابن السرياني ٢٠٨-٢٠٥/١ بنسبته إلى شريح بن عمران من بني قريظة أو إلى مالك بن العجلان ، فلفظه الغندجاني في فرحة الأديب وصحح نسبتها إلى عمرو . والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٨٥ ، وإصلاح المنطق ٦٣ ، وأدب الكاتب ٢٢٤ ، والإيضاح ١٤٩ ، والحجة ٩٧/١ ، والبصريات ٣٢٠ ، والمختص ٨٠/٢ ، والمختص ٦٧/١ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥١ ، والبيان ١٧٥/٢ ، ووصف الباني ٢٤١ ، وسفر السعادة ٦٩٣ ، وشرح جل الزجاجي لابن هشام ١٧٤ ، والممع ١٦٨/١ . ويروى « من ورائنا » و « نطف » .

والعورة : الموضع الذي تخف العشيرة أن تؤذي منه ، والوكف والتطف : العيب ، أي يحفظون العشيرة أن يصيبهم ما يعابون به ولا يضيعون ما استحفظوا فيلحق العشيرة عيب بذلك ، عن ابن السرياني في شرح أبيات سيبويه وشرح شواهد إصلاح المنطق ( انظر تهذيب إصلاح المنطق ) .

والشاهد في البيت حذف النون من « الخافظو » استخفافاً لطول الاسم بالإضافة ونصب ما بعده على نية إثبات النون . وقد سلف بسط التعليق على إضافة اسم الفاعل وإعماله معرّفاً بأل ومجرّداً منها ٦٧٥ .

- [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٣٦ ]
- نصب يا ضمار فعل ، والتقدير : وجعلنا البدن جعلناها لكم من شعائر الله .
- [ وقوله <sup>(٣)</sup> : ﴿ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ٣٦ ]
- يرتفع ﴿ خير ﴾ بالظرف لأن الظرف جرى حالا <sup>(٥)</sup> على الهاء في قوله  
 ﴿ جعلناها ﴾ أي جعلناها ثابتاً لكم فيها خير . / ١/٩٣
- قوله عز وجل : ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا ﴾ <sup>(٦)</sup> ] ٣٧ ]
- أي لن ينال ثواب الله <sup>(٧)</sup> . وجاء بالياء - أعني ﴿ ينال ﴾ - اعتداداً  
 بالفصل <sup>(٨)</sup> .
- ولم يعتد به يعقوب وقرأ <sup>(٩)</sup> ﴿ لَنْ تَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا ﴾ <sup>(١٠)</sup> . ٩

- 
- (١) زيادة من ي وب .
- (٢) انظر الجواهر ٥٠٤ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ١/٢٢٦/٢ ، وإعراب القرآن ٤٠٣/٢ ، ومجمع البيان ٨٦/٤ ، والبيان ١٧٦/٢ ، والبحر ٣٦٩/٦ .
- (٣) زيادة مني .
- (٤) انظر البيان ١٧٦/٢ ، والبيان ٩٤٢ .
- (٥) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٢ .
- (٦) انظر الجواهر ٨٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٧/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٢٦/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٠٤/٢ ، ومجمع البيان ٨٤/٤ - ٨٥ ، والبيان ١٧٦/٢ ، والبحر ٣٧٠/٦ ، وتفسير الطبري ١٢٢/١٧ ، والقرطبي ١٥/١٢ ، وابن كثير ٤٢٨/٥ ، ومجمع التفاسير ٣٠٨/٤ .
- (٧) وقيل : لن ينال رضا الله ، انظر البحر . وقيل عبر بالنيل عن القبول والمعنى لن يصل إلى الله وهو قول الطبري والقرطبي وغيرها .
- (٨) أي الفصل بين الفعل وفاعله ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٩ .
- (٩) في الأصل : وقرئ ، وهو خطأ .
- (١٠) و ﴿ ولكن تناله ﴾ بالتماء فيها ، انظر النشر ٢٢٦/٢ ، والمبسوط ٣٠٧ . وذكر ابن مهران أن زيدا عن يعقوب قرأ ﴿ ولكن يناله ﴾ بالياء .

ومنهم من قرأ الأول بالياء والثاني بالتاء<sup>(١)</sup> ﴿ وَلَكِنْ تَنَالَهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ ﴾ [ ٣٧ ] بالتاء ، فاعتدَّ بالفصل في الأول لأن حروفه أكثر .

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ<sup>(٣)</sup> عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ثم قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعِيبُ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ﴾ [ ٣٨ ] فلم يأت بالعاطفة<sup>(٤)</sup> وجعل كل واحدة<sup>(٥)</sup> من المجلتين مستقلةً بنفسها .

٦ [ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾ [ ٤٠ ] جَرَّ صفة<sup>(٧)</sup> لقوله ﴿ أَذْنٌ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٣٩ ] ، والتقدير : أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ... الذين أخرجوا من ديارهم . ويكون قوله ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ [ ٣٩ ] اعتراضاً بين الصفة والموصوف . ٩

وإن كنتَ تَغْتَفِلُ<sup>(٩)</sup> وتقول : إن الاعتراض كيف يأتي بين الصفة والموصوف

(١) ذكر ابن مهران أنها قراءة يحيى بن يعمر وعاصم الجحدري والأعرج وغيرهم ، وعزاها ابن خالويه في شوده ٩٥ إلى بن يعمر والجحدري ، وعزاها صاحب مجمع البيان إلى أبي حمزة .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) كذا في الأصل ، وفي ي وب « يدافع » . ويدفع بعير ألف قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وقرأ الباقيون يدافع بالألف ، انظر السبعة ٤٣٧ .

(٤) أي الواو العاطفة .

(٥) في النسخ : واحد ، والصواب ما أثبت .

(٦) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/٢٢٧/١ خ ، وإعراب القرآن ٤٠٥/٢ ، ومجمع البيان ٨٦/٤ ، والبيان ١٧٧/٢ ، والبحر ٣٧٤/٦ . وسياق الآية : ﴿ أَذْنٌ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ [ ٣٩ ] الَّذِينَ أُخْرِجُوا ... .

(٧) وقيل بدل وهو قول الزجاج والنحاس . وأجاز غيرها الوجهين ، وقيل غير ذلك .

٨ هذا ضبط الأصل . وأذن بضم الهمزة قراءة نافع وعاصم وأبي عمرو وفتحها الباقيون ، ويقاتلون بكسر التاء قراءة غير نافع وابن عامر وحفص فقرأ هؤلاء يقاتلون بفتح التاء ، انظر السبعة ٤٣٧ . وضط أذن في ي وب كما ضبط في الأصل ولم يصط يقاتلون .

(٩) من عت إذا وقع في مشقة وشدة .



= ناضلناك وناظرناك بما لا يحصى لك<sup>(١)</sup> منه . ألا تراه قال : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾<sup>(٢)</sup> [ سورة الواقعة : ٧٦ ] والتقدير : وإنه لقسم عظيم لو تعلمون ؛ فالاعتراض ليس شيئاً يعتدّ فصلاً . وقد جاء أيضاً ذلك في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ سورة مريم : ٣٤ ] والتقدير : ذلك عيسى ابن مريم الذي فيه يمترون وهو قول الحق ، ففصل بين الصفة والموصوف بالمبتدأ والخبر . وقد جاء أيضاً ﴿ وَحِينَ تَصْبِحُونَ . وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا ﴾<sup>(٤)</sup> [ سورة الروم : ١٧-١٨ ] ففصل بين الطرفين بالمبتدأ والخبر . وسترى<sup>(٥)</sup> ذلك إن شاء الله .

[ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٤٠ ]  
استثناء منقطع ، أي لكن بقولهم<sup>(٨)</sup> ربُّنا الله .

- (١) في الأصل وي : له ، والصواب من ب .
- (٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣١٧ .
- (٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٩٣ ، وانظر لما قاله هنا بخاصة الجواهر ٦٨٦ .
- (٤) سلف ذكرها ٧٢ ومصادر الكلام عليها ثمة .
- (٥) لم يتكلم عليها في موضعها ، وذكرها فيما سلف عرضاً ٧٢ .
- (٦) زيادة من ي و ب .
- (٧) انظر معاني القرآن لفراء ٢٢٧/٢ ، وللمزجاج ج ٢/٢٢٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٠٥/٢ ، وجمع البيان ٨٦/٤ ، والبيان ١٧٧/٢ ، والبحر ٣٧٤/٦ ، والتبيان ٩٤٤ . وسياق الآية : ﴿ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقِّ إِلَّا أَنْ ... ﴾ .
- (٨) كذا وقع في النسخ ، وكذا وقع في التبيان ، وهو تخليط ، وصواب التقدير : « لكن قولهم » بالنصب فيكون الاستثناء منقطعاً ، وهو أحد قولي الفراء ومذهب سيويه كما قال النحاس ، واختاره أبو حيان . وقيل التقدير : إلا بأن يقولوا أي بقولهم فتكون « أن » وصلتها بدلاً من « غير حق » والمعنى : لم يخرجوا إلا بقولهم أي أخرجوا من ديارهم بقولهم ربنا الله أي بتوحيدهم ، وهو أحد قولي الفراء وقول الزجاج وأجازته النحاس وغيره . ولم يرتضه الشيخ أبو حيان ، قال : « ... لا يجوز [ أي البديل ] لأن البديل لا يكون إلا إذا سبقه نفي أو نهي أو استفهام في معنى النفي ... ولو قلت في غير القرآن : أخرج الناس من ديارهم إلا بأن يقولوا لا إله إلا الله لم يكن كلاماً ... » اهـ والظاهر أنه كما قال .

[قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٤١ ]

صفة <sup>(٣)</sup> أخرى لقوله ﴿الذين يقاتلون﴾ . فإذا الوقف من قوله ﴿أذن للذين يقاتلون﴾ [ ٣٩ ] قوله ﴿وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [ ٤١ ] ، وَأَتَمُّ مِنْهُ <sup>(٤)</sup> قوله ﴿وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٤١ ] .

وجاء الموصول في قوله ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ﴾ وقد وُصِلَ بالشرط والجزاء <sup>(٦)</sup> ، ألا ترى أن قوله ﴿إِنْ مَكَّنَّاهُمْ﴾ شرط ، والجواب ﴿أَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ [ ٤١ ]

[قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿فَكَأَيُّنَ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٤٥ ]

إن شئت كان ﴿كأين﴾ مبتدأ ، والخبر ﴿أهْلَكْنَاهَا﴾ <sup>(٣)</sup> ، ويكون قوله ﴿من قرية﴾ تبيناً <sup>(٤)</sup> .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ح ٢/٢٢٧ خ ، وإعراب القرآن ٤٠٦/٢ ، والبيان ١٧٧/٢ . وفي الأصل « مكنام » وهو خطأ .

(٣) أو بدل ، وهو قول النحاس . وذهب الزجاج إلى أنه بدل من « مَنْ » في قوله ﴿ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز [ ٤٠ ] الذين إن مكنام ...﴾ فيكون موضعه نصباً ، وعلى الأول جرّاً .

(٤) في الأصل : نعمته ، وهو تحريف .

(٥) انظر إيضاح الوقف ٧٨٦ ، والقطع ٤٩٢-٤٩٣ ، والمكتفى ٣٩٥ ، ومنار الهدى ١٨٨ . وما قاله المؤلف هو ما قاله النحاس . وأجيز أن يكون الوقف على ﴿ربنا الله﴾ و ﴿ينذكر فيها اسم الله كثيراً﴾ و ﴿لينصرن الله من ينصره﴾ [ ٤٠ ] تاماً ، والقول ما قاله المؤلف والنحاس من قبله .

(٦) الشرط وجزاؤه جملة تقع صلة للموصول ، انظر الكتاب ٤٤٤/١ ، والحجة ٣/٣١٥ ، والبصريات ٢٣٠ ، وابن يعيش ١٥١/٣ ، والجمع ٢٩٦/١ .

(٧) انظر البيان ١٧٧/٢-١٧٨ ، والبحر ٣٧٦/٦ . وكان في النسخ « وكأين » وهو خطأ .

(٨) في الأصل : أهْلَكْنَا ، وهو سهو من الناسخ .

(٩) أي تمييزاً ، انظر ماسلف من التعليق على التمييز ومصطلحاته ٤٤٨ .

- وإن شئت كان ﴿كَايْنٌ﴾ في موضع النصب بفعل مضمر يكون ﴿أهلكتها﴾ تفسيراً له ، والتقدير : وكم<sup>(١)</sup> من قرية [أهلكتنا]<sup>(٢)</sup> أهلكتها ، فاستغنيت عنه بقوله ﴿أهلكتها﴾ . وهذا إما يجوز إذا جعلت ﴿أهلكتها﴾ ٣ خبراً . فإن جعلت ﴿أهلكتها﴾ صفة لـ « القرية » لم يتسلط مفسرُهُ على ﴿كَايْنٌ﴾ لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف . ألا ترى أن سيويه قال : « أزيدُ أنت رجلٌ تَكْرُمُهُ »<sup>(٣)</sup> لا يجوز أن تنصب<sup>(٤)</sup> زيدا بشيء يفسره « تكرمه » لأن « تكرمه » صفة لـ « رجل » فلا يعمل فيما قبل الموصوف . ٦

[ وقوله ]<sup>(٥)</sup> : ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [ ٤٥ ]

- جرّ بالعطف على قوله ﴿قرية﴾<sup>(٦)</sup> والتقدير : وكم<sup>(١)</sup> من قرية ﴿وبئر﴾ ٩ معطلة وقصرٍ مشيدٍ . ولا يكون الواو ههنا بمعنى « رَبٌّ » ، ولم يأت ذلك في التنزيل في موضع ، وإما ذاك في الشعر كقوله<sup>(٧)</sup> :

(١) كذا في النسخ ، أوقع « كم » مكان « كَايْنٌ » لأنها معناها ، والوجه أن يقول في التقدير : فكَايْنٌ .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الكتاب ٦٥/١ ، وقد سلفت هذه العبارة ٤٥٠ ، واللفظ في الكتاب وفيما سلف « تضره » مكان تكرمه .

(٤) في الأصل وب : ينتصب ، وهو خطأ ، أوصابه : ينتصب زيدٌ . وعبارة سيويه : « ... وذلك قولك أزيدُ أنت رجل تضره ... ولم تكن لتقول أزيداً أنت رجل تضره وأنت إذا جعلته وصفاً للمفعول لم تنصبه لأنه ليس بمبني على الفعل ولكن الفعل في موضع الوصف ... » اهـ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٤١٥ ، وللفراء ٢٢٨/٢ ، وللزجاج ج٢/٢٢٨/١ خ ، وإعراب القرآن ٤٠٧/٢ ، وجمع البيان ٨٨/٤ ، والبيان ١٧٨/٢ ، والبحر ٣٧٦/١-٣٧٧ . وسياق الآية : ﴿فكَايْنٌ من قرية أهلكتها وهي ظالمة فهي خاوية على عروشها وبئر ..﴾ .

(٦) هذا قولهم جميعاً . وأجاز الفراء أيضاً أن يكون ﴿وبئر﴾ مجروراً بالعطف على ﴿عروشها﴾ وهذا أحب إليه من الوجه الآخر ، وأنكره أبو حيان ، قال : « وجعل ﴿وبئر معطلة وقصر مشيد﴾ معطوفين على ﴿عروشها﴾ جهلاً بالنصاحة » اهـ وهو كما قال .

(٧) وهو رؤية . د ، ق ١/١-٢ ص ٣ ، وتأويل مشكل القرآن ١٩٧ ، وابن الشجري ٣٦٦/١ ، -

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاوَةٍ  
كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوَةٍ

وقوله <sup>(١)</sup> :

٣

وَقَتِيَانٍ صِدْقٍ ... .. (٢)

وما أشبه ذلك .

قوله تعالى : [ ﴿ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ ] <sup>(٣)</sup> [ ٥٣ ]

١

كقوله <sup>(٤)</sup> [ ﴿ قَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ ] [ سورة الزمر : ٢٢ ] . الضمير يعود إلى

والمنفي ٩١٢ ، وشرح شواهد المنفي ٣٢٨ ، وشرح أبيات المنفي ١١١/٨ - ١١٣ ، واللسان ( عي ) .  
والأول له في البصريات ٢٣٣ ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢٧١ ، والقوافي له ٢١ ،  
٤٠ ، والمختصر ١١٧/١٠ ، والإنصاف ٣٧٧ ، ٥٢٩ ، وابن يعيش ١١٨/٢ . والثاني بلا نسبة في  
تأويل مشكل القرآن ٣٠٣ ، والاثنان بلا نسبة في سر الصناعة ٦٣٦ - ٦٣٧ .  
ورواه الأخفش في الموضع الأول من قوافيه « ومهمه » ورواه ابن قتيبة وابن هشام والسيوطي  
« ومهمه مغبرة أرجاؤه » . والبلد : الأرض ، والأعما : المجاهل ، وعامية : متناهية في العمى  
أي لا يتهدى فيها . والمهمه : المفازة والقفر ، ومغبرة : ذات غبرة ، وأرجاؤه : نواحيه ، عن  
البغدادى واللسان . وقوله « كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوَةٍ » أي كَأَنَّ لَوْنَ سَمَاءِهِ من غبرتها لون أرضه  
فقلب لأن اللونين استويا ، عن ابن قتيبة .

(١) وهو مسكين النارمي . والبيت من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح المرتزقي ١١١٥ ، والتبريزي  
٧٥/٣ ، والحماسة البصرية ٣٥/٢ ، والحيوان ١٨٢/٥ ، والكامل ٨٨٠ ، وعيون الأخبار ٣٩/١ ،  
وأما لي القالي ١٧٦/٢ ، وأما لي المرتضى ٣٩٩/١ .

(٢) البيت بتمامه :

وَقَتِيَانٍ صِدْقٍ لَسْتُ مُطْلَعٌ بَعْضُهُمْ  
عَلَى سِرِّ بَعْضٍ غَيْرِ أَنِّي جَمَاعُهُمَا  
ويروى « أطلع » و « أواخي رجالاً لست » . والجماع : اسم لما يجمع به الشيء .

(٣) انظر الجواهر ١٩٤ ، وشرح البع اللوح ١/٤٩ ، والبيان ١٧٨/٢ ، والتبيان ٩٤٥ .

(٤) زيادة من ي و ب .

٢/٩٣

الألف واللام / ، والتقدير : فويل للذين قست قلوبهم<sup>(١)</sup> ، ولولا تقديرُك هذا لم يكن هناك ما يعود إليه الضمير .

٣

قوله عز وجل : ﴿ ذَلِكْ وَمَنْ عَاقَبَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٦٠ ]

التقدير : الأمر ذلك . وتمّ الكلام<sup>(٣)</sup> ههنا ، ثم قال ﴿ ومن عاقب بمثل ما عوقب به ﴾ . يكون ﴿ من ﴾ بمعنى « الذي » ، و ﴿ عاقب ﴾ صلته ، وقوله ﴿ لِيَنْصُرَهُ اللَّهُ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٦٠ ] خبر المبتدأ .

٦

ولا يكون قوله ﴿ من عاقب ﴾ شرطاً لأنه لا لام فيه كما في قوله ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة الأعراف : ١٨ ] .

٩

قوله عز وعلا : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٦٣ ]

ولم ينتصب ﴿ فتصبح ﴾ لأن معنى قوله ﴿ ألم تر ﴾ : انتبه<sup>(٧)</sup> يا محمد ،

(١) قدر في الثانية وترك التقدير في الأولى لأنها سواء . والتقدير : والذين قست قلوبهم .

(٢) انظر البيان ١٧٨/٢ ، والبيان ٩٤٦ ، والكتاب ٤٦٣/١ ، والمسائل المنشورة ٨٣ .

(٣) فات أصحاب الوقف النص عليه .

(٤) يريد القسم المقدر مع جوابه .

(٥) انظر الكلام عليها في الجواهر ٦٥٩-٦٦١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٩٥ ، وإعراب القرآن

٦٠٣/١ ، وجمع البيان ٤٠٥/٢ ، والبحر ٢٧٧/٤-٢٧٨ ، والكتاب ٥٦/١

(٦) انظر الجواهر ٦٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٥-٦٦ ، وللفراء ٢٣٩/٢ ، وللمزحاج

ج ٢/٢٢٩/٢ ح ، وإعراب القرآن ٤٠٩/٢-٤١٠ ، وجمع البيان ٩٣/٤ ، والبيان ١٧٨/٢ ، والحر

٢٨٦-٣٨٥/٦ ، والكتاب ٤٢٤/١ ، والمقتضب ٢٠/٢ ، والمسائل المنشورة ٦٨ ، وابن الشجري

٦/٢ ، والمغني ٥٥٤-٥٥٥ ، ٦٥١

(٧) هذا لفظ المبرد والنحاس وأبي علي ومن وافقهم ، أخنوه من كلام الخليل وقد سأله سيبويه عن

هذه الآية فقال : « هذا واجب وهو تنبيه ، وكأنك قلت : أسمع أنزل الله من السماء ماء فكان

كذا وكذا » اهـ . وقال الأخفش « اسمعوا ، أنزل الله من السماء ماء ، فهذا

حبر واجب ، و « ألم تر » تنبيه » اهـ .

==

فحمله على المعنى . ولو صرح بقوله « انتبه » لم يوجب<sup>(١)</sup> ذلك نصب قوله ﴿ فتصبح ﴾ .

٢ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ النَّارِ ﴾ [ ٧٢ ]<sup>(٣)</sup>  
أي هي النار ، فأضمر المبتدأ . ويجوز<sup>(٤)</sup> أن تحمله على الظاهر ، فتكون ﴿ النار ﴾ مبتدأة ، ويكون قوله ﴿ وَعِنْدَهَا اللَّهُ ﴾ [ ٧٢ ] في موضع الخبر .

٦ [ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [ ٧٨ ]<sup>(٥)</sup>  
يجوز أن يكون التقدير : وجاهدوا في دين الله ، فيكون ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ ﴾ بدلاً من موضع الجار والمجرور<sup>(٦)</sup> .

٩ ويجوز أن يكون قوله ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ ﴾ نصباً بفعل مضمر<sup>(٧)</sup> ، أي الزموا<sup>(٨)</sup> ملة أبيكم إبراهيم .

= وقاره الزجاج « اسمع أنزل .. » ، وقال الفراء « ألم تر معناه خير كأنك قلت في الكلام : اعلم أن الله ينزل من السماء ماء فتصبح ... » اهـ .

(١) هذه عبارة غير دقيقة ، والوجه أن يقول : ولو صرح بقوله « انتبه » لامتنع نصب قوله فتصبح أيضاً . وعلى ظاهر عبارته يكون النصب جائزاً ، وهو ممتنع .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ١٨٦-١٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٦ ، وللفراء ٢٣٠/٢ ، وللمزجاج ج ٢-١/٢٣٠-٢/٢ ، وإعراب القرآن ٤١٠/٢ ، ومجمع البيان ٩٥/٤ ، والبيان ١٧٩/٢ ، والبحر ٣٨٩/٦ ، والكشاف ٢٢/٢ ، والتبيين ٩٤٨

(٤) أجازة أبو البركات والمكبري وأبو حيان أيضاً ، والقول الأول هو قول الناس جميعاً .

(٥) انظر الجواهر ٨٥٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٦ ، وللفراء ٢٣١/٢ ، وللمزجاج ج ١/٢٣١-٢/٢ ، وإعراب القرآن ٤١٢-٤١١/٢ ، ومجمع البيان ٩٦/٤ ، والبيان ١٧٩/٢ ، والبحر ٣٩١/٦ . وكان في النسخ : وجاهدوا في الله حق جهاده إلى قوله ملة أبيكم إبراهيم ، فأتمته .

(٦) أجاز أبو البركات أن يكون بدلاً لكنه عنده بدل من ﴿ في الدين ﴾ ولم أجد القولين . وانظر ماسبقاً ١١٢٢

(٧) وهو القول الذي عليه الناس جميعاً .

[ وقوله <sup>(١)</sup> : ﴿ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٧٨  
يعني إبراهيم <sup>(٣)</sup> . وقيل يعني الله تعالى <sup>(٤)</sup> .

٢ [ وقوله <sup>(١)</sup> : ﴿ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٧٨  
أي من قبل مجيء محمد صلى الله عليه وآله <sup>(٥)</sup> ، وفي هذا القرآن <sup>(٦)</sup> ، فحذف  
المضاف إليه من قوله ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ . وحذف المضاف إليه قد شاع في « قبل »  
و « بعد » و « كل » و « بعض » ، وقد جاء <sup>(٧)</sup> :  
٦

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرَ سَهْمٍ وَحَجَرٍ  
وَعَيْرٍ كِبْدَاءَ شَدِيدَةِ الْوَتَرِ  
جَادَتْ بِكَفِّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

٩  
أي بكفي رجل كان من أرمى البشر ، فأضاف إلى الموصوف ، ثم حذف  
الموصوف وأقام الصفة مقام الموصوف .

= (٨) هذا تقدير الفراء ومن وافقه ، وقدره الزجاج ومن وافقه « اتبعوا » ولم يقدره الأخفش ، قال  
« نصب على الأمر » .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٥٧٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣١/٢ ، وللزجاج ج ١/٢٢١/٢ خ ، وإعراب القرآن

٤١٢/٢ ، ومجمع البيان ٩٧/٤ ، والبيان ١٧٩/٢ ، والبحر ٣٩١/٦ ، وتفسير الطبري

١٧٤٣/١٧ - ١٤٤ ، والقرطبي ١٠١/١٢ ، وابن كثير ٤٥٢/٥ - ٤٥٣ ، ومجمع التفاسير ٢٢٩/٤

(٣) هذا قول ابن زيد والحسن ، وأجازه الزجاج ومن وافقه ، وذهب أبو حيان إلى أنه الظاهر .

ورده الطبري وابن كثير وغيرهما .

(٤) وهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك والسدي وغيرهم .

(٥) على قول الحسن وابن زيد ، وعلى قول الباقرين تقديره : من قبل نزول القرآن وهو قول الطبري

ومن تابعه .

(٦) عن الجميع .

(٧) سلفت الآيات ١٦٥ وتخريجها ثمة . وسلف الثالث ٧٤٢

## سورة المؤمنون

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤ ]  
أي الذين هم لأجل الطهارة وتزكية النفس عاملون الخير <sup>(٢)</sup> . وليس <sup>(٣)</sup> المراد .

٣

(١) انظر الجواهر ٥٠٥ ، ٨٦٤ ، وإعراب القرآن ٤١٤/٢ ، وجمع البيان ٩٩/٤ ، والبيان ١٨٠/٢-١٨١ ، والبحر ٣٩٥/٦-٣٩٦ ، وتفسير الطبري ٤/١٨ ، والقرطبي ١٠٤/١٢-١٠٥ ، وابن كثير ٤٥٧/٥ ، وجمع التفسير ٢٣٢/٤-٢٣٤ ، والكشاف ٢٦/٣ ، والفخر الرازي ٧٩/٢٣-٨٠ ، والمفردات واللسان ( زكو ) ، والنهاية في غريب الحديث ٣٠٧/٢ ، وبصائر ذوي التمييز ١٣٢/٣  
(٢) فاللام في « للزكاة » لام العلة والقصد ، والزكاة بمعنى التزكية وهي التطهير ، وحذف مفعول « فاعلون » ، وهذا قول الراغب الأصبهاني ووافقه الفيروزآبادي وأجازه أبو حيان وغيره .  
وأجاز الزعشمري قولين في تأويل الآية ، قال : « الزكاة اسم مشترك بين عين ومعنى ، فالعين الفدر الذي يخرج المزي من النصاب إلى الفقير ، والمعنى فعل المزكي الذي هو التزكية ، وهو الذي أَرَادَهُ اللهُ فجعل المزكين فاعلين له ، ولا يسوغ غيره ، لأنه ما من مصدر إلا يعبر عن معناه بالفعل ويقال لمحدثه فاعل ، تقول للضارب فاعل الضرب وللمقاتل فاعل القتل ، ولمزكي فاعل التزكية ، وعلى هذا الكلام كله ... ولم يمتنع الزكاة الدالة على العين أن يتعلق بها « فاعلون » لخروجها من صحة أن يتناولها الفاعل ولكن لأن الخلق ليسوا بفاعليها ... ويجوز أن يراد بالزكاة العين ويقدر مضاف محذوف وهو الأداء ... » اهـ . ووافقه على قوله البيضاوي والنسفي والفخر الرازي وأبو حيان .

وقيل « فاعلون » بمعنى « مؤدبون » والزكاة زكاة الأموال ، وهو قول الطبري والقرطبي والخازن وأجازه النسفي ، وهو قول الأكثرين فيما صرح به ابن كثير ، وقيل غير ذلك .  
وظاهر كلام الزعشمري أن الزكاة تطهير النفس والله هو المزكي ، ولهذا ما قال في آخر كلامه « لأن الخلق ليسوا بفاعليها » . فإن كانت التزكية من العبد لم يصح ما قاله في آخر كلامه .  
وذهب بعض المحدثين وهو الشيخ محمد حسين الطباطبائي في الميزان ٩/١٥-١٠ إلى أن « ذكر الزكاة مع الصلاة قرينة على كون المراد بها الإنفاق المالي دون الزكاة بمعنى تطهير النفس بإزالة رذائل الأخلاق عنها ، ولعل المراد بالزكاة المعنى المصدري وهو تطهير المال بالإنفاق منه دون المقدار المخرج من المال فإن السورة مكية ، وتشريع الزكاة الممهودة في الإسلام إنما كان =



من هذا الكلام أنهم يؤدون الزكاة ، لأنه لا يقال « فعلتُ الزكاة » وأنت تريد : أدّيت زكاة المال .

- ٣ فإِذَا الزكاة : الطهارة ، كما قال : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة الأعل : ١٤-١٥] ، وقال : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة الشمس : ٩] أي طَهَّرَهَا من المعاصي ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> [سورة الشمس : ١٠] أي من أختَلَهَا <sup>(٤)</sup> بالفجور والمعاصي .
- ٦

- وأبداً ينبغي لك أن تُقَسِّرَ القرآنَ بعضَه ببعضٍ ما أمكنك . ألا ترى أنهم قالوا في قوله عز وجل : ﴿ لَهُ مَعْقِبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> [سورة الرعد : ١١] : إن المعنى : للرسول معقبات أي ملائكة من أمر الله
- ٩

بالمدينة ... وهذا يصح تعلق للزكاة بقوله فاعلون ، والمعنى : الذين هم فاعلون للإتفاق المالي ... « اهـ . وقوله « فإن السورة ... إلخ » ردُّ على قول الأكثرين الذين ذهبوا إلى أن الزكاة زكاة الأموال . وكذا قال الحافظ ابن كثير في تخريج قول الأكثرين ، قال : « ... والظاهر أن التي فرضت بالمدينة إنما هي ذات النصب والمقادير الخاصة وإلا فالظاهر أن أصل الزكاة كان واجباً بمكة ... » اهـ .

وقوله « ذكر الزكاة مع الصلاة ... » قد ذكرت الصلاة في قوله تعالى ﴿ قد أفلح المؤمنون . الذين هم في صلاتهم خاشعون . والذين هم عن اللغو معرضون . والذين هم للزكاة فاعلون ﴾ .

(٢) في الأصل : الخير والشر وليس ، وهو خطأ من الناسخ ، وهو على الصواب في ي و ب . والأنسب أن يقول « فاعلون الخير » .

(١) انظر الكلام عليها في تفسير الطبري ٩٩/٣٠ - ١٠٠ ، والقرطبي ٢١/٢٠ ، وابن كثير ٤٠٤/٨ ، ومجمع التفاسير ٤٩٥/٦ . وما ذكره المؤلف أن معنى تزكى تطهر من الكفر والمعاصي هو قول ابن عباس وعكرمة وعطاء وقتادة والحسن وغيرهم . وقيل : أدى الزكاة ، عن أبي الأحوص وقتادة في رواية عنه .

(٢) انظر الكلام عليها في تفسير الطبري ١٣٥/٣٠ - ١٣٦ ، والقرطبي ٧٦/٢٠ - ٧٧ ، وابن كثير ٤٣٥/٨ ، ومجمع التفاسير ٥١٩/٦ ، وتفسير غريب القرآن ٥٣٠ .

(٣) أي أخفأها .

(٤) انظر الكلام عليها في الجواهر ٧٠٠-٧٠١ ، ومعاني القرآن للفراء ٦٠/٢ ، وإعراب القرآن ١٦٧/٢ - ١٦٨ ، ومجمع البيان ٢٧٩/٣ ، والبحر ٣٧١/٥ - ٣٧٢ ، وتفسير الطبري ٧٦/٣ - ٨١ ، =

يحفظونه من بين يديه ومن خلفه ، كذا فسّره إبراهيم النخعي<sup>(١)</sup> . ففار قائل القوم وقالوا في هذا : إنه فصل بين الصفة والموصوف وقدّم ظرف الصفة على الصفة<sup>(٢)</sup> .

= والقرطبي ٢٩١/٩-٢٩٤ ، وابن كثير ٣٥٩/٤-٣٦٢ ، ومجمع التفاسير ٤٧٣/٣-٤٧٥ ، وإيضاح الوقف ٧٣٣ ، والقطع ٤٠٨-٤٠٩ ، والمكتفي ٣٣٤ ، ومنار الهدى ١٤٧-١٤٨ ، والمختب ٣٥٥/١ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، والكامل ١٠٠١

(١) فيما حكاه عن النخعي في صدر كلامه سهو ، وذلك قوله « للرسول معقبات » وليس هذا من قول النخعي . والذي قاله في الجواهر : « ... والتقدير : له معقبات من أمر الله يحفظونه من بين يديه ومن خلفه ، قاله النخعي » اهد وهذا هو الصواب .

وقد اختلفوا في تأويل هذه الآية : فقيل الهاء في له للعبد المستخفي بالليل والسارب بالنهار المذكور في قوله ﴿ ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار ﴾ [ سورة الرعد : ١٠ ] وهو قول الطبري وابن كثير والبيضاوي والنسفي ونص أبو حيان أنه الظاهر . وقيل الهاء لله ، وهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والحسن وابن جريج والنخعي وغيرهم . وقيل الهاء للرسول وهو قول ابن زيد وأجازته القرطبي ، قال « وقد جرى ذكر الرسول في قوله ﴿ إنا أنزلنا مناديا مناديا ﴾ [ سورة الرعد : ٧ ] وزده الطبري لطول الفصل بين الآيتين وخلافه قول أهل التأويل .

والمعقبات قيل هي الملائكة عن أكثر أهل التأويل والمفسرين ، فهو قول ابن عباس ومجاهد وقتادة والحسن والنخعي ، واختاره النحاس وغيره . وقيل المراد بالآية السلاطين والأمراء ، والمعقبات هم الشرط والحرس الذين يحرسونهم ويحفظونهم فإذا جاء أمر الله لم يقنوا عنهم من الله شيئا ، وهو قول عكرمة والضحاك وابن عباس في رواية عنه واختاره الطبري في اختياره أن الهاء في له للعبد .

واختلفوا في قوله ﴿ من أمر الله ﴾ فقيل تقديره : له معقبات من أمر الله يحفظونه من بين يديه ومن خلفه ، وهو قول ابن زيد ومجاهد والنخعي والأخفش وابن جني وأحد قولي الفراء وابن الأنباري وغيرهما ، وعليه مبنى كلام المؤلف . وقيل المعنى يحفظونه بأمر الله ، وهو قول قتادة ونافع والداني والمبرد وأحد قولي الفراء وابن الأنباري ، وروي عن ابن عباس ومجاهد . وقيل : عن أمر الله ، عن الحسن .

(٢) الصفة هي قوله ﴿ من أمر الله ﴾ والموصوف قوله ﴿ له معقبات ﴾ ، وظرف الصفة قوله ﴿ من بين يديه ومن خلفه ﴾ .

وكون ﴿ من أمر الله ﴾ مرفوع الموضع لأنه صفة للمرفوع الذي هو « معقبات » هو قول

فنظرنا في ذلك فإذا إبراهيم أخذ هذا التفسير من قوله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ أَرْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْأَلُكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ رَصَدًا﴾<sup>(١)</sup>  
[سورة الحجر: ٢٧] . والرَّصَدُ الملائكة وهم المعقبات يحفظون النبي صلى الله عليه وآله وسلم / . فوجب أخذ التفسير من آية نظيرة تلك الآية التي تفسرها . وإذا ثبت هذا وصحَّ علمت سقوط طعن الطاعن في هذه الآية .

٦ فإن قيل : فهبكم تقولون في هذه الآية ما قلتم ، فما وَجْهٌ قوله عز وجل : ﴿وَلَا تَطْعَمِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعُ أَذَاهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة الأحزاب: ٤٨] وهل يقال في معنى « لا تؤذِهِ » : دع أذاه ، وهل هذا إلا سخف ؟

٩ فالجواب : إن الذي ذهب إليه هو السخف بعينه . وليس معنى ﴿دَعُ أَذَاهُمْ﴾ : لا تؤذهم ، وإنما المعنى : دع الخوف من أذاهم ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة الأحزاب: ٤٨] أي لا تخف منهم ولا من أذاهم ، فحذف المفعول ، والحرف الجار الذي هو من صلة المصدر ، كما حذف الجار من قوله ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾<sup>(٤)</sup>

الأخفش وابن جني . و﴿من بين يديه ومن خلفه﴾ يتعلق ب﴿يحفظونه﴾ .  
وذهب أبو حيان إلى أنه لا حاجة إلى تقدير تقديم وتأخير فقد وصفت المعقبات بثلاث صفات أحدها ﴿من بين يديه ومن خلفه﴾ والثانية ﴿يحفظونه﴾ والثالثة ﴿من أمر الله﴾ ، وأجاز أن يكون ﴿من بين يديه ومن خلفه﴾ يتعلقان ب﴿يحفظونه﴾ فتكون المعقبات وصفت بصفتين ، ثم قال « غاية ما في ذلك أنه بدئ بالوصف بالجملة قبل الوصف بالجار والمجرور وذلك شائع فصيح ... » اهـ .

(١) انظر الكلام عليها في الجواهر ٧٠١ ، وتفسير الطبري ٧٧-٧٦/٢٩ ، والقرطبي ٢٩/١٩ ، وابن كثير ٢٧٣/٨ ، وجمع التفاسير ٢٨١-٢٨٠/٦  
(٢) أي في قوله تعالى ﴿والذين هم للزكاة فاعلون﴾ . وقد قال بعض زنادقة الأعاجم الأجانب عن ذوق العربية : « ألا قال مؤدون » . انظر البحر ، والفخر الرازي وجمع التفاسير ، ولم يسم هذا الطاعن لعنه الله .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٨٣ ، والتعليق عليها ثمة .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٧٤ - ٢٧٥

[ سورة آل عمران : ١٧٥ ] أي يَخَوْفُكُمْ بأوليائه ، وقال : ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْسًا ﴾<sup>(١)</sup>  
[ سورة الكهف : ٢ ] أي لينذركم ببأسٍ . وهذا وجه الجواب عن هذا السؤال .

٣ قوله عز وعلا : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٤ ]  
﴿ أَحْسَنُ ﴾ رفع بدل من لفظة ﴿ الله ﴾ تعالى ، وليس بصفة<sup>(٣)</sup> له ، لأنَّ  
الصفة تقتضي وفق الموصوف ، وهذه<sup>(٤)</sup> إضافة غير محضة لا تفيد التخصيص  
والتعريف ، فوجب أن يكون بدلاً غير وصف . وإنا قلنا : هو إضافة غير محضة  
لأن التقدير : أحسن من الخالقين .  
وإن شئت كان رفع ﴿ أحسن ﴾ بإضمار « هو » ، لأنه<sup>(٥)</sup> موضع الثناء  
والممدح . ٩

[ قوله تعالى<sup>(٦)</sup> : ﴿ تُنْبِتُ بِالذَّهْنِ ﴾<sup>(٧)</sup> ] [ ٢٠ ]

- (١) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٤٠ - ٧٤١
- (٢) انظر الجواهر ١٦٤ ، والبيان ١٨١/٣ ، والبحر ٣٩٨/٦
- (٣) أجاز الوجهين أبو حيان ، قال : « وأحسن الخالقين أفعل التفضيل ، والخلاف فيها إذا أضيفت إلى معرفة هل إضافتها محضة أم غير محضة ، فن قال محضة أعرب أحسن صفة ، ومن قال غير محضة أعربه بدلاً » اهـ . وأجاز كونه خيراً أيضاً . وما ذهب إليه للؤلؤف من أن إضافة اسم التفضيل غير محضة لأنها إضافة على معنى « مِنْ » عزى إلى الكوفيين وابن الزجاج وأبي علي والجرجاني ، وهو قول ابن برهان . انظر شرح اللع للمؤلف اللوح ٢/٩٠ ، ولابن برهان ١٩٨ ، وابن يعيش ٦/٢ ، وشرح الكافية ٢٨٨/١ - ٢٨٩ ، والهمع ٢٧٢/٤ - ٢٧٣
- (٤) في النسخ : فهذه ، والصواب ما أثبت .
- (٥) في الأصل : ولأنه ، وهو خطأ من الناسخ وهو على الصواب في ي و ب .
- (٦) زيادة من ي و ب .
- (٧) انظر الجواهر ٦٧١ ، وشرح اللع اللوح ٢/٤٥ و ٢/٥٧ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ١٦١ - ١٦٢ ، ٤٠٢ ، ٤٧٨ ، وللغراء ٢٣٢/٢ - ٢٣٣ ، وللزجاج ج ٢/٢٢٢/٢ خ ، والحجة ٢٤/٤ - ٢٦ خ ، ومنه أخذ للؤلؤف كلامه ٢١٨/٢ خ ، وجمع البيان ١٠٢/٤ - ١٠٣ ، والبيان ١٨٢/٢ ، والبحر ٤٠١/٦ ، ومجاز القرآن ٥٦/٢ ، والمختص ٨٨٨/٢ - ٨٩ ، وسر الصناعة ١٣٤ ، وابن يعيش ١١٥/٢ و ٢٢/٨ ، ٢٥ ، ١٣٨ ، والمفني ١٣٩

و ﴿ تَنْبُتُ ﴾ <sup>(١)</sup> . فمن فتح التاء كان الباء للتعدية <sup>(٢)</sup> . ومن ضمّ التاء فله وجهان :

أحدهما <sup>(٣)</sup> : أن يكون « نبت » و « أَنْبَتَ » بمعنى واحد <sup>(٤)</sup> ، كما [ جاء ] <sup>(٥)</sup> في شعر زهير <sup>(٦)</sup> :

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ يَبُوتِهِمْ قَطِيناً لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

أَي نَبَتَ ؛ فَعَدَى « تَنْبُتُ » بالباء كما عدَّى « تَنْبُتُ » .  
والثاني : أن الباء زيادة <sup>(٧)</sup> ، أي تَنْبُتَ الدهن .

(١) قرأ ﴿ تَنْبُتُ ﴾ بضم التاء وكسر الباء ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون ﴿ تَنْبُتُ ﴾ بفتح التاء وضم الباء ، انظر السبعة ٤٤٥ ، والتيسير ١٥٩ ، والنشر ٢٢٨/٢

(٢) هذا أحد قولي أبي علي ، وأجاز أن تكون الباء للحال ، وهو قول من ذهب إلى أن أنبت بمعنى نبت .

(٣) أجازة أبو علي ومن وافقه .

(٤) كون نبت وأنبت بمعنى واحد هو قول الفراء والزجاج ، وحكي عن أبي عبيدة ولم يعرف الأصمعي إلا نبت . انظر المصادر السالفة ، وفعلت وأفعلت للزجاج ٩١ ، وللجواليقي ٧١ ، والخصص ٢٥/١٤ ، واللسان ( نبت ) .

(٥) زيادة من ي . وقوله « كما جاء ... كما عدى تنبت » لم يرد في ب .

(٦) د ، ق ٢٢/٥ ص ٩٢ ( صنعة ثعلب ) وق ٢٢/٢ ص ٤١ ( صنعة الأعم ) ، وشرح الملح اللوح ٢/٥٧ مكرر ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٢/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٣٢ خ ، والحجة ٢٤/٤ خم ، والمحاسب ٨٩/٢ ، والمغني ١٣٩ ، وشرح شواهد المغني ١٠٨ ، وشرح أبيات المغني ٣٩٢/٢ - ٣٠٠ ، والمعاني الكبير ٥٣٩/١ ، ودرة الغواص ٢١ ، واللسان ( نبت ) . ورواية الأصمعي « قطيناً بها ... نبت » .

والقطين : أهل الرجل وحشمه ، والقطين : الساكن النازل في الدار ، يقول : يلزمونهم فيسكنون عندهم ، وقوله أنبت البقل أي أخصب الناس ، عن ثعلب . وقوله « رأيت » ضبط في الديوان بضم التاء ، قال البغدادى « نص أكثرهم على فتح التاء للخطاب ، ويجوز ضمها » اهـ .

(٧) وهو قول الأخفش وأبي عبيدة ، وأجازة أبو علي ومن وافقه . ولم يقبله ابن جني وذهب إلى أن من ذهب إلى هذا « فهو مضعوف المذهب وزائد حرفاً لا حاجة له إلى اعتقاد زيادته » اهـ .

وقيل : الباء للحال<sup>(١)</sup> ، وحذف المفعول من « تُنبت » أي تُنبت ماتنبته<sup>(٢)</sup> ومعه الدهن . وقد عددنا لك ذلك في « الجواهر »<sup>(٤)</sup> .

٢ [ قوله تعالى ] : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ وَإِنْ كُنَّا لَمُبْتَلِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٣٠ ]  
والتقدير : وإنا كنا لمبتلين . ف « إِنْ » مخففة من « إِنْ » . والكلام تام<sup>(٧)</sup>  
عند قوله ﴿ إِنْ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ ﴾ ثم ابتداءً وحقق الكلام ثانياً كما حققه أولاً  
وقال : وإنا كنا لَمُتَّحِنِينَ العباد . ٦

وقول من قال : [ إِنْ ] « إِنْ » للشرط ، ويصل الكلام = جهل<sup>(٨)</sup> منه  
بقواعد الصناعة<sup>(٩)</sup> فافهمه ، فإن مثل أبي علي<sup>(١٠)</sup> لا يؤلد من بعد .

(١) وهو قول الزجاج وابن جني ، وأجازه أبو علي ومن وافقه ، وهو ظاهر كلام الفراء .

(٢) وعلى قول من ذهب إلى أن أنبت بمعنى نبت لا يكون في الكلام حذف .

(٣) هذه عبارة ابن جني . وقدره أبو علي : تنبت جناها أي ثمرتها .

(٤) يريد الباب ٣٦ الذي عقده في الجواهر ٦٦٧-٦٧٤ ل « ما جاء في التنزيل من الحروف الزائدة في

تقدير ، وهي غير زائدة في تقدير آخر » وذكر فيه هذه الآية - أعني آية سورة المؤمنون -

ص ٦٧١

و « الجواهر » هو كتابه المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، انظر ماسلف من

التعليق ٨٩٩

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر البيان ١٨٣/٢ ، والبيان ٩٥٣

(٧) لم يذكر هذا الوقف إلا صاحب منار الهدى ١٩١ وذكر أنه وقف جائز . والقول ما قال المؤلف .

(٨) في الأصل : « وقول من قال « إِنْ » للشرط فهذا الكلام جهل » وما أثبتته من ي و ب أجود وأصح ، وأخشى أن يكون ما في الأصل تغييراً من الناسخ أو تحريفاً منه ، والعبارة فيه ركيكة .

(٩) لأن اللام في ﴿ لمبتلين ﴾ هي الفارقة التي تلزم إن المخففة من الثقيلة . انظر ماسلف من

الكلام على إن المخففة واللام الفارقة ١٠٧ وذكر مصادر الكلام عليهما .

(١٠) لم أصب له كلاماً في هذه الآية فيما بين يدي من كتبه .

قوله عز وجل : ﴿ أَيُعِدُّكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَافاً أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٥ ]

هذا الكلام من أفصح الكلام . وقد اضطرب فيه أقوال المحققين ، ونحن نحرك بخلاصة ذلك .

وذلك لأن التقدير فيه عندنا <sup>(٢)</sup> : أيعدم أن إخراجكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً ، فحذف المضاف ، ولا بد من تقديره ، لأنه إذا حمل على الظاهر لم يحز أن يكون ﴿ إذا متم ﴾ خبراً للكاف والميم ، لأن « إذا » ظرف زمان ، وظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة <sup>(٣)</sup> . ألا ترى أنهم قالوا : لوقلت : « زيدٌ يوم الجمعة » <sup>(٤)</sup> لم يصح ، فثبت أن الإخراج الذي هو حدث مضر ليصح كون « إذا » خبراً عنه . وإذا كان كذلك فيإذاً صح قول سيبويه <sup>(٥)</sup> : إن قوله ﴿ أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ بدل من « أن » الأولى ، وسقط قول المعترض <sup>(٦)</sup> : إن « أن » الأولى / لم يتم باسمه وخبره <sup>(٧)</sup> ، لأنه إنما يكون كذلك إذا لم تقدر حذف مضاف ، فحينئذ

(١) انظر الجواهر ٨٢ ، ٤٣٠ ، ٥٨٤ ، وشرح السبع اللوح ١/٣٨-٢/٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١١ ، وللغراء ٢/٢٣٤-٢٣٥ ، وللزجاج ج ٢/٢٣٢-٢٣٤ خ ، وجمع البيان ١٠٦-١٠٥/٤ ، والبيان ١٨٣/٢-١٨٤ ، والبحر ٤٠٤/٦ ، والكتاب ٤٦٧/١ ، والمقتضب ٣٥٦/٢-٣٥٧ ، والبصريات ٢٢٠-٢٢٣ ، والمسائل المشورة ٨٥ ، وابن يعيش ٦٨/٣ ، والمغني ٨٢٨ ، وشرح الكافية ٢/٣٥٨ ، والمص ٥/٢٠٩ . والكلام على هذه الآية هو المسألة الأولى من المسائل العشر لأبي نزار الملقب نفسه بملك النحاة ، انظر سفر السعادة ٧٧٩-٧٩٢

(٢) هذا أحد الأقوال التي وجه بها أبو علي في البصريات قول سيبويه إن أن الثانية بدل ، انظر ما يأتي .

(٣) سلف التعليق على هذا ٥٠٤

(٤) سلف ذكر هذه العبارة ٥٠٤ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٥) انظر الكتاب ٤٦٧/١ ، والمصادر السالفة . وهو قول الأخفش في معاني القرآن له .

(٦) ممن اعترض قول سيبويه المبرد ، انظر المقتضب ٢/٣٥٦-٣٦٠ وما رد به ابن ولاد في الانتصار فيما نقله منه الشيخ عضية في تعليقه على المقتضب .

(٧) جمع المؤلف بين تأنيث أن وتذكيرها ، والأحسن الاقتصار على أحدهما .

لا يصح البديل . فأما إذا قدرت مضافاً وتمَّ « أن » باسمه وخبره جازت المسألة .

- ٣ وجواب آخر <sup>(١)</sup> : وهو أنه إذا قال : أيعدمكم أنكم إذا متمم وكنتم تراباً وعظاماً ، ولم يذكر الخبر ، وأضمره كما أضمر الجواب في قوله ﴿ ولو أن قرآنًا سِيرَت بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ سورة الرعد : ٢١ ] ولم يقل : « لكان هذا القرآن » وكان التقدير : أيعدمكم أنكم إذا متمم وكنتم تراباً وعظاماً بعثتم <sup>(٣)</sup> = صار قوله ﴿ أنكم مخرجون ﴾ بدلاً أيضاً لأنَّ الأول تمَّ باسمه وخبره .

- ٦ وجواب ثالث في المسألة : وهو أن يكون قوله ﴿ أنكم مخرجون ﴾ مرتفعاً بالظرف <sup>(٤)</sup> على تقدير : أيعدمكم أنكم وقت موتكم وكونكم تراباً إخراجكم <sup>(٥)</sup> ، فيكون الظرف مع ما ارتفع به خبر « أن » . وإذا كان كذلك جاد وصحَّ وسقط قول المعارض . فهذه خلاصة أوراقي ، ذكره <sup>(٦)</sup> في غير كتاب <sup>(٧)</sup> .

(١) وهذا ثاني الأقوال التي وجه بها أبو علي قول سيبويه . وتقدير الخبر عنده : أيعدمكم أنكم تبعثون إذا متمم . وأجراً أن يكون التقدير : أنكم إذا متمم بعثتم أو أخرجتم أو نشتم ، فيكون الخبر الجملة الشرطية « إذا ... بعثتم » ونصَّ أن الأول أشوع . ونقل عن أبي علي في توجيهه لقول سيبويه أن خبر أن الأول محذوف استثناء بخبر الثانية . ولعل هذا أولى ما يحمل عليه كلام سيبويه . انظر سفر السعادة .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٣٢ - ٦٣٤

(٣) فيكون الخبر قوله « إذا ... بعثتم » أجازه أبو علي ونصَّ أن الأسوغ أن يكون التقدير : أيعدمكم أنكم تبعثون إذا متمم ...

(٤) نصَّ أبو علي أن هذا هو مذهب أبي الحسن في هذه الآية . والذي في معاني القرآن له أن الثانية بدل من الأولى وهو قول سيبويه . ونص الطبرسي أن أبا علي اختار قول أبي الحسن ، والظاهر أنه ينقل عن غير ما بين يدي من كتبه .

(٥) كأنك قلت : يوم الجمعة إخراجكم ، وقال أبو علي في قول أبي الحسن « ... ففيه من التجوز أنه لم يأت لـ « إذا » بجواب ، وليس « إذا » كيوم الجمعة لأنها تقتضي جواباً ... » عن البصريات ، وانظر تمام كلامه .

(٦) أي ذكر هذا الكلام أبو علي في غير كتاب . وقد أحلت على ما بين يدي من كتبه التي تكلم فيها على هذه الآية وهما المسائل المنثورة والبصريات .

(٧) لم يذكر المؤلف قول الفراء والجرمي والمبرد ومن وافقهم وهو أن تكون أن الثانية كررت



ثم قال عز من قائل : ﴿ هِيَ هَاتَ هِيَهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣٦ ]

و « هيهات » اسم لـ « بَعْدَ » ، و « بَعْدَ » فعل ماضٍ يحتاج إلى الفاعل .

وفاعله إذاً مضر ، والتقدير : هيهات إخراجكم هيهات إخراجكم لَوَعْدِكُمْ .

ولا يجوز أن يكون على التقدير الذي قدّره أبو إسحاق <sup>(٢)</sup> . ألا تراه قال :

« البعد لما توعدون » ، لأنه رفع « البعد » بالابتداء ، وجعل ﴿ لما توعدون ﴾

الخبر . ولو كان « هيهات » بمعنى « البُعد » لم يجب بناؤه ، لأن « البعد » معرب . وإنما بُني « هيهات » لأنه بمعنى « بَعْدَ » <sup>(٣)</sup> مثل « شَتَّانَ » و « وَشُكَّانَ »

= توكيداً ، فيكون خبر الأولى قوله « مخرجون » وهو العامل في الظرف ، وهو الظاهر والقول ، وعزاه الزجاج إلى سيبويه ووافقه ابن ولاد في قوله إن معنى قول سيبويه أن أن بدل أنها مكررة للتوكيد ، فيكون قوله كقول المبرد ، وليس ما ذهبوا إليه صحيحاً ، والله أعلم . وذكر الطبرسي أن أبا علي زَيْفٌ قول سيبويه والجرمي واختار قول الأخفش ، وعليه يكون لأبي علي أقوال يناقض بعضها بعضاً ، والله أعلم .

(١) انظر الجواهر ١٥٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٥/٢ ، وللزجاج جـ ٢/٢٣٤ خ ، وإعراب القرآن ٤١٨/٢ ، ومجمع البيان ١٠٥/٤ ، والبيان ١٨٤/٢-١٨٥ ، والبحر ٤٠٥/٦ ، والمحجب ٩٠/٢-٩٤ ، والمقتضب ١٨٢/٣ ، والعسكريات ٤٧-٤٩ ، والعصديات ١٠٦-١٠٩ ، والبنادديات ٢٤٠ ، والخلبيات ٢٤١ ، والإغفال ١١٢٢-١١٣٤ ، وابن يعيش ٣٦/٤-٣٧ ، والمغني ٢٩٢

(٢) الزجاج ، وما حكاه المؤلف عنه هو بنصه في معاني القرآن له جـ ٢/٢٣٤ خ . وقد أخذ المؤلف كلامه من الإغفال لأبي علي . وقال أبو حيان « وينبغي أن يجعل كلامه [ أي كلام الزجاج ] تفسير معنى لا تفسير إعراب » اهـ . وانظر كلامهم على هيهات في المصادر السالفة ، والكتاب ٤٧/٢-٤٨ ، ٥٣ ، وسر الصناعة ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، والخصائص ٢٠٦/١ و ٤١/٣-٤٢ ، والجمع

١٢٢/٥-١٢٣

(٣) حكى ابن جني عن أبي علي أنه كان يقول في هيهات « أنا أفقي مرة يكونها اسماً سمي به الفعل كسه ومه ، وأفقي مرة أخرى يكونها ظرفاً على قدر ما يحصرني في الحال . قال ابن جني : « وقاد مرة أخرى إنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سمي به الفعل كعندك ودونك » اهـ الخصائص ٢٠٦/١

وكونها ظرفاً غير متكن لإبهامها وهي بمعنى في البعد هو قول المبرد وظاهر كلام الخليل وسيبويه .

و « سُرْعَانَ » من قوله <sup>(١)</sup> : « سُرْعَانَ ذِي إِهَالَةٍ » <sup>(٢)</sup> .

قوله عز وجل : ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٤٠ ]

أي عن قليل ، و « ما » صلة زائدة <sup>(٤)</sup> ، و « عن » متعلق بمضمر يفسره قوله ﴿ لَيُصْبِحَنَّ ﴾ لأنهم قالوا : لا يجوز : والله زيداً لأضربن <sup>(٥)</sup> .

وعندي أنه يجوز في الظرف ما لا يجوز في غيره <sup>(٦)</sup> ، ألا ترى أنه قد جاء <sup>(٧)</sup> :

(١) أي من قول القائل في المثل . ولو قال « من قولهم » كان أجود .

(٢) أي سرعت هذه من إهالة ، فـ « ذي » فاعل و « إهالة » تمييز . والمثل في الجواهر ١٥٦ ، وجمهرة الأمثال ٥١٩/١ ، وجمع الأمثال ٢٢٦/١ ، وما اختلفت ألفاظه وافقت معانيه ٤٠ ، والحجة ٢٤٦/٣ خم ، والإيضاح ١٦٥ ، والبغداديات ٢٤٠ ، والعسكريات ٤٦ ، والعصديات ١٠٦ ، ١٠٨ ، والخصائص ٣٩/٣ ، وجمع البيان ٤٠٨/٣ ، وابن عيش ٢٨/٤ ، واللسان ( سرع ) . وضبطه بعضهم « ذا » أي « هذا » ، ويروى « لوشكان ذا إهالة » .

قال أبو عبيد : وأصله أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء لا تنقي [ أي لا تمن ] وكان رغامها يسيل من منخرها لهما ، فقيل له : ما هذا الذي يسيل من منخرها ؟ فقال : هذه إهالة ، فقال السائل : لوشكان ذا إهالة . قال أبو عبيد : الإهالة : الودك المذاب ، فأراد القائل أن ودكها قد عجل سيلانه من قبل أن تذبح الشاة وقبل أن تمسها النار . يضرب للرجل يخبر بكيئونة الأمر قبل وقته « أمثال أبي عبيد ٣٠٥ »

(٣) انظر الجواهر ١٣٨ ، ٢٩٨ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢/١٢٣٥ خ ، وإعراب القرآن ٤١٩/٢ ، والبيان ١٨٥/٢ ، والبحر ٤٠٦/٦ ، والخصائص ١٦٨/١ و ٢٨٢/٢ ، وابن الشجري ٢٤٥/٢ ، ٢٦٥ ، وابن عيش ٢٣/٨ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، و ٤/٩ ، والمغني ١٧٩ ، ١٩٧ ، ٤١١

(٤) قوله « صلة زائدة » جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة من عبارات الكوفيين والزيادة من عبارات البصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٨

(٥) لام القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كما لا يعمل ما بعد لام الابتداء فيما قبلها ، انظر الإنصاف ٣٩٩-٤٠٠ ، والمغني ٧٦٩ ، والهمع ١١/٣ ، والبحر ٤٠٦/٦ ، وما سلف من التعليق على لام الابتداء ٣٧٠ ، ٣٥٦ ، ٧٩٩

(٦) فيتعلق ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ بقوله ﴿ لَيُصْبِحَنَّ ﴾ أو ﴿ نَادِمِينَ ﴾ وهو ما اختاره أبو حيان ، وأجاز ابن هشام أن يعمل ما بعد لام القسم فيما قبلها إذا كان ظرفاً .

(٧) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢٨٠/١ ، والمقاصد الحوية ٣٠٩/٢ ، والمغني ٩٠٩ ، وشرح شواهد المغني ٣٢٧ ، وشرح أبيات المغني ١٠٥/٨ - ١٠٧ ، والهمع ١٦٠/٢ ، والخزانة ٥٧٢/٣ - ٥٧٣

فلا تُلْحِنِي فِيهَا فَإِنَّ - بِحُبِّهَا - أَخَاكَ مُصَابَ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَايِلُهُ<sup>(١)</sup>

ألا ترى أنه فصل بين « إِنَّ » واسمها بمفعول مفعولها<sup>(٢)</sup> .

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ تَتَرَا كَلِمًا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٤٤ ]

هي « فَعَلَى »<sup>(٥)</sup> من المواترة ، وأصله « وَتَرَى » . فالتاء بدل من الواو ،  
كـ « تُخَمَّة » و « تَوَلَّج »<sup>(٦)</sup> .

٦ فمن لم يَصْرِفْ جعل ألفها للتأنيث كـ « الْعَدَوَى » و « الدَّعْوَى »  
و « الشَّرَوَى »<sup>(٨)</sup> ، وهو أَقْبَسُ<sup>(٩)</sup> من قول من نَوَّن ، لأن من نَوَّن جعل ألفها  
للإلحاق كـ « جعفر » و « سَلْهَب » ، وألف الإلحاق يعزُّ في المصادر<sup>(١٠)</sup> . ولهذا قال

(١) لا تلحني أي لا تليني ، والجَمُّ : الكثير ، والبلايل : الأحزان وشغل البال واحده بليل .

(٢) كذا وقع في النسخ ، يريد : بمعمول معمولها أو خيرها ، أي بمتعلق الخبر . ولا أعلم أنه يقال في خبر إن « مفعول » وإنما هو « معمول » لأن إن تعمل عملين فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وكذا قوله في الجار والمجرور « مفعول » وهو ههنا ظرف معمول للخبر لا لمفعول .  
(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٦/٢ ، وللزجاج جـ ١/٢٣٥/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤١٩/٢ ، والحجة ٢٤/٤ - ٢٦/٤ خ ، ومجمع البيان ١٠٧/٤ ، والبهرار ٤٠٧/٦

(٥) انظر الكتاب ٩/٢ ، والمقتضب ٣٣٨/٣ ، ٣٨٥ ، وسر الصناعة ١٤٦ ، وسفر السعادة ١٧٤

(٦) أصل تُخَمَّةٌ وَخَمَّةٌ قَعْلَةٌ من الوخامة ، وتولج أصله وَوَلَّجَ فَوَعَلَ من ولج يلج . والمواترة : أن يتبع الخبر الخبر والكتاب الكتاب فلا يكون بينهما فصل كثير ، عن الحجة . والتخمة : الذي يصيبك من الطعام إذا استوخته أي استثقلته ولم تستمره ، والتولج : كناس الطبي أو الوحش الذي يلج فيه .

(٧) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ تَتَرَا ﴾ منونة مصروفة وقرأ الباقون ﴿ تَتَرَا ﴾ بغير تنوين غير مصروفة . انظر السبعة ٤٤٦ ، والتيسير ١٥٩ ، والنشر ٣٢٨/٢ ، ٨٠ .

(٨) الشروى : المثل .

(٩) كان في النسخ ، الأقيس « وهو خطأ لا يقع فيه من هو دون الشيخ فإن الألف واللام تعاقبان « من » ، والظاهر أنه خطأ من النساخ .

(١٠) قال أبو علي : « ولا نعلم شيئاً من المصادر لحق آخره ألف الإلحاق » اهـ .

من <sup>(١)</sup> قال فين نُون : إنه « فَعَلَا » <sup>(٢)</sup> والألف بدل من التنوين وليست للإلحاق .

فإذا وقفت عليها فين لم ينُون وقفت بالإمالة <sup>(٣)</sup> وبالتفخيم . ومن نُون وقف بالألف <sup>(٤)</sup> نحو : رأيت زيدا ، إلا عند من قال « رأيت عَنَبًا » <sup>(٥)</sup> فأمال التي من التنوين تشبيهاً بالتي من الياء .

[ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾ [ ٥٠ ] <sup>(٧)</sup> ولم يقل « آيتين » ، لأن الآية في كليهما واحدة ، أي في كونه [ منها ] <sup>(٨)</sup> من غير أب .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ [ ٥٢ ] <sup>(٩)</sup> بالكسر والفتح .

فالكسر / على الائتناف .

(١) يريد أبا علي في قوله « فن قال تترى أمكن أن يريد فعلى من المواترة فتكون الألف بدلاً من التنوين » اهـ . وذهب غيره إلى أن من نون جعل ألفها للإلحاق .

(٢) رسم في الأصل « فعلى » والصواب من ي و ب .

(٣) أمالها حمزة والكسائي .

(٤) في الأصل : باللام ، وهو خطأ .

(٥) قال أبو علي « وهذا ليس بالكثير فلا تحمل عليه القراءة » اهـ . ونص سيبويه ٢/١٣٢ على قلته .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/٢٣٥/١ خ ، والبحر ٦/٤٠٨

(٨) انظر الجواهر ٦٩١-٦٩٢ ، وشرح النسخ اللوح ٢/٥١ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٧ ،

١٠٩ . وللغراء ٢/٢٣٧ ، وللزجاج ج ٢/٢٣٥/٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٤٢٠-٤٢١ ، والحجة

٢٦/٤-٢٧/٤ خم ، وجمع البيان ٤/١٠٩ ، والبيان ٢/١٨٥-١٨٦ ، والبحر ٦/٤٠٨-٤٠٩ ، والكتاب

٤٦٤/١ ، والمقتضب ٢/٣٤٧ ، والبغداديات ٤٣-٤٤ ، والمسائل المنثورة ٨٢ ، وللغني ٨٦٥

(٩) قرأ بفتح الهمزة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر . وقرأ الباقون بكسرها . وخفف ابن عامر

وحده النون فقرأ ﴿ أَنْ ﴾ وتدها الباقون . انظر السبعة ٤٤٦ ، والتيسير ١٥٩ ، والنشر ٢/٢٢٨

- والفتح على أن يكون ﴿ وأنا ربكم فاتقون ﴾ [ ٥٢ ] لأن هذه أممكم <sup>(١)</sup> ،  
 فقدم « أن » على قوله ﴿ فاتقون ﴾ ، كقوله ﴿ وبالأشجار هم يستغفرون ﴾ <sup>(٢)</sup>  
 [ سورة الداريات : ١٨ ] ، ﴿ وبالأجرة هم يوقنون ﴾ <sup>(٣)</sup> [ سورة النقرة : ٤ ] ، و ﴿ ليسوا  
 بها بكافرين ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة الأنعام : ٨١ ] ، وقوله ﴿ وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله  
 أحداً ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة الجن : ١٨ ] ، أي فلا تدعوا مع الله أحداً لأن المساجد لله ، وقال :  
 ﴿ بل الله فاعبد ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة الزمر : ٦٦ ] أي بل فاعبد الله ، وقال : ﴿ لإيلاف  
 قريش ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة قريش : ١ ] أي فليعبدوا لإيلاف قريش .

- وانتصاب قوله ﴿ أمة واحدة ﴾ على الحال ، أي هذه أممكم مجتمعة .  
 قوله تعالى : ﴿ أَيْخُسَبُونَ أَنْ مَا مَدَّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَنِينَ . نُسَارِعُ  
 لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٥٦-٥٥ ]

(١) هذا قول الخليل وغيره من البصريين . وذهب الكسائي ووافقه الفراء إلى أن « وأن » معطوفة على « ما » في قوله ﴿ ... إني بما تعملون عليم . وأن ... ﴾ . وأجاز الفراء أيضاً أن يكون التقدير : وأعلم أن ، فعلى الأول تكون أن في موضع جر أي وبأن ، وعلى الثاني تكون في موضع نصب بفعل مضر .

(٢) سلف الاستشهاد بالآيتين ٧٦٢ ، فانظر التعليق ثمة .

(٣) انظر الجواهر ٦٧١ . وكان في الأصل « كافرين » وهو خطأ .

(٤) انظر الجواهر ٦٩٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٠ ، ولفراء ١٩١/٣-١٩٢ ، وإعراب القرآن ٥٢٧/٢ . وجمع البيان ٣٧٢/٥ ، والبيان ٤٦٧/٢ ، والبحر ٣٥٢/٨ ، والكتاب ٤٦٤/١ ، والمقتضب ٣٤٧/٢-٣٤٨ ، والبغداديات ٤٣ ، والمغني ٦٨٢ ، ٨٣٨

(٥) انظر الجواهر ٦٩٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٤/٢ ، وإعراب القرآن ٨٢٩/٢ ، وجمع البيان ٥٠٦/٤-٥٠٧ ، والبحر ٤٣٩/٧ ، والمغني ٢٢١

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٨٢

(٧) انظر الجواهر ٣٣٨ ، ٣٤٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٨/٢ ، وللزجاج ج ١/٢٣٦ خ ، وإعراب القرآن ٥٩٧/٢ ، والبيان ١٨٦/٢ ، والبحر ٤٠٩/٦ . والمغني ٤٠٥

﴿ ما ﴾ نصب اسم ﴿ أن ﴾ ، والخبر قوله ﴿ نَسَارِعْ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ ﴾ .  
والهاء العائدة إلى ﴿ ما ﴾ من الجملة محذوفة<sup>(١)</sup> - أعني الجملة [ التي ]<sup>(٢)</sup> هي الخبر -  
والتقدير : أَيْحْسِبُونَ أَنْ إِمْدَادَنَا إِيَّاهُمْ نَسَارِعْ لَهُمْ [ به ]<sup>(٣)</sup> فِي الْخَيْرَاتِ<sup>(٤)</sup> . وقد  
قالوا : لا يجوز في قولك : « الذي مررت به زيد » أن تحذف فتقول : الذي  
مررت زيداً<sup>(٥)</sup> . والآية على خلاف ما قالوا ؛ ألا ترى أنه حذف « به » العائد إلى  
﴿ ما ﴾ ؟ إلا أنهم منعوا ذلك في نفس الصلة ، وهذا في خبره<sup>(٦)</sup> ، والخبر أيضاً  
ههنا في صلة « أن » .

[ قوله تعالى<sup>(٧)</sup> : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يَوْمِنُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ  
بِرَبِّهِمْ لَا يَشْرِكُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> ] ٥٨-٥٩  
هذا كقوله ﴿ وَمَا يَوْمُنْ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ [ سورة يوسف : ١٠٦ ]  
ألا ترى أنهم يَقْرُونَ بِاللَّهِ ويخلق السماء والأرض ثم يشركون به ، والمؤمنون بخلاف  
ذلك ، فليس هذا بالتكرار .

[ قوله تعالى<sup>(٩)</sup> : ﴿ مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ ] ٦٧

(١) وهو قول الزحاج ومن وافقه ، وهو الظاهر . وقيل الخبر محذوف . أجازته النحاس . وقيل  
لا يحتاج في الخبر إلى الرابط لأن « ما » هي الخيرات . فوضع الظاهر موضع المضر . والتقدير :  
نَسَارِعْ لَهُمْ فِيهَا ، وهو قول هشام الضير .

(٢) زيادة مني . وقوله « أعني ... الخبر » لم يرد في ي و ب .

(٣) زيادة من ي . وهي في الجواهر .

(٤) في الأصل : بِالْخَيْرَاتِ ، والصواب من ي و ب .

(٥) بسطنا التعليق على هذا ٧٤٥

(٦) سلف التعليق على حذف الضير المجرور مع الجار من جملة الخبر للمعلم به ٢٧٢

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر مجمع البيان ١١٠/٤ ، والبحر ٤١٠/٦ ، وتفسير ابن كثير ٤٧٣/٥ ، ومجمع التفسير ٣٤٩/٤

(٩) انظر الجواهر ٥٣٢ ، ٩٢٦ . وشرح اللع اللوح ٢/٣٤ و ١/٧٥ و ١/١٣٨ ، ومعاني القرآن للفراء =

قيل : ﴿ به ﴾ <sup>(١)</sup> من صلة ﴿ مستكبرين ﴾ فتقف <sup>(٢)</sup> على ﴿ به ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
وقيل : بل هو من صلة ﴿ تهجرون ﴾ أو من صلة ﴿ سامر ﴾ فتقف على  
﴿ مستكبرين ﴾ <sup>(٤)</sup> .

٣

وقال ﴿ سامراً ﴾ بعد قوله ﴿ مستكبرين ﴾ لأنه بمعنى « سَمَّار » ، ولولا  
ذلك لم يحز ، وقال <sup>(٥)</sup> :

٦

... قَنَوَارَةٌ مِيلًا إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرَةٌ <sup>(٦)</sup>

فـ « زاهر » كـ « سامر » .

[ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> ] ١٧٦

= ٢٣٧٢ ، وللزجاج ج ١/٢٢٣٧ ، ومجمع البيان ١١١/٤ ، والبيان ١٨٧/٢ ، والبحر ٤١٢/٦ ،  
وتكملة الإيضاح ١٠٨ ، والمضديات ١٢٧

(١) أي بالبيت الحرام .

(٢) انظر إيضاح الوقف ٧٩٢-٧٩٣ ، والقطع ٥٠٣ ، والمكتفى ٤٠٢-٤٠٣ . ومنار الهدى ١٩٢ .

(٣) وهو قول الفراء والزجاج والعباس بن الفضل واختاره الداني وغيره .

(٤) وهو قول أبي حاتم وابن الأنباري ، وأجاز القولين النحاس وغيره .

(٥) الخطيئة د ، ق ٢/٤١ ص ١٨٠ . وفي الجواهر ٧٠٣ ، والحجة ٦/٤ ، ٤٢٦ خم : زاهر ، وهو تغيير  
للرواية ، وهو على الصواب في الحجة ٨٦/٤ خم .

(٦) صدره : بِمُسْتَأْسَدِ الْقُرَيَّانِ خَوْ تِلَاغَةً

والقريان جمع قريّ وهي مجاري الماء إلى الرياض ، والحوّ : التي قد اشتدت خضرتها حتى ضربت  
إلى السواد ، والتلاع جمع تلعة وهي مسايل الماء إلى الوادي ، والنوار النور وهو الزهر . وقوله  
« ميل إلى الشمس زاهره » : كل نور إذا طلعت عليه الشمس استقلها ثم دار معها حيث تدور ،  
عن النديوان . وعند أبي علي أن النوار جمع نور ، وفي اللسان ( نور ) أنه جمع نورة ، فيكون  
على حد ثمرة وتمر .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر مجمع البيان ١١٣/٤ ، والبيان ١٨٧/٢ ، والبحر ٤١٦/٦ ، والمحلييات ١١٥ ، والخصائص

٢٢٤/٢ . وسلف الكلام على « استكان » والتعليق عليه ٢٦٤ - ٢٦٥ في كلامه على قوله تعالى  
﴿ وما ضعفوا وما استكانوا ﴾ [ سورة آل عمران : ١٤٦ ] ، فانظر التعليق ثمة .

أي ما خضعوا لطاعة ربهم . و « استكان » استفعل من <sup>(١)</sup> « كان » ، والمعنى ما كانوا لطاعة ربهم .

٣ وقال الفراء <sup>(٢)</sup> : « استكان » أصله « استكنَّ » افتعل من « السكون » ، والألف لإشباع الفتحة . والصحيح ما بدأنا به .

٦ [ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ [ ٨٦ ]

٩ فجوابه قراءة أبي عمرو <sup>(٤)</sup> ، لأنه قرأ : ﴿ سَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ [ ٨٧ ] . فأما قراءة الجمهور ﴿ سيقولون لله ﴾ فليس جواب قوله ﴿ من ربّ السموات السبع ﴾ لفظاً ، وإنما هو جوابه على المعنى . لأن معنى ﴿ من ربّ السموات ﴾ أي لمن السموات ، فقيل : ﴿ لله ﴾ : فهذا من باب الحمل على المعنى .

١٢ ومثله ما بعده من قوله ﴿ قُلْ مَنْ يَبْدِئُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [ ٨٨ ] فقال ﴿ لله ﴾ [ ٨٩ ] حملاً على المعنى . وقراءة أبي عمرو ﴿ سيقولون الله ﴾ حملاً على اللفظ .

١٥ فأما الحرف الأول وهو قوله ﴿ قل لمن الأرض ﴾ [ ٨٤ ] فليأنهم قرؤوا ﴿ سيقولون لله ﴾ [ ٨٥ ] حملاً على اللفظ . ورواه العباس <sup>(٦)</sup> ﴿ سيقولون الله ﴾ - أعني الحرف الأول - لأن معنى ﴿ لمن الأرض ﴾ : من ربّ الأرض .

(١) في الأصل : في ، وهو تحريف .

(٢) لم أصب كلامه ، وانظر ما سلف .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٦٢٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٠/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٣٧ خ ، والحجة

٢٩/٤ - ٣٠ خ ، وجمع البيان ١١٤/٤ ، والبيان ١٨٧/٢ - ١٨٨ ، والبحر ٤١٨/٦ . وانظر ما سلف ٥٠

(٥) وحده ، وقرأ الباقر ﴿ لله ﴾ . انظر السبعة ٤٤٧ ، والتيسير ١٦٠ ، والنشر ٣٢٩/٢

(٦) هو العباس بن الفضل وهو يروي عن أبي عمرو ، وعزا المؤلف في الجواهر هذه الرواية إليه ( وفي المطبوع : وهو رواية العباس وأبي عمرو ، وهو خطأ صوابه : العباس عن أبي عمرو ) . ولم أجد =



[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٩٢ [   
 بالرفع والجذر <sup>(٣)</sup> . فالرفع على : هو عالم الغيب . والجذر على البدل <sup>(٤)</sup> من قوله   
 ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ ﴾ ] ٩١ [ .

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيْنِي مَا يُوعَدُونَ / رَبِّ   
 فَلَا تَجْعَلْنِي ﴾ <sup>(٦)</sup> ] ٩٤-٩٣ [

ففصل بين الشرط والجزاء بالنداء . وإذا جاز :

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا زَرِيقُ الْمَالِ نَذَلَ الْمُتَعَالِبِ <sup>(٧)</sup>

- والتقدير : فندلاً المال يا زريق - فصل بين المصدر وما عمل فيه بالمنادى

- فكذلك [ جاز ] <sup>(٨)</sup> ههنا ، ففصل بينها بالمنادى .

هذه الرواية فيما بين يدي من المصادر . ولا اختلاف بين القراء في الحرف الأول ، ولم يذكر في كتب الشواذ أو مظانه .

١ . زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للقراء ٢٤١/٢ ، وإعراب القرآن ٤٢٦/٢ ، والحجة ٣٠/٤ خم ، وجمع البيان ١١٦/٤ ، والبيان ١٨٨/٢ ، والبحر ٤١٩/٦

(٣) قرأ بالجر ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٤٤٧ ، والتيسير ١٦٠ ، والشر ٣٢٩/٢

(٤) وقيل نعت لله وهو قول النحاس والظاهر أنه قول الأخفش والقراء وأبي علي ولم يصرحوا به ، وإنما ذهب المؤلف إلى أنه بدل لأن الإضافة في قوله « عالم الغيب » عنده غير محضة ولا بد في وجه النعت أن تكون محضة . بل الظاهر أنه نعت وأن الإضافة محضة لأنه قصد بالصفة الدوام والاستمرار كقوله ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ وقد بسطنا التعليق على هذا ٦ . ونقلنا ثمة عن أبي حيان أن البدل بالصفات ضعيف .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للقراء ٢٤١/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٣٧-٢/٢٣٨ خ ، وإعراب القرآن ٤٢٦/٢ ، وجمع البيان ١١٦/٤ ، والبيان ١٨٨/٢ . وفي الأصل : ماتوعدون ، وهو تصحيف .

(٧) سلف البيت ٦٤٧ وتخزيجه والتعليق عليه ثمة . وفي الأصل : فبدلاً ... بذل ، وهو تصحيف .

(٨) زيادة من ب .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٩٩

ولم يقل « ارجعني » لأن هذا جاء على قوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ ﴾ [ سورة مريم : ٤٠ ] ، وقوله ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾ [ سورة الحجر : ٩ ] . ومثله : ﴿ عَلَى خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ سورة يونس : ٨٢ ] ولم يقل « وَمَلَئِهِ » جرياً على هذه العادة <sup>(٤)</sup> .

قوله عز وعلا : ﴿ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ١١٠

و ﴿ سَخِرِيًّا ﴾ بالضم والكسر <sup>(٦)</sup> ، لغتان <sup>(٧)</sup> ، وهما من سَخِرَ يَسْخَرُ ، وكذا في سورة ص [ ٦٣ ] .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤١/٢ ٢٤٢ ، وللزجاج ج ١/٢٣٨ ١/٢٣٩ . وإعراب القرآن ٤٢٧/٢ ، وجمع البيان ١١٦/٤ ، والبيان ١٨٩/٢ ، والبحر ٤٢١/٦ . وفي الأصل « وقال » وهو خطأ .

(٣) ما ذكره المؤلف هو أحد الأقوال في تأويل الآية وقيل فيها غير ذلك ، انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٧ ، وللفراء ٤٧٦/١ ٤٧٧-٤٧٨ ، وإعراب القرآن ٧١/٢ ، وجمع البيان ١٢٧/٣ ، والبيان ٤١٩/١ ، والبحر ١٨٤/٥

(٤) وهي أن الجبار والجليل الشأن يخبر عن نفسه بما تخبر به الجماعة فإذا خاطب كانت مخاطبته مخاطبة الجميع . وهذا قول الفراء والزجاج ومن وافقهما في هذه الآية - أعني ربُّ ارجعون - وأجازه النحاس ، وأجاز أيضاً أن يكون « ارجعون » على جهة التكرير أي ارجعني ارجعني ، قال : « وهكذا قال المارني في قوله جل وعز ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [ سورة ق : ٢٤ ] قال معناه : ألقى ألقى » اهـ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٣/٢ ، ولزجاج ج ١/٢٣٩ ١/٢٣٩ خ ، وإعراب القرآن ٤٢٩/٣ ، والحجة ٢١/٤-٢٤ خ ، وجمع البيان ١١٨/٤ ، والبيان ١٨٩/٢ ، والبحر ٤٢٣/٦ ، ومجاز القرآن ٦٣/٢

(٦) قرأ بالضم نافع وحزمة والكسائي ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٤٤٨ ، والتيسير ١٦٠ ، والنشر ٣٢٩/٢

(٧) وهو قول الأخفش والكسائي والمبرد والزجاج والنحاس وغيرهم . وقرأ أبو عمرو وأبو عبيدة والفراء ومن وافقهم بينهما فجعلوا المصنوع من جهة السخرة والمكور من جهة الهرة . قال الزجاج والنحاس ومن وافقهما : كلاهما عند الخليل وسيبويه واحد ، ولا يعرفان هذا التفريق .

فأما في الزخرف [ ٣٢ ] فلا يجوز فيه إلا الضم بالاتفاق ، لأن المعنى معنى الخدمة دون السخرية ، وهو قوله : ﴿ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ] : ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup>

[ ١١٢ ]

﴿ كَمْ ﴾ منصوبة الموضع بـ ﴿ لَبِثْتُمْ ﴾ أي كم سنة لبثتم ، فحذف تفسير <sup>(٣)</sup>

﴿ كَمْ ﴾ ، و ﴿ كَمْ ﴾ منصوبة بـ ﴿ لَبِثْتُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> ] : ﴿ فَاسْأَلِ الْعَادِّينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ١١٣ ]

بالتشديد قراءة الجمهور ، وهو من العدّ والحصر .

ورواه بعضهم ﴿ فاسأل العادين ﴾ بالتخفيف <sup>(٧)</sup> ، وهو جمع « عادي » من قولهم : برّ عاديّة : إذا كانت قديمة . فلما جمع بالواو والنون حذفت منه ياء النسب ، وصار الجمع عوضاً عن ذلك . وفي التنزيل : ﴿ سَلَامٌ عَلَى الْيَاسِينَ ﴾ <sup>(٨)</sup>

[ سورة الصافات : ١٣٠ ] وهو جمع « إلياسي » ، وفيه : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ ﴾ <sup>(٩)</sup> [ سورة الشعراء : ١٩٨ ] وهو جمع « أعجمي » وليس بجمع « أعجم » .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ج ٢/٢٣٩ خ ، وإعراب القرآن ٤٣٠/٢ ، وجمع البيان ١٣٠/٤ ، والبيان ١٨٩/٢ ، والبحر ٤٢٤/٦ ، والبيان ٩٦١-٩٦٢ .

(٣) أي تمييز . والتفسير من عبارات الكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ٤٤٨

(٤) وينتصب عدد سنين على قوله على أنه بدل من كم ، وهو قول العكبري . والصواب أن التمييز باق غير محذوف وهو قوله ﴿ عدد سنين ﴾ . وهو قول الزجاج والنحاس وغيرهما ، وقد فصل بين كم الاستفهامية ومميزها ، وهو فصل جائز لاشئ فيه ، وقد سلف بسط التعليق على هذا الفصل ٨٠٥ . وقول للأولف « وكَم منصوبة بلبثتم » تكرار .

(٥) زيادة من ب .

(٦) انظر الجواهر ٨٦٠ ، والبيان ١٩٠/٢

(٧) وهي قراءة شاذة عزّاهّا ابن خالويه في شواذه ٩٩ ، وأبو حيان في البحر ٤٢٤/٦ إلى الحسن والكسائي في رواية عنه .

(٨) سياقي الكلام عليها في موضعها ١١٢٩ - ١١٣١ (٩) سياقي الكلام عليها في موضعها ١١٩٨ - ١١٩٩

لِإِسْتِرَاحَةِ هُنَاكَ . وَرَبِّمَا يُعَدُّ لَكَ الْجَمْعُ <sup>(١)</sup> الَّذِي صَارَ عَوْضًا عَنْ نَقْصَانِ لِحْقِ الْكَلِمَةِ فِي « الْجَوَاهِر » <sup>(٢)</sup> .

وَقَالُوا <sup>(٣)</sup> « الْأَشْعَرُونَ » فِي جَمْعِ « أَشْعَرِيٍّ » مَنْسُوبٌ إِلَى بَنِي أَشْعَرَ <sup>(٤)</sup> . وَمِنْهُ :

تَهْدَدُنَا وَأَوْعِدُنَا رُؤْيُودًا مَتَى كُنَّا لِلْأَمَلِكِ مُقْتَوِينَ <sup>(٥)</sup>

وهو جمع « مُقْتَوِيٍّ » منسوب إلى « مَقْتَى » « مَفْعَلٌ » من « الْقَتْلُ » وهو الخدمة ، من قوله <sup>(٦)</sup> :

تَبَدَّلْ خَلِيلًا بِي كَشْكَلِكِ شَكْلُهُ فَإِنِّي خَلِيلًا صَالِحًا بِكَ مُقْتَوِي <sup>(٧)</sup>

(١) في الأصل « يَمُدُّ ذَلِكَ الْجَمْعَ » وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ خَطَأً مِنَ النَّاسِخِ ، وَمَا أُثْبِتُهُ مِنْ ي وَ ب هُوَ

المعهود منه ، انظر ماسلف من إحالته على الجواهر ٧٤٥ ، ٨٢٩ ، ٨٨٣ ، ٨٨٥ ، ٩٢٢

(٢) قد فعل ذلك فعقد في الجواهر ٨٦٠ الباب ٧١ لـ « مَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وَقَدْ حَذَفَ مِنْهُ يَاءُ

النسب » . وَلَمْ يَذْكُرْ إِلَّا هَذِهِ الْآيَاتِ الثَّلَاثَ ، وَقَدْ سَقَطَ فِيهِ صَدْرُ الْكَلَامِ عَلَى قِرَاءَةِ التَّخْفِيفِ

فِي هَذِهِ الْآيَةِ - أَعْنِي آيَةَ سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ - فَقَدْ أَوْرَدَهَا فِي هَذَا الْبَابِ وَذَكَرَ فِيهَا وَجْهًا لَيْسَ مِنْهُ ،

وَهُوَ أَنْ يَكُونَ « الْعَادِينَ » جَمْعٌ عَادَةً فَأُبْدِلُ مِنْ حَرْفِ التَّضْعِيفِ يَاءً ؛ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَدَّمَ

قَبْلَهُ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ نَحْوَ مَا قَالَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ أَعْنِي كَشْفَ الْمَشْكَلاتِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : وَقَالَ : وَالصَّوَابُ مِنْ ي وَ ب .

(٤) وَهُمْ قَبِيلَةٌ مَشْهُورَةٌ مِنَ الْيَمَنِ ، وَ « أَشْعَرٌ » لَقَبٌ ثَبَتَ بِنِ أَدَدَ . انظر الأنساب ٢٧٢/١ . وَاللِّبَابُ

٦٤/١

(٥) الْبَيْتَ لِعَمْرُو بْنِ كَثُومٍ مِنْ مَعْلَقَتِهِ ، انظر شرح القصائد السبع ٤٠٣-٤٠٤ ، وَالتَّسْعَ ٦٥٢-٦٥٣ ،

وَالْعَشْرَ ٣٤٦-٣٤٧ ، وَمَعْلَقَةُ عَمْرِو بْنِ كَثُومٍ يشرح ابن كيسان ٨٢-٨٥ ، وَهُوَ لِسِهِ فِي

النَّوَادِر ١٨٨ ، وَالْأَضْدَادُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ١٢٠-١٢١ ، وَالْمَنْصَفُ ١٣٢/٢ ، وَالْخَصَائِصُ ٣٠٣/٢

( لِلتَّغْلِيغِ ) . وَالْخُرَازَنَةُ ٣٢٦/٣-٣٢٩ . وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْمَعْرِضِ اللَّوْحِ ٢/٩٨ ، وَتَكْلِفَةُ

الْإِيضَاحِ ٤٤ ، وَالْبَغْدَادِيَّاتُ ٢٦٩ ، وَالْعُضْدِيَّاتُ ٦٧ . وَسِيَأْتِي ١١٣١ . وَيُرْوَى « تَهْتَدُنَا

وَتَوْعِدُنَا » . وَانْظُرْ فِي « مُقْتَوِينَ » الْكِتَابَ ١٠٣/٢ أَيْضًا .

(٦) وَهُوَ يَرِيدُ بِنِ الْحَكَمِ التَّقْيِي ، وَالْبَيْتَ مِنْ كَلِمَةٍ لَهُ فِي الْأَغْنِي ٢٩٥/١٢ ، وَأُمَا لِي الْقَائِلِي ٦٨/١ ،

وَالْبَصْرِيَّاتُ ٢٨-٤٢ ، وَالْخُرَازَنَةُ ٤٩٦/١-٤٩٧ ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ١٧٦/١ ، وَشَرْحُ أَيْبَاتِ الْمَغْنِي

١٨١/٥ . وَهُوَ لَهُ فِي الْبَغْدَادِيَّاتِ ٢٧٠ ، وَالْخَصَائِصُ ١٠٤/٢ ، وَالْحَتَّابُ ٢٥/٢ ، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي

شَرْحِ الْمَعْرِضِ اللَّوْحِ ٢/٩٨ ، وَالْعُضْدِيَّاتُ ٦٨-٦٩ ، وَالْحَلَبِيَّاتُ ١٩٦

(٧) قَوْلُهُ « مُقْتَوِيٌّ » مُفْعَلٌ مِنْ اقْتَوَى : أَفْعَلُ مِنَ الْقَتْلِ .

## سورة النور

قوله تعالى : ﴿ سُوْرَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١ ]

أي هذه سورة ، فحذف المبتدأ ، وقوله ﴿ أنزلناها ﴾ صفة للسورة ،  
والتقدير : هذه سورة مُنْزَلَةٌ مِنْ وَحْيِنَا .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢ ]

أي فيما يَتَلَى عليكم الزانية والزاني ، فأضمر الخبر <sup>(٤)</sup> . ولا يكون  
﴿ فَاجْلُدُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٢ ] خبره لمكان الفاء .

فإن قيل : فلم قدّم الزانية على المذكر عكساً لقصة السرقة حيث قال :

(١) انظر الجواهر ١٨٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٣/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٣٩-٢/٢٤٠ خ ، وإعراب

القرآن ٤٣١/٢ ، ومجمع البيان ١٢٣/٤ ، والبيان ١٩١/٢ ، والبحر ٤٢٧/٦

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٣١٠ ، ٧٤٤ ، ٩٢٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٧ ، وفراء ٢٤٤/٢ ، وللزجاج

ج ٢/٢٤٠-٢/٢٤١ خ ، وإعراب القرآن ٤٣١/٢-٤٣٢ ، ومجمع البيان ١٢٣/٤ ، والبيان ١٩١/٢ ، والبحر

٤٢٧/٦ ، والكتاب ٧١/١-٧٢ ، والكامل ٨٢٢

(٤) إضمار الخبر هو قول سيويه والأخفش ومن وافقهما ، وهو قياس قول أبي علي والسيرافي وغيرهما

في قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ [ سورة المائدة : ٣٨ ] ، انظر

ماسلف ٢٤٧-٢٤٩

وذهب الفراء والمبرد والزجاج ومن وافقهم إلى أن الخبر قوله ﴿ فاجلدوا ﴾ والتقدير من زني

فاجلدوا ، والزانية والزاني بمعنى التي تزني والذي يزني ، فزيدت الفاء في الخبر لتتزيل الموصول

مغزلة الشرط .

(٥) في الأصل وب : فاجلدوهم ، والصواب من ي . وسياق الآية ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل

واحد منها مائة جلدة ﴾ .

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ [سورة المائدة : ٣٨] ، والمذكر أبداً مقدّم على المؤنث ، لأنّ له السابقة العليا = فإن هذا جاء لأنّ شهوتها أغلب وحصرها على الفعل أكثر من حرص المذكر ، فكانت البداية بذكرها أمّ . ألا ترى أنه قال <sup>(١)</sup> : إنهم يبدؤون بما كان أمّ والعناية به أكثر ، فتلا ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٤] ، و ﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾ [سورة الأنعام : ١٥٨] ، ثم قال : وإن كنا جميعاً يهيمانهم ويغنيانهم .

قوله عز وعلا : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ / ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> [٥-٤] .  
﴿ إِلَّا ﴾ استثناء راجع إلى الجملة التي تلي المستثنى ، وهو قوله ﴿ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أي فسقوا هم جميعاً إلا التائبين .

وإن شئت كان ما بعد «إلا» مبتدأ ، وكان قوله ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ

(١) يريد سبويه ، وعبارته : « ... كأنهم إنما يقدمون الذي بيّنه أمّ لهم وهم يبيّنه أغنى وإن كانا جميعاً يهيمانهم ويغنيانهم » الكتاب ١٥/١ . وقوله « .. فتلا .. » لم يذكر سبويه الآيتين اللتين ذكرهما المؤلف . وقد ذكرها أبو علي في الإيضاح ٦٥ في تقديم المفعول على الفاعل ، وانظر شرح اللمع اللوح ٢/٢٧ و ٢/٣٦ ، والجواهر ١٧٨ ، ٦٧٦

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥٢ مكرر و ١/٧٨-٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٥/٢-٢٤٦ ، وللزجاج جـ ٢/٢٤١/٢ خ . وإعراب القرآن ٤٣٢/٢-٤٣٣ ، ومجمع البيان ١٢٥/٤-١٢٦ ، والبيان ١٩١/٢ ، والبحر ٤٣٢/٦-٤٣٣ ، والتبيان ٩٦٤ ، وتفسير الطبري ٦٠/١٨-٦٢ ، والقرطبي ١٢/١٧٩ ، وابن كثير ١٢/٦ ، ومجمع التفاسير ٣٦٧/٤-٣٦٨

(٣) هذا أحد قولي الفراء والزجاج ومن وافقهما ، واختاره أبو حيان . وقيل هو استثناء من قوله ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ وهو قول النحاس ، والظاهر أنه اختيار الزجاج ، وأجازته الفراء ومن وافقه . وعلى الأول لا تقبل شهادة القاذف ولو تاب ، وهو قول جماعة منهم الحن وسعيد والنخعي وأبو حنيفة . وعلى الثاني تقبل شهادته إذا تاب ، وهو قول الجمهور وعامة الفقهاء .

رَّحِيمٌ ﴿٥﴾ [ ٥ ] خبراً<sup>(١)</sup> . وقد ذكرنا الخلاف في هذا ورجوع الاستثناء إلى ما يليه أو<sup>(٢)</sup> إلى الجمل كلها في غير موضع من كتبنا<sup>(٣)</sup> .

٣ قوله عز وجل : ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ ﴾ [ ٦ ]<sup>(٤)</sup>  
بالرفع والنصب<sup>(٥)</sup> .

٦ فن نصب فالتقدير : فالواجب<sup>(٦)</sup> أن يشهد أحدهم أربع شهادات ، فيكون المصدر مضافاً إلى الفاعل .

ومن رفع وقال ﴿ فشهادة أحدهم أربع شهادات ﴾ فقد أخبر بالمرفوع عن المبتدأ ، فيتحقق إذا تعليق الباء من قوله ﴿ بالله ﴾ بما يليه وهو قوله ﴿ شهادات ﴾ .

٩ ولا يجوز في رفع تعليق الجار بقوله ﴿ فشهادة أحدهم ﴾ لأنه أخبر عن المبتدأ ، ولا يجوز بعد الإخبار عنه أن تعلق به شيئاً<sup>(٧)</sup> .

(١) آجازه العكبري أيضاً . وعلى هذا فالجمله في موضع نصب على الاستثناء والجمهور لم يثبت لها هذا الوجه ، انظر ماسلف ١١٦ والتعليق ثمة .

(٢) في النسخ : أم ، وهو تحريف .

(٣) ذكر هذا في شرح اللمع ، انظر موضع الإحالة عليه في ح ٢ من الصفحة السابقة . ولم يذكره في الجواهر ، وهما الكتابان اللذان انتهيا إلينا من كتبه .

(٤) انظر معاني القرآن للمفراء ٢٤٦/٢-٢٤٧ ، وللزجاج ج ٢/٢٤٢/١ خ ، وإعراب القرآن ٤٣٢/٢ ، والحجة ٢٧/٤-٢٨ خم ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان ١٢٧/٤ ، والبيان ١٩٢/٢ ، والبحر ٤٣٤/٦

(٥) قرأ ﴿ أربع ﴾ بالرفع حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٤٥٢ ، والتيسير ١٦١ ، والنشر ٣٣٠/٢

(٦) هذا أحد قولي أبي علي والنحاس ومن وافقهما ، وعبارة أبي علي « فالحكم أو فالفرض أن يشهد » وعبارة النحاس « فالأمر أن ... » فيكون أضمر مبتدأ وشهادة خبره ، وأجازا أن يكون التقدير : فعليهم أن يشهد أحدهم ، فأضمر الخبر وشهادة مبتدأ ، وهو قول المفراء والزجاج .

(٧) لأن الإخبار عنه يؤذن بتمامه وما يتعلق به يؤذن بنقصانه ، ولا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر ولا بالصفة لأنه كالصلة والموصول ، انظر ماسلف من التعليق على هنا ١٣٦

ومن نصب فالجار يتعلق بالثاني على مذهب سيبويه ، وبالأول على مذهب الفراء<sup>(١)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ والخامسة أن غضب الله عليها ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٩ ]  
برفع التاء ونصبها<sup>(٣)</sup> .

فمن نصبها فالتقدير : والواجب<sup>(٤)</sup> أن تشهد الخامسة بأن غضب الله عليها ،  
أي المرة الخامسة ، فيكون محمولاً على المعنى<sup>(٥)</sup> ، ويجوز أن تعطفه على قوله

(١) هذا على قياس قول البصريين في إعمال ثاني العاملين وقول الكوفيين في إعمال أولها ، وهذا ما يسمى بباب التنازع ، وقد سلف بسط الكلام عليه ٣٦٧

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٤٧ ، ولزجاج ج ٢/٢٤٢-٢ خ ، وإعراب القرآن ٢/٤٣٢ ،  
والحجة ٢٨/٤-٤٢ حم ، وجمع البيان ٤/١٢٧ ، والبيان ٢/١٩٣-١٩٤ ، والبحر ٦/٤٣٤ ، والمعنى  
٤٤ ، ٤٠٤ ، ٧٦٢

(٣) قرأ بالنصب حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباكون بالرفع . انظر السبعة ٥٢ ،  
والتيسير ١٦١ ، والمشر ٢/٣٣٠-٣٣١

(٤) في النسخ : فالواجب ، والوجه ما أثبت لموافقة لفظ الآية .

(٥) كذا قال ، والصواب أن يقول : « فالتقدير : وتشهد الخامسة أي الشهادة الخامسة ، فصبت  
الخامسة بفعل مضّر دلّ عليه ما قبله » وهو قول الجميع .

وقول المؤلف هنا « فالتقدير » والواجب أن تشهد الخامسة ... « سهو منه ، وقد سها قبله أبو  
علي ومن تابعه والمؤلف منهم . وذلك أن أبا علي تكلم على هذه الآية وكأنها متصلة بقوله تعالى  
﴿ فشهادة أحدهم أربع شهادات ﴾ فيمن نصب ، فقدّر أن الخامسة بالنصب محمولة على المعنى  
والتقدير في أحد الوجهين : فلحكم أو بالفرض ( أو فالواجب ) أن يشهد أحدهم أربع شهادات  
والخامسة أي وتشهد الخامسة ، فتكون الخامسة منصوبة بفعل مضّر دلّ عليه المعنى لأن معنى  
شهادة أحدهم : أن يشهد أحدهم . ولهذا ما قال المؤلف « والواجب أن تشهد ... » .

وإنما وقع السهو في كتاب أبي علي من جهة أنه تكلم على « الخامسة » الأولى من قوله تعالى :  
﴿ ... فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان  
من الكاذبين . ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . والخامسة أن  
غضب ... ﴾ فتكلم أبو علي على « الخامسة » بالرفع والنصب وإعرابها مع ارتفاع أربع شهادات  
ونصبه . وموضع « والخامسة » الأولى غير الثانية . على أنه جاء في الأولى النصب وهي قراءة =



﴿ ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات ﴾ [ ٨ ] ﴿ والخامسة ﴾ <sup>(١)</sup> .

فأما من رفع وقال ﴿ والخامسة ﴾ فالتقدير : والشهادة الخامسة ، فحذف الموصوف .

٢

وقد قرئ ﴿ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ ﴾ ، و ﴿ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> - على وزن : رَجِمَ اللَّهُ - بتخفيف « أَنْ » والفعل والفاعل ، فهي مخففة من الثقيلة ، والتقدير : أنه غضب الله عليها ، أي أن الأمر والشأن .

٦

فإن قلت : فهي إذا كانت مخففة من الثقيلة فالأفصح أن يكون معها « قد » في الماضي ، و « السين » و « سوف » في المستقبل ، أو حرف النفي <sup>(٣)</sup> ، فكيف جاء ههنا وليس معه أحد هذه الحروف ؟ = فالجواب : إنه لما كان بعده ههنا ما هو دعاء جاز تجرّده عن هذه الحروف ، كما جاء : ﴿ تُودِي أَنْ بُورِكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة نمل : ٨ ] لأن الدعاء يكون له اختصاص ليس لغيره .

٩

وروي عن يعقوب ﴿ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ بتخفيف <sup>(٥)</sup> « أَنْ » <sup>(٦)</sup> . ويكون ما بعده مصدراً ، والتقدير : أنه غضب الله عليها ، كما روي عن غيره

١٢

= شاذة عزيت إلى الحسن والأعشى وطلحة وأنس بن مالك وخالد بن إلياس . والرفع قراءة الجمهور ، والله أعلم .

وقوله المؤلف « أي المرة الخامسة » يريد به المرة « الشهادة أي الشهادة الخامسة فيكون حذف الموصوف ، ولا يجوز غير ذلك .

(١) أجازته أبو علي ومن تابعه ، والظاهر أنه الوجه ، ولا حاجة إلى إضمار فعل .  
(٢) قرأ نافع وحده أن غَضِبَ بتخفيف أن وغضب على أنه فعل ماض ، وقرأ الباقر أن غَضِبَ بتشديد أن وغضب مصر .

(٣) سلف التعليق على هذا ٧٨٣

(٤) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٠١

(٥) في الأصل : على تخفيف ، وما أثبتته من ي و ب أجود .

(٦) و ﴿ عَصَبٌ ﴾ بالرفع ، انظر النشر ٣٢٠/٢ ، والمبسوط ٣١٧ . وذكر أبو حيان في البحر ٢٣٤/٦ =

﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ سورة المائدة : ٤٥ ] والتقدير : أَنْ الْأَمْرَ وَالشَّأْنَ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ .

٢ [ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [ ١٠ ] ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢٠ ]

٦ لم يذكر جواب « لولا » في الآيتين ، والتقدير : ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهلكتم <sup>(٤)</sup> .

٩ [ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ ﴾ [ ٢٤ ] لم يعتدوا بالفصل فأثثوا ﴿ تشهد ﴾ . وزيّات وعلي <sup>(٦)</sup> اعتدّا بالفصل <sup>(٧)</sup> فقراً : ﴿ يوم يشهد عليهم ألسنتهم ﴾ .

= أها رواية عن يعقوب بخلاف عنه ، وذكر ابن جني في المحتسب ١٠٢/٢ أن يعقوب يقرأ « أن غضب » .

(١) ذكر أبو حيان في البحر ٤٩٥/٣ أن تخفيف أن ورفع النفس قراءة رواها أنس عن النبي ﷺ ، ولا أعرف أحداً غيره ذكر ذلك . والسدي ذكره أن النبي ﷺ يقرأ ﴿ والعين بالعين ... ﴾ وما بعده بالرفع ، انظر المصادر التي أحلنا عليها في الكلام على هذه الآية ٣٥٢

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٧/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٤٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٣٤/٣ ، وجمع البيان ١٣٢/٤ ، والبيان ١٩٤-١٩٣/٣ ، وتفسير الصبري ٦٨/١٨ ، ٨٠ . وإيضاح الوقف ٧٩٥

(٤) وهو تقدير ابن الأنباري والطبري في الآية الثانية . وقيل : لعاجلكم بالعقوبة ، وهو تقدير الطبري في الآية الأولى وواقفه الطبرسي وأبو الركاك ، وقيل : لنال الكذب منكم عذاب عظيم ، عن الزجاج وقد بين الله تعالى الجواب في قوله ﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والاخرة لمكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم ﴾ ، وهو قول الفراء والنحاس .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤٨/٣ ، والحجة ٤٤/٤ خم ، وجمع البيان ١٣٣/٤ ، والبحر ٤٤٠/٦-٤٤١

(٦) زيّات هو حرة وعلي هو الكسائي . وقرأ بليء . وقرأ الساقون بالتاء . انظر السبعة ٤٥٤ ، وتيسير ١٦١ ، والشر ٣٣١/٢

(٧) أي الفصل بين الفعل والفاعل ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٩

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ يَوْمَئِذٍ يُؤْفِقِهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢٥

٢/٩٦

بالنصب على أن يكون وصفاً للذين / . وروي بالرفع <sup>(٣)</sup> على تقدير :

٣

يَوْمَئِذٍ يُؤْفِقِهِمُ اللَّهُ الْحَقُّ دِينَهُمْ ، ففصل بين الصفة والموصوف بالمفعول .

قوله تعالى : ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ <sup>(٤)</sup> ﴾ [ ٢٦ ]

يعني الكلمات الخبيثات للرجال الخبيثين . ﴿ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ ﴾

٦

[ ٢٦ ] : الرجال الخبيثون للكلمات الخبيثات . والكلمات الطيبات للرجال

الطيبين ، والرجال الطيبون للكلمات الطيبات <sup>(٥)</sup> . فابن أبي بن سؤل <sup>(٦)</sup> المتأفق

خبيث لا يخرج من فيه إلا كلمة خبيثة ، حتى أنهم عائشة <sup>(٧)</sup> .

٩

وقال قوم : النساء الخبيثات للرجال الخبيثين ، والرجال الخبيثون للنساء

الخبيثات ، والنساء الطيبات للرجال الطيبين ، والرجال الطيبون للنساء

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٤٣٧/٣ ، ومجمع البيان ١٣٢/٤ ، والبيان ١٩٤/٢ ، والبحر ٤٤١/٦

(٣) وهو قراءة ساذة عزاه الحس إلى مجاهد ، وزاد ابن حي في المحتسب ١٠٧/٢ سبته إلى أبي روق ، وكذا في مجمع البيان ، ونسبها إليها أبو حيان وزاد نسبته إلى أبي حيوه وابن مسعود ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٠١ إلى ابن عباس ومجاهد ، والنصب قراءة الجمهور .

(٤) انظر الجواهر ٣٠٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٨/٢ ، وإعراب القرآن ٤٣٧/٣ ، ومجمع البيان ١٣٥/٤ ، والبحر ٤٤١/٦ ، وتفسير الطبري ٨٦-٨٤/١٨ ، والقرطبي ٢١١/١٢ ، وابن كثير ٣٤/٦-٣٥ ، ومجمع التفسير ٣٨٤/٤ . وسياق الآية : ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِيقٌ كَرِيمٌ ﴾ .

(٥) هذا قول ابن عباس ومجاهد والضحاك وسعيد والشعبي والحسن وأكثر المفسرين وهو قول الفراء واختاره الطبري .

(٦) هو عبد الله بن أبي بن سلول لعنه الله وهو الذي بناً بذكر الإفك .

(٧) انظر حديث الإفك في تفسير الطبري ٧٧-٦٨/١٨ ، والقرطبي ١٩٧/١٢-٢٠٢ ، وابن كثير

١٧/٦-٢٦ ، ومجمع التفسير ٣٧٢/٤-٣٧٨

الطيبات<sup>(١)</sup> : فحمّد صلى الله عليه وآله طيّب ، وأمّ المؤمنين طيبة ، وقول المنافق هراء .

- ٢ وإذا كان كذلك ، وتقدير الآية على هذين القولين = فلا أدري ما أصنع بقوله<sup>(٢)</sup> « ولو وضعت الصفة موضع الاسم قَبَّح ، لو قلت : ائتني ببارد ، لم يحسن حُسْنُ قولك : ائتني بتمر ، لأن « بارداً » صفة و « تمر » اسم » = وبقول من<sup>(٣)</sup> اقتدى به في قوله ﴿ وَلَنَذَارُ الْآخِرَةَ خَيْرٌ ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة الأنعام : ٣٢] حيث زعم أن التقدير : ولدائر الساعة الآخرة ، قال : وإنما حُسْنُ ذا لأنَّ « الآخرة » جرت مجرى « الأَبْرَق » و « الأَبْطَح » . في كلام طويل<sup>(٥)</sup> يبين أنه جاء استعمال فيها على حدّ استعمال الأسماء دون الصفات .
- ٩

(١) وهو قول ابن زيد والناظر والصادق . واختاره النحاس وأبو حيان وغيرهما .

(٢) كتب تحته في الأصل « سبويه » . وقد سلف نحو هذا الكلام ٨٥٠ ونقلنا ثمة نص كلام سيبويه من كتابه ١٣٦/١ .

(٣) هو أبو علي الفارسي .

(٤) في قراءة ابن عامر ، وقرأ الساقون ﴿ وَلَنَذَارُ الْآخِرَةَ ﴾ . وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٣٩٣ . وقوله ﴿ وَلَنَذَارُ الْآخِرَةَ خَيْرٌ ﴾ هو في سورة يوسف : ١٠٩ ، والنبل ٣٠٠ أيضاً .

(٥) نصرُ كلام أبي علي هو ذا : « ووجه قول ابن عامر أنه لم يجعل « الآخرة » صفة لـ « الدار ، ولكنه أضاف « الآخرة » إلى « الدار » فلا تكون « الآخرة » على هذا صفة لـ « الدار » لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، ولكنه جعلها صفة للساعة . فكأنه قال : ولدائر الساعة الآخرة ، وجاز وصف الساعة بالآخرة كما وصف اليوم بالآخر في قوله ﴿ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ [سورة العنكبوت : ٣٦] . وحسن إضافة الدار إلى الآخرة ولم يقبح من حيث استقيحت إقامة الصفة مقام الموصوف لأن الآخرة صارت كالأبطح والأبرق ، ألا ترى أنه قد جاء ﴿ وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى ﴾ [سورة الضحى : ٤] فاستعملت استعمال الأسماء ، ولم تكن مثل الصفات التي لم تستعمل استعمال الأسماء . ومثل الآخرة في أنها استعملت استعمال الأسماء قولهم « الدنيا » لما استعملت استعمال الأسماء حس أن لا تلحق به لام التعريف في نحو قوله :

في سعي دنيا طالما قد منّت ، اهـ . الحجة ٣/٤ - ٥ خك .

والأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى وجمعه الأباطح ، كسروه تكسير الأسماء وإن كان في =

فإن راجعنا درس « الكتاب » بعد هذه السنة - وهي [ سنة ]<sup>(١)</sup> العشرين<sup>(٢)</sup> - ووقفنا للصواب والهداية لمعنى تلك الكلمة إذ لم يفتح إلى الآن = نَمْنَحْكَ<sup>(٣)</sup> مانعطي إن شاء الله .

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(١)</sup> : ﴿ أُولَئِكَ مَبْرُؤُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٢٦ ]  
هم يقفون على قوله ﴿ يقولون ﴾<sup>(٥)</sup> ويبتدون قوله ﴿ لهم مغفرة ﴾  
[ ٢٦ ] . وأنا أرى أن ﴿ أولئك ﴾ مبتدأ . و ﴿ مبرؤون ﴾ خبره ، وقوله ﴿ مما ﴾  
يقولون ﴿ داخل في صلة ﴾ مبرؤون ﴿ ، وقوله ﴿ لهم مغفرة ﴾ [ ٢٦ ] جملة في  
موضع خبر آخر لـ ﴿ أولئك ﴾ .

[ قوله تعالى ]<sup>(١)</sup> : ﴿ ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتاً غير مسكونة فيها متاع لكم ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٢٩ ]  
يرتفع ﴿ متاع ﴾ بالظرف على المذهبين<sup>(٧)</sup> لجري الظرف وصفاً للنكرة .  
وقد عدّ لك مثل هذا فيما هذا وسيلة إليه ودرج له<sup>(٨)</sup> .

١٢

الأصل صفة لأنه غلب ، والأبرق : مكان غليظ فيه حجارة رمل وطين مختلطة ، والجمع  
الأبارق ، كسروه تكسير الأسماء وإن كان في الأصل صفة لأنه غلب .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) بعد الخمائة أي سنة ٥٢٠

(٣) في الأصل : فَنَحْكَ ، وهو تحريف . وفي ي و ب : فَمْنَحْكَ ، وهو خطأ .

(٤) انظر البيان ١٩٤/٢ ، والبيان ٩٦٨

(٥) وهو وقف كاف ، انظر المكتفى ٤٠٨ ، ومنار الهدى ١٩٥ . وأجاز القولين المعكبري .

(٦) انظر الجواهر ٥١٤ ، وشرح ألمع اللوح ٢/٢٢٣ ، والبيان ١٩٤/٢

(٧) يريد مذهب سيوييه ومن واقفه ومذهب الأخفش ومن واقفه في ارتفاع الاسم بالظرف .

وسلف بسط التعليق عليه ١٢

(٨) الظاهر أنه يريد كتبه « الجواهر » ، وقد عقد فيه ٥١١-٥٢٨ الباب ٢١ لـ « ماجاء في التنزيل

من الظروف التي يرتفع ما بعدهن بهن على الخلاف وما يرتفع ما بعدهن بهن على الاتفاق » ،

وذكر هذه الآية فيه ٥١٤

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولِي الْإِرْبَةِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] [ ٣١ ]  
و ﴿ غير ﴾ بالنصب والجر <sup>(٣)</sup> . فالنصب على الاستثناء أو الحال <sup>(٤)</sup> . والجر  
على النعت أو البدل <sup>(٥)</sup> .

قوله عز وعلا : ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا  
اسْمُهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٣٦ ]

[ في ] <sup>(٧)</sup> مكررة في الآية . ولو قال : في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر  
اسمه ، ولم يقل « فيها » كان كافياً ، لكنه على ما حكاه صاحب « الكتاب » <sup>(٨)</sup> :  
« في الدار زيد قائم فيها » <sup>(٩)</sup> . وقد مضى مثله في قوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ١٦١ . ومعاني القرآن للفراء ٢٥٠/٢ ، وللمزجاج جـ ١/٢٤٦/٢ خ ، وإعراب القرآن  
٤٣٩/٢ ، والحجة ٤٤/٤-٤٦ خم ، ومجمع البیان ١٣٦/٤-١٣٧ ، والبيان ١٩٤٣-١٩٥٠ ، والبحر  
٤٤٩/٦

(٣) قرأ بالنصب ابن عامر وأبو بكر عن عاصم . وقرأ الساقون بالجر . انظر السبعة ٤٥٤-٤٥٥ ،  
والنيسير ١٦١ ، والنسر ٣٣٢/٢

(٤) النصب على الحال قول أبي جاتم ، وأجاز الوجهين الفراء والزجاج والنحاس وأبو علي وغيرهم ،  
والحال أجود عند الفراء .

(٥) أجاز البدل النحاس ومن وافقه واقتصر الفراء والزجاج وأبو علي ومن وافقهم على النعت .

(٦) انظر الجواهر ٢٦٥-٢٦٦ ، ٤٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٣/٢ ، وللمزجاج جـ ٢/٢٤٧/٢ خ . ومجمع  
البيان ١٤٤/٤-١٤٥ ، والبيان ١٩٦/٢ ، والبحر ٤٥٧/٦-٤٥٨ ، وتفسير الطبري ١١١/١٨-١١٢ ،  
والقرطبي ٢٦٤/١٢-٢٦٦ ، وابن كثير ٦٥/٦-٧١ ، ومجمع التفاسير ٤٠١/٤ ، وإيضاح الوقف  
٧٩٧-٧٩٨ ، والقطع ٥١١-٥١٢ ، ومنار الهدى ١٩٥-١٩٦ . وسياق الآية : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ مِثْلُ نَوْرِهِ كَشَفَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ  
شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ ... وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ [ ٢٥ ] فِي بُيُوتٍ ... فِيهَا اسْمُهُ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ  
وَالْأَصَالِ [ ٢٦ ] رِجَالٌ ... ﴾ .

(٧) زيادة من ي و ب ، وفيها « فيها مكررة » والصواب ما أثبت .

(٨) انظر الكتاب ٢٧٨/١ ، والمقتضب ٣١٧/٤ ، وشرح الكافية ٢٠٦/١ ، والإنصاف ٢٥٨-٢٦٠ ،

المسألة ٣٣ (٩) يرى الكوفيون أن النصب واجب ، فيقولون : في الدار زيد قائماً فيها .

ففي الجنة خَالِدِينَ فِيهَا ﴿<sup>(١)</sup>﴾ [سورة هود : ١٠٨] ، وستراه في قوله : ﴿ أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا ﴾ ﴿<sup>(٢)</sup>﴾ [سورة الحشر : ١٧] .

- ٢ والجاءَ يتعلق بمضر يكون المضمر في موضع الرفع وصفاً للمرفوع في قوله ﴿ كَمْشَكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ﴾ [ ٣٥ أي مصباحٌ ثابتٌ في بيوت أذن الله <sup>(٣)</sup> . وما بين الصفة والموصوف اعتراض . و ﴿ مصباح ﴾ يرتفع بالظرف في المذهبين <sup>(٤)</sup> ، إذ جرى وصفاً على النكرة .

٦

[ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ <sup>(٦)</sup>

[ ٣٦-٣٧ ]

فحين قرأ مُرتَّباً للفاعل / يرتفع ﴿ رجال ﴾ بفعله .

٩ ١/٩٧

- (١) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٩١-٥٩٢ . و « سعدوا » ضبط في الأصل بضم السين وضبط في ب يفتحها ، وهما قراءتان ، انظر ما سلف ، ولم يضبط في ي . لكن المؤلف لم يتكلم في سلف على تكرير « في » ، انظر الكلام عليها في المصادر التي ذكرناها قمة ، وانظر لما ذكره فيها ههنا الجواهر ٤٢٠ ، والكتاب ٢٧٨/١ ، والمقتضب ٣٥٦/٢ و ٣١٧/٤ . والبصريات ٣٤٣ ، وبر يعيش ٤١/٣

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٣٦

- (٣) وهو قول ابن زيد وأحد قولي الفراء والطبري ومن وافقهما واختاره القرطبي . وقيل الجار من صلة المشكاة ، عن الحسن وهو أحد قولي الزجاج ومن وافقه . وقيل الجار في موضع الحال من المصباح والزجاجة والكوكب ، عن ثعلب . وقيل هو من صلة يوقد ، قاله الرماني وأجازه الطبري . وعلى هذه الأقوال لا وقف على ﴿ عليهم ﴾ . وقيل الجار من صلة ﴿ يسبح ﴾ وهو قول أبي حاتم وأحد قولي الفراء وابن الأنباري ، وأجازه الزجاج والنحاس ومن وافقهما ، واختاره أبو حيان . وعلى هذا الوجه يوقف على ﴿ عليهم ﴾ .

(٤) انظر الحاشية ( ٨ ) ص ٩٤٥

(٥) زيادة مني .

- (٦) انظر الجواهر ١٧ ، ١٢٢ ، ١٩٨ ، ٢٦٦ ، ٧١٧ . وشرح المع اللوح ٢/٣٨-١/٣٩ ، ومعاني القرآن للرجز ج ٢/٢٤٧/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٤٤/٢ ، والحجة ٥١/٤-٥٢ خم ، ومجمع البيان ١٤٢-١٤١/٤ ، والبيان ١٩٦/٢ ، والبحر ٤٥٨/٦ . والإيضاح ٧٣ ، والخصائص ٣٥٣/٢ . وابن يعيش ٨٠/١-٨١ . والنفى ٥٠١ ، ٦٨٥ ، ٧٤٠ ، ٨٠٧ .

ومن <sup>(١)</sup> قرأ ﴿ يَسْبَح ﴾ مُرْتَبّاً للمفعول <sup>(٢)</sup> ف ﴿ رجال ﴾ يرتفع بفعل مضر ، ويقف <sup>(٣)</sup> على ﴿ الآصال ﴾ . وكأنه لما قال ﴿ يَسْبَح ﴾ له فيها بالغدو والآصال ﴿ قيل : من يسبح ؟ فقال ﴿ رجال ﴾ أي يسبحه رجال ، وأنشدوا :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعَ لِحْصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ <sup>(٤)</sup>

(١) قرأ ﴿ يَسْبَح ﴾ ببناء الفعل للمفعول ابن عامر وأبو بكر عن عاصم - وسيذكر ذلك المؤلف فيما يأتي من كلامه - وقرأ الباقون ﴿ يَسْبَح ﴾ ببنائه للفاعل . انظر السبعة ٤٥٦ ، والتيسير ١٦٢ ، والنشر ٣٣٢/٢

(٢) قوله مرتباً للفاعل أي مبنياً للفاعل ومرتباً للمفعول أي مبنياً للمفعول ، انظر ما سلف من التعليق على هذا ١٦٦

(٣) انظر إيضاح الوقف ٧٩٨ ، والقطع ٥١٢ ، والمكتنى ٤٠٩ ، ومنار الهدى ١٩٦ . وقوله « ويقف » لم يعجم في الأصل وأعجم بالياء في ب وبالثاء في ي .

(٤) اختلف في قائله ، فعزاه أبو عبيدة في عجاز القرآن ٢٤٨/١ - ٢٤٩ ، وعلي بن حمزة في التنبهات ١٣٢ إلى نهشل بن حرّي النهشلي ، وهو من كلمة له في المقاصد النحوية ٤٥٤/٢ - ٤٥٦ ، والخزانة ١٤٧/١ - ١٥٢ . وشرح أبيات المغني ٢٩٥/٧ - ٢٩٧ . وانظر شعر نهشل ١٠٧ - ١٠٨

وعزي إلى الحارث بن نهيك النهشلي في الكتاب ١٤٥/١ ، والإيضاح ٧٤ ( في نسخة منه ) ، والإفصاح ١٤٠ ، وابن يعيث ٨٠/١ ، وإلى الحارث بن ضرار النهشلي في ابن السيرافي ١١٠/١ - ١١٢ ، والمحاضرة البصرية ٢٦٩/١ ، وإلى ضرار بن نهشل النهشلي في معاهد التنصيص ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ، وإلى مرة بن عمرو النهشلي في الأشياء والنظائر للغالدين ٣٥٢/٢ ، وعزاه الأعم ( طرة الكتاب ١٤٥/١ ) إلى لييد ( انظر ذيل ديوانه ٢٣٢ ورجح محققه أن الكلمة ليست له ) ، وقيل هو لمزرد أخي الشماخ وقيل لمهلhel ، انظر الخزانة ، قال البغدادي : « والصواب أنها لنهشل بن حرّي » .

وهو بلا نسبة في الجواهر ١٩٨ ، ٢٦٦ ، وشرح اللع اللوح ١/٣٩ ، والكتاب ١٨٣/١ ، ١٩٩ ، والمقتضب ٢٨٢/٣ ، وضرورة الشعر ٢٠٢ ، ومعاني القرآن للمرجاج ح ١/٢٤٨/٢ ح ، وعراب القرآن ٥٥٧/١ ، ٥٨٢ و ٤٤٤/٢ و ٦٦٨/٢ ، والقطع ١١٨ ، والحجة ١١٢/٤ خك و ٥١/٤ خم ، والمحتسب ٢٣٠/١ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٨٨ ، وجمع البيان ٢٧١/٢ و ١٤٢/٤ ، والبيان ٢٢٧/١ و ١٩٦/٢ ، وسفر السعادة ٣٥٢ ، والمغني ٨٠٧ ، والهمع ٢٥٨/٢ ، والشعر والشعراء ٩٩ - ١٠٠ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٢٥٧/١ . وفي روايته اختلاف . وقوله « لَيْبِكَ يَزِيد » هذه رواية أهل النحو ، ورواية الرواة : لَيْبُكَ يَزِيد « بياء -



لَمَّا قَالَ « لَيْتُكَ يَزِيد » كَأَنَّهُ قِيلَ : من يبيكه ؟ فقال : ضارع لخصومة ،  
أي يبيكه ضارعٌ ، فأضمر الفعل . وقوله « تطيح الطوائج » أي تطيح  
المطيطحات<sup>(١)</sup> ، و « ما » مصدرية<sup>(٢)</sup> .

٣

وَلَمَّا اسْتَدَلَّ<sup>(٣)</sup> بِالْبَيْتِ أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ لَكَ مِنَ التَّنْزِيلِ نَظِيرًا ، فَفَرَعَ إِلَى قِرَاءَةِ  
الْحَسَنِ ، وَقَالَ : وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُهُمْ ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ  
أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> [ سورة الأنعام : ١٣٧ ] برفع الزاي من ﴿ زَيْنٌ ﴾ ورفع اللام

٦

= الفعل للفاعل وبصب يزيد ، انظر الشعر والشعراء وشرح ما يقع فيه التصحيف . ويزيد هو  
يزيد بن نهشل - وعند أبي عبيدة أن يزيد أخوه - والضارع : الذليل الخاضع ، والختبط :  
الطالب المعروف ، وأصل الاختباط ضرب الشجر للإبل ليسقط ورقها فتلعفه الإبل ، وتطيح :  
تذهب وتهلك ، والطوائج : المهالك جمع مطيحة على غير قياس على حذف الزيادة . عن  
الأعلم .

(١) قال المؤلف في شرح اللع : « كَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ « لَيْتُكَ يَزِيد » قِيلَ مِنْ يَبْكِيهِ ؟ فَقَالَ : ضَارِعٌ  
لِخَصُومَةٍ ، أَيْ يَبْكِيهِ ضَارِعٌ لِخَصُومَةٍ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَدْفَعُ فِي الْخَصُومَاتِ وَحِمِي أَصْحَابَهَا ... ثُمَّ  
قَالَ : وَخَتْبَطُ ، أَيْ وَلِيكِيهِ مَخْتَبَطُ أَيْ سَائِلٌ لِلْعَطَايَا ، وَقَوْلُهُ بِمَا تَطِيحُ الطَّوَائِجُ أَيْ مِمَّا تَطِيحُ  
الْمَطِيحَاتُ ، كَقَوْلِهِ ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ ﴾ [ سورة الحجر : ٢٢ ] أَيْ الْمَلَقَّحَاتِ فَجَاءَ هَذَا  
عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ ... » اهـ وانظر ما سلف من كلامه على آية الحجر ص ٦٦٢

(٢) و « مِنْ » لِلْسَّبَبِ أَيْ مِنْ أَجْلِ الْإِطْحَةِ أَيْ مِنْ أَجْلِ مَا قَدْ أَصَابَهُ مِنْ إِطْحَةِ الْأَشْيَاءِ الْمَطِيحَةِ أَيْ  
مِنْ أَجْلِ الْأَشْيَاءِ الْمَهْلِكَةِ ، عَنْ ابْنِ السَّرْيَانِيِّ . وَقِيلَ : « م » اسْمُ مَوْصُولٍ وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ ، انْظُرْ  
الْخَزَانَةَ وَشَرَحَ أَيْيَاتِ الْمَغْنِيِّ .

(٣) يريد سيبويه ، وقد خلط كلامه بكلام أبي علي . ونص كلام سيبويه ١٤٦/١ : « ومثل  
« لَيْتُكَ يَزِيد » قِرَاءَةُ بَعْضُهُمْ ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ رَفَعَ  
الشركاء على مثل ما رفع عليه ضارعٌ » اهـ وسيأتي نقل كلام أبي علي في التعليق على الصفحة  
التالية .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٣٢ . ولم يعرض ثمة لهذه القراءة الشاذة ، انظر الكلام عليها في  
الجواهر ١٩٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨٢/٢ ، والحجة ١١٢/٤ - ١١٣ خـ ، والختساب  
٢٣١ - ٢٢٩/١ ، وجمع البيان ٣٧١/٢ ، والبحر ٢٢٩/٤ ، والكتاب ١٤٦/١ ، والمقتضب ٢٨١/٣ .  
وضورة الشعر ٢٠٣ ، والمغني ٨٠٧

من ﴿ قَتْلُ ﴾ وإضافته إلى ﴿ أولادهم ﴾ ورفع ﴿ شركاؤهم ﴾ <sup>(١)</sup> ، فقال :  
التقدير : زَيْنُهُ لهم شركاؤهم ، لأنه كأنه لما قال ﴿ زَيْنُ لَكثير من المشركين قَتْلُ  
أولادهم ﴾ قيل : من زَيْن ؟ فقال : ﴿ شركاؤهم ﴾ ، أي زَيْنُهُ شركاؤهم .  
فاستدل بهذه القراءة الشاذة .

ثم أخرج فارسهم <sup>(٢)</sup> هذه الآية التي نحن بصددتها ﴿ يَسْبَحُ لَهُ ﴾ إذ قرأ بها  
ابن عامر وأبو بكر عن عاصم . فهو أظهر من تلك الآية من وجهين :  
أحدهما : أنَّ القراءة بها شاذة .

والثاني : ما قاله غلامه قطرب <sup>(٣)</sup> من أنَّ قوله ﴿ شركاؤهم ﴾ رفع بالمصدر ،  
والمصدر مضاف إلى المفعول ، والتقدير : زَيْنُ لَكثير من المشركين أن قتل أولادهم  
شركاؤهم .

فليس له <sup>(٤)</sup> في الوجه الأول حجة قاطعة ، لاحتمال الآية غير ما ذكر <sup>(٥)</sup> .

(١) عزا المؤلف في الجواهر هذه القراءة إلى الحسن وأبي عبد الرحمن السلمي ويحيى الذمباري عن  
ابن عامر ، وعزاها إلى الحسن والسلمي النحاس وأبو حيان وزاد أبو حيان نسبتها إلى أبي  
عبد الملك القاضي الجند صاحب ابن عامر ، وعزاها ابن جني إلى السلمي وحده .

(٢) يريد أبا علي الفارسي . قال في الحجة ١١٢/٤ - ١١٣ حك : « وذكر سيبويه في هذه الآية قراءة  
أخرى وهي ﴿ وكذلك زَيْنُ لَكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ﴾ وحمل الشركاء فيها على  
فعل مضارع هذا الظاهر ، قيل من زَيْنُهُ فقال : زَيْنُهُ شركاؤهم ، قال ومثل ذلك قوله :

لَيْبُكَ يَزِيدُ ضَارِعَ لُخْصُومَةٍ      وَخَتَبْتُ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَارِخُ  
كأنه لما قال : لَيْبُكَ يَزِيدُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ لَهُ بَأَكْيَا فَقَالَ « يَبْكِيهِ ضَارِعُ » ومثل هذه الآية على هذه  
القراءة قوله ﴿ يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغَدُوِّ وَالْأَصَالِ رِجَالُ ﴾ كأنه لما قال يَسْبَحُ دَلٌّ [ في الأصل :  
فَدَلٌّ ] عَلَى يَسْبَحُ فَقِيلَ مَنْ يَسْبَحُهُ قَالَ يَسْبَحُهُ رِجَالُ » اهـ .

(٣) أي غلام سيبويه . انظر قول قطرب . في المحتسب والبحر .

(٤) أي لسبويه .

(٥) لكن ذهب ابن جني إلى أنَّ الآية ليست مما ذهب إليه قطرب « بدلالة القراءة المحتج عليها [ أي  
زَيْنُ ... قتل أولادهم شركاؤهم ] وأنَّ المعنى أنَّ المزيين هم الشركاء وأنَّ القاتل هم المشركون » اهـ . =

وإذا جاء نحو قوله : ﴿ وَلَا تَسْأَلْ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ سورة القصص : ٧٨ ]  
 برفع « المجرمين » وفتح التاء من « تَسْأَلْ » وجزمه على النهي <sup>(٢)</sup> = فَلَأَنْ يَحْمِلَ  
 ﴿ شِرْكَائِهِمْ ﴾ على « القتل » أحسن ، لأن « الذنوب » ليست بمصادر محضة <sup>(٣)</sup> ،  
 ومع ذلك فقد تُوهم فيه المصدرية ، وكأنه قال : وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَنْ يَذْنِبَ  
 المجرمون <sup>(٤)</sup> ، وهذا كقوله <sup>(٥)</sup> :

= وتأول أبو حيان ما ذهب إليه قطرب ، قال « ومجازه أنهم لما كانوا مزينين القتل جمعوا هم  
 القاتلين وإن لم يكونوا مباشري القتل » اهـ .

(١) انظر البحر ١٣٤/٧

(٢) وهي قراءة شاذة عزاه أبو الفضل الرازي صاحب اللوامح إلى ابن سيرين وأبي العالية . وكان  
 ابن أبي إسحاق لا يجوز ذلك إلا أن يكون « المجرمين » بالياء ، قال الرازي : « ولم يبلغني في  
 نصب المجرمين شيء فإن تركاه [ يعني ابن سيرين وأبا العالية ] على رفعه فمه وجهار ... » اهـ  
 انظر البحر .

(٣) هكذا عبارته ، والوجه : بمصدر محض .

(٤) ظاهر كلامه أن « المجرمون » في هذه القراءة رفع بـ « الذنوب » التي توهم فيها المصدرية .  
 وعليه أيضاً بكون « ذنوب » مضافاً إلى مفعوله في المعنى وهو « هم » العائد على من أهلك من  
 القرون في قوله ﴿ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ  
 جَعاً وَلَا يَسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ .

وما ذهب إليه المؤلف خطأ ، فإن « هم » في « ذنوبهم » فاعل في المعنى وهو عائد على  
 « المجرمون » . ولو حملناه على أنه عائد على من أهلك من القرون - وهو قول بعضهم - لما صحَّ  
 لأن الإضافة على هذا محضة وليس « هم » بمفعولين . والذنب لا يتعدى وكذلك إذا حلت على  
 الإذنب .

وخرج أبو الفضل الرازي هذه القراءة على وجهين أحدهما أن يكون المجرمون خبراً لمبتدأ محذوف  
 تقديره « هم » والآخر أن يكون المجرمون بدلا من موضع الهاء والميم في « ذنوبهم » لأن موضعها  
 الرفع على الفاعلين في الأصل . انظر البحر . وقال أبو حيان « ذنوب جمع ، فإن كان جمع  
 مصدر ففي إعماله خلاف » .

(٥) سلف البيت ١٢٧ وتخريجه ثمة .

... .. وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَاءَ الرَّتَاعَا

فأجرى « العطاء » مجرى « الإعطاء » . وحكى البغداديون : « عجبتُ من دُهنِكَ لِحَيْتِكَ »<sup>(١)</sup> أي من « إذهانك »<sup>(٢)</sup> ، وأنشدوا<sup>(٣)</sup> :

بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا الدَّجَاجَ بِسُحْرَةٍ ... .. (٤)

أي حاجتي إليها ، فأجرى « الحاجة » مجرى المصدر وهو « الاحتياج » .

٦ [ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ لِيَجْزِيََهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ ﴾ [ ٣٨ ]<sup>(٦)</sup>

(١) انظر الأصول ١٢٩/١ ، وإعراب القرآن ٣١٨/٣ ، والحجة ١٣٥/١ و ٢٦٤/٢ ، والمخصص ٣١/١٦ ، وابن أنشجري ١٤٤/٢

(٢) كذا قال ، وهو خطأ صوابه « دهنك » فإن الدهن بالفتح المصدر وبالضم الاسم . ولا يقال أذهن لحيته ، وإنما يقال دهن لحيته وتدهن هو وأذهن وهما لازمان .

(٣) للبيد من معلقته ، د ص ١٧٦ ، وشرح القصائد السبع ٥٧٧ ، والتسع ٤٢٢ ، والعشر ٢٤٣ . وهو له في الإفصاح ٢٥٥ ، ومجمع البيان ٤٨٤/٥ ، والخزانة ٤٨٣/١ - ٤٨٥ . وهو بلا نسبة في المعاني الكبير ٤٥٣/١ ، والحجة ١٣٥/١ و ٢٩٦/٣ خذ ، والمسائل المنشورة ١٣١ ، والبصريات ٢٥١ ، ٢٥٩ ، ومجمع البيان ١١٩/٢ ، والمخصص ٣١/١٦ ، وسيأتي ١٤٥٢

(٤) عجزه : لأغل منها حين هب نيامها

ويروى « بادرت حاجتها » و « بادرت لذتها » . وقوله حاجتها أي حاجتي في الجر . والدجاج ههنا الديكة . فقليل التقدير باكرت حاجتي في الجر وقت صباح الديكة ، عن ابن الأنباري ومن وافقه ، فالدجاج نصب على الظرف . وقيل التقدير بادرت بحاجتي إلى شربها الدجاج ، فالدجاج مفعول به . وحاجتي منصوب بنزع الخافض ، عن ابن قتيبة . وعلى رواية « باكرت » يكون التقدير : باكرت إلى حاجتي الدجاج . ونحوه تقدير النحاس . أي باكرت بشرها صباح الديكة . والسحرة : السحر وهو آخر الليل قبل الصباح . وقوله لأغل منها أي لأشرب منها مرة بعد أخرى . وأجاز الفارقي أن تكون الحاجة مفعولاً بها والدجاج منصوب بنزع الخافض وأن تكون حاجتي مفعولاً له . وعلى هذا تقدير المؤلف فيما يأتي ١٤٥٢ - والدجاج مفعولاً به .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر البحر ٤٥٩/٦ ، وإيضاح الوقت ٧٩٩ ، والقطع ٥١٢ ، ومنار الهدى ١٩٦

اللام يتعلق بقوله ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾<sup>(١)</sup> [ ٢٧ ] أي يخافون عقاب يوم  
ليجزئهم الله أحسن ما عملوا .

وعند سهل<sup>(٢)</sup> أن اللام لام القسم ، وأن التقدير : ليجزئهم الله أحسن  
ما عملوا وليزيدهم من فضله .

[ قوله تعالى ] : ﴿عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٣٧ ]  
مصدر<sup>(٥)</sup> « أَقَامَ » إقامة ، وكان حقه أن يقال : وإقامة الصلاة ، إلا أن التاء  
حذفت لأن المضاف إليه صار عوضاً من التاء<sup>(٦)</sup> كما صار عوضاً عن التنوين في  
قولك : غلامٌ زيد ، وكما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الهاء في « يا أيها » عوض  
عن المضاف إليه<sup>(٧)</sup> .

(١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والأخوئي . وذهب أبو حيان إلى أنها تتعلق بـ ﴿يسبح له في  
الغدو﴾ ، فعلى هذين القولين لا يوقف على ﴿يخافون يوماً تنقلب فيه الأبصار﴾ [ ٣٧ ] ،  
وأجاز أبو حيان أن تتعلق بحنوف تقديره : فعلوا ذلك ليجزئهم .

(٢) هو أبو حاتم السجستاني ، انظر قوله في كتب الوقف المذكورة في ح ٦ من الصفحة السابقة .  
وقد سلف بسط التعليق على هذا ٢٥٢ (٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٨١٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢ ، والمزجاج ١/٢٤٧/٢ خ ، وإعراب القرآن  
٢/٤٤٥ ، ومجمع البيان ٤/١٤٥ ، والبيان ٢/١٩٦-١٩٧ ، والبحر ٦/٤٥٩ ، ٢٢٩ ، والكتساب  
٢/٢٤٤ ، وترج التافية ١/١٦٥ ، وانظر الكلام على قوله تعالى ﴿وأوحينا إليهم فعل الخيرات  
 وإقام الصلاة﴾ [ سورة الأنبياء : ٧٣ ] في ابن الشجري ٢/٢٩٢ ، وابن يعيش ٥٨/٦

(٥) في الأصل وي : ومصدر ، ولم تقع الواو في ب ، والكلام مستغن عنها .

(٦) هذا قول الفراء ووافقه الزجاج والنحاس وغيرهما . ومذهب سيبويه أن « إقام » مصدر كالإقامة  
ولم يعوضوا الهاء في آخره لأن من كلامهم أن يحذفوا ولا يعوضوا ، ورجح الرضي مذهب  
الفراء ، وهو ما ذكره ابن الشجري والزمخشري وابن يعيش ، وذكر اختلافهم أبو حيان .

(٧) لم أجد نسبة هذا القول إلى الزجاج عند غيره ، وقد أطال الكلام عليه في الجواهر ٦٥٦-٦٥٨  
 وذكر أنه استقصى القول في ذلك في كتابه « الخلاف بين النحاة » . وما عزاه إلى الزجاج هو  
قول السيرافي والزمخشري وابن يعيش والرضي . وذهب سيبويه إلى أن « ها » لتأكيد التنبيه  
فكأنك كررت « يا » مرتين ووافقه المبرد ، وأجازه السيرافي ، وذكر السيوطي القولين . انظر =

وأضاف المصدر إلى المفعول في قوله ﴿ عن ذكر الله / ﴾ ، والتقدير : عن ذكرهم الله ، فحذف الفاعل ، وأضافه إلى المفعول ، كقوله ﴿ فلا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِّنْ لِّقَائِهِ ﴾<sup>(١)</sup> [ سورة السجدة : ٢٣ ] أي من لقائك إياه ، أي من لقائك يا محمد موسى عند الاجتماع والحشر والبعث والنشر ، وقيل : من لقاء موسى ربّه [ تعالى ، عن ابن عباس ]<sup>(٢)</sup> .

قوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ ﴾<sup>(٣)</sup>

[ ٣٩ ]

ف ﴿ الذين ﴾ مبتدأ ، و ﴿ كفروا ﴾ صلة له ، وقوله ﴿ أعمالهم ﴾ مبتدأ ثان ، وقوله ﴿ كسراب ﴾ خبر المبتدأ ، والتقدير : أعمالهم مثل سراب . والجملة خبر الموصول ، وقوله ﴿ بقية ﴾ في موضع الجرّ صفة لـ ﴿ سراب ﴾ ، أي سراب ثابت بقية ، فيه ذكر من الموصوف .

[ وقوله ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٣٩ ]

جملة في موضع الجر صفة لـ ﴿ سراب ﴾ أيضاً .

[ وقوله ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٣٩ ]

الكتاب ٢١٠/١ ، والمقتضب ٢١٦/٤ ، وكلام السيرافي بهامش الكتاب ٢٠٦/١ ، وشرح الكافية ١٤٢/١ . وابن يعيش ٧/٢ ، والجمع ٤٩/٣ - ٥٣

(١) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٠٦٥

(٢) زيادة من ي وب ، و « تعالى » لم يرد في ي .

(٣) انظر إعراب القرآن ٤٤٥/٢ ، والبيان ١٩٧/٢ ، والتبيان ٩٧١ - ٩٧٢

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ٦١ ، ٧٨٣ ، والبيان ١٩٧/٢ ، والتبيان ٩٧١ - ٩٧٢ ، وتفسير الطبري ١١٤/١٨ .

والقرطبي ٢٨٢/١٢ ، وابن كثير ٧٦/٦ ، وجمع التفاسير ٤٠٤/٤ ، وما سلف ٨٤٣

أي لم يحده وجوداً ، لأنه لا شيء هناك . ف « شيء » هنا نصب على المصدر<sup>(١)</sup> في تقدير « وُجُود » ، كقوله<sup>(٢)</sup> :

تَعَادَيْتُ شَيْئاً وَالْدَّرِيسُ كَانَهَا ... .. ٣

أي تعاديت تعادياً . وقد تقدم<sup>(٣)</sup> أنهم يضعون « شيئاً » موضع المصدر في أي جملة .

[ وقوله<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ ﴾<sup>(٥)</sup> ] [ ٣٩ ] ٦

أي ووجد جزاء الله عنده<sup>(٦)</sup> ، فحذف المضاف . فهذا تامٌ مثَلٌ ، ومثله بشيء آخر فقال : ﴿ أَوْ كُظِّلِمَاتٍ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٤٠ ] ، والتقدير : أو كصاحب ظلمات . وقدّرهُ فارسُهُم<sup>(٨)</sup> : أو كذي ظلمات . ٩

(١) وهو قول أبي علي فيما صرح به المؤلف في الجواهر ٦١ ، لكن ذكر المؤلف في الجواهر ٧٨٣ أن التقدير : « شيئاً مما ظنه وقدره » فحذف الصفة ، وعلى هذا يكون « شيئاً » مفعولاً ثانياً لامصداً ، وهو طاهر قول المفسرين .

(٢) سلف البيت ٢٤٩ ، ٥٤٠ ونحوه في أول الموضعين .

(٣) انظر ما سلف ٢٤٩ ، ٤١١ ، ٥٤٠ ، ٦٩٤

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ٦٠-٦١ ، وشرح البع اللوح ١/١٢ ، والبحر ٦/٤٦١ ، وتفسير الطبري ١١٥/١٨ ، والقرطبي ٢٨٣/١٢ ، وابن كثير ٧/٧٦ ، وجمع التفاسير ٤/٤٠٤

(٦) وقدره في الجواهر : ووجد الله عند جزاء عمله . وقيل التقدير : وجد أمر الله ، عن القرطبي . وقيل : وجد الله عند هلاكه بالمرصاد ، عن الطبري والقرطبي ومن وافقهما .

(٧) انظر الجواهر ٦١ ، ومعاني القرآن للزجاج ج ٢/٢٤٧ خ ، والحجة ٥٥/٤ خم ، والبحر ٦/٤٦١ ، والتبيين ٩٧٢ ، وتفسير الطبري ١١٦/١٨ ، والقرطبي ٢٨٣/١٢-٢٨٤ . وابن كثير ٧/٧٧ . وجمع التفاسير ٤/٤٠٤

(٨) هو أبو علي الفارسي . قال في الحجة ٥٥/٤ خم : « معناه أو كذي ظلمات ، ويسل على حذف المضاف قوله ﴿ إذا أخرج يده لم يكد يراها ﴾ فالضمير الذي أضيف إليه « يد » يعود إلى المضاف المحذوف ... » اهـ .  
قال أبو حيان : « فالتشبيه وقع عند أبي علي للكافر لا للأعمال وهو خلاف الظاهر » اهـ =

[ وقوله <sup>(١)</sup> : ﴿ فِي بَحْرٍ لَّجِيٍّ ﴾ [ ٤٠ ]  
صفة للمضاف المحذوف <sup>(٢)</sup> .

٣ [ وقوله <sup>(١)</sup> : ﴿ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٤٠ ]  
جر صفة لـ ﴿ بحر ﴾ .

٦ [ وقوله <sup>(١)</sup> : ﴿ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٤٠ ]  
يرتفع بالظرف على المذهبين <sup>(٤)</sup> ، لأنه جرى وصفاً على المنكور المرتفع  
بفعله . وهكذا ﴿ من فوقه سحب ﴾ يرتفع ﴿ سحب ﴾ بالظرف على  
المذهبين .

٩ وقراءة الجمهور ﴿ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظَلَمَاتٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٤٠ ] على أن يكون  
﴿ ظلمات ﴾ بدلاً <sup>(٦)</sup> من ﴿ سحب ﴾ ، أو يكون مبتدأ وصف بالجملة بعدها .

١٢ فأما ابن كثير فقد روي عنه روايتان : ﴿ سحبٌ ظلمات ﴾ بالإضافة ،  
رواه ابن أبي بزة . والأخرى ﴿ من فوقه سحبٌ ظلمات ﴾ بتنوين

= وقال : « والظاهر أنه تشبيه لأعمالهم وصلاتهم بالظلمات المتكاثفة : اهـ وهذا قول الزجاج  
والطبري ومن وافقهما .

وقوله ﴿ إذا أخرج يده ﴾ أي إذا أخرج الناظر يده ، عن ابن زيد ، فالضير عائد إلى محذوف  
دل عليه المعنى ، وهو الظاهر ، وقدره العكبري ووافقه أبو حيان « إذا أخرج من فيها يده » .  
<sup>(١)</sup> زيادة مني .

<sup>(٢)</sup> في قول أبي علي ، وهو صفة لنظلمات في قول غيره ، وصرح به العكبري في التبيان ٩٧٣

<sup>(٣)</sup> انظر البيان ٩٧/٢ ، والتبيان ٩٧٣ .

<sup>(٤)</sup> أي مذهب سيبويه ومن وافقه ومذهب الأخفش ومن وافقه في ارتفاع الاسم بالظرف ، وقد  
سلف بسط التعليق على هذا ١٣ . وأجاز العكبري أن يرفع على الابتداء والظرف خبر .

<sup>(٥)</sup> انظر إعراب القرآن ٤٤٥/٢-٤٤٦ ، والحجة ٥٥/٤-٥٦ خم ، وجمع البيان ١٤٥/٤-١٤٦ ، والبيان  
١٩٧/٢ ، والبحر ٤٦٢/٦

<sup>(٦)</sup> هذا سهو منه ، والصواب « خبراً » . والمبتدأ محذوف تقديره هو أو هذه .



﴿سحاب﴾<sup>(١)</sup> وخفض ﴿ظلمات﴾<sup>(٢)</sup> . فتكون ﴿ظلمات﴾ بدلاً من الظلمات المتقدم ذكرها في قوله ﴿أو كظلمات﴾ كأنه : أو كظلمات ﴿ظلمات﴾ بعضها فوق بعض .

٣

[ وقوله ]<sup>(٣)</sup> : ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ﴾ [ ٤٠ ]

هذه الكناية تعود إلى المضاف المحذوف الذي قدره فارسهم<sup>(٤)</sup> في قوله ﴿أو كظلمات﴾ ، ألا تراه قال : التقدير : أو كذي ظلمات ، وليس هنا شيء يعود إليه سواء<sup>(٥)</sup> ، فخذها عن أوراق جمّة من كلام متفرّق في كتب<sup>(٦)</sup> شتى .

٦

[ قوله تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ [ ٤١ ]

قالوا فيه قولين<sup>(٨)</sup> : أحدهما : كلّ قد علم الله صلاته وتسبيحه<sup>(٩)</sup> . والقول الثاني : كلّ قد علم صلاة نفسه وتسبيح نفسه . فقال الفارس<sup>(١٠)</sup> : الوجه الثاني

٩

(١) في الأصل : السحاب .

(٢) رواه قبل . وقراءة غير اين كثير ﴿سحاب ظلمات﴾ بالتونين والرفع فيها كما ذكر المؤلف . انظر السبعة ٤٥٧ ، والتيسير ١٦٢ ، والنشر ٣٣٢/٢

(٣) زيادة مني .

(٤) هو أبو علي الفارسي .

(٥) لكنه يعود إلى محذوف دلّ عليه الكلام أي : إذا أخرج الساطر يده أو من في الظلمات ، انظر ح ٨ ص ٩٥٥

(٦) في الأصل : ذي كتب ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٣٩١ ، ٥٦٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٥/٢ . وللزجاج ج ١/٢٤٩ خ . وإعراب القرآن ٤٤٦/٢ ، ومجمع البيان ١٤٨/٤ ، والبحر ٤٦٣/١ - ٤٦٤ ، والتبيان ٩٧٤ ، وتفسير الطبري ١١٧/١٨ ، وتفسير القرطبي ٢٨٧/١٢ ، ومجمع التفاسير ٤٠٦/٤

(٩) أجازها الجميع .

(١٠) واختاره الزجاج والطبري .

(١١) وهو أبو علي الفارسي . ولم أصب كلامه ، ولعله في الإغفال له وليس الآن بين يدي .

هو المختار عندي<sup>(١)</sup> ، لأنه لو كان على الوجه الأول لقال : كَلَّا قد علم صلاته ؛ لأنه قال<sup>(٢)</sup> : إذا قلت : قام زيدٌ وعمراً يضرب غلامه بكرٌ - يُختار نصب « عمرو » دون رفعه ، لأن المُصَدَّر به<sup>(٣)</sup> فعلٌ وفاعلٌ ؛ وهذا كما قال .

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُدْزِجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٤٣ ]

وأنت لا تقول : « زيدٌ المالَ بينه » حتى تقول : المالَ بينه وبين عمرو . /  
وإنما جاز ههنا لأنَّ السحابَ أجزاءً يصحُّ تفرُّقُها وتجمُّعُها والتأليفُ بينها . وهي جمع « سحابة » كـ « نخْلٍ » و « نخْلَةٍ » و « حَبٍّ » و « حَبَّةٍ »<sup>(٦)</sup> .

(١) وقال أبو حياز : وهو الظاهر .

(٢) يريد سبويه ، وقد صرح بذلك فيما سيأتي ١١٠٦ ، قال : « ... على مقتضى قول سبويه ، لأنه قل : إذا قلت : قام زيدٌ وعمراً يضربه بكرٌ كان الاختيار في عمرو النصب لأنَّ المُصَدَّر فعلٌ وفاعلٌ » اهـ .

ولم أصب هذا التعليل في الكتاب ، لكنه على قياس ما قال سبويه في الكتاب ٤٦٨ في باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مسبباً عليه الفعل ، قال : « وذلك قولك رأيتُ زيداً وعمراً كلمته ، ورأيتُ عمراً وعد الله مررت به ، ولقيت قيساً وبكرأ أخذت أباه ، ولقيت خالدأ وزيدأ اشتريت له ثوبأ ، وإنما اختير النصب ههنا لأنَّ الاسم الأول مبني على الفعل فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذ كان يبنى على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله ... » اهـ . وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر الاشتغال ٤٦٩

(٣) في الأصل و ب « المصدرية » ولم تعجم الياء في الأصل ، وهو تصحيف صوابه ما ثبت من ي . وعبارته فيما يأتي ٧٣٧ ، ١١٠٦ « لأنَّ المُصَدَّر » ، وانظر ما سلف ٧٢٧

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للمفراء ٢٥٦٢ وأفاد منه المؤلف ، وللزجاج جـ ١/٢٤٩/٢ ح ، وإعراب القرآن ٤٤٦/٢ - ٤٤٧ ، والبحر ٤٦٤/٦

(٦) سحاب ونخل وحب أسماء أجناس يفرق بينها وبين واحدتها بالهاء ، انظر ما سلف ٤٢١

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٤٣

- ٣ يكون ﴿ من السماء ﴾ لابتداء الإنزال ، ويكون ﴿ من جبال ﴾ في موضع المفعول . وقوله ﴿ فيها من برد ﴾ إن شئت كان التقدير : فيها شيء من برد ، على قول سيبويه <sup>(٣)</sup> ، وعلى قول الأخفش <sup>(٤)</sup> : فيها بَرْدٌ . فيكون « من » زيادة : فيكون موضع الجار والمجرور رفعاً بالظرف ، لأن الظرف صفة لـ ﴿ جبال ﴾ .
- ٦ ويجوز أن يكون قوله ﴿ من برد ﴾ تبيناً <sup>(٥)</sup> لـ ﴿ جبال ﴾ والتقدير : وينزل من السماء من جبال برد ، لأن قولك « جبال من بَرْدٍ » و « جبال بَرْدٍ » كقولك « خاتم حديد » و « خاتم من حديد » . والمعنى : [ و ] <sup>(٦)</sup> ينزل من السماء جبال برد في السماء .

- ويجوز أن يكون قوله ﴿ من جبال ﴾ بدلاً <sup>(٧)</sup> [ من ] <sup>(١)</sup> ﴿ من السماء ﴾ ، ويكون لابتداء الإنزال . ويكون قوله ﴿ من برد ﴾ مفعولاً ، أي ينزل من جبال في السماء بَرْداً ، أو شيئاً من برد .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٤١٧-٤١٩ ، وشرح الملح اللوح ١/٨٣-٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٤ ، ولفراء

٢٥٦/٢-٢٥٧/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٤٩/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٤٦/٢-٤٤٨ ، وجمع البيان

١٤٧/٤-١٤٨ ، والبيان ١٩٧/٢-١٩٨ ، والبحر ٦/٦٤٤-٤٦٥ ، والبغداديات ٦٦-٦٧ ، والإغصال

١١٥٠-١١٥١ ، وابن يعيش ٨/١٤٨ . والمغني ٤٢٨ . وكان في الأصل هنا وفي السطر ٨ « ونزل ،

وهو تصحيف ، ولم يجمع في السطر ٩

(٣) لأنه لا يرى زيادة « من » في الواجب ، فيكون الموصوف محذوفاً وأقيمت صفته مقامه .

(٤) وهو أحد قولي الفراء ، وأجازه أبو علي هنا وهو في أكثر كلامه يوافق سيبويه في عدم جواز

زيادة « من » في الواجب . وقد سلف التعليق على زيادة « من » ٢٥

(٥) وهو أحد قولي الفراء والزجاج وقول الرماني ، وأجازه أبو علي وغيره .

(٦) زيادة من ب .

(٧) أجازه أبو علي ومن وافقه .

فخذها عن أوراق في « البغداديات » و « الإغفال »<sup>(١)</sup> لأنه أراد<sup>(٢)</sup> أن يأخذ على أبي إسحاق قول أبي إسحاق<sup>(٣)</sup> : إن قوله ﴿ من برد ﴾ تبين مثل « خاتم من حديد » ، ثم جعل هذا الذي أخذ عليه أفصح الوجوه في البغداديات . وأنا لا أطيق هذا الرجل ، يَشْجُ وَيَأْسُو وَيُدْوِي وَيَدَاوِي<sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾ [ ٤٣ ]  
وقرئ ﴿ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾<sup>(٦)</sup> فيكون الباء زيادة .

[ قوله تعالى ]<sup>(٨)</sup> : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ [ ٤٤ ]  
أدخل اللام<sup>(٩)</sup> على اسم « إِنَّ » لَمَّا فصل بين « إِنَّ » وبين الاسم بالظرف ،

(١) انظر البغداديات ٦٦-٦٧ ، والإغفال ١١٥٠-١١٥١

(٢) يريد أبا علي الفارسي ، في كتابه الإغفال .

(٣) في معاني القرآن له ج ٢/٢٤٩/٢ خ . قال أبو علي في الإغفال : « إن التقدير على ما قدره أبو إسحاق : وينزل من السماء من جبال برد فيها مطراً أو برداً . فحذف المفعول للدلالة عليه ... » اهـ . وعدم في البغداديات ذكر قول أبي إسحاق وذهب ثمة إلى أن المفعول هو قوله « من جبال » .

(٤) أي يفسد مرة ويصلح أخرى . وقوله يشج ويأسو . يشج : أي يجرح الرأس ويشقه ، ويأسو : أي يعالج الجرح ويداويه . ومن أمثالهم « يشج مرة ويأسو أخرى » انظر اللسان ( شجج ) ، وأمثال أبي عبيد ٥٢ ، ٣٠٤ ، وتخرجه ثمة . وقوله « يدوي ويداوي » يدوي أي يمرض ويداوي أي يعالج ، ومن كلامهم « هو يدوي ويداوي » . أراد أن أبا علي يفسد مرة ويصلح أخرى أو يحطئ مرة ويصيب أخرى .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥٧ مكرر ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٥٧ ، وللزجاج ج ٢/٢٤٩/٢ خ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤٨/٢ ، ومجمع البيان ٤/١٤٧ ، والبيان ٢/١٩٨ ، والبحر ٦/٤٦٥ ، والمختب ٢/١١٤-١١٥

(٧) وهي قراءة أبي جعفر وحده من العترة ، وقرأ الباكون ﴿ يَذْهَبُ ﴾ . انظر النشر ٢/٣٣٢ ، والمبسوط ٣١٩

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) هي لام الابتداء ، انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكرها ٢٧٠ ، ٢٥٦ . وقد عقد المؤلف في =

كقوله : ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا ﴾ [سورة آل عمران : ٧٨] ، و ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٨] <sup>(٢١)</sup> . وموضع اللام الخبر أو ما وقع موقع الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ <sup>(١)</sup> رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [سورة النحل : ١٢٤] ، و ﴿ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [سورة الحجر : ٧٢] . فقوله ﴿ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ حجة لقولهم : « إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ » <sup>(٢٢)</sup> خلافاً لبعض البغداديين .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢٣)</sup> : ﴿ قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً ﴾ <sup>(٢٤)</sup> [ ٥٣ ]  
أي أمرنا طاعةً ، فحذف المبتدأ <sup>(٢٥)</sup> . وإن شئت حذف الخبر دون المبتدأ <sup>(٢٦)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢٧)</sup> : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [ ٥٧ ]  
٩

= الجواهر ٧٦٩-٧٧١ الباب ٤٤ لـ « ما جاء في التنزيل من دخول لام إن على اسمها وخبرها أو

ما اتصل بخبرها وهو لام الابتداء دون القسم » . وقد ذكر فيها ذكره من الآيات هذه الآية

- أعني آية سورة النور - وآية سورة آل عمران وآية سورة الحجر . وانظر شرح اللمع اللوح ١/٤٩

(١) في النسخ : إن . بلا واو . والتلاوة بها .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١/٤٩ ، والأصول ٢٣١/١ و ٢٣٤/٢ ، وابن عيش ١٧٢/٢ ، والجنى الداني

١٣٢ ، والمغني ٣٠٥ ، والمجمع ١٧٢/٢ . دخلت لام الابتداء على معمول الخبر ، وقد أجازاه ابن

السراج والزجاج والزخشري وغيرهم . وذهب أبو حيان إلى أنه لا يصح قياس المفعول على

الظرف والجرور لأنه يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها . انظر المجمع . ولم يذكرها من لم يجر

دخلها على المفعول .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٨٦ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٢٤ ، وللزجاج ج ٢/٢٥٠/٢ خ ، وإعراب القرآن

٤٥٠/٢ ، ومجمع البيان ١٥١/٤ ، والبيان ١٩٨/٢ ، والبحر ٤٦٨/٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٥١٤ .

(٥) وهو أحد قولي مكِّي وأبي البركات وأبي حيان .

(٦) والتقدير : طاعة معروفة أمثل أو أولى من غيرها ، وهو قول الزجاج والطبرسي وأحد قولي

النحاس وغيره .

(٧) انظر الجواهر ٤٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٩/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٥٠/٢ خ ، وإعراب القرآن

٤٥٢/٢ ، والحجة ٥٦/٤ خم ، ومجمع البيان ١٥٢/٤ ، والبيان ١٩٩/٢ ، والبحر ٤٧٠/٦ .

قرأها حمزة وابن عامر بالياء والباقون بالتاء <sup>(١)</sup> . ووجه التاء ظاهر ، يكون ﴿الذين كفروا﴾ في محل النصب في موضع المفعول الأول ، ويكون قوله ﴿معجزين﴾ مفعولاً ثانياً . ٣

ووجه الياء مُشْكِلٌ ، لأنَّ ﴿الذين كفروا﴾ في موضع الفاعل ، والتقدير : لا يحسن الكافرون . ولم يذكر المفعول الأول . وهو مقدّر ، لا بدّ من تقديره . أي لا يحسن الكافرون أنفسهم <sup>(٢)</sup> معجزين في الأرض . وجاز إضمار المفعول الأول ، لأنه في الأصل مبتدأ ، وإضمار المبتدأ كثير . ٦

ومجوز أن يكون التقدير : لا يحسن الإنسان الكافرين معجزين <sup>(٣)</sup> ، وهذا نهي الغائب ، وأضمر الفاعل . ٩

قوله عز وعلا : ﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup> [٥٨] بالرفع والنصب <sup>(٥)</sup> . فالنصب على أن يكون بدلاً مما قبله ، وهو قوله

(١) انظر السبعة ٣٠٧ ، والتيسير ١٦٣ ، والنشر ٣٣٢/٢ ، ٢٧٧ . وفي الحجة أن الياء قراءة حفص عن عاصم أيضاً ، وهو سهو .

(٢) هذا تقدير أبي علي ومن وافقه . وقدره الزجاج « إياهم » أي أنفسهم ، وعزا النحاس هذا التقدير إلى الفراء والذي في كتابه أن معجزين هو المفعول الأول و « في الأرض » في موضع المفعول الثاني ، قال أبو حيان : « قيل وهو خطأ لأن ظاهر « في الأرض » تعلقه بمعجزين فلا يكون مفعولاً ثانياً » اهـ .

(٣) قدره الأحفش علي بن سليمان : لا يحسن الكافر الذين كفروا معجزين . وقدره أبو علي : لا يحسن النبي الذين كفروا معجزين . قال أبو حيان « وليس يجيد لأن مثل هذا الحسبان لا يتصور وقوعه في النبي ﷺ » . وقدره أبو حيان : لا يحسن حاسب ، وهو كقول المؤلف : لا يحسن الإنسان .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٠/٢ ، وللمزجاج ج ٢/٢٥٠/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٥٢/٢-٤٥٣ ، والحجة ٥٦٧/٤-٥٨ خم ، ومجمع البيان ١٥٣/٤ ، والبيان ١٩٩/٢ ، والبحر ٤٧٢/٦

(٥) قرأ بالنصب حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقر بالنصب . انظر السبعة ٤٥٩ ، والتيسير ١٦٣ ، والنشر ٣٣٣/٢

﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾<sup>(١)</sup> [ ٥٨ ] . والرفع على خبر ابتداء مضر أي هي ثلاث عورات لكم .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ﴾ [ ٥٨ ]<sup>٢</sup>  
تَمَّ الْكَلَامُ<sup>(٣)</sup> . ثم قال :

﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٥٨ ]

٦ أي هم طوافون / أو أنتم طوافون . و ﴿بَعْضُكُمْ﴾ بدل من الضمير الذي في  
﴿طَوَّافُونَ﴾ ، أي أنتم يطوف بعضكم على بعض ، وهو الصحيح . وإضمار « هم »  
مذهب الفراء<sup>(٥)</sup> ، ولا<sup>(٦)</sup> يصح ، لأنه كان ينبغي : هم طوافون عليهم بعضهم على  
بعض<sup>(٧)</sup> ، [ دون بعضكم وعليكم ]<sup>(٨)</sup> .

(١) والتقدير : أوقات ثلاث عورات ، فحذف المضاف . ولزم تقدير المضاف لأن المبدل منه زمان .

(٢) زيادة مني .

(٣) هذا قول أبي حاتم ، وقيل هو وقف حسن وهو قول ابن الأنباري ، وهو كاف عند الداني . انظر  
إيضاح الوقف ٨٠٢ ، والقطع ٥١٦ ، والمكتفى ٤١٢ ، ومانر الهدى ٦٣ .

(٤) انظر الجواهر ٢٠٧-٢٠٨ ، ٥٩١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٠/٢ ، وللزجاج ج ٢/٢٥٠ خ ،  
وإعراب القرآن ٤٥٣/٢ ، وجمع البيان ١٩٩/٢-٢٠٠ ، والبحر ٤٧٧/٦-٤٧٣ ، والكشاف ٧٥/٣

(٥) والزجاج والنحاس والناس جميعاً .

(٦) في الأصل : فلا ، وهو تحريف .

(٧) كذا قال الشيخ رحمه الله . وما ذهب إلى أنه الصحيح قول لا يجوز البتة ، وكيف يسوغ أن  
تقول : أنتم طوافون عليكم ؟ قال أبو حيان « فيدفعه أن قوله عليكم يدل على أنهم هم المطوف  
عليهم وأنتم طوافون يدل على أنهم طائفون فتعارضاً » اهـ . وأما قوله ﴿بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ .  
فظاهر تفسير الجميع أن بعضكم ارتفع على أنه فاعل لفعل عذوف دلَّ عليه ما قبله ، والتقدير :  
يطوف بعضكم على بعض ، وصرح به الزمخشري وأبو حيان ، وقدره المؤلف في الجواهر : يدخل  
بعضكم على بعض ، وقيل ﴿بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ ابتداء وخبر ، والتقدير : بعضكم طوافون على  
بعض ، وحذف لدلالة ما قبله عليه ، وهو أحد قولي الزمخشري . وعزا المؤلف في الجواهر هذا  
القول إلى الطبري وأنه يذهب إلى أن « على » بمعنى « من » ، وليس ما عزا إليه في كتابه ،  
انظر تفسير الطبري ١٢٥/١٨ .

(٨) زيادة من ي و ب . وفي ب دون بعض ، وهو خطأ .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٦٠

٣ دخول الفاء في ﴿ فليس عليهن جناح ﴾ يدل على أن ﴿ اللاتي ﴾ في موضع الرفع صفة لـ ﴿ القواعد ﴾ ، لأنك إذا حملته على المجرور لم يكن للفاء وجه <sup>(٣)</sup> .  
٦ ألا ترى أن الموصولة هي التي تدخل الفاء في خبرها ؛ فإذا وصفت ﴿ القواعد ﴾ بـ ﴿ اللاتي ﴾ فالصفة والموصوف شيء واحد .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ٦٣

٩ ﴿ لواذاً ﴾ مصدر في موضع الحال من الضمير في ﴿ يتسللون ﴾ أي يتسللون ملاوذين ، أي يلوذ بعضهم ببعض إذا قام من مجلس النبي صلى الله عليه وآله ، كيلا يراه <sup>(٥)</sup> ، فيتسلل مخافة من إظهار نفاقه والتنويه باسمه .

<sup>(١)</sup> زيادة من ي و ب .

<sup>(٢)</sup> انظر البيان ٢٠٠/٢ ، والبيان ٩٧٨

<sup>(٣)</sup> كذا قال . وتابعه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح . والظاهر أن اللاتي في موضع الجر صفة للنساء . ولدخول الفاعل في الخبر وجه أي وجه . وذلك أن ال في القواعد موصولة . والتقدير : واللاتي تعدن فدخلت الفاء في الخبر . وهو قول العكبري .

<sup>(٤)</sup> انظر معاني القرآن للزحاج جـ ١/٢٥٢/٢ خ ، وإعراب القرآن ٤٥٦/٢ . ومجمع البيان ٢٥٧/٤ ، والبيان ٢٠١/٢ ، والبحر ٤٧٧/٦ ، وتفسير الطبري ١٨/١٣٥ ، والقرطبي ١٢/٣٢٢ ، وابن كثير ٩٧/٦ . ومجمع التماسير ٤٢٢/٤

<sup>(٥)</sup> وهو قول الضحاك والسدي وقادة . وقيل يتسللون لواذاً من الصف في الجهاد أي يفرون عن الجهاد ، عن الحسن وابن زيد وسفيان ، وقيل يتسللون من المسجد يوم الجمعة . عن ابن عباس .



## سورة الفرقان

قوله عز وعلا : ﴿ وَقَالُوا أَأَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ أَكُتِّبَتْهَا فِيهِ تَمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٥١ ]

٢

معنى ﴿ اكتبها ﴾ : جَمَعَهَا <sup>(٢)</sup> ، وليس من الكتابة التي هي خَطٌ <sup>(٣)</sup> ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَخْطُ يَمِينُكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ [ سورة العنكبوت : ٤٨ ] . وإنما غَنَوْنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ جَمَعَ هَذِهِ الْأَفْظَادَ مِنْ جَبَرٍ وَيَسَارٍ <sup>(٤)</sup> . وإنما قالوا ذلك لأنها يجتمعان إليه ، فأبطل الله مقالتهم هذه في قوله ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّئَسْأَلَ الْإِنْسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة النحل : ١٠٣ ] .

٩

(١) نظر مجمع البيان ١/٦٦١ ، والبحر ٦/٤٨٢ ، والكشاف ٣/٨٢ ، وتفسير الطبري ١٨/١٣٧-١٣٨ ،

والقرطبي ٤/١٣ ، ومجمع التفسير ٤/٤٢٦ .

(٢) ذكره أبو حيان .

(٣) قيل هو منها ومعنى اكتبها : استكتبها واستنسخها ، عن الطبرسي وابن كثير وهو أحد قولي الزمخشري . وقيل اكتبها : كتبها ، فيكون ذلك من جملة كذبهم عليه وهم يعلمون أنه لا يكتب ، ذكره الزمخشري ومن وافقه . ولم يفسره الطبري ولا القرطبي والظاهر أنها يحملانه على الاستكتاب .

(٤) كتب تحته في الأصل « هما عبدان أعجميان نجاران » . وهما موليان لبني الحضرمي ، عن عبد الله بن مسلم الحضرمي . وقيل : الذي زعموا أنه يعلم النبي ﷺ هو يعيش مولى بني الحضرمي ، عن قتادة وعكرمة ، وقيل هو جبر عن ابن إسحاق ، وقيل غير هذا ، انظر المصادر الآتية .

(٥) انظر الكلام عليها في تفسير الطبري ١٤/١١٩-١٢٠ ، والقرطبي ١٠/١٧٧-١٧٨ ، وابن كثير

٥٢٣-٥٢٤ . ومجمع التفسير ٣/٦٤٢ .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَقَالُوا مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] [ ٧ ]

٣ ﴿ ما ﴾ مبتدأة ، والجار في موضع خبره ، والتقدير : أي شيء ثابت لهذا الرسول . ويكون قوله ﴿ يأكل الطعام ﴾ في موضع الحال ، أي أكلاً الطعام ، وصاحب الحال « هذا » <sup>(٣)</sup> [ المجرور باللام ] <sup>(٤)</sup> . و ﴿ يمشي في الأسواق ﴾ عطف على ﴿ يأكل الطعام ﴾ .

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ] [ ٧ ]

٩ قوله ﴿ فيكون ﴾ نصب جواب التحضيض <sup>(٧)</sup> بالفاء .

[ قوله تعالى <sup>(٨)</sup> : ﴿ أَوْ يُلْقَىٰ إِلَيْهِ كَنْزٌ ﴾ <sup>(٩)</sup> ] [ ٨ ]  
رفع عطف على ﴿ أنزل ﴾ ، والتقدير : أو لولا يلقي إليه كنز .

[ قوله تعالى <sup>(٨)</sup> : ﴿ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ ﴾ <sup>(٩)</sup> ] [ ٨ ]

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٤٥٨/٢ . ومجمع البيان ١٦٠/٤ ، والبحر ٤٨٣/٦ .

(٣) كذا في ي و ب ، وهو الصواب . وفي الأصل : « وصاحب الحال الضمير في هذا » وهو خطأ ، وأخشى أن يكون « الضمير » تغييراً من ألتاسخ صوابه « المجرور » . وسيأتي قول المؤلف ١٤٠٠ في قوله تعالى ﴿ فهاهم عن التذكرة معرضين ﴾ : « معرضين حال من المجرور » أي « هم » في ﴿ هم ﴾ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٢/٢ ، وإعراب القرآن ٤٥٨/٢ ، ومجمع البيان ١٦٠/٤ ، والبيان ٢٠٢/٢ ، والبحر ٤٨٣/٦ .

(٧) لأن « لولا » بمعنى هلاً .

(٨) زيادة مني .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٢/٢ ، وإعراب القرآن ٤٥٨/٢ ، والبيان ٢٠٢/٢ ، والبحر ٤٨٣/٦ .

بالرفع لا غير ، عطف على ﴿ يلقى ﴾ ، وكلاهما داخل في التحضيض وليس بجواب له .

- ٣ والقراءة في ﴿ أو تكون ﴾ بالتاء . وقرئ بالياء<sup>(١)</sup> خارج السبعة اعتداداً بالفصل<sup>(٢)</sup> ؛ كما جاء في سورة الأنعام والقصص في قراءة زيات وعلي<sup>(٣)</sup> ، فقراً : ﴿ مَنْ يَكُونُ ﴾<sup>(٤)</sup> [ سورة الأنعام : ١٢٥٠ ، وسورة القصص : ٣٧ ] بالياء ، وغيرهما لم يعتدّ بالفصل<sup>(٥)</sup> . فأنشوا لتأنيث الـ ﴿ جنة ﴾ . وكأنهم<sup>(٦)</sup> أرادوا التوفيق والمطابقة لقوله ﴿ فيكون معه ﴾ [ ٧ ] بالياء لَمَّا تقدم الياء في أول الكلام حملوا سياق الكلام على سياقه .

- ٩ قوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ﴾<sup>(٧)</sup>

[ ١٠ ]

﴿ شاء ﴾ و ﴿ جعل ﴾ جميعاً في موضع الجزم ، ثم قال :

- (١) عز ابن خالويه في شواذه ١٠٤ القراءة بالياء إلى الأعمش ، وزاد أبو حيان في البحر ٤٨٣/٦ نسبتها إلى قتادة ، وقرأ الجمهور بالتاء .  
(٢) في الأصل وي : « وقرئ بالياء خارج السبعة من غير اعتداد بالفصل » وهو سهو صوابه ما في ب ، وفيها : « وقرئ بالياء اعتداد [ كذا ] بالفصل » .  
(٣) الزيات هو حمزة ، وعلي هو الكسائي .  
(٤) تمامها : ﴿ من يكون له عاقبة الدار ﴾ .  
(٥) فترقوا ﴿ من تكون ﴾ بالتاء . انظر السبعة ٢٧٠ ، والتيسير ١٠٧ ، والنشر ٢٦٣/٢  
(٦) قوله « وغيرهما لم يعتد بالفصل . فأنشوا ... وكأنهم » كنا وقع في النسخ وفيه اضطراب وليس ؛ فقوله « فأنشوا » ليس متعلقاً بقوله « وغيرهما لم يعتد .. » في قراءة « أو يكون » وإنما يعود الضمير في « وأنشوا » إلى من قرأ ﴿ أو تكون ﴾ بالتاء وهم السبعة ( وهي قراءة باقي العشرة أيضاً ) . وقوله « وكأنهم » يعود الضمير فيه إلى من قرأ ﴿ أو يكون ﴾ بالياء وهما الأعمش و قتادة .  
(٧) انظر معاني القرآن للقرآن ٢٦٣/٢ ، وإعراب القرآن ٤٥٩/٢ ، والحجة ٥٩/٤-٦٠ ، ومجمع البيان ١٥٩/٤-١٦٠ ، والبيان ٢٠٢/٢ ، والبحر ٤٨٤/٦ .

﴿ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٠ ]

٣ بالجزم والرفع<sup>(٢)</sup> . فمن جزم جعله محمولا على موضع ﴿ جعل ﴾ . ومن رفع لم يحمله عليه بل استأنف فقال ﴿ ويجعل لك ﴾ أي وهو يجعل لك .

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ سَمِعُوا لها تَغِيْظًا وَزَفِيرًا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٢ ]

٦ أي صوت تغيط زفير . / فحذف المضاف . وإن شئت حملت الزفير على الصوت المحذوف لا على التغيط ، فيكون على الأول من باب : ثوب خز<sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ خَالِدِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١٦ ]

٩ نصب على الحال ، إن شئت من الهاء والميم ، وإن شئت من الضير في ﴿ يشاءون ﴾ .

[ قوله تعالى ]<sup>(٨)</sup> : ﴿ كَانَ عَلَى رَبِّكَ وَعْدًا مَّسْئُولًا ﴾<sup>(٩)</sup> [ ١٦ ]

١٢ إن شئت كان نصبا مؤكدا لما قبله ، ويكون ﴿ على ربك ﴾ خبر ﴿ كان ﴾ . وإن شئت كان قوله ﴿ وعدا مسؤولا ﴾ خبر ﴿ كان ﴾ أي كان ذلك على ربك وعدا مسؤولا .

(١) انظر المصادر المذكورة في ح ٧ من الصفحة السابقة .

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقر بالجزم . انظر السبعة ٤٦٢ ، والتيسير ١٦٢ ، والنشر ٢٢٢/٢ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٦٢ ، ومجمع البيان ١٦٢/٤ ، والبيان ٢٠٢/٢ ، والبحر ٤٨٥/٦ .

(٥) أي من إضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من أي ثوب من خز .

(٦) انظر البيان ٢٠٢/٢ ، والتبيان ٩٨١ . وكان في الأصل : لهم ما يشاءون خالدين فيها ، وهو خطأ .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٢/٢ ، والبحر ٤٨٦/٦ ، والتبيان ٩٨٢ .

قوله عز و علا : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ  
لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٢ ]

- ٣ العامل في ﴿ يوم يرون ﴾ مضر ، والتقدير : يعذبون <sup>(٢)</sup> يوم يرون  
الملائكة . وجاز إضمار هذا ، لأن قوله ﴿ لا بشرى ﴾ يدل عليه . ولا يجوز أن  
يعمل ﴿ بشرى ﴾ في ﴿ يوم يرون ﴾ وإن كان في المعنى يصح أن يقال :  
٦ لا بشرى يوم يرون الملائكة ، لأن ما في حيز النفي لا يتقدم عليه <sup>(٣)</sup> .

- [ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٢٥ ]  
الباء للحال <sup>(٦)</sup> ، والتقدير : ويوم تشقق السماء وعليها الغمام ، كما تقول :  
٩ « خرج زيد بسلاحه » <sup>(٧)</sup> ، والتقدير : وعليه السلاح .

[ قوله تعالى ] <sup>(٨)</sup> : ﴿ الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ ﴾ [ ٢٦ ]

- (١) انظر الجواهر ١١٦ ، ٥٣٦ ، ٧١٠ ، ٧٢٩ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٢ ، ومعاني القرآن للفراء  
٢٦٦/٢ ، وإعراب القرآن ٤٦٢/٢-٤٦٣ ، والحجة ٢١/١ ، ٢٤ ، وجمع البيان ١٦٦/٤ . والبيان  
٢٠٢/٢ ، والبحر ٤٩٢/٦ ، والعسكريات ١١٣ ، والبقديات ١٢٨ ، والخلبيات ١٩٥ ، ٢٨١ ،  
والخصائص ٢٢٥/٣ ، والمغني ٧٠٠

- (٢) وقيل التقدير « يجزنون » ذكره في شرح اللمع وهو قول أبي علي ومن وافقه ، وقيل التقدير  
يمنعون البشارة ، أجازة النحس ومن وافقه ، وأجاز النحاس ومن وافقه أيضاً أن يكون منصوباً  
ب « اذكر » مقدره ، وقيل غير ذلك .

- (٣) سلف التعليق على هذا ٧٩٩

- (٤) زيادة من ي وب .

- (٥) انظر الجواهر ٢٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٧/٢ ، وجمع البيان ١٦٧/٤ ، والبيان ٢٠٢/٢ ،  
والبحر ٤٩٤/٦ ، والمغني ١٤١

- (٦) وهو قول أبي علي فيما صرح به الطبرسي ، وهو قول أبي البركات وأبي حيان . وذهب الفراء إلى  
أن المعنى « عن الغمام » فالباء بمعنى عن ، ووافقه ابن هشام .

- (٧) سلف التعليق على باء الحال ٣١ وذكرنا مصادر هذه العبارة ثمة .

- (٨) انظر الجواهر ٧١٠ ، وشرح اللمع اللوح ١/٣١ ، وإعراب القرآن ٤٦٤/٢ ، والحجة ٢٢/١-٢٢١ ،  
وجمع البيان ١٦٦/٤ ، والبيان ٢٠٣-٢٠٤ ، والبحر ٤٩٥/٦ ، والتبيان ٩٨٤-٩٨٥ .

﴿ الملك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يومئذ ﴾ ظرف له ، و ﴿ الحق ﴾ نعت لـ ﴿ الملك ﴾ ، والجار الذي هو في قوله ﴿ للرحمن ﴾ في موضع الخبر . ويجوز أن يكون قوله ﴿ يومئذ ﴾ معمول الخبر <sup>(١)</sup> . ٣

و يجوز أن يكون ﴿ الحق ﴾ خبراً <sup>(٢)</sup> ، والجار في موضع الحال <sup>(٣)</sup> . ولا يجوز أن يتعلق ﴿ يومئذ ﴾ بقوله ﴿ الحق ﴾ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه <sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً ﴾ <sup>(٥)</sup> | ٣٢ | ٦  
في هذا قولان :

أحدهما قول أبي إسحاق <sup>(٦)</sup> ، وهو أن يكون قوله ﴿ كذلك ﴾ يتعلق بفعل مضمر ، وذلك لأنهم لما قالوا : لولا نزل جملة واحدة ، قال الله تعالى : أنزلناه كذلك لنثبت به فؤادك ، أي أنزلناه متفرقاً لفهمك . فاللام من صلة الفعل المضمر ، والكاف صفة المصدر الذي دل عليه « أنزلناه » <sup>(٧)</sup> . ١٢

(١) أجاز الوجهين أبو علي ومن وافقه .

(٢) هذا ظاهر قول النحاس ، وأجازه أبو البركات والعكبري وأبو حيان .

(٣) وافقه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح . وذهب العكبري ووافقه أبو حيان إلى أن الجار متعلق بالحق أو يكون للتبيين .

(٤) انظر ما سلف من التعليق على هذا ٥٦٧

(٥) انظر الجواهر ٦٤٥ ، ٨٥٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٧/٢ - ٢٦٨ ، وإعراب القرآن ٤٦٥/٢ - ٤٦٦ ،

والبيسان ٢٠٤/٢ ، والبحر ٤٩٦/٦ - ٤٩٧ . وإيضاح الوقف ٨٠٥ ، والقطع ٥٢١ - ٥٢٢ ،

والمكتفى ٤١٧ ، ومنار الهدى ١٩٩ - ٢٠٠

(٦) لم أصب قوله في المظان ، وليس الجزء الثالث من كتابه - والكلام على هذه السورة فيه - بين يدي . وما قاله أبو إسحاق هو قول الأخفش وأكثر أهل التأويل ، وهو أحد قولي الفراء وابن الأنباري وغيرها ، وعليه فالوقف على ﴿ جملة واحدة ﴾ تام .

(٧) هو كما قال ، وهو ما قاله النحاس في القطع ، وذهب في إعراب القرآن إلى أن الكاف من صلة ﴿ نثبت ﴾ وهو سهو منه .

والقول الثاني : ما قاله الفراء<sup>(١)</sup> ، وهو أن يكون التقدير : لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك ، أي كذلك الكتاب ، يعنون [ التوراة ]<sup>(٢)</sup> قالوا : هلاً كان القرآن كالتوراة ، لأن التوراة نزلت جملة واحدة . فالكاف من صلة قوله ﴿ لولا نزل ﴾ أي لولا نزل مثل ذلك التنزيل ؛ فقال الله تعالى : ﴿ لنثبت به فؤادك ﴾ . فاللام عنده<sup>(٣)</sup> لام القسم ، والنون معها مقدرة ، فتظهر النون معها إذا فتحت ، وتسقط النون إذا كُسرت . وقد تقدم ذلك في قوله : ﴿ ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة ﴾<sup>(٤)</sup> [ سورة الأنعام : ١١٢ ] .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ وكلاً ضربنا له الأمثال ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٣٩ ]  
 ﴿ كلاً ﴾ منتصب بفعل مضمر ، أي : بينا كلاً ، أي بينا أحوالهم<sup>(٧)</sup> ، لأنَّ ضَرْبَ المثل تبيين أحوالهم .

وجاء ﴿ وكلاً ﴾ منصوباً في جميع القراءات ، لأن الصدر فعل وفاعل<sup>(٨)</sup> ، وهو قوله ﴿ فدمرناهم تدميراً ﴾ [ ٣٦ ] .

(١) في أحد قوليه ، وانظر معاني القرآن له ٢٦٧/٢ - ٢٦٨ ، وأجازه ابن الأنباري والنحاس ومن وافقها ، ونص ابن الأنباري أن الأول أجود وأحسن .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) كذا قال ، بل اللام عند الفراء متعلقة بالفعل المضمر . والذي ذهب إلى أن اللام لام القسم هو أبو حاتم ، نص على ذلك أبو حيان . وهو مذهبه في نحو هذه الآية ، نص عليه المؤلف فيما سلف ٢٥٢ ، ٤٢٧ ، ٦٥٣ ، ٨١٩ ، ٩٥٣ وفيما يأتي ١١٦٤ ، ١٢٥٠ . وقد سلف بسط التعليق على مذهب أبي حاتم ٢٥٢

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٢٦ - ٤٢٧ ، وانظر ما سلف ٢٥٢

(٥) انظر الجواهر ٣٧٨ ، وإعراب القرآن ٤٦٨/٢ ، ومجمع البيان ١٦٩/٤ - ١٧٠ ، والبيان ٢٠٥/٢ ، والبحر ٤٩٩/٦ ، والكتاب ٤٦/١ ، والعصديات ٥٠

(٦) أي أحوال الأمم الماضية وقصصهم المعجبة وبيّنا لهم ما أدى إليه تكذيبهم بأنبيائهم من عذاب الله وتدميرهم إياهم ، ليهتدوا بضرب الأمثال . انظر البحر . وقيل التقدير : وأنذرنا كلاً ، عن الزجاج ، ووافقه النحاس وغيره .

(٧) انظر ما سلف ٩٥٧

قوله عز وعلا : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا ﴾<sup>(١)</sup> [ ٤١ ]  
أي ذا هُزُوًا<sup>(٢)</sup> .

[ وقوله ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٤١ ]  
أي بعثه الله<sup>(٥)</sup> . والجملة منتصبة<sup>(٦)</sup> المحل بقول مضمر في موضع الحال ، أي إذا  
رأوك إن يتخذونك إلا هزوءاً قائلين أهذا الذي بعث الله رسولا .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٤٩ ]  
جمع « إنسان »<sup>(٨)</sup> ، وأصله « أناسين » ، فأبدلت من النون ياء وأدغمت الياء  
في الياء / . وقال قوم<sup>(٩)</sup> : بل هو جمع « أنسي » .

(١) انظر البيان ٢٠٥/٢ ، والبحر ٥٠٠/٦ . والممز في ﴿ هروء ﴾ قراءة غير حفص عن عاصم فقراً  
بالواو ، وهزة يسكن الزاي والباقون يضيونها ، انظر ماسلف ٤٩ والمصادر ثمة . وضبط في ي  
على قراءة حفص .

(٢) فحذف المضاف . ويجوز أن يكون التقدير : إلا مهزوءاً به ، وقد أجاز المؤلف الوجهين فيما  
سلف ، وأجازه أبو حيان هنا أيضاً .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر أجواهر ٢٥٢ ، ٧٢٢ ، ٤٧٩ ، ٩١٠ ، وشرح البع اللوح ١/٣٧ و ١/٦٤ ، وجمع البيان  
١٧١/٤ ، والبيان ٢٠٥/٢ ، والبحر ٥٠٠/٦ ، والعسكريات ١٠٢ ، والإيضاح ١٧٤ ، وتكلمة  
الإيضاح ٥١ ، والبغداديات ١٤٦ ، ٢٥٦ ، وابن يعيش ٣٨٢/٢ ، ١٢٢ و ١٣٩/٣ ، ١٥٢ ، ١٥٨ ،  
و ٨٩/٦ ، وابن الشجري ٥/١ ، ١٨ ، ٢٢٦ ، و ٢٤٠/٢ ، والمغني ٤١٦ ، ٧٩٨ ، ٨٢٩

(٥) فحذف العائد ، وقد سلف التعليق على حذف العائد المنصوب ١٠٩

(٦) في الأصل و ي : منتصب ، وفي ب : المنتصب ، والصواب ما أثبت .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٢ ، والمفراء ٢٦٩/٢-٢٧٠ ، وإعراب القرآن ٤٧٠/٢ ، وجمع البيان  
١٧١/٤ ، والبيان ٢٠٦/٢ ، والبحر ٥٠٥/٦ ، وابن الشجري ٢٩٢/٢ . وانظر كلامهم في : أناسي .

في سر الصناعة ٤٣٦-٤٣٨ ، ٧٥٨ ، وشرح الشافية ٢١١/٢-٢١٢ ، والممتع ٣٧٢

(٨) هذا أحد قولي الفراء وقول أبي الفتح ، والظاهر أنه قول سيبويه ، وإليه عزاه أبو حيان ، فقد  
ذهب سيبويه إلى أن « أناسية » جمع إنسان ، انظر الكتاب ٢٠١/٢ وتعليق السيرافي بهامشه .

(٩) منهم الأخفش والمبرد والزجاج ، وهو أحد قولي الفراء .



[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيْرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٥٥

أي على معصية ربِّه <sup>(٣)</sup> ، فحذف المضاف . وقال <sup>(٤)</sup> في موضع آخر :  
﴿ ظَهِيْرًا ﴾ هَيْئًا <sup>(٥)</sup> لامبالاة به ، من قولهم : جعل حاجته بظَهْر <sup>(٦)</sup> ،  
قال تعالى : ﴿ وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهِيْرًا ﴾ <sup>(٧)</sup> [ سورة هود : ٩٢ ] . [ يقوي هذا  
القول قول هَمَام <sup>(٨)</sup> :

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٦٥ . ومعاني القرآن للفراء ٢٧٠/٢ ، وإعراب القرآن ٤٧١/٢-٤٧٢ ، والحجة ١٠٧/٢ ، ومجمع البيان ١٧٥/٤ ، والبيان ٢٠٦/٢ ، والبحر ٥٠٧/٦ ، ومجاز القرآن ٧٧/٢-٧٨ ، وتفسير الطبري ١٧/١٩-١٨ ، والقرطبي ٦١/١٢-٦٢ ، وابن كثير ١٢٧/٦ ، ومجمع التفسير ٤٥٢/٤ .

(٣) هذا معنى قولهم « أي معيّنًا للشيطان على ربه بالمعاصي » عن الحسن ومجاهد وسعيد بن جبير وابن وهب وزيد بن أسلم ، وهو قول الفراء واختاره الطبري والطبرسي وغيرها .

(٤) يريد أبا علي الفارسي . وكان المؤلف يعرف إليه التقدير الأول الذي ذكره . وقد أجاز أبو علي في الحجة في تأويل الآية قولين « ... أحدهم : وكان الكافر على أولياء ربه معيّنًا ... والآخر أن يكون المعنى : كان هَيْئًا عليه لا وزن ولا منزلة ، وكأنه من قولهم : ظهرت حاجتي : إذا لم تُعْن بها ، قال الشاعر : تميم بن مرّ لا تكوني ... » اهـ .

(٥) وهو قول أبي عبيدة ومن وافقه

(٦) أي طرحها وراء ظهره واستخف بها فلم يلتفت إليها .

(٧) أي رميت به وراء ظهوركم ولم تلتفتوا إليه . انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٢ ، ومجمع البيان ١٨٩/٢ ، ومجاز القرآن ٢٩٨/١ ، والكامل ٣٥ ، واللسان ( ظهر ) .

(٨) ابن غالب بن صعصعة المعروف بالفرزدق . والبيت من أبيات في خبر ، انظر ديوانه ٨٦/١ ، والنقائض ٢٨١ ، والكامل ٦١١ ، وطبقات فحول الشعراء ٣١١-٣١٢ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٥٢ ، والأغني ٢١/٣٥٤ ، ٣٦٤ ، والأضداد ٢٥٦ ، وذيل الأمالي ٧٧ ، وذيل السط ٢٨ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٣٠١ . وهو في تفسير القرطبي ٦٢/١٢ ( وفيه تميم بن قيس ) ، وهو بلا سبة في الحجة ١٠٧/٢ ( وفيها : تميم بن مرّ ) وكلاهما تغيير للرواية . وهو تميم بن زيد القيني عامل الحجاج على السند . وقوله « لا تكونن حاجتي بظهر » أي لا تطرحها وراء ظهرك وتستخف بها . وقوله « فلا يعيا علي جوابها » قال أبو علي : أي « لا يعيا علي جواب ردّها ، فحذف المضاف » . ويروى « فلا يخفى علي » و « فلا يخفى عليك » .

تَمِيمٌ بَنَ زَيْدٍ لَا تَكُونَنَّ حَاجَتِي بَطْهَرٍ فَلَا يَغِيَا عَلَيَّ جَوَابُهَا <sup>(١)</sup>

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ إِلَّا مَنْ شَاءَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] [ ٥٧ ]

أي : إِلَّا أَجَرَ مَنْ شَاءَ <sup>(٤)</sup> .

٢

[ وقوله <sup>(١)</sup> : ﴿ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] [ ٥٧ ]

أي : إلى قُرْبَةِ رَبِّهِ ، وليس بأَجَرٍ في الحقيقة للرسول . ألا ترى قوله ﴿ إِلَّا الْمَوْدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة الشورى : ٢٣ ] ، والمودةُ فيما يقرب إلى الله ليس بأَجَرٍ للداعي إلى الله ، وبَيِّنَ هذا [ بقوله <sup>(٦)</sup> : ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ [ سورة ص : ٨٦ ] فالاستثناء منقطع <sup>(٧)</sup> في الآيتين .

٦

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ

٩

بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ إِذْنُوبٍ عِبَادِهِ خَيْرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] [ ٥٨ ]

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٣ ، وإعراب القرآن ٤٧٢/٢ ، ومجمع البيان ١٧٤/٤-١٧٥ ، والبيان ٢٠٦/٢ ، والبحر ٥٠٨/٦

(٤) هذا قول بعضهم ، وعليه فالاستثناء متصل . وذهب الجمهور إلى أن الاستثناء منقطع أي لكن من شاء أن يتخذ فليفعل .

(٥) انظر الكلام عليها في معاني القرآن للأخفش ٤٦٩ ، وللغراء ٢٢/٣-٢٣ ، وإعراب القرآن ٥٨/٣ ، ومجمع البيان ٢٨/٥-٢٩ ، والبيان ٣٤٧/٢ ، والبحر ٥١٦/٧ . وسياق الآية ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ... ﴾ .

(٦) في الأصل : المنقطع ، والصواب من ي وب . وقوله في الآيتين يريد آيتي سورة الفرقان وسورة الشورى ، وكون الاستثناء منقطعاً فيها قول الجمهور . وأجاز بعضهم في الأولى أن يكون متصلاً وهو ما ذكره المؤلف في تقدير الآية . وقوله « فالاستثناء منقطع » لا يصح على ما قدره وتقديره على المنقطع : لكن من شاء . وذهب بعضهم في الثانية أيضاً إلى أن الاستثناء متصل وهو وهم ، قال النحاس « لولم يكن استثناء ليس من الأول كانت المودة بدلاً من أجر » اهـ .

(٧) انظر البيان ٢٠٦/٢

أي : كفاك الله . فالمفعول محذوف . والباء زيادة<sup>(١)</sup> ، وقوله ﴿ خَيْرًا ﴾ تمييز أو حال .

- ٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [ ٥٩ ]<sup>(٣)</sup> .  
 إن جعلته في موضع الجر<sup>(٤)</sup> بدلاً من قوله ﴿ الذي لا يموت ﴾ [ ٥٨ ] جاد  
 وجاز . وإن رفعته بالابتداء<sup>(٥)</sup> وجعلت قوله ﴿ الرحمن ﴾ [ ٥٩ ] خبراً جاز<sup>(٥)</sup> .  
 ٦ وإن جعلته خبر مبتدأ مضر جاز أيضاً<sup>(٥)</sup> . وإن جعلت ﴿ الرحمن ﴾ نعتاً  
 له ﴿ الذي ﴾ ورفعت ﴿ الذي ﴾ بالابتداء وجعلت قوله ﴿ فاسأل به  
 خَيْرًا ﴾ [ ٥٩ ] في موضع الخبر = جاز أيضاً<sup>(٦)</sup> على قول الأخفش ، لأنه يخالف  
 ٩ صاحب الكتاب<sup>(٧)</sup> في قوله<sup>(٨)</sup> :

وَقَائِلُهُ خَوْلَانُ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَمَهُ الْحَيَّيْنِ خُلُوكًا هَيَا

ألا ترى أنه يزعم أن قوله « خولان » مبتدأ . وقوله « فانكح فتاتهم »

- (١) سلف التعليق على زيادة الباء في فاعل كفى ٢٨٩ - ٢٩٠ .  
 (٢) زيادة مقى .  
 (٣) انظر الجوهر ٦٦٦ ، وجمع البيان ١٧٤/٤ ، والبيان ٢٠٧/٢ ، والبحر ٥٠٨/٦ ، والقطع ٥٢٣ ،  
 والكشاف ٩٨/٢ . وسياق الآية : ﴿ وتوكل على الحي الذي لا يموت ... [ ٥٨ ] الذي خلق  
 السموات والأرض ... الرحمن فاسأل به خيراً [ ٥٩ ] ﴾ .  
 (٤) أجاره الطبرسي والزمخشري وأبو حيان على أن يكون نعتاً له ﴿ الحي ﴾ .  
 (٥) أجازه النحاس ومن وافقه .  
 (٦) لم يذكر هذا الوجه أحد علمته ، وهو جائز على مذهبي الأخفش وسيبويه لأن المبتدأ اسم  
 موصول . وقد سها المؤلف ، والصحيح أن يقول : وإن جعلت ﴿ الرحمن ﴾ مبتدأ ورفعت  
 ﴿ الذي ﴾ على أنه خبر مبتدأ مضر . وجعلت قوله ﴿ فاسأل به خيراً ﴾ في موضع الخبر  
 له ﴿ الرحمن ﴾ جاز أيضاً على قول الأخفش . وقد أجازه الزجاج وذكره أبو حيان ، وأجير في  
 إعراب الآية غير ذلك .  
 (٧) هو سيبويه .  
 (٨) سلف البيت ٣٤٨ ، ٧٩٨ ، وتخريجه في أول الموضعين .

خبره . وسيبويه يجعل « خولان » خبر مبتدأ مضر أي هذه خولان . وقد ذكرنا هذه المسألة في غير موضع<sup>(١)</sup> .

٣ وانتصاب قوله ﴿ خَيْرًا ﴾ من قوله ﴿ فاسأل به خبيرًا ﴾<sup>(٢)</sup> على أنه مفعول به<sup>(٣)</sup> . ولا يكون حالاً من الضير في قوله ﴿ فاسأل ﴾ لأن السائل لا يكون عالماً ، إذ لو كان عالماً لم يسأل . ولا يكون حالاً من الهاء في ﴿ به ﴾<sup>(٤)</sup> إذ لا كبير<sup>(٥)</sup> فائدة فيه ، إلا أن تجعله حالاً<sup>(٦)</sup> موكدة ، كقوله ﴿ وهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة البقرة : ٩١ ] .

[ قوله تعالى ]<sup>(٨)</sup> : ﴿ أَنَسْجُدْ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾<sup>(٩)</sup> [ ٦٠ ]  
٩ إن جعلت ﴿ ما ﴾ بمعنى « الذي » كان التقدير : لما تأمرنا به ، فحذف الباء ثم الهاء<sup>(١٠)</sup> . وإن جعلت ﴿ ما ﴾ مصدرية لم تحتج إلى حذف شيء .

(١) انظر مسلف ٢٦٠ ، ٢٤٨ ، ٧٩٨ . وقد بسطنا التعليق على زيادة الفاء في الخبر ٢٤٨

(٢) انظر المصادر المذكورة في ح ٢ من الصفحة السابقة ، وإيضاح الوقف ٨٠٩ ، والقطع ٥٢٤-٥٢٥ ، ومنار الهدى ٢٠٠ ، وتفسير الطبري ١٩-١٨-١٩ ، والقرطبي ٦٣/١٢-٦٤ ، وجمع التفاسير ٤٥٣/٤ ، والكشاف ٩٨/٣ ، وابن الشجري ٣٧٩/١ و ٢٣٢/٣ ، ٢٧٠ .

(٣) وهو قول الأخفش والرجاج وابن الأنباري ، وهو قول الجمهور .

(٤) في الأصل وي : « من » ، وأنصوب من ب .

(٥) في الأصل : لا كثير ، وهو تصحيف .

(٦) وهو قول الطبري ، وأجازه النحاس والرخشي ومن وافقهما .

(٧) انظر الكلام عليها في الجواهر ٣٤ ، وشرح المع اللوح ٢/٧٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٩ .

وإعراب القرآن ١٩٨/٢ . وجمع البيان ١٦١/١ ، والبيان ١٠٩/١ ، والبحر ٣٠٧/١ . والإيضاح ٢٠٢ ، والبغداديات ٢٥٢ ، وابن يعيش ٦٤/٢ ، وابن الشجري ٢٨٥/٢ .

(٨) زيادة من ي وب .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٠/٢ ، وجمع البيان ١٧٤/٤ ، والبيان ٢٠٧/٢ ، والبحر ٥٠٩/٦ ،

والتيبان ٩٨٩-٩٩٠

(١٠) سلف التعليق على مثل هذا الحذف ٦٧٤

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] [ ٦٣ ]

٣ قال قوم : إن ﴿ عباد الرحمن ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الذين يمشون ﴾ صفة لهم ،  
وجميع ما جاء من بعده من قوله ﴿ والذين يَبْتَغُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا . وَالَّذِينَ  
يَقُولُونَ رَبَّنَا أَصْرِفْ ﴾ [ ٦٤ - ٦٥ ] إلى قوله ﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ  
لَنَا ﴾ [ ٧٤ ] كله من نعت ﴿ عباد الرحمن ﴾ ؛ وخبر المبتدأ قوله : ﴿ أُولَئِكَ  
يُجْزَوْنَ الْعُرْفَةَ ﴾ [ ٧٥ ] لأنه هو المستفاد بالإخبار <sup>(٣)</sup> .

٦ وقال قوم : بل ﴿ عباد الرحمن ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ الذين يمشون ﴾  
٩ خبره <sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ]

[ ٦٣ ]

١٢ أي تسلماً منكم وبراءة ، أي تسامنا تسلياً . فـ « سلام » في موضع « تسلم » ،  
وهو منصوب بفعل مضمر <sup>(٧)</sup> ، ولا يعمل فيه ﴿ قالوا ﴾ <sup>(٨)</sup> . إنما ﴿ قالوا ﴾ يعمل

(١) زياده من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٢ ، وإعراب القرآن ٤٧٤/٢ ، وجمع ليسان ١٧٨/٤ ، والبيان ٢٠٨/٢ ، والبحر ٥١٢/٦

(٣) هذا أحد قولي الزجاج وهو المقدم عنده ، ووافقته النحاس وغيره .

(٤) وهو ثاني قولي الزجاج . وأجازه النحاس وغيره . وذهب أبو حيان إلى أنه الظاهر . وذهب  
الأخفش إلى أن ﴿ عباد الرحمن ﴾ مبتدأ ليس له خبر إلا في المعنى أي الخبر محذوف .

(٥) انظر الجواهر ٢٠٩ ، ٩٠٨ - ٩٠٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٦٧ ، وإعراب القرآن ٤٧٤/٢ ، وجمع  
البيان ١٧٨/٤ ، والبيان ٢٠٨/٢ ، والبحر ٥١٢/٦ ، وتفسير الطبري ٢٢/١٩ ، والقرطبي

١٢/٦٩ - ٧١ ، وجمع التفسير ٤٥٥/٤ ، والكتاب ١٦٣/١ - ١٦٤ ، والمقتضب ٢١٩/٣ و ٧٩/٤

(٧) وهو قول سيبويه والأخفش والمبرد ، وأجازه النحاس وغيره

(٨) وقيل يجوز أن يكون منصوباً بقالوا ، أي قال هذا اللفظ ، ومعنى سلاماً : سداداً . عن مجاهد ،  
وهو معنى قول غيره .

في موضع الجملة . وهذه <sup>(١)</sup> الآية نزلت ولم يؤمر المسلمون يومئذ بقتال المشركين ،  
إنما كان شأنهم المُتَارَكَة ، ولكنّه على قوله براءة [ منكم وتَسْلَامًا ] <sup>(٢)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٦٧ ]

أي كان الإنفاق ذا قوام بين الإسراف والإقتار . ف ﴿ بين ﴾ <sup>(٥)</sup> تبيين  
لـ « قوام » كقوله ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة يوسف : ٢٠ ] . / وإن

(١) في الأصل و ي : « قال وهذه » ، وهي زيادة من الناسخ يعني بها المؤلف ، ولم تقع في ب .

(٢) قال سيبويه : « ... وزعم أبو الخطاب أن مثله قولك للرجل سلاماً تريد تسليماً منك كما قلت براءة منك تريد لا ألتبس بشيء من أمرك » ، وزعم أن أبا ربيعة كان يقول : إذا لقيت فلاناً فقل له سلاماً ، فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى : براءة منك ؛ وزعم أن هذه الآية مفعول بها ﴿ وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً ﴾ بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، ولكنّه على قوله براءة ممك وتَسْلَامًا لا خير يبتسأ وبينكم ولا شرٌّ ، اهـ . ونحو هذا في المقتضب . ونقل القرطبي عن النحاس أن المبرد قال : « أخطأ سيبويه في هذا وأساء العبارة » وأنه قال « كان ينبغي أن يقال : لم يؤمر المسلمون يومئذ بحرهم ثم أمروا بحرهم » اهـ . وهو ما قاله المؤلف هنا ، وذكر في الموضعين من الجواهر كلام سيبويه وأصلحه بما قال ههنا بلفظه . وكأنّه لم ينقل كلام سيبويه من كتابه وإنما نقله عن كتاب لأبي علي في الموضع الأول من الجواهر وفي الموضع الثاني منه عن كتاب لأبي بكر بن السراج ثم نصر أن في كتابيهما غلطاً فأصلحه .

ومن « الكتاب » زدت ما بين حاصرتين ، وإنما زدته هنا لأنه لم ينقل كلام سيبويه الذي وقع فيه كما فعل في الجواهر ثم أصلحه واكتفى بقوله « براءة » عما أورده قبل ذلك .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر معاني القرآن للقراء ٢٧٢/٢ - ٢٧٣ ، وإعراب القرآن ٤٧٦/٢ ، وجمع البيان ١٧٨/٤ ، والبيان

٢٠٨/٢ ، والبحر ٥١٤/٦ ، والتبيان ٩٩١

(٥) لم يتكلم الفراء ولا النحاس على تعليق « بين » ، وذهبوا إلى أن اسم كان ضمير الإنفاق وخبره قواماً ، وأجاز الفراء أيضاً أن يكون ﴿ بين ﴾ هو الاسم وبقي على نصبه لما تعورف فيه النصب في كلامهم ، هذا وجه قوله ، ولم يعرفه النحاس .

(٦) انظر الكلام عليها في الجواهر ٦٥ ، ٢٩٧ ، ٥٣٣ ، ٧١٦ ، وشرح المع اللوح ٢/١٥٥ ، وإعراب القرآن ١٣١/٢ ، وجمع البيان ٢١٩/٣ ، والبيان ٣٧/٢ ، والبحر ٢٩١/٥ ، والأصول ٢٢٢-٢٢٣/٢ ، والبصريات ١٦٤ ، والبفساديات ٢٥٦-٢٦١ ، والمنصف ١٣١/١ ، والمغني ٧٠٣ ، ٩١٠ . وانظر =

شئت علّقته بنفس ﴿ كان ﴾<sup>(١)</sup> . وإن شئت علّقته بخبر ﴿ كان ﴾ أي ثابتاً بين ذلك ، و ﴿ قواماً ﴾ خبر بعد خبر<sup>(٢)</sup> .

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً . يُضَاعَفْ ﴾<sup>(٤)</sup>

[ ٦٨-٦٩ ]

٦ و ﴿ يُضَاعَفْ ﴾ بالرفع والجزم<sup>(٥)</sup> ، فالجزم على أن يكون بدلاً من قوله ﴿ يَلْقَ أَثَاماً ﴾ لأنّ لقيّ الأثام مضاعفة العذاب . والفعل يبدل من الفعل كما أن الاسم يبدل من الاسم ، كقوله<sup>(٦)</sup> :

٩ ... .. تَلَاَقُوا عَدَاً خَيْلي على سَفَوَانِ  
... .. تَلَاَقُوا جِيَاداً ... ..

= ماسلف من التعليق على قوله تعالى ﴿ وَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [ سورة الأنبياء : ٥٦ ] ص ٨٧٠

(١) في مذهب من يميز التعليق بها ، وقد سلف التعليق على هذا ٥٣٠  
(٢) وقيل حال .  
(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر شرح المصباح اللوح ٢/١٠ . ومعاني القرآن للمفراء ٢/٢٧٣ ، وإعراب القرآن ٢/٤٧٦ ، والحجة ٤/٦٩-٧٠ حم . ومجمع البيان ٤/١٧٧-١٧٨ ، والبيان ٢/٢٠٨-٢٠٩ ، والبحر ٦/٥١٥ ، والكتاب ١/٤٤٦ ، والمقتضب ٢/٦٢ ، والكامل ٩٢٠-٩٢١ ، والأصول ٢/١٨٩ ، والمغني ٥٩٥  
(٥) قرأ بالرفع ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ، والباقون بالجزم . وقرأ ابن عامر وابن كثير ﴿ يَضَعَفْ ﴾ والباقون ﴿ يَضَاعَفْ ﴾ . انظر السبعة ٤٦٧ ، والتيسير ١٦٤ ، والنشر ٢/٣٣٤-٣٣٥

(٦) وهو وذاك بن تُمَيْل المازني ، من أبيات له في ديوان الحماسة بشرح الرزوقي ١٢٢-١٣٠ ، وللتبريزي ١/٦٢-٦٤ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٩ ، وشرح أبيات المغني ٧/٩-٣ ، والعقد ١٥/٢٠١ ، والمقاصد ٤/٣٢١-٣٢٢ ، والأول له في معجم ما استعجم ٧٤٠ ، وهي للحاسي في المغني ٥٩٥ ، وبلا نسبة في المختص ١/١٥٠ ، والعقد ١/١٠٧-١٠٨  
ويقال اسمه « وذاك بن سنان بن تُمَيْل » عن البرقي ، و « تُمَيْل » نصر التبريزي أنه يقال =

تُـلَاقُواْ وَهَهُمْ ... .. (١)  
كلاهما بدل من الأول .

ومن رفع قوله ﴿ يضاعف ﴾ كان في موضع الحال (٢) .

وخصر حفص ﴿ فِيهِ مَهَانًا ﴾ [ ٦٩ ] بالإشباع (٣) هنا لأنه لو لم يشيع خاف أن يلزمه ضمّ الهاء تبعاً للميم (٤) .

[ قوله تعالى ] (٥) : ﴿ قُلْ مَا يَعْْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ ﴾ [ ٧٧ ]

= « نُفِئِل » أيضاً وهو ما وقع في كتاب المرزوقي وقد حكى قول البرقي موقع فيه « نفيل » . وانظر شرح أبيات المنفي .  
(١) الأبيات بتمامها .

رويد بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غداً خيلي على سفوان  
تلاقوا جيناداً لانحيد عن الوغى إذا ما غدت في المأزق المتداني  
تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يد الحدثان  
وسفوان ماء بين ديار بني شيبان وديار بني مازن على أربعة أميال من البصرة التقت عليه بنو مازن وبني شيبان واقتتلوا قتالاً شديداً فظهرت عليهم بنو عيم وأجلوهم عنه ، عن البكري .  
(٢) أجازره أبو حيان أيضاً والذي ذهب إليه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم أنه على الاستتاف ، وهو القول .

(٣) وهي قراءة ابن كثير أيضاً ، وقرأ الباقون بالكسر من غير إشباع . انظر للمصادر المذكورة في ح ٥ من الصفحة السابقة ، والجواهر ٣٩٢ ، وما سلف ١٢ . ورسم في الأصل « فيهي » ، والأنسب ما رسمته من ي و ب .

(٤) كما ضمّ قوله ﴿ أَنَانِيَةُ الشَّيْطَان ﴾ [ سورة الكهف : ٦٣ ] ، انظر ما سلف ٧٦٧-٧٦٨ ، وكما ضمّ قوله ﴿ عَاهِدَ عَلَيْهِ اللَّهُ ﴾ [ سورة الفتح : ١٠ ] انظر ما يأتي ١٢٥١ ومذهب حفص في غير هذا الموضع هو مذهب باقي السبعة غير ابن كثير كسر الهاء من غير إشباع إذا سبقت بالياء .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٥٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٧٥ ، وإعراب القرآن ٢/٤٧٨-٤٧٩ ، والبيان ٢/٢١٠ ، والبحر ٦/٥١٧-٥١٨ ، وتفسير الطبري ١٩/٣٥-٣٧ ، والقرطبي ١٣/٨٤-٨٥ ، وابن كثير ٦/١٤٢-١٤٣ ، وجميع التفاسير ٤/٤٦١ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٣٨ . وابن الشجري ١/٥٣-٥٤



أَيُّ مَا يَعْبَأُ بِعَذَابِكُمْ<sup>(١)</sup> لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ إِيَّاهُ<sup>(٢)</sup> عِنْدَ الشَّدَّةِ . وَقِيلَ : لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ  
الْأَلَهَةَ<sup>(٣)</sup> . وَقِيلَ : لَوْلَا دَعَاؤُهُ<sup>(٤)</sup> إِيَّاكُمْ إِلَى الْإِيمَانِ<sup>(٥)</sup> .

٢ | وَقَوْلُهُ<sup>(٦)</sup> : ﴿ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٧٧ ]  
[ أَيِ ]<sup>(٨)</sup> [ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ ]<sup>(٩)</sup> بِمُحَمَّدٍ<sup>(١٠)</sup> . وَقَدَّرَهُ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(١١)</sup> : فَقَدْ كَذَّبْتُمْ  
بِالتَّوْحِيدِ فِي دَعَائِكُمْ لَهَا<sup>(١٢)</sup> ، لَا تَخَازِكُمْ مَعَهُ آلِهَةٌ غَيْرُهُ ، فَهَذَا تَكْذِيبٌ بِالتَّوْحِيدِ  
وَخُرُوجٌ عَنْهُ .

٦ | وَقَوْلُهُ<sup>(٦)</sup> : ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٧٧ ]  
أَيُّ فِسْوَافٍ يَكُونُ الْعَذَابُ لِزَامًا<sup>(١٣)</sup> .

(١) وهو قول البلخي وابن قتيبة ومن وافقهما ، فيكون قد حذف للضاف . وذهب الأكثرون إلى أنه  
لا حذف في الكلام .

(٢) قوله في تأويل ﴿ لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ ﴾ لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ إِيَّاهُ - هو قول مجاهد ومعنى قول ابن عباس  
« لَوْلَا إِيْمَانُكُمْ » والمعنى لَوْلَا عِبَادَتُكُمْ لَهُ ، واختاره الطبري وأبو حيان .

(٣) وهو قول ابن قتيبة وأبي علي ومن وافقهما ، وروي عن الضحاك : قَالَ النُّطَيْرِيُّ : « وَهَذَا قَوْلٌ  
لَا مَعْنَى لِّلشَّاغِلِ بِهِ لِحُرُوجِهِ عَنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ » اهـ .

(٤) في الأصل : دَعَاؤُكُمْ ، وهو خطأ صوابه مِنْ ي وَب .

(٥) وهو قول الفراء ومن وافقه ، وروي عن ابن عباس .

(٦) زيادة مي . (٧) انظر المصادر المذكورة في ح ٦ من الصفحة السابقة .

(٨) زيادة مِنْ ي وَب .

(٩) وهو قول الطبري والأكثرين . وعبارة الطبري : فَقَدْ كَذَّبْتُمْ مُحَمَّدًا .

(١٠) لم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه . وحكى قوله ابن السجري ونقل عنه القرطبي .

(١١) أَيُّ لِلْأَلَهَةِ .

(١٢) وهو قول ابن قتيبة ومن وافقه . وذهب الفراء إلى أن التقدير : « فَسَوْفَ يَكُونُ التَّكْذِيبُ

لِزَامًا » . فالضمير للتكذيب دل عليه كذبتُمْ ، وهو قول الأكثرين ، قال النحاس : « وَحَقِيقَتُهُ

فِي الْعَرَبِيَّةِ : فَسَوْفَ يَكُونُ جِزَاءُ التَّكْذِيبِ عَذَابًا لِزَامًا أَيِ دَا لِرَامِ » اهـ أَيُّ فَسَوْفَ يَكُونُ جِزَاءُ

التَّكْذِيبِ مِلَازِمًا لَكُمْ ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ : « أَيُّ مُقْتَضِيًا لِهَلَاكِكُمْ وَعَذَابِكُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ،

وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ يَوْمَ بَدْرٍ كَمَا فَسَّرَهُ بَنُوكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ

الْقُرْطُبِيُّ وَمُجَاهِدٌ وَالضَّحَّاكُ وَقَتَادَةُ وَالسَّيِّدِيُّ وَغَيْرُهُمْ » اهـ .

## سورة الشعراء

قوله عز وعلا : ﴿ إِن نَّشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ  
أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤ ] ٣

الفاء وما بعدها في موضع الجزم بالمطف على ﴿ نزل ﴾ ، و ﴿ أعناقهم ﴾ اسم ﴿ ظلت ﴾ .

٦ ثم قال ﴿ لها خاضعين ﴾ ولم يقل « خاضعة » . فقال الفراء <sup>(٢)</sup> : الإخبار إنما جرى على المضاف إليهم الأعناق <sup>(٣)</sup> ، ولم يجر على الأعناق . وهذا خطأ منه ، لأن الإخبار لو جرى على الماء والميم لكان اسم الفاعل جارياً على غير من هو له . وإذا جرى على غير من هو له وجب إيراد الضير فيه <sup>(٤)</sup> ، كقولك : « هند زيد ضاربه » <sup>(٥)</sup> . فكان من الواجب أن يقول : ظلت أعناقهم لها خاضعين هم <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٤-٤٢٦ ، والفراء ٢٧٦/٢-٢٧٧ . ومجمع البيان ١٨٤/٤ ، والبيان ٢١١/٢-٢١٢ ، والبحر ٥/٧-٦ ، ومجاز القرآن ٨٣/٢ ، والمقتضب ١٩٨/٤-١٩٩ ، والكامل ٦٦٨-٦٦٩ ، والأصول ٤٧٩/٣-٤٨٠ ، وضرورة الشعر ٢٠٩-٢١٠ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٩٢-٥٩٣ ، وابن الشجري ١٥٨/١ ، وتفسير القرطبي ٨٩/١٣-٩٠ .

(٢) وعبارته : « ... وأحب إلي من هذين الوجهين في العربية أن الأعناق إذا حصعت فأرأبها خاضعون فجعلت الفعل أولاً للأعناق ثم جعلت خاضعين للرجال ... » اهـ .

(٣) وهو قول المرد أيضاً ، وحكاه أبو عبيدة عن يونس عن أبي عمرو . فإنا نقول المؤلف في رد قول الفراء رد عليهم أيضاً . وانظر ما سلف من التعليق على ترك المضاف والإخبار عن المضاف إليه ٦٣٥

(٤) هذا عند البصريين ، أما الكوفيون فلا يوجبون ذلك . وقد سلف بسط التعليق على هذا ٦٢٨

(٥) انظر الأصول ٧١/١ ، والإيضاح ٣٨ ، والإنصاف ٥٧ ، والمصادر التي أحلنا عليها ٦٢٨

(٦) وذهب الكسائي وهشام إلى أن الإخبار إنما جرى على « هم » والمعنى عندهما : ظلت أعناقهم

والوجه أن يقال : إن التقدير : فظلت أصحاب الأعناق<sup>(١)</sup> ، فيكون الإخبار عن المضاف المحذوف .

وإن شئت قلت : إنَّ المعنيَّ بالأعناق الرؤساء<sup>(٢)</sup> ، أي فظلت الرؤساء خاضعين لها<sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٣ ]

أَي : فأرسلني مع هارون<sup>(٦)</sup> . وإن شئت قلت : فأرسلني مضموماً إلى هارون ، فيكون « إلى » متعلقاً بمحذوف في موضع الحال<sup>(٧)</sup> .

= خاضعيها هم ، ثم أضمرت « هم » وقدمت « ها » ودخلت عليها اللام . وهو قول متكلف لم يجزه الفراء ولا غيره : فإن « ها » من « خاضعيها » ليس هو ما دخلت عليه اللام ، فقوله تعالى ﴿ لها ﴾ أي للآية ، ولا يجوز حذفه . ولو قدر أنه : فظلت أعناقهم لها خاضعيها كان صواباً في مذهب الكوفيين ، أما البصريون فلا يميزونه لأنه يجب إبراز الضمير لأن اسم الفاعل جرى على غير من هو له .

(١) وهو قول ابن السراج والرماني ومن وافقهما .

(٢) وهو أحد أقوال الفراء ، وعزي إلى مجاهد . وقيل : أعناقهم : جماعاتهم ، عن الأخفش وأبي زيد وهو أحد قولي المبرد ومن وافقهم .

(٣) وقيل : اكتسبت الأعناق من إضافتها إلى ضمير المذكورين العاقلين وصفهم فأخبر عنها بإخبارهم ، وهو أحد أقوال الأخفش ومن وافقه ، ولعله أقرب الأقوال .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٨/٢ ، ومجمع البيان ١٨٦/٤ ، والبيان ٢١٢/٢ ، والبحر ٧/٧-٨ ، وتفسير الطبري ٤٠/١٩-٤١ ، والقرطبي ٩٢/١٣ . ومجمع التفسير ٤٦٥/٤

(٦) لم يذكر هذا التقدير أحد ، وهو متكلف وتفسير معنى لا تفسير إعراب ، وذلك أن الله تعالى أرسل موسى إلى هارون وكان هارون بمصر حين بعث الله موسى نبياً بالشام ، انظر البحر . والذي قالوه في تأويل الآية أن التقدير : فأرسل جبريل بالوحي إلى هارون ليعيني . وهو الظاهر . فتكون « إلى » متعلقة بـ « أرسل » والمفعول محذوف وهو جبريل وحذف « يعيني » أو نحوه للعلم به .

(٧) تابعه على هذا صاحب البيان ناقلًا عنه من غير تصريح ، وهو قول متكلف أيضاً .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٤  
أي دعوى ذنب <sup>(٣)</sup> ، أو ادعاء ذنب .

٣ [ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ١٦  
وفي الأخرى ﴿ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ ﴾ [ سورة طه : ٤٧ ] ، لأن « الرسول » مصدر <sup>(٦)</sup> ، فإذا أريد به الجنس وحّد ، وإذا أريد به العدد ثنّى . ويجوز أن يكون هنا على حذف المضاف ، أي : إنا صاحبَا رسالة ربّ العالمين ، أو ذوا رسالته <sup>(٧)</sup> ، مثل :

... .. إقبال وإدبار <sup>(٨)</sup>

٩ [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ أَنْ أُرْسِلُ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ] ١٧

- 
- (١) زيادة مني .  
(٢) انظر الجواهر ٦٥ ، ومجمع البيان ١٨٦/٤ ، والبحر ٨/٧ ، وتفسير الطبري ٤٠/١٩ ، والقرطبي ٩٢/١٣ ، ومجمع التفاسير ٤٦٥/٤  
(٣) وهو لفظ الطبري ومن وافقه ، وقيل : تبعة ذنب .  
(٤) زيادة من ي وب .  
(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٦ . ومجمع البيان ١٨٥/٤ ، والبيان ٢١٢/٢ ، والبحر ٨/٧ ، والبيان ٩٩٤ . وتفسير الطبري ٤١/١٩ ، والقرطبي ٩٤-٩٣/١٣ ، ومجمع التفاسير ٤٦٥/٤-٤٦٦ ، ومجاز القرآن ٨٤/٢  
(٦) وكذا قال الطبري والعكبري وأبو حيان . والرسول اسم من أرسل كالرسالة والمصدر الإرسال ، انظر اللسان ( رسل ) . فالرسول مفرد يؤدي عن الجمع . وهو قول الأخفش وأبي عبيد ومن وافقهما .  
(٧) وهو قول أبي عبيدة والزجاج ومن وافقهما .  
(٨) سلف البيت ١٤٦ ، ٨٤٤ وتخريج في أول الموضعين . والشاهد فيه هنا أن التقدير : فإنما هي ذات إقبال وإدبار ، فحذف للمضاف ، وهو أحد الوجوه التي استشهدوا بالبيت عليها ، انظر التعليق ص ١٤٦  
(٩) انظر الجواهر ٣٩ ، وإعراب القرآن ٤٨٤/٢ ، ومجمع البيان ١٨٦/٤ ، والبيان ٢١٢/٢ ، والبحر ٨/٧ ، وتفسير الطبري ٤١/١٩

أي : بأن أرسل معنا ، فحذف الباء <sup>(١)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢٢ ]

٣

﴿ تلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ نعمة ﴾ خبر ، وقوله ﴿ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ في موضع الصفة للـ « نعمة » ، وقوله ﴿ أَنْ عَبَّدْتُ ﴾ تقديره : لأن عَبَّدْتُ <sup>(٤)</sup> . ولفظ الكلام لفظ الإخبار ، والمعنى معنى الاستفهام ، والتقدير : أو تلك نعمة <sup>(٥)</sup> ؟ استفهام بمعنى الإنكار . /

٦

/١٠٠

(١) وهو قول الطبري ومن وافقه . وقدره النحاس « لأن » ، وأجاز أبو حيان أن تكون « أن » مقسرة .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٣٥٢ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٩٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٦ ، ولفراء ٢٧٩/٢ ، وإعراب القرآن ٤٨٥-٤٨٤/٢ ، ومجمع البيان ١٨٥/٤ ، ١٨٨ ، والبيان ٢١٣/٢ . والبحر ١٢-١١/٧ ، وابن الشجري ٢٦٧/١ . والمعنى ٢٠ ، والمحاسب ٥٠/١ ، وتفسير الطبري ٤٣-٤٢/١٩ ، والقرطبي ٩٥/١٢-٩٦ ، ومجمع التفاسير ٤٦٧/٤ ، وإيضاح الوقف ٨١٢ ، والقطع ٥٢٩

(٤) وقيل : أن عبدت بدل من ﴿ نعمة ﴾ وهو قول الأخفش ، وأجاز القولين الفراء والنحاس والطبري وغيرهم .

(٥) فحذقت ألف الاستفهام ، وهو قول الأخفش ومن وافقه ومعنى قول قتادة . قال النحاس : « وهذا لا يجوز لأن ألف الاستفهام تحدث معنى وحذفها محال إلا أن يكون في الكلام « أم » فيجوز حذفها في الشعر ، ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافاً ... » اهـ ، وقال ابن الأنباري : « وهذا قبيح لأن الاستفهام لا يكاد يضر إذا لم يأت بعده أم » اهـ . وقد سلف التعليق على حذف همزة الاستفهام ٤٦٢

والذي ذهب إليه الفراء والنحاس والطبري والأكثر أن الكلام خبر ، وهو معنى قول مجاهد والسدي وابن جريج . والمعنى : وهي نعمة تمنها عليّ أن عبدت بني إسرائيل وتركتني فلم تستعبدني ، فترك ذكر « وتركتني » لدلالة الكلام عليه . والنعمة هي تربية فرعون إياه وتركه استعباده .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٣٦

و ﴿ أَرْجِهْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . [ و ﴿ أَرْجِهِي ﴾ <sup>(٤)</sup> ، و ﴿ أَرْجِيئُهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، و ﴿ أَرْجِيئُوهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، و ﴿ أَرْجِيئُهُ ﴾ باختلاس الكسر <sup>(٧)</sup> ، كل ذلك في السبعة .

والأصل ﴿ أَرْجِيئُوهُ ﴾ بالضم والإشباع ، ثم يليه ﴿ أَرْجِيئُهُ ﴾ بضم الهاء من دون الإشباع اكتفاءً بالضة عن الواو ، ثم ﴿ أَرْجِيئُهُ ﴾ بكسر الهاء لمجاورة الجيم ، ولا اعتداد بالحاجز ، أعني الهمزة الساكنة .

فأما من قرأ ﴿ أَرْجِهْ ﴾ فهي من « أَرْجِيئُهُ » دون « أَرْجَأْتُهُ » ، بلا همز ، والهمز أفصح ، فلما حذف الياء للأمر أشبع الهاء وكسرها لمجاورة الجيم .

وأضعف الوجوه ﴿ أَرْجِهْ ﴾ بإسكان الهاء ، لأن هذه الهاء إنما تسكن في الوقف ، لكنّه أجرى الوصل مجرى الوقف <sup>(٨)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٩)</sup> : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعَبَادِي ﴾ <sup>(٩)</sup> ]

٥٢ |

١٢

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٤٨٧/٢ ، والبيان ٢١٣/٢ . وقد سلف الكلام على نظرية هذه الآية في سورة الأنعام في الآية ١١١ ص ٤٦٥ . انظر التعليق على القراءة وذكر المصادر ثمة . وقرأ ﴿ أَرْجِهْ ﴾ حمزة وعاصم بخلاف عن أبي بكر عنه .

(٣) وهي قراءة قالون عن نافع .

(٤) زيادة مني . وهذه قراءة الكسائي وورش عن نافع .

(٥) وهي قراءة أبي عمرو وهشام عن ابن عامر وأبي بكر عن عاصم باختلاف عنها .

(٦) في الأصل « وأَرْجِيئُهُ » والصواب من ي و ب . وهذه قراءة ابن كثير وهشام عن ابن عامر باختلاف عنه .

(٧) وهي قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر .

(٨) وهذا موضوعه ضرورة الشعر عند الأكثرين ، وقيل : ذلك لغة لبعض العرب ، انظر ما سلف ٤٦٦ ، وبسط التعليق عليه ٢٦٢

(٩) انظر البيان ٣١٣/٢ - ٣١٤

أي : بأن أشير ، فحذف الباء <sup>(١)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٥٦ ]

و ﴿ حَاذِرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> . فـ ﴿ حَاذِرُونَ ﴾ : مُتَسَلِّحُونَ . و ﴿ حَاذِرُونَ ﴾ من  
حَاذِرٌ يَحْذِرُ فهو حَاذِرٌ <sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾ [ ٥٤ ]

جمع « قليلًا » بالواو والنون لموافقة رؤوس الآي . ولو أفردتها جاز لأن لفظ  
الـ « شِرْذِمَة » مفرد <sup>(٧)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٨)</sup> : ﴿ كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [ ٥٩ ]

(١) ويجوز أن تكون « أن » مفسرة . (٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٨٠ ، وإعراب القرآن ٢/٤٩٠ ، والحجة ٤/٧٥-٧٦ خم ، وجمع البيان  
٤/١٨٩-١٩٠ . والبحر ٧/١٨ ، وتفسير الطبري ١٩/٤٨ ، والقرطبي ١٣/١٠١-١٠٢ . وجمع التفسير  
٤/٤٧٤

(٤) قرأ ﴿ حَاذِرُونَ ﴾ عاصم وحزة والكسائي وابن عامر بلا اختلاف عنه كما في السبعة ٤٧١ ،  
والمبسوط ٣٢٧ ، ونص صاحب النشر ٢/٣٣٥ أنه اختلف عن هشام عن ابن عامر فروي عنه  
بالألف كابن ذكوان وهو ما في السبعة والمبسوط لأنهما لم يذكرنا اختلافاً عنه . وروي عنه بخذفها  
وهي قراءة باقي السبعة وهو ما في التيسير ١٦٥ ، والتبصرة ٢٧٨ ، فقد عزا صاحبها القراءة  
بالألف إلى ابن ذكوان وحده .

(٥) ذهب أبو عبيدة ووافقه أبو علي إلى أن « حَاذِرُونَ » و « حَاذِرُونَ » واحد ، وهو قول سيبويه  
فيما قال النحاس . وقرئ بينهما الكسائي والمبرد والفراء ومن وافقهم وهو قول أكثر النحويين فيما  
قال النحاس . فذهبوا إلى أن الحذر المخلوق حَذَرًا ، والحاذر المستعد الذي يحذر الآن ، وبهذا  
جاء التفسير عن ابن عباس والضحاك وابن جريج وابن مسعود وغيرهم ففسروا « حَاذِرُونَ »  
بأنهم مؤدون في السلاح .

(٦) انظر الجواهر ٢٩٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٨٠ ، وإعراب القرآن ٢/٤٨٩ ، وجمع البيان  
٤/١٩١ ، والبيان ٢/٢١٤ ، والبحر ٧/١٨ ، وابن الشجري ١/٣٥٩

(٧) في الأصل : مفردة ، والصواب من ي و ب .

(٨) انظر إعراب القرآن ٢/٤٩٠ ، والبحر ٧/١٩ ، والكتف ٣/١١٥ ، وإيضاح الوقف ٨١٣-٨١٤ ،  
والقطع ٥٢٩-٥٣٠ ، والمكتفى ٤٢٣ ، ومنار الهدى ٢٠٢-٢٠٣

﴿ كذلك ﴾ من صلة ما قبله ، والتقدير : ﴿ فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ جَنَّاتٍ وَعَيْونَ . وَكُنُوزٍ <sup>(١)</sup> وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴾ [ ٥٧-٥٨ ] كذلك ، أي إخراجاً مثل ذلك <sup>(٢)</sup> ، أي مثل ما ذكرنا . ٢

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ ﴾ [ ٦٣ ]  
أي فضرب فانفلق . فحذف الجملة من الفعل والفاعل . وحذفها أكثر من التي من المبتدأ والخبر ، كقوله ﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة الطلاق : ٤ ] أي واللآئي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر . ٦

[ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيحٍ آيَةً ﴾ [ ١٢٨ ]  
قال <sup>(٧)</sup> : إن الـ « آية » منصوبة مفعول لها ، ومفعول ﴿ تبنون ﴾ محذوف ، والتقدير : أتبنون بكل ريع قصراً أو بناء آية ، أي لأجل آية . ٩

[ قوله تعالى ] <sup>(٨)</sup> : ﴿ أَوْعَظُتَ أَمْ لَمْ تُكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾ [ ١٣٦ ]

(١) في الأصل : وزروع ، وهو خطأ .

(٢) وهو أحد أقوال الزمخشري ، ولم يجزه أبو حيان لأنه يؤدي إلى تشبيه الشيء بنفسه . وعلى هذا القول يوقف على قوله ﴿ كذلك ﴾ وهو قول نافع وأحد بن جعفر الدينوري . وقيل : المقدير : الأمر كذلك . وهو قول النحاس في إعراب القرآن وأحد أقوال الزمخشري واختاره أبو حيان . وقيل : التصدير : كذلك فعلنا ، فيوقف على قوله ﴿ ومقام كريم ﴾ وهو قول ابن الأنباري وأحد قولي النحاس ومن وافقها .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ١٣ ، والحجة ١٣٩/٤ حم ، ومجمع البيان ١٩١/٤ ، والبيان ٢١٤/٧ ، والبحر ٢٠/٧

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٣٥٦ . وكان في الأصل « واللآئي » وهو خطأ .

(٦) كذا وقع في النسخ بمقدّم الكلام على هذه الآيات : ١٢٨ ، ١٣٦ ، ١٥٥ ، ١٦٩ وحقه الأخير .

(٧) لم يبين القائل ، وأغلب الظن أنه يريد أبا علي الفارسي على المعهود منه في ذلك ، ولم أصب هذا القول ، وهو قول متكلف لا معنى له ، والصواب أن ﴿ آية ﴾ مفعول به ، ويعني بقوله آية بنياناً علمياً . ولا اختلاف بينهم في هذا . انظر مجمع البيان ١٩٧/٤-١٩٨ ، والبحر ٣٢/٧ ، والكشاف ١٢١/٣

(٨) انظر البحر ٣٢/٧ ، والكشاف ١٢٢/٣



هذا محمول على المعنى . وحقّ اللفظ : أوعظت أم لم تعظ . ولكن جاء لأنّ معنى « أم لم تعظ » ومعنى ﴿ أم لم تكن من الواعظين ﴾ واحدٌ ، والإطناب هنا أحسنٌ للفواصل<sup>(١)</sup> .

٣

[ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ قَالَ هَذِهِ نَاقَةُ لَهَا شِرْبٌ يَوْمَ مَعْدُومٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ]

[ ١٥٥ ]

يرتفع ﴿ شِرْبٌ ﴾ بالظرف على المذهبين<sup>(٤)</sup> ، لأنه جرى وصفاً للمنكور ، والتقدير : ناقة ثابت لها شِرْبٌ .

٦

[ قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ رَبِّ نَجِّنِي وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> ] [ ١٦٦ ]

أي من عقوبة ما يعملون ، فحذف المضاف . وما يعملون : هو العمل الفاحش<sup>(٧)</sup> .

٩

[ قوله تعالى<sup>(٨)</sup> : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ قَدَعُونَ ﴾<sup>(٩)</sup> ] [ ٧٢ ]

التقدير : هل يسمعون دعاءكم<sup>(١٠)</sup> إذ<sup>(١١)</sup> تدعون ، فحذف المضاف . وقيل :

١٢

(١) وهو قول أبي حيان أيضاً ، وذهب الزخشري إلى أن ثمة فرقاً بين قوله تعالى ﴿ أم لم تكن من الواعظين ﴾ وقولك « أم لم تعظ » ، قال : « لأن المراد سواء علينا أفعلت هذا الفعل الذي هو الوعظ أم لم تكن أصلاً من أهله ومباشرته ، فهو أبلغ في قلة اعتدادهم بوعظه من قولك أم لم تعظ » اهـ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر البيان ٢١٦/٢

(٤) أي مذهبي سيبويه والأخفش في ارتفاع الاسم بالظرف وقد سلف التعليق على هذا ١٣

(٥) انظر الجواهر ٥٤ ، ومجمع البيان ٢٠٠/٤ ، والبيان ٢١٦/٢ ، والبحر ٣٦٧/٧

(٦) وهو إتيان الذكران .

(٧) انظر شرح اللع اللوح ١/٥٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٦ ، وإعراب القرآن ٤٩١/٢ ، ومجمع

البيان ١٩٣/٤ ، والبيان ٢١٤/٢ ، والبحر ٢٣/٧ ، والإيضاح ١٧٠ ، والحلييات ٨٣ ، وابن يعيش

٦٣/٧ ، وابن الشجري ٥٢/١ ، ومجاز القرآن ٨٧/٢ ، والمحاسب ١٢٩/٢ - ١٣٠

(٨) وهو قول أبي عبيدة وأبي علي وأبي الفتح وأحد قولي الأخفش والنحاس وغيرهم . وأجاز الأخفش =

التقدير : هل يسمعونكم تدعون<sup>(١)</sup> إذ تدعون ، فحذف « تدعون » قبل المضاف ، لأن المضاف إليه « إذ » يدل على ذلك المحذوف .

ولا بدّ من إضمار شيء لتعلّق به السماع ، لأنّ السماع لا يتعلّق بالجلث ، [ و ]<sup>(٢)</sup> إنما يتعلّق بالقول أو الدعاء وما يجري مجرى ذلك .

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ [ ٧٧ ]

أي : فإنهم أعداء لي . فوضع عدوّاً موضع الأعداء ، والاستثناء منقطع<sup>(٤)</sup> ، ومن وافقه أن يكون التقدير : هل يسمعون منكم . وإنما قدروا محذوفاً لأنّ سمع وقع على جوهر .

(١) في الأصل : أو ، وهو تحريف .

(٢) تابعه على هذا التقدير صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وعزاه المؤلف في شرح المبع إلى أبي عبيدة ، والذي في مجاز القرآن أن التقدير « يسمعون دعاءكم » وهو القول الأول .

وجملة « يدعون » في مذهب أبي علي وابن جني ومن وافقها ومنهم المؤلف في موضع النصب على أنها مفعول ثانٍ لـ « يسمع » . قال أبو حيان : « والصحيح أنها تتعدى إلى واحد ، وذلك الفعل في موضع الحال » اهـ . وقال ابن يعيش في رد قول أبي علي أن « سمع » يتعدى إلى مفعولين ولا يكون الثاني إلا مما يسمع : « ... ولا أراه صحيحاً ، لأن الثاني من قولنا « سمعت زيدا » يقول « جملة والجملة لا تقع مفعولة إلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو ظننت وعلمت وأخواتها ، و « سمعت » ليس منها . والحق أنه يتعدى إلى مفعول واحد كأخواته ولا يكون ذلك المفعول إلا مما يسمع ، فإن عديته إلى غير مسوع فلا بد من قرينة بعده من حال أو غيره تدل على أن المراد ما سمع منه ، فإذا قلت سمعت زيدا يقول فزيد المفعول على تقدير حذف مضاف أي قول زيد ويقول في موضع الحال وبه علم أن المراد قوله ... » اهـ . ابن يعيش ٦٢٧-٦٣ وهو الحق .

(٢) زيادة من ب .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٧٦٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨١/٢ ، وإعراب القرآن ٤٩٢/٢ ، وجمع البيان ١٩٣/٤ ، والبيان ٢١٤/٢-٢١٥ ، والبحر ٢٤/٧ ، وابن يعيش ٤٩/٥ ، والبغداديات ١٧١

(٥) وهو قول الفراء وأحد قولي الزجاج والنحاس وغيرهم . وأجاز الزجاج والنحاس ومن وافقها أن يكون متصلاً على أنهم كانوا يعبدون الله عز وجل ويعبدون معه الأصنام ، فالتقدير : فإن جميع ما عبدتم عدوّ لي إلا ربّ العالمين ، فيكون متصلاً .

لأنه تعالى ليس من جملة الأعداء . أخبر عن الأصنام أنهم أعداء ، ثم أخذ في حديث آخر فقال ﴿ إلا ربّ العالمين ﴾ أي لكن ربّ العالمين .

٣ [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٧٨

١/١٠١ ﴿ الذي ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ فهو يهدين ﴾ في موضع الخبر <sup>(٣)</sup> . /

وقوله : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٧٩

٦ معطوف على ﴿ الذي ﴾ المتقدم <sup>(٤)</sup> ، والتقدير : الذي خلقني والذي هو

يطعمني ويسقيني ويشفيني إذا مرضت ، والذي يميّتي ثم يحييني ، والذي أطمع

أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين فهو يهديني . فقوله ﴿ فهو يهدين ﴾ خبر عن

٩ هذه الأسماء . وهذه الأسماء عُطِفَ بعضها على بعض بالواو ، وهي في الحقيقة <sup>(٥)</sup>

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٧٤٥ ، ٨١٩ ، والبيان ٢/٢١٥ ، والبحر ٧/٢٤ ، والبيان ٩٩٧ ، والقطع ٥٣٠ ، ومنار الهدى ٢٠٢ . وسياق الآيات : ﴿ ... ربّ العالمين . الذي خلقني فهو يهدين . والذي هو يطعمني ويسقيني . وإذا مرضت فهو يشفين . والذي يميّتي ثم يحيين . والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين ﴾ .

(٣) أجازته الحوفي ، وهو قول أبي البركات الذي نقل عن المؤلف من غير تصريح ، وهو قول العكبري أيضاً . وعليه فتكون الفاء زائدة في الخبر في مذهب من يميز دخولها في كل خبر ، وهو ما عزي إلى الأخفش . ولا يصح أن يقال إنها زيدت في خبر الموصول لتنزيله منزلة الشرط ، قال أبو حيان : « لأنه خاص ولا يتخیل فيه العموم فليس نظير : الذي يأتيني فنه درهم .. » اهـ .

والذي قاله النحاس أن « الذي » صفة لـ « رب العالمين » - وهو قول ابن جني أيضاً ، انظر شرح أبيات المفني ٣٠/٤ - ٣١ - وهو الظاهر ، وأجازته أبو حيان ، وعليه لا يكفي الوقف على ﴿ رب العالمين ﴾ . وقيل : الذي خبر مبتدأ محذوف ، وقيل منصوب بإضمار أعني ، انظر البحر ومنار الهدى .

(٤) فيكون مبتدأ مثله . أجازته العكبري ، وأجاز أيضاً أن يكون ما جاء من الذي بعد الأول صفة له لأن دخول الواو في الأوصاف جائز .

(٥) في الأصل : بالحقيقة ، وعليه تكون الباء معنى في ، وما أثبتته من ي و ب أجود وأكثر استعمالاً .

أوصاف للأول ، لأننا قد ذكرنا<sup>(١)</sup> حُسْنَ ذلك وجَوَدَتَهُ ، وأنَّهم أنشدوا<sup>(٢)</sup> :

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَأَبْنِ الْمَهْمَامِ ... .. (٣)

٣ وهما واحد .

وجاء شارحكم<sup>(٤)</sup> فزعم<sup>(٥)</sup> أن التقدير : والذي هو يطعمني الذي هو خالقي ، فحذف الخبر . وألجأ إلى هذا أنه لم ير الفاء في قوله ﴿ هو <sup>(٦)</sup> يطعمني ﴾ ، وأراد أن يفرق بين هذا وبين قوله ﴿ الذي خلقتني فهو يهدين ﴾ وزعم أن الخبر محذوف ، فتكون<sup>(٧)</sup> الموصولة وصلت بالمبتدأ والخبر ؛ فحينئذ لا يكون فيه الفاء ، بخلاف الأول . ولو علم ما ذكرنا<sup>(٨)</sup> لم يحتج إلى هذا الكلام الذي ذكره .

٦

(١) انظر ما سلف ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٨٦٧-٨٦٨

(٢) البيت بسلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٠٥/١ و ٥٨/٢ ، ٢٨٦ ، وتفسير الطبري ٦١/١٣ ، والقرطبي ٢٧٨/٩ ، وابن كثير ٢٥٠/٤ ، ومجمع البيان ٣٢٨/٣ ، والبحر ٣٥٩/٥ ، والإيضاح ٤٦٩ ، وشرح الكافية ١٠١/١ ، والخزانة ٢١٦/١ و ٢٣١/٢ ، ٣٣٤ . والشاهد فيه عطف بعض الأوصاف على بعض بالواو وهو جائز ، انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذلك ٦٢٠ ، وانظر ما علقناه ثمة على استشهاد الفراء به على جواز دخول الواو على الصفة . ولم يستشهد المؤلف بالبيت في الجواهر ولا في شرح اللع ولا في غير هذا الموضوع من هذا الكتاب .

(٣) عجزه : وليث الكتيبة في المُرْدَحَمِ

والقرم : السيد ، والمهام : الملك العظيم المهمة والسيد الشجاع السخي . والكتيبة الجيش وقيل جماعة الخيل إذا أغارت من المائة إلى الألف ، والمزدحم : محل الازدحام وأراد به المعركة ، عن الخزانة .

(٤) سياقي تحقيق المعنى به وترجمته في فهرس الأعلام باخر الكتاب .

(٥) في الأصل : وزعم ، وما أثبتته من ي و ب أجود .

(٦) لم ترد في النسخ .

(٧) في الأصل و ي : لتكون .

(٨) وهو متكلف ، والصواب ما ذهب إليه النحاس وابن جني وغيرهما أن الذي خلقتني وما بعده صفات لرب العالمين .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ]

[ ١٠٢ ]

٢ نصب قوله ﴿ فَنَكُونُ ﴾ لأن قوله ﴿ كَرَّةً ﴾ في تقدير : أن نكرّر ، كأنه قال : فلو وقع أن لنا أن نكرّر فنكون من المؤمنين <sup>(٣)</sup> .

٦ وجاء الفتح في « أن » بعد « لو » لأن الفعل مضر ، وهو « وقع » ، وهو فعل لا يجوز إظهاره <sup>(٤)</sup> ، كما أن الخبر بعد اسم « لولا » مرفوض إظهاره <sup>(٥)</sup> في نحو قوله : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة ساء : ٣٦ ] والتقدير : لولا أنتم في الوجود أو بالحضرة .

٩ [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِبِلَّةَ الْأُولَى ﴾ <sup>(٧)</sup> ]

[ ١٨٤ ]

١٢ عطف على المنصوب المتصل ، وهو حسن جداً <sup>(٨)</sup> . وعلى المرفوع مختلف فيه على ما تقدم <sup>(٩)</sup> .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٤٤٤ ، وإعراب القرآن ٤٩٤/٢ ، ومجمع البيان ١٩٣/٤ ، والبيان ٢١٥/٢ . والبحر ٢٨/٧ ، وابن الشجري ٢٨٠/١ ، والمغني ٣٥١ ، ٧٣٤ .

(٣) ذهب الطبرسي إلى أن فنكون نصب لأنه في جواب لو التي أشربت معنى التني ، وأجازه أبو البركات وأبو حيان وابن هشام ، وكان ابن هشام يختار الأول .

(٤) لا أعرف أحداً نصّ على ذلك . وما قاله المؤلف صحيح إذا كان الفعل المقدر عامّاً وتقديره وقع أو ثبت أو حصل ، وعليه أكثر الاستعمال . أما إذا كان خاصّاً فلا يجوز حذفه ، نحو : لوصحّ أنه قال ذلك لَكُنْتَهُ عليه ، والله أعلم . انظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر « لو » ٧٣٥

(٥) سلف التعليق على هذا ٥٠٨

(٦) انظر إعراب القرآن ٦٧٤/٢ ، والبيان ٢٨١/٢ ، والبحر ٢٨٢/٧ ، والكتّاب ٢٨٨/١ ، والكامل ١٢٧٨ . وابن يعيش ١١٨/٣ و ٢٣/٩ . وابن الشجري ١٨١/١ و ٢١٢/٢

(٧) انظر إعراب القرآن ٥٠٠/٢

(٨) انظر الكتاب ٢٨٩/١ - ٣٩٠ ، والكامل ٤١٦ - ٤١٧ ، وابن يعيش ٧٧/٣ . والهمع ٢٦٨/٥

(٩) سلف التعليق على عطف الظاهر المرفوع على المضمر بغير توكيد ٣٥٢

قوله عز و علا : ﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَآئِيلَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٩٧ ]

٢ ﴿ أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ اسم ﴿ يَكُنْ ﴾ ، و ﴿ آيَةٌ ﴾ خبر مقدم ، و ﴿ لَهُمْ ﴾ حشو <sup>(٢)</sup> . والتقدير : أولم يكن لهم علم علماء بني إسرائيل آيةً .

٦ وقرأها ابن عامر <sup>(٣)</sup> بالتاء من ﴿ تَكُنْ ﴾ ورفع ﴿ آيَةٌ ﴾ . فقال قائلون <sup>(٤)</sup> : إنه يكون على هذه القراءة لتأنيث القصة ، والتقدير : أولم تكن القصة ، ويكون ﴿ أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ مبتدأ ، ويكون ﴿ آيَةٌ ﴾ خبراً مقدماً ، والتقدير : أولم تكن القصة علم علماء بني إسرائيل آيةً لهم .

٩ وإنما عدلوا إلى هذا القول وإضمار القصة في ﴿ تَكُنْ ﴾ لأنه قال <sup>(٥)</sup> : لا تكون النكرة اسم « كان » المعرفة خبرها إلا في ضرورة الشعر . فحملوا هذا على إضمار القصة ، كقوله ﴿ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة غافر : ٥٠ ] ، والتقدير : أولم تكن القصة تأتاكم رسلكم . ١٢

(١) انظر الجواهر ٢٨٠ ، وشرح المع اللوح ١/٤٣ - ٢ و ٢/١٥٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٨٢ ، وإعراب القرآن ٥٠١/٢ ، والحجة ٨٢/٤ - ٨٤ خم ، ومجمع البيان ٢٠٣/٤ ، والبيان ٢/٢١٦ ، والبحر ٤١/٧ ، وحجة القراءات ٥٢١ ، والكشف لمكي ١٥٢/٢ ، والكشاف ٢/١٢٨ ، والإيضاح ١٠٥ ، وابن يعيش ١١٤/٣ ، ١١٦ ، والمغني ٥٩١

(٢) انظر ما سلف من التعليق على الـ « حشو » ٧١٥

(٣) وحده ، وقرأ الباقون يكن بالياء وآية بالنصب . انظر السبعة ٤٧٢ ، والتيسير ١٦٦ ، والنشر ٣٦٦/٢

(٤) هذا قول أبي علي ومن وافقه .

(٥) يريد سيبويه ، وقد حكى المؤلف كلامه بمعناه ، انظر الكتاب ٢٢/١ - ٢٣ . وما ذهب إليه سيبويه هو مذهب الجمهور ، انظر المقتضب ٨٨/٤ - ٩٤ ، وابن يعيش ٩١/٧ - ٩٥ ، والمغني ٥٩١ ، والمجمع ٩٦/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٦٧ - ١٧١ ، وضرائر الشعر ٢٩٥ - ٢٩٧

(٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٧٩

- وقال قوم<sup>(١)</sup> : إن قوله ﴿ آية ﴾ اسم ﴿ تكن ﴾ وإن كانت نكرة لأنها تخصّصت بالظرف ، لأن الظرف كان وصفاً لها ، فلما تقدّم عليها صار حالاً .
- ٣ ووقع لفارسهم<sup>(٢)</sup> هنا أيضاً<sup>(٣)</sup> سوء التأمل في التلاوة على ما هو عادته ، فزعم<sup>(٤)</sup> أن قوله ﴿ أن يعلم ﴾ في المعنى آية<sup>(٥)</sup> كما أن قوله ﴿ أن قالوا والله ربّنا ﴾ [سورة الأنعام : ٢٣] بمعنى الفتنة ، فكما جاء التأنيث في قوله ﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ﴾<sup>(٦)</sup> [سورة الأنعام : ٢٣] بنصب الفتنة ورفع ما بعد إلا -  
٦ ا فـ<sup>(٧)</sup> كذا ههنا تأنيث ﴿ أن يعلم ﴾ لأنه يؤول إلى معنى الآية . فهذا صحيح لو<sup>(٨)</sup> روى ﴿ أولم تكن ﴾ بالتاء ﴿ آية ﴾ بالنصب . وهذه خارج السبعة<sup>(٩)</sup> .  
٩ فلا يصلح هذا التعليل تعليلاً لابن عامر ، لأن ابن عامر رفع ﴿ آية ﴾ .

(١) يؤخذ مما في المعنى أن الزجاج أجاز هذا القول . وهو قول أبي زرعة ، وأجازه مكي والزمخشري والعكبري .

(٢) هو أبو علي الفارسي .

(٣) قوله « ها أيضاً » يقتضي أنه قد ذكر فيها تقدم مواضع وقع لأي علي سوء التأمل في التلاوة ، ولم يتقدم له في هذا الكتاب شيء من ذلك .

(٤) قال أبو علي : « ولا ينتج أن لاتنضر القصة ولكن يرتفع ﴿ أن يعلم ﴾ بقوله ﴿ تكن ﴾ وإن كان في ﴿ تكن ﴾ علامة تأنيث ، لأن ﴿ أن يعلم ﴾ في المعنى هو الآية فيحمل الكلام على المعنى كما حمل على المعنى في قوله ﴿ فله عشر أمثاله ﴾ [سورة الأنعام : ١٦٠] فأنت لما كان المراد بالأمثال الحسنات ، وكذلك قراءة من قرأ ﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ﴾ [سورة الأنعام : ٢٣] « اهـ الحجة ٨٣/٤ - ٨٤ خم ، وكان فيها « وإن كان في معنى علامة ... » وهو تحريف أصحناه من مجمع البيار الذي نقل صاحبه كلام أبي علي .

(٥) في الأصل : أنه ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٩١

(٧) زيادة من ب .

(٨) في الأصل : ولو ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٩) وهي قراءة شاذة عزاه أبو حيان إلى ابن عباس .

ونذكر<sup>(١)</sup> لك ههنا سوء تأمله في ظاهر التنزيل ، فنقول : إنه قد قال في قوله : ﴿ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة يونس : ٦١] / فيمن رفع : إنه محمول على موضع الموصوف<sup>(٣)</sup> ، يعني قوله<sup>(٤)</sup> ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ [سورة يونس : ٦١] فسمي قوله ﴿ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ موصوفاً ، وجعل قوله ﴿ وَلَا أَصْغَرَ ﴾ صفةً له ، لسوء تأمله ، وظنه أنه لا واو هناك ، وإن كان قد يُحْمَل ما بعد الواو على الوصف في بعض المواضع<sup>(٥)</sup> .

ومن ذلك أنه قال<sup>(٦)</sup> في قوله ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ ﴾<sup>(٧)</sup> [سورة الإسراء : ٣٤] : إن التقدير : إنَّ ذا العهد<sup>(٨)</sup> ، ثم قال ﴿ كُلُّ أُولَئِكَ ﴾ : أي كلُّ أفعال أولئك ، ﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾<sup>(٩)</sup> [سورة الإسراء : ٣٦] أي عن ذي العهد . وهذا لسوء تأمله في الظاهر ، لأنَّ هذا في آية . وتلك في آية أخرى .

(١) في الأصل : ويذكر . وهو تصحيف صوابه من ي و ب .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤٤-٥٤٥

(٣) قال أبو علي : ومن رفع ﴿ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ ﴾ حملة على موضع الموصوف ، وذلك أن الموصوف الذي هو ﴿ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ الجار والمجرور فيه في موضع رفع ... « اهـ الحجة ٣٩٠/٤ خك .

(٤) كان في النسخ : يعني أن قوله ، ياقحام ، أن ، وهو خطأ من النساخ .

(٥) دفعت أيها الشيخ فيما سلف من كتابك ٨٦٧ قول من نسب أبا علي إلى السهو في قوله « إنه محمول على موضع الموصوف » ووجهت قوله بأن الواو دخلت على الصفة ، وأنت هنا تنتهمه بسوء التأمل في ظاهر التلاوة ، فأبي القولين نأخذ عنك ؟! وقد سلف ٦١٩ تحقيق القول في أن دخول الواو على الصفة غير جائز البتة وأن الجائز تعاطف الصفات . وانظر ٨٦٥-٨٧٠

(٦) لم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه .

(٧) انظر الجواهر ٩١ ، ٣٤٠ ، وجمع البيان ٤١٢/٣ ، والبحر ٢٤/٦ . وسياق الآية : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً ﴾ [٣٤] ... ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً [٣٦] ﴾ .

(٨) فحذف المضاف . وقيل لاحذف في الكلام ، والتقدير : إن العهد كان مسؤولاً عنه ، فحذف عنه ، وقيل غير ذلك .

(٩) سلف الكلام عليها في موضعها ٧١٣ . والضمير في « عنه » يعود على « كل » .



ومن ذلك أنه قال [ في قوله <sup>(١)</sup> ] : ﴿ أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ <sup>(٢)</sup>  
 [ سورة الثوري : ٥١ ] « فتحمله <sup>(٣)</sup> على ﴿ أَوْ يُرْسِلَ ﴾ [ سورة الثوري : ٥١ ] . وهذا سوء  
 تأمل ، إنما ﴿ يرسل ﴾ بعد ﴿ أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ . وحقه : « فتحمله على  
 ٣ « أَنْ يَكَلِّمَ » <sup>(٤)</sup> .

وحديثي معه طويل ، وقد فرّ منه عثمان <sup>(٥)</sup> ، ولم يتجاسر على الإلزام  
 بـ « الْحُجَّة » ، وإنما شرع في « التَّذْكِرَة » <sup>(٦)</sup> فزعم أنه يلخصها ونبّه على بعض  
 المواضع منها ، وزعم أنه أقام معه أربعين سنة وأنه كان من حديثه معه كيت  
 ٦ [ و ] <sup>(٧)</sup> كيت .

(١) زيادة مني .

(٢) وسباق الآية : ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا .. ﴾ وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢ - ١٢٠٥

(٣) في الأصل : أن تحمله ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٤) ألح المؤلف هنا إلى موضع السهو في كلام أبي علي وهو ماسماه سوء تأمل في ظاهر التلاوة وهو كلام لا يفهم إلا بذكر بعض كلام أبي علي . قال أبو علي : « ... فإذا كان كذلك لم يحز أن يحمل الجبار الذي هو « من » في قوله ﴿ أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ على ﴿ أَوْ يرسل ﴾ لأنك ... ، اهـ . وقد نقل المؤلف في شرح البيع اللوح ١/٨٠ كلام أبي علي هذا ثم قال : « وهو سهو . وإنما هو « على ﴿ يَكَلِّمَ ﴾ » ، هكذا وقع في جميع النسخ [ يعني نسخ الحجة ] وهذا إصلاحه ... » اهـ . ونقل في الجواهر ٨٥٨ كلام أبي علي في هذه الآية من « التذكرة » ثم قال : « ومن هذا يصلح ما في الحجة لأنه قال : ذلك الفعل « يرسل » ، وقد أخطأ ، والصحيح ذلك الفعل يكلم » اهـ .

فقول المؤلف هنا « ... فتحمله على ﴿ أَوْ يرسل ﴾ ... فتحمله » صوابه « فلا يجوز أن تحمله ... » في الموضعين ، وأخشى أن يكون سقط قبل هذا كلام فيه ذكر بعض كلام أبي علي تصح معه عبارة المؤلف كما وقعت في النسخ .

(٥) ابن جني .

(٦) لأبي علي ، وقد سلف ذكره ٦٩٤ ، والتعليق ثمة . وقد هذب ابن جني التذكرة ونقل المؤلف في الجواهر ٢٧٢ من تهذيبه لها .

(٧) زيادة من ي و ب .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> | ١٩٨ | ]  
هو جمع « أُعْجَمِيَّ » <sup>(٣)</sup> دون « أعجم » <sup>(٤)</sup> ، لأن « أعجم » مثل « أَحْمَر » <sup>(٥)</sup> .  
ولا يقال في جمع أحمر : أَحْمَرُونَ <sup>(٦)</sup> .

فأما « أَجْمَع » و « أَجْمَعُونَ » فمثل « أحمد » و « أحمدون » <sup>(٧)</sup> ، وليس  
« أجمع » ك « أحمر » <sup>(٨)</sup> ولا « جمعاء » ك « حمراء » ، إنما « جمعاء »  
ك « الطُّرْفَاء » و « الْقَصَبَاء » <sup>(٩)</sup> .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٨٦٠ . وشرح الملح النوح ٢/٩٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٧ ، وللفراء ٢/٢٨٣ ،  
وإعراب القرآن ٥٠١/٢-٥٠٢ . وجمع البيان ٢٠٣/٤ . والبيان ٢١٦/٢-٢١٧ ، والبحر ٤١/٧ ،  
والاحتساب ١٣٢/٢ . وانظر ما سلف ٩٣٥

(٣) هذا قول الأخفش وابن جني ومن وافقهما . وعبارة الأخفش « واحداهم الأعجم وهو إضافة  
كالأشعرين » أي هو مسوب .

(٤) أجاز أن يكون جمع « أعجم » ابن عطية . وظاهر عبارة الفراء أنه يجيز أن يكون جمع أعجم  
وأعجمي ، وهو ما صرح به أبو حيان في البحر . ولم يعقب بتيء .

(٥) قال المؤلف في شرح الملح « إنما جمع أعجم عُجْم مثل أحمر وحر » .

(٦) قال ابن جني : « وذلك أن ما كان من الصفات على أفعال وأثناء فعلاء لا يجمع بالواو والنون  
ولا مؤنثه بالألف والتاء . ألا تراك لا تقول في أحمر أحمرين ، ولا في حمراء : حمراوات ... » اهـ  
عن الاحتساب .

وانظر في ذلك ابن يعيش ٢١٧/٢-٢١٨ ، وشرح الكافية ١٨١/٢-١٨٢ . وشرح الشافية  
١٦٨/٢-١٧٣ ، والجمع ١٥٣/١ ، وحاشية الصبان على الأشئوي ٨١/١

(٧) قال المؤلف في شرح الملح : « وأجمع لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل ، فهو مثل أحمد . وليس  
مثل أحمر ، لأنهم قالوا أجمعون وأجمعين ، ولو كان صفة كأحمر ل قيل جُمِعَ كما قيل حُفِرَ في  
أحمر ... وقولهم جمعاء لا يدل على أنه مثل أحمر وحمراء لأن جمعاء كالطرفاء والقصباء  
والخلفاء ... » اهـ . وانظر في ذلك الخصاص ١٧/١٣٢-١٣٣ ، واللسان ( جمع ) .

(٨) في الأصل « كأحمد » وجعل الناسخ فوق « حد » من « أحمد » : « حمر » وهو تصحيح منه لما  
وقع وهو على الصواب في ي و ب .

(٩) وهما اسمان على فعلاء ، وليست هذه الأمثلة بتأنيث أفعال . والطرفاء اسم يدل على الواحد

فـ « أعجمين » في الآية جمع « أعجمي » كـ « الأشعرين »<sup>(١)</sup>  
و « المقتوين »<sup>(٢)</sup> ، و ﴿ إلياسين ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة اصف : ١٣٠] ، و ﴿ العادين ﴾<sup>(٤)</sup>  
[سورة المؤمنون : ١١٣] .

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ  
يَنْقَلِبُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٢٢٧ ]

٦ ﴿ منقلب ﴾ ههنا مصدر بمعنى الانقلاب ، والتقدير : أي انقلاب  
ينقلبون . فانتصاب « أي »<sup>(٧)</sup> على المصدر ، كقولهم<sup>(٨)</sup> : ضرباً ضربت وأكلأ  
أكلت ، لأن ما أضيف إلى المصدر مما هو في المعنى صفة له كان كالمصدر .

= والجمع هو ضرب من القصب ، والقصبا كذلك اسم يدل على الواحد والجمع من القصب . انظر  
اللسان ( طرف ، قصب ) .

(١) سلف التعليق عليه ٩٣٦

(٢) سلف التعليق عليه ٩٣٦

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٢٩ - ١١٣١

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٣٥ - ٩٣٦ ، والتعليق ثمة .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٧١٢ ، وارجح البع اللوح ١/١٥٣ ، وإعراب القرآن ٥٠٦/٢ ، وجمع البيان ٢٠٧/٤ ،

والبيان ٢١٧/٢ ، والبحر ٤٩/٧ - ٥٠ ، والكامل ١٧ - ١٨ ، والخصائص ٢٩٨/١ . وابن يعيش ٢١/٤

و ٨٨٧ ، والمغني ٥٤٥ ، ٦٠٧ ، ٦٦٨ ، ٧٦٧

(٧) في الأصل وي : أيأ ، والوجه ما أثبت من ب .

(٨) في الأصل : كقوله ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

## سورة سليمان\*

صلوات الله عليه

٣ قوله عزّ وعلا : ﴿ طَسَّ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١ ]  
 أدخل الواو على قوله ﴿ كتاب ﴾ بعد قوله ﴿ آيات القرآن ﴾ وإن كنا  
 لشيء واحد ، لأن الواو يراد به الشراكة . وكأنه قال : تلك آيات جمعت أنها قرآن  
 ٦ وأنها كتاب .

﴿ تلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ آيات القرآن ﴾ خبر .

وقوله : ﴿ هُدًى ﴾ [ ٢ ]

٩ خبر بعد خبر . وإن شئت كان خبر مبتدأ مضر . وإن شئت كان في موضع  
 النصب على الحال ، والتقدير : تلك آيات القرآن هادياً ومبشراً <sup>(٢)</sup> .

قوله عزّ وعلا : ﴿ سَاتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ ﴾ <sup>(٣)</sup>

[ ٧ ] ١٢

(☆) في ي وب « سورة النمل » .

(١) انظر الجواهر ٨١٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٥-٢٨٦ ، وإعراب القرآن ٥٠٧/٢ ، ومجمع البيان

٢١٠/٤ ، والبيان ٢١٨/٢ ، والبحر ٥٢/٧-٥٣ ، والبيان ١٠٣/٢

(٢) تابعه على هذا التفسير صاحب البيان الذي نقل من كلام المؤلف من غير ما تصرّح على المعهود  
 منه . وعليه فالحال من المضاف إليه وهو « القرآن » وفي مجيء الحال من المضاف إليه خلاف ،  
 وقد سلف التعليق على هذا ٤٣٠ ح ٥ ، ولهذا ماضف العكبري هذا الوجه . والوجه أن يكون  
 التقدير : هادية ومبشرة ، والحال من « آيات » .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٨ ، وللأخفش ٢٨٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٠٨-٥٠٩ ، والحجة

٨٤/٨-٨٥ خم ، ومجمع البيان ٢١٠-٢٠٩/٤ ، والبيان ٢١٨/٢ ، والبحر ٥٥/٧

بالإضافة وترك الإضافة<sup>(١)</sup> . فمن<sup>(٢)</sup> أضاف كان ذلك من باب قولهم « جَبَّةٌ خَزٌّ »<sup>(٣)</sup> . ومن لم يُضِفْ كان ﴿ قَبَسٌ ﴾ بدلاً من ﴿ شهاب ﴾ .

٢ [ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٨ ]

فقوله ﴿ أَنْ ﴾ مخففة من « أَنْ » ، والتقدير : أنه بُورِكَ . ولم يأت بعوض كما جاء في قوله : ﴿ كَانَ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة الأعراف : ٩٢ ]\* ، وقوله : ﴿ أَنْ قَدْ أُلْبَعُوا ﴾ [ سورة الحز : ٢٨ ] ، لأنَّ قوله ﴿ بُورِكَ ﴾ دعاء ، والدعاء يجوز فيه ما لا يجوز في غيره<sup>(٧)</sup> .

٩ وقوله ﴿ من في النار ﴾<sup>(٨)</sup> أي من في طلب [ النار ]<sup>(٩)</sup> ، وإن شئت : من بقرب النار<sup>(١٠)</sup> .

(١) قرأ عاصم وحزمة والكسائي ﴿ بشهابٍ قيسٍ ﴾ منوناً غير مضاف ، وقرأ الباقون بالإضافة انظر السبعة ٤٧٨ ، والتيسير ١٦٧ ، والنشر ٣٣٧/٢

(٢) في الأصل : فبين ، وهو تحريف .

(٣) أي من باب إضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى « من » أي جبة من خز . وجعله الفراء من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو غير جائز ، انظر ماسلف من التعليق على هنا ٣٩٣ ح ٨

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٦٠ ، ١٢٢-١٢٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٨ ، ولفراء ٢٨٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٠٩/٢ ، ومجمع البيان ٢١٠/٤ ، والبيان ٢١٨/٢ ، والبحر ٥٥/٧

(٦) استشهد بـ « كَأَنَّ » المخففة وهي كـ « أَنَّ » المخففة في هذا الباب . ومن أمثلة « أُنْ » قوله تعالى : ﴿ يُحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ [ سورة البلد : ٧ ] .

(٧) انظر ماسلف من التعليق على « أَنْ » المخففة ٧٨٣ ح ٧

(٨) انظر تفسير الطبري ٨٢/١٩-٨٣ ، والقرطبي ١٣/١٥٨ ، وابن كثير ٦/١٩٠ ، ومجمع التفاسير ٥٠٤/٤ ، والكشاف ١٢٧/٢

(٩) ذكره الخازن ، انظر مجمع التفاسير . وقوله « النار » زيادة من ي و ب .

(١٠) ذكره القرطبي عن الثعلبي . وقدره الزمخشري : من في مكان النار . وقيل : من في النار أي نور رب العالمين ، وهو قول ابن عباس وسعيد بن جبير والحسن وقتادة وغيرهم ، وقيل : الملائكة ، عن السدي ووهب بن منبه ، وعليها لاحذف في الكلام .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ تَخْرُجُ بَيَظَاءَ مِنْ غَيْرِ سَوْءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٢ ]

والتقدير : تخرج بيضاء من غير سوء آية في جملة تسع آيات / مُرْسَلًا إلى فرعون <sup>(٣)</sup> .

فقوله ﴿ في تسع آيات ﴾ صفة لموصوف محذوف <sup>(٤)</sup> . وقوله ﴿ إلى فرعون ﴾ في موضع الحال <sup>(٥)</sup> من الضير في قوله ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ ﴾ [ ١٢ ] .

ا قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا ﴾ <sup>(٧)</sup> ] ١٤ ]  
أي بردها <sup>(٨)</sup> .

ا قوله تعالى <sup>(٩)</sup> : ﴿ وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ <sup>(١٠)</sup> ] ١٤ ]  
فيه تقديم وتأخير ، أي : جحدوا بردها ظلمًا وعلوًّا واستيقنتها أنفسهم .  
فالنائب لـ « ظلم » <sup>(١١)</sup> قوله ﴿ جحدوا ﴾ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٨/٢ . وإعراب القرآن ٥١١/٢ ، ومجمع البيان ٢١٢/٤ ، والبيان ٢١٩/٢ ، والبحر ٥٨/٧

(٣) وهو قول الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم . وذهب أبو حيان إلى أن « في » و « إلى » متعلقان بفعل مضر تقديره : اذهب .

(٤) مصوب عن الحال .

(٥) يريد أنه متعلق بحال وتقديرها كما ذكر : مُرْسَلًا إلى فرعون .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٨/٢ ، ومجمع البيان ٢١٢/٤ ، والبحر ٥٨/٧ ، وتفسير الطبري ٨٦/١٩ ، والقرطبي ١٦٣/١٦ ، ومجمع التفسير ٥٠٧/٤

(٧) لم أجدها هذا التقدير عند غيره ، ولا حاجة إلى تقدير حذف مضاف . وجحدوا بها : كفروا بها أي بالآيات وأنكروها ، وقيل : الباء زائدة أي جحدوها ، حكى عن أبي عبيدة .

(٨) زيادة مني .

(٩) وهو مفعول له ، وقيل حال .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٨

٣ خاطبتهم بخطاب العقلاء لما وصفتهم بصفتهم <sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ لَا يَخْطِئَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ١٨

قال الفراء : هذا نهي فيه طرف من الجزاء <sup>(٦)</sup> . وقال الأخفش : بل هذا على

٦ تقدير الواو العاطفة ، يكون نهيأ بعد أمر <sup>(٧)</sup> . والتقدير : ادخلوا مساكنكم ولا يحطمنكم سليمان . وعلى تقدير الفراء : إن دخلتم مساكنكم لا <sup>(٨)</sup> يحطمنكم سليمان <sup>(٩)</sup> . وهذا وإن كان في المعنى صحيحاً إلا أن <sup>(١٠)</sup> اللفظ ينم عن فصاحته

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣٦٢ ، ٤٦٥ ، والكتاب ٢٤٠/١ ، ولتقضب ٢٣٦/٢ . وابن يعيش

١٠٥/٥ ، وابن الشجري ١٣٤/١ ، ٣١٢ و ١٦٢/٢ ، والمغني ٤٧٨ . وانظر المصادر الآتية .

(٣) فوجه الخطاب إليهم وفهموا كلامها ، وذلك مما يوصف به ذوو العقول .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر الجواهر ٨٠٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٢/١ ، ٤٠٧ ، وإعراب القرآن ٥١٢/٣ ، ومجمع البيان

٢١٤/٤ ، والبيان ٢١٩/٢ - ٢٢٠ ، والبحر ٦١/٧ ، والبيان ١٠٠٦/٢ ، والمغني ٣٢٦ ، ٨٩١

(٦) ثم قال الفراء : « والمعنى : إن لم تدخلن حطمتن . وهو نهي محض ، لأنه لو كان جزاء لم تدخله النون الشديدة ولا الخفيفة ، ألا ترى أنك لا تقول : إن تضربي أضربنك إلا في ضرورة الشعر .. » اهـ . وأجاز النحاس أن يكون جواباً للأمر فتكون « لا » نافية . وهو قول الطبرسي ، وهو مردود بما قاله الفراء .

(٧) وحكى قوله في الجواهر أيضاً ، ولم أصب كلامه عند غيره . والظاهر أنه على قياس قوله في قوله تعالى ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن ﴾ [ سورة الأنفال : ٢٥ ] انظر ماعلقناه في موضع الكلام عليها ٤٩٧ . ولا ضرورة لتقدير الواو ، فالكلام نهي مستأنف .

(٨) في الأصل و ي : لم ، والنصب من ب .

(٩) كذا قال ، وقد نقلت لك كلام الفراء . وهو خلاف ما عزا إليه المؤلف ، وهو نص في أن الكلام نهي محض ، فالكلام مستأنف ، وهو قول غيره من المحققين . وما عزا المؤلف إلى الفراء هو ما فهمه الزجاج من كلامه ، انظر ماعلقناه ٤٩٧

(١٠) قوله « وهذا ... إلا أن » كلام غير مستقيم وقد سلف التعليق على نحوه ١٣٦

لَوْحِيلَ عَلَيْهِ ، لَأَنَّ النُّونَ لَا يَدْخُلُ فِي الْجَزَاءِ إِلَّا فِي ضَرْوَرَةِ الشَّعْرِ <sup>(١)</sup> .

قوله عز وجل : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّنْ قَوْلِهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٩ ]

٣ ﴿ ضَاحِكًا ﴾ حال مَقْدَّرٌ <sup>(٣)</sup> ، والتقدير : فتبسم مقدراً الضحك . ولا يكون محمولاً على [ الظاهر أعني ] <sup>(٤)</sup> الحال المطلق لأن التبسم غير الضحك <sup>(٥)</sup> ، لأن التبسم هو ابتداء الضحك ، وإنما يصير التبسم إذا اتصل وداوم ضحكاً ، فلا بد فيه من هذا التقدير . ٦

[ قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ فَقَالَ مَالِيَ لَا أَرَى الْهُدْهَدَ أَمْ كَانَ مِّنَ

الغَائِبِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٢٠ ]

٩ هذا كلام محمول على المعنى ، لأن قوله تعالى ﴿ مَالِيَ لَا أَرَى الْهُدْهَدَ ﴾ معناه : أحاضر هو ؟ فلما كان هذا معناه قابله بقوله ﴿ أَمْ كَانَ مِّنَ الغَائِبِينَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

(١) وهو مانص عليه الفراء فيما نقلت لك من كلامه ، وهو قول الجمهور . وقد سلف التعليق على هذا ٤٩٩

(٢) انظر الجواهر ٧٣٦ ، والحجة ٢١٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٢١٤/٤ ، والبيان ٢٢٠/٢ ، والبحر ٦٢/٧ ، وتفسير القرطبي ١٧٥/١٣ ، والكشاف ١٤٢/٣

(٣) وكذا في البيان وقد نقل صاحبه من كلام المؤلف من غير ما تصريح على المعهود منه ، وكذا في القرطبي ( وفيه : مقنار ، محرفاً ) . وهو معنى قول أبي حيان في تقييده : « أي شارعاً في الضحك ومتجاوزاً حد التبسم إلى الضحك ، ولما كان التبسم يكون للاستهزاء وللغضب ... وكان الضحك إما يكون للسرور والفرح أتي بقوله ضاحكاً » اهـ وقد أخذ من كلام الزمخشري .

(٤) ريادة من يرب (٥) ذهب الزجاج إلى أن ضاحكاً حال مؤكدة ، قال : لأن تبسم في معنى ضحك . والقول ما قاله المؤلف في بيان معناه . وانظر اللسان ( بسم ) . (٦) ريادة من ب .

(٦) انظر الجواهر ٦٢٣ ، ومجمع البيان ٢١٧/٤-٢١٨ ، والبحر ٦٤/٧ ، والكشاف ١٤٢/٣ ، وتفسير الطبري ٩٠/١٩ ، ومجمع التفاسير ٥١٢/٤ ، والحلييات ١٥٢-١٥٣ ، وانظر ما سلف ١٥٤

(٧) ظاهر هذا الكلام أن « أم » متصلة وأن الاستفهام الذي في قوله ﴿ مَالِيَ ﴾ نواب مناب هزة الاستفهام ، وصرح المؤلف بذلك فيما سلف ١٥٤ ، وهو قول أبي علي وعزاه إلى الأخفش أيضاً ، وهو ظاهر تأويل الطبري ، وقول ابن عطية . والصحيح أن « أم » منقطعة ، أي : بل أكان =



[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿لَأَعَذِّبَنَّكَ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢١ ]

هو مفعول ثان على تقدير : بعذاب شديد <sup>(٣)</sup> . وإن شئت كان « عذاب » في تقدير « تعذيب » على تقدير : لأعذبنه تعذيباً شديداً .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ٢٢ ]

أي مكث زماناً قصيراً <sup>(٥)</sup> . وإن شئت : فمكث في مكان غير بعيد <sup>(٦)</sup> .  
[ فعلى الأول فاعل « مكث » سليمان <sup>(٧)</sup> ، وعلى الثاني فاعله الهدهد <sup>(٨)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿فَقَالَ أَحَاطَتْ بِهَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ﴾ <sup>(٩)</sup> ] ٢٢ ]

= من الفائزين ، وهو قول المبرد والنخعي والطبري وأبي حيان وغيرهم ، قال أبو حيان :  
« والصحيح أن أم منقطعة ، لأن شرط المتصلة تقدم همزة الاستفهام ، فلو تقدمها أداة الاستفهام غير الهمزة كانت أم منقطعة » اهـ وانظر المصادر التي أحلتنا عليها في ذكر « أم » ١٥٤  
زيادة مني .

(١) انظر البيان ٢٢٠/٢ وقد أخذ صاحبه كلام المؤلف من غير ما تصریح على المجهول منه .  
(٢) محذوف الجار فوصل إليه الفعل فنصب ، وهو قول متكلف وخلاف الظاهر . والصواب القول الثاني .

(٣) انظر الجواهر ٣٠٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٩/٢ ، وإعراب القرآن ٥١٤/٢ ، ومجمع البيان ٢١٧/٤ ، والبيان ٢٢٠/٢ ، والبحر ٦٥/٧ ، وتفسير الطبري ٩١/١٩ ، والقرطبي ١٨٠/١٣

(٤) وهو قول الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم ، وهو الظاهر .  
(٥) ذكره أبو حيان .

(٦) وهو قول الطبري وغيره ، وقيل : الهدهد ، اختاره القرطبي وأجاز القول الأول .  
(٧) زيادة من ي ب ، وفي ب « هدهد » والصواب من ي . وأجاز أبو حيان أن يكون الضير في مكث لأحدهما في الوجهين .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٩/٢-٢٩٠ ، وإعراب القرآن ٥١٤/٢-٥١٧ ، والحجة ٩١/٤-٩١/٥ ، ومجمع البيان ٢١٦/٤-٢١٧ ، والبيان ٢٢١/٢ ، والبحر ٦٦/٧ ، وتفسير الطبري ٩١/١٩-٩٢ ، والقرطبي ١٨١/١٣ ، والكتاب ٢٨/٢

بالصرف وتترك الصرف<sup>(١)</sup> . فمن لم يصرف فللتعريف والتأنيث ، يجعلها اسم مدينة أو بلدة . ومن صرف جعلها اسم بلد أو مكان أو موضع<sup>(٢)</sup> .

٣ | قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿ إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [٢٣]<sup>(٤)</sup>

قال قوم : التقدير : أوتيت من كل شيء شيئاً<sup>(٥)</sup> .

٦ وقال قوم : أوتيت من كل شيء يؤتاها<sup>(٦)</sup> ، أي يؤتى المرأة . ألا ترى أنها لم تؤت الذكر<sup>(٧)</sup> .

٩ | قوله تعالى<sup>(٨)</sup> : ﴿ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ . أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ [٢٤-٢٥]<sup>(٩)</sup>

(١) قرأه أبو عمرو والبرقي عن ابن كثير بفتح الهمزة غير مصروف ، وقرأه قبل بإسكان الهمزة .

وقرأه الباقر بالجر منوناً مصروفاً . انظر السبعة ٤٨٠ ، والتيسير ١٦٧ ، والنشر ٢٣٧/٢

(٢) هذا قول الزجاج ومن وافقه . وذهب سيبويه والأخفش والفراء والنجاش وغيرهم إلى أن من

صرفه جعله اسماً للحَيِّ ومن لم يصرفه جعله اسماً للقبيلة ، وأجاز القولين أبو حيان ، وظاهر

كلام أبي علي ذلك فقد قدم ذكر قول سيبويه وغيره ثم حكى قول الزجاج ولم يعقب بشيء .

وكأن قول أبي إسحاق ههنا أجود .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٥٠٤ ، ٧٨٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٦ ، والبحر ٦٧/٧-٦٨ ، وتفسير الطبري

٩٢/١٩ ، والقرطبي ١٨٤/١٣ ، والخصائص ٣٧٢/٢ ، ٤٥٦

(٥) وهو قول الأخفش وأحد قولي ابن جني والقرطبي .

(٦) وهو قول الطبري عن الحسن ، وأحد قولي ابن جني . وعبارة ابن جني : من كل شيء تؤتاها

المرأة الملكة . وعبارة الطبري : من كل شيء يؤته الملك في عاجل الدنيا . وقيل غير ذلك .

(٧) قال ابن جني : « ... ولم تؤت خية ولا ذكراً ... ألا ترى أنها لو أوتيت خية وذكراً لم تكن امرأة

أصلاً ، ولما قيل فيها : أوتيت ، ولقيل : أوتي » .

(٨) انظر الجواهر ١٥٥ ، ٢٧٨ ، ٦٥٠-٦٥١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٩ ، وللفراء ١٩٠/٢ ،

وإعراب القرآن ٥١٨-٥١٧/٢ ، والحجة ٩١/٤-٩٢ خم ، وجمع البيان ٢١٧/٤ ، والبيان ٢٢١/٢ ،

والبحر ٦٨/٧-٦٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٣٢/٢ ، والكشاف ١٤٥/٣ ، والتبليان ١٠٧/٢ ،

أَي لئلاَّ يسجدوا . والجار متعلق بـ « صَدَّ » <sup>(١)</sup> ، وإن شئت بـ « زَيْنَ » <sup>(٢)</sup> ،  
وإن شئت بـ « لا يهتدون » <sup>(٣)</sup> .

وعلي <sup>(٤)</sup> يقرأ ﴿ أَلَا يسجدوا ﴾ مخففاً . فمن قائل يقول : تقديره : ألا يا ،  
أي ألا يا هؤلاء <sup>(٥)</sup> ، ثم قال « اسجدوا لله » . ومنهم من يقول : [ أدخل ] <sup>(٦)</sup>  
« يا » للتنبيه <sup>(٧)</sup> على الجملة ، كقوله : ﴿ ها أنتم هؤلاء ﴾ <sup>(٨)</sup> [ سورة آل عمران : ٦٦ ] \* ،  
وقول الشاعر <sup>(٩)</sup> :

أَلَا يَا أَسْلَمِي ذَاتَ الدِّمَالِيحِ وَالْعِقْدِ ... .. (١٠)

= وتفسير القرطبي ١٨٥/١٣ ، والخصائص ١٩٥/٢-١٩٦ ، ٢٧٩-٢٧٨ ، ٣٧٦ ، وابن يعيش  
٢٤٤/٢ ، ٢٥ ، ٤٠ ، و ١٢٨/٧ و ١٢٠/٨ ، والمغني ١٠٣ ، ٤٨٨-٤٨٩

(١) وهو قول الكسائي وأبي علي ومن وافقهما .

(٢) وهو قول الأخفش ومن وافقه ، وهو ظاهر قول الفراء .

(٣) و « لا » في هذا الوجه زائدة ، والتقدير : لأن يسجدوا أو إلى أن يسجدوا ، ذكره مكي  
والزمخشري وأبو البركات والعكيري والقرطبي . وقيل : ﴿ أَلَا يسجدوا ﴾ بدل من ﴿ السبيل ﴾  
عن علي بن سليمان الأخفش . وقيل غير ذلك .

(٤) هو الكسائي . وهذه قراءة الكسائي وحده ، وقرأ الباقر ﴿ أَلَا يسجدوا ﴾ بالتشديد . انظر  
السبعة ٤٨٠ ، والتيسير ١٦٧-١٦٨ ، والنشر ٣٣٧/٢

(٥) وهو قول الفراء والمبرد والنحاس ، وأجازه أبو علي وغيره .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) وهو قول الأخفش وابن جني . والظاهر أنه المختار عند أبي علي ، واختاره أبو حيان . والوجهان  
جائزان ، انظر المصادر السالفة والمجمع ٤٤٤-٤٥ و ٣٦٧/٤ . وكان في الأصل و ب « للتنبيه »  
وفي ي « في التنبيه » وهو تصحيف .

(٨) فـ « ها » حرف للتنبيه .

(٩) وهو أبو الأخيل العجلي . والبيت مطلع كلمة له في قصائد نادرة من كتاب منتهى الطلب  
٢٩-٤٠ . وعزاها أبو تمام إلى العديّل بن الفرخ العجلي ، وصحّح أبو ريشا نسبها إلى أبي  
الأخيل . انظر ديوان الحماسة للمرزوقي ٧٢٩ وما بعدها ، والتبريزي ١٢٦/٢ وما بعدها .

(١٠) عجره : وذات الشايبا الغرّ والفاحم الجعد

قوله عز و علا : ﴿ اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٨ ]

٣ قالوا : فيه تقديم وتأخير ، والتقدير : اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم <sup>(٢)</sup> . وإنما قالوا هذا لأن « ثم » يوجب التولي قبل النظر والانتظار .

٦ ويجوز أن يراد بقوله ﴿ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾ : تَنَحَّ عَنْهُمْ وامكث جانباً فانظر ماذا يرجعون <sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ أَلَّا تَعْلَمُوا عَلَيَّ ﴾ ] <sup>(٥)</sup> [ ٣١ ]

٩ رفع بدل <sup>(٦)</sup> من قوله ﴿ كِتَابٌ كَرِيمٌ ﴾ [ ٢٩ ] أي [ إني ] <sup>(٧)</sup> أَلْقَيْتُ إِلَيْكَ أَلَّا تَعْلَمُوا عَلَيَّ . وإن علقته بقوله / ﴿ كِتَابٌ ﴾ . أي : ألقى إلي كتاباً بأن <sup>(٧)</sup>

= والدماليج : جمع دملوج وهو المصعد من الحلي ، والعقد : القلادة ، والغرّ : البيض ، والفاحم الجعد أي والشعر الأسود الجعد .

(١) انظر الجواهر ١٠١-١٠٢ ، ٦٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٠ ، للفراء ٢٩١/٢ ، والحجة ١١٢/٢ و ١٣٩/٤ خ . وجمع البيان ٢١٩/٤ ، والبحر ٧٠/٧ ، وتفسير الطبري ٩٤-٩٥ ، والقرطبي ١٩١/١٣ ، وجمع التفسير ٥١٧/٤ ، والخصائص ٤١٠/٢ ، والمغني ٩١٤

(٢) عن ابن زيد ، وهو قول الأخفش وأبي علي وابن جني وأحد قولي الفراء وغيره .  
(٣) عن وهب بن منبه ، وهو قول القرطبي وأحد قولي الفراء وغيره ، واختاره أبو حيان ، وقال : « لا ضرورة تدعو إلى التقديم والتأخير ، بل الظاهر أن النظر معتقب التولي عنهم » اهـ .

(٤) زيادة من ي و ب .  
(٥) انظر الجواهر ٥٩٢-٥٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٩١/٢-٢٩٢ ، وإعراب القرآن ٥٢١/٢ ، وجمع البيان ٢٢٠/٤ ، والبيان ٢٢١-٢٢٢ ، والبحر ٧٢/٧ ، والقططع ٥٣٦-٥٣٧ ، وتفسير الطبري ٩٦/١٩ ، والمغني ١٠٣

(٦) وهو قول الأخفش وأحد قولي الفراء وأقوال الزجاج والنحاس وغيرهما .  
(٧) كذا قدره ، ولم يتكلموا في تعليق الجار والمجرور . وأجاز الزجاج أن تكون « أن » مفسرة ووافقه النحاس وغيره ، واستحسنه أبو حيان .

لا تعلوا عليّ - ف ﴿ كتاب ﴾ قد وُصِفَ بـ ﴿ كريم ﴾ ، فلا يعمل فيما بعد الوصف <sup>(١)</sup> ؛ ولكن تضر شيئاً دلّ عليه هذا الظاهر .

قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا ٣ أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٣٤ ]  
فيه قولان :

أحدها <sup>(٣)</sup> أن الكلام تمّ على قوله ﴿ أَذِلَّةً ﴾ ، ثم قال الله تعالى تصديقاً لها ٦ ﴿ وكذلك يفعلون ﴾ .

وقيل : بل الكلام متصل بعبءه ببعض ، و ﴿ كذلك يفعلون ﴾ من قولها <sup>(٤)</sup> . ٩

[ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ فَنَظِرَةً بِهِمْ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٣٥ ]  
هذا جمع بمعنى المفرد ، والتقدير : فناظرة بهم يرجع الرسول <sup>(٧)</sup> . دليله قوله ١٢ ﴿ أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ ﴾ [ ٣٧ ] ولم يقل : « ارجعوا إليهم » . وقد تقدّم نظيره في قوله

(١) انظر ما سلف ٨٣٠

(٢) انظر معاني القرآن للمراء ٢٩٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥٢٢/٢ ، والبحر ٧٣/٧ ، وتفسير الطبري ٩٧-٩٦/١٩ ، والقرطبي ١٩٥/١٣ ، وإيضاح الوقف ٨١٧ ، والقطع ٥٣٦ ، والمكتفى ٤٢٩ ، ومنار أهدى ٢٠٧

(٣) وهو قول ابن عباس وسعيد بن جبير والفراء وأبي حاتم وابن الأباري والطبري وغيرهم .

(٤) أجازته القرطبي ، قال أبو حيان : وهو الظاهر .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر البحر ٧٤/٧ ، وتفسير الطبري ٩٨/١٩ ، والقرطبي ١٩٦/١٣ ، وابن كثير ٢٠٠/٦-٢٠١ ، وجمع التفاسير ٥١٩/٤-٥٢٠

(٧) وهو معنى قول الطبري قال : إن العرب تظهر « الخير في أمر كان من واحد على وجه الخبر عن جماعة » .

وقيل : أرسلت رجلاً من أشرف قومها معه رجال ذوو رأي وعقل ، فقال ﴿ المرسلون ﴾ لهذا ، وقيل غير ذلك .

﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾<sup>(١)</sup> [ سورة الشعراء : ١٠٥ ] أي نوحاً ، فسمّاه « مُرْسَلِينَ » .

وقيل : في ﴿ ارجع ﴾ ضمير الهدهد<sup>(٢)</sup> ، أي ارجع إليهم قائلاً لهم .

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٤٢ ]  
أي من قبل مجيئها ، فحذف المضاف .

﴿ وأوتينا العلم من قبلها ﴾ من كلام بلقيس<sup>(٥)</sup> ، أي : قالت كأنها هو ، وأوتينا العلم بنبوتك من قبل هذه الحالة .

وقيل : بل هو من كلام سليمان<sup>(٦)</sup> . يعني : وأوتينا النبوة<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر الكلام عليها في مجمع البيان ١٩٦/٢ ، والبحر ٣٠/٧ و ٤٩٨/٦ ، وتفسير القرطبي ١١٩/١٢ ، ٣٠ ، وابن كثير ١٦٠/٦ ، وجمع التفسير ٤٨٢/٤ ، ٤٤٣ . ولم يتكلم المؤلف عليها .

(٢) لم أجد هذا القول ، والسياق يأباه .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٧٣ ، وإعراب القرآن ٥٢٤/٢ ، ومجمع البيان ٢٢٤/٤ ، والبحر ٧٨/٧ ، وتفسير الطبري ١٠٤/١٩-١٠٥ ، والقرطبي ٢٠٧/١٣-٢٠٨ ، وابن كثير ٢٠٤/٦ ، وجمع التفسير ٥٢٥/٤

(٥) وهو قول الخازن والنسفي ، وأجازاه الطبري والبيضاوي والقرطبي وأبو حيان ، وذهب أبو حيان إلى أن الظاهر أنه ليس من كلامها ، وهو قول أصحاب الوقف فإنهم ذهبوا إلى أن الوقف على ﴿ كأنه هو ﴾ تام ، انظر إيضاح الوقف ٨١٦ ، والقطع ٥٣٦ ، والمكتفى ٤٣٠ ، ومنار الهدى ٢٠٧ . وذهب صاحب الليران ٣٦٥/١٥-٣٦٦ إلى أن ظاهر السياق أنه ثقة كلام بلقيس أي « قد علما بقدرته قبل هذه الآية أو هذه الحالة وكنا مسلمين لسليمان طائعين له ، اهد والآية هي الإتيان بالعرش والحالة هي رؤيتها لعرشها بعدما جاءت إلى سليمان .

(٦) عن مجاهد ، وهو قول الطبري وابن كثير ، وأجازاه الباقون .

(٧) عبارة مجاهد : وأوتينا العلم من قبل هذه المرأة بالله وقدرته على ما يشاء ، ونحوها عبارة المفسرين .

وقيل : هو من كلام أصحابه<sup>(١)</sup> ، أي وأوتينا العلم بنبوتك من قبل مجيئها .

[ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> ] [ ٤٣ ]

٢ إن شئت « ما » كانت فاعلة ، أي صدّها عبادة<sup>(٤)</sup> غير الله عن عبادة الله .

وإن شئت ﴿ وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ ﴾ أي صدّها سليمان عما كانت تعبد ، فحذف « عن »<sup>(٥)</sup> .

٦ ا قوله تعالى<sup>(٦)</sup> : ﴿ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٤٤ ]  
أي حسبت ماء صحن الصرح<sup>(٨)</sup> ماء لجة .

(١) عن الجبائي ومن وافقه .

(٢) زيادة مي .

(٣) انظر الجواهر ٣٤١-٣٤٢ ، ٩٢٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٩٥ ، وإعراب القرآن ٢/٥٢٤-٥٢٥ .

ومجمع البيان ٤/٢٢٤ ، والبيان ٢/٢٢٢-٢٢٣ ، والبحر ٧/٧٩ ، وتفسير الطبري ١٩/١٠٥ ، والقرطبي ١٣/٢٠٨ . ومجمع التفاسير ٤/٥٢٥

(٤) ظاهر قول المؤلف « إن شئت « ما » كانت فاعلة » وقول الفراء وغيره إنها في موضع رفع = أن « ما » اسم موصول ، وتأويل المؤلف لها بالمصدر « عبادة » يحتمل أمرين : أحدهما أن تكون اسماً موصولاً ويكون في الكلام حذف مضاف والتقدير : وصدّها عبادة ما كانت تعبد ، والثاني أن تكون « ما » مصدرية فتكون هي وصلتها بتأويل مصدر في موضع الرفع على أنه فاعل وهو « عبادة » .

(٥) اقتصر النسفي على الأول ، وأجاز الباقر القولين وأجازوا أن يكون التقدير : وصدّها الله . وضعف أبو حيان القول الثاني ، قال : « وهو ضعيف لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ... وليس من مواضع حذف حرف الجر » اهـ . وهو كما قال .

(٦) انظر الجواهر ٩٢ ، ومجمع البيان ٤/٢٢٤-٢٢٥ ، وتفسير الطبري ١٩/١٠٦ . والقرطبي ١٣/٢٠٨-٢٠٩ ، وابن كثير ٦/٢٠٤-٢٠٥ ، ومجمع التفاسير ٤/٥٢٦ ، وعجاز القرآن ٢/٩٥ . وسياق الآية : ﴿ وقيل لها ادخلي الصرح فلما ... ﴾ .

(٧) وهو القصر ، عن أبي عبيدة ومن وافقه . وقيل : الصرح : الموضع المنبسط للكشف من غير سقف ، وعليه فلا حاجة إلى تقدير « صحن » قبله . وما ذكره هو معنى قول المفسرين على خلاف بينهم في اللفظ .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٤٥ |

﴿ هم ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ فَرِيقَانِ ﴾ خبره ، وقوله ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ حال .

٣ وقوله ﴿ إِذَا ﴾ خبر ثان ، والتقدير : فبالخضرة <sup>(٣)</sup> هم فريقان .

و ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ حال من الضمير في « فريقين » . وإن شئت كان وصفاً

لد « فريقين » . ولا يجوز <sup>(٤)</sup> أن ينتصب ﴿ إِذَا ﴾ بقوله ﴿ يَخْتَصِمُونَ ﴾ لأنَّ

٦ ما في حيز الصفة لا يتقدم على الموصوف كما لا تتقدم <sup>(٥)</sup> الصفة على الموصوف . ولهذا

المعنى لم يميز سيبويه <sup>(٦)</sup> : « أزيداً أنت رجلٌ تَكْرُمُهُ » بنصب « زيد » لأن

« تكرمهُ » جرى وصفاً على رجل فلا يتقدم عليه - أعني على رجل <sup>(٧)</sup> - ما في

٩ حيزه .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ﴾ ] ٤٩ |

في موضع ﴿ تقاسموا ﴾ تقديران <sup>(٩)</sup> :

١٢ يجوز أن يكون [ أمراً ] <sup>(١١)</sup> أمر بعضهم بعضاً بالتقاسم والتحالف على

التبئيت .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٠٨-٧٠٩ ، والبيان ٢٢٣/٢ ، والبحر ٨٢/٧ ، والبيان ١٠١٠ ، والمغني ٧٨١

(٣) ف « إذا » - وهي للمفاجأة - ظرف مكان ، وقد صرح المؤلف بهذا في الجواهر ٨٨٩ . وقد سلف

التعليق على هذا ٨٨١

(٤) أجازهُ العكبري .

(٥) لأن الصفة إذا تقدمت على الموصوف صارت حالاً ، انظر ماسلف ١٢٧

(٦) انظر الكتاب ٦٥/١ ولفظه « تضربه » مكان تكرمهُ . وانظر ماسلف ٤٥٠ ، ١١١

(٧) في الأصل : ارجل ، وما أثبتهُ من ي و ب أنسب .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢٩٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٢٧/٢ ، والحجة ٩٩/٤ خم ، ومجمع البيان

٢٢٦/٤ ، والبيان ٢٢٤/٢ ، والبحر ٨٣/٧

(٩) أجازهُما الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم ، ولم يميز أبو علي إلا الأول ، قال أبو حيان : وهو الظاهر .



ويجوز أن يكون قوله ﴿تَقَاسَمُوا﴾ في موضع فعلٍ ماضٍ و « قد » معها مضرة<sup>(١)</sup> ، والجملة في موضع الحال . أي قالوا متقاسمين بالله لنبئته وأهله .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾<sup>(٣)</sup>

[ ٤٩ ]

أي إهلاك أهله<sup>(٤)</sup> . بضم الميم<sup>(٥)</sup> . ومن قال ﴿مَهْلِكَ﴾ بفتح الميم واللام فمعناه الهلاك . وقد روي أيضاً ﴿مَهْلِكَ﴾ بكسر اللام . وهو بمعنى مهلك ، وهما لغتان<sup>(٦)</sup> . والأعرَفُ في المصدر الفتح ، والكسر قليل<sup>(٧)</sup> . لأن الكسر جاء في المكان<sup>(٨)</sup> : فيكون هذا مثل « المَرْجِع » و « المَكِيل » و « المَحِيض » .

(١) سلف التعليق على مجيء الفعل الماضي في موضع الحال ٢٣٤ . وقال أبو حيان هنا : « كثر وقوع الماضي حالاً بغير قد كثرة ينبغي القياس عليها » اهـ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٥٢٧/٢ . والحجة ١٠٠/٤ خم ، والبيان ٢٢٤/٢ ، والبحر ٨٤/٧

(٤) أو موضع إهلاك أهله . عن أبي علي والنحاس وغيرهما . ف « مُهْلِكٌ » يجوز أن يكون مصدراً ميمياً من أهلك أو اسم المكان منه .

(٥) وهي قراءة غير عاصم ، فقرأ حفص عنه بفتح الميم وكسر اللام ، وقرأ أبو بكر عنه بفتحها . انظر السبعة ٤٨٣ ، والتيسير ١٦٨ ، ١٤٤ ، والنشر ٣٣٨/٢ ، ٣١١

(٦) كذا قال ، وليستا بلفتين . وكون مهلك بكسر اللام مصدراً من هلك وجنة أجازة أبو علي ومن وافقه ، وأجاز أيضاً أن يكون مكاناً ، وهو قول النحاس . وأما « اللغتان » فكون هلكه بمعنى أهلكه فيما ذكر أبو عبي ، قال : « يقال هلك يهلك ، والمصدر منه مَهْلِكٌ .. واسم المكان المهْلِكُ بكسر اللام . فقول عاصم في رواية أبي بكر مَهْلِكٌ أي هلاك أهله ... وقد حكى أنه يقال هلكني بمعنى أهلكني . وذلك لغة تميم فيما زعموا ، فيجوز في المهْلِك على هذا أن يكون مصدراً مضافاً إلى المفعول به ، ويكون على قول من لم يجعل هلكه بمنزلة أهلكه مصدراً مضافاً إلى الفاعل كما تقول هلاك أهله ... » اهـ .

(٧) انظر الكتاب ٢٤٧/٢ ، والجل ٣٨٨-٣٨٩ ، وتكملة الإيضاح ٢٢١-٢٢٢ ، وشرح الشافية ١٧٣/١

(٨) في الأصل « لأن الكسر والفتح في المكان » وهو خطأ صوابه من ي و ب . وفي ب « في كان » وهو خطأ .

١/١٠٣

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ / عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٥١

٢ بالكسر والفتح <sup>(٣)</sup> . فمن كسر فلا إشكال فيه ، ويكون ﴿ عاقبة مكرهم ﴾ اسم ﴿ كان ﴾ والخبر ﴿ كيف ﴾ .

٦ ومن فتح ﴿ أنا ﴾ <sup>(٤)</sup> فهو بنزع الخافض ، على تقدير : لَأَنَا دَمَرْنَاهُمْ <sup>(٥)</sup> . ويجوز <sup>(٦)</sup> أن يكون قوله ﴿ أنا دَمَرْنَاهُمْ ﴾ بدلاً من قوله ﴿ عاقبة مكرهم ﴾ ، والتقدير : فانظر كيف كان تدميرنا إياهم .

٩ ولا يجوز أن يكون قوله ﴿ أنا دَمَرْنَاهُمْ ﴾ بدلاً <sup>(٧)</sup> من موضع ﴿ كيف ﴾ : لأن قوله ﴿ أنا دَمَرْنَاهُمْ ﴾ ليس معه همزة استفهام ، والبديل عن الاستفهام إنما يكون بهمزة الاستفهام ، كقولك : كم مائلك أعشرون درهماً أم ثلاثون ؟ ولا يجوز : عشرون درهماً ، بلا همزة <sup>(٨)</sup> .

١٢ [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ إِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ] ٦٢

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٥٩٣-٥٩٤ . ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٩٦ ، وإعراب القرآن ٢/٥٢٧-٥٢٨ ، والحجة ٤/١٠١-١٠٢ خم ، ومجمع اللين ٤/٢٢٦ ، والبيان ٢/٢٢٤-٢٢٥ ، ولبحر ٧/٨٦ ، والمفني ٧٢٦ ،

٧٣٨

(٣) قرأ بالفتح عاصم وحمة والكسائي ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٤٨٣-٤٨٤ ، والتيسير ١٦٨ ، والنشر ٢/٢٣٨

(٤) في الأصل وي : أن ، والوجه ما أثبت . وفي ب : وفتح بنزع ...

(٥) وهو أحد قولَي النحاس وأبي علي وأحد أقوال الفراء ومن وافقهم .

(٦) أجازه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم .

(٧) أجازه الفراء ورثة النحاس ، قال : « وهذا لا يحصل لأن كيف للاستفهام و ﴿ أنا ﴾ غير داخل في الاستفهام » اهـ .

(٨) في الأصل : همز ، والصواب من ي و ب .

(٩) انظر مجمع البيان ٤/٢٢٩ ، والبيان ٢/٢٢٦ ، وتفسير ابن كثير ٦/٢١٥ ، ومجمع التفاسير ٤/٥٣٥

﴿ ما ﴾ صلة زائدة<sup>(١)</sup> . وقوله ﴿ قليلاً ﴾ نصب صفة مصدر مضر أي تذكراً قليلاً تذكرون ، فحذف الموصوف . ومعنى « تذكراً قليلاً تذكرون » أي لا تذكرون أصلاً<sup>(٢)</sup> ، كما تقول : قلماً تأتيني ، والمعنى : أنت لا تأتيني .

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ بَلْ أَدْرَكَ عَلَيْهِمْ فِي الْآخِرَةِ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٦٦ ]  
« في » بمعنى الباء<sup>(٥)</sup> ، والمضاف مقدر ، والتقدير : بل أدرك عليهم بحدوث الآخرة<sup>(٦)</sup> .

[ وقوله ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا ﴾ [ ٦٦ ]  
أي من حدوثها<sup>(٨)</sup> .

(١) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالصلة من عبارات الكوفيين والزيادة من عبارات البصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٨

(٢) فالقلة بمعنى النفي ، وقيل القلة على بابها ، انظر ما سلف ٧٢ من الكلام على قوله ﴿ قليلاً ما يؤمنون ﴾ [ سورة البقرة : ٨٨ ] .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٩٢ ، وشرح اللع اللوح ٢/١٠٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٩٩ . وإعراب القرآن ٢/٥٣٠-٥٣١ ، والحجة ٤/١٠٣-١٠٥ خم ، وجمع البيان ٤/٢٣٠ ، والبيان ٢/٢٢٦ ، والبحر ٧/٩٢-٩٣ ، وتفسير الطبري ٢٠/٥-٦ ، والقرطبي ١٢/٢٢٦-٢٢٧ . وابن كثير ٦/٢١٧ ، وجمع التفاسير ٤/٥٣٦ . وقوله « أدرك » هذا ضبط الأصل وي وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وفي ب « أدارك » وهي قراءة الباقيين . انظر السبعة ٤٨٥ ، والتيسير ١٦٨ ، والنشر ٢/٣٣٩

(٥) هذا قول أبي علي ومن وافقه .

(٦) قال أبو علي : « أي لم يدركوا علمها ولم ينظروا في حقيقتها فيدركوها » . وهو ظاهر تقدير الفراء ومن وافقه : أي هل أدرك عليهم علم الآخرة . وذهب الطبري إلى أن ثم محذوفاً والتقدير : بل أدرك عليهم بذلك في الآخرة بل هم في الدنيا في شك منها . وظاهر كلامهم في القراءة الثانية أن « في » على بابها أي تكامل أو تتابع عليهم اليوم في الآخرة . وقيل غير ذلك في توجيه القراءتين .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر والحجة .

[ وقوله <sup>(١)</sup> ] : ﴿ بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٦٦ ]

جمع عَمَ .

[ قوله تعالى <sup>(٣)</sup> ] : ﴿ وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٨٢ ]

بالفتح والكسر <sup>(٥)</sup> . فالكسر لإشكال فيه . والفتح بنزع الخافض ، أي :

تكلّمهم بأن <sup>(٦)</sup> الناس ﴿ كانوا بآياتنا لا يؤقنون ﴾ [ ٨٢ ]

[ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> ] : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٨٣ ]

منتصب بما دلّ عليه قوله ﴿ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> [ ٨٣ ] ، لأن « يوماً » ههنا

بمنزلة « إذا » ، فكما <sup>(١٠)</sup> « إذا » بالفاء يُجاب « يوم » أيضاً بالفاء .

[ قوله تعالى <sup>(١١)</sup> ] : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ

السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ <sup>(١٢)</sup> [ ٨٨ ]

(١) زيادة مني . (٢) انظر إعراب القرآن ٥٣١/٢ ، والبيان ٢٢٦/٢ (٣) زيادة مني وب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣١ ، وللفراء ٣٠٠/٢ ، وإعراب القرآن ٥٣٥/٢ ، والحجة

١٠٨/٤-١٠٩/٤ خم . وجمع البيان ٢٣٢/٤-٢٣٣ ، والبيان ٢٢٧/٢-٢٢٨ ، والبحر ٩٧/٧

(٥) قرأ بالفتح عاصم وحمة والكسائي ، وقرأ الباكون بالكسر . انظر السبعة ٤٨٦-٤٨٧ ،

والتيسير ١٦٩ ، والنشر ٣٣٨/٢ (٦) وهو قول الأخفش والفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم

(٧) زيادة من ب . (٨) انظر البحر ٩٨٧ ، والتبيان ١٠١٤

(٩) ذهب العكبري ووافقه أبو حيان إلى أنه منتصب بـ « اذكر » مقدرة ، والظاهر قول المؤلف ،

وهو قول أبي علي ، انظر ما يأتي ١١٨٦

(١٠) في الأصل وب : وكا ، والوجه ما أثبت مني .

(١١) انظر الجواهر ٧٦٨ ، وشرح اللع اللوح ٧٥٧ مكرر ، وإعراب القرآن ٥٢٧/٢ ، وجمع البيان

٢٢٧/٤ ، والبيان ٢٢٧/٢ ، والبحر ١٠٠/٧ ، والكتاب ١٩٠/١ ، والمقتضب ٢٠٣/٣ ، والمسائل

المنشورة ٩ ، والبغداديات ١٧٠ ، ١٨٩ ، والخصائص ٧٢/٢ ، وابن يعيش ١١٦/١-١١٧ ،

وابن الشجري ١١٤/٢ ، والمغني ٢٦٠

﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ مصدر موكِّد لما قبله <sup>(١)</sup> ، لأن ما قبله يدلّ على أنّ الله صَنَعَهُ ، فكأنه <sup>(٢)</sup> قال : صنع ذلك صنْعاً .

٣ [ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَهُمْ مِّنْ فَرْعٍ يُّؤْمِنُ آمِنُون ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٨٩ ]  
بتنوين فرع ، وإضافته إلى « اليوم » <sup>(٥)</sup> . ويجوز في ال « يوم » الجرّ والفتح <sup>(٦)</sup> .

٦ فن تَوَّن وقال : ﴿ وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ يُّؤْمِنُ ﴾ نصب ال « يوم » بالمصدر ، وإن شئت بـ ﴿ آمِنُون ﴾ ، والتقدير : وهم آمنون يؤمِّنُون من فرع <sup>(٧)</sup> .

ومن لم ينون وأضاف ال « فرع » إلى ال « يوم » فيجوز أن يجرّ « يوماً » بالإضافة <sup>(٨)</sup> ، ويجوز أن يكون بنى « يوماً » على الفتح ، كقراءة من قرأ ﴿ مِنْ عَذَابٍ يُّؤْمِنُ بِبَيْتِهِ ﴾ <sup>(٩)</sup> [ سورة النارج : ١١ ] ، وقد تقدّم هذا <sup>(١٠)</sup> .

(١) وهو قول سيبويه والمبرد والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٢) كال في النسخ : وكأنه ، والوجه ما أثبت .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٦٥٨ ، ٨١٣ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١٠ و ٢/٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٠١/٢ ، وإعراب القرآن ٥٣٧/٢-٥٣٨ ، والحجة ١١٠/٤-١١١ خم ، وجمع البيان ٢٣٥/٤-٢٣٦ ، والبيان ٢٢٨/٢ ، والبحر ١٠١/٧-١٠٢ .

(٥) قرأ بالتنوين عاصم وحمره والكسائي ، وقرأ الباقر بالإضافة ، انظر السبعة ٤٨٧ ، والتيسير ١٧٠ ، والنشر ٣٤٠/٢ .

(٦) لا يجوز مع التنوين إلا الأصب وكذلك قرأ من تَوَّن ، وأضاف نافع وفتح الميم من يوم .

(٧) وإن شئت بصفة لفرع أي من فرع يحدث أو يقع يؤمِّنُون ، عن أبي علي ، ومنه أخذ المؤلف .

(٨) وهي قراءة غير نافع ممن لم ينون .

(٩) سلف الاستشهاد بالآية ٣٨١ ، وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(١٠) انظر ما سلف ٥٧٦-٥٧٧ ، وبسط التعليق على هذا ٣٨١-٣٨٢ .

## سورة موسى (٥)

صلوات الله عليه

قوله عز وعلا : ﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٦-٥ ]

وقرأها عليّ والزيات <sup>(٢)</sup> ﴿ وَيَرَىٰ فِرْعَوْنُ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا ﴾ ، فيجوز أن يكون استئنافاً ، ويكون ﴿ يَرَىٰ ﴾ في موضع الرفع . ويجوز أن يكون عطفاً على ﴿ نَمَكَّنَ ﴾ فيقدر فيه النصب .

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٨ ]

و ﴿ حَزَنًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، كـ « البخل » و « البخل » لغتان حسنتان . واللام لام

(٥) في ي وب : سورة القصص .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥٤٢/٢ ، والحجة ١١٠/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٣٨/٤ ، والبيان ٢٢٩/٢ ، والبحر ١٠٥/٧

(٢) عليّ هو الكسائي والزيات هو حمزة ، وقرأ الباقر ﴿ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا ﴾ انظر السبعة ٤٩٢ ، والتيسير ١٧٠ ، والنشر ٣٤١/٢

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥٤٣/٢ ، والحجة ١١٠/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٤٠/٤ ، والبيان ٢٢٩/٢ ، والبحر ١٠٥/٧ ، والبغداديات ٤٤ ، والمغني ٢٨٢

(٥) قرأ ﴿ حَزَنًا ﴾ حمزة والكسائي ، وقرأ الباقر حَزَنًا ، انظر السبعة ٤٩٢ ، والتيسير ١٧١ ، والنشر ٣٤١/٢

العاقبة<sup>(١)</sup> ، أي صار لهم عدوًّا وحزنًا ؛ لأنهم التقطوه<sup>(٢)</sup> لغير العداوة لا للعداوة .

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ قُرَّةٌ عَيْنٍ لِي وَلَكَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٩ ]

أي هو قرّة عين لي ولك ، ثم قال ﴿ لَا تَقْتُلُوهُ ﴾ [ ٩ ]

وأما من قال : إنّ التقدير : قرّة عين لي ولك لا ، ويقف على ﴿ لا ﴾<sup>(٥)</sup> = دخل عليه جزم ﴿ تقتلوه ﴾ / ، وليس هناك جازم إلا « لا » : ٢/١٠٣  
فثبت أنه لا يصح الوقف على قوله ﴿ لا ﴾ .

(١) سلف التعليق عليها ٢٦٧ ، ٤٢٢

(٢) في الأصل : التقطوا ، والوجه ما أثبت من ي و ب . (٣) ريادة من ي و ب

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥٤٣/٢ ، ومجمع البيان ٢٤٠/٤ . والبيان

٢٣٩/٢ - ٢٣٠ ، والبحر ١٠٦/٧

(٥) قال الفراء : « سمعت الذي يقال له ابن مروان السدي يذكر عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنه قال : إنما قالت ﴿ قرّة عين لي ولك لا ﴾ وهو لحن » اهـ . وقال ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٨٢٢ عقب حكايته قول الفراء وفيه زيادة وهي « ... ولك لا » ثم قال ﴿ تقتلوه ﴾ اهـ قال : « وإنما حكم عليه باللحن لأنه لو كان كذلك لكان « تقتلونه » بالنون لأن الفعل المستقبل مرفوع حتى يدخل عليه الناصب أو الجازم فالنون علامة الرفع ... » اهـ . وقال النحاس في القطع ٥٤٣ - ٥٤٤ : « .. وهذا كما قال الفراء . ورواية الكلبي لا محل اسم أن ينظر فيها ، لإجماع أهل العلم من يعرف الرجال على تكذيبه ، والصحيح عن ابن عباس أنه قال : قالت امرأة فرعون : قرّة عين لي ولك ، فقالت فرعون : أمّا لك فنعم وأمّ لي فلا .. » اهـ . وهو كما قال ، انظر تفسير الطبري ٢٣ - ٢٢/٢٠ ، والقرطبي ٢٥٤/١٣ . وابن كثير ٢٢٢/٦ ، ومجمع التفاسير ٥٥٠/٤ - ٥٥١ ، والمكتفى ٤٣٥ - ٤٣٦ ، ومنار الهدى ٢١٠ ، والمصادر السالفة .

ولا يلتفت إلى ما ذهب إليه صاحب منار الهدى في توجيه هذه الرواية المكذوبة عن ابن عباس = أن « تقتلوه » مجزوم بـ « لا » مقدرة ، فهذا شيء لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وهو قبيح ، ولا يحمل القرآن عليها . انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٠ ، وضائر الشعر ١٤٩ - ١٥٠

وابن مروان السدي هو محمد بن مروان السدي صاحب الكلبي وهو السدي الصغير متروك واثم بالكذب ، انظر ميزان الاعتدال ٣٢/٤

والكلبي هو محمد بن السائب ( ت ١٤٦ هـ ) متروك اثم بالكذب ، وعنده في الحديث مناكير =

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٢  
 قيل : أراد ب ﴿ المراضع ﴾ : الإرضاعات ، لأنه جمع « مَرَضَع » <sup>(٣)</sup> ،  
 والمَرَضَع والإرضاع واحد . ٣

وقيل : أراد ب ﴿ المراضع ﴾ جمع « المَرَضَع » <sup>(٤)</sup> ، فيكون المضاف مقدرًا ،  
 والتقدير : وحَرَّمْنَا عليه لبن المراضع <sup>(٥)</sup> .

﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ : أي من قَبْلِ قَصِّ أخته إياه <sup>(٦)</sup> . ٦

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يَصْدُرَ الرَّعَاءُ ﴾ <sup>(٧)</sup> ] ٢٣  
 و ﴿ يَصْدُرُ ﴾ ، بضم الياء وفتحها <sup>(٨)</sup> . ويكون المفعول محذوفًا ، أي يُصْدِرُ  
 الرَّعَاءُ إِلَيْهِمْ ومواشيهم . ٩

= ولا سيما إذا روى عن أبي صالح عن ابن عباس . انظر ميزان الاعتدال ٥٥٦/٣-٥٥٩ برقم ٧٥٧٤ ،  
 واستقصاء ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٤٨/٦-٢٤٩ برقم ١١١ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٠٣/٢ ، وإعراب القرآن ٥٤٤/٢-٥٤٥ ، ومجمع البيان  
 ٢٤٢/٤-٢٤٣ ، والبحر ١٠٧/٧ ، وتفسير الطبري ٢٦/٢٠-٢٧ ، والقرطبي ٢٥٧/١٣ ، ومجمع التفسير  
 ٥٥٢/٤ ، والكشاف ١٦٧/٣ ، والتبيان ١٠١٨ .

(٣) أجاز أبو علي ووافقه الزمخشري وغيره . وذكر المؤلف كلا القولين عن أبي علي في الجواهر .  
 وأجاز الزمخشري ومن وافقه أن يكون « مَرَضَع » موضع الإرضاع .

(٤) وهو الظاهر ، وهو قول الفراء والنحاس والطبري وأحد قولي أبي علي ومن وافقه ، وهو معنى  
 قول ابن عباس ومجاهد والسدي وغيرهم .

(٥) ذكر في الجواهر عن أبي علي أن التقدير : ثدي المراضع .

(٦) وهو قول الزمخشري أيضاً ، وأحد قولي الطبرسي وأبي حيان وغيرهما . وقيل : من قبل أن نرده  
 إلى أمه ، عن الزجاج والنحاس والطبري ومن وافقهم .

(٧) انظر الجواهر ٤٨٣ ، وإعراب القرآن ٥٤٩/٢-٥٥٠ ، والحجّة ١١٢/٤ خم ، ومجمع البيان  
 ٢٤٦/٤-٢٤٧ ، والبيان ٢٣١/٢ ، والبحر ١١٢/٧ .

(٨) قرأ ﴿ يَصْدُرُ ﴾ أبو عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقر ﴿ يَصْدِرُ ﴾ . انظر السبعة ٤٩٢ ،  
 والتيسير ١٧١ ، والنشر ٣٤١/٢ .



- [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢٥ |
- لا يجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ ههنا موصولة بـ « ما » ، ولا يكون على تقدير : أجر ما سقيته لنا ؛ لأنها إذا كانت موصولة كان المعنى [ بها ] <sup>(٣)</sup> الماء والذي يُجْزَاهُ أَجْرُ السَّقْيِ لأجر الماء ، لأن الأجر للعمل لا للعين ؛ فثبت أن « ما » مصدرية ههنا .
- [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢٧ |
- أي [ على أن ] <sup>(٤)</sup> تأجرتني نفسك في ثمانى حجج <sup>(٥)</sup> . ف ﴿ ثمانى ﴾ نصب على الظرف ، والخافض معها مضر <sup>(٦)</sup> .
- [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢٨ |

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٥٠٩ ، والبيان ٢٣١/٢ ، والمغني ٤٠٠

(٣) انظر مجمع البيان ٢٤٩/٤ ، والبيان ٢٣١/٢ ، والبحر ١١٥/٧ ، والكشاف ١٧٢/٣ ، والتبيان ١٠١٩ ، وتفسير الطبري ٤٢/٢٠

(٤) زيادة من ب .

(٥) تابعه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهو قول أبي حيان . وذهب الزمخشري إلى أن تأجرتني من أجرته : إذا كنت له أجيراً ، متعدد إلى واحد ، وثمانى ظرف ، وأجاز أن يكون متعدياً إلى اثنين من أجرته كذا : إذا أثبتته إياه ، وذهب إلى أن المفعول الثاني هو ثمانى حجج على تقدير حذف مضاف أي رعية ثمانى حجج ، وهو ظاهر تأويل الطبري ، قال : « ... أن تثبيني من تزويجكها رعي ما شيتني ثمانى حجج » . والظاهر القول الأول للزمخشري .

(٦) كذا قال ، ولم يصح الجار معها وهي ظرف ؟

(٧) انظر معاني القرآن للقرءاء ٣٠٥/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥١/٢ ، ومجمع البيان ٢٤٩/٤ ، والبيان ٢٣١/٢ ، والبحر ١١٥/٧-١١٦ ، والخصائص ٢٩٨/١ ، وابن الشجري ٢٩٥/٢ ، والمغني ١٠٧ ،

ابتداء وخير<sup>(١)</sup> . و ﴿ أَيَّ ﴾<sup>(٢)</sup> شرط ، و ﴿ مَا ﴾ صلة زائدة<sup>(٣)</sup> ،  
و ﴿ الْأَجْلِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> جرّ بإضافة ﴿ أَيَّ ﴾ إليه . وقوله ﴿ قضيت ﴾ في موضع  
الجزم بـ ﴿ أَيَّا ﴾ و ﴿ أَيَّا ﴾<sup>(٥)</sup> نصب بـ ﴿ قضيت ﴾ . والفاء مع ما بعدها في  
موضع الجزم جواب للشرط . والجملة في موضع النصب مفعول ﴿ قال ﴾ .

[ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ  
يُعَقِّبْ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٣١ ]

﴿ تهتزّ ﴾ في موضع النصب بـ ﴿ رآها ﴾ أي رآها مهتزة . وهكذا ﴿ كأنها  
جانّ ﴾ أي مهتزة مشبهة جاناً . وقوله ﴿ ولَّى ﴾ جواب ﴿ لمّا ﴾ . وقوله  
﴿ مُدْبِرًا ﴾ حال مؤكدة .

وتمّ الكلام عند قوله ﴿ ولم يعقب ﴾ ثم قال : ﴿ يا موسى أقبل ولا تخف  
إنك من الأمنين ﴾ [ ٣١ ] : ذكره الأخفش ، ونقل عنه الرازي<sup>(٨)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٩)</sup> : ﴿ وَأَضْمَمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ ﴾ [ ٣٢ ]

- (١) يريد قوله ﴿ ذلك بيني وبينك ﴾ .  
(٢) في النسخ « أيّا » والوجه ما أثبت .  
(٣) هنا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، انظر  
ماسلف ٢٨

- (٤) في النسخ : وأجلين . والوجه ما أثبت .  
(٥) في الأصل : وإنما ، وهو تحريف . (٦) زيادة من ي و ب .  
(٧) انظر إعراب القرآن ٥٥٢/٢ ، وجمع البيان ٢٥٢/٤ ، والبيان ٢٣٢/٢  
(٨) في كتابه ( جامع الوقوف ) ، انظر ماسلف من التعليق ٤٠٥ . والوقف على ﴿ ولم يعقب ﴾ تام  
عند نافع وأبي حاتم وابن الأنباري والداودي ، وقيل ليس بتمام لأنه متعلق بقوله ﴿ من  
الرَّهْبِ ﴾ ، فذهب صاحب منار الهدى إلى أنه حسن . انظر إيضاح الوقف ٨٢٣ ،  
والقطع ٥٤٥ ، والمكتفى ٤٣٧ ، ومنار الهدى ٢١١

- (٩) انظر الجواهر ٩٥٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٠٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥٢/٢ ، والحجسة  
١١٢-١١٢/٤ مكرر ، وجمع البيان ٢٥١/٤ ، والبحر ١١٧/٧-١١٨

و ﴿الرُّهْبِ﴾ ، و ﴿الرُّهْبِ﴾ ، و ﴿الرُّهْبِ﴾ <sup>(١)</sup> ، أربع لغات .  
وأشهرها بالفتحتين ، ثم بالضم والإسكان ، ثم بالفتح والإسكان ، ثلاثهن في  
السبعة <sup>(٢)</sup> .

٣

[ وقوله <sup>(٣)</sup> : ﴿فَدَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ٣٢  
بتخفيف النون وتشديد هـ <sup>(٥)</sup> . ويكون التشديد بدلاً من حذف الألف التي  
كانت في الواحد <sup>(٦)</sup> .

٦

وروي عن بعضهم <sup>(٧)</sup> ﴿فَدَانَيْكَ﴾ بياء بعد النون . فهؤلاء عوضوا من  
الألف الياء ، بخلاف من عوض عنها التشديد <sup>(٨)</sup> . [ ويجوز <sup>(٩)</sup> أن يكون أبدل من

(١) الرُّهْبُ بضمين قراءة شاذة عزاها ابن خالويه في شواذه ١١٢ إلى عيسى بن عمر والجحدري ، وزاد  
أبو حيان نسبتها إلى الحسن وقتادة ، ونسبها النحاس إلى الجحدري وابن كثير . ولعلها رواية  
شاذة عنه ، فالذي نصوا عليه أن ابن كثير يقرأ بفتحتين .

(٢) قرأ بفتحتين ابن كثير ونافع وأبو عمرو ، وقرأ بالفتح والإسكان حفص عن عاصم ، وقرأ الباقون  
بالضم والإسكان ، انظر السبعة ٤٩٣ ، والتيسير ١٧١ ، والنشر ٢٤١/٢  
زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ٨٠٢ ، وشرح اللمع اللوح ٢/١١١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٣ ، وللفراء ٣٠٦/٢ ،  
وإعراب القرآن ٥٥٢/٢ ، والحجة ١١٣/٤ - ١١٤ خم و ٢٥٢/٣ - ٢٥٥ خك ، ومجمع البيان  
٢٥١/٤ ، والبيان ٣٣٢/٢ ، والبحر ١١٨/٧ ، والمقتضب ٢٧٥/٣ ، وسر الصناعة ٤٨٧ ، وابن يعيش  
١٣٤/٣ ، وابن الشجري ٣٠٦/٣

(٤) قرأ بتشديد النون أبو عمرو وابن كثير ، وخفضاها الباقون . انظر السبعة ٤٩٣ ، والتيسير ١٧١ ،  
والنشر ٢٤١/٢ ، ٢٤٨

(٥) وقيل : التشديد بدل من لام « ذلك » في الواحد ، وهو قول الأخفش والمبرد والزجاج ، وأجازاه  
النحاس وأبو علي وابن جني ومن وافقهم . والقول الأول قول أبي حاتم وأحد قولي ابن جني وهو  
أشبهها عند أبي علي .

(٦) وهو ابن كثير ، انظر السبعة .

(٧) كذا في ب ، وفي الأصل و ي : التشديدة . وذكر صاحب البيان هذا القول عن المؤلف من غير  
تصريح .

(٨) وهو قول أبي علي .

إحدى النونين ياء كراهية التضعيف ، مثل أُمْلِيتْ وَأُمْلِيتْ [ <sup>(١)</sup> ] .

[ وقوله ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢٢ ]

متعلّق بمضمر <sup>(٤)</sup> . وإن شئت كان في موضع الحال من « برهانيين » <sup>(٥)</sup> . وإن شئت كان حالاً من المخاطب <sup>(٦)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> : ﴿ فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٢٤ ]

بجزم القاف وضّمّها <sup>(٩)</sup> . فمن جزمها كان جواب الأمر ، ومن ضمّها جعلها وصفاً لـ « رِدْء » . ويجوز فين جزم ألا يجعلها جواب الأمر ، ولكن أسكن القاف لكثرة الحركات وإجرائهم إياها مجرى « عَضُد » « كُف » <sup>(١٠)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(١١)</sup> : ﴿ فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمْ وَمَنِ اتَّبَعَكُمْ الْغَالِبُونَ ﴾ <sup>(١٢)</sup> [ ٢٥ ]

إن شئت كانت الباء من صلة ﴿ لَا يَصِلُونَ ﴾ ، ويكون قوله ﴿ أَنْتُمْ ﴾

(١) زيادة من ب . (٢) زيادة مني .

(٣) انظر شرح اللع اللوح ٢/٨٤ ، ومجمع البيان ٢٥٢/٤ ، والبحر ١١٨/٧ ، والتبيان ١٠٢٠

(٤) أي بفعل مضمر قدره أبو حيان : اذهب .

(٥) لأن برهانيين قد وصف بقوله « من ربك » .

(٦) وتقديره : مرسلًا إلى فرعون ، وهو قول الطبرسي والعكبري ، وصرح به المؤلف في شرح المبع .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٣ ، وللفراء ٣٠٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥٢/٣ ، والحجّة

١١٤/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٥١/٤ - ٢٥٢ ، والتبيان ٢٣٢/٢ ، والبحر ١١٨/٧

(٩) قرأ بالرفع عاصم وحزمة وقرأ الباقون بالجزم . انظر السبعة ٤٩٤ ، والتيسير ١٧١ ، والنشر ٣٤١/٢

(١٠) تابعه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهذا قول لا يجوز أن يحمل القرآن عليه ، فإن

مثله مما يجوز في ضرورة الشعر ، انظر المصادر المذكورة في تخريج قول امرئ القيس : فاليوم

أشرب غير × ولا واغل ٢٠٣

وإنما خرج على هذا الوجه اختلاس أبي عمرو نحو ﴿ يَا مَرْكُم ﴾ لا الإسكان ، انظر مسالف ٤٤ .

والقول الأول هو قول الجميع .

(١١) نظر مجمع البية ٢٥٢ ٤ ، والبحر ١١٨/٧ ، والتبيان ١٠٢١ ، ولبعدايات ٢٥٦ - ٢٦١

مبتدأ ، ويكون ﴿ من ﴾ معطوفاً عليه ، ويكون ﴿ الغالبون ﴾ خبر المبتدأ .

وإن شئت كان قوله / ﴿ بآياتنا ﴾ من صلة « الغالبين »<sup>(١)</sup> ، أي أنتما ومن  
 ١/١٠٤ اتبعكما غالبون بآياتنا على أعدائنا ، [ فيكون ﴿ بآياتنا ﴾ تبييناً ، كقوله  
 ٣ ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾<sup>(٢)</sup> [ سورة يوسف : ٢٠ ] لأن الصلة لا تتقدم على  
 الموصول<sup>(٣)</sup> [٤] .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَأَتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ  
 الْقِيَامَةِ ﴾ [٤٢] |<sup>(٦)</sup>

إن شئت كان التقدير : ولعنة يوم القيامة ، فحذف المضاف<sup>(٧)</sup> . وإن شئت  
 كان قوله ﴿ ويوم القيامة ﴾ محمولاً على موضع الجار والمجرور<sup>(٨)</sup> ، وهو قوله  
 ﴿ في هذه ﴾ . وإن شئت كان قوله ﴿ يوم القيامة ﴾ منتصباً بمدلول قوله  
 ﴿ مِنَ الْمُقْبُوحِينَ ﴾ [٤٢] والتقدير : وقُبِحُوا يوم القيامة<sup>(٩)</sup> . ولا ينتصب  
 بنفس قوله ﴿ من المقبوحين ﴾ لأنه في صلة اللام<sup>(١٠)</sup> .  
 ١٢

(١) هذا أحد قولي أبي علي ، والآخر أن يكون ﴿ بآياتنا ﴾ من صلة نجمل في قوله تعالى ﴿ ونجعل  
 لك سلطاناً فلا يملكون ... ﴾ . وأجاز القولين الطبرسي وأبو حيان .

(٢) سلف الاستشهاد بها ٩٧٨ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٣) سلف التعليل على هذا ٨٧٠ . وأجاز الطبرسي والعكبري وأبو حيان أن يتعلق ﴿ بآياتنا ﴾  
 بـ ﴿ الغالبون ﴾ وإن كان موصولاً على سبيل الاتساع .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر الجواهر ٧٠٩ ، والحجة ٢٠١-٢١ ومنه أخذ المؤلف كلامه ، وجمع البيان ٢٥٤/٤ ، والبيان  
 ٢٣٤-٢٣٣/٢ ، والبحر ١٢٠/٧ ، والتبيان ١٠٢١ ، وسياق الآية ﴿ ... ويوم القيامة هم من  
 المقبوحين ﴾ .

(٧) أجازته أبو علي ومن وافقه .

(٨) أجازته أبو علي وأبو البركات والعكبري ، وهو قول أبي حيان .

(٩) أجازته أبو علي وأبو البركات والعكبري ، وهو قول الطبرسي .

(١٠) هذا ردُّ علي أبي علي فقد أجازته « لأن فيه معنى فعل وإن كان الظرف متقدماً عليه » ، وأجازته =

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٤٨

يعنون موسى ومحمداً صلى الله عليهما <sup>(٣)</sup> . وقيل : بل موسى وهارون عليهما السلام <sup>(٤)</sup> . ٣

ومن قرأ ﴿ سِحْرَانِ ﴾ <sup>(٥)</sup> فإنهم يعنون التوراة والقرآن <sup>(٦)</sup> . وإن شئت كان التقدير <sup>(٧)</sup> : ذوا سِحْرَيْنِ تظاهرا .

[ قوله تعالى <sup>(٨)</sup> : ﴿ وَقَالُوا إِنَّا بِكُمْ كَافِرُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ] ٤٨ ٦

يعنون : بكل النبيين ، وإن شئت : بكل كتاب ، فحذف المضاف إليه <sup>(١٠)</sup>

[ قوله تعالى <sup>(١١)</sup> : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ <sup>(١٢)</sup> ]

[ ٥٨ ] ٩

= أبو البركات والعكبري على أن تكون الألف واللام للتعريف لا بمعنى الذي . لكن ينبغي على هذا أن يتعلق بحال مقدرة منه لا به هو نفسه ، انظر ماسلف ٨٧٠

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٦/٢-٣٠٧ ، والحجة ١١٥/٤-١١٦ خم ، ومجمع البيان ٢٥٦/٤-٢٥٧ ، والبحر ١٢٤/٧ ، وتفسير الطبري ٥٢/٢٠-٥٤ ، والقرطبي ٢٩٤/١٣ . وابن كثير ٢٥١/٦-٢٥٢ ، ومجمع التفاسير ٥٧٠/٤

(٣) عن ابن عباس ، وهو قول الفراء ومن وافقه .

(٤) عن مجاهد وسعيد بن جبير وابن زيد .

(٥) وهي قراءة عاصم وحزرة والكسائي ، وقرأ الباقون ﴿ ساحران ﴾ . انظر السبعة ٤٩٥ ، والتيسير ١٧٢ ، والنشر ٣٤١/٢-٣٤٢

(٦) عن ابن عباس وابن زيد والسدي ، وهو قول الفراء ومن وافقه واختاره ابن كثير . وقيل يعنون التوراة والإنجيل ، عن عكرمة ، واختاره الطبري ومن وافقه .

(٧) هذا قول جازز . وذكره النيسابوري في تفسير غرائب القرآن بطرة الطبري ٥٥/٢٠

(٨) زيادة مني .

(٩) انظر مجمع البيان ٢٥٧/٤ ، والبحر ١٢٤/٧ ، وكتب التعبير المذكورة في ح ٢

(١٠) والأظهر أن يكون التقدير : بكل من الساحرين أو السحرين ، انظر البحر والمصادر السالفة .

(١١) انظر الجواهر ٩٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٠٨/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥٥/٢-٥٥٦ ، ومجمع البيان ٢٥٩/٤ ، والبيان ٣٣٥/٢ ، والبحر ١٣٦/٧

أي : كم من قرية أهلكنا<sup>(١)</sup> . ف ﴿ كم ﴾ نصب بـ ﴿ أهلكنا ﴾ ،  
و ﴿ مَعِيشَتَهَا ﴾ نصب بنزع الخافض ، أي بطرت في معيشتها . ولا ينتصب على  
التمييز<sup>(٢)</sup> لأنه معرفة ، ولا يجوز نصب المعرفة على التمييز .

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ  
كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٦٢ ]

التقدير : كنتم تزعمونهم آلهة ، أو شركائي ، فحذف المفعولين<sup>(٥)</sup> . والعامل في  
﴿ يَوْمَ يُنَادِيهِمْ ﴾ قوله<sup>(٦)</sup> ﴿ قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ ﴾ [ ٦٣ ] .

٦

[ قوله تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٦٣ ]

قال أبو علي<sup>(٩)</sup> : ﴿ هَؤُلَاءِ ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا ﴾ في موضع  
خير مبتدأ آخر<sup>(١٠)</sup> ، والتقدير : هَؤُلَاءِ هم الذين أغوينا<sup>(١١)</sup> . ولا يكون ﴿ الَّذِينَ

٩

(١) في الأصل : أهلكناها ، والصواب من ي و ب .

(٢) أجازة الفراء ، ورده النحاس وغيره . قال النحاس « ونصب المعارف على التفسير محال عند  
البصريين » اهـ ، والتفسير : التمييز ، انظر ماسلف ١٠١-١٠٢ . وكونه منصوباً بنزع الخافض هو  
قول المازني فيما قال النحاس ، وعزاه أبو حيان إلى الأخفش . وقيل هو مفعول بطرت على  
تصنيته معنى خسرت ، وعزاه أبو حيان إلى أكثر البصريين . (٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٤١٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٩٦ ، والحجة ١٩٢/٤ خم ، والبحر ١٢٨/٧ ، والكشاف  
١٨٧/٣ ، وابن يعيش ٣٩/٢ ، والمغني ٧٧٤

(٥) قال ابن هشام : الأولى أن يقدر : تزعمون أنهم شركاء ، لأن الغالب على زعم ألا يقع على  
المفعولين صريحاً بل على أن وصلتها ، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك .

(٦) الذي قاله أبو حيان أن التقدير واذكر يوم ، ولم يتكلم عليه غيره .  
(٧) زيادة مي .

(٨) انظر الجواهر ١٨٨-١٨٩ ، ٨٠٣ ، والبيان ٢٣٥/٢ ، والبحر ١٢٨/٧ ، والكشاف ١٨٨-١٨٧/٣ ،  
والتيبان ١٠٢٤ . وسياق الآية : ﴿ ... الَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا ﴾ .

(٩) ذكر المؤلف نحو ما ذكره هنا ولم يعزه إلى أبي علي ، ونقل العكبري بعض كلام أبي علي ونص أنه  
في « التذكرة » له ، ومن العكبري أخذ أبو حيان .

(١٠) وذكر العكبري عن أبي علي أن الذين صفة خبر هَؤُلَاءِ المحذوف ، والتقدير : هَؤُلَاءِ هم الذين =

أغويناهم ﴿ هؤلاء ﴾ عنده ، ويكون ﴿ أغويناهم ﴾ [ ٦٣ ] خبراً ،  
لأنه حينئذ لا يكون مفيداً بقوله ﴿ أغويناهم ﴾ زيادة لم تستفد بالصفة  
والموصوف ؛ ولكن يكون التقدير : هؤلاء هم الذين أغوينا وأغويناهم كما غوينا ،  
فحذف الواو<sup>(١)</sup> .

قال : فإن قلت : فلم لا يكون قوله ﴿ أغويناهم ﴾ خبراً ، وجاز لتعلق<sup>(٢)</sup>  
قوله ﴿ كما غوينا ﴾ [ ٦٣ ] به ، فيكون مفيداً فائدة زيادة ليست في الصفة  
والموصوف ؟ = [ ف ]<sup>(٣)</sup> الجواب : إن ذلك يوجب أن يكون قوله ﴿ كما  
غوينا ﴾ جارياً مجرى ما لا بد منه من أحد جزأي الجملة ، وهذا لا يجوز لأنه  
ظرف ، والظروف فضلات في الكلام بمنزلة المفعول . فكما لا يجوز : زيدا  
ضرب ، بنصب « زيد » على أنه مفعول « ضرب » ، وفي « ضرب » ضمير يعود  
إليه ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الفضلة لا بد منه ليعود الضمير إليه = فكذا  
لا يجوز هذا ههنا . هذا كلامه .

وقال عثمان<sup>(٤)</sup> : إنا رأينا الظرف الذي يدعيه فضلة لا بد منه ، كقولهم :  
« زيد قائم عمرو في داره » ، فلا بد من قولك « في داره » ليعود من الجملة إلى  
« زيد » ضمير ، وهو فضلة في الكلام . فكذا ههنا ينبغي أن يكون  
﴿ أغويناهم ﴾ خبراً لتعلق قوله ﴿ كما غوينا ﴾ به وإن كان فضلة<sup>(٥)</sup> .

= أغوينا ؟! كذا قالوا ، والوجه أن يكون الذين على مذهب أبي علي خبراً لهؤلاء ، وإنما ذكر أبو  
علي « هم » للتفسير لا للإعراب .

(١١) في الأصل : أغويناهم ، وأثبت ما في ي و ب وهو أنسب .

(١) يريد أن جملة ﴿ أغويناهم ﴾ متأنفة .

(٢) في الأصل : لتعليق ، والصواب من ي و ب .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) هو ابن جني ، وحكى المؤلف في الجواهر كلامه بغير هذا اللفظ .

(٥) فابن جني يرى أن الذين صفة لهؤلاء وأغويناهم الخبر ، وهو قول الزمخشري ، وأجازه العكبري

وأبو حيان .



قوله تعالى : ﴿ تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِيَّانَا يَعْبُدُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٦٣ ]

﴿ ما ﴾ نفى تأكيد لمعنى قوله ﴿ تبرأنا ﴾ أي : لم يعبدونا باستحقاقٍ

مِنَّا <sup>(٢)</sup> . /

٣ ٢/١٠٤

وقيل <sup>(٣)</sup> : إن التقدير : تبرأنا إليك عن عبادتهم إيانا . فتكون ﴿ ما ﴾ مصدرية ، والجار محذوفاً . والوجه الأول ، وهذا تعسف <sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ

الْخَيْرَةُ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٦٨ ]

إن جعلت ﴿ ما ﴾ بمعنى الذي <sup>(٧)</sup> كان التقدير : ما كان لهم الخيرة فيه <sup>(٨)</sup> .

وإن جعلتها نافية بدأت بها ووقفت على قوله ﴿ ويختار ﴾ <sup>(٩)</sup> .

(١) انظر الجواهر ٩٢٠ ، والبيان ٢٢٥/٢ ، والبحر ١٢٨/٧ ، والكشاف ١٨٨/٢ ، والبيان ١٠٢٤ ،

ومجمع التفاسير ٥٧٧/٤

(٢) هذا كلام لامعنى له ، والوجه أن يقول : لم يعبدونا وإنما كانوا يعبدون أهواءهم ويطيعون شهواتهم ، وهو قول الزخشري وغيره .

(٣) أجازة العكبري والبيضاوي ( انظر مجمع التفاسير ) ، وذكره صاحب البيان ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح .

(٤) هو كما قال .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٩١٩ ، وإعراب القرآن ٥٥٦/٢ ، ومجمع البيان ٢٦٢/٤ - ٢٦٣ ، والبيان ٢٢٥/٢ ،

والبحر ١٢٩/٧ ، وتفسير الطبري ٦٣/٢٠ - ٦٥ ، والقرطبي ٣٠٥/٣ - ٣٠٧ ، وابن كثير ٢٦١/٦ ،

ومجمع التفاسير ٥٧٨/٤ ، وإيضاح الوقف ٨٢٢ - ٨٢٤ ، والقطع ٥٤٨ ، والمكتفى ٤٣٩ ، ومنار

الهدى ٢١٢ - ٢١٣

(٧) أجازة الزجاج وابن الأنباري ومن وافقهما ، ولم يرتض الطبري غيره ، وإنكر ذلك عليه جماعة

منهم مكي بن أبي طائب في مشكل إعراب القرآن ٥٤٧ - ٥٤٨

(٨) فحذف « فيه » ، انظر ما سلف من التعليق على حذف الجار والمجرور والعائد من خبر الصلة

٧٤٥

(٩) وهو قول الزجاج والأخفش علي بن سليمان وأكثر أصحاب الوقف وأهل التفسير والقراء فيما

صرح به التحاس ، واحتاره القرطبي وابن كثير وأبو حيان وغيرهم .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٧٣

أي في الليل . ٢

[ وقوله <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٧٣

أي في النهار .

ولم يقل « لتسكنوا فيها » ، كقوله ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ <sup>(٤)</sup>  
[ سورة التوبة : ٦٢ ] ٦

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ٧٦

وَصَلَتْ ﴿ مَا ﴾ ههنا ب ﴿ إِنَّ ﴾ وَكَبُرَتْ « إِنَّ » لَأَنَّ الموصولة توصل  
بكلتا الجملتين ، من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل <sup>(٦)</sup> .  
١٢ - وقوله ﴿ لتنوء بالعصبة ﴾ الباء للتعدية ، والتقدير : لتنبئ العصبة <sup>(٧)</sup> .

(١) زيادة م ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٩/٢ - ٣١٠ ، وجمع البيان ٢١٢/٤ ، والبيان ٢٣٦/٢ ، والبحر ١٣٠/٧

(٣) زيادة مئى .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٥١٧ ، وانظر ما سلف ٣٧

(٥) انظر الجواهر ٧٧١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٤ ، وللغراء ٣١٠/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥٨/٢ ،

وجمع البيان ٢٦٥/٤ ، والبيان ٢٣٦/٢ ، والبحر ١٣١/٧ - ١٣٢ ، وتفسير الطبري ٦٧/٢٠ - ٧١ ،

والقرطبي ٣١٢ - ٣١١/١٢ ، وجمع التفاسير ٥٨١/٤ ، وجماز القرآن ١١٠/٢ - ١١١ ، والكتاب

٤٧٣/١ ، وللقنطرب ١٩٤/٣ . والإيضاح ١٣٠ . وابن يعيش ٥٩/٨

(٦) قال الأخفش علي بن سليمان : « ما أقبح ما يقول الكوفيون في الصلوات أنه لا يجوز أن يكون صلة الذي وأخواته إِنَّ وما عملت فيه ، وفي القرآن : ما إن مفاتحه » اهـ وانظر لقول الكوفيين تفسير الطبري .

(٧) وهو قول الفراء والنحاس ومعنى قول ابن عباس والسدي وغيرهم واختاره الطبري وأبو حيان وغيرهما . وذهب أبو عبيدة إلى أنه مقلوب ، والمعنى لتنوء العصبة بالمفتاح ، وهو ظاهر قول =

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٧٩

أَي : وقال الذين ، فحذف الواو <sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيُكَانُّ اللَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٨٢

أَي : يقولون هذه الكلمة <sup>(٥)</sup> يتندمون . ثم قالوا مبتدئين : ﴿ كَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [ ٨٢ ] ، لفظه لفظ التشبيه ، ومعناه معنى الخبر ، والتقدير : الله يبسط الرزق لمن يشاء ، ومثله <sup>(٦)</sup> :

= الأخفش ، ولم يرتضه الفراء ومن وافقه ، ورأى الطبرسي أنه لا ينبغي أن يحمل القرآن على القلب لأنه يجري مجرى العلق من القائل ، انظر كلامه .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر البيان ٢٣٦/٢

(٣) يريد أن الجملة مستأنفة .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٤ ، وللبراء ٢١٢/٢-٣١٣ ، وإعراب القرآن ٥٦٩/٢-٥٦٠ ، وجمع

البيان ٢٦٤/٤-٢٦٥ ، والبيان ٢٢٦/٢-٢٢٧ ، والبحر ١٢٥/٧ ، والعصديات ٣٨ ، والمحاسب

١٥٥/٢-١٥٦ ، والكتاب ٢٩٠/١ ، والخصائص ٤٠/٣-٤١ ، وابن السجري ٦٧/٢-٧ ،

وابن يعيش ٧٥/٤-٧٨ ، والمغني ٢٣٤ ، ٢٥٤ . وانظر في « ويكأن » الأصول ٢٥١/١ ، وحروف

المعاني ٦٧-٦٩ ، والخلييات ٤٤-٤٦ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٢٦-٥٢٧ ، والصاحي ٢٨٢-٢٨٣ ،

ورصف المباني ٤٤٢-٤٤٣ ، والجنى السداني ٢٥٣-٢٥٤ ، والمغني ٤٨٣-٤٨٤ ، والجمع ١٥١/٢

و ١٩٤/٤

(٥) يريد « وَيُ » .

(٦) البيت للنحارث بن أمية بن عبد شمس من أبيات له يقولها في هشام بن المغيرة ، انظر شرح

أبيات المغني ١٧٠/٤-١٧١ . وهوله في حذف من نسب قريش ٦٧ ، والاشتقاق ١٠١ . وهو

بلا نسبة في الكامل ٦٧١ ، والفاضل ٤٩ ، والحجة ٤٥١/٢ خم ، والمغني ٢٥٣ . وعزاه ابن حبيب

في الخبر ١٣٩ إلى بحير بن عبد الله بن سلمة الخير بن قشير ، وهو وهم ، وإنما بيت بحير هو :

ذريني أصطبح ياسلم إني رأيت الموت نقب عن هشام

وهو من أبيات تروى له ولغيره ، انظر التعليق عليه في الكامل ٦٧١

فَأَصْبَحَ بَظُنْ مَكَّةَ مُكْفَهَرًا<sup>(١)</sup> كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

أي : الأرض ليس بها هشام<sup>(٢)</sup> ، لأنه كان قد مات . وهذا مذهب الخليل وسيبويه<sup>(٣)</sup> . ٣

فأما أبو الحسن فإنه يقول : إن الكاف متصلة [ بـ « وَيْ » ]<sup>(٤)</sup> والتقدير : وَيْكَ أَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ<sup>(٥)</sup> . وقد ذكرنا فيما تقدم<sup>(٦)</sup> أَنَّ كل كلام يمكن فيه تقدير العلم ، لأن الخبر إنما يُخْبِرُ لِيَعْلَمَ بكلامه المخاطب ما ليس عنده معلوماً ؛ فهذا يوجب فتح « أَنَّ » في جميع المواضع . ٦

[ قوله تعالى ]<sup>(١)</sup> : ﴿ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [ ٨٢ ] هذه « أَنَّ » مخففة من « أَنَّ »<sup>(٨)</sup> . ولم يأت بعوض ، وإن كان دخل على ٩

(١) كذا أنشده ، وهو تغيير للرواية ، والرواية والصواب « متشعراً » أي من الجذب والجل .

(٢) و « كَأَنَّ » للتحقيق ، وقيل هي للتعجب وهو ظاهر قول المبرد ، وقيل غير ذلك ، انظر المصادر السالفة .

(٣) والسيرافي وأبي علي وابن جني وغيرهم ، وهو قول الفراء ، وعزي إلى الكسائي .

(٤) زيادة من ب .

(٥) ما ذكره المؤلف هو قول ذكره الفراء ولم يصرح بصاحبه ، وعزي إليه مع أنه رده ، قال : . ولم نجد العرب بعمل الظن والعلم بإصمار مضمّر في أَنَّ ... « لكن الذي ذكره الفراء أن التقدير : « ويلك أعلَمُ أَنَّ » محذوف لام ويلك ، ثم قال « ولم نجد ... » . وعزي هذا القول إلى الكسائي وأبي حاتم ويونس . وأنكر النحاس وغيره حذف اللام ، وقال ابن جني : « وهذا يحتاج إلى خير نبي ليقبل » .

وأما أبو الحسن الأخفش فإنه يقول : التقدير : « وَيْكَ أَنَّهُ » والكاف من صلة ويك وهي للخطاب ، وأنه أي لأنه أو من أنه ، متعلق بما في ويك من معنى الفعل ، والتقدير : أعجب من أنه .

(٦) لم يذكر ذلك فيما أعلم .

(٧) انظر الجواهر ٧٢٦ ، والمغني ٤٢

(٨) هذا قول أبي علي فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر ، ثم نقل عن أبي الفتح قوله لأبي علي : « ولم =

الفعل ، كما جاء ﴿ أَنْ قَدْ أُلْبَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة الجن : ٢٨] . والتقدير : لولا أن الأمر والشأن من الله علينا .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ لَخُسِفَ بِنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٨٢ [ ٣

أي لَخُسِفَ الله بنا . ومن قال ﴿ لَخُسِفَ بِنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> على المجهول <sup>(٤)</sup> فإنه أقام الجار والمجرور مقام الفاعل . وقد جاء ﴿ لَخُسِفَ بِنَا ﴾ بالإسكان <sup>(٥)</sup> ، قال العجلى <sup>(٦)</sup> :

لَوْ عَصَرْنَا مِنَ الْبَيَانِ وَالْمِسْكَ أَنْعَصَرُ

قوله عز وعا : ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٨٣ ] ٩

﴿ تِلْكَ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الدَّارُ الْآخِرَةُ ﴾ إن جعلته خبراً كان قوله جعلت أن مخففة من الثقيلة ، وما أنكرت أن تكون هي الخفيفة الناصبة للفعل ، فتفكر ملياً ثم جوزه « اهـ » .

وما قاله أبو الفتح وجوزه أبو علي هو الوجه ، وانظر ما سلف ٧٨٣-٧٨٤

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٣١٣ ، والحجة ٤/١١٦ خم ، ومجمع البيان ٤/٢٦٤ ، والبيان ٢/٢٣٨ ، والبحر ٧/١٣٥

(٣) قرأ ﴿ لَخُسِفَ ﴾ مبتدئاً للفاعل حفص عن عاصم وحده . وقرأ الباقون ﴿ لَخُسِفَ ﴾ مبنياً للمفعول . انظر السبعة ٤٩٥ ، والتيسير ١٧٢ ، والنشر ٢/٣٤٢

(٤) لم يعبر المؤلف عن هذا بأنه مبني للمجهول إلا في هذا الموضع ، وقد جرى على أن يعبر عنه بـ « المرتب للمفعول » ، انظر ما سلف ١٦٦ ، ٢٧٨ ، ٢٩٥ ، ٣٨٨ ، ٦٨٣ ، ٩٤٨ ، وما سيأتي ١٠٦٣ ، ١٢٣٨ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢٩ ، ١٤٥٠ (٥) لم أجد هذه القراءة .

(٦) هو أبو النجم العجلي . والبيت له في الكتاب ٢/٢٥٨ ، والمنصف ١/٢٤ ، والمخصص ١٤/٢٢٠ ، والإنصاف ١٢٤ ، وشرح شواهد شرح الشافعية ١٥ ، وإصلاح للنطق ٣٦ ، وتهذيبه ٩٨ ، وأدب الكاتب ٥٢٨ ، والاقضية ٤٢٢ ، والزاهر ٨/٥٨٠ ، واللسان ( عصر ) . وهو بلا نسبة في اللامات للزجاجي ٣٦ ، والمنصف ٢/١٢٤ . والبيان ٢/٢٣٨ . أراد عَصَرَ فأسكن الصاد استخفافاً . (٧) انظر البيان ٢/٢٣٨

﴿ نجعلها ﴾ في موضع الحال ، وإن شئت كان خبراً بعد خبر . وإن جعلت<sup>(١)</sup>  
قوله ﴿ الدار الآخرة ﴾ عطف بيان كان قوله ﴿ نجعلها ﴾ خبراً

٢ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى ﴾ [ ٨٥ ]

وفي موضع آخر ﴿ أَعْلَمُ بِمَنْ جَاءَ بِالْهُدَى ﴾ [ ٣٧ ] . فحيث لا جازر كان  
﴿ مَنْ ﴾ في موضع النصب بفعل مضمر دل عليه قوله ﴿ أعلم ﴾<sup>(٤)</sup> .

٦ ولا ينتصب بـ ﴿ أعلم ﴾ لأنّ « أعلم » من المعاني<sup>(٥)</sup> ، والمعاني لا تنصب

المفعول . ولهذا المعنى قالوا في قول عباس بن مرداس<sup>(٦)</sup> : /

... .. وأُضْرِبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

٩ ألا ترى أنّ انتصاب « القوانس » بفعل مضمر دون « أُضْرِبَ » لأنّ  
« أُضْرِبَ » لا يعمل في المفعول به . نعم يعمل في الظرف ، لأن الظرف يعمل فيه  
الوَهْمُ ، كقول أوس<sup>(٧)</sup> :

١٢ فَإِنَّا وَجَدْنَا الْبُرْصَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يَمَانٍ مُسَهَّمٍ  
فَاعْمَلْ « أَحْوَجَ » في « ساعة » ونصب الساعة به .

(١) في الأصل : شئت ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٢٠٦ ، والبيان ٢٣٩/٢ ، والبحر ١٣٦/٧

(٤) هنا قياس قول أبي علي ومن وافقه ، وقياس قول الفراء والمبرد والزجاج ومن وافقهم أن يكون

« مَنْ » في موضع رفع على أنه مبتدأ وخبره جاء ، انظر ما سلف ٤٢٧

(٥) أفعل من كذا وصف مبني للمبالغة والتفضيل في معنى الفعل المشتق هو منه وهو بمنزلة الأسماء

التي لا تكون صفة فبعدت من شبه اسم الفاعل ، وصار كالأسماء الجوامد التي لم تؤخذ من الأفعال

والأسماء لا تعمل في الأسماء ، فلا تنصب المفعول به ، انظر ما سلف ٤٢٧

(٦) سلف البيت ٤٢٨ وتخريج والتعليق عليه ثمة .

(٧) ابن حجر . د ، ق ٢٦/٤٨ ص ١٢١ . وهو له في العُدييات ٩ ، وتكلمة الإيضاح ٩٧ ، والمخصص

٨٦/١٦ ، وشرح مشكل شعر المتنبي ٤٨ . وابن يعيش ٦١/٢ ، والحزانة ٤٩٤/٣ . وهو

بلا نسبة في الحجة ١٨/١ . وابن يعيش ١٠٤/٦ ، والبيان ٢٣٩/٢ . والريط : الثوب الرقيق ،

والمسهَّم : المخطط . ويروى « رأينا العرض » .

## سورة العنكبوت

قوله عز وعلا : ﴿ أَلَمْ . أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ﴾<sup>(١)</sup>

[ ٢-١ ]

سَدَّ قَوْلَهُ ﴿ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ مَسَدٌ مفعولي ﴿ حسب ﴾ . وقوله ﴿ أَنْ يَقُولُوا ﴾ تقديره : أَنْ يُتْرَكُوا بِأَنْ يَقُولُوا<sup>(٢)</sup> ، فحذف الجار .

وذكر في أثناء كلامه أبو إسحاق<sup>(٣)</sup> أنه يجوز أن يكون ﴿ أَنْ يَقُولُوا ﴾ بدلاً<sup>(٤)</sup> من قوله ﴿ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ ، فقال الفارس<sup>(٥)</sup> : هذا غلطٌ ، لأنه خارج من أقسام البديل ، ألا ترى أنه ليس ببديل كُلِّ ولا بعضٍ ولا اشتغال<sup>(٦)</sup> ؟! وهو كما قال .

(١) انظر الجواهر ٥٨٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢١٤ ، وإعراب القرآن ٢/٥٦١ ، ومجمع البيان

٢٧١/٤ - ٢٧٢ ، والبيان ٢/٢٤١ ، والبحر ٧/١٣٩ - ١٤٠ ، والحليبات ٦٥ ، والإغفال ١١٨٣

(٢) وقيل : لأن يقولوا ، أجازهما الزجاج والنحاس وأبو علي وغيرهم ، والثاني تقدير الفراء . وقدره النحاس أيضاً : على أن يقولوا .

(٣) نقل كلامه المؤلف في الجواهر ، والطبرسي في مجمع البيان .

(٤) وهو أحد قولي الفراء ، وأجازه النحاس ومن وافقه .

(٥) هو أبو علي الفارسي ، قاله في الإغفال ١١٨٥ ، ونقل كلامه للمؤلف في الجواهر والطبرسي في مجمع البيان . وعبارة أبي علي : ولا يكون أيضاً بدلاً لأنه ليس الأول ولا بعضه ولا مشتلاً عليه ولا يستقيم حمله على وجه الغلط « اهـ » .

(٦) قال الإمام الطبرسي عقب حكايته كلام أبي علي : « وأقول وبالله التوفيق : إن البديل هنا صحيح ، فإنه إذا قال : أحسبوا أن يقولوا آمناً وهم لا يفتنون ، وقوله « وهم لا يفتنون » جملة في موضع الحال = فكأنه قال : أحسبوا أن يدعوا الإيمان غير مختبرين ممتحنين بمشاق التكليف ، فيكون التقدير في معنى الآية : أحسبوا أن يتركوا أحسبوا أن يهملوا ، ولا شك أن الإهمال في معنى الترك ، فيكون الثاني في معنى الأول بعينه ... » اهـ .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ ﴾ ] ١٢ ]  
أي خطاياكم عنكم ، فحذف الجار والمجرور .

٢ قوله تعالى : ﴿ وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَانْتَهُوا ﴾ [ ١٦ ]  
مفعول ﴿ قال ﴾ هذه ينتهي إلى قوله ﴿ أُولَئِكَ يَتُوبُونَ مِنْ رَحْمَتِي وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [ ٢٣ ] . ثم قال : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ﴾ [ ٢٤ ] ، فانتهى خطاب إبراهيم قومه إلى هذا الموضع . فأجابوه بأننا نحرّقك أو تقتلك <sup>(٢)</sup> ، فقال لهم :

٦ ﴿ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ ﴾ [ ٢٥ ]  
نصب الـ « مودة » ورفعها <sup>(٣)</sup> . فمن نصبها كانت « ما » في ﴿ إِنَّمَا ﴾ كلفة .  
٩ و ﴿ أَوْثَانًا ﴾ مفعول ﴿ اتخذتم ﴾ ، وقوله ﴿ مَوَدَّةً ﴾ مفعول ثانٍ <sup>(٤)</sup> .

ومن رفع ﴿ مَوَدَّةً ﴾ فـ « ما » بمعنى « الذي » وهو نصب بـ « إن » ، وفي ﴿ اتخذتم ﴾ ضمير محذوف يعود إليه أي : إن الذين اتخذتمهم أوثاناً مودةً بينكم .  
١٢ فيكون ﴿ أَوْثَانًا ﴾ مفعولاً ثانياً ، و ﴿ مَوَدَّةً ﴾ رفع خبر « إن » <sup>(٥)</sup> . وقولاً ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [ ٢٥ ] من صلة ﴿ مَوَدَّةً ﴾ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٢٤٠ ، والبيان ٢٤١/٢

(٣) سياق الآية : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ ... ﴾ .

(٤) انظر الجواهر ٩٢٠ ، ٩٥٣ ، ومعاني القرآن للقرطبي ٢١٥/٢-٢١٦ ، وإعراب القرآن ٥٦٨/٢ ، والحجة

١١٧/٤-١٢٠ خم ، ومجمع البيان ٢٧٨/٤ ، والبيان ٢٤٢/٢-٢٤٣ ، والبحر ١٤٨/٧-١٤٩ . وسياق الآية ﴿ ... مودة بينكم في الحياة الدنيا ﴾ .

(٥) قرأ برفع المودة وإضافتها إلى بينكم ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، وقرأ بنصبها وإضافتها حمزة وحفص عن عاصم ، وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم بنصبها وتووينها ونصب بينكم ، انظر السبعة ٤٩٨-٤٩٩ ، والتيسير ١٧٣ ، والنشر ٣٤٣/٢

(٦) وأجاز أبو علي أن يكون اتخذ متعدياً إلى واحد ، وأن يكون المفعول الثاني محذوفاً تقديره : أَوْثَانُ اللَّهِ ، ومودة مفعول له .

(٧) أو خبر مبتدأ محذوف تقديره « هي مودة » والجملة خبر ، أجاز القولين الزجاج والنحاس وأبو =



فإن نونت ﴿ مودة ﴾ ونصبت ﴿ بينكم ﴾ وجعلت ﴿ بينكم ﴾ متعلقاً  
 بمحذوف صفة للـ ﴿ مودة ﴾ = لم يجرز تعليق الجار<sup>(١)</sup> بـ ﴿ مودة ﴾ عند  
 فارسهم<sup>(٢)</sup> ؛ لأن المصدر قد وُصِفَ ، فلا يعمل بعد الوصف<sup>(٣)</sup> . وعندي أنه يجوز  
 ذلك ، لأنه ظرف ، والظرف يفارق المفعول به ، ولْيَلْحَقْ هذا بالمائل المأخوذة  
 عليه<sup>(٤)</sup> .

قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّا مُنَجِّوْكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرَاتَكَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٢٣ ]  
 ﴿ منجوك ﴾ : الكاف عند سيبويه في موضع الجر بالإضافة ، وعند  
 الأخفش هو في محل النصب على أنه مفعول ﴿ منجوك ﴾<sup>(٦)</sup> .

= علي وغيره ، وأجاز الشافعي الفراء وأجاز أيضاً أن يكون مبتدأ وخبره « في الحياة الدنيا » ،  
 وأجازه النحاس أيضاً .

(١) يريد قوله ﴿ في الحياة الدنيا ﴾ .

(٢) هو أبو علي الفارسي . وما عزاه المؤلف إليه غلط عليه .

(٣) سلف التعليق على هذا ١٣٦ و ٤١٢

(٤) ذهل الشيخ عن كلام أبي علي فظن أنه استدرك عليه ، ولهذا ما قال « وليلحق هذا بالمائل

المأخوذة عليه » يريد كتابه « الاستدراك على أبي علي » انظر مقدمة التحقيق ( آثاره ) .

وذلك أن أبا علي أجاز في نصب مودة ونونها أن يتعلق « بينكم » و « في الحياة الدنيا »

بالمصدر « مودة » لأن الطرفين مختلفان أحدهما من المكان والآخر من الزمان ، وأجاز أن يكون

« بينكم » صفة للمصدر « مودة » ثم قال : « وإذا جعلته وصفاً للمصدر جاز أن يكون قوله ﴿ في

الحياة الدنيا ﴾ في موضع حال ... فإن قلت : فهل يجوز أن يتعلق الظرف الذي قد جاز أن

يكون حالاً بالمودة مع أنه قد وصف بقوله « بينكم » = قيل : لا يمتنع ذلك لأنك إذا وصفته

ففعلى الفعل قائم فيه والظرف يتعلق بمعنى الفعل ، وإنما الذي يمتنع أن يعمل فيه إذا وصف -

المفعول به : فقاما الحال والظرف فلا يمتنع أن يتعلق كل واحد منهما به وإن كان قد وصف

به ... « اه فتأمل !! وانظر ما سلف ٤١٢ - ٤١٣

(٥) انظر الجواهر ١٦٣-١٦٤ ، ٨٠٧-٨٠٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٤ ، ٤٣٦ ، وإعراب القرآن

٥٧٠/٢ ، والبيان ٢٢٤/٢ ، والبحر ١٥٠/٧-١٥١ ، والمقتضب ١٥٢/٤ ، والكامل ٤٦٨ ، والخصائص

٣٥٣/٢ ، وابن الشجري ١٩٦/١ ، ٣٤٦ ، وما سياتي ١١٨٠

(٦) كون الكاف في موضع الجر هو قياس قول سيبويه ، وكونها في موضع النصب هو قياس المحكي =

وقوله ﴿ وَأَهْلِكَ ﴾ عند سيبويه <sup>(١)</sup> ينتصب بفعل مضمر <sup>(٢)</sup> . والتقدير :  
وننجي أهلك ، لأن سيبويه لا يرى الكاف والياء والهاء في « ضَارِبَاكَ وَضَارِبَاَهُ  
وَضَارِبَايَ » إلا في موضع الجر ، لأن النون سقطت للإضافة ، والأخفش يرى كل  
ذلك في موضع النصب <sup>(٣)</sup> ، لأنه لا يمكن الجمع بين النون والهاء ولا النون والكاف  
[ ولا النون والياء ] <sup>(٤)</sup> ، لا يقال : ضاربانك ، ولا ضارباني ، ولا ضاربانه . / ٢/١٠٥

[ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٣٦ ]  
﴿ أَخَاهُمْ ﴾ ينتصب بفعل مضمر ، والتقدير : وأرسلنا إلى مدين أخاهم  
شعيباً .

[ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> : ﴿ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ [ ٣٦ ]

من مذهب الأخفش ، وقد سلف ٦٧٥ بسط التعليق على هذا وتحقيق القول في أن ما في معاني  
القرآن للأخفش خلاف المحكي عنه فهو يوافق سيبويه وغيره في هذا ، فهو يقول « والكاف في  
موضع جر لذهاب النون » اهـ .

- (١) هذا قياس مذهبه ، انظر الكتاب ٨٦/١ - ٨٨ ، والمصادر المذكورة فيما علقناه ٦٧٥
- (٢) قوله « بفعل مضمر » غير دقيق ، فذهب سيبويه أنه ينصب بناصب مضمر وأحاز أن يكون  
فعلاً كما ذكر المؤلف أو اسم فاعل يعمل فيه والتقدير : ومنجون أهلك .
- (٣) ذكرت في ح ٦ من الصفحة السابقة أن هذا هو المحكي المشهور من مذهبه ، وهو خلاف ما اصـ  
عليه في كتابه معاني القرآن فهو يوافق سيبويه وغيره ، انظر ما سلف ٦٧٧ . وهو يقول في هذه  
الآية : « فالنصب وجه الكلام لأنك لا تجري الظاهر على المضمر ، والكاف في موضع جر لذهاب  
النون » اهـ معاني القرآن له ٨٤ ، ويقول أيضاً « لأن الأول كان في معنى التنوين لأنه لم يقع ،  
فلذلك انتصب الثاني » اهـ معاني القرآن له ٤٣٦ . يريد أنه منصوب على المعنى فينصب بمضمر  
تقديره : وننجي أهلك أو ومنجون أهلك ، وهذا مذهب سيبويه وغيره ، قال سيبويه : « ...  
وإن شئت نصبت على المعنى وتضرله ناصباً فتقول : هذا ضارب زيد وعمراً ، كأنه قال :  
ويضرب عمراً أو ضارب عمراً ... » اهـ .

(٤) زيادة مني .

(٥) ريادة من ي و ب .

(٦) انظر مجمع البيان ٢٨٢/٤ ، والبيان ٢٤٤/٢ ، والبحر ١٥١/٧

ولم يُدْخِلِ الفاء إلا في هذا الموضع <sup>(١)</sup> ، وكلاهما حسن جميل : إدخالُ الفاء وتركها .

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ]

[ ٤٢ ]

مذهب سيبويه والخليل <sup>(٤)</sup> أن ﴿ ما ﴾ استفهام ههنا ، وهو في موضع النصب بقوله ﴿ تدعون ﴾ ، والتقدير : أي شيء تدعون من دونه .

وقال غيرها : إن ﴿ ما ﴾ بمعنى « الذي » <sup>(٥)</sup> ، والتقدير : يعلم الذي <sup>(٦)</sup> تدعونه من دونه ، فحذف الهاء . و ﴿ ما ﴾ ينتصب ب ﴿ يعلم ﴾ على هذا القول ، وعندهما ينتصب ب ﴿ تدعون ﴾ دون ﴿ يعلم ﴾ لأنه استفهام .

(١) يريد في نظائر هذه الآية ، كقوله ﴿ وإلى عاد أخام هوداً قال يا قوم اعبدوا ﴾ [ سورة الأعراف : ٦٥ ، وهود : ٥٠ ] . وقوله ﴿ إلى نود أخام صالحاً قال يا قوم اعبدوا الله ﴾ [ سورة الأعراف : ٧٣ ، وهود : ٦١ ] ، وقوله ﴿ وإلى مدين أخام شعيباً قل يا قوم اعبدوا الله ﴾ [ سورة الأعراف : ٨٥ ، وهود : ٨٤ ] .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٧٢٤ ، ٩٢١ ، وإعراب القرآن ٥٧٢/٢ ، والحجة ١٢٢/٤ خم ، وجمع البيان ٢٨٤/٤ ، والبيان ٢٤٥/٢ ، والبحر ١٥٣/٧ ، والكشاف ٢٠٦/٢ ، وتفسير الطبري ٩٨/٢٠ ، والقرطبي ٣٤٦/١٣ ، وجمع التفاسير ١٨/٥ ، والكتاب ٤٧٣/١ ، والعسكريات ١٠٤ ، والبغداديات ٧٩-٧٨ وقوله « ما تدعون » هو ضبط الأصل ، وفي ي و ب « ما يدعون » وهما قراءتان ، فقرأ بالياء أبو عمرو وحفص عن عاصم وقرأ الباقر بن بقاء ، انظر السبعة ٥٠١ ، والتيسير ١٧٤ ، والنشر ٣٤٣/٢ .

(٤) حكى سيبويه عن الخليل ، قال « ف » ما « هنا بمنزلة أيهم » ، و « يعلم » معلقة « اهـ وانظر الحجة والبغداديات .

(٥) وهو ظاهر قول النحاس والطبري ، وقول القرطبي ، وأجازه السيرافي ومن وافقه ( انظر طرقة الكتاب ٤٧٣/١ ) . والمصادر السالفة . و « يعلم » بمعنى يعرف . وذهب الزمخشري إلى أن مانافية ومن زائدة للتوكيد .

(٦) في الأصل وي : الذين ، وهو خطأ صوابه من ب .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ لَنَبْؤَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٥٨

عَدَى « نُبَوِّئُ » إلى المفعولين ، ونصب ﴿ خالدين ﴾ على الحال من الهاء ٣  
والميم .

و ﴿ نِعَمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ . الَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ٥٨ - ٥٩ ٦  
يجوز أن يكون ﴿ الَّذِينَ ﴾ في موضع الجرّ وصفاً للعاملين <sup>(٤)</sup> ، ويكون  
الخصوص بالمدح محذوفاً ، والتقدير : نعم أجر العاملين الصابرين المتوكلين  
أَجْرُهُمْ .

٩ ويجوز أن يكون المضاف محذوفاً ، والتقدير : نعم أجر العاملين أجر الذين  
صبروا ، فحذف المخصوص بالمدح - وهو المضاف - وقام المضاف إليه مقام  
المضاف <sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا ﴾ <sup>(٧)</sup> ] ٦٠ ١٢

يجوز في موضع ﴿ كَأَيِّنْ ﴾ [ أن ] يكون مرفوعاً ، ويكون قوله ﴿ من

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٤٧٢ - ٤٧٣ ، والحجة ١٢٤/٤ - ١٢٥ خم ، وجمع البيان ٢٩٠/٤ ، والبيان ٢٤٥/٢ .  
والبحر ١٥٧/٧ ، وما سلف ٥٤٨ - ٥٥٠

(٣) انظر الجواهر ٦٨ ، وجمع البيان ٢٩٠/٤ ، والبيان ١٠٣٤ ، وإيضاح الوقف ٨٢٩ ،  
والقطع ٥٥٧ ، والمكتفى ٤٤٥ ، وسمار الهدى ٢١٦

(٤) وهو قول النحاس ومن وافقه .

(٥) ويجوز أن يكون « الذين » خبر مبتدأ محذوف أي هم الذين ، وهو قول العكبري وظاهر قول  
ابن الأنباري فقد ذهب إلى أن الوقف على ﴿ العاملين ﴾ تام .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر مجمع البيان ٢٩٠/٤ ، والبيان ٢٤٦/٢ ، والبيان ١٠٣٤

دَابَّةٌ ﴿ في موضع التبيين <sup>(١)</sup> له ، ويكون قوله ﴿ لا تحمل رزقها ﴾ في موضع الجر صفة للمجرور ؛ ويكون قوله ﴿ الله ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يرزقها ﴾ خبره ، والجملة خبر ﴿ كَأَيْنَ ﴾ . وأنث ﴿ كَأَيْنَ ﴾ <sup>(٢)</sup> بقوله ﴿ يرزقها ﴾ حملاً على المعنى .

٣

ومن أجاز « عبد الله زيد أبوه ضارب » بنصب « عبد الله » ب « ضارب » أجاز أن يكون ﴿ كَأَيْنَ ﴾ في موضع نصب بفعل مضمَر يفسره يرزقها <sup>(٣)</sup> .

٦

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ٦٤ |  
التقدير : وإنَّ حياة الدار الآخرة لهي الحياة . ف ﴿ الحيوان ﴾ ههنا مصدر . والكلام محمول على حذف المضاف ، لأن الحياة لا تكون الدار <sup>(٦)</sup> .

(١) التبيين هو التمييز ، انظر ما سلف من التعليق ٤٤٨

(٢) في الأصل : كَأَيَّا ، والصواب من ب . وفي ي : وأنث كَأَيَّ كَأَيَّا . وكأن الثانية تصحيح للأولى ولم يضرب عليها الناسخ ، وهو خطأ .

(٣) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان الذي نقل منه من غير تمريح على المعهود منه . وهو وهم ، فالمسألة التي ذكرها لاتشبه الآية . وذلك أن قوله تعالى ﴿ وكأين من دابة ﴾ يجوز أن يكون في موضع رفع على أنه مبتدأ وهو الأعلى والأجود ، ويجوز أن يكون منصوباً على الاشتغال بفعل مضمَر يفسره المذكور عند البصريين وبالفعل نفسه عند الكوفيين ، انظر ما سلف من التعليق على الاشتغال ٤٦٩

وأما المسألة التي ذكرها فقد نصب فيها « عبد الله » باسم الفاعل « ضارب » الذي هو خبر لمبتدأ الثاني « أبوه » والجملة خير لمبتدأ الأول « زيد » وقد كره بعضهم تقديم مفعول اسم الفاعل عليه في هذا النحو لتباعد آخر الكلام من أوله ، وأجازه قوم منهم المبرد قياساً على جوازه في الفعل . انظر المقتضب ١٥٦/٤ ، والأصول ١٢٨/١-١٢٩ ، والمجمع ٨٤/٥

فأنت ترى أن المسألة لاتشبه الآية . ولم يرد المؤلف إلا أن يقول إن « كَأَيْنَ » يجوز أن تكون في موضع نصب على الاشتغال ، فلو قال : ومن أجاز نحو « زيداً الكريم ضربته » أجاز أن يكون ... إلخ .

(٤) زيادة من ي و ب

(٥) انظر إعراب القرآن ٥٧٤/٢ ، ومجمع البيان ٢٩٢/٤ ، والبيان ٢٤٦/٢-٢٤٧ ، والبحر ١٥٨/٧ ، والكشاف ٢١١/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٦٢/٢ ، ومجمع التفاسير ٢٩/٥ ، وتفسير غريب القرآن ٣٣٩

(٦) قدره ابن قتيبة والبيضاوي وأبو حيان : وإن الدار الآخرة لهي دار الحيوان أو الحياة . ولعل =

وصَحَّت الواو في قوله ﴿الحيوان﴾ ، ولم تكن تُدغم<sup>(١)</sup> في الياء<sup>(٢)</sup> . فأما قولهم « الحيوان » للنفس فإنه في الأصل مصدر . وسمي به الشخص على تقدير أنه ذو الحياة . ٢

ودخلت اللام في قوله ﴿لَهِيَ﴾ على الفصل ، ومثله ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة الصافات : ١٧٢] .

= الأولى أن يقال : ليس فيها إلا حياة مستمرة دائمة خالدة لاموت فيها ، فكانها في ذاتها حياة ، وهو قول الزمخشري .

(١) في النسخ : « ولم يكن ليدغم » ولم تعجم الياء من « ليدغم » في الأصل ، والوجه ما أثبت .

(٢) لأن أصله « الحَيَّان » من « حي » فقلبت الياء التي هي لام واو استكراهاً لتوالي الياءين ، فيختلف الحرفان ، هذا مذهب الخليل وسيبويه وأبي علي وابن جني وغيرهم . وانفرد أبو عثمان فذهب إلى أنه غير مبطل الواو وأنها فيه أصل وإن لم يكن منه فعل . انظر في ذلك الكتاب ٢٨٩/٢ ، ٣٩٤ ، والمنصف ٢٨٤/٢-٢٨٥ ، وسر الصناعة ١٥٣-١٥٤ ، ٢١١ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، والمتع ٥٦٩ ، ٧٥٤ ، واللسان ( حي ) .

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٣٦

## سورة الروم

قوله عزّ وعلا : ﴿ وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٣ ]

المصدر مضاف إلى المفعول ، والتقدير : وهم من بعد أن غلبوا سيغلبون .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٤ ]

أي من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء ، فحذف المضاف إليه ، وبنائها على الضم<sup>(٤)</sup> . ويسمونها « الغاية » ، لأن المضاف إليه الذي هو غاية الكلمة متوًي وإن لم يكن في اللفظ .

وقد جاء عن بعضهم ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ بالجبر والتنوين<sup>(٥)</sup> . وهذا لم يكن لينوي / المضاف إليه ، بل جعلها اسمين .

[ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٥ ]

(١) انظر الجواهر ٤٦١ ، ٥٧٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٧ ، والفرأ ٣١٩/٢ ، وإعراب القرآن ٥٧٨-٥٧٧/٢ ، وجمع البيان ٢٩٤/٤ ، والبيان ٢٤٨/٢ ، والبحر ١٦١/٧ ، وابن يعيش ٥٩/٦ ، ٦٢ ، زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٦٥٣ ، وشرح اللمع اللوح ١/٦٥ و ٢/١١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٧ ، والفرأ ٣١٩/٢-٣٢٢ ، وإعراب القرآن ٥٧٨/٢ ، والبيان ٢٤٨/٢ ، والبحر ١٦٢/٧ ، والمقتضب ١٨٠/٢ و ١٧٥/٢ و ٢٠٥/٤ ، ٢٠٧ ، والكمال ٨٥ ، تعليقات الأخفش تلميذ المرد ، والخصائص ١٨٤/١ و ٣٦٢/٢ ، ٣٦٥ ، وابن يعيش ٢٨/٣ ، ٣٠ ، ٩٣ و ٨٧/٤ ، ٨٨ ، وابن الشجري ٢٢٨/١ و ٢٦٠/٢ ، والمغني ٢٠٩ ، ٨١٤ .

(٤) انظر ما سلف من الكلام على قبل وبعد ٢١١ ، وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٥) وهي قراءة شاذة عزاها أبو حيان إلى أبي السال والجحدري وعون العقيلي .

(٦) انظر إعراب القرآن ٥٨١/٢ ، وجمع البيان ٢٩٥/٤ ، والبيان ٢٤٨/٢ ، والبحر ١٦٢/٧ ، وتفسير =

يجوز أن تجعل الباء من صلة قوله ﴿يَفْرَحُ﴾<sup>(١)</sup> [ ٤ ] ، ويجوز<sup>(٢)</sup> أن تجعله من صلة ﴿ينصر﴾<sup>(٣)</sup> .

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٦ ]  
مصدر موكد لما قبله ، لأن ما قبله يدل على أنه وعدهم وعداً لا خلف فيه ،  
نص على ذلك سيبويه<sup>(٦)</sup> .

٦ [ قوله تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضَ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٨ ]

٩ يجوز أن يكون ﴿ما﴾ نقياً ، فتقف<sup>(٩)</sup> على قوله ﴿في أنفسهم﴾ وتبتدئ  
بـ ﴿ما﴾<sup>(١٠)</sup> . وقد عدى «التفكر» بـ «في» فجرى مجرى قوله ﴿أولم  
ينظروا في ملكوت السموات والأرض﴾ [ سورة الأعراف : ١٨٥ ] .

= الطبري ١٢/٢١ ، ومجمع التفاسير ٣٤/٥ ، والقطع ٥٥٨ ، والمكتفى ٤٤٧ ، ومنار الهدى ٢١٦ .  
وسياق الآية : ﴿... ويومئذ يفرح المؤمنون . بنصر الله ...﴾ .

(١) وهو الظاهر وقول الأكثر بن الطبري والنحاس والطبري والبيضاوي وأبي حيان وغيرهم .  
(٢) في الأصل : أو يجوز والصواب من ب و ي .  
(٣) وهو قول أبي حاتم ، فقد ذهب إلى أن الوقف على ﴿يفرح المؤمنون﴾ تام ويبتدئ ﴿بنصر  
الله ...﴾ ، وقيل هو كاف وقيل حسن .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر الجواهر ٧٦٨ ، وإعراب القرآن ٥٨١/٢ ، ومجمع البيان ٢٩٤/٤ ، والبيان ٢٤٩/٢ ، والبحر

١٦٢/٧ ، ومجاز القرآن ١١٩/٢ ، والكتاب ١٩٠/١-١٩١ ، والمقتضب ٢٣٢/٣ ، والبغداديات

١٧٠ ، ١٨٩ ، وابن يعيش ١١٦/١-١١٧

(٦) انظر الكتاب ١٩٠/١-١٩١ ، وهو قول الجميع .

(٧) انظر البيان ٢٤٩/٢ ، والبحر ١٦٣/٧ ، والتبيين ١٠٣٧ ، والكشاف ٢١٥/٣ ، وتفسير الطبري

١٧/٢١ ، والقرطبي ٨/١٤ ، ومجمع التفاسير ٣٥/٥

(٨) انظر إيضاح الوقف ٨٣١ ، والقطع ٥٥٨ ، والمكتفى ٤٤٧ ، ومنار الهدى ٢١٧

(٩) وهو قول ابن الأنباري وأبي حاتم والداني ، وهو ظاهر تأويل القرطبي ، وهو الظاهر .



وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ ﴿ مَا ﴾ متصلاً بما قبله وإن كان نفيًا<sup>(١)</sup>، كقوله :  
﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحْيٍ ﴾<sup>(٢)</sup> [ سورة فصلت : ٤٨ ] ، وقوله : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾<sup>(٣)</sup> [ سورة الإسراء : ٥٢ ] .

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَعَمَّرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَّرُوهَا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٩١ ]  
يجوز أن يكون التقدير : [ و ]<sup>(٦)</sup> عمروا فيها أكثر<sup>(٧)</sup> مما عمروا فيها<sup>(٨)</sup> .  
فيكون « عَمَّرَ » و « عَمِرَ » لغتين<sup>(٩)</sup> من البتاء<sup>(١٠)</sup> .

٦

ويجوز أن يكون التقدير : وعَمَّرَ الأرض الذين<sup>(١١)</sup> كانوا من قبل قريش  
أكثر مما عمرتها قريش<sup>(١٢)</sup> .

٩

فلتضاف هذه الآية إلى ما عدناها لك<sup>(١٣)</sup> من قوله ﴿ وَمَا بَلَّغُوا مِغْشَارَ

(١) وهو قول متكلف أجازه العكبري وأبو حيان ومن وافقها . وهو قول لا يصح إلا أن يضمن  
يتفكر معنى يعلم أو نحوه لأنه لا ينصب مفعولين بل يتعدى بـ « في » .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٩١

(٣) انظر للصادر التي أحلنا عليها في الكلام عليها في موضعها ٧٢٠ ، ولم يتكلم ثمة على الوجه الذي  
ذكره هنا . (٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ ، ومجمع البيان ٢٩٧/٤ ، والبحر ١٦٤/٧ ، وتفسير الطبري  
١٨-١٧/٢١ ، والقرطبي ٩/١٤ . وسياق الآية : ﴿ ... وأثأروا الأرض وعمروها ... ﴾ .

(٦) في النسخ هنا : عمروها أكثر ، والصواب ما أثبت .

(٧) في الأصل : مما عمروها ، والصواب من ي و ب .

(٨) في الأصل و ب : لغتان ، وهو خطأ صوابه من ي .

(٩) يعني من العمر وهو البقاء ، واقتصر الجوهري على الكسر ، وحكى غيره الفتح أيضاً ، يقال عَمِرَ  
الرجل وعَمِرَ : إذا عاش وبقي زماناً طويلاً ، وهو لازم ، انظر الصحاح واللسان والتاج  
( عمر ) . وعلى هذا تكون « ها » في « عمروها » منصوبة بنزع الخافض . وقد أجاز أبو حيان  
أن يكون معنى الآية من البقاء ولم يذكر غير هذا .

(١٠) في الأصل : التي ، وفي ب : الذي ، والصواب من ي .

(١١) وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد والفراء وغيرهم .

(١٢) فيها سلف ٦٩٦ . وسلف ثمة ذكر مصادر الكلام على آيتي سورة سبأ وسورة الفتح .

ما أَتَيْنَاهُمْ ﴿ [سورة سبأ : ٤٥] ، وقوله ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ بعد قوله :  
﴿ إِنَّا سُلْطَانَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة النحل : ١٠٠] ، وقوله : ﴿ وَتَعَزَّوْهُ وَتُقَرَّوْهُ ﴾ ثم قال  
﴿ وَتَسْبَحُوْهُ ﴾ [سورة الفتح : ١] . ٣

[قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ اسَاؤُوا السُّوْأَى أَنْ  
كَذَّبُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> ١٠ ] ٦

من نصب <sup>(٤)</sup> ﴿ عاقبة ﴾ كان ﴿ السَّوْأَى ﴾ رفعاً اسم ﴿ كان ﴾ . ومن رفع  
الـ ﴿ عاقبة ﴾ كان ﴿ السَّوْأَى ﴾ في موضع النصب <sup>(٥)</sup> .

و ﴿ السَّوْأَى ﴾ : فُعْلَى ، تأنيث « الأَسْوَأُ » كما أن « الْحُسْنَى » تأنيث  
« الأَحْسَنُ » : [ فليكما قال في وصف المؤمنين ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى ﴾  
[سورة يونس : ٢٦] ، وقال : ﴿ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾ [سورة الليل : ١٠] - جاء في وصف  
الكُفْرَةِ بلفظة <sup>(٦)</sup> ﴿ السَّوْأَى ﴾ ، وهو طريق [ مسلوكة <sup>(٧)</sup> ] مشروع ، لأنَّ  
المَرْقِسِيَّ <sup>(٨)</sup> قال : ١٢

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٩٦

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٥٩٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥٨٢/٢ ، والحجّة  
١٢٨-١٢٧/٤ خم ، وأخذ المؤلف بعض كلام أبي علي ، ومجمع البيان ٢٩٦/٤ ، والبيان ٢٤٩/٢ .  
والبحر ١٦٤/٧ ، والتبيان ١٠٣٧-١٠٣٨ ، والمضديات ٨٧

(٤) في الأصل : نصبه . وهو خطأ . وقرأ ﴿ عاقبة ﴾ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو ونافع ، وقرأ  
الباقون بالنصب . انظر السبعة ٥٠٦ ، والتيسير ١٧٤ ، والنشر ٣٤٤/٢

(٥) هنا قول الفراء والنحاس وأحد قولي أبي علي ومن وافقهم ، وهو الظاهر .

(٦) في الأصل « بلفظ » ، وما أثبتته من ي وب أجود .

(٧) كذا قال المؤلف يعني امرأ القيس بن حجر أشهر شعراء العرب ، وهو ليس بمرقسي .  
و « المرقسي » نسبة إلى امرئ القيس بن الحارث الأصغر بن معاوية الكندي ، وهو أخو  
معاوية الأكرمين الجدة الخاص لامرئ القيس بن حجر .

والنسبة إلى كل « امرئ القيس » في العرب إلا الكندي المذكور « مَرْتِي » ، انظر مختلف =

فَصَرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُنَا وَرُضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيْ إِذْلالٍ

- وقوله ﴿أَنْ كَذِبُوا﴾ يجوز أن يكون مفعولاً له ، أي لأن كذبوا <sup>(١)</sup> .  
 ٢ ويجوز أن يكون قوله ﴿أَنْ كَذِبُوا﴾ في موضع الرفع خبر مبتدأ مضر ، أي هو  
 أَنْ كَذِبُوا . I فعلى هذا يقف على ﴿السَّوْأَى﴾ <sup>(٢)</sup> ، وعلى الأول لا يقف .  
 ويجوز <sup>(٣)</sup> أَنْ تجعل ﴿أَنْ كَذِبُوا﴾ بدلاً من ﴿السَّوْأَى﴾ رفعاً أو نصباً .  
 ٦ ويجوز <sup>(٤)</sup> أَنْ تجعل ﴿أَنْ كَذِبُوا﴾ خبراً فين رفع ﴿عاقبة﴾ أو الاسم فين  
 نصب . فعلى هذين تنصب ﴿السَّوْأَى﴾ بـ ﴿أَسْأَوْوَا﴾ ، قال <sup>(٥)</sup> : لأن  
 « السَّوْأَى » و « الحسنَى » مصدران ، قال <sup>(٦)</sup> :

٩ أَنَّى جَزَوْا عَامِراً سُوْأَى بِفَعْلِهِمْ  
 أَمْ كَيْفَ يَجْزُونََنِي السَّوْأَى مِنَ الْحَسَنِ <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup>

- = القبائل ومؤتلفها ٣٢ ، والمزهر ٤٥٢/٢ ، والتاج ( قيس ) وفي كلام صاحبه وهم .  
 وقد فات هذا أصحاب كتب الأنساب فلم يذكروا « المرقسي » فيها . وعند صاحب اللباب  
 ١٩٢/٣ أن النسبة إلى الكندي المذكور « مَرْتِي » كغيره . والمَرْتِي يفتح الميم والراء وبالمهمزة  
 المكسورة ، انظر الإكمال ٣١٤/٧ ، وتبصير المنتبه ١٣٥٣ ، ١٣٥٩ ، واللباب ١٩١/٣  
 وقد سلف البيت ٧٧٥ وتخريجهم ، وسيأتي ١٢٢٤ . وقوله « إلى الحسنَى » أي الحالة الحسنَى .  
 (١) وهو قول الفراء وأبي حاتم والنحاس وأحمد بن علي وغيرهم .  
 (٢) وهو وقف تام عند الأخفش ، انظر القطع ٥٥٨-٥٥٩ . فالظاهر أنه عنده خبر مبتدأ مضر ،  
 وأجازه أبو البركات والمكبري أيضاً .  
 (٣) أجازه أبو البركات والمكبري أيضاً .  
 (٤) أجازه أبو علي ومن وافقه .  
 (٥) يريد أبا علي الفارسي ، انظر الحجة .  
 (٦) في ب - والزيادة منها - : قوله ، والصواب ما أثبت .  
 (٧) البيت لأفصو النعني . المفضليات ق ٨٧٦٦ ص ٢٦٣ ، وترجمه لأتباري ٥٢٥ ، وهو له في  
 الكامل ١٤٠ ، وشرح شواهد المعنى ٥٣ ، وشرح أبيات المعنى ٣٤٠/١ - ٣٥٤ ، وهو بلا سعة في  
 الحجة ١٢٨/٤ خم ، وجمع البيان ٢٩٦/٤ ، والخصائص ١٨٤/٢ و ١٠٧/٣ ، وابن الشجري ٣٧/١ ،  
 والمفني ٦٧ . وقوله عامراً يريد بني عامر بن صعصعة . (٨) زيادة من ب .

أ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ <sup>(٢)</sup>

[ ٢٤ ]

التقدير <sup>(٣)</sup> : ومن آياته آيةٌ يريكم البرق <sup>(٤)</sup> ، فحذف الموصوف وأقام الصفة ٣ مقامه <sup>(٥)</sup> . وكان أبو علي <sup>(٦)</sup> يحملها مرةً على حذف « أن » <sup>(٧)</sup> على تقدير : ومن آياته أن يريكم البرق ، كقوله <sup>(٨)</sup> :

(١) زيادة م ب و ي .

(٢) انظر الجواهر ٢٨٩ ، ٣٠١ ، ٨٢٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٧ ، وللغراء ٢٢٢/٢ ، والحجة ٢٩/٢ ، وجمع البيان ٣٠٠/٤ ، والبيان ٢٥٠/٢ ، والبحر ١٦٧/٧ ، والبغداديات ٦٨ ، ١٥٦ ، ٢٦٧ ، والبصريات ١٨ ، والمغني ٨٣٩

(٣) في الأصل و ي : والتقدير ، ولا معنى للواو هنا . وفي ب : أي ومن إلخ .

(٤) وهو قول الرماني وأبي علي فيما بين يدي من كتبه وأحد أقوال الغراء ومن وافقهم . والتقدير : ومن آياته آيةٌ يريكم فيها البرق ، فحذف .

(٥) حذف للموصوف والمراد إثباته ، فلا تأخذ الجملة إعراب الموصوف ويبقى موضعها رفعاً على أنها صفة للموصوف المحذوف . وقد بسطنا التعليق على حذف للموصوف وإقامة الصفة مقامه ٣١٥

(٦) لم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه ، والذي في الحجة والبغداديات والبصريات هو حذف المبتدأ الموصوف .

(٧) وهو قول الأخفش ، وأجازه الغراء ومن وافقها . وذكر الغراء وجهاً ثالثاً كأنه المختار عنده . وهو أن يكون في الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير : ويريك من آياته البرق خوفاً وطمعاً .

(٨) وهو طرفة ، من معلقته . د ، ق ٥٤/١ ، ص ٣١ . وشرح القصائد السبع ١٩٢-١٩٣ ، والتسع ٢٦٤-٢٦٥ ، والعشر ١٣٢ . وهو له في الكتاب ٤٥٢/١ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، وسر الصناعة ٢٨٥ ، وعبث الوليد ٤٢١ ، وابن الشجري ٨٣/١ ، والإنصاف ٥٦٠ ، وضرائر الشعر ١٥١ ، وجمع البيان ١٤٩/١ ، والمغني ٨٤٠ ، وشرح شواهد المغني ٢٧٠-٢٧٢ ، والمقاصد النحوية ٤٠٢/٤ ، والخزانة ٥٧/١

وهو بلا نسبة في الجواهر ٩٤ ، ٤٤٠ ، ٦٣١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٦ ، ٤٣٧ ، وللغراء ٢٦٥/٢ ، ومجالس ثعلب ٣١٧ ، والمقتضب ١٣٦/٢ ، وإيضاح الوقف ٢٧٧ ، والأصول ١٦٢/٢ ، ١٧٦-١٧٧ ، والمسائل المنشورة ٧٤ ، والمسكيات ١٠٩ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٤٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٨٧ ، والبيان ١٠١/١ و ٢٥٠/٢ ، وابن يعيش ٧/٢ و ٢٨/٤ و ٥٢/٧ . وسيأتي ١٠٦١

... .. أَحْضَرُ الْوَعَى ... .. (١)

وأراد (٢) أن يأخذ على أبي إسحاق حذف أن في قوله ﴿أَعْبُدْ﴾ (٣) [سورة الزمر : ٦٤] ، فنقل كلامه ثم تذكر هذا الموضع فبيّضه ، وهو إلى الآن كذلك . ٣

[ قوله تعالى (٤) : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ (٥) ] ٢٥ ]

٦ الجار يتعلق بمحذوف في موضع الحال من الكاف والميم ، أي : دعاكم خارجين من الأرض . وإن شئت كان وصفاً للنكرة ، أي دعوة ثابتة من هذه الجهة . ولا يتعلق بـ ﴿ تَخْرُجُونَ ﴾ لأن ما بعد « إذا » لا يعمل فيما قبله . وقد ذكرناه في « الوقف » (٦) . ٩

قوله تعالى : ﴿ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ (٧) [ ٢٨ ]

(١) البيت بتمامه :

أَلَا أَيُّهَا الزَّاحِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَنَ أَنْتَهَذَ لَلذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِيبِي  
فـ « أَحْضَرُ » فيه في معنى « أن أحضر » أي عن أن أحضر ، فحذف « أن » فارتفع الفعل .  
ويجيز الكوفيون نصب « أحضر » بأن المضرة ولا يميزه البصريون إلا أن يعوض منها الواو  
أو الفاء . وحذف « أن » جاء في ضرورة الشعر ، ولا يحمل القرآن عليها .  
(٢) يريد أبا علي الفارسي في كتابه « الإغفال » الذي تعقب فيه تبيخه أبا إسحاق ، وقد نقل أبو  
علي في الإغفال ١٢٠٨ كلام أبي إسحاق ولم يعلق بشيء كما قال المؤلف . وقد ذكر المؤلف نحو  
هذا في الجواهر ٦٣٢

(٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٦٥-١١٦٨

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر مجمع البيان ٢٠٠/٤ ، والبيان ٢٥٠/٢ ، والبحر ١٦٨/٧

(٦) لم ينته إلينا كتابه هذا فيما نعلم . وإنما ذكر المؤلف هذه الآية في الوقف لأن نافعاً ويعقوب  
وجاعة من المفسرين يعمون على ﴿ دعوة ﴾ ويستدنون ﴿ من الأرض إذا . . ﴾ وقد رد هذا  
ذكره المؤلف . انظر إيضاح الوقف ٨٣٢-٨٣٣ ، والقطع ٥٦١ ، والمكتفى ٤٤٨ . ومنه  
الهدى ٢١٧

(٧) انظر شرح المجمع اللوح ٢/٢٥ ، ومجمع البيان ٣٠٢/٤ ، والبحر ١٧١/٧

الجملة في موضع النصب ، لأنه جواب قوله ﴿ هَلْ لَكُمْ ﴾ [ ٢٨ ] كأنه قال : ﴿ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ فَتَسْتَوُوا .

[ وقوله <sup>(١)</sup> : ﴿ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٢٨ ] أي تخافون أن <sup>(٣)</sup> يساووكم كخيفتكم مساواة بعضكم بعضاً .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٣٠ ] / أي الزموا فطرة الله ، فهو نصب على الإغراء <sup>(٦)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٣١ ]

حال <sup>(٩)</sup> من قوله « أقيم » ، لأن خطابه خطابٌ جميعهم ، كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [ سورة الطلاق : ١ ] .

ويجوز أن يكون حالاً من « أَلْزَمُوا » <sup>(١٠)</sup> ، فيكون العامل وصاحب الحال

(١) زيادة مني .

(٢) انظر مجمع البيان ٣٠٢/٤-٣٠٣ ، والبحر ١٧٠/٧

(٣) في الأصل : أي ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٨ ، وللغراء ٣٢٤/٢ ، وإعراب القرآن ٥٨٨/٢ ، ومجمع البيان

٣٠٢/٤ ، والبيان ٢٥١-٢٥٠/٢ ، والبحر ١٧١/٧

(٦) وهو قول الغراء والزجاج ومن وافقهما . وذهب الأخفش ومن وافقه إلى أنه مصدر ، أي فطر الله تلك الفطرة .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٨ ، وللغراء ٣٢٥/٢ ، وإعراب القرآن ٥٨٩/٢ ، ومجمع البيان

٣٠٤/٤ ، والبيان ٢٥١/٢ ، والبحر ١٧١/٧ . وسياق الآية : ﴿ فَأَمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ ... [ ٣ ] مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ... ﴾ .

(٩) وهو قول الزجاج وأحد قولي الغراء ومن وافقهما .

(١٠) أجازته الغراء ومن وافقه .

- جميعاً مضمّرين ، كقوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة البقرة : ٢٣٩] ،  
 والتقدير : فإن خفتم فصلّوا رجالاً أو ركباناً . وقد قلنا في « الجواهر » <sup>(٢)</sup> في قوله  
 ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> [سورة البقرة : ١٧٢] <sup>(٤)</sup> : إن التقدير : فمن  
 اضطرّ فأكل غير باغٍ ولا عادي ، فأضرر العامل وصاحب الحال ، وأضرر مفعول  
 باغ <sup>(٥)</sup> . ومن قال : إن <sup>(٦)</sup> التقدير : فمن اضطر غير باغٍ ولا عادي فأكل <sup>(٧)</sup> = جعل  
 ﴿ غير باغٍ ﴾ حالاً من الضمير في ﴿ اضطر ﴾ وأضرر « أكل » بعد ما مضى الكلام  
 بصاحب الحال والحال جميعاً .

- قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ  
 لَمُبْلِسِينَ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٤٩ ]  
 قالوا : كرّر قوله ﴿ من قبله ﴾ للتأكيد وطول الكلام ، ثقلوه عن

(١) انظر الجواهر ٢٣ . ومعاني القرآن للأخفش ١٧٨ ، وإعراب القرآن ٢٧٢/١-٢٧٤ ، والبيان  
 ٣٤٤/١ ، والبحر ٢٤٢/٢

(٢) هو الكتاب المطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج وقد حققنا القول في ذلك في  
 مقدمة التحقيق ، انظر ص ١٢ ، ٢٠ ، ٤٨٦-٤٨٨ منه ، وانظر ما سلف ١٢٦

(٣) انظر تفسير الطبري ٥١/٢ ، والقرطبي ٢٣١/٢ . والبحر ٤٨٩/١-٤٩٠

(٤) ومفعول « عاد ، أيضاً ، وقدره في الجواهر : غير باغ الميتة قصداً إليها ولا يعدو حد ما يسد به  
 رمقه . وذكر وجهاً آخر أن يكون التقدير : غير باغ على الإمام ولا عاد على الأمة بقطع  
 الطريق ، فيكون قد أضرر فيه الجار والمجرور ، واختار الأول ، وكلاهما قيل في تأويل الآية ،  
 وقيل غير ذلك .

(٥) في الأصل : فإن . والصواب من ي وب .

(٦) وهو قول الطبري ورجحه أبو حيار ، وهو ظاهر قول القرطبي . ورجح المؤلف في الجواهر  
 القول الأول .

(٧) انظر الجواهر ٥٦٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٨ ، وإعراب القرآن ٥٩٤/٢ . وجمع البيان  
 ٢٠٩/٤ ، والبيان ٢٥١/٢ ، والبحر ١٧٨/٧ ، وتفسير الطبري ٣٥/٢١ ، والقرطبي ٤٤/١٤ ،  
 وابن كثير ٣٢٨/١-٣٢٩ ، وجمع التفاسير ٥١/٥-٥٢

المازني<sup>(١)</sup> . والصحيح<sup>(٢)</sup> أن التقدير : وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم الغيث من قبل السحاب<sup>(٣)</sup> لَمْ يُسَيِّئ . فالضمير يعود إلى « السحاب »<sup>(٤)</sup> في قوله ﴿ فَثِيرَ سَحَاباً ﴾ [ ٤٨ ] . ولم يقل « من قبلها » ولو قالها لجاد وجاز ، كما قال :  
﴿ أُعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [ سورة الحاقة : ٧ ] .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾ [ ٥١ ]

التقدير : لَيُظَلَّنَّ<sup>(٦)</sup> ، فالماضي بمعنى المستقبل ، كقوله ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّهُ ﴾ [ سورة الإسراء : ٨٦ ] ، وقوله : ﴿ لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾<sup>(٧)</sup> ثم قال : ﴿ لَا يَأْتُونَ ﴾ [ سورة الإسراء : ٨٨ ] .

وإنما قال ﴿ فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً ﴾ لأنه كنى عن الزرع الذي دلَّ عليه قوله ﴿ فَانْظُرْ<sup>(٨)</sup> إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [ ٥٠ ] .

(١) لأعرف أحداً عزا هذا القول إليه ، وهو قول الأخفش والزجاج واختاره الطبري ومن وافقه .

(٢) بل الظاهر الأول ، والله أعلم .

(٣) عزي هذا القول إلى المبرد . وضعفه أبو حيان لأن حرفي جر متفقين - وهما « من » - لا يتعلقان بعامل واحد وهو الخبر إلا بواسطة حرف العطف .

(٤) السحاب اسم جنس جمعي واحده سحابة ، وكل ما كان ليس بينه وبين واحده إلا الهاء فإنه يجوز تذكره وتأنيسه . التذكير لأنه واحد يؤدي عن جمع . والتأنيس لأنه في المعنى جمع . وكذلك النخل ، انظر ما سلف ٩٥٨ ، ٤٣١ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٦٦٢ ، وإعراب القرآن ٥٩٥/٢ ، ومجمع البيان ٣١٠/٤ ، والبحر ١٧٩٧-١٨٠ ، والكتاب ٤٥٦/١ ، والمفني ٨٣٤ .

(٧) وهو تقدير الخليل ووافقه الناس .

(٨) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٣٢ ، ولم يتكلم ثمة على هذا الوجه فيها ، فانظر للمصادر ثمة .

(٩) في الأصل و ب : انظر ، والتلاوة بالغاء . وفي ي : انظروا ، وهو خطأ .



[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَغْدِرَتُهُمْ  
وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٥٧

بالتاء والياء <sup>(٣)</sup> . فالياء <sup>(٤)</sup> للفصل ، والتاء لترك الاعتداد بالفصل .

٣

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الحجة ١٣٣/٤ - ١٣٤ خم ، وجمع البيان ٣١١/٤ ، والبيان ٢٥٢/٢ ، والبحر ١٨١/٧

(٣) قرأ بالياء عاصم وحزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٥٠٩ ، والتيسير ١٧٦ ،  
والنشر ٣٤٦/٢

(٤) في الأصل : والياء ، والصواب من ي و ب .

## سورة لقمان

قوله عز وعلا : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢ ]  
﴿ تِلْكَ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ آيَاتُ الْكِتَابِ ﴾ خبره .

وقوله : ﴿ هُدًى ﴾ [ ٣ ]  
في موضع الحال .

[ وقوله ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَرَحْمَةً ﴾ [ ٣ ]  
عطف عليه . ويرفع ﴿ رحمة ﴾ الزِّيَّات <sup>(٣)</sup> ، فإما أن تجعل قوله  
﴿ هُدًى ﴾ من باب قوله « هذا حلّو حامض » <sup>(٤)</sup> ، أو تجعله مسنداً إلى مضمر ،  
أي هو هدى <sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ  
عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٦ ]

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٩ ، وللقرآن ٢٢٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٩٩/٢ ، والحجة ١٢٥/٤ خم ، ومجمع البيان ٣١٢/٤ - ٢١٢ ، والبيان ٢٥٢/٢ ، والبحر ١٨٢/٢

(٢) زيادة مني .

(٣) هو حزة ، وقرأ الباقر بالنصب . انظر السبعة ٥١٢ ، والتيسير ١٧٦ ، والنشر ٣٤٦/٢

(٤) فيكون خبراً بعد خبر ، وأجازه أبو البركات . وسلف ذكر مصادر هذه العبارة ١٣

(٥) وهو قول الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٦/٢ - ٣٢٧ ، وإعراب القرآن ٦٠٠/٢ ، والحجة ١٢٥/٤ خم ، ومجمع  
البيان ٣١٢/٤ - ٣١٣ ، والبيان ٢٥٢/٢ ، والبحر ١٨٤/٢

بالنصب والرفع<sup>(١)</sup> . فالنصب بالعطف على ﴿ يضل ﴾ . والرفع بالعطف<sup>(٢)</sup> على ﴿ يشتري ﴾ أي من يشتري للإضلال ويتخذها هزواً . وما بين ﴿ يشتري ﴾ و ﴿ يتخذ ﴾ في الصلة ليس بأجنبي .

٣

والباء في ﴿ بغير علم ﴾ للحال ، أي ليضل عن سبيل الله جاهلاً<sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَلَى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ [ ٧ ]

٦

الكاف<sup>(٥)</sup> في موضع الحال . وكذا قوله ﴿ كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ في موضع الحال ، أي : وَلَى مُسْتَكْبِرًا مُّشْبِهًا لِلصَّمِّ .

[ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ لَّهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ . خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [ ٨-٩ ]  
حال من المجرور باللام . و ﴿ جَنَّات ﴾ يرتفع بالظرف على المذهمين<sup>(٧)</sup> جميعاً ، لجريه خبراً عن المبتدأ<sup>(٨)</sup> .

٩

(١) قرأ بالنصب حمزة والكسائي وحفص ، والباقون بالرفع . انظر السبعة ٥١٢ ، والتيسير ١٧٦ ، والنشر ٣٤٦/٢

(٢) وهو قول الفراء وأبي علي وأحد قولي النحاس وغيرهم ، وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون ﴿ ويتخذها ﴾ مستأنفاً .

(٣) قال الطبري : فعل ما فعل من اشترائه هو الحديث جهلاً منه بحاله في العاقبة عند الله من وزر في ذلك « تفسير الطبري ٤١/٢١ ، وانظر مجمع التفاسير ٥٧/٥ . وقيل في تأويلها غير ذلك .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر مجمع البيان ٣١٣/٤ ، والبيان ٢٥٤/٢ ، والبحر ١٨٤/٧ ، والكشاف ٢٣٠/٢

(٦) يريد جملة ﴿ كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ﴾ . وأجاز الرغشري وأبو حيان أن تكون المثلتان مستأنفتين .

(٧) انظر مجمع البيان ٣١٣/٤ ، والبيان ٢٥٤/٢ . وسياق الآية ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات ... ﴾ .

(٨) مدهي سيويوه ومن وافقه والأخفش ومن وافقه ، وسلف بسط التعليق عليها ١٣

(٩) يريد خبر اسم « إن » .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٠  
الباء للحال ، فيجوز أن يكون حالاً من ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾ ، ويجوز أن يكون  
حالاً من مفعول « تَرَوْنَ » <sup>(٣)</sup> . ٣

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ]

١/١٠٧ / [ ١٠ ]

أي كراهة <sup>(٦)</sup> أن تميد بكم ، فحذف المضاف . وقال الفراء <sup>(٧)</sup> : لئلا تميد بكم .  
والوجه الأول . ٦

[ قوله تعالى <sup>(٨)</sup> : ﴿ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ] ١١  
الياء للمفعول الأول ، وقوله ﴿ ماذا ﴾ <sup>(١٠)</sup> إن جعلته كالشيء الواحد كان  
منصوباً بـ ﴿ خلق ﴾ ، ويكون الجملة سدً مسدً مفعولي ﴿ أروني ﴾ . وكذلك  
إن جعلت « ما » مبتدأ ، و « ذا » بمعنى « الذي » ، و ﴿ خلق ﴾ صلة له على  
تقدير « خلقه » . كان قد سدً مسدً ما يقتضيه ﴿ أروني ﴾ . ٩ ١٢

[ قوله تعالى <sup>(١١)</sup> : ﴿ يَا بُنَيَّ ﴾ <sup>(١٢)</sup> ] ١٣

- 
- (١) زيادة من ي وب .  
(٢) انظر إعراب القرآن ٦٠٠/٢ ، وجمع البيان ٣١٣/٤ ، والبيان ٢٥٤/٢  
(٣) انظر ما سلف من كلامه على قوله تعالى : ﴿ رفَع السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾  
[ سورة الرعد : ٢ ] ص ٦٢١  
(٤) زيادة من ب .  
(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٠٠/٢ ، وجمع البيان ٣١٣/٤  
(٦) وهو قول النحاس وهو قياس مذهب للبرد والزجاج وأبي علي وغيرهم من البصريين .  
(٧) انظر معاني القرآن له ٣٢٧/٢ . وقد بسطنا التعليق على هذا ١٦٢  
(٨) انظر مجمع البيان ٣١٥/٤ ، والبيان ٢٥٤/٢ ، والبحر ١٨٥/٧  
(٩) سلف الكلام عليها ١٦١ ، وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .  
(١٠) انظر الجواهر ٨٤١ ، وإعراب القرآن ٦٠٢/٢ ، والحجوة ١٣٥/٤-١٣٦ خ ، وجمع البيان  
٣١٤-٣١٥ ، والبحر ١٨٦/٧

﴿ يَا بَنِيَّ ﴾ ، و ﴿ يَا بَنِيَّ ﴾<sup>(١)</sup> . فمن قال ﴿ يَا بَنِيَّ ﴾ فاصله « يَا بَنِيَّ »  
فحذف الياء الأخيرة اجتزاء بالكسرة .

٢ ومن فتح أبدل من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً ، ثم حذف الألف .

ومن أسكن الياء فإنه أسكنها في الوقف بعد الحذف ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف<sup>(٢)</sup> . وقد تقدم ذلك في سورة هود عليه السلام<sup>(٣)</sup> .

٦ قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٦ ]  
أي إنَّ القصة والحالة . ويجوز رفع ﴿ مِثْقَالَ ﴾ ونصبه<sup>(٥)</sup> . فمن نصب كان  
التقدير : إن تكن الموزونة مثقال حبة ، فأضمرها لدلالة الكلام عليها . وإن  
شئت كان التقدير : إن تكن الخصلة<sup>(٦)</sup> مثقال حبة<sup>(٧)</sup> .

٩ ومن قال ﴿ مِثْقَالَ حبة ﴾ فـ ﴿ تَكُ ﴾ تامة ، وإنَّ ﴿ تَكُ ﴾ وإن كان  
﴿ مِثْقَالَ ﴾ مذكراً ، لأنه من باب ما اكتسب فيه المضاف من المضاف إليه  
التأنيث<sup>(٨)</sup> .

١٢

(١) قرأ بإسكان الياء ابن كثير ، وقرأ حفص بالفتح ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٥١٢-٥١٣ ، والتيسير ١٧٦ ، والنشر ٣٤٦/٢ ، ٢٨٩

(٢) قل أبو علي : « وهذا يجيء في الشعر ... لانعلم جاء في الكلام » اهـ .

(٣) انظر ما سلف ٥٦٦

(٤) انظر شرح اللع اللوح ٢/٤٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٩-٤٤٠ ، وللفراء ٣٢٨/٢ ، وإعراب القرآن ٦٠٢/٢ ، والحجة ١٣٧/٤-١٣٨ ، وجمع البيان ٣١٨/٤ ، والبيان ٢٥٥/٢ ، والبحر ١٨٧/٧

(٥) كان في النسخ « ونصبها » ، والوجه ما أثبت . وقرأ بالنصب نافع وحده ، وقرأ الباقون بالرفع ، انظر السبعة ٥١٣ ، والتيسير ١٧٦ ، ١٥٥ ، والنشر ٣٤٦/٢ ، ٣٢٤

(٦) من الإساءة أو من الإحسان .

(٧) قدره الأخفش : إن تكن الخطيئة ، وقدره أبو علي : المظلمة أو السيئة أو الحنة ، وقدره الفراء مضراً مجهولاً كالضمير في إنها .

(٨) وهو قول الفراء والنحاس ومن وافقهما . وذهب أبو علي إلى أنه أنت حملاً على المعنى لأن للمثقال هو السيئة أو الحنة .

﴿يَأْتِ بِهَا اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> [١٦]

أي مجزائها ، فحذف المضاف<sup>(٢)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٨ ]

و﴿تُصَاعِرُ﴾<sup>(٥)</sup> لغتان<sup>(٦)</sup> حسنتان .

[ قوله تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾<sup>(٨)</sup> [ ٢٠ ]

من أفرد ﴿نِعْمَةً﴾<sup>(٩)</sup> كان بمعنى الجمع ، كقوله ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [سورة إبراهيم : ٣٤]<sup>\*</sup> ، ألا ترى أنَّ النعمة الواحدة لا يقال فيها «أحصيت» وإنما الإحصاء يكون في المتعدد .

[ قوله تعالى ]<sup>(١٠)</sup> : ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ

وَالْبَحْرُ﴾<sup>(١١)</sup> [ ٢٧ ]

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٨/٢ ، ومجمع البيان ٣١٩/٤ ، والبحر ١٨٧/٧ . وتفسير الطبري

٤٦/٢١ ، وابن كثير ٣٤٠/٦ ، ومجمع التفسير ٦٢/٥

(٢) قال الطبرسي : «أي يحضرها الله يوم القيامة ويجازي عليها» وهو قول الفراء والطبري

وابن كثير وغيرهم ، ثم قال الطبرسي : «أي يأت مجزاء ما وازنها من خير أو شر» .

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٨/٢ ، وإعراب القرآن ٦٠٤/٢ ، والحجة ١٣٦/٤-١٣٧/٤ خم ، ومجمع

البيان ٣١٨/٤ ، والبحر ١٨٨/٧

(٥) قرأ ﴿ولا تصغر﴾ ابن كثير وعاصم وابن عامر ، وقرأ الباقيون ﴿ولا تصاعر﴾ . انظر

السبعة ٥١٣ ، والتيسير ١٧٦ ، والنشر ٣٤٦/٢

(٦) حكى أبو علي عن أبي الحسن أن تصاعر لغة أهل الحجاز ، وتصعر لغة بني تميم .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٨/٢-٣٢٩ ، وإعراب القرآن ٦٠٥/٢ ، والحجة ١٣٨/٤ خم ، ومه

أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٣١٨/٤ ، والبحر ١٩٠/٧

(٩) قرأ ﴿نعمه﴾ بالجمع نافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقيون ﴿نعمه﴾ بالإفراد .

انظر السبعة ٥١٣ ، والتيسير ١٧٧ ، والنشر ٣٤٧/٢

(١٠) زيادة من ي وب .

(١١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٤٠ ، وللبراء ٣٢٩/٢ ، وإعراب القرآن ٦٠٦/٢ ، والحجة =

بالرفع والنصب <sup>(١)</sup> . فالنصب بالعطف على ﴿ ما ﴾ <sup>(٢)</sup> . والرفع على أن يكون الواو واو الحال <sup>(٣)</sup> . و ﴿ البحر ﴾ مبتدأ ، وخبره قوله من بعده ﴿ يَمُدُّهُ سَبْعَةُ أَمْجَاجٍ ﴾ [ ٢٧ ] .

٢

و يجوز أن يكون نصب ﴿ البحر ﴾ من باب <sup>(٤)</sup> قوله ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة الزمر : ٧ ] ، و ﴿ الْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة يس : ٣٩ ] ، و ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة الإسراء : ٢١ ] ، تنصبه بمضمر يفسره ما بعده ، أي : ويعد البحر من بعده سبعة أمجاء ، فأضمر « يَمُدُّ » لأن ﴿ يَمُدُّهُ ﴾ يدلّ عليه ويفسره . ولم يذكره أبو علي ولا أبو إسحاق <sup>(٧)</sup> .

٦

قوله عز وجل : ﴿ مَا خَلَقَكُمْ وَلَا يَبْعَثُكُمْ إِلَّا كُنُفًى وَاحِدَةً ﴾ <sup>(٨)</sup>

٩

[ ٢٨ ]

أي كتبت نفس واحدة ، فحذف المضاف .

١- ١٣٨/٤ خ ، وجمع البيان ٣٢١/٤-٣٢٢ ، والبيان ٢٥٦/٢ ، والبحر ١٩٠/٧-١٩١ ،

والشبيان ١٠٤٥ ، والكتاب ٢٨٥/١ ، وابن التجري ٢٧٧/٢ ، والمفني ٦٠٧

١) قرأ بالنصب أبو عمرو وحده ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٥١٣ ، والتبشير ١٧٧ ، والنشر ٣٤٧/٢

(٢) وهو قول سيويو والأخفش وأبي علي ، وأحد قولي النحاس وظاهر قول الفراء ومن وافقهم .

(٣) هو باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير ، وهو باب الاشتغال وقد سلف التعليق عليه ٤٦٩

(٤) سبأ في الكلام عليها في موضعها ١٣٠٣-١٣٠٥

(٥) سبأ في الكلام عليها في موضعها ١١١٧

(٦) سبأ في الكلام عليها في موضعها ١٤١٥

(٧) لم يذكره أبو علي ولم ينتقل عن أبي إسحاق وليس كتابه بين يدي فأتحقق منه . وما ذهب إليه المؤلف لا أعلم أحداً تقدمه إليه ، وتابعه أبو البركات ، وأجازه العكبري أيضاً .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٩/٢ و ١٥/١ ، وإعراب القرآن ٦٠٧/٢ ، وجمع البيان ٣٢٢/٤ ،

والبيان ٢٥٧/٣ ، والحلبيات ٢٩٦

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنِ وَالِدِهِ شَيْئًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ]

[ ٣٣ ]

٣ لا يكون قوله ﴿ مولود ﴾ مبتدأ ، و ﴿ هو ﴾ فضلاً ، و ﴿ جاز ﴾ خبر ﴿ مولود ﴾ ، لأن الفصل لا يدخل بين النكرتين <sup>(٣)</sup> . ولكن يكون ﴿ مولود ﴾ معطوفاً على قوله ﴿ لَا يَجْزِي وَالِدٌ ﴾ [ ٣٣ ] أي ولا يجزي مولود . ويكون ﴿ هو ﴾ إن شئت تأكيداً لما في ﴿ مولود ﴾ ، ويكون جاز صفة ل ﴿ مولود ﴾ ؛ وإن شئت كان ﴿ هو ﴾ مبتدأ ، و ﴿ جاز ﴾ خبره ، والجملة صفة ل ﴿ مولود ﴾ . وما أبعد صاحب <sup>(٤)</sup> « الحاوي » عن هذا الكلام .

٩ [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ]

[ ٣٤ ]

١٢ الآية تدلُّ على أنَّ الظرف يشبه الفعل . ألا ترى أنه قال ﴿ عنده علم الساعة ﴾ فجاء بالظرف وما ارتفع به ثم قال ﴿ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ ﴾ فعطف الفعل والفاعل على الظرف وما ارتفع به ؟ ومثله ﴿ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا / وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ ﴾ [ سورة المؤمنون : ٦١ ] ، فصَدَّرَ بالفعل والفاعل ، ثم عطف بالظرف وما ارتفع به ، كما صَدَّرَ ههنا بالظرف ، ثم جاء بالفعل والفاعل . وأزيدك مرحاً بقوله <sup>(٦)</sup> :

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٥٤٥-٥٤٦ ، والبيان ٢٥٧/٢ ، والبحر ١١٤/٧ . وسياق الآية : ﴿ وَخَشُوا يَوْمَ لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ ... ﴾ .

(٣) هنا مذهب البصريين ، ويميز ذلك الكوفيون ، وقد سلف التعليق على هنا ٦٩٥ ، وانظر المصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير الفصل ٣٣ . ويجوز أن يكون مولود مبتدأ وإن كان نكرة لأنه في سياق انفي و « هو » مبتدأ ثانٍ وجاز خبره والجملة خبر مولود ، انظر البحر .

(٤) سأي تحقيق المعنى به وترجمته في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٥) انظر الحجة ١٥/١

(٦) وهو جعفر بن غلبه الحارثي ، انظر ديوان الحماسة بشرح الرزوقي ٥٠ ، والتبريزي ٢٥/١ ، وسقط



تُقَاسِمُهُمْ أَسْيَافُنَا شَرَّ قِسْمَةٍ      فَفِينَا غَوَاشِيَهَا وَفِيهِمْ صُدُورُهَا<sup>(١)</sup>

فصدّر بالفعل والفاعل ، ثم أتى بالظرف وما ارتفع به .

و يجوز أن يكون التقدير : وأن ينزل الغيث ، أي : عنده علم الساعة وإنزال الغيث ، فحذف « أن » ، كقوله<sup>(٢)</sup> :

... .. أَحْضَرُ الْوَعَى      ... ..

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٢٤ ]

﴿ ماذا ﴾<sup>(٥)</sup> ينتصب بقوله ﴿ تكسب ﴾ لأنه استفهام ، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله<sup>(٦)</sup> ، وإنما ينصبه ما بعده .

ومن قال : إن « ما » مبتدأ ، و « ذا » بمعنى « الذي » لم ينصبه أيضاً بـ ﴿ تدري ﴾ ، وإنما ينصب الجملة بأسرها<sup>(٧)</sup> .

(١) عواشي السيوف : قوائمه ، وتكون الأغناد أيضاً ، والصدور أراد بها المضارب ، عن المرزوقي . قال ابن جني في التنبيه على مشكلات الحاشية : « هذا البيت دلالة على قوة شبه الظرف بالفعل ، وذلك أنه عطف قوله « ففينا غواشيها » على قوله « تقاسمهم » ومن شرط للمعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه » اهـ ، أخذته من تعليق محقق شرح المرزوقي الأستاذ عبد السلام هارون . والظاهر أن المؤلف أخذ من كتاب ابن جني .

(٢) سلف البيت ١٠٤٨ . وذكرنا ثمة أن حذف « أن » خاص بضرورة الشعر فلا يحمل القرآن عليها .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر البيان ٢٥٧٢ ، والبحر ١٩٥/٧

(٥) انظر ما سلف ١٠٥٦

(٦) سلف التعليق على هذا ٤٠٧

(٧) في الأصل و ي : بأسره ، والصواب من ب .

## سورة السجدة

- ٣ قوله عزّ وعلا : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِخْلَاقَهُ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٧ ]  
و ﴿ خَلَقَهُ ﴾ على الْمُضِيِّ <sup>(٢)</sup> . فن قال ﴿ خَلَقَهُ ﴾ كان بدلاً من قوله <sup>(٣)</sup>  
﴿ كلُّ <sup>(٤)</sup> شَيْءٍ ﴾ . ومن قال ﴿ خَلَقَهُ ﴾ كان في موضع الجر وصفاً  
لـ ﴿ شَيْءٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، والتقدير : أحسن كلَّ شيء مخلوق له .
- ٦ [ قوله تعالى ] ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ١٢ ]  
التقدير : يقولون ربنا . فقوله ﴿ المجرمون ﴾ <sup>(٨)</sup> مبتدأ ، و ﴿ ناكسو ﴾

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣٣٠/٢ - ٣٣١ . وإعراب القرآن ٦٠٩/٢ - ٦١٠ ، والحجة ١٤٠/٤ خم ،  
ومجمع البيان ٣٢٦/٤ - ٣٢٧ ، والبيان ٢٥٨/٢ ، والبحر ١٩٩/٧ ، والكتاب ١٩١/١ ، والمقتضب  
٢٢٢ ، ٢٠٣/٣

(٢) قرأ ﴿ خَلَقَهُ ﴾ يسكون اللام ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقون ﴿ خَلَقَهُ ﴾ على  
المضي ، انظر السبعة ٥١٦ ، والتيسير ١٧٧ ، والنشر ٣٤٧/٢

(٣) وهو أحد قولي الفراء والنحاس وأبي علي ومن وافقهم ، والثاني أنه انتصب على أنه مصدر مؤكد  
لمدلول ما قبله ، وهو قول سيبويه والمبرد .

(٤) في الأصل : من كل ، وهو خطأ .

(٥) وأجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون في موضع نصب صفة لـ « كل » .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ١٩ ، وإعراب القرآن ٦١٢/٢ ، ومجمع البيان ٣٢٨/٤ ، والبيان ٢٥٩/٣ ، والبحر  
٢٠١/٧ ، وابن الشجري ٢٩١/١ و ١٥٠/٢ ، والبيان ١٠٤٨

(٨) في النسخ : محرمون ، والصواب ما أثبت .

خبره ، وقوله « يقولون ربنا » إن شئت كان خبراً ثانياً ، وإن شئت كان في موضع الحال <sup>(١)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ <sup>(٣)</sup>

[ ١٧ ]

من قال ﴿ أُخْفِيَ ﴾ على الاستقبال وإسكان الياء <sup>(٤)</sup> ، وجعل ﴿ مَا ﴾ استفهاماً = كان منصوباً بـ ﴿ أُخْفِيَ ﴾ ، والتقدير : فلا تعلم نفس أي شيء أُخْفِيَ لهم . وإن شئت كان ﴿ مَا ﴾ بمعنى « الذي » ، ويكون التقدير : ما أُخْفِيَهُ لَهُمْ <sup>(٥)</sup> .

فأما من قال ﴿ مَا أُخْفِيَ لَهُم ﴾ مرتباً للمفعول <sup>(٦)</sup> - فـ ﴿ مَا ﴾ مبتدأ . و ﴿ أُخْفِيَ ﴾ خبر . فبين جعله استفهاماً ، ومن جعله خبراً <sup>(٧)</sup> كان منصوباً بـ ﴿ تعلم ﴾ .

[ قوله تعالى ] <sup>(٨)</sup> ﴿ وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ [ ٢٠ ]

(١) عند العكبري حال ، ولم يتكلم غيره على موضع الجملة .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٤٧٠ ، ٩٢١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ ، وإعراب القرآن ٦١٤/٢ ، والحجة ١٤١/٤ - ١٤٢ خم ، وجمع البيان ٣٣٠/٤ ، والبيان ٢٥٩/٢ - ٣٦٠ ، والحرر ٢٠٢/٧ - ٢٠٢ ، والبغداديات ٧٩

(٤) وهو حمزة وحده ، وقرأ الباقون ﴿ أُخْفِيَ ﴾ على الماضي مبنياً لما لم يسم فاعله . انظر السبعة ٥١٦ ، والتيسير ١٧٧ ، والنشر ٣٤٧/٢

(٥) أجاز القولين الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم . وذهب أبو علي في الحجة إلى أن الأبين أن تكون « ما » استفهاماً ، قال « وهو عندي قياس قول الخليل » اهـ . وانظر قول الخليل في سلف ١٠٣٩ والتعليق ثمة . وأجاز القولين في البغداديات بلا ترجيح .

(٦) أي مبنياً لما لم يسم فاعله ، وقد سلف التعليق على هنا ١٦٦

(٧) أي من جعل ما بمعنى الذي ، وعليه يكور الكلام خبراً .

(٨) انظر غرائب القرآن و رغائب الفرقان بهامش تفسير الطبري ٧٢/٢١

وقال في الأخرى : ﴿ عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ [سورة سبأ : ٤٢] ، فذكر ههنا وأنت هناك . وإن شئت أخبرك بسرّ هذا ، فأقول : إنما قال ههنا ﴿ عَذَابَ النَّارِ الَّذِي ﴾ فذكر حملاً على الـ ﴿ عَذَاب ﴾ دون ﴿ النار ﴾ لأنّ ﴿ النار ﴾ ههنا وقع موقع المضر : ألا ترى [ أنه <sup>(١)</sup> ] جرى ذكرها في قوله ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا ﴾ عَذَابَهَا ؟ فلما أظهر ووضّع الظاهر موضع المضر ، والمضر لا يوصف <sup>(٢)</sup> = لم يستجز إجراء ﴿ الذي ﴾ على المضاف إليه دون المضاف . وفي الأخرى لم يجر ذكر « النار » في سياق الآية ، فلم يقع « النار » موقع المضر ، فقال ﴿ عَذَابَ النَّارِ الَّتِي ﴾ فوصف ﴿ النار ﴾ دون الـ ﴿ عَذَاب ﴾ .

والذي أنبأتك به يدلّ على صحّة مذهب الأخفش حيث يرى وضع <sup>(٣)</sup> الظاهر موضع المضر <sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> ﴿ أُولَئِكَ يَهْدِي لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٢٦ ]

﴿ كَمْ ﴾ نصب بـ ﴿ أهلكنا ﴾ دون ﴿ يَهْدِي ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر ما سلف ١٢٩ ، والمصادر هناك .

(٣) في الأصل : على صحّة مذهب سيبويه حيث لا يرى وضع إلخ ، والصواب من ي وب .

(٤) سلف التعليق على وضع الظاهر موضع للضر ١٢٩ . وذكرنا أنّ وضع الظاهر موضع للضر في جملة واحدة لا يجزئه سيبويه ومن وافقه إلا في الشعر . وأجازه الأخفش ومن وافقه . أما تكريره في جملتين فجائز حسن . والآية من هذا الباب ، فإن جملة ﴿ وقيل لهم ذوقوا عذاب النار ﴾ معطوفة على قوله ﴿ أعيدوا فيها ﴾ وهي في سياق جملة مستأنفة وهي قوله ﴿ كلما أرادوا ... ﴾ .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٣٣٣/٢ ، وإعراب القرآن ٦١٦/٢ ، وجمع البيان ٢٣٢/٤ - ٢٣٤ ، والبيان ٢٦١/٢ ، والبحر ٢٠٥/٧ - ٢٨٨/٦ ، والحلييات ٢٣٩ - ٢٤١ .

(٧) وهو قول الزجاج والنحاس وأبي علي وأحد قولي الفراء وغيرهم . فيكون التقدير : أولم يبين الله =

١/١٠٨

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ / مِنْ لِقَائِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢٣إن شئت كان التقدير : فلا تكن في مرية من لقاءك موسى <sup>(٣)</sup> ، فيكون

المصدر مضافاً إلى المفعول ، والفاعل مضر .

وإن شئت كان التقدير : فلا تكن في مرية من لقاء <sup>(٤)</sup> موسى إياك .

وإن شئت كان التقدير : فلا تكن في مرية من لقاء موسى ربّه ، فيكون

مضافاً إلى الفاعل . والمفعول محذوف . [ و <sup>(٥)</sup> ] هذا القول مروياً عن ابن عباس <sup>(٦)</sup> .[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا ﴾ <sup>(٧)</sup> ] ٢٤و ﴿ لَمَّا صَبَرُوا ﴾ <sup>(٨)</sup> . فمن خفف وكسر اللام كان « ما » مصدرية <sup>(٩)</sup> ، أي

= إهلاكه ، وقيل في التقدير غير ذلك على اختلافهم في فاسر يهد . . انظر ما سلف من الكلام

على نظيرة هذه الآية ٨٥٣

وقد أجاز الفراء هنا أن يكون ﴿ كم أهلكنا ﴾ في موضع الفاعل لـ ﴿ يهد ﴾ ، قال النحاس : « وهذا تقتض لأصول النحويين في قولهم : إن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ... » اهـ . وانظر الكلام على فاعل يهد فيما سلف ٨٥٣ ، والحلبيات .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر مجمع البيان ٣٢٢/٤ - ٣٣٢ ، والبيان ٢٦٠/٢ ، والبحر ١٠٥/٧ ، وتفسير الطبري ٧١/٢١ ،

والقرطبي ١٠٨/١٤ ، وابن كثير ٣٧٢/٦ ، ومجمع التفاسير ٧٩/٥ ، وما سلف ٩٥٤ . وكان في النسخ في كل موضع « فلا تك » وهو خطأ .

(٣) عن قتادة والسدي ، وروي عن مجاهد وابن عباس .

(٤) في الأصل : لقاءك ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٥) زيادة من ي .

(٦) في حديث رواه الطبراني بسنده عن قتادة عن أبي العالية عنه ، انظر ابن كثير .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٣٣٢/٢ ، وإعراب القرآن ٦١١/٢ ، والحجّه ١٤٢/٤ . ١٠٢ خم . ومجمع

البيان ٣٢٢/٤ . والبيان ٢٦٠/٢ . والبحر ٢٠٥/٧ ، والمغني ٢٧٧

(٨) قرأ ( لِمَا ) بكسر اللام وتخفيف الميم حمزة والكسائي ، وقرأ الباقر ( لَمَّا ) بفتح اللام وتشديد

الميم . انظر السبعة ٥١٦ ، والتيسير ١٧٧ ، والنشر ٣٤٧/٢ =

لِصَّبْرِهِمْ . ومن شَدَّدَ كان ﴿ لَمَّا ﴾ بمعنى « حين » <sup>(١)</sup> .

قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٢٥ ]

دخلت ﴿ هو ﴾ ههنا فصلاً <sup>(٣)</sup> . ولو كان [ مكان ] <sup>(٤)</sup> « يَفْصِلُ » « فَصَلَ »  
لم يجوز دخولها . أجازوا « زيد هو يقوم » ، ولم يجوزوا « زيد هو قام » ؛ لأن  
المضارع يشبه الاسم ، والماضي لا يشبه الاسم ، فكان <sup>(٥)</sup> قولهم « زيد هو يقوم »  
بمثلة قولهم « كان زيد هو خيراً منك » ، حكاه أبو علي عن المازني في الفاتحة من  
« الحجة » <sup>(٦)</sup> .

ومثله : ﴿ وَمَكَرُ أَوْلِيكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ سورة فاطر : ١٠ ] . ولم يذكر <sup>(٨)</sup>  
الآيتين أبو علي ولا المازني ، وإنما ذكر المسألة . وإن وجدت ثالثاً في التنزيل  
أخبرتك به إن شاء الله . ووجدت <sup>(٩)</sup> آيةً ثالثة ، وهي <sup>(١٠)</sup> قوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ  
اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ ﴾ [ سورة التوبة : ١٠٤ ] .

(٩) الوجه : كانت ما مصدرية . =

(١) أي حين صبروا جعلناهم أئمة يهدون ، فحذف الجواب لتقدم ذكره . و « لَمَّا » ظرف بمعنى حين ،  
عن ابن السراج وأبي علي والنحاس وابن جني ومن وافقهم ، وهي حرف عند الفراء ، وعزي هذا  
القول إلى سيبويه . انظر للمصادر السالفة في ذكر لَمَّا ٣٣

(٢) انظر البيان ٢٦١/٢

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) سلف التعليق على ضمير الفصل وذكر مصادر الكلام عليه ٣٣

(٥) في الأصل : وكان ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٦) قال أبو علي في الحجة ١١٢/١ : « قال أبو عثمان : يجوز عندي زيد هو يقول ذلك ، و « هو »  
فصل ، ولا أجيز : زيد هو قال ذاك ، لأنني أجيز الفصص بين الأسماء والأفعال ، ولا يجوز في  
الماضية كما جاز في المضارعة ... » اهـ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١١٠٧

(٨) هو كما قال .

(٩) الظاهر أنه وجد هذه الآية بعد إملاء هذا الموضع من الكتاب ، ثم ألحقت به حين عاد إليه .

(١٠) في الأصل و ب ، وهو ، والوجه ما أثبت من ي .

## سورة الأحزاب

قوله عز وعلا : ﴿ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤ ]

٣

يجوز ﴿ اللائي ﴾ يثبت الياء بعد الهمزة ، ويجوز ﴿ اللاء ﴾ بحذف الياء اجتزاء بالكسرة ، ومنهم من يجعل الهمزة بينَ يينَ بعد حذف الياء <sup>(٢)</sup> . فهذا كله للتخفيف وكثرة الأمثال : الألف والهمزة والكسرة والياء .

٦

فأما ﴿ تَظَاهِرُونَ ﴾ و ﴿ تَظَاهَرُونَ ﴾ و ﴿ تَظَاهَرُونَ ﴾ و ﴿ تَظَهَّرُونَ ﴾ .

٩

فن حذف التاء وقال ﴿ تَظَاهَرُونَ ﴾ فالحذوفة الثانية دون الأولى ، لأن التكرار بها وقع <sup>(٤)</sup> . ألا ترى أن من أدغم كان الإدغام في الثانية دون الأولى ؟ فكذا الحذف وجب أن يكون في الثانية .

١٢

و « ظَاهَرَ » و « تَظَاهَرَ » و « تَظَهَّرَ » كلها واحداً .

(١) انظر الجواهر ٨٤٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٣٤/٢ ، وإعراب القرآن ٦٢٢/٢ ، والحجة

١٤٣/٤ - ١٤٥ خم ، وجمع البيان ٣٣٥/٤ ، والبيان ٢٦٣/٢ ، والبحر ٢١١/٧

(٢) قرأ ﴿ اللاء ﴾ بالهمزة وحذف الياء قالون عن نافع وقنبل عن ابن كثير ، وسهبا بين بن ورش عن نافع واليزي عن ابن كثير وأبو عمرو ، وروي عن اليزي وأبي عمرو إبدالها ياء ، وقرأ الباقيون بالهمزة وإثبات الياء . انظر السبعة ٥١٨ - ٥١٩ ، والتيسير ١٧٧ - ١٧٨ ، والنشر ٣٤٧/٢ و ٤٠٤/١

(٣) الأولى قراءة عاصم والثانية قراءة حمزة والكسائي والثالثة قراءة ابن عامر والرابعة قراءة الباقيين .

(٤) هنا منذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الحذوفة الأولى . وقد سلف هنا ٦٦ وذكر مصادره ثمة .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٥ [ يدلُّ على أنَّ « في » محذوفة من قوله ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا ﴾

٣ [ سورة القرة : ١٩٨ ] .

[ وقوله <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ٥

﴿ مَا ﴾ مجرورة بالعطف على ﴿ مَا ﴾ الأولى <sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ] ٦

يعني في التزوج بهنَّ . لا يجوز كما لا يجوز التزوج بالأم احتراماً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم . فهذا من باب قولهم « أبو يوسف أبو حنيفة » <sup>(٨)</sup> أي هو بمنزلة ويتوب عنه . ٩

[ قوله تعالى <sup>(٩)</sup> : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ <sup>(١٠)</sup> ] ١٠

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ١٢٥

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن لفراء ٣٣٥/٢ ، وإعراب القرآن ٦٢٣/٢ ، والبيان ٢٦٤/٢

(٥) وأجاز النحاس أن تكون في موضع الرفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٢٨ ، وإعراب القرآن ٦٢٤/٢ ، وجمع البيان ٢٣٨/٤ ، والبيان ٢٦٤/٢ ،

والبحر ٢١٢/٧ ، والإيضاح ٤٩ ، ١٧٥ ، والعصديات ١٦٠ ، وابن يعيش ٨٧/١ ، وابن الشجري

١٥٧/١ ، ١٧٨ ، والمغني ٥٧٤

(٨) فاختبر ليس هو المبتدأ في المعنى وإنما هو مترك منزلة .

(٩) انظر الجواهر ٦٢٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٢ ، وإعراب القرآن ٦٢٥/٢ ، والحجة

١٤٥/٤ - ١٤٧ خم ، وجمع البيان ٣٣٧/٤ ، والبيان ٢٦٥/٢ ، والبحر ٢١٧/٧ ، وابن يعيش ١٤٥/٤

و ٧/٥



بالألف وتتركها<sup>(١)</sup> . فن ألحق الألف فلأنها فاصلة<sup>(٢)</sup> ، والفواصل تلحقها الألف تشبيهاً بالقوافي<sup>(٣)</sup> .

ومن لم يلحق الألف قال : إن الألف يكون بدلاً من التنوين من نحو :  
رأيت رجلاً ، وليس هنا تنوين .

فأما قول الراجز<sup>(٤)</sup> :

(١) قرأ بترك الألف في الوقف والوصل أبو عمرو وحزة ، وأثبتها في الوقف ابن كثير والكسائي وحفص عن عاصم ، وأثبتها الباقر في الحالين . انظر السبعة ٥١٩ ، والتيسير ١٧٨ ، والنشر ٢٤٨-٢٤٧/٢

(٢) ولأنها ثابتة في رسم المصحف .

(٣) فن أثبتها في الوصل شبه الفاصلة بالقافية ، ومن حذفها في الوصل لم يعتبر بذلك ، عن الحجة بعناه .

(٤) البيت من أرجوزة اختلف في قائلها : فسبت إلى ابن جبابه ، وإلى مساور بن هند العبسي ، وإلى عبد بني عبس ، وإلى أبي حيان الفقهسي ، وإلى الدُّيُوري ، وإلى العجاج . انظر شرح شواهد المغني ٣٢٩ ، والمقاصد ٨٠/٤-٨٣ ، والخزانة ٥٦٩/٤-٥٧٢ ، وشرح أبيات المغني ١٢٦/٨-١٢٧

ونسب البيت في مطبوعة باريس من الكتاب إلى عبد بني عبس ، وبعبارة النسبة لم ترد في الأصول التي راجعها مصححو طبعة بولاق ١٤٥/١ والأستاذ عبد السلام هارون في طبعته ٢٨٦/١-٢٨٧ ، وإليه نسب البيت في الإفصاح ٣٣٧ ، وبه قال الصغاني .

ونسب إلى مساور بن هند في اللؤلؤ ٢٨٤ ، والأشباه والنظائر ٤٤٠/٣ ، واللسان ( ضرزم ) و ( ضم ) وذكر أنه ينسب إلى أبي حيان الفقهسي .

ونسب إلى أبي حيان الفقهسي في ضرائر الشعر ١٠٧ وعنه في الخزانة ٢٩٣/٤ وفيها أبو حناء ، ولعله تحريف ( واللسان ) صز ) .

ونسب إلى العجاج في المجهرة ٣٢٥/٢ ، وشرح شواهد سيبويه للأعلام بطرة الكتاب ١٤٥/١ ، وانظر ديوان العجاج ، ملحقات مستقلة ٣٢٢/٢ وتخريجها فيه ٤٧٨-٤٨٠

ونسب إلى الدُّيُوري في ابن السرياني ٢٠١/١ . والدُّيُوري هذه النسبة إلى دُيُور وهو لقب كعب بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دوان بن أسد بن خزيمه . انظر الأنساب ٢٧٨/٥ ، واللباب ٤٩١/١ ، والإكمال ٣١٠/٣ ، وجهرة أنساب العرب ١٩٥

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ <sup>(١)</sup> الْقَدَمَا

٢ فالفراء لا يجعله من هذا الباب ، ويزعم <sup>(٢)</sup> أن التقدير : القدمان <sup>(٣)</sup> ، فحذف النون . وهو ينصب « الحيات » <sup>(٤)</sup> . وسيبويه <sup>(٥)</sup> يجعل « القدماء » منصوباً ، ويرفع « الحيات » والألف عنده للقافية .

= وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١١/٣ ، والمقتضب ٢٨٢/٣ ، وتأويل مشكل القرآن ١٩٥ ، والأصول ٤٧٣/٣ ، والمجل ٢٠٥ ، وإيضاح الوقف ٨٧٤ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٩٤ ، والقطع ٦٣٠ ، وضرورة الشعر ١٩٨-١٩٩ ، والحجة ٩٣/١ ، والعسكريات ١٦٠ ، وسر الصناعة ٤٣١ ، ٤٨٢ ، والخصائص ٤٣٠/٢ ، والمبهم ٥٣ ، والمنصف ٦٩/٣ ، والإفصاح ١٤٢ ، والمخصص ١٠٦/١٦ ، وما يجوز للشاعر ١٨٧ ، ورصف المباني ٣٠٧ ، ٣٤٢ ، والمغني ٩١٧ ، والجمع ٨/٣

(١) في الأصل : منها ، وهو خطأ صوابه من ي و ب . واللهاء تعود على راعي الإبل المذكور قبل هذا البيت . أراد أن وطأه شديد ، إذا وطئ على حية قتلها فهي إذا أحست بوطنه تنحت عن طريقه ، فسلمت الحيات قدميه لذلك ، عن ابن السيرافي وابن السيد .

(٢) في الأصل : وزعم ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٣) في الأصل : والقدمان . وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٤) عزا هذا القول إلى الفراء القارفي أيضاً في الإفصاح وابن السيد في الحلل . وعزاه ابن جني في سر الصناعة والمبهم إلى البغداديين وفي الخصائص إلى الكوفيين ، وعزاه السيرافي إلى بعض النحويين ، ولم يعزه أبو علي في الحجة ، وذكر في العسكريات أن شيخه ابن السراج أجاز هذا القول مرة . قال أبو علي : « وهذا غير ممتنع » . وما عزي إلى الفراء خلاف مانص عليه في معاني القرآن له ، قال : « ... ومثله مما رد إلى المعنى قول الشاعر :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا

الْأَفْعَوَانِ وَالشَّجَاعِ الشَّجَعَا

فنصب الشجاع ، والحيات قبل ذلك مرفوعة ، لأن المعنى : قد سالت رجله الحيات وبسالتها ، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعاً على الحيات « اهـ » . فالرواية عنده برفع الحيات ونصب القدم وهو مفرد ، وهي رواية سيبويه وغيره . وضبط في مطبوعة معاني القرآن « الحيات » خطأ .

(٥) انظر الكتاب ١٤٥/١ . قال سيبويه : « ... ومثل ذلك قول الشاعر وهو عبد بني عبس :

= قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا

﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٣ ]

٢/١٠٨

قال قوم <sup>(٢)</sup> : / التقدير : ﴿ وإذ قالت طائفة منهم يا أهل يَثْرِبَ ﴾ مُسْتَأْذِنًا

٣ فريقٌ منهم النَّبِيُّ ؛ فيجعل الواو واو الحال من ال ﴿ الطائفة ﴾ المرتفعة  
بـ ﴿ قالت ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقال قوم <sup>(٤)</sup> : بل قوله ﴿ فارجموا ﴾ وقفه كافٍ <sup>(٥)</sup> ، وليست الواو في

٦ ﴿ ويستأذن ﴾ واو الحال <sup>(٥)</sup> .

ا قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤْلَوْنَ

الْأَذْيَارَ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ١٥ ]

٩ هذا جواب القسم ، لأن قوله ﴿ عاهدوا الله ﴾ بمنزلة القسم ، فأجيب

بـ « لا » من قوله ﴿ لا يولون الأذيَارَ ﴾ .

[ قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ١٨ ]

١٢

أي إلا زماناً قليلاً . وإن شئت : إلا إتياناً قليلاً .

#### الأفعوان والشجاع الشجعا

فإنما نصب الأفعوان والشجاع لأنه قد علم أن القدم ههنا مسألة كما أنها مسألة ، فحمل الكلام على أنها مسألة ... اهـ . فالأفعوان منصوب بإضمار فعل والشجاع معطوف عليه ، أي قد سالت القدم الأفعوان والشجاع . وهذا كما ترى هو قول القراء أيضاً .

(١) انظر الجواهر ٨٢٣ ، والبيان ٢/٢٦٥ ، وأخذ صاحبه عن المؤلف من غير ما تصريح .

(٢) لأعرف أحداً منهم .

(٣) وهو قول متكلف .

(٤) لم أجده في كتب لوقف .

(٥) بل هي واو العطف ، فوضع للضارع موضع الماضي أي واستأذن . ويجوز أن تكون استئنافية .

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) انظر البيان ٢/٢٦٥ ، والبيان ١٠٥٣ ، والمغني ٥٢٧

(٨) انظر مجمع البيان ٤/٢٤٧ ، والبيان ١٠٥٣

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ﴾ ] ١٩ ]

حال من الضير في ﴿ يَأْتُونَ ﴾ . وقيل : هو نصب على الذم <sup>(٢)</sup> .

قوله عز وعا : ﴿ رَأَيْتَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ١٩ ]

في موضع الحال . و « رَأَيْتَ » من رؤية العين .

وقوله : ﴿ قَدَّورٌ أَعْيُنُهُمْ ﴾ ] ١٩ ]

حال أيضاً بعد حال . وإن شئت كان حالاً من الضير في ﴿ ينظرون ﴾ .

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ كَأَنِّي يَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ] ١٩ ]

أي تدور أعينهم دوراناً مثل دوران عين الذي يغشى عليه من الموت .

فالكاف صفة مصدر محذوف . وقد حذف بعد الكاف المضاف والمضاف إليه ، على

ما مثله لك . وقد تقدم مثله في قوله ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ] سورة

القرة : ٩٣ ] أي حبَّ عبادة العجل ، ومثله أيضاً ﴿ فَتَبَضَّتْ قُبُضَةً مِنْ أَثَرِ

الرَّسُولِ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ سورة طه : ٩٦ ] أي من أثر حافر فرس الرسول .

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٤٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٣٨/٢ ، وإعراب القرآن ٦٢٨/٢ ، وجمع البيان

٣٤٧/٤ ، والبيان ٢٦٥-٢٦٦ ، والبحر ٢٢٠/٧ . وسياق الآية : ﴿ قد يعلم الله المعوقين منكم والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ولا يأتون ... ﴾ .

(٣) أجازها الفراء والزجاج والنحس وغيرهم . وأجاز الفراء والزجاج ووافقها المؤلف في الجواهر وغيره أن يكون العامل في الحال قوله ﴿ المعوقين ﴾ أو ﴿ القثنين ﴾ ، وردة النحاس بأن فيه فصلاً بين الصلة والموصول .

(٤) انظر البيان ٢٦٦/٢

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٨٠-٨١ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥/١ و ٣٢٩/٢ . وجمع البيان ٣٤٧/٤ ، والبيان

٢٦٦/٢ ، والبحر ٢٢٠/٧ ، والخصائص ٢٦٣/٢ ، والمغني ٨٠٣ ، ٨١٤

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٦

(٨) سلف الاستشهاد بها ٧٦ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

وقوله : ﴿ من الموت ﴾ أي من حذر الموت .

[ قوله تعالى ]<sup>(١)</sup> : ﴿ وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوْا لَوْ أَنَّهْمُ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢٠ ]

الجار يتعلق بمحذوف في موضع الرفع خبر بعد خبر ، أي : لوأنهم بادون ثابتون في جملة الأعراب ، فحذف « ثابتون » وانتقل الضمير إلى الجار والمجرور . وإن شئت كان حالاً من الضمير في ﴿ بادون ﴾<sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(١)</sup> : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٢١ ]

لا يكون قوله ﴿ لمن كان ﴾ بدلاً<sup>(٥)</sup> من قوله ﴿ لكم ﴾ . ألا ترى أنه قال<sup>(٦)</sup> : لا يجوز : « مررت بك المسكين ، ولا بي المسكين » ؟ فإذاً يتعلق بمحذوف صفة ثانية لـ ﴿ أسوة ﴾<sup>(٧)</sup> ، أي أسوة حسنة ثابتة لمن كان .

ولا يجوز أن يتعلق بنفس ﴿ أسوة ﴾ فين جعل ﴿ أسوة ﴾ بمعنى « التأسى » كـ « العطاء » بمعنى « الإعطاء » ، و « الدُّهْن » بمعنى

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٢٠٣ ، والبيان ٢٦٦/٢

(٣) ولا يتعلق به بادون ﴿ إلا أن تعني أنهم خرجوا إلى البدو فيهم ، عن الجواهر .

(٤) انظر الجواهر ٥٩٢ ، والبيان ٢٦٧/٢ ، والبحر ٢٢٢/٧ ، والكشاف ٢٥٦/٢ ، والتبيان ١٠٥٥ ،

وإين الشجري ٣٤٠/١

(٥) أجاز أن يكون بدلاً الزخشي وإين الشجري ، وما ردّ به المؤلف صحيح ، ورده أيضاً العكبري وأبو حيار .

(٦) يريد سيويه ، وقد صرح باسمه فيما سلف ٢٨٧ ، وانظر ذكر مصادره « مررت بي المسكين ، وبك المسكين » ثمة . وعزي عدم إجازة ذلك إلى البصريين وإجازته إلى الأخفش والكوفيين .

(٧) في الأصل : صفة ثابتة من الأسوة . وفيه تصحيف وخطأ ، والصواب من ي و ب .

« الإِذْهَان » <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ ﴿ أَسُوءَ ﴾ وَصِفَتْ ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا بَعْدَ الصِّفَةِ مَا هُوَ فِي الصِّلَةِ <sup>(٢)</sup> .

٣ وإن جعلته من باب بدل الاشتغال ، لِأَنَّ الْخَاطِبِينَ يَشْتَلُونَ عَلَى مَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَغَيْرَهُمْ = فَهُوَ وَجْهٌ [ كَقَوْلِهِ <sup>(٣)</sup> :

ذَرِينِي إِنْ أَمَرْتُ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حُلْمِي مُضَاعَا  
٦ فَأَبْدَلَ « حلمي » من الياء لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ <sup>(٤)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٢٠ ]

٩ خصَّ أَبُو عَمْرٍو هُنَا ﴿ يُضَاعَفْ ﴾ مَشْدَدَةً فَقَرَأَ ﴿ يُضَعَّفْ ﴾ <sup>(٦)</sup> . وَهُوَ لَا يَقْرَأُ ﴿ فَيُضَعَّفُ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ٢٤٥ ] ، وَلَا قَوْلَهُ <sup>(٨)</sup> : ﴿ وَاللَّهُ يُضَعِّفُ لِمَنْ

(١) كَذَا قَالَ هُنَا وَفِي سَلَفِ ٩٥٢ ، وَقَدْ نَبَهْنَا ثَمَّةَ عَلَى أَنَّ الصَّوَابَ « الذُّفْنُ » بِالْفَتْحِ ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ ، وَهُوَ بِالضَّمِّ الْأَسْمُ .

(٢) سَلَفُ التَّعْلِيقِ عَلَى هَذَا ١٣٦ . وَقَدْ أَجَازَ فِيهَا سَلَفُ ١٠٣٧ أَنْ يَعْمَلَ لِلصَّدْرِ بَعْدَ وَصْفِهِ فِي الظَّرْفِ ، وَانْظُرْ ٤١٢

(٣) وَهُوَ عُدِي بْنُ زَيْدٍ . د . ق ١/٢ ص ٣٥ ، وَهُوَ لَهُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٤٢٤/٢ ، وَابْنُ السَّرِيفِ ١٢٣/١-١٢٥ ، وَالتَّلَاقُصْدُ النَّحْوِيُّ ١٩٢/٤ ، وَالْخَزَانَةُ ٣٦٨/٢ . وَهُوَ لَرَجُلٍ مِنْ بَجِيلَةَ أَوْ خُثْعَمٍ فِي الْكُتُبِ ٧٨/١ ، وَالْأَصُولُ ٥١/٢ ، وَلَرَجُلٍ مِنْ خُثْعَمٍ فِي الْإِفْصَاحِ ٢٨٦ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ سَبِيئِيهِ لِلْأَعْلَمِ بِطَرَةِ الْكِتَابِ ٧٨/١ . وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٢٨٣ ، وَلِلْفَرَاءِ ٧٣/٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٦٥/٣ ، ٧٠ ، وَالْمَجْمَعُ ٢١٧/٥

(٤) زِيَادَةُ مَنْ ب . وَأَسْقَطَ التَّاسِخَ « إِنْ » فِي الْبَيْتِ سَهْوًا .

(٥) انْظُرِ الْجَوَاهِرَ ٩٥٤ ، وَالْحِجَّةَ ١٤٨/٤-١٤٩ خَم . وَمَجْمَعُ الْبَيِّنِ ٣٥٢/٤ ، وَالْبَحْرُ ٢٢٨/٧ . وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ١٠١/٢١ ، وَالْقُرْطُبِيُّ ١٧٤/١٤-١٧٥ ، وَحِجَازُ الْقُرْآنِ ١٣٦/٢-١٣٧

(٦) وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامَرَ ﴿ تُضَعَّفُ ﴾ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿ يُضَاعَفُ ﴾ . انْظُرِ السَّبْعَةَ ٥٢١ ، وَالتَّيْسِيرَ ١٧٩ ، وَالنَّشْرَ ٣٤٨/٢

(٧) سَلَفُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا فِي مَوْضِعِهَا ١٧٤-١٧٥ . وَالتَّشْدِيدُ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَابْنِ عَامَرَ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِرَفْعِهَا .  
=

يَشَاءُ ﴿ [سورة البقرة : ٢٦١] ، ولا قوله : ﴿ أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة آل عمران : ١٣٠] .

فقال قوم <sup>(٢)</sup> : إنما شدد ههنا لأن التضعيف ضمّ مثل إلى مثل ؛ فلما رأى قوله ﴿ يضاعف لها العذاب ﴾ مقيداً بقوله ﴿ ضعفين ﴾ اختار التشديد ليطابق الفعل ما أكد به .

وهذا لو كان صحيحاً لم يجوز لمن قرأ ﴿ فَيُضَعِّفُهُ لَهُ أَضْعَافاً [ كثيرة ] ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٥] بالتشديد <sup>(٣)</sup> ، لأنه قال ﴿ أَضْعَافاً كثيرة ﴾ ، وهذا يدّعي ضمّ مثل إلى مثل لأمثالاً كثيرة . وكذلك قوله : ﴿ أَضْعَافاً [ <sup>(٤)</sup> مُضَاعَفَةً ﴾ [سورة آل عمران :

(١) في الأصل : ولا في قوله ، بإقحام في ، والصواب مري وب .  
(٢) قرأ يضعف ومضعف بالتشديد ابن كثير وابن عامر ، وقرأ الباقر يضعف ومضاعفة بالألف ، انظر السبعة ١٨٤-١٨٥ ، والتيسير ٨١ ، والنشر ٢٢٨/٢ . وكان في الأصل « أَضْعَافاً مضاعفة » والصواب من ي ، ووجه الاستشهاد على التشديد .

(٣) منهم الطبري فإنه قال : « ... غير أبي عمرو فإنه قرأ ذلك يضعف بتشديد العين تأولاً منه في قراءته ذلك أن يضعف معنى تضعيف الشيء مرة واحدة ، وذلك أن يجعل الشيء شيئاً ، فكان معنى الكلام عنده ... ويقول : إن يضاعف معنى أن يجعل إلى الشيء مثله حتى يكون ثلاثة أمثاله ، فكان معنى من قرأ ﴿ يضاعف ﴾ عنده كأن يجعل عذاب ثلاثة أمثاله عذاب غيرها من النساء من غير أزواج النبي ﷺ ؛ فلذلك اختار يضعف على يضاعف . وأنكر الآخرون الذين قرؤوا يضاعف ما كان يقول في ذلك ، ويقولون : لا نعلم بين يضعف ويضاعف فرقاً ... وأما التأويل الذي ذهب إليه أبو عمرو فتأويل لا نعلم أحداً من أهل العلم ادعاه غيره وغير أبي عبيدة ... » اهـ . وما حكاه الطبري من تفريق أبي عمرو وأبي عبيدة بين يضعف ويضاعف حكاه النحاس أيضاً ، ونقل القرطبي كلامه ، ثم قال النحاس : « التفريق الذي جاء به أبو عمرو وأبو عبيدة لا يعرفه أحد من أهل اللغة علمته ، والمعنى في يضاعف ويضعف واحد أي يجعل ضعفين » اهـ .

(٣) في ي وب - والزيادة منها - : إلا بالتشديد . بإقحام « إلا . وهي محلة . والتشديد قراءة ابن كثير وابن عامر .

(٤) زيادة من ي وب .

١٣٠ [ يلزم ابن كثير<sup>(١)</sup> على هذا ألا يقرأ ﴿ مضعفة ﴾ لأنه قال ﴿ أضعافاً ﴾<sup>(٢)</sup> .

فإنها هذا من أبي عمرو أخذ باللفتين<sup>(٣)</sup> . وإنما ذكرت لك هذا لأن الجهال<sup>(٤)</sup> يظنون أن أبا عمرو اعتمد هذا ، وحاشاه من ذلك . ٣

١ قوله تعالى [ ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكِنَّ لَّهِ / وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً ﴾<sup>(٥)</sup> ] ٣١ ٦

ذكر ضمير ﴿ مَنْ ﴾ في ﴿ يقنت ﴾ ، ثم أنت وقال ﴿ وتعمل ﴾ . وقد قرؤوا ﴿ ويعمل صالحاً ﴾ بالياء جرياً على ﴿ يقنت ﴾<sup>(٦)</sup> .

فأما من قرأ ﴿ ومن تقنت ﴾ بالتاء ﴿ ويعمل ﴾ بالياء<sup>(٧)</sup> فإنهم<sup>(٨)</sup>

(١) وابن عامر .

(٢) ما حكاه الطبري والنحاس من تفريق أبي عمرو بين ضَعَفَ وضاعف وأخذه به هنا لا يلزم غيره ، لأنه ليس من مذهب غيره ، وأبو عمرو لم يقرأ بالتشديد إلا في هذا الموضع كما قال المؤلف .

(٣) ضعف وضاعف لغتان ، هذا قول غير أبي عبيدة وأبي عمرو فيما حكى عنه ، انظر المصادر المذكورة هنا والسالفة ١٧٤

(٤) هذه عبارته ، ومثل الطبري والنحاس لا يوصف بالجهل ، غفر الله لك أيها الشيخ .

(٥) زيادة من ي .

(٦) انظر الجواهر ٣٧٠ ، وشرح المع اللوح ٢/٣٩ ، ومعاني القرآن لفراء ٢٤١/٢ ، وإعراب القرآن ٦٢٢/٢ - ٦٢٣ ، والحجة ١٤٩/٤ - ١٥٠ خم ، ومجمع البيان ٣٥٣/٤ ، والبيان ٢٦٧/٢ - ٢٦٨ ، والبحر ٢٢٨/٧ ، والتبيان ١٠٥٦ ، والكتساب ٤٠٤/١ ، والمقتضب ٢٥٣/٣ ، والكامل ٤٧٨ ، والخصائص ٤١٩/٢ ، وابن يعيش ١٣/٤ - ١٤ ، وابن الشجري ٣٠٨/١ و ٣١١/٢

(٧) قرأ حمزة والكسائي ﴿ ويعمل ﴾ بالياء وقرأ الباقون ﴿ وتعمل ﴾ بالتاء ، ولم يختلفوا في ﴿ يقنت ﴾ أنه بالياء ، انظر السبعة ٥٢١ ، والتيسير ١٧٩ ، والنشر ٣٤٨/٢

(٨) ذكر هذه القراءة صاحب البيان ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح وذكرها العكبري وتابعه أبو حيان ، ولم يعزها أحد . أما القراءة بالتاء في « تقنت » فعزها ابن خالويه في شواذه ١١٩ إلى ابن عامر في رواية عنه ، قال : « ورواه أبو حاتم عن أبي جعفر وشيبة ونافع » ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى المجحدري والأسواري ويعقوب في رواية .

(٩) يريد النعويين .



يستضعفونه : لأن<sup>(١)</sup> العود إلى التذكير بعد التأنيث مستضعف عندهم<sup>(٢)</sup> . وقد ذكرنا أن هذا غير ضعيف ، وأنه حسن ، وأنه قد جاء ﴿ ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا ﴾<sup>(٣)</sup> [ سورة الأنعام : ١٣٩ ] . وجاء العود إلى المفرد بعد الجمع في قوله : ﴿ ومن يؤمن بالله ويعمل صالحاً يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً قد أحسن الله له رزقاً ﴾<sup>(٤)</sup> [ سورة الصلاق : ١١ ] .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> ﴿ يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٣٢ ]

[ قوله ] ﴿ إن اتقيتن ﴾ شرط ، واختلفوا في جوابه : ففهم<sup>(٧)</sup> من قال : جوابه مدلول قوله ﴿ لستن كأحد من النساء ﴾ أي إن اتقيتن<sup>(٨)</sup> [ انفردتن بخصائص من جملة سائر النساء : فدل على هذا قوله ﴿ لستن ﴾ ودلت الآية حينئذ على أن « ليس » فعل حيث صلح جواباً للشرط لو تأخر .

وأبو علي لا يرضى هذا ويجعل قوله ﴿ فلا تخضعن ﴾ [ ٣٢ ] جواب الشرط<sup>(٩)</sup> . لأن « ليس » عنده حرف وليس بفعل<sup>(١٠)</sup> .

(١) في الأصل وي : فإن ، وما أتته من ب أجود

(٢) سلف التعليق على هنا ٤٣٤

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٣٤ - ٤٣٥

(٤) سلف الاستشهاد بها ٤٣٥ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر الجواهر ٦٢٥ ، والبيان ٢٦٨/٢ ، والبحر ٢٢٩/٧ ، والكشاف ٢٦٠/٣

(٧) منهم الأخفش الذي ذهب إلى أن الوقف على ﴿ إن اتقيتن ﴾ تام ، وابن الأباري والنحاس وغيرهما ممن ذهب إلى أن الوقف عليه كاف . انظر إيضاح الوقف ٨٤٢ ، والقطع ٥٧٥ ، والمكتفى ٤٥٨ ، ومنار الهدى ٢٢٢ ، وصرح المؤلف في الجواهر أن هذا الوجه أوجه .

(٨) زيادة من ي وب . وفي ب : وهو شرط واختلفوا » وقوله « أي » سقط من ب .

(٩) وهو قول الزمخشري ، ورجحه أبو حيان .

(١٠) قال ابن هشام في اللغة ٣٨٧ : « زعم ابن السراج أنه [ أي ليس ] حرف منزلة « ما » ، وتابعه

ا قوله تعالى [ <sup>(١)</sup> ﴿ وَقُرْآنٌ فِي يُبُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ ﴾ ] <sup>(٢)</sup> [ ٣٣ ]

وَقُرْئِ ﴿ وَقُرْآنٌ ﴾ بالكسر <sup>(٣)</sup> . فن كسر كان من « وَقَرَّ يَقَرُّ » <sup>(٤)</sup> أي اسْكَنَ . ومن قرأ ﴿ قُرْن ﴾ فأصله « أَقْرَرْن » من « قَرَّ يَقَرُّ » <sup>(٥)</sup> ، نقلت فتحة الراء بعد حذفها إلى القاف ، فلما فتحت القاف أَسْتُغْنِي <sup>(٦)</sup> عن همزة الوصل ، فصار « قَرْن » .

وإنما وجب حذف الراء لتضعيفها . وهم يخففون المضعف ، ألا تراهم قالوا في « رَبِّ » : « رَبِّ » <sup>(٧)</sup> ، فخففوا وحذفوا ، مع أنهم لا يتصرفون في الحرف ، ولا يرون الحذف في الحرف كما يرونه في الفعل والاسم ، ولهذا قالوا : إِنَّ الْأَغْلَبَ عَلَى « مُنْذُ » أن يكون اسماً لأنه محذوف من « مُنْذُ » <sup>(٨)</sup> ، والحرف ليس بموضع التصرف .

= لفريسي في خلبيات وابن شقير وجماعة « أهـ » . وقد أطلأ أبو علي الاحتجاج لما ذهب إليه في الخلبيات ٢١٠ - ٢٧٠ ولم يتكلم على هذه الآية . والذي نصّ عليه ابن السراج في الأصول ٨٢/١ . والموجز ٣٠ . ٤٠ أنه فعل وهو مذهب الجمهور . انظر في ذلك شرح المصباح اللوح ٧٤٠ - ٧٤١ وتعقب فيه أبا علي ورده قوله ، والكتاب ٢٨/١ ، ٣٧٥ - ٣٧٦ ، والمقتضب ٨٧/٤ ، ١٩٠ ، وشرح المصباح لابن برهان ٥٣ - ٥٤ ، وابن يعيتس ١١١/٧ - ١١٢ ، وورصف البهاني ٣٠٠ ، والجني الداني ٤٩٣ - ٤٩٤ ، وسفر السعادة ٨١٠ ، والهمع ٧٩/٢

زيادة مي .

(٢) انظر الجواهر ٨٠٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٢/٢ ، وإعراب القرآن ٦٣٤/٢ - ٦٣٥ ، والحجة ١٥٠، ٤ - ١٥١ خم . ومجمع لبيب ٣٥٥/٤ ، واسب ٢٦٨/٢ - ٢٦٩ ، والبحر ٢٣٠/٧

(٣) قرأ بالفتح نافع وعاصم وقرأ الباقون بالكسر ، انظر السبعة ٥٢١ - ٥٢٢ ، والتيسير ١٧٩ . والنشر ٣٤٨/٢

(٤) وهو أحد قولي الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم .

هذه لغة أهل الحجاز فيما قال الكسائي ، وأجازته الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم .

(٥) في الأصل : س ، وهو تحريف صوابه من ي وب .

(٦) انظر ما سلف ٦٥٤ - ٦٥٥

(٨) انظر في منذ ومنذ الكتاب ١٢٢/٢ ، ٣٠٨ ، والمقتضب ٣٠/٣ - ٣١ و٣٣/١ ، وحروف المعاني ١٤ ، =

ويجوز فيمن كسر القاف أن يكون على لغة من قال : قَرَّ يَقَرُّ<sup>(١)</sup> : لأنَّ أصله « أَقَرُّنَ » فنقل الكسرة إلى القاف بعد حذف الراء .

قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٣٣ ]

قيل : تقديره : يا أهل البيت . والصحيح أنه منصوب على الاختصاص والمدح<sup>(٣)</sup> ، كقولك : نحن بني فلان أصحاب كذا وكذا ، وفي الحديث : « إِنَّا معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة »<sup>(٤)</sup> ، وقال<sup>(٥)</sup> :  
 إِنَّا بَنِي مَنْقَرٍ قَوْمٌ ذَوُو حَسَبٍ ... ..  
 ... ..  
 ... ..<sup>(٦)</sup>

= وروصف المباني ٣١٩ - ٣٢٢ ، والحنى السداني ٥٠٠ - ٥٠٤ ، وأبغني ٤٤١ - ٤٤٣ . ولهمع ٢٢٠/٣ - ٢٢٦

(١) وهذا أحد قولي الفراء والحسن وأبي عبي وغيرهم .

(٢) انظر إعراب القرن ٦٣٦/٢ ، وجمع البيان ٣٥٥/٤ ، ولبيل ٢٦٩/٣ ، والبحر ٢٣١/٧ ، والمعنى ٧١٤

(٣) أجاز القولين الزجاج ووافقه النحاس وغيره . وذهب ابن هشام إلى أن الصواب أنه منصوب على النداء ، ولعله كما قال .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب فرض الخس برقم ٣٠٩٣ ، ٣٠٩٤ . وكتاب فضائل الصحابة برقم ٣٧١٢ . وكتاب المغازي برقم ٤٠٣٦ ، ٤٢٤١ ، وكتاب الفرائض برقم ٦٧٢٦ . ومسم في كتاب الجهاد برقم ١٧٥٧ ( ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ ) . وأبو داود في كتاب الخراج والإمارة ولقيء برقم ٢٩٦٨ ، والترمذي في كتاب السير برقم ١٦١٠ ، والنسائي في كتاب قسم الفية ١٣٢/٧ ، ١٣٥ - ١٣٦ ، ومالك في الموطأ في كتاب الجمع برقم ١٨٢٢ ، وأحمد في المسند ٤/١ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٩ ، ١٩١ ، ٢٠٨ ، ٤٦٣/٢ و ١٤٥/٦ ، ٢٦٢ . وانظر المغني ٥٠٧ ، ٧١٤ ، ٨٩٢ ، ولهمع ٣١/٣

(٥) عمرو بن الأهتم المنقري من أبيات له في الحاسة الشجرية ١٨٨ - ١٩٠ ، ورغبة الأمل ٦٨/٢ - ٦٩ . وهو له في الكتاب ٢٢٧/١ ، وابن السرياني ٢٠/٢ ، وهو بلا نسبة في الكامل ١٤٧ ، ٥١١

وشرح اللع اللوح ١/٥٧ مكرر ، وابن يعيش ١٨/٢ ، ولهمع ٢١/٢

(٦) عجزه : فينا سراً بني سعبٍ وناديا

[ وقال <sup>(١)</sup> :إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْآبَاءِ يَشْرِينَا ] <sup>(٢)</sup>

وهذا كثير في الكلام والشعر .

٣

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ إلى قوله ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٣٥ ]

= وبنو منقر حي من بني سعد بن زيد مناة بن تميم . والسرادة : السادة ، والنادي : المجلس ، عن الأعلام بطرة الكتاب .

(١) البيت من أبيات اختلف في قائلها : فنسبها الجاحظ في الحيوان ٩٥/٣ ، والمبرد في الكامل ١٤٥ - ١٤٦ إلى رجل نهشلي ذكر المبرد أن كنيته أبو مخزوم ، وسماه أبو رياش فيما نقل عنه ابن السيد في القرط ٢٦٣ ، والآمدي في المؤلف والمختلف ٦٦ . والفندجاني في إصلاح ما غلط فيه النري ٢٦٢ - ٢٦٣ ، والعيني في المقاصد ٣٧٠/٣ « بشامة بن حزن » وهو الصحيح عند البغدادى في الخزانة ٥١٤/٣ ، وكذا اسمه في ديوان الحماسة بشرح التبريزي ٥٠/١ ، واقتصر ابن قتيبة في عيون الأخبار ١٩٠/١ على اسمه « بشامة » .

وذكر ابن السيد أن اسمه عند السكري « بشامة بن حري » وذكر أيضاً أنه يقال « بشامة بن جزء » وكذا هو في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٠٢

وفي ديوان الحماسة بشرحها أنها تروى لرجل من بني قيس بن ثعلبة وهو ما قاله النري في معاني أبيات الحماسة له ٢٤ . وحكى ابن السيد عن ابن الأعرابي أن اسمه حجر بن خالد بن محمود القيسي ( وقع فيما نقله البغدادى عن ابن السيد في القرط : حجي ، محرفاً ، وصححه الأستاذ عبد السلام هارون في تحقيقه للخزانة ٣١٢/٨ ) .

وعزاها ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٦٣٧ - ٦٣٨ إلى نهشل بن حري ، وتابعه البكري في سمط اللالي ٢٣٥ ، والحصري في زهر الآداب ١٠٨٧ ، وانظر شعر نهشل ١٤١

وذكر ابن السيد أن ابن قتيبة عزاها لابن غلفاء التيمي . ولم أجد هذه النسبة عن ابن قتيبة ولا عن غيره . ويقع فيها أبيات لمرقش الأكبر ، انظر القرط والخزانة وديوان الحماسة بشرح التبريزي وإصلاح ما غلط فيه النري .

(٢) زيادة من ي .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر إعراب القرآن ٦٦٢/٢ ، والبيان ٢٦٩/٣ ، والبحر ٢٣٢/٧ ، والكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب

١١٢/٣ و ٧٢/٤ ، وابن الشجري ٣٢٢/١

معطوفة على اسم ﴿ إِنَّ ﴾ ، والخبر قوله ﴿ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مُّغْفِرَةً ﴾ [ ٣٥ ] .  
والتقدير في قوله ﴿ والذاكرات ﴾ أي والذاكراتيه ، فحذف المفعول . وكذلك  
قوله ﴿ والحافظين فروجهم والحافظات ﴾ [ ٣٥ ] أي والحافظاتها .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٣٨ ]  
نصب على المصدر ، مؤكداً <sup>(٣)</sup> لما قبله : لأن ما قبله من قوله ﴿ فيما قَرَضَ اللَّهُ  
له ﴾ [ ٣٨ ] يدل على أنه سنَّ له سُنَّةٌ .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٤٠ ]  
و ﴿ خَاتِمَ ﴾ بكسر التاء والفتح <sup>(٥)</sup> ، وهما لغتان <sup>(٦)</sup> . ويجوز فين كسر أن  
يكون « فاعلاً » من خَتَمَ فهو خَاتِمٌ ، والمعنى معنى المضي ، والإضافة محضة ،  
وليست في تقدير الانفصال <sup>(٧)</sup> .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٤٤/٢ ، وإعراب القرآن ٦٣٨/٢ . ومجمع البيان ٢٥٩/٤ ، والبيان ٢٧٠/٢ ، والبحر ٢٣٦/٧

(٣) في الأصل : مؤكد . ولعل ما أثبتته من ي وب هو الوجه .

(٤) انظر الجواهر ١٦٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٤/٢ . وإعراب القرآن ٦٣٩/٢ ، ومجمع البيان ٣٥٨/٤ - ٢٥٩ ، والبحر ٢٣٦/٧ ، والبيان ١٠٥٨ . وسياق الآية : ﴿ ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ﴾ .

(٥) قرأ بالفتح عاصم وحده . وقرأ الباقيون بالكسر . انظر السعة ٥٢٢ ، والتيسير ٧٩ ، والنشر ٣٤٨/٢

(٦) الظاهر أنه يريد أن « خاتم » بالكسر اسم فاعل من ختم ، وهو مضاف إضافة محضة لأنه قصد به الدوام والاستمرار فكانه جامد لأنه لم يعمل في محل المجرور به نصباً . وهذا هو الوجه في مثل هذا ، انظر ما سلف من التعليق على قوله ﴿ مالك يوم الدين ﴾ ص ٦ ، ولم ينصوا على هذا الوجه في تأويله . ومن ههنا كان الفتح والكسر لغتين ثم أجاز المؤلف أن يكون اسم الفاعل بمعنى المضي .

(٧) وهو ظاهر قول الفراء والذحاس وأبي علي وغيرهم .

ومن فتح التاء / فهو مصدر <sup>(١)</sup> ، أي : ولكن رسول الله وختم النبيين . ولا يكون « فاعل » بمعنى « يفعل » <sup>(٢)</sup> ، لأنه قد كان ، فيشكل <sup>(٣)</sup> المعطوف المعطوف عليه .

أ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا . وَذَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِآذَنِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٤٥ - ٤٦ ]  
هذا كله أحوال لما قبله .

فأما قوله ﴿ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٤٦ ]  
فقد قيل : يعني به القرآن <sup>(٦)</sup> ، والتقدير ، وتالياً سراجاً منيراً ، فهو منصوب بـ بَصُرَ .

وقيل : التقدير : [ و ] ذا سراج . فيكون معطوفاً على الأول .

(١) وكذا قال في الجواهر وقدره « ولكن رسول الله وذا ختم » اهـ ، وذكره العكبري ثم قال « كذا ذكر في بعض الأعراب » وهو يريد هذا الكتاب أعني الكشف . وما قاله المؤلف غير صحيح ، فالخاتم بالفتح اسم لا خلاف فيه .

(٢) يريد أن « خاتم » لا يكون اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال لأنه لو كان كذلك لكانت إضافته غير محضة وهي في تقدير الانفصال فيكون نكرة ، والمعطوف عليه معرفة ، قال في الجواهر : « .. بالكسر اسم الفاعل ليكون معرفة فيشكل المعطوف عليه » اهـ .

(٣) في الأصل : يشاكل . وفي ب : يتشاكل ، والصواب من ي .

(٤) زيادة م ي و ب .

(٥) انظر إعراب القرآن ٦٤١/٢ . وجمع البيار ٣٦٣/٤ . والبيان ٢٧٠/٢ ، والبحر ٢٣٨/٧ ، وتفسير

الطبري ١٤/٢٢ . والقرطبي ٢٠١/١٤ ، وابن كثير ٤٢١/٦ ، وجمع التماسير ١٢٥/٥

(٦) وهو قول الزجاج ووافقه النحاس وغيره ، وكلا التقديرين عنه أيضاً . وزعم النسفي ( انظر مجمع التماسير ) أن تأويل السراج بالقرآن هو قول الجمهور . وليس كذلك . بل ما عليه الأكثر أن المراد به النبي ﷺ ، فيكون ﴿ سراجاً ﴾ حالاً أيضاً وهي حال جامدة ، ويجوز تأويلها بالمشق ، أي هادياً يهتدى بك في الدين كما يهتدى بالسراج ، انظر المصادر السالفة .

- [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَدَعْ أَذَاهُمْ ﴾ ] ٤٨ [ <sup>(٢)</sup> ]
- التقدير <sup>(٣)</sup> : ودع الخوف من أذاهم <sup>(٤)</sup> . وليس المعنى : لا تؤذهم ؛ لأن
- ٣ « لا تؤذهم » أفصح من « دع أذاهم » إذا أردت : لا تؤذهم .
- [ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ ] إلى قوله ﴿ وَأَمْرًا
- مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ <sup>(٦)</sup> ] ٥٠ [
- ٦ ما أظنك إذا أعربت إلا أن تقول : إن انتصاب قوله ﴿ امرأة مؤمنة ﴾ محمول
- على ما قبله من قوله : أَحْلَلْنَا لَكَ <sup>(٧)</sup> أَزْوَاجَكَ ، وبنات <sup>(٨)</sup> عَمَّكَ ، وبنات
- عَمَّاتِكَ ، وبنات خالك وبنات خالاتك !! وهذا من سوء تأمُّلك فيما أُخبرك به
- ٩ منذ سنين <sup>(٩)</sup> وتقتدي بشارحهم [ فتقلده <sup>(١٠)</sup> ] ولا تستعمل ما يؤتيكه الله .
- ألا ترى أن قوله ﴿ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ شرط ، والشرط لا يصح في

(١) زيادة من ي .

(٢) انظر الجواهر ٥٠٤ ، ٨٦٤ ، وإعراب القرآن ٦٤١/٢ ، وجمع البيان ٣٦٢/٤ ، والبحر ٢٣٨/٧ .  
وتفسير الطبري ١٤/٢٢ ، والقرطبي ٢٠٢/١٤ ، وابن كثير ٤٣١/٦ ، وجمع التماسير ١٢٦/٥ ،  
وما سلف ٩١٩

(٣) في الأصل : والتقدير ، وفي ب : أي ودع . وأثبت ما في ي .

(٤) لم أجد هذا التأويل بهذا اللفظ . لكن يشبه أن يكون مأخوذاً من قول مجاهد « أعرض عن أذاهم لك » ، ومن قول ابن عباس وقتادة « اصبر على أذاهم » . وقال السفي ، اجعل إيناءهم إيناءك في جانب ولا تبال بهم ولا تحف من إينائهم . هـ . وذكر لحسن أنه قيل في تأويلها « لا تؤذهم » وقيل غير ذلك .

(٥) زيادة من ي وب

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٣٤٥/٢ ، وإعراب القرآن ٦٤٢/٢ ، وجمع البيان ٣٦٤/٤ ، والبيان ٢٧١/٢ ، والتهيان ١٠٥٨ ، والبحر ٢٤١/٧ ، ٢٤٢ ، والحجة ١٩٩/٢-٢٠٠ ، والبصريان ١٦٨ ، ٢٩٠

(٧) وهو قول الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم .

(٨) ثمة معطوف أسقطه المؤلف وهو : أحلنا لك أزواجك وما ملكت يمينك وبيت ...

(٩) في الأصل : سنين ، وهو تصحيف صوابه من ي وب .

الماضي<sup>(١)</sup> ، وإذا لم يصحَّ الشرط في الماضي لم يصحَّ الجزاء أيضاً ؟ ألا ترى أنك لوقلت : « إن قَتَ غداً قَتُ أَمَس » لكنتَ غَظْطاً ؟ وقوله ﴿ إِنَّا أَحْلَلْنَا ﴾ إخبار عن إحلاله في الماضي ، فلا يصحُّ تقديره : وأحللنا لك امرأة مؤمنة إن وهبت نفسها ، كما لا يصحُّ « قَتُ أَمَس إن تقم غداً »<sup>(٢)</sup> .

ولكنَّكَ تُقَدِّرُ : ونَحِلُّ لك امرأة مؤمنة إن وهبت ؛ ليصحَّ به الجزاء ، كما تقول : أقوم إن قَتَ ، وأُخرج إن خرجت . فافهمه عنه<sup>(٣)</sup> في « حاشية الكتاب »<sup>(٤)</sup> ، وفي بعض كلامه في « التَّذْكِرَة »<sup>(٥)</sup> حيث يتكلم على بيت من أبيات غِيلَانِ<sup>(٦)</sup> .

فإن قلت : فإنَّ هذا امتنان منه عز وجل على نبيِّه صَلَّى الله عليه وآله وسلم بأنه أَحَلَّ له امرأة وهبت نفسها له فيما مضى ، وليس يريد الامتنان عليه بامرأة ستفعل ذلك = فإنه يكون من باب قوله<sup>(٧)</sup> : ﴿ إِن كُنْتَ قُلْتَهُ ﴾ [سورة

(١) انظر ما سلف ٣٧٩ والتعليق ثمة .

(٢) حكى العكبري قول المؤلف بمعناه غير مصرح بنقله ثم قال : « وهذا ليس بصحيح لان معنى الإحلال هنا الإعلام بالحل إذا وقع الفعل على ذلك ، كما تقول : أبحث لك أن تكلم فلاناً إن سلم عليك ، اهـ .

(٣) أي عن أبي علي .

(٤) هو « التعليقة » على كتاب سيبويه . وكنت وقفت عليه حين كان في حوزة أستاذنا العلامة أحمد راتب البناح [ رحمه الله وحزه الجزاء لأوى ] .

(٥) سلف التعريف به ٦٩٤

(٦) هو ذو الرِّمَّة . وما عزاه المؤلف إلى أبي علي في حاشية الكتاب والتذكرة هو مقالته في الحجة والبصريات أيضاً ، وقد سها الشيخ عنها على شدة فحصه وتحريه في كتب أبي علي .

(٧) في الأصل : قوهم ، والصواب من ي وب .

(٨) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٧٩ - ٣٨٠



المائة : ١١٦ ] أي : إن صَحَّ أَنِّي كُنْتُ قُلْتَهُ . فَكَذَلِكَ ﴿ إِن وَهَبْتُ ﴾ أي : إن صَحَّ أَنهَا وَهَبْتُ فَإِنَّا نَحِلُّ لَكَ هَذَا ، فَهَذَا مَعْنَى [ هَذَا ] <sup>(١)</sup> الْكَلَامُ <sup>(٢)</sup> .

٢ قوله عز وعلا : ﴿ تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ ﴾ [ ٥١ ]  
و ﴿ تَرْجِي ﴾ <sup>(٤)</sup> لَفَتَانِ : أَرْجَأْتُ وَأَرْجَيْتُ .

٦ ﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٥٠ ]  
من صلة ﴿ أَحَلَّلْنَا ﴾ أي : أَحَلَّلْنَا لَكَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ .

٩ ﴿ وَمَنْ أُبْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٥١ ]  
أي : وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ عَزْلَهُ <sup>(٧)</sup> ، فَحَذَفَ مَفْعُولُ ﴿ ابْتَغَيْتَ ﴾ .

[ قوله تعالى ] <sup>(٨)</sup> : ﴿ وَلَا يَحْزَنَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ <sup>(٩)</sup>

[ ٥١ ]

١٢ ﴿ كُلُّهُنَّ ﴾ رفع تأكيد للضمير في ﴿ يَرْضَيْنَ ﴾ ، أي ويرضين كلهن .

(١) زائدة من ي و ب .

(٢) وهو قول ظاهر التكلف . وإِنَّمَا هُوَ اسْتِقْبَالٌ فِي كُلِّ امْرَأَةٍ كَانَتْ تَهَبُ نَفْسَهَا دُونَ وَاحِدَةٍ بَعِينِهَا .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣٤٦٧٢ ، وإعراب القرآن ٦٤٣/٢ . والحجة ١٥٢/٤ - ١٥٣ خم ، ومجمع البيان ٣٦٥/٤

(٤) قرأ ﴿ ترجي ﴾ بغير همز حمزة والكسائي ونافع وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر بالهمز . انظر السبعة ٥٢٣ ، والتيسير ١٧٩ ، ١١٩ ، والنشر ٢٤٩/٢ و ٤٠٦/١

(٥) انظر إعراب القرآن ٦٤٢/٢ ، والبيان ٢٧١/٢ ، والبحر ٢٤٢/٧

(٦) انظر مجمع البيان ٣٦٧/٤ ، والبحر ٢٤٢/٧ ، وتفسير الطبري ٢٠/٢٢ ، والقرطبي ٢١٥/١٤ ، ومجمع التفسير ١٢٠/٥

(٧) هذا خلاف قول المتأولين ، فالتقدير في كلامهم : مَنْ ابْتَغَيْتَ إِصَابَتَهُ أَوْ ضَمَمَهُ أَوْ إِيَآءَهُ .

(٨) زيادة من ي .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٣٤٦٧٢ ، وإعراب القرآن ٦٤٣/٢ - ٦٤٤ ، ومجمع البيان ٣٦٦/٤ ، والبيان ٢٧١/٢ ، والبحر ٢٤٣/٧ - ٢٤٤

وقد جاء في الشاذ ﴿كَلَّهْن﴾ بالنصب<sup>(١)</sup> تأكيداً للمنصوب في ﴿آتَيْتِهِنَّ﴾<sup>(٢)</sup> .

٣ [قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاطِرِينَ إِنَاءً﴾<sup>(٤)</sup> [٥٣] غير ﴿نصب على الحال من الضمير في ﴿تدخلوا﴾ .

٦ وإنما<sup>(٥)</sup> لم يميز حملاً على ال ﴿الطعام﴾ ، لأنه يكون جارياً على غير من هو له / ؛ ألا ترى أنه للمخاطبين ؟ فإذا جرى وصفاً على ال ﴿طعام﴾ فإنه ينبغي أن يقال : إلى طعام غير ناظرين إناء أنتم<sup>(٦)</sup> . ومع هذا فقد قرأ به ابن أبي عبلة<sup>(٧)</sup> .

٩ [قوله تعالى<sup>(٨)</sup> : ﴿لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلاً . مُلْعُونِينَ﴾<sup>(٨)</sup>

[ ٦٠-٦١ ]

(١) عزيت القراءة بالنصب إلى أبي إياس جؤية بن عائذ . انظر شواذ ابن خالويه ١٢٠ ، والمحتسب ١٨٢/٢-١٨٣ ، والبحر .

(٢) ذهب الفراء إلى أن النصب لامعنى له ، قال النحاس : لأن المعنى : وترضى كل واحدة منهن ، وليس المعنى : بما آتيتهن كلهن ، والذي قاله حسن . ورأى ابن جني أن معنى القراءتين متقارب ، قال : « وذلك أن رضاهن كلهن بما أوتين كلهن على انفرادهن واجتماعهن ، فاللعنانيان إذاً واحد إلا أن الرفع أقوى ... » اهـ .

(٣) زيادة من ي وب ،

(٤) انظر الجواهر ٧٤٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٤٥/٢ ، وجمع البيان ٣٦٦/٤ ، والبيان ٢٧٢/٢ ، والبحر ٢٤٦/٢

(٥) في الأصل : وإنما ، وهو تحريف صوابه من ي وب .

(٦) أجاز الفراء ومن وافقه الجر لأن الكوفيين لا يوجبون إبراز الضمير عند أمن اللبس ويوجبونه إن خيف اللبس ، والبصريون يوجبونه في الحالين ، وقد سلف التعليق على هذا ٤١٩

(٧) انظر البحر . وفي الأصل : عيلة ، وهو تصحيف صوابه من ي وب .

(٨) انظر الجواهر ٧٤١-٧٤٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٩/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٠/٢ ، وجمع البيان

﴿ ملعونين ﴾ نصب على الذم<sup>(١)</sup> ، والتقدير : أذمُّ ملعونين . ولو نصبته على الحال<sup>(٢)</sup> فالأحسن<sup>(٣)</sup> أن يكون مقدماً على المستثنى ، لأنه حال من الضمير في قوله ﴿ يجاورونك ﴾ على تقدير : ثم لا يجاورونك فيها ملعونين إلا قليلاً .  
ولا يعمل ما قبل « إلا » فيما بعده إذا تم الكلام دونه<sup>(٤)</sup> . ولهذا المعنى حملوا قول الأعشى<sup>(٥)</sup> :

وَلَيْسَ مُجِيراً إِنْ أَتَى الْحَيَّ خَائِفٌ      وَلَا قَائِلًا إِلَّا هُوَ الْمُتَعَيِّبُ  
على إضمار فعل دون « قائل » على تقدير : إلا هو يقول المتعيب ، فحملوا نصبه على إضمار لهما ذكرنا . والمعنى أن هذا الموصوف لا يجير خائفاً يستعيب به ولا يقول شيئاً إلا عيب عليه .  
[ قوله تعالى<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا . لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> ] ٧٣-٧٢

= ٣٦٩/٤ ، والبيان ٢٧٢/٢ ، والبحر ٢٥١/٧ ، والبغداديات ١٧٠-١٧٢ ، والمغني ٧٠٣ ،

والقطع ٥٧٨ ، والمكتفى ٤٦١ ، ومنار الهدى ٢٢٤

(١) وهو قول الأخفش والمبرد وأحد قولي الفراء ومن وافقهم .

(٢) وهو قول النحاس وأحد قولي الفراء ومن وافقهما . وقليلاً عند الفراء والنحاس ومن وافقهما حال أي أفلاء ، وأجازا أن يكون صفة ظرف محذوف أي وقتاً قليلاً ، وقيل غير ذلك .

(٣) على قول من ذهب إلى أن قليلاً استثناء .

(٤) انظر ما سلف ٥٦٠ ، والمصادر المذكورة ثمة . وعزا أبو حيان إجازة ذلك في الحال إلى الأخفش والكسائي .

(٥) د ، ق ١٢/١٤ ، ص ١٤٩ ، وهوله في شرح اللمع اللوح ٢/٧٩ ، والجواهر ٢٧٢ ، والحجة

١٩٥/٣ خم ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٠/٢ ، ومجمع البيان ٣٦٢/٣ ، واللان ( عيب ) .

والمعيب : القول المعيب .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر البحر ٢٥٤/٧

هذا<sup>(١)</sup> من صلة ﴿حَمَلَهَا﴾ ، وفصل بينه وبين اللام بقوله ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ . وهذا الفصل مستحسن من الاعتراض ، لأنه يَسَدُّ الأول ويوضحه ، فهو كقولهم : زيدٌ - فافهم ما أقول - رجلٌ صدقٌ .

---

(١) يريد أن اللام في ليعذب تتعلق بحمل ، وهي لام المال أو الصيرورة .

## سورة سبأ

قوله عز وعلا : ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ <sup>(١)</sup> [ ٣ ]

بالجرّ والرفع <sup>(٢)</sup> . فالجرّ على أن يكون نعتاً <sup>(٣)</sup> لقوله ﴿ وَرَبِّي ﴾ أو بدلاً منه . والرفع على وجهين <sup>(٤)</sup> : أحدهما : أن يكون خبر مبتدأ مضر ، أي هو عالم الغيب <sup>(٥)</sup> . والأحسن منه أن يكون مبتدأ <sup>(٦)</sup> ، وخبره ﴿ لَا يَعْزُبُ ﴾ .

[ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> : ﴿ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ <sup>(٨)</sup>

[ ٤ ]

(١) انظر شرح اللمع اللوح ١/٥٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٥١ ، وإعراب القرآن ٢/٦٥٥-٦٥٦ ، والحجة ٤/١٥٤-١٥٥ خم ، وجمع البيان ٤/٣٧٥ ، والبيان ٢/٢٧٤ ، والبحر ٧/٢٥٧-٢٥٨ ، والتبيين ١٠٦٢ ، والقطع ٥٨٠ ، والمكتفى ٤٦٣ ، ومار الهدي ٢٢٥

(٢) قرأ سارفع دفع وابن عامر ، وقرأ الباقر بالجر . وقرأ حمزة ﴿ علام ﴾ والباقر ﴿ عام ﴾ . انظر السبعة ٥٢٦ ، والتيسير ١٧٩ ، والنشر ٢/٣٤٩

(٣) وهو قول الفراء والنحاس وأبي علي ، وأجاز الباقر القولين . وظاهر عبارة الفراء وأبي علي أنه نعت لله في أول السورة ﴿ الحمد لله ... ﴾ [ ١ ] ولم يبينه النحاس . وعالم الغيب صفة قصد بها الدوام والاستمرار فصح أن تكون إضافته محضة فصدر معرفة فجاز أن يوصف به المعرفة ، انظر البحر ، وما سلف من التعليق ص ٧

(٤) أجازهما أبو علي والنحاس وغيرهما .

(٥) وهو قول أبي حاتم وظاهر قول الفراء .

(٦) وهو قول الأخفش .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر إعراب القرآن ٢/٦٥٦ ، وجمع البيان ٤/٢٣٦ ، والبيان ٢/٢٧٤ ، والبحر ٧/٢٥٨ ، والتبيان ١٠٦٢

متعلق بقوله ﴿ لا يعزب ﴾ <sup>(١)</sup> . ويكون قوله ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ [ ٦ ] معطوفاً على ﴿ ليجزي ﴾ ، وإن شئت كان مستأنفاً .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ أَلِيمٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٥ ]  
بالجر والرفع <sup>(٤)</sup> ، والرجز هو العذاب ، فكأنه قال : أولئك لهم عذاب من عذاب أليم ، فالجر أحسن <sup>(٥)</sup> .

ومن قال ﴿ أَلِيمٌ ﴾ فإن التقدير : أولئك لهم عذاب أليم من رجز ، أي من عذاب رجز ، فحذف المضاف ؛ ويكون الرجز أعم من العذاب لتصح الإضافة إليه .

قوله عز وعلا : ﴿ هُوَ الْحَقُّ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٦ ]  
[ هو ] <sup>(٧)</sup> فصل . وينتصب قوله ﴿ الْحَقُّ ﴾ على أنه مفعول ثانٍ لـ ﴿ يَرَى ﴾ .

(١) وهو الظاهر كما قال أبو حيان ، وأجاز أن يتعلق بـ ﴿ لتأتينكم ﴾ وهو قول النحاس .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣٥١/٢ - ٣٥٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٦/٢ ، والحجة ١٥٥/٤ - ١٥٦ خم .  
ومجمع البيان ٣٧٦/٤ ، والبحر ٢٥٩/٧

(٤) قرأ ﴿ أليم ﴾ بالرفع ابن كثير وحفص عن عاصم وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٥٢٦ ،  
والتيسير ١٨٠ ، والنشر ٢٤٩/٢

(٥) قال أبو علي : « والجر في أليم أئين لأنه إذا كان عذاباً من عذاب أليم كان العذاب الأول أليماً ؛ وإذا أجريت الأليم على العذاب كان المعنى عذاب أليم من عذاب ، والأول أكثر فائدة » اهـ .  
فقول المؤلف في تقديره « من عذاب رجز » تكلف ولا معنى له لأن العذاب هو الرجز ، وعن الزجاج أنه العذاب للقليل بشدته وله قلقله شديدة متتابعة ، انظر اللسان ( رجز ) . وانظر ما يأتي ١٢٣٦ - ١٢٣٧

(٦) انظر شرح المصباح للوح ١/١٠٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٢/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٦/٢ ، ومجمع البيان ٣٧٨/٤ ، والبحر ٢٥٩/٧ ، والحلبيات ٧٢ . وسياق الآية : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ ... ﴾ .  
(٧) زيادة مني وب .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مَزْقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٧ ]

٣ ﴿ إِذَا ﴾ هذه تنتصب بفعل مضر يدل عليه قوله ﴿ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ ، والتقدير : إذا مُزِقْتُمْ كل مَزْقٍ بُعِثْتُمْ <sup>(٣)</sup> .

ولا ينتصب به ﴿ جديد ﴾ لأنَّ ما بعد « إِنَّ » لا يعمل فيما قبلها <sup>(٤)</sup> .

٦ ولا ينتصب أيضاً به ﴿ مُزِقْتُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> لأنَّ قوله ﴿ مُزِقْتُمْ ﴾ جرّ بالإضافة . ولا ينتصب بقوله ﴿ ينبئكم ﴾ لأنَّ الإخبار ليس في ذلك الوقت .

ومثله : ﴿ إِذَا كُنَّا تُرَابًا إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة الرعد ٥٠ ] .

٩ وقوله : ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ . وَخُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ . إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ سورة المعاديات : ١١-٩ ] حملوا هذه الآي على إضمار فعل ينصب « إذا » ، ولم يحملوه على ما بعد « إِنَّ » .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الحواهر ٧١١ ، ٧٢٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٤ ، وإعراب القرآن ٦٥٧/٣ ، وجمع البيان ٣٧٨/٤ ، والبيان ٢٧٥/٢ ، والبحر ٢٥٩/٧ ، والبيان ١٠٦٣ ، والحجة ٢٣/١ ، والعسكريات ١١٣ ، والبيداديات ٥٦-٥٤ ، ١٢٨ ، والعصديات ٦٩ ، والخصائص ٣٩٩/٢ و ٢٠٠/٢ ، والمغني ١٣٤-١٣٥

(٣) هذا قول أبي علي وأبي الفتح ومن وافقهما ، وأحد قولي الزجاج والنحاس . وغيرهم .

(٤) سلف هذا ٦٢٤ والتعليق ثمة .

(٥) أجازته الزجاج والنحاس ووافقهما أبو حيان ، ورده أبو علي لأنَّ إذا مضافة إليه وللضاف لا يعمل في المضاف إليه .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٢٣-٦٢٤ . وقوله « إِنَّا » كذا في النسخ وهي قراءة نافع والكسائي ، وقرأ الباقون : « إِنَّا » ، انظر ما سلف .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٧٤-١٤٧٥ . وكان في النسخ : « أَفَلَا يَعْلَمُ إِلَى قَوْلِهِ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ » فأتمته .

وهذا يَسْتَبِيحُ في المفعول الصحيح<sup>(١)</sup> ، نحو « عَمْرَأً إِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ » ،  
لا ينصب « عمرو » بـ « ضارب » . فأما الظروف فكان القياس جواز نصبها بما  
بعد « إِنَّ »<sup>(٢)</sup> ، لأنها يكتفى فيها<sup>(٣)</sup> برائحة الفعل / . قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : سألت  
الخليل عن قولهم « أَحَقًّا إِنَّكَ لَذَاهِبٌ » ، فقال : لا يجوز ، كما لا يجوز : يوم الجمعة  
إنه لذاهب .

[ قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾<sup>(٦)</sup> ] ٨

فالمهزة همزة الاستفهام ، وحذفت التي للوصل لوقوع الاستغناء عنها .  
فلا يجوز في ﴿ أَفْتَرَى ﴾ إلا الفتح<sup>(٧)</sup> .

[ قوله تعالى<sup>(٨)</sup> : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾<sup>(٩)</sup> ] ١٠

ينتصب ﴿ الطير ﴾ بالعطف على موضع قوله ﴿ يَا جِبَالُ ﴾<sup>(١٠)</sup> ، كما

- (١) أو الصريح ، وهو للمفعول به على الحقيقة ، وقد سلف التعليق على هذا ٨٧٥  
(٢) وكذا قال في الجواهر عقب هذه الآية الثلاث التي أوردتها . قال : « ... فإذا في هذه الآية محمول  
على ما عداه وإن جاز ذلك لأنه ظرف ... » اهـ وما قاله خلاف قول جماعة النحاة ، وقد وافقهم  
فيما سلف ٦٢٤ وفيما سيأتي ١٤٧٥  
(٣) في الأصل : لأنه يكتفى منه ، والصواب من ي و ب .  
(٤) في الكتاب ٤٦٨/١ ، وعبرته « وسألت الخليل : ما معهم أن يقولوا : أَحَقًّا إِنَّكَ مَسْطَلِقٌ ... »  
فقال : ليس هذا من مواضع إن لأن إن لا يبتدأ بها في كل موضع ، ولو جاز هذا الجار : يوم  
الجمعة إِنَّكَ ذَاهِبٌ ... » اهـ . وانظر للقتضب ٣٥٤/٢ ، والجواهر ٧٢٨ ، والصادر السالفة ٦٢٤  
(٥) زيادة مني .  
(٦) انظر شرح اللع اللوح ١/١١٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٤ ، وللمراء ٣٥٤/٢ ، وإعراب القرآن  
٦٥٧/٢ ، وجمع البيان ٣٧٨/٤  
(٧) لأنه لو كسر لذهب الاستفهام .  
(٨) زيادة من ي و ب .  
(٩) انظر معاني القرآن للمراء ٣٥٥/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٧/٢ ، وجمع البيان ٤٧٩/٤-٤٨٠ ، والبيان  
٢٧٥/٢ ، والبحر ٢٦٢/٧ ، والكتاب ٣٠٥/١ ، والمقتضب ٢١٢/٤ . وابن يعيش ٢/٢-٣  
(١٠) وهو قول الخليل وسيبويه وأحد قولي المراء ، وأجازه الزجاج والنحاس وغيرهما .



تقول : يا زيد والحارث<sup>(١)</sup> . ويجوز أن ينتصب بفعل مضر تقديره : وسخرنا له الطير<sup>(٢)</sup> . ودل على هذا المضر قوله تعالى : ﴿ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا ﴾ [ ١٠ ] .

٣ ويجوز أن ينتصب على أنه مفعول معه<sup>(٣)</sup> ، أي مع<sup>(٤)</sup> الطير .

ومن رفع فعلى لفظ ﴿ يا جبال ﴾ ، وهو مروى عن يعقوب<sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَالنَّالَةَ أَحَدِيدَ . أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ ﴾<sup>(٧)</sup>

٦ [ ١١ - ١٠ ]

﴿ أَنْ ﴾ بمعنى « أي » ، [ أي ]<sup>(٨)</sup> اعمل دروعاً سابغات<sup>(٩)</sup> . فحذف الموصوف .

(١) يجوز نصب الحارث ورفعه ، والرفع اختبار أخيل وسيوبه والمازني والنصب اختيار أبي عمرو وعيسى بن عمر والجزمي ويونس والمبرد ، انظر المصادر السالفة ، وما سلف ٢٢

(٢) عزي هذا القول إلى أبي عمرو ، وهو أحد قولي الفراء ، وأجازه الزجاج والنحاس وغيرهما .

(٣) أجاره الزجاج والنحاس ومن وافقها ، قال أبو حيان : « وهذا لا يجوز لأن قبله « معه » ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف ... » اهـ ، وقد سلف التعليق على هذا ٥٥٣

(٤) في الأصح : ومع ، وهو خطأ صوابه من ي و ب . والواو للبيعة فلا يجمع بينها وبين مع .

(٥) وهي رواية روح ورید عنه فيما قال ابن مهران في المبسوط ٣٦١ ، قال ابن الجزري في الشر

٣٤٩/٢ : « وأنفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من

﴿ والطير ﴾ وهي رواية زيد عن يعقوب » ثم قال « ووردت عن عاصم وأبي عمرو » اهـ ،

وأفاد ابن خالويه في متواذه ١٢١ أنها رواية عبد الوارث عن أبي عمرو . ورويت هذه القراءة

عن غير هؤلاء من هم خارج السبعة ومنهم الأعرج والسلمي وابن هرمز وأبو يحيى وأبو نوفل

وابن أبي عبله ، عن البحر وفاته ذكر عبید بن عمير وقد ذكره ابن مهران والطبرسي .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٣٥٦/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٨/٢ ، وجمع لبيال ٣٨١/٤ ، وسيل

٢٧٦/٢ . والبحر ٢٦٢/٧ ، وابن النحري ١٨٠، ١ ، والمعني ٨١٦-٨١٧ . (٨) زيادة من ي و ب .

(٩) قال الزجاج : « أن مفسرة تؤدي عن معنى قلنا له » يريد أن القول محذوف ولولا هذا لم يجر أن

تكون مفسرة لأن من شرطها تقدم القول أو معناه . وأجاز الزجاج ومن وافقه أن تكون

مصدرية وحذف الجار قبل أن ي لأن أي لعمل ، واختاره أبو حيان .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٢ ]  
بالرفع والنصب <sup>(٣)</sup> . أي : وسخرنا لسليمان الريح <sup>(٤)</sup> . والرفع بالظرف أو  
بالاتداء على المذهبين <sup>(٥)</sup> . ٣

[ قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَمِنَ الْجِنَّ مَنْ يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ]  
[ ١٢ ]

إن شئت كان ﴿ مَنْ ﴾ في موضع النصب ، أي : وسخرنا من الجن من  
يعمل بين يديه بإذن ربه . وإن شئت كان مرتفعاً بالظرف أو بالاتداء على  
المذهبين <sup>(٥)</sup> . ٦

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا ﴾ <sup>(٨)</sup> ] ١٣ ]  
أي : اعملوا الأعمال لأجل الشكر . ف ﴿ شكرًا ﴾ مفعول له <sup>(٩)</sup> ،  
ولا ينتصب بـ ﴿ اعملوا ﴾ ؛ لأن « اشكروا » أفصح منه ، أعني من : اعملوا  
الشكر . ٩ ١٢

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٥٦/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٩/٢ ، والحجة ٢٥٨/٤ حم . ومجمع البيان  
٢٨١/٤ ، والبيان ٢٧٦/٢ ، والبحر ٢٦٤/٧

(٣) قرأ بالرفع أبو بكر عن عاصم وحده ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٥٢٧ ،  
والتيسير ١٨٠ ، والنشر ٣٤٩/٢

(٤) وهو قول الفراء والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٥) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف على اللذهبيين ١٣

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر إعراب القرآن ٦٦٠/٢ ، ومجمع البيان ٢٨١/٤ ، والبيان ١٧٦/٢ ، والبحر ٢٦٤/٧

(٨) انظر إعراب القرآن ٦٦١/٢ ، ومجمع البيان ٢٨١/٤ ، والبيان ٢٧٧/٢ ، والبحر ٢٦٥/٧ ، وابن  
الشنقي ٣٦٠/١

(٩) وهو أحد قولي الزجاج والنحاس وغيرها . وأجازوا أن يكون مصدرًا أي اشكروا شكرًا ، وأجاز  
أبو حيان أن يكون حالاً .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ  
الْغَيْبَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٤

- ٣ أي : فلما خَرَّ تَبَيَّنَ أمر الجن <sup>(٣)</sup> ، فحذف المضاف . ويكون قوله ﴿ أن لو كانوا ﴾ رفعاً بدلاً من « أمر الجن » . و « تبين » لازم ههنا . والمعنى : فلما سقط سليمان عن <sup>(٤)</sup> العصا ظهر جهل الجن للناس وأنهم لا يعلمون الغيب ، وأنهم لو علموا الغيب لم يعملوا مدة اتكائه على المنسأة <sup>(٥)</sup> ميئاً سنة <sup>(٦)</sup> .

- ٦ قوله عز وعلا : ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَآ فِي مَسَاكِينِهِمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ] ١٥  
مُجَرَّى وغير مُجَرَّى <sup>(٨)</sup> . فن لم يُجَرَّه اعتبر التعريف والتأنيث . ومن أجراه قال هو بلد ، وليس فيه التأنيث .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٨٢ ، ٨٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٦٢/٢ ، وجمع البيان ٣٨١/٤ ، والبيان ٢٧٧/٢ ، والبحر ٢٦٧/٧ ، والمغني ٧١٩ ، وتفسير الطبري ٥٠٠/٢٢ ، ٥٢ ، والقرطبي ٢٧٨/١٤ ، وابن كثير ٤٨٩/٦ ، وجمع التفسير ١٥٣/٥ ، وما سلف ٨٧١ . وسياق الآية : ﴿ فَلَمَّا قُضِيَنا عَلَيْهِ الموت ما دلَّهم على موته إلا دابة الأرض تأكل منسأته فلما خَرَّ ... الغيب ما لبثوا في العذاب للمهين ﴾ .

(٣) وهو قول الفراء والطبري وأبي علي وأجازوه النحاس وغيره .

(٤) في النسخ : من ، وهو تحريف .

(٥) وهي العصا .

(٦) وهو معنى قوله تعالى : ﴿ ما لبثوا في العذاب المهين ﴾ وهي الأعمال الشاقة وكانوا كما قال تعالى قبل هذا ﴿ يعملون له ما يشاء من محاريب وتذليل وجفان كالجواب وقدور راسيات يعملون » داود ... ﴾ .

(٧) انظر الجواهر ٥٥ ، ٨٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٦٢/٢ ، والحجة ١٦٠/٤ - ١٦١/٤ ، وجمع البيان ٢٨٤/٤ - ٢٨٥ ، والبيان ٢٧٧/٢ ، والبحر ٢٦٨/٧ ، ٢٦٩ ، والكتاب ٢٨/٢ . وفي الأصل : مساكنكم ، وهو سهو .

(٨) سلف التعليق على القراءة في الكلام على قوله تعالى : ﴿ وجئتكم من سبأ ﴾ [ سورة النمل : ٢٢ ] ص ١٠٠٥ - ١٠٠٦

﴿ فِي مَسْكِنِهِمْ ﴾ و ﴿ مَسَاكِينِهِمْ ﴾ على الأفراد والجمع ، و ﴿ مَسْكِنِهِمْ ﴾<sup>(١)</sup>  
بكسر الكاف ، وهو خارج عن القياس ، لأن مضارعه « يَسْكُن »<sup>(٢)</sup> فهو مثل<sup>(٣)</sup>  
« مَطْلَع »<sup>(٤)</sup> الفجر ، و « مَغْرِب » [ و « مَسْجِد » ]<sup>(٥)</sup> و « مَجْزَر » و « مَنَبِت »  
و « مَسْقُط »<sup>(٦)</sup> .

### [ وقوله ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ آيَةَ جَنَّتَانِ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ١٥ ]

- (١) قرأ مسكنهم بالكسر الكسائي وحده ، وقرأ حمزة وحفص عن عاصم مكنهم بالفتح ، وقرأ  
الباقون مساكينهم على الجمع . انظر السبعة ٥٢٨ ، والتيسير ١٨٠ ، والنشر ٣٥٠/٢
- (٢) ما كان مضارعه يفعل فالقياس أن يبنى منه اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي على مفعَل بفتح  
العين ، وثبتت عن ذلك حروف منها ما ذكره المؤلف . انظر الكتاب ٢٤٨/٢ ، وتكلمة  
الإيضاح ٢٢٢ ، وابن يعيش ١٠٧/٦ ، وشرح الشافعية ١٨١/١ - ١٨٤ ، والهمع ٥٤/٦ - ٥٥
- (٣) قوله « فهو مثل مطلع ... » ظاهره أن « مسكن » بكسر الكاف في الآية اسم المكان وهو قول  
النحاس وغيره ، وهو ظاهر قول الفراء ، فيكون واحداً مؤدياً عن الجمع ، وأجاز أبو علي أن  
يكون « مسكن » المصدر كما أجاز ذلك في « مسكن » بالفتح ، ويكون في الكلام حذف مضاف  
وتقديره : مواضع سكنهم ، وهو الأشبه عنده ، ولم يذكر المؤلف في الجواهر غيره .
- (٤) أي مكان طلوعه . فأما قوله تعالى ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [ سورة القدر : ٥ ] فهو بالفتح  
ولكسر مصدر ، وبكسر قراءة الكسائي وحده . انظر السبعة ٦٩٣ ، وتيسير ٢٢٤ ، والنشر  
٤٠٢ ٢ ، ونظر معاني القرآن للفراء ٢٨١ - ٢٨٠/٢ ، وإعراب القرآن ٧٤٦/٢ ، وجمع البيان  
٥١٧ ٥ ، والبحر ٤٩٢/٨ ، ٤٩٧ . وفي مَطْلَعِ بالفتح مصدر في لغة أهل الحجاز وهو بالكسر في  
لغة تميم . انظر الكتاب ٢٤٨/٢ . والمصدر السالفة .
- (٥) زيادة من ي و ب : وفي ب ومسجد ومنه مجزر ...
- (٦) المغرب لمكان الغروب ، والمجزر لمكان جزر الإبل وهو غورها ، والمنبت لمكان النبات ، وأما  
المسجد فسيبويه يحمله على أنه اسم للبيت وليس بموضع السجود ، ولو أردت الموضع لفتحت  
« لأنك تقول المقتل في كل موضع يقع به القتل ولا تقصد به مكاناً دون مكان ، ولا كذلك  
المسجد فإنك جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة فلم يكن  
مبنياً على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع ، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه  
بموضع دون موضع » عن الرضي . وجعله بعضهم مكان السجود ، انظر المصادر السالفة .
- (٧) زيادة مني .
- (٨) انظر معاني القرآن للفراء ٣٥٨/٢ ، وجمع البيان ٣٨٥/٤ ، والبيان ٢٧٨/٢ ، والبحر ٢٦٩/٧ ،  
والقطع ٥٨٢

﴿ جَنَّاتٍ ﴾ بدل<sup>(١)</sup> من ﴿ آية ﴾ .

[ وقوله ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٥ ]

أى يقال [ لهم ]<sup>(٤)</sup> : كلوا من رزق ربكم منها<sup>(٥)</sup> ، فحذف العائد من  
الصفة<sup>(٦)</sup> إلى الموصوف ، كما حذف القول .

[ قوله تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا ﴾ [ ١٧ ]

﴿ ذلك ﴾ نصب مفعول ثان<sup>(٨)</sup> لقوله ﴿ جزيناهم ﴾ أى جزيناهم ذلك  
بكفرهم .

[ قوله تعالى ]<sup>(٩)</sup> : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ ﴾<sup>(١٠)</sup> [ ٢٠ ]

بتشديد الدال وتحفيفها<sup>(١١)</sup> ، فالتشديد ظاهر ، والتخفيف أيضاً متعد<sup>(١٢)</sup> ،  
كقولك : صدقت فلاناً الحديث ، وقال<sup>(١٣)</sup> :

(١) وهو قول الأخفش والفراء ومن وافقهما . وقيل خبر مبتدأ محذوف ، وعزي إلى الزجاج .  
(٢) زيادة مي .

(٣) انظر الجواهر ١٦ ، ٣٣٠ ، ٩١١ ، ومجمع البيان ٣٨٥/٤ ، وما سلف ٨٢٨

(٤) زيادة من ي وب . (٥) في الأصل : منها ، وهو خطأ صوابه من ي وب .

(٦) يريد أن جملة « يقال لهم كلوا » صفة للجنيتين ، وعرا المؤلف في الجواهر هذا القول إلى  
أبي علي . وانظر ما سلف من التعليق على حذف الجار والمجرور من جملة الصفة .

(٧) انظر الجواهر ٦٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٩ ، ٢ ، وإعراب القرآن ٦٦٥/٢ ، والبيان ٢٧٩/٢ .  
وما سلف ٤٣٩

(٨) وهو قول الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم .

(٩) زيادة من ي .

(١٠) انظر معاني القرآن للفراء ٣٦٠/٢ ، وإعراب القرآن ٦٦٩/٢ ، والحجة ١٦٤/٤-١٦٥ . ومجمع  
البيان ٢٨٨/٤ ، ولين ٢٧٩ ، ٢ ، والبحر ٢٧٣ ، واغتص ١٩١/٢

(١١) قرأ بتشديد الدال عاصم وحزمة والكسائي ، وقرأ الباقر بتخفيفها . انظر السبعة ٥٢٩ ،  
والتيسير ١٨١ ، والنشر ٣٥٠/٢

(١٢) وهو قول ابن جني وأحد قولي أبي علي ومن وافقهما . وذهب الفراء إلى أن « ظنه » ينتصب في =

فَإِنْ يَكْ ظَنِّي صَادِقًا وَهُوَ صَادِقِي بِشَمْلَةٍ يَحْسِبُهُمْ بِهَا مَحْسِبًا وَعَرًّا  
وقال الأعشى<sup>(١)</sup> :

فَصَدَّقْتُهُ وَكَذَّبْتُهُ وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ

وروي ﴿ ولقد صدَّق / عليهم إبليس ظنُّه ﴾ بنصب ﴿ إبليس ﴾ ورفع ﴿ ظنُّه ﴾<sup>(٢)</sup> . أي صدَّق ظنُّ إبليس فيهم [ إبليس ]<sup>(٣)</sup> ، أي ما ظنُّه بهم وجده صادقاً .

= قراءة من خفف انتصاب الطرف أي في ظنِّه ، وردّه أبو الفتح ، قال : « وذهب الفراء إلى أنه على معنى في ظنِّه ، وهذا تمحل للإعراب وتحرف عن المعنى » ، وما قاله الفراء أجازته النحاس وأبو علي وغيرهما . وهو منصوب على المصدر عند الزجاج .  
(١٣) البيت ثاني بيتين لكنزة أم شملة بن برد المنقري في ديوان الحاسة بشرح المروزي ٧٠٢ ، والتبريزي ١١٨/٢ . وهو بلا نسبة في مجمع البيان ٣٨٨/٤ . ووقع أول بيتين لها أيضاً بقافية لامية ، وهو :

إِنْ يَسْتَكْ ظَنِّي ... .. عَجْزًا أَزَلَا

وصدره بلا نسبة في الحجة ٢٥٠/١ و ١٦٥/٤ خم وفيه إن كان ، والمخصص ٨٥/٣  
(١١) البيت له في عجاز القرآن ٢٨٣/٢ ، والكامل ٧٤٧ ، والحجة ٢٤٧/١ و ٨١/٣ خم و ٤٣٨/٤ خم ، وتفسير الطبري ١٤/٣٠ ، ومجمع البيان ٣٧٠/٣ و ٣٨٨/٤ و ٤٢٣/٥ ، والمخصص ١٢٨/١٤ ، وحجة القراءات ٧٤٦ ، وتفسير القرطبي ١٨١/١٩ . قال المبرد : « وليس بممّا روت الرواة متصلاً نقصيدة » ولم يرد في رواية ثعلب شعر الأعشى - وهي رواية مطبوعة الديوان - وورد في رواية يعقوب له كما ذكر ابن السيد في القرط ٥٠٤-٥٠٥ ، وموضعه بعد قوله ( د . ق ١٤/٥٤ ص ٣٢٣ ) :

غراء تبهج زوله والكفّ زينها خضابه

وهو بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسرياني ( السرياني النحوي ٦٧ ) ، وإعراب القرآن ٦١٠/٣ ، والقطع ٧٥٩ ، وتكملة الإيضاح ٢١٢ ، والبيان ٢٧٩/٢ ، وابن يعيش ٤٤/٦ ، وتفسير البياضوي ( مجمع التفاسير ٤٤٣/٦ ) . ويروى « فصدقتها وكذبتها » ، وانظر القرط .

(٢) هذه قراءة شاذة عزّاه ابن جني إلى الزهري ، وحكى هو والنحاس عن أبي حاتم نسبتها إلى أبي الهجّاج الأعرجي ، وإليه عزّاه ابن خالويه وزاد نسبتها إلى جعفر بن محمد ، وذكر أبو حيان نسبتها إلى هؤلاء وزاد نسبتها إلى زيد بن علي وبلال بن أبي بردة . وعزّاه الطبرسي إلى يعقوب =

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢٣ |  
 أي خُلِّيَ الفزع ، وسَلِبَ ، فالتشديد <sup>(٣)</sup> للسلب <sup>(٤)</sup> ، كقولهم : مَرَضَتْهُ ،  
 وما أشبه ذلك .

٢

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا  
 وَنَذِيرًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ٢٨ |  
 قيل : ﴿ كَافَّةً ﴾ حال من الكاف <sup>(٦)</sup> أي : ما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا تَكْفُهُمْ  
 وتزجرهم <sup>(٧)</sup> .

٦

وقيل : بل في الكلام تقديم وتأخير <sup>(٨)</sup> ، أي : ما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا للناس كافة .

— سهل ، ووصَّ ابن مهران في المبسوط ٣٦٣ أنها رواية ابن عبد الخالق المكفوف وابن مسلم عن  
 يعقوب ورواية أبي علي الضرير عن روح وزيد وغيرهما عن يعقوب ، وأما سهل فهو أبو حاتم  
 وليت هذه قراءته وإنما هي قراءة نسبها إلى أبي الهججاج .  
 انظر المحتسب ١٩١/٢ ، وشواذ ابن خالويه ١٢١ ، وإعراب القرآن ومجمع البيان والبحر ( وفيه :  
 أبو الهججاه ولال من أبي بررة ) وهو تحريف وضبط ابن مهران « صدق » بالتشديد وهو  
 ضبط النسخ ، وضبطه أبو الفتح بالتخفيف ، ولم يضبطه غيرها ، وهما في المعنى سواء ،  
 وما قاله المؤلف في تفسيره هو قول الفراء وابن جني وغيرهما . وقال الزجاج : أي صدق ظنُّ  
 إبليس إبليس بما اتبعوه . (٣) زيادة من ي وب .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٦١/٢ ، وإعراب القرآن ٦٧٠/٢-٦٧١ ، والحة ١٦٢/٤ حم . والبحر

٢٧٨/٧ ، ومجاز القرآن ١٤٧/٢

(٣) في الأصل : بالتشديد ، وهو تحريف ، وفي ب : والتشديد ، والوجه ما أثبت من ي .

(٤) أي سَلِبَتْهُ عن مفعول فعل ما اشتق منه .

(٥) انظر الجواهر ٢٩٩ ، وإعراب القرآن ٦٧٢/٢-٦٧٣ ، ومجمع البيان ٣٩٠/٤ ، والبيان ٢٨٠/٢-٢٨١ ،

والبحر ٢٨١/٧ ، وتفسير القرطبي ٣٠٠/٤ ، وابن الشجري ٤٨/٢ ، ٢٨٠-٢٨١ ، واللغني ٧٣٣

(٦) وهو قول الزجاج ومن وافقه .

(٧) في ب « وتردعهم » وكذا وقع فيما نقله صاحب مجمع البيان عن هذا الكتاب من غير تصريح .

(٨) فيكون تقدم حال الجرور عليه ، وقد أجازته ابن كيسان وابن برهان وعزي إلى أبي علي ، ولم

يجهزه المؤلف فيما سلف ٤٠٤-٤٠٥ ، وانظر بسط التعليل ثمة .

و ﴿كَافَّةً﴾ كالـ « عافية » و الـ « عاقبة » ، وما أشبه ذلك <sup>(١)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَمَا بَلَّغُوا مِيعَتَنَا مِمَّا آتَيْنَاهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> | ٤٥ |

أي : ما بلغ أهل مكة معشر ما آتينا من <sup>(٤)</sup> قبلهم <sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ فَكَذَّبُوا رُسُلِي فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ <sup>(٧)</sup> | ٤٥ |

أي إنكاري . فـ « نكير » مصدر ، وهو مثل « عذير » في قول ذي الإصبع العذواني <sup>(٨)</sup> :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدُوِّكَ      نَ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ <sup>(٩)</sup>

(١) وقيل اسم فاعل والهاء للمبالغة .

(٢) زيادة من ي و ت

(٣) انظر الجواهر ٣٣ ، ومعاني القرآن للقراء ٣٦٤/٢ ، ومجمع البيان ٣٩٥/٤ ، والبحر ٢٩٠/٧ ، وتفسير الطبري ٧٠/٢٢ ، والقرطبي ٣١٠/١٤ ، وابن كثير ٥١٢/٦ ، ومجمع التفاسير ١٦٨/٤ ، وما سلف ٦٩٦

(٤) في النسخ « ما آتيناهم من قبلهم » وهو خطأ من النساخ .

(٥) وهو قول ابن عباس وقتادة وابن زيد وغيرهم .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر مجمع البيان ٣٩٥/٤ ، والبيان ٢٨٢/٢ ، والبحر ٢٩٠/٧

(٨) البيت من كلمة له في الأضغيات ٧٢ وتخريجها ثمة . وهو له في الكتاب ١٣٩/١ ، وابن السيرافي ٢٩٨/١ ، واللسان ( عذر ) . وهو بلا نسبة في إعراب القرآن ٥٩٠/٣ . ومجمع البيان ٢٩٥/٤ ، والبيان ٢٨٢/٢

(٩) في الأصل : من عدنان ، وهو تحريف صوابه من ي و ب . وقوله عذير الحي أي من يعذرهم في فعلهم أو من يعذري فيهم ، وقوله كانوا حية الأرض أي كانوا يتقى منهم لكثرتهم وعزيتهم كما يتقى من الحية المنكرة ، عن الأعم بطرة الكتاب . وعذير مصدر على فاعل وهو قول الأعم وابن السيرافي وأبي حيان وهو ظاهر قول سيبويه وقيل هو بمنزلة عاذر ، وحكى السيرافي ( بهامش الكتاب ) أن بعضهم ضغف القول الأول .



[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ]

[ ٤٦ ]

٣ ﴿ أَنْ ﴾ في موضع الجر بدل <sup>(٣)</sup> من قوله ﴿ واحدة ﴾ ، أي إنما أعظمكم بأن تقوموا لله .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ مَثْنَى وَفِرَادَى ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٤٦ ]

٦ في موضع النصب على الحال من الضمير في ﴿ تقوموا ﴾ .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا

يُعِيدُ <sup>(٥)</sup> [ ٤٩ ]

٩ ﴿ مَا ﴾ نصب مفعول قوله ﴿ يبدئ ﴾ أي : أي شيء يبدئ الباطل وأي شيء يعيد <sup>(٦)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا ﴾ <sup>(٨)</sup> ]

١٢

[ ٥١ ]

(١) زيادة مني .

(٢) انظر إعراب القرآن ٦٧٩/٢ ، وجمع البيان ٢٩٦/٤ ، والبيان ٢٨٢/٣-٢٨٣ ، والبحر ٢٩٠/٧

(٣) أجازة النحاس ومن وافقه ، وعزاه أبو حيان إلى أبي علي . وأجاز النحاس ومن وافقه أيضاً أن يكون في موضع الرفع خبر مبتدأ مضر أي هي أن ، وذكر النحاس أن مذهب الزجاج أن يكون في موضع نصب أي لأن تقوموا فحذف الجار فنصب .

(٤) انظر إعراب القرآن ٦٧٩/٢ . وجمع البيان ٢٩٦/٤ ، والبحر ٢٩١/٧

(٥) انظر إعراب القرآن ٦٨٠/٢-٦٨١ ، وجمع البيان ٣٩٦/٤-٣٩٧ ، والبيان ٢٨٣/٢ ، والبحر ٢٩٢/٧ ، وتفسير القرطبي ٣١٣/١٤

(٦) فـ « ما » استهامية ، أجازة الزجاج والنحاس ومن وافقها . ومذهب الزجاج إلى أن الأجود أن تكون نافية ، وهو الظاهر كما قال أبو حيان .

(٧) زيادة مني وب .

(٨) انظر إعراب القرآن ٦٨١/٢ ، وجمع البيان ٣٩٧/٤ ، والبيان ٢٨٣/٢ ، والبحر ٢٩٣/٧

جواب<sup>(١)</sup> ﴿لو﴾ محذوف ، أي لَتَعَجَّبْتَ<sup>(٢)</sup> . ويكون قوله ﴿فَزِعُوا﴾ و ﴿أَخِذُوا﴾ جميعاً في موضع الجرّ بالإضافة ، أعني إضافة ﴿إِذَا﴾ إليه .

٣ [قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : ﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ﴾<sup>(٤)</sup> ] ٥٢  
و ﴿التَّنَاطُشُ﴾ بالهمز ، وَتَرَكِ الهمز<sup>(٥)</sup> . والأصل الهمز<sup>(٦)</sup> ، من قوله<sup>(٧)</sup> :

تَمَنَّى نَبِيْشاً أَنْ يَكُونَ أَطَاعَنِي وَقَدْ حَدَّثْتُ بَعْدَ الْأُمُورِ أُمُورٌ  
فنصب « نَبِيْشاً » على الظرف ، أي تَمَنَّى مدةً مديدة<sup>(٨)</sup> ، لأنَّ « النَّبِيْشُ »  
التَّأَخَّرُ<sup>(٩)</sup> .

(١) في الأصل : وجواب .

(٢) تقدير الزجاج : لرأيت ما يعتبر به عبرة شديدة .

(٣) ريدة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٦٤ ، وإعراب القرآن ٢/٦٨١ ، والحجة ٤/١٦٦ خم ، وجمع البيان ٤/٣٩٧ ، والبيان ٢/٢٨٤ ، والبحر ٧/٢٩٣ ، وتفسير الطبري ٢٢/٧٣-٧٤ ، والقرطبي ١٤/٣١٦-٣١٧

(٥) قرأ بالهمز أبو عمرو وحزرة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقر بلا همز . انظر السبعة ٥٣٠ ، والتيسير ١٨١ ، والنشر ٢/٣٥١

(٦) هذا قول لم يتقدمه إليه أحد فيما أعلم ، وتابعه عليه الطبري وأبو البركات اللذان أخذنا منه من غير تصريح .

(٧) وهو نهشل بن حَزِيٍّ . والبيت له في الجليس والأنيس ٢/٣١٦ ، واللسان ( نأش ) ، والحماسة البصرية ٢/٣٦ ، وانظر شعره ص ١١٤ . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/٣٦٥ ، والزاهر ١/٣٤٥ ، وتفسير الطبري ٢٢/٧٤ ، وجمع البيان ٤/٣٩٧ ، والبيان ٢/٢٨٤ ، وتفسير القرطبي ١٤/٣١٧

(٨) كذا قال وتابعه الطبري وأبو البركات ، ولا تساعده اللغة ، وليس المراد ما قال بل المراد أنه تمنى أخيراً أو في الأخير وبعد الفوت أن يكون أطاعني وقد حدثت أمور لا يستدرك بها مافات أي أطاعني في وقت لا تنفعه فيه الطاعة ، عن اللسان ( نأش ) .

(٩) النَّبِيْشُ : التأخَّرُ ، والحركة في بطاء ، والطلب ، والأخذ من بعد . وحمل التناوش على أنه من التأخر لم يتقدمه إليه أحد ووافقه الطبري وأبو البركات ، ولا يقوم به المعنى . =

ومن قال ﴿التَّناوُشُ﴾ فإنه يكون على تَلْيِين الهمزة وإبدالها واواً . ويجوز<sup>(١)</sup> أن يكون الأصل « التناوش »<sup>(٢)</sup> بالواو ، من قوله<sup>(٣)</sup> :

قَهَيَّ تَنَوَّشُ الْحَوْضِ نَوْشاً مِنْ عَلَا  
فتكون الهمزة<sup>(٤)</sup> مثلها في « أُجوه »<sup>(٥)</sup> و ﴿أَقَّتْ﴾<sup>(٦)</sup> [سورة المزلت : ١١] .

= وحله الفراء والزجاج ومن وافقهما على أنه من الحركة في بطة ، وتقدير الزجاج : من أين لهم الحركة فيما قد بُد ، ولا يكاد يقوم به للعنى . وفَسَّرَه أبو علي أنه من التظلم أي كيف يطلبون ما بعد وفات بعد أن كان قريباً ممكناً . وفَسَّرَه ثعلب بأنه الأخذ من بعد ، وهو الظاهر وقول الطبري .

(١) هذا هو قول الجميع الفراء والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٢) وهو التناول من قرب .

(٣) وهو غيلان بن حريث . والبيت له في مجاز القرآن ١٥٠/٢ ، وابن السيرا في ٢٧٧/٢ ، واللسان ( نوح ) . وهو بلا نسبة في الكتاب ١٢٢/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٥/٢ ، وإصلاح المنطق ٤٣٢ ، وتهذيبه ٨٧٣ ، وأدب الكاتب ٥٠٣ ، والاقتضاب ٤٢٧ ، والزاهر ٣٤٥/١ ، وتفسير الطبري ٧٤/٢٢ ، والحجة ٥١/٤ خك و ١٦٧/٤ خم ، وشرح هاشميات الكيت ٨٣ ، وللنصف ١٢٤/١ ، والجليس والأنيس ٣١٦/٢ ، والمخصص ٦٢/١٤ ، ومجمع البيان ٣٩٧/٤ ، والبيان ٢٨٤/٣ ، وابن يعيش ٧٣/٤ ، ٨٩ ، وتفسير القرطبي ٣١٦/١٤ ، والخزانة ١٢٥/٤-١٢٦ ، ٢٦١-٢٦٢ وحكى عن ابن بري أن البيت لغيلان بن حريث ، ثم قال : وهو من أبيات سيبويه الحسين التي لم يعرف قائلوها ؟

وقوله فتهي أي الإبل ، وتنوش الحوض : تتناول ماءه ، ومن علا : من فوق . يريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق تحيط أعناقها إلى الأرض إذا أرادت الشرب .  
(٤) أي الهمزة في « التناوش » .

(٥) في الأصل وب : وجوه ، والصواب من ي .

(٦) والأصل وجوه ووقَّتت ، لأنها من الواو ثم هزتها ، وكذلك التناوش أصله التناوش بالواو ثم أبدلت من الواو الهمزة . وسيأتي الكلام على ﴿أَقَّتْ﴾ في موضعها ١٤١٨

## سورة الملائكة

عليهم السلام

٣ قوله عز وجل : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١١ ]  
الإضافة محضة ؛ فيكون ﴿ فاطر ﴾ جرّاً نعتاً لما قبله . وإن شئت كان بدلاً  
إن قدرت الإضافة منفصلة .

٦ فأما قوله عز وجل : ﴿ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١١ ]  
فمن <sup>(٣)</sup> جعل الإضافة محضة انتصب ﴿ رسلاً ﴾ بمضمر <sup>(٤)</sup> ، لأنه إذا كان بمعنى  
الماضي لا يعمل بـ <sup>(٥)</sup> .

٩ [ وقوله ] <sup>(٦)</sup> ﴿ أُولِيَ الْأُجُنَّةِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [ ١١ ]

(١) انظر إعراب القرآن ٦٨٣/٢ ، والبيان ٢٨٥/٢

(٢) انظر إعراب القرآن ٦٨٣/٢ ، والبيان ٢٨٥/٢ ، والبحر ٢٩٧/٧ - ٢٩٨

(٣) في النسخ : فيمن ، وهو تحريف .

(٤) وهو أحد قوَيَّ التحاس وغيره ، وهو قيس مذهب سيبويه والمبرد وأبي عبيد وغيرهم . انظر  
ما سلف من كلامه على قوله تعالى ﴿ وجاعل الليل سكناً ﴾ [ سورة الأنعام : ٩٦ ] ص ٤١٩ .  
وأجاز التحاس ومن وافقه أن يكون « رسلاً » مفعولاً ثانياً لـ « جاعل » وعليه يكون للحال أو  
الاستقبال والإضافة منفصلة .

(٥) سلف بسط التعليل على هذا ٤١٩

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر شرح المجمع اللوح ١/١٣٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٤٦ ، وإعراب القرآن ٦٨٣/٢ ، ومجمع  
البيان ٤٠٠/٤ ، والبيان ٢٨٥/٢ ، والبحر ٢٩٨/٧ . وقد سلف الكلام على ترك صرف مثنى  
وثلاث ورباع في قوله تعالى ﴿ فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾ [ سورة  
النساء : ٣ ] ص ٢٨٦ - ٢٨٨ وذكر مصادر الكلام عليها ثمه .

﴿ مثني ﴾ في موضع الجر لكونه وصفاً لـ ﴿ أجنحة ﴾ ، وهكذا  
﴿ ثلاث ﴾ و ﴿ رباع ﴾ . ولا ينصرف مثني وما بعده لكونه معدولاً عن  
« اثنين اثنين » ، و « ثلاثة ثلاثة » و « أربعة أربعة » .

ومعنى قولي<sup>(١)</sup> « معدول عن اثنين اثنين » أنك أردت بـ « مثني » ما أردت  
بـ « اثنين اثنين » ، والأصل أن تريد بالكلمة معناها دون معنى كلمة أخرى .  
فالعَدْلُ ضد الاستواء ، لأن الاستواء هذا الذي ذكرناه ؛ والعَدْلُ<sup>(٢)</sup> : أن تلفظ  
بكلمة وأنت تريد كلمة أخرى . فلما كان كذلك / كان العدل ثانياً<sup>(٣)</sup> . فإذا اجتمع  
مع الصفة<sup>(٤)</sup> وجب أن ينعما الصرف .

قوله عز وعلا : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٨ ]  
لم يذكر لـ ﴿ مَنْ ﴾ خبراً ، والتقدير : أفمن زين له سوء عمله كالمؤمن الذي  
يثاب على حسن عمله<sup>(٦)</sup> .

(١) في الأصل و ب : قوله ، والصواب من ي .

(٢) قال المؤلف في شرح المع اللوح ١/١٢٤ : « العدل وهو فرع على الاستواء لأن العدل في كلامهم  
هو أن تلفظ بكلمة وأنت تريد بها أخرى وليس هنا بالأصل إنما الأصل أن تلفظ بكلمة وأنت  
تريد بها إياها » اهـ . وقال أبو علي في الإيضاح ٣٠١ « معنى العدل أن تريد لفظاً فتعدل عن  
الذي تريد إلى آخر » اهـ .

(٣) أي فرعاً ، والاستواء أول أو أصل . وفي الأصل : ثابتاً ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٤) ما ذكره المؤلف من أن المانع من الصرف العدل والوصف هو منذهب سيبويه وأبي علي وابن جني  
والجمهور . وقيل غير ذلك ، انظر التعليق فيما سلف ٢٨٧

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٦٦/٢ - ٣٦٧ ، وإعراب القرآن ٦٨٦/٢ - ٦٨٧ ، ومجمع البيان ٤٠١/٤ ،  
والبیان ٢٨٦/٢ - ٢٨٧ ، والبحر ٢٠٠/٧ ، وتفسير الطبري ٧٨/٢٢ ، والقرطبي ٣٢٤/١٤ - ٣٢٥ .  
وتحم الآية : ﴿ فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ﴾ .

(٦) قدره النكشي والفراء والنحاس والضري والقرطبي : أفمن زين له سوء عمله فراه حسناً دهشت  
نفسك عليهم حسرات . وقدره أبو حيان : كن لم يزين له « وهو أولى . وقدره الطبرسي ثلاثة  
تقديرات كلها حسنة وهي : كن علم الحسن والتبجح ، وكن هداه الله ، وكن زين له صالح  
عمله ، وهذا الأخير موافق لتقدير أبي حيان .

وقرئ ﴿ فَرَاه ﴾ بالإمالة وفتح الراء ، وبالإمالة وإمالة فتحة الراء <sup>(١)</sup> . فمن أمال فتحة الهمزة فلأن الألف بدل <sup>(٢)</sup> من الياء . ومن أمال الراء فهو تبع لإمالة الهمزة .

٢ [ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١٠ ]

يجوز أن يكون التقدير <sup>(٥)</sup> : والعمل الصالح يرفعه [ الله ] <sup>(٦)</sup> . ويجوز أن يكون التقدير : يرفعه الكلم <sup>(٧)</sup> . ويجوز أن يكون التقدير : يرفع العمل الصالح الكلم <sup>(٨)</sup> . وهو الاختيار ، دون أن تكون الهاء المنصوبة تعود إلى ﴿ العمل ﴾ ، لأنه لو كان عائداً إليه لكان « والعمل الصالح » بالنصب ، على مقتضى قول سيبويه ، لأنه قال <sup>(٩)</sup> : إذا قلت : « قام زيد وعمراً » <sup>(١٠)</sup> يضربه بكر « كان الاختيار في « عمرو » النصب ، لأن الصذر فعل وفاعل .

(١) قرأ بإمالة فتحة الهمزة وفتح الراء أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم بخلاف عنه ، وأما حمزة والكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بخلاف عنه فروي عنه أيضاً الفتح فيها ، وقرأ ورش عن نافع بين اللفظين ، وقرأ الباقون بالفتح فيها . انظر السبعة ٢٦٠ - ٢٦١ ، والتيسير ١٠٣ - ١٠٤ ، والنشر ٤٤/٢ - ٤٦

(٢) في الأصل : يدل ، وهو تحريف .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٢٩١ . ومعاني القرآن للفراء ٣٦٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٨٩/٢ - ٦٩٠ ، وجمع البيان ٤٠٢/٤ ، والبيان ٢٨٧/٢ ، والبحر ٣٠٣/٧ ، وتفسير الطبري ٨٠/٢٢ ، والقرطبي ٣٢٩/١٤ - ٣٣١ ، وابن كثير ٥٢٤/٦ ، وجمع التفسير ١٧٨/٥

(٥) عن قتادة وابن عباس في رواية عنهما .

(٦) عن أبي صالح وشهر بن حوشب وابن عباس في رواية عنه .

(٧) وهو قول ابن عباس وسعيد ومجاهد وقتادة والضحاك وأبي العالية والفراء واختاره النحاس وغيره .

(٨) لم أصب هذا التثيل في الكتاب ، لكنه على قياس ما قال سيبويه في الكتاب ٤٦/١ في باب ما يختار فيه أعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل . وقد سلف نحو هنا ٩٥٨ ونقلنا ثمة كلام سيبويه .

(٩) في ب و ي : وعمرو ، وكلاهما صواب .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٠

﴿ مَكْرُ ﴾ مبتدأ ، و « أولاء » جر بالإضافة ، والكاف للخطاب ،  
و ﴿ هُوَ ﴾ فُضِّل <sup>(٣)</sup> ، وقوله ﴿ يبور ﴾ خبر المبتدأ . وقد تقدّم <sup>(٤)</sup> دخول الفصل  
بين الاسم والفعل المضارع .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشْرِكِكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ١٤

يكون التقدير : بإشراككم إياهم ، فالمصدر مضاف إلى الفاعل ، أي يَجْعَلُكم  
إياهم شركاء الله [ كقوله ﴿ مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴾ [ سورة يونس : ٢٨ ] <sup>(٦)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ . جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ <sup>(٧)</sup>

[ ٣٢ - ٣٣ ]

﴿ جَنَّاتُ ﴾ رفع بدل <sup>(٨)</sup> من قوله ﴿ الفضل الكبير ﴾ .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر شرح لمع اللوح ١/٩٠ ، والجواهر ٥٤٦ ، وإعراب القرآن ٦٩٠/٢ ، ومجمع البيان ٤٠١/٤ .  
والبيان ٢٨٧/٢ ، والبحر ٣٠٤/٧ ، والتبيان ١٠٧٣

(٣) أجازته النحاس والحوافي والعكبري والطبرسي وأبو البركات . وذكر أبو حيان أنه لا يعلم أحداً أجاز  
دخول الفصل بين الاسم والفعل المضارع إلا الجرجاني في شرح الإيضاح . وهذا النحاس يحيزه ،  
وقد أجازته المازني وأبو علي وغيرهما . انظر المجمع ٢٣٩/١ ولم يسم أحداً . وأجاز النحاس وغيره  
أن يكون « هو » مبتدأ ثانياً .

(٤) ص ١٠٦٦ . وانظر للمصادر التي أحلنا عليها في ذكر ضمير الفصل ٢٣

(٥) انظر الجواهر ٤٦٦ ، وإعراب القرآن ٦٩٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٠٤/٤ ، والبيان ٢٨٨/٢ ، والبحر  
٣٠٥/٧

(٦) زيادة من ي . وسياق الآية : ﴿ ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا مكانكم أنتم  
وشركاؤكم فزيلنا بينهم وقال شركاؤهم ما كنتم إيانا تعبدون ﴾ .

(٧) انظر الحجة ١٦٩/٤ - ١٧٠ خم ، ومجمع البيان ٤٠٨/٤ ، والبيان ٢٨٨/٢ ، والبحر ٢١٤/٧ ، والمغني  
٧٧٨

(٨) وهو أحد قولي أبي علي ، والثاني أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وتابعه الناس . وقيل مبتدأ والخبر جملة  
﴿ يدخلونها ﴾ واختاره أبو حيان وابن هشام .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ﴾ <sup>(٢)</sup>

[ ٣٣ ]

و ﴿ لُؤْلُؤًا ﴾ <sup>(٣)</sup> . من نصب بفعل مضر ، وإن شئت كان محمولاً على موضع الجار والمجرور .

وإن شئت فبين جرّ كان معطوفاً <sup>(٤)</sup> على قوله ﴿ من ذهب ﴾ أو على ﴿ أساور ﴾ ، وقوله ﴿ من ذهب ﴾ أقرب إليه .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٣٦ ]

و ﴿ يُجْزَى كُلُّ كَفُورٍ ﴾ . وإنما قراءة أبي عمرو <sup>(٦)</sup> ﴿ يُجْزَى ﴾ لأن قبله ﴿ ولا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ ﴾ [ ٣٦ ] ، وكذلك ﴿ لا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [ ٣٦ ] ؛ فكان ﴿ يُجْزَى ﴾ طبقاً لـ ﴿ يَقْضَى ﴾ و ﴿ يُخَفَّفُ ﴾ .

ونصب <sup>(٧)</sup> ﴿ فَيَمُوتُوا ﴾ <sup>(٨)</sup> لأنه جواب النفي بالفاء . وإنما نصب لأن التقدير : لا يجتمع لهم قضاء فوت ، فتوهم في الأول المصدر وفي الثاني « أن » مع الفعل ، ليكون في تقدير المصدر .

(١) ريدة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٦٩٨/٢ ، والحجة ١٧٠/٤ خم ، وجمع البيان ٤٠٧/٤ - ٤٠٨ ، والبحر ٣١٤/٧ .

وقد سلف الكلام على نظيرة هذه الآية في سورة الحج : ٢٣ ، ص ٩٠٠ فانظر التعليق ثمة .

(٣) قرأ نافع وعاصم بالنصب وقرأ الباقون بالجر . انظر السبعة ٥٣٤ - ٥٣٥ ، والتيسير ١٨٢ ، ١٥٦ ،

والنشر ٣٥٢/٢ ، ٢٤٦ .

(٤) في الأصل : وإن شئت كان بين جرّ كان معطوفاً بتكرار « كان » والصواب من ي و ب .

(٥) انظر الحجة ١٦٩/٤ خم ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٤١٠/٤ ، والبحر ٣١٦/٧ . وسيأتي

الآية : ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها كذلك نجزي كل كفور ﴾

(٦) وحده ، وقرأ الباقون ﴿ نجزي كل ﴾ : انظر السبعة ٥٣٥ ، والتيسير ١٨٢ ، والنشر ٣٥٢/٢

(٧) في الأصل : فنصب ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٨) انظر إعراب القرآن ٦٩٩/٢ - ٧٠٠ ، وجمع البيان ٤١٠/٤ ، والبيان ٢٨٩/٢ ، والبحر ٣١٦/٧ .

والكتئاب ٤١٩/١ ، والمقتضب ١٨/٢ ، وابن يعيش ٢٨/٧ ، والمغني ٦٢٤ - ٦٢٦



[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ ]

[ ٣٧ ]

هذه الآية تَرِدُ إشكالاً على الأصل الذي مَهَّدَهُ أبو بكر <sup>(٢)</sup> في قوله ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة ٧٠] وأنَّ « غيراً » إذا وقع بين الضَّيِّين كان معرفة ، كقوله : « عليك بالحركة غير السكون » <sup>(٣)</sup> ، وأنَّ قوله

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) هو ابن السراج ، وقد نقل كلامه أبو علي في الحجة ١٠٦٧/١ - ١٠٧ ، وانظر شرح المص اللوح ٢/٩٤

قال أبو بكر : « اعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة ، وإنما تنكرت « غير » و « مثل » مع إضافتها إلى المعارف من أجل مضاهيها ، وذلك أنك إذا قلت : رأيت غيرك ، فكل شيء تراه سوى المخاطب فهو غيره ، وكذلك إذا قال : رأيت مثلك ، فما هو مثله لا يخص ، يجوز أن يكون مثله في خَلْقِهِ وفي خَلْقِهِ وفي جاهه وفي علمه وفي نسبه . فإنما صاراً تنكرتين من أجل المعنى . فأما إذا كان شيء معرفة له ضماً وأردت إبتدائه ونقي ضده وعلم ذلك السامع فوصفت بـ « غير » ، وأصفت مفهوماً إلى ضده فهو معرفة . وذلك نحو قولك : عليك بالحركة غير السكون ... وكذلك قوله ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ... وكذلك لو عرف إنسان بأنه مثلك في ضرب من الضروب فقليل قد جاء مثلك لكان معرفة إذا أردت المعروف بشبيهك » اهـ انظر كلامه بتمامه ، والظاهر أن الاعتراض الذي أورده المؤلف عليه صحيح

أما « غير » فذهب سيويه والمبرد وأكثر النحويين - وهو قول ابن السراج في الأصول له - أنها لا تكون إلا نكرة لأنها مبهمة في الناس أجمعين ، وأما « مثل » فقد أجاز يونس وسيويه والمبرد وغيرهم أن تتعرف إذا أريد بها معنى « المعروف بشبيهك » . وما قاله ابن السراج هنا فيما نقله عنه أبو علي واقفه عليه الزحخشري وابن يعيش وجماعة . انظر في ذلك الكتاب ٢١٣/١ و ١٣٥/٢ ، والمقتضب ٢٧٤/٢ و ٢٨٨/٤ ، والأصول ٦/٢ و ٦٢/٣ ، وابن يعيش ١٢٥/٢ - ١٢٦ ، والمغني ٢٠٩ - ٢١٠ ، والمجموع ٢٧٠/٤

وحكى الرضي في شرح الكافية ٢٧٥/١ - ٢٧٦ قول ابن السراج وعزاه إلى الزجاج ثم ذكر أن ابن السراج ردَّ عليه بالآية وبييت من الشعر ، وهو وهم منه ، وقد نبّه على ذلك البغدادى في الحزانة ١٦١/٢ - ١٦٢ هذا تمثيل ابن السراج .

﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ وصف لـ ﴿ الذين ﴾ حيث كان مضافاً إلى ضدّ المنعم عليهم . ألا ترى أن قوله ﴿ صالحاً ﴾ نكرة ، وقوله ﴿ غير الذي كنا نعمل ﴾ نعت له ، وليس لـ « صالح » إلا ضدّ واحد ؟ فكان ينبغي ألا يجرى ﴿ غير ﴾ نعتاً عليه ، إلا أن تجعله بدلاً من « صالح » على تقدير : نعمل غير الذي كنا نعمل . والأظهر فيه الصفة دون البدل . /

٦ [ قوله تعالى <sup>(٣)</sup> ﴿ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُوراً . اسْتِكْبَاراً فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(١)</sup> ]  
[ ٤٢ - ٤٣ ]

٩ يكون مصدراً <sup>(٢)</sup> على تقدير : استكبروا استكباراً في الأرض . ويكون حالاً <sup>(٣)</sup> أيضاً ، أي مستكبرين في الأرض . ويكون بدلاً <sup>(٤)</sup> من « نفور » أي : ما زادهم إلا استكباراً في الأرض .

١٢ [ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ]  
[ ٤٣ ]

أسكن الهمزة حمزة <sup>(٧)</sup> في قوله ﴿ ومكر السيئ ﴾ في الوصل . فيجوز أن

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٣٧١/٢ ، وإعراب القرآن ٧٠٣/٢ ، والحجة ١٧١/٤ خم . وجمع البيان

٤١٢/٤ ، والبيان ٢٨٩/٢ ، والبحر ٣١٩/٧ ، والمختسب ٢٠٢/٢

(٢) وهو قول أبي علي ومن وافقه .

(٣) أجازاه الطبرسي وأبو حيان .

(٤) وهو قول ابن جني ، وأجازاه الطبرسي . والظاهر أن المؤلف أخذ من ابن جني . وقيل هو

مفعول له ، وهو قول الفراء والنحاس وأبي البركات ، وأحد قولي أبي حيان ، وهو الظاهر .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٣٧١/٢ ، وإعراب القرآن ٧٠٣/٢ ، والحجة ١٧١/٤ - ١٧٣ خم ، وجمع

البيان ٤١٢/٤ ، والبيان ٢٨٩/٢ ، والبحر ٣١٩/٧ - ٣٢٠

(٧) وحده ، وقرأ الباقون ﴿ السيئ ﴾ بالجر . انظر السبعة ٥٣٥ - ٥٣٦ ، والتيسير ١٨٢ ، والنشر

يكون شَبَّه « يبيع وَ » ب « فَخِذ » <sup>(١)</sup> ، فأُسكن كما يسكن « فَخِذ » إذا قلت « فَخِذ » <sup>(٢)</sup> . ويجوز أن يكون أجرى الوصل مجرى الوقف ، فأُسكنها في الوصل كما يسكنها في الوقف <sup>(٣)</sup> .

٣

- 
- (١) في الأصل و ب « شبه ياء بفخذ » وفي ي « شبه ياء و بفخذ » وهو خطأ صوابه ما أثبت .  
(٢) هذا قول الفراء وأحد قولي أبي علي ، وخصه المبرد والزجاج وغيرهما بضرورة الشعر ، والقرآن لا يحمل على الضرورة .  
(٣) أجازه أبو علي أيضاً . وقيل : هذا لا يكون إلا في الضرورة أيضاً . وقد أطال أبو علي الاحتجاج لكلا الوجهين .

## سورة يس

قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُتَكِبِينَ . عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ .  
تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٥ - ٣ ]  
بالرفع <sup>(٢)</sup> ، أي ذلك <sup>(٣)</sup> تنزيل العزيز [ الرحيم ] <sup>(٤)</sup> .

ومن قرأ بالنصب فإنه مصدر على تقدير : نزلته تنزيلاً . ويروى أن  
الزِّيَّات <sup>(٥)</sup> قال : رأيت ربي في الرؤيا فسألتُه كيف أقرأ ﴿ تنزيل العزيز  
الرحيم ﴾ ؟ فقال عز من قائل : تنزيل العزيز ، بالنصب ، لأنِّي نزلته تنزيلاً .  
ومن قرأ ﴿ تنزيل العزيز الرحيم ﴾ بالجر <sup>(٦)</sup> - وهو خارج عن الأئمة <sup>(٧)</sup> -

- 
- (١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٢/٢ ، وإعراب القرآن ٧٠٨/٢ - ٧٠٩ . والحجة ١٧٦/٤ - ١٧٧ خم .  
ومجمع البيان ٤١٤/٤ - ٤١٥ ، والبيان ٢٩٠/٢ . والبحر ٢٢٣/٧
- (٢) قرأ بالرفع أبو عمرو ونافع وابن كثير وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقر بالنصب . انظر السبعة  
٥٣٩ ، والتيسير ١٨٣ ، والنشر ٢٥٣/٢
- (٣) زيادة من ب .
- (٤) هذا تقدير الفراء ومن وافقه . وقدره النحاس : الذي أنزل إليك . وقدره أبو علي : هو  
تنزيل ، وأجاز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف أي تنزيل العزيز الرحيم هذا .
- (٥) زيادة من ب .
- (٦) هو حمزة . وانظر هذا الخبر في تهذيب الكمال ٣٢١/٧
- (٧) وهي قراءة شاذة عزاه ابن خالويه في شواذه ١٢٤ إلى اليزيدي ورواه أبو حيان نسبتها إلى  
أبي حيوة والقورصي عن أبي جعفر وشيبة .
- (٨) هم القراء السبعة أئمة الأمصار .

جعله بدلاً من قوله ﴿ صراطٍ ﴾ <sup>(١)</sup> لَأَنَّ الصراط هو القرآن <sup>(٢)</sup> ههنا ، فكأنه قال :  
إنك لمن المرسلين بالقرآن .

٣ ﴿ على صراط مستقيم ﴾ يجوز أن يكون خبراً ثانياً ، وهو اختيار  
الزجاج <sup>(٣)</sup> . والثاني : أن يكون من صلة ﴿ المرسلين ﴾ ، أي من الذين أرسلوا  
على صراط مستقيم <sup>(٤)</sup> .

٦ [ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [ ١٠ ]  
هو على تقدير : سواء عليهم الإنذار وترك الإنذار . وقد تقدم مافيه من  
الإشكال في أول البقرة <sup>(٦)</sup> .

٩ [ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> ﴿ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [ ١٦ ]  
مفعول ﴿ يعلم ﴾ مضر ، والتقدير [ ربنا ] <sup>(٨)</sup> يعلم لِمَ أرسلنا إليكم ، لأنهم  
قالوا للمرسل ﴿ مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [ ١٥ ] ومعناه : لِمَ بَعَثَكُمْ إلينا ، فقالوا :

(١) كذا قال وتابعه أبو البركات ناقلاً عنه من غير نصريح ، وهو متكلف . والذي قاله النحاس  
وغيره أنه بدل من القرآن في قوله تعالى ﴿ والقرآن الحكيم . إنك ﴾ .

(٢) تابعه أبو البركات ، وهذا قول لم يقل به أحد علمته . والذي أجمعوا عليه أنه على بابه والمراد به  
شريعة الإسلام . انظر تفسير الطبري ٩٧/٢٢ ، والقرطبي ٥/١٥ ، وابن كثير ٥٤٨/٦ ، ومجمع  
التفاسير ١٩٥/٥ ، والكشاف ٣١٤/٣

(٣) حكى النحاس عن الزجاج كلا القولين وليس فيما نقله تصريح بالاختيار إلا أنه قدم ذكر الأول  
وأجاز الثاني . فالظاهر أنه يختار الأول ، وكلا القولين أخذها من الفراء وقد قدم الأول أيضاً .

(٤) قوله « على صراط مستقيم يجوز ... على صراط مستقيم » انفردت به نسخة الأصل .

(٥) زيادة من ي .

(٦) في الآية ٦ ، ص ١٧ - ١٩

(٧) انظر الجواهر ٤٣٥ ، والكشاف ٣١٨/٣ ، ومجمع التفاسير ٢٠١/٥ . وسياق الآية : ﴿ قالوا ما أنتم  
إلا بشر مثلاً وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون . قالوا ربنا ... ﴾ .

١٨ زيادة من ي و ب .

ربنا يعلم لم بعثنا إليكم . فقلوه ﴿ إنا إليكم مرسلون ﴾ مستأنف ، وهو تحقيق للمعنى الذي أنكروه <sup>(١)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> ﴿ قالوا طائركم معكم أن ذكركم ﴾ [ ١٩ ]  
جواب الشرط محذوف ، أي : أن ذكركم لقيتموهم بالكفر والإنكار <sup>(٤)</sup> . وقد تقدم نحوه <sup>(٥)</sup> .

(١) وكذا قال في الجواهر أيضاً وقال في آخر كلامه « وليس كسر إن لمكان اللام بل كسرهما لأنه مبتدأ » اهـ . وما ذهب إليه تكلف وتعسف ، والصواب أن جملة ﴿ إنا إليكم مرسلون ﴾ سادة مسد مفعولي يعلم المعلق باللام . قال الزمخشري : « وقوله ﴿ ربنا يعلم ﴾ جار مجرى القسم في التوكيد » لأن العلم فيه معنى التحقيق .

وقول المؤلف في تأويل قوله تعالى ﴿ ما أنتم إلا بشر مثلنا ﴾ معناه لم بعثكم إلينا - غير صحيح ، ومعنى الآية واضح كل الوضوح . وقول الرسل ﴿ ربنا يعلم إنا إليكم مرسلون ﴾ هو حكاية جواب الرسل عن حجة قومهم التي حكاها الله سبحانه في قوله ﴿ إن أنتم إلا بشر مثلنا ﴾ . ولم يحكى الله سبحانه عن هؤلاء الرسل جواباً عن هذه الحجة كما حكى عن الرسل المبعوثين إلى الأمم الدارجة لما احتجت أممهم بمثل هذه الحجة ﴿ إن أنتم إلا بشر مثلنا ﴾ قال تعالى حكاية عنهم ﴿ إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده وما كان لنا أن أتيناكم سلطان إلا بإذن الله ﴾ [ سورة إبراهيم : ١١ ] . بل حكى الله عنهم أنهم ذكروا لقومهم أنهم مرسلون إليهم مأمورون بتبليغ الرسالة ليس عليهم إلا ذلك وأنهم في غنى عن تصديقهم لهم وإيمانهم بهم ويكفيهم فيه أن يعلم ربهم بأنهم مرسلون لاحاجة لهم إلى أزيد من ذلك . عن الميزان في تفسير القرآن ٧٣/١٧ - ٧٤ (٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٤٩ ، والحجة ١٧٧/٤ خم . ومجمع البيان ٤١٨/٤ ، والبيان ٢٩٢/٢ ، والبحر ٣٢٧/٧ ، وتفسير الطبري ١٠٢/٢٢ ، والقرطبي ١٦/١٥ - ١٧ ، ومجمع التفاسير ٢٠١/٥ ، والكشاف ٣١٨/٣ . وسياق الآية : ﴿ قالوا إنا تطيرن بكم لأن لم تنتهوا لرجنكم وليسكنم منا عذاب ألم . قالوا ... ﴾ .

(٤) فتوعدتوهم وتطيرتم بهم . وما قاله أثين مما قالوه في تقدير الجواب المحذوف وقدره من معنى ما قبله فقدره الأخفش والطبري « فعكم طائركم » وقدره أبو علي « تشاءتم » وقدره الزمخشري « تطيرتم » وهو قول قتادة ، وقدره أبو حيان « صبحكم طائركم » . قال صاحب الميزان ٧٥/١٧ : « ولتقدير : إن ذكرتم بالحق قابلتوهم بمثل هذا الجحود الشنيع والصنيع القبيح من التطير والتوعد » اهـ .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢٢

- فتحوا الياء عن آخرهم إلا الزيَّات <sup>(٣)</sup> ، إشعاراً منهم بأن الابتداء لا يحسن بقوله ﴿ لا أعبد الذي فطرني ﴾ . وفتحوا الياء ليكون ذلك مُبَعِّداً لهم عن الوقف على <sup>(٤)</sup> الياء .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ٣٠

- نداء مُطَوَّل مشابه للمضاف ، لتعلُّق الجار بالمصدر <sup>(٦)</sup> ، فهو كقولهم <sup>(٧)</sup> : يا خيراً من زيد . [ وليس كما قال بعضهم <sup>(٨)</sup> « يا ضارباً زيداً » . [ و ] <sup>(٩)</sup> نداء [ مثل ] <sup>(١٠)</sup>

(٥) إن أراد أنه قد تقدم ما حذف منه جواب الشرط فهو صحيح ، انظر ما سلف ٨٠ ، ٣٩٦ ، ٥٦٣ ، ٦٢٤ ، ٧١٩ ، ٧٦١ ، ٨٦٤ ، وسيأتي كثير من ذلك أيضاً ( انظر فهرس مسائل العربية في آخر الكتاب برسم الحذف حذف جواب الشرط ) .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٧١٥/٢ ، وجمع البيان ٢١٧/٤ ( في الكلام على الآية ٢٠ من النمل ) ، والبيان ٢٩٢/٢ - ٢٩٣

(٣) وهو حزة ، وهي قراءة حزة وحده من السبعة كما في التيسير ١٨٥ ، والمبسوط ٣٧٤ ، ونسبها ابن مجاهد في السبعة ٥٤٤ إلى ابن عامر أيضاً ، وفي النشر ٢٥٦/٢ أنها قراءة حزة وهشام عن ابن عامر بخلاف عنه .

(٤) في الأصل « غن » وهو تحريف صوابه من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٦٢٨ ، ومعاني القرآن للقراء ٣٧٥/٢ ، وإعراب القرآن ٧١٨/٢ - ٧١٩ ، وجمع البيان ٤٢١/٤ ، والبيان ٢٩٤/٢ ، والبحر ٣٣٢/٧ ، والمقتضب ٢٠٣/٤ ، وابن يعيش ٨٦/٤ ، وابن الشجري ٢٧٥/١ ، والتبيان ١٠٨١

(٦) تابعه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح وكذا قال العكبري ولم يصرح بذلك غيرها ، بل قالوا هو نداء نكرة ولم يتكلموا على تعليق ﴿ على العباد ﴾ . فإن علق بالمصدر وهو الظاهر كان نداء شيئاً بالمضاف وإن علق بصفة له كان نكرة غير مقصودة . والظاهر أن ابن جني يحيز القولين ، انظر المحتسب ٢٠٨/٢

(٧) انظر الكتاب ٣٥٠/١ ، والمقتضب ٢٢٤/٤ - ٢٢٦ ، والأصول ٣٤٤/١ ، وابن يعيش ١٣٧/١ - ١٢٨ ، وشرح الكافية ١٣٤/١ ، والمجمع ٣٧/٣

(٨) لأعرفه ، وكذا قال العكبري . والقولان متقاربان لأن المندى المشابه للمضاف هو الاسم الذي =

هذه الأشياء مما لا يعقل تنبيه<sup>(١)</sup> للمخاطبين ، كأنه يقال : تحسروا وادعوا الحرة وقولوا لها<sup>(٢)</sup> : تعالي<sup>(٣)</sup> فإن هذا من أيامك . وهكذا قولهم « ياعَجَبًا » [ كأنه يقال<sup>(٤)</sup> ] : تعال<sup>(٥)</sup> فإن هذا من أيامك<sup>(٦)</sup> . ٣

[ قوله تعالى<sup>(٧)</sup> ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> ٢١ ] ٦

﴿ كم ﴾ نصب بـ ﴿ أهلكنا ﴾ . وقوله ﴿ أنهم إليهم لا يرجعون ﴾ في موضع النصب بدل من موضع ﴿ كم أهلكنا ﴾<sup>(٩)</sup> وليس بدلاً من ﴿ كم ﴾<sup>(١٠)</sup>

= يجيء بعده شيء من تمامه و « خير » عامل في « من زيد » كما عمل ضارب في زيد على اختلاف جهتي العمل ، وما قاله المؤلف أدق .

(١) زيادة من البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير نصريح وتصرف في عبارته .

(١١) في ب والزيادة منها : تشية ، وهو تحريف .

(١٢) في ب : وقولوا إله تعالى ، وهو خطأ .

(١٣) في ب « تعالى » وهو خطأ .

(١٤) زيادة مني .

(١٥) هذا تقدير مثل هذا عدد سبويه ، انظر الكتاب ٣١٩/١ - ٢٢٠ ، وإعراب القرآن والبحر .

(١٦) زيادة من ب .

(١٧) زيادة من ي و ب .

(١٨) انظر الجواهر ٥٨٧ . ومعاني القرآن للفراء ٣٧٦/٢ ، وإعراب القرآن ٧١٩/٢ ، والحجّة

٤٩٧/٣ - ٤٩٨ حم ، وجمع البيان ٤٢٣/٤ ، والبيان ٢٩٤/٢ ، والبحر ٣٣٢/٧ ، والكتاب ٤٦٧/١ ،

والمسائل المنشورة ٨٤ ، والملغني ٢٤٣ - ٢٤٤

(١٩) هذا قول سبويه وأبي علي ومن وافقهما . وأجاز أبو علي ومن وافقه أن يكون أن في موضع نصب والتقدير بأنهم ، فحذف الجر . وهو قول المبرد .

(٢٠) هذا طاهر قول الفراء ، وهو ما فهمه المبرد والنحاس من عبارة سبويه وفهم أبو علي عبارته على الوجه الذي ذكره المؤلف ، قال سبويه في « باب تكون فيه أن بدلاً من شيء ليس بالأول » : ومرد ذلك قوله عز وجل ﴿ ألم يروا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ فالعنى والله أعلم : ألم يروا أن القرون الذين أهلكناهم إليهم لا يرجعون « اهـ » . فـ ، أن « عند سبويه بدل من موضع ﴿ كم أهلكنا ﴾ وموضعه نصب بـ « يروا » المعلق عن



وحذّهُ ، لأنّ العامل في ﴿ كم ﴾ ﴿ أهلكنا ﴾ ، ولا يعمل ﴿ أهلكنا ﴾ في « أن » إذ ليس المعنى : أهلكنا أنهم لا يرجعون ؛ والتقدير : ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون .

٣

[ قوله تعالى ﴿ وما عَمِلْتُمْ أَيُّدِيهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ] ١٢٥

بإثبات الهاء وحذفها <sup>(٢)</sup> . فن أثبت الهاء / كانت ﴿ ما ﴾ موصولة ، والهاء تعود إليه .

٢/١١٢

٦

ومن حذف الهاء كانت ﴿ ما ﴾ نافية ، ويجوز أن تكون موصولة .

[ قوله تعالى ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ٣٩

بالرفع والنصب <sup>(٥)</sup> . فالرفع على الابتداء . والنصب بإضمار فعل ، أي قدرنا القمر قدرناه .

٩

العمل بـ « كم » . هذا تاويل كلامه وهو مافهمه أبو علي منه ، وهو الصواب في الآية والله أعلم . وقد خفي هذا الوجه على أبي حيان فقد نقل كلام الزجاج - وهو قول سيبويه بنصه . ولم يتضح له مراده ، وقد أطال الكلام على هذه الآية وردّ ما قيل فيها ثم زعم أن الصواب أن « أنهم » مفعول لفعل محذوف تقديره قضينا أو حكنا ؟

(١) زيادة من ج ر ب .

(٢) انظر الجواهر ٩٢٠ ، ومعاني القرآن للمراء ٣٧٧/٢ ، وإعراب القرآن ٧٢٠/٢ ، والحجة ١٧٨/٤ خم ، وجمع البيان ٤٢٢/٤ ، والبيان ٢٩٥/٢ ، والبحر ٣٢٥/٧ ، والفغدييات ١٣١ . وابن يعيتش ٢٩/٢ ، والمغني ٦٥٤ - ٦٥٥

(٣) قرأ محذوفها حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وقرأ الباقون بإثباتها . انظر السبعة ٥٤٠ . والتيسير ١٨٤ ، والنشر ٣٥٣/٢

(٤) انظر الجواهر ١٢٩ ، وشرح المص اللوح ٢/٨٧ . ومعاني لقرآن للمراء ٣٧٨/٢ ، وإعراب القرآن ٧٢١/٢ ، والحجة ١٧٧/٤ - ١٧٨ خم ، وجمع البيان ٤٢٣/٤ - ٤٢٤ ، والبيان ٢٩٥/٢ ، والبحر ٣٣٦/٧ ، والكشاف ٣٢٣/٣ ، والإيضاح ٣١ ، وابن التجري ١٨٦/١ ، ٣٢٦ - ٣٢٧ ، وابن يعيتش ٣٢/٢ ، والمغني ٢٩١ ، ٨٢٨

(٥) قرأ بالرفع ابن كثير ونافع وأبو عمرو وقرأ لباقون بالنصب . انظر السبعة ٥٤٠ ، والتيسير ١٨٤ ، والنشر ٣٥٣/٢

﴿ منازل ﴾ أي سير منازل<sup>(١)</sup> ، فحذف المضاف .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٣٩ ]

٣ « عُرْجُون » : « فُعْلُول » ، وليس بـ « فُعْلَوْنَ » ، لأنَّ فُعْلُوناً ليس في كلامهم . وقد ذهب إليه قوم<sup>(٤)</sup> فزعموا أنَّه من « الانعراج » ، ولم يعتبروا قول رؤية<sup>(٥)</sup> :

١/١١٢

في خِدرٍ مَيَّاسٍ الدُّمَىٰ مُعْرِجِنِ

٦

قوله تعالى ﴿ تَأْخُذْهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٤٩ ]

٩ والأصل « يَخِصِّمُونَ » . فمنهم من يدغم التاء في الصاد وينقل الفتحة إلى الخاء . ومنهم من يدغم ولا ينقل ويكسر الخاء لالتقاء الساكنين . ومنهم من يشير إلى الفتحة . ومنهم من يكسر الياء تبعاً لكسر الخاء<sup>(٧)</sup> . وقد تقدم ذلك في قوله ﴿ يَهْدِي ﴾<sup>(٨)</sup> [ سورة يونس : ٣٥ ] .

(١) كذا في النسخ ، وهو سهو منه . والوجه أن يكون التقدير : قدرنا سيره منازل ، فحذف المضاف ، وهو قول الزخشي وتابعه أبو حيان . وقدره النحاس ومن وافقه : قدرناه ذا منازل ، وأجاز أيضاً أن يكون التقدير : قدرنا له منازل . وقدره المؤلف في الجواهر : قدرناه يسير في منازل . فحذف الجار .

(٢) زيادة مي .

(٣) انظر البيان ٢/٣٩٥ - ٢٩٦ ، والكشاف ٣/٢٢٢ ، وتفسير القرطبي ١٥/٣٠ ، والخصائص ١/٣٥٩ .

(٤) منهم الزجاج فيما عزاه إليه الزخشي والقرطبي . والعرجون : عود العذق الذي عليه الشاربخ .

(٥) د ، ق ٥٧/٢٤ ص ١٦١ ، والخصائص ١/٣٥٩ ، والمحتسب ١/٨٠ ، واللسان ( عرجن ) . وقوليه

معرجن أي مصور فيه صور النخل والدُمى ، عن اللسان .

(٦) انظر معاني القرآن لفراء ٢/٢٧٩ ، وإعراب القرآن ٢/٧٢٤ ، والحجة ٤/١٧٩ - ١٨٠ خم . ومجمع

البيان ٤/٤٢٦ ، والبيان ٢/٢٩٧ ، والبحر ٧/٣٤٠

(٧) قرأ بفتح الياء والحاء وكسر الصاد المشددة ابن كثير وورش عن نافع ، وقرأ بفتح الياء وكسر

الحاء وكسر الصاد المشددة الكسائي وابن ذكوان عن ابن عامر وحفص عن عامر . واختلف عن

أبي عمرو وقالون عن نافع وهشام عن ابن عامر وأبي بكر عن عاصم ، فروي عن أبي عمرو

اختلاس فتحة الخاء - وهو ما في السبعة والتميز والميسوط - وروي عنه كائن كثير ، وروي عن

قالون إسكان الخاء - وهو ما في السبعة والميسوط - واحتلاسها كأبي عمرو ، وروي عنه كورش ،

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكِئُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٥٦

- ٣ ﴿ هم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أزواجهم ﴾ عطف عليه .  
 فقال قوم <sup>(٣)</sup> : خبره قوله ﴿ فَآكِهِونَ ﴾ [ ٥٥ ] قبله ، و ﴿ في ظلال ﴾ من صلة فاكهين ، و ﴿ مُتَكِئُونَ ﴾ خبر آخر .  
 ٦ وقال قوم <sup>(٤)</sup> : بل الخبر ﴿ متكئون ﴾ ، وتقف <sup>(٥)</sup> على قوله ﴿ فاكهون ﴾ .

- فعلى الأول يجوز أن يكون خبر « إن » من قوله ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾ [ ٥٥ ] الطرف الذي هو ﴿ في شغل ﴾ ، والتقدير : إن أصحاب الجنة ثابتون في شغل اليوم ، ثم تبدئ <sup>(٦)</sup> ﴿ فاكهون هم وأزواجهم ﴾ أي هم وأزواجهم فاكهون <sup>(٧)</sup> في ظلال متكئون على الأرائك .

= روي عن هشام كبن كثير ، وروي عنه كبن ذكوان - وهو ما في السبعة والمبسوط - وروي عن أبي بكر كحمص - وهو ما في المبسوط - وروي عنه بكسر الياء والخاء . وقرأ حزة بفتح الياء وسكان الحاء وتخفيف الصاد . انظر السبعة ٥٤١ ، والمبسوط ٣٧١ ، والتيسير ١٨٤ ، والنتزاع ٣٥٢/٢ - ٣٥٤ (٨) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٣٧ - ٥٣٨

- (١) زيادة من ي وب .  
 (٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٨٠/٢ ، وإعراب القرآن ٧٢٩/٢ ، والبيان ٢٩٨/٢ - ٢٩٩ ، والبحر ٣٤٢/٧ . وسباق الآية : ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمِ فِي شُغْلٍ فَاكِهِونَ . هم ... ﴾ .  
 (٣) لأعرف أحدا منهم . وهذا قول متكلف يأباه السياق .  
 (٤) منهم الفراء والنحاس وغيرهما ، وهو القول والظاهر .  
 (٥) انظر انقطاع ٦٠٠ ، ومنار الهدى ٢٢٢ . وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون « هم » توكيدا للمضمر في ﴿ فاكهون ﴾ فلا يوقف عليه .  
 (٦) في الأصل و ب : يتبدئ .  
 (٧) في الأصل : أي هم فاكهون وأزواجهم . والوجه ما أثبت من ي وب .

وعلى الثاني خبر « إنَّ » ﴿ فَاكُهون ﴾ أي فاكهون في شغل ، فيكون « في »  
 من صلة « فاكهين » . وإن شئت كان متعلقاً بمحذوف خبر « إنَّ » ،  
 ٢ و ﴿ فَاكُهون ﴾ خبر آخر . ويجوز أن يكون ﴿ في ظلال ﴾ متعلقاً بمحذوف خبر  
 قوله <sup>(١)</sup> ﴿ هم وأزواجهم ﴾ أي هم وأزواجهم ثابتون في ظلال ، فيكون ﴿ على  
 الأرائك ﴾ من صلة قوله « متكئين » <sup>(٢)</sup> . ويجوز <sup>(٣)</sup> أن يكون خبراً آخر .  
 ٦ ويجوز <sup>(٤)</sup> أن يكون معمولاً للظرف ، أعني ﴿ في ظلال ﴾ .

إ قوله تعالى [ <sup>(٥)</sup> وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ . سَلَامٌ قَوْلًا ] ٥٨ - ٥٧ ]  
 ﴿ سَلَامٌ ﴾ بدل من ﴿ ما ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وينتصب قوله ﴿ قَوْلًا ﴾ على أنه مصدر مؤكد لما قبله . ٩

إ قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٦٩ ]

أي قول الشعر أو صناعة الشعر : لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن  
 شاعراً <sup>(٨)</sup> . ١٢

(١) في الأصل : قولهم ، والصواب من ي وب .

(٢) و ﴿ متكئون ﴾ خبر ثان .

(٣) وهذا متكلف .

(٤) زيادة من ي وب .

٥: انظر معاني القرآن للأخفش ٤٥٠ ، وللغراء ٢٨٠/٢ - ٢٨١ ، وإعراب القرآن ٧٢٩/٢ ، وجمع  
 البين ٤٣٩/٤ ، والبحر ٢٤٣/٧ ، وإيضاح الوقف ٨٥٤ - ٨٥٥ ، والقطع ٦٠٠ ، والمكنى ٤٧٥ .  
 وفي الأصل وي « ولهم فيها ما يدعون » وهو خطأ وهو على الصواب في ب .

(٦) أجازته النحاس ومن وافقه . وقيل : سلام خبر « ما » أجازته الغراء وابن الأنباري والنحاس ،  
 وأجازوا أيضاً أن يكون ( سلام ) خبراً لمبتدأ محذوف أي ذلك لهم سلام ، وعلى هذا  
 ف ﴿ قَوْلًا ﴾ ينتصب بفعل مضمر تقديره تقول .

(٧) انظر الجواهر ٧١ ، وإعراب القرآن ٧٣٢/٢ ، وجمع البيان ٤٣٢/٤ ، والبحر ٢٤٥/٧ ، وتفسير

الطبري ١٨/٢٢ ، والقرطبي ٥١/١٥ - ٥٥ ، وابن كثير ٥٧٤/٦ - ٥٧٨ ، وجمع التفسير ٢١٩/٥

(٨) زيادة من ي وب . وفي ي لأنه صلى الله عليه لم يكن . وفي ب : لأنه لم يكن . وجعل فوق

« يكن » « صلعم » .

وقوله <sup>(١)</sup> :

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

فإن <sup>(٢)</sup> قوماً زعموا أن هذا ليس بشعر <sup>(٣)</sup> . وقال قوم : إنما هو اتفاق منه ،  
وليس يقصد إلى قول الشعر <sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ فَلَا يَخْزُّنَكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا

يَعْلَنُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٧٦ ]

﴿ إِنَّا ﴾ استئناف كلام <sup>(٧)</sup> ، وليس متصلاً بقوله ﴿ قَوْلُهُمْ ﴾ لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخزنه قول أحد : إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون .

(١) 'بيت في معاني القرآن للقرء ٤٣٠/١ ، وإعراب القرآن ٧٣٢/٤ ، ومجمع البيان ٤٣٢/٤ ، والبحر ٣٤٥/٧ ، وتفسير القرطبي ٥٢/١٥ ، وأبن كثير ٥٧٧/٦ ، ومجمع التفاسير ٢١٩/٥ ، ومغازي الواقدي ٩٠٢ . والمصاهر والشاحج ١٨٢ . والفصول والغايات ٤٧٢ ، ونصرة الإغريض ٣٨٠ ، وغيرها . وانظر كلامهم في ذلك في هذه المصادر .

(٢) كنا في النسخ ، والفاء زائدة ، وإنما وقعت على توهم « أما ، قبله .

(٣) هذا مكابرة للبيان كما قال النحاس .

(٤) الظاهر أنه القول والله أعلم .

(٥) زيادة من ي .

(٦) انظر ترح المجمع اللوح ٢/٥١ ، وإعراب القرآن ٧٣٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٣٣/٤ ، والبحر ٣٤٧/٧ ، وإيضاح الوقف ٨٥٦ ، والقطع ٦٠١ ، والمكتفى ٤٧٦ ، ومنار الهدى ٢٣٢

(٧) والوقف على ﴿ قَوْلُهُمْ ﴾ تام .

## سورة الصافات

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا زَيْنًا الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٦ ]

بتنوين ﴿ زينة ﴾ وجرّ ﴿ الكواكب ﴾ ونصبها ، وبترك التنوين والإضافة<sup>(٢)</sup> .

فمن جرّها فهو بدل<sup>(٣)</sup> من ﴿ زينة ﴾ . ومن نصبها أبدلها من موضع الجار والمجرور<sup>(٤)</sup> / كما تقدم<sup>(٥)</sup> في قوله ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ ﴾ إلى قوله ﴿ مِلَّةَ أَبِيكُمْ ﴾ [ سورة الحج : ٧٨ ] . وقدّر فارسهم<sup>(٦)</sup> نصبه بـ ﴿ زينة ﴾<sup>(٧)</sup> أي<sup>(٨)</sup> بتزييننا<sup>(٩)</sup> الكواكب ، كقوله : ﴿ أَوْ إِطْعَامَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ﴾<sup>(١٠)</sup> [ سورة السد : ١٤-١٥ ] ، [ وهذا كلّه فيمن لم يضيف<sup>(١١)</sup> ] .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٥١ ، وللمراء ٣٨٢/٢ ، وإعراب القرآن ٧٣٨/٢-٧٣٩ ، والحجّه

١٨٧-١٨٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٣٦/٤-٤٣٧ ، والبيان ٣٠٢/٢ ، والحر ٢٥٢/٧

(٢) قرأ بتنوين زينة وجرّ الكواكب حمزة وحفص عن عاصم ، وقرأ أبو بكر عن عاصم بتنوين زينة ونصب الكواكب ، وقرأ الباقر بترك التنوين على الإضافة . انظر السبعة ٥٤٦-٥٤٧ ، والتبشير ١٨٦ ، والنشر ٣٥٦/٢

(٣) هذا قول الجميع .

(٤) وهو قول الزجاج .

(٥) ص ٩١٤

(٦) هو أبو علي الفارسي ، وكلامه في الحجة .

(٧) وهو قول الفراء ، وأجازه النحاس وغيره .

(٨) في الأصل : نصبه بزينة الكواكب ، كرر الناسخ لفظ « الكواكب » سهواً .

(٩) هنا لفظ الفراء ، ولفظ أبي علي : بآن زَيْنًا . وفي الأصل : بزينا ، والوجه ما أثبت من ي و

ب .

(١٠) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٥٦ ولم يتكلم ثمة على انتصاب ( يتيماً ) فانظر المصادر هناك .

(١١) زيادة من ي و ب .

ومن أضافها فالإضافة ظاهرة لأنّ التزيين بها وقع .

[ قوله تعالى ]<sup>(١)</sup> : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٨ ]

٣ وقرئ ﴿ لَا يَسْمَعُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، أصله « يَسْمَعُونَ » فأدغم<sup>(٤)</sup> التاء في السين لأنها مهموسة مثل السين . ولهذا قالوا « سِتَّ » وأصله « سِدْسٌ »<sup>(٥)</sup> وقالوا « هو شرُّ النَّاتِ » يريدون « شرَّ النَّاسِ »<sup>(٦)</sup> .

٦ والقراءة بـ ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ أظهر<sup>(٧)</sup> من ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ ، لأنه إذا قرئ ﴿ يسمعون ﴾ كان في الكلام إضمار على تقدير : لا يسمعون إلى قول الملائة الأعلى . وإذا قدرته هذا التقدير كان خلاف قوله ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَؤاً ﴾ [ سورة مريم : ٦٢ ] ، وقوله ﴿ لَا تَسْمَعُ ﴾<sup>(٨)</sup> فيها لاغية<sup>(٩)</sup> [ سورة العاشر : ١١ ] ، ألا ترى أنه متعد بنفسه ، وههنا عداه بـ ﴿ إلى ﴾ ، ولكنه يمكن أن يقال : إن المفعول محذوف ،

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٢/٢ ، وإعراب القرآن ٧٣٩/٢ ، والحجّة ١٨٨-١٨٧/٤ خم ، وجمع البيان ٤٣٦/٤-٤٣٧ ، والبيان ٢٠٣/٢ ، والبحر ٣٥٢/٧-٣٥٣ ، والكتاب ٤١٩/٢

(٣) قرأ ﴿ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ بالتشديد حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ بالتخفيف . انظر السبعة ٥٤٧ ، والتيسير ١٨٦ ، والنشر ٣٥٦/٢

(٤) في الأصل : وأدغم ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٥) سلف الكلام عليه ١٨٩ وذكر المصادر ثمة .

(٦) انظر النوار ١٠٤ ، ورس الصناعة ١٥٥ ، والخصائص ٥٢/٢ ، والقلب والإبدال ٤٢ ، واللسان

( أنس ، نوت ) . وانظر المصادر التي ذكرناها فيما علقناه على سفر السعادة ٧٤ في تحريج قول علباء بن أرقم :

عمرو بن يربوع شرار الناس

(٧) مال أبو عبيد إلى هذه القراءة واحتج بأن العرب لا تكاد تقول سمعت إليه ولكن سمعت إليه . قال النحاس : يقال سمعت منه كلاماً وسمعت إليه يقول كذا ، ومعنى سمعت إليه : أملت سمعي إليه .

(٨) في الأصل : لا يسمع ، وهو تصحيف .

والتقدير : لا يسمعون القول مائلين إلى الملاء الأعلى ، أو مصغين إلى الملاء الأعلى .  
ويجوز أن يكون حمل « يسمعون » على « يُصْغَوْنَ » كما يقال أصغى إليه . فكذا  
يقال : سمع إليه . ٣

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَيُذْخِرُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ دُحُورًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ]

[ ٩-٨ ]

أي : يُذْخِرُونَ دحوراً ، وهو مصدر من غير لفظ ما قبله . ٦

[ قوله تعالى <sup>(٣)</sup> : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ١٢ ]

بفتح التاء وضفها <sup>(٥)</sup> . فالفتح <sup>(٦)</sup> ظاهر <sup>(٧)</sup> . والضم على معنى : إِنَّ هَذَا عَظُمَ  
عندي حتى بلغ منزلة يقال فيه : عجبت منه <sup>(٨)</sup> . ٩

فأما حمّله على الظاهر فلا يجوز . لأن البارئ لا يوصف بالعجب . [ ويجوز

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٨٣ ، وإعراب القرآن ٢/٧٤٠ ، ومجمع البيان ٤/٤٣٧ ، والبيان  
٢/٣٠٢ ، والبحر ٧/٣٥٣

(٣) زيادة من ب و ي .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٨٤ ، وإعراب القرآن ٢/٧٤١ ، والحة ٤/١٨٨-١٨٩ خم . ومجمع  
البيان ٢/٤٣٩ ، والبيان ٢/٣٠٢ . والبحر ٧/٣٥٤-٣٥٥ . وتفسير الصوري ٢٢/٢٩٦ ، ونقراطي  
١٥/٦٩ ، ومجمع التفاسير ٥/٢٢٨-٢٢٩ . وسياق الآية : ﴿ فاستفتهم أم أشدّ خلقاً أم من خلقنا إنا  
خلقناهم من طين لازب . بل ... ﴾ .

(٥) قرأ بضم التاء حمزة والكسائي وقرأ الباقر بالفتح . انظر السبعة ٥٤٧ ، والتيسير ١٨٦ ، والنشر  
٢/٣٥٦

(٦) في الأصل : والفتح ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٧) أي عجبت يا محمد ويسخرون هم .

(٨) هذا معنى قول أبي علي والطبري وغيرها . وعبارة الطبري : « بل عظم عندي وكبر اقتناهم لي  
شريكاً وتكذيبهم تنزيلي وهم يسخرون » . وقال الفراء : « العجب وإن أسند إلى الله فليس  
معناه من الله كعناؤه من العباد ... » .



[ أن يكون ]<sup>(١)</sup> تقديره [ بل<sup>(٢)</sup> قل « عجب<sup>(٣)</sup> : لأن قبله ﴿ فَاسْتَفْتَيْهِمْ ﴾ أي استفتهم في أمر البعث . فإن لم يجيبوا بالحق فقل : عجب من إنكاركم هذا ]<sup>(٤)</sup> .

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٣٥ ]

٦

العامل في ﴿ إذا ﴾ قوله ﴿ يستكبرون ﴾ ، والتقدير : إنهم كانوا يستكبرون إذا قيل لهم لا إله إلا الله .

٩

ولا يجوز أن يكون ﴿ إذا ﴾ في موضع نصب خبر « كان » ، لأن « إذا » ظرف زمان ، والواو في ﴿ كانوا ﴾ يراد به الجثث ، وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث<sup>(٧)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَبِيتِينَ . إِلَّا مَوْتَتَنَا الْأُولَى ﴾<sup>(٨)</sup>

١٢

[ ٥٩ ]

نصب [ قوله ﴿ مَوْتَتَنَا ﴾ ]<sup>(٩)</sup> بقوله ﴿ مَبِيتِينَ ﴾ انتصاب المصدر بالفعل

(١) زيادة مي .

(٢) في ب والزيادة منها : تقدير أي بل ، بإقحام أي . وما أثبتته هو الصواب وكذا وقع في البيان الذي نقل صاحبه عن المؤلف من غير تصريح .

(٣) هذا قول الأخفش علي بن سليمان . واستحسنه النحاس . وقيل غير ذلك في تأويلها .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة من ب و ي .

(٦) انظر إعراب القرآن ٧٤٦/٢ ، والبيان ٣٠٣/٢ - ٣٠٤ .

(٧) سلف التعليق على هذا ٥٠٤ .

(٨) انظر إعراب القرآن ٧٥٢/٢ ، وجمع البيان ٤٤٤/٤ ، والبيان ٣٠٥/٢ ، والبحر ٣٦٢/٧ .

ولبيان ١٠٩٠

الواقع قبله<sup>(١)</sup> ، كما تقول : ما ضربت إلا ضربة واحدة ؛ فكأنه قال : أما نحن غوت إلا موتتنا الأولى .

٢ فأما ما جاء في السورة الأخرى ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا مَوْتَتْنَا الْأُولَى ﴾ [سورة الدخان : ٣٥] فرفع لأن قوله ﴿ هي ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ موتتنا الأولى ﴾ خبر عنه .

٦ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ ﴾ [ ٧٥ ] فيه حذف ، أي : فلنعم المجيبون نحن ، فحذف الخصوص بالمدح .

٩ [ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ إِنْكَارَ آلِهَةٍ دُونَ اللَّهِ تَرْيَدُونَ ﴾ [ ٨٦ ] ﴿ إنكأ ﴾ نصب مفعول قوله ﴿ تريدون ﴾ ، والتقدير : أتريدون إنكأ . وقوله ﴿ آلهة ﴾ بدل من « إنكأ »<sup>(٥)</sup> .

١٢ [ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى ﴾ [ ١٠٢ ] بفتح التاء والراء ، وقرئ ﴿ ماذا ترى ﴾<sup>(٧)</sup> بضم التاء وكسر الراء ، مضارع

(١) وقيل هو استثناء ليس من الأول أي لكن موتتنا ، وهو قول أبي حيان ، وأجاز النحاس وغيره القولين .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر البيان ٣٠٦/٢ ، والبحر ٣٦٤/٧ ، والبيان ١٠٩٠

(٤) انظر إعراب القرآن ٧٥٦/٢ ، ومجمع البيان ٤٤٩/٤ ، والبيان ٣٠٦/٢ ، والبحر ٣٦٥/٧ ، والبيان ١٠٩١ ، والكشاف ٣٤٤/٢

(٥) وأجاز الزمخشري والمكبري وأبو حيان أن يكون إنكأ مفعولاً له وآلهة مفعول تريدون .

(٦) انظر الجواهر ٤٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٩/٢-٣٩٠ ، وإعراب القرآن ٧٦٢/٢ ، والحجة ١٩٣-١٩٢/٤ ، ومجمع البيان ٤٥١/٤-٤٥٢ ، والبيان ٣٠٧/٢ ، والبيان ١٠٩٢ ، والجليات ٧٠-٦٩

(٧) قرأ بضم التاء وكسر الراء حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٥٤٨ ، والتيسير ١٨٧-١٨٧ ، والنشر ٣٥٧/٢

« أَرَيْتَ<sup>(١)</sup> تُرِي » .

فمن قال ﴿ ماذا تُرِي ﴾ فالتقدير : ماذا تُرِينِيهِ ، إذا جعلت « ما » مبتدأة ، و « ذا » بمعنى « الذي » فتكون الهاء عائدة إلى « ذا » / .

٣ ٢/١١٣

ومن جعل « ما » و « ذا » كالشيء الواحد كان نصباً مفعولاً ثانياً لـ ﴿ تُرِي ﴾ ، وحذف المفعول الأول ، أي : أي شيء تُرِينِي .

وقوله ﴿ تُرِي ﴾ من « أَرَى يُرِي » ليست المتعدية إلى ثلاثة مفعولين منقولاً من « رأى » إذا علم ، لكنه منقول من قولهم : فلان يرى رأي أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> ، وهذا يتعدى إلى مفعول واحد ، فإذا دخلت عليها الهمزة تعدت إلى مفعولين ، وهو كقوله ﴿ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة النساء : ١٠٥] ألا ترى أن التقدير : بما أراكه الله .

ومن قال ﴿ ماذا تَرَى ﴾ بفتح التاء إن جعل « ما » و « ذا » كالشيء الواحد كان مفعول ﴿ ترى ﴾ . وإن جعل « ما » مبتدأة ، و « ذا » بمعنى « الذي » كان التقدير : ماذا تراه .

١٢

ووقع في « الحجة »<sup>(٤)</sup> سَهْوٌ ، وسقط من لفظ الكتاب شيء ؛ فينبغي أن

(١) في الأصل : أَرَيْتَ ، وهو خطأ .

(٢) ما قاله المؤلف هو معنى ما قالوه ، ونحو عبارة العكبري ، وظاهر عبارة الفراء وهي : « ماذا تُرِينِي من صبرك » = أنها من رأيت الشيء وأرَيْتَهُ إِيَّاه ، وكذا قول أبي علي « أجلدأ ترى على ما تحمل عليه أم خوراً » والتقدير الثاني له على أن تكون ذا موصولة « ما الذي تريه » ، واقتصر على مفعول واحد . ووافقها أبو حيان . والظاهر ما ذهب إليه المؤلف ، وهو أحد قولي مكِّي في الكشف له ٢٢٦/٢ - ٢٢٧ ، والثاني هو قول أبي علي .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٢١ - ٣٢٢

(٤) وقع السهو والسقط في توجيه أبي علي لقراءة من قرأ ﴿ ماذا تُرِي ﴾ - وهي قراءة شاذة - فقد قال : « ولو قرأ قارئ ﴿ ماذا تُرِي ﴾ لم يزلأن « ترى » يتعدى إلى مفعولين ، وليس هنا -

نورده في ذلك الكُتَيْب في المسائل المأخوذة عليه<sup>(١)</sup> . ولكني ينبغي لي أن أُنقِص مرة أخرى عن ألفاظه ، فربما أقع على كلام له قد نطق فيه بالصواب ، فأخذ به عليه ليكون أوفق وأحسن .

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ . اللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٢٦-١٢٥ ]

= إلا مفعول واحد . والمفعول الواحد إما أن يكون « ماذا » بجموعه وإما أن يكون الهاء التي تقدرها محذوفة من الصلة إذا قدرت « ذا » بمنزلة « النبي » ، فإذا قدرتها محذوفة كانت العائدة إلى الموصول ، فإذا عاد إلى الموصول اقتضى المفعول الثاني . فيكون ذلك كقوله تعالى : ﴿ أين شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾ [ سورة القصص : ٦٢ ] . ألا ترى أن التقدير : أين شركائي الذين كنتم تزعمونهم إياهم أي تزعمونهم شركائي ، فحذف المفعول الثاني لانتضاء المفعول الأول الذي في تقدير الإثبات في الصلة إياه فهو قول ، ويكون مثل هذه الآية .

وكذلك إن قدرت م ، و ، ذا ، بمنزلة اسم واحد صار « ماذا » في موضع نصب بكونه مفعولاً له « ترى » ويكون المفعول الثاني محذوفاً كأنه : ماذا ترى كائنات منك أو واقعاً منك ونحو ذلك ، و « أرى » بمنزلة زعمت وظننت ونحوه ، ألا ترى أنه ذكر في هذا الباب ، وذلك أنه منقول من : أريت زيدا عمراً خير الناس ، فإذا بنيت للمفعول أقت المفعول الأول مقام الفاعل فبقي المفعولان اللذان كانا مفعولي ظنت وخلت ونحوهما « اهـ » .

فلسقط عند قوله « فهو قول » . فكل قوله « فهو قول » جواب لكلام شرطي غير مذكور . وأما السهو فهو أن أبا علي ذكر أن « ترى » من « أرى » المتعدية إلى اثنين ثم ذكر أنه من المتعدية إلى ثلاثة ، ولا يجوز الاقتصار على المفعول الثاني في هذا الباب . ثم سها أبو علي أيضاً في قوله : فإذا بنيت للمفعول الخ فلو بنيت للمفعول ثلث : ربي زيدا عمراً خير الناس . والله أعلم .

(١) يريد كتابه الاستدراك على أبي علي ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٢/٢-٣٩٣ . وإعراب القرآن ٧٦٥/٢ . والحجة ١٩٨/٤-١٩٩ حم ،

ومجمع البين ٤٥٦/٤ . والبيّن ٣٠٧/٢ . ولبحر ٣٧٣/٧

ابتداء وخبر . ومن نصب<sup>(١)</sup> ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ﴾ فإنه أبدله<sup>(٢)</sup> من قوله : ﴿أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ .

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٣٠ ]  
﴿سَلَامٌ﴾ في هذه الآية<sup>(٥)</sup> [ كُلُّهَا ]<sup>(٦)</sup> مبتدأ ، والجار بعده في موضع الخبر ،  
والجملة في موضع المفعول لقوله ﴿تَرَكْنَا﴾<sup>(٧)</sup> . ولو أعمل ﴿تركنا﴾ فيه لقال  
٦ « سلاماً » .

ويجوز أن يكون التقدير : ﴿وتركنا عليه في الآخرين﴾ الشاء  
الحسن<sup>(٨)</sup> . فحذف مفعول « تركنا » ، ثم ابتدأ<sup>(٩)</sup> فقال : ﴿سلام على

(١) قرأ بالنصب حمزة والكسائي ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٥٤٩ ، والتيسير ١٨٧ ، والنشر  
٣٦٠/٢

٢. في الأصل : أبدل ، وفي ب : بدل ، وأثبت ما في ي .

(٣) زيادة م ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٨٦٠ ، وشرح النافع اللوح ٢/٩٨ ، ومصافي القرآن للفراء ٣٩١/٢ ، وإعراب القرآن  
٧٦٥٢-٧٦٧ . وأحقة ١٦٥/٤-١٩٨ خم . ومجمع البيان ٤٥٦/٤-٤٥٧ ، والبيان ٣٠٨/٢ . والبحر  
٢٧٣/٧ ، ومجاز القرآن ١٧٢/٢-١٧٤ ، والمختص ٢٢٢/٢ . وتفسير الطبري ٦١/٢٣ ، والقرطبي  
١١٨/١٥-١٢٠ ، وابن كثير ٣٢/٧ ، ومجمع التفسير ٢٥١/٥-٢٥٢

وسياق الآية : ﴿وتركنا عليه في الآخرين . سلام على آل ياسين﴾ . وانظر الكلام على قوله  
تعالى ﴿سلام على نوح في العالمين﴾ في معاني القرآن للفراء ٣٨٨-٣٨٧/٢ ، وإعراب القرآن  
٧٥٥/٢-٧٥٦ ، ومجمع البيان ٤٤٧/٤ ، والبحر ٣٦٤/٧ ، والقطع ٦٠٥ ، ومنار الهدى ٢٣٤ ،  
والكامل ٤٨٦

(٥) الآتي هي قوله تعالى : ﴿وتركنا عليه في الآخرين . سلام على نوح في العالمين﴾ [ ٧٨-٧٩ ]  
﴿وتركنا عليه في الآخرين . سلام على إبراهيم ..﴾ [ ١٠٨-١٠٩ ] ﴿وتركنا عليه في  
الآخرين . سلام على موسى وهارون﴾ [ ١١٩-١٢٠ ] وهذه الآية .

(٦) أي تركنا هذه الكلمة ، فقوله تعالى ﴿سلام على آل ياسين﴾ محكي . وهو أحد قولي الكسائي  
والفراء والمبرد والزجاج وغيرهم ، واختاره الطبري .

(٧) عن ابن عباس ومجاهد وقناة والسدي والضحاك .

(٨) أجازة الكسائي والفراء والنحاس ومن وافقهم .

نوح ﴿ [ ٧٩ ] ، و ﴿ سلام على إبراهيم ﴿ [ ١٠٩ ] ، و ﴿ سلام على آل ياسين ﴿ .

٣ ويجوز أن يكون التقدير : ﴿ وتركنا عليه في الآخرين ﴿ الشاء الحسن وقلنا ﴿ سلام على نوح ﴿ فحذف القول <sup>(١)</sup> .

فأما ﴿ آل ياسين ﴿ <sup>(٢)</sup> فقليل <sup>(٣)</sup> : آل محمد صلى الله عليه وعليهم أجمعين .

٦ وأما ﴿ إلياسين ﴿ فيجوز أن يكون لغة في « إلياس » كما يقال « ميكال » و « ميكائيل » ، و « جبريل » و « جبرئيل » <sup>(٤)</sup> ، و « إدريس » و « إدراسين » <sup>(٥)</sup> .

(١) هذا القول هو القول الأول وهو أن تكون جملة ﴿ سلام على نوح ﴿ محكية ، والظاهر أن اختلاف عبارتي الفراء والكسائي هو الذي أوهم المؤلف أنها قولان . وعبارة الفراء صريحة في هذا ، قال : « ... أي تركنا عليه هذه الكلمة كما تقول قرأت من القرآن ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴿ .. » وحكي النحاس قول الكسائي ، قال : « وزعم الكسائي أن فيه تقديرين : أحدهما : وتركنا عليه في الآخرين يقال سلام على نوح ، أي تركنا عليه هذا الشاء . وهذا مذهب أبي العباس ، قال : والعرب تحذف القول كثيراً ... » اهـ . وهذا نص في أن المراد أن الجملة محكية فني في موضع نصب بتركنا وهو مذهب أبي العباس للبرد ، ولم يرد بهذا أن الجملة معمولة لقول محذوف ، فلا يقوم المعنى على تقديره كذلك ، والله أعلم .

(٢) هذه قراءة نافع وابن عامر ، وقرأ الباقر ﴿ إلياسين ﴿ . انظر السبعة ٥٤٩ ، والتيسير ١٨٧ ، والنشر ٣٦٠/٢

(٣) عزي هذا القول إلى ابن عباس والكلبي ، ولم يرتضه الفراء ولا الطبري ومن وافقهما ، انظر المصادر السالفة .

(٤) انظر ما سلف ٨٠-٨١

(٥) هذا أحد قولي الفراء والزجاج ومن وافقهما . قال النحاس : « والقول بأن اسمه إلياس وإلياسين يحتاج إلى دليل ورواية » اهـ . ورد أبو علي قول من ذهب إلى أنها لغتان ، قال : « وليس كذلك لأن ميكال وميكائيل لغتان في اسم واحد وليس أحدهما مفرداً والآخر جمعاً كإدريس وإدرسين [ وإلياس ] وإلياسين » اهـ .

ويجوز أن يكون « إِيَّاسِينَ » جَمْعُ « إِيَّاسِيٍّ »<sup>(١)</sup> بحذف ياء النسب<sup>(٢)</sup> ، كـ  
« الْأَشْعَرِينَ »<sup>(٣)</sup> و « الْأَعْمِينَ » فيما تقدم<sup>(٤)</sup> ، و « مَقْتَوِينَ » في قوله<sup>(٥)</sup> :

٢ ... .. مَتَى كُنَّا لَأُمِّكَ مَقْتَوِينَا

ألا ترى أن واحده « مَقْتَوِيٍّ » منسوب إلى « مَقْتَى » مَفْعَلٌ من « الْقَتَوُ »  
وهو الخدمة<sup>(٦)</sup> .

٦ ويدلّ على أن « مَقْتَوِينَ » واحده « مَقْتَوِيٍّ » وأن ياء النسب في نِئَةِ  
الثبات = كَسْرُ الواو في « مَقْتَوِينَ »<sup>(٧)</sup> ولو لم تكن ياء النسب مقدرة لقلت  
« مَقْتَسُونَ » كما قلت<sup>(٨)</sup> « مُصْطَفَوْنَ » في الرفع ، وفي النصب [ وفي الجر ]<sup>(٩)</sup>  
« مَقْتَيْنَ » كما قال : ﴿ لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ ﴾ [ سورة ص : ٤٧ ]

[ قوله تعالى ]<sup>(٩)</sup> : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾<sup>(١٠)</sup>

[ ١٤٧ ]

(١) ذهب الفراء والزجاج والأخفش علي بن سليمان إلى أنه جمع « إِيَّاس » وأجازه ابن جني وهو  
ظاهر قول المبرد . ولم يجره أبو علي ، قال : « لأنه ليس كل واحد منهم اسمه إِيَّاس وإنما إِيَّاس  
اسم نبيهم ... » اهـ . وحجّتهم أن العرب تسمي قوم الرجل باسم الرجل الجليل منهم فيقولون  
المهالبة على أنهم سمّوا كل واحد بالهلب ، عن الأخفش علي بن سليمان .  
(٢) وهو قول أبي عبيدة وأبي علي ومن وافقهما . وهو قياس مذهب سيبويه في الأشعرين ونحوه ،  
انظر الكتاب ١٠٢/٢ - ١٠٤

(٣) انظر ما سلف ٩٣٦

(٤) ص ٩٩٨ - ٩٩٩

(٥) وهو عمرو بن كلثوم ، وقد سلف البيت ٩٣٦ والتعليق ثمة .

(٦) سلف هذا الكلام ٩٣٦

(٧) انظر الكتاب ١٠٢/٢ ، وشرح السيرافي بطرته ، والمصادر المذكورة هنا وفيما سلف ٩٣٦

(٨) في الأصل : كما قلت في ، ياقحام في .

(٩) زيادة من ي و ب .

(١٠) انظر شرح الباع اللوح ١/١٠٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٢ ، ٣٣ ، وللفراء ٣١٢/٢ و ٧٢/١ ، =

قال الفراء<sup>(١)</sup> : « أو » بمعنى الواو ، والتقدير : إلى مائة ألف ويزيدون .  
وهذا خطأ منه ؛ فإنَّ « أو » ليس بمعنى الواو ، وليس للشك ههنا .

وكونه للشك / هو الذي حل الفراء على جعله إياه بمعنى الواو<sup>(٢)</sup> ، وخفي  
عليه أنَّ « أو » ههنا للإبهام<sup>(٣)</sup> . والمعنى أنهم كانوا عدداً لونهاظر الناظر إليهم

= ٢٥٠ . وإعراب القرآن ٧٧٣/٢ ، ومجمع البيان ٤٥٩/٤ ، والبيان ٣٠٨/٢ ، والبحر ٣٧٦/٧ ، وتفسير  
الطبري ٦٦٠/٢٣-٦٧٠/٢٣ ، والمقرطبي ١٣٢/١٥ ، وابن كثير ٣٥٧/٧ ، ومجمع التماسير ٢٥٤/٥ ، ومجاز  
القرآن ١٧٥/٢-١٧٦/٢ ، والمختصب ٢٢٦/٢-٢٢٨/٢ ، والمقتضب ٣٠٤/٣-٣٠٥/٣ ، ومجالس ثعلب ١١٢ ،  
وتأويل مشكل القرآن ٥٤٣-٥٤٤ ، والأضداد ٢٨١-٢٨٢ ، والعسكريات ٣١ ، وحروف  
المعاني ٥٢ ، والخصائص ٤٦١/٢ ، وسر الصناعة ٤٠٦ ، وشرح اللع لابن برهان ٢٥٠ ، والصاحبي  
١٧١-١٧٣ ، وأمالى المرتضى ٥٦٢-٥٧ ، وابن يعيش ٩٩/٨ ، وابن الشجري ٣١٨/٢-٣١٩/٢ ،  
والجنى السداني ٢٢٩-٢٣٠ ، ووصف اللباني ١٣٢ ، واللفني ٩١-٩٢ ، والهمع ٢٤٨/٥ ، واللان  
( أو ) ، والإنصاف ٤٧٨-٤٨٤ المسألة ٦٧  
وكان في الأصل : فأرسلناه ، وهو خطأ .

(١) لأعرف أحداً عزا إلى الفراء هذا القول . والذي نصَّ عليه في معاني القرآن له أنها بمعنى « بل »  
وهو ما عزا إليه الناس ، وهو قول أبي عبيدة والرحاجي ومن وافقهم ، وذكره الأختس عن  
بعضهم ، وعزي إلى ابن عباس ، وقد ردّه المبرد والنحاس وغيرهما .

وأما جعل أو ههنا بمعنى الواو فهو قول قطرب فيما نص عليه ابن جني ، وعزا ابن الشجري إلى  
بعض الكوفيين ، وذكره الأخفش عن بعضهم وهو قول ابن قتيبة وعزي إلى أبي ريد ، وردّه  
النحاس وغيره . وأكثر البصريين لم يثبتوا لأو بحيثها بمعنى الواو ولا بمعنى بل ، انظر المصادر  
السالفة ، والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر أو ٢٩٥ ، والإنصاف ٤٧٨-٤٨٤ المسألة ٦٧

(٢) كونه للشك حل الفراء على أن يقول : « من زعم أن أو في هذه الآية على غير معنى بل فقد  
اقتضى على الله لأن الله تبارك وتعالى لا يشك » اهـ هكذا قال ، ولو فطن إلى جهة دخول  
الشك لم يقل ما قال ، انظر التعليق الآتي .

(٣) كون أو ههنا للإبهام قول ذهب إليه جماعة منهم ابن برهان والمالقي وبعض البصريين ، وأجازه  
النحاس ومن وافقه وهو قول المؤلف في شرح اللع أيضاً . وإنما ذهبوا هذا المذهب لأن الشك  
لا يعلمه المخبر ، والمخالف جلّ جلاله وتقدّست أسماؤه لا يعترضه الشك في شيء من خبره ، والإبهام  
يعلمه المخبر وإنما أراد تشكيك السامع بأمر قصده فأبهام عليه وهو عالم . ولو علموا وجه دخول  
الشك لم يتكلفوا هذا القول .



لقال : هم مائة ألف ، أو يزيدون . وهكذا<sup>(١)</sup> كلام العرب ، وهم خُوطِبُوا بما كان حسناً في لغتهم .

ومثله : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة النجم : ١] ليس هناك شك ، ولكنه لو نظر الناظر إلى ذلك لقال : قاب قوسين أو أدنى . وأنت تقول مثل هذا في كلامك لمن تخاطب بمثل هذا ، تقول : كانوا كذا أو كذا<sup>(٣)</sup> .

قوله عز وعلا : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٥٣ ] دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل ، فسقطت التي للوصل ، كقوله<sup>(٥)</sup> :

فَقَالَتْ أَيْنَ قَيْسٍ ذَا وَبَعْضُ الشَّيْبِ يُعْجِبُهُ

وروى يونس<sup>(٦)</sup> عن ورش ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ ﴾ بالمد ، فكأنه أبدل التي للوصل مدة ، كما أبدل الجماعة في قوله : ﴿ اللَّهُ خَيْرٌ ﴾ [سورة النمل : ٥٩] ، وقوله : ﴿ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [سورة يونس : ٥٩]

و . أو ، في الآية عن بابها في كونهاتك . والمعنى : وُرسِلناه إلى جمع لو رأيتوهم أنتم لقلتم هم مائة ألف أو يزيدون . وهذا الشك إنما دخل الكلام على الحكاية لقول المخلوقين ، عن ابن جني . وهو قول الأخفش والمبرد والزجاج وأبي علي وأحد قولي النحاس وتعلب ، وقول كثير من البصريين فيما نصّ عليه أبو علي ، وهو القول والظاهر .

(١) في الأصل : وهذا .

(٢) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٨٩

(٣) في النسخ : كذا وكذا ، والصواب ما أثبت .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ١/١١٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٩٤ ، وإعراب القرآن ٢/٧٧٤ ، والحجة

١٩٩/٤ - ٢٠٠ حم . ومعجم البيان ٤/٤٥٩ ، والبيان ٢/٣٠٩ ، والبحر ٧/٣٧٦

(٥) وهو عبيد الله بن قيس الرقيات . د ، ق ٢/٤٨ ، ص ١٢١ ، والكامل ٨١٠ ، والفاضل ٧٣ ، وإيضاح الوقف ٢١٧ ، والأزهية ٣٤ . ويعجبها : يجعلها تعجب أي تتعجب منه .

(٦) هو يونس بن عبد الأعلى الصديقي أحد الرواة عن ورش ، وستأتي ترجمتهما في فهرس الأعلام بآخر الكتاب . ولم أجد هذه الرواية عن ورش ولا عن غيره .

وهذا لا ينبغي أن تقيس<sup>(١)</sup> عليه لأن الجماعة إنما أبدلوا التي للوصل مدة لأنهم لولم يبدلوها مدة اشتبه الخبر بالاستفهام<sup>(٢)</sup> . وما هنا لا يشتبه ، لأن الخبر « اصطفى » مكسورة ، والاستفهام « اصطفى » مفتوحة .

٣

ومثله ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [سورة المنافقون : ٦] .  
ورواه هو<sup>(٣)</sup> أيضاً ﴿ أَلَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾ .

فأما قوله ﴿ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة سبا : ٨] فلم أعلم فيه « أفترى على الله كذباً » .

٦

وروي : ﴿ اصْطَفَى الْبَنَاتِ ﴾ بكسر الهمزة<sup>(٥)</sup> . فهذا يكون داخلاً في القول من قوله : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ . وَلَدَ اللَّهُ ... اصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ [ ١٥١ - ١٥٣ ] ، أي ويقولون : اصطفى البنات على البنين<sup>(٦)</sup> .

٩

(١) مكانها يياض في الأصل فأثبتها من ي و ب .

(٢) انظر شرح الملح اللوح ١/١٦٣ ، وتكلمة الإيضاح ١٨ ، والخصائص ٤٦٤/٢ و ٢٦٩/٢ ، وسر الصناعة ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، وابن يعيش ١٨/٩ ، ٥٠ ، واستشهدوا بآية سورة يونس ، والمقتضب ٢٥٣/١ ، وابن يعيش ١٣٨/٩ ، واستشهد بآية سورة النمل ، وانظر الجواهر ٣٦٢ وذكر الآيتين .

(٣) يريد يونس بن عبد الأعلى عن ورش ، ولم أجد هذه الرواية عنه أيضاً . ونسبت هذه القراءة في المحتسب ٣٢٢/٢ ، والبحر ٢٧٣/٨ إلى أبي جعفر ، وأفاد ابن الجزري في النشر ٢٨٨/٢ أنها رواية ابن وردان عنه .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠٩٢

(٥) إذا ابتدئ بها ، وتحذف إذا وصلت بما قبلها . وهذه قراءة ابن حجاز وإسماعيل عن أبي جعفر ونافع ، وهي قراءة الأصمعي عن ورش عن نافع . انظر السبعة ٥٤٩ ، والنشر ٣٦٠/٢

(٦) فيكون استغنى عن حرف المعطف أي واصطفى ، وهذا أحد قولي أبي علي ، وأجاز أن يكون بدلاً من ﴿ ولد الله ﴾ وهو ظاهر قول النحاس ، وقيل غير ذلك .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ . إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٦٣-١٦٢

٣ ﴿ مَنْ ﴾ ههنا منصوب الموضع بـ ﴿ فَاتِنِينَ ﴾ ، أي ماتفتنون إلا إنساناً هو صال الجحيم . فـ ﴿ هو ﴾ مبتدأ ، و ﴿ صال ﴾ خبره ، والجملة صفة ﴿ مَنْ ﴾ أو صلة له <sup>(٣)</sup> .

٦ ا وروي عن الحسن <sup>(٤)</sup> ﴿ صال <sup>(٥)</sup> الجحيم ﴾ بضم اللام ، والأصل « صالون الجحيم » فحذف النون للإضافة والواو لالتقاء الساكنين <sup>(٦)</sup> ، وحمل « مَنْ » على المعنى ، فجمع بعد أن أفرد بقوله ﴿ هو ﴾ كقوله ﴿ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ ثم قال ﴿ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ سورة الفرق : ١١٢ ] <sup>(٨)</sup> .

٩ [ قوله تعالى <sup>(٨)</sup> : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ <sup>(٩)</sup> ] ١٦٤

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٤/٢-٣٩٥ ، وإعراب القرآن ٧٧٥/٢-٧٧٦ ، وجمع البيان ٤٦١/٤ ، والبيان ٣٠٩/٢-٣١٠ ، والبحر ٣٧٨/٧-٣٧٩

(٣) إن جعلت ، من ، نكرة موصوفة كانت الجملة صفة وإن جعلتها موصولة كانت الجملة صلة .

(٤) انظر المصادر السابقة ، والاحتساب ٢٢٨/٢ ، والعضديات ١٢٨ . وزاد ابن خالويه في شواذه ١٢٨ وأبو حيان نسبتها إلى ابن أبي عبلة .

(٥) رسم في ب - والزيادة منها - : « صالو » بالواو ، والوجه ما أثبت . ولما في ب وجه هو أن يكون أثبت الواو في الرسم وسقط في اللفظ ، انظر البحر . ولو أراد المؤلف هذا لنص عليه .

(٦) هذا قول قطرب وعلي بن سليمان الأخفش ، وأحد قولي الفراء والنحاس وابن جني ومن وافقهم . وذهب أبو علي إلى أن اللام حذفت حذفاً للتخفيف وأعرب اللام بالضم ، وأجاز ابن جني . وأجاز الفراء والنحاس ومن وافقهما أن يكون على القلب كـ « شاك السّلاح » و « هاز » .

(٧) انظر ما سلف ٢٤

(٨) زيادة من ب .

(٩) انظر الحواهر ٢٩١ ، ٣٠٦-٣٠٨ ، ٩٦٦ ، وإعراب القرآن ٧٧٦/٦ ، والبيان ٣١٠/٢ ، والبحر =

أي ما أخذ منا . فحذف « أحداً » ولا بد من تقديره <sup>(١)</sup> ليعود إليه الهاء من قوله ﴿ له ﴾ . وقد تقدم ذلك <sup>(٢)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١٧٢ ]

﴿ هم ﴾ نصب اسم ﴿ إن ﴾ ، وقوله ﴿ لهم ﴾ فصل . وأدخل اللام على الفصل . و﴿ المنصورون ﴾ هم الخير . ويجوز أن يكون ﴿ هم ﴾ مبتدأ و﴿ المنصورون ﴾ خبر . ولا يجوز أن يكون ﴿ لهم ﴾ صفة <sup>(٥)</sup> لـ ﴿ هم ﴾ المنصوبة لأن اللام لا تدخل على الصفة .

= ٣٧٧/٧ ، والأصول ٤١٢/١ ، والعصديات ٢٢ ، والبصريات ٢٨٠ ، ٣٠٨-٣١٠ ، وابن يعيش ٦١/٣

(١) كان في النسخ « ولا بد من حذفه » وهو سهو والصواب ما أثبت ، وهو على الصواب في الجواهر وفيما سلف ٦٨٩ . وقد يكون الصواب « ولا بد من تقدير حذفه » .

(٢) ص ٦٨٨ - ٦٩٠

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ٥٤١ ، ٧٧٠ ، والبيان ٣١٠/٢

(٥) أي توكيداً . انظر ما سلف ٣٣ ، والتعليق ثمة .

## سورة ص

قوله عز وعلا : ﴿ ص ﴾ . والقرآن ذي الذكر ﴿ ١١ ﴾ <sup>(١)</sup>

٣

قيل : ﴿ ص ﴾ : اسم بحر تحت عرش الرحمن <sup>(٢)</sup> .

وقيل : ﴿ ص ﴾ : هو من الصادق <sup>(٣)</sup> .

وقيل : افتتاح السورة <sup>(٤)</sup> .

٦ وقيل : هو قسم <sup>(٥)</sup> ، وقوله ﴿ والقرآن ﴾ عطف عليه . فقيل لهؤلاء :  
وما جواب القسم ؟ فتفرقوا شغَرَ بَغْر <sup>(٦)</sup> :

فقال قوم : جوابه ﴿ إِنَّ كُلَّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ١٤ ]

(١) انظر الجواهر ٦١٢-٦١٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٣ ، وللفراء ٣٩٦/٢-٣٩٧ ، وإعراب القرآن ٧٧٩/٢ ، ومجمع البيان ٤٦٣/٤-٤٦٤ ، والبيان ٣١١/٢-٣١٢ ، والبحر ٢٨٣/٧ ، وتفسير الطبري ٧٦-٧٤/٢٣ ، والفرطبي ١٤٤-١٤٤/١٥ ، وابن كثير ٤٣/٧ ، ومجمع التفاسير ٢٦٠/٥ ، وإيضاح الوقف ٨٦٠-٨٦١ ، والقطع ٦١٠-٦١١ ، والمكتفى ٤٨١-٤٨٢ ، ومعار الهدى ٢٣٦-٢٣٧

(٢) عن ابن عباس .

(٣) عن محمد بن كعب قال : ص هو مفتاح أسماء الله تعالى صمد وصانع المصنوعات وصادق الوعد .

(٤) عن مجاهد .

(٥) عن الضحاك والسدي وابن عباس في رواية عنه .

(٦) أي تفرقوا في كل وجه . وما قاله المؤلف ههنا غير دقيق ، فإن اختلافهم في جواب القسم غير مبني على أن ص قسم ، فن ذهب إلى أن ص قسم كان والقرآن عطفاً عليه والجواب أحد الأشياء المذكورة كما قال ، ومن ذهب إلى أن الجواب أحد الأشياء المذكورة لا يلزمه أن يقول إن والقرآن معطوف على ص ، بل ذهب الأكثر إلى أن الواو في والقرآن للقسم .

(٧) ذكره الأخفش وغيره . قال ابن الأندري : وهذا قبيح لأن الكلام قد ضل فيه بينهما وكثرت الآيات والقصص .

وقال قوم : جوابه قوله ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٦٤ ]

وقال قوم : جوابه محذوف ، أي : ص والقرآن ذي الذكرِ تَبَعْتُنَّ <sup>(٢)</sup> .

وقال قوم : جوابه ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢ ]

وقال الفراء <sup>(٤)</sup> : جوابه ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [ ٣ ] . قال : والتقدير : لَكُمْ أَهْلَكْنَا ، / فحذفت اللام ، كما حذفت في قوله ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة النس : ١ ] أي لقد أفلح .

وهذا من الفراء غلطٌ بَيِّنٌ <sup>(٦)</sup> لأنَّ « كَمْ » مفعول ، واللام لا يدخل على المفعول . فقال الذَّابُّ <sup>(٧)</sup> عنه : فما تقولون في قوله ﴿ وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [ سورة آل عمران : ١٥٨ ] ألا ترون أن اللام دخلت على الجار والمجرور ، والجار والمجرور مفعول ، فكيف لا يجوز تقديره مع « كم » ؟ = فقد تقدّم الجواب في هذا الكتاب في هذه الآية ، فاطلبه في سورة آل عمران <sup>(٨)</sup> .

(١) حكاة الكسائي واستبعده ، واستقيحه ابن الأنباري ، قال « وهذا أقبح من الأول لأن الكلام أشد طولاً من القسم وجوابه » ، وردّه الفراء أيضاً قال « فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية » . وعزا أبو حيان هذا القول إلى الكوفيين والزجاج ، وأنت ترى أن الكسائي والفراء وابن الأنباري وهم رؤساء الكوفيين قد ردّوه .

(٢) عزي إلى قتادة . وقيل الجواب محذوف تقديره : « ما الأمر كما يقول هؤلاء الكفار » وهو قول الطبري ومن وافقه ، ودلّ على الجواب قوله ﴿ بل الذين كفروا ﴾ . وقيل في تقدير الجواب غير ذلك .

(٣) عن قتادة ، وعزي إلى ابن قتيبة .

(٤) هذا معنى قول الفراء . وما قاله الفراء هو قول الكسائي وثعلب وابن الأنباري ومن وافقهم .

(٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٥٧

(٦) نقل المؤلف في الجواهر كلاماً طويلاً لأبي علي في ردّ هذه المقالة ، وفحواها ما ذكره هنا .

(٧) الظاهر أن هذا من المؤلف من قبيل الحوار الذهني وطرح الاحتمالات والجواب عنها . ولا أعرف أحداً ذبّ عن الفراء ههنا .

(٨) ص ٢٦٩ - ٢٧١

وقرأها الحسن ﴿صَادٍ﴾ بكسر الدال<sup>(١)</sup> ، أي عارض عملك بالقرآن<sup>(٢)</sup> .  
فتكون الواو في قوله ﴿والقرآن﴾ بدلاً من الباء<sup>(٣)</sup> ، كما تقول : بالله ، ووالله ،  
وما أشبه ذلك .

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿فَنَادُوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٣ ]  
« لَاتَ »<sup>(٦)</sup> لا تعمل إلا في « الحين » خاصة<sup>(٧)</sup> . فذهب سيبويه<sup>(٨)</sup> أن

(١) هذه قراءة شاذة عزاه الفراء والنحاس وغيرهما إلى الحسن ، وزاد ابن خالويه في ثوابه ١٢٩  
نسبتها إلى ابن أبي إسحاق وأبي السّمّال ، وعزاه ابن جني في المحتب ٢٢٠/٢ إلى الأولين وإلى  
أبي بن كعب ، وعزاه أبو حيان إلى هؤلاء الأربعة وزاد نسبتها إلى ابن أبي عبلة ونصر بن  
عاصم . وانظر المقتضب ٢٢٨/١-٢٢٩ ، والمضديات ٧٤ ، والخصائص ١٣٠/٢

(٢) روي هذا عن الحسن ، وهو قول المبرد وأبي علي وأحد قولي النحاس وابن جني ومن وافقهما ،  
وقيل كسرت الدال لالتقاء الساكنين ، وهو قول الفراء وأجازه النحاس وابن جني ومن وافقهم .

(٣) يريد أنها واو القسم .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر الجواهر ٩٣٥-٩٣٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٢ ، وللفراء ٣٩٧/٢-٣٩٨ ، وإعراب القرآن  
٧٨٠-٧٨١/٢ ، وجمع البيان ٤/٤٦٤ ، والبيان ٢/٣١٢ ، والبحر ٧/٣٨٢-٣٨٤ ، والكتاب ١/٢٨١ ،  
والأصول ١/٩٥-٩٦ ، والمسائل المنثورة ٥٠ ، والخلييات ٢٦٣ ، وسر الصناعة ٥١١ ، وابن يعيش  
١٠٩/١ و ١١٦/٢-١١٧ و ١٢١/٣ و ٣٣/٩ ، وابن السجري ٢/٣٠٢ ، والمغني ٢٣٥-٣٣٦ ،  
والإنصاف ١٠٧-١١٠

(٦) انظر في « لَات » المصادر السالفة ، وتأويل مشكل القرآن ٥٢٩-٥٣١ ، وحروف المعاني  
٦٩-٧٠ ، والصاحبي ٢٦٤ ، والمخصص ١١٩/١٦-١٢٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ٩٣-٩٤ ، وشرح  
الكافية ١/٣٧٠-٣٧١ ، وابن يعيش ٢/١١٦-١١٧ ، ووصف المباني ١٦٩ ، ١٧٣ ، ٢٦٣-٢٦٤ ،

والجني الداني ٤٨٥-٤٩١ ، والمغني ٣٢٤-٣٣٥ ، والمهمع ١٢١/٢-١٢٥ ، والحزانة ٢/١٤٤

(٧) هذا مذهب الجمهور . وقيل تعمل في الحين وما زادفه ، وعزي إلى أبي علي وجماة .

(٨) سها الشيخ فعزا قول الأخفش إلى سيبويه وقول سيبويه إلى الأخفش . قال سيبويه :  
« لا تكون لات إلا مع الحين تضر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول به » اهـ يريد أن  
الاسم يضر بعد لات والحين منصوب على أنه خبر لات المشبهة بليس ، والخبر في هذا الباب  
ينصب تشبيهاً بالمفعول به .

وأما الأخفش فقد اختلف كلامه فيها ، فحكى عنه أن لات تعمل عل إن فينصب حين مناص =

« حِينَ » نصب بـ « لَات » ، والأخفش يزعم أنَّ « لَات » من قوله ﴿ لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ في تقدير : لَاتَ الْحِينَ حِينَ مَنَاصٍ ، فيجري « لَات » مجرى « ليس » ويضمر<sup>(١)</sup> اسمها ، و « حِينَ » في موضع نصب خبرها .

٣

وقال قوم<sup>(٢)</sup> : « لَات » أصله « ليس » أبدلت من الياء الألف ومن السين التاء فصار « لَات » . وهذا ليس بشيء ، وقد تقدم أنَّ « لَات » أصل بنفسها<sup>(٣)</sup> . هي « لا » لحقتها التاء لتأنيث الكلمة ، نحو « رَبُّ » و « رَبَّتْ » ، و « ثُمَّ » و « تُمَّتْ » .

٦

قال<sup>(٤)</sup> : وقرأ بعضهم : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ فجزؤا بها ، وهو عيسى بن عمر البصري<sup>(٥)</sup> .

٩

على أنه اسمها والخبر محذوف ، وهو ما ذكره المؤلف هنا عازياً إياه إلى سيبويه . وحكي عنه أن لَات لا تعمل شيئاً ، فإن نصب ما بعدها تعلق بفعل مضمر والتقدير ولَات أرى حين مناص ، وإن رفع فالمرفوع مبتدأ وخبره محذوف ، وهذا القول هو ما حكاه ابن السراج والمؤلف في الجواهر .

والذي نصَّ عليه في معاني القرآن له هو قول سيبويه والجمهور .

(١) في الأصل : ويضم ، وهو تحريف .

(٢) عزي هذا القول إلى بعض المتأخرين منهم ابن أبي الربيع ( ت ٦٨٨ ) .

(٣) لم يتقدم له في هذا الكتاب كلام في لَات ، انظر الكلام عليها في المصادر السانفة . وما قاله المؤلف هو الصحيح ومذهب الجمهور .

(٤) كتب تحته في الأصل : « سيبويه » . وعبارته : « ... وزعموا أن بعضهم قرأ ولَات حِينَ مَنَاصٍ » ، وهي قليلة ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي :

مَنْ قَرَّ عَنْ نِيَامِهِ \_\_\_\_\_ فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخَ

جعلها بمزلة ليس ، فهي بمزلة لَات في هذا الوجه ... « اهـ » .

(٥) انظر إعراب القرآن والبحر ، ونصَّ الفراء ومن وافقه أن بعضهم يجعل لَات حرفاً خافضاً ، وقيل الجرّ ههنا بـ « مِنْ » مقدرة ، وهو قول أبي حيان ، وقيل غير ذلك . وروي عن عيسى أيضاً الرفع ، انظر الأصول والبحر ، وعلى الرفع استشهد سيبويه بالقراءة التي عزاها لبعضهم =



والوقوف على « لات » عند البصريين بالتاء ، وعند الكوفيين بالهاء <sup>(١)</sup> .  
وروي عن الكسائي <sup>(٢)</sup> أنه كان يقف عليها بالهاء . وهم يقولون : هي بمنزلتها في  
« قائمة » و « قائِمة » ، و « قاعدة » و « قاعِدة » . والبصريون يحملونها على  
التاء في الفعل نحو « قامت » و « قعدت » لأن الحرف إلى الفعل أقرب منه إلى  
الاسم <sup>(٣)</sup> .

٦ قوله عز وعا : ﴿ جُنْدًا مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١١ ]  
﴿ جندٌ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ ما ﴾ صلة زائدة <sup>(٥)</sup> ، وقوله ﴿ هنالك مهزوم ﴾  
يجوز أن يكون ﴿ هنالك ﴾ صفة لقوله ﴿ جند ﴾ أي جندٌ ثابت هنالك ،  
ويكون ﴿ مهزوم ﴾ خبر المبتدأ . ويجوز أن يكون ﴿ هنالك ﴾ ظرفاً  
لـ ﴿ مهزوم ﴾ ، والتقدير : جند مهزوم في ذلك الموضع <sup>(٦)</sup> .  
٩ [ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو  
الْأُوتَادِ ﴾ <sup>(٨)</sup> ] [ ١٢ ]

١٢

= وصرح ابن السراج أنه عيسى بن عمر . والرفوع على مذهب سيويه ومن وافقه اسم لات والخبر  
محذوف وعلى ما حكاه ابن السراج من مذهب الأخفش مبتدأ والخبر محذوف .

(١) هذا قول غير دقيق . فالوقوف بالتاء مذهب سيويه والزجاج وأكثر البصريين وهو قول الفراء  
من الكوفيين ، وهو قول ابن كيسان . وذهب الكسائي وجماعة من الكوفيين إلى أن الوقف  
عليها بالهاء ، وهو قول المبرد وأبي عبيد .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء وغيره .

٣، قرنه منه في أن كليهما مبني إلا المضارع من الأفعال الذي أنشأه الأبناء

(٤) انظر الجواهر ١٣٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٩/٢ ، وإعراب القرآن ٧٨٦/٢ ، وجمع البيان  
٤٦٧/٤ ، والبيان ٣١٢/٢ ، والبحر ٢٨٦/٧ ( وفيه تخليط ) .

(٥) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة من عبارات الكوفيين والزيادة من عبارات  
البصريين ، وقد سلف التعليق على هذا ٢٨

(٦) فيكون جند خبر مبتدأ مضر ومهزوم صفته .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر جمع البيان ٤٦٧/٤ ، والبيان ١٠٩٨ . وقوله ﴿ وفرعون ذو الأوتاد ﴾ لم يرد في السخ

يَجُوزُ أَنْ تَقِفَ <sup>(١)</sup> عَلَى قَوْلِهِ ﴿نُوحٌ﴾ ، وَيَكُونُ ﴿عَادٌ﴾ مُبْتَدَأً ،  
و ﴿فِرْعَوْنٌ﴾ عَظْفٌ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ ﴿ذُو الْأَوْتَادِ﴾ نَعْتٌ ، ﴿وَتَمُودٌ وَقَوْمُهُ  
لُوطٌ﴾ [ ١٣ ] عَظْفٌ أَيْضاً ، وَيَكُونُ ﴿أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٣ ] خَبَرًا  
لِلْجَمِيعِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ قَوْلُهُ ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسْلَ﴾ [ ١٤ ] <sup>(٣)</sup> .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونُ ﴿أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ﴾ ابْتِدَاءً ، وَتَقِفَ عَلَى قَوْلِهِ  
﴿لُوطٌ﴾ <sup>(٤)</sup> .

[ قَوْلُهُ تَعَالَى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ . إِذْ دَخَلُوا﴾ <sup>(٦)</sup>

[ ٢٢-٢١ ]

﴿إِذْ﴾ بدل من ﴿إِذْ﴾ الأولى <sup>(٧)</sup> . وقيل <sup>(٨)</sup> : التَّسَوَّرُ فِي زَمَانٍ غَيْرِ زَمَانِ  
الدَّخُولِ . وقيل : «إِذْ» الأولى بمعنى «لَمَّا» أي : لَمَّا تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ؛  
ف ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ جواب «لَمَّا» ولا يحتاج إلى عامل ، لأن «إِذْ» إذا كان جواباً  
لا يحتاج <sup>(٩)</sup> . وقيل : هو كقوله <sup>(١٠)</sup> :

(١) لم أجد هذا الوقف .

(٢) سياق الآية : ﴿... وقوم لوط وأصحاب الأيكة أولئك الأحزاب﴾ .

(٣) كلا القولين متكلف .

(٤) هذا سهو منه ، فالوقف على قوله ﴿وأصحاب الأيكة﴾ وهو وقف تام عند النحاس في  
القطع ٦١٢ ، وذكره صاحب منار الهدى ٢٣٧ ، وهو حسن عنده ، فإن كان أولئك نعتاً لما قبله  
لم يحسن .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٧/٢ ، وإعراب القرآن ٧٩٠/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٠/٤ ، والبيان  
٣١٢/٢-٣١٤ ، والبحر ٣٩١/٧

(٧) فزمان التَّسَوَّر هو زمان الدخول ، أجازته الفراء والنحاس ومن وافقهما وكأنه الظاهر .

(٨) أجازته الفراء والنحاس ومن وافقهما .

(٩) أجاز الفراء أن تكون إحداهما بمعنى «لَمَّا» ونقله عنه النحاس . وكون «إِذْ» بمعنى «لَمَّا» لا أعرفه .

(١٠) وقوع «إِذْ» في جواب «لَمَّا» وكونه لا يحتاج إلى عامل لا أعرفه . ولعله أراد أنها «إِذْ» دَاك للمفاحاة =

... .. النَّأْيُ وَالْبَعْدُ<sup>(١)</sup>

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٢٢ ]

أي نحن خصمان ، فحذف المبتدأ .

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٢٣ ]

وجاء / ﴿ وَعَزَّنِي ﴾ بالتخفيف عن عاصم<sup>(٦)</sup> . فحمله الرازي<sup>(٧)</sup> على أنه مثل « رَبِّ » و « رَبِّ »<sup>(٨)</sup> ، وما أشبه<sup>(٩)</sup> من تخفيف المضاعف<sup>(١٠)</sup> .

أو للتوكيد ، على أن هذا شيء لم ينصوا عليه إلا مع بينا أو بينا . وقوله « فإد دخلوا » ... لا يحتاج « من الأصل وحده ، وكان فيه « فادخلوا » وهو تحريف . وهذا وجه متكلف شديد التعسف .

(١١) وهو الخطيئة . د . ق ٢/٣٨ ص ١٤٠ ، وابن الشجري ٣٦/٢ ، وهو بلا نسبة في ابن يعين ١٠/١ ، ٧٠ ، والمجم ٤٥/٥

(١١) البيت بتمامه :

ألا حبذا هند وأرض بها هند      وهند أتى من دونها النأي والبعد  
واشتهد فيه أن عطف للفظ على مرادفه في المعنى ، وحسن هذا لاختلاف اللفظين . والمؤلف يجعل الآية من هذا الباب فتسور المحراب هو الدخول في المعنى واللفظ مختلف ، وعلى هذا يكون بدلاً أيضاً .

(٣) زيادة في .

(٣) انظر معاني القرآن للقراء ٤٠١/٢ ، وإعراب القرآن ٧٩١/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٠/٤ ، والبحر ٣٩١/٧ (٤) زيادة ص ي و ب .

(٥) انظر البيان ٣١٤/٢ ، والبحر ٣٩٢/٧

(٦) هذه القراءة عزها ابن جني في المحتسب ٢٣٢/٢ إلى أبي حيوة ، وزاد ابن خالويه في شواذه ١٣٠ نسبتها إلى طلحة ، وإليها عزها أبو حيان في البحر ونص أنها تروى عن عاصم ولم يذكر الراوي عنه ، وهي رواية شاذة .

(٧) هو أبو الفضل الرازي صاحب اللوامح في شواذ القراءات . ستأتي ترجمته في فهرس الأعلام .

(٨) انظر ما سلف ٦٥٤

(٩) هكذا في النسخ على حذف العائد وهو مفعول أي وما أشبهه ، وكلاهما حسن .

(١٠) ما ذهب إليه الرازي هو قول ابن جني ، ونقله أبو حيان .

وقال قوم<sup>(١)</sup> : إنه من « وَعَزَّ يَعَزُ » . ولو كان كذلك لقال « ووعزني » لأنه معطوف على قوله ﴿ فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا ﴾ [ ٢٣ ] ؛ فكان النظم أن يقال : فقال أكفلنيها ووعزني في الخطاب . ٣

وقيل في قوله : ﴿ وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢٣ ]

إنه مصدر : خطبت المرأة خطاباً<sup>(٣)</sup> : لأن أوريا أراد أن يتزوج بامرأة وأحب قومها أن يزوجه منته ، فوصفت لداود . فأرسل إليها وتزوجها . وترك الاستدلال والتفكير في ذلك ، وأنه يزيد الناس حرصاً على الدنيا ، فنبهه الله تعالى وذكره ذلك وغفر له<sup>(٤)</sup> . ٦

فهذا هو الوجه ، لأن تلك القصة<sup>(٥)</sup> التي يقال [ فيها ]<sup>(٦)</sup> : إنها كانت زوجة أوريا ، فبعثه إلى غزو حتى قُتل ثم تزوج امرأته = لا تصح ولا تقبلها<sup>(٧)</sup> العقول<sup>(٨)</sup> . ٩

(١) لأعرف أحداً منهم .

(٢) انظر مجمع البيان ٤٧١/٤-٤٧٢ ، وتفسير الطبري ٩١/٢٣-٩٤ ، والقرطبي ١٦٦/١٥-١٦٩ ، ١٧٥-١٧٤ . وابن كثير ٥١/٧-٥٢ ، ومجمع التفاسير ٢٦٨/٥-٢٧١ . وقوله « وقيل في قوله وعزني في الخطاب ... ولا تقبلها العقول » مؤخر في الأصل ، فوقع عقب الكلام على قوله تعالى ﴿ وقليل مام ﴾ . وهذا موضعه الصحيح كما في ي و ب .

(٣) لم يثبت دلت أحد من آخر اللغة

(٤) هذا معنى قول الجبائي فيما نص عليه صاحب مجمع البيان . والأكثرون على أن الخطاب محاطبة الكلام ، عن ابن عباس وقتادة والضحاك وابن زيد وغيرهم ، وانظر ما قالوه في تأويل الآية .

(٥) انظرها في تفسير الطبري والقرطبي ومجمع التفاسير .

(٦) زيادة مني .

(٧) في السبخ : لا يصح ولا تقبله ، ولم يعجم يصح في الأصل . وفي ب ولا يقبله ، ولصوب ما أثبت .

(٨) ولهم ما ضرب عن ذكرها ابن كثير وأبو حيان ، قال ابن كثير : « قد ذكر المفسرون هذه قصة كبرها مأخوذ من الإسرائيليات ولم يثبت فيها عن بعض حديث بح تناسه : أم .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] [ ٢٤ ]  
 ﴿ هُمْ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ قَلِيلٌ ﴾ خبره ، و ﴿ مَا ﴾ صلة زائدة <sup>(٣)</sup> . ويجوز أن  
 يكون ﴿ مَا ﴾ بمعنى « الذين » ، و ﴿ هُمْ ﴾ مبتدأ ، والخبر محذوف ، أي : ٣  
 وقليل الذين هم كذلك <sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّهُ فَتَنَاهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> ] [ ٢٤ ]  
 بتشديد النون ، وتخفيفها <sup>(٧)</sup> . فالتشديد ظاهر . والتخفيف على الملكين ، ٦  
 أي فتنه الملكان ، وهما في قوله ﴿ خَصَمَان ﴾ [ ٢٢ ] .

[ قوله تعالى <sup>(٨)</sup> : ﴿ وَوَهَبْنَا لِداوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ] [ ٣٠ ]

(١) زيادة من ي .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٤٠٠/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٠/٤ ، والبيان ٢١٤/٢ ، والبحر ٣٩٣/٧ ، وإيضاح الوقف ٨٦٢

(٣) انظر ما سلف من التعليق على قوله « صلة زائدة » ١١٤١ ح ٥

(٤) تابعه الطبرسي ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهو ظاهر قول ابن الأنباري ، وهو قول متكلف غير جائز ، ونص على عدم جواز الفراء لأن « ما » ليست للناس . وأجاز الفراء أن تكون مصدرية .

(٥) زيادة من ي .

(٦) انظر إعراب القرآن ٧٩٢/٢ ، والحة ٢٠٢/٤-٢٠٤ خم ، ومجمع البيان ٤٧٠/٤ ، والبيان ٢١٤/٢ ، والبحر ٣٩٣/٧

(٧) تخفيف النون رواية انفرد بها الخفاف وعلي بن نصر عن أبي عمرو من السبعة ، وقرأ الباقر وسائر الرواة عن أبي عمرو بالتشديد ، انظر السبعة ٥٥٢ . وعزاها المحاس إلى قتادة ، وعزاها ابن جني في المحتسب ٢٣٢/٢ إليه وإلى أبي عمرو في الرواية المذكورة عنه ، ونقل عنه الطبرسي ، ووافقها أبو حيان ، وزاد القرطبي ١٧٩/١٥ عزوها إلى عبيد بن عمير وابن السميع .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر الجواهر ١٨٢ ، ومجمع البيان ٤٧٤/٤ ، والبيان ٣١٥/٢ ، والبحر ٣٩٦/٧ ، وتفسير الطبري ٩٨/٢٣ ، وابن كثير ٥٥/٧ ، والمقتضب ١٤٥/٢ ، والبغداديات ٥٠ ، ٧١ ، وابن الشجري

أَي نِعَمَ الْعَبْدِ سَلِيمَانَ<sup>(١)</sup> . وَإِنْ شِئْتَ : نَعَمَ الْعَبْدِ دَاوُدَ . [ وَهُوَ ]<sup>(٢)</sup> إِلَى سَلِيمَانَ أَقْرَبُ .

٣ [ قَوْلُهُ تَعَالَى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٣٢ ]

٦ قَالُوا : الْمَعْنَى : أَثَرْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَلَى ذِكْرِ رَبِّي<sup>(٥)</sup> فَجَعَلُوا « أَحْبَبْتُ » وَ « اسْتَحْبَبْتُ » بِمَعْنَى ، قَالَ ﴿ الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ ﴾ [ سورة إبراهيم : ٢ ] أَي يُؤْثِرُونَهَا ، وَجَعَلُوا « عَنْ » بِمَعْنَى « عَلَى » .

٩ وَقَالَ آخَرُونَ : أَحْبَبْتُ<sup>(٦)</sup> الْخَيْرَ حَبًّا<sup>(٧)</sup> . فَنَصَبُوا « حَبًّا » عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَوَضَعَ [ الْحَبَّ ]<sup>(٨)</sup> مَوْضِعَ « الْإِحْبَابِ » ، وَأَضْيَفَ إِلَى الْمَفْعُولِ ، أَي : أَحْبَبْتُ الْخَيْرَ إِحْبَابًا .

١٢ وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٩)</sup> أَنَّ « أَحْبَبْتُ » بِمَعْنَى « قَعَدْتُ » وَ « لَزِمْتُ » . وَقَوْلُهُ ﴿ حَبًّا الْخَيْرِ ﴾ مَفْعُولٌ لَهُ ، أَي لَزِمْتُ الْأَرْضَ حُبًّا الْخَيْرِ<sup>(١٠)</sup> مُعْرِضًا عَنْ

(١) وهو قول الجميع إلا صاحب البيان الذي نقل عن المؤلف من غير تصريح فأجاز القولين .  
(٢) زيادة مني ، وهي ثابتة في البيان . (٣) زيادة من ي و ب .  
(٤) انظر الجواهر ٥٨ ، ٦٦٣ ، ٤٦٢ ، ٤٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٥/٢ ، وإعراب القرآن ٧٩٤/٢ .  
ومجمع البيان ٤٧٤/٤ - ٤٧٥ ، والبيان ٣١٥/٢ ، والبحر ٣٩٦/٧ ، ومجاز القرآن ١٨٢/٢ ، وتفسير القرطبي ١٩٤/١٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٢٥/٢ - ٦٢٦ ، وابن الشجري ٥٧/٢ ، والمغني ١٩٦ - ١٩٧

(٥) وهو قول الفراء والزجاج وأحد قولي النحاس وغيره .  
(٦) في الأصل : أحبيته ، وهو خطأ .  
(٧) وهو قول أبي عبيدة وأجازه النحاس وغيره .  
(٨) زيادة من ب .  
(٩) لم أصب كلامه ، ونقله الطبرسي عن هذا الكتاب من غير تصريح . وما ذهب إليه أبو علي هو قول أبي حاتم ، انظر هامش مجاز القرآن .  
(١٠) في ي و ب « الخيل » وهو معنى « الخير » في الآية عند الأكثرين .

ذكر ربِّي . ف « عن » في موضع النصب على الحال ، و « ذَكَرَ » مصدر مضاف إلى المفعول ، أي ذكرني<sup>(١)</sup> . ويجوز أن يكون مضافاً إلى الفاعل ، أي عَمَّا ذَكَرَنِي ربي حيث أمرني في التوراة بإقامة الصلاة<sup>(٢)</sup> .

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَالْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٣٤ ]

قالوا : ﴿ جسدأ ﴾ نصب مفعول ﴿ أَلْقَيْنَا ﴾ . وأَوَّلُوهُ مرة على أنه قعد مكانه شيطان أربعين يوماً ، وكان خاتمه ضاع حتى وجده فعاد إلى مكانه<sup>(٥)</sup> . وأَوَّلُوهُ مرة أخرى أنه سقط على كرسيه من السحاب ولدَّ له ميت<sup>(٦)</sup> .

وإذا حَقَّقْتَ النظر أعطاك غير هذا ، وهو أن يكون التقدير : وأَلْقَيْنَاهُ على كرسيه جسدأ . فالهاء المحذوف هو المفعول ، و ﴿ جسدأ ﴾ حال من ذلك الهاء<sup>(٧)</sup> . ومعنى أَلْقَيْنَاهُ جسدأ / : أمرضناه افتناناً وامتحاناً .

٢/١١٥

- (١) في الأصل : ذكرت ، وهو تحريف من ي و ب ، وهو على الصواب في الجواهر .
- (٢) قيل إن الخيل شغلته عن صلاة العصر حتى فات وقتها ، عن علي وقتادة والسدي . وقيل فاتته النافلة ، عن الجبائي .
- (٣) زيادة من ي و ب .
- (٤) انظر الجواهر ٥٠٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٥/٢ ، وإعراب القرآن ٧٩٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٧٥/٤-٤٧٦ ، والبحر ٣٩٧/٧ ، والتبيان ١١٠١ ، وتفسير الطبري ١٠٠/٢٣-١٠٢ ، والقرطبي ١٩٩/١٥-٢٠٢ ، وابن كثير ٥٧/٧-٦١ ، ومجمع التفاسير ٢٨٢/٥-٢٨٤ .
- (٥) تأويل الجسد بالشيطان قول أكثر أهل التأويل ومنهم ابن عباس والحسن ومجاهد والسدي وقتادة ، وذكره الفراء والنحاس وغيرهما .
- (٦) عن الشعبي . ونص ابن كثير وغيره أن ما روي من القصص في ذلك إن هو إلا من الإسرائيليات ، وذكره الفراء والنحاس وغيرهما .
- (٧) كذا قال ، وذكره الطبرسي والمكبري أيضاً وأغلب الظن أنها تقلا عنه ، وهو قول متكلف وخلاف الظاهر وهو أن جسدأ مفعول به . ويؤخذ من كلام المفسرين أنه جسد صي له أماته الله وألقى جسده على كرسيه ، ولا تلتفت إلى ما روي في ذلك من الإسرائيليات . وانظر الميزان

٢٠٤/٢٣

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٣٩

٣ قالوا : هذا عطاؤنا بغير حساب فامنن أو أمسك . فالباء في موضع الحال من قوله ﴿ عطاؤنا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أي هذا عطاؤنا ثابتاً بغير حساب ، أي كثيراً واسعاً بلا هنداز <sup>(٤)</sup> .

٦ وقيل : فامنن بغير حساب ، أي : أعط <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٤٦ ] المعنى : إنا أخلصناهم بإخلاصهم ذكرى الدار ، فيكون ﴿ ذكرى ﴾ في موضع النصب بالمصدر قبله <sup>(٧)</sup> .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) نظير الجواهر ٦٣٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٥/٢ ، وجمع البيان ٤٧٤/٤ ، والبحر ٣٩٩/٧ ، والتبيان ١١٠١

(٣) ذكره العكبري وأبو حيان ، وأجاز أن يكون حالاً من الضير في ﴿ فامنن ﴾ وهو قول الطبرسي .

(٤) أي بلا حد ، والهنداز معرب .

(٥) وهو قول الفراء ومن وافقه ، فيتعلق ﴿ بغير حساب ﴾ ب ﴿ فامنن ﴾ .

(٦) انظر الجواهر ٢٩٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٧/٢ ، وإعراب القرآن ٧٩٨/٢-٧٩٩ ، ولحجۃ : ٢٠٤-٢٠٥ حم ومنه أخذ المؤلف . وجمع البيان ٤٧٩/٤ ، والبيان ٣١٦/٢ ، والبحر ٤٠٢/٧ ، والتبيان ١١٠٢

(٧) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وقيل اسم فاعل ، أجازة العكبري وهو الأطهر عند أبي حيان ، ولم يتكلم عليه الفراء ولا النحاس .

(٨) قرأ بالتونين غير نافع من السبعة فقرأ بإضافة ، ولا اختلاف عن ابن عامر عند ابن مجاهد ولا ابن مهران . وعند الداني أنها قراءة هشام عن ابن عامر أيضاً ، وصرح ابن الجزري أنها رواية الحلواني عن هشام . انظر السبعة ٥٥٤ ، والتيسير ١٨٨ ، والنشر ٣٦١/٢ ، والمبسوط ٢٨١

(٩) هذا أحد قولي أبي علي ومن وافقه . وأجاز أن يكون ذكرى الدار بدلاً من خالصة وهو قول الفراء والنحاس وغيرهما ، وهو الظاهر .



- ومن أضاف ﴿ خالصة ﴾ كان في ﴿ ذكرى الدار ﴾ وجهان : أحدهما أن يكون فاعلاً ، ويكون التقدير : إنا أخلصناهم بأن خلصت لهم ذكرى الدار . ويجوز أن يكون ﴿ ذكرى ﴾ مفعولاً ، أي إنا أخلصناهم بإخلاصهم ذكرى الدار . ويكون كقوله <sup>(١)</sup> : ﴿ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة صمت : ٤٩] و ﴿ بِسْؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> [سورة ص : ٢٤] ، وما أشبه ذلك .
- وفي « الحجة » سهوٌ عند قوله « ومن اضاف » فكتب موضع أضاف <sup>(٤)</sup> « نَصَبَ » <sup>(٥)</sup> ولم يصلحه الربيعي ولا البصري <sup>(٦)</sup> .
- [قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ . جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتَعَةٍ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ <sup>(٨)</sup> [٥٠-٤٩] ]
- ﴿ جنات ﴾ نصب بدل من قوله ﴿ حسن مآب ﴾ . وقوله ﴿ مفتحة ﴾

- (١) في الأصل : كتولهم ، وهو خطأ .
- (٢) سيأتي الكلام عليها في موضعه ١١٩٢
- (٣) سلف الاستشهاد بها ٦٢٧ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .
- (٤) ٢٠٥/٤ خم .
- (٥) قال أبو علي : « ... فهذا يقوي النصب . ويقوي ذلك أن من نصب خالصة عملها في [ ذكرى ] الدار كأنه : بأن أخلصوا تذكر النار ... » اهـ . وما قاله المؤلف في إصلاحه صحيح . وكان في الحجة « تذكير » محرفاً . وكان في الأصل : فنصب ، والصواب من ي و ب .
- (٦) الربيعي هو علي بن عيسى الربيعي صاحب أبي علي ، والبصري هو عبد السلام بن الحسين البصري قرأ على أبي علي . وستأتي ترجمتهما في فهرس الأعلام وانظر مقدمة التحقيق . والظاهر أن المؤلف وقف على نسختين من الحجة إحداها مروية من طريق الربيعي . ونسخة مراد ملا منها مروية عن طريقه ، انظر مقدمة تحقيق الحجة ٣٧/١ ، والثانية مروية من طريق البصري .
- (٧) زيادة من ي و ب .
- (٨) انظر شرح السمع اللوح ١/٩٠ ، والجواهر ٣٢٣-٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٩١١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٩٦ ، وللغراء ٤٠٧/٢-٤٠٨ ، وإعراب القرآن ٧٩٩/٢-٨٠١ ، وجمع البيان ٤٨٠/٤ ، والبيان ٣٠٦/٢ ، والبحر ٤٠٤/٧-٤٠٥ ، والإيضاح ١٥٤ ، والبغداديات ٢١-٢٣ ، والخصائص ٤١٣/٢-٤١٤ . وشرح السمع لابن البرهان ٢٣٣ ، والمفني ٦٥٩

نصب صفة لـ ﴿جَنّات﴾ وفيه ضمير يعود إلى ﴿جَنّات﴾ ، والتقدير : جنات عدن مفتحة هي .

٣ وقوله ﴿الأبواب﴾ رفع بدل<sup>(١)</sup> من «هي» الاسترة في قوله ﴿مفتحة﴾ ، لأنك تقول : فتّحتُ الجنانَ : إذا فتحت أبوابها .

وقال قوم : بل ﴿الأبواب﴾ يرتفع بقوله ﴿مفتحة﴾ وليس في قوله ﴿مفتحة﴾ ضمير ، والتقدير عندهم : مفتحة لهم الأبواب منها<sup>(٢)</sup> ، وحذف عندهم «منها» .

٩ وقال قوم : بل التقدير : جنات عدن مفتحة لهم أبوابها<sup>(٣)</sup> ، فحذف الضمير ، وقامت اللام مقامها<sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿مُتَّكِئِينَ فِيهَا﴾<sup>(٦)</sup> [ ٥١ ]

نصب على الحال<sup>(٧)</sup> من الضمير المجرور باللام في قوله ﴿لهم﴾ [ ٥٠ ] .

(١) هذا قول أبي علي وابن جني وابن برهان ومن وافقهم ، واختاره المؤلف في شرح اللمع .

(٢) وهو قول الزجاج والنحاس ، وأجازه أبو علي ومن وافقه .

(٣) وهو قول الفراء ومن وافقه .

(٤) ردّ هنا القول الزجاج ، قال : لا يجوز أن تكون الألف واللام بدلاً من الهاء والألف لأن الألف واللام حرف جاء لمعنى والهاء اسم ، ومحال أن يقوم أحدهما مقام صاحبه . وقد أطال أبو علي الكلام على هذه الآية في البغداديات والإغفال ونقل المؤلف في الجواهر كلامه من الإغفال ومن غيره من كتبه . فانظره .

وقد عزى القول بجواز نيابة ال عن الضمير إلى الكوفيين وبعض البصريين ومنعه أكثر البصريين ، انظر المصادر السالفة ، وابن يعيش ٨٩/٦ ، والجنى الداني ١٩٨-١٩٩ ، والمغنى ٧٧ ، وما سيأتي ١٤٢٨

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر إعراب القرآن ٨٠٠/٢ ، والبيان ٣١٧/٢ ، والتبيان ١١٠٣

(٧) ذهب النحاس إلى أنه نعت لجنات عدن ، وهو خطأ ، فلو كان نعتاً لجري اسم الفاعل على غير من هو له فوجب إبراز الضمير فيه .

- [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ ﴾ [ ٥٥ ]
- التقدير : الأمر هذا <sup>(٢)</sup> ، ويجوز أن يكون التقدير : ﴿ إِنَّ هَذَا
- لِرِزْقِنَا ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٥٤ ] ﴿ هَذَا ﴾ ، فيكون تأكيداً لما قبله <sup>(٥)</sup> .
- [ قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَيْسُ الْمِهَادُ . هَذَا فَلْيَذوقُوا
- حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ [ ٥٧-٥٦ ]
- يجوز أن يكون ﴿ هَذَا ﴾ مخصوصاً بالذم ، أي : بس المهاد هذا المذكور ،
- ولا ترى هذا في كتبهم <sup>(٨)</sup> .

- و يجوز أن يكون - وهو الذي تراه في كتبهم - التقدير : الأمر هذا <sup>(٩)</sup> .
- وقال أبو إسحاق <sup>(١٠)</sup> : ﴿ هَذَا ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ فليذوقوه ﴾ خبره <sup>(١١)</sup> .

- (١) زيادة من ي وب .
- (٢) انظر الجواهر ١٩٤ ، وإعراب القرآن ٨٠١/٢ ، ومجمع البيان ٤٨٠/٤ ، والبيان ٢١٧/٢ ، والبحر ٤٠٥/٧
- (٣) هذا قول الزجاج والنحاس وغيرهما .
- (٤) السياق ﴿ إِنَّ هَذَا لِرِزْقِنَا مَالَهُ مِنْ نَفَادٍ . هَذَا وَإِنْ ... ﴾ .
- (٥) وهو قول متكلف تابعه عليه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح . (٦) زيادة مي .
- (٧) انظر الجواهر ١٩٤-١٩٥ ، ومعاني القرآن للقراء ٤١٠/٢ ، وإعراب القرآن ٨٠١/٢ ، ومجمع البيان ٤٨٢/٤ ، والبيان ٣١٧/٢ ، والبحر ٤٠٥/٧ ، وتفسير الطبري ١١٢/٢٣-١١٤ ، والقرطبي ٢٣١/١٥-٢٣٣ ، وابن كثير ٦٩/٧ ، ومجمع التفاسير ٢٩٠/٥ . والخصائص ٢٤٠/١ ، والمغني ٢٢٠
- (٨) هو كما قال لانراه في كتبهم لأنه قول متكلف وقد نقله عنه صاحب البيان بغير تصريح .
- والصواب أن الخصوص بالذم محذوف تقديره : فبئس المهاد هي أي جهنم ، انظر البحر وتفسير الطبري ومجمع التفاسير . وقد نص النحاس في القطع ٦١٥ أن الوقف على ﴿ المهاد ﴾ تام ، وهو حسن عند ابن الأثير في إيضاح الوقف ٨٦٣ ، وكاف عند الداني في المكتفى ٤٨٤ ، وانظر منار الهدى ٢٣٨
- (٩) أجازته النحاس وغيره .
- (١٠) ليس كتسابه بين يدي . وقد نقل قوله المؤلف في الجواهر . وقد ذكر النحاس هذه الأقوال
- والظاهر أنه يأخذ عن الزجاج .

وقد ذكرنا<sup>(١)</sup> أن الفاء لا تدخل<sup>(٢)</sup> في خبر المبتدأ .

- وجوز أيضاً أن يكون ﴿ هذا ﴾ في موضع نصب بإظهار فعل يفسره  
 ﴿ فليذوقوه ﴾<sup>(٣)</sup> ، أي [ فليذوقوا ]<sup>(٤)</sup> هذا فليذوقوه ، كما تقول : زيدا اضر به . ٣
- وجوز أبو علي<sup>(٥)</sup> أن يكون ﴿ هذا ﴾ مبتدأ ، وخبره ﴿ حميم ﴾ ،  
 والتقدير : هذا حميم<sup>(٦)</sup> . ويجعل قوله ﴿ وغساق ﴾ صفة لـ ﴿ حميم ﴾ ، وليس  
 بنوع آخر<sup>(٧)</sup> . وقال<sup>(٨)</sup> : ولو كان نوعاً آخر لقال : هذان حميم وغساق<sup>(٩)</sup> ، كما  
 تقول : هذان زيد وعمرو . ويكون قوله ﴿ فليذوقوه ﴾ عنده اعتراضاً ، كما  
 تقول : زيد - فافهم - رجل صالح . ٦

- = (١١) أجازته الفراء والنحاس ومن وافقهما أيضاً . ورده أبو علي بما ذكره المؤلف .  
 (١) انظر ماسلف ١٩٥ ، ٢٦٠ ، ٢٤٧ . وقد عزي القول بجواز زيادتها في كل خبر إلى الأخفش ،  
 وقد بسطنا التعليق على هنا ٢٤٧  
 (٢) في الأصل : لا يدخل .  
 (٣) وأجازته الفراء والنحاس ومن وافقهما أيضاً .  
 (٤) زيادة من الجواهر .  
 (٥) لم أصب كلامه ، وانظر أنه في الإفعال له . وقد نمل المؤلف في الجواهر بعض كلامه في هذه الآية .  
 (٦) أجاز الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم أن يكون في الكلام تقديم وتأخير أي هذا حميم وغساق  
 فليذوقوه ، فهذا مبتدأ وحميم خبره ، وجلة فليذوقوه اعتراض ، وهو قول ابن جني .  
 (٧) هذا ظاهر قول ابن زيد في رواية عنه : الحميم دموع أعينهم يجمع في حياض النار فيسقونه  
 والصديد الذي يخرج من جلودهم ، والغساق السيل ، وهو قول الأخفش علي بن سليمان . وأكثر  
 المفسرين على أن الحميم غير الغساق على اختلافهم فيها ، قال السدي : الغساق الذي يسيل من  
 أعينهم ودموعهم يسقونه مع الحميم والحميم الماء الحار ، وقيل الحميم الماء الحار والغساق البارد  
 الزمهرير ، عن ابن عباس وابن مسعود ، وقيل غير ذلك .  
 (٨) كتب تحته في الأصل : أبو علي .  
 (٩) كنا قال ، وهو سهو منه . فقد وقعت الإشارة بـ « هذا » إلى العذاب وهو نوعان ولم تقع إلى  
 النوعين ، فلا يلزم ما قال .

وجوزوا<sup>(١)</sup> في قوله ﴿ حميم وغساق ﴾ أن يكون التقدير : منه حميم ومنه غساق ، / أو لهم حميم ولهم غساق .

١/١١٦

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَأَخْرَجَ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجَ ﴾ [ ٥٨ ]  
أي : ولهم عذاب آخر من شكله ، أي من شكل ما تقدم<sup>(٤)</sup> ، أو من شكل آخر أزواج ، ف ﴿ أزواج ﴾ يرتفع بالظرف ، وهو قوله ﴿ من شكله ﴾ لأن قوله ﴿ من شكله ﴾ صفة لـ ﴿ آخر ﴾ ، وقد عاد إلى ﴿ آخر ﴾ من قوله ﴿ من شكله ﴾ الهاء المجرورة بالإضافة ، وليس في قوله ﴿ من شكله ﴾ ذكر لارتفاع الظاهر به على المذهبين<sup>(٥)</sup> .

٩ ومن قال ﴿ وَأَخْرَجَ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجَ ﴾<sup>(٦)</sup> ف ﴿ أَخْرَجَ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أزواج ﴾ خبره . ولا يكون هذا فين قرأ ﴿ وأخر ﴾ لأن « أزواجاً » جمع ؛ فلا يكون خبراً لمفرد .

١٢ وإنما جمع أبو عمرو قوله ﴿ وَأَخْرَجَ ﴾ لأن الزمهرير<sup>(٧)</sup> ذو أجزاء<sup>(٨)</sup> ، فجمعه

(١) أجازه الفراء والنحاس وغيرهما . وجار الحس ومن وافقه أن يكون لتقدير : هو حميم وغساق .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجوهر ١٩٦ ، ٥٣١ ، ٥٣٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١٠/٣ . والحجة ٢١٠/٤ ، ٢١١ خم ومه

أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٤٨١/٤ = ٤٨٢ ، والبيان ٣١٧/٢ - ٣١٨ ، والبحر ٤٠٦/٧

(٤) كتب تحته في الأصل : يعني حمياً وغساقاً .

(٥) أي مذهب سيبويه ، وهو مذهب البصريين ، ومذهب الأخفش ومن وافقه وهو مذهب

الكوفيين . وقد سلف بسط التعليق عليه ١٣ . والذي ذهب إليه الفراء أن « أزواج » نعت

لـ « آخر » وأجاز أن يكون نعتاً للحميم والغساق معاً ، و « آخر » عنده معطوف على ما قبله .

(٦) قرأ ﴿ وأخر ﴾ بالجمع أبو عمرو وحده ، وقرأ الباكون ﴿ وأخر ﴾ . انظر السبعة ٥٥٥ ،

والتيسير ١٨ ، والنشر ٣٦١/٢

(٧) وهو معنى قوله ﴿ وأخر من شكله ﴾ عن ابن مسعود والسدي وقتادة في رواية عنه ، انظر

تفسير الطبري ١١٤/٢٣ ، والقرطبي ٢٢٢/١٥ - ٢٢٣ ، وابن كثير ٦٩/٧

(٨) قال أبو عبي في توجيه قول من جمع وهو يريد الزمهرير . « ... على أن يجعل ذلك أجناساً =

على أجزائه ، كقولهم <sup>(١)</sup> : حبل أحذاق ، وثوب أخلاق ، ونعل أسباط ، وحبل أرمام <sup>(٢)</sup> .

٣ [ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُمْ مِنَ الْأَشْرَارِ . أَتُخَذُّنَاهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٦٢-٦٣ ]

٦ على الاستفهام ، بفتح الهمزة ، و ﴿ اِتَّخَذْنَاهُمْ ﴾ بكسر الهمزة على الإخبار <sup>(٥)</sup> ، فتكون الجملة وصفاً لـ « رجال » فيمن جعله خبراً . ويكون ﴿ أَمْ زَاغَتْ ﴾ [ ٦٣ ] « أَمْ » منقطعة على تقدير : بل أزاحت عنهم الأبصار . وعند الأخفش : أمفقودون هم أم زاعت ، فحذف <sup>(٦)</sup> .

= يزيد برد بعضه على بعض ... ويجوز الجمع على وجه آخر وهو أن يحمل كل جزء منه وإن لم يختلف زمهرياً فيجمع ... ويجوز أن يحمل الآخر على الجمع لما تقدم من قوله حميم وشباق والزمهري الذي هو نهاية البرد بإزاء الجمع فيجوز الجمع لما في الكلام من الدلالة على جواز الجمع ... اهـ . وكان في الحجة « وزمهرياً الذي » والصواب ما أثبت .

(١) انظر المقتضب ٣٢٩/٣ ، والخصائص ٤٨٢/٢ ، واللسان ( حذق ، خلق ، رعم ، سبط ) .

(٢) الأحذاق : القطوع ، والأخلاق : البالي ، والأسباط : ذو الطباق الواحد من النمال ولا رقعة فيها ، والأرمام : المتقطع البالي . حمل كل جزء منها واحداً ثم جمعه .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٦٢٣ ، ٧٤٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨ ، وللفراء ٤١٧/٢ و ٧٦١/١ ، وإعراب القرآن ٨٠٣/٢ ، والحجة ٢١٧-٢١٥/٤ خم . وجمع البيان ٤٨٣/٤-٤٨٤ ، والبيان ٣١٨/٢ . والبحر ٤٠٧/٧ ، والمقتضب ١٦٣/١ و ٩١/٢ و ٢٨٦/٣ ، والجليات ١٥٣

(٥) قرأ ﴿ اتَّخَذْنَاهُمْ ﴾ بالوصل على الخبر أبو عمرو وحزمة والكسائي ، وقرأ الباقون بفتحها على الاستفهام . ومن قرأ بالوصل فإنه يكسرهما إذا ابتداء . انظر السبعة ٥٥٦ ، والتيسير ١٨٨ ، والنشر ٢٦١/٢-٢٦٢

(٦) حكى أبو علي قول أبي الحسن الأخفش ، قال أبو علي : « ... فإن قلت فما الجملة المعادلة لقوله ﴿ أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ﴾ في قول من كسر الهمزة في قوله ﴿ اِتَّخَذْنَاهُمْ ﴾ فالقول فيه أن الجملة المعادلة لأم محذوفة والمعنى : أمفقودون هم أم زاعت عنهم الأبصار ... وهنا قول أبي الحسن « اهـ . فـ « أَمْ » عند أبي الحسن : وأبي علي متصلة وقد حذفت الجملة المعادلة التي فيها همزة الاستفهام ، ولا ضرورة إلى هذا التقدير ، والكلام مستغن عنه .

وفمين استفهم تكون « أم » معادلة للهمزة<sup>(١)</sup> ، ويجوز أن تكون أيضاً منقطعة<sup>(٢)</sup> .

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٦٤ ]  
أخبر عن ﴿ ذلك ﴾ بخبرين<sup>(٥)</sup> ، كما تقول : « هذا حلّو حامض »<sup>(٦)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ . أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴾<sup>(٨)</sup>

٦ [ ٦٨-٦٧ ]

﴿ هو ﴾ مبتدأ ، و ﴿ نبأ ﴾ خبره ، و ﴿ عظيم ﴾ من صفة ﴿ نبأ ﴾ ،  
وكذلك ﴿ أنتم عنه معرضون ﴾ جملة في موضع الصفة لـ ﴿ نبأ ﴾ .

٩ وروى هُبَيْرَةُ عن حفص عن عاصم الوقف<sup>(٩)</sup> على ﴿ نبأ ﴾ ويتبدئ فيقرأ  
﴿ عظيم أنتم عنه معرضون ﴾ . وقد وقع لي في ذلك وَحْيُهُ لا أذكره الآن ، فإن  
تذكرت من بعد أخبرتك به في موضع آخر . وهو أن يكون ﴿ عظيم ﴾ خبر  
ابتداء مضر ، أي هو عظيم ، ويكون ﴿ أنتم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ معرضون ﴾ خبراً ،  
١٢

(١) أي متصلة لتقدم الهمزة .

(٢) فيكون استفهم عن الأول ثم أخبر عنه واستفهم عن الثاني والتقدير : بل أزاعت الأَبصار ، انظر البحر . وقول المؤلف : « وعند الأخفش ... فحذف » موضعه في ي و ب بعد قوله « منقطعة » وصواب موضعه هنا كما في الأصل .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر إعراب القرآن ٨٠٣/٢ ، والبيان ٣١٨/٢-٣١٩ ، والبحر ٤٠٧/٢ ، والنبیان ١١٠٦

(٥) وقيل ﴿ تخاصم ﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، وقيل بدل من ﴿ حق ﴾ أجازها النحاس وغيره .

(٦) سلف تخريج هذه العبارة ١٣

(٧) زيادة من ب و ي .

(٨) انظر البيان ٣١٩/٢

(٩) لم أجد هذا الوقف .

و ﴿عنه﴾ في صلة « معرضين » والجملة وصف لـ ﴿عظيم﴾ لمكان الهاء العائدة إليه ، والمبتدأ مع خبره صفة لـ ﴿نبأ﴾ أي نبأ موصوف بالإعراض عن عظمه<sup>(١)</sup> .

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ أُسْكِبَتْ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٧٥ ]

على القطع والاستفهام . وروي عن ابن كثير<sup>(٤)</sup> ﴿ أُسْكِبَتْ ﴾ على الخبر ، واحتج<sup>(٥)</sup> بأن الاستفهام يوجب التكرار ، لأنه إذا استفهم وقال : ﴿ أُسْكِبَتْ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ فكانه قال : أُسْكِبَتْ أُسْكِبَتْ ، لأن ﴿ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ يغني عن قوله ﴿ أُسْكِبَتْ ﴾ . وفي الإخبار لا يلزم هذا .

٦

٩

إلا أن من<sup>(٦)</sup> استفهم يقول : إن الاستكبار أذهب في باب العتو من العلو ، والعلو أخط<sup>(٧)</sup> درجة من الاستكبار ، فجاز الجمع بينهما في الاستفهام . ويجوز أن يقال : أُسْكِبَتْ حيث ادّعت أنك خير<sup>(٨)</sup> منه أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ في ادعاء رفعة منزلتك على منزلته .

١٢

(١) هذا قول كما تراه !! وقد وقع للمؤلف بعد إملائه هذا الموضع من كتابه أول مرة ، ثم زيد في الكتاب .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر إعراب القرآن ٨٠٤/٢ ، والحجة ٢١٨/٤-٢١٩ خم ومنه أخذ المؤلف ، والبحر ٤١٠/٧

(٤) هذه رواية شبل عنه ، انظر السبعة ٥٥٦ . وليست في المبسوط ولا التيسير ولا التبصرة ولا النشر .

(٥) هذا احتجاج من أبي علي لقراءة ابن كثير أخذه عنه المؤلف .

(٦) في الأصل : لأن من ، وهو تحريف .

(٧) في الأصل : من العلو وجعلوا أخط وهو تحريف .

(٨) قال تعالى : ﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِئَدْيَ أُسْكِبَتْ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْمَالِينَ ﴾ قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين ... ﴿



[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٨٤ ]

بنصب ﴿ الحق ﴾ الأول ورفع <sup>(٣)</sup> . فمن رفع فالتقدير : قال فأنا الحق <sup>(٤)</sup>  
وأقول الحق . فانتصاب ﴿ الحق ﴾ الثاني بقوله ﴿ أقول ﴾ / .

ومن نصب فقال ﴿ قال فالحق ﴾ <sup>(٥)</sup> فالتقدير : قال أحق الحق <sup>(٦)</sup> ، كقوله :  
﴿ وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ ﴾ [ سورة يونس : ٨٢ ] .

وقال قوم : بل التقدير : قال فبالحق <sup>(٧)</sup> ، فحذف الباء ، كما تقول : الله  
لا تَقْلَنْ : أي : فبالحق ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [ ٨٥ ] . وقوله ﴿ والحق أقول ﴾  
اعتراض بين القسم وجوابه .

وقال قوم : [ قوله ] <sup>(٨)</sup> ﴿ والحق ﴾ تأكيد <sup>(٩)</sup> لقوله ﴿ فالحق ﴾ كما

(١) زيادة في .

(٢) انظر الجواهر ١٩٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١٢/٢-٤١٣ ، وإعراب القرآن ٨٠٦/٢ ، والحجة  
٢٢١-٢٢٩/٤ خم ومنه أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٤٨٦/٤ ، والبيان ٣١٩/٢-٣٢٠ ، والبحر  
٤١١/٧ ، وإيضاح الوقف ٨٦٥-٨٦٦ ، والقطع ٦١٦-٦١٧ ، والمكتنى ٤٨٥-٤٨٦ ، ومنار  
الهدى ٢٣٩ ، والمفنى ٥١٠ ، ٦٥٢ ، والعصديات ١٠٥ ، ومجالس ثعلب ٣١٦

(٣) قرأ برفعه عاصم وحمزة وقرأ القوم بالنصب . نظر السبعة ٥٥٧ ، ولتيسر ١٨٨ . ونسرت ٣٦٢ .

(٤) أجازته الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم ، وروي عن ابن عباس ومجاهد ، انظر المصادر السالفة  
وتفسير الطبري ١٢٠/٢٣ . وأجازوا أن يكون التقدير : فالحق في ، وروي عن مجاهد أيضاً ،  
وأجاز الفراء والنحاس ومن وافقهما أن يكون التقدير : فهو الحق .

(٥) في الأصل : ومن نصب فقال فالحق أقول ، وهو سهو من الناسخ .

(٦) أجازته النحاس وأبو علي ومن وافقهما ، أي أنعله فالحق مفعول به بهذا الفعل المضمر واختاره  
أبو علي . وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون منصوباً على الإغراء أي فاتبعوا الحق .

(٧) أجازته النحاس وأبو علي ومن وافقهما .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) في الأصل : فالحق ، وهو تحريف .

(١٠) أجازته أبو علي ومن وافقه .

تقول : الحقُّ الحقُّ .

وكان الفراء يقول <sup>(١)</sup> في قوله ﴿ فالحقُّ ﴾ <sup>(٢)</sup> إنه متعلق بقوله ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾  
 ٣ أي قال فلأملأنَّ جهنم منك ومِمَّنْ تَبِعَكَ [ منهم ] <sup>(٣)</sup> أَجْمَعِينَ الحقُّ والحقُّ أقول .  
 فيكون [ ما ] <sup>(٤)</sup> انتصب بقوله : ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جهنم ﴾ متقدماً عليه . وكأنه نظر  
 إلى قوله : ﴿ قال عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة المؤمنون : ٤٠ ] أي ليصبحَنَّ  
 ٦ عن قليل . ويلزمه إجازة قولهم « والله زيدا لأضربنَّ » <sup>(٥)</sup> . وقد ذكرنا في  
 « المختلف » <sup>(٦)</sup> ما في هذا .

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٨٨ ]  
 ٩ أي لتُعرفَنَّ ؛ فلهذا اقتصر على مفعول واحد . وإن جعلت الظرف مفعولاً  
 ثانياً كان وجَّهها <sup>(٨)</sup> .

(١) قال الفراء : « ومن نصب الحق والحقَّ فعلى معنى قولك حقاً لأتيناك ، والألف واللام وطرحها  
 سواء » اهـ . فهو منصوب بمعنى حقاً لأملأن ، وهو قول أبي عبيد أيضاً . قال النحاس :  
 « وذلك عند جماعة من النحويين خطأ ، لا يجوز زيدا لأضربنَّ ، لأن ما بعد اللام مقطوع مما  
 قبلها » اهـ .

(٢) في الأصل وب : الحق .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٢٦

(٥) سلف الاستشهاد به ٩٢٦ ، وانظر الكلام ثمة .

(٦) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٧) انظر البيان ٣٢٠/٢

(٨) ليس به ، وهو كلام متكلف لا معنى له .

## سورة الزمر

قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا﴾ (١) [ ٣ ]

قيل : تقديره : يقولون مانعدهم<sup>(٢)</sup> ، فيكون « يقولون » في موضع الخبر ، أعني خبر ﴿الذين﴾ لأنه مبتدأ . وإن شئت كان « يقولون » في موضع الحال من الضير في ﴿اتخذوا﴾ على تقدير : [ ١ ] و [ ٢ ] الذين اتخذوا من دونه أولياء قائلين مانعدهم ، ويكون خبر المبتدأ قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [ ٣ ] « إِنَّ » مع اسمه وخبره خبر المبتدأ<sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى ] (٣) : ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (٥)

[ ٦ ]

﴿ذلك﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿الله﴾ عطف بيان ، وقوله ﴿ربكم﴾ بدل من لفظة ﴿الله﴾ ، وإن شئت كان خبر المبتدأ .

(١) انظر الجواهر ١٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١٤/٢ ، وإعراب القرآن ٨١٠/٢ ، وجمع البيان ٤٨٨/٤ ، والبيان ٣٢١/٢ ، والبحر ٤١٥/٢ ، والقطع ٦١٨ ، ومنار الهدى ٢٣٩ ، والكتاب ٤٧١/١ ، والكامل ٤٨٦ ، والحليبات ٢٤٠ ، وابن الشجري ٥٧/١ و ١٥٠/٢ ، و ١٧٠ ، والمغني ١٢٦ ،

(٢) وهو قول سيويه والفراء والمبرد والنحاس وأبي علي وغيرهم ، والظاهر أنه عندهم الخبر ، وهو الظاهر ، وهو قول أحمد بن جعفر الدينوري من أصحاب الوقف .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) وهو ظاهر قول أصحاب الوقف غير الدينوري فإن التام عندهم ﴿... بينهم﴾ .

(٥) انظر جمع البيان ٤٩٠/٤ ، والبيان ٣٢١/٢ ، والتبيان ١١٠٨

وقوله [ ﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿الْمُلْكُ﴾ يرتفع بالظرف ، والظرف مع ما ارتفع به في موضع الحال ، والعامل فيه معنى الإشارة ، والتقدير : ذلكم الله ربكم ثابتاً له الملك . ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر . ٢

وكذا قوله ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إن شئت كان في موضع الحال ، أي منفرداً بالوحدانية ، وإن شئت كان خبراً آخر ، ويكون التقدير : ذلكم الله ربكم منفرداً في الوحدانية أو منفرد في الوحدانية <sup>(٢)</sup> . ٦

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿هُوَ قَائِتٌ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٩ ]  
بالتشديد والتخفيف <sup>(٥)</sup> . فمن خفف كان التقدير : أمن هو قانت خير أم الجاحد ، أو <sup>(٦)</sup> كالجاحد <sup>(٧)</sup> . ٩

ومن شدد كان التقدير : الجاحد خير أم من هو قانت <sup>(٨)</sup> . وإن شئت

(١) ريدة من ي وب .

(٢) قوله « ويكون التقدير ... في الوحدانية » انفردت به نسخة الأصل . وكان في الأصل : « ويكون التقدير لا إله في الوجود منفرداً ... » . وهو سهو ، والصواب ما أثبت .

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الجواهر ٦٤٩-٦٥٠ ، ٧٤٧-٧٤٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٧-١٦٨ ، وإعراب القرآن ٨١١/٢-٨١٢ ، والحجة ٢٢٣/٤-٢٢٥ خم ، وجمع البيان ٤٨٩/٤-٤٩٠ ، والبيان ٣٢٢/٢ ، والبحر ٤١٨٧ ، وحجة أنقراءات ٦٢٠-٦٢١ ، وابن الشجري ٣٥٩/١ ، وللغني ١٨ . ولم يرد الكلام على هذه الآية في ي .

(٥) قرأ ( أمن ) بالتخفيف ابن كثير ونافع وحزة ، وقرأ الباقر <sup>(٦)</sup> بالتشديد ، انظر السبعة ٥٦١ ، والتيسير ١٨٩ ، والنشر ٣٦٢/٢

(٦) في الأصل : أم ، وهو تحريف .

(٧) قدره الفراء : أمن هو قانت كالكافر ، وقدره أبو علي : كمن هو بخلاف هذا ، وقدره الزجاج : كهذا الذي ذكرنا من جعل الله أنداداً ، وكلها بمعنى واحد . وقدره أبو حيان : أهذا القانت خير أم الكافر .

(٨) هذا تقدير أبي علي . وهو قول الأخفش ، قال أبو حيان : « ويحتاج مثل هذا التقدير إلى سماع من العرب وهو أن يحذف المعادل الأول » اهـ . وكذا قدره الفراء على حذف المعادل الأول =

كانت<sup>(١)</sup> أم منقطعة على تقدير « بل » أي بل امن هو قانت خير<sup>(٢)</sup> .

وقيل<sup>(٣)</sup> : الألف للنداء<sup>(٤)</sup> ، أي : يا امن هو قانت أبشر إنك من أهل الجنة ، فحذف لأن ما قبله من قوله<sup>(٥)</sup> ﴿ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾ [ ٨ ] يدل<sup>٢</sup> عليه .

[ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي ﴾ [ ١٤ ]  
 ﴿ الله ﴾ نصب بـ ﴿ أعبد ﴾ . وانتصاب « مخلص » على الحال إيمان  
 الضير في ﴿ أعبد ﴾ ، وإما من الضير في ﴿ قل ﴾ . و ﴿ ديني ﴾ في موضع  
 النصب مفعول « مخلص » . /

١/١١٧

[ قوله تعالى ]<sup>(٨)</sup> . ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾<sup>(٧)</sup>

[ ١٧ ]

« أن » مع الفعل بتأويل المصدر بدل من [ مفعول ]<sup>(٩)</sup> قوله ﴿ اجتنبوا ﴾  
 والتقدير : والذين اجتنبوا عبادة الطاغوت . وخبر ﴿ الذين اجتنبوا ﴾ قوله<sup>١٢</sup>  
 ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَى ﴾ [ ١٧ ] . و ﴿ البشرى ﴾ يرتفع بالظرف لجريه خبراً على  
 المبتدأ .

= ولفظه « أهذا أفضل أم هذا » ، قال أبو حيان « لأفضل لمن قبله حتى يحمل هذا أفضل .. » .

(١) في الأصل و ب : كان ، والصواب ما أثبت .

(٢) أو كغيره ، وهو قول الزجاج وأحد قولي أبي علي ومن وافقه . وفي الأصل : بل من ، والصواب من ب .

(٣) في قراءة من خفف .

(٤) أحجازه الفراء والنحاس ومن وافقهما . قال أبو علي « لا وجه للنداء لأن هذا موضع معادلة » . وقال أبو حيان في هذا القول « إنه أجنبي عما قبله وما بعده » .

(٥) في الأصل و ب : من قولك ، وهو تحريف صوابه ما أثبت .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر إعراب القرآن ٨١٤/٢ ، والبيان ٢٢٢/٢ . والبحر ٤٢٠/٧

(٨) زيادة من ي .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢١

الوجه فيه الرفع <sup>(٣)</sup> . وزوي عن بعض أهل الشام <sup>(٤)</sup> بالنصب ﴿ ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا ﴾ وكأنه نصبه تبعاً لما قبله ففتح اللام لأن العين قبله مفتوحة <sup>(٥)</sup> .

قوله عز وعلا : ﴿ قَوْلٍ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ] ٢٢  
أي من ترك ذكر الله ، لأن القلب يقسو من <sup>(٧)</sup> ترك ذكره <sup>(٨)</sup> . ويجوز أن يكون كقوله ﴿ وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ شَمَّتْ ﴾ [ ٤٢ ] لما كانت تشتمر عند ذكر الله جاز أن يقال : قست من ذكر الله <sup>(٩)</sup> ، أي من ذكر الناس الله .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٣٩٢ ، والبيان ٢٢٢/٢ ، والبحر ٤٢٢/٧ ، والتبيان ١١١٠

(٣) وعليه إطباق الأئمة .

(٤) هو أبو بشر عن ابن عامر ، كما قال المؤلف في الجواهر وأبو حيان في البحر وتقل عن الكامل للذهلي أنه ضعيف .

(٥) وكذا قال في الجواهر أيضاً ، وتقل عنه صاحب البيان بغير تصريح ورمز له بقوله « ومنهم من قال ... » ثم قال « وليس بقوي وليس في توجيهها قول مرضي جار على القياس » . ووجهها العكبري أنها على إضمار « أن » وبمطف المصدر على ما في أول الآية ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ ... ﴾ أي ألم تر أنزال الله وجعله أو يكون منصوباً بإضمار « نرى » أي ثم نرى جعله ، وكلاهما متكلمان غير صحيحين .

(٦) انظر شرح المبع اللوح ٢/١١٢ و ١/١٤٩ ، والجواهر ٥٨ ، ٦٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٤١٨/٢ ،

ومجمع البيان ٤٩٤/٤ ، والبحر ٤٢٢/٧ ، وتفسير الطبري ١٣٤/٢٣ ، والقرطبي ٢٤٨/١٥ ، وابن

كثير ٨٤/٧ ، ومجمع التفاسير ٣٠٨/٥

(٧) كان في النسخ : عن ، وهو تحريف .

(٨) صرح المؤلف في الجواهر أن هذا قول أبي علي .

(٩) فيكون الكلام على ظاهره ، وهو أحد قولي الفراء . وقيل : من أجل ذكر الله ، وسو قول أبي حيان والبيضاوي وقدم القرطبي ذكره ولقطه من سماع ذكره ، وهذان القولان سواء ، وقيل من بمعنى عن ، وهو ثاني قولي الفراء وهو قول الطبري .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا <sup>(٢)</sup> ﴾ ] ٢٩

٣ التقدير : ضرب الله مثلاً مثل رجل ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ف ﴿ رجلاً ﴾ بدل <sup>(٣)</sup> من قوله ﴿ مثلاً ﴾ ، وقوله ﴿ فيه شركاء ﴾ ﴿ شركاء ﴾ يرتفع بالظرف .

٦ و ﴿ رجلاً ﴾ عطف على الأول ، أي [ و ] <sup>(١)</sup> مثل رجلٍ سالم .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ٣٣

٩ ﴿ الذي ﴾ ههنا جنس ، لأن خبره جمع ، وهو قوله ﴿ أولئك ﴾ ، ولا يراد به واحد معيّن .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ لِيَكْفُرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ٣٥

١٢ اللام من صلة قوله ﴿ ما يشاؤون عند ربهم ﴾ [ ٣٤ ] <sup>(٦)</sup> .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٢-٦٣ . ومجمع البيان ٤/٤٩٧ ، والبيان ٢/٣٢٣ ، والبحر ٧/٤٢٤ ، وتفسير القرطبي

١٥/٢٥٢ . وهذه قراءة أبي عمرو وابن كثير من السعة وقرأ غيرهما ﴿ ورجلاً سَلَمًا ﴾ ، انظر السبعة ٥٦٢

(٣) وهو أحد قولي الكسائي ومن وافقه ، وأجاز أن يكون منصوباً بنزع الخافض أي مثلاً لرجل .

(٤) انظر الجواهر ٣٧٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٦ ، واللفراء ٢/٤١٩ ، وإعراب القرآن ٢/٨١٩ ،

ومجمع البيان ٤/٤٩٨ ، والبيان ٢/٣٢٣ ، والبحر ٧/٤٢٨ ، وللمقتضب ٢/١٤٣ و ٢/١٩٦ ، والأصول

١/١١٢ ، والعصديات ١٢٩ ، والخلبيات ٦٨ ، وابن يعيش ٢/١٥٦ ، وابن الشجري ٢/٣٠٧ ،

وما سلف ٢٤

(٥) انظر مجمع البيان ٤/٤٩٨ ، والبحر ٧/٤٢٨ ، والقطع ٦٣١

(٦) ذهب النحاس إلى أن اللام متعلقة بالحسين في قوله ﴿ لهم ما يشاؤون عند ربهم ﴾ ذلك جزاء

الحسين . ليكفر .. ﴿ وهو أحد قولي أبي حيان ، وأجاز أن تكون متعلقة بفعل مضر تقديره : يسر ذلك ليكفر .

وقيل : هو لام القسم ، والتقدير : والله ليكفرنّ عنهم أسوأ الذي عملوا ، وكسرت اللام وحذفت النون <sup>(١)</sup> .

٢ [ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ٣٨  
 ا و ﴿ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ ا <sup>(٤)</sup> على الإضافة <sup>(٥)</sup> ، والأول على الإعمال والتنوين . وكذلك قوله : ﴿ هَلْ هُنَّ مُّسِيكَاتٌ رَّحْمَتُهُ ﴾ و ﴿ هَلْ هُنَّ مُّسِيكَاتٌ رَّحْمَتِهِ ﴾ [ ٣٨ ] فيه الوجهان : الإعمال والإضافة ، لأنّ معناها <sup>(٦)</sup> ليس على الْمُضِيِّ .

٩ [ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾ <sup>(٨)</sup> ] ٤٢  
 التقدير <sup>(٩)</sup> : ويتوفى التي لم تمّت ، فاستغنى عن ذكر « يتوفى » ثانياً لجريه في الكلام أولاً .

١٢ ﴿ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى ﴾ [ ٤٢ ]  
 أي الأنفس الأخرى . وهي التي لم يقض على موتها .

- 
- (١) كتب بهامش الأصل ما نصّه : « إما يجوز كسر اللام وحذف النون منه على قول أبي حاتم » . وهذا صحيح ، وقد سلف ببط التعليق عليه ٢٥٢
- (٢) زيادة من ي وب .
- (٣) انظر الجواهر ١٦١ ، ومعاني القرآن للمفراء ٤٢٠/٢ ، وإعراب القرآن ٨٢٠/٢-٨٢١ ، والحجّة ٢٢٧/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٩٩/٤ ، والبيان ٣٢٣/٢ ، والبحر ٤٣٠/٧
- (٤) زيادة من ي . وفي ب : هل هن كاشفاتُ ضُرِّه وفتح الراء على ... إلخ .
- (٥) قرأ ﴿ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ بتنوين كاشفات ونصب ضره بوزن عمرو رحمه وقرأ الساقون ﴿ كَشَفَتْ ضُرَّهُ ﴾ بالإضافة . انظر السبعة ٥٦٢ ، والتيسير ١٩٠ ، والنشر ٣٢٢/٢
- (٦) أي معنى الإضافة . وهي إضافة غير محضة لأنها في تقدير الانفصال .
- (٧) انظر مجمع البيان ٥٠٠/٤-٥٠١ ، والبيان ٣٢٤/٢ ، والبحر ٤٣٠/٧-٤٣١
- (٨) في الأصل : والتقدير .



﴿ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [ ٤٢ ] أَيْ [ <sup>(١)</sup> حِينَ قُضِيَ عَلَيْهَا الْمَوْتُ .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَ ثَكَ آيَاتِي ﴾ [ ٥٩ ]

٣ هذا جواب قوله ﴿ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [ ٥٧ ]  
لأن معناه : ما هداني وما كنت من المتقين ، فقليل لها <sup>(٤)</sup> : بلى قد جاءتك آياتي  
فكذبت بها ، لا بد من هذا التقدير ، لأنَّ « بلى » <sup>(٥)</sup> جواب النفي ، وليس في  
٦ الكلام نفي ظاهر ، فينبغي أن يحمل على المعنى .

[ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ  
وُجُوهَهُمْ مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [ ٦٠ ] <sup>(٧)</sup>

٩ ﴿ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ ﴾ مفعول ﴿ ترى ﴾ . ويكون قوله ﴿ وجوههم  
مسودة ﴾ مبتدأ وخبره ، في موضع الحال ، واستغني عن واو الحال لمكان الضمير .  
ولجاء « وجوههم مسودة » <sup>(٨)</sup> على أن يكون « وجوههم » بدلاً من  
« الَّذِينَ » لكان حسناً جيداً . /

١٢ ٢/١١٧

[ قوله تعالى ] <sup>(٩)</sup> : ﴿ قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر مجمع البيان ٥٠٤/٤ ، والبيان ٢٢٥/٢ ، والبحر ٤٣٦/٧

(٤) أي للنفس المذكورة في قوله تعالى ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَىٰ ... أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ... ﴾ .

(٥) انظر ما سلف ٤٤ ، والمصادر التي ذكرناها ثمة .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٥٦ ، وللقراء ٢٢٣/٢ ، ٧٣ ، وإعراب القرآن ٨٢٧/٢ ، ومجمع البيان

٥٠٤/٤ ، والبيان ٣٢٥/٢ ، والبحر ٤٣٧/٧ ، والكتاب ١٧/١ ، والأصول ٥١/٢ ، والحليبات ٦٢ .

وابن يعيش ٦٤/٢ ، والمغني ٦٥٦

(٨) بالنصب . وقد ذكر الأخفش وأبو حيان أنه قرئ به ولم يستأ من قرأ به . وأجاز النصب الفراء  
والنحاس ومن وافقهما ولم ينصوا أنه قراءة .

## الْجَاهِلُونَ ﴿١﴾ [ ٦٤ ]

قالوا : التقدير : أتأمروني أن أعبد غير الله <sup>(٢)</sup> ، فيكون نصب ﴿ غير ﴾ ٣  
 بـ ﴿ أعبد ﴾ ، وقد حذف « أن » من ﴿ أعبد ﴾ ، وهو في موضع النصب  
 بـ ﴿ تأمروني ﴾ ، على تقدير : أتأمروني بعبادة غير الله .

فقال قوم <sup>(٣)</sup> : هذا التقدير لا يجوز ، لأنه قدّم مفعول ﴿ أعبد ﴾ ،  
 و ﴿ أعبد ﴾ في تقدير « أن أعبد » ، وكل ذلك في صلة « أن » ، والصلة ٦  
 لا تتقدم على الموصول <sup>(٤)</sup> .

فأجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد وزعم [ أن ] <sup>(٥)</sup> « أن » هنا لمّا حذف  
 بطل حُكْمُها ، ألا ترى أن الفعل قد ارتفع ؟ ولو كان حُكْمُ « أن » ثابتاً لوجب ٩  
 نصب ﴿ أعبد ﴾ . فلما لم يقرأ أحد ﴿ أعبد ﴾ بالنصب <sup>(٦)</sup> لم ينبغ أن يكون  
 ﴿ غير ﴾ في صلتها .

(١) انظر الجواهر ٤٤١ ، ٦٣١-٦٣٣ ، ٨٥١-٨٥٢ ، ٩٥٥ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٢٤ ، ومعاني القرآن  
 للأخفش ٤٥٧ ، وإعراب القرآن ٨٢٨/٣-٨٢٩ ، والحجة ٢٢٨/٤-٢٣٠ حم . وجمع البيان ٥٠٦/٤ .  
 والبيان ٣٢٦/٢ ، والبحر ٤٣٨/٧-٤٣٩ ، والكتاب ٤٥٢/١ ، والمقتضب ٨٥/٢ و ٨٦/١ و ٢٥٢/١ ،  
 والمسائل المنثورة ٧٤ ، ١٠٨ ، وصر الصناعة ٣٨٨-٣٨٩ ، وابن الشجري ٢/٢١٧ ، والمغني ٤٥٠ ،  
 ٨٠٨ ، ٨٣٩-٨٤٠

(٢) هذا قول الكسائي . وقد أجاز سيبويه حذف أن ههنا ولم يبين تقديره ، فقدر السيرافي أنه  
 منصوب بأعبد وأعبد في موضع الحال ونصّ على فساده ، وسيأتي قول المبرد وأبي علي في تأويل  
 قول سيبويه . وما عليه الأكثرون الخليل والأخفش والزجاج والسيرافي . وهو أحد قولي سيبويه  
 وأبي علي وغيرهما : أن « غير » منصوبة بـ « أعبد » و « تأمروني » مفعلي فهو معترض لم  
 يعمل .

(٣) منهم المبرد والنحاس وأبو علي وابن جني .

(٤) سلف التعليق على هذا ٨٧٠

(٥) زيادة من ب .

(٦) هي قراءة شاذة لم يسمّ قارئها ، انظر شواذ ابن خالويه ١٣١ ، والبحر .

والذي ذهب إليه أبو عليّ في « شرح الكتاب »<sup>(١)</sup> هو الصواب الذي لا يجوز غيره . قال الشيخ<sup>(٢)</sup> : وأنت لا ترى<sup>(٣)</sup> ذلك في كتبهم<sup>(٤)</sup> ، وذلك لأنه قال : إن قوله ﴿ تأمروني ﴾ يقتضي مفعولين ، والياء المفعول الأول ، و ﴿ غير ﴾ مفعول ثانٍ<sup>(٥)</sup> ، و ﴿ أعبد ﴾ في تقدير « أن أعبد » في موضع البديل من ﴿ غير ﴾ على تقدير : أأأمروني بغير الله أن أعبد ، كما تقدم في قوله ﴿ أن يعبدوها وأنابوا إلى الله ﴾ [ ١٧ ] .

قلت : وأظنني عددتُ لك ما جاء من « أن » وهو محمول على البديل مما قبله ، فاطلبه في « الجواهر »<sup>(٦)</sup> .

(١) يريد شرح كتاب سيبويه ، والظاهر أنه يريد « التعليقة » وكنت وقفت عليها وليست الآن بين يدي . وقد ساه المؤلف فيما سلف ١٠٨٤ « حاشية الكتاب » . وما ذهب إليه أبو علي في شرح الكتاب هو ما قاله في الحجة أيضاً فكان المؤلف سهاً عنه .

(٢) هو المؤلف . وهذه العبارة أعني « قال الشيخ » من النسخ .

(٣) في الأصل « وأنا لأرى » وكتب فوقه الناسخ « أنت ترى » جعلها فوق « في كتبهم » وهذا تصحيح من النسخ لما كتب ، وهو كما أثبت في ي و ب .

(٤) كذا قال ، بل رأيناه في المقتضب للمبرد ، على أن المبرد لم يبين موضع « أن أعبد » .

(٥) نص المبرد على أن هذا هو الوجه الثاني الذي أجازه سيبويه وهو أن ينصب « غير » بـ « تأمروني » على تقدير حذف الباء منه ، وهو أحد قولي أبي علي في الحجة ، قال أبو علي : « ... والآخر أن ينتصب [ غير ] بتأمروني ، والمعنى أأأمروني بعبادة غير الله ، فلما حذف أن ارتفع أعبد فصارت أن وصلتها في موضع نصب ... على تقدير البديل من غير ، كُنه قال : أعبادة غير الله تأمروني ؛ إلا أن الجار حذف كما حذف من قوله « أمرتك الخير » وصار التقدير بعد الحذف : أغير الله تأمروني عبادته » وهذا كلام واضح صحيح لا شيء فيه لكن قال أبو علي بعد هذا « فأضمر المفعول الثاني للأمر ، والمفعول الأول علامة المتكلم ، وأن أعبد بديل من غير ... » اهـ . كذا قال ، وقد سلف في أول كلامه أن « غير » هو المفعول الثاني للأمر على تقدير الباء ، وأخشى أن يكون سهاً فيما قاله في آخر كلامه ، ولعل الصواب : فأضمر مفعول أعبد ، والتقدير : أعبد .

(٦) هو الكتاب المطبوع باسم « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » انظر تحقيق القول فيه في مقدمة التحقيق . وقد عقد المؤلف فيه ٥٧٧-٥٩٥ الباب ٢٤ منه لـ « ما جاء في التنزيل وقد -

وقد جاء عن نافع <sup>(١)</sup> ﴿ أَفْغِيرُ اللَّهَ تَأْمُرُونِي ﴾ بتخفيف النون <sup>(٢)</sup> ، على أنه حذف إحدى النونين كقوله <sup>(٣)</sup> : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> [سورة الحجر : ٥٤] وقوله : ﴿ أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> [سورة الأنعام : ٨٠] ، وقول عمرو <sup>(٦)</sup> :

يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي ... ..

أي : فليني .

وأنكر هذه القراءة شارحكم <sup>(٧)</sup> . ومن أنكر مثل هذا حرّم عليه الشرع في كتاب الله عزّ وجلّ ، والنظر في كتاب الأئمة والعلماء . ومثل هذا إذا أنكر شهد ببلاذة منكره وعمّاه عن الحق .

إقوله تعالى <sup>(٨)</sup> : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ <sup>(٩)</sup> [ ٦٧ ]

= أبدل الاسم من المضمر الذي قبله والمظهر على سبيل إعادة العامل أو تبدل أن وأنّ مما قبله « . ولم يذكر هذه الآية فيه ، والظاهر أنه لم يحضره هذا الوجه فيها عن أبي علي حين كان يؤلف الجواهر . وقد ذكرها في الجواهر في مواضع انظر ذكرها في ح ١ ص ١١٦٦

(١) في الأصل : عن ابن كثير ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

(٢) قرأ نافع بتخفيف النون ، وقرأ ابن عامر ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ بنونين ، وقرأ الباقون ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ بنون مشددة ، ونافع وابن كثير يفتحان الياء والباقون يسكنونها . وروي عن ابن ذكوان عن ابن عامر بنون واحدة خفيفة وأكثر الرواة عنه على أنه قرأ بنونين كهشام . انظر السبعة ٥٦٣ ، والتيسير ١٩٠-١٩١ ، والنشر ٣٦٢/٢-٣٦٣

(٣) في الأصل : كقولهم ، وهو خطأ .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٦٦٧ - ٦٦٨

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٠٩ - ٤١٠

(٦) ابن معدي كرب ، وقد سلف البيت ٤١٠ وتخريج ثمة .

(٧) سيأتي تحقيق المعنى به في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر الجواهر ٧٢٩-٧٣٠ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٧٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٧ ، وللغراء =

- قال<sup>(١)</sup> في « الحجة »<sup>(٢)</sup> : التقدير : والأرض ذات قبضته إذا كانت مجتمعة .  
وقال في « الحلييات »<sup>(٣)</sup> : التقدير : والأرض مقبوضة إذا كانت مجتمعة . فتردد  
كلامه في العامل في « إذا » : فعلى التقدير الذي في « الحجة » لا يتأتى إعمال<sup>(٤)</sup>  
« قبضته » في « إذا » لأنه قدره « ذات قبضته » والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل  
المضاف<sup>(٥)</sup> . ألا ترى أنهم قالوا : أنت زيدا مثل ضارب [ لا يجوز نصب « زيد »  
بـ « ضارب » لأن ما بعد المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف . فإن قيل : فأنتم  
تقولون : أنت زيدا غير ضارب » [فتنصبون « زيدا » بـ « ضارب » - فقد

= ٤٢٥/٢ ، وإعراب القرآن ٨٣٠/٢ ، ومجمع البيان ٥٠٧/٤-٥٠٨ ونقل بعض كلام المؤلف مصرحاً  
بنقله ، والبيان ٣٢٧/٢ ، والبحر ٤٤٠/٧ ، والتبيان ١١١٣ وكأنه أخذ من المؤلف .

- (١) يعني أبا علي الفارسي .  
(٢) لمّا أصب كلامه فيه  
(٣) انظر الحلييات ١٩٦ ، وما حكاه المؤلف عن أبي علي هو معنى قوله فيه « والأرض قبضته إذا  
تكون جميعاً » ، والقبضة مصدر .  
(٤) في الأصل : لقال ، وهو تحريف .  
(٥) ما عزا المؤلف إلى أبي علي في الحجة لم يرتصه أبو علي في التذكرة ، وقد نقل المؤلف في  
الجواهر ٢٢٩ بعض كلامه ثمة ، قال أبو علي « لا يجوز أن يكون جميعاً منصوباً على تقدير : إذا  
كانت جميعاً ، لأن إنا تبقى غير مشتملة بشيء ، لأن القبضة مصدر فلا تعمل فيما قبلها ، ولكنه  
على أن تجعل المصدر بمعنى المفعول أي المقبوض ، والمفعول ينصب ما قبله وإن لم يعمل المصدر  
فما قبله ... » اهـ . لكن ذهب أبو علي في الحلييات إلى أن الناصب للمحال والظرف هو ما في  
قبضته من معنى الفعل ، ثم أجاز أن تكون قبضته مصدراً ، والتقدير : ذات قبضته ، وعمل في  
الظرف والحال وإن تقدم عليه « وهو ما قدره في الحجة ، فتمدت أقوال أبي علي .  
وقد تعقب الطبرسي جامع العلوم فيها أخذه على أبي علي ههنا ، وقال نحو ما تعقبه به العكبري  
أيضاً ، وليس ما قلناه بشيء » ، وهذا أبو علي لا يميزه في التذكرة .  
(٦) زيادة من ي . وفي ب : ألا ترى أنهم قالوا : أنت [ زيدا ] مثل ضارب لا يجوز أن تقول أنت  
زيداً مثل ضارب ، فعمل ضارباً في زيد لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف . فإن  
قيل : فأنتم تقولون : أنت زيدا غير ضارب » . وسقط قوله « فتنصبون زيدا ضارب » منها .

ذكرنا أن قولهم : « أنت زيدا غير ضارب » محمولٌ على النفي <sup>(١)</sup> .

وعلى التقدير <sup>(٢)</sup> الذي في « الحلبيات » يتأتى إعمال « قبضته » في « إذا » لأنه بمعنى مفعول . ٣

وهذه الآية توضح لك مسألة « الكتاب » <sup>(٣)</sup> : « البرُّ أرخص ما يكون قفيزان » <sup>(٤)</sup> ، وقول عمرو <sup>(٥)</sup> :

الْحَرْبُ أَوَّلَ مَا تَكُونُ فُتْيَةً تَسْعَى بِزَيْتِهَا لِكُلِّ جَهْلٍ

وقد ذكرنا ما في هذا في « البيان بشواهد القرآن » <sup>(٦)</sup> .

و « الحجة » صعبة ، ولولا ما فيها من [ هذه ] <sup>(٧)</sup> المسائل / لكان بالحرى أن يشرع فيه <sup>(٨)</sup> من له أدنى تأمل . ٩

(١) أجازوا هذا حملاً على : أنت زيدا لا ضارب ، انظر الحجة ١٢٠/١ - ١٢١ ، والمغني ٨٨٥ ، ولم يتقدم له في هذا الكتاب كلام في هذا ، وانظر ما سيأتي ١٣٩٩

(٢) في الأصل : وعلى هذا التقدير .

(٣) كتاب سيبويه ٢٠٠/١

(٤) أرخص حال ، ويجوز أرخص بالرفع فيكون مبتدأ ثانياً والخبر قفيزان والجملة خبر للمبتدأ الأول .

(٥) في ب : عمرو بن معدي كرب ، والظاهر أنه من الناسخ . والبيت له في ديوانه ق ١/٥١ ص ١٤٢ ، والكتاب ٢٠٠/١ ، وابن السرياني ٢٩٢/١ - ٢٩٤ . وهو بلا نسبة في شرح اللمع اللوح

٢/٧١ و ١/٧٢ ، والمقتضب ٢٥١/٣ ، والمسائل المنثورة ١٦ ، والإفصاح ٢٢٢ - ٢٢١

و « أول ما تكون » ظرف ، وينشد « أول » بالرفع و « فتية » بالرفع والنصب ، فأول مبتدأ ثان وفتية بالرفع خبره والجملة خبر للحرب وفتية بالنصب حال سدت مسد الخبر ، وفيه وجوه أخر ، انظر المصادر السالفة .

يقول : الحرب أول أمرها حين تدعو الجاهل إلى الدخول فيها وتستغفره حتى يستحسن المحاربة ، عن ابن السرياني . والبزة : اللباس . ويروى « تسعى بزيتها » .

(٦) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) أي في هذا الكتاب يعني الحجة ، ولو قال « فيها » لكان أنسب .

وأين منك قوله <sup>(١)</sup> : إِنَّ من قال <sup>(٢)</sup> « اللائي » [ فهو ] <sup>(٣)</sup> بمنزلة « الشاري »  
و « الضاري » ، ومن قال « اللاء » فهو من باب « ناب » و « باب » <sup>(٤)</sup> . فتقول  
في تصغيرها على الأول « لُوَيْي » مثل « قُوَيْض » <sup>(٥)</sup> ، وعلى الثاني « لُوَيْي » مثل  
« بُوَيْب » ومن خفف الهمزة قال « لُوِي » . هذا مع قول صاحب الكتاب <sup>(٦)</sup> :  
واللائي واللاقي لا يصغر واحد منها ، استغنوا إذا حُقِّر عنه بتحقيق جمع الواحد  
وهو قولهم « اللَّتِيَّات » ، كما استغنوا عن تصغير قولهم « أَتَانَا قَصْرًا » بقولهم  
« عَشِيَّانَا » و « مُسَيَّانَا » ، فصار تحقير اللائي واللاقي مستطاً .

وسأنبهك على الفرق بين القولين ، وعن هذا المنام الذي أنت فيه وأقول : إِنَّ  
أبا عليٍّ إنما صغر « اللائي » <sup>(٧)</sup> : « لُوَيْيًّا » أو « لُوِيًّا » أو « لُوَيْئًا » إذا سميت  
رجلاً ب « اللائي » . فأما إذا كنت مصغراً « اللائي » جمع « التي » من قوله :  
﴿ وَاللَّائِي يَكْسَنُ مِنَ الْمُحْيِي ﴾ [سورة الطلاق : ٤] ، وقوله : ﴿ وَاللَّائِي

(١) يعني قول أبي علي ، ولم أصب مقالته .

(٢) في الأصل : قوله من قال إن اللائي ، والصواب من ي وب .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) نقل ابن جني في سر الصناعة ٨٠٦ قول أبي علي في شرح الكتاب : « من قال اللاء فهو عنده  
كالباي ، ومن قال اللائي فهو عنده كالقاضي ... » . فلعل المؤلف أخذ كلام أبي علي من شرح  
الكتاب له .

(٥) تصغير قاضي . وفي الأصل : قريظ ، وهو تحريف .

(٦) الكتاب ١٤٠/٢ ، وعبارة سيويه : « واللاقي لا تحقّر استغنوا بجمع الواحد إذا حُقِّر عنه وهو

قولهم اللَّتِيَّات ، فلما استغنوا عنه صار مستطاً ... كما استغنوا بقولهم : أَتَانَا مُسَيَّاناً وَعَشِيَّاناً عن  
تحقير القصر في قولهم : أَتَانَا قَصْرًا ، وهو العشي » اهـ . وانظر في ذلك المقتضب ٢٩٠/٢ ،  
وتكلمة الإيضاح ٢١٠ ، والمخصص ١٠٥/١٤-١٠٦ ، وابن يعيش ١٣٩/٥-١٤١ ، وشرح الشافعية

٢٨٨/٢-٢٨٩ ، واللسان ( ذا ) ، وما سلف ٢٩٨

(٧) الوجه أن يقول : اللائي واللاء .

تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ﴿ [سورة الأحزاب : ٤] ، وقوله : ﴿ إِنَّ أُمَّهَاتَهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ﴾ [سورة المجادلة : ٢] = فهذا على ما ذكره سيبويه لا يجوز فيه التحقير .

٣ [ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [ ٧٣ ]  
الواو مقحمة عند الفراء <sup>(٢)</sup> ، وجواب ﴿ إِذَا ﴾ قوله ﴿ فَتَحَتْ ﴾ .

٦ وعند البصريين : التقدير : حتى إذا جاءوها جاؤوها [ و ] <sup>(١)</sup> فتحت أبوابها . فالواو واو الحال ، وجواب « إذا » مضر <sup>(٤)</sup> كما أضمر في قوله ﴿ حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ إلى قوله ﴿ ثُمَّ تَابَ

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٨ ، وشرح الملح اللوح ٢/٧٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢١٥ ، ٤٥٧ ، ولنفرأ ١٠٨/١ ، ٢٣٨ ، وإعراب القرآن ٨٢٠/٢ ، وجمع البيان ٥١٠/٤ ، والبيان ٣٢٧/٢ ، والبحر ٤٤٢/٧ ، وحجة القراءات ٦٢٥-٦٢٦ ، وتفسير الطبري ٢٤-٢٥ ، والقرطبي ٢٨٥/١٥ ، ومجاز القرآن ١٩٢/٢ ، والكشاف ٤١١/٣ ، والكتائب ٤٥٣/١ ، والمقتضب ٨٠/٢-٨١ ، والمسائل المنثورة ٧٩ ، وسر الصناعة ٦٤٦-٦٤٧ ، والخصائص ٤٦٢/٢ ، وشرح الملح لابن برهان ٢٤٥ ، وابن الشجري ٣٥٧/١ ، وابن يعيش ٩٤/٨ ، والملني ٤٧٣-٤٧٦

(٣) وغيره من الكوفيين والأخفش وابن برهان من البصريين . وقد سلف سطر التعليق على زيادة الواو ١٨٥ . على أن الأخفش رأى أن الواو مزيدة في قوله ﴿ وقال لهم خزنتها ﴾ [ ٧٣ ] والتقدير قال لهم خزنتها ، ثم اختار أن الجواب محذوف .

(٤) ما عزاها إلى البصريين لا يصح على إطلاقه . وذلك أنهم اتفقوا على أن الجواب محذوف ، ثم اختلفوا فذهب الحليل وسيبويه والزجاج وأبو علي وابن جني ومن وافقهم إلى أنه محذوف وتقديره بعد انقضاء الكلام وهو قوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين ﴾ فقدره الزجاج « دخلوها » - وهو قول الطبري - وقدره المبرد في أحد قوليه « سعدوا » ، وقدره ابن جني « صدقوا وعدم وطابت نفوسهم » . وعليه فالواو في ﴿ وفتحت ﴾ عاطفة وهو الظاهر .

والتقدير الذي ذكره المؤلف قول قوم ذكره أبو زرعة في حجة القراءات والزخشري في الكشاف . وقدره المبرد في أحد قوليه « وصلوا وفتحت » . ويجوز أن تكون الواو عاطفة وهو الظاهر . ويجوز أن تكون للحال أي وقد فتحت .



عَلَيْهِمْ ﴿<sup>(١)</sup> [ سورة التوبة : ١١٨ ] والتقدير : حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت  
قاربوا الهلاك ثُمَّ تاب عليهم <sup>(٢)</sup> ، والأخفش يجعل « ثُمَّ » زيادة <sup>(٣)</sup> .

٣ [ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَأُورَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ  
نَشَاءُ ﴾ | ٧٤ ]

أي نتبوؤها حيث نشاء . وقد تقدم <sup>(٥)</sup> أن أبا علي يجعل « تَبَوَّأُ » بمنزلة  
٦ « بَوَّأُ » متعدياً إلى مفعولين <sup>(٦)</sup> .

(١) سلف الاستشهاد بها ٨٦٤ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٢) في الأصل : عليه ، وهو خطأ .

(٣) سلف التعليق على زيادة « ثُمَّ » ٨٦٤

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) ص ٥٤٨

(٦) قال أبو علي في الحجة ١٨٨/٣ خم : « فأما قوله ﴿ نتبوأ من الجنة حيث نشاء ﴾ فيجوز في قياس  
قول أبي الحسن أن يكون قوله « من الجنة » كقولك تتبوأ الجنة . فأما قوله ﴿ حيث نشاء ﴾  
فيحتمل أن يكون ظرفاً ، فإذا جعلته ظرفاً كان المفعول الثاني محذوفاً لأنه نتبوأ الجنة منذرها  
حيث نشاء ، ويجوز أن يكون حيث نشاء في موضع نصب لأنه المفعول الثاني ... » اهـ .  
وقوله « في قياس قول أبي الحسن ... » أي في زيادة « من » في الواجب ، وقد سلف التعليق  
عنه ٢٥

### سورة حم المؤمن

قوله عز وعلا : ﴿ لَمَقْتُ اللَّهَ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٠ ]

لا يخلو العامل في ﴿ إذ ﴾ من قوله ﴿ إذ تدعون ﴾ من أن يكون قوله ﴿ لمقت الله ﴾ أو قوله ﴿ من مقتكم ﴾ ، أو شيئاً آخر مضراً .

٦ فلا يجوز أن يتعلق بقوله ﴿ لمقت الله ﴾ وإن كان ذلك صحيحاً من حيث المعنى ، لأن قوله ﴿ لمقت الله ﴾ مبتدأ ، وهو مصدر ، وخبره ﴿ أكبر من مقتكم ﴾ فلا يعمل في ﴿ إذ تدعون ﴾ ؛ لأن المصدر إذا أخبر عنه لم يجز أن يتعلق به شيء يكون في صلته ؛ لأن الإخبار عنه يؤذن بتمامه ، وما يتعلق به يؤذن بنقصانه <sup>(٢)</sup> . وقد تقدّم مثل هذا في آي كثيرة <sup>(٣)</sup> .

١٢ ولا يجوز أن يتعلق بقوله ﴿ من مقتكم أنفسكم ﴾ لأنهم مقتوا أنفسهم في النار ، وقد دُعوا إلى الإيمان في الدنيا ؛ فلا يصح أن يقال : مقتوا أنفسهم حين دُعوا إلى الإيمان .

١٥ وإذا بطل هذان الوجهان علمت أنه متعلق / بمضرتلّ عليه قوله ﴿ لمقت ﴾ أي مقتهم الله حين دُعوا إلى الإيمان فكفروا .

(١) انظر الجواهر ٦٣٥ ، ٦٤٠ ، ٦٤٥ ، ٧٣٧ ، وشرح اللع اللوح ٢/٣٠ و ٢/١٥٥ ، وجمع البيان ٥١٤/٤ - ٥١٥ ، والبيان ٣٢٩ - ٣٢٨/٢ ، والبحر ٤٥٢/٧ ، والمسائل المنشورة ١٠٣ ، والخصائص ٢٥٧/٣ ، واللفني ٦٩٩

(٢) سلف بسط التعليق على هذا ١٣٦

(٣) انظر ما سلف ١٣٦ ، ٣٢٠ ، ٤١٢ ، ٤٥٤ ، ٤٧٢ ، ٥١٩ ، ٨٣٠

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُم شَيْءٌ لَّمَّا الْمَلِكُ الْيَوْمَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٦

٣ ينتصب ﴿ اليوم ﴾ بدلول قوله ﴿ لمن الملك ﴾ أي لمن ثبت الملك في هذا اليوم . ويجوز أن يتعلق بنفس الملك .

وقال قوم : إنَّ الوقف <sup>(٣)</sup> على ﴿ الملك ﴾ حسن ، وتبتدئ ﴿ اليوم لله الواحد القهار ﴾ [ ١٦ ] ، أي هو ثابت لله الواحد القهار في هذا اليوم .

٦ [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطِمِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ١٨  
 ﴿ كَاطِمِينَ ﴾ حال من الضمير في ﴿ لدى ﴾ <sup>(٥)</sup> ومعناه : متوقفين عن <sup>(٦)</sup> كل شيء إلا عما دُفِعت إليه من فكرها فيه . وكذلك قوله ﴿ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [ سورة النحل : ٥٨ ] أي متوقِّف عما يعمل به لجزئه بما بُشِّر به ، فليس يقدر لذلك على العزم على إمساكها أو ردّها . وكذلك قوله ﴿ وَأَبْيَضْتُ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [ سورة يوسف : ٨٤ ] أي متوقف في حزنه وجزعه . وكذلك ﴿ وَالكَاطِمِينَ الْغَيْظِ ﴾ [ سورة آل عمران : ١٣٤ ] أي المتوقفين عما يدعو إليه الغضب .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر مجمع البيان ٥١٦/٤ ، والبيان ٣٢٩/٢ ، والتبيان ١١١٧

(٣) لم أجد هذا الوقف ، وهو قول ظاهر التكلف .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٦١ ، والفراء ٦/٢ ، وإعراب القرآن ٧/٣ ، ومجمع البيان ٥١٨/٤ ،

والبيان ٣٢٩/٢ - ٣٣٠ ، والبحر ٥٦٧/٧ ، والتبيان ١١١٧

(٥) وهو للقلوب ، وهذا ظاهر قول الأخفش . وقيل حال من القلوب ، أجازته المكبري

وأبو حيان . وقيل هو حال على المعنى أي إذ قلوبهم ، عن الفراء ، أو إذ قلوب الناس ، عن

الزجاج ، فالحال عن أصحاب القلوب . وقيل حال من الضمير في ﴿ وأنذرهم يوم الآزفة إذ

القلوب ... ﴾ عن الفراء . وما ذهب إليه المؤلف أجود ما قيل ، قال أبو حيان في بيان هذا

القول : « وإنما جمع الكاظم جمع سلامة لأنه وصفها بالكاظم الذي هو من أفعال العقلاء ... »

اهـ .

(٦) في الأصل : على ، وهو تحريف .

ونسب الكظم إلى القلب ، وهو في الجملة كَنَسَبَ <sup>(١)</sup> الكتابة إلى الأيدي في قوله : ﴿ كَتَبْتُ أَيُّدِيهِمْ ﴾ [سورة البقرة : ٢٦] .

٢ قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ وَأَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٢٦ ]

٦ وَفَرِئُ ﴿ أَوْ أُنْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فن قال ﴿ وَأَنْ ﴾ فإن المعنى : إنه <sup>(٤)</sup> - لعنه الله - قال : أخاف هذين الأمرين : تبديل الدين على زعمه وظهور الفساد .

ومن قال ﴿ أَوْ أُنْ ﴾ فكأنه يقول : أخاف أحد هذين الأمرين ، لا يعيئهُ . وإذا خاف أحدهما خاف الآخر .

٩ ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٢٨ ]  
 قيل : إِنَّ ﴿ مِنْ ﴾ من صلة قوله ﴿ يَكْتُمُ ﴾ أي : رجل <sup>(٦)</sup> مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون .

(١) كُنْه في الأصل : نسب ، وهو خطأ .

(٢) انظر معاني القرآن للقراء ٧/٣ ، وإعراب القرآن ٩/٣ ، والحجة ٢٣٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٥٢٠/٤ ، والبحر ٤٦٠/٧

(٣) قرأ ﴿ أَوْ أُنْ ﴾ عاصم وحمة والكسائي وقرأ الباقون ﴿ وَأَنْ ﴾ . انظر السبعة ٥٦٩ ، والتيسير ١٩١ ، والنشر ٣٦٥/٢

(٤) أي فرعون .

(٥) انظر مجمع البيان ٥٢١/٤ ، والبحر ٤٦٠/٧ ، وتفسير الطبري ٣٨/٢٤ - ٣٩ ، والقرطبي ٣٠٦/١٥ - ٣٠٧ ، وابن كثير ١٢٩/٧ - ١٣٠ ، ومجمع التفسير ٣٤٩/٥ ، وإيضاح الوقف ٨٧١ ، والقطع ٦٢٥ - ٦٢٦ ، والمكتفى ٤٩٣ ، ومنار الهدى ٢٤٤

(٦) قيل إنه كان من بني إسرائيل ، ورد هذا القول بأنه لم يكن لأحد من بني إسرائيل أن يتجاسر عند فرعون بثمل ما تكلم به الرجل وبأنه لا يقال كُتِمَ من فلان كذا ، وإنما يقال كُتِمَ فلاناً كذا ، عن أبي حيان .

وقيل : بل هو تبين<sup>(١)</sup> ل ﴿ رجل ﴾ وكان الرجل قِبْطِيًّا<sup>(٢)</sup> أَسْلَمَ<sup>(٣)</sup> .

وقيل : يراد به موسى<sup>(٤)</sup> ، لأنه كان في الابتداء يكتُم إيمانه من آل فرعون واستدل المحتجُّ بهذا القول على أن هذه الأشياء المحكية عن هذا القائل إلى قوله ﴿ فَوَقَّاءَ اللَّهِ سَيِّئَاتٍ مَا مَكَرُوا ﴾ [ ٤٥ ] إنما تكون<sup>(٥)</sup> من دعوة الأنبياء وتليق بمنصبهم لا بمنصب غيرهم .

[ قوله تعالى ] ﴿ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٣٥ ]

وقرئ ﴿ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ ﴾ بالإضافة<sup>(٨)</sup> . فمن أضاف فإنَّ الظاهر<sup>(٩)</sup>

(١) فهو في موضع الصفة لرجل .

(٢) في الأصل : مطياً ، وهو تحريف .

(٣) عن ابن عباس والسدي والحسن ، واختاره الطبري وغيره .

(٤) لم أجد هذا القول ، وهو قول يدفعه سياق الآيات . وقال الله تعالى : ﴿ وقال رجل من آل فرعون يكتُم إيمانه أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم ... ﴾ . وقوله ﴿ رجلاً ﴾ يعني موسى عليه السلام .

(٥) في النسخ : يكون ، وهو تصحيف .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٧٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦١ ، وللغراء ٨/٣ - ٩ ، وإعراب القرآن ١١/٣ ، والحجة ٢٣٧/٤ - ٢٣٩ خم ومنه أخذ المؤلف كلامه ، ومجمع البيان ٥٢٢/٤ ، والنجاشي ٤٦٥/٧ . وتفسير الطبري ٤٢/٢٤

(٨) القراءة بالتنوين هي قراءة أبي عمرو وحده فيما نص عليه ابن مجاهد ، وهي قراءة ابن عامر أيضاً فيما نص عليه ابن مهران وأبو زرعة ، وهي رواية ابن ذكوان وحده عن ابن عامر فيما نص عليه الداني ، ونصَّ ابن الجزري أنه اختلف عن ابن عامر فروى الصوري عن ابن ذكوان والحلواني عن هشام عن ابن عامر بالتنوين ، وروى عنه غيرها بالإضافة وهي قراءة باقي السبعة . انظر السبعة ٥٧٠ ، والتيسير ١٩١ ، والنشر ٣٦٥/٢ ، والمبسوط ٣٩٠ ، وحجة القراءات ٦٣٠

(٩) كذا قال متابعاً أبا علي !! بل ما قاله خلاف الظاهر وهو قول في غاية التعسف والبعد . والذي نصَّ عليه الفراء وغيره أن المعنى في تقمَّ القلب وتأخره واحد ، وهو القول والظاهر .

يدل<sup>(١)</sup> على أنه طبع على أجزاء قلب متكبر جبار بمجموعها . وليس المعنى على هذا ، لأنه لا يريد أنه قد استوعب جميع<sup>(٢)</sup> قلب متكبر واحد بالحثم . وإنما المعنى أنه طبع على قلوب المتكبرين ؛ فالتقدير إذاً : يطبع الله على كل قلب كل متكبر ، أي يطبع عليها إذا كانت قلباً قلباً<sup>(٣)</sup> . وفي قراءة ابن مسعود : ﴿ على كل قلب كل متكبر ﴾<sup>(٤)</sup> . فحذف المضاف ، وهذا يدل على ما قدمنا من أن المعنى على كل قلب كل متكبر .

[ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> ﴿ فَأَطْلِعْ إِلَى آلِهِ هُوسَى ﴾ [ ٣٧ ]

بالرفع والنصب<sup>(٦)</sup> . فالنصب على أن يكون محمولاً على قوله ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ

(١) لا يدل الظاهر على ذلك ولا يساعده . ولا يكون هذا المعنى إلا أن يقال : على كل قلب التكبر الجبار ، فإن قوله « متكبر جبار » عام لعموم ما أضيف إليه وهو قلب .

(٢) في الأصل : جمع ، وهو خطأ .

(٣) في الأصل : يطبع عليه إذا كان متكبراً قلباً قلباً ، وفي ب و ي : يطبع عليه إذا كان قلباً قلباً ، وكلاهما خطأ ، والصواب ما أثبت من الحجة والجواهر .

(٤) كذا قال الشيخ ، والصواب أن ابن مسعود يقرأ ﴿ على قلب كل متكبر ﴾ ، انظر معاني القرآن للفراء ، وتفسير الطبري ، والحجة ، وجمع البيان ، وشواذ ابن خالويه ١٣٣ ، وهو على الصواب في الجواهر .

وما عزه المؤلف إلى ابن مسعود هو تقدير أبي علي لقراءة الجماعة ، فسها المؤلف في الأخذ عنه . قال أبو علي : « فإذا كان الحمل على الظاهر غير مستقيم علمت أن الكلام ليس على ظاهره وأنه قد حذف منه شيء ، وذلك المحذوف إذا أظهرته : « كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر » فيكون المعنى : يطبع على القلوب إذا كانت قلباً قلباً من كل متكبر ويحتم عليه . ويؤكد ذلك أن في حرف ابن مسعود فيما زعموا ﴿ على قلب كل متكبر ﴾ وإظهار « كل » في حرفه يدل على أنه في حرف الامة أيضاً مراد ، وحسن [ حذف ] « كل » لتقدم ذكرها ... » اهـ . ولا ضرورة إلى تقدير الحذف . (٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ٢/١٢١ ، ومعاني القرآن للفراء ٧٣ ، وإعراب القرآن ١١/٣ ، والحجة ٢٣٩/٤ خم ، وجمع البيان ٥٢٣/٤ - ٥٢٤ ، والبيان ٣٢١/٢ ، والبحر ٤٦٥/٧ - ٤٦٦ ، وابن يعيش ٨٧٨ ، والمغني ٢٠٦ ، ٦٢٣ ، ٧١٤

(٧) قرأ بالنصب حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٥٧٠ ، والتيسير ١٩١ ، والنشر ٣٦٥/٢

١/١١٩

الْأَسْبَابَ ﴿ [ ٢٦ ] / لَأَنَّهُ مِنْ جَمَلَةِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي أُجِيبَتْهَا بِالْفَاءِ مَنْصُوبَةً <sup>(١)</sup> . وَمِنْ رَفَعِ حَمَلِهِ عَلَى لَفْظِ ﴿ أَلْبَغْ ﴾ .

٣ [ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ مَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٤٣ ]

أي ليس له إجابة دعوة <sup>(٤)</sup> ، فحذف المضاف .

٦ [ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> ﴿ قَالُوا أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمُ رُسُلُكُمْ ﴾ [ ٥٠ ]  
التقدير <sup>(٦)</sup> : أولم تك القصة ، فأضراسم « كان » ، وقوله ﴿ تَأْتِيكُمُ رُسُلُكُمْ ﴾ تفسير للقصة <sup>(٧)</sup> .

٩ [ قوله تعالى ] <sup>(٨)</sup> ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ [ ٥١ ]  
﴿ يَوْمَ ﴾ نصب محمول على موضع الجار والمجرور ، كما تقول : جئتكَ في أمسِ واليَوْمِ .

١٢

(١) وهو نونٌ . وانظر ما سلف ٣٥ ، ٣٥٧ ، ٨٢٠ والتعليق في أول المواضع .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر مجمع البيان ٥٢٥/٤ ، والبيان ٣٣١/٢ ، والبحر ٤٦٧/٧ ، وتفسير الطبري ٤٥/٢٤ ، والقرطبي ٣١٧/١٥ ، وابن كثير ١٢٥/٧ ، ومجمع التفاسير ٣٥٥/٥

(٤) وهو قول الزجاج ومن وافقه . وقيل الكلام على ظاهره ولا حذف في الكلام ، أي ليس له دعوة ، أي ليس للوثن دعوة لأنه جاد لا ينطق ولا يفهم شيئاً ، وهو معنى قول مجاهد وقتادة والسبي وغيرهم .

(٥) انظر الجواهر ٢٨٠ ، وما سلف ٩٩٤

(٦) في الأصل : والتقدير .

(٧) وهو قول أبي علي . ويجوز أن يكون رسلكم اسم تلك وتأيتكم خبره مقدماً .

(٨) انظر مجمع البيان ٥٢٧/٤ ، والبيان ٣٣٢/٢

١ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٥٦ ]  
 ﴿كَبُرَ﴾ رفع بالظرف <sup>(٣)</sup> ، وهو قوله ﴿في صدورهم﴾ لأن الظرف مفعول  
 له ، كما تقول : ما عندك إلا زيدٌ ، فيعمل الظرف فيما بعد « إلا » كما يعمل الفعل  
 في قولك : ما قام إلا زيد .

٦ وقوله ﴿ما هم ببالغيه﴾ الهاء على مذهب سيبويه في موضع الجر ، وعلى  
 مذهب أبي الحسن في موضع النصب . وقد تقدم هذا في قوله ﴿إِنَّا مَنجُوكَ  
 وَأَهْلَكَ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة النكوت : ٣٢ ] .

٩ وقال أبو علي <sup>(٥)</sup> : الهاء في قوله ﴿ما هم ببالغيه﴾ يعود إلى مدلول الكلام ،  
 والتقدير : ما هم ببالغي ما في صدورهم <sup>(٦)</sup> ، والذي في صدورهم إبطالٌ أمر النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم . قال : ولا يعود إلى الـ ﴿كَبُرَ﴾ لأنهم قد استكبروا في  
 أنفسهم وأنفوا من الإيمان به .

١٢ وقال قوم : إن الهاء يعود إلى الـ ﴿كَبُرَ﴾ ، ويراد بالكبر خروج الدجال  
 مسيح الضلالة ، انتظروا خروجه فما بلغوه <sup>(٧)</sup> .

(١) زيادة من ي .

(٢) انظر الجواهر ١٦٣ ، ٨٠٧ - ٨٠٩ ، ٩٦٦ ، وإعراب القرآن ١٨/٣ ، وجمع البيان ٥٢٨/٤ - ٥٢٩ ،  
 والبيان ٣٣٢/٢ ، والبحر ٤٧١/٧ - ٤٧٢ ، وتفسير الطبري ٥٠/٢٤ ، والقرطبي ٣٢٤/١٥ - ٣٢٥ ،  
 وابن كثير ١٤١/٧ ، وجمع التفاسير ٣٥٩/٥

(٣) سلف التعليق على ارتفاع الاسم بالظرف ١٢

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠٣٧ . وما عناه إلى أبي الحسن هو المشهور من مذهبه وهو  
 خلاف مانص عليه في معاني القرآن أنه فذهبه فيه مذهب سيبويه . انظر بسط التعليق على  
 هذا ٦٧٥

(٥) نقل المؤلف في الجواهر أيضاً كلامه ، ولم أصبه فيما بين يدي من كتبه .

(٦) وهو معنى قول الزجاج : « ... ببالغي إرادتهم فيه » فحذف . وقيل ببالغي مقتضى الكبر وهو  
 العظمة . وقيل : ببالغي الذي حسدوك عليه ، عن الطبري .

(٧) روي عن كعب وأبي العالية . قال الحافظ ابن كثير : « وهو قول غريب وفيه تعسف بعيد » . =



[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ قَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [ ٥٨ ] <sup>(٢)</sup>

﴿ قليلاً ﴾ نصب صفة مصدر محذوف على معنى : تذكراً قليلاً يتذكرون ،  
و ﴿ ما ﴾ صلة زائدة <sup>(٣)</sup> .

قوله عز وعلا : ﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمُ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup>

[ ٧١ ]

الأنظر أن ﴿ السلاسل ﴾ رفع عطف على ﴿ الأغلال ﴾ <sup>(٥)</sup> على معنى : إذ  
الأغلال والسلاسل في أعناقهم .

وَقَطَّعَهُ قَوْمٌ عَنِ ﴿ الْأَغْلَالِ ﴾ وَوَقَفُوا <sup>(٦)</sup> عِنْدَ قَوْلِهِ ﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي  
أَعْنَاقِهِمْ ﴾ وَابْتَدَوْا ﴿ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ . فِي الْحَمِيمِ ﴾ [ ٧١ - ٧٢ ] وَيَكُونُ

وقيل يعود إلى الكبر لأن هؤلاء قوم رأوا أنهم إن اتبعوا النبي ﷺ قل ارتضاعهم ونقصت أحوالهم  
وأهم يرتفعون إذا لم يكونوا تبعاً فأعلم الله عز وجل أنهم لا يبلغون الارتضاع الذي أملوه  
بالتكذيب ، عن النحاس .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر البيان ٣٣٣/٢ . وكان في الأصل « تذكرون » وهو خطأ . وفي ب هنا وفي ي في السطر ٢  
« تتذكرون » وهي قراءة حمزة وعاصم والكسائي وقرأ الباكون يتذكرون ، انظر السبعة ٥٧٢ ،  
والتيسير ١٩٢ ، والنشر ٣٦٥/٢

(٣) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، وسلف  
التعليق على هذا ٢٨

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١١/٣ ، وإعراب القرآن ٢٠/٣ - ٢١ ، ومجمع البيان ٥٢٢/٤ ، والبيان  
٣٣٤/٢ ، والبحر ٤٧٥/٧

(٥) وهو قول الفراء وابن الأثيري والنحاس وغيرهم .

(٦) لم أجد هذا الوقف على قراءة الجمهور . وإنما أجاز ابن مجاهد الوقف على ﴿ في أعناقهم ﴾ على  
قراءة ابن عباس ﴿ والسلاسل ﴾ بالنصب . انظر إيضاح الوقف ٨٧٣ ، والقطع ٦٢٩ - ٦٣١ ،  
والكتفى ٤٩٥ ، ومنار الهدى ٢٤٥

التقدير : والسلاسل يُسْحَبُونَ بها في الحميم <sup>(١)</sup> ، فحذف « بها » <sup>(٢)</sup> كما حذف من قوله ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ سورة الثوري . ٤٢ ] .

٣ وروى عن بعضهم ﴿ والسلاسل يُسْحَبُونَ ﴾ بالنصب <sup>(٤)</sup> في ﴿ السلاسل ﴾ وفتح الياء من ﴿ يسحبون ﴾ أي : يسحبون السلاسل ، فيكون ناصبه ﴿ يسحبون ﴾ .

٦ [ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> ﴿ قَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُم مِّنَ الْعِلْمِ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٨٣ ] قال مَعْمَرٌ <sup>(٧)</sup> : قوله : ﴿ من العلم ﴾ تبين لـ ﴿ البنات ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٨٣ ] أي : فلما جاءتهم رسلهم بالبينات من العلم فرحوا بما عندهم . ففيه تقديم وتأخير .  
٩ والأكثرُونَ <sup>(٩)</sup> على أنه تبين لـ ﴿ ما ﴾ أي : فرحوا بالشيء الذي عندهم من العلم .

- 
- (١) وكذا قال أبو البركات ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح ، وذكره العكبري أيضاً ، وهو قول متكلف وفيه مخالفة للظاهر والمعنى .
- (٢) سلف التعليق على حذف الجار والمجرور من جملة الخبر ٢٧٣ . وليس حذف « بها » كحذف منه ، فهو في الثاني حسن كثير ، وفي الأول ضعيف لا يكاد يصح .
- (٣) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٢٠٢
- (٤) عزا ابن الأنباري والنحاس هذه القراءة إلى ابن عباس ، وزاد ابن جني في المحتسب ٢٤٤/٢ نسبتها إلى ابن مسعود ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى زيد بن علي وابن وثاب .
- (٥) زيادة من ي وب .
- (٦) انظر الجواهر ٧١٨ ، وإعراب القرآن ٢٣/٢ - ٢٤ ، والبيان ٢٣٥/٢ ، والبحر ٤٧٦/٧ ، وتفسير الطبري ٥٨/٢٤ ، والقرطبي ٣٣٦/١٥ ، وابن كثير ١٤٨/٧ - ١٤٩ ، وجمع التفاسير ٣٦٩/٥ . وسياق الآية ﴿ فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم ﴾ .
- (٧) هو أبو عبيدة . ونقل المؤلف هذا القول عنه في الجواهر أيضاً ، ولم أصبه في مجاز القرآن ، ولا أعرف أحداً حكى هذا القول عنه ، وهو قول ظاهر التكلف .
- (٨) في الأصل : من البنات ، والصواب من ي وب .
- (٩) وم جميع من وقفت على قوله .

## سورة حم السجدة

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أُنْدَاداً ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٩ ]

٣

ثم قال : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِي ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٠ ]

٦

ظاهر هذه الآية مُشْكِلٌ ، لأن قوله ﴿ وجعل ﴾ عطف على قوله ﴿ خلق ﴾<sup>(٢)</sup> ، و ﴿ خلق ﴾ في صلة ﴿ الذي ﴾ فيكون ﴿ جعل ﴾ في صلته أيضاً ، لأن المعطوف على الصلة في الصلة . وإذا كان كذلك لم يميز الفصل بين ﴿ خلق ﴾ و ﴿ جعل ﴾ بقوله ﴿ وتجعلون له أنداداً ﴾ / .

٢/١١٩

٩

وإن قلت : هو في موضع الحال من الضير في ﴿ خلق ﴾ أي : قل أنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض مجموعاً له أنداداً = فهو وجه<sup>(٣)</sup> ، لأن الحال من الضير الذي في ﴿ خلق ﴾ لا من نفس الموصول .

(١) انظر البيان ٣٢٧/٢ ، والبحر ٤٨٥/٧ ، والبيان ١١٢٣ . والسياق : ﴿ ... وتجعلون له أنداداً ذلك رب العالمين . وجعل ... ﴾ .

(٢) كذا قال ، وتابعه صاحب البيان ناقلاً عنه من غير تصريح ، وهو قول متكلف فيه تعسف بعيد . والآية واضحة كل الوضوح ، وقوله تعالى ﴿ وجعل فيها رواسي ﴾ جملة مستأنفة ليست من الصلة في شيء ، وهو قول المكبري ووافقه أبو حيان ، وهو قول أصحاب الوقف أيضاً ، فقد نص ابن الأنباري في إيضاح الوقف ٨٧٦ ، والنحاس في القطع ٦٣٣ ، والداني في المكتفى ٤٩٧ أن الوقف على ﴿ أنداداً ﴾ تام ، وانفرد صاحب منار الهدى ٢٤٦ فذكر أنه وقف كاف ، وهو سهو منه .

(٣) أجازاه صاحب البيان أيضاً متابعاً له . قلت : وما تصنع بقوله ﴿ ذلك رب العالمين ﴾ وهو مستأنف أيضاً .

قوله عز و علا : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٠ ]

أي في تَمَّة أربعة أيام <sup>(٢)</sup> ، فحذف المضاف . ولا بدّ من تقديره ، لأن  
الله تعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام ، فإذا حملت هذه الآية على الظاهر  
كانت ثمانية أيام ، لأنه قال : ﴿ خلق الأرض في يومين ﴾ [ ٩ ] ثم قال :  
﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ [ ١٠ ] ثم قال : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ  
فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [ ١٢ ] ؛ فذلك <sup>(٣)</sup> ثمانية أيام ؛ فيكون خلاف قوله ﴿ فِي سِتَّةِ  
أَيَّامٍ ﴾ [ سورة الأعراف : ٥٤ ] <sup>(٤)</sup> في المواضع الأخر <sup>(٥)</sup> . فإذا حملته على ما قلنا من أن  
التقدير : في تمة أربعة أيام أو في انقضاء أربعة أيام = لم يكن في الكلام  
نَقْضٌ <sup>(٦)</sup> . ٩

إ وقوله [ ١٠ ] : ﴿ سَوَاءٌ لِلْسَّائِلِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ١٠ ]

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٦٤ ، وإعراب القرآن ٢٨/٣ ، وجمع البيان ٥/٥ ، والبيان ٣٣٧/٢ ، والبحر ٤٨٥/٧ ، والتبيان ١١٢٣ ، وتفسير الطبري ٦٣/٢٤ ، والقرطبي ٣٤٣/١٥ ، وجمع التفسير ٢٧٣/٥

(٢) عن الزجاج ، وهو معنى قول الأخفش والمبرد وغيرهما : هذا مع الأول - وهو قوله ﴿ خلق الأرض في يومين ﴾ - أربعة أيام .

(٣) في الأصل : فبذلك ، وهو خطأ .

(٤) في سورة الأعراف : ٥٤ ، ويونس : ٣ ، وهود : ٧ ، والفرقان : ٥٩ ، والسجدة : ٤ ، وق : ٣٨ ، والحديد : ٤

(٥) ذهب الشيخ الطباطبائي في الميزان ٣٦٤/٢٤ في تأويل قوله تعالى ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْسَّائِلِينَ ﴾ إلى أن المراد بالأيام الأربعة الفصول الأربعة ، فالظرف فيه للجملة الأخيرة فقط ، ولا حذف ولا تقدير في الآية ، والمراد بيان تقدير أقوات الأرض في الفصول الأربعة من السنة . وهو قول جيد بالغ وهو أولى مما ذكروه . والله أعلم .  
(٦) زيدة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٦٥ ، وللفراء ١٢/٣ ، وإعراب القرآن ٢٨/٣ - ٢٩ ، وجمع البيان ٤/٥ ، والبيان ٣٣٧/٢ ، والبحر ٤٨٦/٧ ، والكتاب ٢٧٥/١ ، والمقتضب ٣٠٤/٤ ، والكامل ٣٦٩ ، وتفسير الطبري ٦٣ - ٦٢/٢٤ ، والقرطبي ٣٤٣/١٥ ، وابن كثير ١٥٥/٧ ، وجمع التفسير ٢٧٤/٥

بالرفع والنصب والجر<sup>(١)</sup> . فالنصب على الحال<sup>(٢)</sup> ، أي مستويات للسائلين  
ين يسألون : مامدة خلقتها ، أو كم مددة ذلك<sup>(٣)</sup> ؟

والجر على أن يكون نعتاً للـ ﴿أيام﴾ أي في أربعة أيام سواء للسائلين .  
والرفع على إضمار « هي » أي : هي سواء للسائلين ، أي هي ذات سواء ؛  
لأن ﴿سواء﴾ ههنا مصدر .

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١١ ]  
وهذه الآية أيضاً توجب خلق السماء بعد خلق الأرض ؛ لأنه قال : ﴿ خلق  
الأرض في يومين ﴾ ثم قال : ﴿ ثم استوى إلى السماء ﴾ ، كما قال في الموضع  
الآخر : ﴿ هو الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾ [ سورة  
النقرة : ٢٩ ] ، وقال في آية أخرى : ﴿ أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا . رَفَعَ سَبْكَهَا  
فَسَوَّاهَا . وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا . وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة  
النازعات : ٢٧-٣٠ ] ، وهذه الآية توجب خلق السماء قبل خلق الأرض .  
فأبدعَ الناس في هذه الآي وتَقَضُّضُوا<sup>(٧)</sup> على وجهين :

فقال قوم بظاهر قوله ﴿ أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ ﴾ بالذي خلق الأرض في يومين ﴿

- (١) قرأ بالرفع أبو جعفر وقرأ بالجر يعقوب ، وقرأ باقي العشرة بالنصب ، انظر النشر ٣٦٦/٢
- (٢) النصب عند سيبويه والأحفش والمبرد ومن وافقهم على المصدر ، والظاهر أن المصدر في موضع الحال ، وعند الفراء أنه حال من الأقوات .
- (٣) هذا معنى قول قتادة والسدي والضحاك والحسن . وقيل : للسائلين أي للذين يسألون الله أرزاقهم ويطلبون أقواتهم فإن كلاً يطلب القوت ويسأله ، وهو معنى قول ابن زيد .
- (٤) زيادة مني .
- (٥) انظر الجواهر ١٠٢ ، وشرح المع الموح ١/١٠٢ ، ومجمع البيان ٦/٥ ، وتفسير الطبري ٣٧٤/٥-٦٤-٦٣/٢٤ ، والقرطبي ٣٤٣/١٥ ، وابن كثير ١٠٤/٧-١٥٥ ، ومجمع التفاسير ٣٧٤/٥
- (٦) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٢٨
- (٧) أبدعوا وتَقَضُّضُوا كلاهما بمعنى تفرقا .

وَأَنَّ الْأَرْضَ خَلَقْتَ قَبْلَ السَّمَاءِ ، وَأَنَّهَا دُحِيتْ بَعْدَ مَا خَلَقْتَ السَّمَاءَ ؛ فَلَا يُوجِبُ الدُّخُوْ خَلْقَهَا بَعْدَ خَلْقِ السَّمَاءِ ، لِأَنَّ الدُّخُوْ غَيْرُ الْخَلْقِ .

٣ وقال قوم : إِنَّ « ثُمَّ » لترتيب الخبر على الخبر <sup>(١)</sup> ، أخبر أولاً بخلق الأرض ثم أخبر بخلق السماء . وقد تقدم مثل هذه الآية أي جمّة <sup>(٢)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup>

٦ [ ١١ ]

ولم يقل « طائعتين » ليكون طبق قوله ﴿ قَالَتَا ﴾ ، لأن التثنية جمع ، ثم جمعها بالياء والواو والنون <sup>(٥)</sup> لما وصفها بالطاعة التي هي من فعل العقلاء <sup>(٦)</sup> .

٩ [ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> : ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ١٩ ]

(١) سلف التعليق على هذا ٢٣٥

(٢) انظر ما سلف ٢٣٦-٢٣٥ والتعليق والمصادر ثمة ، و ٤٤١ ، ٨٤٩ . وانظر التعليق على آيات سورة النازعات في موضعها .

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الجواهر ٩٠٤ ، ومساني القرآن للفراء ١٢/٣ ، وإعراب القرآن ٢٩/٣ ، وجمع البيان ٦/٥ ، والبيان ٣٣٧/٢ ، والبحر ٤٨٦/٧-٤٨٧ ، وتفسير الطبري ٦٤/٢٤ ، والقرطبي ٣٤٤/١٥ ، وابن كثير ١٥٦/٧ ، وجمع التفاسير ٣٧٤/٥-٣٧٥ ، وابن الشجري ٣١١/١

(٥) في الأصل : بالواو والنون والياء .

(٦) وقيل : التقدير : أتينا بمن فينا طائعين ، عن الكسائي والفراء والنحاس والطبري ومن وافقهم . وقيل لما خبر بالإتيان أجرى عليهن ما يجري على من يعقل من الذكور ، عن الكسائي والفراء والنحاس والطبري ومن وافقهم . وقوله « جمعها ... وصفها » يريد السموات والأرضين ، ولو قال : جمعها ... وصفها لكان أنسب لللفظ الآية في قوله ﴿ ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا .. ﴾ .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر الجواهر ٦٤٠ ، ٧١١ ، والحجة ٢٢/١-٢٣ ، وجمع البيان ٨/٥ ، والبيان ٣٣٨٢-٣٣٩ والتبيان ١١٢٥ . وقد سلف الكلام على نظيرة هذه الآية ١٠١٦

﴿ يوم ﴾ نصب بدل قوله ﴿ فهم يوزعون ﴾ لأنَّ « يوماً » بمنزلة « إذا » ولا ينتصب بقوله ﴿ وَنَجَّيْنَا<sup>(١)</sup> الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [ ١٨ ] لأنه ماض ، وقوله ﴿ يوم يحشر ﴾ مستقبل ، فلا يعمل فيه الماضي .

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ ﴾ [ ٢٢ ] ﴿ تستترون ﴾ لازم ، أي : ما كنتم تستترون من أن يشهد عليكم ، فحذف « من » فأفضى الفعل إلى « أن » فنصبه / عند سيبويه ، وهو باق على الجر عند الخليل<sup>(٤)</sup> .

٦ ١/١٢٠

قوله عز وعلا : ﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ<sup>(٥)</sup> ﴾

[ ٢٣ ]

٩

﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ ظنكم ﴾ خبر الابتداء ، و ﴿ الذي ظننتم ﴾ صفة له ، وقوله ﴿ أرداكم ﴾ خبر بعد خبر ، وإن أضرت فيه « قد » فجعلته حالاً جاز ، أي : ذلك ظنكم مردياً إياكم<sup>(٦)</sup> .

١٢

ويجوز<sup>(٧)</sup> أن يكون ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ ظنكم ﴾ بدل منه . و ﴿ أرداكم ﴾ خبره .

(١) كان في النسخ : وأنجينا ، وهو خطأ .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٣٥/٣ - ٣٦ ، والبيان ٣٣٩/٣

(٤) سلف تنبهنا ١٧٧ أنه منصوب عند الخليل وأن اجر وجه قوي عند سيبويه وهو قول الكسائي .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١٦/٣ ، وإعراب القرآن ٣٦/٣ ، وجمع البيان ١٠/٥ ، والبيان ٣٣٩/٣ . والبحر ٤٩٣/٧ ، والفتح ٦٢٤

(٦) أجاز الوجهين الفراء ومن وافقه . وقد أجاز الفراء الحال ولم يقدر « قد » فخطأه النحاس لأن البصريين لا يجيزون أن يقع الماضي حالاً إلا إذا كانت معه « قد » ظاهرة أو مقدرة ، وهو مذهب الفراء في أكثر كلامه ، انظر تحقيق هذا ٢٢٤

(٧) أجازته النحاس وغيره ، واختاره أبو حيان .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ ذَلِكْ جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ النَّارُ ﴾ [ ٢٨ ] <sup>(٢)</sup>

فيه الوجهان المتقدمان في هذه الآية <sup>(٣)</sup> . ويجوز فيه وجه ثالث ، وهو أن

يكون ﴿ النار ﴾ ابتداء ، و ﴿ لهم فيها دار الخلد ﴾ [ ٢٨ ] خبراً ، ويكون الوقف <sup>(٤)</sup> على قوله ﴿ أعداء الله ﴾ .

ومعنى ﴿ لهم فيها دار الخلد ﴾ : لهم هي دار الخلد . فهذا من باب

« التجريد » وقد تقدمت نظائرها <sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ

وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ . نَزَّلًا مِنْ غَفُورٍ

رَحِيمٍ ﴾ [ ٣١-٣٢ ] <sup>(٦)</sup>

إن جعلت ﴿ نَزَّلًا ﴾ جمع « نازل » كـ « شارف » و « شُرْف » كان حالاً

من الضمير المجرور في قوله ﴿ ولکم فيها ما تدعون ﴾ أعني الكاف والميم ، أي لكم

فيها نازلين . ويكون قوله ﴿ من غفور رحيم ﴾ في موضع نصب صفة

لـ « نُزِّلَ » ، أي نازلين من أمر غفور رحيم .

(١) زيادة من ب .

(٢) طبر الجواهر ٦٦٥-٦٦٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٦ ، ولفراء ١٧/٣ ، وإعراب القرآن ٣٨٧٣ ، وجمع البيان ١١/٥ ، والبيان ٣٣٩/٢ ، والبحر ٤٩٥/٧ ، والبصريات ١٠٩ ، والخصائص ٤٧٤/٢

(٣) أجاز لزج وغيره أن يكون النار بدلاً من الجزء ، وهو ظاهر قول الأخفش ، أو خبراً لمبتدأ محذوف والمجلة تبيير للجزء . وظاهر كلام المؤلف أنه يجوز أن يكون ذلك مبتدأ وجزء آخره والنار خبراً آخر أو يكون جزء بدلاً من ذلك واخبر النار .

٢٤٧ مـ من الهدى ٢٤٧

(٥) ص ٩٤ - ٩٥

(٦) انظر الجواهر ٢٦٦-٢٦٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٦-٤٦٧ ، وإعراب القرآن ٣٩/٢ ، وجمع البيان ١٢/٥-١٣ ، ولبیان ٢٣٩/٢-٣٤٠ ، والبحر ٤٩٧/٧ ، وتفسير الطبري ٧٤/٢٤ ، وكان في السخ « نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا إلى قوله نزلًا من غفور رحيم » فأتمته .



قال أبو علي<sup>(١)</sup> : ولا يكون قوله ﴿ من غفور رحيم ﴾ ظرفاً معمول قوله ﴿ ولكم ﴾<sup>(٢)</sup> لأنه قد عمل في الظرف ، وهو ﴿ فيها ﴾ ، فلا يعمل في ظرف آخر . قال : ولا يجوز في هذا الوجه أن يكون ﴿ من غفور رحيم ﴾ متعلقاً بـ ﴿ تدعون ﴾ لأن حال المجرور قد فصل بينهما<sup>(٣)</sup> . ولكن إن جعلت ﴿ نزلاً ﴾ حالاً من الضمير المرفوع في ﴿ تدعون ﴾ على تقدير : تدعون أنتم نزلاً = جاز أن يتعلق « من » بـ ﴿ تدعون ﴾ لأن الحال والظرف جميعاً في الصلة . وهذا<sup>(٤)</sup> يدل على أن الحال مآ في الصلة في الصلة ، وليس كالحال عن الموصول ؛ لأن الحال عن الموصول تؤذن بتمامه ، فيصير فاصلاً بين الموصول وما بعد الحال من الصلة .

ويجوز أن يكون ﴿ نزلاً ﴾ حالاً<sup>(٥)</sup> من الموصول ، وهو [ ما ]<sup>(٦)</sup> من قوله ﴿ ما تدعون ﴾ أي : ولكم فيها ما تدعون نزلاً . ولا يكون جمع « نازل » وإنما « نزل » ههنا كقوله : ﴿ هذا نُزِّلُهُمْ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [ سورة النازعة ٥٦٠ ] ، وهو

(١) لم تُصَب كلامه في بين يدي من كسه . ولم صرح المؤلف في الجواهر بآل هذا عن أبي عبي وهو نحو ما هنا . لكن نقل الطبرسي عن أبي عبي في : نزل « وجهين : أحدهم أن يكون جمع نزل ويكون حالاً من الضمير في « يدعون » ، وعينه بتعلق « من غفور » بـ « يدعون » ، ولشأن أن يكون النزل ما يجتمع للضيفان فيكون حالاً من « ما » ، وقوله « من غفور » صفة له .

(٢) في الأصل وي : « ولا يكون قوله من غفور رحيم حالاً من قوله ولكم » ، والظاهر أنه هو من المؤلف أصلحه عن وقوع على الصواب في ب . قال المؤلف في الجواهر : « ولا يجوز أن يكون [ من ] متعلقاً بـ « لكم » على أن يكون ظرفاً ، لأنه يتعلق به ظرف آخر وهو « فيها » . ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير مجرور في ب ، لك ، لأنه لا يكون منه حالان ، كما لا يكون له طرفان ، هـ .

(٣) في الأصل : سبه . وهو خطأ .

(٤) في الأصل : وهو .

(٥) في الأصل : حب . وهو خطأ .

(٦) رتبة من ب .

ما يُجَعَل للضَّيْفَان . وهذا إنما يكون على قول من رفع بالظرف ، كقولهم : في الدار زيد قائماً .

٣ فأمّا من رفع بالابتداء فلا يكون حالاً من « ما » ولكن يكون حالاً من الضمير في الظرف ، أو من الضمير المنصوب المحذوف ، أي ما تدعونه نزلاً<sup>(١)</sup> .

٦ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ ﴾ [ ٣٧ ] ولم يقل « خَلَقَهَا » . فيجوز أن يعود إلى الآيات<sup>(٤)</sup> ، أي اسجدوا لله الذي خلق الآيات .

٩ فأمّا أن يعود إلى الشمس والقمر والليل والنهار فإنه لا يصح لأن المذكّر المؤنث إذا اجتمعا كانت الغلبة للتذكير دون التأنيث<sup>(٥)</sup> .

قوله عز وعا : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ [ ٤١ ]

(١) وقيل نزلاً نصب على المصدر من معنى ما قبله أي أنزلكم ربكم نزلاً ، وهو قول الأخفش . ووافقه الطبري وأجازته النحاس وغيره ؛ وتقل النحاس عن الأخفش أيضاً أنه يجوز أن يكون مصدرأ في موضع الحال أي منزلين نزلاً ، فتكون الحال من الضمير في « تدعون » . وقيل التقدير : منزلاً نزلاً فتكون الحال من « ما » .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٨/٣ ، وجمع لبيان ١٤/٥ ، والبيان ٣٤٠/٢ ، والبحر ٤٩٨/٧-٤٩٩ ، وتفسير الطبري ٧٧/٢٤ ، والقرطبي ٣٦٤/١٥ ، وجمع التفسير ٣٨٦/٥ ، وسياق الآية : ﴿ ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ﴾ . ذكره الطبري وأبو البركات وأبو حيان .

(٤) ما قاله المؤلف صحيح في نفسه ، لكنه لا يرد على قول من ذهب إلى أن الضمير يعود إلى الشمس والقمر والليل والنهار ، لأن ذلك جمع وكل جمع تغير العقلاء مؤنث ، وهو قول الفراء والطبري ومن وافقهما ، وأجازته الطبري وأبو حيان وغيرهما .

(٦) انظر شرح الملع اللوح ١/٣٨ و ١/٤٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٧-٤٦٨ ، وللغراء ١٩/٢ ، وإعراب القرآن ٤٣-٤٢/٣ ، وجمع البيان ١٥/٥ ، والبيان ٢٤١/٢ ، والبحر ٥٠٠/٧ ، وإيضاح الوقف ٨٧٧-٨٧٨ ، والقطع ٦٣٥-٦٣٦ ، ولفظي ٧١٠ ، ٧١٢ ، ٨٢٥

لم يذكر لـ « إِنَّ » خبراً<sup>(١)</sup> ، والتقدير : إن الذين كفروا بالذكر يُعذبون<sup>(٢)</sup> ، فحذف الخبر .

وقيل<sup>(٣)</sup> : بل الخبر قوله ﴿ أُولَئِكَ يُنَادُونَ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ [ ٤٤ ] .

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٤٧ ]

التقدير : أين شركائي على زعمكم / .

[ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ قَالُوا أَذْنَاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٤٧ ]

﴿ ما ﴾ نفي ، وعُلِّقت معنى الإيذان والعلم . وكذا مذهب الأخفش في قوله : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٤٨ ] .

(١) اختار أكثر النحويين ومنهم الأخفش والكسائي والفراء والنحاس وغيرهم أن الخبر محذوف ، واختلفوا في تقديره .

(٢) هذا قريب من قول الكسائي في تقديره : « يلقون في النار » ، ودلّ على هذا الحذف قوله قبل هنا ﴿ أَمَّنْ يَلْقَى فِي النَّارِ ﴾ . وذهب الفراء إلى أنه محذوف دلّ عليه ما بعده وهو قوله ﴿ وإنه لكتاب عزيز . لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ﴾ فقدرة النحاس عنه : « قد كفروا بمعجز لم يأت إلا من عند الله » ، وقيل غير ذلك .

(٣) وهو قول عزي إلى أبي عمرو ، وأجازه الأخفش والنحاس وغيرهم . قال الحوفي : « يرد على هذا القول كثرة الفصل وأنه ذكر هناك من تكون الإشارة إليهم وهو قوله ﴿ والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم غمى أولئك ينادون من مكان بعيد ﴾ » اهـ عن البحر .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر إعراب القرآن ٤٦/٣ ، ومجمع البيان ١٨/٥ ، والبحر ٥٠٤/٧ .

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) انظر شرح اللمع اللوح ١/٥٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٨ ، ولفراء ٢٠/٣ ، وإعراب القرآن

٤٦/٣ ، ومجمع البيان ١٨/٥ ، والبيان ٣٤٢/٢ ، والبحر ٥٠٤/٧ .

(٨) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٤٩ و ١/٥٩ ، والجواهر ٤٢٨ ، ٧٥٥ ، ٨٥٩ ، ٩٥٩-٩٦٠ ، وإعراب

القرآن ٤٦/٣ ، ومجمع البيان ١٨/٥ ، والبيان ٣٤٢/٢ ، والبحر ٥٠٤/٧ ، والبغداديات ٤٢ ،

والمسائل المنشورة ٦٦

وكانّه إذا كان النفي واقعاً بعد « الظنّ » و « العلم » كان جارياً مجرى القسم . فيكون حُكْمُهُ حُكْمَ القسم <sup>(١١)</sup> .

٣ وكان سهلاً <sup>(١٢)</sup> يقف على قوله ﴿ وَظَنُّوا ﴾ <sup>(١٣)</sup> . وهذا عندهم ليس بالوجه .  
لأنه إذا لم يُذكر للظنّ مفعول كان مجاباً بجواب القسم <sup>(١٤)</sup> . وكان التقدير عند  
سهل : ﴿ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ وَظَنُّوا ﴾ [ ٤٨ ] أي ظنّوا ظناً ،  
٦ ثم ابتدأ فقال : ﴿ مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾ .

[ قوله تعالى ] <sup>(١٥)</sup> : ﴿ لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ <sup>(١٦)</sup> [ ٤٩ ]  
أي من دعائه الخير ، فحذف الفاعل وأضافه إلى المفعول .

٩ | قوله تعالى <sup>(١٧)</sup> : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ  
مَنْ أَضَلُّ ﴾ <sup>(١٨)</sup> [ ٥٢ ]

(١١) قد تجرى أفعال العلم مجرى لقسم فتعامل معاملته في أن تجيب بحوايه ، وذلك لإفادتها التحقيق ،  
ويحمل عليها الظنّ إذا أفاد التحقيق . نظر في ذلك الكتاب ٤٥٦/١ ، والمسائل المنشورة ٦٦ ،  
وسر لصاعة ٤٠٠ ، والجواهر ٥٥١ ، وترج المبع للمؤلف اللوح ١/٤٩ - ٢ و ١/٥٩ ، ولابن برهان  
٣٩٧-٣٩٨ ، وترج لكافية ٢/٢٨١ ، والمغني ٥٢٤ ، والممع ٢/٢٣٣-٢٣٤

(١٢) هو أبو حاتم السجستاني .

(١٣) وأجاز الوقف عليه ابن الأنباري أيضاً . انظر إيضاح الوقف ٨٧٨ ، والقطع ٦٣٦ ،  
والمكتفى ٤٩٩ ، ومنار الهدى ٢٤٨

(١٤) نقل المؤلف في ترج لمع عن الأخفش قوله : « إذا لم تُعدّ هذه الأفعال فبيح ألا تجرى مجرى  
القسم » .

(١٥) زيادة مني .

(١٦) طر خواهر ١٦٠ ، ١٦٣ ، ٤٧٨ ، ٧٢٩ ، ومعاني القرآن لثغر ٢٠ ٤٠٢ ، واللب ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ولسير

٥٠٤/٧ ، والبصريات ٢٥٩ ، ولبعاديات ١٣٤ ، ٢٨٠ ، والإيضاح ١٥٧ ، والحلييات ٢٩٢ ،

والخصائص ٢٤٨/٣ ، وابن يعيش ٦٣/٦ ، والممع ٧٣/٥ - ٧٤ ، وما سلف ٦٢٧ ، ٧٨١ ، ١١٤٩ ،

(١٧) زيادة من ي و ب .

(١٨) نشر لبين ٣٤٧/٢ ، والبحر ٥٠٥/٧

﴿ مَنْ ﴾ استفهام ، و ﴿ أَضَلُّ ﴾ خبره ، وأغنيا عن مفعولي ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

- ٣ وكان نافع يبدل ألفاً فيقرأ ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وكان علي <sup>(٣)</sup> يحذف الهمزة حذفاً في جميع ما اتصلت به همزة الاستفهام ، نحو ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي ﴾ <sup>(٤)</sup> سورة لعلو ١٩ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> [سورة يونس ٥٠] ، ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴾ [سورة سحر ١٠] . فإذا <sup>(٧)</sup> لم يتصل به همزة الاستفهام لم يحذفها . نحو ﴿ رَأَى الْقَمَرَ ﴾ [سورة الأنعام ٧٠] ، و ﴿ رَأَى الشَّمْسَ ﴾ [سورة الأنعام ٧٨] وما أشبه ذلك . وإنما حذفه لأنه استثقل همزة الاستفهام مع همزة أخرى لما اتصلت بكلمة واحدة .
- ٩

قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ <sup>(٨)</sup>

[ ٥٣ ]

- ١٢ الباء زيادة ، والمفعول محذوف <sup>(٩)</sup> . والتقدير : أولم يكفك ربك .

(١) ذهب أبو حيان إلى أن المفعول الأول محذوف والتقدير أَرَأَيْتُمْ أَنْفُسَكُمْ ، والجملة في موضع المفعول الثاني ، وهو تكلف . وانظر المصادر التي أحلها عليها في ذكر رَأَيْتَ ورَأَيْتَكَ ٣٩٧

(٢) كذا حكى عنه أبو عبيد ، ورويت من طريق الأرق عن ورش عن نافع ، وإذا أبدلها من لالتقاء الساكنين ، والمشهور عنه . وهو ما في السبعة والتيسير . أنه يسهنها بين يين . وقد سلف التعليق على القراءة في الكلام على الآية ٤٠ من سورة الأنعام ص ٣٩٦-٣٩٨

(٣) هو الكسائي ، وسلف التعليق على قراءته أيضاً .

(٤) في الأصل : أَرَأَيْتَ ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٥) في الأصل : أَرَأَيْتُمْ . والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٦) في الأصل : وإذا . والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٨٥٥ ، والعراء ٢١/٢ ، وإعراب القرآن ٤٧/٢ ، ومجمع البيان ٢٠/٥ ، والبيان ٣٤٢/٢ . والبحر ٥٠٥/٧-٥٠٦

(٨) سلف التعليق على زيادة الباء في فاعل كفى وعلى حذف المفعول ٢٨٩-٢٩٠

(٩) في الأصل : ثم

- وقوله : ﴿ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ بدل من « ربك » على تقدير : أولم يكفك شهادة ربك على كل شيء ، فالمفعول محذوف والباء زيادة ، و « أن » مع اسمه وخبره في موضع الجر إذا أبدلته من اللفظ ، وإن حملته على الموضع فهو في موضع الرفع ، لأن الجار والمجرور في موضع الرفع<sup>(١)</sup> ، والبدل كالعطف ، فكما جاز ﴿ وَلَا أُصَغِّرُ ﴾ ، ﴿ وَلَا أُصَغِّرُ ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة يونس : ٦١] جاز أيضاً في موضع « أن » الوجهان ، وقد جاء ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة الأعراف : ٥٩]<sup>(٤)</sup> و ﴿ غَيْرِهِ ﴾ .

(١) أجاز الوجهين الفراء والنحاس وغيرهما .

(٢) سياق الآية : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ ﴾ وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٥٤٤

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٥٩

## سورة عسق

قوله عز و علا : ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣ ]  
 و ﴿ يُوحَى إِلَيْكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فمن قال ﴿ يُوحَى ﴾ كان قوله ﴿ الله العزيز الحكيم ﴾ [ ٢ ] مرتفعاً بفعل مضمر دل عليه يوحى <sup>(٣)</sup> ، ك ﴿ رجال ﴾ في قوله ﴿ يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة النور : ٣٦-٣٧ ] ، وكالبيت <sup>(٥)</sup>  
 الذي أنشدناه هناك .

ومن قال ﴿ يُوحِي ﴾ فهو ظاهر يرتفع لفظه ﴿ الله ﴾ به .  
 [ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ . فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ١٠-١١ ]  
 ﴿ ذلک ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ الله ﴾ عطف بيان ، وقوله ﴿ ربي ﴾ نعت <sup>(٨)</sup>  
 له ، والخبر قوله ﴿ عليه توكلت وإليه أنيب ﴾ .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢١/٣ ، وإعراب القرآن ٤٩/٣ ، والحجة ٢٥٠/٤-٢٥١ خم ، ومجمع البيان

٢١/٥ ، والبيان ٣٤٤/٣-٣٤٥ ، والبحر ٥٠٧/٧-٥٠٨

(٢) قرأ ﴿ يوحى ﴾ ابن كثير وحده وقرأ الباقر ﴿ يوحى ﴾ . انظر السبعة ٥٨٠ ،  
 والتيسير ١٩٤ ، والنشر ٣٦٧/٢

(٣) وهو قول الفراء وأبي علي وأحد قولي الكسائي ومن وافقه . وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون  
 ﴿ الله ﴾ مبتدأ وخبره ﴿ العزيز الحكيم ﴾ أو يكون ﴿ العزيز الحكيم ﴾ نعتاً والخبر ﴿ له ما في  
 السموات وما في الأرض ﴾ [ ٤ ] .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٤٧-٩٥٢

(٥) وهو : ليئك يزيد ضارع لخصومة ومحتبط مما تطيح الطوائح

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) انظر إعراب القرآن ٥١/٣ ، والبيان ٣٤٥/٢ ، والبحر ٥٠٩/٧ ، والتبيان ١١٣١

(٨) أو خبر ، وقوله ﴿ عليه توكلت ﴾ خبر بعد خبر ، انظر التبيان .

وقوله ﴿ فَاطْرَ السَّمَوَاتِ ﴾ خبر بعد خبر<sup>(١)</sup> . وقيل<sup>(٢)</sup> : هو نعت لقوله ﴿ رَبِّي ﴾ . وإن شئت كان بدلاً<sup>(٣)</sup> ، وإن شئت كان خبر ابتداء مضمر<sup>(٤)</sup> ، أي هو فاطر .

٣

[ وقوله<sup>(٤)</sup> : ﴿ يَذْرُؤُكُمْ فِيهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ] [ ١١ ]  
 قيل : الهاء كناية عن المصدر ، أي يذروكم في الذرة<sup>(٦)</sup> [ أي يذروكم في جملة المخلوقات ]<sup>(٧)</sup> .

٦

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [ ١١ ]<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) أجازته أبو البركات والمعكري وأبو حيان .  
 (٢) أجازته النحاس ومن وافقه .  
 (٣) أجازته أبو البركات متابعاً للمؤلف من غير تصريح بالنقل عنه . وهذا وجه ضعيف لأن البذل بالصفات ضعيف ، انظر ما سلف من التعليق ص ٧  
 (٤) زيادة مني .  
 (٥) انظر الجواهر ٥٦٧ ، ٨٤٥ ، وشرح المصباح اللوح ١/١٤٢ - ومعاني القرآن للقرطبي ٢٢/٣ ، وإعراب القرآن ٥١/٣ ، ومجمع البيان ٢٣/٥ - ٢٤ ، والبحر ٥١٠/٧ ، وتفسير الطبري ٩-٨/٢٥ ، والقرطبي ٨/١٦ ، وابن كثير ١٨٢/٧ ، ومجمع التفسير ٤٠٠/٥ ، والكشاف ٤٦٢/٣ . وسياق الآية ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ يَذْرُؤُكُمْ فِيهِ ﴾ .  
 (٦) وهو الخلق ، عن النحاس والحافظ ابن كثير وهو معنى قول السدي ومجاهد ، وقيل الهاء لذلك الجعل ، ذكره الطبري والقرطبي وغيرهما وهو قول الزمخشري .  
 (٧) زيادة من ب .  
 (٨) انظر الجواهر ٦٧٣ ، ٨٢٩ ، ٩٠٥ ، وشرح المصباح اللوح ١/٨٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٨٢ ، ٣٠٣ ، وإعراب القرآن ٥٢/٣ ، ومجمع البيان ٢٤/٥ ، والبيان ٣٤٥/٢ ، والبحر ٥١٠/٧ ، وتفسير الطبري ٩/٢٥ ، والقرطبي ٨-٩/١٦ ، ومجمع التفسير ٤٠٠/٥ ، والمقتضب ١٤٠/٤ ، والأصل ١٦٦/١ ، ٢٩٤/٤ ، ٤٣٨ ، وضرورة الشعر ١٦١-١٦٢ ، والبغداديات ١٥٩-١٦٠ ، والعضديات ١٧٥-١٧٦ ، وسر الصناعة ٢٩١-٢٩٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، وأسرار البلاغة ٢٨٤ ، وابن يعيش ٨١/٨ .  
 والمغني ٢٣٧-٢٣٨ ، وانظر بحثاً جيداً في هذه الآية للدكتور محمد عبد الله دراز في كتابه ( النبأ العظيم ، نظرات جديدة في القرآن ) ص ١٣٢-١٣٦



الكاف زيادة<sup>(١)</sup> ، أي ليس مثله شيء : لأنه ينفي المثلثة ، لأنه<sup>(٢)</sup> يثبتها . / وإذا لم تجعلها زيادةً كان إثبات المثل .

١/١٢١

٣ وقيل : بل المضاف محذوف ، والمثل بمعنى الصفة ، والتقدير : ليس كصاحب صفته شيء ، وصاحب صفته هو ، أي ليس كهو شيء<sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ ﴾ [ ٢٢ ]<sup>(٥)</sup>

٦

[ أي جزاءه واقع بهم ]<sup>(٤)</sup> فحذف المضاف ، وهو يعود إلى الكسب الذي دل عليه ﴿ مَا كَسَبُوا ﴾ أي جزاء كسبه واقع بهم<sup>(٦)</sup> .

٩ [ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾<sup>(٧)</sup>

[ ٢٣ ]

١٢ إن شئت كان التقدير : ذلك الذي يبشر الله به عباده الذين آمنوا ، فحذف الباء ثم حذف الهاء<sup>(٨)</sup> .

(١) وهو قول الأخفش والمبرد والنحاس وابن السراج وأبي علي والسيرافي وأبي الفتح وأكثر الناس . و ، مثل ، في هذا القول أطلق على نفس الشيء .

(٢) أي لأن الكاف يثبت المثلثة ، وعبارته مضطربة .

(٣) ذكر هذا القول الطبرسي ، وذكره أبو حيان ولم يقدر فيه حذف المضاف .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٦٦ ، ٧٨٠ ، وإعراب القرآن ٥٧/٣ . والبحر ٥١٥/٧

(٦) نحوه في البحر : وبال كسبه . وقيل التقدير : العقاب ، عن النحاس ، وقيل : العذاب ، عن أبي حيان ، ومؤدى ذلك واحد .

(٧) انظر الجواهر ٣١٥ ، ٤٨٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٠ ، وجمع البيان ٢٨/٥ ، والبيان ٣٤٧/٢ ، والبحر ٥١٥/٧-٥١٦ ، والعصديات ١٣١ . وابن الشجري ٧/١ ، والمفني ٧٠٩ ، ٧٣٧ ، والخزانة ٥٢١/٢ ، وما سلف ٥٢٠

(٨) هذا قياس قول أبي علي ومن وافقه ، وقياس قول سيبويه أنه حذف الجار دفعة واحدة ، وقد سلف التعليق على هنا ٣٨ ، وسلف أيضاً بسط التعليق على حذف الجار والعائد إلى الموصول من جملة الصلة ٧٤٥

وإن شئت كان حُكِّمَ « الذي » حُكِّمَ « ما » ويكون مصدرياً<sup>(١)</sup> ، أي ذلك تبشير الله عباده الذين آمنوا .

٢ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٢٤ ]

٦ ﴿ يَمْحُ اللَّهُ ﴾ ليس بمعطوف على ﴿ يَخْتِمُ ﴾<sup>(٤)</sup> ولكن الواو حُذِفَ في المصحف في الخط<sup>(٥)</sup> ، كما جاء ﴿ سَنَدُّعُ الرَّبَّانِيَّةِ ﴾ [ سورة العلق : ١٨ ] . وإنما لم يكن معطوفاً على ﴿ يَخْتِمُ ﴾ لأنَّ مَحُوَ الباطل واجب وليس مُعَلِّقاً بالشرط . ويدل<sup>(٦)</sup> على أن قوله ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ مستأنف = قوله تعالى ﴿ وَيَحِقُّ الْحَقُّ ﴾ [ ٢٤ ] فرفع ، ولو كان مجزوماً لقال « وَيَحِقُّ الْحَقُّ »<sup>(٧)</sup> .

وقيل<sup>(٨)</sup> : إن قوله ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ ﴾ عطف على قوله ﴿ يَخْتِمُ ﴾<sup>(٩)</sup> والمعنى :

(١) وهو قول يونس . قال المؤلف في الجواهر : « ويحكى عن يونس أنه أجرى - الذي مجرى - م ، فجعله في حكم المصدر على تقدير ... ذلك تبشير الله عباده » اهـ . وأجازه الأخفش وأبو علي وابن جني ومن وافقهم ، والجمهور منهموا ذلك ، انظر ما سلف ٥١٩ - ٥٢٠ .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر شرح البع اللوح ١/٧٨ - ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩/٣ - ٦٠ ، ومجمع البيان ٢٨/٥ ، والبيان ٣٤٧/٢ ، والبحر ٥١٧/٧ ، وتفسير الطبري ١٨/٢٥ ، والقرطبي ٢٥/١٦ . وابن كثير ١٩٢/٧ ، والخصائص ٢٩٢/٢ و ١٢٤/٣ . ورسم في ب هنا « ويمح » وفي الأصل وي « ويمحو » وكذا هو في النسخ في المواضع الآتية ، فرسمته كله بلا واو اتباعاً لرسم المصحف .

(٤) والوقف على ﴿ قلبك ﴾ تام ، انظر إيضاح الوقف ٨٨١ ، والقطع ٦٤١ ، والمكتفى ٥٠٣ . ومنار الهدى ٢٤٩

(٥) انظر المصادر السالفة ، والمقنع ٣٥

(٦) هذا دليل صناعي صحيح ، ومعنى الآية قاطع بأنه مستأنف .

(٧) قال المؤلف في شرح الملح : « ... ولو كان محمولاً على قوله يَخْتِمُ لقال ويحق ، بالكسر » اهـ ، أو لقال « ويحق » بالفتح .

(٨) هذا قول حكاه يعقوب الحضرمي ، فالوقف على ﴿ الباطل ﴾ ، انظر القطع ومنار الهدى .

(٩) في الأصل وي : ويختم . والصواب من ب .

- وَيَحِثُّ اللَّهُ الْبَاطِلَ بِأَنْ يُنْزِلَهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ آخِرٍ<sup>(١)</sup> . وَيَكُونُ قَوْلُهُ ﴿ وَيَحِقُّ ﴾ مَبْنِيًّا عَلَى الضَّمِّ ، كَمَا أَنَّ مَنْ قَالَ ﴿ وَيَحِقُّ ﴾ فَكُسِرَ بِنَاءُ عَلَى الْكَسْرِ<sup>(٢)</sup> .
- [ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٢٩ ]
- أَي فِي إِحْدَاهُمَا<sup>(٥)</sup> ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ . كَقَوْلِهِ ﴿ يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ ﴾<sup>(٦)</sup>
- [ سورة الرحمن : ٢٢ ] أَي مِنْ أَحَدِهِمَا<sup>(٧)</sup> ، فَحُذِفَ .

- (١) قَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي شَرْحِ اللَّع : « فَيَكُونُ مَعْنَى الْآيَةِ : فَإِنْ يَشَاءُ اللَّهُ يَخْتِمُ عَلَى قَلْبِكَ وَيَنْزِلُ عَلَى لِسَانِ نَبِيٍّ آخِرٍ افْتِرَاءً لَوَاقِرْتِ وَيَحِثُّ اللَّهُ الْبَاطِلَ عَلَى لِسَانِهِ » اهـ .
- (٢) يَرِيدُ أَنْ « وَيَحِقُّ » مُجْزُومٌ ، وَالضَّمُّ فِيهِ لَالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ كَمَا أَنَّ الْكَسَرَ كَذَلِكَ . وَهَذَا لَا يَسْتَتَبُّ لَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَوَّلُهُمَا : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الضَّمُّ فِي « وَيَحِقُّ » إِنْ كَانَ مُجْزُومًا لِأَنَّ الضَّمَّ فِي الْمَدْعَى فِي نَحْوِ لَمْ يَزِدْ لِلِاتِّبَاعِ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِتِّبَاعُ فِي « وَيَحِقُّ » لِأَنَّ الْحَاءَ مَكْسُورَةٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَّبِعَهَا ضَمُّ الْيَاءِ لِأَنَّ الْحَاءَ مُتَحَرِّكَةٌ وَهِيَ حَاجِزٌ حَصِينٌ . وَالثَّانِي : أَنَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ « وَيَحِقُّ » مُجْزُومٌ بِالْعُطْفِ عَلَى « يَخْتِمُ ﴾ يَقِفُ عَلَى « الْبَاطِلِ ﴾ ، فَيَكُونُ ﴿ وَيَحِقُّ ﴾ رَفْعًا عَلَى الْإِسْتِنَافِ . وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ مُتَكَنِّفٌ فِيهِ خَطَأً كَمَا رَأَيْتُ .
- أَمَّا « لَمْ يَزِدْ » فَيَجُوزُ فِيهِ الْكَسَرُ عَلَى الْأَصْلِ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَالْفَتْحُ لِلْخَفَةِ ، وَالضَّمُّ لِلِاتِّبَاعِ ، انْظُرِ الْمَصَادِرَ الَّتِي أَحْطَا عَلَيْهَا ص ١٢ (٣) زِيَادَةُ مَنْ ي وَ ب .
- (٤) انْظُرِ الْجَوَاهِرَ ٧٤ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنَ لِلْفَرَاءِ ٢٤/٣ ، وَإِعْرَابَ الْقُرْآنِ ٦١/٣ ، وَمَجْمَعَ الْبَيَانِ ٣١/٥ ، وَالْبَيِّنَانِ ٣٤٨/٢ ، وَالْبَحْرَ ٥١٨/٧ ، وَتَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ ٢٥/٢٥ ، وَالتَّقْرِطِيَّ ٢٩/١٥ ، وَابْنَ كَثِيرٍ ١٤٩/٧ . وَمَجْمَعَ التَّفَاسِيرِ ١٢٥/٤ . وَسِيَاقُ الْآيَةِ : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾ .
- (٥) هَذَا قَوْلُ الْفَرَاءِ . وَعِزِّي إِلَى أَبِي عَلِيٍّ . وَأَجْزَاهُ الْقَرَطُبِيُّ وَأَسْوَحِيَّانُ وَمَنْ وَافَقَهُمَا . وَأَنْكَرَهُ النُّحَاسُ ، قَالَ : « وَالَّذِي قَالَهُ [ يَعْنِي الْفَرَاءُ ] لَا يُعْرَفُ فِي تَفْسِيرِهِ وَلَا لَفْظُهُ » اهـ . وَرَأَى أَنَّ التَّنْثِيَةَ عَلَى بَابِهَا وَقَالَ : « وَالْعَرَبُ تَقُولُ لِكُلِّ مَا يَتَحَرَّكُ فِيهِ شَيْءٌ دَبٌّ فَهُوَ دَابٌّ ثُمَّ تَدْخُلُ الْحَاءُ لِلْمِبَالِغَةِ فَتَقُولُ دَابَّةً » اهـ فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ وَجَمِيعُ الْحَيَوَانَاتِ ، وَانْظُرِ تَأْوِيلَ الْآيَةِ فِي الْمَصَادِرِ السَّالِفَةِ .
- (٦) انْظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي الْجَوَاهِرِ ٧٥ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنَ لِلْفَرَاءِ ١١٥/٣ ، وَإِعْرَابَ الْقُرْآنِ ٣٠٥/٣ . وَالْحِجَّةَ ٣٤٣/٤-٣٤٤ خَمْ . وَمَجْمَعَ الْبَيِّنَانِ ٢٠١/٥ ، وَالْبَحْرَ ١٩١/٨-١٩٢ . وَتَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ ٧٨-٧٧/٢٧ ، وَالتَّقْرِطِيَّ ١٦٧/١٧-١٦٣ ، وَابْنَ كَثِيرٍ ٤٦٨/٧ ، وَمَجْمَعَ التَّفَاسِيرِ ١٤٠/٦ ، وَبِجَازِ الْقُرْآنِ ٢٤٤/٢
- (٧) هَذَا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ وَالْفَرَاءِ وَالزَّجَاجِ وَأَبِي عَلِيٍّ وَمَنْ وَافَقَهُمْ . وَرَدَّهُ النُّحَاسُ أَيْضًا ، قَالَ : « فِي =

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ أَوْ يُوبِقْهُمْ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ . وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٣٥-٣٤

بنصب الميم ورفعها <sup>(٣)</sup> . فالنصب لكونه بعد الجزاء <sup>(٤)</sup> مع اعتبار التبعية للام <sup>(٥)</sup> . والرفع على الاستئناف .

[ قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ] ٣٧

إن <sup>(٨)</sup> شئت كان ﴿ هم ﴾ تأكيداً لما في ﴿ غضبوا ﴾ ، و ﴿ يغفرون ﴾ جواب ﴿ إذا ﴾ . وإن شئت كان « فهم يغفرون » فتضمر الفاء <sup>(٩)</sup> ، ويكون

= هذا من البعد ما لاختفاء به على ذي فهم أن يكون منها من أحدها ... ثم ذكر أربعة أقوال أخرى في تأويل الآية تبقي الآية على ظاهرها من إرادة التثنية ، فقيل : يخرج من المواضع التي يلتقي فيها الماء الملح والماء العذب ، وقيل غير ذلك ، انظر كلامهم في تأويلها في المصادر السالفة .

- (١) زيادة من ي .
- (٢) انظر شرح المع اللوح ٢/١٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤/٣ ، وإعراب القرآن ٦٣/٣ ، والحجة ٢٥٢/٤-٢٥٣ خم ، ومجمع البيان ٣٢-٣١/٥ ، والبيان ٣٤٩/٢ ، والبحر ٥٢٠/٧-٥٢١ ، والكشاف ٤٧٢/٣ ، وما سلف ٢٠٥
- (٣) قرأ بالرفع نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون بالنصب ، انظر السبعة ٥٨١ ، والتيسير ١٩٥ ، والنشر ٣٦٧/٢
- (٤) في قوله تعالى : ﴿ إنا يشأ يسكن الريح فيظللن رواكد على ظهره إن في ذلك لآيات لكل صبار شكور [ ٢٢ ] أَوْ يُوبِقْهُمْ ... ﴾ .
- (٥) انظر ما سلف ٢٠٦ . وما ذكره من اعتبار التبعية شيء انفرد بذكره فيما أعلم . وقد قيل في تأويل ذلك أقوال متكلفة ، انظر البحر .
- (٦) زيادة من ي و ب .
- (٧) انظر مجمع البيان ٣٣/٥ ، والبيان ٣٤٩/٢ ، والبحر ٥٢٢/٧
- (٨) في الأصل وي : فإن .
- (٩) أجاز هذا هنا وقد قال فيما سلف ١٣٤ إن إضمار الفاء ليس بالفصح وموضعه الشعر ، وكنا قبل أبو حيان ، انظر ما سلف من التعليق ١٣٤ ، ٢٢٥ ، ٢٤٩ . وأجاز أبو حيان أن يكون « هم » مبتدأ و « يعفون » خبر وإذا متعلقة بـ « يغفرون » ، فتكون إذا ظرفية غير شرطية .

﴿ هم ﴾ ابتداءً ، و ﴿ يغفرون ﴾ خبراً<sup>(١)</sup> .

وكذا ﴿ هم يَنْتَصِرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٣٩ ]

٣ إن شئت كان وصفاً<sup>(٣)</sup> لمنصوب قبله ، و ﴿ ينتصرون ﴾ جواب  
﴿ إذا ﴾ . وإن شئت كان التقدير « فهم ينتصرون »<sup>(٤)</sup> .

٦ وقياس قول سيبويه أن يرتفع ﴿ هم ﴾ بفعل مضر دل عليه  
﴿ ينتصرون ﴾<sup>(٥)</sup> لأنه قال<sup>(٦)</sup> : [ إذا قلت<sup>(٧)</sup> : إن تأتني زيداً<sup>(٨)</sup> يضرب ، يرتفع  
« زيد » بإضمار فعل دل عليه « يضرب » . والآية تدل على ما ذهب إليه من  
قوله<sup>(٩)</sup> : « أزيد إذا أتاك تضرب<sup>(١٠)</sup> » إذا جعلته<sup>(١١)</sup> جواباً ولم تنو به التقديم ،

(١) في الأصل : خير ، وهو صواب .

(٢) انظر الجواهر ٥٤٨-٥٤٩ ، ومجمع البيان ٣٣/٥ ، والبيان ٣٥٠/٢ ، والبحر ٥٢٢/٧ ، والمفني ١٣٦-١٣٥ . وسياق الآية : ﴿ والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ﴾ .

(٣) أي توكيداً ، وقد سلف التعليق على هنا ٣٣ . وأجاز هذا الوجه من قبله الحوفي ، قال أبو حيان : « وفي هذا نظر ، وفيه الفصل بين اللؤكد والتوكيد بالفاعل ... » اهـ .

(٤) القول فيه كالقول في سابقه ، انظر ح ٩ من الصفحة السابقة . وذهب ابن هشام إلى أن « هم » مبتدأ وينتصرون خبر وإذا متعلقة بينتصرون ، وهي ظرفية غير شرطية .

(٥) وقيل هذا القول أيضاً في الآية السابقة ، انظر البحر .

(٦) عبارة سيبويه ٤٥٨/١ : « وأعلم أن قولهم في الشعر إن زيداً يأتك يكن كذا إنما ارتفع على فعل هذا نفسه ... فإن قلت إن تأتني زيداً يقل ذلك = جاز على قول من قال زيداً ضربته ، وهذا موضع ابتداء ... » اهـ وشرحه ما قاله المؤلف .

(٧) زيادة من ب .

(٨) في الأصل وي : إن تأت ( في ي يأت ) . وفي الأصل : فزيد ، وهو خطأ .

(٩) قال سيبويه ٦٨١ : « ... وإن قلت : زيداً إذا يأتيني أضرب ، تريد معنى الهاء ولا تريد : زيداً أضرب إذا يأتيني . ولكنك تضع أضرب ههنا مثل أضرب إذا جزمتم وإن لم يكن مجزوماً لأن المعنى معنى المجازاة في قولك : أزيد إن يأتك أضرب ، ولا تريد به : أضرب زيداً ، فيكون على أول الكلام رفعت عنده فجيد ، كما لم ترد بهذا أول الكلام ، وكذلك حين إذا قلت : أزيد حين يأتك تضرب ، وإنما رفعت الأول في هذا كله لأنك جعلت تضرب وأضرب جواباً فصار كأنه من صلاته إذ كان من تمامه ولم يرجع إلى الأول ... » اهـ .

وَأَنَّهُ شُبِّهَتْ بـ « إِنْ » فِي وَصْلٍ « الَّذِي » <sup>(١)</sup> وَخَبَرَ الْإِبْتِدَاءَ . وَمِثْلُهُ ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا  
فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ سورة آل عمران : ١٣٥ ] ، وَقَوْلُهُ  
﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا ﴾ [ سورة الفرقان : ٦٧ ] .

٣

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ  
الْأُمُورِ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٤٣ ]  
أَي : مِنْهُ ، فَحَذَفَ <sup>(٥)</sup> .

٦

☆ قَوْلُهُ <sup>(٦)</sup> عَزَّ وَعَلَا : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٧)</sup>

[ ٤٧ ]

أَي مِنْ عَذَابِ اللَّهِ <sup>(٨)</sup> . وَأَحَدُ الظَّرْفَيْنِ صِفَةٌ لِلْمَنْفَى ، وَالْآخَرُ خَبَرٌ . وَإِنْ

٩

(١٠) فِي ي : يَضْرِبُ ، وَضَبَطَ فِي الْأَصْلِ بِالْوَجْهِينِ ، وَصَوَابُهُ بِالتَّاءِ .

(١١) فِي الْأَصْلِ وَي : إِذَا جَعَلَهُ جَوَاباً وَلَمْ يَنْوِ ، وَالصَّوَابُ مِنْ ب .

(١) انْظُرْ مَا سَلَفَ مِنْ وَقُوعِ الشَّرْطِ صِلَةِ لِلْمَوْصُولِ ٩١٠ . وَانْظُرْ فِي وَقُوعِ جُمْلَةِ الشَّرْطِ خَبَرًا  
ابْنُ يَعِيشَ ٨٩/١ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : زَيْدٌ إِنْ تَكْرَمَهُ يَشْكُرْكَ .

(٢) كَانَ فِي النِّسْخِ ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً ﴾ فَانْتَمَتِ الْآيَةُ لِمَكَانِ الشَّاهِدِ .

(٣) زِيَادَةُ مِنْ ي وَب .

(٤) انْظُرِ الْجَوَاهِرَ ٣١٢ ، ٥٦٣ ، ٩١٢ ، وَمَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٤٧٠ ، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ ٦٩/٣ ، وَجَمَعَ

الْبَيَانَ ٣٤/٥ ، وَالْبَيَانَ ٣٥٠/٢ ، وَالْبَحْرَ ٥٢٣/٧ ، وَالْإِيضَاحَ ٤٥ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٩١/١-٩٢

و ٦٢/٨ ، وَالْمِفْتَاحَ ٦٤٨ ، ٧٧٤ ، وَمَا سَلَفَ ١٧٠ ، ٢٧٣ ، ٤٥٥ ، ٧٥٦ ، ٨٣٠ ، ١١٨٢

(٥) سَلَفَ التَّعْلِيقُ عَلَى حَذْفِ الْجَارِ وَالْعَائِدِ مِنْ جُمْلَةِ الْخَبَرِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ ٢٧٣

(٦) انْفَرَدَتْ نَسْخَةُ الْأَصْلِ بِالْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ .

(٧) انْظُرِ الْبَيَانَ ٣٥٠/٢ ، وَالْبَحْرَ ٥٢٥/٧ ، وَالْكَشَافَ ٤٧٤/٣

(٨) هَذَا سَهْوٌ مِنَ الْمُؤَلِّفِ ، فَإِنْ مَا ذَكَرَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الضَّرِيرُ فِي « لَهُ » يَعُودُ عَلَى الْإِنْسَانِ ،  
وَالصَّوَابُ أَنْ يَعُودَ عَلَى « يَوْمٍ » ، أَي يَوْمٌ لَا يَرِدُهُ أَحَدٌ بَعْدَ مَا حَكَّمَ اللَّهُ بِهِ .

شئت جعلت أحدهما معمولاً للآخر ، أو جعلتها صفتين وأضمرت الخبر . وإن شئت جعلتها خبرين <sup>(١)</sup> .

٣ وليس في القسمة تعليق أحدهما بالمصدر <sup>(٢)</sup> بـتة أيها الجاهل <sup>(٣)</sup> . ألا ترى قوله <sup>(٤)</sup> : « لا مرورَ بزيد ، ولا نزولَ على عمرو » <sup>(٥)</sup> فالك <sup>(٦)</sup> والتنزيل / وأنت جاهل بـ « الإيضاح » <sup>(٧)</sup> ؟!

٦ وأما قوله ﴿ مَالِكٌ مِنْ مَلْجَأٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٤٧ ] فهو <sup>(٩)</sup> في موضع الوصف له ﴿ يوم ﴾ ﴿ كما أن ﴾ ﴿ لا مردَّ له ﴾ كذلك ، والتقدير : مَالِكٌ مِنْ مَلْجَأٍ فِيهِ ، ﴿ وَمَالِكٌ مِنْ نَكِيرٍ ﴾ [ ٤٧ ] أي فيه ، فأغنى عن ذكر « فيه » قوله ﴿ يَوْمُئِذٍ ﴾ . ولا وقف <sup>(١٠)</sup> على قوله ﴿ مِنْ اللَّهِ ﴾ ☆ .

قوله عز وجل : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِّئٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ <sup>(١١)</sup> [ ٥١ ]

(١) تابعه صاحب البيان ناقلاً كلامه من غير تصريح . وذهب أبو حيان إلى أن « من الله » متعلق

محذوف دل عليه ﴿ لا مردَّ له ﴾ ، وجز أن يكون متعلقاً بـ « يأتي » وهو أحد قولي الزمخشري .

(٢) أحاز الزمخشري أن يكون ﴿ من الله ﴾ متعلقاً بالمصدر ﴿ مردَّ له ﴾ . وروته أبو حسان أنه لو كان من صلتة لكان معمولاً له فكان يكون معرباً منوناً ، وهو ما قاله المؤلف .

(٣) لأعرف المعنى به .

(٤) يريد قول أبي علي ، انظر الإيضاح له ٢٤٧-٢٤٨

(٥) لو كان الجاران من صلة المصدر لثبب الاسم ونون .

(٦) في الأصل : كالك ، وهو تحريف .

(٧) لأبي علي الفارسي .

(٨) السياق ﴿ ... لا مرد له من الله مَالِكٌ مِنْ مَلْجَأٍ يَوْمُئِذٍ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ ﴾ .

(٩) في الأصل : فهي ، والوجه ما أثبت .

(١٠) لاختلاف فيه بين أصحاب الوقف .

(١١) نظر الجواهر ٦٢٧ ، ٦٤٥-٦٤٦ ، ٧٢٠ ، ٨٥٧-٨٥٩ ، وترج اللع اللوح ٢/٢٤-١/٢٥٥ و ٢/٣٠

و ١/٨١-٢/٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٣٦ ، وإعراب القرآن ٣/٧١-٧٤ ، والحجّة =

﴿ من ﴾ يتعلق بمضمر ، والتقدير : إلا موحياً أو مكلماً<sup>(١)</sup> من وراء حجاب ؛ فهو معطوف على « وَحْيِي » و « وَحْيِي » مصدر في موضع الحال<sup>(٢)</sup> .

٣ ولا يتعلق ﴿ من ﴾ بقوله ﴿ أن يكلمه الله ﴾ لأنه قبل حرف الاستثناء ، فلا يعمل فيما بعده<sup>(٣)</sup> ، مع أنه<sup>(٤)</sup> جَوَزَ تعلُّقه به لأنه ظرف ، قال<sup>(٥)</sup> : والظرف يعمل فيه الوَهْمُ<sup>(٦)</sup> .

٦ ﴿ أو يرسل رسولاً ﴾ في تقدير : أو أن يرسل رسولاً . وهو معطوف على « وَحْيِي » أي : إلا وحيّاً أو إرسال رسول<sup>(٧)</sup> .

= ٢٥٤/٤-٢٥٩ خم . ومنه أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٢٦٧-٢٧ ، والبيان ٣٥١/٢ ، والبحر ٥٢٦٧-٥٢٧ ، والكتاب ٤٢٨/١-٤٢٩ ، والمقتضب ٣٤/٢ ، والمسائل المنشورة ٧١ ، والمغني ٣٥١ . ٢٢٦ ، وتفسير القرطبي ٥٣/١٦ ، والكشاف ٤٧٥/٣

(١) قدره أبو علي : « يكلمه » ونص أنه في موضع الحال .

(٢) وهو قول أبي علي ومن وافقه ، وأجازه النحاس وأجاز أيضاً أن يكون نصباً على المصدر .

(٣) انظر ما سلف ٥٦٠ ، والتعليق ثمة ، وانظر ١٠٨٧

(٤) أي أبا علي . انظر ما نقلناه من كلامه على قوله تعالى : ﴿ وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا

بإدي الرأي ﴾ [ سورة هود : ٢٧ ] ص ٥٦١

(٥) هذا معنى قول أبي علي ثمة : « ولو كان بدل الظرف غيره لم يجوز » ، وعبر عنه المؤلف في شرح

اللمع اللوح ١/٨٠ بقوله « قال : لأن بإدي الرأي ظرف والظرف يكفى فيه براءة الفعل » .

(٦) نصّ للأولف فيما سلف ٥٦٢ أن الظرف عنده محمول على ما قبل إلا ، وهو ما اختاره في الجواهر

وشرح اللمع ، وتعقّب أبا علي الذي ناقض نفسه فأجاز في ﴿ بإدي الرأي ﴾ ما منعه في ﴿ من

وراء حجاب ﴾ فقال المؤلف شرح اللمع : « ... فسبحان الله ! أليس قوله ﴿ أو من وراء

حجاب ﴾ ظرف أيضاً ؟ فما بال ﴿ بإدي الرأي ﴾ يعمل فيه ﴿ اتبعك ﴾ قبل « إلا »

ولا يعمل في قوله ﴿ أو من وراء حجاب ﴾ قوله ﴿ أن يكلم ﴾ ؟ ! أليسا ظرفين ؟ فلم جز

هناك ولم يجوز ههنا ... » اه وانظر تمام كلامه..

(٧) هذا قول الخطيب ووافقه سيبويه والناس جميعاً . والمصدر في موضع الحال أيضاً . وجاز أن تكون

أن وصلت في موضع الحال لأن المعنى فيما قال أبو علي « أو بأن يرسل » فيكون الباء على هذا في

تقدير الحال وإن كان الجار محذوفاً « اه عن الجواهر ، وانظر القرطبي ، ودفع أبو حيان أن



ولا يكون معطوفاً على ﴿ أن يكلمه الله ﴾ لأنه يصير التقدير  
[ حينئذ ]<sup>(١)</sup> : وما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل رسولا ، وقد أرسل رسولا ،  
فكونه<sup>(٢)</sup> عطفاً على « يكلم » فاسدٌ في المعنى<sup>(٣)</sup> .

٣

= يكون « أن يرسل » في موضع الحال لأن سبويه منع « أن تقع أن والفعل المقدر بالمصدر موقع الحال » ، وما عزاه إلى سبويه صحيح وهو في الكتاب ١٩٥/١ ، لكن عزب عن ذهن أبي حيان المعنى الذي ذكرته عن أبي علي ، ولا يخالف ما قال سبويه .

(١) زيادة من ب .

(٢) في الأصل : فبكونه ، وهو تحريف .

(٣) قال أبو علي : « ... فلا يجوز أن يكون محمولا على أن [ يكلمه ] لأنك إن حملته عليها كان المعنى : ما كان لبشر أن يكلمه أو أن يرسل رسولا ، ولم يخل قوله ﴿ أو يرسل رسولا ﴾ من أن يكون المراد فيه : أو يرسله رسولا ، أو يكون : أو يرسل إليه رسولا ... والتقديران جميعاً فاسدان ، ألا ترى أن كثيراً من البشر قد أرسل رسولا وكثيراً منهم قد أرسل إليهم الرسل ... اهـ . وكان في الحجة « لأنك إن حملتها » والوجه ما أثبت .

## سورة الزُّخْرُف

قوله عز و علا : ﴿ حَمْ . وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ . إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾<sup>(١)</sup> ١٣-١١ ٣

هذا جواب القسم . فمن قال : إن حروف التهجي قسم<sup>(٢)</sup> كان قوله ﴿ والكتاب المبين ﴾ عطفاً<sup>(٣)</sup> عليه .

ومن قال : إن قوله ﴿ حَمْ ﴾ أي : حَمْ الأَمْر<sup>(٤)</sup> كان قوله ﴿ والكتاب المبين ﴾ قسماً ، ويكون « حَمْ الأَمْر » ناب عن جواب القسم ، كما تقول : أتيتك والله . ٦

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ ﴾<sup>(٦)</sup> ١٤ | ٩  
خبر « إِنَّ » قوله ﴿ لَعَلِيَّ ﴾ ، وقوله ﴿ فِي أُمِّ الْكِتَابِ ﴾ من صلة

(١) انظر إعراب القرآن ٧٧/٣ ، وتفسير القرطبي ٦١/١٦ و ٢٨٩/١٥ ، وإيضاح الوقف ٨٨٣ . والقطع ٦٤٦ ، والمكتفى ٥٠٦ ، ومنار الهدى ٢٥١

(٢) روي هذا القول عن ابن عباس وعكرمة والكلي والأكفش . وانظر اختلافهم في تأويل حروف الهجاء المذكورة في أوائل السور في تفسير الطبري ٦٧/١-٧٤ ، والقرطبي ١٥٤/١-١٥٧ . وابن كثير ٥٦/١-٦٠ ، وجمع التفاسير ٣٤/١-٣٨ ، وجمع البيان ٢٢/١-٣٣ . واختار أنها من المتشابهات التي استأثر الله بعلمها . وعليه يكون ﴿ والكتاب ﴾ قسماً ولا عطف في الكلام .

(٣) في النسخ : عطف ، والصواب ما أثبت .

(٤) روي هذا القول عن الضحاك والكسائي ، وأجازه ابن الأباري ومن وافقه .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٢ ، وللغراء ٢٧/٣-٢٨ ، وإعراب القرآن ٧٧/٣-٧٨ ، والحجة ٢٦٠/٤ خم ، وجمع البيان ٣٨/٥-٣٩ ل والبيان ٣٥٢/٢ ، والبحر ٧/٨

« عليّ » ، أي إنه لعلّي في هذا المحلّ ، وإنّا قلنا ذلك لمكان اللام ؛ وهذا كما تقول : إنّ زيداً في الدار لقائم .

٣ [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ ] ١٥ ]

و ﴿ إِنَّ كُنْتُمْ ﴾ بالكسر والفتح <sup>(٢)</sup> . فالكسر شرط ، والفتح على معنى : لأنّ كنتم ؛ والمعنى : أفلا نصفح عنكم لأن كنتم ﴿ قوماً مُّسْرِفِينَ ﴾ .

٦ [ قوله تعالى <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ١٥ ]

أي من مال عباده نصيباً ؛ وهذا كقوله : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا ﴾ [ سورة الأنعام : ١٣٦ ] ، فحذف المضاف <sup>(٥)</sup> .

٩ [ قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ أَمْ أَتَّخِذُ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> ] ١٦ ]

المعنى : بل أَتَّخِذُ . ف « أَمْ » يتضمن معنى « بَلْ » والهمزة جميعاً .

قوله عز وجل : ﴿ قَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ

١٢ الْقُرَّيْتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> ] ٣١ ]

(١) زيادة مني .

(٢) قرأ بالكسر نافع وحمة والكسائي ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر السبعة ٥٨٤ ، والتيسير ١٩٥ ، والنشر ٣٦٨/٢ . وانظر الكلام عليها في المصادر المذكورة في ح ٦ من الصفحة السابقة .

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الجواهر ٥٨ ، وإعراب القرآن ٨١/٣-٨٢ ، ومجمع البيان ٤١/٥ ، والبيان ٣٥٢/٢ ، والبحر

٨/٨ ، وتفسير الطبري ٣٤/٢٥ ، والقرطبي ٦٩/١٦ ، وابن كثير ٢٠٩/٧ ، ومجمع التفسير ٤٢٤/٥

(٥) ذكره الطبري أيضاً ، وهو معنى قول الحافظ ابن كثير . وقيل : حكموا بأن بعض عباده وهم الملائكة له أولاد ، وهو معنى قول ابن عباس ومجاهد والسدي والحسن ، قالوا : زعوا أن الملائكة بنات الله ، وقيل غير ذلك .

(٦) انظر شرح السمع اللوح ٢/١٠٤ ، ومجمع البيان ٤٢/٥ ، والبيان ٣٥٢/٢ ، والكتاب ٤٨٤/١ ،

والمقتضب ٢٩٢/٣ ، ٣٠٥ ، وابن يعيش ٩٨/٨

(٧) انظر الجواهر ٥٧ ، ٧٥ . ومعاني القرآن للفراء ٣١/٢ ، وإعراب القرآن ٨٦/٣-٨٧ ، والحجّة =

أي من إحدى القريتين<sup>(١)</sup> ، فحذف المضاف ، وهذا على قول الجمهور<sup>(٢)</sup> .  
وأراد بـ ﴿ القريتين ﴾ مكة والطائف .

وقالوا : الرجلان : الوليد بن المغيرة ، ونعيم بن مسعود الثقفي<sup>٣</sup>  
الأشجعي<sup>(٣)</sup> .

وقال قوم : بل المراد الأخنس بن شريق<sup>(٤)</sup> ، وكان مولده بالطائف وتربته  
بمكة ، فأحب المشركون أن تكون النبوة مع الأخنس<sup>(٥)</sup> . وقد ذكرنا ذلك في  
« المسائل التي على أبي علي »<sup>(٦)</sup> رحمه الله .

= ٣٤٤/٤ خم . وجمع البيان ٤٦/٥ ، والبيان ٣٥٣/٢ ، والبحر ١٣/٨ ، وتفسير الطبري ٣٩/٢٥ - ٤٠ ،  
والقرطبي ٨٣/١٦ ، وابن كثير ٢١٢/٧ - ٢١٣ ، وجمع التفسير ٤٢٩/٥ ، والكامل ٦٣١ - ٦٣٢

(١) هذا قول أبي علي ومن وافقه ومنهم الطبري والقرطبي وأبو حيان . وقدره النحاس : على رجل  
من رجلي القريتين ، وهو مأخوذ من تقدير المبرد « على رجل من رجلين من القريتين » والمعنى  
عند الفراء : على أحد رجلين من القريتين .

(٢) هذا معنى قول الجمهور أن المراد رجل من رجلين من مكة أو الطائف ، وهو قول ابن عباس  
وعكرمة وقتادة والسدي وغيرهم . وقد اختلفوا في تعيين الرجلين .

(٣) هذا سهو من الشيخ فيه تخطيط . والصواب « الوليد بن المغيرة وأبي مسعود الثقفي » كما قال في  
الجواهر ، وهو قول قتادة والفراء وغيرهما ، وقيل غير ذلك . انظر اختلافهم في المعنى بها في  
المصادر السالقة .

وأبو مسعود الثقفي هو عروة بن مسعود الثقفي ، انظر ترجمته في الإصابة ٤٧٧/٢ برقم ٥٥٢٦

وأما نعيم بن مسعود فهو أشجعي ويكنى أبا سامة ، انظر ترجمته في الإصابة ٥٨٨/٣ برقم ٨٧٧٩

(٤) عزا المؤلف في الجواهر هذا القول إلى الأسود ؟ ولم أجده في القول .

(٥) قال الشيخ الطباطبائي في الميزان ٩٨/١٨ : « ... ذلك من تطبيق المفسرين وإنما قالوا ما قالوا

على الإيهام وأرادوا أحد هؤلاء من عطاء القريتين على ما هو ظاهر الآية » اهـ .

(٦) يريد كتابه « الاستدراك على أبي علي » . انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢٣ |

٣ ﴿ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ بدل من قوله ﴿ لِمَن يَكْفُرُ ﴾ أي جعلنا لبُيُوت من يكفر بالرحمن سقفاً من فضة ومعارج وأبواباً وسُرراً من فضة أيضاً .

[ قوله تعالى <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَزُخْرُفًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ٢٥ |

٦ ١/٢٢ أي وجعلنا لهم زخرفاً . / ف ﴿ زخرفاً ﴾ منصوب بفعل مضمر <sup>(٥)</sup> . وإن شئت كانت عطفاً <sup>(٦)</sup> على موضع قوله ﴿ من فضة ﴾ أي بيوتاً من فضة ومن زخرف .

٩ وَقرئ ﴿ سَقْفًا ﴾ و ﴿ سَقْفًا ﴾ <sup>(٧)</sup> ف « سَقْف » مفرد نائب عن الجمع ، و « سَقْفًا » جمع ، ولكل بيت سقف . وإذا كان كذلك فاللائق بقوله ﴿ لبُيُوتِهِمْ ﴾ أن يقرأ ﴿ سَقْفًا ﴾ بضمين على الجمع .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٢٤٠ ، ٥٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣١/٢ ، ٢٢ ، وإعراب القرآن ٨٧/٣ ، ٨٨ ، والحجة ٢١٨-٢١٧/٤ ، ٢١٨ حم ، وجمع البيان ٤٦/٥ ، ٤٧ ، والبيان ١٥٣/٢ ، والبحر ١٤/٨ ، ١٥ ، والمقتضب ٢٠٢/٢ ، وابن الشجري ٢٤٠/١ ، وابن يعيش ٦٧/٢ . وتام الآيات : ﴿ ... من فضة ومعارج عليها يظهرون ، ولبيوتهم أبواباً وسرراً عليها يتكئون . وزخرفاً ... ﴾ .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢/٢ ، وإعراب القرآن ٨٩/٢ ، وجمع البيان ٤٧/٥ ، والبيان ٢٥٢/٢ ، والبحر ١٥/٨

(٥) هذا أحد قولي الفراء ومن وافقه . والظاهر أنه مراد النحاس بقوله إنه معطوف على ﴿ سَقْفًا ﴾ .

(٦) أجازته الفراء ومن وافقه ، وذهب النحاس إلى أن الأول هو الأولى بالصواب .

(٧) قرأ ﴿ سَقْفًا ﴾ على الأفراد ابن كثير وأبو عمرو . وقرأ الباقون ﴿ سَقْفًا ﴾ على الجمع . انظر الشُّبَّة ٥٨٥ ، والتيسير ١٩٦ ، والنشر ٣٦٩/٢

قوله عز وعلا : ﴿ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣٥ ]  
 بالتخفيف والتشكيل <sup>(٢)</sup> . فن خَفَّفَ كانت <sup>(٣)</sup> [ ما ] <sup>(٤)</sup> صلة زائدة <sup>(٥)</sup> ، أي  
 ٣ وإن كل ذلك لمتاع الحياة الدنيا .

ومن شَدَّدَ كان عند أبي علي <sup>(٦)</sup> من قوله ﴿ أَكُلًّا لَمَّا ﴾ [سورة النجر ١٩]  
 فوصل كما وقف . فيكون ﴿ لَمَّا ﴾ في موضع الحال أي إن كل ذلك مجتمعاً متاع  
 ٦ الحياة الدنيا . فـ « إِنْ » مخففة من « إِنْ » ، و « كُلَّ » مبتدأ ، و « متاع الحياة »  
 خبره ، و « مجتمعاً » حال ، و « لَمَّا » بمعناه <sup>(٧)</sup> .

وقال مرة أخرى <sup>(٨)</sup> : هي « لَمْ » ضَمَّتْ إليها « ما » ، و « إِنْ » للنفي <sup>(٩)</sup> ،

(١) انظر الجواهر ٧٥٦-٧٥٨ ، ٧٦٢ ، وصعاني القرآن للأخفش ٤٧٣ ، وإعراب القرآن ٩٠/٣ ، والحجة  
 ٢٦٨-٢٦٩/٤ ، ٢٦٩/٤ ، وجمع البيان ٤٦/٥ ، والبيان ٢٥٢-٢٥٤ ، والبحر ١٥/٨ .  
 والعصديات ٤٧ ، والبغداديات ١٤٨ ، ١٥٣ ، والمفني ٣٦

(٢) قرأ ﴿ لَمَّا ﴾ بالتثنية عاصم وحمة ، واختلف عن هشام عن ابن عامر . فروي عنه التثنية  
 - وهو ما في السبعة - وروي عنه التخفيف وهو قراءة باقي السبعة . انظر السبعة ٥٨٦ ،  
 والتيسير ١٩٦ ، والنشر ٣٦٩/٢

(٣) كان في النسخ : كان . والصواب ما أثبت . (٤) زيادة من ي و ب .

(٥) هذا جمع بين عبرتي الكوفيين والبصريين فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، وقد سلف  
 التعليق على هذا ٢٨

(٦) هذا قول غير دقيق ، فقد ذكر أبو علي في الكلام على قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ ﴾  
 [ سورة هود : ١١١ ] أنه قرئ في الشاذ ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا ﴾ منوطاً بوصف بالمصدر ، قال : فإن  
 قال إن لَمَّا فين ثقل ، إنما هي لَمَّا هذه وقف عليها بالألف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف -  
 فذلك مما يجوز في الشعر ... ، اهـ الحجة ٢٤٣/٣ خم . فأنت ترى أن أبا علي لم يجز هذا القول  
 وإنما ذكره في توجيه هذه القراءة الشاذة وخص ذلك بضرورة الشعر . وانظر المحتسب ٣٢٨/٢ .  
 وما سلف من الكلام على آية سورة هود ص ٥٩٢-٥٩٤

(٧) في ب : « وكلّ مبتدأ ، والخبر متاع أي وإن كل ذلك مجتمعاً متاع الحياة الدنيا والعامل في الحال  
 معنى الإضافة » .

(٨) في البغداديات ١٥٢

(٩) بهمش الأصل مانصه : « إن نفيّ ولم نفي والنفي إذا دخل على النفي صار إثباتاً » اهـ .

والمعنى كل ذلك متاع الحياة الدنيا .

وقال آخرون <sup>(١)</sup> : « إن » بمعنى « ما » ، و « لّا » بمعنى « إلا » أي : ما كل ذلك إلا متاع الحياة الدنيا .

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ٤٩  
والمعنى : يا أيها المدعو ساحراً عندنا <sup>(٤)</sup> . ولم يقولوا على الحقيقة إنه ساحر .  
أعني هذه الجماعة ، لأنهم لو اعتقدوا فيه ذلك لم يقولوا ﴿ ادع لنا ربك بما عهد عندك ﴾ .

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> ] ٥٢-٥١  
﴿ أم ﴾ هذه عند سيبويه منقطعة <sup>(٧)</sup> . ألا ترى أنهم لو قالوا : أنت خير من هذا الذي هو مهين = لكانوا براء عنده ؟ فكأنه قال : أم أنتم براء <sup>(٨)</sup> .

(١) وهو قول الأخفش وأبي علي في الحجة وذكره في البغداديات ، وانظر التعليق فيما سلف ٥٩٣

(٢) زيادة من ي .

(٣) انظر إعراب القرآن ٩٢/٣ ، ومجمع البيان ٥٠/٥ ، والبحر ٢١/٨ ، وتفسير الطبري ٤٨/٢٥ ، والقرطبي ٩٧/١٦ ، وابن كثير ٢١٧/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٣٥/٥ ، والحليبات ٨٠ ، والخصائص ٤٦١/٢ ، وسر الصناعة ٤٠٥-٤٠٦

(٤) أي نادوه بما كانوا يسمونه من قبل ذلك على حسب عاداتهم ، وهو قول الزجاج وأبي علي وابن جني وأجازة النحاس ومن وافقه . وقيل : الساحر : العالم ، عن ابن عباس والكلبي وهو قول الطبري وابن كثير وغيرهما ، وعليه فلا حاجة إلى هذا التقدير .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٣٥/٣ ، وإعراب القرآن ٩٤/٣ ، ومجمع البيان ٥١/٥ ، والبيان ٢٥٤/٢ ، والبحر ٢٣/٨ ، ومحارر القرن ٢٠٤/٢ ، والكتيب ٤٨٤/١ ، ومنتخب ٢٩٥/٣ ، والمسائل المنشورة ٨٩ ، والبصريات ٢٣٩ ، وابن الشجري ٣٣٦/٢ ، وللمغني ٦٤-٦٥ ، ٧٠ ، ١٥٤

(٧) وهو قول أبي عبيدة والفراء والمبرد والنحاس وأبي علي وغيرهم . قال المبرد : وهذا قول جميع النحويين لانعلم بينهم اختلافاً فيه .

(٨) قال سيبويه : « كأن فرعون قال : أفلا تبصرون أم أنتم براء ، فقله أم أنا خير من هذا بمنزلة -

ولو تلفظ بقوله « أم أنتم بصراء » لكنت « أم » منقطعة ؛ لأن ما بعدها جملة .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قُلُوا أَلْقِيَ عَلَيْهِ آسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٥٢  
 ﴿ آسُورَةٌ ﴾ جمع « سوار » . وقرئ ﴿ آسَاوِرَةٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وهي جمع « آسُورَةٌ » <sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ] ٥٧  
 بالضم والكسر <sup>(٧)</sup> ، وهما لغتان <sup>(٨)</sup> . وقال قوم <sup>(٩)</sup> : يَصِدُّونَ بمعنى يُعْرِضُونَ ، وَيَصِدُّونَ يَصْجُونَ .

[ قوله تعالى <sup>(١٠)</sup> : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَّلَائِكَةَ فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ] ٦٠

= أم أنتم بصراء ، لأنهم لو قالوا أنت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن بصراء وكذلك أم أنا خير من هذا بمنزلة لو قال أم أنتم بصراء « اهـ » .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٤ ، وللفراء ٢٥/٣ ، وإعراب القرآن ٩٤/٢ ، والحجة ٢٦٩/٤ - ٢٧٠ خم ، وجمع البيان ٥٠/٥ ، والبحر ٢٢/٨

(٣) قرأ ﴿ آسورة ﴾ حفص عن عاصم وحده ، وقرأ الباقر ﴿ آساوره ﴾ . انظر السبعة ٥٨٧ ، والتيسير ١٩٧ ، والنشر ٣٦٩/٢

(٤) وهو قول الأخفش وأبي علي وأحد قولي الفراء والنحاس ومن وافقها ، والقول الثاني أنه جمع إسوار .

(٥) زيادة من ي .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٤ ، وللفراء ٣٦٧/٣ - ٣٧ ، والنحاس ٩٦/٢ - ٩٧ ، والحجة ٢٧١/٤ - ٢٧٢ خم ، وجمع البيان ٥٢/٥ ، والبحر ٢٥/٨ ، وجار القرآن ٢٠٥/٢ ، وسر الصناعة ٧٦٢

(٧) قرأ بالضم نافع وابن عامر والكسائي ، وقرأ الباقر بالكسر . انظر السبعة ٥٨٧ ، والتيسير ١٩٧ ، والنشر ٣٦٩/٢

(٨) وهو قول الأخفش والكسائي والنحاس ، وأحد قولي الفراء وأبي علي وغيرها .

(٩) من فرق بين الكسر والضم أبو عبيدة وأبو عبيد ، وأجازه الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم .

(١٠) انظر الجواهر ٦٦٥ ، وإعراب القرآن ٩٨/٣ ، وجمع البيان ٥٣/٥ ، والبيان ٢٥٥/٢ ، والبحر =



قيل : المعنى لجعلنا بذلك<sup>(١)</sup> ، و « مِنْ » بمعنى البذل<sup>(٢)</sup> .

وقيل : المعنى [ و ]<sup>(٣)</sup> لونها لجعلناكم ملائكة<sup>(٤)</sup> . وهو من باب  
« التجريد »<sup>(٥)</sup> .

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلْسَّاعَةِ ﴾ [ ٦١ ]

أي : إِنَّ عيسى مما يُعْلَمُ به جيء الساعة<sup>(٨)</sup> . وقيل : إِنَّ نزوله غلة  
للساعة<sup>(٩)</sup> ، وهذه قراءة من قرأها بفتح العين واللام<sup>(١٠)</sup> .

٦

- ٢٥/٨ ، وتفسير الطبري ٥٤-٥٣/٢٥ ، ولقرطبي ١٠٥/١٦ ، وابن كثير ٢٢٢/٧ ، ومجمع التفسير

٤٣٨/٥ ، وابن الشجري ٣٨/١ و ٦١/٢ ، والمغني ٤٢٢

(١) وهو قول ابن عباس ومجاهد والسدي وقطادة .

(٢) سلف التعليق على « من » التي للبذل ٤٣١

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) جزءه عيسى والطبري والقرطبي . قال الطبري : وفيه إشارة إلى قدرته على تغيير بيته

البشر إلى بيبة الملائكة . هـ ، وقال القرطبي : وإن لم تجر لعادة سلك وجواهر حسن  
واحد والاختلاف بالأوصاف هـ .

(٥) انظر ما سلف ٩٥ ، والتعليق ثمة .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج ٢٧/٣ ، وإعراب القرآن ٩٨/٣-٩٩ ، ومجمع البيان ٥٤/٥ ، والبحر

٢٦/٨ ، وتفسير الطبري ٥٤-٥٤/٢٥ ، والقرطبي ١٠٥/١٦ ، وابن كثير ٢٢٢/٧-٢٢٣ ، ومجمع  
التفسير ٤٣٩/٥

(٨) هذا قول ابن عباس والحسن ومجاهد وقطادة والسدي والضحاك وابن زيد . وقيل : إن القرآن

لعلم للساعة ، روي عن سعيد والحسن وقطادة أيضاً ، والصحيح الأول كما قال الحافظ ابن كثير  
فإن السياق في ذكره .

(٩) في الأصل : الساعة ، وهو تحريف .

(١٠) وهي قراءة شاذة عزيت إلى ابن عباس وقطادة والضحاك وأبي هريرة ومالك بن دينار وأبي

الغالية وأبي مالك وعكرمة وزيد بن علي ومجاهد والأعشى والكلبي . فعزاها الفراء إلى الأول ،  
وعزاها النحاس إلى الأول والرابع ، وعزاها الطبري إلى الثلاثة ، وعزاها ابن خالويه في شواهد  
١٣٥-١٣٦ إلى الأربعة ، وعزاها القرطبي إلى خمسة ، وعزاها ابن كثير إلى الثمانية إلا مالكا .  
وعزاها أبو حيان إلى الجميع إلا أبا الغالية وعكرمة .

قوله تعالى : ﴿الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ﴾ [ ٦٧ ]

هو جمع « خَلِيل » . ويجوز فيه نقل الحركة من الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة ، فإذا قرئ كذلك كان فيه وجهان : « الْخِلَاءُ » بإثبات الهمزة <sup>(١)</sup> ، و « لَخِلَاءُ » بحذف الهمزة <sup>(٢)</sup> ، كما قالوا « أَلَحَمَّرُ » و « لَحَمَّرُ » <sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ وفيها ما تشتهي الأنفس ﴾ ] [ ٧٩ ]

و ﴿ تشتهي الأنفس ﴾ <sup>(٥)</sup> بإثبات الهاء العائدة إلى الموصول . ويجوز ﴿ تشتهي الأنفس ﴾ بحذف الهاء لطول الموصول بالفعل والفاعل والمفعول <sup>(٦)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ ] [ ٨٤ ]

التقدير : وهو الذي / هو في السماء إله . ف ﴿ إله ﴾ يرتفع على أنه خبر ابتداء مضر . ولا يرتفع بالابتداء والظرف خبر <sup>(٨)</sup> ، ولا يرتفع بالظرف أيضاً لخلو الصلة حينئذٍ من عائد يعود إلى الموصول .

(١) يريد همزة الوصل من حرف التثنية « ال » .

(٢) انظر في ذلك الكتاب ١٦٥/٢ ، وتكملة الإيضاح ٢٥-٣٦ وابن عيش ١١٥/٩-١١٦ ، وما سيأتي ١٢٩٧ ، والمصادر المذكورة ثمة .

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣٧/٣ ، وإعراب القرآن ١٠١/٣ ، والحجة ٢٧٥/٤ خم ، وجمع البيان ٥٥/٥ ، والبحر ٢٦/٨ . وكان في النسخ « ولكم فيها ... » وهو خطأ .

(٥) قرأ ﴿ تشتهي ﴾ بإثبات الهاء نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر ﴿ تشتهي ﴾ بحذف الهاء . انظر السبعة ٥٨٨-٥٨٩ ، والتيسير ١٩٧ ، والنشر ٢٧٠/٢

(٦) سلف التعليق على حذف الضمير المنصوب العائد إلى الموصول ١٠٩

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر شرح المبع اللوح ١/٣٢ و ١/١٤٩ ، والجواهر ٥٢٧-٥٣٠ ، ٧٣٠ ، ٨٢٧ ، ٩١٣ ، وجمع البيان ٥٧/٥ ، والبحر ٢٩/٨

(٩) ما ذكره المؤلف هنا أخذه من كلام أبي علي وقد نقله عنه في الجواهر ، ولم أصبه فيما بين يدي من كتبه . وسها المؤلف هنا فلم يعترض على قول أبي علي ، وتنبه عليه في الجواهر ٥٣٠ ، قال : « وفي تقسيم أبي علي نظر ، لأنه ليس في القسمة ارتفاع « إله » بالابتداء لأن الظرف جرى صلة =

فإن قلت : فاجعل في الظرف ضميراً يعود إلى الموصول ، ويكون ﴿إِلَهُ﴾ بدلاً من ذلك الضمير = فذلك جائز<sup>(١)</sup> . ولكن إن جعلته بدلاً من « هو » المحذوف أو من « الذي » فذلك يوجب البدل قبل تمام الموصول بالصلة . ألا ترى أن قوله ﴿وفي الأرض﴾<sup>(٢)</sup> [ ٨٤ ] معطوف على قوله ﴿في السماء﴾ ؟ فهو في الصلة .

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٨٥ ]  
المعنى : يعلم وقوع الساعة ، أي علم وقوع الساعة . فالمصدر مضاف إلى المفعول<sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿وَقِيلَهُ يَا رَبِّ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٨٨ ]  
فمن قال ﴿وقيله﴾ بالجر<sup>(٧)</sup> كان محمولاً على لفظ ﴿الساعة﴾<sup>(٨)</sup> . ومن قال ﴿وقيله﴾ بالنصب كان محمولاً على موضع ﴿الساعة﴾<sup>(٩)</sup> أي ويعلم قبله أي قيل

= الموصول ، فليس إلا أن يقول : إن ارتفاع إله لا يخلو أن يكون سبحانه هو أو بالظرف ... اهـ .

(١) هذا قول أبي علي أيضاً ، واختار الأول .

(٢) سياق الآية : ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله وهو الحكيم العليم﴾ .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر الجواهر ١٧٩ ، ٤٩٠-٤٩١ ، والحجة ١٤/١-١٥ ، وجمع البيان ٥٧/٥ ، وتفسير القرطبي

٢١/١٦

(٥) لأن الساعة هنا مفعول بها على الحقيقة ، انظر الحجة والجواهر .

(٦) انظر الجواهر ١٧٩ ، ٤٩٠-٤٩١ ، ٦٤٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨/٣ ، وإعراب القرآن ١٠٣/٣ ،

والحجة ٢٧٦/٤-٢٧٧ خم ، وجمع البيان ٥٨/٥ ، والبيان ٣٥٥/٢ ، والبحر ٣٠/٨ ، والختب

٣٥٥/٢

(٧) قرأ بالجر عاصم وحمة من السبعة ، وقرأ الباقر بالنصب . انظر السبعة ٥٨٩ ، والتيسير ١٩٧ ،

والنشر ٣٧٠/٢

(٨) أي وعنده علم الساعة وعلم قبله ، وهو قول الفراء والزجاج والنحاس وأبي علي وغيرهم .

(٩) وهو أحد قولي الزجاج وابن جني وأقول أبي علي ومن وافقه .

محمد يارب . فالهاء في قوله ﴿ وقيله ﴾ يعود إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وكان أبو علي يقول : ﴿ وقيله ﴾ يعني الدعاء إليه <sup>(١)</sup> . وليس بالوجه ، وقد تقدم في « الاستدراك » <sup>(٢)</sup> . ٣

وقال قوم فيمن نصب ﴿ وقيله ﴾ : إنه منصوب بالحمل على قوله ﴿ أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٨٠ ] ﴿ وقيله يارب ﴾ .

[ وقال قوم : نصبه على تقدير : قال قيله ، فلم يتفطنوا لما قاله في أول « الحجة » ] <sup>(٤)</sup> . ٦

(١) قال أبو علي : « وجه الجر في قوله ﴿ وقيله ﴾ على قوله ﴿ وعنده علم الساعة ﴾ أي يعلم الساعة ويصدق قيله ، ومعنى يعلم قيله أي يعلم أن الدعاء مندوب إليه ، نحو قوله ﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾ [ سورة عاشر : ٦٠ ] ، و ﴿ ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ﴾ [ سورة الأعراف : ٥٥ ] اهـ .

فقال المؤلف في الجواهر ٤٩١ : « قول أبي علي هذا فيه نظر ، لأن الضير في قوله ﴿ وعنده علم الساعة ﴾ يعود إلى الله سبحانه هو العالم بوقت حلولها . وإنما التقدير : وعنده علم وقت الساعة ، ولا يتوجه على هذا عطف « وقيله » على موضع « الساعة » على معنى ما قال أبو علي « ويعلم قيله أي يعلم أن الدعاء مندوب إليه » لأن هذا مما الأشبه به أن يكون من صفة الرسول . وبعد فليعلم أن المصدر الذي هو « قيل » مضاف إلى الهاء وهي مفعولة في المعنى لافاعلة ، أي وعنده علم أن يقال ﴿ يارب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون ﴾ والمصدر هنا مضاف إلى المفعول لا إلى الفاعل « اهـ . وكان في الجواهر ( وبعد أن يعلم » وهو خطأ صوابه ما أثبت من المحتسب ٢٥٨/٢-٢٥٩ وعنه نقل المؤلف قوله : وبعد ... إلى آخر كلامه .

(٢) الاستدراك على أبي علي ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٣) وهو قول أبي حاتم وأحد قولي الأخفش والفراء والزجاج والنحاس وابن جني وأحد أقوال أبي علي ومن وافقه .

(٤) زيادة من ب . وقد سها المؤلف هنا فلم يحز النصب على المصدرية ، وأجازه الأخفش والفراء والنحاس وأبو علي أيضاً . قال أبو علي في توجيه قراءة النصب في هذه الآية « ... ويجوز أن تحمله على يقول قيله ، فيبدل انتصاب المصدر على فعله ... » الحجة ٢٧٧/٤ خم . ولم يمنع هذا الوجه في أول الحجة ١٥/١ وقد ذكر هذه الآية استطراداً بل اكتفى بذكر أحد وجوه النصب ، =

وقال قوم : إِنَّ مِنْ جِزٍّ ﴿١﴾ وَقِيلَ ﴿٢﴾ حمله على قوله ﴿٣﴾ بِالْحَقِّ ﴿٤﴾ أي :  
﴿٥﴾ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ ﴿٦﴾ [ ٨٦ ] ﴿٧﴾ وَقِيلَ ﴿٨﴾ . وهذا فيه نَظَرٌ ، لأنَّ المعطوف  
على الصلة في الصلة . ولا يجوز الفصل بينه وبين المعطوف عليه لاسيما ﴿٩﴾ بقصة  
طويلة .

و ﴿١٠﴾ مَنْ ﴿١١﴾ من قوله ﴿١٢﴾ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ ﴿١٣﴾ في موضع الرفع ﴿١٤﴾  
ب ﴿١٥﴾ الشَّفَاعَةِ ﴿١٦﴾ [ ٨٦ ] أي : لا يملك الذين يدعون من دونه أن يشفع أحد  
إلا الشاهد بالحق : وقيل هم الملائكة . ☆ وإذا ﴿١٧﴾ كان كذلك كان التقدير في قوله  
﴿١٨﴾ وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ ﴿١٩﴾ [ ٨٦ ] على حذف العائد من الصلة إلى الموصول .  
على تقدير : ولا يملك الذين يدعونهم الكفرة ويعبدونهم ؛ فإن قوماً عبدوا عزيزاً  
وعيسى عليها السلام ، والملائكة ﴿٢٠﴾ .

= قال : « ... فمن نصب ﴿٢١﴾ وَقِيلَ يَرْبٍ ﴿٢٢﴾ جاز أن يكون حاملاً له على المعنى وموضع الساعة  
لأن الاسم منصوب في المعنى بأنه مفعول به ... » هـ .

(١) لم أجد هذا القول . وهو قول متكلف ومخالف للظاهر إلى ضعفه من جهة الصناعة .

(٢) كنا وقع بحذف الواو قبل « لا » ، وهو استعمال صحيح ، انظر مأسلف ٤٥

(٣) انظر الجواهر ٤٦٥ ، وشرح السمع اللوح ١/١٥٥ ، وإعراب القرآن ١٠٣/٣ ، والبحر ٢٩/٨ .  
وتفسير الطبري ٦٢/٢٦-٦٣ . والقرطبي ١٢٢/١٦

(٤) وهو أحد قولي القرطبي .

(٥) قوله : وإذا كان . إني قوله تعالى في السطر ٧ من الصفحة لتالية ﴿٦﴾ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ ﴿٧﴾  
افردت به نسخة الأصل .

(٦) فقبل التقدير : ولا تملك الآلهة التي يعبدونها الشفاعة إلا عيسى وعزيراً والملائكة ، عن قتادة ،  
مذهب المؤلف والقرطبي إلى أن « من » في موضع رفع . وذهب الطبري وأبو حيان إلى أنه  
استثناء وهو متصل لأن عيسى وعزيراً والملائكة داخلون في جملة المعبودين ، وهو الظاهر .  
وقيل التقدير : لا يملك عيسى وعزير والملائكة الشفاعة . عن محاهد ، والظاهر أن « من »  
عنده في موضع جر وهو تقدير الطبري والقرطبي ، والظاهر في تأويله ما ذكره أبو حيان من  
أنه استثناء منقطع وأجاز أن يكون متصلاً فهو استثناء من مفعول لشفاعة أي ولا يملك الذين  
يدعون من دونه الشفاعة في أحد إلا فيمن شهد بالحق .

وقد ذكرنا نظير هذا في قوله ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup>  
[ سورة الأنعام : ١٠٨ ] أي يدعونهم الكفرة . وكذا ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ  
يَبْتُغُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ سورة الإسراء : ٥٧ ] . ٣

قال <sup>(٣)</sup> : لم يأت المصدر بالألف واللام رافعاً مابعدة على أنه فاعل له إلا في  
موضعين <sup>(٤)</sup> ، وهما : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ <sup>(٥)</sup>  
[ سورة النساء : ١٤٨ ] وهذه الآية وهي ﴿ وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ  
إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ ﴾ [ ٨٦ ] . ☆ ٦

وجاء في الشاذ من القراءات ﴿ وَقِيلَ يَا رَبِّ ﴾ بالرفع <sup>(٦)</sup> ، أي <sup>(٧)</sup> : وعنده  
علم الساعة وعلم قيله ، فحذف المضاف ، فارفع ﴿ وَقِيلَ ﴾ . وقيل <sup>(٨)</sup> :  
التقدير : وقيل قيل يا رب . وقيل <sup>(٩)</sup> : التقدير : ﴿ وَقِيلَ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ  
لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [ ٨٨ ] مسموغ ، فد « مسموغ » خبر الابتداء ، وقد حذف . ٩

وقد كثر في هذه الآية القيلُ والقال ، ولا يحتمل هذا الكتاب أكثر من هذا . ١٢

(١) لم يذكر هذه الآية في هذا الكتاب ، وذكرها في الجواهر ١٠٣ . قال : « يعني الأصنام ، أي  
لا تسبوا الذين تدعونهم أي يدعوهم المشركون ، فالواو ضمير المشركين ، فحذف العائد » .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٢٣

(٣) أي قال المؤلف ، وهذه الكلمة من الناسخ .

(٤) انظر ما سلف ٤٥١ والتعليق على إعمال المصدر وفيه الألف واللام ثمة .

(٥) سلف الاستشهاد بها ٤٥١ ، وذكرنا ثمة مصادر الكلام عليها .

(٦) عزنا النحاس هذه القراءة إلى الأعرج وزاد ابن جني في المحتسب ٢٥٨/٢ نسبتها إلى أبي قلابة  
ومجاهد ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٣٦ إلى أبي قلابة والحسن وقتادة ، ونسبها أبو حيان إلى  
هؤلاء جميعاً وزاد نسبتها إل مسلم بن جندب .

(٧) هذا قول ابن جني في المحتسب ، وعزي إلى الكسائي .

(٨) وهو أحد قولي أبي علي ومن وافقه .

(٩) وهو ثاني قولي أبي علي ومن وافقه . وذهب الفراء والنحاس إلى أن ﴿ وَقِيلَ ﴾ مبتدأ  
و ﴿ يَا رَبِّ ﴾ هو الخبر أي نداؤه هذه الكلمة .

## سورة الدخان

قوله عز وعلا : ﴿ حَمَّ . وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ . إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٣-١ ]

جواب القسم قوله / ﴿ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴾ دون قوله ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ لأنك لا تقسم بالشيء على نفسه ، لأن القسم تأكيد خبر بخبر آخر . فقوله ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ اعتراض بين القسم وجوابه <sup>(٢)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أَمْرًا مِنْ

(١) انظر الجواهر ٧٢٦ ، ومجمع البيان ٦١/٥ ، والبحر ٣٢/٧ ، وتفسير الطبري ٦٤/٢٥ ، والقرطبي ١٢٥/١٦ ، وإيضاح الوقف ٨٨٨ ، والقطع ٦٥٤ ، والمكتفى ٥١٣ ، ومنار الهدى ٢٥٤ ، وغرائب القرآن للنيسابوري ( بهامش تفسير الطبري ٨١/٢٥ ) .

(٢) تابعه الطبرسي فنقل كلامه بغير تصريح ، وذكر نحوه القرطبي عن بعض النحويين . وقال المؤلف في الجواهر : « وليس من عادتهم أن يقسموا بنفس الشيء إذا أخبروا عنه » . وهذا القول بنصه نقله النيسابوري ( ت بعد ٨٥٠ ) في كتابه غرائب القرآن عن سماه « صاحب النظم » ، وأظن أنه يعني الجرجاني صاحب « نظم القرآن » ، وقد اختصر مكى بن أبي طالب هذا الكتاب في كتابه « انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه » ( انظر فهرست ابن خير ٤١ ، ومقدمة الدكتور حاتم الضامن لمشكل إعراب القرآن لمكي ص ١٩ ، وإنباه الرواة ٣١٦/٣ ) . وليس بين يدي ما يعين على تعيين هذا الجرجاني ، ويغلب على ظني أنه علي بن عبد العزيز أبو الحسن الجرجاني ( ت ٣٩٦ ) ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٩/١٧-٢١ ، والأعلام ٣٠٠/٤

وهذا خلاف الظاهر وغير صحيح فقد قال تعالى : ﴿ حَمَّ . وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ . إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ... ﴾ [ سورة الزخرف : ٢-١ ] فأقسم بالقرآن على أنه جعله قرآنًا عربيًّا .

والصواب أن جواب القسم قوله ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ وهو قول الجمهور ، وقوله ﴿ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴾ مستأنف فسر به جواب القسم ، وهو قول الزمخشري ووافقه أبو حيان . (٣) زيادة مني .

عِنْدِنَا ﴿ ١٥٤ 〉<sup>(١)</sup>

٢ حمل نصبه المبرد<sup>(٢)</sup> على إضمار فعل ، والتقدير : أعني أمراً من عندنا ، وحمله آخرون<sup>(٣)</sup> على الحال .

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ . رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٦٥ ]  
أي : لِلرَّحْمَةِ<sup>(٦)</sup> .

٦ [ قوله تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنتَقِمُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ١٦ ]

٩ لا ينتصب ﴿ يوم نبطش ﴾ بقوله ﴿ منتقمون ﴾ لأن ما بعد « إن » لا يعمل فيما قبله<sup>(٩)</sup> . ولكن نصبه بقوله ﴿ إِنَّا كَشَفُوا الْعَذَابَ قَلِيلًا ﴾ [ ١٥ ] .  
أو بمضمر دلّ عليه ﴿ منتقمون ﴾<sup>(١٠)</sup> .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٥ ، وللفراء ٣٩/٣ ، وإعراب القرآن ١٠٨/٣ ، وجمع البيان ٦١/٥ ، والبيان ٣٥٧/٢ ، والبحر ٢٣/٨ ، والمسائل المثورة ١٨ ، وابن الشجري ٢٦٧/٢ ، ٢٧٥ ، والقطع ٦٥٤

(٢) تابعه أبو البركات على عزو هذا إلى المبرد ناقلاً عنه من غير تصريح ، وذكر أبو حيان هذا القول ولم يعزه . والذي حكاه النحاس عن المبرد أنه منصوب على المصدر ، وهو قول الفراء .

(٣) منهم الأخفش والجزمي وأبو علي وغيرهم . (٤) زيادة مي

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٥ ، وللفراء ٣٩/٣ ، وإعراب القرآن ١٠٨/٣ ، وجمع البيان ٦١/٥ ، والبيان ٣٥٧/٢ ، والبحر ٢٣/٨ ، وحاز القرآن ٢٠٨/٢

(٦) فهو مفعول له ، وهو قول الزجاج وأحد قولي الفراء . وأجاز الفراء أن يكون مفعولاً له . وأجاز النحاس أن يكون مصدراً ، وهو قول أبي عبيدة . وأجاز النحاس أيضاً أن يكون بدلاً من ﴿ أمراً ﴾ .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر الجواهر ٧٣١ ، وإعراب القرآن ١١٠/٣ ، وجمع البيان ٦٢/٥ ، والبيان ٣٥٨/٣ ، والبحر ٣٥/٨ ، والتبيان ١١٤٦

(٩) سلف التعليق على هذا ٦٢٤

(١٠) ذهب النحاس إلى أنه منصوب بـ « اذكروا » مضرة وأجازه العكبري ، وأجاز أيضاً أن يكون =



قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ فَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَآئِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ . مِنْ فِرْعَوْنَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣٠-٣١ ]

٣ أي من عذاب فرعون ، فحذف المضاف . وإن شئت كان الجار حالاً من ﴿ العذاب المهين ﴾ أي ثابتاً من فرعون ، فلا يكون على حذف المضاف .

٦ ا قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٣٧ ]

يجوز <sup>(٤)</sup> أن يكون ﴿ الذين من قبلهم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أهلكناهم ﴾ خبره <sup>(٥)</sup> .

٩ ويجوز أن ينتصب بفعل مضر دلّ عليه ﴿ أهلكناهم ﴾ .

١٢ ويجوز أن يكون رفعاً بالعطف على ﴿ قوم تبع ﴾ ، والتقدير : أهم خير أم المهلكون من قبلهم . فعلى هذا تقف <sup>(٦)</sup> على ﴿ قبلهم ﴾ ، ويكون ﴿ أهلكناهم ﴾ في تقدير : وأهلكناهم .

ا قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ ﴾ [ ٤٥ ]

= ظرف لـ ﴿ عائدون ﴾ في قوله ﴿ إب كاشفوا العذاب قلباً إبك عائدو ﴾ يوم ﴿ . وأجاز أن يتعلق بمدلول ﴿ منتقمون ﴾ ، وقيل غير ذلك .

(١) انظر الجواهر ٧٥ ، وجمع البيان ٦٥/٥ ، والبيان ٢٥٩/٢ ، والبحر ٣٧/٨

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر إعراب القرآن ١١٥/٣ ، وجمع البيان ٦٥/٥ ، والبيان ٣٦٠/٢

(٤) أجاز هذه الوجوه النحاس ومن وافقه .

(٥) وهو قول أبي حاتم . فالوقف الكافي عنده ﴿ تبع ﴾ .

(٦) انظر القطع ٦٥٥ ، ومنار الهدى ٢٥٥

(٧) انظر معاني القرآن لفراء ٤٣/٢ ، وإعراب القرآن ١١٦/٣-١١٧ ، والحجة ٢٨١/٤-٢٨٢ خم ، وجمع

البيان ٦٧/٥ ، والبيان ٣٦٠/٢ ، والبحر ٢٩٨/٤٠ . وسياق الايات : ﴿ إن شجرة الزقوم

طعام الأثيم . كالهن يغلي في البطون ﴾ .

بالياء والتاء<sup>(١)</sup> . فالياء لتذكير ﴿ الْمُهْل ﴾<sup>(٢)</sup> ، والتاء لتأنيث الـ ﴿ شجرة ﴾<sup>(٣)</sup> .

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٤٩ ]  
و ﴿ أَنْتَ ﴾<sup>(٦)</sup> . فمن فتح فالمعنى : ذق لأنك<sup>(٧)</sup> أنت العزيز الكريم عند  
نفسك في الدنيا .

٦ ومن كسر فعلى الاستئناف<sup>(٨)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٩)</sup> : ﴿ يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ ﴾<sup>(١٠)</sup> [ ٥٥ ]  
الباء للحال<sup>(١١)</sup> . والمعنى : يدعون فيها متلبسين بكل فاكهة . ولا يكون

(١) قرأ بالياء ابن كثير وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقون بالتاء . انظر السبعة ٢٩٢ ،  
والتيسير ١٩٨ ، والنشر ٣٧١/٢

(٢) هذا قول أبي عبيد وأحد قولي الفراء . ولم يجزه النحاس ولا أبو علي لأن المهمل لا يغلي في البطون  
لأنه إنما ذكر للتشبيه به في الذوب . وأجاز الفراء أن يكون التذكير لتذكير الطعام لأنه الشجرة  
في المعنى ، وهو قول أبي علي ومن وافقه .

(٣) أي ﴿ شجرة الزقوم ﴾ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٤٣/٣ - ٤٤ ، وإعراب القرآن ١١٧/٣ - ١١٨ ، والحجة ٢٨٢/٤ - ٢٨٣ ، وجمع  
البيان ٦٧/٥ ، والبيان ٣٦١/٢ ، والبحر ٤٠/٨ ، ومجاز القرآن ٢٠٩/٢ ، والعسكريات ٣١ ،  
والحليبات ٨٠ ، وسر الصناعة ٤٠٥ ، والخصائص ١٧٢/٢ ، ٤٦١ ،

(٦) قرأ بفتح الهمزة الكسائي وحده ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٥٩٣ ، والتيسير ١٩٨ ،  
والتيسير ٣٧١/٢

(٧) أو بأنك وهو قول الفراء وأبي علي وغيرهما ، وأجازها النحاس ومن وافقه .

(٨) والمعنى أيضاً : إنك أنت العزيز الكريم عند نفسك أو في زعمك أو عند قومك في الدنيا .

(٩) انظر الجواهر ٢٦٨ ، والبيان ٣٦١/٢

(١٠) هذا أحد قولي أبي علي فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر ، والقول الثاني أن الجار والمجرور صفة  
مصدر محذوف أي يدعون فيها دعاء بكل فاكهة أي قد التبس الدعاء بكل فاكهة .

الجار والمجرور مفعول ﴿ يدعون ﴾ لأن « دعوت » متعد بنفسه ، فهذا كقولهم : « خرج زيد بسلاحه »<sup>(١)</sup> أي متسلحاً . والمعنى : يطلبون الثواب والطيبات متلبسين بكل فاكهة .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٥٦ ]

ليس في الجنة موت . والظاهر يوجب أن يذوقوا فيها موتة ، وهي الأولى . فالاستثناء منقطع<sup>(٤)</sup> ، والتقدير : لكن قد ذاقوا الموتة الأولى في الدنيا .

وقال قوم : إنَّ « إلا » بمعنى « سوى »<sup>(٥)</sup> أي : سوى الموتة الأولى في الدنيا .

وقال قوم<sup>(٦)</sup> : إنَّهم<sup>(٧)</sup> وقت المعاينة ينظرون إلى نعيم الجنة ، والجنة تُغرض عليهم فيرون مكانهم في الجنة ، فكأنهم في الجنة إذ ذاك ، فجاء الاستثناء على هذا الوجه .

(١) سلف ذكر هذه العبارة ٣١ فانظر التعليق ثمة .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٤٤/٣ ، وإعراب القرآن ١١٩/٣ ، ومجموع البيان ٦٩/٥ ، والبيان ٣٦٢/٢ ، والبحر ٤٠/٨ ، وتفسير الطبري ٨٢/٢٥-٨٣ ، والقرطبي ١٥٤/١٦-١٥٥ ، وابن كثير ٢٤٦/٧-٢٤٧ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٩ ، ٧٨ .

(٤) وهو قول النحاس ومن وافقه .

(٥) هذا قول الفراء وابن قتيبة وعزي إلى الزجاج . وردّه الطبري بأن « إلا » حرف و « سوى » ظرف فلا يكون بمعناه وذهب إلى أن « إلا » مع ما بعدها صفة أو بدل بمعنى « غير » ، وهو قول جيد لم يتقدمه إليه أحد علمته . ونصّ أبو البركات أن البصريين يقدرّون « إلا » في الاستثناء المنقطع بـ « لكن » والكوفيون يقدرّونه بـ « سوى » . وهذا شيء انفرد به ، فإن صحّ - ولا أراه صحيحاً - لم يكن ثمة إشكال .

(٦) لا أعرف أحداً منهم . وذكر هذا القول بمعناه العكبري ، وحكى القرطبي نحوه عن ابن قتيبة .

(٧) في النسخ « إنَّ وقت » والصواب ما أثبت .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ . فَضْلاً مِنْ رَبِّكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ]

[ ٥٧-٥٦ ]

٣ أي للفضل ، فهو مفعول له . وإن شئت كان نصباً بفعل مضر على تقدير :  
وأعطاهم فضلاً . وإن شئت كان مصدرأ <sup>(٣)</sup> مؤكداً لما قبله لأن قوله <sup>(٤)</sup> ﴿ وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴾ تفضل منه لهم ، فكأنه <sup>(٥)</sup> قال : وتفضل عليهم فضلاً [ كما <sup>(٦)</sup> ]  
٦ قال <sup>(٧)</sup> : /

٢/١٢٣

... .. ورُضْتُ <sup>(٨)</sup> فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلالٍ

على معنى : أذللته <sup>(٩)</sup> أيَّ إِذْلالٍ . فاستغنى عن « أذللْتُ » بذكر « رُضْتُ » .

[ قوله تعالى <sup>(١٠)</sup> : ﴿ فَإِنَّمَا يَسْمُرُ نَاهُ بِلِسَانِكَ ﴾ <sup>(١١)</sup> ] ٥٨ |

٩ الهاء يعود إلى ﴿ الكتاب ﴾ ، وقد جرى ذكره في أول السورة في قوله ﴿ حمّ . والكتاب المبين ﴾ .

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٤٤/٣ ، وإعراب القرآن ١٢٠/٣ ، وجمع البيان ٦٩/٥ ، والبيان ٣٦٢/٢

(٣) وهو قول الزجاج والنحاس ، وهو طاهر قول الفراء ، فقد أجاز في غير القرآن أن يكون رفعاً ، أي ذلك فضلاً ، وهذا إنما يجوز في المصدر . وهذا هو الظاهر .

(٤) في الأصل : قبله . وهو تحريف .

(٥) في الأصل : وكأنه .

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) امرؤ القيس . وقد سلف البيت ٧٧٥ ، ١٠٤٧ ، وتخريج في أول الموضعين .

(٨) في النسخ « فرضت » وسلف على الصواب في الموضعين .

(٩) لعل الوجه . أذللتها « والضمير لصاحبه .

(١٠) انظر مجمع البيان ٦٩/٥-٧٠ ، والبيان ٣٦٢/٢ ، والبحر ٤٠/٨

## سورة الجاثية

قوله عز وعلا : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤ ]  
بالضم والكسر <sup>(٢)</sup> .

وكذلك ﴿ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ إلى قوله ﴿ آيَاتٍ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٥ ]  
على الوجهين <sup>(٢)</sup> .

فمن ضمَّ فبالابتداء عند سيبويه ، و﴿ فِي خَلْقِكُمْ ﴾ الخبر ، وبالظرف عند  
الأخفش <sup>(٣)</sup> .

ومن كسر فالأخفش يحتجُّ به في باب العطف على العاملين <sup>(٤)</sup> المختلفين <sup>(٥)</sup> ،

(١) انظر الجواهر ٩٠٩ ، وشرح الصغرى ١/٤٧-٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٥/٣ ، وإعراب القرآن ١٢٤/٣ ، والحجّة ٢٨٣/٤-٢٨٧ خم . ومجمع البيان ٧٠/٥-٧٢ ، والبيان ٣٦٣/٢-٣٦٤ ، والبحر ٤٢/٨ ، والمقتضب ١٩٥/٤ ، والتكامل ٣٧٥ ، ١٠٠٢ . والأصول ٧٣/٢-٧٥ ، ولبصريّات ١٥٣ ، ٢٠٥ ، ٢٢١ ، وابن يعيش ٥٣/٨ ( والتبست عليه بالآية ١٩٠ من آل عمران ) . واللفني ٦٣٣ .  
وسياق الآيات : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ . وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ . وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ .

(٢) قرأ ﴿ آيَاتٍ ﴾ بالكسر حمزة والكسائي ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٥٩٤ ، والتيسير ١٩٨ ، والنشر ٢٧١/٢

(٣) سلف التعليق على الذين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣ . وما قاله المؤلف هو قول الفراء وأحد قولي النحاس وأبي عبيد وغيرهما . وأجاز النحاس وأبو عبيد ومن وافقهما أن يكون الرفع بالعطف على مَوْضِعِ اسم « إن » لأن موضعه الرفع على الابتداء .

(٤) في الأصل : العالمين . وهو سبق قلم من الناسخ .

(٥) عزّ النحاس إجازة العطف على عاملين إلى الأخفش والكسائي والفراء وسيبويه والزجاج وذكر =

فيجيز : « مررت بزريد في الدار والقصر عمرو » . ولا حجة له في الآية ، لأن الله تعالى لوقال : إن في السموات والأرض آيات للمؤمنين<sup>(١)</sup> وفي خلقكم وما يبث من دابة واختلاف الليل والنهار إلى قوله وتصريف الريح<sup>(٢)</sup> ، ولم يذكر ﴿ آيات ﴾ = لكان الكلام تاماً .

فإنما ذكر ﴿ آيات ﴾ بعد الآية الأولى في الآيتين للتأكيد والبدل والتكرار ، ذكره ابن السراج<sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ لَّهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ أَلِيمٍ ﴾<sup>(٥)</sup> ] ١١

بالضم والكسر<sup>(٦)</sup> . فالكسر على لفظ ال ﴿ رجز ﴾ . والضم على لفظ

= أن الزجاج أجاز له . وهذا وهم على سبويه ، فهو لا يميز ذلك ، ويذهب فيما ظاهره العطف على عاملين إلى أن العامل الأول مقدر فيه الإثبات وهو في حكم الملفوظ به وإن كان محذوفاً واستغني عن إظهاره بتقديم ذكره . فذهب سبويه هنا ، وهو أحد قولي أبي علي ومن وافقه - أن الصب حمل على لفظ « إن » ، و « في » مقدرة في قوله « واختلاف .. » وإن كانت محذوفة ، فالعطف على عامل واحد . وقد سلف ببط التعليل على مذهبهم في العطف على عاملين ٧٥٤ ، وانظر المصادر المذكورة في ح ١ من الصفحة السابقة .

(١) في النسخ : « إن في خلق السموات والأرض » وهو سهو من النسخ ، التبس صدر الآية على النسخ بقوله تعالى : ﴿ إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار ... ﴾ في صدر الآية ١٦٤ من سورة البقرة والآية ١٩٠ من سورة آل عمران ، وقد يكون ذلك من المؤلف .

(٢) كذا في الأصل و ي ، وهي قراءة حمزة والكسائي ، وفي ب ﴿ الرياح ﴾ وهي قراءة الباقرين . انظر السبعة ١٧٢ ، والتيسير ٧٨ ، والنشر ٢٢٣/٢-٢٢٤ . وكان في النسخ أيضاً « لآيات الموقنين » وهو خطأ ، ولعلها التبست عليهم أيضاً بقوله تعالى ﴿ وفي الأرض آيات للموقنين ﴾ [ الذاريات : ٢٠ ] .

(٣) في الأصول ٧٤/٢-٧٥ . وحكاه أبو علي في البصريات ، وذكره في الحجة ولم يعزه إليه . وعزا المؤلف في شرح اللع هنا القول إلى المبرد .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر إعراب القرآن ١٣٦/٣ ، والحجة ٢٨٧/٤-٢٨٨ خم ، ومجمع البيان ٧٣/٥-٧٤ ، والبيان ٣٦٤/٢ ، والبحر ٤٤/٨ . وقد سلف الكلام على نظيرة هذه الآية في سورة سبأ الآية ٥-٥ ، ص ١٠٩٩

(٦) قرأ ﴿ أليم ﴾ بالرفع ابن كثير وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقرين بالجور . انظر السبعة ٥٩٤ ، =

ال ﴿ عذاب ﴾ . والتقدير : لهم عذابٌ من عذاب رجزٍ أليمٍ ، فيمن كسر <sup>(١)</sup> ،  
فحذف المضاف .

٢

وقوله : ﴿ جَمِيعاً مِّنْهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٣ ]  
أي مِنْ خَلْقِهِ <sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ  
اللهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] [ ١٤ ]

٦

= والتيسير ١٩٨ ، ١٨٠ ، والنشر ٢٧٢/٢ ، ٣٤٩

وقوله « بالضم والكسر » استعمال لألقاب البناء في موضع القاب الإعراب ، وقد قال ١٠٩٠  
« بالجر والرفع » .

(١) كسر وقع في الأصل و ي ، وهو سهو صوابه « فيمن رفع » وظننته سهواً من المؤلف فتركته ،  
وسلف كلامه على الصواب ١٠٩٠ . وقوله « والتقدير ... فحذف المضاف » لم يرد في ب .

وهذا الذي قاله متكلف لا معنى له ، وقد سلف تنبيهنا على ذلك ١٠٩٠ . والرجز : العذاب ،  
وعن المبرد أنه أغلظ العذاب وأشدّه ، وعن الزجاج أنه المقلقل لشدة وله قلقله شديدة متتابعة ،  
انظر إعراب القرآن واللسان ( رجز ) .

وقال أبو علي في قراءة من رفع : « ... المعنى : لهم عذابٌ أليمٌ من عذاب ، وليس فائدته  
كذلك ، وفي ذلك أمران : أحدهما أن الصفة قد تحيى على وجه التأكيد ... والآخر ... » اهـ .  
يريد بالصفة قوله « من عذاب » لأنه صفة لـ « عذاب » .

(٢) انظر مجمع البيان ٧٤/٥ ، والبحر ٤٥/٨ ، والتبيان ١١٥١ ، وتفسير الطبري ٨٧/٢٥ ، وابن كثير  
٢٥١/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٦٢/٥ . وسباق الآية : ﴿ وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض  
جميعاً منه ﴾ .

(٣) هذا معنى قول الطبري : « جميع ما ذكرت لكم أيها الناس من هذه النعم نعم عليكم من الله أنعم  
بها عليكم وفضل منه تفضل به عليكم ... وجميعها منه ومن نعمه » اهـ فتكون « منه » متعلقة  
بحال من « ما » أو بصفة لـ « جميع » . وقيل متعلقة بخبر لمبتدأ محذوف أي ذلك التسخير منه  
لا من غيره ، عن الزجاج ، وقيل غير ذلك .

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٧٥ ، ٣٠٦ ، وللفراء ٤٥/٣ ، و ١٥٩/١ و ٧٧/٢ ، وإعراب القرآن  
١٢٧/٣ ، ومجمع البيان ٧٤/٥ ، والتبيان ٣٦٤/٢ - ٣٦٥ ، والبحر ٤٥/٨ و ٤٩/٦

أي : قل للذين آمنوا اغفروا يغفروا<sup>(١)</sup> .

وقال المازني<sup>(٢)</sup> : ﴿ يغفروا ﴾ في موضع « اغفروا » . وقد تقدم هذا غير مرة<sup>(٣)</sup> .

٣

﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٤ ]

و ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا ﴾ عن يزيد<sup>(٥)</sup> مرتباً للمفعول ، أي لِيَجْزِيَ الخَيْرُ قَوْمًا<sup>(٦)</sup> . فأضمر « الخير » لدلالة الكلام عليه .

٦

وليس التقدير : لِيَجْزِيَ الجزاءَ قَوْمًا<sup>(٧)</sup> ، لأن المصدر لا يقوم مقام الفاعل . ومعك مفعول صحيح<sup>(٨)</sup> . فإذا « الخير » مضر ، كما أضمر الشمس في قوله ﴿ حَتَّى

(١) حكى النحاس هذا التقدير عن المبرد عن المازني ، وهو مذهب للبرد ، وأجازه الزجاج والرماني وغيرهما .

(٢) هذا للشهور من مذهبه ، ورده المؤلف فيما سلف ٧٢١ ، وقد بسطنا في مذاهبهم في هذا ، وذهب الأخفش والفراء إلى أنه جواب لـ « قل » على اللفظ لأعلى المعنى .

(٣) لم يتقدم في هذا الكتاب إلا في موضع واحد ص ٧٢١-٧٢٢ .

(٤) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥١ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٦/٣ ، وإعراب القرآن ١٢٨/٣ ، ومجمع البيان ٧٤-٧٣/٥ ، والبيان ٣٦٥/٢ ، والبحر ٤٥/٨ ، والتبيين ١١٥٢ ، وتفسير القرطبي

١٦٢/١٦ ، وابن يعيش ٧٥/٧ ، والهمع ٢٦٥/٢ ، وما سلف ٨٧٥

(٥) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة ، وهذه قراءته كما في النشر ٣٧٢/٢ . والبسوط ٤٠٣ . وإعراب القرآن ومجمع البيان وتفسير القرطبي . وذكر أبو حيان أن ذلك بخلاف عنه . وذكر ابن الجزري وأبو حيان أنها تروى عن عامر ، وعزيت إلى الأعرج وشيبة أيضاً .

وليجزى بالياء قراءة غير ابن عامر وحزة والكسائي من السبعة فقرأوا لنجزى بالنون ، انظر السبعة ٥٩٥ ، والتيسير ١٩٨ ، والنشر ٣٧٢/٢

(٦) لم يتقدم إلى هذا التقدير أحد علمته ، وتقده عنه الطبرسي مصرحاً بنقله ، وعنه اخذ أعكبري أيضاً من غير تصريح .

(٧) وهو تقدير الكسائي والفراء ومن وافقها ، ورده الزجاج والنحاس وغيرهما . وأجازه أبو حيان موافقاً للكوفيين .

(٨) سلف بسط التعليق على هذا ٨٧٥

(٨)



تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴿ لَأَنْ قَوْلُهُ ﴿ إِذْ عَرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ ﴾ [سورة ص: ٢١-٣٢] دليل على توارى الشمس .

قوله عز وعلا : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢١ ]

﴿ سواء ﴾ بالرفع والنصب <sup>(٢)</sup> . فمن رفع فـ ﴿ محياهم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ مماتهم ﴾ عطف عليه ، و ﴿ سواء ﴾ خبر مقدم <sup>(٣)</sup> .

ومن نصب فإنه ينصبه على الحال من الضمير في ﴿ نجعلهم ﴾ ، أو مفعولاً ثانياً <sup>(٤)</sup> ، أي <sup>(٥)</sup> نجعلهم كالمؤمنين سواء محياهم ومماتهم . فيرتفع ﴿ محياهم ومماتهم ﴾ بـ ﴿ سواء ﴾ .

والرفع فيه الوجه ، لأن مثل هذا الباب إنما يعمل في المضردون الظاهر <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر الجواهر ٥٦٨-٥٧٠ ، ٩١٧ ، وشرح المع اللوح ١/٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٦-٤٧٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٧/٣ ، وإعراب القرآن ١٣٠/٣ ، والحجة ٢٨٩/٤-٢٩٢ حم و ٩-٨/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٦٧/٥-٧٧ ، والبيان ٣٦٥/٢ ، والبحر ٤٧/٨-٤٨ ، وتفسير الطبري ٨٩/٢٥-٩٠ ، والقرطبي ١٦٥/١٦-١٦٦ ، وابن كثير ٢٥٢/٧ ، ومجمع التفاسير ٤٦٥/٥ ، والكتاب ٢٣٣/١ ، والأصول ٣٠/٢-٣١ ، وابن يعيش ٩٢/١-٩٣ ، وما سيأتي ١٢٤٠

(٢) قرأ بالنصب حمزة والكسائي وحذف عن عاصم ، وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٥٩٥ ، والتيسير ١٩٨ ، والنشر ٣٧٢/٢

(٣) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وجعل النحاس سواء مبتدأ ومحياهم خبراً ، قال أبو حيان : « ولا مسوغ لجواز الابتداء به » .

(٤) أجاز القولين أبو علي ومن وافقه ، والأول هو قول الأخفش والفراء ومن وافقهما .

(٥) في الأصل : أو ، وهو تحريف .

(٦) الرفع في نحو مررت برجل سواء أبوه وأمه = هو قول النحويين جميعاً ، فسواء خير وأبوه -أ- .

وروي عن بعضهم <sup>(١)</sup> ﴿سواءٌ محياهم ومماتهم﴾ أي في وقت حياتهم ووقت موتهم <sup>(٢)</sup> ، ولكن من نصب جعل ﴿سواءٌ﴾ بمعنى «مستوي» <sup>(٣)</sup> [أي : مستوياً محياهم ومماتهم] <sup>(٤)</sup> كقوله <sup>(٥)</sup> :

... .. وهل كَفَلَايَ في الوَفَاءِ سواءٌ <sup>(٦)</sup>

أي هل كفلائي مستوون [ في ] <sup>(٤)</sup> الوفاء . لولا ذلك لم يجوز تقديم الجار عليه . وإذا أشكل من كلامه شيء فاطلبه في كلام غلامه <sup>(٧)</sup> . ٦

وأجازوا سواءً أبوه وأمه ، فيرتفع أبوه بسواء ، وهي لغة رديئة كما قال الخليل وسيبويه والمبرد وغيرهم . انظر المصادر السالفة هنا وما سلف ٩٠٢ والمصادر التي أحلنا عليها ثمة .

(١) عزرا بن خالويه في شواذه ١٢٨ هذه القراءة إلى الأعمش ، وإليه عزاهها المؤلف في الجواهر ، وأبو حيان في البحر ، وزاد القرطبي نسبتها إلى عيسى بن عمر .

(٢) فيكون محياهم ومماتهم ظرفين ، وهو قول الفراء وأحد قولي النحاس وأبي علي ، وأجازوا أن يكونا بدلاً من « هم » في ﴿نجعلهم﴾ وهو قول الأخفش .

(٣) قال المؤلف في الجواهر ٩١٧ عقب ما نقله عن سيبويه أنك لو قلت مررت برجل سواء أبوه وأمه فأجريت على الأول كان قبيحاً وهي لغة رديئة والوجه الرفع ، قال : « ومعاذ الله أن تحمل قراءة بعض الأئمة على اللغة الرديئة لاسيما وهم من السبعة . والوجه في ذلك أن تجعل « سواء » الذي هو مصدر بمعنى الفاعل أي ... مستوياً محياهم ومماتهم » اهـ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) وهو محرز بن المكعب الضبي . والبيت من أبيات له في الكامل ١٠٧-١٠٨ ، وديوان الحماسة بشرح

المرزوقي ١٤٥٧ ، والتبريزي ١٥/٤ ، واللسان ( قسم ) ، وانظر ما علقناه الكامل . وهو بلا نسبة في الجواهر ٦٤٥ ، ٩١٧

(٦) صدره : فهِلَّا سَعَيْتُمْ سَعْيَ غَضْبَةٍ مَازِينَ

ويروى « أسرة مالك » .

(٧) قوله « من كلامه » أي من كلام أبي علي الفارسي ، ويعني بـ « غلامه » أبيا الفتح بن جني .

وزاد في ب بعد « غلامه » لفظاً كأنه « جَنِّي » . وانظر هامش محقق ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ، فقد نقل عن ابن جني أن الظرف متعلق بسواء ، وانظر كلام المرزوقي . وقوله « ولكن ... غلامه » استدرك بهامش الأصل ، ولم يرد في ي .

وقد ذكرت هذه الآية في « البيان »<sup>(١)</sup> بجميع ما يتعلق بها . وذكرت  
التفصيل في عود الضمير<sup>(٢)</sup> من ﴿ عِيَاهُمْ وَمِمَاتِهِمْ ﴾ إلى القبيلين من المؤمنين  
والكافرين ، وإلى الكافرين دون المؤمنين ، / وأنه إذا كان للكافرين قالوا<sup>(٣)</sup> :  
فألوجه رفع ﴿ سواء ﴾ ليكون إخباراً بالبتات عن استواء حياتهم ومماتهم ،  
ولا يكون داخلاً في ﴿ نجعلهم ﴾ لأنه صلة ﴿ أن ﴾ و ﴿ أن ﴾ داخل في  
« الحساب » : فلا يكون داخلاً في الشك - وأنك إذا جعلت ﴿ سواء ﴾ مفعولاً  
ثانياً فالكاف في موضع الحال ، وإذا جعلت الكاف في موضع المفعول الثاني كان  
﴿ سواء ﴾ حالاً من الضمير المنصوب بـ ﴿ نجعل ﴾ أو من الضمير المرفوع في  
الظرف العائد إلى الضمير المنصوب .

[ قوله تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ ﴾ | ٢٣ | ]

أي من بعد هداية الله<sup>(٥)</sup> . وقال الحسن البصري<sup>(٦)</sup> : أي من بعد عقوبة الله  
إياه بطبعه على قلبه جزاء بأعمالهم<sup>(٧)</sup> الخبيثة .

(١) البيار في شواهد القرآن ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٢) انظر انصاف السائلة أيضاً .

(٣) هذا قول الأعمش وأبي علي وموافقهما . وذهب النحاس والطبري إلى أن الوجه الرفع ،  
والضمير يعوّه إلى القبيلين من المؤمنين والكافرين ، وهو ظاهر قول الفراء . وما ذهب إليه  
الأعمش وأبو علي أجود . وما ذكره المؤلف هنا أخذه من الحجة .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر الجواهر ٥٩ ، ومجمع البيان ٧٨/٥ ، والبيان ٣٦٥/٢ ، وتفسير الطبري ٩١/٢ ، والقرطبي  
١٦٩/١٦ ، ومجمع التفاسير ٤٦٧/٥ ، والكشاف ٥١٢/٣

(٦) وهو قول الطبرسي . وذكر صاحب البيان كلا القولين ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح .

(٧) لم أجد قوله . وذكر المؤلف في الجواهر هذا القول ولم يعزه إليه ، وعبارته ثمة : « أي من بعد  
إضلال الله إياه بطبعه ... » اهـ . وهذا الذي ذكره في الجواهر هو ما عليه المفسرون وهو  
الظاهر .

(٨) كنا في لسح وكذا في الجواهر أيضاً ، ولعل نوجه « بأعماله » .

والفاء مع ﴿ مَنْ ﴾ وما اتصل به متعلق بـ ﴿ أفرأيت ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٢ ] .  
فالوقف من أول <sup>(٢)</sup> الآية قوله ﴿ من بعد الله ﴾ <sup>(٣)</sup> لأنه جواب الاستفهام .

٣ قوله عز وعلا : ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَآئِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٢٨ ]

٦ ابتداء وخبر . وروي عن يعقوب <sup>(٥)</sup> ﴿ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى ﴾ على أن يكون بدلاً من ﴿ كلُّ أمة ﴾ ، ويكون ﴿ تدعى ﴾ في موضع الحال ، أو في موضع المفعول الثاني . على تفصيل معنى ﴿ ترى ﴾ .

٩ [ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةَ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٢٢ ]  
بالنصب والرفع <sup>(٨)</sup> . فالنصب على لفظ ﴿ وَعْدَ اللَّهِ ﴾ . والرفع على موضع ﴿ إِنَّ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

(١) سياق الآية : ﴿ أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون ﴾ . وكان في النسخ : أرايت ، والتلاوة بالفاء .

(٢) في الأصل : أولى . واثواب من ي و ب .

(٣) وهو وقف كاف ، انظر منار الهدى ٢٥٦ . والوقف على ﴿ تذكرون ﴾ أكفى منه ، انظر القطع ٦٦٠ ، والمكتفى ٥١٨ ، ومنار الهدى ٢٥٦

(٤) انظر إعراب القرآن ١٣٥/٣ ، ومجمع البيان ٧٩/٥ ، والبيان ٣٦٦/٢ ، والبحر ٥١/٨ ، وإيضاح الوقف ٨٩٢ ، والقطع ٦٦٠ ، والمكتفى ٥١٩ ، ومنار الهدى ٢٥٦-٢٥٧ ، والمحاسب ٢٦٢/٢-٢٦٣

(٥) انظر النشر ٣٧٢/٢ ، والبسوط ٤٠٤

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر إعراب القرآن ١٤٠/٣ . والحجة ٢٩٤/٤ خم ، ومجمع البيان ٨٠/٥ ، والبيان ٣٦٦/٢ ، والبحر ٥١/٨

(٨) قرأ بالنصب حمزة وحده ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٥٩٥ ، والتيسير ١٩٩ ، والنشر ٣٧٢/٢

(٩) يريد على موضع إن وما عملت فيه وموضعها الرفع على الابتداء ، والأولى أن يقال على موضع

﴿ قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣٢ ]

بالرفع ، هو الوجه على أن يكون ابتداء وخبراً . وروى ﴿ ما الساعة ﴾ بالنصب عن الفضل <sup>(٢)</sup> ، على أن يكون ﴿ ما ﴾ زيادةً .

٣

﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٣٢ ]

قالوا : التقدير : ما نحن إلا نظن ظناً <sup>(٤)</sup> . وقيل : التقدير : إن نظن إلا ظناً لا يؤدينا إلى التحقيق والعلم <sup>(٥)</sup> .

٦

== اسم إن ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٦٤ . وأجاز النحاس وأبو علي ومن وافقهما أن تكون الساعة مرفوعة بالابتداء .

(١) انظر البيان ٣٦٧/٢

(٢) لم أجد هذه القراءة عن الفضل ولا عن غيره . وذكر أبو حيان أن للفضل قرأ في الأولى والساعة بالنصب كحزمة .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٧ ، وإعراب القرآن ١٤١/٣ ، والبيان ٣٦٧/٢ ، والبحر ٥١/٨ ، والحلبات ٢٢٩ ، وابن يعيش ١٠٧/٧ ، والجني الداني ٤٩٦ ، ٥١٤ ، والمغني ٢٨٨ ، ٨١٩ ، والجمع ٢٥١/٣

(٤) هذا قول أبي علي فيما نقله عنه المرادي وابن هشام ، وهو أحد قولي المبرد والنحاس وغيرهما .

(٥) جملة « لا يؤدينا » صفة للظن ، واختار أبو حيان وابن هشام أنه على حذف الصفة والتقدير : إلا ظناً ضعيفاً . وإنما تأولوا الآية لأن التفرغ لا يكون في المصدر للؤكد ، لأنه لافائدة فيه ، فتأوله المبرد ومن وافقه على وضع إلا في غير موضعها ، وذهب آخرون إلى أن الصفة محذوفة فيصير مصدراً مختصاً .

## سورة الأحقاف

قوله عز وجل : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَأَمَنْ وَاسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٠ ] ٢

أي : واستكبرتم أتؤمنون ؟ فحذف « أتؤمنون » الذي يقتضيه الشرط ويقتضيه الاستفهام <sup>(٢)</sup> .

☆ وإنما قال : « أتؤمنون » ، مقتضى قوله <sup>(٤)</sup> ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ وقوله ﴿ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ ؛ لأن معنى ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ : أخبروني <sup>(٥)</sup> إِنْ صَحَّ أَنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي

(١) انظر الجواهر ٥٠٩ ، ومجمع البيان ٨٤/٥ ، والبيان ٣٦٨/٢ ، والبحر ٥٧/٨ ، وتفسير القرطبي ١٨٩/١٦ ، والحليبات ٧٧

(٢) هذا تقدير الزجاج فيما نقله عنه المؤلف في الجواهر والقرطبي . وينبغي أن يكون تقديره إن كان جواب الشرط : « أتؤمنون » بالماء ، وكذا هو في الجواهر . ونقل المؤلف عن أبي علي والزجاج أن التقدير : أَرَأَيْتُمُ الْقُرْآنَ ، فحذف المفعول الأول ، والمفعول الثاني هو موضع الجملة المحذوفة وتقديره عند الزجاج « أتؤمنون » ، وعند أبي علي « أتؤمنون عقوبته » . وعبارته في الحليبات : « وَكَانَ التَّقْدِيرُ : أَتَأْمِنُونَ عَقُوبَةَ اللَّهِ أَوْ لَا تَخْشَوْنَ اتِّقَامَهُ » . وإن كان جواباً للشرط كانت جملة الشرط وجوابه هي المفعول الثاني ، وكنا قال أبو حيان وقدره : أَرَأَيْتُمْ حَالَكُمْ إِنْ كَانَ كَذَا أَلَسْتُمْ ظَالِمِينَ . والأظهر أن الاستفهام سد مسد المفعولين كما قال المؤلف في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مِنْ أَضَلِّ ... ﴾ [سورة فصلت ٥٢] ، انظر ماسلف ١١٩٢ - ١١٩٣

(٣) قوله : وإنما قال إلى قوله وهو منزل منزلة أتؤمنون ، انفردت به نسخة الأصل ، وقوله « وإنما قال » متكمل ، فإما أن يكون تحريفاً صوابه « وإنما كان » أو « وإنما قلنا » ، وإما أن يعي بـ ، قال ، الزجاج ، على حكاية كلامه . وإما أن يكون هذا الكلام تعليقاً دُخِرَ في متن الكتاب .

(٤) في الأصل : قولهم ، والصواب ما أثبت .

(٥) في الأصل : أخبروني ، وهو تحريف .

ما أمنت به واستكبرتم عنه من عند الله ، وهو منزل منزلة « أتؤمنون » . ☆

وإدغام<sup>(١)</sup> الدال من ﴿ شهد ﴾ في الشين من ﴿ شاهد ﴾ هنا وفي يوسف  
[ الآية : ٢٦ ] حسنٌ جيدٌ لقرب الدال من الشين .

٣

وكما جاز إدغام الدال في الشين جاز إدغام السين أيضاً فيه ، كقوله :  
﴿ وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئاً ﴾ [ سورة مريم : ٤ ] ، وجاز أيضاً إدغام الشاء فيه ، كقوله  
﴿ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ [ سورة النقرة : ٢٥ ] و ﴿ حَيْثُ شِئْتُمْ ﴾ [ سورة النقرة : ٥٨ ]<sup>(٢)</sup> ،  
و ﴿ ذِي ثَلَاثِ شُعْبٍ ﴾ [ سورة المزلزال : ٢٠ ] ، وجاز أيضاً إدغام الضاد فيه ، نحو  
﴿ وَالْأَرْضِ شَيْئاً ﴾ [ سورة النحل : ٧٢ ] ، و ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ [ سورة النور : ٦٢ ] ،  
وقد تقدم هذا في « البيان »<sup>(٣)</sup> .

٩

قوله عز وعلا : ﴿ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَاماً وَرَحْمَةً ﴾ [ ١٢ ]  
﴿ إِمَاماً ﴾ نصب على الحال من الضمير في الظرف عند سيبويه ، ومن  
﴿ كتاب موسى ﴾ عند الأخفش ومن رفع بالظرف<sup>(٤)</sup> .

١٢

[ و ]<sup>(٦)</sup> يجوز أن يرتفع قوله ﴿ كتاب موسى ﴾ بالعطف<sup>(٧)</sup> على قوله

(١) قرأ أبو عمرو بالإدغام ، وأدغم الحروف التي ذكرها المؤلف هنا أيضاً ، إلا أنه اختلف عنه في  
إدغام ﴿ واشتعل الرأس شيباً ﴾ ﴿ والأرض شيباً ﴾ فأكثر أهل الأداء على إظهاره عنه وروي  
عنه الإدغام ، انظر التيسير ٢٣-٢٦ ، والنشر ٢٨٦/١-٢٩٣

(٢) في الأصل : وفي ، وهو تحريف .

(٣) انظر ما كتبه عنه في مقدمة التحقيق .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٨ ، وإعراب القرآن ١٤٨/٣ . ومجمع البيان ٨٥/٥ ، والبيان  
٣٦٨/٢ ، والبحر ٥٩/٨ ، وما سلف ٥٥٨

(٥) سلف التعليق على المذهبي في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(٦) زيادة من ب و ي .

(٧) هذا قول انفرد به فيما أعلم ونقله عنه الطبرسي من غير تصريح . وهو قول متكلف ضعيف لكثرة  
الفصل بين المتعاطفين .

﴿ وشهد شاهد من بني إسرائيل ﴾ [ ١٠ ] أي : وشهد من قبل القرآن / كتاب موسى ، ففصل بالظرف بين الواو والمعطوف<sup>(١)</sup> [ به ]<sup>(٢)</sup> .

٣ ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانِ عَرَبِيٍّ ﴾ [ ١٢ ]  
﴿ لساناً ﴾ حال أيضاً ، والتقدير : وهذا كتاب مصدق ملفوظاً به على لسان العرب .

٦ [ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءَ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [ ١٤ ]<sup>(٤)</sup>

٩ ﴿ خالدين ﴾ حال من ﴿ أصحاب الجنة ﴾ . والعامل فيه معنى الإشارة الذي دلّ عليه ﴿ أولئك ﴾ ، كما تقول : هذا زيد راكباً .  
﴿ جزاءً بما كانوا يعملون ﴾ .

١٢ مصدر مؤكد لما قبله<sup>(٥)</sup> . [ و ]<sup>(٦)</sup> التقدير : جُوزُوا جزاءً ، فاستغني عن ذكر « جوزوا » بذكر الجملة قبلها دالة عليها .  
وإن شئت كان مفعولاً له .

قوله عز وعلا : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١٥ ]

(١) سلف التعليق على هذا الفصل ٩٩

(٢) زيادة من ي و ب

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٨ ، وللمراء ٥١/٣ ، وإعراب القرآن ١٤٨/٣ ، وجمع البيان

٨٥/٥ ، والبيان ٣٦٩/٢ ، والبحر ٥٩/٨

(٤) انظر إعراب القرآن ١٥٠/٣ ، وجمع البهال ٨٥/٥ ، والبيان ٣٦٩/٢ ، واس الشجري ١٩٠/٢

(٥) وهو قول النحاس ومن وافقه

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للمراء ٥٢/٣ ، وإعراب القرآن ١٥٠/٢ ، والحجة ٢٩٤/٤ خم ومنه أخذ كلامه

و ١٠٤/٢ - ١٠٦ ، وجمع البيان ٨٤/٥ - ٨٥ ، والبيان ٣٦٩/٢ - ٣٧٠ ، والبحر ٦٠/٨



و ﴿حُسْنًا﴾<sup>(١)</sup> . فاتصাব «إحسان» بقوله ﴿ووصينا الإنسان بوالديه﴾ لأن معناه : أحسنا إليهما<sup>(٢)</sup> إحساناً . فالناصب له «أحسنا» الذي دلّ عليه ﴿وصينا﴾ . فهو مصدر من غير لفظه ، ولو كان من لفظه لقال :  
ووصينا الإنسان بوالديه توصية .

والباء من صلة ﴿وصينا﴾ كما قال : ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ﴾ [سورة الأنعام : ١٥١] ، ولا يكون من صلة «إحسان» لأن ما يتعلق بالمصدر لا يتقدم عليه<sup>(٣)</sup> ، وإن كان قد جاء : ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي﴾ [سورة يوسف : ١٠٠] .

وأما من قال ﴿ووصينا الإنسان بوالديه حُسْنًا﴾ فالمعنى : أمراً ذا حُسْنٍ ، أي : وصّيناه بوالديه أمراً ذا حُسْنٍ ، أي بأمر ذي حسن . فهو في موضع البدل من قوله ﴿بوالديه﴾ ، وهو من باب بدل الاشتغال<sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى ] : ﴿وَالَّذِي قَالَ لِيَاوَدِّيهِ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٧ ]<sup>(٦)</sup>

(١) قرأ عاصم وحمة والكسائي ﴿إحسناً﴾ والبقون ﴿حسناً﴾ . انظر السبعة ٥٩٦ ، والتيسير ١٩٩ ، والنشر ٢٧٣/٢

(٢) كان في النسخ «إليه» والصواب ما أثبت .

(٣) لأن المصدر ومعموله كالوصول والصلة ولا تتقدم الصلة ، وقد سلف التعليق على هذا ٨٧٠ ، وانظر ما سلف ٥٦٧ ، ٩٧٠

(٤) كذا قال . ولا أعلم أحداً ذكر هذا القول . وقد أجاز أبو علي في انتصاب ﴿حسناً﴾ قولين : الأول أنه منتصب على المصدرية ويكون «حُسْر» بمعنى «إحسان» ، وهو ظاهر قول المراء والنحاس ؛ فيما أن يكون «حسن» مصدراً على حذف الزوائد أو اسم مصدر كالإعطاء والإعطاء . والثاني أنه منتصب بفعل محذوف تقديره : اتخذ حسناً واصطنع حسناً . و «حسن» على هذا إما صفة على وزن «فَعْل» أو مصدر كالكفر وعليه فالتقدير : أمراً ذا حسن . هكذا قال في الموضع الأول من الحجة ، ورد هذا القول في الموضع الثاني منها .  
(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الحواهر ٣٧٢ ، والبيان ٣٧٠/٢ ، والبحر ٦١/٨ ، وما سلف ٢٤

مبتدأ ، وخبره مضر ، والتقدير : وفيما يُتلى عليكم قصّة الذي قال لوالديه .  
 ويجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ ﴾ [ ١٨ ] كما قال : ﴿ والذي  
 جاء بالصدّق وصدّق به أُولَئِكَ ﴾<sup>(١)</sup> [ سورة الزمر : ٢٢ ] ، وقال : ﴿ وخُضْتُمْ كَالَّذِي  
 خَاضُوا أُولَئِكَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ سورة التوبة : ٦٩ ] ، وأنشدوا<sup>(٣)</sup> :

إِنَّ الَّذِي حَانَتْ يَفْلَحُ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ<sup>(٤)</sup>

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ١١٦٣

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٥١٩-٥٢٠ . و « الذي » في هذه الآيات جنس ولا يراد به واحد معين ولهذا ما أخبر عنه بالجمع « أُولَئِكَ » في الآيتين وكفي عنه بالجمع في قوله « خَاضُوا » وأشار إليه بقوله « أُولَئِكَ » .

(٣) للأشهب بن رُمَيْلَة . والبيت من أبيات له في البيان والتبيين ٥٥/٤ ، والمؤتلف والمختلف ٣٣ ، وسمط اللآلئ ٢٤-٢٥ ، والحامسة البصرية ٢٦٩/١ ، والمقاصد ٤٨٢/١ ، وشرح شواهد المغني ١٧٥ . والخزانة ٥٠٧/٢-٥٠٨ ، وشرح أبيات المغني ١٨٠/٤-١٨١ ، ورغبة الآمل ١٧٩/١ . وهوله في الكتاب ٩٦/١ ، ومجاز القرآن ١٩٠/٢ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، وسر الصناعة ٥٣٧ ، والمختضب ١٨٥/١ ، والمنصف ٦٧/١ ، وضرائر الشعر ١٠٩ ، ومعجم البلدان ( فليج ) ٢٧٢/٤ . ومعجم ما استعجم ١٠٣٨ . ويقع هذا البيت في أبيات لحرث بن محفض أنشدها أبو تمام في مختار أشعار القبائل . انظر شرح شواهد المغني والخزانة وترج أبيات المغني .

وهو بلا سبة في معاني القرآن للأحفش ٨٥ ، والحجة ١١٢/١ ، والبصريات ٢٥٣ ، وتأويل مشكل القرآن ٣٦١ ، والمحتضب ٨٠/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٥٢ ، وابن يعيتس ١٥٥/٣ ، ورصف المباني ٣٤٢ ، وابن الشجري ٣٠٧/٢ ، وجمع البيان ٥٤/١ ، والمغني ٣٥٦ ، ٧١٧ . وألمع ١٦٨/١ و ٢٨٠/٤

(٤) البيت مخروم ، وينشد غير مخروم « وإن » أو « فإن » . ويروى : « وإن الألى حانت » ، وعليه فلا شاهد فيه .

استشهد به الأكثرون - ومهم سببويه والمبرد والأحفش وغيرهم - على أنه أراد « الذين » فحذف النون تخفيفاً لطول الاسم بالصلة . وأجاز أبو علي وابن جني ومن وافقهما أن يكون « الذي » هنا جنس ، وعلى هذا استشهد به المؤلف .

و « حانت » من الحَيْن وهو الهلاك . وفليج : موضع في طريق البصرة إلى مكة وفيه منازل للحاح .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٧ ]

رواه الحلواني عن هشام بفتح النون من ﴿ تعِدَانِي ﴾ <sup>(٣)</sup> وهي لغة ، يفتحون نون التشنية <sup>(٤)</sup> كما يكسرون نون الجمع <sup>(٥)</sup> تشبيهاً لأحدهما بصاحبه .

[ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٢٨ ]

التقدير : الذين اتخذوا من دون الله آلهة قرباناً ، ف ﴿ قرباناً ﴾ مفعول ثانٍ

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر شرح اللمع اللوح ١/٢٠ ، والجواهر ٣٩٢ ، وإعراب القرآن ١٥٢/٣-١٥٣ ، والبحر ٦٢/٨ وكذا قال في شرح اللمع والجواهر ، ولا أعرف أحداً ذكر هذه الرواية من طريق الحلواني عن هشام عن ابن عمر . وقد رويت هذه القراءة الشاذة فيما قال أبو حيان من طريق سام [ ٩ ] عن هشام . والذي نصوا عليه أن هشاماً يقرأ ﴿ أتعِدَانِي ﴾ بنون واحدة مدغمة ، انظر النشر ٢٧٣/٢ و ٣٠٣/١ والمصادر السالفة .

وقد عرا ابن خالويه في شواذه ١٣٩ القراءة بفتح النون من ﴿ تعِدَانِي ﴾ إلى عبد الوارث عن أبي عمرو ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى الحسن وشيبة وأبي جعفر بخلاف عه وهارون بن موسى عن الجحدري وسام [ ٩ ] عن هشام .

(٤) وكذا قال في شرح اللمع ، وذهب في الجواهر إلى أن النون فتحت تبعاً للألف وطباً للمطابقة . وانظر في هذه اللغة سر الصناعة ٤٨٨ ، وشرح الملوكي ١٧٥-١٧٦ ، وابن يعيش ١٤١/٤-١٤٣ ، وضرائر الشعر ٢١٧-٢١٨ .

وذكر النحاس أن بعض الرواة عن نافع فتح هذه النون فغلطه ، واشتد المبرد في إنكارها . كقول سحيم بن وثيل الرياحي « وقد حاوزت حد الأربعين » وكقول ذي الإصبع « وابن أبي أيي من بيت » انظر سر الصناعة ٦٢٧-٦٢٨ . ولتقضب ٣٣٢،٢-٣٣٤ . والكامل ٦٣٣-٦٣٥ . وابن يعيش ١١/٥-١٣ ، والمجمع ١٦٤/١-١٦٥ ، والخزانة ٤١٤/٣

وما ذكره المؤلف هو مذهب ابن جني ومن وافقه ، ومذهب المبرد ومن وافقه أن الكسرة في هذا علامة إعراب لأنه جعل الإعراب فيها وليس على الأصل في التقاء الساكنين .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر الجواهر ٣٢١ ، ٤٦٨ ، وإعراب القرآن ١٥٨/٣ ، ومجمع البيان ٩١/٥ ، والبيان ٣٧٢/٢ ، والبحر ٦٦/٨ ، والكشاف ٥٢٦/٣ ، والتبيين ١١٥٨ ، والمغني ٦٩٥-٦٩٦

قَدَّمَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، أَي : آلهة ذات قربان ، أي ذات قُرْبَةٍ <sup>(١)</sup> .

قوله عز وعلا : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> | ٢٣ |

دخلت الباء في قوله ﴿ بقادر ﴾ لِجَرَيِ حرف النفي في أول الكلام ، كما دخلت « مِنْ » في قوله ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ سورة البقرة : ١٠٥ ] فدخلت « مِنْ » لما ذكرنا .

ولهذا المعنى كان قوله ﴿ سَوَاءٌ حَيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة الحاشية : ٢٦ ] فيمن رفع ، كان الضمير للكافرين دون القبيلين ، ومن نصب جاز أن يكون للقبيلين ، لأن الرفع يوجب البتات بالخبر عن استواء <sup>(٥)</sup> عيَاهُمْ ومماتهم ، والنصب يكون راجعاً / إلى ﴿ نَجْعَلُهُمْ ﴾ وهو في صلة ﴿ أَنْ ﴾ التي لحقها « الحسبان » لمَّا جرى في أول الكلام ، ولحق « أَنْ » الذي لحق جميع ما في صلته أيضاً .

(١) كذا قال ، وهو سهو محض وخطأ لا يجوز . والصواب أن التقدير : الذين اتخذوهم من دون الله قرباناً آلهة ، فحذف المفعول الأول وهو « هم » العائد إلى الذين ، وواو الجماعة تعود إلى الذين أهلكتوا المذكورين في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُمْ مِنَ الْقُرَى وَصَرَفْنَا آيَاتِنا لَهُمْ يَرْجِعُونَ فَلَوْلَا ... ﴾ . وهذا هو الوجه الذي ذكره في الجواهر ، وهو قول الجميع . واختلفوا في قوله ﴿ قرباناً آلهة ﴾ فقيل : قرباناً مفعول ثان وآلهة بدل منه ، وهو أحد أقوال النحاس وهو ظاهر قول المؤلف في الجواهر وذكر أن قرباناً مفرد في موضع الجمع وهو في الأصل مصدر . وذهب الزمخشري إلى أنه فاسد ولم يبين جهة فساده ويُنْتَهَى ابن هشام ولم يأتي بشيء ، وارتضاه أبو حيان ، وأجازه العكبري وابن عطية . وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون آلهة مفعولاً ثانياً وقرباناً مفعولاً له أو مصدرأ .

(٢) انظر الجواهر ٦٧٣ . ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٨ ، وللغراء ٥٦٧/٢-٥٧ ، وإعراب القرآن ١٦١/٣-١٦٢ ، وجمع البيان ٩٣/٥ ، والبيان ٢٧٣/٢ ، والبحر ٦٨/٨ ، ولغني ٨٨٤

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٨٥

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ١٢٢٨

(٥) في الأصل : سواء ، وهو تحريف صوابه من ي و ب .

- ٣ فـ « الحسبان » وحرف النفي في ذلك سواء . فهذه الآي متجاوبةً أصداؤها في باب الصناعة . وكلُّ الآي كذلك لكنها تخفى إلا على البَزَلِ الحَذَّاقِ <sup>(١)</sup> . ولقد علم الله أني ما قصرت فيما قدّرتُ على إيضاحه .
- [ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ ﴾ [ ٣٥ ]
- ٦ تقديره : كأنهم لم يلبسوا يوم يرون ما يوعدون إلا ساعة من نهار . فلا يراد باليوم هنا وضح النهار ، وإنما يُراد به الحين ، ليصحَّ قوله ﴿ من نهار ﴾ .
- ثم قال : ﴿ بَلَاغٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٣٥ ]
- ٩ والتقدير : ذلك بلاغ ، فحذف المبتدأ للعلم به .

(١) البَزَلُ جمع بازل ، وهو الرجل الذي كملت تجربته على التشبيه بالبعير الذي استكمل السنة الثامنة وطعم في التاسعة وفطر نابه . واحذائق جمع حادق وهو السي أوغر في ممارسة شيء حتى مهر وبرع .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ١٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٩ ، وإعراب القرآن ١٦٢/٣-١٦٣ ، ومجمع البيان ٩٣/٥ ، والبيان ٣٧٣/٢ ، والبحر ٦٩/٨ ، والكتاب ١٩١/١ ، والخصائص ٣٦٢/٢ ، وابن الشجري ٣٢٠/١ ، والمغني ٨٢٤

## سورة القتال

قوله عز وعلا : ﴿ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١١ ]

أي : جزاء أعمالهم <sup>(٢)</sup> بأن أحبطها لكفرهم .

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ <sup>(٤)</sup>

[ ٤ ]

أي : فاضربوا ضربَ الرقاب <sup>(٥)</sup> ، فحذف الفعل .

﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٤ ]

نصب على المصدر ، أي : فإمّا مُنُونٌ مَنَّا ، وإمّا فَادُونُهُمْ فِدَاءً . و ﴿ فِدَاءً ﴾ يجوز <sup>(٧)</sup> أن يكون مصدر « فادوا » فيكون « فِدَاء » ك « قتال » ، ويجوز أن

(١) انظر مجمع البیان ٩٦/٥ ، والبحر ٧٢/٨ ، وتفسير الطبري ٢٥/٢٦ ، والقرطبي ٢٢٣/١٦ ، وابن كثير ٢٨٩/٧ ، ومجمع التفسير ٤٩٦/٥

(٢) هذا معنى قول الجميع . وعبارة س كثير « أي أبطلها وأذهبها ولم يجعل لها جزاء ولا ثواباً » .

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٥٧/٣ ، وإعراب القرآن ١٦٧/٣ ، ومجمع البيان ٩٦/٥ ، والبيان ٣٧٤/٢ ، والبحر ٧٢/٨ ، والكتب ١٢٥/١ ، والمقتضب ٢٠٩/٣ ، ٢١٦ ، ٣٦٩ ، والكامل ٢٤٢ ، والأصول ١٢٠/٢ ، والإيضاح ١٦٥ ، وابن يعيش ٤٨/٤ ، وابن الشجري ١١٤/٢

(٥) هذا سهو منه ، والصواب أن يكون التقدير : اضربوا الرقاب ضرباً ، فحذف الفعل وناب المصدر عنه وأضيف إلى المفعول وهي إضافة في تقدير الانفصال لأن التقدير : فضرباً الرقاب .

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١/٥٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٥٧/٣ ، ١٨٥ ، وإعراب القرآن ١٦٧/٣ ، والحجة ١١٨/٢ ، ومجمع البيان ٩٦/٥ ، والبيان ٣٧٤/٢ ، والبحر ٧٤/٨ ، والكتب ١٣٥/١ ، والمقتضب ٢٦٨/٣ ، والأصول ٥٦/٢ ، والبغداديات ١٠٦ ، ١٢٠ ، وابن يعيش ١١٤/١ و ١١٥-١٠٠/٨ ، وابن الشجري ٣٤٤/٢ ، وما سلف ٦٨ ، ٧٧٤

(٧) أجاز القولين أبو علي في الحجة ، وانظر ما سلف ٦٨

يكون مصدر « فَدَى » ، تقول : فَدَى فِدَاءً ، كما تقول : كتب كِتَاباً وحَسَبَ حِسَاباً .

٣ ﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤ ]  
حذف المضاف ، أي : أهل الحرب <sup>(٢)</sup> .

٦ ﴿ ذَلِكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٤ ]  
أي : الأمر ذلك ، فحذف المبتدأ .

٦ [ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٦ ]  
قالوا : طَيَّبَهَا لَهُمْ <sup>(٦)</sup> ، من العَرَفَ ، وهو الرائحة الطيبة .  
وقيل <sup>(٧)</sup> : عَرَّفَهَا بَأَن وَصَفَهَا لَهُمْ ، من العَرَفَانِ والمعرفة .

٩ [ قوله تعالى ] <sup>(٨)</sup> : ﴿ فَتَعَسَّأَ لَهُمُ وَاضِلٌ أَعْمَالَهُمْ ﴾ <sup>(٩)</sup> [ ٨ ]

(١) انظر شرح الملع اللوح ١/٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٥٧/٢-٥٨ ، وإعراب القرآن ١٦٧/٣-١٦٨ ،  
ومجمع البيان ٩٧/٥ ، والبحر ٧٤/٨ ، ومجمع التفاسير ٤٩٩/٥ ، وتفسير غريب القرآن ٤٠٩ ، وابن  
الشجري ٢٩٧/١

(٢) المعنى عند الفراء والحساس ومن وافقها أن الهاء في أوزارها للحرب وأنت تريد أوزار أهلها ،  
وما قدره المؤلف وغيره أقرب .

(٣) انظر إعراب القرآن ١٦٨/٢ ، ومجمع البيان ٩٦/٥ ، والبيان ٢٧٤/٢

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٥٨/٢ ، ومجمع البيان ٩٨/٥ ، والبحر ٧٥/٨-٧٦ ، وتفسير الطبري  
٢٩-٢٨/٢٦ ، والقرطبي ٢٣١/١٦ ، ومجمع التفاسير ٥٠٠/٥ ، وابن كثير ٢٩٢/٧ ، ومجاز القرآن  
٢٣١/١٩ ، وتفسير غريب القرآن ٤٠٩

(٦) عن ابن عباس .

(٧) وهو معنى قول قتادة ومجاهد وسعيد وابن زيد .

(٨) زيادة من ي .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٥٨/٢ ، وإعراب القرآن ١٦٩/٣ ، ومجمع البيان ٩٨/٥-٩٩ ، والبيان  
٣٧٤/٢ ، والبحر ٧٦/٨ ، والمغني ٦٥٧

أي : اتَّقَسَمَ اللهُ تَعَساً وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [ ١١ ]

أي وَلِيُّهُمْ وَنَاصِرُهُمْ .

﴿ وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ ﴾ [ ١١ ] <sup>(٢)</sup>

أي لَا نَاصِرَ لَهُمْ .

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ﴾ <sup>(٤)</sup>

[ ١٨ ]

﴿ أَنْ ﴾ في محل نصب بدل من الساعة ، أي : هل ينتظرون إلا إتيان

الساعة بغتة .

﴿ فَأَنِّي لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ ﴾ [ ١٨ ] <sup>(٥)</sup>

قال الأخفش : التقدير : فَأَنِّي لَهُمْ ذِكْرَاهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ <sup>(٥)</sup> . فـ « ذكراهم »

يرتفع بقوله ﴿ أَنِّي لَهُمْ ﴾ وفي ﴿ جَاءَتْهُمْ ﴾ ضمير يعود إليها . ومن رفع

بالثاني <sup>(٦)</sup> كان في ﴿ أَنِّي لَهُمْ ﴾ ضمير على شريطة التفسير ، ومثله :

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٥٩/٣ ، وإعراب القرآن ١٦٩/٣-١٧٠ ، ومجمع البيان ١٠٠/٥ ، والبحر

٧٦/٨ ، وتفسير الطبري ٣٠/٢٦ ، والقرطبي ٢٣٤/١٦ ، ومجمع التفسير ٥٠١/٥

(٣) انظر الجواهر ٥٨١ ، ومعاني القرآن للفراء ٦٧/٣ . وإعراب القرآن ١٧٢/٣-١٧٤ ، ومجمع البيان

١٠٢/٥ ، والبحر ٧٩/٨

(٤) انظر الجواهر ٧٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٠ ، وللغراء ٦١/٣ ، وإعراب القرآن ١٧٤/٣ ،

ومجمع البيان ١٠٢/٥ ، والبيان ٣٧٥/٢ ، والبحر ٨٠/٨

(٥) سها المؤلف هـ عن تمام قول الأخفش وبني على ذلك ما بناء من تازع العاملين . وعبرة

الأخفش وغيره : « فَأَنِّي لَهُمْ ذِكْرَاهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ السَّاعَةُ » ففي « جَاءَتْهُمْ » ضمير « السَّاعَةُ » لا ضمير

« ذِكْرَاهُمْ » . وجاء به على الصواب في الجواهر .

(٦) إعمال الثاني مذهب البصريين وإعمال الأول مذهب الكوفيين ، وقد سلف التعليق على مذهبهم

في التنزع ٨٧٢



يَالْ بَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلِّيًّا يَالْ بَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارِ<sup>(١)</sup>

من رفع بالأول كان في الثاني ضمير ، ومن رفع بالثاني كان في « أين » الأول ضمير ، ومثله<sup>(٢)</sup> :

أَنْتَى وَمِنْ أَيْنَ أَبْكَ الطَّرَبِ ... .. (٣)

(١) البيت لمهلل بن ربيعة التغلبي . وهو له في الكتاب ٣١٨/١ ، وابن السرياني ٤٦٦/١-٤٦٧ . واللامات للزجاجي ٨٧ ، والأغاني ٥٩/٥ ، والخزانة ٢٠٠/١ ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢٢٩/٢ ، والمخصص ٥٠/١٤ . استشهدوا به على فتح لام الجر التي تدخل على المستغاث به وهو بكر .

وبكر هو بكر بن وائل أخو تغلب بن وائل ومنهم جساس قاتل كليب أخي مهلهل . وقوله « أنشروا لي كليباً » أي أخيوه حتى أعفيكم من القتل ، يريد أنكم لا تحيونه وأنا لأعفيكم من القتل ، فهذا وعيد وتهديد ، وقوله « أين أين الفرار » أي لم تفرون . وهو لم يستغث بهم ليغيثوه إنما استغاث منهم لأجل ما نزل بهم من قتل مهلهل إياهم لأنه محاربهم فالمستغاث به هو المستغاث من أجله هنا ، عن ابن السرياني والأعم والكتاب .

وذهب النحاس إلى أن اللام للاستهزاء ، وذهب الرضي في شرح الكافية ١٣٤/١ إلى أنها داخلية على المنادى المهدد ، قال : « ولا معنى للاستغاثة ههنا لاحقيقة ولا مجازاً » . قال المفهومي : « هذا المعنى هو الجيد وما أخذ في هذا البيت واضح لا خفاء به ... » اهـ .

واستشهد المؤلف بالبيت على التنازع في قوله « أين أين الفرار » . والصواب أن « أين » الثانية مكررة وهي تأكيد لفظي . ولا تنازع .

(٢) للكيت ، وهو مطلع هاشمية له في شرح هاشميات الكيت ١٠٠ . وهو له في تأويل مشكل القرآن ٥٢٥ ، وإيضاح الوقف ٩٦٧ ، ومجمع البيان ٣٢٠/١ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ٥٣ ، وابن يعيتش ١٠٩/٤ ، والبحر ٤٤٣/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافعية ٣١٠ ، وهو بلا نسبة في القطع ١٨٨

(٣) عجزه : من حيث لاضئوة ولا ريب

وأبك أي جاءك وغشيك من الأوب وهو في الأصل الرجوع ليلاً ، والطرب خفة من فرح أو حزن ، والمراد الأول ، والصوة الصبا والشوق ، والريب جمع ريبة وهي الشبهة .

والمؤلف يجعل البيت من باب التنازع ، وهو غير صحيح ، ولا تنازع في البيت . فقوله « أنتى » إن كانت بمعنى « كيف » - وهو الظاهر - فهي في موضع نصب على الحال والعامل فيها مضر ، =

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَأُولَىٰ لَهُم ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢٠ ]

٣ مبتدأ وخبر . وهو اسم للتهديد والوعيد ، كأنه قال : الوعيد لهم .  
ولا ينصرف ﴿ أُولَى ﴾ لآته على وزن الفعل ، وصار اسماً للوعيد والتهديد .  
وقول المفسرين <sup>(٣)</sup> : وَلِيكَ شَرٌّ فاحذر = لا يريدون به أن « أُولَى » فعل ، وإنما ذلك تفسير على المعنى .

٦ قوله عز وعلا : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٢١ ]

صفة لـ ﴿ سُورَةٌ ﴾ [ ٢٠ ] تقديره : ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ ﴾ [ ٢٠ ] ﴿ طَاعَةٌ ﴾ أي ذات طاعة ، فحذف المضاف ، عن أبي إسحاق <sup>(٥)</sup> .

= والتقدير : أتى أبك الطرب ، فحذف لذكره في الثاني ، وإن كانت بمعنى « من أين » تعلق بـ « أبك » الظاهر ، وكان « من أين » في البيت مكرراً للتوكيد ، وحسن التكرار لاختلاف اللفظين .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٦٢/٣ ، وجمع البيان ١٠٣/٥ ، والبيان ٣٧٥/٣ . وانظر في « أُولَى له » غار القرآن ٢٧٨/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٤١١ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٩ . والصاحبي ٢٨٥-٢٨٦ ، والكامل ١٤١٦ ، والخزانة ٨٩٧/٤-٩٠ ، واللسان ( ولي ) .

(٣) هذا إطلاق غير صحيح ، فالأكثر لم يفسروه بما ذكره ، وإنما ذكروا أنه تهدد ووعيد . ونقل الجوهري وغيره عن ثعلب في تأويل أُولَى لك أن معناه وليك ماتكره ، وعن الأصمعي قاربك ماتكره .

(٤) انظر الجواهر ١٨٦ ، ٧٤٦ ، وشرح المصباح ٢/٢٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٦٢/٣ ، وإعراب قرن ١٧٥/٣-١٧٦ ، وجمع البيان ١٠٢/٥-١٠٤ ، والبحر ٨١/٨ . والكتاب ٧١/١ ، ٢٨٢ ، والمقتضب ١١/٤ . والكامل ٥٧٣ . والصمديات ٢١٩ ، والخصائص ٣٦٢/٢ ، وابن الشحري ٣٢٠/١ ، والمغني ٦١٠ ، ٨٢٦ .

(٥) عز هذا القول إليه الطبرسي . وذكره النحاس ولم يعزه . ورده أبو حيان ولم يذكر صاحبه أيضاً ، قال : « هذا القول ليس بشيء لحيلولة الفصل الكثير بين الصفة والموصوف » اهـ . وهو كما قال .

وأما غيره <sup>(١)</sup> فيحمله على ابتداء مضر ، على تقدير : أَمَرْنَا طَاعَةً . وقالوا <sup>(٢)</sup> مرةً أخرى : / طاعة وقول معروف أمثل من غيرها .

٢/١٢٥

٢ | قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢٢ ]

٦ أي عن كتابي و ديني <sup>(٤)</sup> . وخبر « عسى » قوله ﴿ أَنْ تُفْسِدُوا ﴾ ، والشرط اعتراض بين الاسم والخبر ؛ والتقدير : [ <sup>(٥)</sup> فهل عسى أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم إن توليتم .

٩ | قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٢٥ ]  
٩ خبر ﴿ إِنَّ ﴾ قوله ﴿ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ ﴾ عند الجمهور . وقيل <sup>(٧)</sup> : خبر ﴿ إِنَّ ﴾ مضر ، والتقدير : معذبون .

(١) ومنهم خير وسيو به ولمرد ولجس وأبو عبي وعبرهم . وأجزو هذا القول والقول الآتي .

(٢) وهو قول الفراء ولمرد في المقتضب ، وأحز لقولين في الكمل .

(٣) انظر الجواهر ٣٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٠ ، والفراء ٦٢/٣-٦٣ ، وإعراب القرآن ١٧٦/٢ ، ومجمع البيان ١٠٤/٥ ، والبيان ٣٧٦-٣٧٥/٢ ، والبحر ٨/٨٢ ، وتفسير الطبري ٣٥/٢٦-٣٦ ، والقرطبي ٢٤٥/١٦ ، وابن كثير ٢٠٠/٧ ، ومجمع التفسير ٥٠٩/٥

(٤) قال قتادة توليت عن كتب الله ، وقال الفراء : توليت عن محمد ﷺ ، وجمع الطبري بينها ، قال : توليت عن تزيل الله وفارقت حكمه وادبرتم عن محمد ﷺ وعما جاءكم به . وقيل : توليت أمور المؤمنين ، فيكون من لولاية ، عن الكلبي وأبي العالية وكعب .

(٥) ريذة ص ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٣٢ ، ٥٦٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٦٢/٣ ، وإعراب القرآن ١٧٨/٣-١٧٩ ، ومجمع البيان ١٠٥/٥ ، والبحر ٨/٨٢ ، وتفسير الطبري ٣٧/٢٦ ، والقرطبي ٢٤٩/١٦-٢٥٠ ، وابن كثير ٢٠٣/٧ ، ومجمع التفسير ٥١١/٥ ، والقطع ٦٦٧ . ومنار الهدى ٢٦٠ ، وما سلف ٦٩٧

(٧) هذا عن قول محمد بن عيسى الأصبغاني الذي يفى على ﴿ لهم الهدى ﴾ وبيتدئ ﴿ الشيطان .. ﴾ . وخالفه النس حياً فالخبر عندهم ﴿ الشيطان سول لهم ﴾ . وهو قول الكسائي والفراء وأبي عيسى وأبي حنيفة وغيرهم .

[ و ] <sup>(١)</sup> قوله : ﴿ أَمْلى لهم ﴾ قيل : أَمْلى لهم الله <sup>(٢)</sup> ، لقوله <sup>(٣)</sup> ﴿ وَأَمْلى لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴾ [ سورة الأعراف : ١٨٢ ] ، فيكون هذا من باب اختلاف الضميرين <sup>(٤)</sup> . ألا ترى أن فاعل ﴿ سَوَّلَ ﴾ هو ﴿ الشَّيْطَانُ ﴾ .

٣

وقيل <sup>(٥)</sup> : أَمْلى لهم الشيطان بأن أوقع لهم طول الأمل .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٢٧ ] أي كيف حالهم <sup>(٧)</sup> ، فحذف المبتدأ .

٦

☆ قوله <sup>(٨)</sup> عز وعلا : ﴿ إِنْ يَسْأَلُكُمُوهَا فَيُخْفِكُمْ تَبْخُلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ ﴾ <sup>(٩)</sup> [ ٢٧ ]

جزم قوله ﴿ فَيُخْفِكُمْ ﴾ بالعطف على الشرط . وهو ﴿ يَسْأَلُكُمُوهَا ﴾ . وقوله ﴿ تَبْخُلُوا ﴾ جزم جواب ﴿ إِنْ ﴾ ، وقوله ﴿ يُخْرِجْ ﴾ جزم عطف على ﴿ تَبْخُلُوا ﴾ . فدلَّ على أنه هو الاختيار . أعني الجزم بعد الجواب <sup>(١٠)</sup> .

٩

(١) زيادة من ي .

(٢) وهو قول الفراء وأبي حاتم والمفضل والطبري والنحاس وغيرهم ، ورجحه أبو حيان . وعلى هذا القول يكون الوقف على قوله ﴿ سَوَّلَ لَهُمْ ﴾ ، ويبتدئون ﴿ وَأَمْلى لَهُمْ ﴾ .

(٣) في الأصل : كقولهم ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٤) انظر ما سلف ٦٩٦ ، ١٠٤٥ .

(٥) عن الحسن ، وهو قول الحافظ ابن كثير ، قال أبو حيان : وهو الظاهر ، ورجح الأول

(٦) انظر إعراب القرآن ١٧٩/٣ ، ومجمع البيان ١٠٦/٥ ، والبيان ٢٧٦/٢ ، والبحر ٨٤/٨ ، وتفسير

الطبري ٣٨/٢٦ ، والقرطبي ٢٥٠/١٦ . وابن كثير ٣٠٣/٧ ، ومجمع التفاسير ٥١٢/٥

(٧) وكذا قدره الطبرسي وأبو البركات والحافظ ابن كثير ، وهو الظاهر . وقدره النحاس ومن وافقه : فكيف تكون حالهم ، وقدره الطبري ومن وافقه : فكيف لا يعلم حالهم . وأجاز القولين أبو حيان ، فتكون « كيف » حالاً من عامل مضر .

(٨) انفردت نسخة الأصل بالكلام على هاتين الآيتين ٣٧ ، ٣٨

(٩) انظر الجواهر ٩٣٠-٩٣١ ، والبيان ٣٧٦/٢ وقد تقل عن المؤلف من غير تصريح ، والبحر ٨٦/٨

(١٠) انظر ما سلف ٢٠٥

فما بالهم<sup>(١)</sup> عدلوا عن الجزم في ﴿ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة  
الزمر ٣٥] ولم تترجح قراءة الحسن<sup>(٣)</sup> حيث قرأ ﴿ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ ﴾  
بالكر لالتقاء الساكنين<sup>(٤)</sup> ؟!

٣

﴿ فَمِنْكُمْ مَن يَبْخُلُ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٣٨ ]

رفع ، إذ هو في صلة ﴿ مَن ﴾ الموصول .

قوله بعده : ﴿ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٣٨ ]

٦

شرط جزم ﴿ يبخل ﴾ وجوابه في الفاء ، أعني ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ ﴾ .  
و ﴿ يَبْخُلُ ﴾ بعد ﴿ إِنَّمَا ﴾ رفع كما ارتفع ﴿ ومن عاد فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾<sup>(٦)</sup>  
[ سورة لمانع ٩٥ ] ، فكلمة ﴿ يبخل ﴾ مجزومة ، أعني الوسطى والآخرة<sup>(٧)</sup> . ☆

٩

(١) يريد القراء ، ولم يقرأها بالجزم أحد ، فقرأ بالرفع ذافع وابن عامر قرأوا الباقيون بالنصب ، انظر  
ماسلف ١٢٠٠

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ١٢٠٠ ، وانظر ٢٠٥ أيضاً .

(٣) ذكر الزحشرى وتابعه أبو حيان أنه قرئ ﴿ ويعلم ﴾ بالجزم ولم ينسبها إلى أحد ، وأجاز القراء  
الجزم ولم يعزه إلى أحد أيضاً ، انظر للمصادر التي أحلنا عليها ١٢٠٠

(٤) أجاب المؤلف عن هذا بقوله : « النصب في هذا ضعيف في أصل الباب وإنما قوي في هذه الآية  
لأنه وجد مع جواز النصب سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم » ، انظر ماسلف ٢٠٦ ، ١٢٠٠ ،  
والجواهر .

(٥) انظر إعراب القرآن ١٨٣/٣ ، والمقتضب ١٩٥/٣

(٦) انظر الكلام عليها في شرح اللمع اللوح ١/١٢٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦١ ، وإعراب القرآن  
٥٢٠/١ ، وجمع البيان ٢٤٣/٢-٢٤٤ ، والبحر ٢٢/٤ ، والكتاب ٤٣٨/١ ، والعصديات ١١٦ ،  
ولمغني ٢١٨ ، ٣٠٢ . والرفع في ﴿ فينتقم ﴾ لأنه مبني على مبتدأ ، والتقدير : فهو ينتقم ،  
فالفاء داخل على جملة اسمية . أما ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ ﴾ فرفع لثبوتها فاقصمت بها الفاء فوضعها  
جزم . وأجاز المبرد ومن وافقه أن تكون « من » اسماً موصولاً .

(٧) كذا في الأصل ، وأخشى أن تكون « والآخرة » ليست من المؤلف ، فإنه يريد أن جملة « فَإِنَّمَا  
يَبْخُلُ » في موضع الجزم لأنها جواب الشرط ، كما أن « يبخل » الوسطى مجزومة لأنها فعل  
الشرط . أما الأولى فرفوعة لأنها صلة الموصول .

## سورة الفتح

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا . لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ ﴾<sup>(١)</sup>

[ ٢ - ١ ]

عند سهل<sup>(٢)</sup> أَنَّ اللام لام القسم ، وعند الجمهور<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ لَمَّا قَالَ لَهُ ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ﴾ [سورة النصر ١٠ - ٣] فَتَحَ لَهُ مَكَّةَ لِيَسْتَغْفِرَهُ عَلَى مُوْجِبِ سُوْرَةِ النَّصْرِ<sup>(٤)</sup> ، فيغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر<sup>(٥)</sup> .

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ<sup>(٦)</sup> : إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لَنُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ ، فَعَبَّرَ عَنِ ذَلِكَ بِالْغَفْرَانِ .

(١) انظر إعراب القرآن ١٨٦/٣ ، ومجمع البيان ١١٠/٥ - ١١١ ، والبيان ٣٧٧/٢ ، والبحر ٨٩/٨ - ٩٠ ، وتفسير الطبري ٤٢/٢٦ - ٤٣ ، والقرطبي ٢٦١/١٦ - ٢٦٣ ، وإيضاح الوقف ٩٠٠ ، والقطع ٦٦٩ ، والمكتفى ٥٢٧ ، ومعارف الهدى ٢٦١ ، والمقتضب ٧/٢ ، والخصائص ٢٠٤/١ وسر الصناعة ٣٣١ ، وابن يعيش ٢٦/٨

(٢) هو أبو حاتم السجستاني . وقد غلطوه ، انظر ما سلف من التعليق على هذا ٢٥٢

(٣) يريد أن اللام في ﴿ ليغفر ﴾ عند الجمهور لام كي .

(٤) ما ذكره المؤلف أخذه من الطبري وعبارته : « قضينا لك عليهم بالنصر والظفر لشكر ربك وتحمده على نعمته بقضائه لك عليهم وفتح ما فتح لك ولتسبحه وتستغفره فيغفر لك بفعلك ذلك ربك ما تقدم من ذنبك قبل فتحه لك ما فتح وما تأخر بعد فتحه لك ذلك ما شكرته واستغفرته . وإنما اخترنا هنا القول في تأويل هذه الآية لدلالة قول الله عز وجل ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ = على صحته . إذ أمره تعالى أن يسبح بحمد ربه إذا جاء نصر الله وفتح مكة وأن يستغفره ، وأعلم أنه تواب على من فعل ذلك » اهـ . وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

(٥) في الأصل : صورة ، وهو تحريف .

(٦) ليس كتابه بين يدي ، ولم أصب كلامه في المظان .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً . لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٨ - ٩ ]

الماء في ﴿ تسبحوه ﴾ لله عز وجل ، وفي ﴿ توقروه ﴾ للرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٠ ]  
كسره الجمهور - أعني الماء - غير حفص <sup>(٤)</sup> فإنه ضمها فقرأ ﴿ عليه الله ﴾ ،  
وأراد <sup>(٥)</sup> بذلك التوفيق بينها وبين الماء في قوله ﴿ وتعزروه وتوقروه  
وتسبحوه ﴾ .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٥ ]  
و ﴿ كَلِمَ الله ﴾ <sup>(٣)</sup> جمع كلمة ، والمعنى : يريدون أن يخرجوا معك .  
و [ قد ] <sup>(١)</sup> قال الله تعالى ﴿ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا ﴾

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٢٣ ، وإعراب القرآن ١٨٨/٣ ، وجمع البيان ١١٢/٥ ، والبحر ٩١/٨ ، وتفسير الطبري ٤٧/٢٦ ، والقرطبي ٢٦٦/١٦ - ٢٦٧ ، وابن كثير ٣١٢/٧ ، وجمع التفاسير ٤/٦ ، وإيضاح الوقف ٩٠٠ ، والقطع ٦٧٠ ، والمكفنى ٥٢٨ ، ومنار الهدى ٢٦١ ، وما سلف ٦٩٧

(٣) انظر إعراب القرآن ١٨٨/٣ - ١٨٩

(٤) انظر السبعة ٦٠٣ ، ٢٩٤ ، والتيسير ١٤٤ ، والنتر ٣٧٤/٢ و ٣٠٥/١ ، وإعراب القرآن . وكذلك ضم حفص ﴿ وما أنسانية ﴾ [ سورة الكهف : ٦٢ ] وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٧٦٧ - ٧٦٨

(٥) مقال المؤلف في تعليل قراءة حفص شيء مفرد به .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٦٦/٣ ، وإعراب القرآن ١٩٠/٣ ، والحجة ٣٠٩/٤ - ٢١٠ خم ، وجمع البيان ١١٣/٥ ، والبحر ٩٤/٨ ، وتفسير الطبري ٥٠٠/٢٦ - ٥١ ، والقرطبي ٢٧١/١٦ - وابن كثير ٣٢٠/٧ ، وجمع التفاسير ١٢/٦

(٧) قرأ ﴿ كلم الله ﴾ حزة والكسائي . وقرأ الباقر ﴿ كلام الله ﴾ . انظر السبعة ٦٠٤ . والتيسير ٢٠١ ، والنشر ٣٧٥/٢

[ سورة التوبة : ٨٢ ] وقال ههنا ﴿ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ [ ١٥ ] فأرادوا تغيير هذا<sup>(١)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> ﴿ وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ ﴾ [ ٢٠ ]

أي أخذ مغام وحيازة مغام ، فحذف المضاف<sup>(٤)</sup>

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ

عنهم ﴾ [ ٢٤ ]<sup>(٥)</sup>

الواو لا يوجب الترتيب<sup>(٦)</sup> ، ومع ذلك فللفظ حق<sup>(٧)</sup> ، ألا ترى أنه قدّم ذكر كفّ أيديهم عن المؤمنين ، وهو نعمة منه عز وجل . فهذا يجب تقديمه<sup>(٨)</sup> ، وتسقط<sup>(٩)</sup> عبرة الواو إذا روعي هذا .

قوله عز وعلا : ﴿ وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا / عَلَيْهَا ﴾<sup>(١٠)</sup> [ ٢١ ]

(١) هذا قول ابن زيد . وبه قال الحائلي والنحاس وأبو علي . وغنطه الطبري والطبرسي وغيرها .  
سأ آية التوبة نزلت منصرفه من غزوة تبوك في سنة تسع من الهجرة وهي بعد فتح مكة وغزوة حنين والطائف . وهذه الآية آية الفتح نزلت بعد الانصراف من الحديبية في سنة ست من الهجرة . والمراد : يريدون أن يعيروا وعد الله الذي وعد أهل الحديبية ، وذلك أن جعل غنائم خيبر لهم ووعدهم ذلك عوضاً من غنائم أهل مكة إذا انصرفوا عنهم على صلح ولم يصبوا منهم شيئاً . عن مجاهد وقتادة وجوير ، وعليه عمة أهل التأويل . (٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر الجواهر ٩٣ ، والبيان ٢٧٨/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٧٦/٢

(٤) قدره في الجواهر : تليك مغام ، وقدره مكي وتابعه أبو البركات « ملك مغام » ، قال مكي : « لأن المفعول الثاني لـ « وعد » لا يكون إلا مصدرأ لأن الجث لا يقع الوعد عليها ، إنما يقع على ملكها وحيازتها » .

(٥) انظر الجواهر ١٠٤

(٦) سلف التعليق على هذا ٨٨

(٧) نقل في الجواهر قول ابن جني « الواو وإن كان لا يوجب الترتيب فإن لتقديم المقدم حظاً وفضلاً على المؤخر » اهـ .

(٨) في الأصل : تقويه ، وهو تحريف .

(٩) لم يعجم في الأصل ، وفي ي و ب : ويسقط .

(١٠) انظر إعراب القرآن ١٩٢/٣ ، ومجمع البيان ١٢٣/٥ ، والبيان ٢٧٨/٢ ، والبحر ٩٧/٨ ، وتفسير =



أي : ومغناهم أخرى لم تقدروا عليها . فهو نصب عطف على قوله ﴿ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٩ ] .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢٥ ]

نصب قوله ﴿ والهدي ﴾ بالعطف على الكاف [ والميم ] <sup>(٤)</sup> ، والمعنى : أن صدوكم وصدوا الهدي . وقوله ﴿ معكوفاً ﴾ حال . وقوله ﴿ أن يبلغ محله ﴾ إن قدرته : وصدوا الهدي عن بلوغ محله = كان عند الخليل جرّاً وإن أضرمت « عن » ، وعند سيبويه نصباً بنزع [ الحافض ] <sup>(٥)</sup> « عن » <sup>(٦)</sup> .

ويجوز أن يكون ﴿ أن يبلغ ﴾ كراهة أن يبلغ ، فحذف المضاف . وعند الفراء هو في تقدير : لئلا يبلغ <sup>(٧)</sup> .

= الطبري ٥٧/٢٦ ، والقرطبي ٢٧٩/١٦ ، وابن كثير ٣٢٢/٧ ، ومجمع التفسير ٢١/٦ ، والكشاف ٥٤٧/٢ ، والتبيان ١١٦٦

(١) أجاز الزحشري وتابعه أبو حيان أن يكون معطوفاً على « هذه » في قوله : ﴿ وعدكم الله مغناهم كثيرة تأخذونها فجعل لكم هذه ... ﴾ . وهو قول القرطبي . وأن يكون « أخرى » ميثماً وقوله ﴿ لم تقدروا ﴾ صفة والخبر ﴿ قد أحاط الله بها ﴾ . وقدره النحاس والطبري « ووعدكم أخرى » ، والظاهر أنه منصوب عندهما بالفعل المضمر ، وهو ما صرح به العكبري .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ١٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨١ ، والفراء ٦٧/٢ - ٦٨ ، وإعراب القرآن ١٩٣/٢ ، ومجمع البيان ١٢٣/٥ ، والبيان ٣٧٨/٢ ، والبحر ٩٨/٨ ، والتبيان ١١٦٧ ، وتفسير القرطبي ٢٨٤/١٦ وفيه كلام لأبي علي في هذه الآية ، والظاهر أن المؤلف أخذ من كلام أبي علي .

(٤) زيادة من ب .

(٥) العكس هو الصواب . فنصبه مذهب الخليل ، وبقاؤه على الجر وجه أجازته سيبويه وهو وجه قوي عنده ، وهو قول الكسائي ، وقد سلف بسط التعليق على هنا ١٧٧

(٦) حذف المضاف قبل أن في نحو هذا هو مذهب البصريين ، وحذف اللام قبله ولا بعدها هو =

وقيل : معكوفاً من أن يبلغ<sup>(١)</sup> ، فحذف « من » . فهذه أوجه تجوز في موضع ﴿ أن يبلغ ﴾ .

٣ قوله عز وجل ﴿ وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوُّوهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢٥ ]

٦ موضع ﴿ أن تطؤوهم ﴾ رفع بدل من ﴿ رجال ﴾ ، والتقدير : [ و ]<sup>(٣)</sup> لولا أن تطؤوا رجالاً مؤمنين .

٩ وقوله ﴿ لم تعلموهم ﴾ في موضع الرفع حقة لـ ﴿ رجال ﴾ و ﴿ نساء ﴾ . وجواب ﴿ لولا ﴾ يغني عنه جواب ﴿ لو ﴾ في قوله ﴿ لَو تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾ [ ٢٥ ] .

١٢ فأما اللام في قوله ﴿ لِيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ ﴾ [ ٢٥ ] فإنه يتعلق بمضمر ، دل عليه قوله ﴿ وهو الذي كفَّ أيديهم عنكم ﴾ [ ٢٤ ] أي كفهم ليدخل من يشاء في رحمته . ولا يتعلق بـ ﴿ كفَّ ﴾ هذه لأنها في صلة ﴿ الذي ﴾ وقد فصل بين ﴿ كفَّ ﴾ وبين اللام ما ترى من الكلام<sup>(٤)</sup> .

قوله عز وجل ﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٢٧ ]

= منذهب الكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ١٦٢ . وهذا - أعني القول الأول - هو قول

الأخفش هنا ، ولم يتكلم فيه لفرء في هذا الموضع من كتابه ، وذكر القولين أبو علي وغيره .

(١) ذكره الطبرسي والعكبري وأبو حيان ، أي : ممنوعاً من أن يبلغ . وقيل معكوفاً عن أن يبلغ أي

مصروفاً ومحسوساً عن أن يبلغ ، وهو ما في الجواهر ، وذكره العكبري وهو قول أبي حيان ،

والموافق لما في اللسان ( عكف ) ، يقال : عكفه عن حاجته : صرفه وحبسه .

(٢) انظر الجواهر ٥٨٧ - ٥٨٨ ، وشرح المصباح ٢/١٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨١ ، وجمع

البيان ١٢٣/٥ - ١٢٤ ، والبيان ٣٧٨/٢ - ٣٧٩ ، والبحر ٩٨/٨ - (٢) زيادة من ي و ب .

(٤) قال في الجواهر : « قال أبو الحسن : اللام من صلة كفَّ . ولو قال متعلق بمضمر دل عليه كف لم

يكن فصلاً بين الصلة والموصول وكان أحسن » اهـ .

١٥، انظر الجواهر ٩٣ ، وجمع البيان ١٢٦/٥ ، والبيان ٣٧٩/٢ ، والبحر ١٠١/٨ ، وتفسير الطبري =

أي تأويل الرؤيا<sup>(١)</sup> . لا بد من ذا : لأن الرؤيا مخايل تُرى في النوم ، فلا  
تحتل الصدق والكذب ، وإنما تأويلها يحتل الصدق والكذب .

[ وقوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> ﴿ إِنَّ شَاءَ اللَّهِ آمِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٢٧ ]

الاستثناء راجع إلى ﴿ الرؤيا ﴾<sup>(٤)</sup> لا إلى خبر الله عز وجل . كأن القائل في  
المنام علق الدخول بمشيئة الله ، وأخبر الله تعالى أنه قد حققها ، وسيكون من غير  
شرط واستثناء .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٢٨ ]  
أي كفاك الله شهيداً . و ﴿ شهيداً ﴾ تمييز أو حال . وحذف مفعولي<sup>(٧)</sup>  
﴿ كفى ﴾ أي كفاكم الله تعالى ، كما قال ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ [ سورة البقرة : ١٢٧ ]  
أي كفاك أمرهم .

وقوله : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٢٩ ]

- 
- ٢٦/٦٨ ، والقرطبي ٢٨٩/١٦ - ٢٩٠ ، وابن كثير ٢٣٧/٧ ، ومجمع التفسير ٣٢/٦ - ٣٣ . وسياق  
الآية : ﴿ لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين ... ﴾ .  
(١) هذا معنى الكلام ، ولم يذكر هذا التقدير أحد إلا أبا البركات ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح .  
(٢) زيادة من ب .  
(٣) انظر إعراب القرآن ١٩٥/٣ - ١٩٦ ، ومجمع البيان ١٢٦/٥ ، والبحر ١٠١/٨ ، وكتب التفسير  
السالفة ، والمغني ٣٩ - ٤٠ .  
(٤) عن ابن كيسان ، وهو قول الجبائي ، وأجازه النحاس وغيره ، وهو الظاهر ، وقيل غير ذلك  
(٥) انظر البيان ٣٧٩/٢ - ٣٨٠ .  
(٦) سلف التعليق ٢٩٠ على أن ما ذهب إليه للمؤلف من أن كفى في نحو هذا متعدية إلى اثنين لم يقل  
به أحد ، والذي عليه الناس أنها متعدية إلى واحد ، فانظر التعليق ثمة .  
(٧) انظر شرح المع اللوح ١/٣٢ . وإعراب القرآن ١٩٦/٣ ، ومجمع البيان ١٢٥/٥ ، والبيان ٢٨٠/٢ ، =

﴿ مُحَمَّدٌ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ عطف بيان .

وقوله ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾ [ ٢٩ ] عطف على ﴿ مُحَمَّدٌ ﴾ .

وقوله ﴿ أَشِدَّاءُ ﴾ [ ٢٩ ] خبر ﴿ مُحَمَّدٌ ﴾ وما عطف عليه <sup>(١)</sup> .

٣

وقال [ قومٌ ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ مُحَمَّدٌ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ الخبر <sup>(٣)</sup> . قالوا :  
وهذا إنما نزل حين كتبوا إلى أهل مكة : « من مُحَمَّدٍ رسول الله » ، فقال  
المشركون : نحن لا نقرُّ بأنه رسول الله <sup>(٤)</sup> ؛ فأنزل الله ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ .  
ويكون ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أَشِدَّاءُ ﴾ خبرهم .

٦

فأما من نصب قوله ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾ <sup>(٥)</sup> فهو حال من الضمير في  
الظرف ، أعني ﴿ مَعَهُ ﴾ . ويكون موضع ﴿ الَّذِينَ ﴾ من قوله ﴿ وَالَّذِينَ ﴾

٩

= والبحر ١٠١/٨ - ١٠٢ ، وتفسير القرطبي ٢٩٢/٢٦ ، وإيضاح الوقف ٩٠١ - ٩٠٢ ، والقطع  
٦٧١ ، ومنار الهدى ٢٦٢ - ٢٦٣ . وسياق الآية ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾  
رحاء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ﴿ .  
(١) وهو قول ابن الأنباري . وأجازه النحاس في القطع .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) وهو قول نصير الرازي صاحب الكسائي ، وقول النحاس في إعراب القرآن ، وأجاز القولين في  
القطع وأجازهما من واقفه ، واقتصر عليه المؤلف في شرح المبع .

(٤) قال سهيل بن عمرو لما أمر رسول الله ﷺ علياً كرم الله وجهه أن يكتب في كتاب صلح  
الحديبية : « هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله سهيل بن عمرو واصطلحنا على وضع الحرب عن  
الناس عشر سنين ... » - قال سهيل : « لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا  
قاتلناك ولكن أكتب محمد بن عبد الله ... » . انظر مجمع البيان ١١٨/٥ ، وتفسير الطبري  
٦٢/٢٦ ، والقرطبي ٢٧٥/١٦ ، وابن كثير ٣٢٤/٧ ، ومجمع التفاسير ٢٥/٦ ، والسيرة النبوية  
٢٣١/٣ - ٢٣٧

(٥) هذه قراءة شاذة عزيت إلى الحسن . انظر شواد ابن حالويه ١٤٢ ، والمحتسب ٢٧٦/٣ ، والمصادر  
السابقة .

معه ﴿ : إن شئت كان جرّاً بالعطف على لفظة « الله » من قوله ﴿ بالله ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٨ ] ، وإن شئت كان رفعاً بالعطف على موضع الجار والمجرور <sup>(٢)</sup> ، أي : كفاك الله وتابعوك ؛ كما قال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>٣</sup> [ سورة الأنفال : ٦٤ ] . ويجوز أن يكون / ﴿ الذين ﴾ مبتدأ على هذه القراءة أيضاً ، ٢/١٢٦ و ﴿ معه ﴾ صلته ، ويكون ﴿ أشداءً على الكفار رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ ﴾ أحوالاً من الضير في الظرف <sup>(٣)</sup> . ويكون خبر ﴿ الذين ﴾ قوله ﴿ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ <sup>٦</sup> [ ٢٩ ] . ومن قال « زيدا ضربته » <sup>(٤)</sup> كان ﴿ الذين ﴾ على قوله في موضع النصب بفعل مضر يفسره تراهم <sup>(٥)</sup> .

وإنما ذكرنا هذه القراءة - وإن كانت شاذة - لتأمل عثمان <sup>(٦)</sup> في ظاهر التلاوة حيث قال : إن التقدير والذين آمنوا ثابتون معه أشداء ، وليس في التلاوة « آمنوا » فيكون ﴿ معه ﴾ خبراً لـ ﴿ الذين ﴾ . ولو كان « آمنوا » في

(١) قوله تعالى ﴿ وكفى بالله شهيداً . محمد رسول الله ﴾ .

(٢) كلا هذين الوجهين : آخر عن اللفظ وارتفاع عن الموضع متكلف غير صحيح للفصل من المتعاطفين بقوله ﴿ محمد رسول الله ﴾ ولا معنى لاعتراضه بينهما ، ولأن المعنى والسياق خلاف ما قال المؤلف .

(٣) النصب على الحال هو قول أبي الفتح وأحد قولي النحاس ومن وافقه ، وذهب ابن خالويه إلى أنه منصوب على المدح ، وأجازه أبو حيان .

(٤) نصب زيداً بفعل مضر يفسره ما بعده ، وهو ما يمي بالاشتغال ، وقد سلف التعليق عليه ٣٢٧

(٥) وهو ثاني قولي النحاس ومن وافقه .

(٦) هو أبو الفتح عثمان بن جني وعبارته « نصبه على الحال أي محمد رسول الله والذين معه ، فـ « معه » خبر عن الذين آمنوا ، كقولك محمد رسول الله علي معه ، ثم نصب أشداء ورحماء على الحال أي هم معه على هذه الحال كقولك : زيد مع همد جالساً ، فتجعله حالاً من الضير في معه ... » اهـ .

التلاوة لصحّ أن يكون ﴿ معه ﴾ خبر ﴿ الذين ﴾ . فهذا جولة مع عثمان في « المختب » وتبعه الرازي<sup>(١)</sup> .

٢ [ وقوله ]<sup>(٢)</sup> ﴿ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٢٩ ]  
 إن شئت كان في موضع الحال كما أن ﴿ رُكْعًا سُجَّدًا ﴾ كذلك . وإن شئت  
 كان خبراً بعد خبر في موضع الرفع . وإن شئت كان هو الخبر فيمن نصب  
 ﴿ أشداء ﴾ ، ويكون ﴿ تراهم ﴾ أيضاً في موضع النصب مثل ﴿ أشداء ﴾ . ٦

قوله عز وجل : ﴿ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٢٩ ]  
 ابتداء وخبر ، والكلام تام<sup>(٥)</sup> ، ثم ابتداء فقال ﴿ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ  
 أَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾ [ ٢٩ ] . فلهم مثلان : أحدهما في التوراة ، والثاني في الإنجيل . ٩  
 وقال مجاهد : بل قوله ﴿ أشداء على الكفار ﴾ مع ما بعده جميعاً في التوراة  
 والإنجيل ، وكذلك ﴿ كزرع أخرج شطأه ﴾ في التوراة والإنجيل<sup>(٦)</sup> .

(١) هو أبو الفضل الرازي صاحب « اللوامح » في شواذ القراءات وقد عول فيه على المختب ، سنأق في ترجمته في فهرس الأعلام بآخ الكتاب .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر مجمع البيان ١٢٥/٥ ونقل كلام المؤلف من غير تصريح ، والتبيين ١١٦٨ - ١١٦٩

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٦٩/٢ ، وإعراب القرآن ١٩٦/٣ ، ومجمع البيان ١٢٥/٥ ، والبيان ٢٨١/٢ ، والبحر ١٠٢/٨ ، وتفسير الطبري ٧١/٢٦ - ٧٢ ، والقرطبي ٢٩٤/١٦ . وابن كثير ٣٥٣/٧ ، ومجمع التفاسير ٣٥/٦

(٥) هذا مذهب أكثر أهل التأويل والوقف ابن عباس والضحاك وقتادة وابن زيد ونافع والكسائي وأبي حاتم وأبي جعفر الرأسي وغيرهم ، وهو أحد قولي الفراء والنحاس ومن وافقهما . انظر إيضاح الوقف ٩٠١ ، والقطع ٦٧١ - ٦٧٢ ، والمنكتمى ٥٢١ ، ومنار الهدى ٢٦٣

(٦) هذا معنى قول مجاهد : مثلهم في التوراة والإنجيل واحد ، انظر للمصادر السالفة . وما ذكره المؤلف من أن ﴿ كزرع أخرج شطأه ﴾ في التوراة والإنجيل هو ظاهر قول الطبري ، فيكون الوقف على ﴿ شطأه ﴾ . والذي نصر عليه أصحاب الوقف أن الوقف على قول مجاهد على ﴿ الإنجيل ﴾ ، وهذا أحد قولي الفراء وابن الأنباري والنحاس ومن وافقهم .

وَعَلَّطَهُ ابْنُ جَرِيرٍ <sup>(١)</sup> وَزَعَمَ أَنَّهُ عَلَى قَوْلِهِ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : ذَلِكَ مِثْلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ [ وَ ] <sup>(٢)</sup> كَزَرْعٍ <sup>(٣)</sup> .

وَوَجْهُهُ أَنْ يَكُونَ ﴿ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾ عَلَى قَوْلِهِ خَبَرِ ابْتِدَاءِ مُضْمَرٍ ، أَيْ ٢ .  
هَمْ <sup>(٤)</sup> كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ .

وَيَجُوزُ ﴿ شَطْأَهُ ﴾ وَ ﴿ شَطْأَهُ ﴾ لِأَنَّ كُلَّ مَا فِيهِ حَرْفُ الْحَلْقِ جَازٍ فِي عَيْنِهِ الْفَتْحِ <sup>(٥)</sup> . وَرَوَى [ ذَلِكَ ] <sup>(٦)</sup> عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ <sup>(٧)</sup> . ٦

﴿ فَآزَرَهُ ﴾ وَ ﴿ آزَرَهُ ﴾ لَفْتَانِ <sup>(٨)</sup> .

(١) هُوَ الطَّبْرِيُّ .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ، وَكَذَا نَقَلَ عَنْهُ .

(٣) قَالَ الطَّبْرِيُّ : « لَوْ كَانَ كَمَا قَالَ مُجَاهِدٌ مِنْ أَنَّ مِثْلَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَاحِدٌ لَكُنَ التَّنْزِيلُ : وَمِثْلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ وَكَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ، فَكَانَ تَمْثِيلُهُمُ -الرَّزْعَ- مَعْطُوفاً عَلَى قَوْلِهِ ﴿ سَجَّامٌ فِي وَجْهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السَّجْدِ ﴾ حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ خَبِراً عَنْ أَنَّ ذَلِكَ مِثْلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ . وَفِي مِجْمَعِ الْكَلَامِ بَغِيرُ وَادٍ فِي قَوْلِهِ ﴿ كَزَرْعٍ ﴾ دَلِيلٌ يَبَيِّنُ عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَا وَأَنَّ قَوْلَهُ وَمِثْلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ عَنْ صِفَتِهِمُ الَّتِي هِيَ فِي الْإِنْجِيلِ كَوْنُ مَا فِي التَّوْرَةِ « أَهـ . وَالْوَجْهُ فِي تَخْرِيجِ قَوْلِ مُجَاهِدٍ مَا قَالَهُ الْمُؤَلَّفُ مِنْ أَنَّ التَّقْدِيرَ هُمْ كَزَرْعٍ . وَهَذَا الْوَجْهُ فَيَنْ وَقَفَ عَلَى ﴿ الْإِنْجِيلِ ﴾ . وَقِيلَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَوْلَى لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِضْهَارٍ ، ذَكَرَهُ النُّحَاسُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : هُوَ ، وَهُوَ تَحْرِيفُ صَوَابِهِ مِنْ ب وَ ي .

(٥) نَحْوُ نَهْرٍ وَنَهْرٍ وَالْفَتْحُ وَالْفَتْحُ وَالنَّطْعُ وَالنَّطْعُ وَغَيْرُهَا . انْظُرْ إِصْلَاحَ الْمُنْطَقِ ٩٧ ، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ ٥٢٧

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ ب وَ ي .

(٧) وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ أَيْضاً كَمَا فِي السَّبْعَةِ ٦٠٤ ، وَالْمَبْسُوطِ ٤١١ ، وَفِي التَّيْسِيرِ ٢٠٢ ، وَالنَّشْرِ ٢٧٥/٢ أَنَّهَا قِرَاءَةُ ابْنِ ذَكْوَانَ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ ، وَقَرَأَ هِشَامٌ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ بِسُكُونِ الطَّاءِ وَهِيَ قِرَاءَةُ بَاقِي السَّبْعَةِ . وَانْظُرْ الْحِجَةَ ٣١٠/٤ - ٣١١ حَمْ . وَبِمَجْمَعِ الْبَيَانِ ١٢٥/٥ ، وَالْبَحْرِ ١٠٣/٥

(٨) قَرَأَ ﴿ فَآزَرَهُ ﴾ ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ كَمَا فِي السَّبْعَةِ وَالْمَبْسُوطِ . وَفِي التَّيْسِيرِ أَنَّهَا قِرَاءَةُ ابْنِ ذَكْوَانَ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ ، وَفِي النَّشْرِ أَنَّهَا قِرَاءَةُ ابْنِ ذَكْوَانَ عَنْهُ وَرِوَايَةُ الدَّاجُونِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ هِشَامٍ وَرَوَى الْحَلَوَانِيُّ عَنْ هِشَامٍ ﴿ فَآزَرَهُ ﴾ بِالْمَدِّ وَهِيَ قِرَاءَةُ بَاقِي السَّبْعَةِ . وَانْظُرْ الْحِجَةَ ٣١١/٤ حَمْ . وَبِمَجْمَعِ الْبَيَانِ ١٢٥/٥ ، وَالْبَحْرِ ١٠٣/٥

## سورة الحجرات

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup>

[ ٣ ] ٣

تم اسم ﴿ إِنَّ ﴾ عند قوله ﴿ رسول الله ﴾ .

وقوله ﴿ أولئك ﴾ [ ٣ ] ابتداء ، وقوله ﴿ الذين أمتحن الله ﴾ [ ٣ ]  
صفة لـ ﴿ أولئك ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وإن شئت كان خبراً <sup>(٣)</sup> . وتم صلة ﴿ الذين ﴾ عند  
قوله ﴿ للتعوى ﴾ [ ٣ ] .

وقوله ﴿ لهم مغفرة ﴾ [ ٣ ] ﴿ مغفرة ﴾ يرتفع بالظرف <sup>(٤)</sup> ، والظرف مع  
﴿ مغفرة ﴾ خبر ﴿ أولئك ﴾ ، و ﴿ أولئك ﴾ مع خبره خبر ﴿ إِنَّ ﴾ . وإن  
شئت كان ﴿ لهم مغفرة ﴾ خبراً <sup>(٥)</sup> بعد خبر ﴿ أولئك ﴾ .

[ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٦ ]

(١) انظر إعراب القرآن ٢٠٢/٣ ، والبيان ٢٨٢/٢ ، والبحر ١٠٦/٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٨٠ ،  
والتيبان ١٧٠ . وقام الآية ﴿ ... عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتعوى لهم  
مغفرة وأجر عظيم ﴾ .

(٢) أجازة المكبري .

(٣) وهو قول أبي حيان وأجاز النحاس وغيره ، وأجاز النحاس - وعنه ثقل مكي وأبو البركات - أن  
يكون ﴿ أولئك ﴾ صفة للذين ، والخبر ﴿ الذين امتحن ﴾ وأجاز النحاس أيضاً أن يكون  
الخبر ﴿ لهم مغفرة ﴾ .

(٤) على للذهبين لجريه خبراً . وقد سلف التعليق على للذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(٥) في الأصل : خبر ، وهو خطأ .

(٦) زيادة من ب و ي .

(٧) انظر مجمع البيان ١٣٢/٥ ، والبيان ٢٨٢/٢ ، والبحر ١٠٦/٨



أي كراهة أن تصيبوا ، أو لئلا<sup>(١)</sup> تصيبوا .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ حَبِّبَ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَضْلاً مِنْ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٨-٧ ]

أي : حَبِّبَ للفضل ، فهو مفعول له<sup>(٤)</sup> . وإن شئت كان مصدراً مؤكداً لقوله ﴿ حَبِّبَ ﴾ كما تقدم في ﴿ صَنَعَ اللَّهُ ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة المد : ٨٨ ] و ﴿ كِتَابَ اللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة النساء : ٢٤ ]

أ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١١ ]  
تدل الآية على أن « القوم » يقع للرجال دون النساء<sup>(٨)</sup> . ألا ترى قوله ﴿ وَلَا نِسَاءً مِنْ نِسَاءٍ ﴾ [ ١١ ] ؟ فلو كانت النساء داخلة في ﴿ قَوْمٍ ﴾ لم يقل ﴿ وَلَا نِسَاءً ﴾ ، وحق ذلك زهير أيضاً في قوله<sup>(٩)</sup> :

(١) في الأصل : ولئلا ، وهو خطأ . والتقدير الأول قول البصريين والشافعي قول الكوفيين . انظر

ما سلف ١٦٢

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢٠٤/٣ ، والبيان ٢٨٣/٢ ، والبحر ١١٠/٨-١١١ ، والتبيان ١١٧١

(٤) وهو قول الزجاج والنحاس ، وأجاز غيرهما القولين .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠١٧

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٠٢

(٧) انظر مجمع البيان ١٢٦/٥ ، والبحر ١١٢/٨ ، والبغداديات ١٣٦ ، والحلبيات ١٦٠

(٨) عزي هذا القول في مجمع البيان إلى الخليل ، وهو قول ثعلب وأبي علي ومن وافقها . وقد تدخل النساء في القوم على طريق التبع .

(٩) د ( صعة ثعلب ) ق ٣٧/٢ ص ٦٥ ، و ( صعة الأعم ) ق ٣٥/١١ ص ١٣٦ . وهو له في مجاز

القرار ١٥٨/٢ ، والحلبيات ١٦٠ ، وابن الشجري ٢٦٦/١ و ٣٣٤/٢ ، والكشاف ٥٦٥/٣ ، ومجمع

البيان ١٣٦/٥ ، وتفسير القرطبي ٣٢٥/١٦ ، والبحر ١١٥/٨ ، واللسان ( قوم ) ، ومعاهد

التنصيص ١٦٥/٣ ، وشرح توافه المغني ٤٨ ، ١٤١ ، ٢٧٧ ، وشرح أبيات المغني ١٩٤/١-١٩٩ .

وهو بلا نسبة في البغداديات ١٣٦ ، والمخصص ١١٩/٣ ، والمغني ١٨٥ ، ٥١٣ ، ٥١٩ ، والمهمع

٢٣٠/٢ و ٥٤/٤ ، ٣٧٦

وما أذري وسوف إخال أذري أقوم آل حصن أم نساء<sup>(١)</sup> ١/١٢٧

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [ ١٢ ]<sup>(٣)</sup>

فيه إضمار ، فكأنه قيل : لا ، فقيل : فكرهتموه<sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ لَا يَلْتَكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ﴾ [ ١٤ ]

(١) آل حصن هم أهل بيت من كلب هجم زهير بكلمته وهم آل حصن بن كعب بن عنم بن جناب من بني كلب من قضاة . وقوله « وسوف إخال أذري » اعتراض بين أذري الملقق وجملته الاستفهام ، وقوله « إخال » اعتراض بين « سوف » و « أذري » ، و « إخال » ملفاة . ويروي « رجال آل حصن » وعليها فلا شاهد فيه . وذهب حمزة الأصباهاني في التنبيه على حدود التصحيف ١٨٦ إلى أن القوم يقع على الرجال والنساء ورد قول من احتج برواية بيت زهير « أقوم » بأنه روي « رجال » وبأن « كتاب الله عز وجل يرد عليهم لأن قوم كل نبي كانوا رجالاً ونساءً ... » اهـ . ولم ينبه على هذه الآية .

والظاهر أن القوم هم الرجال وقد تدخل النساء على طريق التبع وهو قول أبي علي ووافقته الجوهري وغيره ، انظر الحلييات ١٦٠-١٦١ ، والصحاح واللسان ( قوم ) ، وانظر القرطبي ٤٠٠/١

(٢) ريذة من ي و س .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٧٣/٣ ، والحجة ١٣٥/٤ خم ، ومجمع البيان ١٢٧/٥ ، والبحر ١١٥/٨ ، والكشاف ٥٦٨/٣ ، وابن الشجري ١٥٠/١ و ١٥٢-٢٢٠/٢ ، والمغني ٢٢٢

(٤) نقل ابن الشجري عن أبي علي قوله في التذكرة : « ... وقوله فكرهتموه كلام مستأنف ، وإنما دخلت لفاء لما في الكلام من معنى الجواب ... كأنهم قالوا في جوابه لا ، فقال فكرهتموه ، أي فكما كرهتموه فأكروهوا الغيبة ، فهو جواب لما يدل عليه الكلام ... » اهـ ، وقال أبو علي نحو هذا في الحجة . وعلى هذا المحذوف وهو « فأكروهوا الغيبة » عطف قوله « واتقوا الله » ، عن أبي علي أيضاً .

وقال الفراء « قال لم النبي ﷺ أكان أحدكم آكلًا لحم أخيه بعد موته قالوا : لا ، قال : فيإن الغيبة أكل لحمه ... فكرهتموه . أي فقد كرهتموه فلا تفعلوه » اهـ ، وكذا قال الزمخشري « فقد كرهتموه واستقر ذلك ... » اهـ وقيل غير ذلك .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٧٤/٣ ، وإعراب القرآن ٢٠٩/٢ ، والحجة ٣١٤/٤ خم ، ومجمع البيان ١٢٤/٥-١٣٥ ، والبيان ٣٨٢/٢ ، والبحر ١١٧/٨ ، والعصديات ٦١

و ﴿ لَا يَأْتِيَنَّكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> لغتان<sup>(٢)</sup> : أَلْتِ يَأْتِ ، وَلَاتِ يَلِيتُ .

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٥ ]

خبر المبتدأ الذي هو ﴿ المؤمنون ﴾ قوله ﴿ أولئك هم الصادقون ﴾ [ ١٥ ] ٣  
وقوله ﴿ الذين آمنوا ﴾ صفة لهم .

---

(١) قرأ بالهمز أبو عمرو وحده وقرأ الباقون ﴿ يَلِيتَكُمْ ﴾ . انظر السبعة ٦٠٦ . والتيسير ٢٠٢ . والنشر ٣٧٦/٢

(٢) والمعنى لا ينقصكم ولا يظلمكم من أعمالكم شيئاً .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر مجمع البيان ١٣٩/٥

## سورة ق

- ٢ قوله عز وعلا : ﴿ قَ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١ ]  
 قيل <sup>(٢)</sup> : المعنى : قُضِيَ الأَمْرُ . وقيل <sup>(٣)</sup> : هو قسم . فيكون ﴿ وَالْقُرْآنِ ﴾ عطفاً . ومن قال : معناه : قضى الأمر كان ﴿ وَالْقُرْآنِ ﴾ قسماً ، قالوا : ويكون « قُضِيَ » نائباً عن جواب القسم ، والتقدير : والقرآن المجيد لقد قُضِيَ الأمر <sup>(٤)</sup> .
- ٦ وقيل : جواب القسم مضمّر ، أي والقرآن المجيد لَتَبْعُنَّ <sup>(٥)</sup> .
- ٩ وقيل : جواب القسم قوله ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٤ ]  
 أي : لقد علمنا ، فحذف اللام ، كقوله ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ <sup>(٧)</sup> [ سورة الشرح : ١ ] . [ قال : فهذه الوجوه في الأجوبة إنما تجوز إذا كان مقسماً به ] <sup>(٨)</sup> .

(١) انظر مصابني القرآن للأخفش ٤٨٣ ، وللغراء ٧٥/٣ ، وإعراب القرآن ٢١١/٣-٢١٢ ، ومجمع البيان ١٤٠/٥-١٤١ ، والبيان ٣٨٤/٣ ، والبحر ١٢٠/٨ ، وتفسير الطبري ٩٣/٢٦ ، والقرطبي ٣/١٧ ، وابن كثير ٣٧٢/٧-٣٧٣

(٢) عن الفراء والزجاج ومن وافقهما .

(٣) عن ابن عباس ، وقيل غير ذلك .

(٤) أجازته النحاس ومن وافقه .

(٥) وهو قول الفراء والزجاج ومن وافقهما .

(٦) وهو قول الأخفش ومن وافقه ، وخطأه النحاس لأن « قد » ليست من جواب الأقسام ، وهو صحيح على تقدير اللام . وأصح الأجوبة عند النحاس أن الجواب محذوف ، قال : لأن « إذا » متنا « جواب فلا بد من أن تكون متعلقة بفعل أي أتبعن إذا ... » هـ .

(٧) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٥٧

(٨) زيادة من ب ، وموضعها فيها بعد قوله في الطر الخاضع . لقد قصي الأمر . وهذا موضعها الصحيح ، وقوله « قال » الظاهر أنه يراد به المؤلف .

قوله عز وعلا : ﴿ إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣ ]

العامل في ﴿ إِذَا ﴾ مضمّر ، والتقدير : إذا متنا وكنا تراباً بُعِثْنَا <sup>(٢)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ رِزْقًا لِلْعِبَادِ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١١ ]

أي للرزق ، كقوله ﴿ تَبْصِرَةً وَذِكْرَى ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٨ ] أي للتبصرة والذكرى : كل ذلك مفعول له <sup>(٥)</sup> .

قوله : ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ <sup>(٦)</sup>

[ ١٧ ]

أي عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد <sup>(٧)</sup> . فأضمر المبتدأ في الأول . وإن شئت كان ﴿ قعيد ﴾ يراد به التثنية <sup>(٨)</sup> ، لأن « فَعِيلًا » يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع . والأول الوجه : لأن <sup>(٩)</sup> « فَعِيلًا » إذا كان بمعنى « فَاعِلٍ » يثنى ويجمع : وإنما ذاك إذا أُريدَ به معنى « المفعول » .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٣ ، ولفراء ٧٥/٣ ، وإعراب القرآن ٢١٢/٣ ، وجمع البيان ١٤٠/٥ - ١٤١ ، والبيان ٣٨٤/٢ ، والبحر ١٢٠/٨ ، والمحتسب ٢٨١/٢ - ٢٨٢

(٢) قدره الفراء والنحاس مقدماً أي « أنبعث إذا » وهو قول الأخفش وأبي علي والنحاس في نحو هذه الآية ، انظر مسلف ٦٢٣ - ٦٢٤ . وظاهر قول الأخفش هنا أن التقدير « إذا كنا ... نرجع » . وقدره أبو الفتح « إذا متنا ... بُعد رجعنا » .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر إعراب القرآن ٢١٣/٣ - ٢١٤ ، وجمع البيان ١٤٢/٥ ، والبيان ٣٨٥/٢ ، والبحر ١٢١/٨ - ١٢٢

(٥) وقيل مصدر ، أجاز القولين النحاس وغيره .

(٦) انظر الجواهر ٢٠٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٣ ، ولفراء ٧٧/٣ ، وإعراب القرآن ٣١٦/٣ . وجمع البيان ١٤٤/٥ ، والبيان ٣٨٥/٢ ، والبحر ١٢٣/٨ ، والأصول ٢٧٣/١ ، والبغداديات ١٧١

(٧) عزا النحاس هذا القول إلى سيبويه والكسائي .

(٨) وهو قول الأخفش والفراء وابن السراج وأبي علي وغيرهم .

(٩) قوله لأن فَعِيلًا إلخ لا أعرفه ، والظاهر أنه وهم مركب ؛ فإن فَعِيلًا يجوز أن يكون واحداً يقع على الواحد والجمع نحو صديق ورفيق وظهير ووكيل ، انظر مسلف ٦١١ ، ٦٠٥ ، وما سيأتي ١٢٦٢ . ويجوز أن يثنى ويجمع أيضاً ولا يكون فَعِيل في هذا إلا بمعنى فاعل . وانظر =

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ هَذَا مَا لَدِيَ عَتِيدٍ ﴾ [ ٢٣ ]

﴿ هذا ﴾ مبتدأ ، و ﴿ ما ﴾ نكرة بمعنى « شيء » ، والظرف بعده وصف له ، وكذلك ﴿ عتيد ﴾ ، والتقدير : هذا شيء ثابت لدي عتيد <sup>(٢)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [ ٢٤ ] <sup>(٥)</sup>

خطاب للسائق والشهيد <sup>(٦)</sup> . وقال المازني <sup>(٧)</sup> : بل هو خطاب لمالك <sup>(٨)</sup> .

= الحصر ٢٩/١٧-٣٥ . وأما ما ذكره من مجيئه بمعنى المفعول فنذلك في باب التأنيث والتذكير لا الواحد والجمع . وذلك إذا أريد بفعيل مفعول .

(١) زيادة من ي و ب . وقدم الكلام على هذه الآية في الأصل على الآية ١٧

(٢) انظر الجواهر ٣٨ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٢٢ و ٢/١٦٣ ، وإعراب القرآن ٢٢٠/٣ ، وجمع البيان ١٤٥/٥ ، والبيان ٣٨٦/٢ ، والبحر ١٢٦/٨ ، والكتاب ٣٦٩/١ ، والبغداديات ٧٦ ، وابن يعيش ٣/٤ ، والمغني ٣٩١-٣٩٢

(٣) هذا أحد قولي سيبويه وأبي علي ومن وافقهما . وأحازوا أن تكون « ما » اسماً موصولاً ، ف « هذا » مبتدأ و « ما » خبره ، و « لدي » متعلق بالصلة المحذوفة ، و « عتيد » خبر ثان أو بدل من « ما » . ويجوز أن تكون « ما » بدلاً من « هذا » والخبر « عتيد » ، ويجوز أن يكون « عتيد » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره « هو » . وذلك ما أراده سيبويه بقوله : « وأما ﴿ هذا ما لذي عتيد ﴾ فرفعه على وجهين : على شيء لذي عتيد وعلى ﴿ هذا ما لذي عتيد ﴾ . وانظر ما سلف من الكلام على ﴿ هذا ما لذي عتيد ﴾ وتوجيه القراءة بالرفع في موضعها ٥٨٠-٥٨٣

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨/٣ ، وإعراب القرآن ٢٢٠/٣ ، وجمع لين ١٤٥/٥ ، والبيان ٣٨٦-٣٨٧ ، ولحج ١٢٦/٨ ، وتفسير لطبري ١٠٣/٢٦ ، ولقرطبي ١٧-١٦/١٧ ، وابن كثير ٢٨٠/٧ ، وجمع التفاسير ٦٦/٦ ، وسر الصناعة ٢٢٥ . والمحاسب ٢٨٤/٢ . والسياق ﴿ وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد [ ٢١ ] ... وقال قرينه هذا ما لذي عتيد [ ٢٣ ] ألقيا في جهنم ... ﴾ .

(٦) عن ابن زيد ، وهو قول الزجاج ، وهو الظاهر كما قال الحافظ ابن كثير .

(٧) حكى النحاس قوله عن عيسى بن سبيح الأحمس عن المبرد عنه ، وعراه إليه ابن حني وغيره . وبه قال المبرد أيضاً .

(٨) هو خازن الدر عديه السلام .

وكان الأصل : أَلْقَى أَلْقَى ، فَنَاب ﴿ أَلْقِيَا ﴾ عن « أَلْقَى أَلْقَى » لأن الفاعل كالجزء من الفعل ، وكان تشنية الفاعل نائباً عن تكرار الفعل <sup>(١)</sup> .

وقال قوم <sup>(٢)</sup> : أصله « أَلْقَيْنُ » فأبدل من النون ألفاً كقوله <sup>(٣)</sup> :

... .. لا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا <sup>(٤)</sup>

(١) وقيل خوطب الواحد بلفظ الاثنين ، وهذا معروف في كلام العرب ، وهو قول الكسائي والفراء ، وعزاه القرطبي إلى الخليل والأخفش .

(٢) منهم ابن جني ومن وافقه . قال في توجيه قراءة الحسن « أَلْقَيْنُ » بالنون : « هذا يؤكد قول أصحابنا في أَلْقِيَا أنه أراد أَلْقَيْنِ وأجرى الوصل مجرى الوقف .. » اهـ .

(٣) وهو الأعشى . د . ق ٢٠/١٧ ص ١٧٣ ، والكتّاب ١٤٩/٢ ، وابن السرياني ٢٤٤/٢-٢٤٥ ، وإيضاح الوقف ٣٦٠ ، وسر الصناعة ٦٧٨ ، والإفصاح ١٨٩ ، والأزهية ٢٧٥ ، ومجمع البيان ١٤٦/٥ ، وابن السكيت ٣٨٤/١ و ٣٦٨/٢ ، وابن يعيش ٨٨/٩ و ٢٠/١٠ ، وشرح الملوكي ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، والمقاصد النحوية ٣٤٠/٤-٢٤١ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٨ ، ١٩٦-١٩٧ ، وشرح أبيات المغني ١٦٢/٦-١٦٦ . وهو بلا نسبة في شرح الملح اللوح ٢/١١ ، والبيان ٣٨٧/٢ ، والمخصص ١٠٤/١٣ ، والإنصاف ٦٥٧ ، والمغني ٤٨٦

(٤) صدره كما في الديوان : وَنَا النَّصَبِ الْمَنْصُوبَ لَا تَنْسَكُنَّه

وكذا في مجمع البيان وابن السرياني والمخصص والسيوطي والعيني والبغدادى . وفي الديوان « ولا تعد الأوثان » . وروي « فإياك والميتات لا تقربنها » في الكتاب . وروي « وصل على حين العشيات والصحى » في الأزهية وإيضاح الوقف وابن السكيت . وروي باقي المصدر عجزه وحده .

وهذه الصدور لأبيات ثلاثة في الديوان ، وهي :

وإياك والميتات لا تأكلنَّها ولا تأخذن سهاً حديداً لتفصدا

وذ النصب المنصوب لا تنسكُنَّه ولا تعد الأوثان والله فاعبدا

وصل على حين العشيات والضحى ولا تحمد الشيطان والله فاحمدا

ويروى العجز أيضاً « لعاقبة والله ربك فاعبدا » ، وهي الرواية في نسخة قديمة من ديوان الأعشى رأها البغدادى ونقل منها صلة البيت وفيها « ولا النصب » .

والنصب حجر كانوا ينصبونه وينبجون عنده لأهنتهم ، وقوله لا تنسكُنَّه أي لا تنسك عنده أي لا تنبج ذبيحة تقترب بها إلى الأصنام ، عن ابن السرياني .

والشاهد فيه إدخال النون الحقيقية على فعل الأمر وإبدالها ألفاً في الوقف .

فأجرى الوصلَ مجرى الوقف <sup>(١)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢٦ ]

إن كان مبتدأً كان الخبر ﴿ فَأَلْقِيَاهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٢٦ ] .

ويجوز أن يكون نصباً بمضمر فسرّه ﴿ فَأَلْقِيَاهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> . ويجوز أن يكون نصباً بدلاً من قوله ﴿ كُلُّ كَفَّارٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٢٤ ] .

ولا يجوز أن يكون جرّاً صفة لـ ﴿ كَفَّارٍ ﴾ لأن النكرة لا توصف بالموصلة ، إنما الموصولة وُضِلَتْ إلى وصف المعارف بالجر .

[ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> : ﴿ هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ . مَنْ

خَشِيَ ﴾ [ ٣٢-٣٣ ]

﴿ مَنْ ﴾ جرّ بدل من ﴿ أَوَّابٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

(١) لكن إجراء الوصل مجرى الوقف جائز في ضرورة الشعر لافي السعة ، انظر ماسلف ٢٦٢ ،

٤٦٦ ، ٥٩٣ ، ٩٨٦ ، ١٠٥٧ ، ١١١١ ، ١٢١٠

(٢) زائدة من ي وب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢٢١/٣ . والبيان ٣٨٧/٢ ، والبحر ١٢٦/٨ ، والقطع ٦٧٨ ، ومنار

الهدى ٣٦٤

(٤) والفاء زائدة في خبر الموصول لتنزيله منزلة الشرط ، وصحّ الإخبار بالأمر لأنه من باب إقامة المسبب مقام السبب . وأجاز النحاس أيضاً أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي هو الذي .

(٥) ذكره أبو البركات ناقلاً عن المؤلف .

(٦) وأجاز النحاس ومن وافقه أيضاً أن ينتصب على تقدير أعني . وأجاز أبو حيان أن يكون جرّاً بدلاً من كفّار .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٧٩/٣ ، وإعراب القرآن ٢٢٣/٣ ، ومجمع البيان ١٤٩/٥ ، والبيان

٣٨٧/٢ ، والبحر ١٢٧/٨-١٢٨ ، والقطع ٦٧٨ ، ومنار الهدى ٢٦٥ . وتام الآية : ﴿ مَنْ خَشِيَ

الرحم بالغيب وجاء بقلب منيب . ادخلوها بسلام ذلك يوم الخلود ﴾ .

(٨) أو من « كل » وهو قول الفراء والنحاس ومن وافقهما .



وإن رفعته بالابتداء كان قوله ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ﴾ [ ٣٤ ] في موضع الخبر على تقدير : يقال لهم ادخلوها بسلام ، فحذف القول<sup>(١)</sup> .

- ☆ وزعم الرازي<sup>(٢)</sup> أنك [ إن ] قدرت : يامن خشي الرحمن بالغيب  
ادخلوها = كان جائزاً . وهذا جهل<sup>(٤)</sup> منه وإقدام على كتاب الله تعالى ؛ لأنه قد  
حذف حرف النداء مِن « مَن » و « مَن » مثل « هذه » لأنه مُبْهَم ، وأنت تقول :  
يا أيُّهَذَا<sup>(٥)</sup> . فتقول أيضاً : يا أيُّهَا مَن<sup>(٦)</sup> . وقد قال<sup>(٧)</sup> : حذف<sup>(٨)</sup> حرف النداء غير  
جائز من « هذا » .

(١) ظاهر قول المؤلف أن « من » اسم موصول ، وأجازه أبو حيان . وذهب الفراء والتحاس ومن وافقهما إلى أن « من » شرط ، والتقدير عند الفراء : من خشي الرحمن بالغيب ... قيل له ادخل الجنة ، وعند النحاس : فيقال لهم ادخلوها .

(٢) قوله « وزعم الرازي ... لا يعرج إليه » انفردت به نسخة الأصل . ولا يبعد أن يكون المؤلف تسببه على خطئه فيما رده على الرازي فلم يله ثانية فخلت منه التسخنات ي وب . ولرازي هو أبو الفضل الرازي ستأتي ترجمته في فهرس الأعلام ماحر الكتاب . والظاهر أن كلامه في « جامع الوقوف » له .  
زيادة مني .

(٤) كان في الأصل : كان جائزاً كان جهل . وهو خطأ صوابه ما أثبت .  
(٥) يريد أن اسم الإشارة يوصف به « أي » وما كانت هذه سبيله لا يحدف منه حرف النداء ،  
وأجازه قوم من الكوفيين ، انظر ماسلف ٦٥

(٦) كذا قال ، وهذا شيء لم يقل به أحد وهو لا يجوز بل هو خطأ بحث . وذلك أن « أي » لا توصف إلا بما فيه ال أو باسم الإشارة أو بالاسم الموصول الذي فيه ال ، فلا يجوز ذلك في « من » ، انظر المصادر التي أحلنا عليها فيما علقناه ص ٦٥ . وقد أجاز سيبويه والمبرد وغيرهما من النحويين حذف أداة النداء قبل « من » لأنها لا يوصف بها « أي » فأجازوا : من لا يزال محسناً أفعّل كذا وكذا ، أي يامن ، انظر الكتاب ٣٢٥/١ . والمقتضب ٢٥٨/٤ ، والمصادر السالفة ص ٦٥ . وقد أجاز هذا القول في الآية أبو حيان ، وهو إنما يجوز على كون « من » اسماً موصولاً .

(٧) يريد سيبويه ، انظر الكتاب ٣٣٥/١ . وكلام سيبويه كما علمت على اسم الإشارة لاعلى « من » وعبارته : « ولا يحسن أن تقول : هيناً ، وأنت تبههم : يا هذا ... اهـ » .  
(٨) في الأصل : حروف ، وهو تحريف .

وأقبح من هذا ما قال : أن قوله ﴿ من ﴾ <sup>(١)</sup> نداء مضاف <sup>(٢)</sup> ، ومثل هذا لا يُعْرَجُ إليه ☆ /

٢/١٢٧

٢ [ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَأَسْمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٤١ ]

أي استمع حديث يوم ينادي المنادي . فحذف المضاف ، وهو مفعول به ، وليس بالظرف <sup>(٥)</sup> .

٦ وقوله : ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٤٢ ]

بدل من ﴿ يوم ينادي المناد ﴾ .

وكذلك : ﴿ يَوْمَ تَشَقَّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٤٤ ]

٩ ويجوز <sup>(٨)</sup> أن ينتصب قوله ﴿ يوم تشقق ﴾ بقوله ﴿ وإلينا المصير ﴾ [ ٤٣ ] ، أي يصيرون إلينا في ذلك اليوم .

(١) في الأصل « حسن » ، وهو تحريف .

(٢) كذا !! وكيف يكون كذلك وهو اسم موصول .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر إعراب القرآن ٢٢٦/٣ ، ومجمع البيان ١٥٠/٥ ، والبيان ٣٨٨/٢ ، والبحر ١٣٠/٨ . وتفسير

الطبري ١١٤/٢٦ ، والقرطبي ٢٧/١٧ ، ومجمع التفاسير ٧١/٦ ، والكشاف ٢٢/٤

(٥) وكذا في مجمع البيان والبيان ونقل صاحبهما عن المؤلف من غير تصريح ، وكذا في تفسير

الخازن والنسفي ( انظر مجمع التفاسير ) ، ونحو قول الطبري : « استمع صيحة يوم القيامة » .

وقيل : استمع بمعنى انتظر ، ف « يوم » مفعول به أيضاً ، ذكره أبو حيان . وقيل : المستمع له

محذوف ، أي استمع لما أخبرك به من حال يوم القيامة ، وانتصب « يوم » على الظرف ،

والعامل فيه ما دل عليه قوله ﴿ ذلك يوم الخروج ﴾ عن الزمخشري واتحله أبو حيان . وقيل

استمع النداء والصوت ، ذكره القرطبي وأبو حيان . وفي إعراب القرآن « استمع حين يوم » ؟

والظاهر أنه تحريف ولعل صوابه « حديث » ؟

(٦) انظر مجمع البيان ١٥٠/٥ ، والبحر ١٣٠/٨ ، والقطع ٦٧٨ ، ومنار الهدى ٢٦٥

(٧) انظر إعراب القرآن ٢٢٧/٣ ، ومجمع البيان ١٥٠/٥ ، والبيان ٣٨٨/٢ ، والبحر ١٣٠/٨

(٨) وهو قول النحاس ، وأجاز غيره القولين .

## سورة الذاريات

قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ . يُؤَفِّكُ عَنْهُ مَنَ أُفِّكَ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٩٨-٩٩ ]

قيل : يؤفِّكُ عن الحق والصواب من أُفِّكَ<sup>(٢)</sup> . فدلّ ذكر « القول المختلف » على ذكر الحق ، فجازت الكناية عنه .

- ٦ وتحذلق شارحكم<sup>(٣)</sup> فقام وقعد ، فأتى بشيء ظنّ أنه أجود ما قالوه ، فزعم أنه يعود إلى « القول المختلف » وأنّ المعنى فيه : أن « عَنْ » ههنا ليست بمنزلتها في قوله صرفته عن كذا ، وإنما المعنى أنه أتى مَنْ أُفِّكَ عن جهة القول المختلف ، أي ما وقع به وَقَعَ عن هذه الجهة ، قال : والفعل الذي يقتضيه ﴿ أُفِّكَ ﴾ ٩ [ محذوف ]<sup>(٤)</sup> أي أفك عن كذا وعن الحقّ عن جهة القول المختلف فيه .

- ١٢ ولم يدبر أنّ الفعل الواحد لا يتعدّى بحرفي جرّ متفقين<sup>(٥)</sup> ، فوقع في هذا الخطأ<sup>(٦)</sup> . والإنسان إذا أراد أن يستنبط معنى يجب له مراعاة اللفظ ، وأن يُخْرِجَ

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٨٢/٣ ، وإعراب القرآن ٣٢٠/٣ ، ومجمع البيان ١٥٣/٥ ، والبحر ١٣٤/٨-١٣٥ ، وتفسير الطبري ١١٧/٢٦-١١٩ ، والقرطبي ٣٣/١٧ ، وابن كثير ٣٩٢/٧ ، ومجمع التماسير ٧٤/٦ ، والكشاف ١٥/٤

(٢) أي يصرف عن الإيمان من أفك ، عن الحسن وقتادة وابن زيد ، وهو قول الفراء ومن وافقه .

(٣) سيأتي تحقيق المعنى به في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٤) زيادة من ب ، وكان فيها : مصدر محذوف ، وهو خطأ .

(٥) الفعل الواحد لا يعمل في ظرفين متفقين ولا يتعدى بحرفي جرّ متفقين إلا على أن يكون الثاني تابعاً للأول على جهة البدل أو معطوفاً بالواو . انظر المفني ١١٣-١١٤ ، وشرح بانث سعاد ١٥ ، وحاشية البغدادى عليها ٣٥٤/١-٣٦٠

(٦) ما ذهب إليه « الشارح » من أن « عن » ليست التي تعدى بها « أفك » وأن المأفوك عنه محذوف =

معنى لا يخالفه اللفظ . وهو موصوف بهذه الصفة ، وكثيراً ما يقع له من إبطاله وتحسين عبارته شيء<sup>(١)</sup> يفسد بأدنى نظر ، فيغترّ بذلك<sup>(٢)</sup> الطراوة والفصاحة الغير الجاهل القدم<sup>(٣)</sup> الذي لا يتأتى له النظر في دقائق العربية .

٢

قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ . يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُعْتَنُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١٣-١٢ ]

﴿ يوم ﴾ الثاني رفع بدل من ﴿ يوم الدين ﴾ وإنما جاء مفتوحاً كما جاء ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة الجر : ١١ ] ، وقوله : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة الأنعام : ٩٤ ] لما جرى في كلامهم ظرفاً بقي على ذلك الاستعمال<sup>(٧)</sup> .

٦

= وعليه تكون الكناية تعود إلى القول المختلف . ذكر نحوه أبو حيان وذكر أن « عن » في هذا الوجه للسبب ، قال : « أي يصرف بسببه من أراد الإسلام بأن يقول هو سحر هو كهانة ، حكاة الزهراوي والزحشري » اهـ ، وانظر الكشف . وعلى هنا لا يكون الحرفان متفقين لأن معناها مختلف وإن كان لفظها واحداً . على أن للمعنى والسياق والظاهر يدفع هذا القول . وذكر النحاس وجهاً آخر وهو أن يكون « عن القول » بمعنى من أجل القول ، وعليه يكون المأفوك عنه محذوفاً أيضاً ، وهو كسابقه .

- (١) كان في النسخ : « في شيء » بإقحام في .  
(٢) الأحس « بتلك » ، وما قاله جائر لأن تأنيث المصدر غير حقيقي .  
(٣) الغر : الشاب الذي لا تجربة له ، والقدم : العبي عن الحجة والكلام مع ثقل ورخاوة وقلة فهم ، عن اللسان ( غرر ، قدم ) .

(٤) انظر الجواهر ٨١٤ ، ٨١٦ ، ومعاني القرآن لسلاخفش ٤٨٤ ، والمفراء ٨٣/٢ ، وإعراب القرآن

٢٢١/٣ ، وجمع البيان ١٥٢/٥ ، والبيان ٣٨٩/٢ ، والبحر ١٣٥/٥ ، والقطع ٦٨٠

(٥) انظر مسالف ٤١٨ . وانظر كلامه على قوله تعالى : ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ [ سورة

الأعراف : ١٦٨ ] ص ٤٨٣

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٤١٧ - ٤١٨

(٧) هنا قياس ما حكاه أبو علي وابن جني من مذهب أبي الحسن . والذي في كتابه أن « يوم » ظرف ، قال : « أي متى يوم الدين فليلهم : في يوم هم على النار يفتنون » اهـ . والظاهر أنه يعلقه بخبر محذوف لمبتدأ محذوف أي الجزء كائن أو واقع يوم . وظاهر تقدير الزجاج أنه يعلقه بفعل محذوف أي يقع الجزء يوم .

وقال قوم<sup>(١)</sup> : ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ أُضيف إلى الجملة ، والجملة لا يظهر فيها الإعراب ، فبقي على فتحه من البناء .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٧ ]  
 ﴿ ما ﴾ مصدرية مع الفعل بتأويل المصدر على تقدير : كانوا قليلاً من الليل هجوعهم . فيكون « هجوعهم » بدلاً<sup>(٤)</sup> من الواو في ﴿ كانوا ﴾ أي : كان هجوعهم قليلاً من الليل .

فإن قلت : فهلاً يرتفع « هجوعهم » بـ « قليل »<sup>(٥)</sup> لأنه بمنزلة « كريم » و « شديد » في قولك<sup>(٦)</sup> : مررتُ برجل كريم أبوه شديدٌ ساعده = قيل : إنَّ ﴿ قليلاً ﴾ في الآية وُصِفَ بقوله ﴿ من الليل ﴾ ، وما كان من هذا النوع موصوفاً لم يَجْزْ إعماله ، لأن عمله إنما هو لأجل مشابهته بالفعل ، والصفة تخرجه عن ذلك ؛ فلم يَجْزْ لذلك رفع « هجوعهم » بـ « قليل » ، وإنما يرتفع لكونه بدلاً<sup>(٧)</sup> .

(١) منهم الفراء والزجاج ، وعزا الحاس هذا القول إلى الخليل وسيبويه ، وهذا قياس منه على مذهبه ، لأن الظرف إذا أُضيف إلى الجملة جاز فيه البناء والإعراب ، وجاز إضافة « يوم » إلى الجملة الاسمية لأن خبرها جملة فعلية . وقد سلف التعليق على إضافة أسماء الزمان إلى الجمل ٣٨٢

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ١٢٨ ، ٢٩٦-٢٩٧ ، ٧٣٠-٧٣١ ، ٩٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٨/٨٤ ، وإعراب القرآن ٣/٢٢٣ ، ومجمع البيان ٥/١٥٥ ، والبيان ٢/٢٨٩-٣٩٠ ، والبحر ٨/١٣٥ ، وتفسير الطبري ٢٦/١٢١-١٢٤ ، والقرطبي ١٧/٣٦ ، وابن كثير ٧/٣٩٢-٣٩٤ ، ومجمع التفاسير ٦/٧٦ ، والكشاف ٤/١٥٤ ، والبيان ١١٧٩

(٤) تابعه أبو الركات والطبرسي ناقلي عنه من غير تصريح ، وأجازه العكبري والقرطبي أيضاً .  
 (٥) وهو ظاهر قول الفراء والنحاس ، وصرح به ابن الأنباري ومن وافقه ، ولا أعرف أحداً تقدم المؤلف إلى رد هذا القول .

(٦) في الأصل : كقولك .

(٧) هو كما قال . وقال الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد الاسكندري في « الانتصاف فيما تضمنه »

ويجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ صلة زائدة<sup>(١)</sup> ، و ﴿ يجمعون ﴾ خبر « كان »  
والتقدير : كانوا يجمعون قليلاً من الليل .

٣

فإن قلت : هل يجوز أن تكون ﴿ ما ﴾ نفياً<sup>(٢)</sup> في الآية - فالجواب : إن في ذلك بُعداً / لأنَّ « ما » إذا كانت نفياً تردّد الأمر في قوله ﴿ من الليل ﴾ : ١٧١٢٨

فإما أن يكون صفة لـ « قليل » ، ولا يجوز ذلك حينئذ لأنك إذا جعلت ﴿ من الليل ﴾ صفة لـ « قليل » كان « قليل » ظرف زمان ؛ فلا يسهل كونه خبراً للواو في ﴿ كانوا ﴾ لأنهم جُثَّتْ ، وظرف الزمان لا يكون خبراً للجنة<sup>(٣)</sup> .

٦

وإن قدرت<sup>(٤)</sup> : كانوا ما يجمعون قليلاً من الليل ، أوقدرت : كانوا قليلاً ما يجمعون من الليل = كنت قدمت ما في حيز النفي على حرف النفي ، وهذا ممتنع ، لأنه قال<sup>(٥)</sup> : « زيداً ما ضربت » لا يجوز كما لا يجوز « يوم الجمعة إنك لذهاب » .

٩

= الكشف من الاعتزال « المطبوع بظرة الكشف ، في إجازة الزمخشري ارتفاع « هجوعهم » بـ « قليل » ، قال : « ... وجوه مستقيمة . خلا جعل « ما » مصدرية ، فإن قليلاً حينئذ واقع على المجموع لأنه فاعله ، وقوله ﴿ من الليل ﴾ لا يستقيم أن يكون صفة للقليل ولا يبيات له . ولا يستقيم أن يكون من صلة المصدر لأنه تقدم عليه ... » اهـ وهو كما قال .

(١) أجازته الجميع الفراء وابن الأنباري والنحاس وغيرهم . وقوله « صلة زائدة » جمع بين عبارتي

الكوفيين والبصريين فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، وقد سلف التعليق على هنا ٢٨

(٢) عزا الطبري وابن كثير وغيرهما هذا القول إلى جماعة من أهل التأويل منهم ابن عباس وقشادة

وأبي العالية ومطرف وقد هموا في حمل ما رووه عنهم على النفي ، وذلك أن ما روي عنهم

تفسير معنى لا تفسير إعراب ، ووجهه أن يحمل على أن « ما » مصدرية ويمكن حمله على أنها

زائدة . من ذلك ما روي عن قتادة : قل ليلة أتت عليهم إلا صلوا فيها ، ونحوه عن ابن عباس

ومطرف : لم تكن تضي ليلة إلا يأخذون منها ولو شيئاً .

(٣) سلف التعليق على هنا ٥٠٤

(٤) الوجه أن يقول : فإما أن يكون صفة ... وإما أن يكون التقدير كانوا ...

(٥) الظاهر أنه يريد سيبويه ، ولم أصب كلامه في حرف النفي ، وحرف النفي « ما » لا يتقدم =

فإذا الوجه أن يكون ﴿ ما يجمعون ﴾ بدلاً أو صلة زائدة .

- ☆ وما روي عن يعقوب<sup>(١)</sup> من أنه كان يقف على ﴿ قليلاً ﴾ ويتسدى  
 ﴿ من الليل ما يجمعون ﴾ = فإنما استجاز ذلك مع منع سيبويه عنه ؛ لأنه رأى  
 قوله ﴿ من الليل ﴾ ظرفاً ، والظرف يجوز فيه ما لا يجوز في المفعول . ونص  
 سيبويه على المفعول لا على الظرف<sup>(٢)</sup> ، وقد تقدم ذلك<sup>(٣)</sup> في مواضع من هذا  
 الكتاب<sup>(٤)</sup> ☆

= ما في حيزه عليه ، انظر شرح اللوح ١/٤٢ و ١/٧٩ ، والجواهر ٧٢٠ ، وما سلف ٧٩٩ . وقد  
 نص سيبويه أن ما بعد إن لا يعمل فيما قبلها ، انظر الكتاب ٤٦٨/١ ، وقد نقلت بعض كلامه  
 فيها علقته ص ١٠٩١ ، وانظر ما علقناه ٦٢٤

- (١) انظر إضاح الوقف ٩٠٥-٩٠٦ ، والقضع ٦٨١ ، والمكتفى ٥٣٦-٥٣٧ ، ومنار الهدى ٢٦٦  
 (٢) يريد أن سيبويه نص أنه لا يجوز أن يتقدم ما في حيز النسي على حرف النسي في المفعول ولم  
 ينص عليه في الظرف . وذكرت أي لم أصب لسيبويه كلاماً في هذا . ونص أبو حيان أن ذلك  
 لا يجوز عند البصريين وإن كان ظرفاً أو مجروراً ، وقد أجاز ذلك بعضهم .  
 (٣) يريد أنه قد تقدم أن الظرف يجوز فيه ما لا يجوز في المفعول ، انظر ما سلف ٩٢٦ ، ١٠٢٧ .  
 والظرف يكفى فيه براءة الفعل ، انظر ما سلف ٥٦٢ ، ١٠٩١ ، وتعمل فيه المعاني والوم ،  
 انظر ما سلف ١٠٣٤ ، ١٢٠٤  
 (٤) قوله « وما روي عن يعقوب ... من هذا الكتاب » انفردت به نسخة الأصل وحدها . وجاء في  
 ب في موضعه : « فإن قلت : إن قوله ﴿ من الليل ﴾ ظرف يجوز فيه ما لا يجوز في المفعول  
 الصحيح - فهو وجه » اهـ .

وقد قصر المؤلف في الكلام على وقف يعقوب . وذلك أن الوقف على ﴿ قليلاً ﴾ عنده تام ،  
 ومعناه : كان عندهم قليلاً ، وهو قول الضحاك . ورد ابن الأنباري هذا بأن الآية إنما تدل على  
 قلة نومهم لا على قلة عددهم ، اهـ ، وضعفه المؤلف في الجواهر لأنه قدم الجار على النفي .  
 وقال النحاس : « ... إلا أن أهل التأويل سوى الضحاك وأهل العربية وأهل القراءة سوى  
 يعقوب على خلاف هذا القول ، منهم ابن عباس رضي الله عنه قال : كانوا قليلاً من الليل  
 ما ينامون ... ويحتج لهذا القول بأن « ما » إن جعلتها زائدة على قول يعقوب صار : من الليل  
 يجمعون . فهذا لا مدح فيه ، وإن جعلت « ما » مصدراً كان المعنى : من الليل هجوعهم ، وهذا  
 لا فائدة فيه ، وإن جعلت « ما » تقياً احتجت إلى تقديم وتأخير ولا يحمل الشيء على التقديم  
 والتأخير وله معنى صحيح في غير التقديم والتأخير . وسياق الكلام يدل على غير ما قال ، اهـ .

قوله عز وعلا : ﴿ وفي الأرض آياتٌ للمُؤَقِّنِينَ . وفي أنفسكم ﴾<sup>(١)</sup>

[ ٢٠-٢١ ]

٣ إن رفعت ﴿ آيات ﴾ بالابتداء ، و [ جعلت ]<sup>(٢)</sup> ﴿ في الأرض ﴾ خبراً = كان الضمير في قوله ﴿ وفي أنفسكم ﴾ كالضمير في خبر المبتدأ .

٦ وإن قدرت ﴿ آيات ﴾ مرفوعةً بالظرف كقول الأخفش<sup>(٣)</sup> - كان الضمير في قوله ﴿ وفي أنفسكم ﴾ كالضمير في الفعل ؛ كقولهم : قام زيد وقعد .

٩ فإن قلت : فهل يجوز تعليق قوله ﴿ وفي أنفسكم ﴾ بقوله ﴿ أفلا تبصرون ﴾ [ ٢١ ] على تقدير : أفلا تبصرون في أنفسكم = فإن ذلك يمنع منه تقديم ما في حيز الاستفهام على حرف الاستفهام<sup>(٤)</sup> .

١٢ ولكن إن أضرت ما دلّ عليه ﴿ أفلا تبصرون ﴾ كقوله ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة يوسف . ٢٠ ] ، ﴿ وأنا على ذلكم من الشاهدين ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة الأنبياء : ٥٦ ] . و﴿ إني لكم من الناصحين ﴾<sup>(٧)</sup> [ سورة الأعراف : ٢١ ] . ويكون تعديّة ﴿ تبصرون ﴾ بـ « في » لأنه بمعنى « تنظرون » ، أو يكون كقول الشاعر<sup>(٨)</sup> :

(١) انظر الجواهر ٥٣٣-٥٣٤ ، ومجمع البيان ١٥٥/٥ ، والبيان ٢٩٠/٣-٢٩١ ، والبيان ١١٨٠

(٢) زيادة من جمع البيان الذي نقل صاحبه من كلام المؤلف من غير ما تصريح .

(٣) سلف التعليق على للذهبي في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(٤) سلف التعليق على هنا ٤٠٧ . والمعنى أيضاً يمنع ذلك ، وما ذكره المؤلف بعد كلام صناعي .

(٥) سلف الاستشهاد بها وذكر مصادر الكلام عليها ٩٧٨

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٨٧٠

(٧) انظر الكلام عليها في الجواهر ٨٠٠ . وإعراب القرآن ٦٠٤/١-٦٠٥ ، والبحر ٢٧٩/٤ ، والكامل

٥٢ ، ٥٦ ، والمائل المنشورة ٤٢ ، والمتصف ١٣١/١

(٨) وهو زيد الخيل . والبيت له في الجواهر ٥٣٤ ، والوارد ٨٠ ، وذيل الأمالي والنوادر ٢٣-٢٤ ،

وأدب الكاتب ٥١٠ ، والمخصص ٦٦/١٤ ، وابن الشجري ٢٦٧/٢-٢٦٨ ، والأزهية ٢٧١ ، وصرائر

الشعر ٢٣٤ ، وشرح شواهد المعنى ١٦٦ ، والحزانة ١٤٨/٤ ، وشرح أبيات المغني ٧١/٤-٧٤ . وهو

بلا نسة في المغني ٢٣٤ ، والمجمع ١٩٣/٤



... .. بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى<sup>(١)</sup>

على معنى : بَصُرَ في كذا وَبَصُرَ بكذا<sup>(٢)</sup> = كان ذلك مذهباً .

- ٢ والوجه الأول على تقدير : وفي الأرض آيات للموقنين وفي أنفسكم آيات  
أيضاً . ألا ترى بعده ﴿ وفي موسى ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٢٨ ] أي وفي موسى آيات<sup>(٤)</sup> ، وفي ثمود  
آيات ، وفي قوم نوح من قبل آيات<sup>(٥)</sup> ، لاسيما فيمن جر<sup>(٦)</sup> ، وفيمن نصب وقال :  
﴿ وَقَوْمُ نُوحٍ ﴾ [ ٤٦ ] . فإن حملته<sup>(٧)</sup> على موضع الجار<sup>(٨)</sup> كان التقدير : وفي قوم  
٦ نوح من قبل آيات ، كما أن قوله ﴿ وفي عاد ﴾ [ ٤٩ ] أي وفي عاد آيات .

(١) صدره : ويركب يوم الرّوع فيها فوارس

وقوله : « بصيرون في طعن » أي بصيرون بطعن . ويروى عجزه « يردون طعنأ في الأباهر  
والكلى » وعليها فلا شاهد فيه ، انظر شعر زيد الخيل في شعراء إسلاميون ١٤٩ ، وتخريج ثمة .  
والأباهر جمع أبهر وهو عرق مستبطن الصلب ، والكل جمع كلية . وهما مقتلان .

(٢) الذي في كتب اللغة « بصر بكذا » ، وقد توضع « في » موضع الباء كما في قول زيد الخيل .

(٣) سياق الآيات ﴿ وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الأليم [ ٣٧ ] وفي موسى ... [ ٢٨ ] ...

وفي عاد [ ٤٩ ] ... وفي ثمود [ ٤٢ ] ... وقوم نوح من قبل ... [ ٤٦ ] ﴾ . انظر تفسير الطبري

٦٠٧/٢-٦٠٨ ، والقرطبي ٤٩/١٧-٥٢ . ومجمع التفسير ٨٣/٦

(٤) وفي عاد آيات .

(٥) هذا ظاهر قول أبي علي ومن وافقه أن يكون ذلك كله معطوفاً على قوله ﴿ وفي الأرض آيات

للموقنين ﴾ . وعزاه القرطبي إلى الفراء وهو وهم منه . وقيل : التقدير : وتركنا في موسى آية ،

وهذا أقرب وأولى وهو ظاهر قول الجميع .

(٦) قوله : ﴿ وقوم نوح من قبل ﴾ قرأه بالجر أبو عمرو وحزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالنصب .

انظر السبعة ٦٠٩ ، والتيسير ٢٠٢ ، والنشر ٣٧٧/٢ . وانظر الكلام عليها في معاني القرآن للفراء

٨٨٨/٣-٨٩ ، وإعراب القرآن ٣٤٢/٣-٣٤٤ ، والحجة ٣٢٣/٤ خم ، ومجمع البيان ١٥٨/٥ ، والبيان

٣٩٢/٢ ، والبحر ١٤١/٨ . وقوله : « لاسيما » بلا الواو في أوله استعمال صحيح ، وقد سلف

التعليق عليه ٤٥

(٧) في الأصل : وإن حملة ، وفي ب : فإن حملة ، ولعل الوجه ما أثبت من ي .

(٨) حكاة النحاس ولم يسم صاحبه .

ويجوز أن تحمله على « اذكر » قوم نوح<sup>(١)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ فِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٢٢ ]

أي سبب رزقكم ، وهو المطر<sup>(٤)</sup> ، فحذف المضاف .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ

تَنطِقُونَ ﴾ [ ٢٣ ]<sup>(٥)</sup>

برفع ﴿ مثل ﴾ ونصبه<sup>(٦)</sup> .

فالرفع ظاهر لأنه صفة النكرة قبله .

والنصب على أن يكون حالاً من الضمير في ﴿ حق ﴾<sup>(٧)</sup> ، أو يكون بني

(١) أجازوه الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم . وأجازوا أن يكون منصوباً بمضر دلّ عليه ما قبله . فقيل : قوله ﴿ فَأَخَذْتَهُمُ الصَّاعِقَةَ ﴾ [ ٤٢ ] يدلّ على أهلكتهم . فكأنه قال : وأهلكنا قوم نوح ، عن أبي علي . وقيل : قوله ﴿ فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ ﴾ [ ٤٠ ] يدلّ على أغرقناهم فكأنه قل . أغرقناهم وأغرقنا قوم نوح ، عن الزجاج وهو ثاني قولي أبي علي . وأحاره النحاس ومن وافقهم . وقدره الفراء : فَأَخَذْتَهُمُ الصَّاعِقَةَ وَأَحَذَتْ قَوْمَ نوح . وأجاز أن يكون التقدير : وأهلكناهم وأهلكنا قوم نوح .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢٣٤/٣-٢٣٥ ، وجمع البيان ١٥٦/٥ ، والبحر ١٣٦/٨ ، وتفسير الطبري

١٢٦/٢٦-١٢٧ ، والقرطبي ٤١/١٧ . وابن كثير ٣٩٦/٧ ، وجمع التفسير ٧٨/٦

(٤) عن الضحاك ، ويروى عن ابن عباس ، وقيل : الثلج ، عن سعيد بن جبير .

(٥) انظر الجواهر ٢٥٤ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٩٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٣٦ ، وللغراء

٨٤/٣-٨٥ ، وإعراب القرآن ٢٣٥/٣-٢٣٦ ، والحجة ٣١٨/٤-٣٣٣ خم ومنه أخذ المؤلف ، وجمع

البيان ١٥٤/٥ ، والبيان ٣٩١/٢ ، والبحر ١٣٦/٨-١٣٧ ، والكتاب ٤٧٠/١ . والبيداديات ١١١ ،

١٢٢-١٢٤ ، والمائل المنشورة ١٨ ، والخصائص ١٨٢/٢-١٨٣ ، وشرح اللمع لابن برهان

١٩٥-١٩٦ ، ٢٢٤ ، وابن يعيش ٨١/٣ و ١٣١/٨ ، وابن الشجري ٤٦/١ و ٢٦٤/٢ ، والمفقي ٦٧١

(٦) قرأ بالرفع حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٦٠٩ ،

والتيسير ٢٠٣ ، والنشر ٢٧٧/٢

(٧) أجازوه أبو علي ومن وافقه . وذهب الجرمي إلى أنه حال من النكرة ﴿ حق ﴾ وهو قليل ، =

« مثلاً » على الفتح إذ أضافه إلى غير متكن <sup>(١)</sup> ، كما بنى من قرأ ﴿ ومن خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة هود ٦١] ، و ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> [سورة الماعج ١١٠] ، [و] <sup>(٤)</sup> كما بنى « غيراً » من أضافه إلى « أن » في قوله <sup>(٥)</sup> :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ / ٢/١٢٨

ألا ترى أنه فتح « غيراً » وحقه الرفع لأنه فاعل « يمنع » .

وإن شئت قلت : إنَّ « مثلاً » و « ما » جَعِلَا كـ « خمسة عشر » <sup>(٦)</sup> ،

وأجازه المبرد وأبو علي والنحاس ومن وافقهم . وكونه نصباً على الحال هو قول الكسائي وعبر عنها بـ « القطع » . وقيل : هو مصدر ، وهو قول الفراء ، وأجازه الزجاج .

(١) وهو قول سيبويه واختاره المبرد وابن السراج والنحاس ومن وافقهم .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٥٧٦ - ٥٧٧ ، وانظر ٢٨١

(٣) سلف الاستشهاد بها وذكر مصادر الكلام عليها ٢٨١

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) عزاه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١٨٠/٢ - ١٨١ إلى أبي قيس بن رفاعة الأنصاري ، وإليه

عزاه الزمخشري في المفصل ، انظر ابن يعيش ٨٠/٣ - ٨١ . ونقل البغدادى عن الثبات

لأبي حنيفة الدينوري أنه لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري ، انظر الخزانة ٤٥/٢ و ١٤٤/٣ .

١٥٢ ، وشرح أبيات المغني ٣٩٥/٣ - ٣٩٨ ، وانظر ديوانه ٨٥ . وعزاه الأعم في شرح أبيات سيبويه

( بطرة الكتاب ٣٦٩/١ ) إلى رجل من كنانة ، وذكر هذا ابن يعيش في شرح المفصل ٨١/٢ .

ونسبه الزمخشري في الأحاجي النحوية ٦٥ - ٦٦ إلى الشماخ وعنه في الأشباه والنظائر ٦٠٨/٢ ،

وكذا قال في شرح أبيات كتاب سيبويه له فيما نقل عنه السيوطي في شرح شواهد المغني ١٥٦ .

وهذا وهم ، فليس للشماخ ، وليس في ديوانه ولا في الملحق .

وهو بلا نسبة في شرح اللع اللوح ٢/٩٢ ، والكتاب ٣٦٩/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٣/١ ،

والأصول ٢٧٦/١ ، ٢٩٨ ، وإعراب القرآن ٦٢١/١ ، والحجة ٣١٩/٤ خم . والبغداديات ١٢٢ ،

والمسائل المنثورة ٣٠ . وسر الصاعقة ٥٠٧ ، والحصص ١٠٠/١٤ . وشرح اللع لابن برهان ، ١٩٦ ،

٣٢٢ ، ومجمع البيان ١٥٤/٥ ، وإس التجري ٤٦/١ و ٢٦٢/٢ . والإنصاف ٢٨١ . وابن يعيش

١٣٥/٨ ، والمغني ٢١١ . ٦٧١ ، والمهم ٢٣٢/٣

وقوله « منها » أي من الرحلة الوجناء المذكورة في بيت سابق ، و « الأوقال » جمع وقل وهو

شجر القمل ، عن ابن السيرافي .

(٦) هذا قول المازني ، حكاه عنه ابن السراج وأبو علي وابن جني ، واستضعفه أبو علي لأنه قليل =

وتستشهد بقول الجعدي<sup>(١)</sup> :

وَتَدَاعَى مَنَخْرَاهُ بِسَدَمٍ      مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حَمَاضُ الْجَبَلِ

وأنشد أبو علي<sup>(٢)</sup> :

أَثُورَ مَا أُصِيدَكُمْ أَمْ تَوْرِينَ<sup>(٣)</sup>

وقد ذكرت هذه الأبيات في « أبيات الكتاب »<sup>(٤)</sup> .

٣

= لا يقاس عليه ، انظر كلامه في الحجة والبغداديات .

(١) شعره ق ٥ ( أ ) ١٤ ص ٨٧ . وهو بلا نسبة في شرح الملح اللوح ٢/٩٢ ، والأصول ٢٧٥/١ ،  
والحجة ٣٢٠/٤ خم ، والبغداديات ١٢٣ ، ومجمع البيان ١٥٤/٥ ، وابن يعيش ١٣٥/٨ ،  
وابن الشجري ٢٦٦/٢ ، ورصف المياني ٣١٢ ، واللسان ( حص ) . ورواية الديون :

فَجَرَى مِنْ مَنَخْرِيهِ زَبَدٌ      مِثْلُ ..... ل .....

وهذه روايته في المعاني الكبير ٥٩٤/١ . والحماض بقلة بريئة تنبت أيام الربيع لها ثمر . وقوله  
« بدم » يريد الزبد الآخر .

والشاهد فيه أنه جعل « مثل » و « ما » اسماً واحداً وإن كانت « ما » زائدة في قول المازني ،  
وفيه ما فيه . وخرجه أبو علي على أن جملة « أثمر » صفة لـ « مثل ما » حذف منها العائد على  
الموصوف . وذكر أنه يجوز أن تكون « ما » مصدرية ولا يتجه المعنى إلا عليه كما قال في  
البغداديات ، ويجوز أن تكون « ما » نكرة بمعنى شيء أي مثل شيء أثمره ، وعلى كلا القولين  
لا يكون البيت حجة للمازني لأنه لا تركيب .

(٢) في الحجة ٢٢١/٤ خم . والبيت في الخصائص ١٨٠/٢ ، وعنه في الأشباه والنظائر ٤٣٩/١ ، والبحر  
١٢٧/٨ ، واللسان ( ثور ) .

(٣) في الأصل : أثوراً ما أصيدكم وتورين ، وهو خطأ صوابه من ي . وقوله « وأنشد ... أبيات  
الكتاب » لم يرد في ب . قال أبو علي : « فلولا أن « ثور » مع « ما » جعلاً شيئاً واحداً وبني  
« ثور » على الفتح معه لذلك لم يمتنع التنوين من لحاقه « اهـ . وقال أبو الفتح : « فقولته  
أثورما فتحة الراء منه فتحة تركيب « ثور » مع « ما » بعده كفتحة راء حضرموت ، ولو كانت  
فتحة إعراب لوجب التنوين لا محالة لأنه مصروف ، وبنيت « ما » مع الاسم وهي مبقاة على  
حرفيتها » .

(٤) يريد أبيات كتاب سيويه . وأول الأبيات من شواهد سيويه ، أما البيتان الآخران فهما  
شاهدان على المسألة أيضاً .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> | ٣٠ |

أي : قال ربك كذلك ، فالكاف من صلة ﴿ قال ﴾ .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَالْأَرْضَ قَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> | ٤٨ |

أي فنعم الماهدون نحن ، فحذف .

قوله عز وعلا : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ . مَا أُرِيدُ

منهم مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> | ٥٦-٥٧ |

قال ثعلب <sup>(٥)</sup> : أن يطعموا عبادي <sup>(٦)</sup> ، فحذف المضاف .

[ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ <sup>(٨)</sup> | ٥٨ |

بالرفع ، وهو الوجه ، على أن يكون صفة لـ ﴿ ذو ﴾ <sup>(٩)</sup> . وجاء الجر عن

بعضهم <sup>(١٠)</sup> على أن يكون صفة لـ ﴿ القوة ﴾ <sup>(١١)</sup> .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٢٣٨/٣ ، ومجمع البيان ١٥٧/٥ ، والبيان ٣٩٢/٢ ، والبحر ١٤٠/٨

(٣) انظر إعراب القرآن ٢٤٤/٣ ، ومجمع البيان ١٦٠/٥ ، والبيان ٣٩٢/٢ ، وابن يعيش ١٣٥/٧

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٩٠/٣ ، ومجمع البيان ١٦١/٥ ، والبحر ١٤٣/٨ ، وتفسير الطبري ٨/٣٧ ،

والقرطبي ٥٦/١٧ ، وابن كثير ٤٠١/٧ ، ومجمع التفاسير ٨٧/٦

(٥) لم أجد مقالته .

(٦) هذا معنى قول ابن عباس والفراء ومن وافقهما ، وقيل في تأويلها غير ذلك .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٩٠/٣ ، وإعراب القرآن ٢٤٦/٣ ، ومجمع البيان ١٦٠/٥ ، والبيان

٣٩٣/٢ ، والبحر ١٤٣/٨ ، وسياق الآية ﴿ إِنْ اللَّهُ هُوَ الرِّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ .

(٩) وأجاز النحاس أن يكون صفة للرزاق أو خيراً بعد خبر أو خبر مبتدأ مضر أو صفة لاسم إن على الموضع .

(١٠) الجر قراءة شاذة عزاهما الفراء وابن خالويه في شواذه ٢٤٥ إلى يحيى بن وثاب ، وزاد النحاس

وابن جني في المحتسب ٢٨٩/٣ والطبرسي ناقلاً عنه وأبو حيان نسبها إلى الأعمش ، وزاد القرطبي ٥٦/١٧ نسبها إلى النخعي أيضاً .

(١١) ولم يؤنث لأن تأنيث القوة غير حقيقي . والتقدير عند أبي إسحاق : ذو الاقتدار المتين . وعند =

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَوْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ ﴾ ] ٦٠

٣ وافق ابن عامر علياً والزيات <sup>(٢)</sup> في هذا الموضع <sup>(٣)</sup> في ضم الهاء والميم ، وفي قوله : ﴿ إِلَى أَهْلِهِمْ أَنْتَقِلُوا فَاكِهِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة المطففين : ٣١ ] . فلعله أحب اللغتين أو نظر إلى شيء في السورة فوفق بينها وبين ذلك . فيجوز أن يكون قد نظر في هذه السورة إلى قوله ﴿ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ ﴾ ، ونظر هناك إلى قوله ﴿ وَإِذَا رَأَوْهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة المطففين : ٢٢ ] .

- = غيره : ذو الإبرام المتين . وعن الفراء وابن جني أنه ذكر حلاً على المعنى لأن المعنى : ذو الحسل المتين ، قال ابن جني : « وأيضاً فإن المتين فعيل وقد كثر محيىء فعيل مذكراً وصفاً للمؤنث » .
- (١) زيادة من ي وب .
- (٢) علي هو الكسائي والزيات هو حمزة .
- (٣) لم يذكر هذا أحد علمته ، وابن عامر على أصله في كسر الهاء وضم الميم ، انظر السبعة ١٠٨ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٢٧٤/١ . وكسر الهاء وضم الميم قراءة عاصم ونافع وابن كثير أيضاً ، وقرأ أبو عمرو بكسرهما ، وقرأ حمزة والكسائي بضمهما .
- (٤) نص ابن مجاهد في السبعة ٦٧٦ أن ابن عامر ضم الهاء والميم ، قال : « هذا خلاف ما أصل ابن عامر » اهـ . وقال أبو علي في الحجة ٤٥٢/٤ خم : « يجوز أن يكون تبع في ذلك أثراً أو أحب الأخذ بالأمرين لاستوائهما في الجواز » اهـ . ولم أجد ذلك عند غيرهما .
- (٥) كتب تحته بضم نقيق في الأصل : فنظر إلى « هم » من ﴿ همهم ﴾ وإلى « هم » من ﴿ رآهم ﴾ .

## سورة الطُّور

- قوله عز وجل : ﴿ وَالطُّورِ . وَكِتَابٍ مُّسْتَوِيرٍ ﴾<sup>(١)</sup> [ ١ - ٢ ]
- ٣ الواو في أول السورة للقسم ، وما بعدها عطف عليه إلى قوله ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ ﴾ [ ٧ ] وهذا جواب القسم .
- فأما العامل في قوله ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٩ ] فقوله
- ٦ ﴿ لَوَاقِعَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٧ ] ، أي يقع في ذلك اليوم . وإن شئت كان التقدير : اذكر يوم تمور السماء<sup>(٤)</sup> . وإن شئت كان ﴿ يوم ﴾ بتقدير « إذا » ويكون العامل فيه الفاء<sup>(٥)</sup> ، وهو قوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [ ١١ ] كما جاء ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة فصلت : ١٨ ] .
- ٩

(١) انظر إعراب القرآن ٢٤٩/٣ ، ومجمع البيان ١٦٣/٥ ، والبيان ٣٩٤/٢ ، والبحر ١٤٧/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٠٨ ، والقطع ٦٨٤

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٥ ، وإعراب القرآن ٢٥٠/٣ ، ومجمع البيان ١٦٣/٥ ، والبيان ٣٩٤/٢ ، والبحر ١٤٧/٨ ، والقطع ٦٨٤ ، والمكفَى ٥٣٩ ، ومسار الهدى ٢٦٧ ، وتفسير الطبري ٢٠/٢٧ ، والقرطبي ٦٢/١٧ - ٦٣

(٣) وهو قول الطبري والقرطبي وأكثر أصحاب الوقف .

(٤) هذا على قول من يقف على ﴿ لواقِع ﴾ وهو محمد بن عيسى ، وعلى قول من يقف على ﴿ من دافع ﴾ وهو أبو حاتم .

(٥) يريد ما دل عليه ما دخلت عليه الفاء ، وإنما دخلت الفاء لأن الظرف صُدّر ، وهذا قول الأخفش والنحاس ومن وافقهما .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ١١٨٦ . وفي الأصل وي « ... أعداء الله إلى قوله فهم يوزعون » وأثبت ما في ب . فإن لم يكن هذا وهماً من الناسخين فالظاهر أن المؤلف أراد الآية ٨٢ من سورة النمل - وفي ذلك وهم أيضاً - ونص الآية ﴿ ويوم نحشر من كل أمة فوجاً ممن يكذب بآياتنا فهم يوزعون ﴾ وقد سلف الكلام عليها في موضعها ١٠١٦

- والعامل في قوله ﴿يَوْمَ يُدْعَوْنَ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٣ ] كالعامل في قوله ﴿يَوْمَ تَمُورُ السماء﴾ إذا جعلته بدلاً منه <sup>(٢)</sup> . وإن شئت كان التقدير فيه : ﴿يَوْمَ يُدْعَوْنَ إِلَى نار جهنم دَعَا﴾ يقال لهم : ﴿هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ [ ١٤ ] فتعمل « يقال » في ﴿يَوْم﴾ .
- [ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١٥ ]
- كلام تام ، ابتداء وخبر ، لأن ﴿هذا﴾ مبتدأ ، و﴿سحر﴾ خبره . ثم قال : ﴿أَمْ أَنْتُمْ﴾ أي بل أنتم ﴿لَا تُبْصِرُونَ﴾ [ ١٥ ] .
- [ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> ﴿أَصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾ [ ١٦ ]
- أي سواء عليكم الصبر وترك الصبر <sup>(٦)</sup> . لا بد من هذا التقدير ، لأن « سواء » لا يصح إلا بين الشيئين .
- [ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> ﴿كُلُّوا وَأَشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ . مُتَكَبِّرِينَ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ١٩ - ٢٠ ]
- نصب على الحال من الضمير في ﴿كلوا﴾ ، وإن شئت من الضمير في ﴿اشربوا﴾ .

(١) انظر إعراب القرآن ٢٥٠/٣ ، وجمع البيان ١٦٣/٥ ، والبيان ٣٩٤/٢ ، والتبيان ١١٨٢  
(٢) هو عند النحاس وأبي البركات بدل من ﴿يومئذ﴾ ، وأجاز الطبرسي والعكبري القولين .  
(٣) زيادة مني .  
(٤) انظر جمع البيان ١٦٣/٥ ، والبيان ٣٩٤/٢ - ٣٩٥ ، والبحر ١٤٧/٨ - ١٤٨  
(٥) انظر إعراب القرآن ٢٥١/٣ ، والبيان ٣٩٥/٢ ، والبحر ١٤٨/٨  
(٦) قدره النحاس : سواء عليكم الصبر والجزع .  
(٧) زيادة من ب و ي .  
(٨) انظر إعراب القرآن ٢٥١/٣ - ٢٥٢ ، والبحر ١٤٨/٨



[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٢١ ]

- ٣ ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ مبتدأ ، والخبر ﴿ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وإن شئت  
كان في موضع النصب بفعل يفسره ﴿ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ﴾ ، ولا تضر فعلاً يتعدى  
بالجار <sup>(٤)</sup> . ألا ترى أن سيبويه قال <sup>(٥)</sup> في قولهم « أزيداً مررت به » : إن  
التقدير : أَجَزْتُ زِيداً ؟ ولم يضر « مررت » . فكذا هنا يضر فعل لا جار  
معه .

فأما الباء في قوله ﴿ بِإِيمَانٍ ﴾ فحال إما من الفاعل أو من المفعول / أو منها  
جميعاً <sup>(٦)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> ﴿ وَمَا أَلْتَمَسْهُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٢١ ]

- (١) زيادة من ي و ب .  
(٢) انظر إعراب القرآن ٢٥٢/٣ . والحجة ٣٢٤/٤ - ٣٢٨ خم . ومجمع البيان ١٦٤/٥ - ١٦٥ . والبيان  
٣٩٥/٢ ، والبحر ١٤٨/٨ ، والتبيان ١١٨٤ ، والقطع ٦٨٥ - ٦٨٦ . وفي ب « واتبعتهم ذريتهم ...  
ذرياتهم » وهذه قراءة نافع ، وقراها بالجمع أبو عمرو وابن عامر ، وقراها الباقون بـ لإفراد ،  
وقرأ أبو عمرو وحده ﴿ واتبعناهم ﴾ . انظر السبعة ٦١٢ . والتيسير ٢٠٣ . والنشر ٣٧٧/٢  
(٣) هذا قول النحاس ومن وافقه .  
(٤) أجاز العكبري ووافقه أبو حيان أن يكون منصوباً بفعل مضمر تقديره : وأكرمنا .  
(٥) عبارة سيبويه ٤٢/١ : « ... وإن شئت قلت : زيداً مررت به ، تريد أن تفسر له مضراً ،  
كأنك قلت إذا مثلت : جعلت زيداً على طريقي مررت به ، ولكنه لا يظهر هذا الأول -  
ذكرته لك » اهـ .  
(٦) الذرية تقع على الصغير والكبير ، فإن حملت على الصغار كان « بإيمان » حالاً من المفعولين أي  
بإيمان من الآباء . وإن حملت على الكبار كانت حالاً من الفاعلين أي بإيمان من الذرية ، عن  
أبي علي في الحجة .  
(٧) زيادة مني .  
(٨) قرأ ﴿ أَلْتَمَسْهُمْ ﴾ بفتح اللام غير ابن كثير من السبعة فقرأ بكسرها . انظر السبعة ٦١٢ ،  
والتيسير ٢٠٣ ، والنشر ٣٧٧/٢

و ﴿ مَا لِنُتَّاهِمُ ﴾ <sup>(١)</sup> لَعْنَانِ حَسَنَتَانِ : أَلَّتْ وَلَاتٌ : وفي الشعر <sup>(٢)</sup> :

وَلَمْ يَلْتَنِ عَن هَوَاهَا لَيْتٌ <sup>(٣)</sup>

ا قوله تعالى <sup>(٤)</sup> ﴿ يَتَنَازَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَعَفَ فِيهَا ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٢٣ ]

و ﴿ لَا لَعَفَ فِيهَا ﴾ ﴿ وَلَا تَأْتِيَمَ ﴾ و ﴿ لَا تَأْتِيَمَ ﴾ بالبناء والإعمال مع الرفع <sup>(٦)</sup> .

(١) وأما « لِنُتَّاهِمُ » فقراءة عزاها الفراء وابن جني في المحتسب ٢٩٠/٢ إلى ابن معبود وأبي بن كعب ، وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٤٦ إلى الحسن وابن كثير . وقد جاء ذلك من بعض الطرق عن ابن كثير . قال ابن الجزري : « واختلف عن قبل في حذف الهمزة فروى ابن شنبوذ عنه إسقاط الهمزة واللفظ بلام مكسورة وهي رواية الحلواني عن القواس ، وهي قراءة أبي بن كعب وطلحة بن مصرف وجاءت عن الأعشى : اه . ولا خلاف عن قبل فيما رواه ابن مجاهد والباقي .

(٢) عزي البيت إلى رؤية في مجاز القرآن ٢٢١/٢ ، ٢٢٢ ، وإصلاح لمنطق ١٣٦ ، وتفسير الطبري ٩١/٢٦ ، والقرطبي ٣٤٩/١٦ ، والحجة ٣١٤/٤ خم ، وجمع البيان ١٣٤/٥ ، والمحتسب ٢٩١/٢ . والمخصص ٢٠/١٤ ، والأفعال للسرقسطي ٤١٦/٢ ، وليس في ديوانه ولا ملحقاته . وذكر السكري في سطر اللآلي ٢٠١ . ٨٦٩ - ٨٧٠ أنه ينسب إلى العجاج وصح نسبه إلى أبي محمد الحنلي الفقعسي ، وإليه نسب في تهذيب إصلاح المنطق ٣٣٩ . وانظر ديوان العجاج ملحقات مستقلة ق ٥/٧ ج ٢٧٥/٢ والتخريج ج ٤٥٢/٢ - ٤٥٤ ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٩١/٣ ، ومقاييس اللغة ٢٢٣/٥ ، والمجمل ٧٩٩ ، واللسان ( ليت ) .

(٣) في الأصل « ماليت » وهو خطأ . وروايته في غير الحجة وتهذيب إصلاح المنطق « عن سراها » .

وألت ولات في الآية من الألت والليت وهو نقصان أي ما نقصناهم من عملهم من شيء . وفي البيت من لاته يليته : إذا حبسه عن وجهه وصرفه ، ويقال في هذا المعنى ألته يألته ، أي لم يشني عنها ثانياً .

(٤) زيادة من ب و ي .

(٥) انظر شرح الملح اللوح ٢/٥٢ ، وإعراب القرآن ٢٥٢/٣ ، والحجة ٣٢٦/٤ خم ، والبحر ١٤٩/٨ - ١٥٠

(٦) قرأ بالبناء فيها أبو عمرو وابن كثير ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٦١٢ ، والتيسير ٢٠٣ ، والنشر ٢٧٨/٢ ، ٢١١

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ كَانَهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢٤

في موضع النصب على الحال .

٣ [ قوله تعالى <sup>(٣)</sup> ﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ٢٨

و ﴿ إِنَّهُ ﴾ بالكسر والفتح <sup>(٥)</sup> على تقدير : لَأَنَّهُ <sup>(٦)</sup> .

واعلم أَنَّ ﴿ أَمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> في أوائل هذه الآية ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعَرَ ﴾ [ ٣٠ ] ،

٦ ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ ﴾ [ ٣٢ ] إلى قوله ﴿ أَمْ لَهُمْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [ ٤٣ ] = منقطعة بمعنى « بَلْ » مع الهمزة .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> ] ٣٥

٩ قيل : التقدير : أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ خَالِقٍ <sup>(٩)</sup> . وقيل : التقدير : أَمْ خُلِقُوا

لغیر شيء <sup>(١٠)</sup> ، كقوله ﴿ أَيْحَسِبَ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴾ [ سورة القيمة . ٣٦ ] .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر البيان ٣٩٥/٢ . وسيق الآية : ﴿ ويطوف عليهم غلمان كأنهم لؤلؤ مكنون ﴾ .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٩٣/٣ ، وإعراب القرآن ٢٥٤/٣ ، ولحجة ٣٢٧/٤ حم ، ومجمع البيان

(٥) ١٦٤/٥ - ١٦٥ ، والبحر ١٥٠/٨ . وقام الآية ﴿ إنه هو البر الرحيم ﴾ .

(٦) قرأ بالفتح نافع والكسائي ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٦١٣ ، والتيسير ٣٠٣ ، والنشر

٣٧٨/٢

(٧) عن أبي علي والنحاس ومن وافقهما . وأجاز النحاس أن يكون « بأنه » وهو قول الفراء ومن وافقه . والكسر على الاستئناف وفيه معنى التعليل .

(٨) انظر مجمع البيان ١٦٧/٥ ، والبيان ٣٩٥/٢ ، والبحر ١٥١/٨ . وانظر ماسلف من الكلام على « أَمْ » ١٥٤

(٩) انظر إعراب القرآن ٢٥٦/٣ ، ومجمع البيان ١٦٨/٥ ، والبحر ١٥٢/٨ ، وتفسير الطبري ٢٠/٢٧ ، والقرطبي ٧٤/١٧ . وابن كثير ٤١٢/٧ ، ومجمع التفاسير ٩٥/٦

(١٠) روي عن ابن عباس ، وهو قول الحافظ ابن كثير وأحد قولي النحاس والطبري والقرطبي وغيرهم .

(١١) عن الزجاج وابن كيسان ، وأجازه الطبري وغيره . وقيل : من غير آب ولا أم فهم كالجناد لا يعتلون ، عن الطبري والنحاس ومن وافقهما . وقيل غير ذلك .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ أَمْ هُمْ الْمُضْطَرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٣٧  
بالسين والصاد ، والإشمام <sup>(٣)</sup> ، كما تقدم في أول الفاتحة <sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ٤٨  
الباء في موضع خبر « إِنَّ » أي بمرأى منا ومسمع .

٣

(١) زيادة من ب وي .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٩٣/٣ ، وإعراب القرآن ٢٥٧/٣ ، والحجة ٣٣٨/٤ خم ، وجمع البيان ١٦٧/٥ ، والبحر ١٥٢/٨

(٣) قرأ بالسين ابن كثير والحلواني عن هشام عن ابن عامر ، وقرأ حمزة بإشمام الزاي في الصاد ، وقرأ الباقر بالصاد ، كما في السبعة ٦١٣ . وفي التيسير ٢٠٤ أن السين قراءة هشام عن ابن عامر وقبيل عن ابن كثير وحفص بخلاف عنه . وذكر ابن الجزري في النشر ٣٧٨/٢ خلافاً عن قبيل وابن ذكوان وحفص فروي عنهم السين والصاد ، وذكر الداني وابن الجزري أنه اختلف عن خلاد عن حمزة فنص ابن الجزري أن جمهور المشاركة والمقاربة على الإشمام فيها له وذكر أن الداني أثبت له الخلاف وتبعه الشاطبي .

(٤) انظر ما سلف ٧ - ٩

(٥) انظر إعراب القرآن ٢٥٩/٣ ، وجمع البيان ١٧٠/٥ ، والبحر ١٥٣/٨

## سورة النجم

قوله عز وعلا : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى . وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾ <sup>(١)</sup>

[ ٧-٦ ]

قال قوم : استوى هو وهو بالأفق الأعلى . فالواو واو الحال ، أي استوى هو ثابتاً بالأفق الأعلى <sup>(٢)</sup> .

وقال آخرون <sup>(٣)</sup> : ﴿ هو ﴾ كناية عن محمد صلى الله عليه وآله ، أي استوى جبريل ومحمد بالأفق الأعلى . وإذا كان كذلك فإنه عطف ﴿ هو ﴾ على الضمير في ﴿ استوى ﴾ ولم يوكد <sup>(٤)</sup> . وفي الأول قد اقتصر في ﴿ استوى ﴾ على فاعل واحد <sup>(٥)</sup> ، والغالب فيه إسناده إلى فاعلين .

قوله عز وعلا : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٩ ]

- (١) انظر الجواهر ٦٠٠ ، وشرح المع ' اللوح ٢/٦٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٩٥/٢ ، وإعراب القرآن ٢٦٢/٢ ، ومجمع البيان ١٧١/٥ ، والبيان ٣٩٧/٢ ، والبحر ١٥٧/٨-١٥٨ ، وتفسير الطبري ٢٧/٢٥-٢٦ ، والقرطبي ٨٥/١٧ ، وابن كثير ٤١٩/٧ ، ومجمع التفاسير ١٠٠/٦ ، وإيضاح الوقف ٩١١ ، والقطع ٦٨٨ ، ومنازل الهدى ٢٦٩ .
- (٢) قال النحاس : « هذا قول من تجب به الحجة من العلماء والمعنى عليه والإعراب بقويه » اهـ . وهو قول مجاهد والحسن وقتادة والزجاج وغيرهم .
- (٣) منهم الفراء والطبري وابن الأنباري ومن وافقهم .
- (٤) استقبح الزجاج والنحاس ومن وافقها هذا القول لأن عطف الظاهر المرفوع على المضر بغير تأكيد قبيح ضعيف إلا في الشعر ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٥٢ .
- (٥) كما اقتصر عليه في قوله تعالى : ﴿ على العرش استوى ﴾ [ سورة صه : ٥ ] .
- (٦) انظر إعراب القرآن ٢٦٣/٣ ، ومجمع البيان ١٧٣/٥ ، والبحر ١٥٨/٨ ، وابن الشجري ٣١٩/٢ ، والمغني ٨٨ ، وما سلف ١١٣٣ .

هذا على الإبهام دون الشك<sup>(١)</sup> ، لأن العرب تذكر «أو» بين شيئين لا تريد تبينهما على معنى أن أحداً لونهاظر إلى ذلك قال فيه : كذا أو كذا .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴾ [ ١١٠ ]

جاءت الكناية في قوله ﴿ عبده ﴾ مخالفة<sup>(٤)</sup> للكناية في ﴿ أوحى ﴾ .  
والمعنى : فأوحى جبريل إلى عبد الله<sup>(٣)</sup> ما أوحى<sup>(٦)</sup> . وإن شئت كان التقدير :  
فأوحى الله إلى عبده ما أوحى<sup>(٧)</sup> ، ويكون الضير في ﴿ أوحى ﴾ غير الضير في  
قوله ﴿ وكان قاب قوسين أو أدنى ﴾ .

[ قوله تعالى ]<sup>(٨)</sup> : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴾ [ ١٩ ]

المفعول الثاني قوله ﴿ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ﴾ [ ٢١ ] .

وفي بعض كلام أبي علي<sup>(١٠)</sup> أن التقدير : أفرايتم جعلكم اللات والعزى بنات  
الله ، فحذف .

(١) مل هي على بابها من الشك على الحكاية لقول الملقين ، وهو قول الزجاج والنحاس ومر وافقهما ، وانظر ما سلف من التعليل ١١٣٢

(٢) زيادة مي .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٩٥/٣ ، وإعراب القرآن ٢٦٢/٣ ، ومجمع البيان ١٧٣/٥ ، والبحر ١٥٨/٨ ، وتفسير الطبري ٢٧-٢٦/٢٧ ، والقرطبي ٩١/١٧ ، وابن كثير ٢٣/٧ ، ومجمع التفسير ١٠١/٦

(٤) كان في النسخ « مخالفاً » ، وهو خطأ .

(٥) وهو محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

(٦) عن الحسن والربيع وابن زيد وقتادة ، وروي عن ابن عباس ، وهو قول الفراء وغيره ، قال النحاس : « وهذا أشبه بسياق الكلام لأن ما قبله وما بعده إخبار عن جبريل ، أهـ .

(٧) عن سعيد بن جبير ، وروي عن ابن عباس .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر الجواهر ٤٨١ ، والبيان ٣٩٨/٢ ، والبحر ١٦١/٨ ، والخصييات ٧٨

(١٠) في الخصييات ٧٨ . والاستفهام دل على المفعول الثاني .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢٠

ذكر ﴿ الأخرى ﴾ ولولم يذكر كان ﴿ الثالثة ﴾ يَغْنِي عنه . ولكن الصفات تذكر للتأكيد ، كـ « أُمِّسِ الْمُدْبِر » و « أُمِّسِ الدَّائِر » <sup>(٣)</sup> . ٣

وأما القول في ﴿ اللَّاتِ ﴾ <sup>(٤)</sup> فإنه في الظاهر على ما ذكره ليس بمشتق ، وليس بوصف ، وإنما هو علم ، حتى قال سيبويه <sup>(٥)</sup> : إن النسبة إليه « لَاتِي » فأجراها مجرى « لا » كلمة النفي إذا سُمِّي بها . ٦

واضطرب كلام أبي علي <sup>(٦)</sup> : فزعم مرة أنه من « لَوَيْتُ » على الشيء : إذا عَرَّجْتَ عليه ؛ لأنهم أَوْصَوْا بذلك وقالوا : ﴿ امْشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ ﴾ [سورة ص : ٦] فعلى هذا ينسب إليه « لَوَيْتُ » . ٩

وقال مرة أخرى مثل ما قالوا ، وزعم أن الأول لا يجوز لأنه يصير الاسم وصفاً على أقل من ثلاثة أحرف ، وليس ذلك في الصفات . ونسي باب / ٢/١٢٩

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٣٤ ، والبحر ١٦٢/٨ ، والتبيان ١١٨٨ ، والخصائص ٣٦٧/٢ و ١٠٥/٣

(٣) من ذلك قول صخر السامي ( انظر الزاهر ٢٤٩/٢ ، والاقتضاب ٤٦٦ ، وأدب الكاتب ٥٦٧ ) :

ولقد قتلتم ثناء وموحداً وتركتم مرة مثل أمس المدبر

وكقول الشاعر ( انظر الخصائص ٢٦٧/٢ ) :

وأبي السدي ترك الملوك وجمعهم بضباب هاسدة كأمس السدابر

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٧ ، ١١ ، وللغراء ٩٧/٣ ، وإعراب القرآن ٢٦٨/٣ ، والبحر

١٦٠/٨ ، واكتساب ٨٤/٢ ، والحبيبات ٢٩٠ ، وسر الصناعة ٣٥٠ ، ٣٥٩ ، ٣٦٤ ، والمحتسب

٢٩٤/٢ ، وشرح الشافية ٦١/٢ ، واللسان ( لت ) .

(٥) في الكتاب ٨٤/٢ ، وعبارته « وأما الإضافة إلى « لات » من اللات والعزى فإنك تمدّها كما تمد

« لا » إذا كانت اسماً ... » اهـ ، وانظر كلام السيرافي بطرته .

(٦) لم أصب كلامه .

« عَظَايَة » ، و « صَلَايَة » [ و « نَهَايَة » <sup>(١)</sup> ] و باب « مَذْرَوَان » و ﴿ حُطَّوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾ [ سورة البقرة ١٦٨٠ ] <sup>(٢)</sup> .

٣

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٢٢ ]

﴿ ضِيزَى ﴾ أصله : « ضُيزَى » <sup>(٥)</sup> : فَعَلَى ، نقلت إلى « فِعْلَى » . لا بد من هذا التقدير ؛ لأنَّ حَمْلَهُ على « فِعْلَى » كما هو في اللفظ يوجب خروجاً عن

(١) زيادة من ي وب .

(٢) قال أبو علي في الحجة ٢٠٣/٢-٢٠٤ في توجيه قراءة من قرأ « حُطَّوَاتِ » بضم العين : « وحجة من حرك العين من ﴿ حُطَّوَاتِ ﴾ أن الواحدة خطوة ، فإذا جمعت حركت العين للجمع كما فعلت بالأسماء التي على هذا الوزن ... ولم يلزم أن تبدل من الضمة كسرة ومن الواو ياء كما يفعل ذلك في « أَذِلَّ » و « أَجِرَّ » ونحوه لأنه بمنزلة ما يبنى على التأنيث . ألا ترى أن الضمة إنما اعترضت مع الجمع بالألف والتاء ولم تثبت الضمة والواو آخره ثم لحقتها التأنيث للجمع كما أن الياء والواو في « النهاية » و « الشقاوة » لم تثبتا في الكلام ثم يلحقها التأنيث ، وإنما بنيت الكلمة على حرف التأنيث كما يبنى « مذروان » على التشنية ... اهـ . فالياء في عظاية وصلاية ونهاية لم تقع طرفاً لأن الاسم بني على التأنيث . وصحت الواو في مذروان لأن الاسم بني على التشنية ولولا ذلك لقيل مذريان . وصح ضم الطاء ولم يوجب ذلك كسر الطاء وقلب الواو ياء لأن الواو ليست آخر الكلمة لأنها مبنية على الجمع بالألف والتاء . وكذا « اللات » في القول الأول أنها فعلة من لوى فهي بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف لأنَّ مبنية على التأنيث . والصلاية ، وتهمز : مسق الطيب ، والعظاية ، وتهمز : دويبة على خلقة سام أرض ، والمذروان : طرفا الآلية .

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٩٨/٣ ، وإعراب القرآن ٢٦٩/٣ ، والحجة ٢٣١/٤-٢٣٢ خم ، وجمع البيان ١٧٦/٥-١٧٧ ، والبيان ٣٩٨/٢ ، والبحر ١٦٢/٨ ، والتبيان ١١٨٨ ، والكتاب ٣٧١/٢ ، والمقتضب ١٦٨/١ . والأصول ٢٦٧/٣ ، وتكملة الإيضاح ١٠٤ ، وابن يعيش ٩٧/١٠-٩٨ . وأدب الكاتب ٥٩٣ ، وتفسير غريب القرآن ٤٢٨

(٥) كان في النسخ « ضوزى » ، وكذا في البيان والتبيان ، وهو خطأ . وضوزى فعلى من ضازه يضوزه ، وضيزى من ضازه يضيزه . والأصل ضُيزَى فكسرت الصاد لتصح الياء ؛ فضوزى لا كلام فيه فهو على أصله .



كلامهم ؛ إذ ليس « فَعَلَى » من أبنية الصفات عندهم<sup>(١)</sup> . إنما جاء « فَعَلَى » عنهم  
في الصفات في حرفين أو ثلاثة ؛ حكى أحمد بن يحيى<sup>(٢)</sup> « رجلٌ كَيْصٌ » [ وحكى  
غيره : مشيةٌ حَيْكِي ]<sup>(٣)</sup> وحكوا أيضاً « رجلٌ عِزْهَى » و « امرأةٌ سِغْلَى » ،  
والصحيح : « عِزْهَاءٌ » و « سِغْلَاءٌ »<sup>(٤)</sup> .

ومثلٌ « ضِرَى » : « مشيةٌ حَيْكِي »<sup>(٥)</sup> . وقال أبو علي « كَيْصٌ »  
منون<sup>(٦)</sup> . فلا يخالف ما قال سيبويه .

[ قوله تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ  
شَيْئاً ﴾ [ ٢٦ ]

جمع ضمير ﴿ كم ﴾ في قوله ﴿ شفاعتهم ﴾ لأن ﴿ كم ﴾ ههنا يراد به الجمع .  
ولو قال « شفاعته » كان جائزاً حملاً على اللفظ .

(١) على هذا إجماعهم .

(٢) حكاه في مجلده ٢٦٨/١ بلا ألف في آخره ، قال : الرجل الكيص : اللئيم ، وأنشد للنمر :  
رأت رجلاً كيصاً يلفف وطبه      ويأتني إلى البادين وهو مزملٌ

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) هو كما قال . انظر الكتاب ٣٢٠/٢ ، ٣٤٥ ، وتكملة الإيضاح ١٠٤ ، وسفر السعادة ٣٧٣ . ويجوز  
أن يكون عزهَى وسعلَى الألف فيها للإحاق كـ « كيص » بالتثوين ، فلا يخالف هذا ما صوّوا  
عليه ، انظر اللسان ( سعل ، عزه ) . والسعلة الصخابة البديئة ، والعزهاء : العازف عن النهو  
والنساء .

(٥) انظر المصادر السالفة .

(٦) قال أبو علي في الحجة : « فإن قلت : فكيف قال : إن فعلى لا يكون في أبنية الصفات عندهم ،  
وقد حكى أحمد بن يحيى رجلاً كيصاً : إذا كان يأكل وحده ، وقد كاص طعامه إذا أكله وحده ،  
قيل : إن سيبويه إنما قال لم يجئ فعلى صفة ، والذي حكاه أحمد بن يحيى بالتثوين ، فليس هو  
ما قاله سيبويه . ولا يمتنع أن تجيء الألف آخراً للأحاق بهجرع ونحوه » اهـ وقد علمت أن  
ما في مجالس ثعلب الكيص بلا ألف في آخره .

(٧) انظر الجواهر ٩٨ ، وشرح البص اللوح ٢/١٣٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١٩٩/٣ ، وجمع البيان  
١٧٧/٥ ، والبيان ٣٩٨/٢ ، والبحر ١٦٢/٨ ، وابن يعيش ١٢٢/٤ - ١٣٤

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] [ ٢٦ ]  
 أي لمن يشاء شفاعته . فحذف المضاف ، وهو المصدر المقدّر إضافته إلى  
 المفعول به ، فصار : لمن يشاؤه ، ثم حذف الهاء العائد إلى ﴿ مَنْ ﴾ . ٣

قوله عز و علا : ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ ﴾ <sup>(٣)</sup>  
 [ ٣١ ]

٦ قيل : اللام للقسام <sup>(٤)</sup> .

وقيل : الكلام محمول على المعنى <sup>(٥)</sup> . التقدير : وثّبت الله ما في السموات وما  
 في الأرض ليجزي الذين أسأوا بما عملوا .

[ قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهَوْ يَرَى ﴾ <sup>(٧)</sup> ] [ ٢٥ ]  
 أي : فهو يراه <sup>(٨)</sup> شاهداً حاضراً ، فحذف مفعولي ﴿ يرى ﴾ . ٩

(١) زيادة مني .

(٢) انظر جمع البيان ٧/٥ ، وقدره : لمن يشاء أن يشفعوا .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢٧١/٣ ، وجمع البيان ١٧١/٥ ، والبيان ٣٩٩/٢ ، والبحر ١٦٤/٨ ،  
 والقطع ٦٩٠ ، ومنار الهدى ٣٦٩ ( وفيه وهم ) .

(٤) هذا قول أبي حاتم ، انظر القطع . وانظر ما سلف من التعليق على هذا ٢٥٢

(٥) هذا قول الجميع ، ثم اختلفوا في تقديره ، فقدّره الطبرسي في أحد قوليه نحو قول المؤلف ، قال :  
 لأن المعنى خلقهم ليستعبدهم فمنهم الحسن ومنهم المسيء . وقيل : بما دلّ عليه معنى الملك في قوله  
 ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ أي يهدي من يشاء ويضل من يشاء ليهدي ، عن النحاس  
 ومن وافقه . وقيل اللام للصيرورة وهي متعلقة بمعنى الآية السابقة ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَا  
 عَنِ سَبِيلِهِ ﴾ وهو أعلم بمن اهتدى ﴿ ليجزي ، عن الطبرسي وأجازه العكبري وأبو حيان .

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) انظر الجواهر ٤٣١-٤٣٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠١/٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٢/٢ ، وجمع البيان  
 ١٨٠/٥ ، والبيان ٣٩٩/٢ ، والبحر ١٦٧/٨ ، وتفسير القرطبي ١١١/١٧-١١٢

(٨) أي الغيب ، وقدره في الجواهر : يرى الغيب مثل الشهادة . وقيل : التقدير : فهو يرى أن هذا  
 يتحمل عنه العذاب ، عن النحاس ، فسُدت أن وصلتها مسد المفعولين . وقيل التقدير يرى  
 حاله في الآخرة ، عن الفراء ، والظاهر أنها عنده متعدية إلى واحد ، وقيل غير ذلك .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٣٦  
﴿ أَمْ ﴾ بمعنى « بَلْ » والهمزة . وإن شئت <sup>(٣)</sup> . كانت معادلة للهمزة في قوله  
﴿ أعنده ﴾ .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ أَلَا تَرَىٰ وَازِرَةً وِزْرًا أُخْرَى ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ٣٨  
مخففة من الثقيلة ، أي بأنه لا تزر وازرة وزر أخرى . وكذا ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ  
لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [ ٣٩ ] أي وأنه ليس للإنسان إلا ما سعى .

﴿ وَأَنْ سَعِيَّةٌ سَوْفَ يَرَى ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٤٠ ]  
ويجوز <sup>(٦)</sup> « سوف يرى » أي سوف يراه ، أي يرى جزاءه . لا بد من هذا  
التقدير لأن الحركات <sup>(٧)</sup> قد انتقضت .

[ قوله تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ ثُمَّ يُجْزَاهُ ﴾ <sup>(٨)</sup> ] ٤١  
أي يُجْزَى سعيه .

﴿ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٤١ ]

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٠١/٣ ، وجمع البيان ١٨٠/٥ ، والبيان ٣٩٩/٢ ، والبحر ١٦٧/٨

(٣) أجازته صاحب البيان ناقلاً عن المؤلف من غير تصريح . والأول قول الباقر وهو الظاهر .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٧ ، وللقرآن ١٠١/٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٣/٣ ، وجمع البيان

١٧٨/٥ ، والبيان ٤٠٠/٢ ، والبحر ١٦٧/٨ - ١٦٨

(٥) انظر الجواهر ٤٣٢ - ٤٣٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٣/٣ ، وجمع البيان ١٨٠/٥ ، والبيان ٤٠٠/٢ ،

والبحر ١٦٨/٨

(٦) في غير القرآن ، فلم يقرأ به أحد . وقد أجاز هذا الزجاج فيما نقله عنه النحاس ، وذكر أنه غير

جائز عند الكوفيين ، فهم لا يميزون : إن زينا ضربت ، أي ضربته ، لأنه لا يعمل في زيد  
عاملان ، وهما إن وضربت ، وأجازته البصريون ، وضرب لم يعمل في زيد وإنما عمل في ضميره .

(٧) يريد حركات السمي ، انظر الجواهر .

(٨) انظر الجواهر ٤٣٧ ، وإعراب القرآن ٢٧٤/٣ ، وجمع البيان ١٨٠/٥ ، والبحر ١٦٨/٨ ، والكشاف

فالماء مفعول به . فيكون ﴿ الجزء الأوفى ﴾ مصدراً<sup>(١)</sup> . وإن جعلت الماء في ﴿ يجزاه ﴾ مصدراً<sup>(٢)</sup> لم يكن ﴿ الجزء الأوفى ﴾ مصدراً ؛ لأنَّ فعلاً واحداً لا ينصب مصدرين<sup>(٣)</sup> . ولكن يكون التقدير : المَجْزِيّ الأوفى ، كـ « الصَّيْد » بمعنى « المَصِيد » .

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَثُمُودًا فَمَا أَبْقَى ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٥١ ]

لا ينتصب « ثمود » بـ ﴿ أَبْقَى ﴾ لأن ما بعد حرف النفي لا يعمل فيما قبله<sup>(٦)</sup> . ☆ وإن شئت عطفته على لفظ « عاد » من قوله ﴿ عاداً الأولى ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٥٠ ] ☆

(١) وهو قول النحاس ومن وافقه . وهو الظاهر .

(٢) أجازته الزمخشري أيضاً على أن يكون تفسيراً للجزء أو بدلاً عنه ، قال أبو حيان : « وإذا كان تفسيراً للمصدر المنسوب في مجزاه فعلي ماذا انتصابه ، وأما إذا كان بدلاً فهو من باب بدل الظاهر من الضمير الذي يفسره الظاهر وهي مسألة خلاف والصحيح للنع » اهـ .

وذهب العكبري إلى أن الماء مصدر ، و﴿ الجزء الأوفى ﴾ هو المفعول على تقدير المجزئ .

(٣) سلف التعليق على هذا ٥٥٣

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٣٣١ ، ومعاني القرآن للمفراء ١٠٢/٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٨/٣ ، وجمع البيان ١٨٢/٥ ، والبيان ٤٠١/٢ ، والبحر ١٦٩/٨ ، والتبيان ١١٩١ . وفي ب « ثمود » بغير تنوين . وهي قراءة حمزة وعاصم باختلاف عن أبي بكر عنه فروي عنه ترك التنوين والتنوين . وقد سلف التعليق على هذا ٥٧٨

(٦) سلف التعليق على هذا ٧٩٩

(٧) قوله « وإن شئت ... عاداً الأولى » انفردت به نسخة الأصل . ولم يذكر المؤلف هنا الوجه الآخر الذي أجازته في « ثمود » وهو أن يكون منصوباً بفعل مضر دلّ عليه ﴿ فأبْقَى ﴾ . والظاهر أن ذكر هذا الوجه سقط من الأصل . ويمكن تقديره مقدماً أو مؤخراً . فإن قدر مقدماً كان الكلام : « فإن شئت حملته على مضر دلّ عليه ما بعده . وإن شئت عطفته ... » أو نحو ذلك ، وإن قدرته مؤخراً كان « فإن شئت عطفته ... » وإن شئت حملته ... » . وما اقتصر عليه المؤلف هنا هو قول النحاس ومن وافقه ، والثاني قول أبي البركات ، وأجاز العكبري القولين .

قوله : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى ﴾ <sup>(١)</sup> | ٥٠ |

من قال في « الْأَحْمَر » <sup>(٢)</sup> « لَحْمَر » بفتح اللام وإسقاط همزة الوصل = قال ههنا « لُولَى » بضم اللام المنقول إليها من الهمزة ، وحرك اللام وحذف ألف الوصل فيقرأ ﴿ عَادًا لُولَى ﴾ <sup>(٣)</sup> فيدغم التنوين في اللام ، لا بد من ذلك <sup>(٤)</sup> .

ومن قال في « الْأَحْمَر » : « آَلَحْمَر » فيفتح اللام ولا يحذف <sup>(٥)</sup> همزة الوصل ادعاءً منه بأن اللام وإن تحركت فهي في تقدير / السكون : لأن حركتها حركة الهمزة المحذوفة المقدرة = قال ههنا « أَلُولَى » . فإذا وصلها ب « عاد » قال ﴿ عَادًا لُولَى ﴾ <sup>(٦)</sup> فلا يدغم التنوين في اللام ، لأن اللام في تقدير السكون ، والساكن لا يدغم في الساكن <sup>(٧)</sup> .

(١) انظر الجواهر ٧٣١ ، ٨٣٣-٨٣٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٢/٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٧/٣-٢٧٧ ، والحجة ٣٣٥/٤-٣٣٨ حم . ومجمع السير ١٨١/٥ ، والبيان ٤٠٠/٢ ، والبحر ١٦٩/٨ ، والمقتضب ٢٥٤/٠ ، وتكملة الإيضاح ٣٥ ، والبعديات ٤٥-٤٧ ، والصريات ٦ ، والخصائص ٩١/٣ . وابن الشجري ٢٦/٢

(٢) انظر المصادر السالفة ، وما سلف ١٢١٤

(٣) قرأ ﴿ عَادًا لُولَى ﴾ موصولة مدغمة أو عمرو وسافع ، وقالون عن نافع يقرأ ﴿ عَادًا لُولَى ﴾ بالهمز ، وقرأ الباقر ﴿ عَادًا الْأُولَى ﴾ منونة ويكسرون التنوين ويسكنون اللام ويحققون الهمزة . انظر السبعة ٦١٥ ، والتيسير ٢٠٤-٢٠٥ ، والنشر ٣٧٩/٢ و ٤١٠/١ . ورسم في النسخ « عَادًا لُولَى » .

(٤) على هذا الوجه حل الأخفش والفراء والرجاج وأبو علي وابن جني ومن وافقهم قراءة أبي عمرو ونافع .

(٥) في الأصل « ولا تحذف » ولم يعجم فيها « فيفتح » . ولم يعجم في ب و ي . ولعل الصواب ما أثبت .

(٦) رسم في الأصل : عاد لُولَى ، وهو سهو من الناسخ .

(٧) ولهذا ما حل البرد واستضعف المازني قراءة أبي عمرو ، ورد الزجاج قول البرد ووجه قراءة أبي عمرو على لغة من قال في الأولى « لُولَى » ، ورد أبو علي استضعاف المازني لها من وجهين : أحدهما أن يكون التخفيف على لغة من قال « لُولَى » والآخر أن يكون على لغة من =

- [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَعَشَاهَا مَا غَشَّى ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٥٤ [
- أي ما غشاه إياها <sup>(٣)</sup> . فحذف مفعولي « غَشَّى » : أحدهما الهاء ضمير « ما » ،  
والآخر ضمير ﴿ الْمُؤْتَفِكَةَ ﴾ [ ٥٣ ] . ٣
- [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ٥٨ [
- قالوا : الهاء للمبالغة <sup>(٥)</sup> ، مثل « علامة » و « نَسَابَة » .
- وقالوا : ﴿ كَاشِفَة ﴾ بمعنى « كَشَفَ » <sup>(٦)</sup> ك ﴿ خَائِنَة ﴾ [ سورة المائدة ١٣٠ ]  
بمعنى « خيانة » . ٦
- [ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ] ٥٩ [
- وروي عن أبي عمرو إدغام الشاء في التاء <sup>(٩)</sup> ، لقرنها منها ولكونها  
مهموستين . ٩

= قال « الأولى » بإثبات همزة الوصل وأدغم وإن كانت اللام في تقدير السكون ، قال « فلا يمتنع أن يدغم فيه كما لم يمتنع أن يدغم في نحو رَدَّ وفِرَّ وعَضَّ وإن كانت لامتهن سواكن ، وتحركها للإدغام كما تحركت السواكن التي ذكرنا للإدغام ... » اهـ .

- (١) زيادة من ب و ي .
- (٢) انظر الجواهر ٥٠٤ ، والبيان ٤٠٢/٢ ، ومجمع البيان ١٨٢/٥ ، والبحر ١٧٠/٨ ، والخصائص ٣٧٢/٢ .
- (٣) عبارته في الجواهر : ما غشاهها إياه ، وهو لفظ ابن جني ، وكأنه أجود . وذهب أبو حيان إلى أن غَشَّى بمعنى غشي فيكون فاعله ضمير يعود إلى « ما » وهو قول لا يرجع عليه .
- (٤) انظر معاني القرآن للقراء ١٠٣/٢ ، وإعراب القرآن ٢٨٠/٣ ، ومجمع البيان ١٨٣/٥ ، والبيان ٤٠٢/٢ ، والبحر ١٧٠/٨ .
- (٥) وهو أحد قولي الزجاج والنحاس ومن وافقهما .
- (٦) وهو قول القراء وأحد قولي الزجاج والنحاس ومن وافقهم . وفي الأصل : بمعنى كشفت ، وهو خطأ .
- (٧) زيادة مني .
- (٨) انظر البيان ٤٠٢/٢ .
- (٩) انظر التيسير ٢٦ ، والنشر ٢٨٩/١ .

## سورة القمر

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ . حِكْمَةٌ

٣

بَالِغَةٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٤ - ٣ ]

يرتفع ﴿ حكمة ﴾ على البذل من ﴿ ما ﴾ . وإن شئت على إضمار : هي حكمة .

٦

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾ <sup>(٢)</sup>

[ ٧ ]

أي يخرجون خاشعاً أبصارهم من الأجداث ، وفيه تقديم وتأخير <sup>(٤)</sup> ، وإن شئت كان حالاً من المجرور في قوله ﴿ قَتُولٌ عَنْهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٦ ] .

٩

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ مَهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٨ ]

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٠٤/٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٢/٣ ، والبيان ٤٠٣/٣ ، والبحر ١٧٤/٨

(٣) انظر الجواهر ٦٧٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٨ ، وللغراء ١٠٥/٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٣/٣ ،

ومجمع البيان ١٨٥/٥ ، والبيان ٤٠٣/٣ - ٤٠٤ ، والبحر ١٧٥/٨ ، والمقتضب ١٦٩/٤ ، ٣٠٠ ،

والأصول ٢١٧/١ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، واللفني ٤٩٣ ، ٦٠٢ ، والمجمع ٢٨/٤ . و « خاشعاً » قراءة

أي عمرو وحزة والكسائي ، وقرأ الباكون ﴿ خُشْعاً ﴾ . انظر السبعة ٦١٧ - ٦١٨ ، والتيسير

٢٠٥ ، والنشر ٣٨٠/٢

(٤) وهو قول الأخفش والمبرد وابن السراج وابن جني ، ولم يصرح الفراء ولا النحاس بصاحب الحال .

(٥) وهو قول أبي البركات ، وأجاز القولين الطبرسي وأبو حيان ، والظاهر أن الطبرسي أخذ من الزجاج .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١٠٦/٣ ، وإعراب القرآن ٢٨٢/٣ ، ومجمع البيان ١٨٥/٥

أي يخرجون من الأجداث مهطعين إلى الداعي .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٢ ]

٢ تقديره : بعيون <sup>(٣)</sup> ، كقوله ﴿ حَتَّى تَفْجَّرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يُنْبِغُا ﴾ [ سورة الإسراء : ٩٠ ] فحذف الجار <sup>(٤)</sup> .

وإن شئت كان ﴿ عيونا ﴾ تمييزاً أو حالاً <sup>(٥)</sup> .

٦ وإن شئت كان التقدير : وفجّرنا من الأرض عيوناً <sup>(٦)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> ﴿ فَالْتَقَى الْمَاءُ ﴾ <sup>(٨)</sup> ] ١٢ ]

٩ لم يشته <sup>(٩)</sup> ، لَمَّا كان اسماً للجنس . وجاء عن ابن مسعود ﴿ فاللتقى الماءان ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(١١)</sup> ﴿ فَقَالُوا أَبَشَرًا مِمَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾ <sup>(١٢)</sup> ] ٢٤ ]

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر الجواهر ١٢١ ، ٤٨٢ - ٤٨٣ ، وشرح المص اللوح ٢/٥٥ ، ومجمع البيان ١٨٨/٥ وذكر جميع الأوجه عن المؤلف من غير تصريح ، والبحر ١٧٧/٨ ، والمجمع ٦٨/٤

(٣) أحازه بعضهم ، انظر المجمع .

(٤) هذا سهو ، فهذه الآية تصلح أن يستشهد بها على الوجه الرابع الذي ذكره وهو أن يكون التقدير : وفجّرنا من الأرض .

(٥) أجاز القولين أبو حيان . وأن يكون منصوباً على الحال أعلى وأجود .

(٦) تبعه الطبرسي على هذا ، وحذف الجار الباء أو من تكلف ، وعدم التقدير أولى من التقدير .

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر شرح المص اللوح ٢/٥٥ ، ومعاني القرآن للقرطبي ١٠٦/٢ ، وإعراب القرآن ٢٨٥/٣ ، ومجمع البيان ١٨٨/٥ ، والبيان ٤٠٤/٢ ، والبحر ١٧٧/٨ . وسياق الآية : ﴿ ففتحن أبواب السماء ماء منهمر وفجّرنا الأرض عيوناً فاللتقى الماء على أمر قد قدر ﴾ .

(٩) والمراد ماء السماء وماء الأرض .

(١٠) لا أعرف أحداً عزا هذه القراءة إلى ابن مسعود ، فعزاها ابن خالويه في شواذه ١٤٧ إلى الجحدري ومحمد بن كعب وزاد أبو حيان نسبتها إلى علي والحسن .

(١١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٨٩ ، وإعراب القرآن ٢٩٠/٣ ، ومجمع البيان ١٩١/٥ ، والبيان =



تقديره : أَتَتَّبِعُ بشراً منا واحداً ؟ فنصبه بإضمار فعل دلَّ عليه [ قوله ] <sup>(١)</sup>  
﴿ تتبعه ﴾ .

٣ قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٤٩ ]  
[ روي ] <sup>(٣)</sup> عن الأئمة السبعة نصب ﴿ كل شيء ﴾ دون الرفع .

وقد <sup>(٣)</sup> قال <sup>(٤)</sup> : إني زيدٌ لقيته وزيداً لقيته ، الرفع أحسن عنده من  
٦ النصب ، قال : والنصب عربي .

وإنما عدل الأئمة إلى النصب ، لأنهم لو رفعوا وقرؤوا « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ » أمكن أن يكون « خلقناه » في موضع الجر وصفاً لـ « شيء » ، ويكون الخبر « بقدر » على تقدير : إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ مَخْلُوقٍ لَنَا كَائِنْ بِقَدَرٍ . ويحتمل أن يكون « خلقناه » هو الخبر على تقدير : إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ مَخْلُوقٍ لَنَا بِقَدَرٍ <sup>(٥)</sup> . فلما تردّد [ الأمر في ] <sup>(٦)</sup> الرفع بين هذين عدلوا إلى النصب على تقدير : إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ ؛ فيكون الخلق عاماً لكل شيء ، وهو الغرض من الآية .

ولا يجوز في النصب أن يكون « خلقناه » صفة لـ « شيء » ، لأنه تفسير

= ٤٠٦/٢ ، والبحر ١٧٩/٨ ، والمقتضب ٧٦/٢ ، وابن الشجري ٣٣١/١

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر شرح المصباح ٢/٩٩ ، والجواهر ٣٨١ ، ٩٠٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٩ ، ٧٨ ،

وإعراب القرآن ٢٩٨/٣ ، ومجمع البيان ١٩٣/٥ ، والبيان ٤٠٦/٢ - ٤٠٧ ، والبحر ١٨٣/٨ ،

والكتاب ٧٤/١ ، وابن الشجري ٢٣٨/١ - ٢٣٩ ، والمغني ٥٢٦ ، ٧٧٩

(٣) في الأصل : وقال قال ، وهو تحريف .

(٤) يريد سيويه ، انظر الكتاب ٧٤/١ ، وعبارته ، وكذلك إني زيدٌ لقيته وأن عمرو ضرته ولينني

عبد الله ضررت به ، لأنه إنما هو اسم مبتدأ ثم ابتدئ بعده أو اسم قد عمل فيه عامن ثم ابتدئ

بعده والكلام في موضع خبره . فأما قوله عز وجل ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ فإدغام

على زيداً ضرته ، وهو عربي كثير ... « اهـ » ، وانظر كلام السيرافي بطرته .

(٥) في الأصل : كائن بقدر ، وهو خطأ .

(٦) زيادة من ي و ب .

الناصب ، والصفة لا تعمل في الموصوف . فلهذه الفائدة جاءت الآية منصوبة ، وإن كان الاختيار في قولهم « إني زيدٌ لقيته » الرفع . والرفع في الآية قراءة أبي السَّمَّال<sup>(١)</sup> العدوي البصري .

٣

---

(١) في الأصل : أبي السَّمَّال ، وهو تحريف . انظر قراءته في شواذ ابن خالويه ١٤٨ ، والمختص

٢/١٣٠

## سورة الرَّحْمَن /

قوله عز وعلا : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ . وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾<sup>(١)</sup>

٣

[ ٧ - ٦ ]

جاء النصب عن الأئمة في قوله ﴿ والسماء ﴾ ، لأنه قال<sup>(٢)</sup> : إذا قلت « زيدٌ لقيته وعمراً كلمته » يختار نصب « عمرو » إذا أُريدَ الحمل على « لقيته » ، ويختار رفعه إذا أُريدَ الحمل على « زيد » . فعكس جملتان صغرى وكبرى ، فالصغرى « لقيته » والكبرى « زيد لقيته » .

فقال قائلون<sup>(٣)</sup> - وهم يريدون الاعتراض على سيبويه - : إنا إذا قلنا « زيدٌ لقيته وعمراً كلمته » فنصبنا عمراً بالحمل على موضع « لقيته » كان التقدير : زيدٌ عمراً كلمته ؛ فهو يؤول إلى معنى : زيدٌ كلمتُ عمراً . وهذا الكلام فاسدٌ ؛ إذ لا عائد في « كلمتُ عمراً » ولا « عمراً كلمته » يعود إلى « زيد » ؛ فيأذاً لا يكون الاختيار النصب .

١٢

فالجواب عن هذا : قراءة الأئمة ﴿ والنجم والشجر يسجدان . والسماءَ رفعها ﴾ نصبوه بإضمار فعل ليطابق ﴿ يسجدان ﴾ .

(١) انظر الجواهر ٣٧٩ - ٢٨٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٩ ، وإعراب القرآن ٣٠٢/٣ ، وجمع البيان

١٩٦/٥ ، والبيان ٤٠٨/٢ ، والبحر ١٨٩/٨ ، والمختص ٣٠٢/٢ - ٣٠٣

(٢) يريد سيبويه ، انظر الكتاب ٤٧/١ ، وشرح السيرافي بطرته ، وشرح اللمع اللوح ٢/٢٦ ، والجواهر ٣٧٩ - ٣٨٠ ، ٩٢٩ . وعبارة سيبويه : « ... وذلك قولك : عمرو لقيته وزيدٌ كلمته إن حملت الكلام على الأول وإن حملته على الآخر قلت : عمرو لقيته وزيداً كلمته » اهـ .

(٣) منهم الأخفش والزيادي ، انظر شرح السيرافي بطرة الكتاب ، وشرح اللمع ، والجواهر ، والمختص .

فأما ما ذكروه من حمل الكلام على « لقيته » وخَلَّوْهُ من العائد - فالذي قال فيه السيرافي<sup>(١)</sup> : إن التقدير عند سيبويه : زيد لقيته وعمراً كلمته في داره ، فسقط « في داره » من الكتاب . وهذا تعسف من أبي سعيد . والوجه فيه ما قال أبو علي<sup>(٢)</sup> من أن المعطوف على الشيء لا يعتبر فيه حال ذلك الشيء ، وتلا باب قوله<sup>(٣)</sup> :

٦ ... .. مُتَقَلِّداً سَيْفَاً وَرُمْحَا<sup>(٤)</sup>

وقوله<sup>(٥)</sup> : عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِداً

وزعم أنَّ الإعراب لم يظهر في موضع « لقيته » ، ومالا يظهر إلى اللفظ [ كان ]<sup>(٦)</sup> كالمطرح . وفزع إلى باب التسمية بـ « باب » و « دار » ، وأنها مصروفان بخلاف « قدم » و « فخذ »<sup>(٧)</sup> . وقد قال هذا وذهب [ إليه ]<sup>(٨)</sup> في

(١) ليس بين يدي كتابه « شرح كتاب سيبويه » . وقد نقل من وقف على طبعة بولاق من الكتب بعض كلامه باحتصر . والذي فيه في موضع « في داره » عنده .

(٢) لم أصب كلامه .

(٣) في النسخ : قولهم ، والوجه ما أثبت .

(٤) سلف البيت ٢٥٨ ، وتخريجه ثمة .

(٥) في النسخ : وقولهم ، والصواب ما أثبت ، وقد سلف البيت ٢٥٨ أيضاً وتخريجه ثمة .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) قال المؤلف في شرح اللع اللوح ٢/١٩ - ١/٢٠ : « ... ومالا يبرز إلى اللفظ كان كالمطرح وإر

قدر في الحرف . ألا ترى أنك إذا سميت بـ « قدم » و « كبد » امرأة لم تصرفها بلا اختلاف ، بخلاف هند ودعد وجمل لأن في هند مذهبين الصرف وترك الصرف . فترك الصرف للتعريف والتأنيث . والصرف لأن الحقة قاومت أحد السببين أعني سكون الأوسط . وفي قدم إجماع ، فإن سميتها بـ « دار » صرفتها بالإجماع وإن كان أصل دار نورا لأن الحركة لم تبرز إلى اللفظ فكانت بمنزلة المطرح » اهـ . وهذا الذي قاله في « دار » لا يكاد يقضى منه العجب . و « دار » مما سكن ثمانية اعتلاياً يشبه بما سكن وضعاً كـ « هند » فيجوز الصرف والمنع بلا اختلاف ، ونقل عن أبي علي أن الصرف أفصح . وأما « باب » فهو مذكر لا مؤنث كدار فإن سميت به =

قوله ﴿ وَيَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ <sup>(١)</sup> [ سورة المائدة : ٥٣٠ ] فمِن نصب ، لا يكون محمولاً على قوله ﴿ أَنْ يَأْتِي ﴾ من قوله ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ [ سورة المائدة : ٥٢ ] قال : لأنه يصير التقدير : فعسى الله أن يقول الذين آمنوا . وهذا خلاف ما ذكره ههنا <sup>(٢)</sup> .

قوله عز وعلا : ﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنْعَامِ . فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ . وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ١٠ - ١٢ ]  
﴿ وَالْحَبُّ ذَا الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

فالرفع بالحمل على المرفوع قبله . والنصب بـ « خَلَقَ » مضر ، أي وخلق الحبَّ ذا العصف وخلق الريحان ، فمن نصب . ومن جرَّ <sup>(٥)</sup> ﴿ وَالرَّيْحَانُ ﴾ <sup>(٦)</sup> أي

= المؤنث صرفته لأنه ليس مؤنثاً لا في اللفظ ولا في المعنى . وهو مصروف أيضاً إن سميت به المذكور . ولم أصب لهم كلاماً في « باب » فقلت ذلك قياساً على كلامهم .  
انظر في ذلك الكتاب ٢٢/٢ ، والمقتضب ٣٥٠/٣ - ٣٥١ ، والأصول ٨٥/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٩ ، والمع ٢٥٢ - ٢٥٣ ، وشرح الكافية ٥٠/١ - ٥١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣٥٤/٣ - ٣٥٧ ، والممع ١٠٩/١ .  
(٨) زيادة من ب .

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٥٧ - ٣٥٩  
(٢) الذي ذهب إليه أبو علي في الحجة أنه معطوف على ﴿ أَنْ يَأْتِيَ ﴾ - وكذا نقل عنه المؤلف في الجواهر ٦٢٧ - وهو قول أكثر الحويين ، انظر ما سلف . فالظاهر أن لأبي علي كلاماً آخر خالف فيه ما ذكره في الحجة .

(٣) انظر معاني القرآن للقرءاء ١١٣/٣ ، وإعراب القرآن ٢٠٢/٣ - ٣٠٣ ، والحجة ٣٤٠/٤ - ٣٤٤ خم ، وجمع البيان ١٩٦/٥ ، والبيان ٤٠٨/٢ ، والبحر ١٩٠/٨

(٤) قرأ ﴿ وَالْحَبُّ ذَا الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ﴾ بالنصب ابن عامر وحده ، وقرأ الباقيون ﴿ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ ﴾ ، وقرأ حمزة والكسائي ﴿ وَالرَّيْحَانُ ﴾ بالجر ، وقرأه الباقيون بالرفع . انظر السبعة ٦١٩ ، والتيسير ٢٠٦ ، والنشر ٣٨٠/٢

(٥) في الأصل ، ومن رفع ، وهو خطأ ، والصواب من ي وب .

(٦) في الأصل وي : ومن جرَّ [ في الأصل : رفع ] فالحب ذو الريحان أي . والصواب من ب .

والحبُّ ذو العصف وذو الریحان . والریحان : الرِّزْقُ <sup>(١)</sup> .

قوله عز وعلا : ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِّنْ نَّارٍ وَنُحَاسٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٣٥ ]

بالرفع والجَر <sup>(٣)</sup> . فن رفع عطف على ﴿ شواظ ﴾ .

ومن جَرٍّ لم یَجْزِلْهُ حملُهُ على قوله ﴿ من نار ﴾ لأن شواظاً لا يكون من النحاس ، ولكن [ يكون ] <sup>(٤)</sup> في الكلام إضمار على تقدير : شواظ من نار وشيء من نحاس ، فحذف الموصوف لدلالة ما قبله عليه <sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ <sup>(٧)</sup>

[ ٣٩ ]

أي فيومئذ لا يسأل إنس ولا جانٌّ عن ذنبه . فقدّم الإضمار لاتصاله بالجرور . وقد قال ﴿ قَوْرَبَّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ سورة الحجر : ٩٢ ] لأنَّ هناك

(١) في قول الأكثرين . وقيل هو الذي يشمُّ ، عن الضحاك .

(٢) انظر الجواهر ٢٩١ ، ومعاني القرآن للفراء ١١٧/٣ ، وإعراب القرآن ٣٠٩/٣ - ٣١٠ ، والحجة ٣٤٥/٤ - ٣٤٧ خم ، ومجمع البيان ٢٠٣/٥ - ٢٠٤ ، والبيان ٤٠٩/٢ - ٤١٠ ، والبحر ١٩٥/٨

(٣) قرأ بالجر ابن كثير وأبو عمرو . وقرأ الباقر بالرفع . انظر السبعة ٦٢١ ، والتيسير ٢٠٦ ، والنشر ٢٨١/٢

(٤) زيادة من ب .

(٥) هذا قول أبي علي ومن وافقه . وذهب الفراء إلى أنه معطوف على « نار » مع نصه على أن الشواظ النار المحضة والنحاس الدخان ، وهو قول ابن عباس وغيره . والشواظ لا يكون من النحاس كما أن اللهب لا يكون من الدخان إلا على تأويل حكاه النحاس عن اللبرد وهو « أنه لما كان اللهب والدخان جميعاً من النار كان كل واحد منهما مشتملاً على الآخر » اهـ فيكون من باب « متلداً سيفاً ورعماً » لأن المعطوف لا يعتبر فيه حال المعطوف عليه . وحكي عن أبي عمرو والأخفش أن التواظ النار والدخان جميعاً ، وعلى هذا فالعطف بالجر لإشكال فيه .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١١٧/٢ ، وإعراب القرآن ٣١١/٣ ، ومجمع البيان ٢٠٦/٥ ، والبحر ١٩٥/٨ ، وتفسير الطبري ٨٢/٢٧ ، والقرطبي ١٧٤/١٧ . وابن كثير ٤٧٤/٧ ، ومجمع التفسير ١٤٤/٦

موافق في بعضها سؤال وفي بعضها / لا يسأل أحد<sup>(١)</sup> ، فذلك راجع إلى اختلاف ١/١٣١  
المواقف .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾ [ ٤٦ ]<sup>(٣)</sup>  
قال الفراء<sup>(٤)</sup> : يريد بالثنائية المفرد ، يعني جنة ، واحتج في ذلك برواية  
بعضهم :

وَمَهْمَهُنَّ قَدْ ذَقْنِ مَرَّتَيْنِ  
ثم قال : قَطَعْتُهُ بِالسَّمْتِ لَا بِالسَّمْتَيْنِ<sup>(٥)</sup>  
وإنما قال « قطعته » لأنه يريد مَهْمَهَا واحداً .

(١) وهو قول قتادة وعكرمة ، وقيل غير ذلك .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٧٨٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١١٨/٣ ، وإعراب القرآن ٣١٢/٣ ، وجمع البيان ٢٠٧/٥ ، والبحر ١٩٦/٨ ، وتفسير الطبري ٨٤/٢٧ - ٨٥ ، والقرطبي ١٧٦/١٧ - ١٧٧ ، وابن كثير ٤٧٦/٧ ، وجمع التفاسير ١٤٥/٦

(٤) في معاني القرآن له ١١٨/٣ وعبارته « ذكر المفسرون أنها بستانان من باتين الجنة . وقد يكون في العربية « جنة » تشبيها للعرب في أشعارها ، أشدني بعضهم :  
ومهمهن قَدْ ذَقْنِ مَرَّتَيْنِ  
قطعته [ بالأُم ] لا بالسمتين

يريد مهمماً وسمتاً واحداً » اهـ . قال النحاس فيما نقل عنه القرطبي : « قال الفراء : قد يكون جنة فتنتي في الشعر ، وهذا القول من أعظم الغلط على كتاب الله ، يقول الله عز وجل « جنتان » ويصفها بقوله « فيها » ، فيدع الظاهر ويقول يجوز أن تكون جنة ويحتج بالشعر » اهـ .

والثنائية على بابها ، على هذا إجماع المفسرين ، ثم اختلفوا في معناها فقول بستانان ، وقيل غير ذلك .

(٥) البستان من أبيات أنشدها الجاحظ في البيان والتبيين ١٥٦/١ ولم يعزها ، وهي :

ومهمهن قَدْ ذَقْنِ مَرَّتَيْنِ

جنتها بالنعمة لا بالنعتين

=

وهذا تعسفٌ منه ؛ [ لأنه <sup>(١)</sup> لا مانع من أن يكون لمن خاف مقام ربه جنتان بل جنان <sup>(٢)</sup> ] . وقد جاء في هذه السورة أنَّ لهم أربع جنان ، ألا تراه قال من بعد ﴿ وَمِنْ دُونِهَا جَنَّاتٌ ﴾ [ ٦٢ ] .

٢

طهرهما مثل ظهور الترسين

٣

قطعت بالأمّ لابسنتين

٤

وأكثر الرواية « بالسمت لا بالسنتين » . والأول بلا نسبة في الجمع ١٢٤/١ ، والأول مع إشارة إلى الرابع بلا نسبة في البغداديات ١٧٨ ، والثالث بلا نسبة في شرح اللمع لابن برهان ٥٦١ ، والجمع ١٧٤/١ ، والأول والثالث مع إشارة إلى الرابع بلا نسبة في الجواهر ٧٨٧ ، ٧٨٩ ، والأول والثالث بلا نسبة في الجمل ٣١٣ ، والأول والرابع بلا نسبة في معاني القرآن للقراء ١١٨/٣ ، وتفسير القرطبي ٩٦/١٧ ، واللسان ( سمت ) .

والأول والثالث والثاني لخطام المجاشعي في الجلال ٣٦٤ ، وشرح شواهد سيبويه للأعلام بطرة الكتاب ٢٤١/١ ، وابن يعيش ٥٦/٤ ، وبلا نسبة في الإفصاح ٢١٢ ، والثالث لخطام في الكتاب ٢٤١/١ ، والأول والثالث والرابع لخطام في المقاصد النحوية ٨٩/٤ ، ونقل عن أبي علي أنها لهما من حقافة . وإلى هيمان نسب الثالث في الكتاب ٢٠٢/٢ والأعلام بطرته ، وصحّح البغدادى في الخزانة ٣٧٤/٣ - ٣٧٦ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٩٤ نسبتها إلى خطام . وذهب البغدادى إلى أن قوله « قطعت ... » ليس من هذا الرجز وإنما هو من رجز لشاعر آخر أشده أبو علي الفارسي في تذكرته وذكر قبله :

ومهمه أعور إحدى تعبنين

بصير أخرى وأصم الأدنين

قطعت بالسمت لا بالسنتين

وكان هذا البيت دخيل فيما رواه الجاحظ « اهـ . والظاهر أنه اختلط هذا الرجز بذاك فوضع بيت من هذا جواباً لقوله « ومهمين » وهو ظاهر في رواية الجاحظ وغيره وهو « جبتها » والله أعلم .

والمهمه : الفقير الخوف ، والقذف البعيد من الأرض ، والظهر ما ارتفع من الأرض . وقوله « قطعت بالسمت لا بالسنتين » قيل أي مرة واحدة مكتفيت ، أي لم يحتاج إلى التكرير لحذقه ومعرفته . وقيل قطعت على طريق واحد لا على طريقين ، عن اللسان .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) في الأصل : جنات .



فقوله ﴿ وَلَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾ <sup>(١)</sup> إلى قوله ﴿ مُتَكِنِينَ عَلَى فُرْشٍ بَطَائِنُهَا ﴾ [ ٥٤ ] يكون ﴿ متكنين ﴾ فيه حالاً <sup>(٢)</sup> من « مَنْ » المجرورة باللام ، أي لهم جنتان في هذه الحالة . وما بين قوله ﴿ جنتان ﴾ إلى قوله ﴿ متكنين ﴾ ٣ صفات للجنّتين من قوله : ﴿ ذواتا أفنان ﴾ ، أي جنتان ذواتا أفنان ، ثابت فيها عينا ن تجريان ، ثابت فيهما زوجان من كل فاكهة متكنين على فُرْشٍ .

[ قوله ] <sup>(٣)</sup> ﴿ بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٥٤ ] ٦ ابتداء وخبر ، في موضع الجر وصف لـ ﴿ فُرْشٍ ﴾ . قوله ﴿ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٥٤ ] ٩ اعتراض .

وقوله ﴿ فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطُّرْفِ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٥٦ ] ١٢ صفة أخرى لـ ﴿ فرش ﴾ أي متكنين على فرش فيهن قاصرات الطرف [ أي ثابت فيهن قاصرات الطرف ] <sup>(٥)</sup> .

وقوله ﴿ كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٥٨ ] ١٥ حال لـ ﴿ قاصرات الطرف ﴾ أي فيهن قاصرات الطرف مشابهات الياقوت والمرجان .

(١) انظر الجواهر ٣٢٨ ، ٧٠٢ ، وجمع البيان ٢٠٧/٥

(٢) انظر إعراب القرآن ٣١٢/٣ ، والبيان ٤١١/٢ ، والحر ١٩٧/٨

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر جمع البيان ٢٠٧/٥

(٥) زيادة من ب .

(٦) انظر جمع البيان ٢٠٧/٥ ، والبيان ٤١٢/٢

وقوله ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾<sup>(١)</sup> [ ٦٠ ]

اعتراض أيضاً بين المعطوف والمعطوف عليه . ألا ترى قوله ﴿ ومن دونها جَنَّاتٌ ﴾ [ ٦٣ ] التقدير : ولهم من دونها جنتان ، أي ﴿ لمن خاف مقام ربه ﴾ إلى قوله ﴿ مُتَكَبِّرِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضِرٍ ﴾ [ ٧٦ ] [ وهو ]<sup>(٢)</sup> حال<sup>(٣)</sup> من المجرور المضر قبل قوله ﴿ ومن دونها ﴾ أي ولهم في هذه الحالة .

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> ﴿ تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٧٨ ] و ﴿ ذو الجلال ﴾ بالجر والرفع<sup>(٦)</sup> .

ولم يبيح في الأول إلا الرفع<sup>(٧)</sup> حين ذكر مع « الوجه » . وهنا لما ذكر مع « الاسم » احتمل الرفع والجر . فالرفع يعود إلى « الاسم » والجر يعود إلى المضاف إليه .

ولما كان الاسم قد يراد به غير المسمى - والوجه لا يكون إلا للذات - افترق الحال في الموضعين على التفصيل الذي ذكرناه<sup>(٨)</sup> .

وقد جاءت آية واحدة في هذه السورة كررت نيفاً وثلاثين مرة<sup>(٩)</sup> . فقال

- (١) انظر مجمع البيان ٢٠٧/٥ ، والبيان ٤١١/٢ ، والبحر ١٩١/٨ ، والكشاف ٥٠/٤ ، والتبيان ١٢٠١
- (٢) زيادة من ب .
- (٣) ذهب الزمخشري إلى أنه منصوب على الاختصاص ، واقتصر عليه أبو حيان .
- (٤) زيادة مني .
- (٥) انظر الحجة ٢٤٨/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٠٩/٥ ، والبيان ٤١٢/٢ ، والبحر ١٩٩/٨
- (٦) قرأ بالرفع ابن عامر وحده ، وقرأ الباقر بن الجمر . انظر السبعة ٦٢١ ، والتيسير ٢٠٧ ، والنشر ٢٨٢/٢
- (٧) إلا في قراءة شاذة عزها أبو علي إلى ابن مسعود وزاد أبو حيان في البحر ١٩٢/٨ نسبتها إلى أبي فقرأ ﴿ ويبقى وجه ربك ذي الجلال والإكرام ﴾ [ ٢٧ ] وقد سها المؤلف عنها ، فالوجهان جائزان : وصف المضاف أو المضاف إليه .
- (٨) في الأصل ذكرنا .
- (٩) وهي قوله تعالى ﴿ فبأي آلاء ربكما تكذبان ﴾ وقد كررت ٣١ مرة . انظر مجمع البيان =

- قوم<sup>(١)</sup> إنَّ ست عشرة<sup>(٢)</sup> منها راجعة إلى الجنان الأربع ؛ لأن الجنة لها ثمانية أبواب<sup>(٣)</sup> ، وأربع عشرة منها راجعة إلى النِّعم والنَّعم<sup>(٤)</sup> ؛ فأعظم النعم جهنم ولها سبعة أبواب ، فجاءت سبعة في مقابلة تلك الأبواب ، وسبعة عقيب كل نعمة ذكرها للثقلين [ في البداية ]<sup>(٥)</sup> .

- ومثل هذا التكرار قد جاء في سورة المرسلات [ ١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ] من قوله ﴿ وَيَلَّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ وسترى<sup>(٦)</sup> هناك<sup>(٧)</sup> تكرارها [ إن شاء الله تعالى ]<sup>(٥)</sup> .

- 
- = ١٩٨/٥ - ١٩٩ ، والبحر ١٩٧/٨ ، وتفسير القرطبي ١٥٩/١٧ - ١٦٠
- (١) منهم محمود بن حمزة الكرماني في البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان المطبوع باسم أسرار التكرار ص ١٩٨ ، باختلاف في اللفظ ، والمعنى واحد .
- (٢) في الأصل : عشر ، وهو خطأ .
- (٣) الآيات التي للجنة هي الآيات ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ والآيات التي للجنة اللتين دونها هي الآيات ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٧
- (٤) الآيات الراجعة إلى النعم هي الآيات ١٣ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٠ والراجعة إلى النعم هي الآيات ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٥
- (٥) زيادة من ب .
- (٦) في الأصل وي : وستراه ، وفي ب : وستراها ، والصواب ما أثبت .
- (٧) في موضعها ١٤٢١

## سورة الواقعة

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ إلى قوله ﴿ خَافِضَةً رَّافِعَةً ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١ - ٣

قال أبو علي <sup>(٣)</sup> : / تقديره : فهي خافضة رافعة ، وأضمر المبتدأ مع الفاء <sup>(٤)</sup> ، ٢/١٣١ وجعلها جواب ﴿ إذا ﴾ أي خفضت قوماً ورفعت قوماً إذ ذاك .

وقال عثمان <sup>(٥)</sup> : العامل في ﴿ إذا وقعت الواقعة ﴾ قوله ﴿ إذا رُجَّتِ الأرض ﴾ [ ٤ ] قال : والتقدير : وقت وقوع الواقعة وقت رج الأرض .  
وقال قوم <sup>(٦)</sup> : العامل فيه « اذكر » .

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ٢٨ ، ٣٠٠ ، ٨٨٧ - ٨٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢١/٣ ، وإعراب القرآن ٣١٨/٣ ، ومجمع البيان ٢١٣/٥ ، والبيان ٤١٣/٢ ، والبحر ٢٠٢/٨ ، والكشاف ٥١/٤ ، والتبيان ١٢٠٢ ، والمغني ١٢٨ ، والمصنع ١٧٨/٣ - ١٧٩

(٣) لم أصب كلامه فيما بين يدي من كتبه .

(٤) هذا قول متكلف إن جازي الشعر لم يجوز حمل القرآن عليه .

(٥) هو ابن جني ، وكلامه في المحتسب ٢٠٧/٢ - ٣٠٨ وعبارته : « ... ويجوز أن تكون إذا الثانية ، وهي قوله ﴿ إذا رجت الأرض رجاً ﴾ خبراً عن إذا الأولى ، ونظيره : إذا تزورني إذا يقوم زيد أي وقت زيارتك إياي وقت قيام زيد . وجازل « إذا » أن تفارق الظرفية وترتفع بالابتداء كما جازلها أن تخرج بحرف الجر عن الظرفية ... » اهـ .

قال الإمام الطبرسي عقب نقله كلام ابن جني راداً على المؤلف « ... فعلى هذا لا يكون قوله « إذا » ظرفاً في الموضعين بل كل واحد منهما في موضع الرفع لكونها مبتدأ وخبراً ، بخلاف ما ظنه بعض المفسرين من محقق زماننا في النحو [ يعني جامع العلوم ] فإنه قال : قال عثمان ... [ ونقل كلامه ثم قال ] : وهذا خطأ فاحش » اهـ وهو كما قال . لكن نص ابن هشام والسيوطي على أن الجمهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية .

(٦) منهم الرمخشري ، وأجازه أبو البركات والعكبري وأبو حيان . وعليه يكون مفعولاً به .

وقال آخرون<sup>(١)</sup> : العامل فيه ﴿ ليس لوقعتها كاذبة ﴾ [ ٢ ] .

و ﴿ كاذبة ﴾ مصدر<sup>(٢)</sup> بمعنى « كَذِب » ، أي ليس لوقعتها كذب  
 [ ك « العافية » و « العاقبة » . وقال قوم<sup>(٣)</sup> : ﴿ كاذبة ﴾ صفة موصوف  
 ٣ محذوف ، أي لا يكذبها أحد أي ليس لوقعتها من يكذب فيها . وهو من باب  
 [ قوله ] ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ﴾<sup>(٤)</sup> [ سورة ص : ٤٦ ] على الأول ، ومن باب قوله  
 ٦ ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾<sup>(٥)</sup> [ سورة الفية : ١٤ ] على الثاني<sup>(٦)</sup> .  
 ومن نصب ﴿ خافضة رافعة ﴾ - وهو اختيار اليزيدي<sup>(٧)</sup> - كان نصباً على  
 الحال ، أي إذا وقعت الواقعة في حالة الخفض والرفع .

وقال قوم<sup>(٨)</sup> : جواب ﴿ إذا ﴾ قوله ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴾<sup>(٩)</sup> [ ٨ ] ، وهو

- (١) منهم الطبرسي وأبو البركات والعكبري . والعامل فيه ما دل عليه قوله ﴿ ليس لوقعتها كاذبة ﴾ أي إذا وقعت لم تكذب . وليس العامل فيه « ليس » وهو ظاهر قول الزمخشري وقد أطال أبو حيان الاعتراض عليه ، فانظر كلامه وهو جيد على طول لسان أبي حيان .
- (٢) وهو قول الفراء والنحاس ومن وافقهما .
- (٣) منهم الزمخشري والتقدير عنده : نفس كاذبة ، والعكبري والتقدير عنده : حالة كاذبة .
- (٤) سلف الكلام عليها في موضعها ١١٤٨ - ١١٤٩ ، وانظر ٢٤٣
- (٥) سيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٠٤ - ١٤٠٥
- (٦) زيادة من ب . وزدت فيها « قوله » .
- (٧) انظر إعراب القرآن ٣/٣١٨ ، والمحاسب ٢/٣٠٧ ، وشواذ ابن خالويه ١٥٠ ، والبحر ٨/٢٠٣ . وذكر ابن خالويه أنها رواية أبي عمر الدوري عن اليزيدي .
- (٨) أجازته النحاس في القطع ٧٠١ ، وذكره العكبري . واختاره أبو حيان على أن يكون جواباً لـ ﴿ إذا رجعت الأرض ﴾ و « إذا رجعت » بدل من « إذا وقعت » .
- والظاهر والله أعلم أن العامل في ﴿ إذا وقعت ﴾ محذوف والتقدير : كان كذا وكذا ، وقدره ابن جني : فاز المؤمنون وخاب الكافرون .
- (٩) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩١ ، وإعراب القرآن ٣/٣٢٠ ، وجمع البيان ٥/٢١٤ ، والبيان ٢/٤١٤ ، والبحر ٨/٢٠٤

مبتدأ . وقوله ﴿ مَا أَصْحَابُ الْمِينَةِ ﴾ ابتداء وخبر في موضع [ خبر ] <sup>(١)</sup> المبتدأ الأول . فكذا ﴿ وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ﴾ [ ٩ ] .

٢ فأما قوله ﴿ وَالسَّابِقُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٠ ]

فقد قيل <sup>(٣)</sup> : هو معطوف على قوله ﴿ فَأَصْحَابُ الْمِينَةِ ﴾ على تقدير : وكنتم أزواجاً ثلاثة ، فمنها أصحاب المينة ، ومنها أصحاب المشأمة ، ومنها السابقون . فعلى هذا يكون قد أضر خبر المبتدأ ، كقوله ﴿ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ ﴾ [ سورة هود : ١٠٠ ] أي ومنها حصيدٌ .

٩ ثم أخذ يبين فقال : ﴿ السَّابِقُونَ . أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [ ١٠ - ١١ ] ف ﴿ السابقون ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أُولَئِكَ ﴾ ابتداء ثان ، و ﴿ المقربون ﴾ خبر ، والجملة خبر ﴿ السابقون ﴾ <sup>(٤)</sup> .

١٢ فأما قوله ﴿ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ . ثُلَّةٌ مِنَ الْأُولَى ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١٢ - ١٣ ] فَإِنْ شِئْتَ كَانَ ﴿ ثُلَّةٌ ﴾ مبتدأ ، والظرف قبله خبره <sup>(٦)</sup> .

(١) زيادة من ب و ي .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٢/٣ ، وإعراب القرآن ٢٢١/٣ ، والبيان ٤١٤/٢ ، والبحر ٢٠٥/٨

(٣) لم أجد هذا القول ، وهو ظاهر التكلف .

(٤) لم يذكر المؤلف إلا وجهاً واحداً وهو أن يكون السابقون الأول معطوفاً على ما قبله ، وقد أجازهُ أبو البركات وأبو حيان . وقيل : السابقون مبتدأ والسابقون الثاني خبره ، وقيل : السابقون الثاني تأكيد للأول والخبر ﴿ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ ، أجازها الفراء والزجاج والنحاس ومن وافقهم ، واختار أبو حيان أولها ، وجملة ﴿ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ خبر بعد خبر ، وقيل غير ذلك .

(٥) انظر الجواهر ٥٣٥ ، وإعراب القرآن ٣٢٢/٣ ، ومجمع البيان ٣١٥/٥ - ٢١٦ ، والبيان ٤١٥/٢ ، والبيان ١٢٠٣

(٦) أجازهُ أبو البركات والعكبري أيضاً .

وإن شئت كان الظرف من صلة ما قبله ، ويكون ﴿ثَلَاثَةً﴾ على إضمار ،  
أي : هم ثَلَاثَةٌ<sup>(١)</sup> .

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٢٢ ]

بالرفع والجذر والنصب<sup>(٤)</sup> . فالرفع على تقدير : وهناك حُورٌ عِينٌ<sup>(٥)</sup> . والجذر  
بالعطف على ما قبله<sup>(٦)</sup> ﴿بَأْكُوبٍ وَأَبَازِيقٍ﴾ ﴿وَفَاكِهَةٍ﴾ ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا  
يَشْتَهُونَ﴾ ﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾ [ ٢٢ . ٢١ . ٢٠ . ١٨ ] . والنصب على إضمار<sup>(٧)</sup> ، أي :  
يُعْطُونَ حوراً عِيناً .

(١) هنا قول الزجاج والنحاس ومن وافقها ، وهو الظاهر . وأجاز أبو علي أن يكون ثلثة مبتدأ  
وخبره ﴿على سرر موضونة﴾ [ ١٥ ] .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٥٣١ ، وشرح اللع اللوح ١/١١٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٣/٣ ، وإعراب القرآن  
٢٢٤/٣ - ٢٢٦ ، والحجة ٤/٣٤٩ - ٣٥٠ خم ، ومجمع البيان ٢١٥/٥ - ٢١٦ ، والميان ٤١٥/٢ ،  
والبحر ٢٠٦/٨ ، والكتاب ٤٩/١ ، ٨٧ ، والعسكريات ٨٤ ، والبغداديات ٥٦ - ٥٧ ، والمغني  
٨٩٥ ، ٦٩٤

(٤) قرأ بالحر حزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالرفع . انظر السبعة ٦٢٢ ، والتيسير ٢٠٧ ، والنشر  
٢٨٢/٢ . أما النصب فقراءة شاذة عزاها سيبويه والفراء والنحاس وابن خالويه في شواذه ١٥١  
إلى أبي بن كعب ، وزاد ابن جني في المحتسب ٢٠٩/٢ ، ٧٨ ، والطبرسي وأبو حيان نسبتها إلى  
ابن مسعود .

(٥) أو وهم فيها حور عين أو وعندهم حور عين ، وهذا قول سيبويه والفراء والنحاس وأبي علي ومن  
وافقهم .

(٦) وهو قول الفراء ومن وافقه ، وأجازه أبو علي ، واختار أن يكون معطوفاً على ﴿في جنات  
النعم﴾ أي وفي حور عين ، والتقدير : وفي مقاربة حور عين ، فحذف المضاف ، وهو متكف  
كما قال أبو حيان في ردّ هذا القول الذي اقتصر عليه الزمخشري في الكشف ٥٤/٤ ولم يسمّ قائله .  
وقيل هو معطوف على المعنى ، لأن معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون : يتمتعون بهذه الأشياء  
وينعمون بحور عين ، أجازه النحاس ومن وافقه .

(٧) هذا قول سيبويه والفراء والنحاس وأبي علي وأبي الفتح وغيرهم .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ جَزَاءً ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٢٤ ]  
مصدر مؤكد لما قبله <sup>(٣)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٣٥ ]

يعود الضمير إلى قوله ﴿ وَقَرَشَ مَرْفُوعَةً ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٣٤ ] لا إلى قوله ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٢٢ ] لأن قوله ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ في قصة « السابقين » ، وقوله ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ ﴾ في قصة « أصحاب اليمين » ، فلا يعود إلى قصة أخرى . والهاء لا يعود إلى القصة التي فوقها ، وإنما يعود إلى القصة التي هو فيها .

[ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> ﴿ عَرَبًا أَتْرَابًا . لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٣٧ - ٣٨ ]

(١) زيادة مني .

(٢) انظر إعراب القرآن ٣/٢٢٧ ، والبيان ٢/٤١٥ ، والتبيان ١٢٠٤

(٣) أو مفعول له ، أجاز القولين الزجاج والنحاس وغيرها .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩١ ، ومجمع البيان ٥/٢١٩ ، والبيان ٢/٤١٦ ، والبحر ٨/٢٠٧ ، وانظر تفسير الطبري ٢٧/١٠٦ ، والقرطبي ١٧/٢١٠ ، وابن كثير ٨/٩ ، ومجمع التفاسير ٦/١٥٧ ، ومجاز القرآن ٢/٢٥٠ - ٢٥١

(٥) هنا قول الجبائي فقد ذهب إلى أن الفرش المرفوعة هي النساء المرتفعات القدر في عقولهن وحسنهن ، قال : « ولذلك عقبه بقوله إنا أنشأناهن إنشاء » اهـ عن مجمع البيان . والظاهر أن المراد بالفرش ما يفتش ولا يراد بها النساء ، وأضمر ذكر النساء ولم يذكرهن قبل لأنه مفهوم من السياق ، وهو قول الأخفش واختاره أبو البركات .

(٦) ذهب إليه أبو عبيدة ، وأجاز الطبري قوله وقول الأخفش ، وما اعترض به المؤلف وارد عليه . واعترض أبو حيان بنحو ما قاله المؤلف إلا أنه نسب إلى أبي عبيدة القول بأن المراد بالفرش النساء ، وهو خلاف المنصوص عليه في كتابه مجاز القرآن وخلاف المتقول عنه . وقد يجوز أن يعود الضمير على الفرش لأنها تدل على النساء لأنها محل هن ، أجازة القرطبي .

(٧) زيادة من ب .

(٨) انظر الجواهر ٥٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/١٢٦ ، وإعراب القرآن ٣/٣٣٠ ، والبيان ٢/٤١٧ ، والبحر ٨/٢٠٧



إن شئت كان الظرف صلة لما قبله<sup>(١)</sup> . وإن شئت كان خبر قوله ﴿ثلة من الأولين﴾<sup>(٢)</sup> [ ٣٩ ] .

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> ﴿على أن تبدل أمثالكم﴾<sup>(٤)</sup> [ ٦١ ]  
أي : أن تبدلكم بأمثالكم<sup>(٥)</sup> ، فحذف المفعول الأول ، وأجار من المفعول الثاني .

٦ [ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم . وإنه لقسّم لو تعلمون عظيم﴾<sup>(٧)</sup> [ ٧٥ - ٧٦ ]

هذا من باب التقديم والتأخير . والتقدير : ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾  
٩ ﴿إنه لقراء كريم﴾ إلى قوله ﴿تنزيل من رب العالمين﴾ [ ٧٧ - ٨٠ ] وإنه  
لقسم عظيم لو تعلمون ، ففصل بين الصفة والموصوف بالجملة<sup>(٨)</sup> .

(١) فيعلق به ﴿أنشأناهم﴾ وهو قول النحاس ومن وافقه . وقيل التقدير : هذا لأصحاب البين . عن الفراء ومن وافقه .

(٢) وهو أحد قولي الفراء وأجازه النحاس وغيره . وقيل ثلة خبر لبتداء مضر أي هم ثلة ، عن النحاس وغيره ، وذكره المؤلف في الجواهر .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر مجمع البيان ٢٢٣/٥ ، والبيان ٤١٨/٢ ، والكشاف ٥٦/٤ ، وتفسير الطبري ١١٣/٢٧ ، والقرطبي ٢١٦/١٧

(٥) وكذا في مجمع البيان والبيان وقد نقل صاحبهما عن المؤلف ، والوجه أن يقدره : تبدلكم أمثالكم ، فحذف المفعول الأول ، لأن الباء تدخل على المتروك . وقدره الطبري ووافقه الزعرشري : تبدل منكم أمثالكم بعد مهلككم فنجيء بآخرين من جنسكم ، ونقل القرطبي عن الطبري وحرف في نقله عنه ، فالتقدير الذي عزاه إليه : تبدل أمثالكم بآخرين من جنسكم . وهو خطأ وفيه سقط .

(٦) انظر الجواهر ٦٨٠ - ٦٨١ ، ٦٨٨ ، ومجمع البيان ٢٣٦/٥ ، والبيان ٤١٨/٢ ، والبحر ٢١٤/٨ ، والحليبات ١٤٧ ، والخصائص ٣٢٥/١ و ٤١٠/٣ ، والمغني ٥١٠ - ٥١١ ، والهمع ٥٣/٤

(٧) انظر ما سلف ٩٠٨ - ٩٠٩

١/١٣٢

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ / أَنْتُمْ ﴾ ] ٨٢ [ أي شكر رزقكم .

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴾ ] ٨٣ [

تقديره : ﴿ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ . تَرْجِعُونَهَا ﴾ [ ٨٦ - ٨٧ ] إذا بلغت الحلقوم ﴾ . وكرر « لولا » ثانياً لطول الكلام .

[ قوله تعالى <sup>(٣)</sup> ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ ﴾ ] ٨٩ - ٨٨ [

تقدير هذا الكلام : مها يكن من شيء <sup>(٦)</sup> فَرَوْحٌ وريحان إن كان من المقربين . فحذف الشرط الذي هو « يكن من شيء » وأقام « أمّا » مقام « مها » . ولم يحسن أن يلي الفاء « أمّا » ، فوقع الفصل بين « أمّا » والفاء بقوله ﴿ إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ ؛ لتحسين اللفظ ، كما يقع الفصل بينها بالظرف

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٠/٣ ، وإعراب القرآن ٣٤٢/٣ ، ومجمع البيان ٢٢٥/٥ ، والبحر ٢١٥/٨

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩٣ ، وللغني ١٣٠/٣ ، وإعراب القرآن ٣٤٣/٣ - ٣٤٤ ، ومجمع البيان ٢٢٥/٥ ، والبيان ٤١٩/٢ ، والبحر ٢١٥/٨ ، والمغني ٣٦٣

(٥) انظر الجواهر ٧٤٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٣ ، وإعراب القرآن ٣٤٤/٣ ، ومجمع البيان ٢٢٧/٥ - ٢٢٨ ، والبيان ٤١٩/٢ ، والبحر ٢١٥/٨ ، والمسائل المنشورة ٧٥ ، والمغني ٨٢ ، ٥٨٧ ، ٨١٠ . وانظر الكلام على قوله تعالى ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فسلام لك من أصحاب اليمين ﴾ [ ٩٠ - ٩١ ] في الكتاب ٤٤٢/١ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، والبغداديات ١٩٤ ، وابن السجري ٢٣٤/١ ، ٣٥٦ ، والهمع ٣٥٨/٤

(٦) هنا معنى « أمّا » . انظر في « أمّا » الجواهر ٧١٤ ، والكتاب ٣١٢/٢ ، والمقتضب ٧٠/٢ - ٧١ ، وحروف المعاني ٦٤ ، ووصف المباني ٩٧ . والجني الداني ٥٢٢ - ٥٢٧ ، والأزهية ١٤٤ - ١٤٦ ، والمغني ٧٩ - ٨٤ ، والهمع ٣٥٤/٤ - ٣٥٩

والمفعول في قولهم : أما اليوم فزيدة خارج - وقال سيبويه<sup>(١)</sup> : أما غداً فلك درهم - وقولهم : أما زيدا ففرضت .

فالفاء في ﴿ قَرُوحٌ ﴾ وأختيها<sup>(٢)</sup> جواب ﴿ أما ﴾ دون جواب ﴿ إن ﴾<sup>(٣)</sup> . وقد ذكرنا هذا في « المختلف »<sup>(٤)</sup> .

(١) في الكتاب ٤٤٢/١ : « وأما قوله عز وجل ﴿ وأما إن كان من أصحاب اليمين . فسلام لك من أصحاب اليمين ﴾ فإنما هو كقولك : أما غداً فلك ذاك ، وحسنت « إن كان » لأنه لم يجزم بها كما حسنت في قوله : أنت ظالم إن فعلت « اهـ » .

(٢) وهما ﴿ وأما إن كان من أصحاب اليمين . فسلام لك من أصحاب اليمين ﴾ [ ٩٠ - ٩١ ] ﴿ وأما إن كان من المكذبين الضالين . فنزل من حيم ... ﴾ [ ٩٢ - ٩٣ ] .

(٣) هذا مذهب سيبويه والمنبر وأبي علي في أحد أقواله وغيرهم . وجواب « إن » عند سيبويه محذوف لدلالة جواب أما عليه . وعزا النحاس إليه أنها لا جواب لها ، وليس كذلك . وعزي إلى الأخفش والفراء أن ما دخلت عليه الفاء جواب لأما وإن ، وأجازه أبو علي في البغداديات . وعزي إلى أبي علي أيضاً أنه جواب إن وحذف جواب أما .

(٤) انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

## سورة الحديد

قوله عز وعلا : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup>

[ ٨ ] ٣

﴿ الرسول ﴾ مبتدأ ، و ﴿ يدعوكم ﴾ خبره ، والجملة في موضع النصب على الحال ، والتقدير : ما لكم غير مؤمنين بالله مدعوّاً للإيمان بربكم <sup>(٢)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٣)</sup> ﴿ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ٦

أي أخذ الله ميثاقكم <sup>(٥)</sup> . وإن شئت : أخذ الرسول ميثاقكم <sup>(٦)</sup> . فلما تردّد الأمر بين هذين الحالين عدل أبو عمرو <sup>(٧)</sup> إلى القراءة على معنى ﴿ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ مُرتباً للمفعول <sup>(٨)</sup> . ٩

(١) انظر إعراب القرآن ٣/٣٥١ ، والبيان ٢/٤٢٠ ، والبحر ٨/٢١٨

(٢) كذا قدره ، وعليه يكون للإيمان هو نائب الفاعل لدعو ، وليس هو كذلك في أصل العبارة .

وصواب التقدير : ما لكم غير مؤمنين بالله داعياً الرسول إياكم لتؤمنوا .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣/١٣٢ ، وإعراب القرآن ٣/٣٥١ - ٣٥٢ ، والحجة ٤/٣٥٦ خم ، ومجمع

البيان ٥/٢٣١ ، والبحر ٨/٢١٨ ، وتفسير الطبري ٢٧/١٢٦ ، والقرطبي ١٧/٢٣٨ - ٢٣٩ .

وابن كثير ٨/٣٧ ، ومجمع التفسير ٦/١٧٥

(٥) هذا قول الأكثرين على كلتا القراءتين .

(٦) هذا قول الخافض ابن كثير . وذكره القرطبي قال « وقيل هو خطاب لقوم آمنوا وأخذ النبي ﷺ

ميثاقهم فارتدوا » اهـ .

(٧) قرأ أبو عمرو وحده ﴿ أَخَذَ ﴾ بينائه لما لم يسم فاعله وقرأ الباقون ﴿ أَخَذَ ﴾ بينائه للفاعل .

انظر السبعة ٦٢٥ ، والتيسير ٢٠٨ ، والنشر ٢/٣٨٤

(٨) يريد مبنياً لما لم يسم فاعله ، انظر ما سلف ١٦٦

١ قوله تعالى [ <sup>(١)</sup> ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ]

[ ١٠ ]

٢ ولم يقل « ومن أنفق من بعد الفتح » ، وحذف ، لأن قوله ﴿ مِنْ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ ﴾ [ ١٠ ] يدل عليه .

٣ قوله تعالى [ <sup>(٣)</sup> ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ [ ١٠ ] <sup>(٤)</sup> ]

٦ ﴿ كُلًّا ﴾ مفعول أول لـ ﴿ وَعَدَ ﴾ ، و﴿ الْحُسْنَى ﴾ مفعول ثان .

وعن ابن عامر ﴿ وكلُّ ﴾ بالرفع <sup>(٥)</sup> على تقدير : وكلُّ وعده الله الحسنى ، فأضمر الهاء . والنصب في هذا أحسن من الرفع ا وقد تقدم في سورة يونس [ <sup>(٦)</sup> ] .

٩ قوله تعالى [ <sup>(٧)</sup> ﴿ بُشِّرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ ﴾ [ ١٢ ] <sup>(٨)</sup> ]

أي دخول جنات <sup>(٨)</sup> . فحذف المضاف ، لأن البشارة تقع بالأحداث دون الجثث .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٣٥٢/٢ ، ومجمع البيان ٢٣٢/٥ ، والبحر ٢١٩/٨ ، والمفني ٨١٩

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الجواهر ٣٣١ ، ٧٣١ ، وشرح المع اللوح ٢/٧١ و ١/١١٢ ، وإعراب القرآن ٣٥٢/٣ ، والحجة ٣٥٦/٤ - ٣٥٧ ، ومجمع البيان ٢٣١/٥ ، والبيان ٤٢٠/٢ ، والبحر ٢١٩/٨ ، وابن الشجري ٧/١ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ، والمعنى ٦٤٧ ، ٧٩٦ ، ٧٩٩

(٥) هذه قراءة ابن عامر وحده ، وقرأ الباقر ﴿ وكلًّا ﴾ . انظر السبعة ٦٢٥ ، والتيسير ٢٠٨ ، والنشر ٣٨٤/٢

(٦) كان في ب والزيادة منها : سورة يس . والظاهر أنه خطأ من الناسخ ، فلم يتقدم له في سورة يس كلام في هذا بل تقدم له كلام في سورة يونس في الآية ٥٠ منها ص ٥٤٣ . وألم بها أيضاً ص ٤٢٩ . وانظر كلامه ثمة في توجيه قراءة ابن عامر ، وانظر ما سلف من بسط التعليق على حذف الضمير للنصب العائد إلى اللبتدأ في نحو زيد ضربت والآية من هذا الباب ص ٥٤٣

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١٣٢/٣ - ١٣٣ ، وإعراب القرآن ٣٥٥/٣ - ٣٥٦ ، والبيان ٤٢١/٢ ، والبحر ٢٢١/٨

(٨) وقيل بشاركم أي المبشر به جنات . انظر مجمع التفاسير ١٧٨/٦

قوله عز وعلا : ﴿ اَنْظُرُوْنَا تَقْتَبِسُ مِنْ نُورِكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٣ ]  
على معنى : انتظرونا . وقراءة حمزة : ﴿ اَنْظُرُوْنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> أي أمهلونا <sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> ﴿ قِيلَ اَرْجِعُوا وَرَاءَكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١٣ ]

في « وراء » ضمير ، لأن التقدير : قيل ارجعوا ارجعوا <sup>(٦)</sup> . ف « وراء » اسم لـ « ارجعوا » ، وليس ظرفاً لـ ﴿ ارجعوا ﴾ قبله . فإنما « وراء » ههنا كما تقول : وراءك زيداً ، ولا يكون فيه كبير <sup>(٧)</sup> فائدة إذا جعلته ظرفاً للرجوع <sup>(٨)</sup> ، لأن لفظ الرجوع يغني عنه .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩٤ ، وللقرآء ١٣٢/٣ ، وإعراب القرآن ٣٥٦/٣ - ٣٥٧ ، والحجة

٣٥٨/٤ - ٣٥٩ خم ، ومجمع البيان ٢٣٣/٥ ، والبحر ٢٢١/٨

(٢) هذه قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون ﴿ اَنْظُرُوْنَا ﴾ . انظر السبعة ٦٢٥ - ٦٢٦ ، والتيسير

٢٠٨ ، والنشر ٢٨٤/٢

(٣) قصر المؤلف في بيان معنى القراءة . فقد اعترض على قراءة حمزة بأن أنظرننا معناه أخرنا وأمهلنا ، وهذا لا يجوز هنا ، حكاه النحاس عن علي بن سليمان الأخفش ثم قال : « وهو عندي يحتل غير هذا ، لأنه يقال : أنظرنني بمعنى تمهل علي وترفق » اهـ . وقد نصّ القراء على أن أنظر يأتي بمعنى انتظر . وقال أبو علي : « وقد يكون أنظرتُ بمعنى انتظرت ، تطلب نقولك أنظرنني التنفيس الذي يطلب بالانتظار ... فن ذلك ... وكذلك قوله أنظرونا نقبس من نوركم أي نفسونا تقتبس وانتظروا علينا » اهـ .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر الجواهر ١٥٩ ، ومعاني القرآن للقرآء ١٣٢/٣ - ١٣٤ ، وإعراب القرآن ٣٥٧/٣ ، ومجمع البيان

٢٣٥/٥ ، والبيان ٤٢١/٣ ، والبحر ٢٢١/٨ ، وتفسير الطبري ١٢٩/٢٧ ، والقرطبي ٢٤٦/١٧ ،

ومجمع التفاسير ١٧٨/٦ ، وابن الشجري ١٦٤/١

(٦) تابعه أبو البركات ، وهو قول ابن الشجري أيضاً ، وأجازه أبو حيان .

(٧) في الأصل : كثير ، وهو تحريف .

(٨) لكن قال أبو حيان : الظاهر أنه معمول لارجعوا . وعلى هذا فسره القراء والنحاس والطبري وغيرهم . قالوا : معناه : ارجعوا إلى الموضع الذي أخذنا منه النور فالتسوا النور منه . وقيل : ارجعوا إلى الدنيا إذ أمكنكم فاطلبوا النور منها .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ مَا وَآكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٥ ]

أي هي تليكم وتمسكم . ف « مولاكم » مصدر مضاف إلى المفعول <sup>(٣)</sup> . وهذا أحسن من أن يُحمَل على ما قالوه من أن معناه : هي أولى بكم <sup>(٤)</sup> ، إذ لا يعرف « المولى » بمعنى « الأولى » <sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٦ ]

و ﴿ نَزَلَ ﴾ بالتشديد <sup>(٦)</sup> ، أي : وما نزلهُ الله من الحق . فتكون <sup>(٨)</sup> « ما » موصولة بمعنى « الذي » ، ويجوز أن تكون مصدرية .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر معاني القرآن للقرءاء ١٣٤/٣ ، وإعراب القرآن ٢٥٩/٢ ، ومجمع البيان ٢٣٦/٥ ، والبيان

٤٢١/٢ - ٤٢٢ ، والبحر ٢٢٢/٨ ، ومجاز القرآن ٢٥٤/٢ ، والكشاف ٦٤/٤ ، والكامل ١٤١٠

(٣) كما قال وتبعه أبو البركات نقلاً عنه من غير تصريح . ومحمد مولاكم ههنا على أنه مصدر

- وإن كان يجوز أن يكون مولى مصدرًا - ليس بشيء ، وهو يقتضي تأويل المصدر باسم الفاعل

أو تقدير « ذات » قبله ، وهو تكلف . وما قاله في المعنى يصح على أن يكون « مولاكم » اسماً

وهو الكثير الشائع فيه . والمعنى : هي تتولاكم ، وقد أجاز الزخشي وأبو حيان .

(٤) هذا قول أبي عبيدة والقرءاء والمبرد والقرطبي وغيرهم .

(٥) كيف يستتب لك هذا وقد نصّ عليه هؤلاء جميعاً ؟! بل هو معروف ، قال المبرد : « ... المولى

الذي هو أحق وأولى » واستشهد بالآية ، فليس هو تفسير معنى على ما ذهب إليه أبو حيان

أيضاً . وقد جاء في شعر لبّيد :

مولى الخافة خلقها وأمامها

فسره ابن الأساري في شرح القصائد السبع ٥٦٦ ب « أولى الخافة » واستشهد بالآية ، وأجاز

أيضاً أن يكون تفسيره « ولي الخافة » أي موضع الخافة ، وهو قول النحاس في شرح القصائد

السبع ٤٠٨ ، وانظر اللسان ( ولي ) .

(٦) انظر الجواهر ٤١٦ - ٤١٧ ، وإعراب القرآن ٢٥٩/٢ - ٣٦٠ ، والحجة ٣٥٩/٤ - ٣٦٠ ، ومجمع

البيان ٢٣٦/٥ - ٢٣٧ ، والبيان ٤٢٢/٢ ، والبحر ٢٢٣/٨

(٧) قرأ بالتخفيف نفع وحسن عن عاصم ، وقرأ لاقور بالتشديد انظر السبعة ٦٢٦ ، والتيسير

٢٠٨ ، والنشر ٢٨٤/٢

(٨) في الأصل وي في كل موضع « يكون » ، والوجه ما أثبت - وإن كان التذكير جائزاً - لقوله

« مصدرية » . ولم تعجم في ب .

فأما من خفف فلا تكون مصدرية ، لأن ضميره<sup>(١)</sup> فاعل ﴿ نزل ﴾ ، فيكون في تقدير : والذي نزل من الحق . فلو جعلتها مصدرية لم يكن لها ضمير في ﴿ نزل ﴾ ، وهذا لا يجوز لأنه يبقى الفعل بلا فاعل .

[ قوله تعالى ] ﴿ إِنَّ الْمُسْدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا / يُضَاعَفْ لَهُمْ ﴾ [ ١٨ ]<sup>(٢)</sup>

قوله ﴿ وأقرضوا الله ﴾ اعتراض بين اسم « إن » والخبر<sup>(٤)</sup> . وجاز الاعتراض لأنه يسد الأول .

وإن شئت كان ﴿ وأقرضوا الله ﴾ عطفاً على ما في صلة اللام<sup>(٥)</sup> على تقدير : إن الذين تصدقوا وأقرضوا [ الله ]<sup>(٦)</sup> . ولا يكون ﴿ والمصدقات ﴾ مانعاً وفاصلاً<sup>(٧)</sup> بين الصلة والموصول ؛ لأنه أيضاً بمعنى : واللاتي تصدقن .

(١) يريد : ضمير « ما » . وتذكيره جائز ، لكن لو قال « ضميرها » كان أجود ، كما قال في السطر لذي يبه : « فلو جعلتها ... لم يكن لها ... » .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٦٢٢ ، ٦٨٤ - ٦٨٨ وفيه نقل طويل عن الحليبات لأبي علي ، وشرح المصباح اللوح ١/٢٨٨ و ١/٦٩ - ٢ ، والحجة ٣١٠/٤ - ٣١١ حم . وجمع البيان ٢٣٧/٥ ، والبيان ٤٢٢/٢ ، والبحر ٢٢٣/٨ ، والكشاف ٦٥/٤ ، والأصول ٣١١/٢ ، والخليبات ١٤١ - ١٥٣ ، والمجمع ٢٧٢/٥

(٤) هذا أحد قولي أبي علي في الحجة ، وهو المختار عنده في الحليبات ، وأجاره الناس بعده .

(٥) وهو قول الأخفش فيما عزاه إليه أبو علي ، وهو قول ابن السراج ، وأحد قولي أبي علي في الحجة ، وعنه أحد الناس . ولم يرتضه أبو علي في الحليبات ورده .

(٦) كان المؤلف في شرح المصباح قد تبع أبا علي في رد هذا القول لأنه لا يعطف على الموصول وقد بقي من صلتها شيء لأنه يكون صلاً بين الصلة وبعضها ، ونحن هذا رد أبو حيان هذا القول وهو يرد على الزمخشري الذي أخذ قوله من كلام أبي علي في الحجة وقد أجازه ثمة ورده في الحليبات .

وما ذهب إليه المؤلف هذا هو الصحيح فإن ﴿ والمصدقات ﴾ ليس فاصلاً بين الصلة والموصول لأنه في تقدير واللاتي تصدقن . والضمير في ﴿ وأقرضوا ﴾ يجمع للمصدقين والمصدقات كما جمعها قوله ﴿ يضاعف لهم ﴾ على التغليب . ولعل هذا ما أراده أبو علي في الوجه الذي أجازه في



ويمحور أن يكون قوله ﴿ والمُصَدِّقَات ﴾ بمعنى : مع المصدقات ، ويكون خبر « إن » <sup>(١)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> ﴿ وفي الآخرة عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ]

[ ٢٠ ]

= الحلييات ، وهو أن يكون المعطوف والمعطوف عليه أي الفاعلين والمفعولات بمنزلة الفاعلين ويعطف ﴿ وأقرضوا ﴾ على ذلك لأن معنى المصدقين والمصدقات بمعنى إن الناس المصدقين ، وعلى هذا الوجه حمل قول أبي الحسن .

(١) أجاز أبو علي في الحلييات أن يكون خبر « إن » غير مذكور جملة ﴿ وأقرضوا ﴾ معطوفة على ما تقدم ، وأجاز في ﴿ والمصدقات ﴾ وجهين : أحدهما أن تكون الواو بمنزلة « مع » على أن تكون قد سدت مسد خبر « إن » ، فهو . وإن كان متصفاً بالعطف على إن فإنه سد مسد الخبر فلا تحتاج مع ذلك إلى تقدير خبر كما لم تحتج إليه في قولك : أقائم الزيدان ... . والوجه الثاني أن تضر لـ « إن » خراً فيكون التقدير : إن المصدقين والمصدقات يفلحون أو مضاعف لهم ومحو ذلك مما ذكرناه به في التنزيل . وأجاز في قوله ﴿ يضاعف لهم ﴾ أن يكون صفة لـ . قرض « أو جملة مستأنفة .

وكلام المؤلف - وهو الوجه الأول الذي ذكره أبو علي - مني على قولهم « كل رجل وضعته » والتقدير : مع وضعته . فذهب الكوفيون إلى أن الخبر لم يحذف وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه ، ووافقهم أبو علي والمؤلف هنا في توجيه الآية . وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف والتقدير : كل رجل وضعته مقرونان ، وكان الحذف واحداً لقيام الواو مقام مع انظر الجمع ٤٣/٢ - ٤٤ ، والكتاب ١٥١/١

وقول المؤلف « ... ويكون خبر إن » وقوله في شرح اللمع « ويمحور أن يكون قوله وضعته في موضع الخبر » = غير دقيق فليس الخبر مضراً وإنما سدت الواو التي بمعنى مع مسده كما قال الكوفيون وأبو علي .

وهذا الذي قاله المؤلف في الآية متابعاً لأبا علي في أحد أقواله في الحلييات - وهو ما اختاره المؤلف في شرح اللمع - كلام صناعي لا يساعده المعنى بل لا معنى له فلا ينبغي كلام تمام من قوله « إن المصدقين والمصدقات » . ولم تتكلف هنا أيها الشيخ والخبر مذكور والمعنى عليه .

(٢) زيادة من ي و ب

(٣) انظر معاني القرآن للزجاج ١٣٥/٣ ، وجمع البيان ٢٣٩/٥ ، والبحر ٢٢٤/٨ ، وتفسير الطبري ١٣٤/٢٧ ، والقرطبي ٢٥٦/١٧ ، وجمع التفاسير ١٨٣/١٦

تقديره : وإما في الآخرة عذاب شديد وإما مغفرة من الله <sup>(١)</sup> .

قوله عز وعلا : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ١٢٢ ٣

يجوز أن يكون قوله ﴿ في الأرض ﴾ في موضع الجر محمولاً على لفظ ﴿ مصيبة ﴾ على تقدير : ما أصاب من مصيبة ثابتة في الأرض .

٦ ويجوز أن يكون محمولاً على موضعه مرفوعاً ، لأن موضعه رفع ، والتقدير : ما أصاب مصيبة ثابتة في الأرض .

٩ فيحتمل الوجهين أيضاً قوله ﴿ ولا في أنفسكم ﴾ . وجاز دخول « لا » للحاق النفي <sup>(٣)</sup> أول الكلام .

ويجوز أن يتعلق ﴿ في الأرض ﴾ بنفس ﴿ مصيبة ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وأما قوله ﴿ إلا في كتاب ﴾ <sup>(٥)</sup> ١٢٢

١٢ فهو في موضع الحال ، أي إلا مكتوباً <sup>(٦)</sup> ﴿ من قبل أن نبرأها ﴾ .

(١) أخذ هذا المعنى من الفراء . وعبارته : « ذكر ما في الدنيا وأنه على ما وصف ، وأما الآخرة فإما إما عذاب وإما حنة ، والواو فيه وأو بمنزلة واحدة ... » اهـ . وتابعه الطبري ، وذكره القرطبي . وفي هذا القول ما فيه من التكلف وجعل الواو بمعنى أو ، ولكل منها معنى هو له ولا ضرورة تدعو إلى ادعاء مجيء الواو بمعنى مع .

والواو على بابها من الجمع والمعنى واضح كل الوضوح أي وفي الآخرة عذاب شديد لأعداء الله ومغفرة من الله ورضوان لأوليائه وأهل طاعته ، عن مجمع البيان .

(٢) انظر الجواهر ١٣٧ - ٢٧٠ - ٢٧١ . والحجة ١٢٨/١ - ١٢٩ ومنها أخذ المؤلف ، والبيان ٤٢٣/٢ . والبحر ٢٢٥/٨ ، والتبيان ١٢١٠

(٣) إنما زيدت « لا » لدفع توهم إرادة الجمع .

(٤) أجاز أبو علي أن يكون ظرفاً لـ « مصيبة » ولـ « أصاب » . ولعل الثاني هو الوجه .

(٥) انظر الجواهر ٢٧١ - ٢٧٢ ، ومجمع البيان ٢٤٠/٥ ، والبيان ٤٢٣/٢ ، والبحر ٢٢٥/٨

(٦) كذا وقع في النسخ . وكذا في البيان الذي نقل عن المؤلف من غير تصريح ، والصواب « إلا مكتوبة » .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢٣ |

﴿ تأسوا ﴾ نصب بنفس « كي » واللام هنا جارة لدخولها على « كي » ،  
وليست « كي » ههنا هي الجارة ، لأن الجار لا يدخل على الجار .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ﴾ <sup>(٣)</sup> | ٢٥ |

﴿ ورسله ﴾ نصب بالعطف على الهاء في ﴿ ينصره ﴾ . ولا يكون منصوباً  
بـ ﴿ يعلم ﴾ لأنه يصير فصلاً بين الصلة والموصول <sup>(٤)</sup> : ألا ترى أن قوله  
﴿ بالغيب ﴾ من صلة ﴿ ينصره ﴾ : فلو نصب ﴿ ورسله ﴾ بالعطف على  
﴿ من ﴾ كان منصوباً بـ ﴿ يعلم ﴾ ، فلا يفصل بين ﴿ ينصر ﴾ وبين الجار .  
ومثله في المعنى ﴿ وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرُسُولَهُ ﴾ [ سورة الحشر ٨٠ ] .

٦

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> ﴿ لَيْتَلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ

فَضْلِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ] ٢٩ |

قالوا : التقدير : ليعلم أهل الكتاب أن لا يقدرّون على شيء من فضل الله .  
ف « لا » صلة زائدة <sup>(٧)</sup> .

١٢

(١) زيادة مني .

(٢) انظر شرح المع اللوح ١/١٢١ ، ومجمع البيان ٢٤٠/٥ ، والبيان ٢٢٤/٢ ، والبغداديات ٤٧ ،

١٣٠ ، والصريات ١٠ ، وابن يعيش ١٧/٧ ، والمغني ٢٤٢

(٣) انظر الجواهر ٦٤٧ ، وإعراب القرآن ٣٦٨/٣ ، ومجمع البيان ٢٤١/٥ ، والبيان ٢٢٤/٢

(٤) والفصل بين الصلة وللوصول لا يجوز ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦

(٥) زيادة مني و ب .

(٦) انظر الجواهر ١٣١ ، ١٣٤ - ١٣٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٥ ، ولفراء ١٣٧/٣ ، وإعراب

القرآن ٣٦٩/٣ ، والحجة ١٢٢/٨ ، ومجمع البيان ٢٤٢/٥ ، والبيان ٤٢٥/٢ ، والبحر ٢٢٩/٨ ، ومجاز

القرآن ٢٥٤/٢ ، والكتاب ١٩٥/١ ، ٤٨١ و ٣٠٦/٢ ، والمقتضب ٤٧/١ ، والأصول ٤٠١/١

و ٢١١/٢ ، ٢٥٩ ، ١٧٢/٣ ، والبغداديات ١٢٦ ، وابن يعيش ٢٨/٧ و ١٣٦/٨ ، وابن الشجري

٣٢١ ، ٣١٩/٢ و ٣٧٠

(٧) هذا قول الجميع . وقول المؤلف « صلة زائدة » جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة

للكوفيين والزيادة للبصريين ، انظر ما سلف من التعليق ص ٢٨

وقيل : ليست <sup>(١)</sup> بزائدة <sup>(٢)</sup> ، بل التقدير : لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدر محمد وأصحابه صلى الله عليه وعليهم على شيء من فضل الله . فالضمير في ﴿ يقدرون ﴾ ليس لأهل الكتاب ، و « أن » مخففة من الثقيلة ؛ ولهذا وصلت ب « لا » ؛ والمعنى : لئلا يعلم اليهود والنصارى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنين لا يقدرون على ذلك [ وإذا لم يعلموا أنهم لا يقدرون ] <sup>(٣)</sup> فقد علموا أنهم يقدرون عليه ، أي : إن آمنتم كما أمرتم آتاكم الله عز وجل من فضله فعلم <sup>(٤)</sup> ذلك أهل الكتاب ولم <sup>(٥)</sup> يعلموا خلافه .

وقال أبو سعيد السيرافي <sup>(٦)</sup> : إن لم تجعل « لا » زائدة جاز ، لأن قوله ﴿ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [ ٢٨ ] ﴿ لئلا يعلم أهل الكتاب ﴾ أي <sup>(٧)</sup> يفعل بكم هذه الأشياء ليتبين جهل أهل الكتاب ، وأنهم لا يعلمون أن ما يؤتيكم الله من فضله لا يقدرون على تغييره وإزالته عنكم . فعلى هذا لا تحتاج إلى زيادة « لا » .

(١) كان في النسخ : ليس . والصواب ما أثبت .

(٢) قال المؤلف في الجواهر ١٣٤ : ... و « لا » زائدة ، أجمعوا على هذا ، غير ابن بحر فإنه زعم أن الأولى ألا يكون في كلام الله تشوؤ وما يستغنى عنه « ثم ذكر عنه نحو ما ذكره هنا وقال : « وحمداً ابن بحر زيادة » لا ، على الشذوذ - جهل منه بقواعد العربية ، وليس كل من يعرف شيئاً من الكلام يجوز له التكلم على قواعد العربية ... » اهـ . وابن بحر هو محمد بن بحر أبو مسلم الأصماني ( ت ٣٢٢ هـ ) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٣٥/١٨

(٣) زيادة من الجواهر يستقيم بها الكلام .

(٤) في الأصل : ليعلم ، وهو خطأ صوابه من ب والجواهر . وقوله : « والمعنى لئلا ... » إلى آخر الكلام سقط من ي .

(٥) في الأصل : ولو ، وهو تحريف .

(٦) نقل المؤلف في الجواهر أيضاً كلام السيرافي وليس كتابه « شرح كتاب سيبويه » بين يدي . وما قاله السيرافي ظاهر التكلف . ولا يقوم به معنى . ولا أعرف كيف وقع هنا لأبي سعيد . ومن أين أتى بتفسير ﴿ لئلا يعلم ﴾ ب « ليتبين جهل أهل الكتاب » ؟

(٧) في الأصل و ي : أن . وهو تحريف صوابه من الجواهر .

## سورة المجادلة

قوله عز وعلا : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢ ]  
 ﴿ مَا ﴾ حجازية . وقراها المفصل [ عن عاصم ] <sup>(٢)</sup> ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾  
 برفع التاء <sup>(٣)</sup> فجعلها تميمية / .  
 ١/١٣٣

[ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [ ٣ ]  
 قال أهل الظاهر <sup>(٥)</sup> : المعنى : ثم يعودون إلى ما قالوا ، أي يعودون إلى قول  
 الكلمة التي قالوها أولاً من قولهم : أنت عليّ كظهر أمي ؛ فيوجبون تحرير الرقبة  
 إذا قالها مرة أخرى . قالوا : وهذا تحقيق العود الذي ذهب إليه المحققون من  
 الفقهاء والنحاة : أن المعنى في يعودون : يعزمون على الوطء <sup>(٦)</sup> . وتقدير

(١) انظر شرح المصباح للوح ٢/٤٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٩/٢ ، وإعراب القرآن ٣٧٢/٣ ، والحجة  
 ٣٦٢-٣٦٢/٤ حم ، ومجمع البيان ٣٤٦/٥ ، والبيان ٤٢٦/٢ ، والبحر ٢٣٢/٨

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر السبعة ٦٢٨ ، وشرح المصباح والحجة والبحر . وقراءة عاصم في رواية حفص وأبي بكر بكسر  
 التاء وهي قراءة باقي السبعة أيضاً .

(٤) انظر الجواهر ١٨١ ، ٦٨٢-٦٨٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٦ ، وللقرآن ١٣٩/٢ ، وإعراب  
 القرآن ٣٧٢/٣ ، والحجة ١١٠-١١٤ ، ومجمع البيان ٢٤٧/٥ ، والبيان ٤٢٦/٢ ، والبحر  
 ٢٣٢/٨ ، وتفسير الطبري ٨-٧/٢٨ ، والقرطبي ٢٨٠-٢٨٢/١٧ ، وابن كثير ٦٥/٨-٦٦ ، ومجمع  
 التفسير ١٩٦-١٩٨ ، والحلي ٣٠٤ ، والخصائص ٤١٠/٢ ، والمعني ٧٠٩-٧١٠ ، ٩٠٧

(٥) انظر المصادر السالفة . وعري هذا القول إلى بكر بن عبد الله الأشج وأبي العالية وأبي حنيفة  
 أيضاً . وعزاه أبو علي إلى أبي الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي .

(٦) هذا قول قتادة ومذهب أبي حنيفة وأصحابه ، ومالك في رواية عنه ، وهو معنى قول الأخفش  
 والفراء والزجاج وغيرهم . ولا أرى قريباً بين قول أهل الظاهر وقول المحققين من الفقهاء  
 والنحاة

الكلام<sup>(١)</sup> : ثم يعودون فتحري رقة لما قالوا . فاللام تبين<sup>(٢)</sup> لتحرير الرقة ، كقوله : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ سورة يوسف : ٢٠ ] وأخواتها<sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٦ ]

إن شئت كان جرّ ﴿ ثلاثة ﴾ بالإضافة ، ويكون « النجوى » مصدراً<sup>(٧)</sup> . وإن شئت كان جرّ ﴿ ثلاثة ﴾ على البدل<sup>(٨)</sup> من ﴿ نجوى ﴾ ، فيكون ﴿ نجوى ﴾ بمعنى متناجين<sup>(٩)</sup> ؛ أي : ما يكون من متناجين ثلاثة .

(١) هذا على المحكي عن الأخفش أن في الآية تقدماً وتأخيراً ، حكاة عنه النحاس وأبو علي وغيرهما . والذي في مطبوعة كتابه ليس على ذلك ، قال : « ... تم يعودون لما قالوا أن لا نفعله فيفعلونه ، هذا الظهار . يقول : هي علي كظهر أمي وما أشبه هذا من الكلام ، فإذا اعتق رقة أو أطعم مكيئاً عاد لهذا الذي قد قال إنه علي حرام ، فيفعله » اهـ . وما حكى عن الأخفش ردّه أبو حيان بأنه يفسد نظم الآية . وهو كما قال .

(٢) هذا تأويل المؤلف لما حكى عن الأخفش أن الآية على التقديم والتأخير . فلما تقدم الحار على المصدر وكان من صلتها لم يميز أن يتعلق به فجعلت اللام للتبين . والتقدير عند المؤلف : فالواجب تحرير رقة لما قالوا ، فحذف المبتدأ . وعلقه النحاس بالخبر المحذوف وتقديره : فعليه تحرير رقة لما قالوا . وكذا قدره الطبرسي والقرطبي ومن وافقهما . وكلا القولين حائز . وعلى تأويل النحاس تتعلق اللام بـ « يعودون » .

(٣) سلف الاستشهاد بالآية ٩٧٨ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .

(٤) نحو ﴿ إِنِّي لَكُمُ الْمُنَاصِحِينَ ﴾ [ سورة الأعراف : ٢١ ] ، ﴿ وَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ [ سورة الأنبياء : ٥٦ ] ، انظر ماسلف ١٢٧٦ والتعليق ثمة . (٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر الجواهر ٧٧ ، ومعاني القرآن للقرآن ١٤٠/٣ ، وإعراب القرآن ٢٧٥/٣ ، والحجّة ٣٦٤/٤ - ٣٦٥ خم ، ومجمع البيان ٢٤٩/٥ ، والبيان ٤٢٧/٢ ، والبحر ٢٣٥/٨ ، والبيان ١٢١٣

(٧) أجازة الفراء والنحاس وأبو علي وغيرهم .

(٨) وهو قول النحاس ومن وافقه . وهو صفة عند الفراء وأبي علي ومن وافقهما ، واختاره المؤلف في الجواهر . وأجاز العكيري وأبو حيان التوكيد .

(٩) على قياس قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى ﴾ [ سورة الإسراء : ٤١ ] عن أبي علي التقدير : هم ذوو نجوى . أو يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل . وقد سلف الكلام على آية سورة الإسراء في موضعها ٧١٩ ، والتعليق ثمة .

يدل على الأول قوله ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى ﴾ [ ٨ ] ، يعني المصدر ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ ﴾ [ ١٠ ] .

[ وقوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] [ ٨ ]

فإنه يجوز أن يكون المضاف محذوفاً ، كأنه : في قيل أنفسهم . أي فيما يقولونه بينهم ؛ فتكون « الأنفس » ههنا كقوله : ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾ [ سورة النور : ٦١ ] ، أي لیسلم بعضكم على بعض ، وكذلك [ قوله ] <sup>(٣)</sup> ﴿ يقولون في أنفسهم ﴾ أي يقول بعضهم لبعض : هذا المعنى <sup>(٤)</sup> .

وجوز أن يكون المعنى : أن ذلك اعتقادهم وأنهم لو تكلموا لقالوا هذا الكلام وإن لم يكن منهم قول <sup>(٥)</sup> ، كما أنشد أبو زيد <sup>(٦)</sup> :

حَنْتُ وَقَالَتْ نَبِيهَا حَتَّى مَتَى

(١) زيادة من ب . وقد أخلت ي بالكلام على هذه الآية .

(٢) انظر مجمع أنبياء ٢٥٠/٥ ، وتفسير الطبري ١١/٢٨ ، والقرطبي ٢٩٤/١٧ ، وابن كثير ٦٩/٨ ، ومجمع التفسير ٢٠٤/٦ . وابن سبيري ٣١٢/١ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) وكذا قال الطبرسي بإقلاً عنه من غير تصريح . وهو معنى قول البيضاوي والهازني والنسفي : يقولون فيما بينهم ( انظر مجمع التفسير ) .

(٥) ذكره الطبرسي أيضاً .

(٦) في نوادر ٢٥٨ ، وعنه في الإغفال ٣٥٢ وفيه « بنتها » . وهو تحريف ( وهو على الصواب في طبعة ) لدكتور محمد عبد القادر أحمد من النوادر ، ص ٦٠٤ . والنبج جمع ناب وهي الناقة المسنة . والبيت الذي بعده :

تُبَشِّرِي بِالرَّفَةِ وَلِمَاءِ الرَّوَى

فالنَّيِّبُ لا تقول ، ولكن المعنى أنها حال تقتضي أن تقول<sup>(١)</sup> هذا الكلام ،  
[ ف ]<sup>(٢)</sup> كذلك قوله ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

٣ قوله تعالى : ﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصَلَوْنَهَا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٨ ]

ابتداء وخبر ، و ﴿ يَصَلَوْنَهَا ﴾ حال من ﴿ جَهَنَّمُ ﴾ .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ قَبِيضُ الْمَصِيرِ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٨ ]

٦ جَهَنَّمُ ، فحذف الخصوص بالذم .

[ قوله تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٢١ ]

أجرى ﴿ كتب الله ﴾ مجرى القسم ، فأجاب بجوابه ، وأكد الضير<sup>(٩)</sup> في  
﴿ لأغلبن ﴾ فحمل عليه ﴿ رسلي ﴾ . ٩

(١) في الأصل « يكون » ولعل الصواب ما أثبت مر ب .

(٢) زيادة من ب .

(٣) بل الظاهر أن ذلك منهم من حديث النفس مضرين ذلك في قلوبهم ، تاله الشيخ الطباطبائي

في الميزان ١٨٧/١٩ ، وهو قول ابن الشجري وعليه ظاهر تفسير الطبري والقرطبي وابن كثير .

(٤) انظر إعراب القرآن ٣٧٦/٣ ، ومجمع البيان ٢٤٩/٥ ، والبيان ٤٢٧/٢

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر مجمع البيان ٢٥٠/٥ ، والبيان ٤٢٧/٢ . وكان في النسخ « وبئس » وهو خطأ .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٩٥٩-٩٦٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٢/٣ ، وإعراب القرآن ٣٨٣/٣ ، ومجمع البيان

٢٥٥/٥ ، والبيان ٤٢٧/٢ ، والبحر ٢٢٩/٨

(٩) العطف على الضير المرفوع لا يجوز عند البصريين إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة من الفصل

وطول الكلام ، وأجازه الكوفيون ، وقد سلف التعليق على هذا ٣٥٢



## سورة الحشر

قوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> وقبله

٣

﴿ مَا ظَنَنْتُمْ أَن يَخْرُجُوا ﴾ [٢]

فأوقع الناصبة للفعل المضارع بعدها في الأول ، وأوقع المشددة بعدها في الثاني ؛ لأن الظن يتردد بين الشك واليقين ، فيحمل مرة على باب العلم وأخرى على باب الشك والطمع والرجاء .

٦

ويرتفع قوله ﴿ حصونهم ﴾ بـ ﴿ مانعهم ﴾ لأن اسم الفاعل جرى مجرى خبراً لـ « أن » فيرفع ما بعده <sup>(٢)</sup> .

٩

وقول شارحيكم <sup>(٣)</sup> : إن ﴿ حصونهم ﴾ مبتدأ ، و ﴿ مانعهم ﴾ خبر مقدم <sup>(٤)</sup> = جهل منها بقواعد العربية . فشارحكم الأول ذكر هذا في قوله :

... فإني نافع لي قليلها <sup>(٥)</sup>

(١) انظر مجمع البيان ٢٥٦/٥ ، والبيان ٤٢٨/٢ . والبحر ٢٤٣/٨ ، والكشاف ٨٠/٤ ، والتبيان ١٢١٥ ، وما سلف ٥٨٤

(٢) على هذا إجماع البصريين والكوفيين ، انظر التعليق على هذا ٥٨٤

(٣) يريد شارحي أهل أصبهان . وكتب بهامش الأصل مانعته : « يعني أبا مسلم والمرزوقي » . وأبو مسلم هو محمد بن علي الأصبهاني ( ت ٥٩٩ هـ ) له في التفسير كتاب صخم ، والمرزوقي هو أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي الأصبهاني ( ت ٤٣١ هـ ) صاحب شرح ديوان الحماسة . وستأتي ترجمتهما في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٤) وهو ظاهر قول الزمخشري ، وأجازه المكبري .

(٥) سلف البيت ٥٨٤ وتخريجه ثمة . قال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ١٤٢٣ : « يجوز أن يرتفع قليلها بنافع ونافع خبر إن ... ويجوز أن يكون قليلها مبتدأ ونافع خبر له مقدم عليه » اهـ .

وشارحكم الثاني ذَكَرَهُ<sup>(١)</sup> في الآية في التفسير<sup>(٢)</sup> .

قوله عز وعلا : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾ [ ٨ ]<sup>(٣)</sup>

اللام من صلة قوله : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾ إلى قوله ﴿ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [ ٧ ] ثم قال : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فهو تبين<sup>(٥)</sup> لهؤلاء المذكورين قبل / .

١/١٣٣

[ وقوله ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ [ ٩ ]<sup>(٧)</sup>  
أي وقبلوا الإيمان ، فأضمر الفعل . وأبو علي<sup>(٨)</sup> يحمله على « تبوأ » في تقدير : تبوؤوا الدار ودار الإيمان .

[ وقوله ]<sup>(٩)</sup> : ﴿ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا ﴾<sup>(١٠)</sup>  
[ ٩ ]

(١) في الأصل : ذكر ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) لم ينته إلينا كتابه فيما أعلم .

(٣) انظر إعراب القرآن ٢٩٧/٣ ، ومجمع البيان ٢٦١/٥ ، والبحر ٢٤٦/٨

(٤) السياق ﴿ ... فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ [ ٧ ] لِلْفُقَرَاءِ ... ﴾ .

(٥) يريد أنه بدل ، والتبيين هو الغرض الذي من أجله أبدل الثاني من الأول . انظر ماسلف من التعليق على هذا ٦٨ . وقيل غير ذلك في الآية .

(٦) زيادة مي .

(٧) انظر الجواهر ٤٧٧ ، والحجة ١٩٠/٣ خم ، ومجمع البيان ٢٦١/٥-٢٦٢ ، والبيان ٤٢٨/٢ ، والبحر ٢٤٧/٨ ، والقرطبي ٢٠/١٨ ، ومجمع التفسير ٢٢٣/٦ ، والجمع ٢٤٤/٣

(٨) أجاز أبو علي أن ينصب الإيمان بفعل مضر تقديره : واعتقدوا الإيمان ، وأجاز أن يكون التقدير : « مواضع الإيمان » . وأجاز أيضاً أن يكون على طريق المثل كما تقول : تبوؤوا من بني فلان الصمم ، انظر الحجة . ونقل كلامه المؤلف في الجواهر ، وأفاد منه القرطبي أيضاً .

(٩) انظر الجواهر ٥٨ ، ومجمع البيان ٢٦٢/٥ ، والبحر ٢٤٧/٨ ، وتفسير الطبري ٢٨/٢٨ ، والقرطبي ٢٣/١٨ ، وابن كثير ٩٥/٨ ، ومجمع التفسير ٢٢٣/٦

قال<sup>(١)</sup> : التقدير : ولا يجدون في صدورهم مَسَّ حاجة من فَقَد ما أوتوا ، فحذف المضافين . وقد فعلوا ذلك كثيراً ، فكثرة فعلهم لسذلك مرَّهم عليه فاعتادوه ، حتى سهل عليهم وخفَّ على قلبهم ، فلم يجدوا له مَسًّا ، كما يجده الْمُحْتَجُّ الْمُدَّخِرُ .

[ وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ﴾<sup>(٢)</sup> ] ١٠  
قالوا : لما قال تعالى : ﴿ للفقراء المهاجرين ... وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ ﴾<sup>(٣)</sup>  
[ ٩-٨ ]

اختلج في صدر الفاروق رضي الله عنه : ما شأن الذين جاءوا من بعدهم ؟ هل يثبت لهم مثل ما أثبت للمهاجرين والذين تبوَّءوا الدار ؟ فنزلت ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وهو في موضع الجرّ . يحمل على قوله ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ ﴾ أي هذا الفيء للفقراء المهاجرين ... [ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ ] والذين جاءوا من بعدهم<sup>(٥)</sup> .

(١) الظاهر أنه يريد أبا علي الفارسي . وهذا القول ينصه في تفسير القرطبي . ولم يعزه إلى أحد . وإن أصب كلام أبي علي . وما قاله أبو علي هو معنى ما قاله الطبري وغيره أن المعنى : ولا يجدون في صدور حسداً مما أوتي المهاجرون من الفيء .

(٢) انظر إعراب القرآن ٣/٣٩٩ ، ومجمع البيان ٥/٢٦٢ ، والبحر ٨/٢٤٧-٢٤٨ ، وتفسير الطبري ٢٨/٣٠ ، والقرطبي ١٨/٢١ ، وابن كثير ٨/٩٨-١٠٠ ، ومجمع التماسير ٦/٢٢٥

(٣) لم أجد هذا الخبر . وقد روي عن عمر أنه قال : استوعبت هذه الآية المسلمين عامة . وليس أحد إلا له فيها حق ، ثم قال : لثنت عشت لياثين الراعي - وهو بسرو حير - نصيبه فيها ، لم يعرق فيها جبينه « اهـ .

(٤) هذا قول إسماعيل بن إسحاق القاضي والحسن والحافظ ابن كثير ومن وافقهم . وقيل : ولذين رفع بالابتداء ويقولون خبره . والجملة مستأنفة كما قالوا في ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يَحْيُونَ مِنْ هَاجِرٍ إِلَيْهِمْ ﴾ وهو قول الطبري . واختاره القرطبي وغيره ؛ وعليه لا يستحق فقراء القبيلىين مال الفيء . انظر كلامهم .

ويكون قوله ﴿ يقولون ربنا ﴾ في موضع الحال ، أي لهم في هذه الحالة  
الفيء [١] .

٣ وقوله من بعد : ﴿ لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنْ اللَّهِ ﴾ [١٣] (٢)  
أي من رهبة الله ، أي من رهبتهم الله (٣) ، فحذف .

[ قوله تعالى ] (٤) : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ (٥) [ ١٥ ]

٦ أي مثلهم كمثل الذين من قبلهم . وكذلك ﴿ كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ [ ١٦ ]  
أي مثلهم كمثل الشيطان ، فحذف المبتدأين .

[ قوله تعالى ] (٦) : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنْهِيَ فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا ﴾ (٧)

[ ١٧ ] ٩

﴿ عَاقِبَتُهُمَا ﴾ خبر ﴿ كان ﴾ مقدم ، و « أن » مع اسمها وخبرها في موضع  
الرفع اسم ﴿ كان ﴾ . وانتصب قوله ﴿ خالدين ﴾ على الحال من الضمير في قوله

(١) ما بين حاصرتين - وهو الكلام على الآية ١٠ بتمامه - زيادة من ب . وكان فيها في السطر ١٢ من  
الصفحة السابقة : للفقراء المهاجرين والذين جاؤوا ، فزدت ما بين حاصرتين ليقيم الكلام .  
(٢) انظر الجواهر ٩٣ ، وإعراب القرآن ٤٠٠/٣ ، ومجمع البيان ٢٦٣/٥ ، والبحر ٢٤٩/٨ ، وتفسير  
الطبري ٣١/٢٨

(٣) وقيل : من رهبتهم من الله ، وهما سواء .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر إعراب القرآن ٤٠١/٣ ، ومجمع البيان ٢٦٣/٥ ، والبيان ٤٢٨/٢ = ٤٢٩ ، والبحر ٢٥٠/٨

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر شرح المبع الموح ١/٣٢-٢/٣١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٨ ، وللغراء ١٤٧/٣ ، وإعراب  
القرآن ٤٠٢/٣-٤٠٣ ، والبيان ٤٢٩/٢-٤٣٠ ، والبحر ٢٥٠/٨ ، والمقتضب ٣٥٦/٢ و ٢٦٠/٣  
و ٣١٨-٣١٧/٤ ، والبصريات ٣٤٣ ، وابن الشجري ٢٠/٨ ، والمجمع ٣٤/٤

﴿ في النَّارِ ﴾ أي أنها ثابتان في النار خالدين فيها . وكرّر « في » كقولهم <sup>(١)</sup> :  
« زيدٌ في الدَّارِ قائمٌ فيها » ، وقد تقدم نظير هذا <sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) سلف الاستشهاد بهذه العبارة ٩٤٦ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة .  
(٢) يريد قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [سورة هود : ١٠٨] ، ولم يتكلم المؤلف على وجه الحال وتكرير « في » في كلامه عليها في موضعها ٥٩١-٥٩٢ ، وذكرها ص ٩٤٧ وأحال على ما تقدم أيضاً ، وذكرنا ثمة مصادر الكلام عليها .

## سورة الممتحنة

- قوله عز وجل : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١ ]
- الذي ذهب إليه أبو إسحاق <sup>(٢)</sup> أن التقدير : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي ﴾ فلا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء . ويكون قوله ﴿ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ﴾ في موضع الحال <sup>(٣)</sup> من الضمير في ﴿ لا تتخذوا ﴾ على تقدير : لا تتخذوهم أولياء مُلْقِينَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ .
- وقال قوم : بل الكلام تَمَّ عند قوله ﴿ أولياء ﴾ <sup>(٤)</sup> ثم قال ﴿ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ ﴾

(١) الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرِّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْصَدٍ مَرْصَدِي تَسْرُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ... ﴾ . انظر الجواهر ٣٥٢ ، ٤١٤ ، ٦٧٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٧/٣ ، ١٤٩ ، وإعراب القرآن ٤١١/٣ ، وجمع البيان ٢٦٩/٥ ، والبيان ٤٣٢/٢ ، والبحر ٢٥٢/٨ ، ومجاز القرآن ٢٥٧/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٤٦١ ، والكشاف ٨٩/٤ ، وتفسير القرطبي ٥٢/١٨ ، وإيضاح الوقف ٩٣٢

(٢) ليس كتابه بين يدي . وما قاله الزجاج هو قول الفراء وابن الأنباري ومن وافقهم . يريدون أن جواب الشرط محذوف لتقدم معناه فلا يتم الوقف على ما قبله .

(٣) وهو قول النحاس ومن وافقه ، وقيل صفة لأوليئاء ، عز الفراء وأجازه النحاس ومن وافقه . واعترض أبو حيان على هذين الوجهين بأن الحال والصفة قيدٌ وهم قد نهوا عن اتخاذهم أولياء مطلقاً ، وذذهب إلى أن الجملة بيان للموالة أو استئناف إخبار . فقال تلميذه السمين الحلبي : « لا يلزم ما قال لأنه معلوم من القواعد الشرعية فلا مفهوم لها البتة » اهـ عن منار الهدى ٢٧٩

(٤) أجاز هذا القول محمد بن عيسى الأصبهاني ونصير صاحب الكائني ، انظر القطع ٧١٩ ، والمكتفى ٥٦٣ ، ومنار الهدى ٢٧٩

على تقدير : أتلقون إليهم<sup>(١)</sup> ، فحذف الهمزة ، كما تقدم في قوله ﴿ وتلك نعمة ﴾<sup>(٢)</sup> [ سورة الشعراء : ٢٢٠ ] من أنَّ التقدير : أوتلك نعمة .

وانتصب قوله ﴿ جهاداً في سبيلي ﴾ لأنه مصدر في موضع الحال<sup>(٣)</sup> ، أي : إن كنتم خرجتم مجاهدين في سبيلي مبتغين لمرضاتي .

وكذا قوله ﴿ تسرون إليهم بالموودة ﴾ .

أي مُسرّين . والباء صلة<sup>(٤)</sup> ، أي تسرون إليهم الموودة .

[ قوله تعالى ] : ﴿ يُفَصِّلُ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٣ ]  
مُرتّباً<sup>(٦)</sup> للمفعول ، و ﴿ يُفَصِّلُ ﴾ مرتّباً للفاعل<sup>(٧)</sup> ، أي يفصل الله بينكم .

(١) تابعه على هذا الطبرسي وأبو البركات فاقلين عنه من غير تصريح ، وحذف همزة الاستفهام .  
يكن في الكلام « أم » لا يجوز إلا في الشعر كما نصّ عليه النحاس وقال : ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافاً ، وانظر ما سلف ٩٨٥ . وذهب غير المؤلف ومن وافقه إلى أن هذا إخبار مستأنف لا على جهة الاستفهام .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٨٥

(٣) وأجاز النحاس ومن وافقه أن يكون مفعولاً به أيضاً .

(٤) أي زائدة ، والصلة من عبارات الكوفيين ، انظر ما سلف ٢٨ . وقد ذهب إلى زيادته أبو عبيدة والفراء وابن قتيبة والنحاس وغيرهم . وأحاز الزخشي والقرطبي وأبو حيان أن تكون الباء للسبب والمفعول محذوف أي أحبار الرسول ﷺ .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر المجواهر ٢٠١ ، ٨١٥ ، والحجة ١٨٨/١ و ٣٦٩/٤ - ٣٧٠ خم ، ومجمع البيان ٢٦٨/٥ ، والبيان ٤٣٣/٢ ، والبحر ٢٥٤/٨ ، وابن الشجري ٢٥٩/٢ ، وما سلف ٤٨٣

(٧) أي مبنياً للمفعول وكذا قوله مرتّباً للفاعل أي مبنياً للفاعل ، انظر ما سلف ١٦٦

(٨) قرأه مبنياً للفاعل عاصم وحمزة والكسائي ، وقرأه الباقر مبنياً للمفعول . فقرأ حص ﴿ يُفَصِّلُ ﴾ مضارع فُصِّلَ بالتخفيف ، وقرأه حمزة والكسائي ﴿ يُفَصِّلُ ﴾ مضارع فُصِّلَ بالتشديد ، وقرأ ابن عامر ﴿ يُفَصِّلُ ﴾ مضارع فُصِّلَ بالتشديد ، وقرأه الباقر ﴿ يُفَصِّلُ ﴾ مضارع فُصِّلَ بالتخفيف . انظر السبعة ٦٣٢ ، والتيسير ٣١٠ ، والنشر ٢٨٧/٢

ومن قال ﴿ يُفْضَلُ ﴾ مرتباً للمفعول ، ف ﴿ بينكم ﴾ قائم مقام الفاعل ، ولم يرفعه لأنه جرى منصوباً في كلامهم <sup>(١)</sup> ، كقوله ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة الجن : ١١] .

[ قوله تعالى <sup>(٣)</sup> : ﴿ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ] [ ٤ ]  
استثناء من قوله ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ ﴾ [ ٤ ] أي أسوة ثابتة في سنته وأفعاله وأقواله إلا قول إبراهيم لأبيه ﴿ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٤ ] .

[ قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَتَقَسَّطُوا إِلَيْهِمْ ﴾ ] [ ٨ ]  
عدّاه بـ « إلى » حملاً على « تحسّنا » .

وقوله : ﴿ أَنْ تَبَرُّوهُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٨ ]  
في موضع الجر بدل <sup>(٨)</sup> من قوله ﴿ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ ﴾ [ ٨ ] ، كما أن قوله : ﴿ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ ﴾ [ ٩ ] بدل من قوله ﴿ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ ﴾ [ ٩ ] ، ومثله في الشعر <sup>(٩)</sup> :

(١) هذا قول الأخفش ووافقه أبو علي وأجازته الزجاج ومن وافقه ، وقيل نائب الفاعل ضمير المصدر ، انظر البحر .

(٢) سلف الاستشهاد بها ٤١٨ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة ، وانظر ٤٨٣

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩٩ ، وللغراء ١٤٩/٣ ، وإعراب القرآن ٤١٤/٣ ، ومجمع البيان ٢٦٩/٥ ، والبيان ٤٣٣/٢ ، والبحر ٢٥٤/٨

(٥) متصل ، وهو قول الغراء ومن وافقه ، وقيل منقطع ، وهو قول الأخفش والنحاس ومن وافقهما ، والمعنى : لكن قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك ، وأجاز القولين أبو حيان .

(٦) انظر شرح الباع اللوح ١/٢٣ ، وتفسير الطبري ٤٣/٢٨ ، والقرطبي ٥٩/١٨ ، ومجمع التماسير ٢٤٢/٦ . والسياق : ﴿ لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقَسَّطُوا إِلَيْهِمْ إِنْ اللَّهُ يَحِبُّ لِلْقَاسِطِينَ ﴾ .

(٧) انظر الجواهر ٥٨٢ ، وإعراب القرآن ٤١٦/٣ ، ومجمع البيان ٣٧٢/٥ ، والبيان ٤٣٣/٢

(٨) أجازته النحاس ومن وافقه ، وأجازوا أيضاً أن يكون مفعولاً له والتقدير : كراهة أن .

(٩) البيت من أبيات محمد بن يسير الرياشي في البيان والتبيين ٣٦٠/٢ ، والأغصاني ٤١/١٤-٤٢ ،



أَخْلَقُ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ [وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ] <sup>(١)</sup>  
 ألا ترى أن قوله « أن يحطى » في موضع الجر بدل <sup>(٢)</sup> من « ذي » أي :  
 أخلق بأن يحطى ذو الصبر بحاجته .

٣

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِتَانِ يَفْتَرِينَهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١٢ ]

١/١٣٤ إن شئت كان في موضع الحال من الضمير / في ﴿ يَأْتِيَنَّ ﴾ . وإن شئت كان  
 في موضع الجر صفة لـ ﴿ بهتان ﴾ .

٦

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ قَدْ يَتَّبِعُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَتَّبِعُ الْكُفَّارُ مِنْ  
 أَصْحَابِ الْقُبُورِ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١٣ ]

٩

أي : من يبعث أصحاب القبور <sup>(٦)</sup> ، فحذف المضاف .

وإن شئت كان التقدير : كما يتبع الكفار الذين هم من أصحاب القبور من

---

والشعر والشعراء ٨٧٩ ، وديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١١٧٣-١١٧٥ ، والتبريزي ٩٧/٣-٩٨ ،  
 وبعضها في معجم الشعراء ٣٥٣ . وهي بلا نسة في العتد ٦٩/١-٧٠ ، وعيون الأخبار ١٣٠/٣ ،  
 وفي ديوان الحماسة « محمد بن بشير » وهو تصحيف .

(١) زيادة من ي .

(٢) الذي عليه الناس في مثل هذا الموضع أن « بذي الصبر » متعلق بـ « أخلق » و « أن يحطى » في  
 موضع الفاعل . انظر للمقتضب ١٨٧٧/٤ ، وابن يعيش ١٥٠/٧ . وحاشية الصبان على الأشنوني  
 ~ ٢٤ ، والهمع ٦٠/٥ . وشرح الكافية ٣٠٩/٢

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) انظر التبيان ٤٣٤/٢

(٥) انظر الجواهر ٧٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٢/٣ ، وإعراب القرآن ٤١٩/٣ ، وجمع البيان  
 ٢٧٥/٥-٢٧٧ ، والبيان ٤٣٤/٢ ، والبحر ٢٥٩/٨ ، وتفسير الطبري ٥٣/٢٨ ، والقرطبي ٧٦/١٨ ،  
 وابن كثير ٣٢٩/٨ ، وجمع التفاسير ٢٤٩/٦

(٦) هذا معنى قول ابن عباس وقتادة والضحاك والحسن ، وأجازه الفراء وغيره .

الآخرة<sup>(١)</sup> . فيكون « مِنْ » تَبَيَّنًا للكفار . وعلى الأول مفعول ﴿ يَأْسُ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
ذكرهما أبو علي<sup>(٣)</sup> رحمة الله عليه .

---

(١) وهو قول مجاهد وعكرمة وابن زيد والكلبي ، وأجازوه القراء وغيره ، واختاره الطبري  
والنحاس .

(٢) في النسخ : يَأْسُوا ، وهو خطأ .

(٣) لم أصب كلامه .

## سورة الصف

قوله عز وجل : ﴿ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحْمَدٌ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٦ ]  
 ٣ ﴿ أحمد ﴾ أي قولنا أحمد <sup>(٢)</sup> ، ليكون الخبر هو المبتدأ . لا بد من هذا الإضمار .

[ قوله تعالى <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ] [ ٨ ]  
 ٦ على الإعمال بمعنى : يتم نوره - و ﴿ مُتِمُّ نُورِهِ ﴾ على الإضافة <sup>(٥)</sup> ، للتخفيف بحذف التنوين .

[ قوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تَوَّابُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ] [ ١٠-١١ ]

٩ (١) انظر الحجة ٢٧٢/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٧٩/٥ ، والبيان ٤٣٥/٢ ، ونقل عن المؤلف من غير تصريح .

(٢) تابعه صاحب البيان . والظاهر أن « أحمد » على هذا التقدير بدل من « قولنا » فحذف . والذي ذهب إليه أبو علي أن التقدير : « قول أحمد » فحذف المضاف ، قال أبو علي : « فأما قوله ﴿ اسمه أحمد ﴾ فـ « أحمد » عبارة عن الشخص ، والاسم قول ، والقول لا يكون الشخص ، وخبر الابتداء يقتضي أن يكون المبتدأ في المعنى ، فذلك على إضمار تقديره : اسمه قول أحمد ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه « اهـ . هذا كلامه رحمه الله وهو كما تراه ولا يكاد يقضى منه العجب ، فـ « أحمد » خبر لـ « اسم » وهو عين المبتدأ ، لأن « أحمد » ليس الشخص إنما هو ما دل عليه وكان علماً له .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٨٠٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٣/٢ ، وإعراب القرآن ٤٢٣/٣ ، والحجة ٢٧٢/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٧٩/٥ ، والبحر ٢٦٣/٨

(٥) قرأ ﴿ مِمَّ نوره ﴾ على الإضافة ابن كثير وحمة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقرن ﴿ مِمَّ نوره ﴾ على التنوين والإعمال . انظر السبعة ٦٣٥ ، والتيسير ٢١٠ ، والنشر ٢٨٧/٢

(٦) انظر الجواهر ٨١٢ ، ٩٦٥ ، وشرح المع اللوح ٢/١٢٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٣/٣-١٥٤ ، =

قال قوم : تقديره : أن تؤمنوا<sup>(١)</sup> ، لأنه تفسير<sup>(٢)</sup> ﴿تجارة﴾ أي التجارة هي أن تؤمنوا بالله . ومن قال بهذا القول ذهب في قوله ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [ ١٢ ] إلى أنه مجزوم لأنه جواب قوله ﴿هل أدلكم﴾<sup>(٣)</sup> . وهذا منهم خطأ : لأنه<sup>(٤)</sup> لو كان جوابه لكان التقدير : إن ذللتكم على تجارة يغفر الله لكم ، وقد دل كثيراً على الإيمان فلم يؤمنوا ولم يغفر لهم<sup>(٥)</sup> .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه<sup>(٦)</sup> من أن قوله ﴿تؤمنون﴾ بمعنى « آمنوا » فجاء ﴿يغفر لكم﴾ مجزوماً لأنه جواب « آمنوا » مدلول ﴿تؤمنون﴾ .  
[ قوله تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا﴾<sup>(٨)</sup> [ ١٣ ]

- 
- = وإعراب القرآن ٤٢٣/٣ ، ومجمع البيان ٢٨١/٥ ، والبيان ٤٣٦/٢ ، والبحر ٢٦٢/٨ ، والكتاب ٤٤٩/١ ، والمقتضب ٨٢/٢-٨٣ ، ١٣٥-١٣٦ ، والأصول ١٧٦/٢-١٧٧ ، والمسائل المنشورة ٧٢ ، وابن السجري ٢٥٩/١-٢٦٠ ، وابن يعيش ٤٨/٧ ، والغبني ٥٢٢ ، والهمع ٥٦/٤
- (١) وارتفع الفعل لأنه ليس معه أن . وهو دالٌّ على المصدر .
- (٢) فالجملة تفسيرية ، وقيل بدل ، وهو ظاهر قول الفراء والمبرد ومن وافقهما ، وقيل عطف بيان ، عن الأخفش علي بن سليمان ومن وافقه .
- (٣) وهو قول الفراء والمبرد وابن السراج ومن وافقهم .
- (٤) أخذ رده من أبي علي ، وأبو علي أخذه من الزجاج .
- (٥) لكن قيل إن يغفر جواب الاستفهام على تنزيل السبب وهو الدلالة منزلة السبب وهو الامتثال ، عن ابن هشام .
- (٦) انظر الكتاب ٤٤٩/١ ، والمصادر السالمة . وما ذهب إليه سيبويه هو مذهب الزجاجي وأبي علي ومن وافقهم .
- (٧) زيادة من ي وب .
- (٨) انظر الجواهر ٧١٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٩ ، والفراء ١٥٤/٣ ، وإعراب القرآن ٤٢٤/٣ ، ومجمع البيان ٢٨٢/٥ ، والبيان ٤٣٦/٢ ، والبحر ٢٦٢/٨-٢٦٤

أي : هل أدلكم على تجارة تنجيكم وعلى تجارة أخرى تحبونها<sup>(١)</sup> . ثم قال ﴿ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾ [ ١٣ ] أي هي نصرٌ من الله ، ف ﴿ نَصْرٌ ﴾ خبر ابتداء مضمر .

---

(١) هذا قول :الأخفش ومن وافقه ، قال أبو حيان : وضعف هذا القول لأن هذه الأخرى ليست مما دلَّ عليه إنما هي من الثواب الذي يعطيهم الله على لإيمان والجهاد بالنفس والمال . وأجاز المؤلف في الجواهر أن تكون في موضع رفع والتقدير : ولكم أخرى تحبونها ، وهو قول الفراء واختاره النحاس وغيره ؛ وعلى هذا يكون ﴿ نصر ﴾ بدلاً من ﴿ أخرى ﴾ .

## سورة الجمعة

قوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣ ]  
 قيل : هو نصب بفعل مضمر ، أي : ويعلم آخرين منهم <sup>(٢)</sup> .

٣

وقيل : هو عطف على قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ ﴾ [ ٢ ] وفي آخرين .

٦ و « مِنْ » في ﴿ مِنْهُمْ ﴾ للتبيين . وليست « مِنْ » التي تستعمل مع  
 « أَفْعَل » نحو : زيدٌ أفضل من عمرو ؛ لأن « مِنْ » تلك لا يجوز معها جمع  
 الاسم <sup>(٣)</sup> ؛ لا يقال : الزيدون أفضلون من عمرو ، ولأن قولهم « أَوَّل » و « آخِر »  
 وإن كنا أقفل لا يكاد يوجد استعمال « مِنْ » معها <sup>(٤)</sup> . ألا ترى أنهم قالوا : إذا  
 قلت : مررت بزيد ورجلي آخر = لا يقال معه : آخر منه .

٦

٩

[ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup>

[ ٥ ]

١٢

(١) انظر شرح البع اللوح ٢/١٣٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٥/٣ ، وإعراب القرآن ٤٣٧/٣ ، ومجمع البيان ٢٨٣/٥ ، والبيان ٤٣٧/٢ ، والبحر ٢٦٦/٨

(٢) لاجابة إلى إضمار فعل وفي الكلام مذكور يصح العطف عليه وهو قوله : ﴿ ... ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين . وآخرين ... ﴾ فهو معطوف على الهاء ولم في « يعلمهم » أي يعلمهم ويعلم آخرين ، وهو قول الفراء والنحاس وغيرها . وأجازوا أن يكون جرّاً عطفاً على ﴿ في الأميين ﴾ ، وهو الظاهر عند أبي حيان .

(٣) انظر ما سلف ٧٨ والمصادر ثمة .

(٤) انظر الكتاب ٤٥/٢-٤٦ ، والمقتضب ٢٤٦/٣-٢٤٧ ، ٢٤٠ ، واللمع ٢٦٠ ، وشرحه للمؤلف اللوح

١/١٣٤-٢ ، ولابن برهان ٤٥١ ، وابن يعيش ٣٤/٦ ، ٩٧

(٥) زيادة من ي و ب .

=

إن شئت كان المضاف محذوفاً<sup>(١)</sup> على تقدير : بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا . فيكون ﴿الذين﴾ في موضع الرفع لقيامه مقام المضاف المرفوع المحذوف .

٢

وإن شئت كان ﴿الذين﴾ في موضع الجر وصفاً لـ ﴿القوم﴾ ، والخصوص بالذم محذوف<sup>(٢)</sup> . والتقدير : بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله مَنَّهُمْ .

٦

قوله عز وعلّا : ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٨ ]  
[ قيل ] الفاء زيادة<sup>(٤)</sup> .

٩

وقيل : بل جاءت الفاء لأن «الذي»<sup>(٦)</sup> لما جرى وصفاً على اسم «إِنَّ» كان كأن اسم «إِنَّ» هو ، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد<sup>(٧)</sup> . وكما جاء ﴿إِنَّ

(٦) = انظر الجواهر ٦٨ ، وشرح اللمع اللوح ١/١٢٩ ، وإعراب القرآن ٤٢٨/٣ ، وجمع البيان ٢٨٣/٥ ، والبيان ٤٣٨/٢ ، والبحر ٢٦٧/٨ ، والإيضاح ٨٧-٨٨ ، وابن يعيش ١٣٨/٧ هذا أحد قولي أبي علي ومن وافقه .

(٢) وهو قول النحاس ، والتقدير عنده : «بئس مثل القوم ... هذا النمل» ، وهو ثاني قولي أبي علي ومن وافقه .

(٣) انظر الجواهر ٧٤٣ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٥٠ و ١/٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٥/٣-١٥٦ ، وإعراب القرآن ٤٣٩/٣ ، والحجة ٣١/١-٣٥ ومنها أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٢٨٧/٥ ، والبيان ٤٣٨/٢ ، والبحر ٢٦٧/٨ ، والكتّاب ٤٥٢/١ ، والمقتضب ٣٥٦/٢-٣٥٧ ، والأصول ١٦٨/٢ ، ١٩١-١٩٢ ، والمسائل المنثورة ٧٨ ، والخصائص ٣٢٤/٣-٣٢٥ ، وسر الصناعة ٢٦٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٤٢-٢٤٣ ، وابن الشجري ٢٣٦/٢ ، وابن يعيش ١٠١/١ و ٤/٢ ، ١٠ ، ٩٣

(٤) زيادة من ي وب .

(٥) وهو قول الأخفش والمازني ومن وافقهما .

(٦) في الأصل : الذين ، وهو خطأ .

(٧) فدخلت الفاء في خبر الموصول لتنزيله منزلة الشرط ، وهذا قول سيبويه والفراء والمبرد وابن السراج والنحاس وأبي علي ومن وافقهم .

٢/١٣٤ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ / ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ [سورة البروج : ١٠] فأدخل الفاء على الخبر = دخلت الفاء هنا أيضاً . إذ<sup>(٢)</sup> لا فرق في المعنى بين أن يقال : إنَّ الذي تفرون منه فإنه ملائكم ، وبين أن يقال : ﴿إنَّ الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم﴾ .

٦ وإذا تدخل الفاء في خبر « الذي » لأنه يتضمن معنى الجزاء<sup>(٣)</sup> . ألا ترى أنك إذا قلت « الذي يأتيني فله درهم » معناه : إن أتاني إنسان فله درهم ؛ فالدرهم مُسْتَحَقٌّ بالإتيان متوقف على وجود الإتيان ، كما يتوقف الجزاء على الشرط .

٩ فإن قلت : فإن هذا المعنى لا يصح في الآية ، لأن الموت ملاق لهم قرأوا أو لم يقرؤا ، فلا معنى للجزاء في الآية ؛ فوجب أن تكون الفاء زيادةً - قيل<sup>(٤)</sup> : إنَّ هذا وارد في حق من اعتقد أنَّ الفرار ينجيه من الموت . فقليل له ولأمثاله : إنَّ الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم . وقد جاء هذا المعنى مصرحاً [ به ]<sup>(٥)</sup> في قوله<sup>(٦)</sup> :

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَّةِ يَلْقَها  
وَلَسَوْ زَامَ أَسْبَابَ السَّاءِ يَسْلَمْ

(١) انظر شرح اللع اللوح ١/٥٢ ، والخواهر ٧٤٣ ، والحجة ٣٤/١ و ١٩٠/٢ ، والكتار ٤٥٣/١ .

وابن الشجري ٢٣٦/٢

(٢) في الأصل : أو ، وهو تحريف .

(٣) انظر ماسلف ١٩٥ ، ٣٤٨ - ٣٤٩ ، ٣٨٧ - ٣٨٨ ، والمصادر للذكورة ٤٤ .

(٤) هذا تعليل للمبرد ، وعنه أخذ ابن السراج وأبو علي وابن جني ، والمؤلف أخذ عن أبي علي .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) وهو زهير . د ( صنعة ثعلب ) ق ٥٥/١ ص ٣٥ ، و ( صنعة الأعم ) ق ٥٤/١ ص ٢٧ . وهو له

في معاني القرآن للفراء ٦/٢ ، والأصول ١٩١/٢ ، وإعراب القرآن ٨٢/٢ ، والمسائل المنثورة ٧٨ .

وسر الصناعة ٢٦٧ ، والخصائص ٣٢٤/٣ ، وشرح اللع لابن برهان ٢٤٢ ، وجمع البيان ٢٨٧/٥ .

وهو بلا نسبة في الحجة ٣٣/١ ، وشرح اللع اللوح ٢/٩٣ . وما في المتن رواية الأصمعي ، ورواه

ثعلب :

ومن هاب أسباب المنايا ينلنه ولو نال أسباب ...

فن لم يهب النية يلحقها أيضاً ولكنه قال هذا لمن يهاب لينجو ، عن الأصول .



[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ]

[ ١١١ ]

كُنِيَ عن الأول دون الثاني ، خلاف ما جاء في قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ  
الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ سورة التوبة : ٣٤ ]

٣

---

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٤٤٨ ، ٦١١ ، ٧٣٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨١ ، ولفراء ١٥٧/٣ ، وإعراب  
القرآن ٤٣٠/٣ - ٤٣١ ، ومجمع البيان ٢٨٩/٥ ، والبيان ٤٣٩/٢ ، والبحر ٢٦٨/٨ - ٢٦٩ ،  
وما سلف ٣٧

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٥١٦ - ٥١٧

## سورة المنافقين

قوله عز وجل : ﴿ كَانَتْهُمْ خَشَبٌ مُّسْنَدَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤ ]

و ﴿ خَشَبٌ ﴾ بالإسكان <sup>(٢)</sup> . ف « خَشَبٌ » من « خَشَبَةٍ » ك « بُذُن » من « بَذَنَة » . والتثنية مثل « أُسَد » و « أُسْد » <sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ

وَأَكُنْ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١٠ ]

جزم ﴿ أَكُنْ ﴾ بالحمل على موضع ﴿ فَأَصْدَقَ ﴾ لأن موضع الفاء مع الفعل جزم <sup>(٦)</sup> . وقد تقدم هذا <sup>(٧)</sup> .

(١) انظر ممالي القرآن للأخفش ٥٠١ ، وللفراء ١٥٨/٣ - ١٥٩ ، وإعراب القرآن ٤٣٤/٣ - ٤٣٥ ، والحجة ٣٧٥/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٩٠/٥ ، والبيان ٤٤٠/٢ ، والبحر ٢٧٢/٨ ، والكتاب ١٧٧/٢ ، وابن يعيش ٢٢/٥

(٢) قرأ بالإسكان أبو عمرو والكسائي وقنبل عن ابن كثير ، انظر السبعة ٦٣٦ ، والتيسير ٢١١ ، والنشر ٣٨٧/٢ ، ٢١٦

(٣) انظر ماسلف ٣٠١

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر الجواهر ٦٣٠ ، ٩٣٠ ، وشرح الصع اللوح ٢/١٣٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٢ ، وللفراء ١٦٠/٣ ، وإعراب القرآن ٤٢٨/٣ - ٤٤١ ، والحجة ٣٧٦/٤ خم ومنها أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٣٩٣ - ٣٩٢/٥ ، والبيان ٤٤١/٢ ، والبحر ٢٧٥/٨ ، والكتاب ٤٥٢/١ ، والمقتضب ٣٣٩/٢ و ١١٧/٤ ، ٣٧١ ، والأصول ١٨٥/٢ ، والعضديات ٨٩ - ٩٠ ، والخصائص ٤٢٤/٢ ، وابن الشجري ٢٨٠/١ ، وابن يعيش ١١٠/٢ و ٥٦ - ٥٥/٧ و ٦٩/٨ ، ٦٩ ، ١٤٤ و ١٠٦/١٠ ، والمغني ٥٥٣ ، ٦٢٠

(٦) لأن « لولا » هنا للأمر والتحضيض ، ولو لم تدخل الفاء لقليل : أَصْدَقُ ، فكأنه قال : أخري أَصْدَقُ .

(٧) انظر ماسلف منه ١٩٣ ، ٤٨٨

ومن قال <sup>(١)</sup> : ﴿ وَأَكُونَ ﴾ حَمَلَهُ عَلَى لَفْظٍ ﴿ فَأَصْدَقَ ﴾ لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى  
اللفظِ عِنْدَهُمْ أَحْسَنُ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ إِذْ لَمْ يَظْهَرْ فِي الْمَوْضِعِ إِعْرَابٌ ،  
وما لا يظهر جرى عندهم مجرى المطرَحِ المرفوض . ألا ترى مثلاً « تَارِ » في  
التسمية كيف يخالف « قَدَمَ » و « فَخِذَ » <sup>(٢)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْساً إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ﴾ <sup>(٤)</sup>

[ ١١ ]

﴿ نَفْساً ﴾ واحدة في معنى الجمع . ولهذا حمل يحيى عن أبي بكر الباءَ عليها في  
قوله ﴿ وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١١ ] .

(١) وهو أبو عمرو وحده ، وقرأ الباقيون ﴿ وَأَكُن ﴾ . انظر السبعة ٦٢٧ ، والتيسير ٢١١ ، والنشر ٣٨٨/٢

(٢) قدم وفخذ إذا سمي بهما لم يصرفا ، انظر ما سلف ١٢٠٤ والتعليق هناك . وفي ب : « قدماً وفخذاً » أعربا لأنه لم يرد بهما هنا التسمية وإنما أريد اللفظ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الحجة ٢٧٧/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٩٢/٥ ، والبحر ٢٧٥/٨ ، وتفسير القرطبي ١٢١/١٨

(٥) نص ابن مهران في البسيط ٤٢٧ أن ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ بالياء قراءة يحيى عن أبي بكر عن عاصم . ولم يذكر غيره اختلافاً عن أبي بكر فنصوا أنها قراءة أبي بكر . انظر السبعة ٦٣٧ ، والتيسير ٢١١ ، والنشر ٣٨٨/٢ . وقرأ الباقيون بالتاء .

وما قاله المؤلف هو قول أبي علي . وقيل من قرأ بالياء خص الكفار بالوعيد ويحتل العموم ، عن أبي حيان ، وقيل على الخبر عن مات وقال هذه المقالة ، عن القرطبي .

## سورة التغابن

قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾<sup>(١)</sup>

[ ٢ ] ٣

قيل : فنكم كافر به مع علمه بخلقه إياه<sup>(٢)</sup> . ألا ترى قوله<sup>(٣)</sup> ﴿ وَلئن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [ سورة الزخرف : ٨٧ ]

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَصَوَّرَكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٣ ] ٦

قيل : صوّر أياكم<sup>(٦)</sup> ، فخطبهم بما فعل بأبيهم .

﴿ فَأَحْسَنَ صَوَرَكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٣ ]

في للنظر ، ولا عبرة بقبيح الصورة لقلته إذا عورض بحسن الصورة<sup>(٧)</sup> . ٩

وقيل : فأحکم صورکم ، عن السُّنِّي<sup>(٨)</sup> .

(١) انظر مجمع البيان ٢٩٧/٥ ، والبحر ٢٧٦/٨-٢٧٧ ، وتفسير الطبري ٧٧/٢٨-٧٨ ، والقرطبي

١٣٢/١٨ ، وابن كثير ١٦١/٨ ، ومجمع التفاسير ٢٧٧/٦

(٢) لم أجده هذا القول . وقيل : فنكم كافر لم يقر بأن الله خلقه ومنكم مؤمن مقر بأن الله خلقه ،

وهو الظاهر ، عن الزجاج ، وقيل غير ذلك .

(٣) في الأصل : في قوله ، وهو خطأ .

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر مجمع البيان ٢٩٧/٥-٢٩٨ ، والبحر ٢٧٧/٨ ، وتفسير الطبري ٧٨/٢٨ ، والقرطبي ١٣٤/١٨ ،

وابن كثير ١٦١/٨-١٦٢ ، ومجمع التفاسير ٢٧٨/٦

(٦) هذا معنى قول ابن عباس ومقاتل وغيرها أنه يعني آدم عليه السلام . وكان في الأصل : إياكم ،

وهو تصحيف .

(٧) انظر مجمع البيان ، وقيل غير ذلك .

(٨) لم أجده عنه . ونحو هذا القول في تفسير الخازن ( انظر مجمع التفاسير ) .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَتَقَالُوا لَا بَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ ] ١٦ |

كنى عن البشر بالجمع لأنه يقع على الواحد والجمع ، قال : ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ [ سورة يس : ١٥ ] ، وقال : ﴿ أَبَشَرًا مِمَّنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾ [ سورة القمر : ٢٤ ]

٣

﴿ فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا وَأَسْتَغْنَى اللَّهُ ﴾ ١٦ |

أي وتولَّوْا عن الطاعة ، واستغنى الله عن طاعتهم <sup>(٢)</sup> .

٦

قوله عز و علا : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَّنْ يُبْعَثُوا ﴾ ١٧ |

تقديره : أنهم <sup>(٣)</sup> لن يبعثوا . فسدت الجملة بما [ جرى ] <sup>(٤)</sup> فيها من ذكر

١/١٣٥

الحديث والمحدث عنه <sup>(٥)</sup> = عن المفعولين / : كما جرى في قوله ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ

٩

يُتْرَكُوا ﴾ [ سورة العنكبوت : ٢ ] . ولما كانت « لن » في ﴿ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ دليل

الاستقبال تعينت « أَنْ » قبلها لأحد القبيلين دون الآخر الناصب للمضارع ، لأنَّ

« لَنْ » ينعه من ذلك <sup>(٦)</sup> .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٠١ . وإعراب القرآن ٤٤٥/٣ ، وجمع البيان ٢٩٨/٥ ، والبيان ٤٤٢/٣

(٣) انظر مجمع البيان ٢٩٨/٥ ، وتفسير الطبري ٧٨/٢٨ ، والقرطبي ١٣٥/١٨ ، وابن كثير ١٦٢/٨ . وجمع التفسير ٢٧٩/٦

(٤) أي لم يقبلوا الإيمان وأعرضوا عما دعاهم إليه رسلم واستغنى الله عنهم وعن طاعتهم وإيمانهم ، انظر تفسير الطبري وغيره .

(٥) انظر إعراب القرآن ٤٤٥/٣ ، وجمع البيان ٢٩٨/٥ ، والبيان ٤٤٢/٣

(٦) ف « أَنْ » مخففة من الثقيلة ، انظر ما سلف من التعليق عليها ٧٨٢

(٧) يريد بالمحدث عنه اسم أنَّ المضمر ، والحديث هو خبرها وهو جملة ﴿ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ . والذي سدَّ سدَّ للمفعولين هو المصدر للؤول من أنَّ وصلتها بالجملة .

(٨) أي أنَّ « لن » ينفع « أَنْ » ، من أنَّ تكون ناصبة للفعل .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثْنَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٧

٣ إن قيل : مامعنى اليمين على شيء قد أنكروه ؟ = فإن ذلك يجوز لأن التهديد به أعظم موقعاً في القلب ، وكأنه قيل لهم : الذي تنكرونها كائن لا محالة والله ليقعن .

قوله عز وعلا : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُكُم لِيَوْمِ الْجَمْعِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ١٩

٦ مرفوعاً هو المشهور .

٩ وروى عباس عن أبي عمرو ﴿ يوم يجمعكم ﴾ بالإسكان <sup>(٤)</sup> ، كما روى ﴿ إنما نطعمكم لوجه الله ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة الإنسان : ١٠ ] . وهذا لكثرة الحركات المتوالية . وقد جاء في بيت جرير <sup>(٦)</sup> :

سَيُرَوِّا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَاؤُ مَنَزِلُكُمْ وَنَهْرٌ تَبْرَى وَلَا يَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ

[ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> ] ١٦

(١) زيادة مني .

(٢) انظر تفسير النسفي ( مجمع التفاسير ٢٧٩/٦ ) وأخذ عن اللؤلؤ من غير ما تصريح .

(٣) انظر الحجة ٦٢/٢ - ٦٤ و ٣٧٨/٤ خم ، والبيان ٤٤٢-٤٤٣ ، والبحر ٢٧٨/٨

(٤) انظر السبعة ٦٣٨ . وروى عن أبي عمرو بالاختلاس ، وهو الصحيح عنه فيما ذهب إليه أبو علي وغيره ، انظر ما سلف ٤٤

(٥) انظر السبعة ٦٦٣

(٦) د ، ق ٢/٨٧ جـ ٤٤١/١ . وهو له في الحجة ٣٧٨/٤ خم ، والخصائص ٧٤/١ ، والمخصص ١٨٨/١٥ ،

والسمط ٥٢٧ ، والأغاني ٢٥٧/٣ ، والخزاة ٢٧٩/٢ . وهو بلا نسبة في الخصائص ٣١٧/٢ ، والبيان ٤٤٣/٢ ، والجواهر ٨٤٣ ( قطعة منه ) . أراد تعرفكم ، فأسكن الفاء لكثرة توالي الحركات ضرورة .

وكلهم رواه « تعرفكم » بالثاء ، وكلاهما صحيح . ورواية الديوان والأغاني « فلم تعرفكم » ورواية السمط « فما تدريكم » ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر الجواهر ٢٠ ، وإعراب القرآن ٤٤٨/٣ ، ومجمع البيان ٣٠١/٥ ، والبيان ٤٤٣/٢ ، والبحر

مثله ﴿ فَأَمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [سورة النساء : ١٧٠] ، و ﴿ أَتَتْهُمُ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [سورة النساء : ١٧١] ، وقد ذكرناه في موضعه<sup>(١)</sup> .

---

(١) ص ٢٢٢ ، وهو منصوب بفعل مضمحل تقديره : وأتوا خيراً لأنفسكم ، وهو قول الخليل وسيبويه ، وقيل وأنفقوا إنفاقاً خيراً لأنفسكم ، وهو مذهب الفراء ، وقيل غير ذلك ، انظر للصادر السالفة .

## سورة الطلاق

قوله عز وعلا : ﴿ وَاللَّائِي يَئُسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ  
أَرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤ ]

تقديره : واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر <sup>(٢)</sup> ، فحذف الجملة . قال <sup>(٣)</sup> :  
فإذا جاز حذف الجملة بأسرها جاز حذف بعضها . يقول : إذا جاز حذف الجملة في  
الآية جاز حذف « منه » في قولك : ( السمن منوان بدرهم ) <sup>(٤)</sup> وأنت تريد :  
منه .

فلا تقس حذف « فيه » من قوله ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ  
شَيْئًا ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة البقرة : ٤٨ ] على حذف « منه » لأن حذف « منه » جاء في  
الخبر <sup>(٦)</sup> ، وحذف الجملة التي هي خبر بأسرها جائز ، فلا يجوز من أجل هذا  
حذف « فيه » من الصفة ؛ لأن الصفة لم تحذف كما حذف الخبر <sup>(٧)</sup> . ولعمري إن

(١) انظر شرح المجمع الموح ٢/٣٤ ، والجواهر ٣١١ ، ومعاني القرآن للقراء ١٦٢/٢ ، وإعراب القرآن  
٤٥٢/٣ - ٤٥٤ ، وجمع البيان ٣٠٣/٥ ، والبيان ٤٤٤/٢ ، والبحر ٢٨٤/٨ ، والإيضاح ٤٥ ،  
وابن الشجري ٣٢١/١ ، وابن يعيش ٩٢/١ ، وللغني ٨٠٢ ، ٨٠٥ .

(٢) هذا قول أبي علي ومن وافقه ، ولم يقدره الفراء ولا النحاس . وزعم أبو حيان ووافقه ابن هشام  
أن الأولى أن يقدر الخبر مفرداً أي : واللائي لم يحضن مثل أولئك أو كذلك . وليس هنا بشيء  
بل الأولى ما قاله أبو علي .

(٣) يريد أبا علي الفارسي ، انظر الإيضاح ٤٤ - ٤٥ .

(٤) انظر الإيضاح ٤٤ ، والمصادر التي أحلنا عليها في ذكر هذه العبارة ٢٧٢

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٨ - ٣٩

(٦) سلف التعليق على هنا ٢٧٢

(٧) انظر ما سلف من الكلام على حذف الجار والمجرور من الصفة . وفي الأصل : لأن الصفة لم  
يحذف ، وهو تصحيف .



حذف الصفة جاء أيضاً وإن قل ، نحو ﴿ وَأَوْتَيْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾<sup>(١)</sup> [سورة  
النمل: ٢٣] ، أي من كل شيء يؤتاه<sup>(٢)</sup> ، ونحو ذلك في مواضع معدودة . فهذا  
نكتته في « الإيضاح » شرحتها هنا ، وكأنه يكلم أبا الحسن في هذا<sup>(٣)</sup> .

٣

قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ  
فَحَاسِبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُكَرًا ﴾<sup>(٤)</sup> [٨]

٦

قال الفراء<sup>(٥)</sup> : في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير : وعذبناها عذاباً نكراً في  
الدنيا وحاسبناها حساباً شديداً في الآخرة .

[قوله تعالى]<sup>(٦)</sup> : ﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا . رَسُولًا ﴾<sup>(٧)</sup>

٩

[١٠-١١]

﴿ رَسُولًا ﴾ ينتصب بـ « ذِكْر »<sup>(٨)</sup> كما انتصب قوله ﴿ يَتِيمًا ﴾<sup>(٩)</sup> [سورة

(١) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠٠٦

(٢) كان في النسخ « يؤتاه » ، والوجه ما أثبت من كلامه فيما سلف ١٠٠٦ ، أي يؤتى للرأفة .

(٣) لأن أبا الحسن قاس الحذف في الصفة على الحذف في الخبر ، انظر معاني القرآن له ٨٨-٨٩ ،  
وما سلف ٣٩

(٤) انظر الجواهر ٧٢٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٤/٣ ، وإعراب القرآن ٤٥٦/٣ ، ومجمع البيان  
٣٠٩/٥ ، والبحر ٢٨٦/٨ ، وتفسير الطبري ٩٧/٢٨ ، والقرطبي ١٧٣/١٨ ، ومجمع التفسير ٢٩٤/٦

(٥) في معاني القرآن له ١٦٤/٣ ، ووافقه النحاس وغيره . وقيل : الحساب والعذاب في الدنيا وقيل  
في الآخرة . وقيل : الحساب في الدنيا والعذاب في الآخرة .

(٦) زيادة من ي وب .

(٧) انظر الجواهر ٤٦٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٤/٣ ، وإعراب القرآن ٤٥٧/٣ ، ومجمع البيان  
٣١٠/٥ ، والبيان ٤٤٤/٢-٤٤٥ ، والبحر ٢٨٦/٨ ، والكشاف ١٢٣/٢ ، والتبيان ١٢٢٨ ، وتفسير  
الطبري ٩٨/٢٨ ، والقرطبي ١٧٣/١٨ ، وإيضاح الوقف ٩٣٩ ، والقطع ٧٣١-٧٣٢ ، والمكتفى  
٥٧٤-٥٧٥ ، ومنار الهدى ٢٨٣-٢٨٤ ، والإيضاح ١٥٥-١٥٦

(٨) أجازته الزجاج ومن وافقه ، واقتصر عليه أبو علي في الإيضاح .

(٩) الآية ﴿ ... أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيمًا ﴾ . وسيأتي الكلام عليها في موضعها ١٤٥٦ . ولم  
يتكلم المؤلف ثمة على انتصاب ﴿ يتيمًا ﴾ فانظر للصادر هناك .

الب: ١٥] بـ « إطعام » ، و ﴿ شَيْئاً ﴾ <sup>(١)</sup> [سورة النحل : ٧٣] بـ « رزق » .  
وإن شئت كان نصباً بفعل مضمر على تقدير : وأرسل رسولاً <sup>(٢)</sup> .

وإن شئت كان بدلاً من « ذكر » على تقدير حذف مضاف ، أي قد أنزل الله إليكم ذا ذكر رسولاً . فحينئذ يفسر ﴿ ذكراً ﴾ إما بالوحي وإما بالشرف <sup>(٣)</sup> ، كقوله : ﴿ وإِنَّ لِّذِكْرِكَ ﴾ [سورة الزخرف : ٤٤] أي شرف لك .

[قوله تعالى] <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ١٢ ]  
حَمَلَ نصبه أبو علي <sup>(٦)</sup> على إضمار فعل ، أي ومن الأرض خلقَ مثلهنَّ . وإنما لم يحمل على ﴿ خَلَقَ ﴾ المتقدم <sup>(٧)</sup> فيما زعم ، لأنه يحصل الفصل بين واو العطف والمعطوف : قال : وقد كره [ ذلك ] <sup>(٨)</sup> سيبويه ونصَّ عليه في باب القسم ، قال : ولهذا زَغِبَ من زَغِبَ عن النصب ، فقرأ ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ فرفعه <sup>(٩)</sup> بالظرف <sup>(١٠)</sup> كرفع ﴿ قِنُونٌ ﴾ بقوله ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ ﴾ <sup>(١١)</sup> [ سورة

٢/١٣٥

الأنعام : ٩٩ ] . /

١٢

(١) الآية : ﴿ ويعبدون من دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئاً ﴾ . وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٦٩٢-٦٩٣

(٢) وهو قول الكسائي ، وأجازه الزجاج والنحاس وغيرهما .

(٣) ذكره الطبرسي والزنجشيري والقرطبي وأبو حيان . والظاهر أن الذكر هو الرسول فيكون ﴿ رسولاً ﴾ بدلاً من ﴿ ذكراً ﴾ ، وهو قول الطبري ، قال : « فتأويل الكلام إذا قد أنزل الله إليكم يا أولي الألباب ذكراً من الله لكي يذكركم به وينبهكم على خطيئكم من الإيمان بالله والعمل بطاعته رسولاً يتلو عليكم آيات الله » اهـ . وقيل غير ذلك . (٤) ريدة من ي و ب .

(٥) انظر الجواهر ٦٧٧-٦٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٥/٣ ، وإعراب القرآن ٤٥٨/٣ ، وجمع البيان ٣١٠/٥ ، والبيان ٤٤٥/٢ ، والبحر ٢٧٨/٨ . وسياق الآية ﴿ الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ﴾ .

(٦) لم أصب كلامه .

(٧) ظاهر قول الفراء والنحاس أنه محمول على ما قبله ، وبه قال الزنجشيري .

(٨) الرفع قراءة شاذة تروى عن لأفضل عن عاصم وعصمة عن أبي بكر ، انظر البحر .

(٩) وافق أبو علي هنا مذهب الأخفش والكوفيين في ارتفاع الاسم بالظرف ، لأنه لم يمر في اللواضع =

قلتُ : وهذا الذي ذكر سيبويه في القسم قوله <sup>(١)</sup> : « والله لأتيتنك ثم لأقتلنك » ، وزعم أنه لا يجوز الجرّ في قوله : « ثم لأقتلنك الله » ، لأن « ثم » يقوم مقام الجار ، فقال : والفصل بين الجار والمجرور لا يجوز ، وجوّز النصب فيه فقال : لم يكن فيه إلا النصب . فالمكروه هو جرّ الاسم لانصبه <sup>(٢)</sup> . فلا أدري من أين أتى أبو علي في هذا .

= التي إذا جرى فيها رفع ما بعده في مذهب البصريين ، انظر ما سلف من التعليق على المذهبين في ارتفاع الاسم بالطرف ١٣

(١٠) سياق الآية : ﴿ ومن النخل من طلعها قنوان دانية ﴾ . وقد سلف الكلام عليها في موضعها ٤٢٠ . وارتفاع قنوان بـ « من النخل » وافق فيه أبو علي الكوفيين من وجهين أولهما ارتفاع الاسم بالطرف في غير المواضع التي إذا جرى فيها رفع ما بعده . والثاني أنه اعمل العامل الأول ، والبصريون يعملون الثاني وهو قوله ﴿ من طلعها ﴾ ، انظر ما سلف .

(١) في الكتاب ١٤٦/٢ ، وانظر ما سلف ٥٨٠

(٢) نص كلام سيبويه في ذلك هو ذا : « ... وإذا قلت : والله لأتيتنك ثم لأضربنك الله فأخرته لم يكن إلا النصب لأنه ضم الفعل إلى الفعل ثم جاء بالقسم له على حدثه ولم يحمله على الأول ... ويدللك على أنه إذا قال : والله لأضربنك ثم لأقتلنك الله فإنه لا ينبغي فيها إلا النصب - أنه لو قال مررت بزيد أول من أمس وأمس عمرو كان قبيحاً خبيثاً لأنه فصل بين المجرور والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجار كما أنه لفصل بين الجار والمجرور كان قبيحاً » اهـ . وعلى أن سيبويه لم يذكر في الفصل بين الواو والمعطوف للنصب ولا المجرور شيئاً فقاسها أبو علي عليه فلم يجزه إلا في الشعر ، وهو مذهب الكسائي والقراء . فليس فيما نقلناه من كلام سيبويه شاهداً للفصل بين الواو والمعطوف للنصب ، لأن المنصوب - وهو لفظ « الله » - ليس معطوفاً على ما قبله ، وإنما المعطوف الفعل ، ونصب لفظ « الله » بعد حذف الجار فوصل إليه الفاعل وهو الحلف . وليس فيه أيضاً شاهداً لأبي علي في قياس المنصوب على المجرور لأنه ليس من هذا الباب ، والله أعلم . وقد سلف التعليق على الفصل بين الواو والمعطوف ٩٩

## سورة الْمُتَحَرِّمِ (٥)

قوله عز وجل : ﴿ عَرَفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَن بَعْضٍ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٣ ]

٢ بالتخفيف والتشديد <sup>(٢)</sup> . فن شدد فـالـعنى : عَرَفَهَا بعض الحديث وأغضى عن بعض . وهو أنه صلى الله عليه وآله أراد تطييب قلب حفصة حين واقع مارية ، وأسرَّ إليها <sup>(٣)</sup> وقال في جملة الحديث « وإنَّ أبا بكر وعمر بعدي خليفان » <sup>(٤)</sup> ؛ فالـبعض الذي أعرض عنه هذا . ٦

٩ ومن قال ﴿ عَرَفَ ﴾ بالتخفيف فإنه لا يجوز أن يكون بمعنى « علم » لأنه إذا أعلمه الله فقد أعلمه جميعه ؛ فلا يجوز أن يكون ﴿ عَرَفَ ﴾ بمعنى « علم » . وإنما معناه : جازى على بعض ولم يجاز على <sup>(٥)</sup> بعض . وهذا كقوله ﴿ وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ [ سورة البقرة : ١٩٧ ] والمعنى يجازيه عليه . [ وفي الحديث المروي :

(٥) وتسمى « سورة التحريم » وهذا أشهر . انظر بصائر ذوي التمييز ٤٧١/١

(١) انظر الجواهر ٤٩٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٦/٣ ، وإعراب القرآن ٤٦١/٣-٤٦٢ ، والحجة ٣٨٢/٤ خم . ومجمع لبيد ٣١٢/٥ . والبحر ٢٨٩/٨-٢٩٠ . وتفسير الطبري ١٠٠/٢٨-١٠٣ ،

ولقرطبي ١٧٧/١٨-١٧٨ . ومن كثر ١٨٥/٨-١٩٢ ، ومجمع التفسير ٢٩٩/٦-٣٠٢ .

(٢) قرأ ﴿ عَرَفَ ﴾ بالتخفيف الكسائي وحده ، وقرأ الباكون ﴿ عَرَفَ ﴾ بالتشديد ، انظر السبعة ٦٤٠ ، والتيسير ٢١٢ ، والنشر ٢٨٨/٣

(٣) اختلفوا في الذي أسرَّه إليها ، وما ذكره للأولف مروي عن ابن عباس .

(٤) هذا معنى ما قيل أنه أخبر حفصة بأن أبا بكر سيلى الأمر بعده وأن أباهما عمر سيلى بعد أبي بكر ، انظر معاني القرآن للفراء وإعراب القرآن ومجمع البيان وتفسير القرطبي وابن كثير .

وَمُ أجده هنا اللفظ . وروي نحو هذا من حديث أبي هريرة أن حفصة قالت لعائشة « ... فأعلمني أن أباك يلى الأمر من بعده وأن أبي يليه بعد أبيك ... » اهـ . انظر مجمع الزوائد

١٢٦/٧ ، والدّر المنثور ٢٤٠/٦

(٥) في الأصل وي : عن ، وهو تحريف صوابه من ب . وما ذكره من تفسير عرف بـ « جازى » هو قول الفراء وأبي علي وغيرها .

تَعْرِفُ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفُكَ فِي الشُّدَّةِ «<sup>(١)</sup> أي يجازك في الشدة على ما كسبته من طريق التعرف في الرخاء وأنت لم تكن ممن لم يتعرف ولم يكثر التردد على بابه [ (٢) ] .

٣

[ قوله تعالى ] (٣) : ﴿ إِنَّ تَتُوبَا فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (٤) [ ٤ ]  
ولو قال « قلباكما » أو قال « قلبكما » لكانا جائزين . فوجه الجمع أن الاثنين  
٦ فما فوقهما جماعة . ووجه التثنية هو أنه تنبيه في الحقيقة . ووجه الإفراد هو أن  
الإضافة إلى التثنية تغني عن تثنية المضاف (٥) .

٦

[ قوله تعالى ] (٣) : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ  
وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ (٦) [ ٤ ]

٩

(١) هذه قطعة من حديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢٠٧/١ ، وهو في النهاية في غريب الحديث ٢١٧/٣ ، واللسان ( عرف ) .

(٢) زيادة من ب . وكان فيها : « لم تعرف ولم تكثر » ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر الجواهر ٧٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠١ ، وللغراء ٢٠٦/١ ، وجمع البيان ٣١٢/٥-٣١٣ ، والبيان ٤٤٦/٢ ، والبحر ٢٩١/٨ ، والكتاب ٢٠١/٢ ، والأصول ٣٤٣/٢ و ٣٤٤/٣ ، وتكملة الإيضاح ١٧٦ ، والمغداديات ٢١ ، والجل ٣١٢ ، وابن الشجري ١٢/١ و ٢٠٣/٢ ، وابن يعيش ٣/٣ و ١٥٥/٤ .

(٥) كل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافاً إلى اثنين فصاعداً فإنه يجوز فيه ثلاثة وجوه : أحدها الجمع وهو الأكثر ، تقول : قد هثمت رؤوسها ، كقوله تعالى : صغت قلوبكما . والثاني : التثنية على الأصل وظاهر اللفظ ، تقول : قد هثمت رأسها ، وصغى قلباكما . والثالث : الإفراد ، نحو ما أحسن رأسها ، وضربت طهر الزيدتين ، لأن المعنى رأس كل واحد منها وظهر كل واحد منها ، لأن المعنى واضح للبر فيه . وخصر بعضهم الإفراد بضرورة الشعر ، وليس كذلك .

فإن كان مما في الجسد منه أكثر من واحد نحو الأذن لم يكن فيه إلا التثنية ، تقول : ما أكبر أذنيها . عن الغراء وابن يعيش ، وانظر للمصادر السالفة .

(٦) انظر معاني القرآن للغراء ١٦٧/٣ ، وجمع البيان ٣١٢/٥ ، والبيان ٤٤٧/٢ ، والبحر ٢٩١/٨ . =

[ فجبريل <sup>(١)</sup> عطف على ﴿ موله ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وإن شئت كان ابتداءً ، فيكون ﴿ صالح المؤمنين ﴾ عطفاً عليه ،  
و ﴿ الملائكة ﴾ عطف أيضاً ، و ﴿ ظهير ﴾ خبر المبتدأ <sup>(٣)</sup> .

وجاز « ظهير » لأن « فعلاً » يقع على الواحد وعلى الجمع ، ك « فقول » ،  
وقال ﴿ خلصوا نجياً ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة يوسف : ٨٠ ] ، ف « ظهير » ك « نجى » ؛ وقال  
في « فقول » : ﴿ فإنهم عدو لي ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة الشعراء : ٧٧ ] ، وقال : ﴿ إن الكافرين  
كانوا لكم عدواً مبيناً ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة النساء : ١٠١ ] .

قوله عز وعلا : ﴿ توبةً نصوحاً ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٨ ]  
أي صادقة <sup>(٨)</sup> .

وروى يحيى <sup>(٩)</sup> ﴿ نصوحاً ﴾ بالضم . فقال الأخفش <sup>(١٠)</sup> : لا أعرفه . وقال

= وإيضاح الوقف ٩٤١ ، والقطع ٧٢٣ ، والمكتفى ٥٧٦ ، ومنار الهدى ٢٨٤ ، وابن الشجري  
١٧٤/١ ، ٣١١ و ٢٥/٢ ، ٢٤٣

(١) زيادة من ي وب .

(٢) صالح للمؤمنين معطوف على جبريل ، وقوله وللملائكة مبتدأ وظهير خبره ، وهو أحب الوجهين  
إلى الفراء .

(٣) أجازته الفراء والنحاس وغيرهما ، وهو قول ابن الأنباري .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٦١١

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٩٠ - ٩٩١

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٣٢١

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١٦٨/٢ ، وإعراب القرآن ٤٦٥/٣ - ٤٦٦ ، والحجة ٣٨٤/٤ خم ، وجمع

البيان ٣١٧/٥ ، والبيان ٤٤٨/٢ ، والبحر ٢٩٣/٨ ، وتفسير القرطبي ٩٩/١٨ ، وابن الشجري  
٤٨/٢

(٨) كان في النسخ : صادقا ، والصواب ما أثبت . وهو على الصواب في الحجة ومنها أخذ المؤلف .

(٩) عن أبي بكر عن عاصم ، نص على ذلك ابن مهران في البسوط ٤٤٠ . ولم يذكر غيره اختلافاً عن  
أبي بكر فنصوا أن أبا بكر قرأ بالضم . انظر السبعة ٦٤١ ، والتيسير ٢١٢ ، والنشر ٣٨٨/٢ ،  
وقرأ الباقر بالتثنية .

غيره<sup>(١)</sup> : هو فَعُول مصدر كـ « الذُّهوب » و « الْجُلُوس » : أي توبة ذات نَصُوح .

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٨ ]

٦ ابتداء<sup>(٤)</sup> ، وقوله ﴿ نُورُهُمْ ﴾ ابتداء ثان ، وقوله ﴿ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ في موضع الخبر ، والجملة خبر الابتداء .

٩ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأةَ فِرْعَوْنَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١١ ]

أي مثل امرأة فرعون ، فحذف المضاف ، وهو بدل من قوله ﴿ مثلاً ﴾ .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَةَ عِمْرَانَ ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٢ ]

أي : ومثل مريم ابنة عمران ، فحذف .

١٢ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ فَنفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١٢ ]

= (١٠) انظر الحجة .

(١) يريد أبا علي ، وقد تقدم أبا علي إلى هذا القراء والمبرد والنحاس .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر إعراب القرآن ٤٦٦/٣ ، وجمع البيان ٣١٧/٥ ، والبحر ٢٩٤/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٤١ ، والقطع ٧٣٣ ، والكتفى ٥٧٧ ، ومنار الهدى ٢٨٤

(٤) هذا ظاهر قول ابن الأنباري ، وأحد قولي النحاس ومن واقفه ، وقيل هو منصوب عطفاً على النبي في قوله ﴿ لا يخزي الله النبي والذين ... ﴾ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٠١ ، وإعراب القرآن ٤٦٧/٣ ، وجمع البيان ٣١٧/٥ ، والبيان ٤٤٨/٢-٤٤٩ ، والبحر ٢٩٤/٨-٢٩٥

(٦) انظر معاني القرآن للقراء ١٦٩/٣ ، وإعراب القرآن ٤٦٧/٣-٤٦٨ ، وجمع البيان ٣١٩/٥ ، والبحر ٢٩٥/٨ ، وتفسير الطبري ١١٠/٢٨ ، والقرطبي ٢٠٣/١٨ ، وابن كثير ٢٠٠/٨ ، وجمع التفسير ٣٠٨/٦ ، والكشاف ١٣٢/٤

وقال في الأخرى ﴿ فِيهَا مِنْ رُوحِنَا ﴾ [سورة الأنبياء : ٩١] . فالتأنيث لأنَّ لفظ الفرج مؤنث<sup>(١)</sup> . والتذكير لأنه محمول على الجيب .

---

(١) هذا ذهول من الشيخ ، فالفرج مذكر والضمير في « فيه » يعود إليه لا خلاف بينهم في هذا . لكن اختلفوا في تفسيره فقليل هو الفرج نفسه وهو الظاهر وقيل هو جيب درعها ، وقيل غير ذلك . أما في سورة الأنبياء فالضمير في « فيها » يعود إلى التي أحصنت فرجها والمراد أيضاً في جيب درعها .



## سورة الملك

قوله عز وعلا : ﴿ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَافُوتٍ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣ ]  
 و ﴿ مِن تَفَافُوتٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> . والأشهر ﴿ تفاوت ﴾ ولكن جاء هنا « تَفَعُّل »  
 بمعنى « تَفَاعُل » .

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ ثُمَّ أَرْجِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٤ ] /  
 تشية يراد به الكثرة ، كقوله <sup>(٥)</sup> :

فَاعْمِدْ لَهَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالَّذِي لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ  
 أي : ارجع البصر مرة بعد أخرى .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٠/٣ ، وعرب القرآن ٤٧٠/٣ ، والحجة ٣٨٥/٤ خم ، وجمع اميان ٢٢١/٥ ، والبحر ٢٩٨/٨

(٢) هذه قراءة حمزة والكسائي ، وقرأ الباقيون ﴿ من تَفَاوُت ﴾ ، انظر السبعة ٦٤٤ ، والتيسير ٣١٢ ، والنشر ٣٨٩/٢

(٣) زيادة مي .

(٤) انظر الجواهر ٧٨٩ ، وجمع البيان ٣٢٣/٥ ، والبيان ٤٥٠/٢ ، والبحر ٢٩٩/٨ ، وما سلف ٣٦٣

(٥) البيت من أبيات لكعب بن سعد الغنوي في أمالي القالي ٣١٦/٢ ، واللسان ( علا ) ، وصحح نسبته إليه ابن السيرافي ( انظر تهذيب الألفاظ ٤٥٤-٤٥٥ ) . وتروى أيضاً لعلي بن الغدير العموي . ( نظر اللسان وفيه : عي بن عدي لعنوي المعروف بنس لعيرير ، كذا ) واليه نسب البيت في أضداد الأصمعي ٧ ، وأبي حاتم ١٠٨ ، وابن الأنباري ٥٣ ، وتهذيب الألفاظ ٤٥٣-٤٥٤ ، والبيان والتبيين ٨٠/٣ ، والحلبات ٢٨ مع آخر . وأنشد المرزباني في معجم الشعراء ١٢١ بيتين منها ليس أحدهم هذا البيت . وهو بلا نسبة في الحجة ٢١٢/٤ خم ، وسمط اللالي ٨٣ . وتعلو من علا بالأمر : صطنع به واستقر

ولا يجوز أن يراد به حقيقة التثنية لأن قال ﴿ وهو حَسِيرٌ ﴾ [ ٤ ] ،  
وَبِمَرَّتَيْنِ اثْنَتَيْنِ لَا يَصِيرُ حَسِيرًا ، وإنما يصير حَسِيرًا بمرارة .

٣ فنظير « كَرَّتَيْنِ » قولهم « لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ » <sup>(١)</sup> أي إلباباً بعد إلباب وإسعاداً  
بعد إسعاد ؛ أي كلما دعوتني فأنا ذو إجابة بعد إجابة وذو ثبات بمكاني بعد  
ثبات ، من قولهم : لَبَّ بِالْمَكَانِ وَلَبَّ بِهِ : إذا أقام وثبت . وكأنه في الواحد  
٦ « لَبَّ » <sup>(٢)</sup> فصار في التثنية « لَبَّيْكَ » ؛ وهو نصب على المصدر ، أي أَجَبَيْكَ إجابةً  
بعد إجابة .

وما ذهب إليه يونس <sup>(٣)</sup> من أنه في الوصل « لَبَّى » فصار في الوقف  
٩ « لَبَّيْ » ، كما قيل في « أَفْعَى » : « أَفْعَى » <sup>(٤)</sup> ، ثم جاء الوصل على حَدِّ  
الوقف <sup>(٥)</sup> = فاسدٌ ، لأنه يُشَبَّه هذا بـ « عليك » و « لديك » ؛ وذلك إنما جاء في

(١) انظر تهذيب الألفاظ ٤٤٧ ، وأدب الكاتب ٤٨٨ ، ٦١٤ ، والزاهر ٢٠٠/١ ، والفاخر ٥-٤ .  
واللسان ( لب ، سعد ) ، والمصادر الآتية في تخريج البيت في الصفحة التالية .

(٢) بالكسر ، وموضعه نصب ، قال الخليل « وبعض العرب يقول لَبَّ فيجريه مجرى أَسْ وغاق ،  
ولكن موضعه نصب » اهـ ، الكتاب ١٧٦/١

(٣) حكى سيبويه مذهب يونس في لببيك ، قال : « وزعم يونس أن لببيك اسم واحد ولكنه جاء  
على هذا اللفظ في الإضافة كقولك عليك » اهـ . وما ذكره المؤلف أنه مذهب يونس إنما هو  
اعتلال من المازني فيما عناه إليه المؤلف في شرح اللمع اللوح ١/١٢ ، ومن أبي علي فيما حكاه عنه  
ابن جني في سر الصناعة ٧٤٧ ، وأختسب ٧٩/١ ، وذكر أن أبا علي لم يقطع به وإنما ذكره  
تعللاً .

(٤) إبدال الألف ياء في الوقف خاصة لغة فزارة وناس من قيس ، وإبدالها ياء في الوقف والوصل  
لغة طيم ، انظر الكتاب ٢٨٧/٢

(٥) يَرِدُ على هذا أن « لببيك » مما استعملته العرب جميعاً ، ولم يأت على لغة من يبدل الألف ياء في  
الوقف والوصل ، وإجراء الوصل مجرى الوقف عند غير هؤلاء - وهي اللغة الفاشية - خاص  
بضرورة الشعر ، وهو ما عليه الأئمة . وخالف بعضهم - ومنهم المؤلف - فزعموا أن ذلك جائز في  
السعة ، وليس هذا بشيء . انظر ما سلف من إجراء الوصل مجرى الوقف ٤٦٦ ، ٥٩٣ ، ٩٨٦ ،  
١٠٥٧ ، ١١١١ ، ١٢١٠ ، ١٢٦٨ . وقد قال أبو الفتح في سر الصناعة عقب حكايته اعتلال =

« عليك » إذا اتصل بالمضمر دون المظهر ، وقد جاء « لَيْبَى » مضافاً إلى المظهر ، وهو بالياء في قوله <sup>(١)</sup> :

٣ ... .. قَلْبِي قَلْبِي يَدِي مِسُورٍ <sup>(٢)</sup>

وقد استقصينا هذا في « الخلاف » <sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٦ ]  
 ٦ إن شئت كانت الباء من صلة ﴿ كفروا ﴾ ، ويكون ﴿ عذاب جهنم ﴾ مرتفعاً إما بالابتداء أو بالظرف <sup>(٦)</sup> ، كقوله ﴿ وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ ﴾ [ سورة فاطر : ٣٦ ] .

= أفي علي ليونس : « ... وهذا ليس عذراً مقنعاً ، وإنما فيه بعض التأنيس ، والقول فيه قول سيبويه ... » اهـ .

(١) عوه العبي في المقاصد ٣٨٢/٣ ، وليوطي في شرح شواهد المغني ٣٠٧-٣٠٨ إلى رجز مر بني أسد . وهو بلا نسبة في شرح المبع اللوح ١/١٢ ، والكتاب ١/١٧٦ ، وابن السرياني ٢٧٩/١ ، وسر الصناعة ٧٤٧ ، والمحتسب ٧٨/١ و ٢٣/٢ ، والمخصص ٢٢٢/١٢ ، وديوان الحماصة بشرح المروقي ١٢٤٧ ، وابن يعيش ١١٩/١ ، والمغني ٧٥٣ ، وشرح أبيات المغني ٢٠٩/٧-٢١٣ . والهمع ١١٣/٢ ، والخزانة ٢٦٨/١-٢٧١

(٢) صدره : دَعَوْتُ لِيَا نَابِي مِسُوراً  
 قال سيبويه : « فلو كان بمنزلة « على » لقال « قَلْبِي يَدِي مِسُور » لأنك تقول : على زيد ، إذا أظهرت الاسم ، اهـ . وقوله قَلْبِي فعل ماضٍ معطوف على دعوت . وقوله « قَلْبِي » مصدر مثنى مضاف إلى « يدي » ، يقول : دعوت مسوراً لينصرفني ويدفع عني ما نابني فلباني فأجاب الله دعاءه وأعانه كما أعانني ، عن البغدادي .

(٣) يريد كتابه « الخلاف بين النحاة » ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر إعراب القرآن ٤٧١/٣ ، والبحر ٢٩٩/٨

(٦) الرفع بالابتداء مذهب سيبويه وعامة البصريين ، والرفع بالظرف مذهب الأخفش والكوفيين ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣

وإن شئت كان التقدير في الآية : وللذين كفروا بعذاب ربهم عذاب جهنم<sup>(١)</sup> ، أي عذاب ربهم عذاب جهنم ، فيكون من باب « التجريد » ، وقد تقدم نظائره<sup>(٢)</sup> .

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ . وَأَمِنتُمْ ﴾ [ ١٦-١٥ ]

رواه القواس هكذا ، بواو بعد ﴿ النشور ﴾<sup>(٥)</sup> وكأنه أبدل من الهمزة واوا لانضمام ما قبله وهو ضمة الراء ، كما قلنا في قوله ﴿ قال فرعون وَأَمِنتُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> [ سورة الأعراف : ١٢٣ ] .

٦

قوله تعالى : ﴿ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١٩ ]

أي وقابضات ، فالجمله في موضع الحال . وعطف المضارع على الاسم ، كقوله<sup>(٨)</sup> :

٩

(١) هذا قول صاعبي متكلف . والأول هو الظاهر الذي لا يبغي لدول عنه .

(٢) انظر ما سلف ٩٤ ، ٦٧٩ ، ١١٨٨ ، ١٢١٣ ، وحج التجريد في أول المواضع

(٣) زيادة من ي .

(٤) انظر الحجة ٣٨٦/٤-٣٨٧/٥ خم ، ومجمع البيان ٣٢٥/٥ ، والبحر ٣٠٢/٨

(٥) وكذا في حجة القراءات ٧١٦ . وعرا ابن مجاهد هذه القراءة إلى ابن كثير ، ونصر الداني وابن الجري أنها رواية قبل وحده عنه . انظر السبعة ٦٤٤ ، والتيسير ٢١٢ ، والنشر ٣٨٩/٢ و ٣٦٥/١ . وقبيل أخذ عن القواس عن أبي الإحريط عن إسماعيل بن عبد الله بن القسيط عن سبل بن عباد ومعروف بن متكان عن ابن كثير .

وأما رواية البري عن ابن كثير فهي القراءة بهمزتين وتسهيل الثانية . انظر التعليق على مذاهبهم في الهمزتين المجتمعين من كلمة وأولاهما همزة الاستفهام ص ١٧-١٨

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٤٦٧-٤٦٨

(٧) انظر إعراب القرآن ٤٧٤/٣ ، ومجمع انبيان ٢٢٦/٥ ، والبحر ٣٠٢/٨

(٨) البيتان بلا نسبة في معاني القرآن للفرأء ٢١٣/١ ، ومجمع البيان ٢٢٦/٥ ، والبيان ٤٥١/٢ ، وابن الشجري ١٦٧/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٠٢ ، والبحر ٣٠٢/٨ ، والمقاصد النحوية ١٧٤/٤ ، والخزانة ٣٤٥/٢ ، واللسان ( عشا ) . والثاني في معاني القرآن للفرأء ١٩٨/٢ . ويروى « بت » . ويعشيها أي يعشي الإبل . وقوله بعض أي سيف قاطع ، أي أقام له السيف مقام =

بَاتَ يُعْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ  
يَقْصِدُ فِي أُسُوقِهَا وَجَائِرٍ

٣

أَي بَعْضُ بَاتِرٍ قَاصِدٍ <sup>(١)</sup> .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكُمْ يَنْصُرُكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup>

[ ٢٠ ]

٦ ﴿ مَنْ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ هذا ﴾ مبتدأ ثان ، و ﴿ الذي ﴾ خبره وقد وُصِلَ  
بالمبتدأ والخبر وهو قوله ﴿ هو جند لكم ﴾ . وقوله ﴿ ينصركم ﴾ صفة  
لـ ﴿ جند ﴾ لأن النكرة توصف بالجملة . [ ويجوز أن يكون ﴿ من ﴾ مبتدأ ،  
و ﴿ هذا ﴾ خبر له وقد وصف بالوصول وصلته ، و ﴿ ينصركم ﴾ صفة <sup>(٤)</sup>  
أو خبر آخر ] <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ ﴾ [ ٢١ ]

١٢ ﴿ مَنْ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ هذا ﴾ مبتدأ ثان ، و ﴿ الذي ﴾ خبره وقد وُصِلَ  
بقوله ﴿ يرزقكم ﴾ . [ والجملة خبر ﴿ من ﴾ ] <sup>(٦)</sup> .

قوله عز و علا : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا

= العشاء ؛ وهنا في نعت رجل كريم بادر يعقر إبله لضيوفه . وقوله يقصد إلخ أي بسيف قاطع  
يقصد في أُسُوقِ إبل تستحق العقر كالليب ويجوز في أُسُوقِ إبل لاتستحق العقر كالحوامل وذوات  
الفصال ، عن البغدادى .

(١) سها المؤلف فلم يذكر وجه الاستشهاد بالبيت الثاني . والشاهد فيه أنه عطف الاسم وهو قوله  
« وجائر » على الفعل المضارع وهو قوله « يقصد » . والتقدير : بعض بَاتِرٍ قَاصِدٍ وَجَائِرٍ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر مجمع البيان ٣٢٦/٥ ، والبيان ٤٥١/٢ - ٤٥٢ ، والتبيان ١٢٢٣

(٤) كان في ب ، والزيادة منها : صلة ، وهو تحريف . واقتصر المكبري على هذا الوجه في  
الإعراب .

فَمَنْ يُجِيرُ الْكَافِرِينَ ﴿٢٨﴾ [ ٢٨ ] وبعده ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ [ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣٠ ]

٢ قال <sup>(٢)</sup> : دخلت الفاء هنا في قوله ﴿ فمن يجير ﴾ وقوله ﴿ فمن يأتيتكم ﴾ لأن ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> بمعنى : انْتَبِهُوا ، أي : انتبهوا فمن يجير ، وانتبهوا فمن يأتيتكم ؛ كما تقول : قم فزيد قائم .

٦ وقد قال : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ ﴾ إلى قوله ﴿ فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة النج : ٦٣ ] ، والمعنى : انتبهوا للأرض فتصبح .

٩ قال <sup>(١)</sup> : ولا يكون الفاء جواب الشرط <sup>(٥)</sup> ، وإنما جواب الشرط مدلول ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ . قال : وإن شئت كانت الفاء زيادة / ، مثلها في قوله ٢/١٣٦ ﴿ فَلَا تَحْشَبْنَهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة آل عمران : ١٨٨ ] ، ويكون الاستفهام ساذجاً مسدداً مفعولي ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ كقولهم <sup>(٧)</sup> : أَرَأَيْتَ زَيْدًا مَفْعَلًا <sup>(٨)</sup> . وهذا من دقائقه <sup>(٩)</sup> أيضاً .

(١) انظر مجمع البيان ٣٢٩/٥ ، ٣٣٠ ، والبيان ٤٥٢/٢ ، والبحر ٢٠٤/٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٤٧/٢ ، والخليبات ٧٨ ، والمغني ٢١٧

(٢) يريد أبا علي الفارسي . ولم أصب ما نقله المؤلف من كلامه . ولأبي علي في الخليات ٧٨ كلام نحو هذا .

(٣) زيادة من ي و ب . وفي ب : « ... في قوله يجير يأتيتكم » وفيها سقط .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٩١٣ - ٩١٤

(٥) ذهب إلى أنه جواب الشرط مكي وأبو حيان وابن هشام ، وليس كذلك .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٠٢ - ٢٠٣

(٧) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٧٨ - ٢٨٠

(٨) انظر شرح الملح اللوح ٢/٦١ ، وسر الصناعة ٣١١ ، والمصادر السالفة في ذكر مصادر الكلام على « أَرَأَيْتَكَ » ٢٩٦ - ٢٩٧

و ﴿ غَوْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> بمعنى « غائر » <sup>(٢)</sup> . وإن شئت : ذا غَوْر <sup>(٣)</sup> .  
وروي عن عاصم ﴿ غَوْرًا ﴾ <sup>(٤)</sup> وهو كـ « غَوْر » لغتان .

- 
- (١) انظر شرح اللع اللوح ١/٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٤ ، وللقراء ١٧٢/٣ ، وإعراب القرآن ٤٧٦-٤٧٧ ، وجمع البيان ٣٣٠/٥ ، والبيان ٤٥٢/٣ ، والكامل ١٥٦ ، ١٣٥٦ ، والعنديات ٤ ، والخلييات ٩٧ ، ٣٠٥ ، والخصائص ١٨٩/٣ ، وابن الشجري ٥٤/١ ، ٦١ ، ٧٠ ، ١٦٤ ، وللغني ٥٢٩ ، وما سلف ٧٦١
- (٢) وهو قول الفراء والمبرد وابن جني ، وأجازه النحاس ومن وافقه .
- (٣) أجازه النحاس ومن وافقه .
- (٤) هذه قراءة شاذة عزيت إلى البرجمي عن أبي بكر عن عاصم ، انظر جمع البيان ٤٦٩/٣-٤٧٠ ، والبحر ١٢٩/٦

## سورة القلم

قوله عز وعلا : ﴿ ن وَالْقَلَمِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١ ]  
 يظهر النون من ﴿ ن ﴾ وإخفائها <sup>(٢)</sup> . فالإظهار لكون الحرف منفصلاً مما  
 بعدها . وهي في نيّة الوقف عليها لانفصالها ، بدلالة التقاء الساكنين من  
 [ قوله ] <sup>(٣)</sup> « صاُدُ » ، ومن قوله « لَامُ » ، ومن قوله « كَافُ » <sup>(٤)</sup> .

ووجه الإخفاء لأنها قد جاءت وهي في حكم الاتصال ، قال عزّ من قائل  
 ﴿ اَلَمْ . اَللهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة آل عمران : ١ - ٢ ] بفتح الميم الثانية لكونها متصلة باللام .

وفي هذا الفصل سهوٌ في كتاب <sup>(٦)</sup> أبي عليّ لأنه قال حيث قلنا « مما بعدها » :  
 مما قبلها .

[ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> : ﴿ بِأَيِّكُمْ اَلْمَفْتُونُ ﴾ [ ٦ ]

(١) انظر معاني القرآن للقراء ١٧٢/٣ ، وإعراب القرآن ٤٧٨/٣ - ٤٧٩ ، والحجة ٣٨٩/٤ حم . والبحر  
 ٣٠٧/٨

(٢) أي إدغامها . وأخفاها الكسائي وهشام عن ابن عامر ، واختلف عن ورش وابن ذكوان وأبي  
 بكر فروي عنهم إخفاؤها وإظهارها ، وقرأ الباقر بالإظهار . انظر السبعة ٦٤٦ .  
 والتيسير ١٨٣ ، والنشر ٣٨٩/٢ ، ١٨ ، والمبسوط ٣٦٨ - ٣٦٩

(٣) زيادة من ي وب .

(٤) قوله : « صا د » في أول سورة ص : ١ ، و « لام » في أول سورة البقرة ﴿ اَلَمْ ﴾ [ ١ ] :  
 و « كاف » في أول سورة الكهف ﴿ ك ه ي ع ص ﴾ [ ١ ] .

(٥) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٠٩

(٦) يريد « الحجة » ، قال أبو علي : « وإذا كنت موقوفة بدلالة اجتماع الساكنين فيها نحو « لام »  
 « كاف » ، « صا د » كانت في تقدير الانفصال ممّا قبلها ... » اهـ . والقول ما قبل المؤلف .

(٧) انظر الجواهر ١٧١ . ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٥ ، ولهمراء ١٧٣/٣ ، وإعراب القرآن ٤٨٢/٣ =



أي : بأيكم الفتنة<sup>(١)</sup> . فالمفتون مفعول في اللفظ يراد به الفتنة . وقال قوم : بل الباء زائدة ، أي أيكم المفتون أي المجنون<sup>(٢)</sup> .

٣ قوله عز وجل : ﴿ وَذُؤا لَو تَدْهِنُ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٩ ]

أي : أن لو تدهن ، فأضر « أن » ، و « لو » زيادة<sup>(٤)</sup> : وقد تقدم في أي حجة<sup>(٥)</sup> .

٦ [ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ١٤ ]

التقدير : لأن كان ذا مال وبنين<sup>(٨)</sup> . وما يتعلق به اللام أيضاً محذوف ، أي يحسد ويكفر وينكر<sup>(٩)</sup> .

= وجمع البيان ٣٣٢/٥ ، والبيان ٤٥٣/٢ ، والبحر ٣٠٩/٨ ، وتفسير الطبري ١٢/٢٩ - ١٤ ، والقرطبي ٣٢٩/١٨ ، وابن كثير ٢١٦/٨ ، وجمع التفاسير ٢٢٦/٦ ، ومجاز القرآن ٢٦٤/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٤٧٧ ، والمسائل الشورة ٥٧ ، والبصريات ١١٥ ، وابن يعيش ٥٠/٦ ، ٥٣ ، و ٢٣/٨ ، والمغني ١٤٨ ، والمجمع ٢٣٥/٢

(١) عن ابن عباس والحسن والضحاك ، وهو أحد قولي الفراء ، وأجازه النحاس وأبو علي وغيرهما ، واختاره الطبري

(٢) عن قتادة . وهو قول أبي عبيدة والأخفش .

(٣) انظر الجواهر ٤٣٨ ، ٤٤٢ ، وإعراب القرآن ٤٨٣/٣ ، والبحر ٣٠٩/٨ ، والكتاب ٤٢٢/١ ، والكمال ١٢٨١ ، والأصول ١٨٦/٢ ، والبغداديات ٩٣ ، وابن يعيش ٣٦/٧ ، ٣٨ ، و ١١/٩ ، والمغني ٣٥٠ ، ٦٢٣ ، والمجمع ٢٨٠/١ و ٢٧٩/٥

(٤) هذا شيء أنفرد به ، انظر ماعلقناه عليه ص ٧٩

(٥) انظر ما سلف ٧٨ ، ٨٧ ، ٦٥٩

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ١١٤-١١٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١٧٢/٣ ، وإعراب القرآن ٤٨٥/٣ ، والحجة ٣٩٠/٤-٣٩٢ خم ، وجمع البيان ٣٣١/٥ ، والبيان ٤٥٣/٢ ، والبحر ٣١٠/٨ ، والكتاب ٤٧٦/١ . وسباق الآيات ﴿ وَلَا تَطْعُ كُلَّ حَلَاظٍ مَّهِينٍ [ ١٠ ] ... عَتَلْ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ [ ١٣ ] ﴾ أن كان ذا مال وبنين [ ١٤ ] إذا تتلى عليه آياتنا قال أساطير الأولين ﴿ .

(٨) هذا قول الخليل والفراء وأبي علي . وقدره النحاس « بأن كان » وهو أحد قولي أبي علي في التذكرة .

(٩) هذا قول أبي علي ومن وافقه . ونحوه قول النحاس في توجيه القراءة بالاستفهام « لأن كان ذا

فإن قلت : فلم لاتعلقه بقوله ﴿عُتِّلٌ﴾<sup>(١)</sup> [ ١٣ ] ؟ قلنا : لأنه قد وُصِفَ بقوله ﴿زَنِيمٌ﴾ [ ١٣ ] ، وقد قال<sup>(٢)</sup> : « هذا ضاربٌ ظريفٌ زِيداً » ممتنعٌ .

٢ فإن قلت : فلم لاتعلقه بقوله ﴿قال أساطيرُ الأولين﴾ [ ١٥ ] ؟ فإن ما بعد « إذا » لا يعمل فيما قبله<sup>(٣)</sup> .

٦ فإذا وجب أن يكون اللام من صلة مضر في القراءتين جميعاً - أعني القراءة بالاستفهام وترك الاستفهام<sup>(٤)</sup> . [ قال : في كلا القراءتين لابد وأن<sup>(٥)</sup> يقدر دخول اللام على « أن » إذا كان استفهاماً وتقديره : ألا أن كان ، وإذا كان خبراً فالتقدير : لأن<sup>(٦)</sup> ] .

٩ [ قوله تعالى ]<sup>(٧)</sup> : ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾ [ ٢٠ ] أي كالشيء المصروم . « فاعيل » بمعنى « مفعول » ، ولهذا لم يقل

= سال وينين يكفروا تطيعه . وهو عند الفراء ومن وافقه متملق بـ ﴿ولا تطع كل خلاف﴾ .

(١) أجاز أبو علي في « التذكرة » فيما نقل منها للؤلؤف في الجواهر تعليقه بـ « عتل » مع نصه على أن ما يعمل عمل الفعل إذا وصف لم يعمل عمله وزعم أن ذلك لبعده من شبه الاسم .

(٢) يريد سيبويه . قال في الكتاب ٢٣١/١ : « ألا ترى أنك لو قلت مررت بضارب ظريف زيداً وهذا ضارب عاقل أباه = كان قبيحاً ، لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء لأنك إنما تتدنى بالاسم ثم تصفه » اهـ . وانظر الجواهر ١١٥

(٣) أخذه من أبي علي أيضاً . ولا يجوز أيضاً أن يتعلق بـ « تتلى » لأنه مضاف إليه والمضاف إليه لا يعمل فيما قبله ، عن أبي علي .

(٤) قرأ ﴿أن﴾ همزتين على الاستفهام حمزة وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ ابن عامر ﴿أن﴾ بهمزة ومدة . وقرأ الباكون ﴿أن﴾ على الخبر . انظر السبعة ٦٤٦ ، والتيسير ٢١٣ ، والنشر ٢٨٩/٢ و ٣٦٧/١

(٥) قوله « لابد وأن » سلف له مثله ٨٤٣ ، فانظر التعليق ثمة .

(٦) زيادة من ب .

(٧) انظر إعراب القرآن ٤٨٦/٣ ، ومجمع البيان ٢٣٥/٥ - ٢٣٦ ، والبيان ٤٥٤/٢ ، والبحر ٣١٢/٨

« كالصريمة » <sup>(١)</sup> . فهذا كقولهم « كفّ خضيبٌ » و « لحيةٌ ذهينٌ » .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَغَدَّوْا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢٥ ]

٣ الجار في موضع الحال ، والتقدير : وغدوا <sup>(٤)</sup> حاردين قادرين .

وقد فسّروا « حَرْدًا » بشيئين : بقصد وبغضب <sup>(٥)</sup> . والقصد أولى ، لأن الذي بمعنى الغضب الأشهر فيه تحريك العين وإن كان قد جاء إسكانه <sup>(٦)</sup> .

٦ قوله عز وعلا : ﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ . إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَّا تَخَيَّرُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٢٧-٢٨ ]

كسّرت ﴿ إِنَّ ﴾ لمكان اللام <sup>(٨)</sup> في ﴿ لَمَّا ﴾ ، ولولاها <sup>(٩)</sup> لوجب فتحها ؛ لأنها مفعولة ﴿ تدرسون ﴾ . فلا يوهنك الكسر <sup>(١٠)</sup> الوقف على ما قبلها والبدائية بها : فهذا كقولهم : علمت إنّ في الدار لزيداً .

(١) هذا يستتب له إذا كان معنى ﴿ كالصريم ﴾ صرم جميع نمرهه ، وهو معنى قول النوري والجبائي . فأما على قول من ذهب إلى أن الصرم الليل ، وهو ما روي عن ابن عباس وغيره ، فلا وجه لقوله « ولهذا ... » . وقيل غير ذلك . (٢) زيادة من ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٦/٣ ، وإعراب القرآن ٤٨٧/٢ ، وجمع البيان ٣٣٦/٥-٣٣٧ ، والبيان ٤٥٤/٢ ، والبحر ٣١٢/٨-٣١٣ ، وتفسير الطبري ٣٠/٢٩-٣١ ، والقرطبي ٢٤٢/١٨ ، وابن كثير ٢٢٢/٨ ، وجمع التفاسير ٣٢٠/٦ ، ومجاز القرآن ٢٦٥/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٤٧٩

(٤) في الأصل وي : فغدوا .

(٥) تفسير المبرد بالقصد قول ابن عباس ومجاهد وعكرمة ، وأجازه أبو عبيدة والفراء وغيرهم واختاره الطبري . وتفسيره بالغضب قول السي وسفيان ، وأجازه أبو عبيدة ومن وافقه . وقيل هو للنم ، عن أبي عبيدة وابن قتيبة . وقيل : هو الجد ، عن قتادة ومجاهد والفراء .

(٦) انظر الزاهر ٥٥٢/١-٥٥٤ ، وأمل القالي ٨-٧/١ ، واللسان ( حرد ) .

(٧) انظر إعراب القرآن ٤٨٩/٣ ، وجمع البيان ٣٣٨/٥ ، والبيان ٤٥٤/٢ ، والبحر ٣١٥/٨ ، والقطع ٧٣٧ . ومزار الهدى ٢٨٧ ، والمغني ٥٤٠

(٨) انظر ماسلف من التعليق على كسر إنّ مع اللام ٣٥٦

(٩) انظر ماسلف من التعليق على « لولاها » ٢١٤

(١٠) هكذا في الأصل ، وفي ي وب « كسر إنّ » .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِاللِّغَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٣٩ ]  
 إن شئت كان كما قبله .

٣

وإن شئت قلت : كُسرَتْ لأنَّ ما قبله يمينٌ ، وهي تُكسر في جواب القسم .

وروي عن الحسن <sup>(٣)</sup> ﴿ بالغة ﴾ بالنصب . فهذا يدل على قول الأخفش / <sup>١/١٣٧</sup>  
 من ارتفاع ﴿ أيمان ﴾ بالظرف <sup>(٤)</sup> ، لأنَّ المبتدأ لا يجيء منه الحال <sup>(٥)</sup> . ولكنّه  
 ربّما يقول المحتجّ عن صاحب الكتاب <sup>(٦)</sup> : إنَّ الحال من الضمير الذي في الظرف .  
 وهو قوله ﴿ لكم ﴾ <sup>(٧)</sup> .

٦

[ قوله تعالى ] <sup>(٨)</sup> : ﴿ لِيُزَيِّنَنَّكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾ <sup>(٩)</sup> [ ٥١ ]

٩

بضم الياء وفتحها <sup>(١٠)</sup> ، لغتان حسنتان ، والضم أفصح <sup>(١١)</sup> . وعليه الجمهور .

(١) زيادة مي .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٦/٣ ، وإعراب القرآن ٤٨٩/٣ ، وجمع البيان ٣٢٨/٥ ، والبيان ٤٥٤/٢ ، والبحر ٣١٥/٨

(٣) انظر المصادر السالفة ، وشواذ ابن خالويه ١٦٠ ، والمختب ٣٢٥/٢-٣٢٦ ، وزاد أبو حيان سته إلى زيد بن علي .

(٤) سق التعليل على المذهبين في ارتفاع الاسم بالظرف ١٣

(٥) أجاز ابن جني أن يكون حالاً من ﴿ أيمان ﴾ . وقد أجاز سيويه مجيء الحال من المبتدأ .

انظر الكتاب ٣٦١/١-٣٦٢ ، وحاشية الخصري على ابن عقيل ٢١٨/١ ، والجمع ٢١/٤-٢٣

(٦) يريد ما يذهب إليه سيويه ومن وافقه في ارتفاع أيمان بالابتداء .

(٧) أجاز ابن جني ، وأجاز أن يكون حالاً من الضمير في ﴿ علينا ﴾ وهو قول النحاس ومن وافقه . وذهب الفراء إلى أن بالغة منصوب على المصدر أي حقاً .

(٨) زيادة من ي و ب .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٩/٣ ، وإعراب القرآن ٤٩٤/٣ ، والحجة ٣٩٢/٤ خم ، وجمع البيان ٣٤٠/٥ ، والبيان ٤٥٥/٢ ، والبحر ٣٠٧/٨ . وكان في الأصل : ليُزَيِّنَنَّكُمْ ، وهو خطأ .

(١٠) قرأ بفتحها نفع وحده ، وقرأ الباقون بضمها . انظر السبعة ٦٤٧ ، والتيسير ٢١٣ . والشر ٢٨٩/٢

(١١) كتابها مصيحة مموعة ، فلا معنى لقوله أفصح .

## سورة الحاقة

- قوله عز وعلا : ﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بالطَّائِغَةِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٥ ]
- ٣ إن شئت كانت « الطاغية » الطغيان <sup>(٢)</sup> ، « فاعلة » بمعنى المصدر ،  
 ك « العاقبة » و « العافية » و « الخائنة » و « الكاذبة » و « الخالصة » <sup>(٣)</sup> .
- وإن شئت كان التقدير : فأما ثمود فأهلكوا بالصيحة الطاغية <sup>(٤)</sup> ،  
 ٦ أو بالريح <sup>(٥)</sup> الطاغية ، أو بذنوب النفس الطاغية <sup>(٦)</sup> : فحذف الموصوف وأقام  
 الصفة مقامه .

- [ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ قَهْلُ تَرَى لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> ] [ ٨ ]
- ٩ وجاء عن أبي عمرو <sup>(٩)</sup> : إدغام اللام في التاء في موضعين : في سورة الملك <sup>(١٠)</sup> ،

(١) انظر الجواهر ٢٩٨-٢٩٩ ، وإعراب القرآن ٤٩٥/٢-٤٩٦ ، وجمع البيان ٢٤٣/٥ ، والبيان ٤٥٦/٢ ، والبحر ٣٢١/٨ ، وتفسير الطبري ٣١/٢٩ ، والقرطبي ٢٥٨/١٨ ، وابن كثير ٢٣٥/٨ ، وجمع التفسير ٣٤٢/٣ ، ومجمل القرآن ١٦١/٢ . وكان في نسخ « أم » ، هـ وفي « طر » ، وتلاوة نالغ .

(٢) عن ابن عباس ومجاهد وابن زيد والحسن وأبي عبيدة

(٣) انظر ما سلف ٣٤٢ ، ٧٣٢ ، ١١٠٠ ، ١١٤٨ ، ١٢٩٨ ، ١٣١٣

(٤) عن قتادة والجبائي وأبي مسلم ، واختاره الطبري والنحاس ومن وافقهما .

(٥) هذا سهو . فالتى أهلكك بالريح هي عاد لا ثمود ، قال تعالى : ﴿ وأما عاد فأهلكوا بريح صرصر عاتية ﴾ [ ٦ ] .

(٦) هذا قريب من قول مجاهد : أهلكوا بالآ نوب الطاغية .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر البيان ٤٥٧/٢

(٩) انظر السبعة ١٢٠ ، والتيسير ٤٣ ، والنشر ٨-٦/٢ ، والمبسوط ٩٧-١٠٢

(١٠) في قوله تعالى : ﴿ قَهْلُ تَرَى لَهُم مِّن فُطُورٍ ﴾ [ سورة الملك : ٢ ] .

وهنا . فزعم أحمد بن موسى<sup>(١)</sup> أن ذلك لأثر<sup>(٢)</sup> بلغه عن ابن عباس .

فأما علي<sup>(٣)</sup> فإنه يدغمه في هذا وغيره<sup>(٤)</sup> ، نحو ﴿ هَلْ تُجْزَوْنَ ﴾ [سورة النمل : ١٠] ، و ﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ ﴾ [سورة الأمل : ١٦] ، وغير ذلك ؛ لأنّ اللام قريبة المخرج من التاء .

فإذا جاز إدغامها في « الشين » في نحو قوله<sup>(٥)</sup> :

... .. هل شيءٌ بكفئك لائق<sup>(٦)</sup> .

وإدغامها في « السين » نحو ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ ﴾ [سورة يوسف : ١٨] ، وإدغامها في « الضاد » نحو ﴿ بَلْ ضَلُّوا ﴾ [سورة الأحقاف : ٢٨] ، وفي « الطاء » نحو ﴿ بَلْ طُنَّتُمْ ﴾ [سورة الفتح : ١٢] ، وفي « الطاء » نحو ﴿ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ ﴾ [سورة النساء : ١٥٥] ، وفي « الراء » [نحو<sup>(٧)</sup>] ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ [سورة الطنئين : ١٤] عند الجمهور

(١) هو ابن مجاهد ، ولم أجد ما حكاه المؤلف عنه .

(٢) في الأصل : ذلك الأثر ، والصواب من ي وب .

(٣) هو الكسائي .

(٤) أدغم الكسائي لام « هل » و « بل » في ثمانية أحرف وهي : التاء والثاء والسين والزاي والطاء والظاء والصاد والنون . وأدغمها حمزة في التاء والثاء والسين ، وروي إدغامها في الطاء عن سليم عن حمزة ، وأدغمها هشام عن ابن عامر في التاء والثاء والسين والزاي والطاء والظاء . انظر السبعة ١١١-١٢٥ ، والتيسير ٤٣/٢ ، والنشر ٦/٢-٨ ، والمبسوط ٩٧-١٠٢ .

(٥) وهو طريف بن تميم الغنيري . والبيت له في الكتاب ٤١٧/٢ ، والأصول ٤٢١/٣ ، واللامات ١٥٥ ، والمتع ٦٩٤ . وفي ابن السيرافي ٤١٧/٢ « طريف بن ربيعة » ، وفي ابن يعيش ١٤١/١٠-١٤٢ « تميم بن طريف » . وهو بلا نسبة في الحجة ٤٥١/٤ خم ، وسر الصناعة ٣٤٨ ، والمخصص ٢١/٦ ، وجمع البيان ٤٥٤/٥ ، واللسان ( ليق ) .

(٦) البيت بتمامه :

تقول إذا استهلكْتُ مالا للذة فكيفه هل ... ..  
فكيفية : امرأته . ولائق : لازم لازق .

(٧) زيادة من ي وب .

سوى حَفْص والحلواني<sup>(١)</sup> = فما ظَنُّكَ بـ « التاء » ؟

قوله عز و علا : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [١٨٣]<sup>(٢)</sup>  
وَصِفَتْ ﴿ نَفْخَةٌ ﴾ بـ ﴿ وَاحِدَةٌ ﴾ ، وهي لا تكون إلا مرة . فهذا كقوله  
﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلْهَيْئِ أَشْنِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> [سورة النحل : ٥١] ، وكقوله ﴿ وَمِنَاةَ الثَّالِثَةِ  
الْأُخْرَى ﴾<sup>(٤)</sup> [سورة نجم : ٢٠] ، وكقولهم<sup>(٥)</sup> « أمس الذَّابِر » و « أمس المُدْبِر » .

[ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَهٗ ﴾ [١٩٩]<sup>(٧)</sup>  
﴿ كِتَابِيَهٗ ﴾ منصوب بقوله ﴿ اقرؤوا ﴾ .

ووقف حمزة على ﴿ هَآؤُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> ، وابتدأ ﴿ اقرؤوا ﴾ إعلاماً منه أنه  
لا يذهب إلى إعمال الأول في هذا الباب ، وإنما العمل للثاني<sup>(٩)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(١٠)</sup> : ﴿ فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَهْنَا حَمِيمٌ ﴾ [٢٥٠]<sup>(١١)</sup>

(١) أظهر اللام عند الرء حفص عن عاصم والحلواني عن قالون عن نافع ، انظر المبسوط ١٠٢ ،  
٤٦٧ . ولم يذكر الحلواني في السبعة ٦٧٥ ، ولا التيسير ٢٢٠ ، ولا النشر ٣٩٩/٢ و ٤٢٥/١-٤٢٦ .  
لكن ذكر ابن مجاهد أن المسيبي روى عن أبيه عن نافع الإظهار .

(٢) انظر الجواهر ٣٤ ، وشرح المص اللوح ١/٣٩ ، والبيان ٤٥٧/٢ ، والبحر ٣٢٢/٨ ، والأصول ١٦٨/١  
و ٢٩٧/٢ ، والخصائص ٢٦٧/٢ و ١٠٥/٣ ، وابن يعيش ٤٧/٣-٤٨ و ٣٢/٦ ، والمغني ١٠٠ ، والجمع  
٢٦٩/٢

(٣) انظر الكلام عليها في الجواهر ٣٤ ، وإعراب القرآن ٢١٢/٢ ، ومجمع البيان ٤٦٥/٢ ، والبيان  
٧٨/٢ ، والبحر ٥١٠/٥ ، والخصائص ٢٦٧/٢ و ١٠٥/٣

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ١٢٩١

(٥) انظر ما سلف ١٢٩١ (٦) زيادة مس ي و ب .

(٧) انظر شرح المص اللوح ١/١١٨ ، ومجمع البيان ٢٤٥/٥ ، والبيان ٤٥٨/٢ ، والبحر ٢٢٥/٨ ،  
والإيضاح ٦٦ ، والبصريات ١١٤ ، وابن يعيش ٧٨/١ ، والجمع ١٤١/٥

(٨) لم أجد هذا الوقف حمزة . وذكر صاحب منار الهدى ٢٨٨ أن الوقف على ﴿ هَآؤُمْ ﴾ حسن .

(٩) إعمال العامل الثاني هو قول البصريين وإعمال العامل الأول هو قول الكوفيين ، وهو ما يسمى  
بالتنازع ، وقد سلف بسط التعليل عليه ٣٦٧

(١٠) انظر مجمع البيان ٣٤٧/٥ ، والبيان ٤٥٨/٢ ، والبحر ٣٢٦/٨ ، وتفسير القرطبي ٢٧٢/١٨

الجار خبر ﴿ ليس ﴾ ليصح قوله ﴿ ولا طعام ﴾ [ ٣٥ ] أي ولا له طعام .  
ولا يكون ﴿ ههنا ﴾ الخبر ، لأنه يصير التقدير : ولا طعام ههنا إلا من  
غسلين . وهذا غير جائز إذ هنا طعام غير غسلين <sup>(١)</sup> .

ولا يكون ﴿ اليوم ﴾ خبراً لأنَّ « حمياً » جثة ، وظرف الزمان لا يكون  
خبراً عن الجثة <sup>(٢)</sup> .

قوله عز وعلا : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ . وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup>

[ ٣٨-٣٧ ]

هذا ونحوه <sup>(٤)</sup> حمله الأكثرون على صلة <sup>(٥)</sup> ﴿ لا ﴾ . وحمله آخرون على أنَّ  
« لا » نفي لما أدَّعَوْه وأنه لا بُشْت ، فقليل لهم : لا ، أي ليس الأمر كما تدَّعون ثم  
قال ﴿ أقسم بما تبصرون ﴾ <sup>(٦)</sup> .

(١) منع أبو حيان أن يكون « ههنا » الخبر من وجه آخر ، قال : « إذا جعلنا الخبر « ههنا » كان  
« له » و « اليوم » متعلقين بما تعلق به الخبر وهو العامل في « ههنا » وهو عامل معنوي  
فلا يتقدم معموله عليه » اهـ . وم ذكره المؤلف ذكره المهدوي والقرطبي ، واعترض عليه  
أبو حيان . وليس ما قاله في ذلك بشيء .

(٢) سلف التعليق على هذا ٥٠٤

(٣) انظر إعراب القرآن ٥٠١/٢ ، وجمع البيان ٣٤٩/٥ ، والبحر ٢٢٨/٨ ، وتفسير الطبري ٤١/٢٩ ،  
والقرطبي ٢٧٤/١٨ ، وابن كثير ٢٤٤/٨ ، وجمع التفاسير ٢٥٠/٦

(٤) نحو قوله تعالى : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [ سورة القيامة ١٠ ] وسيأتي الكلام عليها ١٤٠٢ ، ونحو  
قوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ [ سورة الواقعة ٧٥٠ ] انظر الكلام عليها في جمع البيان  
٢٢٦/٥ ، وتفسير الطبري ١١٧/٢٧-١١٨ ، والقرطبي ٢٢٣/١٧ ، وابن كثير ٢٠٨-٢١ ، وجمع  
التفاسير ١٦٥/٦

(٥) يريد على زيادة لا . وقد عري هذا القول إلى سعيد بن جبير ، وصرَّح القرطبي أنه قول أكثر  
المفسرين ، واختاره النحاس . والصلة من عبارات الكوفيين والزيادة من عبارات البصريين ،  
انظر ما سلف ٢٨

(٦) عزي هذا القول إلى قتادة والفراء . وقيل « لا » نفي للقسم ومعناه لا يحتاج إلى القسم لوضوح  
الأمر ، فهذا أظهر من أن يحتاج في إثباته إلى قسم ، عن أبي مسلم ومن وافقه ، وهو الظاهر .



[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٤١ [ أي إيماناً قليلاً تؤمنون . وكذا قوله ﴿ قَلِيلًا مَا تَذْكُرُونَ ﴾ ] ٤٢ [ أي تذكراً قليلاً تذكرون .

٣

ف ﴿ ما ﴾ صلة زائدة <sup>(٣)</sup> . وانتصاب « قليل » لأنه صفة موصوف محذوف .

ثم قال : ﴿ تَنْزِيلٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ٤٣ [ أي هذا تنزيل . ومن قال ﴿ تنزيلاً ﴾ <sup>(٥)</sup> فنصب نصبه بـ ﴿ تَذْكُرُونَ ﴾ ، / أو بـ « نزلنا » مضمراً .

٢/١٣٧

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٤٧ [ من أحد ﴿ في موضع اسم ﴿ ما ﴾ [ و ] <sup>(٣)</sup> ﴿ حاجزين ﴾ خبر ، وجاء مجموعاً لأن « أحداً بمنزلة الجمع . ولم يُبطل عمل « ما » قوله ﴿ منكم ﴾ ، لأنه ظرف ، والفصل بالظرف في هذا الباب كلافصل .

وإن أخذت بالتميئة كان ﴿ منكم ﴾ خبراً ، و﴿ حاجزين ﴾ وصف لـ ﴿ أحد ﴾ .

١٢

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر إعراب القرآن ٥٠١/٣ ، وجمع البيان ٣٤٩/٥ ، والبحر ٣٣٨/٨

(٣) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين ، فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين ، انظر ما سلف من التعليق ص ٢٨

(٤) انظر إعراب القرآن ٥٠١/٣ ، والبيان ٤٥٨/٢ ، والبحر ٣٢٩/٨

(٥) هذه قراءة شاذة عزها أبو حيان إلى أبي الشمال .

(٦) انظر الجواهر ١١١ ، ١٧٩ ، ٣٠٧ ، ٣٧٥ . ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٧ ، ولفراء ١٨٣/٣ ،

وإعراب القرآن ٥٠٢/٣ ، وجمع البيان ٣٤٩/٥ ، والبيان ٤٥٨/٢-٤٥٩ ، والبحر ٣٢٩/٨ ، ومجاز

القرآن ٢٦٨/٢ ، والقتضب ٢٥٢/٣ ، والعنديات ٣٢ ، والبصريات ٣٠٩ ، وابن يعيش ٣١/٦

(٧) « ما » الحجازية تعمل بأربعة شروط : أن يؤخر الخبر ، وألا تدخل « إن » على اسمها ، وألا يقرن الخبر بـ « إلا » ، وألا يليها معمول الخبر إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، انظر شذور الذهب ٢٥١ - ٢٥٢ ، والهمع ١١٠/٢ - ١١٤ وغيرهما .

## سورة المعارج

قوله تعالى : ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤ ]

﴿ خمسين ﴾ نصب خبر ﴿ كان ﴾ ، و ﴿ ألف ﴾ نصب على التمييز .  
و ﴿ سنة ﴾ جر بالإضافة ، و « كان » مع اسمه وخبره في موضع جر صفة  
﴿ يوم ﴾ .

٦

وفي الأخرى ﴿ كان مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [ سورة النجدة : ٥ ] فيظن المتوهم أن  
« خمسين » زيادة وهنا ، وهو جهل منه ؛ لأن في ذلك اليوم مواقف <sup>(٢)</sup> مختلفة  
وأوقاتاً يكون <sup>(٣)</sup> مقدار بعضها ألف سنة ومقدار بعضها خمسين ألف سنة .

٩

ويكون على المؤمن أقل منه على الكافر ، لأن من صَعَبَ عليه الوقت كان  
كأنه أطول عليه من سهل أمره ، وقد ورد ذلك في أشعارهم ، قال <sup>(٤)</sup> :

يَطُولُ الْيَوْمُ لَا أَلْقَاكَ فِيهِ      وَحَوْلٌ نَلْتَقِي فِيهِ قَصِيرٌ

١٢

(١) انظر تأويلها في مجمع البيان ٣٥٣/٥ ، والبيان ٤٦٠/٢ ، والبحر ٢٢٣/٨ ، وتفسير الطبري

٤٤/٢٩ - ٤٦ ، والقرطبي ٢٨١/١٨ - ٢٨٢ ، وابن كثير ٢٤٨/٨ - ٢٥١ ، ومجمع التفسير ٣٥٤/٦ - ٣٥٥

(٢) في الأصل : مواقع ، والصواب من ي وب . وقد سلف نحو هذه العبارة ١٣٠٦ - ١٣٠٧

(٣) في الأصل : وأوقات تكون ، وهو خطأ .

(٤) سليمان بن أبي دياكل الحزاعي كما في ديوان الحماسة بشرح الرزوقي ١٣٥٣ ، والتبريزي ١٦٧/٢ ،

وينسب إلى جميل في أصالي القلي ٢٠٢/١ ، وانظر ديوانه ٩٩ . وذكر البكري في سمط اللالي

٤٨٤ - ٤٨٥ أنه يروي لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، ولأبي سعيبة الأسلمي ( ؟ )

وانظر تخريج العلامة الميني له في سمط اللالي ٣١٢

وفي شعر جرير<sup>(١)</sup> :

وَيَوْمٍ كَلَّهَامِ الْخُبَارَى لَهْوَتُهُ ... ..

وفي شعر شاعرهم<sup>(٢)</sup> :

... .. وَلَيْلُ الْعَاشِقَيْنِ طَوِيلُ

قوله عز وجل : ﴿ وَلَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ﴾ [١٠] [ ١١٠ ]

٦ أي حميم عن حميمه ، كما قال : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [ سورة الأنعام : ١٦٥ ]<sup>٣</sup> . ومن فتح وقال ﴿ وَلَا يُسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ﴾ فهو كقوله ﴿ لَكَرَّ أَمْرِي مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ [ سورة عر : ٢٧ ] .

٩ [ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ يُبْصَرُونَهُمْ ﴾ [ ١١ ]<sup>(٥)</sup>

(١) ذيل ديوانه ق ١٤/٣٨ ج ٩٦٤/٢ وروايته :

ويوم كَلَّهَامِ الْقَطَاةِ مَزَيْنٍ إِلَى صَبَاءِ عَالِبٍ لِي بَاطِلِهِ

وانظر النقائض ٦٣١ . وهو على هذه الرواية في المستقصى ٢٨٢/٢ . ويضرب المثل بقصر إيهام القطاة والخبارى فيقال : أقصر من إيهام القطاة وإيهام الخبارى ، انظر الدرّة الفاخرة ٣٥١/٢ ، وجمهرة الأمثال ١١٥/٢ ، والمستقصى ٢٨٢/٢

(٢) يريد المتنبي ، ديوانه ق ١/١٨٧ ج ٩٥/٢ ، وقامه :

ليأني بعد الظاعنين شكول طــــــــــــــــوالٌ وليــــــــــــــــلٌ ... ..

وكان قوله « شاعرهم » يقابل ذكر ابن جني للمتنبي بـ « شاعرنا » ، انظر الخصائص ٣٤/١ . ٢٣٩ و ٤٠٣/٢ و ٢٤١/٣

(٣) انظر الجواهر ٤٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٨٤/٣ ، والحجة ٣٩٨/٤ خم ، وجمع البيان ٣٥١/٥ ،

والبيان ٤٦٠/٢ ، والبحر ٣٢٤/٨ ، والبغداديات ٢٧٧ ، وتكلمة الإيضاح ١٨٦

وصم الياء من « يُسْأَلُ » قراءة البزي عن ابن كثير كما في السبعة ٦٥٠ . والمبسوط ٤٤٦ . وفي الرواية عنه اختلاف فروي عنه الضم ، وروي عنه الفتح وهي قراءة باقي السبعة وهي رواية الداني فم يذكر في هذا الحرف اختلافاً في كتابه التيسير ، انظر النشر ٣٩٠/٢

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر إعراب القرآن ٥٠٦/٣ ، والحجة ٣٩٨/٤ خم ، وجمع البيان ٣٥١/٥ ، والبحر ٣٣٤/٨

أي يُبَيِّنُ الحميم حميه ، وكفى بالحميم عن الجمع ، لأنه في معنى الجمع .

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ إِنَّهَا لَظَى . نَزَّاعَةٌ لِّلشَّوَى ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٥-١٦ ]

٢ بالرفع والنصب <sup>(٣)</sup> . فالرفع على الأوجه الأربعة المتقدم ذكرها في غير موضع <sup>(٤)</sup> . والنصب بإضمار فعل على تقدير : إنها لظى أعنيها <sup>(٥)</sup> نَزَّاعَةٌ للشوى .

٦ قال أبو علي <sup>(٦)</sup> : ولا أحمله على الحال ، لأنه ليس في الكلام ما يعمل في الحال . فإن قلت : ﴿ لَظَى ﴾ بمعنى متلظية ، فكأنه : إنها متلظية نزاعة ، فيكون حالاً من الضمير في ﴿ لَظَى ﴾ = فالجواب : إن هذا غير سائغ ، لأنَّ ﴿ لَظَى ﴾ لا ينصرف للتعريف والتسائيث ، وإذا لم ينصرف للتعريف والتأنيث <sup>(٧)</sup> فقد خرج من الوصفية وصار اسماً محضاً علماً فلا يصح إعماله في الحال ؛ فوجب ألا يجوز كون ﴿ نَزَّاعَةٌ ﴾ حالاً من الضمير فيها .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ١٧٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٨ ، ومعاني القرآن للقراء ١٨٥/٣ ، وإعراب القرآن ٥٠٦/٣-٥٠٧ ، والحجة ٣٩٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٢٥٤/٥ ، والبيان ٤٦٠/٢-٤٦١ ، والبحر ٣٢٤/٨ ، والكشاف ١٥٨/٤ ، والتبيان ١٢٤٠ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٥٧/٢-٧٥٨ ، والكتاب ٢٥٨/١ ، وابن يمين ٥٨/٢

(٣) قرأ بالنصب حفص عن عاصم وقرأ القون بالرفع . انظر السبعة ٦٥٠-٦٥١ ، والتفسير ٢١٤ ، والنشر ٢٩٠/٢

(٤) انظر ذكرها في الكلام على قوله تعالى ﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾ [ سورة هود : ٧٢ ] ص ٥٨٠ في توجيه قراءة الرفع ، وفي الكلام على قوله تعالى ﴿ ذلك جزاؤهم جهنم بما كفروا ﴾ [ سورة الكهف : ١٠٦ ] ص ٧٧٨ . وانظر المصادر السالفة .

(٥) كذا قدره أبو علي . وإذا حل هذا التقدير على ظاهره كان « نزاعة » حالاً . والظاهر أن الوجه أن يكون منصوباً على الاختصاص بفعل مضر تقديره « أعني » ، انظر الكشاف والتبيان والبحر .

(٦) في الحجة ، وقد حكى المؤلف كلامه بمعناه .

(٧) زيادة من ب .

ثم قال : وإن ذهبت بـ « لظى » مذهب « الحارث » و « العباس » وما بقي فيه بعد التسمية رائحة الصفة = جاز كون ﴿ نزاعة ﴾ حالاً من الضمير فيه كما جاز دخول اللام عليه <sup>(١)</sup> .

٣

ويجوز أن تكون الحال حالاً مؤكدة <sup>(٢)</sup> ، كقوله ﴿ وهو الحق مُصَدِّقاً ﴾ <sup>(٣)</sup> [ سورة البقرة : ٩١ ] فيكون العامل في الحال معنى الجملة .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٢١-١٩ ]

العامل في ﴿ إذا ﴾ الأولى معنى « هَلُوع » <sup>(٥)</sup> ، وفي الثانية معنى « مَنُوع » ، والتقدير : جزوعاً إذا مسه الشر ، ومنوعاً إذا مسه الخير ، فوقع الفصل بين الواو وبين المعطوف بالظرف ، وهو كثير ، وإن كان قد كره ذلك <sup>(٦)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ فَمَا لِلَّذِينَ كَفَرُوا قَبْلَكَ مُهْطِعِينَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ] ١/٣٨ [ ٣٦ ]

١٢ ﴿ ما ﴾ رفع بالابتداء ، واللام خبره ، وفيه ضميره . فأما ﴿ قبلك ﴾

(١) انتهت حكاية معنى قول أبي علي .

(٢) أجازته مكي والزمخشري والعكبري وأبو حيان .

(٣) سلف الاستشهاد به ٩٧٦ وذكر مصادر الكلام عليها هناك .

(٤) انظر البيان ٤٦١/٢ ، والبيان ١٢٤٠

(٥) عند العكبري أن العامل فيها « جزوع » .

(٦) الظاهر أنه يريد أن سبويه كره الفصل بين الواو والمعطوف ، وقد سلف له ١٣٥٨ أن نقل عن أبي علي كراهة سبويه ذلك ، وقد سلف تحقيقنا أن سبويه لم ينص إلا على المجرور وليس له كلام في المرفوع والمنصوب ، انظر ما سلف ٩٩ ، ٥٥٨ ، ٥٨٠ ، ١٢٣٦ ، ١٣٥٨ ، وانظر ما قلناه في الفصل بين الواو والمعطوف المجرور أيضاً .

(٧) زيادة من ي و ب .

(٨) انظر الجواهر ٢٦٢-٢٦٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٨ ، وإعراب القرآن ٥٠٩/٣ ، وجمع البيان ٣٥٨/٥ ، والبيان ٤٦٢/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٥٩/٢ ، والبيان ١٢٤١ ، وابن الشجري

فحال من الواو في ﴿ كفروا ﴾ أو من المجرور على تقدير : فهاهم ثابتين قبلك .  
ويكون ﴿ مهطعين ﴾ حالاً بعد حال .

وقوله : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِّينَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣٧ ]

تقديره : عزين عن اليمين وعن الشمال . فهو حال بعد حال <sup>(٢)</sup> .

ومن رأى وَصَفَ الحال كان ﴿ عزين ﴾ صفة لـ ﴿ مهطعين ﴾ .

ويجوز أن يكون ﴿ عزين ﴾ حالاً من الضير في مهطعين .

ويجوز أن يكون ﴿ مهطعين ﴾ حالاً من الضير في ﴿ قبلك ﴾ .

ويجوز في ﴿ قبلك ﴾ أن يكون ظرفاً للام ، وأن يكون ظرفاً

لـ ﴿ مهطعين ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ويجوز <sup>(٤)</sup> أن يتعلق ﴿ عن اليمين ﴾ بمضر أيضاً في موضع الحال أو صفة

لـ ﴿ مهطعين ﴾ وأن يكون صلة لـ [ لـ ] <sup>(٥)</sup> ﴿ عزين ﴾ .

قوله عز وعلا : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٣٩ ]

أي من أجل ما يعلمون <sup>(٧)</sup> ، وهو الطاعة ، والمضاف محذوف .

(١) انظر إعراب القرآن ٥٠٩/٣ ، ومجمع البيان ٣٥٨/٥ ، والبيان ٤٦٢/٢ ، وقد أخذ الطبرسي

وأبو البركات عن المؤلف من غير تصريح ، ومشكل إعراب القرآن ٧٥٩/٢ ، والبيان ١٢٤١

(٢) وهو قول النحاس ومكي والعكبري . ونص مكي أنه حال من « الذين » .

(٣) وهو قول مكي والعكبري أيضاً .

(٤) أجزمها العكبري أيضاً .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر الجواهر ٥٧ ، وإعراب القرآن ٥١٠/٢ . ومجمع البيان ٣٥٨/٥ ، والبحر ٣٣٦/٨ ، وتفسير

الطبري ٥٤/٢٩ ، والقرطبي ٢٩٤/١٨ - ٢٩٥ ، وابن كثير ٢٥٦/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٦٠/٦

(٧) ذكره الطبرسي والقرطبي أيضاً . وقيل أي خلقناهم من موقد ، عن قتادة والحسن ، وهو قول

أكثر المفسرين ، وهو الظاهر .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٤٠ [ ٣  
 وقال في الأخرى ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] سورة الرحمن : ١٧ :  
 لأنَّ التثنية جمع . فالمشارك كالمشركين والمغارب كالمغربيين . والتثنية يراد به مشرق  
 الصيف ومشرق الشتاء ومغرب الصيف ومغرب الشتاء <sup>(٤)</sup> .  
 وقال قوم <sup>(٥)</sup> : إنَّ له كل يوم مشرقاً ومغرباً غير مشرقه ومغربه أمس .  
 فذلك ثلثائة وستون مشرقاً ومغرباً . ٦

فأما قوله ﴿ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾ [ سورة الزخرف : ٢٨ ] فإنه يريد بُعْدَ المشرق  
 والمغرب ، ولكنه جاء لأنه من باب « الْعَمَرَيْنِ » و « الزَّهْدَمَيْنِ »  
 و « الْكَرْدَمَيْنِ » <sup>(٦)</sup> . ٩

[ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ إِنَّا لَنَقَادِرُونَ . عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> ]

[ ٤٠ - ٤١ ]

أَي نَبْدَلُهُمْ بِخَيْرٍ مِنْهُمْ <sup>(٩)</sup> . فحذف المفعول الأول والجار من المفعول الثاني . ١٢

(١) ز زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ٧٨٨ ، وإعراب القرآن ٥١٠/٢ ، ومجمع البيان ٢٥٨/٥ ، ونحر ٢٣١/٨

(٣) انظر الكلام عليها في تفسير الطبري ٧٤/٢٧ - ٧٥ ، والقرطبي ١٦١/١٧ و ٦٢/٥ ، وابن كثير  
 ٤٦٧/٧ ، ومجمع التفسير ١٣٩/٦

(٤) عن قتادة وغيره .

(٥) هذا قول ابن عباس وغيره

(٦) العمران : عمر بن الخطيب وأبو بكر الصديق . والزهد من : رهدم وقيس - أو كردم - مر بي  
 عوير ، أما الكردمان فلا أعرفه . انظر إصلاح المنطق ٤٠٠ ، والدرة لماخرة ٥٤٢ ، وسفر  
 السعادة ٧٦٤

(٧) زيادة مي .

(٨) انظر الجواهر ٥٠٥ . والبيان ٤٦٢/٢ وقد نقل صاحبه عن المؤلف من غير تصريح .

(٩) وكذا في الجوهر والبيان . والصواب أن يكون التقدير : بدل بهم خيراً منهم ، فحذف المفعول  
 الأول ، انظر ما سلف أيضاً ١٣١٧

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ إِلَى نَصَبٍ يُوفَضُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٤٣ ]  
بفتح النون ، و ﴿ نَصَبٍ ﴾ بضمين <sup>(٣)</sup> . وفَسَّرَهَا أَبُو عَلِيٍّ بِالرَّايَةِ وَالْعَلَمِ ،  
وقال : هما لغتان <sup>(٤)</sup> . ٢

وغيره <sup>(٥)</sup> فَسَّرَ نَصَبًا بِالرَّايَةِ وَنَصَبًا بِالْأَصْنَامِ . كقولهِ ﴿ وَمَا ذُبَحَ عَلَى  
النُّصَبِ ﴾ [ سورة المائدة : ٣ ] .

[ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٤٤ ]  
حال من الضمير في ﴿ يَوْفَضُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> لكان الضمير المجرور في قوله  
﴿ أَبْصَارُهُمْ ﴾ . ٦

[ قوله تعالى ] <sup>(٩)</sup> : ﴿ ذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> [ ٤٤ ]  
أي يوعدونه . فحذف العائد <sup>(١١)</sup> من الصلة إلى الموصول . ٩

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٦/٣ ، وإعراب القرآن ٥١١/٣ ، والحجة ٤٠٠/٤-٤٠١ ، خم ، ومجمع  
البيان ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، والبحر ٢٣٦/٨ ، ونفيس الطبري ٥٥/٢٩-٥٦ ، والقرطبي ٢٩٧/١٨ ،  
وابن كثير ٢٥٧/٨ ، ومجمع النفايس ٢٦١/٦

(٣) قرأ بضمين ابن عامر وحفص عن عاصم ، وقرأ الباقر بفتح النون وسكون الصاد . انظر  
السبعة ٦٥١ ، والتيسير ٢١٤ ، والنشر ٢٩١/٢

(٤) هذا أحد قولي أبي علي وأبي عبيدة ومن وافقهما . وأجازاها ومن وافقهما أن يكون نَصَبٌ بضمين  
جمع نَصَب ، وهو عند أبي عبي كَسَفٌ وَتَقَفٌ ثم ثَقَلَتِ القاف .

(٥) ومنهم الفراء والطبري ومن وافقهما .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر إعراب القرآن ٥١١/٣ ، والبيان ٤٦٣/٢ ، والتبيان ١٢٤١ . وسياق الآية : ﴿ يَوْمَ يُخْرِجُونَ  
مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَى نَصَبٍ يُوفَضُونَ ، خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْدَقُهُمْ ذَلَّةٌ ... ﴾ .

(٨) هو عند النحاس حال من الضمير في ﴿ يُخْرِجُونَ ﴾ ، وهو قول العكبري أيضاً ، أو حال من  
الضمير في ﴿ تَرْدَقُهُمْ ﴾ . وفي الأصل : حالاً من الضمير ، وهو خطأ .

(٩) انظر إعراب القرآن ٥١١/٣ ، والبيان ٤٦٣/٢

(١٠) سلف التعليق على حذف العائد من الصلة إلى الموصول وهو ضمير نصب ١٠٩



## سورة نوح

صلوات الله عليه

- ٢ قوله عز وعلا : ﴿ أَنْذِرُ قَوْمَكَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١١ ]  
 بمعنى « أي » <sup>(٢)</sup> . وإن شئت : أرسلنا بأن أنذر <sup>(٣)</sup> ، كما أن قوله ﴿ أَنْ أَعْبُدُوا  
 اللَّهَ ﴾ [ ٣ ] بمعنى : أي اعبدوا الله . وقيل : [ هو متعلق بـ ﴿ نذير ﴾ أي <sup>(٤)</sup>  
 نذير بأن اعبدوا الله ، وفيه بُعد لأن نذيراً وُصِفَ بـ ﴿ مبين ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 ٦ | قوله تعالى [ <sup>(٦)</sup> ] : ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً . يُرْسِلِ  
 السَّمَاءَ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ١١-١٠ ]  
 ٩ [ ﴿ يرسل ﴾ ] <sup>(٨)</sup> جزم جواب الأمر . وقوله ﴿ إنه كان غفّاراً ﴾ اعتراض  
 بين الأمر وجوابه .

[ قوله تعالى ] <sup>(٨)</sup> : ﴿ وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُوراً ﴾ <sup>(٩)</sup> [ ١٦ ]

- (١) انظر معاني القرآن للفراء ١٨٧/٣ ، وإعراب القرآن ٥١٢/٣ ، ومجمع البيان ٣٦٠/٥ ، والبيان  
 ٤٦٤/٢ ، والبحر ٣٣٨/٨ . وسياق الآيات : ﴿ إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أن أنذر قومك من قبل  
 أن يأتيتهم عذاب أليم . قال يا قوم إني لكم نذير مبين . أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون ﴾ .  
 (٢) هنا أحد قولي النحاس ومن وافقه .  
 (٣) وهو قول الفراء وأحد قولي النحاس وغيره .  
 (٤) زيادة من ب . وكان فيها : « وقيل أن هو » بإقحام « أن » .  
 (٥) فلا يعمل بعد الوصف ، انظر ماسلف ٨٣٠ ، ١٠٠٩ ، ١٠٧٤ ، ١٣٧٤ . ولم أجد هذا القول الذي  
 استبعده .  
 (٦) زيادة من ب .  
 (٧) انظر إعراب القرآن ٥١٣/٣-٥١٤  
 (٨) زيادة من ي وب .  
 (٩) انظر المواهر ٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٠٩ ، وللغراء ١٨٨/٣ ، وإعراب القرآن ٥١٤/٣ .

قيل : في إحداهن . وقيل : يجوز أن يكون « في إحداهن » ويقال « فيهن » لأن ما في إحداهن كان فيهن <sup>(١)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ٢٨  
 قيل : أراد آدم وحواء عليهما السلام ، لأن أبويه كانا كافرين <sup>(٤)</sup> .

= وجمع البيان ٢٦٢/٥ ، والبحر ٢٤٠/٨ ، وتفسير الطبري ٦٠/٢٩ - ٦١ ، والقرطبي

٢٠٤/١٨ - ٣٠٥ ، وابن كثير ٢٦٤/٨ ، وجمع التفاسير ٣٦٥/٦

(١) هذا قول ابن كيسان حكاه عنه النحاس ( انظر تفسير القرطبي ) ، وهو معنى قول الأخفش .  
 وقيل وجه القمر إلى السموات فهو فيهن على الحقيقة ، عن عبد الله بن عمرو ، واختاره الطبري  
 والنحاس وغيرهما ، وقيل غير ذلك .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر جمع البيان ٢٦٥/٥ ، وتفسير الطبري ٦٢/٢٩ - ٦٤ ، ولقرطبي ٣١٣/١٨ - ٣١٤ ، وابن كثير

٢٦٤/٨ ، وجمع التفاسير ٣٦٩/٦

(٤) هذا خلاف ما نص عليه جميع المفسرين ، فقد نصوا أنها كانا مؤمنين .

## سورة الجنّ

٢/١٢٨

قوله عز وجل : ﴿ وَأنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣ ]

٣

بالكسر والفتح ، إلى قوله : ﴿ وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ ﴾ [ ١٤ ]  
بالفتح والكسر فيهن <sup>(٢)</sup> .

فالكسر على قوله ﴿ فَقَالُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ١ ] أي قالوا هذه الأشياء .

والفتح على قوله ﴿ أَوْحِيَ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١ ] أي أوحى إلي أنه استمع ، وأنه تعالى ،  
إلى قوله ﴿ وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ ﴾ .

وقال الفراء <sup>(٥)</sup> : إِنَّمَا فَتَحَ مِنْ فَتَحَ « أَنَّهُ » لَأَنَّهُ عَطَفَهُ عَلَى الْمَاءِ مِنْ قَوْلِهِ  
﴿ فَأَمَّا <sup>(٦)</sup> بِهِ ﴾ [ ٢ ] وبأنه تعالى . وقد ذكرنا <sup>(٧)</sup> أنه لا يجوز عطف الظاهر على  
المضمر المجرور .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥١١ ، وللبراء ١٩١/٣ ، وإعراب القرآن ٥٢١/٣ ، والحجّة

٤٠١/٤ - ٤٠٤ خم . وجمع البيان ٣٦٦/٥ ، والبيان ٤٦٧/٢ ، والبحر ٣٤٧/٨

(٢) فتحه ابن عامر وحزمة والكسائي وحفص عن عاصم ، وكسره ابن الباقون . انظر السبعة ٦٥٦ ،  
والتيسير ٢١٥ ، والنشر ٣٩١/٢

(٣) في النسخ : قالوا ، والتلاوة بالفاء .

(٤) هذا قول الأخفش وأبي علي ومن وافقهما .

(٥) في معاني القرآن له ١٩١/٢ وقد حكى المؤلف كلامه بعده ، ووافق الفراء الزجاج والنحاس وأبو  
حيان .

(٦) في النسخ : أما ، والتلاوة بالفاء .

(٧) ص ١٥٩ ، ٢٨٥ ، ٤٤٢ ، ٦٣١ ، وانظر بسط التعليق عليه في أول اللواضع .

فأما قوله : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٨ ]  
فالتقدير : فلا تدعوا مع الله أحداً لأن المساجد لله <sup>(٢)</sup> : فليس من الوحي <sup>(٣)</sup>  
ولا من القول المتقدمين في شيء . ٣

وأما قوله : ﴿ وَانَّهُ لَمَّا قَامَ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١٩ ]  
بافتح والكسر <sup>(٥)</sup> فهذا راجعان إلى القول والوحي .  
[ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ <sup>(٧)</sup> [ ٧ ] ٦

هذا محمول على إعمال الثاني دون الأول ، والفراء يحمله على الأول <sup>(٨)</sup> .  
[ قوله تعالى ] <sup>(٩)</sup> : ﴿ وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> [ ٨ ] ٩

(١) انظر الجواهر ٦٩٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٠ ، وللفراء ١٩١/٣-١٩٢ ، وإعراب القرآن ٥٢٧/٢ ، والحجة ٤٠٧/٤-٤٠٨ خم ، وجمع البين ٣٦٦/٥ ، والبيان ٤٦٧/٢ ، والبحر ٣٥٢/٨ .  
وتفسير الطبري ٧٣/٢٩ ، والقرطبي ٢٠/١٩ ، وابن كثير ٢٧٠/٨ ، وجمع التفسير ٢٧٧/٦ .  
والكتاب ٤٦٤/١ ، والمقتضب ٣٤٧/٢ ، والأصول ٢٦٩/١ ، والبغداديات ٤٣ ، والمغني ٦٨٢ .  
٨٣٨ ، وانفقوا على فتح ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ ﴾ .

(٢) هنا قول الخليل وابن السراج وأحد قولي الأخفش والمبرد والنحاس وأبي علي وغيرهم .  
(٣) هذا خلاف قول الناس في جواز حمله على الوحي ؛ فقد أجاز سيبويه والأخفش والمبرد والنحاس وأبو علي وغيرهم أن يكون محمولاً على « أوحى » وعزاه سيبويه إلى المفسرين ، وقال المبرد :  
وهذا وجه حسن جميل ، وهو قول الفراء .

(٤) انظر جمع البيان ٣٦٧/٥ ، والبحر ٣٤٧/٨ ، ٣٥٢

(٥) كسره نافع وأبو بكر عن عاصم ، وفتحه الباقون .

(٦) زيادة مني .

(٧) انظر إعراب القرآن ٥٢٣/٣ ، والبحر ٢٤٨/٨ ، والمغني ٦٦٠

(٨) هنا مذهب الكوفيين - والفراء من رؤوسهم - في التنازع فهم يعملون العاصم الأول ،  
والبصريون يعملون الثاني ، وقد سلف بسط التعليق على التنازع ٣٦٧

(٩) انظر الجواهر ٧٧ ، وجمع البيان ٣٦٩/٥ ، والبحر ٣٤٨/٨ ، وتفسير الطبري ٦٩/٢٩ ، والقرطبي =

أي طريق السماء<sup>(١)</sup> . وقدّره أبو علي<sup>(٢)</sup> : عالِجنا غَيْبَ السماء ورُئُناه للاستراق .

٢ [ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا ﴾<sup>(٤)</sup> [ ١١ ]  
أي ذوي طرائق شتى<sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> : ﴿ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٢٧ ]  
٦ يجوز أن يكون ﴿ مَن ﴾ ابتداء ، ويكون ﴿ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ ﴾ [ ٢٧ ]  
خبراً<sup>(٧)</sup> . ويجوز أن يكون استثناء منقطعاً<sup>(٨)</sup> .

= ١١/١٩ ، وابن كثير ٢٦٧/٨ ، ومجمع التفاسير ٣٧٢/٦

(١) ومعنى اللبس هنا التطلّب ، أي طلبنا بلوغ السماء أو الصعود إليها أو خبرها .

(٢) لم أصب كلامه . وذكر المؤلف هذا الوجه في الجواهر ولم يعزه إلى أبي علي .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٩٣/٣ ، وإعراب القرآن ٥٢٤/٣ ، ومجمع البيان ٣٧١/٥ ، والبحر

٢٥٠/٨ ، والكشاف ١٦٩/٤

(٥) هذا معنى كلامهم . وقدّره الزمخشري : ذوي مذاهب .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١٩٥/٣ ، وإعراب القرآن ٥٢٩/٣ ، ومجمع البيان ٣٧٣/٥ ، والبيان

٤٦٨/٢ ، والبحر ٣٥٥/٨ ، والبيان ١٢٤٥ . وسياق الآية : ﴿ عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً . إلا ... ﴾ .

(٧) أجزاه الطبرسي وأبو الركات والعكبري أيضاً . وعليه يكون موضع الجملة نصّاً على الاستثناء .

والجمهور لم يثبت لها هذا الموضع ، انظر ما سلف ١١٦

(٨) وقيل متصل ، وهو قول النحاس والعكبري وظاهر قول الفراء ، وأجاز القولين غيرهم .

## سورة المزمل

قوله عز وعلا : ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا . نَصْفَهُ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢ - ٣ ]  
تقديره : قم الليل نصفه إلا قليلاً . ف ﴿ نصفه ﴾ [ نصب ] <sup>(٢)</sup> بدل من  
﴿ الليل ﴾ ، و ﴿ قليلاً ﴾ <sup>(٣)</sup> استثناء منه <sup>(٤)</sup> . وقدم المستثنى على المستثنى منه ،  
وهذا قليل في التنزيل <sup>(٥)</sup> .

[ قوله تعالى ] ﴿ رَبِّمَا مَشْرِقٍ وَالْمَغْرِبِ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٩ ]  
بالجر والرفع والنصب <sup>(٧)</sup> . فالجر على البدل من قوله ﴿ رَبِّكَ ﴾ [ ٨ ] .

(١) انظر الجواهر ٧٠٤ - ٧٠٥ . وشرح السمع اللوح ١/٧٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٢ . وللغراء  
١٩٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٣١/٣ . وجمع البيان ٣٧٦/٥ ، والبيان ٤٦٩/٢ ، والبحر  
٣٦١/٨ - ٣٦٢ ، والجمع ٢٦٤/٣ - ٢٦٥ و ٢٦٨/٥

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) في الأصل : وقليل .

(٤) هذا قول للبرد فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر وقول الزجاج أيضاً فيما نقله عنه الطبرسي . قال  
المؤلف في الجواهر : « وقوله ﴿ إلا قليلاً ﴾ يفيد ما أفاده ﴿ أو نقص منه قليلاً ﴾ لكن أعيد  
تبعاً لذكر الزيادة . خيره الله بين أن يقوم النصف أو يريد عليه أو ينقص « اهـ . وخفي هذا  
المعنى عن أبي حيان فاعترض على هذا القول بأنه يكون في الكلام تكرار . وليس كذلك .  
وذهب الأخفش وتبعه الفراء إلى أن التقدير « أو نصفه » . وردّه البرد لأنه حذف حرف  
المطف من غير دليل . وذهب النحاس إلى أنه منصوب بفعل مضر أي قم نصفه . وليس هذا إلا  
وجه البدل عينه ، وانظر كلام أبي حيان فقد أطال فيه .

(٥) ومنه قوله تعالى : ﴿ ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل إن الهدى هدى الله أن يوق أحد مثل  
ما أوتيتم ﴾ [ سورة آل عمران : ٧٣ ] ، انظر ما سلف ٢٢٨

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٥١٣ ، وللغراء ١٩٨/٣ ، وإعراب القرآن ٥٣٢/٣ ، والحجة ٤١٠/٤  
خم ، وجمع البيان ٣٧٦/٥ ، والبيان ٤٧١/٢ ، والبحر ٣٦٣/٨

(٧) قرأ بالرفع ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحنص عن عاصم ، وقرأ باقي السبعة بالجر . انظر السبعة =

والرفع على إضمار « هو »<sup>(١)</sup> . والنصب بإضمار فعل على تقدير : غدح رب المشرق والمغرب .

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٧ ]

تقديره : فكيف تتقون عقاب يوم<sup>(٤)</sup> يجعل الولدان شيباً إن كفرتم .  
٦ ف ﴿ يوماً ﴾ نصب مفعول ﴿ تتقون ﴾ على [ تقدير ]<sup>(٥)</sup> حذف المضاف ، وقوله ﴿ يجعل الولدان ﴾ في موضع النصب وصفاً لليوم .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾<sup>(٦)</sup> [ ١٨ ]  
٩ ولم يقل « منفطرة » . قال الخليل<sup>(٧)</sup> : لأنه أراد معنى النسبة ، أي ذات انفطار . وحمله غيره على المعنى وهو السقف<sup>(٨)</sup> ، لقوله ﴿ وجعلنا السماء سَقْفًا مَحْفُوظًا ﴾ [ سورة الأنبياء : ٢٢ ] .

٦٥٨ ، والتيسير ٢١٦ ، والنشر ٣٩٢/٢ . أم المصب فقراءة شاذة عزاهما أبو حيان إلى زيد بن علي .

(١) هذا أحد قولي النحاس وأبي علي ومن وافقهما ، وأجازا أن يكون مبتدأ والخبر قوله ﴿ لا إله إلا هو ﴾ [ ٩ ] ، وهو قول الأنشس . (٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٩١ ، ١٢٢ ، ٤٨٥ ، ٧١٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٣ ، وللفراء ١٩٨/٣ .

(٤) وإعراب القرآن ٥٣٦/٣ ، وجمع البيان ٣٨٠/٥ ، والبيان ٤٧١/٢ ، والبحر ٣٦٥/٨ ، واللفني ٥١٠ .  
(٥) قدره أبو علي : عذاب يوم أو جزاء يوم ، عن الجواهر .

(٥) زيادة مي .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٤ - ٥٥ . وللفراء ١٩٩/٣ و ١٢٧/١ ، وإعراب القرآن

٥٣٦/٣ - ٥٣٧ ، وجمع البيان ٣٨٠/٥ - ٣٨١ ، والبيان ٤٧١/٢ ، والبحر ٣٦٥/٨ - ٣٦٦ ، ومجاز القرآن ٢٧٤/٣ ، والكتاب ٢٤٠/١ ، وتكملة الإيضاح ١١٧ ، والخصر ٢٢/١٧ ، وابن يعيش ١٠٠/٥ ، وابن السجري ١٨٩/٢ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١٠٣ ، ١٢٢ ، ولابن الأنباري ٣٦٦ - ٣٦٨

(٧) انظر الكتاب ٢٤٠/١ ، والمصادر السالفة . وأجازه النحاس وأبو علي ومن وافقهما .

(٨) هذا قول أبي عمرو ووافقه أبو عبيدة ويونس والكسائي . وقيل : السماء تذكر وتؤنث ، عن =

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٢٠ ]

رفع ﴿ طائفة ﴾ على أنه محمول بالعطف على الضمير في ﴿ تَقُومُ ﴾ أي تقوم أنت وطائفة .

وكذا قوله ﴿ وَآخَرُونَ ﴾ [ ٢٠ ] عطف على ﴿ طائفة ﴾ .

ويجوز ﴿ نصفه ﴾ و ﴿ نصفه ﴾ و ﴿ ثلثه ﴾ و ﴿ ثلثه ﴾ <sup>(٣)</sup> . فالجر محمول على المجرور قبله ، وهو الأقرب إليه . والنصب محمول على قوله ﴿ أَدْنَى ﴾ .

قوله عز وعلا : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٢٠ ]

لم ينصب ﴿ يكون ﴾ ب ﴿ أَنْ ﴾ لأنه بمعنى المشددة <sup>(٥)</sup> . ولهذا المعنى تقديره : أنه سيكون . ووقع الفصل بينه وبين الفعل بالسین ؛ لأنها إذا كانت

مخففة من « أَنْ » جاء الفصل بينه وبين الفعل / ب « السین » و « سوف » [ و « قد » <sup>(٦)</sup> ] و « حرف النفي » <sup>(٦)</sup> .

= انقراء وابن الأنباري والنحاس ومن وافقهم . وقيل الساء جمع ساءة أو ساءة فيكون حمف مدكراً ، أجازته الأخفش والفراء والمبرد وابن الأنباري ، وقول الخليل أحب إلى المبرد .

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٦٠٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٣ ، وللغراء ١٩٩/٣ ، وإعراب القرآن

٣٦٦/٨ والبحر ٥٣٧/٣ - ٥٣٨ ، والحجة ٤١٠/٤ خم ، ومجمع البيان ٣٨١/٥ ، والبيان ٤٧٢/٢ ، والبحر ٣٦٦/٨

(٣) قرأ بالجر نافع وأبو عمرو وابن عامر ، وقرأ الباقر بن النصب . انظر السبعة ٦٥٨ ، والتيسير

٢١٦ ، والنشر ٢٩٣/٢

(٤) انظر الجواهر ٥٨٨ ، ٧٥٤ ، وشرح اللع اللوح ٢/١٣٠ ، وإعراب القرآن ٥٣٩/٣ ، والبيان

٤٧٢/٢ ، والكتاب ٤٨١/١ ، والمقتضب ٣٢/٢ و ٧/٣ ، والكمال ١١١ ، والأصول ٢٤٠/١ ،

والبغداديات ٤١ ، وابن عيش ١٠٥/٦ و ٧١/٨ - ٧٤ ، ٧٧ ، والمغني ٤٦ ، والجمع ١٨٧/٢ و ١٨٨/٤

(٥) في الأصل : الشدد ، وهو سهو من الناسخ .

(٦) انظر ما سلف ٧٨٣ والتعليق ثمة ، وانظر ٩٤١ أيضاً .



فالسين هذه الآية ، و « قد » في قوله ﴿ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا ﴾<sup>(١)</sup> [سورة الجن : ٢٨] ،  
وحرفُ النفي ﴿ أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾<sup>(٢)</sup> [سورة التفتان : ٧] ليصير عوضاً من المحذوف  
جيراناً للنقص اللاحق للكلمة .

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٣)</sup> ﴿ وَمَا تَقْدَمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ  
هُوَ خَيْرٌ ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٢٠ ]

الماء المفعول الأول لـ « تجدوا » ، و ﴿ خيراً ﴾ هو المفعول الثاني ،  
و ﴿ هو ﴾ قَصْل ، وإن شئت كان وصفاً<sup>(٥)</sup> للهاء .

٦

☆ قال<sup>(٦)</sup> : ﴿ هو خيراً ﴾ هو الذي يكون للفصل يدخل بين المفعول الأول  
والمفعول الثاني ، وبين المبتدأ والخبر ، وبين اسم « كان » وخبره ، وبين اسم « إن »  
وخبره<sup>(٧)</sup> . ☆

٩

(١) سلف الاستشهاد بها ٧٨٣ ، ١٠٠١ ، ١٠٣٢

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ١٣٥٣

(٣) زيادة من ب .

(٤) انظر الجواهر ١٣٨ ، ٥٤٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٤ ، وإعراب القرآن ٥٣٩/٣ ، ومجمع البيان  
٣٨٢/٥ ، والبيان ٤٧٢/٢ ، والبحر ٣٦٧/٨ ، والكتاب ٣٩٥/١ ، والمقتضب ١٠٥/٤ ، والمغني ٦٤١ ،

٦٤٦ . والمجمع ٢٣٧/١ و ١١٤/٥

(٥) أي توكيداً ، واستعمله سيبويه والأخفش بهذا المعنى ، وانظر ما سلف ٣٣

(٦) قوله قال إلخ انفردت به نسخة الأصل . والظاهر أن المعنى بـ « قال » المؤلف .

(٧) انظر للمصادر التي أحطنا عليها في ذكر ضمير الفصل ٣٣

## سورة المدثر

قوله عز و علا : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤ ]

أي ذا ثيابك ، أي نفسك <sup>(٢)</sup> ، فحذف المضاف .

٣

وقيل : ﴿ فَطَهِّرْ ﴾ : فَقَصِّرْ <sup>(٣)</sup> ؛ لأنه <sup>(٤)</sup> إذا كان قصيراً كان أبعد من القدر .

[ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٦ ]

﴿ تستكثر ﴾ <sup>(٧)</sup> في موضع الحال ، والتقدير : ولا تمنن مستكثراً .

٦

[ قوله تعالى ] <sup>(٨)</sup> ﴿ فَإِذَا تَقَرَّى السَّاقُورِ . قَدْ لِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ

عَسِيرٌ ﴾ <sup>(٩)</sup> [ ٨ - ٩ ]

(١) انظر الجواهر ٨١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٠/٣ ، وإعراب القرآن ٥٤٠/٣ ، وجمع البيان

٣٨٥/٥ ، والبحر ٣٧١/٨ ، وتفسير الطبري ٩١/٢٩ ، والقرطبي ٦٢/١٩ - ٦٦ ، وابن كثير

٢٨٨/٨ - ٢٩٠ ، وجمع التفاسير ٣٩٤/٦ - ٣٩٥

(٢) عن ابن عباس وقتادة ومجاهد وهو أحد قولي الزجاج ومن واقفه .

(٣) عن طاووس والفراء ، وأجازه الزجاج وغيره . وقيل غير ذلك .

(٤) أي الثوب .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٦٣٨ ، ٦٤٠ ، وشرح اللع اللوح ١/١٢٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٥ ، وللغراء

٢٠١/٣ ، وإعراب القرآن ٥٤٠/٣ - ٥٤١ ، وجمع البيان ٣٨٤/٥ ، والبيان ٤٧٣/٢ ، والبحر

٣٧٢/٨ ، والكامل ٢٧٤ ، والمغني ٥٣٦ ، ٥٦٠ ، وما سلف ٨٤٥

(٧) في الأصل : وتستكثر .

(٨) زيادة من ب .

(٩) انظر الجواهر ٥٦٦ ، ٧١١ - ٧١٢ ، ٨٨٨ ، وشرح اللع اللوح ١/٦٦ ، وإعراب القرآن ٥٤١/٣ ،

والحجة ٢٤/١ ومنها أخذ المؤلف ، وجمع البيان ٣٨٤/٥ ، والبيان ٤٧٣/٢ ، والبحر ٣٧٢/٨

﴿ ذلك ﴾ ابتداء ، وهو إشارة إلى المصدر ، أي فذلك النقر ، وهو العامل في ﴿ يومئذ ﴾ ، و ﴿ يومئذ ﴾ منصوب به . وقوله ﴿ يوم عسير ﴾ خبر الابتداء ، والمضاف مقدر ، أي : فذلك النقر في ذلك الوقت تقر يوم عسير .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿ على الكافرين غير يسير ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٠  
﴿ على ﴾ يتعلق بـ ﴿ عسير ﴾ ، ولا يتعلق بـ ﴿ يسير ﴾ لأن ما يعمل فيه المضاف إليه لا يتقدم على المضاف . على أنهم قد قالوا : إنَّ غيراً في حكم حرف النفي ، فيجوز أن يعمل ما بعده فيما قبله ، وأجازوا « أنت زيدا غير ضارب » <sup>(٣)</sup> ، حملاً على : أنت زيدا لا ضارباً .

قال أبو إسحق <sup>(٤)</sup> : ويجوز في قوله ﴿ يومئذ ﴾ أن يكون في موضع الرفع خبر المبتدأ <sup>(٥)</sup> ، لكنه بُني على الفتح لأنه مضاف إلى « إذ » .

ولا يجوز <sup>(٦)</sup> أن ينتصب قوله ﴿ يومئذ ﴾ بقوله ﴿ عسير ﴾ لأن ما يعمل فيه الصفة لا يتقدم على الموصوف .

[ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> ﴿ إنها لإحدى الكبر . نذيراً للبشر ﴾ <sup>(٨)</sup> ]

[ ٣٥ - ٣٦ ]

(١) زيادة مي .

(٢) انظر مجمع البيان ٣٨٤/٥ ، والبحر ٣٧٢/٨ ، والتبيان ١٢٤٩ - ١٢٥٠ ، والمغني ٨٨٥ - ٨٨٦

(٣) انظر للصادر السالفة ، وما سلف ١١٧٠

(٤) ليس كتابه بين يدي ، وقد نقل كلامه الطبرسي في مجمع البيان . وما ذهب إليه الزجاج وافقه عليه النحاس وغيره .

(٥) لم يبين جهة الرفع فيما نقل عنه الطبرسي ، وصرح النحاس أنه بدل .

(٦) أجازته الزجاج فيما نقل عنه الطبرسي ، وأجازته العكبري أيضاً . وقد ردَّ أبو علي هذا الوجه بما ذكره المؤلف ، وهو إنما أخذ عنه .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش ٥١٦ ، وللفراء ٢٠٥/٣ ، وإعراب القرآن ٥٤٧/٣ ، ومجمع البيان

٣٩١ - ٣٩٠/٥ ، والبيان ٤٧٤/٣ ، والبحر ٣٧٩/٨ ، والتبيان ١٢٥٠ - ١٢٥١

انتصب قوله ﴿ نَذِيرًا ﴾ حالاً من المضاف إليه ، وهو ﴿ الكَبِير ﴾ <sup>(١)</sup> أو من الضمير في ﴿ إحدى ﴾ <sup>(٢)</sup> أو من الضمير في ﴿ قَم ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢ ] في أول السورة ، على تقدير : يا أيها المدثر قم نذيراً للبشر .

٣

وقيل : بل التقدير : ﴿ وما جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٣١ ] ﴿ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴾ ﴿ إِلَّا مَلَائِكَةً ﴾ [ ٣١ ] .

وقيل : قوله ﴿ نَذِيرًا للبشر ﴾ نصب يا ضارفعل أي أعني نذيراً للبشر <sup>(٥)</sup> .

٦

قوله عز وعلا : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٤٩ ]  
﴿ ما ﴾ رفع بالابتداء ، والخبر في الجار ، و﴿ معرضين ﴾ حال من المجرور ، أي أي شيء ثابت لهم معرضين عن التذكرة .

٩

(١) ذكره العكبري أيضاً ولم يرتضه ، وقال أبو حيان : من جعله حالاً من الكبر فهو بمعزل عن الصواب . وأخشى أن يكون المؤلف قد سها فالذي لا خلاف بينهم في جوازه أن يكون حالاً من ﴿ إحدى الكبر ﴾ أجازاه الأخفش والفراء والزجاج والنحاس وغيرهم .

(٢)

أجازاه العكبري وأبو حيان أيضاً .

(٣) أجازاه الأخفش والكسائي والزجاج والنحاس وغيرهم ، وردّه الفراء قال : « وليس ذلك بشيء والله أعلم ، لأن الكلام قد حدث بينها شيء منه كثير ... » اهـ . وقال أبو حيان أيضاً : من أحازاه فهو بمعزل عن الصواب .

(٤)

سياق الآية ﴿ وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة ... ﴾ . وظاهر قول المؤلف أن نذيراً مفعول ثان لجعلنا وقدم المستثنى وهو قوله ﴿ إلا ملائكة ﴾ . ولم أجد هذا القول ، وهو غاية في التكلف ، ولا يصح .

(٥)

وهو قول الأخفش علي بن سليمان . وقيل نذيراً مصدر انتصب من معنى ما قبله ، عن الفراء والزجاج ومن وافقهما ، وقيل غير ذلك .

(٦)

انظر الجواهر ١١٢ ، ٧٩٣ ، ٨٥٩ ، وإعراب القرآن ٥٤٩/٣ ، وجمع البيان ٣٩١/٥ ، والبيان ٤٧٥/٢ ، والكتاب ٢٤٧/١ ، والمقتضب ٢٧٢/٣ ، والعصدييات ٧٤ ، وابن الشجري ٢٧٥/٢ ، وابن يعيش ٥٦/٢ - ٥٧

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنْفِرَةٌ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٥٠ ]

حالٌ بعد حال ، أي مشايين حمراً .

وَقُرِئَ ﴿مُستَنفِرَةٌ﴾ و ﴿مُستَنفِرَةٌ﴾ <sup>(٣)</sup> لأنه جاء لازماً متعدياً .

٣

---

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للقرطبي ٢٠٦/٣ ، وإعراب القرآن ٥٥٠/٣ ، والحجّة ٤٧٤/٤ - ٤٧٥ ح . وجمع البيان ٣٩١/٥ ، والبيان ٤٧٥/٢ ، والبحر ٣٨٠/٨

(٣) قرأ بفتح الفاء نافع وابن عامر ، وقرأ الباقون بكسرها . انظر السبعة ٦٦٠ ، والتيسير ٢١٦ ، والنشر ٣٩٣/٢

## سورة القيامة

قوله عز وعلا : ﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١١ ]  
أي ليس الأمر كما قالوا ، أقسم بيوم القيامة <sup>(٢)</sup> .

٣

وروي عن ابن كثير <sup>(٣)</sup> ﴿ لَاقُسِمُ ﴾ وهو لام القسم ، والتقدير : لأقسمن ،  
ولكنه جاء أيضاً بلا نون . كذا ذكره في « الحجة » <sup>(٤)</sup> ، ورجع عنه في  
« التذكرة » <sup>(٥)</sup> ، وزعم أن اللام زيادة : لأن القسم لا يدخل على القسم . وقد  
أشعبت القول فيه في « الاستدراك » <sup>(٦)</sup> ، / وحمل اللام على الزيادة <sup>(٧)</sup> .

٢/١٣٩

(١) انظر الجواهر ١٣٣ ، ٢٠٧-٢٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٧/٢ ، وإعراب القرآن ٥٥١/٣ ، والحجة  
٤١٧-٤١٥/٤ خم ، وجمع البيان ٣٩٣/٥ ، والبيان ٤٧٦/٢ ، والبحر ٣٨٤/٨ ، والمختص ٣٤١/٢ ،  
والأصول ٤٠١/١ و ٢٥٩/٢ ، وابن الشجري ٣٦٩/١ - ٣٧٠ و ٣١٩/٢ - ٣٢٠ ، وابن يعيش ١٠٩/٨ ،  
١٣٦ ، والمغني ٣٠٢-٣٠٤ ، ٣٢٨ ، ٧٨٩

(٢) فتكون « لا » رداً لكلامهم ، وهو قول الفراء وأحد قولي النحاس وأبي علي ومن وافقهم ، وأجاز  
الأخفش والنحاس وأبو علي ومن وافقهم أن تكون زائدة . وقيل غير ذلك ، انظر ما سلف ١٣٨٠  
(٣) في رواية قبل كافي السبعة ٦٦١ ، ورويت عن الزبي أيضاً كافي التيسير ١٢٦ ، والنشر  
٢٨٢ ، ٣٩٢/٢

(٤) ٤١٧-٤١٥/٤ خم . وما قاله أبو علي من أن اللام للقسم تقدمه إليه الفراء ، ورد ابن جني هذا  
القول . قال : « ولا ينبغي أن يكون أراد النون للتوكيد لأن تلك تخص بالمستقبل ... ولأن  
حذف النون هنا ضعيف خبيث » اهـ . فذهب ابن جني إلى أن اللام لام الابتداء ، والتقدير :  
لأن أقسم . وحذف المبتدأ للعلم به ، وهو قول المؤلف في الجواهر .

وأجاز أبو علي في الحجة أن تكون اللام لحقت فعل الحال ، قال : « وإذا كان المشال للحال لم  
تبعها النون » اهـ . فالظاهر أنها عنده في هذا الوجه لام الابتداء .  
(٥) في الأصل : ورجع عنه في غيره . وأثبت ما في ب . وقوله « كذا ذكره ... الزيادة » لم يرد في  
ي .

(٦) هو كتابه الاستدراك على أبي علي ، انظر ما كتبناه عنه في مقدمة التحقيق . =

قوله تعالى : ﴿ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ . بَلَى قَادِرِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٤-٣ ]

- ٣ قال الفراء : تقديره : فليحسبنا قادرين <sup>(٢)</sup> . وهذا خطأ منه ؛ لأنه لا يؤمر بالحسبان في قدرة الله تعالى . وإنما المأمور به في هذا الباب اليقين والعلم على البتات في قدرة الله تعالى ، والتقدير : بلى نجعلها قادرين <sup>(٣)</sup> . ف ﴿ قادرين ﴾ حال ، والعامل فيه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، كقوله ﴿ فإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة البقرة : ٢٣٩ ] أي فصلوا رجلاً أو ركبناً .

[ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ كَلَّا لَا وَزَرَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ١١ ]

- ٩ حذف خبر ﴿ لا ﴾ أي لا وَزَرَ في الوجود .

= (٧) قوله « وحمل اللام على الزيادة » لم يرد في ب ولا يخلو من اضطراب . ولا يبعد أن يكون ليس من كلام المؤلف فهو تكرار لقوله « وزعم أن اللام زيادة » أو هو ما في نسخة أخرى في موضع هذا القول فأدخل في المتن .

(١) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٧ ، وللغراء ٢٠٨/٣ ، وإعراب القرآن ٥٥٣-٥٥٤ ، وجمع البيان ٣٩٤/٥ ، والبيان ٤٧٦/٢ ، والبحر ٣٨٥/٨ ، والكتاب ١٧٢/١ ، وابن يعيش ٦٨/٢-٦٩ و ١٢٢/٨ ، والمغني ٧٩١-٧٩٢

(٢) عزا هذا القول إلى الفراء ابن يعيش وابن هشام أيضاً . وأغلب الظن أنهم أخذوه عن بعض الكتب لا عن كتاب الفراء ، ولم أصب هذا التقدير ، والذي قاله في هذا الموضع من كتابه « وقوله قادرين نصبت على الخروج من » تجمع « كأنك قلت في الكلام : أحسب أن ليس تقوى عليك بل قادرين على أقوى منك بل تقوى قادرين ... » أه يريد أنها منصوبة على الحال . وانظر إعراب القرآن .

(٣) هذا قول سيبويه والأخفش ومن وافقهما . قال النحاس : وقول الفراء مستخرج من هذا .

(٤) سلف الاستشهاد بها ١٠٥١ وذكر مصادر الكلام عليها ثم .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر البيان ٤٧٧/٢ ، والبيان ١٢٥٤

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٢ ]

ابتداء وخبر .

[ قوله تعالى <sup>(٣)</sup> : ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ١٤ ]

أدخل الهاء في ﴿ بصيرة ﴾ للمبالغة ، نحو « علامة » و « نَسَابَة » <sup>(٥)</sup> .

وإن شئت قلت : إنه حمل ﴿ الإنسان ﴾ على النفس <sup>(٦)</sup> فأنت ﴿ بصيرة ﴾

لأجل ذلك ، كما حملوا النفس على الشخص في قوله <sup>(٧)</sup> :

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَىٰ عِيَالِي

يريد : ثلاثة أشخاص ، لولا ذلك لقال « ثلاث أنفس » .

وقيل : ﴿ بل الإنسان على نفسه بصيرة ﴾ أي عين بصيرة <sup>(٨)</sup> ، أي بل

(١) زيادة مني . (٢) انصر البيار ٤٧٧/٢ . والتبيان ١٢٥٤ (٣) زيادة من ب و ي .

(٤) انظر الجواهر ٥٣٦-٥٣٨ ، ٦١٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٧-٥١٨ ، واللفراء ٢١١/٣ ، وإعراب القرآن ٥٥٦-٥٥٧ ، ومجمع البيان ٣٩٤/٥ ، والتبيان ٤٧٧/٢ ، والبحر ٣٨٦/٨ ، وتفسير الطبري ١١٥/٢٩ ، والقرطبي ٩٩/١٩-١٠٠ ، وابن كثير ٣٠٢/٨ ، ومجمع التفاسير ٤١١/٦ ، والكشاف ١٩١/٤ ، ومجاز القرآن ٢٧٧/٢ ، وتفسير عريب القرآن ٥٠٠ ، وابن الشجري ٢٩٠/٢

(٥) وهو قول أبي عبيدة ، وأجازة الطبري والنحاس ومن وافقها .

(٦) وهو قول الرماني ، انظر مجمع البيان .

(٧) وهو الخطيئة . د ، ق ٢/١١٤ ص ٩٥ . وهو له في الجواهر ٦١٩ ، والكتاب ١٧٥/٢ ، والخصائص

٤١٢/٢ ، والإنصاف ٧٧١ ، والمقاصد النحوية ٤٨٥/٤ ، والحزانة ٣٠١/٣-٣٠٢ .

وهو بلا نسبة في شرح المع اللوح ٢/١٣٧ و ٢/١٤٠ ، ومجالس ثعلب ٢٥٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٠٦ ، والمجمع ٧٥/٤ و ٣٠٧/٥ . ورواية الديوان « ونحن ثلاثة وثلاث ذود » ولا شاهد فيه على هذه الرواية . والذود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر .

(٨) هذا أحد قولي المرحشري ، وأجازة الطبري ، وعزاه القرطبي وأبو حيان إلى الفراء . وهذا ص كلام الفراء ، قال : « يقول على الإنسان من نفسه رقباء يشهنون عليه بعمله البدان والرجلان والعينان والذكر ، قال الشاعر :

كأن على ذي الظن عيناً بصيرة بمقَعده أو منظر هو نساظره =



الإنسان من نفسه على نفسه عينٌ بصيرة . وهو معنى قول مجاهد<sup>(١)</sup> ، لأنه قال :  
عينه تشهد عليه ويده تشهد عليه ؛ فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه .

[ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾<sup>(٣)</sup> ] ٣١ |  
أي لم يصدق ولم يصل . و « لا » بمعنى « لم »<sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى ﴾<sup>(٦)</sup> ] ٣٣ |

... : اهـ . والظاهر أنه أراد : على نفس الإنسان من نفسه بصيرة أي شاهد ، وقد يحتمل الوجه الآخر .

(١) لم أجد ما عزاه إلى مجاهد . وحكى في الجواهر ٦١٩ قول مجاهد ، قال : « وقال مجاهد بن الإنسان على نفسه شاهد عينه ويده وأرجلاه ... » . وقوله « على نفسه شاهد » هو تفسير ابن عباس وقتادة وابن زيد . وعن ابن عباس أيضاً أن المراد بالبصيرة سمعه وبصره ويده وأرجلاه ، وهو ظاهر قول الفراء .

والظاهر أن من فسر بـ « شاهد على نفسه » أنه حملاً على أنه حجة على نفسه . وهو قول الأخفش وأجازته النحاس ومن وافقه .

والتأويل الثاني على تقدير : بل جوارح الإنسان على نفسه بصيرة ، عن القرطبي .  
فإن جعل الإنسان هو البصيرة على نفسه فبصيرة خبر عنه والهاء للمبالغة أو للتأنيث ، وأدّث حملاً على النفس أو على الحجة أو على العين ، أو على تقدير القرطبي : بل جوارح الإنسان .  
و « على نفسه » متعلق ببصيرة .

وعلى معنى قول ابن عباس - وهو ما عراه المؤلف إلى مجاهد - يكون الإنسان مبتدأ و « على نفسه » خبره و « بصيرة » مرفوع بالظرف .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر البيان ٤٧٨/٢ ، والبحر ٣٩٠/٨ ، والأصول ٦٠/٢ . وابن الشجري ١٤٤/١ و ٩٤/٢ ، ٢٢٨ .

وابن يعيش ١٠٩/١ و ١٠٨/٨ ، والمغني ٣٢٠ .

(٤) في أنه ههنا لنفي الماضي .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٢/٣ . وجمع البيان ٤٠٠/٥ ، والبيان ٤٧٨/٢ ، والبحر ٣٨٢/٨ .

٣٩٠ . ومجاز القرآن ٢٧٨/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٥٠١ ، والعصديات ١٦٤ ، وابن الشجري

٢٩٠/٢

أي يتطط ، أي يتبختر ، من الْمُطَيَّطَاء<sup>(١)</sup> ، فأبدل من الأخيرة ياءً ،  
كقولهم : « تَطَيَّيْتُ » و « أُمْلَيْتُ » وغير ذلك .

قوله عز وعلا : ﴿ أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٣٤ ]  
ابتداء وخبر . ولم يصرف ﴿ أُولَى ﴾ لأنه على وزن « أَفْعَل » وهو معرفة ،  
فاجتمع فيه سببان . وحذف الخبر من الثانية اجتزاءً بخبر الأولى عنها .

---

(١) هذا قول أبي عبيدة وابن قتيبة ، وأجازوه الزجاج وأبو علي ومن وافقهما . وذهب الفراء إلى أنه  
من « المطا » وهو الظهر ، وأجازوه الزجاج وأبو علي ومن وافقهما .

(٢) انظر مجمع البيان ٤٠٠/٥ ، والبيان ٤٧٨/٢ ، والبحر ٣٩٠/٨ ، والخصائص ٤٤/٣ ، والجمع ٢١١/٥ .  
وانظر ما سلف ١٢٤٦ والمصادر هناك .

## سورة الإنسان

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٣ ]  
 هما حالان من الهاء المنصوبة بـ « هدينا » أي إنا هديناه شاكراً أو كفوراً .

﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٤ ]  
 الوجه ترك التنوين في « سلاسل » لأنه مثل « مساجد » .

ومن قال ﴿ سلاسلًا ﴾ <sup>(٣)</sup> فإنما نونه لأنه جاور ﴿ أغللاً ﴾ <sup>(٤)</sup> كما قالوا  
 « الغدَايا والعشَايا » <sup>(٥)</sup> .

وكذا الوجه في ﴿ قَوَارِيرَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ١٥ ] ترك الصرف . ومن نون فلتشييه

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥١٩ ، ٦٨ ، والمفرد ٢١٤/٣ ، وإعراب القرآن ٥٧٢/٣ ، وجمع البيان ٤٠٤/٥ ، والبيان ٤٨٠/٢ ، والبحر ٣٩٤/٨ ، والمقتضب ١١/١ و ٢٨/٣ ، والكمال ٣٧٧ ، والأصول ٥٦/٢ ، وابن الشجري ٣٤٥/٢ - ٣٤٦ ، وابن يعيش ١٠٠/٨ . والمغني ٨٦ ، ٤٦٤ ، والمجموع ٢٥٢/٥

(٢) انظر الجواهر ٩٤ ، ومعاني القرآن للمفرد ٢١٤/٣ ، ٢١٧ ، وإعراب القرآن ٥٧٣/٣ ، والحجة ٤١٩/٤ - ٤٢٣ خم ، وجمع البيان ٤٠٣/٥ ، والبيان ٤٨٠/٢ - ٤٨١ ، والبحر ٣٩٤/٨ - ٣٩٧ ، والكشاف ١٩٨/٤ ، وتفسير القرطبي ١٢٣/١٩ ، وإيضاح الوقف ٣٦٧ - ٣٧١ ، والخصائص ٩٦/٢ ، والمغني ٢٥١ - ٢٥٢ ، ٨٩٧

(٣) قرأ بالتنوين نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم ، وقرأ الباقر بن بغير تنوين . انظر السبعة ٦٦٣ ، والمبسوط ٤٥٤ . ونص ابن الجزري أنه اختلف عن هشام عن ابن عامر قروي عنه التنوين - وهو ما في التيسير ٢١٧ - وترك التنوين ، انظر النشر ٣٩٤/٢

(٤) هذا أحد قولي النحاس . وأجاز أن يكون التنوين لأن العرب تصرف كل مالا ينصرف إلا أفعَل ، وهو قول الأخفش والكسائي والمفرد ، وأجازة أبو علي وغيره .

(٥) أرادوا جمع الغداة فأتبعوها المشايأ للآزدواج ، وإذا أفرد لم يجوز ، ولكن يقال غداة وغدوات لا غير ، عن ابن السكيت ( اللسان : غدو ) .

(٦) قوله تعالى ﴿ كانت قوارير . قوارير من فضة ﴾ قرأه بالتنوين نافع والكسائي وأبو بكر عن =

الفواصل بالقوافي<sup>(١)</sup> ، لأنهم يلحقون التنوين القوافي ، كقوله<sup>(٢)</sup> :

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ ... .. (٣)

وكقوله<sup>(٤)</sup> :

٣

= عاصم وابن كثير ، وقرأ الباقون بغير تنوين . وابن كثير لا ينون ﴿ قوارير من فضة ﴾ . انظر السبعة ٦٦٤ ، والتيسير ٢١٧ ، والشر ٣٩٥/٢ - ٣٩٦ . وقد قدم المؤلف الكلام على الآيتين ١٥ ، ١٦ ثم تكلم على الآيتين ٥ - ٦ فما بعدها ، وحقه أن يؤخر .

(١) الظاهر أن من نون الثانية فإنما نونه عنده على الجوار للأول ، وهو قول ابن الأنباري ووافقه الزخشري والقرطبي . أما ابن كثير فلم ير إتياع الثانية للأولى .

وليس ما ذكره بحجة لتنوين « قوارير » في الوصل ، وإنما هو حجة لمن لم ينونه في الوصل ووقف عليه بالألف ، فهذا شبه الفصلة بالقافية فنون . وكلهم وقفوا على الأولى بالألف إلا حمزة ، ووقف نافع والكسائي وأبو بكر على الثانية بالألف أيضاً .

أما من نونها في الوصل - وهم نافع والكسائي وأبو بكر - فإنهم يقفون عليها بالألف على قياس سائر المنصوب سوى ما فيه هاء التانيث ؛ وهكذا قال الأخفش وأبو علي وغيرهما .

أما الحجة في تنوين قوارير وتركه فالحجة في سلاسل .

(٢) وهو جرير . د ، ق ١/٢ ج ٨١٣/٢ . وهو في شرح اللع اللوح ٢/١٠ ، والكتاب

٢٩٨/٢ - ٢٩٩ ، وابن السرياني ٣٤٩/٢ ، وقوافي الأخفش ٨٦ ، ٩٨ ، ١١٨ ، ١٢١ - ١٢٢ .

والمقتضب ٢٤٠/١ ، والنوادر ، تعنيقات أبي الحسن ١٢٧ ، والحجة ٤٢١/٤ خم ، والبغداديات

٣١ ، والخلييات ٢١٩ ، والخصائص ١٧١/١ و ٩٦/٢ ، وسر الصناعة ٤٧١ ، ٤٧٩ ، ٤٨١ - ٤٩٣ .

٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥١٣ ، ٦٧٧ ، ٧٢٦ ، والمنصف ٢٢٤/١ و ٧٩/٢ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ١٠٠ ،

وابن الشجري ٧٩/٢ ، وابن يعيش ١٥/٤ ، ١٤٥ و ٧/٥ و ٢٩/٩ ، ٧٨ ، والإنصاف ٦٥٥ ، والوافي

٢٢٤ ، والمقاصد النحوية ٩١/١ ، والممع ٤٠٧/٤ و ٣٤٢/٥ و ٢٢٠/٦ . وللمعني ٤٤٧ ، وشرح أبيات

المعني ٤٦/٦ ، والخزانة ٣٤/١ و ٥٥٤/٤ . ووقع غير منسوب في شرح المع وقوافي الأخفش

والمنصف وابن الشجري والإنصاف والبغداديات والخلييات والحجة وتفسير الأرجوزة والممع

والخصائص ( نسب إليه في للموضع الأول ) وسر الصناعة ( نسب إليه في للموضع الأول والرابع

والسادس والسابع ) وابن يعيش ( نسب إليه في للموضع الثالث ) .

(٣) عجزه : وقولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَ

وينشد « والعتابا ... أصابا » و « والعتاب ... أصاب » أيضاً .

(٤) وهو جرير أيضاً . د ، ق ١/٤٢ ج ٢٧٨/١ . وهو له في الكتاب ٣٩٨/٢ - ٢٩٩ ، وضرورة الشعر

٣٦ ، وسر الصناعة ٥٠٢ ، وابن يعيش ٢٣/٩ ، والوافي ٢٢٤ ، والخزانة ٣٤/١ . وهو بلا نسبة في =

... .. سُبِّتِ الْغَيْثَ أَيَّتْهَا الْخِيَامُنْ<sup>(١)</sup>

والمعنى في قوله ﴿قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾<sup>(٢)</sup> [ ١٥ ] أي في صفائها<sup>(٣)</sup> .

٣

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> ﴿قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٦ ]

أي قَدَّرُوا الآتِيَةَ لِلرَّيِّ لَا تَتَجَاوَزُ عَنْهُ وَلَا تَقْصُرُ<sup>(٦)</sup> .

وروي ﴿قُدِّرُوهَا﴾<sup>(٧)</sup> على تقدير : قُدِّرَتْ عليهم أي على ربِّهم . وهو من

= شرح الملع اللوح ٢/١٠ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ٩٩ ، وقوافي الألف ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ،  
وسر الصناعة ٤٧٩ - ٤٨١ ، ٤٩٢ ، ٥٠٣ ، والمنصف ٢٢٤/١ ، والخصائص ١٧١/١ و ٩٦/٢ ،  
وابن الشجري ٣٩٢/٢ ، وسفر السعادة ٨٥٩ ، والبيان لأبي البركات ٤٨١/٢ . وينشد أيضاً  
« الخيامو » و « الخيام » .

(١) صدره : متى كان الخيام بذى طلوح

(٢) انظر المصادر السالفة ، وتفسير الطبري ١٣٣/٢٩ - ١٣٤ ، والقرطبي ١٤٠/١٩ - ١٤١ ، وابن كثير

٣١٦/٨ ، وجمع التفاسير ٤٢٤/٦

(٣) هذا قول أبي علي ومن وافقه . فالقوارير عنده ليست من الفضة حقيقة ، وإنما هي في صفاء  
الفضة ونقاؤها ، قال : ويجوز تقدير حذف المضاف أي من صفاء الفضة .

والذي قاله أهل العلم في تأويلها : بياض الفضة في صفاء الزجاج ، عن ابن عباس ومجاهد  
والحسن وقتادة وغيرهم . فهي من فضة وهي مع هذا شفاقة يرى ما في باطنها من ظاهرها ،  
وهذا مما لا نظير له في الدنيا .

وكان في الأصل : « والمعنى في قوله قواريراً من فضة وأكواب أي في صفاتها ، وفيه سهو  
وتحريف صوابه من ي و ب . والتلاوة : ﴿ ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت  
قواريرا . قوارير من فضة قدروها تقديراً ﴾ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للمراء ٢/٣١٧ ، وإعراب القرآن ٣/٥٧٨ ، والحجة ٤/٤٢٣ ، وجمع البيان

٤٠٨/٥ ، والبحر ٨/٣٩٧ - ٣٩٨ ، والعسكريات ١٠٢ ، والبصريات ٣٥٣ ، واللغني ٢٥٢

(٦) في الأصل و ب : لا يتجاوز عنه ولا يقصر ، وفي ي : لا تتجاوز عنه ولا يقصر . والصواب  
ما أثبت ، والضهير للآتية .

(٧) هذه قراءة شاذة عزها الفراء إلى الشعبي ، وزاد النحاس نسبتها إلى قتادة وابن أبي

وعبد الله بن عبيد بن عمير ، وزاد أبو حيان نسبتها إلى علي وابن عباس والسلمي وزيد بن علي =

المقلوب<sup>(١)</sup> ، كما قالوا<sup>(٢)</sup> : « إذا طلعتِ الجوزاءُ / انتصبَ العودُ على الخرباءِ »<sup>(٣)</sup> ، ١٤٠/٧ ،  
والتقدير : انتصب الخرباء على العود ؛ ألا ترى الطرماح قال في وصف  
الخرباء<sup>(٤)</sup> :

يوفي على جذم الجذوم<sup>(٥)</sup> كأنه خضم أبر على الخصوم أنذد  
قوله تعالى ﴿ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا . عَيْنًا ﴾<sup>(٦)</sup> [ ٥ - ٦ ]

= والجحدري وأبي حيوة وعباس عن أبان والأصمعي عن أبي عمرو وابن عبد الخالق عن يعقوب .  
وذكر ابن خالويه في شوانه ١٦٦ أنها تروى عن النبي ﷺ وعلي وابن عباس والسلمي والشعي  
وجاعة .

(١) هذا عن أبي علي . وعن النحاس : « قدروا عليها » ، وعن الفراء : « قدرت لهم وقدروا لها  
سواء » ، وكله بمعنى واحد .

(٢) انظر النوادر ١٣٩ ، والحجة ٤٢٣/٤ خم . وجمع البيان ٤٠٨/٥ ، والبحر ٣٩٨/٨ ، واللسان  
( حرب ) .

(٣) في غير البحر « في الخرباء » ، وفي الحجة وجمع البيان « أوفى العود » وفي البحر « ألقى » .  
وذلك إنما يكون في شدة الحر . وفي المخصص ١٥/٩ « طلعت الجوزاء ووافى على عود الخرباء »  
على غير القلب .

(٤) ديوانه ، ق ٢٦/٨ ص ١٣٩ . وهوله في الكتاب ١١٢/٢ ، ٣١٧ ( عجزه في الموضعين ) ،  
وآين السيرافي ٤٠٧/٢ - ٤٠٨ ، والجمهرة ٢٢٧/٢ ، وسفر السعادة ٨٩ ، واللسان ( لدد ) . وهو بلا  
نسبة في ابن يعيش ١٢١/٦ ( عجزه ) .

(٥) كذا في النسخ ، ولا أعرف أحداً روى البيت بها . والرواية « جذم الجذول » ، ورواية  
ابن دريد « جذل الجذول » . والجذل والجذم : أصل الشجرة ، ويروى « يلند » . ويوفي :  
يشرف ، وأبر على الخصوم : غلبهم ، والألندد واليلندد : الشديد الخصومة . قال ابن السيرافي :  
« شه الخرباء حين ارتفع على أصل الشجرة ومد رأسه نحو الشمس بنخم قد غلب خصمه فرأسه  
مرتفع لم يظأطه لأنه لم يغلب فيظأطع رأسه » اهـ .

(٦) انظر الجواهر ٦٥ ، ٦٧٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥١٩ ، ولفراء ٢١٥/٣ ، وإعراب القرآن  
٥٧٤/٣ ، وجمع البيان ٤٠٤/٥ ، والبيان ٤٨٢/٢ ، والبحر ٣٩٥/٨ ، ومشكل إعراب القرآن  
٧٨٤/٢ ، والبيان ١٢٥٨

قالوا : هو <sup>(١)</sup> ترجمة <sup>(٢)</sup> لموضع قوله ﴿ من كأس ﴾ <sup>(٣)</sup> لأن الجار والمجرور في موضع النصب على تقدير : ﴿ إِنَّ الْأُبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ ﴾ من ماء عَيْنٍ .

٣ وإن شئت : يشربون من كأس ماء عين ، فحذف مفعول ﴿ يشربون ﴾ <sup>(٤)</sup> ، عن الفارس <sup>(٥)</sup> في « التذكرة » <sup>(٦)</sup> .

وقيل : هو ترجمة عن « كافور » <sup>(٧)</sup> .

٦ وقيل : هو نصب على التمييز <sup>(٨)</sup> .

وقيل : هو نصب بإضمار فعل ، أي أعني عيناً <sup>(٩)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(١٠)</sup> ﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾ <sup>(١١)</sup> ] ٦ ]

(١) في الأصل : هي ، والصواب من ي وب .

(٢) أي بدل . والترجمة من عبارات الكوفيين والبدل من عبارات البصريين . انظر معاني القرآن للفراء ١٥٩/٢ ، وإعراب القرآن ٢٩٢/٢ ، وللصادر التي أحلنا عليها ٦٨

(٣) أجازته مكي والطبرسي وأبو البركات وأبو حيان .

(٤) يريد لفظ « ماء » ، فحذفه وأقام المضاف إليه مقامه . وقد أجاز الأخفش ومن وافقه أن ينصب ﴿ عيناً ﴾ ب ﴿ يشربون ﴾ أي يشربون عيناً . وتقديره ما حكاه المؤلف عن أبي علي .

(٥) هو أبو علي الفارسي ، انظر ما سلف ٧٢ ، ٦٢٩

(٦) انظر ما علقناه عليه ٦٩٤

(٧) أجازته الأخفش والفراء والنحاس ومن وافقهم فـ « كافور » اسم عين ماء في الجنة . وقيل في تأويله غير ذلك .

(٨) تابعه أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح ، ولا أعرف أحداً غيره ذكره .

(٩) أجازته الأخفش ، وهو قول المبرد ومن وافقه . وقيل حال من الضير في ﴿ مزاجها ﴾ عن الفراء والنحاس ومن وافقها .

(١٠) زيادة مني

(١١) انظر الجواهر ٦٧٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٥/٣ ، وإعراب القرآن ٥٧٤/٣ ، وجمع البيان

٤٠٤/٥ ، والبيان ٤٨٢/٢ ، والبحر ٣٩٥/٨ ، والغني ١٤٢ - ١٤٣ ، والهمع ١٥٩/٤

قيل : الباء زيادة<sup>(١)</sup> ، أي يشربها أي يشرب ماءها ، لأن العين لا تشرب ، وإنما يشرب ماؤها .

٣ [ قوله تعالى ] ﴿ وَجَزَّاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴾ [ ١٢ ] ثم قال ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾ [ ١٤ ]<sup>(٢)</sup>

٦ فقال محمد بن يزيد : التقدير : وجنة دانية عليهم ظلالها<sup>(٤)</sup> ، فحذف الموصوف . وقال غيره<sup>(٥)</sup> : هو معطوف على قوله ﴿ مُتَكَبِّرِينَ فِيهَا ﴾ [ ١٣ ] .

قوله عز وجل : ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ ﴾ [ ٢١ ]<sup>(٦)</sup> بالنصب في الياء ، وإسكان الياء<sup>(٧)</sup> .

فمن نصب كان حالاً<sup>(٨)</sup> من الماء والميم في قوله ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ

(١) أجازته الفراء والنحاس ومن وافقهما . وأجاز الفراء ومن وافقه أن يكون المعنى « يزوى بها » . واختاره النحاس .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٢٩١ ، ٤٦٧ ، ٧٨٩ . وشرح اللع اللوح ١/٩ و ١/٥٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٢٠ ، ولفراء ٢١٦/٣ ، وإعراب القرآن ٥٧٧/٣ ، والحجة ٤٢٤/٤ خم ، وجمع البيان ٤٠٩/٥ . والبيان ٤٨٢/٢ . والبحر ٣٩٦/٨ . وتمام الآيات : ﴿ ... وحريراً [ ١٢ ] متكبين فيها على الأرائك لا يرون فيها شمساً ولا زمهرياً [ ١٣ ] ودانية ... ﴾ .

(٤) هو المبرد ، ولم أصب قوله . وما قاله المبرد هو أحد قولي الأخفش ، وأجازته الزجاج والنحاس وأبو علي وغيرهم .

(٥) وهو أحد أقوال الأخفش والفراء ، وأجازته الزجاج والنحاس وأبو علي وغيرهم . وأجاز الأخفش والفراء ومن وافقهما أن يكون منصوباً على إضمار « أعني » .

(٦) انظر الجواهر ٥٣٢ ، ٦٦٤ ، وشرح اللع اللوح ١/٣٤ - ٢ . ومعاني القرآن للفراء ٢١٨/٣ - ٢١٩ ، وإعراب القرآن ٥٨٠/٣ ، والحجة ٤٢٤/٤ - ٤٢٦ خم ، وجمع البيان ٤٠٨/٥ - ٤٠٩ ، والبيان ٤٨٤/٢ ، والبحر ٣٩٩/٨ ، والكشاف ١٩٩/٤ . وتفسير القرطبي ١٤٥/١٩ - ١٤٦

(٧) قرأ بإسكان الياء نافع وحزمة ، وقرأ الباقون بفتحها . انظر السبعة ٦٦٤ . والتيسير ٢١٨ ، والنشر ٣٩٦/٢

(٨) هذا قول أبي علي ومن وافقه ، وأجاز أبو علي أن يكون ظرفاً بمعنى « فوق » وهو قول الفراء =



مُخَلَّدُونَ ﴿ [ ١٩ ] أي يعلمون في هذه الحالة ثياب سندس . فيرتفع ﴿ ثيابُ سندس ﴾ باسم الفاعل المنصوب على الحال .

٣ ومن قال ﴿ عَالِيَهُمْ ﴾ فأسكن الياءَ كان في موضع الرفع صفة لد « وَلِدَان » <sup>(١)</sup> ، أي يطوف عليهم ولدان مَخْلُدون عاليهم ثيابُ سندس . فيرتفع ﴿ ثيابُ سندس ﴾ باسم الفاعل الجاري صفة على الموصوف .

٦ وكان أبو عليّ يحمل قوله ﴿ ثياب سندس ﴾ على الابتداء ، و ﴿ عَالِيَهُمْ ﴾ خبر مقدم <sup>(٢)</sup> . قال <sup>(٣)</sup> : وأفرد اسم الفاعل وهو يريد به الجمع ، كقوله ﴿ سَامِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة المؤمنون : ٦٧ ] ، وأنشد فيه أبياتاً . وهذا لسوء تأمله أيضاً <sup>(٥)</sup> في ظاهر التلاوة ، ولم ينظر إلى ما قبل الآية من قوله ﴿ وَلِدَان مَخْلُدُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

= والنحاس ، ولم يرتضه الزجاج وقال : هو مما لا نعرفه في الظروف ، ووافقه أبو حيان .  
(١) انظر ما يأتي من التعليق .

(١) ما قاله المؤلف - وإن كان جائزاً - ليس قول أبي علي . فالذي قاله أبو علي أن عاليهم « في موضع رفع بالابتداء وثياب سندس خبره » . وهو قول النحاس وغيره ، وهو الظاهر .

(٢) انظر كلامه في الحجة ٤٢٥/٤ - ٤٢٦ خم .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٣٠ - ٩٣١ .

(٥) اتهمه المؤلف فيما سلف ٩٩٦ بسوء التأمل .

(٦) قال الإمام الطبرسي راءاً على المؤلف قوله إن عاليهم يسكون الياء صفة للولدان ونسبته أبا علي إلى سوء التأمل - قال : « إني لأرى أن نظر هذا الفاضل قد اختل كما أن بصره قد اعتل فرمى أبا علي بدائه وانسل . ألم ينظر في خاتمة هذه الآية إلى قوله سبحانه : ﴿ وسقام ربهم شارباً طهوراً ﴾ [ ٢١ ] ثم قوله عقيب ذلك ﴿ إن هذا كان لكم جزاء ﴾ [ ٢٢ ] - فيعرف أن الضير في ﴿ عاليهم ﴾ هو بعينه في ﴿ وسقام ﴾ ، وهو ضمير المخاطبين في ﴿ لكم ﴾ ، وهذا الضير لا يمكن أن يعود إلا إلى الأبرار المثابين المجازين دون الولدان المخلدين الذين هم من جملة ثوابهم وجزائهم « اهـ وهو كما قال رحمه الله . وتابع المؤلف على وهمه أبو البركات الذي نقل عنه من غير تصريح . ومن أجاز أن يكون الضير في « عاليهم » للولدان الزعشري ، فردّ عليه أبو حيان بنحو ما قاله الطبرسي . وقد تقدمهم إلى ذلك الزجاج فيما نقل عنه القرطبي ، فقد أجاز أن يكون « عاليهم » حالاً من الولدان .

ولا خلاف بين سيوييه وأبي الحسن<sup>(١)</sup> في رفع ﴿ثياب سندس﴾ بـ ﴿عالِيهم﴾  
لَمَّا جرى وصفاً على الموصوف<sup>(٢)</sup> . وعلى مذهب أبي علي يكون بينهما فيه  
اختلاف ، كقولهم : قائم زيدٌ . ٢

إ قوله تعالى<sup>(٣)</sup> ﴿خُضِرَ وَإِسْتَبْرَقَ﴾<sup>(٤)</sup> [ ٢١ ]

برفع ﴿خضر﴾ وجَرَّها<sup>(٥)</sup> . فالرفع لكونه وصفاً للثياب . والجرّ لكونه  
وصفاً لـ ﴿سندس﴾<sup>(٦)</sup> . ٦

وكذا ﴿وَإِسْتَبْرَقَ﴾ يجوز فيه الجرّ والرفع . فالجر على ﴿سندس﴾ أي  
ثياب من هذين الجنسَيْن . والرفع على الثياب .

إ قوله تعالى<sup>(٧)</sup> ﴿وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾<sup>(٨)</sup> [ ٢٤ ] ٩

(١) سلف التعليق على ارتفاع الاسم باسم الفاعل على أنه فاعل له ٥٨٤ ، وانظر ما سلف أيضاً من  
بسط التعليق على للذهبيين في ارتفاع الاسم بالطرف ١٣

(٢) هذا على ما توهه ، ولم يجر صفة له لأن الضير ليس للولدان كما حققه الإمام الطبرسي .

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢١٩/٣ ، وإعراب القرآن ٥٨١/٣ ، والحجة ٤٢٦/٤ - ٤٣٢ ، ومجمع  
البيان ٤٠٩/٥ ، والبيان ٤٨٤/٢ ، والبحر ٣٩٩/٨ - ٤٠٠

(٥) قرأ نافع وحفص عن عاصم برفع خضر وإسْتَبْرَقَ ، وقرأ حمزة والكسائي بجرَّها ، وقرأ ابن كثير  
وأبو بكر عن عاصم بجر خضر ورفع إسْتَبْرَقَ ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر برفع خضر وجرَّ  
إسْتَبْرَقَ . انظر السبعة ٦٦٥ ، والتيسير ٢١٨ ، والنشر ٣٩٦/٢

(٦) أجري الخضر وهو جمع وصفاً على السندس لما كان المعنى أن الثياب من هذا الجنس ، عن  
أبي علي .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) انظر شرح اللع اللوح ٢/١٠٢ - ١/١٠٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢ ، وللفراء ٢١٩/٣ - ٢٢٠ ،  
وإعراب القرآن ٥٨٣/٣ - ٥٨٤ ، ومجمع البيان ٤١٢/٥ ، والبيان ٤٨٤/٢ ، والبحر ٤٠١/٨ .  
والكتاب ٤٨٩/١ ، ٤٩١ ، والمقتضب ١١/١ و ٣٠١/٣ ، والأصول ٥٦/٢ ، والمسائل للنشوة ٩٣ ،  
والخصائص ٣٤٨/١ ، وابن الشجري ٣١٥/٢ ، وابن يعيش ١٠٠/٨ ، والمغني ٨٨ ، ٩١

هذه «أو» التي للتخيير<sup>(١)</sup> ، إذا قلت : اضرب زيداً أو عمراً = فعناه :  
 اضرب أحدهما ، فإذا قلت : لا تضرب زيداً أو عمراً = فعناه لا تضرب أحدهما ؛  
 فَيَحْرُمُ عليه ضربُهما ؛ لأنَّ «أحدهما» في النفي يتعمَّم . وابن كَيْسَانَ<sup>(٢)</sup> يحصل  
 النهي على الأمر ، ويقول : إذا قال : لا تضرب أحدهما / لم يَحْرُمُ عليه ضربهما .  
 وإنما حَرَّمَ في الآية طاعتُهما لأنَّ أحدهما بمنزلة الآخر في امتناع الطاعة له ؛ ألا  
 ترى أنَّ الأثمَّ مثل الكفور في هذا المعنى ؟ قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : ولو قال لا تطع أتماً أو  
 لا تطع كفوراً = لا تقلب المعنى إذ ذاك لأنه حينئذٍ لا تحرم طاعتها كليهما .

[ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> ﴿ يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ٣١ ]

ينتصب قوله ﴿ وَالظَّالِمِينَ ﴾ بإضمار فعل أي يعذب<sup>(٦)</sup> الظالمين ، لأنه  
 معطوف على ﴿ يَدْخُلُ ﴾ فجاز إضماره لأن قوله ﴿ أَعَدَّ لَهُمْ ﴾ يدلُّ عليه .

(١) كذا قال وتابعه الطبري مصرحاً بالنقل عنه . وهي عند غيره الإباحة . والمعنيان ههنا  
 متقاربان يكادان يكونان واحداً باختلاف في التسمية . والفرق بين التخيير والإباحة أنه في  
 التخيير لا يجوز الإتيان بالمأمور كله بخلاف الإباحة ، والإباحة تكون فيما ليس أصله الحظر .

(٢) لم أصب كلامه .

(٣) في الكتاب ٤٩١/١ ، وعبارته « ... كما قال عز وجل ﴿ ولا تطع منهم أتماً أو كفوراً ﴾ ولو  
 قلت : أو لا تطع كفوراً انقلب المعنى » اهـ . قال المؤلف في شرح اللمع عقب ما نقله من كلام  
 سيبويه : « وذلك لأنه يجعل أو في مثل هذا الموضع بمعنى بل ، فكأنه يصير التقدير حينئذٍ : ولا  
 تطع منهم أتماً بل لا تطع منهم كفوراً ، وهذا ضد المعنى ... » اهـ شرح اللمع اللوح ١/١٠٣

(٤) زيادة من ب .

(٥) انظر الجواهر ٣٧٨ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٨٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٧٨ - ٧٩ ، وللفراء  
 ٢٢٠/٣ ، وإعراب القرآن ٥٨٦/٣ ، ومجمع البيان ٤١٢/٥ ، والبيان ٤٨٥/٢ ، والبحر ٤٠٢/٨ ،  
 والكتاب ٤٦/١ ، والعصديات ٥٠ ، وابن الشجري ٣٣٦/٢ ، وابن يعيش ٣٢/٢ ، والمغني ٥٨٢

(٦) في الأصل : نعذب ، وهو تصحيف .

## سورة المرسلات

قوله عز وعلا : ﴿ فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا . عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٦-٥ ]  
مصدران في موضع المفعول لها <sup>(٢)</sup> ، أي للإعذار والإنذار .

٣

ويجوز أن يكونا منصوبين على البدل من « ذِكر » أي فالملقيات عذراً أو نذراً .

ويجوز أن يكونا منصوبين بنفس « ذِكر » أي فالملقيات أن ذكر عذراً أو نذراً <sup>(٣)</sup> .

٦

[ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٨ ]  
﴿ النُّجُوم ﴾ مبتدأ <sup>(٦)</sup> ، والخبر ﴿ طُمِسَتْ ﴾ .

٩

(١) انظر معاني القرآن للقرآء ٢٢٢/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩٠/٢ ، والحجة ٤٣٢/٤ - ٤٣٤ خم ومنها أخذ المؤلف ، ومجمع البيان ٤١٤/٥ ، والبيان ٤٨٦/٢ ، والبحر ٤٠٥/٨

(٢) هذا قول الفراء وظاهر قول النحاس ، وأجاز أبو علي ومن وافقه الأقوال الثلاثة .

(٣) قوله « ويجوز ... أو نذراً » ليس في ب . وموصعه فيها : « ويجوز أن يكون حالاً في الملقىات ذكراً عاذرين أو منذرين » . وكان فيها « أن يكون حالاً ... ومنذرين » والصواب ما أثبت . وهذا الوجه أجازاه أبو علي في قراءة من قرأ ﴿ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ بضمين وهي قراءة غير أبي عمرو وحزمة والكسائي وحفص عن عاصم فقرأوا ﴿ عُذْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ بالإسكان . انظر السبعة ٦٦٦ ، والتيسير ٢١٨ ، والنشر ٢٩٦/٢ . وعُذْر - في هذا الوجه - جمع عاذر أو عذور أو عذير ، ونُذْر جمع نذير .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٢ ، وإعراب القرآن ٥٩١/٢ ، والبيان ٤٨٦/٢ - ٤٨٧ ، والبحر

٤٠٥/٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٩٢/٢ ، والتبيان ١٢٦٢ - ١٢٦٣

(٦) أجاز سيبويه رفع ما بعد « إذا » على الاستدعاء - وعزي هذا القول إلى الأخفش والكوفيين - ولم =

وقيل : بل النجوم رفع بفعل مضمر<sup>(١)</sup> دلَّ عليه ﴿ طمست ﴾ ، والجملة في موضع الجرب ﴿ إذا ﴾ .

والعامل في ﴿ إذا ﴾ مضمر ، والتقدير : فاذا<sup>(٢)</sup> إذا<sup>(٣)</sup> النجوم طمست<sup>(٤)</sup> وإن شئت كان التقدير : فإذا النجوم طمست بعثتم<sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ وإذا السماء فرجت ﴾ . وإذا الجبال نسفت ﴾ . وإذا الرُّسل أُقَّتت ﴾ [ ١١-٩ ] إعرابُ هذا كله لإعراب قوله ﴿ فإذا النجوم طمست ﴾ .

== يتابع على ذلك فذهب للبرد والزجاج والنحاس وأبو علي وابن جني وغيرهم إلى أنه مرفوع بفعل مضمر يفسره ما بعده .

انظر الكتاب ٥٤/١ ، والكامل ٣٦٤ وتعليقنا عليه ، وانظر اعتراض المبرد على سيويه في هذا في حاشية الشيخ عضيمة رحمه الله على المقتضب ٧٦/٢-٧٧ . وانظر كلامهم على قوله تعالى ﴿ إذا الشمس كورت ﴾ [ سورة التكوين : ١ ] في إعراب القرآن ٦٢٢/٣ ، وجمع البيان ٤٤٣/٥ ، والبحر ٤٢١/٨ ، والمقتضب ٥٦/٢ ، ٧٩ ، والخصائص ١٠٥/١ و ٣٨٠/٢ ، وابن يعيش ١٠٦/٤ ، وابن الشجري ٣٣٢/١ ، وعلى قوله تعالى ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ [ سورة الانشقاق : ١ ] في المقتضب ٥٦/٢ ، ٧٩ و ٣٤٨/٤ ، والإيضاح ٣٠ ، والبغداديات ٥٥-٥٦ ، والخصائص ١٠٥/١ و ٣٨٠/٢ ، وابن يعيش ٩٤/١ و ٩٦/٤ ، ١٠٦ و ١٠/٩ ، وابن الشجري ٣٣/١ ، والمغني ١٤ ، ١٢٧ ، ٧٥٧ ، ٨٢٧ ، واللمع ١٨١/٣ ، وانظر المصادر الآتية في الكلام عليها في موضعها ١٤٤٣ . وانظر كلامهم على قوله ذي الرِّمة :

إذا ابنُ أي موسى بلالاً بلغته فقم بمأس بين وصليكَ جار  
في الكتاب ٤٢/١ . والمقتضب ٧٦/٢ ، والكامل ١٢٢٩ ، والخصائص ٣٨٠/٢ . وابن يعيش ٣١-٣٠/٢ . وابن الشجري ٣٣/١-٣٤ ، وشرح أبيات المغني ٩٠/٥ ، والحزانة ٣٨٠/٢

- (١) وهو قول النحاس وغيره .
- (٢) في الأصل : فإذا ، وهو خطأ .
- (٣) لأعرف أحداً ذكر هذا القول . وعليه تكون إذا خالصة للطرفية وهي مفعولة بإذكر ، وهو قول متكلف لا معنى له .
- (٤) فالجواب محذوف ، وهو قول الأخفش والنحاس ومن وافقها . ولم يقدره الأخفش ولا النحاس . وقدره مكّي وتابعه أبو البركات « وقع الفصل » ، وقدره أبو حيان « وقع ماتوعدون » .

ومعنى ﴿ أَقْتَتُ ﴾ <sup>(١)</sup> جُمعت لوقتها . وأصلها « وُقَّتَتْ » <sup>(٢)</sup> فأبدلت من الواو المضمومة همزة .

٣ وقرئ ﴿ وَقِتَتْ ﴾ بتخفيف القاف <sup>(٣)</sup> ، لقوله ﴿ كِتَاباً مُّوَقَّتاً ﴾ [سورة النساء : ١٠٢]

٦ قوله عز وجل : ﴿ أَلَمْ تُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ . ثُمَّ نُنَبِّئُهُمُ الْآخِرِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١٧-١٦ ]

لم يجزم العين بالعطف على ﴿ نهلك ﴾ بل استأنف ، فالتقدير : ثم نحن نتبعهم <sup>(٥)</sup> [ الآخِرِينَ ] <sup>(٦)</sup> .

٩ [ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> : ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> [ ٢٣ ]  
أي فنعم القادرون نحن ، فحذف المخصوص بالمدح .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٢/٢ ، وإعراب القرآن ٥٩٢/٣ ، والحجة ٤٣٤/٤ خم ، وجمع البيان ٤١٤-٤١٥ ، والبيان ٤٨٧/٢ ، والبحر ٤٠٥/٨

(٢) قرأ أبو عمرو وحده من السبعة ﴿ وُقَّتَتْ ﴾ بالواو وتشديد القاف ، وقرأ الباقر ﴿ أَقْتَتُ ﴾ ، انظر السبعة ٦٦٦ ، والتيسير ٢١٨ ، والنشر ٣٩٦/٢

(٣) هذه قراءة أبي جعفر من العشرة ، انظر المسوط ٤٥٦ . وذكر ابن الجري في النشر ٣٩٧/١ أنه يروى عنه بتشديد القاف أيضاً . وانظر المصادر السالفة في ح ١ ، والمختسب ٣٤٥/٢

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٢ ، وللبراء ٢٢٣/٢ ، وإعراب القرآن ٥٩٢/٣ ، والحجة ٤٣٤/٤ خم ، وجمع البيان ٤١٦/٥ ، والبيان ٤٨٧/٢ ، والبحر ٤٠٥/٨

(٥) هذا تقدير المبرد ، وأجازه أبو علي ومن وافقه ، وعليه تكون جملة « نتبعهم » خبراً لمبتدأ محذوف ، وأجاز أبو علي أن تكون مستأنفة ، وهو قول الفراء والنحاس وغيرهما .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) زيادة من ب .

(٨) انظر شرح البع اللوح ٢/٢٠ ، وإعراب القرآن ٥٩٤/٣ ، وابن يعيش ١٣٥/٧

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا . أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ]

[ ٢٦ ]

٣ إن شئت كان نصب <sup>(٣)</sup> « أحياء وأموات » بنفس « كِفَات » <sup>(٤)</sup> ، أي تكفت أحياءً وأمواتاً .  
وإن شئت كانا <sup>(٥)</sup> بدلاً منها <sup>(٦)</sup> .

٦ ويجوز أن يكون ﴿ كِفَاتًا ﴾ مصدرًا <sup>(٧)</sup> ك « كِتَاب » . ويجوز أن يكون جمع « كَافَّة » <sup>(٨)</sup> فيكون نصب ﴿ أحياء ﴾ بالجمع ، كقوله <sup>(٩)</sup> :

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٢ ، ولفراء ٢٢٤/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩٤/٣ ، والحجة ١٨٧/٤ خم ، وجمع البيان ٤١٦/٥ ، والبيان ٤٨٧/٢-٤٨٨ ، والبحر ٤٠٦/٨ ، والتهيان ١٣٦٤ ، وتفسير الطبري ٢٤٥/٢٩ ، والقرطبي ١٦٠/١٩-١٦٢ ، وابن كثير ٢٢٣/٨ ، وجمع التفسير ٤٣٣/٦ ، ومجاز القرآن ٢٨١/٢

(٣) في الأصل : نصبه ، والصواب من ي و ب (٤) وهو قول الفراء وأبي علي وأجازة النحاس وغيره  
(٥) في الأصل : كان ، والصواب من ي و ب .

(٦) الظاهر أنه يريد أن أحياء وأمواتاً بدل من ﴿ الأرض ﴾ كما صرح به أبو البركات على معنى أن تكون الأرض أحياء تنبت وأمواتاً لا تنبت ، وأبو البركات إنما أخذ عن المؤلف من غير تصريح وتصرف فيه ، وهذا لا يكون إلا على ما ذهب إليه أبو عبيدة في تأويل ﴿ أحياء وأمواتاً ﴾ وهو أن المراد « منه ما ينبت ومنه ما لا ينبت » وهذا بعيد . وعزا القرطبي قول أبي عبيدة إلى الأخفش وعجاهد في أحد قولييه . وذهب غيرهم إلى أن المراد أحياء الناس وأمواتهم ، وهو الظاهر .

وفي ي و ب : « ... كانا بدلاً منه » وظاهره أن أحياء وأمواتاً بدل من « كفات » وهذا قد يجوز على أن يكون الكفات جمعاً بمعنى الأوعية - وهو قول أبي عبيدة - أو على أن يكون الموضع الذي يضم فيه الشيء ويقبض ، انظر اللسان ( كفت ) فيكون من باب بدل الاشتغال ، وهو قول كما تراه .

(٧) هنا أحد قولي أبي علي والطبري وأبي البركات والعكبري وهو قول ابن سيده ( انظر اللسان كفت ) ، وهو ظاهر قول الفراء والنحاس .

(٨) عزاه القرطبي إلى الأخفش ، وقد أجازة أبو علي ومن وافقه .

(٩) وهو طرفة . د ، ق ٤١/٢ ص ٦٤ . وهو له في الكتاب ٥٨/١ ، وابن السرياني ٦٨/١ ، =

... .. غُفِرَ ذُنُوبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ<sup>(١)</sup>

[ قوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفْرٌ ﴾ ] ٣٣

و ﴿ جِمَالَةٌ صُفْرٌ ﴾<sup>(٤)</sup> . ف ﴿ جمالة ﴾ مثل « حجارة » ، لأن الجمع تلحقه<sup>(٥)</sup> تاء التأنيث . و ﴿ جمالات ﴾ على أنها جمع بالألف والتاء ، وهذا جائز في جموع التكسير كلها<sup>(٦)</sup> .

قوله عز وجل : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ . وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٣٦-٣٥ ]

= والنوادر ١٠ ، والجل ٩٣ ، والحلل ١٢٢ ، وابن يعيش ٧٤/٦-٧٥ ، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٢ . والخزانة ٤٦٤-٤٦٦ . وهو بلا نسبة في البيان ٤٨٧/٢ ، والهمع ٨٧/٥ . وأورد أبو علي قطعة منه وهي « أنهم في قومهم غفر ذنبهم » في الحجة ١٨٧/٤ خم .

(١) صدره : ثم زادوا أنهم في قومهم

وقوله « غير فخر » لم يرد في ي و ب ، ومكانه في الأصل « غير صبر » وهو خطأ ، والظاهر أن يكون المؤلف استشهد بـ « غفر ذنبهم » ثم زاد الناسخ ؟ غير صبر » . (٢) زيادة من ي و ب والشاهد فيه نصب « ذنبهم » بـ « غفر » وهو جمع غفور .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٢ ، وللغراء ٢٢٥/٢ ، وإعراب القرآن ٥٩٨/٣ ، والحجة ٤٣٥/٤-٤٣٦ خم . وجمع البيان ٤١٧/٥-٤١٨ ، والبيان ٤٨٨/٢ ، والبحر ٤٠٧/٨ ، وتكلمة الإيضاح ١٢٩ ، وابن يعيش ٧٦/٥

(٤) هذه قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ، وقرأ الباكون ﴿ جمالات ﴾ ، انظر السبعة ٦٦٦ ، والتيسير ٢١٨ ، والنشر ٣٩٧/٢

(٥) في الأصل : يلحقها ، وفي ب و ي : تلحقها ، والصواب ما أثبت .

(٦) الظاهر أنه يريد أنه يجوز جمع كل جموع التكسير بالألف والتاء ، وهنا غير جائز ، على أن ذلك كثير في جموع التكسير . وسبويه ومن وافقه لا يرون جمع الجمع قياساً مستتراً . انظر الكتاب ٢٠٠/٢ ، وابن يعيش ٧٦/٥ ، وشرح الشافعية ٢٠٨/٢-٢١٠ ، والهمع ١٢٣/٦-١٢٤ ، وانظر ما سلف ٢٠٢

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٩ ، وللغراء ٢٢٦/٣ ، وإعراب القرآن ٥٩٩/٣ ، وجمع البيان ٤١٨/٥ ، والبيان ٤٨٨/٢ ، والبحر ٤٠٨/٨ ، وتفسير الطبري ١٤٨/٢٩-١٤٩ ، والقرطبي ١٦٦/١٩ ، وابن كثير ٣٢٤/٨ ، وجمع التفاسير ٤٣٤/٦



إن شئت كان التقدير : هذا يوم لا ينطقون بنطق<sup>(١)</sup> ينفعهم ولا يعتذرون بعذر ينفعهم ؛ فيكون ﴿ يعتذرون ﴾ داخلاً في النفي . ولا يكون على الإيجاب / إلا أن يحمل<sup>(٢)</sup> : ولا ينطقون [ بنطق ينفعهم ، لأنك إذا حملته على الظاهر كان في الكلام تناقض ، لأنه يصير التقدير : هذا يوم لا ينطقون<sup>(٣)</sup> فيعتذرون ، فيكون ذلك نقضاً لأن الاعتذار نطق .

وإن شئت كان التقدير : لا ينطقون بحال ولا يعتذرون بحال ، لأن هناك مواقف ، فيكون هذا في موقف<sup>(٤)</sup> .

وجاء قوله ﴿ وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> في هذه السورة عشر مرات [ الآية : ١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٢٤ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ] ، وليس بتكرار ، لأن كل واحد منها جاء<sup>(٦)</sup> بعد قصة مخالفة لصاحبها ، فأثبت الويل لمن كذب بها .

(١) هذا معنى قول الحسن « لا ينطقون بحجة » وأجازه الطبري وأبو البركات والقرطبي وأبو حيان . وكان في الأصل « هذا إن شئت كان التقدير ... إلخ » ياقحام « هذا » .

(٢) في الأصل : تحمل ، وهو تصحيف .

(٣) زيادة من ي و ب . وكان في ب : لأنك إذا حملت على الظاهر في الكلام ، وفيه سقط وتحريف .

(٤) وهو معنى قول ابن عباس وعكرمة ، وهو قول الفراء والطبري ومن وافقهما ، وهو ظاهر قول الأخفش .

(٥) انظر البحر ٤٠٨/٨ ، والبرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان ( المطبوع باسم أسرار التكرار ص ٢١٢ ) ، وانظر ماسلف ١٣١١

(٦) في الأصل : منها جاءت ، وهو خطأ . وقوله كل واحد يريد كل قول . ولو كان : لأن كل واحدة منها جاءت يريد الآية كان صواباً ، ولعله أحوذ .

## سورة عَمَّ يتساءلون (٥٠)

قوله عز وجل : ﴿ عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢ ]

لا يكون بدلاً من قوله ﴿ عَمَّ ﴾ بـتة ؛ لأنه لو كان بدلاً لوجب تكرار حرف الاستفهام <sup>(٢)</sup> لأن الجار المتصل بحرف الاستفهام إذا أعيد أعيد مع الحرف المستفهم به <sup>(٣)</sup> ، كقولك : بِكُمْ ثوبك أبعشرين أم بثلاثين ، ولا يجوز « بعشرين » من غير هزة . فإذا كان كذلك كان قوله ﴿ عَنِ النَّبَأِ ﴾ متعلقاً بفعل [ مضى ] <sup>(٤)</sup> آخر دون هذا الظاهر .

[ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَاداً . لِلطَّاغِينَ مَاباً . لَا بُشِينَ فِيهَا أَحْقَاباً ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٢١-٢٣ ]

حال مقدر ، أي مقدرين اللَّبث . وكان حمزة يقرأ ﴿ بُشِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> . وكنا

(٥٠) في ب وي : « سورة النبأ » .

(١) انظر الجواهر ٥٨٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٧/٣ ، وإعراب القرآن ٦٠١/٣ ، وجمع البيان ٤٢١/٥ ، والبيان ٤٨٩/٢ . والبحر ٤١١/٨ ، والقطع ٧٥٦ ، وإيضاح الوقف ٩٦٣

(٢) انظر للصادر السالفة ، وما سلف ١٠١٤

(٣) في النسخ : بها ، والصواب ما أثبت .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر الجواهر ٧١٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٨/٣ ، وإعراب القرآن ٦٠٥/٣-٦٠٧ ، والحجة ٤٣٧/٤-٤٣٨ خم ، وجمع البيان ٤٢٢/٥-٤٢٤ ، والبيان ٤٩٠/٢ ، والبحر ٤١٣/٨-٤١٤ ، وتفسير

الطبري ٨/٣٠-٩ ، والقرطبي ١٧٧/١٩-١٧٩ ، وابن كثير ٣٢٩/٨-٣٣٠ ، وجمع التفسير ٤٤٢/٨

(٧) هذه قراءة حمزة وحده ، وقرأ الباقون ﴿ لا بُشِينَ ﴾ . انظر السبعة ٦٦٨ ، والتيسير ٩٩ ، والنشر

٣٩٧/٢

احتججنا<sup>(١)</sup> به على جواز قوله<sup>(٢)</sup> :

حَذِرْ أُمُوراً ... ..

٣ ألا تراه قال : ﴿ لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَاباً ﴾<sup>(٣)</sup> ؟

فاذا نحن بجماعة<sup>(٤)</sup> زعموا أنَّ ﴿ أَحْقَاباً ﴾ ليست من صلة ﴿ لَبِثِينَ ﴾ ولا ﴿ لَبِثِينَ ﴾ لأنه إذا قال ﴿ لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَاباً ﴾ فيما أن تحمل ﴿ أَحْقَاباً ﴾ على ثلاث مرات من الْحَقْب كما هو أقلّ الجمع ، أو على<sup>(٥)</sup> عشر مرات كما هو نهاية « أَفْعَال » . وكلا الأمرين غير جائز إذ<sup>(٦)</sup> لبثوا فيها<sup>(٧)</sup> أعواماً غير هذه وممدداً لا تحصى . فقالوا : إنَّ التقدير : لَبِثِينَ فِيهَا لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْداً وَلَا شَرَاباً أَحْقَاباً إِلَّا حِمِيّاً وَعَسَاقاً<sup>(٨)</sup> . فحملوا الآية على التقديم والتأخير . ويجوز في ﴿ أَحْقَاب ﴾

(١) ليس فينا يدي من كنيه وهي هذا الكتاب والجواهر وشرح اللع .

(٢) في النسخ : قولهم ، والصواب ما أثبت ، وتام البيت :

حَذِرْ أُمُوراً لَا تَضِيرُ أَمْرٌ مَا لَيْسَ مَجِيئُهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وهو في الكتاب ٥٨/١ ، وابن السرياني ٤٠٩/١ ، والمقتضب ١١٦/٢ ، وإعراب القرآن ٥٠٢/١ و ٣٠/٢ و ٦٠٥/٣ ، والمجل ٩٣ ، والحلل ١٣١ ، وابن الشجري ١٠٧/٢ ، وابن يعيش ٧١/٦ ، والمقاصد ٥٤٢/٣ ، والبحر ٦٦/٥ ، والخزانة ٤٥٦/٢ . ولم ينسب سيبويه ، فزعم المبرد أنه بيت موضوع محدث ، وحكي أن أبا نائلاً الاحقي وضعه لسيبويه ، وقيل هو لابن المقفع ، انظر في ذلك المصادر السالفة ، وانظر كتاب الدكتور خالد عبد الكريم جمعة « شواهد الشعر في كتاب سيبويه » ص ٧٤ ، ٢٣٠ - ٢٣١ ، ٢٩٦

والشاهد فيه أنه أعمل « حذر » وهو فعلٌ مبالغة حاذِرٌ ، وأذكر المبرد ومن وافقه إعماله .

(٣) يمكن لمن ينكر إعمال فعل أن يقول إن « أَحْقَاباً ظرف وما لا يتعدى يتعدى إلى الطرف » عن النحاس .

(٤) لأعرفهم ، والظاهر أن المبرد والطبري وابن كيسان منهم ، انظر التعليق الآتي .

(٥) في الأصل : أو هو على .

(٦) في الأصل : وب : إذا ، وهو تحريف . (٧) زيادة من ي وب .

(٨) هذا معنى ما حكاه الزجاج عن المبرد وما أجازاه الطبري ورأه أشبه بمعنى الآية ، وهو أن ﴿ لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَاباً ﴾ يتعلق بـ ﴿ لَا يَذُوقُونَ ﴾ . قال المبرد : المعنى : لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَاباً =

عندنا أنه ذكر للكثرة لالتحديد اللبث<sup>(١)</sup> . ألا تراك تقول : أقمت فيها سنين وأعواماً ، وأنت لا تريد أنك لم تُقِم غيرها .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءٌ حِسَاباً . رَبِّ السَّمَوَاتِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٣٦-٣٧ ]

بالجر على البدل من ﴿ رَبِّكَ ﴾ . وبالرفع<sup>(٤)</sup> على تقدير : هو ربُّ السموات<sup>(٥)</sup> .

وإن شئت كان ﴿ الرَّحْمَن ﴾ [ ٣٧ ] خبراً<sup>(٦)</sup> .

ومنهم من جرَّ الاسمين - أعني ﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ ﴾ [ ٣٧ ] على الإتيان والنعت .

هذه صفتها ، أي يعذبون بهذا العذاب في هذه الأحقاب لا يذوقون فيها إلا الحميم والغساق ويعذبون بعد هذا العذاب بأصناف من العذاب غير هذا . وشحوه قال الطبري . وكور ﴿ لا يذوقون ﴾ نعتاً للأحقاب قاله ابن كيسان أيضاً . ولا يلزم على هذا التفسير أن يتعلق ﴿ أحقاباً ﴾ بـ ﴿ لا يذوقون ﴾ في الإعراب ، وهو يلزم من حكي المؤلف قوله .  
(١) وهو معنى قول قتادة والربيع ومن وافقهما إن الأحقاب لا انتضاء لها ولا انقطاع ، وهو معنى قول الفراء فيما حكاه صاحب اللسان ( حقب ) ، واختاره النحاس وغيره ، وهو الظاهر . وذهب الطبري ووافقه النحاس إلى أن أحقاباً على هذا جمع الجمع ، فأحقاب جمع حَقَب ؛ وحَقَب جمع حَقبة .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٩٣ ، وإعراب القرآن ٦١٢/٢-٦١٣ ، والحجة ٤٣٨/٤-٤٣٩ حم .  
ومع البيان ٤٢٥/٥ ، والبيان ٤٩١/٢ ، والبحر ٤١٥/٨

(٤) قرأ عاصم وابن عامر بجر ﴿ رب السموات ﴾ و ﴿ الرحمن ﴾ ، وقرأ حمزة والكسائي بجر الأول ورفع الثاني ، وقرأ الباقر برفعهما . انظر السبعة ٦٦٩ ، والتيسير ٢١٩ ، والنشر ٣٩٧/٢

(٥) أجازته النحاس ومن وافقه .

(٦) ورب السموات مبتدأ ، وهو قول أبي علي ومن وافقه ، وأجازه النحاس وغيره .

ومنهم من جرّ الأول ﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ ﴾ على الإتياع<sup>(١)</sup> ورفع ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾  
بالاتداء ، وجعل الخبر في الجملة ﴿ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَاباً ﴾ [ ٣٧ ] لمكان الهاء .

---

(١) والنعت أيضاً . والإتياع : البدل .

## سورة النازعات

- قوله تعالى : [ ١ ] وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ﴿١﴾ إلى قوله : ﴿٢﴾ فَالْمُدْبِرَاتِ أَمْرًا ﴿٣﴾ [ ١٥-١ ]<sup>(١)</sup>
- ٣ هذه أقسام قد اختلفوا في جوابها<sup>(٢)</sup> :
- فقال قائلون : هو محذوف على تقدير : لَتُبْعَثُنَّ<sup>(٣)</sup> .
- وقال قائلون : بل الجواب ﴿٤﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴿٥﴾ [ ٢٦ ] .
- ٦ [ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿٦﴾ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴿٧﴾ [ ٦ ]
- نصب بـ « اذكر » . وإن شئت كان نصباً بمدلول قوله ﴿٨﴾ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ﴿٩﴾ [ ٨ ] على تقدير : يوم ترجف الراجفة وجفت قلوبهم : ويكون ﴿١٠﴾ يَوْمَئِذٍ ﴿١١﴾ بدلاً من ﴿١٢﴾ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴿١٣﴾ .

(١) زيادة مي .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٦ ، والقراء ٢٣٠/٣-٢٣١ ، وإعراب القرآن ٦٠٧/٣ ، ومجمع البيان ٤٢٩/٥ ، والبيان ٤٩٢/٢ ، والبحر ٤٢٠/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٦٤-٩٦٥ ، والقطع ٧٦١ ، والمكتفى ٦٠٦ ، ومنار الهدى ٢٩٧

(٣) هذا قول القراء وابن الأنباري ، واختاره النحاس وغيره .

(٤) هذا قول الأخفش ومن وافقه ، واستبعده النحاس واستقبحه ابن الأنباري لأن الكلام قد طال بينهما .

(٥) زيادة من ي وب .

(٦) انظر مجمع البيان ٤٢٩/٥ ، والبيان ٤٩٢/٢-٤٩٣ ، والبحر ٤٢٠/٨ ، والتبيان ١٢٦٩

(٧) أجاز أبو حيان هذا القول وأجاز أيضاً أن يكون متعلقاً بالجواب المحذوف ، وأجاز غير القولين .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٨

« هل لك » في كلامهم محمول على « أدعوك » <sup>(٣)</sup> ، وكأنه قال : أدعوك إلى التزكي / فهل ترغب فيه ؟

وقوله ﴿ تَزَكَّى ﴾ و ﴿ تَزَكَّى ﴾ بالحذف والإدغام <sup>(٤)</sup> . [ و <sup>(٥)</sup> ] قد تقدم القول فيها <sup>(٥)</sup> .

قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ٢٥ ]  
 قيل <sup>(٧)</sup> : التقدير : نَكَالَ الكلمة الأخيرة والكلمة الأولى ، فالكلمة الأولى ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ [ سورة القصص : ٢٨ ] ، والكلمة الآخرة قوله ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴾ [ ٢٤ ] .

(١) زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٨٠٦ ، وإعراب القرآن ٦٢٠/٣ ، والحجة ٤٤١/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٣١/٥ ، والبيان ٤٩٣/٢ ، والبحر ٢٢١/٨ ، والخصائص ٣٠٩/٢ ، وابن الشجري ٢٦٥/٢

(٣) قال أبو الفتح : « ... وكذلك قوله عز اسمه ﴿ هل لك إلى أن تزكى ﴾ وأنت تقول « هل لك في كذا » لكنه لما كان على هذا دعاء منه ﷺ صار تقديره : أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى » اهـ . والمبتدأ محذوف أي هل لك إلى أن تزكى حاجة أو أرب أو نحو ذلك . وقد بسطنا الكلام على هذه العبارة « هل لك في كذا » في مقالة نشرتها مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٦٢ ج ٢ - ٣٧٦/٢ - ٣٨٣ ، نيسان ١٩٨٧

(٤) قرأ ﴿ تَزَكَّى ﴾ بتشديد الزاي ابن كثير ونافع ، وقرأ الباقون ﴿ تَزَكَّى ﴾ بتخفيفها . انظر السبعة ٦٧١ ، والتيسير ٢١٩ ، والنشر ٣٩٨/٢

(٥) إن أراد أنه قد تقدم له كلام في الحذف والإدغام في نحو تزكى فذلك صحيح ، انظر ما سلف ٦٦ ، ١٩١ ، ١٩٧ ، ٢٨٥ ، ٣١٣ ، ٥٥٥ ، ١٠٦٧ . وإن أراد أنه قد تقدم له كلام في هذا الحرف - أعني تزكى - فذلك سهو ، فلم يتقدم له فيه كلام ولم يرد هذا الحرف قبل هذا الموضع .

وقوله « تَزَكَّى » أصله « تتزكى » فن قرأ تزكى حذف التاء ، ومن قال تزكى أدغم التاء في الزاي . انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٣/٣ ، ومجمع البيان ٤٣٢/٥ ، وتفسير الطبري ٢٨-٣٧/٣٠ ، والقرطبي ٢٠٢/١٩ ، وابن كثير ٣٣٨/٨ ، ومجمع التفاسير ٤٥٢/٦

(٦) عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وعكرمة والسدي ، وهو قول الفراء وغيره .

وقيل<sup>(١)</sup> : التقدير : نكال الدار الآخرة ، وهي النار ، والأولى يعني الإغراق .

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ [ ٣٠ ]  
 قيل : الدَّحُوْ بعد خلق السماء ، وخلقها قبل خلق السماء<sup>(٤)</sup> . وقد تقدم هذا في « حم السجدة »<sup>(٥)</sup> .

٦ [ قوله تعالى ]<sup>(٦)</sup> : ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَةُ الْكُبْرَى ﴾ [ ٣٤ ]  
 جواب « إذا » الفاء<sup>(٦)</sup> في قوله ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَى ... فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾<sup>(٧)</sup> [ ٢٩ ، ٣٧ ] أي هي المأوى له . وكذا ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٤١ ] أي هي<sup>(٩)</sup> المأوى له . وقال الكوفي<sup>(١٠)</sup> : بل التقدير : مأواه . فقام اللام مقام الضمير .

- 
- (١) عن قتادة والحسن ومن وافقهما ، وهو الصحيح الذي لا شك فيه عند الحافظ ابن كثير .  
 (٢) زيادة من ي و ب .  
 (٣) انظر الجواهر ١٠٢ ، وشرح الملح اللوح ٢/٢٤ و ١/١٠٢ و ٢/١٦٨ ، وإعراب القرآن ٢/٢٢٢ ، ومجمع البيان ٤٣٤/٥ ، والبحر ٤٢٣/٨  
 (٤) عن ابن عباس ، واختاره الطبري والنحاس والحافظ ابن كثير وغيرهم .  
 (٥) ص ١١٨٥ . وحم السجدة هي سورة فصلت .  
 (٦) انظر مجمع البيان ٤٣٤/٥ ، والبيان ٤٩٣/٢ ، والبحر ٤٢٣/٨ - ٤٢٤  
 (٧) انظر الجواهر ٣٢٥ ، وإعراب القرآن ٢/٢٢٢ ، والمصادر السالفة ، وابن يعيش ٨٩/٦ ، وما سلف ٨٢٨  
 (٨) انظر الجواهر ٣٤٦ ، وابن يعيش ٨٩/٦ ، والمغني ٧٧ ، ٦٥٢  
 (٩) زيادة من ب .  
 (١٠) أي من فذهب مذهب الكوفيين . وفي ب « الكوفيون » . وانظر ماسلف ١١٥٠ ، والتعليق ثمة ، وانظر المصادر السالفة هنا .



## سورة عبس

قوله عز وعلا : ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى . أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢-١ ]  
أي لأن جاءه ، فحذف اللام .

٢

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ٢٠ ]  
أي يسّر له [ <sup>(٣)</sup> السبيل ] <sup>(٤)</sup> فالهاء هو المفعول الأول وقد حذف منه اللام ،  
و ﴿ السبيل ﴾ هو المفعول الثاني .

٦

وقيل : بل الهاء للسبيل ، ونصب ﴿ السبيل ﴾ بضمير دلّ عليه هذا  
الظاهر ، والتقدير : ثم يسّر السبيل [ يسّره ] له أي للإنسان ، وحذف الجار  
والمجرور ، يعني الخروج من رحم الأم . وعلى الأول يعني سبيل الحقّ وسبيل  
الضلالة <sup>(٦)</sup> .

٩

(١) انظر الجواهر ١٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٥/٣ ، وإعراب القرآن ٦٣٦/٣ ، ومجمع البيان  
٤٣٨/٥ ، والبيان ٤٩٤/٣ ، والبحر ٤٣٧/٨

(٢) زيادة من ي و ب ، لكن موضعها فيها بمد السبيل ففيها : يسّر السبيل له . والصواب  
ما أثبت .

(٣) انظر الجواهر ١١٩-١٣٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٢٨ ، وللقرآن ٢٣٧/٣ ، وإعراب القرآن  
٦٢٩/٣ ، ومجمع البيان ٤٣٧/٥-٤٣٩ ، والبحر ٤٣٨/٨ ، وتفسير الطبري ٣٠-٣٥/٣٦ ، والقرطبي  
٢١٩-٢١٨/١٩ ، وابن كثير ٣٤٥/٨ ، ومجمع التفاسير ٤٥٨/٦ ، وما سلف ٨٢٢-٨٢٣

(٤) كذا قال ههنا ، وهو جائز ، لأنه يقال : يسّره للسبيل ويسّر السبيل له . والذي قاله فيما  
سلف ٨٢٣ ، وفي الجواهر أن التقدير : ثم يسّره للسبيل ، وهو قول الأخفش والفراء والنحاس  
وغيرهم ، فحذف اللام وقدم المفعول كما قال في الجواهر وفيما سلف . والهاء كناية عن الإنسان  
المخلوق من الطينة .

(٥) زيادة مني . وهي ثابتة في مجمع البيان الذي نقل صاحبه عن هذا الكتاب من غير تصريح ،  
وربما كانت من الطبري ، وزيادتها ضرورية .

(٦) هذا سهو منه . فعلى كلا القولين : أن تكون الهاء للسبيل أو للإنسان يجوز أن يكون المعنى =

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ ﴾ [ ٢٣ ] <sup>(٢)</sup>

أي ما أمره به ، فحذف الباء ، فصار التقدير : ما أمرهوه <sup>(٣)</sup> ، فحذف الهاء الأولى فصار : ما <sup>(٤)</sup> أمره فالهاء الباقية [ أي الموصولة هي العائدة ] <sup>(٥)</sup> لـ « ما » الموصولة ، والهاء المحذوفة للإنسان .

[ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ . إِنَّا ﴾ <sup>(٧)</sup>

[ ٢٥ - ٢٤ ]

= يسره للخروج من رحم الأم ، وهو قول ابن عباس وقتادة والسدي وعبد الله بن الزبير ومقاتل ، واختاره الطبري والنحاس وغيرهما = ويجوز أن يكون المعنى : ثم يسر السبيل أي سبيل الخير والشر أو الحق والضلالة ، وهو قول مجاهد والحسن وابن زيد وروي عن ابن عباس واختاره الحافظ ابن كثير . وإما الخلاف في الضير الذي في ﴿ يسره ﴾ وفي نصب ﴿ السبيل ﴾ فمن ذهب إلى أن الهاء للإنسان كان التقدير : ثم يسره للمسبيل على قول الأكثرين وقول المؤلف في الجواهر وفيما سلف ، فحذف اللام من المفعول الثاني وقدمه ، وعلى ما قاله المؤلف هنا : يسر له السبيل ، فعلى ما ذكره . ومن ذهب إلى أن الهاء للمسبيل كان نصب ﴿ السبيل ﴾ بفعل مضمر دل عليه ما بعده كما قال وحذف الجار والمجرور « له » أي للإنسان ، انظر ما سلف .

(١)

زيادة من ي وب .

(٢) انظر الجواهر ٣٢٢ ، ومجمع البيان ٤٣٧/٥ ، والبيان ٤٩٤/٢

(٣) في الأصل : ما أمره هو ، وفي ب : ما أمره ، والصواب من ي .

(٤) في النسخ : لما أمره ، وهو خطأ .

(٥) زيادة من ب . وقوله « الموصولة » أي الموصولة بالفعل « أمر » .

(٦) زيادة من ي .

(٧) انظر الجواهر ٥٨٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٨/٢ ، وإعراب القرآن ٦٣٠/٣ ، والحجبة

٤٤٤/٤ ثم ، ومجمع البيان ٤٣٩/٥ ، والبيان ٤٩٤/٢ - ٤٩٥ ، والبحر ٤٢٩/٨ . وسياق الآيات :

﴿ ... إلى طعامه . إنا صببنا الماء صباً . ثم شققنا الأرض شققاً . فأنبتنا فيها حباً . وعبأ وقضياً ﴾ .

بالفتح والكسر<sup>(١)</sup> . فالفتح على البذل من طعامه<sup>(٢)</sup> ، أو على إضرار اللام<sup>(٣)</sup> .  
والكسر على الاستئناف .

٣ ا قوله تعالى [ <sup>(٤)</sup> : ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاحَّةُ ﴾ ] <sup>(٥)</sup> [ ٣٣ ]  
جوابه ﴿ لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمٌ يُؤْمَذُ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ [ ٣٧ ] أي ثبت لكل امرئ  
منهم إذ ذاك<sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) قرأ بالفتح عاصم وحمة والكسائي ، وقرأ الباقون بالكسر . انظر السبعة ٦٧٢ ، والتيسير ٢٢٠ ،  
والنشر ٣٩٨/٢
- (٢) وهو قول الفراء وأبي علي ومن وافقهما . وهو بدل اشتغال كما قال أبو علي لأن هذه الأشياء مشتتة  
على كون الطعام وحدوثه . وخفي عن النحاس هذا الوجه فرد وجه البذل .
- (٣) وهو قول النحاس ومن وافقه .
- (٤) زيادة من ب .
- (٥) انظر مجمع البيان ٤٤٠/٥ ، والبيان ٤٩٥/٢ ، والبحر ٤٢٩/٨
- (٦) على هذا تكون الفاء محذوفة من الجواب ، وليس هذا بالفصيح وموضعه الشعر . ولهذا ما ذهب  
أبو حيان إلى أن الجواب مدلول قوله ﴿ لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمٌ يُؤْمَذُ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ أي اشتغل كل إنسان  
بنفسه .

## سورة التكويد

قوله عز وعلا : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١ ]

- ٣ العامل في « إذا » قوله ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أُخْضِرَتْ ﴾ [ ١٤ ] . وهذه اثنا عشر ظرفاً كلها مضافة إلى الجمل لم يتم بها الكلام ، وإنما تمامه بما عمل فيها من قوله ﴿ علمت نفس ما أخضرت ﴾ فهي جملة من فعل وفاعل ، من قوله ﴿ إذا الشمس كورت ﴾ إلى قوله ﴿ أُخْضِرَتْ ﴾ [ ١٤-١ ] .

- ثم ابتداء فاقسم فقال ﴿ فلا أقسم ﴾ [ ١٥ ] وتماؤه آخر السورة ؛ لأن قوله ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٩ ] جواب القسم <sup>(١)</sup> ، وهذا الرسول وُصف بأوصاف شتى إلى قوله ﴿ أمين ﴾ [ ٢١ ] ، ثم قال ﴿ وما صاحبكم ﴾ [ ٢٢ ] وهو معطوف على جواب القسم <sup>(٣)</sup> ؛ ثم قال ﴿ وما هو على الغيب ﴾ [ ٢٤ ] ﴿ وما هو بقول شيطان رجيم ﴾ [ ٢٥ ] فهما داخلان في جواب القسم ، وقوله ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [ ٢٦ ] اعتراض . وقوله : ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [ ٢٧ ] جواب القسم أيضاً ، وقوله : ﴿ وما تشاءون ﴾ [ ٢٩ ] أيضاً داخل في جواب القسم <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢٤١/٣ ، وإعراب القرآن ٦٣٢/٣ ، ومجمع البيان ٤٤٣/٥ ، والبيان ٤٩٦/٢ والبحر ٤٣٤/٨

(٢) انظر إعراب القرآن ٦٣٩/٣ ، ومجمع البيان ٤٤٥/٥ ، والبحر ٤٣٤/٨

(٣) انظر مجمع البيان ، والبيان ، والقرطبي ٢٤٠/١٩

(٤) تابعه على هذا الطبرسي نقلاً عنه من غير تصريح . والظاهر أن جواب القسم ثم عند قوله ﴿ وما هو بقول شيطان رجيم ﴾ ، ثم استأنف بقوله ﴿ فأين تذهبون . إن هو إلا ذكر للعالمين ... ﴾ . وإدخاله في القسم وادعاء الاعتراض بـ ﴿ فأين تذهبون ﴾ تكلف . ثم إن قوله ﴿ إن هو إلا ذكر للعالمين ﴾ لا يكون جواباً للقسم لأن الجواب لقوله ﴿ إنه لقول رسول =

- ١/١٤٢ وقوله : ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٨ ] .
- ٣ بدل من قوله ﴿ لِلْعَالَمِينَ ﴾ / [ ٢٧ ] بدل بعض من كل .
- ٦ فأمأ قوله : ﴿ بِضْنَيْنِ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٢٤ ]
- بالبضاد والظاء <sup>(٣)</sup> . فالظاء معناه : بَمَثَلِهِمْ <sup>(٤)</sup> ، أي لا يكتم الوحي ولا يظن به ذلك لِحُلُوتِهِ يأخذه من الكهنة <sup>(٥)</sup> .
- والضاد على معنى : وما هو يخيّل في كتان الوحي .
- فإذاً السورة [ مركبة ] <sup>(٦)</sup> من فعل وفاعل ، وقسم وأجوبته .

= كرم ، ولا يصح أن يكون له جوابان إلا على العطف أو البتل ، والظاهر أن المؤلف أجازّه على وجه البتل .

- (١) انظر إعراب القرآن ٦٤٢/٢ ، وجمع البيان ٤٤٥/٥ ، والبيان ٤٩٧/٢ ، والبحر ٤٣٥/٨
- (٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٠ ، وللغراء ٢٤٢/٣-٢٤٣ ، وإعراب القرآن ٦٣٩/٣-٦٤١ .
- والحجة ٤٤٥/٤-٤٤٦ خم ، وجمع البيان ٤٤٥/٥-٤٤٦ ، والبيان ٤٩٧/٢ ، والبحر ٤٣٥/٨ ، وتفسير الطبري ٥٣-٥٢/٣٠ ، والفرضي ٣٤٢/١٩ ، وابن كثير ٣٦٢/٨ ، وجمع التفاسير ٤٦٦/٦
- (٣) قرأ بالضاد نافع وعاصم وابن عامر . وقرأ الباقون بالظاء . انظر السبعة ٦٧٣ ، والتيسير ٣٣٠ . والنشر ٣٩٨/٢-٣٩٩
- (٤) أي ليس هو على وحي الله وما يخبر به من الأخبار بمَثَلِهِمْ ، فإن أحواله ناطقة بالصدق والأمانة ، عن ابن عباس وسعيد بن جبير والضحاك وإبراهيم النخعي .
- (٥) هذا سهو مركب من المؤلف ، فقوله « أي لا يكتم ... من الكهنة » من تمام الكلام على الوحي الثاني وهو القراءة بالضاد . قال أبو علي في توجيه قراءة من قرأ بالضاد : « ومن قال بضنين فهو من البخل ... والمعنى أنه يحجب بالغيب فيبينه ولا يكتمه كما يتمتع الكاهن من إعلام ذلك حتى يأخذ عليه حلواناً » اهـ .
- (٦) زيادة من ب و ي .

## سورة الانفطار

قوله عز وعلا : ﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٧ ]  
 بالتشديد والتخفيف <sup>(٢)</sup> . فعنى التشديد : قَوْمَ خَلَقَكَ <sup>(٣)</sup> ، فهو قريب من  
 ﴿ سَوَّاكَ ﴾ . ومعنى التخفيف : صرفك كيف شاء إلى ما شاء <sup>(٤)</sup> .

٣

[ قوله تعالى ] <sup>(٥)</sup> : ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ١٨ ]  
 قيل <sup>(٧)</sup> : ﴿ مَا ﴾ صلة زائدة <sup>(٨)</sup> ، و ﴿ شاء ﴾ في موضع الجر [ صفة ] <sup>(٩)</sup>

٦

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣١ ، وللغراء ٢٤٤/٣ ، وإعراب القرآن ٦٤٤/٣ - ٦٤٥ ، والحجة  
 ٤٤٦/٤ خم ، ومجمع البيان ٤٤٧/٥ - ٤٤٨ ، والبحر ٤٣٧/٨ ، وتفسير غريب القرآن ٥١٨

(٢) قرأ بالتخفيف عاصم وحمة والكسائي ، وقرأ الباقون بالتشديد . انظر السبعة ٦٧٤ ،  
 والتيسير ٢٢٠ . والنشر ٣٩٩/٢

(٣) هذا لفظ ابن قتيبة ، وعبارة الغراء : جعلك معدل الخلق ، وعبارة الأخفش وأبي علي : عدل  
 خلقك . وقيل غير ذلك .

(٤) هذا قول الغراء وابن قتيبة ومن وافقهما . وعبارة الغراء : فصرفك إلى أي صورة شاء إما إلى  
 حسن أو قبيح أو طويل أو قصير . وعبارة الأخفش وأبي علي : عدل بعضك ببعض فجعلك  
 سوياً معتدلاً . وذهب النحاس إلى أن عدلك تكثير عدلك ، فيكونان بمعنى واحد ، وهو مأل  
 قول الأخفش .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ١٣٨ ، ٧٢٥ ، وإعراب القرآن ٦٤٥/٣ ، ومجمع البيان ٤٤٨/٥ ، والبيان ٤٩٨/٢ ،  
 والبحر ٤٣٧/٨ ، والكشاف ٢٢٨/٤ ، والبيان ١٢٧٤ ، وتفسير الطبري ٢٤٧/١٩ ، ومجمع التفاسير  
 ٤٦٩/٦

(٧) هذا قول النحاس ومن وافقه ، وعزاه أبو حيان إلى الجمهور ، وهو الظاهر .

(٨) هذا جمع بين عبارتي الكوفيين والبصريين فالصلة للكوفيين والزيادة للبصريين . انظر  
 ما سلف ٢٨

(٩) زيادة من ي و ب .

لـ ﴿صورة﴾ ، ويكون ﴿في أي صورة﴾ من صلة ﴿رَكْبِكَ﴾ أي عدلك ورَكْبِكَ في أي صورة شاءها ، فحذف الواو<sup>(١)</sup> .

- ٣ وقيل : ﴿ما﴾ شرط ، و﴿شاء﴾ في موضع الجزم ، وقوله ﴿رَكْبِكَ﴾ جواب الشرط<sup>(٢)</sup> . ولا يكون الجارّ على هذا من صلة ﴿رَكْبِكَ﴾ لأنه قال<sup>(٣)</sup> : « إِنْ تُضْرَبُ زَيْدًا أُضْرَبُ عَمْرًا » لا يجوز تقديم « عمرو » على « إِنْ » . فوجب أن يكون قوله ﴿في أي صورة﴾ من صلة مضر ، ولا يكون من صلة ﴿عدلك﴾ لأنه استفهام<sup>(٤)</sup> ، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله<sup>(٥)</sup> .

(١) قيل : لم تعطف هذه الجملة كما عطف ما قبلها لأنها بيان لعدلك ، عن الزمخشري ووافقه أبو حيان وغيره .

(٢) أجازته الزمخشري والطبرسي والمكبري والقرطبي وأبو حيان والبيضاوي . وقدر الكلام أبو حيان : أي تركيب حسن شاء رَكْبِكَ . وعلى هذا تكون « ما » منصوبة بـ « شاء » ، وقد أخذته من معنى كلام الزمخشري . ولا بدّ للكلام من عائد ، فتقدير الكلام : أي تركيب حسن شاء ركبك فيه . وقيل في تقديره غير ذلك . ووجه الشرط كما تراه ضعيف متكلف ، ولهذا مامنه المؤلف في الجواهر ، ولم يخطر في بال أحد من المتقدمين فيما أعلم .

(٣) الظاهر أنه يريد سيبويه ، وقد نقل الإمام الطبرسي كلام المؤلف هنا ولم يصرح بنقله عنه ، وصرّح بأن هذا كلام سيبويه فقال : « لأن سيبويه قال : إِنْ تُضْرَبُ ... » . ولم أصب هذا التمثيل في الكتاب . لكن قد منع سيبويه وغيره أن يتقدم معمول جواب الشرط على حرف الشرط . انظر الكتاب ٦٧/١ - ٦٩ ، والمقتضب ٦٨/٢ ، والإيضاح ٣٢١ - ٣٢٢

وكان المؤلف قد علقت مذهبه عبارة أبي علي - وإن كان بعضها مما ليس مما نحن فيه : « ولا يجوز زيدا أن تضرب أضرب » ، لا يجوز أن تنصه في قول البصريين بالشرط ولا بالجاء . فإن قلت : إن زيدا تضرب أضرب كان زيد منتصباً بالفعل الذي هو شرط ، فإن شغلت الشرط بالمضمر فقلت : إن زيدا تضربه أضرب عمراً - كان منتصباً بفعل مضر يفسره هذا الظاهر » اهـ .

(٤) قد أجاز الزمخشري ومن وافقه ومنهم أبو حيان أن يكون من صلة عدلك على أن يكون في « أي » معنى التعجب . وهي عند الفراء متعلقة بعدلك ، وردّ النحاس قوله وذهب إلى أنها متعلقة برَكْبِكَ وهم لا يقولان بشرطية « ما » .

(٥) انظر ما سلف ٤٠٧ ، ٦٤٩ ، ٨٥٣ ، ١٠٦١

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئاً ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١٩ ]

بالرفع والنصب <sup>(٢)</sup> ، فالرفع على أن يكون : هو يوم لا تملك نفس لنفس <sup>(٣)</sup> . وإن شئت كان بدلاً <sup>(٤)</sup> من قوله ﴿ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ في قوله ﴿ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [ ١٨ ] .

٣

فأما النصب فعلى تقدير : هذا واقع يوم لا تملك <sup>(٥)</sup> . فيكون خبر ابتداء مضمّر متعلّق بمحذوف وهو « واقع » . وإن شئت <sup>(٦)</sup> كان مفتوحاً في موضع الرفع لما جرى في الكلام ظرفاً ، كقوله ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ <sup>(٧)</sup> [ سورة الجز : ١١ ] .

٦

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣١ ، وللفراء ٢٤٤/٣ ، وإعراب القرآن ٦٤٦/٣ ، والحجّة

٤٤٦/٤ - ٤٤٧ حم ، والبيان ٤٩٨/٣ ، والبحر ٤٣٧/٨

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر السبعة ٦٧٤ ، والتيسير ٢٢٠ ، والنشر ٣٩٩/٢

(٣) وهو قول الأخفش وأبي علي وأحد قولي النحاس ومن وافقه .

(٤) أجازته النحاس ومن وافقه . ولم يبين الفراء وجه النصب .

(٥) وهو قول النحاس ومعنى قول الأخفش والفراء ، وقدره النحاس : الدين - أي الجزاء - يوم ، وكذا قدره أبو علي ومن وافقه .

(٦) أجازته أبو علي ومن وافقه .

(٧) سلف الاستشهاد بها ٤١٨ وذكر مصادر الكلام عليها ثمة . وانظر ما سلف أيضاً ٤٨٣ - ٤٨٤



## سورة المطففين

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَإِذَا كَالُواهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٣  
 قيل : التقدير : وإذا كَالُوا لهم أَوْ وَزَنُوا لهم ، فحذف الجار <sup>(٣)</sup> ، والضيران  
 في موضع نصب <sup>(٤)</sup> .

وقيل : التقدير : وإذا كَالُواهم أَوْ وَزَنُواهم <sup>(٥)</sup> ، فيكون الضيران رفعاً  
 تأكيداً لما في « كالوا » و « وزنوا » <sup>(٦)</sup> . ٦

والوجه الأول : لأن الوعيد بالتطفيف هو على أنهم إذا استَوْفَوْا من الناس  
 أو كالوا للناس أَخْسَرُوهم مَكِيلَهُم وموزونهم .

٩ ﴿ يُخْسِرُونَ ﴾ أي يخسرونهم ذلك ، فحذف المفعولين <sup>(٧)</sup> .

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر الجواهر ٤٧٧ ، ٤٩٦ ، وشرح المصباح للوح ٢/٥٧ مكرر ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٢ .  
 وللغراء ٢٤٥/٣ - ٢٤٦ ، وإعراب القرآن ٦٤٩/٣ ، ومجمع البيان ٤٥١/٥ ، والبيان ٥٠٠/٢ ، والبحر  
 ٤٣٩/٨

(٣) هذا قول النحاس ومن وافقه . ونص الأخفش أن أهل الحجاز يقولون كلت زيداً ووزنته أي  
 كلت له ووزنت له . وزاد الفراء نسبة هذه اللغة إلى من جاورهم من قيس ، فعلى هذه اللغة  
 لا يكون حذف .

(٤) هنا قول أبي عمرو والأخفش والكسائي والفراء والنحاس وغيرهم .

(٥) هذا قول عيسى بن عمر ، نص على ذلك النحاس والطبرسي ، وزاد أبو حيان نسبته إلى حمزة .

(٦) قال النحاس : « والصواب أن الهاء والميم في موضع نصب لأنه في السواد بغير ألف ، ونسق  
 الكلام يدل على ذلك لأن قبله ﴿ إذا اكتالوا على الناس ﴾ فيجب أن يكون ما بعده وإذا كالوا  
 لهم ، وحذفت اللام ... » اهـ . وانظر البحر ، وأبو حيان يميز معنى ما قاله عيسى وحمزة . ولم  
 يقل صواباً .

(٧) هذا وهم منه . فإن « أخسر » يتعدى إلى مفعول واحد كـ « خسر » ، يقال : خسرت الميزان =

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ أَلَا يَظُنُّ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٤ ]

ألف الاستفهام دخلت على « لا » النافية ، وليست « ألا » هذه التي للتنبيه . ومثله ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ [ سورة الملك : ١٤ ] وليس لهما ثالث في أول الآي <sup>(٣)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ لَيَوْمٍ عَظِيمٍ . يَوْمَ يَقُومُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ] ٥ - ٦ ]

إن شئت كان بدلاً من موضع الجار والمجرور <sup>(٥)</sup> . وإن شئت كان كقوله ﴿ يوم لا تملك نفس لنفس شيئا ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة الانقصار : ١٩ ] لما جرى ظرفاً <sup>(٧)</sup> . وإن شئت <sup>(٨)</sup> كان التقدير : هذا واقع يوم يقوم .

[ قوله تعالى <sup>(٩)</sup> : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سَعْيٍ . وَمَا أَدْرَاكَ ﴾ ] ٩ ]

= وأخسرته : إذا نقصته . انظر فعلت وأفعلت للمزحاج ٣٢ ، وأدب الكاتب ٤٣٩ ، واللسان ( خسر ) .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٢٧٩ ، والتبيان ١٢٧٦ . وسياق الآية : ﴿ ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ﴾ .

(٣) وكذا قال في الجواهر . وقد وجد لها ثالثاً وهو قوله تعالى ﴿ ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم ... ﴾ [ سورة التوبة : ١٢ ] .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٣ ، وللفراء ٢٤٦/٣ ، وإعراب القرآن ٦٥١/٣ . وجمع البيان ٤٥٢/٥ ، والبيان ٥٠٠/٢ ، والبحر ٤٣٩/٨ ، والتبيان ١٢٧٦

(٥) أجازته أبو البركات والعكبري أيضاً ، وكُن ظاهر كلام الفراء إجازته .

(٦) انظر ماسلف ١٤٣٦

(٧) فيكون بدلاً من « يوم » ، وأجازته الفراء لكن على مذهبه في أن الظرف للمصاف إلى المضارع يبنى ، وخطأه المزحاج . أما قول المؤلف فصحيح على مذهب أبي الحسن وأبي علي . انظر

ماسلف ٤١٨ ، ٤٨٣ ، ١٢٧٢ ، ١٣٤٠ ، ١٤٣٦

(٨) أجازته الفراء أيضاً ، والتقدير عنده : ذلك يوم . وأجاز التحاسن أن يتعلق بـ « مسبوقون » . وهو قول الطبرسي ، وأجازته أبو البركات والعكبري وأبو حيان .

(٩) زيادة مني .

ما سَجِّينَ . كِتَابَ مَرْقُومٍ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ [٧-٩]

وكذا قوله : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيِّينَ . وَمَا أَذْرَاكَ

٣

مَا عَلَيُّونَ . كِتَابَ مَرْقُومٍ ﴿<sup>(٢)</sup>﴾ [١٨-٢٠]

الذي قال أبو علي<sup>(٣)</sup> في هاتين الآيتين : أَنَّ قوله ﴿ كِتَابَ مَرْقُومٍ ﴾ خبر

ابتداء مضر ، والتقدير : وما أدراك ما سَجِّينَ كتابَ ، أي هو كتابَ / ، أي هو ٢/١٤١

٦

موضع كتاب ، وكذا ﴿ مَا عَلَيُّونَ ﴾ : هو موضع كتاب ، فحذف المبتدأ والمضاف

جميعاً . لابد من ذا لأنه ثبت بالدليل أَنَّ « عَلَيِّينَ » مكان<sup>(٤)</sup> لقوله صَلَّى الله

عليه وآله : « إِنَّكُمْ تَرَوْنَ أَهْلَ عَلَيِّينَ كَمَا تَرَوْنَ الْكُوكَبَ الدُّرِّيَّ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ ،

٩

وإنَّ أبا بكر وعمر لمنهم وأنعمَا »<sup>(٥)</sup> .

وفال قوم : إنَّ كتاب الأبرار لفي محل عَلَيِّينَ وفي محل

سَجِّينَ . قال وعليُّون هم الملائكة<sup>(٦)</sup> لأنهم الملائ الأعلى . ثم قال ﴿ وما أدراك

(١) انظر الجواهر ١٩١-١٩٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٤٦ ، وإعراب القرآن ٣/٦٥١-٦٥٢ . وجمع

البيان ٥/٤٥٢-٤٥٣ ، والبيان ٢/٥٠٠ ، والبحر ٨/٤٤٠ ، والتبيان ١٢٧٧ ، وتفسير الطبري

٣٠/٦٠-٦٢ ، والقرطبي ١٩/٢٥٧-٢٥٨ ، وابن كثير ٨/٢٧٢ ، وجمع التفاسير ٦/٤٧٢-٤٧٣

(٢) انظر الجواهر ٥٨ ، ١٩١-١٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٤٧ ، وإعراب القرآن ٣/٦٥٥ ، وجمع

البيان ٥/٤٥٥ ، والبيان ٢/٥٠١ ، والبحر ٨/٤٤٢ ، والتبيان ١٢٧٧ ، وتفسير الطبري

٣٠/٦٥-٦٦ ، والقرطبي ١٩/٢٦٢-٢٦٣ ، وابن كثير ٨/٣٧٣-٣٧٤ ، وجمع التفاسير ٦/٤٧٥ ،

والمقتضب ٣/٣٢٢ و ٤/٣٨ ، والكمال ٢٣٥ ، والهمع ١/١٧٠

(٣) لم أصب كلامه ، ونقل للمؤلف في الجواهر بعض كلامه .

(٤) عن أكثر المفسرين كعب ومجاهد وقتادة وزيد بن أسلم وغيرهم أَنَّ العليَّين السماء السابعة . وعن

ابن عباس والضحاك ومجاهد وقتادة أَنَّ السَّجِّينَ الأرض السابعة السفلى ، وقيل غير ذلك .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في السند ٦١/٣ بسنده عن أبي سعيد الخدري أَنه سمع رسول الله ﷺ يقول :

« إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَيَرَوْنَ أَهْلَ عَلَيِّينَ ... » . ونحوه في الجواهر ١٩١ ، والبيان ٢/٥٠١ ، وتفسير

القرطبي ١٩/٢٦٣

(٦) ذكر النحاس هذا القول ولم يعزه إلى أحد .

ما عَلَيُّونَ ﴿١﴾ أي ما مَحْلُهُمْ ؟ محلُّهم كتاب مرقوم ، أي هو فيه <sup>(١)</sup> .

وجاء شارحكم <sup>(٢)</sup> فأراد أن يأتي بأعجوبة ، وتكلّم في النحو وقال : التقدير :  
 ٢ إن كتاب الأبرار لكتاب مرقوم في عليّين ، كما تقول : إن زيدا لفي الخِدْمَةِ غلام  
 مرضي ، والتقدير : لغلام مرضي في الخدمة ؛ قال : وقوله : ﴿ وما أدراك  
 ما عليّون ﴾ اعتراض بين الاسم والخبر .

٦ ولم يدر أنّ ما يتعلق بالصفة لا يتقدم على الموصوف ، لأن الصفة أيضاً  
 لا تتقدم على الموصوف ، والمعمول يقع حيث يجوز وقوع العامل . والمسألة التي  
 قاس عليها باطلة إذا علّقت قوله « في الخدمة » بـ « مرضي » . والآية تدل على  
 ٩ أن التسمية بالجمع الأحسن فيها الحكاية <sup>(٣)</sup> ، لأنه حكى عز وجل فقال : ﴿ لفي  
 عليّين . وما أدراك ما عليّون ﴾ فلم يغيّره كما يغيّره <sup>(٤)</sup> من لم يحك حين يقول :  
 « يثّرين » و « قنّسرين » <sup>(٥)</sup> .

(١) ما ذكره المؤلف عن أبي علي من تقدير مضاف قبل « كتاب » وهو « محلّ » أو « موضع » ذكره  
 أيضاً أبو البركات والطبرسي نقلاً عن المؤلف من غير تصريح ، وذكره العكبري وأبو حيان ،  
 والظاهر أنها أخذت عن نقل عن أبي علي . وذهب جماعة منهم الطبرسي إلى أن ﴿ كتاب  
 مرقوم ﴾ ليس تفسيراً لـ ﴿ سجين ﴾ ولا لـ ﴿ عليّين ﴾ ، وإنما هو تفسير للكتاب المذكور في  
 قوله ﴿ إن كتاب الفجار ﴾ . وعليه لا يلزم ما قدره أبو علي وموافقوه .

(٢) سيأتي تحقيق المعنى به في فهرس الأعلام بآخر الكتاب .

(٣) أي حكاية حاله التي كانت في الجمع فيجرى مجراه . ويعرب الاسم وإن كان واحداً إعراب الجمع  
 لأن لفظه لفظ الجمع حكاية للجمع ، فيرفع بالواو وينصب بالياء . وقد نصّ سيبويه والمبرد  
 والزجاج وغيرهم على أن هذا هو الأحسن والأجود والأقيس ، فتقول : هذه قنّسرون ورأيت  
 قنّسرين ومررت بقنّسرين . ويجوز أن يجري مجرى الواحد فيجعل إعرابه في آخره في النون .  
 فتقول : هذه قنّسرين ورأيت قنّسرين ومررت بقنّسرين . انظر الكتاب ١٧/٢-١٨ ،  
 والمقتضب ٣٣٢/٣ و ٣٦/٤-٣٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٢-٢٣ ، ١٢٦ ، والمجلد ٣٤٤-٣٤٥ ،  
 والجمع ١٧٠/١-١٧١

(٤) في الأصل و : كما لم يغيّره ، بإقحام له ، وهو خطأ ، والصواب من ب .

(٥) قنّسرين : مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حصص ، انظر معجم البلدان ٤٠٣/٤-٤٠٤ . =

قوله عز و علا : ﴿ وَمِزَاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ . عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ٢٧-٢٨ ]

﴿ عَيْنًا ﴾ تميز <sup>(٢)</sup> [ أو حال <sup>(٣)</sup> . وجوز أبو إسحاق <sup>(٤)</sup> أن يكون من باب ٣ قوله : ﴿ أو إطعام ... يتيماً ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة البلد ١٤٠ هـ ، ] فينصبها بـ ﴿ تسنيم ﴾ <sup>(٦)</sup> . أي مزاجه من ماء يتسئم عيناً ، أي مزاج المختوم <sup>(٧)</sup> ماء ينزل عليه من أعلاه <sup>(٨)</sup> .

= ويرين : من أصقاع البحرين وهناك الرمل الموصوف بالكثرة ، وقرية من قرى حلب ، انظر معجم البلدان ٤٢٧/٥

ويجوز في قسرين ويرين أن تعربا بالواو في الرفع وبالياء في النصب والجر ، وأن تجعلا بالياء على كل حال ويجعل الإعراب في التويز . وقسرين علم مؤنث فلا يصرف ، ويرين إن كان اسماً للرمل صرف وإن اسماً للقرية لم يصرف .

فلو غير في الآية لكان : لفني عليين وما أدراك ما عليون . ولو حكى يرين وقسرين لقال يبرون وقسرون ، انظر ما سلف .

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٢ . وللغراء ٢٤٩/٢ ، وإعراب القرآن ٦٥٧/٣ ، ومجمع البيان ٤٤٥/٥ ، والبيسان ٥٠١/٢-٥٠٢ ، والبحر ٢٤٢/٨ ، وتفسير الطبري ٦٩/٣٠-٧٠ ، والقرطبي ٣٦٦/١٩ ، وابن كثير ٣٧٥/٨ . ومجمع التفاسير ٤٧٦/٦

(٢) أجازة أبو البركات أيضاً ، ولم يذكره غيرها .

(٣) أجازة الغراء والرجاج والنحاس ومن وافقهم . و « تسنيم » على كلا القولين اسم عين في الجنة . وهو قول ابن مسعود ومسروق وابن عباس والحسن والضحاك وسعيد وغيرهم ، واختاره الطبري والنحاس وقال : « وهذا القول أولى بالصواب » .

(٤) ليس كتابه بين يدي . وقد نقل القرطبي بعض كلامه ، وفيه ما ذكره المؤلف .

(٥) انظر ما سلف ١١٢٢ ، ١٣٥٧ ، وللصادر الآتية في الكلام عليها في موضعها ١٤٥٦

(٦) ما أجازة الزجاج تقدمه إليه الغراء ، وأجازة النحاس ومن وافقه ، وهو ظاهر التكلف . وذهب البرد إلى أنه منصوب على إضمار « أعني » ، وهو أحد قولي الأخفش ، وأجازة النحاس ومن وافقه .

(٧) أي الرحيق المختوم الذي ذكره تعالى في قوله : ﴿ يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ . خَتَمَ بِهِ مَسْكَ وَفِي ذَلِكَ فليتنافس المتنافسون . ومزاجه ... ﴾ .

(٨) ريادة من ب .

وقوله ﴿ يشرب بها المقربون ﴾ قد ذكرنا<sup>(١)</sup> أن الباء زيادة وأن التقدير : يشربها : أي يشرب ماءها .

٣ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ على الأرائك ينظرون . هل ثوب الكفار ﴾<sup>(٣)</sup>  
[ ٣٦-٣٥ ]

قيل : الجملة مفعولة ﴿ ينظرون ﴾ . وقيل : بل هي مستأنفة<sup>(٤)</sup> .

٦ وإدغام اللام في الثاء وإظهارها حسان<sup>(٥)</sup> ، لأن اللام والثاء من طرف اللسان وأصول الثنايا<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر ماسلف ١٤١١ - ١٤١٢

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معالي القرآن للأخفش ٥٣٢ ، ومجمع البيان ٤٥٤/٥ ، والبيان ٥٠٢/٢ ، والبحر ٤٤٢/٨ ، والتبيان ١٢٧٧ ، والكتاب ٤١٧/٢ ، والمقتضب ٢١٤/١ ، ٢٥٢ ، والأصول ٤٢١/٣ ، وسر الصناعة ٣٤٨ ، وابن يعيش ١٤٢/١٠

(٤) أجاز القولين أبو البركات والعكبري وأبو حيان . ولم يتكلم غيرهم على إعراب ﴿ هل ثوب ﴾ .

(٥) قرأ بالإدغام حمزة والكسائي وهشام عن ابن عامر . وقرأ الباقر بالإظهار . انظر السبعة ٦٧٦ ، والتيسير ٤٣ ، والنشر ٦/٢-٧

ونسب سيبويه والمبرد وابن السراج القراءة بالإدغام إلى أبي عمرو ، ونص ابن مجاهد أنها رواية يونس وهارون عن أبي عمرو . وذلك خلاف المشهور من مذهبه والمستفيض من قراءته فهو لا يدغم لام « هل » في الثاء . انظر ماسلف من التعليق على إدغام لام « هل » و « بل » والحروف التي تدغم فيها ١٣٧٨ . وفي الأصل : حستان ، وهو خطأ .

(٦) مخرج اللام بطرف اللسان وهو قريب من أصول الثنايا ، والثاء بطرف اللسان وأطراف الثنايا ، عن الأخفش . وانظر الكتاب ٤٠٥/٢ ، وسر الصناعة ٤٧ ، والمصادر السالفة .

## سورة الانشقاق

قوله عز وعلا : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١ ]

٣ جواب ﴿ إِذَا ﴾ عند البصريين محذوف ، أي « بُعِثْتُ » <sup>(٢)</sup> .

وقيل : الواو مقحمة <sup>(٣)</sup> في قوله ﴿ وَأُذِنتُ ﴾ [ ٢ ] والتقدير : إذا السماء انشقت أذنت .

٦ وقيل <sup>(٤)</sup> : بل الجواب قوله ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ ﴾ [ ٦ ] على تقدير : فيا أيها الإنسان .

وقيل <sup>(٥)</sup> : الجواب قوله ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ ﴾ [ ٧ ] .

٩ قوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ ١٩ ]

(١) انظر الجواهر ٢٧ ، ٣٧ ، ٦٧٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٤ ، والفرأء ٢٤٩/٣ - ٢٥٠ ، وإعراب

القرآن ٦٦١/٣ ، وجمع البيان ٤٦٠/٥ ، والبيان ٥٠٣/٢ ، والبحر ٤٤٦/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٧١ ،

والقطع ٧٧٠ ، والمكتفى ٦١٤ ، ومنار الهدى ٣٠١ ، والمقتضب ٧٩/٢ - ٨٠ .

(٢) هذا أحد قولي المبرد ، وأجازه النحاس وغيره . وهو أيضاً أحد قولي الفراء وابن الأنباري من الكوفيين .

(٣) ذكر هذا القول الفراء والمبرد وابن الأنباري وغيرهم ، ولم يَمُوا قائله ، وكلهم ردّوه . فعلى أن الكوفيين - وعلى رأسهم الفراء وابن الأنباري - يميزون زيادة الواو = فإنهم لا يميزون زيادتها هنا ، وهي لا تترادف عندهم إلا في جواب « حتى إذا » و « لما أن » ، انظر كلامهم هنا . وقد سلف تحقيق القول في زيادة الواو ١٨٥

(٤) وهو قول الأخفش وأحد قولي الفراء وابن الأنباري ، وأجازه النحاس وغيره .

(٥) وهو ثاني قولي المبرد ، وأجازه النحاس وغيره ورأى أنه أصح ما قيل في الآية .

(٦) انظر شرح الملح اللوح ١/٧٥ و ١/٨٤ ، ومعاني القرآن للفرأء ٢٥١/٣ - ٢٥٢ ، وإعراب القرآن =

أي حالاً بعد حال . ف « عن » بمعنى « بعد » ، كقولهم : « سادوك كبيراً عن كبير »<sup>(١)</sup> أي بعد كبير ؛ وأظهرها الذبياني<sup>(٢)</sup> في قوله :

بَقِيَّةٌ قَدِيرٍ مِنْ قُدُورٍ تَوَرَّتْ لآلِ الْجَلَّاحِ كَابِرًا بَعْدَ كَابِرٍ

٢

= ٦٦٤/٣ ، والحجة ٤٥٢/٤ - ٤٥٣ خم ، ومجمع البيان ٤٥٨/٥ - ٤٥٩ ، والبيان ٥٠٢/٣ ،

وابن الشجري ٢٧٠/٢ ، والمغني ١٩٧

(١) انظر الكتاب ١٩٨/١ ، وشرح المصباح ١/٧٥ و ١/٨٤ ، والمسائل للنشوة ١٧ ، وابن الشجري ٢٨٣/٢ . وفي شعر الأعشى ( ديوانه ق ١٨/١٨ ص ١٧٧ ) :

ساد وألفى قوميه سادة وكابراً سادوك عن كبير

وانظر العضديات ٨

(٢) هو النابغة . ديوانه ( صنعة ابن السكيت ) ق ٥/٣٢ ص ١٧٣ و ( صنعة الأعم ) ق ٥/٤٠

ص ١٧٥ . وهو من كلمة يمدح بها النعمان بن الجلاح الكلبي . وقال أبو عبيدة : هو النعمان بن جبلة الجلاحي من بني عامر بن عوف . وهو له في الحجة ٤٥٣/٤ خم ، وشرح المصباح ١/٨٤ ، ومجمع البيان ٤٥٧/٥ ، وهو بلا نسبة في ابن الشجري ٢٧٠/٢ ، ٢٨٣ ، وفيه : تورثت .

وقيل « عن » في ذلك على معناها أي طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق ، وسادوك كبيراً متجاوزاً في الفضل عن كبير ، عن شرح الكافية ٣٤٢/٢ بتصرف ، واختاره الرضي .



## سورة البروج

قوله عز وجل : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ <sup>(١)</sup> [ ١ ]

٣ قسمٌ ، وجوابه مضمّر ، أي « لَتُبْعَثُنَّ » <sup>(٢)</sup> .

وقيل <sup>(٣)</sup> : جوابه ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ [ ١٢ ] .

[ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ . النَّارِ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ٥-٤ ]

٦ ﴿ النَّارِ ﴾ بدل اشتمال ك ﴿ قتالٍ ﴾ في قوله ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة البقرة : ٢١٧ ] .

[ قوله تعالى ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ . فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾

٩

[ ٢٢-٢١ ]

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٥ ، وللغراء ٢٥٣/٢ ، وإعراب القرآن ٦٦٦/٣ ، وجمع البيان

٤٦٤/٥ ، والبيان ٥٠٥/٢ ، والبحر ٤٥٠/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٧٢-٩٧٣ ، والقطع ٧٧١ ،

والمقتضب ٣٣٧/٢ ، وبلغني ٨٣٣

(٢) وهو قول الغراء وابن الأنباري ، وأجازه النحاس وغيره .

(٣) وهو أحد قولي الأخفش ، واختاره المبرد والنحاس ومن وافقهما . واستقبحه ابن الأنباري لأن

الكلام قد طال بينها . وأجاز الأخفش والنحاس ومن وافقهما أن يكون الجواب ﴿ قتل أصحاب

الأخدود ﴾ أي لقد ، فأضر اللام ، وقيل غير ذلك .

(٤) زيادة مني .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٥ ، وللغراء ٢٥٣/٢ ، وإعراب القرآن ٦٦٧/٣ ، والحجة

٤٥٤/٤ خم ، وجمع البيان ٤٦٤/٥ ، والبيان ٥٠٥/٢ ، والبحر ٤٥٠/٨ ، والإيضاح ٢٨٤ ،

والخصائص ٤٢٧/٢ ، وابن يعيش ٦٤/٣ ، وبلغني ٦٥٨

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ١٥٦

و ﴿مَحْفُوظٌ﴾<sup>(١)</sup> . فالرفع لأنه وصف ﴿قرآن﴾ . والجر لأنه وصف  
﴿لوح﴾ . ومثله ﴿الْوَدُودُ﴾ . ذو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ ﴿<sup>(١)</sup> [ ١٤-١٥ ] و ﴿المجيد﴾  
٢ على ما بيننا .

---

(١) قرأ ﴿مَحْفُوظٌ﴾ بالرفع نافع وحده ، وقرأ الباقيون بالجر ، وقرأ ﴿المجيد﴾ بالجر حمزة  
والكسائي وقرأ الباقيون بالرفع . انظر السبعة ٦٧٨ ، والتيسير ٢١١ ، والنشر ٣٩٩/٢

١/١٤٣

## بَقِيَّةُ الْمَفْصِلِ <sup>(١)</sup> /

[ سورة الطارق ] <sup>(٢)</sup>

٣ [ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [ ٤ ] <sup>(٤)</sup> بالتخفيف والتشديد <sup>(٥)</sup> . فالتخفيف على أن يكون « ما » زيادة ، على تقدير : إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَعَلَّهَا حَافِظٌ .

٦ والتشديد على أن يكون « إِنَّ » بمعنى « ما » ، و « لَّمَّا » بمعنى « إِلَّا » <sup>(٥)</sup> ، أي ما كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ .

وعلى الأول « إِنَّ » مخففة من الثقيلة .

٩ [ قوله تعالى ] <sup>(٦)</sup> : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴾ [ ٨ ] <sup>(٧)</sup>

(١) هي قصار السور سميت بذلك لكثرة الفصول التي بين سورها بسم الله الرحمن الرحيم ، انظر تفسير الطبري ٣٥/١ ، وتفسير غريب القرآن ٣٦

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر الجواهر ٧٥٠-٧٥٦ ، وشرح اللمع اللوح ١/٢٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١١٢ ، ٣٤٢ ، وللغراء ٢٥٤/٣-٢٥٥ ، وإعراب القرآن ٦٧٢/٣-٦٧٣ ، والحجة ٤٥٧/٤ خم ، وجمع البيان ٤٧٠/٥ ، والبيان ٥٠٧/٢ ، والبحر ٤٥٤/٨ ، والكتاب ٢٨٣/١ ، ٤٥٦ ، ٤٧٥ ، والمقتضب ٥٠/١ و ٢٦٢/٢ ، والأصول ٢٣٧/١ ، والبغداديت ٣٧ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، وسر الصناعة ٣٧٧ ، ٥٤٨ ، وابن يعيش ٧٢/٨ و ٢٦/٩ ، وابن الشجري ٢٤٣/٢ ، والغني ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٠٥ ، ٣٧٠ ، والجمع ٢٩٨/٣ و ٢٤٢/٤

(٤) قرأ « لَمَّا » بالتشديد عاصم وابن عامر وحزمة ، وقرأ الباقون بالتخفيف . انظر السبعة ٦٧٨ ، والتيسير ٢٢١ ، والنشر ٣٩٩/٢

(٥) انظر ماسلف ٣٤ والتعليق ثمة .

(٦) زيادة من ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٥٦٦ ، ٦٤٠ ، ومعاني القرآن للغراء ٢٥٥/٣ ، وإعراب القرآن ٦٧٥/٣ ، وجمع البيان =

أي على رجع الماء<sup>(١)</sup> إلى موضعه وهو الصلب لقادر<sup>(٢)</sup> . والمصدر مضاف إلى  
المفعول ، والفاعل محذوف ، أي على رجع الله الماء . وإن شئت : على رجع الله  
الإنسان<sup>(٣)</sup> ، فيعود الهاء إلى الإنسان ، أي على إحيائه وبعثه . ويجوز<sup>(٤)</sup> أن يكون  
المصدر مضافاً إلى الفاعل ، والمفعول محذوف .

[ قوله تعالى ]<sup>(٥)</sup> : ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ [ ٩ ]

٦ لا ينتصب بقوله ﴿ رجعه ﴾ للفصل بين الصلة والموصول<sup>(٧)</sup> بقوله  
﴿ لقادر ﴾ . ولا ينتصب أيضاً بقوله « قادر » لأن الله تعالى قادر في جميع  
الأوقات . فإذا ينتصب ﴿ يوم ﴾ بمضمر دلّ عليه قوله ﴿ رجعه ﴾<sup>(٨)</sup> ، أي  
٩ يبعثه يوم تُبْلَى السرائر . وإن شئت بمضمر دلّ عليه قوله ﴿ فآلة من قوّة  
ولا ناصر ﴾<sup>(٩)</sup> [ ١٠ ] .

= ٤٧١/٥ ، والبيان ٥٠٧/٢ ، والبحر ٤٥٥/٨ ، وتفسير الطبري ٩٢/٣٠-٩٤ ، والقرطبي ٧/٢٠ ،

وابن كثير ٣٩٧/٨ ، وجمع التفاسير ٤٩١/٦

(١) المذكور في قوله تعالى : ﴿ فلينظر الإنسان مم خلق . خلق من ماء دافق . يخرج من بين  
الصلب والترائب . إنه ... ﴾ .

(٢) وهو قول مجاهد وابن زيد وعكرمة ، وأجازه الفراء وغيره .

(٣) وهو قول ابن عباس وقتادة والحسن وغيرهم .

(٤) لكنه متكلف .

(٥) زيادة من ب .

(٦) انظر إعراب القرآن ٦٧٦/٣ ، وجمع البيان ٤٧١/٥ ، والبيان ٥٠٧/٢ ، والبحر ٤٥٥/٨ ،

والخصائص ٤٠٢/٢ و ٢٥٦-٢٥٥/٣ ، وابن الشجري ١٩٢/١ ، والنفعي ٧٠٠ ، والمجمع ٧٠/٥

(٧) يريد المصدر وما عمل فيه والفصل بينهما غير جائز ، انظر ماسلف ١٠٢ ، ٢٣٠ ، ٢٩٤

(٨) وهو قول ابن جني . وكان المؤلف أخذ منه ، وهو قول حنّاق التحويين كما قال أبو حيان .

(٩) ولا يتعلق بقوله « ناصر » - وقد علقه به النحاس - لأن ما بعد الفاء وما بعد حرف النفي  
لا يعمل فيما قبلها ، قاله أبو حيان ، وهو كما قال .

## [ سورة الأعلى ]<sup>(١)</sup>

[ قوله عز وعلا ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى . فَجَعَلَ عُشَاءً

٣

أَحْوَى ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٥-٤ ]

فُتْرُوهُ تفسيرين : عُشَاءً أَسود يابساً<sup>(٤)</sup> ، والثاني<sup>(٥)</sup> : أَخْضَر يضرب إلى السواد لشدة<sup>(٦)</sup> الري . فعلى هذا في الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير : والذي أخرج المرعى أحوى فجعله عُشَاءً . ولا يكون قوله ﴿ فَجَعَلَ عُشَاءً ﴾ فصلاً بين الصلة والموصول ؛ لأن قوله ﴿ فَجَعَلَ ﴾ أيضاً في الصلة ، والفصل بين بعض الصلة وبعضها جائز<sup>(٧)</sup> .

٩

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾<sup>(٨)</sup> [ ٩ ]

جواب « إِنْ » مدلول قوله ﴿ فَذَكِّرْ ﴾ .

(١) زيادة مفي .

(٢) زيادة مري و ب .

(٣) انظر الجواهر ٦٤٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٦/٣ ، وإعراب القرآن ٦٧٩/٣-٦٨٠ ، وجمع البيان ٤٧٤/٥ ، والبيان ٥٠٨/٢ ، والبحر ٤٥٨/٨ ، وتفسير الطبري ٩٦/٣٠-٩٨ ، والقرطبي ١٧/٢٠-١٨ ، وابن كثير ٤٠١/٨ ، وجمع التفاسير ٤٩٤/٦ . وما قاله المؤلف هنا لخصه مما نقله من كلام أبي علي في الجواهر .

(٤) أي هشياً متغيراً ، وهو قول ابن عباس وقتادة وابن زيد ومجاهد ، واختاره الطبري والنحاس . وهو أحد قولي الفراء والزجاج وغيرهما .

(٥) أجازته الفراء والزجاج وأبو علي ، واختاره الطبرسي . ولم يرتضه الطبري ولا النحاس لخالفته قول أهل التأويل ولأن التقديم والتأخير يقع إذا لم يصح المعنى على غيره وهو صحيح على غيره .

(٦) في الأصل : بشدة ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٧) انظر ماسلف ٧٤٠

(٨) انظر إعراب القرآن ٦٨١/٣ ، وجمع البيان ٤٧٤/٥ . والبيان ٥٠٨/٢ ، والبحر ٤٥٩/٨ ، والمعني ٢٥ ، ٣٩ ، والمهم ١١٨/٢

[ سورة الفاشية <sup>(١)</sup> ]

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ١١  
 أي لغواً <sup>(٤)</sup> ، كالعاقبة والعافية والكاذبة .

٣

و ﴿ تَسْمَعُ ﴾ بالفتح على الخطاب ، و ﴿ تَسْمَعُ ﴾ مرتباً للمفعول <sup>(٥)</sup> ،  
 ويكون ﴿ لاغية ﴾ مرفوعة .

وقرئ ﴿ يَسْمَعُ ﴾ <sup>(٦)</sup> مرتباً للمفعول أيضاً ، لكن ذكر اللاغية لأنه بمعنى  
 اللغو ، ولأنه فصل بين الفعل والمفعول الذي قام مقام الفاعل [ .

٦

(١) زيادة مني .

(٢) انفردت بـ ، بالكلام على هذه الآية من السورة .

(٣) انظر الجواهر ٣٠٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٦ ، وللغراء ٢٥٧/٢ ، وإعراب القرآن ٦٨٧/٣ ،  
 و لجة ٤٥٨٤-٤٥٩ حم ، ومجمع البيان ٤٧٧/٥ ، والين ٥٠٩/٢ ، والبحر ٤٦٣/٨ ، وحاز القرآن  
 ٢٩٦/٢

(٤) وهو قول أبي عبيدة وأحد قولي النحاس وأبي علي وغيرهم . وأجاز أبو علي والنحاس ومن وافقهما  
 أن يكون التقدير : كلمة لاغية . وكان في بـ « أي لغوى » وهو تحريف .

(٥) أي مبنياً لما لم يسم فاعله ، انظر ما سلف ١٦٦

(٦) قرأ ﴿ يَسْمَعُ ﴾ ابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ ﴿ تَسْمَعُ ﴾ نافع ، وقرأ الباقون ﴿ تَسْمَعُ ﴾ على  
 الخطاب . انظر السبعة ٦٨١-٦٨٢ ، والتيسير ٢٢٢ ، والنشر ٤٠٠/٢

[ سورة الفجر <sup>(١)</sup> ]

[ قوله عز وجل <sup>(١)</sup> : ﴿ وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٢-١  
 جواب القسم قيل : مضمراً أي « لَتُبْعَثَنَّ » <sup>(٣)</sup> . وقيل <sup>(٤)</sup> : قوله ﴿ إِنَّ رَبَّكَ  
 لَبِالْمُرْصَادِ ﴾ [ ١٤ ] .

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ . إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ]  
 ٧-٦

مجرى ﴿ إِرَمَ ﴾ على ﴿ عاد ﴾ مجرى عطف بيان أو بدل . ولا يكون صفة  
 لأنه غير مشتق .

ومن أضاف فقال ﴿ بعاد إرم ﴾ <sup>(٧)</sup> فإنه عنده بمنزلة قولهم « زَيْدٌ بَطَّةٌ » <sup>(٨)</sup>  
 لأنه لقب ، فيضاف إليه الاسم <sup>(٩)</sup> .

(١) زيادة من ب .

(٢) انظر مجمع البيان ٤٨٤/٥ ، والبيان ٥١١/٢ ، والبحر ٤٦٨/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٧٦

والقطع ٧٧٥

(٣) أجازته الطبرسي وأبو البركات وأبو حيان أيضاً .

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس ، وأجازته الباقون .

(٥) زيادة من ي و ب .

(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٧ ، وللفراء ٢٦٥/٣ ، وإعراب القرآن ٦٩٥/٣-٦٩٦ ، ومجمع البيان

٤٨٤/٥ ، والبيان ٥١١/٢ ، والبحر ٤٦٩/٨

(٧) هذه قراءة شاذة عزأها النحاس إلى الحسن . وعزأها ابن خالويه في شواذه ١٧٣ وابن جني في

المحتب ٣٥٩/٢-٣٦٠ إلى ابن الزبير . وفي المحتب : بكر الميم ، وأظنه سهواً . وكان في النسخ  
 « عاد إرم » .

(٨) انظر الكتاب ٤٩/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٠-١٠١

(٩) هذا قول جيد لأعرف أحداً تقدمه إليه وتابعه الطبرسي ناقلاً عنه من غير تصريح . فذهب =

ولا ينصرف « إرم » للتعريف والتأنيث ؛ ألا ترى قوله ﴿ ذَاتِ الْعِمَادِ ﴾  
فَأَنْتَ ﴿ ذَاتِ ﴾ .

٢ [ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ] [ ١٨ ]  
أي على إطعام طعام المسكين ، فحذف المضاف <sup>(٣)</sup> . وإن شئت كان قوله  
﴿ طعام المسكين ﴾ بمعنى « إطعام » كقوله <sup>(٤)</sup> :

٦ بَاكَرْتُ حَاجَتَهَا ... ..  
أي لاحتياجي <sup>(٥)</sup> إليها .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ إِذَا ذُكِّتِ الْأَرْضُ ذِكًّا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] [ ٢١ ]  
٩ جواب ﴿ إذا ﴾ قوله ﴿ فَيُؤْمِنُ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ﴾ [ ٢٥ ] .  
وكسر الذال وفتحها من ﴿ لَا يُعَذِّبُ ﴾ ، وكسر الشاء وفتحها من

= النحاس وابن جني وغيرهما إلى تقدير حذف مضاف أي بعاد صاحبة إرم أو أهل إرم .  
(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦١/٣ ، ومجمع البيان ٤٨٢/٥ ، ٤٨٤ ، والبيان ٥١١/٢ ، والبحر ٤٧١/٨

(٣) التقدير في البحر : على بذل طعام المسكين ، وذهب أبو حيان إلى أن هذا أولى من حمله على القول الثاني .

(٤) وهو لبيد ، وقد سلف البيت ٩٥٢ وتخريجه والتعليق عليه ثمة .

(٥) في الأصل « احتياجي » . وعلى ما أثبتته من ي و ب يكون « حاجتي » مفعولاً له وهو ما صرح به الطبرسي وهو ينقل كلام المؤلف من غير تصريح ووقع فيه عنده « لاحتياجي » . وعلى ما في الأصل لم يقطع المؤلف بتقدير الكلام ، وكذا في سلف ٩٥٢ ، انظر التعليق ثمة .

(٦) انظر مجمع البيان ٤٨٤/٥ ، والبيان ٥١٢/٢



﴿يُوثِقُ﴾<sup>(١)</sup> [ ٢٦ ] حَسَنان فصيحان<sup>(٢)</sup> . أي لا يعذب أحداً أحداً كعذاب الله .  
ولا يُوثِقُ أحداً أحداً كوثاقِ الله<sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) قرأ الكسائي وحده ﴿يعذب﴾ و ﴿يُوثِقُ﴾ بالفتح فيها ، وقرأ الباقر بالكسر . انظر السبعة ٦٨٥ ، والتيسير ٢٢٢ ، والنشر ٤٠٠/٢
- (٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٢/٢ ، وإعراب القرآن ٧٠٠/٣-٧٠١ ، والحجة ٤٦٨/٤-٤٦٩ خم ، ومجمع البيان ٤٨٢/٥ . والبيان ٥١٢/٢ ، والبحر ٤٧١/٨-٤٧٢
- (٣) عن أبي علي ، والتقدير على الفتح عنده : لا يعذب عذابه أي تعذيبه أحد ، فالمصدر مضاف إلى المفعول وهو الإنسان .
- وقيل : التقدير على الكسر : لا يتولى عذاب الله أحد ، عن الفراء وأبي علي ومن وافقهما .  
وقيل : لا يعذب أحد في الدنيا مثل عذاب الله في الآخرة ، عن الحسن ، وأجازته الفراء وأبو علي ومن وافقهما أيضاً .

[ سورة لا أقسم <sup>(١)</sup> ]

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ فَلَا أَقْسَمُ بِالْعُقَبَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] [ ١١ ]

٢ قال أبو إسحاق <sup>(٤)</sup> : « لا » ههنا بمعنى « لم » <sup>(٥)</sup> ، قال : ولهذا لم يكرر كما  
كرر في قوله ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة القيامة : ٣١ ] ، لأن « لا » - فيما  
زعم - يكرر مع <sup>(٧)</sup> الماضي ، قال : لا يجوز : لا جئتني ، حتى تقول :  
٦ ولا كلمتني <sup>(٨)</sup> .

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٨ ، وللفراء ٢٦٤/٢ ، وإعراب القرآن ٧٠٧/٣ ، والحججة  
٤٧٠/٤-٤٧٢ خم ، ومجمع البيان ٤٩١/٥ ، والبيان ٥١٤/٢ ، والبحر ٤٧٦/٨ ، وتفسير القرطبي  
٦٦/٢٠ ، والكشاف ٢٥٦/٤ ، والتبيين ١٢٨٩ ، وابن السجري ٩٤/٢ ، ٢٢٨ ، وابن يعيش  
١٠٨/٨ ، وشرح الكافية ٢٤٠/٢ ، والجنى الداني ٢٩٧-٢٩٩ ، والمغني ٣٢١

(٤) هو الزجاج ، وليس كتابه بين يدي . وقد نقل القرطبي بعض كلامه ، وذكر أبو حيان قوله  
أيضاً .

(٥) كون « لا » بمعنى « لم » هو قول الأخفش وأبي علي ومن وافقهما .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ١٤٠٥

(٧) في الأصل وي : معه ، ولعل الوجه ما أثبت من ب .

(٨) هذا ما ذكره عن أبي إسحاق وهو كلام غريب مضطرب ومخالف لما حكوه عنه ، ولا يكاد  
يستقيم إلا على أن يكون أبو إسحاق أجاز أن تكون « لا » دعائية لا بمعنى « لم » ، فكونها بمعنى  
لم أنها لنفي الماضي ، ولا اختلاف بينهم في هذا ، والأكثر أن تكرر « لا » وهو مذهب  
الأكثرين . والذي حكوه عن أبي إسحاق موافق لقول الفراء أن لا لم تكرر واكتفي بواحدة لأن  
ما بعدها كأنه تكرر ، انظر القرطبي والبحر والمغني .

قال أبو علي<sup>(١)</sup> : وهذا الذي ذكره لا يلزم . بل يجوز التكرار وغير التكرار كما يجوز مع « لم » التكرار وغير التكرار .

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٢ ]

أي ما اقتحام العقبة / ، فحذف المضاف .

٢/١٤٣

ثم قال : ﴿ فَكُ رَقَبَةً ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١٣ ]

أي اقتحامها فك رقة<sup>(٤)</sup> .

٦

فيكون قوله : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾<sup>(٥)</sup> [ ١٧ ]

في تقدير : أن كان<sup>(٦)</sup> - أي اقتحامها - فك رقة ثم كونه من الذين آمنوا .

فجاء هذا مجيء قوله : ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا ﴾<sup>(٧)</sup>

٩

(١) في الحجة ، وعبارته : « إذا كانت لا بمعنى « لم » لم يلزم تكريرها كما لا يلزم التكرير مع « لم » اهـ . وذكر النحاس أن سيبويه أجاز عدم تكريرها ، ومنعه المبرد . والأكثرون على أن « لا » إذا كانت لنفي الماضي في اللفظ والتقدير فالواجب أن تكرر .

(٢)

انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢٨ ، وإعراب القرآن ٧٠٧/٣ ، والحجة ٤٧٠/٤ - ٤٧١ خم . ومجمع البيان ٤٩١/٥ ، والبيان ٥١٤/٢ ، والبحر ٤٧٦/٨

(٤) هذا تقدير أبي علي والنحاس ومن وافقهما . وقدره الأخفش : العقبة فك . قال أبو علي : ولا تكون العقبة الفك لأنه عين والفك حدث ، والخبر ينبغي أن يكون المبتدأ في المعنى .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٤/٣ - ٢٦٥ ، وإعراب القرآن ٧٠٧/٣ - ٧٠٩ ، والحجة ٤٧٠/٤ - ٤٧٢ خم ، ومجمع البيان ٤٩١/٥ ، والبيان ٥١٤/٢ ، والبحر ٤٧٦/٨ ، والكشاف ٢٥٧/٤ ، والمغني ٣٢١

(٦) هذا قول الفراء ومن وافقه ، واعترض النحاس بأن إضمار « أن » لا يجوز إلا بعوض ، وحذف « أن » من غير عوض قليل جاء في الشعر فلا يحمل القرآن عليه ، انظر ما سلف ١٠٤٨ - ١٠٤٩ ،

٦٣

(٧) انظر الجواهر ٦٣٠ ، ٧٠٧ ، وشرح اللع اللوح ١/٢٥

[ سورة آل عمران : ٨٦ ] . أي وأنْ شَهِدُوا . وقد تقدّم نظيره في « الأنفال » و « الزمر » <sup>(١)</sup> .

٣ ومن قال : ﴿ فِكْ رَقَبَةً . أو أَطْعَمَ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ١٤-١٣ ] فإنه قد فُسِّرَ بالجملة الفعلية ، كما قال : ﴿ وما أدراك ما الحاقّة . كَذَبْتَ تُمَوِّدُ وعَادًا بالقَارِعَةِ ﴾ [ سورة الحاقّة . ٤-٣ ] <sup>(٣)</sup> . والأكثر <sup>(٤)</sup> جاء من هذا النوع وقد فُسِّرَ بالمبتدأ والخبر .

٦ فأما ترتيب الإيمان على فِكْ الرقبة في قوله ﴿ ثمَّ كان من الذين آمنوا ﴾ والإيمان قبل ذلك = فقد قيل : أراد الدوام على الإيمان ؛ أو يكون ترتيب خبر على خبر <sup>(٥)</sup> كما تقدم في قوله ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ سورة آل عمران : ٥٩ ] .

(١) في قوله تعالى ﴿ ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا ﴾ [ سورة الأنفال : ٥٩ ] ص ٥٠٦ ، وقوله ﴿ أقمير الله تأمروني أعيد ﴾ [ سورة الزمر : ٦٤ ] ص ١١٦٥ - ١١٦٨

وعند الزجاج أن ﴿ ثمَّ كان ﴾ معطوف على ﴿ فلا اقتحم ﴾ وهو ظاهر قول أبي علي وإليه ذهب أبو حيان وغيره .

وقدره الزجاج « فلا اقتحم ولا آمن » ، وقدره الزحشري « فلا اقتحم ولا فِكْ ولا أطعم » . والوجه الصحيح يستخرج من القولين ، فنفي الاقتحام نفى لهذه الأشياء والتقدير : فلا اقتحم العقبة لا فِكْ رقبة ولا أطعم ، ولا كان من الذين ، فهـ لا مكررة في المعنى . أفدته من أستاذنا العلامة الشيخ أحمد راتب النفاخ أيام الطلب في جامعة دمشق .

(٢) هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ، وقرأ الباقر ﴿ فِكْ رَقَبَةً . أو إضعام ﴾ . انظر السبعة ٦٨٦ ، والتيسير ٢٢٣ ، ولنشر ٤٠١/٢

(٣) وكما قال ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ﴾ [ سورة آل عمران : ٥٩ ] .

(٤) نحو قوله ﴿ وما أدراك ما الحطمة . بار الله الموقدة ﴾ [ سورة الحمزة . ٦-٥ ] ، وقوله ﴿ وما أدراك ما هيه . نار حامية ﴾ [ سورة القارة : ١١-١٠ ] ، وقوله ﴿ وما أدراك ما القارعة . يوم يكون الناس كالفرش المبثوث ﴾ [ سورة القارة : ٤-٣ ] أي القارة يوم .

(٥) أجاز القولين النحاس وأبو البركات والقرطبي ، والثاني هو قول الأكثرين .

(٦) سلف الكلام عليها في موضعها ٢٣٤-٢٣٦

[ سورة الشمس <sup>(١)</sup> ]

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ١

٢ الواء الأولى هي التي للقسم ، وسائرهما عطف عليه إلى قوله ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَّاهَا ﴾ [ ٩ ] وهو جواب القسم ، والتقدير : لقد أفلح <sup>(٤)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ مَنْ دَسَّاهَا ﴾ <sup>(٦)</sup> ] ١٠

٦ أي دسَّها بالفجور . فأبدل السين الأخيرة ياء ، كما قالوا « تَظَنُّيْتُ » ، والأصل : تَظَنُّنْتُ .

[ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ إِذِ أَنْبَعَثَ أَشْقَاهَا ﴾ <sup>(٨)</sup> ] ١٢

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٢٠٧ ، وشرح اللع اللوح ٢/١٤٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٩ ، ٥٣٥ ، وللغراء ٢٦٦/٣ ، ومجمع البيان ٤٩٧/٥ ، والبيان ٥١٦/٢ ، والبحر ٤٨١/٨ ، وإيضاح الوقف ٩٧٨ ، والقطع ٧٧٨ ، والمقتضب ٣٣٧/٢ ، والأصول ٢٧٩/١ ، وسر الصناعة ٣٩٢ ، ٤٠٠ ، والجمع ٢٤٩/٤ ، ٣٧٩ ، وما سلف ١١٣٨ ، ١٢٦٤

(٤) هذا قول المبرد والزجاج والنحاس وابن جني وغيرهم . ولم يرتض الغراء حذف اللام ورأى أن الجواب محذوف .

(٥) زيادة من ي .

(٦) انظر الجواهر ٨٠٠ ، ومعاني القرآن للغراء ٢٦٧/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٢/٣ ، ومجمع البيان ٤٩٧/٥ ، والبحر ٤٧٧/٨ ، وتفسير لطبري ١٢٥/٣٠ ، ومحراز القرآن ٣٠٠/٢ ، وتفسير عريب القرآن ٥٣٠ ، وابن الشجري ٣٨٩/٢

(٧) انظر معاني القرآن للغراء ٢٦٨/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٣/٣ ، وتفسير الطبري ١٣٧/٣٠ ، والقرطبي ٧٨/٢٠ و ٢٤١/٧ ، وابن كثير ٤٣٧/٨ ، ومجمع التفاسير ٢٢٠/٦ ، وتكملة الإيضاح ٩٥

قالوا : وكنا اثنين <sup>(١)</sup> . وأفرد لأنّ « أفعل » مضاف ، فيجوز فيه الأفراد في موضع التثنية والجمع ، ويجوز فيه التثنية والجمع . ومثله ﴿ وَلَتَجِدَنَّهٗمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ سورة البقرة : ١٦ ] . ٣

[ قوله تعالى ] <sup>(٣)</sup> : ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١٤ ] قالوا <sup>(٥)</sup> : التقدير : فعقروها فكذبوه . والحمل على الظاهر أيضاً جائز <sup>(٦)</sup> ، لأنهم كذبوا صالحاً ثم عقروا الناقة . ٦

[ قوله تعالى ] <sup>(٧)</sup> : ﴿ قَدْ مَدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا ﴾ <sup>(٨)</sup>

[ ١٤ ]

أَي فُسَوَّى الْأُمَّةُ بِالْأَرْضِ <sup>(٩)</sup> ، أَوْ سَوَّى <sup>(١٠)</sup> الْفَعْلَةَ بِهِمْ وَالْمَدْمَةَ <sup>(١١)</sup> . ٩

(١) وهو قول الفراء ، وذكره القرطبي والبيضاوي ( انظر مجمع التفسير ) . وقيل كانوا أربعة وقيل ثمانية . واشتد النحاس في الإنكار على الفراء ، واخبر عن واحد وهو قنار بن سالف ، وهذا قول أكثر المفسرين ، وهو أصح الأقوال كما قال القرطبي وغيره .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ٧٦-٧٨ والتعليق ثمة .

(٣) زيادة من ي و ب .

(٤) انظر الجواهر ٧٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٩/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٤/٣ ، ومجمع البيان ٤٩٩/٥ ، والبحر ٤٨٢/٨ ، وتفسير الطبري ١٣٧/٣٠ ، والقرطبي ٧٩/٢٠

(٥) هنا أحد قولي الفراء والطبري ومن وافقهما . وردّه النحاس ، قال : « وهذا خطأ في الفاء لأنها تدل على أن الثاني بعد الأول ... وهذا عكس اللفظة » اهـ .

(٦) واختاره النحاس ومن وافقه وهو الظاهر .

(٧) زيادة مي .

(٨) انظر الجواهر ٥٧٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٩/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٤/٣-٧١٥ ، ومجمع البيان ٤٩٩/٥ ، والبحر ٤٨٢/٨ ، وتفسير الطبري ١٣٧/٣٠ ، والقرطبي ٧٩/٢٠ ، ومجمع التفسير ٥٢٠/٦

(٩) أي جعل بعضها على مقدار بعض في الاندكالك والصلوق بالأرض ، عن مجمع البيان . وقيل : أنزل العذاب والمعوية بصغير الأمة وكبيرها فأهلكهم جميعاً ، عن الفراء ومن وافقه . وقيل سَوَّى أَرْضَهُمْ عَلَيْهِمْ .

(١٠) في الأصل : أَي سَوَّى ، وهو تحريف ، وفي ب : سَوَّى ، والصواب من ي .

(١١) هذا قول قتادة ووافقه الطبري وغيره .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ١٥

أي سواها بهم ربهم غير خائف عاقبة تلك الفعلة <sup>(٣)</sup> . وقال قوم : إذ انبعث  
أشقاها إليها غير خائف عاقبتها <sup>(٤)</sup> ، فالحال للأشقى وهو قدار بن سالف ، وقد  
ذكره عدي <sup>(٥)</sup> في قوله :

فَمَنْ يَهْدِي أَخَا لَذِنَابٍ لَوْ <sup>(٦)</sup> فَأَرْشُوهُ فَإِنَّ اللَّهَ جَارٌ  
وَلَكِنْ أَهْلَكَتْ لَوْ كَثِيرًا وَقَبْلَ الْيَوْمِ عَالَجَهَا قَدَارٌ  
عالجها قدار : يعني حين نزل به العذاب فقال : لو فعلت .

فأما قوله : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ <sup>(٧)</sup> ] ١٣

فنصوب بمضمر ، أي احذروا ناقة الله .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الجواهر ٥٧٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٠/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٥/٣ ، والحجة  
٤٧٦/٤ خم ، وجمع البيان ٤٩٧/٥ ، والبيان ٥١٧/٢ ، والبحر ٤٨٢/٨ ، وتفسير الطبري ١٣٨/٣٠ ،  
والقرطبي ٧٩/٢٠ ، وابن كثير ٤٣٧/٨ ، وجمع التفسير ٥٢٠/٦

(٣) عن ابن عباس والحسن ومجاهد ، وهو قول النحاس وأحد قولي الفراء ومن وافقه .

(٤) عن السدي والضحاك وهو قول أبي علي وأحد قولي الفراء ومن وافقه . واختار أبو حيان أن  
يكون ﴿ وَلَا يَخَافُ ﴾ استئنافاً لطول الفصل بين الحال وصاحبها ، والظاهر أنه كما قال .

(٥) عدي بن زيد العبادي . والبيتان له في جمع البيان ٤٩٩/٥ وعنه في ذيل ديوان عدي ق ٦٢  
ص ١٢٢ . والأول بلا نسبة في اللسان والتاج ( ذنب ) .

(٦) في الأصل : أخوا الأذنان لَوْ ، وهو تحريف ، وفي ب : لذوناب ، وهو تحريف ، والصواب من  
ي . وذناب كل شيء عقبه ومؤخره ، ومن أمثالهم : « من لك بنذاب لَوْ » .

(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٩ ، وللفراء ٣٦٨/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٢/٣ - ٧١٤ ، وجمع البيان  
٤٩٨/٥ ، والبيان ٥١٧/٢ ، والبحر ٤٨١/٨ ، وابن الشجري ٢٤٢/١

[ سورة الليل <sup>(١)</sup> ]

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ] [ ٣ ]

﴿ ما ﴾ مصدرية ، والتقدير : وخلق الذكر والأنثى ، وهو في موضع الجر .

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾ <sup>(٤)</sup> ] [ ٦ ]

﴿ الحسنى ﴾ صفة حذف موصوفها ، أي بالخصلة الحسنى <sup>(٥)</sup> .

وكذا ﴿ لِلْيُسْرَى ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٧ ]

أي للطريقة <sup>(٦)</sup> اليسرى <sup>(٧)</sup> .

وكذا ﴿ لِلْقُسْرَى ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ١٠ ]

أي للطريقة العسرى <sup>(٨)</sup> .

(١) زيادة من ب ، و « سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٩ ، ولفراء ٢٧٠/٢ ، وإعراب القرآن ٧١٦/٣ ، ومجمع البيان ٥٠٠/٥ ، والبيان ٥١٨/٢ ، والبحر ٤٨٣/٨ ، والكتاب ١٤٥/٢ ، والمقتضب ٣٣٦/٢-٣٣٧ ، وابن يعيش ١٠٦/٩

(٤) انظر معاني القرآن للفرأء ٣٧٠/٣ ، وإعراب القرآن ٧١٨-٧١٧/٣ ، ومجمع البيان ٥٠٢-٥٠٠/٥ ، والبحر ٤٨٢/٨ ، وتفسير الطبري ١٤٠-١٤٢/٣٠ ، والقرطبي ٨٣/٢٠-٨٥ . وابن كثير ٤٣٩/٨-٤٤٠ ، ومجمع التفاسير ٥٢١/٦-٥٢٢ ، والكشاف ٣٦١/٤

(٥) أو بالعدة الحسنى ، وهو معنى قولهم في التأويل أي صدق بالخلف من الله تعالى على نفقته ، عن ابن عباس وقتادة وعكرمة . وقيل بالكلمة الحسنى ، عن الحسن . وقيل غير ذلك .

(٦) في الأصل : وكذا اليسرى أي الطريقة .

(٧) هذا قول الزمخشري أيضاً . وقيل : الحالة اليسرى ، عن الحسن . وقيل : الخلة اليسرى وهو معنى قول الطبري ومن وافقه .

(٨) القول فيه كالقول في سابقه .



[ سورة الضحى <sup>(١)</sup> ]

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ٣  
أي وما قلاك .

وكذا ﴿ فَأَوَى ﴾ [ ٦ ] أي فأواك <sup>(٤)</sup> .  
وكذا ﴿ فَأَغْنَى ﴾ [ ٨ ] أي فأغناك .

٦ فالمفعول في هذه الآي محذوف .

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ] ٥

ولم يقل « يعطيك » لأن النون إذا دخلت فإنما تدخل إعلماً بأن اللام لام القسم لا لام الابتداء . وقد عُلِمَ ههنا / أنها لام القسم دون الابتداء لدخولها على ١/١٤٤ « سوف » ، ولأن الابتداء لا تدخل على « سوف » <sup>(٦)</sup> .

(١) زيادة من ب ، و « سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٢/٣-٢٧٤ . وإعراب القرآن ٧٢٤/٣ ، ومجمع البيان ٥٠٤/٥ ، والبيان ٥٢٠/٢

(٤) وكذا ﴿ فهدي ﴾ [ ٧ ] أي فهداك .

(٥) انظر مجمع البيان ٥٠٤/٥ ، والبيان ٥٢٠/٢ ، وابن يعيش ٢١/٩ ، والمغني ١٨٥ ، ٣٠٢-٣٠٣ ، والمجمع ٢٤٩/٤ ، ٢٤٧ ، ٣٧٦ ، ٣٩٩

(٦) انظر ما سلف ٢٧٠

[ سورة ألم نشرح <sup>(١)</sup> ]

[ قوله عز وجل <sup>(٢)</sup> : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ١٦-٥

اليسر الثاني غير الأول لأنه لم يأت معه لام التعريف <sup>(٤)</sup> . وقد تقدّم هذا الفصل <sup>(٥)</sup> .

---

(١) زيادة من ب ، و « سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر شرح المجمع اللوح ٢/١١٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٥/٣ ، ومجمع البيان ٥٠٩/٥ ، والبحر ٤٨٨/٨ ، وتفسير الطبري ١٥١/٣٠ ، والقرطبي ١٠٧/٢٠-١٠٨ ، وابن كثير ٤٥٣/٨ ، ومجمع التفاسير ٥٣٢/٦-٥٣٤ ، والكشاف ٢٦٧/٤ ، والبرهان في توجيه مشابه القرآن ( أسرار التكرار ٢٢١ ) ، وابن الشجري ٢٤٢/١ ، والمجمع ٢٢٧/٣

(٤) فيكون مع العسر يسران ، وهو قول الفراء والزجاج وغيرهما ، وهو معنى ما روي عن ابن عباس : « لا يغلب يسرين عسر واحد » .

(٥) انظر ما سلف ١٥٧

١ سورة والتين <sup>(١)</sup>

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ٣

يعني الآمن <sup>(٤)</sup> . وقيل : بل ﴿ الأمين ﴾ بمعنى « المؤمن » <sup>(٥)</sup> أي يؤمن من يدخله ، كقوله ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ [ سورة آل عمران : ١٧ ] .

---

(١) زيادة من ب ، و « سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٦/٣ ، وإعراب القرآن ٧٣٢/٣ ، ومجمع البيان ٥١٦/٥ ، والبيان ٥٢١/٢ ، والبحر ٤٩٠/٨ ، وتفسير القرطبي ١١٢/٢٠ ، ومجمع التفاسير ٥٣٦/٦

(٤) وهو قول الفراء ومن وافقه .

(٥) أحجازه الطبرسي وأبو البركات أيضاً ، والظاهر أنها أخذت عن المؤلف . وقيل أمين بمعنى مأمون ، وهو قول النحاس ومن وافقه .

[ سورة اقرأ <sup>(١)</sup> ]

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ ] ٢٠١ | <sup>(٣)</sup>

خصص بعد التعميم . ألا ترى أن قوله ﴿ خلق الإنسان ﴾ بعد قوله ﴿ خلق ﴾ خصوص بعد عموم . وهذا كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ ، فالغيب عام لكل ما غاب عنا ثم قال : ﴿ وبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [ سورة البقرة . ٢٠١ ] ، فخصص الآخرة بعد ذكر الغيب . وعكسه قوله <sup>(٤)</sup> :

وَهُمُ الْعَشِيرَةُ أَنْ يَبْطِئَ حَاسِدٌ أَوْ أَنْ يَلُومَ بِحَاجَةِ لَوَائِمِهَا <sup>(٥)</sup>

ألا ترى أن اللوم أعم من التبطئة . لأن التبطئة نسب قوم إلى البطء <sup>(٦)</sup> ، فهذا بعض اللوم .

(١) زيادة من ب . و « سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر مجمع البيان ٥/٥١٣ ، والبحر ٨/٩٢ ، ومجمع التفسير ٦/٥٣٩-٥٤٠ .

(٤) وهو لبيد ، والبيت هو آخر معلقته ، انظر ديوانه ١٨٠ . وشرح القصائد السبع ٥٩٦ ، والتسع ٤٤٩-٤٥٠ ، والمشر ٢٦١ ، ومجمع البيان ٥/٥١٣ ، والخزانة ٣/٦٢٢ . وسيأتي بعضه ١٤٨٦

(٥) ركب المؤلف بيتاً من بيتين وهما البيت ٥٤ و ٨٨ :

أفضي اللسان لا أقرط ريبة أَوْ أن يلوم بحاجة لوائِمها  
وهم العشرة أن يبطئ حاسد أَوْ أن يلوم مع العدى لوائِمها

ويروى « مع المدو لئامها » و « مع العداة لئامها » . وكلام المؤلف مستقيم على صحة الرواية وتركيبها . وقوله « لوائِمها » بفتح اللام مبالغة لائم ، نص على ذلك النحاس والتبريزي والبغدادى . وضبطه محققا الديوان وشرح القصائد السبع « لوائِمها » بالضم على أنه جمع لائم .

(٦) هذا معنى قول أبي جعفر أحمد بن عبيد في تأويل « أن يبطئ حاسد » قال : « معناه : هم العشرة الذين يقومون بأمرنا من أن يبطئ حاسد فيقول قد أبطؤوا في أدبرهم ولم يعجلوا الفوت =

[ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup> : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ [ ١٧ ]

أي أهل ناديه ، أي مجلسه .

[ قوله تعالى ] <sup>(٢)</sup> : ﴿ كَلَّا لَا تَطِيعُہُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ [ ١٩ ]

قيل <sup>(٣)</sup> : الضميران في الفعلين لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم .

وقيل : بل الضمير في قوله ﴿ واسجد ﴾ لمحمد عليه السلام ، والذي في قوله

﴿ واقترِبْ ﴾ لأبي جهل <sup>(٤)</sup> .

وهذا إن صحَّ كان التقدير : واسجد وقل له اقترِبْ <sup>(٥)</sup> لترى ما ترى <sup>(٦)</sup> ☆

أي <sup>(٧)</sup> إن اقتربت أخذت ، وهذا وعيدٌ . وذلك أن أبا جهل كان ينهيه عن

السجود ، وهو قوله تعالى ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى . عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴾ [ ١٠ = ٩ ] .

= حسداً منه « عن شرح السبع . ويجوز أن يكون التقدير : خشيته أن يبطئ حسد . ورسم في الأصل و ي « البطئ » والصواب ما أثبت . وهو على الصواب في جمع البيان الذي نقل صاحبه من كلام المؤلف من غير تصريح .

(١) ريده من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ٧١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٣ ، وللفراء ٢٧٩/٣ ، وإعراب القرآن ٧٤٠/٣ ، وجمع البيان ٥١٢/٥ ، والبيان ٥٢٣/٣ ، والبحر ٤٩٥/٨

(٣) زيادة مني .

(٤) انظر إعراب القرآن ٧٤٠/٣ ، وجمع البيان ٥١٥/٥ ، والبحر ٤٩٥/٨ ، وتفسير لطبري

١٦٥-١٦٦ . والقرطبي ١٢٨/٢٠ ، وابن كثير ٤٦١/٨ . وجمع التفسير ٥٤٣/٦

(٥) وهو قول جمهور المفسرين ، وهو الظاهر .

(٦) عن ابن زيد .

(٧) في الأصل : واقترِب . وهو خطأ .

(٨) الذي روي عن ابن زيد أن المعنى : اسجد أنت يا محمد مصلياً واقترِب أنت يا أبا جهل من النار ، وكلا المعنيين متكلف ومخالف للظاهر .

(٩) من هنا إلى آخر الكلام انفردت به نسخة الأصل .

وقال : « لَأَطَّانٌ عَنَقَهُ ، فلما دنا منه رأى فحلاً فاغراً فاه فَنَكَصَ راجعاً » <sup>(١)</sup> . ☆

---

(١) هذا قطعة من حديث رواه القاضي عياض في الشفاء ٦٨٨/١ ولفظه : « ... وحلف [ أي أبو جهل ] لئن رآه ليدفعنه ، فسأله عن شأنه ... فذكر أنه عرض لي دونه فحل ما رأيت مثله قط ثم بي أن يأكلني » اهـ . وانظر نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض ٢١٥/٣ وانظر الحديث برواية أخرى في صحيح مسلم في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم برقم ٢٧٩٧ ، ودلائل النبوة لأبي نعيم ٢٦٢/١-٢٦٥ ، ومجمع البيان ٥١٥/٥

[ سورة إنا أنزلناه <sup>(١)</sup> ]

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] [ ٣ ]

التقدير : خير من ألف شهر لاليلة قدر فيه <sup>(٤)</sup> ، فحذف الصفة .

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ] [ ٥ ]

﴿ هي ﴾ ابتداء ، و ﴿ سلام ﴾ خبر مقدم ، وهو <sup>(٧)</sup> بمعنى الفاعل أي [ هي ] <sup>(٨)</sup> مُسَلِّمَةٌ <sup>(٩)</sup> ، لا بد من هذا التقدير ليصح تعليق ﴿ حَتَّى ﴾ به ؛ لأنه إذا حمل على المصدر لم يجز تعليق ﴿ حَتَّى ﴾ به ، لأنه لا يفصل بين الصلة والموصول <sup>(١٠)</sup> .

(١) زيادة من ب ، و « سورة » ليس فيها .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٠/٣ ، وإعراب القرآن ٧٤٣/٣ ، وجمع البيان ٥١٧/٥ ، والبيان ٥٢٢/٢ ، والبحر ٤٩٦/٨ ، وتفسير الطبري ١٦٧/٣٠ ، والقرطبي ١٣٢٠-١٣١/٢٠ ، وابن كثير ٤٦٤/٨ ، وجمع التفاسير ٥٤٧/٦-٥٤٨ .

(٤) وهو قول الفراء والنحاس وأكثر المفسرين .

(٥) انظر الجواهر ٦٤٤-٦٤٥ ، وشرح اللمع اللوح ٢/٨٣ و ١/٨٧-٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٢ ، وإعراب القرآن ٧٤٤-٧٤٥ ، وجمع البيان ٥١٧/٥ ، والبيان ٥٢٤/٢ ، والبحر ٤٩٧/٥ ، والتبيين ١٢٩٦ ، والمحاسب ٣٦٨/٢ ، والمقتضب ٣٨/٢ ، والإيضاح ٢٥٧ ، ٣١٥ ، والمضديات ٥٠ ، والبصريات ٢٢٦ ، وابن يعيش ٣٠/٧ و ١٧/٨ و ٦٢/٩ ، ٩٦ ، وبلغني ٢٦٧ . ولم يتكلم على تعليق « حتى » إلا الطبرسي وأبو البركات والعكبري وابن جني فيما نقل عنه المؤلف في الجواهر .

(٦) في الأصل : وهي ، والوجه ما أثبت من ي و ب .

(٧) وهو قول الأخفش وابن جني ومن وافقهما .

(٨) أي بين المصدر ومعموله ، وقد سلف التعليق على هذا ١٣٦ ، ٣٢٠ ، ٤١٢ .

ويجوز تعليقه بقوله ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ [ ٤ ] .

ولا يجوز أن يكون ﴿ هي ﴾ مبتدأ ، ويكون ﴿ حتى ﴾ في موضع الخبر ؛  
لأنه لا فائدة فيه ، إذ كل ليلة بهذه الصفة . ٣



[ سورة منفكين <sup>(١)</sup> ]

[ قوله عز وعلا <sup>(٢)</sup> : ﴿ رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] [ ٢ ]

بدل <sup>(٤)</sup> من ﴿ البينة ﴾ [ ١ ] قبله .

[ قوله تعالى <sup>(٥)</sup> : ﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ] [ ٥ ]

أي الملة القيّمة ، لأنه إذا لم يُحمل على هذا كان إضافة الشيء إلى صفته ، وهذا لا يجوز ، لأنه بمنزلة إضافة الشيء إلى نفسه <sup>(٧)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٨)</sup> : ﴿ جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ <sup>(٩)</sup> ] [ ٨ ]

أي دخول جنات عدن <sup>(٩)</sup> .

(١) زيادة من ب ، و « سورة » ليس فيها . وانظر لهذه التسمية بصائر ذوي التمييز ٥٣٣/١

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٢/٣ ، وإعراب القرآن ٧٤٨/٣ ، وجمع البيان ٥٢٢/٥ ، والبيان ٥٢٥/٢ ، والبحر ٤٩٨/٨ . وسياق الآية ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة . رسول من الله ﴾ .

(٤) أو خبر لمبتدأ محذوف وهو قول الفراء ، وأجاز القولين النحاس وغيره .

(٥) زيادة مني .

(٦) انظر الجواهر ٢٨٧ ، ٣٠٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٩٣ ، وللفراء ٢٨٢/٣ ، وإعراب القرآن ٧٥٠/٣ ، وجمع البيان ٥٢٢/٥ ، والبيان ٥٢٥/٢ ، وابن الشجري ١٨٠/١ ، ٣٢٥ و ١٤٨/٢ ، ١٩٦ ، والجمع ٢٧٦/٤ . وكان في الأصل « وكذلك دين القيمة » وهو خطأ .

(٧) وهذا محال عند البصريين كما قال النحاس ، وهو جائز عند الكوفيين لاختلاف اللفظين ، انظر ما سلف ٣٩٣ ، والتعليق ثمة .

(٨) انظر الجواهر ٨٦ ، ٧٣٧ ، وإعراب القرآن ٧٥١/٣ ، وجمع البيان ٥٢٢/٥

(٩) عن أبي علي فيما نقله عنه المؤلف في الجواهر . وذلك لأن الجزاء حدث والجنات عين . ولم يقدره النحاس .

[ قوله تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ] ٨ |  
حال من مضى ، أي يُجْزَوْنَ خَالِدِينَ فِيهَا <sup>(٣)</sup> . وقد تقدّم في قوله ﴿ جَزَاؤُهُ  
جَنَّتُمْ خَالِدًا فِيهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> [ سورة النساء : ٩٣ ] .

---

(١) زبدة منى

(٢) انظر الجواهر ٧٢٧ ، وإعراب القرآن ٧٥١/٣ ، ومجمع البيان ٥٢٢/٥ ، والبيان ٥٢٦/٢

(٣) أجازته أبو علي ومن وافقه ، وأجاز أيضاً أن يكون حالاً من الـ « دخول » المقدر ، انظر ما نقله المؤلف من كلامه في الجواهر . ولم يتكلم النحاس على العامل في الحال .

(٤) سلف الكلام عليها في موضعها ٣١٩ - ٣٢٠

# [ سورة الزلزلة <sup>(١)</sup> ]

[ قوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ] [ ١ ]

- ٣ العامل في ﴿ إذا ﴾ قوله : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٧ ] .  
وقيل <sup>(٥)</sup> العامل في ﴿ إذا ﴾ قوله ﴿ تَحْدُثْ ﴾ [ ٤ ] . ويكون ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ [ ٤ ] ، أي إذا زلزلت الأرض تحدث أخبارها <sup>(٦)</sup> .  
٦ وقوله ﴿ خيراً ﴾ <sup>(٧)</sup> نصب على التمييز .

(١) زيادة من هامش ي . وفي ب : « زلزلت » .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٩٩-١٠٠ ، وإعراب القرآن ٧٥٢/٣ ، وجمع البيان ٥٢٥/٥ ، والبيان ٥٢٧/٣ ، والبحر ٥٠٠/٨ ، والكشاف ٢٧٦/٤ ، والتبيان ١٢٩٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٨٣٤

(٤) تابعه الطبرسي وأبو البركات وكلاهما نقل عنه من غير تصريح . والظاهر أنه توهم أنه جواب لـ « إذا » وليس كذلك فالجملة مستأنفة . ولو قال : العامل في « إذا » ما دلّ عليه ما بعده من قوله ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾ - كان صواباً ، والتقدير : إذا زلزلت الأرض ... تُخْزَوْنَ . وقدره أبو حيان : تُحْشَرُونَ .

(٥) أجازاه أيضاً الطبرسي وأبو البركات ، وهو أحد قولَي الزمخشري ، وأجازه أبو حيان . و ﴿ تحثت ﴾ هو الجواب . وذهب النحاس ووافقه مكي إلى أن العامل في « إذا » قوله « زلزلت » وهو خلاف قول الأكثرين لأن زلزلت في موضع الجر بإضافة إذا إليها فلا تعمل فيها ، انظر ماسلف ١٠٩١

(٦) قوله « وقيل العامل ... تحدث أخبارها » موضعه في الأصل بعد قوله في الصفحة التالية في السطر ٣ « يعني الأرض » وهذا موضعه الصحيح كما في ي و ب .

(٧) انظر الجواهر ٤٩٨ ، وإعراب القرآن ٧٥٣/٣ ، والحجة ٤٨٢/٤ خم ، وجمع البيان ٥٢٥/٥ ، والبيان ٥٢٧/٣ ، والبحر ٥٠٢/٨ . وأجاز النحاس ومن وافقه البذل .

[ وقوله <sup>(١)</sup> : ﴿ يَرَهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> أي يَرِ جزاءه .

٢/١٤٤

فأما قوله : ﴿ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> [ ١٤ /

أي تحدث أنت <sup>(٤)</sup> . وإن شئت : تحدث هي ، يعني الأرض <sup>(٥)</sup> .

٢

[ وقيل <sup>(٦)</sup> : التقدير : وقال الإنسان يومئذٍ ما لها تحدث أخبارها ؟ فقيل :

ذلك ﴿ بَأْنُ رَبِّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر الحجة ٤٨٢/٤ خم ، ومجمع البيان ٥٢٥/٥ ، وتفسير الطبري ١٧٢/٣٠-١٧٣ . والقرطبي ١٥٢/٢٠

(٣) انظر الجواهر ٨٢١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٣/٣ ، ومجمع البيان ٥٢٥/٥-٥٢٦ ، والبيان ٥٢٧/٢ . والبحر ٥٠١/٨ ، وتفسير الطبري ١٧١/٣٠-١٧٢ ، والقرطبي ١٤٨/٢٠-١٥٠ ، وابن كثير ٤٨١/٨ ، ومجمع التفاسير ٥٥٥/٦

(٤) ذكره الطبرسي والقرطبي أيضاً ، وهو خلاف الظاهر .

(٥) وهو قول الفراء والطبري وابن كثير وغيرهم ، وهو الظاهر .

(٦) نقل كلامه الطبرسي من غير تصريح . وعليه فيكون هذا من قول الإنسان . وقد ذكره القرطبي في تفسيره ١٤٨/٢٠ ، قال : « ... وقيل من قول الإنسان أي يقول الإنسان ما لها تحدث أخبارها متعجباً » اهـ . وهذا قول متكلف فيه عدول عن الظاهر لغير داع ، والذي عليه الناس أن قوله ﴿ يومئذٍ تحدث أخبارها ﴾ من قول الله عز وجل ، انظر تفسير الطبري ١٧٢/٣٠ ، والقرطبي ١٤٨/٢٠ ، وابن كثير ٤٨١/٨ ، ومجمع التفاسير ٥٥٥/٦

١٠٠ رددت من ج و ب .

[ سورة العاديات <sup>(١)</sup> ]

أ قوله عز وجل <sup>(١)</sup> : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾ [ ١١ ]

٣ أي يضبحن ضبحاً ، فهو مصدر في موضع الحال .

ووقع في بعض النسخ من كتاب <sup>(٢)</sup> أحمد بن موسى بن مجاهد رحمه الله ، في قوله : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ﴾ بالإشباع . فتمسك الجاهل <sup>(٣)</sup> به وقال : ينبغي القراءة بإشباع الدال . ونسي الجاهل نص الأئمة <sup>(٤)</sup> على اختلاس الدال والراء وكل حرف مكسور بعده ياء مفتوح ، حيث قالوا : إن الواجب اختلاس ذلك الحرف قبل الياء المفتوح ، لأن إشباعها يوجب زيادة ياء .

٩ وعَنُوا بـ « الاختلاس » كسراً محضاً ، كما عَنُوا به ذلك [ في قوله <sup>(١)</sup> ] ﴿ يُوَدِّهِ ﴾ [ سورة آل عمران ٧٥ ] ، و ﴿ نُؤْتِيهِ ﴾ [ سورة آل عمران : ١٤٥ ] ، و ﴿ يَنْقُحْهُ ﴾ [ سورة البور ٥٢ ] ، و ﴿ نُؤَلِّهِ ﴾ [ سورة النساء ١١٥٠ ] في قراءة نافع <sup>(٦)</sup> ، و ﴿ أُرْجئه ﴾ [ سورة الأعراف ١١١ ] في قراءة ابن عامر <sup>(٧)</sup> .

١٢

(١) زيادة من ي و ب .

(٢) انظر الجواهر ١١٤ ، وإعراب القرآن ٧٥٦/٣ ، والبيان ٥٢٨/٢ ، والبحر ٥٠٣/٨

(٣) هو كتب « السبعة » . ولم يقع هذا الكلام في المطبوع ، ولم يقع أيضاً في « الحجة » ، لأبي علي .

(٤) لأعراف المعنى به .

(٥) لم أصب كلامهم في هذا . وما ذكره شيء في غاية الوضوح لا يحتاج إلى نص الأئمة عليه ، لأن الإشباع لا يكون إلا بحرف المد واللين وهو ساكن ، والياء هنا حرف صحيح متحرك .

(٦) في رواية قالون . وروي الاختلاس أيضاً عن هشام وابن ذكوان عن ابن عامر باختلاف عهدهما .

(٧) في رواية ابن ذكوان . واختلسها قالون عن نافع وقرأ ﴿ أُرْجئه ﴾ بلا همز . انظر في ذلك

السبعة ٢٠٨-٢٠٩ ، والنشر ٣٠٥/١-٣١٣ . وقد سلف التعليق على حرف سورة آل عمران

وهذا معنى قول أحمد « بالإشباع » أي تأتي بكسرة محضة . نعوذ بالله من قول هذا الجاهل حيث نسب ذلك السخف إلى ذلك العالم<sup>(١)</sup> .

٢ [ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴾ [ ٤ ]<sup>(٣)</sup>

أي بالمكان ، ولم يُجَرَّ له ذكرٌ لأنه معلوم . وعطف الماضي - أعني أثرن - على قوله ﴿ فَأَلْمَغِيزَاتِ ﴾ [ ٣ ] لأن التقدير : فاللآتي أَعَرْنَ صُبْحًا فَأَثَرْنَ به نقعاً .

٦ [ قوله تعالى ]<sup>(٤)</sup> : ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [ ٨ ]<sup>(٥)</sup>

أي وإنه بخيل لأجل حبِّ المال<sup>(٦)</sup> . فالنضاف محذوف ، واللام من صلة « شديد » .

٩ والعامل في قوله : ﴿ إِذَا بُعْثِرَ ﴾ [ ٩ ]<sup>(٧)</sup>

مدلول قوله ﴿ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ [ ١١ ] . ولا يكون « خير »

ص ٢٦١ ، وحرف سورة الأعراف ص ٤٦٥ . وضبط في الأصل « أَرْجُءُ » وفي « أَرْجُئَةُ » ، وكلاهما خطأ ، والصواب من ب .

(١) قوله « وقع في بعض النسخ ... إلى ذلك العالم » موضعه في الأصل في الصفحة التالية عقب تمام الكلام على الآية ٩ . وهذا موضعه الصحيح كما في ي و ب .

(٢) زيادة مني .

(٣) انظر الجواهر ٦٨٥ ، ٩٢٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٥/٣ ، وإعراب القرآن ٧٥٦/٣ ، وجمع البيان ٥٢٩/٥ ، والبيان ٥٢٨/٢ ، والبحر ٥٠٤/٨ . وسبق الآية : ﴿ فَأَلْمَغِيزَاتِ صُبْحًا » . فَأَثَرْنَ به نقعاً ﴿ .

(٤) زيادة من ي و ب .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٥/٣-٢٨٦ ، وإعراب القرآن ٧٥٧/٣ ، والبيان ٥٢٨/٢ ، والبحر ٥٠٥/٨ ، ومجاز القرآن ٣٠٧/٢ ، وتفسير غريب القرآن ٥٣٦ ، والمغني ٢٧٦

(٦) وهو قول أبي عبيدة والمبرد وابن قتيبة ، وأحد أقوال الفراء والنحاس وغيرها .

(٧) انظر الجواهر ٧٠٦ ، ٧٢٨ ، وإعراب القرآن ٧٥٧/٣ ، والبيان ٥٢٩/٢ ، والبحر ٥٠٥/٨ ، والمقتضب ٢٤٥/٣ ، وابن يعيش ٦٦/٨ . وسبق الآية : ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ » . وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ . إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴿ .

عاملاً لأنَّ ما بعد « إِنَّ » لا يعمل فيما قبله <sup>(١)</sup> . وقد تقدّم في قوله ﴿ إِذَا مُرِّقَتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> [سورة - ٧٠ ] .

(١) انظر ما سلف ٦٢٤ والتعليق ثمة . على أنه أجاز في الجواهر أن يعلق الظرف بما بعد إن خلافاً للنحويين ، وانظر ما سلف ٦٢٤ . ولا يجوز أيضاً أن يتعلق به « بعثر » - وهو قول النحاس - لأن المضاف لا يعمل في المضاف إليه ، انظر ما سلف ١٠٩١ . وهم أبو حيان فعلق « إذا » بمفعول العلم المحذوف ، والتقدير : أفلا يعلم ماله إذا ... إلخ . وليس للعلم مفعول محذوف لأن اللام في ﴿ حبير ﴾ علقت به .

(٢) سلف الكلام عليها في موضعها ١٠٩١

[ سورة القارعة <sup>(١)</sup> ]

[ قوله عز و علا <sup>(٢)</sup> : ﴿ الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ٢-١

مبتدأة ، و ﴿ ما ﴾ ابتداء ثان ، وما بعده خبره . وكان حقه : القارعة ماهي ، لكنه كرّر تفخياً لشأنها ، كقوله : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ . وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ [ سورة بلد . ٢-١ ] ؛ والجملة خبر الأولى .

ويجوز <sup>(٤)</sup> أن يكون قوله ﴿ القارعة ﴾ مبتدأ ، وقوله ﴿ ما القارعة ﴾ اعتراض . ويكون قوله ﴿ يوم يكون الناس كالفراس ﴾ [ ٤ ] خبراً .  
﴿ يوم يكون ﴾ أي هذا <sup>(٥)</sup> واقع يوم يكون الناس <sup>(٦)</sup> .

(١) ريدة من ي وب ، و « سورة » ليس في ب .

(٢) ريادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٨١٥ . وإعراب القرآن ٧٥٨/٣ ، ومجمع البيان ٥٣١/٥-٥٣٢ . والبيان ٥٣٠/٣ . والبحر ٥٠٦/٨ . والخصائص ٥٤-٥٣/٣ . وابن الشجري ٢٤٣/١ ، ٢٨٨ .

(٤) تابعه على إجازته صاحب مجمع البيان الذي نقل كلامه من غير تصريح ، ولم يذكره غيره .

(٥) في الأصل : يوم أي يوم هذا ، وهو خطأ من النسخ سواء من ي وب .

(٦) فيكون « يوم » متعلقاً بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . وقد أجاز النحاس هذا الوجه ، والتقدير عنده ، القارعة يوم يكون . وأجاز أيضاً أن يكون متعلقاً بفعل مضر تقديره : ستأتي يوم يكون ، وأحاره أبو حيان أيضاً . وأجاز أبو حيان أيضاً أن يتعلق بضمير دل عليه « القارعة » ، وأن يكون مفعولاً لا ذكر مقدرة أي اذكر يوم . وذهب المؤلف في الجواهر إلى أن « يوم » هو الخبر وترك على فتحه لجريه منصوباً في أكثر كلامهم .



[ سورة التكاثر <sup>(١)</sup> ]

[ قوله عز وجل <sup>(٢)</sup> : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ٣

٣ ﴿ كَلَّا ﴾ <sup>(٤)</sup> رَدْعٌ وَزَجْرٌ ، وهو حرفٌ وليس باسم . وَتَضْمُنُهُ معنى  
« ارتدع » لا يدل على أنه كـ « صَهْ » حيث <sup>(٥)</sup> تضمن معنى « اسكت » . ألا ترى  
أنَّ « أمَّا » <sup>(٦)</sup> بمعنى « مهما يكن من شيء » وهو حرف ؟ فكنا « كَلَّا » ينبغي أن  
٦ يكون حرفاً .

قال أبو علي <sup>(٧)</sup> : ولو كان اسماً لتعاقبَ عليه التعريف والتنكير . قال هذا ،  
ثم قال في موضع آخر : قولٌ من قال في حدِّ الاسم : ما اتَّصف بالتعريف  
والتنكير = باطلٌ لأن المضمرات جميعاً أسماءٌ ولا تتصف بذلك .  
٩

[ قوله تعالى <sup>(٨)</sup> : ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ] ٥

(١) ريدة من هامش ي .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر معاني القرآن للقرءاء ٢٨٧/٣ ، ومجمع البيان ٥٢٣/٥ ، والبيان ٥٣١/٢ ، والبحر ٥٠٨/٨ .

(٤) انظر في « كَلَّا » الكتاب ٣١٢/٢ ، وحروف المعاني ١١-١٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٥٨ .

والقطف ٤٥٨-٤٦٢ ، والصاحي ٢٥٠-٢٥١ ، وابن يعيش ١٦/٩ ، ورفص المباني ٢١٢ . والحنى  
الداي ٥٧٧-٥٧٨ ، والمغني ٢٤٩-٢٥١ ، والمجمع ٢٨٤/٤-٢٨٦ .

(٥) في الأصل : حين . وهو تحريف .

(٦) في الأصل : ما « وهو خطأ من الناسخ . وانظر للصادر التي أحلنا عليها في ذكر : أمَّا ، ٣١٨ .

(٧) لم أصب كلامه .

(٨) زيادة من ب .

(٩) انظر الجواهر ٢٢ . ١٢٩ ، وإعراب القرآن ٧٦٢/٣ ، ومجمع البيان ٥٢٣/٥ ، والبيان ٥٣١/٢ .

والتبيين ١٣٠٢ . والمغني ١٢٩ . ٨٤٩

حذف جواب ﴿لو﴾ أي «لَمَّا أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ»<sup>(١)</sup>.

- ٢ فَمَّا ﴿عَلَّمَ الْيَقِينَ﴾ فصدر . وقيل : قسم ، والتقدير / : وعلم اليقين<sup>(٢)</sup> ١/١٤٥ ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾<sup>(٣)</sup> [ ٦ ] . والمعنى : لترونَّ عذاب الجحيم ، فحذف لأنَّ رؤيتها ليس بوعيد ، إنما الوعيد برؤية عذابها<sup>(٤)</sup> .

(١) عزَّ المؤلف في الحواهر هذا القول إلى الأخفش ، وهو قول النحاس وغيره أيضاً . وذكر المؤلف عن غير الأخفش تقديراً آخر وهو : « لعلم أنكم سترون الجحيم في الآخرة » .

(٢) تابعه على هذا صاحب مجمع البيان ناقلاً عنه من غير تصريح . وقدره المؤلف في الجواهر : « بعلم اليقين » فحذف الجار ، ولم أجده عند غيره ، وهو ظاهر التكلف . والأول هو القول .

(٣) انظر الحواهر ٧٨ ، والحجة ٤٨٤/٤ - ٤٨٨ خم ، ومجمع البيان ٥٣٣/٥ ، والبيان ٥٣١/٢ ، والبحر ٥٠٨/٨ ، وتفسير الطبري ١٨٤/٣٠ ، والقرطبي ١٧٤/٢٠ ، وابن كثير ٤٩٤/٨ ، ومجمع التفسير ٥٦٢/٦

(٤) عبارة أبي علي - وعنه نقل المؤلف : « وكأن المعنى في ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ : لترون عذاب الجحيم . ألا ترى أن الجحيم يراها المؤمنون أيضاً بدلالة قوله ﴿وإن منكم إلا وارده﴾ [سورة مريم . ١١] ، وإذا كان كذلك فالمعنى والوعيد في رؤية عذابها لا في رؤيتها نفسها ... » اهـ . وعلى قول أبي علي يكون الخطاب للكفار وهو الظاهر وقول الطبري وابن كثير وغيرهما ، وقيل الخطاب عام ، ذكر القولين القرطبي ، وعلى الثاني لا حذف في الكلام .

[ سورة العصر <sup>(١)</sup> ]

[ قوله عز وعلا <sup>(٢)</sup> : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] [ ٢ ]

يراد بالإنسان الجمع دون المفرد ؛ ألا تراه قال بعده ﴿ إِلَّا الَّذِينَ  
آمَنُوا ﴾ [ ٣ ] .

وروي عن أبي عمرو <sup>(٤)</sup> ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ [ ٣ ] على لغة من قال :  
« مررت ببيكر » <sup>(٥)</sup> .

(١) زيادة من ب وهامش ي .

(٢) زيادة من ي وب .

(٣) انظر الجواهر ٧٦٤ ، وشرح البع ١/١١٢ . وإعراب القرآن ٧٦٤/٣ ، والحجة ٤٨٨/٤ خم ، ومجمع  
البيان ٥٣٥/٥ ، والبيان ٥٣٣/٢ ، والبحر ٥٠٩/٨ ، والمقتضب ١٤٣/٢ ، والكامل ٧٩٥ ، والأصول  
١١٢/١ ، ١٥٠ ، ٣٠٢ ، ١١٢/٢ ، والبغداديات ٧٠ ، والحلييات ١٧٥ ، والخصائص ٢٦/١ .  
وابن الشجري ٢١١/١ ، ٢٨٧ ، وابن يعيش ١١/١ و ٨٦/٥ ، والمغني ٧٣ ، وما سلف ٦٦٢

(٤) هذه رواية شاذة رواها عنه أحمد بن موسى اللؤلؤي فيما نص عليه ابن مجاهد في السبعة ٦٩٦ ،  
وزاد أبو حيان نسبتها إلى هارون عن أبي عمرو نقلاً عن الكامل للهذلي ، ولم يسم ابن خالويه  
في شواذه ١٧٩ الراوي عن أبي عمرو .

(٥) في الوقت . وانظر ما سلف ٢٣

[ سورة الحمزة <sup>(١)</sup> ]

[ قوله عز وجل <sup>(٢)</sup> : ﴿ كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ٤ ]

يعني الذي جمع <sup>(٤)</sup> . وروي عن الحسن <sup>(٥)</sup> ﴿ لَيُنْبَذَنَّ ﴾ يعني الذي جمع  
والمال جميعاً .

(١) زيادة من هامس ي . وفي ب « نزة » فقط .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للأحفش ٥٤٥ ، ومعاني القرآن للمراء ٢٩٠/٣ ، وإعراب القرآن ٧٦٦/٣ ، ومجمع  
البيان ٥٣٨/٥ ، والبيان ٥٣٥/٢ ، والبحر ٥١٠/٨

(٤) في قوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة . الذي جمع مالا وعدده ... ﴾ .

(٥) وزاد أبو حيان نسبتها إلى علي عليه السلام وابن محيص وحيد وهارون عن أبي عمرو . وذكر أنه  
يروى عن الحسن ﴿ لينبذَنَّ ﴾ بضم الذال .

وفي شواذ ابن خالويه ١٧٩ : « لينبذَنَّ ، بالهمز علي والحسن وجماعة » اهـ . وذكر ناشره أن  
« بالهمز » لم يقع في نسخة من الشوذ ، والطاهر على هذا أن قراءة علي والحسن كما نصّ عليها  
غيره .

[ سورة ألم تر أ<sup>(١)</sup> ]

[ قوله عز وعلا ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١ ]

- ﴿ كيف ﴾ منصوب بـ ﴿ فَعَلَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، والجملة سدّت<sup>(٥)</sup> مسدّ مفعولي  
 ﴿ تَرَ ﴾ . ولو قال<sup>(٦)</sup> : ألم تر كيف فعل ربك ، على تقدير : ألم تر ربك كيف  
 فعل - لكان أعمل<sup>(٧)</sup> الأول ، وإعمال الثاني أفصح<sup>(٨)</sup> .

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) أنظر إعراب القرآن ٧٧٠/٣ ، ومجمع البيان ٥٣٩/٥ ، والبيان ٥٣٦/٣ . والبحر ١٢٨ .  
 والمغني ٢٧١

(٤) في الأصل : منصوب بفعل مضمر ، وهو خطأ من الناسخ . و ﴿ كيف ﴾ في موضع الحال أو  
 المصدر .

(٥) في الأصل : سدّ . وهو سهو من الناسخ .

(٦) في غير القرآن . لأنه لا يجوز شيء من ذلك إلا برواية ، لأن القراءة ستة متبعة .

(٧) كن في النسخ « لكان إعمال » ، والصواب ما أثبت . ووقع على الصواب في البيان الذي نقل  
 صاحبه عن المؤلف من غير تصريح .

(٨) إعمال العامل الثاني هو مذهب البصريين . وإعمال الأول هو مذهب الكوفيين . وقد سلف سطر  
 التعليق على « الاشتغال » ، ٤٦٩

[ سورة قريش <sup>(١)</sup> ]

[ قوله عز وجل <sup>(٢)</sup> : ﴿ لَا إِلَافَ قُرَيْشٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ]

اللام من صلة قوله ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾ <sup>(٤)</sup> [ ٣ ] أي لأجل هذا .

وقيل : بل هو من صلة قوله ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ سورة

الغيل : ٥ ] .

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر الجواهر ٦٩٢ . ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٦ ، وللفراء ٢٩٣/٣ ، وإعراب القرآن ٧٧٣-٧٧٢/٣ ، والحجة ٤٩١/٤-٤٩٤ خ ، وجمع البيان ٥٤٤/٥ ، والبيان ٥٣٧/٢ ، والبحر ٥١٣-٥١٢/٨ ، والكتاب ٤٦٤/١ ، والمقتضب ٣٤٢/٢ ، والكامل ٨٧٣ ، والمسائل المنشورة ٧٣ ، وابن الشجري ١٩٥/٢ ، والمغني ٢٧٦ ، وما سلف ٤٤٢ ، ٧٩٢

(٤) هذا قول الخليل وسيبويه والمبرد وأحد أقوال أبي علي والنحاس ومن وافقهم ، وهو أصح الأقوال كما قال النحاس .

(٥) أي فعل بهم ذلك لإيلاف قريش ، وهو قول الأخفش . وخطأه النحاس ، قال : « لو كان كما قال لكانت لإيلاف بعض آيات « ألم تر » ، وفي إجماع المسلمين على الفصل بينها ما يدل على غير ما قال ، وأيضاً فلو كان كما قال لم يكن آخر السورة تماماً ، وهذا غير موجود في شيء من السور » اهـ . وما قاله النحاس يرد أيضاً على قول الزجاج : « معناه : أهلك الله أصحاب الفيل لتبقى قريش وما قد ألفوا من رحلة الشتاء والصيف » اهـ فكأنه يعلقه بفعل مضر من معنى ما قبله ، فهو كقول الأخفش .

واعترض عليها أيضاً بأنهم إنما جعلوا كعصف مأكول لكفرهم لا لتألف قريش : فأجاب عن هذا الاعتراض أبو علي بأنه « يجوز أن يكون المعنى أهلكوا لكفرهم ، ولما أدى إهلاكهم إلى أن تألف قريش جاز ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [سورة القصص : ٨] وهم لم يلتقطوه لذلك ، فما أَل الأمر إليه حسن أن يجعله علة الالتقاط » اهـ . فاللام في « لإيلاف » لام المأل .

وقيل<sup>(١)</sup> : بل التقدير : اعجبوا لإيلاف قريش .

و « آلف » و « آلف » واحد .

﴿إِيلَافِهِمْ﴾ [٢١] و ﴿إِلَافِهِمْ﴾ قصر الممدود بحذف الياء ، و ﴿إِلَافِهِمْ﴾  
رحلة الشتاء<sup>(٢)</sup> لأنه بمعنى : إيلافهم .

فأما ما روي عن الأعشى<sup>(٣)</sup> ﴿إِيلَافِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> فقد لَحْنُوه<sup>(٥)</sup> . وحمله<sup>(٦)</sup>  
أبو علي<sup>(٧)</sup> على ما جاء في قوله<sup>(٨)</sup> :

(١) وهو أحد قولي القراء ، وأجازه النحاس ومن وافقه .

(٢) قرأ ابن عامر ﴿إِلَاف﴾ وقرأ الباقر ﴿إِيلَاف﴾ . وقرأ أبو جعفر من العشرة ﴿إِلَافِهِمْ﴾  
ورويت عن ابن كثير . وأما ﴿إِلَافِهِمْ﴾ فقراءة عزها النحاس إلى أبي جعفر ، ونص ابن  
الجزري أنها رواية العمري عنه وأن الصحيح عنه الأول ، وعزاها ابن مهران وأبو زرعة إلى  
ابن فليح عن ابن كثير . انظر السبعة ٦٩٨ ، والتيسير ٢٢٥ ، والنشر ٤٠٣/٢-٤٠٤ ، والمبسوط  
٤٧٧-٤٧٨ ، وحجة القراءات ٧٧٤

(٣) عن أبي بكر عن عاصم .

(٤) بهزتين . فذكر ابن مجاهد أن أبا بكر عن عاصم - ولم يسم الراوي عن أبي بكر - وهو يحيى فبه  
نص عليه أبو زرعة - قرأ ﴿إِلَاف﴾ ﴿إِيلَاف﴾ بهزتين ساكتين على وزن - إغلار - وأنه  
رجع عنه فقر بالياء ، وهي قراءة سائر الرواة عن عاصم  
وذكر ابن مهران أن محمد بن حبيب الشموقي روى عن الأعشى عن أبي بكر ﴿إِيلَافِهِمْ﴾  
بهزتين ، ولم يذكر غير ذلك .

وما ذكره المؤلف عن الأعشى ﴿إِيلَافِهِمْ﴾ بهزتين مكسورتين بعهما ياء = نص أبو علي أنه  
رواية القاسم الخياط عن الشموقي عن الأعشى عن أبي بكر - وعن أبي علي أخذ أبو زرعة فذكر  
هذه الرواية عن الأعشى لكنه أسقط طريقها عنه . (٥) لأعرف أحداً ممن تكلم في هذه القراءة .  
في الأصل : وحملوه ، وهو خطأ .

(٦) قال أبو علي في توجيه هاتين الروایتين عن أبي بكر عن عاصم : « أما ما كان يقرؤه عاصم من  
تحقيق الهمزتين في ﴿إِلَاف﴾ فلم يكن له وجه . ألا ترى أننا لم نعلم أحداً حقق الهمزة في نحو  
هذا . ولو جاز هذا الجواز في الإيمان والإيمان والإيمان - إذا أردت مصدر آمن وامر - وجاز  
أادم وأادر .

ومثل ذلك في البعد ما روي عنه من طريق الأعشى عن أبي بكر ﴿إِيلَافِهِمْ﴾ فإن ذلك أبعد -

إِذَا جِئْتَهُمْ أَوْ سَاءَلْتَهُمْ وَجَدْتَهُمْ عِلَّةَ حَاضِرِهِ

أبدل من الهمزة ياء أعني همزة « آلف » في المصدر ، ثم ردّ الهمزة ، كما أنَّ  
 « سألتهُم » ردّ الهمزة في . سألتهُم <sup>(١)</sup> . ٣

= من الأول : لأنه حقق الهمزتين وألحق ياءً ، ولا مذهب لها ولا وجه في قوله ﴿ إِيَّا لَهُمْ ﴾ .  
 ألا ترى أن الهمزة الأولى هي همزة الإفعال الزائدة والثانية التي هي فاء الفعل من « آلف » .  
 فإني لا وجه لها لأن بعد الهمزة التي هي انفاء ينبغي أن تكون اللام التي هي العين من إلف  
 وإلف . فإني لا مذهب لها إلا على شيء لم نعلمه أخذ به في القراءة ، وهو أن يشبع الكسرة  
 فكان [ كذا ] ياء أو الصة فيتبعها واو أو الفتحة [ فيتبعها ] ألفاً . نحو زيادة الياء ( فنذكر  
 أبو علي الصياريف والجلاعيد - والألف نحو بمتراح - والواو نحو فأنظور . ثم قال ) ... ولم نعلم  
 شيئاً من ذلك أخذ به في القراءة .  
 ومثل ﴿ إِيَّا لَهُمْ ﴾ في أنه لا وجه لها ( ... ) أنشدنا بعضهم : « أوسألتهم » بالياء ، ولا وجه  
 له أيضاً « اهـ » .

(٨) وهو بلال بن جرير . والبيت له في المخطب ٩٠/١ و ٢٨٧/٢ . وسر الصناعة ٤٢٠ ، والخصائص  
 ١٤٦/٣ ، ومجالس ثعلب ٣٠٨ ، وهو بلا نسبة في البحر ٢٣٥/١ . وقوله « أوسألتهم » في  
 الحجة . انظر الحاشية السابقة .

(١) فالأصل « سألتهُم » ثم أبدل من الهمزة ياء فصار « سألتهُم » ثم جمع بين المعوض والمعوض منه  
 فقال « سألتهُم » ، فوزنه على هذا « فعاعلتهُم » ، وهذا مثال لا يعرف له في اللغة نظير ، عن  
 ابن جني . وأحاز أيضاً أن يكون أصله « سألتهُم » إلا أنه زاد الهمزة الأولى فصار « سألتهُم » ،  
 فأبدل الثانية ياء .



[ سورة الماعون <sup>(١)</sup> ]

[ قوله عز وعلا <sup>(٢)</sup> : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ٥-٤

اعتمد ههنا في الخبر على ما جرى في صلة الموصول الذي هو صفة <sup>(٤)</sup> للمجرور  
[ باللام ] <sup>(٢)</sup> المتعلق بالخبر . ألا ترى أن قوله ﴿ فويلٌ للمصلين ﴾ غير محمول على  
الظاهر ، وإنما المعتمد على « السهو » في صلة ﴿ الذين ﴾ .

(١) زيادة من هامتي ي . وفي ب ، رأيت .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر مجمع البيان ٥٤٧/٥ ، والبيان ٥٢٨/٢ ، والبحر ٥١٧/٨-٥١٨ ، والخصائص ٣٢٤/٣-٣٢٥ ومنه أخذ المؤلف .

(٤) في الأصل : موصوف ، وهو خطأ صوابه من ي و ب .

[ سورة الكوثر <sup>(١)</sup> ]

[ قوله عز وعلا <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَأَنْحَرْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] ٢

أي وانحر أضحيّتك <sup>(٤)</sup> ، فحذف المفعول ، كما حذف من قوله <sup>(٥)</sup> :

... أن يَبْطِئَ حاسِدٌ ...

أي يبطنهم حاسد أي ينسبهم إلى البطء <sup>(٦)</sup> .

[ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ <sup>(٨)</sup> ] ٦

(١) زيادة مني .

(٢) زيادة من ي و ب .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣/٣٩٦ ، وإعراب القرآن ٣/٧٧٧ ، وجمع البيان ٥/٤٤٩-٥٥٠ ، والبحر ٨/٥٢٠ ، وتفسير الطبري ٣٠/٢١٠-٢١٢ ، والقرطبي ٢٠/٢١٨-٢٢٠ ، وابن كثير ٨/٥٢٣-٥٢٤ ، وجمع التفسير ٦/٥٨٤ .

(٤) الظاهر أن المؤلف من ذهب في تأويل الآية إلى أن المراد : فصلَ لربك صلاة العيد وانحر الأضحية ، وهو قول ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة والحسن وقتادة وغيرهم . وقد اعترض على هذا القول بأن صلاة العيد ليست بفرض عند أحد من المسلمين والأضحية ليست بواجبة عند أكثر العلماء ، عن النحاس . وانظر ما قيل في ذلك وفي الاعتراض عليه أيضاً في المصادر السالفة . واختار الطبري والقرطبي وابن كثير وغيرهم أن المراد : فأخلص الصلاة لربك وانحر على اسمه وحده ، وهو قول محمد بن كعب القرظي ، وروي عن عطاء .

(٥) سلف البيت بتمامه ١٤٦٤

(٦) في الأصل وي : البطوء - وكذا في جمع البيان الذي نقل صاحبه عن هذا الكتاب من غير تصريح - وهو خطأ ، وفي ب : البطون ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبت ، وانظر ماسلف ١٤٦٤

(٧) زيادة مني .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٣/٢٩٦ ، وإعراب القرآن ٣/٧٧٩ ، وجمع البيان ٥/٥٤٩-٥٥٠ ، والبيان =

لَأَنْتَ ، فَهُوَ صُنْبُورٌ<sup>(١)</sup> ، لَأَنَّ ذِكْرَكَ مَرْفُوعٌ مِمَّا ذُكِرَتْ ذُكِرْتَ ،  
و﴿هُوَ﴾ فَصْلٌ ، و﴿الْأَبْتَرُ﴾ خَيْرٌ ﴿إِنَّ﴾ .

---

= ٥٤١/٢ ، والبحر ٥٢٠/٨ ، وتفسير الطبري ٢١٢/٣٠-٢١٣ ، والقرطبي ٢٢٢/٢٠-٢٢٤ . وابن كثير  
٥٢٤/٨-٥٢٥ ، ومجمع التفاسير ٥٨٥/٦

(١) الصنبور : الفرد الأبر الذي لا عقب له ، فإذا مات انقطع ذكره ، وكان كفار قريش يقولون :  
إِنَّ مُحَمَّدًا صُنْبُورٌ ، انظر غريب الحديث لأبي عبيد ١٠/٨-١١ ، والفائق ٣١٦/٢ ، والنهاية  
٥٥/٣ ، واللسان ( صنبور ) . والمراد : إن ميفضك هو الأبر أي المنقطع الذكر من الخير ، وهو  
قول الغراء والنحاس وغيرها ، وقيل في تأويل الآية غير ذلك .

[ سورة النصر <sup>(١)</sup> ]

[ قوله عز و علا <sup>(٢)</sup> : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] [ ١ ]

أي إذا جاءك نصر الله . وحذف المفعول وحذف جواب ﴿ إذا ﴾ أي : إذا جاءك نصر الله حضر أجلك <sup>(٤)</sup> .

وقيل <sup>(٥)</sup> : الجواب في الفاء في قوله ﴿ فَسَبِّحْ ﴾ [ ٣ ] .

٣

---

(١) زيادة مني .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر مجمع البيان ٥٥٣/٥ ، والبيان ٥٤٢/٢ ، والبحر ٥٢٣/٨ ، وتفسير الطبري ٢١٤/٣٠ ، والقرضي ٢٣١/٢٠-٢٣٣ ، وابن كثير ٥٣٠/٨-٥٣٢ . ومجمع التفاسير ٥٨٨/٦-٥٩٦

(٤) هذا معنى ما روي عن ابن عباس ومحاهد والضحاك أن الله سبحانه وتعالى أعلم نبيه حضور أجله ، أي إذا جاءك نصر الله فذلك علامة موتك فسبح .

(٥) وهو قول الطبري وأبي حيان . وأجاز القولين الطبرسي وأبو البركات والقرطبي وغيرهم .

[ سورة المسد <sup>(١)</sup> ]

قوله عز وجل : ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ <sup>(٢)</sup> [ ٤ ]

ابتداء وخبر فين رفع <sup>(٣)</sup> .

ومن قال ﴿ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ <sup>(٤)</sup> كان ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ ﴾ عطفاً على الضمير في قوله : ﴿ سَيَصْلَى ﴾ [ ٣ ] أي : سيصلى هو وامرأته . وجاز ذا وإن لم يظهر « هو » لقيام المفعول <sup>(٥)</sup> مقام الضمير .

فأما قوله ﴿ حمالة الحطب ﴾ فنصب على النِّم <sup>(٦)</sup> ، على تقدير : أذم حمالة الحطب .

(١) زيادة مني .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٤٨ ، وللفراء ٣٩٨/٣ ، وإعراب القرآن ٧٨٥/٣-٧٨٦ ، والحجة ٤٩٥/٤-٤٩٦ خم . وجمع البيان ٥٥٨/٥ ، والبيان ٥٤٤/٢ ، والبحر ٥٢٦/٨ ، والكتاب ٣٥٢/١ . ٢٨٨ ، والكامل ١٤٧ ، ٩٣٦ ، وابن الشجري ٣٤٤/١ و ٣١٨/٢ ، وابن يعيش ١٩٨/٢ ، والمنفي ٨٢٨

(٣) هذا أحد أقوال الفراء والنحاس ومن وافقهما . وأجاز الأخفش والفراء أن يكون ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ ﴾ عطفاً على الضمير في ﴿ سَيَصْلَى ﴾ و ﴿ حمالة ﴾ صفة ، وأجاز الفراء والنحاس أن يكون امرأته ، متداً و ، حمالة ، صفة و ﴿ في جيدها حبل ﴾ الخبر ، وهما قولاً أي عبي ومن وافقه .

(٤) بالنصب ، وهي قراءة عاصم وحده ، وقرأ الباقون بالرفع ، انظر السبعة ٧٠٠ ، والتيسير ٢٢٥ ، والنشر ٤٠٤/٢

(٥) في الأصل : الفاعل ، وهو خطأ . وانظر ما سلف من التعليق على عطف الظاهر المرفوع على المضمر ٣٥٢

(٦) وأجاز الأخفش والفراء والنحاس ومن وافقهم أن يكون حالاً أيضاً .

ويرتفع قوله ﴿ حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ﴾ [ ٥ ] بالظرف<sup>(١)</sup> لجريه حالاً على ٢/١٤٥ صاحبها ، وهو « امرأته » فيمن رفعه بالعطف . فأما من رفعه بالابتداء فإن الظرف حال من الضمير في الخبر . ٢

ومن أمال فتحة الهاء نحو الكسرة فلمجاورة الكسرة في قوله ﴿ في جِيدِهَا ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٥ ] . فإذا جاز إمالة فتحة العين في « عَمْرُو » و « الْبَعْر »<sup>(٣)</sup> - وإن كان بينهما حاجز<sup>(٤)</sup> - فلأن يجوز هذا أولى . ٦

(١) وهو قوله ﴿ في جِيدِهَا ﴾ . وانظر ما سلف من التعليق على المذهبيين في رفع الاسم بالظرف ص ١٢

(٢) لم أجد نصاً على إمالته عن أحد من السبعة . ومن لغته الإمالة يميل ، وهي لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس . انظر النشر ٣٠/٢ . وقد ذكر ابن الجزري الفتحة المائلة التي بينها وبين الكسرة فاصل والتي ليس بينها وبينها فاصل ، نحو يضربُها ومررت بها ، انظر النشر ٣٣/٢ ، والكتاب ٢٦٥/٢ - ٢٦٦

(٣) انظر الكتاب ٢٧٠/٢ ، وشرح الشافية ٢٨/٢ - ٢٩

(٤) في « عمرو أما في » البعر « فلا حاجز .

[ سورة الإخلاص <sup>(١)</sup> ]

[ قوله عز وجل <sup>(٢)</sup> : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ] [ ١ ]

٣

أي الشأن والأمر <sup>(٤)</sup> ، والجملة ابتداء وخبر تفسير له .

وقيل : هو كناية عن الله تعالى <sup>(٥)</sup> . فتكون <sup>(٦)</sup> لفظة ﴿ الله ﴾ بدلاً منه ، و ﴿ أحد ﴾ خبر الابتداء <sup>(٧)</sup> .

وما روي عن أبي عمرو <sup>(٨)</sup> ﴿ أَحَدٌ . الله ﴾ <sup>(٩)</sup> بحذف التنوين ؛ فلالتقاء

٦

(١) زيادة من ب وهامش ي .

(٢) زيادة من ب و ي .

(٣) انظر الجواهر ٥٦٤ ، وشرح المع اللوح ١/٤٣ و ٢/١٥٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٩ ، وللفراء

٣٩٩/٢ - ٣٠٠ ، وإعراب القرآن ٧٨٧/٣ - ٧٩٠ ، ولحجته ٢٩٧/٤ - ٤٩٩ حم ، وجمع البيان ٥٦٢/٥ .

والبيان ٥٤٥/٢ - ٥٤٧ ، والبحر ٥٢٨/٨ ، والحليبات ٢٤٧

(٤) هذا أحد قولي أبي علي والنحاس ومن وافقها ، وهو قول البصريين والكسائي فيما قال النحاس .

(٥) وهو قول الأخفش والفراء ، وأحازه أبو علي والنحاس وغيرهما .

(٦) في النسخ : فيكون ، وهو تصحيف .

(٧) هذا أحد الأقوال الجائزة في إعراب الآية ، وقيل هو الله مبتدأ وخبر وأحد بدل ، وهو قول

الأخفش ، وقيل أحد خبر بعد خبر ، وقيل خبر ابتداء مضر ، وهو ظاهر قول الفراء . وذكر

الفراء وأبو علي أنه يجوز فيها ما يجوز في ﴿ هذا بعلي شيخ ﴾ [ سورة هود : ٧٤ ] في قراءة من

رفع ، انظر ما سلف ٥٨٠ - ٥٨٣

(٨) هذه رواية هارون عنه فيما نص عليه ابن مجاهد في السبعة ٧٠١ ، وكذا روى عنه يونس

والأصمعي ومحبوب وعبيد واللؤلؤي فيما ذكر أبو حيان وزاد نسبتها إلى آخرين . والمعروف

المشهور من قراءته هو ﴿ أحد الله ﴾ بالتنوين وهي قراءة باقي السبعة ، ولهذا لم يذكر الداني

ولا ابن الجزري اختلافاً بينهما في هذا الحرف .

(٩) انظر المصادر السالفة ، وشرح المع اللوح ١/١١١ ، والكتاب ٢/٢٧٥ ، والمقتضب ٢/٣١٤ - ٣١٥ ،

والكامل ٣٢٨ ، والأصول ٢/٣٦٩ . والعكريات ٩٢ - ٩٣ ، والبغداديات ٣٢ ، والمسائل =

الساكنين ، كقوله <sup>(١)</sup> :

عَمَرُوا الْعُلَى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجَالَ مَكَّةَ مِسْتُونَ عَجَافُ  
أي عَمَرُوا العلى ، فحذف <sup>(٢)</sup> .

٣

وقال قوم <sup>(٣)</sup> : الاختير إثبات التنوين <sup>(٤)</sup> ، لأنَّ « أحدًا » نكرة . وهذا جهلٌ منهم ، لأنه لم يدخل التنوين في ﴿ أحد ﴾ لأنه نكرة بل لأنه اسم متكن .  
والتنوينة <sup>(٥)</sup> التي للتكثير تنوينة <sup>(٦)</sup> إذا ثبتت أوجبت التكثير . وإذا حذفت تعرف الاسم ، نحو « صَه » و « صِه » و « مَه » و « مِه » .

٦

[ قوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> ] [ ٤ ]

= المشورة ١٠٠ ، وضرورة الشعر ١٠٠ ، والمنصف ٢٣٠/٢ ، وعر الصناعة ٥٣٣-٥٣٤ .  
وابن الشجري ٢٨٢/١-٢٨٥ ، وابن يعيش ٦/٢ و ١١٥/٧ و ٢٥/٩ ، ١٢٤ ، والمغني ٨٤٤  
(١) سلف البيت ٥١٤ ونحوه ثمة .

(٢) قد نهينا فيما سلف على أنه لا يقوم الاستشهاد بالبيت إلا على رواية ، عمرواندي هشم . أم  
هذه الرواية - أعني عمرو العلى - فلا حجة فيها لأنه مضاف .  
(٣) لأعرفهم .

(٤) ذهب الفراء والمبرد والنحاس ومن وافقهم إلى أن الوجه في ذلك إثبات التنوين ولتحريك  
لالتقاء الساكنين ، قال النحاس : لأن التنوين علامة إعراب فيقبح حذفه ، وهو عندهم حُرٌّ في  
الشعر . وذهب أبو علي وابن جني إلى أن ذلك مطرد أو كالطرد ، فهو جائز في الكلام والشعر ،  
وهو مذهب السيرافي أيضاً .

(٥) في النسخ : والتنوين .  
(٦) في الأصل وي : تنوين ، وسقط هنا اللفظ من ب ، والصواب ما أثبتت .  
(٧) زيادة مني .

(٨) انظر الجواهر ٢٨٣ ، وشرح البع اللوح ٢/٤١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٩ ، ولغراء  
٢٩٩/٣-٣٠٠ ، وإعراب القرآن ٧٩٠/٣-٧٩٢ ، والحجة ٥٠٢/٤-٥٠٤ خم ، ومجمع الميزان  
٥٦٣/٥-٥٦٤ ، والبيان ٥٤٧/٢ ، والبحر ٥٢٨/٨-٥٢٩ ، والتبيان ١٣٠٩ ، والكتاب ٢٧/١ ،  
والمقتضب ٩٠/٤ ، والكامل ٨٨ ، ٥٨٦ ، والأصول ٨٥/١ ، والخليات ٢٥٣-٢٥٥ ، وابن يعيش  
٥٨/٢ و ٩٦/٧ ، ١١٤-١١٥ . و كفواً غير مهموز قراءة حمص عن عاصم ، وقرأ القاقون =



﴿أحد﴾ اسم «كان» ، و﴿كفواً﴾ خبره ، و﴿له﴾ حشو عند سيبويه<sup>(١)</sup> ، وقال : هو كقول الراجز<sup>(٢)</sup> :

٣      لَتَقْرَبَنَّ قَرَباً جُلْدِيّاً  
         مَادَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيّاً  
         [ وقد دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيّاً ]<sup>(٣)</sup>

٦      فـ«فصيل» اسم «مادام» ، و«حيّاً» خبره<sup>(٤)</sup> ، و«فيهِنَّ» حشو .

وَجَوَّزَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٥)</sup> أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ حَالاً ، لِأَنَّهُ كَانَ صِفَةً لـ﴿أحد﴾ .  
فلما تقدم انتصب على الحال . وجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ صِلَةً لـ«كفو» لما فيه من معنى  
٩      الفعل<sup>(٦)</sup> .

=      بالهمز ، وحركة يسكن الفاء والباقون يضرّونها انظر السبعة ٧٠١-٧٠٢ ، والتيسير ٢٢٦ ، والنشر ٤٠٤/٢

(١) انظر لكتاب ٢٧/١ . وقوله «حشو» مصطلح كوفي يقابله «اللفو» عند البصريين ، انظر  
ماسلف من التعليق على هنا ٧١٥ . وما قاله سيبويه هو قول الأخفش وأبي علي والنحاس  
وغيرهم ، قال النحاس : وهو قول أكثر النحويين .

(٢) وهو ابن ميدة . والأبيات له في ابن السيرافي ٢٦٦/١ ، وابن يعيش ٣٣/٤ ، واللسان (جلد) .  
والخزانة ٥٩/٤ ، وانظر شعراين ميادة ص ٢٢٧ . وهي بلا نسبة في الكتاب ٢٧/١ ، وابن يعيش  
٩٦/٧ . والأولان بلا نسبة في إعراب القرآن ٢٧٧/٢ ، والمقتضب ٩١/٤ ، والنوادر ١٩٤ .  
وابن يعيش ١١٥/٧ . والثاني بلا نسبة في الإيضاح في عدل النحو ١٣٦ ، والإفصاح ٢٧٨ ، وشرح  
اللمع لابن برهان ٣٧٩ ، والبحر ٥٢٩/٨

يخاطب ابن ميادة ناقتة ، وقوله «لتقرين» أي لتسيرن إلى الماء وتردن ، من القرب ، وهو سير  
الليل لورد الغد ، والجلندي : السير الشديد . و«فيهِنَّ» أي في الإبل ، والفصيل : ولد الناقة .  
ودجا الليل : أظلم ، وهَيَّا هَيّاً : زجرٌ به وتصويت حتى تسير ، عن ابن السيرافي والخزانة .

(٣) زيادة من ب . وكان فيها «وقد دنا» وهو تحريف .

(٤) في الأصل : وخبره حياً .

(٥) انظر الحجة ٥٠٣/٤-٥٠٤ خم ، والخلييات ٢٥٣-٢٥٥ . ووافقه الطبرسي وأبو البركات والعكبري .

(٦) تابعه على هذا أبو البركات ناقلاً عنه من غير تصريح ، وقد أجازته أبو حيان ، وهو جائز لا شيء =

وقال البغداديون<sup>(١)</sup> في قوله ﴿ ولم يكن له كفواً أحد ﴾ : إنَّ في ﴿ يكن ﴾ ضمير المجهول ، وإنَّ « أحداً » يرتفع بالظرف ، وإنَّ ﴿ كفواً ﴾ حال<sup>(٢)</sup> . وهذا الكلام يُخشَى عليه الكفر ، لأنه يصير كأنه قال في الابتداء : له أحد كفؤ ، وهذا لا يجوز بنية .

٣

= فيه . والسي ذهب إليه أبو علي أن « له » يجوز أن يكون متعلقاً بـ « يكن » . ويجوز أن يكون حالاً والعامل فيه إما « يكن » أو ما في « كفء » من معنى المباشرة . وذهب لبراء إلى أن « له » حر و « كفواً » حال . وأجازه النحاس ومن وافقه . وانتد أبو حيان في بكاره . قال : « ولا ينك من له ذهن صحيح أنه لا يبعد كلام من قوله ، ولو يكن له أحد ، بل لوتأخر » كفواً « وارتفع على الصفة وحمل » له « خبراً لم ينقص منه كلام ... » اهـ .

وقد سلف التعليق على اختلافهم في تعليق الظرف بـ « كان » ٥٣٠

- (١) نقل ما ذكره هت عن الحجة بتصرف . وفي الحجة : « وزعموا أن من البغداديين من يقول ... » .  
 (٢) والعامل فيها « له » . قال أبو علي عقب هذا : « وهذا إذا أفردته عن « يكن » كان معناه : له أحد كفواً . وإذا حمل على هذا لم يسغ . ووجه ذلك أنه محمول على معنى النفي . فكأنه : لم يكن أحد له كفواً ، كما كان قولهم « ليس الطيب إلا المسك » محمولاً على معنى النفي ، ولو لا حمل على معنى النفي لم يجر . ألا ترى أنك لو قلت : زيد إلا منطلق ، لم يكن كلاماً ؛ فكما أن هذا محمول على المعنى فكذلك « له كفواً أحد » محمول على المعنى . وعلى هذا جاز أن يكون أحد ، فيه الذي يقع لعموم النفي ولو لا ذلك لم يجر أن يقع أحد ، هذا في الإيجاب .

[ سورة الفلق ]<sup>(١)</sup>

قوله تعالى : ﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾<sup>(٢)</sup> [ ٢ ]

- ٢ رُوِي عن أبي حنيفة أنه نَوَّن قوله ﴿ مِنْ شَرِّ ﴾<sup>(٣)</sup> فقال قائلون : إنه جعل ﴿ ما ﴾ من قوله ﴿ ما خلق ﴾ نفياً<sup>(٤)</sup> ، والتقدير : ما خلق من شرّ . فقدّم . وخفي عليهم أن ما بعد حرف النفي لا يعمل فيما قبله<sup>(٥)</sup> .
- ٦ وإنما « ما » على قراءته مع الفعل بتأويل المصدر في موضع الجر بدل من ﴿ شَرِّ ﴾ ، والتقدير : قل أعوذ برب الفلق من شرّ ما خلق<sup>(٦)</sup> [ أي ]<sup>(٧)</sup> من خلقه ، أي من خلق شرّ<sup>(٨)</sup> ؛ فهو من باب بدل الاشتغال ، وليس بحرف النفي .

(١) زيادة من ب وهامش ي .

(٢) انظر إعراب القرآن ٧٩٢/٣ ، والبيان ٥٤٨/٢ ، والبحر ٥٣٠/٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٨٥٥/٢ ، والكشاف ٣٠٠/٤ ، والتبيان ١٣١٠ ، والمغني ٦٩٨-٦٩٩

(٣) تابعه على عزو هذه القراءة إلى أبي حنيفة أبو البركات في البيان والنسفي في تفسيره ( انظر مجمع التفاسير ٦٠٨/٦ ) وكلاهما نقل عنه من غير نصريح . وعزاها ابن خالويه في شواذه ١٨٢ . وأبو حيان وابن هشام إلى عمرو بن فائد . ونقل أبو حيان عن ابن عطية قوله « قرأ عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة ... شرّ بالتنوين وما خلق على النفي ، وهي قراءة مردودة » اهـ .

(٤) تأول هذه القراءة على النفي وأبطلها مكّي وابن عطية وأحمد بن محمد بن المنير الإسكندري في « الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال » المطبوع بطرة الكشاف . وما ذهب إليه المؤلف من حلها على البدل تابعه عليه أبو البركات ، وهو قول العكبري وأبي حير أيضاً .

(٥) انظر ما سلف ٧٩٩ ، ٩٦٩ ، ١٣٧٤ ، ١٢٩٦

(٦) كار في النسخ : ما خلقه ، والصواب ما أثبت .

(٧) زيادة من ي وب .

(٨) تابعه على هذا التقدير أبو البركات والنسفي . وقدره أبو حيان « من شرّ شرّ ما خلق » فحذف المضاف ، وتبعه ابن هشام ، ولم يقدره العكبري .

[ سورة الناس ]<sup>(١)</sup>

[ قوله تعالى ]<sup>(٢)</sup> : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ . مَلِكِ النَّاسِ . إِلَهِ النَّاسِ . مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ . الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ . مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾<sup>(٣)</sup> [ ١-٦ ]

قيل : قوله ﴿ من الجنة ﴾ بدل من ﴿ شر الوسواس ﴾ أي أعوذ به من شر الجنة والناس<sup>(٤)</sup> .

وقيل : قل أعوذ برب الناس من الجنة والناس ، فيكون تبييناً للناس . وجاز تبيين ﴿ الناس ﴾ بـ ﴿ الجنة ﴾ كما قال : ﴿ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ ﴾ [ سورة الجن ٦ ]<sup>(٥)</sup> .

وقيل : من شر الوسواس الخناس من الجنة والناس . فـ ﴿ من ﴾ تبيين لـ ﴿ الوسواس ﴾<sup>(٦)</sup> ، والتقدير : من شر ذي الوسواس الخناس من الجنة ، أي صاحب / الوسواس الذي من الجنة والناس<sup>(٧)</sup> . وإن شئت لم تحذف المضاف ، ١٢/١٤٦ ويكون التقدير : من شر الوسواس الواقع من الجنة الذي يوسوسه في صدور

(١) زيادة من هامش ي .

(٢) زيادة من ب .

(٣) انظر الحواشر ٦٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٥٠ ، والمفراء ٣/٣٠٢ ، وإعراب القرآن ٧٩٥/٣-٧٩٧ ، ومجمع البيان ٥/٥٧٠ ، والبيان ٢/٥٤٩ ، والبحر ٨/٥٣٢ ، وتفسير القرطبي ٢٠/٢٦٣-٢٦٤ . وقد نقل الطبرسي وأبو البركات كلام المؤلف من غير تصريح . وكان في النسخ « قل أعوذ برب الناس إلى قوله من الجنة والناس » فأتمته .

(٤) وهو قول الأخفش .

(٥) وهو قول الفراء ، وأجازه القرطبي وأبو حيان .

(٦) أجازه القرطبي وأبو حيان ، وذو الوسواس : الشيطان . وأجار أبو حيان أن تكون « من » للتبعيض وتعلق بحال من الوسواس .

(٧) قال الطبرسي : فيكون الناس معطوفاً على الذي هو في معنى ذي الوسواس . وأجازه القرطبي .

الناس . فيكون<sup>(١)</sup> فاعل ﴿يوسوس﴾ ضمير ﴿الجنة﴾ ، وذكر لأن الجن والجنة واحد ، وجازت الكناية عنه وإن كان متأخراً ، لأنه في نية التقديم : فجرى هذا مجرى قوله ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [سورة طه : ٦٧] . وحذف العائد من الصلة إلى الموصول كحذفه<sup>(٢)</sup> من قوله ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾<sup>(٣)</sup> [سورة الفرقان : ٤١] أي بعثه الله .

وليس<sup>(٤)</sup> قوله ﴿الناس﴾ تكراراً ؛ لأن المراد بالأول : الأجنة ، ولهذا قال ﴿بَرَبِّ النَّاسِ﴾ ، لأنه يُرَتَّبُهُم . والمراد بالثاني : الأطفال ، ولهذا قال : ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ لأن يملكهم . والمراد بالثالث : البالغون المخاطبون بالعبادة ، ولهذا قال ﴿إِلَهُ النَّاسِ﴾ ، لأنهم يعبدونه . والمراد بالرابع : العلماء ، لأن الشيطان يوسوس إليهم ؛ ولا يريد الجهال ، لأن الجاهل يضلّ بجهله ، فإنما يوقع الوسوسة في قلب العالم ، كما قال ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ﴾ [سورة طه : ١٢٠]<sup>(٥)</sup> .

(١) مذكوره ظاهر التكلف . ولا موجب لما قدره . فبقى فاعل يوسوس ضمير الوسواس . ولا يدعى التقديم والتأخير إلا مع عدم صحة المعنى عن غيره . ويرد هذا على قول لأخفش علي بن سنان . إن التقدير : من شر الوسواس والبار ، وارتضاء النحاس .

(٢) في النسخ : كحذفها . والصواب ما أثبت .

(٣) سلف الكلام عليها في موضعها ٩٧٢ . وسلف بسط التعليق على حذف الضمير المنصوب للعائد من الصلة إلى الموصول ١٠٩

(٤) نقل الطبرسي في مجمع البيان ٥/٥٧٠ كلام المؤلف هنا مصرحاً بذلك . وأنظر في ذلك « البرهان في توحيه متشبه القرآن لما فيه من الحجة والبيان » المطبوع باسم « أسرار التكرار » للكرماني ص ٢٢٨ ، وتفسير القرطبي ٢٠/٢٦٠-٢٦١

(٥) قال الكرماني : « كرر الناس خمس مرات تبجيلاً لهم ، وقيل : كره لانفصال كل آية من الأخرى لعدم حرف لعطف ، وقيل : المراد بالأول الأطفال - ومعنى الربوبية يدل عليه - وبالثاني الشبان - ولفظ الملك المتبوع عن السياسة يدل عليه - وبالثالث الشيوخ - ولفظ إله المنهي عن العبادة يدل عليه - وبالرابع الصالحون والأبرار - والشيطان يولع بإغوائهم - والخامس المقسوت الأشرار - وعطفه على المتعوذ منهم يدل على ذلك » ١ هـ .

وعن بعضهم<sup>(١)</sup> تخصيص ﴿الناس﴾ في هذه السورة دون سائر القرآن بالإمالة لتوالي حركات الجرّ على لفظة ﴿الناس﴾ قبلها وبعدها .

☆ ☆ ☆

٢

وهذا آخر ما خرج من « كَشَفِ الْمُشْكِلِ » ، وقد أمثلتُه بعد تصنيف « الجواهر » ، و « الْمُجْمَلِ » ، و « الشَّامِلِ » ، و « الاسْتِذْرَاكِ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ » ، و « البَيَّانِ فِي شَوَاهِدِ الْقُرْآنِ » . وسأجمع لك كتاباً أذكر فيه الأقاويل المجردة في معنى الآية دون إعرابها وما يتعلق بالصناعة منها إن شاء الله تعالى وحده<sup>(٢)</sup> . / ٢/١٤٦

(١) لأعرف من عني المؤلف . والذي وجدته أن بعضهم يميل للنسب في كل القرآن إذا كانت في موضع جر ، فعز ذلك ابن مجاهد إلى الحلواني عن الدوري عن الكسائي ، وعزاه ابن مهران إلى قتيبة ونصير عن الكسائي وزاد نسبتها إلى أبي حمزٍ عن اليزيدي عن أبي عمرو . والذي ذكره ابن الجزري أنه اختلف عن الدوري عن أبي عمرو فروي عنه الإمالة والفتح ، ولم يذكر شيئاً عن الكسائي . انظر السبعة ٧٠٢ ، والمبسوط ١١٩ . والنثر ٦٢/٢

(٢) بعد هذا في نسخة « الأصل » مانصه : « يحز كتاب الكشف بحمد الله ومّنه وحسن توفيقه وجميل صنعه على يسي محمد بن أبي نصر علي بن محمد بن الحسن بن محمد الطيب صبيحة يوم الجمعة الحادي عشر من شهر الله المعظم المجل شعبان سنة اثنتين وثمانين وخمسة هجرية . والحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين وصلواته على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الراهدين » .

وفي السخة « ي » مانصه : « تمّ الكتاب بعون الله تعالى ( ... ) ميمون ومسعود على صاحبه وربنا محمّد وله الفضائل والعلی موجود . وقع الفراغ من كتّبه في منتصف شهر الله رجب سنة اى لوسا [ كذا ] . الحمد لله أولاً و آخرأ وصلواته على سيدنا محمد وآله الطاهرين . كاتبه الراجي إلى [ كذا ] غفرانه محمد بن عيسى المعروف بأبي الكاغد ، كان ، غفر الله له ولجميع المسلمين » .

وفي النسخة « ب » مانصه : « وقد تمّ الكتاب ( ... ) بعون الله تعالى وحسن توفيقه . ووقع الفراغ من تحرير النسخة يوم الخميس في وقت العصر يوم ( ... ) في سنة ثلاث وستين وسبعائة . حررته [ كذا ] عبد [ كذا ] المذنب الضعيف الراجي إلى [ كذا ] رحمة ربه اللطيف أمين الدين بن حسن الأقصري ( ... ) غفر الله له ولوالديه ولمن يدعو لكتابه أمين يارب العالمين » .

## ١ - فهرس مطالب الكتاب

الموضوع	إضغط هنا ؟	الصفحة
مقدمة المحقق		١ - ١٠٤
مقدمة المؤلف		٣
القول في لفظة الله وتفخيمها وترقيتها وخصائصها		٣ - ٥
سورة الفاتحة ، وقولهم « آمين »		٦ - ١١
البقرة		١٢ - ٢٠٨
آل عمران		٢٠٩ - ٢٨٤
النساء		٢٨٥ - ٣٢٤
المائدة		٣٣٥ - ٣٨٢
الأنعام		٣٨٤ - ٤٤٦
الأعراف		٤٤٧ - ٤٩٢
الأنفال		٤٩٣ - ٥٠٩
التوبة		٥١٠ - ٥٢٩
يونس		٥٣٠ - ٥٥٣
هود		٥٥٤ - ٥٩٤
يوسف		٥٩٥ - ٦١٨
الرعد		٦١٩ - ٦٣٨
إبراهيم		٦٣٩ - ٦٥٣
الحجر		٦٥٤ - ٦٧٤
النحل		٦٧٥ - ٧٠٣
بني إسرائيل «الإسراء»		٧٠٤ - ٧٣٩

فهرس مطالب الكتاب

الموضوع	الصفحة
الكهف	٧٧٩ - ٧٤٠
مريم	٨١٠ - ٧٨٠
طه	٨٥٥ - ٨١١
الأنبياء	٨٩٠ - ٨٥٦
الحج	٩٦٥ - ٨٩١
المؤمنون	٩٣٦ - ٩١٦
النور	٩٦٤ - ٩٣٧
الفرقان	٩٨١ - ٩٦٥
الشعراء	٩٩٩ - ٩٨٢
سليمان « النمل »	١٠١٧ - ١٠٠٠
موسى « القصص »	١٠٣٤ - ١٠١٨
العنكبوت	١٠٤٢ - ١٠٣٦
الروم	١٠٥٣ - ١٠٤٣
لقمان	١٠٦١ - ١٠٥٤
السجدة	١٠٦٦ - ١٠٦٢
الأحزاب	١٠٨٨ - ١٠٦٧
سبا	١١٠٣ - ١٠٨٩
الملائكة « فاطر »	١١١١ - ١١٠٤
يس	١١٢١ - ١١١٢
الصافات	١١٣٦ - ١١٢٢
ص	١١٥٨ - ١١٣٧
الزمر	١١٧٣ - ١١٥٩
حمّ المؤمن « غافر »	١١٨٢ - ١١٧٤
حمّ السجدة « فصلت »	١١٩٤ - ١١٨٣
عسق « الشورى »	١٢٠٥ - ١١٩٥



١٢٠٦ - ١٢١٨

الزخرف

١٢٢٤ - ١٢١٩

الدخان

١٢٣٣ - ١٢٢٥

الجاثية

١٢٤١ - ١٢٣٤

الأحقاف

١٢٤٩ - ١٢٤٢

محمد ﷺ « القتال »

١٢٥٩ - ١٢٥٠

الفتح

١٢٦٣ - ١٢٦٠

الحجرات

١٢٧٠ - ١٢٦٤

ق

١٢٨٢ - ١٢٧١

الذاريات

١٢٨٨ - ١٢٨٣

الطور

١٢٩٨ - ١٢٨٩

النجم

١٣٠٢ - ١٢٩٩

القمر

١٣١١ - ١٣٠٣

الرحمن

١٣١٩ - ١٣١٢

الواقعة

١٣٢٨ - ١٣٢٠

الحديد

١٣٣٢ - ١٣٢٩

المجادلة

١٣٣٧ - ١٣٣٣

الحشر

١٣٤٢ - ١٣٣٨

المتحنة

١٣٤٥ - ١٣٤٣

الصف

١٣٤٩ - ١٣٤٦

الجمعة

١٣٥١ - ١٣٥٠

المنافقون

١٣٥٥ - ١٣٥٢

التغابن

١٣٥٩ - ١٣٥٦

الطلاق

١٣٦٤ - ١٣٦٠

سورة التحريم

١٣٧١ - ١٣٦٥

الملك

فهرس مطالب الكتاب

الصفحة

الموضوع

١٣٧٣ - ١٣٧٦

القلم

١٣٧٧ - ١٣٨١

الحاقة

١٣٨٢ - ١٣٨٨

المعارج

١٣٨٩ - ١٣٩٠

فوح

١٣٩١ - ١٣٩٣

الجن

١٣٩٤ - ١٣٩٧

الزمل

١٣٩٨ - ١٤٠١

المدثر

١٤٠٢ - ١٤٠٦

القيامة

١٤٠٧ - ١٤١٥

الإنسان

١٤١٦ - ١٤٢١

المرسلات

١٤٢٢ - ١٤٢٥

النبا

١٤٢٦ - ١٤٢٨

النازعات

١٤٢٩ - ١٤٣١

عبس

١٤٣٢ - ١٤٣٣

التكوير

١٤٣٤ - ١٤٣٦

الإنقطار

١٤٣٧ - ١٤٤٢

المطففين

١٤٤٣ - ١٤٤٤

الانشقاق

١٤٤٥ - ١٤٤٦

البروج

١٤٤٧ - ١٤٤٨

الطارق

١٤٤٩

الأعلى

١٤٥٠

الغاشية

١٤٥١ - ١٤٥٣

الفجر

١٤٥٤ - ١٤٥٦

لا أقسم « البلد »

١٤٥٧ - ١٤٥٩

الشمس

١٤٦٠

الليل

فهرس مطالب الكتاب

الصفحة

الموضوع

١٤٦١	الضحى
١٤٦٢	ألم نشرح « الشرح »
١٤٦٣	والتين
١٤٦٤ - ١٤٦٦	أقرأ « العلق »
١٤٦٧ - ١٤٦٨	إنا أنزلناه « القدر »
١٤٦٩ - ١٤٧٠	منفكين « البيئـة »
١٤٧١ - ١٤٧٢	الزلزال « الزلزلة »
١٤٧٣ - ١٤٧٥	العاديـات
١٤٧٦	القارعة
١٤٧٧ - ١٤٧٨	التكاثر
١٤٧٩	العصر
١٤٨٠	الهمزة
١٤٨١	أرأيت « الفيل »
١٤٨٢ - ١٤٨٤	قريش
١٤٨٥	الماعون
١٤٨٦ - ١٤٨٧	الكوثر
١٤٨٨	النصر
١٤٨٩ - ١٤٩٠	المسد
١٤٩١ - ١٤٩٤	الإخلاص
١٤٩٥	الفلق
١٤٩٦ - ١٤٩٨	الناس
١٤٩٨	خاتمة الكتاب